الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد السابع

إشراف : دكتور محمد الجوهرى



دار المعارف

الكتاب السنوي لعلم الاجتماع

العدد السابع
أكتوبر ١٩٨٤

إشـــراف
دكتور محمد الجوهري
أستاذ علم الاجتماع
وعميد كلية الآداب ـــ جامعة القاهرة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة — ج.م.ع

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

اشراف : الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى — قسم الاجتماع بكلية الآداب
جامعة القاهرة .

نشرة سنوية تصدر فى أكتوبر من كل عام ،
وتفتح صفحاتها لاسهامات المشتغلين بعلم
الاجتماع على امتداد الوطن العربى من أجل
تطوير رؤية أصيلة لواقعنا الاجتماعى ،
والوصول الى بلورة أفضل للمشكلات
الاجتماعية واسهام علم الاجتماع فى حلها .

العدد السابع : اكتوبر ١٩٨٤ .

ترسل البحوث والدراسات والمكاتبات باسم :

**الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى : كلية الآداب — جامعة القاهرة الجيزة —
جمهورية مصر العربية .**

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد السابع أكتوبر ١٩٨٤

محتويات الكتاب

***

ملخصات عربية لمقالات منشورة بلغات اجنبية :

القسم الثانى

***

القســم الرابع

مقالات وبحوث بغير العربية

I. **Articles :**

II. **Abstracts of Articles in Arabic :**

الكلمة الافتتاحية

بقلم

الدكتور محمد الجوهري

أحمد الله الكريم الذى وفقنا الى اخراج العدد السابع من هذا الكتاب ، وندعوه تعالى أن يمنحنا من الصبر والقوة ما يعيننا على الاستمرار .

وأذكر القارىء الكريم بأننى قد كتبت فى نفس هذا المكان فى افتتاحية العدد الرابع من هذا الكتاب أعلن محاولتى اصدار هذا الكتاب مرتين كل عام ، فى أبريل وأكتوبر . وقد صدر الكتاب فى عددين فعلا فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، وها أنذا أعود والتمس من القارىء أن يعفينى من الاستمرار فى هذه المحاولة . فقد اقدمت عليها بسبب كثرة عدد الاسهامات الصالحة للنشر التى أتلقاها من الزملاء على امتداد الوطن العربى ، ورغبة فى أن تتسع هذه النافذة على آفاق أرحب وأوسع ، لتقدم مزيدا من الضوء الذى يمكن أن يثرى حركة علم الاجتماع فى مصر وفى العالم العربى على السواء . غير أنه قد اتضح لى بعد تجربة العامين ان طاقتى وجهدى المحدود لا يمكن أن يقدر على الجهد الشاق الذى يتطلبه اخراج عددين فى العام .

وانه ليسعدنى أن يخرج هذا العدد حافلا بطائفة من الاسهامات المتميزة ، أغلبها كتب خصيصا للنشر فى هذا الكتاب ، واقصد بالذات تقرير البحث المنشور باللغة الانجليزية فى هذا العدد عن استخدام عبارة « ان شاء الله » . وكان قد أجرى هذا البحث البروفسور ستانفورد جريجورى من جامعة كنت باوهايو فى الولايات المتحدة . وكان هـذا الأستاذ المتخصص فى علم اللغة الاجتماعى قد أمضى عاما فى جامعة الاسكندرية استاذا زائرا ، واجرى البحث

فى مدينة الاسكندرية ، وتقدم الى معربا عن رغبته فى نشر تقرير البحث بعد أن يفرغ منه . وها أنا أفعل .

وكنت قد اتفقت مع ذلك الأستاذ الباحث الأمريكى على أن ينشر تقرير البحث باللغتين العربية والانجليزية فى نفس الوقت ، ولكنى أطلعت على الترجمة العربية للتقرير ، فوجدتها فى حاجة الى اعادة نظر ومراجعة : وسوف تنشر فى العدد القادم باذن الله .

والى جانب هذا الاسهام من الأستاذ الأمريكى أرسل لى أستاذ سوفيتى لعلم الاجتماع (بجامعة موسكو) دراسة باللغة الانجليزية عن « مكانة علم الاجتماع الريفى فى نسق النظريات الاجتماعية » يجده القارئ منشورا فى هذا العدد . والبروفسور ستاروفيروف Staroverov كان قد القى دراسة حول هذا الموضوع فى المؤتمر الأوربى الثانى عشر لعلم الاجتماع الريفى الذى عقد فى بودابست عاصمة المجر فى شهر أغسطس ١٩٨٣ . ثم أعد منه — بعد المناقشات التى دارت فى المؤتمر — تلك الصورة التى ننشرها فى هذا العدد (*) .

وعلى الصعيد العربى يعتز هذا العدد باسهامات طائفة من الزملاء الكرام ، أخص بالذكر الدراسة التى أرسلها — مع خطاب كريم رقيق —

(*) البروفسور فلاديمر ايفانوفج ستاروفيروف من مواليد ١٩٤٠ . يشغل منذ نحو اثنتى عشر سنة منصب رئيس قسم التنمية الاجتماعية الريفية بمعهد البحوث الاجتماعية التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية . وقد نشر عددا كبيرا من المقالات العلمية والكتب (جميعها فى ميدان التنمية الريفية) . وهو علاوة على هذا يعمل رئيسا لقسم علم الاجتماع الريفى بجامعة موسكو ، ويعمل عضوا فى هيئة تخطيط التنمية الريفية فى الاتحاد السوفيتى ، وقد شارك فى عديد من المؤتمرات الدولية لعلم الاجتماع بعامة ، أو الاجتماع الريفى أو التنمية الاجتماعية على وجه الخصوص .

ويرجع الفضل فى تكوين علاقة التعارف بين البروفسور ستاروفيروف وبينى الى الأخ الكريم الأستاذ ابراهيم الربايعه الذى يدرس للدكتوراه فى علم الاجتماع بجامعة موسكو تحت اشراف ستاروفيروف .

الأخ الدكتور ادريس سالم الحسن (السودانى الجنسية) الذى يعمل أستاذا لعلم الاجتماع بجامعة الملك سعود بالرياض . والحق أن التشجيع واللطف الذى تفيض خطابات الزملاء — عن غير معرفة سابقة فى أغلب الأحيان — هو بمثابة الزاد الذى ييسر لى تحمل المتاعب والمشاق .

وفى هذا العدد أيضا يواصل الأخ الدكتور سامى الربايع الأستاذ بجامعة بيلفيلد بالمانيا الغربية اسهاماته الطيبة فى تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع بنظرة تربوية الى موضوع التنمية والحوار بين الشمال والجنوب .

أما القسم العربى من هذا العدد فيحفل ويشرف بكتابات زملاء يشاركون فى تحريره لأول مرة هم : الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى الذى كتب عن السياسات الاجتماعية فى مصر فى مرحلة السبعينات ، والدكتور ثروت أسحق عبد الملك الذى كتب عن أحياء جامعى القمامة بمدينة القاهرة كنــوع من الهامشية الحضرية ، والدكتورة اجلال حلمى التى كتبت عن محاولة صياغة قضايا نظرية فى دراسة بناء القوة فى الأسرة . ويميز هذا العدد بشكل خاص أن يشارك فيه زميلان كريمان من أسرة الخــدمة الاجتماعية ، حيث كتب الدكتور محمد أحمد عبد الهادى عن محاولة لوضع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية ، وكتب الدكتور محروس محمود على خليفة عن الخدمة الاجتماعية بين مأزق التبعية وأزمة التخلف فى العالم الثالث . واننا لنرجو أن تتعدد وتتابع اسهامات الزملاء المشتغلين بالخدمة الاجتماعية ، من أجل نهضة حقيقية بهذا الميدان الهام من ميادين العمل الاجتماعى .

ولا أستطيع أن أختم هذه الكلمة قبل أن أشير الى أن هــذا الكتاب السنوى لعلم الاجتماع يؤمن أن واحدا من أهم أهدافه هو أن يأخذ بيــد الشباب ، ويضعهم على أول الطريق ويشجعهم ويفتح لهم نافــذة للعمل والأمل ، ولذلك حوى القسم الثانى من هذا العدد بعض محاولات طيبة لاثنين من شباب قسم الاجتماع بجامعة القاهرة ، أرجو أن يتتابع جهدهم ويتنامى ويتبلور من أجل مستقبل أفضل للعلم الذى ينتمون اليه : والمهنة التى

يشرفون بالانتساب اليها . ولا يسعنى الا أن أشد على أيديهما وأقدم لهما التهنئة .

ان تلك الاشارات السابقة الى أعمال بعينها لا تعنى أن الأعمال الأخرى لا تستحق الاشادة أو حتى الاشارة . ولكن القارئ يلحظ أننى قد أوقفت ملاحظاتى السابقة جميعها على الترحيب بالزملاء الذين يكتبون فى هذا العدد لأول مرة ، سواء من داخل مصر أو من خارجها . أما الزملاء الذين يضيفون الى علمهم والى فضلهم بالكتابة فى هذا العدد ، فهؤلاء هم أصحاب الفضل فى الاستمرار وفى الاتصال ، وهم قد أصبحوا بالفعل أصحاب هـذا العمل وشركاء فيه وهم جميعا يشاركوننى الترحيب بالأقلام الجديدة .

وفقنا الله جميعا الى ما فيه الخير والرشاد .

محمد الجوهرى

القســم الأول

الدراسات والبحوث

- السياسات الاجتماعية فى مصر فى مرحلة السبعينات . دراسة للمحددات

دكتور محمد عبد الشفيع عيسى

- الهامشية الحضرية . دراســة عن أحياء جامعى القمامة بمدينة القاهرة

دكتور ثروت اسحاق عبد الملك

- نحو تفسير السلوك السياسى لفلاحى العالم الثالث فى ضوء نظرية التبعية ، مع اشارة خاصة للمجتمع المصرى .

دكتور أحمد مجدى حجازى

- نحو صياغة قضايا نظرية فى الأسرة . دراسة تطبيقية على بناء القوة فى الأسرة ..

دكتور اجلال حلمى

- أنثروبولوجيا جسم الانسان : مع دراسة تفصيلية للروائح وتأثيرها على التفاعل الاجتماعى

دكتور نبيل صبحى حنا

- الخدمة الاجتماعية بين مأزق التبعية وأزمة التخلف فى العالم الثالث . دراسة نقدية

دكتور محروس محمود على خليفة

- محاولة لوضع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية .

دكتور محمد أحمد عبد الهادى

***

ملخصات عربية لمقالات منشورة بلغات أجنبية :

- أسباب وفيات السيدات اللاتى فى سن الانجاب فى مصر .

تأليف : جوديث فورتنى ، سنيه صالح ، سعد جاد الله ، ســوزان روجرز .

السياسات الاجتماعية في مصر
في مرحلة السبعينيـــات

((دراسة للمحددات))

د. محمد عبد الشفيع عيسى (*)

نشأت السياسات الاجتماعية Social Polities في الدول الراسمالية المتقدمة لصيقة بتطور المجتمع الرأسمالي كمجتمع يتميز بالاستقطاب الحاد بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . ولقد احتدم الصراع الطبقي طوال القرن التاسع عشر متمثلا في الثورات الاجتماعية الصرفة التي تبلورت في وقائع محددة أبرزها الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وثورات عام ١٨٣٠ وعام ١٨٤٨ في أوربا وعام ١٨٧٠ في فرنسا .

وفي مواجهة هذا الصراع الطبقي الـــذي كان يهدد بسقـــوط النظام الرأسمالي وقيام النظام الاشتراكي ، عملت الرأسمالية وخاصة منذ بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر على تأجيل الثورة وذلك عن طـــريق وسيلتين رئيسيتين :

أولاهما : التـــوسع الاستعماري في قارات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقد قام هذا التوسع على أكتاف الرأسمالية الصناعية المتقدمة والرأسمالية المالية ووجد كماله من خلال بلورة نظـــام اقتصادي وسياسي عالمي للرأسمالية هو النظام القائم على مزدوجة الامبريالية والكولونيالية .

ثانيتهما : خلق قشرة ارستقراطية عمالية ذات مصلحة في استمرار النظام الاجتماعي القائم ، النظام الرأسمالي ... وترافق ذلك مع اتساع

(*) د. محمد عبد الشفيع عيسى ، معهد التخطيط القومي .

نطاق اكتساب حقوق التصويت ومع تزايد قوة الاتحادات والنقابات العمالية ورسوخ حق الاضراب وممارسة المساومات الجماعية لرفع الأجور وتحسين ظـروف العمل — كل ذلك جنبا الى جنب مع اقرار عـدد من السياسات الاجتماعية الهادفة الى تلطيف حدة الصراع الطبقى وخاصـة سياسات التأمينات الاجتماعية وسياسات الرفاهة أو المساعدات العامة .

ويمكن القول من ثم أن السياسات الاجتماعية من حيث مفهومها الغربى الذى نشأت فى كنفه تعنى « السياسات الهادفة الى معالجة الآثار المترتبة على التفاوت الاجتماعى والصراع الطبقى » .

ولكن بقيام النظام الاشـتراكى اعتبارا من ١٩١٧ ثم بتطوره المعاصر وخاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة أصبحت هناك سياسات اجتماعية ذات مفهوم متميز ، اذ لم تعد المشكلة هنا ضمان حد الكفاف او التأمين ضـد الحوادث والبطالة ، وانما أصبحت المشكلة هى تحسين الظروف الاجتماعية للطبقة العاملة التى يقبض ممثلوها السياسيون على ناصية السلطة بالفعل . ومن هنا تعنى السياسات الاجتماعية فى الـدول الاشتراكية « السياسات الهادفة الى تعزيز التطور الاجتماعى للطبقة العاملة برفع مستوى معيشتها وتحسين ظروف حياتها بعامة ، وخاصة ظروف العمل نفسـه كنشاط ابداعى والتعليم والصحة والمسكن وظروف الأسرة وقضاء وقت الفراغ » .

ولكن فى العالم الثالث — وهو الذى برز على الساحة العالمية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية — وحيث يترافق التخلف الاقتصادى الاجتماعى الثقافى مع الاستقطاب الاجتماعى الحاد والصراع الطبقى والتبعية للعالم الرأسمالى المتقدم ، فان السياسات الاجتماعية تعكس فى الأساس واقعة التفاوت الاجتماعى أو عدم المساواة الاجتماعية **Social inequality** ومن هنا نجد أن السياسات الاجتماعية بمعناها الواسع — أى الجوانب الاجتماعية من سياسات النظام الاجتماعى عموما — لا تستهدف بطبيعتها مكافحة الظلم (عدم العدالة) وبالتالى الفقر وانما تستهدف التعايش معها ، وذلك عن

طريق مجموعة من الاجراءات التى تكتفى بعلاجات جزئية اصلاحية متناثرة يكون من شأنها اطالة أجل النظام الاجتماعى القائم . وهذا هو الحال فى السياسات الموجهة جزئيا الى الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (الغذاء — الاسكان — الصحة — التعليم — فرصة العمل ..) وفى السياسات الموجهة لتلطيف حدة عدم اشباع الاحتياجات الأساسية (سياسات الضرائب والتأمينات والمعاشات .. الخ)

وفى البحث الراهن نعالج السياسات الاجتماعية فى بلد محدد من العالم الثالث — هو مصر العربية — وفى مرحلة معينة من تطورها — هى مرحلة السبعينيات (مع بعض الاشارات الخاصة بأول الثمانينات) . وسوف تنصب معالجتنا هنا على عرض للمحددات déterminats التى حكمت نشأة وتطـور السياسات — وهى بذلك تشكل مدخلا لدراسـة موسعة للموضـوع .

وتنصب هـذه المحددات على الهيـاكل structures والسياسات Policies للحياة الاقتصادية والاجتماعية . وتدل دراسة الهياكل على وجود مجموعة من الاختلالات الرئيسية حددنا أهمها بالنسبة لموضوع البحث فى : اختلال الهيكل الاقتصادى الاجتماعى ، واختلال هيكل القوة العاملة ، واختلال هيكل ملكية الأصـول الانتاجية ، واختلال هيكل توزيع الـدخل القـومى .

وفيما يلى نتناول كلا من هذه الاختلالات ثم يتلوها عرض للسياسات وآثارها فى المجال الاجتماعى .

أولا : اختلال الهيكل الاقتصادى الاجتماعى :

بادىء ذى بدء نلاحظ أنه برغم تزايد معدل النمو الاقتصادى بعد ١٩٧٤ وتزايد نسبة الاستثمار الكلى والادخار المحلى الى الناتج القومى الاجمالى ، الا أن ذلك لا يعكس زيادة حقيقية فى عرض السلع والخدمات الانتاجية فى الاقتصاد القومى . وهكذا نجد أن معدل النمو السنـوى للناتج القومى

الاجمالى فى عام ١٩٧٥ قد بلغ ٥ر٨٪ وارتفع فى عام ١٩٧٩ الى ٩٪ وفى عام ١٩٧٧ الى ٥ر١٠٪ وفى عام ١٩٧٨ الى ١٢٪ . كما ارتفعت نسبة الاستثمار الكلى الى الناتج القومى الاجمالى من ٣ر٢٧٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٩ر٢٧٪ عام ١٩٧٨ وزادت نسبة الادخار المحلى الى الناتج القومى الاجمالى من ٣ر٧٪ فى سنة ١٩٧٥ الى ٢ر١٤٪ فى سنة ١٩٧٩ (١) .

غير أن هذا النمو الاقتصادى الواضح لا يعود كما أشرنا الى توسع الجهاز الانتاجى ، انما يعود فى الأساس الى زيادة الحصيلة النقدية للبلاد من العملات الأجنبية من المصادر الخمسة الآتية : (وموضح قرين كل منها نصيبه النسبى من متحصلات النقد الأجنبى الجارية فى عام ١٩٨١/ ١٩٨٢) (٢) .

— صادرات البترول ٤ر٢٩٪
— تحويلات المصريين العاملين فى الدول العربية النفطية ٦ر٢١٪
— رسوم المرور فى قناة السويس ٨ر٩٪
— دخل السياحة ٨ر٧٪
— تدفق الموارد الأجنبية فى صورة القروض والمساعدات الأجنبية والتى بلغت قيمتها فى عقد السبعينيات حوالى ١٤ مليار دولار استخدم منها بالفعل حوالى ١١ مليارا تقريبا حتى الآن (٣) بالاضافة الى الاستثمارات الأجنبية (نسبة ٦ر٢٨٪ فى عام ٨٠/٨١) .

ومن ذلك يتضح أن ارتفاع معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى عائد الى عوامل معرضة للتقلب عبر الزمن ، بينما يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية زيادة الانتاج المحلى اعتمادا على القطاعات السلعية أساسا وفى الصدارة منها قطاعا الزراعة والصناعة التحويلية .

وفى ضوء ذلك نلاحظ — طبقا لبيانات وزارة التخطيط عن الفترة من ١٩٦٩/٧٠ الى ١٩٨١/٨٢ والمحسوبة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ (٤) انخفاض الأهمية النسبية لكل من الزراعة والصناعة والخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لما يسمى بالخدمات

الانتاجية (التجارة والمال والنقل والمواصلات) وهى ما نطلق عليه أنشطة التبادل . فقد انخفض النصيب النسبى للزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى من ١ر٣١٪ فى بداية الفترة الى حوالى ٣ر١٧٪ فى نهايتها ، وانخفض النصيب النسبى للصناعة من ٦ر١٥٪ الى ٩ر١٣٪ بينما ارتفع نصيب (الخدمات الانتاجية) من ٢ر٢٠٪ الى ٣٥٪ .

أما فيما يتعلق بالسنوات الخمس من ١٩٧٧ الى ٨٢/٨١ على وجه التحديد فقد ارتفع نصيب الخدمات الانتاجية من ٣ر٣٠٪ الى ٣٥٪ بينما انخفض نصيب القطاعات السلعية من ١ر٥٠٪ الى ٦ر٤٤٪ (بدون قطاع البترول الخام والمنتجات البترولية) . وقد ارتفع نصيب البترول والمنتجات البترولية من ٨ر٥٪ الى ٩ر٦٪ ونصيب قناة السويس من ٥ر٢٪ الى ١ر٤٪ بينما انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من ٧ر٢٢٪ الى ٣ر١٧٪ وقطاع الصناعة والتعدين من ٤ر١٥٪ الى ٩ر١٣٪ .

واذن فلقد تحقق نمو كمى للاقتصاد القومى أى **Growth** ولكن هذا النمو لم يكن مصدره فى المحل الأول تطور القاعدة الانتاجية الصناعية والزراعية وانما المصادر المستحدثة للعملات الأجنبية وموارد التمويل الأجنبى .

وهذا الاختلال بين الموارد الانتاجية والموارد المالية ، وكذا الاختلال بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية والتوزيعية ، والاختلال بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية — كل هذه الاختلالات الهيكلية هى ما يميز المجتمع المتخلف اقتصاديا وذلك بعكس ما تقضى به التنمية **development** والتى تتميز أساسا بازالة الاختلالات الهيكلية ومن ثم اعادة صياغة الهيكل الاقتصادى ، بحيث تصير القطاعات الحاكمة فيه هى القطاعات الانتاجية والسلعية والصناعية والتحويلية .

والذى يهمنا مما سبق — فى سياق البحث الراهن — هو أن الهيكل الاقتصادى السائد فى المجتمع المصرى قد حمل معه أنشطة اقتصادية حاكمة هى الأنشطة الواقعة فى اطار القطاعات المسيطرة : قطاعات الخدمات والتجارة الداخلية وتجارة الاستيراد والتصدير وقطاعات البترول والفنادق

والسياحة والاستثمار الأجنبى . وتتفاعل هذه القطاعات مع هجرة العمالة الى الدول العربية النفطية .

وقد ازدهـــرت فئات اجتماعية محـــددة نسميها « بالفئات الاجتماعية الصاعدة » تعمل على هذه الأنشطة . ويمكن تقسيم هذه الفئات الى الشرائح الآتيـــة :

١ ـــ الشريحة العليا أو ما يمكن تسميتها « الشريحة الانفتاحية المميزة » نظرا لتحقيقها أقصى استفادة من (الانفتاح الاقتصادى) . وتشتمل على الشريحة على ثلاث فئات رئيسية : أولاهما فئة تمارس انشطة قائمة على ملكية رأس المال ، وخاصة :

(أ) راس المال التجارى (ويمارس أنشطة التصدير والاستيراد ، وتجارة الجملـــة ، خاصة فى الأغذية وقطع غيـــار السيارات ، والتوكيلات الأجنبية لشركات السيارات والأجهزة الكهربائية) .

(ب) رأس المال الريفى . ويدور حول مشروعات زراعة المحاصيل الحقلية التصديرية والمحاصيل البستانية ، ومـــزارع الدواجن والبيض .

(جـ) رأس المال العقارى ، وخاصة فى انشاء الأبراج السكنية المخصصة للفئات الجديدة أساسا ومجمعات الاسكان الادارى المخصصة لمشروعات الاستثمار الأجنبى والمشترك أساسا .

(د) رأس المال المالى : انشاء البنوك وشركات التأمين الخاصة .

أما الفئة الثانية من الشريحة العليا فهى ذات الطبيعة الطفيلية الخالصة ، وتشمل القائمين بالمضاربة (خاصة العقارية) والسمسرة والوساطة فى مجال التوريد للحكومة (وزارة التموين ـــ الصناعة ... الخ) والقطاع العام .

والفئة الثالثة تمارس أنشطة ذات طبيعة « اجرامية » او « هدامة » ونقصد بها الأنشطة التى تحرمها القوانين المعمول بها ومثال ذلك التهريب من المنطقة الحرة فى بورســـعيد ، وتهريب المخدرات والماس ، وتجـــارة العملة الأجنبية فى السوق السوداء .

٣ ــ أما الشريحة الوســطى فانها تتكون من الفئات الوسطى من المهنيين ومن المستويات العليا للكفاءات المهاجرة الى البلدان النفطية ، ومن كبار أصحاب الورش والحرفيين والتجار ، ومن المستويات العليا من العاملين فى المشروعات العامة الوطنية المميزة (فى قطاعات البترول والسياحة والكهرباء وقناة السويس) ، ثم من العاملين فى البنوك الأجنبية وسائر منشآت الاستثمار الأجنبى وما يرتبط بها من مؤسسات محلية عامة وخاصة .

٣ ــ أما الشريحة الدنيا من الفئات الصاعدة فهى تشمل الحرفيين العاملين فى المجالات المسيطرة وخاصة الحرف المرتبطة بالتشييد أو « طائفــة المعمار » والعاملين على وسائل نقل الركاب والبضائع ، والمستويات المتوسطة والدنيا من العاملين فى منشآت الاستثمار الأجنبى وما يرتبط بها فى الداخل ، وفى منشآت البترول والسياحــة وقناة السويس ، والمستويات المتوسطة الدنيا ، والدنيا من العمالة المهاجرة .

هذه هى الشرائح الثلاث « للنتؤ الاجتماعى » الصاعد والذى برز مع تبلور الأنشطة الاجتماعية الصاعدة .. واذا كانت هذه الأنشطة تعد علامة على هيكل اقتصادى مختل ، فان هذا النتؤ بدوره علامة على هيكل اجتماعى مختل أيضا .

ومن التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والفئات الاجتماعية العاملة عليها يتولد هيكل اقتصادى ــ اجتماعى مختل ..

ثانياً ــ اختلال توزيع القوة العاملة :

يتمثل الاختلال الهيكلى السابق ضمن ما يتمثل فى التوزيع القطاعى للقوة العاملة ، وهو ما يصوره الجدول الآتى :

تطور العمالة المصرية وتوزيعها النسبى بين القطاعات الاقتصادية

١٩٧١ — ١٩٧٦

السنة	اجمالى عدد العاملين	الزراعة	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والمياه	التجارة	النقل والتخزين والمواصلات	خدمات وقطاعات أخرى غير محددة
١٩٧١	٨ر٤٠٩	٥٣ر٢	١٢ر٤ ٪	٢ر٣ ٪	٠ر٣ ٪	٩ر٦ ٪	٣ر٩ ٪	١٨ر٣ ٪
١٩٧٤	٩ر٠٣٠	٤٦ر٦	١٢ر٧	٢ر٥	٤ر٠	٩ر٨	٤ر٤	٢٢ر٥ ٪
١٩٧٦	٩ر٦٢٩	٤٣ر٩	١٢ر٦	٤ر٥	٥ر٠	١٠ر٦	٣ر٤	٢٣ر٦ ٪

المصدر. مأخوذ من . Khalid Ikram, Egypt in a Period of Transition.

مذكور فى :

رمزى زكى ، الانفاق العام والاستقرار الاقتصادي ، معهد التخطيط القومي ، سلسلة التنمية والتخطيط .

ومن هذا الجدول يتضح ما يلى :

١ — زيادة حجم العمالة الكلية من ٨ر٤ مليون فرد عام ١٩٧١ الى ٢٩٦ر٩ مليون فرد عام ١٩٧٦ .

٢ — أن المساهمة النسبية للقطاع الزراعى فى اجمالى القوة العاملة قد انخفضت من ٢ر٥٣٪ عام ١٩٧١ الى ٩ر٤٣٪ عام ١٩٧٦ كما ثبتت مساهمة القطاع الصناعى تقريبا .

أما مساهمة قطاع التشييد فقد ارتفعت من ٣ر٢٪ الى ٥ر٤٪ كما ارتفعت مساهمة قطاع التجارة من ٦ر٩ الى ٦ر١٠٪ ، وزادت مساهمة قطاع الخدمات والأنشطة الأخرى المتنوعة (أو غير المحددة) من ٣ر١٨٪ الى ٦ر٢٣٪ .

وهكذا سجلت قطاعات التشييد والخدمات والتوزيع أعلى الزيادات فى حصص مساهماتها فى القوة العاملة ، فى مواجهة انخفاض مساهمة القطاع الزراعى وجمود مساهمة القطاع الصناعى .

وتشير الأرقام السابقة الى النصف الأول من السبعينيات . أما عن النصف الثانى من السبعينيات فان هناك بعض المؤشرات حول معدل نمو التوظف بالقطاعات الاقتصادية من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٨ .

وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى أن معدل نمو التوظف فى القطاعات السلعية قد انخفض من ٩ر٢٪ عام ١٩٧٥ الى ٣ر١٪ عام ١٩٧٨ وقد سجل قطاع التشييد أعلى المعدلات فى عام ١٩٧٨ (٧ر١٧٪) بينما سجل القطاع الزراعى أدناها (٧ر٠٪) وبينهما يقع معدل النمو فى الكهرباء (٣ر٦٪) تليها الصناعة والبترول والمناجم (٣ر٥٪) .

أما القطاعات التوزيعية فقد انخفض معدل نمو التوظف بها من ٧ر١٪ الى ٣ر٤٪ فى عام ١٩٧٨ : ولكن فى داخل هذه القطاعات سجل قطاع النقل

والمواصلات والتخزين زيادة كبيرة : من ٩ر١٪ عام ١٩٧٥ الى ٣ر٤٪ فى عام ١٩٧٨ . بينمـــا يفسر هبوط معدل نمو التوظف فى القطاعات التوزيعية بالهبوط فى قطاع التجارة والمال : من ٩ر٤٪ عام ١٩٧٥ الى ٣ر٤٪ وربما يرجع ذلك الى استخدام الأساليب الموفرة للعمالة .

أما القطاعات الخدمية فقد سجلت معدلا مرتفعا عام ١٩٧٥ (٢ر٧٪) سرعان ما انخفض فى عام ١٩٧٦ الى ٦ر٤٪ وفى عام ١٩٧٧ الى ٧ر٣٪ ثم عاود صعوده عام ١٩٧٨ الى ٦ر٤٪ (٥) .

والخلاصة أنه ــ بالاقتصار على بيانات ١٩٧٨ ــ فان أعلى معدلات نمـــو التوظف قـــد سجلت فى قطاعات التشييد فالكهربا ، فالبتـــرول ، فالخدمات ، فالنقل والمواصلات .. وهو ما يؤكد مرة أخرى اختلال توزيع القوة العاملة فى غير صالح أهم القطاعات السلعية : الصناعة التحويلية والـــزراعة .

ثالثا ــ اختلال توزيع الأصول الانتاجية :

لا ينعكس الهيكل الاقتصادى الاجتماعى على توزيع القوة العاملة فقط ــ أى الأفراد المشتغلين اقتصاديا فى المجتمع ، أو قوى الانتاج البشرية ــ وانما ينعكس أيضا على علاقات الانتاج ، أى علاقات الملكية والسيطرة على قوى الانتاج المادية . وهنا تثور مسألة الملكية الخاصة والعامة لأدوات الانتاج أو الأصول الانتاجية .

ولبيان كيفية انعكاس هذا الجانب عن الهيكل الاقتصادى الاجتماعى المختل نلاحظ ما يلى :

أن من طبيعة الأنشطـــة الاقتصادية السائـــدة فى مصر فى مرحلـــة السبعينيات أنها أنشطة تستهدى بالباعث الاقتصادى الخاص ــ باعث تعظيم العوائد Return Maximization ومن طبيعة الفئات الاجتماعيـــة العاملة على هذه الأنشطة انها فئات تسعى الى تعظيم العوائد بأقل مجهود

وفى أقصر وقت وبأكثر الطرق سهولة ، وذلك نظرا لأنها تستهدى بالباعث الرأسمالى فى مجتمع غير رأسمالى . ولذلك بالدقة تلجأ أبرز الفئات الاجتماعية السائدة الى سلوك أقصر طريق لزيادة الدخل والثروة وهو طريق العمل غير المنتج أساسا ، متمثلا اما فى عمليات غير مشروعة كالتهريب والمضاربة والاتجار فى السوق السوداء للعملات الأجنبية وبعض السلع الرئيسية ، أو فى عمليات مشروعة أو غير محظورة بحكم القانون السائد كالسمسرة والوساطة وأعمال الوكالات والمقاولات من الباطن .

ومن هنا جاء وصف هذه الفئات الاجتماعية بأنها فئات « طفيلية » ، و « هدامة » ، نظرا لأنها تتغـذى على مورد أجنبى عنها هو الجهاز الانتاجى ، ولا تضيف اليه بل تستنزفه .

ولما كان الاطار الملائم لملكية الجهاز الانتاجى بالنسبة لهذه الفئات هو الاطار الخاص ، فلذلك كان من الطبيعى طوال المرحلة محل البحث أن يتحقق أمران مترابطتان :

(أ) توسيع نطاق القطاع الخاص ، الملكية الخاصة لأدوات الانتاج .
(ب) محاولات تخريب القطاع العام واستنزافه والدعوة الى تصفيته .
وهكذا أخذ توزيع الأصول الانتاجية فى الاختلال تدريجيا لصالح الملكية الخاصة . وللتدليل على ذلك ، وفيما يتعلق بالنصف الأول من السبعينيات ، نسوق أحد المؤشرات الهامة ، وهو عدد من المشروعات الخاصة التى وافقت الهيئة العامة للتصنيع على قيامها (عدد التراخيص الصناعية) : فقد زاد هذا العـدد من ٢٨٠ مشروعا فى عام ١٩٧١ تبلغ قيمة رؤوس أموالها ٩ر٦ مليون جنيه الى ٣٥٠ مشروعا فى عام ١٩٧٢ يبلغ رأسمالها ٨ر٦ مليون جنيه ، ثم قفز العـدد فى عام ١٩٧٥ الى ٧٤٠ مشروعا يبلغ رأسمالها ١ر٦٧ مليون جنيه (٦) .

ولكن فى النصف الثانى من السبعينيات ، حدثت دفعة كبرى للقطاع الخاص المحلى والأجنبى ، فقد بدأ تطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

بتشجيع الاستثمار العربى والأجنبى وهو القانون الرئيسى للانفتاح الاقتصادى ، وبمقتضاه تم تقديم الاغراءات والتيسيرات لرأس المال الخاص ، وأهمها الاعفاءات الضريبية والجمركية وتحويل الأرباح وعملية اعادة رأس المال وحرية التسعير والتشغيل .. الخ .

وعن هذه الفترة تفيد البيانات المنشورة أنه بحلول ١٩٨٠/١٠/٣١ بلغ عدد المشروعات التى تمت الموافقة عليها والتى بدأت الانتاج داخل البلاد (أى باستبعاد المناطق الحرة) ٣٢٦ مشروعا منها ١٤٣ مشروعا صناعيا ، ١٨٣ مشروعا فى القطاعات غير الصناعية . وبلغ اجمالى التكاليف الاستثمارية لجميع المشروعات ١٠٩١٦٣٥ الف جنيه منها ٢١٥٧٦٦ ألف جنيه للمشروعات الصناعية . وأما العمالة المستهدفة فقد وصل حجمها فى جميع المشروعات الى ٤٧٤٩٣ عاملا منهم ١٥٤٩٨ عامل فى قطاع الصناعة(٧)

والملاحظ هنا أن النسبة الكبرى فى المساهمات الرأسمالية فى المشروعات المذكورة انما ترجع الى رأس المال المحلى المصرى سواء العام أو الخاص ، ولم يزد نصيب رأس المال الأجنبى فى اجمالى الاستثمار « فى داخل البلاد » حتى آخر عام ١٩٨٠ عن نسبة ٢٤٪ ، منها ٦٪ فقط لرأس المال الأمريكى و٧٪ لدول الجماعة الاقتصادية الأوربية ، و١١٪ لدول أجنبية أخرى ، وتصل مساهمة المال العربى الى ١٣٪ ، بينما قدم رأس المال المصرى النسبة الغالبة وهى ٦٣٪ ونصفها تقريبا من شركات وبنوك القطاع العام (٨) (*)

هذا وتجدر الاشارة الى أنه بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فان المشروعات المشتركة التى تقام بمساهمة القطاع العام تعتبر من شركات القطاع الخاص ومن ثم فانها تتمتع بكافه المزايا والاعفاءات الضريبية والجمركية المنصوص عليها كما تعفى من الخضوع للقوانين والنظم التى تحكم شركات القطاع العام فيما يتعلق بالأجور والأسعار .. الخ . وهو ما يخرجها من دائرة السيطرة الحكومية والعامة برغم كون القطاع العام المساهم الأكبر فيها . بل أنه بمقتضى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٧ والمعدل للقانون ٤٣ أصبح من الممكن أن تعتبر الشركات التى يقيمها القطاع العام

بمقتضى القانون الأخير شركات قطاع خاص حتى لو لم يسهم فيها رأس المال العربى أو الأجنبى أصلا أى حتى لو كانت مساهمة القطاع العام فيها بنسبة ١٠٠٪ .

وقد بلغت نسبة مشاركة القطاع العام فى المشروعات المشتركة ٥٧٫٨٪ وبلغ عدد المشروعات فى داخل البلاد ١٥٧ مشروعا (٩) (حتى ابريل ١٩٨٠) .

واذن فان اتساع نطاق القطاع الخاص قد صاحبه العمل على تشغيل القطاع العام بميكانيكية القطاع الخاص وذلك عبر أسلوب المشروعات المشتركة أساسا أو القطاع المختلط .

والى جوار ذلك جرى العمل على تطبيق عدة اجراءات أخرى لمحاباة القطاع الخاص أو لتفكيك القطاع العام — وقد دخل بعضها حيز التنفيذ العملى مبكرا ((مثل الغاء المؤسسات العامة كشكل تنظيمى للقطاع العام حيث كانت كل مؤسسة نوعية تضم عددا من الشركات العاملة فى نشاط اقتصادى واحد وكانت تقوم بالنسبة لهذه الشركات بدور الجهاز التخطيطى وجهاز المتابعة والجهاز الوسيط بين الوزارة المختصة والشركات — وقد تم الالغاء بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والذى نقل اختصاصات المؤسسة للشركة واكتفى باقامة مجالس للقطاعات وامانات فنية لتحل شكليا محل المؤسسة النوعية *) — والبعض الآخر من الاجراءات تم تطبيقه مؤخرا — (تم تعديل قانون الشركات بحيث تنسحب مزايا القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ — قانون الانفتاح الاقتصادى — على جميع الشركات الخاصة والتى لم تكن تندرج ضمن المنشآت الخاضعة للقانون) ولكن بعض الاجراءات الأخرى طرحت بقوة دون أن تجد الوقت المناسب للتنفيذ (مثل اشتراك رأس المال الخاص فى مشروعات القطاع العام وهو ما كان يتبناه مشروع لوزارة الصناعة ((بتشجيع استثمار رأس المال الوطنى فى مشروعات التنمية القومية)) — ومثل فكرة طرح حصة من الاسهم المملوكة الدولة فى شركات القطاع العام للاكتتاب العام وللتداول فى البورصة أو

---

* صدر بعد ذلك القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بانشاء بديل للمؤسسات العامة تحت مسمى (هيئات القطاع العام) .

لشرائها من قبل العاملين فى هذه الشركات — وأخيرا الدعوة الى قصر القطاع العام على المشروعات الاستراتيجية التى لا يمكن أن يتولاها القطاع الخاص وبيع سائر المشروعات للقطاع الأخير) .

وبرغم كل ما سبق ، ظل القطاع العام القوة المسيطرة على القطاعات السلعية (عدا الزراعة) وخاصة فى الصناعة حيث بلغت مساهمته فى الناتج الصناعى التحويلى نحو ٧٥٪ (٩) .

وتأكيدا للدور الاقتصادى للقطاع العام نشير أيضا الى أنه فى بداية السبعينيات (٦٩/٧٠ — ٧١/٧٢) قد نفذ ٩٠٪ من الاستثمارات القومية بينما لم ينفذ القطاع الخاص سوى ١٠٪ ، وبرغم التشجيع الذى قدمته الدولة للقطاع الخاص المحلى والأجنبى طوال عقد السبعينيات فان مساهمة القطاع الخاص — فى عام ١٩٧٩ — لم تتجاوز ٣٣ر١٪ من اجمالى الاستثمار القومى بينما استأثر القطاع العام بنسبة ٧٦ر٩٪ (١٠) .

رابعا — اختلال توزيع الدخل القومى :

الى جانب الاختلال الحادث فى العلاقة بين القطاعين العام والخاص لصالح القطاع الخاص ، تبلور اختلال آخر فى هيكل توزيع الدخل القومى ، وهو ما يمكن تصويره فى أحد المنظورات بالعلاقة بين أصحاب عوائد التملك وأصحاب عوائد العمل . ولن نخوض فى تفاصيل الأسباب التى أدت الى تعميق هـــذا الاختلال الأخير والتى ترتد فى حقيقتها الى الاختلالات الثلاثة السابقة (اختلال الهيكل الاقتصادى الاجتماعى ، واختلال هيكل القـــوة العاملة ، واختلال هيكل ملكية أدوات الانتاج) كما ترتد الى ظاهرة التضخم والتى تفاقمت فى النصف الثانى من السبعينيات — حيث أدت جميع هذه الأسباب الى تدهور المركز النسبى لأصحاب عوائد العمل مقابل تحسن المركز النسبى لأصحاب عوائد الملكية .

ويشمل أصحاب عوائد حقوق التملك كما هو معروف ذوى الحقوق فى الأرباح والفوائد والريع ، أى تلك المجموعات التى يتحدد نصيبها من الدخل

القومى طبقا لما تسيطر عليه من رأس المال (العينى والنقدى) والأرض .
وتشمل المجموعات التى ينطبق عليها هذا الوصف فى مصر حاليا ما يلى :

(أ) الأرباح العادية التى يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال إستنادا الى تأجير قوة عمل الآخرين بصفةأساسية بغرض تشغيل مشروع انتاجى (صناعى أو زراعى) أو خدمى ، أو استنادا الى مجرد ملكية الأسهم دون أن تصل أنصبة الملكية الى حد السيطرة على المشروع .

(ب) الأرباح القدرية أو العفوية أو الاستثنائية التى يحصل عليها البعض بسبب ظروف المجتمع ككل وليس بسبب من قدراتهم الانتاجية مثل تلك الأرباح الناتجة عن عمليات المضاربة باجراء الصفقات العقارية فى الأراضى والمبانى بعد الارتفاع الطارىء فى أسعارها أثر عام ١٩٧٣ .

(ج) الفوائد التى يحصل عليها أصحاب الودائع النقدية فى البنوك ومالكو السندات والدائنون بصفة عامة .

(د) الريع الذى يحصل عليه ملاك الأرض الزراعية أو ملاك العقارات بغرض السكنى أو مباشرة النشاط الاقتصادى لقاء منح حق الاستعمال والاستغلال للغير .

(هـ) ونضيف أخيرا « شبه الريع Quasi-Rent » والـذى يحصل عليه العاملون لحساب أنفسهم — مهنيين وحرفيين — استنادا الى « احتكار الخبرة » — ويرجع استخدام مصطلح « شـبه الريع » هنا الى أن الدخل الذى يحصل عليه هؤلاء الأشخاص يشبه الريع الذى هو — بالتعريف — عائد تأجير مورد ذى عرض محدود .. وهذا ما يشفع لنا فى ضم هذه الفئة مجازا الى أصحاب عوائد حقوق التملك رغم أنها لا تستند فى الحصول على نصيبها من الدخل القومى الى تملك رأس المال أو الأرض أساسا ، وان كان يجب ملاحظة أن أفراد هذه الفئة يستخدمون رأس المال العينى استخداما جزئيا فى ممارسة نشاطهم الاقتصادى ، وذلك فى صورة الأجهزة ومعدات العمل .

(و) فائض القطاع العام المحول الى الموازنة العامة للدولة .

أما طائفة أصحاب عوائد العمل فانها تشمل المجموعات التالية :

(أ) العاملون فى القطاع الحكومى (الادارى والخدمى) والقطاع العام والقطاع الخاص (الصناعى والخدمى) .

(ب) أصحاب المعاشات والمستفيدين من الضمان الاجتماعى والمستحقين للاعانات الاجتماعية .

(جـ) العمال الزراعيون .

وكما سبق أن ذكرنا فانه بسبب الاختلالات الهيكلية والتضخم الهيكلى فقد حدث تدهور نسبى فى أوضاع كاسبى الأجور وتحسن نسبى فى أوضاع كاسبى الأرباح والفوائد والريع ، وقد تعمق هذا التحسن وذلك التدهور فى النصف الثانى من السبعينيات خاصة — وفيما يلى جدول يصور هذه الحقيقة :

تطور النصيب النسبى للأجور وعوائد حقوق التملك

من الناتج المحلى الاجمالى (١٩٧٠ — ٧٩)

السنوات	النصيب النسبى للأجور	النصيب النسبى لعوائد حقوق التملك ٪
١٩٧٠	٤٦ر٨	٥٣ر٢
١٩٧١	٥٠ر٣	٤٩ر٧
١٩٧٢	٤٩ر٦	٥٠ر٤
١٩٧٣	٥٠ر٤	٤٩ر٦
١٩٧٤	٤٤ر٨	٥٥ر٢
١٩٧٥	٤٦ر٧	٥٣ر٣
١٩٧٦	٤١ر٩	٥٨ر١
١٩٧٧	٣٩ر٦	٦٠ر٤
١٩٧٨	٣٦ر٥	٦٣ر٥
١٩٧٩	٣٠ر٤	٦٩ر٦

المصدر — مذكور فى :

رمزى زكى ، تأثير التضخم على العدالة الاجتماعية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٧٥٨ ، مايو ١٩٨١ ، ص ٧ .

ومن هذا الجدول يتضح أنه من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٣ كان هناك لون من التوازن النسبى بين الأجور وعوائد حقوق التملك اذ تراوح نصيب كل منهما حول نسبة ٥٠٪ ولكن اعتبارا من عام ١٩٧٤ أخذ نصيب الأجور فى الانخفاض حثيثا حتى وصل فى عام ١٩٧٩ الى ٣٠٫٤٪ مقابل ٦٩٫٦٪ لعوائد حقوق التملك .

ومع ذلك فان النظر الى عوائد العمل (أو ما يسمى بالدخول الثابتة) وعوائد حقوق التملك (أو ما يسمى بالدخول المتغيرة) — لا يكفى لشرح حقيقة الاختلال فى توزيع الدخل القومى فى مصر فى السبعينيات وخاصة فى النصف الثانى منها . وانما يكون من الأجدى أن نتناول هذه الحقيقة من منظور آخر هو : أصحاب الدخول المحدودة مقابل أصحاب الدخول العالية . ورغم التقارب بين مفهوم « أصحاب الدخول الثابتة » و « أصحاب الدخول المحدودة » والتقارب بين مفهوم « أصحاب عوائد التملك » و « أصحاب الدخول العالية » ، الا أن هذا التقارب لا يصل الى حد التطابق على الاطلاق :

اذ أن هناك — من جهة أولى — بعض المجموعات من أصحاب عوائد العمل تدخل فى طائفة « أصحاب الدخول العليا » — وأبرز هذه المجموعات ما يلى :

— العاملون فى المستويات العليا فى القطاع الحكومى والعام والخاص المحلى (فى المجالات المميزة) .
— العاملون فى قطاع الاستثمار الأجنبى .
— العاملون فى الشرائح العليا والمتوسطة العليا من العمالة المهاجرة للدول العربية النفطية .

ومن جهة ثانية فان هناك بعض المجموعات التى تدخل فى عداد أصحاب الدخول المحدودة — دون أن تعتبر من أصحاب عوائد العمل أو من أصحاب عوائد الملكية بالمعنى الذى اقترحناه — وهذه هى مجموعات العاملين لحساب

أنفسهم ، والتي تشمل العاملين فى مجال « الانتاج السلعى البسيط » فى الزراعة وتجارة التجزئة أساسا ، والعاملين فى بعض الحرف والمهن التى لا تتمتع بوضع احتكارى فى سوق العمالة .

ومما يؤكد عدم التطابق بين مقولتى الدخول الثابتة والدخول المحدودة وعدم التطابق بين مقولتى الدخول المتغيرة والدخول العالية أن هناك بالفعل فئة وسطى بين أصحاب الدخول المحدودة والدخول العالية فى المجتمع المصرى الآن (يمكن تسميتها بأصحاب الدخول المتوسطة) ، ولكن من الصعب حتى الآن أن نتبين بوضوح وجود نوع وسط بين الدخول الثابتة أى التى تتسم بالجمود النسبى فى مواجهة التضـــخم ، والدخول المتغيرة أى التى يتمتع كاسبوها بالمقدرة على رفعها تلقائيا مع كل زيادة فى معدل التضخم بل وقبل أى زيادة فى معدل التضخم .

وتشمل فئة أصحاب الدخول المتوسطة عدة مجموعات أبرزها :

- الشرائح الدنيا والمتوسطة الدنيا من العمالة المهاجرة .
- الشرائح الدنيا من المهنيين .
- الملاك الزراعيون المتوسطون (٣ ــ ١٠ أفدنة) وخاصة منهم الغائبون والمؤجرون .
- مالكو الأنصبة غير المؤثرة من الأسهم والســندات والودائع المصرفية (المستثمرون الماليون الأفراد) .

ورغم أهمية تقســيم شرائح الدخل القومى الى محدودة ومتوســطة وعالية الا أننا نلاحظ ندرة البيانات الموثوقة عن أصحاب هذه الدخــول وأحجامها وأنصبتها النسبية . ولكن تبقى مع ذلك الحقيقة الملموسة فى مصر فى عقد السبعينيات وهى انقسام مجتمع المشتغلين اقتصاديا الى أغلبية ذات دخول محدودة وذات نصيب نسبى متدنى من الدخل القومى وأقلية ذات دخول عالية وذات نصيب نسبى مرتفع ، غير أن هذه الحقيقة فى حاجة ماسة الى الاسناد الاحصائى والى البحث التجريبى عموما . وللتدليل على

هذه الحقيقة نقدم فيما يلى التقدير الذى أجرته وزارة التخطيط ـ حسب أرقام ١٩٧٦ ـ ضمن اطار الخطة الخمسة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) اذ حددت أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة فى مصر فى الفئات التالية :

١ ـ العاملون فى المستويات الدنيا فى القطاع الحكومى والعام والخاص ، ويبلغ عددهم حوالى ٣ مليون عامل وموظف .

٢ ـ العمال الزراعيون ويقدر عددهم بمليون عامل .

٣ ـ أرباب المعاشات والمستفيدون من الضمان الاجتماعى ويبلغ عددهم ٧٠٠ ألف شخص .

٤ ـ صغار الملاك الزراعيين (أقل من ٣ أفدنة) ويبلغ عددهم ٢ر٢ مليون فرد .

وبذلك يبلغ العدد الاجمالى لأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة حوالى ٧ مليون فرد يعول كل منهم أسرة يبلغ متوسط حجمها ٤ر٤ فرد فتكون جملة العدد ٣٠ مليون نسمة . ورغم الطابع الجزئى لهذا التقدير الا أنه مع ذلك يشير بوضوح الى ظاهرة الاختلال فى هيكل توزيع الدخل القومى .

خامسا : السياسات المطبقة :

ان الهيكل Structure الاقتصادى الاجتماعى انما يعتمد فى تشكله ثم فى انتاج آثاره علـى نسيج متلاحم ومتلاحق من السياسات Policies وهـذه السياسات اما أنها تنصب على مجالات أو قطاعات بعينها فتكون سياسات جزئية ، أو أنها تنصب على المجالات والقطاعات جميعا فتكون سياسات كلية .

وينعكس الهيكل الاقتصادى الاجتماعى على السياسات الاقتصادية الاجتماعية الكلية أولا Macro economo-Social Policies ثم يتسرب منهـا الى السياسـات الاقتصـادية عموما (الكليـة فالجزئيـة

والسياسات المالية والنقدية خصوصا ، ومن هذه جميعا الى السياسات الاقتصادية الاجتماعية الجزئية والى السياسات الاجتماعية بمعناها الضيق . وفى الفقرات التالية نقدم تفسيرنا لهذه المصطلحات .

فأما السياسات الاقتصادية الاجتماعية الكلية فان أبرزها فى عالمنا المعاصر : السياسات الليبرالية وسياسات التخطيط .. وهما الاطاران أو النموذجان الصافيان للسياسات المعاصرة ، وتتراوح بينهما سياسات أخرى مهجنة وخاصة فى العالم الثالث .

ومن السياسات الاقتصادية الاجتماعية الكلية تنبثق السياسات الاقتصادية سواء على المستوى الكلى Macro Level (مثل سياسة الباب المفتوح (Open-door Policy) أو على المستويات الجزئية Micro Level مثل السياسات المتعلقة بالأسعار والاستيراد : سياسات التسعير الجبرى وتحديد حصص الاستيراد مثلا مقابل سياسة حرية التسعير والاستيراد ..

وتلحق بالسياسات الاقتصادية السياسات المالية (أى السياسات المتعلقة بالايرادات والنفقات العامة) والسياسات النقدية (كالسياسات المتعلقة بالاصدار النقدى وسعر الصرف وسعر الفائدة ..) أما السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجزئية فانها تنصب على تلك المجالات التى تقابل الاحتياجات الاجتماعية الرئيسية : وهنا تواجهنا سياسات التعليم والاسكان والصحة والعمالة ... الخ .

وأخيرا تأتى السياسات الاجتماعية بالمعنى الضيق : مثل السياسات المتعلقة بالتأمينات والمعاشات : سياسة « معاش لكل مواطن » سياسة التأمين الشامل ... الخ .

وعلى ضوء التعريفات السابقة نقدم الحقائق التالية عن السياسات فى المرحلة موضع البحث :

أولا : شهدت مرحلة السبعينيات تزحزح السياسات الاقتصادية الكلية

من التخطيط المركزى الى الليبرالية المحدودة . وهو ما تمثل أساسـا فى العمل على تحرير النشاط الاقتصادى الاجتماعى الخاص Liberalization

ويلاحظ أن استخدامنا لمصطلح « الليبرالية المحدودة » انما يرجع الى أن هذه لم تمتد الى المجال السياسى . هذا أولا وثانيا انها لم تفلح فى أن تحقق الغلبة الكاملة فى المجال الاقتصادى ، اذ لم تفلح مثلا فى اقصـاء القطاع العام عن موقعه المسيطر السابق .

ثانيا : لقد انعكست الليبرالية المحدودة على السياسات الاقتصادية ، بحيث أخذت السياسة الاقتصـادية الكلية صورة « الانفتاح الاقتصادى » ، ونلاحظ هنا تعدد الاجتهادات بصدد الانفتاح الاقتصادى : فيرى البعض أن الانفتاح الاقتصادى سياسة اقتصادية ، ويرى البعض الآخر انه نظـام اقتصادى جديد ، ويؤكد فريق من الباحثين انه سياسة شاملة تنسحب على جميع مكونات الاقتصاد القومى والحياة الاقتصادية ، بينما يحصره فريق آخر فى نطاق تدبير موارد جديدة للاسـتثمار نظرا لقصور موارد التراكم الرأسمالى فى الفترة السابقة على انتهاج السياسة المذكورة .

ووجهة نظرنا أن الانفتاح الاقتصادى سياسة اقتصادية كلية تقوم على دعامتين هما :

(أ) العمل على زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص ، أى اتساع رقعة الملكية الخاصة لأدوات الانتاج .

(ب) العمل على تحرير النشاط الاقتصادى ، الداخلى والخارجى ، اى اطلاق قوى السوق ـــ قوى العرض والطلب ـــ وبعبارة أخرى : الاعتماد على جهاز الثمن فى تحديد القيم : قيم السـلع وعوامل الانتاج ، اى الأسعار والدخول .

وهكذا يمكن القول ان سياسة الانفتاح الاقتصادى تستهدف وتتضمن

أحداث تغيير نوعى فى كل من علاقات الانتاج ونمط الادارة الاقتصادية : أى فى كل من : أساس النظام الاقتصادى ، وميكانيكية تشغيله .

هذا وقد لحقت بالسياسة الاقتصادية الكلية للانفتاح الاقتصادى سياسات جزئية فى مختلف المجالات : سياسات التجارة والتمويل والاستثمار والتوظف والتسعير ... الخ .

ثالثا : أما السياسات النقدية والسياسات المالية (خاصة الضرائب) فانها تعكس السياسات السابقة جميعا وما يسبقها من اختلالات هيكلية .

ومن أجل تقديم مثال موجز لذلك من واقع سياسة الضرائب كسياسة مالية رئيسية ذات أبعاد اجتماعية حاسمة ، فاننا نلحظ سلسلة من الاختلالات الرئيسية أهمها :

١ ــ الاختلال فى الهيكل الضريبى ككل : (وذلك باعتماده بصفة رئيسية على الضرائب غير المباشرة ، الأمر الذى يعنى أن هيكل الضرائب فى مصر مقلوب رأسا على عقب وأن المطلوب هو اقامته على قدميه بتعديله تعديلا جذريا (لصالح الضرائب المباشرة) (١١) وتأكيدا لذلك فان الحصيلة من الضرائب غير المباشرة تمثل حوالى مرتين ونصف الحصيلة من الضرائب المباشرة خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٨ وهو ما يعنى تحمل أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ــ وهم يمثلون الكتلة الرئيسية من دافعى الضرائب غير المباشرة ــ بأعباء تمويل الخزانة العامة للدولة (١٢) .

ويتطلب ذلك تصحيح اختلال الهيكل الضريبى عن طريق استخدام الضرائب المباشرة ــ والتى لم يتعد نصيبها النسبى فى المتوسط ٢٣٫٦٪ من اجمالى الكتلة الضريبية ــ استخداما أوسع نطاقا كما هو سائد حتى فى الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها (١٣) .

٢ ــ الاختلال فى هيكل الضرائب المباشرة : اذ يلاحظ (١٤) :

(أ) الضعف الشديد لمساهمة الضريبة على المهن الحرة والضريبة

على الايراد العام ، اذ لم تتعد حصيلة الأولى فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ ٢ر٧ مليون جنيه ، بنسبة ٢ر٪ من اجمالى الحصيلة الضريبية ، ولم تتعد حصيلة الثانية ٢ر٣ مليون جنيه بنسبة ٣ر٪ من اجمالى الحصيلة الضريبية .

(ب) رغم تزايد الاهمية النسبية للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعلى ايرادات القيم المنقولة ألا أن حجم الزيادة فى حصيلتها لا يتناسب مع الزيادة الكبيرة لنشاط القطاع الخاص .

(جـ) زيادة الحصيلة من الضرائب على المرتبات والأجور خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفعت من ٩ر٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ الى ٢ر٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ويرجع ذلك الى اتساع نطاق العمالة والى أسلوب تحصيل الضريبة وهو الحجز عند المنبع والى ارتفاع أسعارها نسبيا فى مواجهة الضرائب المباشرة الأخرى على دخول الأفراد وخاصة دخول المهن الحرة .

وخلاصة القول ان الضرائب المباشرة مازالت قاصرة عن القيام بدورها المالى والاقتصادى والاجتماعى اما لقصور فى التشريعات الخاصة بها — مثل عدم شمول الأوعية الخاصة بها على كل من الضريبة على أرباح الاستغلال الزراعى والضريبة على الأرباح القدرية أو العفوية — واما بسبب الانخفاض النسبى لأسعار الضريبة على الأرباح التجارية والضريبة على المهن الحرة وأسعار الضريبة التصاعدية على الشركات ورسم الأيلولة ، أو بسبب عدم كفاءة الربط والتحصيل وهو ما يفتح الباب واسعا أمام التهريب الضريبى .

رابعا — السياسة الاقتصادية الاجتماعية الجزئية :

وقد سبقت الاشارة الى ان السياسة الاقتصادية الاجتماعية الكلية

تحدد السياسة الاقتصادية الكلية (وما يلحق بها من سياسات مالية ونقدية) وأن هاتين السياستين تحددان مرة أخرى السياسات الاقتصادية الاجتماعية الجزئية وفى مقدمتها سياسات العمالة والتعليم والاسكان والصحة . ففى جميع هذه السياسات الأخيرة لاحظنا بروز تأثير حرية النشاط الفردى والخاص ، ومن ثم بروز تأثير القطاع الخاص والدور المحورى لقوى العرض والطلب ، ولكن دون أن يمحو هذا كله الآثار الباقية لسياسات التخطيط والادارة الاقتصادية المركزية والدور المحورى للقطاع العام ، وهى جميعا المعالم الرئيسية لسياسات مرحلة الستينيات .

(أ) ففى مجال التعليم : لم يكن ممكنا القضاء على الزامية التعليم (لا بل لقد امتدت مرحلة الالزام أخيرا لتشمل الاعدادية) ولكن مجانية التعليم قد أصبحت حبرا على ورق تقريبا بسبب زحف الحريات الخاصة والقطاع الخاص على مجال التعليم : الدروس الخصوصية ، المدارس الخاصة ، ارتفاع أثمان الكتب .. الخ .

(ب) وفى مجال الاسكان : لم يكن ممكنا الاخلال بالقواعد السارية للعلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن القديمة ، ولكن تم اطلاق قوى السوق بحكم القانون لتحدد ايجارات المساكن الجديدة . كذلك لم ترفع الدولة يدها نهائيا عن مجال الاسكان ولكن تدخل الدولة قد اخذ أساسا صورة تدبير الموارد الوسيطة للملاك بأسعار معقولة ، كما أن رقعة المساكن التى تبنيها الدولة قد تقلصت جذريا كما اتخذ أسلوب اكتساب مساكن الدولة صورة التمليك فى مدن جديدة بمقابل مرتفع نسبيا وأصبح التزام الدولة من ثم بالاسكان الاقتصادى التزاما باهتا .

(جـ) وفى مجال العمالة : لم يكن ممكنا الغاء الالتزام بتعيين خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة ، ومن ثم فقد أبقى على الالتزام من حيث المبدأ ولكن مع محاولة تغيير صيغة تطبيقه ، ومع

الالتفاف عليه أصلا : وذلك بتشغيل الخريجين في أبعد المجالات عن تخصصاتهم الأصلية فيما يسمى بالمجتمعات الجديدة (تشغيل خريجى الهندسة فى بيع الأسماك وخريجى الفلك فى زراعة الأراضى الجديدة .. !) مع اطالة الفترة بين تاريخ التخرج وتاريخ التعيين (حوالى ثلاث سنوات) وكذلك — وهذا هو المهم — عن طريق تشجيع الهجرة الى الخارج .

(د) وفى مجال الخدمات الصحية : يتم الانتقال عن طريق اطلاق قوى العرض والطلب الى تجارة الطب والتداوى . وفى هذا المجال تبنى أحدث المستشفيات وأكثرها تقدما وأوفرها تجهيزا لمعالجة الفئات الاجتماعية الصاعدة ، بينما يهمل المستشفيات العامة والحكومية ، ويترك أصحاب الدخول المحدودة فريسة لأطباء العيادات الخاصة وما يتلو ذلك من المغالاة فى تحديد مقابل الكشف الطبى الى جوار الارتفاع المتصاعد فى أسعار الأدوية المستوردة .

خامسا : السياسات الاجتماعية بالمعنى الضيق : سياسات التأمينات والمعاشات والاعانات الاجتماعية وسياسات الأحوال الشخصية والأسرة عموما (أى بما فى ذلك السياسات ازاء وضع المراة والطفولة) ، وسياسات قضاء وقت الفراغ .

ولهذه السياسات الاجتماعية بالمعنى الدقيق دور مزدوج :

فهى من جهة أولى تعكس جميع السياسات السابقة وتعكس كذلك جميع الاختلالات الهيكلية التى ذكرناها .

وهى من جهة ثانية تشكل نوعا من أنواع رد الفعل ازاء الهياكل والسياسات السائدة .

ومن الجهة الأولى فان السياسات الاجتماعية لا تتخطى سقف الهياكل

والسياسات وانما تعمل فى كنفها : فالتأمينات والمعاشات والضمانات لا تشكل درعا واقيا لكل انســـان فى حاجة اليها ، والمرأة لا تتمتع بحرية حقيقية ، بالاضافة الى الوضـــع الهامشى للطفولة ، والطابع التعويضى لا الابداعى لقضاء وقت الفراغ .

ولكن من الجهة الثانية ان هذه السياسات الاجتماعية تشكل ضمادة لجروح النظام الاجتماعى بحيث تحاول اخفاء اختلالاته وقصور سياساته : وهذا ما نلاحظه بوضوح من حقيقة اتساع نطاق المعاشات فى مصر فى مرحلة السبعينيات ، فهذه المعاشات فى حقيقتها قصـــد بها خلق الوعى الزائف بالرضا ، أى تأجيل الشعور بضرورة التغيير الاجتماعى عن طريق الاعانات الاجتماعية . ان الحل الفردى المؤقت يصير هنا بديلا موهوما عن الحل الجماعي طويل الأمد .

المراجـــــع

(١) فى هـــذه الأرقام انظر : مصطفى الســعيد ، الانفتاح الاقتصـــادى واستراتيجية الاعتماد على الذات ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨١ ، صص ١٠ — ١١ .

(٢) ابراهيم العيسوى ، التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصـاد المصرى ، معهد التخطيط القومى ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ٢٥ .

(٣) فى هذا التقدير الرقمى انظر : الاهرام ، عدد ١٩٨١/٧/١١ ، ص ١ . والأخبار ، عدد ١٩٨١/٧/١١ ، ص ٥ .

(٤) وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمســية للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ — ٨٧/٨٦ ، الجـزء الأول ، المكونات الرئيسية ، ديسمبر ، ١٩٨٢ ، صص ١٦ — ١٩ .

(٥) هذه الأرقام محسوبة من بيانات للبنك الدولى . مذكور فى : رمزى زكى ، الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ١٦ ، ابريل ١٩٨١ ، ص٣٤ .

(٦) حامد المأمون حبيب ، الملامح الرئيسية للقطاع الخاص الصـــناعى ودوره فى التنمية الصناعية حتى عام ٢٠٠٠ ، من أوراق النـــدوة التحضيرية للمؤتمر الأفريقى لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية ، الهيئة العامة للتصنيع ومعهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٣ — ٢٦ ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٧ .

(٧) الأهرام ، عدد ٢٠ فبراير ١٩٨١ ، ص ١٧ .

(٨) جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، التقرير السنوى ، ١٩٨٠ ، ابريل ١٩٨١ ، ص ٢٩ .

(٩) جامعة القاهرة ، مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى ، تقرير عن ندوة المشروعات المشتركة بين القطاع العام والشركات الأجنبية ، ابريل ١٩٨٠ ، صص ٧ — ٨ ، صص ٣٧ — ٤١ .

(١٠) وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٦٩/٧٠ — ١٩٧٩ ، القاهرة ، اغسطس ١٩٨١ ، صص١٤٨ — ١٤٩ .

(١١) معهد التخطيط القومى ، دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ — ١٩٧٨) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ١٢ ، مارس ١٩٨٠ ، ١٠٨ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(١٣) أحمد عبد العزيز الشرقاوى ، السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية فى مصر خلال السبعينيات ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٢٩٨ ، يونية ١٩٨١ ، ص ٢١

(١٤) المرجع السابق ، صص ٢٢ — ٢٣ .

الهامشية الحضرية

دراسة عن أحياء جامعى القمامة بمدينة القاهرة

دكتور ثروت اسحق عبد الملك (*)

أولا : مقدمة فى الهامشية :

١ ــ الثقافة الهامشية هى ثقافة فرعية لجماعة من الناس تستقر عادة علــى أطراف أحــد المجتمعات المحلية فهى ثقافة نوعية مخالفة للثقافة المحيطة (١) .. وقد استخدم بارك R. Park مصطلح الانســان الهامشى marginal man للدلالة على الشخص الذى يتحرك خلال أكثر من عــالم اجتماعى Social world دون أن يكون مستوعبا تماما فى واحد منها .

ويتفق بارك مــع ســيمل Simmel وقبلن فى أن الهامشية تعكس وضع الشخص داخل جماعة بعينها وبما يتضمنه ذلك عادة من تناقض وجدانى وفشل فى التوافق مع الوسط الثقافى .

وقد حذا حذو بارك فى هذا المضمار Frazier ، وهيوز Ev. C. Hughes وتومبسون Thompson وويرث L. Wirth (٢) .

ويفهم من تحليل Park أن ثمة علاقة بين مفهوم الهامشية والشــعور بالغربة فالشخص الهامشى يحس بالغربة والعزلة كذلك .

٢ ــ حظيت الهامشية الاقتصادية بصــفة عامة وهامشية العمل بصفة خاصة باهتمام البعض أمثال Bohm-Bawerk, Menger على أساس ما سبق

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية آداب عين شمس .

ان أرساه Ricardo وسميث Smith من تحليلات فى هذا الشـــأن .
واستمر هذا الاهتمام من خلال أعمال Von thuenen, Beckmann, Mills,
Alonso, Muth, Steven كما يمكن تتبع جذوره الفكرية فى كتابات ماركس
و Jevons .

هذا بينما اهتم البعض أمثال Nun, Janice perlman, Quilano
بالهامشية الاجتماعية .

ويعتقد Jose Nun ان الهامشية هى الابن البار للتنظيم الراسمالى حيث
تعمل الرأسمالية على تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء ممن يعملون فى
مجال التجارة البسيطة والحرف الصغيرة والخدمات الشخصية .

ويرى Webb أن القطاع التقليدى هو القطاع الهامشى ســواء فى
الريف أو الحضر بل ان المدن الكبرى فى الدول النامية تتميز — كما يذكر
Bryan Roberts — (٤) بازدواجية تكنولوجية حيث تجذب اليها من الريف
القوى العاملة غير المدربة والأمية فتعمل بها بالأعمال العرضية غير المنتجة
ويتكالب الدخل المنخفض والأمية ونقص الخدمات المقدمة وفقدان المشاركة
فى تجسيد هامشيتهم الحضرية وعزلتهم الاجتماعية . وتشير سوسيولوجية
الانسان الهامشى — من وجهة نظر بارك — للعمليات التى تعجل بظهور
الصور المختلفة لانحسار أو نكوص التوافق والتكيف . والملاحظ أنه بينما
شغل دوركايم بالضغوط التى تدفع المجتمع الى نماذج يمكن التنبؤ بها سلفا
فان بارك يلفت النظر للقوى التى تهددنا من خلال هذه الضغوط .

٣ — تتضمن الهامشية قدرا — ضـــئيلا أو كبيرا — من الاغتراب .
فالمجتمعات والجماعات الهامشية تعانى من الشعور بالغربة عن الثقافة
المحيطة بها وعن الجماعات الأخرى من حولها ، بل ان الهامشى فى اغترابه
يخلق عالما بعيدا عنه ، وحينئذ لا يصبح العمل هو ذلك النشاط الانسانى
الوجودى الخلاق بل ان هذا العمل يجعله مغتربا عن طبيعته وعن ذاتـــه

أيضا (٥) . بل انه فى ظل اغتراب الانسان الهامشى عن المجتمع المحيط به تصبح الحياة الاجتماعية صورة لفقدان الحرية الانسانية (٦) .

ومن شأن هذا ان يجعل الانسان عازفا عن تنظيم العمل الجماعى للتغلب على الأحوال السيئة (مثل عدم العدالة ، والاستغلال) التى يقع بالضرورة تحت نيرها (٧) .

٤ — اذا تركنا جانبا النظرية التى قدمها لويس عن العلاقة بين الفقر والهامشية فان التقارير الأخيرة للأمم المتحدة تؤكد أن ثمة علاقة موجبة بينهما فقد أوضحت Hollnsteiner فى مقالها عن الخدمات الأساسية لأطفال فقراء الحضر فى الدول النامية أن أطفال الأحياء المتخلفة يواجهون الحرمان الدائم . فمع الفقر والاكتظاظ السكانى وسوء أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية ونقص المساكن المناسبة وبازدياد معدل الهجرة الريفية للمدن تتكون الجيوب الكبرى من فقراء المدن ، وتتكلم هوللستر عن الفجوة بين المخطط الحضرى وسكان المناطق الهامشية حيث ترجعها بدورها الى اغتراب الأول عن فهم حياة الفقراء فى هذه المناطق ، الأمر الذى يستلزم استخدام المدخل متعدد الأبعاد الذى يتضمن تقديم خدمات فى مجالات رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة وانتاج الغذاء والتكنولوجيا المناسبة فضلا عن تبصير الناس بضرورة المشاركة فى تنمية مجتمعهم المحلى (٨) .

وما من شك فى أن الظروف الاجتماعية — الاقتصادية — السياسية فى المجتمع تعد مسئولة أساسا عن تهميش بعض شرائح المجتمع وتحديد مجال نشاطهم الاجتماعى غير أن التشكل الحقيقى للشرائح والمناطق الهامشية هو من صنع الهامشيين أنفسهم من خلال القرارات الحياتية اليومية التى يصنعونها بأيديهم (٩) .

ويرجع محبوب الحق (١٠) الهامشية الى البؤس والحرمان الذى يتعرض لهما أكثر من ٤٠٪ من سكان الدول النامية فالهامشية هى الوجه الآخر

للفقر وفقدان العدالة الاجتماعية ففى القاع تتعرض حياة هذه الشرائح الخطر نتيجة لنقص المياه والرعاية الصحية ، وانتشار الأمراض وازدحام المساكن وافتقار القدرة على السيطرة على الطبيعة أو المشاركة فى وضع استراتيجية التنمية المحلية (١١) .

٥ — يربط جيرالد بريز Breese بين الهامشية والهجرة الريفية الى المناطق الحضرية فالمهنة الهامشية تعد سمة عامة بالنسبة للمهاجر الحضرى الذى ينزح للمدينة بينما يكون غير معد لشق طريقه بنجاح فى المجتمع الحضرى : وهو يؤكد أن نصيب الدول النامية أكبر من مثيلاتها المتقدمة فى القطاع المعروف بالخدمات « الهامشية » ومصداق ذلك أن معظم من من ينزحون للحضر فى العالم الثالث ليس لديهم مهنة محددة فهم يعملون حيثما اتفق . ويسكنون فى مساكن مؤقتة ، الأمر الذى يؤدى لظهور الأحياء المعروفة بالحافة الغضه shanty towns التى تفتقر للخدمات وتنتشر فيهـــا القذارة وتقترب من مـــدن الاكواخ Septic fringes . ولا يبدو أن التصنيع هو العامل الحاسم فى هجرة الريفيين الى المدن فالغالبية العظمى من المهاجرين تتجه عادة الى قطـــاع الخدمات والأعمـــال غير الفنيـــة (الهامشية) (١٢) .

ويطلق على الأحياء الهامشية أو أحياء واضعى اليد فى الهند أحياء الباســـطى Bustees أو جاجى Jhugges أو اهاتا Ahata وفى تونس Gourbis أو Bidonville وفى بغـــداد Seritas وفى فنزويلا Ranchos ، وفى بيونس أيرس villas M. serarias ، وفى ســـاوباولو Barrios ، وفى بورتو اليجر Villasde Malacas وفى سانتاجو probla Cones Cuttampas وفى كولومبيا Barrios clande Stinos وفى كراكاس Cerros أو Quibradas ، وفى مكسيكو سيتى Tugorios أو Jacales أو Colonias proletarias .

فاذا أخذنا مثالا بالهند فان أحيـــاء الباســـطى Bustees or Bustis

هى عبارة عن أكواخ صغيرة مؤقتة يتم بناؤها بوضع اليد وتفتقر الى الخدمات كما تنتشر على طول الطرق الرئيسية المؤدية للمدينة والمناطق الفضاء البعيدة والأجزاء المهجورة التى تشوه المدينة وتكاد تقتصر سكناها على الوافدين الجدد للمدن .

٦ — يرى بريز أن المدينة كلما تضخمت وازداد امتدادها للقرى المجاورة ظلت هذه القرى بمثابة جيوب هامشية تفتقر للخدمات والمرافق الحضرية بينما تنسلخ كذلك من وظيفتها الانتاجية المتصلة بالنشاط الزراعى وبعبارة أخرى فان الأحياء الهامشية هى أحياء متخلفة تعانى من نقص فى الخدمات والمرافق وتوجد عادة على الأطراف أو فى بعض الأحياء التى تتسم بخصائص ايكولوجية وعمرانية بعينها فهى تقوم عادة على أراض مملوكة للدولة أو الأشخاص . وتشيد عادة من المخلفات المكونة من مبان متداعية أو اكواخ صغيرة يأوى اليها مئات بل عدة آلاف من واضعى اليد . وعادة ما تجد الدولة نفسها مضطرة للاعتراف بالأمر الواقع مع محاولة مدها بالخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء أو خطوط المواصلات الحكومية السريعة . ومن سوء حظ هذه المناطق الهامشية انها تصبح محلات للفقراء وأرباب السوابق والاكتظاظ السكانى وتؤدى الى المزيد من المشكلات الاجتماعية والصراعات الثقافية .

ان نمو المراكز الحضارية فى دول العالم الثالث يفوق المناطق الريفية فى هذه الدول غير أن هذه المراكز الحضرية تزخر بمدن الصفيح وأحياء واضعى اليد التى تعكس جميعا ظروفا بالغة السوء كما تعبر عن الهامشية الاجتماعية — الحضرية حيث تجذب الأعداد الغفيرة من المهاجرين الريفيين للعمل بها . فالجيل الذى يهاجر الى المدينة بمفرده قد يظل محتفظا بالرواسب الريفية الى حد ما ، الأمر الذى يجعل من المدينة نموذجا معقدا من المناطق المتخصصة داخل بناء ايكولوجى أكثر عمومية » (١٣) .

وهذا ما دفع الحسينى (١٤) أن يذكر أن مفهوم الهامشية الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية ينبع من حقيقة اخفاق أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين فى الالتحاق بأعمال صناعية ولجوئهم الى أعمال حرفية وضيعة فى هذه المدن ، وهى الحرف غير الانتاجية التى يطلق عليها عادة المهن « الهامشية » . بل ان قطاع عمال الصناعة فى هذه الدول يظل عازفا عن المشاركة السياسية أو يحاول المشاركة فى ظل محاكاة مشوهة للديموقراطية الغربية .

٨ — تعبر الهامشية الحضرية عن هامشية اقتصادية وسياسية وثقافية أيضا وهذه تصبغ العلاقات بين المحلة الصغيرة والمجتمع الأكبر ، وتصبغ العلاقات بين العصبيات داخل المحلة الصغيرة نفسها ويشير W. A. Shack فى معرض حديثه عن العلاقات القبلية والسلالية فى اثيوبيا أن سكان المدن الأفريقية لا يفقدون هويتهم السلالية والقبلية بل ان هذه الهوية تتدعم أو تقوى بمرور الوقت بينما تختلف هذه الصورة من مدينة افريقية لأخرى . كما أن الهامشية السلالية لا تعنى بالضرورة عدم التنظيم والعلمانية والفردية بالصورة التى أشار اليها Wirth . ويعنى هذا أن المدينة لا تغير الناس آليا أو تجعلهم حضريين بصورة واحدة .

كما لاحظ شاك أن الجماعات السلالية التى تشارك أساسا فى أحد القطاعات النوعية للبناء المهنى الحضرى ليست فقط نتاجا لعلاقات اجتماعية متنوعة بين جماعات المكانة ولكنها تتأثر بمدى اسهام هذه الجماعات « السلالية » والثقافات الفرعية فى دعم أو تهديد تكامل الجماعات والثقافة السائدة من جهة كما تتأثر بالتسهيلات التى تقدمها الجماعات السائدة والثقافة العامة لتمثيل الجماعات والثقافات الفرعية بغية تحقيق التكامل الاجتماعى والثقافى بينهما — من جهة أخرى (١٥) .

٩ — ان الهامشية الأيكولوجية تتمشى مع هامشية اقتصادية وسياسية ودينية وثقافية وهكذا ، وعلى سبيل المثال فان البروليتاريا الحضرية التى تشعر بهامشيتها تعد قوة للتغيير ذات تأثير فعال يسهل دفعها بواسطة الديموجوجيين الى تيارات غير مأمونة .

وتتمثل الهامشية الاجتماعية كذلك فى ازدياد معدلات انحراف الأحداث، والتصدع الأسرى والأمية وضعف المعايير الأخلاقية والخيانة الجنسية، والبغاء وغيرها من المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية التى تهدد الأسرة وجماعات الرفاق والجيرة والامتثال لمعايير الضبط الاجتماعى ونسق القيم فى المجتمع .

وتتضح الهامشية الاقتصادية من خلال تفاقم الفقر بالنسبة لبعض الشرائح وانخفاض مستوى الانتاجية وانخفاض المهارة ونقص التدريب المهنى وعدم المساواة وارتفاع معدل الديون .

١٠ ـ ان نوعية الجماعات الهامشية تتضمن فئات عديدة ـ اشارت اليها أبو لغد ـ ومنها :

(أ) شريحة المهاجرين غير المهرة للمدينة .

(ب) الذين يقيمون فى أماكن خارج المدينة أو أطرافها كسكان المقابر .

(ج) النساء اللائى يعلن غيرهن دون أن يتوفر لهن العمل المناسب والمهارات اللازمة .

(د) سكان المنازل المنهارة ممن يعيشون فى خيام أو أكواخ أو مساجد قديمة .

(هـ) أطفال الشوارع (الذين بلا عائل يرعاهم) .

وهناك بعض دراسات أنثروبولوجية عن جماعات هامشية مثل دراسة **Unni Wikan** ، وايفلين ايرلى وغيرهما .

١١ ـ هناك اختلافات خاصة بطبيعة مناطق مستوطنات « واضعى اليد » ففى امريكا اللاتينية وجزر الكاريبى يتجه القادمون الجدد مباشرة للأحياء المتخلفة فى المدينة .. وقد يحاول سكان الأكواخ اذا ساعدتهم الدولة أن يحسنوا أوضاعهم ، ويبدو أن المستوطنات التلقائية فى افريقيا وآسيا لا تدخل فى اطار هذه الفئة حيث يتجه اليها المهاجرون من الريف مباشرة

ليتصلوا بآخرين من الأسرة أو القبلية . فهذه المستوطنات هى استراحة منتصف الطريق بين القرية والمدينة ، واذا كان ساكن الحى المتخلف يدفع ايجارا مقابل المسكن ، فان احياء وضع اليد الحضرية هى أحياء بلا شرعية . ونادرا ما يدفع واضع اليد الحضرى ايجارا فى هذه الأحياء والنتيجة هى الهبوط بظروف هذه المناطق الى الأسوأ ■

وتعتبر مدن الأكواخ بالنسبة للمهاجر الى المدينة ، وخاصة فى افريقيا وجنوب شرق آسيا ، منطقة مستقبلة للمهاجرين ذات ملامح مألوفة فهى ليست مطابقة للمدينة بشكل كامل وهى تعكس بعض التماثلات مع القرية وبذلك يجد النازح فى هذه المجتمعات المحلية الهامشية أقاربه وشبكة علاقاته .

وفى سنة ١٩٥٨ ضمت ليما على سبيل المثال نحو ١٠٠٫٠٠٠ من واضعى اليد ما لبث أن زاد الى ٤٠٠٫٠٠٠ نسمة فى سنة ١٩٦٤ ، وفى افريقيا وجنوب شرق آسيا أدت هذه الظاهرة الى تهديد الكيان الحضرى برمته .

وليس من اليسير أن نتطرق للحديث عن الهامشية الحضرية الا اذا وضعنا فى الاعتبار الظاهرة التى يطلق عليها عادة التضخم الحضرى Over Urbanization والتى تنتج عن الزيادة الرهيبة غير المتوازنة فى سكان الحضر بالقياس بالامكانيات الفعلية والاحتياجات المتزايدة للسكان (١٦) .

١٢ — بازدياد معدل التضخم الحضرى تزداد الأحياء المتخلفة ومدن الصفيح ويشير الن مونتجوى (١٧) الى مدن الأكواخ ، كصورة من صور الاستيطان التلقائى الهامشية التى تقام بوضع اليد حيث تضم الفقراء ، فضلا عن الشرائح العاملة التى تحصل على أجور منخفضة وأولئك الذين ينزحون فى الأحياء الشعبية لكى يوفروا ايجار المسكن ويفكروا فى بناء منازل لهم فى ظل ظروف افضل فى المستقبل .

وترى أبو لغد أنه فى داخل القاهرة هناك مناطق الاكتظاظ السكانى والاسكان السىء ، والفقر ، والهامشية الاقتصادية أو العمل فى القطاع غير الرسمى (غير المنتج) . واذا كانت هذه القطاعات الهامشية داخل مدينة القاهرة تؤكد لنا حقيقة أن مدن العالم الثالث خاصة تحتوى على عدة طرق للحياة ليست كلها حضرية وليست كلها حديثة فانها من وجهة نظرها توضح أن هذه القطاعات لا يمكن أن تفهم الا فى ضوء علاقتها بالمدينة والنسق القومى بل والنسق العالمى أو بعبارة أخرى فى ظل علاقات التبعية للاستعمار (١٨) . وقد أوضح حجازى (١٩) أن وجود أنساق اجتماعية وأنماط حضارية جلبها معهم المهاجرون الى العاصمة يتمشى مع ميلهم الى تكوين جيوب ثقافية ، يحتفظون فيها بمعظم مقومات الثقافة الأصلية . الأمر الذى يؤدى الى تعطيل عملية التكيف الاجتماعى والثقافى فى العاصمة .

كما استنتج عودة (٢٠) أن المهاجر الى مدينة القاهرة عادة ما يكون فى مرحلة الشباب وفى سن العمل ، الا أنه أمى ، وغير مدرب كما أنه أعزب ومتحرر من كثير من الالتزامات العائلية حيث تمثل هذه النوعيات من المهاجرين خطورة تهدد التنمية الصناعية والاقتصادية برمتها .

١٣ — ان المدينة تزحف عادة على الأحياء الهامشية لتضمها اليها ويذكر الحسينى (٢١) مثالا طريفا عن أحد المناطق الهامشية فى مدينة القاهرة التى يطلق عليها « مدينة الأموات » وتقع فى الطرف الجنوبى الشرقى للعاصمة ففى حى الامام الشافعى بدأ الأحياء يزحفون على الأموات ويطاردونهم حتى أن « مدينة الأحياء » تتداخل مع « مدينة الموتى » بصورة قابضة للنفوس .

ثانيا : « الدراسة الحقلية (منشأة ناصر) » :

تقع هذه المنطقة على أطراف العاصمة وسط مرتفعات المقطم وشرق طريق صلاح سالم . وقد نشأت هذه المنطقة عام ١٩٦٠ ويربو عدد سكانها

على ٦٠٫٠٠٠ نسمة ، بينما يشكل مجتمع « الزبالين » نحو ٦٠٠٠ نسمة منهم ، وهم يشتغلون بمهنة جمع القمامة من بعض أحياء القاهرة يشكلون مجتمعا محليا على مشارف منطقة الأطراف نفسها . ويؤدى النسق المهنى والايكولوجى الى هامشية هذا المجتمع وسكانه مما سيأتى ذكره فيما بعد .

ومن المعروف أن « الزبالين » يستقرون فى العاصمة فى بعض المناطق التى تقع على أطراف المدينة ، وهذه المناطق هى عزبة النخل ، والمعتمدية والبراجيل ، وعين الصيرة ، وطره ، وحلوان ، ثم منشية ناصر ، التى تعد أكبر التجمعات المعروفة بالنسبة لهم .

ويستقر مجتمع « الزبالين » فى المنشية فى حضن جبل المقطم حيث تمتد منطقة وضع اليد مكونة مجموعات متراصة من عشش الصفيح والحجارة بينما تفتقر هذه الأحياء للمياه النقية للشرب والكهرباء والمستشفيات والمدارس الحكومية كما تبتعد عن « خطوط » المواصلات العامة حيث تعد عربات جمع القمامة وتصريفها الشكل الوحيد من اشكال الاتصال بالعالم الخارجى وتنتشر الأزقة غير المرصوفة ، بل ان المرء ليجد صعوبة بالغة فى السير فى الشوارع نفسها حيث تنتشر أكوام القمامة المتبقية وجثث الحيوانات المتعفنة فى الشوارع بصورة مأسوية .

(أ) يوجد بالمنطقة ٣ مقاهى صغيرة (غرز) ، ٤ حوانيت للبقالة وقصاب أو أكثر ، ٢ مكبس للورق بينما توجد كنيسة ملحق بها قاعة لمحو أمية أطفال المنطقة . وقد أجرى البنك الدولى دراسة للارتقاء بالمستوى العمرانى Upgrading (٢٢) لمنشية ناصر سنة ١٩٨٠ للتعرف على المشكلات التى يشكو منها مجتمع « الزبالين » واعداد البرامج التى يسهم السكان فيها لتحسين الظروف المعيشية (٢٣) .

(ب) أفصح الحصر السكانى للأحياء التى يسكنها « الزبالين » والذى أشرف عليه البنك الدولى ، فى منشية ناصر ، أن عددهم يبلغ

٤٨٨٠ نسمة ، منهم ٣١٪ من الذكور ، ٤٩٪ من الاناث .
كما تبين أن ٥ر٢٠٪ من مجموع السكان تقل أعمارهم عن العشرين ، وأن ٦ر٣٩٪ تتراوح أعمارهم من ٢٠ : ٤٠ سنة ، و ٢٤٪ من ٤٠ : ٦٠ سنة . هذا فضلا عن ٩ر١١٪ تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة ، وينبغى التنويه هنا أن العمر الزمنى لمجتمع الزبالين والمنشية بصفة عامة لا يتعدى ربع قرن من الزمان ، الأمر الذى ينعكس بدوره على انخفاض معدلات صغار السن عن المتوقع لمحدودية عدد الزيجات التى تمت فى المنطقة . فضلاً عن ارتفاع معدل كبار السن وان كنا نشك من جانبنا فى صدق النسبة الأخيرة (٦٠ سنة فأكثر) نظرا لأن الكثير من سكان المنطقة ليس لديهم شهادات ميلاد أو بطاقات شخصية — لأسباب سنفصلها فيما بعد — مما يجعل الناس يخطئون فى تقدير أعمارهم الفعلية .

(جـ) وقد أجريت الدراسة الراهنة بهدف التعرف على أحد المجتمعات المحلية التى يحتلها « واضعو اليد » فى أطراف مدينة القاهرة حيث اختيرت منشأة ناصر (الأحياء التى يقطنها جامعو القمامة بصفة خاصة) للتعرف على العوامل التى تصاحب تهميش هذا المجتمع المحلى من الوجهة الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وآثار هذا التهميش الحضرى من جهة أخرى . وتحدد المجال الزمنى بالحقبة المتدة من أول ديسمبر ١٩٨٢ الى نهاية فبراير ١٩٨٣ .

وقد قدر عدد الأسر بنحو ١١٠٠ أسرة موزعة على ثلاثة محاور أساسية تمتد فى شكل حلزونى على ارتفاع الجبل بينما تستقر فى النهاية عند قامدته بينما زحفت مجموعات سكانية أخرى فكادت تلامس شريحة « الزبالين » :

(د) بعد أن قام الباحث بالدراسة الاستطلاعية للمنطقة (*) اتضح انه يمكن تقسيمها بحسب درجة تجانسها الى منطقتين : الأولى وتضم نحو ٦٨٠ أسرة ، تم اختيار ٣٣٩ أسرة تصل الى نحو ٥٠٪ من مجموع هذه الأسر بينما تضم المنطقة الثانية نحو ٤٢٠ أسرة تستقر عند قاعدة الجبل .. ولما كانت المنطقة الثانية التى تستقر عند قاعدة الجبل تتمتع ببعض التسهيلات المعيشية التى يحرم منها سكان المنطقة الأولى من مجتمع الزبالين ، فقد تجاوزها التقرير الراهن الذى يعرض لنتائج دراسة المنطقة (الأولى) . وتضم العينة ٣٣٩ « زرابا » — كما أسلفنا — ممن يجمعون القمامة ويعيشون حياة هامشية أكثر من أقرانهم فى المنطقة الثانية من جهة ومن أقرانهم الذين يعملون فى مهن غير مهنة جمع القمامة داخل المنشأة من جهة أخرى . كما أنهم أكثر هامشية من اقرانهم الذين يسكنون الأحياء الشعبية والمتوسطة والراقية فى العاصمة بصفة عامة .

ويقوم « الزراب » (**) بنقل القمامة الى الزريبة وفرزها وبيعها للتجار وتضم القمامة عادة الزجاج والحديد والخرق البالية والورق وغيرها من المخلفات الخشبية والمعدنية لتصنيعها ، وبيعها لكبار المعلمين الذين يتولون بدورهم بيعها للمؤسسات التى يتعاقدون معها بمبالغ مجزية دون أن ينال « الزراب » نصيبه الحقيقى .

(هـ) تتنوع هامشية هذه الشريحة ، فهى هامشية ايكولوجية من جهة ، واقتصادية من جهة ثانية . فهذه الشريحة على سبيل المثال تحتل

(*) تضمنت هذه الدراسة الاستطلاعية الاتصال بالسكان والأفراد الذين نالوا حظا من التعليم ورجال الدين بالمنطقة .

(**) « الزراب » هو الشخص الذى يملك زريبة وتضم الزريبة عادة الحيوانات التى تعيش على الفضلات وعربة جمع القمامة فضلا عن القمامة نفسها .

مكانة هامشية فى النسق المهنى حيث يمكن الحديث عن القطاع الرسمى الذى يضم « عمال البلدية » الذين يتولون نظافة شوارع المدينة مع نقل القمامة فى عربات يدوية الى صناديق ضخمة موضوعة فى الشوارع الرئيسية يتم تفريغها بدورها فى عربات آلية الى الاماكن التى تحددها المحافظة ليتم فرزها والتخلص من المتبقى منها • وهذه الشريحة العاملة مثل أية شريحة تحصل على أجورها من الدولة بصورة منتظمة •

أما القطاع غير الرسمى فيضم :

١ ــ كبار « الواحية » الذين يتعاقدون على تصريف فضلات المؤسسات والفنادق وأماكن اللهو وأماكن اقامة الطبقة العليا والوسطى فى المدينة (الزمالك ــ جاردن سيتى ــ وسط البلد •• الخ) •

٢ ــ صغار « الواحية » (*) الذين يتعاقدون على تصريف فضلات البيوت من باقى أنحاء المدينة فضلا عن الأحياء التى توصف بأنها أحياء شعبية ويقومون بتسليمها للزرابين •

(و) أما (الزرابون) موضوع الدراسة الراهنة فهم يقومون بتحميل القمامة وفرزها والاستفادة منها مع بيع ما يصلح للبيع منها ، وهذه الشريحة تحتل ــ كما ذكرنا ــ مكانة دنيا فى السلم المهنى • الأمر الذى يباعد المسافة الاجتماعية Social distance بينها وبين سكان المدينة ولا يخفى على الزائر للمنطقة ما يطلقه سكان الأحياء المجاورة من نكات ساخرة على من يقيمون بجمع القمامة •

كما ان تربيتهم للخنازير تستثير عادة تقزز الناس واشمئزازهم ، الأمر

(*) ينتسب هؤلاء للواحات الداخلة وبخاصة بلدة « الشيخ والى » ، و « الهنداوى » ، « والوفية » ، « وعزبة عين القضاء » ، « وعزبة النباة » •

الــذى ينم عن هامشية ثقافية وفكرية أيضا . هذا فضــلا عن الهامشية الاجتماعية التى تتمثل فى أن الغالبية الساحقة من هؤلاء الزبالين اما انهم قد طردوا من أماكن أخرى كانوا يعيشون فيها قبل ذلك (كمنطقة امبابة) ؛ أو هاجروا من مناطق أخرى ريفيــة ينتسب معظمها الى الوجــه القبلى (محافظات أسيوط وسوهاج بصفة خاصة) . فاذا وضعنا فى الاعتبار أن بعضهم يتهربون من اثبات مواليدهم للافلات من أداء الخــدمة العسكرية وبحرمون بالتالى من استخراج بطاقات شخصية لاثبات هويتهم ، لأفصح ذلك عن وجود هامشية سياسية لا شك فيها .

وليس بخاف أن الهامشية الاجتماعية تسير فى معية مع الفقر والأمية والمرض وترجع الى سؤ الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسكنية والبيئية التى يعيشون فى ظلها .

(ز) قام الباحث باعداد استمارة مقابلة (استمارة استبيان) وتم تجربة الاستمارة قبل نزول الميدان ومن ثم تم اعداد الاستمارة التى تضمنت نحو ٧٥ سؤالا . ويمكن من خلال مناقشة نتائج الدراسة التعرف على العديد من الملامح السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهذه الشريحة .

ثالثا : نتائج الدراسة الميدانية :

(أ) ابرزت الدراسة الميدانية أن ٤٤٪ من أرباب الأسر الذين طبقت عليهم استمارة الاستبيان (٣٣٩ من أرباب الأسر) تبلغ أعمارهم من ٢٠ ، ٤٠ سنة أى أنهم فى عنفوان قوتهم الانتاجية . هذا فى الوقت الذى يعد جمع القمامة من الأعمال غير الفنية التى لا تحتاج الى تكريس هذه الطاقة البشرية لانجازها .

(ب) أوضحت الدراسة أن جميع أفراد العينة الــذين طبقت عليهم

استمارة المقابلة قد هاجروا من محافظات أخرى ، اذ أن ٨٦٫٤٪ قد هاجروا من محافظة أسيوط (مركز البدارى خاصة) ثم محافظة سوهاج ٥٫٩٪ ، كما اتضح أن ٥٦٫٦٪ من المهاجرين قد نزحوا للعاصمة للبحث عن عمل أى أن البطالة الدائمة أو المقنعة كانت من الأسباب الرئيسية الدافعة للهجرة .

(ج) ان النسبة الغالبة من السكان يدينون بالمسيحية ولعل هذا يفسر من جهة أخرى تربيتهم للخنازير ، وبيعها لبعض القصابين فى العاصمة ، اذ أن تربية هذا الحيوان وأكلــه من المحرمات فى الاســلام .

(د) تنتشر الأمية بين المشتغلين بجمع القمامة فتصل الى ٨٣٫٢٪ من مجموع أفراد العينة كما أن ٩٠٪ من المعولين (الزوجة — الأولاد) ليسوا بأحسن حالا من آبائهم فهم يجهلون كذلك القراءة والكتابة .

(هـ) بلغت نسبة المتزوجين فى العينة ٩٦٫٨٪ ، فالسن المبكرة هى السن المفضلة للزواج الذى يتم عادة ما بين ١٥ — ٢٠ ســنة بالنسبة للذكور والاناث ، ويساعد على ذلك عدم التقيد بوجود شهادات للميلاد أو اثبات للشخصية . وان كان من الضرورى أن يتم بحضور رجال الدين وبمجموعة الطقوس الدينية المتعارف عليها ، والملفت للنظر أن ٢٦٫٨٪ من الزوجات قد تزوجن فى سن تقل عن ١٥ عاما . ويتمشى مع السن المبكرة للزواج ، ازدياد معدل الخصوبة ، اذ أن ٥٥٫٤٪ من أفراد العينة يتراوح عدد أولادهم ما بين ٤ الى ١٠ أولاد .

وقد افاد ثلثا مجموع الأسر المــدروسة بأن ٦٨٫٨٪ لا يستخدمون وسيلة من وسائل منع الحمل . ومن بين هؤلاء افاد ٥٨٫٨٪ بأنهن لا يرحبن بهذه الوسائل لرغبتهن فى الانجاب . وهكذا تتفاعل الظــروف الاجتماعية لتشكل الملامح الهامشية لهذه الشريحة التى تعيش فى ظل بطالة مقنعــة

وتزيد من انجابها لكى يعش أولادها دون هوية رسمية ، وفى ظل ظروف
العمل فى المهنة نفســـها والزواج من العصبية ذاتها . وهكذا تستمر دورة
حياة الأسر دون توقف .

(و) أفصحت الدراسة الحقلية أن الأسرة تستعين بعربة يجرها عادة
ثلاثة حمير لنقل القمامة (٩٨ر٨٪ من الأسر المدروسة) ، ويرجع
ذلك الى صعوبة صعود الجبل مما يستلزم الاستعانة بأكثر من
حمار لجر العربة ولا يشكل ذلك أعباء تذكر لوجود فضلات القمامة
التى تقدم للحيوانات التى تبدو عادة غاية فى الضعف والهـــزال
ابان سيرها ، وتتولى الأسرة فرز القمامة داخل المنزل نفسه
(٩١ر٤٪ من مجموع الأسر) ويتم التعامل مع المعلمين الذين يتولون
شراء الكميات المصنعة بأثمان بخسة ، بينما يشعر الزراب عادة
بالظلم الاجتماعى والاحباط ، غير أنه لا يملك فكاكا من هــــذا
التنظيم الهرمى ، كما أنه ليس بمقدوره الحراك بين أكثر من تاجر
أو معلم ، لاحكام هؤلاء التجار السيطرة على السوق .

(ز) وقد أفاد ٩٠ر٩٪ من أفراد العينة بأنهم يتعاملون من خــلال
وسطاء وهم شريحة (الواحية) التى تقوم بتحصيل المبالغ المالية
من أصحاب المساكن ولا تؤدى عملا يذكر سوى تسليم القمامة
للزراب ، لينقلها بدوره الى زريبته لفرزها وتصنيفها ، كما أفاد
٦٩ر٣٪ من أفراد العينة بعدم ترحيبهم بوجود هؤلاء الوسطاء
وقد اتضح أن أكثر فضلات القمامة هى الورق (٤٠ر٩ ٪)
ثم الخضر والفاكهة (٤٠ر٤ ٪) .

(ح) غير خافه أن الظروف البيئة السيئة التى تعيش فى ظلها هذه
الشريحة وامتلاء الأزقة والشوارع بالفضلات الحيوانية والآدمية
والنباتية ، تؤدى لتكاثر الحشرات وتساعد مع وجود الحيوانات
داخل الزرائب ونقص المياه على انتشار الرائحة الكريهـــة بين

المنطقة . وقد اتضح أن ٣٣٫٩٪ من « الزرابين » مصابون بأمراض وأن أكثر هذه الأمراض شيوعا هى أمراض الجهاز الهضمى . كما أن ٢٨٫٤٪ من الأسر المدروسة بها أشخاص مرضى . كذلك وأن أكثر الأمراض السائدة بين افراد الأسرة هى أمراض الجهاز التنفسى ثم الجهاز الهضمى ، اى أن العمل فى جمع القمامة يشكل خطرا أساسيا على صحة هذه الشريحة وباقى أفراد الأسرة . هذا فضلا عن اصابة الجميع دون استثناء — بسوء التغذية لنقص الرعاية الصحية وانتشار الادمان على المكيفات .

ومن الملفت للنظر أن المنطقة تكاد تخلو تماما من وجود مستشفى عام غير أن هناك بعض الأطباء (الخصوصيين) حاولوا التردد على المنطقة لعلاج المرضى نظير مبالغ زهيدة .

ومن الطريف كذلك أن احدى الراهبات الفرنسيات التى يربو عمرها على الثمانين تقيم فى المنطقة لتعويدهم على عادات النظافة وحثهم على الاهتمام بأنفسهم وأولادهم (١٤) .

(ط) تحدث المشاكل بين هؤلاء الزبالين وعمال البلدية وعساكر المرور بسبب ما يترتب على مرور عربات القمامة المحملة بأطنان القاذورات فى شوارع العاصمة ، وتساقط بعض الفضلات بفعل الأتربة والرياح ، وقد ذكر ٥٤٫٩٪ من أفراد العينة بأنهم يقومون بدفع رشاوى لعمال البلدية وعساكر المرور لتسهيل أمورهم .

ولهذا يتطلع أكثر من نصف أرباب الأسر المدروسة (٥٨٫٤٪ من المجموع الكلى) لتغيير مهنهم والعمل فى قطاع الصناعة أو قطاع الخدمات رغبة منهم فى الابتعاد بأنفسهم عن المشاكل العديدة والتى تنتج عن العمل فى جمع القمامة . بينما يقترح ٧٠٫٨٪ أن تقيم الدولة مصانع للقمامة حيث

يقومون بالعمل بها نظير أجور ثابتة تضمن لهم ولأسرهم حياة أفضل اذ أن ٨٦٫٣٪ لا يشتركون فى التأمينات والمعاشات فاذا تعثرت ظروفهم المهنية انقطعت سبل العيش بهم وبأسرهم التى يتولون رعايتها . ومع أن بعضهم يذكرون أن هناك « رابطة » يمكن أن تساعدهم فى حالات المرض والوفاة ، الا أن دورها لم يتضح بعد . بينما يلجأ نحو ٥٠٪ من أسر العينة الى الاشتراك فى جمعية خيرية تكفل المساهمة فى حالة الكوارث والأزمات .

(ظ) لا تكمن المشكلة الأساسية فى حياة هذه الشريحة فى ضآلة دخولها الشهرية اذ أن الأسر التى تزيد دخولها عن مائة جنيه قد بلغت ٢٠٫٤٪ من مجموع الأسر . بينما كانت هناك ٤٩٫٥٪ من مجموع الأسر تتراوح دخولها من ٦٠ جنيها الى أقل من ١٠٠ جنيه . ولم تزد نسبة الأسر التى تقل دخولها عن عشرين جنيها عن ٧٫١٪ من مجموع أسر العينة ، بل فى ظروفها البيئية والسكنية والمعيشية والخدمية السيئة .

(ع) ان المشكلة الأكثر الحاحا — كما يراها أفراد العينة — هى نقص المياه النقية (٣١٫٧٪ من مجموع الاستجابات) ، يلى ذلك مشكلة الكهرباء (١٨٫١٪) ثم المدرسة (١٦٫٩٪) والمستشفى (١٥٫٣٪) والمواصلات (١٢٫٩٪) .

غير أن سلبية هذه الشريحة تظهر فى القاء العبء على الدولة للقيام بالاصلاحات اللازمة دون محاولة السكان الاسهام فى اجراء هذه الاصلاحات .

استخلاصات :

تعرضت الدراسة الراهنة لشريحة هامشية تعمل بجمع القمامة من بعض أحياء العاصمة — لا سيما فى الأحياء المتخلفة والمتوسطة الحال — والتى تسكن بدورها فى أطراف العاصمة حيث تشكل مجتمعا هامشيا فى تلك المنطقة .

وقد أوضحت الدراسة الراهنة أن هذه الشريحة تشمل المهاجرين من الوجه القبلى (لا سيما مدينة أسيوط) ، ممن قاسوا من البطالة فى موطنهم الأصلى فهرعوا الى المدينة . ونظرا لوجود اقارب لهم يمتهنون هذه المهنة وقلة خبرتهم بالعمل الانتاجى والصناعى وقلة حنكتهم ، فقد فضلوا الاشتغال بجمع القمامة كحرفة لا تستلزم أية خبرات أو مهارات حرفية ، ولما كانت عملية نقل وفرز القمامة تتم بطريقة بسيطة وبدائية ، بينما تتربى علـى الفضلات الحيوانات والدواب فان الجهات المسئولة تلجأ الى اجلائهم من منطقة لأخرى ، كلما اتسع النطاق العمرانى للمدينة وامتد الى الأطراف .

وقد سكن هؤلاء فى منشية ناصر وتقوقعوا حول جبل المقطم فسكنوا فى بعض الأجزاء الممهدة ، وحول قاعدته ، وشيدوا مســاكن من الصـفيح والأحجار بصورة بدائية تكاد تخلو تماما من المنافع الأساسية والمرافق الحيوية .

وقد حرمت المنطقة الهامشية من أبسط الخدمات والمرافق فأصـبح الناس يعيشون فى شبه عزلة ايكولوجية وصاحب هذه الهامشية الحضرية هامشية اقتصادية دفعت بهم فى يد شرائح من المستغلين سواء من الواحية أو كبار التجار والمعلمين فضلا عن اضطرارهم لدفع رشاوى لعساكر المرور أو اتاوات لعمال البلدية وغيرهم لتسهيل مرورهم فى شوارع المدينة . وهذه الشريحة هامشية بكل المقاييس ، ففى غياب التأمين على الحيـاة أو الانضمام لنقابة أو رابطة تدافع عن حقوقهم تجاه غيرهم وفى ظـل الظروف الصحية والبيئية السيئة ، يصبح هؤلاء لقمة سائغة فى فم قوى ضاغطة لها مصالح احتكارية .

وتفصح الظروف المعيشية عن أن المنطقة تكاد تخلو تماما من المرافق والخدمات فالمياه النقية والكهرباء والمستشفى والمدرسة ومكتب البريد أو مكتب الصحة والجمعية التعاونية الاســتهلاكية غير متوفرة بل ان أغلب الزرائب تكاد تخلو من دورة المياه والحمام والمطبخ ، وهى بهذا تفتقر لأبسط

الضرورات الانسانية وعادة ما يتم شراء المياه من خارج المنطقة باستخدام العربة التى تحمل القمامة باستخدام الفناطيس أو البراميل ، نظير مبالغ نقدية تصل الى ٥٠ قرشا للبرميل الواحد .

أما وقت الفراغ فيقضيه الأفراد فى المقهى الصغير داخل المنطقة أو فى الاستماع للمذياع (الذى يقتنيه ٥٨ر٦٪ من أفراد العينة) . ومن الملاحظ أن ٤٩ر٤٪ من أرباب الأسر ينفقون ربع دخولهم فأكثر على « المزاج » . الأمر الذى يدل على غيبة الترشيد فى الانفاق . كما اتضح أن الدخل يعتبر كافيا بالنسبة لـ ٥٩ر٦٪ من أفراد العينة بينما يعد غير كاف بالنسبة لـ ٤٠ر٤٪ من المجموع . كما اتضح أن ٧٢ر٦٪ من الأسر تنفق الكثير من نصف دخلها الشهرى على الطعام ، الأمر الذى يعكس الانشغال بلقمة العيش فحسب .

وقد أسهمت الأمية وازدياد المسافة الاجتماعية بينهم وبين سكان المدينة فى احساسهم بالدونية والاحباط والظلم الاجتماعى (*) . هذا فضلا عن حرمانهم من بعض حقوقهم الاجتماعية والسياسية نتيجة لاهمالهم فى المطالبة بحقوقهم وتقصيرهم فى استخراج ما يثبت هويتهم وعدم وجود شهادات رسمية لاثبات الزواج . الأمر الذى يؤدى الى تعميق احساسهم بالغربة كما يؤدى لتقاعسهم عن المشاركة السياسية أو المشاركة فى عضوية هيئات رسمية .

وقد لاحظ الباحث اقبالهم على تعاطى المخدرات بصورة ملفتة للنظر وابتعادهم عن المشاركة فى تنمية المجتمع المحلى الذى يعيشون فيه . فاذا أضفنا الى ذلك هامشيتهم الثقافية التى تتمثل فى وجود ثقافة « فرعية » مخالفة للثقافة الحضرية ، التى يتبلور من خلالها نسق القيم فى المجتمع الحضرى ، اتضح لنا تعدد صور الهامشية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لهذه الشريحة من شرائح المجتمع الحضرى :

(*) يمكن الرجوع كذلك فى الأبعاد الاجتماعية والمسافة الاجتماعية الى : أحمد أبو زيد — البناء الاجتماعى — ج ٢ — الاسكندرية — ١٩٦٧ — الفصل الأول .

المراجـــع

(١) Ch. winick, Dictionary of Anthropology. N.Y. 1956 pp. 38, 343.

(٢) D. L. Sills (Ed.) International Encyclopedia of the Social sciences, U.S.A. 1972 vol. 11, 12.

(٣) David Harvey, Social Justice and the City, Great Britain, 1979, pp. 127 : 155.

(٤) Cities of peasants, Great Britain 1978, pp. 136 : 170.

(٥) D. H. Sills (ed.) Op. Cit. Vo. 1, 2 pp. 264-268.

(٦) G. Osipov., Sociology, 1969, p. 2.

(٧) Che-Snokov and karpushin, Man and Society Moscow, 1966, pp. 16, 17.

(٨) Government strategies for urban areas and Community participation In unicef Assignment children social planning with the urban poor. Suisse 1982.

(٩) انظر المقال الذى تحدثت فيه unni wikan عن الحياة وسط الفقراء فى القاهرة (فى)
possibilities of change in living conditions.
حيث ناقشت آراء أوسكار لويس عن هامشية الفقراء والأوضاع الاجتماعية التى يعيشون فى ظلها .

(١٠) ستار الفقر ــ خيارات امام العالم الثالث ــ ترجمة احمد بلع ــ تقديم اسماعيل صبرى عبد الله ــ القاهرة ــ ١٩٧٧ ص ٣٤ ، ٣٥ ، ١٣٤ .

(١١) عزت حجازى ــ الهجرة الى مدينة القاهرة . المركز القومى للبحوث ــ ١٩٧١ ــ ص ٢٧ ، ص ٣٣ .

(١٢) مجتمع المدينة فى البلاد النامية — ترجمة محمد الجوهرى — تصدير بغدادى . القاهرة — ١٩٧٣ — ص ٣٨ ، ص ١٥٦ ، ص ٢٢١ .

(١٣) محمد عاطف غيث — دراســات انسانية اجتماعية ، ١٩٦٥ — ص ١١٩ : ص ١٥٢ .

(١٤) التنمية والتخلف — القاهرة — ١٩٨ — ص ٢٠٦ ، ص ٢٠٧ .

(١٥) W. A. Shack. Urban Ethnicity. In-Ethiopia (In) A. Southall (Ed) Urban Anthropology. N. Y. Oxford Univ. Press. 1973, pp. 25, 275.

(١٦) Urbanization in Egypt. The Amer. univ. in Cairo, The Social Res. Center. without, p. 313.

(١٧) التحضر فى العالم الثالث (فى) : الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وعلى ليله وأحمد زايد — القاهرة — ١٩٨٢ . الفصل الثالث عشر .

(١٨) Janet, L. Abu Lughod, Research priorities for, the study of urbanisation and development, The symposuim on social Research for develpment, Social Research cent., Amer. Univ. in Cairo, May 1981.

(١٩) القاهرة — ١٩٧١ — ص ٢٧ ، ص ٣٣ .

(٢٠) الهجرة الى مدينة القاهرة — المجلة الاجتماعية .

(٢١) المدينة — دراسة فى علم الاجتماع الحضرى — القاهرة ١٩٨٠ ص ٢٢٣ ، ص ٢٩٠ .

(٢٢) U.S. Dept. of Commerce, National Technical information service, Conversion of solid waste to fuels. C.B.B. Enham, Et. Al Naval weapons center, china lake, california, Jen, 1976.

(٢٣) Joint Housing projects Committee, International Development Association, progress Report, Solid Waste Management practices in Cairo, Submitted to Governorate of Cairo 1980 (Unpublished).

(١٤) جريدة الأحرار العدد ٢٣٩ فى ١٩٨٣/٢/٢١ عن مجلة المختار ريدرز دايجست (نوفمبر ١٩٨١) .

نحو تفسير السلوك السياسى لفلاحى العالم الثالث
فى ضوء نظرية التبعية مع اشارة خاصة للمجتمع المصرى

دكتور / أحمد مجدى حجازى (*)

مقدمـــــة :

يهدف المقال التالى الى عرض وتفسير الدور التاريخى واشـــكال المشاركة السياسية لفلاحى العالم الثالث مع التركيز على السلوك السياسى للفلاح المصرى فى اطار فهم العلاقة الجدلية بين التطور التاريخى لديناميات الجزء المسيطر والمتقدم من العالم ، والجزء المستغل والمتخلف منه ، أو بالأحرى محاولة فهم وتحليل السلوك السياسى للفلاحين فى ضوء البعد التاريخى الجدلى للعلاقة غير المتكافئة بين النمط الرأســـمالى السائد فى العواصم المتقدمة صناعيا من العالم وأنماط الانتاج التابعة والمتخلفة فى دول العالم الثالث بغرض فهم تأثير هـــذه العلاقة على الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الدول المتخلفة (١) وما يصاحب ذلك من تغييرات بنائية فى أوضاع القوى المنتجة فى هذه الدول ، التى تتحول ـــ تبعا لدرجة هذه العلاقة ـــ الى مجموعات « شبه بروليتاريا » مهددة فى حياتها المعيشية .

ويشير التاريخ الاجتماعى للمجتمعات المتخلفة الى أنه مع تعاظم العلاقة غير المتكافئة بمعنى النمو غير المتكافىء Unequal Development بين مجموعتى العواصم والتوابع يزداد ارتباط وتكامل انتاج المجتمعات المتخلفة فى السوق الرأسمالى العالمى ، ويصاحب ذلك بالضرورة تفكك الأبنية الاقتصـــادية

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

يتقدم الباحث بشكره الجزيل الى كل من الأستاذ الدكتور هانز ايفرز والدكتور جورج شتاوث على اشرافهما على الرسالة التى قدمها الى جامعة بيلفلد بألمانيا الغربية وتعليقاتهما التى ساعدت فى تطوير أفكار هذا المقال .

الداخلية لدول العالم الثالث ، ويتعاظم دور القطاعات الهامشية على حساب القطاعات المنتجة ، وتعانى الدول الفقيرة من عدم الوفاء باحتياجاتها الأساسية وتتحول القيم الاجتماعية من قيم العمل المنتج الى القيم الترفيهية القائمة على الاستهلاك التفاخرى وتظهر أشكال التبعية الاقتصادية والفكرية والثقافية بأشكالها المتعددة .

فى ظـــل هذه العلاقة تتحدد ملامح ونوعية الاســـتغلال الاقتصـــادى والاجتماعى Economic Exploitation المكثف ، بمعنى استغلال الفائض الاجتماعى للقوى المنتجة فى دول العالم الثالث . ذلك الاستغلال الذى يمثل بؤرة قضية تشكيل السلوك السياسى لفلاحى العالم الثالث ومحور مشاركتهم السياســـية الفعالة فى الحركات الاجتماعية والقومية عبـــر تاريخ هـــذه المجتمعات .

فى ضوء هذه المقولة ، مقولة الاستغلال الاقتصادى ـــ الاجتماعى ، يطرح البحث الراهن ، قضية محورية تتعلق بالآثار الناجمة عن التبادل غير المتكافىء بين المركز الرأسمالى المستغل والمحيطات التابعة المستغلة والتى تدور فى فلك الأول ، على أوضاع الفلاحين ، الأمر الذى يفضى بنا الى توصيف الشروط العامة ، العالمية والمحلية ، التى تهيىء ظروف تشكيل السلوك السياسى لفلاحى العالم الثالث وبالتالى يمكن فهم وتحليل عملية التخلف فى المجتمعات التابعة فى اطار شمولى يجمع بين وجهى التنمية والتخلف باعتبار أن هذا الفهم يمثل الاطار المناسب لتحليل البناءات الداخلية المتخلفة والوقوف على أسباب وعوامل تخلفها (٢) .

وبغض النظر عن الاختلافات النظرية والمنهجية بين أصحاب واتباع نظرية التبعية (٣) ـــ وهذا ليس هدف المقال المطروح ـــ فمن الثابت أن ثمة التقاء واتفاقا ضمنيا أساسيا يتضح من خلال الكم التراكمى لأفكـــار أصحاب واتباع هذا الاتجاه وعلى قمتهم أمين ، والرشتاين Wallerstein فرانك Frank وعلوى Alavi .

ولعل بداية هذا الالتقاء ، تتمثل فى أن فهم ديناميات التخلف وتراكمه فى دول العالم الثالث أو ما اصطلح على تسميتها « بالدول التابعة » هو

وجه العملة الآخر للتراكم الاستثمارى الرأسمالى أى تراكم التقدم الصناعى فى المركز العالمى .

من هذا المنطلق تتضح بعض الفرضيات الرئيسية التى تتعلق بطبيعة التحولات التى تطرأ على التشكيلات الاجتماعية فى المجتمعات المتخلفة وظهور تكوينات بنائية اجتماعية ـ اقتصادية ـ متميزة على أثر العلاقة غير المتكافئة ، بمعنى أن التغيرات التى تطرأ على البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول العالم الثالث ما هى الا انعكاس حتمى للاتكافؤ التاريخى الجدلى بين العواصم (المركز الرأسمالى) والمجتمعات التابعة (المحيطات اللارأسمالية) أو هى بالأحرى تلك العملية التاريخية التى يتم من خلالها استغلال ونقل الفائض الاقتصادى ـ الاجتماعى من الدول التابعة المستغلة الى مركز الرأسمالية العالمية فى محاولة حل مشكلات وأزمات الراسمالية فى البحث عن أساليب متنوعة لتراكم راس المال بمعنى تراكم التقدم فى هذا المركز وتصدير الفائض الصناعى الاستهلاكى للدول التابعة وما يتبع ذلك من ضرورة خلق تشكيلات اجتماعية وسياسية محيطية فى الأجزاء المتخلفة من العالم تلك الأجزاء التى لابد فى هذا الاطار ان تخضع لمتطلبات السوق الرأسمالى الدولى ولعملية تقسيم العمل الاجتماعى .

وعلى الرغم من أن فكرة المجتمع المتخلف أو ما يمكن وصفه بالمجتمع المكبل بالتبعية . ظهرت بين الفكر الماركسى الكلاسيك وخاصة عند لينين الذى طور مفهوم ماركس عن العملية التطورية الاقتصادية فى المجتمعات الفقيرة أو فى مجتمعات العالم الثالث بمفهوم العصر الا أن نظرية التبعية نشأت فى الآونة الأخيرة كمحاولة للبحث عن أطر نظرية جديدة تعالج القصور فى النظريات الأخرى وخاصة نظرية الامبريالية ونظرية التنمية والنظرية الماركسية التقليدية ، تلك النظريات التى اتضح بالخبرة التاريخية والواقع الامبيريقى أنها غير قادرة على معالجة وتفسير الواقع المعاش فى المجتمعات اللارأسمالية بمعنى تلك المجتمعات التى لم تنشأ فى ظلها هذه النظريات كالماركسية والوظيفية . وكان ذلك مثارا للنقد الذى

تعرضت له هذه النظريات خاصة فى الآونة الأخيرة .. حيث أوضحت الخبرة التاريخية أن هناك مساران للتطـور الغير متكافىء فى كـل من المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات اللارأسمالية . فالمجتمعات الأخيرة لم تشهد — لظروف عالمية ومحلية — أنماط انتاج رأسـمالية أو بمعنى أدق لم تصـل هذه المجتمعات بعد الى مرحلة النمو الاستثمارى الرأسمالى التراكمى حتى فى ظل تأثير واقحام العوامل الخارجية التى تعرضت لها تلك المجموعة من الدول الفقيرة . أو بعبارة أخرى برغم العمليات الاسـتراتيجية للتغلغل الرأسـمالى الغربى ، والعملية التاريخية التى تتم فى سـبيل ادماج تلك المجتمعات فى السوق الرأسمالى العالمى ، ومحاولة اخضاعها للسـيطرة الاقتصادية والحضارية وعمليات التغريب Westernization التى تعرضت وتتعرض لها هذه المجتمعات . وعلى العكس من ذلك فقد شهدت وما تزال تشهد مجتمعات العالم الثالث تكوينات اجتماعية — اقتصادية تحتوى على قطاعات بنائية غير رأسمالية تتمفصل مع تشـكيلات أخرى تبعا للظروف والأوضاع التاريخية المتميزة التى تمر بها هذه المجتمعات ، تصارع بعضها البعض فى محاولة سيادة نمط من هذه التكوينات الاجتماعية على بقيـة الأنماط الانتاجية أو على بقية التشكيلات الاجتماعية الأخرى السائدة فى المجتمع . الا أنه من الواضـح أن السـمة الغالبة فى مجتمعات العالم الثالث — من وجهة نظرنا — وبخاصة فى مراحل التغلغل الرأسمالى المكثف ، وتكامل هذه المجتمعات مع السوق العالمى — أنها يسودها تكوين اجتماعى اقتصادى متفرد يتسم بأنه تكوين استهلاكى تابع أعنى به تكوين يعتمد على الاستهلاك السلعى القادم من الخارج ويعتمد على عمليات التبادل غير المتكافىء فى النظـام التجارى والمالى . وهـذا يعنى تراكم التخلف وليس تراكم التقدم أى خفض معدلات التراكم الاستثمارى كمـا يطلق عليـه الاقتصاديون (٤) .

ان تكامل مجتمعات العالم الثالث فى السوق الرأسمالى العالمى يعنى ظهور تشكيلات اجتماعية متضاربة ومتصارعة تشير الى صراع اقتصادى وحضارى فهو اقتصادى بمعنى ظهور صراعات بين الأنماط الانتاجية القومية

(قبل عمليات التغلغل الرأسمالى) والأنماط الاستهلاكية العالمية (بعد التكامل فى السوق العالمى) تشير الى غلبة الأخيرة على الأولى ، بمعنى تحطيم جوانب الاقتصاد الانتاجى القومى وغلبة النمط الاستهلاكى العالمى ، وهو حضارى بمعنى صراع نفسى — اجتماعى يعبر عن تشـــويه فى أنساق القيم الاجتماعية أى أن عملية الصراع بين قيم العمل المنتج ، وقيم الاستهلاك الرأسمالى تشير الى اضمحلال الشخصية المميزة لهذه المجتمعات وانهيـــار ثقافتها المتميزة وتكوين قيم سلبية تسعى الى الربح السريع دون الاهتمام بالعملية الانتاجية القومية .

العملية تتلخص اذن فى تبعية اقتصادية وحضارية تؤدى بالضرورة الى تخلف التوابع ونمو المراكز . وهنا يمكن طرح القضية على النحو التالي : أنه مع تعاظم التراكم الاستثمارى فى العواصم المتقدمة تكنولوجيا — ومع عمليات التغلغل الرأسمالى فى مجتمعات العالم الثالث — يتعاظم بالضرورة التفكك والتخلف فى المجتمعات الأخيرة بل يصل فى مرحلة من مراحل تطوره العكسى (أى الاتجـــاه نحو التخلف بمعنى انخفـــاض معـــدلات التراكم الاستثمارى) الى تحطيم الصناعات الوطنية بهدف ربط هذه المجموعة من الدول بالاستهلاك السلعى التابع للرأسمالية العالمية ، بمعنى وضــــع الاستراتيجية الصناعية فى العواصم فى سبيل حل الأزمات الاقتصـــادية . هذا الاتجاه يجعل ما يبقى من الصناعة الوطنية صناعة تابعة معتمدة فى تشغيلها على مستلزمات الانتاج المستورد ، ويصاحب هذه العملية بالضرورة ترك الحرية السعرية ورفع يد الدولة عن السياسات السعرية لأبعـــاد الأسعار عن دائرة التخطيط وأبعاد قسم متزايد من الفائض الاقتصـــادى عن يد الدولة ، وتسليمه الى القطاع الخاص الذى يوجه بدوره نحــــو الخارج .

وفى اطار هذه الاستراتيجية (تحطيم الصناعة الوطنية وتحويلها الى صناعات متخلفة غير قادرة على الاستثمار ، واطلاق يد القطاع الخاص فى المشروعات الاستهلاكية الاستثمارية) تتعاظم القيم الاستهلاكية ليس فقط

عند الفئات القادرة على الاستهلاك الترفى كما كان الحال بالأمس — بل وأيضا — حيث تكمن الخطورة الكبرى — عند الفئات المتوسطة والفئات الغير قادرة على الشراء الاستهلاكى أو الفئات محدودة الدخل . فى ظل هذه الأوضاع يكاد يكون من المستحيل حصول هذه الفئات على القوت الأساسى لحياتهم المعيشية من منتجات مجتمعهم المحلى على حين تتسع الأسواق المحلية للعديد من السلع الغذائية الأجنبية البديلة (٥) .

وفى ضوء ذلك المفهوم تتحدد عوامل تراكم التخلف وتتركز عمليات التبعية بأشكالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية المفروضة على هذه المجتمعات بمعنى التراكم شبه الرأسمالى والاستهلاكى التابع غير المنتج فى الدول المحيطية والتى لابد وان تقف على قمتها (أعنى على قمة الدول المتخلفة) صفوة سياسية أو ما يمكن تسميته « بمجموعة استراتيجية » مسيطرة تملك مصادر القوة السياسية والاقتصادية وتمهد بناء على مصالحها المرتبطة بالمجموعات الاستثمارية الرأسمالية الغربية — ليس فقط لرفع معدلات التراكم الاستثمارى فى مجتمعهم المحلى بل وأيضا لصالح المشروعات الاستثمارية الاستهلاكية وذلك لرفع حجم الاستثمارات فى المجتمع المتقدم دون النظر الى مصالح الفئات الوسطى والدنيا فى مجتمعاتهم .

ولعل العرض السابق يسمح لنا بايجاز أهم السمات الرئيسية للمجتمع الاستهلاكى التابع فى النقاط الثلاث التالية :

— فعلى مستوى البنية الاقتصادية تتحدد أولى هذه السمات حيث تتحطم الصناعات الانتاجية القومية فى البلد التابع وتحل محلها مشروعات تبادل تجارى فى صناعات استهلاكية وبالتالى تتعاظم السلع الاستهلاكية وتنخفض معدلات التراكم الاستثمارى كما يختل ميزان المدفوعات وتظهر الأزمات الاقتصادية الناجمة عن التضخم الاقتصادى ويسود النمط الاستهلاكى الترفى وغير الترفى .

— والسمة الرئيسية الثانية للمجتمع الاستهلاكى يمكن ملاحظتها على

المستوى الاجتماعى حيث تتفكك البنية الاجتماعية وتزداد الهوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتظهر فئات ومجموعات اجتماعية على حساب فئات أخرى تستغل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة ، كما يشيع التناقض والصراع بين مصالح المجموعات الاجتماعية تبعا لتمايز التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية السائدة فى المجتمع ، زد على ذلك تعاظم القيم الاستهلاكية وتلاشى قيمة العمل المنتج .

- أما السمة الثالثة فتتحدد بكونه قائما على التبعية للخارج بأشكالها المتمايزة التجارية والمالية والسياسية والثقافية ، وبالتالى يفقد المجتمع هويته الشخصية والقومية ويظل يدور فى فلك التبعية الاقتصادية والثقافية للخارج .

هذه هى أهم سمات وخصائص مجتمعات العالم الثالث فى مراحل التغلغل الرأسمالى والتكامل مع السوق العالمى وتشير كلها الى وجود تشكيلات متداخلة ومتمايزة تتسم بخصائص متناقضة تشترك جميعها فى أنها تمثل أنماطا استهلاكية تابعة للعواصم وتنخفض فيها معدلات التراكم الرأسمالى ذلك التراكم الذى هو عماد الراسمالية واستمراريتها فى العواصم .

فى ضوء هذه المقولات وبناء على الواقع الامبريقى المتمايز والخبرة التاريخية لمجتمعات العالم الثالث كان لابد من تطوير الأطر النظرية فى محاولة سد الثغرات فى الفكر الاجتماعى التقليدى (سواء الفكر الماركسى أو الوظيفى الغربى) والاتجاه نحو دراسة ميكانيزمات التقدم كمنهج علمى ذى رؤيا شمولية فى تفسير الظواهر الاجتماعية فى المجتمعات الانسانية وقد تمثل هذا الاتجاه فى البحث حول التأثيرات الخارجية (القائمة على سياسة النهب الاستعمارى Colonial Plundsring أو Spoiling بمفهوم Marlowe (٦) أو نهب العالم الثالث «La pillage du tiers – Monde» كما يطلق عليه Pierre Jalee (٧) على الأبنية الاجتماعية والسياسية فى هذه الدول مع الوضع فى الاعتبار أن أسباب وعوامل تخلف العالم الثالث لا تكمن فى خصائص وسمات البناءات الداخلية المحلية فى المجتمعات التابعة

المتخلفة وانما هى ناتجة فى الأساس من عمليات النهب الاستعمارى بأشكاله المتطـورة ، الا أن ذلك لا يمنع من ضرورة البحث فىخصائصوسـمات مجتمعات العالم الثالث الداخلية ذات الدينامية المؤثرة فى اطار هذه العلاقة ..

لقد اتجه الفكر الاجتماعى الحديث عشـية الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد تعاظم الحركات الاستقلالية التحررية فى دول العالم الثالث نحو دراسـة ميكانزمات وجهى العملة أعنى عوامل ودناميات التقدم فى المراكز والتخلف فىالمحيطات وبدأتقضية التنمية تحتل المكانة الأولى فىالندوات العلمية والدراسات الاجتماعية والاقتصادية وأصبحت مثاراً للجدل والمناقشة حيث بدأ عالم الاقتصاد يتنبه الى قضايا التنمية الاقتصادية بهدف التعرف على وسائل وأساليب تنمية دول العالم تنمية ذاتية تبعا لامكانياتها المحلية ، بينما اهتم عالم الاجتماع بتحليل قضية التبادل غير المتكافىء بمعنى العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وأثرها على تعميق التفاوت بين المجتمعات الأولى والثانية . وقد تركز الاهتمام لمحاولة التعرف على عوامل تخلف الدول الفقيرة ووضع التوصيات اللازمة للتنمية الاجتماعية . بعبارة أخرى اتجه عالم الاجتماع — فى فرعه الحديث — علم اجتماع التنمية ، نحـو دراسة ميكانزمات التقدم والتخلف بنظرة شمولية للوقوف على ظـاهرة التفاوت الاجتماعى فى اطار النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وأوضحت الدراسات فى هـذا المجال أن ادماج وتكامل مجتمعات العالم الثالث فى السوق الراسمالى العالمى يؤدى بالضرورة الى تزايد الهوه بين المجموعات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وتحدث تغيرات فى الهيكل الاجتماعى وفى علاقات الانتاج وتتكون مجموعات استراتيجية strategic Groups (٨) ذات مصالح وأهداف اقتصادية تصارع بعضها البعض داخل البناء الاجتماعى من أجل استغلال لفائض الاجتماعى واستغلال عمل الفئات الدنيا (فائض العمل) مما يشكل تفاوت اجتماعى بين الفئات الاجتماعية ويؤدى الى حدوث صراعات محلية فى هذه المجتمعات (٩) .

ولقد كان لزاما على هذه الحركة الفكرية أن تستكمل ذلك بتأسيس

مداخل نظرية ومنهجية أكثر ملائمة لدراسة ظاهرات التغير والتمرد والثورة .. الى آخر تلك الأفعال السياسية التى تعبر فى مجملها عن رفض الواقع الاجتماعى الاستغلالى المفروض والناجم عن تلك العلاقة الجدلية ، ابتداء من المداخل التاريخية الجدلية وانتهاء برفض الأنساق النظرية التقليدية كأدوات ذات امكانية محدودة فى تفسير وتحليل الواقع الامبريقى الفعلى لهذه المجتمعات ، ومن ثم محاولة بناء أطر شمولية تركز على وجهى العملة أى ديناميات التقدم والتخلف أو بالأحرى التركيز على الارتباط الوثيق بين العوامل الخارجية (التغلغل الرأسمالى) والعوامل الداخلية (المتعلقة بطبيعة البناءات الاجتماعية ــ الاقتصادية التى ورثتها دول العالم الثالث من الاستعمار الأوربى) وأثر ذلك فى ترسيخ وتراكم التخلف فى المجتمعات المحيطة التابعة .

وجدير بالملاحظة أن السبب فى هذه التحولات النظرية والمنهجية يرجع أيضا الى التطورات الحديثة التى ظهرت فى المجالات الاقتصادية والسياسية فى العالم المعاصر ، والتى شملت بناء على الشواهد الامبريقية تلك التغيرات ، والتى اتضح من خلالها ما يمكن ايجازه فى النقاط التالية :

١ ــ تعاظم الارتباط بين الانساق الاقتصادية والسياسية فى بلدان العالم الثالث بالمركز الرأسمالى العالمى ، بحيث نجد أن التغيرات التى تحدث فى هذه المجتمعات مرتبطة بالتغيرات التى تحدث فى المجتمع الرأسمالى العالمى . وهكذا فان التحولات التى تطرأ على البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تلك البلدان هى انعكاس حتمى لهذا الارتباط والذى كان من أهم مؤشراته تراكم حجم الاستثمارات الرأسمالية فى المركز وتراكم معدلات التخلف فى المحيطات أو بمعنى آخر زيادة الهوة والتفاوت بين معيشة الأفراد فى كل من الدول المتقدمة صناعيا وبين مستوى معيشة شعوب العالم الثالث .

٢ ــ أدت التناقضات المتوالية فى أبنية المجتمعات الرأسمالية ذاتها (وكنتيجة لتفاقم مشكلة رأس المال ومرورها بمرحلة الأزمة Crisis

بمعنى اختلال التوازن بين الزيادة المستمرة فى الطاقة الانتاجية كنتيجة للزيادة المستمر فى عملية التراكم الرأسمالى وما يصاحبها من عدم زيادة فعلية فى القوة الشرائية مما يؤدى الى حدوث أزمات متلاحقة قد تؤدى الى انهيار النظام الرأسمالى كله ، حيث تتفاقم مشكلة البطالة ، وتعانى هذه الدول من ظاهرة التنافس السلعى بين الدول المتقدمة صناعيا كالعلاقة التنافسية بين دول أوربا الغربية واليابان ... الخ ذلك) الى محاولة الرأسمالية العالمية وضع الاجراءات اللازمة للخروج من هذه الازمات التى تعانى منها . وكان الحل العملى والأمثل لها هو فتح مجالات استثمارية جديدة خارج حدودها الرأسمالية وتصدير رؤوس الأموال الى العالم الثالث ، وغزو الأسواق الداخلية المتخلفة فى محاولة استخلاص فائض العمل وفائض الانتاج الاجتماعى ونقله من المحيط الى المركز الرأسمالى لاعادة انتاج العواصم ، أو بالأحرى تكثيف عملية الاستغلال Superexploitation (١٠) الاقتصادى والسيطرة السياسية .

وبناء على ذلك كان لابد أن يصاحب هذه العملية (الاستغلال) أحداث تحولات جذرية فى الأبنية الداخلية للدول المحيطية التابعة ، بمعنى اعادة تشكيل هذه الأبنية حتى تتكامل مع السوق العالمى . فتغيير القوى السياسية فى العالم الثالث ليس هدفا فى حد ذاته وانما هو وسيلة للرأسمالية العالمية فى محاولة تدعيم التبعية الاقتصادية والسياسية ، أى خلق قوى سياسية فى داخل هذه المجتمعات قادرة على اضفاء الشرعية لقوى الرأسماية المسيطرة بمعنى خلق فئات ومجموعات اجتماعية جديدة ذات مصالح مشتركة مع مصالح الرأسمالية تمهد للتحول الى المجتمع الاستهلاكى التابع .

لقد شهدت معظم مجتمعات العالم الثالث ظهور قوى اجتماعية جديدة ، أى مجموعات استراتيجية تستطيع أن تستغل الظروف الموضوعية والأوضاع الاجتماعية المفككة ، وتعمل على تمفصل التشكيلات الاجتماعية وأنماط الانتاج ، وتستغل الظروف الاقتصادية غير المستقرة ، لصالحها كما تستغل الفئات العريضة من أبناء شعوبها حتى تستطيع أن تسيطر . وقد

أدى ذلك الى تهميش قطاعات عريضة من سكان هذه البلدان واتضح ذلك وبخاصة فى القطاع الزراعى فى بلدان العالم الثالث ، حيث هجر الفلاح أرضه ، وترك المناطق الريفية بحثا عن لقمة العيش خارج نطاق القطاع الريفى ، وفقد الفلاحون تدريجيا أراضيهم ونزحوا الى المناطق الحضرية سواء فى الداخل أو فى الخارج ، بمعنى العمل فى مناطق أخرى غير مجتمعاتهم وتحولوا الى ما يمكن أن نطلق عليه « بروليتاريا هامشية » تعيش خارج نطاق النسق الانتاجى فى المجتمع .

٣ ـ المواجهات التى عادة ما تتم نتيجة الارتباط والتفاعل بين ديناميات التقدم والتخلف ، منذ المراحل الاستعمارية التقليدية وحتى المراحل الامبريائية الحديثة ، حيث تحاول دول العواصم حل الأزمة التى تعانى منها وبخاصة تفاقم البطالة وأثر ذلك فى ظهور الحركات الاجتماعية داخل المجتمعات المتقدمة كما حدث فى ألمانيا الغربية واروبا بوجه عام ـ بوضع استراتيجية تمكنها من استخلاص الفائض الاجتماعى واعادة انتاجه فى الدول الفقيرة وأصبحت هذه الاستراتيجية تقوم على ادماج العالم المتخلف فى السوق العالمى واخضاعه للتبعية الاقتصادية والاجتماعية بهدف الوصول الى التراكم الاستثمارى ورفع معدلاته فى دول العواصم .

وكانت النتيجة فى دول المحيطات هى التكامل مع السوق العالمى ، وغياب الاقتصاد القومى والتخطيط المركزى والانتقال الى المجتمع الاستهلاكى الذى يقوم على علاقات التبادل التجارى واستقبال رؤوس الأموال وتبديدها فى فتح مجالات استثمارية لصالح القوى الرأسمالية تؤدى الى الاستهلاك بجميع أنواعه ، أقصد الترفى وغير الترفى . والخلاصة هى افقار قطاعات كبيرة من دول العالم الثالث وتحطيم قوة عملها وابعادها عن الانتاج الوطنى الذاتى الذى هو عماد التراكم الانتاجى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تسعى اليها أو يجب أن تسعى اليها هذه الدول . وفى مواجهة هذه النتائج ، حاولت دول العالم الثالث العثور على وسائل مأمونة للبقاء وتحقيق قدر من الاستقلال أو الحد من التبعية الاقتصادية

والسياسية فى الدول الفقيرة . وفى سبيل الحد من هذه التبعية حـــاول علماء الاجتماع على المستويين النظرى والمنهجى البحث عن الأطر الفكرية الشمولية وتصحيح مسار النظريات التقليدية وحل التناقضات الأساسية بين النظرية والتطبيق وبخاصة فيما يتعلق بمقولة التطور الاجتماعى للبلدان غير الرأسمالية . ولقد عبرت أفكار علماء الاجتماع عن تبنى منطلقات أكثر واقعية للوقوف على فهم وتحليل العلاقة اللامتكافئة بين العواصم والأطراف وطرح المناقشة من خلال قضية استغلال جزء مسيطر من العالم لجزء آخر يدور جبريا فى فلك المركز أو بالأحرى عملية استخلاص الفائض الاجتماعى للمجتمعات التابعة وتصدير الجزء الأكبر منه الى مركز النسق الرأسمالى العالمى (١١) .

وفى هذا الصدد ظهرت كتابات عديدة تحاول تفسير وتحليل دور هذه العـــلاقة الاستغلالية « أحادية الجانب » فى ضـــوء البحث ليس فقط فى ديناميات وأساليب استغلال فائض القيمة الموجه الى المركز الرأســـمالى بل وأيضا فى ضوء الميكانزمات الاستغلالية وطبيعتها الموجهه من الداخل أى دور المجموعات الاجتماعية والقوى المسيطرة داخل المجتمع ، تلك القوى التى تبحث عن الشرعية للسيطرة على المجتمع فى الداخل والارتباط الكامل بالسوق الرأسمالى وتحقيق أهدافه . أى دراســـة الأوضـــاع المحلية وما يصاحبها من تفكك فى البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية ، وظهور المجموعات التى تمهد للتحول الى المجتمع الاستهلاكى التابع ، ورواج القيم الاستهلاكية ، أو القيم السلبية بوجه عام (القيم التى تبغى الربح السريع دون الاهتمام بقيمة العمل المنتج) (١٢) .

أن التغيرات التى تطرأ على البنية الاجتماعية فى دول العالم الثالث تقوم أساسا لخدمة الرأسمالية المسيطرة فى المراكز ، حيث يصاحب عمليات التغلغل الرأسمالى تكوين فئات وسيطة بين الراسمالية العالمية ، والمجتمع التابع ، فظهور السماسرة والمقاولين والمضاربين والمرتشين والمختلســـين وتجار الخردة هى سمة تكاد تكون ظاهرة فى المجتمعات التابعة بل أنها تزداد

بتعاظم التغلغل الرأسمالى وتكامل مجتمعات العالم الثالث فى السوق العالمى ، تلك الفئات الوسيطة التى تهدف ايضا الى استخلاص الفائض واستهلاكه لتصديره الى المركز الراسمالى العالمى بعد استقطاع جزء من الفائض يتحدد حجمه وشكله وفقا لمحددات تضعها القوى المسيطرة فى العواصم وتسمح به ، أى وفقا لجهود هذه الفئات وعلاقتها المصلحية بالمركز الرأسمالى من ناحية ، ووفقا لمساهمتها فى عملية استخلاص الفائض فى صالح القوى الرأسمالية المسيطرة من ناحية أخرى ، وبناء على ذلك يتحدد ظهور المجموعات الاستراتيجية التى تتمركز حول السلطة أو تملك مصادرها السياسية والاقتصادية فى بلدان العالم الثالث والتى تجد تدعيما من الخارج ومن الداخل بشرط خدمة الاقتصاد التابع وخدمة الوجه الآخر فى المركز الرأسمالى .

ولما كانت قضية الاستغلال الخارجى والداخلى تمثل خطرا ليس فقط على المجهودات المحلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان المتخلفة والتى تنادى بها فى الغالب على المستوى النظرى ــ مجموعات قليلة من مثقفى دول العالم الثالث ــ بل وايضا تزيد من كم وكيف التخلف وتعميق الفجوة على مستوى المعيشة للأفراد فى كلا المجتمعين ، وتساعد فى الوقت ذاته على تغيير أنماط القيم الاجتماعية الايجابية السائدة قبل التغلغل ، وبخاصة قيمة العمل المنتج وقيمة الشرف والأمانة ... الخ تلك القيم ، فقد صدرت الدعوة من هؤلاء المثقفين فى محاولة ايقاف التبعية أو التخلص منها ووقف الاستغلال الاقتصادى والنهب الرأسمالى وتحقيق قدر من الاستقلال الوطنى اقتصاديا وسياسيا وحضاريا ، يتيح تنمية وطنية حقيقية بالاعتماد فى المقام الأول ــ على الامكانيات المتاحة والمجهودات الذاتية واعادة تدعيم الصناعات الوطنية التى تحطمت امام النهب الاستعمارى فى العصور السابقة ، وأمام التغلغل الاستعمارى بشكله الجديد فى العصر الحديث ، وأمام غزو السلع الاستهلاكية الغربية فى هذا الجزء المتخلف من العالم (١٣).

٤ ــ الاثارة التى وفرتها شواهد التقدم فى الدول المركزية ، ومؤشرات

ومعدلات التخلف فى الدول المحيطية ، بحيث أدت الى ظهور ردود أفعال شـعوب العالم الثالث فى شكل حركات قومية وتمردات وانتفاضات أو مشاركة سياسية فعالة ، كرد فعل مباشر ضد الاستغلال المكثف والمتشعب ، الموجه سواء من الخارج أو من الداخل . وقد ظهر رد الفعل هذا عـلى المستوى النظرى فى شكل منطلقات قومية تتمثل فى شكل تطوير طراز فكرى جديد يرفض الانساق التقليدية المحافظة باعتبارها أداة الرأسمالية العالمية والمؤسسة الدولية المسيطرة ، والجهاز الحكومى فى الداخل ، فى الوقت الذى ظهر رد الفعل على المستوى القومى فى شكل حركات اجتماعيـة قامت بها أو اشتركت فيها قطاعات كبيرة من الفئات الوسطى والدنيا ، أى الفئات المستغلة والتى لديها القدرة على توصيف هذا الاستغلال وتحويله الى قوة ثورية جماعية تستهدف رفض وسائل الاستغلال الاقتصـادى فى المقام الأول ، وتقوم ضد عمليات الافقار المستمر Verlendung (*) الموجه من الخارج ، وضد القهر الاقتصادى والسياسى الموجه من الداخل ، ولما كانت هذه الحركات تتشكل فى فترات تاريخية معينة ، فانها تتسم بخصائص وطبيعة المراحل التى تحدث فيها ، فتظهر الحركات القومية على سبيل المثال فى مراحل التغلغل الاستعمارى والتدخل العسكرى كما تظهر الانتفاضات الشعبية فى مرحلة تاريخية مختلفة تتسم بالتفكك الاجتماعى وغياب المسألة القومية او القضية الوطنية ويكون المحرك ورائها متمثل فى ظهور قرارات مفاجئة تمس قطاعات كبيرة من الشعب هذه القرارات تعبر عن مصالح الصفوة السياسية أو المجموعات الاستراتيجية أو الفئات العليا فى المجتمع أو تعبر عن مصالح كل هذه المجموعات مجتمعه أو أغلبيتها وتكون هـذه القرارات لها صفة المؤثر المباشر فى معيشة تلك القطاعات العريضة من أفراد المجتمع (مثل رفع أسعار السلع الأساسية ، خفض المرتبات ، الغاء دعم على الحاجات الغذائية الأساسية .. .. الخ ذلك) (١٤) بعبارة أخرى تتوقف خصائص وطبيعة هذه الحركات الاجتماعية والانتفاضات الجماعية

(*) Pauperization.

على تلك العلاقة الاستغلالية بين المواسم المستغلة والدول التابعة أى انها تتوقف على طبيعة وحجم الاستغلال الاقتصادى والسيطرة السياسية الناجمة عن وسائل التمهيد أو التدعيم لعمليات التغلغل الرأسمالى فى هذه المجتمعات . ان استغلال الفائض الاجتماعى وما يصاحبه من تغيرات جوهرية ذات تأثير سلبى على قطاعات شعوب بلدان العالم الثالث هو اذن العامل الحاسم وراء ظهور الانتقاضات والحركات الاجتماعية فى البلدان المتخلفة التابعة ، كما أن اشتراك الفئات الدنيا فى الحركات القومية الوطنية ما هو الا تعبير عن رفض الاستغلال الدولى والمحلى وبذلك يتحدد هدف هذه الحركات فى البعد الاجتماعى ، اى أن المحافظة على البقاء فى أغلب الأحوال أو محاولة تحسين أوضاعهم المعيشية يظل العامل الجوهرى وراء حركاتهم .

وسوف يظل الاستغلال الاقتصادى — اذا — فى ظل سيطرة النظام الدولى وتغلغل الرأسمالية فى العالم الثالث ، مرورا بالمرحلة التاريخية لهذه السيطرة بدءا من استغلال المواد الخام فى هذه الدول ، ومرورا بمراحل الاستعمار العسكرى ووصولا الى المراحل الامبريالية الحديثة — هو القاسم المشترك فى جميع هذه المراحل منذ القرن السادس عشر . الا أنه ظهر وبصورة مكثفة خلال القرن التاسع عشر عندما أدت السياسات الرأسمالية (التوسع الرأسمالى وتقسيم العمل الاجتماعى ووضع أسس النظام الدولى الجديد فى هذه الفترة) الى ادماج المجتمعات الفقيرة فى السوق العالمى واقامة النظام الاقتصادى الجديد وتحويل الدول الفقيرة الى دول تابعة . وخلال عملية الادماج هذه (بمعنى ارتباط النمط الانتاجى السائد فى هذه الدول بالنسق العالمى وتبعا للسياسة التى تضعها القوى الرأسمالية الدولية المسيطرة) كان لابد من خضوع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى دول العالم الثالث تحت سيطرة الرأسمالية العالمية بحيث تظل هذه النظم تابعة تدور فى فلك ولخدمة الاقتصاد الدولى ، وفى سبيل تكامل هذه الدول وادماجها كان لابد من وضع استراتيجية تحلل وتفكك أنماط الانتاج السائدة قبل التغلغل الرأسمالى ، وسيادة شكل جديد من الأشكال الاجتماعية

والاقتصادية يتسم بتكوين شبه رأسمالى استهلاكى تابع بمعنى أن هـذا الشـكل :

- لا يسمح بالتراكم الرأسمالى فى المجتمعات التابعة .
- مجتمع تابع يقوم على استهلاك السلع الرأسمالية .
- يخضع لمتطلبات السوق العالمى ويكون فى خدمة الاقتصاد الدولى .

ويصاحب هذا النمط وبالضرورة تغييرات فى البناءات الداخلية لهذه الدول تتفاوت فيه دخول الفئات الاجتماعية وتتسع فيه الهوة بين مجموعات اجتماعية مسيطرة سياسيا واقتصاديا تدعمها حكومات العالم الثالث التى ترتبط بمصالح القوى الرأسمالية تستخلص بأساليب الاستغلال المشروعة (عن اصدار القوانين والقرارات الوزارية) أو غير المشروعة (عن طريق اسـتغلال الأيديولوجيات السائدة فى هذه المجتمعات فى التحايل عـلى القوانين ووضع شرعية لها) فائض الانتاج الاجتماعى وفائض عمل المجموعات الفقيرة التى — وكما أشرنا من قبل — تتحول تدريجيا الى قطاعات هامشية تعيش خارج نطاق العملية الانتاجية ، يظل هدفها الأساسى منحصرا فى البحث عن الاحتياجات الأساسية للقوت اليومى ، وبناء على هذا الاستغلال يظهر رد فعل تلك المجموعات المستغلة فى شكل انتفاضات وحركات سلبية أحيانا ، وايجابية أحيانا أخرى ، حيث تتأرجح هذه الأفعال تبعا للتفاوت فى الأنماط الانتاجية السائدة فى مرحلة من المراحل التاريخية التى يمر بهـا المجتمع — وتبعا لطبيعة الصراع الذى يحدث فى هـذه الأنماط فى محاولة سيادة نمط على بقية الأنماط الإنتاجية الأخرى وعادة ما يتم ترسيخ أنمـاط متمايزة تتعايش مع بعضها البعض فنجد تعايش أنماط متناقضة تجمع بين المحلية والمغتربة ، ويترتب عليه ظهور اتجاهات أيديولوجية أو « شـبه أيديولوجية » محافظة تدعو الى التوازن والتسـاند الاجتماعى وأخـرى راديكالية تظهر عوامل التغير ، ثم نجد صراعات تنشأ بين اتجاهات التقليد والتحديث ، بين اتجاهات يمينية متطرفة وعلى نقيضـها اتجاهات يسارية متطرفة أيضا وبين القيم السلبية والقيم الايجابية بل وأحيانا نجد اتجاهات تحمل فى طياتها متناقضات أيديولوجية واضحة ، حيث نجد طرح قضـية

يختلف عن تفسيرها أو عن وسيلة معالجتها . فمسألة الطرح تبدو راديكالية ، أما التفسير فيظهر بصورة محافظة تقليدية أو أن النتائج لا تتفق والمقدمات ، وعلى المستوى العام نجد صراعات فى الاتجاهات السائدة فى العالم الثالث تتفق — كما أوضحنا من قبل — مع المرحلة التاريخية التى تمر بها ، فتظهر على سبيل المثال حركات دينية تبغى تغيير « الحكم الفاسد » أو « غير العادل » بالمفهوم الدينى ، كما أنه — وفى نفس الوقت — تظهر مجموعات ذات هوية راديكالية متطرفة هدفها تغيير علاقات الانتاج السائدة أو النظام القائم ، كما تظهر اتجاهات أخرى ليبرالية تبغى الاصلاح المؤقت أو الدائم فى بعض جوانب النسق لتحقيق مصالح معينة ، أو تظهر اتجاهات راديكالية غير متطرفة تشترك مع الليبرالية فى حركة الاصلاح .

وهنا تتداخل وتتضافر عوامل شتى تشكل فى النهاية السلوك السياسى للجماهير الشعبية ويكون رد الفعل من جانب المجموعات المسيطرة متمثلا فى البحث عن أساليب جديدة للاستغلال والسيطرة مستخدمة فى ذلك طبيعة البناءات الاجتماعية والثقافية ومستخدمة أجهزة القمع تارة ، ومستخدمة أساليب الديمقراطية الزائفة الشائعة فى هذه البلدان تارة أخرى ، من خلال المنابر الرسمية أو ما يسمى بمجالس البرلمانات للحصول على الشرعية فيما تنفذه هذه المجموعات المسيطرة من سياسة المؤسسات الرأسمالية العالمية ويكون شعارها المعلن دائما هو البحث عن الاستقرار الاقتصادى لصالح الفئات الاجتماعية ككل .

ان فهم التاريخ الاستغلالى الذى عايشته شعوب العالم الثالث هو المدخل الحقيقى لفهم وتحليل الدور السياسى والاجتماعى للقطاعات المستغلة فى هذه الدول .

ومن هذا المنطلق يجب توجيه البحث نحو دراسة التاريخ الاستبدادى للقوى الرئيسية المنتجة فى المجتمعات المتخلفة ودور هذه القوى فى حركة المجتمع .

فى ضوء العلاقة الجدلية — اذن — بين النمو غير المتكافىء فى كل من

الدول المتقدمة والدول المتأخرة يمكن فهم وتحليل الفعل السياسى والدور التاريخى الذى تلعبه القطاعات الواقعة تحت الاستغلال الاقتصادى المكثف .

من هنا يجب التركيز على دراسة التاريخ الاضطهادى Underdruckte Geschichte (*) بتعبير Schulze للفلاحين فى المجتمع المصرى باعتبارهم القوى الرئيسية والفئات العريضة التى تعرضت تاريخيا وبخاصة منذ القرن التاسع عشر للاستغلال الاقتصادى من الخارج بعد تكامل الانتاج الفلاحى فى السوق الرأسمالى العالمى فى نهاية حكم محمد على ، ومن الداخل تحت وطأة القهر والاستغلال من جانب جهاز الدولة وكبار ملاك الأراضى الزراعية ، تلك المجموعة التى تكونت على أثر التحول فى أوضاع الملكية الزراعية واستقرارها فى منتصف القرن التاسع عشر ، وكان ذلك من العوامل التى أدت الى الافقار والبؤس المتزايد الذى تعرض له القطاع الريفى بعد تحطيم الاقتصاد المعيشى Subsistence production وادخال النظام النقدى حتى يتلائم مع السوق الرأسمالى وظهور العمل المأجور ، وتهميش قطاعات كبيرة من الفلاحين واخضاعهم للضغوط التى يمارسها عليهم اقتصاد السوق Market Economy والنظام الرأسمالى الدولى (١٥) .

ان دراسة التاريخ الاستغلالى للمجتمع المصرى يلقى بلا شك الضوء على دوافع السلوك والفعل السياسى للفلاحين المصريين حيث تتعاظم الحركات التمردية للفلاحين — وخاصة فى فترات الأزمات الوطنية والتى يشارك فيها الفلاحون بدور ايجابى — بتعاظم وتنوع أساليب الاستغلال الموجهة من الخارج والداخل . ففى ظل التغلغل الراسمالى ، وما يصاحبه بالضرورة من تغييرات جذرية فى هيكل البناء الاجتماعى والأوضاع المعيشية للفلاحين ، تتركز حركات الفلاحين ضد القوى الخارجية ، المتمثلة فى الاستعمار الاقتصادى والعسكرى وضد القوى المحلية ، المتمثلة فى المجموعات الاجتماعية المسيطرة ، أى فئات كبار ملاك الأراضى الزراعية سواء من المصريين أو من الأجانب . وتشير الدراسات التاريخية التى ركزت على دراسة الآثار الناتجة عن

(*) History of Oppression.

عمليات التغلغل الرأسمالى الأوربى فى المجتمع المصرى فى منتصف القرن التاسع عشر الى أن التحولات الشاملة التى طرأت على البناء الاجتماعى المصرى تركزت فى المقام الأول على المستوى الاقتصادى حيث اتسع نطاق الملكية ثم تدعمت الملكيات العقارية فى الأراضى الزراعية وازدادت رسوخا فى فترات الاســـتعمار ، مما شكل ضغطا اقتصاديا على الفئات الفلاحية الصغيرة وأدى ذلك الى تحويل أعداد غفيرة من الفلاحين الى عمال أجراء أو « اقنان » لا يملكون سوى قوت عملهم ، كما أدت هذه الأوضاع الى تعاظم هـــروب الفلاحين من قراهم للبحث عن لقمة العيش ولعل ظـــاهرة « الخروج الريفى » ، بمعنى اضطرار الفلاح الى ترك أرضه والفرار من قريته خاصة فى فترة حكم أسرة محمد على ، وهو خير دليل على الضغط الاقتصادى والاستغلال المكثف الذى تعرض له الفلاح المصرى تاريخيا (١٦).

التغلغل الرأسمالى ودراسة أوضاع الفلاحين

نشرت دراســـات متعددة حاولت تفســـير وتحليل الحركات القومية وأشكال المشاركة السياسية لفلاحى دول العالم الثالث من مقولة الاستغلال الاقتصادى والنهب الاستعمارى . ويعد تاريخ المجتمع المصرى ميدانا خصبا ونموذجا أمثل لمثل هذه الدراسات (١٧) . وقد ظهر الاهتمام بهذا المجال لاعلى المستوى القومى فحسب ، بل وأيضا على المستوى العالمى ، فالى جانب الدراسات التاريخية التى قدمها مؤرخون عاصروا الفترات الاستعمارية وقدموا وصفا دقيقا حولها ، وأهمها كتابات الجبرتى ، والرافعى ، وعلى مبارك الى جانب المذكرات والوثائق الشخصية لقادة الحركات الوطنية فى تاريخ المجتمع المصرى مثل مذكرات سعد زغلول ومحمد فريد تلك التى ركزت على توثيق وسرد الأحداث التاريخية التى خبروها أو عاصروها من وجهة نظرهم ، وما تبع هذه المذكرات من دراسات استفادت منها واعـــادة تحليلها فى الآونة الأخيرة (مثل دراسات حسين مؤنس ، محمد أنيس ، على بركات ، عبد الخالق لاشين ، عبد العظيم رمضان وغيرهم) الى جانب ذلك ظهرت مجموعة دراسات أخرى قدمها مستشرقون أجانب فى محاولة لاعادة دراســـة تاريخ المجتمع المصرى وبخاصـــة فى الفترات القومية من

تاريخه (١٨) . ففى يونيو عام ١٩٧٩ عقدت مجموعة عمل دولية فى محافظة تقع غرب فرنسا (Aix — en provence) ندوة حول دراسة تاريخ المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر ، وقد قام بتنظيم هذه الندوة المركز القومى للبحوث العلمية Centre National de la Recherche Scientifiqué بالاشتراك مع مجموعة من المهتمين بدراسات المجتمع الشرقى Groupe de Recherches et d'etudes sur le prochye Orient

ولقد ركزت الندوة من خلال طرح المشكلات النظرية والمنهجية ، على قضايا الدولة ، والقطاع الزراعى والقطاع الحضرى والتطــور التاريخى والتطور الأيديولوجى وكانت بؤرة اهتمامها هى دراسة البنية الاجتماعية فى اطار التركيب الطبقى للمجتمع المصرى . وعلى الرغم من المناقشات التى طرحت خلال انعقاد الندوة الا أن اهتمامها انصب على السرد التاريخى دون التفسير الاجتماعى مما حال دون تحليل واضح للعلاقة الجدلية بين الرأسمالية العالمية والأوضاع الداخلية للمجتمع المصرى ، بمعنى أنها أغفلت الى حد كبير التأثيرات العميقة التى أحدثها التغلغل الرأسمالى على تغيير أنماط الانتاج السائدة وتحويلها الى أنماط تابعة ، وأثر ذلك على افقار الفلاحين المصريين وتحولهم الى شبه بروليتاريا ريفية وحضرية والذى يجب أخذه فى الاعتبار وهو ما سوف نوضحه فى هذه الورقة .

وتشير دراسة حديثة قام بها باحث ألمانى يدعى Schulze حول تمردات الفلاحين ودورهم فى ثورة ١٩١٩ (١٩) الى أنه فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر كانت تسيطر على المجتمع المصرى العلاقات التقليدية حيث كان الفائض الاجتماعى وفائض العمل يستغل ويستملك من قبل مجموعة من الأفراد فى اطار شكل من اشكال مركزية الدولة . الا أن هذه المركزية كانت تتأرجح بين فترة وأخرى ، بمعنى أن المجموعة التى تستخلص فائض الانتاج فى صورة خراج ، كانت تعيش صراع دائم مع السلطة المركزية فى القاهرة وتحاول اضعاف هذه السلطة والاطاحة بها بهدف استخلاص معظم الفائض الاجتماعى من الفلاحين وفائض العمل عن طريق السخرة ، فنظام

الالتزام يعنى أن هناك سلطة تستخلص فائض الانتاج والعمل وتحاول كسب الشرعية فى استملاك هذا الفائض الذى كان من الناحية القانونية شرعية للحاكم المركزى . وظل هذا هو الحال حتى تولية محمد على الحكم عام ١٨٠٥ وكانت أول خطوة قام بها هى محاولته استرجاع سلطة الدولة المركزية مرة أخرى بمعنى استخلاص الفائض دون وساطة ، أى تثبيت دعائم السلطة المركزية التى فقدتها الدولة فى عهد المماليك عن طريق نظام الالتزام ، ومن ثم كان عليه أن يقضى على هذا النظام الوسيط بين الفلاح والدولة ، فألغى هذا النظام وأصبحت العلاقة بين الفلاح والدولة علاقة مباشرة ولكنه وبرغم ذلك اضطر محمد على الى استبدال نظام الالتزام بنظام آخر لا يختلف عنه كثيرا وهو نظام العهد ، حيث حل كبار موظفى الدولة محل الملتزمين القدامى فى القيام باستخلاص الفائض من الفلاحين ، وبهذا ظل الوسيط بين الفلاح والدولة متمثلا فى كبار موظفى الحاكم (٢٠) .

ولقد شهد المجتمع المصرى فى نهاية حكم محمد على تطورات داخلية تضافرت مع التطورات الخارجية ومهدت لادماج المجتمع المصرى تدريجيا فى السوق العالمى وبخاصة بعد ادخال المحصولات النقدية فى الزراعة مثل قصب السكر والقطن مما أدى الى احداث تغيرات بنائية غيرت من الهيكل الاجتماعى لا فى المجتمع الريفى فحسب ، بل فى المجتمع المصرى بشكل عام وصاحب ذلك بالضرورة تفاوت اجتماعى من خلال نمو فرص تشكيل فئات ملاك الأراضى الزراعية .

لعبت العوامل الخارجية بتضافرها مع العوامل الداخلية — اذن — الدور المحورى فى التحول الى التبعية المفروضة فى السوق العالمى وذلك عن طريق التحول الذى طرأ على الاقتصاد التجارى المصرى — وبناء عليه ظهرت التحولات البنائية التى غيرت من طابع البناء الاجتماعى مما كانت له آثاره فى تهميش القطاعات الدنيا وبخاصة الفلاحين الفقراء ، أى القوى المنتجة الرئيسية فى المجتمع المصرى . ومع التطور التاريخى اللامتكافىء بين دول المركز ودول المحيطات ، زاد الاعتماد الاقتصادى فى مصر على الخارج

بربط عملية الانتاج الفلاحى بشبكة تقسيم العمل الدولى والذى لعب فيه الاستعمار البريطانى — خاصة — دورا محوريا فى تكثيف عملية الضرائب بصورة كبيرة وممارسة متزايدة على الفئات الفلاحية فى سبيل تكاملهم مع السوق العالمى ، وقد صاحب ذلك ظهور فئات الوسطاء التجاريين والمرابين لاستملاك الفائض الاجتماعى واستغلال فائض عمل المنتجين الزراعيين ، فظهرت أشكال وأساليب جديدة من الاستغلال والسيطرة من جانب كبار الملاك الزراعيين ، وظهرت المزارع الضخمة على حساب ملكيات صغار الفلاحين مما يعنى ارتباط كبار الملاك بصغار الفلاحين فى شكل علاقة شبه عبودية تقوم على الاستغلال والتبعية .

وبناء على ذلك تعاظمت حدة التباين الاجتماعى القروى بين مجموعة كبار الملاك ومجموعة الفلاحين الذين تحول معظمهم الى عمال اجراء أو قطاعات أصبح موضعها خارج نطاق العملية الانتاجية . وهكذا تضافرت العوامل الخارجية مع الداخلية وأدت الى افقار الفلاحين المصريين وأصبح ذلك مهيئا للترمز الفلاحى الجماعى ، أى تشكيل السلوك السياسى وبلورة الدور التاريخى لاشتراك الفلاحين فى الحركات الاجتماعية والقومية هذا الدور الذى ارتبط بطبيعة الأوضاع الخاصة التى عايشتها القطاعات الفلاحية تاريخيا .

ان خصوصية الوضع فى مصر تشير الى تأسيس دولة تابعة تقف على قمتها حكومة تبحث عن الشرعية للسيطرة المركزية ذات خصائص تعتمد على السلطة المركزية التى تخضع لها جميع محافظات القطر المصرى . وقد كان الباعث على تأسيس هذه المركزية هو استخلاص الفائض الاجتماعى عن طريق الاحتكار الذى فرضته الدولة ، بمعنى التمهيد لبناء اقتصادى زراعى تابع معتمد على احتكار القطن المصرى — عماد الدخل القومى فى ذلك الوقت — فالتوسع فى زراعة محصول نقدى مثل القطن والتحول من الاقتصاد المعيشى الى اقتصاد نقدى تابع أدى مع التطورات التى طرأت

على المجتمع المصرى (التغلغل الرأسمالى) الى ادماج الانتاج الزراعى فى المحيط الرأسمالى العالمى . ومع هذا التطور ظل الشكل « الاقطاعى الشرقى » دون تغيير . ولكنه وفى نفس الوقت عايش تغيرات ممهدة للتحول فى البناء الداخلى لمصلحة علاقات السوق والتبعية أى تلك التغيرات التى طرأت على وسائل المواصلات لتحقيق مطالب القوى الاستثمارية فى محاولتها ربط المجتمعات المحلية لتحقيق مصالح السوق الرأسمالى والسيطرة على الأسواق المحلية . وهكذا ظل المجتمع المصرى محيطيا يدور فى فلك النظام الراسمالى الدولى تقف على قمته حكومة تابعة تتكون من مجموعات تتصارع من أجل السلطة ، هدفها التحكم والسيطرة على الأرض الزراعية واستخلاص الفائض الاجتماعى لكى تستبقى ما يمكن استبقائه لترضى به جهاز الدولة . ويقف على الجانب الآخر تلك المجموعات الاستراتيجية ذات المصالح المشتركة فى المحافظة على تبعية النظام المحلى للسوق الرأسمالى . تتصارع هى الأخرى مع السلطة المركزية من أجل الحفاظ على أوضاعها الاقتصادية المتميزة ومن أجل استملاك جزء من الفائض الاجتماعى أيضا ، الا أنه فى أحيان كثيرة يحدث ترابط عضوى بين هذه المجموعات المسيطرة والمتصارعة فى المجتمع وبين الجهاز الحكومى أو الجهاز البيروقراطى للدولة بناء على واحدية الهدف (استخلاص الفائض واستملاكه والتمهيد لسيادة النمط شبه الرأسمالى الاستهلاكى التابع) . وهنا تظل القوى المنتجة فى المجتمع سواء قوى الفلاحين أو قوى العمال واقعة تحت وطأة الاستغلال أو ما يمكن أن نصفه بأنه استغلال متشعب الأبعاد :

— البعد الخارجى ، بمعنى استغلال مكثف من الخارج (النسق الراسمالى العالمى) .

— والبعد الداخلى ، أى استغلال موجه من الداخل ذو شقين :

* **الشق الأول** : يمثل الاستغلال من جانب الدولة وجهازها المسيطر .

* **الشق الثانى** : يمثل استغلال المجموعات المحلية والمسيطرة مثل

كبار ملاك الأراضى الزراعية فى الريف ، والمجموعات شبه الرأسمالية فى المدينة ، وعادة ما تكون هذه الفئات الأخيرة وبخاصة فى مراحل التغلغل الرأسمالى من تاريخ المجتمعات التابعة مجموعة واحدة تملك مصادر القوة الاقتصـــادية والسياسية فى المجتمع ، فى الريف بسـيطرتها على الأراضى الزراعية واستغلال الفلاحين ، وسيطرتها على جهاز الدولة ، ثم أنها تستغل نفوذها والظروف التى يمر بها المجتمع فى الدخول فى عمليات اســتغلالية رأسمالية وتجرية فى المجالات الزراعية أو الصناعية .

فى ظل هذه العوامل الخارجية والداخلية يظهر رد فعل الفئات الفلاحية المستغلة فى أشكال سلوكية سياسية تتطور ــ كما تشير الوثائق التاريخية للمجتمع المصرى ــ بين الأفعال التلقائية والعفوية الجماعية الى شكل من أشكال التنظيم السياسى ، يساعد على ذلك مجموعة عوامل ترتبط بالسياق التاريخى العالمى والمحلى : أى الظروف الذاتية (المعنوية) للحركة الاجتماعية والأحداث التى تمر بها الفئات الفلاحية فى فترات تاريخية محددة ومميزة .

وفى ضوء هذه المقولة يمكن الكشف عن القضيتين التاليتين :

القضـــية الأولى : تتعلق بالدور التاريخى للفلاح فى الحركة الســـياسية والاجتماعية والفئات القادرة على الحركة السياسية والايجابية .

القضية الثانية : تدور حول الشروط المسبقة لتعبئة الفلاحين والظـــروف المهيئة للحركة الفلاحية .

دور الفلاح فى الحركات الاجتماعية والسياسية

تتفق معظم دراسات الحركات الاجتماعية على مقولة سلبية الفلاح وخضوعه للسلطة حيث تقلل هذه الدراسات من الدور السياسى ومن قدرة الفلاحين على القيام بأفعال سياسية جماعية أو منظمة (٢١) . ويفسر أصحاب هذا الاتجاه سمة السلبية فى ضوء الأوضاع المجتمعية المحيطة بالفلاح ، أى أن

عوامل سلبية الفلاح ترجع فى المقام الأول الى طبيعة البناء الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لمجتمعه ، حيث أنها تساهم فى ترسيخ سمة الخضوع لتلك المجموعات المسيطرة ، وتخلق نوعا من الحذر الشديد لدى الفلاح من أصحاب السلطة والنفوذ ، ومن ثم تتشكل شخصية الفلاحين وتتأصل فيهم سمات السلبية وابتعادهم عن المسرح السياسى . وبرغم شيوع هذا الاتجاه بين علماء الاجتماع ، الا أن دحض هذه الفرضية جاء على أساس من الشواهد الامبيريقية والتاريخية لمجتمعات العالم الثالث ، حين اتيح للفلاح الفرصة للمشاركة فى الحركات الاجتماعية والسياسية التى حدثت تاريخيا وبخاصة فى القرن العشرين : والتى نبهت علماء الاجتماع الى القدرة السياسية للفلاحين ، وبالتالى امكانية تدعيم الدور الذى يمكن أن يساهم به الفلاح فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها نحو خدمة مجتمعه .

لقد شارك الفلاحون فى القرن العشرين فى الحركات الاجتماعية والسياسية فى بلدان العالم الثالث ، وكانت ايجابية السلوك السياسى للفلاحين هى العامل الجوهرى وراء نجاح هذه الحركات سواء فى المكسيك عام ١٩١٠ أو فى روسيا فى عامى ١٩٠٥ ، ١٩١٧ ، أو فى الثورة الصينية بمراحلها المختلفة منذ عام ١٩٢١ ، أو فى الثورة الفيتنامية خلال الحرب العالمية الثانية أو فى الثورة الجزائرية عام ١٩٥٠. فكل هذه الثورات وكما يشير ولف E. Wolf (٢٢) .

«were to some extent based on the participation of rural populations».

وفى مجتمعات أخرى من العالم الثالث وقعت انتفاضات فلاحية وحدثت مشاركة فعالة فى الحركات القومية المعبرة عن تاريخ هذه البلدان ، فقد شارك فلاحو مصر بصورة ايجابية فى حركة عرابى ١٨٨١/١٨٨٢ وفى حركة سعد زغلول عام ١٩١٩ ، بالاضافة الى ظهور أشكال من الصراع الاجتماعى بين قوى الفلاحين وقوى كبار ملاك الأراضى الزراعية .

لقد فرض سلوك الفلاحين السـياسى فى القرن العشرين على علماء الاجتماع ضرورة اعادة قراءة التاريخ الاسـتغلالى للفلاحين : ودراسـة قدراتهم على الممارسة السياسية وتمثلهم للشروط الضرورية للحركة الفلاحية ، فنجد على سبيل المثال شـانين Shanin يعلق الأمل على قوة الفلاحين السياسية والاجتماعية فى ضوء كثرة أعدادهم وقدراتهم على التحكم فى المواد الغذائية الرئيسية لشعوبهم ، كما أشار الى قضية على جانب كبير من الأهمية هى أن فرص قيام الفلاحين بحركات ثورية تتزايد وتتدعم خلال الأزمات الوطنية التى تمر بها مجتمعاتهم (٢٣) .

«The peasant's chances of influencing the political sphere increase sharply in time of national crisis.

ومع ذلك فان امكانية قيام الفلاحين بحركة ثورية تعتمد فى الأساس على مدى قابليتهم للعمل الجماعى ، سواء العمل المنظم أو غير المنظم وعلى مدى قدرتهم على التفاعل الجماعى وانعكاس هذا التفاعل فى صورة هدف أيديولوجى يسعون من أجله (٢٤) .

ويشير باحث آخر يدعى J. Scott فى دراسة بعنوان The Moral Economy of peasant نشـرها عـام ١٩٧٦ ، الى بعد هـام فى تحليل وتفسير الدور السياسى للفلاح ، وهو ما يطلق عليه الاقتصاد المعنوى Moral Economy ، حيث يرى أن فهم وتحليل الدور السياسى للفلاحين فى العالم الثالث لا يتأتى فهمه فقط من خلال دراسة العوامل الموضوعية للتمرد والثورة ، وانما أيضا فى ضوء العوامل المعنوية التى تساعد على ممارسة السلوك السياسى الايجابى ، فتهديد أسس حياة الفلاحين المعيشية هـو العامل الحاسم وراء انتفاضاتهم وحركاتهم الاجتماعية بمعنى أن العـامل الأساسى وراء الرغبة فى التمرد والثورة ، فالاستغلال الاقتصادى وحده قد يؤدى الى التمرد ولكنه ليس سـببا كافيا لتحريك الفلاحين وانتظامهم فى أدوار سياسية فعالة ، كما أن الاسـتغلال المتزايد الذى يمس مجموعة كبيرة من الفلاحين بصورة مباشرة ومفاجئة قد يؤدى الى التمرد ولكنه ليس

سببا كافيا لقيامهم بحركة جماعية منظمة ، فهناك عوامل أخرى يمكن الكشف عنها من خلال دراسة السياق العام للتمرد الفلاحى .

ومن خلال الأبعاد الاجتماعية والمعنوية فى حياة الفلاحين المعيشية يمكن الكشف عن دور البعد المعنوى فى التأثير على السلوك السياسى للفلاح .

هناك اذن تضافر عوامل موضوعية تتركز فى الاستغلال الاقتصادى والسيطرة السياسية ، مع عوامل معنوية أو ذاتية تساعد فى تحريك الفلاحين ، بمعنى أنها تؤدى الى الرغبة فى التمرد والتعبير عن هذه الرغبة بفعل جماعى منظم يقود الى حركة فلاحية (٢٥) .

وهناك اتجاه آخر ينطلق أيضا من تهديد أسس حياة الفلاحين أو تهديد قاعدة الانتاج المعيشى لفلاحى العالم الثالث ، وذلك عن طريق اقحام نظام الاقتصاد النقدى والتجارى السلعى المتطفل الذى يؤدى بدوره الى تعطيل العملية الانتاجية فى البلد المتلقى ، والى تحطيم نمط الانتاج المعيشى للفلاح ، وربطه بالاقتصاد النقدى ، ومن شأن ذلك حدوث تحولات جذرية فى البناءات الداخلية لدول العالم الثالث ، تلك التحولات التى من شأنها افقار الفلاحين وتحطيم أسس معيشتهم ، بظهور العمل المأجور وادخال الاقتصاد النقدى حتى يتلائم مع السوق الرأسمالى ونزع ملكيات الفلاحين وتعاملهم مع النظام الرأسمالى . كل ذلك أنماط شهدتها وما زالت تشهدها مجتمعات العالم الثالث ، بما يصاحبها بالضرورة من احداث تغيرات فى البناءات الاقتصادية لهذه المجتمعات والتى تعمل بشكل عام على تحطيم الأسس الاقتصادية للفلاح ، وتعوق اعادة انتاجه ، ويزداد تدريجيا التفاوت الاجتماعى ، مما يؤدى الى ظهور صراعات محلية تتزايد مع حدة التغلغل الرأسمالى فى هذه المجتمعات ، وقد يساعد ذلك فى مرحلة من المراحل الى تطور الوعى الاجتماعى بدرجات متفاوتة ترتبط بمرحلة التغلغل وطبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع الفقير ، ويساعد على ظهور تذمرات جماعية وحدوث انتفاضات فلاحية فى هذه الدول ، وهذا هو الحال فى تلك البلدان

سواء فى أمريكا اللاتينية أو فى الهند أو فى مصر فى فترات الاستغلال الاستعمارى (٢٦) .

وربما كان ذلك سببا لصدور الدعوة من باحثى علم الاجتماع بضرورة البحث فى تأثير النظام التجارى والتبادل غير المتكافىء بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث المتخلفة ، ومدى تأثير هذه العلاقة على البلاد الفقيرة ، خاصة أن الدلائل تشير الى عمليات الافقار المستمرة التى شهدتها وتشهدها المجتمعات الأخيرة ، مما يؤدى الى تراكم التخلف ورفع معدلات ترسيخ التبعية ليس فقط على المستوى الاقتصادى — بمعنى خفض معدل الاستثمار — وانما وهو الأهم على المستوى الاجتماعى والحضارى ، أى التغيرات التى تحدث على مستوى القيم الاجتماعية فى البلد المتخلف . وفى مقال حديث أوضح سمير نعيم تلك التحولات التى طرأت على القيم الاجتماعية فى ظل علاقة التبعية وبخاصة فى فترات السبعينات من القرن العشرين فى المجتمع المصرى ، تلك القيم التى يرى أنها تتحول تدريجيا من قيم ايجابية راسخة فى بناء المجتمع مثل قيمة العمل المنتج ، وقيمة الشرف ، وقيمة الأمانة ، الى قيم سلبية تؤدى الى تخلف المجتمع وليس الى تنميته (٢٧) . ويؤكد جلال أمين وجهة النظر هذه بأسلوب آخر حيث يشير الى أهمية التغيير الذى يحدث على المستوى الحضارى الى جانب التغيرات التى تحدث على المستوى الاقتصادى والفقرة التالية توضح وجهة نظره :

« هناك بين السلع الجديدة ما أحدث انقلابا فى عادات الناس الاجتماعية بحيث أصبح الامتناع عن استهلاكها يعد ضربا من الشذوذ يحتاج الى ارادة حديدية أو الى انفصام شبه تام عن المجتمع » ويضيف جلال أمين .. أن تأثير السلع الاستهلاكية وتغلغلها فى المجال الاجتماعى يؤدى الى تعاظم القيم الاستهلاكية بين الأفراد حيث تسود القيم الاجتماعية المضادة التى تتميز بأن استهلاكها سرعان ما يولد ما يشبه الادمان بحيث يصبح من أصعب الأمور التخلى عنها حتى مع التيقن من ضررها . علاوة على ذلك

« فقد أصبح المنتجون وحلفاؤهم فى صناعة الاعلان » يتفننون فى ابتداع الوسائل التى من شأنها أن تحول حرية المستهلك فى الاختيار بين سلع متعددة الى علاقة ارغام من ناحية وخضوع من ناحية أخرى ليس من السهل الفكاك منها » (٢٨) .

وجدير بالذكر أنه برغم أهمية المقولات السابقة الا أنها تظل أسيرة الموقف النظرى ما لم تتم عملية التحقق الامبيريقى فى الواقع الفعلى المعاش (مع عدم اغفال الدراسات الواقعية التى انطلقت أساسا من تلك المقولات) فتظل هناك صعوبات أخرى تتعلق بموقف الفئات الدنيا فى مجتمعات العالم الثالث من عمليات الاستغلال المكثف والتغلغل الرأسمالى فى جميع جوانب الحياة ، وبخاصة فى القطاع الزراعى فى المجتمعات التى يقوم دخلها القومى على هذا القطاع كمصر ، وتتعلق بطبيعة الظروف الخاصة التى تتم من خلالها توحيد تلك الفئات شبه البروليتارية وامكانية قيامهم بأفعال سياسية جماعية ذات فعالية وايجابية وأى الفئات ميلا نحو الثورية ، أهى الفئات التى يطلق عليها مجازا « الوسطى » أو البروليتاريا الحضرية أو البروليتاريا الريفية بمفهوم Rosebery أو كما سجل فرانز فانون F. Fanon مقولته حول قدرة الفلاحين الفقراء على العمل الثورى (٢٩) .

«The Peasant are alone revolutionary, for they have nothing to lose and every thing togain»

وهل عملية الاستغلال بمفهوم Scott يمكن أن تعد مثلا كافيا لقيام المجموعات الريفية بالتمرد والثورة أم أن الاحباط والفقر المتزايد كما عبر عنه هوبسباوم Hobsbawn هو العامل الجوهرى فى قيامهم بأفعال سياسية ، أم أن الفلاحين سلبيون ولا طائل من ورائهم كما وصفهم ماركس بأشولة البطاطس Kartoffelsacke (٣٠) .

وفى ضوء هذه التساؤلات قدم حمزه علوى Alavi تحليل لحركات الفلاحين من خلال تفسير وعرض نماذج الثورة الصينية والروسية والهندية ، بهدف التعرف على الشروط العامة للحركة الفلاحية ، وقد تركزت دراسته على قضية القوى الثورية فى الحركة ، بمعنى البحث عن أى الفئات من المجموعات الفلاحية قادرة على العمل الثورى الايجابى .

وقد توصل من خلال دراسته الى معارضة الفرضية القائمة على قدرة الفلاح الفقير فى العملية الثورية التى قدمها كل من فرانز فانون Fanon وفرضية ماو Mao التي قدمها عامى ٩٢٧/٢٦ حول الدور الثورى للفئات المطحونة من الفلاحين وقدرتهم على قيادة الحركات الثورية وأوضح أن ما يمكن أن نطلق عليه « الفلاح المتوسط » هو أكثر العناصر قدرة على مواصلة العمل الثورى وقيادة الحركات الاجتماعية الثورية ، فالفلاح المتوسط أو « الفلاح الحر » يمالك القدرة على العمل الجماعى المنظم ، ويتميز بقابليته لتطوير الوعى الاجتماعى الذى هو عماد الاستراتيجية الثورية السليمة التى يضعها من أجل دفع المجموعات الفلاحية نحو النضال تأتى فى الغالب متأخرة ، بمعنى أن انتفاضات الفلاحين الفقراء فى الصين والصراع الاجتماعى انفعال (٣١) .

فقراء الفلاحين اذن فى حاجة ماسة الى قيادة من الخارج ، بمعنى احتياجهم للبحث عن زعيم من خارج المجموعة الفلاحية الفقيرة التى ينتمون اليها ، انهم فى حاجة الى الفلاحين الأحرار ذوى القدرة على تدعيم العملية الثورية ورسم الاستراتيجية السياسية وتنظيم المجموعات الفلاحية ودفعهم نحو العمل الثورى الجماعى المنظم ، ومع ذلك فقد أوضح حمزه علوى — بناء على خبرة « ماو » فى العمل الثورى مع فلاحى الصين — أهمية الفلاح الفقير ، كقوة ثورية لا يجب اغفالها حيث قدم ملاحظة على جانب كبير من الأهمية تشير الى أن اهتمام القيادات بالقدرة الثورية للفلاحين الفقراء تأتى فى الغالب متأخرة ، بمعنى أن انتفاضات الفلاحين الفقراء فى الصين كانت سابقة على دعوة وتنظيم القيادات لهم ، وهذا يعنى أن هناك قدرة ثورية كامنة لدى هذه القطاعات الفلاحية يجب أخذها فى الاعتبار ولكنه (أى حمزه علوى) فى محاولته للتوصل الى فرضيته عن «الفلاح المتوسط الحر » يشير الى اهمية « ماو » فى قيادة الحركة الفلاحية حيث أنه أى « ماو » أعطى الحركة الطابع التنظيمى الذى كان عماد الفعل السياسى الجماعى للفلاحين (٣٢) .

وتشير دراسة حديثة لكاتب هذا المقال حول الحركات الفلاحية فى مصر (٣٣) الى أن حركات الفلاحين وانتفاضاتهم فى المجتمع المصرى ، بدءا من الحركة العرابية عامى ١٨٨٢/٨١ ، تلك التى لعب فيها عرابى دور المنظم وقام بتنظيم الحركة الثورية ضد الاحتلال البريطانى ، تؤكد تكافل وتوحد الفلاحين فى جميع المناطق الريفية واقبالهم على التطوع للدفاع عن الوطن فى وقت كان فيه الفلاح يهرب من الجندية ، أو يدفع « البدلية » . كما تشير التبرعات التى جمعت من الفلاحين والثابتة فى أوراق الثورة العرابية — تلغرافات — الى مدى المشاركة الفعالة فى تلك الحركة ، فقد كانت هناك فى كل المناطق الريفية لجان تابعة لعرابى تقوم بتنظيم قوى الفلاحين وتعبئتهم للقيام بالحركة الثورية . لقد شهدت الحركة الديمقراطية بدءا من عام ١٩٠٥ فترة حاسمة من فترات النضال الوطنى تحت لواء مصطفى كامل ، ثم بقيادة محمد فريد وأخيرا فى « ثورة الأفندية » كما يطلق عليها **Schulze** بقيادة سعد زغلول . وتشير المراسلات السرية لزعيم ثورة ١٩١٩ بعد نفيه الى مالطة وبعد قيام الحركات والانتفاضات العارمة فى الريف المصرى الى أن هذه الحركات قد اتخذت أساليب مختلفة تمثلت فى العنف وقطع المواصلات ، وتخريب وحرق مخازن الغلال ، والصراعات المسلحة مع قوات الاحتلال والاستيلاء على الأراضى الزراعية لكبار الملاك ومهاجمة قصور المجموعات المسيطرة مع كبار العائلات (محمد محمود باشا وغيره) واقامة جمهوريات « وقتية » فى زفتى والمنيا ، لقد اعترف سعد زغلول فى مواقع متعددة بأنه لم يكن يضع فى حسبانه قدرة الفلاحين على التمرد والثورة دون قيادة ترشدهم وتدفعهم نحو العمل الثورى ، مما جعله يشير صراحة الى أنه قد حان الوقت لكى يؤمن القادة بقدرة الفلاحين الثورية ، تلك القدرة التى كانت على حد تعبيره — العامل الجوهرى فى المطالبة بالاستقلال والديموقراطية والوقوف ضد قوات الاحتلال .

وهنا تثور قضية جوهرية نالت اهتمام كثير من علماء الاجتماع تتعلق بالقضية الوطنية ودور الفلاحين فيها فعلى سبيل المثال يشير مور More بأنه على الرغم من أهمية هذه القضية ، الا أنها تتوقف على طبيعة المرحلة

التى يمر بها المجتمع . كما يؤكد شانينShanin أن دور الفلاحين فى الحركات الثورية يزداد بشكل واضح وملموس خلال الأزمات الوطنية
National Crisis

وتدفعنا المناقشة السابقة الى طرح تساؤل أساسى يتعلق بالشروط المسبقة لتعبئة الفلاحين وممارستهم السياسية الفعالة ، والظروف الملائمة التى تفضى بهم الى توصيف مصالحهم ، وتقنين أهدافهم الاجتماعية وأحكام سبل الدفاع عنها ... الى آخــر ذلك وهذا ما سوف نوضحه فى الجــزء التالى :

الشروط المسبقة لتعبئة الفلاحين والفعل السياسى الايجابى :

يمثــل الاســتغلال الاقتصـــادى Economic exploitation شرطا موضوعيا للحركة الثورية كما أن زيادة حد هذا الاستغلال يعتبر أيضا عاملا حيويا فى قيام العديد من الانتقاضات الفلاحية . وتؤكد الخبرة التاريخية أن دوافع ثورة الفلاح هى فى الأساس دوافع اقتصادية : بمعنى أن تهديد أسس حياة الفلاح المعيشية هى العامل الحاسم وراء تذمره ورغبته فى التمرد والثورة ، ولكن من الجدير بالذكر أن دراسة السلوك السياسى للفلاح فى مجتمعات العالم الثالث تشير الى مشاركته السياسية فى الحركات الاجتماعية والقومية أكثر مما تشير الى ظهور انتفاضات وحركات فلاحية خالصة .

ومن هذا المنطلق نرى أن الشروط الموضــوعية هى شروط ضرورية للقيام بحركة اجتماعية ، ولكنها ليست كافية لاحداث حركة فلاحية ذات هوية اجتماعية تعبر عن مصالحهم وتدافع عن أهداف ومصالح الفلاحين ، بعبارة أخرى أن توافر الشروط الموضوعية (الاستغلال الاقتصادى) وحدها ليست كافية لقيام الحــركة الفلاحية الفعــالة والمنظمة ، فالحــركة فى حــاجة دائما الى توافر عوامل أخــرى يمكن أن نحددها فى « الشروط المعنوية » Moral أو الذاتية » للحركة الثورية .

الحركة الثورية — اذن — فى حاجة الى أبعاد أيديولوجية ، وعوامل تنظيمية لا تتوافر الا بتوافر الرغبة فى التمرد والعمل الجماعى المنظم من

أجل اعادة انتاج الصراع ، أى من أجل استمرارية الصراع مع المجموعات المسيطرة . ويبدو أن تلك العوامل تفتقد اليها القطاعات الريفية فى مجتمعات العالم الثالث ، حيث ضآلة القدرة التنظيمية وعدم السماح لتلك القطاعات بالتمثيل فى الأحزاب السياسية ، وغياب فكرة النقابات الفلاحية ... الخ تلك العوامل المرتبطة بالأنظمة الداخلية لمجتمعات العالم الثالث : مما يؤدى الى ضعف قدرة الفلاحين فى الحركة السياسية المنظمة الايجابية . فالقدرة السياسية للفلاح يجب أن تتوافر لها فى المقام الأول مقومات مناسبة تعمل على اتصال هؤلاء الفلاحين واتحادهم والتقاء تظلماتهم ومصالحهم مع مظالم ومصالح المجموعات الأخرى حيث يتوافر فى ظل هذه الظروف المتفاعلة تشكيل قيادات فلاحية تعمل على تنظيمهم وتدفعهم نحو العمل الجماعى ، أن ذلك لا يعنى أن توافر هذه الشروط مجتمعه يحدث بالضرورة الحركة الفلاحية المنظمة ذلك أن تنظيم هذه الحركة يبدو أنه معتمد الى حد كبير على قدرة الفلاحين وخبرتهم فى تحديد وتوصيف أوضاعهم الاجتماعية الفعلية ليجدوا أنفسهم فى هذه الحالة مطالبين — من أجل البقاء — بالدفاع عن أهدافهم ومصالحهم الاقتصادية ومن ثم يشعرون بالرغبة والارادة الملحة فى التصارع من أجل الحفاظ على حقوقهم الاقتصادية على الأقل من وجهة نظرهم . بعبارة أخرى ، ان امكانية توصيف المصالح والأهداف الفلاحية تتعلق ليس فقط بتوافر الشروط الموضوعية للثورة ، بل وأيضا بتضافر هذه الشروط مع العوامل المعنوية ، تلك العوامل التى تساعد على تذمر الفلاحين وتظهر الارادة الصراعية والقدرة الثورية لدى الفلاح ، الا أن هذه الامكانية تظل مع ذلك وكما يشير Moore أسيرة الظروف المجتمعية والمرحلة التاريخية التى يعيش فى ظلها الفلاح (٢٤). واذا كان من الصعب حصر كل الظروف المجتمعية التى تساعد على ظهور السلوك السياسى الايجابى والحركة الفلاحية فى دول العالم الثالث ، الا أننا يمكن أن نعرض على سبيل الاختيار لأهمها فى النقاط التالية :

١ — حدوث الأزمات الوطنية ، وصراعات الأحزاب السياسية وتغير سياسة الدولة فى مصالح الفئات الفلاحية ، من العوامل المعجلة والمهيئة

لظهور تمردات فلاحية : ففي ظل هذه الأوضاع يعبر الفلاح عن أهدافه وتتبلور هذه الأهداف بظهور قيادات فلاحية تعمل على تنظيم القوى الفلاحية وتدفعهم لمواجهة القوى المسيطرة . ويرى الفلاح نفسه فى وضع يسمح له بالدفاع عن مصالحه الاقتصادية فيثور وتظهر هذه الثورة فى أشكال متمايزة ترتبط بمرحلة الأزمة التى يمر بها المجتمع ككل — بمعنى انه فى القومية — على سبيل المثال — يشترك الفلاح ويساهم فى الحركات الوطنية ويساعد قيادات هذه الحركة أملا فى التخلص من الظلم الاجتماعى وأملا فى المحافظة على بقائه أو تحسين أحواله المعيشية فيرى فى قيادة هذه الحركات رمز « المخلص » من الاستغلال الاقتصادى ، فقد كان الفلاح المصرى يعتبر عرابى زعيم الحركة العرابية « المخلص » بل كان يطلق عليه «الأوحد» كتعبير عن أنه الوحيد الذى وقف أمام الظلم والذى ساند الفلاح فى محاولة القضاء على الاستغلال الاقتصادى (٣٥) . كما كان سعد زغلول عام ١٩١٩ يمثل بالنسبة للفلاح المصرى المحرر من الاستغلال الاقتصادى المكثف والسيطرة السياسية (٣٦) .

ان اشتراك الفلاحين فى الحركات القومية يجب أن ينظر اليه — اذن — فى ضوء البعد الاجتماعى وليس فى ضوء البعد السياسى للحركة ، ومن هذا المنطلق يمكن طرح القضية على الوجه التالى : كلما كانت الظروف السياسية العامة فى المجتمع مهيئة لتضافر العوامل الموضوعية مع العوامل المعنوية ، كلما ساعد ذلك على ظهور تمردات فلاحية . ان امكانية قيام الفلاحين بحركة ثورية فى مجتمعات العالم الثالث ترتبط وفى الأساس بالاطار المجتمعى السياسى العام للدولة ، وعليه فيجب توافر العوامل المعجلة والمهيئة للتذمر الفلاحى ، بمعنى عوامل اضفاء الشرعية على السلوك السياسى والتى من خلالها يستطيع الفلاح التعبير عن مصالحه والعمل من أجل الدفاع عن هذه المصلحة .

وبما أن الفلاح فى مجتمعات العالم الثالث بعيدا دائما المسرح السياسى ، فان الحركات القومية والأزمات الوطنية التى تحدث فى تاريخ مجتمعه ،

تتيح له الفرصة للعب دور سياسى فعال ، ولكن يظل هذا الدور محددا أو منحصرا فى الأهداف الاقتصادية وبعيدا عن الأهداف السياسية العامة .

٢ — حدوث تغييرات اجتماعية وسياسية فى الدولة من شأنها اتاحة الفرصة لقيام منظمات شرعية للفلاحين : تلك التغييرات التى تؤدى تدريجيا الى تنظيم مجموعات فلاحية ، وتعزز قيادات محلية تساعد على تطوير الوعى الاجتماعى وتوصيف أهداف ومصالح الفلاحين وتتيح الفرصة للتعبير عن تلك المصالح فى اطار من الشرعية مما يوفر الشروط الضرورية الموضوعية والمعنوية للحركة الثورية الفعالة . أن التغييرات الجذرية التى طرأت على المجتمع المصرى وبخاصة فى فترة الستينات وما يصاحبها من تغيرات فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلاح المصرى (بمعنى اتاحة الفرصة بتشكيل منظمات سياسية تعبر من خلالها مجموعات الفلاحين عن مصالحهم وأهدافهم فى اطار الشرعية التى أضفتها عليهم الدولة) ساعدت على حدوث صراعات محلية ضد الفئات المسيطرة اقتصاديا فى الريف ، بل وجـدت المجموعات الفلاحية ولأول مرة التأييد من جانب القوى الثورية والوقوف معهم ضد الفئات المسيطرة مما شكل الشروط العامة للقيام بانتفاضات فلاحية فى القطاع الريفى ومن هنا يمكن طرح القضية على النحو التالى : أنه مـع تعاظم التغييرات الاجتماعية والسياسية فى المجتمع فى صالح الفلاحين من وجهة نظرهم تتعاظم بالضرورة الأفعال السياسية والايجابية وتظهر الصراعات المحلية ، ومع تطور هذه الصراعات تزداد فرص الفلاحين فى تحديد أهدافهم وتوصيف مصالحهم الاجتماعية وتتشكل القيادات الفلاحية (من الداخل) التى تعمل على تنظيمهم وتقودهم نحو العمل الثورى الجماعى المنظم .

أن خبرة الصراعات اليومية المتكررة على المستوى المحلى أو ما يمكن أن نطلق عليه « باعادة انتاج الصراع الاجتماعى » **Reproduction of social conflict** من شـأنها اتاحة الفرص لتشـكيل وبلورة الوعى الاجتماعى لدى مجموعات الفلاحين المشتركين فى عمليات الصراع ، بمعنى اتاحة الفرصة لاظهار قدرتهم على توصيف أسس حياتهم المادية ، وظهور

القيادات التى تعمل مع المجموعات الفلاحية وتدفعهم نحو الصراع الثورى .

وخلاصة القول أنه طالما كانت الظروف المسببة لقيام فلاحى العالم الثالث بحركات اجتماعية تكمن فى طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين دول العالم الرأسمالى الاستغلالى ، ودول المحيطات التابعة فان امكانية قيام الفلاحين بحركة اجتماعية ثورية واعادة انتاج الصراع الاجتماعى يتوقف وبالضرورة على طبيعة هذه العلاقة والظروف التاريخية والعالمية والمحلية .

المراجع والهوامش :

١ — برغم وجود مصطلحات شتى وتعريفات متباينة حول التخلف والدول المتخلفة Underdevelopment أو المتأخرة Backward أو العالم الثالث Third world الا أن الفارق بين هذه المصطلحات يكاد يكون غير ذوى جدوى ، فالدول المتأخرة أو المتخلفة أو ما اصطلح عليه حديثا بدول العالم الثالث تشير الى تلك الدول التى تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى وشيوع الفقر بين سكانها وانخفاض مستويات المعيشة والدخل الحقيقى للأفراد .

انظر حول هذه التعريفات باستفاضة فى :

عمرو محيى الدين (١٩٧٦) ، التخلف والتنمية : دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٢٩ .

٢ — يطرح فرانك فى معظم كتاباته قضية التخلف على أساس أنها نتاج للتنمية فى الدول المتقدمة أنظر فى هذا الشأن :

— Frank A.G. (1980) ; Abhangige Akkumulation und unterntwicklung, Frankfurt a. M.

— Frank. A.G. (1966) ; The Development of under-development, Monthly Review.

— Frank, A.G. (1982) uber die sogenannte urspringlie Akkumulation.

— Amin, S. (1975) ; Die ungleiche Entwicklung, Essay uber die Gesellschafts formation des peripheren kapitalismus, Hamburg.

— Amin, S. (1981) ; zur theorie von Akkumulation und Entwicklung in der gegenwartigen weltgesellschaft. In : Periphere kapitalismus : Analysen uber Abhangigkeit und Unterentwicklung, (ed.) by D. senghaas, Frankfurt a.M.

— Frank, A.G. (1967); Capitalism and underdevelopment in Latin America N.Y.

— Wallerstein, I. (1980) ; The Kapitalist world Economy, London.

— Wallerstein, I. (1982); Aufstieg und kuenftiger Niedergang des kapitalstischen weltsystem. Zur grundlegung vergleichender Analyse. In Kapitalistische weltoekonomie; Entwielunkngsdynamik, (ed) by D. senghaas, Frankfurt a.m. pp. 31-67.

— Alavi, H. (1979) ; kapitalistische weltoekonomie, (ed.) by senghaas, frankfurt a.m.

٣ — تمثل كتابات سمير أمين ، فرانك ، والرشتاين ، علوى ، أهم الكتابات فى نظرية التبعية والتخلف ، انظر هذه الكتابات فى :

٤ — انظر فى ذلك :

عمرو محيى الدين (١٩٧٦) ، التخلف والتنيمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٢٣ .

٥ — فى مراحل الاندماج الكامل تتحول الدولة المكبلة بالتبعية الى مستورد للمواد الغذائية الرئيسية والمواد المصنعة ، ويترتب على ذلك غمر الأسواق بالمواد التموينية والمواد الاستهلاكية القادمة من الخارج ، وتدريجيا تتعاظم فى بلدان العالم الثالث الخصائص الجوهرية للتخلف حيث تتفكك الأبنية الاقتصادية والحضارية فى المجتمع التابع وتتلاشى أيديولوجية الاقتصاد القومى المستقبل وتتحطم الصناعات الوطنية ، ويتجه المجتمع نحو الاستهلاك الترفى وغير الترفى انظر مقال :

محمد على الدمشاوى ، الانتاج وقضية التنمية بجريدة الأهرام اليومية فى ١٩٨٣/٢/٢٣ .

٦ — انظر كذلك آراء Marlowe فى :

Marlowwe, J. (1974) ; spoiling the Egyptians, Great Britain.

٧ — انظر :

بيير جاليه (١٩٧١) ، نهب العالم الثالث ، الترجمة العربية ، ط ٢ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، الفصل الثانى .

٨ — حول مفهوم المجموعات الاستراتيجية وتطبيقها على مجتمعات العالم الثالث (فى جنوب شرق آسيا) انظر :

Evers, H.D. (1973) ; Group conflict and class formation in south Asia, in : Modernization in southeast Asia, (ed.), Oxford.

٩ — انظر حلقة البحث التى نظمتها جامعة بيليفيلد بعنوان :
فى الفترة من ٢٠ — ٢٢ مايو ١٩٨٢ .

Housholds and the world - Economy.

Thesis paper on the Relationship between subsistence production and commodity in the third world, Universitat Bielefeld.

١٠ — حول مفهوم الاستغلال المكثف ، أنظر :

Frank, A.G. (1981) ; Crisis in the third world, London.

١١ — برغم الاختلافات التفسيرية لكل من Wallerstein, Frank ، سمير أمين وعلوى Alavi الا أن هناك قدرا من الاتفاق حول عملية استغلال الفائض الاجتماعى ونقله الى المركز الرأسمالى وادماج المجتمعات المتخلفة فى النسق العالمى .

انظر العرض الذى قدمه أحمد زايد لهذه الاختلافات (١٩٨٠) بعنوان : « حول دراسة البناء الاجتماعى لمصر فى مرحلة ما قبل الرأسمالية » ، فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد الأول ، دار المعارف بالقاهرة ، صص ١١١ — ١٣٢ .

١٢ — انظر الدراسة التى قدمها :

سمير نعيم أحمد (١٩٨٢) ، أنســـاق القيم الاجتماعية . ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، السنة ١٠ ، العدد ٢ ، يونيه ، صص ١٢١ — ١٤١ .

١٣ — راجع الوثائق التاريخية الهامة فى :

عادل حسين (١٩٨١) ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، دار الوحدة ، بيروت .

١٤ ــ يمكن تحليل انتفاضة يناير ١٩٧٧ فى المجتمع المصرى فى ضوء هذه المقولة ومن خلال تحليل مضمون الشعارات التى انطلقت فى هذه الحركة الشعبية فى تلك الفترة يمكن الوقوف على مدى ارتباط هذه الشعارات ومدى تعبيرها عن رد الفعل المباشر للفئات العريضة من أبناء الشعب ضد الاستغلال والأوضاع الاقتصادية السيئة التى خبروها والناتجة فى المقام الأول عن التكامل مع السوق الرأسمالى العالمى وتعاظم التبعية والتخلف . ونعرض هنا على سبيل المثال ــ فقط ــ بعضا من هذه العبارات ذات الدلالة العميقة التى ترددت فى هذا الشأن :

- ــ يا حرمية الانفتاح الشعب جعان ومش مرتاح
- ــ مش كفاية لبسنا الخيش جايين ياخدوا رغيف العيش
- ــ يشربوا ويسكى وياكلوا فراخ والشعب من الجوع أهو داخ
- ــ يا أهالينا .. يا أهالينا آدى مطالبنا وآدى أمانينا
- ــ أول مطلب يا شباب حق تعدد الأحزاب
- ــ ثان مطلب يا جماهير حق النشر والتعبير
- ــ ثالث مطلب يا أحرار ربط الأجر بالأسعار
- ــ يا أمريكا لمى فلوسك بكره الشعب العربى يدوسك
- ــ احنا الشعب مع العمال ضد حكومة الاستغلال

ــ راجع فى ذلك ، حسين عبد الرازق (١٩٧٩) ، ١٨ ، ١٩ يناير دراسة سياسية وثائقية .

١٥ ــ انظر :

Stauth, 6. (1980) ; Agyptien : Agrarische Reproduktion und gesellschaftliche Reproduktion, Biel. Uni.

١٦ ــ انظر فى ذلك :

هيلين ريفلين (١٩٦٧) الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، الترجمة العربية ، القاهرة ، ص ١٠١ .

١٧ ــ انظر على سبيل المثال دراسات :

حسين مؤنس (١٩٧٦) ، دراسات فى ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ،

عبد الخالق لاشين (١٩٧١) و (١٩٧٥) ، سعد زغلول : دوره فى الحياة السياسية المصرية ، القاهرة ، محمد أنيس (١٩٧٧) دور الفلاحين فى ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، على بركات (١٩٧٨) الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ ، ١٩٥٢ ، القاهرة . وعبد العظيم رمضان (١٩٦٨) ، تطور الحركة الوطنية فى مصر بين ١٩١٩ ، ١٩٣٦ ، القاهرة .

١٨ ــ ظهرت دراسة حديثة حول انتفاضات الفلاحين ودورهم فى ثورة ١٩١٩ قدمها باحث ألمانى بجامعة بون للحصول على درجة الدكتوراه وطبعت بعد اجازتها فى المصدر التالى :

Schulze, R. (1981) : Die Rebellion der aegyptischen Fallahin 1919 .: zum konfilikt zwischen der agrarisch-orientalischen Geselleschaft und dem kolonialen staat in Aegypwten 1820-1919, Berlin.

١٩ ــ المرجع السابق .

٢٠ ــ انظر الدراسة التى قدمها :
محمود عوده (١٩٧٩) الفلاحون والدولة ، القاهرة .

٢١ ــ انظر على سبيل المثال الدراسة التى قدمها :
كمال المنوفى (١٩٨٠) ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية ، دار بن خلدون ، بيروت .

٢٢ ــ انظر آراء اريك ولف فى :

Wolf, E.R. (1971) ; On peasant Rebllion. In : Peasants and Peasant societies, (ed) by T shanin, Great Baitain, p. 264.

٢٣ ــ Shanin, T. (1971) : Peasantry as a political Factor in : peasants and peasant and societies, (ed) by T. Shanin, Great Britain.

٢٤ ــ Shanin. المرجع السابق ، ص ٢٥٦

٢٥ ــ ظهرت فكرة الاقتصاد المعنوى Moral Economy مع بداية

ظهور فكرة الطبقات العاملة فى المجتمع الانجليزى ، وبقبول هذه الفكرة وتطبيقها على الحركات العمالية فى انجلترا ، دارت وتطورت المناقشات، حول مدى تطبيقها وتطبيق الشروط الموضوعية والمعنوية على الحركات الفلاحية فى العالم الثالث . وقد ظهرت مقولة الاقتصاد المعنوى — كشروط ذاتية هامة للحركات الاجتماعية فى كتابات Thompson بتطبيقها على الحركات العمالية فى انجلترا ، وقد حاول علماء آخرون تطبيق هذه الفكرة فيما بعد على المجتمعات الفلاحية فى دول العالم الثالث ومنهم J. Scott انظر ذلك تفصيلا فى :

Thompson, E. P. (1980) ; pelebeische kulture und moralische Okonomie : Aufsatze zur englischen Sozialgeschichte des 19. Jahrhunderts, Frankfurt a.m. Berlin, Wien.

وتطبيقها على مجتمعات الفلاحين فى جنوب شرق آسيا فى :

Scott, J. (1976) ; The Moral Economy of the peasant : Rebellion and subsistance in southeast Asia, New Haven, p. 193.

وأيضـــا :

Scott, J. (1975) ; Exploitation in Rural class relations : A victim's perspective. In : comparative politics, July, pp. 489-532.

٢٦ — انظر حول تاثير التغلغل الاستعمارى فى دول العالم الثالث فى :

— Massarat, M. (1976) ; Hauptentwicklungastadien der kapitalistischen weltwirtschaft, Berlin.

— Braun, O. (1981) ; Wirtschaftliche Abhangigkeit und imperialische Ausbeutung. In : Periphere kapitalismus; Analysen ueber Abhangigkeit und unterentwicklung, (ed.) by D. Senghaas, Frankfurt a.m.

— Johansen, B. (1981). Islam und staat in Imperialismus : Saekulariseirung oder sakralisierung des states ? In : Das Argument, 130 Nov. / Dez.

٢٧ — انظر سمير نعيم أحمد ، مرجع مشار اليه سابقا .

٢٨ — جلال امين ، (١٩٨٣) ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مطبوعات القاهرة ، ص ٤٩ .

٢٩ — Fanon, F. (1965) ; The Wretched of the Earth, London.

٣٠ — أهمل ماركس القوى الفلاحية وقلل من دورها فى حركة التاريخ ، بل أشار كما أوضحنا أن الفلاحين لا يستطيعون القيام بحركات ثورية ، وكان ذلك تعبيرا عن اتجاه ماركس الذى يقوم على مقولة قوى البروليتاريا الصناعية فى التغير الاجتماعى الثورى ، لذا عرف اتجاه ماركس بأنه ضد الفلاحين ، انظر فى ذلك :

مجموعة أعمال ماركس الألمانية (MEW) مجلد رقم ٣ ، ص ٥٢ - ٧٣ ، مجلد رقم ١٧ ، ص ٤٩٣ .

وانظر ايضا تحليلات :

— Mitrany, D. (1970); ; Marx against The Peasant, A study in social Dogmatism; N.Y.

— Bottomore, T. (1979) ; political sociology, London.

— Duggett, M. (1974) ; Marx on peasants, In : The Journal of peasant studies, vol. 1. p. 159-181.

— Marx, K. (1971) ; peasantary as a class, In : peasants and peasant societies (ed.) by T. Shanin, Great Britain.

والواقع أن مقولة السلبية أصبحت رائجة فى الفكر الاجتماعى وينادى بها كثير من العلماء ففى حلقة البحث التى عقدت فى مدينة هامبرج Hamburg بألمانيا الغربية عام ١٩٨١ سيطرت هذه المقولة على الأعمال والدراسات المقدمة فى هذه الندوة .

انظر على سبيل المثال :

— Spittler, 6 (1981) ; passivitat statt sozialer Bewegung; Familiare Subsistenzwirtschaft und die knotrolle des produktionsprozesses; workshop soziale Beweung in Entwicklungslaendern, 7-10 okt. Hamburg.

٣١ — Alavi, H. (1973) : Theorie der Banernrevolution, stuttgart.

٣٢ — انظر تحليل التجربة الصينية فى التعبئة الجماهيرية فى :
Madsen, R. P : Mass Mobilization in China.

والمنشور فى « مشكلات الشيوعية » (نوفمبر / ديسمبر ١٩٨١) حيث ساهم الباحث فى هذا العمل بمقال حول التعبئة الجماهيرية بقيادة الزعيم ماو كما يتناول بالتحليل لكتابين مختارين :

— Cell p. charles (1977) ; Revolution at work : Mobilization compaigns in China, N. Y. Academic press.

— Berstein, p. Thomas (1977) ; Up to the Mountains and Down to the village : The transfer of youth from urban to rural China, New haven, Yale university press.

والجدير بالاشارة أن الكتابين فيما يرى Madsen يعدان بمثابة عينة ممثلة لنوعين من المواقف ، مواقف اليساريين الغربية ، والليبرالية الغربية في مناقشاتهم حول التعبئة الجماهيرية فى المجتمع الصينى خلال العقد الماضى ..

٣٣ — Hegazi, A.M. (1983), Bauernbewegungen in Aegypten : Drei Fallstudein zur Analyse der Beteiligung der aegyptischen Bauren an den nationale und sozialen Bewegungen. Dissertationsarbeit, Universitat. Blefeld.

٣٤ — Moore, B. (1974) ; soziale Ursprung vom Diktatur und Demokratie, Frankfurt a.m. pp. 543-550.

٣٥ — يمكن البحث فى الأهداف الاقتصادية للفلاحين والبعد الاجتماعى وراء اشتراكهم فى الحركة العرابية فى وثائق الثورة العرابية محفظة رقم ١٧ دوسيه ٤١٦ حيث يقول المتهم فى قضية عدميان الخديوى والاشتراك فى التمرد « اننى اشتركت فى الحركة العرابية بسبب ضرورة البحث عن

لقمة العيش » . ومحفظة رقم ١٧ دوسيه ٤١٣ الخاص بحالة يوسف اسماعيل ، . محاضر لجنة التحقيق رقم ٦ — قضايا المتهمين أرقا ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

٣٦ — انظر ذلك فى الوثائق البريطانية Foreign office (Fo).

141 Embassy and consuln Archives.

371 General correspondence, political.

407 Confidrntal print.

نحو صياغة قضايا نظرية فى الأسرة
دراسة تطبيقية على بناء القوة فى الأسرة

دكتوره اجلال حلمى(*)

المقدمـــة :

يهتم علماء الاجتماع العائلى منذ منتصف هـــذا القرن ببناء النماذج النظرية Theoretical Models للاستعانة بها فى صياغة نظريات فى الأسرة ، والاستفادة بها فى تحليل الواقع الاجتماعى وتفسيره ، ويهتم آخرون بما يمكن تسميته بالأطر التصورية Conceptual Framework أو المداخل التصورية Conceptual Approaches التى تحاول تفسير الوقائع عن طريق ربطها ببعض التصورات العامة عن الأسرة والمجتمع . وبالرغم من تلك الجهود المبذولة يجد كثير من المشتغلين فى مجال الأسرة صعوبة فى تطبيق النظريات الخاصة بالعلاقات الأسرية على أعمالهم . اذ لا تحوى كتب علم الاجتماع العائلى سوى القليل من النظريات الصحيحة ، كما أن الدراسات التى تشملها هذه الكتب يغلب عليها طابع التقارير الوصفية والنصائح القياسية .

وقد تكون هناك عدة عوامل مؤدية لذلك منها الصياغة الغامضـــة للنظريات فى الماضى مما حال دون استخدامها بشكل جيد ، وليس هذا هو السبب الوحيد لأن هناك نظريات جيدة الصياغة لكنها لا تبدو قابلة للتطبيق . والاحتمال الآخر أن هناك كثيرا من النظريات التى تتناول قضايا لا تنفع المتخصصين فى مجالاتهم ، والسبب الأخير المحتمل أنه عندما تصاغ النظريات بألفاظ مجردة تماما يصبح تطبيقها على الموقف الذى يواجهه الباحث قفزة

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس .

هائلة . واذا كانت تلك هى الحالة فكلما أصبحت النظريات فى العلوم الاجتماعية أكثر تعقيدا كلما أصبح من الضرورى وجود من يقوم بتحويل النظريات الى معلومات يمكن أن يستفيد منها المتخصصون ، اذن فالحاجة ملحة فى مجال الأسرة لتبسيط الدراسات المجردة ، أو لأن يدمج العلماء النظريات الواضحة والمفيدة فى كتاباتهم حتى يستفيد منها المتخصصون والطلبة مع توضيح الفرق بين النماذج والأطر التصورية والنظريات العلمية .

ولقد أدرك فى الماضى عدد من علماء الاجتماع امكانية تطبيق نظريات علم الاجتماع العام على نطاق الأسرة ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال زيمرمان Zimmerman الذى طبق نظريته الدورية فى التغير الاجتماعى على الأسرة ، كما نجد أوجبرن Ogburn يطبق نظريته فى الفجوة الثقافية على دراسته للأسرة . ومن أبرز الاتجاهات الحديثة نجد ذلك الاتجاه الذى بدأه بارسونز Parsons والذى يهتم بدراسة التفاصيل التى تكشف عن الحياة اليومية للأسرة فى محاولة لتفهم علاقة الأسرة — باعتبارها نسق اجتماعى — بالانساق الأخرى فى المجتمع من الناحيتين البنائية والوظيفية .

أما جود Good فقد أشار الى أن النظرية كانت تهمل دائما من جانب الدارسين فى مجال الأسرة ، وانه لم يوجد اى منظر استطاع أن يحدد أو يبرهن على وجود مجموعة منظمة من القضايا Propositions عن العلاقات بين الأسرة وغيرها من النظم (١) . ولقد فرق جود بين ثلاثة أنماط من نظريات الأسرة : أولا : النظرية التى تخدم الميدان السوسيولوجى ككل ويمكن تطبيقها على الأسرة باعتبارها جزء من هذا الميدان (وهذه يطلق عليها الآن النظرية الاقتباسية) ، ثانيا : النظرية المتبلورة من واقع نتائج خادمة بالأسرة وتخدم النظرية العامة للميدان السوسيولوجى (وهذه يطلق عليها الآن النظرية التأسيسية) ، وثالثا : النظرية التى تتعلق بمجال فرعى من مجالات الأسرة المتعددة باعتبارها نسق مغلق . ويعنى جود بالنظرية العلاقات المتداخلة المنظمة بين الموضوعات الامبيريقية ، « فهو لا يعترف بالتأمل والفلسفة فالنظرية سوف تدعم وتقوم على أساس مسلمات وفروض

عملية موجودة فى الواقع ، ولا يتضح صحة هذه النظرية الا بعد أن يتم ترابط وتشابك هـذه المسلمات والتعميمات فى مكونات على مستوى كبير من التنظيم (٣) .

وايمانا بأهمية هذه النماذج والنظريات والمداخل فى ترشيد البحوث وصياغة ووضع الفروض وتفسير الواقع الاجتماعى حاولت الباحثه استقراء بعض القضايا النظرية العامة عن بناء القوة فى الأسرة . وقبل مناقشة هذا الموضوع تعرضت لتطور الاتجاهات النظرية فى دراسة الأسرة مركزة على أحدث التصنيفات التى ظهرت لمناقشة بناء النظرية فى الأسرة .

أولا : تطور الاتجاهات النظرية فى دراسة الأسرة

شعر المتخصصون فى دراسة الأسرة بأهمية النظرية ، ويدل على ذلك الجهود التى بذلت لصياغة اطار تصورى للمفاهيم كمقدمة لبناء نظرية فى الأسرة . ومن افضل الكتابات التى تناولت هذا الموضوع مقال هيلى وهانن Hill and Hansen ديد الأطر المرجعية للمفاهيم المستخدمة فى دراسة
Hill and Hansen «The Identification of Conceptual Frameworks Utilized in Family Study»
وكذلك مقال ناى وبيرارد Nye and Berade
وعنوانها Emerging Conceptual Frameworks in Family Analysis
وقد استمدت هذه الأطر المرجعية من المداخل النظرية ومدارس علم الاجتماع العام .

ومن أبرز الأطر النظرية التى اهتمت بدراسة الأسرة نجد **الاتجاه دراسة الأسرة كنظام** وكان يهتم بأصل النظام العائلى وتطوره واجراء المقارنات عبر الزمان والمكان وكان يعتمد على المنهج التاريخى المقارن . ويأتى بعد ذلك **الاتجاه البنائى الوظيفى** : وهو يدرس الأسرة كنسق اجتماعى مكون من أجزاء ترتبط بعضها ببعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفى ، ويعتبر كل جزء مؤديا لوظيفة فى النسق الكلى أو معوقا للنسق . وقد استخدم بيل Bell وفوجل Vogel هذا الاطار المرجعى فى دراستهما

للأسرة موضحين أهمية العمليات الداخلية فى الأسرة والعلاقات التى تربط بين نسق الأسرة والانساق الاجتماعية الأخرى . **ثم الاتجاه التفاعلى** الذى تطور من ميدانى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى . ومن أشهر من استخدمه بيرجس Burgess الذى عرف الأسرة بأنها « وحدة من الشخصيات المتفاعلة » يشغل كل منها وضعا داخل الأسرة ويقوم بعدد من الأدوار المسندة اليه . **أما اتجاه دراسة الموقف** فقد انبثق عن الأعمال النظرية لتوماس Thomas وقام بتطبيقه بوسارد وبيل Bossard and Bell عندما درا سا أحاديث الأسرة حـــول مائدة الطعـــام Family Table-Talk والشـــعائر الأسرية Family Rituals اذ يعتبر هذا الاتجاه الموقف المباشر للفرد والأسرة وحدة للدراسة . ويشترك **الاتجاه التطورى** مع الاتجاهين التفاعلى والموقفى فى النظر الى الأسرة كوحدة من شخصيات متفاعلة ولكنه يختلف عنهما لأنه يعطى أهمية للمراحل المختلفة التى تمر بها الأسرة وفقا لدورة الحياة فيها .. وهـــو بذلك يدخل عامل الزمن فى الاعتبار وهو ما أغفلته الأطر المرجعية السابقة ، كما أنه يستعير بعض المفاهيم من ميادين أخرى حتى يتمكن من دراسة التغير فى نطاق الأسرة .

لاقت هذه المداخل الخمس تأييدا من كثير من العلماء باعتبارها محاولة لبلورة الأفكار النظرية وصياغة القوانين العامة الى جانب تحديد المفاهيم ووحدة الدراسة وطريقة جمع البيانات الامبيريقية ، ونضيف الى هذه الأطر المرجعية اطارا مرجعيا حديثا لا يمكن اغفال أهميته وهو **الاتجـــاه الراديكالى** الذى ارتبط بما شهده العقدان الأخيران من اتجاه متزايد نحـــو نقد وتقييم النظريات التقليدية فى الأسرة واستحداث نظريات جديدة ترتبط بمفاهيم وقضـــايا جديدة مثل « تحرير المرأة » و « الحركات النسائية » و « الصراع الطبقى الجنسى » و « فقدان السلطة لدى المرأة » . كما أوضح هـــذا الاتجاه علاقة الرجل بالمرأة من خـــلال مفاهيم « عدم المســـاواة » و « الاستغلال والتبعية » محاولا تطبيق النموذج الماركسى على مكانة المرأة فى المجتمع مستحدثا تنمية الوعى لدى النساء بصفة خاصة والأقليات بصفة

عامة مثل الشباب والزنوج ... الخ ، ويرى هـذا الاتجاه ان النظرية الاجتماعية لا يجب أن تنفصل عن الممارسة العملية ، بل يجب أن تشير الى كيفية تغيير الواقع الاجتماعى . ويرى أيضا أن دراسة الأسرة يجب أن تتم فى ضـوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضـارية للمجتمع (٥) .

ان تعرضنا للمداخل السابقة لا يعنى أنها الوحيدة التى ظهرت فى نطاق الأسرة ، بل هناك بالاضـافة الى ذلك جهود تعتمد على الفحص النقدى الذاتى من جـانب المتخصصين فى الأسرة اذ يعملون عـلى تطوير المعانى المتضمنه فى الدراسات التى يقومون بها بأنفسهم واختيار فروض تتصـل بمجالات بحثية ومعرفية أخرى الى جانب اقتباس بعض نظريات علم الاجتماع العام وتطبيقها على دراسة الأسرة . ولقد عرض هيل وكاتس Hill and Kats وسيمبسون Simpson لعملية « جرد القضايا » التى تستهدف تقنين نتائج بحوث الزواج والأسرة التى أجريت على مدى نصف قرن وذلك فى مجموعة من الفروض أو القضايا المترابطة . فالنظرية ستعتمد على فروض أساسية ، وعلى مجموعة من المفاهيم المحددة الواضحة ، وكذلك على نتائج امبيريقية او تعميمات ، ولكنها لن تصبح نظرية حقيقية حتى تترابط التعميمات فى صورة قضايا ذات مستوى أرفع (٦) . ولتحقيق ذلك حـاول بر Burr مؤخـرا (١٩٧٣) وضع خطة منهجية لبناء نظرية فى الأسرة . ويقول فى هـذا الصدد يمكن النظر الى بناء النظرية بدرجات متفاوتة ، فاذا نظرنا اليها من منظور ضيق يبدو أن لها أهدافا محددة مثل :

١ — اختراع أو ايجاد نظرية جديدة .

٢ — توسيع نطاق النظريات الحالية .

٣ — تعديل النظريات الحـالية باعادة صـياغتها فى ضوء البيانات الامبيريقية الحديثة .

٤ ــ تحقيق التكامل بين النظريات التى لم يتم دمجها من قبل .

أما من وجهة النظر الواسعة النطاق ، فيرى بر Burr أن بناء نظرية فى الأسرة يتضمن عمليات ثلاث :

١ ــ تحديد المفاهيم .

٢ ــ جمع البيانات الامبيريقية لايجـــاد النظرية أو لاختبـــار وتعديل النظرية .

٣ ــ تحسين نظم استرجاع البيانات وأدوات القياس . وكل عملية تشكل خطوة نحو بناء النظرية (٧) ولقد عرض Burr تصنيفا لخمسة نماذج أساسية لبناء نظرية فى الأسرة أشاد بصلاحية بعضها بينما أشار الى فشل البعض الآخر فى تحقيق الغرض منه . وبنى بر Burr تصنيفه على عمليتين أساسيتين لبناء واختبار النظرية هما النســق الاستدلالى Deduction system والنسق الاستقرائى Induction System (٨) . ويقصد بالاستدلال عملية الانتقال من العام الى الخاص ، ويستخدم الاستدلال فى البحث العلمى حينما يتعين اشتقاق القضايا الدنيا من قضايا نظرية اكثر عمومية ، على أن يتوافر لاجراء هذه العملية شرط الاتساق المنطقى وعدم التناقض بين القضايا العامة والمستنبطة (٩) . أما الاستقراء فهو نوع آخر من العلاقة المنطقية بين القضايا تستنبط عن طريقها التعميمات من وقائع جزئية ، اى أنه انتقال من الخاص الى العام . ويشيد عاطف غيث بأهمية الاستقراء فى قوله أن المنهج التجريبى يتميز بأنه استقرائى لأن النتائج العامة فيه تشتق من الملاحظات الفردية (١٠) .

وعلى الرغم من أهمية كل من النسقين بمفردهما لبناء النظرية الا أنهما قد يستخدمان معا للتوسع فى المعرفة الخاصة بالنظرية ، وهذا الأسلوب يطلق عليه كل من هانسن Hansen وبر Burr « الاستراتيجية الاسترجاعية » Retroductive Strategy ، ويمكن تنفيذها بتحديد أكثر من قضية نظرية ثم الاستدلال منها على قضايا أكثر عمومية ، وهذا هو الاستخدام الاستقرائى

لبناء نظرية جديدة . ثم بعد ذلك يمكن استنباط قضايا جديدة من القضايا الأكثر عمومية بحيث يمكن اختبار افتراضات جديدة ، وهذا هو الشق الثانى من الاستراتيجية الاسترجاعية . ويؤكد بر Burr أن نتائج هذه الاختبارات ليست ذات فائدة فقط فى كونها برهانا على صحة وعدم صحة الأفكار النظرية القريبة من البيانات ولكن بما أن البيانات تتعامل مع النظرية فانها تفيد فى تقييم صحة النظرية كلها (١١) .

والواقع أن التركيز على النسقين الاستنباطى والاستقرائى تعرض له كثير من العلماء المهتمين ببناء نظرية فى الأسرة وأقاموا تصنيفاتهم على أساس هذين البعدين ومن هؤلاء نذكر الدوز Aldous (١٢) وجلازر Glazer وهيل Hill (١٣) . وفى الجدول التالى نعرض لتصنيف كل من « بر » Burr « والدوز » للمقارنة بينهما .

تصنيف بر والدوز لاستراتيجيات بناء النظرية فى الأسرة

تصنيف بر	تصنيف الدوز
١ ــ الاستراتيجية الاستقرائية وتشمل :	
(أ) النظرية التأسيسية	١ ــ النظرية التأسيسية
(ب) تصنيف القضايا	٢ ــ تصنيف المفاهيم والفروض
(ج) الطريقة البديهية بتقليل التعريفات .	٣ ــ النظرية البديهية
(د) الطريقة البديهية بتقليل القضايا .	
٢ ــ الاستراتيجية الاستدلالية وتشمل :	٤ ــ النظرية الاقتباسية
(أ) النظرية الاقتباسية	٥ ــ النظرية العاملية
(ب) الاستدلال فى مجال مستقل	
٣ ــ الاستراتيجية الاسترجاعية	
٤ ــ الاستراتيجية العاملية	
٥ ــ اعادة صياغة النظرية	

يتضح من الجدول السابق أن تصنيف « بر » Burr قائم على التمييز بين استخدام الأسلوب الاستقرائى والاستدلالى عند محاولة بناء أو تطوير نظريته فى الأسرة . أما « الدوز » فقد عرضت تصنيفها دون تحديد للأسلوب الذى ستتبعه ، بل أنها فى تحليلها للنظرية البديهية تكلمت عنها على أساس أنها تقوم على الأسلوب الاستدلالى بينما نجد « بر » فى المقابل يتناولها باعتبارها نسقا فرعيا داخل الاستراتيجية الاستقرائية . وهناك عدة مآخذ يمكن أن تؤخذ على التصنيفات التى عرضها بعض المتخصصين فى الأسرة من أهمها :

أولا : التناقض الواضح بين التصنيفات المختلفة . فبينما يعتبر بر Burr النظرية البديهية بشقيها داخله ضمن الاستراتيجية الاستقرائية ، نجد الدوز وزيتربرج يستخدمانها للاستدلال على النسق الاستدلالى .

ثانيا : أن « الدوز » و « بر » فى سياق حديثهما عن استراتيجيات بناء النظرية أشارا الى أن بعضها لم يكن مثمرا مثل النظرية البديهية وتصنيف القضايا . وقد يرجع ذلك للميول الشخصية للباحث أو لأسباب أخرى كأن تكون أكثر نفعا فى أزمنة مختلفة ، أو لأنها أقل فاعلية من النظرية الاقتباسية أو لاعادة صياغة النظرية .

ثالثا : هناك مشكلة تتعلق بالشك الذى يبديه بعض واضعى النظريات الخاصة بالأسرة فى تبنى قضايا من مجالات مستقلة أخرى .

رابعا : وأخيرا هناك احتمال آخر يرجع للصياغة المبهمة والغامضة للنظريات والمفهومات اعتقادا بأن ذلك يرسخ أسس بناء النظرية فى الأسرة .

الا انه رغم ما ظهر من تناقضات ، واثير من شكوك حول صياغة نماذج أو استراتيجيات مختلفة تساعد فى بناء النظرية فى علم الاجتماع العائلى ، يجب الا يثبط هذا من عزيمة القيام بهذا الجهد . ولقد اقترح هيل Hill اجراء تحليل مفصل كخطوة أولى مفيدة فى هذا المجال ولذلك نشر

هو والدوز كتابهما « المرجع الدولى لبحوث الزواج والأسرة من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩٦٤ . International Reference of Marriage and Family Research from1900-1964 (١٤) . أما « جرد القضايا » Propositional Inventory, الذىأعده وليم جود عام ١٩٧١ فيتضمن كما هائلا من المتغيرات التى ترتبط من قريب أو بعيد بالدراسات الأسرية على أوسع نطاق (١٥) .

وقد أفاد هذا البيان الذى قدمه جود فى تحديد التعميمات التجريبية التى يمكن استخدامها كأساس لايجاد قضايا أكثر تجريدا ... كما يمكن الاستفادة من الفكـرة التى طورهـا ميرتون Merton باسـتخدام النماذج الاجتماعية Sociological Paradigms فى تنظيم الأفكار بحيث يمكن القيام بعملية تصنيف للقضايا والمتغيرات المتعلقة بالأسرة (١٦) .

يتبين مما سـبق الاهتمام المتزايد بأهمية النظرية فى تقـدم المعرفة السوسيولوجية فى دراسة الأسرة كما يتضح أن بعض الدارسين يستخدمون مصطلحات متعددة لمفهوم واحد مثل « الاسـتراتيجية » أو « النسـق » أو الطريقة للاشارة الى ما يتضمنه عادة مفهوم « النموذج » ، الذى يعرفه سيمون Simon « بانه منهج مقترح ، أو نظرية تفسر تركيب أو بناء شىء ما : أو بأنه مجموعة من الافتراضات ، أو نسق من المعادلات » (١٧) أمـا لندبرج Lundberg فيعرف النموذج « بأنه الاطار العام الذى يصنف بمقتضاه موضوع الدراسة » (١٨) ، كما يعرفه آبل Abell « بأنه مجموعة مركبة من القضايا المترابطة فيما بينها » (١٩) . وفى هذه الدراسة سـوف يسـتخدم مصطلح « نموذج » Model كما عرفه سيمون للتعبير عما يطلق عليه بعض الدارسين مصطلح « استراتيجية » . أما من حيث التعريف الذى سيؤخذ به للنظرية فهو تعريف تيماشيف الذى يعرفه النظرية بانها « مجموعة من القضايا تتوافر فيها شروط متعددة أهمها أن تكون القضايا مستندة الى أفكار محددة تماما ، وأن تكون متسقة الواحدة مع الأخرى ، وأن تكون على صورة يمكن أن تستمد منها التعميمات باتباع الأسلوب الاستقرائى ، وأن تكون

القضايا المكونة للنظرية ذات فائدة بحيث يمكن أن تقود الباحثين الى مزيد من الملاحظات والتعميمات لتوسيع نطاق المعرفة (٢٠) ٠

والعلاقة بين النموذج والنظرية علاقة واضحة حيث يعتمد كل منهما على الآخر . وفى هذا الصدد يقول انكلس Inkesles « أن النموذج مصدر أساسى لاشتقاق النظرية كما أنه قد يكون منطلقا لأكثر من نظرية ، كما يمكن أن يكون للنظرية أكثر من نموذج » (٢١) . وفيما يلى نعرض بايجاز لثلاثة نماذج أظهرت تقدما فى مجال تكوين النظرية فى ميدان الأسرة وهى النموذج الاستدلالى ، والنموذج التأسيسى ، والنموذج الاقتباسى .

أما النموذج الاستقرائى فسنعرض له لاحقا حيث اعتمدت عليه فى صياغة القضايا العامة .

١ — النموذج الاستدلالى (٢٢) Deductive Method

ويتكون من مجموعة القضايا الأولية والمقدمات الكبرى التى ينتج عنها جميع القضايا الأخرى وفقا لأسس منطقية (وتسمى القضايا الاستدلالية) على أن تكون متصلة بحقائق امبيريقية . وتبدأ عملية الاستدلال بفرض (تعميم يبقى صحيحا تحت ظروف معينة) ويطبق هذا الفرض على الظاهرة التى يراد تفسيرها ، فان كانت هناك علاقة منطقية بين الفرض والنتيجة التى تم التوصل اليها فان هذه الأخيرة قد تأتى بفهم للظاهرة وتضيف الى النظرية التى استخدمتها كنقطة بداية . ولتفسير ذلك نعطى المثال التالى الذى يدور حول « حرية الاختلاط بين الجنسين » .

القضية العامة الأولى :

« ان المعايير الاجتماعية الموجودة فى جماعة ما تؤثر على سلوك أفراد تلك الجماعة ولذلك يميل السلوك الى أن يتطابق مع المعايير السائدة »

فى هذه القضية العامة أصبحت المعايير Norms متغيرا مستقلا يؤثر فى السلوك الذى يعتبر متغيرا تابعا . ومن هذه القضية يمكن الاستدلال

على قضية ثانية اذا كان هناك تباين فى درجة تقبل أفراد جماعة ما للمعايير الاجتماعية التى تتعلق بحـــرية الاختلاط بين الجنســـين ، وكذلك اذا كانت القضية الأولى صحيحة وكانت جميع المتغيرات الأخرى ثابتة .

القضية العامة الثانية :

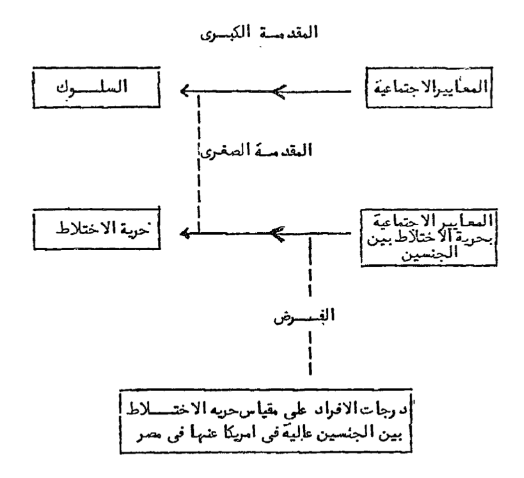
« ان المعايير الاجتماعية فى الجماعة التى ترفض حرية الاختلاط بين الجنسين تؤثر على كمية تلك الحرية ، وهذه علاقة عكسية »

يمكن الاستدلال من هذه القضية أنه اذا كانت المعايير الاجتماعية فى المجتمع المصرى تستبعد حرية الاختلاط بين الجنسين بدرجة أكثر من المعايير الموجودة فى المجتمع الأمريكى ــ وبافتراض صحة القضية الثانية وكانت كل المتغيرات الأخرى ثابتة ــ فان كمية الاختلاط بين الجنسين تعتبر عالية فى أمريكا عنها فى مصر الى درجة تصل الى حد الاباحية . ومن الممكن هنـــا اجراء دراسة ميدانية مقارنة وجمع البيانات التى تؤيد أو ترفض صدق هذا الاستدلال ، وذلك بقياس كمية الاختلاط المسموح بها بين الجنسين فى عينة ممثلة من كلا المجتمين ومقارنتهما ، وذلك عن طريق مقياس مناسب يصلح لاختبار الفرض التالى :

الفـــرض :

« ان مجموع درجات الأفراد على مقياس حرية الاختلاط بين الجنسين مرتفع فى المجتمع الأمريكى عنها فى المجتمع المصرى » .

بعد جمع البيانات يتم مقارنة الدرجات التى تم الحصول عليها من العينتين موضـوع الدراسة بحيث يتم قبول ذلك الفرض أو رفضه . ويعد قبول الفرض دليلا امبيريقيا على أن القضايا صادقة بينما رفض الفرض يدل على أن واحدا أو أكثر من القضايا أو الفروض المستخدمة فى الاستدلال غير صالحة ، أو أن الاتساق المنطقى بين القضايا غير متوفر . ويمكن عرض المثال السابق فى الشكل التالى الذى يوضح الأفكار النظرية المعقدة التى يتضمنها النموذج الاستدلالى . وتشير الأسهم ذات الخطوط المتصلة الى اتجاه التأثير ، بينما تشير الخطوط غير المتصلة الى العلاقات المنطقية بين القضايا .



٢ — النموذج التاسيسى Grounded Model

ويستخدم أفكارا واضحة نسبيا لايجاد أفكار جديدة أكثر عمومية واقل وضوحا وذات طبيعة تجريدية (٢٣) . لذلك يتطلب تأسيس مثل هذا النموذج توافر الكثير من القضايا النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، الذى يجب أن يحدد مجال تخصصه مسبقا . وينبثق النموذج التأسيسى عن ثلاث عمليات أساسية :

١ — صياغة المفاهيم الاساسية .

٢ — ايجاد الصلة بين هذه المفاهيم ومفاهيم أخرى فى اطار قضية حتمية .

٣ — اضافة قضايا نظرية جديدة . وترى « الدوز » انه لكى تتحقق هذه المرحلة يلجأ المنظر الى الأسلوب الاستقرائى ، وهذه العملية تقـوم بأكثر من مجرد زيادة مستوى عمومية الصياغة النظرية . ويلخص ستينشكومب Stinchocombe هذه العملية بقوله « يعتبر تأسيس النظرية جهدا خاصا يهدف الى صياغة القضايا النظرية التى تعتبر مقدمات منطقية تتضمن مبدأ منهجيا عاما واضحا وقابلا للاختبار الامبيريقى » (٢٤) .

ولأهمية النموذج التأسيسى فى بناء النظرية بوجه عام قام ستراوس وجلازر Straus and Glazer بتطويره بحيث يمكن استخدامه فى نطاق الأسرة مؤكدين على عنصرين أساسيين : تجنب الأفكار المكونة سلفا لما يجرى البحث عنه حاليا ، وعدم الاقتصار على المتغيرات التى كان يعتقد أنها هامة للبحث . وقد حبذ كلاهما الاعتماد على البيانات الكيفية أكثر من البيانات الكمية مفترضين أنه عندما يتم استخدام العلاقات الاحصائية كأساس للوصول الى الاستنتاجات ، فان التوسع فى بناء النظريات الاستدلالية سوف يسير ببطء ، وسيكون نصيب النظريات من التجريد قليلا نسبيا ، ومع ذلك فان هذه النظريات ستكون موضع اختبار امبيريقى مما يسمح بالتنبؤ والتعميم وبالتالى اتساع دائرة تطبيق النظريات على الواقع الاجتماعى (٢٥) .

ويمكن توضيح النموذج التأسيسى بعرض بعض المصطلحات التى يمكن ربطها داخل فروض يمكن اختبارها امبيريقيا مثل أثر العلاقات الأسريـة على السعادة الزوجية ، أو اثر اشتغال المرأة على بناء القوة فى الأسرة ، أو أثر حجم الأسرة والسلوك الانجابى على السعادة الزوجية وغيرها من الفروض التى تعبر عن العلاقة بين المتغيرات .

٣ — النموذج الاقتباسى Borrowed Model

ويتمثل فى استعارة مصطلحات من مجال معين (علم الاجتماع العام) وتطبيقها على مجال جديد (٢٦) (الأسرة مثلا) . وكلما كانت القضايا الأولية عامة كلما أمكن تطبيقها على ظواهر ترتبط بالمجال الجديد . والواقع أن

كثيرا من الدراسات لم يكن المراد منها تناول القضايا الاسرية ، ومع ذلك فالأساليب المنهجية المستخدمة تصلح لدراسة الأسرة . فعلى سبيل المثال لا الحصر استخدم بلود وولف Wolf (٢٧) وهير Heer (٢٨) مفاهيم وفروض « نظرية التبادل » Exchange Theory (التى طورها هومانز (٢٩) : واميرسون (٣٠) (Homans and Emerson) لشرح وتفسير النتائج التى حصلوا عليها من دراستهم لبناء القوة واختيار شريك الحياة لعينة من العاملات وغير العاملات . كما استخدمت « نظرية التبادل » أيضا لشرح وتفسير معاملات الارتباط بين بناء القوة فى الأسرة وارتفـاع مستوى التعليم (٣١) ومن أمثلة النظريات الاقتباسـية نجد استعارة ونش Winch « لنظرية الحاجة » Need Theory — التى صاغها مورى Murray — وتطبيقها على دراسته لاختيار شريك الحياة . وقد أطلق ونش على نموذجه المقتبس اسم « نظرية الحاجة المكملة Complementary Need Theory . وتبدو نظريته هذه فى شكل سلسلة من القضايا الى تصور جوانب محددة فى الواقع (٣٢) . وقد لخصها ونشرها كما يلى :

القضية الأولى :

« فى عملية الاختيار للزواج يسعى كل فرد لاختيار الشريك المناسب الذى يشبع حاجاته الى أقصى درجة » .

القضية الثانية :

« كل فرد يسلك سلوكا معينا بحيث يحقق حاجات الطرف الآخر والعكس صحيح » .

فمثلا الشخص (أ) له حاجات ولتكن (ن) والشخص (ب) له حاجات ولتكن (هـ) . . (أ) يسلك سلوكا معينا لتحقيق الحاجات (هـ) بالنسبة لـ (ب) و (ب) يسلك سلوكا معينا بحيث يحقق الحاجات (ن) بالنسبة لـ (أ) . . .

القضـــية الثالثة :

« الحاجتان (ن) و (هـ) للشخصين (أ) و (ب) تكمل بعضهما البعض فى حالتين سواء كانت هذه الحاجات متماثلة أو مختلفة » .

وليكتمل هذا النموذج الاقتباسى للنظرية اقتبس ونش تعريف مورى للحاجة Need بأنها « قوة تنظم الادراك الحسى ، ووعى الذات ، والناحية العقليـــة والرغبة والارادة » كما أوضـــح ونش ان الكلمـــة « مكملـــة » Complementary ترادف كلمة « اشباع الحاجة » Need Gratification وهى حالة يحدث فيها أن حاجات فرد ما تشبع عن طريق التفاعل مع شخص آخر . وبما أن حاجات الفرد يمكن أن تتغير وتتباين من حيث الكم من وقت لآخر . لذلك فانه يمكن تحديد الحاجة المكملة على أنها كمية حاجة الاشباع والعلاقات بين الأفراد . وقد لخص ونش هذه الفكرة فى القضية التالية :

القضية الرابعة :

« ان الحاجة المكلة تؤثر فى احتمال الاختيار الزواجى وهذه علاقة طردية » .

ولقد استفاد ونش من النقد الذى وجهه ثارب Tharp الذى أطلق عليـــه مصـــطلح « تكميل توقعات الدور Complementability of Role Expectation (٢٣) ، وبذلك أصدر ونش القضية المعدلة التالية :

« ان الحاجة المكلة وتكميل توقعات الدور يتفاعلان للتأثير على عملية اختيار شريك الحياة » .

يتضح لنا من الشرح السابق أن هناك الكثير من المحاولات لتحقيق مزيد من التقدم لتطوير وبناء نظرية فى الأسرة .

ثانيا : استخدام النموذج الاستقرائى لصياغة قضايا نظرية عامة عن بناء القوة فى الأسرة

يستخدم النموذج الاستقرائى لانشاء عموميات مبنية على الاختبار الامبيريقى لفروض أو قضايا محددة . فهو انتقال من الخاص الى العام . ولاستخدام الاستقراء فى الدراسة الحالية لابد أولا من مناقشة نتائج الدراسات السابقة التى تناولت « بناء القوة فى الأسرة » بالدراسة والتمحيص فى مجتمعات متباينة التحديث ، ثم القيام بعملية دمج للتعميمات التى توصلت اليها تلك الدراسات ، ثم اعادة صياغتها فى شكل قضايا نظرية أكثر تجريدا . فمن هنا نستقرىء قضية أكثر عمومية تفسر سبب العلاقات بين المتغيرات فى القضايا الخاصة .

وهذه القضايا المجردة تصلح بعد ذلك نواة لدراسات امبيريقية باستخدام الطريقة الاستدلالية ، ولا يمكن أن تتم أية محاولة لبناء نظرية فى الأسرة دون تعريف للمفاهيم المستخدمة ، وتحديد كيفية تباين المتغيرات المستخدمة فى الدراسة ، واتجاه العلاقة التى يفترض وجودها بين المتغيرات : وشكل هذه العلاقة ومقدار التأثير فيها .

وينقسم هذا الجزء من الدراسة الى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : التعرف على اطار المفاهيم المستخدم فى هذه الدراسة .

المرحلة الثانية : التعرف على الاتجاهات النظرية التى اهتمت بدراسة بناء القوة فى الأسرة وتحديد موقف الدراسة الحالية من هذه الاتجاهات .

المرحلة الأولى : مفهوم القوة والمفاهيم المرتبطه به :

أصبح مفهوم القوة Power أحد موضوعات الدراسة فى مجال الأسرة منذ الستينيات ، ولقد تباينت الدراسات فى معالجتها له ، كما اختلفت فى

الأبعاد العديدة التى تشير اليها بحيث يمكن قياسها امبيريقيا . ويمكن تصنيف هذه الدراسات فى ثلاث فئات :

الفئة الأولى : وتشمل الدراسات التى تركز على المصادر التى يمتلكها الشخص والتى تزيد من قدرته على ممارسة نفوذه أكثر من الطرف الآخر فى موقف معين ، وتركز **الفئة الثانية** : على بناء القـــوة باعتباره احد مظاهر التفاعل الاجتماعى بين أفراد الاسرة ومعبرا عما يدور داخل الأسرة من عمليات اجتماعية ، أما **الفئة الثالثة** : فتقوم على دراسة نتاج ممارسة القوة فى الأسرة بمعرفة من الذى يتخذ القرار ومن الذى يفوز (٣٤) . ويعرف مفهوم القوة فى معظم هذه الدراسات على انه تفاعل بين شخصين يرمز لهما بـ (أ) و (ب) ومن مظاهر القوة « القدرة على فرض الارادة » أو « الممارســـة الفعلية للنفوذ على سلوك الآخرين » . أما المظهر الأول فهو مأخوذ من تعريف ماكس فيبر للقوة وهو « ... احتمال أن يكون أحد الأفراد قادرا — فى العلاقة الاجتماعية — على تنفيذ ارادته رغم المقاومة ، وبغض النظر عن الوسيلة » (٣٥) أما المظهر الثانى للقوة فيستمد من تعريف ستراوس Straus للقوة بأنها « أفعال تتضمن ممارسة النفوذ لتغيير وتعديل سلوك فـــرد آخر فى الأسرة » (٣٦) . من الواضح اذن أن بناء القوة يتضمن قطبين يتدرج بينهما الأفراد من شخص لا يملك القدرة على تنفيذ ارادته الى شخص يمتلك القدرة التامة على تنفيذ ارادته . أى أنه يتدرج من التسامح التام Permissivenees الى الاســـتبداد Restrictivenees . وعند مناقشة بناء القوة لا يمكن اغفال مدى شرعية هذه القوة . فقد استخدم ماكس فيبر مفهوم شرعية القوة Legetimacy of Power باعتباره شـــكلا من أشكال القوة يستمد شرعيته من التقاليد أو القانون أو الالهام » (٣٧) .

هذا عن التعريف « المجردة » لبناء القوة : اما عن التعريف «الاجرائى» له — أى الذى يمكن بواسطته حصر الافعال التى يمكن من خلالها قياس درجة قوة الشخص — فيمكن أن يتم بالطريقة التالية : أولا باستخدام مقياس لحصر عدد القرارات التى يتخذها الزوج والزوجة كل على حدة أو كلاهما

معا ، بحيث كلما زاد عدد القرارات التى اتخذت مستقلة كلما دل ذلك على قوة الشخص . ثانيا : باستخدام تقسيم العمل بين الزوجين واتخاذ القرارات كمؤشرات لقياس القوة : بأن يسأل الزوجان (كل على حده) عن المهام التى يمارسها كل واحد منهما فى الأسرة ، وهنا تقدم لهما عدة بنود يسأل فيها « من الذى يحدد تلك المهام ؟ » .

ويعتبر مفهوم القوة متغيرا مستمرا Continuous Variable ذا ثلاثة أبعاد تتراوح من قوة مطلقة لأحد الزوجين ، الى توازن القوة بينهما Syncratice الى استقلال ذاتى لكل منهما فى المجالات التى تخصه Autonomic (٣٨) . ويتضمن مقياس القوة من خلال اتخاذ القرار بعدين هما : « السلطة » و « التأثير » . فمن المعروف أن المعايير الاجتماعية تحدد الشخص الذى بيده السلطة ، الا أنه قد يستطيع الأفراد الآخرون التأثير على الشخص الذى بيده السلطة عن طريق الضغط عليه اذا كان يمتلك المصادر التى تجعله قادرا على « المساومة » ، وتتمثل تلك المصادر فى المال والمكانة والاستجابة العاطفية والمهارات أو أى شىء يمتلكه أحد الزوجين ويحتاجه الطرف الآخر ، كما قد يتم التأثير عن طريق الحيلة والخداع أو التفويض (٣٩) .

هذا وتختلف قائمة القرارات الأسرية التى تستخدم لقياس درجة القوة من دراسة الى أخرى ومن ثقافة الى أخرى ، كما قد تستخدم طريقة « التقرير الشخصى » self report لتحديد أى من الزوجين يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات . وهذه الطريقة طورها بلود وولف Wolf and Blood حيث قاما باختيار ثمانية مواقف تتضمن قرارات وحاولا معرفة موقف كل من الزوج والزوجة من هذه القرارات بحيث يقرر كل منهما على حدة من الذى يضع القرار النهائى غالبا : وهذه القرارات هى :

١ ــ العمل الذى يلتحق به الزوج .

٢ ــ أى طبيب يستدعى فى حالة المرض .

٣ — نوع المسكن الذى يجب أن تعيش فيه الأسرة .

٤ — أين تذهب الأسرة فى الاجازات .

٥ — هل تؤمن الأسرة على الحياة أم لا .

٦ — هل من الضرورى أن تعمل الزوجة .

٧ — أى نوع من السيارات تشترى الأسرة (٤٠) .

٨ — ما مقدار المال الذى تستطيع الأسرة انفاقه على الطعام أسبوعيا .

وباستعراض دراسات مماثلة أجريت فى النمسا ومصر وتركيا والعراق وبورتوريكو تبين أن الدراسين قاموا بتعديل قائمة القرارات التى وضعها بلود وولف ، وذلك باستبعاد بعض القرارات واضافة قرارات أخرى تتناسب مع ثقافة المجتمع .

بعد مناقشة بناء القوة نظريا واجرائيا ننتهى الى تحديد المفاهيم التى ستساعدنا فى قياس بناء القوة فى الأسرة امبيريقيا ومن هذه المفاهيم سنستخدم بصفة خاصة مفهومى « التأثير » و « اتخاذ القرارات » . وفيما يلى نناقش هذين المفهومين من الوجهة النظرية والاجرائية .

« التأثير » Influence بالرغم من أن كلا من « التأثير » و «القوة» يستخدمهما بعض علماء الاجتماع وعلم النفس والسياسة كمترادفين باعتبارهما « التأثير الكامن Potential Influence الذى يقوم به (أ) لتغيير سلوك (ب) (٤١) ، الا أننى أفضل تعريف فردريك Friedrich للتأثير بانه « القدرة على احداث تغير ارادى فى سلوك أو رأى شخص ما عن طريق الاقناع » (٤٢) ، أو من خلال بعض المصادر التى تحقق بعض الاحتياجات . ومن هذا المنظور يتضح أن السلطة تختلف عن التأثير : فالسلطة قهرية فى حين أن التأثير اقناعى وهذا التعريف يسمح لأحد الزوجين الأقل خبرة أن يطلب المشورة من رفيقه الذى سيقوم باقناعه . وفى الدراسة الحالية سيتم قياس التأثير » عن طريق السؤال عن كيفية اتخاذ القرارات

المشتركة بعد استبعاد القرارات الأنثوية Feminine Decisions والذكورية Masculine .

اتخاذ القرار Decision Making . أكد كيرت لوين K. Lewin قيمة دراسة الأساليب الذى يتخذ عن طريقها القرار بوصفها مفتاح فهم ديناميكية السلوك فى الجماعة الصغيرة . وبناء على ذلك يشير مصطلح « اتخاذ القرار » الى عملية ديناميكية تسود بين كافة المشاركين فى اختيار السياسة الملائمة آخـذة فى الاعتبار العلاقات الاجتماعية الرسـمية بين القائمين على اتخاذ القرارات (٤٣) . وفى الدراسة الحالية يتم قياس عملية اتخاذ القرار عن طريق حصر عدد المشاركين الذين يستطيعون التأثير فى تشكيل طبيعة القرار . ويقترب هذا التعريف من تعريف « وولف » بأن اتخاذ القرار عملية يضع الفرد عن طريقها مجموعة من بدائل السـلوك يمكن اتباعها ، أو أنها القدرة على اتخاذ قرارات جماعية (٤٤) .

نستخلص من مناقشة مفهوم « بناء القوة » وما يرتبط به من مفاهيم أنه يقصد « بقوة المرأة Woman's Power قدرتها على التأثير والسيطرة ، أو تغيير سلوك الآخرين ، والقدرة على اتخاذ القرارات فى غير مجالاتها الروتينية » ونقف عند هـذه النقطة قائلين بما انه مازال عـدم المسـاواة الاجتماعية Social Inequalities بين الرجال والنسـاء قائما ، والتمييز بين الأدوار عـلى الأسـاسى الجنسى Sex-role Differentiation سـائدا فى المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ، فان احتمالات حصول المرأة على « القوة » تصبح قليلة ، أو قد تتفاوت فى الدرجة طبقا لمؤشرات مثل مكانة المرأة فى المجتمع ، وقدرتها على التحكم فى الأحداث الهامة فى حياتها (مثل : سن الزواج ، اختيار شريك الحياة ، اتخاذ قرار العمل ... الخ) . بالاضافة الى مستوى تعليم المرأة ، ومكانة أسرتها الاجتماعية والاقتصادية ، وحرية المرأة فى التملك ، وشغل وقت الفراغ .

المرحلة الثانية : الاتجاهات النظرية الخاصة ببناء القوة فى الأسرة

يمكن دراسة بناء القوة فى الأسرة من خلال عدة اتجاهات نظرية من

اهمها نظرية اتخاذ القرار ، ونظرية المصدر ، ونظرية التبادل ، ونظرية تطبيق سلطة الحكومة على الأسرة ، وفيما يلى شرح موجز لكل نظرية منهم .

١ ـــ نظرية اتخاذ القرار Decision Making Theory

يرى مارش March أن دراسة مفهوم « القوة » يجب أن يتم ضمن دراسة عملية اتخاذ القرار ، حيث يجب أن يراعى فيه بعد « التاثير » : اى أنه يمكنه قياس قوة أحد الزوجين من خلال تأثيره على قرارات الطرف الآخر (٤٥) ويضيف داهل Dahel على ما سبق قائلا : « اذا كان (أ) له سيطرة على (ب) فانه قد يجعل (ب) يفعل شيئا ما لم يكن ينوى أن يفعله ، فعلى سبيل المثال فان أقوى الزوجين (الزوج مثلا) يستطيع عن طريق التفويض أن يدفع زوجته على اتخاذ قرار من المفروض أن يقوم هو به (٤٦) . كأن يجعل الزوج زوجته تتخذ قرارا بنوع المدرسة التى يدخلها الأبناء ومساعدة الأبناء فى الاستذكار ويتخلص هو من ذلك العبء . وبتطبيق نظرية اتخاذ القرار لقياس بناء القوة فى الأسرة يرى ناجل Nagel ان (أ) تشير الى الشخص الذى يمارس القوة عن طريق اتخاذ معظم القرارات الأسرية و (ب) تشير الى الشخص الذى تتم ممارسة القوة عليه عن طريق تأييد هذه القرارات أو تنفيذها وفى كلتا الحالتين يكون (أ) هو الاقوى دائما (٤٧) . وقــد عالج تورك Turk نظرية اتخاذ القرار مستخدما مفهوما آخر هــو « الاختيار الجماعى » Group Choice « حيث أن الشخص الذى يملك القوة هو الشخص الذى يمكنه أن يجعل اختيارات الأسرة تتفق فى النهاية مــع ما يريده هو ، أو أن يقوم الشخص القوى بالتأثير على المجموعة بحيث تختار القرارات التى يرغبها هو » . وفى هذا الصدد ينظر للقوة باعتبارها متصلا تتراوح درجاته من سيطرة كاملة للزوجة ، الى المساواة بين الزوجين ، الى سيطرة كاملة للزوج .

٢ ـــ نظرية المصدر : Resource Theory

تفترض هذه النظرية أن سلطة اتخاذ القرار انما تنبع من المصادر التى من خلالها يستطيع الأفراد أن يوفوا باحتياجاتهم الأسرية والزوجيــة .

واجرائيا تنسب السيطرة للشخص الذى يصدر القرار النهائى فى الموضوعات التى تتعلق بالعلاقات الداخلية والخارجية للأسرة ، ويلخص « بلود » و « وولف » أهم المصادر التى قد تزيد من سيطرة الزوج أو الزوجة فيما يأتى : الوضع الاجتماعى للزوج ، مستوى تعليم الزوجة بالمقارنة للزوج ، عضوية المؤسسات المختلفة ، مقارنة عمل الزوجة بعمل الزوج . ويضيف جيليسبى مصادر أخرى التنشئة الاجتماعية ، ودائرة حياة الأسرة ، والقهر البدنى Physical Coersion (٤٩) .

ومن النظريات التى اهتمت بالمصادر « نظرية المصدر المعيارية » Normative Resource Theory التى تهتم بالعلاقة المتبادلة بين المعايير والثقافات الفرعية والمصادر النسبية كأساس لتوزيع السلطة داخل الأسرة . وتركز هذه النظرية على مفهوم السلطة الشرعية ، فالسلطة تعد مظهرا للبناء الرسمى للجماعة تعترف به المعايير السائدة فيها ، بمعنى أن معايير الجماعة لا تقضى فقط بأن يكون (أ) صانعا لقرار يتعلق بسلوك (ب) بل يقضى بأن كلا من (ب) الزوجة مثلا و (أ) الزوج مثلا يدركان أن (أ) لديه الحق الشرعى لأن يفعل ذلك وان (ب) عليه الالتزام والاذعان لهذا القرار . ويتفق ذلك مع قول رافان وفرينش Pavan and French « القوة الشرعية » لـ (أ) على (ب) تنبع عن القيم الذاتية Internalized Values لـ (ب) التى تملى عليه أن (أ) له الحق الشرعى للتأثير عليه وان عليه الاذعان (٥١) .

وعلى النقيض من بلود ووولف ، ورافان وفينش ، استخدم رودمان Rodman نتائج مختلفة لأربع دراسات أجريت فى مجتمعات متباينة من حيث درجة « التحديث » ليوضح نظريته « المصادر فى المحيط الثقافى » Resources in Cultural Context حيث يتم توزيع القوة الأسرية نتيجة للتفاعل بين أربعة أبعاد :

١ — مصادر المقارنة بين الزوج والزوجة .

٢ — التوقعات الثقافية عن توزيع القوة الزوجية .

٣ — السيطرة على المصادر ذات القيمة (فاذا كان لأحد الزوجين مصادر أكثر من الآخر فانه يصبح الأقوى) .

٤ — المهارة النسبية وتعنى أن الذى يكون أكثر معرفة فى مجال معين يصبح أكثر قوة من الآخر (٥٤) . وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية الا أنه يؤخذ على رودمان انه لم يعرف متغيراته المستقلة ولا العوامل الثقافية ولا معايير السلطة .

وتضيف سافيليوس روثشايلد Safilios Rothschild مصادر أخرى لقوة المرأة تتركز بصفة خاصة فى المجتمعات النامية التى يكون وضع المرأة فيها فى مرتبة أدنى من الرجل . وفى مثل هذه الحالة تمثل قوة المرأة فى مثل المجتمعات بالمعادلة التالية :

ف ب = ف ب ١ + ف ب ٢ + ف ب ٣ + ف ب ٤ التى فيها ف ب ١ تمثيل القوة التناسلية للمرأة وخاصة انجاب الذكور .

ف ب ٢ تمثل القوة الزوجية المبنية على الحب غير المتساوى حيث يعتبر حب الزوج لزوجته أكثر من حبها له مصدرا لقوة الزوجة .

ف ب ٣ تمثل قوة الزوجة بناء على ارتفاع مكانة أسرتها اجتماعيا وماديا . ف ب ٤ تمثل أن الزوجة تفرض قوتها على الأفراد الآخرين فى فى الأسرة بناء على مكانة الزوج الاجتماعية والمادية (٥٣) .

فى هذه المجتمعات النامية التى تصر على التمييز على أساس الجنس والسلطة الأبوية Patriarcal فان مصدر قوة المرأة يكون مستمدا من قدرتها على الانجاب وبصفة خاصة الذكور . ان القدرة على التناسل هى قاعدة القوة الحقيقية للمرأة فى جميع الطبقات الاجتماعية . ولذلك فان المرأة لا يكون لديها الدافع لتحديد النسل حتى يصبح لديها على الأقل ولدان لتدعيم موقفها فى المنزل (٥٤) .

وعلى الرغم من أهمية مصادرة القوة الأخرى الا أنه يمكن التحكم فيها باستثناء قوة العلاقة الزوجية . وهناك بعض الدلائل الامبيريقية على أنه فى الدول النامية فان النساء اللاتى لا يحصلن على مكانة اجتماعية مرتفعة من « أسرة التوجيه » يستخدمن الحب كمصدر للقوة عندما يكون حب أزواجهن لهن أكثر من حبهن لأزواجهن ، ولذلك يفضل النساء ذلك الزواج لأن الأزواج سيكونون أقل تصميما على فرض سيطرتهم وأكثر رغبة فى منح القوة لزوجاتهم حتى ينالوا رضـــاهن . والنساء بالتالى يشعرن بمزيد من الثقة فى مشاعر أزواجهن وهكذا ينجحن فى استخدام أساليب مثل فتور الحب والعاطفة أو البكاء ... الخ (٥٥) . وعلى أية حال ، أن هذه القوة المستمدة من حب الرجال لنسائهم لا يمكن التحكم فيها أحيانا حيث قد يؤدى عدم التوازن فى الحب الى نتيجة عكسية .

٣ ـ نظرية التبادل : Exchange Theory

يعتبر بلاو Blau وهومانز Homans من أوائل من نظروا الى السلوك الانسانى على أنه علاقات متبادلة . فيرى « بلاو » أن التبادل الاجتماعى يتكون من الأفعال الارادية التى يقوم بها الأفراد ويحركها العائد أو المكسب Profit الذى يتوقعون الحصول عليه من الآخرين . واستبعد بلاو الأفعال التى تقوم على القهر ، أو المعايير المعبرة Expressive (أى الخاصـــة بالاستقرار الداخلى للأسرة) التى لا يتوقع من ورائها الفرد أى عائد (٥٦) . وبناء على تعريف بلاو يمكن صياغة القضية التالية : ان امتلاك مصـــادر القوة يؤثر على مقدار استخدام القوة ، وهذه علاقة ايجابية .

هذا المدخل النظرى لدراسة بناء القوة فى الأسرة على أساس تبادل المصادر Resource Exchange يعتبر القاعدة الأساسية لنظرية هير Heer التى لا تركز فقط على المصادر التى يســـاهم بها أحد الزوجين للآخر ، بل تركز على القيمة التبادلية لهذه المصادر خارج الزواج . فبالاضافة الى أهمية المصادر الخارجية Instrumental (مثل الحالة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية) يفترض هير أن للمصادر غير الاقتصادية أى « المعبرة » أثرها

فى العلاقات الزوجية ومن هـذه المصادر ، نذكر على سبيل المثال جاذبية الزوجـة أو أداءها للأدوار المتوقعة منها أو مقدار العاطفة التى توجهها لزوجها ... الخ . ولقياس بناء القوة فى الأسرة استخدم هيير السـؤال التالى : عندما يكون هناك قرار هام من المحتمل أن تختلفا عليه ، من منكما يحظى بتنفيذ رأيه ؟ وصنف هيير درجة القوة فى ثلاثة أبعاد : يحظى الزوج عادة بتنفيذ رأيه ، لا ينفرد اى من الزوجين بتنفيذ رأيه ، تحظى الزوجـة عادة بتنفيذ رأيها (٥٧) .

وباختصار فانه فى ضوء نظرية التبادل سـوف يحاول كل من الزوج والزوجة على حدة أن يزيد من مكاسبه (أى النتائج المرغوبة) ويقلل من خسارته (أى النتائج غير المرغوبة) بقدر الامكان .

٤ ـ سلطة الحكم فى الأسرة Rule Governance in Family :

عرف برودريك Proderic القوة بأنها أحد ميكانيزمات الأسرة وهى تعتبر مظهرا من مظاهر التفاعل داخل الأسرة ، وتختلف درجة القوة ليس فقط من اسرة الى أخرى بل أيضا فى الأسرة الواحدة حسب اختلاف موضوعات المناقشة ، كما تختلف من علاقة الى أخرى حسب مستوى التسلط الذى تمارسه الأسرة فى موقف معين (٥٨) . وعرف برودريك « القوة » اجرائيا بأنها القدرة على اتخاذ القرار . وقسـم عملية اتخاذ القرار الى ثلاثة مستويات حسب درجة القوة فى مكل منهم . **المستوى الأول** : وتكون محصلة القوة فيه صـفرا Zero-sum Power بمعنى انه فى العلاقة التى تتم بين شخصين لابد من وجود فائز وخاسر أى أنه اذا كسب أحد خسر الآخـر وبالتالى فان حاصل جمع المشتركين فى العلاقة الاجتماعية يساوى صفرا . والواقع أن تفسير برودريك هذا مستمد من « نظرية اللعب » Game Theory التى تشير الى مجموعة عمليات رياضية صممت لايجاد حل لموقف معين نريد فيه ان نتنبأ بفرص النجاح المتاحة أمام شخصين فى مباراة رياضية .

المسـتوى الثـانى : فرض قواعـد تتبعها الأسرة Family Rules ويعتمد على الاجابة على السؤال التالى « من الذى يفرض القوانين الأسرية »

ومن هو الحر فى تحدى أو تغيير تلك القوانين ؟ ويلاحظ أن هذا المستوى يتم عادة فى حدود شرعية القوانين المنصوص عليها وهذا يتفق مع ما سبق ذكره عن « شرعية السلطة فى الأسرة » .

المستوى الثالث : مبدأ التفاعل **Principle Interaction** ويعبر عن العـلاقة بين شخصـين أو أكثر فى الأسرة ، مع ملاحظة أن هـذه العلاقة تنطوى على تأثير متبادل بين الأطراف . وبذلك يعتبر المستوى الثالث ادنى درجات استخدام القوة فى الأسرة أو غيابها تماما .

هذا عن الاتجاهات النظرية التى طبقها بعض علماء الاجتماع العائلى فى دراستهم لبناء القوة فى الأسرة . والواقع أن الدراسة الحالية لم تعتمد على اتجاه نظرى واحد بل استمدت من كل منها ما يتفق والقضايا النظرية المصاغة .

المرحلة الثالثة : استقراء بعض القضايا النظرية عن بناء القـوة فى الأسرة :

فى هذا الجزء من الدراسة صيغت القضايا النظرية العامة التى تم استقراؤها من نتائج الدراسات الامبيريقية التى أجريت فى مجتمعات ذات ثقافة متباينة ، حيث يتم تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة : هل هى علاقة ايجابية أم علاقة عكسية . كما يلاحظ أن « بناء القوة » هو المتغير المعتمد الوحيد فى هذه الدراسة ويقاس اجرائيا عن طريق معرفـة القرارات التى تتخذها الزوجة خارج نطاق دورها الانثوى مثل : العمل خارج المنزل ، وحرية التحكم فى أى عائد مادى خاص بها سواء عن طريق العمل أو ارث ، وقدرتها على تحديد نسبة ما تساهم به من دخلها فى نفقات الأسرة والأبناء ، وقدرتها على تحديد عدد الأبناء فى الأسرة ومتى تحصل على كـل طفل . بالاضافة الى قرارات أخرى مثل تربية وتأديب الأبناء ، أو المشتروات الخاصة بالمنزل وشراء سيارة أم منزل ، وكيفية التصرف فى مدخرات الأسرة « أو شغل وقت الفراغ » ... الخ .

وفى هذه الدراسة تتعدد المتغيرات المستقلة التى يفترض وجود علاقة ايجابية أو عكسية بين كل منها وبناء القوة فى الأسرة . وتركز الدراسة الحالية على المتغيرات التالية : الثقافة السائدة فى المجتمع (تقليدية ، تحررية) ، النشأة الريفية أو الحضرية للزوج والزوجة ، مستوى تعليم الزوج والزوجة ، المكانة الاجتماعية والمهنية للزوج ، المكانة الاجتماعية للزوجة ، المصادر التى تمتلكها الزوجة وتؤثر بها على زوجها مثل : الحب والموارد المادية .

١ ــ الثقافة وبناء القوة فى الأسرة :

تركز نظرية المصادر فى المضمون الثقافى Resources in Cultural Context لرودمان Rodman على عنصر الثقافة ، فكلما تباينت الثقافات كلما اختلفت المعايير الخاصة بتأثير الزوجة فى اتخاذ القرارات الأسرية سواء بالزيادة أو النقصان (٥٩) . فالى عهد قريب كانت الثقافة التقليدية تلعب دورا كبيرا فى اضعاف روح الديموقراطية فى الأسرة حيث يلعب مبدأ تباين الدور أهمية بارزة فى حياة الزوجين الذين نشئا على نموذج خاص لوالديهما وللآباء بوجه عام هو النموذج التقليدى « لتباين الدور على أساس الجنس » ، والسلطة المطلقة للرجل على أسرته . لكن التغيرات التكنولوجية والحضارية والثقافية التى اجتاحت الدول النامية أوجدت نموذجا جديدا تخف فيه حدة التمايز على أساس الجنس . كما طرأ تحول فى مركز المرأة الاجتماعى ونظرة المجتمع اليها حيث أصبحت المرأة فى بعض الثقافات الفرعية تحظى بنفس المكانة الاجتماعية التى يحظى بها الرجل . وهناك بعض الدلائل الامبيريقية (٦٠) ــ المستمدة من دراسات أجريت على مصر ويوغسلافيا والعراق واليونان وتركيا ــ عن أهمية المعايير فى اتخاذ القرارات الأسرية التى تتصف بسلطة أكبر للزوج وبمرونة أقل فى قبول تأثير الزوجة فى الأسرة ، وهذا لا يمنع وجود بعض الأسر التى تتبع الأسلوب الحديث فى الحياة كنتيجة للتغير الاجتماعى والاحتكاك الثقافى . فالمعايير الثقافية السائدة فى هذه المجتمعات توضح مدى تأثر السلوك بالمعايير السائدة فى كل ثقافة حيث يتضح عدم تقبل

المجتمع لفكرة خضوع الزوجة على سلطة مساوية للرجل فى اتخاذ القرارات الأسرية حتى ولو كانت تعمل أو مستقلة اقتصاديا عن زوجها .

وعلى الرغم من ذلك لوحظ أن الرجل بدأ يشرك زوجته العاملة فى السلطة وان كان حجم هذا الاسهام هامشيا بسبب ضغوط المؤثرات الثقافية وعوامل التنشئة الاجتماعية .

الا أن نتائج الدراسات السابقة أوضحت أنه بمقارنة الريف بالحضر تبين أن الحضريات تمارسن قوة أكثر من تلك التى تمارسنها الريفيات . وهذا يتفق مع قول هافيومانيلا Haavio Mannila « ان التغير الاجتماعى يحدث أولا فى الوسط الاجتماعى ، وهنا يتوقع أن تقوم الأسر التى تعيش فى المدن باستخدام الأساليب المستحدثة التى تتميز بسلطة أقل للزوج وبمعدلات عالية فى اتخاذ القرارات المشتركة (٦١) . ومما يؤكد هذا القول نتائج البحث الذى قامت به سامية الساعاتى حيث وجدت أن سيطرة الرجل على المرأة الريفيــة مائة فى المائة وهى تتمثل فى اتخاذ القرارات المنزلية والقــرارات الاقتصادية والاجتماعية . وهذه الصورة تختلف مع الزوجة الحضرية العاملة حيث تبين انه يوجد تفاهم كبير بين الزوجين بشأن القرارات الاقتصــادية والاجتماعية . ويرجع الاختلاف بين الريفيات والحضريات الى وعى المرأة الحضرية وتعليمها ، وليس السبب هو الخروج الى العمل لأن المرأة الريفية تخرج للعمل هى الأخرى . هذا وتؤكد الدراسة السابقة والدراسات التى قامت بها كل من اجلال محرم وأنعام عبد الجواد أن هناك علاقة ايجابية بين مستوى تحضر الزوج وبين مشاركته لزوجته فى الأعمال المنزلية ورعاية الأبناء. فالزوج الحضرى أكثر تقبلا لفكرة مساعدة زوجته — فى شئون المنزل وبالتالى مشاركتها فى القرارات الأسرية — من الزوج الريفى الذى تلقن أن العادات والقيم والمعايير الريفية ترى فى اشتراك الزوجين فى القرارات الأسرية والأعمال المنزلية ما يقلل من رجولة الزوج . مما سبق نستقرىء القضيتين التاليتين :

١ — ان ازدياد تأثر الزوجين بالثقافة التقليدية يقلل من تأثير الزوجة فى القرارات الأسرية . وهذه علاقة عكسية .

٢ — أن ازدياد تأثر الزوجين بالثقافة الحضرية يزيد من تأثير الزوجة فى القرارات الأسرية . وهذه علاقة ايجابية ..

٢ — التعليم وبناء القوة فى الأسرة :

يرى وليم جود W. Good أن تقارب المستوى التعليمى بين الزوجين فى المجتمعات التقليدية سوف يعضد مبدأ المساواة فى الأسرة . وحيث ان هذا المعيار الجديد يلقى قبولا بين الأفراد الأكثر تعليما وخاصة النساء اكثر من الرجال فمن المتوقع حدوث بعض التوتر فى الأسرة . ففى الطبقات الدنيا يكون ما يتنازل عنه الرجال اقل مما تحصل عليه نساؤهم بالفعل ، وكلما ازداد تعليم الرجل كلما زاد تنازله عن بعض حقوقه (٦٢) . ونجد تأكيدا امبيريقيا لهذه الفكرة النظرية فى دراسة كوماروفسكى عن زيجات الطبقة العاملة فى أمريكا (٦٣) ، ودراسة رودمان المقارنة بين أسر يونانية وأسر يوغسلافية (٦٤) ، وكذلك الدراسات التى قامت بها كل من رقية المرشدى وسامية الساعاتى واجلال محرم فى مصر (٦٥) ، ودراسة عبد الكاظم شندل فى العراق (٦٦) . حيث تؤكد تلك الدراسات أنه كلما ازداد مستوى تعليم الزوج كلما انخفضت درجة تسلطه فى الأسرة رغما عن إنتشار الثقافة الذكورية التقليدية فى هذه المجتمعات ، كما تبين أن تعليم المراة يجعلها تمارس شخصيتها كشريك فى الحياة الزوجية .. وأيضا من الشواهد الامبيريقية عن أثر المستوى التعليمى للزوجين على زيادة قوة المرأة ، الدراسة المتخصصة التى قامت بها هدى زكريا عن الحراك المهنى للمراة المصرية وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والثقافية (٦٧) ، حيث قارنت الباحثه بين الزوجات العاملات فى مستويات التعليم المختلفة واستخلصت ان ارتفاع مستوى تعليم المرأة يزيد من مشاركتها فى اتخاذ القرار كما يزيد من احتمالات مشاركة زوجها لها فى شئون البيت والأبناء . كما اصبحت المرأة تصر على تحديد معايير الصواب والخطأ لأبنائها فضلا عن تحديد نوع الدراسة التى سوف يتعلمها الأبناء ، وبالتالى الاشراف على استذكارهم . تستقرىء مما سبق القضية التالية :

ان ازدياد مستوى تعليم الزوجين يؤدى الى ازدياد تقبلهم للمعايير التى تؤيد تأثير الزوجة فى القرارات الأسرية . وهذه علاقات ايجابية .

٣ — المكانة الاجتماعية للزوج وبناء القوة فى الأسرة :

من التحليل الذى قامت به سافيليوس روتشايلد لمجموعة من الدراسات التى أجريت عن التحديث وبناء القوة فى بعض المجتمعات النامية وجدت الباحثه أن المرأة تستطيع أن تستمد قوتها من الرجل فى المجتمعات التى تكون مكانة المرأة فيها منخفضة ، وحتى عندما لا يمكن للمرأة أن تحول انجازاتها الشخصية ونشاطها الانتاجى الى قوة ، الا أن هذا النوع من القوة المستمده من الرجل يتم على نطاق محدود ، اذ ربما تستطيع المرأة فرض سيطرتها على حياة وسلوك النساء والرجال الأصغر سنا فى الأسرة الممتدة ، ولكنها غالبا لا تستطيع التصرف فى أمورها الشخصية وتقرير الخيارات التى لم يقرها الرجل (٦٨) .

وعلى الرغم من أن المرأة فى هذه المجتمعات يمكن أن تستمد القوة من مكانة زوجها الاجتماعية والمادية المرتفعة عن باقى أفراد اسرته الا أن هناك من الدلائل الإمبيريقية ما يؤكد أن المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع للرجل يحد من قوة المرأة المتعلمة المستقلة اقتصاديا . وفى هذا الصدد يركز جيليسبى أيضا على أهمية المستوى الاجتماعى — الاقتصادى للزوج فكلما ارتفع هذا المستوى كلما زاد تأثير الزوج فى صنع القرار (٦٩) . ويتفق هذا القول مع الدراسة التى أجرتها اجلال محرم فى القاهرة على عينة من العاملات المؤهلات تأهيلا عاليا حيث تبين **أولا** : أنه كلما ارتفعت المكانة المهنية للزوج كلما ازداد نفوذه فى اتخاذ القرارات الأسرية ، **ثانيا** : كلما ارتفع دخل الزوج كلما زادت سيطرته فى الأسرة ، **وأخيرا** كلما ارتفعت مكانة الزوج الاجتماعية (ويقصد هنا المكانة الموروثة وليست المكتسبة) كلما ازداد تأثيره فى القرارات الأسرية . وتتفق مع نتائج هذه الدراسة بعض الدراسات التى أجريت فى المانيا وأمريكا .

مما سبق نستقرىء القضية التالية :

ان ارتفاع المكانة المهنية للزوج يقلل من تأثير الزوجة فى القرارات الأسرية ، وهذه علاقة عكسية .

٤ ــ المكانة الاجتماعية للزوجة وبناء القوة فى الأسرة :

أوضحت بعض الدراسات التى أجريت على بعض المجتمعات النامية فى جنوب آسيا وجنوب أوربا وشمال افريقيا أن المرأة تستطيع أن تتفادى ضغوط المكانة المنخفضة المفروضة عليها اذا كانت مكانتها الاجتماعية الموروثة عن أسرتها مرتفعة بدرجة كافية . وفى هذه الحالة يصبح للمراة قوة مقابلة لقوة الزوج ، وهكذا تحول النساء المصادر المستمدة من أقاربهن الى قوة مقابلة لقوة أزواجهن حيث تختلف درجة هذه القوة تبعا لمدى انخفاض مستوى الأزواج بالنسبة لعائلة زوجاتهم (٧٠) . وتدل الشواهد الامبيريقية على أن القوة المستمد من روابط « أسرة التوجيه » بالنسبة للمراة تعد مصدرا أكبر لقوتها من تلك المستمدة من روابط الزوجية ، لأن المراة فى تلك الحالة لها مصادر الدخل الخاصة بها التى ورثتها عن أسرتها ، وبذلك يتضح أن الاستقلال الاقتصادى للمراة يزيد من مكانتها الاجتماعية وبالتالى يزيد من قوتها داخل « أسرة التناسل » سواء كان هذا الاستقلال المادى موروثا أو مكتسبا عن طريق العمل الخارجى . ومن الدراسات التى أجريت فى هذا المجال نجد الدراسة التى أجرتها أنعام عبد الجواد وسامية الساعاتى (٧١) . حيث تبين انه اذا قارنا بين الزوجات العاملات والزوجات غير العاملات فسنجد أن العاملات يمارسن تأثيرا أقوى من غير العاملات ويتفق مع هذه النتيجة الى حد ما نتائج الدراسة التى أجريت فى اليونان حيث تبين أن الزوجات ذوات الدخل المستقل يمارسن تأثيرا كبيرا فى اتخاذ القرارات الأسرية ولو أن قوتهن هذه تكون محصورة فى القرارات « الانثوية » الروتينية التى لا تهدد قوة الزوج بصورة مباشرة . الواقع أن الاختلاف فى نتائج الدراسات السابقة يرجع الى اختلاف المقياس المستخدم لقياس بناء القوة فى الأسرة وهل أخذ الباحث فى اعتباره التفرقة بين القرارات الخاصة

بالزوجة والقرارات الخاصة بالزوج ، والقرارات التى يمكن أن يشتركا فيها أو يستقل أحدهما بها ، وهنا تبرز قوته بحيث يمكن قياس اتجاه القوة فى الأسرة هل هو نحو الزوج أو نحو الزوجة .

واذا كانت الدراسات التى أجريت فى المجتمعات النامية أوضحت أن ارتفاع مكانة الزوجة اجتماعيا واقتصاديا يزيد من قوتها فى الأسرة ، الا ان الدراسات التى أجريت فى المجتمعات المتقدمة مثل أمريكا وفرنسا أوضحت غير ذلك حيث ينزع بناء القوة فى الأسرة نحو المساواة فى السلطة بين الزوج والزوجة وقد يعتمد ذلك على شرعية تقسيم العمل بين الزوجين فى المجتمعات ذات الثقافة المتحررة .

ومن الدراسات التى تؤكد أهمية الاستقلال الاقتصادى للمرأة لتزايد تأثيرها فى اتخاذ القرارات لأسرية العامة الدراسة التى طبقت فى احد مدن بورتوريكو حيث تاكد الفرضان اللذان حاول الباحث اختبار صحتهما ، الفرض الأول : يرى انه كلما ارتفعت مكانة الزوجة كلما كثر اعتقادها بتكامل الانثى الفطرى ، والطموح فى ان تكون زوجة الى جانب العمل ، والميل للتشاور مع زوجها فى شئون الأسرة ، والمشاركة الزوجية فى عملية الشراء للأسرة ، والمشاركة فى اتخاذ العديد من القرارات النهائية . أما الفرض الثانى : فيرى أنه كلما انخفضت مكانة الزوجة فانها تصبح أكثر اعتقادا بنقص الانثى الفطرى ، والطموح فى أن تكون زوجة وربة منزل فقط ، والتركيز على شئون البيت والأبناء ، والتشاور مع زوجها فى جميع شئون البيت حتى ما يمكن أن تستقل به من قرارات بالاضافة الى قلة المساهمة فى عملية الشراء للأسرة ، واتخاذ القرارات النهائية (٧٦) .

مما سبق نستقرىء القضيتين التاليتين :

١ — ان ارتفاع المكانة الاجتماعية للزوجة على مستوى الأسرة Micro Level يزيد من تأثيرها فى القرارات الأسرية حتى ولو كانت مكانتها الاجتماعية على المستوى العام Marco منخفضة . وهذه علاقة ايجابية .

٣ — أن ارتفاع مكانة المرأة فى المجتمع Mecro Level يزيد من مكانتها داخل الأسرة مما يزيد من تأثيرها فى القرارات الأسرية . وهـذه عـلاقة ايجابية .

٥ — تبادل المصادر وبناء القوة فى الأسرة :

يفترض فى هذا المجال أن سلطة اتخاذ القرار تنبع من المصـادر التى تمتلكها المرأة وتجعلها قادرة على المساومة وفرض تأثيرها على القرارات الأسرية . ومن أهم تلك المصـادر الجاذبية والاستجابة العاطفية والموارد المادية الخاصة بالزوجة . وتضيف سافيليوس روثتشايلد مصادر أخـرى تزيد من قوة المرأة خاصة فى المجتمعات النامية منها حضرية المراة وقدرتها على الانجاب وبصفة خاصة الذكور ، واستغلال الزوجة حب زوجها المفرط لها لاكتساب مزيد من القوة فى الأسرة (٧٣) . وهذا يختلف عما اثبته بلود ووولف من دراستهما المتعددة فى المجتمع الأمريكى من أن ازدياد ما يناله الزوج من زوجته عاطفيا يزيد من تأثيرها فى اتخاذ قرارات نهائية فى الأسرة (٧٤) . اما عن أثر ما تساهم به المرأة من دخلها فى نفقات البيت والأسرة فقد أبتت الدراسات التى أجريت فى مصر والعراق واليونان وتركيا وأمريكا أنه كلما زادت نسبة ما تساهم به الزوجة (سواء كانت عامله أو غير عاملة) فى دخل الأسرة كلما قلت القوة الحقيقية للزوج فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية والقرارات الأسرية » .

وبتطبيق نظرية بلاو Blau فى « التبادل الاجتماعى » على ما سبق نجد أن الفرد الذى يمد الآخر بالعطاء والخدمات يلزمه بالتبعية له خاصة اذا لم تكن لديه المصـادر التى يقدمها فى المقابل وهنا سيتيح الزوج لزوجته تأثيرا أكبر فى الأسرة .

ومما سبق نستقرىء القضية التالية :

١ — أن ازدياد ما يناله الزوج من زوجته عاطفيا يزيد من تأثير الزوجة فى القرارات الأسرية . وهذه علاقة ايجابية .

٢ — أن ازدياد اسهام الزوجة فى الموارد المادية للأسرة يزيد من تأثيرها فى القرارات الأسرية . وهذه علاقة ايجابية .

خـــاتمة :

يتضح مما سبق أن محاولة استقراء قضايا عامة من نتائج الدراســات الامبيريقية ليس بالعمل الهين خاصة اذا كانت هذه الدراسات تتم عبر ثقافات متباينة من حيث درجة التقدم والتحرر حتى اذا كانت مؤشرات قوة المرأة واحدة فان المفهوم الاجرائي لها يختلف من دراسة الى أخرى . أن هــذه المؤشرات ما هى الا مواقف سلوكية للمرأة يمكن دراستها من خلال الملاحظة أو المقابلة الشخصية . كما لوحظ انه يجب دراسة « مفهوم قوة المرأة » على المستوى الخاص والمســتوى العــام . أما المســتوى الخــاص Micro Level فيقصد به قوة المرأة من خلال وضعها فى الأسرة ، أمــا المستوى العام Macro Level فيقصد به دراسة مكانة المرأة فى المجتمع ، حيث ان المرأة قد تحصل على القوة على مستوى الأسرة حتى ولو كانت مكانتها على المستوى العام منخفضة والعكس صحيح أى أن المرأة قد تحصل على قليل من القوة على مستوى الأسرة حتى ولو كانت مكانة المرأة فى المجتمع مرتفعة . كما يمكن ترجمة مكانة المرأة على المستوى العام الى قوة انثوية على المستوى الخاص فى الأسرة .

وعلى أية حال أن القضايا العامة التى تم استقراؤها يمكن أن تكون دليلا لأبحاث مستقبلية تشتمل على مجتمعات متباينة من حيث مكانة المرأة فى المجتمع ، على أن تشتمل كل عينة على نساء مختلفات من حيث درجــة القوة الأسرية .

المراجع

(١) Good, W. «The sociology of the Family». In R. Merton and B. Leonard (eds) **Sociology Today**, N.Y. : Basic Books, 1959, Chapter 7.

(٢) Christensen, H. **Handbook of Marriage and the Family.** Chicago : Rand McNally and Co., 1964, p. 4 ff.

(٣) Hill, R. and D.A. Hansen, «The Identification of Conceptual Frameworks Utilized in Family Study, «**Marriage and Family Living**, 22, 1960, pp. 299-311.

انظر أيضـــا محمد الجوهري وآخـــرون ، **ميادين علم الاجتماع** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص‌ص ٢٣٩ — ٢٧٥ .

(٤) Nye, F. I. and F.M. Berardo (eds.)' **Emerging Conceptual Frameworks in Family Analysis**, N. Y. : Macmillan, 1966.

(٥) Barber, B. R., Feminism, Marriage, and the Family. In J. B. Williamson and others, (eds.) **Social Problems : The Contemporary Debates**, Boston : Little, Brown and Company, 1974, pp. 351-359.

انظر أيضا : Williamson, J.B. and others, «**The Women's** Movement : Equality between the Sexes ?» Ibid., Chapter 2, pp. 71-109.

انظر أيضا : Altback, E. H., **From Feminism to Liberation** (eds.) Cambridge, Schenkman Publishing Co., INC. 1971.

(٦) Hill, R., A. Katz and R. Simpson, «An Inventory of Researc in Mariage and Family Beavior. A statement of Objectives and Process, **Marriage and Family Living**, 19, Feb. 1957 pp. 89-92.

(٧) Burr, W. R., **Theory Construction and the Sociology of the Family**, N. Y. : John Willey and Sons, 1973, pp. 273-286.

(٨) Ibid., pp. 19-20.

(٩) Costner, H. L. and R.K. Leik, Deduction from Axio matic Theroy, **American Sociological Review**, 29, Dec, 1964, pp. 819-35.

(١٠) عاطف غيث ، **قاموس علم الاجتماع** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤١ .

(١١) Burr, Ibid., pp. 280-281.

(١٢) Aldous, J. «Strategies for Developing Family Theory», **Journal of Marriage and the Family**, 32, 1970, pp. 250-270.

(١٣) Glazer, B. G. and A. I. Strauss, **The Discovery of Grounded Theory : Strategies for Qualitative Research**, Chicago, Aldine Press, 1967.

(١٤) Adous, J. and R. Hill, **International Bibliography of Research Marriage and the Family** 1900-1964.

Minneapolis, University of Minnesota Press, 1967.

(١٥) ood, W. and others, **Social Systems and Family Patterns : A Propositional Inventory**, N. Y. : Bobbs-Mersill, 1971.

(١٦) Merton, R. K. **Social Theory and Social Structure**, Glencoe, Ill : Free Press, 1968, pp. 69-72.

(١٧) Simon, H. **Models of Men**, N.Y. : Social and Regional Press, 1957, p. 12.

(١٨) Lundberg, G. and S. Larsen, **Sociology**, N.Y., Harper and Brothres, 1958, p. 183.

(١٩) Abell, P. **Model Building in Sociology**, London : Weindenfeld and Nicolson, 1971, p. 6.

(٢٠) تيما شـــيف ، نيقولا ، **نظرية علم الاجتماع** ، ترجمة محمود عوده وآخـــرون ، دار المعارف . الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٨ .

(٢١) Inkeles, A., **What is Sociology ? Englewood Cliffs**, N. J. : Prentice-Hall, Inc. 1964.

(٢٢) Burr, Ibid., pp. 3-5.

(٢٣) Aldous, Ibid, p. 252; Burr, Ibid., p. 278.

(٢٤) على ليلة ، **النظرية الاجتماعية المعاصرة** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٨ .

(٢٥) Glazer and Strauss, Ibid.,

(٢٦) Aldous, Ibid., p. 254.

(٢٧) Blood, R.Oè and D.M. Wolf. **Husbands and Wives; The Dynamics of Married Living**, Glencoe, Ill. : Free Press 1960.

Heer, DM. «The Measurement and Bases of Family Power : An Over view», **Marriage and Family Living**, 25, May, 1963 pp. 132-139. (٢٨)

Homans, G. «Social Behavior as Exchange», **American Journal of Sociology**, 63, 1958, pp. 597-606. (٢٩)

Emerson, R. M. «Power Dependence Relation», **American Sociological Review**, 27, Feb, 1962, pp. 31-44. (٣٠)

Edward, JN. «Familial Behavior as Social Exchange», **Journal of Marriage and The Family**. August 1969, pp. 528-533. (٣١)

Winch, R.F. «The Theory of Complementary Needs in Mate Selection : Final Results on the Test of the General Hypothesis», **America Sociological Review**, 20 (1955) : (٣٢)

Tharp, R., «Psychological Patterning in Marriage; **Psychological Bulletin**, 60, 1963, pp. 97-117. (٣٣)

Straus, M. «Measuring Families». In Christensen Ibid., pp. 318-319, (٣٤)

Weber, M., **The Theory of Social and Economic Organization**, Glencoe, III., Free Press, 1947, p. 152. (٣٥)

Straus, Ibid., pp. 318-319. (٣٦)

Weber, Ibid., pp. 324-330. (٣٧)

Theodorson, G. and A. Theodorson, **A Dictionary of** Sociology, N. Y. : Thomas Y. Crowell Comp. 1969. (٣٨)

Safilios — Rothschild, C. «The Study of Family Power Structure : A Review : 1960-1969. **Journal of Marriage and th eFamily,** 32, Nov. 1970, pp. 539-541. (٣٩)

Blood and olfe, Ibid. (٤٠)

French, JRP. and B. Raven, «The Bases of Social Pwoer». In D. Cartwright and A. Zander, **Group Dynamics Research and Theory,** 2nd edition, N.Y. : Row, Peterson and Co. 1960, pp. 607-622. (٤١)

Ibid. (٤٢)

Safilios-Rothschild, Ibid., 1970. (٤٣)

Wolf, D. «Power and Authority in the Family». In D. Cartwright (ed.) **Studies in Social Power,** 1959. (٤٤)

Dahel, PRA. «The Concept of Power», **Behavioral Science,** 2, 1957, pp. 201-218. (٤٥)

Ibid. (٤٦)

Nagel, JH. «Some Questions about the Concept of Power» **Behavioral Science,** 13, 1968, pp. 129-137. (٤٧)

Turk. JL. «Uses and Abuses of Family Power». In Cromwell and D. H. Olson, (eds) **Power in Family** N. Y., John Wiley and Sons, 1975. (٤٨)

Gillespie, DL. «who has the Power ? The Marital Struggle» **Journal of Marriage and the Family,** 33, 1971, pp. 445-458. (٤٩)

Wolfe, Ibid. (٥٠)

French and Raven, Ibid. (٥١)

Rodman, H, «Marital Power in France, Greece, Yo- (٥٢)
goslavia and the United States : A Cross-national Comparison». **Journal of Marriage and the Family,** 29, May 1967, pp. 320-324.

Safilios-Rothschild, C. «Toward a Cross-cultural Con- (٥٣)
ceptualization of Family Modernization». **Journal of Comparative Family Studies,** 1, 1970, pp. 17-23.

Caldwell, JC. «Fertility and the Household Econmy in (٥٤)
Nigeria». **Journal of Comparative Family Studies,** 7, 2, Summer, 7, 2, Summer, 1976, pp. 193-253.

Okonjo, K. **Aspects of Decon-making in the Rural Igob** أنظر أيضا
Household, Nsukka, Nigeria, University of Nigeria, Institute of African. Studies, 1978.

Safilios-Rothschild, C. «A Macro and Micro Examina- (٥٥)
tion of Family Power and Love : An Exchange Model ; Journal of Marriage and the Family, pp. 355-362.

Blau, PM. **Exchange and Power in Social Life.** N. Y., (٥٦)
1964.

Heer, Ibid. (٥٧)

Broderick, CB. «Power in the Governance of Families». (٥٨)
In Cromwell and Olden, Ibid.

Rodman, Ibid. (٥٩)

Wollf, M. «Chinese Women : Old skills in a New
Context». In Rosaldo, MZ. and L. Lamphere (ed), **Woman,** Culture and Society, California : Stanford University Press, 1974, pp. 157-172.

Sanday, P. R. Female Status in the public Domain», in Ibid., pp.189-206 ; Sacks, K. «Eengels Revisited : Women, the Organization of Production, and Private Property», in ibid., pp. 207-222.

(٦٠) دراسات عن مصر والعراق :

محمد سلامة آدم ، « صراع الدور لدى المرأة العاملة » ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ .

— سامية الساعاتى ، « الدور الوظيفى للزوجين فى الأسرة المصرية . دراسة ميدانية فى الريف والحضر » ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ .

— اجلال اسماعيل محرم . « المرأة والعمل .. دراسة ميدانية لبعض العاملات المؤهلات تأهيلا عاليا » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .

— هدى زكريا ، « الحراك المهنى للمرأة المصرية فى المجتمع الحضرى وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والثقافية » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ .

— رقية مرشدى بركات : « علاقة التغير التكنولوجى بدور المرأة فى الأسرة »، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ .

— عبد الكاظم شندل عيسى : « أثر الصناعة فى علاقة المرأة العاملة بالأسرة العراقية مع التركيز على النساء المتزوجات » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ .

— سعيد حميد سعيد : « أثر العامل الثقافى فى توزيع الأدوار بين الزوجين فى الأسر ذات الزوجة العاملة » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٧٦ .

— فريال بهجت : « عمل المرأة وأثره على دورها فى الأسرة » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ .

— تركيا Fox, GL. «Another Look at the Comparative Resources Model : Assessing the Balance of Power in Turkish Marriage, **Journal of Mariage and the Family,** Nov, 1973. pp. 718-730.

— فرنسا واليونان Safilios-Rothschild, C. «A Comparison of Power Structure and Marital Satisfaction in Urban Greek and French Families, **Journal of Marriage** and the Family, 29, 1967, pp. 345-352.

فرنسا واليونان وأمريكا ويوغسلافيا Rodman, Ibid .

(٦١) Haavio Mannila, E. «Cross-national Differences in Adoption of New Ideologies and Practices in Family Life.» **Journal of Marriage and the Family** 34 1972 526-537.

(٦٢) Good, W. **World Revolution and Family Patterns.** N.Y., Free Press of Glencoe, 1963.

(٦٣) Komarovsky, M. **Blue-collar Morriage,** N. Y., Random House, 1963.

(٦٤) Ibid.

(٦٥) سامية الساعاتى ، مرجع سابق ، اجلال اسماعيل مخرم ، مرجع سابق . وقية مرشدى بركات ، مرجع سابق .

(٦٦) عبد الكاظم شندل ، مرجع سابق .

(٦٧) هدى زكريا ، مرجع سابق .

(٦٨) Safilios-Rothschild, «Toward a Cross-cultural Con ceptualization of Family Modernization,» Ibid.

(٦٩) Gillespie, Ibid.

(٧٠) Oppong, C. «Conjugal Power and Resources : An Urban African Example», **Journal of Marriage and the Family**, 32, 1970, pp. 676-680.

Oppong, C. (ed) **Changing Family Studies**, Institute of African Studies, University of Ghana, Accra, 1975, Jacobson, D. and S. S. Wadley (eds) **Woman in India, Two perspectives**, New Delhi, Manoher 1977.

(٧١) انعام عبد الجواد : «تنشئة الأطفال لدى المرأة العاملة وغير العاملة»، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

ـ انظر أيضا سامية الساعاتى : مرجع سابق .

(٧٢) سعيد حمد سعيد ، مرجع سابق .

(٧٣) Safilios-Rothschild, ibid.

(٧٤) Michel, A. **The Modernization of North African Families in the Paris Area**, Paris : Mouton the Huge, 1974, p. 169 ff.

انثروبولوجيا جســم الانسان

مع دراسة تفصيلية للروائح وتأثيرها على التفاعل الاجتماعى

دكتور نبيل صبحى حنا (*)

تعتبر « انثروبولوجيا جسم الانسان » أحد الفروع الانثروبولوجية الحديثة نسبيا . وهى تهتم بدراســة المعنى الاجتماعى المرتبط بالجسم الانسانى وبأعضائه وبحركته ، كما تهتم أيضا بعلاقة هذا الجسم — كظاهرة طبيعية — بالواقع الاجتماعى .

ودراسة أنثروبولوجيا جسم الانسان تجذب — بهذه الصياغة — كلا البعدين الفيزيقى والاجتماعى معا . واذا كان ذلك يتم فى اطار دراســة واحــدة فان الأمر يتطلب وعيا بما تقدمه العلوم الأخــرى — مثل الطب وعلم النفس — من اسهامات فى دراسة جسم الانسان وخاصة ما اقترب منها من النواحى الاجتماعية . ويعتبر مجال أنثروبولوجيا جسم الانسان أحد المجالات التى توضح أن الظاهرة الواحدة تتأثر بعوامل مختلفة يمكن أن تقع دراستها فى مجال اكثر من تخصص علمى . ويتبع ذلك انه بالرغم من تركيزنا على الجوانب الاجتماعية الا اننا يجب أن نكون على درايــة بمحاور التركيز الخاصة بعلوم اخرى ، اذ أن ذلك يؤدى الى تعميق المعرفة وشمولها ، وفى نفس الوقت يساعد الدارس على أن يميز بين بؤرة تركيزه وبين محاور تركيز العلوم الأخرى وما يرتبط بذلك من تحديد لاسهامات كل تخصص فى دراسة الظاهرة بحيث تحقق الدراسة الشمولية . كمـــا يساعد ايضا على تحديد امكانية تعاون التخصصات فى دراسة الموضوع

(*) مدرس الأنثروبولوجيا بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

الواحد ، ذلك المدخل الذى أصبحنا فى حاجة ماسة اليه اليوم فى دراسة كثير من الظواهر المتعلقة بالانسان .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية الجسم الانسانى كوسيط فى التفاعل بين البشر . واذا كان الناس يمكن أن ينكروا اهتمامهم به اثناء التفاعل ، فان ذلك يمكن تفسيره من خلال الحقيقة المتفق عليها وهى أن هناك فارقا بين ما يقوله الناس عن أنفسهم وبين ما هم عليه حقيقة . واشعر وأنا اقدم هذا المقال انه على الرغم من ادراكنا جميعا لاهمية دراسة هذا الموضوع فان اعتراضات وتساؤلات يمكن أن تثار حوله ، من حيث مدى جديته ولياقته لأن يصبح موضوعا لدراسة الانثروبولوجيا ، ومن حيث جدواه . وقد سبق لى أن واجهت مثل هذا النقد عندما كنت اناقش موضوع الرائحة وعلاقتها بالتفاعل الاجتماعى (وهو الجزء الأخير المكون لهذا المقال) مع بعض المتخصصين ، فقد قال أحدهم « هل معنى هذا اننا اذا فتحنا زجاجة (برفان) اثناء مشاجرة فسيؤدى هذا الى أن يكف الناس عن الشجار فجأة .. ويتحولون الى اصدقاء ... ويقبلون بعضهم ؟ » ومن الطبيعى أن الموضوع ليس بهذه البساطة ــ أو ليس بهذه السذاجة ــ ولكن هل الجسم الانسانى يتضمن معنى اجتماعيا ؟ وهل يؤثر فى التفاعل الاجتماعى ؟ أقول نعم . ولهذا فهو يمكن أن يكون موضوعا للدراسة . ولم اود أن ابدأ المقال بالدفاع عن تخصص وليد وفضلت أن يكون محتوى المقال كله هو توضيح لارتباط الجسم البشرى بالاعتبارات الاجتماعية . وهذا كاف للرد على كثير من الاعتراضات أو التساؤلات . ومع ذلك فاننى أدرك أنه بسبب حداثة هذا الاهتمام فيمكن أن تظهر تساؤلات وعلامات استفهام ربما لم يجب عليها فى ثنايا المقال . وعلى الرغم من أننى أوليت اهتماما لتوضيح جدوى هذه الدراسات بالنسبة لنمو التخصص الأكبر « علم الأنثروبولوجيا »، والجدوى التطبيقية أيضا ، الا أن تراكم الدراسات التى تتصل بالموضوع هو الذى سيؤدى فى المستقبل الى بحث مشكلات تظهر بجلاء جدوى الدراسة .

وقد قسمت المقال الى جزءين رئيسيين : يتناول الجزء الأول موضوع الفرع الجديد « أنثروبولوجيا الجسم » ، ويبدأ بالمداخل المختلفة لدراسة جسم الانسان وينتهى بالمدخل الأنثروبولوجى . ثم يعرض الخصائص الكامنة فى الجسم الانسانى كقوى تعبيرية ، ثم المجالات الاجتماعية التى يتدخل فيها الجسم كوسيط للتفاعل بين الأفراد . أما الجزء الثانى فيتضمن دراسة لموضوع الرائحة ، سواء كانت رائحة الجسم ، أو روائح الأشياء التى يتم ادراكها عن طريق الجسم .

ومن الطبيعى أن تختلف معالجتنا لموضوع الرائحة عن معالجة الفروع العلمية الأخرى لنفس الموضوع ، ذلك أن الموضوع يمكن التركيز عليه من أكثر من جانب . فهناك الرائحة نفسها ، ثم عملية ادراك الكائن للرائحة ، والمفهومات السائدة عن الروائح والتعبير عن الروائح بمفاهيم اجتماعية . ومن الطبيعى اننا نهتم بهذه الجوانب الاجتماعية الأخيرة . وعلى ذلك فان هذه الدراسة ستتجه الى توضيح ما يأتى :

● مدى ارتباط التفاوت فى المستويات الاجتماعية وفى نمط الحياة والثقافة على ادراك الروائح والانفعال بها . ومدى اختلاف المفهوم الاجتماعى السائد عن الرائحة الواحدة من ثقافة الى أخرى .

● موقف الفئات والطبقات الاجتماعية من بعضها ومدى اتخاذها الرائحة — والتصورات التى كونتها عنها — كوسيلة لتبرير أفعال اجتماعية واقامة حواجز بينها .

● تأثير استهجان أو استحسان روائح معينة على التفاعل بين الأفراد . وموقف الجماعات من التطابق مع المعايير التى تحدد أن رائحة معينة مستحسنة أو مستهجنة .

● تأثير الموقف الاجتماعى على ادراك الرائحة . ومدى تكوين الأفراد لاتجاهات متباينة نحو الرائحة نفسها بناء على الموقف الاجتماعى الذى ارتبطت به .

ونود أن نشير الى أن القارىء سوف يجد فى هذا المقال الكثير من الأمثلة الواقعية التى تزخر بها المجتمعات على وجه العموم ، ومجتمعنا بصفة خاصة . واذا كانت الأمثلة الخاصة بمجتمعنا لم تأت بنتيجة دراسة ميدانية موسعة فانها تعتبر محصلة لكثير من المناقشات التى دارت فى مقابلات عرضية وموجهة تمت بين الكاتب وبين أشخاص كثيرين ، من المتخصصين أو من غير المتخصصين .

مقـــدمة :

يحكى لنا تاريخ البشرية على مر العصـور قصـة علاقة الانسـان بالطبيعة ، وتوضح لنا الدراسة المقارنة لثقافات الشعوب المختلفة وأبنيتها الاجتماعية ان صدى هذه العلاقة قد ترد فى التراث الثقافى والبناء الاجتماعى لكل مجتمع . فقد كان ادراك الكائن البشرى للظواهر الطبيعية أوسـع نطاقا وأشمل مما يدركه عن طريق الحواس فقط . فقد نظر الانسان الى ظواهر الطبيعة ورأى فيها كائنات تحاربه حينا وترضى عنه حينا آخر . كما أدرك أن العناصر الطبيعية هى أدوات تستخدمها الآلهة والكائنات التى اعتقد فيها ولم يرها ضده حينا ولصالحه حينا آخر . فهى تستخدمها للاعداق على البشر متى رضيت عنهم ولمحاربتهم متى غضبت منهم . ويتضح ذلك من تفسير الانسان البدائى لهبوب الرياح والعواصف وثورة البراكين ، كما يتضح ذلك أيضا مما يوجد فى تراث كل مجتمع من معتقدات تتعلق بالعالم الطبيعى المرئى وغير المرئى وارتباطه بكائنات غير مرئية .

لقد اثرت كل هذه المعتقدات قديما ، ومازالت تؤثر حتى الآن فى ثقافة الانسان واسهمت فى تشكيل سلوكه . ولعل الكثير من نماذج السـلوك التى تبدو لنا لا منطقية يمكن أن نجد لها تفسيرا فى نسق معتقداته الذى يحوى تصوره عن جوهر العالم وما يرتبط به من اللامرئيات . ومادام عالم الظواهر الطبيعية عالما متنوعا يصعب اخضاعه لاحصاء ، فقـد تنوعت وتعددت العناصر الثقافية والاجتماعية التى ارتبطت بكل ظاهرة من ظواهر العالم الطبيعى ، لهذا كونت هذه العناصر جزءا لا يستهان به من تراثه الاجتماعى الثقافى .

وقد تم تكوين هذا التراث بالطريقة الآتية :

(أ) وجد الانسان نفسه منذ بداية تاريخه فى تفاعل مستمر مع البيئة بما تحويه من عناصر طبيعية بحكم ضرورة اشباع حاجاته .

(ب) خضع الانســان لتأثير العوامل الطبيعية مثل الحرارة والبرودة والأمطار وغيرها .

(جـ) لاحظ الانسان وجود ظواهر طبيعية عديدة لم يستطع تفسيرها .

(د) عجز الانسان تماما ــ بسبب تخلف ثقافته ــ أن يتقى أذى كثير من الظواهر الطبيعية .

وكانت النتيجة هى ما يأتى :

١ ــ أدى تفاعل الانسان مع البيئة وتأثره بالعوامل الطبيعية التى يتوجد بها (أ ، ب) الى ادراكه لطبيعة بعض الظواهر بالتدريج . وارتبط نمو تراثه الحضارى بنمو قدرته على التحكم فى الطبيعة واستغلالها . وهذا ارتبط بدوره بقدرته على معرفة خصائص الظواهر ســواء كان يراها أو لا يراها . فاخترع ما يقاوم الأمراض والميكروبات فى جسم الانسان .

٢ ــ عندما لم يستطع الانسان تفسير العديد من الظواهر ولم يتمكن تراثه الثقافى أن يجيب على كل الأسئلة المتعلقة بطبيعة العناصر الطبيعية ومغزاها والغرض من وجودها (حـ ، د) تراكمت لديه مجموعة من المعتقدات تتعلق بخصائص عناصر العالم الطبيعى والقوى التى اعتقد أنها تتحكم فيه . كما ابتكر مجموعة من الاجراءات والممارســات الغيبية والطبيعية لاتقاء شر هذه القوى والتخلص من أذاها . وقد نمت الاجراءات والممارسات الخاصة بكل عنصر من عناصر الطبيعة وتطورت وتنوعت حتى كونت ــ كما سبق وذكرنا ــ جزءا لا يستهان به من تراثه الثقافى .

والواقع أن الانسان مازال حتى الآن ــ وسوف يظل مادام موجــودا فى اطار هذا العالم الطبيعى ــ يتأثر بنعاصر الطبيعة وان كان بطرق

مختلفة ومتنوعة . وعلاقة الانسان بالعالم الطبيعى تتحدد بالادراك أولا ثم يلى ذلك تكوين صورة عن الظاهرة ثم تكوين اتجاه نحوها . وبعدها يأتى السلوك الذى يرتبط بنوعية الاتجاه الذى يتأثر بدورة بطبيعة الصورة المتكونة . فادراك الشمس يتم أولا ثم يكون الانسان عنها تصورا يتعلق بخصائصها وطبيعة تأثيرها (من حيث هى ضارة أو نافعة) وبعدها يتكون الاتجاه الذى يدفع الى سلوك يقترب منها وينتفع بها (اذا تصور الانسان أنها نافعة) أو يبتعد عنها ويتحوط منها (اذا تصور أنها ضارة) . ومن الطبيعى أن الصورة المتكونة عند الانسان عن ظواهر الطبيعة لا تتكون فقط بمقتضى الادراك عن طريق الحواس الخمس ، بل أن هناك مؤثرات اجتماعية وثقافية تعمل على تشكيل هذه الصورة .

واذا كان الجسم الانسانى بجانبه الفيزيقى والفكرى أو الروحى هو أداة ادراك العالم الطبيعى بفضل ما يتمتع به الجسم من خصائص وقدرات وملكات ، واذا كان العقل الانسانى هو المخزن الحقيقى الذى يضم كل المعرفة المتعلقة بالعالم الطبيعى ، فان الجسم الانسانى الذى يحوى هذا العقل هو أيضا عبارة عن كيان طبيعى يدركه الانسان بطرق متعددة وقد صاغ حوله الانسان العديد من التصورات وتبنى تجاهه العديد من الاتجاهات ، الأمر الذى أدى الى وجود العديد من نماذج السلوك التى تتم من أجل الجسم الانسانى . وقد حوى تراث كل مجتمع عناصر ثقافية كثيرة — سنناقشها فى هذا المقال — تتعلق بجسم الانسان . واذا كانت العلوم الاجتماعية يمكن أن تتطرق لدراسة علاقة الانسان بالظواهر الطبيعية فان احدى هذه الظواهر هى جسم الانسان . وبالفعل ظهرت اتجاهات عديدة تدرس تأثير جسم الانسان على الواقع الاجتماعى والثقافى وتأثير هذا الواقع بالتالى على الجسم الانسانى . وكانت الأنثروبولوجيا هى أحد العلوم الاجتماعية التى اهتمت بهذا الجانب . فتناولته الأنثروبولوجيا الفيزيقية والأنثروبولوجيا الطبية . ولكن ظهرت مجموعة دراسات جادة تركز مباشرة على موضوع تأثير الجسم وتأثره بالتراث الاجتماعى الثقافى .

هذه الدراسات يمكن تجميعها تحت عنوان محدد يمكن أن يصبح فرعـــا جديدا للأنثروبولوجيا هو « أنثروبولوجيا جسم الانسان » Anthropology of the Body . وســـوف نحاول هنا أولا أن نستعرض باختصار شديد أهم التخصصـــات العلمية التى ساهمت فى دراسة الموضوع من زاوية قريبة من الاهتمام الاجتماعى ثم نوضح بالتفصيل ماهية هذا الفرع الجديد .

المداخل المختلفة فى دراسة
جسـم الانسـان

يشير التراث المتوفر عن موضـوع جسم الانسان وعلاقته بالواقـع النفسى والاجتماعى الى أن هناك تخصصات علمية مختلفة قد تناولت الموضوع بالدراسة والبحث . واذا كانت الاسهامات فى الموضوع تتباين من حيث محاور التركيز وجوانب الاهتمام ، الا أننا نجد بينها أرضا مشتركة .

وسوف نهتم فى هذا الجزء بالتعرف على الفروع العلمية المختلفة التى تناولت الموضوع وسنقتصر فى ذلك على تلك الفروع التى تناولته من منظور يقترب من المنظور الاجتماعى الذى سنوضحه بالتفصيل فى الأجزاء المكونة للمقال . وذلك بهدف التعرف على كيفية تناول التخصصات المختلفة للموضوع بحيث يمكن للدارس الافادة منها متى أراد ذلك . وسوف تتضمن مناقشة اسهام كل فرع من فروع المعرفة العلمية الاشارة الى الأسس المنهجية التى يستند اليها والاشارة الى أهم الأعمال فى المجال . ثم يختتم هذا الجزء بتوضيح المدخل الأنثروبولوجى فى دراسة جسم الانسان .

١ ــ المدخل الطبى : اسهامات الطب النفسى :

اهتم بعض المتخصصين فى مجال الطب ، وخاصة هؤلاء الذين عنوا بموضوع الشخصية ــ بدراسة تصورات المريض الذى يعانى من أمراض جسمية وبصفة خاصـة المريض الذى يعانى من النقص أو التشوه ، أو المريض الذى يعانى من شذوذ معين فى مظهره الجسمى (بحيث يكون شكل العضو الجسمى غير طبيعى) Somatic anomalies . واهتم بعض الأطباء أيضا بدراسة الشـكل الجسمى النمونجى فى مرحلة المراهقة وما يتعلق بالمراهقين ذوى الثدى المتضـخم genecomatio . وتمت أيضا فى هـذا المجال دراسة ردود الفعل السيكولوجية عند مرضى شـلل الأطفال .

واستخدمت المقابلات واختبار الرويشاخ فى دراسة المرضى الذين تم تحويل مجرى البراز فى أجسامهم الى منطقة البطن colostomy . كما تمت دراسة أحلام مرضى الشلل النصفى السفلى paraplegia بهدف الوصول الى دليل أو مؤشر على وجود الاضطراب نتيجة الصـــورة التى توجد فى ذهن المريض عن جسمه . وبصفة عامة فقد درس العلاقة بين الصورة المتكونة عن الجسم والأعراض الجسمية عدد كبير من المهتمين بهذا الموضوع .

وقد حاول بعض الأطباء أن يربط بوضوح بين الجسم ككيان عضوى ناقص وبين الصورة المنطبعة عنه والعوامل النفسية الفاعلة فى هذا الموقف عند ما درسوا ظاهرة الاحساس الكاذب بالألم فى العضو المبتور من الجسم Phantom limb تلك الظاهرة التى تعتبر رد فعل لفقدان المريض لأحد أعضائه . وناقش الأطباء مدى كفاءة التفسيرات النفسية خاصة ذلك التفسير الذى يرى أن فقدان جزء من الجسم يؤدى الى ظهور الخوف من عملية الخصاء Castration وذكروا أن احساس المريض بوجود العضو واحساسه بالألم فى هذا العضو بالذات يرجع الى أن مركز تمثيل هذا العضـــو فى المخ مازال موجودا وهو المركز المسئول عن الاحساس بهذا العضـــو . وبصـــفة عامة فقد تم تفسير هذه الظاهرة تفسيرات متعددة منها تفســـير فيس Wiss الذى رأى أن هذا الاحساس ينتج عن الصورة التى تنطبع فى ذهن الشخص عن الجسم ، ويفترض أن الاحساس (خاصـــة الاحساس بالألم) هو نوع من خداع النفس ، فالمريض يخدع نفسه لكى يعتقد — على المستوى النفسى — أنه لم يفقد أى عضو من أعضائه (١) .

وقد ظهرت بعض الأعمال فى هذا المجال تربط بجلاء بين ما يهتم بـــه الأطباء وما يهتم به من يدرسون المجتمع فيما يتعلق بالجسم الانسانى . وسوف نختار الكتاب الذى قدمه راسل سكوت Russell Scott عن جسم الانسان وملكية أجزائه المختلفة . فقد ناقش فيه فكرة زراعة الأعضاء ، ذلك الاتجاه الذى يدل على تقدم علم الطب ، ولكنه ناقشها من حيث ما تتضمنه من أبعاد اجتماعية . فقد ناقش فكرة الحاجة الى أعضاء بشرية (قطـــع

غيار) وتكلم عن تاريخ التنظيم القانونى لهذا الجانب ، وعلاقة المحاكم بمن يقدمون أعضاءهم من الأحياء . ثم ناقش فكرة ظهور السوق الحرة لتجارة الأعضاء البشرية . بالاضافة الى عدد من الموضوعات الأخرى مثل التلقيح الصناعى وأطفال الأنابيب والتوالد عن طريق زراعة الجنين من سيدة الى أخرى Reproductive transplantation . وقدم ايضا راسل فى كتابه اعادة صياغة لمفهوم الموت ، واهتم بالاشارة الى الجانب الأخلاقى فى عملية زرع الأعضاء ثم قدم اقتراحات متعلقة بهذا الموضوع (٢) .

٢ — المدخل النفسى : اسهامات علماء النفس :

يعتبر العمل الذى قدمه فرانكلين شونتز Franklin Shontz « الجوانب الادراكية والمعرفية للخبرة الجسمية » . من الاسهامات الجادة التى حاولت — بجانب الاسهام فى الموضوع نفسه — تقديم رؤية عامة للبحوث والنظريات التى تتعلق بادراك الجسم الانسانى ، وتقديم تقرير عن نتائج هذه البحوث ، تلك التى لم يتم التعريف بها الا فى التقارير العلمية المتخصصة وبطريقة مختصرة جدا ، ولهذا فهى لم تكن قبل ذلك فى متناول من يهتمون بالموضوع . كما حاول شونتز أن يحدد ويوضح الموضوعات الأساسية التى تعتبر مداخل ومفاتيح لدراسة الادراك والتصور الجسمى . وكان يهدف من ذلك الى أن يستطيع من يهتمون بالموضوع تنظيم دراساتهم وتوجيهها وجهة صحيحة (٣) .

والواقع أن دراسة شونتز وغيرها من الدراسات النفسية تشير الى أن تناول مجال علم النفس للجسم الانسانى يدور حول فكرة كيفية ادراك الجسم والمفهوم السائد عنه . ويتضمن ذلك مفهوم الأشخاص وتقديرهم لما يمتلكون من أعضاء مادية جسمية تكون أجسامهم المادية . بمعنى كيف ينظر الشخص الى جسمه والى أجزائه ومكوناته .

وسوف نختار هنا مجال علم النفس الاجتماعى ومجال دراسة الشخصية لكى نوضح كيف اهتمت دراسات علم النفس بهذا الموضوع .

(أ) اسهامات علم النفس الاجتماعى والدراسات التجريبية :

ذكر ميشيل أرجيل فى المقال الذى قدمه عن مكونات الجسم الانسانى وعملية الاتصال (٤) تقريرا عن بعض الدراسات التجريبية المتعلقة بالتعبيرات الجسمية أو الاتصال غير اللفظى أن هناك ما يقرب من سبعة آلاف دراسة تجريبية فى هذا المجال . وأشار الى اهمية التجريب فى دراسة الاتصالات الجسمية نظرا لأن بعض انواع الاتصال الجسمى تحتاج الى أدوات وتجهيزات خاصة وتحتاج أحيانا الى معالجة احصائية وذلك مثل التعبيرات الوجهية السريعة واتساع انسان العين . وأشار الى أننا فى حاجة الى أساليب خاصة لدراسة الآثار المتفاوتة المترتبة على التحلق والأبعاد المسافية بين الأشخاص وتأثيرها على الاتجاهات بين الأشخاص . كما اكد على ضرورة التعرف على احتمال أن تكون بعض اشكال التعبير الجسمى فطرية ، ويتم ذلك عن طريق دراسة الأطفال فى ثقافات مختلفة . . . .

وقد أشار ميشيل أرجيل الى بعض أوجه النقد التى توجه الى الاتجاه التجريبى بحيث يمكن أن تفيد مناقشتها فى تعديل الاتجاه . ويتعلق اول جانب للنقد بتقييم البحوث فى هذا المجال . فيرى النقاد أن كثيرا من البحوث التى أجريت فى مجال علم النفس الاجتماعى كانت سطحية ولهذا يخشى أن يصل من خلالها الدارسون الى نتائج لا تنطبق على مواقف الحياة العملية . أما النقد الثانى وهو موجه من علماء الاجتماع فيؤكد أن ما يدرسه علماء النفس الاجتماعى خال من المعنى . وعليهم أن يدركوا أن السلوك الاجتماعى وكثيرا من الحركات الجسمية تكون « افعالا اجتماعية » ذات معنى . ومن الطبيعى أن دراسة وقياس الحركات الجسمية خالية من المعنى ليست كافية . كذلك فان المتخصص فى علم النفس الاجتماعى يدرس الاتصال بطريقة أكثر ميكروسكوبية من واقع الفعل الاجتماعى . وعلى سبيل المثال فهو يهتم بحركات الحاجب ، أو تحويل النظرة المحملقة خلال المحادثة دون اهتمام بالاطار الكلى . أما النقد الثالث فهو يأتى من المتخصصين فى دراسة العلامات . فهم يرون أن علماء النفس يفشلون فى معالجة السلوك

تجزء من نسق الاتصال . فالاشارات غير اللفظية — مادامت تتعلق بأشخاص يهدفون الى الاتصال — تتجمع معا لتكون وحدات كلية أكبر . ويرى ميشيل رجيل أن علماء النفس لكي يدرسوا ظاهرة الاتصال الجسمي لابد أن يرتبطوا بمنهج على صارم . أما الطرق التقليدية في الدراسة فتحتاج أن تأخذ في اعتبارها أوجه النقد السابقة .

(ب) مجال دراسات الشخصية :

لعل البحث في مجال الشخصية هو الاتجاه الثاني الذي يهتم بموضوع الجسم الانساني . وهو يفترض أن الجسم يحدد (أو يتدخل كوسيط في التعبير عن) سمات الشخص . وترتبط الخصائص الجسمية في بحوث الشخصية بقياس الشخصية . والتفاوت في خصائص الجسم يرتبط بتفاوت في خصائص الشخصية . ويعالج كم كبير من هذه الدراسات مكونات أو خصائص الجسم الانساني من حيث الأبعاد والمقاييس الجسمية . ولهذا فان الأساليب التي استخدمت في هذا النوع من بحوث الصورة المنطبعة عن الجسم اختلفت عن تلك المقاييس التي استخدمت في البحوث التصورية عن هيئة الجسم Schemata . وقد تميزت هذه البحوث بالطبيعة الاسقاطية اذ كان الهدف منها قياس خبرة الشخص عن جسمه ككيان ظواهري له قيمة معينة . ويلاحظ أن المقاييس المستخدمة في هذه البحوث قد حاولت تقدير رضا الشخص عن جسمه والوظائف التي يؤديها أو تقدير أهمية الجسم ككيان وظيفي في حياة الشخص (٥) .

٣ — المدخل الاجتماعي : اسهامات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا :

يمكننا تتبع الجذور الأولى للتفكير في العلاقة بين الجسم الانساني والواقع الاجتماعي في تفكير رائد علم الاجتماع الفرنسي اميل دوركايم . وتعكس دراسات تلاميذه المتعلقة بالموضوع تأثرهم الشديد بأفكار الأستاذ ، واستنادهم دائما الى نموذجه التحليلي . فيعتبر كل من مارسيل موس Marcel Mauss وروبرت هرتز Robert Herts تلميذين لاميل دوركايم بجانب انهما أسهما في دوريته السوسيولوجية . وقد أدرك كل منهما ادراكا

مبكرا الاهمية الاجتماعية لجسم الانسان . وقد كان اتجاههما الاجتماعى واضحا ، اذ لم تكن الدراسات التى أجراها كل منهم دراسات لغوية ، ولا كانت أيضا متعلقة بنظريات الاتصال . فقد افترضا ــ مثلهما مثل كل من تبنى النموذج الدوركيمي ــ أن المجتمع يكون كلا أكبر من مجموع الأجزاء المكونة له (الأفراد أعضاء المجتمع) تماما كما يشارك اعضاء المجتمع الواحد فى اجماع عام . ولهذا فان من يتبعون النموذج الدوركايمى فى دراسة الجسم الانسانى يفترضون أن أعضاء أى مجتمع سوف تنمو بينهم اتجاهات مشتركة فيما يتعلق بفهم الجسم . وسوف تكون لديهم معرفة مشتركة عن الجســم السليم أو الجسم الجميل أو الجسم المثير للشهوة . وسوف يتكون لديهم تعريف محدد لكل هذا .

ومن الطبيعى الا يهتم مارسيل موس وروبرت هيرتز كعلماء بالجسم الانسانى المادي فى حد ذاته . فهما لم يهتما بهذه المادة الفسيولوجية الخام للجسم الانسانى الا بالقدر الذى يعكس معنى اجتماعيا . فهما ــ وكل من تبع تلقيدهما ــ اهتما به فقط فى ضوء تحوله بفعل البيئة الى معنى أجتماعى ، وفى ضوء تجسيده لمعانى اجتماعية . وباختصار فان هيرتز وموس قد اهتما « بالجسم الاجتماعى » .

وقد انصب اهتمام هيرتز على **الجانب الرمزى المتعلق بابعاد الجسم** وخاصة الجانب الأيمن والجانب الأيسر من الجسم وما يرتبط بهما من رموز . وأوضح أن هذا البعد الجسمى البسيط (تقسيم الجسم فيزيقيا الى جانب أيمن وآخر أيسر) قد أعطى فرصــة للمجتمع أن يصــوغ حوله تصنيفات وتعبيرات تتعلق بجوانب طقوسية عديدة . وحوت ثقافات المجتمعات الكثير من الأساليب الاستعاريــة والمجازية والــرمزية المتعلقة بهذين البعدين وعلاقتهما بأفكار معينة مثل الازدواج والتدرج .

ويفترض هيرتز أننا نعزو قيمنا الاجتماعية الى الخصائص الجسمية المتعلقة بجانبى الجسم . وطبقا لما قاله هيرتز أن الفرق فى القيمة والوظيفة التى ترتبط بكل جانب من الجانبين تعكس بدرجة متطرفة خصائص النظام

الاجتماعى . والدراسة التى تحاول أن تهتم بذلك هى دراسة فى مجال علم الاجتماع . ويحاول هيرتز بذلك أن يقوم بعملية تخصيب تهجينى تجمع بين علماء الفسيولوجيا والمتخصصين فى الدراسات الاجتماعية . وقد اهتم — كعالم اجتماع — بأن يوضح أن المعنى الاجتماعى يرتبط ارتباطا أساسيا — يصل الى حد الالتحام — بالوسيط الطبيعى اى جسم الانسان . وهذا ما يجعل عودة علماء الاجتماع بعد سنوات عديدة لمناقشة هذا الموضوع مرة أخرى ليس أمرا غريبا . فهو يرى أن المجتمعات دائما تختار ظواهر مادية قائمة بالفعل وتحولها الى شىء آخر من صنع الانسان يحمل المعنى الاجتماعى .

أما مارسيل موس فقد اهتم **بالعمليات والمكانزمات التى يتحول عن طريقها الجسم الى شىء من صنع الانسان** . ويعنى بذلك عمليات التدريب والتعليم على أساليب التعبير من خلال الجسم . أنه فى كل مجتمع على كل واحد أن يعرف ماذا يفعل فى كل الظروف . فهو يستخدم أعضاء جسمه لأداء أغراض يحددها المجتمع من أجل المجتمع .

وقد تأسست على عمل هيرتز وموس أعمال عديدة استمرت فى نفس الاتجاه ، وهو دراسة الجسم الانسانى من خلال النمـوذج الدوركايمى للمجتمع .. وكان من بين هؤلاء مارى دوجلاس التى بدأت بافتراض أن الجسم الاجتماعى هو الذى يحدد الطريقة التى يتم بها ادراك الجسم الطبيعى . بمعنى أن عملية ادراك الجسم الانسانى الطبيعى هى جزء من البناء الاجتماعى الذى يشيده المجتمع ويتعلق بعالم الحقائق . بل أن الجسم يتفوق على اى حقيقة واقعية نحن ندركها اجتماعيا طالما أن الخبرة الطبيعية (الفيزيقية) للجسم — تلك التى يتم تعديلها دائما عن طريق المفاهيم والتصنيفات الاجتماعية التى يتم ادراك الجسم من خلالها — تعكس نظرة المجتمع الخاصة .

وحاولت مارى دوجلاس — مثل هيرتز وموس — تطوير تحليل دوركايم لكى يتضـمن الخبرة الفيزيقية . ولكى تسـتطيع بهذا أن تفترض أن اى

مجتمع لـــديه الدافع لتكوين التـــوافق بين مستويين من المعانى : المعانى الاجتماعية من جهة والمعانى الاجتماعية الفيزيقية من جهة أخرى . فالجسم يحصل على معلومات من النسق الاجتماعى الذى يعتبر الجسم الانسانى أحد أجزائه . وقد استخدمت أمثلة تتعلق بالضحك لمناقشة علاقة الجسم بالبناء الاجتماعى فى مقال حديث لها بعنوان « هل تضحك الكلاب ؟ »

واذا كانت دوجلاس على حق فى أن النظرة الى جسم الانسان هى تصور مجتمعى أو اننا ننظر الى جسم الانسان من خلال تصور المجتمع له فانه يتبع ذلك أنه عن طريق دراسة اتجاهات الناس نحـــو الجســـم الانسانى ومفهوماتهم عن حدوده فاننا يمكن أن نصل الى فهم أفضل عما يمكن أن نطلق عليه الجسم الاجتماعى ، وبالتالى نستطيع الوصول الى فهم أفضل للمجتمع . ونظرا لأن دراستنا للجوانب المتعلقة بالجسم الانسانى لا تزودنا فقط بفهم أفضل للجسم وما يتعلق به من قوى اتصال بل انها تمدنا بمعرفة عن الخلفية الاجتماعية والاطار المرجعى الاجتماعى فيجب أن ندرك أن هناك فائدة فى تبنى اتجاه دوركايم فى دراسة جسم الانسان . فالجسم ليس مجرد ميدان جديد للقائم بالعمل الميدانى يدرسه ويكتب عنه ملاحظاته ، ولكنه ــ اذا كانت دوجلاس على حق ــ هو آداة أو نموذج مخلى الصنع لتصورات المجتمع التى لا يمكن تجاهلها .

ومن المهم أن نذكر أن ما أشارته دوجلاس عن الجسمين ــ الجســـم الطبيعى والاجتماعى ــ يمثلان مجالين مستقلين للبحث يتعلق كل منهمـــا بالجسم وتعبيراته ، ولكنهما يمكن أن يوجدا بجوار بعضهما دون تعارض . وعلى سبيل المثال فان لوماكس Lomax فى اختباره للفرض الذى يرى ان حركة جسم الانسان لها علاقة بالأخلاق والعادات وعلاقات الأدوار فى ثقافة معينة » يطرح مسألة مشابهة لما طرحته دوجلاس عن الدوافع لتحقيق التوافق والانسجام بين الجانب الاجتماعى والفيزيقى للخبرة (٦) .

ومـــع تطور ونمو الانثروبولوجيا تبلورت ونمت دراسات عديدة تهتم

بموضوع جسم الانسان وعلاقته بالواقع الاجتماعى . وقد تنوعت البحوث فى هذا الجانب تنوعا شديداً ، وعلى سبيل المثال فقد اتجه البحث فى هـذا الموضوع فى بعض الأحيان الى **المقارنة بين التعبير الجسمى عند الحيوان ومثيله عند الانسان** . فقد كان البعض مقتنعا بأن الحيوانات لديها أيضـا علاقات وعمليات اجتماعية مماثلة لتلك التى توجه عند الانسان مثل ايجاد القرين ، وتربية الطفل وتكوين صداقة والتعاون بين الجماعة والخضـوع لقائد ... الخ ، وأن الحيوانات أيضا تستخدم أجزاء الجسـم المختلفـة للتعبير عن هذه العلاقات لهذا اهتموا بدراستها ووجدوا أن الاشارات الجسمية هى عبارة عن اشارات معقدة جدا اذا حاولنا تحليلها (٧) . كذلك اتجه بعض الأنثروبولوجيين الى جمع مادة وفيرة تتعلق بالموضوع وتوضح **اختلاف السلوك التعبيرى باستخدام اعضاء الجسم من ثقافة الى اخرى** . ولكن ما يعيب الكثير من هذه الجهود أن أصحابها اهتموا بجمع المادة مثلهم مثل من يجمع قطعا مصنوعة فى متحف دون أن يحاولوا تقديم تفسير نظرى ملموس للتباين والتفاوت فى التعبير عن طريق استخدام الجسـم البشرى . وقد اختلفت أساليب الجمع التى اتبعوها فيما يتعلق بالكيف وبنطاق المجال الذى جمعوا منه ، ومعظم هؤلاء اهتموا فقط بدراسة التعبيرات الخاصة باحد أعضاء الجسم وعادة ما كانوا يحاولون وضع معايير تعسفية لتبرير اختيارهم لعضو دون آخر من أعضاء الجسم (٨) .

غير أن الدراسات فى هذا المجال لم تظل حبيسة القيود التى وضعها البعض على أنفسهم سواء فى الاقتصار على جمع المادة والوصف أو التقيد بدراسة الجانب التعبيرى الخاص بجزء واحد من أجزاء الجسم . فقد اهتم كثير من الدارسين بالتحليل ، واهتموا ايضا بدراسة كثير من اعضاء الجسم البشرى فى جانبها التعبيرى . ولم يقتصر الأمر على الجهود الفردية بل ادى الاحساس بأهمية الموضوع الى ظهور جهود جماعية تهدف الى دراسة الجوانب المتعددة للموضوع وعلى سبيل المثال فقد أعد برنامج معهد الآداب المعاصرة فى لندن Institute of Contemporary Arts فى خريف سنة ١٩٧٢ قدم فيه أكثر من باحث أعمالهم التى نشرت بعد ذلك فى كتاب بعنوان « الجسم

البشرى كوسيط فى التعبير » (٩) . غير أن الكتاب ثم يجمع كل الجهود التى تضمنها البرنامج ، فقد قدمت أعمال غنية عديدة ولكنها لم تظهر فى الكتاب لأنها كانت أعمالا طموحة جدا تشمل مجالات متسعة وتقفز بالموضوع الى آفاق قد يعتقد أنها تتسم بالمبالغة ..

غير أن العمل الجماعى الذى أكد البلورة الأساسية لهذه الدراسات لكى تصبح فرعا من فروع الأنثروبولوجيا هو انعقاد مؤتمر فى بلفاست من ٢ ــ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ واتخاذ المؤتمر موضوع **« أنثروبولوجيا الجسم »** عنوانا له . فقد جمع هذا المؤتمر العديد من الأنثروبولوجيين الذين ينتمون الى فروع أنثروبولوجية متباينة ولكن يجمعهم الاهتمام بالجسم الانسانى ودراسته باستخدام المفاهيم وطرق البحث الأنثروبولوجية . وكان من أشهر الأوراق التى قدمت تلك الورقة التى قدمها جون بلاكنج John Blacking بعنوان « نحو أنثروبولوجيا جسم الانسان » وأكد فيها على أهمية الجسم الانسانى الذى من خلاله ندرك الآخرين والأشياء ، وأكد أيضا على أن السلوك الانسانى تقوم به وتؤديه الكائنات متأثرة بخصائص البيئة الطبيعية والاجتماعية التى تعيش فيها . وأشار فيها الى أن الدعوة لدراسة جسم الانسان لا تعنى أن نصبح متخصصين فى علم النفس أو الفسيولوجيا ، فان الاهتمام الرئيسى فى أنثروبولوجيا الجسم يرتبط بالعمليات الثقافية وأشكال السلوك التى نعبر عنها من خلال الجسم . فالجسم الانسانى كاطار مادى هو كيان محدود ولكن مخرجات هذا الجسم من رموز وسلوك يحمل معنى نهتم نحن به .. وقد قدمت فى هــذا المؤتمر أوراق عديدة ســوف نعرض لموضوعاتها فى موضعها ضمن الاسهامات التى تقدمها علماء الأنثروبولوجيا (١٠) .

ان القاء نظرة تحليلية تصنيفية على الأعمال التى يمكن أن تندرج ضمن هذا الفرع الجديد « أنثروبولوجيا الجسم » يمكن أن تطلعنا على أن جهود العلماء اتجهت الى التركيز على الموضوعات الآتية :

(أ) جسم الانسان من حيث ادراكه ودلالاته والمعانى التى ترتبط بها :

وفى هــذا المجال اتجهت الجهود الى دراسة ثلاثة جوانب : الجانب

الأول هو الجسم الانسانى ككلٍ من حيث ادراكه والمعانى المرتبطة به ككيان كل واحد متكامل . أما الجانب الثانى الذى تم التركيز عليه فهو دراسة بعض أعضاء الجسم ، فبعض العلماء ركزوا على عضو واحد من أعضاء الجسم واهتموا بالقدرات الطبيعية التى تكمن فى هذا الجسم أو بالقدرات التى يعزوها المجتمع والثقافة الى العضو . وقد كان البعد الثالث هو دراسة الرموز الجسمية سواء كان ما يرمز اليه الجسم فى حالته الساكنة (كعضو دون أن يصدر أية حركة) أو ما ترمز اليه حركة الجسم أو حركة أى عضو من أعضاء الجسم .

وفى هذا المجال أجريت دراسات عديدة . وعلى سبيل المثال قدمت كاترين أرنولد Katherine Arnold تقريرا فى مؤتمر أنثروبولوجيا جسم الانسان عن الدراسة التى أجرتها فى بيرو Peru عن الجسم الانسانى الذى ينقسم الى نوعين أساسيين (**ذكر وانثى**) واثر ذلك على العلاقات بين الرجل والمرأة خاصة فى مجال الحياة **الاسرية** ، وفى **مجال ممارسة** البغاء .

وقد تدم روجى بول Roger Pool دراسة بعنوان « العلامة المميزة أو السمة الموضوعية والمعنى الذاتى » ، وجاءت هذه الدراسة متأثرة بالاتجاه الفينومينولوجى واتخذت موقفا هجوميا عنيفا ضد مداخل أخرى تبناها العلماء فى دراسة جسم الانسان .

وركز السوسيولوجى دونالد ماكراى Donald MacRae على دراسة الجسم فى ضوء فكرة **الاستعارة الاجتماعية** . واعتبر أن الجسم هو أغنى المصادر المتعلقة بالاستعارة والمجاز . وقدم بيرد ويستل Ray Bird whistell الذى يعتبر رائدا عالميا فى دراسة معانى الحركات والايماءات الجسمية kenesics دراسة نقدية للجهود المبكرة فى هذا الموضوع خاصة ما تعلق بعمل دارون Darwin ولافيتر Laveter . كما قدم بعض المسائل النظرية التى ظهرت اثناء ممارسته للعمل الميدانى خلال سنوات عديدة . وقد ارتبط **عمل** ياتز J. A. V. Bates هذا الجانب الرمزى الدلالى اذ قام بتحليل الدلالة **والمعنى الذى يرتبط بتحريك اليد** ووضعها فى أوضاع معينة ، مع

تقديم صور ووسائل ايضاح تاريخية ثم أدلة من مجال النماذج السلوكية فى وقتنا الحاضر . واستمرارا فى الاسهام فى موضوع قدرة الاتصال غير اللفظى على توصيل المعنى ، وقدم أرون سيكوريل Aron V. Cicouril مقالا ربط فيه بين الاشارات التى يستخدمها الصم والبكم وبين اللغة اللفظية (١١) .

(ب) البناء الاجتماعى والعلاقات وجسم الانسان :

اتجهت بعض البحوث والدراسات الى التركيز على فكرة علاقة الجسم الانسانى بالبناء الاجتماعى وأنساقه . فقد قدم تيد بلهميس Ted Bolhemus وهو عالم أنثروبولوجيا اجتماعية تجميعا لما يمكن أن يسهم به علماء الأنثروبولوجيا فى دراسة الجسم الانسانى كنسق تنتظم حوله مجموعة من المعانى الاجتماعية . كذلك أجريت دراسات مقارنة تربط بين ما يتعلق بالجنس بالنسبة للمراة وبين مكانتها فى مجتمعين مختلفين . كما قدمت آن سندرلاند أكثر من دراسة عن نظرة الغجر الى الجسم الانسانى والمعانى المرتبطة به ، وكانت أحدها هى الدراسة التى قدمتها الى مؤتمر أنثروبولوجيا الجسم بعنوان « الجسم كرمز اجتماعى لدى غجر أمريكا » . وأوضحت فيها كيف تستخدم أجزاء الجسم والمفاهيم المرتبطة بها لتحقيق الضبط الاجتماعى للسلوك .

اما فيما يتعلق بالجسم والعلاقات الاجتماعية فقد درس جون سويد F. John Szwed الميكانيزمات الاجتماعية التى تؤدى الى التفرقة العنصرية التى تحدث بفعل التصورات النمطية الثقافية ، وأحيانا بفعل النظريات العنصرية ، تلك التى تقوم أساسا على ادراك الجسم الانسانى ونماذج السلوك وتنكر نهائيا وجود أعمال خلاقة قدمها أعضاء هذه الجماعات بالنسبة للأغلبية التى لا تتصف بنفس الصفات الجسمية (١٢) .

كذلك فان هناك أكثر من دراسة أجريت على الرموز والايماءات الجسمية وتأثرها بالعلاقات بين الشعوب . وعلى سبيل المثال فقد أجرى ديفيد أفرون David Efron سنة ١٩٤١ دراسة أكد من خلالها أن المهاجرين من اليهود

والايطاليين الذين هاجروا الى مدينة نيويورك وتمثلوا الثقافة الأمريكية قد نسوا الايماءات التقليدية الخاصة بثقافتهم واكتسبوا ايماءات الثقـافة الأمريكية .

(جـ) جسم الانسان والممارسات الطقوسية والدينية :

ركزت بعض الدراسات على استخدام أجزاء الجسم فى الممارسـات الطقوسية والدينية . ويعتبر هذا المجال من أخصب المجالات لان أجـزاء الجسم المختلفة يمكن أن تستخدم فى ممارسات سحرية . كما أن الجسم الانسانى نفسه له علاقة بالعبادات فى اى نسـق دينى . والدراسات التى نأخذها نموذجا لهذا النوع من الدراسـات هى دراسـة فيليب راوسون Philip Rawson فقد اهتم بدراسة الجسم فى احدى العبادات الهندية التى تحاول أن تصل الى « المقدس » من خلال ممارسات وأساليب تتعلق بكـل الجسم وبقواه الحيوية . وقد جذبت هذه العبادة انتباه كثير من الدارسين فى الغرب بسبب تباين المعتقدات الخاصة بالجسم فى الثقافة الغربية عنها فى هذه العبادة (٣١) .

(د) جسم الانسان ومجالات التفاعل والتعبير عن المعانى الاجتماعية :

اتجهت البحوث أيضا الى موضوعات أكثر تخصصا تحاول التعرف على تأثير الجسم الانسانى فى حالات التفاعل الاجتماعى والعلاقات اليومية وقدرته على التعبير عن معان اجتماعية . وقد أجريت هذه الدراسات فى ضوء المفاهيم المتداولة فى مجال الدراسات الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فقد أجرى بول ويليز Paul E. Willis دراسة عن جماعة الفتيان اعضاء نادى راكبى الدراجات البخارية Club of motor-bike boys ، ونظرا لأن معظم أعضاء هذه الجماعية لم يصلوا الى مستويات ثقافية وتعليمية عليا فهم يعوضـون نقص تعليمهم وبالتالى عدم قدرتهم على الظهـور بمظهر لائق عند حديثهم الى الناس بايجاد اشكال للتعبير الجسمى والوان من السلوك الذى يأتون أثناء قيادتهم للدراجات البخارية يهدف الى ايضاح كفاءات جسمية معينة . وعلى سبيل المثال فهم دائما يسيرون بالدراجات بسرعة

كبيرة ويجازفون بحياتهم بالتمايل الجسمى أثناء قيادة الدراجات ، وأحيانا يسيرون فى شكل جماعات وتظهر منهم حركات جسمية تهزأ بقيم الطبقة الوسطى . لهذا عادة ما ينتقدهم أبناء الطبقة الوسطى اذ يشعرون أن ما يأتونه من أفعال يتعارض مع قيمهم .

وهناك دراسة أيضا أجراها ديفيد كريستال عن **الصوت** ونغمته ، وعلوه أو انخفضه كجزء مكمل للحديث أثناء التفاعل بين شخصين . ويمكن أن نجد فى هذه الدراسة القنطرة التى تصل بين الدراسة النظامية للغة ودراسة الاتصال غير اللفظى (١٤) .

وقد كان موضوع **الرقص** — كحركات جسمية تعبيرية — من أهم الموضوعات التى درست فى هذا المجال . فقد قدمت جوديث هنا Judith L. Hanna بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة كولومبيا لمؤتمر أنثروبولوجيا الجسم ورقة بعنوان « الجوانب الانسانية فى الرقص » أو الرقص كتعبير عن معان انسانية وكوسيلة اتصالية . كذلك قدم جيرهارد كوبيك Gerhard Kubic مقالا بعنوان « أنماط الحركة الجسمية أثناء عزف موسيقى طقوس التكريس فى جنوب شرق أنجولا » . ويجب أن نشير الى أن البحث فى هذا المجال قد امتد الى مجال الموسيقى وتأثيرها وعلاقتها بجسم الانسان . . فالدراسة التى أجراها جون بيلى John Baily على أنماط الحركة أثناء العزف فى احدى المناطق فى أفغانستان قد كشفت عن أن التحديث فى هذا المجال كان محصلة للتفاعل بين عوامل اجتماعية وثقافية وحركية .

علاقة أنثروبولوجيا الجسم بفروع الأنثروبولوجيا واتجاهاتها :

ونحتاج الآن بعد أن استعرضنا أهم الاسهامات فى هذا المجال أن نحدد هوية هذا الفرع الجديد وعلاقته بفروع الأنثروبولوجيا الأخرى ، ثم نحدد مدى ارتباطه بالمداخل المختلفة التى تتبناها أية دراسة أنثروبولوجية . وتبدو أهمية ذلك فى أن البعض يخلط بين الأنثروبولوجيا الطبية أو البيولوجية

وبين أنثروبولوجيا الجسم ، فيعتبرون أن هذه الأخيرة هى صياغة جديدة للفرع الأول . وعلى الرغم من أن الجزء الذى تعلق بالاسهامات لابد ان يكون قد أوحى بالفارق ، وعلى الرغم أيضا من ان الأجزاء المكملة لهذا المقال سوف تزيد الأمر ايضاحا ، الا اننا سوف نحاول هنا تحديد مجالات اختصاص كل منها . **فانثروبولوجيا الجسم ليست صياغة جديدة للانثروبولوجيا البيولوجية** . فهذه الأخيرة تهتم بتطور النوع الانسانى ونمو قدراته ، كما تهتم بالأجناس البشرية من حيث أصولها وتوزيعاتها والخصائص المميزة لكل جنس . وتهتم ايضا بالخصائص الجسمية لكل جماعة من حيث تكيفها لبيئة معينة وارتباطها بنوعية من النشاط الاجتماعى والاقتصادى . كما تهتم بموضوعات نوعية **أخرى مثل التطور الحديث للأجناس البشرية** ، والتاريخ الطبيعى للعداء (١٥) . كذلك فان الموضوعات الحديثة التى تتناولها الأنثروبولوجيا البيولوجية تلك التى تتعلق بتداخل العوامل البيئية مع الظواهر الاجتماعية والثقافية مثل العلاقة بين المناخ والارتفاع وتوزيع الموارد وتوزيع السكان وكثافتهم (١٦) ، وكلها موضوعات لا تدرسها أنثروبولوجيا الجسم .

وليست أنثروبولوجيا الجسم ايضا صياغة أخرى للانثروبولوجيا الطبية ، فالأنثروبولوجيا الطبية تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالصحة والمرض . وتتناول موضوعات شديدة التباين عن تلك الموضوعات التى يقدمها هذا المقال والتى تتناولها أنثروبولوجيا الجسم . فهذه الأخيرة لا تدرس التغذية ولا الانساق الطبية أو العلاج الشعبى وما الى ذلك من موضوعات تعالجها أنثروبولوجيا الطب (١٧) . ان المطالع لهذا المقال بالتفصيل اذا كانت لديه دراية كافية بما تدرسه الانثروبولوجية البيولوجية أو الطبية فسوف يجد أن أنثروبولوجيا الجسم تتميز بالتركيز على موضوعات لم تضعها هذه التخصصات فى بؤرة اهتمامها .

على أن تقرير استقلال هذا الفرع من الدراسة على هذا النحو لا يعنى أن أنثروبولوجيا الجسم لا ترتبط بالفروع الأنثروبولوجية الأخرى . فلا يوجد أى فرع علمى يقف منفردا فى ميدان العلم لا يستند الى غيره من العلوم .

وقـد رأينا أن الجذور الأولى لأنثروبولوجيا الجسـم تكمن فى مجال علم الاجتماع . فهى لها علاقة بالفروع الأنثروبولوجية الأخرى بحكم أن هناك مناطق تداخل بين مختلف العلوم ، ولها أيضاً علاقة بعلم الاجتماع سـوف تتضـح فى صفحات عديدة من هذا المقال ، ولها أيضا علاقة بالدراسات الاجتماعية والطبية التى اهتمت بصورة الجسم . واذا كان المجال هنا لا يتسع لمزيد من التفصيلات فى هذا الموضوع الا أننا سنرجع ونشير اليه فى التطبيقات .

أما من جهة المداخل التى ترتبط بها الأنثروبولوجيا فهى ترتبط أشد الارتباط بالمدخل البنائى . والبنائية بمعناها العام هى اتجاه تحليلى يرتكز على الفرض الذى يرى أن الظواهر التى نلاحظها هى مظاهر وأمثلة لأسس أكثر عمومية تكمن وراء هذه الظواهر وترتبط بالعـلاقات الاجتماعية أو البناء . فوراء الظاهرة السطحية علاقة أعمق هى التى تكون باعثا عـلى وجود الظواهر التى نلاحظها . ونحن اذا استطعنا أن نفهم بعمق ذلك فاننا يمكن أن نقدم تفسيرا للعالم الذى نلاحظه .

ولعل أهم ما يربط بين البنائية وبين أنثروبولوجيا الجسم الأفكار التى تتضمنها البنائية عن علاقة العقل الانسانى بالنظام ثم الرمزية فى السلوك الانسانى . وبالنسبة لعلاقة العقل بالنظام فتفترض البنائية أن الأجناس البشرية لديها قدرات عقلية فطرية تمكنها من أن تنظم وتصنف عالم الخبرات . وتعتبر أن النظام هو نتاج العقل أو على وجه الخصوص نتاج « المخ » ، وطالما أن كل الجماعات البشرية لها نفس المخ فان التنظيم العقلى للبناء الذى يهتم به على وجه الخصوص ليفى ستراوس هو واحد بالنسبة لكـل الناس والتعبير الظاهرى السطحى للبناء العقلى هو الذى يختلف من ثقافة الى أخرى (١٨) . واذا كان تنظيم وتصنيف عالم الخبرات فى البنائية هـو نتاج العقل فان ذلك له علاقة بما تهتم به وما وصلت اليه أنثروبولوجيا الجسم من أن هناك نماذج سلوكية موحدة بين جميع الجماعات البشرية وان اختلفت فى الشكل الظاهرى فاستخدام أعضاء الجسم كرموز واشارات ، والقدرة

على تحريك أعضاء الجسم بشكل يوحى بمعنى معين هى خاصية تنظيمية تشترك فيها جميع الجماعات البشرية ، ولكن تظل المظاهر والنماذج وأشكال استخدام أجزاء الجسم متباينة من مجتمع الى آخر .

اما بالنسبة للرمزية فى السلوك الانسانى فان ليفى ستراوس يعتقد أن كل سلوك انسانى له معنى رمزى ليس على مستوى سطحى كالمعنى الذى يبدو لنا عندما نلاحظ سلوك الناس اليومى . فهو يكمن فى مستوى أعمق موقعه هو بناء المجتمع الذى يختفى وراء هذا السلوك الظاهر (١٩) . ويمكن أن توجه مثل هذه الأفكار البنائية من يعملون فى مجال أنثروبولوجيا الجسم للامتداء الى التحليل الأعمق للظواهر الخاصة بجسم الانسان ، فيبحثون عن العلاقات البنائية التى تكمن وراء السلوك الظاهر الذى يمكن النظر اليه على أنه مجرد رمز واعلان عن مثل هذه العلاقات .

وبهذه الصورة ترتبط أنثروبولوجيا الجسم أشـد الارتباط بالرمزية Simbolism . ذلك الاتجاه الذى يبحث عن المعانى التى تكمن وراء أشياء ليس لها معنى فى ذاتها ولكنها عبـارة عن أدوات ورموز لنقل المعـانى الاصطلاحية .

وترتبط أنثروبولوجيا الجسم أيضا بالمدخل الظواهرى Phenomenological approach الذي يتضمن — ضمن ما يتضمنه من أفكار — الإعتراف بأن الأشياء هى ظواهر موضوعية موجودة ولكن تشتق معانيها من علاقة الفرد بها واستجابته لها (٢٠) .

تطبيقـات :

لا يمكن تصور الأنثروبولوجيا علما نظريا لا يرتبط بالواقع الاجتماعي ويعمل على تغييره لصالح الانسان بؤرة الاهتمام فى هذا العلم . وبالنسـبة لأنثروبولوجيا الجسم كفرع من فروع الأنثروبولوجيا يبدو أن تطبيقاتها ترتبط بمجالات عديدة فى الحياة الاجتماعية . فما دام الموضوع يبحث فى عـلاقة الجسم بالواقع الاجتماعى فان النتائج التى تصل اليها الدراسـات فى هذا

المجال يجب أن تخدم هذا الواقع الاجتماعى . واذا كنا سوف نشير باختصار هنا الى بعض التطبيقات ، فان القارىء سوف يجد تطبيقات أخرى تتعلق بموضـــوع الرائحة بالذات فى نهاية المقال فى الجــزء الخاص بالمناقشـــة والتعليقات .

يمكن أن تظهر تطبيقات أنثروبولوجيا الجسم فى **مجال العلاقات بين الشعوب** والجماعات البشرية . ذلك أن الاختلافات الثقافية المتعلقة بالرموز الجسمية تؤدى فى بعض الأحيان الى سوء الفهم أو الحيلولة دون استمرار التفاعل بين من ينتمون الى جماعات مختلفة . ويسهم توضيح الاختلافات الثقافية المتعلقة بهذه الجوانب فى تحقيق مزيد من الفهم فى حالة التفاعل بين أبناء ثقافات مختلفة . ولعل ذلك هو ما دفع البعض الى أن يبحثوا عما اذا كان التحيز يأتى من صعوبات تتعلق بالتفاعل بين الجماعات .

ويمكن أن يمتد التطبيق الى **مجال العلاقات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع** . فاذا كانت المسافات بين الأفراد تؤدى الى أنماط من التباعد ، فان تغيير أوضاع الأثاث فى مكان معين وترشيد طرق الاقتراب الجسمى يؤدى الى تفاعل سوى . كذلك فاذا كان حرص الناس على المظهر الجسمى يؤدى الى ظهور أنماط استهلاكية مبالغ فيها بسبب الوعى الزائف الخاص بالانتماء الى طبقات أعلى فان الدراسات فى هذا المجال يمكن أن تؤدى الى ترشيد الاستهلاك . ومن الواضح أن بعض مشكلات العلاقات الثنائية بين الأفراد — مثل الفشل فى الاستمرار فى الاتصـــال أو اقناع الآخرين أو الفشل فى التعامل الناجح — يمكن التغلب عليها جزئيا اذا تعلم الفرد كيف يستخدم هذه الشفرات بطريقة أفضل . ومن المعروف أن التدريب على المهارات الاجتماعية يرتبط بفكرة الاتصال غير اللفظى لأن معظم الناس لا يكونون على وعى بهذا الجانب فى سلوكهم . ويمكن عن طريق ترشيد مصـــاحبة الحركة الجسمية للكلمة أن نرتقى بمستوى الأداء فى عمليات التدريس ومخاطبة الجماهير وما شابه ذلك من المجالات .

جسم الانســـان

موضوع الدراسة فى انثروبولوجيا الجســـم

أن أولّ ســـؤالٌ يمكن طرحه فى بداية هذا الموضوع هو لماذا يدرس الجسم الانسانى ؟ . وعلى الرغم من أن هذا الجزء مخصص كله لتوضيح كيف يقوم الجسم الانسانى بالوساطة فى التفاعل بين أفراد المجتمع ، الا أننا سوف نقدم اجابة مجملة لهذا السؤال أولا . فالجسم الانسانى بما يحمله من خصائص يؤثر فى التفاعل بين البشر على ثلاثة مستويات . مستوى التفاعل بين الشعوب والجماعات البشرية ، ويوضح ذلك استخدام الدليل الجسمى كمبرر للتفرقة ، ومستوى العلاقات داخل الجماعة الواحدة وتظهره أشكال التفضيل والقبول والرفض والمسافات الاجتماعية التى توجد بين الأفراد تأثرا بالبعد الجسمى . ثم مستوى العلاقات الثنائية حيث تشـــير الأحداث اليومية الى تأثر العلاقة بين فرد وآخر بالبعد الجسمى . كذلك يعطى المجتمع أهمية اجتماعية وثقافية لأعضاء الجسم المختلفة فهناك اعضاء لها أهمية خاصة لحياة الكائن مثل القلب . وهناك أعضاء يرمز بها الى العمل والجهد كاليد ، كما أن بعض أعضاء الجسم لها أهمية سرية اذ يمكن ان تستخدم فى الأفعال السحرية والطقوسية مثل الأظافر وبقايا الشعر ... الخ .

ونحن نهتم بجسم الانسان لأن المعرفة الخاصة بهذا الجسم هى معرفة متعلمة والتعبير بالجسم أيضا هو سلوك متعلم . فقد أصر مارســـيل موس Marcell Mauss على أن التعبير بأسلوب جسمى هو شىء متعلم ولهذا فهو ظاهرة اجتماعية ثقافية وليست ظاهرة طبيعية . ان التفاوت والتباين فيما تعنيه الاشارات والرموز والحركات الجسمية ليدل أيضا على أن التعبير الجسمى ثقافة متعلمة (٢١) .

وقد عبر تيد بولهيمس Ted Polhemus عن زيادة الاهتمام بالجسم الانسانى وازدياد تأثيره فى الحياة الاجتماعية بقوله اننا اذا أرسلنا أنثروبولوجيا ليدرس الحضارة الغربية فانه سيعود من الميدان ليقرر ان العبادة الجديدة فى الغرب هى عبادة جسم الانسان .. ومن المنطقى أنه اذا كان لهذا الجسم هذه الأهمية فان السلوك المتعلق بالجسم (الذى سماه عبادة الجسم) لابد أن يصبح موضوعا للدراسة فى الأوساط الأكاديمية ، وهذا السبب الذى دعا المتخصصين فى الدراسات الاجتماعية الى دراسة الجوانب الاجتماعية للجسم الانسانى ولعل التعرف على اهتمام الأنثروبولوجيين بالجسم الانسانى يحتاج الى ما يسمى أنثروبولوجيا جسم الانسان » (٢٢) .

وسوف تتضح لنا مدى لياقة جسم الانسان لأن يكون موضوعا للدراسة الأنثروبولوجية من مناقشة النقاط الآتية :

١ ــ الحركات والارشادات الجسمية تحمل معنى اصطلاحيا :

لا شك أن الاشارات والحركات الجسمية ــ متى اتفق عليها فى جماعة معينة ــ تصبح شفرة تحمل رسالة يمكن التعرف عليها عن طريق حل الرموز الثقافية . وهناك ثلاث طرق يتم من خلالها صياغة الرسائل فى شكل حركات أو رموز جسمية :

(أ) الحركة الجسمية كرسالة تدل على معنى كامل :

وذلك حينما تكون الحركة الجسمية دالة على فعل حقيقى كما هو الحال عندما يضرب أحد الأشخاص شخصا آخر . فى هذه الحالة تكون الحركات الجسمية التى تمت أثناء عملية الضرب قد أعطت معنى كاملا للعداء أو على الأقل عدم الموافقة على سلوك الغير .

(ب) الحركة الجسمية كدلالة على اتجاه أو حالة عاطفية أو تنبيه لفعل اتصالى مقبل :

فى هذه الحالة تكون الحركة الجسمية هى رسالة تعبر عن اتجاه الشخص نحو الآخر ونحو الآخرين . ونظرا لأنه من الصعب على الفرد

في معظم الأحيان — في حالة حدة الاتجاه — أن يتحكم فيما يظهر علية من تعبيرات (خاصـــة ما يتعلق بمنطقة الوجه) فان الحركات الجسمية تكون ذات دلالة قوية توضح نوعية الاتجاه . كذلك فان التعبيرات الجســمية المختلفة تشير بقوة الحالة العاطفية والوجدانية . وبالمثل فان نية العدوان يمكن أن تظهر من بعض العلامات الجسمية ، فالامســاك بيد الشخص الآخر بشدة بطريقة معينة ، وقضم الشفة باحتداد كلها حركات جسمية تشير الى نية العدوان فى بعض الثقافات .

(جـ) الحركة الجسمية ككفاية أو مجاز مرسل :

وفى هذه الحالة تحل الاشارة الجسمية أو الحركة محل معنى كامل . ويفهم منها معنى محدد متفق عليه فى الثقافة . وعلى سبيل المثال فان تحريك الاصبع أو الرأس يمينا ويسارا يدل على الرفض . كما أن تحريك الرأس الى أعلى وأسفل هو دلالة على القبول والموافقة .

وهناك بعض المسائل المتعلقة بالاشارات الجسمية يمكن صياغتها فى النقاط الأساسية الآتية :

(أ) بعض الاشارات الجسمية لها معنى لا يمكن التعبير عنه بسهولة باستخدام اللغة . فجميع المشاهد الصــامتة والتمثيليات التى تعتمد على الحركة دون النطق ، وتنســيق حركات جســمية متتابعة فى مناسبة خاصة (مثل المناسبات الوطنية أو الجنائزية أو غيرها) كلها حركات جسمية تعبر عن معان يدركها المشاهد ويدرك المعنى الكامن خلفها ، ولكن يصعب على من قام باعداد هذه الرسالة الشفرية أو من قام بتوصيلها (الآداء) أو حتى من شاهدها وفهمها أن يعبر عن المعنى الذى ادركه بكلمات . وغالبا ما تكون للرسالة الشفرية الجسمية تأثيرها القوى الذى يلهب الحماس أو يثير المشاعر . وتوصيل الرسالة هنا بطريقة جيدة يعتمد على الاتفاق الثقافى بين مرسل الشفرة ومستقبلها

على معنى الحركات ويعتمد على اتجاهات اجتماعية مشتركة بمقتضاها تتحرك مشاعر مستقبل الرسالة فى الاتجاه الذى أراده المرسل . وهنا اذا كان الاتجاه التفاعالى العاطفى الشعورى يدخلنا فى دائرة الجانب السيكولوجى الا أن الاعتبارات الثقافية والاجتماعية يمكن رؤيتها تغلف الموقف كله بسهولة ويسر .

(ب) **لا يوجد لبعض الظواهر معنى فينومينولوجى ولكن لهافقط معنى ثقافيا سلوكيا** ، بمعنى أن الظاهرة كظاهرة طبيعية لا يوجد لها فى حد ذاتها تفسير علمى متفق علية بين العلماء بصرف النظر عن تأويلاتهم وتفسيراتهم الذاتية . ولكن المعنى يرتبط بالثقافة التى تحدث فيها الحركة الجسمية ، والمثال على ذلك هو ايماءة الرأس علامة على التحية أو الموافقة ، وغير ذلك من الايماءات التى تستخدم لتوصيل معنى معين اثناء الحديث ، والاتصالات والاحتكاكات الجسمية التى يتحتم حدوثها فى الأفعال الطقوسية .

(جـ) **عادة ما يتوقف معنى الاشارة الجسمية** وما يسبقها من سلوك لغوى أو حركى **على طبيعة الموقف الاجتماعى** . ولهذا فان الاشارة الواحدة قد تفهم بمعنيين مختلفين تبعا للموقف .

(د) **بعض الحركات الجسمية والرموز يمكن ادراك معناها فقط متضمنا فى البناء الكلى للأفكار** ولا يمكن فهم هذا المعنى اطلاقا بعيدا عن هذا البناء كما هو الحال فى الاشارات والرموز التى تستخدم فى اللعب والطقوس وغيرها من المجالات المعقدة .

(هـ) يترتب على النقتطين السابقتين أن الاشارة الجسمية لا يكون لها معنى اذا انفصلت عن الموقف الاجتماعى الذى تحدث فيه . وعلى الرغم من أن تعبيرات الوجه والايماءات التوضيحية لها معنى ثابت لدى معظم الجماعات فان تكرار الاشارة وحدتها وطريقة

آدائها أو حدوثها يعتمد تماما على الموقف الذى يوجد به الشخص مثلما هو الحال عند استخدام اليد فى التلويح .

(و) لا يمكن حل شفرة بعض الرموز والايماءات الجسمية الا عن طريق متخصصين ذوى خبرة فى المجال . فالايماءات والاشارات التى تصدر عن الانسان حينما يخلو الى نفسه لا يفسرها الا المحلل النفسى ، كما أن الرموز والاشارات والحركات الجسمية التى ترتبط بالأفعال الطقوسية لدى الجماعات البدائية يمكن أن يتعرف على معناها الأنثروبولوجى (٢٣) .

(ز) كما تتكون اللغة من فونيمات (وحدات الكلام الصغرى التى تساعد على تمييز لفظة ما عن نطق لفظة أخرى فى لهجة معينة) لا معنى لها أساسا ولكنها ترتبط بوحدات أكبر أو كلمات أكبر ذات معنى ، كذلك فان **الاشارات الجسمية تتكون من حركات جزئية بسيطة ليست لها معنى الا اذا ارتبطت بأفعال اجتماعية .** فالتصافح بالأيدى كفعل اجتماعى له معنى يتكون من سلسلة من العناصر الأصغر التى ليس لها معنى وهى منفردة (٢٤) .

٢ ــ مكونات وديناميات جسم الانسان كقنوات اتصال :

تحمل أجزاء الجسم المختلفة سواء فى حالتها الساكنة أو فى حركتها معان عديدة يتفق عليها بين أبناء الجماعة الواحدة ، بحيث أن مختلف أجزاء الجسم يمكن أن تصبح قنوات اتصال . والأبعاد الآتية هى التى تطلعنا على مدى امتلاك الجسم لخصائص تجعل منه قناة اتصال فعالة فى مواقف الحياة اليومية :

(أ) المظهر الجسمى وهيئة الشخص :

اذا أخذنا مظهر الانسان بصفة عامة فاننا نجده يعطى ــ ككل ــ اجابة على السؤال القائل من هو هذا الشخص ؟ وفى الغالب تكون الاجابة تفصيلية تحدد هويته من عدة جوانب . وترجع هذه الخاصية الى أن

الانسان ــ كجسم بشرى ــ يشبه بقية الناس الا من حيث بعض الاختلافات بسبب الانتماء السلالى أما من حيث بقية جوانب المظهر فهو يستطيع تعديل وتغير مظهره بالشكل الذى يتطابق مع النموذج الثقافى الذى يود أن يكون عليه . فالشخص يعدل فى ملابسه وشعره وزينته ، والعلاقات والاشارات التى يحملها أو تطبع على جسمه لايضاح انتمائه (٢٥) . كما يعدل أيضا فى وجهه ، ويمكن أن يضيف اضافات الى بشرته وجسده بحيث يبدوان فى مظهر مخالف . ويستخدم المظهر فى هذه الحالة لارسال الرسائل التى توضح مكانة الشخص ومهنته وشخصية المرسل . وقد قام جيبتر Gibbins بتجربة تتلخص فى أنه عرض على مجموعة من الفتيات فى سن العشرين فى نيوكاسل صورا فوتوغرافية لملابس خارجية متنوعة . وجاء رأى الفتيات متفقا على أن نوعية معينة من الملابس تشير الى تميز الفتاة بصفة خاصة . وعلى سبيل المثال فقد أجمعت الفتيات على أن احدى الصور تشير الى أن من ترتدى هذه الملابس فتاة ثورية ، وأجمعن على أن الفتاة التى ترتدى ملابس أخرى كانت عاطفية أولها العديد من الأصدقاء ، كما أجمعن على أن فتاة ثالثة كانت ترتدى زيا مخالفا أنها فتاة متفنجه Snobbish أى أنها مقلدة لمن هم أعلى منها . وعندما سأل جيبتر كل فتاة عن الملابس التى ترغب فى ارتدائها فوجد أن كلا منهن قد اختارت نوعية الملابس التى تتلاءم مع تصورها عن نفسها .

ويعلن المظهر أيضا عن اتجاه الشخص العام نحو الآخرين ، فهو يوضح فى مواقف معينة اذا ما كان الشخص سهلا من الناحية الجنسية أم لا . كما يعلن عما اذا كان شخصا متمردا ، أو شخصا خطيرا يثير القلق فى مواقف معينة . ويجب أن نضع فى اعتبارنا أن شفرة المظهر تتغير بسرعة أكثر مما تتغير مثيلتها من الجوانب غير اللفظية بسبب قدرة الانسان على تعديل هذا الجانب ، وبسبب القوى المجتمعية والثقافية والمادية (التكنولوجيا والاختراعات فى هذا المجال) التى تضيف كل يوم الجديد مما يشجع الأفراد على تغيير مظهرهم (ولو بصفة جزئية) نظرا لارتباط ذلك باعتبارات المكانة والثراء والطبقة وما الى ذلك .

(ب) الخصائص التعبيرية والرمزية لاعضاء الجسم :

تطلعنا دراستنا للثقافات المختلفة على كم هائل متشابه فى بعض الأحيان ومتفاوت فى أحيان أخرى عن الخصائص التعبيرية والرمزية لاعضاء الجسم الانسانى . وربما يعتبر الوجه هو أقوى مناطق الجسم تعبيرية واستخداما لدى كل الشعوب لارسال الرسائل من خلال الحركات المتفق عليها . والواقع أن الوجه يرسل ثلاثة أنواع من الاشارات فى ثلاث مناسبات مختلفة هى :

(أ) **الملامح الثابتة للوجه :** وهى تعطى فكرة عن نوع الشخصية ، وتفسر دائما عن طريق التصورات النمطية السائدة عن الطبقة أو السلالة أو جماعة العمر . ويحدث ذلك من خلال المناظرة بين الخاصية الجسمية أو العضو الجسمى وبين سمة معينة . فالشفاة الغليظة تعبر عن « القبله » فى بعض الثقافات ، والابتسام المستمر واحداث صوت يشبه النخير هى أيضا سمات لها دلالات معينة .

(ب) **الملامح بطيئة التغير فى الوجه :** تعبر التغيرات البطيئة فى ملامح الوجه عن المشاعر والعلاقات الشخصية ، فهى تعبر عن السرور أو الضيق أو الاشمئزاز ... الخ . واذا كان محتملا أن يستطيع الشخص التحكم فى تغير ملامح وجهه لكى لا تصدر اشارات تنقل للطرف الآخر معنى معينا ، فان بعض النماذج من السلوك الجسمى الطبيعى الذى يحمل معنا معينا أيضا لايمكن للشخص أن يتحكم فيها . وعلى سبيل المثال فالتحكم فى التعرق (ترشح العرق من الجسم) أو اتساع انسان العين يبدو أمرا صعبا فى بعض المواقف ، وهو بهذا سمة جسمية ترسل رسالة تتعلق بارتباك الشخص أو خجله أو ضيقه ... الخ .

(جـ) **الملامح سريعة التغير فى الوجه :** عادة ما تحتاج محادثة الآخرين الى أن يصاحب السلوك اللغوى تعبيرات وجهية . وهذه تتغير

بسرعة وفقا لسرعة تغير المعانى التى يحملها السلوك اللفظى . فالمتحدث تستكمل رسالته بحركات جسمية ، وخاصة ما تعلق بمنطقة الوجه . ويستجيب له المستمع عادة بسلوك حركى من نفس النوع ســواء استجاب بسلوك لفظى أو لم يستجب .

واذا أردنا ان نأخذ نموذجا واحدا من تأثير التعبيرات الوجهية فاننا نختار **العين وعملية النظر كقوة تأثيرية تحمل معـانى رمزية مختلفة** . ويجب أن ندرك أن الهدف الأساسى من النظر والتحملق ليس الاتصال ، وانما التعرف على الأشـياء بدقة أو جمع معلومات . ولكن اذا دققنا فى نظرات الناس نجد أنها تحمل معان كثيرة حتى ولو صدرت عفوا . وقد وجد أن الشخص يحملق وينظر أكثر الى الأشخاص الذين يشبهونه أو الذين يحبهم . ولهذا يفترض أن تكرار النظرة أو التحملق هو أحد الرموز التى توضـح توفر الالفة والمودة والرغبة . ويتضح ذلك أكثر عندما تكون هذه المشاعر متوفرة بين شخصين تفصل بينهما مسافة ، ففي هذه الحالة كثيرا ما تتكرر النظرات بينهما . ولعلنا ندرك تماما أن نقل معان ومشاعر عديدة يمكن أن يتم عن طريق النظرة — الأمر الذى تعجز عنه الكلمات . كذلك فنحن ندرك ان بعض أنواع التحملق والنظرات الحادة يمكن أن تكون مؤثرة جدا على من ننظر اليهم فتدفعهم الى سلوك أو تمنعهم عن أن يسلكوا بما لا نوافق عليه ، الأمر الذى أدى الى وجود المفهوم الدارج عن « لغة العيون » . وتلعب النظرات المتقطعة دورا هاما فى التفاعل بين متحدث معين والجمهور المستمع . ان النظرات المتقطعة من المتحدث تساعده على جمع معلومات عن جمهوره وعن مدى فاعلية حديثه وبالتالى يصبح ذلك بمثابة التغذية الرجعية . كذلك فان نظرات معينة يرسلها من يتحدث الى الناس توحى للمستمع بأن المتحدث سوف ينهى حديثه .

وبنفس الطريقة نجد ان بقية أعضاء جسم الانسان لها فى حد ذاتهـا دلالاتها الرمزية كما أن الحركات التى تصدرها هى أيضا ذات معنى وسوف يتضح ذلك على امتداد هذا المقال . ولعل أبرز اشارات رمزية تتعلق بأجزاء

الجسم المختلفة هى ما يسمى « **الايماءات الجسمية** » . والايماءات هى عبارة عن رموز معقدة للغاية لكونها شيئا مرتبطا بكل شفرة تتعلق باعضاء الجسم وما تصدره من رسائل . واذا كان عمل اليد بيولوجيا هو القبض على الأشياء وتناولها فهى أيضا آداة تعبيرية هامة . فاليدان يمكنهما التعبير عن الاتجاهات الشخصية عن طريق الأفعال المتعلقة باللمس والضرب . كما تعبر حركات اليد البسيطة القصيرة عن أشياء أكبر كنوع من الاختزال . كما يمكن أن يستخدم أيضا فى ارسال اشارات متعمدة كما هو الأمر فى لغة الصم والبكم أو فيما يتعلق بالحركات الرمزية الطقوسية . ومن الطبيعى — وكما ذكرنا فى موضع آخر — أن الايماءات والحركات الجسمية التى يصدرها الشخص حينما يخلو الى نفسه هى ظواهر تبعد عن تخصصنا ويمكن أن تسهم فى دراستها الفروع المتخصصة مثل الطب النفسى أو التحليل النفسى .

(جـ) الوضع الجسمى والمسافات الرمزية :

يعبر الناس عن اتجاهاتهم نحو بعضهم بنوعية **الأوضاع الجسمية** والمسافات التى يجدونها بينهم أثناء اللقاء . فالناس يتخذون أوضاعا مختلفة عند جلوسهم الى الآخرين بما يتلاءم مع طبيعة العلاقات السائدة بينهم أو بما يتفق ونوعية العلاقات التى تربطهم ببعضهم . بالاضافة الى ذلك فان وضع الجسم أثناء التفاعل يشير الى نوعية العلاقة التى تربط بين اثنين فى موقف معين . كما يمكن أن يشير الى تطور علاقة كانت أبعد فى وقت سابق . ويشير وجود التلامسات أثناء الحديث من عدمه ، كما تشير درجة الحرية فى حركة الجسم ونوعية الملابس التى يرتديها الشخص اثناء اللقاء أيضا الى طابع هذه العلاقات . ويلاحظ أن الشخص حينما يكون أكثر وعيا بمدلول ما يحدث من أوضاع جسمية أو اقتراب جسمى فانه يكون أكثر استعدادا لتقبل هذه الاشارات والتأثر بها .

وتستخدم المسافات التى توجد بين الأفراد أثناء التعامل ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه « **السلوك المسافى** » له دلالة بالنسبة لطابع العلاقة . فالجلوس أعلى أو أسفل الآخرين ، والجلوس فى وضع قريب منهم أو بعيد

منهم كلها رموز ذات دلالة . ويستخدم السلوك المسافى أيضا للتعبير عن السيطرة أو المكانة بأشكال متعددة ، فشـــغل مقاعد خاصة فى كثير من الاماكن له قيمة رمزية مثل الجلوس على رأس المائدة أو الجلوس على كرسى مقابل لجميع الناس . ويستخدم أيضا السلوك المكانى او حركة الجســم المكانية كاشارة رمزية للاعلان عن الرغبة فى ايقاف انتفــاعل ، اذ يكفى أن يغير الشخص اتجاهه بمجرد أن يرغب فى وقفه الحديث أو يبتعد عن الآخر قليلا عندما يود أن يوحى اليه بأن ينهى ما يقوله . ويصبح ذلك كافيا لتوصيل الرسالة . وربما بطريقة أكثر فعالية وكفاءة وحساسية من أن يطالب الشخص من يتحدث الية أن يتوقف عن الحديث .

(د) الاحتكاك والاتصال الجسمى :

والاحتكاك والاتصـــال الجسمى أيضـــا هو شديد الارتباط بالقواعد والمعايير الاجتماعية . فالمجتمع هو الذى يحدد شكل ونوعية وتوقيت الاتصال بين جسمين يحملهما شخصان بناء على طبيعة العلاقة التى تربط بين هذين الشخصين . وبصفة عامة هناك قاعدة يمكن أن نستنتجها وهى أن الاقتراب الجسمى الذى يصل الى مستوى الاحتكاك (مثلما هو الحال فى اللقــاء الجسدى بين زوجين) يشير الى قوة وقرب شديد فى العلاقات الاجتماعية ، والعكس صحيح . ويلاحظ أن قوة العلاقات فى كثير من الحالات ــ خاصة فى حالة الزواج ــ تتطلب اقترابا جسديا . ويشير الابتعاد الجسمى الى ضعف وفتور أو تفكك فى العلاقة . بينما تفرض القواعد الاجتماعية الوانا من التباعد بين من لا تربطهم علاقات اجتماعية . وربما ليستثنى من ذلك علاقات التحاشى التى تسمح باقتراب جســدى محدود أو مؤقت أو تمنع الاقتراب الجسدى نهائيا . وأبرز مثال على ذلك هو طبقات المحارم ، اذ على الرغم من القرب الاجتماعى وامكانية أن يضيق السلوك المســافى الى ادنى درجة ممكنة بين من هم ممنوعون من الزواج ، الا أن ما يتعلق بالاتصال الجنسى (كاقتراب جسدى كامل) يعتبر ممنوعا ومحرما .

اذن يمكن القول أن الاحتكاكات والاتصالات الجسمية هى ســلوك

رمزى تعبيرى عن طبيعة العلاقات بين الأشخاص ، وينطبق هذا علـى العلاقات الجنسية والودية وعلاقات الحضانة التى تعتبر امتداد لعلاقـات التبنى ، كما ينطبق أيضا على العلاقات العدائية بصورها المختلفة • وفى هذا المجال تتدخل القواعد الثقافية لتحدد بدقة طبيعة العلاقات . فتحدد من يلمس من ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ . وبخلاف التصافح فى اللقاء والوداع ، وبخلاف الاقتراب الجسمى فى العلاقات المهنية كما يحدث بالنسبة للترزى وزبونه او الطبيب وزبونه او الحلاق وزبونه ، وتعتبر الأسرة هى اكثـر المجالات التى يحدث فيها الاحتكاك والاتصال الجسمى بشكل واضح ، وتعتبر أيضا بعض الأفعال الطقوسية مجالا لاحتكاكات مماثلة (٣٦) .

٣ ـ مجالات الحياة الاجتماعية والاتصالات والرموز الجسمية :

لعل مناقشة موضوع الاتصال القائم على الرموز الجسمية فى حياتنا الاجتماعية يجب أن يبدأ بالسؤال عن **مدى ضرورة الاتصال الجسـمى فى الحياة اليومية** . فاذا كان الاتصال اللفظى واللغوى اتصـالا غنيا ومعقدا الدرجة أن يفى بحاجتنا اليومية الى توصيل الرسائل بدقة فلماذا نستخدم الاتصال الجسمى ؟ . والاجابة على ذلك تتلخص فى اسباب ثلاثة: **السبب الأولهو** اننا نستجيب لكل شفرة فى الحياة اليومية بمثيلها . واذا كان الجسم ـ بما يرتبط بأجزائه من معان ـ يعتبر رمزا معقدا فانه يحتاج أيضا الى استخدام نفس مكونات الجسم للرد على الشفرات بشفرات مماثلة . أما **السبب الثانى** : فيكمن فى تفوق الايضاحات الجسمية عن الايضاحات اللفظية فى بعض مجالات الحياة اليومية . فالايضاحات الجسمية تستخدم حينما لا تكون هناك شفرة لفظية أو حينما تعجز الشفرة اللفظية عن التعبير ، فالتعبير عن المشاعر والاتجاهات بين الأشخاص مثلا يكون أقوى وأكثر تأثيرا اذا استخدمت فيه الايماءات الجسمية كما ذكرنا فى موضع آخر • وربما يرجع ذلك الى أن اللغة لم تنم فى مجال التعبير عن المشاعر نموا يجعلها كافية بالوفاء بالغرض وتوصيل الرسالة بكفاءة عالية ، ولعلنا ندرك أننا كثيرا ما نستخدم العبارة القائلة « الكلمات قاصرة عن أن تعبر » • وربما

يرجع عدم نمو اللغة الى أنه لم تكن هناك حاجة لتطوير نسق لغوى اكثر كفاءة للتعبير عن المشاعر بسبب تدخل الجانب الجسمى بالتعبير الجيد . وربما تكون اللغة قد استخدمت بعد ذلك للتعبير عن المشاعر لأنه لابد أن تكون هناك قنوات ثانية بهدف زيادة المعنى ايضاحا ، أو لكى تستخدم كمساعد للاتصال الجسمى ، أو حينما يستحيل ارسال الرسالة الشعورية عن طريق شفرة جسمية . أما **السبب الثالث** فيرتبط بأهمية التنويع فى استخدام أساليب الاتصال الانسانى خاصة فى مجالات معينة . فاستخدام الجسم فى الطقوس والشعائر ربما يرجع الى أنه من المزعج جدا أداء كل الشعائر باستخدام اللغة فان ذلك يمكن أن يؤدى الى الملل أو الارهاق كما أن التأثير لن يكون قويا مثلما يكون فى حالة تنوع الشفرات والرموز (٢٧) .

أما عن مجالات استخدام الرموز الجسمية فى الحياة الاجتماعية فنذكر منها بعض الأمثلة :

(أ) مجال التخاطب بالشفرة والرموز الجسمية :

ويمكننا أن نلمح ثلاثة استخدامات أساسية للجسم كلغة تخاطب :

● **استخدام الرموز والحركات الجسمية كلغة كاملة دون الاعتماد على لغة أخرى** . والمثال الواضح على ذلك هو حالة الصم والبكم ، فتعتمد لغة الصم والكم أساسا على حركة الأصابع التى تحل محل الحروف ، ويستخدم الصم والبكم أيضا نوعا من الاختزال فى هذه الاشارات بحيث تحل الايماءات الجسمية محل الكلمات والجمل الاشارية . فوضع الأصبع على الحاجب يعبر عن التفكير . وتشكل هذه اللغة نظاما متكاملا للتعبير يمكن اكتسابه بالتدريب وهو متشابه فى الدول المختلفة . وهو يشبه الى حد كبير اللغات الاشارية بسيطة التكوين التى لا تتضمن حروفا ولا جملا عند هنود أمريكا .

● **استخدام الرموز والحركات الجسمية كوسيلة للايضاح أثناء الحديث :**

ومن الطبيعى أن يرتبط هذا النسق باستخدام لغة ، فحركات الجسم هنا تستخدم لتوضيح الكلام والأعمال والأشياء وتشير الى الأشخاص . وقد تصاحب الحركة الجسمية اللفظ لتحقيق مزيد من الايضاح . وقد يتخلل استخدام

الالفاظ بعض الرموز والحركات الجسمية لتنفرد بايضاح معنى جزئى . ويحدث هذا عندما يكون استخدام الحركة الجسمية أسهل فى التعبير عن المعنى من استخدام اللفظ لآداء نفس الغرض . والأمثلة على ذلك عديدة فالشخص الذى يخاطب جمهوره يحتاج أن يستخدم ايماءات معينة عند بدء الحديث أو نهايته ويستخدم المتحدث فى ذلك تحريك الرأس أو تغيير النظرة أو بعض الايماءات الأخرى . كذلك ففى حالة نظم الشعر والقائه يتوقف اكتمال المعنى وتظهر قوته التعبيرية من خلال التأكيد على المقاطع ومن خلال توقيت النطق والتحكم فى طبقة الصوت أو درجة النغم . ويصاحب النطق اللفظى أيضـا تحريك الأيدى والرأس وتغيير ملامح الوجه . وربما يحدث ذلك مع كل مقطع لفظى صغير . ومن المعروف أن هذه الايماءات والاشارات تساعد فى ايضاح المعنى وايضاح بناء الجملة وتقوم بوظيفة التأكيد وتعطى فوق ذلك تعليقا ايمائيا (بالاشارة الجسمية) على ما سبق نطقه لفظا . كذلك فان ايماءات جسمية مشابهة يصدرها الجمهور المستمع فى أى مجال يمكن أن تؤكد على وصول المعنى وبلوغ الرسالة . فعندما يتكلم الشخص أو تغنى المطربة أو يلقى المحاضر محاضرته عادة ما تبدر من المستمعين حركـات جسمية معبرة عن ذلك ، فهم يعبرون مثلا بتغيير وضع الحاجبين عما اذا كانوا متحيرين او مرتكبين أو متدهشين ، أو أنهم لا يصدقون ما ذكر لهم أو ما سمعوه . ومن الطبيعى أن هذا يعد تغذية رجعية يتأثر بها المتحدث أو المغنى أو المحاضر . ويصبح الموقف هنا — اذا استبعدنا موضوع الحديث أو المحاضرة — عبارة عن لغة تخاطب بين شخص وجمهوره تتعلق بجدوى ما يذكره للناس ومدى تأثيره فيهم (٢٨) .

● **استخدام الرموز والحركات الجسمية للاعلان عن نية الاتصال أو العزم على التفاعل :** فعادة ما يستخدم الشخص اشارات جسمية لاظهار نيته وعزمه على الاتصـال بالآخرين عـلى نحو معين . فاذا رفع أحـد المتحدثين يده للجمهور الصاخب فهى تعنى عزمه على أن يبدأ الحديث وهى اشارة تفهم ويستجاب لها دون كلمة . كما أن تلويحات معينة فى مجـال الرياضة تعتبر رمزا لتوضيح النية فى بدء اللعب ، والضغط العصبى القوى

على الأسنان يعنى فى بعض المواقف توتر الأعصاب وينبىء بسلوك عدوانى أو غاضب . كذلك فان كثيرا من التعبيرات الوجهية عن المشاعر ، على الرغم من أنها ترتبط أحيانا بدوافع ومحركات بيولوجية ، الا أنها يمكن أن تدل على نزوع الشخص الى فعل يتصل به وبالآخرين (٢٩) . ويجب أن نشير الى ما يؤكد اجتماعية هذه الحركات الجسمية — كالتلويح للجمهور باليد — انه لا يمكن أن يكون لها معنى اذا قام بها الشخص وهو منفرد بعيدا عن الآخرين .

(ب) مجال التعبير عن المشاعر والعواطف واشباع الحاجات بالاتصال الجسدى :

يتشابه الانسان مع الحيوان تشابها كبيرا فى هذا المجال ، فالحركة الجسمية عن طريق الوجه او عن طريق اتخاذ الجسم لوضع معين (جالسا أو واقفا أو متحفزا بأية صورة) هى الشكل الجسمى المعبر عن الحالة التى يكون فيها الحيوان ، سواء كانت تعبر عن القصد العدوانى أو الجنسى أو كانت تعبر عن الاشباع والركون الى الهدوء أو الخوف ... الخ . أما بالنسبة للانسان فيعكس وجهة فقط سبعة مشاعر بوضوح هى : السعادة والدهشة والخوف والغضب والحزن والاشمئزاز (أو الازدراء أو الخزى) والاهتمام . وعلى الرغم من أن **الوجه يعتبر أقوى معبر عن الحالة الشعورية** بحيث انه فى مواقف معينة تتفوق هذه الشفرات الجسمية فى توصيل الرسالة على الشفرات اللفظية ، الا أن قدرة الشخص على التحكم فى تعبيرات وجهه يؤدى الى التأثير على الرسالة المرسلة . والواقع أن ادراك الناس أن الوجه يعتبر أكثر أجزاء الجسم تعبيرا عن المشاعر ، يدفعهم دائما الى التحكم فى حركات الوجه لكى يصدر رسالة يريدون توصيلها أكثر مما يصدر رسالة تعبر عن مشاعرهم . ولهذا ففى بعض الأحيان — وبالنسبة لبعض الأشخاص — لا يصبح الوجه وسيطا جيدا ، ولا تصبح رموزه المتفق عليها شفرة جيدة يمكن من خلالها التعرف على الحالة الشعورية . وهنا تبرز الأهمية الثقافية لاخفاء المشاعر والتمويه عليها . وربما يجعلنا هذا نحتاج

الى أن نجرى دراسات نتعرف من خلالها على الكثير من المشاعر من خلال دراسة أجزاء الجسم المختلفة .

وباستثناء القدرة على التحكم فى الوجه تبدو الشفرات الجسمية فى مجال التعبير عن العواطف أقوى من الشفرات اللفظية . وحينما تتضارب شفرتان تصدران فى وقت واحد وترسلان واحدة متعلقة بالعاطفة فان **الرسالة غير اللفظية عادة ما تتفوق فى تأثيرها** . ففى الثقافة الغربية مثلا حينما ترفض فتاة سلوك صديقها المداعب لها لفظيا بكلمة « بطل » بمعنى امتنع أو توقف عن ذلك ، بينما نغمة التفوه باللفظ (والنغمة مستقلة هى رمز) فان المعنى المعاكس هو الذى عادة ما يفهمه ويستجيب له الصديق . فربما يكون استخدام هذه النغمة دافعا لمزيد من الاقتراب الذى يجد عادة استجابة من الطرف الآخر . وهكذا يستمر التفاعل على مستوى رموز الجسم وتستبعد الرسائل اللفظية التى لا تتفق مع رسائل الشفرة الجسمية (٣٠) .

أما فيما يتعلق بالجنس **والعلاقات الجنسية** فان المجال الذى تستخدم فيه الشفرة الجسمية والرموز والحركات الجسمية كمعبر عن حاجة الجسم من أجل اشباع الجسم نفسه . والجسم فى هذه الحالة يعبر عن الجسم حتى ولو كان يعبر عن العاطفة ، بل أن الشفرة والرموز سواء تعلقت بأجزاء الجسم نفسها أو حركاتها أو تعلقت باضافات معينة للجسم من أجل مزيد من الاظهار أو تعلقت بتنوع طرق عرض الجسم من أجل توصيل رسالة تؤدى الى تعميق الخبرة الشعورية والحسية ، كلها تؤثر فى فاعلية اللقاء الجنسى ومدى تحقيقه لاشباع الكائن البشرى . والخلاصة أنه فى حالة العلاقات الجنسية بصفة خاصة فان الجسم يصبح هو الرمز والمرموز اليه ، هو الوسيلة والغاية . وفى هذه الحالة يكون المرسل والمرسل اليه من نفس النوعية (اتصال عاطفى جسمى لشخص معين مع اتصال عاطفى جسمى من طرف آخر) . أما عن السلوك المسافى فى هذه الحالة فان التفاعل يضيق من المسافة المكانية بحيث يحل السلوك الفعلى محل الرمز وتضيق المسافة الى أن تصبح لا مسافة حينما يتفاعل الاثنان كجسد واحد .

(ج) مجال الطقوس والشعائر :

تظهر أهمية الحركات والايماءات الجسمية فى طقوس العبور مثل طقوس الزواج وطقوس الانتقال من مرحلة عمرية الى أخرى . وفى الطقوس الدينية وعمليات العلاج البدائى وما الى ذلك . وتتضمن العمليات الجسمية بسط الأيدى ، وتناول الخمور ، ووضع الجسم فى أوضاع خاصة فترة من الزمن ، وارتداء ملابس معينة ، وتزيين الجسم . وعادة ما يكون لهذه الأفعال معنى ظاهرى يرتبط بطبيعة الفعل نفسه ، ولذلك فاذا سئل من يمارسون هذه الطقوس عن التفسير فهم سيجيبون اجابات مختلفة وغير كافية . وهذا ما يجعل هذه الأفعال الجسمية لا تزيد عن كونها مجرد رموز ، نسى من يمارسونها بمرور الزمن ما ترمز اليه وظلوا يمارسون الرمز واستحدث البعض تفسيرات جديدة له (٣١) .

ويمكن أن نأخذ طقوس العبور الخاصة بمرحلة المراهقة عند بعض القبائل كمثال لارتباط التغيرات الفسيولوجية بالمعتقدات وبالطقوس . فتتم طقوس البلوغ بالنسبة للفتيات عند الدورة الشهرية الأولى فى شكل احتفال شعائرى صغير . ونظرا لأنهم يعتقدون أن الفتاة أثناء الدورة الشهرية الأولى تتمتع بقدرات سحرية يمكن أن تؤذى الآخرين فانه يتم عزل الفتاة فى كوخ صغير . وتعتقد قبائل أخرى أن الفتاة تتمتع فى هذه السن بقوى خارقة وأن لها قدرة على شفاء الآخرين وجلب الخير لهم . والوظيفة الأساسية التى يؤديها الطقس الشعائرى هو تحصين الفتاة فى مرحلة حاسمة من حياتها . ويعني الطقس أن الفتاة قد انتقلت من هذه اللحظة من مرحلة الى مرحلة أخرى فقد تحولت من فتاة صغيرة الى امرأة قابلة للزواج (٣٢) .

(د) مجال التفاعل اليومى بين أفراد المجتمع :

لا نحتاج الى دليل يوضح كيفية تأثير الجسم على التفاعل الاجتماعى خلال مواقف الحياة اليومية . فنحن نستخدم الحركات والايماءات فى كل موقف من المواقف التى تمر علينا خلال اليوم ، وكل اتصال جسمى أو حتى حركة أو شفرة جسمية تحمل معنى يتعلق بعملية التفاعل . فعملية التحية

المتبادلة والتصافح بالأيدى هى ممارسة يومية تحمل معان متعددة .. وتتأثر العلاقات بين الأفراد تأثرا شديدا بنوعية الآداء الجسمى بحيث تتأثر العلاقات بشكل الآداء . فالتحية بوجه عابس لها دلالة تتعلق بحالة الشخص نفسه أو تتعلق بعلاقته بمن يرسل له التحية . وعلى العكس فالشد على الأيدى والابتسام أثناء آداء التحية اليومية هى اشارة تتضمن رسالة تؤكد الود وتعلن عن استمرار العلاقة ، ويمكن أن تتضمن معان أخرى أيضا .

والأمر لا يتوقف على مجرد الأفعال والممارسات الجزئية التى تحدث ملايين المرات كل يوم ، فهناك مواقف أساسية يتدخل فى تحديد طابع العلاقات فيها البعد الجسمى . فالأفراد يقتربون ويبتعدون عن بعضهم اجتماعيا فى كثير من المواقف بسبب التصورات النمطية التى يكونونها عن بعضهم ، تلك التى تتدخل فى تحديدها بدرجة كبيرة صورة الشخص ونموذجه الجسمى بما يتضمنه من خصائص عـديدة مثل طول القامة ولـون البشرة وشكل الوجه . ويؤثر فى تحديد التصور النمطى عن كل شخص النموذج الثقافى السائد عن كل نوعية من الناس . بمعنى كيف تعرف الثقافة النماذج : من هو الطويل ومن هو القصير ، من هو القبيح ومن هو الجميل ، من هو البدين ومن هو النحيف ؛ وأى هذه النماذج يعتبر مفضلا ؟ . فتحـوى كل ثقافة تصورات عن كل نوعية من هذه النماذج . وهذا يؤثر فى الصورة المنطبعة لدى الشخص عن غيره ، وبناء على فكرة **النموذج المفضل** يحدد الكثير من الأشـخاص علاقاتهم مع الآخرين وفق هذا النموذج . وعندما تكـون الاختلافات حادة ، أو عند **تصنيف بعض الخصائص الجسمية على انهـا وصمة** ، فان أنماط الابتعاد تظهر بجلاء بالنسبة للذين تتوفر فيهم هذه السمات الجسمية . ومن المعروف أن انقسام المجتمع الى جماعات متباينة يمكن أن يؤدى الى مزيد من التحيزات فى الصور النمطية المنطبعة عن السمات الجسمية النموذجية المرغوبة وغير المرغوبة ، وبالتالى تزيد من المسافات الاجتماعية فى العلاقات بين الأفراد . بالاضافة الى ذلك يؤدى الشـكل الجسمى ومدى مطابقته للنموذج المرغوب فى الثقافة ، أو الشكل النموذجى المحدد ثقافيا بالنسبة لمجال معين ، الى استبعاد بعض الأفراد من نسـق

العلاقات الاجتماعية . ويحدث هذا على وجه الخصوص فى **المجال المهنى ،** فالعمل فى مجال السكرتارية دائما ما يشترط مطابقة المتقدمة لشغل الوظيفة لمواصفات محددة تتضح من شرط أنها « تكون حسنة المظهر » . وعلى الرغم من أن أعمال السكرتارية تتطلب أكثر من مجرد « أنها حسنة المظهر » الا أن هذا الشرط عادة ما يتم ابرازه بشكل واضح فى الاعلان عن مثل هذه الوظائف . **أما بالنسبة لذوى العاهات** فنحن لسنا فى حاجة الى أن نشير الى تأثير هذا النقص الجسمى والتصورات السائدة عن طبيعة الأشخاص على استبعاد الناس لهؤلاء الأشخاص من نسق العلاقات الاجتماعية المهنية والزواجية وعلاقات الصداقة وغيرها .

(هـ) مجال الضبط الاجتماعى وتحديد المكانات والعلاقات الاجتماعية :

تقول ملك واصف فى الدراسة التى عنونتها بـ « ادراك الجسم الانسانى » **ان العلاقات الاجتماعية تتأسس وتتشكل ويتم النهى عنها بمقتضى نوعية الجسم الانسانى وتقسيمه الى ذكر وأنثى** . وتقول أن هذا الفروق يتضح منذ الولادة فى الثقافة المصرية فقد ذكرت احدى السيدات — فى الاجابة على أسئلتها بخصوص هذا الموضوع — أنه فى حالة الذكور تكون آلام ونوبات الولادة قوية أما فى حالة الاناث فان الولادة تأخذ وقتا أطول وجهدا أكبر . وقد عبرت احدى السيدات عما يشير الى طبيعة علاقات التحاشى التى يبدأها الطفل بمجرد ميلاده مع أمه بقولها ان الوليد الذكر يكون متجها بوجهه أثناء الولادة الى أسفل أما الأنثى فان وجهها يكون الى أعلى ، الى أمها . ويرجع السبب فى ذلك الى أن الذكور يكونون خجلين من أمهاتهم لهذا لا ينظرون اليهن . ومن الواضح أن ذلك يفسر التفرقة البنائية الرمزية بين الذكور والاناث فى الثقافة المصرية (٣٢) .

كذلك أوضحت ملك واصف **ان الضبط الاجتماعى والضبط الجسمى مرتبطان ببعضهما** . وفى ضوء ذلك يمكن القول ان ادراك الجسم الانسانى والسلوك المرتبط به كليهما يمكن النظر اليهما فى ضوء البناء الاجتماعى السائد فى مجتمع معين . فاذا كان الضبط الاجتماعى قويا فاننا نتوقع تحكما

قويا فى حالات الجسم وأوضاعه وأشكاله ، وعندما يضعف الضبط الاجتماعى فان السلوك الطقوسى المتعلق بالضوابط الجسمية يتقلص . وتقدم ملك واصفه مثالا توضيحيا لذلك يتعلق بجسم المرأة فى مصر ، وهو ما يتعلق بغشاء البكارة وما يدور حوله من أساليب للضبط بالنسبة للفتاة غير المتزوجة . ففض هذا الغشاء - وهو تغيير فى حالة الجسم - خارج نطاق الزواج يعتبر انتهاكا لقاعدة دينية أخلاقية ويتطلب فعلا اجتماعيا . فى ضوء ذلك فان الغشاء الجلدى يعد رمزا للنقاء . ويؤكد ذلك مفهوم « ليلة الدخلة » ، والانتظار خارج الحجرة ، والأغانى التى ترتبط بظهور الدم ، والعار الذى يشعر به أهل العروس اذا لم يظهر الدم . وما يؤكد أيضا أن الغشاء يعد رمزا للنقاء أن فقدانه خارج الزواج يعد فقدانا لسمعة ونقاء وشرف واحترام المرأة ، ويعد أيضا اكتشافا لسلوك أو سوء سلوك لم يكن معروفا يخلق شعورا بالخجل والذنب لدى أقاربها خاصة الذكور منهم ، لهذا فانهم يقدمون على قتلها رغم تعرضهم للعقاب . انهم يعبرون عن علاقة البعد الاجتماعى بالبعد الجسمى بقولهم « نغسل العار بالدم » . هنا نجد أن افناء وابطال جسدها المادى ويؤدى الى محو العار والنبذ من المجتمع بالنسبة لأسرتها . وعلى ذلك فان المجتمع يسمح لنفسه بأن يحكم على سلوك المرأة بمقتضى الجسم ، وهـذا يعنى أن الجسم ملكية عامة فى المجتمع ، يحاول المجتمع ضبطه والتحكم فيه . فالتحول فى جسم الأنثى من فتاة الى امرأة لابد أن يعلن عنه فى المجتمع حتى يتم بطريقة شرعية ، أما اذا تم بطريقة غير شرعية فلابد أن يحكم عليه ولابد أن يعاقب . اذن فالجسم لا يصبح فى هذا الاطار ملكية خاصة بالانسان فقط بل خاصه بالمجتمع أيضا . ويرتبط الجسم بمعايير خاصة بالمجتمع أكثر من ارتباطه بمعايير خاصة بالفرد . ان هذا النموذج ليؤكد تلك الحدود الضبابية غير الواضحة بين ما هو عام وما هو خاص ، بين الفرد والمجتمع ، بين شرف الانسان ومعايير المجتمع (٣٤) .

ولم تقتصر ملك فى وصفها للعلاقة بين الجسم الانسانى والبناء والعلاقات الاجتماعية على توضيح العلاقة بين الجسم والسلوك ، بل أشارت الى الجانب الرمزى المتعلق بالجسم ومدى تعبيره عن العلاقات الاجتماعية .

وجمعت بذلك بين الابعاد الثلاثة : الجسمى والاجتماعى والثقافى . فهى تقول ان هناك تصورا فى كل مجتمع عن الجسم المثالى ، ولابد للانسان فى المجتمع أن يتبع تقاليد ونماذج سلوكية لكى يتطابق مع الصورة المثالية التى تحددها الثقافة . وعلى سبيل المثال فان عادة الختان فى المجتمع المصرى بالنسبة للاناث تهدف على مستوى الجسم المادى الى التخلص من الخاصية الذكرية او الجسم الذكرى ، اذ أن هناك شبها بين البظر وبين العضو الذكرى عند الرجل ولهذا فانه بازالة البظر تصبح الفتاة أنثى وتطابق الشكل الأنثوى الذى تدركه الثقافة . وعلى المستوى المعنوى اللاجسدى فان الختان يجعل سلوك الفتاة متطابقا مع ما يريده المجتمع او مع النموذج الأخلاقى وهو النقاء والطهارة .

وتستخدم ايضا المجتمعات **الجسم الانسانى كرمز للعلاقات الاجتماعية والمكانة الاجتماعية** ، ذلك ان طقوس التكريس هى علاقة على الانتقال من مرحلة الطفولة الى البلوغ . ويعتبر النوير فى السودان مثالا جيدا لذلك ، فطقوس العبور بالنسبة للأولاد تتضمن عملا مؤلما جسديا وهو عمل ستة خطوط فى الراس أحيانا تترك أثرا فى الجمجمة . هنا نجد أن العلامة الجسمية تشير الى مرحلة عمرية والى مكانة اجتماعية تتيح الفرصة للدخول فى نسق علاقات اجتماعية .

وتستخدم حركة **اعضاء الجسم فى مجال الآداب السلوكية للتعبير عن الاحترام والتوقير والانصياع** . وتوضح حركة الجسم — كرمز — كيف تؤدى التحية الطقوسية بطريقة سليمة ، وكيف يودع الناس .. الخ . وتستخدم أجزاء الجسم وشكلها وحجمها للتعبير عن مفاهيم اجتماعية . ففى مصر على سبيل المثال تعبر الأصابع — بسبب خاصية عدم تساوى أطوالها — عن عدم المساواة . فبما أن « أصابع اليد ليست مثل بعضها » فيمكن أن يتقبل الناس اختلاف مكانات افراد الأسرة . كما أن الحب والعلاقات والاتجاهات بين الأشخاص تختلف عن بعضها مثل اختلاف أصابع اليد . كذلك فان موقع ، أعضاء الجسم من بعضها ترمز الى مفهوم عدم المساواة .

« فالعين دائما لا تعلو عن الحاجب » رغم اهميتها . ويعد هذا تعبيرا رمزيا موجها للسلوك ، فهو يتسم بالرمزية ويستخدم للحث على الوعى بموقف معين يؤكد صلابة البناء الاجتماعى الذى يحدد المكانات الاجتماعية وما يرتبط بها من سيطرة وخضوع (٣٥) .

وترتبط الدراسة التى نقدمها هنا عن الرائحة بموضوعنا الأساسى وهو الجسم والواقع الاجتماعى . فالرائحة — سواء كانت رائحة الجسم أو لم تكن لها علاقة بالجسم — فاذا كانت الرائحة متعلقة بالجسم فيتوقع أن يكون لها علاقة بالتفاعل الاجتماعى . اما اذا كانت رائحة متعلقة بالأشياء أو المواد فهى لا يمكن أن تدرك الا من خلال الجسم . وسوف توضح هذه الدراسة علاقة الروائح بالتفاعل الانسانى والعلاقات الاجتماعية . ومن المعروف أن هناك علاقة بين الروائح وبين حاسة الشم التى يتميز بها الانسان (٣٦) تلك الحاسة التى تعتبر وسيطا عن طريقها يتم ادراك الانسان للروائح السائدة فى العالم الخارجى . ولكن ما ان عاش الانسان فى مجتمع حتى بدأت الروائح تكتسب مدلولات اجتماعية وتؤثر فى تفاعله الاجتماعى (٣٧) .

الرائحة الفيزيقية والمدلول الاجتماعى :

اكتسب مفهوم الرائحة مدلولات اجتماعية خاصة تعددت بتعدد وتفاوت المواقف والعلاقات الاجتماعية التى ارتبطت بذلك المفهوم من قريب أو من بعيد . فمن ناحية أثرت بعض الروائح على مفاهيم وانطباعات الناس واتجاهاتهم ووجهتها وجهة خاصة ، ومن ناحية أخرى خلع الناس خلال تفاعلهم على بعض الروائح مفهوما اجتماعيا خاصا تعلق بادراكهم للرائحة ، وارتبط بطبيعة الموقف الاجتماعى الذى يوجدون فيه . بل انهم طوروا مفاهيم خاصة عن روائح معينة ليست لها وجود على وجه الاطلاق — أو على الأقل لم يشتموها — وحددوا علاقاتهم بالجماعات الأخرى بمقتضى مفهومهم عن هذه الروائح .

ولنبدأ أولا بتحليل عملية ادراك الروائح والاحساس بها (٣٨) . فقد

أكد كل من لارجى وواتسون فى ثنايا تحليلهما لعملية ادراك الروائح على ثلاثة جوانب هى :

- الجانب الذاتى فى ادراك الروائح ، وهو عملية الشم التى يقوم بهـا الفرد ، وما يترتب على ذلك من خبرات خاصة .

- وجود تفسير اجتماعى يصاحب ادراك الروائح ويرتبط بها .

- التصـورات النمطية التى تنشأ عن الجانب الذاتى الادراكى ، وعن التفسير الاجتماعى السائد عن رائحة معينة . ويلاحظ أن هـذا التصور النمطى يكتسب بعد ذلك قوة تؤثر على عملية ادراك الأفراد للروائح وعلى التفسير الاجتماعى السائد عنها أيضا (٣٩) .

ويعنى هذا أن الرائحة الكريهة التى تميز شخصا معينا ويعبر عنها الناس بصورة متعددة قد تكون ناتجة عن احساس فعلى برائحة تنبعث من هذا الشخص ، وعن مفهوم اجتماعى سائد عن هذه الرائحة أو عن طبيعتها ، وعن مدى قبول الناس لها .. وقد لا تكون انعكاسا لخبرة شمية أحس بها الناس بل بسبب مفهوم سائد عن الشخص وعن اتصافه برائحة غير مقبولة . واذا كانت هذه الفكرة تعتبر فكرة هامة بالنسبة للدراسـات الأنثروبولوجية ، فان الجانب الاكثر أهمية هو ما ينتج عن هـذه الحقيقة من نتائج تتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين الناس . وأهم هذه النتائج هو أن المسافات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات يمكن أن تتأكد عن طـريق التقليد والمحاكاة ، وعن طريق توارث الاعتقاد فى أن أفراد جماعـة معينة يتصفون بصفات خاصة دون أن يكونوا قد اختبروا وجود هذه الصفة عن طريق الحواس . ودون أن يكونوا قد كونوا هذا الاعتقاد نتيجة خبـرة حسية . فالرجل الأبيض يمكن أن يظل طول حياته يعتقد أن الزنجى لـه رائحة كريهة دون أن يكون قد اشتمها فى زنجى واحد . ومن الطبيعى ان يدعو هذا الاعتقاد الرجل الأبيض الى الابتعاد عن الزنجى . وبالمثل فان التصورات النمطية السائدة بين الريفيين والحضريين عن بعضـهما

تتأثر بمفهوم الروائح . ففى المجتمعات الغربية تتأثر صورة الريفيين فى نظر الحضريين بمفاهيم السماد وقذارة الأرض ، بينما يتصور الريفيون أن الحضريين ممتلئون برائحة دخان المصانع .

وبصفة عامة يمكن القول أن التصورات النمطية التى ترتبط بموضوع الرائحة تصبح موضوعا لظهور كثير من الظواهر المتعلقة بالتحيز ضد الجماعات التى تنسب اليها الرائحة ، سواء كان ذلك حقيقة أم ادعاء . وقد أدى ذلك الى وجود حواجز صعب التغلب عليها فى حالات التعصب العنصرى والطبقى . اذ قد أدت — مع عوامل أخرى — الى أنماط من التجنب والعداء . ففى بولندا يعبر الناس عن العداء للسامية بأن يصفوا اليهود بأن رائحتهم تشبه رائحة « الثوم » . كذلك يحاول التحيز العنصرى أن يؤكد نفسه أيضا عن طريق اتهام الأقليات بأن لها رائحة كريهة . وقد اشار كل من دولارد Dollard وكيلنبرج klineberg الى أن الرائحة الكريهة التى تعزى للزنوج تتضمن جوانب معقدة تتصل بمفهوم الرجل الأبيض عن الزنوج ، ولهذا تصبح حساسية الرجل الأبيض تجاه روائح الجسم شديدة .

وقد تكون الرائحة واحدة ولكن يختلف احساس الناس بها باختلاف الملابسات الاجتماعية . فرائحة الجله (٤٠) قد تكون مقبولة لدى الفلاحة ، فهى لا تشعر بأية كراهية لرائحة الجلة . بينما يمكن أن يختلف الأمر بالنسبة لسيدة قادمة من المدينة لزيارة القرية . فهى لن تحب اشتمام هذه الرائحة ، ولن يكون احساسها برائحة قرص « الجله » ومفهومها عنه مشابها لاحساس ومفهوم الفلاحة عن القرص . وقد يرد البعض قبول الفلاحة لرائحة المواد اللينة التى يتكون منها بعد ذلك قرص الجلة الى عامل التعود . ولكن يبدو أن التفسير الأكثر واقعية أن قرص الجلة يمثل بالنسبة للفلاحة مصدرا من مصادر الطاقة الضرورية . لهذا ترتبط رائحتها ، وترتبط صورتها أيضا باشباع حاجات معينة ولو بطريقة غير مباشرة . وهذا يفسر عدم تأفف الفلاحة من رائحة « الجلة » . ومما يثبت ذلك أيضا — وينفى

التفسير الذى يعلق أهمية كبرى على التعود — هو أن كثير من الأشخاص الحضريين الذين يتواجدون فى الريف فترة طويلة — كطبيب الوحدة الصحية أو الاخصائى الاجتماعى — لا يتكيفون مع هذه الرائحة . والأهم من ذلك انهم اذا اعتادوا على هذه الرائحة ، فان تصورهم عنها وقابليتهم لاشتمامها تختلف عن قابلية وادراك الفلاحين .

وقد لوحظ أن تغير المركز أو الوضع الاجتماعى ، وتغير مفهوم الانسان عن نفسه يمكن أن يؤدى الى تغير الاحساس بالرائحة . فابن القرية الذى يذهب الى المدينة للتعلم ويحاول أن يتناسى أنه قروى قد ينظر الى قريته نظرة ازدراء ، ويمكن أن يتأفف من الروائح التى كان معتادا أن يشتمها فى الطريق الضيق الذى كان يسير فيه بين الحقول أو فى الحوارى . كذلك يمكن أن ينظر محدث النعمة لأبناء قريته على أنهم قذرون ويتميزون بروائح لا تتناسب ومكانته الجديدة .

ويستخدم مفهوم الروائح والعطور بصور مجازية واستعارية . فيدل مثلا مفهوم « السيرة العطرة » على معنى اجتماعى رمزى . وهنا نجد مزاوجة تدل على مفهوم عن رائحة فيزيقية ، ثم محاولة ربطها بمفهوم اجتماعى بحت هو سيرة الشخص . وحيث أنه لا يمكن أن تكون سيرة الانسان معطرة بالمعنى الفيزيقى فان مدلول الكلمة الأخيرة يكون مدلولا اجتماعيا خالصا . وكثيرا ما استخدم مفهوم « العطر » بمعنى اجتماعى بحت .

وفى المجتمعات الحديثة ارتبطت الرائحة أشد الارتباط بالمفاهيم الاجتماعية . وأصبحت مختلف التحديدات الاجتماعية تحكم على الرائحة بأنها مقبولة أو مرفوضة رغم أنها رائحة واحدة لا تتغير . فتحدد المفاهيم الاجتماعية مثلا قبول رائحة معينة اذا ارتبطت بطبقة أو فئة اجتماعية خاصة ، أو بموقف اجتماعى بعينه . بينما ترفض نفس الرائحة وتصبح مثيرة للاشمئزاز اذا ارتبطت بجماعة أخرى ، أو بموقف اجتماعى مخالف . فغالبية العمال

يعتبرون أن التعطر « بالكلونيا » نوع من التخنث . ولهذا فهم لا يتعطرون قبل الذهاب الى العمل فى المصنع . وهم يمكن أن يعتبروا رائحة العرق — الكريهة — المنبعثة منهم دليلا على كدهم . ولهذا يعتبر مفهوم « عرق الجبين » مفهوما لا يعبر عن الرائحة الكريهة التى قد تنبعث من العرق بل يعبر عن الفخر والاعتزاز . وعلى العكس من ذلك تماما فان مديرى الأعمال ، وذوى الياقات البيضاء ، و « الخنافس » من الشباب يمكن أن يتعطروا بالروائح التى تستخدمها النساء ويعتبرونها نوعا من الرقى . بينما قد تثير رائحة عرق العمال — الذى يعتبره العامل عرق الكد — نوعاً من الاشمئزاز لدى أصحاب الأعمال والطبقة المرفهة .

الروائح الجذابة والمنفرة

وأثرها على التفاعل الانسانى

يحـــاول الأفراد الابتعاد عن الروائح الكريهة ويحذرون الآخرين من هذا التلوث . وينجذبون الى مصـــادر الروائح الذكية ، ويدعون الى الاقتراب منها ، ويعبرون فى صور مختلفة عن الاحساس بها . ويتردد صدى ذلك على مستوى التفاعل الفردى بين الأشخاص ، وعلى مستوى التفاعل الاجتماعى ، كما يؤثر على الاتجاهات المتكونة لدى أعضاء المجتمع تجـــاه الأشياء المادية والبيئات المختلفة التى يتعامل معها الانسان .

الروائح والتفاعل الفردى بين الأشخاص :

تؤثر الروائح على العلاقات والأشخاص . فنحن اذا قابلنا شـــخصا ذا رائحة كريهة فاننا نبتعد عنه لكى نمنع ايذاء شعورنا باشتمام الرائحة غير المقبولة . ويمكن فى ضوء ذلك أن نصدر أحكاما على هذا الشـــخص أو أن نصفه بصفات معينة ليست لها علاقة بالظاهرة الشمية التى ندركها . بل أننا قد نكون عنه رأيا عاما من خلال اعتقادنا فى ارتباط هذه الرائحة به . ويمكن أن نأخذ مثالا لذلك من مجال الجماعات الصغيرة مثل « شلل الأصدقاء » أو جماعة معينة فى نادى أو فى فناء مدرسة . فأحيانا يتكلم أعضاء الجماعة عن شخص تنبعث من فمه رائحة كريهة ، أو عن آخر لا يعتنى بنظافة جسمه وملابسه ، ولهذا يحاولون الابتعاد عنه . أما اذا كان الفرد مضطرا الى التعامل معه فيمكن أن يبعد أنفه عن مصدر الرائحة الكريهة المنبعثة من فمه . والأكثر من ذلك ان الشخص الذى يتعامل معه يحاول أن يجعل الحديث مقتضبا بقدر الامكان . وقد تكون هذه الرائحة موضوعا للتندر بين أفـــراد الجماعة (٤١) . وفى مثل هذه الحالات اذا كان تفاعلنا معه تفاعلا مؤقتا أو عرضيا ، فيمكن أن نتغاضى عن ذلك ، أما اذا كان تفاعلا دائما مكثفا فاننا قد

نفصح للآخرين عن الموضوع كمشكلة تعوق تفاعلنا مع هذا الشخص . ومن المعروف أن الشخص لا يستطيع الرد على الاهانات التى يتلقاها بسبب أن الاهانة التى سيتلقاها من جراء المناقشة ستصبح اهانة مباشرة . ولهذا فهو يمكن أن يعانى داخليا من المهانة فى المجتمع الذى يعيش فيه . واذا كان الانسان قد أصبح أكثر حساسية لمثل هذه الروائح فى المجتمعات الحديثة فان مشكلة هؤلاء الأفراد سوف تزداد تفاقما .

واذا كانت الرائحة الكريهة تؤدى الى التباعد والى تقليل التفاعل الإجتماعى ، فان رائحة العطور والروائح المقبولة تسبب الألفة وتؤدى الى كثافة التفاعل . فالشخص الذى تنبعث منه رائحة جذابة ، يثير — على الأقل — نوعا من الجاذبية يمكن أن تزيد من التفاعل بينه وبين غيره من الناس .

ولعل مجال الجنس والعلاقات الجنسية من أوضح المجالات التى تتأثر بالروائح . وقد ارتبطت الروائح عبر الفترات التاريخية المختلفة بالاثارة الجنسية . فهى قد تكون منبها أو مثيرا جنسيا ، وقد تكون منفرا جنسيا أيضا . فهناك إعتقاد فى أن الرائحة تساعد على عملية الانتصاب . وقد وقد أوضح بيتش Beach أن أبناء مجتمع غرب الباسفيكى يعتقدون أن رائحة المهبل تشبه رائحة السمك . لهذا يعتقدون أن نفس المواد التى يصنعونها فى السنارة لجذب السمك يمكن أن تكون صالحة للجاذبية الجنسية .

وفى المجتمعات الحديثة تحظى الروائح بنفس التأثير الجنسى . فيحرص الرجال والنساء على السواء على ازالة رائحة العرق قبل أى اتصال جنسى ، وتضاف الروائح العطرية المختلفة لأنواع المساحيق والمعاجين والمحاليل والزيوت ، وأنواع الصابون التى يستخدمها الرجال والنساء . ويحاول الأفراد — وخاصة النساء — التعطر بالروائح فى أجزاء مختلفة من الجسم . وخاصة فى الثنايا والمناطق التى يكثر بها العرق ، خاصة تحت الابط وخلف الآذان ، وذلك تلافيا لانبعاث أية رائحة قد تنفر الآخرين منهم ، الأمر الذى يؤدى الى نوع من الابعاد (٤٢) .

وليس أدل على أهمية الروائح كمثيرات جنسية أو كعامل مؤثر علـى الجاذبية الجنسية من تلك الظاهرة التى نشاهدها فى معظم المجتمعات ، وهى ظاهرة تعطر العروسين ليلة زفافهما . وهى ليست ظاهرة خاصــة بالمجتمعات الحضرية أو الحديثة فقط ، فان هــذا الاهتمام يوجد فى معظم المجتمعات الريفية والحضرية والبدوية . وعلى سـبيل المثــال فان أهم ما يعتنى به أهالى سيوة فى الأفراح أن تكون رائحة العروس عطرة . ولهذا فبعد أن تســتحم العروس فى عين المياه ليلة الزفاف تقوم امرأة متخصصة ومعها مجموعة من الفتيات بتزيين العروس ووضع القرنفل والعطور المعجونة بالزيت على رأسها لكى تكون رائحتها مقبولة (٤٣) . وفى ريف مصر بعد أن تستحم العروس تقوم أمها بتخضيبها بالحناء وتعطيرها بالعطور المختلفة (٤٤) وفى حفلات الرقص فى دارفور عندما كان صاحب الحفل يود أن يحتفى بشخص كان يوصى الغجرية الراقصة أن تقفز فى اتجاه هذا الغريب وتضربه على رأسه بضفيرة شعرها المملوءة بالزيت بحيث تترك هذه الضربة رائحة مقبولة يصعب أن تزول بسرعة (٤٥) .

واذا كانت الروائح العطرة تؤدى الى الجاذبية الجنسية فان الروائح المنفرة تحدث العكس . فيؤدى عدم الاهتمام بالنظافة بصــفة عامة الى التباعد والنفور ، كما تؤدى الروائح الكريهة الناتجة عن الاصابة ببعض الأمراض ـ خاصة ما اتصل بالأعضاء الجنسية ـ الى نفور دائم من الطرف المشارك فى العملية .. كذلك قد تؤدى رائحة الخمور والسجائر التى تنبعث من الزوج السكير أو المدمن الى نفور زوجته منه خاصة اذا كانت شــديدة الحساسية والنفور لروائح هذه الأشياء .

وقد حرصت الاعلانات على اظهار أن التقارب الجنسى يمكن أن يتم بسببه الرائحة المقبولة . فقد كتب على احدى زجاجات الروائح « تجعل الفتاة الخجولة شخصية لامعة » ؛ وكتب على أخرى « لاستدعاء الرجال اجذبى هذا الزر » (٤٦) .

٢ — روائح الأشياء والأماكن والاتجاه نحوها :

وكما هو الحال بالنسبة لاتجاهات الأفراد والجماعات نحو بعضهم نجد أن ادراكنا وانطباعاتنا عن بعض الأماكن والبيئات والمجالات تتأثر بروائحها . فنحن نميل لأن نربط بين البيئات المختلفة وبين الروائح المرتبطة بها سواء كانت روائح حقيقية أو مزعومة ، ونتيجة لهذا ففي بعض الأحوال نحاول تجنبها وتجنب المشاعر المرتبطة بها . كمحاولة تجنب الرائحة والمشاعر المرتبطة بعيادات الأسنان ، والروائح المنبعثة من المستشفيات ، والمطاعم الملوثة ، والحانات ذات الروائح الخاصة ، ودورات المياه العامة ، ومصانع الغراء والبيرة ، ومدبغ الجلود ، مصانع الورق . وتؤثر رائحة هذه الأماكن والبيئات الفيزيقية فى تشكيل ادراكات الفرد لهذه الأماكن واتجاهه نحوها خاصة اذا ارتبطت بمؤثرات أو مواقف اجتماعية معينة . فيمكن مثلا أن تؤثر الخبرات المؤلمة فى عيادات الأسنان ، وحجرات العمليات ، وحدوث الوفاة فى المستشفيات فى خلق بعض الاتجاهات ليس نحو هذه الأماكن فقط بل نحو الروائح المنبعثة منها أيضا ، والتى يمكن أن ترتبط بالموقف الاجتماعى الذى عاشه الفرد . هنا نجد أن ثمة ارتباطا بين عامل فيزيقى خالص وبين موقف اجتماعى .

ونظرا لأنه عادة ما تتكون لدينا اتجاهات خاصة نحو الأشياء والأماكن والبيئات التى ترتبط بالرائحة الكريهة فاننا دائما ما نهرب من مصانع السماد والبالوعات والمجارى وأماكن جمع القمامة . بل ونكتم أنفاسنا الى حين اذا اقتربنا منها صدفة أو مضطرين . وتحاول الجهات المختصة دائما ابعاد أماكن تجميع القمامة عن المناطق السكنية تجنبا لانتشار الأمراض وتحاشيا لانتشار الروائح الكريهة . بل أن تجمعات جامعى القمامة — كمجتمعات محلية ذات طبيعة خاصة — غالبا ما تقام على بعد كاف من المناطق العمرانية . ويعانى من يقومون بعملية جمع القمامة من المطاردة والابعاد كلما امتد العمران الى هذه الأماكن . أما هؤلاء الذين يقطنون أماكن تجميع القمامة . ومن يعملون فيها ، وهؤلاء الذين يعملون فى اصلاح المجارى والبالوعات فانهم يحققون نوعا من التكيف مع الرائحة بسبب

عاملين : العامل الأول هو أن القمامة (أو العمل فى المجارى) تمثل بالنسبة لهم مصدر الرزق ، ولهذا فهم يسعدون بجمع أكبر قدر منها ، ولا يبالون بما يترتب على فرزها من متاعب تتعلق بحاسة الشم . والعامل الثانى هـو أثر عملية التأقلم مـع الرائحة ، تلك العملية التى تحدث عندما تتأقلم المستقبلات الشـمية فى الأنف وتتعود على هذه الرائحة . ويحدث التأقلم عندما تبدأ عملية الشم . فاذا لم يشـتد تركيز رائحة معينة بعد فترة من الوقت فسوف ينتهى الأمر بفقدان استقبال هذه الرائحة . وهـذا يفسر احساس الفرد بزوال الرائحة بعد فترة معينة من اشتمامها على الرغم من استمرار وجودها (٤٧) .

وعلى العكس مما ذكرناه عن الأماكن ذات الروائح الكريهة نجد أن الانسان ينجذب الى الأماكن والأشياء والبيئات ذات الروائح العطرة . بل ويتكون لديه بعض الاتجاهات نحوها . فنحن نسر بالتنزه والسير فى الشوارع التى تنبعث منها رائحة الياسـمين . واذا دخلنا محلا للزهور اقتربنا من الورود ذات الروائح المخببة والشـديدة . كما يمكن أن يرسـل شخص ما لشخص آخر خطابا معطرا . ونحن يمكن أن نعتبر «حديقة الورود» هى بيئة الرائحة التىتؤدى الىمزيد التفاعل الاجتماعى . فالناس يقصدون الحدائق أزواجا وجماعات . وربما يرتبطون بعلاقات قوية فى ظل وجودهم فى هـذه الأماكن . ومما يزيد ايضاح أهمية مثل هذه البيئات فى احداث أنماط من التفاعل الانسانى اذا قارنا حديقة الورود ببيئة صحراوية ، أو اذا قارنا اقترابنا من حديقة باقترابنا — العرضى — من المباول أو البالوعات . وليس حديقة الورود فقط ، فنحن نجذب الى بيئات أخرى كثيرة مثل رائحة الأفران أو الحاتى . ونشعر بالسرور من رائحة الشواطىء المشبعة بالرمال والملح ، بل قد يثير مجرد تذكر رائحة الشواطىء ذكريات ترتبط بأحداث اجتماعية أو علاقات عاطفية أو لقاءات سارة .

ويمكن أن ننتهى من ذلك الى أن رائحة أماكن وبيئات معينة ترتبط لدينا

بمدلولات اجتماعية متباينة . وتعتبر الأماكن والبيئات ذات الروائح المقبولة اداة ووسيلة لكثير من الأنشطة والتفاعلات الاجتماعية .

ونود أن نشير الى أن الروائح الخاصة ببعض الأماكن تثير لدى الشخص طبيعة الوظيفة الأساسية لهذه البيئة . فعندما يشتم الشخص روائح المطهرات المنبعثة من مستشفى فانها توحى اليه بالعمليات الجراحية ، والعلاج ، والمطهرات ... الخ .. وبمعنى آخر توحى اليه بالوظيفة التى تقوم بها المستشفى . وكذلك الحال بالنسبة للحانات ، فروائح الخمور المنبعثة منها توحى بتعاطى الخمور وصور المخمورين . وبجانب تحديد الرائحة لوظيفة المكان فهى تحدد أيضا حدود المكان وتحدد الانطباع عنه بحيث أن تغير الرائحة يوحى بتغير الوظيفة وتغير حدود المكان . فاذا اشتم شخص رائحة الخمور فى عيادة طبيب . فانه يمكن أن يشك فى قيام المكان بوظيفته الأساسية ، بل ويمكن أن يرتاب فى امكانية قيام الطبيب بمهمته .

واذا كانت العلاقات بين الأفراد والجماعات ، والارتباط بالأماكن يمكن أن تقوى من خلال بواعث مرتبطة بالحاسة الشمية ، فقد ارتبطت الروائح أيضا بتوحد الجماعات وتماسكها ، فقد أوضح هربرت سبنسر أن عادات تقبيل الأنف واشتمامها بين الاسكيمو وعند شعب سموا وسكان جزر الفلبين ليست مجرد ايماءات ترحيب بقدر ما هى دلالة على توحد وتماسك الجماعة .

ولكن هناك ملاحظة هامة هى أن الروائح التى تؤدى الى الابتعاد يمكن أن يؤدى فى نفس الوقت الى زيادة نسبة التفاعل الاجتماعى والتوحد داخل الجماعة نفسها .. بمعنى آخر تزيد الاحساس بالجماعة الداخلية ، فرائحة الثوم التى تعتبر جزءا اساسيا فى عقدة عداء البريطانيين للباكستانيين يمكن أن تؤدى الى شعور قوى بالجماعة الداخلية بين الباكستانيين أنفسهم .

الروائح والهوية الاجتماعية

تحليل للتصنيفات الاجتماعية فى ضوء الروائح

الروائح والمكانة الأخلاقية :

تعبر الناس عن كثير من المثل الأخلاقية وثيقة الصلة بالتفاعل الانسانى باستخدام أنواع من المجاز تتعلق بحاسة الشم . فكثيرا ما نسمع لفظ « السيرة العطرة » السابق الاشارة اليه ، وهو يعبر عن الشخص المحمود السيرة . كذلك توصف بعض الجماعات بأنها ذات رائحة طيبة بينما توصف جماعات أخرى بأنها ذات رائحة كريهة . وتستخدم التعبيرات المرتبطة بالروائح بصفة عامة للتعبير عن النقاء الأخلاقى لشخص أو جماعة معينة تتصف بواقع اجتماعى أخلاقى نقى .

وقد ارتبط الادعاء بانفراد بعض الجماعات برائحة معينة بتكوين تصور نمطى عن الانحلال الأخلاقى لهذه الجماعة . فقد وصف دوكوركر L. Dockworker الباكستانيين فى بريطانيا بأنهم « سلبيين وضعفاء ورائحتهم كريهة » . ويتحدث الأمريكى الأبيض عن « نتانة الزنوج » ، ويؤكد أن الرائحة الكريهة تنبعث منهم نتيجة عدم استحمامهم وعدم تقليدهم للمستويات العليا من الناس ، وبسبب أنهم يعيشون كالخنازير .

وقد كان هناك اعتقاد فى إمكان اكتشاف السحرة والهراطقة من رائحتهم النتنة . كذلك ساد الاعتقاد فى أنه يمكن للأشخاص الفضلاء الذين يتحلون بالصفات الأخلاقية المقبولة أن يكتشفوا حقيقة غيرهم من فاسدى الأخلاق عندما يقابلونهم بسبب ما ينبعث من فاسدى الأخلاق من روائح كريهة . وفى الوقت الذى اضطهد فيه اليهود — وكان يعتقد فيه أنه من الرذيلة أن يكون الشخص يهوديا — كان اليهود موضوعا للاتهام بأنهم ذوو

روائح نتنة ، وكان يعتقد أن هذه الروائح يمكن أن تزول باعتناق المسيحية وبالمعمودية .

واذا كانت الرائحة الكريهة قد ارتبطت بالموقف الأخلاقى لبعض الجماعات فان التعطر الزائد عن الحد قد اعتبر وصمة أخلاقية عند بعض الجماعات . فقد حرمت الجماعات فى العصور الوسطى تعطر التلاميذ بطريقة زائدة عن الحد حيث كانوا يعتبرون أن من يفعل ذلك تبدو رائحته مثل رائحة « المرأة البغي » . ويمكن أن نجد نفس الظاهرة فى مدارس البنين حيث يرى المجتمع المدرسي أن التعطر بالروائح نوع من التخنث أو علامة على فساد الشخصية . أما فى مدارس البنات فيمكن أن يؤدي التعطر الزائد عن الحد والتزين الي اثارة الشكوك في سلوك التلميذة .

وقد زودنا الانثروبولوجيون ببعض الأمثلة القوية التى توضح العلاقة بين الروائح والعطور وبين الفضيلة فى النظام الأخلاقى . فقد أوضح راينولدز Raynolds أن العراف أو المتنبىء فى قبيلة النجونى Nguny عندما يبحث عن آكلي لحوم البشر فهو يقوم باشتمامهم حيث تكون رائحة اللحم على أصابعهم . ويستطيع هذا الكاهن أن يشتم رائحة الشخص من بين عدد كبير من الأشخاص . وبالمثل فان عادة تقبيل الأنوف عند الاسكيمو وعند الجماعات البدائية يمكن أن تكون مرتبطة بتقييم الشخصية . وقد لاحظ هال E.T. Hall أن الوسيط الذى يقوم بالتوسط لخطبة فتاة عند الجماعات الرحل يحاول أن يشتم رائحتها . ويرفض الوسيط اتمام الخطبة اذا لم تكن رائحتها مقبولة لأن الرائحة المقبولة تعتبر دليلا على حسن الخلق . وقد كان يمكن لبعض الكهنة في مواقف متعددة أن يعرفوا ما اذا كانت الفتاة عذراء أم غير عذراء من رائحتها . كذلك حاول بعض الكتاب توضيح العلاقة بين الروائح وبين العفة فى المجتمعات الشرقية .

الروائح والقبول الاجتماعى :

طالما أن الروائح يمكن أن يكون لها مغزى اجتماعى حقيقى فليس غريبا أن تتأثر الممارسات الاجتماعية المختلفة بمحاولة الفرد التوحد مع الروائح

المقبولة فى المجتمع عن طريق بعض الممارسات الاجتماعية . وعلى ذلك يحاول الناس تحقيق القبول الاجتماعى بتوحدهم مع الروائح المقبولة اجتماعيا وابتعادهم عن روائح أخرى يرفضها المجتمع أو يعتبرها روائح كريهة . وتدلنا الدراسات التاريخية ودراسات الثقافات المختلفة أن الأفراد يبذلون جهودا كبيرة لكى يؤكدوا أن رائحتهم مقبولة . كذلك هناك بعض الجماعات تحاول جاهدة أن تتخلص من الاعتقاد السائد عنها بأن لها رائحة ليست مقبولة . ونفس الشىء بالنسبة للأماكن والمجالات والبيئات المختلفة ، فالأفراد يحاولون أن يجعلوا رائحة مثل هذه الأماكن مقبولة . وسوف تؤكد المناقشات الواردة فى هذا الجزء أن مختلف معالجات الرائحة التى تتضمن الأنشطة المبذولة لازالة الروائح الكريهة واطلاق الروائح المقبولة ترتبط كلها بمغزى اجتماعى واضح .

وتتم ازالة الروائح غير المقبولة اجتماعيا عن طريق القيام ببعض الأنشطة التى يمارسها معظم أفراد المجتمع ، والتى تندرج ضمن العادات الفردية والجماعية مثل الاستحمام أو الغرغرة وتنظيف الأسنان . ومن أهم الممارسات التى يقوم بها معظم أفراد المجتمع ازالة العرق عن طريق الاستحمام وتنظيف أجزاء معينة من الجسم بصفة مستمرة ، أو عن طريق التغلب على رائحة العرق خاصة اذا كانت ظاهرة بصفة مستمرة . أما الممارسة الثانية فهى عملية تعطر الفرد ببعض مما وصل اليه فن الروائح كمحاولة لأن يوحد نفسه مع الرائحة المقبولة اجتماعيا لكى يحصل بناء على ذلك على القبول الاجتماعى . وخلال ازالة الروائح غير المقبولة ، والتعطر بالروائح المقبولة يحاول الفرد أن يثبت للآخرين أنه « حسن » و « مهذب » و « معتنى بنفسه » . وهذه الصفات تمثل قيما ومثلا اجتماعية يتطلبها المجتمع . لهذا تعتبر محاولة الفرد التعامل مع الروائح الفيزيقية على نحو أو آخر هى محاولة للتوافق مع المعايير الاجتماعية ، ومحاولة تجنب أية وصمة أخلاقية تنسب اليه . وباختصار يحاول الفرد ان يتوحد مع رائحة شمية يكسبه هذا التوحد — نتيجة ارتباط الرائحة بتوقع اجتماعى معين — قبولا أخلاقيا .

الروائح والتوحد السلالى والتفرقة العنصرية :

تتخذ التفرقة العنصرية أساليب متعددة لتأكيد تميز جنس على جنس آخر ، بحيث يبقى الجنس الأول — الذى يعتبرونه أكثر رقيا — مسيطرا على الجنس الذى يعتبرونه اقل رقيا وأكثر تخلفا . واستخدمت الأساليب للحيلولة دون الانصهار السلالى والثقافى للأجناس المختلفة ، وكانت معظم الأساليب تتسم بالعنف ، والتبرير الكاذب ، والسلوك النمطى المحدد للحفاظ على السيطرة واستمرارها (٤٨) . وقد اتخذت التفرقة العنصرية من الروائح فرصة لتبرير الاضطهاد لبعض الأجناس والاقليات . فمن المعروف مثلا ان بعض الملاك فى أوروبا لا يؤجرون منازلهم للزنوج بحجة أن الزنوج لهم رائحة كريهة ، وبحجة أن عرقهم يؤدى الى تمزق المفروشات فى فترة وجيزة . لهذا فهناك علاقة بين التوحد مع رائحة معينة والاتصاف بها وبين التوحد السلالى . ومن المعروف أن التعطر بروائح خاصة يرمز الى التوحد مع سلالة أو طبقة أو فئة اجتماعية ما كما ذكرنا فى مواضع أخرى .

ونود أن نشير الى أنه ليس بالأمر الغريب أن يعتقد البيض بأن الزنوج يتميزون برائحة فطرية كريهة . فحركة التفرقة العنصرية فى أمريكا تؤكد وجود فروق فطرية بين السلالات المختلفة . وقد غالى فى ذلك أصحاب النظرة الدونية فاعتبروا أن الزنجى مجرد حيوان مستأنس ، أو أنه انسان من طبقة دنيا يتميز بطبيعة طفلية واهتمامات جنسية بدائية (٤٩) .

وقد لوحظ بصفة عامة ان الأقليات دائما ما توصف بأوصاف تتصل بالروائح . فقد أشار دولارد Dollard الى أننا دائما نصف الاقليات بأن رائحتهم كريهة . وهذه تعتبر وسيلة فعالة لكى نثبت عدم رغبتنا فى التعامل معهم ونبرز استعلاءنا عليهم (٥٠) . وبالمثل فقد أكد ميردال أن الرائحة القذرة التى يعتقد الأمريكيون أن الزنوج يتصفون بها تهدف أساسا الى المساس بالشخص الزنجى نفسه ، وتستخدم لتبرير ابعاده عن نسق العلاقات الاجتماعية ، وتبرير الاتفاق الاجتماعى على استبعاده من المسارح والمطاعم ... الخ . ولكى يتغلب الزنوج على هذه الوصمة فهم يحاولون التعطر

بالروائح . وقد أوضح بارينك هاريس Brink Haris أن الصورة النمطية للزنوج المتعلمين فى أذهان البيض هى أنهم يستخدمون بعض الأقراص الدوائية كنوع من العلاج لازالة الرائحة المتعلقة بهم كجنس زنجى (٥١) .

وقد استنكر أحد الآباء مشاركة ابنه فى النوادى التى تهدف لاختلاط البيض والسود للتقريب بينهم بهدف الزواج قائلا : « كيف يحب هذه النوادى التى تضم أولادا ليسوا بيضا ؟ أنهم أشباه للانسان فقط ، فأجسامهم الجميلة لم تعد كذلك بل أصبحت سوداء ورائحتها شريرة » (٥٢) . وتوضح هذه العبارة كيف تتخذ التفرقة العنصرية من الرائحة والمفهوم السائد عنها أساسا لتبرير التفرقة . ؟

الروائح والهوية الطبقية :

وعلى المستوى الطبقى يمكن أن ينظر الى ابناء الطبقة الدنيا على أنهم « ذوو رائحة كريهة » وعلى هذا يجب تجنبهم . ويقول زيمل أنه من الواضح أنه مع زيادة الحساسية فى اشتمام وادراك الروائح يمكن أن تتحدد مسافات اجتماعية معينة . وسوف يكون هذا من أهم ما يتسم به الفرد العنصرى ، ومن أهم ما يحتاج الى دراسة سوسيولوجية .

وقد انتهى بريل Brill فى بحثه عن ردود الفعل لثلاث وأربعين رائحة مختلفة الى أن الذين سألهم عن رائحة العرق كانوا يكرهونها ليس من أجل أنها كريهة فى حد ذاتها ، بل من أجل أنها ترتبط بالطبقات الدنيا .

وتحاول الطبقات الفقيرة ـــ كما تفعل الجماعات العنصرية ـــ التعطر بكميات كبيرة ملفتة للنظر ، اما تقليدا للطبقات العليا أو تجنبا للوصمة التى يلصقها بهم أبناء الطبقة العليا . ولكن فى كثير من الأحيان لا يؤدى هذا التعطر الى النتيجة المطلوبة . فالكمية الزائدة عن الحدود المعقولة ، ونوعية الروائح تجعلهم ـــ فى نظر الآخرين ـــ ملطخين بالرائحة ، كما أنهم لا يفرقون بين الروائح الخاصة بالرجال وتلك الخاصة بالنساء .

هذا بالاضافة الى أنهم يستعملون الروائح الرخيصة الثمن . وفى النهـــاية تكون هذه الروائح هي الأخري معبرة ومؤكدة لانتمائهم للطبقات الدنيا .

وفى نفس الوقت تحاول الطبقة المتوسطة أو العليا أن تدعم مركزهـــا باستخدام أنواع خادمة من العطور الفاخرة غالية الثمن التى ترمز الى ارتفاع المكانة . وهى غالبا ما تكون تلك الروائح التى يعلن عنها فى الصحف والمجلات ووسائل الاعلام . ويؤكد الارتباط بين الهوية وبين الروائح أن الاعلانات غالبا ما تحرص على أن تكتب بجوار الاسم التجارى للرائحـــة ما يدل على انها غالية الثمن ، أو أنها خاصة بالطبقات الراقية . بل تدعى هـــذه الاعلانات أحيانا ان رائحة ما كانت تســـتخدمها كليوباترة أو الملكة اليزابيث وذلك لكى تعطى العميل الذى يشتريها مكانة اجتماعية عالية أو هوية طبقة مميزة .

وقد يحاول ابناء الطبقة المتوسطة شراء مثل هذه الروائح رغم أنها لا تناسب ميزانياتهم . وربما يكون ذلك على حساب الضروريات التي يجب أن تكون لها أولوية على شراء الروائح ، وذلك محاولة منهم للتوحد — عن طريق التعطر بالرائحة التى يشاع أنها خاصة بالطبقات العليا — مـــع الطبقة الأعلى .

والخلاصة أن الأفراد يحرصون على أن يتعاملوا مع الروائح بطرق كثيرة لكى يؤكدوا هويتهم الطبقية ، سواء كان هذا الانتماء قائما فعلا أو كان مجرد محاولة للتطلع الى الطبقة الأعلى . وفى ضوء ذلك يمكن أن يكتسبوا بعض الأنماط والقواعد الخاصة بهذه الطبقة عن طريق توحدهم ومجاراتهم لآدابها السلوكية .

الروائح والممارسات الثقافية

ارتبطت الرائحة أيضا بكثير من عناصر ثقافة الانسان ، كما ارتبطت بسلوكه . فقد ارتبطت بعادات الانسان ومعتقداته وتحريماته ، واحتوى أدبه الشعبى على عناصر تضمنت مفهومه عن الروائح المختلفة وتقييمه لها . ويمكن التعرف على ذلك من مناقشة المجالات الآتية :

١ ــ الممارسات الدينية :

يمكننا أن نلحظ اهتماما كبيرا فى مجال العبادة والممارسات الدينية بموضوع الروائح . فقد اهتمت المجتمعات البدائية بنظافة الانسان كشرط من شروط التقرب الى الأماكن المقدسة ، وآداء الممارسات الدينية . فالشيلك مثلا يعتقدون أن من يقترب من معبد الاله وهو غير طاهر يموت (٥٣) . ويهتم الناس فى ممارساتهم الدينية فى كثير من الديانات بالروائح فنجد أن رائحة البخور تنبعث من دور العبادة أثناء الصلاة ، ويحرص الناس على أن يشـــارك المصلون فى اشتمامها كوسيلة للتوحد الروحى . ويذكرهم تصاعد البخور واشتمام رائحته بتصاعد صلواتهم الى الاله ، كما يذكرهم بأن أعمالهم يجب أن تكون طيبة كرائحة البخور حتى تكون مقبولة أمام الله .

ويحرص كثير من المتدينين على التعطر ويحتفظون فى منازلهم بالروائح والعطور (٥٤) . وقد اهتمت كتب التعاليم الدينية بالحث على نظافة الأجزاء المختلفة من الجسم (٥٥) وبصفة عامة يربط الناس دائما بين الشخصيات الصالحة وبين الرائحة الطيبة .

٢ ــ العادات والمعتقدات :

وهناك بعض العادات الاجتماعية التى تعطى للروائح مدلولات خاصة . فقد انتشرت بين المصريين مثلا رجالا ونساء عادة التعطر بالطيب . فيتطيبون

بدهن الورد والعنبر والمسك . وكانت العطور تقدم فى المنازل للضيوف كما تقدم القهوة (٥٩) .

وقد امتد نطاق الاعتقاد فى الروائح الى دائرة الموتى لذلك تعطر الجثث — منذ مصر القديمة — حتى بعد الغسل اعتقادا بأنهم ينتقلون بعد الموت الى عالم علوى طاهر . ويعتقد الناس أن الشخص الصالح تنبعث منه بعد موته رائحة طيبة بعكس الشخص الطالح ، حتى أن بعض الناس يقومون باشتمام الميت وابلاغ أسرته أن رائحته مقبولة فيبعث ذلك على ارتياحهم ، ويخفف من آلامهم اذ أن ذلك دلالة على صلاحه ، وبالتالى فان مثواه الجنة . كما يمكن أن يشتم الناس روائح ذكية تنبعث من الأماكن المقدسة .

وتؤثر الاعتبارات الاجتماعية والقرابية على تقبل الناس للروائح ، فأفراد أسرة الميت يمكنهم أن يتقبلوا الرائحة المنبعثة منه ، وقد تثير لديهم الاحساس بالشفقة عليه بينما لا يتقبلها الغرباء . كذلك فان الفرد يكره أن يشتم رائحة كريهة من فم انسان ، ولكنه قد يتقبلها من فم صائم . وعلى الرغم من ارتياح الناس للرائحة العطرة وتقبولهم للشخص الذى يتعطر بها عموما ، فانه فى مناسبات معينة كالوفاة مثلا يكون استخدامها محل استهجان الناس . فالناس يستهجنون سلوك انسان يتعطر فى يوم وفاة والده .. هنا تصبح الرائحة مكروهة بسبب الموقف الاجتماعى ، وقد تتسبب فى التأثير على اتجاهات الناس نحو هذا الشخص ، فيتحول الموقف من الاشفاق عليه الى الازدراء به .

السحر :

احتل الاهتمام بالرائحة مكانة هامة ايضا فى مجال الممارسات والأعمال السحرية . فالساحر قبل أن يقوم « بالعمل » يطلب قطعة من ملابس الشخص المراد اجراء العمل له ، لأنها تحمل رائحة عرقه . وتقوم فكرة « الأثر » الذي يحمل رائحة الانسان على الاعتقاد بأن الرائحة — التى تتسبب عن عرق الانسان — هى جزء من كيان هذا الشخص . ومن خلال التأثير على رائحة

الانسان أو على عرقه الذى يحمل هذه الرائحة يمكن التأثير على جسمه ، أى على شخصه . لهذا فان احراق قطعة الملابس ، أو شكلها بدبوس أو غير ذلك يعتقد أنه سيكون له نفس الأثر على جسم صاحب الأثر .

كذلك يعتقد بعض المصريين أن الأرواح الشريرة اذا أتت واشتمت رائحة البصل المعلق على أبواب المنازل ذهبت ولم تعد اليه مرة أخرى ، لهذا يعلق البصل على أبواب المنازل ، وعلى الأسرة ، وأبواب الغرف (٥٧) .

وينتشر استعمال البخور فى الأعمال السحرية المختلفة ، فيتلو الناس بعض العزائم التى يعتقدون انها تقى من العين ، كما يضعون الشب مع البخور ويحرقونها ، فاذا احترق البخور صدرت عنه رائحة ذكية ، أما الشب فيتشكل بشكل خاص يعتقد الناس أنه شكل الحاسد . لهذا فهم يفقأون عين الشكل معتقدين أن فى ذلك اتقاء لعين الحاسد . بالاضافة الى ذلك يستلزم قيام الساحر بالاجراءات السحرية فى بعض الممارسات استعدادات خاصة مثل اطلاق أنواع خاصة من البخور ، والتعطر ، والامتناع عن بعض أنواع الأطعمة « التى لا تحبها الجن » مثل البصل والثوم (٥٨) .

الأمثال الشعبية :

اهتمت الأمثال الشعبية أيضا بموضوع الروائح . فدارت كثير من هذه الأمثال حول الرائحة لتوضح أن بعض الروائح مقبولة عند الناس وبعضها الآخر غير مقبول ، وعلى الأفراد أن يقتربوا من الروائح المقبولة وأن يبتعدوا عن الروائح غير المقبولة . فالمثل الذى يقول « ان دبلت الوردة ريحتها فيها » يدل دلالة واضحة على أن الشخص الفاضل يبقى فاضلا مهما تغيرت أحواله أو أن الجمال لا يزول بزوال الشباب . كما يؤكد المثل القائل « سلام على زى سلام الموردى على بياع الفسيخ » الفوارق الاجتماعية التى تتسبب فيها الروائح المرتبطة بمهن بعينها . وهو يضرب عندما يسلم شخص على شخص آخر بازدراء . أما الشخص الوضيع الأصل فيقال له « أبوك البصل وأمك الثوم ، منين تجيب الريحة الطيبة يا مشموم »

دلالة على انه سيظل وضيعا مهما ارتفع . أما القوم الذين يكثرون فى مكان تكثر فيه القذارة فيقال لهم « زى بركة الفسيخ كترة ونتانة » . ويضرب المثل القائل « زبال فى ايده وردة » للشخص المتجمل بما لا يتفق مع حالته أو مهنته . ويؤكد الناس على أن معاشرة الصالحين والطيبين تكسب الناس الفضيلة والمحامد بقولهم « من عاشر الزبدانى فاحت عليه روايحه ».

وقد ربط المثل الشعبى ايضا بين الفقر والرائحة غير المقبولة فى المثل القائل « الفقير ريحته وحشة » ويمكن أن يقال هذا المثل بأسلوب استنكارى كانتقاد لاحتقار الأغنياء للفقراء . وفى هذه الحالة يستخدم المثل ليعنى معنى مضادا لمدلوله المباشر . كما ربط المثل الشعبى — بطريقة مباشرة — بين حب النظافة والرائحة فى المثل القائل « الوسخة تفرح ليوم الحزن » (٥٩) .

تحريمات الروائح والوظيفة التربوية :

هناك تحريمات متعددة تتعلق بالروائح ، ففى بعض المهن يلتزم الشخص القائم بالمهنة التعطر بالروائح أو على الأقل يكون مظهره نظيفا ورائحته مقبولة . ولعل أبرز مثال على ذلك « الحلاق » الذى كان عليه — ومايزال — أن يكــون نظيفا متعطرا ، وألا يأكل الأطعمة التى تجعل رائحته غير مقبولة خوفا من ايذاء العملاء عند اقترابه منهم . كما تحرم الأم على طفلها أن ينام دون أن يغسل يديه اذ أن « الشمامة » سوف تأتى فى الليل وتشــم رائحة يديه القذرتين . وهى طريقة يتعلم بها أهمية غسل يديه وفمه بعـد الأكل وقبل النوم .

وهناك مواقف عديدة تحرم فيها الروائح بهدف تربوى بقصد الوصول الى تحقيق قيم اجتماعية . وبذلك يكون هدف تحريم الرائحة أبعد من مجرد التحريم فى حد ذاته . فمثلا يحاول بعض نظار المدارس تحريم التعطر بالروائح بالنسبة للتلاميذ ، على الرغم من أن ذلك يجعل رائحة التلميذ مقبولة . فى هذه الحالة تعتبر الرائحة المقبولة فى المجتمع مرذولة فى المحيط المدرسى ، ويعتبر رفض الروائح هنا موقفا تربويا اجتماعيا يهدف الى تعليم

التلميذ عدة أشياء مثل اعطاء المدرسة طابعا قدسيا يختلف عن الحياة العادية ، بجانب التأكيد على أن المدرسة هى مكان للعلم وليس مكان للتزين ، بجانب أنها مكان يهدف فيه الانسان الى تحصيل العلم ، ولذلك يجب أن يعزف عن ألوان الترف .

وهناك أيضا تحريم اخراج الغازات من البطن فى الأماكن العامة fart taboo . فهناك قواعد اجتماعية تحكم وتضبط عملية اخراج الغازات . وهناك اتفاق عام بين مختلف الجماعات البشرية بعدم اطلاق العنان فى هذا الأمر ، لهذا اهتمت شركات الأدوية بانتاج أقراص الفحم التى تؤثر على وجود الغازات فى البطن .

وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يهتمون بموضوع التحريمات الاجتماعية ، الا انهم لم يقتربوا من هذا النوع من الظواهر المحرمة رغم أهمية تأثيرها على التفاعل بين الناس ، ويكفى أن نتصور ما يثيره اطلاق هذه الرياح فى اجتماع عام من سخط واشمئزاز .

مناقشة وتعليقات :

تضمنت المناقشات السابقة تحليلا أوضح وجود علاقة متبادلة بين الروائح وبين كثير من المفاهيم والملابسات الاجتماعية . ثم أوضح كيف يتأثر الموقف الاجتماعى بموضوع الرائحة . كذلك اتضح وجود علاقة بين الروائح بأنواعها المختلفة وبين التفاعل الاجتماعى ، فالروائح تؤثر على أنماط التقارب والتباعد الاجتماعى ، وتؤثر على العلاقات الاجتماعية ككل . ولعل ذلك يلقى الضوء على أهمية مثل هذه الموضوعات فى أن تصبح مجالات لاهتمام المشتغلين بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا . فاذا كان علم الاجتماع والأنثروبولوجيا يهتمان بدراسة الظواهر الاجتماعية ، ودراسة كيف يتفاعل الناس مع بعضهم ، والنتائج المترتبة على ذلك ، فان آثار الروائح على التفاعل الاجتماعى تكون من صميم الموضوعات التى تدخل فى نطاق هذه التخصصات .

ويمكن أن يجد من يهتمون بالأنثروبولوجيا على وجه الخصوص فى مثل هذه الموضوعات مجالا هاما للدراسة طالما هم يهتمون بالانسان من حيث بنائه الجسمى ، ومن حيث ثقافته وعلاقاته الاجتماعية . وفى هذا الصدد سـوف يميزون بين ما يمكن ان نطلق عليه الروائح الطبيعية ، وهى تلك الروائح التى لا يقوم الانسان بصنعها بل توجد نتيجة عمليات عضوية أو تفاعلات كيميائية مثل رائحة عرق الجسم ، والرائحة المنبعثة من أية مادة من المواد سواء فى حالتها الصحيحة أو نتيجة تعفنها ، والروائح الناتجـة عن التفاعلات الكيميائية فى الصناعات المختلفة . والنوع الثانى من الروائح هو ما يمكن أن نطلق عليه « الروائح المصنوعة » ، وهى تلك الروائح التى يصنعها الانسان (وهى تشكل جزءا من ثقافته المادية) بهدف استخدامها للتكيف مـع البيئة الطبيعية والاجتماعية أو بهدف الحصـول على القبول الاجتماعى . ومن الطبيعى أن تكون هذه الرائحة مقبولة اجتماعيا أو تكون دليلا على انتماء الفرد لكيان اجتماعى معين . وفى الحقيقة يمكن أن نتلمس وجود علاقة بين هذين النوعين من الروائح . فالروائح الطبيعية يمكن ان تكون أكثر تعددا وانتشارا من الروائح المصنوعة . واذا كان الانسان قد صنع الروائح المقبولة فان الجماعات البشرية قد بذلت جهدا للاجماع على الروائح الطبيعية المقبولة والروائح غير المقبولة . واذا كان الانسـان قد بذل جهودا كبيرة لتصنيع الروائح أو اضافة روائح للمواد والأشـياء عديمة الرائحة لكى يجعلها أكثر قبولا ، فانه أيضا استخدم من الروائح التى وجدها فى الطبيعة ما يلائمه . ويحكى تاريخ الانسـان — ضـمن ما يحكيه — جهوده فى التغلب على الروائح الكريهة خصوصا ما تعلق بجسمه ، فالناس يحاولون التغلب على حالات انبعاث روائح كريهة من جسم الحى وعلى تعفن جسم الميت لكى يصبح الانسان أكثر قبولا فى نظر الآخرين . ومن الطبيعى ان تكون هذه الروائح وما يتصل بها من معالجات موضوعا من موضوعات الدراسة فى الأنثروبولوجيا .

ويلاحظ أن هناك فروعا لعلم الاجتماع وفروعا للأنثروبولوجيا يمكن أن تصبح أكثر اهتماما — عن غيرها — بتناول الموضوعات المتصلة بالرائحة .

فيمكن لدارس الثقافة مثــلا أن يهتم بالاختلاف الثقافية التى تحدد كيفية التعطر ، ونوعية المواد المستخدمة فى التعطر ، والأسباب المؤدية الى هذه الاختلافات فى أكثر من ثقافة . فمن المعروف مثلا أن الهنود يهتمون بالتعطر بأنواع من العطور تصنع فى الهند ، وهذه يظل تأثيرها باقيا لفترة طويلة . وهى تختلف قطعا عن أنواع العطور المستعملة فى المجتمع الأمريكى مثلا .

ويمكن أن تكون الروائح أيضا أحد الموضوعات التى يهتم بها علم الفولكلور ، وذلك من خلال دراسته للأدب الشعبى والمعتقدات الشعبية وغيرها من عناصر الثقافة الشعبية . فالأدب الشعبى المصرى يتضمن مثلا بعض المواد التى تتحدث عن الرائحة ، فهناك على سبيل المثال فى نوادر جحا ما يدور حول فكرة تخيل الفرد لنفسه بانه يأكل عن طريق اشــتمام الرائحة . كذلك يمكن أن يهتم دارس الطب الشعبى بموضوع الروائح ، فقد حاول الطب الشعبى أن يعتنى عناية فائقة برائحة الانسان لكى يكون مقبولا لدى الآخرين . والطبيب الشعبى السيوى الذى يقومبازالة السمنة عن طــريق حمامات الرمال الساخنة فى الصحراء يرى أن علاجه يتضمن ازالة رائحة العرق الذى ينبعث من الأجسام البدينة .

ويجب أن يهتم أيضا الذين يدرسون التجمعات الحيوانية والظواهــر السائدة بينها بموضوع الشم والروائح وتأثيرها على تجمعاتهم . ففى معظم الحيوانات الدنيا نجد أن حاسة الشم حادة للغاية . فهى تعتبر حاســة ذات وظيفة حيوية بالنسبة لكثير من الظواهر الخاصة التى تؤثر على سلوك الحيوانات وتجمعاتهم . فالحيوانات تتجنب الاقتراب من جماعات الحيوانات المعادية عن طريق ادراكها لرائحتها . وتساعد الرائحة ايضا فى جذب هــذه الحيوانات لأماكن وجود الطعام . كما تساعد حاســة الشم عــلى اثــارة الدوافع الجنســية التى تســاعد بعض الاناث على التعرف على ذكــورهن الذين يكونون مختفين على بعد مسافة تبلغ الميل (٦٠) .

واخيرا فاذا كان زيمل وبرجر ولوكمان هم السوسيولوجيون الوحيدون الذين طالبوا باقامة ما اطلقوا عليه علم اجتماع الحواس Sociology of Senses

وأكدوا أهميته ، فان هـــذا المقال يبرز المســـائل الهامة الجديرة بالبحث فى هذا الفرع الجديد .

واذا كانت هذه الدراسة قد قدمت اسهاما فى توضيح الجوانب المختلفة للموضوع ، الا أن هذه الجوانب مازالت فى حاجة الى جهود متعددة تنظر الى الموضوع من اكثر من زاوية ، وتنطلق من احساس داخلى بالمسئولية تجاه تقدم المعرفة فى هذا المجال من مجالات الدراسة الأنثروبولوجية .

المـراجع

(١) Franklin C. Shontz., Percetual and cognitive aspects of body experience. Academic Press, New York and London, 1969, pp. 167-168.

(٢) Russell Scott. The Body as property, The Vinking Press, New York, 1981.

(٣) يتحدث أيضا كتاب شونتز الذى سبق الاشارة اليه عن تعريف ادراك الجسم ثم عن بحوث الادراك والمشكلات المنهجية المتعلقة بالدراسة . ولعل أهم الفصول التى يتناولها الكتاب هى مفهوم صورة الجسم . اذ ناقش فيه صورة الجسم كبناء نظرى وصورة الجسم كبناء يمكن قياسه .

(٤) Michael Argyle, The Syntaxes of the Body Communication, In The Body as a Medium of Expression. Edited by Jonathan Benthalland Ted Polhemus., Allen Lane, Penguin Books, London 1975, pp. 143-144.

(٥) Franclin C. Shontz., Op. Cit., pp. 11, 12.

نود أن نشير فى هذا المجال الى أن أهمية الجسم كتكوين مؤثر على شخصية الفرد قد اهتم به كثير من المنظرين . وقد قدم كل من فيشر Fisher وكليفلاند Cleveland بحثا مجهدا جاما يجمع الجهـود التى بذلت فى الموضوع ، لهذا فان كل من يتتبع الجهود التى بذلت فى دراسة تأثير الجسم على الشخصية يجب أن يرجع الى عملهما .

انظر نفس المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٦) Ted Polhemus, Social Bodies., In Body as a medium of expression., Op. Ct., pp. 27-29.

(٧) Michael Argyle., Op. Cit., pp. 144, 145.

(٨) Ted Polhemus. op. cit., p. 19.

(٩) The Body as a Medium of Expression., op. cit., p. 1.

(١٠) صدرت أعمال هذا المؤتمر فى كتاب نشر فى سنة ١٩٧٧ يحمل نفس عنوان موضوع المؤتمر وحرر الكتاب جون بلاكنج .

Jon Blacking (editor), Te Anthropology of the Body, New York, Academic Pres, 1977.

(١١) The Body as a miedum of Expression., op. cit., pp. 2, 3.

(١٢) المرجع السابق ، ص ٣ .

(١٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

أنظر الموضوعات الواردة فى كتاب :

Biological Anthropology, Readings from Scientific American, with Introduction by Solomon H. katz W. H. Freeman and Company, U.S.A., 1975.

(١٦) د. محمد الجوهرى ، الأنثروبولوجيا . أسس نظرية وتطبيقات عملية ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٨٢ ، ص ٣٤ .

(٣٧) انظر تفصيلات عن موضوع ومجال الأنثروبولوجيا الطبية الذى قدمه كاتب هذا المقال بعنوان : « الأنثروبولوجيا » الطبية وخدمة قضايا الصحة والمرض فى مصر » ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، اشراف د. محمد الجوهرى ، العدد الثالث ، أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، دار المعارف ، القاهرة . صص ١٩ ـــ ١٠٠ .

David E. Hunter and Philip Whitten, Encyclopedia of (١٨)
Anthropology, New York : Harper and Raw, 1976, p. 373.

David Hunter and Philip witten, op. cit., p. 374. (١٩)

(٢٠) د. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٩ ، ص ٣٢٨ .

Ted Polhemus., op. cit., p. 16. (٢١)

(٢٢) المرجع السابق ، صص ١٣ ، ١٤ .

Michael Argyle, op. cit., pp. 146-147. (٢٣)

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٢٥) تعتبر « الشلوخ » وهى خطوط ترسم على الوجه أو الجبهة عند القبائل السودانية . ولا يمكن محو هذه الشلوخ لأنها تصبح خطوطا غائرة فى الوجه أو الجبهة ويتم عملها عن طريق أدوات خاصة . ويختلف شـكل الشلخ من قبيلة الى أخرى . وتحمل هذه العلامات الجسمية معان اجتماعية فهى تشير الى الانتماء القبلى ، كما يمكن أن تدل على المذهب الدينى أو الطريقة التى يتبعها الشخص . انظر : يوسف فضل حسن ، الشلوخ : أصلها ووظيفتها فى سودان وادى النيل الأوسط ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، سنة ١٩٧٦ .

Michael Argyle, op. cit., pp. 154-157. (٢٦)

(٢٧) المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٣٢) د. محمد الجوهرى ، المرجع السابق ، صص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣٣) Malak kamal Wassef, The perception of the Human Body, Unpublished thesis, Department of Sociology — Anthropology — Psychology., The American University in Cairo., April, 1981. pp. 58 -59.

(٣٤) المرجع السابق ، ٦٤ — ٦٦ .

(٣٥) المرجع السابق ، صص ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ .

(٣٦) تعتبر حاسة الشم أكثر الحواس اهمية ، نظرا لأنها أكثرها حساسية . كما أن كمية المواد المثيرة لحاسة الشم تفوق فى عددها المواد المثيرة للحواس الأخرى مثل حاسة التذوق مثلا . وبينما يمكن تصنيف التذوق الى أربع فئات رئيسية ، فان حاسة الشم تنقسم الى أكثر من ذلك بكثير . أنظر :

M. Talaat ,Talaat physiology in medical practice., Vol. IV. «The special senses». Cairo, 1968, p. 138.

(٣٧) نود أن نشير الى أنه على الرغم من عدم اهتمام غالبية علماء الاجتماع بالظواهر المتعلقة بحاسة الشم ، وعلاقتها بالتفاعل الاجتماعى ، الا أن هناك محاولة جادة قام بها كل من لارجى Largey وواتسون Watson للتعرف على المفاهيم والتصورات الاجتماعية للأفراد والجماعات عن الروائح . فقد افترضا أن العلاقة بين الأشخاص وعلاقات الجماعات تتأثر بمثل هذه التصورات . وقد حاولا دراسة المكانة الأخلاقية ، والتصورات النمطية وأنماط التجنب والابتعاد أو الجاذبية ، ووسائل التعبير عن الشعور فى ضوء الروائح . ونود أن نشير الى أن المناقشات الواردة فى هذه الدراسة قد اعتمدت فى كثير من جوانبها على الأفكار النظرية التى صاغها لارجى وواتسون فى مقالهما الذى صدر تحت عنوان سوسيولوجيا الروائح

Sociology of Odors

(أنظر :

Gale Peter Largey and David Rodney Watson, «The Sociology of Odors». American Journal of Sociology, Vol. 77. No. 6. May, 1972.

واذا كان محتوى هذه الدراسة يبلور الفكرة التى عرضها المؤلفان ، فانه يتخطى حدود مقالهما الى آفاق أبعد بحيث يوضح جوانب لم تتضح فى المقال المذكور ، مع الاهتمام بذكر نماذج واقعية تسود فى البيئة الاجتماعية لمجتمعنا المصرى .

(٣٨) من الناحية الفسيولوجية يتم ادراك الروائح أو ما يسمى « بالشم » نتيجة وجود جزء علوى فى تجويف الأنف يسمى المستقبلات الشمية . ولكى تحدث عملية الشم يجب ان تكون الخلايا المراد شمها متبخرة ، ويجب أن تذوب فى الغطاء المخاطى للأنف . فالمواد الصلبة ان لم تكن قابلة للتغير الى الحالة الغازية gaseous state فلن يمكن استقبال رائحتها . انظر : M. Talaat, op. cit., p. 136.

(٣٩) لقد أثار ثيودور Theodor Rosbury مشكلة سوسيولوجية هامة تتعلق بالروائح عندما تساءل « لماذا نعجب بالزهور وغيرها ، ولكننا لا يمكن ان نتعلم أن نعجب برائحة عرق الرجال أو النساء ؟ » ان ذلك ربما يرجع الى اهتمام الانسان عبر التاريخ بازالة أو معالجة عرقه لكى تصبح رائحته مقبولة . ولكن ما هو السر فى أن رائحة العرق غير مقبولة ورائحة الكولونيا مقبولة ، بل وتعبر عن مكانة أخلاقية معينة ؟ هل لأن المعنى الاجتماعى غير المقبول يرتبط دائما بالروائح الانسانية التى تنفر الأفراد من أنفسهم ؟ .

(٤٠) « الجلة » عبارة عن أقراص تصنع من روث البهائم ، فتجمع وتشكل فى شكل أقراص مستديرة ، وتترك فى الشمس حتى تجف ، ثم تستخدم كوقود للأفران المنزلية التى يخبز فيها الخبز فى القرى .

(٤١) هناك ملاحظة هامة هى أن شخصا مثل هذا اذا كان يتصف بقدرات معينة ، كأن يكون بطل لعبة ما فيمكن للمكانة الاجتماعية التى يشغلها أن تخفف من حدة النفور منه . بل قد نجد من فتيات النادى من تحاول التقرب اليه واضعة مسألة رائحة فمه فى المرتبة الثانية . وهنا نلحظ تأثير تفوقه على ظاهرة النفور منه تلك المتسببه عن ظاهرة فيزيقية أساسا . أما اذا كان الشخص فردا عاديا واتصف بمثل هذه الظاهرة الفيزيقية فهى يمكن أن تمثل سدا أو حاجزا يؤثر فى مختلف جوانب التفاعل الاجتماعى بينه وبين الآخرين . كما انها تضفى على شخصيته لونا اخلاقيا خاصا .

(٤٢) تنشأ رائحة العرق تحت الابط غالبا نتيجة افرازات الغدد

العرقية ، وغالبا لا يكون لهذا العرق رائحة . وقد تكون له رائحة ولكن غير كريهة اذا كان العرق مفرزا حديثا . أما الرائحة الكريهة فهى تنشأ نتيجة التحلل البكتيرى . ولهذا فان مزيلات الروائح لها تأثير أقوى اذا اختلطت ببعض المضادات الحيوية مثل النيوميسين neomycin . الا أنه من الممكن أن تكون الرائحة الكريهة ناتجة عن الكيتونيات ketones (مركبات عضوية) ، وهذه بدورها يمكن ازالتها أو معادلتها ببعض المواد الكيمائية مثل مادة الكلورهيدروكسيد الالومنيوم التى توجد فى معظم التركيبات المزيلة للروئح الكريهة ، وتقلل من افراز العرق ، كما أن لها تأثيرا مضادا للبكتريا . وعموما تعتبر هذه المادة ذات فعل مضاد — بالاتحاد الكيميائى — مع المواد ذات الرائحة الكريهة .

M. Talaat., op. cit., p. 138.

(٤٣) رفعت الجوهرى ، شريعة الصحراء . عادات وتقاليد . وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٢٢٧ .

(٤٤) Hamed Ammar, Growing up in an Egyptian Village., London, 1954, p. 195.

(٤٥) د. نبيل صبحى حنا ، جماعات الغجر . مع اشارة خاصة الى الغجر فى مصر والبلاد العربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص٢٥٦ .

(٤٦) تحتاج فكرة الاعلان عن روائح معينة لاثارة الدوافع لشرائها الى دراسة أوفى واعمق بهدف التعرف على تركيز الاعلانات على دور الروائح فى احداث عملية القبول وعلاقة ذلك بالاقبال على شرائها . اذ أن ذلك يعكس اهتمامات الناس وحرصهم على أن يكونوا مقبولين لدى الآخرين من خلال التعطر بروائح معينة .

(٤٧) M. Talaat., op. cit., p. 140.

(٤٨) د. عاليا شكرى ، علم الاجتماع الفرنسى المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ١٩٧٢ ، ص ١٨١ .

(٤٩) د. عزت حجازى ، التفرقة العنصرية . تحليل اقتصادى اجتماعى ، المجلة الاجتماعية القومية ، عدد خاص عن التمييز العنصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، سبتمبر ١٩٧١ ، صص ٨٩ ، ٩١ .

(٥٠) من المعروف أن الرائحة التى تلصق بالزنجى يمكن ألا تكون موجودة على الاطلاق ، ولكن هناك دوافع مختلفة تدفع الرجل الأبيض الى تكوين تلك الفكرة عن الزنجى ، مثل التحيز العنصرى والقيم المعادية للزنوج ، والشعور بالاستعلاء والتميز . هذه كلها تدفع الرجل الأبيض الى الاعتقاد فى وجود هذه الروائح . فهذه الدوافع تؤدى الى زيادة حساسية الرجل الأبيض لهذه المنبهات ، وتحدد الطريقة التى يدرك بها البيض مختلف المنبهات الغامضة التى تؤيد ما يعتقدون فيه . أنظر د. محمد فراج ، الحياة النفسية ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٦١ .

(٥١) يعتبر هذا النموذج من التوحد السلالى وأثره على الصاق رائحة معينة بجنس من الأجناس ظاهرة غير موجودة فى المجتمع المصرى . ففى ظل التقاليد الشرقية ، وانتشار نزعة التدين ، ومفاهيم المساواة ، والمفاهيم الاشتراكية لا تظهر مثل هذه الظواهر فى صورة الاجماع العام بحيث ينسب الناس رائحة معينة لجنس من الأجناس او لأقلية من الأقليات .

(٥٢) يقوم التعصب العنصرى على أساس توفر بعض السمات الشخصية المميزة التى تعزى الى جنس ما . وهو يرتبط بالتعصب الفزيوجنومى الذى يقوم على أساس افتراضه توفر بعض السمات الجسمانية الظاهرية فى ابناء هذا الجنس . أنظر د. محمد الجوهرى ، علم الاجتماع ودراسة التعصب والتمييز العنصرى ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، سبتمبر ١٩٧١ صص ٨٩ — ٩١ .

(٥٣) د. أحمد الخشاب ، دراسات أنثروبولوجية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨٨ .

(٥٤) الامام ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد فى هدى خير العباد محمد خاتم النبيين وأمام المرسلين . الجزء الأول ، المطبعة المصرية ، ص ٣٧ .

(٥٥) انظر التفصيلات الخاصة بازالة شعر الجسم التى ذكرها الامام أبى حامد الغزالى فى كتابه « احياء علوم الدين » ، كتاب الشعب ، صص ٢٤٩ — ٢٥٨ .

(٥٦) أحمد أمين ، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٢٧٨ .

(٥٧) أحمد أمين ، المرجع السابق ، ص ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٥٨) د. محمد الجوهرى « الجن فى المعتقد الشعبى ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد التاسع ، العدد الأول يناير ١٩٧٢ ، ص ١١٨ .

(٥٩) انظر هذه الأمثال فى كتاب الأمثال العامية لأحمد تيمور ، لجنة نشر المؤلفات التيمورية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٦ ، صفحات : ٨ ، ١٠٢ ، ٢٤٧ ، ٢٦٤ ، ٣٨٠ ، ٤٤٩ ، ٥٢٥ .

(٦٠) M. Talaat, op. cit., p. 139.

الخدمة الاجتماعية بين مأزق التبعية
وأزمة التخلف فى العالم الثالث
دراســـة نقدية

دكتور محروس محمود على خليفة (*)

مقدمـــــة :

انتشرت مهنة الخدمة الاجتماعية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى كثير من بلدان العالم ، مصحوبة بأيديولوجية ترتكز على مقولة أنها مهنـــة انسانية ، ونظام اجتماعى يواجه أزمات العصر المطروحة فى سياق اقتصادى اجتماعى سياسى .

وأصبحت الخدمة الاجتماعية مهنة واسعة الانتشار ، ينتمى اليها عدد كبير من العاملين فى تنظيمات الرعاية الاجتماعية ، وبعض الجهود والمشروعات ذات الطابع الخدمى أو التنموى وخصوصا فى قطاع الخدمات الاجتماعية .

غير أن التحليل المنهجى الواعى ، سرعان ما يكشف عن أن الانتشـــار الواسع للمهنة لا يعنى فى الواقع ، أنها قد باتت مهنة عالمية كما تردد فى الكثير من الكتابات الغربية التى تعالج النسق القيمى والأهداف التى تسعى اليها الخدمة الاجتماعية ـــ تلك الدراسات التى ترى فى الخدمة الاجتماعية مهنة عالمية تصلح فى كل زمان ومكان ـــ متجاوزة ـــ خصوصية السياق الاقتصادى السياسى لكل بلد من البلدان التى أصبح للخدمة الاجتماعية المهنية موقع فيهـــا .

وعندنا ـــ أن تحليل الظروف التاريخية وعلاقة الدول التى تنتمى لبلدان

(*) مدرس بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالأسكندرية .

العالم الثالث — بالعالم الأورو — أمريكى — والظروف التاريخية التى تحررت فيها تلك الدول (سياسيا) ومحاولات تحقيق معدلات نمو اقتصادى واجتماعى، كل ذلك يمكن أن يقودنا نحو الكشف عن بطلان دعوى عالمية مهنة الخدمة الاجتماعية ، وطرح بديل آخر ، يؤكد على أن ذلك الانتشار لم يكن الا انعكاسا لدعاوى التحديث التى ترى ضرورة تقليد المشروع الغربى ، والاستعانة بفكره وتكنولوجيته لمواجهة التخلف ، وان هذا الموقف بحد ذاته هو صورة من صور التبعية الفكرية والثقافية للعالم الغربى الرأسمالى ، وأن الممارسات المهنية فى الخدمة الاجتماعية فى وضعيتها الراهنة هى انعكاس ايديولوجى ، ونتيجة من نتائج السيطرة أو الهيمنة المفروضة من الحضارة الغربية .

ونتقدم لتحليلنا هذا من خلال كشف الكيفية التى دخلت الخدمة الاجتماعية كمهنة بها — لبلدان العالم الثالث ، والدور الذى لعبته المنظمات الدولية ، والهيئات الرسمية الأمريكية فى تكريس قيم الخدمة الاجتماعية وانشاء المؤسسات التى تتولى اعداد الكوادر المهنية فى الممارسة فى بلدان العالم الثالث ، فضلا عن دور الباحثين والأساتذة ودور النشر الأمريكية فى طرح المفاهيم والقضايا التى تعالج الخدمة الاجتماعية بمنظور غربى أو أمريكى ، ثم نسعى بعد ذلك ومن خلال نقد منهجى — للكشف عن تهافت الأساس القيمى والأغراض التى تسعى اليها ، فى مواجهة المشكلات الحقيقية والتحديات الواقعية التى تطرحها وضعية التخلف فى الدول النامية . وعندنا أن مثل ذلك الجهد المتواضع — يمكن أن يولد حوارا علميا — يدور بين المشتغلين بالمهنة تعليما وممارسة — من أجل تحليل توجهاتها ، واعادة صياغة مفاهيمها ومناهجها والقضايا التى تواجهها — بما يحولها الى أداة — يحتمل — أن تلعب دورا فى تحقيق التنمية ، متجاوزة بذلك — دورها التاريخى الذى لعبته كأداة علاجية تخفى عيوب ومشكلات النظم فى كل قيم الفردية ودعاوى الاصلاح والنزعة الانسانية .

١ — المهنة وقضية التبعية الفكرية :

ظهر مفهوم التبعية من خلال معالجات قضايا التخلف والتنمية فى العالم

الثالث . وتدور المناقشات النظرية لمفهوم ونظرية التبعية ، حول الدور الذى يلعبه النظام الرأسمالى العالمى فى خلق حالة من التبعية ذات مظهر اقتصادى وسياسى ، وتتحدد فى اطارها علاقة دول الغرب المتقدمة بالدول المتخلفة ، وان موقف التبعية يؤدى فى النهاية لقبول مبدأ الخضوع للاستغلال والاستنزاف حيث تمارس الدول المتقدمة سيطرة واضحة على الدول المتخلفة (١) . انطلاقا من هذا الفهم — فى تفسير علاقة الدول الرأسمالية المتقدمة بالدول (التوابع) المتخلفة ، فانه من الممكن قبول فكرة أن الدول المتخلفة تعرف شكلا أو مظهرا آخر للتبعية يتمثل فى التبعية الثقافية والفكرية ، ولقد نتجت تلك الحالة من التبعية خلال مرحلة تاريخية هى المرحلة الامبريالية ، فى اطار العلاقات الدولية التى فرضتها الدول المستعمرة بالدول المستعمرة ، كما أن محاولات التحديث والانبهار بالمشروع الغربى فى التصنيع والتحضر ، أدت بمعظم الدول المتخلفة لتبنى أساليب ومناهج التحديث الغربى فى نظم التعليم والتربية بمجتمعاتها ، وأدى تكريس القيم التى تدعو الى الأخذ بالخبرة والتكنولوجيا الغربية والاستعانة برأس المال الغربى لتنمية الدول المتخلفة — أدى كل ذلك لنشأة مؤسسات ثقافية وتعليمية ، وسيادة بعض قيم الليبرالية والفردية بالمفهوم الغربى خصوصا قبيل وبعد مرحلة الاستقلال السياسى لأغلب بلدان العالم الثالث . **وبذلك اصبحت الدعاوى الايديولوجية ، ومحاولات الاصلاح الاجتماعى والاتجاه نحو النزعة الانسانية التى عرفتها الدول الراسمالية الغربية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، اصبحت تلك الدعاوى بمثابة الظرف التاريخى التى بدأت تظهر فيه تدريجيا أفكار الاصلاح الاجتماعى فى كثير من الدول النامية ، وكانت بمثابة التمهيد الحقيقى لنشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى هذه الدول .**

واذا كانت الخدمة الاجتماعية كمهنة — كفرع من فروع العلوم الاجتماعية الغربية — قد نشأت فى ظل النظام الرأسمالى ومشكلات المجتمع الصناعى فى الولايات المتحدة الأمريكية مع البدايات الأولى للقرن العشرين ، فان مبرر قيامها يكمن فى طبيعة العلاقات الاجتماعية والظروف التاريخية التى

سادت فى نهاية القرن التاسع عشر فى المجتمع الأمريكى ، وبالتالى فان تفهم جذور نشأتها فى ظروف المجتمع الأمريكى الاقتصادية والاجتماعية ، وطبيعة البنية الفوقية القانونية والسياسية والثقافية وما يتطابق معها من اشكال الوعى الاجتماعى ، يمكن أن يفسر طبيعة الأفكار والنظريات والتشريعات والمنطلقات السياسية والأخلاقية التى ظهرت بموجبها مهنة الخدمة الاجتماعية كمنهج تطبيقى لعلاج مشكلات النظام الراسمالى ونتائجه السلبية على الأفراد والأسر أو المجتمع بصفة عامة .

ولقد حددت المهنة لنفسها مجموعة من الأهداف ، الا أن الغرض المتميز الواضح لها تحدد فى « مساعدة الأفراد لمواجهة الحاجات واشباعها وحل المشكلات ، كما أنها تعنى بالطريقة التى يتعامل بها الأفراد فى علاقاتهم بالآخرين والبيئة ومساعدتهم على الوصول الى بدائل وحلول للمشكلات الموقفية » (٢) . وتدور المهنة بذلك فى اطار براجماتى معين يتمركز حول مساعدة الأفراد للتكيف مع البيئة وتدعيم وقدراتهم وتنمية استعداداتهم وعلاج ما يعترضهم من مشكلات « وتحقيق النمو المنشود للأفراد والجماعات والقضاء على مشكلات التكيف الاجتماعى » (٣) وبذلك بدأت أولى مدارس الخدمة الاجتماعية فى الجامعات الأمريكية خلال العقد الأول من القرن العشرين ، الا أنها انتشرت بعد ذلك فى كثير من الدول الأوربية ، ثم سرعان ما بدأت مدارس الخدمة الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث فى الظهور ابتداء من الثلاثينات وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد مرحلة الاستقلال السياسى ، التى مرت بها أغلب هذه البلدان .

والحقيقة الجديرة بالملاحظة والتحليل والتى تركز عليها الدراسة الحالية ، هى أن نمو وانتشار الخدمة الاجتماعية كأحد فروع العلم الاجتماعى — وكمهنة حديثة وكنتاج لنظام اقتصادى اجتماعى سياسى محدد ينتمى للمجتمع الأمريكى — انتقلت الى الدول النامية متبنية ذات الأسس القيمية والدعاوى الايديولوجية والأهداف النفعية ، تغلفها نزعة انسانية واصلاحية ، بدأت بذات الأدوات والمناهج ، وذات التوجهات وصاحب انتشارها فى الدول

النامية دعوى عالمية المهنة وقدرتها على مواجهة المشكلات الاجتماعية متخطية بذلك حدود الزمان والمكان والظرف التاريخي ، وطبيعة العلاقات التى ظهرت فيها فى الولايات المتحدة الأمريكية .

غير أن هناك تساؤل يطرح ونحن بصدد دراسة وضع المهنة فى مسار محاولات التنمية والخلاص من التخلف فى عدد كبير من دول العالم الثالث ، فاذا كانت الظروف الموضوعية وطبيعة البنية الأساسية للنظام الرأسمالى قد انتجت الخدمة الاجتماعية فى نهاية مرحلة تطور مستمر شهدتها نظم الرعاية الاجتماعية ، وفى مجتمعات تعرضت لظروف الثورة الصناعية والنمو الرأسمالى فى الدول الغربية ، واذا كان دعاة المهنة قد استهدفوا منها تدعيم النظام وتكريس قيمه ، والمحافظة عليه ، مع اضفاء الطابع العلمى والانسانى على تنظيم الرعاية الاجتماعية ، فكيف يمكن ان نفسر اذن عوامل واسباب قيام المهنة فى بلدان العالم الثالث ذات الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة عن المجتمع الأمريكى ؟ وكيف يمكن أن يكون لها فى دور فى مواجهة مشكلات التخلف فى تلك المجتمعات ؟ وهل تكمن اجابة السؤال فى دعوى عالمية المهنة ؟ أم أن الاجابة — هى — استهداف الدول النامية لحالة من التبعية الثقافية والفكرية بفرض مناهج وأساليب الخدمة الأمريكية ؟ وهو الافتراض الذى نسعى الى اثبات صحته فى هذه الدراسة .

٢ — أسباب وعوامل ظهور التبعية فى ممارسات الخدمة الاجتماعية :

نستطيع تفسير حالة التبعية الفكرية فى ممارسات الخدمة الاجتماعية فى دول العالم الثالث بارجاعها الى مجموعة من العوامل التاريخية والقوى الخارجية والداخلية التى تتعرض لها المجتمعات المتخلفة . ويؤيد صحة ما نذهب اليه ، الحقيقة التاريخية التى تؤكد أن نمو المهنة وانتشارها لم يكن وليد ظروف موضوعية فى هذه المجتمعات ، وانما جاء النمو والانتشار نتيجة لفرض النموذج الأمريكى فى الخدمة الاجتماعية بقيمه ودعاويه عن طريق هيئات ذات طابع تبشيرى ، وفى صورة معونات فنية ومنح ودراسات وبعثات علمية تم توفيرها بمعرفة عدد من البرامج والهيئات الأمريكية ، فضلا عن الدور

المباشر الذى لعبته مؤتمرات وجهود ولجان ومنظمات الأمم المتحدة منذ الأربعينات ، واستطاعت هذه القوى مجتمعه أن تجعل من الخدمة الاجتماعية ، مهنة القرن العشرين ، ونتاج النظام الرأسمالى الغربى ، وتطبيق الدعاوى الاصلاحية ، ومهنة تتمتع بالانتشار الواسع فى أغلب بلدان العالم الثالث . ولم يقف الأمر عند مجرد نشر المهنة — بل محاولة فرض قيم الفردية والليبرالية فى البناء المعرفى وأساليب الممارسة بحيث لا تخرج الممارسات المهنية عن كونها ترجيع وصدى للنموذج الأمريكى خارج حدود السياق الذى ظهر فيه . ولكى تستمر فى القيام بنفس الأغراض المنوطة بها فى اطار النظام الرأسمالى . ويحق علينا حينئذ أن نكشف مظاهر التبعية الفكرية فى الخدمة الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث ى وأن نلم بالأصول الفعلية لنشأة المهنة والقوى التى مارست أدوارا فيها .

أولا : ظهور المهنة وعوامل انتشارها :

بدأ ظهور الخدمة الاجتماعية فى كثير من بلدان العالم الثالث قبيل مرحلة الاستقلال السياسى خلال حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين — وذلك بعد أن استقر الكثير من أمر تعليم الخدمة الاجتماعية فى المدارس الأمريكية وبدأت الكتابات والدراسات النظرية فيها تعرف طريقها لدور النشر الأمريكية والأوربية ، وكان لمنظمات الأمم المتحدة ولجانها وخبرائها (فى مجالات العمل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية) دورا بارزا فى نشر المهنة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، كما كان لبعض الهيئات الدولية الأمريكية على وجه التحديد دور مركزى فى النمو المهنى خلال هذه الفترة ، وكانت جهود بعض المصلحين المحليين والجمعيات التطوعية فى بعض بلدان العالم الثالث ، ومحاولات الاستفادة من أساليب التحديث الغربية فى مواجهة مشكلات التخلف ، وما صاحبها من نمو الوعى السياسى وحركات الاستقلال فى هذه البلدان ، كانت بمثابة العوامل المدعمة للدور الأورو — أمريكى فى نشر الخدمة الاجتماعية . وبدون الدخول فى مناقشات فرعية حول دور المنظمات الدولية من خلال ما تقدمه من مساعدات واستشارات فنية ، فضلا

عما تلعبه من أدوار أخرى فى رسم السياسات الاجتماعية (مما يخرج عن اطار هذه الدراسة تفصيلا) يمكن القول بأن هذه المنظمات قد لعبت الدور الأساسى فى قيام الخدمة الاجتماعية فى العالم الثالث .

وتشير بعض الدراسات الموثوق بها ، الى أن هيئة المساعدات الأمريكية للتنمية الدوليـــة ، وبرنامج فولبرايت الأمريكى ، وبعض مدارس الخدمة الاجتماعية الأمريكية ، فضلا عن منظمات الأمم المتحدة ، تكمن وراء انشاء الخدمة الاجتماعية فى كثير من بلدان العالم الثالث (٤) .

ويكشف تحليل مراحل انتشار الخدمة الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث عن وجود تعاون مستمر بين منظمات الأمم المتحدة ولجانها ومن خـــلال خبرائها ، وبين عدد من الهيئات الأمريكية — بحيث لعب ذلك التحالف الدور الأساسى الذى وضع بمقتضاه هدف انشاء مدارس الخدمة الاجتماعية الاجتماعية فى العالم الثالث موضع التنفيذ .

وتشير وثائق الأمم المتحدة الى أن الاهتمام الحقيقى بالخدمة الاجتماعية فى العالم خصوصـــا فى العالم الثالث بدأ يلفت أنظار خبراء الأمم المتحدة ومستشاريها منذ بداية الخمسينات وطوال الستينات حيث عقد عدد من الندوات ونفذت مجموعة من البحوث حول ممارسة الخدمات الاجتماعية ، الا أن هناك حقيقة تختفى بين تحليلات الوثائق والبحوث وهى التوصيات المستمرة لخبراء الأمم المتحدة فى الخدمات الاجتماعية وسياساتها المقدمة لحكومات العالم الثالث وهيئاتها المعنية بهذه الوسائل ، وتدور حول تأكيد أهمية المداخل المهنية للخدمة الأمريكية من حيث نماذج ممارساتها ، والاعتماد على التراث العلمى الذى تنتجه المدارس الأمريكية فى الخدمة الاجتماعيـــة والمقررات الدراسية لتى تسير عليها (٥) ، وبذلك مهدت جهود لأمم المتحدة لظهور الخدمة الاجتماعية فى العالم الثالث . ففى كثير من بلدان آسيا نجد أن التعليم المتخصص فى الخدمة الاجتماعية بدأ بناء على توصيات خبراء الأمم المتحدة (وأغلبهم ينتمون لأصول وثقافات غربية أورو — أمريكية)

وينطبق ذلك على حالة الباكستان التى استندت الى راى خبراء الأمم المتحدة ومستشاريها الذين استقدمتهم الحكومة الباكستانية فى بداية الخمسينات لوضع سياسة للرعاية الاجتماعية ، ووضع هؤلاء الخبراء أهمية كبرى لانشاء تعليم متخصص فى الخدمة الاجتماعية ، وتم افتتاح أول مدرسة هناك فى سنة ١٩٥٤ بجامعة البنجاب فى لاهور ، وتولى برنامج فولبرايت الأمريكى مسئولية توفير اعضاء هيئة تدريس فى الخدمة الاجتماعية لهذه المدرسة (٦) ، واستمر التأثير الأمريكى هناك من خلال معهد آخر انشىء فى مدينة Haiti فى سنة ١٩٥٨ — واستمر دور خبراء الأمم المتحدة من خلال تطوير برامج تعليم الخدمة الاجتماعية فى هذا الصدد وكانت النتيجة تركيز الاهتمام فى برامج الخدمة الاجتماعبة الباكستانية على قضايا لا تختلف كثيرا عن التوجهات الأمريكية وبذات المداخل والمناهج والأدوات (٧) .

وفى حالة الهند نلحظ أن أول مدرسة لتعليم الخدمة الاجتماعية بدأت فى مدينة نيولهى فى عام ١٩٤٦ وفى ضوء المساعدات الحكومية الأمريكية المقدمة لهذا الغرض (٨) . كذلك نجد تكرارا فى حالة نمو الخدمة الاجتماعية فى اندونيسيا التى ظهرت أول مدرسة للخدمة الاجتماعية فيها سنة ١٩٥٧ فى ضوء مساعدات مستشارى خبراء التدريب بالأمم المتحدة ، وظل اعتماد اندونيسيا فى تعليم الخدمة الاجتماعية على الهيئة الدولية الى سنة ١٩٦٩ م ، ثم بدأت فى اعداد كودار من هيئة التدريس المحلية فى البلاد بابتعاثهم فى منح ودراسات علمية للولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على المعونات المقدمة من الأمم المتحدة وهيئة المساعدات الامريكية وبرنامج كولومبو .

أما عن ظهور الخدمة الاجتماعية فى الاردن ، فلقد لعبت الأمم المتحدة دورا أساسيا من خلال منظمة اليونسيف التى تعاونت مع وزارة الشئون الاجتماعية الاردنية ، ومن خلال التوصيات ، والدعم المالى والفنى وقيام خبراء الأمم المتحدة بالاشراف على تدريب عدد من العاملين بوزارة الشئون الاجتماعية الاردنية ثم تدعيم انشاء تعليم الخدمة الاجتماعية فى هذه البلاد .

ونلاحظ تكرار نفس الأحداث فى ايران ، فقد بدات أول مدرسة لتعليم

الخدمة الاجتماعية تمارس دورها فى تخريج ممارسين فى المهنة فى ضوء المساعدات المقدمة من برنامج المعونة الفنية فى الأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج فولبرايت الأمريكى ، وكانت مدرسة الخدمة الاجتماعية فى طهران قد أنشئت بناء على هذه المعونات فى سنة ١٩٥٨م .

أما فى افريقيا فان الأمور المتعلقة بتعليم الخدمة فى بلدانها لا تختلف كثيرا عن ما حدث فى آسيا ، فقد لعبت منظمات الأمم المتحدة وبعض الهيئات الحكومية الغربية — بل واسرائيل — دورا كبيرا فى ظهور مهنة الخدمة الاجتماعية فى بلدان افريقيا .

ففى أوغندا قامت جامعة Makerere بانشاء قسم الخدمة الاجتماعية والادارة فى سنة ١٩٦٠ بدعم من منظمة اليونسيف أيضا ، وكان الدعم المالى والفنى وتوفير هيئة تدريس من الجامعات الأمريكية وابتعاث طلاب محليين للدراسات العليا فى الخدمة الاجتماعية ، هو الدور المتميز لليونسيف فى نطاق نشر تعليم الخدمة الاجتماعية ، وظل ذلك الدور ملحوظا الى سنة ١٩٦٧ . وفى السودان تبنت جامعة الخرطوم فكرة انشاء برنامج لتعليم الخدمة الاجتماعية بالتعاون مع بعض الجامعات البريطانية والحكومة الانجليزية وذلك بناء على توصيات المستشار الأمريكى للأمم المتحدة فى افريقيا .

وتكررت الظاهرة فى زامبيا وفى كينيا . غير أنه فى الحالة الكينية ، نجد أن أول مدرسة للخدمة الاجتماعية تم انشاؤها بمساعدات حكومية اسرائيلية ، بدأت فى أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد فى أديس أبابا فى سنة ١٩٦٠ ، حيث قام الخبراء الاسرائيليون فى الخدمة الاجتماعية فى سنة ١٩٦٢ بانشاء المدرسة قرب نيروبى وسميت المدرسة الاسرائيلية الكينية للخدمة الاجتماعية ، وظلت الحكومة الاسرائيلية تدفع أجور هيئة التدريس الاسرائيلية التى تقوم بادارة وتعليم الخدمة الاجتماعية بالمدرسة الى سنة ١٩٦٨ . ثم تحولت بعد ذلك لكى تصبح جزءا من معهد كينيا للعلوم الادارية .

نخلص مما سبق الى مجموعة من الحقائق التى تصبح بمثابة التفسير الواقعى لكيفية ظهور وانتشار الخمة الاجتماعية فى العالم الثالث ، كما تصبح الرد العلمى على زيف وبطلان دعوى عالمية المهنة وتاكيدا لما ذهبنا اليه فى أن الخدمة الاجتماعية فى هذه الحالة لا تخرج عن كونها امتدادا للنموذج الأمريكى ونتيجة لمحاولات واعية من القائمين على الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الأهداف المتعددة لفرض أنماط وممارسات ثقافية وفكرية ودعاوى أيديولوجية محددة فى بلدان العالم الثالث ، ومن شأن ذلك وغيره من الاستراتيجيات أن تظل هذه البلدان فى النهاية توابع تدور فى فلك نظام عالمى تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا — مصادر التاثير الأمريكى فى تعليم الخدمة الاجتماعية فى العالم الثالث :

أشرت فى مقدمة هذه الدراسة الى أن ثمة دورا واضحا مارسته بعض الأجهزة والهيئات والبرامج الغربية ، فى سبيل تدعيم نمو وانتشار الخدمة الاجتماعية وخصوصا بالمفاهيم والقيم الأمريكية فى بلدان العالم الثالث . وسوف نقيم هنا الأدلة والبراهين التى تدعم صدق مقولتنا تلك ، وتثبت صحتها من خلال دراسة خصائص وظروف التدخل الأمريكى فى تعليم الخدمة الاجتماعية ومدى التاثير الحادث ومصادر هذا التاثير .

أما من حيث مصادر التاثير — فانها يمكن أن تنقسم تصنيفيا الى مصدرين أساسيين ، وان كان هناك تداخل بينهما فى بعض الأحيان ، ونحددهما فى قوى التاثير الآتية من خارج البلدان النامية ، وقوى التاثير الداخلية ، غير أن العامل المشترك الذى يربط هذه القوى جميعا هو المحاولات المستمرة لتهجين الخدمة الاجتماعية فى العالم الثالث وربطها بنظام عام ، يرجع الى الأصول الأمريكية ، بصرف النظر عن مدى مخالفة هذه العملية لظروف المجتمعات وما يواجهها من مشكلات بل وتناقضها فى معظم الأحوال .

(أ) قوة التاثير الخارجية :

على الرغم من أن التاثير الخارجى والضغوط الواقعة على بلدان

العالم الثالث لتبنى النماذج الأمريكية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية — يمكن تحديدها فى جهود الأمم المتحدة وغيرها ، وتدعيمها لانشاء مدارس الخدمة الاجتماعية بالأموال والامكانات والاستشارات المقدمة لحكومات دول العالم الثالث — الا أن هناك عاملا آخر كان له التأثير المباشر فى فرض القيم والمفاهيم الأمريكية بما تحتويه من مضامين أيديولوجية ترتبط بالرأسمالية والدعاوى الاصلاحية واتجاهات انسانية ، ويتمثل ذلك العامل تحديدا فى مجموعات الخبراء والباحثين الأمريكيين الذين عملوا كأعضاء هيئة تدريس فى المدارس المنشأة حديثا لتعليم الخدمة الاجتماعية فى العالم الثالث .

ولقد استطاع كثير من هؤلاء الدارسين ، العمل فى مدارس الخدمة اجتماعية فى البلدان النامية كأساتذة زائرين ومحاضرين لفترات مختلفة ، كما أن أعدادا أخرى استطاعت النفاذ الى الحكومات الوطنية فى هذه البلدان وعملوا كخبراء ومستشارين فى شئون السياسات الاجتماعية والرعاية وغيرها من المجالات ، واستطاع هؤلاء أن يؤثروا فى عمليات صنع القرار سواء على مستوى السياسات أو الخطط أو البرامج التى بدأت تنفذها تلك الحكومات فى الفترة التى أعقبت الاستقلال السياسى ، ومن ثم ظهرت وبوضوح نماذج الممارسة الأمريكية ، وانعكست اثارها أيضا على برامج اعداد ممارسى الخدمة الاجتماعية فى البلدان النامية . ولقد كان العنصر البشرى المتخصص فى مجالات الخدمات الاجتماعية وبرامج الرعاية — كما كان برنامج فولبرايت وهيئة التنمية الدولية وغيرها من البرامج — القناة المشتركة التى نفذ من خلالها معظم هؤلاء الخبراء والمستشارين الى الدول النامية فى العالم الثالث .

والى جانب هذا فلقد تمكن الكثيرون منهم وبفضل ما تجمع لديهم من خبرات علمية — من الوصول الى المراكز القيادية فى المؤتمرات والندوات الدولية التى تعقد لمناقشة قضايا ومشكلات وممارسات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية . ولا يخفى علينا أن وفود هذه المؤتمرات العلمية كانت تضم فى معظم الأحيان خليطا من العلماء والباحثين المحليين وأيضا كبار

الموظفين الرسميين والوزراء والمخططين من صانعى القرارات فى برامج العمل الاجتماعى فى بلدان العالم الثالث . ومن ثم يسهل من خلال المناقشات الدائرة فى مثل تلك المؤتمرات بث الفكـر الغربى وطـرح مفاهيمه وقيمه واهتماماته (على مستوى الخدمات الاجتماعية وكتاباتها) ، ويدعم هذا كله نمو وتكريس القيم التى تدعو الى تقليد المشروع الغربى اذا ما كانت ثمة رغبة فى تحديث المجتمعات المتخلفة فى دول العالم الثالث والتى بدأت تظهر كدعاوى ومداخل نظرية للتنمية والتحديث فى حقبة الخمسينات والستينات (عقد التنمية) .

واستطاع الجيل الأول من الأساتذة الأمريكيين الذين أسهموا فى وضـع مقررات وبرامج التعليم فى الخدمة الاجتماعية ان يطوروا مناهج الدراسة فى بلدان العالم الثالث وفقا للنموذج الأمريكى فى الباكستان والهند والفلبين وهونج كونج ، وأيضا افريقيا وفى كثير من مدارس الخدمة الاجتماعية فى دول امريكا اللاتينية .

(ب) قوى التأثيرات الداخلية :

ويمكن تصنيف هذه القوى الى نوعين ، أولهما ضغوط أفراد الطبقـة الوسطى وبعض المثقفين والمصلحين الاجتماعيين من أجل القيام باصلاحات اجتماعية وايجاد حلول لمشكلات الفقراء والتخلف فى بلدان العالم الثالث ، وقد لاقت تلك الضغوط ترحيبا من الحكومات الوطنية وحركات الاستقلال والتحرر ، وتوجهت نحو التوسع فى برامج الرعاية الاجتماعية وزيادة نصيب الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والاسكان وغيرها من النفقات العامة (فضلا عن انتشار دعاوى أيديولوجية دولة الرعاية الاجتماعية التى انتشرت من بريطانيا والمانيا مع بداية القرن العشرين وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية والتى تذهب الى ضرورة تحمل الدولة مسئولية تعويض السـكان عن مشكلات الفقر والبطالة بالتوسع فى توفير الخدمات الاجتماعية (١٠) وكان معنى هذا التوسع الهائل فى الخدمات الاجتماعية بروز الحاجة لمتخصصين وممارسين مهنيين يعملون فى المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية ، وبذلك

كانت هناك خلفية ممهدة لبروز الدعوى لتبنى الحكومات انشاء مدارس تعليم الخدمة الاجتماعية ثم سهل بعد ذلك استدماج القيم والمفاهيم والممارسات الأمريكية خصوصا أو الغربية الأوربية على وجه العموم .

أما ثانى هذه القوى التى أدت من الداخل لتبنى النماذج الأمريكية فى ممارسات الخدمة الاجتماعية فانها تنبع من العمل الدؤوب الذى مارسته بعض المدارس الأمريكية المتخصصة فى الخدمة الاجتماعية مع بعض هيئات التمويل ذات الطابع التطوعى وبعض منظمات الأمم المتحدة خلال الخمسينات والستينات ، وتمثل ذلك كله فى خلق كوادر محلية من دارسى الخدمة الاجتماعية من أبناء بلدان العالم الثالث — بعد بعثات علمية فى الولايات المتحدة (*) .

وبذلك المدخل استطاعت الخدمة الاجتماعية الامريكية ان تصل الى البلدان النامية فى مفاهيمها وأهدافها وقيمها ومناهجها الأمريكية ، الا أنها فى هذه المرة بدأت تترسخ فى عقول العلماء والباحثين المحليين الذين تلقوا دراساتهم العليا فى بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية .

أن تبنى الباحث لهذه المقولة لا يستهدف اثارة الشكوك حول جدوى البعثات العلمية ، الا أنه يفسر ما قد يحدث للطلاب المبتعثين من تأثر بالنموذج الغربى ، وما تمارسه بعض الجامعات من ضغوط على أبناء الدول النامية ، كما أن تبنى هذه المقولة يمكن أن يكون مدخلاً لفهم الكيفية التى تم بواسطتها استدماج القيم والمفاهيم والأطر التى تنتمى الى النماذج الأمريكية فى الخدمة الاجتماعية ، وعاد مبتعثوا الدراسات العليا من أبناء البلدان النامية الى مجتمعاتهم حاملين معهم نتاجا محددا من الفكر والممارسة الأمريكية انعكست آثاره بالضرورة على تعليم الخدمة الاجتماعية فى بلدانهم وظهرت آثاره

(*) والملاحظ أن مثل هذا النشاط عاد الى الازدهار مرة أخرى فى مصر خلال فترة التقارب المصرى — الأمريكى مع بداية ومنتصف السبعينات — وزاد عدد المبتعثين او المتدربين على نفقة هيئات التدريب والمساعدات الدولية والتنمية الأمريكية .

بالضرورة على تعليم الخدمة الاجتماعية فى بلدانهم وظهرت آثاره فى كتاباتهم الأمر الذى أسهم فى خلق حالة التبعية الفكرية التى تقف فيها الخدمة الاجتماعية فى البلدان النامية .

ثالثا : تبنى المضمون الأمريكى فى الخدمة الاجتماعية :

نتيجة لما سبق — أصبح التراث الأمريكى فى الخدمة الاجتماعية ، تنظيرا وممارسة وأسلوب ومناهج تعليم — أصبح بمثابة النموذج المرشد لتعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها فى العالم الثالث ، وهنا يكمن جوهر التناقض وتبدو معالم الأزمة التى وقعت فيها مهنة الخدمة الاجتماعية فى المجتمعات المتخلفة ، وحصيلة ذلك الموقف استمرار مظاهر التبعية الفكرية فى تعليم وممارسات الخدمة الاجتماعية فى العالم الثالث . ويكشف تحليل كتابات الخدمة ومراجعها الأصلية فى كثير من بلدان العالم الثالث عن استنادها للأصول الامريكية فى تراث المهنة ، وما يزال الاعتماد الأصلى على ذات المناهج والأساليب ، وتبنى ذات الأهداف وبنفس المسميات فى الغالب . بل أن بعض المحاولات المحدودة التى قامت بها مدرسة الخدمة الاجتماعية فى مدغشقر للفكاك من التأثير الغربى انتهت الى تغيير فى المفاهيم المستخدمة فى التراث الأمريكى ، الا انها ظلت تحمل ذات المضمون ، فقد حولت مصطلح طريقة خدمة الفرد Case Work Method الى مصطلح Individualised Services — وفى نفس الوقت استمر الاعتماد على مفاهيم ومبادىء المدخل الأمريكى فى الممارسة المهنية لهذه الطريقة كمبدأ « تفريد المساعدة » ، « تشجيع العملاء للتعبير عن مشاعرهم » « التقبل » « عدم اصدار الأحكام على العملاء » واحترامهم ، « والسرية المهنية » (١١) . كذلك تسود مثل هذه المفاهيم فى كتابات الخدمة الاجتماعية فى مصر والتى انتقلت بعد ذلك الى عدد كبير من بلدان العالم العربى خصوصا فى جامعات دول الخليج التى أنشأت أقساما لتعليم الخدمة الاجتماعية بها .

ويؤكد « عبد المنعم شوقى » وهو واحد من خبراء التنمية الريفية والخدمة الاجتماعية الذين عملوا فى منظمات الأمم المتحدة بالدول النامية فى آسيا

وأفريقيا « أن هناك اهتمام بالغ شديد فى تدريس خدمة الفرد التى تعكس وجهة النظر الغربية فى توفير الرعاية العلاجية Curative Welfare ـ ويحدث ذلك على الرغم من الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية فى مدارس الخدمة الاجتماعية فى افريقيا ، وبذلك فان المفاهيم الغربية العلاجية لا تقدم جهدا يذكر لمواجهة الحاجات الافريقية للتنمية ، ومع كل ذلك العزف المستمر على المشكلات غير الأساسية ـ فلن ولم تستطيع الخدمة الاجتماعية المعتمدة على التراث الغربى أن تواجه المشكلات الاجتماعية الرئيسية فى المجتمعات الافريقية ، كما أنه لم تبذل الا جهود ضئيلة فى سبيل تطوير مادة تعليمية فى الخدمة الاجتماعية تستند للواقع المحلى » (١٢) .

كذلك يشير Paraiso الى التأثير الأمريكى فى تعليم الخدمة الاجتماعية وممارساتها فى أمريكا اللاتينية . ويؤكد على « أن اتصال تعليم الخدمة الاجتماعيـة فى معظم بلدان أمريكا اللاتينية بمدارس الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وزاد التقارب بينهما خلال فترة الخمسينات والستينات ، وكانت النتيجة تبنى المناهج والمقررات الدراسية المستخدمة فى الجامعات الأمريكية ، ولم يبذل أى جهد يذكر فى سبيل اعادة صياغة هذه المناهج ، أو تكييفها فى ضـوء الاحتياجات الفعلية لبلدان أمريكا اللاتينية ثم عجزت أيضا عن تطوير أى مفاهيم ، أو صياغة أى الأساليب تتلاءم وظروف ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية » (١٣) .

وعند تحليل أوضاع تعليم الخدمة الاجتماعية وممارساتها فى القـارة الآسيوية ، فسوف نلاحظ أنها تسير فى ظل التوجيهات الأمريكية ، كما حدث فى حالة افريقيا وأمريكا اللاتينية ، ولم يكتف الدور الأمريكى فى مدارس الخدمة الاجتماعية فى بعض البلدان الآسيوية بمجرد التدخل فى بناء المقررات والمناهج الدراسية بل وصـل الأمر لدرجة المطـابقة بتبنى نفس المفاهيم والاتجاهات الأساسية والمصطلحات والرموز اللغوية . ويؤكد Aprekar على هذا الوضع بعد أن يرجعه الى عدة أسباب ، وهى التى سبق أن

أشرنا اليها من حيث دور الولايات المتحدة فى تعليم ابناء البلدان النامية ، والدور الذى لعبته المنظمات الدولية والأمريكية فى تعليم الخدمة الاجتماعية ، يشـــير أيضـــا الى دور المستشارين الذين عملوا على انشاء مدارس الخدمة الاجتماعية فى الهند كان الدور الأساسى لتطبيع المدخل الامريكى وادخاله فى تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية فى الهند (١٤) . وقد أشار كل من Stickney, Chaisson Pesnick الى أن تعليم الخدمة الاجتماعية فى هونج كونج وفى كوريا هو مجرد انعكاس لاهتمامات الكتاب والدارسين الأمريكيين فى الخدمة الاجتماعية وما تزال القواعد والمناهج الأمريكية هى الأساس الذى يقوم عليه تعليم الخدمة الاجتماعية فى هذه البلدان (١٥ ، ١٦) .

وتكشف دراسة مقارنة أجريت لتحليل تراث الخدمة الاجتماعية فى ٢٢ مدرسة لتعليم المهنة فى دول العالم الثالث (٧ مدارس فى افريقيا ، ٧ فى أمريكا اللاتينية ، ٨ فى آسيا) — عن حقيقة بالغة الوضوح — تؤكد ما نذهب اليه فى أن المهنة لم تكن أبدا مهنة عالمية ، ذلك أن تعليم الخـــدمة الاجتماعية فى اى من هذه المدارس يصنف الى فرعين من المعرفة ، فأما الأول فانه يتضمن قاعدة معرفية فى العلوم السلوكية من علم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد والادارة . وأما الثانى فانه الفرع الذى يتضمن مناهج وطرق الخدمة الاجتماعية ، وهو الفرع المرتكز أساسا على المصادر الأمريكية فى الخدمة الاجتماعية ومن أهم هذه المصادر جميعا تأتى مراجع وكتابات

Biseteck, Perlman, Hollis, Friedlander, Trecker, knopka, B. Madison, Timms, Hamilton, Ross, Dunham, Harper

ويعالج هؤلاء الكتاب موضوعات كثيرة تتصل بممارســـة الخدمة الاجتماعية والأساس الفلسفى لها وطرق الممارسة ومناهجها فى الرعاية الاجتماعية وخدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع .. الخ . اضافة لما سبق ، نلاحظ أن الدوريات العلمية التى تصدر فى الخدمة الاجتماعية ومن أهمها وأشهرها — تلك الدوريات الأمريكية — تمثل مصدرا أساسيا لنشر التراث الأمريكى فى الخدمة الاجتماعية بين الباحثين والدراسين فى البلدان النامية (١٧) .

٣ — المضامين الأيديولوجية والقيمية فى الخدمات الاجتماعية :

تعتبر الليبرالية والنزعة الانسانية والديموقراطية — منتجات النظام الغربى — بمثابة السياق الذى استندت اليه مهنة الخدمة الاجتماعية عند نشأتها الأولى فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أوربا بصفة عامة ، ومن ثم فان تحليل المضمون الأيديولوجى والقيمى فى المهنة لابد وأن يؤدى بالتالى لتحليل الأساس الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والقيمى للمجتمعات الغربية الرأسمالية .

ونقول من وجهة نظر محددة ، أن مقولات الحرية والعقلانية والبراجماتية ومذهب المنفعة ، بالاضافة الى التطورية الاجتماعية كانت بمثابة المنطلقات الأساسية التى حددت اتجاهات الحكومات والدول نحو سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمعات الغربية الرأسمالية ، وكان مبدأ الحرية وعدم التدخل فى حياة الناس وشئونهم ، هو المبدأ السائد طوال الفترة التى سبقت القرن التاسع عشر ، وكان مبدأ عقلانية السلوك الانسانى وسعيه المطبوع نحو الحرية واللذة والبحث عن السعادة والبعد عن مصدر الألم ، هو المحرك الأول لتبنى مقولة أن الفــرد هو المســئول الأول عن رفاهية نفســه أو تعاستها ، ومن ثم فان عليه واجبات ومسئوليات تجاه نفسه ويتحمل الأخطاء التى يعيش فيها ، وبذلك ظهرت قيمة الفردية فى ممارسات الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها المبكرة فى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى (١٨) .

كذلك يبدو لنا ان اعتبارات النمو الرأسمالى والتصنيع ، ووضع أهمية كبرى للعمل والانجاز ، ونمو الشعور بالمسئولية الاجتماعية والنزعة الانسانية لدى أفراد الطبقة الوسطى والمصلحين الاجتماعيين فى المجتمعات الغربية ، أدى كل ذلك الى التركيز على فكرة ضرورة الاهتمام بأولئك الذين يعانون من مشكلات الفقر ولا يستطيعون تجاوز نتائجه (كالمسنين والأرامل والمعوقين والمتسولين) وبهذا يمكن أن نفسر الكيفية التى تم بواسطتها ادماج القيم الليبرالية والتطورية والنزعة الانسانية فى ممارسات الرعاية الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر فى أوربا (من خلال حركات الاصلاح وقوانين الفقراء

وجمعيات تنظيم الاحسان والمحلات الاجتماعية) (١٩) ونتج عنها مباشرة ظهور مبادىء قيمية فى الخدمة الاجتماعية تدعو الى الاعتماد على النفس وتأكيد الذات وحق الفرد فى تقرير مصيره ، ويتأكد صحة ما نذهب اليه ، من تحليل الكتابات المبكرة فى الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما كتابات M. Richmond, Friendlander التى تنادى بحرية العملاء فى اتخاذ قراراتهم بأنفسهم وعدم التدخل فيها أو فرض الخدمة الاجتماعية عليهم ، وبذلك كانت القيم السائد فى المجتمعات الغربية الرأسمالية ، وقيم المجتمع الامريكى — المستمدة من الديموقراطية الليبرالية — هى القوالب التى صيغت من خلالها المفاهيم والمبادىء العامة للخدمة الاجتماعية ، وظهرت بذلك قيم تكافؤ الفرص والمساواة والحرية والاستقلالية ورفاهية الفرد ، وحيث يجب أن تعمل الخدمة الاجتماعية على نحو ما يقول نحو ضرورة تحقيق هذه القيم فى الحياة الاجتماعية (٢٠) .

ولم تكن القيم الليبرالية وحدها هى الأساس الذى تشكلت فى ضوئه قيم للخدمة الاجتماعية ، فلقد استغرقت المهنة فى تبنى مداخل سيكولوجية نحو التحليل النفسى تارة وعلم النفس الفردى تارة أخرى ، ثم الوظيفى والسلوكى بعد ذلك ، ومن هنا جاء تشخيص المشكلات الاجتماعية وصياغتها وأسبابها ، بمعزل عن البناء الاجتماعى الذى تظهر فيه وما بين مكونات البناء من علاقات جدلية تنتج هذه المشكلات ، وبذلك يحق لنا أن نزعم أن المهنة قد كرست جهودها منذ البداية للدفاع عن النظام الرأسمالى بوضع حلول وقتية وسطحية لمشكلاته من خلال المداخل العلاجية الفردية التى تبنتها .

أيضا تتجلى النزعة الانسانية والدينية واضحة فى كتابات الرواد الأولى للخدمة الاجتماعية ، فنجد G. knopka تشير الى أن المهنة تجد جذورها فى القيم الانسانية والدينية ، اما E. Young husband فتشير اليها باعتبارها تجسيداً للوعى الاجتماعى ، بل تذهب Biestek فى وصفها للمسئولية المهنية — الى آفاق رومانتيكية غريبة عندما تقول « ان الممارس المهنى — مدفوعا بدافع الحب ومستخدما مهاراته المهنية وقدرته على استخدام حكمة العلم —

يعمل على مساعدة أخيه فى الحاجة ، وهو بذلك يعمل بمثابة مبعوث العناية الالهية لمساعدة الآخرين » (٢١) .

ايضا تبدو لنا قيم الكرامة الفردية Individual dignity وحق الفرد فى تقرير مصيره ، وهى قيم محورية فى الخدمة الاجتماعية بمثابة الانعكاس العلمى للمذهب الليبرالى ، واذا كانت الليبرالية قد وجدت فى صياغة النظام الرأسمالى التعبير الاقتصادى عن تطبيقها فى المجتمع ، فقد وجدت أيضا فى سياسات الرعاية الاجتماعية ومهنة الخدمة الاجتماعية التعبير الاجتماعى الذى يؤكدها فى المجتمع الغربى بتبنى مفاهيم الفردية والكرامة والمساواة والمشاركة وغيرها من مفاهيم المهنة (٢٢) . وعلى اى الأحوال فان النزعة الانسانية والدينية على وجه العموم هى السبب الفعال فى ظهور عدد من القيم المهنية فى الخدمة الاجتماعية ، وهى السبب أيضا فى انتشار المهنة فى معظم المجتمعات ، بصرف النظر عن الخلفية السياسية والاقتصادية التى لا يستهان بدورها فى تحديد بعض المقدمات لهذه المهنة ، ومما لا شك فيه ، أن أغلب الثقافات الانسانية التى عرفتها المجتمعات ، تتبنى اتجاهات مختلفة نحو فعل الخير وحب الآخرين والتماسك وتوفير المساعدة والعون المتبادل حتى قبل أن تظهر مدارس الخدمة الاجتماعية ، ولعل هذا السبب بالذات هو الركيزة الوحيدة التى يمكن أن تنهض فى ظلها مقولة عالمية المهنة .

٤ — المأزق المهنى المعاصر أو تناقض القيم وواقع التخلف :

تبدو الليبرالية والديمقراطية الغربية — بكل ما تعكسه من قيم الفردية وحق تقرير المصير وتأكيد الذات والمشاركة — فى تناقض شديد مع واقع التخلف وتحدياته فى بلدان العالم الثالث . ولقد وضح من تحليل التراث المعاصر فى الخدمة الاجتماعية ، أن قيمها قد تأثرت بقيم المجتمع الأمريكى والغربى على وجه العموم وعلى نحو ما أشرنا من قبل . وكحقيقة واقعة أصبح للخدمة الاجتماعية موقع محدد على خريطة المهن الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث ، غير أنها انتقلت الى تلك البلدان عبر مصادر كرست جهودها من البداية كى تكون تلك المهنة واحدة من وسائل علاج متعددة

ابتدعها نظام عالمى ، تحتل دول النظام الراسمالى الغربية موقع الصدارة فيه ، ولقد أدى هذا النقل المفروض فى اطار التبعية الفكرية والاقتصادية والسياسية ، أدى لوقوع المهنة فى مأزق خطير خلاصته عجز واضح عن مواجهة تحديات التخلف فى بلدان العالم الثالث طالما بقيت المهنة رهينة مفاهيم العلاج والفردية والليبرالية . وحتى يمكن فهم أبعاد ذلك المأزق فاننا نقدم لتحليلنا مؤكدين على أن مواجهة المشكلات الاجتماعية التى تقوم بها الخدمة الاجتماعية انصرف من البداية نحو الجريمة والأمراض العقلية وتعاطى الكحول والمخدرات ومختلف أشكال الخلل والانهيار الأسرى الى جانب مختلف أشكال السلوك الانحرافى ، ومن الصحيح أن هذه المشكلات تمثل تهديدا بالغ الخطورة فى المجتمعات الغربية ، وهى ذات ارتباط عضوى بالتحضر والتصنيع والنمو الراسمالى ، كما أنها مشكلات يعرفها العالم الثالث أيضا ، الا أن المشكلات الأكثر خطورة والأشد تهديدا لمجتمعات الدول المتخلفة هى مشكلات من نوعية أخرى تجاوزتها المجتمعات الغربية جزئيا ابان مرحلة النهضة وبدايات التحديث والتصنيع — ولو بصورة نسبية — ومن هذه المشكلات والتحديات — الفقر والحرمان وأمراض سوء التغذية والبطالة وعدم توفر المساكن والتشرد بلا مأوى وانتشار الأمية والجهل ، وعدم توفير المياه الصالحة للشرب أو المجارى الصحيحة ... الخ ، ظروف حياة يومية تواجه الملايين من سكان المدن والقرى فى بلدان العالم الثالث . وفضلا عن ندرة الموارد المادية والبشرية التى تعرفها اغلبية بلدان العالم الثالث ، فان مظاهر اللامساواة وسوء توزيع الموارد والاقتصاد التابع وغياب الوعى الاجتماعى والسياسى وتحكم الصفوة الأقلية فى عمليات اتخاذ القرارات ، كل ذلك يصبح بمثابة المناخ السائد الذى تحاول جهود التنمية (بصرف النظر عن منطلقاتها السياسية والاقتصادية) أن تتجاوزه فى مشروعات قومية وجهود مبعثرة فى أغلب الأحيان ، فأين هو موقع الليبرالية والديموقراطية والفردية وحق تقرير المصير واحترام كرامة الانسان ازاء ذلك الواقع التحدى ؟!!

هل يمكن أن تؤدى تلك القيم عند ترجمتها فى أساليب ومناهج الخدمة الاجتماعية أن تقوم بدور فعـــال فى حل مشكلات الـــلامساواة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية — أو أن تعيد توزيع القوى والموارد فى المجتمع — لا مساواة الدخول والثروات ، ولا مساواة مستويات المعيشة ، لا مساواة المرافق والخدمات العامة بين المدن والقرى ، بين العمال والفلاحين والعمال الزراعيين ، بين ملاك الأراضى والمعدمين والظاهرة الوصمة (عمال التراحيل) بين الأغنياء والفقراء والأشد فقرا !! ؟ هذا السؤال المأزق يدور حول الكيفية المنهجية التى يمكن أن تقوم من خلال مهنة الخدمة الاجتماعية لمواجهة تحديات التخلف فى العالم الثالث .

واذا استطردنا فى كشف معالم هذه التحديات ، فان ذلك سوف يؤدى بالتالى للكشف عن العجز البالغ لأساليب المواجهة الفردية ، ومزاعم حق تقرير المصير واحترام كرامة الانسان وتفـــريد المشكـــلات التى نقلت فى ممارسات الخدمة الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث . وتكشف بعض تقارير الأمم المتحدة عن أنه من بين كل مائة طفل يولدون فى بلدان العالم الثالث هناك ٢٠ منهم محكوم عليهم بالموت خلال العام الأول ، وبالنسبة لمن يتبقى منهم (٨٠ طفلا) ، فان ٦٠ طفلا منهم لا تتوفـــر لهم اى مساعدات للرعاية الصحية خلال السنة الأولى ومعظمهم يموتون قبل سن الخامسة ، ومنهم من تؤدى به ظروف سؤ التغذية للوقوع فى حالة اعاقة أو تكون سببا فى تخلفه العقلى(٢٣) وهناك تقرير آخر يشير الى أنه فى بلد كالهند يبلغ عدد الأطفال الذين يموتون ضحايا سؤ التغذية خلال عشر سنوات ما يوازى ٥٠ مليون طفلا ، فضلا عن انتشار الأمراض المعدية والجلدية والملاريا والجذام (٢٤) .

أيضا فانه فى فولتا العليا والحبشة كان معدل توزيع الأطباء للسكان وفقا لتقارير البنك الدولى مساويا ١ : ٠٠٠ر٦٠ من السكان ، وكانت هذه النسبة فى مالى ١ : ٠٠٠ر٣٣ من السكان ، وفى رواندى ١ : ٠٠٠ر٣٦ ، وفى اليمن : ١ : ٠٠٠ر٢٦ ، وفى بنجلاديش كانت معدلات توزيع المرضات المدربات فى بنجلاديش قد وصلت الى ١ : ٠٠٠ر٧٥ من السكان ، ١ : ٠٠٠ر٣٦

فى نيبال ، ١ : ٢٨٠٠٠ فى أفغانستان . أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان هناك طبيب لكل ٦١٠ من السكان ، وممرضة لكل ١٦٠ من السكان . أما فى الاتحاد السوفيتى وبعض دول أوربا الشرقية فان النسب تفضل تلك المشار اليها فى الولايات المتحدة الأمريكية (٢٥) .

وتظل الأوضاع السكنية مثار مأساة انسانية فى العالم الثالث ، كما أن النظم التعليمية فى بلدان هذه المجموعة المتخلفة لا تستطيع أن توفر الاستيعاب المناسب لمن هم فى سن التعليم — بل تزداد المشكلة حدة عاما بعد عام — ففى تقارير اليونسكو نجد أن عدد الأميين الذين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة فى بلدان العالم الثالث تصل الى ٧٤٠ مليون أمى ، يرتفع عددهم ليصبح أكثر من ٨٢٠ مليونا فى سنة ١٩٧٠ بزيادة ٨٠ مليون عن الرقم السابق ، كما أن هناك ما لا يقل عن ٢٧٥ مليون طفل فى سن التعليم فى هذه الدول لا يتلقون أى نوع من التعليم الرسمى ، وحيث تصل نسبة التسرب التعليمى الى ٥٠٪ فى بعض مناطق افريقيا آسيا وأمريكا اللاتينية (٢٦) .

وبالاضافة لكل ما سبق فان مشكلات البطالة والعمالة غير المنتجة ، والهجرة المتزايدة من الريف الى المدن ، أو الهجرة واسعة النطاق الى بلاد الثروة والتصنيع والنفط ، وزيادة تردى أحوال المناطق الريفية والحضرية وغيرها من مشكلات تعرفها مجتمعات العالم الثالث ..... تمثل فى حد ذاتها مطلبا حيويا تعجز الخدمة الاجتماعية كمهنة بوضعيتها الحالية ونرجسيتها حول المداخل الأمريكية فى مواجهتها ، ولعل استعراض محتويات كتابات الخدمة الاجتماعية وأهم محاور الاهتمام فى ممارستها يؤكد صحة ما نذهب اليه ، فالمستعرض لكتابات خدمة الفرد فى التراث المصرى على سبيل المثال سوف يكتشف أنه مستغرق فى تحليلات نفسية حول « التبول اللاارادى » والهروب المدرسى وسرقة تافهة . كما أن المتأمل لأساليب العلاج والمواجهة سوف يلاحظ أنها تتمركز حول العميل ومقابلات اجرائية مع أسرته أو مدرسيه وكأن ذلك العميل معزول فى النهاية عن البيئة المحيطة والمجتمع والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى لعبت الدور الأساسى فى

كونه عميلا للخدمة الاجتماعية ، وحيث يدور العلاج حول التبصير والمعونة النفسية وتقوية الذات وتحسين العلاقات البيئية ... الخ ويتجاوز الأمر هذه الحدود عندما نلحظ مراجع تحمل مسميات فى التنمية والدول النامية ، ماتزال تدور فى مناقشاتها حول التأكيد والتعاطف والمبادرة والافراغ الوجدانى والايحاء والاستبصار والاستيطان ، بل تؤكد بعض المراجعات على « انه كلما زادت فاعلية العلاج الذاتى — وهذا ما نرجوه — قلت جهودنا للعلاج البيئى حيث سيكتسب العميل القدرة على تعديل بيئته واستثمار مواردها بنفسه وهو الهدف الأسمى لخدمة الفرد والذى يتطلع اليه مجتمعنا النامى » (٢١٦) .

والأمر الجدير بالملاحظة أن استمرار التركيز على توجهات الممارســة فى الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع نحو جهود التنســيق والعمل الاجتماعى التطوعى ، وممارسات الترويج وغيرها من الممارسات هو فى نظرنا ترف لا تحتمله مشكلات وتحديات التخلف فى بلدان العالم الثالث ، وهى مشكلات أصــبح من المتيقن فى ضوء التحذيرات بالغة الأهمية التى تصدرها تقارير الأمم المتحدة ، مشكلات بقاء ، ولن تؤدى تلك الممارسات المهنية لكسب الحرب ضد التخلف ، طالما بقيت فى وضعيتها الراهنة تابع للتراث الأمريكى فى قيمه ومبادئه ومناهجه وأهدافه (*) .

وبدون الاستغراق فى التشاؤم ، يمكن القول بأن المأزق المهنى الذى تتعرض له الخدمة الاجتماعية كمهنة انما يتجسد واقعيا فى مدى ما يمكنها انجازه ، فى مواجهة التبعية والتخلف فى بلدان العالم الثالث ، وعندنا أن استمرار المهنة فى وضعها الحالى كتجسيد للتطور الفكرى الغربى يبدو واقعا يصعب الفكاك منه ما لم تتراكم مجموعة من العوامل الموضــوعية المؤدية لتغيير ذلك الواقع ، وأولها انبثاق وعى جديد بين كتاب ودارسى الخدمة الاجتماعية فى العالم الثالث ، تتبنى وجهات نظر جديدة تستند فى دعواها للأهداف الاستراتيجية للتنمية ، مع الارتباط بالأساس القيمى والواقــع المعاش ، متسلحة بتصور واطار نظرى يفسر وضعية التخلف والتبعية بدون

(*) وسيقوم الباحث فى دراســة تالية بتحليل قيم وأهداف الخدمة الاجتماعية فى الكتابات المصرية .

تبعية للفكر الغربى المغرض ، وبمنهجية موضوعية تتجاوز الوقوف عند مقولة التشخيص والعلاج الى تصور شمولى يضع المهنة فى اطار العمل الاقتصادى والاجتماعى نحو التقدم ، وعلى أى الأحوال ، فان الواقع يبدو محبطا ومخيبا للأمل ، طالما ظلت محاولات البحث فى الخدمة الاجتماعية ودراستها تنهل من التراث الأمريكى (فى أغلب الأحيان) بحيث لا تخرج عن كونها مجرد رجع صدى يغلب عليه التشويه ، وطالما بقى وعى دارسى الخدمة الاجتماعية غائبا وراء قيم الفردية والليبرالية وتوجهات العلاج النفسى ، وهو فى التحليل الأخير لا يخرج عن كونه وعيا زئفا لمواجهة مشكلات التخلف .

الهوامش :

(١) لمزيد من المناقشات حول مفهوم التبعية وعلاقته بموقف التخلف فى العالم الثالث يمكن الرجوع الى :

— الحسينى ، السيد ، التنمية والتخلف ، دراسة تاريخية بنائية ، فى سلسلة علم الاجتماع المعاصر — الكتاب الثامن والثلاثون ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، صص ١٧٩ — ١٩٠ .

(٢) Goldstein, Howard, Social Work Practice, A Unitary Approach, 4th ed., University of South Calorina Press, 1976, p. 5.

(٣) يونس ، فاروق زكى ، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعى ، عالم الكتب ، ١٩٧٨ ، القاهرة ، ص ١٥٢ .

(٤) Midgley, James, Professional Imperialism, Heineman London, 1981 – p. 57.

(٥) انظر على سبيل المثال وليس الحصر :

— U.N. Training for Social Work : An International Survey, 1955, The Third Survey, 1959.

(٦) Rashid R., Social Work Practice in Pakistan, in Council on Social Word Education : An Inter-Cultural Exploration, New York, 1967, p. 107.

(٧) Stickney, P. J. and Resnick, P. World Guide to Social Work Education New York, International Association of Social Work, 1974, p. 95.

(٨) Nagpaul, H., Social Work Education in India. In kinduka, S. k. (ed) Social Work in India, kitabal Mehal, 1965, p. 224.

(٩) Weisner, S. Professional Social Work in kenya, Lowerkabet : kenya Institute of Administration, 1972 pp. 3—5.

(١٠) Schottland Charles, The Welfare State, Harper Torch-Book New York, 1967, pp. 25-40.

(١١) Yiman A., Curricular of Schools of Social Work and Community Development Training Centers in Africa «Addis ABABA : Association for Social Work Education in Africa, 1974, p. 51.

(١٢) Shawkey A. Social Work Education in Africa, International Social Work, Vol. 15, No. 3 '(1972) pp. 3-16.

(١٣) Paraiso, U. Education Por Social Work in Latin America, International Social Work, Vol. 9 No. 2. (1966) p. 19-20.

(١٤) Aptecar H. Social Work in Cross-Cultural Perspecttives, in S. k. kihnduka (ed), Social Work in India, Allahabad kitab MAHAL, 1965, p. 123.

(١٥، ١٦) See, Chaisson J.D. (et al) : Training for Social Work in Hong kong, Hong kong Governement Printer, 1962, pp. 1-23.

Stickrey P. J. and Resmik R. P. : World Guide to Social Work Education, New York, International Association of School of Social Work, 1974, p. 144.

(١٧) لا تكاد دراسة أجريت علي مستوى الماجستير أو الدكتوراه فى الخدمة الاجتماعية فى مصر أن تخلو من الاشارة الى عدد كبير من الكتابات والمراجع التى أصدرها الكتاب الأمريكيين والبريطانيين المشار اليهم هنا ، كما أن الدوريات الغربية فى الخدمة الاجتماعية معروفة على نطاق واسع فى تعليم الخدمة الاجتماعية فى مصر ومن بينها :

— The American Social Review, Social Work.
— Social Case Work, The British Journal of Social Work.
— Journal of Education in Social Work.

وفضلا عن ذلك لا يكاد أحد المؤلفات المصرية فى الخدمة الاجتماعية أن يخلو من استخدام ذات المصطلحات الأجنبية بنفس المعنى بل وينقل فقرات كاملة ، ويتبنى نفس المناهج والأيديولوجية التى وردت فى كتابات الخدمة الاجتماعية الأمريكية .

(١٨) See For instance :
— Luces, S. Individualism, Oxford, Blackwell, 1973.
— Hazard P. European Social Thought in the Eighteenth Centurey, London, Hollis and Carter, 1954.

(١٩) انظر على سبيل المثال :
د. يونس — فاروق زكى — الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعى .

(٢٠) Fried Lander W. (ed), Concepts and Methos of Social Work, Eglewood Cliff, Prentice Hall, 1958, p. 2.

(٢١) Biestek, F. The Case Work Relationship, London : Allen and Unwin, 1961- p. 137.

(٢٢) ويؤكد كثير من الدارسين والكتاب فى الخدمة الاجتماعية صحة ما يذهب اليه الباحث فى كتابات الخدمة الاجتماعية . انظر على سبيل المثال :
— Pumphreys, M. Teaching of Values and Ethics in Social Work Educaton ; New York, Council on Social Work Education, 1959.

Piano ; H. The Philosophy of Social Work, Washington, Public Affairs Press, 1952.

(٢٣) U. N. Report on the World's Children, New York, 1970.

(٢٤) Quated in J. Mchale : World Facts and Trends, New York, Collier, 1972, p. 8.

(٢٥) World Bank : Word Development, Report, 1978, p. 108.

(٢٦) U. N. Report on the World Social Situation, New York, 1975. pp. 6-16.

(٢٧) انظر على سبيل المثال وليس الحصر :

— عبد الفتاح عثمان ، خدمة الفرد في المجتمع النامى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ ، الانجلو المصرية ، خصوصا ، صص ٢٥٩ — ٢٦٣.

محاولة لوضع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية

دكتور محمد أحمد عبد الهادى (*)

ربما كان تناول هذا الموضوع ذا أهمية خاصة بالنسبة للخدمة الاجتماعية ، حيث تمارس المهنة على جميع المستويات : محلية أو اقليمية ، أو قومية . ولهذا فالتعرض لكيفية مساهمة المهنة فى مواجهة ظاهرة التخلف وما يتضمنه ذلك من مشكلات على كافة المستويات قد يتضمن — بالنسبة لنا كممارسين — بعض الأبعاد الجديدة ، والمواقف المختلفة لكى نتحرك نحو وضع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية :

ولهذا فقد يكون من الضرورى أن نبدأ بعرض بعض الاعتبارات الأساسية التى ينبغى أن تكون واضحة تماما لتناول هذا الموضوع . ولعل أهم الاعتبارات ما يلى :

- الاشارة الى معنى التخلف وتحديد بعض المتغيرات المتعلقة بظاهرة التخلف .
- تحديد طبيعة العلاقات بين هذه المتغيرات وبعضها البعض .
- السياق الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للمجتمع المصرى .
- اتجاهات الخدمة الاجتماعية التنموية فى اطار ما تم عرضه من تحليل لأبعاد ظاهرة التخلف .

(*) الأستاذ المساعد بكلية الخدمة الاجتماعية — جامعة حلوان .

وبالاشارة الى ما سبق عرضه من اعتبارات نبدأ بالاعتبار الأول والخاص بمعنى التخلف وما يتعلق به من متغيرات . فى هذا الاطار نلاحظ أن المجتمع العالمى ينقسم فى وقتنا هذا الى مجموعتين من الدول : احداهما أحرزت تقدما كبيرا من الثراء المادى والتقدم التكنولوجى والتفوق الحضـــارى ، ويطلق عليها فى الاصطلاح المستحدث تعبير الدول الغنية أو المتقدمة ، والأخرى مازالت متأخرة ماديا وتكنولوجيا وحضاريا واجتماعيا ، ويطلق عليها فى الوقت الحاضر تعبير الدول النامية بعد أن كان يطلق عليها اصطلاح الدول المتخلفة .

ولقد ظهر فى الواقع مفهوم الدول النامية فى الاستخدام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية ، وشاع استخدامه أولا فى نطاق المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة ليشير الى الدول التى كانت توصف فى الماضى بأوصاف فيها كثير من التعسف مثل الدول المتخلفة أو الدول المتأخرة . وواضح من هذه المسميات أنها تمثل أحكاما تقديرية فى الحالات الاقتصـــادية والاجتماعية ، الغرض منها مقارنة الدول بعضها ببعض وترتيبها بحيث تأخذ كل منها مكانا فى سلم الترتيب الاقتصادى والاجتماعى .

ويعنى مفهوم التخلف من الناحية اللغـــوية عـــدم القدرة على ملاحقة الركب . ويشير مفهوم الدول المتخلفة الى هذه الدول التى لم تصل فى نموها الى الدرجة التى تتيح لها اشباع احتياجات أفرادها بشكل مرض (١) . ويرى البعض أن مفهوم الدول المتخلفة لابد وأن يشير الى مستوى النمو الذى تحققه الدول بالنسبة لما هو متاح لها من موارد طبيعية وبشرية (٢) . ونتيجة لقصور كثير من المحاولات الفكرية فى التعريف بالدول النامية وتركيز كل منها على عامل معين باعتباره المجال الاساسى لوصف ظاهرة التخلف أو التقدم ذهب بعض العلماء الى استخلاص خصائص عامة تشترك فيها كل الدول النامية (المتخلفة) وعلى الأخص من النواحى الاقتصادية والديموجرافيـــة والثقافية والسياســـية بحيث يقدموا صورة أقـــرب الى التكامل لظـــاهرة التخلف . وسوف نحاول فيما يلى الاشارة الى بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لظاهرة التخلف .

أولا : المتغيرات الاقتصادية لظاهرة التخلف :

يمكن تلخيص ابرز هذه المتغيرات على النحو التالى :

١ ــ انخفاض متوسط دخل الفرد :

من المعلوم ان متوسط دخل الفرد السنوى ــ بمعنى نصيب الفرد من الدخل القومى ــ هو الاداة الاقتصادية الأساسية فى معرفة ما اذا كان البلد المعين متخلفا أم لا ، وقد اتفق على اعتبار البلاد التى يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوى عن حد معين وليكن ٣٠٠ دولار سنويا بلاد متخلفة (٣) . والانتقاد الاساسى الموجه الى هذا المعيار هو أن مستوى المعيشة لا يتحدد فقط بمتوسط الدخل ، وانما يتحدد كذلك بعوامل أخرى مثل مستوى التعليم ومستوى الصحة ... الخ ، كما أن متوسط دخل الفرد فى الدول المنتجة للبترول مثل السعودية وفنزويلا أعلى من متوسط دخل الفرد فى دول مثل فرنسا وبريطانيا وليس معنى ذلك ان هذه الدول أكثر تقدما منها بل العكس صحيح .

٢ ــ نقص رؤوس الاموال :

تعانى معظم البلاد المتخلفة من مشكلة نقص رؤوس الاموال وذلك سبب ونتيجة فى نفس الوقت ويطلق عليه « الدائرة المفرغة للفقر » . فبالنسبة لعرض رؤوس الأموال فانه يتسم بالنقص الناتج عن ضعف المقدرة على الادخار الناتج عن انخفاض مستوى الدخول الناتج عن ضعف الاستثمارات .. الخ . اما بالنسبة لطلب رأس المال فانه يتسم أيضا بالانخفاض بسبب ضعف الحافز على الاستثمار الناتج عن ضعف القوة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخول الناتج عن ضعف الانتاجية بسبب انخفاض رؤوس الأموال وهكذا (٤) .

٣ ــ ضعف التصنيع :

نلاحظ ان معظم البلاد المتخلفة تعانى من ضعف التصنيع ، ومن مظاهر ذلك انخفاض نسبة الانتاج الصناعى الى الانتاج الكلى ، وقلة نسبة

العاملين بقطاع الصناعة بالمقارنة بقطاع الزراعة وقطاع انتاج المواد الأولية وان وجدت بعض المشروعات الصناعية فانها تفتقر الى التكامل الرأسى والأفقى بينها . كما أن اسهام البلاد المتخلفة فى اجمالى الانتاج الصناعى العالمى محدود للغاية (٥) .

٤ — انتشار البطالة المقنعة :

تعانى البلاد المتخلفة من انتشار البطالة المقنعة ، بمعنى وجود أفراد وفئات ، رغم أنها قد تمارس أعمالا معينة ، الا أنها لا تضيف شيئا يذكر الى الناتج القومى ، ومن ذلك الباعة الجائلين والخدم . وهذا يشكل عقبة أمام هذه البلاد فى سعيها للخروج من الدائرة المفرغة للفقر ، لأن هؤلاء الأفراد — وهم لا يضيفون شيئا الى الناتج القومى — يقتسمون دخول الأفراد المنتجين مما يؤدى الى تقليل الادخار وبالتالى معدل التكوين الرأسمالى . ويرتبط بهذه المشكلة مشكلات عدم التوظيف والتشغيل الكامل للموارد (٦) .

٥ — المشكلة السكانية :

تعانى معظم البلاد المتخلفة من ارتفاع معدل النمو السكانى وارتفاع الكثافة السكانية ، وارتفاع معدل المواليد والوفيات ، وبالتالى انخفاض متوسط عمر الفرد . وهذه المشكلة السكانية هى أساس المشكلة الاقتصادية فى البلاد المتخلفة لأنها تؤدى الى تحويل جزء كبير من الانتاج الى انتاج السلع الاستهلاكية وتؤدى الى انتشار البطالة المقنعة ، وامتصاص جزء كبير من الدخل القومى (٧) .

٦ — التبعية الاقتصادية :

ومن مظاهرها اعتماد البلاد المتخلفة على العالم الخارجى بدليل النسبة العالية التى يملثها قطاع التجارة الخارجية فى اقتصاديات هذه البلاد ، وسيطرة المؤسسات الأجنبية على عمليات التجارة الخارجية والاعتماد على تصدير عدد محدود من السلع الزراعية والمواد الأولية فى مقابل استيراد السلع الصناعية ، وهو ما يؤدى الى عدم استقرار فى اقتصاديات هذه

البلاد المتخلفة كرد فعل لتقلبات السوق العالمية . والملاحظ أن معدلات التبادل الدولى تتجه فى غير صالح البلاد المتخلفة (٨) .

ثانيا : المتغيرات الاجتماعية لظاهرة التخلف :

ويمكن تلخيص هذه المتغيرات على النحو التالى :

١ ــ طبيعة البناء الطبقى :

من أهم سمات البناء الطبقى فى المجتمع المتخلف عدم وجود طبقة وسطى نشطة ، والتفاوت الكبير بين الطبقات (غنى ــ فقير) وجمود الفواصل بين الطبقات وانخفاض درجة الحراك الاجتماعى Social Mobility بمعنى صعوبة الانتقال من طبقة الى أخرى ، وميل الطبقة الغنية الموسرة الى الاستهلاك الترفى « التفاخرى » (٩) .

٢ ــ طبيعة البناء التعليمى :

من أهم سمات البناء التعليمى فى المجتمعات المتخلفة الارتفاع الحاد فى نسبة الأمية ، وكذلك الاهتمام فى نظام التعليم بأسلوب الحفظ والاستظهار ، والتلقين دون تنمية أسلوب التفكير العلمى ، بالاضافة الى هجرة العقول بمعنى تسرب الخبرات العلمية والأكاديمية من البلاد المتخلفة الى البلاد المتقدمة سعيا وراء مستوى معيشى أفضل .

٣ ــ طبيعة البناء الايكولوجى :

من أهم سمات البناء الأيكولوجى فى البلاد المتخلفة انخفاض درجة التحضر Urbanization فلا تزال هذه البلاد يسيطر عليها الطابع الريفى بمعنى تركيز معظم السكان فى الريف ، ومع ذلك فان بعض هذه البلاد تشهد ظاهرة الافراط فى التحضر over urbanization أى تضخم المدن سكانيا دون توفر ما يلزم السكان من خدمات ومرافق (١٠) .

٤ ــ طبيعة القيم السائدة :

يتسم نمط القيم السائد فى المجتمعات المتخلفة بعدة خصائص رئيسية

منها : سيادة قيم السلبية والقدرية والتواكل والمحافظة على التقاليد والميل الى رفض الجديد أو التخوف منه . كما يرتبط بذلك أن قيمة الفرد ومكانته فى المجتمع تتحدد بناء على عوامل السن والجنس ، وليس على اعتبارات الكفاءة فى العمل والانجاز . كما أن المركز الاجتماعى للمرأة منخفض بشكل واضح ، وقد يرجع ذلك الى النظرة التقليدية للمرأة من منطلق فكرة « الحريم » أو النظر اليها كعبء اقتصادى (١١) .

ومن السمات الأخرى المميزة لنمط القيم السائد فى المجتمعات المتخلفة النظر باحتقار الى بعض الأعمال اليدوية ، والجمود المهنى بمعنى عدم قابلية الفرد للانتقال من مهنة توارثها عن آبائه الى مهنة حديثة .

ثالثا : المتغيرات السياسية لظاهرة التخلف :

ويمكن الاشارة الى هذه المتغيرات على النحو الآتى :

١ ــ عدم الاستقرار :

تعانى معظم الدول المتخلفة من مشكلة عدم الاستقرار السياسى ومن مظاهر ذلك ما يلى :

(أ) تزايد الاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف الشعبى ، وهو ما يعود فى كثير من الأحيان الى الحرمان الاقتصادى ، وما يؤدى اليه من ثورات .

(ب) عدم وجود قواعد واضحة لاتخاذ القرارات بسبب سيطرة القائد الفرد المستمرة على الحياة السياسية بما يجعل من الصعب التكهن بالسلوك والميل الى التغير المستمر (١٢) .

(جـ) يرتبط بما سبق ، تصاعد دور العسكريين فى السياسة فى الدول المتخلفة وهو ما يدل عليه كثرة الانقلابات العسكرية فى هذه الدول (١٣) . ويمكن تفسير أسباب تدخل العسكريين فى السياسة

على أساس ما يتمتع به العسكريون من قوة بالمقارنة بالمدنيين من حيث احتكار السلاح والتفوق فى التنظيم .

٢ – انخفاض معدل المشاركة السياسية :

يقصد بالمشاركة السياسية ، العملية التى من خلالها يلعب الفرد دورا فى الحياة السياسية والاجتماعية وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف . وحتى تكون المشاركة فعالة لابد من تنظيم المواطنين فى تنظيمات اجتماعية وسياسية ، ولكن ليس من المهم وجود العديد من المنظمات مثل الأحزاب والنقابات ، وانما المهم ان يكون لهذه المنظمات – ولو بدرجات متفاوتة – القدرة على الوصول الى مراكز التأثير (١٤) .

ويلاحظ انخفاض معدل المشاركة السياسية فى معظم الدول المتخلفة ، فالمواطنين لا يهتمون ولا يناقشون المشاكل العامة ، وهناك فجوة بين النخبة والجماهير ، وان وجدت منظمات أو أحزاب أو نقابات أو جمعيات .. الخ . تكون خاضعة فى معظم الأحيان للنخبة الحاكمة ، وليست لديها القدرة أو الفرصة للوصول الى مراكز التأثير أى أن ضعف المشاركة فى الدول المتخلفة يرجع الى طبيعة بناء القوة فى تلك الدول (١٥) . ويرى روجر سكوت Scott ضرورة اهتمام هذه الدول المتخلفة – أو الجديدة كما يسميها – ببناء مؤسسات سياسية قومية لها القدرة على اشباع التطلعات والطموحات السياسية للجماهير وفى مقدمتها المشاركة السياسية (١٦) .

٣ – عدم ترشيد السلطة :

يقصد بترشيد السلطة العقلانية فى اتخاذ القرار السياسى ، ويلاحظ أن هذه العقلانية مفقودة فى المجتمعات المتخلفة ، فالقرارات السياسية غير رشيدة ، وتعبر عن انطباعات شخصية ودون أى تقدير سليم للموقف .

٤ – عدم الاندماج أو التكامل القومى :

يتضمن الاندماج أو التكامل القومى National integration عدة

مستويات : فهو على المستوى الأول يشير الى الولاء القومى بمعنى الانتقال بالولاء من الاطار القبلى أو المحلى المحدود الى الاطار القومى وخلق الشعور بالهوية القومية ، وعلى المستوى الثانى يشير « الاندماج القومى » الى الوحدة الاقليمية بمعنى عدم وجود اختلافات كبيرة وواضحة بين أقاليم الدولة ، بين الريف والمدينة ، بين العاصمة والمدن الأخرى . ويشير على المستوى الثالث الى عدم وجود فجوة بين النخبة والجماهير . ويشير على المستوى الرابع الى توفر نظام قيم موحد ، بمعنى توفر حد أدنى من الاتفاق العام حـول القيم السائدة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق منها بالاطار الدستورى وقواعد اللعبة السياسـية (١٧) .

٥ ـ مشاكل البيروقراطية :

يشير مصطلح البيروقراطية Bureaucracy الى شكل من اشكال التنظيم يتصف بخصائص معينة من قبيل التدرج أو الهيراركية Herarcky والتخصص Specializtion وتقسـيم العمل . وقد يسـتخدم هذا المصطلح من قبل بعض العلماء للاشارة الى خصائص سلوكية تميز العاملين بالادارة مثـل الموضوعية والرسمية . وهذا هو المعنى العلمى للمصطلح . أما المعنى الشائع عند العامة فيرتبط بالجمود والروتين والتخلف وعدم المبادرة (١٨) .

ومن أهم مشاكل البيروقراطية فى الدول المتخلفة ما يلى :

(أ) نقص وعدم كفاية القوة البشرية الماهرة اللازمة والضرورية لتنفيذ برامج التنمية .

(ب) التضخم وهو ما ينصرف الى اكتظاظ المنظمات المختلفة للجهاز الادارى بالموظفين ، والتزايد المستمر فى عدد الوزارات والمصالح الحكومية والهيئـات والمؤسسات ومختلف المنظمـات الادارية بالاضافة الى التزايد المضطرد فى النفقات الادارية فى شـكل رواتب وأجور (١٩) .

العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية لظاهرة التخلف

أولا — دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغيرات الاجتماعية :

١ — آثار التنمية الاقتصادية على البناء الاجتماعى :

تؤدى التنمية الاقتصادية الى تحسين مركز المرأة فى المجتمع ، خاصة مع نزول المرأة فى ظل سياسات وخطط التنمية الى ميادين العمل المختلفة الى جانب الرجل . ومن ناحية ثانية تؤدى التنمية الاقتصادية الى اثارة وتعميق مشكلة « الصراع بين الأجيال » حيث يقترن بالتنمية ظهور فئات مدافعة عن التنمية ، وفئات أخرى معارضة لها ، وهو ليس صراعا طبقيا ، وانما هو صراع بين أجيال ، بين جيل يتبنى أسلوب حياة قائم على التجديد والتطوير وجيل آخر يتبنى أسلوب حياة أساسه التقوقع « والتحجر » . ومن ناحية ثالثة فان التنمية الاقتصادية وهى تقترن بالتوسع فى التصنيع تؤدى الى هجرة متزايدة من الريف الى المدينة ، وهى ليست فقط هجرة « جسدية » بل هى أيضا هجرة قيمية وسلوكية وبدلا من أن « يتمدين » هؤلاء الريفيين المهاجرين فأنهم يحاولون « ترييف » المدينة اى أسباغ الطابع الريفى عليها .

٢ — انخفاض مستوى المعيشة ونقص الموارد المالية والمشاكل الثقافية والعلمية :

من ناحية مشكلة « هجرة العقول » Brain Drain فان عملية تسرب العلماء والفنيين وأصحاب التخصصات العلمية والأكاديمية العالية من البلاد المتخلفة الى أوربا الغربية والولايات المتحدة تتم عادة تحت تأثير اغراء « المال » نظرا لانخفاض الدخول ومستويات المعيشة فى البلاد المتخلفة ، وبالتالى فان هذه الهجرة تكون عادة سعيا وراء مستوى معيشة أعلى ودخل أكبر .

ومن ناحية ثانية فان تخلف البحث العلمى فى البلاد المتخلفة يرجع أساسا الى مشكلة مالية ، فبينما تخصص الدول المتقدمة حوالى ٣٪ من

الناتج القومى الاجمالى للبحوث العلمية ، فان البلاد المتخلفة لم تصل بعد الى تخصيص نسبة ٠٫٣٪ من ناتجها القومى الهزيل ، أما فى مصر فلا يتعدى نصيب البحث العلمى من الناتج القومى نسبة ٠٫١٪ .

ثانيا — تاثير المتغيرات الاجتماعية على المتغيرات الاقتصادية :

ويمكن هنا دراسة النقاط الرئيسية التالية :

١ — القيم والأوضاع الاجتماعية أساس المشكلة الاقتصادية :

من ناحية نجد أن مشكلة نقص رؤوس الأموال ، ونقص المدخرات والاستثمارات ، التى تعانى منها معظم البلاد المتخلفة ، ترجع الى نمط القيم الاجتماعية السائدة . فالفئات الغنية فى المجتمعات المتخلفة تتمسك بقيم «المباهاه والتفاخر» وهو ما ينعكس فى نمط الاستهلاك الترفى . وهذا الاستهلاك لا يتفق وامكانيات البلاد المتخلفة ، مثل هذه الأنماط الاستهلاكية الترفية تؤدى الى زيادة الانفاق ، وبالتالى قلة الادخار والاستثمار .

ومن ناحية ثانية فان تزايد السكان ، بانعكاساته الاقتصادية الخطيرة ، يرجع الى قيم اجتماعية من قبيل الزواج المبكر ، وتعدد الزوجات ، الطلاق ، الرغبة فى تكوين « عائلة كبرى » ، التواكل ، بالاضافة الى الأمية وانخفاض الوعى . وطبقا لنظرية « مالتس » فانه مع استمرار زيادة السكان — وفقا لمتوالية هندسية ، بينما انتاج الغذاء يتم بموجب متوالية عددية — ومع ما تعانيه هذه البلاد المتخلفة أصلا من نقص الطعام Shortage of food ينشأ خطر « المجاعة »(٢٠) .

٢ — العلم والثقافة وتحقيق التنمية الاقتصادية :

ان تحقيق التنمية لا يتم فقط باستيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة ، وانما لابد من تطويع هذه التكنولوجيا بما يتفق وأوضاع البلاد المتخلفة ، وكذلك لابد من أن يصبح العلم سمة مميزة للثقافة ، ولابد من القيام بتخطيط أوجه النشاط العلمى والتكنولوجى فى هذه البلاد ، والاهتمام

بتعليم وتدريب الأفراد فنيا ومهنيا ، وبهذا فقط يمكن لهذه البلاد أن توفق بين « الأصالة » و « الفاعلية » .

وقد عبر مدير عام اليونسكو عن هذه الحقيقة بقوله (٢١) :
« أن التنمية هى العلم وقد أضحى ثقافة » .

العلاقة بين المتغيرات السياسية والمتغيرات الاجتماعية لظاهرة التخلف

أولا — تأثير المتغيرات الاجتماعية على المتغيرات السياسية :

يمكن دراسة المظاهر الرئيسية من خلال النقاط الآتية :

١ — طغيان عنصر الشباب وعدم الاستقرار السياسى :

يربط البعض بين طغيان عنصر الشباب فى التركيب السكانى فى معظم المجتمعات وبين عدم الاستقرار السياسى على أساس أن الشباب أكثر استعدادا من غيرهم للرفض والسلوك الثورى — لما تتميز به فترة الشباب من قوة جسدية وعقلية ، والرغبة فى الحركة والانطلاق دون اى قيود ، وعدم وضوح الرؤية وعدم تحل المسئولية — فان الشباب يرفض الوضع القائم ، ويرى فيه قيودا تحد من حركته . ومن هنا ينشأ تطابق بين موقف الشباب السياسى والموقف اليسارى (٢٢) . والواقع أن هذا التحليل يؤخذ عليه اغفال متغيرات هامة فى تفسير عدم الاستقرار السياسى من قبيل الحرمان الاقتصادى .

٢ — الأوضاع الاجتماعية وخصائص الرأى العام فى المجتمعات المتخلفة :

من أهم خصائص الراى العام فى المجتمعات المتخلفة : السطحية وعدم العمق ، وصغر حجم شرائح الراى العام المعتدلة ، وكبر حجم شرائح الرأى المستعصية وكبر حجم شرائح من لا رأى له (٢٣) . ويمكن تفسير هذه الخصائص بالنظر الى الأوضاع الاجتماعية فى البلاد المتخلفة أن كبر حجم شرائح من « لا رأى له » ترجع الى انتشار الأمية وعدم الاهتمام بالمشاكل

العامة أو الخوف من السلطة . والسطحية وعدم العمق ترجع الى الأمية وعدم الوعى وعدم مناقشة المشاكل العامة ، وان كبر حجم شرائح الرأى العام المستعصية يرجع الى طغيان عنصر الشباب وكذلك يعكس مشاكل عدم الاندماج القومى .

تأثير المتغيرات السياسية على المتغيرات الاجتماعية

ثانيا : يمكن دراسة المظاهر الرئيسية لهذا التأثير على النحو التالى :

١ — التغلغل السياسى فى النظام الاجتماعى :

الملاحظ أن هناك « تغلغل سياسى » فى النظم الاجتماعية فى البلاد المتخلفة ، وتقوم بهذا التغلغل المؤسسات السياسية لضمان تنفيذ السياسات العامة . ويبرز ذلك بصفة خاصة فى البلاد الافريقية التى يوجد بها نظام الحزب الواحد ، خاصة اذا ما كان حزبا « جماهيريا » ، حيث لا يقتصر دور الحزب على أوجه النشاط المحدودة نسبيا والتى تمارسها الأحزاب فى النظم الغربية ، وانما يكون للحزب دورا متسعا حتى يكاد يشمل كل أوجه الحياة الاجتماعية . وفى هذا الخصوص تقول « روث شافنز مورجنتاو (٢٤) « الأحزاب الجماهيرية فى افريقيا تهتم بكل شىء من المهد الى اللحد ، بالميلاد والتنشئة والدين والزواج ، والطلاق ، واللعب ، والقروض ، والهجرة ، والصحة ، والنظام العام ... الخ ، وليس فقط بالنجاح الانتخابى » .

وبناء على ذلك فان أزمة « التغلغل السياسى » تثير تساؤلات حول مدى قدرة المؤسسات السياسية على « التغلغل » فى الاطار الاجتماعى — الاقتصادى ، وتنفيذ السياسات والقرارات الحكومية والسيطرة الفعلية على اقليم الدولة ووجود السلطة المركزية فى الاقاليم ... الخ .

٢ — تأثير وسائل الاعلام الجماهيرية على القيم الاجتماعية :

نعرض فيما يلى تأثير بعض وسائل الاعلام فى القيم الاجتماعية (٢٥) .

١ ــ **الصحافة** : لا يقتصر تأثيرها فقط على المسائل الهامة الحيوية للانسان ، بل يمتد الى كافة نواحى حياته ، فهى تؤثر على ذوقه وميوله واخلاقياته ومثله وقيمه ، وتؤثر فى فهمه لمعنى العدل والحرية وفى تقيمه للناس ... ألخ . ومع ذلك فان تأثير الصحافة فى المجتمعات المختلفة يظل محدودا نسبيا لانتشار الأمية .

٢ ــ **الاذاعة** : تأثيرها فى المجتمعات المتخلفة يفوق تأثير الصحافة ، لأنها لا تتطلب معرفة القراءة والكتابة ، ولا تستهلك جزء كبيرا من وقت الانسان . وهى هامة فى تكوين قدر من وحدة التفكير والذوق العام بين افراد المجتمع ، وفى خلق التكامل السياسى والاجتماعى عن طريق تحقيق قدر من وحدة التفكير والشعور والهدف والقيم اللازمين لتماسك المجتمع وحث الناس على الاهتمام بالمسائل العامة ، ومحو الأمية .. ... الخ .

٣ ــ **التليفزيون** : يتميز عن الصحافة والاذاعة بأنه يجمع بين الصوت والصورة ، وهو كالاذاعة لا يحتاج الى الالمام بالقراءة والكتابة . والتليفزيون فى المجتمعات المتخلفة يعد أداة قوية لجمع المجتمع فى وحدة واحدة ، كما يعد مدرسة لتعليم الأسرة بأكملها من مجرد تعلم القراءة والكتابة الى تذوق الفنون والآداب ، ومع ذلك يظل تأثير التليفزيون فى المجتمعات المتخلفة محدود نسبيا بالمقارنة بالاذاعة لارتفاع ثمنه .

٤ ــ **السينما** : يمكنها نقل معانى وأفكار وقيم اجتماعية وسياسية بدرجة تفوق ما يمكن لأى وسيلة أخرى ، لضخامة امكانياتها بالمقارنة بالتليفزيون ، لاعتمادها على التصوير الخارجى واستخدام المؤثرات الصوتية ... الخ .

كما تستخدم لغة الحديث اليومى البسيط ، مما يجعل السينما أقرب الى الحياة الواقعية وبالتالى يزيد تأثيرها على الجماهير . وتعد الأفلام

الروائية بصفة خاصة ذات تأثير هام عن طريق ما تبرزه من مثل وقيم ومعايير للسلوك ومبادىء أخلاقية .

٥ ـ **المسرح** : يمكن أن يساهم بفاعلية فى غرس القيم المرغوب فيها ، ومحاربة العادات والتقاليد والقيم المناوئة لجهود التنمية . وهنا تبرز أهمية المسرحيات الكوميدية التى تستمد موضوعاتها من الواقع . ومع ذلك فان تأثير المسرح يظل قاصراً على عدد محدود من الجماهير كما أن تأثيره يظل قاصرا على الفئات فوق الدنيا ، وعلى المثقفين .

تعقيب :

فى اطار ما سبق عرضه نلاحظ ما يلى :

١ ـــ أن متغيرات ظـــاهرة التخلف متنوعة : متغيرات اجتماعية ، متغيرات اقتصادية ، متغيرات سياسية . هناك أيضا المتغيرات الثقافية لظاهرة التخلف وقد تعرضنا لها عند الحديث عن المتغيرات الاجتماعية .

٢ ـــ أن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات تقوم على التفاعل interaction والتأثير المتبادل . على أن كل هذه المتغيرات تؤثر وتتأثر بالمتغيرات الأخرى وهى ليست علاقة سبب ونتيجة .

٣ ـــ مادام هناك ارتباط وثيق بمعنى التفاعل والتأثير المتبادل بين مختلف متغيرات ظاهرة التخلف ، فان التنمية يجب أن تكون عملية شاملة متعددة الأبعاد . وتشمل كافة أبنية المجتمع الاقتصادية والســـياسية والاجتماعية والثقافية .

وفى اطار ذلك يمكن أن نحدد الســـياق الاجتماعى الاقتصادى والثقافى للمجتمع المصرى (٢٧) :

(١) المجتمع المصرى ذو حضارة متأصلة تمتد لآلاف السنين ، وبرغم تخلف هذا المجتمع الا أنه يملك مقومات الحضـــارة ومن ثم الانطلاق لتكرار حضاراته الماضية متى توفرت الأسباب المؤدية الى هذا الانطلاق .

(٢) المجتمع المصرى مجتمع شرقى متدين يتمسك بأهداب الدين . ومن ثم فان اى تغيير يزمع أحداثه فى المجتمع ، ولا يتمشى مع القيم الدينية ، يكون مآله الفشل ويواجه بمقاومة عنيده .

(٣) المجتمع المصرى مجتمع تأصل فيه عدد من المشكلات . بحيث أصبحت المشكلات جزء لا يتجزأ من معوقات نموه .

(٤) هناك ظواهر كثيرة غير مرغوبة فى المجتمع المصرى مثل تفشى الأمية

زيادة معدلات الوفيات والمواليد ، ارتفاع نسبة البطالة المقنعة .
انخفاض معدلات الانتاج الزراعى والصناعى ، وكذلك انخفاض مستوى الغذاء ومستوى الصحة . وهبوط مستوى المهارات الفنية ، وتتميز الأسرة المصرية بتقاليد وعادات وأنماط استهلاكية قد لا تكون مواتية دائما للتنمية ، ووجود مجتمعات محلية متخلفة وهامشية فى المدينة وكذلك وجود عدد من المشكلات بالمجتمعات الريفية .

(٥) المجتمع المصرى يضع الخطط الاقتصادية المتتابعة من أجل تنمية ورفع مستوى معيشة سكانه.

فى اطار ما سبق شرحه يمكن القول أن الخدمة الاجتماعية التنموية هى ذلك النوع من الممارسة المهنية الذى يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية ويساهم بايجابية وفاعلية فى رفع مستوى معيشة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وباضطراد ويساهم فى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى مقوما بما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات .

ولذا تثار هنا بعض التساؤلات حول :

- مقتضيات التنمية .
- مجالات التنمية التى يمكن أن تتحرك فى اطارها مهنة الخدمة الاجتماعية .

اولا : مقتضيات التنمية :

أن الجهد اللازم للخروج من حالة التخلف الى حالة النمو الاجتماعى والاقتصادى فى الدول النامية يتطلب عملا موجها الى كافة الجهات الرئيسية ويصعب على الأفراد القيام بمثل هذا الجهد ومن ثم يتطلب الأمر تدخل الدولة من اجل تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى المطلوب . وسواء كان هدف التنمية هو القضاء على سمات التخلف وأحداث تقدم اقتصادى واجتماعى فى الدول النامية أو كان الوصول الى مستوى اقتصادى واجتماعى اكثر ارتفاعا مثل الدول المتقدمة فان ذلك يتطلب العمل على تحقيق مقتضيات التنمية التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

— تطور نظم التعليم بما يتناسب واحتياجات كل بلد من البلاد لخدمة أغراض برامج التنمية .

— زيادة القدرة الانتاجية للجهاز الاقتصادى عن طريق زيادة رأس المال المستثمر وزيادة الكفاية الانتاجية للعاملين .

— الحد من البطالة الظاهرة والمستترة وتوجيه القوى المعطلة الى المشاركة فى الانتاج وزيادة الدخل القومى .

— العمل على عدالة التوزيع الذى يتمثل فى الأجور والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات المتعددة فى مجالات التعليم والصحة والاسكان والترويج وما شابه ذلك .

— القضاء على التركيز المفرط أو التخصص المفرط فى الانتاج ، ومن ثم يمكن القضاء على الاعتماد الكبير على التجارة الخارجية دون أن يؤدى ذلك الى الاخلال بمبدأ التبادل الدولى القائم على التخصص فى انتاج السلع ذات المزايا النسبية الأكبر .

— خلق السوق اللازم لاستيعاب الزيادة فى الانتاج سواء كان ذلك الاستيعاب فى السوق الداخلى أو الخارجى .

— زيادة نصيب الفرد من رأس المال الاجتماعى كالطرق ووسائل الرى والصرف والكبارى والخزانات والموانى والمطارات ... الخ (٣٧) .

مجالات التنمية التى تساهم فيها الخدمة الاجتماعية :

يمكن للخدمة الاجتماعية أن تسهم بفاعلية فى العمل على حل المشكلات الناجمة عن حدوث التغير المترتب على تنفيذ برنامج التنمية ، هذا فضلا عن قيامها بدور فعال فى خلق المناخ الاجتماعى المناسب لممارسة عملية التنمية ، ثم العمل على اتساع نطاق الخدمات اللازمة لسكان المجتمع ورفع مستواها . ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم فى المجالات الآتية الخاصة بالتنمية .

١ ـــ العمل على أحداث التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة فى زيادة الانتاج المادى واستثارة المواطنين للاعتماد على أنفســـهم فى تحسين بيئاتهم بدون الاعتماد المطلق على الدولة (٢٨) .

٢ ـــ ازالة العوائق الاجتماعية التى تعوق التقدم الاقتصادى .

حيث أنه من المعروف أن بعض العوامل الاجتماعية تعرقل زيادة الانتاج المادى ، والخدمة الاجتماعية يمكن أن تسهم فى ازالة هذه العراقيل لتمكين الاقتصاد القومى فى الدول النامية من الازدهار .

ويمكن أن تمارس الخدمة الاجتماعية فى اطار ذلك مجموعة من العوامل التى تهدف الى اقناع سكان المجتمع بالحد من استهلاكهم وتكوين المدخرات وتوجيه المواطنين كى يقوموا بتنظيم النســـل حتى ترتفع معـــدلات الزيادة السنوية فى الدخل القومى عن معدلات الزيادة فى المواليد .

٣ ـــ القضاء على المشكلات المصاحبة لعمليات التنمية :

حيث يلاحظ انتشار كثير من المشكلات فى المناطق التى زحف اليهـــا التحضر مثل تفكك الروابط الأسرية ، قلة العناية بالأطفال ، ضعف الروابط بين الجماعات الأولية وشعور الفرد فى المجتمع الحضرى بانه يعيش فى عزلة ومن ثم تزداد قابليته للاصابة بالأمراض النفسية .

ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم فى حل هذه المشكلات من خلال :

* اجراء البحوث التى تساعدها على وضع تنبؤ على درجة من الدقة بحدوث مشكلات معينة ثم وضع خطة لحل مثل هذه المشكلات أو التقليل منها .

* تمشى خطط الخدمة الاجتماعية مع خطط التنمية القومية .

* تحديد المشكلات الشائعة فى المجتمع والعمل على علاجها على المستوى القومى والمحلى .

* ادراك الاخصائيين الاجتماعيين أن عملية التغيير التى تمر بها المجتمعات

تزداد بسرعة كلما ازداد تقدم المجتمع تكنولوجيا ، وان عليهم اذن أن يتوقعوا ظهور الكثير من الآثار الضارة التى لابد أن تحدث نتيجة للتغيرات ومن ثم هناك دور علاجى وانمائى يقع على عاتق الاخصائى الاجتماعى وهذا يكسبه أهمية خاصة ، فى المجتمعات حيث أن تحرر الناس من مشكلاتهم وآلامهم من صميم مسئولية المجتمع (٣٩) .

اطار الخدمة الاجتماعية التنموية :

١ — الدور التنموى للخدمة الاجتماعية يتطلب اعادة النظر فى أنماط الممارسة القائمة لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات ومقتضيات التنمية — السابق الاشارة اليها — بل قد تدعو الحاجة الى تعديل فى أولويات الممارسة مع العناية بمشكلات الجماهير ذات الانعكاسات السلبية على قضية التنمية .

فالخدمة الاجتماعية حتى الآن لم تترك اثرا ملموسا ، بل لم يكن لهـا موقف واضح من عديد من المشكلات الجماهيرية فى كثير من الدول المتخلفة (النامية) مثـال ذلك مشـكلة الأميـة . وقضـية الديموقراطية ودور المواطنين فى اتخـاذ القـرار عـلى الرغـم من ارتبـاط ذلك بجـوهر الخـدمة الاجتماعية . ولم يكن للخـدمة الاجتماعيـة موقف واضـح من الطائفية فى عديد من الدول النامية ، ومن مشكلة العمالة المهاجرة الى الدول العربية ، والمشكلات الحديثة المرتبطة بالتحضر والتصنيع مثل تلوث البيئة ادمان المخدرات ، الاسكان . هذا الوضع من جانب الخدمة الاجتماعية يجردها من أى دور فى مجال العمل السياسى ، حيث تأخذ المشكلات الفردية معظم نشاط الاخصائى الاجتماعى فلا يبقى له شىء يذكر لقضايا التغيير الاجتماعى .

٢ — الدور التنموى للخدمة الاجتماعية يتطلب منها أن تعمل مع قضايا المجتمع واصلاح النظم الاجتماعية ، وما لم ترفع الخدمة الاجتماعية من دورها المهنى الى هذا المستوى فسوف يظل هذا الدور ثانويا أو هامشيا .

٣ — أن تركز الخدمة الاجتماعية على النظرة الشاملة فى الممارسة بدلا من

توزيع أنشطة الخدمة الاجتماعية بين المشـــكلات الفردية وتحســـين الأحوال الاجتماعية الأمر الذى يقتضى نظرة جديدة للمشكلة لا تقتصر على المنظور الفردى أو المنظور العينى ، وانما فهم واقع الحياة حيث التلاحم بين الحقائق النفسية الداخلية وبين الوسط الخارجى المحيط . الأمر الذى ينعكس على تعدد الأدوار بالنسبة للاخصائى الاجتماعى ومرونة الانتقال من دور الى آخر حسب مقتضيات الموقف .

٤ ـــ اعادة شاملة لبرامج اعداد الاخصـــائى الاجتماعى من خـــلال تدعيم وتوسيع الأساس المعرفى من العلوم السلوكية والاجتماعية وان كان فى ذلك يثير قضية أخرى مرتبطة بوضع هذه العلوم فى الدول النامية ومدى ارتباطها بطبيعة المجتمعات وتراثها وقيمها وتطلعاتها .

ويشهد الوقت الحاضر محاولات من جانب عدد من الدول النامية لربط اطارها التعليمى وتطويعه بالشكل الذى يتفق مع طبيعة بنائها الثقافى والاجتماعى والسياسى ... ومنها هذه المحاولة التى نعرض لها .

٥ ـــ الخدمة الاجتماعية التنموية تركز على عمل الفريق Team work وذلك من خلال النظرة الشاملة فى الممارسة والأهمية البالغة لأســـلوب الفريق كصيغة فى العمل والتطبيق بما يسهم الى حد كبير فى تغطية الجوانب المتعلقة بالمشكلة ، والتنسيق بين مختلف التخصصات المتداخلة فى المشكلة بالشكل الذى يضمن فعالية أكبر فى التصدى للمشـــكلات وتحقيق حياة أفضل . والواقع أن التغييرات الاجتماعية التى تشهدها مجتمعات العصر ادت الى مشكلات على درجة كبيرة من التركيب والتعقيد الأمر الذى يتطلب التعاون بين عدة تخصصات قد تكون الخدمة الاجتماعية احداها . وهنا تبرز الحاجة الى صيغة خاصـــة فى اعداد الاخصـــائى الاجتماعى فى الدول النامية وتزويده بالمعارف والمهارات اللازمة ليمارس دوره كعضو فى فريق . مع تفهم واضـــح لدوره المهنى والعلاقات المتبادلة بين الأدوار المتفاعلة فى موقف معين سواء بين المهنيين أو من غيرهم .

٦ ـ الاهتمام بقضية « التأصيل » اذ أنه من المعروف أن كثيرا من الخدمات والبرامج الحديثة فى الرعاية الاجتماعية قد نشـأت فى البداية فى المجتمعات الصناعية الغربية استجابة من المجتمع للمشكلات المترتبة على الثورة الصـناعية ، ثم كانت نشأة الخدمة الاجتماعية كمهنة حديثة للعمل فى الاطار العريض للرعاية الاجتماعية ، متأثرة الى حد كبير بالأيديولوجية السائدة وخاصة الفلسفة الفردية الأمر الـذى ساعد على نمو خدمة الفرد لتصبح جوهر الممارسة . وأصـبح يستخدم الى وقت قريب كل من خدمة الفرد والخدمة الاجتماعية بمعنى واحد ، ولذلك لكى تنطلق الخدمة الاجتماعية فى مجالات التنمية فلابد من الاهتمام بالتأصيل من خلال تطويع برامجها وممارستها لخدمة قضايا المجتمع وخدمة المجتمعات الريفية والصحراوية ، حيث ان نصـيب هذه المجتمعات من نشاط الخدمة الاجتماعية محدود ، على الرغـم من حاجة هذه المجتمعات الى تحسين أحوالها المعيشية ، وتنمية مواردها المادية والبشرية .

ان قضية التأصيل تتطلب تحقيق تعاون أفضل بين النظرية والممارسة ، بين النظرية والتطبيق ، بين التعليم والممارسة .. كما تحتاج الى حركة بحث نشطة تتناول النموذج السائد للممارسة واحتياجات المجتمعات النامية . ولعل المرحلة الحالية تعتبر من أنسـب الأوقات لطرح هـذه القضـية ودراستها بالجدية والعمق اللازمين .

وفى النهاية يجب أن يكون واضحا أن ممارسة الخدمة الاجتماعية فى الدول النامية يجب أن تتشـكل بما يتناسـب وحاجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . مثل هذه الممارسة يجب أن تعطى أسبقية للأهداف الانمائية أكثـر منها للعلاجية لكى تقود مباشرة الى ازدياد فى المصـادر والواردات المجتمعية .

فى النهاية ... قد يتصور أننا نقصد بهذه المحاولة اثبات جدوى وضرورة

المهنة فى خدمة قضية التنمية ــ أو ما نسميه فى هذه الورقة بمحاولة نحــو وضع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية .

والبحث عن دور نقتنع به الراى العام والمسئولين ... هذا قد يكون مشروعا ولا غبار عليه فالمجتمع يطالب الجميع بالمساهمة ويرحب بها ، لكن المهم ــ بالنسبة لنا كمهنيين ــ أن نتساءل هل نحن بهذا نحمل المهنة أكثر مما تحتمل ؟ الحقيقة أن مسئولية المهنة فيما يتصل باشباع الاحتياجات وحل المشكلات مسئولية تاريخية وان دورها فى هذا الصدد قد استقر وتحقق ويفرضه عليه الواقع المجتمعى الذى يعيش فى اطاره ويضفى عليه الشرعية المهنية .

الحـــواشى

(١) سعدا جمعه ، نظريات فى استراتيجية التنمية ، مقال لمجلة تنمية المجتمع ، العدد الثالث ، ١٩٧٨ ، صص ٣ ، ٤ .

(٢) Jacob Viner. International Trad and Economic Development. Glence, The free Press. 1952, p. 125.

(٣) يحيى عويس ، مشاكل التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ص ٢٨٦ .

(٤) على لطفى ، دراسات فى تنمية المجتمع ، القاهرة ، المطبعة الكمالية ، ١٩٧٣ ، صص ١١ — ١٩ .

(٥) المرجع السابق ، صص ٢٨ — ٣٣ .

(٦) Alfreds Navarrete, Under employment in underdevelopment Economics, In A. N. A granala, 8 S.P. sinh The Economics of underdevelopment, London Oxford University Press, 1961, p. 341.

(٧) على لطفى ، مقدمة فى علم الاقتصاد ، القاهرة ، مطبعة البيان العربى ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤٩ .

(٨) فوزى منصور ، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مقدمة منهجية لدراســـة تقسيم العمل الدولى الراهن وموقع البلاد النامية منه ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨٢ .

(٩) Philip M. Houser, Some cultural and personal caracterestics of the less Developed countries, in J. L. Finkle and R. W. Gable. Political Development and social exchange, N. Y. Free Press, 1972, p. 10.

(١٠) لمزيد من التفاصيل عن آثار التضخم فى المدن يرجع الى :
Niles M. Hansen, The Challenge of urban Growth,
D. C. Heath and Company, London, 1975, p. 41.

(١١) عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، أسيوط ، مكتبة الطليعه ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٧ .

(١٢) Roger Scott, ed., The Politics of New States, London, George Allen and Unwin, 1970, p. 44.

(١٣) Ferrel Heady, Public Administration A comparative perspective, N. J. prentice-Hall, Inc., 1966, p. 62.

(١٤) فارون يوسف أحمد ، القوة السياسية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص ٩٤ .

(١٥) عبد المنعم شوقى ، مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية ، المغرب ، بحث منشور فى المجلد الأول للمؤتمر العربى الرابع للادارة المحلية ، ١٩٧٨ ، ص ١٠١ .

(١٦) Roger Scott, op. cit., p. 46.

(١٧) عبد الغفار رشاد محمد ، دور التنمية السياسية ، دراسة نظرية مع محاولة التطبيق على الدول النامية ، النموذج المصرى ، رسالة رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٥٦ .

(١٨) Ferrel Heady, op. cit., p. 17.

(١٩) عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٢٠) نبيل محمد توفيق السمالوطى ، علم اجتماع التنمية ، الأسكندرية ، الهيئة المصرية للكتاب ، بدون تاريخ ، ص ٢١٥ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

(٢٢) حامد ربيع ، مقدمة فى العلوم السلوكية ، الجزء الثالث ، محاضرات لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٧٣ / ١٩٧٤ ، ص ١١٢ .

(٢٣) فاروق يوسف أحمد ، الاعلام والرأى العام ، محاضرات لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨/٧٧ ، ص ٢٧ .

(٢٤) نزيه نصيف الأيوبى ، دراسات فى النظم السياسية الافريقية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٢٥) فاروق يوسف أحمد ، الاعلام والرأى العام ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ — ٤٨ .

(٢٦) فوزى بشرى أحمد ، محاضرات فى تنظيم المجتمع ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٤ ، ص ٢٣٠ .

(٢٧) سيد أبو بكر حسانين ، طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ ، صص ٥٣٥ — ٥٣٧ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٥٥٨ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

المراجـــع

اولا : المراجع العربية

١ — د . حامد ربيع : مقدمة فى العلوم السلوكية ، الجزء الثالث ، محاضرات لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٧٣ ، ١٩٧٤ .

٢ — د . ســـعد جمعة : نظريات فى استراتيجية التنمية ، مقال بمجلة تنمية المجتمع ، العدد الثالث ، ١٩٧٨ .

٣ — د . سيد أبو بكر حسانين : طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٩ .

٤ — د . على لطفى : دراسات فى تنمية المجتمع ، القاهرة ، الطبعة الكمالية ، ١٩٧٣ . ص ١١ — ١٩ .

٥ — د . عبد الهادى الجوهرى وآخرون : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، أسيوط ، مكتبة الطليعة ، ١٩٧٨ .

٦ — د . عبد الغفار رشاد محمد : دور النخبة فى التنمية السياسية ، دراسة نظرية مع محاولة التطبيق على الدول النامية ، النموذج المصرى ، ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

٧ — د . عبد المنعم شوقى : مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية ، المغرب ، بحث منشور فى المجلد الأول للمؤتمر العربى الرابع للادارة المحلية ، ١٩٧٨ .

٨ — د . فاروق يوسف أحمد : الاعلام والرأى العام ، محاضرات لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٧٧/١٩٧٨ .

٩ ـــ د . فاروق يوسف أحمد : القوة السياســية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ .

١٠ــ د . فوزى بشرى أحمد : محاضرات فى تنظيم المجتمع ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٤ .

١١ــ د. نزيه نصيف الأيوبى : قضايا ومشكلات فى التنمية السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٢ ـــ د . فوزى منصــور : محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مقدمة منهجية لدراسة تقسيم العمل الدولى الراهن وموقع البلدان النامية فيه ، القاهرة ، دار النهضة العربيــة ، ١٩٧٢ .

١٣ــ د . يحيى درويش : مشاكل التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ .

١٤ــ د . نبيل محمد توفيق السمالوطى : علم اجتماع التنمية ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بدون تاريخ .

ثانيا : المراجع الاجنبية

1. Alfreds Noverrete, underdevelopment in underdeveloped economices in A. N. garnala, and S. P. singh, The Economics of underdevelopment (London, Oxford University, Paess., 1961).

2. Ferrel Heady, Public Administrtion, A comparative Perspective, N. J. Prentice — Hall, Inc., 1966).

3. Jacobinery, International Trade and Economic development. (glencos, the Free Press, 1952).

4. Niles. M. Hansen, the challeng of urban Growth D. C. Heath. and Campany, London, 1975).

5. Philip M. Hausen, some cultural and Personal characteristics of the less developed countries in J. L. Finkle and R.W. Gabel, Political developmet and social exchange (N.Y. Free Press, 1972).

6. Roger Scott, ed., the Poitics of New states (London, George Allen, Unwin, 1970).

ملخصـــات عربية لمقالات

منشورة بلغات أجنبية

أسباب وفيات السيدات اللاتى فى سن الانجاب فى مصر (*)

جوديث فورتنى ، سنية صالح ، سعد جاد الله ، سوزان روجرز

المقدمـــــة :

تشتمل هذه الدراسة على وصف للبيانات المبدئية عن ١١٣٥ حالة وفاة حدثت لسيدات متزوجات تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و ٥٠ سنة فى محافظة المنوفية خلال عام ١٩٨١ وحتى أكتوبر ١٩٨٢ ، هذه الحالات مستقاة من واقع سجلات المواليد والوفيات .

وقد صمم البحث الميدانى ليجيب على الأسئلة الآتية :

١ — كيف يمكن تقييم المخاطرة النسبية والفوائد من استعمال وسائل منع الحمل ؟ .

٢ — ما هو وجه المقارنة بين مضاعفات وسائل منع الحمل على المدى الطويل فى الدول المتقدمة والدول النامية ؟ .

٣ — ما هى الأسباب الرئيسية لوفاة السيدات اللاتى فى سن الانجاب فى المناطق التى تقل فيها الرعاية الطبية ؟

أما الغرض من البحث فهو تحديد نسب حالات الوفاة التى ترجع الى أسباب الحمل والإنجاب وتأثر هذه النسبة باستخدام وسائل منع الحمل .

(*) ملخص عربى للمقالة المنشورة فى هذا العدد بعنوان :

Causes of Death to Women of Reproductive Age in Egypt (February 1984).

منهج البحث :

كانت حالات الوفاة المسجلة تتحدد على أساس شهرى ، ويعهد بها الى باحثات اجتماعيات لكى يقمن بمقابلة أسر السيدات المتوفيات بعد انقضاء فترة الحداد وهى الاربعين يوما التقليدية . كما كانت البيانات تجمع أيضا ، كلما أمكن ، من المستشفيات والمراكز الصحية التى كان المتوفيات يتلقين العلاج فيها .

وبعد التأكد من استكمال استمارات المقابلة ، أعطيت هذه الاستمارات الى لجنة طبية لفحصها وتشخيصها . وتتكون اللجنة الطبية من خمسة أطباء محليين لهم تخصصات مختلفة . وكان أعضاء اللجنة يقومون فرادى بتشخيص مبدئى لأسباب الوفاة ثم تناقش التشخيصات فى اجتماعات تعقد كل اسبوعين .

النتائج :

أن السبب الرئيسى للوفاة واضح فى معظم الحالات نتيجة للحوادث ومضاعفات الحمل والولادة وحمى النفاس والأورام الخبيثة ومعظم الالتهابات ، الا أن السبب يكون أقل وضوحا فى الحالات التى كانت فيها المتوفاه تعانى من أمراض أخرى وقت الوفاه مما لها ارتباط بأجهزة أخرى من الجسم مثل أمراض القلب والكبد والكلى والسكر وحالات اضطرابات الجهاز التنفسى .

أما السبب الأساسى لوفاة السيدات اللاتى فى سن الانجاب فهو أمراض جهاز الدورة الدموية وهى تسبب ٣١٪ من اجمالى الوفيات . يلى ذلك مضاعفات الحمل والولادة وهى تسبب ٢٤٪ من جملة الوفيات كان منها نسبة ١٣٪ بسبب الولادة مباشرة . أما العامل الثالث من حيث حجم الأمراض المتسببة للوفاة فهو الصدمة نتيجة لاصابات الحوادث بنسبة ١٣٪ من مجموع الوفيات ، وأكثر من نصفها يرجع الى الحروق ٧٪ .

وقد قسمت الوفيات المتعلقة بالحمل والوضع الى ثلاثة نوعيات عريضة هى :

١ — الوفيات بسبب الاجهاض التلقائى أو المتعمد .

٢ — الأسباب المباشرة والغير مباشرة لوفيات الولادة .

٣ — الوفيات التى ليست بسبب الوضع .

ومن الأسـباب المباشرة لوفيات الولادة ، نجد ٥٤٪ من الحالات أن السبب الرئيسى والأكثر حدوثا هو النزيف الذى يحدث أثناء الحمل أو الذى يحدث بعد الولادة ، يليه التقيح الميكروبى بنسبة ١٦٪ ، وأخيرا التسمم أثناء الحمل بنسبة ١٠٪ .

كما ظهر من البحث أن ٨٪ فقط من السيدات اللاتى توفين كن يستعملن وسائل منع الحمل عند حدوث الوفاة ، فى حين أن متوسط نسبة من ينظمن الأسرة فى مصر يزيد على ٢٠٪ . وتمشـيا مع النتائج المستقاة من الدول المتقدمة ، كانت نسبة اللاتى يمنعن الحمل عالية بين السيدات اللاتى توفين بسبب أمراض الدورة الدموية .

القســم الثانى

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

١ ـ ارادة المعرفة — تأليف : ميشيل فوكو
عرض : د. محمد حافظ دياب

٢ ـ التحليل الاجتماعى للأدب — تأليف : السيد يسين
عرض : د. سامى الربابع

٣ ـ الصحة والظروف البشرية . وجهات نظر فى الانثروبولوجيا الطبية .
تأليف : لوجان وهانت
عرض : على المكاوى

٤ ـ الانثروبولوجيا والأنثروبولوجيون . « المدرسة البريطانية الحديثة » .
تأليف : آدم كوبر
عرض : سعيد المصرى

٥ ـ ليس الاختيار سهلا « المشاركة السياسية فى البلاد النامية .
تأليف : هنتجتون ونلسون
عرض : آمال طنطاوى

٦ ـ المرأة والثقافة والمجتمع — تحرير : روزالدو ولامفير
عرض : د . اجلال اسماعيل حلمى

ارادة المعرفة (*)

تاليف : ميشيل فوكو (**)

عرض : د. محمد حافظ دياب (***)

شاقة وشائقة ، مهمة الكتابة عن ميشيل فوكو أو قراءته . شاقة ، لأنها — بمعنى ما — تسير ضد الفهم السائد والا بستمولوجيا الشائعة . وشائقة ، لأن الشواهد التى يحتج بها عديدة وحاضرة ، وكانت حاضرة !

ابتداء .. من يكون الرجل ؟

فيلسـوف : ربما ، فهكذا قالت أستاذة الفلسفة آنجيل ماريتى A. Maiette : « ان فوكو قد جدد الفلسفة المعاصرة » . مؤرخ : يجوز ، فقد صنف يوما بهذه الصفة ، باعتباره امتدادا لمحاولات لوسيان فيفر L. Febvre فى التحليل الاجتماعى للتاريخ ، والتى تعرف بمدرسة «الحوليات» Annales . ليس فيلسوفا ولا مؤرخا : صحيح ، فبقوله : « اذا كانت الفلسفة تعنى البحث عن العلل الأولى فان ما قمت به لا يمكن اعتباره فلسفة . واذا كان التاريخ يقوم على اعادة بناء فترات مطموسة ، فان ما أحاوله ليس تاريخا » . هو أركيولوجى اذا : ربما . لكن هذه الكلمة لا تعنى كما يهيىء لوهلتها ارتباطا بالآثار ومعرفتها ، وان شاركتها فى أن كليهما عمل من أعمال التنقيب ، والحفر فى الدماغ ... دماغ الانسان وممارساته ومعارفه . انها تشير — ارتباطا بفوكو وبكتاباته ، وبخاصة مؤلفه الشهير : « أركيولوجيا المعرفة » L'Archéologie du savoir الذى أصدره عام

(*) Foucault, M. : La volonté de savoir. Gallimard, Paris, 1977.

(**) أستاذ كرسى الفلسفة بالكوليج دوفرانس .

(***) مدرس الأنثروبولوجيا بكلية آداب بنها — جامعة الزقازيق .

١٩٦٩ — الى محاولات اعادة النظر فى وضع المعرفة واستيضاح هشاشة تحديداتهـا القطعيـة ومنهجياتها الجاهـزة .. الى نمـط معـرفى جـديد Nouvelle figure épistemologique لتحليل الخطاب Le discours سواء كان صيغة أدبية أو قضية علمية أو عبارة يومية أو هذيان ذهانى ، من خلال السياق المعرفى والاجتماعى والحضارى الذى يظهر فيه . ليس بقصد اكتشاف رمزية اللغة ومجازية المعنى فيه وحسب ، ولكن بهدف تمييزه عن مثيله الذى لا يتزامن معه ، ثم ايجاد علاقته الخاصة مع الممارسات غير الخطابية les pratiques non-discursives التى تتعالق معه وتتحـاور عبره ، بغية معرفة مجموعة الشروط التى أتاحت له هـذا التواجد ومن ثم منعت خطابا آخر مكانه..

هل ترى محاولاته هذه كشفا عن دسور جديدة للعقل تحل محل مفهوم العقل الكلاسيكى الذى أسسه ديكارت R. Descartes ، بواسطة البحث عن نسق خفى وراء المفاهيم والتصورات ، وتبيانا لنسبية العقل واختلاف حدوده باختلاف المجتمعات والعصور ؟ انه سؤال دائم ، تبحث الكتابة عند فوكو داخله عن نفسها وتبحث الكتابة عنه الجواب عليه .

ولد عام ١٩٢٦ فى مدينة بواتييه Poitiers ، وحصل على الأستاذية فى الفلسفة Agrégation ، ثم عمل بالتدريس فى كلية الآداب والعلـوم الاجتماعية بمدينة كليرمونت ـ فيران Clermont-Ferrand ، وانتدب للعمل بالجامعة التونسية عام ١٩٦٦ ، فجامعة فانسان Vincennes بباريس ، قبل أن يحصل على كرسى الأستاذية بالمعهد الفرنسى العتيد الكوليج دوفرانس collège de France عـام ١٩٧٠ ، فيجلس عـلى كرسى بيرجسـون Bergson ، ويخلفه أستاذه جان ايبوليت J. Hippolyte ، متخصصا فى « تاريخ أنساق الفكر » Histoire des systèmes de pensée . يومها قال مثقفو باريس أن فوكو باشتغاله فى هذا المعهد قد أقام حوارا صعبا . بمعنى أن قبوله التعيين به يدل على أن الفكر الفرنسى الأكثر جسـارة ونزقـا وطليعية قد دخل طواعية قفص المؤسسة ، حتى ولو كانت هذه المؤسسة فى حرية ورحابة الكوليج دوفرانس .

ذلك أن فوكو — عبر ممارساته الفكرية ومشاركاته السياسية ضد الانتفاضة الطلابية فى مايو ١٩٦٨ — كان دائما ضد المؤسسة . كذلك العمل الذى قام به فى اطار « مجموعة الاعلام حول السجون » أثر هبة السجناء فى عدد من السجون الفرنسية عامى ١٩٧٠ ، و ١٩٧١ ، والتى حلت نفسها بعد ذلك لتتحول الى لجان من أجل الدفاع عنهم ، رأس احدها .

ولكن ، لماذا العمل مع الطلاب والمساجين ؟ خاصة وأنه عاش ابحاثه الأولى مع المرضى والذهانين ؟ .

يرى فوكو أن الحركات الاجتماعية قد دخلت بدءا من السبعينات مرحلة جديدة تتسم بطابعين أساسيين : أولهما ، اللامركزية ، بمعنى عدم الخضوع لتوجيه حزبى أو أيديولوجى ، وثانيهما ، أنها لم تعد تقتصر على القطاعات التقليدية كالعمال أو الفلاحين ، بل انتقلت الى مؤسسات وفئات جديدة كالطلاب والمساجين والمرضى والمؤسسات التكنولوجية والعلمية والطبية . ومن ثم ، لم تعد الشعارات المرفوعة تقتصر على تحسين أوضاع معيشية ، بل تعدتها الى طبيعة العمل نفسه والى الطبيعة الاستبدادية للمؤسسة ، فالطبيب النفسى — على سبيل المثال — لم يعد يلتزم سياسيا بالتعاطف مع الطبقات الكادحة ، بل يأتى رفضه موجها فى الأساس ضد الدور الذى يلعبه فى المؤسسة . ذلك أن المثقف أصبح يتكىء على ما يسميه فوكو « المعرفة — السلطة » Le savoir - Le pouvoir والتى تتميز بنمط من ممارسة السلطة عبر المعرفة ، أو ما يطلق عليه « الاقتصاد السياسى للحقيقة »
L'economie politique de la variété

*** أركيولوجيا صعبة :**

وفى استطلاع قامت به مجلة « اقرأ » Live عام ١٩٨٢ ، حول أهم أعلام الفكر الغربى بعد وفاة سارتر وبارت ، جاء اسم فوكو الثالث بعد ستروس ، وآرون ، وقبل لاطى وسيمون دوبوفوار . ورغم هذه (الشعبية) الواضحة ، فثمة مشكلات فكرية ونظرية فأسلوبية عديدة تعترض قارىء فوكو ..

فمن ناحية ، يبدو لمن يتتبع مؤلفاته أنها تتأبى على التصنيف فى تيار فكرى محدد ثمة شيىء ما .. ناحية ما ، تختلف دائما عن كل منهج يحاول الدارس أن يخصه به . انه لا يسجن نفسه — ولا يشاء — فى بناء نظرى بعينه . بل انه يساهم — بشكل أو بآخر فى ابقاء الالتباس حول خطة الفكرى ، وأحيانا زيادته . فهو تارة يصنف فى زمرة البنيويين ، جنبا مع جاكوبسون R. Jakobson فى علم اللغة ، وستروس C. Lévi-strauss فى الأنثروبولوجيا ، لكنه من الناحية الشكلية — على الأقل — ليس كذلك . فأساليب التحليل البنيوى التى غزت مناطق معرفية كثيرة بدرجةأضحت معها موجة رائجة ، لم تنج من فكاكها الا الندرة ، من بينهم فوكو بالأخص ، حيث تتضح معالم منهجيته فى استقراءاته ، وهى منهجية صرح يوما أنه استعارها من الانثروبولوجى الفرنسى المعاصر جورج ديموزيل G. Dimozel

وتارة أخرى ، يربط البعض اعماله بأفكار العبث واللامعقول التى ازدهرت فى الخمسينيات مستشهدين بتضمينات له استعارها من صمويل بيكيت S. Beckett لكن فوكو — كما أورد — كان يفعل ذلك للتدليل على محدودية كل كتابة ، وأية كتابة .

وقيل أنه يكمل البحوث النقدية لمبادىء العلوم Epistémoloogie فى مجال الدراسات الانسانية ، حيث أكد بنفسه مرة على القربى بينه وبين جاستون باشلار G. Bachelard . وفى مناسبة أخرى ، نراه يدعو لتطبيق علم الأنساب Généalogie كما أورده نيتشه Nietzsche ، على مجالات بحثه . وفى مصر ، صنفه زكريا ابراهيم سوسيولوجيا Sociologue ، خاصة فى دراساته عن الطب والطب العقلى .

ومن الناحية النظرية ، واتساقا مع خطه (لاخطه) ، نجده لا يعطى اعتبارا للمفاهيم من حيث كونها وحدة أساسية فى تشييدات نظرية تالية ، بل ينظر اليها كوسيلة .. مجرد وسيلة صالحة بقدر فعالياتها فى استبصار ظواهرها . قد يلجأ فى أحيان الى محاولات ضبطها ، لكن الطابع النقدى لا يلبث أن يتغلب عليه وعليها ، اذ ، وبحد قوله : « ماذا يضمن ألا يكون

المفهوم المستخدم هو نفسه نتاجا تاريخيا ومعرفيا خاصا ، قد يشكل استخدامه الغفل جوازا لادخال الواقع غصبا فى اطار نظرى مسبق ؟ » .
هذا ما يتضح تماما فى كتابه « تاريخ الجنون فى العصر الكلاسيكى » Histoire de la folie à l'âge classique ، حين أبرز نسبية مفهومى « العقل و « الجنون » ، وتغير مضامينها عبر قرون ثلاثة بدءا من القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، وأوضح بالتحليل تاريخية المفهومين واختلافهما بحسب الآماد الزمنية .

ومن الناحية الإسلوبية ، تمتاز كتابة فوكو بالجزالة والجمال ، خاصة مع استخدامه الغالب للمجاز ، وهو ما يشكل احدى الصعوبات الرئيسية فى ترجمة أعماله .. بل لقد فكر الناقد الادبى جان كوهين J. kohen مرة أن يتصدى لدراسة عدد من هذه الأعمال وتحليلها من الناحية الفنية والاسلوبية ، اي من الناحية الشعرية .

نتفق على هذه الصعوبات .. بعضها أو كلها ، لكنا نختلف حول اعتبار فوكو خصما عنيدا للشكلية اللاتاريخية ، واللاجتماعية ، وان وقع — على ما يرى ادوار سعيد — ضحية الانحلال المنهجي لتنظرية ، بطرق واساليب يعتبرها أحدث تلامذته — مع قلة من الاستثناءات — دليلا على كونه لم يخضع أو يذعن ، للتقوقع والعزلة .

*** السلطة والمعرفة :**

ولقد يبدو هنا أنه كان لابد من هذه المقدمة كمدخل لعرض كتابه « ارادة المعرفة » La volonté de savoir . انه كتاب صغير الحجم وكبير القيمة ، يعرضه صاحبه كوثيقة عامة عن مسألة السلطة Le pouvoir ، ويغالبنا ازاءه محاولة عرض أفكاره أو تلخيصها .

ويرى فوكو ان ظهور هذه المسألة بجدة فى الفكر الاجتماعى والفلسفى المعاصر يعود الى « المفارقة العجيبة » التى حدثت بفرنسا فى مايو ١٩٦٨ ، حيث فتحت تجربة الحركات الطلابية الباب واسعا أمام التساؤل عن معنى

وماهية السلطة ، فقد تبين أن السلطة هى فى منتهى الصلابة والهشاشة معا . لقد كان يكفى أن يقوم هذا « الكرنفال الطلابى » بتحركاته وينصب متاريسه فى مواجهات عنيفة لتتهشم معظم الأجهزة فتسقط السلطة فى ظرف وجيز . لكنه كان يكفى أيضا بضع لحظات لينتصب « ديناصور » السلطة من جديد كما هو ان شيئا لم يقع .

ويذكر فوكو أنه من اللازم انتظار القرن التاسع عشر لنعرف ما هو الاستغلال ، ولكننا ربما لا نعرف الى الآن ما هى السلطة .. « اننا نعرف من يستغل ، من يستفيد من ينتفع ، من يحكم ، لكن السلطة شيىء مشتت أكثر فأكثر . لقد عرفت الماركسية السلطة بألفاظ المصلحة ، حيث السلطة تمتلكها طبقة سائدة محددة بمصالحها ، ولكن حين نقبل بهذا التفسير نصطدم بصعوبة هى : كيف نتصور أن أناسا لا مصلحة لهم (مثل بعض المثقفين) يتبعون ويعانقون السلطة باستمرار محصلين على ذرة منها ؟ ذلك لأنه بألفاظ الاستثمارات الاقتصادية واللاشعورية فى نفس الوقت ، المصلحة ليست هى الكلمة النهائية .. هناك استثمارات للرغبة تفسر أنه يمكن عند الحاجة أن تقف الرغبة ليس فقط ضد مصلحة المرء ، لأن المصلحة تتبع الرغبة دوما ، بل يمكن أن يرغب المرء أحيانا بصورة أعمق وأبعد غورا من مصلحة . ويتساءل فوكو : هل تمثل الدولة السلطة التى تعلو على سلطة أى جماعة أخرى فى المجتمع ، كما تقرر ذلك أدبيات علم السياسة ؟

أن رولان بارت R. Barthes يرى أن السلطة بمعناها الواسع : « حاضرة فى كل العمليات الاجتماعية الأكثر دقة فى التبادل الاجتماعى . فهى ليست قاصرة فحسب على الدولة والطبقات والجماعات ، بل تمتد لتشمل الموضات والآراء الجارية والمشاهد والالعاب والأخبار والعلاقات العائلية والخاصة ، وحتى فى ردود الفعل التى تحاول مناهضتها » .

أما فوكو ، فيحدد الأمر أكثر ، فالسلطة — عنده — تعتمد فى تأدية وظائفها على معطيين مترابطين هما : استمرارية المؤسسات القمعية من سجون ومدارس وجيوش وعيادات ومصانع ، وانتشار الأيديولوجيا المبررة

لهذه المؤسسات ، « فالسجون مثلا تشكل معامل لانتاج الجنوح ، والجنوح بدوره هو المادة الخام للخطب التأديبية » وهو ما يعنى محاولته الكشف عن العلاقة بين نسق السلطة ممثلا فى مؤسساتها ، ونسق المعرفة مجسدا فى الخطاب السائد ، وذلك عن طريق اكتشاف الواقع التاريخى الاجتماعى بما يتضمنه من مظاهر السيطرة Dominance الفعلية والأيديولوجية .

ذلك أنه فى كل مجتمع ، يفرض الخطاب السائد ويحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض .. ما يمكن قبوله وما يتعين تناسيه والسكوت عنه ، « فكل مجتمع يفرض سلسلة من التقسيمات المقبولة والتى يسهر على مراقبة مدى احترامها : الخير والشر ، والحلال والحرام ، المباح والمحظور ، المجرم والبرىء ، اليمين واليسار ، التقدمى والمحافظ ، العادى والمرضى ، الجنون والعقل . أن الخطاب السائد فى أى مجتمع هو خطاب سلطة .. خطاب ينظم ، يصنف ، يراقب ، ويسد على الناس فى مقولات معينة . وهذا الخطاب يحكم قبضته على البشر من المهد الى اللحد ، من رياض الأطفال الى ملجأ الشيوخ .. خطاب تتحد فيه السلطة بالمعرفة » .

* تكنولوجيا السلطة :

ويزيد فوكو المسألة وضوحا : ان السلطة لا تعنى عنده مجرد مجموعة المؤسسات والأجهزة التى تقوم باخضاع المواطنين فى دولة معينة ، وهى أيضا لا تعنى مجرد نمط من القهر يأخذ شكل القاعدة عوض أن يعمل بالعنف ، وهى كذلك لا تعرف بكونها القدرة على فرض ارادة ما تمارسها فئة على أخرى .

فالاخضاع ، والقمع ، والسيطرة ، وغيرها من المفاهيم التى تتركز حولها نظرية السلطة فى الغرب ، تعود فى رأى فوكو الى الطابع التشريعى — اللغوى Jiridico-discursif لهذه النظرية ، التى تظهر فى شكل نواة ، وتعبر عن نفسها فى لغة القانون نتيجة للعلاقة التاريخية التى ربطت تطور السلطة التشريعية منذ القرون الوسطى . أما فى المجتمعات البدائية ، فقد درس الانثروبولوجيون الرواد وسائل السلطة فيها ، من مثل العقاب

الأخلاقى ، والعقاب الطقوسى ، والعقاب الجمعى ، والنظام العشائرى الانقسامى . هذه الوسائل تقوم ـ لدى فوكو ـ على مجموعة من المبادىء ، تمثل الأسس الشائعة للنظرية التقليدية للسلطة ، يسجلها برؤية نقدية على النحو التالى :

١ ـ **الامتلاك** : حيث السلطة هى ما تمتلكه طبقة مسيطرة ، فاذا احتكرتها جردت الطبقات منها .

وينتقد فوكو هذا المبدأ ، اذ السلطة عنده ليست مجرد امتلاك لا يمكن انتزاعه أو تقاسمه أو الاحتفاظ به . انها تمارس فعالياتها فى كل حيز من البناء الاجتماعى وعبر كافة ملامحه .. أى أنها تمارس فى أنساق متعددة كالعائلة ، والعلاقات الجنسية ، والمسكن ، وعلاقات الجيرة .. الخ ، ويلعب دور نقاط ارتكاز لها ، أو توزيع وانتشار . فأينما نولى وجوهنا نلتقى السلطة ، لكن لا كشيىء قابل للامتلاك ، بل كأمر عابر تتم بممارسته ، وتتكون من تفاوتات متحركة . لذا فالسلطة اما أن تمارس أو لا تمارس ، أى أنها دائما شكل من الصراع الآنى المعرض لتقلبات مستمرة ، فهى علاقة وليست علاقة امتلاك .

١ ـ **المركزية** : حيث السلطة تتركز فى أجهزة الدولة ومؤسساتها ، وحيث السلطات الخاصة تكون حسب هذا المبدأ أجزاءا من جهاز الدولة . أما دراسة السلطة ، فلا تختلف فى هذه الحالة عن دراسة السياسية .

ويرى فوكو عكس ذلك : ان السلطة لا تنحصر فى المؤسسات ، وأنه لا يكفى القول أن أجهزة الدولة هى رهان الصراع من داخل المؤسسات أو من خارجها . ان نسق السلطة ـ عنده ـ أعمق وأوسع من أن يحصر فى هذه الأجهزة . بل ان الدولة نفسها هى نتيجة عامة للصراعات الموضعية التى تشكل أساس المؤسسات والأجهزة .

٣ ـ **التبعية** : والذى يتحدد فى النظرية الماركسية حول علاقة البناء التحتى بالبناء الفوقى ، حيث يعتبر جهاز السلطة خارجيا بالنسبة للاقتصاد ،

ويلعب دور اعادة الانتاج . فيخضـــع له وهو تابع له تحليليا ، أى أن نمط الانتاج يلعب دور العلة الكبرى يحدد فى النهاية طبيعة البنائين الســياسى والأيديولوجى بسبب حاجته لاعادة الانتاج .. أما الأخذ بعين الاعتبار باستقلالية المستويات ، أى مبدأ الاستقلالية النســبية الذى طوره لويس التوســير L. Althusser ، فلا يغير فى النظرة الى وحدة العلة ووحدة الكل .

غير أن فوكو يؤكد على تلازم علاقات السلطة مع المؤسسات والعلاقات الأخرى ، فهى ليست خارجية بالنسبة لها ، بل جزءا من عماها وأساسا لها . فى مقابل ، تتطور علاقات نتيجة للتفاوت والتقسيم والاختلال الحاصـــل فى المؤسسات والعلاقات . أما بالنسبة للاقتصاد ، فعكس المقولة الماركســـية صحيح ، أى أن السلطة عنصر مؤسس فى جهاز الانتاج ، وليس الضــامن لاعادة الانتاج .

اسلوب الممارسة : فالرأى الشائع أن تمارس السلطة عملها باحدى اسلوبين : اما بالقمع بواسطة الأجهزة ، واما بالتضليل عن طريق الأيديولوجيا . وينجم عن هذا تصور أن قيسما من الأجهزة يعمل بأسلوب القوة المباشر فقط (البوليس ، الجيش ، المؤسسات القمعية) ، وأن القسم الآخر (التعليم ، الأحزاب .. الخ) يؤمن غطاء أيديولوجيا للاســتغلال الاقتصادى . لذا تقاس الأيديولوجيا بالعلم دائما : اذا كان هدف السلطة التضليل ، ينتج عن ذلك أن العلم ـــ اذا وجد ـــ يدخل فى تناقض أساسى مع السلطة ـــ وهو دائما وفى طبيعته ـــ من جهة الطبقة التى يقع عليها الاستغلال ..

ويرى فوكو أن السلطة فى كثير من الأحيان تعمل بأساليب أخرى غير القمع والأيديولوجيا . ومن ناحية أخرى ، لا تنتج السلطة أيديولوجيا ، بل معرفة ايجابية توظفها فى عملها . وتقيم على أساسها استراتيجيات وحسابات للتحرك الموضعى . أما عمليات التضليل فتبقى ثانوية بالنسبة للانتاج المعرفى الكبير الذى لولاه لفقدت علاقات السلطة أرضية العمل .

٥ ـــ **الشرعية :** حيث يرتبط مبدأ سلطة الدولة بشرعية تتلبسها ،

فتكرس سيطرة فريق على آخر . وتبدو الشرعية وكأنها نتيجة صراع انتهى لصالح طرف ومهد لسلم اجتماعى ثابت فى ظل القانون .

اما فوكو ، فكما أنه يرفض الاقتصار على الخطاب القانونى والجهازين السياسى والقمعى فى بحثه عن السلطة ، فهو لا يرى أيضا أن التناقض بين عمل قانونى وآخر غير قانونى هو نقطة ارتكاز السلطة . فالقانون ليس الا نتيجة لترتيب مختلف اللاشرعيات كلها ، الفوقية والتحتية ، لأنه من الممكن أن يجتمع نمطا اللاشرعية فى تحرك واحد . أما جهاز الدولة فلا يقوم الا باعادة توزيع اللاشرعيات وبوضعها فى شكل القانون وبارادتها .

ينجم عن هذا الموقف عدد من النتائج :

(أ) التخلى عن فكرة القانون كصورة نموذجية للسلطة ، لأن القانون يحرم او يبيح ، كأن يتم وصف السلطة على أساس علاقتها بالحرية أو الحريات . فالسلطة تمنع أو تمنح ، ويقاس الفرق بين مجتمع وآخر ، وبين سلطة وأخرى ، بحجم الحريات الممنوحة . أما فوكو ، فبتأكيده على عمل السلطة عبر اللاشرعيات ، يبعد التناقض (محرم / مباح) .

(ب) ابطال فكرة التناقض . لان السلطة ليست فى يد طبقة واحدة دون الأخرى ، ولأن ممارسة السلطة ليست بفرض قانون من قبل طبقة على أخرى ، فتبيح كل الأفعال من جهة ، وتحرم كل الأفعال من جهة أخرى .

عبر هذه المحددات والانتقادات ، يخلص فوكو الى تعريف للسلطة بأنها : « علاقات القوى المتعددة التى تحتل البناء الاجتماعى بكامله ، والتى تؤلف محاور صراع ومقاومة لا محدودة يشكل كل محور منها مرتكزا لعلاقة سلطوية ، تتضمن مقاومة موضعية ذات طابع خاص (عنيفة ، منظمة ، عفوية ، جذرية ، مساومة . الخ) . من جهة أخرى ، لا يمكن القول أن ثمة فئة معينة خارج السلطة ، لأنه لا داخل ولا خارج فى مثل هذا الوضع

العلاقى ، وكذلك لا حسم نهائى ، بل حالة حرب عامة وصراعات موضعية ، مع انتصارات وتقلبات ليست نهائية » .

ويرى فوكو أن الملوك فى الماضى كانوا ينفردون بالسلطة عن طريق قتل مناوئيهم ، ومن هنا كان الجسد دائما هدفا لعلاقات السلطة . أما فى عصرنا ، فان المجتمع لا يقتل ، بل يحرص على الحياة ، فتكثر مؤسساته من مستشفيات وأديرة وثكنات عسكرية ومصانع ومدارس ، اضافة الى المؤسسات التقليدية كالمحاكم والسجون ، وبالتالى يمارس سلطة غير مرئية يضطر الانسان الى الخضوع لها فى كل تحركاته حتى يكاد يفقد ذاته ويموت ، عن طريق اخضاع الجسد لتكنولوجيا تأديبية ، وجعله مصدرا لفائض سلطة ، بواسطة مزيد من المؤسسات التى : « تعنى بجسد الانسان ، ولا تستهدف زيادة قدراته ، ولا الى زيادة خضوعه ، بل خلق علاقة تجعل من عملية زيادة الطاعة عملية تؤدى فائدة » .

هذه المؤسسات تقوم على آلية Machinisme مبرمجة سلفا ، وتبتدى فى : توزيع الأفراد فى حيز معين ، عن طريق اغلاق المكان ، ووضع كل فرد فى مساحة معينة ، وترتيبه على أساس وظيفى ، وتعيين أمكنة تناسب المرتبة Statut ثم مراقبة (العمل) ، وتقسيم الجسد واخضاع كل جزء منه لممارسة ما ، والتحكم فى تنظيم الوقت والأعمال بحيث ينتج عنها تراكم أو تقدم ، واخضاعه لعلاقات القوى بحيث تؤدى نتيجة أكبر من الطاعة وأقل من الاذعان .

تلك هو مجمل الأفكار التى قدمها فوكو فى كتابه « ارادة المعرفة » ، ما نظن أن هناك حاجة للتنبيه على صعوبة عرضها وتلخيصها ، وان تبقت لنا عليها ملاحظات :

١ — يرى ادوار سعيد ، أن نظرية فوكو فى السلطة ، هى مفهوم اسبينوزى (نسبة الى الفيلسوف باروخ اسبينوزا) ، وان هذا المفهوم لم يستحوذ على فوكو نفسه ، فحسب ، بل استحوذ كذلك على العديد من

قرائه ، ممن يرغبون فى تجاوز تفاؤلية اليسار ، وتشاؤمية اليمين ، لكى يتسنى لهم تبرير الطمأنينة السياسية بشيىء من التعقلية المتحذلقة . وفى الوقت نفسه ، يرغب هؤلاء فى الظهور بمظهر الواقعيين ، الذين لهم صـــلات بعالم السلطة والواقع ، كما يرغبون فى الظهور بمظهر تاريخى ومعاد للشـــكلية فى تحيزهم ، وهو ما يمكن أن يوقع هذه النظرية فى فخ رسم دائرة تســـجن نفسها داخلها .

٢ — يسترعينا كذلك تأثر الرؤية النظرية عند فوكو بتلك الدعوة التى حملها الاتجاه الفينومينولوجى على يد مؤسسها الأول ماينونج A. Meinong وتبلورت بعده على صورة « فلسفة ظواهر » عند هوسرل E. Husserl والتى لم يستطع هذا الآخير أن يصل بها الى نتائجها النهائية .

ذلك أن المنهج الظاهراتى الذى جاء به هوسرل ، يتضمن مبدأ تعليق الأحكام ، والذى يعنى تطهير الوعى من تاريخية جميع المفاهيم التى يحملها التراث ، والامتناع عن اســـتخدام أو اطلاق أى تعريف أو حكم على أى موضوع ، وتوجيه الوعى عن طريق الاحالة L'intentionalité الى الشىء كما هو ، حيث أن « كل وعى هو وعى بموضوع » ، وهو ما يوحى بابطال الجدل الكلاسيكى حول أســـبقية الواقع على العقل أو بالعكس فى نظـــرية المعرفة المتوارثة منذ اليونان .

٣ — وثمة نقد هام وجهه اللغوى الأمريكى المعاصر تشـــومسكى N. Chomsky الى نظرية فوكو فى السلطة ، حين حدد الأول (تشومسكى) فى محاورة مع الآخر مهمتين لا يجوز اغفالهما :

« أولا ، أن نتخيل مجتمعا فى المستقبل يمتثل لمقتضيات الطبيعة البشرية فى حاجته الى العدالة ، والتطور الذاتى ، والعمل الابداعى ، وأن نفهم هذه المقتضيات على نحو أفضـــل . والثانية ، هى أن نحلل طبيعـــة السلطة والاضطهاد فى مجتمعاتنا المعاصرة » .

لقد وافق فوكو على المهمة الثانية ، دون أن يقبل الأولى . فهو يعتبر

ان أى مجتمع ، فى المستقبل ، يمكننا تخيله الآن : « لا يعدو كونه من منجزات حضارتنا ، ونظامنا الطبقى » ..

« ان تخيل مجتمع فى المستقبل ، تحكمه مبادىء العدالة هو رهين حدود يفرضها الوعى الزائف .. ليس هذا فحسب ، بل ان ذلك المجتمع المتخيل هو مشروع طوباوى » .

اذ من وجهة نظره فى « ارادة المعرفة » ، فان أى رد فعلى أو خطابى ضد السلطة ، لا يمكن أن يكون بديلا لها ، بل امتدادا واعتمادا عليها ، وتلك نظرة ميتافيزيقية تمثل شكلا من أشكال التمادى فى الاجمال النظرى .

٤ — وقد يبدو تقديم فوكو المجتمع كما لو كان مجموعة من السلطات المتناغمة ، تستخدم المعرفة فى الأساس كأداة لاحكام السيطرة ، امرا جديدا ، لكن ابن خلدون تناولها قبله فى مقولته عن حاجة السلطة الى حاجب : « فاذا رسخ عزه (صاحب الدولة) ، وصار الى الانفراد بالمجد ، واحتاج الى الانفراد بنفسه عن الناس ، للحديث مع أوليائه فى خواص شؤونه ، لما يكثر حينئذ بحاشيته ، فيطلب الانفراد عن العامة ما استطاع ، ويتخذ الاذن ببابه على من لا يأمنه من أوليائه وأهل دولته ، ويتخذ حاجبا له عن الناس يقيمه ببابه لهذه الوظيفة » .

نورد هذا النص ، للتأكيد على أن فوكو لم يتقدم عليه كثيرا ، بدليل أنه لم يورد جوابا شافيا حول أصل السلطة : أين تتمركز .. من يوجهها .. لصالح من ؟

٥ — وثمة تصور شائع يكمن فى أن ماركس قد افتتح عصر ميكانيزم استغلال الانسان للانسان ، وتكون فائض القيمة ، لكن الماركسية لا تعلمنا الكثير عن سيطرة وتسلط الانسان على الآخر ، وخاصة فى المجتمعات الحديثة ، وهو ما يظهر بوضوح فى تحاشى فوكو للمقولات الماركسية عبر دراسته لمسألة السلطة ، وحصره — بدلا من ذلك — ادراكه للممارسة فى

اعتبار مدقق لاشكاليات النصوص دون سواها ، رغم أن الكاتبة الفرنسية دومينيك لوكور Dominique Le court تؤكد أن احدى الايجابيات الأساسية فى تحليلات فوكو تتمثل فى اقترابه من المادية التاريخية .

فمن ناحية ، لا يتحدث فوكو عن سلطة أساسية ، بل عن سلطات مجتمعة ، ومن ثم لا يركز — كما ترى الماركسية — على سلطة الدولة باعتبارها جماعا لسلطة طبقية ، بل يرى أن السلطة تكاثر ، فهى سلطات خاصة متعددة .

ومن ناحية أخرى ، فانه اذا كان فوكو قد حاول فهم الميكانيزم الداخلى للسلطة ، متسائلا عن السبب الذى يجعل الناس يعيشون بطواعية وتلقائية وبنوع من العبودية الأبيقورية — السلطة الممارسة عليهم ، فانه قدم الأمر على نحو من التفسير السيكولوجى القائم على تحليل الرغبة ، كما أنه اغفل مسألة استقطاب السلطة ، وربطها بالصراع الاجتماعى ، وعلاقة السلطة السياسية والأيديولوجيا بالسيادة الطبقية ..

قد نتفق مع فوكو فى تحاشيه أن يكون مجرد تابع ساذج من أتباع ماركس ، لكنا نتفق كذلك مع سارتر J. P. Sartre فى القول بأن : « التجرؤ على تجاوز الفكر الماركسى هو — على أسوأ الفروض — عودة الى ما قبل الماركسية ، وعلى أحسنها ، اكتشاف لتفكير متضمن أصلا فى الفلسفة التى كان الظن تجاوزها » .

٦ — كذلك فمن الواضح أن منهجية فوكو تعتمد احلال لغة الأنساق محل اللغة الجدلية ، وهو ما أدى بها الى رفض (الحلقة المفزعة) بين المفاهيم والأشياء .. بين الأيديولوجيا والنظم الاجتماعية والتاريخ . لقد تعاملت مع منطق العلاقات ، من مثل علاقة التجاور والتفاضل ، والتراتب الهرمى ، والتواجد هنا وهناك .. أى علاقة الشبكة .

على أن استخدامه لمفهوم العلاقة أو الشبكة ، ليس هو المفهوم السائد

فى تراثه عند كانت أو هيجل أو ماركس ، بل هو نوع من المفهوم المضاد ، لأنه ليس المفهوم السابق أو المتضمن أو اللاحق للشيء . فهو لا يتفق مع أية خاصية من خصائص الصورة أو المعنى ، ولا حتى مع مفهوم « الدلالة » الذى يشيع فى علم اللغة الحديث ، المعروف باسم مبحث الدلالة La sémiologie انه مجرد اشارة لفظية لا تعنى شيئا منفصلا فى ذاته عن النسق أو الشبكة التى تربط مجموعة أشياء متراصفة فى فراغ ما . نوع من الكتل الهندسية التى تفترض الفراغ أصلا لتواجدها ، والذى ليس هو (أى الفراغ) ، ولا تحتوى على أية هندسة اطلاقا . ذلك أن فوكو لم يكن مخلصا فى دعوته لحسم العلاقة بين المعرفة والسلطة ، فلم يجب على السؤال الأساسى : هل أن المعرفة يضفيها العقل على السلطة أم يشتقها منها ؟ .

رغم الملاحظة ، يبقى « ارادة المعرفة » شهادة مختلفة ... لغة فيها مراجعة لم نألفها ، وابستمولوجيا لم نعهدها فى قطعية الخطاب العربى . لعله بهذه الخصلة يقدم شارة على اشكالية الخروج (خروجنا) من المأزق ، واشارة على شهوة التجاوز فى الفكر والمنهج . نتفق معه ونختلف ، لكنا لا نختلف على أنه دعوة الى الخروج من الاتكاء على الجاهز والمألوف ، وبحث عن ارادة لمعرفة لا حدود لاحتمالاتنا معها ومعرفتها بنا .

---

* ميشيل فوكو : الأعمال الأساسية :

١ ـــ المرض العقلى وعلم النفس .

Maladie mentale et psychologie, P.U.F., 1954.

٢ ـــ الجنون واللاعقل : تاريخ الجنون فى العصر الكلاسيكى .

Folie et déraison : Histoire de la Folie à l'âge classique, 1 ère éd., Plon, 1961.

٣ ـــ مولد العيادة : أركيولوجيا لرؤية طبية .

Naissance de la clinique : Une archéologie du regard médical, P.U.F., 1963.

=

=

٤ ــ ريمون روســـل .

Raymond Roussel, Gallimard, 1963.

٥ ــ الكلمات والأشياء : أركيولوجيا للعلوم الانسـانية .

Les mots et les choses : Une archéologie des sciences humaines, Gallimard, 1966.

٦ ــ أركيولوجيا المعرفة..

L'archéologie du savoir, Gallimard, 1969.

٧ ـــنظام الخطاب .

L'ordre du diascours, Gallimard, 1971.

٨ ــ راقب وعاقب .

Surveiller et punir, Gallimard, 1975.

٩ ــ ارادة المعرفة .

La volonté du savoir, Gallimard, 1976.

التحليل الاجتماعى للأدب

تاليف : السيد يسين

عرض : د. سامى الربناع (*)

ينطلق السيد يسين فى كتابه « التحليل الاجتماعى للأدب » من طموح كبير . فهو يتعامل مع محتوياته على أنها : « تمثل فى الواقع مشروعا متكاملا ، الهدف منه رسم المعالم الأساسية لعلم الاجتماع الأدبى » . ص ١٠ .

ومع أهمية هـذا الطموح ومشروعيته ، فاننا لا ننطلق منه ، وانما نطرح سؤالا اشكاليا وهو : هل استطاع الكاتب أن يبرهن على وجـود علـم الاجتماع الأدبى ؟ .

ولنبحث عن الاجابة فى الكتاب ، فهو لا يدرس علم الاجتماع الأدبى فى الاطار العام لعلم الاجتماع ، ولا يميزه عن علوم اجتماعية أخرى ، وذلك نقص كبير فى الجواب .

ويهتم الكاتب بتمييز النقد الأدبى عن علم الاجتماع الأدبى من خـلال أفكار ميشيل فوكو ومصطلحاته على أساس أن « النقد الأدبى فى سـعيه نحو اكتشاف الدلالات فى اطار انساق خاصة به أساسا لايتجه نحو بحث الصراع فى المجتمع ، ولكن علم الاجتماع الأدبى بحكم أنه فرع من فروع علم الاجتماع أولا وبحكم أنه يمكن أن يندرج تحت علم اجتماع المعرفة ثانيا ، لا يمكن فى تصوره أنه فى بحوثه ودراساته يمكن أن يغفل من حسابه مقولة الصراع فى المجتمع ص ٧٣ » .

(*) الباحث بكلية علم الاجتماع بجامعة بيلفيلد بألمانيا الغربية .

ولم يحدد الكاتب اتجاه هـذا النقد ، خاصـة وان النقد الادبى يهتم بالصراع الاجتماعى فى الكثير من اتجاهاته .

ويستعرض الكاتب بعض الدراسات والنظريات الادبية التى تربط بين الأدب والظروف الاجتماعية والسياسية . ومن أبرزها نظرية لوسيان غولدمان عن التشابه والتفاعل بين البناء الروائى وواقع وتطورات الاقتصاد الليبرالى ، ونظرية رينيه جيرار عن الرغبة المثلثة فى الرواية ، رغبة الذات والوسيط والموضوع ، وبعض نظريات واتجاهات التحليل النفسى للأدب .

وهو يريد من خلال ذلك ابراز الافكار والتصورات الاجتماعية فى هذه النظريات والاتجاهات واستيعابها بهدف رسم وتاصيل خصائص علم الاجتماع الأدبى .

ولكن هذه النظريات والاتجاهات لا تساعد الكاتب على ذلك ، لأنها وضعت خارج اطار هذا الهدف ، ولأن الكاتب نفسه لا يضعها فى صميم هدفه الى محاولته فى تأصيل على هيئة ملاحظات وانطباعات غير مشدودة بعمق الى محاولته فى تأصيل ملامح وخصائص علم الاجتماع الأدبى .

وهو يتناولها فى أربعة فصول هى :

١ — دراسة الاعمال الأدبية بين النقد الأدبى والعلوم الاجتماعية .

٢ — التحليل السوسيولوجى للأدب .

٣ — النقد الأدبى والفلسفة .

٤ — مدرسة النقد الأدبى الجديد فى الميزان .

ومن عناوين هذه الفصول يتضح أن علم الاجتماع الأدبى لم يأخذ موقعه المطلوب فيها . كما أن الكاتب يركز على أمثلة معينة فى هذه الفصول ويترك الكثير من الأمثلة الأخرى .

ففى الفصل الذى يتناول « النقد الأدبى والفلسفة » مثلا ، يركز

الكاتب على نظرية « جيرار » عن الرغبة المثلثة فى الرواية ، وهى نظـرية وليست نقدا ، وهى ليست كل ما يمكن قوله عن علاقة الفلسفة بالنقـد التى تمتلك تاريخا حافلا بالأفكار والتطورات .

واذا كانت الامكانية متاحة للاستفادة من هذه النظرية فى النقد الأدبى ، فانها تتجاوز حدود النقد الى التعامل مع قضايا ومشكلات نفسية وفلسفية وانسـانية .

وفى الفصل الخامس : « المشكلات المنهجية فى علم الاجتماع الأدبى » ، يرجع الكاتب المحاولات العلمية الهادفة الى بلورة وتحديد منطلقات وخصائص وملامح علم الاجتماع الأدبى الى عام ١٨٠٠ بصدور كتاب « مدام دى ستايل » الذى يحمل عنوان الأدب وعلاقته بالأنظمة الاجتماعية » .

ويستعرض الكاتب الكثير من الأسماء التى مارست دورا فى علم الاجتماع الأدبى ، ومنهـا « لوكاتش وغولدمان وبنيكو ولوفيفر وروبير اسـكارابيه ولوسيانو جالينو وتومسن ..... الخ » .

وهـو يميز محاولات وجهود « تشـيرنفسكى وبليخانوف ولوكاتش على أنها من أبرز المحاولات فى هذا المجال .

ومع أن الاختلاف بين هذه الأسماء يصـل الى حـد التناقض ، الا أن الضرورى الذى لم يتحقق فى هـذا الكتاب ، هو تمييز المحاولات والجهود المرتبطة بهذه الأسماء عن بعضها ، والأسس المرتكزة عليها فى فهم واقامة علم الاجتماع الأدبى ، واخفاقاتها فى هذا المجال ، وأسباب هذه الاخفاقات ، وامكانية الاستفادة منها فى اقامة هذا العلم على أسس وقوانين تسـتوعب العلاقة بين الأدب والمجتمع بمتغيراتها وتطوراتها . فنحن أمام كتاب يحدد هدفا معينا له دون الوصول اليه . فنحن لا نريد معلومات فقط ، وانما نريد وضع هذه المعلومات فى اطار الهدف ، خاصة وان الأسماء المستعرضة بسرعة فى الكتاب ذات انتماءات قوميـة وايديولوجية وفكرية مختلفـة من بعضها ، متناقضة مع بعضها فى التعامل مع العلاقة بين الأدب والمجتمع . وفى

الوقت الذى يؤكد فيه الكاتب : « ان علم الاجتماع الأدبى لم يتح له قدر كبير من التقاليد الراسخة » ص ٧٧ ، فانه فى مكان آخر من الكتاب يؤكد أن عقبة التقاليد قد بدأ بالتغلب عليها ص ٧٩ .

والتقاليد الراسخة للعلم تستند الى وجود أهداف ومبادىء مشتركة تجمع المختصين به . ولكن الكاتب لا يدلنا عليها ، ولا يؤكد وجود محاولات لتحقيقها .

ويبرز ذلك قول الكاتب نفسه بان الدراسات المتوافرة « لا نستطيع أن نعثر فيها بسهولة على عرض متماسك لعلم الاجتماع الأدبى ، يجيب على كل التساؤلات والمشكلات ، وحتى يضعها الموضع الصحيح » ص ٧٨ .

وفى محاولته ارساء أسس جوهرية لهذا العلم يميل السيد يسين الى الأسس التى اقترحها العالم الفرنسى البير ميمى وهى :

١ — ينبغى النظر للوقائع الأدبية بحسبانها وقائع اجتماعية .

٢ — لا ينبغى رد الوقائع الأدبية لشىء غير ذاتها .

٣ — الواقعة الأدبية واقعة قيمية .

٤ — الواقعة الأدبية ليست محض واقعة معرفية .

٥ — الواقعة الأدبية أداة عمل .

وهو لا يوضح سبب اعتماده هذه الأسس والصيغ دون غيرها ، وأهميتها بالمقارنة مع جهود ومحاولات أخرى .

واضافة الى ذلك فان الكتاب لا يحدد اهمية علم الاجتماع الأدبى للأدب بشكل عام ، والأدب العربى بشكل خاص . وهو لا يدرس الأفكار والتصورات المنجزة عن هذا العلم ، ومشكلاته النظرية والمنهجية . كما أنه لا يعرضنا

على المصطلحات الخاصة به واختلافها عن المصطلحات السائدة فى النقد الأدبى والعلوم الاجتماعية الأخرى .

وهو يرى أيضا أن « القضية التى يدور حولها البحث لم تحظ حتى الآن بما تستحقه من اهتمام نظرى ومنهجى . فما زالت الكتب الأساسية التى ينبغى عليها أن تؤصل الميدان بصورة شاملة لم تظهر بعد » ص ٩ .

الصحة والظروف البشرية

وجهات نظر فى الانثروبولوجيا الطبية (*)

تحرير : ميخائيل هـ . لوجان

وادوارد ى . هانت

عرض وتحليل : عـلى المكاوى (**)

مقـدمة :

يعد الانسان محورا لاهتمام عديد من العلوم التى تختلف فى طبيعتها ومجالها ، وتتفق فى اتخاذه بؤرة لدراستها ، وهذا بدءا من علوم الفلسفة والتاريخ والجغرافيا وانتهاء بعلوم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا . ولكننا نلاحظ فى الوقت الحاضر تزايد اهتمام كل علم من هذه العلوم بتناول جزئية ما فى حياة هذا الانسان وعلاقته بالآخرين من بنى نوعه ، ثم علاقته بالبيئة الفيزيقية والاجتماعية والثقافية . ولذا طفقت العلوم تتفرع طبقا لبؤرة التركيز ، وتتعاون فيما بينها فى محاولة للمزج بين نظريات ومناهج فرعين مختلفين اثراء لدراسة الانسان ، وامعانا فى دقة التناول وتكاملية النظرة . والدليل على ذلك أن علم النفس الاجتماعى يدرس الانسان فى ضـوء مناهج ونظريات كل من علمى النفس والاجتماع ، وكذلك يفعل علم الاجتماع الاقتصادى ، والاجتماع السياسى ... الخ وهى علوم تجمع بين الاجتماع وعلوم الاقتصاد والسياسة .

(*) Michael H. Logan and Edward E. Hunt (editors), Health and human Condition; Perspectives on Medical Anthropology, Wadsworth publishing Co. Inc., California, 1978.

(**) مدرس علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة .

وإذا كانت هذه العلوم وفروعها تتقارب فى النظرة الى حد ما ، الا اننا تجد علوما أخرى تختلف فى النظرة والتراث والمنهج ، وان كانت تتفق فى اتخاذها من الانسان مجالا للدراسة . ومثال ذلك علما الطب والاجتماع ، فمنذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين نلاحظ تزايد الاهتمام بالانسان من الزوايا الطبية والاجتماعية والأنثروبولوجية معا فى محاولة لشمولية النظرة وتكامل التنـــاول كما يتجســـد فى علمى الاجتماع الطبى ، والأنثروبولوجيا الطبية .

والجدير بالذكر أن علوم الاجتماع الطبى والأنثروبولوجيا الطبية قد أثارت اهتمام الباحثين والدارسين فى الغرب ، وبدأت تلاقى بعض الاهتمام الجزئى منذ بداية عام ١٩٨٠ تقريبا بجامعة القاهرة حتى صار هذا الاهتمام يتبلور تدريجيا عبر الأعداد المتوالية من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع منذ ظهوره وحتى الآن .

وازاء هذا الاهتمام العـــالمى تطالعنا دور النشر العالمية ببعض الكتب التى ترسى معالم علمى الاجتماع الطبى والأنثروبولوجيا الطبية ، ومن بينها ذلك الكتاب الذى نقدم عرضا تحليليا له الآن ، والذى يقدم صورة واضحة لعلم الأنثروبولوجيا الطبية من خلال عرضه لنظريات هذا العلم ، ومجال الدراسة والاهتمام فيه ، ونماذج من المداخل العلمية .

فكرة عامة عن الكتاب :

يقع الكتاب فى ٤٤٣ صفحة من القطع الكبير ، تضم تسعة وثلاثين مقالا تنتظم فى خمسة أقســـام رئيسية تدور حـــول نظـــريات علم الأنثروبولوجيا الطبية ، وموضوعاتها ، والمعالجين الشعبيين ، والثقافة والمرض العقلى ، واخيرا التحديث والتعددية الثقافية والرعاية الصحية .

والكتاب فى مضمونه يثير قضية بسيطة خلاصتها أن علم الأنثروبولوجيا الطبية هو الفرع الحديث والأكثر تطورا فى التخصص داخل علم الانثروبولوجيا . ففى خلال السنوات العشر الأخيرة لم يكن هناك برنامج تأهيلى دارسى واحد فى الأنثروبولوجيا الطبية فى الولايات المتحدة . على حين صارت أكثر من

عشر جامعات فى الوقت الحالى بأمريكا تقدم برامج دراسية لدرجات علمية متقدمة فى هذا الفرع .. ولا شك فى أن هذا العدد سيتزايد بمرور الوقت ، والدليل على ذلك ما شهده العقد الأخير من قفزة مماثلة فى عدد الأنثروبولوجيين الذين يقومون بتدريس مقررات فى الأنثروبولوجيا الطبية ، أو الذين يخدمون بعلمهم خارج الجهات الأكاديمية كحلقات اتصال بين علمهم هذا وبين علوم الصحة . ومع ذلك فاذا كان ولابد من التأريخ لبداية ظهور هذا المجال الجديد : فاننا لا نجد كتابا دراسيا شاملا يقدم صورة متكاملة لهذا المجال . ومن هنا اضطلع المحرران بالوفاء بهذه المهمة من خلال هذا الكتاب الذى حاولا فيه — وحاول معهما المهتمون أيضا — حل مشكلة تقديم الحقائق الأنثروبولوجية فى الطب للقارىء العادى والمتخصص .

ويوضح الكتاب أن الأنثروبولوجيا الطبية تبدو جلية للدارسين والمتخصصين فى علوم النفس والتاريخ والجغرافيا بنفس درجة جلائها للمتخصصين فى الفروع الانثروبولوجيا المختلفة . ويؤكد الواقع بمرور الوقت على جدوى الأنثروبولوجيا الطبية وارتباطها بالديموجرافيا والأيكولوجيا الطبية وعلم الأوبئة epidemiology ، خاصة وأنها تشارك هذه العلوم فى تقديم وجهة نظر حول السكان والمرض من منظورات جغرافيا وتاريخية بعيدة المدى واذا كانت الرعاية الصحية وجهــا حقيقيا وأوليا للخدمات الاجتماعية ، فان الأنثروبولوجيا الطبية سوف تجتذب كثيرا من الدارسين والممارسين فى شكل يتنوع بتنوع المهن الخدمية وقد يجد العاملون بالرعاية الصحية — سواء كانوا فى المستشفيات العامة ، أو التعليمية أو الوحدات الصحية بالمجتمع المحلى أن القــارىء يبحث عن الفائدة ولا ســيما فهم مغــزى الدور الــذى تلعبه الثقــافة فى مبحث أسباب المرض etiology ، وسلوك المريض والعلاج والتغــذية وتنظيم الاسرة وسوء استخدام الأدوية والعقاقير والكحوليات وسائر المجالات الاخرى القريبة .

غير ان المحررين يؤكدان فى بداية الكتاب على أن هناك مشكلات خاصة تعترض محاولة تقديم كتاب من هذا النوع ولذلك فهما يقران بأنهما لم يقدمــا

أية محاولة تاريخية ، كما لا يجزمان بأن المادة التى تحملها دفتا الكتاب تغطى كل وجوه علم الانثروبولوجيا الطبية . وانما هما يحاولان تقديم مواد ممتازة من وجهة نظرهما توضح للقارىء والمهتم بعض وجهات النظر العامة فى هذا العلم . .

وفى هذا الصدد يزيد اهتمام المحررين بثلاثة مجالات رئيسية للبحث تتمثل فيما يلى :

١ — تطور ايكولوجيا المرضى .
٢ — المعتقدات والممارسات الطبية فى المجتمعات غير الغربية .
٣ — مكونات الرعاية الصحية المخططة فى المجتمعات الشمولية .

والجدير بالذكر هنا أن مقالات هذا الكتاب تتنوع بشكل ملحوظ ، ولكنه تنوع مطلوب لخدمة الغرض الأساسى ، حيث يرجع التنوع الى طبيعة الموضوع حينا ، والمجال ، والموطن الجغرافى ودرجة التخصص فى أحيان أخرى . غير أن الخيط الرفيع الذى يربط بين هذه المقالات المتنوعة يتمثل فى تقديم فكرة موجزة حول الموضوع الأساسى للباب وهو أساسا الصحة والمرض والطب باعتبار أنها أجزاء تتكامل بها الثقافة .

وبعد كل هذا الجهد يسوق المحرران خبرتهما حول الأنثروبولوجيا الطبية وتدريسها ، فيقرران أن الدارسين لهذا الفرع الحديث يقرون بحاجتهم الماسة لقراءات جديدة ، ويؤكدون بالنص أن القراءات فى هذا الفرع جافة وصعبة للغاية ، وليست جذابة على الاطلاق . وبناء على هذا التصور ، وجدا كثيرا من الأطباء والمرضات وسائر المتخصصين الآخرين فى الرعاية الصحية ، لديهم فهم غامض لما تعنيه الانثروبولوجيا الطبية ، ولما يمكنها الاسهام به فى تحسين الأداء المهنى فى تخصصاتهم وتطوير أهدافها . ويأمل المحرران أن يحدث هذا الكتاب صداه المفروض ، فيثير اهتمام الطلاب والدارسين والمتخصصين نحو أعمال واهتمامات أخرى تالية فى الأنثروبولوجيا الطبية

وهو اهتمام ينصب على فهم التأثيرات المركبة التى تمارسها الثقافة على الصحة وعلى الرعاية الصحية .

موضوع الكتاب :

يدور الكتاب بصفة أساسية حول موضوع الأنثروبولوجيا الطبية فيوضح مجالها ومنهجها ونظرياتها وأبرز ما يمكن أن تقدمه من اسهامات للقائمين بتقديم الرعاية الصحية . ولكى يوضح الكتاب هذا الغرض نجده يقدم باستفاضة للعلاقة بين الثقافة (باعتبارها الموضوع الأساس فى الأنثروبولوجيا) والصحة والمرض (باعتبارهما موضوعى اهتمام الطب) . ولذلك يدور الكتاب من البداية حتى النهاية حول العلاقة بين الثقافة والصحة والمرض .

ومن المعروف أن المرض والرعاية الصحية موضوعان شائعان فى كل مجتمعات العالم . غير أن أنماط الأمراض التى تصيب أبناء مجتمع ما ، وبالتالى كيفية ادراكهم لها ومعالجتهم اياها ، تتنوع الى حد كبير . فمعظم الأمريكيين يموتون بأمراض القلب ، على حين لا تنتشر هذه الأمراض بين هنود مايا Mayan Indians ، وانما ينتشر بينهم مرض السل والدوسنتاريا ، وهى أمراض نادرة الحدوث فى المجتمع الأمريكى . كذلك فالهنود يعالجونها بالوصفات الشعبية فى الغالب ، بينما نلاحظ أن الأمريكيين يستهلكون كميات هائلة من الأملاح الحمضية المسكنة barbituates ، والمواد الكحولية المهدئة steroids والمضادات الحيوية . وبرغم شيوع المرض اذن والرعاية الصحية ، الا أنهما موضع اختلاف وتنوع ، وذلك لأن الثقافة تحدد لنا بدقة أسباب معاناة الناس من الأمراض ، وكيفية العلاج ، ومساره فى اتجاه لخاص دون غيره من المسارات .

ولكن تزايد الوعى بدور الثقافة فى المسائل الصحية يعد مسئولا حاليا عن تطور الأنثروبولوجيا الطبية باعتبارها « دراسة كلية مقارنة للثقافة ومدى تأثيرها على المرض والرعاية الصحية » . ولكن هذا التعريف البسيط يتضمن بعضا من المصطلحات التى تحتاج الى توضيح . وهنا يفيدنا المدخل المقارن ، حيث يراعى تناول وحدتين أو أكثر للتحليل ، والمقارنة عما بينهما

من تناقضات أو مماثلات . اذ يتضمن هذا المدخل وحدات من المجتمعات الكبرى كالبرامج الصحية مثلا ومعدلات الوفيات ، والأنساق الطبية ومعدلات المواليد ، ونظريات أسباب المرض وعلاجه ... الخ . ويؤكد المدخل الكلى التكاملى على دراسة التأثيرات المتبادلة للعوامل الفاعلة موضوع البحث .

والجدير بالذكر أن المتخصص فى الأنثروبولوجيا الطبية ينظر الى تطور المرض ، وتوزيعه الجغرافى ، والوسائل والأساليب التى اكتسبتها المجتمعات للتعامل معه وعلاجه ، والطرق المثلى لتحسين الطب الحديث فى المجتمعات التقليدية وتطويره .

ويوضح الكتاب أن أهمية البحوث الأنثروبولوجيا الطبية التى تعتمد على المدخلين المقارن والتكاملى ، تظهر بجلاء من خلال البحوث التى تناولت العلاقة بين الملاريا وبين « سمة الخلية المنقارية » Sickle-cell trait حيث تسببت الملاريا فى اصابة الملايين من البشر بالاعاقة أو الموت . وعلى الرغم من حدة هذا المرض وخطورته فى أجزاء كثيرة من افريقيا الاستوائية ، فان بعض سكانها يتحصنون تحصنا منيعا لأن حالتهم التكوينية الوراثية مسئولة أولى عن انتشار التشوه أو المرض ، نظرا لاحتواء خلايا الدم الحمراء لديهم على الخلايا المنقارية . والمعروف عن هذه الخلايا أنها لا تتأثر بعلاج الملاريا ، على عكس خلايا الدم الحمراء الأخرى . وحتى اذا كانت « سمة الخلايا المنقارية » بمثابة مميزات تطورية ضد مرض الملاريا ، فانها لا تنتشر بانتظام بين سكان أفريقيا الأصليين كما لا يحدث المرض بانتظام بينهم أيضا . وقد ظهر هذا التوزيع للمرض من خلال البحث المقارن ، ويمكن تفسيره كذلك بالرجوع الى فحص التاريخ والبيئة ودراسة الثقافة فى المناطق الاستوائية بافريقيا .

ومنذ حوالى خمسة آلاف عام مضت ، كانت هذه المنطقة الافريقية يسكنها شعوب تعيش على صيد البر والبحر ، وجمع الأطعمة النباتية . ومع تطور الحياة وتقدمها تبنى سكانها أسلوب الزراعة الضخمة الواسعة كاحدى الثورات الكبرى فى تاريخ أفريقيا . ولذلك تحولت البيئة الى حدائق

منظمة ومزارع واسعة بعد تقطيع الأشجار وشق الشوارع والطرق والممرات .
كذلك تحولت البرك فى الممرات والطرق الى مستنقعات لماء الآسن المتراكم بعد
سقوط المطر فتحولت بالتالى الى معامل لتفريخ البعوض لذى ينقل عدوى
الملاريا . أما فى المناطق الخالية من البرك والمستنقعات فكان من النادر أن
يصاب سكانها بالملاريا ، كذلك يقل وجود الكائنات الناقلة « لسمة الخلايا
المنقارية » . وعلى هذا يمكن تفسير الاصابة بالملاريا فى كل مكان من واقع
المنظور التاريخى عامة . غير ان تطبيق أسلوب الزراعة الحديثة فى مناطق
الملاريا بافريقيا أدى الى الاقلال من معدل الاصابة بهذا المرض .

ومن الأهمية المناظرة فى الأنثروبولوجيا الطبية ـــ بعد المداخل ـــ يأتى
مفهوم الثقافة ، وذلك لأنها تمثل نصف مجال اهتمام هذا العلم ، بينما يتمثل
النصف الثانى فى الصحة والمرض والوقاية والعلاج . وعلى الرغم من تعدد
تعريفات مفهوم الثقافة (عند كروبر وكلاكهون ، ١٩٥٢) الا أن التعريف
التقليدى عند تايلور (١٩٧١) لا يزال مفيدا فى هذا الصدد .

ويبلور مضمون الكتاب المحور الأساسى الذى يدور حوله موضـــوع
الأنثروبولوجيا الطبية ، وهو الكشف عن أهمية الثقافة فى مجال الصـــحة
والرعاية الصحية . فالثقافة تتحكم الى حد كبير فى الموضوعات التالية :

١ ـــ نمط انتشار المرض بين الناس .

٢ ـــ وطريقة الناس فى تفسير المرض ومعالجته .

٣ ـــ والسلوك الذى يستجيب به الناس لانتشار الطب الحديث .

وعندما نشير الى الموضوع الأول (نمط انتشـــار المرض) بالتركيز ،
نجده أهم هذه الموضوعات ، وهنا ينبغى التأكيد على **أن الثقافة تقى الانسان
المرض ، وتصيبه به ايضا** . ففى حالة التزايد الكبير والسريع فى عـــدد
السكان ، تنطوى محاولة زيادة الغذاء وتوفير مصادره ، على آثار هامة
تمارس دورها على السكان . فاذا أمكن مواجهة حاجاتهم من الغـــذاء ،
فلابد أن تتحسن الصحة بشكل يفوق نظيرها فى حالة نقص الغذاء وقصوره .

وفى هذه الحالة تعمل الثقافة على وقاية الانسان من المرض وتعزله عنه ، بمعنى أنها تبعده عن المرض الناجم عن سوء التغذية . والاكثر من ذلك ان الغذاء حينما يكون كافيا للانسان ، فان جسمه يتمكن من مقاومة المرض ، والتغلب على البكتريا والجراثيم ناقلة العدوى ومسببة المرض .

ويلفت الكتاب نظرنا الى ظاهرة خطيرة تسود معظم مجتمعات العالم وان كانت أكثر وضوحا فى مجتمعات العالم الثالث ومن بينها مصر . حيث يلجأ الانسان لزيادة مصادر الغذاء بأن يسمد التربة الزراعية بالنفايات البشرية ومخلفات الانسان ليضمن خصوبتها ووفرة غلتها ، ولكن الأمراض الوبائية ، والطفيليات المرتبطة بالبراز facal-related deases تصبح مصدر تهديد للانسان تتزايد خطورته بمرور الوقت . وهنا تعرض الثقافة أبناءها للمرض وتقربهم منه . ومن ثم فهى تلعب دورا مزدوجا فى صحتنا ، فهى تبعدنا عن المرض ، وتقربنا منه فى آن آخر .

ومن ناحية أخرى يبرز الكتاب تأثير الثقافة من زوايا أخرى ، فهى المصدر الذى يستقى منه أبناؤها تعريفهم للمرض ، واستجابتهم له ، وعلى هذا الأساس تختلف تعريفات المرض والاستجابات له من ثقافة الى أخرى . والدليل على ذلك أننا ندرك من ثقافتنا أن الجسم يتعرض لأعراض معينة اذا ساءت التغذية . ويأتى ادراكنا هذا من الثقافة التى تعلمنا منها الحد الأدنى من الغذاء الكافى للحفاظ على الصحة . ومع هذا ، ففى ثقافات أخرى ، قد تعزى نفس الأعراض الى عدد ضخم من الأسباب ، لا يوجد بينها سبب واحد يرتبط بالغذاء . وانما يدور معظمها حول الاشباح ، والأرياح الشريرة ، والخوف ، والخطيئة ، أو انتهاك المحرمات ، فهى مصدر رئيسى لسوء الحظ الذى يحل بالمرء فى صورة المرض . واذا انتقلنا الى المجتمع الأمريكى مثلا وجدنا أن الطبيب هو المتخصص والمسئول الأول عن شئون الصحة ، وهو الشخص الوحيد الذى يصف الغذاء المناسب للعلاج . بينما نجد فى أماكن ومجتمعات أخرى « الشامان » هو المسئول عن صحة الانسان ، فهو الذى يعرض المريض للضرب المبرح ليطرد القوى الشريرة من جسمه ،

ويستخرج الأرواح التى تلبسه وتتقمصه وتسبب له المرض . فمن خلال الثقافة اذن يكتسب الناس النظرة الى المرض ، والأساليب المختلفة لعلاجه .

كذلك يشير مضمون الكتاب الى مظهر آخر هام للثقافة يتمثل فى تأثيرها على أسلوب أداء الرعاية الصحية ــ health care delivery . وبالتالى قد تفشل برامج المساعدات الطبية بسبب الاختلافات فى ثقافة مقدمى المساعدة ، عمن يتلقونها ، مما يلقى بالعقبات التى تحول دون الاتصال الفعال ، والتعليم ، والعلاج . وليس من السهل اذن تحسين صحة الناس فى المجتمعات التقليدية عن طريق استعارة المعرفة الطبية من المجتمعات المتقدمة ، ومن هنا لا نفترض حدوث تغير سريع وملحوظ فى تمثل المعرفة الجديدة وتبنيها . ومن كل ما سبق يتضح لنا أن فهم السياق الثقافى للأداء الطبى يمثل ضرورة مطلقة . فاذا غاب هذا الفهم ، تعرضت أهداف البرنامج الطبى للخطر المحقق .

ويقدم الكتاب أمثلة أخرى على أهمية الثقافة فى موضوعى الصحة والمرض ، فيسوق مثالا ثالثا فى مجال التغذية مستمدا من مجتمعات متباينة ثقافيا .. فالشعب الأمريكى يشرب لبن البقر ، ومن الأهمية الكبرى فى الثقافة الأمريكية أن يشرب أبناؤها اللبن حفاظا على التغذية السليمة ، والصحة الجيدة ، وخاصة فى السنوات الأولى من العمر . وعلى هذا يعتقد الأمريكيون أن تحسين المستوى الغذائى لأى شعب فى العالم ، يتضمن تزويده فحسب بالأشكال الطبيعية للغذاء الكامل كالطعام واللبن ... الخ . وهذا ما حدث بالفعل مرارا من قبل ، فقد زودوا الشعوب المتخلفة بالطعام والالبان ، وكانت النتيجة سلبية الى حد كبير . فاللبن يعد فى كثير من الثقافات موضع اشمئزاز ونفور disguest ، وغالبا ما يقارن فى مكانته بمكانة الدم أو البول . والأكثر من هذا أن بعض الناس لا يستطيعون الاستفادة من عمليات بناء البروتوبلازما ، والتمثيل الغذائى للمواد الحديدية لتعويض الفاقد منها metabolize ، لأنهم يفتقدون انزيم اللاكتيز Lactase اللازم للتغلب على سكر اللبن (اللاكتوز lactose) وتفتيته . ولهذا السبب يزداد الاسهال

وتقلصات المعدة بعد شرب اللبن عند الأفارقة والآسيويين واليونانيين والهنود الأمريكيين . وحتى إذا كانت هناك حواجز تحول دون استغلال اللبن كمصدر غذائى جيد ، فلا يزال هذا الغذاء ينقل الى الملايين من أبناء البلدان الأخرى . ومنها شيلى التى تلقت حديثا ١٠٧ مليون رطل من اللبن المجفف لتوجيهها فى برنامج تغذية فلاحى الريف . غير أن هذه المساعدة الغذائية تثير عديدا من التساؤلات والشكوك ، خاصة بعد أن عرف الأمريكيون أن قروييى جواتيمالا وكولومبيا — الذين ضمهم هذا البرنامج الغذائى — رفضوا شرب اللبن ، واستخدموه بدلا من ذلك فى تبييض أكواخهم to whitewash their huts كما دلت دراسة ماك كريكين Mc Cracken . ويوضح لنا هذا الموقف أن تحسين تغذية السكان لا يتحقق الا من خلال تقديم مواد غذائية مقبولة ثقافيا لديهم . فاللبن محبب الى حد كبير للأمريكيين والأوروبيين ، ولكنه ليس كذلك بالنسبة لعدد كبير من شعوب العالم الأخرى .

عرض تحليلى لمحتويات الكتاب :

يتضمن هذا الكتاب خمسة أقسام رئيسية تتضمن تسعة وثلاثين مقالا تغطى الى حد كبير موضـــوع الأنثروبولوجيا الطبيـــة ، وأهدافها النظـــرية والتطبيقية وتاريخها ، ونتائجها وتطبيقاتها . وعلى الرغم من أن كـــل مقال يتخصص حول جزئية بسيطة ، الا أن حصيلة هذه المقالات والأوراق تزودنا بقدر واقعى من المعلومات لا بأس به ، وهو قدر لا يساعدنا فحسب فى فهم الأنثروبولوجيا الطبية فهما أعمق كعلم ، ولكنه يساعدنا كذلك فى تزويدنا بتقييم شامل للطرق والأساليب التى تمارس الثقافة تأثيرها من خلالها على الصحة فى مواطن مختلفة من العالم .

أما القسم الأول : فهـــو يدور حـــول نظريات ومداخل الأنثروبولوجية الطبية ، ويستهدف ارساء أسس قوية يمكن للقارىء من خلالها فهم مغزى ومضمون هذا العلم ، وبالتالى فهم مغزى باقى أقسام المجلد . وفى هـــذه القسم يتضح لنا أن الأنثروبولوجيا الطبية ترتبط بالأنثروبولوجيا على نحـــو عام ، وهذا ما يتأكد من خلال استعراض الاستخدام المتناظر فى كليهما للمناهج

والنظريات . كذلك يقدم تعريفا بالأنثروبولوجيا الطبية وبمووضوعات الاهتمام فيها ، فى ضوء مقارنتها بعلم الاجتماع الطبى الأكثر ارتباطا بها . والملاحظ أن معظم البحوث المعاصرة فى مجال الانثروبولوجيا الطبية يعد تطويرا منبثقا عن الاتجاهات الناشئة فى علم الانثولوجيا الراسخ . وبالتالى فان فهم هذه الحقيقة سوف يساعدنا ـــ ويساعد القارىء ـــ فى التعرف على أسباب دراسة موضوعات محددة ، ومجتمعات معينة ، بطريقة خاصة .

ومن ناحية أخرى يشير هذا القســم الى وضع الأنثروبولوجيا الطبية المعاصر ، وعلاقتها بالعلوم السلوكية والاجتماعية والبيولوجية والطبية . وفى هذا الشـــأن توضح المقالات التى قدمها جـورج فوستر George Foster وفيرجينيا أولسن V. Olesen طبيعة العلاقة بين الانثروبولوجيا الطبية وعلم الاجتماع الطبى من خلال المقارنات التى عقداها بينهما . فكل علم منهما يهتم اساسا بدراسة الصحة والسلوك الانسانى ، الا أن كل علم يستخدم نوعية بشرية مختلفة ، ومناهج وفروضا متباينة ، ونظريات مختلفة أيضا . أما المبدأ الخلافى الفاصل بين العلمين فهو ان الأنثروبولوجى ينظر الى المشـكلات والمعلومات التى يدرسها ، وفى ضوء السياق الثقافى بشكل نمطى ، عــلى حين ينظر اليها عالم الاجتماع فى ضوء السياق الاجتماعى .

وبعد هذين المقالين يأتى مقال عارف حسان ليعلق عليهما ، ويتضـــمن فكرته عن وجهة النظر المطلوبة فى الأنثروبولوجيا الطبية كمجال بيولوجى طبى biomedical field . ولهذا يوضـــح التعليق كيف تطورت الانثروبولوجيـــا الطبية من خلال دراسات واسهامات علماء التشريح ، وأطباء الأسنان ، ومؤرخى الطب والمتخصصين فى الطب الشرعى forensic medicine ، وطب الأطفال pediatrics ، والعاملين بتطبيب المجتمع المحلى ، والصحة العامة ، والتغذية ، والدراسات السكانية ، وعلم النفس ، والطب النفسى . ومن واقع المقالات الثلاثة التى قدمها فوستر وأولسن وحسان ، نخـــرج بفهم عميق للنقاط الخفية التى تربط الانثروبووجيا الطبية بالعلوم الأخرى ، وتفصلها عنها فى نفس الوقت . وعلى الرغم من حداثة هذا العلم ، الا أنه يكتسب أهميته من مفهوم الثقافة ذاته .

وتشير الدراسة التى قدمها ادوارد فيلين Edward Wellin الى الاساليب المختلفة لاستخدام مفهوم الثقافة خلال الفترة القصيرة من تاريخ الأنثروبولوجيا. اذ تكشف بعض التطورات التاريخية فى النظرية الأنثروبولوجيا ، وتربطها بالمداخل الخاصة فى الأنثروبولوجيا الطبية . كذلك تطرح الدراسة نفسها اطارا لفهم أسباب اختلاف فحص وتناول المعلومات البيولوجية والبيئية بالمرض والأساليب الصحية . ولا يتضح ذلك فى مقالات فوستر وأولسن وحسان فحسب ، وانما يزداد وضوحا فى باقى المقالات التى يتضمنها هذا المجلد الكبير .

ويعالج **القسم الثانى** موضوعات الثقافة ووطأة المرض وقابلية الانسان للتكيف : وذلك على مدى أحد عشر مقالا ، يحاول كل منها توضيح العلاقة بين الثقافة والمرض وقدرة الانسان على التكيف من خلال مبحث الأمراض وعلم الأوبئة كنقطة التقاء بين كثير من العلوم ، والمقارنات التطورية فى الديموجرافيا ، ودورات الحياة والرعاية الصحية بين الشمبانزى وبنى الانسان ، والقدرة على التكيف البيولوجى عند الانسان كمدخل ايكولوجى فى الأنثروبولوجيا الفيزيقية ، والمنظور الايكولوجى للمرض ، والأطر الايكولوجية والفروض تحت الاختبار فى علم الأنثروبولوجيا الطبية ، والاستجابة التطورية للأمراض التى تعدى الانسان ، والعوامل الأساسية فى علم الأوبئة من خلال تناول الصحة والمرض عند مجتمعات الصيد والجمع ، والجوع والغذاء وضبط النسل عند جماعات الصيد والجمع (الايكونج Ikung) ، والأمراض المعدية فى المجتمعات البدائية ، وقضية السكان فى المجتمعات القديمة والمتخلفة ، وتتناول الورقة الأخيرة بعض خصائص الأمراض فى الحضارة الغربية الحديثة .

ويتضح من عناوين المقالات السابقة ، فى هذا القسم الثانى ، انها تستهدف التأكيد على القابلية البيولوجية للانسان على التكيف ، وعلى التطور الثقافى ، ووطأة المرض فى نهاية الأمر . ويمكن للقارىء أن يبدأ بتقدير مدى صعوبة اجراء بحث عن الصحة من خلال العلاقات المتداخلة فيما بين

وحدات بشرية تضم علم الأحياء ، والبيئة ، وتغير الثقافة على مدى الزمن . وتكفى نظرة للسجل القيم — غير الكامل — لتاريخ الأمراض ، لنعرف الكثير عن أمراض وأعمار شعوب المجتمعات القديمة ، وعن الأمراض التى تركت لنا علامات تشخيصية مضيئة بارزة للعظام البشرية والأسنان ، أو بقايا المومياوات البشرية . فمنذ ما يقرب من عشرة آلاف سنة خلت ، كانت كل المجتمعات تعيش على صيد البر والبحر والجمع . ولا تزال قليل من المجتمعات المحلية فى الوقت الراهن تعيش على هذه الأساليب ، وبالتالى فهى تقدم لنا صورة تقريبية لظروف الصحة وأحوالها عند أجدادنا الأوائل . ومع ذلك فقد طرأت تغيرات تدريجية على الهيكل السكانى والمعيشة والتكنولوجيا ، مما ترتب عليها تحولات فى الأمراض التى تصيب الانسان . واذا كانت التطورات الجديدة فى الطب الحديث ، والصحة العامة قد ساعدت على ارتفاع مستوى الأعمار ، وتقليل معدلات الاصابة بالأمراض ، الا أن مشكلات الصحة فى المجتمع المعاصر تختلف اختلافا جوهريا عن نظيرها الذى ساد حياة الانسان الأول . ويحاول الكتاب التركيز على التغيرات البؤرية التى طرأت على المظاهر الثقافية لممارسات الرعاية الصحية فى كل من المجتمعات التقليدية والمتقدمة .

. . فهى مقالات تغطى اذن مدى واسعا من الموضوعات ، ومع ذلك فانها مجتمعة توضح اهمية البيئة فى الانثروبولوجيا الطبية ، حيث تناقش كل مقال موضوعات الصحة والمرض فى ضوء نسق مركب من التفاعلات التى تحدث بين الجماعات البشرية وبين بيئاتها الثقافية والبيولوجية والفيزيقية . ونظرا لتنوع هذه التفاعلات ، فان بنى البشر يواجهون وطأة المرض ، وتحديات كبرى للتكيف معه . والملاحظ أن هذه العوامل العديدة تخضع لتأثير التفاعلات البيئية . فالمناخ — على سبيل المثال — والارتفاع عن سطح البحر altitude ، والحياة النباتية Vegetation فى الاقليم ، وحياة الحيوان ، وحجم السكان وكثافتهم ، والابتكارات التكنولوجية ، والتدرج الاجتماعى ، والمعتقدات أو القيم ... الخ ، تعد من المتغيرات الأساسية التى تؤثر على انماط الصحة . ولعل المهم فى مقالات هذا القسم هو انها تتفحص المرض

وعمليات التكيف معه من منظور بيئى يراعى العلاقات النسقية بين الانسان والظروف المحيطة به .

ويكشف المقال الأول الذى قدمه كل من اليس كيرلى Ellis kerley ووليام باس William Bass النقاب عن « علم الأمراض القديمة » Paleo pathology ، وهى دراسة موانع العدوى بالمرض ، ووفيات السكان فيما قبل التاريخ . ويقدم لنا هذا المجال وجهة نظر تاريخية تشتد حاجتنا اليها لكى نفهم المرض كظاهرة متغيرة . وتضيف مقالة ادوارد هانت E. Hunt بعدا تاريخيا أيضا ، وذلك عندما قارن طول العمر عند الشمبانزى المعاصر ببنى الانسان ، مما يتيح لنا امكانية اعادة بناء الأسس الديموجرافية للصحة والتكيف فى مجتمعات الانسان الأول .

ويؤكد هذا القسم كذلك على وجوب تكيف الناس مع ظروفهم البيئية ، وينصب التكيف هنا على التكيف الثقافى ، على الرغم من وجود العديد من صور التكيف التى يحافظ بها البشر على حياتهم . ومن هنا تكتسب الورقة التى قدمها جبرائيل لاسكر Gabriel lasker اهميتها ، لأنها تضع أيدينا على المظاهر الوراثية التكوينية والفسيولوجية والمناخية للتكيف .

وتستمر مقالات هذا القسم فى التأكيد على أن الأمراض التى تصيب الجماعات البشرية تعد نتاجا للظروف البيئية ، وتنبرى لتأكيد دراسة جورج آرملاجوس G. Armelagos وآلان جودمان A. Goodman وكينيث جاكوبز k. Jacobs عن ايكولوجيا المريض (ص ٧٥٠) . ويضفى هؤلاء الباحثون اهمية كبرى على النموذج القيم لايكولوجيا المرض ، حيث يرتبط ارتباطا وثيقا بكل المقالات والأوراق التى يتضمنها هذا القسم . وهم يشجعون القارىء بكل السبل لبذل المزيد من الجهد لدراسة هذا النموذج ، لأنه سيفيدنا فى فهم المقالات والموضوعات اللاحقة حول تاثيرات المتغيرات الثقافية على وبائيات المرض .

ويقدم جورج آرملاجوس ، وجون ديوى J. Dewey معلومات تؤيد نموذج

ايكولوجيا المرض ، وتبســطه . وفى هذا المقال يوضــح المؤلفان التطورات الثقافية ويتفحصونها كعملية تؤثر فى كل من نمط المرض المعدى وتكراره عند البشر . وتكمل المقالات الأخرى الباقية ــ من هذا القسم ــ نفس الموضوع ، وتقدم أمثلة أخرى عديدة وتفصيلية حول النقطة المحورية فى المقال السابق وخلاصتها أنه « كلما ازدادت التغيرات الاجتماعية تعقيدا فى المجتمع ، كلما ازداد تهديد الأمراض المختلفة لأعضائه » .

وتحرص الايكولوجيا على التأكيد على تحليل الترابط الداخلى الوثيق بين اجزاء النسق . وتظهر فائدة هذا التحليل وجدواه ، فى مناقشة ادوارد هانت للمشكلات الصحية الخاصة فى المجتمعات التقليدية غير الغربية . ولكى نفهم المرض ، ينبغى أن نتفحص تعدد التأثيرات التى تحدثها العوامل الكثيرة ذات الترابط الداخلى ، كما يبدو فى « الخلايا المنقارية » ، والكورو kuéu وسائر الظروف الأخرى .

أما الأوراق الخمس الأخــرى من هذا القسم فهى تغطى موضــوعا مركزيا سبق تعريفه وتوضيحه ضمنا فى المقالات الســالفة . والمعروف أن الثقافة عنصر تكاملى فى بحث أسباب المرض . حيث تنظر هذه المقالات الى المشكلات الصحية فى المجتمعات التى تختلف كثيرا فى الحجم السكانى ، ونمط الاستيطان ، والمعيشة ، والتركيب الاجتماعى الداخلى . ولهذه الأســباب المختلفة يعايش الناس فى مجتمعات الصيد والجمع أمراضا غير معروفــة ، كما يشير فريدريك دن Frederick Dunn فى مقاله عن ابناء المجتمعات المحلية التى تعتمد على الزراعة الواسعة المتعاظمة . فقد تحول الناس من الصيد والجمع الى الزراعة ، وواكب هذا التحول تغيرات فى الأمراض . وحول هذه الفكرة تدور مناقشة جينا كولاتا Gina kolata . وتعد مقالات كولاتا ، وفريدريك بلاك Frederick Black ، ــ التى تدور حول المجتمعات القبلية فى حوض نهر الأمزون ــ معينا لا ينضب أمثلته الشيقة ولا حالاته الجذابة ، وتفسر لنا أسباب تغير وطأة المرض وضــغوطه كخصــائص محددة للتغير الثقافى . وتذا تنطوى نتائج هذه الدراسة على أهمية كبرى عندما نقارن بينها

وبين نتائج ودراسة بروثويل Brothwellعن « التلوث والمرض » ، ودراسة دينيس بوركيت Denis Burkitt التى تصف بالتفصيل المشـكلات الصحية الشائعة فى المدنيات المعاصرة .

والجدير بالذكر أن المدخل الايكولوجى يتيح للمتخصص فى الأنثروبولوجيا الطبية تعلم الكثير حول المرض عند شعوب ما قبل التاريخ ، وتأثيرات مجالات وصور التكيف على الجسم الانسانى ، والأسباب التى جعلت التطور الثقافى ، وخصائص التغيرات المجتمعية تلعب أدوارا جوهرية فى تاريخ المرض وتنميطه فى المجتمعات البشرية المختلفة .

ويخصص الكتاب **القسم الثالث** لاستعراض المعالجين الشعبيين والطب الذاتى ethnomedicine ، على مدى تسعة مقالات تبدأ بمناقشة الرعايـة الطبية « الطب الذاتى » وبعض القضايا والاعتبارات حول الممارسـات الشعبية الغربية وغير الغربية كمادة فى علم الأوبئة ، والجراحة البدائية ، واضطرابات الجهاز الهضمى والأدوية النباتية فى جواتيمالا ، وصوت اندفاع الماء وأثره العلاجى ، وتحول الممارسات العلاجية الشعبية فى مملكة البوشمان وتغيرها ، والولادة الذاتية ـ ethno-obstetrics عنـد Ajijic ، وتكيف الدور : دراسة للمعالجات الشعبية تحت تأثير الطب الغربى ، والبيئة البشرية ، وكذلك مقال « التكيف مع الحرارة وأنساق الاعتقاد : الأعراض المتزامنة Syndrome لمركب الحرارة والبرودة فى يوكاتان » .

والملاحظ أن هذا القسم ينطلق من منظور التقاطع الثقافى . ولعـل الموضـوع الشامل والسائد بين شعوب العالم هو المحاولة الدائبة لفهم المرض واعتلال الصحة ، والتمرس على علاجه . أما الطب الذاتى فهو دراسة للممارسات والمعتقدات الطبية غير الغربية . وتغطى موضوعات هذا القسم مجالات متنوعة فى هذا الشأن ، تبدأ بالجراحة البدائية ، والأدوات الطبية المستخدمة materia-medica ، وتنتهى بنظريات المرض وأنماط الوصفات العلاجية وتشير محتويات هذا القسم الى أن هناك أفرادا فى كل المجتمعات

يتخصصون بدرجة أو بأخرى فى تشخيص المرض وعلاجه . وبالتالى فــان السمة الجوهرية الغالبة على كفاح الانسان ضد المرض تتمثل فى استخدام المعالجين لأسلوب الايحاء suggestion والوسائط الدوائية agents medicinal ، والجراحة الى حد ما . وتوضح الدراسة أن المعالجين هؤلاء يواجهون حاجة المرضى الروحية أو الدينية بنفس الدرجة التى يواجهون بها حاجاتهم الجسمية .

وتلح مقالات هذا الجزء على توضيح أن المرض خطر واجه الانسان ولا يزال يواجهه عبر الأيام . غير أن أنماط المرض التى تصيب الناس تحددها أساسا العوامل الثقافية ، وبالتالى فان تعدد المرض وتنوعه انما يرجع الى تعدد وتنوع الثقافة ، ومن ثم تتعدد الطرق التى يتبعها فى تعريف اصاباتهم وعلاجها . وتحيط محتويات القسم الثالث القارىء بمجموعة من النظريات ، ومعالجات المرض بين شعوب المجتمعات التقليدية فى أرجاء العالم . ويبدأ هذا بمقال هام كتبه شارلز هوجيز Charles Hughes يرسى فيه أسس الفهم الشامل للمرض والصحة ، ويضع يدنا على الروابط الفعلية القائمة بين باقى محتويات المقالات اللاحقة . وتركز المقالة على وجود هيكل اعتقادى حول طبيعة المرض وأسبابه وعلاجه فى كل المجتمعات ، مثلما يوجد مجموعة من الاخصائيين الصحيين أو القائمين بالرعاية العلاجية Curers . بينما تتفحص المقالات الأخرى الجوانب العديدة للطب الذاتى ، ويقدم جون هنرى فيفرلنج John-Henry Pfifferling مقالا حول الممارسات الشعبية الغربية وغير الغربية كمادة فى علم الأوبئة ، وفية يطالب باستخدام نموذج علم الأوبئة epidemiological model وهى قضية منهجية هامة .

وتؤكد دراسات هذا الجزء على أن العلاج فى الطب الذاتى يعتمد على كل من الأدوات التجريبية العملية وغير العملية . وفى هذا الصدد نجد دراسة رائد الأنثروبولوجيا الطبية ارون آكرنشت Erwin Ackerknecht التى أجرى فيها مسحا لتراث علم التشريح والممارسات الجراحية

فى عدد من المجتمعات التقليدية أو الأمية . ويقدم ميخائيل لوجان M. Logan دراسة حول استخدام النباتات كمواد دوائية فى مجتمع معين ، كما قدم بعض تعميمات مستمدة من أسلوب التقاطع الثقافى . ولعل استخدام المواد النباتية botanicals لا يعتبر شيئا امبيريقيا بحتا كما تؤكد دراسة ميخائيل هارنر M. Harner عن شمان جيفارو Jivaro وعن استخدام الأدوية . ومن الواضح فى هذه الدراسات أن المواد النباتية تعتبر بمثابة منبهات منشطة يستغلها المعالج الشعبى كميكانيزم للاتصـال بالقوى فوق الطبيعية ، أو تحقق بها قوى خاصة . ومن المعروف — فى كثير من الثقافات — أن الانسان يستطيع السيطرة على هذه القوى واخضاعها ، وبالتالى تسخيرها لاصابة الناس بالمرض والموت ، كما قد يسخرها فى استعادة الصحة والشفاء .

وتحاول دراسة ريتشارد لى R. Lee استكمال مناقشة هارنر للطب الذاتى عند البوشمان . وفى كل دراسة يتضح أن تفسير الأصل فوق الطبيعى للرعاية العلاجية curing ، واصابة الناس بالمرض ، لا يتم بالرجوع الى ثقافة الشعب . ولكن الوصول الى فهم حقيقى « لمذهب ما فوق الطبيعى » . فى الرعاية الصحية لا يتحقق الا بتناول الممارسات العلاجية ، ونظريات أسباب المرض ، وظروفه فى ضوء السياق الثقافى نفسه . ولهذا يؤكد لى Lee على أن الاتجاه فوق الطبيعى يعد انعكاسا للسلوك الاجتماعى اليومى ومن هنا يمكن استخدامه بكفاءة وفاعلية فى ارجاع وطأة وتوترات حياة الجماعة الى كائنات فوق طبيعية حاقدة .

بينما تتناول مقالات كارول ماككلين karl McClain ودافيد لاندى David Landy وظيفة المعالج الشعبى ، وهو موضوع نال من الاهتمام ما أولاه باحثون آخرون فى هذا القسم والخلاصة أنه اذا كان الأذى injury والألم ، والوهن حالات تسود كل المجتمعات ، فلابد اذن من دراسة اهتمامات المتخصصين فى العلاج . فقد يكون المعالج الشعبى جراحا ، او اخصائى سلاج عشبى herbalist أو مجبر عظام « مجبراتى » bone setter ، أو « شامانا » ذا قوى فوق طبيعية خاصة ، أو حتى قابلة « داية » midwife

وقد تصدت دراسة ماككلين لفحص دور القابلة فى المجال العلاجى ، على حين ناقشت دراسة لاندى الدور المتغير للمعالجين الشعبيين فى المجتمعات الآخذة فى النمو . وأخيرا تأتى دراسة جون ماكلوو John McCullough فى نهاية هذا القسم لتكشف لنا عن معتقدات وممارسات الطب الذاتى التى تكيفت بشكل بيولوجى فى المجتمع . كذلك توضح دراسة ماكلوو أن الرعاية الصحية فى المجتمعات التقليدية ليست بأى حال من الأحوال مجرد تجميع فضولى للخرافة أو للسلوك غير المنطقى ، ولكنها تمثل بالأحرى وسائل متماسكة ومتسقة وفعالة للاستجابة للتهديد الشامل للمرض .

وتتدرج أقسام الكتاب حتى تصل **للقسم الرابع** الذى كرسه المحرران لتناول الثقافة والمرض العقلى بتركيز شديد فى محاولة لاستجلاء العلاقة المتبادلة بينهما من خلال أربعة مقالات ، يعالج كل منها جزئية من القضية بشكل يتكامل مع جزئياتها الأخرى . وتبدأ بمناقشة التصنيف الطبى النفسى من وجهة نظر التقاطع الثقافى ، والفروق النوعية فى المرض العقلى عند البويبلو Pueblo ، وتصل لدراسة العلاقة بين توقعات الدور النوعى والمرض الشعبى ، وتنتهى ببعض المقترحات حول العلاج النفسى ذى التوجيه الثقافى .

ويعرض هذا القسم لفكرة اشتراك أعضاء المجتمع فى أفكارهم ومعتقداتهم حول الصحة والمرض ، وبالتالى فان تصنيف المرض العقلى ، ووسائل فهمه وادراكه ، وعلاجه ، والوقاية منه ، كلها تتأثر بالأحاسيس الكلية للجماعة البشرية . وعلى الرغم من أن حدوث المرض العقلى وتنميطه يختلف من ثقافة لأخرى ، فان الجوانب المرضية لكثير من الوسائل السلوكية النفسية تبدو شاملة لبنى الانسان . حيث تعرف جميع المجتمعات أشكال السلوك الجانح أو غير السوى ، وتعرف أيضا الانساق التى يفسر هذا السلوك فى ضوئها ، ويعالج . وتزداد الصورة وضوحا منذ الوهلة الأولى لقراءة الدراسة الافتتاحية التى أعدتها جان مور Jane Murphy وقارنت فيها بين تصنيف المرض العقلى وانتشاره ، وخرجت بوجود اضطرابات معنية ، تسود مجتمعات العالم بشكل متماثل ، ويعالجها الناس بأساليب متشابهة .

وبعض المرض العقلى يحل محل الحدود الثقافية ، بينما تبدو الحالات الأخرى كالقلق مثلا ، وتحمل الألم ، متأثرة بتنوعات الثقافة وتغيراتها الى حد كبير .

ويشارك كارل أونيل Carl O'Nell ، وهنرى سلبى Henry Selby ومارك زبوروفسكى M. Zborowski مور فى نفس الاهتمام . ففى كل دراسة يفسر المرض السلوكى واختلافاته تفسيرا ثقافيا . واذا كانت دراسة أونيل وسلبى تستخدم مدخل علم الأوبئة فى تحليل القلق ، وتتبنى دور المريض ، فان استخلاصاتهما تنطوى على آثار هامة فى تناول أسباب المرض ، والانتشار الواسع للاضطرابات ، وكلاهما نفسى وطبى نفسى فى طبيعته . وتستخدم دراسة زبوروفسكى المتغيرات الثقافية فى تفسير البيانات ، حيث تعلم الأشخاص ذوو الخلفيات الثقافية المتباينة ادراك الألم ، ومواجهته بردود أفعال مختلفة .

وتعد هذه النتيجة بالذات فائقة الأهمية بالنسبة للمتخصص الاكلينيكى الذى يعالج مرضى ذوى ميراث ثقافى أجنبى مغاير . وهذا ما اختتم به تسنج Tseng وهسو Hsu نفس الموضوع الأخير فى القسم الحالى . وتؤكد هذه الدراسة على حاجة المعالج والمريض معا للوعى الكامل بالعوامل الثقافية ذات التأثير الفعال فى علاج المرض العقلى . ومرد ذلك الى تعلق الأفراد — الأكثر تعرضا للتثقف — وتمسكهم بالاتجاهات العرقية تجاه الألم ، والمرض ، وأسبابه ، وما يشكل العلاج المناسب وذى المعنى . والجدير بالذكر فى هذا الشأن أن علماء الأنثروبولوجيا الطبية قد أفرطوا فى التركيز على اهمية الاتجاه المحافظ Conservatism بين الاتجاهات الصحية فى المجتمعات المحلية التعددية وكما سيتضح فى الفقرة القادمة .

وفى النهاية يعالج الكتاب فى **القسم الخامس** ثلاثة موضوعات محورية هى التحديث ، والتعددية الثقافية ، والرعاية الصحية ، من واقع أحد عشر مقالا تعرض مجموعة قضايا فرعية تنصب جميعها على تلك الموضوعات الرئيسية . وتبدأ باستعراض العلاقة بين الأنثروبولوجيا الطبية والتخطيط

الصحى العالمى ، والمدخل الاثنوجرافى وبحوث التمريض ، والتنوع الثقافى وأنثروبولوجيا التغذية ...... وتنتهى بمناقشة سريعة للطب والأنثروبولوجيا والمجتمع المحلى من وجهة نظر شمولية .

وهى موضوعات تشير عموما الى أن ادراك الانسان للمرض لا يمارس تأثيرا كبيرا على الرعاية الصحية فحسب ، وانما يمتد ليشمل رد فعله نحو الطب الحديث وممارسات الصحة العامة . ولكن الواضح أن مدى استغلال الموارد الصحية الحديثة يعتمد على كثير من العوامل ومنها **التكلفة** Cost التى تملى شروطها على عملية الاختيار وخاصة عندما تكون العيادات والصيدليات والمستشفيات أكثر تكلفة من الأساليب العلاجية التقليدية وعندما يكون المرضى فقراء . ويدخل عامل **القرب أو البعد** عن المستشفى فاذا كانت بعيدة عن الناس فى مقابل قرب العلاج التقليدى منهم فلن يلجأون اليها . وهناك عامل ثالث وهو **ظروف المواصلات والانتقال** للاستفادة من الطب الحديث . وبالتالى فان المرضى الفقراء يضطرون للانتظار فى المستشفى طويلا ، بينما يقدم المعالج الشعبى لهم خدماته السريعة فى الحال . ومن ناحية أخرى يعتبر هذا المعالج صديقا أو**شخصا مألوفا** ، بينما ينظر المرضى للمستشفى على أنها « بيت ملىء بالغرباء أو بالأعداء » . ومع كل ذلك فقد يكون **الأساس الثقافى** أعظمها أهمية حيث يستمد منه المرضى فهمهم لأسباب المرض ، وتحديدهم للعلاج المناسب . وهكذا يتسع مدى التنافس بين الطب الشعبى والطب الحديث ، على مستوى العالم ، ومن ثم يظهر لنا مدى أهمية الأنثروبولوجيا الطبية فى تناول هذه الموضوعات ومناقشتها .

ويبرز هذا القسم فكرة أنثروبولوجية فى غاية الأهمية خلاصتها أن الأنثروبولوجيين ينشغلون باجراء بحوث ميدانية على شعوب ذات ثقافات مختلفة عن الثقافات الغربية ، ويؤهلهم هذا الوضع للقيام بدور فعال فى احداث التغير الثقافى بأن يكونوا « محطمى الثقافة » Culture brokers ، أو وسطاء بين الأطباء والمرضى ذوى الأصل الثقافى الأجنبى . والأكثر أهمية فى هذا الشأن أن اختلافات الخلفيات الثقافية للعاملين بالصحة عن خلفيات المرضى ،

تتيح للأنثروبولوجى القيام بدور « محطم الثقافة » .. واذا كانت عملية الاتصال الفعال بين المعالجين الشعبيين وبين المرضى ضرورية للعلاج الناجح والتعليم الصحى ، فان هذه الفكرة توضح أهمية الأنثروبولوجيا الطبية كعلم تطبيقى وهذا ما توضحه محتويات هذا القسم .

فمن الملاحظ فى الوقت الحالى أن الثقافات التقليدية فى العالم قد تأثرت بزوج من العوامل المؤثرة وهما التنظيم السياسى المعاصر ، والرعاية الصحية العلمية الحديثة .. أما التعددية Pluralism الناجمة عن ذلك فقد شملت طرفى السمات المحلية الأهلية والسمات الوافدة الدخيلة مما زاد من تعقد الأمور فى هذه الثقافات ، فازدادت بالتالى الهجرات من الريف الى المدينة ، وزاد عدد المدن والأمم . وفى هذه الأماكن ظل التعليم الصحى الكفء ، والعلاج الاكلينيكى معتمدين كلية على العوامل الثقافية التى تجمع أبنـاء المجتمع التعددى كلهم . ومن ثم تكرر فشل البرامج الصحية لأسباب عديدة منها اساءة المرضى فهم الاجراء الطبى فى كثير من الاحيان أو تجاهلهم للاجراء الموصوف لهم . على حين قد يفضـل مرضى آخرون البعد عن الخدمات الصحية الحديثة ويؤثرون عليها الوصفات المحلية والمعالجات الشـعبية . وبالتالى يظل المريض يسـتخدم كلا من المصـادر الطبيـة الحديثـة ومصادر الطب الذاتى معا وفى نفس الوقت . كذلك تضع الثقافة وبيروقراطية الرعاية الصحية الحديثة عقبات خطيرة فى سبيل الأداء الكفء . ولعل الهدف الغـالب فى الأنثروبولوجيا الطبية هـو تزويد المتخصصـين بالمعلـومات والارشادات اللازمة لتحقيق الحد الأقصى من نجاح الأداء السـليم للرعاية الصحية فى المواطن ذات الطابع التعددى . ولهذا توضح مقالات هـذا الجزء بالتفصيل الاهمية العظمى للأنثروبولوجيا التطبيقية فى التمريض ، والتغذية ، وتنظيم الأسرة ، وسوء استخدام الأدوية ، والطب والمجالات الأخرى المرتبطة به .

ويفتتح جورج فوستر هذا القسم بمقال يناقش فيه التخطيط الصحى الدولى ، ولذلك فهو يراجع التاريخ ، ويعيد النظر فى صعوبات الرعـاية

الطبية من خلال منهج التقاطع الثقافى ، ويضع تعريفات لعديد من المحكات المؤثرة فى النجاح الشامل للبرامج الصحية .

وتحاول أنطوانيت راجوسى Antoinette Ragucci اكتشاف فوائد واستخدامات البحث الأنثروبولوجى فى التمريض من خلال المقال الذى قدمته ، وتضيف للورقة التى قدمها كل من جرتيل بيلتو Gretel Pelto ونورج جيروم Norge Jerome نظـرة مماثلة على الرغم من أنها تتناول موضوع التغذية بالتركيز . على حين يقدم ستيفن بولجار Steven Jolgar وجون مارشـال John Marshal دراسة لهما عن انتظام الخصوبة ، ويؤكدان خلالها على أن القابلية لتنظيم الأسرة تعتمد اعتمادا أساسيا على الخصائص الثقافية لكل من المتلقى (أو السكان عموما) ، والفاعل (أو الجماعة القائمة بالدعوة وأداة الخدمة) .. وقد تدعمت هـذه النقطة على مدار عديد من المقـالات والدراسات فى هذا الجزء ، حيث قدم وليام آرون William Aron وزملاؤه دراسة عن برامج سوء استخدام الأدوية والعقاقير . والملاحظ أن هـذا العمل يرتبط الى حد كبير بتحسين تصميم الكثير من أنماط البرامج الصحية وتطويرها .

كذلك تتناول مقالات أخرى ظواهر التواجـد المشـترك والائتلاف blending والتنافس عامة بين الأشكال الحديثة والتقليدية للطب ، كما توضح دراسة هيسلر Hessler ونولان Noolan وأوجبرو Ogbru ونيو New وعلى نفس الوتيرة يقدم ميخائيل لوجان M. Logan نتائج مماثلة فى دراسة أعدها حول تقبل الفلاح أو اعتراضه على الطب الحديث . واذا كانت هذه الدراسات تسير على نمط مماثل ، الا أن دراسة أورين بريس Irwin Press تنحو منحى معاكسا يوضح لماذا أدى تأميم الرعاية الصحية فى أسبانيا الى انزواء الطب الشعبى ، أو الطب التقليدى من المجتمع الأسبانى .

وبسبب نجاح التعليم الصحى وبرامج الأداء الكفء بالاعتماد الوثيق على العوامل الثقافية عند كل من متلقى البرنامج ومنفذه ، تتضح لنا عـلى

مدار الدراسة الحاجة الملحة لادخال الانثروبولوجيا ضمن برامج ومناهج التعليم والتدريب بالمدارس الطبية .. وقد تناول ايثيل نورج Ethel Nurge تعريف هذه الحاجة ، واقتفاء أثرها تاريخيا ، وتفسيرها .

ويختتم بيرتى Pertti وجرتيل بيلتو Pelto هذا القسم بمقال عن « الطب والانثروبولوجيا والمجتمع المحلى من وجهة نظر شمولية » وهو يمثل الخيط الذى تنتظم حوله باقى المقالات وتتكامل . وقد استعرض المقال وناقش وجهات النظر العديدة التى يعتنقها علماء الانثروبولوجيا الطبية فى دراسة جوانب التقاطع الثقافى للصحة ، ويؤكد سلسلة من الانتقادات للفروض واستراتيجيات البحوث الانثروبولوجية وانتقاء موضوعات الدراسة . ويمكن للأنثروبولوجى الطبى أن يسهم بشكل اكثر أهمية فى التعليم الصحى والرعاية الطبية ، اذا طور مناهج وموضوعات دراسته . وبهذا التطوير يجنى فائدة متزايدة ، وتعاونا وثيقا بين فريق العاملين بالرعاية الصحية فى كل المجالات ، وهى مرحلة ضرورية تجاه الادراك الناجح للأهداف المتبادلة .

وفى النهاية يرى الكاتب أن المواد التى تضمها صفحات هذا المجلد الضخم توضح بدقة أهمية ادراك مغزى الثقافة — وهى المجال الانثروبولوجى — كمتغير محورى فى مبحث أسباب المرض ، والسيطرة عليه ، وعلاجه بفعالية ، والتصدى للمشكلات الصحية المرتبطة به ، وافادة القائمين بالخدمات الصحية بالأسلوب الأفضل لأداء وظائفهم .

الانثروبولوجيا والانثروبولوجيون

«المدرسة البريطانية الحديثة » (*)

تأليف : آدم كوبر

عرض : سعيد المصرى (**)

مقـــــدمة :

العودة الى التراث هى مؤشر حقيقى للافلاس . والافلاس فى العلم هو لحظة توقف ومراجعة واعادة ترتيب البيت . ولذا فالعـودة الى التراث لا يستثنى منها جيل المحدثين والكلاسيكيين معا .. فالراديكاليون يقتحمون التراث فى محاولة لا تخلو من العبث الســياسى بالعلم بحثا عن منطلقـــات جديدة . أما الكلاسيكيون فيشعرون بالحرج الشديد أمام متطلبات التحول وهجوم النقاد ، ولذا فان بعضهم يكرر ما أكده من قبل ، والبعض الآخـــر يؤرخ لهذا التراث .

يعد البروفيسور آدم كوبر Adam Kuper من النوع الأخير . وهـــو استاذ الأنثروبولوجيا الافريقية بجامعة ليدن بهولندا . وقد عمل فى البحث الميدانى لفترات طويلة فى بوتسوانا وجاميكا وجنوب افريقيا . وقام بالتدريس فى عدة جامعات بأوغندا وبريطانيا والسودان والولايات المتحدة وهولندا . واخراج أربعة كتب عن كهارى عام ١٩٧٠ وآخر عن التغير فى جاميكا عام

(*) Adam Kupper : Anthropology and Anthropologists : «the Modern British School» Routledge and Kegan Paul. London. 1983.

(**) معيد بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة ..

١٩٧٦ ، ثم كتابه عن الأنثروبولوجيا الاجتماعية عند رادكليف براون عام ١٩٧٧ ، ثم كتابه عن زوجات من أجل الماشية : المهر فى جنوب افريقيا الذى صدر عام ١٩٨٢ .

ومن أهم الكتب التى الفها « كوبر » كتاب بعنوان : الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيون : المدرسة البريطانية الحديثة الذى صدر عام ١٩٨٣ . وهو الكتاب الذى تعرض له هذه الصفحات . اذ يحتوى على ٢٢٨ صفحة من القطع المتوسط ويتضمن تسعة فصول شملت تاريخ المدرسة البريطانية حتى الوقت الراهن .

وقد نشر هذا الكتاب أول مرة عام ١٩٧٣ كتقييم شامل لنصف قرن مرت على الأنثروبولوجيا البريطانية اذ يرجع تاريخها الى عام ١٨٦٠ ، الا أن عام ١٩٢٢ هو نقطة البداية للمدرسة الحديثة . وهو العام الذى توفى فيه ريفرز ونشر فيه كل من مالينوفسكى ورادكليف براون معظم دراستهما الحقلية : حيث أسس كل منهما تقليدا جديدا عرف بالوظيفية Functionalism وذلك عام ١٩٢٠ . وامتد أثر هذين العالمين فى طلابهما حتى عام ١٩٣٠ وبعد الحرب العالمية الثانية أيضا . وبدءا من عام ١٩٧٠ — وهو التوقيت الذى بدأ فيه الاعداد لنشر هذا الكتاب — كان الجيل الكلاسيكى قد بدأ يعتزل الوظيفية ، بل ربما أيضا توقف عن الاستمرار بنفس القوة . ولذا يأتى هذا الكتاب عام ١٩٧٣ فى التقاء مباشر مع لحظة التحول فى تاريخ الأنثروبولوجيا . وكان طبيعيا أن يعيد « آدم كوبر » نشر الكتاب مرة أخرى بعد قرابة عقد كامل مضيفا اليه التطورات الجديدة التى امتدت من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٢ ليصبح الكتاب وثيقة على قدر من الأهمية حول المدرسة البريطانية فى الأنثروبولوجيا (من أوائل القرن — حتى الآن) .

وبالقاء نظرة اجمالية على الكتاب ، وترتيب الموضوعات والربط بينها زمنيا ، نلحظ أن كوبر حاول تقسيم الأنثروبولوجيا البريطانية — رغم أنه لم يصرّح بذلك مباشرة — الى خمس مراحل تقوم على تطور (النمو ثم

الادهار والهبوط ثم النمو من جديد ... وهكذا) . وتبدأ المرحلة الأولى مع أوائل القرن وتزدهر عام ١٩٢٠ وتهبط بدءا من عام ١٩٣٠ فيمكن أن نسميها « مرحلة التأسيس الوظيفى » الذى تطور من الميدان الى النظرية على يد مالينوفسكى ورادكليف براون . والمرحلة الثانية تمتد عبر ثلاثينيات وأربعينيات هذا القرن ، وهى مرحلة انتقال من مفهوم الوظيفة الى مفهوم البناء ، وانتعاش البنائية الوظيفية فى ظل الادارة الاستعمارية . وبعد الحرب العالمية الثانية نالت الأنثروبولوجيا قدرا كبيرا من الاهتمام الاكاديمى ، بانشاء العديد من الأقسام والجمعيات المهنية ، وتوفير كل سبل التمويل . ولكن الازدهار الأكاديمى يعنى دائما حصول العلم على شرعيته وانتهاء مرحلة النضال . لذا فيطلق « كوبر » على هذه الفترة « التحول من الكاريزما الى الروتين » From charisma to routine ، وتلك هى معالم المرحلة الثالثة . وبدءا من عام ١٩٥٠ كانت حقبة البنيوية الجديدة يرسى معالمها ليش Leach وجلوكمان Gluckman ثم ليفى شتراوس — الوريث الحقيقى لهذه المدرسة حتى الآن . أما المرحلة الخامسة والأخيرة فتبدأ من عام ١٩٧٠ وهى مرحلة قلق وعدم وضوح واتجاه المحدثين الى الثورة على التراث ، واعتزال معظم الكلاسيكيين — فبعضهم يعيد انتاج ذاته والبعض الآخر يؤرخ ، وهذا ما فعله آدم كوبر . وسوف نستعرض فصول الكتاب من خلال تطور الأنثروبولوجيا البريطانية ووفقا للمراحل التى حددناها .

اولا : تأسيس الوظيفية :

يبدأ (كوبر) فى المرحلة الأولى مع بدايات القرن العشرين بالتاكيد على الاعتقاد الشائع حتى الآن بأن الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية بدأت فى جزر التروبرياند عام ١٩١٤ وارسى دعائمها مالينوفسكى عام ١٩٢٠ واستكمل — رادكليف براون — بناءها النظرى .. الا ان عملية التحول من (التطورية والانتشارية) الى الوظيفية كانت محكومة بثلاثة عوامل وهى التحول فى مجال الاهتمام ، والتحول فى النهج ، ثم تطوير الهدف الأساسى للدراسات الأنثروبولوجية .

وضع الانثروبولوجيا فى أوائل القرن :

كان موضوع الأنثروبولوجيا محددا بشكل واضح مع أوائل هذا القرن . فالجوهر قد تركز حول دراسة المجتمعات البدائية وان كان هذا الاهتمام يقع فى مجالات عديدة من الاهتمامات النوعية مثل (الثقافة المادية ، الفولكلور الدين ، السحر ، علم الاجتماع ، اللغة ، القانون ، دراسات البيئة) .

ومع بداية القرن العشرين ساء التمييز المقبول بين المنحى الجغرافى الذى يقع فى مجال الاثنولوجيا ، والمنحى السيوسيولوجى الذى يهتم بنمو النظم الاجتماعية . الا أن الفرق الأساسى بينهما ينطوى على أن الأول يهتم بالوصف والسرد بينما السوسيولوجيون اكثر ميلا الى المقارنة والاتجاه نحو النظرية . وقد ظل هناك تداخل بين المنحيين حتى عام ١٩٠٩ حيث بدأ التمييز الحقيقى بينهمـــا ، فاصبحت الدراسات الوصفية هى مهمـــة الاثنولوجيا واركيولوجيا ما قبل التاريخ . أما الدراسة المقارنة لنظم المجتمعات البدائية فقـــد كان مفضـــلا لعلم الاجتماع . ولهذا فقد حـــدد فريزر عام ١٩٠٦ الانثروبولوجيا الاجتماعية باعتبارها فرعا من علم الاجتماع .

وفى بداية تاسيس المنهج الوظيفى ، كان الخلاف بين اسلوبين فى البحث : الأول وهو التحليل الوظيفى والثانى يقوم على التاريخ الظنى . ولم يأت التحول نحو المنهج الوظيفى فجائيا ولم يقم على أنقاض الرؤية التطورية والانتشارية ، بل العكس تماما . فان حاجة التحليل الوظيفى الى التحليل المتزامن لم تلغ ميل مالينوفسكى الى التطور . فالتزامن والتتابع متكاملان عنده ، ففى عام ١٩٢٧ أكد مالينوفسكى أن الوظيفية هى امتداد فى تاريخ الانثروبـــولوجيا للمشروعين التطورى والانتشارى . وقـــد كان لفوندت Wundt اثره على مالينوفسكى فى هذا النمو المتكامل عند مالينوفسكى .

اسهام مالينوفسكى :

فى الفصل الذى يحمل اسم « مالينوفسكى » يقول (كـــوبر) عنه : « انه استطاع أن يبتكر مناهج جديدة فى غضون العامين الذين قضاهما فى

جزر التروبرياند . فقد استعان بالمذكرات الشخصية التى تعتبر — على حد قوله — بمثابة صمام أمان بين الملاحظة العلمية والعواطف الشخصية والضغوط النفسية . وتكشف هذه المذكرات — التى نشرت بعد وفاته — ان مالينوفسكى طور سلسلة من تكنيكات جمع وتسجيل ومعالجة البيانات بأن حدد ثلاثة أنواع من البيانات يحتاج كل منها الى تكنيك معين :

١ — بيانات تستخلص من الآراء والملاحظات وتوضع فى خرائط اجمالية Synoptic chart .

٢ — بيانات تنتقى من ملاحظة وقائع الفعل الاجتماعى بالكشف عن العوامل التى لا يستطاع التكهن بها Impondarabiliai وذلك من خلال مذكرات خاصـــة

٣ — جمع التقارير والروايات الشخصية والتعابير الشعبية ومواد الفولكلور والصيغ السحرية بما لها من دلالة على العقلية المحلية . وبالتالى يصـــل مالينوفسكى الى ما أسماه بالتشعب المنظم بين ما يقوله الناس وما يفعلونه .

لذلك يقدم مالينوفسكى ثلاثة ارشادات للاثنوجرافى هى بمثابة شروط منهجية عند جمع البيانات :

أولا : أن تمييز بوضوح وادراك وجهة نظر الشعـــوب المحلية التى يدرسـســها .

ثانيا : ادراكه لعلاقته بالحياة ورؤيته للعالم .

ثالثا : فهم الظاهرة من خلال ســـياق التفكير الذى يميز الثقافة التى تنتمى اليها .

لقد كان مالينوفسكى صاحب خبرة ميدانية رائدة كشفت النقاب عما لديه من ادراك فذ وعميق للواقع الاجتماعى كان بمثابة النظرية . بل أنه

كسر حاجز تقسيم العمل بين المنظر والاثنوجرافى واصبح الانثروبولوجى الحقيقى الذى يعتمد على فلسفة مالينوفسكى يعيش وسط المادة التى يجمعها من الميدان ولديه تهيؤ نظرى Theoritical predisposition .

وتشير أعمال مالينوفسكى الى الاهتمام بثلاث قضايا هى :

١ — جوانب الثقافة لا تدرس منفصلة فهى يجب أن تفهم فى سـياقها الداخلى .

٢ — عدم الاعتماد على الوصف الذى يدلى به الاخبارى فالناس تفعل ما لا تقول .

٣ — سياق الثقافة يكشف عن عقلية متميزة للبدائى . ولذلك فقد كانت القضية الأخيرة محل نقاش فى هذه الفترة .. هل الرجل البدائى يتصرف بشكل منطقى ؟ أم أن هناك تشابها من الخارج يجعل الأمور منطقية ؟ لقد حيرت هذه المشكلة كلا من فريزر وليفى بريل . وامتدت فى التحليل البنيوى الجديد .

وفى السنوات الأخيرة من حياته ، بدأ مالينوفسكى يهتم بالسياسة وكان مفعما بالحماس التبشيرى الذى جعله يلتزم بـ « التغير الثقافى » فى المستعمرات ويعدل من أفكاره وفقا لضرورة الأخذ بالميثاق — الوظيفى لموظفى المستعمرات — علـى حد قول كوبر . كما أسس المعهد الدولى للغات الافريقية ودفـع بالعديد من الطلاب الى الدراسة والتدريب فى المستعمرات .

واذا اعتبرنا أن الثورة الوظيفية التى أتى بها مالينوفسكى جـاءت لتحقق هدفا نهائيا وهو اعادة جديدة لبناء التاريخ الثقافى بعد أن فشـل المشروعان التطورى والانتشارى والتقاء هذا الهدف مع النهضة القويـة للامبيريقية البريطانية ، الا أن هـذا لا يبرر التحـول الغريب الذى جعل مالينوفسكى يصبح مشاهدا للثقافات الاستعمارية فى عمليات التغير السريعة بعد ان كان يقوم بملاحظة الوقائع الراهنة للثقافة البدائية بشكلها التقليدى .

ومن الانتقادات الأخرى التى كتبها (كوبر) : أن نظرية مالينوفسكى فى الحاجات لا تعنى سوى أنها ثانوية وليس لها الصفة المادية الأساسية ، الا اذا اعتبرناها قراءة ظلية لماركس وهى بالفعل كذلك . والعجيب أن تقف هذه النظرية على التضاد من الماركسيين . ان فجاجة نظريته ليست أكثر وضوحا من تعليقه على النظرية الماركسية : اذ يقول مالينوفسكى عنها بأنها ميتافيزيقية اقتصادية تقوم على أهمية الحاجات المادية ومنها الطعام فى اطار دوجماطيقية الحتمية المادية » . ويعلق آدم كوبر على هذه العبارة بأسلوب لا يخلو من الطرافة : « ان الدوافع المختزلة عند مالينوفسكى لهى أفضل بالتأكيد من اختزال الماركسية الى نوع من التغذية » .

ومع ذلك فقد ابتكر مالينوفسكى واقعية جديدة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية مع وعيه الحى وأسلوبه الجديد فى الملاحظة .. الا أن رادكليف براون قدم ذخيرة قوية من المفاهيم لتنظيم المادة الاثنوجرافية . وقد أسس براون مراكز جديدة فى العلم . انه كان أقدم من مالينوفسكى بثلاث سنوات وعاش بعده قرابة أحد عشر عاما ، وتولى زعامة الأنثروبولوجيا البريطانية من مالينوفسكى .

وفى الفصل الثانى من هذا الكتاب بعنوان « رادكليف براون » يعقد (كوبر) المماثلات بينه وبين مالينوفسكى ــ مكملا معالم هذه المرحلة ــ فيبدأ بقوله : ان الرجلين كانت لهما صفات متقاربة منها الغرور والميول الارستقراطية والاعتداد بالنفس والرأى والعزلة ... الخ .

رادكليف براون واستخدام الوظيفية :

ولا شك أن أول دراسة قام بها رادكليف براون فى جزر الاندمان كانت نموذجا رائعا فى تطبيق المنهج العلمى . ولذلك فهى بحق تنتمى الى ما قبل عصر مالينوفسكى فى البحث الميدانى مع ترابط نظرى ومنهجى بدرجة عالية . فقد جمعت الرؤية الاثنولوجية والدركايمية معا .

ولقد استخدم رادكليف براون المنهج المقارن مع التحليل الوظيفى من

أجل الوصول الى تعميمات تساعد فى الوصول الى قوانين اجتماعية . ولقد ساعد براون فى ذلك تصوره لعلم الانثروبولوجيا على أنه علم طبيعى . كما أن اهتمامه بالتنظيم الاجتماعى من زاوية كوزمولوجية Cosmology (*) ، واهتمامه بالقرابة والتوتمية جعل الرؤية الوظيفية فى تقابل مع الرؤية البنائية عنده . ولذلك فان الاهتمام بالقرابة والتوتمية (وهما مسألتان مركزيتان فى البنيوية) جعل تأسيس البنيوية الجديدة فى بريطانيا محل خلاف ، فالبعض يرى أن امتداد رادكليف براون فى البنيوية لا يعنى سوى وظيفية بنائية ، والبعض الآخر يرى أن البنيوية الجديدة امتداد طبيعى لرادكليف براون .

والتوتمية هى ميكانيزم يتم من خلال نسق من التضامنات الاجتماعية التى تقوم بين الانسان والطبيعة . والقرابة هى نوع من العلاقات القائمة علـى روابط بيولوجية . ومن خلال تحليل براون للتوتمية والقرابة يقوده ذلك الى أشكال بنيوية : عن انساق وعلاقات داخلها ثم العناصر التى تؤسس بقاء النسق وهى الوظيفة الجماعية أو النظائر الوظيفية . اذن فالكلام عن التوتمية يقود الى الاسطورة ومنها الى الزواج والقرابة ثم الوقوف علـى حدود النسق وتكامله وتوازنه وتماسكه .

ولكن ما هى أوجه الخلاف بين براون ومالينوفسكى ؟ ان مالينوفسـكى يستخدم مفهوم الوظائف البيولوجية ومفهوم الثقافة ، ويهتم بالفرد فى حين أن براون يهتم بالوظائف الاجتماعية ويستخدم مفهوم المجتمع ويهتم بالشخص .

ومع ذلك فثمة حقيقة تدعو للدهشة : يقول آدم كوبر ان الانفصـال الحقيقى بين التراث الأمريكى والتراث البريطانى فى الأنثروبولوجيا قد بدأ مع سيطرة رادكليف براون على الأنثروبولوجيا البريطانية بعد عودتـه الى أكسفورد عام ١٩٣٧ ورحيل مالينوفسكى الى الولايات المتحدة عـام ١٩٤٠ .

(*) نوع من التحليل له جذور ميتافيزيقية ، يعتبر العالم كلا منظما .

ماذا لو أن مالينوفسكى ظل فى لندن وبقى براون فى شكاغو ؟ أو ماذا يحدث لو أن كلا منهما عمل مع الآخر فى بريطانيا من عام ١٩٣٠ ـــ ١٩٤٠ ؟ . يقول (كوبر) لقد كان الوضع فى الولايات المتحدة يقوم على الأخذ بالتفسير السيكولوجى للثقافة مع نمو علم النفس الجشطالتى ونظرية التعلم والتحليل النفسى ودراسات الثقافة والشخصية . وقد أصبحت معظم الأعمال المرتبطة بهذه الفترة مقرونة باســـم مارجريت ميد وروث بندكت ، أو اتجاهات تعرف بالتطورية الجديدة ، بعد أن كان الاتجاه التاريخى مسيطرا بزعامة بواس عام ١٩٣١ وكروبر ولوى . الا أن الوضع فى انجلترا فى ذلك الوقت كان مرتبطا بسيطرة مالينوفسكى على مدرسة لندن للاقتصاد . ولهذا السبب تغيرت الأحوال وتعمقت أكثر بعد ان تبادل كل من مالينوفسكى ورادكليف براون الأماكن بين الولايات المتحدة وبريطانيا .

ثانيا : من الوظيفة الى البناء

وفى فترتى الثلاثينيات والأربعينيات بدأت « المرحلة الثانية » فى تاريخ الأنثروبولوجيا وهى الفترة التى تحول فيها الاهتمام من الوظيفية الى البناء أى من مالينوفسكى الى رادكليف براون واتباعه . وفى تواز أكاديمى نشطت الأنثروبولوجيا فى رحاب المســـتعمرات البريطانية . ولهذا يعالج آدم كوبر مسألتين مرتبطتين هما : التحول من الوظيفة الى البناء فى الفصل الثالث ، والاستعمار والأنثروبولوجيا فى الفصل الرابع .

ففى الفصل الثالث ، يؤكد أن حركة الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية فى الثلاثينيات والأربعينيات يمكن قياسها من خلال أبعاد متعددة فقد كان هناك تحول من سيطرة مالينوفسكى ومدرسة لندن للاقتصـــاد الى سيطرة رادكليف براون وايفانز بريتشارد وفورتس فى أكسفورد . ولقد صـــاحب هذا التحول أن حلت افريقيا ـــ كمجال واسع ومتنوع فى البحث الأنثروبولوجى ـــ محل منطقة الباسفيك الصغيرة المحدودة ذات الثقافات البسيطة . فافريقيا

تضم العديد من المجتمعات المختلفة والمتميزة التى ساهمت الى حد كبير فى اثراء المعرفة الأنثروبولوجية .

ولقد تميزت هـــذه الفترة أيضـــا بأن تبنى الأنثروبولوجيون المفاهيم والأسس القائمة عـــلى وظيفية مالينوفسكى ، ثم هجروها وتبنوا فى النهاية مفاهيم بنيوية . كما كان هناك التحول فى الاهتمامات الرئيسية من دراســة العائلة والسحر الى دراسة الانساق السياسية والقرابية . أى التحول من التركيز على اهتمامات مالينوفسكى وفريزر وويستر مارك ، الى الاهتمامات المختلفة لمورجان ومين وريفرز ورادكليف براون .

والجدير بالأهمية أن نجاح هؤلاء فى القيام بتأسيس نظرى لنماذج يمكن تقليدها وتطبيقها قد أتاح الفرصة لجيل ما بعد الحرب فى الخمسينيات من البريطانيين ليعيد تجــارب ايفانز بريتشـــارد . ورغم أن تيار مالينوفسكى التقليدى ظل حيا ، الا أن الاقتراب البنيوى الجـــديد قد فتح أفاقا أرحب لاتجاهات جديدة اكثر اتساعا . والســـمة المميزة لهذه المرحلة هى الطبيعة الخلاقة التى أظهرها عدد محدود من الباحثين فى أقل من عقدين .

لقد كانت هذه المرحلة بمثابة النضال الحقيقى للنسق الأكاديمى من أجل الحصول على الاعتراف بشرعيته وبضرورته . فقد كانت هناك مجموعة من المشكلات تعترض تقدم البحث وهى تنحصر فى امكانيات الدعم المادى . وبالطبع لم يكن لدى الأنثروبولوجيين شىء خاص يقدمونه لحمل الحكومة البريطانية على الاستجابة النفعية لهم . فقد كان اهتمامها منصبا عـــلى المشروع الاستعمارى الطموح فى المستعمرات الواقعة تحت حكم التاج . ولذلك بذل الكثير من العلماء جهدا مضنيا فى اقناع الحكومة ــ بل وفى الدوائر العلمية ــ بالاهتمام بالاستخدامات الممكنة لموضوعهم . وقد كانت الأنثروبولوجيا راغبة فى أن تفيد الادارة الاستعمارية ، الأمر الذى أدى الى حد المبالغات بل والتجاوزات .

الاستعمار والأنثروبولوجيا :

لذلك يتنـــاول (كوبر) تحليلا تاريخيـــا للعـــلاقة بين الأنثروبولوجيا

والاستعمار فى الفصل الرابع . ففى عام ١٩٠٨ أنشئت أول حكومة من الأنثروبولوجيين فى نيجيريا بعد صعوبات هائلة مع الادارة المحلية . وفى ١٩٠٩ ذهب وفد من الباحثين بالاشتراك مع بعض أعضاء البرلمان البريطانى يطلبون منحة قدرها ٥٠٠ جنيها استرلينيا لتأسيس مركز تعليمى فى الانثروبولوجيا لصالح الموظفين الاستعماريين والتجار . وانتشر فى المدة من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٣٠ نشاط الأنثروبولوجيين فى استراليا وفى افريقيا الشرقية حيث عمل هادون لصالح الحكومة السودانية وفى تانجانيقا أقيمت حكومة أنثروبولوجية . أما فى جنوب القارة فقد عمل شابيرا لسنوات عديدة فى شركة محدودة مع حكومة بيكونالاند . وفى الولايات المتحدة أنشىء قسم اثنولوجى لاهتمامات الادارة الوطنية عام ١٩٢٥ حيث قام بنشاط واسع فى تلخيص الاحصاءات الاثنولوجية وتقديم النصح فيما يتعلق بمطالب المرشحين للرئاسة .

وكان ارتباط الأنثروبولوجيين بالادارة الاستعمارية — فى البداية — غير مكتمل ولم يحقق نتائج عالية . فحتى منتصف عام ١٩٣٠ كان اسهام الأنثروبولوجيين ضئيلا . وتأثر العديد منهم بتأييد التفرقة العنصرية التى أوحت بها الأفكار الألمانية الرومانسية . كما أن الحكومات الاستعمارية كانت ممانعة فى أن يحصل موظفيها على المعرفة السطحية ، ولكن اهتمامهم العلمى ساقهم الى دراسة الحيوانات والمجموعات النباتية الاقليمية وتحاشيهم عن الارتباط بالسكان المقيمين ، فلم يستفيدوا من منهج الأنثروبولوجيا فى تخطى هذه الصعوبة . وهذا التهافت .

وعلى امتداد العقد الثالث من هذا القرن بدأت السياسة الاستعمارية البريطانية فى التغير داخل افريقيا . فكان جهل الموظفين الاستعماريين ، وفترة الكساد والحرب ، سببا فى تأخير تنفيذ مجموعة من الخطط والمشاريع الاستعمارية وكان ذلك مبررا للالتزام الصارم بالخطط الوضعية . الا أن تحول السياسة داخل افريقيا بعد الحرب كان له تأثير على الأنثروبولوجيا .

فالمعهد الدولى للغات والثقافات الافريقية بدأ يركز على التغير الثقافى .

وعمل المعهد لبعض السنوات فى ميدان البحث النظرى البحت . وقام بتكوين مشروع بارز أطلق عليه الأوتوجرافيا الافريقية African othogrophy (*) ومن الأعضاء البارزين فى المعهد لوجارد Lugard وهو أعظم انثروبولوجى استعمارى ، وادوين سميث الأنثروبولوجى المباشر والمدير الأول للمعهد ، كذلك ليفى بربل وشيبيستا schebesta . وكان لشهرة هؤلاء ما جعل مسألة التمويل متاحة حيث ساهمت مؤسسة روكفلر وحدها بـ ٩٠٠٠ر٩ جنيه استرلينى فى تحمل نفقات عضوية المعهد . وبهذا التحويل فقد أجرى المعهد بحثا حول أهمية الأنثروبولوجيا التطبيقية بالنسبة للجيل الجديد من الأنثروبولوجيين . ولقد كان هذا المعهد يقوم بدراسات محدودة عن التغير ويلمس مشكلات تستميل الحكومات . فعلى سبيل المثال قدم فورتس تقيما لقانون الزواج عند التولينس وقدم ارشاداته الى الادارة فى الاقليم الشمالى لساحل الذهب . وكذلك مارجريت ميد فى دراستها لأثر هجرة العمل على حياة القرية فى تايلاند .

أما معهد رودس ليفنجستون فكان مختلفا . فلم يكن يعتمد على موظفى الادارة الا قليلا ولا يخضع لسيطرة مطالب بعض الحكومات الاستعمارية . والبداية له كانت لبحث (مسح افريقيا) الذى اشرف عليه هايلى Haily واقيم المعهد فى روديسيا .

وظلت افريقيا منطقة احتكار للانثروبولوجيين حتى عام ١٩٥٠ فقد عد برون هولتز Brounholtz — مدير المعهد الملكى للانثروبولوجيا — الميل الطبيعى للأنثروبولوجيين دافعا الى دراسة السكان الأصليين فى المستعمرات البريطانية . ولكن لماذا كانت افريقيا بالذات ؟ . اذ يرى (المؤلف) أن منطقتى الهند والشرق الأوسط كانتا فى حالة من الاضطراب المتزايد بعد الحرب العالمية الأولى . أما افريقيا فقد كانت مجالا هادئا . ففى عام ١٩٣٠

(*) هو نوع من الدراسات الوصفية الاملائية .

ذهب فيرث الى الملايو ، ثم اتجه الى بورما ، الا أنه مع ذلك كان هنـــاك اتجاه نحو دراسة مناطق الشرق الأوسط فى فترة الحرب الباردة .

ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك الى مجموعة من القضايا المرتبطة بمســألة الاستعمار . فتوجهات البحث الأنثروبولوجى ارتبطت الى حد كبير بالاهتمامات الاستعمارية . ففى العشرينيات والثلاثينيات عدت الادارة الاستعمارية التغير شيئا خطيرا فكل ثقافة تمتلك قيمة وجودها وبالتالى فالمحافظة عليها هى مهمة أساسية . اذ أن التغير يهدد المصالح الافريقية والمستعمرات وبالتالى توجهت الأنثروبولوجيا نحو التحليل المتزامن لموضوعات معينة مثل القانون التقليدى وقانون الزواج ، هجرة العمل ، وضع الزعامة القبلية .

ويقــول ماكويت ان معظم البحــوث الأنثروبولوجية — أثناء الفتــرة الاستعمارية — كانت محافظة فى جانبين : أولا أن الافريقيين يوصفون بأنهم نمط يختلف عن الشعوب المتحضرة ، وكذلك المتوحشة . وفى نفس الوقت فهذا الميل التقليدى ضرورى فى تبرير التمادى الاستعمارى للأوروبيين . وثانيا ، أن قيمة الثقافات التقليدية كان مبالغا فيها عندما كانت مفيدة للقوى الاستعمارية فى تحالفهم مع أكثر القوى تقليدية ضد التقدميين الافارقة .

والمشكلة الثانية التى يثيرها كوبر هى : ما الأثر الذى تركته البيئة الاستعمارية على نمو الأنثروبولوجيا البريطانية ؟ ويدافع (كوبر) عن الأنثروبولوجيا بقوله ان الموقف الاستعمارى لم يولد ببساطة أنثروبولوجيا أكاديمية كما أن النظم الاستعمارية الأوربية الأخرى أخفقت فى أن تقدم مدارس للأنثروبولوجيا سواء كـانت البرتغالية أو الأسـبانية . فالموقف الاستعمارى منح الأنثروبولوجيا امكانيات النمو على المستوى النظرى ، ومزيدا من التسهيلات فى الحصول على تمويل البحث الميدانى . ويثير آدم كوبر تساؤلا آخر : هل كانت الوظيفة نظرية غير مناسبة بشكل خاص للأنثروبولوجيا الاستعمارية ؟ ولقد كانت هذه مشكلة لا يمكن الاجابة عليها ببساطة . ولكن يمكننا القول بأن تحول الاهتمام الى التغير لا يعنى صورة هزلية للوظيفية ،

بل جاء ترشيح مالينوفسكى للانتشارية فى أواخر حياته لدراسة انتشار الثقافة الأوربية فى افريقيا ودراسة الاتصال الثقافى ، وهو الاتجاه الذى يدعو اليه الأمريكى « هير سكوفيتس » ، وبذلك عدل مالينوفسكى من وظيفيته فى مجمل تطـور أفكاره عن افريقيا المعاصرة . ولقد كان هـذا الالتزام والاخلاص للعلم محل سخرية من بعض الاداريين . ولكن ماذا حدث للأنثروبولوجيا البريطانية بعد أن فقدت انجلترا امبراطوريتها ؟ .

ويجيب (كوبر) بأن هنـاك حدثين عايشـتهما الأنثروبولوجيـا ، فالأنثروبولوجيون لم يعالجوا الموقف الاستعمارى ككل . وثانيا أصبحت الدراسات الأنثروبولوجية محل شك بالنسبة للشعوب الأخرى . ومع ذلك فقد كانت هنـاك جملة من الايجابيات فى ظـل التوازى بين الأنثروبولوجيا والاستعمار :

١ — كان هناك تقدير للعمل القيم الذى يرتبط أكثر بالنموذج التحليلى . ففى جنوب افريقيا كان جلوكمان وهيلدا كوبر يدرسان العلاقات العنصرية من منظور ديناميكى وراديكالى . وفى معهد رودس ليفنجستون نشر جلوكمان رؤية مقارنة للجماعية السـوفيتية التى نظر من خلالها الى المستوطنين على أنهم مجرد مجموعة فقيرة مثيرة للشغب . كذلك ضم هذا المعهد أنثروبولوجيين يساريين مثل وارزلى Warsley الذى أقام بحثا عن الدين فى غنيا الجديدة يعد عرضا نقدى للسياسة الاستعمارية .

٢ — ان الإنثروبولوجيين أقاموا منهجهم فى الملاحظة وحققوا اتصالا حرا مع الشعوب التى درسوها وأسقطوا حاجز اللون الذى كان موجودا فى معظم المستعمرات . وتجيدوا الأسـاس غير المنطوق unspoken لكل النظم الاستعمارية الذى يعنى تفوق الجنس الأبيض . وعاشوا فى ود مع هذه الشعوب وشاركوا فى استشارتهم ضد الموظفين المستعمرين والمستوطنين .

ثالثا : الاستقرار الأكاديمى

وفى المرحلة الثالثة من تاريخ الأنثروبولوجيا ، أطلق عليها آدم كوبر عنوان الفصل الخامس « من الكاريزما الى الروتين » . فمعظم الدراسات التى ظهرت فى الخمسينيات تعبر عن فكرتين رئيستين سائدتين :

أولا : انه كان هناك دراسة للسياسات فيما يعرف بـ « الانساق السياسية الافريقية » . والمشكلة الرئيسية تركزت على الدور السياسى للبدنه Lineage فى الانساق الانقسامية Segmentary أو فى الدول . لقد كانت دراسات مالينوفسكى عن الدول الافريقية جيدة ولكنها لم تكن ذات فائدة نظرية ، بينما كانت دراسات كريجز Kriges بعنوان The Realm of a Rain Queen عام ١٩٤٣ ودراسة هليدا كوبر H. Kuper — عن الارستقراطية الافريقية عام ١٩٤٧ — مركزة على تنظيم الطبقة الحاكمة فى الدول الافريقية . ولقد كانت المشكلة فى مثل هذه الدراسات فى وضوح الفهم السياسى — وهذا ما لم يهتم به جل المعتمدين على دراسات أكسفورد .

وفى عام ١٩٥٤ نشر بارنز Barnes دراسة عن دولة نجونى Ngoni أوضح خلالها بعض الأساليب التى تتم فى افريقيا لانقسامها على النمط الكلاسيكى . وفى نفس العام نشر ليشى تحليلا راديكاليا للانساق السياسية فى كاتشن Kachin . وكانت المشكلة الرئيسية فى التحليل هى أن هذا النمط تضمن النسق الانقسامى والدولة . ولذلك فقد ركز ليش على كيفية تحول كل شكل من هؤلاء الى الآخر . وفى سنة ١٩٥٦ نشر فولرز Fullers دراسة عن السوجا Soga فى أوغندا والتى أوضح خلالها كيف أن التحول الى البيروقراطية فى سوجا أثر على الأدوار والوظائف السياسية للعشائر والبدنات . وفى نفس العام نشر ساويزال Southall تحليله عن المجتمع الأوغندى والذى أكد فيه على عدم وجود الشكل الانقسامى للمجتمع الكلاسيكى القائم على وجود عشائر أو بدنات ، أو دولة مركزية ولكن يوجد خليط من هذين النمطين — والذى وصفه بأنه نمط الدولة الانقسامية Segmentary State

وفى نفس العام أيضا نشر متيشيل Mitchell دراسته المعنونة The Yao Village عن الكيفية التى يتم بها التنافس على السلطة فى القبائل المركزية فى مالاوى .

اذن فهذه الدراسات تعكس الى حد كبير سيطرة نظرية البدنة Lineage Theory فى تحليل المجتمعات الافريقية . ولكن هناك اختلافين مهمين بين هذه الدراسات ودراسات ايفانز بريتشارد وفورتس فى الأربعينيات . فأولا ، كان الاستخدام بالغ العمومية للمواد التاريخية . وثانيا ، كان التحول فى اتجاه نحو البيروقراطية bureaucracy الذى كان جزئيا بسبب ظهور اشكالية دول داخل دول States Within States فى نهاية الفترة الاستعمارية وبصورة أكبر ، نتيجة اكتشاف ماكس فيبر .

ثانيا : يأتى الاهتمام الثانى الواسع فى هذه الفترة عن انساق السحر الدينية Magica-Riligious . وهذه الدراسات كانت تهتم بواحدة من اثنتين اهتم بها ايفانز بريتشارد فى دراساته . فأولا كانت هناك مشكلة الشعوذة ، فقد اعتمدت دراسات الخمسينات على رؤية بريتشارد بأن الشعوذة هى طريقة تعريف الآثار الاجتماعية التى تسببها الكوارث . وكان الاتهام الموجه فى الغالب للدراسات التقليدية لنسق البدنة الانسقامى والشعوذة أنه جانب من عملية انشقاق البدنة .. المشكلة الأخرى التى كانت أكثر اتساعا وهى دراسة خصائص الانساق الدينية — التى أهملتها — دراسات مالينوفسكى وتلاميذه . وكان الأساس فى ذلك هو تحليل براون (للدين والمجتمع) عام ١٩٤٥ ، وتحليل بريتشارد عن الدين فى النوير عام ١٩٥٦ . فقد نظر براون للدين على أنه احتياج وظيفى لأنماط معينة من نسق البدنة . أما بريتشارد فقد قبل حقيقة أن الدين يتأثر بالظروف الاجتماعية .

وينتقل كوبر الى القول بأن هذه الفترة شملت مجموعة من الموضوعات الاقتصادية التى كانت مطلوبة للحكومات الاستعمارية مثل هجرة العمل ولكن بشكل عام لم تؤسس هذه الدراسات نظرية اقتصادية انثروبولوجية .

كما كان هناك اهتمام بالضبط الاجتماعى ودراسة القانون باعتبارها أحد مجالات اهتمام الحكومات الاستعمارية ..

واهملت فى هــذه الفترة عدة موضــوعات منها : مشــكلات القرابة ، والمصطلحات القــرابية ، وقــواعد الزواج والزنا بالمحــارم ، والزواج الاغترابى والأدوار المتبادلة للقرابة ، فقد سيطرت هذه الموضــوعات مع نهاية هذه الفترة ، فقد بدات المناقشات بين ليش وفورتس تجذب اهتمام ليفى شتراوس بشكل مباشر وعندما أقام فيرث وفريمان freeman أنساق القرابة الخطية ومشكلة دور الاختيار فى تكوين الجماعة القرابية .

ويختتم كوبر الفصــل الخامس بقوله ان فترة الخمســينيات وبداية الستينيات كانت مع نهضة القضــايا الحديثة فى الأنثروبولوجيا البريطانية والتى صاحبتها حركة استقرار أكاديمى وانتعاش مهنى فى سنوات ما بعد الحرب الثانية . لذا فهى مرحلة الحصول على الشرعية .

رابعا : التاسيس البنيوى

وفى الفصل السادس والسابع يعالج آدم كوبر المرحلة الرابعة التى شملت بداية وانتعاش التفكير البنيوى فى الانثروبولوجيا . صحيح ان ليفى شــتراوس فرنسى ويرتبط فكره بجــذور فرنســية وكان له تأثير عــلى الانثروبولوجيا البريطانية . ولكن ليش وجلوكمان كانا لهما تأثيرهما العميق على ليفى شتراوس . ولذلك فقد استعرض كوبر اسهام هذين العالمين فى الفصل السادس بصورة بيوجرافية فجة .

الا أنه يمكن القول ان هناك عددا من أوجه الشبه بين ادموند ليش وماكس جلوكمان فقد عاصر كل منهما الآخر فى فترة واحدة وفى ظروف تخصص واحد . وأوجه الاختلاف تتواجد بصورة واضحة ايضا . وفى جوهر كــل اعمالهم نجد أن هناك اهتماما مشتركا بكيف يمكن للنظم الاجتماعية أن

تتواجد برغم التناقضات التى تلازمها وبرغم حقيقة قبول الأفراد لمصالحهم الخاصة .

لقد اتجه ليش — مثل مالينوفسكى — الى التركيز على الفعل المتعدد للأفراد ، وأدوارهم . بينما ركز جلوكمان — مثل بنائيى أوكسفورد — على القوة الملزمة للقواعد والقيم . وفى النهاية ابتعد كل منهما عن موقعة وربما وبصورة غير متوقعة اقترب كل منهما من الآخر . فقد ركز ليش على المظاهر الطقوسية على العلاقات الاجتماعية بينما ركز جلوكمان على المظاهر القانونية للعلاقات الاجتماعية .

ربما كان فيكتور تيرنر أكثر الخلافيين الذين تأثروا بجلوكمان . ففى الستينيات ظهر تحليله للطقوسية ونظر لها — عكس رؤية ليش — بأنها لغة للاتصال من خلال علاقات بنائية : فهى لغة مناسبة فى فهم التحول فى الصراع الاجتماعى .

لقد كان ليش وجلوكمان وتلاميذهما يمثلون التيارات الرئيسية السائدة فى نهاية الخمسينيات والستينيات . وساهما معا كشريكين — فى صياغة أسس البنيوية الجديدة من خلال أفكار مالينوفسكى والأفكار المضادة antithesis لراد كليف براون .

وفى عقد الستينيات كان هناك نقاش طويل عن التابو taboo والقرابة فنجد ليش يهتم بالحيوانات الشاذة التى لا تخضع للتصنيف المألوف عند الناس فاما أنه يحرم أو يوضع فى موضع السخرية . ومارى دوجلاس M. Diglass تميل الى دراسة الأنواع الشاذة من الكائنات والأشياء التى أصبحت مصادر للدنس والقذارة واظهار الطريقة التى يحصى فيها الطعام المحرم فى سفر اللاويين (التوارة) ووضوحها فى تعبيرات النسق العبرى للحيوانات المصنفة . كان هذا النوع من المناقشات الذى يقود الى الروابط الاجتماعية بشكل عام ، هو النمط الشائع فى سيمنارات الانثروبولوجيا عام ١٩٦٠ فى بريطانيا . ولقد اهتمت معظم المجلات العلمية بهذا النوع من

المشكلات وحازت اهتمام الأنثروبولوجيين البريطانيين بعد أن أهملوها قرابة الثلاثين عاما وهنا برزت البنيوية الجديدة على يد الجيل الجديد فى نغمة متميزة واستمرار محدود لاهتمامات ايفانز بريتشارد أو خط رادكليف براون . فالتحليل البنائى عند براون عن التوتمية تم من خــلال تحليله لطقـوس الاندمان التى كانت تظهر فيها من خلال الكلمات . فنجد فيكتور تيرنر يستخدم هذا التكنيك فى تحليل طقوس النديمبو NDembu والرمزية . فهو لم يستفد فقط من عمل ليفى شتراوس المعاصر بل أيضا من استخدام التكنيك اللغوى فى تحليل النســق الرمزى . فقد كــان اهتمامه بالسيمانطقيا Semantics أكثر من الصوتيات Phonatics ويمكن ان نجد خطا متصلا عن الطقوس من براون الى تيرنر ثم التحول من خلال مونيكا ويلســون M. Wilson التى أثرت على تيرنر فى مرحلة نقدية من تطور تفكيره .

ولقد كان تيرنر مهتما بالتأثير العاطفى للرموز emotional resonance of Symbols ومحتواها الاجتماعى . فقد جمع اتجاهه النظرى المعاصر من فرويد وبراون وجلوكمان . ولكن القسمات المميزة لكتاباته عن الطقوس والتى استمرت فى تحليله لوظيفة الطقوس والرموز كان لها أثرها فى تحليل الروابط الاجتماعية . ان جهد تيرنر العظيم فى الاثنوجرافيا كان مختلفا بشكل كبير عن شتراوس . فقد أقام محتوى روحيا للرموز وكان لمارى دوجلاس نقد لليفى شتراوس — اذ نرى أنه أخفق فى تحليل القوى العاطفية للفعل الرمزى . فهى تتفق مع تيرنر فى أن تحليل النسق المتشابك لمقولات الفكر ليس له علاقة واضحة بالحياة الاجتماعية .

وكان لهذا الخلاف الشديد بين أنصار البنيوية الجدد فى بريطانيا ،وليفى شتراوس ما جعل ليش يلتقط ملاحظة ذكية بقوله : « ان الأنثروبولوجيين فى الولايات المتحــدة وبريطانيا وظيفيون على نمط مالينوفســكى وبراون وبالتالى فان ليفى شتراوس فى اهتمامه بالفعل الانسانى يختلف عن هؤلاء الذين يهتمون بالتنظيمات فى مجتمع معين أو سلسلة بعينها من المجتمعات ولذلك فالخلاف بينهما أساسى » .

ويختتم آدم كوبر الفصل السابع عن ليفى شتراوس بقوله : انه رغم رد الفعل العام ضد منظور ليفى شتراوس الفكرى الا أن ظهوره كان حدثا عظيما دون شك . فالتأسيس البنيوى الجديد على يده كان له أثره فى التحول الشامل فى الدراسات الأنثروبولوجية فى بريطانيا والولايات المتحدة . ولذلك يقول أردنر Ardener « ان بنيوية ليفى شتراوس تتناقض مع المدرسة الوظيفية فهى بحق تعد أنثروبولوجيا جديدة » . ولقد أصر ليفى شتراوس على أن البنيوية هى منهج أكثر من كونها فلسفة أو حتى نظرية والمنهج يمكن تبنيه . والحقيقة أنها كانت اكثر من منهج فهى بحق المشروع الأخير قبيل التحول فى الأنثروبولوجيا ، أو ربما كانت بداية البداية .

خامسا : مرحلة التحول فى عقد السبعينيات

وفى المرحلة الأخيرة يحاول آدم كوبر أن يجسد معالم الحركة الجديدة فى الأنثروبولوجيا البريطانية فى العقد السابع وبداية العقد الثامن ولقد استعان كوبر فى ذلك بمؤشر الاقتباس فى العلوم الاجتماعية ، وبالأبحاث التى تنصب على النسق الأكاديمى وبهذا استطاع أن يوفر مادة للتحليل ومجموعة من المؤشرات الدالة على معالم المرحلة الراهنة للانثروبولوجيا فى بريطانيا .

ويرى كوبر أن هذه المرحلة شهدت اعتزال كبار الأنثروبولوجيين الذين هيمن تأثيرهم على كافة الكتابات التى نشرت فى الفترة من ٩٧٢ — ١٩٨٢ . ففى الفترة من يناير الى أغسطس عام ١٩٨١ فقط كان لأعمال ليفى شتراوس وحدها أولويتها القصوى على أنه اعظم أنثروبولوجى مؤثر على النطاق الميدانى والنظرى معا فى العالم . ففى هذه الفترة اقتبس معظم الكتاب المحدثين من ليفى شتراوس ما يقرب من ٢٣٤ مرة ويليه فى الترتيب مباشرة مالينوفسكى وبراون .

وفى نفس الوقت فان كوبر يرى أن حركة الطلاب قد أفقدت الجامعات

وقارها وأنهم لم يكن لهم وزن حقيقى الا لبعض الوقت . والدليل علـى ذلك أن معظم كتابات الأنثروبولوجيين الشبان تفتقر كثيرا الى الاستقرار النظرى المتميز . ولا يزال جيل الرواد هو مصدر الهام لكل محاولة فى نمو النظرية وهو أيضا مثار لكل الانتقادات .

فهناك بالفعل حالة من النضوب الفكرى فى الحركات الجديدة رغم أن هناك قدرا بسيطا من الحماس . فالأنثروبولوجيا الماركسـية الفرنسـية انبثقت فى منتصف عام ١٩٧٠ وخاصة فى جامعة كامبردج حيث طور جاك جودى Jake goody الفابية الجديدة fabian variant وفى جامعة لنـدن كانت هناك مجموعة من الطلاب الدارسين الذين بدأوا فى مشروع انشاء جريدة راديكالية عرفت باسم : نقد الأنثروبولوجيا Critique of Anthropology وأصـبحت أعمال جودلير Godelier وكلود مايسـو Jake Goody وتيرى Terray هى بمثابة مصادر حقيقية للمدرسة الماركسية الجديدة رغم أنهم مختلفون فيما بينهم ، الا أن آراءهم تلتقى فى النهاية حـول بعض القضايا المتكاملة .

وبالاضافة الى تيارات الماركسـية الفرنسية قد فقدت الأنثروبولوجيا الماركسـية شهرتها فى أواخر عام ١٩٧٠ بشكل سريع وأصبحت مع نهاية العقد لا تعدو أن تكون مجرد تعبير نضالى لمصالح أقلية . وكان لهذا التحول اثر واضح على انهيار حماس الأنثروبولوجيين البريطانيين الذين كانوا يعملون فى مجال أكاديمى وباخلاص متزايد . وأصـبح النقاش حول قوى وأنماط الانتاج مقصورا على بعض الأركان الهامشية من الانثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية أو بين المؤرخين الأمريكيين (الذين يكافحون من أجل التواصل مع الأنثروبولوجيين) .

وللأنثروبولوجيا الماركسـية معالم واضحة فى بريطـانيا . فهى تهتم بقضايا التنمية ومشكلات التبعية وتقوم على ضرورة الربط بين علاقات المعنى وعلاقات القوة ، ثم بين الرموز والأيديولوجيا ، وبين السيطرة domainance

والجبر Determination . وهنا تنهض اعمال موريس بلوخ Mauric Bluch على أنه أعظم الأنثروبولوجيين الماركسيين في بريطانيا وبفضل أوجى Auge وبلوخ كانت هناك محاولة للتحالف مع البنيويين ، ولكن البنيوية لم تكن قوة خلاقة فى الأنثروبولوجيا الا فى أواخر عام ١٩٦٠ ولذلك فالتحالف حول نموذج الأنساق القرابية غير مجد . والقليل من الأنثروبولوجيين البريطانيين اعتمدوا على التحليل البنيوى للأسطورة فالقرابية والأسطورة — وهما العمود الفقرى للبنيوية — ليسا بكافيين لاقامة جسر متفاعل بينها وبين الأنثروبولوجيا الماركسية .

ويشير (كوبر) بعد ذلك الى البنيوية وأثرها على الأنثروبولوجيا الأمريكية . فكل الأعمال المتعلقة بالاثنوجرافيا الجديدة وأعمال شنيدر وجرتيز وكل البحوث الثقافية البحتة والمدرسة النسبية والسيمانطيقية جميعها تأخذ بالتحليل البنيوى ، بالاضافة أيضا : للسوسيولوجيا البارسونزية التى استجابت لأعمال ليفى شتراوس — على حد قول كوبر — والذى يشير فى النهاية الى أن شهرة البنيوية أخذت فى الافول فى الوقت الذى بدأت فيه أعمال النقد الأدبى تأخذ بالتحليل البنيوى على نطاق واسع دون أن تقيم حوارا مع الأنثروبولوجيين المحدثين ففقدت البنيوية بريقها العلمى داخل الأنثروبولوجيا الى حد ما .

ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك الى حركة التأثير والتأثر فى الوقت الراهن بين الأنثروبولوجيا البريطانية وكافة المعارف الأخرى وأيضا الأنثروبولوجيا الامريكية . فيرى (كوبر) أن الأنثروبولوجيا البريطانية ترحب دائما بالأفكار الجديدة التى تأتى دائما من فرنسا (كما هو الحال فى البنوية والماركسية) . اما كافة المنظرين الامريكيين فيكتسبون اهتماما عاليا من تأثرهم بأعمال المدرسة البريطانية . والتطورات التى تشهدها الولايات المتحدة الآن لا تؤثر على الأنثروبولوجيا البريطانية مثل تطور الحاسبات الآلية فى البحوث وتطور دراسات السوسيوبيوجرافى باستثناء بعض الدراسات ذات التوجه

الابروشى Parochialism (*) وضرب مثلا عـلى ذلك بأنثروبولوجيا المرأة التى ازدهرت من خلال حركة المساواة feminist والاهتمام بتنوعات وشكليات الادوار التى تقوم بها المرأة فى المجال الكلى للثقافة الانسانية . ومن خلال الأنثروبولوجيا الأمريكية بدأت حركة المساواة تنظم مجموعة من الدراسـات لتحديد المكانات المرتبطة بالجنس . وقد كان لأعمال شيرلى أردنر S. Ardener ومارلين سترازرن M. Strathern وآخرين أثر واضح فى مثل هذا النوع من الدراسات فى انجلترا الى جانب الأعمال المبكرة مثل دراسات فايلز كابرى Ph. Kabbrry عن المرأة القبلية فقد شغلت المرأة اهتمام الأنثروبولوجيا البريطانية خلال هذا العقد .

من الموضوعات التى يمكن حصرها من الكتابات التى نشرت فى الفترة من عـام ١٩٧٢ ــ ١٩٨٢ : الطقوس والرمـزية والتـدرج الاجتماعى ، والأنثروبولوجيا المعـرفية ، والتنظيم الاجتماعى والقـرابى والسـاسى والأنثروبولوجيا الاقتصادية وأنثروبولوجيا المرأة . وبعض الاهتمامات الجديدة عن السلالة والعرق ومشكلات التغيير فى العالم الثالث . ويقول كوبر ان الاهتمام بتاريخ الأنثروبولوجيا فى الدول الأوربية والولايات المتحدة يعانى نقصـا شديدا ويختتم هذه الحقبة بسؤال هـل هناك أزمـة فى النظـرية الأنثروبولوجيا ؟ وبذلك ينتقل الى الفصل الأخـير من الكتاب ليوضـح معضلة الأنثروبولوجيا بين المنهج الوظيفى والمنهج المقارن .

سادسا : معضلة الأنثروبولوجيا

تبدأ المشكلة من ملامح العلاقة بين النظرية والاثنوجرافيا . هكذا يتحدث كوبر فى الفصـل الأخير عن مشكلة الأنثروبولوجيا فقبيل الحرب العالمية الثانية كانت العلاقة بين النظرية والاثنوجرافيا بمثابة السيد بالنسبة للخادم .

(*) اتجاه كنسى فى الدراسـات والبحوث الموجهة فى اطار التعاليم الكنسية .

فالمنظر الذى يسميه كوبر Brahmin-Anthropologist يتأمل النظريات فى دراســـته ثم يرسل أسئلته الى الاثنوجرافى الذى يسميه كوبر — Sudra ethnographer يقوم بعمل اقل شأنا ويستجيب لمطالب المتخصص . ولهذا فالثورة التى أحدثها مالينوفسكى غيرت هذه العلاقة وأصبح الانثروبولوجى يقوم بنفسه باجراء الدراسات الميدانية ولذلك كانت جهود مالينوفسكى ذات أثر فعال فى ضرورة ارساء نظرية متفاعلة مع البحث الميدانى من خلال باحث له تصور معين يقوم باجراء البحث بنفسه ولديه قدر عال من التهيؤ النظرى الذى تتفاعل فيه النظرية مع البحث تفاعلا جدليا ولذلك كان لتأسيس المنهج الوظيفى أهميته فى احداث هذه الثورة المالينوفسكية .

ولكن المنهج الوظيفى الذى يخلق التفاعل بين النظرية والبحث ويتيح قدرا أكبر من الكشف عن الارتباطات الوظيفية بين النظم والعادات والثقافات وبالتالى فالسياق الخاص لأية ثقافة هو فقط مجال التحليل الوظيفى . فقد أتاح لمالينوفسكى أن يطور قدرته الوصفية ويكشف عن نمطين من الوصف : وصف الوقائع الخفية invisible reality والثانى وصف من خلال التعبيرات لمعانى العادات التى يتمثلها الفاعل ولكن لا نقول ماذا بعد الوصف ؟ بل ماذا من خلال الوصف ؟ أى الهدف النهائى . فالتعميم هـــو هدف الانثروبولوجيا العلمية ولا يتحقق الا من خلال المقارنة . ولكن المنهج الوظيفى يرتكز عـــلى السياق الخاص . فهل يمكن للباحث الوظيفى أن يتحرك من السياق الداخلى الى المقارنة ؟ تلك هى المعضلة فى الأنثروبولوجيا . اذ يرى رادكليف براون أن تأسيس البحث الميدانى الوظيفى على حساب المنهج المقارن ســـوف يجعل الأنثروبولوجيا مجرد تأريخ histobiography أو اثنوجرافيا . ولهذا يرى كوبر أن هناك عدة حلول فى التراث الأنثروبولوجى تربط المقارنة بالتعميم من خلال تبنى المنهج الوظيفى :

١ — فقدم مالينوفسكى ما أسماه ما وراء النظرية Meta-theory باعتباره اطارا يحرك الدراسات المقارنة ويقوم عنده على أساس وظيفى . اذ ان النظم تقوم على قاعدة بيولوجية وكل نظام يساهم فى اشباع الحاجات

الأساسية للانسان وبالتالى فان مقارنة الثقافات والنظم هى تأكيد لتلك الحاجات الأساسية ولهذا يقدم مالينوفسكى ما يعرف بالحالة النمطية Type-case ومقارنتها بحالات أخرى نمطية ، مع التفرقة بين الحالات التى توجد فى ظل مجتمعات منعزلة وأخرى مرتبطة . فقد طبق ذلك مالينوفسكى حينما قارن بين بعض جوانب النسق الاقتصادى للتروبرياند بالرجوع الى الجزر المجاورة .

٢ ـ وهناك حل آخر فيما يعرف بالافتراضات الوظيفية الأساسية وهى دراسات مستقلة تتم على مجتمعات من أجل المقارنة . فمثلا دراسة مونيكا ويلسون Monica Wilson فى مقارنة المعتقدات السحرية والبناء الاجتماعى بين مجتمعين هما نيا كيوزا Nyakusa فى تنزانيا وبونو Pono فى جنوب افريقيا ، ومقارنة نادل Nadel لمعتقدات الشعوذة فى أربعة مجتمعات . اذ أن الضرورة فى اختيار هذه المجتمعات بالذات هى مدى معرفة الباحث بها كما يقول مالينوفسكى .

٣ ـ وهناك حل ثالث لماكس فيبر فيما يعرف بالأنماط المثالية ideal type كنموذج للمقارنة من أجل قيام روابط بين دراسات الحالة . ولقد استخدم هذا النوع من الدراسات بعض تلاميذ مالينوفسكى ولكن مع ترابط منطقى أقل من النمط المثالى المجرد ، وكذلك فورتس وايفانز بريتشارد .

٤ ـ وهناك من الحلول البنيوية ما قدمه رادكليف براون من خلال مقارنة الأبنية التى تنتظم فيها مجموعة من الخصائص الاجتماعية التى تأخذ تعبيرها فى طقوس وأعراف اجتماعية . ولذلك فقد برز التحليل البنيوى لادموند ليش كمحاولة فى المقارنة كما كانت هناك محاولة لبعض اللغويين والمؤرخين والاركيولوجيين . أما آخر تكنيكات المنهج المقارن فتعتمد على عينات من التقاطع الثقافى Cross-cultural والاختبارات الاحصائية . ولقد نشأ هذا التكنيك لأول مرة عام ١٨٨٨ على يد تايلور ولكنه أعيد احياؤه وتطوره بعد ذلك فى الولايات المتحدة على يد ميردوك Murdoke واجتلب العديد باحثى الأنثروبولوجيا البريطانية .

رغم هذه المحاولات الا أن هناك بالفعل مشـــكلات منهجية فى مشروع المقـــارنة والتعميم من خـــلال تبنى المنهج الوظيفى فى البحـــث الميـــدانى وبالتالى التحليل الوظيفى . ولكن هذا المشروع مرهون بتأسيس نوع من النظرية الضخمة grand theory نظرية ليست فقط فى تحليل المادة من الميدان بل هى تحليل شـــامل للواقع . فنظرية ماركس ودوركايم وهومانز تحدد الواقع كل بطريقته المختلفة ، ولكن فى نفس الوقت فهم يعتمدون على مستوى من الملاحظة . فمعظم النظريات الخاصة بالواقع دائما تبحث عن أى نوع من البيانات يقود الى قلب الواقع ولا شك اننا يجب أن نعترف بأن الانثروبولوجيا لديها القليل من أجل اقامة نظرية ضخمة عن الواقع الاجتماعى. فالواقـــع الاجتماعى لا يمكن معرفته أو اعادة تشـــكيله من خـــلال تكنيك الملاحظة . فالحاجة أساسية لوضع مادى شامل يتيح قيام هـــذه النظرية وتعتمد عليه . ويرى البعض اما أنها ترتبط بنمط الانتاج أو ببنية المخ .
Structure of the brain

ويختتم آدم كوبر كتابه بقوله ان الملامح المميزة للانثروبولوجيا الحديثة لديها توظيف ضخم للدراسات الميدانية واستخدام المنهج المقارن البنيوى الاقليمى Regional Structural Compaison الـــذى يمكن أن يعطى للانثروبولوجيا البريطانية دفعة قوية . وأن ملامح المســـتقبل ســـوف تميل لصالح الخصوصية الاقليمية Regional Specialization وأن انهيار النظرية مرتبط باننا لا نزال **معلقين فى جذورنا الفلسفية عن أى مستقبل علمى** ». وفى النهاية فان الحركة الماركسية فى أوائل السبعينيات سوف تقتصر بشـــكل متزايد على النقد التاريخى وأنا أتوقع اتجاهات المستقبل ـــ والكلام عـــلى لسان آدم كوبر ـــ مع المنهجيين والشكليين والاثنوجرافيين وأصحاب المنهج المقارن الاقليمى الذى سوف يطور من سياق بناء النماذج .

ليس الاختيار سهلا

المشاركة السياسية فى البلاد النامية

تأليف : صمويل •ب• هنتجتو

جون •م• نيلسون (*) :

عرض : آمال طنطاوى (**)

حظيت مجتمعات العالم الثالث بأهمية كبيرة من دراسات التنمية والتخلف ، وأصبحت محورا لعدد من الدراسات الغربية ، فى محاولة منهما لتشخيص وفهم أزمة تلك المجتمعات ، وان اختلفت دوافع هذا الاهتمام .

والكتاب الذى نعرض له هو احدى هذه الدراسات التى تتعرض بالوصف والتحليل لمشكلة مجتمعات العالم الثالث اليوم . ومؤلفا الكتاب هما : سمول ها نتيجتون أستاذ النظم بجامعة هارفارد ، وجون نيلسون أستاذ السياسة المقارنة فى مدرسة جونز هوبكين للدراسات العالمية .

وموضوع الكتاب جزء من برنامج بحثى متصل من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٣ وأجرى تحت رعاية مركز الشئون العالمية بجامعة هارفارد . وقد ركز البرنامج على أنماط المشاركة السياسية فى الأمم النامية ، والتفاعل ما بين المشاركة السياسية وأبعاد التحديث ، الاقتصادية والاجتماعية وقد شمل دراسات حالة من أربع أقطار لاستكشاف أنماط المشاركة السياسية فيها وهى كولومبيا وكينيا وباكستان وتركيا . أيضا تضمن دراسات

---

* Samuel P. Huntington, Joan M. Nelson : No easy choice Political participation in developing countries 1976.

(**) معيدة بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

محلية لأنماط المشاركة السياسية بين جماعتين ذواتى دخل منخفض وهما : الفلاحون وفقراء المدينة ، وأيضا تحليلات لمشاركة هذه الجماعات فى المكسيك وقرى فيتنام .

ويتضمن الكتاب بستة فصول تدور حول عدد من الموضوعات مثل طبيعة المشاركة السياسية ــ الأهداف والاختيارات فى التنمية ــ التنمية والمساواة والمشاركة ــ الحراك والتنظيم والمشاركة ــ المشاركة السياسية للفقراء ــ استخلاصات عن الطرق المختلفة للمشاركة . وسيكون عرضنا للكتاب من خلال تحديد قضاياه الأساسية وليس بتتابع فصوله ، فالمؤلفان يحاولان بلورة عدد من المفاهيم النظرية حول طبيعة وأشكال المشاركة السياسية وارتباطها بالأوضــاع الاجتماعية ــ الاقتصــادية حيث أدخلا التحولات التى تمر بها مجتمعات العالم الثالث على كافة المحاور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى أطر وتماذج تنموية محددة للتأكيد على صياغة للعلاقة بين أهداف التنمية الثلاثة (النمو الاقتصادى ــ المساواة الاجتماعية الاقتصادية ــ المشاركة السياسية) متجاوزين بتلك الرؤية النماذج الليبرالية فى التنمية . ومن خلال تلك الأطر والنماذج التنموية والعلاقة بين أهداف التنمية يصوغ المؤلفان أزمة مجتمعات العالم الثالث والتى تتجسد فى مرورها بمراحل تنموية تتعرض فيها كل مرحلة بمشكلة اختيار أحد أهداف التنمية كأولوية فى استراتيجيتها ، ودور الصفوات السياسية فى هذا الاختيار ، وموقف الطبقات الاجتماعية فيها ، وتحديد العملية التى بمقتضاها تتحول احدى الجماعات غير المشاركة سياسيا الى جماعة نشطة ومشاركة سياسيا .

ويحدد المؤلفان التنمية بانها تلك التغــيرات الاجتماعية الاقتصــادية والثقافية والسياسية المرتبطة بتحول المجتمعات من مجتمعات زراعية فقيرة لمجتمعات صناعية متحضرة . والتنمية الاقتصادية الاجتماعية هى أجزاء من عملية التنمية ترتبط بالتحضر والتصنيع ودفع الزراعة للحيز التجارى وتطوير الاتصال . والنمو الاقتصادى اشارة للزيادة فى اجمالى النمو الاقتصادى فى المجتمع كما يقاس بالنمو فى الانتاج الرأسمالى المحلى .

اولا : طبيعة وأشكال المشاركة السياسية :

تناول المؤلفان عددا من أبعاد المشاركة السياسية بالتحليل لاستخلاص رؤية عن طبيعة المشاركة السياسية ، ومن هذه الأبعاد :

١ — رفض تعريف المشاركة من خلال الاتجاهات السياسية الذاتية على أساس أن اتجاهات وتوقعات الأفراد الخاصة بالسياسة هى شكل من أشكال الفعل السياسى وبالتالى ركزا على الأنشطة السياسية الموضوعية ومعالجتها بشكل منفصل عن الاتجاهات السياسية الذاتية .

٢ — استبعد المؤلفان أنشطة السياسيين المحترفين والموظفين الحكوميين والأحزاب الرسمية وجماعات الضغط المحترفة من مجال تعريف المشاركة فهؤلاء ينصب اهتمامهم الأساسى على السياسة ولكنهما يريان أن المشاركة السياسية للمشارك هى نشاط جزئى وثانوى بالنسبة لأدواره الاجتماعية الأخرى ومن هنا يمكن أن تكون هناك أنشطة سياسية ولكن لا تدخل فى اطار المشاركة السياسية .

٣ — أن المشاركة السياسية أنشطة تهدف للتأثير على القرار الحكومى وتوجه تركيزها للسلطات العامة صاحبة القرار الشرعى وسلطة توزيع القيم فى المجتمع .

٤ — أن جهد المشارك يمثل ضغطا على السلطات ويجعلها تسلك مسلكا معينا وهو قد يهدف الى تغيير صناع القرار بآخرين مستجيبين بشكل أفضل لاحتياجاته ، أو فى حالات قليلة تغيير عدد من أسس النظام السياسى نفسه .

٥ — الأنشطة التى تمثل المشاركة السياسية قد تكون قانونية أو غير قانونية (اضطرابات — احتياجات) ولكن يستبعد من مجال تعريف المشاركة السياسية أنشطة المحترفين الثوريين .

٦ — تشمل المشاركة السياسية كل الأنشطة السابقة بصرف النظر عما اذا كانت أثرت أم لا .

٧ — هناك ما يسمى بالمشاركة السياسية المستقلة والمشاركة المعبأة ، وهى تلك الأنشطة التى يندفع اليها الفرد تحت ضغوط مختلفة ، فهل تعد تلك مشاركة سياسية كمثال ضغط الاقطاعى على الفلاحين وارغامهم على التصويت كما فى ريف تركيا ؟ .

استبعدت بعض المدارس تلك الأنشطة من مجال تعريف المشاركة السياسية ولكن للمؤلفين وجهة نظر أخرى ، فقد اقترحا مناقشة كل من المشاركة المستقلة والمعبأة فى اطار استكشاف مقياس لأنماط المشاركة ودراسة صفات الشكلين من المشاركة . وقد بررا هذا بعدد من الأسباب التى تلخص أهمية دراسة الشكلين وأهمها :

١ — أن التمييز بين شكلى المشاركة هو اكثر وضوحا على المستوى التنظرى منه على المستوى الواقعى وأن معايير التمييز ليست دقيقة ، فهل تعد الأنشطة التى تنظمها الحكومة لتدعيم نفسها مشاركة معبأة بينما الأنشطة التى توجهها أحزاب المعارضة مشاركة مستقلة ؟ .

٢ — أن النمطين كليهما يوجدان فى كل المجتمعات ولكن يختلفان باختلاف المجتمعات وبتغير الزمن ، فمثلا مستوى المشاركة المستقلة أعلى فى الدول الديمقراطية عن الدول الديكتاتورية ، ولكن يوجد أيضا الشكلان كلاهما فى المجتمعات الشمولية وان كانت المشاركة المعبأة بصورة اكبر .

٣ — أن هناك علاقة ديناميكية بين صفات الشكلين فيمكن أن يتحول أحدهما للآخر . مثلا السلوك الصادر عن مشاركة سياسية معبأة يمكن أن يصبح سلوك مشاركة مستقلة ، ففى المجتمعات السلطوية يكون التصويت الذى يكون بدافع ضغوط خارجية معبرا عن التزام الفرد بدوره كمواطن مشارك ومؤيد .

٤ — لكلا الشكلين نتائجهما على النظام السياسى فهما يعطيان الفرصة لظهور القادة السياسيين ، فالقائد القادر على التعبئة يختلف عن غير القادر ، وكذلك تختلف نتائج أفعاله على النظام السياسى .

ولهذه المبررات يعد المؤلفان المشاركة السياسية المعبأة شكلا من اشكال المشاركة السياسية وبالتالى تدخل فى نطاقها • ويخلص المؤلفان من هـذا لتعريف ماهية المشاركة السياسية « فهى نشاط الأفراد بهدف التاثير عـلى اتخاذ القرار الحكومى ، ويمكن أن تكون فردية أو جماعية ، منظمة أو تلقائية ، موجهة أو مشتتة ، سلمية أو عنيفة ، قانونية أو غير قانونية ، مؤثرة أو غير مؤثرة » •

أشكال المشاركة السياسية :

(أ) السلوك الانتخابى : وضمنه التصويت الذى يعد أكثر اشكال المشاركة السياسية انتشارا •

(ب) الضغط : وهو جهود افراد أو جماعات للاتصال بالقادة السياسيين والموظفين الحكوميين بهدف التأثير على قراراتهم فى موضوعات تؤثر على عدد من الأفراد •

(هـ) الأنشطة المنظمة : كاشتراك عضـو أو قائد فى تنظيم هدفه الرئيسى التأثير على صنع القرار • فهذا يمثل شكلا من المشاركة • فمجرد العضوية تضفى صفة المشاركة ، حتى اذا كانت غير فعالة فتسمى مشاركة بالوكالة •

(د) الاتصال : وهو شكل من المشاركة يأخذ صورة فردية وهو موجه للموظفين الحكوميين وهدفه الحصول على منفعة لشخص واحد أو لعدد قليل جدا • والأشكال الأربعة السابقة قـد تأخذ صورا قانونية أو غير قانونية ويشارك فيها الأفراد العاديون وليس المحترفين •

(هـ) العنف : كشكل من المشاركة ، حيث إنه تدمير مادى للاشخاص أو الممتلكات بهدف التأثير على صنع القرار الحكومى • وان كان هو فعلا غير قانونى فى كل المجتمعات • وقد يهدف العنف لتغيير

القادة (الانقلاب) أو التأثير على السياسات الحكومية (الانتفاضات) أو تغيير مجمل النظام السياسى ويتساءل المؤلفان عن تلك الظروف التى تدفع الناس للعنف بدلا من الأشكال السلمية من المشاركة ، ولأى مدى تستخدمه قوى اجتماعية عن أخرى .

ويؤكد المؤلفان على أن أكثر دراسات المشاركة السياسية تركز على مشاركة التصويت حيث يوجد تاريخ لانتخاب تنافسية واحصائيات . أما الأشكال السابقة للمشاركة السياسية فهى احدى متغيرات المفهوم ؛ ولكل منها أسبابه ونتائجه وترتبط بصور مختلفة بالأوضاع الاجتماعية ــ الاقتصادية فينتقل المؤلفان للحديث عن أنماط ومراحل التنمية فى مجتمعات العالم الثالث فى علاقتها بالمشاركة السياسية .

ثانيا : أنماط ومراحل التنمية وأنماط المشاركة السياسية :

يضع المؤلفان عددا من أنماط التنمية والمراحل التى تمر بها ، وهى أنماط نموذجية ، قد تقترب بعض البلدان من احداها ، أو تنتقل من نمط لآخر . فى البداية يتعرض المؤلفان للنمط الليبرالى فى التنمية (المتحقق فى صورة المجتمع الأمريكى) وهذا النمط يفترض أن عدم المساواة الاقتصادية ــ الاجتماعية ، ونقص المشاركة السياسية ، والعنف السياسى ، كل هذا يعود لعوامل التخلف الاجتماعى الاقتصادى فى المجتمع وأن تجاوز هذه المشكلات ، وزيادة المشاركة السياسية يتحقق باسراع التحديث والتنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية . ويوجد فى مثل هذا المجتمع تقدير للمشاركة السياسية وانجاز مستويات متقدمة من المشاركة السياسية . ومن مظاهر هذا : شعور المواطن بالذنب عندما لا يصوت ، ومشاركته فى شئون المجتمع المحلى ، واحترام الناجح لغير الناجح فى الانتخابات ، واعتبار المشاركة السياسية هدفا مرغوبا فيه للمجتمعات الأخرى . ففى المجتمع الامريكى يربط الكونجرس ما بين عامل توفر الديموقراطية والمشاركة السياسية وبين مساعدته لأية دولة .

يرى المؤلفان أن البلدان القريبة من هذا النمط قليلة ولا توجد شواهد تاريخية الا فى حالات خاصة . كما أن هناك الكثير من المشكلات التى تعترض وجوده ومنها مثلا :

١ — أن افتراضــاته نابعة من مقارنة استاتيكية بين البلدان المتقدمة دون أن تضع فى اعتبارها الارتباط ما بين التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية والمتغيرات الأخرى .

٢ — أن التجربة أثبتت أن زيادة معدلات التصنيع والانتاجية الزراعية والنمو لا تؤدى عامة للمســاواة أو زيادة الدخل للجماعات ذات الدخل المنخفض ، بل يأتى لصالح الجماعات ذات الدخول الكبرى . وبناء عليه يقدم المؤلفان عددا من أنماط التنمية التى يمكن أن تمر بها المجتمعات وتعبر عن ديناميات التغير فى عالمنا .

وهناك مراحل للتنمية تمر بها المجتمعات ، والعلاقة فيها بين المشاركة السياسية ومتغيرات التنمية الأخرى متغيرة ، وتظهر فيها مستويات مختلفة من المشاركة . ففى المرحلة **الأولى** من التنمية : يحدث نمو اقتصادى — عدم مساواة اقتصادية خاصة فى الريف — نمو المشاركة السياسية للطبقـــة الوسطى الحضرية . واذا كان ثمة نزاع بين الأهداف الثلاثة (النمو — المساواة — المشاركة) فالنزاع فى هذه المرحلة يكون بين أهداف المساواة الاقتصادية الاجتماعية .(الاحتياجات الاقتصادية لسكان الريف) وبين المشاركة السياسية (الاحتياجات السياسية لظهور طبقة وسطى حضرية) .

ولابد من حل للنزاع واختيار أحد الأهـــداف كأولوية فى اســــتراتيجية التنمية — ويسير الحل فى اتجاهين ، اما الوصول الى نمط أوتوقراطى أو نمط برجوازى فى التنمية .

فى النمط البرجوازى تأتى الأولوية لصالح توسيع المشاركة السياسية للطبقة الوسطى الحضرية وتنمو النظم الانتخابية والمؤسسات البرلمانية التى

توفر قنوات المشاركة السياسية للطبقة الوسطى الحضرية وتتسع هذه الطبقة وتنتظم فى أحزاب تؤسس على دعائم ايديولوجية أو شخصية أكثر من قيامها على أساس التعبير عن مصالح الطبقات المختلفة ، وتتسارع معدلات النمو ، وتخلق مزيدا من الفرص لتحسين الأوضاع الفردية وتزداد عدم المساواة الاجتماعية ــ الاقتصادية حيث يختلف الوضع فى الريف فيدفع التحول الراسمالى فى الزراعة وتحسين طرق الانتاج والاستثمار الراسمالى بفائض العمل الى المدن بحثا عن عمل أكثر مهارة وأكثر دخلا . ويشارك هؤلاء فى مؤسسات جيدة لتأمين الخدمة الحضرية ، ومشاركتهم . هى محاولة منهم لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية حيث يرون أن محاولتهم للحراك الاجتماعى من خلال الهجرة ، التعليم ، العمل الأفضل هى أكثر فائدة وأقل تكلفة وخطورة عن المشاركة فى عمل سياسى جماعى . وتطرح المشاركة فى العمل السياسى الجماعى عندما لا يوجد بديل آخر . وتتأثر الطبقات الأخرى بالحراك الاجتماعى الحادث وترتفع مطالبها بفرض المشاركة وهنا يواجه النمط أزمة ، وتحسم الصفوة السياسية الاختيار .

وتأتى المرحلة **الثانية** من عملية التنمية اما بالتوجه نحو النمط التكنوقراطى أو الجماهيرى . وهذا فى حالة اختيار النظام للنمط البرجوازى فى المرحلة الأولى من التنمية ، أما فى حالة اختيار النمط الأوتوقراطى ، فيحدث تركز للسلطة وتمنع مشاركة الطبقة الوسطى ، ويتسارع النمو الاقتصادى ويمكن أن تتحقق المساواة الاقتصادية ــ الاجتماعية كطريق للحصول على دعم الطبقات الدنيا ضد الوسطى . وغالبا ما تستخدم السلطة الحكومية القوة لتحقيق اصلاح زراعى ضد الارستقراطية التقليدية التى تعارضه . ويكون هناك احتياج لوجود سيطرة بيروقراطية على السياسة ، وهى غالبا وراء الطاقة السياسية للحكومات فى المجتمعات النامية ، ويؤدى النمو الاقتصادى والاستثمارات الأجنبية لزيادة فرص الحراك الاجتماعى ــ الاقتصادى .. ولكن استقرار هذا النظام يكون مهددا بمعارضة جماعات الطبقة الوسطى وأيضا مهددا على المدى الطويل من الطبقات الدنيا المستفيدة من الاصلاح الزراعى وسياسات المساواة وتطالب بالمزيد . وتأتى الأزمة مرة أخرى ، وعلى النمط الاختيار ما بين النمطين التكنوقراطى والجماهيرى .

وتأتى **المرحلة الثالثة** فى التنمية . وفى تلك المرحلة يصبح الصراع بين أهداف النمو الاقتصادى والمشاركة السياسية . فى النموذج التكنوقراطى تأتى الأولوية مع أهداف النمو الاقتصادى حيث يرتفع مستوى الاستثمار خاصة الأجنبى وتنخفض المشاركة السياسية وتزداد عدم المساواة . ويمنع هذا النموذج المشاركة على الأقل مؤقتا من أجل تحقيق النمو الاقتصادى ، وتمنع منظمات الطبقة العاملة السياسية ، ولاتشجع منظمات الطبقة الوسطى. ولكن هذا يمكن أن يؤدى لانفجار المشاركة ، فعدم المشاركة مع النمو وعدم المساواة ومؤسسات القمع تشكل دائرة خبيثة .

أما النمط الجماهيرى فتأتى أولوية الاختيار لصالح مستويات عالية من المشاركة السياسية مع زيادة المساواة الاجتماعية ــ الاقتصادية واذا كان ضروريا تخفيض معدلات النمو الاقتصادى فليس النمو الاقتصادى هو الهدف الأساسى ولكن الهدف الأساسى هو تحقيق العدل الاجتماعى والمساواة . وتصبح الأولوية لتنظيم الطبقة العاملة الزراعية والحضرية ــ ويمنع تنظيم الطبقة الوسطى بل ويواجه تأثيرها المضاد من خلال تنظيم الطبقة العاملة . وهذا النمط من التنمية هو الوحيد الذى يشجع المنظمات الجماعية أكثر من الحلول الفردية لمواجهة مشكلات المشاركة السياسية .

ولكن مشكلة هذا النموذج أنه يؤدى الى زيادة الصراع الاجتماعى وزيادة الانقسام فى المجتمع لأن مزيدا من الجماعات تصبح مشاركة وتطالب بالمزيد .. واذا كان النمط التكنوقراطى يؤدى الى القهر الحكومى لمنع المشاركة فان النمط الجماهيرى يسلم للحرب الأهلية كنتاج للمشاركة .

ويتحقق النمط الأوتوقراطى فى ايران وتايوان وتقترب كولومبيا من النمط البرجوازى ، وانتقلت بيرو عام ١٩٦٠ من النمط البرجوازى الى النمط الأوتوقراطى بينما اقتربت البرازيل عام ١٩٦٠ من النمط الجماهيرى .

والاختلاف السابق بين الانماط والمراحل يفترض ان العلاقة بين والمشاركة السياسية وأهداف التنمية الأخرى (النمو الاقتصادى ــ المساواة

الاقتصادية ـــ الاجتماعية) أكثر تعقيدا عن افتراضات النموذج الليبرالى . فالعلاقة ليســـت دائما ايجابية كما يفترض هـــذا النموذج بين المشــــاركة السياسية واهداف التنمية الأخرى ولكن تأخذ العلاقة بينهما صياغة مختلفة . فما هى تلك الصياغة ؟ .

ثالثا : المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والمساواة صياغة جديدة :

ان العلاقة بين التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية لا تسير على منوال واحد ، فقط تعجل التنمية بالمشاركة وقد لا تعجل لها . ففى بعض الحالات توجد العلاقة الايجابية بين التنمية الاقتصادية ـــ الاجتماعية وبين المشــــاركة السياسية ، ففى أى مجتمع نجد من يتمتع بمستوى تعليم أعلى يشارك أكثر من الفقراء غير المتعلمين ، كما أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية تظهر جماعات جديدة وتهدد جماعات قائمة وتتسع فرص جماعات فى وضع أقل لزيادة تأثيرها ، ويتعدد الصراع بين الطبقات ، وبين المناطق ، وبين الجماعـــات العرقيـــة . وتخلـــق حـــــدة الصراع الاجتمـــاعى وعيـــا جمعيا يقود لفعل جماعى لحماية مصالح الجماعة ، وهذا يدفع لحلبة المشاركة السياسية . كما أن تعقد النمو الاقتصادى يؤدى لتعدد التنظيمات والاتحادات (نقابات العمال ـــ التنظيمات التعاونية ـــ اتحادات المزارعين) .

ولكن فى حالات أخرى لا تعجل التنمية بالمشاركة السياسية فهناك أشكال من المشاركة السياسية لا تعتمد على التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتتأثر بعوامل أخرى مثل العوامل السياسية والنظامية . كما أن الوعى والصراع الطبقى والتوسع فى النشاطات الحكومية يمكن أن ينتج عن عوامل أخرى مثل الهجرة والقيادة السياسية والاختلاف الايديولوجى والدينى . كما أن هناك طرقا تؤدى التنمية من خلالها الى التقليل من المشــــاركة السياسية فاتساع مجال النشاط الحكومى يمكن أن ينتج آثارا سلبية على المشاركة . ففى المجتمعات التقليدية والتى تتعلق فيها القرارات الحكومية بالمنــــافع الشخصية للأفراد ينتج عن التنمية الاقتصادية الاجتماعية توسع فى القرارات ذات الطبيعة العامة وانخفاض القرار الشخصى ، وبالتالى تقل فرص

الاحتكاك المباشر للأفراد والجماعات مع مؤسسات التنمية . فتتباعد المسافة بين الادارة الحكومية والمواطنين .

وينتهى المؤلفان لصياغة العلاقة بين التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمشاركة السياسية على النحو التالى « ان التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية، والمشاركة السياسية عملية تحدث معا جنبا الى جنب ، ولكن فى بعض الحالات يمكن أن تحدث المشاركة دون تنمية ، وفى حالات أخرى يمكن أن تحدث التنمية دون مشاركة ، كما ان التغير فى مستويات التنمية الاقتصادية يؤثر على طبيعة ومستويات المشاركة السياسية . ففى البلدان المتخلفة هناك قدر محدود من المشاركة المعباة او المستقلة . وعندما يحدث التغير تبدأ المشاركة المعبأة فالمستقلة فى الاتساع . كما تختلف أنماط المشاركة ما بين مشاركة مستقلة ومعباة داخل المجتمع الواحد فى المجتمعات المتخلفة . ولكن يقل هذا النمط من المشاركة فى المدن فى مقابل زيادة أنماط المشاركة المستقلة . وتوجد فى المجتمعات التقليدية علاقات تبعية شخصية ، لكن مع التنمية والتوسع الرأسمالى فى الزراعة تتهاوى أسس التبعية الشخصية وتختفى تلك العلاقات تدريجيا من المدن مع ظهور البنية السياسية المؤسسية . ومع ذلك تظل آثار من التبعية الشخصية .

هذا عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية فماذا عن العلاقة بين المشاركة السياسية والمساواة الاجتماعية ـ الاقتصادية ؟ يتساءل المؤلفان لو افترضنا ثبات معدلات التنمية الاقتصادية فالى أى مدى تؤثر المساواة بشكل مستقل على المشاركة السياسية ؟ ويجيبا من خلال دراسة أجراها روستو فى عام ١٩٦٤ حلل فيها حالة سبع وأربعين دولة فوجد « أنه من بين ثلاث وعشرين دولة تتميز بالمساواة فى توزيع الأراضى ، هناك ثلاث عشرة دولة ذات نظام ديموقراطى مستقر ، ومن بين أربع وعشرين دولة تتميزا بعدم المساواة هناك ثلاث توصف بالديموقراطية والنتيجة : انه لا يمكن لأية دولة أن تستمر طويلا كنظام ديموقراطى اذا كانت أغلب الموارد موزعة بصورة غير متساوية بين المواطنين » .

ولكن هذا يحدث مع ثبات معدلات التنمية الاقتصادية . فهل تثبت تلك المعدلات ؟ وبناء عليه فان العلاقة بين المتغيرات الثلاثة علاقة معقدة ولـم تستطع المجتمعات النامية الموازنة بينهم ، فكان عليها الاختيار وتحديد الأولويات فما هو دور الصفوات السياسية فى تلك الاختيارات .

رابعا — اختيارات الصفوة السياسية :

ينظر المؤلفان للصفوة السياسية على أنها العامل الفردى الحاسم المؤثر على طبيعة المشاركة السياسية . فالمشاركة فى المجتمعات التقليدية ليست ذات قيمة كبيرة فى نظر الصفوة ، والجماهير أيضا . اما صفوة التحديث فهى تبدى الرغبة فى توسيع نطاق المشاركة وأغلب الصفوات تهدف للحصول على المكاسب من توسيع المشاركة السياسية بضمان التأييد لسياستها ، ولكن عدم الرغبة فى دفع تكاليف هذه المشاركة .

المشاركة لاغلب الصفوات هى اداة أكثر منها قيمة يهدفون منها للوصول للسلطة والبقاء فيها ، وتحقيق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى وهذا هو حال الصفوة فى السلطة ، ولكن للصفوة خارج السلطة موقفا آخر فهى تهتم أكثر بتوسيع المشاركة وخلق أشكال جديدة منها وجلب المزيد من المشاركة للساحة السياسية لتغيير الموازين فى الساحة ، ولكن التأثير يكون لمن فى السلطة وهؤلاء غير مبالين بتوسيع المشاركة السياسية وينظرون اليها على أنها تهدد الوضع القائم الذى يحقق منافعهم وبالتالى تلجأ الصـــفوة الحاكمة لتخفيض مستوى المشاركة حتى لو وصلت الأمور لاستخدام العنف ضد المشاركين ذواتهم .

ولكن فى بعض الظروف يضطر القادة الحكوميون لتحريك جماعات جديدة لدعم سلطتهم ، فكل الصفوات السياسية — حتى فى النظم غير الديمقراطية — عليها أن تستند الى جماعة أو جماعات ، والاعتماد على تأييدها . ويأخذ هذا عدة أشكال : ا — استخدام السياسات الحكوية لمنفعة هذه الجماعة . ب — وخلق أبنية مؤسسية جديدة ترتبط من خلالها هـــذه الجماعة بالنظام

السياسى . جـ ـ ثم وضع قادة هذه الجماعات فى مراكز مهمة فى النظام السياسى أو حتى خلق هؤلاء القادة .

ولكن هل تؤثر المشاركة التى تسمح بها الصفوة على أهدافها الأخرى ؟ يرى المؤلفان انه تبعا لأيديولوجية الصفوة والظروف القومية يمكن أن تعد الصفوة المشاركة السياسية ضرورية أو غير ضرورية للاهداف الاخرى مثل استقلال الوطن والتقدم الاجتماعى والتنمية الاقتصادية .

وبعد التغير الثورى أكثر الاشكال المرتبطة بالمشاركة السياسية ، فالصفوة التى تهدف لتغيير البناء المؤسسى للمجتمع وهيكله الاجتماعى والقيم توسع المشاركة وتجلب جماعات جديدة للسياسة ، فالسمة الرئيسية لأى ثورة اجتماعية اقتصادية واسعة هى انفجار المشاركة الذى ينحى المؤسسات والصفوة القائمة ، ويخلق بديلا جديدا لها ، وتصبح المشاركة هى الوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن الصفوة تواجه مشكلة فى هذه الحالة ، وهى الضغط المزدوج . فتحريك الجماعات يكون ضروريا للثورة الاجتماعية ولكن يمكن أن يكون مؤديا لعدم الاستقرار السياسى ، وعلى ذلك فاذا جاءت صفوة للسلطة ، تهدف لاحداث تغيرات أساسية دون أن توسع من المشاركة السياسية فان سياستها الاجتماعية ـــ الاقتصادية تتسم بالتردد . ومع ذلك فالنماذج الثورية نادرة .

وتواجه الصفوات فى المجتمعات المستقلة اختيارات متعددة ، ففى المرحلة الأولى من الحركة الوطنية يكون القادة غالبا معتدلين ومحافظين ، ولهم روابطهم بالصفوة التقليدية ويسعون للاستقلال من خلال التفاوض والحلول الوسطى مع الاستعمار ولا يرون ضرورة لتحريك جماعات خلف حركة الاستقلال . وعندما يتم تغيير هؤلاء القادة فى لحظة معينة بآخرين راديكاليين يطالبون بالاستقلال الكامل والفورى ويعبئون قطاعات من المواطنين فى الحركة الوطنية . عندما يأتى هؤلاء الى السلطة مع الاستقلال تبدأ المشاركة السياسية فى الانخفاض ، فالكادر الذى لعب الدور الأساسى فى الحركة الوطنية ـــ التى وسعت المشاركة السياسية ـــ تحول الى بيروقراطية

حكومية ، ولأن الصفوة تعارض التوسع فى المشاركة التى قد تنتج توترات اجتماعية ومشكلات اقتصادية ، هنا تنتقل السلطة لجيل ثالث من القادة . وهؤلاء يكونون اما عسكريين أتوا للسلطة من خلال انقلاب ويميلون للنمط التكنوقراطى الذى يعطى الأولوية للتنمية الاقتصادية بدلا من توسيع المشاركة ، أو يأتى قادة تقليديون ويؤلفون ما بين الأهداف العرقية وأهداف المصلحة الذاتية الاقتصادية ويمكن أن تتوسع المشاركة السياسية ولكن على أسس أكثر تقليدية .

هذا عن موقف الصفوة السياسية والذى يعده المؤلفان عاملا حاسما فى اختيار المشاركة من عدمها ، فماذا عن جماعة اجتماعية أخرى ليست فى موقع السلطة ؟ وما هى أشكال مشاركتها ؟ وكيف تتحول لجماعة نشطة سياسيا ونقصد بها الفقراء ؟ .

خامسا : المشاركة السياسية للفقراء :

يقدم المؤلفان فى البداية تعريفا لماهية الفقراء : فالمقصود بفقراء الريف المزارعون والعمال الزراعيون ويشمل هؤلاء من يحوزون (ملكية فعلية أو ايجار) قطعة أرض تكفى لاعاشة أنفسهم وعائلاتهم ، وهؤلاء الذين لا يحوزون أرضا على الاطلاق . أما فقراء الحضر فهم غير المتعلمين أو غير المهرة ، أو الذين لديهم قدر ضئيل من هذا ، وأصحاب الأجور المنخفضة ، والذين يمارسون أنشطة غير قانونية (السرقة ... الخ) وهم يشكلون قاع المجتمع . وغالبا ما يكون نصيب الفقراء فى المشاركة السياسية صغيرا لأنها بعيدة عن اهتماماتهم الأولية التى تتركز فى العمل والطعام والمعونة الطبية .

ويوجد لدى الفقراء احساس بعدم فعاليتهم السياسية وذلك لعدة اسباب منها :

١ ــ نقص أسس المشاركة المؤثرة (المعلومات ــ الاتصالات الملائمة ــ المال) .

٢ ــ ينقسم الأفراد غالبا فى المستويات الدنيا على أسس عنصرية ــ لغوية ــ دينية .

٣ ــ يتوقع الفقراء غالبا رفض مطالبهم من قبل السلطات سواء كانت هذه المطالب فردية أو جماعية .

أنماط مشاركة الفقراء :

١ ــ المشاركة المعبأة : وهى تهدف للتأثير على الحكومة دون أن تكون هناك اهتمامات فردية ، ويكون دافعها الأساسى الاخلاص أو الخوف أو الاقتناع بأن القائد سوف يعمل على تحقيق منفعتهم . ويعد فقراء الريف والحضر مشاركين معبأين أكثر منهم مشاركين مستقلين .

٢ ــ الاتصال الفردى بهدف تحقيق منافع شخصية ، وهى تمثل ابسط أشكال المشاركة السياسية المستقلة . ويمثل الاتصال الفردى الشكل الاكثر وضوحا ومباشرة ، والأكثر ارتباطا بين الفعل والنتيجة ، بينما تكون نتيجة الأشكال الأخرى غير مؤكدة .

٣ ــ جماعات المصالح الخاصة المحدودة : وغالبا ما تكون المنافع التى تهدف لتحقيقها خاصة وتنتهى الجماعة نفسها بمجرد تحقيق هدفها . وتأخذ هذه الجماعات أشكال المنظمات التعاونية وجمعيات التنمية فى الريف .

وهناك شروط لابد من توافرها فى هذه الجماعة وهى :

١ ــ وجود مشكلة معينة يشعر الجميع بأنها ذات أولوية رئيسية .

٢ ــ يجب أن يكون هناك نوع من الضمان بأن المنفعة التى ستتحقق سوف يتم المشاركة فيها بالمساواة ، أو على الأقل لن يستأثر فرد بعينه بالمنفعة الناتجة .

٣ ــ المشاركة المستقلة بواسطة الفقراء وهى تتطلب وجود قادة لديهم عدد من الأفكار حول كيفية اظهار التأثير .

٤ ــ يجب أن يبدو الفعل السياسى الجماعى أكثر تأثيرا عن غيره من المتغيرات الأخرى .

٤ ــ المشاركة الطبقية المتقاطعة Cross Class participation ،
والمثال الواضح فى البلدان المنقسمة على أسس عرقية ، وحيث تتقاطع خطوط العنصر والاقليم والدين واللغة مع خط الطبقة . وتشكل الأحزاب الاثنية والولاء العرقى قنوات المشاركة الرئيسية ومن خلالها يشارك الفقراء محدودو التعليم .

وتعبر المشاركة الطبقية المتقاطعة عن مشاركة مختلطة ، وتكــون غالبا فى ايدى الطبقات العليا والوسطى . وترتبط الأرض والوظيفة والاقتراض فى الريف بروابط عرقية ، وفى الحضر ترتبط الوظائف والاسكان أيضا بعوامل عرقية .

وفى المجتمعات التى تتقاطع فيها العوامل الاثنية مع العوامل الطبقية فان عمال الزراعة محدودى الدخل والمزارعين الفقراء والعمال الحضريين يتشجعون للتصويت أو الاحتجاج بواسطة ملاك الأراضى أو عمد القرى أو قادة الرأى ، ويمكن أن يتحركوا بصورة واسعة كنتاج للخوف أو الاحترام .

٥ ــ المنظمات المعبرة عن الطبقات الدنيا ، وهى القنوات التى تشجع بصورة حقيقية على مشاركة الفقراء ، وهى الأحزاب أو المنظمات التى تركز على مشكلات محدودى الدخل وذلك بالنظر اليهم كطبقة اجتماعية . وغالبا يستخدم تعبير « مشاركة الفقراء » للتعبير عن هذا النمط . وفى صورتها المتطرفة فأنها تعبر عن أحلام الثوريين الاجتماعيين وكوابيس المحافظين . وفى الرؤى الماركسية المتعددة تعبر هــذه المشـــاركة فى الأساس عن نمو الوعى الطبقى ، وهذا الوعى الذى لا يوجد تلقائيا بل من خلال تثقيف شامل يكون غالبا نتيجة أكثر منه سببا للانظمة الراديكالية فى السلطة . وتتشــكل اتحادات الفلاحين ومنظمات العمال الزراعيين درجات متوســطة ودنيا من الوعى الطبقى .

وتتواجد المشـــاركة القائمة عـــلى أسس طبقية غالبا فى المجتمعات التى تقترب من النمط الجماهيرى فى التنمية . وعندما تستطيع المنظمات الواسعة المعبرة عن الطبقات الدنيا أن تدســل للسلطة ، فانها تحدث تغيرات جذرية راديكالية ، بالاضافة الى أن الاعتماد على دعم الطبقات الدنيا فى ارتباطه بالعوامل الأخـــرى ، يمكن أن يظهر ضغطا مؤثرا على الفعل الحكومى . كما أنها تولد ضغوطا على المنظمين ليغيروا من أولوياتهم الخاصة وبرامجهم وذلك لاحتياجهم لدعم الطبقات محدودة الدخل .

ويطرح المؤلفان تساؤلا أخيرا عن موقف كل من الصفوة السياسية والقوى الاجتماعية والمشاركين فى عملية التنمية من توسيع المشاركة السياسية ، وعما اذا كانت هدفا أوليا لهم ، أو مجرد وسيلة للتنمية ، أو نتاجا ثانويا للتنمية .

أولا : المشاركة السياسية كهدف للتنمية : تظهر المشاركة السياسية كهدف للتنمية فى المجتمعات ذات المستويات المتقدمة من التنمية ، فينظرون اليها كضرورة لفعالية النظام السياسى ، وتصبح هدفا فى ذاته تركز عليه المعتقدات الايديولوجية والسياسية الســائدة . وهـــذا قائم فى المجتمعات المتقدمة (سواء النظم الشمولية أو الديموقراطية) .

أما المجتمعات التى تمر بمرحلة انتقالية من الأوضاع الريفية الى الأوضاع الحضرية الصناعية ، فلا ينظر للمشاركة السياسية كقيمة متفق عليها عامة ، بل كهدف متنافس مع غيره من الأهداف . فالصفوة تركز على الأهداف التى تحقق حصولها على السلطة وتحقيقها للاستقلال وتحقيق النمو العسكرى والتنمية الاقتصادية ، وفى بعض الأحيان المساواة . والجماعات والأفراد يهدفون لتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية وفرص العمل والاســـكان والتعليم الأفضل ، ونادرا ما ينظرون لها كهدف للتنمية .

ثانيا : المشاركة السياسية كوسيلة للتنمية : اذ نظرنا للمشاركة كوسيلة لتحقيق التنمية فانه يتم حساب تكاليفها كوسيلة بالمقارنة بالوسائل الأخرى . لذا فمن الممكن أن يتم الانتقال منها كوسيلة الى وسائل أخرى تعدها الصفوة

والجماعات أمثل لتحقيق أولويات جديدة . فالصفوة أو الجماعات أو الأفراد اذ فشلوا فى تحقيق أهدافهم من خلال المشاركة يتجهون لوســائل أخرى لتحقيق أهدافهم أو أهداف جديدة لا تستلزم المشاركة السياسية .

ثالثا : المشـــاركة السياسية كنتاج ثــانوى للتنمية : ويبدو التغير فى مستويات وقواعد المشاركة كنتاج ثانوى للتنمية أكثر منه نتاج للاختيار الواعى بواسطة الصفوة أو الجماعات أو الأفراد سواء كان هذا الاختيار هدفا أو وسيلة .

ولكن على مستوى المجتمع ، تتجه التنمية الاقتصادية بصورة عامة لتشجيع مستويات أعلى من المشاركة وأشكال أكثر تنوعا وقواعد أكثر تعقيدا ومعدلات من المشاركة المستقلة على حساب المشاركة المعبأة .

والصفوة التى تعمل على بناء الأمة والتنمية الاقتصادية والمساواة تخلق ظروفا ايجابية لتوسيع وتنوع المشاركة السياسية .

أما على مستوى الأفراد ، فمشاركتهم اما تكون نتيجة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية ــ الاقتصادية ، أو تقدم هويتهم من خلال جماعة اقتصادية ــ اجتماعية ، أو عرقية ، والتنمية تزيد من حجم وأهمية أفراد الطبقة الوسطى المتعلمين الذين يشعرون بقدرتهم فى التأثير على الحكومة ، حيث أن احجام المواطنين عن المشاركة يكون فى الأساس نتيجة لاحساسهم بأنهم غير مؤثرين . والتنمية تزيد من اندماج الأفراد فى المجتمع واضعاف الانقسامات العرقية وزيادة معدلات المشاركة . وتزيد المشاركة اما لأن هناك أفراد أكثر وعيا أو أكثر فقرا .

تعقيب :

١ — يمكن اعتبار هذه الرؤية كاحدى الرؤى التى تصنف فى اطار نظريات التنمية ، والتى تبرز فاعلية العوامل الداخلية كعامل حاسم ومسئول عن تطور الأوضاع فى مجتمعات العالم الثالث ، ومن هنا كان اهتمام الكتاب باختيارات الصفوة السياسية ، والعلاقة بين الطبقات والجماعات الاجتماعية ، والاختلافات العرقية وغيرها كعوامل مؤثرة على تحقيق معادلة التنمية فى تلك المجتمعات . ويعالج الكتاب هذه العوامل بمعزل عن العوامل الخارجية وتأثيراتها على الأوضاع داخل بلدان العالم الثالث . ويصبح التساؤل المطروح : هو « لماذا تعجز مجتمعات العالم الثالث عن تحقيق التوازن بين محاور التنمية المختلفة (النمو الاقتصادى — المساواة — المشاركة الأساسية)؟ هل لتعقد العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة ؟ وما هو السبب وراء هذا التعقد ؟ هل لعوامل داخلية ؟ أم تلعب العوامل الخارجية دورها ؟ فقد أصبح من الصعب الآن دراسة الظروف الداخلية لمجتمع ما بمعزل عن ارتباطاته الخارجية .

٢ — على الرغم من محاولة الكتاب تجاوز النمط الليبرالى فى التنمية فى مجتمعات العالم الثالث ، ورفضه للافتراضات التى يقوم عليها هذا النمط ، والتى تعتمد على المقارنة الآلية بين أوضاع البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ، دون مراعاة لخصوصية أوضاع البلدان النامية ، الا أنه برز فى عدد من المواضع فى الكتاب ثنائية المجتمع « التقليدى — الحديث » والتى تعتمد بدورها على المقارنة بين أوضاع البلدان المتقدمة . ففى تعريف الكتاب لعملية التنمية ينص على أنها عملية من التحولات التى تدفع بالمجتمع لتحقيق النمو الرأسمالى وأن مراحلها المختلفة انما هى تعبير عن المراحل الانتقالية التى تمر بها المجتمعات فى طريقها لتحقيق التنمية تبعا للنموذج الغربى كما تبرز ثنائية « التقليدى — الحديث » فى مواضع متعددة من الكتاب وعلى سبيل المثال :

(أ) عند الحديث عن الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية ، والقدر المحدود من شكلى المشاركة السياسية التى تشهدها المجتمعات التقليدية، فى مقابل مشاركة واسعة بصورتها المستقلة فى المجتمعات المتقدمة حيث أن الكتاب يقرر أن كل المجتمعات تشهد كلا الشكلين من المشاركة بدرجات متفاوتة الا أنه يعود ليقرر أن مجتمعات العالم الثالث تشهد قدرا محدودا من الشكلين .

(ب) تواجه المجتمعات التقليدية غالبا سيطرة علاقات التبعية الشخصية، ولا يتم ظهور الأبنية السياسية المؤسسية الا من خلال عملية التحديث ، إلا أنه طوال المرحلة الانتقالية تظل علاقات التبعية الشخصية تلقى بظلالها على هذه المجتمعات .

(جـ) ان المشاركة السياسية فى المجتمعات التقليدية لا تشكل قيمة مهمة، سواء للصفوة أو للجماهير ، وذلك على عكس المجتمعات المتقدمة التى تمثل فيها المشاركة السياسية قيمة تحظى بالاتفاق العام ، ويصبح مرغوبا فيها لذاتها الى الحد الذى يجعلها معيارا رئيسيا لتقييم تطور الأوضاع المجتمعية فى النمط الليبرالى المتحقق فى صورة المجتمع الأمريكى ، والى الحد الذى يجعل المشاركة السياسية معيارا رئيسيا لدى الكونجرس الأمريكى عند تحديده للمساعدات التى يمنحها للبلدان النامية واشتراطه تحقق حد أدنى من المشاركة السياسية فى هذه البلدان ، الا أننا يجب أن نشير هنا الى عدم دقة رصد الكتاب لهذه المسألة خاصة فى ظل خريطة المساعدات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والتى تدعم عديدا من النظم التى هى أبعد ما تكون عن تحقيقها للمشاركة السياسية بأية صورة من الصور .

٣ — أبرز الكتاب اهتماما ملحوظا بالمشاركة السياسية للفقراء ولم يركز فى تناوله على أوضاع مشاركة الصفوة وأشكالها فقط ، لكنه اهتم أيضا بتلك الظروف التى يمكن أن يتحول الفقراء من خلالها من جماعة غير نشطة سياسيا الى جماعة مشاركة ونشطة ومؤثرة .

٤ — يخلص الكتاب فى النهاية الى أن المشاركة السياسية لا تشكل هدفا فى ذاتها أمام الاختيارات المطروحة فى مواجهة المجتمعات النامية بل هى وسيلة من وسائل متعددة للتنمية يمكن الاستعاضة عنها بوسائل أخرى لتحقيق ذات الأهداف المرتبطة بعملية التنمية ، وفى بعض الأحوال يمكن أن تصبح المشاركة السياسية نتاجا ثانويا للتنمية أكثر من كونها اختيارا واعيا من قبل الصفوة السياسية أو الجماعات أو الأفراد .

واستنادا على ذلك فان المرحلة الأولى من التنمية فى هذه المجتمعات تشهد صراعا بين أهداف المساواة الاجتماعية — الاقتصادية وبين المشاركة السياسية ، بينما تشهد المرحلة الثانية صراعا بين أهداف النمو الاقتصادى والمشاركة السياسية ومن هنا يصبح السؤال المطروح : هل حسم الاختيار لصالح المشاركة السياسية فى كلتا مرحلتى التنمية هو الاختيار الأكثر صحة أمام مجتمعات العالم الثالث ؟ ذلك هو السؤال الذى كان اتجاه اجابة الكتاب عليه هو ابراز النتائج الايجابية للمشاركة السياسية فى تنمية وعى وقدرات الأفراد والجماعات وزيادة معدلات الاندماج فى المجتمع فى مواجهة اضعاف الانقسامات العرقية .

المرأة والثقافة والمجتمع (*)

ميشيل روزالدو ولويس لامفير

عرض الدكتورة / اجلال اسماعيل حلمى (**)

شهد ميدان « المرأة » انجازات متعددة حتى أصبح هناك العـديد من الدراسات الميدانية والصياغة النظرية التى تركز على المرأة سواء باعتبارها متغيرا مستقلا أو متغيرا تابعا يؤثر ويتأثر بالأبعاد الثقافية والاجتمـــاعية والنفسية والاقتصادية والسياسية • ومن هنا بدأت الحاجة ملحة لتأسيس فرع جديد من فروع علم الاجتماع هو «علم اجتماع المرأة Sociology of Woman وهذه ليست بالفكرة الجديدة وان كان من الضرورى اتخاذ الخطوات الايجابية من حيث تجميع وتوثيق جميع الكتابات والدراسات التى اهتمت بالمرأة فى ضوء العديد من المفاهيـــم والمتغيرات والعلاقـات التى تختلف من ثقافة الى اخرى • وتتمثل اهمية كتاب المرأة والثقافة والمجتمع فى أنه يعد أحد الدعائم التى يمكن الاعتماد عليها لتاصيل علم اجتماع المرأة • فهو يتضمن مجموعة من المقالات التى حاول مؤلفوها ــ وهن من النساء ــ تقديم نماذج نظرية تربط المرأة بالظروف الثقافية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع ، مستشهدات ببيانات ثانوية Secondary Data مستمدة من دراسات واقعية متنوعة أتيح فيها أن يعبر الواقع الثقافى عن نفسه • فقد استشهدت الباحثات بشواهد اثنوجرافية عديدة من الصين والهند واليابان وافريقيا والفليبين والشرق الأوسط

(*) M.Z. Rosaldo and L. Lamphere (ed.) Woman, Culture and Society, Stanford University Press, Stanford, California 1974.

(**) مدرس علم الاجتماع ــ كلية الآداب ــ جامعة عين شمس •

أمريكا • هذه الموضوعية فى الاستدلال بالدراسات السابقة تدعم أثر الثقافة والمجتمع على مكانة المرأة •

يقع الكتاب فى ٣٥٢ صفحة وينقسم الى ثلاثة عشر مقالا ، عدا المقدمة ونبذة قصيره عن كل كاتبة • وفى نهاية الكتاب بيان خاص يشمل الموضوعات وأسماء الأعـــلام •

تتضمن مقدمة الكتاب مناقشة مستفيضة للسؤال الذى طرحته سيمون دى بوفوار ١٩٥٣ وهـــو لمـاذا يطلق على المـرأة الجنس الآخر ؟ منذ ذلك الحين تحاول النساء معرفة وضعهن فى المجتمع ويعملن على تغييره • لقـد أصبحت النساء على وعى بالتفرقة القائمة على أساس الجنس فى مختلف المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية • لذلك يحاولن الكشف عن شمولية أيديولوجية التفرقة السائدة سواء فى الأدب أو علم النفس أو الرأى العام •• الخ • فالذى كان موجودا فى الماضى أصبح مشكوكا فى صحته ، ومن الصعب التسليم به • ومن الغريب أن ينعكس الرأى التقليدى نحو المرأة فى كتابات الأدباء ، وفى العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية والسياسية حيث سلم الدارسون بالبديهية القائلة بأن النساء من الجنس السلبى ، لا وظيفة لهن الا أن يكن أمهات متفرغات أو زوجات طائعات • وعلى الرغم من أن قليلا من الدراسات الأنثروبولوجية اثبتت وجود المرأة كجنس أقوى فى بعض الثقافات البدائية ، الا النظرة التقليدية للمرأة مازالت هى السائدة • ولتغيير هـذه النظرة يجب بلورة وجهات نظر جديدة فالعالم الاجتماعى اليوم هو محصلة تشمل أعضاء من الذكور والاناث ولا يمكن فهم المجتمع أو تغييره دون الالمام بأنشطة واحتياجات النصف الآخـر للمجتمع النساء • ومن الدراسات الأنثروبولوجية يمكن استقراء بعض التساؤلات مثل • هل توجد مجتمعات تعتبر المرأة ندا للرجل أو فى مرتبة أعلى منه ؟ واذا كانت الاجابة بالنفى فهل يرجع ذلك الى أن النساء بطبيعتهن فى مرتبة أدنى من الرجال ؟ ولماذا تقبل المرأة — فى أى مكان — أن تكون فى موضع التابع ؟ كيف وفى أى موقف من

المواقف تمارس المرأة السلطة ؟ وأخيرا كيف تساعد المرأة فى تشكيل وخلق وتغيير العالم الخارجى الذى تعيش فيه ؟

وباختصار تهدف موضوعات هذا الكتاب الى توجيه الانتباه نحو الأسئلة التى سبق تجاهلها مؤكدة فشل الأنثروبولوجيا فى تنمية مكونات نظرية عن الأدوار الأساسية للمرأة فى المجتمع ، وبالتالى استمرار القضية القائلة بأن جميع المجتمعات المعاصرة يسيطر عليها الرجال ، وأنه على الرغم من تفاوت درجات الخضوع الأنثوى من مجتمع الى آخر ، الا أن التمايز على اساس الجنس حقيقة عالمية فى الوقت الحاضر . وانه على الرغم من وجود الأساطير والوثائق التاريخية عن تفوق النســاء وتقديس خصـوصية المرأة الا ان الأنثربولوجيين يعتقدون أن هذه الأساطير تعبر عن أحلام وخيالات بعض الثقافات أكثر من كونها انعكاسا للتاريخ . كما أن مثل هذه الأساطير كانت توجد فى المجتمعات التى يسيطر عليها الرجال فى الوقت الحاضر .

وتنتهى مقدمة الكتاب الى أن « نظام سلطة الأم » **Martiarchy** يعتبر هو الآخر أسطورة . ولذلك استبعدت من المقالات الثلاثة عشر حيث حاولت المؤلفات تقديم مداخل بديلة حول مكانة المرأة ، ماضيها وحاضرها .

ويمكن تقسيم مقالات هذا الكتاب الى ثلاث مجموعات تعد كل منهـا محاولة للاجابة على عدة تسـاؤلات جوهريـة . **المجموعة الاولى** وتتمثل فى المقالات الثلاثة الأولى ، وتدور حول الأسئلة التالية . لماذا تظل العـادات القديمة للرجل باقية بيننا اليوم ؟ واذا كان العالم الاجتماعى اليوم يختلف عن ذلك الذى عاشه السابقون علينا فلماذا تظل العلاقة بين الجنسين قائمـة على عدم التماثل ؟ وكيف تظل الجماعات الاجتماعية التى تغيرت اتجاهاتها جذريا قائمة ومستمرة على نفس النظام الاجتماعى الذى يسيطر فيه الحال ؟

ان الفكرة الجوهرية التى تدور حولها مقالات تلك المجموعة هى أن النساء يحملن ويلدن ولذلك فمن الملائم لهن تربية ورعاية الأطفال وتحمل المسئوليات

المنزلية ، ولكن هذا لايعنى أن العلاقة بين دور الأم فى التكاثر ودورها التقليدى أمران متلازمان • فالعوامل البيولوجية قد تؤدى الى اتخاذ الترتيبات الاجتماعية والثقافية الملائمة ، الا أن التغير فى التكنولوجيا ، وفى حجم السكان وفى الأفكار والطموحات يمكن أن يغير النظام الاجتماعى كله • وترى هذه المقالات ايضا ان المرأة حتى اليوم تعترف بدورها الأمومى والتقليدى مما يفسر خضوعها عالميا • كما أن دور المرأة كمنجبة شكل سيكولوجيتها وأضفى صيغة مميزة على مفهومها الثقافى ، وسمح بفهم مكانة المرأة الأزلية دون التنويه بتبعيتها لأنه شىء تحتمه خصائص المرأة البيولوجية والوراثية •

فى المقالة الأولى وعنوانها « المرأة والثقافة والمجتمع » ترى روزالدو أن التركيز على الدور الأمومى للمرأة أدى الى مواجهة عالمية بين الأدوار المنزلية التقليدية والأدوار العامة الخارجية • فالنساء اللاتى كرسن أنفسهن للأعمال المنزلية لا يتمتعن بالسلطة والمكانة الاجتماعية والثقافية التى يتمتع بها الرجال • وهذا اللاتوازن فى عدم شرعية ممارسة المرأة للسلطة مثل الرجل واختلاف الأساليب التى تحصل بها المرأة على المكانة والقدرة على تحقيق الذات ، انما يأتيان من خلال عالم المرأة التقليدى ، أى العمل المنزلى •

أما كود ورو فتكشف فى المقال الثانى ، وهو عن « بناء الأسرة والشخصية الأنثوية » عن متضمنات دور المرأة كأم فى تنمية الشخصية عند الصغار • وهى ترى أن اختلافات الشخصية نتيجة للجنس محصلة غير مقصودة لحقيقة تتضمن أن النساء هن اللاتى يتحملن المسئولية الأولى نحو رعاية الأطفال من كلا الجنسين • فالأم تستجيب بطريقتين مختلفتين لأطفالها من الذكور والاناث • وعندما يكبر الابناء يكون لديهم رد فعل مختلف نحوها • فبالنسبة للصبى تعتبر الرجولة شيئا مجردا ، عبارة عن مجموعة من الحقوق والواجبات يتم الوصول اليها من خلال الرفض العاطفى لأمه ، ولعالم النساء • بينما تتبع الفتيات الصغيرات خطوات أمهاتن ويصبحن نساء صغيرات • فمن خلال الاساليب التى تتدرب عليها الفتاة من أمها ، تتعلم كيف تتعامل مع

متطلبات الأسرة ، وتتكون الشخصية الأنثوية التى تعتمد اساسا على الاعتماد والارتباط بالآخرين • وعلى العكس من ذلك تجد ان الشخصية الذكرية تعتمد على الاستقلال وعدم الاعتماد على الآخرين • ومن هنا تاتى فكرة تبعية المرأة فى مقابل استقلالية الرجل •

وفى المقال الثالث وهو بعنوان « المرأة بالنسبة للرجل كالطبيعة بالنسبه للثقافة » توضح ورتنر كيف تتحد عوامل مثل الخصائص البيولوجية للمرأة ، الدور المنزلى للمرأة والشخصية الأنثوية لايجاد تعريفات ثقافية تميل الى الحط من دور المرأة وتقلل من منزلتها • فالنساء اللاتى استبعدن عن نطاق الخبرة الخارجية العامة والمعرفة وحوصرن دخل نطاق الحياة التى تمليها عليهن خصائصهن البيولوجية ، ينظر اليهن على أنهن كائنات طبيعية أو فطرية Natural اكثر منها ثقافية Cultural على عكس النظرة الى الرجال • وتنبه أورتنر الى أن هذه الأيديولوجية تحتوى على علاقة تعسفية ، وليست ضرورية ، بين الوظائف الجسدية للمرأة والطبيعة مما يجعلها تقيم بصورة سلبية وليست ايجابية • وبعبارة اخرى ان سهولة الربط بين المرأة والطبيعة تعطينا مقولة ثقافية مقبولة عن الخضوع الأنثوى • فالخصائص البيولوجية للمرأة ودورها الاجتماعى وشخصيتها تساعد الثقافات المختلفة على أن تعرف المرأة « بأنها أقرب الى الطبعة من الرجل » ، وبالتالى تكون دائما مقهورة من الرجل والمجتمع •

يلاحظ مما سبق أن المجموعة الأولى من المقالات تبدأ من منطلق عام نحو توضيح الأساليب التى تتحدد من خلالها الوظائف الاجتماعية للمرأة خاصه دورها فى رعاية الأطفال والانجاب لجعل النساء يعرفن عالميا « بالجنس الآخر » « ولكن اذا أخذنا فى الاعتبار العوامل التى تساهم فى التفرقة بين الذكور والاناث نجد انها غير متكاملة لأنها تتجاهل الأساليب المختلفة التى تحصل بها المرأة فى بعض الأحيان على النفوذ والشعور بالقيمة الذاتية •

المجموعة الثانية من المقالات (من السادس الى العاشر) تدور حول

أثر كل من الطبيعة ودرجة القوة الانثوية على دور المرأة فى العمليات الاجتماعية المختلفة • كما حاولت الكشف عن الدور الذى لعبته بعض الأيديولوجيات والأبنية الاجتماعية لتحطيم محاولات النساء المتكررة لتشكيل حياتهن أو ايجاد معنى لها • ولأن الرجال فى كل مكان يتمتعون بمكانة عالية عن النساء ويتميزون بالسلطة والنفوذ فان معظم العمليات الاجتماعية فى الماضى كانت تعامل النساء كشىء لا قيمة له • حتى النساء اللائى وصلن الى القمة ومارسن السلطة كان ينظر اليهن على انهن منحرفات او على افضل تقدير استثناءات • كما كان يفترض اتساق اهداف النساء مع اهداف الرجال وأيديولوجياتهم وليس العكس • لذلك تتحدى المجموعة الثانية من المقالات تلك الفرضية مقترحة بعض التساؤلات التى تصلح كنواة لدراسات مستقبلية عن المرأة • ومن الموضوعات التى اثيرت : أن كلا من الرجال والنساء يعملون بطرق منظمة متسقة لتحقيق الغايات المنشودة ، وحتى لو كان الاتجاه السائد فى المجتمع « أن المرأة شىء لا قيمة له » فان الحقيقة غير ذلك • فان النظرة الثاقبة الى استراتيجيات النساء ودوافعهن والاختيارات اللاتى يقمن بها ، والعلاقات والغايات اللاتى يحققنها تصل بنا الى الحقيقة التالية وهى حتى فى حالة التفرقة الظاهرة بين الجنسين من حيث دور كل منهما ، فان المرأة لديها قدر لابأس به من القوة يفوق ما كان يتصوره أصحاب النظريات التقليدية •

ومما يؤكد ذلك ما اشارته كولبير فى المقالة الرابعة وهى عن « النساء والسياسة » أنه يجب أن ننظر للنساء كأصحاب استراتيجيات سياسية ، فهن يستخدمن مصادرهن المتاحة لتعضيد اهتماماتهن ومصالحهن التى غالبا ما تكون عكس مصالح الرجال واهتماماتهم • وقد تظهر هذه الاستراتيجيات بصورة مشوشة أو سيئة الا أنها على الرغم من ذلك تؤثر على المجتمع وعلى الحياة الاجتماعية • فعلى سبيل المثال ، من الأساليب التى تستخدمها المرأة لتحقيق مآربها ما يسمى « بالمآسى التقليدية للمرأة » مثل طلب الطلاق أو استخدام ولاء الأبناء خاصة الذكور لتحطيم تماسك الأسرة أو العشيرة • ومن وجهة نظر معايير السلطة فان هذه الاجراءات تظهر على أنها مسألة مزاجية أو مفرقة للشمل أو غير مرغوب فيها ، الا أن علماء الاجتماع الذين يتجاهلون تلك المعايير

يمكن أن يتوقعوا وجود تركيبات شاذة أو عمليات اجتماعية شاذة في الحياة الاجتماعية .

وفي المقال الخامس « استراتيجيات التعاون والصراع بين النساء في الجماعات التقليدية » طورت لاغير نظرية تتعلق بالطرق التي من خلالهاتتعارض الملامح الأساسية للمجتمع مع تطلعات المرأة نحو خلق نسق جديد للمرأة يختلف عن النسق التقليدي . اذ ترتبط استراتيجيات المرأة ارتباطا مباشرا ببناء القوة الأسرة . فعندما تكون القوة أو التأثير في أيدي الرجال تحاول النساء التأثير عليهم ولهذا ينشأ الصراع بينهما . ولكن عندما تقسم السلطة وتوزع بين الرجال والنساء يقل احتمالات الصراع ، وفي مثل هذه المجتمعات تستطيع النساء تكوين روابط قوية مع غيرهن من النساء بهدف تصريف أمور الحياة اليومية .

وبالتركيز على العلاقات المنزلية أو العائلية ترى ستاك في المقالة السادسة، أدوار الرجال والنساء واستراتيجية الكفاح فيمجتمع متحضرللأمريكان السود أنه من الأفضل عدم الأخذ بنمط الاسر الحضرية للأمريكان السود لأن نسق الامومة في هذه الاسر يتصف بالثبات والاستاتيكية وعدم الوضوح . وبدلا من ذلك ترى ستاك أن النساء كواضعات للخطط فاعلات اجتماعيات أكثر قدرة على التعامل مع المشاكل الاجتماعيةمثل الفقر والبطالةوالاحباط خلال الحياة اليومية . وفي هذا المجال توضح الدراسات ـ التي استخدمت منهج تحليل التاريخ الشخصي لمجموعة من النساء السود في المناطق الحضرية بوسط غرب امريكا . الأساليب التي اتبعتها النساء لتكوين اتحادات نسائية والاعتماد على شبكة العلاقات بين الأقارب حتى يتم تبادل البضائع والخدمات .

أما تانر فتقترح في مقالتها عن « الأمومة في اندونيسيا وافريقيا والامريكان السود » ان النسق الأمومي Matrilocality لا يعتمد على مبدأ غياب الرجل ولكن على مبدأ أهمية المرأة ودورها المؤثر كصانعة قرار . وبفحص بناء الأسرة في عديد من العائلات في المجتمع الأندونيسي والمجتمع النيجيري وجدت تانر أن « الأمومة » ليست محصلة لنسق القرابة السائد سواء أكان في خط الأب

أو فى خط الأم أو كان مزدوجا بل انه يرتبط بالتعريف الثقافى ، والبناء الاجتماعى، والأدوار التى يختص بها الذكور والاناث • نتيجة للتحليل السابق اقترحت تانر وجهة نظر جديدة تعبر عن بناء الأسـرة الحضرية للعائلات السود فى أمريكا • وهى هنا لاتركز على الوضع الهامشى للرجال بل على الدور القوى المؤثر للنساء •

وفى المقال الخامس « النساء فى الصين • مهارات قديمة فى مضـمون جديد » ، لم تركز وولف فقط على تلك الجماعات الريفية التى تتميز بسـلطة مطلقة للأب ، بل امتدت كتاباتها لتشمل استراتيجيات النساء فى المجتمـع كله • فأوضحت أن النساء فى الصين استطعن التكيف مع مكانتهن الدنيا فى العائلات التى يسيطر فيها الرجال بحيث أصبحن يؤثرن على أزواجهن بطريقة غير مباشرة • واستطعن تطوير هذه المهارة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال وتبادل الأحاديث الجانبية مع النسـاء • وعن طـريق التأثير على الرجال من خلال أدوارهم القيادية فى المجتمع هذا ولقد أضافت وولف تحليـلا تصوريا للأوضاع التى يمكن أن يحصل عليها النساء داخل المجتمع فى حـالة التغيير الثورى •

أما هوفر فقد تناولت بالدراسة والتحليل مجتمعا أفريقيا : قبائل الماندا فى سيراليون حيث ذكرت فى مقالتها « مدام يوكو : حاكمة تحالف الكابا ماذر » أن النساء فى هذا المجتمع يمكنهن ان يكن مسيطرات ويرأسن التحالفـات السرية • كما يسمح النظام السياسى لهذا المجتمع بأن تكون المرأة ذات نفوذ سياسى • ففى عهد تزايد المستعمرات البريطانية وتزايد سيطرة بريطانيا على هذا المجتمع استطاعت مدام يوكو فى أواخر القرن التاسع عشر عقد العديد من الارتباطات السياسية وأصبحت تلعب دورا كبيرا فى حياة زوجها حتى تمكنت من خلافته فى رئاسة القبيلة بعد موته • وبدأت تستغل سلطتها عن طـريق المزايا التى تتمتع بها لكونها امرأة فاستخدمت نفس الأسلوب الذى كان يتبعه الرجال عادة لتقوية نفوذهم السياسى • فقامت بتزويج الفتيات القصر لرجال

من بدنة اخرى وبذلك تخلق تحالفا بين بدنة العروس وبدنة الزوج • ولقد كشفت هوفر الطريقة التى من خلالها تستطيع النساء التصرف كما يتصرف الرجال وكيف يمكنهن معالجة الأمور السياسية بطرق ليست متاحة للرجال فى المناصب المختلفة •

يتضح من العرض السابق أن المجموعة الثانية من المقالات تبحث عن مظاهر القوى لدى النساء والاستراتيجيات الخاصة التى يبتدعنها لفرض سيطرتهن وتتفق الأيديولوجية المتبعة فى هذه الدراسات مع التطورات الاخيرة فى علم الانثروبولوجيا • فقد رفض كل من بارث Barth وليش Leach وفيرث Firth وبيلى Baly التفسيرات الاستاتيكية للبناء الاجتماعى لأنها تتجاهل دور الابعاد السياسية والاجتماعية فى تطوير وتغيير تلك الأبنية •• وامتدادا لآراء المنظرين السابقين عملت – تلك الدراسات على توضيح أن كلا من الرجال والنساء أعضاء لهم فعاليتهم فى المجتمع • وترجع أهمية تلك العلاقات الى أن صاحباتها استخدمن منهج التحليل المقارن للاجابة على تساؤلات عن العوامل التى تحدد المكانة الاجتماعية للمرأة • وكيف يمكن حساب التباين فى مكانة المرأة عبر المجتمعات المختلفة ؟ ولهذا نجد مقال « ساندى » عبارة عن معالجة احصائية للاجابة على هذا التساؤل • ففى مقالتها « مكانة المرأة فى المجالات العامة » ترى ساندى أن الانجاب والعمل والدفاع مظاهر أساسية فى العمل وكسب العيش يعد متغيرا اساسيا لتحديد مكانتها الاجتماعية • ففى المجتمعات التى يتحكم فيها الرجال فى حصيلة الانتاج تشارك المرأة بدور ضعيف فى انتاج السلع الاساسية • وفى كلتا الحالتين تعانى المرأة من المكانة المنخفضة وقد اكتشفت ساندى تحسنا فى مكانة المرأة فى المجتمعات التى تشارك المرأة الرجل فى انتاج السلع الأساسية بشكل متساو نسبيا • حيث تتحكم المرأة عادة فى الموارد الاقتصادية الأساسية مما سيؤدى حتما الى نوع من العداء بين الجنسين أو الى الاعتراف بالمرأة وتقدير أهميتها على المستوى الدينى أو على مستوى الطقوس والشعائر •

اما المقالة الثامنة فهى اعادة نظر لفكرة انجلز عن المكانة الاجتماعية

للمراة بالمقارنة بالرجل حيث تفترض « ساكس » فى مقالتها « عودة انجلز : النساء وتنظيم الانتاج والملكية الخاصة » افترضت انه من خلال التحكم فى الانتاج ، وليس المشاركة فى اعداد الطعام ، هو المحدد الرئيسى لمكانة المراة • واعادت ساكس تفسير نظرية انجلز عن أصل الأسرة والملكية الخاصة مركزة على الدينامية التاريخية التى عن طريقها تحولت المراة من شخص مساو للرجل الى زوجة تعتمد كلية على زوجها : أو قاصر يجب ان توضع فى حماية الرجل • وقامت ساكس بتحليل مجموعة من البيانات جمعتها من أربعة مجتمعات افريقية هى امبتو فى زائير ، ولوفيد وبوندو فى جنوب افريقيا ، وجاندا فى أوغندا فوجدت انه كلما اتجه الرجال نحو الانتاج بهدف التبادل وليس للاستهلاك المباشر كلما اصبح عمل المراة موجها للحياة العائلية او المنزلية مما يؤدى بالتالى الى انخفاض مكانة المراة • وأن تغير هذا الوضع يصبح ممكنا فقط فى حالة تحول العمل المنزلى من عمل معيشى خاص الى عمل عام يتم بهدف التسويق وبذلك يصبح عملا ذى قيمة اجتماعية • أى ينال تقدير واحترام المجتمع • وعندما يصبح الانتاج وتربية الأطفال واتخاذ القرارات الاقتصادية من مسئوليات المراة تصبح أيضا على قدم المساواة مع الرجل •

أما المقالة التاسعة فهى دراسة ميدانية قامت بها « ليس » فى غرب أفريقيا مستخدمة منهج دراسة المجتمع المحلى للمقارنة بين مجموعتين من الأفراد يعيشون فى موقع جغرافى محدد هو منطقة الايجاو Ijaw ، حيث تنقسم النساء فى شمال هذه المنطقة الى تجمعات نسائية بينما تفتقر المنطقة الجنوبية لهذا النوع من التجمعات • ومن أهم ما تعرضت له ليس فى مقالتها « التجمعات النسائية : الترابطات النسائية فى اجاوا » أوجه الشبه والاختلاف بين المجتمعين المحليين اللذين يختلفان من حيث الأصل الذى تنحدر منه أسر كل مجتمع ، وقواعد الارث ، ووجود الأسواق المحلية • وكذلك من حيث النشاط الاقتصادى للنساء وأسس الاقامة وامتلاك الأرض • ولقد حاولت ليس تحليل النسق الاقتصادى والبناء الاجتماعى والعوامل التى سهلت

تكوين تجمعات نسائية فى المنطقة الشمالية مثل : نسق القرابة ، ونمط الاقامة وتعدد الزوجات ، وحجم المهر ونفقات الزواج • ومن هذه الخصائص اتضح أنها تساعد نساء المنطقة الشمالية على ممارسة القوة على المستوى العام بعكس الحال بين نساء المنطقة الجنوبية اللاتى يقتصر نشاطهن على الأعمال المعيشية التقليدية •

وتنحو المقالة العاشرة نحو وسط آسيا نحو البلكان • ففى مقالة دانش « الجنس والقوة عند البلكان » : دراسة مقارنة بين المجتمعات الرعوية والمجتمعات الزراعية ركزت على أهمية العوامل الاقتصادية والبيئية فى تحديد مكانة المرأة • ومن تحليل النتائج تبين أن المجتمعات الرعوية تتطلب نمطا من الحياة يسوده التضامن بين الذكور سواء على نطاق الجماعة القرابية أو المجتمع المحلى • وينظر للمرأة على انها معوق للعمل الرعوى لذلك يبذل الرجل جهود الا بأس بها للحد من أهمية دور المراة مما يحد بالتالى من مارستها للقوة سواء فى الأسرة او فى المجتمع • وعلى العكس من ذلك تكون المجتمعات الزراعية ، فالأسرة الصغيرة هى نواة الانتاج ولذلك نجد تركيزا على التعاون بين الأزواج والزوجات لتحقيق حسن سير العمل •

المجموعة الثالثة وتشتمل على ثلاثة مقالات تدور حول بعض التساؤلات مثل الأساليب التى من خلالها تصطدم الأيدلوجيات الثقافية بالنساء ؟ وكيف تعمل هذه الأيديولوجيات على ابقاء النساء فى أماكنهن ؟ ولقد إعتمدت بامبرجو فى مقالتها « أسطورة الأمومة : لماذا يحكم الرجال فى المجتمع البدائى • على بيانات جمعت من أمريكا اللاتينية • تفترض بامبرجو أن هذا المجتمع لديه بعض الأساطير التى تتنبأ بسيطرة النساء على الرجال فى المستقبل وان الرجال يحاولون استغلال تلك الأساطير لتأكيد استقلالهم عن أمهاتهم وبالتالى تأكيد شرعية قوة الرجال حتى تبدو طبيعية بل وقانونية •• وبذلك تفهم النساء بطريقة غير مباشرة ان ممارسة السلطة قد كانت للمرأة فى الماضى وليس لها مكان فى الحاضر او المستقبل •

ويلاحظ أن المقالتين الأخيرتين تعتمدان على افتراضات نظرية ، ترى أن التعبيرات الثقافية عن غموض وظائف المرأة الانجابية تعطى شكلا طبيعيا أو ضروريا للمرأة باعتبارها فى منزلة من الدرجة الثانية • وتهتم بسول فى مقالتهما « سيادة العمل وأسرار الجنس فى قرية من قرى جواتيمالا » بدراسة وتحليل مفاهيم النساء عن أجسادهن ، وترى أن الأفكار عن الجسم تتسم بمظهرين ، أو هى ذات شقين ، الشق الأول أنه فى نطاق العمل يجب أن يكون الجسد قابلا للمنافسة والمهارة • والشق الثانى أنه من جهة الجنس والانجاب ، فالجسد قابل للتغير ويتسم بالغموض بل هو منبع للخطر فى بعض الأحيان • فالجنس فى هذه الحالة يكون أساسا ثقافيا ومنطقيا للخضوع الانثوى • وفى نفس الوقت فان الغموض الشديد لجسد المرأة يجعلها ذات مفاهيم موحدة فى العالم كله ، ويضع اسسا للتضامن بين النساء مما قد يشكل خطرا وتهديدا للرجال •

وفى آخر مقالة بالكتاب تستخدم « اولجين » الاطار الماركسي فى مقالتها « التوسط بين المتناقضات • لماذا تأكل النساء قبيلة أمبوم الدجاج » • فى هذا المقال تحاول اولجين الكشف عن عدم الاتساق بين الجنسين فى جماعة Mbum Kpau فى تشاد • فمفتاح فهم دور المرأة فى هذه الجماعة لا يعتمد على المشاركة فى الانتاج الذى يتساوى مع الرجال ولكن فى الطرق التى تناسب نظام البدنة الأبوية من اجل توفير الفائض المادى لاضافة مزيد من الزوجات وانجاب الكثير من الأطفال • ومع تعقد الأمور بالنسبة للرجل لتوفير الأموال اللازمة للحصول على زوجة اغتربت النساء عن دورها الأساسى فى الانجاب : كما أصبح تحريم بعض الأطعمة على النساء وسيلة لتوفير وسيط ثقافى Cultural Mediation للتفرقة بين الجنسين فى مجتمع الـ Mbum

يتضح من العرض السابق مدى التباين فى الموضوعات التى تخص المرأة سواء بدراسة المكانة الاجتماعية للمرأة ، أو بدراسة نشاط المرأة الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، فى ثقافات تتباين من حيث درجة التحديث

التكنولوجى والثقافى • وهناك بعض النقاط الأساسية امكن استخلاصها من المقالات الثلاثة عشرة : ـ

اولا : بناء على تحليل ظاهرة « عالمية الخضوع الأنثوى للمرأة » تبين أن التفرقة على اساس الجنس ليست حالة ضرورية للمجتمعات البشرية ولكنهـا نتاج ثقافى يمكن تغييره •

ثانيا : ان التفرقة بين الجنسين ليست واحدة فى جميع المجتمعات بل انها تختلف من مجتمع الى آخر ومن زمان الى زمان • فالنساء يختلفن من حيث أدوارهن الاجتماعية وقوتهن وقدراتهن الجسمية : بل ومكانتهن العامة فى المجتمع وفى تعريفاتهن الثقافية • وان طبيعة وخاصية انشطة المرأة ومغزاها الاجتماعى متباينة وذات اهمية كبيرة اكثر مما كان مفترضا •

ثالثا : يرجع التباين فى مكانة النساء وقيمتهن الى بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالاضافة الى متغير آخر له اهميته هو اسهامات المرأة فى مورد الرزق وتحكمها وسيطرتها على هذه المساعدات •

رابعا : هذه المجموعة المتكاملة من الدراسات النظرية والميدانية تمثـل تحديا للتفكير الأنثروبولوجى فى المستقبل • وذلك بالتركيز على أدوار النساء وأعمالهن ، والقاء ضوء جديد على افتراضات قديمة عن طبيعة المجتمع الانسانى ، بالاضافة للموضوعات الجديدة التى تصلح للبحث فى المستقبل •

القسم الثالث

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب .

ثانيا : تقارير عن بعض المؤتمرات والندوات العلمية التى عقدت خلال العام الاكاديمى :

١ — مهرجان القاهرة للابداع العربى ، القاهرة ، ٢٤ — ٣٠ مارس ، ١٩٨٤ .

٢ — مهرجان طه حسين العاشر ، المنيا ، ١ — ٤ ابريل ، ١٩٨٤ .

٣ — مؤتمر هيكل الثقافى الأول ، المنصورة ، ٢٨ — ٣٠ ابريل ، ١٩٨٤ .

٤ — المؤتمر الخامس للدفاع الاجتماعى : الرعاية اللاحقة لخريجى السجون ومؤسسات الأحداث ومقترحات تطويرها . القاهرة ، ٥ — ٧ مايو ، ١٩٨٤ .

٥ — مؤتمر المرأة العربية والتصنيع ، قبرص ، ٢١ — ٢٣ مايو ، ١٩٨٤ .

أولا

مرشد كتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع بتعاون الزملاء المتخصصين فى هذا العلم والمنتمين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم المثمرة والبناءة وذلك بمشاركتهم فى الجهد العلمى الذى يبذل من خلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كانت المادة الرئيسية فى الكتاب تتمثل فى « المقالات » : فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية العالمية من حيث كتابة المقال ، وما يرتبط بذلك من جوانب شكلية هى فى الواقع شديدة الأهمية من حيث الاخراج العام للعمل العلمى ، فوق أنها ميسرة ولا حرج على القارىء لكى يفيد منها ، وهو الهدف النهائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

ويمكننا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ — أن يظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى فى مجال تخصص علم الاجتماع ، وأن لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير أن ترد المقال الى صاحبها .

٢ — لا ينبغى أن يزيد حجم المقال — بأى حال من الأحوال على عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكاتبة ، وأن تتميز بالوضوح ، والخلو من الأخطاء المطبعية تماما .

٣ — تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم فى النشاط العلمى للكتاب .

٤ — يرفق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة أجنبية ،

وباللغة الانجليزية اذا كان باللغة العربية ، على الا يزيد حجم هذا الملخص على ثلاث صفحات من حجم الكوارتو منسوخا على الآلة الكاتبة ، وخاليا من الأخطاء المطبعية تماما .

٥ ــ يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه الشخصى ، واهتماماته العلمية . أما الصفحة الأولى فيوضح فيها فقط عنوان المقال (بدون ذكر المؤلف أو أية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية من اسم مؤلفها على مستشارى التحرير بالكتاب .

٦ ــ تلحق المراجع ، والملاحظات بنهاية المقــال ــ وليس بحواشى الصفحات ــ وذلك بوضع أرقام مسلسلة فى نهاية الفقرات التى نبغى احالة القارىء اليها ، أو ابداء ملاحظات عليها . وتلفت النظر الى ضرورة كتابة المرجع بالطريقة المنهجية المعروفة ، حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ ــ فى حالة وجود جداول ، أو خرائط ، أو أشكال توضيحية ، أو رسوم بيانية يوضــع كل واحد منها فى صفحة مســتقلة ، ويكتب أسفله : جدول رقم (ــ) ، يوضح ــ

٨ ــ يبلغ عادة المشاركون فى اصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وصلاحيتها للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل اصدار العدد . أما أولئك الذين تحتاج مقالاتهم الى بعض التعديلات والتصحيحات فترد اليهم مشــفوعة بالملاحظات الواجبة ، خلال فترة لا تقل عن أربعة شهور قبل اصدار العدد . ولا يملك حق رفض المقال ، أو قبوله بعد اضافة التعديلات ، أو قبوله تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشارى الكتاب .

٩ ــ أن تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضــمنا ان مؤلفه لم ينشره قبل ذلك فى كتاب ، أو مجلة أو بحث ، كما انه لن يقدمه الى مجلة اخرى قبل ان يعرف موقف مقاله من النشر .

ثـــانيا

تقارير فى بعض المؤتمرات والندوات العلمية
التى عقدت خلال العام الأكاديمى

مهرجان القاهرة للابداع العربى (*)

يحتل مهرجان القاهرة للابداع العربى ، والذى عقدته وزارة الثقافة المصرية بالقاهرة فى الفترة ما بين ٢٤ — ٣٠ مارس ١٩٨٤ ، حيزا هاما من أنشطتها هذا العام . فى اطار هذا المهرجان ، أقيمت على مدى يومى ٢٨ ، و ٢٩ مارس ندوة علمية حول موضوع « الحداثة ومشكلاتها فى الأدب واللغة » ، شـــارك فيها باحثون مصريون وعرب وأجانب ، منهم محمد برادة وأحمد الادريسى ومحمد عابد الجابرى من المغرب ، ومحمد الهـــادى الطرابلسى وتوفيق بكار من تونس ، وعبد الوهاب البياتى وعبد الرحمن مجيد الربيعى وفريال غزول من العراق ، وكمال أبو ديب من الأردن ، وخالدة سعيد من لبنان ، وشارك فيال من فرنسا ، وبيير كاكيا وروجر آلن ويور ســـلافا سنتكيفتش من أمريكا ، ومارتينيث مونتابث من أسبانيا .

الى جانب الجلسات العلمية للندوة ، انعقدت فى رحاب المهرجـــان أمسيتين شعريتين ، الأولى بالاسكندرية ، والثانية فى القاهرة ، اضافة الى عروض فنية قدمتها فرقة رضا للفنون الشعبية ، والمسرح المتجول ، وفرقـــة أم كلثوم للموسيقى العربية ، والفرقة القومية للفنون الشعبية .

ثمة ملاحظات حول أعمال المهرجان ينوه عنها كالتالى :

١ — اتاحة فرصة اللقاء لهذا العدد الكبير من الباحثين فى حقل المعرفة الابداعية ، ممن تتسع دائرة اختصاصـــاتهم للشئون الأكاديمية والتدريس والبحث فى الجامعات ، الى النقد والابداع .

٢ — صعوبة متابعة أعمال الندوة العلمية ، نتيجة اتساع رقعة المتحدثين

(*) أعد هذا التقرير د. محمد حافظ دياب .

فى مبنى جامعة الدول العربية ، حيث امتد حضور المؤتمرين على ثلاث قاعات تنعقد أعمالها فى اللحظة نفسها .

٣ ـ غياب عدد ممن أعلن عن حضورهم ومشاركتهم ، مثل أدونيس ، ومحمد بيفعن ، والطاهر وطار ، ومحمد دكروب ، والطاهر لبيب ، ومطاوع صفدى ، وناصر الدين الأسد ، وعبد السلام المسدى ، وتمام حسان ، وغيرهم .. رغم أن بعضا منهم تقدموا بأبحاث لهم .

٤ ـ صعوبة الاطلاع على الأبحاث المقدمة ، نظرا لضيق الوقت ، واحتواءها ما يقرب من الألف صفحة منشورة باللغتين العربية والانجليزية . ويجدر ملاحظة أن تسليم هذه الأبحاث قد تم فى اليوم الأول للمهرجان (السبت ٢٤ مارس) ، أى قبل بدء أعمال الندوة العلمية بأربعة أيام ، وهى فيما نظن غير كافية للاطلاع عليها .

٥ ـ قصر الندوة العلمية على يومين اثنين ، سبقهما أربعة أيام زيارات وجولات .

وقد تضمنت الندوة جلسات تسع على النحو التالى ..

الجلسة الأولى ، وكان مقررها مصطفى صفوان ، وشارك فيها محمد برادة ، ومحمود الربيعى ، وشارل فيال ، ومحمد فتوح أحمد ، والهادى الطرابلسى ، ومحمد زكى العشماوى ، وانصبت على محاولات التعريف بمفهوم « التحديث » والاشكاليات التى يطرحها ، وجرت مناقشة شارك فيها جابر عصفور ، وحافظ دياب ، وصبرى حافظ ، ومدحت الجيار ، وسيد البحراوى .

والجلسة الثانية ، ومقررها بيير كاكيا ، شارك فيها روجر آلن ، ونبيلة ابراهيم ، وماهر شفيق فريد ، ومحمد دكروب ، وعبد الرحمن مجيد الربيعى ، وتناولت دراسة الحداثة فى الرواية العربية .

والجلسة الثالثة ، ومقررها جبرا ابراهيم جبرا ، شارك فيها بيير كاكيا ، وتوفيق بكار ، وأحمد عثمان ، وعبد الحميــد ابراهيم ، والمنجى الشملى ، وركزت على مفهوم الحداثة فى الأدب . والجلســة الرابعة ، ومقررها مارتينيث مونتابث ، شــارك فيها أنور عبد الملك ، ومحمد عابد الجابرى ، وكمال أبو ديب ، ومحمد مصطفى بدوى ، وتناولت مشكلات الحداثة والابداع فى الفكر العربى المعاصر .

والجلسة الخامسة ، ومقررها عز الدين اسماعيل ، شارك فيها مصطفى صفوان ، وصلاح فضل ، وخالدة سعيد ، وأنور لوقا ، وهدى وصفى ، وركزت أساسا على الجانب المعرفى لمفهوم « الحداثة » وبالذات فى النظرية الأدبية .

والجلسة السادسة ، ومقررها يور سلاف ستتكيفتش ، شارك فيها بكار ، ومطاوع صفدى ، وادوار خراط ، وفريال غزولى ، وانصبت على دراسة الحداثة فى الشعر العربى المعاصر .

والجلسة السابعة ، ومقررها سعيد بدوى الذى عرض لبحثى ناصر الدين الأسد وتمام حسان لغيابهما ، وشارك فيها أحمد مختار عمر ، ومحمد حافظ دياب ، وتناولت قضايا الحداثة فى اللغة .

والجلسة الثامنة ، ومقررها كمال أبو ديب ، شارك فيها صالح جواد الطعمة ، ويور سلاف ستتكيفتش ، وجابر عصفور ، ومارتينيث مونتابث ، وعبد الله الغذامى ، ودارت حول مظاهر الحداثة فى الشعر .

والجلسة التاسعة والأخيرة ، ومقررها محمد برادة ، شارك فيهــا الياس خورى ، وحلمى بدير ، وصبرى حافظ ، ومنى ميخائيل ، ومدحت الجيار ، وفردوس البهنساوى ، وناقشت قضايا الحداثة فى القصة القصيرة والرواية .

والواقع فان القاء نظرة سريعة على الأبحاث التى قدمت للندوة ، يشير

الى الأهمية الحقيقية لاختيار الحداثة كموضوع أساسى . فلقد قدم كمـال أبو ديب بحثا بعنـوان : (الحداثة / السلطة / النص) ، رفض فيه بدءا مقولة الحداثة العربية كنسخة او تفرع عن الحداثة الغربية ، بالنظر الى اختلاف الأرضية الفكرية لكليهما ، مركزا على ما أسماه الحداثة فى علاقتها بالسلطة ، باعتبارها انسلاخا منها ، وانتماء الى ما يقع خارجها ، وهو فى هذا يقع تحت تأثير الكاتب الفرنسى المعاصر ميشيل فوكو . ثم حـاول بعد ذلك تلمس محددات الحداثة الفنية مستعينا بنصوص شعرية لصـلاح عبد الصبور وأدونيس وأحمد حجازى وبدر السياب وقد انتهى الباحث الى محاولة رصد الخط البيانى لحركة النص الشعرى العربى الحديث ، منذ الخمسينات لليوم ، ملاحظا أنه فى بدايته كان يستسلم للغة أقرب الى التجريد والصياغة الذهنية ، والتعبير المباشر عن رفض السلطة والطموح الى الحرية . ومع تنافى حركة القمع والسلطة الطاغية ، تحول النص الى نص حسى ، جسدى ، وممتلئا بالرمز .

وفى بحث نبيلة ابراهيم حول « مستويات لعبة اللغة فى القص الروائى » ، تورد الباحثة فى البداية (حقيقتين) ، أولهما : أن عالم القص الروائى يعد أقرب الأشكال الأدبية اللغوية لحركة الحياة ، وثانيتهما : أن النقد الحديث قد أضحى ينظر الى لغة هذا القص كنظام متكامل يعكس نظام الفكر المبدع لها . بعد ذلك ، قدمت شواهد من أعمال نجيب محفوظ ويوسف العقيد ويوسف ادريس الروائية ، مستخلصة منها مجموعة من النتائج هى :

١ — أن القص الروائى لابد أن يمس مشاكل جمعية ومصيرية بالطريقة التى يعيشها الفرد والجماعة ، وليس برؤية فردية قد تتوه فيها أو فى صنعة اللغة الشكلية فيها مواجهة المشكلات بطريقة حادة .

٢ — لابد من حضور الكاتب فى القص ، لا متخفيا وراء القاص الذى يوجه وجهة النظر بشكل او بآخر ، بل ، لأنه فرد من بين أبناء الشعب ، ولأنه يواجه نفس المشكلات المصيرية ، لابد أن يعلن عن نفسه بشكل أو بآخر .

٣ — اذا كان القاص قريبا على هذا النحو من الحس الجمعى ، فانه يترتب على هذا أن يحرص على أن يبتعد عن اللغة الرسمية التى يتأنى الكاتب فى اختيارها .

٤ — انه اذا كان تصوير الواقع المعاش بكل ما يجرى فيه من أحداث متناقضة وبكل ما فيه من مفارقات على مستوى السلوك الاجتماعى ، هو الهدف الأساس لهؤلاء الكتاب ، فلابد اذا من اصطناع أقدر الوسائل اللغوية على تحقيق هذا الهدف .

٥ — أنه لا ينبغى أن تكون القصة التى يكتبها الكاتب الروائى هدفا فى حد ذاتها ، بل ينبغى أن يتركز الهدف فى قدرته على جعل القارىء يعيش فى الأحداث ، وان تجعله يعيش جسامتها ومدى خطورتها لا على واقعة فحسب بل على مستقبل الأمة بأسرها .

كذلك قدم أنور عبد الملك بحثا عنوانه : «الابداع والمشروع الحضارى»، ذكر فيه أن الانتقال من اشكالية التراث والتجديد الى اشكالية النقل والابداع، يمثل الانتقال من مرحلة تبعية أمتنا العربية الى مرحلة التحرك من أجل التحرر والسيادة ، متسائلا عن مكانة هذه الأمة من المقومات التاريخية والاجتماعية التى تحدد امكان الابداع على مستوى واسع وفعال ، مجيبا بأن الابداع الذاتى ، اى الاعتماد على الخصوصية الذاتية لتقديم مضامين ومسالك جديدة ، غير منقولة ، هـو الكفيل بمواجهة تحديات اشـكالية التحديث ، ومواجهة العصر ، ومواكبة الصراعات ، عن طريق القيام بمشروع ذا مستويات ثلاث : اجتماعى ، وقومى ، وحضارى ، يستهدف تحديد مكانة مجموعة المجتمعات القومية أو المناطق الجيو — ثقافية من المسيرة التاريخية للانسانية ، ويتسم بالقدرة على تعبئة طاقات الأمة العربية الحضارية عبر التاريخ ، وتقديم معانى التضامن على معانى التمزق ، وسيادة المنهج الاستراتيجى ، وتحقيق دولة المدينة الفاضلة .

وقدم كاتب هذه السطور بحثا عن : « الاثنوميثودولوجيا — ملاحظات

حول التحليل الاجتماعى للغة » ، لفت فيه النظر فى البداية الى خصائص المبحث اللغوى المعاصر ، الذى رآه يتسم بنزعتين مختلفتين ، ومع ذلك مترابطتان ، هما التعدد والتداخل ، ونبه الى أن المزيد من هذا التعدد سيؤدى — وقد أدى أحيانا — الى ظهور تخصصات متهافتة وأحيانا مزدوجة ، من مثل علم اللغة الاجتماعى ، وعلم اجتماع اللغة .. الخ ، وهو خلط وتفرع يكاد يستحيل عبره تحديد نطاق المادة المعرفية والمنطلقات المنهجية لكل فرع منها على حدة .

ثم انتقل بعد ذلك الى تحديد اتجاهين أساسيين فى دراسة اللغة ، أولهما ، ينادى باستقلالية المبحث اللغوى عن الجوانب الأخرى من النشاط الانسانى ، والآخر ، يرى أن دراسة اللغة لا يمكن أن تعتمد على الخطاب اللغوى وحده .

وقدم تحليلا تاريخيا لمحاولات العلماء العرب والأجانب لدراسة العلاقة بين اللغة والمجتمع ، منتهيا الى استيضاح مداخل ثلاث اجتماعية يشهدها الوضع الحاضر للمبحث اللغوى هى :

١ — المدخل اللغوى الاجتماعى ، الذى قدمه اللغويون ، ممن رأوا ضرورة استكمال الدراسة اللغوية بالنظرة الاجتماعية ، وهو ما انبثق عنه مبحث « علم اللغة الاجتماعى » Sociolinguistics ، كفرع من فروع علم اللغة العام .

٢ — المدخل الانثروبولوجى ، وقدمه الانثروبولوجيون من المهتمين بالدراسة اللغوية ، وحيث فى اطاره ظهرت مباحث « الأنثروبولوجيا اللغوية » Linguistic Anthropology و « الأنثروبولوجيا المعرفية » Cognitive Anthropology ، و « اثنوجرافيا التكلم » Ethnography of speech ، وكلها ، وغيرها ، تتصدى لدراسة العلاقة بين اللغة والثقافة .

٣ ـ المدخل السوسيولوجى ، ويوضحه مبحثى « علم اجتماع اللغة » Sociology of Language ، وعلـــم الاجتمـــاع الاثنوميثودولوجى Ethnomethodological Sociology .. ويستهدف هذا المدخل التأكيد على الطـــابع الاجتماعى للغة ، عن طريق تحديد المعطيات والحقائق المتصـــلة بالصورة والأشكال الجماعية للظاهرة اللغوية ، وكذلك استيضاح الارتباطات والتعميمات التجريبية المتعلقة بقضايا العلاقة بين الظاهرة اللغوية وقطاعات البناء الاجتماعى من نظم وجماعات .

ثم قدم الباحث تعريفا بمفهوم « الاثنوميثودولوجيا » ودوره فى رفض فكرة اللغة كنسق مستقل وخارجى عن سياق الموقف الكلامى ، واعتبارها كوسيط لانجاز الفعل الاجتماعى ووسيلة لتشكيل الواقع ، واهتمامه بتحليل لغة الحياة اليومية .

وفى النهاية ، ذكر الباحث تقويما نقديا لهذه المداخل ، ملاحظا أن المشتغلين بالدراســات الســوســيولوجية عندنا فى مصر قد بـــدأوا يولون الاتجـــاه الاثنوميثودولوجى شيئا من اهتمامهم .

مهرجان طه حسين العاشر (*)

برعاية الأستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمى نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم ، واستطردا لمهرجانات سنوية سابقة حول طه حسين ، أقامت كلية الآداب بجامعة المنيا مهرجانها العاشر فى الفترة ما بين ١ — ٤ ابريل ١٩٨٤ ، وشارك فى جلساته العلمية ما يقرب من الثلاثين باحث .

فى الجلسة الافتتاحية التى عقدت صباح الأحد أول ابريل ، قدم نائب رئيس الوزراء شهادة تقديرية لضيف شرف المهرجان الروائى نجيب محفوظ ، الذى اعتذر لمرضه عن الحضور ، وجائزة الرواية للأديب فاروق خورشيد ، ودرع الجامعة ليحيى شاهين رئيس جامعة المنيا .

كثرة الأبحاث والتعقيبات ، وثراؤها من ناحية المضمون ، يضعان صعوبة أمام أية محاولة لتبويبها ، خصوصا ، فى مثل هذا الحيز المتاح . رغم ذلك ، وبشيىء من التجاوز والاقتضاب ، يمكن تصنيف محاور ثلاثة اساسية للأبحاث كالتالى :

١ — دراسات حول أدب طه حسين الروائى ، قدمها عبد القادر القط ، وأنور لوقا ، وحامد طاهر ، واحمد عثمان .

٢ — دراسات حول ادب نجيب محفوظ الروائى ، قدمها حمدى السكوت ، وشارل فيال ، وعبد الحميد ابراهيم ، وعبد المحسن بدر ، وأحمد درويش ، وسعد شلبى ، وزينب العمرى ، وفردوس البهنساوى ، ومصطفى بيومى .

(*) أعد هذا التقرير د. محمد حافظ دياب .

٣ ــ دراسات حول الرواية العربية ، قدمها محمود الربيعى ، ولكلود أودبير ، ومصطفى بدوى ، وسيد النساج ، وخوان تشنغ ، وحافظ دياب .

يتضح من ذلك أن الأبحاث قد اتخذت من الرواية العربية موضوعها الأساس ، وتلك على ما نظن هى المرة الأولى التى يتخذ فيها المهرجان هــذا المسار ، وان كنا نشير هنا الى ضرورة التحديد الأوفى ، مع مزيد من التركيز على اعادة اكتشاف مشروع طه حسين الفكرى والتعليمى والثقافى ، بعد ان استنفد الجانب الأدبى جل اهتمامات المهرجانات السابقة . ونقصد بمشروع طه حسين ما هو صالح فى فكره لأن يحيا حياة جديدة ومتجدده .. قابلة لأن تندمج فى اشكاليتنا الراهنة ، وقابلة لأن تتفاعل معها ، وتساهم فى توضيحها ، وتوفير الشروط الضرورية لتجاوزها ..

على أية حال ، فنظرا لعدم قيام أمانة المؤتمر بطبع الأبحاث المقدمة وتوزيعها ، فســوف نكتفى هنا بعرض مساهمتنا ، وهــو بحث عنوانه : « الرواية وأجيالها فى مصر ــ دراسة فى علم اجتماع الأدب » ، حاول فيــه كاتب هذه السطور تثبيت بعض النقاط حول مسألة الأجيال الروائية ، وطرح عدد من التساؤلات التى تمس أطرها المعرفية والمنهجية والتطبيقية .

وقد قدم الباحث دراسته بالتعريف بمفهوم « الجيل » فى المنظــور السوسيولوجى ، وبخاصة عند نظرية ابن خلدون فى تعاقب الأجيال ، والتفرقة بين مفاهيم « الجيل الأدبى » و « الجماعة الأدبية » و « الموجة الأدبية » ، ومؤشرات تصنيف كل جيل روائى والتى تشــارك فى صــياغة حساسيته الايديولوجية والجمالية ، والتى رآها تتحدد فى : اللغة الروائية ، والبنــاء الاجتماعى ، وجمهور القراء ، والوسائل الفنية ، والجماعات الوسيطة ، ونمط البناء الجيلى ، مستخلصا مجموعة من المواقف الأساسية تتمثل فى : رفض مجددات المذاهب الفنية ، والنظرية الثقافيــة ، والتداعى الزمنى ، والمتغير السياسى كمعايير مقننة لتصنيف أجيال الروائيين ، متخذا من مفهوم « رؤية العالم » Vision du monde كما أورده الباحث الفرنسى المعاصر لوسيان جولدمان L. Goldmann معيارا مقترحا للتصنيف .

وقد حدد الباحث أهداف دراسته على النحو التالى :

١ ــ معرفيا : تأسيس مدخل سوسيولوجى منظم لفهم ظاهرة الأجيال الأدبية بشكل عام والأجيال الروائية فى مصر بالأخص ، عبر التعرف على طبيعة العلاقة بين هذه الأجيال من حيث نشأتها وتطورها ومحتواها ، وبين التطور الاجتماعى الذى شهده المجتمع المصرى .

٢ ــ منهجيا : التعرف على كفاءة مفهوم « الجيل » ومدى مصداقيته كأداة تحليلية منهجية يمكن استخدامها فى التأريخ والنقد الأدبى ، وذلك عن طريق اختباره :

- كمؤشر ، يمكننا أن نستخدمه فى التعبير عن وجود هذه الأجيال .
- وكمجال ، يمارس من خلاله تأثيره فى العمل الابداعى الروائى .
- وكوسيلة يستطيع بها الباحث فى تاريخ الرواية بمصر أن يستدل به على اتجاهاتها فى مقارنة الحاضر بالماضى .

٣ ــ تطبيقيا : من حيث أنها تتيح فرصة فهم أكثر جدا لدراسة الرواية فى مصر . وذكر الباحث عددا من الصعوبات التى رآها قد حدت من تحقيق أهداف هذا البحث بصورة مرضية ، منها :

١ ــ عدم تحدد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بمثل موضوع الأجيال الروائية تحددا واضحا .

٢ ــ النقص البادى فى الدراسات المتعلقة بذلك الموضوع فى مصر .

٣ ــ بعض صعوبات منهجية حول تصنيف الأجيال الروائية ، ومدى صدق المحكات والأسس المرتبطة بهذا التصنيف .

٤ ــ القصور فى البيانات المتاحة المتصلة بتاريخ ومبدعيها ، بسبب ندرة البيانات والوثائق المتعلقة بها ، وهو ما يترك مجالا للتقدير فى أحيان .

واختتم الباحث دراسته بتقديم تخطيط أولى لتصنيف الأجيال الروائية فى مصر .

مؤتمر هيكل الثقافى الأول (*)

بمقر كلية الآداب جامعة المنصورة ، انعقد مؤتمر هيكل الثقافى الأول. فى الفترة ما بين ٢٨ — ٣٠ ابريل ١٩٨٤ ، وشارك فى تنظيمه والاعداد له مع الكلية ، جمعية هيكل الثقافية ، ومحافظة الدقهلية ، والثقافة الجماهيرية ، ودار المعارف .

قدم طه وادى أستاذ الأدب الحديث بكلية آداب القاهرة ونائب رئيس المؤتمر فى الجلسة الافتتاحية كلمة أهاب فيها بالمثقفين العرب : « التمسك بحريتنا وقد بيعت بالخبز والجبن الأبيض .. والجبن الأصفر » ، ثم استمع المؤتمر الى كلمات من سيد خير الله عميد الكلية ورئيس المؤتمر ، وأنيس منصور الصحفى ورئيس شرف المؤتمر ، وسعد الشربينى محافظ الاقليم ، وحافظ محمود رئيس جمعية هيكل ، ألقاها نيابة عنه عبد العزيز حمودة وكيل كلية آداب القاهرة ، وأخيرا كلمة أسرة المحتفى به وألقاها نجله أحمد هيكل . قدم المتحدثين زكى عبد الله المشرف على قسم اللغة الانجليزية بالكلية وأمين المؤتمر .

الجلسات العلمية بدأت مساء اليوم الأول ، ولوحظ غياب عدد من الأسماء المسجلة فى البرنامج ، وقلة البحوث المقدمة ، وتركيزها فى الأساس على الجانب الأدبى لأعمال هيكل . أدار الجلسة الأولى وقدم المتحدثين فيها طه وادى ، وتحدث أنيس منصور عن دور هيكل وشخصيته ، وقدم سعد شلبى بحثا بعنوان : « البعد الثانى فى كتابات هيكل » ، حلل فيه مضمون واتجاهات وأساليب الكتابات الأدبية التى تناولت شخصية الرسول محمد ، وبالذات كتاب « حياة محمد » لهيكل ، و « محمد » لتوفيق الحكيم ، و « محمد

(*) أعد هذا التقرير د . محمد حافظ دياب .

رسول الحرية » لعبد الرحمن الشرقاوى . بعده ، ألقى أحمد درويش دراسة مقارنة عن رواية « زينب » لهيكل ورواية « ايلواز الجديدة » لروسو ، وخلص الى تاثر هيكل بهذه الرواية .

الجلسة الثانية عقدت صباح اليوم الثانى ، وأدارها سيد حامد النساج ، وتحدث فيها كاتب هذه السطور ، الذى قدم بحثا بعنوان : « شخصية المرأة فى رواية زينب — دراسة فى علم اجتماع المعرفة » . وقد ارتكز الباحث فى دراسته على مجموعة من المحددات هى :

١ — أن المعرفة بأشكالها المختلفة لا تنشأ منعزلة عن الوجود الاجتماعى للانسان .

٢ — أن الظاهرة التى يمكن دراستها وفهمها على أنها معرفية ، تكون فى بعض أطرها وأبعادها العلم أو الفلسفة أو الدين أو الأدب ، باعتبار أنها جميعا من الأنشطة الاجتماعية والثقافية التى يقوم بها الانسان .

٣ — أنه ، وأن صح عدم جواز خفض الظاهرة الأدبية الى مجرد ظاهرة معرفية ، فانه من الضرورى رصد أو لحظ الصلة بينهما فى مستوى معين .

٤ — أن الرواية تمثل الجنس الأدبى الذى يسع رصد القيم الاجتماعية السائدة فى الواقع ، ان فى سكونه أو حركته .

٥ — أن دراسة شخصية المرأة روائيا تمثل احدى زوايا الرصد الهامة لتطور لنسق القيمى لهذا الواقع .

وقد برر الباحث اختياره لرواية « زينب » نتيجة لموقعها الرائدة من المسار العام للروية فى مصر ، وتركيز محتواها على شخصية المرأة القروية ؛ وكذلك لموقع كاتبها فى الحياة الفكرية ، باعتباره أحد تلامذة فلاسفة عصر التنوير الليبراليين الفرنسيين ، اضافة الى ارتباط ظهور هذه الرواية بمجمل الظروف المتغيرة التى شهدها المجتمع المصرى ابان بداية القرن الحالى .

ثم وضح بعد ذلك مسلكه المنهجى العام لدراسة موضوعة ، والذى يتحدد فى استعانته بالتحليل التاريخى ، قصد الكشف عن العلاقة بين تطور معالجة شخصية المرأة (وبالذات القروية) فى المجتمع والرواية ، مع استخدامه تحليل المضمون الكيفى للرواية ، بهدف استيضاح شخصياتها النسائية ، من حيث سماتها وأدوارها وعلاقاتها بالواقع المادى والبناء الاجتماعى .

تلى ذلك بحث قدمه مجدى حميده مدرس الأنثروبولوجيا بكلية آداب المنصورة ، وكان بعنوان : « دراسة سوسيولوجية لرواية زينب » ، استعان فيه بالمدخل الامبيريقى الذى صاغه الباحث الفرنسى المعاصر روبير سكاربت R. Escarpit والذى اعتمد فيه على تنمية ثلاثة مباحث فرعية لعلم اجتماع الأدب هى :

١ — سوسيولوجيا الكاتب ، وتدرس نشأة الكاتب ، وأصوله الاجتماعية ، ومنابعه الطبقية ، ومظاهر البيئة التى عاش فيها ، والجيل الأدبى الذى ينتمى اليه ، والأجواء الاجتماعية والثقافية التى يبدع فيها .

٢ — سوسيولوجيا الكتاب ، وتهتم بدراسة عمليات انتاج الكتاب ، وتوزيعه ، ومدى نجاحه ، وموضوعه ، وطبيعة محتواه ، وذلك استعانة بالجداول الاحصائية والرسوم البيانية .

٣ — سوسيولوجيا الجمهور ، وتدرس نوعية القارىء ، وانتماءاته الاجتماعية ، وحجمه ، وظروف قراءاته .

عبر هذا المنطلق ، تناول الباحث الظروف الاجتماعية لهيكل ، وملابسات نشر روايته ، ونوعية قارئها .

وقد آثار البحثان عاصفة من المناقشة ، شارك فيها عبد العزيز حمودة ، وسيد حامد النساج ، وفتحى سلامة ، ويسرى العزب ، وتركزت حول مصداقية علم الاجتماع فى دراسة الأعمال الأدبية .

ورد كاتب السطور مشيرا الى أن النقد السوسيولوجى للأدب يلاقى — ولم يزل — بعض التحفظات التى شاركت فى خلقها مجموعة من العوامل ، منها :

١ — سوء الفهم الشائع لمفهوم علم الاجتماع ، وما يجب أن تتضمنه الدراسات السوسيولوجية .

٢ — القصور البادى من ناحية علم الاجتماع الوصفى فى دراسة النظم النوعية فى المجتمع ، مثل اللغة والأدب وغيرهما .

٣ — الشعور السائد بأنه لا يوجد سوى القليل فى علم الاجتماع مما يمكن ان يقال فى موضوع النقد السوسيولوجى .

٤ — التصور الخاطىء بابتعاد مجال النقد الأدبى عن الأطر المعرفية والمنهجية لعلم الاجتماع ، من منطلق أن علماء الاجتماع أنفسهم أقرب الى حصر أنشطتهم فى حدود الوصف وليس التقويم .

٥ — أن النقد السوسيولوجى باستغراقة فى البحث عن المرجع الاجتماعى للأثر الأدبى ، وبتوسله المقارنة مع كتابات ووقائع اجتماعية أخرى ، قد ينساق فى مجازفة يجد نفسه فيها مبعدا الى محيط هامشى يختلط فيه ما هو أدبى مع ظواهر من طبيعة أخرى ، أو ينزع الى خطر الانحباس فى نقد داخلى ، زينته الرجوع الى ما هو اجتماعى .

بعد ذلك ، أشار الى حداثة الاهتمام بعلم اجتماع الأدب فى مصر ، وان سجل أن عددا من المشتغلين بالدراسات الأدبية والسوسيولوجية قد بدأ مؤخرا يولى هذا المبحث شيئا من عنايته ، ونوه بأنه على الرغم من أن المكتبة العربية لم تظفر حتى الآن بأية محاولة متكاملة لاستيضاح أبعاده ومنطلقاته المنهجية ، فان من المؤكد أن المقاربات التى قدمها البعض سوف تسهم فى التعريف به .

فى الجلسة الختامية للمؤتمر ، والتى انعقدت صباح الاثنين ٣٠ ابريل ، أعلن طه وادى القرارات والتوصيات ، والتى استهدفت فى مجموعها العمل على عقد المؤتمر سنويا وتنظيمه والمساعدة على انجاحه .

المؤتمر الخامس للدفاع الاجتماعى : الرعاية اللاحقة لخريجى السجون ومؤسسات الأحداث ومقترحات تطويرها (*)

عقد هذا المؤتمر بالقاهرة فى الفترة من ٥ — ٧ مايو ، ١٩٨٤ .

هذا المؤتمر هو المؤتمر الخامس للدفاع الاجتماع الذى تعقده اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعى والجمعية العامة للدفاع الاجتماعى تحت عنوان « الرعاية اللاحقة لخريجى السجون ومؤسسات الأحداث ومقترحات تطويرها » (١) .

وقد تناول المؤتمر الأول « الدفاع الاجتماعى بين الحاضر والمستقبل » ، وكان موضوع المؤتمر الثانى « الدفاع الاجتماعى فى ضوء الفكر الاسلامى والشريعة الاسلامية » ، وناقش المؤتمر الثالث « التحضر والجريمة » ، ثم المؤتمر الرابع لموضوع « المخدرات والمسكرات ... اتجاهات جديدة فى مجال مكافحتها . . توقيها لعلاج المعتمدين عليها مع تقويم للتجربة المصرية » .

وتهدف الرعاية اللاحقة الى اعادة تكيف المفرج عنه مع مجتمعه حماية للمجتمع من مشاكل العود للجريمة وحماية للمجرم من المشاكل التى تواجهه عند الافراج عنه .

وتقوم فلسفة الرعاية اللاحقة على :

١ — أنها تستهدف صالح المجتمع وصالح المفرج عنه فى نفس الوقت .
٢ — أنها يجب أن تبدأ منذ بدء تنفيذ العقوبة فى المؤسسة العقابية .
٣ — أنها مسئولية مشتركة للأجهزة الحكومية والهيئات الأهلية المتخصصة .
٤ — أنها تعتمد على المجتمع ودوره فى اعادة تكيف المذنب مع مجتمعه .
٥ — أنها تعتمد على تنسيق جهود سائر الجهات المعنية .

(*) كتب هذا التقرير عدلى محمود السمرى مدرس علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب ، جامعة القاهرة .

أعمال المؤتمر :

عقد المؤتمر أربع جلسات خلال مدة انعقاده ، نوقشت فيها تسعة أبحاث – قدمت للمؤتمر – وهى :

١ – معوقات قانونية للرعاية اللاحقة للمحكوم عليهم .

للأستاذ الدكتور / محمد نيازى حتاته

٢ – دور الاتحاد النوعى وجمعيات المسجونين فى تطوير الرعاية اللاحقة لخريجى السجون .

للأستاذ / محمد عبد المقصود

٣ – الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم .

للأستاذ الدكتور / صلاح عبد المتعال

٤ – دور مصلحة السجون فى تطوير الرعاية اللاحقة لخريجى السجون .

للسيد العميد / محمود محمد التلتى

٥ – دور ادارة شرطة الرعاية اللاحقة فى تطوير الرعاية اللاحقة لخريجى السجون وأسرهم .

للسيد العميد / عصام أبو الليل

٦ – دور أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية الحكومية والأهلية فى الرعاية اللاحقة لخريجى السجون وأسرهم .

اعداد الأمانة العامة للمؤتمر

٧ – الرعاية اللاحقة لخريجى السجون مقدم من نقابة الاجتماعيين

اعداد / ميرفت عوض عبد المجيد

اشراف الأستاذ / عبد المنصف حسن حزين

٨ – نحو رعاية أفضل لخريجى السجون وأسرهم .

للسيد الأستاذ / مصطفى مطر

٦ ــ مشروع خطة الرعاية اللاحقة بجمهورية مصر العربية .

اعداد اللجنة المشتركة بين الأجهزة الحكومة الأهلية .

وانتهت جلسات المؤتمر فى الجلسة الختامية بتلاوة التوصيات الآتية :

١ ــ يقر المؤتمر الخطة المقترحة للرعاية اللاحقة حتى عام ٢٠٠٠ والمتضمنة :

(أ) مبادىء عامة :

الرعاية اللاحقة لابد أن تنفذ فى اطار قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين والتى تبدأ منذ ايداع السجين السجن ، وان تعمل بفاعلية قبيل الافراج عنه وأن تهيىء الأسرة لتقبله .. وأن تكون رعاية السجين وأسرته خلال فترة السجن وبعد الافراج عنه ... ويتطلب تنفيذ الخطة انتقاء العنصر البشرى وتدريبه عن خلال المعهد القومى للدفاع الاجتماعى وغيره من أجهزة التدريب وتدبير الاعتمادات المالية اللازمة ، وضع الضوابط لمن يسرى فى شأنهم الرعاية اللاحقة الالزامية والرعاية اللاحقة الاختيارية .

(ب) تقوم بالرعاية هياكل تنظيمية حكومية وأهلية ، وأن يقوم التنظيم الأهلى من خلال الجمعيات المتخصصة يرأسها تنظيم اجتماعى ترتبط به الجمعيات برابطة عضوية ، ويكون لهذا التنظيم رأى فى الاعانات وسلطة الالزام على الجمعيات بالتنفيذ ، وسيتم التنسيق بين التنظيم الحكومى والأهلى من خلال لجنة تشكلها وزارة الشئون الاجتماعية لهذا الغرض تمثل فيها سائر الأجهزة حكومية وأهلية .

(جـ) تعديل التشريعات والقرارات التى تعوق تنفيذ الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم خاصة فيما يتعلق بالسابقة الأولى ورد الاعتبار وغير ذلك .

(د) العمل على تنفيذ البرامج وتدعيمها وزيادة فاعليتها مع التوسع فى مساعدات معونة الشتاء ، وتنظيم العلاقة بين الجمعية والسجن الذى يقع فى دائرتها ، والتوسع فى ندب العاملين الفنيين للعمل بالجمعيات وزيادة اعتمادات الضمان الاجتماعى والمساعدات الخاصة بالمسجونين مع اسنادها

للجمعيات وانشاء دور ضيافة لخريجى وخريجات السجون ، وانشاء جمعيات لرعاية المسجونين وأسرهم فى المحافظات التى تخلو منها .

٢ — اعادة النظر فى قانون الوضع تحت مراقبة الشرطة بحيث يصبح نوعا من الاختبار القضائى الذى يستهدف اصلاح المجرمين وتأهليهم للحياة الشريفة .

٣ — عدم ظهور السابقة الأولى فى الصحيفة الجنائية عند طلبها للعمل فى الحكومة أو القطاع العام أو الخاص .

٤ — مناشدة اجهزة شئون العاملين بالدولة تنفيذ التعديل الذى ورد فى قانون العاملين بالدولة بجواز اعادة خريجى السجون لعملهم .

٥ — اعادة النظر فى القوانين التى تنظم الأعمال أو المهن بحيث يستبعد منها اشتراط الخلو من السوابق الجنائية لمن يشغلها .

٦ — أن تتولى وزارة الشئون الاجتماعية تعديل الشروط والقرارات المنظمة بشأن مشروعات الأسر المنتجة واشتراط وجود ضامن بأن تنص على أن تتولى جمعية رعاية المسجونين أو غيرها من الشخصيات الاعتبارية الأهلية هذا الضمان لتيسير حصول الخارج من السجن على مشروع الأسر المنتجة .

٧ — تعمل وزارة الشئون الاجتماعية على اجراء دراسة علمية ميدانية عن الرعاية اللاحقة لخريجى السجون ومؤسسات الأحداث ، وذلك بهدف الوقوف على ايجابياتها وسلبياتها ومقترحات تطويرها .

٨ — أن يعتمد فى اعداد برامج الرعاية اللاحقة على أسس ومنهج العمل الانسانى ، وتنمية الروابط الوجدانية بين المفرج عنه والمجتمع . وان يراعى فى محتوى برامج التأهيل والاعداد للرعاية اللاحقة ارساء المعايير الاجتماعية وتعزيز القيم الأخلاقية والدينية .

٩ — من الضرورى أن يتدخل المشرع المصرى من خلال توجيهه للسياسة العقابية بجعل الرعاية اللاحقة اجبارية بالنسبة لحالات معينة من المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية والمفرج عنهم مبكرا قبل انتهاء مدة العقوبة والمحكوم عليهم من الأحداث .

١٠ — يجب أن تتضافر الجهود لزيادة تمويل صندوق التصنيع الذى انشأته مصلحة السجون ليمكن زيادة نشاطاته وليمكن من دفع الأجر للسجين .

١١ — التوصية لدى وزارة الداخلية بان يتولى السادة ضباط الرعاية اللاحقة مهام مراقبة الشرطة للخارجين من السجن .

١٢ — مناشدة اجهزة الاعلام القيام بدور فعال نحو قضية الخارجين من السجون وذلك بتوعية الراى العام بالأدوار التى تقوم بها أجهزة الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأسرهم ودعوة المجتمع لتقبل هذه الفئة ، والتعامل معهم كأفراد قادرين على العطاء فى المجتمع .

١٣ — توصيات عامة :

(أ) ان الرعاية اللاحقة هى جزء لا ينفصل عن الرعاية الاجتماعية المتكاملة التى تؤدى للفرد .

(ب) أن تتضمن السياسة الاجتماعية ونصوصا تعالج خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية للمسجونين والمفرج عنهم .

(جـ) أن يوضع فى الاعتبار أن العمل قيمة وحافز لاعادة بناء الشخصية وتعديل سلوكها مما يتطلب تضافر الجهود لايجاد فرص عمل للمفرج عنهم وخريجى مؤسسات الأحداث ، ومناشدة اصحاب الاعمال والشركات الاستعانة بهؤلاء الخريجين كقوة منتجة .

(د) تعمل مديريات الشئون الاجتماعية وفروع الجمعية العامة للدفاع

الاجتماعى والاتحاد النوعى لجمعيات المسجونين على انشاء جمعيات لرعاية المسجونين وأسرهم فى المحافظات التى تخلو من هذه الجمعيات .

(هـ) اعــادة النظــر فى برامج التدريب المهنى بالمؤسسات العقابية ومؤسسات الأحداث ، وكذا نوعية المهن التى يتم التدريب عليها بحيث تواكب احتياجات المجتمع .

(و) يقوم اخصائى الرعاية اللاحقة بمهام التوجيه والارشاد وتقديم المساعدات وحل المشكلات التى تواجه الفرد وكذا أسرته .

الهــــوامش

(١) عقد هذا المؤتمر برئاسة الدكتوره / آمال عثمان وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية ، ورئيس مجلس ادارة الجمعية العامة للدفاع الاجتماع ، بقاعة الاجتماعات الكبرى بجامعة الدول العربية بالقاهرة .

المرأة العربية والتصنيع (*)

٢١ - ٢٣ مايو عام ١٩٨٤

ايانابا - قبرص

عقد المؤتمر فى ايانابا بقبرص خلال الفترة من ٢١ مايو حتى ٢٣ منه عام ١٩٨٤ . وقد نظم هذا المؤتمر معهد الدراسات النسائية فى العالم العربى التابع لجامعة بيروت ، الا أن ست دول عربية فقط هى التى شاركت فيه (**) .

أولا - أهداف المؤتمر :

اهتمت الدراسات التى أجريت فى مختلف البلدان العربية فى مجال مشاركة المرأة فى الصناعة بتناول التفسيرات الثقافية - الاجتماعية لانخفاض مشاركة المرأة فى الصناعة دون الاهتمام بغيرها من ظواهر مصاحبة . واستمر الحال هكذا حتى منتصف السبعينات .. ولو نظرنا الى حصيلة الدراسات والمسوح خلال الثمانينات لوجدنا بعضا من الموضوعات التى لم تحل حتى الآن والتى تتعلق بقضية مساهمة المرأة فى القوى العاملة عامة وفى الصناعة على وجه الخصوص . لذا باتت الحاجة ملحة الى توجيه الدراسات الامبيريقية المستقبلة نحو الشمولية حيث تمثل العوامل الثقافية عنصرا واحدا ضمن مصفوفة كبيرة من العوامل الاجتماعية ، الاقتصادية والبناءات البيروقراطية والتى تشكل أنماط العمالة ليس فقط فى الدول العربية بل فى مختلف بلدان العالم . من هذا انبثقت أهداف المؤتمر التى تتلخص فيما يلى :

(*) شاركت فى المؤتمر وكتبت التقرير الدكتورة اعتماد محمد علام مدرس علم الاجتماع بجامعة المنيا .

(**) هي : الجزائر - الأردن - تونس - اليمن الديموقراطية - لبنان - جمهورية مصر العربية .

(أ) اقتراح مجالات وموضوعات ترتبط بمساهمة المرأة العربية فى التصنيع يمكن للدراسات المستقبلية تناولها .

(ب) اقتراح اطر منهجية تتفق ومجالات الدراسات المقترحة خاصة أن المناقشات التى دارت فى المؤتمر حول ما تضمنته المقالات المقدمة من المشتركات **قد كشفت عن وجود السمات العامة التالية والتى تتسم بها مشاركة المراة العربية فى الصناعة :**

(أ) انخفاض مساهمة المراة العربية فى الصناعة وان كانت نسبتها مرتفعة بالنسبة للرجل فى حجم القوى العاملة الصناعية Industrial labor force فى اليمن الديموقراطية حيث بلغت ٤٣٫٦٪ ، الا أن نسبة العمالة الصناعية الكلية تمثل فقط ١٠٪ من حجم القوى العاملة الكلى .. بينما بلغت نسبة العاملات فى الصناعة فى الأردن ٧٫١٪ من مجموع العمال الصناعيين عام ١٩٨٢ . وفى جمهورية مصر العربية تبلغ نسبة ١٣٪ (٦ سنوات فأكثر) عام ١٩٧٦ .

(ب) ارتفاع نسبة الأمية بين الاناث العربيات .

(ج) التشابه الكبير فى التركيب المهنى Occupational stucture للاناث ، داخل الدول العربية المشتركة فى المؤتمر مثال ذلك تمركز معظم العمالة النسائية فى الأعمال التى يرفضها الذكور وهى تلك التى لا تتسم بالترقية مثال ذلك العمل فى عنابر النسيج أو على خطوط التجميع وهذا النوع من الاعمال يتسم بانخفاض الأجر والشعور بالملل . أيضا وجود قلة قليلة فى مراكز الادارة العليا Top Management

(د) انخفاض مشاركة المرأة العربية فى النقابات العمالية Trade unions

ثانيا — مجالات للدراسة :

يمكن تقسيم مجالات البحث المقترحة الى ثلاث مجموعات تبعا لمستويات ثلاثة هى : المجتمع ، الأسرة ، والمصنع كما يلى :

— على مستوى المجتمع Societal Level

تبرز على هذا المستوى أربع قضايا ترتبط بالمضمون الثقافى الاجتماعى — الاقتصـــادى socio-economic and cultural context لعمل المرأة ، تستلزم تصميم بحوث متداخلة التخصصات interdisciplinary research designs . هذا بالاضافة الى ضرورة تقييم البرامج التنموية الحاليـــة والسابقة والمرتبطة بمشاركة الاناث فى القطاع الاقتصادى الرسمى وغير الرسمى — والقضايا المقترحة هى :

(أ) اختبار بعض الفروض المتعلقة بالعمالة النسائية مثل اعتماد الانثى على الرجل فى تحقيق الكسب ، العلاقة بين عمالة المرأة وانحراف الأطفال ... الخ .

(ب) اختبار المضمون السياسى للعمالة الصناعية للنساء وذلك على ثلاث مستويات :

١ — التأثير الايديولوجى السياسى والدينى (الشعبى والرسمى) .

٢ — طبيعة ومدى تمثيل المرأة العاملة فى التنظيمات السياسية ، النقابات العمالية ، التنظيمات النسائية والأحزاب السياسية .

٣ — انضمام المرأة لأشكال بديلة للتعبير السياسى فى حالة تقييد القنوات الرســمية .

(جـ) تقييم المؤثرات المثلى للبرامج السابقة المرتبطة بالانتاج الصناعى للمرأة (الرسمى وغير الرسمى) .

(د) اختبار وسائل زيادة انتاجية المرأة وأيضا الدخل فى القطاع غير الرسمى الحضرى والريفى :

١ ــ الأشكال المؤثرة للانتاج التعاونى والتوزيع .

٢ ــ ادخال مهارات ومنتجات وعمليات لزيادة مكاسب المرأة .

٣ ــ اختبار السياسات الفرعية التى تؤثر على انتاجية القطاع غير الرسمى .

ــ مستوى الأسرة : Household level

تعتبر الأسرة مصدر القرار فى تخصيص allocation المصادر البشريه والمادية . لذا تصبح ضرورية عند اختبار محددات صنع القرار الخاص بتخصيص المصادر فيما يتعلق بالعمالة الصناعية للنساء والموضوعات المقترحة للبحث تتمثل فى الآتى :

(أ) مؤثرات هجرة العمالة على اقتصاد الأسرة .

(ب) استراتيجيات الأسرة لتخصيص الأعضاء تبعا للتعليم أو فى مجالات الانتاج الرسمى وغير الرسمى وأيضا الانجاب .

(ج) تأثير الاستراتيجيات على الأدوار التقليدية الانتاجية للنساء .

(د) نظرة النساء الى تكلفة / فوائد cost/benefit العمل الصناعى فى سياق البدائل المتاحة للاسرة أو للافراد .

ــ مستوى المصنع : Factory Level

(أ) حسابات التكلفة / الفوائد لأصناف العمالة المختلفة (نساء ، ذكور ، أجانب ، أطفال) .

(ب) نظرة النساء أنفسهن نحو أعمالهن ومتطلباتهن والحلول المقترحة لذلك .

(ج) ثبات القوى العاملة ومؤثرات الانتاجية production .

ثالثا ــ التوصيات العامة التى تختص بالتصــميم وتنفيذ مجالات البحث المقترحة :

(أ) أهمية تضافر جهود الخبراء والمتخصصين العرب بهدف :

١ ــ ارســـاء مفاهيم أساسية key concepts تمثل حجر الزاوية للتعريفات مثل النشـــاط اقتصادى economic activity ، وأنماط الصناعة Types of industries .

٢ ــ جمع ومراجعة الأعمال الجارية (داخل وخارج المنطقة) .

٣ ــ تبادل نتائج الأبحاث .

(ب) تصميم دراسات طويلة Longitudinal studies .

(جـ) ضرورة الاهتمام الشديد بالمحتوى التاريخى وأيضا بتأكيد العلاقة بين مستوى التحليل المتعمق Micro والشامل Macro

(د) استخدام المنهج متداخل التخصصات .

(هـ) تحديد العينة بدقة .

(و) تعريف فوائد الهدف من البحث بدقة وأيضا ما يشتمل عليه .

واضافة الى ما توصل اليه المؤتمر فان السمات العامة التى تتســم بها مساهمة المرأة العربية فى الصناعة بشكل عام قد تساعد فى التوصــل الى نموذج model يصلح للتطبيق فى الدول العربية حيث تشابهت المتغيرات فى علاقتها البينية أو فى تأثيراتها على مساهمة المرأة العربية فى الصناعة .

been of American orgins invariably. The idiological context of social work, and its value systems, which are based on liberalism, individualism as well as humanitarian and reformative tendencies, all of them belong to the cpitalist society of the west. All of this had led to the crisis of cultural dependency in the third world countries, especially that the particular nature of underdevelopment in such countries can not be faced or confronted with the so called «Social Case Work» or individualistice treatment in accordance with American liberal and conservative values and principles.

However, in an attempt to validate the findings of this study, the researcher engaged himself in the analysis of certain social work values to point out its fallacies and inapplicablities in the light of underdevelopment, and the lack of minimum satisfaction of basic human needs such as the expansion of proverty, diprivation, unemployment, shortage of bowres, illiteracy, ignorance, and the lack of pure water to drink, for human use, and the scracity of human and material resorces. In fact, all the above cited conditions indicate the futility of social work with its present methods, principles, and objectives to face the underdevelopment crisis.

The writer recommends the necessity of the search for a new alternative for social work in its American formulation so as to be able to satisfy the particular needs of the Third World countries, with their underdeveloped conditions.

to the American Society, i.e. the industrial, capitalist society. The emergence of this profession in the Third World countries was a result to the dependency of these countries to the international captialist system, both culturally and intellectually as wel as the economic and political dependency.

From the researcher point of view, the social work profession had came to existence during the second half of the twenteith century, some American Organizations such as A.I.D., Ford Foundation, Fullbright programms, the department of H.E.W. of the U.S.A. and colombo programm, as well as some U.N. organizations and permanent committees have advacated the establishment of social work education and profession in the Third World countries, and have even funded this establishment of academic organizations and institution and supplied them with professors, teachers and academic programms for the teaching of social workers, in addition to giving scholarships to local research students, thus the teachers, curriculae, methods, and even administration were all a natural extension of the American model. From a historicl point of view, my analysis come to a result, that the stages of the social work establishment in the Third World countries, in Africa, Asia, and Latin America in the second half of te present century had come to existence according to these efforts that mentioned above and not the awareness and necessity of the profession. Consequently, the American content of social work has been adopted in the Third World ; that is through direct as well as indirect contact between universities on one hand, and the schools and organizations of social welfare and social work in developing countries. The study also shows that Syllabuses, methods and even references and text books of social work in such countries have always

Abstract III.

Social Work : Between the Crisis of Dependency, and the Dilemma of Underdevelopment, in the Third World

A Critical Study

by
Dr. Mahrous M. A. Kalifa ✻

Social work profession, represents an aspect of intellectual and cultural dependency in the third world. This profession in the majority of the Third World countries, has come into existence under the influence of the capitalist western system, and through the efforts exerted by some international and American Organizations.

The main objective of this present essay, is to point out the real nature of the ideological claim adopted by social work, which claims to be an international humanity profession.

This profession has appeared in the United States of America at the early beginning of the twentieth century as an outcome of a paticular economic, social and political system which belongs

✻ Ass. Prof. Alexandria High School of Social Work.

much as the general political conditions in society are available to favour combining objective with moral factors, the rise of peasantry upheavals becomes more eminent. Thus the rise of peasants' upheavals in societies of the Third World are basically interrelated with given general societal, political conditions in society. Certain preparatory and accelerative conditions such as peasantry indignation must be provided. In other words, availability of legitimate conditions and hence legitimation of the peasants' political action should be given so that they are encapacitated to articulate their interests and strive for defending them.

tual social positions so that they are steadily determined to defend their rights and economic interests. Thus, not only objective preconditions must be given but also those subjective, i.e. moral. The latters are, however, and as Moore indicates, related to the societal circumstances and historical period in which the peasants are living. Some of these circumstances are :

— Rise of national crises and party conflicts favour the interests of peasants. This paves the way for, and accelerates peasantry upheavals. In the framework of these conditions the peasant would be in a position to articulate his interests and goals, and the peasantry leadership would arise and lead peasants to face the dominating repressive forces.

The peasants' upheavals take different forms depending on the historical period which the society is passing through. During national crises, for instance, the peasant takes an active part in national movements hoping that the leaderships of these movements would liberate him from social repression and provide him with better living conditions. He conceives these movements as salvation from economic exploitation. The Egypian peasants, for example, regarded Orabi – leader of the Orabi movement – «saviour» and even the «sole» greatest who could bravely face oppression and help the peasants in abolishing economic exploitation. **Sa'd Zaglul 1919 was considered by the** Egyptian peasant as the liberator from super economic exploitatation and political repression.

Hence, participation of peasants in national movements must be seen in connection with the social dimension and not merely with the political one. So we can hypothesize that inas-

tical action of peasants in societies of the Third World is in fact more of political participation nature in social and national movements and to a lesser extent pesantry revolts or upheavals.

Thus the necessary preconditions to enable the rise of a social movement are actually objective but do not suffice to create a peasantry movement of social identity that expresses and defends solely the peasants' interests. In other words, mere availability of objective preconditions (economic exploitations), are not sufficient to perform successfully in creating a peasantry revolution that is eficient and organized. This revolution is in need of other requisites we may define as the «moral or subjective» preconditions. The peasantry revolution requires ideological dimensions and organizational factors which cannot be provided without reproduction of conflict in order to persist in fighting the predominating groups. These prerequisites to succeed in creating a peasantry revolution lack in most countries of the Third World ; lack of organization and absence of peasants' unions, and meagre representation in political parties related to the nature of internal systems of these countries hinder forming successful peasantry movements. Consequently, ability of peasants to create an active political organizational movement is sagged; the communication channels with other peasants, solidarization with the other oppressed and groups of similar interests hence the rise proper leadership to form and organize remain missing.

This does not imply that providing all missing preconditions would necessarily facilitate the success of the peasants' movement. Organizing this movement depends to a great extent on the peasants' capacity in defining and identifying their ac-

— internal exploitation represented by two parties :

First, exploitation by the state and its apparatuses; second, exploitation by local groups represented by big landowners in the countryside and semi-capitalist groups in the town. The latter groups, particularly during capitalist incursion, possess sources of economic and political power in the country-side through dominating huge agricultural lands, and exploitation of peasants, as well as in the state apparatus whereby they make use of their influence in addition to their engagement in trade in both agriculture and industry.

In the light of external and internal factors of exploitation the exploited peasantry reacts in various political organizational forms characterized by collective spontaneity and accidentality. These are interrelated with historical circumstances, at both national and international levels, i.e. the subjective moral conditions of the social movement and events which the various categories of peasants in determined historical periods are subject to.

Preconditions of peasants' mobilization and active political participation :

Economic exploitation is an objective factor that stimulates the revolutionary movement, and intensifies exploitation, enhancing hence the rise of peasantry upheavals. The historical experience teaches that the peasantry revolution is usully stimulated by economic considerations, that is, threatening the peasants' bases of living is a decisive element behind their propensity to revolt. Yet, it goes without saying that the poli-

talist incursion and integration of the Egyptian market in the world capitalist system mid of the 19th century point out that the overall transformations which occurred to the Egyptian social formation concentrated primarily on the economic level whereby landtenure expanded and landownership deepened its roots during colonial rule. These developments constituted a heavy economic pressure on small peasantry and converted troops of them into wage labourers or corvee labourers who did not possess but just their labour force what enhanced many of them to leave their lands fearing economic pressure and intesive exploitation.

The Egyptian society remained historically since the 19th century, a peripheral part of the world market system. The successive governments of this society were often involved in conflict with some groups on the one hand for power aiming at ruling and dominating agricultural land and extracting the social surplus, and one the other hand with strategic groups which worked in favour of remaining in the world market system. These last groups strived also against the central power for maintaining their economic priveleged interests and for consuming a greater part of social surplus.

All these groups, however, shared with the government and its apparatuses one target, namely, extracting the surplus and consume it, and worked for predominance of the semicapitalist peripheral mode of consumption. Thus, all productive forces in society whether peasantry or otherwise were subject to heavy exploitation at two levels :

- external exploitation embodied by the world capitalist market system; and

its problems and crisis of capital accumulation. Hence development centres in the metropoly ; the industrial consumptionary surplus is exported to the peripherial world. This brings about socio-economic formations in the underdeveloped countries subject to requirements of the capitalist world market and social division of labour in favour of achieving maximum of accumulation in the developed societies.

In sum, the relationship between development and underdevelopment is an unequal, dialectical one between investory reproduction in the developed world and peripheral reproduction in the underdeveloped world.

Stuying the unequal relationship between the capitalist metroploy and peripheral world highlights how the conuntries of the Third world are exploited and hence determining the political action of people in these societies. In addition, analysing exploitation history of the Egyptian society provides evidence on the motives of political action of Egyptian peasants whereby peasants' rebillious movement were formed especially during national crises in which the peasants took an active part, and all this in correlation with intensity of internal and external exploitation. In the wake of capitalist incursion, followed necessarily by radical changes in the social structure of peasants' living, the peasants' movements focused on the external forces embodied by economic and military colonialism on the hand, and against the local forces represented by «strategic groups» or dominative groups, that is, big landowners both Egyptian and foreign on the other hand.

The historical studies which focused on the impact of capi-

peasants. This makes it imperative to describe the general conditions, local and international, that provide the framework within which the political action of peasants in the Third World is formed.

Subsequently, we may understand and analyse underdevelopment in the peripheral societies in a general frame comprising both faces of development and underdevelopment. This understanding constitutes the proper framework to analyse the internal, underdeveloped structures and detect reasons and factors of underdevelopment.

Irrespective of theoretical and methodological differences between following and critics of periphery-theory — which are beyond the confines of this paper — there is implicitly in the final analysis a basic census — clear in the accumulated knowledge on this theory. (Cf. e.g. Amin, St 1981 ; Wallerstein, I. 1980; Frank, A. G. 1981 ; and Alavi, H. 1973). Part of this census implies that understanding the dynamics of underdevelopment and its accumulation in countries of the Third World, or in what is callld «peripheral countries of the Third World, or in what is called «peripheral» countries», eventually the other side of the coine, that is, accumulation of capitalist investment; in one word, accumulation of industrial development in the international metropoly.

From this state of affairs we may hypothesize that this unequal relationship between periphery and metropoly results in socio-economic structures in the underdeveloped societies reflecting this historical unequality in the course of which the capitalist world plundered the underdeveloped one in order to solve

depending on the grade of this relationship — into semi-proletariarized groups threatened in their more existence.

The social history of underdeveloped societies indicates that the closer the relationships — in the sense of unequal development — between the group of peripheral countries and the metropolitan one are, the more the production of underdeveloped countries is bound and affixed to the world capitalist market. This is necessarily accompanied by dissolution of internal economic structures of the Third World countrie, and marginalization of sectors at the expense of productive ones. Furthermore the poor sections in these societies become hardly able to meet basic needs and the social value of productive lalbour is transformed into luxurious values based on prestige — consumption, giving rise to peripheral economic and socio-cultural forms.

In the context of this relationship the features and quality of socio-economic «superexploitation» are determined, that is, the social surplus of productive forces in the countries of the Third World is exploited. Exploitation here constitutes the context in which the political action of peasants in countries of the Third World is formed and the realm of their active participation in social and national movements throughout the history of these countries.

In th elight of this hypothesis on super socio-economic exploitation the present article expounds a central issue related to implications emerging out of the unequal relationship between the exploiting metroploy and the exploited periphery and satalites surrounding the former, hence affecting the situation of

Abstract II

Analysis of Peasantry Political Action in the Third World in the Light of Dependency Theory with Special Reference to Egypt

By

Dr. Ahmed Magdi Higazi *

Introduction :

This article is concerned with exposing and analysing the historical role and patterns of political participation of Third World peasants. In addition, attention will be focused on political action of the Fgyptian peasant within the framework of dialectical relationship between historical development of dynamics of the dominating and developed part of the world and that one which is exploited and underdeveloped. In other words, an attempt will be undertaken to analyse the political action of peasants against the background of dialectical, historical dimension of that unequal relationship between the prevalent capitalist modes of production in industrialized countries of the metropolitan world and their counterparts in the peripherized, underdeveloped part of the world in order to understand the effects of this relationship on social, economic, and political structures of the underdeveloped countries and changes affecting the structure of producing forces in these countries which are transformed

---

* Lecturer of Sociology, Cairo University.

I am gratful to Prof. Dr. H-D. Evers and Dr. G. Stauth who supervised my Ph.D. at the University of Bielefeld. Their discussions and comments helped in developing the arguement contained in this paper.

the economic and social spheres. Noteworthy here is the «limited liberalism» applied in the name of open-door polciy or «infitah», in addition to the monetary and policies, especially taxation, and finally the social policies in its very narrow sense, that is, the policies of social security and public assistance. It is these last policies that refect-the overall nature of economo-social system and structure. . They all are not aimed at combating poverty and inequality, but at smoothing the ugly image of them, by some partial «problem-oriented» procedures. These procedures, having built on the partial approach to the social reform are paving the road to forming as unique type for «false» social consciousness, thus distorting the comperhensive social struggle, and consequently backing the existent social «status-quo».

— Tourism : 7.8%.

— Foreign capital inflows 28.6% (in 1980/81).

Disequilibrium of Labour force allocation :

Availoble evidence suggests that the contribution of distributive and service sectors to the agregate employment has risen remarkedly in comparison with commodity sectors, especially agriculture and industry.

The same fact is evident also with reference to the growth rate of employment in the diferent sectors of national economy.

Disequilibrium of productive asset property :

By this fact it is meant that the private ownership of production means has widened gradually, but constantly, over the studied period, while the public sector-having led the industrial development of Egypt in the fifties and the sixties has been contained and attacked from all sides.

Inequality of national income distribution :

Evidence suggests that the gap between the shares of different social groups in the «Cake» of national income has widened, as a result of the increasing role of private sector, Parasite private sector, in comparison with the deterioration of wage earners position, especially in the light of the high rates of inflation.

Applied Policies :

After the structural determinants then come the general policy orientaions presented in the different policies applied in

services, i.e. commerce, finance and transportation and communication.

In accordance with this fact, relative share of agriculture in the Gross Domestic Product has declined from 31.1% in the begining of that period to about 17.3% in its close; relative share of industry has declined also from 15.6% to 13.9%, while the relative share of productive services has increased from 20.2% to 35%.

As for the period (1977-1981/82) specifically, relative share of productive services has increased from 30.3% to 35%, where as the commodity sector share has declined from 50.1% to 44.6% (with exclusion of crude oil and petroleum products). On the other hand, the relative share of oil and petroleum products has increased from 5.8% to 6.9,% that of Suez Canal from 2.5% to 4.1%, while the relative importance of agricultural sector has decreased from 22.7% to 17.3% that of industry and mining from 15.4% to 13.9%.

Then, the big push of economic growth in the seventies (that is, the quantitative increase of the Gross National product) did'n reflect any developmental structural change in the Egyptian economy ; rather, it reflected the increase of monetary receipts in foreign exchange from the following five sources :

— Petroleum exports, with relative share of 29.4% from current foreign exchange receipts in 1981/82.

— Remittances of the Egyptians working abroad : 21.6%

— Suez Canal : 9.8%.

Abstract I

Egyptian Social Policies In The Seventies : An Inquiry of the Determinants

by

Dr. Mohamed Abdel Shafei'i Eisa

Institute of National Planning, Cairo

The concept of «Social Policies» varies from one international group to another, according to the nature of the social system and structure. Social policies in Egypt as one of the third world countries are determind with the fundamental forms of structural disequilibrium in the economy and society, in addition to the basic characteristics of the general economo-social policies.

In the following paragraphs we shall deal with these forms and characteristics shortly.

Disequilibrium of Economo-Social Structure :

In spite of the high growth rate of Gross National product (GNP) in the late seventies and early eighties, the economic structure has undergone a negative transformation so as to relative importance of the different branches of economic activity.

Data published by Ministry of planning for the period 1969 to 1981/82 (in constant prices of 1975) refer to the decline of relative importance of agriculture, industry and social services, in contrast with increasing importance of so-called production

REFERENCES

1. Gadalla S., Nasseir, N., and Gillespie, D. G.
   1980 Household Distribution of Contraceptives in Rural Egypt. **Studies in Family Planning** 11 (3) : 105-113.

2. National Research Council 1982. **The Estimation of Recent Trends of Fertility and Mortality in Egypt.** Washinton, D. C. : National Academy Press.

3. Potts, D. M.
   1983. Personal Communication.

4. Sachs, B. P., Layde, P. M., Rubin, G. L. and Rochat, R.W. 1982. Reproductive Mortality in the United States JAMA 247 : 2789.

5. Tietze, C., Bongaaris. J., and Shearer, B.
   1976. Mortality Associated with the Control of Fertility. **Family Planning Perspectives** 8 (1) : 6-14.

Table 2. Cause of death (11 broad categories of disease) by age of decedent, 1145 married women of reproductive age, Menoufia, Egypt, 1981-1982. (Cell values are absolute numbers)

Cause of death	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-50	UK	Total n	Total %
1. Infectious and parasitic diseases	--	7	10	10	14	9	24	4	78	6.9
2. Malignant neoplasms	1	5	10	11	13	16	28	1	85	7.4
3. Diseases of the circulatory system	6	19	40	27	50	50	148	14	354	31.2
4. Diseases of the respiratory system	1	--	1	2	4	5	13	3	29	2.6
5. Diseases of the digestive system	1	5	5	4	9	5	28	4	61	5.4
6. Complications of pregnancy, childbirth and puerperium	20	47	63	45	54	20	14	8	271	23.8
7. Diseases of the genito-urinary system	--	6	2	3	6	5	13	3	38	3.3
8. Trauma	10	23	25	15	16	13	28	13	143	12.6
9. Miscellaneous diseases	--	1	3	6	14	3	18	2	37	3.3
10. All other causes	--	--	--	--	--	1	--	---	1	0.1
11. Unknown cause or symptoms only	1	6	3	3	6	9	10	--	38	3.3
Total %	3.5	10.5	14.3	11.1	15.5	12.0	28.5	4.6	100.0	
N	40	119	162	126	176	136	324	52	1135	

Table 1. Comparison of Original and Repeat Diagnoses of Cause of Death in a Random Sample of Cases Selected for Repeat Diagnosis, Menoufia, Egypt (N = 70)

REPEAT DIAGNOSIS	ORIGINAL DIAGNOSES: Infectious Diseases	Cancer	Diseases of Circulatory System	Diseases of Respiratory System	Diseases of Digestive System	Diseases of Genito-Urinary System	Diseases of Pregnancy	Trauma	Miscellaneous*	Other	Unknown	Total N	Total %
Infectious Diseases	5+1			1								7	10.0
Cancer		3										3	4.3
Diseases of Circulatory System	1		10+12						1			1	1.4
Diseases of Respiratory System									1			1	1.4
Diseases of Digestive System	1				1							2	2.9
Diseases of Genito-Urinary System						3+2						6	8.6
Diseases of Pregnancy							2+6					8	11.4
Trauma								13				13	18.6
Miscellaneous*									1+2			3	4.3
Other											1	1	1.4
Unknown					1							1	1.4
Total N	8	3	23	1	2	5	8	12	6	1	0	70	100.0
%	11.4	4.3	32.9	1.4	2.9	7.1	11.4	18.6	8.6	1.4	0.0		100.0

*Primarily diabetes mellitus

NOTE: Where there are two numbers in the diagonal cells (e.g., 10+12) the first number refers to cases where assigned codes were identical, the second number refers to cases where the first code (underlying cause) was identical but the second and/or third codes (contributing causes) were different, or in different order, or cases in which the first code is *different but in the same category of disease.*

609

signment of cause of death moved from Diseases of the Respiratory System to Infectious Diseases. (003 0057)

2. First diagnosis assigned the cause of death to heart failure due to hypertension ; renal failure was mentioned as a contributing cause. The second assessment reversed the order and attributed death to renal failure due to hypertension. (004 0050)

3. The first diagnosis attributed death to liver failure (mentioned that the deceased had a cholecystectomy 6 months before death). The second assessment mentioned the cholecystectomy, but considered the cause of death to be unknown. (006 0004)

FIGURE 1. Examples of Discrepancies

Discrepancies Remaining in the Same Broad Category of Disease

1. First diagnosis assigned the cause of death to rheumatic heart disease shortly after delivery (coded as indirect obstetric cause and rheumatic heart disease). The repeat diagnosis attributed death to a pulmonary embolus (coded as a direct obstetric death and thromboembolic disorder). The first code in both cases remains in the category of diseases of pregnancy, chilbirth and the puerperium, and the second code in both cases remains in the broad category of diseases of the circulatory system. (008 0007).

2. Death was attributed to diabetes in both instances. and hypertension was mentioned in both the original and the repeat diagnoses. However. in the first diagnosis heart failure was mentioned and the second a chest infection was mentioned. Furthermore the order of the contributing causes varied. (002 0047).

3. The first diagnosis attributed death to renal failure (uremia). The second, more complete, assessment also attributed death to renal failure, but also mentioned hypertension and diabetes as contributing causes. (001 0024).

Discrepancies Resulting in Assignment to Different Broad Category of Disease :

1. First diagnosis assigned the cause of death to a chest infection and mentioned that the deceased also had typhoid fever. The second assessment did not mention the chest infection. As-

women — who were largely outside the modern system of obstetric care — were hemorrahage. sepsis, and eclampsia. While contraception also carries a risk, that risk is extremely small when compared with risk of childbirth.

Give the high prevalence of heart disease in this population, family planning services in the area should perhaps consider increasing their emphasis on intrauterine contraception. At the present time, oral contraception is by far the most common method, and pills are normally distributed without medical supervision. While there are no cardiovascular deaths than can definitely be attributed to pills, it is worth remembering that IUDs carry no increased risk among women with heart disease.

Second, despite a multitude of logistic and methodological problems it is possible to undertake this kind of reséach in a developing country and to achieve useful results. This kind of concentrated small area research can provide useful data to complement official, recorded mortality statistics. In addition to answering specific questions that cannot be answered by vital registration data, it can serve to evaluate the quality of the vital registration data. Although it shares many of the same problems (e.g., diagnosis difficulties, age misrecordings) with vital registration, in this kind of research these problems are easier to control (but not necessarily to qualify).

respect to contraceptive status. This is presently being corrected. Despite this deficieny, some important findings emerge. First, only 8% of the women who died were contracepting at the time of death, and contraceptors were on the average 3 years older than noncontraceptors. Since the prevalence of contraception among the population of women in general is probably at least 20%, this fact alone is important.

Second, disease categories for which contraceptors and noncontraceptors were disproportionately represented were few and predictable. Complications of pregnancy and childbirth. of course, included only noncontraceptors. Consistent with findings from developed countries, contraceptors were over-represented among women dying from diseases of the circulatory system, and the findings for specific diseases within this group are also consistent with research findings from developed countries. Note that these findings have not been age-standardized.

When denominator information (numbers of contracseptors and noncontraceptors) becomes available, rates of death from specific causes (standardized for age) will be calculated, but this is not possible at present.

CONCLUSION

Two important, and entirely unrelated, conclusions can be drawn from this analysis. First; it appears that despite less than optimal medical supervision, the practice of contraception in a developing country is safer than the alternative. Twenty-one percent of all deaths were associated with pregnancy or childbirth. Major causes of maternal mortality among these

sidered a driect obstetric death. Seven percent of the death involved a cesarean section, but the indication for the cesarean was not always known.

Among the **indirect obstetric deaths** the leading cause of death was rheumatic heart disease (26%) with a variety of other diseases of the circulatory system also playing important roles (30%). Other causes include infectious diseases, cancer nongestational diabetes, liver disease, kidney disease, and suicide. Cardiovascular diseases also account for a major proportion of deaths to nonpregnant women, and the increased strain placed on a diseased heart by pregnancy is clearly shown by these data.

There were few abortion deaths located in this research. Abortion is illegal in Egypt and only in obvious cases is the Medical Panel ready to attribute the death to illegal abortion. Occasional cases were clearly spontaneous abortions. One death was attributed to rheumatic heart diease and another to kidney disease. In both cases the spontaneous abortion occurred during the final episode of the disease. But in most cases the etiology of the abortion is not clear. Hemorrhage was the most common cause of abortion death, followed by sepsis.

Trauma predominates (53%) among the **nonobstetric maternal deaths.** Other causes include a variety of acute and chronic diseases which were not considered to have been aggravated by the pregnancy. One woman died during an appendectomy.

The analysis described here has focussed on causes of death. Analysis of cause by contraceptive status has only just begun and is till limited by the nonblindness of the diagnoses with

This is 16 times higher than the rate in the U.S. (1973) which was 0.16 per 1000 live births. The high rate for the youngest women is probably due both to an increased risk of childbearing in very young women as well as to an underestimate of the age specific fertility rate used in projecting the number of births (Demographic Yearbook 1980, ferility rates are for 1976). This underestimate would decrease the denominator (number of births).

Deaths associated with pregnancy and childbirth were divided into four broad categories : deaths due to abortion (spontaneous or induced). direct obstetric deaths, indirect obstertic deaths, and nonobstetric maternal deaths. The relative distribution of these was provided earlier.

Among the **direct obstetric death** hemorrhage (antepartum or postparum) was the single most common cause of death (54%), with sepsis a distant second (16%). The third cause of the classic trio, eclampsia, accounted for only 10% of he direct obstetric deaths.

Only two deaths were attributed to ectopic pregnancies, but this condition is often difficult to diagnose; it is possible that some cases reported only as acute abdomen were in fact ectopic pregnancies. All other causes contributed only one to two cases: they include tetenus, probable thrombomolism, and homicide (since the homicide was because of the premarital pregnancy it is coded as a direct obstetric death rather than a nonobstetric maternal death). In some cases the cause was not known, but because of its timing in relaion to delivery, it is con-

the broad category of circulatory diseases was the category of other heart diseases, including the ill-defined designation of heart failure. This acounted for 8% of te total deaths.

The next largest category is disorders of pregnancy and childbirth and the puerperium. This accounted for 24% of all deaths (or 21% when the nonobstetric maternal deaths are removed). The majority of these were direct obstetric deaths (13%) rather than indirect (7%), and only 1% were attributed abortion. The causes of maternal deaths will be discussed loter.

The third largest category of deaths was truma (13% of the total), and more than half of these (7%) were burns. No other category of disease accounted for more than 10% of deaths. The distribution by broad categories of disease is shown in Table 2.

Maternal Mortality Rates

Deaths associated with pregnancy or childbirth accounted for 21% of all deaths (of 24% if death to pregnant women that were not due to obstetric causes are included). In addition to accounting for a large percentage of all death, the age specific rates per 1000 live birhs re quite high :

	Deaths Per 1000 Live Births
AGE	DEATHS PER 1000
15–19	8.94
20–24	1.80
25–29	1.88
30–34	2.24
35–39	3.98
40–44	3.94
45–49	4.11
Total	2.63

to 1976 for the whole of Egypt. The resulting population of women is then reduced by the proportion not currently married as reported for Menoufia in the 1976 census. The death rate at 15-19 is probably too high due to an understimate of the proportion married at this age (17.7%) which reduces the size of denominator.

Cause of Death :

The following section refers primarily to the underlying cause of death. that is, the cause designated by the Medical Panel as the main cause of death although this was often not the immediate cause of death. In most cases the underlying cause is clear (as, for example, in cases of trauma, diseases of pregnancy, childbirth and the puerperium, malignant neoplasms, and most infections). It is less clear when the deceased had several disorders at the time of death, and several systems were involved. This is most often the case when heart disease/failure, liver disease/failure. renal disease/failure, diabetes mellitus. and respiratory conditions are mentioned. Thus, figures relating to the first group of conditions should be regarded as more reliable than figures relating to the second group of conditions.

The leading cause of death to women of reproductive age in Menoufia is diseases of the circulatory system, accounting for 31% of all deaths (26% if the cardiopulmonary death are assigned to diseases of the respiratory system instead of to deseases of the circulatory system). Among the diseases of the circulatory system, rheumatic fever and rheumatic heart disease (almost entirely the latter)' accounted for the largest part 9% of he total). Rheumatic heart disease was a contributing factor in another 4% of cases. The second largest category within

RESULTS

A presentation of the results should begin with a discussion of the age specific death rates. Because of both numerator and denominator problems mentioned earlier, however, these calculations are not as simple as we might have wished. A variety of approximations were made, and the rates shown below are considered our best estimate at present.

AGE	DEATH RATE PER 1000 WMEN
15—19	2.15
20—24	1.49
25—29	1.90
30—34	1.90
35—39	2.57
40—44	2.18
45—49	3.59
Total	2.17

The numerator used in this calculation is the number of currently married women dying in the given age group. The reported ages have been smoothed, although the deficits at 30-44 are still apparent.

The denominators are projections of the population (neither midyear nor beginning year) of Menoufia for 1981 using the 1976 population reported by the census and propected to 1981 using the same survival proportions that pertained from 1966

a) The number of married women of reproductive age. What is available from the Central Agency for Public Mobilization and Statistics) is an unsatisfactory projection from the most recent census (1976)' of the total number of women (married and single) by 5-year age intervals. Comparable data from the 1966 census is being sought with which to make new projections. In the meantime, we have made a projection of the 1981 population of women aged 15-49 by interpolating the 1976 census of population for Menoufia and national statistics. Two projections have been made, one using age specific mortality rates and the other census survival rates. The two projections are remarkably close and the second is used.

b) The number of births for each of the study by age of mother. Egyptian birth certificates do not contain mother's age. These data are estimated from age specific fertility rates for the country as a whole.

c) The number of contraceptors and the number of noncontraceptors. Although the number of contraceptors is theoretically available from clinic statistics, the statistics are thought to contain large errors.

A survey conduceted in 1977 (Gadalla et al) showed that 28% of married, fecund women aged 15—44 were contracepting (after improvsements in availability of contraceptives). For the purposes of this research we are assuming that 20% of all women aged 15-50 are contracepting, but calcutions will also be based on other assumptions.

certain diseases (diseases of childhood, diseases limited to males, and extinct diseases), the expansion of maternal causes, and the addition of an «other» category to each broad category of disease.

In general the ICD rules for classification were followed so far as is possible with the short list. The most serious restriction of the short list with respect to these rules occurred when hypertension, heart failure, and renal failure were simultaneously present. There is a preferred four digit code for this condition, but three two-digit codes were used to describe the condition in this study.

In the case of maternal deaths (i.e., decedent was pregnant or recently pregnant), the first code assigned is always one of the following four : direct obstetric, indirect obstetric, nonobstetric maternal, or abortion related. The actual cause (e.g., hemorrhage, sepsis, eclampsia) is always coded second of later.

Perhaps the most serious problems with the coding (as with the original assignment of cause) lies in determining the first code, the underlying cause. Almost always the determination of the Medical Panel was followed. The most important exception was «heart failure» which was not coded first if another appropriate cause was given.

4. Missing Denominators :

Accurate estimates of the following important denominators are not presently available.

the attending physicians were often available. Obviously some diagnoses are made with a greater degree of confidence than others. There is generally no question at all about traumatic deaths ; questions about maternal deaths relate to whether the death is directly or indirectly to the pregnancy, not to whether it is a maternal death. Similarly, there is little question about deaths due to cancer. The more specific the cause of death, the greater the degree of uncertainly. We are analyzing both specific causes and the causes by broad category of disease, and both are presented here. Obviously one has greater faith in the broad disease categories.

It is extremely difficult to evaluate the quality of the cause of death diagnoses. The Medical Panel are propably in a better position than any group of physicians other than the attending physicians to make the determination since they are familiar with local conditions. Nevertheless, there is probably a tendency to overdiagnose common diseases which in turn increases their prevalence and further increases the tendency to diagnose the disease. Physicians who are more removed from the situation would not share this tendency, but it is difficult to know which group would be closer to the truth.

3. Coding

Here we refer to the coding of the cause of death. All other coding was done in the field by specially trained coders.

In coding the causes of death a modification of the 9th Revision ICD Mortality List of 50 Causes was used. Modifications included limitation to two digit codes, the elimination of

symptom mentioned. This concern appears to have been unfounded and, generally speaking, the combination of symptoms descriped makes clinical sense. Since the interviews can be with several family members at the same time, there is sometimes disagreement amout the duration of a symptom, but rarely about its existence. Complete lack of knowledge about the presence of a symptom is rare, and the only question asked that frequently produces a «don't know» response is for the date of the last menstrual period.

d) Age reporting : As expected there is considerable age heaping. Ages ending in 0 or 5 are reported by 51% of the cases. No doubt this problem is exaggerated because age is necessarily reported by survivors rather than the women themselves. The unconventional age range (15 to 50)' was chosen so that those 48 and 49 years old would be less likely to be incorrectly excluded. There also appears to be a deficit in deaths at ages 40 to 44 and a smaller deficit at 30 to 34.

2. Diagnosis

It was anticipated that a proportion of cases would present unlikely or confusing combinations of symptoms so that the Medical Panel would be unable to make a diagnosis. This proved to be the case only rarely. Further, although only 26% of these women died in a hospital, 87% had had contact with the health care system and the diagnoses of

ries, as expected, are trauma, cancer and pregnancy-related deaths.

Continuing assessment of the quality of the cause of death diagnosis will include blind rediagnosis by a different group of physicians in Egypt, and rediagnosis by a group of physicians in the United States. It is anticipated that Egyptian physicians will overdiagnose diseases endemic to Egypt, and American physicians will underdiagnose diseases endemic to Egypt. It does not appear possible, however, to estimate the extent to which this will occur.

METHODOLOGICAL PROBLEMS

A variety of problems were anticipated, many of which were not realized. Other problems developed that were anticipated less clearly.

1. Data Collection

a) Coverage : Death are located through the official death registration system. Although initially a matter of concern, death registration appears to be relatively complete.

b) Respondent cooperation : Only 2 refusals have occurred out of the 1210 families contacted in 1981 and 1982.

c) Information provided by the families : Initially there was considerable concern that the survivors would not be familiar with the symptoms experienced by the deceased, or they would agree to the presence of every

rare in this population, mainly for religious reasons, and are done only when the police are involved in investigation. of the death (homicides, suicides and traffic accidents for the most part).

Because we were looking specifically for deaths attributable to reproduction, the members of the panel were intended to be kept blind as to the contraceptive status of the desceased The Panel did not conform to this part of the protocol in the early part of the study (although only the Ob/Gyn paid much attention to contraception). For this reason all deaths to women using contraception are being rediagnosed.

Reliability

A ten percent random sample was rediagnosed by the Medical Penal to assess the reliability of the diagnoses. Fifty-six percent had an identical diagnosis at both times, and a majority of the remaining 44% remained in the some broad disease category. The data in Figure 1 and Table 1 describe the discrepancies that were found. A common source of error was a reordering of underlying and contributing causes (both in cases where the major disease category change and those in which it remained the same).

A comparison of the marginals in Table 1 shows that there is very little difference in the overall effect of changes in diagnosis, even in those categories that are least stable. The largest difference is in disease of the circulatory system which increases slightly from 33% of all deaths at the first diagnosis 36%. of all deaths at the repeat diagnosis. The most stable catego-

of the deceased. The governorate has eight countries, one of which contains a reasonably large town. Initially interviewers waited until the end of the traditional 40-day mourning period to call on the family of the death woman, but soon discovered that this was not necessary; the average interval between death and interview was 30 to 40 days. The husband was the most likely person to be interviewed (43%), but in 43% of cases more to see (and were usually permitted to keep) unused medicines, than one person participated in the interview. Where possible, data were also collected from hospitals and health centers where the deceased had been treated.

In addition to background data on a variety of socioeconomic variables, series of questions were asked about specific symptom including pregnacy status. Interviewers also asked to see (and were usually permitted to-keep unused medicins, prescriptions, care instructions, and X-rays.

After being checked for completeness, the interview schedules were given to a Medical Panel for diagnosis. The Medical Panel consisted of five local physicians : an obstetrician-gynecologist, an internist, a pathologist, a specialist in infectious diseases, and the Director of Family Planning of the Governorate Department of Health. Members of the Panel individually made tentative diagnoses of the causes of death; then at biweekly meetings the diagnoses were discussed and confirmed. Some cases generated a great deal of dicussion; others required almost none.

It should be remembered that the diagnoses were made by physicians who had no contact with the deceased, although they did on occasion have access to clinical records. Autopsies are

3. Major causes of death in this age group are trauma and maternal deaths, each of which presents few diagnostic difficulties.

4. We are looking at rather broad categories of disease. For example, we wish to determine whether a death is due to heart disease in general, rather than in distinguishing between ischemic or rheumatic heart disease. Althoug we do look at specific causes of death, our conclusions are drawn from the broad categories.

RESEARCH METHODS

Deaths to married women aged 15 to 50 years in the governorate of Menoufia in the Nile delta were located trough the vital registration system. The total population of the governorate is 1.7 million. Vital registration is reasonably good in Egypt (NRC, 1982), and deaths are less likely to go unregistered in this age group than among the very young or the very old. In the two years for which we are presenting data (the study is presently in its third and final year of data collection) only one unregistered death was found.

Fifty was used in preference to 49 for the upper limit of the age group because of substantial age heaping in this population. Several deaths were registered as being in the appropriate age group, but were found at interview to be older 50 years.

Registered deaths weree identified on a monthly basis and assigned to interviewers according to the country of residence

developed countries compare with those in developing countries ?

3. What are the major causes of morality to women of reproductive age in areas where medical care is scarce ?

The design is an original one in which cuses of death to married women of reproductive age are determined from data collected by nonmedically trained persons who interview the families of the deceased. To our knowledge, this method has been tried rarely, if ever. The research was undertaken at two sites, one in Indonesia and one in Egypt; this paper reports on the data from Egypt. Included in this report are 1135 deaths from 1981 and part of 1982. The purpose of the research is to determine the relative incidence of deaths due to reproductive causes and nonreproductive causes.

There is a wealth of literature describing the validity of cause of death diagnoses made by clinical assessment only (i.e., without benefit of autopsy). In this project, despite the fact that almost no autopsies were done, various factors are operating in our favour because of the age of the decedents.

1. A significant part of the difficulty in making diagnoses lies in diferentiating between multiple causes. This problem is reduced when young people are the decedents; they are less likely than elderly people to have more than one diseas.

2. The age of our decedents (15 to 50 years is also to our advantage in that, unlike infants and children, they are articulate and tend to communicate their symptoms to family members or to medical care providers.

approximately 40 times that of the United States (Potts, 1983). Tietze showed that barrier contraception with early abortion Dack-up is the safest form of fertility control in the United States. In many developing countries, legal (and therefore safe) abortion is not availabile ; consequently mortality from illegal abortion is often high (though underreported). Thus, in a risk/benefit analysis of contraception, the pregnancy side of the equaiton carries much higher risks within the developing world.

On the other side of the equation, contraception may also carry higher risks, although this is less clear and may vary with method of contraception. With respect to oral contraception, some of the risk factors associated with oral contraception in Western women (obesity and smoking) are far less common among women in developing countries; on the other hand, oral contraceptives are distrbuted with less medical supervision in many cases. In the case of intrauterine contraception, the major life-threatening risk is ectopic pregnancy which is more likely to be fatal in a developing country for a variety of reasons. Further complicating the issue is the fact that countries where the mortality is highest are often those where it is least accurately reported (if reported at all) both in terms of the number of deaths (percent registered) and the cause of death.

The research described here was designed to address these unanswered questions.

1. How can the relative risks and benefits of contraceptive use be best evaluated ?

2. How do the long-term side effects of contraceptive methods in

CAUSES OF DEATH TO WOMEN OF REPRODUCTIVE AGE IN EGYPT

by

Judith A. Fortney, Sanaeya Saleh,

Saad Gadalla, and Susan M. Rogers

Introduction :

The population in 1976 of Tietze and his colleagues' article on the morality associated With the control of fertility (Tietze et al., 1976), and the recent article by Sachs and his colleagues on reproductive mortality in the United States (Sachs et al., 1982) are especially important milestones in the assessment of the Safety of contraception in the developed world. The findings for these studies, however, cannot be extrapolated to developing counries. There are many imporant differences between developed and developing countries which affect contraceptive decisions including availability of medical care (particularly maternity services), level of infant mortality, and alternative careers for women.

In assessing the risk-benefit ratio of contraception, the advantage and disadvantages of the contrceptive method used as well as the disadvantages of pregnancy must be considered. Probably the most important component of the risk-benefit ratio is maternal mortality which in many developing countries is very high. Although rates are difficult to obtain, it has been estimated that Bangladesh, for example, has a maternal mortality rate

12. Knamiller, G. W. and Obeng-Asomoah, J. «The child in the community — Ghanaian children perceptions», The Journal of Environmental Education, 10, 1979, pp. 21-27.

13. Balcomb, J., Breakthrough at Machakos, The Situation of Children in the Developing World. A report for UNCIEF at the conclusion of the International Year of the Child.

14 Anderson, L., Schooling and Citizenship in a Global Age : an Exploration of the Meaning and Significance of Global Education. Indiana University 1979, pp. 22 and 29.

15. Alger, C. F. and Hoovler, D. G., You and Your Community in the Third World (Field Test Edition). Consortium for International Studies Education. Ohio 1978.

16. Becker, J. M. (ed.), Schooling for a Global Age. New York 1979.

17. Unterrichtseinheit Entwicklungspolitik.
   — Fuer den Lehrer : Arbeitsheft mit Arbeitsblaettern, Folien und Farbdias.
   — Fuer Schueler : Broschuere mit Entwicklungs projekten. Poster.

18. Life and Environment (1979) (The European Community School Network on Environmental Education. A report on school projects), O'Brien Educational, 11 Clare Street, Dublin 2, Ireland.

3. Tinker, J., «Third World trades in hazardous waste», New Scientist, 7, 1980, pp. 379-380.

4. Johnson, pp. 1-2.

5. UNICEF : Final Report, Conference of Ministers of Education of African Member States, Lagos, January 27 - Feb. 2, 1976, p. 35 (Paris 1976) and UNESCO : Final Report, Regional Meeting of Experts on Environmental Education in Africa, Brazzaville, 11-16 September 1976 p. 26 (Paris 1977).

6. Knamiller, G. W., «Environmental education and the Third World», The Journal of Environmental Educational, 10, 1979, pp. 7-11.

7 Cf. the concept of «self-reliance» developed by President Nyerere of Tanzania, in E |+ z 1/1984.

8. Hawes, H. Curriculum and Reality in African Primary Schools. London 1979.

9. Consumers Association of Penang, 27, Jalan Kelawei, Puläu Pinang, Malysia.

10. Fiji National Youth Council, 208 Waimanu Suva, Fiji.

11. Knamiller, G. W., «School-based environmental monitoring in developing countries», Science Teacher, 23, 1979, pp. 41-45 and 48-62.

of their local environment and then share these materials with each other through international teacher seminars and exchange visits. Some of the themes already developed at the various net work schools are tourism, shelter, food, the wealth, insect menace, a dam and a valley, city life and so on. This is a programme that establishes direct contact between European countries at the grass-roots school level. There would seem to be great potential here for setting up similar network between Northern schools and schools in developing countries. The idea of sharing work done on local environmental issues is a positive link which emphasises the wider community of children — common curiosity and interest, common investigatory processes, common discoveries, and indeed the common tasks of development in environmentally responsible ways. Children and teachers would be participating in one another's environmental lives.

There are many good materials, projects and ideas around. But the big task is getting them to the people, making educators aware of them and willing to use them. This is the challenge for the North and the South, for the developed countries in terms of global awareness, for the developing countries in terms of relevant environmental education programmes, and for both to explore ways to share each other's environmental concerns. How else can cultural environmental empathy be achieved ?

NOTES AND REFERENCES

1. Johnson, B., «Banking on the biosphere», Development Forum, 6, No. 7, 1978 p. 1.
2. Cf. Brisbois, G., Kultur and Entwicklung. DES, Bonn, 1983.

teaching packets relating to a futuristic approach to life styles and environment; the Intercultural Studies Project in Sydney has produced a set of materials called «Seeing It Their Way» which studies the misconceptions assumptions and attitudes that the outside world has about Asia and suggests ways to modify these views; the Centre for World Development Education in London has put together a set of materials called «The Development Puzzl : A Sourcebook For Teaching About the Rich/Poor World Divide and Efforts Towards One World Development». These last-named materiald are directed specifically towards helping British people become aware of environment-development problems and opportunities in poor countries.

One of the most exciting posibilities in terms of establishing environmental education contact between cultures comes from the work of the' European School Network on Environmental Education (18). Under the sponsorship of the Environment and Consumer Protection Service of the Commission of European Communities, a network of schools has been set up to exchange information on experience gained in pilot primary Schools. The aims of the Network are :

— to enhance the quality of environmental education in the schools through mutual coooperation and learning from each other's experience ;

— to collect, test and disseminate environmental education materials for schools in their own countries and for the schools in the network.

Children and teachers in the pilot schools study some aspect

Some of the content and perhaps even the method of global education is for instance by borrowing a personalising technique, for example :

«I awake at 6 : 30 a.m. to the ringing of an alarm clock .. Stop : You have encountered the international. Your clock is a product of the Sony Corporation, a Japanese-based multinatinal corporation. The clock was assembled in a Sony plant in Brazil from component parts produced in Japan, Mexico, and Germany. It was shipped from Brazil to the United States in a Greek owned ship manufactured in Sweden, licensed in Liberia, and staffed by a Portuguese crew (14).

It is this 'globalness' of the contemporary physical and social world and its relationship to self, not atypical of the routine, everyday experienc to self, not atypical of the routine, everyday experience of a very large number of people who by chance reside in the affluent. developed countries, that we want to make people conscious of (15).

Development curriculum efforts have increased tremendously in the 1970s and are now beginning to do the landscape of many developed countries (16). To mention only a few; the Ministry of Economic Cooperation in Bonn has produced a set of materials in an attempt to enlighten German pupils on the significance of development work in developing countries (17); the Centre for Latin American Studies at the University of Florida has produced a series of incomplete case studies which project North American students into decision making situtions in an attempt to place them in the shoes of Latin Americans; the Centre for Global Perspectives in New York has produced

nal systems the world over — particularly in poor countries where education so dramatically means social and economic mobility for a few academically successful individuals.

Another major area for reasearch and development revolves around the issue of inter-ministry co-ordination. What is the state of the administrative machinery necessary for implementing integrated development projects and where does environmental education at all levels fit into this ?

THE ENVIRONMENT EDUCATION LINK BETWEEN DEVELOPED AND DEVELOPING COUNTRIES :

To find what the developed countries are doing in environmental education as it relates to Third World countries we must look at the expanding area of global education. Here one discovers elements of eco-development and the Nroth-South dialogue under such headings as education for international understanding, education for a global community, planetary education, world-centred education and development education. The underlying aim of these programmes is to help people to become personally aware of the way in which our individual actions, multiplied by millions, affect all of human kind. It is education away from nationalism or even internationalism. It is not the old «area studies», which seem to achieve little beyond the reinforcement of ethno-centrisism and negative stereotypes. And it is not simple a world approach to ecology. Rather it is education towards world citizenship in an interdependent global com- and empathy on such issues as food resources, the muitinational companies, poverty, conflict, the new economic order, alternative life styles, alternative technologies and so on,

Those who wish to assist in the development process must now start doing things with people, not for them. Most crucial to the participation issue is an attitudinal change on the part of indigenous development experts and local people alike. Both must believe that the knowledge and experience of local people are not a cultural barrier to overcome or a knowledge vacuum to be filled, since local people hold useful perceptions of the interface between local phenomena and socio-economic development issues in the community, and for yaars have been quite accurately and reasonably identifying problems and making decisions based on the knowledge available to them.

If we think of environmental education programmes in developing countries in terms of local problem identification and participation in decision-making and social action, many questions for research arise. First among these, I believe, is environmental perception. What do people, children included, do ? And what knowledge, perceptions and insights do they have about what they do ? What is the nature of the decisions they make ? Why do they make these and not others ? How do they make them ? The answers to such questions are at the heart of environmental education planning.

In terms of school based environmental education programmes we must find out how receptive local people are to children doing local studies. All too often parents feel that school work should be confined to classroom. The attitudinal stance of communities must be known and taken into account. Also for such field studies to have academic credibility they must be examinable by the official external examining body, for certificates and selection for further education are synonymous with educatio-

such an important question, why hasn't it been brought to the attention of the elders ? If wild pigs root out tour crops or of any calamity threatens, a meeting of the elders has to be called. When the issue at stake is the lives of our children, the elders should be consulted.» After considerable discussion, where ser-veral men compained that a nutritional education was confined to the MCH clinics, Munide suggested that young intelligent secondary school students should be trained as nutrition educa-ors to give talks and demonstration in each village where both men and women could attend. They asked for assistance from the medical staff a the University of Nairobi, and as a result after 18 months the rate of young child mainutrition dropped from 55 to 93%, while the other parts of the district the rate had risen in the same period. The key that unlocked that door was full community consultation.

I vividly remember sitting with parents in Qatana. Syria, talking about environmental education possibilities for the local primary school. At one point in the discussion, one parent ask-ed, «I'm digging a new well. How far should it be from my latrine ?» That puzzled me and my colleague from Damaskus university. We stumbled around a bit mentioning slope of the ground, how deep the well was going to be and so on. Obvious-ly frustrated with our vague response, the man blurted out, «You are learned men, why can't you tell me » Here was an environmental concern, arising from a real person with a real problem. Its solution did not require additional materials, only some basic knowledge. Should not this kind of thing be part of the environmental educational programme in Yonibana schools ?

pean and North American counterparts. Quite simply poor children, particularly the rural poor, accompany their mothers and fathers to work. They see their parents making environmental decisions. For in some sense poor rural people are on the front line of decision making about resource management. There are few laws regulating the cutting down of trees, on the whole individuals are free to make this decision. There are not visiting nursing sisters to asses the progress of new born babies; individual mothers and perhaps grandmothers do this, and make their own decisions about the health of their babies. There are few social security or unemployment or child allowance schemes other than those which individual families establish for themselves.

Surely this participatory environmental experience is fertile ground for the development of locally based environmental education programmes. Here the design of materials does not start in some curriculum centre but, as is the practice of the Environmental Training Centre in Dakar, in rural villages and urban shanty-towns, with the children, teachers, parents and community leader who inhabit them. Surely the people, not just the experts, should have a say in the content and in the methods. John Balcomb, the chief of UNICEF's Information Service in Nairobi, reports from four villagers around Machakos where the rate of child malnutrition had been cut by one-third as a result of a plan suggested and implemented by the villagers themselves (13). At a local council meeting the problem of Kwashiorkor as raised. The women present recognised the symptoms of the disease as explained by a UNICEF representative, but it appeared that none of the men knew about the disease. An elder farmer called Muinde stood up and said, «As this is

water, water consumption rates. The children also know a tremendous amount about firewood, the local varieties, their burning qualities, who gathers it, where to get it, how much you can sell it for, local industry use, charcoal making. Twi children in Ghana, for instance, not only named some 14 different woods, but listed them in a hierarchy according to their burning qualities (12). The children know many food crop pests, both anima land weeds. They participate in local attempts to control them, including the sometimes indiscriminate use of chemical deferrents.

The children have a great of inside knowledge about local small scale industries. Many of their familie engage in these. The children help with the work and often sell the products. Children have a lot of experience with babies, infants, particularly 1-5 year olds. They carry them, play with them, care for their toilet, cook for them, feed them. Surely their knowledge and interest can form the basis for several essential studies for which there is at present little local information — infant nutrition studies, weaning practices, toilet practice as related to water and food consumption, immunisation rates, simple child development studies and even infant mortality rates. In short, children's experience can provide starting points for a whole range of monitoring studies which require relatively simple data gathering and analysis techniques. Such environmental information is basic for integrated development planning at local and national levels.

The children's natural environmental knowledge is so great in Third World countries because they directly participate in the family business of survival, much more so than their Euro-

sian Environment (9). The Fiji National Youth Council is a coordination body of 15 national voluntary youth organisations and 5 district youth councils with over 500 clubs serving the development of over 70,000 young people. It publishes the monthly journal, «Youth Action,» which considers local environmental issues form a local problems among young people to how youth can help in taking technology to villages. It has set up a youth project loan scheme for projects like vegetable and livestock farming, handicraft industry and so on (10).

An idea of great potential is school-based environmental monitoring, where the need for local environmental resource information required for development planning and children's out-of-school experience can be linked through school learning (11). There is a dire need in developing counrties for a comprehensive investigation of other environmental resources; yet the infrastructure necessary for gathering environmental data is not well established. It seems reasonable that through field studies integrated into on-going academic programmes, children could provide an initial screening of environmental resources information at the local level. Such efforts could build on the children's own wealth of local experience. Rural children have a great of knowledge about local water resources; for instance, where the best quality drinking water can be found at any time and according to the season of the year. It is from a very early age that these children draw water and carry it home.

Ths out-of-school experience provides an excellent basis for extending their knowledge throug such hydrological monitoring studies as water table levels, the amount of rainfall, river, stream and spring water levels, time energy costs for getting

the children help him gather information about how many babies in the community are inoculated against measles, and then campaign for an immunisation programme. In general there are few examples of attempts to relate school work to community work (6).

There are some however. In Sri Lanka, Tanzania (7) and Belize, for instance, schools at all levels are encouraged to establish production units and if possible to become self-sufficient. Students grow vegetables, raise livestock, and market them. They do craft work and cottage industry, again producing and selling. For years school children in developing countries have participated in literacy campaign and census taking. Some teachers' colleges are developing basic education curriculum and training their students for community development as well as for classroom teaching. For example, the Primary Teachers for Rural Areas Propject at Bunumbu in Sierra Leone is involved in such community-based schemes as nutrition education, apprenticeship schemes, brick-making for home improvement and so on. As part of their training, students are engaged in helping villagers to identify local needs and providing assistance in such areas as water resource development and training local sanitation officers (8).

Also, non-governmental organisations dealing with environmental issues are springing up in many Third World countries. The Consumer Association of Penang in Malaysia is involved in consumer and environmental education and in working with rural communities affected by environment problems. It publishes a monthly new-letter and has produced some very useful materials including an excellent film called, Crisis in the Malay-

under different rubric : life-skill education, basic education, non-formal education, rural education and so on. What is common about all of these programmes is that they are all practical in nature with the aim of helping people to gain knowledge, skills and commitment to improve their condition in life, or their environment. However. educators do not want to hear about another academic discipline that has to be squeezed into an already overloaded curriculum. So in curriculum development centres, though not often in schools so far, environmental topics and indeed activity outdoor methods are laudably infused into all subjects areas, particularly in science and social studies. Such topics as these are beginning to appear : water and health, food habits and protein production, problems of land use, houses and the people who live in them, science from the rice paddy, and so on.

Much of this work, however, like environmental education in some North European countries, considers the local environment as a kind of zoo or social history museum where observations are made, recorded and possibly analysed to define trends. This opening of classroom doors during school hours is in itself quite a change in focus, for schools in developing countries are institutions largely isolated from the life surrounding them. But most environmental education programmes stop here. It is rare indeed to find programmes that centre on local problems, on decision making and ultimately on social action. A trip to the local water works may be encouraged, but the children seldom pursue the problem of how much time and energy it takes their families to collect water each day or ask, what can be done to improve our water supply. The local health dispenser may be invited to talk at the school; but it seldom happens that

environmental protection in their developing country operation. It is to be hoped that aid granting agencies from developed countries and business concerns are learning. It is also to be hoped that the recipients of their investment are also learning, for they should have much more power than they do at present to say how external money is to be spent. But more to the point is the matter of developing countries becoming more introspective in devising development strategies which are in harmony with their natural and social environments.

ENVIRONMENTAL EDUCATION IN DEVELOPING COUNTRIES :

Surely the content of environmental education programmes conceived in developed countries should not be transplanted in the developing countries. It is about pollution, overconsumption, recreation, and conserving the rural past. The environmental education efforts of developing countries should focus on how to use local resources and socio-economic systems for providing basic needs and for increasing production, distribution and consumption.

What is potentially so appealing about environmental education in Third World countries is that it challenges each country (indeed each region and local area) to look at itself, «to adapt educional systems,» as the Ministers of Education of African Member States recommended in 1976, «to the real problems and preoccupations of the community,» and to develop a curriculum that is integrated within their environments (5).

But what in fact are developing countries doing in environmental education ? There is a tremendous amount of activity which, although closely related to environmental education, goes

DEVELOPMENT-ENVIRONMENT IN DEVELOPING COUNTRIES :

Ibrahim, a peasant from Sudan, is busy hacking down the rest of a forest, not to open ground left fallow for planting but to accommodate the ever increasing demand for firewood in the cities. It is relatively lucrative work, so he does not grow much rice any more. He buys imported Carolina rice. and he can now also buy a radio, and school uniforms for his children; but he has to haul wood farther each day as the forest creeps away from his house. In this process the land is left untended and subpect to erosion. This development-environment relationship is a dynamic process, repeate thousands of times in a hundred different varieties, affecting millions of individual lives.

In the past little attention has been paid to the development-environment relationship in developing countries. Some of the best intended foreign aid schemes did not consider the short-term, and certainly not the long-term, environmental impact of its projects. Deforesting resulted in eroded hills, and an increased use of chemical insecticides and fertilizers and tractors robbed the poorest people of their land and put them jobless in urban shanty towns; cash-crop schemes resulted in people abandoning food crop production and relying on imported food. The International Institute for Environment and Development's report, Banking on the Biosphere ? The Environmental Policies and Practices of Nine Multiliteral Aid Institutions, makes the point that now it is critically urgent that development agencies focus on integrated solutions to environmental-development conflicts and ensure that their projects do not ignore the frailties or fail to exploit particular strengths of environmental systems (4). It must be added that entrepreneurs in the private sector must also — in their interest — be aware and become responsible for envi-

tries was a result of their almost total control over the means of production. They had the technology, the capital and their own resources, but also those of their colonies and neo-economic colonies. The developed countries had also their own substantial market. There was enough work for all, jobs were plentiful. But that is no longer the case. The market in the developed countries is dwindling, affecting employment. The Third World countries, however, offer a tremendous market potential ; but obviously they cannot buy agricultural products and manufactures from the developed countries if they are poor. This is worsened when the developed countries complain about the floed of cut-price imports produced by cheap labour in Third World countries. Another problem looming is the export of toxic wastes from developed countries to developing countries and the increasing deforesting in the latter whose environmental controls are often weake or non-existent (3)

All of this is explosive stuff, the stuff that threatens world peace. Not that the poor are going to invade the developed countries. But scarcity, environmental degradation, lack of access to markets of the developed countries and growing social and political polirization in developing countries mean that civil wars and international conflicts may become more frequent. These are world-wide concerns affecting for instance the Egyptian peasant in his thatched mud hut and the German car mechanic in his three bedroom 'semi', or at lest their children. This is the reason for a North-South dialogue a dialogue concentrating on the central issues of poverty and inequality. And this dialogue is bound inextricbly with the environment-development relationship. We cannot discuss econcmic deprivation or development without also talking about environmental protection through education.

state of affairs. traditional social structures are cracking and cultural identities are undergoing severe strain (2).

In striking contrast the developed countries overproduce and overconsume. They spend most of their conscious environmental energy on the ethics and technology of how to handle the physical and social waste of their affluence. They are so rich in act that they are even beginning to ask, «How much is enough ?»

The first question that arises from this great economic disparity between the developed and developing countries is, why should the developed countries be concerned about the environment of poor people in developing countries ? This is a political-economic question, perhaps even a moral one. The second question is, what is the direction of environmental education in developing countries ? This is an educational question that helps to reexamine environmental education concerns in the light of global perspectives. The third question relates to the first two, what is the link between the North-South dialogue and environmental education ?

WHY SHOULD THE DEVELOPED COUNTRIES CARE ABOUT MENTAL EDUCATION ?

The quick and perhaps simple answer is that the one-quarter of mankind who live in relative comfort should be morally concerned about the other three-quarters of humanity who live in object poverty. But if self-interest is to be the major guide then the North must look closely at the development-environment relationship in the Third World because it is already affecting the North itself. After the Second World War, particularly in the 1950s and 1060s, the economic miracle of many developed coun-

Development and North — South Dialogue : An Educational Approach

By :

SAMI ALRABAA (*)

INTRODUCTION :

The major difference between the developing countries and the developed ones is that the former are staggeringly poor and the latter are widely rich, at least in economic terms. The environmental problems of the developing countries are the result of their poverty, those of the developed countries are the result of their wealth.

The mass in developing countries do not have enough nutritious food, adequate healt services, enough clothing and shelter, good water or education or job. «In simply trying to survive,» as Brian Johnson at the International Institute for Environment and Development puts it, «the poorest are busy at work destroying their own fragile and threatened life support systems» (1). They are over-exploiting their soils, over-gazing their grasslands, decimating their forests, while bowing to the economic pressures of Northern conglomorates who exploit their natural resources. Some developing countries are spending their utmost environmental energy trying to create wealth. In this

* Faculty of Sociology, Bielefeld, Federal Republic of Germany.

Biennial Review of Anthropology. Stanford : Stanford Univ.- Press.

Selsam, H., Goldway, D. Dynamics of Social Change NY : Int. Pub.

Selsam, H., Goldway, D. and Martel, H. (ed.) 1975 : Dynamics of Social Change NY : Int. Pub.

Terray, E. 1972 : Marxism and Primitive Societies : NY : MR.

1975 : «Classes and Class Consciousnes in Abron Kingdom of Gayman» In Bloch's (1975) — above.

1974 : «What the Friends of the People Are ? » In Marx, Engels and Lenin (1974).

1976 : «The Teaching of Karl Marx.» NY : ni. Pub.

Lukacs, C. 1971 : History and Class Consciousnes. Mas : The MIT Press.

1972 : «Labour as a Model of Social Practices» In New Hungarian Quarterly Vol. 13 (47)

Maquit, E. «Nicolaus and Marx's Method of Scientific Theory. In the Grundrisse», In Science and Society, Vol. VLI (4).

Marx, K. 1904 : A Contribution to the Critique of Political Economy. Chicago : Kerr.

1970 : The German Ideology N.Y. : Int. Pub.

1967 : Capital (three volumes). N.Y. : Int. Pub.

Marx, K. and Engels, F. 1975 : «Selected Correspondence» : Moslism, NY Int. Pub.

Marx, K., Engels, F. and Lenin, V. 1974 : On Historical Materialism NY : Int. Pub.

Meillassoux, C. 1972 : «From Reproduction to Production». In Economy and Society Vol. 1 (1).

O'Laughlin, B. : «Marxist Approaches in Anthropology». In (ed)

Friedman, J. 1974 : «The place of Fetishism and the Problem of Materialist Interpretations». Critique of Anthropology Vol 1.

1976 : «Marxist Theory and Systems of Total Reproduction. Critique of Anthropology» Vol. (5).

Giddens, A. 1973 : The Class Structure of Advanced Societies. N.Y. Harper and Row.

Godelier, M. 1977 : Perspectives in Marxist Anthropology. Aondon : Cambridge University Press.

1977 : The Ideal Element in the Ideological Ms.

Hilton, R. (ed.) 1976 : The Transition From Feudalism to Capitalism, London : NLB.

Hindess, B. and Hirst, P. 1975 : Precapitalist Modes of Production. London Kegan Paul.

kay, G. 1975 : Development and Underdevelopment. NY : St. Martin's.

Lefebvre, H. 1968 : The Sociology of Marx : Ny : Pantheon Books.

1974 : Dialectical Materialism, London, Jonathan Cape.

1976 : The Survival of Capitalism : Reproduction of the Relations of Production : NY. St. Martin's.

Lenin, V. : The Development of Capitalism Via Russia. Moscow : FLPH.

References

Althusser, L. 1970 : For Marx, N. Y. Vintage Books.

1972 : Lenin and Philosophy : and other essays N. Y. MRP.

Amin, S. 1975 : Review of «The Modern World-System» by Wallerstein, E. in MR Vol. 27 (f).

1977 : «Universality and Cultural Spheres» ; in MR Vol. 28 (9).

Bloch, M. (ed.) 1975 ; Marxist Analyses and Social Anthropology. NY. Wiley.

1977 : «The Past and the Present in the Present» Man (12).

Brewster, B. 1976 : «Fetishism in Capital and Reading Capital» Economy and Society Vol. 5 (3).

Carver, T. 1975 : «Commentary» In **Texts on Method.** N.Y. Barnes and Noble.

Faris, J. 1975 : «Social Evolution, Population and Production» In Polgar, S. (ed), Population, Ecology and Social Evolution Paris : The Hague.

1977 ; «Ideology in Classless Societies : Theories and Problems». Ms.

5) The hypothesis needs more work and supportive material.

6) In «primitive» societies te individual's appropriation of nature is mediated by the community. The individual's relation to land and soil, to earth, as the property of the labouring individual.. is instantly mediated by naturally arisen, spontaneous, more or less historically developed and modified presence of the individual as a member of a commune. (Marx, the Grundrisse, 1973, p. 485)'.

7) The author of this paper argues that the concept of «social consciousness» is more adequate than the concept of ideology as used by most of the Marxists, especially in the case of religion. For more details on the criticism of ideology and explanation of social consciousness see the author's dissertation : Idris S. El Hassan «On the concept of Ideology : The case of religion in Northern Sudan. University of Connecticut 1980.

8) The terms justification and explanation are not used in the sense of implying any kind of conspiratorical theory.

9) Godelier attributes dominance of kinship to its universal function — as a social way of organization for a natural element, biological reproduction — provided that it functions as a social relation of production (Godelier the Ideal Element Ms).

NOTES

1) See Struik (ed) «The Economic and Philosophical Manuscripts» – in that introduction there is a brief section on difficulty of terminology and concepts in Marx (a possible source for that, at the time of the manuscripts, is the Hegelian language). Also see Cook, «Value, Price ... to see how a key term and concept like 'commodity' is not completely clear in Marx's usage.

2) For the concept of transparency and opaqueness see Lefebvre, -The Sociology of Marx or Amin's Review of Wallers tein's The Modern orld System; also for examples off transparent relations see Marx Capital Vol. 1.

3) Some Marxists prefer to retain the term «exploitation» for «class societies» only, meaning societies where there are antagonistic social relations of production — according to this view there are classess societies (f. Faris, 1977). However, the way I understand the Communist Manisfesto (see Marx, Engels, Lenin, On Historical Materialism) is that there are no classless societies since the beginning of the recorded hiitory of man.

4) Except for the cryptic footnote in Capital vol. 1 which reads «... it is the mode in which they gained a livelihood that explains why here politics, and there Catholicism, played the chief part» (Marx Capital Vol. 1. p. 82).

In non-capitalist formations where nature/humans is at such a level that human's control of nature is not great and human / humans relations is not developed to the extent it has been achieved in capitalist relations (where labour is completely free i.e. old and bought as a commodity) there is room form domination of non-economic elements. What element will be dominant depends on the level reached by either of the two relationships (nature/humans and humans/humans; see Lefebvre 1965 and Godelier 1977). At the stage when the productive forces are rudimentary and social relations do not exhibit great inequality one would expect kinship to dominate (6). With increasing inequality that requires «justification», religion (which could have been a form of consciousness before) (7) would take over (Godelier 1977). However when inequalities, reach a point where kinship or religion can no longer «explain» the increasing gap between sections of society, politics and use of power become more suitable (8). Thus, dominance of certain superstructural elements is really decided by material and social conditions and not because of some inherent universal functions these elements may have (9). The dominance of any of these elements is necessarily represented by dominance of its institutions. Mere presence of religious and kinship institutions, where they are not dominant, can be attributed to their function as form of consciousness.

To recapitulate, in the capitalist mode of production the economic, as a theoretical category is both determinant and dominant; in non-capitalist modes it is only determinant (conditioning and decisive) in the final analysis. This corresponds to the role of the economy in actual concrete social formations — in which case class relations, which are necessarily economic in content, reflect the economic conditions.

my does not (as exchange economy) touch every other non-economic social relation. In other words, in non-capitalist formations some non-economic elements — such as kinship, politics, religion, etc. — can be identified to be more effective than economic relations in regulating social interaction between people. Why can non-economic relations assume dominance in non-capitalist formatios ? One possible answer is because of the transparancy of the economic relation in those formations (2). The relation of exploitation (3) (apprpriation of the surplus in the form of tribute, for example — Amin, 1975 : 44) is transparent in that it is simple and readily intelligible for the participants. In which case, non-economic components are required to ensure the reproduction of the social relations of production (Cf. Althusser, 1972). This is the origin of the dominance of these superstructural components. But it might be asked further : why we find politics in one case, religion in another and kinship yet in a third. This is a hard question to answer. Though there may be tentative answers.

Marx's knowledge and writings on non-capitalist formations are those of 'a well-read layman' (Hobsbaw 1975 : 20). His historical knowledge was thin on prehistory, on primitive communal societies and on pre-Columbian America, and virtually non-existent on Africa (op. cit. 26) Besides, his main interest was to analyse the laws of motion of capitalist society (Lenin, 1976 : 22). In all of his writings, as a consequence, Marx never tried to answer the question why particular forms of the super-structure can be more dominant than others (4). But since we theorize that it is the mode of gaining livehood that explains the form of dominance we are investigating, we may suggest the following hypothesis : (5).

the production process; and production has not to be premised on circulation (which is the case in Capitalism) (3) The reproduction of the producers is not conditioned by exchange.

Marx summarizes the difference between capitalist and non-capitalist social formations in the following passage :

«It is evident that in all forms in which the direct labourer remains the possessor of the means of production and labour conditions necessary for the production of his own means of subsistence, the property relationship must simultaneously appear as a direct relation of lordwhip and servitude, so that the direct producer is not free .. the direct producer, according to our assumption is to be found here in possession of his means of production, the necessary material labour conditions required for the realization of his labour and the production of his means of subsistence ... Under such conditions the surplus-labour for the nominal owner of the land can only be extorted from them by other than economic pressure, whatever the form assumed may be» (Marx, 1967, 111 790-791).

Most of the problems of applying theoretical categories specifies specific to capitalism to non-capitalist formations emerge when 'economy' (as segment of the social formation, (Cook, 1977) is involved.

In capitalist social formations the economy is dominant in that reproduction of the total system is largely governed by the laws of exchange-value. Of course even in non-capitalist formation, society could not survive without economy; yet, the econo-

dity exchange, and freedom of labour from all non-economic constraints.

In the capitalist mode of production, surplus labour is appropriated as surplus-value by capital from labour in the process of production. The true value produced by labour is greater than the value of those commodities that made up the wage-bundle of workers (V) and the value of the means of production used up in the production process (C). The extraction of this surplus value depends on particular historical conditions (exchange as the dominant form of the economy ; existence of wage — labour as as commodity (the separation of workers from their means of production etc.). Appropriation of the social production of labour by capital is a pre-condition for the immedite — reproduction of the direct producer. As all products (commodities) take a value-from, capital, as a social relation, appears as the necessary pre-requiste for all production — including individual reproduction. All of these elements and conditions are not found in non-capitalist modes of production.

In non-capitalist modes of production the producer is not separated from the means of production. The serf owns the instruments of work and pays rent for the land he 'possesses'. Production is largely for use value and not for exchange ; though commodity production and exchange did exist. Here the formula of commodity circulation is CMC i.e. a commodity is sold to get money to buy another commdity for the purpose of consumption. This is due to the fact that there is full integration of the producers with their means of subsisence, and the control they have over the products of their labour. Thus, (1) there is no surplus value to be extracted (2) the circulation process is separate from

etc. — implies that social forms are determined by the productive process, by the organization of the immediate work proceses, or by 'fundemental distribution' i.e. social form of appropriation (Friedman 1976 : 3). The notion of total reproduction encompasses both production and distribution of the members of society among the various types of production : agriculture, industry etc. It does not primarily deal with partial processes in social formation (e.g. production processes, technical division of labour, etc.)', or some theoretical categories of historical materialism to the exclusion of others,. For, what is actually meant by reproduction is reproduction of the means of production, of labour and of scial relations in general (O' Laughlin, 1975). This implies that analysis should deal with infrastructual as well as supperstructural elements at the same time (with the primacy of the social relations of production). As Marx put it the production of material life **conditions** the social, political and intellectual life process in general'.

Utility of Concept of Reproduction for Analysis of Capitalist and Non-Capitalist Formations :

Though the decisiveness of the economic conditions is generally true for all social formations, the concept of reproduction requires differential modes of analysis for capitalist as compared to non-capitalist formtions. This is so because conditions of social reproductin – as interpreted above — are not the same for the two types of formations. Accordingly, particular theoretical categories used in the analysis of capitalist social formations cannot be used for the non-capitalist. For example, rate of exploitation, measured as S/V, requires particular conditions that are not available in non-capitalist societies viz generality of commc-

of the concept of production, he nonetheless never used it as the key to his analysis (Maquit, 1978 : 473). For, whenever he talks about production it is reproduction of the whole social formation is what he has in mind — i.e. the production of groups in their socially determined relations to one another. Engels in his famous letter to Block in 1890 (Marx and Engels 1975 : 394) states in general terms what is meant by the econmic being determinant. It is worth being quoted at some length :

> «According to the materialist conception of history the determining element in history is **ultimately** the production and reproduction in real life. More than this neither Marx nor I have ever asserted. If therefore some twist this into the statement that the economic element is the **only** determining, one, he transforms it into a meaningless abstract and absurd phrase. The economic situation is the basis but the various elements of the superstructure — political forms of the class struggle and its consequence ... — forms of law — and ... the reflexes of all these actual struggles in the brains of the combatants : political, legal, philosophical theories, religious ideas and their further development into systems of dogma also exercise their influence upon the course of historical struggles and in many cases preponderate in determining their form».

He goes on to add :

> «There is an interaction between all (those) elements ». (Ibid emphasis his).

In fact, starting analysis with production per se, or, to the same effect, any of its elements — e.g. distribution, exchange

distortions resulting from what those scholars have actually done — confusing technical division of labour for social relations of production.

In order to accomodate empirical technical changes in the capitalist system — e.g. the managerial stratum — in his analysis, Giddens felt the need to 'broaden the concept of social relations of production. To do this he borrowed the Weberian concept of status groups. The concept of means of production was made to include all kinds of skills ; even ethnicity is regarded as a skill. All people, irrespective of their class, are though to have equal 'market capacities', i.e. in the marketplace all people come with potentially equal capcities — some have capital, some have skill, etc. — to exchange them. They all complete over scarce resources and get economic returns (other than income as such). Thus in this schema technical division of labour (in the form of varying capacities)' replace social relations of production (distribution of individuals among various types of production — industry, agriculture etc. — the relations which define individuals' access to the means of production, allocation of labour among different tasks, and the ways in which the product is distributed). In effect, the unequal relation between the owners and controllers of the means of production and propertyless is masked. In other words the total formation is not well analyzed in its total reproduction. Also, the theoretical category 'social relation of production, as we saw, as a result of not taking the whole social formation into account.

The Concept of Reproduction :

Though it is true that Marx has emphasized the significance

of production, capital; and at the same time neglecting the most dynamic element, labour. Marx only talked about production in historical terms (see above) i.e. production at specific historical epochs (social formations) using the concept of mode of production (articulation between productive force and social relations of production). Furthermore, the concept of 'mode of production' looses its analytical power to become 'the combination of production as a material process on the one side, and as a social process on the other, constitutes **a mode of production»** (p. 22). In consequence Kay is unable to analyse 'capital' as one hand of the social relations of production which are situated with a social formation. And, moreover, class relations, as a result were discussed only on two page (80-1). In this sort of analysis we are left wondering what role the superstructure plays in the capitalist social formation.

Therefore, when emphasis is laid on material production alone, some of the important elements of the theory such as mode of production, social formation, class relations, superstructure etc. are either distorted or else ignored altogether.

Any changes have occured in the capitalist system since Marx formulated his conceptual categories about it, the most prominent among which is the apprearance and enlargement of the managerial stratum. The whole map of class structure appears — at least for some Marxian scholars – to have changed as a result. Consequently, thoe cholars have argued that con-
as a result. Consequently, thoes scholars have argued that considered if they are to retain their analytical power. This second example, Giddens' work (1973), explains the type of conceptual

sive of labour, the basis on which the market is raised, the circuit of reproduction (production and conusmption) has become enormously complex (p. 16). Here, the economic relation between people assume the 'garb of market' (p. 17), or exchange relations.

As the above analysis continues we are suddenly presented with another set of relations ; 'social relations of production'.

«We must nowfurther complicate our definition of productiun and consumption by recognizing that they are not purely material activities. Each has a social dimension ... the social dimension of production arises from the fact that when men engage in this activity they not only involve themselves in a relationship which nature, i.e. material production but they also enter into relationships with each other. These are social relations of producion and **they interact with material production in the same complex way that production in generl interacts with consumption** (p. 21 emphasis added).

It is quite evident from this passage that social relations of production are imposed, so to speak, on another fundamental set of nonsocial category, 'material production'. Social relations of production are given a lower order level of effectivity compared to 'material production'. The separation of material production from the social relations of production renders production ahistorical — something that Kay seems to be aware of but could not avoid (p. 13, foot note). It is no wonder that the whole book is in fact about one element of the social relations

societies. In a real sense, it is the starting point of society itself, and for this reason it provides a starting point for economic theory' (p.13). The essence of material production consists of the actions humans take to humanize nature ; its aim is to transform natural objects (in their original objects) into a condition where they can satisfy human needs. Labour is expended in the process of production whose outcome will be a product (which is a natural object transformed by human labour to satisfy a human need). Instruments of labour are products (the result from human labour and embody human knowledge). Production, that is material production, is the starting point for all social existence since it provides the means of consumption (food, clothing, shelter etc.). Producers have to consume in order to be able to produce. The interdependence of production and consumption can be analysed in terms of the circuit, P.C.P., where represents production, and C. consumption, (p. 15).

Not only are production and necessary consumption inseparable in reality, but they are also theoretically insperable; each implies the other — though they remain unidentical (p. 20). By consumption it is meant necessary consumption, which is composed of 'personal' and 'productive consumption'. Necessary consumption is the amount of consumption that is needed to maintain the level of production. However, necessary consumption is disguised in advanced societies by two factors :

1) Systematic production of a substantial surplus over necessary consumption.

2) The existence of the market system. Because of the exten-

certain features in common (called common determinations). Production in general is an abstraction of what is comcon to all the epochs. Marx states, against the classical political economists who 'naturalized' capital and the capitalist mode of production, no producion is possible without instruments of labour (past accumulated labour) (p. 52). Thus the historical character of production is firmly established. One would agree with Lukacs (1971) that Marx was interested in «commodity structure', rather than commodity production per se, when he began the first chapter of Capital with a discussion on «commodity'. Then if we agree to this, social relations of production are not restricted to the immediate 'production process'. But, they encompass the structure of production as a whole (which is historically determined). Thus logically, objection must be made to any attempts directed towards the separation of the two form of production 'social' and 'material' ; for, it is necessarily impossible to conceive of production out of its socio-historical context. That is, what, is material is actually 'social' and the 'social' is essentially historical. It is therefore to be expected that analysis will be incomplete if emphasis is laid on one asapect only — 'material' or 'social' — to the exclusion of the other. Two examples are given below to illustrate the point.

Distortions in the Concepts of Production and Social Relations of Production :

First. one of the most widely used texts in development courses now is Kay's «Development and Underdevelopment». In this book Kay begins his analysis of causes of underdevelopment by an expose of the concept of production, which he unfortunately identifies with material production. He starts off by asserting that material production is the common feature of all

Hence, social relations that obtain in the process of production of human livelihood actually encompass the following basic relationships :

i) access to the' means of production' (instruments of transforming nature)'

ii) rules of division of labour (who does what).

ii) distribution of the product (use value got from the process of transforming Feature) — the total of these relations are what Marx calls 'social relations of production'.

But, the social relations of production cannot exist by themselves. In production humans develop skills, techniques, knowledge, use instrument etc. while engaged in the labour processes. These are called productiv forces. Social relations of production and productive forces cannot exist separately, they have to be considered relationally (Cook, 1977). The two together constitute the theoretical category 'mode of production'; a theoretical category used to analyse specific historical entities (social formations)'.

Historical Dimension of Production :

In the **Grundrisse** (1975) Marx attacks the classical political economists for taking the capitalist mode of production for granted in an a historical manner. To avoid their mistake he distinguished between production in general and production in a particular historical epoch. Production is always (whether general or particular) 'production at a definite stage of social development' (p. 50). However all epochs of production have

throughout history; nor did he differentiate between mental «production» and «material production» (Marx and Engels 1972: 30). But, most importantly, in relation to our discussion, the term «production» designated both production in the broad sense (to produce an entire society), and production in to narrow sense (to produce things or products; Lefebvre 1976 : 21 : 22). This has become a source of confusion, as I will show, for many Marxists. The general process of «social production», in these writings, is usually equated with the narrow sense of 'production process' (which is a specific process — a segment — in the maintenance and survival of society).

Socialization of production (Social Relation of Production) .

However, production cannot be other than social (Lefebvre 1974). Hence, there are no individuals apart from society; they exist only in society. Therefore, their relations with one another are social relations which are originaly tied to the process of production. That is, people become socially interdependent in the process of satisfying their basic human needs.

In the off-quoted passage from the Preface Marx States that :

> 'In the social production of their life, men enter into defi-definite relations that are indispensable and independent of their will, relations of production which correspond to a definite stage of development of their material productive forces. The sum total of these relations of production constitute the economic structure of society, the real foundaation, on which rises a legal and political super structure and to which correspond definite forms of consciousness».

is production of use values (Marx 1967 : 1977) for their own immediate needs (food, shelter, clothes etc.). As a biological object within nature itself, humans cannot act but within the limits of nature : however, by acting on it, humans are no longer one with nature (Faris 1975). In the act of production, humans oppose themselve to nature as one of its own forces (Marx; 1967:1977). Production implies two things : teleology (Lukacs 1972)) and activity (Lefebvre 1974). That is, in order to produce, humans have to have teleological projects of what they want to do before they embark on doing it. Marx said the difference between the worst architect and the best of bees is that the architect raises his structure in imaginaion before he erects it in reality (Marx 1967 : 178). Secondary telelogical projection is when some humans attempt to induce others to carry out specific primary teleological projections (immediate transformation of nature into use-values), However, both kinds of teleological projection need activity (actual pysical and biological activity), before labour could be effective in the process of production. Labour combines both conditions necessary for production (teleology and activity).

Like many of Marx's terms and concepts the term «production» is not precisely defined (1), but given different meanings according to the context. The concept of production is discussed in many works of Marx, but it is most elaborated in the **Grundrisse** (Carver 1975), **A Contribution to the Critique of Political Economy** (Marx 1904) and **CAPITAL** Vol. 1. (Marx 1967). Marx did not differentiate clearly between «production» in its general sense of «transformation of nature», which is characteristically human, and the abstract notion of production

On the Concepts of Production, Social Reactions of Production and Reproduction

Idris Salim El-aHssan*[*]

Despite their centrality in materialist analysis, the concepts of production, social relations of production and reproduction are by no means clear at all. They lack theoretical rigour, and are often confused with other related concepts such as technical division of labour' and 'technical produsction process'. The result of this confusion manifests itself in shortcomings obtained in some works which would otherwise be superb, analytically speaking. In the following brief discussion attempt is made to discern some aspects of the concepts of production, social relations of production and reproduction, and to show the type of shortcomings which result from mixing up those aspects or neglecting them. Some examples of such works will be used for the purpose of illustration.

Introduction and definition of production :

Production is the characterizing feature of humans : 'Men Can be distinguished from animals by consciousness, by religion of anything else you like. They themselves begin to distinguish themselves from animals as soon as they begin to produce their means of subsistence' (Marx 1970 ; 42) production in this case

* Dept of Social Studies, Faculty of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

a subsystem of society — and the regularities of its social reproduction. The specific nature and substance of this community, the peculiarities of its social reproduction determine the complex character of analysis of rural population activities in the interconnection of economic, social, political cultural, ideological factors in the mutual determination of objective and subjective sides of these activities as well as the wholesome vision of country, as manifestation of unity of natural, artificial material environment and socio-spatial organization of population, demanding interdisciplinary research approach.

definitive socio-spatial organization, Naturally, it can not be seprated from the processes of demographic reproduction, includes socio-demographic reproduction, affordes the preparation of the new generations for the fulfilment of the necessary economic, social, political, ideological and other functions.

For the practice of social management of the society as a whole and country as socio-territorial unity in particular, it is important to differentiate the basic types of socio-demographic reproduction regime the concrete proportions between the reproduction of number of different population groups and its social features. It is important to know these processes are differentiated for the classes, socio residential and other groups of population, what are the factors and mechanisms of differentiation. As long as through labor, cognition and consommation and so on individual and groups of individuals display themselves not only as object but also as subject of reproduction, the comprehension of the character and regularities of social reproduction supposes the investigation of not only relation, but also conditions of the way of life of population.

The notion of social reproduction includes as we see the whole multidimensional set of problems, tied with the study of the nature of country as a socio-territorial community, and also the conditions and factors, laws and regularities of its functioning and development. It is social reproduction that we regard as the basic subject of the sociology of country.

Thus sociology of country is specialized partiuclar branch of sociology, including theoretical and applied knowledge, investigating the nature of country as a socio-territorial community —

sociology, namely — rural sociolgy. But its inclusion in the second branch is determined by other links..

Besides the sociology of country specialized theories of agrarian sociology, sociology of agrosphere, sociological theory of scientific biotechnical revolution and so on, united by rural sociology, have in common some elements of their rather differentiated objects — agrarian laborers, agricultural labour collectives, material-technical basis of agriculture, as one of the elemental-technical basis of agriculture, as one of the elements determining the development of the object and so on — and subject, but have rather variate aim functions.

It is necessary to point out that neither socoiology of socio-territorial communities, nor rural sociology can not be regarded as specialized, particular sociological theories or sociological disciplines of the middle range They are jut the directions of concrete sociological research distinguished thanks to partial unity of their objects and subjects.

One of the peculiarities of the specialised theories of socio-territorial communities is that it is the frames of these communities that the reproduction of person immediately takes part and the creation of individuals as human carrier of relations and activities of class, strata or group is afforded. The specificity of function of such socio-territorial community as country, consistes in affording the wholesome activity of individuala and carrying out the reproduction of individual as whole.

In a practical aspect the social reprouction of individual in a social reproduction of the population, residing in conditions of

primary cellars of society within which the functions of reproduction of individual and of social relations are carried out only partially. Other subgroup of such theories, studying different kinds of social structure, investigates their reproduction in the scale of the society, for such are the frames of the wholesome manifestation of these objects. The specific functioning and development of different kinds of social structure call for particular research, but they are reproduced in the whole volume only in the scale of society.

Still there exist such specific cuts of social organism, such components of the concrete-historical society. within which all social structure are reproduced though not in the whole volume, but in a wholesome manner. These are socio-territorial human communities, and namely, national-state and regional formations, city and country.

Sociological theories, the object of which is these communities and the subject laws and regularities of their social reproduction, compose the specific subgroup of specialized particular theories. Together they present a specific branch of direction of applied sociology and may be called the sociology of socioterritorial communities. Sociology of country is an integral part of this branch. It has come mutual points with the similar sociological theories of middle range, namely, the uniformity of object and subject, and yet their specificity, enough for its institualization.

Characterising sociology of country in this way, we do not forget, that it is at the same time a compound part of applied

and socio-demographical groups, socio-residential and other communities) and relations between them as well as the creation of the new elements and relations. In the course of social reproduction the transforming and developing individual, the person as a bio-social creature — the substantial expression of the set of social relations — is produced.

Social reproduction is a compound result of the display of the objective processes of development of basis and superstructure on the one side and of a subjective human activity on the other. But activity is not an attribute of the sociology of country subject. It is not correct to concern the sociology of country in a group of particular sociological theories, studying definitive, rather general spheres of human activity. There is still less reasons to relate it to the group of theories which emerged on the frontiers of sociology and particular sciences, which study particular sphere of social life for country is a cut of all realms of the social life and the study of its reproduction means in a sense the investigation of functionning and development of these spheres (including those tightly linked with city, art, for example) in a definity cut of their manifestation. There are every reasons to relate it to third set of particular sociological theories — to these investigating the interaction of person and society vice mediating links, that is to say social groups (communities) of different types. With one, rather essential to our view, reserved, concerning the inner heteroogeneity of the given set of theories.

The object of the specialized sociological theories composing the third group — sociology of family, sociology of labour collective, sociology of small groups and so on — is such

The specialized theory of sociological study of country is based on general sociological theory. Sociology of country applies the assesments of the latter to this socio-territorial community, as to an object of its study. Thus, sociology of country carries out its main function, affording the unique approach of the sciences studying country to their object as to wholeness. At the same time sociology of country — is not an interdisciplinary theory, though it approaches its object in an interdisciplinary manner. Sociology of country is a specialized sociological theory, used for the elaboration of the applied knowledge and including concrete problems of social reproduction of country as of a socioterritorial community, and the questions of raising validity of its prediction and management. It presents the organic unity of theoretical (as opposed to empirical) and applied (as opposed to fundamental) knowlegde.

The connection of two functions of sociology of country — that of integration of knowledge obtained by other particular sciences and that of concrete investigation of the given socioterritorial community — is afforded by the fact that its narrow subject, includes such social processes which reflect, in the end, all the aspects and ties of country, all crucial changes in its natural, material, productive-economic foundations and spiritual elements. The set of these processes is covered by functionning and denvelopment, that is to say by reproduction of social structure, in the end or indirectly expressing country as community in all its manifestations and ties. It is the study of this social reproduction, that makes up the «narrow» subject of rural sociology.

The notion of social reproduction includes the reproduction

of the country as social-territorial unity, provides partial increase of knowledge to it. A cycle of economical sciences forms a theory of country from the point of view of economical institutes ,ties and relations, georgraphy — from the position of accommodation and regional peculiarities of the productive forces development, demography builds the theory of natural reproductive of the population in the frames of rural social-spatial organization, architecture — the theory of projecting and developpment of the country as an architectural planning environment etc. Naturally these concrete sciences can not give the wholesome vision of the social reproduction of country, for their theoretical level is not relevant to the substance of the matter. For the wholesome comprehension of such complex object of study as country, the transfer to the higherlevel of generalization is needed. It is carried out by sociology during the integral vision of this socio-territorial community.

The integrity of the special sociological theory, treating country, is obtained not by the fact that it is, so to say a meta-theory or that its subject inserts literaly all te aspects of functioning and development of the given community as well as its compound elements and conditions af their existance. It is achieved thanks to the approach, regarding country as a relatively distinct system, the elements of which are united by the unity of organization. Given sociological theory links different kinds of knowledge of particular character, obtained by the concrete sciences, investigating this community, and transforms (or aggregates, if it is possible to say) this knowledge into the one of the higher order, characteried by a wholesome vision of the object of study.

functioning and developing in the process of production and consumption of these complexes' ground it means social reproductive. Not only individuals, rural population are reproduced, but their intercommunications, relations, conditions of their development and other components of the country as the social-territorial unity. All other processes, including changes in the functions, external ties of country are particular or peculiar manifestationsof its reproductive. That's why in the wide plan a subject of the sociological theory of country is laws and regularities of its functioning and development as social-teritoriall unity.

More concrete, narrow definition of a subject needs as a preliminary condition of agreements, firstly, that the study of certain unity reproductive is prerogative of a sociological theory, secondly, it is the prerogative of the particular specialized sociological theory. The first argument is connected with the characteristic of the peculiarity of sociological knowledge, second — with the classification of particular sociological theories.

Undoubtedly, that not only country sociology, but also the other particular sciences include study of reproductive problems of this unity in its subject. More than that, country as a compound object may be comprehensively studied only by a system oof sciences-economics, demography, geography, ethnography and so on. The theoretical aspects are studied by all these sciences, that's why they also try to expose the regularities of country reproductive. But the character and content of the objects, studied by these sciences, stipulate their object-limit. Every one studies only a certain side of the functioning and developments



and recreational activity, having space spread base, determines the well-known limits of the concentration of production and the level of productional forces development, that are overcome only as far as scientific-technical progress and the combination of its achievement with the socialism advantages, the necessity of comparatively spread settling and as a result a peculiarity of social structure, level and way of life of the population, that reflect all called country peculiarity. As any other compound unity, a country is inner homogenous only relatively and can be studied as a certain unit of the composite elements.

Thus, country as an object of sociological research is historically turned out in the process of social division of labour, inner differential social-territorial unity, that has polistructural organization being characterized with a particular unity of the natural-geographical conditions, artificial environment, made by man, and a certain type of social-spatial organization of population. In the class-heterogeneous society it differ from town by the lower degree of the development of productive forces and relations of production, a certain lag of well-being level, culture, mode of life, and certainly, the peculiarity of social structure and way of life of the population.

As other particular, specialized social theories, a sociology of country must deal with the study of regularly of the functioning development of its object. But that general definition of its subject is insufficient for the understanding of its peculiarity. The latter, obviously, stipulated by the originality of the country contents as the object of sociological research, that this social-territorial unity includes nuatural and artificial, rather characteristic material-estate complexes and also totality of people,

As the social definition country is one of the categories of general sociological theory-historical materialism. That is why the qualiltative peculiarity of the country is quite different than the peculiarity of agriculture or agrosphere (agro-industrial complex), and some «narrow specialized» objects of study-such as information, value orientations and so on. A country is one of the main objects of sociology, moreover it is so specific that needs for its study the elaboration of the special sociological theory, reflected the peculiarity of its nature, the regularity of functioning and development.

The main objection against it proceeds from the statement about special «unstableness» that as if disappears in the conditions of the developed socialism of country. But the idea about special unstableness of the country, and therefore, its disappearance in not far perspective as an object of study is not grounded. It appears from too narrow or one-sided, from our point of view, understanding of country essence as settle structure and the most backward from the social-economical point of view part of the rural locality. The country must be defined as specific social-territorial unit, that historically turned out during the process of social division of labour. The important cuts of this unit social classes, social professional, social settle structure as appeared from its productional-economical structure. There are also other types of its social cuts. And all types are derivatives from the production-economical structure. The peculiarity of country is in its specific unity of the natural-geographical conditions, the artificial environment made by man and definite type of social-spatial organization of population. The unity of artificial environment with natural, the important role in productional-economical structure of country, the extraction of natural resources

subsystems of the different system and that why agriculture can not be alternative to the country as an object of the research. The agriculture needs the specialized sociological theory, belonging to the type of theories, that study definite ,general fields of he human activity. The theory of the sociological study of the country has the other contents, because the latter as the social unit is first of all the subject of the social relations, being at the same time the subject of life activity, the bearer of a certain way of life. It's naturally, that every such theory concretiges the appartus of notions of the genaralsociological theory through its system of categories and for its purposes, that stipulates their specialization.

The reasons for delimitation of the country and agrosphere as an object of the sociological study have the analogical character. It's impossible already to identify the subject of agrosphere not only with the country problems, but also with such object as agriculture. As for as forage production, work of agriculture and cattlebreading production, fertilyer production and so on distinguish from agriculture and become specialized spheres of industry, agrosphere become the national-economic agroindustrial complex, taking root with its structure both in the country and city social-spatiol organization of life. Today many millions of townspeople are engaged in different spheres of this complex and their number increase as far as specialization and the degree of concentration of the productions that it includes is increased. The majority of engaged in agroindustrial complex in some industrial countries is townspeople. An agrosphere as agroindustrial complex has, of course, its specific social proplems, that need a sociological research, but they are only partly crossed with the problems of the sociological country study.

concrete sciences with sociology, and also common and different in their theoretical-methodological approaches, elucidation of the character and bond mechanisms of the empirical knowledge with the general theoretical categories, and the empiriicl researches with the theoretical and applied knowledge. It means enough clear definition of the rural sociology place in the system of social theories.

We examine rural sociology as totality, branch, trend of the specialized sociological theories or sociological subjects of the middle level, isolated in that quaity by force of the definite community of their objects and subjects. In the multilevel structure of the sociological knowledge these theories provide bond between the general sociological theory and concrete sociological researches, that permits to operationalize the general conceptions, in particular accessible for measuring in the quantitative interpretation. Rural sociology units the sociology of the country, agrarian sociology, agrosphere sociology, theory of the scientific-biotechnical revolution and other specialized theories, in some respects crossing each other, but for diverging by their purpose functions. These theories belonging to the rural sociology branch is relative, because with the other sides of their objects and subjects they enter the other branches of the sociological knowledge.

The reasons for delimitation of the rural sociology and the sociology of the country are analogous to the delimitation of the industry sociology and sociology of town. As social objects country and agriculture are characterized by the different unit, second is social-branche. Crossing they have the amplel common «social field», at the same time they are not identical, they are

PLACE OF RURAL SOCIOLOGY IN THE SYSTEM OF OF SOCIAL THEORIES

STAROVEROV V. I.

USSR – Moscow

The rural sociology in the USSR has old traditions. Social researches in the country received the wide range thank to V.I. Lenin's initiative in the 20-th years. They were preceded by the sociological inspections of the progressive scientists, especially statistician in the prerevolutionary years. In particular, in the 60-80th years of the last century. At present only sociologists, who collaborate with the sector of country social development of the Institute for sociological research of the USSR Academy of Science conduct yearly some tens of concrete sociological researches in the rural locality. At the same time the theoretical elaboration of the rural sociological problemtics is conducted in the limits of history, demography, economics, scientific communism theory, geography, ethnography and other social sciences. The needs, presented by the practice of the social ruling of the country development and agro-industrial complex, promote the range of sociological study.

Widening of the research subjects is accompanied by the specialization. Their bond with the practice of social ruling raises the necessity of complex country life study. In its turn it requires the correlation between the researches of diverse sides of country development, objective limits of the sociological researches and those that are carried out by the adjacent

Scott, Marvin B., and Stanford M. Lyman. 1968. «Accounts» **American Sociological Review 33 : 62.**

Shah, Indries. 1968. **The Pleasantries of the Incredible Mulla Nasrudin.** London : Jonathan Cape.

Skinner, B. F. 1957. **Verbal Behavior. New York :** Appleton Century Crofts.

Stockes, Ranadall, and John P. Hewitt. 1976. «Aligning Actions». **American Sociological Review** 41 : 838-849.

Sumner, William Graham. 1906 **Folkways. Boston** : Ginn & Co.

Weber, Max. 1947. **The Theory of Social and Economic Organization.** New York : Oxford University Press.

Wieder, Daniel L. 1974. **Language and Social Reaity.** The Hague: Mouton.

1976, «Essential Anthropomorphism». **Sociological Inquiry** 10 : 22-31.

Kuhn, Thomas S. 1962. **The Structure of Scientific Revolutions.** Chicago : University of Chicago Press.

Labov, William. 1964. «Phonological Correlates of Social Stratification». **American Anthropologist** 66 : 2-12.

Lowie, Robert H. 1940. **Introduction to Cultural Anthropology.** New York : Holt, Rinehart, Winson.

Mannheim. Karl. 1940. **Man and Sciety in the Age of Reconstruction** London : Kegoan, Paul, Trench, Trubner and Co-

Merton, Robert K. 1968. **Social Theory and Social Structure,** 2nd ed. New York : Free Press.

Northrope, F. S. C. 1960. **The Meeting of East and West.** New York : The Macmillan Co.

Ornstein, Robert 1972. **The Psychology of Consciousness.** New York : The Viking Press.

Pirsig, Robert M. 1974. **Zen and the Art of Motorcycle Maintenance** New York : Bantam Books.

Polanyi, Michaeal. 1974. **Personal Knowldedge.** Chicago : The University of Chicago Press.

Sapir, Edward. 1929. «The Status of Linguistics as a Science». **Language** 5 : 207-214.

BIBLIOGRAPHY

Bernstein, Basil. 1958. «Some Sociological Determinants of perception An Inquiry into Subcultural Differences». **British Journal of Sociology** 9 : 159-174.

Burke, Kenneth. 1945. **A Grammar of Motives.** New York : Prentice Hall.

Deutcher, Irwin (ed.) 1973 : **What We Say, what we do.** Glenview : Scott, Foresman & Co.

Evans-Pritchard, E. E. 1937. **Witchcraft, Oracles and Magic Among the Azande.** Oxford : Oxford University Press.

Garfinkel, Harold. 1967. **Studies in Ethnomethodology.** Englewood-Cliffs : Prentice-Hall.

Gill, Howard. «What Is a Prison Community». **Federal Probation** 29 : 15-18.

Goffman, Erving. 1959. **The Presentation of Self in Everyday** Life. New York : Doubleday.

———. 1974 **Fram Analysis : An Essay on the Organization of Experience.** New York : Harper and Row.

Guillume, Alfred. 1961. **Islam., Baltimore** : Penguine Books.

Table 1 Analysis of Variance for the model excerpts and the respondents :

Source of estimate	Sum of squares	Degrees of freedom	Mean Square	Significance
Excerpts				
Between classes	90.22	9	10.0244	F = 17.0871 p .005
Within classes	316.799	540	.586665	
Total	407.02	549		
Respondents				
Between classes	87.12	54	1.61333	F = 2.4964 p .005
Within classes	319.9	495	.646263	
Total	407.021	549		

that a bias was produced by this altered interview situation because it simply increased our chances to get more information about our subject.

10. It was noted in this research that the lower socioeconomic class women were difficult to recuit for this research. Also. when they did volunteer to be interviewed they very often would restrict their talk to what is called the religious script in this study. There was a marked difference betwen men and women of the lower socioeconomic classes with regard to their responses.

11. The term «script» as well as –frame» are used by Marvin Minsky, the computer specialist in Artificial Intelligence research at Massachusetts Institute of Technology, to model human intelligence and behavior. For example, the «DOG» frame or script involves all the human knowledge processessed about dogs such as breed, name, or owner ; and a restaurant script would have all the typical sequences of events at a restaurant such as being seated, reading the menu et cetera. The use of script is not unlike the one used in the present research in that the talk script involves an established array of knowledge that is situated.

12. The pejorative meaning of **Inshaallah** is not restricted to relations between foreigners and Egyptians only, for a professor of Arabic at Alexandria University has told the senior author of an expression, «**Inshaallah** man,» used amongst Egyptians and referring disdainfully to a person who will not get the job done or who is not truthful. The «**Inshaallah** man» is incorrectly using the expression to create a false sense of trust in the interaction.

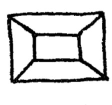
Dar El Ehisa, El Kottob, Alarabia, pp. 78-79 (cave Soura); and the other reference appears in Sheikh Hassaneen, Mohammed MakJoof (he is an Egyptian Mufti), El Sherwooq, 1982 2nd ed. (United Arb Emerates). pp. 379.

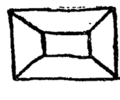
7. The mystic path has been taken by manay of the world religions, and Islam is no exception. The Sufic tradition in Islam is similar to the mystical note in Christianity in that it is associated with asceticism and most importantly with the direct relationship of man with his God. This movement in Islam has been condemned due to its often unorthodox practices (Guillaume, 1961). Though mysticism is very different from what is usually meant by the term magic, both of these sets of behaviors are on the surface enigmatic. It is difficult for he observer to understand the relevance of these various practices to the establishment of the faith.

8. Dr. Seham El-Kareh of the Phonetics department, Alexandria University is presently involved with an analysis of the intonation of **Inshaallah** and its connection with the meaning of the utterance in context. **Dr. Seham is using** the data set established for this research in her study.

9. It is very difficult in an Egypian setting to always restrict the number of persons being interviewed to only one. Persons were usually encountered for the interview in public places, and it was very difficult in some circumstances to interview just one person. Though having more than a single person being interviewed at one time obviously influences the outcome of the interview, the authors did not think

diagrams below, each is labelled, one with the word «concave» and the other with the word «convex». These labels are reflexive statements offered to give a direction as to how the figures are to be interpreted. In verbal interaction, reflexivity means something similar as with the diagrams. Persons tend to give directions about their own talk as to how it is to be interpretend. This means that the sense of statements are specific to the particular context of talk and are not standardized acontextual or universal meanings. Thus many of the occasions of interaction are reflexive in that they must be labelled as they are to be understood in the context of their use.





concave convex

5. The expression, «touch wood,» is used in Arabic, but does not have the same meaning as its counterpart in English. In Arabic it is used to avoid the evil yee. The evil eye may be invoked when some kind of good fortune occurs to a person which may cause jealousy in others. The expression is used to avoid the bad fortune that may be derived from the evil eye of jealousy in others. However, there are other meanings as well, and the expression is not as standardized as is the English version.

6. The source of this story is from the **Holy Koran**, verse 23, 24; and there are two interpretations of this set of verses, one from Katheer, Ibn, **The Holy Koran, Tafsir**, House of

NOTES

1. The influence of Islam on economic development is a hotly debated issue. The Middle East historian, Bernard Lewis (1964) in a recent lecture at Princeton (reported by Dr. Mohammed Ali Mohammed) Spring, 1984, has cited Islam as no help to economic development. This is of course not the conclusion in the present paper.

2. The formal/informal distinction is discussed often in sociological literature. One of the most important discussions is found in Weber (1947) where he speaks of the formal and substantive types of rationality. Also, Mannheim (1950) discusses the topic but adds the variables of rationality and irrationality, where there are kinds of formal rationality and formal irrationality as well as substantial rationality and irrationality. Garfinkel (1967) mentions that Weber's and Mannheim's distinctions have been sadly neglected in sociology.

3. A convict in the Nevada State Penitentiary told the senior author that an inmate at that institution «slept through» the death agonies of a fellow inmate in the next cell, who had committed suicide by hanging himself. The inmate could have helped by calling a guard but ment, «I do my own time».

4. Zimmerman, in his introduction to Wieder's book (1974), gives a good illustrative example of reflexivity. In the two

I am he whom I love, and he whom I love is I,

We are two spirits dwelling in one body.

If thou seest me, thou seest Him,

Andm if thou seest Him, thou seest us both.

God works into the relationship of the self with the self as well as into the relationship of the self with the other.

was invoking God's Truth into the situation, and wished to get from the vendor the fair and honest price.

As with Wieder's research, we find a differential interpretation in comparing the meaning of the expression as used by the native speaker (like the convict) and the foreigner (like the staff member). Egyptians use the trem between themselves with a meaning which is very different from the foreign version, and this is the source of some of the difficulties with the expression on an intercultural basis. The use of the expression intraculturally between Westerns has taken on the meaning of something like «May be (with a low probability) I'll come, **Inshaallah,»** which according to Egyptian informations is an incorrect use of the expression.

This study has shed some light on the situated use of **Inshaallah**, and it has particularly showed why the use of the expression interculturally can present problems. It is only with this kind of in-depth understanding as well as further discussion that can bring cultures together and cement further understandings. There is a strong note of mysticism in Islam being brought to it by the Sufi tradition, as mentioned earlier. From the Sufic tradition we find how the faith is brought into the believer's most mundane and everyday affairs by including these activities in a complete harmony with God. The relationship with God is the ultimate form of interaction, and the Sufi mystic, Hallaj, expresses the feeling of complete harmony with God in his beautiful werse (Guillaume, 1961 : 146) :

he will be or what he will be doing at any particular time. The Westerner knows this as well, but will not openly admit it in his speech through an established mechanism like **Inshallah**, for a third alternative is not part of his idiom. Therefore, when the Egyptian uses the expresison **Inshallah**, the Westrner feels that the Egyptian may not be sincere. Several informants in this research were very careful to state something to the effect that the expression was not being used correctly when the person using it «was not sincere». If the individual was not sincere or truthful in telling the other that he would be there or whatever the promise, he was using the expression as a cure, and not as an enforcement of his sincerity.

The native Arabic speaker learns the expression very early in his childhood, and it is learned in the context of Religious Truth. In other words, God's Truth is present in the context means that Truth is present in the social encounter. From this we can see that the correct use of the expression means that the participant in conversation is saying that he is being truthful with his conversation partner. For example, on another occassion an informant told the senior author that she was with her husband on the Corniche in Alexandria and ordered a drink from a vendor. On returning the bottles, her husband inquired to the vendor of the price. The vendor replied something in Arabic to the effect, «As you like», obviously hoping for something more than he would receive if he were to quote a definite price. The husband said, «What is the price, **Inshaallah**». The informant asked her husband why he had said **Inshallah**, but he did not know. He just said it naturally. We may interpret this experience to mean that the husband

sense, responses in these interactional contexts should be binary, and this practice is directly associated with the Greek tradition specifically established philosophyically by Aristotle in his «Law of the excluded middle,» i.e. there is no middle ground in verbal interactions in this nature — either it is or it is not. This difference in cultures is discussed in F.S.C. Northrope's **Meeting of Eat and West** and his distinction between the differentiated formal aesthetic continuum of the West and the undifferentiated aesthetic continuum of the East. There are more popular books as well which make this distinction such as Robert Pirsig's **Zen and the Art of Motorcycle Maintenance.** Robert Ornstein (1982) makes a similar distinction and is fond of quoting from the works of Indries Shah (1968) and the Sufic tales of the character Nasrudin. The Nasrudin anecdote most relevant in this connection concerns Nasrudin as a magistrate (Shah, 1968 : 67). As the story goes, during his first case in the role of magistrate, Nasrudin hears the case of the plaintiff. The plaintiff argues so pursuasively that Nasrudin exclaims, «I believe you are right». The clerk of the court tries to pursuade him to restrain himself, because the defendant has not had a chance. The defense attorney presents his case and infatuated with his eloquence Nasrudin cries out, «I believe you are right !» The clerk in his capacity cannot allow this and says, «Your Honor they cannot both be right.» Nasrudin replies, «I believe you are right.» Westerners usually find this story humorous, because it denies their convinction, particularly in legal matters, of Absolute Truth, and, again, the tradition of the excluded middle. On the other hand, a strictly binary respons is equally edifficult to comprehend by th non-Westerner, and appears to them hypocritical. For in their experience an individual cannot tell definitely where he will be or what

ment of the code. In this way, the staff member could relieve himself from the difficult responsibility of maintaining good attendance at his committee meetings.

It was mentioned earlier that in its use by foreigners, **Inshaallah** was very often interpreted pejoratively (13). In this connection the foreigner interprets the expression as used by the Egyptian as a justification for missing an appointment or something else. A faculty member in the Phonetics department at Alexandria University has related an experience of this nature to the senior author. When she was working in Morocco, a British employee in the British Consulate loaned her some printed materials which this faculty member wished to duplicate. The faculty member said in English to the British employee, «I will return this document today !» The faculty member said, «You will get it today, **Inshaallah.**» She returned it in ten minutes to the employee, and the employee said, «We should use that term as well, it's a good word.»

The above example illustrates a basic misunderstanding between the two cultures with regard to the use of the expression, and this research has better defined the nature of the misunderstanding. In the account of the origin of the expression from the respondent (number 15) quoted earlier as well as the account from other Islamic sources, it is important to note that Mohammed was told by non-believers that he must answer three questions, for if he did not he would be held a lyer. As we know from the parable, the Prophet on the third day said he would answer the questions, «**Inshaallah**». **This is the presentation of a third alternative,** in other words, the response alternatives are not simply binary — answer or not. In the Western

comparison with one who «knows» the language on a first language basis. The first language speaker has different meanings, nuances, or echo in his mind in connection with various utterances (particularly very personal words like curses or religious words). This is probably due to the way the person has learned the language. The native speaker learned as a child, whereas the second language speaker most often learned as an adult, and due to this the meanings are internalized in a very different manner. Similarly, the convict learns the code in a different way in comparison with the staff member due to differing pressures and constraints. As Wieder noted, staff members often perceive the meanings of residents' use of the code as a justification or an excuse, but when the code was used, it was imppossible for the staff member to verify its authenticity and if the attempt was made to do this the convict would know of the staff member's distrust. Therefore, the code account effectively persuasive in the context of its use, though staff members between themselves applied the code in a different manner than the residents. As mentioned earlier, the code was often told to either justify or excuse an act, and staff would effectively accept this account. What is of interest, however, is that staff often used the code **between themselves** but with different meanings. For example, it was difficuelt for a staff member to have regular attendance of residents at the weekly committee meetings of residents called by staff. Regular attendance of residents at these meetings was the responsibilily of staff. When residents did not attend regularly, the staff memblr would justify this absence and his non-complaince with the formal dictates of his responsibility, by telling the code i.e. explaining to the other staff members that the resident did not come as an example of «doing disinterest» or another ele-

comfortable stereotyped religious script and then on noticing another view, stated it, but after having heard herself then used the alignment statement, «May God forgive me !» o re-establish herself within the religious script. Another respondent, a well-educated young man interviewed on a bench on the Corniche, made use of the religious script. His talk was in the idiom of formal Arabic and he frequently quoted the Koran verbatim from memory. However, at one point of the discussion, he moved out of this script and asked the source of the model excerpts. He marked this transition with a shift into the informal everyday idiom of Arabic, as well as saying something to the effect, «excuse me for a moment but ...»

The result of this proposition shows that citizens of modern industrializing countries, even if they are new arrivals to an urban setting tend to have the ability of at least understanding another idiom though they may not use it. In this way, they appear to have a similar anthropomorphic consciousness as do the «chimpers» mentioned earlier. They know of the faults with their idiom, but have no other means of expression.

Proposition Three

In Wieder's research, he as well as staff members had a sense of the code as the residents used it; however, their «sense» was different from resident's sense in that they did not equally share the same identity or role within the half-way house. Because of the disparities in role and identity of residents and staff, the socialization of staff as opposed to residents differed. This differential socialization can be expressed in the remarkably different ways in which a speaker of a second language (not his native language) «knows» this language in

users would present a strict script associated with canonical use of the expression, testifying to the importance of the expression in the context of Islam; but their discussion appeared to be at somewhat of a distance from the religious topic at hand. In other words, they tended to **lecture** on the topic, citing **Inshaallah** as an object which was being examined in the conversation. On the other hand, the respondents using the religious script tended to **personalize** the discussion by telling of the importance of the words to their **own** lives and how they say the words in the morning before they venture out into the world. These respondent's was not a documentary-like exposition, but rather a telling of very personalized feelings. Respondents usually would adhere to their scripts religious or analytic, but when they moved out of the script their transition would be marked with the alignment activity. For example, the professor would give forth a lecture on the use of the expression in the Islamic tradition, and then in the course of the interview may get into a more personalized kind of talk and introduce this section with an alignment-disclaimer such as, «don't think I'm a mystic but ...» After this short preamble he briefly discausses some inner feelings he had. In a similar manner, a bedoin woman interviewed at a hospital consistently said that the excerpts were used religiously and correctly even with further questionings from the interviewer asking her if she could see any other meaning ; however, she got to one point in the interview when she **could** see another use of the expression and she said, «maybe it (**Inshallah**) is used as a curse». And after having said that she interrupted herself and suddenly said, «May God forgive me !» From this we can see she presenting a comfortable stereotyped religious script and then on noticing

and the U.S. even though these countries share the same language.

From these findings we see that respondents scripts are established idioms which tend in the sense of Sapir and Whorf (1929) to constitute a reality for respondents. The result in this research shows a similarity with findings of other researchers and writers. Polanyi (1974), mentions this phenomena in his discussion of interpretive frameworks in science which is not far a field from Kuhn's (1962) approach. In this connection the cultural aanthropologist Evans-Pritchard (1937) in his analysis of the Azande culture showed how members of this culture were «blinded» by their beliefs. Evans-Pritchard (1937 : 314-315) in commenting on the blindness of the Azande to the facts which seem decisive (to the Western mind) says :

> They reason excellently in the idiom of their beliefs, but they cannot reason outside, or against, their beliefs because they have no other idiom in which to express their thoughts.

The Azande show remarkable ingenuity in fitting unusually anomalous facts into their system of beliefs (not unlike scientists of the modern day fitting anomalies into their normal scientific paradigms as Kuhn, 1962, points out). In respondent's discussion of **Inshaallah,** they do tend to remain within a singular self-confirming idiom with remarkable dexterity, but they do have the ability, unlike Evans-Pritchard's report on the Azande, to step out of the script as their agile use of the alignment activities show.

As to the use of the alignment acitivities, the analytic script

It must also be shown that there is a tendency for the respondents to be inernally consistent i.e. that is a tendency for the respondents to be internally consistent i.e. that their answers are either oriented toward the religious or to the analytic script. Seven of the respondents showed a consistent religious approach to the model (the mean for these respondents was 1.3 in their responses, a 1 being a totally consistent religious response); and seven of the repondents showed a consistent analitic response. (The means was 2.7 for the group, a 3 being a totally consistent analytic response). Still, however, the notion of the script responses only holds for these extremes. A comparison of the means of the respondents with the standard deviations did not show a consistent pattern, which would have meant that an extreme set of responses with a low standard deviation showed a tendency to use the script. However, within he group which was more consistent with regard to script use, alignment markers were evident. Analytic script users used them more, with their consiousness of different scriptions, an aspect discussed by Bernstein (1958) in his research on the different speech patterns of working class and middle class speakers in England. According to Brenstein's approach, abstract codes are used by middle class speakers and are not the domain of the working classes. In Bernstein's research it is pointed out that middle class and upper middle class persons are versatile in their speech using both practical and more abstract codes, whereas the working class speech is restricted to a more practical and down to earth idiom. It must be noted that there are very strong criticisms of Bernstein's findings particularly from Labov (1964), whose studies with non-standard Black American English did not show the same result, but these different results may be due to the extreme cultural variations between Britain

means in turn that they have no self-evident or self-explanatory sense. Instead, the utterances as 'pieces' have a sense as constituent parts of the setting...» In other words, the expression gains its meaning from its use in a context.

Proposition Two :

As to the way informants presented accounts of **Inshaallah,** we found some respondents consistent in the sense that they tended to either present a religious or anlaytic account. The account in this case are very much like **scripts** in the sense of some sociological author of the dramaturgical approach (Goffman, 1959 ; Burke, 1945) (11). Using a script, the subject can present a consistent, coherent, and internally redundant report. The message is also communicated through many channels, verbal and non-verbal. When the respondent moves out of the strict script, we find he will offer an account which acts as a transition from the one script to the other, in order to prevent confusion, much like the actress in a theatrical setting slipping out of her role in the play momentarily and taking on the role of narrator explaining the scene, and then merging herself back into the play proper. In Goffman's sense, this is the transfer of **frames** (Goffma, 1974), and others have used the term alignment activities (Stokes and Hewitt, 1976) for these devices. In this research, some of the respondents made use of a definite religious script whereas others were analytic. Alignment activities were observed for both types of actor.

On a statistical basis the assumption of these roles was determined by uing an ANOVA to compare the respondents. The result of the ANOVA was significant (refer to table -I). However, the ANOVA only shows the differences in the respondents.

tion would predict that subjects would respond uniformily to the excerpts. In other words, the expression has taken on a variety of meanings which conflict with the canonical version, but which **are not meaningless** for Arabic speakers.

As to the socioeconomic breakdown of the sample with regard to the expression use, the result was that the socioeconomic variable was not significant (10). However, this was a small sample and it was found that on a qualitative basis at least that the better educated repondents commented on how the expression was «used habituallly» or was «not used correctly», and in one instance a respondent (number 15) commented on excerpt number 4 with, «This is a right use but if he (the speaker) is not serious in his promise of coming the next day, then he must not use **Inshaallah.** If he wasn't serious and he used the word, then he is not using it on a religious basis (not using it correctly)».

In the previous coments on Wieder's research into the convict code, it was noted that the code was not used in a cause and effect or deductive manner by residens. According to Wieder, the code was used in many ways that did not truly conform with the norm. In a similar fashion, we see that many of the respondents to the model tape in this research were capable of determining the canonical use from the other alternatives, and they were also able to tell what that alternative uses meant. Their saying that the use of the expressing was either correct or incorrect means that they know the canon and how it is supposed to be used. In this connection, Wieder remarks (1974 : 187), « . . . each and every one of the utterances upon which the code (or **any** code) was based had no single sense. This

9. In this excerpt, a girl is saying, «at 9:00 O'clock tomorrow we will have a lecture by a certain professor.» The second girl says that she doesn't want «the professor to come, **Inshaallah.**» Dr. Mitry says that this use is alright bceause the girl is asking God for something not to happen in the future, and he feels that this is the correct use of the expression.

10. This excerpt is the most standard use of the expression according to Dr. Mitry, for in it one girl says, «I will leave tomorrow, **Inshaallah.**» Dr. Mitry says that she is showing that the decision is up to God and not only in accordance with her control.

Conclusions :

Proposition 1

In this research it was remarkably clear that the standard canonical use of thee expresion is fixed in the minds of Arabic speaker in Alexandra. Several of the excerpts in the model tape were designed to make use of the expression in a sense which was available in the Arabic speaking community, but which did not follow the dictates of the canon. In the sample of fifty-five respondents, none of the respondents denied the «correct» use of the expression in excerpt number ten (the excerpt designed specifically with the canon in mind), which show the uniformity in the knowledge of the canonical usage. The results of an ANOVA test of the model excerpts was significant (refer to table 1), which means that the subpects judged each excerpt separately, and that each does not have the same meaning as the other excerpts. The null hypothesis in this proposi-

of mocking way. Also, the expression is therefore not correct in the way it is used here according to Dr. Mitry.

6. This excerpt involves a conversation between two girls. The one is asking the other if she had seen the dress, and the other says that she has and that she is going to buy it. The other asks of the price of the dress and the buyer says it is three-hudred pounds. The other says, «**Inshaallah,** who is going to buy it for you ?» This means that the expression is again used sarcastically by the girl who is not the buyer, in Dr. Mitry's view.

7. In this excerpt, a person asks a waiter for coffee with plenty of sugar. When the waiter brings the coffee, the person asks, «Does this coffee have plenty of sugar ?» The waiter's reply to this query is, « Yes it does, **Inshaallah.** ». Dr. Mitry says that the expression is used here habitually.

8. This excerpt involves a conversation between two persons. One person wants to borrow ten pounds for the other, and he says, «Will you lend me ten pounds and I will bring it back to you tomorrow, **Inshaaallah.**» But the other refuses to lend the money and says, «No, no even if you are saying you will pay me back tomorrow **Inshaallah**, because I know you not going to pay me back and I will not give it to you.» According to Dr. Mitry, the intonation used by the borrower shows that he is suspect, and it is doubtful that he is sincere. This means that he won't pay the money back, and that the will of God will prevent him from paying the money back, because the borrower is a «bad man».

involve a conscious use of the expression and not merely a habitual use.

2. In this excerpt, a taxi driver is asking a woman passenger where he should turn, and the woman says to turn at the «next street **Inshaallah.**» Dr. Miry says that this usage as well as the first (above) is the common use and uttered habitually.

3. This excerpt involves a person asking another, who is a vendor once again, if he has a commodity (eggs), and he says, «Yes, **Inshaallah**». Again, Dr. Mitry says that the expression is used as a habit and not consciouly.

4. According to Dr. Mitry, this excerpt is very different from the others. One of the persons in the excerpt is telling another not to forget an appointment tomorrow. The other asks the time of the appointment, and the first says at 7.00 o'clock. The second person then says, «Oh, yes I remember. **Inshaallah, Inshaallah,**» Dr. Mitry says that this usage is different becaue the use involves some thought And also the speakers intonation indicates his conscious invocation of Good, and the speaker says **Inshaallah twice** for emphasis.

5. In this excerpt, one speaker says, «Will you be continuing to be sitting for long, **Inshaallah ?**» According to Dr. Mitry the peaker is using the expression on a sarcastic basis. The intonation of the utterance indicates the speaker is surprised that the other person is going to stay in that position for a long time. So the expression is used in a kind

of the above method a corpus of data was produced which was analyzed statistically using the department of Electrical Engineering computer at Alexandria University.

As the senior author coded the students' coding sheets additional qualitative material was noted such as quotations and alignment markers, as mentioned earlier in this article. In some cases, it was necessary to go back to the tape to gain a better understanding of what was being said, and in this case, the student coder was consulted about the correct interpretation.

Dr. Mitry Amin, the former Chief Examiner of English in the Alexandria school system, and presently with the department of Sociology, Alexandria University, was kind enough to provide a translation and interpretation of the model for the English reader of this article. Dr. Mitry's «translation-interpretation» will provide the reader with a sense of each model excerpt. In the view of the senior author, there is no absolutely accurate translation or interpretation of the model, but the following interpretations from Dr. Mitry will have to suffice to show the reader enough concerning the make-up of the model. The excerpts will be discussed by number as follows :

1. In this excerpt, two persons are conversing. One is wishing to buy a commodity from the other. The buyer asks about the price of the item, and the vendor says, «the price is twenty piastres, **Inshaallah**». Dr. Mitry speaks of this as a very common and habitual use of the expression and says that it is not a correct use. He says that the correct use must

interviewers were asked to code a set of interviews. The coding sheet included the following information :

1. Identifications of interviewer, coder, and place of interview.
2. Summary of initial comments by interviewee.
3. Comments on each of the model excerpts including statements about agreement or otherwise with the canonical or analytical response, as well as specific quotes from the respondent.

5. Final and unusual aspects of the interview.

Student coders were asked to interpret how the respondent felt about the use of he expression from the material on the tape, and these were the only directions asked of the coders. Dr. Seham El-Kareh of the Phonetics department, Alexandria University, checked a sample of the student's codings and testified to their accuracy with the actual tapes. After the coding was completed, the senior author coded each of the items for all of the respondents which had been done by the student coders. This was a recording process where the senior author read the coding sheets from the students and coded them in accordance with how a subject accounted for an excerpt. Subjects usually accept or reject an excerpt as a representation of the canonical version of **Inshaallah**; however some responses fell into a middle ground between acceptance or rejection. This coding operation thus presents a scale from legitimate to illegitimete use of the expression. This final coding made use of scores in the following manner : a score of I went to the legitimate use of the canon; a 2 going to the undecided category; and 3 for the illegitimate use of the expression. From the use

grouped in a way such that some respondents tend to maintain the canonical use where others account for the analytical use. The model was played by the senior author, who was with the practicum student interviewers, to fifty-five respondents. In this manner then, two persons (in most cases) (9) participated in the conversations, with the author present as an operator for the two taperecorders — one for the model playing and the other for the recording. The respondents were first asked to comment generally on the use of the expression, and then to respond to each of the ten excerpts. Respondents were asked to interpret the maening of the excerpt and after all excerpts were played and commented upon, respondents were then asked to offer any final remarks. The mean length of the conversations were twenty-five minutes.

As to the composition of the sample, care was taken to select respondents from a cross section of society in Alexandria on a socioeconomic, sex, and age basis. The subjects were found in a variety of geographical and social placements in Alexandria. Fishermen were interviewed near their camps on the Nile delta outside Alexandria, visitors to the hospital were interviewed in the small gatehouse near Port Said street, men who had just finished their prayers were interviewed inside the Mosque, shoppers were encountered in the Manchia market, taxi drivers in Ramley station were talked with in their cabs, professars were interviewed at the University, inhabitants in village outside of Alexandria were interviewed in the fields, and strollers and street vendors were interviewed on the Corniche bordering the Mediterranean Sea.

When the interviews were completed, each of the student

ing of the expression. It is granted that the model does not exhaust the possibilities for **Inshaallah** use **in situ.** In other words, although the model is not exhaustive of all possible meanings, and is an artificial construction, it **can** act as a stimulus to obtain accounts as to how the respondents are hearing the expression in use. The model then acts as a uniform standard against which respondents are asked to measure their repertoire of possible meanings. For example, one excerpt of **Inshaallah** on the model may be used or pronounced in a certain way which causes some respondents to think of this particular use as «incorrect» or «correct»(8) in accordance with the canon, and it is in this way an indicator of some of the availabilities for use of the expression that exist in the more comprehensive cultural repertoire. The model then acts as a kind of Rorsach test (inkblot test) against which respondents make judgements, or like a painting in a museum where obervers are asked to interpret what the painting «means» to them. As is the case with a work of art, it may no mean the same to all who observe, for all persons are bringing a different set of cultural experiences with them. Therefore, the response to the work of art is not uniform, but within a sample from one cultural tradition, in statistical terms, the standard deviation from the mean would be less than would be the case if observers were measured from a heterogenious sample.

The model then acts as a standard from which accounts are obtained, and the aim of the research is to determine if the variations in the impressions of respondents show first, that they know the canonical use of the expression, and second, how the excerpt from the model measures up to their conception of the canonical, use. Also, we wish to know if these accounts can be

share the same language tradition, i.e. non-native speakers of Arabic.

Method of Examining the Situated Account of Inshaallah.

The attempt in this research is to obtain accounts from respondents concerning how **Inshaallah** is used in conversation situations. Due to the difficulty in obtaining taperecorded examples of the expression's use in a multitude of actual contexts, it was decided to make an artificial **model** of the expression's use and then obtain respondent's accounts as judgements of its use. We decided to obtain accounts from respondents about how they understand the expression is being used in the examples from the model, and determine if they can easily discern the canonical use from the other uses. We also wanted to see how they expressed their knowledge, for example do they only understand the religious meaning or do they only seem to understand the alternative meanings or both, and do they use a strict sript-like presentation of their knowledge.

The **Inshaallah** model was constructed by first having students in a practicum in sociolinguistics from the department of Phonetics at Alexandria University write out instances of how they had personally experienced the use of the expression. After a discussion of the various uses, and a rendering down of them, the students were asked to act out situations of **Inshaallah** use. Several of these taperecorded situations were selected and subsequently consolidated on to a tape which included ten excerpts of **Inshaallah** use which constituted the model.

The same students from the practicum were to use the model in obtaining accounts from respondents as to the mean-

In addition to achieving a better understanding of the expression in its relation to Wieder's research, we wish to know as well additional aspect as to how persons use the expression in conversation situations. Though the expression specifically references «the Will of God», does it also serve to establish meaning in the situated context on a non-religious basis ? When Arabic speakers comment **onthe** use of the expression is it possible that they determine any other use of the expression than the strict canoncial usage ? And what are their opinions as to the coherence of the unusual usage ? Does the religious usage seem to fall into a socio-economic pattern that restricts only portions of Alexandrian society to using the expression in a certain way ? These questions can be concentrated to several propositions which will be tested on an empirical basis. The following propositions derived from the past discussion of **Insha-allah**-will be tested :

1. Arabic speakers will easily describe the canonical use of the expression, but not all of them will be equally qualified to describe various alternative uses, and this differential ability will be associated with the variable of social class.

2. The canonical or non-canonical (termed analytical hereafter) accounts of the expression's use will be discussed by respondents using standard idiom or script (Goffman, 1974). When the respondent shifts from one script to another the transition will be marked by using an alignment activity (Stokes and Hewitt, 1976).

3. The intereculatural use of the expression can produce misunderstandings in the interaction of persons who do not.

is reading **National Geographic** magazine,» was uttered without a flinch by a chimper. This «reading» by the champanzees is surely not literally correct, but although the chimpers know of its inherent falsity, the statement still has meaning in the context for them and is the only vocabulary they have to use to describe what they observe. Any long-time pet owner knows about this essential anthropomorphism, and even the most aware owner may find himself lost in an anthropomorphic, self-fulfilling prophecy when he looks into his dog's face and exclaims, «see, Ginger is happy — look, she is smiling».

The line of argument pursued in this article will demonstrate the practical acheivement of meaning in social relations, and how this practical achievement is brought about through the use of the expression **Inshaallah.** Though the canonical use of the expression is primarily religious, it is obvious that it is used in other common language contexts in another way, but that these other ways, though non-standard, **do convey meaning.** According to Wieder's discussion of the convict code, he found that the code did not provide a deductive framework to order the behaviors of residents in the half-way house. In a similar way, Arabic informants describe **Inshaallah** as a term which is used religiously, and that its use must apply with reference to the future. If we are to confine ourselves to the use of the expression in its strict canonical form, it would be used by interactants only with reference to God's Will and the future. In Wieder's research, convicts did not follow the code like a deductive/causal device to order their behaviors in the half-way house. Also, according to Arabic speaking informants, the canonical use of the expression is not the only use, for it is used frequently in other contexts,

inhabited by spirits or forces. This spirit inhabitation interpretation of the primitive's meaning by the early missionary and anthropological observer may not be shared by the performer of the magic. In other words, because the anrthropologist could not readily see what being referred to he inferred that the savage mind had a quaint belief system such that spirits inhabited or motivated the tree or volcano. On the other hand, as we see today, the interpretation by the early anthropologists of spirits inhabiting the natural object may not have been the belief of the primitive mind. Skinner (1957) addresses this point in his discussion of primitive animism, and offers the explanation that the primitive mind does not necessarily **believe** that spirits inhabit the object but that the prescientific system of language or communication obviously does not include an idiom other that the one available in ordinary social relations. The primitive mind does not have the linguistic or cognitive wherewithall to express the dynamism or existence of the natural object in any other way than to use the common language of social relations; which means that as the primitive peaks to the anthropologist about the «anger» of the tree or the «jealousy» of the volcano he is using the ordinary vernacular of social relations the only way or means of communication he has at his disposal.

In this connection, Wieder (1976) has discussed what he callls «essential anthropomorphism» in his study of «chimpers», or ethologists interested in the behavior of chimpanzees. Wieder has found that chimpers use the natural language of human social relations with these animals.

For example, the statement, —Lucy (the chimpanzee),

rismatic authority arises from the great leader's «gift of grace», and his **personal** relation with his disciples and followers. Second, the skills of the craftsman, at least in ancient times, were not by nature social, and therefore, due to the lack of the purely social connection, the craftsman was radically disassociated from the sources of status within the community. And furthermore, because religious practices deal primarily with social relitions practioners possessing these skills are directly connected with social authority.

In this manner we see the strong connection of religion with social matters and most particularly with the relations of perons involved in interaction with one another. Persons who are experts in the arts of social interaction were of high social status, and their means of gaining the status, interaction, takes individuals themselves. In this way interaction itself takes on a a magical-religious significance.

In examining further the other-wordly significance associated with social interaction, the discussion of primitive animism and anthropomorphism is instructive in showing how the practical acts of social interaction begin to take on an other-wordly flavor. B. F. Skinner (1957) presents an interesting behavioral arguement further imbedding the origins of magical belief in a practical connection with the social environment and the development of linguistic mechanisme within that environment. In Skinner's view, early anthropological discussions of magic in primitive culture suggest that the invocation of magic in the primitive mind means that natural objects according to the primitive are somehow motivated or

argument a yit further, modern science derives from elementary skills possessed by primitive craftsmen, and not from magical or religious imaginings. The ancient craftsman was involved in empirical iteraction with the physical environment whereas the religious specialist or the magician became more involved with an environment beyond the physical. Though these practices as well had their practical grounding, it was not the same as with the physical environment. Interctaon in this domain became immersed in the sphere of **human social activity.**

The different patterns of the practical grounding of physical and social areas of human existence may be explained by the fact that crafts and skills were bestowed with less social status than what may be called the social talent of governance and political administration in ancient times. Crafts and skills were not imbellished with great deference or high social status as was the case with social authority and expertise. There are two ways of explaining this differential conferring of social status. First, the skilled craftsman deals with his hands and with physical objects, and these activities, though often rare in the most technical areas, can be comparatively easily observed, copied and eventually learned by others, whereas the religious practitioner is not dealing with empirically observed phenomena so what he is doing is not so readily copied and therefore learned. The latter professions are imbued with high prestige because only a chosen few can possess these talents. Of course, ancient administrative and religious systems had ascribed statues and were not achieved but this simply reinforces the point that the mechanism for obtaining status is not readily bserved. Max Weber's discussion of charismatic authority, of course, fits well into this discussion, for as Weber notes, cha-

logy is V. Gordon Child (1951) who states that magic even in the great world religions serves us when no other relief is available in confronting the great tragedies of human experience such death and the sense of helplessness in the face of this disaster. However, majical beliefs and practices even in their most complex mystical extensions are somehow grounded in some sort of mundane practical activity. For example, the Mousterians would bury their dead close to the hearth in the primitive belief, according to Childe (1951 : 50), that the heat is in some magical way a means of restoring a quality obviously absent from the disceased. In his argument, Childe notes that the practical connection will more prevail in some primitive trades than in others and the ones upon which modern science is based tend to be the most empirically oriented. For example, he observes that surgery is freer from magical notions than is medicine for the reason that surgery deals directly with maladies empirically observed, but medicine on the other hand is used in cases where definite empirical symptoms do not prevail. Childe notes that this distinction prevails to modern times in the professions of surgery and general medicine. Much of medicine deals with dimly imagined sorts of diagnoses having little direct empirical counterparts (this is not to ignore the problems in surgery as well, which may ignore the less empirical elements), and often drugs and other cures are prescribed which do tend to sometimes have a kind of magical quality by producing direct psychological or psychosomatic results. The point being made here is that magical behaviors do not gain their origin from an inveterate capacity or quality of the human mind which dwells in the metaphysical or the imagined, but has origins derived from the practical aspects of human interaction with the physical and social envronments. To emphasize Childe's

cleus of this one — Mohamed being questioned and eventually being commanded by God to reply with **Inshaallah** — is always evident (6). This story is derived from the koran and its interpretation, from Islamic scholars with whom the authors have spoken, is that the questions which cannot be answered by man, such as the nature of the Soul, the time of death and others suspended into the future can only be answered by God. Therefore, plans for the future, being inherently tenuous, are decided by the Will of God. From the koran to the Goha stories, the origin and general account of the expression is quite uniform in the Arabic tradition in Alexandria, at least in its normative canonicl version.

The Situated Account of Inshallah :

An interesting aspect of the expression's use as alluded to earlier is its apparent magical incantational nature. Though magic is generally condemned by the world's religions as being mainly associated with the worship of heathen idols, most anthropoligists and others do not deny its presence in the various world religions and have difficulty in finding definite distinctions between the two systems of belief (Childe, 1951). Though we find a general attempt on the part of the large world religions to eliminate magic, it still tends to prevail, and those elements that are allowed to remain often have an ambiguous magical element making it difficult to completely obliterate a suspicious practice. In the Islamc tradition, the mystical practices of the Sufis were often condemned for their questionable orthodoxy, though many believers support the Sufic tradition(7).

There are many speculations on the origins of magical belief, and one of the primary authorities in this regard in anthropo-

which is uttered in the verbal context of subjects dealing with the future, but is used more specifically when making a boastful pronouncement about the future that is premature or «spoken too soon». For example, in the American-English tradition one will not feel icumbency to use the expression, «knock on wood», when making a simple statement such as, «I will get the car tomorrow», but will feel «knock on wood» is warranted when making a statement such as, «I am sure the car will be ready tomorrow». There are some fine distinctions here in the use of this expression, but similar motivations for its use though much less profound and potent are undoubtedly called forth in the psychological motivation in the Arabic tradition for using **Inshaallah.**

In the course of doing this research, one of the subjects, a self-proclaimed «Cultural officer» in an orphanage, offered to give the author an account of the origin of the use of **Inshaallah** from the Isamic tradition. According to the account from the cultural officer (subject no. 15), the Prophet was confronted by a group of non-believers who to test his faith and veracity asked him to answer three questions dealing with such difficult subjects as the nature of Man's Soul, and the time of birth and death. For Mohammed, an uneducated man according to the respondent, the answering for such questions presented a formidable task, and he was told if he did not answer the questions he would be considered a lyer. Mohammed left and returned the next day without the answers, but he returned again on the third day after having spoken with the Angel Gabriel, and in accordance with Gabriel's counsel from God, said he would have the answer Inshaallah. Though all stories established through the oral tradition become appocryphal over time, at least the nu-

tale, Goha plans to buy a donkey, and in the course of planning tells others of his intent but does not say **Inshaallah** in tellings of these future intentions. His comrades implore him to say, «I will buy a donkey, **Inshaallah,»** but he disregards their appeals and continues on with his pursuit. However, as the story goes, Goha's goal is not satisfied, for in the course of venturing to buy the donkey some thieves steal his money (or in a milder version he simply losses the money). Another story in this same vein tells of a doctor who is called in to aid a boy who is critically ill. The physician completes his treatment and says that the boy will recover; but again, he is admonished by the others for not having said **Inshaallah,** and the tragic result, for the doctor at least, is the sudden recovery of the boy and the doctor's death. We might gain from these didactic stories the notion that use of the expression can magically assist the speaker in having his future wishes granted. But does this mean that use of the expression means, from the stories at least, that using the expression is a pleading or begging entreaty to God for granting one's wishes ? In other words, if the expression is not used the chances of having one's wishes fulfilled may be less probable. After asking many informants these queries, the general consensus was that if one says the expression it will increase the chances of having one's designs fulfilled, but it must be clearly understood in this connection that use of the expression is conditioned in persons of the Arabic tradition very early and that when speaking of the future a powerful incumbency from deep in the psyche is called upon which forces one to the expression. In the American-English tradition, a motivation which is moderately simlar to the incumbency felt by the speaker in using **Inshaalallah**, but without the religious connection, is the utterance, «knock on wood», (5)

expression **in situ** either conforms or not with the formal prescriptions of the Islamic tradition.

The Normative Account of Inshaallah.

According to Wieder the convict code in the half-way house was used by residents as a means of accounting for their behavior in accordance with situated circumstances, and not as a deductive or causal program for behavior. The study of the situated use of the expression **Inshaallah** will be examined in a similar manner. Like the convict code, there is a well-established corpus of cultural material associated with what is considered to be the **proper use** of the expression. In other words, an established normative framework is considered to be in effect which dictates the specific use of the expression. This framework is set forth as a deductive or causal prescription as to how the expression **should be used.** According to the established norm, the expression is uttered appropriately when one makes any plan for the future. For example, according to Molsem belief, only God has control of Knowledge concerning future affaris; therefore, when any kind of human design for the future is made, the expression **Inshaallah** must be uttered to show one's deference to God. «I will have my car tomorrow **Inshallah,»** , means that I will do all I can to get my car tomorrow, but only God knows if this will be the case, for only God can Will the actual occurrence of this future event. The normative use of the exprsseion is, like any norm, enforced at an early stage of socialization, and one of the means of teaching and enforcing this norm is through folklore and anecdotal statements. The child is told the stories of «Goha», a fictional Arabic character appearing in many didactic narratives, to instruct him on the use of the expression. For example, in one

teractional interests . . . The code, then, is much more a method of moral persuasion and justification than it is a substantive account of an organized way of life. It is a way, or set of ways, of causing activities to be seen as morally, repetitively, and constrainedly organized». In this sense the code did not provide convicts with a channel for behavior which they would follow but rather with a means within the actual situation of interaction of accounting for what they were doing then. For example, a convict was discussing an aspect of prison life with Wieder on very specific and intimate terms when he reached a point in the conversation where it was personally unrewarding for him to reveal anything further. At this point the convict stopped the line of conversation and marked this termination with a telling of the code, «You know I'm not supposed to snitch (or inform)». What is of interest here is that the staff member (in this case Wieder) accepted this justification for not having to discuss this subject any further. In this way, calling in the code is not a deductive or causal activity ordering the behavior in the way that a computer algorithm arranges the way that the machine will do its project, it was rather a means of accounting for the behavior of not continuing the conversation, «at this time,» in accordance with the convict's present interactional interests.

In the research reported herein, the expression **Inshaallah** will be examined a similar way in which Wieder did his work with the convict code. We will see in this research that the tradition of Islam has established a formal meaning for the use of this expression and the accounts of its use by Arabic speakers will describe its use. This research will strive to see how the

1. Doing distance — The convict should separate himself physically from the staff members of the half-way house.

2. Doing disinterest and doing disrespect — The convict should show little interest in the interests of and programs of staff members and also not elicit any respect for staff. According to Wieder's study, one of the cardinal elements of the convict code is the rule against informing upon other convicts and this rule is epitomized in the phrase «do your own time», meaning mind your own business and stay out of other's afairs (3). Form the stand point of traditional sociology, these stipulations of the code are like deductive causes of behavior. And when the criminologist armed with a knowledge of the code (Gill, 1965, for example) investigates the prison he actually begins to see the code in action because when he asked the inmates about affairs in the prison environment they tend to give him accounts in the form of statements having a norm-like quality. However, Wieder in his investigation found that the code was not a simple algorithm for behavior, but rather has a somewhat ambiguous connection with behavior.

Wieder concluded that the code had a reflexive connection with the behavior of the convict (as in the sense of Garfinkel's, 1967, use of the term reflexive) (4). In other words, the convicts in their talk about the code did not use it as something to follow, but spoke of it in their accounts as a way of justifying or excusing (as with Scott and Lyman, 1968) what they had done or were going to do. As Wieder (1974 : 174-175) notes, «In every case of telling the code', the teller may have been motivated to formulate it so that it furthered his immediate in-

Traditional sociology (particularly Sumner, 1906) makes use of the terms value, norm, and more to express the thought that the activities of people are ordered by deductively predesignated channels. These channels, according to the traditional approach in sociology, are explicit and can be defined quite literally as models of behavior. However, a significant **bête noire** has arisen when the sociologist tries to observe precisely how and if persons actually do follow the norms. Major disenchantment is felt when the sociologist's subjects do not conform to the behavioral patterns assigned them by sociologists. Sociologists are just beginning to understand that what people say does no always conform to what they do (as Deutcher (1973) points out). The sociologist Lapiere (1934) cautioned against this professional naiveté fifty years ago, but we still find it in effect in some sociological quarters.

The ethnomethodological approach defined by Garfinkel (1967) is critical of the traditional sociological point of view, and is founded upon the program of obtaining accounts from members of a social milieux as to what they say they are doing and then relating this talk with what they do. In this way, the accounts provided by members show that their talk about their activities does not often have a direct bearing upon actual behavior. One of the best examples of this kind of ethnomethodological approach is Wieder's (1974) study of a convicted criminal's half-way house. When Wieder first began the study he had the traditional sociologist's viewpoint in mind. He was interested in mind. He was interested in the «convict code», or the system of norms which allegedly governed the activities of residents in the half-way house. Two examples of elements of the convict code are :

individual's background et cetera, a further statement may be rendered which offers more connotative meanings of the word or expression. Many meanings can be associated with an expression, but what is of interest is that persons are careful to indicate just what meaning applies to this occassion of use. When the expressions are used naturally, they have meaning in accordance with the context of use, or when misunderstanding occurs it is corrected by usig a linguistic marker to set off the unusual meaning from the natural flow of talk. For example, when using an expression in a metaphorical sense, the speaker will precede the statement with a term such as «like» or «as» or «for example». These words indicate that the speaker is now moving from the standard or literal use to the metaphorical or exemplificational use.

Though the distinction between denotative and connotative is primarily associated with the use of singular words, the essential notion of formal use as opposed to informal use can be as well applied to the accounts offered by informants concerning the meaningful activities of their everyday lives. One account from an informant may stipulate the formal norm or code existing in a social milieux associated with a behavior. On the other hand, another account, possibly provided by the same informant, may be a more «inside view» or what Merton (1968) refers to in his use of the term «latent function», and is less formal (and less denotative), and may often negate or at least be very different from the formal, normaive view. This formal/informal distinction has been referred to by anthropologists with a similar distinction between ideal and real culture (Lowie, 1940); where the ideal refers to what people say about a practice as opposed to the real, or what they actually do(2)

of the expression **Inshaallah,** in order to better explicate its meaning on the part of Egyptian Arabic speakers. Through this kind of analysis we may be better able to determine aspects of Egyptian culture as well as elucidate linguistic devices which are not readily evident in our taken-for-granted theorizings about person's motives and behavior. As mentioned above, foreigner's theories concerning the use of the expression are often depreciatory, and if you ask many Americans or Europeans about why the expression is used, the reply is often a kind of theoretical address on the «fatalism» of Islam(1) and more particularly the difficulty many Egyptians seem to have with making predictions or plans about the future — their tendency to attend only to the here and now of the present. It is the aim of this research to describe how the use of the expression is a mechanism of social interaction rather than a simple means of shirking responsibility or an example of the theoretical fatalism or stoicism of Islam.

The Relation Between Normative and Situated Accounts :

Words in a language can be talked about in order to better gain an understanding as to their meaning or meanings in the particular language or cultural tradition. In the English tradition, words are said to have connotations or denotations with the former referring to the meaning of a word apart from its explicit or literal meaning which is the domain of the latter. The connotation of a word is often referred to as a **nuance** or a shade of meaning derived from the denotative. When we ask a person about the use of an expression in his language, the first response is usually a statement of the denotative use of the expression, however, depending on various factors of the

The Situated Use of Inshaallah

Introduction :

This article will describe the situated use of the Arabic expression, **Inshaallah** as it is used in Alexandria, Egypt. Europeans and Americans in Egypt are well aware of the use of this expression and their awarness is often accounted for on a prejorative basis. Some visitors to Egypt mention that soon after their arrival they have confronted with three expressions which tend to cause them anxiety in their relations with Egyptians. The three expressions' first letters ironically create a familiar acronym, «IBM», which stands for : **Inshaalah, Bokra,** and **Maalish.** The meaning of these Arbic words is respectively: «If God Wills», «Tomorrow», and «Never Mind». Frequent use of these expressions confounds the foreigner, for in his view they may be used by Egyptians to either shirk responsibility, procrastinate, or belittle the importance of some design important to the foreign visitor. It is as well evident that the expressions are equally problematic for Egyptians, for with respect to **Maalish ,the «Lahtha minfadlak»** (one moment please) moralistic TV commercials (similar to American TV spots advising viewers against throwing trash on the highway and condemning the «litterbug» **et. cetera)** remonstrates the viewer against using **Maalish** to diminish the importance of a task and therefore to «keep one's head to the grindstone».

The purpose of this research is to analyze the situated use

THE SITUATED USE OF INSHAALLAH

by

Stanford W. Gregory, Jr.
Fulbright Professor of Sociology
Department of Sociology
Alexandria University

and

Kassem M. Shafie Wahba
Lecturer, Department of Phonetics
Alexandria University

Spring, 1984

We would like to thank the students of the Practicum in Sociolinguistics who helped with the creation of this research. They are : Nabila Abdul Azziz, Amany Abrahiim, Manal Amal, Mohammed Anwar. Safaa Darweeh. Samir Hassan, Ashraf. Shawqi, Iman Yaqut.

— Analysis of the Peasantry Political Action in the Third World in the Light of Dependency — Theory, with Special Reference to Egypt.

by : Dr. Ahmed Magdi Higazi.

— Social Work : Between the Crisis of Dependency and the Dilemma of Underdevelopment in the Third World, A Critical Study,

by : Mahrous M. A. Khalifa.

Egyptian Yearbook of Sociology

Contents

رقم الايداع ٣١٧٢ / ٨٥

الترقيم الدولى ١ — ١٣٠٣ — ٢ — ٩٧٧

دار التضامن

٢٢ شارع سامى — ميدان لاظوغلى

تليفون : ٣٠٥٥٦ — القاهرة

EGYPTIAN YEAR BOOK OF SOCIOLOGY

Volume No. 7 October 1984

Editor : Prof. Dr. M. El-Gawhary
Dean of the Faculty of Arts
Cairo University

Dar Al-Maaref

Egyptian Yearbook of Sociology

editor

Prof. Dr. M. El. Gawhary

Vol VII

Dar Al-Maaref

1985



الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد الخامس

إشراف : دكتور محمد الجوهرى

دار المعارف

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد الخامس

اكتوبر ١٩٨٣

إشــراف

دكتور محمد الجوهرى

أستاذ علم الاجتماع

وعميد كلية الآداب ــ جامعة القاهرة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف ـــ ١١١٩ كورنيش النيل ـــ القاهرة ج.م.ع

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

اشراف : الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى ــ قسم الاجتماع بكلية الآداب ــ جامعة القاهرة .

نشرة نصف سنوية تصدر فى أبريل واكتوبر من كل عام ، وتفتح صفحاتها لاسهامات المشتغلين بعلم الاجتماع على امتداد الوطن العربى من أجل تطوير رؤية أصيلة لواقعنا الاجتماعى ، والوصول الى بلورة أفضل للمشكلات الاجتماعية واسهام علم الاجتماع فى حلها .

العدد الخامس : أكتوبر ١٩٨٣

ترسل البحوث والدراسات والمكاتبات باسم :

الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى : كلية الآداب جامعة القاهرة ــ الجيزة جمهورية مصر العربية .

الإهـــداء

تحية للجامعة الأم — جامعة القاهرة —

فى عيدها الماسى : ١٩٠٨ — ١٩٨٣ .



الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد الخامس — اكتوبر ١٩٨٣

محتويات الكتاب

الصفحة

القســم الثانى

القســم الثالث

الصفحة

القســـم الرابع

مقالات وبحوث بغير العربية

I Articles :

  by : Dr. Ahmed Magdi Hegazi. ٥٩٧

II. Abstract of Arabic Article :

الكلمة الافتتاحية

الحمد لله الذى يسر انجاز هذا العمل وسط ظروف صعبة ومسئوليات جمة كانت تبدو وكأنها تقف حجر عثرة أمام متابعة العمل فى انجاز هـــذا العدد . فالحمد لله كثيرا ، وندعو الله أن ييسر الاستمرار ، ويؤمن المسار .

وهذا العدد هو الثانى الذى يصدر بعد تجربة اصدار عددين من هذا الكتاب السنوى كل عام ، نرجو أن تصادف هذه التجربة نجاحا ، ويكتب لها الاستمرار ، خاصة لكى نتمكن من تلبية رغبات كل الزملاء الذين يودون الاسهام بالكتابة .

وقد تمكنا أن ندعم الجزء التوثيقى فى هذا العدد ، وذلك بتقديم قائمة ببليوجرافية للكتب المنشـــورة فى الوطن العربى — عـــلى امتداده — فى ميادين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية . وقد توفر عـــلى انجاز هذا العمل الذى غطى الفترة من عام ١٩٧٨ (*) حتى عام ١٩٨٣ زميل شاب من أعضاء هيئة التدريس بقسم المكتبات بجامعة القاهرة . فقدم له بمقدمة طويلة ، ورتب قائمة الكتب مصنفة حسب رؤوس الموضـــوعات ، ثم الحق تلك القائمة ببعض الكشافات والجداول الاحصائية التى تتيح للباحثين فرصة دراسة حركة هذا العلم ونشـــاط حركة التأليف العلمى ســـواء عبر الزمان ، عاما بعد آخر ، أو عبر المكان ، أى من بلد عربى الى بلد آخر .

ورغم أن هذه القائمة قد استأثرت بنصيب كبير من مساحة هذا العدد ،

(*) سبب تحديد هذا التاريخ أن القائمة الضخمة التى غطت الانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية والتى أعدها الدكتور محمد فتحى عبد الهادى لحساب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد توقفت عند عام ١٩٧٧ .

وان البعض كان يفضل أن يجدها مطبوعة فى كتاب مستقل ، الا اننا وجدنا هذا الحل هو أكثر الحلول عملية فى ظل الظروف المتاحة ، وأملنا أن ينتظم فى المستقبل اصدار قوائم الكتب الصادرة فى هذا الميدان الذى نعمل فيه ، بحيث يمكن تتبع حركة العلم وتتبع نشاط المشتغلين به . ونأمل أيضا من الزملاء هنا أو هناك ، ممن قد يجد ثغرة أو نقصا فى تسجيل مطبوع معين أو أكثر ، أن يتفضل بالكتابة الينا ليتسنى تدارك ذلك فى المستقبل باذن الله .

أما السمة الأخرى المميزة لهذا العدد فتتمثل فى نوعية وفى كمية القسم المنشور باللغة الانجليزية . ولعل القارىء المنصف لهذا القسم يلاحظ أن تحرير ذلك القسم يتقدم بشكل مضطرد يبشر بكل خير . ولعل ذلك يساهم — مع عوامل أخرى — فى فتح نوافذ على الفكر الاجتماعى فى العالم الغربى الذى كان تعاملنا معه فى الماضى يسير فى اتجاه واحد ، أى أننا كنا نأخذ ولا نعطى . فها نحن الآن نقدم بعض العطاء ، ولعل فيه بعض الخير ، ولعله يؤدى الى وضع علاقتنا بعلم الاجتماع الغربى فى وضعها الصحيح .

أما عن اسهام العدد فى ادارة الحوار وتغذية التفاعل بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى فنعتقد انه متصل فى هذا العدد أيضا . اذ يحوى العدد اسهامات سيكولوجية ، وقانونية ، ولغوية (ذات توجه اجتماع تربوى .

كذلك يستجيب هذا العدد لحركة الاهتمام النشط التى بدأت تتخذ شكلا منظما ، والتى تولى عنايتها رصد وتقييم حركة علم الاجتماع على المستوى العربى الكبير ، أو على المستوى القطرى المحدود . وهى حركة تتخذ طبيعة الدراسة السوسيولوجية لحركة علم الاجتماع ، أو ما يطلق عليه المتخصصون « علم اجتماع علم الاجتماع » .

فقد شهد هذا اللون من الدراسة دفعة قوية بدأت بمشروع قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس ، بورقة عمل أعدها الزميل الأستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد . وكانت قد ظهرت حول ذلك الوقت بعض

الاسهامات المنشورة المتصلة بهذا الموضوع وأبرزها : مقال للأستاذ الدكتور عزت حجازى عام ١٩٧٥ ، ودراسة جورج صباغ التى نشرت عام ١٩٧٦ ، وأحدثها جميعا مقال للدكتور عبد القادر الاربى المنشور عام ١٩٨٢ . وتناولت القضية نفسها عدة مؤتمرات ، أحدثها جميعا الذى دعت جامعة الكويت الى عقده فى ربيع ١٩٨٤ ، والذى نأمل من ورائه الخير الكثير ، مما يدفع حركة علم الاجتماع العربى خطوات كبيرة الى الأمام .

واسهاما منى فى تنشيط البحث والدراسات حول هذا الموضوع الحيوى، قمت بتقديم عملين فى هذا العدد ، يلقيان الضوء على بعض جوانب حركة علم الاجتماع فى المنطقة التى نعيش فيها . والاسهام الأول دراسة منشورة باللغة الألمانية لزميل يعمل أستاذا لعلم الاجتماع بجامعة قاريونس ببنغازى بليبيا ، رأيت أن تعميم الفائدة منها يتحقق بترجمتها ترجمة كاملة الى اللغة العربية ، وزودت ترجمتى ببعض التعليقات والملاحظات التى أرجو أن يكون فيها ما يكمل اسهام المؤلف ويدعمه ويثريه .

والاسهام الثانى فى هذا الاتجاه هو عرض واف للدراسة الهامة التى تدمها الدكتور جورج صباغ عن علم الاجتماع فى الشرق الأوسط ، والتى نشرت فى القسم الثانى من هذا العدد ، والتى أرجو أن يجد فيها القارىء شيئا من الفائدة .

تلك هى بعض ملامح هذا العدد من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، الذى لا يمكن أن يستمر دون اسهامات الزملاء الأعزاء الذين يجودون عليه بجهدهم وعملهم ، وهو جهد لن يلقى جزاءه الحق الا عندما يسجل التاريخ حركة علم الاجتماع فى المرحلة الزاهية التى نعيشها اليوم ، والتى نرجو لها مزيدا من النجاح والتوفيق .

وعلى الله قصد السبيل

محمد الجوهرى



القسم الأول

الدراسات والبحوث

— علم الاجتماع والمسألة السكانية فى الوطن العربى .

دكتور اسحق للقطب

— المراة فى السياق البنائى للقرية العربية

دكتور عبد الباسط عبد المعطى

— علم الاجتماع العربى . تأليف دكتور عبد القادر الاربى .

ترجمة وتعليق دكتور محمد الجوهرى

— الخدمات الأصيلة فى خمس قرى مصرية . خبرات وتجارب ميدانية .

دكتور سالم عبد العزيز محمود

— ازمة التنبؤ فى علم الاجتماع . دراسة حالة لبعض تنبوءات .اتجاه الصراع .

دكتور عاطف احمد فؤاد

— الفروق بين الجنسين من منظور سيكولوجى .

دكتور محيى الدين أحمد حسين

ملخص باللغة العربية لمقال منشور باللغة الانجليزية

— جذور التعدد القانونى . تحليل للتطور الاجتماعى القانونى فى مصر الحديثة .

دكتور محمد نور فرحات

علم الاجتماع والمسألة السكانية فى الوطن العربى

دكتور اسحق يعقوب القطب (*)

مقدمـــة :

لقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع بالدراســـات الســـكانية فى العقدين الأخيرين نظرا للقضـــايا التى اثيرت حول العلاقات بين السكان والموارد الطبيعية من ناحية ، وارتباط المسائل السكانية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية من ناحية أخرى . كما اهتم علماء الاقتصاد فى التحليلات الســـكانية الخاصة بالقوى العاملة من أجل تخطيط البرامج والمشروعـــات الاقتصادية لتنظم الانتاج وتوفير حاجات المجتمعات الاســـتهلاكية . أما المتخصصون فى السكان فقد أنصب اهتمامهم فى دراسات الخصوبة ومعدلات المواليد والوفيات والزيادة السكانية والهجرة والكثافة السكانية والعوامل المختلفة التى تســـهم فى حركة الســـكان فى المراحل التطورية والتاريخية للمجتمعات .

أما فى البلاد العربية فقد أخذ الاهتمام بالمسائل السكانية يتزايد نظرا لادراك المخططين والمنظرين فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأهمية الاحصاءات السكانية للتعرف على خصائص الطاقات البشرية وتوزيعها وعوامل تغيرها من أجل مواجهة التحديات التى تفرزها التغيرات السكانية فى الدول النفطية وغير النفطية والتوصل الى استراتيجيات عملية على المستوى الاقليمى والعربى . كما نلاحظ أن هذا الاهتمام من جانب الدول العربية ينبثق من منطلقات متفاوته بل احيانا متناقضة وفق الأسس التى تقوم عليها السياسات السكانية بين مجموعات الدول التى تؤيد الزيادة السكانية وتلك التى تدعو الى العمل على خفض معدلات الخصوبة .

(*) أســـتاذ علم الاجتماع — قســـم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة الكويت .

يهدف هذا البحث الى مناقشة القضايا السكانية التالية : ــ

١ ــ العلاقات المنهجية بين علم الاجتماع وعلم السكان .
٢ ــ تحليل الخصائص السكانية فى البلاد العربية .
٣ ــ النمو السكانى والتنمية .
٤ ــ الاطار النظرى للدراسات السكانية .
٥ ــ السياسات السكانية فى البلاد العربية .
٦ ــ الأنشطة العلمية السكانية .
٧ ــ تطلعات المستقبل .

وسوف يحاول البحث تحليل أبعاد كل قضية والعوامل المؤثرة فيها من منظور الواقع الاجتماعى والاقتصادى للمرحلة التاريخية التى تمر بها مجتمعات الدول العربية .

اولا ــ العلاقة المنهجية بين علم الاجتماع وعلم السكان :

يرتبط علم الاجتماع بعلم السكان فى العديد من القضايا الحيوية التى تعتمد على المنهج فى الدراسة للظواهر السكانية وتحليل ابعادها ودراسة آثار وأبعاد الظواهر الاجتماعية التى تنبثق عن التغيرات السكانية أو تلك التى تؤثر فى التركيب السكانى . ولابد من دراسة الظواهر الديمغرافية فى اطار النظرية الاجتماعية ودراسة المسائل السكانية من المنظور الاجتماعى يضعها فى اطارها العلمى ، كما يمكن الربط بين النظرية الاجتماعية والتركيب الهيكلى للسكان (تحليل القوى والتراكيب الاجتماعية) والطبقات الاجتماعية حسب المتغيرات الاجتماعية والمستوى العلمى والحالة المهنية والحالة الاجتماعية .

كما أن التحليل الاجتماعى الكمى للظواهر والمشكلات الاجتماعية يستند الى معطيات ديمغرافية للشرائح السكانية المختلفة فى المجتمع . هذا بالاضافة الى أن القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التى أصبحت تشكل مساقا علميا هاما (علم اجتماع التنمية) تعتمد بصورة رئيسية فى نطاق المؤشرات التنموية المختلفة (والتى تتمثل فى المؤشرات الاعلامية

والتنبؤية والتقييمية) على الاحصاءات والتحليلات الديمغرافية فى مجالات المواليد والخصوبة والوفيات والهجرة بأنواعها المختلفة والكثافة السكانية .

كما تلتقى أهداف علم الاجتماع وعلم السكان فى نمط التحليل وفى المنهج وفى استخدام النتائج وفى التوصل الى قوانين ونظريات تقر العلاقة العلمية التى تربط العناصر المكونة للظواهر الاجتماعية مثل الهجرة أو الخصوبة أو الكثافة بالقضايا التنموية والأنماط الاجتماعية والاقتصادية المتباينة والمتغيره فى مراحل التطور المختلفة .

ولابد من التطرق بايجاز الى أبعاد علم السكان وخصائصه حتى نتمكن من تحليل الاتجاهات المعاصرة لدراسات الديمغرافية على مستوى البلاد العربية .

من المعروف أن علم السكان هو أحد العلوم الانسانية يتناول الخصائص السكانية فى المجتمع والتغيرات التى تطرأ عليها من حيث الزيادة والنقصان والعوامل الاجتماعية والطبيعية التى تؤثر فى السكان والآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على التغيرات . ويتفاعل السكان مع متغيرات عدة منها : الموارد الطبيعية من حيث الغذاء بأنواعه ، ومنها الحاجات الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة الصحية ، ومنها التكنولوجيا ، ومساحة الأرض وطبيعتها ، والعوامل البيئية الأخرى مثل التلوث والتعرض للغازات والاشعاعات التى تؤثر فى حيوية المجتمع وعوامل التقدم الحضارى ، والنمو الحضرى .

ولا يقف علم السكان عند طرح النظريات التقليدية ونقل بعض المفاهيم والمعادلات الرياضية بل يتعدى ذلك الى اختبار مدى صحة هذه النظريات والجدوى العلمية للمفاهيم والمصطلحات العلمية على المستوى الاقليمى والعربى .

كما أن علم السكان لا يقتصر على وصف وتحليل البيانات السكانية بل يتعدى ذلك الى التوصل الى بلورة نماذج للسياسة السكانية من أجل

استثمار الطاقات البشرية وتكامل معطياتها فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية (١) .

ولابد من التمييز بين مفهومى الديمغرافيا كدراسة وصفية للسكان وبين علم السكان . فالأول يعنى بوصف بنية المجتمع البشرى من حيث التركيب العمرى والنوعى وحركة السكان الذاتية والمكانية ومناشط السكان ووظائفهم وتوزعاتهم حسب الحالة المهنية والعملية والنشاط الاقتصادى . أما الثانى فيهتم بالدراسات التى تبحث فى تطوير وتنمية الموارد البشرية بالاضافة الى ما يعنى به الأول — أى أنه يسعى لطرح سياسة سكانية تنموية .

أما مجالات علم السكان فيتناول موضوعات تتعلق بالنمو السكانى والزيادة الطبيعية كمسألة الولادات والوفيات ، أو مسألة الحركة المكانية كالهجرة الداخلية أو الخارجية بأنواعها وارتباطاتها بمسائل التغير الاجتماعى وتوزيعاتها حسب الحالة المهنية والنشاط الاقتصادى . ومن هذا المنظور تعتبر الدراسة السكانية منطلقا للأساس الاجتماعى للتنمية وأساسا لعملية التخطيط لادماج جميع أفراد المجتمع فى عملية التنمية (٢) .

وفى العقدين الأخيرين تأثرت مفاهيم علم السكان وتعاريفه بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تمت فى نطاق المجتمعات البشرية واختلفت باختلاف الفلسفات الاجتماعية والسياسية وتطورت بتطور المراحل التاريخية ، وتقدمت بتقدم العلوم وتطبيقاتها العملية .

ومن حيث المنهج فيعتمد علم السكان على المنهج العلمى المستمد من

---

(١) معجم العلوم الاجتماعية — اعداد لجنة الاساتذة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة — ١٩٧٥ ص ٢٧٠ — ٢٨٠ .

(٢) صفوح الأخرس — علم السكان وقضايا التنمية — منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومى ، دمشق ١٩٨٠ ص ١٤ — ٢٦ .

النظرية الاجتماعية وطرائق العلم فى المعرفة ، ويعتمد على أدوات التحليل فى ضبط وتصنيف وتبويب البيانات السكانية .

وقد حقق علم السكان قفزات نوعية عندما أخذ فى تحليل العلاقــات الكيفية الى علاقات كمية مستخدما الوسـائل التكنولوجية فى تقسيم الخصـائص السـكانية .

أن للتغيرات الديمغرافية آثار مباشرة فى التنظيم والبناء الاجتماعى — مثل التركيب العمرى والنوعى أو التركيب حســب الحالة الاجتماعية أو التعليمية — فقد يؤثر ذلك فى تغيير نمط العلاقات الاجتماعية وبالتالى يؤثر فى النظم الاجتماعية ، وضمن الخطط والمشروعات التنموية فان المؤسسات الاجتماعية تسعى للاستجابة لهذه التغيرات بسبب تنوع الرغبات والاحتياجات وتعدد التنظيمات اللازمة لتلبيتها مما يؤدى بالضرورة الى اعادة تشكيل بناء النظم الاجتماعية بسبب التغير فى العلاقات الاجتماعية . كما أن بناء الاتصال يتأثر بحركة نمو السكان وتوزيعهم الجغرافى حيث أن ذلك يؤثر فى التغير فى نمط الاتصال وطبيعته .

أن اللغة العلمية المشتركة بين علم الاجتماع وعلم السكان وبين المخطط والمنفذ وجامع البيانات والباحث تعكس نســقا فكريا ومنهجا تطبيقيا فى دراسة وتحليل القضايا السكانية المعاصرة التى تواجه البلاد العربية والتى تشكل فى نفس الوقت تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية تحتاج الى الحلول عن طريق العمل العلمى المشــترك ، ليس فقط بين علماء العلوم الانســانية والبيولوجية بل التنســيق والتكامل بين المؤسسات العربية والدولية أيضا .

ثانيا — الخصائص السكانية فى البلاد العربية :

تعتبر الدول العربية من المجتمعات الفتية نظرا لاتساع قاعدة الهــرم السكانى لارتفاع نسبة السكان دون سن (١٥) سنة حيث تصل فى المعدل حوالى ٤٥٪ من اجمالى السكان .

كما أن معدلات المواليد والخصوبة تصنف الدول العربية من ضمن الدول ذات الحيوية الكامنة والمستمرة حيث يصل حجم الأسرة فى المتوسط حوالى (٥ر٦) فرد ، وتصل نسبة المواليد الى ٥٠ لكل ١٠٠٠ من السكان كأعلى حد لها . كما تصل معدلات الزيادة السكانية الصافية لىحوالى ٢ر٣٪ سنويا . أما معدلات الوفيات تجعل الدول العربية تقع من ضمن عداد الدول ذات المعدلات المرتفعة بالرغم من التقدم فى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية ، اذ تصل النسبة الى ٢٤ شخص لكل ١٠٠٠ من السكان . وترتفع معدلات وفيات الأطفال لتصل الى (٤٥٪) من اجمالى الوفيات فى بعض الدول العربية . فضلا عن ارتفاع نسبة الوفيات الناجمة عن حوادث المرور .

وأما بالنسبة للهجرة فان الدول العربية تشهد نمطين من أنماط الهجرة التى تؤثر على الوضع الديمغرافى بدرجات متفاوته « الهجرة الداخلية » التى أدت الى النمو الحضرى الزائد وعدم التوازن . وساهمت فى ظهور العديد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية (الاسكان ، المواصلات ، التلوث ، الجريمة ، البطالة ، تجمعات الصفيح والعشيش ... الخ) . أما « الهجرة الدولية » عبر البلاد العربية فقد ينظر اليها على أنها عبارة عن انتقال القوى العاملة من مختلف مستويات المهارة بين الدول العربية وهى فى حد ذاتها استثمار للطاقات البشرية .

ان هذه النظرة صحيحة لو أن المؤسسات الهيكلية الاقتصادية تتسم بالتكامل والعمل الانتاجى المشترك ، بحيث تصب عائدات الانتاج للقوى العاملة المتحركة فى برامج استثمارية مشتركة . وهناك من ينظر الى الهجرة الدولية على أنها عبء اجتماعى وسياسى ، خاصة فى حالة دول الخليج العربى والدول النفطية الأخرى ، حيث أخذت هذه الهجرة فى تغيير البنى الهيكلية للمجتمعات العربية وضعف القاعدة الانتاجية العربية .

وأما فيما يتعلق بالكثافة السكانية وتوزيع السكان على مساحات الأرض الشاسعة ، فنرى أن هناك عدم توازن بين المناطق المختلفة للدولة الواحدة ، وتلعب العوامل الطبيعية والبيئية أثرا ملموسا فى تشكيل الخارطة

وتشمل النظم البيئية الطبيعية كل اشكال الحياة التى تحتويها وفق نظام متكامل وظيفى ودينامى من العلاقات المتبادلة أو المترابطة بين الجوانب التى تنبض بالحياة ، وبين الأشياء غير الحية ، حيث يتم فى اطار هذه النظم انتـــاج وتجمع وتحويل كل من المـــادة والطاقة (٣) . كما تتفاوت الكثـــافة السكانية نسبة الى المناطق الصناعية ، والزراعية ، والحضرية من دولـــة لأخرى وفى الدولة الواحدة لدرجة تفتقد فيها عملية التوازن بين الســـكان والخدمات .

ويوضح الجدول التالى العناصر الرئيسية للوضع السكانى فى البلاد العربية .

جدول رقم (١) : السكان وعناصر التغير السكانى فى البلاد العربية (١٩٨٠) .

الدولـــة	السكان بالألف	نسبة المواليد لكـــل ألـــف	الوفيات لكـــل الـــف	الزيادة الطبيعية (٪)	النمو السكانى (٪)	نسبة الأمية (٪)
الجزائر	١٨ر٥٦٠	٤٧	١٣	٣ر٤	٣ر٤	
البحرين	٢٤٤	٣٥	٧	٢ر٨	٥ر٦	٥٨
محليين	٢٣٧	٤٠	٧	٣ر٣	٣ر١	
وافدين	١٠١	٢٣	٥	١ر٨	١١ر٠	
العراق	١٣ر٠٢٥	٤٥	١٣	٣ر٢	٣ر٣	٥٦
الكويت	١ر٣٧٤	٤١	٥	٣ر٦	٦ر٩	٣٧
محليين	٥٦٦	٥٢	٥	٤ر٧	٤ر٧	
وافدين	٨٠٨	٣٤	٥	٢ر٩	٨ر٤	٤٢
ليبيـــا	٢ر٩٧٧	٤٦	١٢	٣ر٤	٣ر٩	

(٣) اسماعيل صبرى عبد الله ــ البيئة ــ اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ــ مؤتمر الأنماط البديلة فى التنمية وأساليب الحياة فى غربى آسيا ، ١٩٨٠ .

تـــابع

جدول رقم (١) : السكان وعناصر التغير السكاني في البلاد العربية (١٩٨٠) .

الدولـــة	السكان بالآلف	نسبه المواليد لكـل الـف	الوفيات لكـل الـف	الزياده الطبيعية (٪)	النمو السكانى (٪)	نسبة الأمية (٪)
عمان	٩٨٤	٤٥	١٣	٢ر٢	¼٤ر٧	
محليين	٨٠٥	٤٨	١٥	٣ر٣	٢ر٣	٧٠
وافدين	١٧٩	٣٢	٤	٢ر٨	١١ر٢	
قطـــر	٢٤٢	٢٩	٥	٢ر٤	٨ر٨	
محليين	٦٥	٥١	١٠	٤ر١	٧٦	
وافدين	١٧٨	٢١	٤	١ر٧	١٠ر٥	٧٩
السعودية	٩ر٢٢٩	٤٢	١٢	٣ر٠	٦ر٣	٨٣
محليين	٧ر٠٧٩	٤٧	١٤	٣ر٣	٣ر٣	
وافدين	٢ر١٥٠	٢٦	٤	٢ر٢	١٦ر٠٠	
دولـــة الامارات	٩٨٢	٢٦	٥	٢ر١	١٢ر٩	
محليين	٢٣٧	٤٥	٩	٣ر٦	٣ر٦	٧٩
وافدين	٧٤٦	٢٠	٣	١ر٦	١٧ر٢	
اليمن الديمقراطية	١ر٨٥٨	٤٨	٢٠	٣ر٠	٢ر٢	٦١
جيبوتى	١١٩	٤٨	٢٤	٢ر٤	٢ر٤	٨٢
مصر	٤٠ر٠٨٥	٣٩	١٣	٢ر٧	٢ر٦	٤٥
الاردن (شرق)	٢ر٢٠٢	٤٧	٧	٤	٥	٤٢
لبنان	٢ر٤٥٢	٢٧	٧	٢	٠	٢٣
موريتانيا	١ر٦٣٤	٥٠	٢٢	٢ر٨	٢ر٨	٨١
المغرب	٢٠ر٢٩٦	٤٥	١٣	٣ر٢	٣ر٢	٧٤
الصومال	٣ر٦٤٥	٤٨	٢٠	٢ر٨	٢ر٨	٧٩
السودان	١٨ر٣٧١	٤٥	١٧	٢ر٨	٢ر٨	٧٨
سوريا	٨ر٩٧٩	٤٦	٨	٣ر٨	٣ر٥	٤٥
تونس	٦ر٣٦٣	٣٦	١١	٢ر٥	٢ر٥	٥١
اليمن	٥ر٢٢٥	٤٦	٢٢	٢ر٤	١ر٩	٩١

Sources : United Nations – Ecwa 1982, UN. Dept of Econo- = mic and Social Affairs 1979 (b)

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

تتفاوت نسبة المواليد المطلقة بين الدول العربية ما بين ٤٥ الى ٥٢ لكل ألف من السكان (وهى من أعلى المعدلات فى العالم) وكذلك نسبة الوفيات تتراوح ما بين ٥ — ١٥ لكل الف من السكان ، وبالتالى فان الخصوبة لا توحى بانخفاض واضح . بينما تنخفض معدلات الوفيات . وبعبارة أخرى فان دول المنطقة ستشهد معدلات نمو مرتفعة فى الزيادة السكانية ولو لفترة ربع قرن .

أما بالنسبة للدول العربية التى ترتبط بعلاقات عمالية بالدول النفطية فيمكن أن نصنفها فى ثلاث مجموعات : **المجموعة الأولى** : (وتضم الأردن وسوريا) تعكس معدلات زيادة طبيعية تصل الى ٤٪ بسبب ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض فى معدلات الوفيات وسوف تستمر هذه المجموعة فى هذا المستوى من الزيادة .

المجموعة الثانية : وتضم الدول التى تقل فيها معدلات الزيادة الطبيعية عن ٣٪ (وتضم كلا من اليمن الشمالى واليمن الجنوبى) ويرجع السبب فى ذلك لأن معدلات المواليد المرتفعة تصاحبها معدلات وفيات مرتفعة . ومن المتوقع أن ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية مع احتمال تطور الخدمات الصحية وانخفاض معدلات الوفيات .

المجموعة الثالثة : (تضم كلا من مصر وتونس ولبنان) فنلاحظ أنها تشترك فى معدلات زيادة طبيعية معتدلة بسبب انخفاض معدلات المواليد والوفيات بسبب دخولها فى مرحلة ديمغرافية متقدمة .

نلاحظ أن هناك تفاوتا واضحا فى عدد من الدول العربية بين الزيادة

= **From : Riad Tabberah – Article, Population, Human Resources + Development**

الطبيعية والنمو السكانى (الكويت ، البحرين ، قطر ، السعودية ، دولة الامارات) . ويرجع السبب فى ذلك الى هجرة العمالة العربية والآسيوية والأوربية الى هذه الأقطار سعيا وراء العمل .

ومن المتوقع أن تستمر معدلات النمو السكانى السنوية لهذه الدول فى التذبذب وفق الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بصورة رئيسية بمعدلات الدخل القومى من النفط من ناحية وعلى درجة الاستقرار السياسى فى دول المنطقة من ناحية أخرى .

وتعكس البيانات حول الأمية ارتفاعا ملحوظا فى معدلات الأمية بالرغم من الجهود المستمرة فى برامج تعليم الكبار ومحو الأمية التى تنظمها خطط التعليم . ويرجع السبب فى ذلك الى التفاوت فى نسبة استيعاب المؤسسات التعليمية فى المرحلة الابتدائية لكافة الأطفال فى هذا السن فضلا عن معدلات التسرب سواء بعد المرحلة أو من برامج تعليم الكبار . وتؤثر الأمية بصورة عكسية على التنمية والتقدم الحضارى وبصورة طردية على الخصائص الديمغرافية خاصة فى ارتفاع معدلات المواليد والوفيات .

النمو السكانى والتنمية فى البلاد العربية :

ان التخلف فى البلاد العربية لا يرتبط بمعدلات النمو السكانى أو خصائص التركيب السكانى وأن الاتجاه الذى ينادى بضرورة الحد من الزيادة السكانية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا يستند الى الأسس التنموية الشاملة لأن عوامل التخلف وأشكاله وأسبابه ترتبط فى أسبابها بصورة رئيسية بالاستعمار الجديد والتبعية الاقتصادية والثقافية ووجود أقليات متميزة تتمتع بامكانيات وسلطات واسعة بالاضافة الى العوامل الأخرى .

وقد أكد ايسترلن Easterline[*] فى دراسة شملت ٣٧ دولة نامية (وبعضها من الدول العربية) أن النمو السكانى السريع يواكب نموا أكبر فى زيادة الانتاج الزراعى ، كما أن الزيادة السكانية لا تؤثر عكسيا — بالضرورة —

على حجم الادخارات أو حجم الفائض الاقتصادى واستخداماته ، ذلك لأن الأهم من ذلك هو تبديد هذه الفوائض وسوء استخدامها وضعف الاستثمارات المحلية .

كما وجد ايسترلن ان ســـوء تنظيم الجهاز الانتاجى أدى الى نقص الاستخدام فى الريف وتضخم العمالة الظاهرة فى المدن وأن ضآلة نســـبة المنتجين الحقيقيين ليس بسبب التكوين العمرى بل بسبب تنظيم الموارد البشرية .

وأما بالنسبة لموضوع معدلات الأعاله المرتفعة الناجمة عن انخفاض نسبة المنتجين الى نسبة المعالين (الأطفال والكبار فى الســـن) ، فذلك لا يعنى أن هذا مظهرا من مظاهر التخلف . لأن تكلفة الانفاق على الطفل فى الدول النامية اقل بكثير من تكلفة الانفاق على نظيره فى الدول المتقدمة . ومن ناحية أخرى فان معدلات الكبار فى السن أعلى بكثير فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية .

ونخلص من ذلك أنه لا توجد فى البلاد العربية أزمة سكانية حقيقية بالرغم من المعدلات المرتفعة للمواليد والخصوبة والانخفاض التدريجى فى معدلات الوفيات أو نتيجة لتيارات الهجرة المتزايدة من الريف الى المدن ، وأن هذه التحولات الديمغرافية ليست سببا فى التخلف بل نتيجة طبيعية له ولنعلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة (٤) .

أن مشكلة سوء التوزيع والتوازن بين الموارد البشرية والطبيعية فى البلاد العربية يعتبر أكثر الحاحا من مسألة نمو السكان فى حد ذاته . وأن قضية الفائض السكانى تحظى بأهمية قليلة لصانعى السياسة والمهتمين بالحلقة المفرغة نظرا لارتباطها بانخفاض معدلات التوظيف . ونظرا لأن

---

(٤) محمد العوضى جلال الدين : السكان والتنمية — النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث .

مفهوم الفائض السكانى يتضمن نسبة السكان للموارد فان المسألة الأساسية هى عدالة توزيع هذه الموارد بين فئات الشعب المختلفة .

ولو افترضنا أن النمو السكانى قد انخفض بصورة دراماتيكية ، فان الوضع السكانى لن يطرأ عليه أى تغيير مالم يصاحبه تغيرات اقتصادية واجتماعية ملموسة . وعلى سبيل المثال لو أخذنا أمثلة من بعض الدول العربية مثل : اليمن الشمالى ، واليمن الجنوبى ، والسودان ، والصومال ، وموريتانيا نلاحظ أن هذه الدول تشترك فى بعض الخصائص الديمغرافية مثل معدل نمو سكانى مرتفع ، نسبة اعالة مرتفعة (ناجمة عن معدلات خصوبة عالية ، ومعدلات وفيات منخفضة ، ومعدلات منخفضة فى مشاركة المرأة فى قوة العمل) ومعدلات منخفضة فى الاستثمارات والوفورات وارتفاع ملحوظ فى عدد الطلبة فى سن المدارس وزيادة فى نسبة قوة العمل ، وبالاضافة الى معدلات متزايدة من النمو الحضرى .

ان برنامج تحديد النسل لمثل هذه الدول غير مجد ضمن اطار السياسة السكانية أو السياسية التنموية ، لأن حجم الأسرة عادة ينخفض استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للأوضاع الأسرية (٥) .

ومن ناحية أخرى فان انخفاض المستوى الاقتصادى لشرائح متعددة من المجتمع يرجع الى سوء توزيع الدخل وطبيعة ملكية الأراضى أكثر مما يرجع الى ارتفاع معدلات المواليد . وانخفاض معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل يعود الى القيم والتنشئة الاجتماعية أكثر مما يرجع الى ارتفاع معدلات الخصوبة . هذا فضلا عن أن السياسات السكانية الحالية عاجزة عن معالجة اسباب مشكلة الهجرة الداخلية الناجمة عن سوء توزيع الدخل بين الريفيين وسكان المدن فى ظل النظم الاقتصاديه والسياسية ، أى ان البلاد العربية ليست بحاجة الى تحديد النسل بقدر حاجتها الى التخطيط الفعال

---

(٥) Paul Shaw. Is the Arab World Over Populated.
A look at the five poorest Arab states — Published in
Ecwa Population + Development — Beirut 1981.

فى اعادة النظر فى سياسة الاستثمارات واتاحة فرص جديدة لتحسين الأوضاع الاجتماعية .

ان طبيعة التنمية فى البلاد العربية قد خلقت هوة بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية ، ذلك لأن النمو الاقتصادى أسرع من النمو فى مستوى الحياة الاجتماعية للسكان . وبالتالى فقد أحدثت هذه الهوة آثارا ديمغرافية متفاوتة فى مختلف المجالات وبصورة خاصة على توزيع واستثمار الطاقات والموارد البشرية . ومثال ذلك أن زيادة الدخل بدون تحسين متوازن فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد أدت الى زيادة الطلب على الانجاب . وكانت النتيجة أن زادت الانتاجية البشرية بسبب انخفاض معدلات الوفيات التدريجى واستمرار المستوى المرتفع لمعدلات المواليد .

أن المجتمعات العربية تمر فى مرحلة اجتماعية واقتصادية انتقالية ، من الأوضاع القديمة الى الحديثة ومن المتخلفة الى الآخذة بالنمو ، ومن التقليدية الى العصرية ، بدرجات متفاوتة بين المناطق المختلفة فى البلد الواحد وبين دولة أخرى . الا أن المرحلة السكانية لا يمكن اعتبارها على أنها تمر فى المرحلة الانتقالية ذاتها . ويمكن استخدام المؤشرات التى تحدد العلاقة بين النمو السكانى والدخل ، أو التعليم ، أو الصحة ، أو الاسكان فى الكشف عن حقيقة أبعاد المرحلة الانتقالية .

ويظهر أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى الخصائص السكانية فى المرحلة الانتقالية سواء كان التحول باتجاه التصنيع أو الانتقال من التجارة المحلية المحدودة الى النطاق العالمى مثل ظهور الطبقات الاجتماعية المتوسطة ، زيادة نسبة المتعلمين ، زيادة معدلات التحضر والنمو السكانى فى المدن ، بالاضافة الى تأثر معدلات المواليد وأسباب الوفيات والهجرات على اختلاف أنواعها .

الا أن هذه التحولات لم تؤثر بصورة جذرية على التحولات الديمغرافية ، فمثلا نجد أن المجتمعات الريفية والحضرية تشهد معدلات مواليد (خصوبة)

مرتفعة وكذلك الوفيات ، والهجرة من الريف الى المدن تتسم بالاستمرارية مع زيادة المعدلات السنوية .

ومن المتعارف عليه فى الدراسات الاجتماعية أن عملية التحديث تسهم فى احداث تغيرات أساسية فى الظروف المحيطة بالخصوصية وأن الأنجاب يتأثر بمعطيات خارج نطاق الخيارات الفردية بل ضمن اطار التحولات الاجتماعية .

وأما من ناحية السكان والغذاء فنجد أن العلاقة بين الزيادة فى السكان والتطور فى الانتاج الغذائى غير متوازنة . وعلى سبيل المثال نلاحظ أن معدل الزيادة السنوية للسكان فى الوطن العربى تصل الى ٣٪ سنويا ، بينما تبلغ الزيادة فى نمو الانتاج الزراعى الى ٢ر٧٪ سنويا ، وتبلغ نسبة الزيادة فى نمو الانتاج الحيوانى أقل من ١٪ . أما نسبة الزيادة فى الاحتياجات الغذائية فتصل الى حوالى ٣ر٥٪ سنويا . وتجدر الملاحظة أن واردات الدول العربية من الحبوب قد زادت خلال الفترة ما بين ٧٠ — ١٩٧٥ بمقدار ٤٠٪ عما كانت عليه وربما تضاعفت هذه الزيادة حتى أوائل الثمانينات . ومن الأسباب الرئيسية التى أدت الى هذا التحول توجيه الفائض نحو القطاعات الأخرى كالصناعة وتنمية الموارد المتاحة من السد العالى وسد الفرات واستصلاح الأراضى بتكاليف مرتفعة وأدخلت محاصيل ذات مردود محدود .

واذا نظرنا الى السمات المشتركة للزراعة فى البلاد العربية (كمصدر رئيسى للغذاء والدخل القومى خاصة فى الدول غير النفطية) ، نجد انها تعتمد على الأمطار ، ومتخلفة فى وسائل الانتاج ، وتستخدم الطرق البدائية ، وتفتت حيازات الأرض وما يصاحبها من بعثرة محصولية الأرض ، والانتاج للكفاف وليس للسوق ، والاعتماد على الانسان والحيوان ، وقلة استخدام التكنولوجيا ، وضعف الانتاجية ونصيب الفرد من الملكية لا يتعدى ربع هكتار . ويمكن تقسيم البلاد العربية الى أربعة مجموعات : —

١ ـــ بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامنة عالية (العراق ، سوريا ، مصر) .

٢ ـــ بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامنة متوسطة (لبنان ، الأردن) .

٣ ـــ بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامة محدودة (عمان ، السعودية ، اليمن الشمالى والجنوبى) .

٤ ـــ بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامنة ضعيفة مثل دول الخليج .

وتتأثر البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية تبعا للبنى الفوقية من ناحية وتبعا لطبيعة الانتاج وملكية أدوات الانتاج وتقسيم العمل الذى ينعكس على الحركات السكانية من زيادة ونقصان أو هجرة أو توزيع جغرافى .

السياسة السكانية : لقد عرف فريق من خبراء الأمم المتحدة السياسة السكانية على أنها « التدابير والبرامج الرامية الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسة وغير ذلك من الأهداف الجماعية ، وذلك عن طريق التأثير على المتغيرات الديمغرافية وهى حجم السكان وتوزيعهم الجغرافى (القومى والدولى) وخصائصهم الديمغرافية (حسب السن والنوع والحالة الاجتماعية والمهنة والمستوى التعليمى (٦) .

تعرف أكاديمية العلوم السياسية السكانية بأنها « تلك التى تتعلق بالتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعهم الجغرافى واعدادهم ومستويات تعلمهم ومهارتهم ، وأسلوب معيشتهم والموارد المتاحة لهم ... وان التغير فى الحجم ومستويات الخصوبة والوفاة والكثافة والتوزيع الريفى والحضرى ومعدلات التغير فى هذا التوزيع كلها أمور تتفاعل تفاعلا هاما مع مستويات

---

(٦) هيئة الأمم المتحدة ـــ تقرير فريق الخبراء والمستشارين بقضايا السياسات السكانية ١٩٧٢ ص ٦ .

الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (٧) .

ولقد أسيء فهم أهداف السياسات السكانية ، اذ اعتبر البعض أن هدف السياسة السكانية ينحصر فى تحديد حجم السكان ومعدل نموهم (٨) .

فى حين اعتبرها البعض الآخر مشاريع حاكتها الدول المتقدمة للحيلولة دون تمكين الدول الضعيفة والطموحة من بلوغ اهدافها فى القوة السياسية والرفاه الاقتصادى (٩) .

ويشير برلسون الى نوعين من السياسات السكانية : الأول :

— **سياسات فورية** : وتشمل التدابير التى تهدف التخفيف من أو التغلب على تاثيرات الزيادة العادية فى حجم السكان وكثافتهم ونسبة المواليد المرتفعة وهى سياسات تتعلق بالعمالة والغذاء والتعليم وبناء المدن الكبيره والصغيرة وتنمية الموارد ، والثانى :

سياسات مكانية تاثيرية : وتشمل التدابير والبرامج التى تهدف تخفيض معدلات الخصوبة والوفيات والنمو أو التأثير المباشر على الهجرة الداخلية مثل برامج تنظيم الأسرة (١٠) .

وتؤكد وثائق الأمم المتحدة فى هذا المجال على اهمية تكامل السياسات السكانية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية بناء على بحوث ومسوحات

---

(٧) National Academy of Sciences — **Rapid Population Growth — Results and Policy Implications.** John Hopkins Press, 1971 p. 70.

(٨) E. Bergman — **What are Population Policy.**

(٩) حنا رزق — السياسة السكانية — بحث قدم للمؤتمر الأول لدول غربى آسيا — ١٩٦٨ — بيروت .

(١٠) برنارد بريسون — السياسة السكانية — مذكرات شخصية — الدراسات السكانية جزء ٢٥ رقم ٢ ١٩٧١ ص ١٧٣ .

علمية ، وان تتم دراسة التوزيع الجغرافي للسكان بهدف احداث توازن نوعى وكمى مع الموارد الطبيعية ، ودراسة الهجرة بأنواعها المختلفة .

وقد زاد الاهتمام فى الآونة الأخيرة فى البلاد العربية بدراسة هجرة العقول والتخفيف من نزيفها المستمر (وقد تم اعتبارها داخل المنطقة العربية على انها ظاهرة ايجابية) . وقد أضافت الدراسات أهمية توفر القيادة على أعلى المستويات السياسية ودمج السياسة السكانية فى الخطط والبرامج الانمائية وانشاء أجهزة لاجراء الدراسات والبحوث حول مختلف القضايا السكانية (١١) .

واذا نظرنا الى البلاد العربية نلاحظ أن هناك تفاوتا واضحا فى تحديد أهداف السياسة السكانية أو سوء استخدام مفاهيمها فى المجالات التطبيقية وهناك عدد منها لم يعلن بعد عن سياسة سكانية واضحة أو محددة فى الخطط التنموية أو على الصعيد السياسى والرسمى (الدول النفطية) كما أن السياسة الديمغرافية بعيدة عن التكامل أو الشمول او الربط بالمتغيرات التنموية .

ومن ظواهر تخلخل السياسة السكانية ازدياد العمالة الآسيوية فى دول الخليج العربى وهجرة العقول وأوضاع أكثر من ثلاثة ملايين فلسطينى هاجروا تحت ظروف الاحتلال الصهيونى منذ أكثر من ٣٥ عاما خارج بلادهم وبعيدا عن ممتلكاتهم . ويزداد الوضع تعقيدا على مر السنوات ، ولم يحدث دمج هؤلاء فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المضيفة لهم .

وهناك مشروعات توطين البدو التى قامت بها العديد من الدول العربية ، ولا تزال هذه المشروعات غير متكاملة ضمن الخطط التنموية القومية .

---

(١١) صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ــ خطة العمل ١٩٧٢ ــ ١٩٧٥ .

وهناك الهجرات الداخلية المتزايدة من الأرياف باتجاه المدن فى العقدين الأخيرين التى ترتبت عنها ظهور أحزمة من الأنماط للتوطن غير الطبيعى مثل ضواحى العشيش ومجمعات المساكن المصنوعة من الصفيح والكرتون التى أصبحت مرضا سكانيا يفرز أمراضا اجتماعية متفاوتة فى النطاق والتأثير .

وتسهم السياسات السكانية الواضحة المعالم وذات الأهداف المحددة والمتكاملة ضمن الأطر التنموية فى توفير القاعدة التى تقوم عليها بحوث ودراسات المتخصصين فى علم الاجتماع وعلم السكان ودراسة المتغيرات السكانية باعتبارها عناصر متكاملة ومترابطة مع حركة التطور والتغير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والأسرية والثقافية .

تحليل النظريات السكانية :

أن دراسة النظريات السكانية لها أهمية فى تحليل خصائص البناء والوظيفة للنظم الاقتصادية والسياسية والأسرية والتربوية والدينية فى المراحل المختلفة من تطور المجتمعات ، ذلك لأن متغيرات النظريات السكانية والاجتماعية ترتبط بالمجتمع الانسانى والتجمع البشرى والبيئة الطبيعية والثقافية بالاضافة الى الحاجات النفسية والبيولوجية التى تؤثر فى السلوك الجمعى .

وسوف نتناول بايجاز خصائص النظريات السكانية حتى نقف على أبعاد الفكر السكانى منذ ابن خلدون حتى وقتنا الحاضر ، ويمكن تقسيم النظريات الى ثلاث فئات : الأولى : النظريات الطبيعية ، والثانية : النظريات الاجتماعية ، والثالثة : النظريات الانتقالية .

(أ) النظريات الطبيعية : يوجه أصحاب هذه النظريات اهتمامهم فى دراسة العوامل البيولوجية المختلفة التى تؤثر فى الخصوبة ، فيرى مالثوس أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية فى حين أن الموارد الغذائية تتزايد بمتوالية حسابية . ويقترح استخدام الموانع الايجابية والسلبية للحد من الزيادة السكانية مهما كان الثمن .

أما « سادلر » فيشير الى أن زيادة كثافة السكان تؤدى الى نقص معدلات الخصوبة وتؤدى الى زيادة معدلات الوفيات وهذا بدوره يؤدى الى زيادة الخصوبة . ويؤكد « توماس دبلداى » أن تزايد السكان هو أحد سمات الطبقات الفقيرة التى تشكو من قلة الغذاء ويتناقص بين الطبقات الغنية (١٢) . ويرى « كواردو جينى » من ناحية أخرى أن هناك علاقة بين الخصوبة والتطور فيقول أنه عندما تتكون المجتمعات تتميز بالخصوبة المرتفعة ويبـــدأ حجم المجتمع فى النمو والزيادة والاختلاف فى الأوضـــاع الاجتماعية والتفاوت فى معدلات الخصوبة بين الطبقات العليا والدنيا . وبعد أن تصل الى ذروتها تبدأ مرحلة جديدة تتسم بنقصان تدريجى فى الزيادة . وكلما ازداد السكان رقيا فى السلم الاجتماعى تقل نسبة الزيادة السكانية بسبب الضعف فى غريزة الاخصـــاب .

وربط « جوزى ويكاسترو » بين الخصـــوبة والتغذية فيقول « أن الخصوبة تنظم عن طريق التغذية وأن نوع البروتين وكمية استهلاكه ينظمان الخصوبة الفسيولوجية وتزداد معدلات الخصوبة فى المناطق التى تسود فيها مشكلة سوء التغذية . وأن الافراط فى الأكل والسمنة تخفض معدلات الخصوبة » (١٣) .

(ب) النظريات الاجتماعية : أن ابن خلدون اول من جاء بفكرة اقتصاديات الحجم الكبير والتى تقوم على فكرة التخصص وتقسيم العمل ، وهذا يعنى أن زيادة السكان تزيد من فرص التخصص وبالتالى يمكن استغلال الموارد بصورة أفضل تقود الى انتاج يفوق الزيادة السكانية واحتياجاتها .

أما السبب فى نقص الغذاء وانتشار المجاعات فمرجعه الترف والفساد والانحطاط السياسى والخلقى .

---

(١٢) Thomas Doubleday, **The True Law of Population,** London, 1877 – Mentioned in W. Thompson Book – Population Problems.

(١٣) Jose De Castro – **Geography of Hunger,** London, 1952, pp. 15-16.

ويربط « ارسين ديمون » الزيادة السكانية بالوضع الاجتماعى — الطبقة الاجتماعية — وكلما ارتفع الفرد فى السلم الاجتماعى يسعى الى تقليل اعداد البشرية فى المجتمعات التى يسمح فيها نظام الطبقات فى الحراك الاجتماعى .

اما (الكساندر كارساندورس) فيؤكد أن المجتمع قادر على التحكم فى العدد الأنسب الذى يمكن أن يحقق مستوى لائقا من المعيشة فى اطار البيئة الطبيعية والبشرية (الاجتماعية والاقتصادية) المحيطة ، ويتغير العدد الأنسب تبعا لذلك (١٤) .

ويشاركه فى الرأى « اميل دوركهايم » حيث يضيف أن تقسيم العمل يعتبر مصدرا للتضامن الاجتماعى لأنه يربط الفرد بعائلته ومجتمعه ووطنه ويخلق حاجات جديدة .

ويرى « كارل ماركس » أن النظام الاقتصادى يمكن أن يتكيف حسب التزايد السكانى وليس العكس لأن الانسان قادر على قهر الطبيعة وتسخيرها وحملها على خدمته ، وقد ميز « ماركس » ثلاثة أشكال لفائض السكان النسبى : الأول الفائض المتذبذب ويشمل البطالة المؤقتة الناجمة عن استخدام التكنولوجيا . والثانى البطالة المقنعة . والثالث يشمل اولئك الذين ليس لهم عمل دائم .

أما « المالثسيون الجدد » فيربطون آثار التزايد السكانى بالتركيب العمرى الذى يتميز بقاعدة عريضة من الأطفال والأحداث تزيد نسبتهم عن نسبة النشيطين اقتصاديا وبالتالى ترتفع نسبة المعالين وهذا يشكل عبئا على التنمية .

ويرى « بلدوين » أن أهم الأسباب فى فشل الدول النامية فى تحقيق معدلات معقولة من التنمية هو العلاقة غير المتوازنة بين معدلات النمو السكانى من جهة ونمو دخل الفرد فى المتوسط من جهة أخرى ، وهى العلاقة التى أطلق عليها نظرية « المصيدة السكانية » .

(١٤) — Alexander Carr — Sanders, The Population Problem — A Study in Human Evolution, Oxford, 1922, p. 167.

ويشير « ايسترلن » الى أن الخصـــوبة تتحدد من خلال تفاعل ثلاث عوامل : الأول القدرة على الانجاب (أى عدد الأبناء الذين يمكن انجابهم لكل أسرة بدون تحديد نسل وتشمل الخصـــوبة الطبيعية واحتمالات الحيـــاة للمواليد) . وترتبط الخصوبة الطبيعية بالعوامل البيولوجية للرجـــل ، والمرأة عند الحمل ، والعوامل الثقافية . والثانى مدى الحاجة للانجاب ــ يتناسب عدد الأولاد المرغوبين والمتوقعين طرديا مع دخل الأسرة والتكلفـــة الاقتصادية المرتبطة بعدد مرات الانجاب . والثالث ــ تكلفة برنامج تنظيم الأسرة . فاذا كانت الحاجة الى الانجاب أقل من القدرة الفعلية للانجـــاب فان الأسرة تنجب عدد الأفراد المرغوبين . وعلى العكس فاذا زادت الرغبة فى الانجاب عن القدرة للانجاب فان هناك حاجة للتنظيم الأسرى . ويحـــاول « استرلن » تفسير هذه العوامل ضمن اطار التغيرات الاجتماعية التى نقترن بالتحديث والتقدم فى مجال الصحة والتعليم ووسائل الاعلام والتحضر واستخدام سلع جديدة والزيادة فى معدل دخل الفرد القومى .

واضاف ان الخصوبة الطبيعية وكبر حجم الأسرة احدى سمات الدول النامية (ومنها العربية) فى المراحل الأولى للتحديث ، لأن التحديث يؤثر فى كل عامل من هذه العوامل ، وأن عملية تنظيم الأسرة فى هذه الفترة ليس لها قيمة حقيقية أو تأثير على دوافع تنظيم النسل (١٥) .

(جـ) النظرية الانتقالية : يعرف « كوجويل » (D. Cogwill) المرحلـــة الانتقالية هى التى تتحول فيها المجتمعات من وضع تكون فيه نسبة المواليد والوفيات مرتفعة غير خاضعة للضوابط ويكون أمد الحياة منخفضا وتتميز ديمغرافية المجتمع بالفتوة . ويعتمد الاقتصاد على الانتاج الأولى غير الصناعى وتسود المستوطنات الريفية ، وتتطور بعدها الى وضع يتسم بالخصائص التالية :

انخفاض فى نســـبة الوفيات ، وارتفاع دريجى فى أمد الحياة ، وتؤثر اتجاهات التحضر والتصنيع على انخفاض نســـبة الذكور وارتفاع نســـبة

---

(١٥) **R.A. Easterlin – Fertility and Development, ECWA,** **1978, p. 8**

الاناث . ويتغير التركيب الوظيفى بحيث تنتقل الوظائف من زراعية الى صناعية وخدمية وتنتشر أنماط الاستيطان الحضرية وترتفع هجرة السكان من الأرياف الى المدن . وبعد هذه المرحلة يكون الوضع السكانى بحالة متوازنة اذا ما زادت معدلات المواليد فى انخفاضها عن معدلات الوفيات . وقد تزداد الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية نحو التصنيع والتحضر — أفقيا وعموديا — محدثة تغيرات أوسع نطاقا فى التركيب الاجتماعى . وتعتمد هذه النظرية على متغيرات ثلاث هى : السكان والتكنولوجيا والثقافة بدلا من المتغيرات الاقتصادية التقليدية (الأرض — القوى العاملة — الثقافة). وتشمل التكنولوجيا اضافة الى عناصر الانتاج الاقتصادى — فعاليات ووسائل تخفيض المواليد والوفيات . أما المتغير الثقافى فيشمل القيم والمفاهيم والنظم التى تساعد على استيعاب وتطبيق تكنولوجيا تنظيم النسل (١٦) .

اذا قارنا بين هذه النظريات ومدى تطبيقها على البلاد العربية نلاحظ ما يلى :

١ — يصعب تطبيق النظريات البيولوجية لعدم اكتمال المتغيرات ووضوحها ولأن سبب ارتفاع الخصوبة فى الدول العربية يعود الى النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى لا يحث على خفض الخصوبة لأن القيم الخاصة بالزواج المبكر لا زالت قائمة ولا زالت العلاقات الوالدية ومكانة المرأة لها طابعها التقليدى ، بالرغم من التغيرات التى طرات على معدلات تعليم المرأة أو مشاركتها فى قوة العمل .

٢ — كما يصعب تطبيق النظريات الاجتماعية ، لانها تربط بين التوازن فى

---

(١٦) Donald Cogwill, «Transition Theory and General Population Theory» in Thomas Ford et. al. **Social Demography,** N.J. Englewood Cliff., N.J. Prentice Hall, 1970. pp. 624-626
Also see : Warren Thompson article entitled «Population» Published in American Sociological Review No. 31 1926.
Also, Kingsley Davis in His Book, **The World Demographic Transition — Dynamics of Human Population.**

الخصوبة مع نشوء واتساع شريحة الطبقة المتوسطة حيث تزداد نسبة المتعلمين وتتسع قاعدة الطبقة الغنية التى تنخفض فيها معدلات الخصوبة . ان الطبقة الوسطى فى البلاد العربية فى هذه المرحلة التاريخية تمثل شريحة ضيقة فى اطار التنظيم الطبقى فى المجتمع . كما أن نسبة الطبقات الغنية لا زالت تمثل اقلية فى التكوين الهرمى للتوزيع السكانى حسب الدخل .

٣ ـ وان النظرية الانتقالية لا يمكن قبولها ، لأن المتغيرات التى تسهم فى خفض معدلات الخصوبة لا تنطبق على الدول العربية ، وهى تنطبق على الدول التى تمر بمعدلات خصوبة منخفضة . وهى فى حد ذاتها لا تفسر آليات الخصوبة المرتفعة المستقرة مثل الدول العربية .

٤ ـ اذا أخذنا البلاد العربية مجموعة كوحدة اجتماعية واقتصادية نجد أنها لا تعانى من ضغط سكانى أو من حالة الانفجار أو ارتفاع الكثافة السكانية سواء بالنسبة للمدن أو المساحة المزروعة أو المساحات القابلة للزراعة . ان المشكلة الرئيسية تتعلق باستثمار الأراضى القابلة للزراعة واستخدام التكنولوجيا لزيادة العائد من المحاصيل بهدف الاكتفاء الذاتى لتوفير الغذاء اللازم بالاضافة الى التوزيع العادل للثروات المادية والتخطيط لتقسيم العمل واستثمار الطاقات البشرية فى زيادة الدخل ومضاعفة العمل ضمن الخطط الخمسية على تطوير الخدمات الصحية والتعليمية والاعلامية والسعى لايجاد نظام طبقى متوازن .

الأنشطة العلمية فى المجال السكانى :

كان الاهتمام فى الأوساط العلمية قبل عقدين من الزمن منحصرا فى نطاق الدراسة الأكاديمية لعلم السكان وان البحث العلمى كان ذا طبيعة وصفية تقوم على مصادر بيانات التعدادات السكانية التى كانت تجرى على فترات معينة متقطعة الأمر الذى حال دون اجراء دراسات شمولية متكاملة على مستوى البلاد العربية .

وقد ازداد الاهتمام بالدراسات السكانية التحليلية مع بداية الستينات وبصورة خاصة منذ مطلع السبعينات حيث أخذت الدول العربية ـــ استجابة للعقدين الدوليين الأول والثانى للتنمية ـــ بانشاء الادارات الاحصائية التى كانت تناط بها مسئولية اجراء التعدادات السكانية العامة أو عن طريق العينة (ويوضح الملحق رقم /١ تاريخ اجراء التعداد السكانى فى كل دولة عربية والسنوات التى أجريت فيها التعدادات المتعاقبة) ، وقد أنشئت المراكز الاقليمية بموجب اتفاقيات بين الدول العربية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أنيطت بها مهام القيام بالدراسات الميدانية وتدريب الكوادر على التحليلات الاحصائية فى ضوء المعطيات الاقتصادية والاجتماعية . ولا زالت هذه المراكز محدودة فى توزيعها أو أنشطتها العلمية ثم توزيعها فى كل من القاهرة وبيروت وعمان .

وفى نطاق المناهج والمقررات التى تدرس فى الجامعات العربية سواء بكليات الآداب أو بكليات الاقتصاد أو الطب فلا توجد فيها اقسام علمية متخصصة فى علم السكان أو تمنح شهادات البكالوريوس أو الماجستير فى الدراسات السكانية (١٧) .

وتقوم معظم الجامعات بتدريس مقررات مبعثرة فى علم السكان فى كليات الآداب (فى أقسام الاجتماع والجغرافيا) والاقتصاد (اقتصاد السكان) والاحصاء (الاحصاء السكانى) والطب (التغذية) . وهناك بعض المراكز السكانية بالجامعة الأردنية (مركز الدراسات السكانية) التى تمنح شهادة دبلوم فى الدراسات السكانية ، والمركز الديمغرافى الاقليمى فى مصر .

البحوث والمؤلفات :

لقد نشطت حركة البحث العلمى فى مختلف مجالات القضايا السكانية فى السبعينات بسبب عوامل عدة منها قيام معظم الدول العربية باجراء

---

(١٧) باستثناء الأردن فقد نظم مكتب الدراسات السكانية التابع للجامعة الأردنية الذى يتلقى المساعدة من الصندوق الدولى للأنشطة السكانية .

التعدادات السكانية التى ساعدت على توفر البيانات الاحصائية حــول الوقائع السكانية وخصائص السكان ، واتخاذ التدابير للتسجيل الدقيق للمواليد والوفيات ، والقيام بمســوح متنوعة عن طريق العينة فى مجالات العمالة والخصوبة وعمل المرأة . وتجدر الاشارة الى الدراسات التى قامت بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عن طريق جمع البيانات التى تقع ضمن اختصاص كل هيئة دولية (مثل منظمة الصحة العالمية ، منظمة الأغذية والزراعة ، منظمة اليونسكو ، والمنظمة الصناعية الدولية ، ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لغربى آسيا) ، بالاضافة الى المؤتمرات والندوات العلمية التى عقدتها جامعة الدول العربية والمنظمات الدوليـــة والهيئات العلمية حول مختلف القضايا السكانية سواء من حيث المنهج أو فى تحليل أبعاد الاتجاهات الديمغرافية .

وقد ازداد نشاط البحث العلمى فى المسائل السكانية فى الدول العربية التى اتخذت مواقف معلنة تجاه السياسة السكانية مثل خفض معدلات الزيادة السكانية وقامت بتنظيم المؤسسات الهيكلية (الاعلامية والطبية والاجتماعية والاقتصادية) اللازمة لذلك . وتتفاوت الدول فى نطاق السياسة السكانية فى هذا المجال ، فمنها من اتخذ موقفا متشددا مثل مصر وتونس ، ومنهــا ما اتسم موقفها بالمرونة مثل لبنان والأردن . أما باقى الدول العربية فــان سياستها المعلنة تدعو الى زيادة النسل فى ضـــوء الظروف الاقتصـــادية والسياسية التى تمر بها فى هذه المرحلة مثل الدول النفطية والســودان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وتبعا لهذا التفاوت — أو التناقض — نحو القضايا السكانية ، فقد اتخذ النشاط العلمى التوجيهات التى ترتبط بالمواقف والاتجاهات المحلية .

ولدى تحليل الدراسات والبحوث التى أجريت فى دول غرب آسيا التى تقع ضمن نطاق برامج اللجنة الاقتصادية (ECWA) التابعة للأمم المتحدة والتى نشرتها اللجنة تحت عنوان « مصادر البحث حول السكان والتنمية فى دول المنطقة » فقد تم تصنيف الموضوعات كما هو وارد فى الجداول : —
يتضح من الجدول الحقائق التالية :

جدول رقم (٢) تحليل للموضوعات الرئيسيه للبحوث والمؤلفات حول الدراسات السكانيه في البلاد العربيه خلال الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٧٩ .

الدولـــــه	الهجره	التحضر	تحليل سكاني	سياسه سكانيه	المواليد ووفيات وخصوبه	مشكلات	مقاييس	تنظيم الاسره	قوى عامله	تنميه	آخـــر	مجموع	٪
العراق	٨	٤	١٢	٢	١٠	٢	٥	٠	٢	٢	٠	٤٧	٧
سوريـــا	٨	٤	١٣	٤	١٣	٠	٦	٠	٥	١٧	٠		١٠
ج ٠ م ٠ ى	٢	١	٥	١	٢	-	٣	-	٢	٣			١٩
مصـــــر	٢٦	١٨	٢٠	١٣	٥١	٣	١١	٤٢	١٣	٢٠	١٠	٢٢٩	٣٣
الامـــارات	٢	-	٣						٣	١		٩	١
البحريـــن	٢	٣	٨	٣	٣			١	٦	٢		٢٨	٤
قطـــــر			٥	٢	٢				١	٢		١٢	٢
الكويـــت	١	٤	٨	٢	٤	١	٤	-	٣	٥	١	٣٣	٥
سلطنة عمان	٣	-	٩	٢	٤	-	٢	١	٣	٣	١	٢٨	٤
الاردن	١	٣	١٢	٢	٧	١	٣	٣	٤	٤	٢	٤٢	٦
السعوديه	٢	-	٨	٢				١	١		١	١٥	٢
غرب آسيا	١٤	٢٠	١٥	٨	١٨	٩	١٣	٧	٢٠	٢٢	٨	١٥٦	٢٣
المجمـــوع	٦٩	٥٧	١١٨	٤١	١١٤	١٦	٤٧	٥٥	٦٣	٨٧	٢٣	٦٨٩	—
٪	١٠	٨	١٧	٦	١٦ر٥	٢	٧	٨	٩	١٢ر٥	٣	١٠٠	١٠٠

المصـــدر / الامم المتحده ، اللجنه الاقتصاديه لغربي اسيا - مصادر البحث والتنميه حول السكان في دول منطقة اللجنـــــــــــــــــــــــه ١٩٨٠ .

١ ــ بلغ مجموع البحوث التى أجريت خلال عقد السبعينات (٦٨٩) بحثا شملت حوالى عشرة موضوعات تناولت المسائل السكانية الرئيسية .

٢ ــ لقد تفاوتت الدول العربية الواردة فى الجدول فى نطاق نشاطها العلمى فى هذا المجال ، وقد بلغت أعلى نسبة فى مصر (٣٣٪) وأقل نسبة فى دول الامارات العربية المتحدة (١٪) .

٣ ــ قام مكتب اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا / الشعبة السكانية بنشاط ملحوظ خلال هذه الفترة اذ بلغت نسبة البحوث التى نشرتها (٢٣٪) من اجمالى البحوث نظرا لوجود جهاز متفرغ للبحث العلمى والترجمة الى اللغة العربية .

٤ ــ اتضح أن حوالى ٦٠٪ من البحوث (٤٢٤ بحثا) قد اجريت من قبل باحثين عرب ، بينما ٤٠٪ من البحوث (٢٦٥ بحثا) قد أجراها باحثون أجانب معظمهم بتكليف من هيئات أو منظمات أجنبية أو بالتعاون والتنسيق مع الهيئات العربية المحلية ونشرت باللغة الانجليزية .

٥ ــ لقد شملت البحوث تنوعا واسعا من الموضوعات العلمية حول مختلف الجوانب الديمغرافية . ويمكن ترتيب الموضوعات حسب عدد البحوث المنشورة تنازليا على النحو التالى :

(أ) تحليل سكانى ويشمل موضوعات عامة مثل النمو السكانى وتوزيعهم وخصائصهم حسب السن والنوع والمهنة وغير ذلك .

(ب) الوقائع الحيوية مثل المواليد والوفيات والخصوبة وتحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية والعوامل المؤثرة فيها والآثار المترتبة عليها .

(جـ) السكان والتنمية ، وتتضمن تحليل البيانات السكانية ومعدلات الزيادة والنقصان من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(د) الهجرة ، وابعادها وعواملها واشكالها وآثارها على المستويات المحلية والعربية والدولية .

(هـ) قوى عاملة — وتشمل تحليل خصائص القوى العاملة المحلية والوافدة والخارجة والعوامل المؤثرة فى التركيب المهنى والعمرى والنوعى وآثار الهجرات الدولية على الأوضاع المحلية والعربية .

(و) التحضر — ويتناول موضوع التحضر تقسيم السكان حسب الريف والمدن ومعدلات النمو الحضرى وخصائصه واتجاهاته وآثاره على التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

(ز) تنظيم الأسرة — لقد تناولت بحوث تنظيم الأسرة مختلف الأبعاد الطبيعية والنفسية والاجتماعية ونتائج المشروعات والبرامج الخاصة بخفض معدلات الخصوبة والدراسات للاتجاهات نحو تحديد النسل .

(ى) سياسة سكانية — وتشمل الموضوعات الخاصة بالمواقف الرسمية للدول تجاه العناصر السكانية مثل الهجرة والخصوبة والتوزيع الجغرافى والمجتمعات المستحدثة والهجرة الوافدة والخارجة ومعدلات الزيادة والنقصان والقوانين الخاصة بحركة السكان .

(ع) مقاييس — وتناولت بحوث تتعلق بالمؤشرات الخاصة بالهجرة ومعدلاتها وأمد الحياة ومعدلات النمو السكانى والآثار المترتبة على الزيادة السكانية .

(س) مشكلات — وتتضمن المشكلات السكانية مثل الهجرة الفلسطينية والعمالة الآسيوية والنمو السكانى الزائد وآثاره .

نستنتج مما تقدم أن البحوث التى اجريت خلال فترة عقد السبعينات جاءت بمعدل ٥٧ بحثا لكل دولة وهيئة اى بمعدل ٦ر٣ بحث للدولة الواحدة فى

السنة لمختلف الموضوعات . ويعتبر هذا المعدل منخفضا اذا نظرنا الى اهمية الدراسات السكانية والتحليل الديمغرافى ضمن اطار خطط ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

بالرغم من النطاق الواسع الذى شملته البحوث والدراسات والــذى تناول القضايا المعاصرة ، الا أن هناك حاجة ماسة لربط الدراسات السكانية بالتنمية على المدى البعيد وفى المدى القصير . وكذلك تحديد الحاجات الأساسية للسكان من الغذاء والمساكن والتعليم والصحة والخدمات الأمنية والرعاية الاجتماعية والخدمات الترويحية والدينية وغيرها .

كما أن هناك حاجة ماسة لتقييم آثار برامج ومشروعات تنظيم الأسرة وتحديد النسل الذى أخذت بها بعض الدول العربية بقصد التعرف عــلى النتائج التى تم التوصل اليها والأساليب المستخدمة والآثار المترتبة على مراحل العمل المختلفة بقصد اختبار عدد من الفرضيات التى تؤدى الى تنظير يتمشى مع المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى البلاد العربية .

ولابد من تحليل الدراسات التى أجريت فى الثمانينات لتحديد المستحدث منها فى مناقشة القضايا السكانية الأساسية ، وتحديد الاتجاهات النظرية التى تم التوصل اليها .

واذا نظرنا من جانب آخر الى المجلات العلمية المتخصصة للدراسات السكانية نجد أنها محدودة ، فقد تبين أن هناك ستة مجلات علمية تصــدر من الدول العربية — غربى آسيا — خمسة منها تصدر فى مصر وحــدها والمجلة السادسة تصدرها اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا بعنوان « النشرة السكانية » بصورة شهرية (انظر ملحق رقم ٢) .

هذا ونلاحظ ان المجلات العلمية (الاجتماعية والاقتصادية) التى تصدرها الكليات والجامعات فى البلاد العربية تعالج القضايا الســكانية بصفة عامة الا أن المجلات المتخصصة تعتبر محدودة من حيث الكم والنوع .

تطلعات المستقبل :

نلاحظ مما تقدم أن اهتمام علماء الاجتماع بدراسة الظواهر الديمغرافية قد أخــذ يزداد فى العقدين الأخيرين فى نطاق الأهداف النظرية والأغراض التطبيقية وضمن اطار تحليل التغيرات الاجتماعية الناجمة تلقائيا أو عن طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفق المتغيرات الديمغرافية المختلفة . الا أن الدراسات والبحوث السكانية المعاصرة التى تناولت القضايا السكانية فى البلاد العربية (سواء من العرب أو الأجانب) لا تؤيد الاتجاهات النظرية الاجتماعية والطبيعية التى أشرنا اليها سواء بصورة جزئية أو كلية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وبالتالى فان الحاجة الى اطار نظرى يربط بين المتغيرات السكانية المختلفة (الخصوبة ، الوفيات ، الهجرة ، التحضر ، سن الزواج ، موقف الأديان السماوية وبصورة خاصة موقف الاســلام ، والتعليم وغير ذلك) وبين التنمية ، مازالت قائمة . ولابد من التنويه الى ان عملية تحليل القضايا السكانية فى ضوء المعطيات المؤثرة فى التغيرات الديمغرافية مثل الغذاء ومصادرة ومتطلبات الاكتفاء الذاتى . والتطورات الاجتماعية (فى مجال الصحة والتعليم والتحضر) على المستوى العربى تختلف عن تلك التى تتم على المستوى المحلى أو الاقليمى الذى يضم عددا من الدول (مثل دول مجلس التعاون الخليجى ، أو دول شــمال أفريقيا ... الخ) .

ولذا فان التنظير فى ضوء هذه الاعتبارات لابد أن يشــمل المعطيات الثقافية والتقدم الحضارى والضوابط التلقائية التى تؤثر بصـــورة مباشرة أو غير مباشرة فى التغيرات الديمغرافية (معدلات الخصـــوبة ، ومعدلات الزيادة السكانية) .

أن العلاقة بين السكان من ناحية وبين الموارد الغذائية أو مستوى المعيشة أو ارتفاع نسبة الاعالة أو معدل دخل الفرد السنوى من الناحية الأخرى ، يجب أن تتم مناقشتها ليس من خلال المؤشرات الاحصائية وحدها ، لأن ذلك يؤدى الى التوصل الى استنتاجات تدعو للتشاؤم . فى حين ان تحليل المعطيات الأخرى مثل — تطـــوير الانتاجية ، وانشاء المؤسســات

الهيكلية اللازمة لبناء قاعدة اقتصادية ، اجتماعية تستند على اطار تقسيم العمل والتكامل بين البلاد العربية فى استثمار الموارد الطبيعية لزيادة الانتاج الغذائى من حيث الكم والنوع له اهمية كبرى فى التوازن السكانى والرفاهية الاجتماعية ».

ان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها المجتمعات العربية خلال العقدين الأخيرين بعد مرحلة الاستقلال (التقدم الصحى ، زيادة عدد المدارس والطلاب ، النمو الحضرى ، اســتخدام التكنولوجيا والكمبيوتر والعمران الحديث ، ووسائل الاتصال المعاصرة والمواصلات العصرية ... الخ) لم يسهم بدرجة ملحوظة فى تغير السمات الديمغرافية للمجتمعات فى الجيل الحـــالى .

ومن المتوقع أن تحدث تغيرات طفيفة فى الخصوبة فى الجيل القادم بصورة تلقائية ولعوامل حضارية تتأثر بموجبها الاتجاهات نحو تفضيل الأسرة القليلة العدد والأخذ بأسلوب التخطيط الأسرى المتكامل .

ومن العوامل الأخرى التى سيكون لها تأثير على الانخفاض التدريجى لمعدلات المواليد التعليم العالى للمرأة العربية ودخولها ميدان العمل ، هذا فضلا عن ضغوط الحياة الحضرية وأزمة الاسكان وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الاهتمام فى المقتنيات المنزلية التكنولوجية والتوجه نحو قيم أسرية جديدة تضع النوع قبل الكم فى النظر تجاه الأولاد والخلفة .

أن اهتمام علماء الاجتماع فى القضايا السكانية يجب أن يتناول تحليل التغيرات التى تطرأ على النظام الأسرى والنظام الاقتصـــادى والسياسى والتربوى والدينى ، ومدى تأثير هذه التغيرات على الخصائص الديمغرافية فى الأنماط المجتمعية (الريفية والحضرية) .

كما أن دراسة وتحليل التحولات الديمغرافية مثل الهجرة الداخلية ، او الوافدة أو الخارجة وكذلك التغير فى معدلات الزواج (وبصورة خاصة السن) والطلاق لها اهمية بالغة لدى علماء الاجتماع خصاة لرصد العوامل الاجتماعية

الكامنة وراء هذه التحولات ومدى تأثير هذه التحولات على بناء ووظيفة النظم والمؤسسات الاجتماعية .

ان العوامل التاريخية التى ساهمت فى تشكيل الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى فى المجتمعات العربية لها أهمية فى اجراء التحليلات ووضع الفرضيات فى الدراسات الاجتماعية المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ، لأن الاطار التاريخى يفسر لنا جانبا أساسيا للأوضاع السكانية عبر الفترات المرحلية للتاريخ العربى المعاصر .

كما أن المناهج العلمية الأخرى التى يمكن الاعتماد عليها ، منهج دراسة الحالة ، فى المجتمعات ذات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المتقاربة بهدف التحليل الشامل والعميق لمختلف العوامل البشرية والطبيعية التى تؤثر فى التحولات الديمغرافية بهدف التوصل الى نماذج تحليلية تساعد المخططين والمنظرين على استخلاص القوانين التى تفسر الحركة السكانية ضمن الاطار الاجتماعى والثقافى والاقتصادى .

وهناك مسألة المفاهيم والمصطلحات العلمية الاجتماعية والديمغرافية التى لابد من التوصل الى تفسير موحد فى الدوائر العلمية والأجهزة الرسمية من أجل تمكين العلماء والمتخصصين لاجراء الدراسات الديمغرافية / الاجتماعية المقارنة على المستويات الاقليمية والدولية ، ومن أهم هذه المصطلحات : التحضر (أو مقياس لتصنيف المدن أو ما يسمى بالمجتمعات الحضرية) ، الأسرة (من حيث الامتداد القرابى) وغيرها .

تعتبر السياسة السكانية من خصوصيات كل دولة عربية تطورها وتقننها وفق المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية مثل (التجنيس ، خفض معدلات المواليد ، الهجرة) الا أن هناك حاجة للنظر فى السياسة السكانية من منظور قومى شامل والتوصل الى مواقف مشتركة نحو مختلف المسائل المرتبطة بها . كما أن مفهوم السياسة السكانية يجب الا يقتصر فقط على معالجة معدلات الخصوبة أو الوفيات بل يجب أن يشمل أيضا التوازن السكانى وتحسين المعيشة وزيادة معدلات دخل الفرد السنوى

وتطوير الاسكان والمساكن ورفع مستوى التعليم للسكان ، وبعبارة أخرى فان السياسة السكانية تتناول القضايا الكمية والنوعية للعنصر البشرى .

وهناك ضرورة ماسة لدراسة الظواهر السكانية من قبل المتخصصين فى العلوم الانسانية كفريق متكامل يضم ميادين الاجتماع والديمغرافيا والنفس والاقتصاد والجغرافيا والتاريخ والسياسة لتحليل العوامل المختلفة التى تؤثر فى التحولات الديمغرافية والتوصل الى القوانين والنظريات السكانية الخاصة .

ولكى تزداد فعالية الجهود العلمية العربية لابد من اقامة الجسور والعلاقات واللقاءات بين العلماء العرب فى الجامعات ومراكز البحث العلمى وتعزيز مساقات الدراسات السكانية فى الكليات وانشاء المراكز السكانية لتنسيق العمل المشترك على المستوى المحلى والعربى .

وكذلك فان تبادل الخبرات والمعلومات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك مع الجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمى يسهم فى اثراء المسيرة العلمية العربية فى هذا الميدان الحديث .

كما أن استخدام أساليب النظم والافادة من تكنولوجيا الكمبيوتر يساعد الباحثين فى اجراء الدراسات ونشرها ويختصر الوقت والجهد .

وأخيرا فان أمام علماء الاجتماع والسكان تحديات علمية مميزة فى دراسة وتحليل المتغيرات التى ترتبط بالتحولات الاجتماعية والسكانية من أجل التوصل الى قوانين ونظريات نابعة من الواقع العربى وفى ضوء المعطيات التاريخية والاقتصادية والثقافية ، لتقدم نموذجا للعالم الاسلامى والدول النامية .

ملحق رقم (١)

التعدادات السكانية فى البلاد العربية :

العـــــــراق — ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .
الجمهورية العربية السورية — ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ .
الجمهورية العربية اليمنية — ١٩٧٥ .
الجمهورية اللبنانيـــــــة — ١٩٣٢ ، ١٩٧٠ .
جمهورية مصر العربيـــــة — ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ .
اليمن الديمقراطيـــــــة — ١٩٤٦ ، ١٩٥٥ ، ١٩٧٣ .
الامارات العربية المتحدة — ١٩٦٨ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٥ .
البحـــــــــــرين — ١٩٤١ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٩ .
قطـــــــــــــر — ١٩٧٠ .
الكـــــــــــويت — ١٩٥٧ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ .
ســــــلطنة عمـــــان — ١٩٨٠ .
الاردن — ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٠ (الضفة الشرقية) .
السـعـــــــودية — ١٩٦٢ ، ١٩٧٤ .
الســــــــودان — ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ ، ١٩٨٣ .
تونس — ١٩٢٦ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٦ ١٩٧٥ .

ملحق رقم (٢)

المجلات السكانية الرئيسية فى البلاد العربية الواقعة غربى آسـيا

١ — دراسات سـكانية

المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة / مصر .

٢ ـ السكان . بحوث ودراســـات
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء / مصر

٣ ـ العلوم السكانية
المركز الدولى الاسلامى للدراسات والبحوث السكانية
جامعة الأزهـــر .

٤ ـ رسائل ابحاث المركز الديمغرافى فى القاهرة .

٥ ـ المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة .
الجمعية المصرية للدراسات السكانية .

٦ ـ النشرة السكانية تصدرها الأمم المتحدة .
اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا .

المراجــــــع

أ ـ باللغة العربيـــة

(اضافة الى المراجع الواردة فى الهوامش)

١ ـ وزارة العمل ـ الأردن ـ مشروع وحدة الثقافة السكانية ـ مجموعة محاضرات ١٩٨٠ .

٢ ـ وزارة العمل ـ الأردن ـ مجموعة ابحاث ومحاضرات فى القضـــايا السكانية ١٩٨١ .

٣ ـ بيار جورج ـ ترجمة : سموحى فوق العادة ـ جغرافية السكان ـ مكتبة الفكر الجامعى منشورات عويدان / ببيروت ١٩٧٠ .

٤ ـ عبد المجيد عبد الرحيم ـ علم الاجتماع السكانى ـ مكتبة غريب مصر ١٩٧٩ .

٥ ــ اســحق القطب ــ السكان والتنمية ــ مذكرات ستانسل / جامعة الكويت ١٩٨٠ .

٦ ــ اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ــ السكان والهجرة الدولية فى الدول العربية المعطيات الأساسية ــ بيروت ١٩٨٠ .

٧ ــ اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا .
النشرة السكانية ، أعداد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ بيروت .

٨ ــ الأمم المتحدة ــ صندوق النشاطات السكانية ــ نشرة سكانيات ــ مجلد (٢) عدد ٤ ــ ١٩٨٠ نيويورك .

٩ ــ الأمم المتحدة الانمائى والعالم العربى ــ نشرة اصدرها UNDP ١٩٨٠ .

المرأة فى السياق البنائى للقرية العربية

دكتور عبد الباسط عبد المعطى (*)

أولا : تمهيـــد :

قد يكون من المفيد قبل تناول موضوع الورقة الراهنة رصـــد بعض الملاحظات الأساسية حول الاهتمام بالمرأة القروية العربية ، وهى ملاحظات لا يتسع المقام فى مقال ذا هدف محدد لسردها لكننا سنحاول ذكر ما يفيد منها فى القاء بعض الضوء على أوضاع المرأة القروية وخصائصها :

١ ـــ بالرغم من تزايد الاهتمام فى السنوات القليلة الماضية بقضايا المرأة العربية ، قوميا وقطريا ، وبالرغم من تزايد الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Development كأساس قاعدى لتنمية المجتمعات القروية فى اطار تنمية شاملة (١) فان الاهتمام بالمرأة القروية لا يزال محدودا فى كمه وكيفه . وقد يرجع هذا الى عوامل كثيرة منها :

(أ) أن العلم والتعليم فى الوطن العربى يحمل خصـــائص تمايزية تعمق التمايزات الاجتماعية القائمة . فهما بالكم والاهتمام الكيفى ذا طابع حضرى ، فالنظام التعليمى مثلا أكثر تحيزا وضـــد الأرياف العربية . وأن التعليم أكثر تحيزا للذكور وضد النساء (٢) . وبالتالى كان من نتائج هذا الوضع أن أضحى الكم الأكبر من المتعلمين ومن المشـــتغلين بالبحث العلمى ، ومن الشـــاغلين لمواقع مؤثرة فى القرارات الخاصة بالمشروعات البحثية والتنموية ، أضحى من الرجال . ومن ناحية أخرى أضحى العدد الأكبر من النســـاء المشتغلات بالبحث العلمى ، وبالعمل التنموى من

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس .

الحضريات . بجانب مجيء عدد فعال منهن من جذور اجتماعية اثرت فى وعيهن بالمراة القروية (٣) .

(ب) أن معظم الخطط التنموية التى تمت ممارستها والتى لا تزال تمارس فى الأقطار العربية ، حاكت بطريق أو بآخر الأفكار والفلسفات التنموية التى صدرت عن النظام الرأسمالى الدولى . والتى كان من أهمها الأفكار التطورية والانتشارية التى زعمت بانتشار التحديث من المركز الرأسمالى الى المجتمعات النامية ، ومن العواصم الى الهوامش والأطراف ، ومن الرجال الى النساء . الأمر الذى صاحبه اختلال التوازن فى التنمية لصالح العواصم الكبرى والمراكز الحضرية ولصالح الرجال (٤) . كما كان من نتائج التبعية للنظام الرأسمالى الدولى اختصار التنمية فى أبعاد بعينها ، واهمال اخرى كالتركيز على النمو والكفاءة . ومع انهما لم يتحققا نتيجة لعوامل خارجية وداخلية ، الا انه صاحب هذا التوجه سطوة بعض مفهومات اقتصاد السوق ، كالعرض والطلب ، والربح ، والعمل بأجر نقدى والتركيز على بعض المحصولات من أجل التصدير كالقطن والكروم وبعض الحبوب على سبيل المثال . وهى أمرر ساعدت على ابعاد مفهوم العمل عن معناه الاجتماعى ، سواء كان عملا مأجورا أو غير مأجور ، منتج بصورة مباشرة ، أو خدمى أو مساعد للانتاج مما أفضى الى اغفال العمل الذى تؤديه المراة بالفعل فى القرية العربية ، وفى الاقتصاد انفلاحى بالذات . فمع انها بجانب قيامها بدور كبير فى عملية مجتمعية خطيرة هى عملية التنشئة الاجتماعية ، التى لا تسأل هى عن مضمونها وتوجهاتها ، نجدها تساعد فى تربية الماشية والدواجن واعداد الخبز ، وصناعة بعض أدوات الزراعة كالحبال والأوعية . وبعبارة اخرى أغضت سطوة افكار ومفهومات اقتصاديات السوق ، الى قولبة ادوار المراة ، وتزييف الوعى بها . وبالتالى بدت المراة القروية وكأنها انسان معزول اجتماعيا ، وغير موجود اقتصاديا . ولذا غالبا

ما تحسبها الاحصاءات الرسمية ، ضمن المعالين ، وضمن المعدمين ، وضمن من خارج قوة العمل . بالرغم من أن ما تقوم به من أعمال يحسب لآخرين عندما يقومون به . حيث يحسب الرجال المشتغلين بصناعة الخبز أو اعداد الطعام ضمن قوة العمل ، كما تحسب الحضريات المربيات والعاملات فى أعمال خدمية ضمن قوة العمل ، وذلك لحصر العمل فى بعد واحد ، وهو بعد الأجر النقدى (٥) .

٢ — وأما عن الدراسات والبحوث التى اهتمت بالمراة العربية عموما فيلاحظ عليها **أولا** أن القسم الأكبر منها عنى بالمرأة العربية ، وكأن وجودها الاجتماعى هلامى ، لا يحتوى تباينات وتضاريس هامة تؤثر فى أنماط وجودها النوعى ، فى الريف والحضر وعبر الطبقات الاجتماعية . وانه يغلب على هذه الدراسات **ثانيا** التحليلات النظرية المجردة ، التى لم توظف فى سياق علاقة جدلية بين التنظير والواقع العيانى الملموس والمعاش . وحتى القليل من هذه الدراسات الذى عنى بجمع وقائع ميدانية ، كان أغلبه دراسات امبريقية ، تجزيئية وآنية ، عزلت الوجود الاجتماعى للمرأة عن جذوره التاريخية وأصوله البنائية فوقعت فى شرك تفسيرات ناقصة ، بعضها زائف . فثمة دراسات قالت نتائجها بأن سلبية المراة وعدم مشاركتها ترجعان مثلا الى أميتها وعدم اشتغالها خارج المنزل ، وكأنها هى المسئولة عن النظام التعليمى وعن نظام العمل ، وما يقتضيه من اعداد وتدريب ..... الخ) (٦) .

٣ — لقد ترتب على وهن الاهتمام العلمى بالمراة ، وعى قاصر بامكاناتها وقدرتها على المشاركة فى التنمية ، فضلا عن طرح أفكار ومشروعات قصد بها تنمية المراة وادماجها فى التنمية ، لكنها فى العمق أفضت الى اعادة انتاج تخلفها وتكريسه . فيشيع مثلا بين الباحثين والمخططين الفكرة التى تنادى بخروج المراة لميدان العمل ، حتى ولو قامت بالأعمال غير المنتجة التى يقوم بها الرجل ، وحتى لو انضمت الى صفوف المتعطلين (٧) . ومع اننا نؤكد هنا على أهمية العمل للانسان ، ففى

البدء كان العمل كما قيل يوما ، بشرط أن يكون عملا مساعدا على ومفضيا الى تنمية الشخصية الانسانية وأن يكون منتجا مجتمعيا . فانه شاع بين بعض المخططين أن عدم خروج المرأة لميدان العمل يؤثر نسبيا فى قضية تنظيم الأسرة . ومع أن كثيرا من المشاهدات ليست فى صالح هذا الافتراض ، لا لأن ليس للعمل تأثيرا ايجابيا ولكن لأن العمل الحالى فى كثير من الأقطار العربية تصاحبه ظاهرات سلبية ويحفل بالشروط غير المواتية لتنمية شخصية المرأة ، بل ويفضى أحيانا الى خلل بين فى وظائف اسرية هامة كوظيفة التنشئة الاجتماعية مثلا .

ثانيا : فى ضرورة الفهم البنائى لأوضاع المرأة القروية :

تتردد فى عدد غير قليل من الدراسات والبحوث حول القرويين العرب وحول المرأة القروية ، نتائج تكاد تسم هؤلاء البشر بخصائص شبه عامة — منها ما يشير الى سلبية القرويين ، وعدم رشدانية تفكيرهم ، وعاطفيتهم ، واتكاليتهم واعتمادهم على الآخر . ومنها سلبية المرأة القروية وعزلتها ، وعدم مشاركتها فى الاقتصاد القروى ، خاصة القطاع الرسمى منه .. الخ. ومع أن شيوع مثل هذه الأفكار والنتائج ، يرجع الى عوامل كثيرة ، منها تبعية العلم الاجتماعى للخارج ، ومنها قصور ذاتى فى بعض الباحثين ، ومنها شيوع طرائق بحثية قاصرة ، لا يترتب عليها الا ادراكا علميا قاصرا للواقع العربى ... الخ . ومع كل هذا ، فان محاولة مناقشة بعض هذه الأفكار والنتائج ، وتصحيح بعضها ان أمكن ، يحتاج لرؤية نظرية ومنهجية بنائية ، تسهم **أولا** فى تصحيح فهمنا للواقع العربى ، وتسهم **ثانيا** فى تصحيح الوعى بالمرأة القروية ، وتمد المخطط **ثالثا** بتشخيص جوهرى وحقيقى لواقع المرأة ، المراد ادماجها فى التنمية . وتجدر الاشارة الى أن المطالبة بتوجيه بنائى لتناول أوضاع المرأة القروية ، لا يعنى حشد كل العوامل والمتغيرات والأسباب المحيطة بأوضاعها ، لرصدها وسردها ، لأننا لو فعلنا هذا نكون كمن فسر الماء بعد الجهد بالماء ، ونجعل المخطط لا يدرى من اين يبدأ ولا الى اين يتجه . ولهذا اتصور أن الفهم البنائى العلمى هو الذى يساعد فى التمييز بين العوامل الجوهرية وغير الجوهرية ، وبين العوامل الكلية والجزئية ،

وبين العوامل المطردة والطارئة . كما ان الفهم البنائى لا يعنى تفسيرا دائريا يضع الباحث والمخطط فى حلقة مفرغة ، كأن نقول بأن عدم اشتغال المرأة يعود الى عدم رغبتها فى العمل ، وعدم رغبتها فى العمل تعود الى عدم معرفتها لعمل ما ، وعدم معرفتها لعمل ما تعود الى اميتها وهكذا .. ولذا يعنى الفهم البنائى ترتيب العوامل والمتغيرات حسب أهميتها ، وفاعليتها فى أحداث ظاهرة ما فى سياق محدد ، وفى فترة تاريخية محددة .

وحتى لا نطيل على القارىء سنلخص محاور تناول بنائى لأوضاع المرأة القروية فى عدد من النقاط المبسطة التى تيسر التواصل العلمى فيما بيننا :

١ — يعد تشخيص النمط الانتاجى السائد والمسيطر فى القرية العربية سواء كان نمطا عاما ، أو يحوى عدة انماط متباينة ، نقطة بدء علمية ، وواقعية جوهرية ، تساعد باختصار وعمق على فهم كثير من خصائص القرية العربية ، تلك القرية التى تعد الاطار الأساسى الذى يعكس خصائصه على أوضاع المرأة وينتج خصائصها ، ويشكل اسس وأبعاد حركتها الاجتماعية .

٢ — يلى تشخيص النمط الانتاجى ، ويترتب عليه — فى اطار الفهم البنائى — تشخيص الطبقات الأساسية والفرعية التى تتفاعل داخل النمط البنائى للقرية . وهذا التشخيص لبناء الطبقى ، ليس مطلبا أيديولوجيا لذاته . وانما ايضا لأنه يساعد فى تصنيف أنماط المرأة التى نريد تنميتها وما يحويه كل نمط من خصائص مغايرة لغيره من الأنماط وما توجد بين هذه الأنماط من خصائص مشتركة ، تحدد الأسس العامة والنوعية لبرامج ومشروعات تنمية المرأة .

٣ — ليكتمل الفهم البنائى لأوضاع المرأة العربية ، يجب أن يصاحب تشخيص أنماط الوجود الاجتماعى العام من خلال تشخيص نمط الانتاج ، تشخيص لأنماط الوجود النوعى من خلال تشخيص الطبقات الاجتماعية وما بينها من علاقات وتفاعلات اجتماعية تساعد فى فهم

ما آل اليه حال المرأة ، والفرص الاجتماعية التى أتيحت لها ، والتى حجبت عنها ، وتلك التى أتيحت لشرائح منها ، وحجبت عن شرائح اخـــرى .

٤ — **يتمثل البعد البنائى الرابع ، الضرورى لفهم أوضاع المرأة القرويــة** العربية ، فى شكل ومحتوى الوعى الاجتماعى بالمرأة وللمرأة . والذى نتيجة لارتباطه بوجود عام ، وأنماط اخرى نوعية من هذا الوجـــود ، يأتى وعيا متباينا شكلا ومضمونا . ويهم عند ادراك الوعى الاجتماعى بالمرأة ، فهم جذرره التاريخية ، ومحدداته الاجتماعية ، والعمليات المجتمعية الأساسية المؤثرة فيه ، ايجابا أو سلبا .

٥ — لا يعنى الفهم البنائى للقرية العربية ، ولأوضاع المرأة العربيــة ، اغفال تلك العلاقات الاجتماعية بين هـــذه القرية أو تلك ، وبين الاطار البنائى الأشمل للمجتمع العربى ، خاصة مجتمع المدينة ، ومجتمع العاصمة ، والأبعاد البنائية الأخرى ، خاصة الأبعـــــاد السياســـية والاقتصادية والطبقية .... الخ . ففى ظــل النظــم المركزية التى تسود عددا غير قليل من النظم العربية ، تؤثر القرارات المركزية ، فى كثير من العمليات والأبعـــاد فى القرية العربية ولعــل من الأمثلة على هذا تلك القوانين والقرارات والسياسات الخاصة بالزراعة والتعليم .فقد بينت بعض الدراسات السوسيولوجية حول بعض القرى العربية أن قســـما كبيرا من مشـــكلات القرية العربية ، ينتج من خارجها ، ويصـــدر اليها من المدن والعواصـــم والنظـــم المركزية (٨) .

٦ — مع أن العلاقات الدولية ، الاقتصادية والسياسية والثقافية اصبحت اكثر تعقدا وتشابكا ، وتأثيرا فى المجتمعات ، فان تأثيرها وان كـــان اكثر ضبطا فى المجتمعات المعتمدة على ذاتها ، فهو اقـــل ضبطا وتقنينا فى المجتمعات التابعة ، اقتصاديا ، وسياسيا وثقافيا ، **ولهذا تؤثر ديناميات العلاقات بين البلد التابع ، والبلد المتبوع ، فى الوحدات**

الاجتماعية الصغيرة ، قرى كانت أو نجوع ، وفى البشر الذين يعيشون فيها ، رجالا ونساء . وعلى هذا فتأثير النظام الاقتصادى الدولى على القطر المعينى ، يصاحبه تأثير على القرى ، وعلى النساء . وقد صاحب مثل هذا التأثيرمصاحبات اجتماعية واقتصادية وثقافية أثرت فى المرأة وفى الوعى بها ، حتى فى القرى التى يظن البعض أنها بعيدة عن هذا التأثير (٩) .

ثالثا : ملكية الأرض الزراعية وأوضاع المرأة القروية :

تعايش الأرض الزراعية فى القرى العربية عدة أنماط للملكية ، منها النمط الخاص ، وملكية الدولة والقطاع العام ، وبعض صور المشاعية ، كما هو الحال فى بعض الغابات والمراعى ، وبعض صور الملكية التعاونية . ومع أن النمط الخاص يكاد يكون أكثر انتشارا فى معظم البلدان العربية ، فهو يحوى بداخله عدة تباينات تجعل ثمة فروق اجتماعية لأوضاع البشر الذين يعيشون فى ظل هذه التباينات . فثمة نمط شبه اقطاعى ، وآخر شبه رأسمالى، أوقل هو رأسمالى مشوه ، وثمة نمط خاص ، ممزوج بصورة من صور الجماعية التى تؤثر فى تقسيم العمل ، .. كما هو الحال فى ملكية القبيلة أو العائلة . ويدلل على هذا التوصيف على سبيل المثال وليس الحصر :

(أ) يوجد بالاقتصاد الجزائرى ثلاثة أنماط انتاجية ، يترتب عليها ثلاثة أنماط للملكية هى النمط العام والخاص والمشترك أو المسير ذاتيا (١٠) . ورغم وجود تباينات بين هذه الأنماط الثلاثة فهى تشترك فى خاصية جوهرية أساسية ، تتعلق بتملك قوة العمل ، فالعمال فى القطاع المشترك والعام لا يتملكون الا نظريا ، ومعظمهم يعمل بأجر شبه ثابت لا يتناسب مع حجم وكيف العمل المبذول . هذا بالاضافة الى أن حوالى نصف الأرض الزراعية يغلب على حيازتها الملكية الخاصة (١١) .

(ب) تشير بعض البيانات المتاحة حول أنماط الملكية فى اليمن الديمقراطية عام ١٩٧٩ الى أن حوالى نصف الناتج الاجمالى يسهم به قطاع

الدولة ، فى حين أن ٣٧ر٢٪ يسهم بها القطاع الخاص ، ٦ر١٪ فقط للقطاع التعاونى (١٣) .

(جـ) توضح واحدة من الدراسات حول القطر العربى السورى وجود ممارسات اقطاعية يمارسها حوالى ١٨ر٣٪ كما تشير الى وجود نمط راسمالى من اماراته التعامل مع الأرض الزراعية كسلعة راسمالية . فحوالى ١٠٪ من الحائزين عام ١٩٧١ يستأجرون ١٥٪ من الأرض ، فى الوقت الذى يستحوذ الملاك الغائبون على ٦٪ من الأرض الزراعية بجانب وجود العمل المأجور بنسبة ١٨٪ من مجموع العاملين فى الزراعة . وأما القطاع التعاونى والقطاع العام فلا تتجاوز ممارساته ٨ر٪ من الأرض الزراعية .

(د) وأما عن أنماط الملكية فى الزراعة التونسية فثمة ملمحان أساسيان : يوضح الأول تناقض العلاقات الانتاجية والتوزيعية ، ففى الوقت الذى بلغت فيه نسبة صغار الحائزين — خمسة هكتارات فأقل — عام ١٩٧٦ — ٨٥ر٤٠٪ من مجموع الحائزين ، فان نسبة ما يحوزونه كانت ٦ر٥٪ من الأرض فى حين أن كبار الحائزين — خمسمائة هكتار فأكثر — كانت نسبتهم ٤٣ر٪ ويحوزون ٧٥ر١٦٪ من الأرض . وأما الملمح الثانى فيشير الى انتشار العلاقات الرأسمالية فى الزراعة التونسية (١٤) .

(هـ) توضح بعض الدراسات حول القطر العربى السودانى ، وجود الملكية الجماعية — ملكية القبيلة وملكية القرية — والملكية الخاصة الصغيرة والملكية الاقطاعية الكبيرة (١٥) .

ومع أنه لا توجد دراسات قطرية أو قومية ، عربية ، عنيت بشكل مباشر بمصاحبات أنماط ملكية الأرض الزراعية ، على أوضاع المرأة القروية الا أنه يمكن فى ضوء الأدبيات العالمية ، وبعض اللاحظات البحثية ، رصد بعض الملاحظات ، التى وان كانت لا تصبو الى مستوى نتيجة عامة ، فهى تساعد فى صوغ فروض علمية فى ضوئها .

(أ) ان تباين أنماط الملكية هذا ، يصاحبه أوضاع متباينة للمرأة القروية العربية ، تلزم المخطط التنموى ان يضعها فى حسبانه عند التخطيط لادماج المرأة فى التنمية ، وصوغ المشروعات الضرورية لذلك . وتقتضى منه الا يتعامل مع المراة كشىء مجرد ليس له تضاريسه الاجتماعية .

(ب) أن سطوة الملكية القروية ، وبجانبها الأنماط الأخرى التى سبقت الاشارة اليها ، تؤثر فى أوضاع المراة على الأقل فى جانبين :

الأول : تقويم المراة كانسان وكعضو فى مجتمع القرية .
الثانى : يؤثر فى شكل ومضـــمون مشاركتها الاجتماعية فى مجتمع القرية .

فبالنسبة للجانب الأول ، تعنى سطوة الملكية الفردية الأرض ، واعتماد الاقتصاد الزراعى على الانتاج النباتى ، أن تكون الأرض مصدر تقويم البشر والأشياء الأخرى (١٦) وبدلا من أن يكون الانسان مصدر التقويم ومقياسه يصبح هو موضوع هذا التقويم ، ويصير الحائز لهذه الأرض ، والحائز لكم اكبر منها ، أكثر سطوة وسيطرة وقيمة من المعدم والذى يحوز الكم الأقل منها . ونظرا لأن الملكية تاريخيا كانت فى صالح الرجل العربى . ويدعمه فى ذلك قواعد الميراث ، فان من شأن هذا أن يجعل عملية التقويم فى صالح الرجل، اكثر من المرأة وتصبح المراة الحائزة لمقدار من الأرض اعلى قيمة من المراة المعدمة ، وتصبح المراة المنجبة للذكور ، اعلى قيمة من المراة المنجبة للاناث ، لأن ذكور الأولى يدعمون هيبة وعزوة العائلة ، ويحافظون على أرضها .

وأما عن الجانب الثانى فان انتشار تلك الأنماط الانتاجية ، يعمق تخلف الانتاج عموما ويعيد انتاج هذا التخلف . فتخلق سياقا مواتيا لتقويم المرأة ، وانحسار فرص مشاركتها فى العملية الانتاجية . فسطوة الملكية الخاصة ، وحيازة القلة ، مقابل وجود كثـــرة معدمة ، تشكل سوق العمل الزراعى وتحدده ، وتجعل المعروض من الايدى العاملة ، أكثر من المطلوب منها . ونظرا لتخلف الفن الانتاجى واعتماده على الجهد العضلى ، ونظرا لأن

الفرصة أتيحت تاريخيا للقروى العربى ، لكى يقوى قدراته العضلية وينميها ، فان هذا يجعل أصحاب العمل ، أكثر تحيزا بتشغيلهم للرجال أكثر من النساء (١٧) وان اتجه بعض من أصحاب العمل هؤلاء الى تشغيل النساء ، فبأجور أقل من الرجال ، وفى أحيان غير قليلة تشغيلهن لفترات محدودة بمواسم زراعية بعينها . وربما يلقى بعض الضوء على تأثير نمط الملكية على مشاركة المرأة ، بعض الدراسات التى وضحت أن هوامش المشاركة فى العمل التى أتيحت للمرأة القروية ارتبطت بمسألتين : تشير الأولى الى اتساع هذا الهامش كلما اتجهت الملكية الى احدى صور الملكية الجماعية ، حتى ولو كانت ملكية القبيلة أو العائلة ، كما فى بعض المجتمعات العربية فى أفريقيا . وأما الثانية فترتبط بضيق المسافة الاجتماعية بين المرأة والرجل فى الموقع الاجتماعى الواحد . حيث المرأة فى الطبقات والشرائح المعدمة ، التى لا تجد بديلا للحفاظ على حياتها سوى العمل لدى الغير ، أكثر مشاركة فى العمل من المرأة القروية فى مواقع اجتماعية أعلى . فعدد غير قليل من زوجات وأبناء العمال الأجراء ، وعمال التراحيل ، تشارك فى العمل أحيانا بشكل دائم وغالبا بشكل موسمى (١٨) .

رابعا : أوضاع المرأة والسياق الطبقى :

يترتب على الأنماط الانتاجية المشار اليها ، وجود تمايزات اجتماعية بين البشر فى مجتمع القرية ، وتختلف حدة هذه التمايزات ودرجات وصور تناقضها تبعا للنمط المسيطر . وبغض النظر عن امكانية وجود استخلاص نظرى وواقعى لوسم هذه الطبقات أو تلك ، فانها لا تتناقض مع حقيقة وجود تباينات اجتماعية . يصاحبها تباينات لأنماط الوجود النوعى للمرأة .

(أ) المرأة القروية فى الطبقات العليا :

غالبا مايتحدد الوضع الاجتماعى للمرأة هنا ، فى ضوء ماتحوزه أسرتها . قبل زواجها ، وما يحوزه زوجها وأسرته بعد الزواج . ونادرا ما تشير النقلة الاجتماعية للمرأة فى هذه الطبقات ، الى وجود حراك اجتماعى هابط الى طبقة أدنى ، وذلك نظرا لارتباط الزواج بمحددات من بينها ثروة الزوج وحيازته من الأرض الزراعية وغيرها من الاصول الرأسمالية . وتكاد تشبه

عملية الزواج ، العمليات الاقتصادية التى يعتبر الربح والعائد من الزواج ، لكلا الطرفين ، الزوجة وأسرتها ، والزوج وأسرته . وتتأثر قيمة الزوجة بعد الزواج بكونها ولود أولا ، ثم منجبة للذكور ، واذا لم يقدر لها هذين الشرطين ، يلجأ الزوج الى تعدد الزوجات ، حتى ينجب ذكورا تحافظ على اسم الرجل ، وثروته وهيبته . أما قبل الزواج ، فالفرص الاجتماعية المتاحة لها ، أكثر من نظيراتها فى الطبقات الأخريات ، فهى قد تتعلم وتحصل على مؤهل دراسى ، فضلا عن تمتعها بخدمات وصنوف من الرعاية الصحية والغذائية . ويركز فى تنشئتها على اتقانها بعض الأدوار المنزلية كاعداد الطعام ، بجانب عنايتها بمظهرها وأنوثتها . وأحيانا تلجأ بعض الأسر فى هذه الطبقات الى حرمان المرأة من الميراث ، والخروج على قواعد الشريعة ، خوفا على ملكية الأسرة ، حتى لا تنتقل الى أسرة أخرى . ومع أنها قد تتعلم ، الا أن اشتغالها يتوقف على وعى الأب وثقافته ، ونوع المهنة التى ستعمل بها كأن تكون طبيبة أو محامية أو مهندسة مثلا .

غير أنه بالرغم من بعض الامتيازات المعيشية التى تتمتع بها فى المأكل والملبس ، وامكانية التعليم ، الا أن النظرة اليها ، والوعى بها لا تخرج عن كونها امرأة منجبة وسيدة بيت ، تقوم هى أحيانا باستغلال غيرها من النساء العاملات لديها ، ولدى أسرتها فى الأعمال المنزلية ورعاية الحيوان ... الخ) وقد تقوم المرأة أيضا فى هذه الطبقة باستغلال بعض الرجال العاملين لدى الأسرة فى الأعمال الزراعية والمنزلية . وتعد المرأة فى هذه الطبقات « الفاترينة » التى تستعرض من خلالها الأسرة ثراءها وقدرتها المالية ، من خلال ما تتفنن فيه المرأة من سلوك استهلاكى ومباهاة وتفاخر بارتداء أغلى الثياب وأثمن الحلى والمجوهرات . وبايجاز هى انسان مستهلك ، ومستهلك غير منتج الا فيما ندر من حالات (١٩) .

(ب) المرأة القروية فى الطبقات الدنيا :

تشمل الشرائح الدنيا المعدمين والعمال الذين يبيعون جهدهم مقابل المحافظة على حد شروط البقاء . وتكاد تكون المرأة فى هذه الشرائح الطبقية محطة تتجمع عندها كثير من أنماط وصور الاستغلال الاجتماعى والقهر النفسى . فهى منذ الولادة تقابل بالصد النفسى والاجتماعى من أسرتها ،

التى كانت ترغب فى ذكر بديل لها ، يعوض حرمانها من الأرض ، والثروة ، بهيبة وعزوة ، تحقق قدرا من الضمان والحماية للأسرة (٢٠) . لكنها مادامت قد أتت الى الحياة ، فانها تتحمل أعباء مضاعفة منذ الصغر ، فمن تنجو من وفيات الأطفال الرضع ، نتيجة لسوء التغذية ، واعتلال صحة الأم ، والظروف المعيشية غير المواتية للحياة . بدلا من أن تذهب الى المدرسة لتنال حقا من حقوقها ، تذهب خارج المنزل ، لتعمل لدى الغير بأجر نقدى أو عينى ، فى الحقول وفى بيوت القادرين من أسر الطبقات العليا . وقد تواصل هذه الأعمال ، أو تمارس أعمالا أكثر مشقة فى التراحيل وأعمال البناء والحفر وشق الترع والمصارف ، وفى ظروف عمل قاسية وساعات عمل طويلة ، وأجور متدنية لكنها هى المتاحة . وفى هذا تشير الكاتبة العربية نوال السعداوى الى أن معاناة النساء الكادحات مضاعفة ففرص التعليم غير متاحة والعمل المضنى داخل البيت وخارجه يستنزف الجهد والعمر ، وكثرة الأطفال تمتص الصحة والجسد ، والخدمات الصحية غير متوفرة ، والغذاء غير كاف ، ان هؤلاء النساء الكادحات عاملات منتجات ومرهقات بالعمل ، وهن لسن بحاجة الى مزيد من العمل (٢١) بقدر حاجتهن الى تغيير مجتمعى للعمل ، وشروطه وظروفه ، وحقوقه وواجباته لكى يكون منتجا اجتماعيا للمرأة وللمجتمع .

وتكاد تصل دراسة تحليلية اخرى الى نتائج مشابهة حول الدور الانتاجى للمرأة القروية فى منطقة الخليج العربى ، حيث تشير الدراسة الى أن المرأة كانت تساعد بجانب أعمالها المنزلية فى زراعة الأسرة وسقيها وتلقيح النخيل وجنى الثمار وحصاد البرسيم وبيعه أحيانا ، وجلب المياه من منابعه البعيدة حاملة الجرار ، بالاضافة الى قيامها ببعض الصناعات اليدوية كصناعة الحصر والسلال وتربية الماشية والدواجن والطيور وصناعة الألبان ، وكان تقسيم العمل يتم عادة على أساس السن والحالة الاجتماعية للأسرة . ويهم الاشارة من بين نتائج هذه الدراسة الى أن القيود الاجتماعية التى كانت مفروضة على تحرك المرأة القروية كانت أقل من تلك المفروضة على المرأة فى المدينة ، سواء من حيث نوع الملبس وألوانه ، أو انواع العمل المنتج (٢٢) . وهذه النقطة ، بجانب مشاهدات فى قرى عربية اخرى ، ان لم تؤكد ، فهى تعنى بوعى المرأة ووعى أسرتها فى الطبقات الدنيا بأهمية

العمل وضرورته ، وأن التخلف القائم لا يأتى من رفض العمل ، بقدر ما يأتى من شروط العمل وظروفه ، اللذين هما تجسيد للأنماط الانتاجية والتوجهات التنموية السائدة فى المجتمع العربى . لقد افضت هجرة العمالة العربية فى دول العسر الاقتصادى ، الى الدول النفطية ، وهى فى معظمها هجرة ذكور ، الى تغييرات ملحوظة فى بعض أدوار المراة القروية فى شرائح المعدمين وصغار الحائزين فى ريف مصر واليمن الشمالى ، والسودان . فبعد غياب الرجل بسبب الهجرة ، تحملت هى عبء العمل ، وادارة الأسرة وتدبير شئونها ، وتعرضت لاختبارات اجتماعية ، خرج معظم النساء القرويات فى هذاه لطبقات منها ، بخبرات جديدة ووعى جديد ، ينتظران نمطا تنمويـا رتخطيطيا واعيا لمشاركتهن فى التنمية ، مشاركة أكثر عمقا وجدية .

والذى يجدر التنويه اليه ها هنا أنه رغم الدور المنتج الذى تقوم به المرأة فى هذه الطبقات ، فهى الأكثر استغلالا وقهرا ، نتيجة للأوضـاع المعيشية لمتدنية لها اولأسرتها ، وخلل توزيع الحاجات الأساسية فى غير صالحها ، وتعانى من الطلاق وما كان يوفره الزواج من حماية اجتماعية لها ، لأنه اذا كان الرجال فى الطبقات العليا يجمعون بين اكثر من زوجة ، فـان المستوى الاقتصادى للرجل فى الطبقات الدنيا يجعله يحل الطلاق محل التعدد . فتحاصر المراة القروية المطلقة بركام من القيم والعادات والتقاليد التى تشل حركتها فتصير فى وضع شبيه بوضع « جحا وابنه وحمارهما » حيث لا يرضى الناس عن أى تصرف لها . فان خرجت لعمل ما ، حاصرتها العيون ، وان ظلت حبيسة دارها ، ما وجدت ما تحافظ به على حياتها . باختصار هى محطة استغلال على مستوى علاقاتها بالزوج الرجل ، وموضع استغلال من صاحب العمل رجلا او امراة حيث العمل المضنى والأجر المحدود . وهذا فى الاجمال يتباين عن واقع المراة وظروفها فى الطبقات العليا ، التى ان طلقت تجد لدى اسرتها ، ما يحافظ لها على مستوى فى اشباع بعض الحاجات الأساسية ، والتى تستطيع أن تقاوم زوجها وتقاضيه لتوفر فرصا مادية تساعدها على التقاضى أمام المحاكم وما يقتضيـه من تكلفة . لأنه مع أن القانون يساوى بين كل النساء نظريا ، الا أنه عند التطبيق يرتبط بالقدرة المالية ، والحيلة ، والنفاذ عبر ثغرات القانون ، للحصـول على بعض الحقوق ، وهى مسـائل ترتبط طرديا بالوضع الاجتماعى الاقتصـادى

والخلفية الاجتماعية عموما للمراة ولسرتها (٢٣) .

خامسا : الوعى بالمراة القروية :

ثمة عدة ملاحظات علمة على هـذا الوعى ، بعضها يتعلق بجديته ووفائه بقضايا المراة القروية ، وبعضها يتعلق بمضمونات هذا الوعى ، وبعض ثالث يتعلق بتبايناته ، وبعض رابع واخير يتعلق ببعض محدداتـه البنائية .

١ — فعلى مستوى جدية هذا الوعى فى كمه وكيفه يلاحظ اغفالا وتقصيرا على عدة مستويات ، فالاعلام ووسائل الاتصال الجمعية العربية ، اكثر تحيزا للرجـل من المراة ، وللمراة الحضرية اكثر من القرويـة فالأفلام السينمائية والمنتج الدرامى التليفزيونى والاذاعى والمسرحيات يندر أن نجد منها شيئا خصص لابراز أوضاع المراة القروية وتشخيصها والدفاع عن بعض قضاياها . وبالنسبة لكتب المدرسـية فى مراحل تنشئة التلاميذ ، سواء بالابتدائى أو الثانوى ، فتشـارك الاعلام التقصير ذاته ، والبحوث العلمية ، فى نطاق العلوم الاجتماعية ، حتى التى خصصت فيها لدراسة اوضاع المراة القروية ، قليلا ما تعرضت بتحليلات متأنية ، لتوضيح واقع المراة القروية ، واسهاماتها الفعلية فى مسيرة المجتمع القروى ، سواء داخل البيت أو خـارجه (٢٤) .

٢ — وأما عن مضمونات هذا الوعى فهى فى معظمها سلبية ، تنمى وعيا زائفا بالمراة ، سـواء وعيها بذاتها أو وعى الآخر بها . فهى فى الاعلام ، مع ندرة تواجدها فيه ، سلبية خائفة ابية سيئة التصرف مصدر للمشـكلات الأسرية ، وبعض الوسائل الاعلامية تبـالغ فى تصويرها ، ساقطة خارجة على تقاليد القرية ، وأما الفولكلور وبعض بنود التراث الثقافى ، التى صنفها الرجال غالبا ، فهى بدورهـا لم تكف عن ترديد الصفات والخصائص السلبية للمراة ، والسخرية منها (٢٥) .

٣ — وبشأن [illegible] تباينات الوعى الاجتماعى بالمراة القـروية ، فـان

الاشارة اليها ، تأتى من اهمية هـذه التباينات علميـا وعمليـا وتخطيطيا . فادراك هذه التباينات من خلال خريطة ترسـم مضمون هذا الوعى وشكله ، عبر الطبقات وعبر الأقاليم والأقطار ، تسـاعد المخطط على الاجابة على اسـئلة هامة عند الشروع فى التخطيط لادماج المراة القروية فى التنمية ، فهى على الأقـل تبصرة بماذا نبدأ من مشروعات وبرامج ، مع من النســاء ، فى أى المناطق ؟ لقـد افضت النظرة التعميمية المستعجلة الى واقـع المراة عموما ، والمراة القروية تخصيصا الى استنتاجات سطحية بعضها خاطىء منها مثالا لا حصرا أن واقع المجتمعات القروية يفرض قيودا قيميه وثقافية على اشتغال المراة ، مع أنها تاريخيا ، والآن ، فى بعض الطبقات الكادحة ، تقوم بأدوار لا يقوم بها الرجال فى الطبقات المترفة التى تحوز ولا تعمل ، وتستهلك ولا تنتج (٣٦) .

٤ ـــ واذا كانت تباينات الوعى الاجتماعى بالمراة القروية ، تتحدد بمصادر وعوامل قائمة ســـارية المفعــول فى البنى الاجتماعية للقـــرى العربية . فان من بين هذه العوامل النمط الانتــاجى وما تســـوده من علاقات انتاجية . فالقرى العربية التى تكســب معاشها من الصيد تتباين أدوار المــراة فيها والنظــرة اليها ، وتقبل مشــاركتها فى العملية الاجتماعية عن تلك التى تكســب معاشها من الزراعة (٣٧) والفن الانتاجى المســتخدم فى العملية الانتاجيــة يؤثر هو الآخــر فى أدوار النساء ، والوعى بهن . لقد ارتبط تصــنيف المراة القروية فى مواضـع تالية للرجال بالزراعة المعتمدة عــلى فن انتاجى يدوى عضلى متخلف ، حيث الرجل بحكم الفرصـــة التى اتيحت له ، الأقوى عضليا . كما تباين الوعى بالمرأة ، بتباين موقعها الطبقى ، فاشتغال المراة يتراوح بين وسمه بالعيب الاجتماعى فى الطبقــات العليـا ، فى حين أضحى ضرورة فرضت نفسها على الطبقات الدنيا لتقــاوم العلاقات الانتاجية والأنماط التنموية المتحيزة . وثمــة عوامـــل اخرى بعضها رواسب فى البنية الاجتماعية ، وبعضها مشــتقات لهـــذه الرواســب ، منها ما يمكن ربطــه بالتراث الدينى ، حيث المذاهب والفرق والاتجاهات الدينية تتباين فى رســمها لحدود حركة

المراة القروية ومشاكلها ، فثمة تباين بين الشـيعة والسنة مثلا فى تقبلهم لتعليم المراة واشتغالها (٢٨) .

سادسا : شبه خاتمة :

يهم التركيز فى نهاية هذه الصفحات الموجزة على عدد من النقاط التى يتصور أن بعضها يلقى الضوء على الموضوع ، وأن بعضا آخر يكاد يكون مشروعات فروض ، وأفكار عامة فى حاجة الى تدقيق وتثبت عمليين :

١ — من البديهات انه لا يولد انسان رجلا كان أو امرأة ، يحمل عند ولادته خصائص الأمى ، غير المدرب ، فى حين أن مولودا آخر لا يحملها . ذلك أن الانسان يكتسب هذه الخصائص من بيئته ، أسرة وطبقة ومجتمعا محليا . ومعنى هذا أن المراة القروية تولد اجتماعيا كأى انسان آخر فى أى مكان آخر . لكنه ومع مضى الزمن تعمل عـدة عوامل لاحداث التباين بين امرأة واخرى وبين انسان وآخر ، حسب ما يتاح لها أو يحجب عنها من فرص تعليمية وتدريبية وتثقيفية .

٢ — انه مع التسليم بوجود خصائص مشتركة بين القـرى العـربية ، والقرويين العرب ، والقرويات العربيات ، الا أن ثمـة محـددات تصـنع التمايز وعدم التجانس ، فمن يملك أرضـا مثلا يكون مالكا وصاحب عمل ، أما المعدم فهو مضطر لبيع عمله لدى صاحب الأرض . وتقضى محدودية أجر العامل الأجير ، الى أن يدفـع بأبنائه ذكورا واناثا الى سوق العمل ، وفى الوقت نفسـه تحجب عنهم فرصـا اجتماعية للتعليم والاعداد لعمل آخر .

٣ — أن القرية العربية مكان ككل مكان الذى يصوغه ويشـكله الانسان ، لكن طالما وجدت موانع وعقبات تحول بين سيطرة هذا الانسـان على بيئته وتأثيره فيها ، يصبح هو مغتربا عنها ، أسـيرا لهـا ، خاضعا لخصائصها السـلبية ، خاصة عندما يكون هـذا الانسان محروما من التعليم والتفكير العلمى ، والفن الانتـاجى المتقـدم ،

٤ — ان مفهوم المراة القروية المجرد ، مفهوم عـام ومبهم ، ان صـلح

عند مقتضيــات تعميمات مقصــودة بعينها ، فهو غير مجــد عــند التخطيط لادماج المرأة القروية فى التنمية ، لأن سيرورة التخطيط تقتضى تضــاريس وملامح لأنماط نوعية من المرأة ، عبر الأســر والطبقات ، والمجتمعات القروية ، الزراعية ، أو المعتمدة عــلى الصــيد مثلا .

٥ — ان أخطر ما فى الوعى القاصر ، وأحيانا الزائف بالمرأة القروية ، هو الذى يأتى من نقل أفكار ومفهومات توسم بالعلمية تقولب الواقع وتحول بين الباحث وبين ادراكه الحقيقى له . بل وأحيانا تفضى الى وسم البشر الذين يتحركون من خلاله بصــفات وخصائص سطحية ، أو طارئة ، أو ثانوية ، كوسم القرويين العرب بالسلبية واللامبالاة ، والاتكالية ...... الخ) .

٦ — ان المطالبة بخروج المرأة الى ميدان العمل ، يجب أن تسبقه اجابات على أسئلة محورية منها :

(أ) أى امرأة نقصد ؟ وفى أى موقع اجتماعى ؟

(ب) أى عمل نقصد ولأى غايات مجتمعية ؟

(جـ) أى سياق بنائى يحدد هذا أو ذاك ؟ وما هى حدود الحركــة الاجتماعية لادماج المرأة فيه ؟ .



المصـــادر والحواشى

(١) لا يقصد بالتنمية الريفية المتكاملة ، وشـمولية التخطيط للقطاعات الانتاجية والخدمية فقط ، كما يشيع فى بعض الكتابات ، لأن المعنى اكثر عمقا وتعقدا من هذا . فهى تشمل **أولا** تكامل القطاعات الانتاجية والخدميـة بالمعنى الـذى يجعل من مخرجات كل قطاع مدخلات للقطاعات الأخرى ، فى الوحدة المحلية القاعدية نفسـها ، وتشمل **ثانيا** : تكاملا مكانيا على مستوى البيئة الجغرافية ، داخـل الوحدة او القاعدة ، ومع الوحدات المجاورة لها من خلال تخصص وتقسـيم للعمل ، على أسـاس علمى وتخطيطى ، يضع الموارد والامكانات ومستقبل الحركة فى الحسبان . فلا يجوز مثلا أن تنتج الوحـدات المتجاورة السلع نفسها ، والا وقعت فى صراعات حول المواد الخام ، وحول تصريف المنتجات . وتشمل **ثالثا** : تكاملا مع الخطة القوميـة الشاملة للاقليم والقطر المعين بما يساعد على عدم ازدواجية الأدوار وصراعها . وتسعى **رابعا** : الى تحقيق التنمية من أسفل لمواجهة كثير من معوقات التنمية كالبيروقراطية والفساد الادارى ، وتركز السلطة وانحسار المشاركة الفعالة ، نتيجة لفشل التنمية من أعلى ، ومن النظم المركزية والعواصم ، حيث لم نلحظ كما أشار محبوب الحق فى كتابه الشهير « ستار الفقر » لتساقط نتائج النمو رذاذا من أعلى الى أسفل او من العواصم الحضرية الى القرى ، أو من الأغنياء للفقراء ، أو من الرجال الى النساء ، وتعتمد **خامسا** : اشباع الحاجات الأساسية ، وعدالة توزيع الفرص لصالح المنتجين ، الذين وهنت قدراتهم الفيزيقية عـلى العمل . بما يكفـل حقهم فى المشاركة فى العمل وقراراته وعوائده . لمزيد من التفصيل حول أسس ومضمون التنمية الريفية المتكاملة يمكن الرجوع الى ما يلى :

A) **M.A. Zaman** «Some Aspects of Integrated Rural Development» in **Seminar on Rural Development in some Arab Countries**, A.P.I. Kartoum, 23-27, April, 1978, pp. 481-523.

B) I. Livingstone., «On The Concept of Integrated Rural Development» in Journal of Agri. Eco., Vol. 30., No. 1, 1979, pp. 49-55.

(٢) لمزيد من التفصيل حول النظام التعليمى العربى ، وتكافؤ الفرص بين الأرياف والحواضر ، وبين الطبقات ، وبين الرجال والنساء ، أنظر د . دارم البصـــام « العلاقة بين التعليم والتنمية فى البلدان العربية فى الثمانينيات » فى **الحلقة النقاشية الثالثة للمعهد العربى للتخطيط بالكويت** ، يناير ١٩٨١ ، صص ١٠٥ — ١٦٣ . وايضا :

M. Abdul Fadil, **Education Expansion and Income Distribution in Egypt, 1952-1977, A.P.I.** Kuwait, 1977.

N. Nelson, **Why Has Development neglected Rural Women ?** Vol. I Pergamen Press, Oxrod, 1979, pp. 5-11. (٣)

(٤) د . محمد الجوهرى ، **علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث** ، دار المعارف ، القاهرة . ١٩٧٨ ، صص ٣٠١ — ٣٠٢ .

(٥) حول اسهام المراة والعمل المنزلى فى الناتج المحلى الاجمالى ، أنظر الورقة الهامة التى قدمها د . ماجد با حبيل « حول العمل المنزلى والأسرى كجزء من الناتج المحلى الاجمالى » والتى قدمت **الى الحلقة الدراسية حول ادماج المراة فى التنمية** ، بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، ومعهد التخطيط للتنمية بدمشق ، دمشق ١٠ — ٢٣ ديسمبر ١٩٧٩ .

(٦) أنظر اكثر من مثال على هذا النمط من الدراسات مجلدى بحـــوث ودراسات « المراة والتنمية فى الثمانينات » ، **أعمال المؤتمر الاقليمى**

الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية ، الجمعية الثقافية النسائية ، الكويت ، ١٩٨٢ .

(٧) د . جلال أمين ، **المشرق العربى والغرب** ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص‌ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٨) تدعم نتائج دراسة مسحية لمشكلات سبع قرى مصرية فى منطقة المجلس المحلى لبرج نزو الحمص ، أجا — دقهلية — مصر — هذه الاستخلاصات حيث أجاب القرويون بأن حوالى ثلثى مشكلات قراهم ، نتاج لقرارات وسياسات مركزية . أنظر **مشروع التنمية والسكان** ، جهاز السكان وتنظيم الأسرة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٩) W. Haque, et al., «Toward A Theory of Rural Development» in **Development Dialogue**, No. 2, 1972, Introduction.

(١٠) مغنية الأزرق ، **نشوء الطبقات فى الجزائر ، دراسة فى الاستعمار والتغيير الاجتماعى والسياسى** ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص‌ص ٢٢ — ٢٦ .

(١١) لطفى جواد ، « دراسة فى واقع الملكية ومسائل الاصلاح الزراعى فى الجزائر » **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية** ، بغداد ، العدد الأول ، كانون ثان ، ١٩٧٨ ، ص‌ص ٧٢ — ٩٣ .

(١٢) د . محمد ابو مندور ، محمد حسين شمسان ، « التنمية والتغير الاجتماعى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية » بحث قدم **لندوة الاطار الفكرى للعمل الاجتماعى العربى ، المعهد العربى للتخطيط، الكويت** ٢٦ — ٢٩ سبتمبر ١٩٨١ .

(١٣) د . رزق الله هيلان ، « دراسة عن القطر العربى السورى » ، **لندوة الاطار الفكرى ، المصدر السابق ، جدول رقم (١٠)** .

(١٤) د. الهادى التيمومى ، « الطبقات الاجتماعية التونسية — الخطوط

العاملة ، المصدر السابق ، ص ٤٩ — ٥٤ من الورقة المذكورة .

(١٥) د . حيدر ابراهيم « حول عملية التنمية والتغير الاجتماعى فى القطر السودانى » المصدر السابق .

(١٦) د . محمد عاطف غيث ، **دراسات فى علم الاجتماع القروى** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ ، ص ٥٧ وما بعدها .

(١٧) B. Chiplin & P. Sloane ; **Sex Discrimination in the Labor Market**, The Macmillan, Laoden, 1976, pp. 104-105.

(١٨) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، **القانون والتغير الاجتماعى** ، بحث غير منشور ، ١٩٧٧ .

(١٩) د . مصطفى حجازى ، **التخلف الاجتماعى — مدخل الى سيكلوجية الانسان المقهور** ، معهد الانماء العربى ، فرع لبنان ، بيروت ، ١٩٧٦ ، مواضع متفرقة . وايضا د . هشام شرابى ، **مقدمات لدراسة المجتمع العربى** ، الطبعة الثانية ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ ص ٣٩ ، صص ١١٢ — ١١٤ . وأيضا عبد الباسط عبد المعطى « **صراع القيم وآثاره فى بناء الأسرة ووظائفها ، بالتطبيق على عينتين من أسر الريف والحضر** » رسالة ماجستير غير منشورة ، ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ ، نتائج العمل الميدانى .

(٢٠) عبد الباسط عبد المعطى ، صراع القيم وآثاره ، مصدر مذكور .

(٢١) د . نوال السعداوى ، « العقبات أمام المراة العربية والتنمية المؤتمر **الاقليمى الثانى للمراة فى الخليج والجزيرة العربية** ، مصدر مذكور ، صص ١٢٧ — ١٤٦ . خاصة صص ١٣١ — ١٣٢ .

(٢٢) باقر النجار ، « المرأة وعلاقات الانتاج فى مجتمعات الخليج التقليدية فى المؤتمر الاقليمى الثانى للمراة فى الخليج ، المجلد الأول ، مصدر مذكور ، صص ١٧٠ — ١٨٥ ، خاصة صص ١٧٧ — ١٧٩ .

(٢٣) د . أنعام عبد الجواد ، الوضع الاجتماعى للمرأة فى القانون المصرى المعاصر — بحث فى علم الاجتماع القانونى ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . خاصة نتائج الدراسات الميدانية .

(٢٤) أنظر دراسات كل من . د. نوره الفلاح « نظرة الاعلام العربى الى عمل المراة » د. لطيفه الزيات « صورة المراة فى القصص والروايات العربية » دراسات بالمجلد الثانى بحوث المؤتمر الاقليمى الثانى ، للمراة فى الخليج والجزيرة العربية ، مصدر مذكور ، صص ٥٣٢ — ٥٦٩ ، صص ٦٨١ ٧٢٢ .

(٢٥) المصدر السابق .

(٢٦) د . نوال السعداوى ، المصدر المذكور ، د . عبد الباسط عبد المعطى ، فى الوعى الزائف بالمرأة الخليجية ، بحث مقدم للمؤتمر الاقليمى الثانى للمراة فى الخليج ، مصدر مذكور ، صص ٧٢٣ — ٧٥٣ .

(٢٧) U.N., Preliminary Investigation Into The social Situation and Needs of women in villages in Bahrain, N.Y., 1977. pp. 3-5.

(٢٨) Ibid., pp. 8-9.



حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى (*)

تــأليف : عبد القادر الاربى (**)

ترجمة وتعليق : محمد الجوهرى

١ — مقدمـــة :

تستهدف هذه الدراسة تقديم تحليل نقدى للوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى ، مع اهتمام خاص بمشكلاته ، والتى تتمثل فى تبعيته للنظم السياسية السائدة ولتمزق المجتمع العربى اليوم .

ولكى نلقى نظرة عامة على الاتجاهات السائدة اليوم فى علم الاجتماع العربى يتعين علينا عرضها من خلال استعراض بعض أبرز ممثليها واستعراض أعمالهم ، وهى الاتجاهات : الأكاديمى البحت ، الاتجاه السياسى ، والاتجاه الامبيريقى والاتجاه الأنثروبولوجى الاجتماعى . حيث أنه من المستحيل هنا أن نقدم عرضا شاملا مفصلا لكافة الاتجاهات السوسيولوجية وكافة ممثليهـا .

(*) Abdulkader Irabi, «Zum Stand der gegenwartigen arabischen Soziologie», in : Zeitschrift für Soziologie, Jahrgang 11, Heft 2, April 1982, pp. 167-182.

تصدر هذه المجلة عن كلية علم الاجتماع بجامعة بيلفيلد بألمانيا الغربية ، وتنشرها دار فرديناند امكه ، شتوتجارت ، ألمانيا .

(**) الدكتور عبد القادر الاربى يعمل حاليا أستاذا مساعدا لعلم الاجتماع بجامعة فاريونس ببنغازى بليبيا . وأرجو أن أعتذر — مقدما — اذا كان هناك خطأ فى كتابة اسم الزميل المؤلف باللغة العربية ، فذلك لو حدث سيكون أمرا صعبا على النفس ، وهو على اى حال يعكس تدهور حالة =

كما تستهدف هذه الدراسة عرض الواجبات الملقاة على علم الاجتماع العربى فى المستقبل ، والذى ينبغى أن يهتم بالقضايا العربية المشـــتركة أكثر من اهتمامه بالقضايا والمشكلات الاقليمية . ويتعين على علم الاجتماع المنشود هذا أن يسهم فى تطوير وعى اجتماعى يقود الى التحرر الاجتماعى . وتتمثل رسالته فى تحليل المجتمع العربى بواقعه البنائى ، وخصوصياته وتطورهـــا .

ونقدم للموضوع بلمحة تاريخية موجزة عن الفكر الاجتماعى عند العرب .

٢ — لمحـــة تاريخية :

شهدت الفلسفة الاجتماعية والاسلامية أزهى عصورها ابان ازدهار الدولة الاســـلامية خلال الفترة من القرن الثـــامن حتى القرن الثانى عشر الميلادى . وتتميز تلك المرحلة بالفكر الاجتماعى اليوتوبى (المثالى) المتأثر بالفلسفة الاغريقية . ومثال ذلك مؤلف الفارابى . **المدينة الفاضلة** ، حيث تبنى صاحبها أفكار أفلاطون المثالية وأبدع لنا تصورا فكريا جديدا متأثرا فيه بالثقافة العربية الاسلامية . وكان مفكرو ذلك العصر يعتبرون الدين الاسلامى بمثابة الأساس الاجتماعى والفلسفى لتكوين نظام اسلامى يسود العالم كله ، مما دفع العلماء العرب الى وضع تصورات يوتوبية لمجتمع مثالى يقوم على دعائم الاسلام . وهذا اللون من الفلسفة الاجتماعية هو الذى يميز الفكر الفلسفى ابان المرحلة العربية الكلاسيكية ، التى برز فيها — على سبيل المثال — ابن ســـينا ، وابن رشد ، والغزالى . غير أن آراءهم ظلت مع ذلك على المستوى النظرى المجرد ، لأنهم لم ينطلقوا فى وضعها من تحليل الأبنية الاجتماعية القائمة فى أيامهم .

= الاتصالات الشخصية بين المشتغلين بعلم الاجتماع فى الوطن العربى ، وهى من قضايا هذه الدراسة . وقد أشـــارت المجلة المذكورة (عـــلى صفحة ٢٣٠) الى اهتمام الزميل مؤلف المقال بدراسة التغير الاجتماعى فى المجتمع العربى . وقد نشر عددا من المقالات باللغتين العربية والألمانية فى علم الاجتماع ؛ كما صدر له فى بازل بسويسرا فى عام ١٩٧٨ كتاب بعنوان التاريخ الاجتماعى لفلسطين .

A. Irabi, Sozialgeschichte Palastinas.

(المترجم)

كما تنتمى الى المرحلة العربية الكلاسيكية المرحلة الثانية من الفكر الاجتماعى التى تتميز بظهور فكر ابن خلدون . وقد عاش ابن خلدون خلال القرن الرابع عشر فى تونس ، وقد تأثرت تحليلاته بما شاهده من بداية انحلال وتفكك العالم الاسلامى بعد انتهاء الخلافة العربية فى أسبانيا . وقد اتخذ ابن خلدون موقفا نقديا من التراث الفلسفى الاجتماعى العربى قبله . وترجع أهميته الحقيقية الى تصوره العلمى لكتابة التاريخ ، الذى يتطلب أول ما يتطلب نقد المصادر التاريخية والموضوعية وتحليل الظروف الاجتماعية. وتنطلق نظرياته الجديدة التى عرضها فى كتابه **المقدمة** من ضرورة تحليل الأبنية السياسية والاجتماعية والمادية للمجتمع . وهذا النوع من التحليل الاجتماعى الذى طالب به وانجزه فعلا ، هو الذى خلع عليه مكانته كعالم اجتماع ، الى جانب اهميته كمؤرخ .

وقد كان ابن خلدون بمثابة مرحلة ازدهار لتطور العلوم العربية وخاتمة مؤقتة لهذا التطور فى نفس الوقت ، ترتبت على الفتح العثمانى للبلاد العربية ، وسادت تلك البلاد مرحلة من الجمود .. وظل الحال على هذا الوضع الى أن بدأت الأفكار الفلسفية الاجتماعية التى ظهرت فى أوربا كثمرة لعصر التنوير تغزو العالم العربى فى أثناء القرن التاسع عشر . ومن أبرز الأفكار التى وجدت صدى لها فى المنطقة آراء سان سيمون ونظرية الداروينية الاجتماعية (انظر : خورى ، ١٩٤٣) . وقد حاول المفكرون العرب الذين تبنوا هذه الأفكار — التى ظهرت فى أوربا ابان حركة التنوير ، وخلال الثورة الفرنسية ، ومع بداية النظام الاستعمارى — أن يفسروا من خلالها الظواهر الاجتماعية لنظام الاستبداد الاقطاعى العثمانى (أنظر : خورى ، ١٩٤٣) (١).

---

(١) علينا أن نلاحظ هنا أن تلك الأفكار الفلسفية الاجتماعية المستوردة من الغرب قد لعبت أدوارا أخطر من ذلك ، وابعد دلالة وتأثيرا فى بعض الأحيان مما يذهب اليه كاتب المقال . فالمفكرون المصريون — على سبيل المثال — اتخذوا من آراء الداروينية الاجتماعية سندا لترويج فكرة التغير واستحالة بقاء الحياة على حال واحد . وذلك لعدة أغراض منها : أن الوضع المتخلف للعالم العربى الاسلامى — آنذاك — ليس ابديا ، ولكنه تحول من =

ويوضح لنا هذا الاتجاه الفلسفى الاجتماعى الاغتراب الثقافى للمجتمع العربى خلال تلك الفترة ، حيث بدأ العالم العربى يدخل آنذاك فى نطـــاق التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الأوربية الكبرى (•)

وظهرت حركة الاصلاح الدينى الاسلامى كرد فعل لذلك الاتجاه ، تعد نوعا من الاحتجاج عليه وتقدم فى نفس الوقت بديلا للاتجـــاه الثقافى المتنامى نحو الغرب ، وللتدهور الاقتصادى والسياسى القائم . وظهر هذا الاتجاه خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر مستهدفا تجديد المجتمع العربى على أساس من المبادىء الاسلامية . وأشهر دعاة الاصلاح الاســـلامى فى تلك الفترة جمال الدين الأفغانى ، والشـــيخ محمد عبده ، وعبد الرحمن الكواكبى . وهم يرجعون التخلف الاجتماعى العـــام الى الابتعاد عن التعاليم الاسلامية الحقة ، وليس الى طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية القائمة . وهم لم يريدوا مواجهة تحدى الحضـــارة الغربية بتغيير لظـــروف القائمة ، وانما عن طريق الرجـــوع الى الاسلام ، الذى

= وضع مزدهر — فى الماضى — ، الى وضع متدهور . وهذا التحول قد حدث نتيجة أسباب وعوامل ، اذا عرفناها وواجهناها استطعنا أن نتجاوز حالة التخلف ، ونصل الى تحقيق نهضة اجتماعية . وقد ذهب قاسم أمين — كمثال محدد — الى أن النظم الاجتماعية تسير وفق قواعد وقوانين صارمة لا تختلف ، شأنها فى ذلك شأن الظواهر الطبيعية ، فاذا ما أردنا تغيير هذه النظم فلابد من تغيير أسبابها وعواملها .

ويقول قاسم أمين فى هذا الشأن : « ان على العلماء أن يدرسوا زمانهم درسا تاما ، ويقفوا على كيفية ارتباط حالهم بماضيهم وأخلاقهم وعوائدهم ومعتقداتهم وسياستهم ، حتى يتبين لهم ما هم عليه بكيفية لا تقبل الشك . ن هذه الأمـــور انما هى العلل التى انتجت تلك الحالة ، وان تغييرهـــا لا يكون بالصدفة ، وانما هو بتغيير يحدث فى تلك العوامل المؤثرة . اذ السبب والمسبب دائما متلازمان عقلا وعادة ، متى وجد أحدهما وجد الآخر حتما » . ثم يفسر الآية الكريمـــة : « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » وفق هذه المبادىء . ويبين كيف أن الأمم تتطور باستمرار نحو التقدم .

يتضمن فى رأيهم كافة أسس التحديد والوحدة العربية الاســلامية . ولم يتمكن هذا التصور الذى تجاهل أن الفهم المحافظ للدين — كما يمثله علماء الدين فى ذلك الوقت — انما هو يدعم علاقات القوة القائمة ، لم يتمكن من اعطاء المجتمع القوة الدافعة اللازمة للتغيير والتجديد .

وقد أدى تفكك الامبراطورية العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى الى أن فقدت حركة الاصلاح المؤمنة بالوحدة الاسلامية أحد مصــادر قوتها الفكرية الكبرى . وأفسحت بذلك الطريق لظهور حركة اصــلاحية جديدة معارضة للاتجاه التقليدى ، اتخذت طابعا قوميا وتقدميا واشتراكيا . حقيقة أن أصحاب ذلك الاتجاه ، وهم من الشباب المؤمن بالقومية والوحدة العربية ، كانوا يعتمدون أيضا على الأساس الاسلامى ، ولكنهم اعتمدوا على الأفكار الاشتراكية المرتبطة بصدر الاسلام .

= وكــان قاسم أمين يهدف الى دحض آراء القائلين بأن المصريين متخلفون ، وأن هذا التخلف سيظل ملازما لهم ، مؤكدا أن ذلك مســتحيل عقلا ودينا . وذلك فى رد قاسم أمين على مؤلف دون داركور الفرنسى الذى كان قد زار مصر عدة مرات وكتب عنها كتابا بعنوان : **مصر والمصريون** ، سنة ١٨٩٣ نقد فيه النظم الاجتماعية المصرية والعربية نقدا مرا محاولا بسوء نية النيل من كرامة مصر والمصريين ، والحضارة العربية والاسلامية . فألف قاسم أمين كتابا بالفرنسية نشر عام ١٨٩٤ عنوانه : **المصريون . رد على السيد دون داركور** .

وهذا الذى عرضته نموذج واحد لحالة واحدة استخدمت فيها تلك الآراء المستوردة من الغرب ، فالمصريون اهتموا — كما فى هذا المثال — بنظرية التطور وبالمذهب الداروينى ليتخذوا منها — على حد قول حسن ســعفان — متكأ فى الرد على ناقدى الاسلام والمصريين ، مبرهنين على أن ما يدعون اليه من تطور فى الفقه والتفسير وفى تغيير الحياة المصرية والنهوض بها شىء سليم ومنطقى ، بل وواجب ، وكذلك فى البرهنة على أن حال مصر والدول الاسلامية والعربية لا يمكن أن تبقى على ما هى عليه من الجمود والتأخر ، بل لابد وفق سنــة التطور من تغييرها حتى تلحق بركب الحضارة العالمى = .

وظهرت حركة الوحدة العربية كرد على محاولات التتريك وعلى الامبريالية الغربية وأطماعها . وقد اثرت تلك الحركة تأثيرا حاسما على تطور وعى حركات التحرير العربية . فالوحدة العربية — كايديولوجية سياسية واجتماعية — تمثل قوة تاريخية مازالت تعمل حتى اليوم كقوة دافعة لجميع الحركات القومية فى العالم العربى .

وتدلنا النظرة السريعة الى تاريخ الفكر الاجتماعى عند العرب على انه لم يوجد الى جانب بدايات علم الاجتماع عند ابن خلدون سوى فلسفة اجتماعية ذات توجية دينى وسياسى . ويلاحظ ايضا انه لدى ظهور البدايات الجديدة للفكر الاجتماعى فى القرن التاسع عشر لم ينتبه أحد الى افكار ابن خلدون ولم يعول عليها . ولم يحاول أحد عمل تحليل للأبنية الاجتماعية فى تلك الفترة . ولهذه الأسباب لم يتسنى قيام علم اجتماع مستقل فى المنطقة العربية . وظل الوضع على هذا الحال حتى أواخر الأربعينات حيث بادرت بعض الدول العربية الى تأسيس علم الاجتماع ، كعلم مطلوب منه أن يؤدى دورا معينا ، وتأثرا بعلم الاجتماع الغربى فى نظرياته وتصوراته (أنظر : الخشاب ، ١٩٧٥ ، صفحة ٢٥٥) (٢) . ولم

= أنظر مزيدا من التفاصيل عند : حسن سعفان ، **موجز فى تاريخ علم الاجتماع فى مصر** ، المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة : ب ت (١٩٧٠) ، صص ٩ — ٣٥ . وأنظر كذلك محمد الجوهرى ، **المدخل الى علم الأجتماع** ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى . ١٩٨٢ . (المترجم)

(٢) الفقرة السابقة عليها عدد من الملاحظات لاختلافنا مع المؤلف فى النظر الى الأمور .

اولا : كيف كان ينتظر فى القرن التاسع عشر أن تبعث الحياة من جديد — فى مجتمع بلغ كل تلك الدرجة من التخلف — فى فكر عمره خمسة قرون . وهل بعث الحياة يكون بمجرد النبش واعادة القراءة دون رؤية جديدة . ان هذه الرؤية الجديدة لا يمكن أن تتخلق الا بواسطة مشعل وهاج . والحضارة العربية كانت فى قلب ظلام دامس . =

يستطع علم الاجتماع العربى أن يتحرر من هذا التأثر بالنظريات السوسيولوجية الغربية وهذا الميل اليها فى العصر الحاضر ، كما سيتضح من حديثنا فيما بعد .

ـ ثانيا : ان الرفض المبدئى القاطع لاستعارة أى فكر من الغرب (أو من الشرق) فكرة لا تستقيم وطبائع الأمور ، وحقائق التاريخ القديم والحديث . فالحضارة الانسانية تيار واحد لا يتوقف عن المسير ، ونحن نعطى له ونأخذ منه . المهم أن يكون أخذنا منه مبدعا وخلاقا . هكذا اخذنا عن الاغريق وغيرهم ، وأبدعنا حضارة عربية اسلامية زاهرة . ولا بأس أن نعود فنسترد شيئا من وديعتنا عند الغرب ونلتمس المذهب العلمى فى دراسة المجتمع . ويمكن به أن ندرس ابن خلدون ، أو نرسم خطوات الحركة لمستقبلنا ، فى أى اتجاه نشاء .

ثالثا : ان المؤلف يبالغ أحيانا فى تبسيط الأمور ، أو اختزال المتغيرات ، وهذا يوقع فى بعض الخطأ ، ولا يتيح لنا الرؤية الواضحة ، بل يضيف الى تعقيدات الموقف . فالفكر العربى فى القرن التاسع عشر ، خاصة النصف الثانى ، لم يكن فقيرا الا من بعض الحركات الاصلاحية دينية أو سياسية . ان الصورة كانت بداية مواجهة حضارية شاملة بين الغرب المتقدم والمجتمع العربى المتخلف . وبداية هذه التفاعلات أفرزت فكرا متشعبا خصبا . المهم أن كارثة هذا الفكر — من وجهة نظرنا كمشتغلين بالتأريخ لعلم الاجتماع — أنه لم يتجه الى التطبيق على دراسة الواقع العربى القائم ، ولكنه انحصر فى ترديد ما يقال له ، واغفل أشياء كثيرة سيتحدث عنها مقال الزميل نفسه فيما بعد . وسبب فقر رؤيته السياسية كامن فى طبيعة البناء الاجتماعى الاقتصادى القائم ويمكن أن نضع أيدينا عليه .

رابعا : أن الزميل يتجاهل تاريخا عريضا لعلم الاجتماع فى مصر سابق على أواخر الأربعينات ، أرجو أن يأخذه فى الاعتبار . (المترجم)

٣ ـ أزمة علم الاجتماع العربى :

الحقيقة أنه من الصعب تشخيص الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى بدقة . فالمجتمع العربى يمر بمرحلة انتقال من المجتمع التقليدى الى المجتمع الصناعى . وما زالت توجد فى العالم العربى ، بعد عشرات السنين من الاستقلال السياسى الرسمى الذى حصلت عليه البلاد العربية ؛ مازالت توجد اشكال للتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للعواصم (أى لمراكز التقدم فى الغرب الصناعى) .

وهذا الموقف المتأزم للعالم العربى يعكس أزمة علم الاجتماع العربى الراهنة ، الذى يفتقر الى المقدمات اللازمة لبلورة نظرية نقدية .

ففى الوقت الذى شهدت فيه أوربا الثورة البورجوازية ، كان العالم العربى يمر بمرحلة جمود نتيجة للحكم العثمانى المطلق . ولم يكن من الممكن أن ينشأ فى ظل تلك الظروف علم اجتماعى مستقل . وبدلا من ذلك نفذت خلال الفراغ الفكرى القائم آنذاك النظريات الاجتماعية الغربية ، وحدث نوع من السيطرة الثقافية على الفكر العربى .

كما يلاحظ أن الاستقلال السياسى الرسمى للبلاد العربية ، والذى ارتبط بتفتيت وحدة العالم العربى تبعا لمصالح القوى الاستعمارية ، لم يستطع أن يخلق الشروط المواتية لازدهار علم الاجتماع . وقام بدور فى الحفاظ على النظام القائم فى تلك البلاد استجابة لطبيعة الرسالة التى حددتها له البلاد التى أدخلته وأدمجته فى نظم التعليم القائمة . وتبخرت الرسالة الحقيقية لعلم الاجتماع ، والتى تتمثل فى التدريس والبحث ، وتحولت الى ترديد لأفكار ونظريات علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى من ناحية ، والفلسفة الاجتماعية الاسلامية القديمة وتنفيذ بعض الدراسات الامبيريقية التى تكلفه بها الدولة من ناحية أخرى . وتميز علم الاجتماع العربى هذا بأنه وضعى النزعة ، يسعى الى التماس الحلول للمشكلات الاجتماعية فى اطار الظروف والعلاقات القائمة فى المجتمع .

ولذلك لم يستطع علم الاجتماع العربى حتى يومنا هذا أن يطور نظرية نقدية بسبب تبعيته للدولة وبسبب طبيعة تطوره المبتسرة ، لأنه على خلاف علم الاجتماع الأوربى لم ينشأ نشأة مستقلة ولم ينبثق عن مجتمعه الخاص . وتهدف النظرية النقدية فى رأينا الى أن تكسب الناس وعيا بوضعهم فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، وهى تضع نصب أعينها المساهمة فى تحرير الانسان . ومن الضرورى أن يعمل علم الاجتماع العربى على تطوير نظرية خاصة به ، تتمركز حول خصوصيات التطور العربى والمجتمع العربى وتضعهم فى بؤرة اهتمامها ، لكى لا يظل هذا العلم أكاديميا ونظريا خالصا .

وما زالت انجازات علم الاجتماع العربى قاصرة حتى اليوم على ميدان التكنولوجيا الاجتماعية **Social technology** (أو ما نسميه الهندسة الاجتماعية) .

وهذا هو الموقف المميز للوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى ، الذى يستهدف الحفاظ على النظام القائم ، ويتصف بالاقليمية وعدم وضوح الاتجاهات النقدية فيما عدا بعض البدايات المتواضعة . ولذلك أصبح هذا العلم مغتربا عن ثقافته التى ينتمى اليها .

والى جانب التكنولوجيا الاجتماعية يوجد اتجاه آخر ينطلق من علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى ، ويحاول أصحابه تطبيق نظريات ذلك العلم الأوربى على المجتمع العربى ، بينما يقتصر دور الباقين على تكرار الأفكار الأجنبية وشرحها فى أعمالهم .

وسنحاول فيما يلى أن نعرض لأفكار بعض علماء الاجتماع العرب المتأثرين بالنظريات السوسيولوجية الأوربية . ولما كانت أفكار دوركايم قد حظيت بصدى كبير فى المجال العربى ، فمن الطبيعى أن يكون حديثنا عن أتباع مدرسة دوركايم فى هذا العرض أكثر من حديثنا عن سواهم .

٤ ـــ اتجاهات علم الاجتماع العربى المعاصر :

(ا) علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى :

يعد الدكتور على عبد الواحد وافى ـــ من مصر ـــ (ومن مواليد عام ١٩٠١) من اوائل ومن أشهر علماء الاجتماع العرب . ويرجع اليه الفضل فى انشاء قسم مستقل لعلم الاجتماع فى كلية الآداب بجامعة القاهرة عـــام ١٩٤٩ . (٣) كما أنشئت الجمعية المصرية لعلم الاجتماع بمبادرة منه فى عام ١٩٥٦ بالقاهرة (٤) . وقد درس الدكتور وافى فى باريس وهو واحد من اتباع مدرسة دوركايم (٥) . وقد نشر عددا كبيرا من الكتب تتناول طائفة عريضة من الموضوعات ، يبدو فيها جميعا التأثر بمدرسة دوركايم .

---

(٣) الجامعة كان اسمها آنذاك جامعة فؤاد الأول ، وقد سميت جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٢ ، وتاريخ انشاء القسم هو ١٩٤٧ وليس ١٩٤٩ كما يورد المؤلف وليس هذا هو الانشـــاء الأول للقسم بالجامعة المصرية فقد ســبق أن أنشىء قســـم للاجتماع بكلية الآداب بالجـــامعة المصرية عند تحويلها من جامعة اهلية الى جامعة حكومية عام ١٩٢٥ . وخرج هذا القسم عدداً من الدفعات آخرها تخرج عام ١٩٣٤ . وكان قد صدر قرار فى عام ١٩٣٠ باغلاق القسم وضمه الى قسم الفلسفة . فهذا التأسيس فى عام ١٩٤٧ هو اعادة افتتاح لذلك القسم (المترجم)

(٤) التاريخ الصحيح لتأسيس الجامعة المصرية لعلم الاجتماع هو ١٩٥٠ وليس ١٩٥٦ ، حيث أن الدكتور وافى ترك الجامعة فى شهر يناير ١٩٥٣ ، وتقلص دوره فى ميدان التنظيم الرسمى للعلم منذ ذلك الحين ، وان ظل على عطائه للعلم ونضاله فى سبيله حتى كتابة هذه الكلمات . وكانت الجمعية برئاسة الدكتور منصور فهمى باشا ، وسكرتارية الدكتور وافى ، ولـــم تحقق الجمعية اى انجاز ملموس على الاطلاق . (المترجم)

(٥) الدكتور على عبد الواحد وافى تخرج من كلية دار العلوم (مدرسة دار العلوم آنذاك) ، وأرسل فى بعثة حكومية الى فرنسا ، حيث حصل على درجة الدكتوراه من جامعة باريس برسالته : اسهام فى نظرية اجتماعية للرق (باللغة الفرنسية) عام ١٩٣١ ، تحت اشرافه البرفوسور فوكونيه . (المترجم)

ومن النماذج الدالة على تنوع موضوعات مؤلفاته ، نورد العناوين التالية :

- مساهمة فى نظرية اجتماعية للرق (بالفرنسية عام ١٩٢١)
- الأسرة والمجتمع (١٩٤٥)
- المسئولية والجزاء (١٩٤٨)
- اللغة والمجتمع (١٩٥١)
- الاقتصاد السياسى (١٩٥٢)
- اللعب والعمل ونشأة اللغة ومقال الحرية المدنية فى الاسلام (١٩٦٧) .

ونود أن نناقش فيما يلى مؤلفه عن **المسئولية والجزاء** الذى تأثر فيه بأستاذه البروفسور فوكونيه أحد عمد مدرسة دوركايم الاجتماعية . وهو يعتمد فى مؤلفه هذا على كتاب فوكونيه **المسئولية** . (أنظر : فوكونيه ، ١٩٢٠) .

ولكى يغطى وافى فى معالجته كافة جوانب المسئولية والجزاء اتخذ منهجا تاريخيا دوريا فى العرض ، فجاء كلامه مجردا متباعدا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، عارضا علينا تصورات الشعوب الأخرى التى عاشت فى ثقافات أخرى وعصور مختلفة للمفاهيم التى يتناولها فى بحثه . واعتمد فى عرضه هذا على تقارير الرحالة ، والدراسات الاثنوجرافية ، والأعمال التاريخية والكتب الدينية ، كالقرآن والكتاب المقدس (أنظر : وافى ، ١٩٤٨ ، صفحة ٥) . كما يعرض لنظريات المسئولية والجزاء (أنظر : صفحة ٩٧) . وهو يستعرض فى ذلك بعض النظريات الفلسفية والتاريخية ، ولو أنه هو نفسه يعتبر أنها لم توف الموضوع حقه من الناحية العلمية . فالفلسفة تتعرض لما ينبغى أن يكون ، ولا تتطرق الى بحث العلاقة الواقعية بين المسئولية والجزاء فى الماضى والحاضر .

حقيقة أن المؤرخين يهتمون بدراسة الظروف الواقعية فى العصور المختلفة

وعند الشعوب المختلفة ، ولكن ذلك يتم على أساس بعض التصـــورات النظرية المتميزة ، التى لا يختبرونها فى الواقع . ولهذا السبب لم يستطع المؤرخون أن يقدموا نظرية صـــحيحة عن المســـئولية والجزاء فى الماضى والحاضر .

« مهذا الموقف الذى يتخذونه يجعل نظرياتهم فلسفية فى طابعها ، حتى ولو بدت لنا أنها نظريات تاريخية . فالمؤرخون لا يتركون الوقائع التاريخية على حالها ... ولكنهم ينطلقون من مبدأ فلسفى يؤمنون به سلفا ، ثـــم يرجعون الى التأريخ ، ويحاولون تطويعه لهذا المبدأ ، مهما كلفهم ذلك من تزوير الحقائق » . (صفحة ١٢٦) .

ويدرس فى الجزء الأخير الظروف الاجتماعية : كيف يحدث الفعل الذى يستوجب الجزاء ، والمجتمع هو الذى يحدد طبيعة الأعمال التى يســـائل عليها صاحبها ، والذى يستوجب بالتالى توقيع جزاء معين عليه . فالمجتمع هو المرجع الأول والأخير فى كل المسائل المتعلقه بالمسئولية والجزاء . وهو فى ذلك يتأثر بالدين ، والســـنن الأخلاقية ، والعرف والعادات والتاريخ (أنظر : صفحة ١٤٤) . ويرى وافى أن الجزاء يؤدى وظيفة اجتماعية ، تتمثل فى تربية الجانى من ناحية ، وفى حماية المجتمع من الانهيار من نـــاحية أخرى . « أن الوظيفة الاجتماعية للمسئولية والجزاء هى المحافظة على حياة المجتمع وصيانة نظمه الاجتماعية » (صفحة ١٤٣) .

ويختم الدكتور وافى دراسته بتوجيه النصح الى من يريد اجراء اصلاحات على هذه الجوانب أن «يهتم بدراسة مجتمعه ، وانساقه العامة وقوانينه دراسة كاملة ، لكى يتبين ما يمكن عمله فى هذا المجال ، وما يتفق مع قوانين التطور وما يتنافى مع طبيعة الأشياء ، بحيث تأتى اصلاحاته متفقه وتلك الطبيعة ويكتب لها النجاح والتوفيق » (ص ١٤٦) .

فالدكتور وافى كواحد من أتباع مدرسة دوركايم يفهم المسئولية والجزاء كظواهر . وهو يدرك بحق أن المجتمع هو الذى يحدد نوع الأعمال التى

يساعل عليها الفرد ، كما يدرك أن الجزاء يخدم استمرار المجتمع ويعمل على حمايته ، وينبغى أن يكون كذلك فعلا . غير أن الملاحظ أن تصور وافى للمجتمع تصور مجرد ، فهو يتقبل الظروف الاجتماعية القائمة كما هى ، دون أن يتناولها بالتأمل والنقد . فالمسئولية والجزاء ، بصرف النظر عن دور القهر القائمة ، تستهدفان الحفاظ على المعايير الشائعة وتأكيدها .

ان الملاحظ ان وافى فى دراسته تلك وفى سائر كتبه الأخرى لا يخرج عن حدود تراث مدرسة دوركايم ولا يتجاوزها ، خاصة كما جاءت فى مؤلفات دوركايم المعروفة : **الانتحار** (طبعة عام ١٩٣٠ ،) **وحول تقسيم العمل الاجتماعى** (طبعة ١٩٢٦) ، **وقواعد المنهج فى علم الاجتماع** (طبعة ١٩٠٨).

ويعالج وافى فى محاضراته : **الحرية المدنية فى الأسلام** التى القاها فى جامعة أم درمان بالسودان عام ١٩٦٧ موضوعا اسلاميا ، ولكن بأسلوب فلسفى ، ودون أن يربطه بالمجتمع العربى على أى نحو . وهو يقرر فى محاضرته تلك أن الاسلام قد كفل لجميع الناس حق الحرية المدنية ، باستثناء الأطفال والمجانين (قارن وافى ، ١٩٦٧ ، صفحة ٣) . ويبرز بوجه خاص أن الاسلام قد كفل تلك الحرية المدنية للنساء والعبيد أيضا . وفى رأيه أن أحدث التشريعات فى البلاد المتحضرة والديموقراطية لم تكفل المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق المدنية كما كفلها الاسلام . (أنظر : صفحة ٥) . كذلك يضمن الاسلام لأتباع الديانات الأخرى الذين يعيشون فى المجتمع الاسلامى نفس الحقوق المدنية . حقيقة أن الاسلام لم يحرر العبيد بنص تشريعى دفعة واحدة ، ولكنه مع ذلك منحهم الامكانيات والفرص القانونية التى تكفل لهم الاستمتاع — تدريجيا — بالحرية المدنية .

وليس هناك ثمة شك على الاطلاق فى أن الاسلام قد لعب دورا هاما فى تحرير الانسان . ولكن الشىء الذى يغفل وافى الاشارة اليه أن القطاع الأكبر من المجتمع العربى فى العصر الحاضر لا يتمتع بالحقوق التى كفلها له الاسلام . ولذلك يعاب على وافى هنا أنه ينظر نظرة مجردة الى الواقع

الاجتماعى العربى ، ويقدم النظريات الفلسفية والدينية كما لو كانت واقعا قائما فعلا .

فعلم الاجتماع عند وافى ظل اسيرا لنظريات دوركايم ، محصورا فى نطاقها . واللافت للنظر فى ذلك ، انه يعرض منهج دوركايم فى علم الاجتماع ويعرفه جيدا ، ولكنه لا يطبقه فى تحليل المجتمع العربى . فهو فى كل دراساته وبحوثه يتحرك فى اطار سوسيولوجى عام ، ولا يمس المشكلات المحددة للمجتمع العربى . ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى دراساته الاجتماعية اللغوية التى سبقت الاشارة اليها : **اللغة والمجتمع** ، التى لا يخرج فيها عن مجرد عرض نظريات دوركايم (أنظر : وافى ، ١٩٥١ ، صفحة ٥) . وقد أصاب الدكتور عبد الله شريت Shriett فى نقده لكتاب وافى ، وذلك فى ثنايا مقاله عن « العلاقة بين اللغة والمجتمع » الذى قدمه **لمؤتمر النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى** الذى عقد فى الجزائر عام ١٩٧٣ ، حيث قال تعليقا عليها : « اننى لم أجد عنده (يقصد وافى) تصويرا لهذه العلاقة ، طبعا ولا تحليلا لها ، وكل ما صادفته عبارة عن اشارات لقضايا جزئية خاصة باللغة العربية فى اطار المفاهيم الغربية عن اللغة والمجتمع » (أنظر شريت ، ١٩٧٣ ، صفحة ٣٤٧) . ومن ذلك يتضح أن علم الاجتماع عند وافى كان متطرفا فى نزعته السوسيولوجية وكان فلسفيا فى طبيعته ، وتجاهل تماما الأساس المادى للمجتمع .

ومن اتباع الاتجاه المتأثرة بعلم الاتجاه الغربى والموجودين بكثرة فى مصر نذكر : حنا رزق (٦) (المولود عام ١٩٠٤) ، الذى درس فى أمريكا ، وتركز نشاطه العلمى فى ميدان السكان ، وعبد العزيز عزت (ولد عام ١٩٠٧ — وتوفى عام ١٩٧٠) (٧) ، ومصطفى الخشاب (ولد عام ١٩١٧

---

(٦) حنا رزق اهتماماته بالخدمة الاجتماعية والسكان والتربية اهتمامات أساسية ، ولا تدخله بين زمرة المشتغلين بعلم الاجتماع لا بحثا ولا تدريسا ولا تأليفا . (المترجم)

(٧) تمت اضافة تاريخ الوفاة بمعرفتى (المترجم)

وتوفى عام ۱۹۷۸) (۸) . والدكتور عزت مثل الدكتور وافى من أتباع مدرسة دوركايم المتحمســـين الأوفياء لها . كما أطلع كذلك على التراث الأمريكى والانجليزى فى علم الاجتماع . وعلم الاجتماع فى رايه علم نظرى ، مختلف تمام الاختلاف عن فلسفة التاريخ وعن التصورات اليوتوبية (۹) . وهـــو فى دراسته **مقارنة بين ابن خلدون ودوركايم** (صدرت باللغة العربية عام ١٩٥٢) يبرز أهمية ابن خلدون كعالم اجتماع ، فقد عرض فى « مقدمته » لعدد من الظواهر الاجتماعية ، ولكن ليس بالطريقة التى حددها دوركايم . وقد نشر عزت عدداً من الدراسات عن دوركايم ، وترجم الى اللغة العربية مؤلفه علم **الاجتماع والعلوم الاجتماعية** ، عام ١٩٥٢ .

ومن ممثلى الاتجاه الأوربى الكلاسيكى فى علم الاجتماع الدكتور عبد الكريم اليافى ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة دمشق . وقد أشتهر دكتور اليافى بتأليف عـــدد من الكتب المدرســـية ، نذكر منها : **تمهيد فى علم الاجتماع** ، (انظر : اليافى ، ١٩٥٢) ، وكتابه **فى علم الســـكان** (اليافى ، ١٩٥٩) . والكتابان مقدمات جيدة ومتعمقة فى علم الاجتماع وميادينه المختلفة .

ومن الأساتذة الذين اشتهروا ايضا بعرض علم الاجتماع الغربى عالم الاجتماع العراقى — الذى توفى مؤخرا — عبد الجليل الطاهر . وقد استعرض

---

(۸) تمت اضافة تاريخ الميلاد وتاريخ الوفاة بمعرفتى (المترجم) .

(۹) هذا الحكم فيه شىء من عدم الدقة ، فالدكتور عبد العزيز عزت انتبه منذ وقت مبكر فى محاضراته علينا كطلاب وفى بعض مؤلفاته الى دور علم الاجتماع فى خدمة السياسة الاجتماعية والاصلاح الاجتماعى . واكتفى بالاشارة الى نموذج واحد على هذا الاهتمام هو كتابه **ثورة التحرير والاصلاح الاجتماعى**، القاهرة ١٩٥٨ ، مهما كانت تحفظاتنا عليه ، ولكن تلك قضية أخرى. والأهم من ذلك الدراســـة الميدانية الواسعة التى أجراها قســـم الاجتماع بجامعـــة القاهـــرة تحت اشرافه عن ثلاث قـــرى بمحـــافظة الجيـــزة ، هى كفر طهرمس وأبو قتاده وزنين ، واشترك فيها بعض الأساتذة والطلاب ، وكانت نوعا من المسح الاجتماعى البسيط ، ونشرت نتائجها فى كتـــاب عن مطبعة جامعة القاهرة ، عام ١٩٥٩ .

فى كتابه : مسيرة المجتمع (أنظر : الطاهر ، ١٩٦٦) نظريات علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى حول موضوع التطور الاجتماعى . ولا نجد فى كتابه أى ربط لتلك النظريات بالمجتمع العربى .. ولكننا ننوه هنا بطريقته العلمية الدقيقة فى التأليف . اذ نجد عنده كل الاشارات اللازمة الى المراجع والمصادر على خلاف غيره من علماء الاجتماع أتباع هذا الاتجاه .

كما قام بتدريس علم الاجتماع فى مصر أيضا الدكتور حسن شحاته سعفان . وقد نشر عددا كبيرا من الكتب عن بعض موضوعات علم الاجتماع العامة والمتخصصة ، ابتداء من أسس علم الاجتماع ، مرورا بعلم الجريمة ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم الاجتماع التاريخى وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وانتها بعلم الأنثروبولوجيا . ونورد فيما يلى بعض عناوين مؤلفاته .

- مشكلات المجتمع المصرى (أنظر : سعفان ، ١٩٥١)
- أسس علم الاجتماع (أنظر : سعفان ، ١٩٥٣)
- تاريخ الفكر الاجتماعى (أنظر : سعفان ، ١٩٥٧)
- الدين والمجتمع (أنظر : سعفان ، ١٩٥٧ / ١٩٥٨)

ولا تنم مؤلفات سعفان عن موقف خاص للمؤلف أو اتجاه نظرى معين ينتمى اليه . فهى عبارة عن جهد تجميعى نشط ، ولا تنطوى على أى انجاز علمى حقيقى . يضاف الى هذا أن طريقته فى التأليف عليها بعض المآخذ : فهو يستخدم عددا كبيرا من الأعمال العلمية لعلماء معاصرين وقدامى ، دون أن يحدد المصادر التى أخذ منها والمراجع التى رجع اليها .

وهذا الاتجاه الذى يمثل موقفا غير ملتزم لعلم الاجتماع ، والذى يمثله حسن سعفان ، اتجاه شائع فى العالم العربى . والملاحظ على انتاج أصحاب هذا الاتجاه أنه غزير من حيث الكم ، ولكنه من حيث النوع ليست له أى قيمة حقيقية . فهو من ناحية لا يسهم اطلاقا فى تطوير علم اجتماع عربى ، وهو من ناحية أخرى لا يلعب أى دور فى تحليل المجتمع العربى القائم .

وانما هو عبارة عن تجميعات لنظريات مختلفة ، دون اى ربط بينها وبين المشكلات الملحة القائمة فى المجتمع . وعلاوة على هذا يؤخذ عليه غيـــاب الموضوعية وتدنى مستوى الدقة العلمية . فكثيرا ما تنقص الاشـــارات الضرورية الى المراجع والمصادر . وهذا الصنف من علماء الاجتماع لا يعدون مهنتهم هذه رسالة علمية ، فهم ثمرة من ثمار التخلف ووضعها التابع المعتمد على المراكز . وهؤلاء العلماء غير الملتزمين هم الفريق المسيطر على البيئة العلمية ، ويقفون بالمرصاد أمام نمو وتطور الاتجاهات النقدية فى علم الاجتماع. والملاحظ ان النظم الحاكمة تشجع هذا الاتجاه اللاسياسى فى علم الاجتماع . لأنه يحقق لها مصالحها ويحافظ عليها .

(ب) علم الاجتماع الامبيريقى :

ويمثل تيار البحوث الامبيريقية الاتجاه الثانى فى علم الاجتماع العربى المعاصر . ومن أبرز ممثلى هذا الاتجاه حسن الساعاتى ، المولود عام ١٩١٦ . وقد درس التربية وعلم الاجتماع فى القاهرة ولندن ، ويعمل فى ميدان علم الاجتماع منذ عودته الى مصر عام ١٩٤٨ (١٠) . ومارس التدريس فى جامعة الاســـكندرية أولا ، ثم فى القاهرة بعد ذلك (جامعة عين شمس) (١١) ، ويتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ عام ١٩٥٦ .

ويهدف الساعاتى من دراساته الى التعرف على التغير الاجتماعى فى

---

(١٠) الدكتور حسن عبد العزيز الساعاتى حصل على الليسانس فى الآداب من قسم اللغة الانجليزية بآداب القاهرة (جامعة فؤاد الأول أيامها) سنة ١٩٣٨ . ثم حصل على دبلوم معهد التربية العالى بالقاهرة . ثم أرسل فى بعثة حيث حصل على الدكتوراه فى علم الاجتماع ١٩٤٦/٩/٣٠ تحت اشراف الأســـاتذة موريس جنزبرج (علم الاجتمـــاع) وهرمان مانهايم (علم الاجرام) وكارل لويد (العلوم والدراسات القانونية) . وقد نشرت رســـالته تحت عنوان **علم الاجتماع الجنائى** ، عام ١٩٥١ بالقاهرة . عن حسن سعفان ، موجز تاريخ علم الاجتماع فى مصر ، مرجع سابق ، ص٨٩ وما بعدها (المترجم)

(١١) تمت اضافة جامعة عين شمس من جانبى . (المترجم)

المجتمع المصرى باستخدام أساليب البحث الاجتماعى الامبريقى . وقد أولى اهتماما خاصا لدراسة العلاقة بين التغير الاجتماعى والجريمة ، وآثار التصنيع على المجتمع .

فدرس فى كتابه **علم الاجتماع الجنائى** (أنظر : الساعاتى ، ١٩٥١) انحراف الأحداث فى مصر . وبدأ دراسته بمناقشة النظريات المشهورة فى تفسير الجريمة ، مثل نظرية الوراثة ونظرية البيئة ، ونظرية تعدد عوامل السلوك الانحرافى .

ويتناول فى الفصل الثانى تطور تشريعات الأحداث فى مصر ، خاصة تلك المتصلة بتأهليهم وحماية الصغار . وهو يطالب فى ثنايا ذلك أن تعمل كافة تشريعات التأهيل على خدمة الحدث الجانح . ويقدم الساعاتى فى الفصل الثالث احصائيات عن الأحداث الجانحين فى مختلف المدن المصرية . وهذه الاحصائيات مصنفة حسب فئات السن ، ونوع الجناح ، وعدد مرات الجناح ، وحسب العقوبات التى صدرت بحق هؤلاء الجانحين . واتضح أن أغلب هؤلاء الأحداث الجانحين ارتكبوا جرائم الاعتداء على الممتلكات . أما صلب الكتاب فيقدم على دراسات امبيريقية أجراها المؤلف على أسباب جناح الأحداث فى مصر . وقد قام فى هذه الدراسة ببحث حالة ٨٠٠ حدث جانح من الجنسين فى مدن مختلفة ، كما درس مجموعة ضابطة من أحداث أسويا (غير جانحين) وزار أسرهم . وتدور الدراسة أساسا حول التعرف على الخلفية الاجتماعية للأحداث . فتتناول أسئلة عن الظروف الاقتصادية للأسرة ، وأسلوب الوالدين فى التربية ، وما اذا كانت الأسرة سليمة مكتملة أم لا ، وكذلك الحالة الصحية للأسرة . أما بالنسبة للحدث نفسه فقد اهتمت الدراسة بالتعرف على مدة استمراره فى الدراسة ، وتكوينه المهنى ، وبطالته ، وحالته الجسمية والنفسية ، والدوافع التى أدت الى الجناح من وجهة نظر الجانح نفسه .

وقد انتهت دراسته الى تأكيد أثر البيئة فى الجناح الذى تقول بـه

نظرية البيئة . ومن اهم أسباب جناح الأحداث البطالة ، وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة . اما أسلوب التربية والحالة الصحية فقد اتضح أنها عوامل ثانوية في هذا الصدد . وقد اعتبر الساعاتى أن العامل الرئيسى للجناح هو ضعف الانتماء الاجتماعى للحدث فى المدن نتيجة لعملية الهجرة من الريف الى المدينة . بل انه اتضح أن جناح الأحداث مشكلة حضرية خالصة (أنظر : الساعاتى ، ١٩٥١ ، صفحة ١٩٦) ، حيث يختفى فيها الضبط الاجتماعى ، الذى تمارسه الأسرة الكبيرة أو العائلة على الحدث فى القرية . وفى المدينة يتعرض الأحداث لتأثير بعض الكبار الذين يخضعونهم لهم ، ويستغلونهم فى تنفيذ بعض الأعمال الاجرامية . « ونستطيع أن نقول دون تحفظ أن جناح الأحداث وتفكك أواصرهم الاجتماعية تمثل الى حد كبير مشكلة الكبار لا الصغار » (الساعاتى ، ١٩٥١ ، صفحة ١٣٧) .

وقد شخص الساعاتى الهجرة من الريف الى المدينة وما يترتب عليها من تفكك الأواصر الاجتماعية كمشكلة خاصة بمصر وبالبلاد النامية بصفة عامة . وهى نفس المشكلة التى كانت تعانى منها البلاد الصناعية المتقدمة طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، مع اختلاف الظروف من بعض النواحى الأخرى .

وبناء على النتائج التى انتهت اليها الدراسة يعرض الساعاتى لبعض الاجراءات الوقائية لمواجهة الجناح ، وامكانيات تأهيل الأحداث المنحرفين . وتتمثل الخطوة الأولي عنده فى مكافحة الأمية والفقر والمرض . كما يجب أن تشارك كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية فى عملية تأهيل الأحداث الجانحين والشباب الذى يعانى من تفكك أواصره الاجتماعية ، خاصة تلك التى يتصل مجال نشاطها بهذا الميدان ، وخاصة الشرطة ، والمحاكم وكذلك المؤسسات الخاصة برعاية الأحداث وتأهيلهم للعودة الى المجتمع . كذلك يجب أن تأخذ العقوبات فى اعتبارها اصلاح الحدث الجانح ، ومن هنا تعد العقوبات القاسية أمرا ضارا لا يخدم هذا الهدف ، لأنها تؤدى

الى العكس ، وهى عودة الجانح نهائيا الى عالم الجريمة . كما يجب أن تشارك المدارس فى عملية الاصلاح ، وكذلك المؤسسات ، والآباء . ويوجه الساعاتى اهتماما خاصا فى دراسته لاجراءات الاصلاح وامكانياته . ومن الضرورى أن تتضمن تلك الاجراءات التشريعات والاجراءات القانونية والمؤسسات الخاصة برعاية الشباب .

لقد قدم الساعاتى فى هذا الكتاب دراسة دقيقة لجناح الأحداث وأسبابه وعوامله وتوصل بحق الى ان أسبابه ترجع الى البيئة الاجتماعية الموجودة فى المجتمع المصرى العربى . كما أن نظرته الى وظيفة العقوبة ، والى عملية الاصلاح ، وتأهيل الحدث للعودة الى المجتمع السوى نظرة ايجابية ، وهى خطوة تقدمية وليبرالية بالنسبة لقانون العقوبات العربى .

كما أن اجراءات الاصلاح التى يقترحها معقولة وسليمة تماما ، طالما أننا نتكلم فى حدود المجتمع القائم ولا نتجاوزه . ولكننا نلاحظ على أى حال أن الساعاتى لم يتخذ موقفا نقديا من الظروف الاجتماعية القائمة ، ومن ثم فاقتراحاته لا تنصرف الا الى الأعراض (ولا تمس جوهر الواقع القائم) . وقد صرف النظر عن تأمل الأسباب الحقيقية للتحضر وما ينجم عنه من تفكك الأواصر الاجتماعية للشباب .

ان دراسة الساعاتى نموذج للبحث الامبيريقى الجيد ، الذى يتصدى لدراسة احدى المشكلات الملحة للمجتمع العربى ، دون أن تكلف نفسها مئونة البحث عن الأسباب العميقة الكامنة فى الظروف الاقتصادية القائمة .

وقد قدم الساعاتى دراسة امبيريقية اخرى بعنوان : **التصنيع والعمران** (أنظر : الساعاتى ، ١٩٦٢) . وقد بدأ الكتاب بعرض تاريخى لتطور الصناعة فى مصر . وتمثل صلب الكتاب دراسة امبيريقية عن احوال عمال الصناعة فى مدينة الاسكندرية . ولن يتسع المقام هنا لاستعراض أبواب الدراسة ومضمونها والمناهج التى استخدمت فى اجرائها ، ولكننا نرى من الواجب الاشارة بايجاز الى أهم نتائج البحث . انتهى الساعاتى الى أن نسبة كبيرة من العمال هم عبارة عن فلاحين مهاجرين من المناطق الريفية

المجاورة . فالصناعة تساهم بذلك فى تخفيف الضغط السكانى على القرى ، خاصة تلك القريبة من مدينة الاسكندرية . (انظر : الساعاتى ، ١٩٦٢ ، صفحة ٣٩٠) . ويأتى أغلب أولئك العمال الى المدينة فى سن صغيرة جدا ، فى عمر يتراوح بين الثالثة عشر والثالثة والعشرين . ويأتون على غير دراية بأى مهنة صناعية ، ولذلك لا يمكن أن يلتحقوا الا بأعمال معاونة ، أو أن المصانع تقوم بتدريبهم بمعرفتها على الأعمال التى سيؤدونها . وهم يعيشون فى انغالب بعيدا عن وسط المدينة فى احياء متخلفة قريبا من أماكن عملهم .

ويختلف أسلوب معيشة العمال الحضريين من حيث أنهم يعيشـــون فى ظروف سكنية أفضل . ولكن الأجور بصفة عامة منخفضة ، ولا تفى بعد دفع نفقات الطعام والمسكن الا للجلوس على المقهى فى بعض الأحيان أو دخول السينما بين الحين والآخر . وقد أبدى جميع العمال رغبتهم فى الحصول على وظائف ثابتة ، كما اتضح أن تنقل العمال بين المصانع أمر قليل الحدوث .

ولتحســـين احوال العمال يقترح الساعاتى أن تســـاهم المؤسسات الصناعية مجتمعة فى تحسين ظروف السكن وتقديم خدمة صحية مجانية للعمال (أنظر : الساعاتى ، ١٩٦٢ ، صفحة ٣٩) . أما تدفق العمال الريفيين غير المنظم على المدنية ، والذى يؤدى الى مشكلة تضخم خطيرة لمدينة الاسكندرية، فلا يمكن مواجهته الا بواسطة بعض الاجراءات الحكومية . ولذلك يجب انشاء مكاتب جديدة للعمل ، وتوسيع وتدعيم مكاتب العمل القائمة ، وهى الجهة المسئولة عن اختيار العمال الجدد ، وتوجيههم ، وتدريبهم (انظر : الساعاتى ، ١٩٦٢ ، صفحة ٣٩٦) .

وهكذا يتضح من هذا العرض الموجز أن الساعاتى يقدم فى هذا الكتاب صورة مفصلة لحالة العمال الصناعيين . وهو يقدم فى هـــذه الدراســـة مادة غنية ، كما فعل فى دراســـته عن جناح الأحداث . وهى مادة يمكن اخضاعها لمزيد من التحليلات والاستفادة بها فى اجراء دراسات مقارنة . ويمكن أن نصف الدراستين معا بأنهما دراستان امبيريقيتان جيدتان ، أدتا دورا رياديا فى المنطقة العربية وقت ظهورهما .

وعلاوة على هاتين الدراستين الامبيريقيتين قدم الساعاتى دراسة بعنوان : **علم الاجتماع القانونى** (انظر : الساعاتى ، ١٩٦٨) وعددا من الكتب فى علم الاجتماع العام .

وقد استهدف الساعاتى بدراساته الامبيريقية تأسيس مدرسة عربية فى علم الاجتماع ، تكون لهـا نظرياتها الخاصة يمكن أن تتفق أو تختلف مع النظريات السوسيولوجية التى توصل اليها علماء الاجتماع فى البلاد الأخرى . (انظر : مقدمة الطبعة الثانية من كتاب : علم الاجتماع القانونى) .

ويمكن القول على اى حال بأن هدف الساعاتى ، الوصول الى نظرية عن طريق البحوث الامبيريقية ، لم يصادف نجاحا حتى الآن .

كذلك أنشىء فى القاهرة فى منتصف الخمسينات **المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية** ، الذى يهدف أساسا الى اجراء بحوث امبيريقية وتشمل موضوعات اهتمامه : ــ التصنيع ، دراسة المجتمع الريفى ، بحوث الأسرة ، البحوث السيكولوجية ، دراسة الرأى العام ... وغيرها كثير . كما يهتم المركز اهتماما كبيرا بعلم اجتماع الجريمة . وتهتم الشعبة الجنائية بالمركز بدراسة انحراف الأحداث ، والسلوك الاجرامى ، وتأهيل المجرمين ، وتنفيذ العقوبات ، ومكافحة الجريمة (الدفاع الاجتماعى) ، وكشف الجريمة ، والبغاء ، وتعاطى المخدرات (١٢) .

---

(١٢) من الواضح أن عرض المؤلف لنشاط المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ينطوى على شىء من التقصير ، فموضوعات البحوث أكثر تنوعا من هذا ، وليست كافة البحوث من النوع الامبيريقى الذى يعنيه المؤلف ضمن هذا التيار ، فبعضها يأخذ فى اعتباره الاطار الاجتماعى الأكبر ، وليس قاصرا على الرؤية الامبيريقية الضيقة . كما أن بعضها الآخر يحوى اضافات منهجية جديرة بالتنويه . ومع ذلك فالجانب الأكبر من بحوث المركز مما ينتمى الى هذا التيار (المترجم)

والى جانب نشاط اجراء البحوث العلمية يقوم المركز القومى برسالة المشاركة فى العمل العام ، وعمليات التدريب والتوعية . ويتم هذا من خلال المحاضرات ، والمؤتمرات ، ونشر تقارير البحوث ، وتنظيم برامج ودورات تدريبية ، مثل دورات ضباط الشرطة ووكلاء النيابة المشتغلين بمكافحة الجريمة وتنفيذ العقوبات .

ويمارس المركز تأثيرا واسع النطاق من خلال مشاركة ممثلى بعض الوزارات والمصالح فى مجلس ادارته ، ومشاركة الجامعات والشرطة والسجون فى برامجه ومشروعاته .

ولا يقتصر نشاط المركز البحثى على مصر وحدها ، ولكنه يمتد الى دول عربية أخرى . كما يهتم المركز بالتعاون مع بعض الجامعات الأجنبية والمنظمات الدولية مثل منظمة اليونيسيف .

ولن يتسع المقام لتقديم صورة كاملة عن نشاط هذا المركز ، ونحيل القارىء المهتم الى التقارير غير الدورية التى ينشرها المركز عن نشاطه (انظر : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٢) .

كما لن يتسع المقام لعرض رؤية نقدية لنشاط المركز ، فهذا العمل يحتاج الى دراسة مستقلة .

ولا ننسى فى سياق حديثنا عن البحوث الامبيريقية فى العالم العربى أن نشير الى **مركز الدراسات الفلسطينية** ، الذى أنشىء فى بيروت فى منتصف الستينات . ويهتم هذا المركز بدراسة تغير البناء الاجتماعى للمجتمع العربى الفلسطينى ، وقد نشر عددا من الدراسات عن أحوال الفلسطينيين فى البلاد العربية المختلفة . ومن هذه الدراسات دراسة بسام سرحان الشهيرة (التى نشرت باللغة الألمانية أيضا) وعنوانها : **أطفال التحرير** (انظر : سرحان ، ١٩٧٠) والتى أثبت فيها تفكك الأواصر الاجتماعية للأطفال الفلسطينيين فى مخيمات اللاجئين وكذلك فى قلب المجتمعات العربية التى

يعيشون فيها . كما تهتم الدراسة بتأهيل هؤلاء الأطفال وتعليمهم ووعيهم بوطنهم فلسطين .

ونشير فيما يلي على عجل الى بعض الدراسات التى تناولت الظروف المهنية للفلسطينيين ، مثل دراســة بلال حسن (١٩٧٤) عن أحــوال الفلسطينيين فى الكويت ، والتى ركز فيها على دراسة تطور البناء المهنى للمهاجرين الفلسطينيين المقيمين بالكويت . وقام هانى مندس **Mundus** باجراء دراسة (عام ١٩٧٤) . عن ظروف العمل فى مخيم تل الزعتر ، تحوى بيانات رقمية مفيدة عن المستويات المهنية للعمال الفلسطينيين . وقام جميل هلال باجراء دراسة (عام ١٩٧٥) مماثلة عن احوال العمال الفلسطينيين فى الأردن . كما نشر مركز الأبحاث الفلسطينية دراسات أخرى عن أحوال المرأة ، وعن تعليم الفلسطينيين ، وكذلك عن التطور التاريخى والسياسى للوطن العربى الفلسطينى .

ويجمع بين كل تلك الأبحــاث أنها تدرس جوانب جزئية من الواقــع الاجتماعى للفلسطينيين بدرجة كبيرة من الدقة العلمية . والأمر الــذى ينقصنا هو التحليلات الشاملة للموضوع ، التى تأخذ فى اعتبارها الآثــار المتبادلة بين التنظيم السياسى والبناء الطبقى .

ويختلف عن الدراسات التى عرضنا لها حتى الآن فى المنطق السوسيولوجى الدراسات التى صدرت عن **مركز دراسات الوحدة العربية** الذى أنشىء فى بيروت منذ خمس ســنوات (تاريخ المقال ١٩٨٢) . ووجــه الاختلاف أن دراسات هذا المركز لا تقتصر على دراسة موضوعات جزئية من العالم العربى، ولكنها تطمح الى اجراء تحليل للمجتمع العربى ومشكلاته وأبنيته ، والى أن نتعرف على الشروط اللازمة لتحرر العالم العربى ودراسة امكانيات تحقق الوحدة العربية . وينتمى الى هذا المركز عدد من العلماء العرب المعروفين والسياسيين الســابقين ، وينهض باجراء تحليلات تاريخية اجتماعية كما يقوم بدراسات امبيريقية .

ومن النماذج المعبرة تعبيرا جيدا عن تصور هذا المركز الدراسة التى صدرت فى بيروت عام ١٩٨٠ بعنوان : **القومية العربية فى النظرية والتطبيق .** وتبدأ هذه الدراسة بتحليل تاريخى للفكر القومى العربى . ثم تلى ذلك دراسة امبيريقية تتناول « اتجاه الرأى العام العربى تجاه قضية الوحدة العربية » . وتقوم هذه الدراسة على اجراء مقابلات منظمة مع ستة آلاف شخص فى عشر دول عربية . وينتمى المبحوثون الى كافة الفئات السكانية فى تلك المجتمعات .

وتمثل نتائج هذه الدراسة دعما قويا لدعاة الوحدة العربية ، حيث اوضحت أن الغالبية العظمى من المواطنين العرب (٧٨٪ ، أنظر : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ، صفحة ١٣١) يؤيدون الوحدة ، سواء فى شكل اتحاد بين البلاد العربية أو فى صورة وحدة اندماجية فى دولة واحدة . وقد اعتبر المبحوثون أن التعاون الذى كان قائما حتى الآن فى اطار الجامعة العربية غير كاف بالغرض (أنظر ، المركز ، ١٩٨٠ ، صفحة ١٩١).

ومن نتائج الدراسة الأخرى المفاجئة أن النظم السياسية والايديولوجية المختلفة والصراعات القائمة بين الحكومات العربية لم تؤثر على نتائج البحث فى البلاد العربية المختلفة (١٩٨٠ ، صفحة ١٩٤) .

ولا تصدر الوحدة عن أى مشاعر رومانسية ، ولكنها تعد — فى نظر المبحوثين — كوسيلة لتحقيق التطور الفعال للبلاد العربية ، ولانجاز تقدم على الصعيد المعنوى والاستراتيجى . وكشف البحث عن أهمية الاسلام بالنسبة لحركة الوحدة العربية ، حيث اعتبره ٦٠٪ من المبحوثين عاملا هاما من عوامل الوحدة ، بينما طالب ٣٠٪ منهم بتأسيس دولة الوحدة على أساس من الاسلام (١٩٨٠ ، صفحة ١٩١) . كما طالبت الأغلبية بأن يتم تحقيق الوحدة عن طريق العمليات الديموقراطية ، وليس عن طريق العنف (صفحة ١٩٣) .

وأول معوقات الوحدة العربية التى كشفت عنها الدراسة تأثير القوى

الأجنبية ، على حين اعتبر ٨٧٪ من المبحوثين أن الصفوة الحاكمة تمثل العقبة الثانية أمام هذه الوحدة (صفحة ١٥١) .

وفيما يتعلق بقضايا الوحدة العربية أثبتت الدراسة وجود وعى قومى وسياسى متطور لدى جميع المبحــوثين ؛ حيث ثبت درايتهم بالمحــاولات السابقة لتحقيق تلك الوحدة (صفحة ١٩١) .

وقد تلت تلك الدراسة الامبيريقية موضوعات أخرى تعالج : تطور القومية العربية ، ومحاولات الوحدة السابقة ، ودور الاسلام فى المجتمع العربى ، وأثر البترول على التغير الاجتماعى .

ويهتم المركز بمعالجة موضوعات من شأنها تنمية الوعى ، وهى تمثل اهمية كبرى للعالم العربى ، وهو بذلك يستجيب لرغبة الشعب العربى كله فى الوحدة ، كما أثبتت الدراسة السابقة . وتعبر عن رسالة مركــز دراسات الوحدة العربية فى بيروت بنفس الوضوح مجلة **الفكر العربى** التى تصدر كل شهرين .

ويلاحظ أن حرص المركز على اجراء دراسات تحليلية نظرية ودراسات امبيريقية أيضا ، وكذلك اهتمامه بالأبعاد العربية العامة للظواهر والمشكلات الاجتماعية يعد شــيئا جديدا على العالم العربى ، وينتظر منه أن يحقق الكثير . وأن يتسمــنى لنا تقديم تقييم مفصـــل لمركز الدراسات فى الوقت الراهن ، اذ لم ينقض على انشائه سوى وقت قصير نسبيا .

وهكذا نرى أن البحوث الامبيريقية تمثل مساحة عريضة من اهتمام علم الاجتماع العربى (١٣) . ويتضح من النماذج التى عرضنا لها انه توجد ضمن

---

(١٣) هذا العرض الامبيريقى ينقصه الحديث عن عدد ضخم من رسائل الماجستير والدكتوراه فى علم الاجتماع التى أجازتها الجامعات المصرية خلال الستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات ، وكثير منها ينتمى الى هذا الاتجاه ويحوى اسهامات ـــ رغم كل التحفظات عليها ـــ لا يمكن تجاهلها ونحن بصدد
=

هذا الاتجاه بعض البدايات الطيبة التى يمكن تطويرها . فقد تناولت بعض الدراسات الامبيريقية جوانب جزئية من المجتمع العربى تناولا علميا دقيقا . غير أن أصحاب هذا الاتجاه لم يستطيعوا أن يطوروا من خلال الأعمال التى قدموها نظرية خاصة متميزة . كما لم يوفقوا فى التحرر من الاطار الاقليمى لمعالجتهم ، فهذا المنظور الاقليمى الضيق يحجب عنهم رؤية الأبعاد العربية الكلية للمشكلات التى يدرسونها .

ويستثنى من هذا الحكم اعمال مركز دراسات الوحدة العربية التى تدل على وعى بالمشكلات القائمة .

وقد سبق أن لمست المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم — الجامعة العربية ضرورة النظر الى المجتمع العربى ككل (١٤) . فقد نظمت تلك المنظمة فى عام ١٩٧٣ فى الجزائر **حلقة للنهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى**، دعت اليها علماء اجتماع من كافة الأقطار العربية . وقد حاولت المنظمة أن تقدم هذه الحلقة نظرة عامة على وضع علم الاجتماع العربى فى البلاد

= عرض الملامح العامة الاجتماع العربى خاصة وان أصحاب هذه الرسائل ، الذين هم الآن شباب هيئة تدريس الاجتماع بالجامعات منتشرون فى كل الجامعات العربية ، ويسهمون بشكل او بآخر فى توجيه البحوث الاجتماعية فى البلاد التى يعملون فيها . وعدد غير قليل من تلك الرسائل منشور فعلا فى صورة كتب ومن السهل الرجوع اليه . واذا كان من المتعذر الحديث عن نماذج منها تفصيلا ، فكان ينبغى الاشارة الى هذه الفئة الكبيرة من البحوث ولو بسطرين . (المترجم)

(١٤) أخشى أن يكون الزميل الكريم مؤلف المقال قد أسرف على نفسه وعلى علماء الاجتماع فى طرح هذا المطلب بكل هذا الاصرار والالحاح . فقد أجازت الجامعات المصرية والعربية عددا ضئيلا من رسائل الماجستير والدكتوراه عن موضوعات (جزئية أيضا !) عن بعض المجتمعات العربية ، أنجز معظمها أبناء تلك البلاد الذين درسوا بالجامعات المصرية . ولكن ما زلنا نتوقع أن يقوم هؤلاء الأبناء بعد عودتهم الى بلادهم بتقديم دراسات (جزئية أيضا !) عن مجتمعاتهم ... ومن تراكم هذه المعلومات يمكن أن =

المختلفة ، حيث نشرت قائمة بأسماء المشتغلين بتدريس علم الاجتماع فى تلك البلاد ، ونشرت قائمة بموضوعات البحوث والدراسات التعليمية فى ميدان علم الاجتماع . وقد احتل الاتجاه الامبيريقى فى علم الاجتماع مكانا كبيرا فى تلك الحلقة تتوازى مع نصيبيه الفعلى من الدراسات . كما وجهت فى تلك الحلقة الانتقادات الى الطابع الاقليمى لبحوث علم الاجتماع ، كما أخذ عليه تبعيته لسياسات الدولة الموجود فيها من ناحية ، وتبعيته لعلم الاجتماع الغربى من ناحية أخرى . وقد طالب المؤتمرون بتأسيس اتحاد عربى عام لعلم الاجتماع ، يمكن أن يؤدى الى تدعيم الاستقلال عن الوصاية الحكومية ، ويساعد على تطوير نظرية سوسيولوجية مستقلة (١٥) .

(ج) الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

يمثل أحمد أبو زيد — الأستاذ الجامعى المصرى — تيارا خاصا داخل

= تقدم قائمة علم اجتماع عربى . انى أتساءل ببساطة ، ودون تعقيد ، كيف لى أن أتحدث عن قطر عربى لم أزره ، ولم أقرأ عنه ، ليس تقصيرا منى ، ولكن لأنه لم تجر على هذا القطر أى دراسة علمية عصرية ، أو عدد ضئيل من الدراسات الجزئية التى لا تكفى لتكوين صورة عن مجتمع ذلك القطر العربى ككل ، أو عن جوانب أخرى من حياة ذلك المجتمع . أما اذا أراد الزميل الدكتور الاربى أن تتجه كل الدراسات منذ البداية الى اتخاذ المجتمع العربى من خليجه الى محيطه ميدانا لها ، أى دراسات ضخمة ، فهل كل الدراسات تكون كذلك ، وهل هناك تمويل لهذه الدراسات ، وهل تسمح كل الحكومات ، وعشرات الأسئلة يضن بها القلم .

ولكن قبل هذا لا معنى للكلام عن ربط مشكلة معينه بالاطار العربى العام ، أو رؤية المشكلة فى محيطها العربى العام ، أو دراسة المجتمع العربى ككيان كلى . أولا : لأن هذا ليس هو كل أنواع وأصناف الدراسة الممكنة ، فهناك أنواع أخرى مشروعة ولازمة ، وثانيا لأن عددا من الشروط الهامة لاجراء تلك الدراسات غير متحقق بعد . (المترجم)

(١٥) حدث بعد ذلك بالفعل أن عقد مؤتمر عن « أوضاع العلوم الاجتماعية فى الشرق الأوسط » فى مدينة الاسكندرية فى الفترة من ١ — ١٠ يوليو ، ١٩٧٤ . وقد أثمر هذا المؤتمر عن انشاء « منظمة تطوير العلوم الاجتماعية =

حركـــة علم الاجتماع ، هو الانثروبولوجيا الاجتماعية . وقد قام أبو زيد باجراء دراسات اثنولوجية ميدانية عن البداوة فى العالم العربى : فى مصر ، وليبيا ، وسوريا ، والأردن ، والمملكة العربية السعودية ، ونشر تقارير بنتائج تلك الدراسات (انظر : أحمد ابو زيد ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٣ أ ، ١٩٦٣ ب ، ١٩٦٧ أ) .

كذلك اثرت بحوثه الميدانية عـــلى مؤلفه الرئيسى **البنـــاء الاجتماعى** (انظر : أحمد أبو زيد ، ١٩٦٧ ب) . وهو يتناول فى البداية بشـــكل عام العلاقة بين الايكولوجيا والاقتصاد وانساق القرابة والأبنية الاجتماعية ، معتمدا فى ذلك على دراسات ونظريات كبار علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية الأوربية ، وخاصة أصحاب الاتجاه البنائى والاتجاه الوظيفى مثل رادكليف براون ، ومالينوفسكى ، وايفانز بريتشارد وغيرهم . ثم ينتقل بعد ذلك الى توضيح تلك المعارف العامة من واقع دراساته ودراسات غيره عن الأبنية الاجتماعية للعرب البدو . وهكذا يتطرق الى معالجة مفصلة للعلاقات بين المناخ ، والظروف الجغرافية والاقتصاد وانكان لا يتبنى فهما حتميا لها . ثم ينتقل الى دراسة العوامل التى تؤدى الى ممارسة الضبط الاجتماعى فى المجتمعات البسيطة وفى المجتمعات المعقدة.

ويعرض مؤلف أحمد أبو زيد هـــذا الأبنية الاقتصـــادية والاجتماعية

= فى الشرق الأوسط » التى عقدت عدة دورات بعد ذلك فى داخل وخارج مصر ، وتوقف نشاطها أو كاد منذ أكثر من ست سنوات .

كما أشير بهذه المناسبة الى حدث أخطر وأهم هو انعقاد « المؤتمر الثـــانى للاجتماعيين العرب « الذى تم فى بغداد من ٣ — ٥ تشرين ثانى (نوفمبر) ١٩٨١ . وقد أسفر هذا المؤتمر عن تأسيس « اتحاد الاجتماعيين العرب » واقرار النظام الأساسى لهذا الاتحاد .

وقد نشرنا فى العدد الثالث من هذا الكتاب الســـنوى ، عدد أكتوبر ١٩٨٣ البيان الختامى لهـــذا المؤتمر ، ونص النظام الأســـاسى لاتحـــاد الاجتماعيين العرب . على صفحات ٤١٥ — ٤٢٤ . (المترجم)

للمجتمعات التقليدية آخذا فى اعتباره جميع العوامل المؤثرة عليها ، ويتميز عرضه بالاقتناع والوضوح ، وذلك بسبب ما يعقده من مقارنات مع ما اجراه هو نفسه من بحوث . وعلاوة على تقارير بحوثه الميدانية ومؤلفه المذكور ترجم أحمد أبو زيد كتاب **الانثروبولوجيا الاجتماعية** من تأليف ايفانز بريتشارد الى اللغة العربية (١٩٧١) .

ويعد على الوردى ، المولود فى العراق عام ١٩١٣ ، من أشهر علماء الاجتماع المعاصرين . وهو واحد من مؤسسى كلية علم الاجتماع (!) بجامعة بغداد . وينتمى الجانب الأكبر من بحوثه الى البحوث التاريخية الاجتماعية والتاريخية الثقافية ، من هذا مثلا كتابه عن ابن خلدون والمعنون **منطق ابن خلدون فى ضوء حضارته وشخصيته** ، الصادر عام ١٩٦٢ . أما مؤلفه الرئيسى فهو كتاب علم الاجتماع البدوى (انظر الوردى ، ١٩٧٢) ، فقد لخص فيه كثيرا من دراساته السابقة ، وهو ذو طابع انثروبولوجى اجتماعى ، ولكننا نلمس فيه عناصر واتجاهات سيكولوجية واضحة . وهو يتناول فيه المجتمع العربى والثقافة العربية ، مع اهتمام خاص بالسمات المميزة للعراق . وهو يعتمد اعتمادا أساسيا على ابن خلدون ، وقد استعار منه نظرية الصراع الدائم بين نمط الحياة الحضرية ونمط الحياة البدوية . وهو يرى أن مرحلة ماقبل الرأسمالية فى المجتمع العربى كانت تنطوى على نمطى انتاج متميزين ، كانا متزامنين فى الوجود ، وبينهما تعارض . وأسس الوردى نظريته فى انشطار شخصية الفرد العربى على أساس انساق القيم الثقافية المتباينة التى انبثقت عن نمطى الحياة المتعارضين . « ويوجد الشعب العراقى فعلا بين نسقين متعارضين من المبادىء الاجتماعية : مبدأ الحياة البدوية ، الذى ورد علية من الصحراء المحيطة به ، ومبدأ الحياة الحضرية (المستقرة) ، الذى ورثه عن ثقافته الحضرية » (انظر : الوردى ، ١٩٧٢ ، صفحة ٣٢) . فمحور الدراسات العلمية التى أجراها الوردى يدور حول المجتمع العربى فى ماضيه وحاضره . وقد كان يستهدف تصوير التاريخ الثقافى العربى كعملية متصلة ومستمرة . وكان يصور المشكلات

المعاصرة فى سياقها التاريخى . وقد رفض استخدام مناهج علماء الاجتماع الأمريكيين الامبيريقيين فى تحليل المجتمع العربى لعدم ملاءمتها . ورأى أن منهج ماكس فيبر أكثر صلاحية لدراسة المجتمع العربى . ويقول الوردى : « فهذا المنهج يقوم على « الفهم » وعلى وضع « الأنماط المثالية » وهو يصلح صلاحية تامة لدراسة طبيعة مجتمعنا وظروفه الخاصة . أما المنهج الأمريكى فهو أقل منه صلاحية ويؤدى بنا الى الوقوع فى المشكلات والاخطاء التى نحن فى غنى عنها » . (انظر : الوردى ، ١٩٧٢ ، صفحة ٢٦) . ويرجع الفضل الى على الوردى فى أنه بدأ النقاش حول المنهج فى علم الاجتماع العربى ، وأعطاه دفعة قوية . ويقوم نقده للامبيريقية على أساس أنه يرى أن علم الاجتماع عبارة عن علم تاريخى ثقافى وعلم تحليلى ، وعلى تصوره الخاص للسمات المميزة للمجتمع العربى . ورغم ذلك لم يستطع الوردى أن يطور نظرية يستطيع بواسطتها علم الاجتماع العربى دراسة المجتمع العربى المعاصر . كما أن الأساس الذى انطلق منه فى تحليل المجتمع العربى كان سيكولوجيا وغير سياسى .

(د) علم الاجتماع السياسى :

هناك الى جانب الاتجاهات التى عرضنا لها لعلم الاجتماع العربى اتجاه آخر هو علم الاجتماع السياسى . وينتمى ممثلوه الى اتجاهات ومذاهب متنوعة ، بحيث يتعذر تصنيفهم فى مدرسة واحدة . ونذكر منهم على سبيل المثال : فرانز فانون ، وساطع الحصرى ، وعبد الله العروى .

عاش فانون من ١٩٢٤ حتى ١٩٦١ وشارك كطبيب فى حرب التحرير الجزائرية ، وكتب عن خبراته بالمجتمع العربى ، وعن أثر السلطة الاستعمارية على ذلك المجتمع فى كتابه الشهير **معذبو الأرض** (صدرت له ترجمة ألمانية ، هامبورج ، ١٩٦٩) .

أما ساطع الحصرى (عاش من ١٨٧٩ حتى ١٩٦٨) فنذكره هنا كممثل لكثرة علماء الاجتماع السياسى الذين انبروا للدفاع عن القومية العربية

والوحدة العربية . ومع أنه كان فى الحقيقة سياسيا ومفكرا ايديولوجيا ، الا أن مؤلفاته تقدم لنا تحليلات سياسية اجتماعية وتاريخية للمجتمع العربى . ويصدق ذلك بصفة خاصة على كتابه : **البلاد العربية والدولة العثمانية** (انظر : الحصرى ، ١٩٥٧) . وقد امتد نشاطه الأساسى طوال الفترة من ١٩٢٠ حتى ١٩٦٠ ، ولكن تأثيره على حركة الوحدة العربية مازال فعالا وقويا حتى اليوم ،بحيث أنه يتعين أن نذكره فى حديثنا عن علم الاجتماع العربى المعاصر . ويرى الحصرى كمؤمن بفكرة العروبة أن حل مشكلات العالم العربى وتطويره تطويرا ناجحا سليما لا يمكن أن يتم فى اطار تكامله ووحدته . كما يرى ضرورة تعديل البناء الاجتماعى للمجتمع العربى ، لكى تؤدى الى القضاء على الأبنية القبلية الرجعية السائدة فى البلاد العربية ، وهذا لن يتم الا داخل مجتمع عربى موحد .

ويتساءل عبد الله العروى فى كتابه **الايديولوجية العربية المعاصرة** (الصادر عام ١٩٧٠) عن الهوية العربية ، وعن أسباب تخلف المجتمع العربى وما أدى اليه هذا التخلف من ضياع الهوية العربية .

وهو يميز داخل الايديولوجية العربية بين ثلاثة أشكال رئيسية ، من شأنها أن تساعدنا على فهم المجتمع العربى بشكل أفضل . الشكل الأول يتمثل فى الدين ، والثانى فى التنظيم السياسى ، والثالث فى المجال التكنولوجى العلمى (أنظر : العروى ، ١٩٧٠ ، صفحة ٤٥) . وتمثل هذه الأشكال الثلاثة للايديولوجية ثلاثة اسس مختلفة لتفسير ازمة الهوية العربية التى يعانى منها المجتمع العربى وسبل التغلب عليها وعلاجها . فعلى حين يرجع الشكل الأول فقدان الهوية الى الرجوع عن التعاليم الاسلامية الحقة ، يبحث الاتجاه الثانى عن تفسير هذه الأزمة داخل المجال السياسى القائم ، ومن ذلك ارجاعها الى نظام الحكم العثمانى المستبد . ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع العربى لن يستطيع ان يستعيد هويته الا اذا نجح أولا فى القضاء على الحكم المطلق المستبد وأقام مكانها نظاما ديموقراطيا . أما الاتجاه الثالث فيرجع أسباب التخلف العربى الى التخلف التكنولوجى والتخلف

العلمى . فالشىء الذى يميز الشرق عن الغرب ليست هى السمات الدينية أو السلالية (الاثنية) ، وانما الذى يميزهما هو الصناعة وحسب . وقد استطاع الغرب أن يحقق تقدمه عن طريق العمل وتطبيق العلوم (أنظر : العروى ، ١٩٧٠ ، صفحة ٥٤) . ويرى العروى أن هذه الاتجاهات الثلاثة تعبر عن : « ثلاثة أشكال من الوعى العربى منذ نهاية القرن الماضى ، الذى يحاول أن يفهم نفسه ويفهم الغرب » (العروى ، ١٩٧٠ ، صفحة ٥٦) .

ان العروى يحاول بذلك تصنيفه أسباب التخلف العربى الى موضوعات . وهو يرى أن كل شكل من أشكال الوعى الثلاثة التى حددها يمثل ايديولوجية لمواجهة هذا التخلف والقضاء عليه . فالدين والسياسة والتكنولوجيا كايديولوجيات للتقدم يعبر كل منها عن اتجاه يفسر التخلف العربى تفسيرا واحديا (أى بعامل واحد) . ولا شك أن العروى بهذه النظريات المجردة ، التى تبحث عن أسباب التخلف وعن وسائل التغلب عليه فى البناء الاجتماعى الايديولوجى الفوقى ، لاشك أنه بذلك يتجاهل أسباب هذا التخلف على المستوى الاجتماعى وعلى المستوى الدولى . يضاف الى ذلك أن عوامل التخلف التى أشار اليها ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها ولا تؤثر بعيدا عن ملابساتها الاجتماعية .

ولا شك أن العروى على حق عندما تبين أن الايديولوجية العربية لها علاقة بالايديولوجية الأوربية ، ولكن تلك العلاقات كانت دائما علاقة تضاد وتنافر . فتحدى الثقافة الأوربية للثقافة العربية أدى الى حوار والى مواجهة فكرية مع الحضارة الأوربية . ولم يؤد هذا الحوار الى انبثاق أستراتيجيات خاصة للتنمية ، بل الذى حدث فعلا هو تقليد أعمى (غير متمحص) للثقافة والتكنولوجيا الأوربية . وقد اتضح فيما بعد أن تطوير المجتمع العربى يتطلب الاعتماد على الامكانيات الذاتية والعمل على تطوير هذه الامكانيات . أن تفسيرات تخلف المجتمع العربى التى توصل العروى الى تحديدها استنادا الى تصنيفه الثلاثى هذا ، تقتصر كما رأينا على

نماذج تفسير واحدية ، يلتمسها صاحبها فى البناء الفوقى ، وليس فى الأساس المادى للمجتمع .

٥ ـ ملاحظات نقدية حول تطوير علم اجتما عربى :

اتضح من عرضنا لاتجاهات علم الاجتماع العربى ان البحوث الامبيريقية تحتل مساحة عريضة منه . كما تسيطر على هــذا العلم محاولات عرض النظريات السوسيولوجية الأوربية والامريكية . وتكاد لا توجد محاولة حتى الآن لتطوير نظريات خاصة . والملاحظ ان تلك المشكلة لم تدرك حتى الآن الا بشكل جزئى فقط ، فالى جانب المطالبة بتطوير أدوات بحث خاصة ، وتطوير نظريات مستقلة ، ومفاهيم ومناهج خاصـــة بعلم اجتماع عربى مستقل ؟ يوجد راى معارض يرى أن هذه الأمور تزيد ليس له داع . وقد أبدى عالم الاجتماع المصرى على عيسى فى حلقة تطوير علم الاجتماع فى الوطن العربى التى عقدت فى الجزائر عام ١٩٧٣ رأيا يقول فيه لا ينبغى اضاعة الوقت فى الاشتغال بالقضايا المنهجية و لنظرية . ويقول على عيسى فى هذا الصدد : « ان كل ما كتب عن تاريخ علم الاجتماع وتاريخ النظريات السوسيولوجية والفكر الاجتماعى يعد مراجع عامة لمكتبة . ولا يجب ان أن تتخذ مواضيع للدرس ، أو التخصص أو الامتحانات . نحن نحتاج الى دراسات فى علم الاجتماع تهتم بدراسة تاريخ الحاضر أو بالأصح بدراســـة الواقع الذى نعيش فيه والـــذى ندرســـه ، وذلك لكى نتمكن من فهمـــه ونستطيع ان نأخذ منه ما يعود على مجتمعنا بالفائدة » . (انظر : عــلى عيسى ، ١٩٧٣ ، صفحة ٤٠٦) .

ان علم اجتماع كهذا ينفى النظريات الى المكتبات ، ولا يتخذها موضوعا للدرس ولا للبحث لهو علم عاجز عن تفسير المشـــكلات الاجتماعية . فهو يقصر نفسه على اجراء المشروعات البحثية الامبيريقية ، التى تمثل جزئيات فرعية للمجتمع . ولكن هذه البحوث ستكون عاجزة ، بسبب افتقارها الى الأسس النظرية اللازمة ، عن تحليل تلك الجزئيات الفرعية فى اطارها الاجتماعى الكبير . فرغم أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية المعاصرة ، لا يمكن فهمها

ولا تفسيرها دون معرفة عميقة بالتاريخ .. فبدون الاحاطة بالتاريخ ، وبقيم ومعايير المجتمع الذى ندرسه يستحيل علينا فهم مشكلات التغير الاجتماعى .
وفى مجتمعنا العربى بالذات يعد الاشتغال بالتراث الثقافى الخاص أمرا ضروريا لمواجهة أزمة الهوية التى نعانى منها ولتدعيم عوامل الوحدة والتكامل فى العالم العربى .

ومن الواضح ان هذا الاتجاه فى علم الاجتماع العربى ، الذى لا يؤمن بضرورة التكامل بين النظرية والبحث الامبيريقى ، ينحدر بنفسه الى مستوى التكنولوجيا الاجتماعية ، اذ يعتبر اجراء الدراسات الامبيريقية هو الرسالة الأصيلة لعلم الاجتماع .

كما قرر محمد طلعت عيسى (١٩٢٣ — ١٩٨٣) أمام حلقة تطوير علم الاجتماع فى الوطن العربى أيضا ان علم الاجتماع العربى يعمل بمفاهيم مستعارة (أنظر محمد طلعت عيسى ، ١٩٧٣ ، صفحة ٢٦٤) .. وقد نادى بتطوير نظريات تتناسب مع الثقافة العربية . والصحيح فى ذلك أننا لن نستطيع تطوير نظريات خاصة بنا ما لم نتعرف أولا على تراثنا الثقافى، وعلى الفلسفة الاجتماعية وعلى دين ، وقيم ومعايير المجتمع العربى .

وهنا يتضح لنا بكل جلاء ان علم الاجتماع لا يصح أن يقتصر فى التدريس خاصة على ترديد تراث علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى ، وانما يتعين عليه أ ن يعلم ايضا الفكر الاجتماعى العربى . فالوعى بالهوية الثقافية الخاصة والوقوف على التراث الاجتماعى العربى وكذلك على تراث علم الاجتماع الأوربى كفيل بأن يمكننا من تطوير نظريات سوسيولوجية خاصة متميزة ، تساعدنا على فهم المجتمع العربى ومواجهة مشكلاته المعاصرة .

ولن يتسنى تطوير تلك النظريات الا من خلال التعاون والحوار بين علماء الاجتماع العرب الذى يجب أن يتم بعيدا عن الضغوط السياسية والايديولوجية . حقيقة أن التوصل الى اجراء بحوث سوسيولوجية متحررة من القهر لن يتحقق من تلقاء نفسه ، وانما يتعين على علماء الاجتماع أن

يناضلوا من اجل ذلك ضد كافة المعوقات التى تقف أمامهم فى بلد كل منهم . ولا شك أن ايجاد تنظيم عربى قومى لعلماء الاجتماع يمكن أن يمثل مساعدة اكيدة على تشييد علم اجتماع عربى أصيل (فى ارتباطه بواقعه) ومستقل (عن التراث الأجنبى) .

وبغض النظر عن الحوار والجدل حول النظرية يتعين على علم الاجتماع أن يكرس نفسه على الفور لأداء رسالته الحقيقية ، وهى دراسة المجتمع العربى . وهى رسالة شاملة عريضة ، تبدأ بدراسة الظواهر الاجتماعية فى الماضى والحاضر ، ودراسة عوامل التغير الاجتماعى ، وآثار التغيرات الاقتصادية على الحياة الاجتماعية ، وحتى المشاركة فى حل المشكلات الاجتماعية الملحة . ومن شأن هذا الاشتغال المكثف بدراسة المجتمع العربى والكشف عن خصوصياته المميزة أن يؤدى الى التأثير تأثيرا ايجابيا على عملية تطوير النظرية المنشودة .

فعلى اساس المعرفة الدقيقة وعلى اساس مراعاة القيم والمعايير الاجتماعية للمجتمع العربى يمكن دراسة مشكلات التغير وفهمها . وعلى علم الاجتماع أن يهتم بدراسة آثار التغيرات السياسية والمشكلات المرتبطة بها التى نجمت عن حروب التحرير وعن التحرر الوطن فى البلاد العربية . وفى هذا السياق يتعين الكشف عن آثار الاستعمار والسيطرة الثقافية على المجتمع العربى ، ودراسة امكانيات مواجهة المشكلات الناجمة عنها . كذلك حدث تغير فى المجال الاقتصادى ، امتدت آثاره الى كثير من مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى . فعلى علم الاجتماع أن يدرس آثار التصنيع ، خاصة الآثار السلبية للبترول على المجتمع العربى وما ينجم عنها من مشكلات ، مثل الهجرة من الريف الى المدينة ، وتفكك الأسرة ، والتغيرات التى طرات على دور المرأة العربية . وهنا يتعين الانتباه الى بعض المتغيرات الديموجرافية مثل : حركات الهجرة بين الدول البترولية والدول غير البترولية ، وما ينجم عنها من آثار سواء بالنسبة للبلد المرسل أو للبلد المضيف ، وكذلك معدلات الزيادة السكانية المختلفة فى البلاد المختلفة ، لمعرفة أسبابها ونتائجها .

وهكذا تتمثل رسالة علم الاجتماع فى تكوين الوعى وتطوير المجتمع العربى عن طريق دراسة كل هذه المشكلات وغيرها ، وتحليل اسبابها ، ووضع مقترحات الحلول .

كما يجب على علم الاجتماع أن يشارك بواجبات ملحة محددة فى عملية التخطيط الحكومى الجارية . فمن خلال معرفته بالعلاقات المتبادلة بين التكنولوجيا والحياة الاجتماعية يستطيع أن يساعد فى العمل على تلافى بعض أخطاء التخطيط . ولا شك أن مشاركة علم الاجتماع فى عمليات التخطيط وعمليات تنفيذ مشروعات التصنيع ستجعله قادرا على التنبيه — فى الوقت المناسب — الى الأخطار التى قد تنجم عنها . وبذلك يؤدى الى المساهمة فى تحسين نوعية الحياة الانسانية وتجنب حدوث خسائر مالية كبيرة . وفى هذا المجال تلعب الدراسات القطرية دورا مفيدا ، فهى تستطيع أن تعد للعمليات التخطيطية وأن تتابعها بالتأييد والمعاونة ، كما تستطيع أن تضع بعض التنبؤات حول الأثر المتوقع للمشروعات المخططة .

ولكن علم الاجتماع لا يصح أن يتوقف عند هذا الحد ، وانما يتعين عليه أن يولى اهتمامه لحل المشكلات العربية المشتركة . وقد ادت تبعية علم الاجتماع العربى حتى الآن للحكومات الى الحيلولة بينه وبين الفكاك من أسر حل المشكلات القطرية والاضطلاع برسالة عربية عامة . ولما كان حل المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لن يتم الا فى اطار عربى عام فانه أصبح من الواجب على علم الاجتماع أن يعى رسالته على هذا المستوى أيضا ، ويتخطى حدود الاقليمية (أى الارتباط القطرى) . وقد رأينا أن دراسة امكانيات تحقيق وتنمية الوحدة بين الدول العربية سوف تجعل علم الاجتماع يتناغم مع رغبة الغالبية العظمى من الشعب العربى فى تحقيق الوحدة القومية . لذلك يجب عليه أن يدرس العوامل التى تعوق قيام الوحدة وتؤدى إلى تكريس التفكك ، ويكشف عن العوامل التى تدعم التكامل وتخدم الوحدة . ويستطيع هذا العلم بفضل دراساته أن يدعم الوعى بوحدة الثقافة العربية . ومن واقع معرفته بالمجتمع العربى ، ومن خلال دراسته

للمشكلات العربية المشتركة ، يمكنه أن يتوصل الى معرفة العوامل التى تنمى التعاون بين البلاد العربية .

***

ملحق :

الأعضاء الذين شاركوا فى حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى التى نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى الجزائر عام ١٩٧٣ ، واسهاماتهم فى الحلقة ، والمنشورة فى المجلد الذى صدر بأعمالها ويحمل اسمها (ونقتصر فيما يلى على الأسماء التى لم ترد فى قائمة المراجع الواردة بعد ذلك) : —

— كمال دسوقى ، التربية الأخلاقية وأثرها فى التنشئة والتطور الاجتماعى ، صص ١٤٧ — ١٦٩ .

— محمد الصعيدى ، دور الجامعة فى تنمية المجتمع ، صص ٣٢٥ — ٣٣٩ .

— محمد السويدى ، دور علم الاجتماع فى مواجهة مشكلات التنمية فى الوطن العربى ، صص ٢٤٣ — ٢٥٧ .

— محمد طلعت عيسى ، متطلبات البحث الاجتماعى للتنمية فى الوطن العربى ، صص ٢١١ — ٢٢٥ .

— احمد الخشاب ، العوامل البيئية المؤثرة فى التغير الاجتماعى ، صص ١١٣ — ١٤٧ .

— حسن شحاته سعفان ، اتجاهات التنمية فى المجتمع العربى ، صص ٢٢٥ — ٥٤٣ .

***

اولا : المراجـــع العربية (*)

— أبو زيد ، احمد ، ١٩٦٧ أ ، **دراســات انثروبولوجية فى المجتمع الليبى** ، الاسكندرية ، دار نشر الثقافة .

— أبو زيد أحمد ، ١٩٦٧ ب ، **البناء الاجتماعى . مدخل فى دراسة المجتمع** ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

— الفارابى ، بدون تاريخ ، **آراء اهل المدينة الفاضلة** ، القاهرة ، مؤسسة محمد على صبيح .

— الوردى ، على ، ١٩٦٢ ، **منطق ابن خلدون فى ضوء حضـــارته وشخصيته** ، القاهرة .

— الظاهر ، عبد الجليل ، **مسيرة المجتمع** ، بيروت ، المكتبة العصرية .

— اليافى ، عبد الكريم ، ١٩٥٢ ، **تمهيد فى علم الاجتماع** ، دمشق ، نشر جامعة دمشق .

— اليافى ، عبد الكريم ، ١٩٥٩ ، **فى علم الســكان** ، دمشق ، نشر جامعة دمشق .

— عزت ، عبد العزيز ، ١٩٥٢ ، **مقارنة بين ابن خلدون ودوركايم** ، القاهرة ، بدون ناشر .

— حسن ، بلال ، ١٩٧٤ ، **الفلسطينيون فى الكويت** ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطينية .

— هلال ، جميل ، ١٩٧٥ ، **الضــفة الغربية ، التركيب الاجتماعى والاقتصادى** ، من ١٩٤٨ — ١٩٧٤ ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطينية .

(*) يلاحظ القارىء القائمة غير مرتبة حسب الأبجدية العربية لأنها تخضع لترتيب الحروف الافرنجية التى كتبت بها فى الأصل . (المترجم)

— الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٧ ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، بيروت ، دار العلم للملايين .

— الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٨ ، **العروبة اولا** ، بيروت ، دار العلم للملايين .

— الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٩ ، **ما هى القومية** ، بيروت ، دار العلم العلم للملايين .

— الحصرى ، ساطع ، ١٩٦١ ، **دفاعا عن العروبة** ، بيروت ، دار للملايين .

— الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٩ ، **ما هى القومية** ، بيروت ، دار العلم للملايين .

— عيسى ، على احمد ، ١٩٧٣ ، تصور جديد للاتجاهات النظرية والعلمية لعلم الاجتماع فى الوطن العربى ، صص ٤٠٥ — ٤١٩ ، منشور فى : **حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى** ، الجزائر ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

— عيسى ، محمد طلعت ، ١٩٧٣ ، معوقات البحث العلمى الاجتماعى وطرق التغلب عليها ، صص ١٨٩ — ٢١١ منشور فى : حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى . مرجع سابق .

— ابن خلدون ، عبد الرحمن ، بدون تاريخ ، **المقدمة** ، بيروت ، دار القلم .

— العروى ، عبد الله ، ١٩٧٠ ، **الأيديولوجية العربية المعاصرة** ، بيروت ، دار الحقيقة .

— الخشاب ، مصطفى ، ١٩٧٥ ، **علم الاجتماع ومدارسه** ، القاهرة ، دار المعارف .

— خورى ، ر . ، ١٩٤٣ ، **الفكر العربى الحديث . اثر الثورة** الفرنسية فى توجيهه السياسى ، بيروت ، دار المكشوف .

— مندس ، ه . ، ١٩٧٤ ، **العمل والعمال فى المخيم الفلسطينى** ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطينية .

— المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٧ ، **بحث حول الهجرة والجريمة** ، القاهرة .

ـ المركز القومى للبحـوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٢ ، **المركز القومى للبحوث الاجتماعية فى ١٢ عام** ، القاهرة .

ـ الساعاتى ، حسن ، ١٩٥١ ، **فى علم الاجتماع الجنائى** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .

ـ الساعاتى ، حسن ، ١٩٦٢ ، **التصنيع والعمران** ، الطبعة الثانية ، الطبعة الأولى صدرت عام ١٩٥٨ ، القاهرة ، دار المعارف .

ـ الساعاتى ، حســن ، ١٩٦٨ ، **علم الاجتماع القانونى** ، الطبعة الثانية (الأولى صدرت عام ١٩٥٨) ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .

ـ سعفان ، حسن ، ١٩٥١ ، **مشكلات المجتمع المصرى** ، القاهرة

ـ سعفان ، حسن ، ١٩٥٣ ، **اسس علم الاجتماع** ، القاهرة ، دار النهضة العربية .

ـ سعفان ، حسن ، ١٩٥٧ ، **تاريخ الفكر الاجتماعى** ، القاهرة ، دار النهضة العربية .

ـ سعفان ، حسن ، ١٩٥٨/١٩٥٧ ، **الدين والمجتمع** ، القاهرة ، مطبعة دار التأليف .

ـ شريت ، ب ، ١٩٧٣ ، **مشكلة اللغة والمجتمع** ، صص ٣٤٥ ـ ٣٥٩ ، منشور فى : حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى ، مرجع سابق .

ـ وافى ، على عبد الواحد ، ١٩٤٨ ، **المسئولية والجزاء** ، القاهرة ، دار احياء الكتب العربية.

ـ وافى ، على عبد الواحد ، ١٩٥١ ، **اللغة والمجتمع** ، القاهرة ، دار الكتب العربية .

— وافى ، على عبد الواحد ، ١٩٥٢ ، **الاقتصاد السياسى** ، القاهرة ، دار احياء الكتب العربية .

— وافى ، على عبد الواحد ، **الحرية المدنية فى الاسلام** ، محاضرة ، القاهرة .

— مركز دراسات الوحدة العربية (ناشر) ، ١٩٨٠ ، **القومية العربية فى الفكر والممارسة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

***

ثانيا : المراجع الأجنبية

- Abou – Zeid, A.M., 1959, The Sedentarisation of the Nomads in the Western Desrt of Egypt. International Social Science Journal, XI / 4.

- Abou – Zeid, A.M., 1963 a, The Nomadic and Semi-Nomadic Tribal Population of the Egyptian Western Desert and the Syrian Desert. Bulletin of the Faculty of Arts, Alexandria University, XIII : 71-133.

- Abou – Zeid, A.M., 1963 b, Migrant Labour and Social Structure in Kharga Oasis, pp. 41-53 in : Pitt Rivers, J., (ed.), Mediterranean Country men, Le Hague, Mouton.

- Al-Wardi, A., 1972, Soziologie des Nomadentums, Darmstadr, Luchterhand.

- Fanon, F., 1969, Die Verdammten dieser Erde, Hamburg, rororo.

- Fauconnet, p., 1920, La Responsabilité, Paris.

- Sirhan, B., 1970, Palestinian Children : The Generation of Liberation, Beirur, Palestinian Liberation Organis. Research Center.

- Wafi, A., 1931, Contribution à une theorie sociologique de l'esclavage, Paris.



تعليق للمترجم

قد يتساءل القارىء عن مبرر كتابة هذا التعليق بعد تلك الحواشى الطويلة التى ذيلت بها الترجمة . والحق أنه بدا واضحا للقارىء أن أغلب الحواشى قد انصب على تعديل بعض المعلومات الجزئية ، أو على استكمال بعض الاشارات هنا وهناك ، او على بعض الموضوعات الفرعية المكملة فى طبيعتها لجهد المؤلف .

ولكن هذا التعليق يحاول ان يقدم رؤية عامة شاملة من جانب المترجم لدراسة الزميل الدكتور الاربى . وأورد ملاحظاتى فى البنود التالية :

اولا : الملاحظ ان الأعمال الأساسية التى عرض لها المؤلف أعمال قديمة ، فالأساتذة الذين الفوها لم يعودوا يعملون فى سلك التدريس ، وانتهت أو تقلصت فعالياتهم فى توجيه مسيرة العلم . ثم أن الأعمال نفسها أغلبها قديم فى العمر ، ومحدود التداول ، أو غير متداول على الاطلاق ، فكتاب الأستاذ الدكتور وافى الذى وقف عنده منشور عام ١٩٤٨ (وهو فعلا مؤلف قبل عام ١٩٣١) ، وكتاب للأستاذ الدكتور الساعاتى منشور عام ١٩٥١ (ولكنه مؤلف قبل عام ١٩٤٦) . والمفروض أن الدراسة تحكى أن علم الاجتماع قد بدأ ينشط أواخر الأربعينات .

فاذا كان عمر علم الاجتماع العربى فى نظره اقل من أربعين عاما ، فكيف اعتمد فى تشخيص وضعه المعاصر على هذه الأعمال وهذه التصورات القديمة ، أو المنزوية .

قد يقال ان ذلك للتأصيل التاريخى ، ولضرورة عرض الجذور والعوامل التى اثرت فى مرحلة البداية وصاغت هذا الحاضر الذى نشهده ... وغير ذلك من تعليلات . ولكن هذه الأعمال ليست بالقطع هى علم الاجتماع العربى المعاصر ، وهى على أحسن الفروض — واذا قبلنا التبرير — مرحلة

البدايات والريادة لعلم الاجتماع العربى المعاصر . اما المرحلة المعاصرة فلا تبدأ الا فى أواخر الستينات .

فاذا كانت المرحلة المعاصرة تبدأ فى ذلك التاريخ وتمتد طوال السبعينات وحتى الآن ، فان المؤلف يكون قد أوقع غبنا كبيرا على علم الاجتماع ، لأنه لم يصور من انتاج مرحلة المعاصرة شيئا على الاطلاق . اللهم الا تلك الاشارات الى نشاط المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز بحوث الوحدة العربية ، ومركز الدراسات الفلسطينية .

ثانيا : اذا كان المؤلف يرى أن الاتجاه الغالب على علم الاجتماع العربى ، خاصة باتجاهه الامبيريقى ، هو اتجاه التكنولوجيا الاجتماعية (أو الهندسة الاجتماعية) فقد كان حريا به أن يستعرض — للتدليل على ذلك — اسهامات هذا الاتجاه فى ميادين مثل : دراسة الرأى العام ، ودراسة الصناعة والتصنيع ، والتنظيمات الصناعية ، ودراسة الفقر ... الخ .

فالملاحظ أن اتجاه الهندسة الاجتماعية هو الغالب منذ الستينات وحتى الآن على نشاط علم الاجتماع السوفيتى وعلم الاجتماع فى بعض دول أوربا الشرقية (وان كانت بولنده لها اسهامات أكثر تنوعا وعمقا) . وأهم الميادين التى نشط فيها هذا العلم هناك هو علم الاجتماع الصناعى .

وتحكى دراسة تحليلية لدور علم الاجتماع فى الدول الاشتراكية : « .... وبعد دراسات الرأى العام تحتل دراسات علم الاجتماع الصناعى وعلم اجتماع العمل المرتبة الأولى فى اهتمام علماء الاجتماع فى دول أوربا الشرقية ، حيث يتوقع من مثل هذه الفروع أن تساعد فى زيادة الانتاج وتحديث العمال وتدريبهم ، وفى خدمة عمليات التصنيع ، وترشيد الانتاج ، والآلية (الأوتوميشن) . ويعبر عن هذا الموقف ما قرره عالم الاجتماع البولندى الشهير يان شبانسكى **J. Szczepanski** — الذى كان رئيس الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع فى ذلك الوقت — أمام مؤتمر موسكو عام ١٩٦٧ : من بين بضع مئات علماء الاجتماع فى بولنده ، يوجد ٢٠٠ حاصلون على

درجة علمية جامعية ، يعمل ١١٠ منهم فى وظائف ثابته بالمصانع المختلفة . أما الخمسة عشر طالب الذين يكملون هذا العلم دراستهم فى علم الاجتماع الصناعى فى جامعة لودز Lodz فسوف يتجهون جميعا الى وظائف ثابته فى المصانع أيضا .

وفى جمهورية المانيا الديموقراطية تحتل الدرجة الأولى من الأهمية دراسات الرأى العام وعلم الاجتماع الصناعى ، على نفس النموذج الشائع فى الاتحاد السوفيتى وسائر دول أوربا الشرقية . « وذلك من أجل رفع المستوى التكنولوجى الثقافى للعمال فى أثناء عملية الثورة التكنولوجية الجارية » . فعلم الاجتماع فى تلك البلاد يضطلع برسالة عملية واضحة ومحددة تحديدا تاما لا لبس فيه » (١٦) .

ونخرج من هذا المثال ــ الذى أوردناه لعدة أسباب ليس هنا تفصيلا ــ لنعود الى موضوعنا لنؤكد أن استكمال الحديث عن اتجاه فهم علم الاجتماع كتكنولوجيا اجتماعية يتطلب حديثا مفصلا عن دور علم الاجتماع العربى فى مثل هذه الميادين (١٧) .

ثالثا : هذا العرض لموقف علم الاجتماع العربى المعاصر يتجاهل اسهامات الاتجاه الانثروبولوجى الثقافى التى يدور بعضها حول بحوث علم الفولكلور ، وتفهمه كتطبيق لمبادىء وأسس الانثروبولوجيا الثقافية فى دراسة

---

(١٦) أنظر مزيدا من التفاصيل فى المرجع التالى :

Imogen Seger, Knaurs Buch der modernen Soziologie, München, 1970.

(١٧) هذا المثال يطرح على بساط المناقشة القضية التى يلح عليها المؤلف وهى ضرورة اشتغال علم الاجتماع العربى بتطوير نظرية سوسيولوجية خاصة لأنه فى حالة وجود نظرية عامة فى التطور الاجتماعى يؤمن بها المجتمع يهبط دور علم الاجتماع الى مستوى الهندسة الاجتماعية . أردت فقط أن أعرض النموذج دون تعليق على هذا الجانب ، لأن ذلك يتطلب مناقشة مستقلة ليس هذا مجالها .

المجتمع العربى . وقد نشطت هذه المدرسة فى مصر غداة الحرب العالمية الثانية ، وانتقلت فى الستينات والسبعينات الى عدد كبير من الدول العربية الأخرى ، وقدمت اسهامات ضخمة سواء على مستوى النشاط الثقافى العام ، أو توجيه السياسة الثقافية القومية فى الأقطار المختلفة ، او على صعيد البحث العلمى الميدانى (جمعا وتسجيلا ودراسة) ، أو على مستوى النشر والتأليف ، أو مستوى الرسائل العلمية لماجستير والدكتوراه (١٨) .

ولست اريد ان اثقل على المؤلف واقرر انه قصر أيضا تقصيرا واضحا فى عرض الاتجاه الأنثروبولوجى الاجتماعى ، الذى قدم أحمد ابو زيد كممثل له . فنحن لا نفيد من عرض كتاب البناء الاجتماعى ، بقدر ما نفيد من عرض دراسات أحمد أبو زيد الميدانية الأخرى ، وكلها منشورة ، لنأخذ فكرة دقيقة عن اسهامات هذا الاتجاه فى فهم المجتمع العربى . كما توجد طائفة من رسائل وأعمال تلاميذ أحمد أبو زيد (مثل : محمد عبده محجوب ، السيد حامد ، علية حسن ، عبد الله غانم ، فتحية محمد ابراهيم ، فاروق مصطفى اسماعيل) لم تتعرض لها الدراسة ولو بالاشارة ، وأغلبها منشور ومتاح .

رابعا : الملاحظ أن استشهادات المؤلف حول بعض الاتجاهات والأوضاع القائمة ليست فى محلها احيانا (بمعنى أن بعضها يعبر عن مواقف فردية أكثر مما يعبر عن تيارات عامة واتجاهات واضحة) . وبعض هذه الاستشهادات مأخوذ عن اشخاص ليس لرأيهم دور ملحوظ فى التأثير على حركة علم الاجتماع فى العالم العربى الآن . فاذا كان استشهاده بدراسة على عبد الواحد وافى معبرا عن اتجاه أساتذة علم الاجتماع القدامى بجامعة القاهرة فى السير على نهج مدرسة دوركايم ، فان استشهاده برأى على عيسى الذى يرى فيه عدم اضاعة الوقت فى الاشتغال بالقضايا المنهجية والنظرية (والذى ابداه أمام حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى بالجزائر)

---

(١٨) انظر : محمد الجوهرى ، علم الفولكلور . دراسة فى الانثروبولوجيا الثقافية ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، الفصل الرابع عن « حركة الفولكلور المصرى » .

لا يمثل تيارا حقيقيا ، ولا يحظى بأى اعتراف من جانب أساتذة هذا العلم لا فى مصر ولا فى خارج مصر .

واذا كان المؤلف فى شك من ذلك ، أو أنه لا يعلم وجود تيارات حقيقية تسعى الى تأكيد الاشتغال بهذه القضايا النظرية والمنهجية بالذات ، فانى أحيله الى الكلمة الافتتاحية للعدد الأول من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، الصادر فى شهر أكتوبر ١٩٨٠ بالقاهرة .

خامسا : تجاهلت الدراسة الاشارة الى الأعمال الحديثة لجيل الشباب ، مما يعطى صورة غير دقيقة عن الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى ، ويقود الى التنبؤ باتجاهات لن تكون صادقة تماما . ففى قسم الاجتماع بجامعة عين شمس (وفى بعض المواقع الأخرى) تأثر بالماركسية فى رؤية قضايا المجتمع المصرى ، وفى تناول بعض الموضوعات الاجتماعية العربية (من خلال رسائل طلاب الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه) . وفى جامعة القاهرة جهود لتطوير نظرية الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى ، فى مقابل الأنساق الكبرى كالماركسية وغيرها .

سادسا : وفى رايى أن جانبا كبيرا من القصور الذى تعانى منه هذه الدراسة يرجع الى اعتماد المؤلف اعتمادا كبيرا فى تصوير الموقف على أعمال حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى التى عقدت بالجزائر ١٩٧٣ . وأنا أؤكد هنا أن ما دار فى تلك الحلقة لا يمثل — حتى آنذاك — التيارات الحقيقية الجارية فى علم الاجتماع العربى . فأغلب المشاركين فى هذه الحلقة — من مصر على الأقل — كانوا من الجيل القديم المستقر ، ولم يعبروا لا فى أوراقهم ولا مناقشاتهم عن التيارات الجديدة — القوية — التى بدأت تصطرع فى بلادهم . وفى أقل من خمس سنوات اختفى أغلبهم من على الساحة الرسمية للعلم ، ومن لم يختف منهم توقف عن البحث العلمى وعن الكتابة ، وربما انغمس فى عمل ادارى أبعده عن الاشتغال بالعلم (١٩).

---

(١٩) أنقل هنا تقييم الزميل الدكتور سمير نعيم لاسهامات د. محمد طلعت عيسى المقدمة الى تلك الحلقة : « ... والدراسات التى أجراها د. محمد طلعت عيسى لا تقدم لنا صورة صحيحة و[illegible] متعمقه عن علم الاجتماع فى مصر ،

=

لافتقارها الى الدقة المنهجية فى جمع البيانات من جهة ، والى عمق التحليل والأبعاد التفسيرية من جهة أخرى ، بالاضافة الى اهتمامها بأكثر جوانب علم الاجتماع فى مصر سطحية . فدراسته عن اتجاهات البحث العلمى الاجتماعى فى الوطن العربى قد اعتمدت على ارسال استقصاء الى جميع الهيئات والمؤسسات والجامعات ومراكز البحوث فى الوطن العربى لجمع بيانات عن البحوث التى أجرتها منذ عام ١٩٦٠ حتى آخر عام ١٩٧١ تتعلق فقط بعنوان البحث والفترة التى استغرقتها وتكاليف البحث ونوعه . ونظرا لان الاستقصاء اداة غير صالحة للبحث أصلا فى مثل هذه الظاهرة لأسباب متعددة كان لابد أن يدركها الباحث ، فانه لم يتلق سوى ٦ ردود عليه من ٢٠٠ استمارة أرسلت الى كافة أنحاء الوطن العربى عن طريق وزارات الخارجية . وبدلا من اللجوء الى أسلوب آخر للبحث (المقابلات الشخصية مثلا) قام الباحث بتصنيف بيانات هذه الردود الست ليستخلص منها تعميمات عن اتجاهات البحث العلمى الاجتماعى فى الوطن العربى (أى عناوينه وتكاليفه ومدته الزمنية ونوعه) . وكانت أول هذه التحليلات أن الردود الست التى وردت منها ثلاثة لا تشتمل على اية بيانات على الاطلاق . وبالتالى اضطر الباحث الى تحليل ثلاثة ردود فقط وصلته من جامعة الاسكندرية والجامعة الأردنية والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية . وهى **جميعا بيانات مشكوك فيها كما يقول المؤلف** . ومع هذا أصر الباحث على الحديث عن الاتجاهات الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى فى البلاد العربية . وصنف هذه الاتجاهات الى : بحوث نظرية وبحوث استطلاعية وبحوث تدريبية وبحوث الدرجات العلمية والبحوث التخطيطية (!!!) . **واذا تجاوزنا عن الخلط الشديد فى اساس هذا التصنيف ، فانه ليس تصنيفا لاتجاهات البحث العلمى الاجتماعى على الاطلاق .**

أما بحث الدكتور طلعت عيسى عن الوضع الراهن للمتخصصين فى علم الاجتماع فى الوطن العربى فانه اعتمد مرة أخرى على أسلوب الاستبيان فى جمع البيانات . وأرسل الاستبيان الى ٣٥ متخصصا فى علم الاجتماع فى الوطن العربى ولم يراع اطلاقا تمثيل هذه العينة لجمهور المتخصصين فى هذا العلم ، وبالتالى لا يمكن التعميم من نتائجه على هذا الجمهور . كما أن طريقة تحليل البيانات ، بل وحتى نوعيتها لا تسمح لنا بالخروج باستنتاجات سليمة .

واتصفت الدراستان اللتان اجريتا عن الكتب والمؤلفات الصادرة فى ميادين علم الاجتماع وعن رسائل الدكتوراه والماجستير بنفس صفات =

سابعا : نظرا لاعتماد المؤلف اعتمادا كبيرا على اعمال الحلقة واعمال بعض علماء الاجتماع المصريين ، فقد فاته ان يعرض للمناقشات الحية الدائرة بين المشتغلين بهذا العلم فى اجزاء اخرى من الوطن العربى ، على مرمى البصر منه ، فى المغرب وتونس بصفة خاصة . (ونجد عرضا ممتازا لطرف منها عند جورج صباغ ، وهو فصل عن علم الاجتماع فى كتب من الدراسات التى اجريت عن الشرق الأسط ، صادر قبل مقال المؤلف بست سنوات ، ومنشور نشرا علايا ميسورا ، لكل الناس) (٢٠) .

ثامنا : لم يقتصر الأمر على اهمال التطورات المعاصرة على ساحة علم الاجتماع فى بلاد المغرب العربى ، ولكن هناك بلاد عربية أخرى تلتزم دراسات الاجتماع فيها التزاما دقيقا ومخلصا بما يعبر عنه الأخ مؤلف المقال . واذكر الآن ثلاث دراسات فقط عن المجتمع اليمنى ، اعد الدراستين الأولى والثانية د. حمود العودى عن التراث الشعبى والتنمية فى اليمن ، وعن المثقفين فى البلاد النامية . واعد الدراسة الثالثة عبد الملك المقرمى عن : القات والتنمية فى المجتمع اليمنى (٢١) .

= الدراستين السابقتين . فلم تزد دراسته للكتب الصادرة فى علم الاجتماع عن مجرد تصنيف هذه الكتب تبعا لنوع الكتاب (مترجم أو مؤلف) وسنة النشر والناشر وحجم الكتاب والميدان الذى يعالجه دون اى فحص لمضمون الكتاب . ونفس الشىء بالنسبة لرسائل الماجستير والدكتوراه » . انتهى حديث سمير نعيم .

انظر ، سمير نعيم احمد ، **علم الاجتماع فى مصر** . التقرير الأول ، خطة الدراسة واجراءاتها ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، على الآلة الناسخة ، بدون تاريخ ، ص ص ٤ — ٥ .

(٢٠) انظر عرضا لهذه الدراسة قدمته فى هذا العدد ، منشور ضمن عرض الكتب والدراسات فى القسم الثانى من هذا الكتاب .

(٢١) انظر البيانات البيليوجرافية لهذه المؤلفات فى القائمة البيليوجرافية المنشورة ضمن القسم الثالث فى داخل هذا العدد .

تاسعا : ولم يقتصر الأمر على المغرب واليمن ، ولكن علماء الاجتماع فى الخليج العربى لهم نشاط ملحوظ ومسموع (تصدره مثلا مجلات علمية عديدة من هنـــاك ، منها مجلة العلوم الاجتماعية ، ومجلـــة عالم الفكر الكويتيتان ، والمجلات الجامعة الأكاديمية .... الخ) صادر عن مجتمعات الخليج خاصة ، أو مجتمعات الجزيرة العربية كلها . وبعضـــها ينتمى الى الاتجاه الامبيريقى فى أساسه ، وبعضها ينتمى الى اتجاهات ماركسية أو تقدمية واضحة ، وأغلبها ينحو نحوا عربيا مستنيرا . لعل مناقشة بعض تلك الأعمال كان كفيلا بتعديل الصورة (٢٢) .

وقد يتعلل المؤلف بأنه قد أوضح فى صدر مقاله أنه لا يستطيع أن يعرض لمعالم الصورة كاملة ، أو أنه لا يستطيع أن يعرض لكل هذه التفاصيل فى مقال . ولكن هذا العذر مقبول اذا كنا نتحدث عن أمثلة ونماذج . فيكفى مثلا أن أتحدث عن بعض ممثلى الاتجاه الامبيريقى فى مصر ، ولا داعى للحديث عن ممثلى هذا الاتجاه فى لبنان أو سوريا أو الأردن (وهـــذا هو بالذات السبب فى أننى لم أشر الى الدراسات اللبنانية المتقدمة ، والتى عرض لها جورج صباغ تفصيلا فى مقاله) . ولكن أن تكون هناك تيارات مختلفة اختلافا جذريا مع التيارات المعروضة ، وأتجاهلها ولا أشير اليها . فذلك من شأنه أن يعطى القارىء انطباعا مختلفا عن وضع علم الاجتماع العربى المعاصر . وهذا لم يرده المؤلف قطعا . ولذلك لزم لفت النظر اليه .

عاشرا : هناك فئة من أصحاب الاسهامات الهامة فى علم الاجتماع العربى الذين لا يشغلون وظائف أكاديمية أو بحثية فى أى جامعة أو هيئة عربية ، بل ولا يعيشون داخل حدود الوطن العربى ، ولكن كتاباتهم منصبة كلهـــا على محاولة فهم المجتمع العربى . ويمكن القول بأن لهم وضعا مؤثرا فى حركة علم الاجتماع فى الوطن العربى ، من خـــلال كتاباتهم ، وارتبـــاط البعض بمتابعتها ، وتأثرهم ببعض منطلقاتها ونتائجها فى بحوثهم . كما أن بعضهم ما يزال يحتفظ بعلاقات حية مع بعض الزملاء داخل الوطن ، ويقوم بزيارات

---

(٢٢) أحيل القارىء الى مؤلفات الزملاء الدكاترة والأساتذة : محمد غانم الرميحى ، وجهينة سلطان سيف العيسى ، وفهمى الناقب ، وعلاء البيانى ، ومحمد حداد .... وغيرهم .

دورية أو غير دورية والقاء محاضرات هنا أو هناك ، أو عرض تقارير ، أو تقديم خدمات من أى نوع .

وأذكر من تلك الفئة بعض أسمائها اللامعة مثل : عبد الباقى هرماس . (المغربى) ، وجانيت أبو لغد (المصرية) ، وأياد القزاز (العراقى) ، وسعد الدين ابراهيم (المصرى) ، وعبد الله لطفيا (الأردن) ، وايليا حريق (اللبنانى) ، وسمير أمين (المصرى) ، وأنور عبد الملك (المصرى) ، وغالى شكرى (المصرى) ، ونادية أبو زهرة (المصرية) ، وحسين فهيم (المصرى) ومحمود حسين (م) (المصرى) . علاوة على كثيرين قد فاتنى أن أذكرهم .

والملاحظ أن بعض الدراسات التى تناولت وضع علم الاجتماع فى الوطن العربى ، مثل دراسة جور صباغ (التى نقدم عرضا لها فى هذا العدد أيضا) والتى تتخذ من علم الاجتماع فى الشرق الأوسط ميدان لها قد أخذت جانبا من هذه المجموعة فى الاعتبار ، وعرضت آراءهم وذكرت بعض مؤلفاتهم وتناولت بعضها بالتقييم والعرض . وكل المجموعة التى غطتها الدراسة المذكورة ممن يعيشون فى أمريكا أساسا ويكتبون بالانجليزية . ولكن هناك طائفة أخرى تتبنى مواقف نظرية مختلفة ، وأغلبهم يعيش فى باريس ويكتب بالفرنسية لم تشر اليها الدراسة المذكورة (أخص بالذكر أنور عبد الملك وسمير أمين) .

المهم أن الحوار بين هؤلاء وبين علم الاجتماع العربى قائم ومتصل ، وأثرهم فيه ملحوظ ، ولابد لأى عرض منصف لعلم الاجتماع العربى أن يتناولهم بالذكر والمناقشة .

***

حادى عشر : لذلك كله آمل أن يستكمل المؤلف معالم الصورة الراهنة لعلم الاجتماع العربى بمقال ثان يفرده للاتجاهات الجديدة — وليست كلها جديدة تماما — التى برزت اليوم على مسرح علم الاجتماع فى الوطن العربى ، مثل : تلك التى تنمو نموا ماديا تاريخيا ، وتلك التى تضع الموضوع الجزئى المدروس فى نطاره التاريخى والبنائى الاجتماعى الأشمل ، والتى تخدم

رسالة علم الاجتماع العربى فى المقارنة والتعميم بعد ذلك ، والاتجاهات المطالبة بعلم اجتماع اسلامى ، والتى بدأت فعلا فى نشر بعض الأعمال حول الموضوع ... الخ فما زال الطريق مفتوحا لاستكمال النقص وسد الثغرات .

وبعـــد

فانى أرجو أن يتسع صدر الزميل للنقد ، والعالم المخلص لعلمه — والزميل الاريبى هو كذلك بالقطع ، كما يدل حماسة واخلاصه وجهده الكبير — هذا العالم يســـعى دائما الى استكمال ما فى معلوماته من ثغرات ، وزيادة حصيلته واثراء رؤيته .

وما أشد سعادة مفكر حينما يعلم شيئا لم يكن يعلمه من قبل ، وهو أن هناك فعلا زمـــلاء له يفكرون كما يفكر ، ويســـعون باجتهاد على ذات الطريق التى يسعى هو عليها ، ويرنون الى نفس الهدف الذى يرنو هـــو اليه ، وكل ما فى الأمر أنه لم يسمع بهم بالقدر الكافى ، أو تاهت اعمالهم عن بؤرة اهتمامه . ولكن النتيجة فى النهاية لابد أن تكـــون أمرا مفرحـــا حقيقة .

ولولا أنى أول المدركين لأهمية الاســـهام الذى قدمه المؤلف ما كلفت نفسى عناء ترجمته والتعليق عليه . وأضيف الى ذلك أنى من أشد المعجبين بحماسه واخلاصه للقضية العربية ، ولرؤيته الشاملة لحركة المجتمع . واليه يرجع بعض الفضل فى تشجيعى على الكتابة فى علم الاجتماع العربى ، فى محاولة موسعة أرجو أن ترى النور قريبا . وان تمت ، فانه يرجع بالتأكيد فضـــل الريادة ، وفتح باب المناقشة حول محور حياتنا المقبلة كعـــرب مشتغلين بعلم الاجتماع ، وهذا المحور هو : علم الاجتماع العربى :

١٩٨١ .

الخدمات الأصيلة فى خمس قرى مصرية

(جريس — منتوت — ابو الصفا — الحسانية — نزلة جريس بمحافظة المنيا)

خبرات وتجارب ميدانية

دكتور سالم عبد العزيز محمود (*)

مقدمـــة عامـــــة :

تعد دراسة موضوع الخدمات الأصيلة فى القرية المصرية من الدراسات الجديدة فى محتواها ومضمونها ، اذ أنها تقف بين كل البحوث والدراسـات التى أجريت على مستوى القرية المصرية منفردة بأصالتها واضافاتها . فهى تقدم نموذجين والمتخصصين فى مجالات البحث الاجتماعى فى ارتباطه وخدمته لقضايا التنمية مداخل جديدة ، ومناهج أصيلة ، وأدوات وتكنيكات ملائمة .

ذلك أن هذا النوع من الدراسات ينهض على فلسفة واضحة لتنمية المجتمع المحلى ، فلسفة أكبر من حجم البحث ذاته تحسم حسما علميا فى مدى صلاحية الأفكار التى ترددت وما تزال عن أصالة المجتمع القروى فى طرح وافراز الحلول الموضوعية والواقعية لكل قضاياه ومشكلاته التنموية . وينبع ذلك أساسا من الحرص على أن تحقق الدراسة اهدافها من نفس الواقع الذى خرجت منه . وهنا يتحول الباحث فى فترة ما الى مخطط ومنفذ فى نفس الوقت . يستطيع أن يحيل النتائج الأكاديمية الى نماذج وبرامج قابلة للتحقيق والتطبيق . بل ويساعد على تنفيذها .

الخدمات الأصيلة فى هذه الدراسة تلك الخدمات الطبيعية أو البلدية التى نشأت وظهرت تاريخيا لتلبية احتياجات أفراد المجتمع ، وهذا ما يفصل بينها وبين الخدمات الرسمية أو الحكومية فى الصحة ، والتعليم ، والرعاية الاجتماعية ، والعمران أو الاسكان . وتستخدم دراسة تلك الموضـــوع منهجا صـــعبا فى تطبيقه يعايش فيه الباحث معايشة صادقة كلية لمجتمع

(*) أستاذ مساعد بعمادة الانتساب — جامعة الملك عبد العزيز — جدة . (المملكة العربية السعودية) .

الدراســـة بحيث يصــبح فى النهايـــة واعنى لباحث ــ جزء لا يتجزأ من المجتمع ، ويصبح بالتالى مجتمع الدراســـة جزء لا يجزأ من كيان الباحث يعايشه ويعيش فيه .

وتأتى الصعوبة هنا من الفصـــل بين تلك العمليتين ، واعنى وعى الباحث بهذين البعدين فبدون هذا الوعى تصبح الملاحظات ، والمعايشات لوحدات المجتمع وأنساقه مجرد تحيزات ذاتية ، وأحكام قيمية لا يعتمد عليها البحث العلمى ، وهـــذا اهم ما يواجه الباحث عند اســـتخدامه للمدخـــل الانثروبولوجى بأدواته الرئيسية وهى الملاحظة بالمشاركة أو بالمعايشة
Participant observation

وتأتى الصـــعوبة هنا من الفصـــل بين تلك العمليتين ، واعنى وعى كجماعة ارتبطت بموضوع البحث بكل ما يمثله ذلك الموضوع من اهتمامات ، واهداف وأدوات من ناحية أخرى ، وبالتالى فان استخدامه تلك الأساليب والتكنيكات البحثية المستخدمة فى المواقف المختلفة والمتعددة التى يفرضها البحث لا يجب النظر اليها على انها قوالب جامدة ، ونماذج ثابتة لا تتغير ، وانما هى متغيرة متطورة مثلها تماما مثل العمليات الاجتماعية التى تمر بها الجماعة . وبالتالى فان من الأهمية بمكان تطويع هذه العمليات لواقـــع المجتمع المدروس ، ومحاولة وضـــع وتطوير نماذج تنموية نابعة اساسا من واقع المجتمع القروى . وهكذا فرضت كل هذه الأبعاد والمتغيرات على فريق البحث مداخل منهجية جديدة ، كان من اهمها واكثرها جهدا عمليات المتابعة والتقويم الدائمين ، والتى كـــانت تتم لكل المواقف اليومية فى تلك الفتـــرة التى يعايش فيها فريق البحث مجتمع الدراســـة . اذ أن عمليات المتابعة والتقويم تعد وسيلة من الوسائل الهامة والأساسية التى اعتمد عليها فريق البحث لزيادة كفاءة العمل وتصحيح مساره . لذا كان لزاما عليه ، أن

(*) كان الباحث الرئيسى لهذه الدراســـة الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقى عميد كلية الآداب ورئيس قسم الاجتماع بالمنيا ، وكان مدير البحث الدكتور سالم عبد العزيز محمود مدرس علم الاجتماع بكلية البنات الاسلامية جامعة الأزهر .

يقف بين الحين والآخر وقفة تقويمية يتناول فيها اساليب وميكانيزمات العمل المتبعة ، والى اى حد نجحت تلك الأســاليب فى تحقيق الأهداف المرحلية المخطط لها ، وقفة يطرح فيها بعضا من التساؤلات الهامة : **ماذا انجزنا ؟ وما هى الأساليب المتبعة لتحقيق ذلك الانجاز ؟ وما مدى كفاءة وملاءمة تلك الأساليب للعمل ولمجتمع الدراسة ؟ وهل نجحنا باتباع تلك الأساليب فى بلوغ الأهــداف المرحلية ، أم انحرفنا عنها ؟ واذا كان هناك انحراف عن الأهداف المطلوبة فما هى اسباب ذلك ؟ .**

واذا كانت وقفتنا الراهنة تتسم بشىء من الشمول بحيث تتناول المراحل السابقة للدراسة منذ بدء اختيار قرى البحث حتى الزيارات الميدانية لأسر مجتمع البحث ، فانها ليست الأولى من نوعها . فقد كان هناك وعلى مدار الفترة المنقضية من البحث تقويما مستمرا يكاد يكون اسبوعيا ، حيث اعتاد فريق البحث عقد مناقشات مستمرة حول مراحل واساليب وتكنيكات العمل . بيد أن هـــذه المناقشــــات كانت بمثابة تقويم جزئى يتناول عمليات مرحلية معينة ، ومن هنا كانت الرؤية الأكثر شمولا أمرا ضروريا لفريق البحث .

وتجدر الاشارة الى أن فريق البحث (*) لم يستقر ويعايش مجتمع الدراسة المتمثل فى قرى الوحدة المحلية بجريس منذ بداية مشروع البحث أول يناير ١٩٧٨ ، انما بدأ ذلك ببداية شهر يوليو من نفس السنة . أما عن الفترة من أول يناير حتى أواخر شهر يوليو ١٩٧٨ ، فقد آمضاها فريق البحث فى القيام بمسح لبعض الوحدات المحلية الريفية بمحافظة المنيا ،

(*) تكون فريق البحث الأساسى من :

(١) سهير صلاح الدين معيدة بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

(٢) لبنى عبد الفتاح باحثة بمركز البحوث التابع لقســم الاجتماع بكلية الآداب / جامعة المنيا .

(٣) محمود عبد الرشيد معيد بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

(٤) خلاف خلف خلاف معيد بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

ومركزى بسمالوط ، وأبو قرقاص ، وذلك لاختيار القرى مجتمع البحث وفقا للمحكات التى تحديدها .

كما اعد للفريق برنامج تدريبى فى الأساليب المنهجية فى البحوث الاجتماعية ، وقد استغرق حوالى الشهرين ، وقام بالتدريس فيه أساتذة متخصصون . كما قام أعضاء فريق البحث باشراف السيد الدكتور مدير البحث باعداد مجموعة من الكتيبات تدور موضوعاتها حول اهم القضايا المثارة والمتصلة بموضوع الدراسة من الناحية النظرية ، وذلك يعنى أن التدريب لم يكن قاصرا على القاء المحاضرات ، بل ان الجزء الأساسى فيه كان محاولة من رئيس البحث لشحذ أفكار فريق البحث لكتابة بعض الأوراق **مثل :**

١ — « تكنولوجيا الاتصال فى القرية المصرية »
٢ — « الترويح فى القرية المصرية »
٣ — « الخدمات الأصيلة فى القرية المصرية »
٤ — « الاسكان الريفى »
٥ — « دور الامام فى القرية المصرية »

هذا والحديث عن العمل الميدانى فى فترة زمنية كهذه لابد وأن يؤكد مسبقا على التفاعل والايجابية بين فريق البحث ، وعن الوقت الذى سمح به فى قضائه بمجتمع الدراسة ، فالفريق على المستوى الميدانى يتمثل فى مدير البحث ، وبين خمسة وستة هم أعضاء الفريق منهم اثنتان من الاناث ، يعاونهم فى الفترة الأولى اثنان من القادة المحليين هما رئيس المجلس المحلى التنفيذى ورئيس التنظيم الشعبى بمجتمع الدراسة . كما أن الفريق يتردد على مجتمع الدراسة أربعة أيام من كل اسبوع يستقر فيها استقرارا كاملا .

ولا شك أن لكل هذه النواحى ابعادا لا يمكن تغافلها فى تقييم المرحلة السابقة والتنبؤ بمتطلبات المرحلة القادمة . كما كان فريق البحث خلال هذه الفترة يبحث عن اجابات لمجموعة من التساؤلات **من أمثلتها : ما يتصل بمجالات الخدمة التى ستركز عليها الدراسة ؟ وهل سيكون تناولنا لكل الخدمات الأصيلة فى مواجهة الخدمات الرسمية ؟ أم سنختار خدمة او**

خدمتين من كل مجال من مجالات الخدمة ؟ ما هـو المنهج الأمثل او المدخل الملائم لتحقيق أهداف الدراســة ؟ وهل سنعتمد على المدخل الانثروبولوجى باعتبار ان هذا المدخل سيحقق لنا معايشة كاملة ودائمة لمجتمع البحث ؟ ام اننا ســنختار منهجا آخر ؟ وما هى الأدوات المناســبة التى ســوف نستخدمها للوصول الى البيانات المطلوبة للخروج بنتائج صادقة تعين على تحقيق أهداف البحث ؟ وأخيرا ما هى الدروس المستفادة التى خرج بها فريق البحث ؟ .

ولكن .. لماذا كان تحديد الوقفة التقويمية فى هذه الفترة دون غيرها ؟

ان فريق البحث (*) يتصور هذه الفترة متصلا بين مرحلتين فى علاقته مع المجتمع ميدان الدراسة ، **الأولى** تتمثل فى مدخل الفريق للمجتمع ولقاءاته المتكررة بالقيادات المحلية الرسمية منها والشعبية ، وكذلك زياراته المنتظمة الهادفة وغير المصاغة فى قوالب محددة كل التحديد ، تلك الزيارات التى هدفت الى التعرف على طبيعة مجتمع الدراسة من ناحية ، وتكوين وتدعيم الصلة بين فريق البحث ، ومجتمع الدراسة من ناحية أخرى ، واستيعاب الأبعاد المتصــورة لدى أفراد المجتمع ميدان الدراســة عن موضوعنا — الخدمات الأصيلة — . بينما **تتمثل المرحلة الثــانية** فى التعامل المكثف بعض الشىء مع المجتمع ، بحكم كبر حجم الوحدات المختارة للدراسة **من ناحية** ، وعدم اقتصارنا على التعامل مع فئات بعينها **من ناحية اخرى** . وعلى اية حال فان المرحلة القادمة تختلف عن المرحلة السابقة اختلافا يستدعى تلك الوقفة التقويمية لبناء تصورات جديدة للمدخل والمنهج والأدوات والتكتيكات المستخدمة، او على الأقل الكشف عن مدى فاعليتها فى الفترة الأولى من البحث بالقدر الذى كان متوقعا لها .

(*) اشترك مع فريق البحث لبعض الوقت السيد / نبيل كامل مرقص الباحث بمعهد التخطيط القومى .

كذلك انضم لفريق البحث فى مرحلة متأخرة كل من :

(١) مديحه مكاوى
(٢) حسانين سمهان
(٣) رضا عبد العزيز

} باحثون ميدانيون من خريجى قسم الاجتماع كلية الآداب — جامعة المنيا .

اولاً : محددات اختيار قرى البحث :

انطلق التفكير فى المجتمع — ميدان البحث — من مجموعة مقـولات أساسية ارتبطت بطبيعة الدراسة وأهدافها ، ويمكن تحديد تلك المقولات فى ثلاث ، **وذلك على النحو التالى :**

١ — أن الخدمات الأصيلة توجد فى المجتمع المصرى بشقيه الريفى والحضرى .

٢ — أن الخدمات الأصيلة أكثر وضـوحا وتأثيرا فى القرية منها فى المدينة .

٣ — أن من الصعوبة بمكان تناول الخدمات الأصـيلة بالدراسـة فى غيبة عن الخدمات الرسمية باعتبار أن هناك توازن فى الطلب عليهما .

ومن خلال تلك **المقولات الثلاث** أمكن تحديد « الوحدة المحلية » (وهى وحدة ادارية تتكون من القرية الأم والتى تحوى مجموعة من الخدمات ، وبعض القرى الأخرى التابعة بالاضافة الى توابعها من العزب) . ومن هنا بدأ فريق البحث بزيارات متعددة لاحدى عشر وحدة محلية هى : البيهو ، بنى غنى ، طحا الأعمدة ، منقطين ، اسطال ، قلوصنا (مركز سمالوط) ، بنى موسى ، وابيوها ، جريس ، نزلة اسمنت (مركز أبو قرقاص) تلة ، بنى محمد سلطان (مركز المنيا) .

وكان ذلك لاختيار وحدة محلية تصلح كمجال جغرافى وبشرى للدراسة ، **وذلك بناء على اربعة محكات اساسية يستبعد على اساسها القرى التى لا تنطبق عليها تلك المحكات ، وهى :**

١ — اتاحة وتيسير الخدمات الرسمية فى بعض القرى وعدم وجودها بنفس الدرجة فى قرى أخرى ، على ان تكون القرية الأم بها وحدة مجمعة بالاضافة الى وجود وتوافر الخدمات الأصيلة بنفس القرى .

٢ ـ بعد القرى المختارة عن محافظة المنيا باعتبارها مركز حضرى يمارس تأثيراته واشعاعاته ، وبالتالى سوف تقل تأثيرات المركز الحضرى المتمثل فى المنيا على القرى المختارة . ونستطيع من خلال ذلك أن نضمن زيادة الطلب على الخدمات الأصيلة وممارستها لدورها ونشاطها فى القرى المختارة البعيدة عن تلك التأثيرات الحضرية .

٣ ـ خلو هذه القرى من الصراعات الداخلية بين العائلات نتيجة الانتخابات مثلا ، أو نتيجة الأخذ بالثار . وهذا فى حد ذاته عامل عام يساعد البحث على تحقيق اهدافه بالاضافة الى توافر الجو الاجتماعى السليم ، بدلا من انصراف وتوزيع اهتماماتهم على أمور أخرى تعرقل وتعوق الخطوات المرسومة للبحث .

٤ ـ تيسير مقر دائم لفريق البحث حيث سيمكنهم ذلك من معايشة أفراد المجتمع وملاحظة طرق الحياة فى لقرية ، ومعرفة الوسائل والمداخل التى تمكنهم من اجراء البحث الذى يتطلب الثقة المتبادلة بين فريق البحث والأهالى فى مجتمع القرية .

وبناء على تلك المحكات الأربعة وقع الاختيار على الوحدة المحلية بجريس ، وتتبعها اربع قرى هى منتوت ، أبو الصفا ، الحسانية ، نزلة جريس .

وفيما يتعلق بمحكات اختيار القرى مجال الدراسة نرى أن اختيار الوحدة المحلية بجريس كان اختيارا موفقا ، حيث أننا لم نجد على سبيل المثال تلك الصراعات الحادة الموجودة بين العائلات نتيجة الانتخابات ، أو نتيجة تركيز بناء القوة فى جانب على حساب الجانب الآخر . كما أننا لم نجد تلك النعرة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين كما هى موجودة فى بعض القرى .

وفيما يتعلق ببعد الوحدة المحلية بجريس عن المركز الحضرى المتمثل فى المنيا ، فقد كان هذا البعد مناسبا وملائما لانتشار الخدمات الأصيلة وممارسة وظائفها فى المجتمع . حيث كانت المسافة بين المنيا كمركز والوحدة

المحلية بجريس حوالى ٢٩ كم منها ٢٠ كم طريق مرصوف وباقى تلك المسافة طريق ترابى . وأخيرا فقد توافر لفريق البحث مكان للاقامة الدائمة بقرية جريس تم تجهيزه تجهيزا مناسبا من قبل المشروع .

ويرى فريق البحث انه لكى يكون الاختيار اقرب الى المثالية فانه من الضرورى أن تقل توابع القرى المختارة لما أمكن ذلك ، حيث ان التوابع تشكل مشكلة تتعلق بمحاولة التحكم فيها حيث انها متناثرة عن بعضها ولا يوجد سوى الرابط الادارى الذى يربطها بالقرية الأم . كذلك فان عدم توافر الخرائط التفصيلية المحددة للمواقع السكنية فى كل قرية يشكل صعوبة بالغة أمام تقسيم القرية الى مربعات لسلامة سحب العينة الممثلة للقرية ودقتها . كذلك يجب الأخذ فى الاعتبار عند اختيار القرى توافر المكان الملائم لاقامة فريق البحث من حيث اتساعه واستيعابه لأفراد فريق البحث سواء الذكور أم الاناث .

واذا كان فريق البحث لم يجد المكان المناسب من حيث الاتساع فى قرية جريس ، الا ان ذلك لم يقف حائلا دون الارتياح النفسى الذى يستشعره أعضاء الفريق فى تعامله مع مجتمع الدراسة . فبعد انقضاء ما يقرب من أربعة شهور على معايشة الفريق لمجتمع البحث ثبت أن الفريق كان على صواب عند اختياره لتلك الوحدة المحلية لتكون مجالا للدراسة . فبالاضافة الى وضوح وتوافر الخدمات بنوعيها الرسمى والأصيل ، وخلوها من الصراعات التى تعوق عمل الفريق يشعر أعضاء الفريق بالارتياح فى الاقامة والمعيشة .

خلاصة القول فان الاختيار المناسب لقرى البحث وتطابق ذلك الاختيار مع المحكات الموضوعة يعد أحد الشروط الأساسية لنجاح البحث فى تحقيق أهدافه ، وغنى عن البيان أن اغفال أى من هذه المحكات كان سيؤثر بلا شك على كل الخطوات التى تلت ذلك .

ثانيا : العلاقات الاجتماعية بين فريق البحث :

يستمد هذا البعد اهميته من مجموعة الخصائص المميزة لهذا النوع من الدراسة الذى يعتمد أساسا على المدخل الأنثروبولوجى Anthropological approach يعايش الباحث مجتمع بحثه معايشة حقيقية وكاملة ، تلك المعايشة التى تفرض على الباحث أن يعيش حياته كانسان له ذاته ، وكباحث له أدوار محددة وفعالة مع افراد فريق البحث . وفى نفس الوقت فهو يعيش فى مجتمع الدراسة يعايشه ويعيش معه . ولا شك أن المقدرة على الفصل بين هاتين العمليتين أو الدورين الاجتماعيين فى حياة الباحث سواءا داخل الجماعة « فريق البحث » او داخل المجتمع « ميدان البحث » أمر شاق وهام ، هذا بالاضافة الى أن كثيرا من تكنيكات البحث ليس ثمة اتفاق مسبق كامل عليها ، وهذا يفرض على فريق البحث الأخذ بعين الاعتبار عامل المرونة فيما بين أفراده فى تحديد التكنيك المناسب والأمثل لكل موقف .

واذا كان البحث يعد فرصة تعليمية لكل افراده المشتركين فيه فان ذلك يتطلب اتاحة الفرص أمامهم بالتساوى فى ضوء امكانيات وقدرات كل فرد فى فريق البحث . وبالاضافة الى ذلك فان الحياة اليومية التى يعيشها أفراد فريق البحث مختلفو العادات والتقاليد والقيم تجعل من الصعب معها وضع اطار مناسب ونموذج ملائم يحدد الكيفية التى تتم فيها وفى اطارها الحياة الاجتماعية المنزلية .

وعموما فان الفترة ما قبل نزول الميدان ، وهى ما تسمى بتأهيل أعضاء فريق البحث من خلال برنامج تدريبى شامل وموسع ، ومتعدد المستويات والتكنيكات ، قد ساعدت فى تجميع أعضاء الفريق لمجموعة من الجزئيات والعناصر الأساسية لأهداف الدراسة وخطواتها المنهجية ، بحيث اصبحوا يملكون مجموعة مصطلحات أولية يستخدمونها فى الحديث عن الدراسة . وهذا لا شك قد اثر فى العلاقة القائمة بين اعضاء الفريق على المستوى النظرى .

وقد ساعد مدير البحث على اتاحة الفرصة متكافئة للاستفادة من هذه الفترة فى زيادة التجانس الاجتماعى والتفاعل الخلاق بين اعضاء الفريق .

ومع استقرار فريق البحث فى حياته المعيشية الدائمة داخل القريــة بدات فعلا ديناميات الجماعة تتضح أكثر — وظهرت نتائج المرحلة الأولى . وقد بدت الخلفية الثقافية لكل عضو تبدو فى سلوكه داخل الجماعة فى حياتها المنزليــة ، وبدا فى الفريق تفاوت الأصــول الريفية والحضرية من حيث النشأة . وكان المثل الواضح لهذه الاختلافات فى الأصول يبدو فى التعامل مع المجتمع مجال الدراسة . ففى مواقف التعامل مع المجتمع حول بعض أعضاء الفريق من الذكور أعضـــاء الفريق من الاناث الى فتيات ريفيات مقتمصات للثقافة الريفية ، وقد تمثل ذلك فى اقتصار بعض الاجتماعات التى كان يعقدها فريق البحث مع بعض القيادات المحلية والرسمية بقرى الوحدة المحلية بجريس على أفراد فريق البحث من الذكور دون اشتراك الاناث فيها . وموقف كهذا يعد اســـتجابة لثقافة المجتمع بكل ما تمثله من قيم وعـــادات وتقاليد ومعايير للسلوك الجمعى .

هذا الموقف ما كان ليتم لولا نوعية التوافق القائم بين أعضاء الفريق ، وزيادة حساسياتهم ووعيهم والتى سمحت لبعض الأعضاء أن يملوا وجهات نظرهم على البعض الآخر فينفذونها دون تأفف أو امتعاض . وقد كـــانت اللقاءات التى تتم بين الباحثات من أعضاء الفريق وبعض سيدات القريـــة كان يلتزم فيها الباحثون بحدود تلك الثقافة . ولعله من الطريف أن تحضر الى مقر البحث فى احدى الليالى ، حيث كانت تزورنا احدى أسر المجتمع ميدان البحث . هنا تلاحظ تجمعين مختلفين احداهما يلتقى فيه الباحثون برب الأسرة والثانى تجلس فيه الباحثات مع ربة الأسرة ..

واذا كان المجتمع الريفى قد حدد بعض القيود أمام الباحثات كعدم التجوال فى القرية ليلا بمفردهن ، كذلك الاختيار المناسب لنوعية الزى المتمشى مع الاطار الثقافى للمجتمع ، فان الباحثين انفسهم قد أضافوا الى هذا الحـــد الواضح بعض الحدود التى يعوها بحكم طبيعتهم الريفية . وهى حـــدود قد تخفى على باحث غير معايش لطبيعة تلك الثقافة .

ولعل هذا يذكرنا بموقف أعضاء الفريق من الباحثات حين أبدين رغبتهن فى ملاحظة أحد موالد القرية من خلال الحضور الفعلى لهذا المولد ، « وهو مولد الشيخ ابراهيم » وكان يقام ليلا . ولكن أفراد فريق البحث رفضـــوا

ذلك لعدم توافر الفرصـــة لهن للملاحظة حيث أن الموقف فى عموميته يقتصر عـــلى جمهور الرجال **من ناحية** ، وحرصا على نظرة المجتمع للفريق والتى تستهجن من الباحثات التواجد فى هذا الموقف ، **من ناحية ثانية** .

وهكذا فان اتخاذ التكنيك الملائم لـكل موقف أمر يتوقف فى كثير من جوانبه وأبعاده على التفهم الواعى لأعضاء الفريق بعضهم البعض . وقد يبدو هنا أن توافر بعض الفرص أمام الباحثين لا يتاح بنفس القدر ، وبنفس الدرجة للباحثات فى المواقف التعليمية التى يمليها الواقع الميدانى للدراسـة ، ولكن وعى رئيس الفريق بهذه الناحية ساعد على التخلص منها اما بتوفير مواقف متكافئة ، واما بالاجتماعات والتقارير التى يكلف بها الباحثون عقب ملاحظة أى موقف من هذه المواقف . بل انه فى الزيارات التى كان يتـــاح فيها فرصة وجود الفريق بكامله اعتاد أعضاء الفريق أن يتناقلوا الأدوار فيما بينهم أو ما يعرف **بتمثيل الأدوار** ، وذلك من خلال النقاش حـــول أى قضية من قضايا البحث .

ولكن ذلك لا يعنى أنه ليس ثمة اختلاف فى الجماعة على الاطـــلاق . فقد حدث أن اختلف الفريق حول أدوار أعضائه بعد أحد اللقاءات التى تمت بقرية أو الصفا مع القيادات المحلية والرسمية ، حيث دار نقاش حول ذلك الموضوع بمقر البحث ، وبعد عودة الفريق من هذا اللقاء كانت الباحثات غاضبات فيه من مسلك الباحثين حيث لم يعطوهن أية فرصة للحديث خلال هذا اللقاء مما أضفى على اللقاء صفة عدم التفاعل . بل لقد شعرت الباحثات باستهانة القيادات المحلية بمكانة الباحثات ودورهن فى البحث . علاوة على احساسهن بســـوء تصرف أفراد الفريق من الرجال . ولما تم عرض ذلك الموضوع أوضح مدير البحث ضرورة الحفاظ على ديناميات الجماعة وتماسكها من خلال اعطاء كل فرد فيها فرصا متكافئة للحوار ســواء على مســـتوى اللقاءات التى يعقدها الفريق مع القيادات المحلية ، أو على مستوى المناقشات الداخلية المستمرة بينهم ، وتولى رئيس الفريق مسئولية توزيع الأدوار فى المواقف المختلفة .

أما عن المعايشة الكاملة لفريق البحث فيجب أن نلاحظ أن الفريق يقيم أربعة أيام من كل أسبوع اقامة دائمة فى مجتمع البحث . وهذا لا شك موقف

مغاير وجديد يختلف عن الممارسة المهنية العادية والبسيطة التى تشغل جزءا محدودا من الوقت . ذلك أن الممارسة المهنية الحقيقية والفعالة تفرض على الأعضاء نوعا من النشاط المشروط وليس بامكان أى ممارس عادى أن يشعر بصعوبة موقف كهذا حيث يصبح مفروضا على الباحث أن يلتزم بمجموعة من المواقف ازاء زملائه كأن يناديهم بالألقاب والا يتطرق الى مناقشة أية موضوعات جانبية ، وتأتى الصعوبة هنا وتزداد اذا امتد ذلك بقية الوقت طالما أن العلاقة بين فريق البحث والمجتمع علاقة دائمة ، ومع أنه لم يختبر بعد ما اذا كــان ضارا أن تقدم نفسك فى المجتمع أم لا ، الا أن أعضاء الفريق ملتزمون بتلك الحدود المهنية طوال وقت الاتصال بالمجتمع ، وقد يمارس عضو أو بعض الأعضاء نشاطا رياضيا أو اجتماعيا كلعب كرة القدم ، أو الطاولة مع بعض أفراد المجتمع ، ولكن ذلك فى حدود معينة ودون نسيان الهدف الذى جاء من أجله .

وفى الحياة المنزلية للفريق تبدو الأهمية الكبرى للعلاقات الاجتماعية فى سير الحياة على الرغم من اختلاف عادات النوم واليقظة والأكل وأسلوب الحياة بصفة عامة . فقد بدأ الفريق بتكليف أحد الطباخين باعداد الوجبات الغذائية ، ولكن ثمة صعوبات واجهتنا فى هذه العملية كصعوبة الحصول على النوعية المطلوبة ، ولم يساعدنا على التخلص من هذه المشكلة الا سهولة العلاقــات الاجتماعية بين أعضاء الفريق بعضـــهم البعض ، فقد تحملت الباحثات العبء الأكبر فى اعداد الوجبات ، وصار الأمر فى مساره الطبيعى .

وهنـــاك نقطة أو موقف لابد من اثارته والتعرض له حيث أن فريق البحث قد واجه صعوبة ازاء تلك الاجتماعات المتكررة التى يعقدها فى نهاية كل يوم مشحون بالقاءات والعمل ، وقد تمتد هذه الاجتماعات الى ما بعد منتصـــف الليل ، بل أكثر من ذلك أنها قـــد تمتد الى الســـاعات الأولى من الصباح . حيث اعتاد فريق البحث أن يحســـم كل موقف لحظة ظهوره ، بحيث يبدأ العمل صباح اليوم التالى وقد تمت مناقشة كل ما تعرض له فريق البحث فى يومه السابق ، وهذا مما يعطى دفعة قوية للعمل حيث يبدأ وكل فرد فى فريق البحث قد استفاد من التجارب والخبرات التى تعرض لها زملاؤه .

وقد ثار تساؤل حيوى فيما يتعلق بطبيعة هذه الاجتماعات وطبيعة الوقت الذى تستغرقه **ويتركز هذا التساؤل فى : كيف يمكن ان يتقبل المجتمع الريفى**

بكل ما يمثله من ثقافة وعادات وتقاليد افراد فريق البحث وهم يعقدون تلك الاجتماعات المطولة والمغلقة ومعهم باحثتين لفترات طويلة ؟ .

هنا كان لابد من وقفة موضوعية بين اعضاء فريق البحث يعالجون من خلالها طبيعة العلاقة بينهم كباحثين ، وبين المجتمع الذى يعيشون فيه ومدى حساسيته وقبول المجتمع لهذه الظاهرة .

لقد كان وعى مدير البحث وكذلك وعى افراده سابقا على تلك الظاهرة حيث كان مدير البحث ينبه باستمرار على اعضاء الفريق بعدم تجاوز الحدود المسموح بها فى تعاملاتهم اثناء تواجدهم فى الميدان ، بحيث يمكن من خلال ذلك اعطاء أفراد المجتمع نموذجا للالتزام الخلقى بين أعضاء الفريق ، علاة على أن فريق البحث أثناء حياته اليومية فى قرى البحث كان يقدم الدليل تلو الدليل على جدية تناول افراد الفريق لموضوع البحث ، وأنه لا يقدم على اى خطوة جديدة الا بعد الدراسة والتحليل . ويجدر الاشارة هنا الى أن الباحثات قد لعبن دورا واضحا فى ذلك من خلال التزامهن بالسلوك الريفى الأصيل ، وتعاملهن مع الباحثين فى وسط المجتمع ، والتزامهن بالزى الملائم لطبيعة المجتمع الثقافية . كل هذا كان بمثابة السياج الذى يحمى تلك الاجتماعات المطولة من القيل والقال ، وبخاصة ونحن نعى أن المجتمع الريفى مجتمع مغلق يمكن أن تنتشر فيه أية اشاعة مهما كان كذب ادعائها .

ويجدر الاشارة الى ان فريق البحث فى تلك الفترة وبعد مرور ما يقرب من العشرة شهور أصبح يكون ما يمكن أن نطلق عليه جماعة مغلقة Closed group وذلك لسببين يكمن الأول فى ان الجماعة فى حياتها الشخصية قد اصبح لها مجموعة من الأعراف والرموز والطقوس للتعامل يصبح من الصعب على أى عضو جديد أن يستوعبها فى فترة قصيرة .. اما الثانى فيتمثل فى ان تلك الفترة قد حددت لأعضاء الفريق استراتيجية غير مكتوبة بنيت على خبرة الأعضاء فى مجتمع البحث بحيث اصبح التفاهم فيما بينهم أمرا ميسورا وطبيعيا .

بقى أن نذكر ان الفريق لا يتكون فقط من هؤلاء الأعضاء ، فبالاضافة

الى ذلك يوجد السائق ، وعامل النظافة وهما أعضاء فى الفريق سواء تذكرنا ذلك أم نسينا ، حيث يمارسون فى الجماعة سلوكا يؤثر على الحياة الاجتماعية والأهداف البحثية التى تسعى الدراسة لتحقيقها .

ولقد واجهت الجماعة صعوبة حتى استطاعت أن تصنع من السائق عضوا فى الفريق — وذلك من خلال زيادة ادراكه ووعيه بالعمل الذى يقوم به الفريق ، وأن اى تصرف داخل القرية من قبله سيؤثر بلا شك أن سلبا أو ايجابيا على سير البحث . ونذكر على سبيل المثال موقفا من عدة مواقف استطاع وعى فريق البحث أن يضعه فى مساره الصحيح حيث اعتاد السائق أن يجمع حوله مجموعة من أهل القرية مستغلا فى ذلك مناسبة وملاءمة المكان الذى وفره له البحث فى السهر الى ساعات متأخرة من الليل فى لعب الورق والطاولة بالاضافة الى تجواله الدائم وغير المحكوم فى أزقة القرية ، وهذا بلا شك يعد وسيلة اعلامية سيئة كانت ستؤثر فى مسار البحث ، الا أن المواجهة المباشرة بينه وبين فريق البحث وضعت الموقف فى المسار الصحيح .

وخلاصة القول فان موضوع العلاقات الاجتماعية بين افراد فريق البحث يعد بعدا حاسما فى نجاح وتحقيق أهداف البحث ، وهنا يجب أن ننوه الى أن تلك العلاقات الاجتماعية بالرغم مما شابها فى البداية من قصور ، الا أن تدارك ذلك اول بأول قد ساعد مباشرة على زيادة التفاعل بين أعضاء الفريق . وهناك عدة أمور يجب تناولها بحذر عند التعرض لتلك العلاقات الاجتماعية ، وبخاصة فى العمل البحثى الجماعى على مستوى القرية والذى يتطلب معايشة كاملة فى مجتمع الدراسة . **وأول تلك الأمور** الأخذ بعين الاعتبار تلك العلاقة القائمة بين الذكور والاناث من اعضاء فريق البحث فى ضوء تصور المجتمع الريفى لتلك العلاقة . ومؤشر النجاح الحقيقى الذى يجب أن يسعى اليه فريق البحث هو تطابق العلاقة بين افراد فريق البحث مع تصور ونظرة المجتمع لما يجب أن تكون عليه العلاقة . **اما ثانى تلك الأمور** فتتمثل فى أن أى تصرف لأى فرد من افراد فريق البحث لا شك انه ينعكس على كل اعضاء البحث بل انه يمكن أن يكون عاملا معجلا أو معطلا لتحقيق أهداف البحث . **اما ثالث تلك الأمور** فيتركز فى اهمية

تلك الجلسات الاسترجاعية التى من المفروض أن تتم باستمرار بين مدير البحث وأعضائه يتناقشون خلالها بعد يوم عمل شاق ملىء بالزيارات والملاحظات التى لا شك تؤثر على ديناميكية الفريق اذا تركت مدة طويلة دون مناقشة واستخلاص الدروس المستفادة منها . **واخيرا** فان هناك مؤشرا هاما فى نجاح تلك العلاقات الاجتماعية بين فريق البحث الا وهو عملية التقبل الاجتماعى بين مدير البحث وبين أعضاء الفريق — حيث تلعب شخصية مدير البحث دورا بارزا فى زيادة التفاعل الذى من شأنه تحقيق الأهداف وذلك عن طريق اعطاء الفرص المتكافئة أمام كل أعضاء الفريق للمناقشة والحوار وابداء الرأى واحترام الرأى الآخر . بالاضافة الى وعيه بديناميات الجماعة وكيفية ادارتها ، تلك الصفات تعكس فى النهاية عملية التقبل . ونقصد تقبل أفراد الفريق لمدير البحث كانسان له سماته الثقافية المتميزة ، وأيضا تقبل مدير البحث لكل فرد فى الفريق .

ثالثا : مجالات الخدمات التى ستركز عليها الدراسة :

ان أول ما يواجه الباحث من مشكلات وهو بصدد بدء الدراسة يتمثل فى مشكلة تحديد المفاهيم ، ومحاولة الوصول الى تعريف اجرائى لكل مفهوم يرتبط ارتباطا مباشرا بأهداف الدراسة ، وتساؤلاتها المثارة . وحتى يأتى ذلك التعريف منبثقا من الواقع الاجتماعى القائم ، فقد تم النزول الى ميدان الدراسة دون التمسك بفروض أو مسلمات تحدد مسبقا مجالات الخدمات التى ينبغى أن تركز عليها الدراسة .

وقد كان لفريق البحث العديد من اللقاءات والمناقشات بغرض تحديد الخدمات التى ستركز عليها الدراسة ، مسترشدا فى ذلك بالواقع الميدانى . ومن ثم بدأ بالنظرة الشمولية لينتهى الى التحديد الدقيق لمجالات الخدمات التى ستركز عليها الدراسة فى ضوء مجموعة من الأبعاد والمعايير .

وهنا كان على فريق البحث أن يحاول الاجابة على مجموعة من التساؤلات ثار نقاش طويل بصددها ، فى مقدمتها **تحديد المقصود بالخدمات الأصيلة** ، ومحدداتها ، **وعما اذا كان من الضرورى تحديد تلك الخدمات فى ضوء الخدمات الرسمية القائمة فى المجتمع ؟ وما هى الأبعاد التى ستوجه**

يتم التركيز عليها فى دراسة تلك المجالات ؟ وقد لعبت اللقاءات والاجتماعات التى كان يعقدها فريق البحث عقب زياراته المستمرة لمجتمعات الدراسة دورا بارزا فى تحديد تلك الخدمات ، والتعديل فيها ، بما يتمشى مع طبيعة الدراسة واهدافها ، فقد تحددت مجالات الخدمات باديء ذى بدء فى مجموعة الخدمات **الصحية ، والتعليمية ، والدينية ، والضبط الاجتماعى ، واشكال القيادة التقليدية ، والاسكان الريفى ، وكذا الخدمات الزراعية .**

بيدانه كان من الضرورى تحديد تلك الخدمات فى ضوء التعريف الاجرائى لمفهوم الخدمات الأصيلة ، وايضا فى ضوء طبيعة أهداف الدراسة . ولما كانت الخدمات هى الخدمات الطبيعية أو البلدية التى ارتبطت تاريخيا بثقافة المجتمع ، وكانت — ولا تزال — تقوم بتلبية الاحتياجات المجتمعية لافراده ، **فقد كان هناك بعدان هامان** فى تناول تلك الخدمات **هما :**

١ — **البعد التاريخى** ، ويعنى ارجاع ظهور تلك الخدمات الى أصولها التاريخية ، حتى يمكن الفصل بين الأصالة والاستزراع أو الحداثة .

٢ — النظر الى تلك الخدمات فى ضوء **البناء الاجتماعى** ، حيث ارتبط وجود تلك الخدمات بطبيعة وظروف البناء الاجتماعى وقيمته وثقافته .

اما عن مقابلة الخدمات الأصيلة بالخدمات الرسمية فلم يكن امرا محددا لتلك الخدمات موضوع الدراسة ، غير أن وعى الفريق بهذا البعد وأخذه فى الاعتبار يرجع الى ان ذلك البعد من شأنه أن يضيف أبعادا جديدا هامة فى الدراسة ، ويطرح متغيرات أخرى تساعد فى التفسير . حيث أن الاجابة المنطقية على سؤالنا حول استمرار وجود بعض الخدمات الأصيلة هو عدم وجود ما يقوم باشباع حاجات الأفراد اشباعا كافيا فى هذا المجال من خدمة رسمية أو حديثة . وان كان ذلك لا ينفى اقبال الناس على الخدمات الأصيلة على الرغم من وجود الخدمة الرسمية كما هو الحال فى الداية وحلاق الصحة . فوجود الداية وقيامها بدور بارز فى القرية على الرغم من وجود طبيب ممارس بالوحدة الصحية قد دفع فريق البحث الى البحث عن عوامل ومتغيرات أخرى تفسر تلك الظاهرة ، والتى فى ضوئها يمكن تفسير

مدى فعالية الخدمات الأصيلة ومدى الانتفاع بها . ومن ثم فقد انتهى فريق البحث الى تحديد مجالات الخدمات التى ستركز عليها الدراسة ، فيما يلى :

اولا : الخدمات الصحية .
ثانيا : الخدمات البيطرية .
ثالثا : الخدمات الزراعية .
رابعا : الخدمات العمرانية .
خامسا : الخدمات التعليمية .

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية فقد حددنا **الداية** ، **وحلاق الصحة** ، **والمجبراتى** باعتبارهم ممثلين للخدمة الصحية الأصيلة فى مقابل الطبيب باعتباره ممثلا للخدمة الصحية الرسمية بالاضافة الى تضمين هذا المجال كل من الخدمات الصحية والنفسية المتمثلة فى الزار وعمل الأحجبة .

وفيما يتعلق بالخدمات البيطرية فقد ركزنا على جساس البهائم باعتباره ممثلا للخدمة البيطرية الأصيلة فى مقابل **الطبيب البيطرى** باعتباره ممثلا للخدمة البيطرية الرسمية .

اما بالنسبة للخدمات الزراعية فقد ركزنا **على مضمون الخدمة** والأدوات التقليدية والحديثة المستخدمة فى هذه الخدمة ، **ويتناول المجال الرابع الخدمات** العمرانية حيث أفردنا لها جزءا كبيرا عن « **بناء القرية** » باعتباره خدمة اصيلة فى مقابل المهندس المعمارى باعتباره خدمة عمرانية حديثة . وأخيرا فقد خصصنا **المجال الخامس للخدمة التعليمية** من خلال **بعدين الأول : الكتاب** ، **وعملة تعليم الفلاح الفلاحة** باعتبارهما خدمة أصيلة ، فى مقابل المدرسة باعتبارها ممثلة للخدمة التعليمية الرسمية أو الحديثة .

ولم ينته الأمر عند هذا الحد ، حيث أن الزيارات الميدانية المنظمة لقرى الدراسة الخمس ، واللقاءات التى كان يعقدها الفريق عقب تلك الزيارات ، والوقفات التقويمية شبه الأسبوعية ، قد القت مزيدا من الضوء على تحديد تلك المجالات . حيث طرحت تلك الزيارات واللقاءات تساؤلات عديدة عما اذا كان الفريق سيركز على دراسة **القائم بالخدمة** ، **ام المضمون ؟** كما لوحظ

احتواء بعض المجالات كالخدمة الصحية على أكثر من قائم ، ومن ثم كـــان التساؤل عن مدى امكانية دراسة أحدهم باعتباره ممثلا لمجال الخدمة ككل ؟ .

وفى ضـــوء تلك المناقشات ، وبتوجيه من طبيعة أهداف الدراسة ، خلصنا الى دراسة الخدمات الأصيلة فى ضوء بعدين يرتبطان فيما بينهمـــا ارتباطا وثيقا ، **وهما :**

= القائم بالخدمة .

= مضمون الخدمة.

وتجدر الاشارة الى صعوبة الفصل بين هذين البعدين اللذين يمثـــلان وجهين لعملة واحدة هى « الخدمة » على اعتبار أن تلك الخدمات تستند فى وجودها الى مجموعة من المتغيرات ، **وذلك على النحو التالى :**

١ ــ أسلوب الأداء أو المعاملة ، وذلك يتصل بطبيعة القائم بالخدمة .

٢ ــ الأدوات والتكتيكات المستخدمة ، وهى تتصل بمضمون الخدمة .

ومن ثم فان الدراسة لا تقتصر على القائم بالخدمة فحسب ، وانما تعنى بالبعدين السابقين فى ارتباط كل منهما بالآخر ، وذلك يساعد على التعرف على مدى فاعلية تلك الخدمات ، ومحاولة الوصول الى ذلك النموذج التنموى الذى يحدد طبيعة وشكل العلاقة بين كل من الخدمات الأصيلة والرسمية فى تلبيتها لاحتياجات البناء الاجتماعى ، والذى يعد من الأهداف الأساسية لدراســـتنا الراهنة ، اذ يمثل هذان البعدان محورين اساسيين فى ذلك النمذج .

والحديث عن النموذج ينقلنا الى قضية أخرى قد تكون سابقة لأوانها ، ولكن من الضرورى التعرض لها سريعا ونعنى بها قضية تطوير الخـــدمات الأصيلة فى ارتباطها باحتياجات المجتمع . **وهنا نتوقع ان يكون امامنا امرين مطروحين :**

الأول : العمل على تغيير طبيعة المجتمع وتطوير احتياجاته التى تفرض بطبيعة الحال تطوير الخدمات القائمة حتى تتلاءم وتلك الاحتياجات .

الثانى : العمل على تأصيل الخدمات الرسمية أو الحكومية ، ودمجها فى نسيج البناء الاجتماعى . بيد أنه ينبغى التنويه الى صعوبة الحسم فى تلك القضية فى الوقت الراهن .

ويبقى لنا الاجابة على التساؤل الذى طرح سابقا ، والخاص بمدى امكانية الاكتفاء بأحد القائمين بالخدمة فى مجال معين باعتباره ممثلا لذلك المجال، ولما كانت المتغيرات التى يمكن فى ضوءها تفسير سبب وجود واستمرارية تلك الخدمات يختلف من خدمة لأخرى ، فضلا عن أن كلا منها يقوم بدور واضح ومميز . لذا كان لزاما علينا تناول تلك الخدمات جميعها وليس كوحدات منفصلة . هذا وقد راى الفريق ادخال بعض الخدمات ضمن خدمات أخرى ، **مثال ذلك** تضمين عملية تعليم الفلاح الفلاحة للخدمة التعليمية الأصيلة ، وأيضا تضمين الخدمات النفسية للخدمات الصحية .

خلاصة القول ... **يمكننا بعد عرض مجالات الخدمة الأصيلة والرسمية التى ستعنى بها الدراسة** ، أن نؤكد **على مجموعة من الدلالات والحقائق نعرض لها على النحو التالى :**

١ — أن فريق البحث أو القائمين بأية دراسة أنثروبولوجية تستلزم عملا ميدانيا يجب أن يكون مرجعهم الأول هو ميدان الدراسة باعتباره الفيصل والحكم فى تقرير الحقائق أو المجالات التى يمكن أن يركز عليها البحث . ولا نعنى بذلك عدم وجود تصور أولى أو مبدئى يسترشد به الباحث فى دراسته بشرط الا يكون قيداً على حرية الباحث فى اختيار الظواهر التى يخضعها للدراسة عند النزول الى الميدان .

٢ — أن البناء الاجتماعى قد لا يتيح الفرصة للباحث عند محاولة رسم الخطوط والأبعاد الخاصة بموضوع دراسته ، وبمعنى آخر قد يجد الباحث نفسه فى نهاية الأمر أمام كم هائل من الظواهر المرتبطة بموضوع دراسته ، ومن ثم فالباحث الواعى هو الذى يحدد تلك الأبعاد فى ضوء امكانياته وقدراته على تحقيق تلك الأهداف .

٣ — قد يقع كثير من الباحثين دون وعى ضحية للانحياز الفكرى الذى

يؤدى فى كثير من الأحيان الى تزييف ولوى عنق الحقائق المستمدة من الميدان وتطويعها للافكار المسبقة ، فاننا نلفت النظر الى ضرورة مراعاة هذا البعد .

رابعا : المنهج والأدوات والتكنيكات المستخدمة فى الدراسة :

اذا كان لدراسة الخدمات الأصيلة فى القرية المصرية عدة أهداف أساسية تتركز فى الكشف عن مدى فعالية الدور الذى تمارسه فى المجتمع القروى ، بالاضافة الى دراسة السمات والخصائص التى تميز كلا من القائمين بها ، والمنتفعين وطالبى هذه الخدمات . ونحن حين نركز فى دراستنا على الخدمات الأصيلة ، فاننا لا ندرسها فى غيبة عن الخدمات الرسمية الحكومية ، وانما فى تقابلهما وتوازيهما معا . فحين ندرس على سبيل المثال طبيعة وشكل الخدمات الصحية فى صورتها الأصيلة والمتمثلة فى الدايه ، وحلاق الصحة ، والمجبراتى ، والشخص الذى يقوم بعمل الأحجبة والزار ، فاننا نأخذ فى مقابل ذلك الطبيب الممارس ، وطبيب العظام ، والطبيب النفسى ان وجد .

وأخيرا فان دراستنا تهدف الى استخلاص نموذج يحدد طبيعة وشكل العلاقة بين الخدمات الأصيلة ، والخدمات الرسمية أو الحكومية يمكن استخدامه كمدخل لاحداث تنمية حقيقية تأخذ فى اعتبارها طبيعة وظروف المجتمع القروى ، وتعطى لامكانياته الأولوية لدفع عملية التنمية واستمرارها .

ولكى تتضح مشكلة دراستنا بصورة محددة ، فيمكننا صياغة وطرح مجموعة من التساؤلات ، تحاول الدراسة الاجابة عليها ، **وذلك على النحو التالى :**

= ما هى الخدمات الأصيلة ، وما هى مجالاتها التى سوف تركز عليها الدراسة ؟ ولماذا وجدت ؟ أى ما هى أسباب ظهورها واستمرارها فى المجتمع ؟ وهل مازال الطلب عليها — أى على الخدمات الأصيلة — يمثل ظاهرة اجتماعية فى المجتمع القروى ؟

= ماهى الأساليب والتكنيكات التى يتبعها القائمون بهذه الخدمات فى

عملهم ، والتى تعد أحد الأسباب التى تجعل الطلب عليهم دائما ومستمرا من قبل أفراد المجتمع ؟ .

= هل يمكن ارجاع ظهور الخدمات الأصيلة وانتشارها فى المجتمع الى طبيعة القائمين بهذه الخدمات ، واللغة التى يتكلمون بها ، وتكلفة الخدمة ، وبساطة التكنولوجيا ، وقرب هؤلاء القائمين بها من أفراد المجتمع القروى ؟ .

= هل هناك ارتباط بين البناء الطبقى وبناء القوة فى القرية المصرية ، ومدى انتشار هذه الخدمات وسيادتها ؟ بمعنى آخر هل يمثل البناء الطبقى وبناء القوة معوقا أساسيا لانتشار الخدمات الرسمية أو الحكومية ، والذى من شأنه التأثير على انتشار وفعالية الخدمات الأصيلة ؟ .

= هل يعد تعدد الأدوار التى يقوم بها القائمون بالخدمات الأصيلة سببا من بين الأسباب التى تجعل أفراد المجتمع يقبلون عليها ؟ .

= ما هى الخصائص المميزة للقائمين بالخدمات الأصيلة ، وهل تؤثر تلك الخصائص على انتشار تلك الخدمات ؟ .

= هل يرتبط انتشار الخدمات الأصيلة ، بالأبعاد الاجتماعية لأفراد المجتمع كالتعليم ، والدخل وانتشار الممارسات التكنولوجية ، والقرب أو البعد من المركز الحضرى ؟ .

= ما موقف أفراد المجتمع من الخدمات الأصيلة ، والخدمات الرسمية ؟ وهل تسير كل منهما فى خط مواز من حيث اقبال أفراد المجتمع ؟ بمعنى آخر هل يستخدم أفراد المجتمع القروى الخدمات الأصيلة فى مواقف معينة ، والخدمات الرسمية فى مواقف أخرى ، أم أن ذلك الاستخدام لا تحكمه تلك القاعدة ؟ .

= ما هى نظرة افراد المجتمع للقائمين بالخدمات الأصيلة ، فى مقابل نظرتهم للخدمات الرسمية ؟ .

= هــل يمثل القائمون بالخدمات الأصــيلة معوقا أساسيا من معوقات انتشار الخدمات الرسمية ، أم أن القائمين بالخدمات الرسمية هم الذين يمثلون معوقا من معوقات انتشار الخدمات الأصيلة فى المجتمع القروى ؟

= هل يمكننا فى النهاية الخروج بنموذج تنموى Developmental Model يحدد لنا طبيعة،وشكل العلاقة بين كل من الخدمات الأصيلة ، والخدمات الرسمية ؟ واذا أردنا تطوير أى من الخدمتين ، فالى أين نتجه بالتطوير ؟ وكيف يتم التطوير ؟ وهل نضحى بالخدمات الأصيلة على حســاب الخدمات الرسمية أم العكس ؟ وهل هناك شكل آخر أو **ثالث** يحقق التوازن أو الانسجام بين الخدمات الأصــيلة ، والرســمية بحيث لا تضيع هوية أى منهما ؟ تحقيقا لما نقصده وهو الجمع بين الأصــالة والمعاصرة ؟ .

ومن هنا فان تلك الأهداف قد حددت لفريق البحث **ثلاثة محاور** للعمل الميدانى ، **يتمثل أولها** فى المدخل الأنسب للاحاطة بكل عناصر موضـــوع البحث ، وللتحكم فى كل تلك المتغيرات التى تطرحها تلك التساؤلات . ولقد وجد فريق البحث فى ذلك الصدد أن أمامه لكى يحدد المدخل الأنسب للدراسة عديدا من التساؤلات التفصيلية ، **يمكن صــياغتها وطرحها على النحــو التالى :**

١ ـــ **ما هو المدخل الأنسب ؟ الذى** يمكن أن يستخدمه **فريق البحث** ، لحصر كل متغيرات الدراسة ، وبخاصة اذا علمنا أن ذلك الفريق يقيم اقامة دائمة فى مجتمع البحث ، **وهذا من جهة** ، ووجوب تناســب ذلك المدخل مع مجتمع القرية ، والظاهرة المراد دراستها ، من **جهة اخرى ؟** .

٢ ـــ هل يصلح فى مثل هذا النوع من الدراسة اســتخدام الملاحظة غير

المباشرة لاخضاع متغيرات الدراسة المتعددة وللوصول الى بيانات ومعلومات صادقة عن الظاهرة المدروسة ؟ .

وفى مواجهة تلك التساؤلات ، كان على فريق البحث الذى ويعايش الموقف بكل دقائق تفاصيله بقرى الوحدة المحلية بجريس ، يلاحظون ويعيشون يوم القرية منذ الصباح حتى المساء ويشاركون مجتمع الدراسة أنشطته الاجتماعية ومناسباته واحتفالاته ، استخدام **المدخل الانثروبولوجى** الذى يعتمد أساسا على ملاحظة الظاهرة المدروسة ملاحظة متعمقة ، دائمة وكلية ، أى باستخدام ما يسمى « الملاحظة بالمشاركة أو بالمعايشة Participant observation حيث تصبح الظاهرة أو مجتمع الدراسة جزء من كيان وفكر الباحث ، ويصبح الباحث بالضرورة جزءا من الظاهرة او المجتمع المدروس . ذلك شأن **المدخل** ، أما عن المداخل التى اعتمدت عليها الدراسة ، وهذا هو **المحور الثانى** من محاور العمل الميدانى ، فقد اخذ ذلك الموضوع جدلا ونقاشا مستمرين بين مدير البحث وافراد الفريق ، حيث كان أعضاء الفريق قد استقربهم الأمر على أن بداية التناول فى موضوع الدراسة سيكون على القائمين بتقديم الخدمات الأصيلة باعتبارهم المدخل الأنسب للدراسة . ومن خلال دراسة هؤلاء القائمين يمكن القاء الضوء على المنتفعين بهذه الخدمات . ولكن بعد نقاش استمر أكثر من يومين متتاليين استقر فريق البحث على أن البداية المثلى يجب أن تنطلق من **دراسة المنتفعين بالخدمات الأصيلة ، حيث** أن البداية بهذه الطريقة ستلقى أبعادا لا حدود لها ، ليس على القائمين بهذه الخدمات فقط ، وانما على طبيعة وشكل البناء الاجتماعى للمجتمع القروى ككل ، أما اذا كان مدخلنا للدراسة ينحصر فى القائمين بالخدمة ، فلا شك أنه سيكون مدخلا ضيقا من حيث أنه لن يمنح افراد فريق البحث ابعادا يستطيعون بها ومن خلالها دراسة البعد الثانى فى الدراسة ، وهو المنتفعين بالخدمات الأصيلة ، وكان المنطق العلمى نفسه يفرض هذا الواقع . **اذ كيف يمكن ان تلقى قضية جزئية الضوء على قضية كلية ؟ .**

ومن هنا فقد بدأ فريق البحث يضع اقدامه على بداية الطريق أو المدخل

الموصل للهدف ، ونقصد دراســـة المنتفعين بهذه الخدمات الأصيلة . ثـــم تليها أو تتخللها دراسة القائمين بهذه الخدمات .

اما المحور الثالث والأخير من محاور العمل الميدانى فيتمثل فى استخدام دراسة الحالة Case study مع القائمين بالخدمات الأصيلة ، حيث كانت قلة عددهم من الأمور التى شجعت فريق البحث على دراستهم دراســـــة متعمقة للكشف عن خصائصهم الاجتماعية والنفسية ، وتأثير تلك الخصائص على استمراريتهم فى أداء اعمالهم . كذلك دراسة وتحليل تصورات هؤلاء القائمين ازاء أفراد المجتمع المنتفع بخدماتهم سواء الصحية ، أو التعليمية ، أو العمرانية ، أو البيطرية ... الخ ، وازاء القائمين بالخدمات الرسمية . **هذا من جانب** ، وأيضا تصورات القائمين بالخدمات الأصـــيلة عن آراء وتصورات أفراد المجتمع القروى فيهم ، **من جانب آخر** .

وفيما يتعلق بالأدوات والتكنيكات المستخدمة فى الدراسة فلقد تحددت فى ضوء مجموعة من المتغيرات التى استقاها فريق البحث من مجتمع الدراسة ، حيث كانت بداية اقامة فريق البحث فى مجتمع القرية ، تتمثل فى عمليات جمع عديد من الاحصاءات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية ، والاقتصادية فى القرى الخمس ، وذلك لتكوين صورة أولية عن مجتمع الدراســـة من حيث عدد السكان ، وعدد الأسر ، ومساحة الأرض الزراعية ، وأنواع المحاصـــيل الزراعية ، والمؤسسات التى تمارس نشاطا اجتماعيا واقتصاديا فى القرى الخمس . بالاضافة الى ذلك فقد كانت هناك زيارات يقوم بها فريق البحث للقيادات الرسمية والمحلية كانت تطول حتى منتصف الليل ، وذلك للتعرف على طبيعة التكوين الاجتماعي ــ الاقتصادى لكل قرية على حدة ، وكـــان يصاحب فريق البحث باستمرار رئيس الوحدة المحلية بجريس ، وذلك سعيا من فريق البحث الى اعطائه الثقة الكاملة ، والدراية التامة بأبعاد قضايا الدراســـة .

وكانت تتم عقب كل زيارة من هذه الزيارات وقفه يطلب فيها مدير البحث

من أعضاء الفريق تقويم الزيارة ككل ، وتقويم موقف كل عضو من أعضاء الفريق على حدة . وذلك للاستفادة من الجوانب الايجابية ، وتلافى الجوانب السلبية فى الزيارات المستقبلية . بالاضافة الى ذلك فقد اتضحت معالم المجتمع المدروس أكثر من خلال الزيارات الميدانية للأسر فى القرى الخمس ، وبخاصة فى قرية جريس ، حيث كانت الزيارات أكثر عمقا ، وذلك باعتبارها القرية الأم التى يقيم بها فريق البحث . ولقد انقسم فريق البحث فيما يتعلق بهذه الزيارات الى مجموعتين ، الأولى وتتكون من باحثتين تقومان بزيارة السيدات وربات البيوت فى الأسرة ، بينما المجموعة الثانية تقوم بزيارة رب الأسرة وأفرادها من الذكور . وكانت هناك باستمرار تقارير مكتوبة عن كل زيارة ، تناقش وتدرس من قبل فريق البحث .

علاوة على هذه الزيارات سواء بالنسبة للقيادات المحلية والرسمية ، أو بالنسبة للأسر فى القرى الخمس ، فقد كان ضابط النقطه فى الوحدة المحلية بجريس يقدم تقارير مكتوبة مصحوبة بالاحصاءات المتوافرة لديه باعتباره رجل الأمن فى مجتمع الدراسة عن الجرائم وأنواعها التى ترتكب فى المنطقة .

وهنا تجدر الاشارة الى أن فريق البحث كان يتبع نظاما صارما فى تسجيل كل ما يتم من تقدم فى خطوات البحث ، وتسجيل التقارير المقدمة ، والاحصاءات الخاصة بملامح وسمات مجتمع البحث . فكانت هناك ملفات متعددة لكل موضوع من هذه الموضوعات . هذا بالاضافة الى أن فريق البحث يقدم كل شهرين تقريرا مكتوبا باللغتين العربية والانجليزية يحوى الانجازات التى تمت ، والمشكلات التى تواجه فريق البحث سواء المنهجية او الميدانية وكيفية التغلب عليها .

ولقد مكنت تلك الخطوات ، وأمدت فريق البحث بأبعاد لا حدود لها من حيث التكوين الأولى أو الصورة الأولية لأدوات وتكنيكات الدراسة . حيث عكف فريق البحث على تشكيل دليل للملاحظة تستخدمه كل مجموعة من مجموعات فريق البحث ، حيث انقسم الفريق الى ثلاث مجموعات كل مجموعة مكونة من باحثين أو باحثتين ، وذلك ضمانا لجدية الملاحظة ، وأن

تتسم بالتنوع والشمول بحيث تغطى كل الوحدات المتضمنة فى دليل الملاحظة . بالاضافة الى ذلك فقد صمم فريق البحث تقارير مكتوبة بحيث تستطيع كل مجموعة بعد انتهاء الزيارات اليومية أن تقوم بتسجيل ما تم فى هذه الزيارات كل على حدة فى تقرير منفصل محدد البنود والمجالات .

ولقد تضمن دليل الملاحظة **ثلاثة محاور** على جانب كبير من الأهمية ، **يتمثل أولها** فى البناء الاجتماعى الاقتصادى للأسرة ، **ويتركز الثانى** فى محددات الاستفادة من الخدمات الأصيلة والرسمية ، واخيرا كان **المحور الثالث** متضمنا رأى أفراد المجتمع فى كل من الخدمتين ، والمشكلات أو المعوقات التى تواجه المستفيدين فى الاستفادة من هذه الخدمات الأصيلة والرسمية .

اما فيما يتعلق باستمارة المقابلة التى سوف تطبق على عينة ممثلة من ارباب الأسر المستفيدين من الخدمات الأصيلة والرسمية فى قرى الوحدة المحلية بجريس . فقد أخذ تصميمها وصياغة اسئلتها وتكوين بنودها ووضع بعض احتمالات الاجابة التى من الممكن أن يشير بها المبحوث وقتا تجاوز الشهرين ، حيث كان واقع مجتمع الدراسة ، والزيارات الميدانية للأسر ، والمقابلات المفتوحة التى كانت تتم بين فريق البحث والاخباريين ، والقائمين بالخدمات الأصيلة والرسمية فى كل قرية من قرى الدراسة . واخيرا ملاحظات فريق البحث التى كان يسجلها باستمرار وبانتظام عن المجتمع القروى بمثابة الموجه الأساسى ، والمرجع الأصيل الذى اعتمد عليه فريق البحث فى تكوين ، وصياغة استمارة المقابلة . ولقد روعى فى تصميم استمارة المقابلة **مجموعة من الأسس والمحكات التالية :**

= **أن تحقق بنود استمارة المقابلة ، واسئلتها ، الأهداف التى تسعى الى تحقيقها الدراسة .**

= **أن يكون هناك وحدة واتفاق بين القضايا المتضمنة والمثارة فى كل بند من بنود استمارة المقابلة .**

وبناء على ذلك فقد تضمنت استمارة المقابلة اربعة بنود اساسية :

البيانات الأساسية عن رب الأسرة وأفرادها ، ومحددات الاستفادة من الخدمات الأصيلة ، ومحددات الاستفادة من الخدمات الرسمية ، وأخيرا رأى المبحوث لكل من الخدمات الأصيلة والرسمية .

ولقد ثار تساؤل عن طبيعة العلاقة بين دليل الملاحظة ، واستمارة المقابلة ، وهل سينتج عن استخدامها ازدواج فى طبيعة البيانات المتاحة من كليهما ؟ وللاجابة على هذا التساؤل أوضح مدير البحث أنه عند كتابة التقرير النهائى للبحث الذى سيعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات والمعلومات التى سيجمعها فريق البحث من خلال استمارة المقابلة سواء تلك التى ستوجه الى المستفيدين والقائمين بالخدمات الأصيلة والرسمية ، فان هذا التقرير لابد أن يعزز ويدعم مجموعة من الملاحظات والمشاهدات والمعايشات التى استطاع فريق البحث جمعها من خلال دليل الملاحظة .

ولقد استخدم فريق البحث بالاضافة الى هذه المناهج والتكنيكات ، مجموعة من الوسائل لتدعيم الصلة وتوثيق العلاقات بين فريق البحث ، ومجتمع الدراسة . ويمكننا عرض هذه المجموعة من الوسائل طبقا لترتيب حدوثها الزمنى ، **وذلك على النحو التالى :**

= تم عقد لقاء موسع بقرية جريس كان الهدف منه تعريف وتقديم فريق البحث لمجتمع الدراسة . وحضر هذا اللقاء الأستاذ الدكتور رئيس البحث عميد كلية الآداب ، والأستاذ الدكتور عميد كلية الزراعة بالمنيا ، وعديد من القيادات المحلية والرسمية والأهالى فى قرى الوحدة المحلية بجريس . وقد جاء هذا اللقاء فى الوقت المناسب لاعلان بداية عمل الفريق فى قرى البحث ومعايشته لمجتمع الدراسة .

= تلى هذا اللقاء بدء معسكر تدريبى لطلاب قسم الاجتماع بالسنة الثالثة ، والذى تزامن مع بداية معايشة الفريق لمجتمع الدراسة . ولقد اتضح بعد نهاية فترة المعسكر أن ذلك كان مدخلا ملائما وبداية طيبة لتوطيد الصلة بمجتمع الدراسة وكسب ثقة الأهالى ، ممن كان فى

مضـــمونه مدخلا تنمويا حيث قام الطلاب ــ بالتعاون مع الأهالى ــ باثارة بعض الموضوعات التى تهم مجتمع الدراسة ومحاولة الوصول الى حلول لها .

= وفى اطار هذا العمل التنموى ، تم دعوة فريق من الأطباء البيطرين من جامعة أســـيوط للقيام بحملة مكثفة وقائية وعلاجية للماشـــية فى قرى الدراسة الخمس . وقد كان لذلك صدى واضح ، لمس مجتمع الدراسة من خلاله ذلك الجهد العملى الذى يقدمه الفريق مما ساعد على كسب مزيد من ثقة الأهالى . وتمثل ذلك فى استعدادهم الواضح لتقديم العون المادى والفنى للفريق وتجاوبهم مع أعضـــائه خلال الزيارات المتعددة التى قاموا بها لأسر مجتمع الدراسة وتعاونهم فى تقديم البيانات المطلوبة .

= لقد اتضحت تلك الاسهامات التى قدمها فريق البحث لمجتمع الدراسة بهدف تدعيم الصلة أو العلاقة فى أجلى صورها فى الدعم المادى الذى قدمه البحث فى صورة مبلغ الفى جنيه للمســـاهمة فى الجهود التنموية لقرى الوحدة المحلية بجريس ، ولقد اشترط فريق البحث ضمانا لجدية انفاق هذا المبلغ فى المشروعات التى ســـوف تفيد القرى الخمس أن شرطان أساسيان يتمثل **أولهما** فى أن تساهم القرى الخمس فى دفـــع ما يقابل هذا المبلغ أو يزيد ، ويتركز ثانيهما فى أن يكون المشروع التنموى المقترح فيه افادة ليس لقرية واحدة على حساب القرى الأخرى ، وانما للقرى الخمس مجتمعة .

ولقد استقر الأمر أخيرا على وضع المبلغ الذى قدمه البحث بالاضافة الى المبالغ التى قدمها افراد المجتمع فى القرى الخمس فى مشروع اقامة مدرسة اعدادية يكون مقرها قرية جريس ، حيث يمثل هذا المشروع اجماعا من قبل أفراد المجتمع ، واحتياجا أساسيا نظرا لعدم وجود مدرســـة اعدادية فى المنطقة .

ولقد وقع فريق البحث فى مجموعة من الأخطاء التى أثرت على مداخل ومناهج وتكنيكات الدراسة ، **منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :**

= ان انشغال فريق البحث باعداد وصياغة أدوات الدراسة ، والتفكير فى المناهج والمداخل المناسـبة لطبيعة اهدافها ، بالاضافة الى التكرار المقصود لزيارة القيادات الرسمية والشعبية المتمثلة فى عمد ومشايخ القرى الخمس باعتبارهم يمثلون المدخل الشرعية للتعرف على مجتمع الدراسة جعلته يتغاضى الى حد ما عن توسيع نطاق الزيارات الميدانية على القرى الخمس بالتساوى • **هذا من جانب** ، وعدم توزيع الزيارات بطريقة عادلة على مجتمعات الدراسة **من جانب آخر** ، حيث تركزت الزيارات فى البداية عـلى مجموعة اسر محددة فى كل قرية تمثل بناء القوة فى القرية •

وقد استدرك فريق البحث هذا القصور تباعا وفقا للاسهامات التى كان يقدمها ، والتى كانت تستهدف فى المحل الأول والأخير توثيق وتدعيم العلاقة بين فريق البحث ومجتمع الدراسـة •

= أن عدم وجود اطار فكرى وتصورى محدد ومسبق لدى فريق البحث اثناء الزيارات ، قد يؤدى بهذه الزيارات الى أن تحيد عن أهدافها ، وعدم القدرة على الاستفادة منها استفادة كاملة • حيث أن الحوار الذى يدور فى هـذه الزيارات ليس محكوما بطبيعة البحث واهدافه ، وهنا يجب الاستفادة من هذا الجانب من خلال اتفاق فريق البحث على النقـاط التى يمكن اثارتها فى كل زيارة • وهذا لن يتأتى الا عن طريق توزيع الأدوار فيما بينهم ، بحيث يكون هناك تنظيم لمن يبدأ بالفكرة ، ومن يعقب على الفكرة ، ومن يثرى ويبرز هذه الفكرة واذا كنا نسلم بأهمية عدم نزول الباحث بفرضـية مسبقة الى ميدان الدراسة .. الا أن عدم وجود تصور واضح لدى الباحثين فى المرحلة الأولى من الدراسة لم يمكنهم من تحقيق الاستفادة الكاملة من الزيارات الأولى المركزة •

ازمة التنبؤ فى علم الاجتماع
دراسة حالة لبعض تنبؤات اتجاه الصراع

دكتور عاطف احمد فــؤاد (*)

اولا : فى اشكالية هذا المقال :

— ١ —

دراسة فى « المنهج » تلك التى نعرض لها فى هذا المقال ، وللمنهج فى علم الاجتماع قضاياه — فضــلا عن اشكالياته — ، وتعد قضــية التنبؤ Prediction احدى القضايا المنهجية المحورية — الخلافية — فى هذا العلم ، بل وتمثل مدى قدرة النظرية السسيولوجية على التنبؤ ، وامكاناتها فيمــا يتعلق باستشراف معالم البناء الاجتماعى فى المستقبل ، أحد محاور الخلاف والجدل بين منظرى علم الاجتماع والمعنيين بأمر المنهج فيه ، بيد أن الظاهرة — ظاهرة الخلاف والجدل — لتكشف فى حد ذاتها **عن حقيقيتين :**

الحقيقة الأولى : ان علم الاجتماع — والنظرية السسيولوجية على وجه الخصــــوص رغم مرور ما يقرب من قرن ونصف على النشأة الأكاديمية له مازال يمر بمرحلة البحث عن الهوية ، وهى مرحلة مازالت تشهد من التناقضات ما قد يوحى للبعض (باللاامل) فى الوصول الى صيغة منهجية ناضجة ، لبناء نظرى اكثر اتساقا .

الحقيقة الثانية : ان هذا الجدل الذى قد يصل الى حد التعارض ليضر عددا من المقولات الأساســية التى تتسق وطبيعة علم الاجتمــاع وطبيعة وحــدات الدراســة . فعلم الاجتماع — كمــا ينبغى أن نعلم — عــلم نقدى ، يتعامل مع الواقــع من (الداخل) ، يقترب منــه ليثور عليه ، يدنو من متغيراته ليغير منها ، واضعا نصب عينيه « الانسان » ، وانسانية

(*) استاذ علم الاجتماع المساعد — كلية الدراسات الانسانية — جامعة الأزهر (بنات) .

هذا الانسان . غير أن هذه الرؤية — وهو مالا نعتقد فى صحة غيرها — قد تجد — وهى ولجدة بالفعل — ما قد يتناقض معها ، وهذا النقيض يرى استاتيكية الواقع وكأنها احدى مسلمات علم الاجتماع ، وأن الدينامكية وان حدثت — وهو يعترف بحدوثها — فلن تعدو أن تكون محض حادث طارىء ، غير طبيعى ، مؤقت ، سرعان ما يعود الواقع بحكم ميكانيزماته الطبيعية الى حالته الأولى ، حالة السكون والتوازن ، وهذان النقيضان — وما تفرع عنهما من اتجاهات ومدارس ونظريات — ، قد اشعلا حدة الخلاف والجدل ، وهى ظاهرة طبيعية تتسق وطبيعة علم الاجتماع ، ولن يثرى هذا العلم — الذى نشأ بل ونما خلال التعارضات الأيديولوجية التى عكسها الثلث الأول من القرن التاسع عشر بين كارل ماركس واوجست كونت — الا فى ظل تلك المناقشات ، والا من خلال تلك الخلافات .

فكان هذا الجدل اذن ظاهرة ، وان تلاشت ، أو خبت أو خفت حدتها فيكون علم الاجتماع قد اشرف على السقوط فى هذه الحقبة او سيكون قد كتب عليه الركود فما رأينا بالأمس أو ما نراه اليوم وما نتوقع أن نراه فى الغد من خلاف وجدل انما هو مظهر طبيعى من مظاهر بنية هذا العلم .

— ٢ —

وقضية التنبؤ ارتباطا بالنظرية السسيولوجية وما يثار حولها من مناقشات — بل وخلافات — قد عكست لنا — وبجلاء — ذلك الصراع الحاد بين اتجاهى علم الاجتماع — الصراع والتوازن — حيث لم يكتف كلا الاتجاهين بالكشف عن قدراتهما المنهجية — ومنها القدرة على التنبؤ — فحسب وانما ايضا أراد كل اتجاه أن يكشف النقاب عن المثالب المنهجية — ومنها اخطاء التنبؤ — التى ظن أن نقيضه قد وقع فيها . غير أننا نود أن نؤكد — وبصرف النظر عن اتهامات كل اتجاه للآخر — أن مسألة التنبؤ فى النظريات السسيولوجية الكبرى (ومنها نظريتا الصراع والتوازن) قد اكتنفها غموض شديد وبالتالى اخفاق فاضح سواء لاتجاه الصراع أو اتجاه التوازن وذلك للأسباب الآتية :

(أ) اصرار (بعض) منظرى النظرية السسيولوجية والمعنيين بامور

المنهج في علم الاجتماع (في كلا الاتجاهين) على تجاهل خصوصية علم الاجتماع وخصوصية وحدة الدراسة فيه وبالتالى تجاهل تمايزه عن العلم الطبيعى .

(ب) ونظرا لخصوصية علم الاجتماع التى تتناقض وطبيعة (المطلق) **زمانا ومكانا** والتى تجاهلها بعض علماء الاجتماع الذين تأثروا بالنزعة الوضعية (خاصة اصحاب اتجاه التوازن) فى علم الاجتماع ، فان المحاولات الرامية الى تأسيس منهج يتناقض وهذه الخصوصية ، وتشييد أى بناءات نظرية منهجية تتعارض وهذا التميز (ومنها وضع القانون المطلق أو التنبؤ اللامحدود) سيكون — وقد كان بالفعل — مآلها الفشل الذريع ، ولا يرجع هذا الفشل الى عجز منهجى طبيعى لصيق بعلم الاجتماع أو النظرية السسيونوجية ، وانما يعود — وفى المحل الأول — الى (عدم الوعى) بخصوصية علم الاجتماع من جهة — واختلافه وتمايزه عن العلم الطبيعى — وخصوصية البناءات الاجتماعية بل وتناقضها من جهة أخرى ، الأمر الذى يستحيل معه القول بالتعامل مع المطلق زمانا ومكانا .

(جـ) ورفضنا للمطلق **زمانا ومكانا** يتسق فى الواقع مع ايماننا بمقولة الاستقراء الناقص **incomplete induction** وبملاءمتها للاستخدام فى دراساتنا السسيولوجية والتاريخية ، حيث يتيح هذا الأسلوب الفرصة للباحث للتعديل بالاضافة والحذف للقوانين (المحدودة) أو الانتظامات **Regularities** التى تم التوصل اليها بشأن ظاهرة ما أو عدة ظواهر لبناء اجتماعى معين ، ومن المؤكد أن ذلك حرى بأن يجعل الباب مفتوحا (لاحتمالات المستقبل) ويجعل فى الآن نفسه من « التنبؤ الحاسم » فى علومنا الاجتماعية — يمنها علم الاجتماع ضربا من الوهم وصورة من صور خداع الذات . وعدم الاستبصار بهوية علم الاجتماع .

فادعاء التنبؤ (المطلق) بمسار البناء الاجتماعى — لأى مجتمع كائنا ما كان فى المستقبل يتناقض اذن مع طبيعة الواقعة الاجتماعية ، وخطورة التنبؤ المطلق أو توهم حدوثه بالنسبة للظواهر الاجتماعية يكمن فى أن بعضنا يتعامل مع هذه الظواهر وكأنه يتعامل مع (جوامد) أو (ثوابت) ، يسيرها الوجهة التى يريدها ، ويحدد لها مسارها ، لاغيا ارادة الانسان المتغيرة ، متجاهلا احتمالات التغير ، فتنبؤنا فى علم الاجتماع تنبؤ محدود غير مطلق . واذا كان من أهم شروط النظرية العلمية قدرتها على التنبؤ بمسار الوقائع والظاهرات (١) فان هذه المقولة ان كانت تصدق على النظرية — أو النظريات — الخاصة بالعلوم الطبيعية فانها لا تصدق بنفس الكيفية على علوم الانسان ، اذ ينبغى أن ندرك أن للانسان ارادة ووعيا ، وأى علم اجتماعى يتجاهل تلك الحقيقة ، يمكن أن يندرج تحت أى اسم آخر غير علم الانسان والمجتمع (٢).

والنظريات الكبرى — مستعيرين اصطلاح تشارلز رايت ميلز Wright – Mills — فى علم الاجتماع فى تنبؤاتها المتعددة ومحاولاتها التى استهدفت وضع نماذج تمكننا من التنبؤ والتحكم قد باءت — كلها — بالفشل ، لاستحالة ذلك وتعذره ، « ... فنارق كبير أن تكتشف قواعد اللعبة ، وبين أن نتنبأ بنتائج المباراة أو نتحكم فيها ... أنه الغاء لحيوية المجتمع المتجددة ، وتحويل المجتمع الى آلة كبيرة محكومة الحركة مضبوطة بالأزرار ، أنه تسريع لقيام الدولة الشمولية وتكثيف لوظائفها . هل سيسعدنا هذا الفتح (العلمى) العقلانى العظيم ؟ وهذا النجاح المفروض فرضا ، هل نصفه بأنه اكتشاف لقوانين الحركة الاجتماعية الموضوعية أم بأنه محاولة لفرض قواعد وقوالب على الحركة الاجتماعية ؟ » (٣) .

وتكاد تصدق المقولة السابقة الى حد كبير على بعض تنبؤات اتجاه الصراع فى نطاق سسيولوجيا السياسة وخاصة تلك التنبؤات الخاصة بمصير المجتمع الراسمالى وما سوف يكون عليه فى المستقبل من جهة ومصير الدولة وزوالها بحكم تناقضها مع المجتمع اللاطبقى من جهة اخرى . غير أننا ينبغى أن ننوه بأن الرؤى النقدية التى استهدفت تفنيد الكفاءة التنبؤية لاتجاه الصراع فى نطاق ابستشراف معالم مستقبل المجتمع الراسمالى ومصير الدولة قد غلبت عليها الملامح الآتية :

(أ) لم تبدأ التيارات النقدية لاتجاه الصراع من اتجاهات مغايرة له ، بل ان أول مراجعة نقدية لبعض مقولات هذا الاتجاه قد انبثقت من بعض مؤيدى هذا الاتجاه ذاته ، فكانت بمثابة مراجعة أو تقـويم للذات ، أو ان شـئت فهو نـوع من النقد الذاتى — (مثـلا خطبة مـاو عـام ١٩٣٧ وموضـوعهـا : فى التناقض On contradiction

(ب) ان حركة النقد الذاتى لأتجاه الصراع — وفى وجرد بعض أصحابه الاتجاه الكلاسكيين — قد استمرت حتى لحظتنا الراهنة ، وهذه حركة تكشف عن ظاهرة صحية وهى ظاهرة الوعى بالذات — الذات الفكرية — وهى ظاهرة وثيقة الصلة بالنمو الفكرى لبعض أصحاب هذا الاتجاه ، فهو تمرد مشروع يستهدف تصحيح المسار ضمانا لاستمرارية الاتجاه من ناحية وتأكيدا لكفاءته — من خلال التعديل — من ناحية أخرى .

(جـ) اذا كان بعض أصحاب اتجاه التوازن قد اراد أن ينال من اتجاه الصراع بالتنديد بعجزه عن التنبؤ بمصـير المجتمع الرأسمالى كنتيجة لبعض المتغيرات التى جدت عـلى هذا المجتمع فـإن بعضهم — أى بعض أصحاب اتجاه التوازن — قد استعان ببعض مقولاتهذا الاتجاه فى العديد من محاولاتهم التنظيريةوالمنهجية (٤)، فضلا عن المحاولات التوفيقية التى قام بها بعض منظرى هذا الاتجاه كفان دن برج Bergh ولويس كوزر Coser وغيرهما .

(د) ان تلك التغيرات التى أصابت المجتمع الرأسمالى والتى اعتمد عليها البعض فى تفنيد الرؤية التنبؤية لاتجاه الصراع ونقدها ، كانت محل نقد أيضا — بل وتمرد — من قبل بعض الاتجاهات الراديكالية فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما كشفت عنه حركة تحرير علم الاجتماع واليســار الجديد وغيرهما من حركات التمرد الفكرى .

(هـ) ومن المؤكد ان بعض هذه الملامح التى اشرنا اليها (سواء بالنسبة للنقد الذاتى لاتجاه الصراع أو النقد الذى وجهه اتجاه التوازن لبعض مقولات الاتجاه المضاد ، أو حتى بالنسبة لحركات التمرد التى استهدفت نقد اتجاه التوازن وتعريته) لدليل — لا يقبل الجدل — على أن القدرات التنبؤية للنظرية السسيولوجية قدرات ينبغى أن نعترف بمحدوديتها ، وهو ليس أمراً معيبا للنظرية بقدر ما هو اعتراف بخصوصيتها وبتمايزها .

ثانيا : اتجاه الصراع والتنبؤات الطموحة :

— ١ —

اتفقنا على ان للتنبؤ فى النظرية السسيولوجية محدوديته ، اتساقا مع محدودية القانون وخصوصية المنهج بوجه عام ، بيد ان هذه المحدودية وتلك الخصوصية قد تغيب — وقد غابت بالفعل — عن بعض منظرى علم الاجتماع ، وهو ما كشفت عنه الاسهامات التى قدمها اتجاها الصراع ، والتوازن — على سبيل المثال — فى نطاق بعض مسائل سسيولوجيا السياسة ومنها مسألة الدولة . ومن المؤكد ان لكل اتجاه رؤيته الخاصة بالنسبة لقضية الدولة انطلاقا من اختلاف الأسس النظرية والمنهجية التى ينطلق منها كل اتجاه على حدة (٥) ، (٦) ، وهو أمر لا يدخل فى نطاق اهتمامات هذا المقال . وانما الذى يعنينا — بالدرجة الأولى — هو أن نكشف عن بعض مؤشرات (التطرف فى التنبؤ وموقف بعض نقاد النظرية السسيولوجية وبعض منظرى العلم الاجتماعى من هذا التنبؤ . ولسوف نتعامل مع تنبؤات اتجاه الصراع بالنسبة **لمقولة الدولة ومسار المجتمع الراسمالى** باعتبارها (دراسة حالة) للمغالاة فى التنبؤ ، وهو امر لا ينبع من مجرد التحيز — مع أوضد — اتجاه الصراع وانما يرجع اختيارنا له لعدة أسباب منها أهمية هذا الاتجاه وخطورته ودلالته وموقعه من النظرية السسيولوجية من جانب ولأنه اكثر الاتجاهات تعرضا للنقد والمناقشة والجدل من ناحية أخرى .

ففى مقالة الكلاسيكى (الأبعاد الرئيسية لازمة علم الاجتماع الماركسى) يذهب بيرنبوم Birnbaum الى أن الثورة التى تقوم مناهضــة لفكــر معين ولا تنطلق من الافتراضات النظرية المسبقة (*) لهذا الفكر لا تعد ثورة بأى حال من الأحوال (٧) . والواقع أن العرض النقدى الذى قدمه بيرنبوم يتسم — على الجملة — بالوضوح والشمول ، وهو من الشيوع بحيث أضحى أحد النماذج النقدية الهامة للفكر الماركسى التى ألفها علماء الاجتماع غير الماركسيين . ولقد اتخذ بيرنبوم من نقد المقولات الماركسية منطلقا لكى يقوم بتحطيم الأبعاد القمعية Repressive dimensions للنظام الاجتماعى كمــا حددتها الماركسية واستبدالها بشكل آخر أكثر تحررا الا أن بيرنبوم — على حد قول جون ويلش Welsh — قد فشل فى أن يقدم دراســة منصفة لازمة علم الاجتماع الماركسى فى ضوء منهجه الموضوعى الذى حدده لنموذجه النقدى (٨) .

وأيا كان الرأى فيما قدمه بيرنبوم فان ما يعنينا فى المحل الأول هــو ابراز ملامح البناء النقدى كما قدمه هذا الناقد ، والى أى حد استطاعت هــذه الملامح النقدية أن تقدم الدليل على فشل تنبؤات اتجاه الصراع فيما يتعلق بالدولة ومستقبل المجتمع الرأسمالى . ولعل أبرز ملمح فى هــذا المجال هو ما أشار اليه بيرنبوم من أن الأزمة الحقيقية للماركسية ولاتجاه الصراع تدور حول التحولات التاريخية التى أكدت عدم قابلية المقــولات الماركسية للتطبيق على واقع المجتمع الحديث ، حيث نظر بيرنبوم الى هذه التحولات باعتبارها ظروفا خارجية للواقع الموضوعى الأمر الذى يتطلب تصحيحا للمفهومات الماركسية عن الطبقات الاجتماعية ، والدولة ، والثقافة ومناهج البحث ، وهى تعديلات ضرورية ينبغى أن تحدث — على نحو ما يذهب بيرنبوم — فى الفكر الماركسى اذا ما أراد هذا الفكر أن يستوعب الواقــع بصورته الجديدة (٩) .

(*) نلاحظ أن غالبية الدراسات التى اســتهدفت نقد اتجاه الصراع من زاوية تنبؤاته للدولة ومســتقبل المجتمع الرأســمالى قد بدأت بنقد المقولات الأساسية والافتراضات النظرية التى ينهض وفقا لها هــذا الاتجــاه .

والتحولات التاريخية المشار اليها من قبل بيرنبوم كانت بمثابة ابعاد لتحول العالم الراسمالى من مبدأ دعه يعمل ــ Laissez Faire الى الشكل الاحتكارى . ولا شك ان هذا التحول ــ كما يرى بيرنبوم ــ قد أدى الى تغيرات ليس فى العالم الراسمالى فحسب ، وانما أيضا فى العالمين الاشتراكى والثالث (١٠) .

ويسوق لنا بيرنبوم عددا من الشواهد يدلل من خلالها على فشـــل تنبؤات اتجاه الصراع ، فيذهب الى أن التطورات التكنولوجية ونشاط الطبقة العاملة فى المجتمع الراسمالى قد قلل من حالات الفقر أو العوز التى كانت عليها بعض الفئات أو الطبقات ، كذلك فانه بتكون السوق العالمى ، وببداية التوسع الامبريالى قرابة انتهاء القرن التاسع عشر ، تم اعادة صياغة الطابع الخاص بالطبقات المقهورة والطبقات القاهرة (١١) .

ومن المؤشرات الهامة التى تكشف النقاب عن الفشل التنبؤى لاتجاه الصراع هـــو ما يذهب اليه بيرنبوم من أن البروليتاريا القديمة فى البلدان الصناعية قد صعدت حيث احتلت وضعا اقتصاديا متميزا ، بل أكثر من ذلك ــ وحسبما يذهب بيرنبوم ــ لقد أضحت البروليتاريا شريكة فى جريمة استغلال بلدان العالم الثالث (١٢) .

ولعل هذا الفشل يتأكد فيما يذهب اليه دانيل بيل Bell فى الفصـــل الذى عقده تحت عنوان : راســـمالية البروليتاريا : نظرية النزعة النقابية الأمريكية : وذلك فى مؤلفه : نهاية الايديولوجيا (١٩٦٢) حيث ذهب بيل Bell متخذا من قول جورج برنارد شو Shaw (ان الاتجاه النقابى هو رأسمالية البروليتاريا) نقطة بدء لديه فيؤكد أن الزعيم العمالى الأمريكى يدحض كل الأفكار الماركسية ويتحدى الاشتراكية ويسعى نحو تأسيس الحركات النقابية (١٣) ، وهو ما أدى الى اقتناع الصناعة الكبرى بالاتجاه النقـــابى نظرا للحاجة الى تحقيق قدر أكبر من الانتاج ، ولادراك أصـــحاب هـــذه الصناعات الكبرى ان (النقابية) Unionism كظاهرة لا يمكن تحطيمها بصور مباشرة (١٤) .

ولقد ترتب عـلى ذلك ــ فيما يرى بيل Bell ــ تخلق ظاهرتين :
الأولى : تزايد عدد العمال (فى الولايات المتحدة) من ذوى العضوية النقابية ، حيث وصل عددهم (فى أوائل الستينات الى ستة عشر مليون عامل ، الى جانب ٨٥٠,٠٠٠ عضوا فى الروابط العمالية الكندية ، مقابل ٢ مليون عامل كانوا منضمين الى النقابات فى الربع الأول من القرن . اما الظاهرة الثانية : فتتعلق بذلك الوعى التام الذى تبدى فى نجاح النقابات فى الحصول ــ عن طريق المساومات ــ على اجور عالية للعمال فضلا عن بعض أشكال الرفاهية الأخرى ، وهى حقوق قد ســاومت عليها النقابات كنتيجة لتزايد انتاجية الدولة (١٥) .

ويرى بيل ــ وفقا لذلك ــ أن الظاهرتين السابقتين تكشفان عن واحد من الأسباب التى جعلت من تحليل اتجاه الصراع للنظام الراسمالى تحليلا تشوبه الكثير من الأخطاء ، فان الثروة التى كان ماركس يعتقد ان يتم الحصول عليها عن طريق الاستغلال ، فاننا نستطيع الآن أن نرى الثروة : الثــروة الخاصة ، الثروة القومية تتزايد بتزايد الانتاج (١٦) .

ولعل ما أشار اليه بيل ، اكده بصورة أخرى فريد بلوك Block حين ذهب الى أن الراسمالية فى العالم المتطور قد شاهدت قدرة ملحوظة عــلى عقلنة ذاتها Rationalize itself ، استجابة للمخاطر المزدوجة لكل من الأزمة الاقتصادية والحركات الراديكالية للطبقة العاملة . ليدخل هذا ــ على نحو ما يرى بلوك ــ فى نطاق ما يمكن تسميته بالاصــلاح الرأسمالى والذى يعكس الارادة الواعية لبعض قطاعات الطبقة الراسمالية وقدرتها على استيعاب مثل تلك المشكلات وفهمها وطرح بعض التصورات والبدائل لحلها (١٧) .

وعودة الى نموذج بيرنبوم نلاحظ انه فى مسيرته نحو نقد مقولات فكر الصراع عن الدولة ومستقبل المجتمع الرأسمالى وما سوف يكون عليه ، يذهب الى أن فشل البروليتاريا فى أن تجعل من نفسها طبقة ثورية وفشل العمال فى أن يتحولوا الى أصــحاب نزعات ثورية ماركسية ، ونظرا لأنهم

لم يصبحوا بعد فقراء (١٨) ، أدى كل هذا الى التأكيد على أن القدرة التنبؤية لاتجاه الصراع كانت قدرة مغالى فيها الى حد كبير .

وهذا الفشل الثورى — ان صح التعبير — الذى أضحى أحد سمات الطبقة العمالية الغربية يعد صورة ناجحة لقدرة التنظيم الاجتماعى الغربى الراهن على التدخل الواسع اقتصاديا واجتماعيا وفى معدلات النمو واقتصاديات الرفاه التى تكفلت برفع مستوى المعيشة للقاعدة العريضة من أبناء المجتمع (١٩) ، وهو ما جعل تنبؤات اتجاه الصراع تنبؤات مشكوكا فيها . ورغم ذلك ، فان البعض يرى أنه رغم أن مسار المجتمع الراسمالى قد جاء على نحو يتناقض والرؤية الصراعية الا أن الآليات Mechanisms التى اكتشفها هذا الاتجاه تعد مكونا أساسيا لأى نسق نظرى يسعى الى تفسير مسيرة التطور الغربى وما آل اليه وما يتوقع له (٢٠) .

ولكن رغم هذا الزعم الخاص بميكانيزمات أو آليات اتجاه الصراع وضرورتها لأى نسق تفسيرى ، الا أن بيرنبوم يرى أن الراسمالية قد خدعت الاشتراكية بأن سمحت للعمال بالاشتراك فى النقابات ، وهكذا فان كفاح الطبقة الثورية كما تصوره اتجاه الصراع قد فقد جذوته (٢١) ، وبالتالى فان التنبؤات الخاصة بدولة البروليتاريا والمجتمع اللاطبقى وزوال الدولة كجهاز وسائلى أضحت محض خيال .

أما الماركسية المحدثة فرغم مراجعتها للمقولات التقليدية لاتجاه الصراع وتأكيدها على دور الظروف الخارجية فى احداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو ما تجاهلته الماركسية الكلاسيكية ، الا أنها — اى الماركسية المحدثة — قد تجاهلت بدورها — الدور البناء الذى لعبه الفكر والوعى والارادة والذاتية فى تشييد البناء الاجتماعى للواقع على نحو ما يذهب بيرنبوم (٢٢) .

— ٣ —

فالتشكيك فى قدرة الطبقة العاملة على تثوير ذاتها وبالتالى التشكيك فى

حتمية استيلائها على الدولة وتشييد بناء تنظيمى للثورة البروليتارية كــان احد العلامات البارزة فى نقد التنبؤات الماركسية لدرجة أن باكونين **Bakunin** وهو أحد أعلام النزعة الفوضوية ومن أشد المعارضين للفكر الماركسى لا يشكك فى احتمالية قيام الثورة البروليتارية فحسب بل يرى أن قيام بناء تنظيمى لهذه الثورة هو بمثابة عمل رجعى ، اذ أن التحرر الحقيقى للبروليتاريا — فيما يرى باكونين — يتم فى حالة قيامنا بتجريد الجهاز السياسى — الدولة — كما هو الشأن بالنسبة لوسائل الاستغلال الاقتصادى (٢٣) .

ويثير باكونين تساؤلا مؤداه : اذا صعدت البروليتاريا واحتلت مكانة الطبقة الحاكمة — فيما يرى اتجاه الصراع — فعلينا اذن أن نتساءل : من هم هؤلاء الأفراد الذين سوف يخضعون لحكم هذه الطبقة — طبقة البروليتاريا ؟ ويجيب باكونين نفسه عن هذا التساؤل قائلا : بأنه سوف يكون هناك فئة اجتماعية أخرى ابروليتاريا جديدة سوف تخضع للحكم الجديد لدولة العمال أن ماهية الدولة — على نحو ما يذهب باكونين — هى دائما سيطرة احــدى الطبقات على أخرى ، والنتيجة المتوقعة لذلك هو الاستغلال (٢٤) .

والمثير بالنسبة لباكونين انه يصرح بأن كراهيته للماركسية ترجع الى تجاهلها لمقولة الحرية لانه — أى باكونين — لا يتصور اى شىء انسانى دون حرية ، ولأن الماركسية تقود بصورة حتمية الى مركزية الملكية ، حيث تصبح فى يد الدولة بينما يريد أن يرى الدولة State وقد تم القضاء عليها ، يريد مجتمعا وملكية جماعية اجتماعية يتم تنظيمها **من القاع الى القمة** من خلال علاقة حرة ، وليســت **من القمة الى القاع** عن طريق السـلطة ايا كان نوعها (٢٥) . ووجه الغرابة هنا هو أن باكونين يتفق مع الماركسية — وان كان يدعى رفضها — من حيث لا يدرى ، اذ أن الماركسية من خلال رؤيتها للمجتمع اللاطبقى المتخيل ترى أنه لا ضرورة للدولة ، وأنه من الحتمى أن يقضى على الدولة ، فكأن ما يحلم به باكونين ، قد ســبقته فيه — تخيلا — الماركسية ، فالفوضوية والماركسية قد التقيا على صعيد واحد هو صــعيد التمنى — غير الواقعى — للوصــول الى مجتمع تختفى فيه الدولة كجهاز سياسى سلطوى .

ومع ذلك فإن الحلم الماركسي بإنشـــاء دولة العمال يقف منه باكونين موقف المعارضة — بل والسخرية — حين يذهب الى أن هذه الدولة ســوف تتحكم فى الجماهير الكبرى عن طريق صفوة متميزة اذ أن هذه الصفوة سوف تكون المعبرة دائما عن ارادة الشـــعب People's Will (٢٦) ويريد بذلك باكونين أن يؤكد أن هذه الصفوة تعد شكلا آخر من أشكال التحكم ، الأمر الذى يوقع الماركسية فى تناقض حاد .

وثمة ملمح يشير اليه بيرنبوم يكشف عن أحد ابعاد التناقض فى اتجاه الصراع ، هو أنه اذا كانت دولة العمال حقيقة للناس (أو لكل الناس) فلماذا تدعو الماركسية اذن الى استئصالها ؟ واذا كان الحصول على الدولة (باعتبارها قوة) يعد أمرا ضروريا لتحرير العمال ، **فالعمال اذن غير احرار** .... كل هذا يدعونا الى التساؤل : لماذا اذن نطلق عليها اســم دولة العمال (٢٧) ؟ .

وقدرة ديكتاتورية البروليتاريا على تحقيق الحرية للبشر ، قدرة مشكوك فيها — من قبل الفوضويين — اذ أن الديكتاتورية ليس لديها من الأهداف أكثر من أن تعمل على الابقاء على ذاتها ابقاءا أبديا . الا أن ويلش Welsh يرى أن موقف الفوضويين هذا من الماركسية لا يعنى أن تحل محلها الفوضوية ، حيث أن كلا منهما — أى الفوضوية والماركسية — يتجاهل كثيرا من الصفات الهامة بالنسبة للفرد كالعقلانية والقدسية والتلقائية والابداعية (٢٨) .

وعموما فإن رؤية اتجاه الصراع للدولة — الدولة فى ظل المجتمع الطبقى — قد أضحت مثارا للنقد والجدل ، اذ أن هذه الرؤية — التى يطلق عليها اسم النزعة الوسائلية Instrumentalism فى تفسير نشأة الدولة — ترى أن الدولة مجرد أداة بسيطة أو وسيلة لتحقيق أغراض الطبقة الحاكمة وأهدافها . غير أن هذه الرؤية — على نحو ما يذهب بلوك Block — قد تجاهلت الدور الأيديولوجى للدولة ، اذ أن الدولة تقوم بدور حساس فى الحفاظ على شرعية النظام الاجتماعى ، وهذا يتطلب أن تبدو الدولة حيادية فى مســيرة الكفاح الطبقى . كذلك يرى بلوك أن النزعة الوسائلية للدولة عجزت عن ادراك أن العمل من أجل المصلحة العامة لراس المال يخول للدولة أن تعمل أحيانا ضد

المصالح الخاصة للرأسماليين ، فضوابط الاستثمار والقواعد التي تفرض على تصدير رأس المال — مثلا — ينبغي أن تكون في ضوء المصلحة العامة لرأس المال في فترة زمنية معلومة ، حتى اذا أدى هذا مؤقتا الى تضاؤل أرباح غالبية أصحاب رؤوس الأموال . ولذلك فلكي تكون الدولة قادرة على ذلك فان على الدولة — كجهاز — أن تكون أكثر استقلالية عن السيطرة المباشرة للرأسماليين بصورة أكثر مما تسمح به الرؤية الوسائلية للدولة (٢٩) .

— ٤ —

ويعيب ويلش على المعالجات الماركسية المعاصرة للازمة الماركسية — بما فيها معالجة بيرنبوم — أنها محض محاولات لتخليص الماركسية التقليدية وانقاذها من أزمتها أكثر منها محاولات لتطوير نظرية ثورية جديدة . غير أن هناك — حسبما يرى الفن جولدنر Gouldner — تيارين في نطاق نقد اتجاه الصراع وتحديثه ، التيار الأول ينظر الى الماركسية باعتبارها نظرية نقدية ويمثله هؤلاء الذين يسمون الهيجليين ، أما التيار الثاني فيتعامل مع الماركسية باعتبارها علما ويمثل هذا التيار تلك الفئة من الباحثين الذين يطلق عليهم أسم اللاهيجيليين (٣٠) .

ويرى جولدنر أن هؤلاء الذين يتناولون الماركسية باعتبارها نظرية نقدية — يمثلهم كل من هربرت ماركيوز Marcuse والبريشت Albrecht ويلمر Wellemer والفريد شميدت Schmidt (٣١) . أما ويلش فيضيف الى هذه الأسماء كورش Korsch ولوكاش Lukacs وجرامسي Gramsci ، فضلا عن مدرسة فرانكفورت . ولقد استهدفت محاولات هؤلاء الباحثين استعادة الصياغة الهيجلية للفكر الماركسي بناء على ما أسمته — أي تلك المحاولات — بالذاتية الثورية وهي نظرية نقدية معاصرة أرادت أن تؤكد أن هناك خطأ ما في الماركسية منذ البداية . ولعل محاولة بيكون Piccone التي استنتج من خلالها عدم قدرة الاتجاه الماركسي على التنبؤ الصحيح نظرا لفشل البروليتاريا في أن تجعل من نفسها — بصورة واقعية — طبقة ثورية ، لعل هذه المحاولة هي أنضج المحاولات — فيما يرى ويلش — التي استهدفت اعادة

النظر فى المقولات الماركسية التقليدية، خاصة وان بيكون يرى أن فشل البروليتاريا يمكن أن يعزى الى أن الماركسية لم يكن لديها نظرية ملائمة للوعى (٣٢) .

وكما لاحظنا فان محاولات النقد الذاتى للماركسية قد عنيت اساسا — كما يذهب جولدنر — بالكشف عن التناقضات الداخلية Internal Contradictions للماركسية . غير ان هذا النقد الذاتى قد يكون — على نحو ما يرى جولدنر — عاملا مؤرقا للماركسية المبتذلة Vulgar Marxism (٣٣) بل أستطيع أن اضيف الى ما أكده جولدنر أن النقد الذاتى للماركسية لا يقوم بتهديد الماركسية المبتذلة فقط وانما يمثل تهديدا أيضا لاصحاب الرؤية الماركسية الارثوذكسية الجامدة ، من الذين يرون أن أى مساس بالمقولات الكلاسيكية الماركسية هو بمثابة انتهاك لقدسية النظرية فضلا عن صاحبها ، متناسين ان عتاة الماركسية هم أول من تناول مقولاتها بالنقد والتحليل ، ويكفى أن نشير الى تلك المحاضرة التى القاها ماو عام ١٩٣٧ والتى كان موضوعها (فى التناقض) حيث تعرض فيها الى بعض مظاهر التناقض كما يراها فى النظرية الماركسية .

بيد أن هناك موقفا شبيها بذلك الذى يقاوم محاولات النقد الذاتى للماركسية ، وأعنى به موقف بعض الماركسيين الذين يخشون التعامل مع النظرية **تعاملا تاريخيا** وذلك توجسا مما يترتب على هذه الرؤية — التاريخية — من تجريد قيمى للماركسية ومن كشف لبعض مثالبها وتعرية للعديد من أخطائها (٣٤) .

وثمة تصور يتسم بالجدة والوعى بطبيعة متغيرات المجتمع الرأسمالى المعاصر ، وهو التصور الذى قدمه لنا بلوك فى مقاله المعنون : The Ruling Class does not rule والذى ينهض على أساس أن قدرة الراسمالية على عقلنة ذاتها (وهى احدى مظاهر عدم صدق التنبؤ الماركسى) وقدرة هذه العقلانية الرأسمالية — فيما يرى بلوك — على حسم الصراع

بين كل من الطبقة الراسمالية والمديرين بجهاز الدولة والطبقة العاملة وتأكيدا لفكرة الاستقلال النسبى للدولة (٣٥) . وتحقيقا لهذين الهدفين فانه ينبغى أن يتوفر للطبقة الحاكمة عدد من الشروط من ابرزها **شرطان** :

(أ) قدر من التماسك السياسى .

(ب) أن يكون للطبقة الحاكمة — او الشريحة منها — قدر من الوعى الطبقى بمعنى أن تكون واعية بما هو هام لخلق العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى ظل ظروف تاريخية متغيرة (٣٦) .

واذا ما تحقق هذان الشرطان فان درجة استقلال الدولة سوف يصبح محددا بصورة اكثر وضوحا . غير أن عدم تحقيق هذين الشرطين يجعل نظرية الاستقلال النسبى تتراجع الى الخلف من داخل النزعة الوسائلية (٣٧).

بيد أن بلوك يرى أن هناك بديلا عن فكرة الاستقلال النسبى للدولة ، هذا البديل يتبلور فى فكرة تقسيم العمل بين أصحاب التراكم الرأسمالى وهؤلاء الذين يقومون بمهمة ادارة جهاز الدولة . فالفئة الأولى على وعى بمصالحها باعتبارها فئة رأسمالية ولكنها ليست على وعى بما هو ضرورى لخلق النظام الاجتماعى فى الظروف المتغيرة . أما الفئة الثانية فهى مجبرة على الارتباط بعملية خلق النظام الاجتماعى ، ذلك لأن قوتها الأساسية تقوم على تماسك النظام السياسى والاقتصادى (٣٨) .

ورؤية بلوك هذه تحاول أن تصوغ اطارا يستند الى المقولات السابقة ويحاول أن يكشف عن الأسباب التى تجعل الدولة تتجه نحو خدمة مصالح الطبقة الرأسمالية رغم تقسيم العمل القائم بين الفئتين السابقتين ، ولقد أطلق بلوك على هذا الاطار اسم النظرية البنائية للدولة (٣٩) .

خاتمة وتعليق

لم يكن عرضنا لبعض أوجه النقد التى وجهت الى اتجاه الصراع — وخاصة من زاوية قدراته التنبؤية — مستهدفا فى حد ذاته ، بقدر ما هو محاولة لاثبات أن الطموحات التنبؤية — أو التطرف فى التنبؤ — فى النظرية السسيولوجية لهو أمر محفوف بالمخاطر المنهجية التى تتناقض وطبيعة خصوصية الواقعة الاجتماعية وقدرتها على التغير — ومن ثم التشكل — بصورة دينامية ، غير استاتيكية ، يجعل التنبؤ الحاسم بمسارها فى المستقبل ضربا من الوهم ، والدليل على ذلك ما كشفت عنه أخطاء اتجاه الصراع فى التنبؤ بمستقبل المجتمع الراسمالى وطبيعة الدولة .

فعلينا أن نعى اذن أن منهجنا — متضمنا القدرة على التنبؤ — وأن اى محاولة لاستشراف معالم البناء الاجتماعى لأى مجتمع كائنا ما كان ينبغى أن تكون فى حدود مفهوم (النسبى) ، اذ اننا لا نتعامل مع (المطلق) وعلينا أن نخلع أردية العلوم الطبيعية وأن نتجاوز مرحلة التقليد والمحاكاة وأن نعى أن لنا (ذاتا علمية) ينبغى أن نعمل على بلورتها ونسعى نحو تنميتها .

وخطورة الادعاء بالقدرة على التنبؤ المطلق انه — اى هذا الادعاء — لا يسمح على الاطلاق باضافة أو حذف أى من المتغيرات الجديدة التى قد تكشف عنها ديناميات التغير فى المستقبل ، ثم أن ادعاء القدرة على التنبؤ المطلق قد يؤدى الى أن يبدو علم الاجتماع وكأنه عاجز منهجيا ، رغم انه ليس عجزا بقدر ما هو تجاوز لخصوصية هذا العلم وخروج عن منطقه وهويته .

واذا كنا قد مثلنا باتجاه الصراع ، فان هذا لا يعنى أن الاتجاهات الأخرى (ومنها اتجاه التوازن) قد سلمت من التروى فى خطأ المغالاة فى التنبؤ ، غير أن اتجاه الصراع كان أكثرها اثارة للجدل لا سيما وان تنبؤاته قد مست بصورة مباشرة المجتمع الراسمالى وشكل الدولة وما سوف تكون عليه فى المستقبل .

المراجع والهوامش والتعليقات

(١) أنظر : عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، عالم المعرفة الكويت ، أغسطس ١٩٨١ ، ص٤٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص٣٣ .

(٣) عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية : قاصرة ومعادية ، ورقة مقدمة لندوة : اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ، المركـز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مارس ١٩٨٣ ، ص ٢٦٧ .

(٤) انظر مقال لين لو **Len Law** والمعنون **Conflict Structuralism** والتى حاول فيها وضع نموذج نظرى منهجى مستقى من بعض مقولات الاتجاه البنائى واتجاه الصراع :

Law, Len, Conflict — structuralism, In Meighan, Ronald and, Marks, Tony (eds), Perspectives on society. An introductory reader in sociology, Thomas Nelson in association with ATss, 1979, PP. 11-15

(٥) انظر فى شرح الرؤية الغربية للدولة المؤلف الكلاسيكى التالى :

Gardner, James, Wilford, Political Science and Government, Americain Book, N.Y, 1935.

كذلك انظر : جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، ترجمة حسن جلال العروس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ وطبعة عام ١٩٦٣ .

كذلك : طعيمة الجرف ، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٦) كذلك انظر فى شرح الرؤية الماركسية للدولة : Bottomore, T. B., and Rubel, Mximilien (eds) Karl Marx : selected Writtings in Sociology and Social Philosophy, Pelican Books, London, 1973.

كذلك : Giddens, Anthony, Capitalism and Moderns, Social Theory; An analysis of the Writings of Marx, Durkhelm and Max Weber, Cambridge University press, Cambridfe, 1973, pp. 185-247

(٧) انظر :

Welsh, John, F., Revolutionary : subjectivity and The Crisis of Marxist Socilogy, Free Inquiry in **Creative Sociology,** Vol. 8, No. 2, Nov., 1980, p. 143.

(٨) Ibid, P. 143

(٩) Ibid, P. 143

(١٠) Ibid, P. 143

(١١) Ibid, P. 143

(١٢) Ibid, P. 143

(١٣) Pell, Daniel, The End of Ideology, The Free Press, New York, 1962, P. 211

(١٤) Ibid, P. 218

(١٥) Ibid, P, 220

(١٦) Ibid, P, 220

(١٧) Block, Fred, The Ruling class does not rule, Socialist Review 7 (May-June 1977), pp. 6-28

(١٨) Welsh, John, F., Revolutionary subjectivity and ihe Crisis of Marxist Sociology, pp. 144-145

(١٩) أنظر : عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية : قاعدة معادية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

(٢٠) أنظر : عادل حسين ، نفس المرجع ، ص ٢٧٣ .

(٢١) Wolsh, John, Op. Cit, p. 143

(٢٢) Ibd, p Pi 145

(٢٣) Ibid, P. 146

(٢٤) Ibid, P. 146

(٢٥) Ibid, P. 146

(٢٦) Ibid, P. 146

(٢٧) Ibid, P. 147

(٢٨) Ibid, P. 147

(٢٩) Block, Fred, The Ruling class des not rule, P. 16

(٣٠) Gouldner, Alvin, W., For Sociology : Renewal and Critique in Sociology Today, Allen Lane London, 1973, PP. 426-431.

(٣١) Ibid, P. 430

(٣٢) Welsh, John, F., , Revolutionary subjectivity and The Crises of Mrxist Sociology, p. 149.

(٣٣) Gouldner, Op. Cit, P. 426

(٣٤) Ibid, p. 425

(٣٥) Block, Fred, The Ruling class dees not ruly, P. 18

(٣٦) Ibid, P. 19

(٣٧) Ibid, P. 20

(٣٨) Ibid, P. 20

(٣٩) Ibid, P. 24.

الفروق بين الجنسين من منظور سيكولوجى

دكتور محيى الدين احمد حسين (*)

نظرة تقويمية لامكانات الجنسين :

كان من بين ما طالعنا به استقراؤنا (**) لما يواجه العاملين فى حقل الرعاية الاجتماعية من مشكلات ، مشكلة الفروق بين الجنسين . فقد كشف استقراؤنا عن ان النظرة التى ينظر بها الرجل الى المـــراة ما زلت تختلف كثيرا عن تلك التى ينظر بها الرجل الى الرجل . فما زلت المرأة توضع فى اطار يشكك فى قدرتها على العمل وقدرتها على تحمل المسئوليات التى يستطيع الرجل تحملها .

ومن الانصاف أن نذكر أن هذا المنظور الذى يحكم النظرة الى المرأة لا ينفرد به مجتمعنا فقط .. بل هو منظور شائع فى كافة المجتمعات ، النامى منها والمتقدم . وما علينا الا ان نطالع عددا من الكتابات الحديثة (على سبيل المثال (Weinreich-Haste, 1978 Stoppard, et. al., 1978) حتى ندرك ان للمشكلة جذورها التاريخية فى نطاق المجتمعات المختلفة دون أن تكـــون قصرا على واحد منها دون غيره .

ويبدو أن لهذا أسبابه الواضحة ، ولعل أهمها ان الأفراد عندما يختلفون فيما بينهم فى عدد من الخصائص البدنية فسرعان ما يقرن اختلافهم هـــذا بنظائر له فى مختلف جوانب البناء الشخصى .. الأمر الذى ينتهى بتوقع فروق سلوكية بينهم . وهـــذا ما جعل تأثير العوامل البيولوجية من القوة بحيث خلقت فى حياة المجتمعات أسطورة الرجل والمرأة والاختلاف البين بينهما .. وغدت هذه الأسطورة جزءا لا يتجزأ من ثقافة اى مجتمع من المجتمعات .

وليس هناك بطبيعة الحال من ينكر اختلاف الجنسين بيولوجيا ، او تأثير هذا الاختلاف على ضروب سلوكهما .. ولكن الى جانب ذلك ليس هناك

(*) أستاذ علم النفس المساعد بكلية الآداب — جامعة القاهرة .
(**) استقراء كيفى قام به المؤلف عام ١٩٨٠ .

ايضا من ينكر ان هذا الاختلاف البيولوجى قد حمل بأكثر مما يحتمل بحيث صارت لمشكلة الفروق بين الجنسين بطانتها الانفعالية والاجتماعية . ومن اكبر الدلائل على هذا أن هناك من يبالغ مبالغة شديدة فى حجم الفـــروق بين الجنسين . وهناك ايضا من يقلل منها ، بل ودفع هذا الأمر فى بعض الأحيان الى وجود أفراد يتصورون تفوقا بالفطرة لأحد الجنسين عـــلى الآخر ، وهو تصور لا يقوم فى جزء كبير منه على دلائل علمية واضحة بقدر ما يقوم على تشبعنا بأسطورة الفروق الشديدة بين الجنسين (أنظر فى هـــذا Whiting, 1953)

وليس لنا من طريق نحو وضع المشكلة فى اطارها الموضوعى خلافـــا للرجوع الى البحوث العلمية لكى نتبين من خلالها ما اذا كان الدور الأكبر فى الاختلافات بين الجنسين يلعبه الاعتقاد الشخصى دون الحقيقة ذاتها ، أم أن العكس هو الصحيح .

ولا أخال قارئا مهتما بهذه المشكلة تخطىء عيناه الكم الهائل من البحوث الذى تزخر به المكتبات العالمية والمحلية حول موضوع الفروق بين الجنسين . كما لا اخاله غير قادر ، من خلال استقراء هذه البحوث ، على تبين وجود فروق واضحة بين الجنسين فى عدد متنوع من ضروب السلوك ، واتســـاق لا بأس به بين هذه البحوث .

وربما دفعت اشارتنا هذه لأن يسأل سائل السؤال التالى : « ما دامت البحوث مؤيدة لقيام فروق بين الجنسين — كما نقول — فعلام عناء تقصيها والنظر فيها من جديد ؟ » . واجابتنا على هذا هى أن استعراضنا لبعض البحوث فى هذا المضمار سيكون كفيلا بتمكيننا من الخروج باتجاهات لهـــا اساس من حقيقة — وكفيلا أيضا بأن يمكننا من استخلاص متضمنات هذه الاتجاهات .. ومن ثم وضع المشكلة فى اطارها الصحيح .

الا انه علينا قبل ان نتصدى لهذا أن نصدر محاولتنا بعدد من الايضاحات :

١ — ان ما خرجت به البحوث المختلفة من نتائج لا يقتصر على مجتمع بعينه فقط — فهى بحوث امتد نطاق معالجتها الى مجتمعات مختلفة (أنظر فى هذا مواضع متفرقة (Friedi, 1975)

٢ ــ ان نتائج هذه البحوث اثمرتها مناهج مختلفة ، واستمدت من عينات متباينة بمواصفات محددة فى ظل متغيرات عدة (انظر فى مواضـــع متفرقة (Maccoby, et, al., 1974

٣ ــ أن النتائج التى أوضحت لنا فروقا بين الجنسين ،سا تمثل فروقـــا بين المتوسطات أو فروقا فى مدى السلوك . والتأكيد على هذه النقطة له اهميته حيث يحمل معنى ذا دلالة خاصة وهو ان الاختلافات بين الجنسين ــ اذا ما وجدت هى اختلافات كمية وليست كيفية .

٤ ــ ان الاختلافات بحكم كونها اختلافات كمية انما تحددها عوامل اجتماعية اكثر مما تحددها عوامل بيولوجية . ولهذه النقطة الايضاحية اهميتها ايضا حيث تعنى أن تهيئة اجتماعية معينة للعلاقة بين الجنسين قـــد تقلل من حجم الفروق بينهما . وهذا هو مبعث ما يورده جون ناش من صعوبة التحديد لأصول أو اسس الفروق بين الجنسين .. وان كانت هناك اشارات الى مبعث هذه الفروق ، فهى ليست فى موقف يجعلها قاطعة . (Nash, 1975, P. 400)

٥ ــ وتتصل بالنقطة السابقة نقطة أخرى متعلقة بها وهى أنه مادام من الواضح أن العوامل الاجتماعية تلعب دورا فيما تكشف عنه الدراسات من فروق بين الجنســـين ، فمن المتوقع أن نجد اختلافا بين المجتمعات المختلفة من حيث بروز فروق بذاتها بين الجنسين دون غيرها .

٦ ــ انه من الضرورى عند النظر فى الفروق بين الجنسين أن نراعى التشتت (الاختلاف) داخل كل جنس على حدة نتيجة لاختلاف أفراده فى بعض المتغيرات كالمستوى الاجتماعى والاقتصـــادى والتعليم والتنشـــئة الاجتماعية .. بشكل قد يجعل فى بعض الأحيان الاختلاف فى نطاق كل جنس اكبر منه بين أفراد جنســـين يتشابهون بدرجة ما فى بعض العوامل المؤثرة على الوظيفة أو القدرة موضع الدراسة .

وبعد تقريرنا لهذه الايضاحات وعرضنا لمغزاها قد يبدو مناسبا الآن

التقدم الى البحوث المختلفة لكى نتبين من خلالها الاختلافات بين الجنسين فى الجوانب المختلفة من البناء النفسى . ومن أكثر الجوانب السيكولوجية التى جذبت باهتمام الباحثين هى الاختلاف بين الجنسين فى الذكاء .

فقد أشار عدد من الباحثين الى ان اغلب المبرزين فى المجالات المختلفة من العلوم والآداب والفنون هم من الذكور وليسوا من الاناث . وقد جرهم هذا الى التقرير بأن الذكاء المرتفع يسم الذكور بدرجة أكبر مما يسم الاناث . وعادة ما يتصدى المدافعون عن المرأة لهذا الأمر بعزوهم اياه الى تنميط الدور الانثوى فى المجتمعات المختلفة بحيث يشكل هذا التنميط قيدا عليها . وليس هذا الرد مقنعا بطبيعة الحال ، فهناك مجالات لم يمارس هذا التنميط على المرأة بدرجة كبيرة كمجال الأدب والموسيقى .. وبالتالى كان من المتوقع لها ان تكون اكثر بروزا وتفوقا ، ومع ذلك كان دور الرجل فيها أكثر وضوحا من دور المرأة . بالاضافة الى هذا فان هناك اعاقات كثيرة واجهها الرجال ، ولم تمنعهم هذه الاعاقات عن أن يكونوا مبرزين .

وربما يثار فى مواجهة ذلك أن مرد هذا الأمر هو افتقاد الدافعية من جانب المرأة لتحقيق امكانياتها . ومع ذلك ، فليس من العسير الرد على هذا بأن الكثير مما كانت تعانيه المرأة من اعاقات أخذ يتقلص بمرور الوقت .. فهل استتبع هذا تقلصا فى الفروق بين الجنسين فى هذا المضمار ؟ كما انه ليس من العسير أيضا أن نشير الى صورة المرأة نفسها عن امكاناتها ، وهل هى رادة عدم تفوقها على الرجل الى معوقات خارج ذاتها أم الى ادراك من جانبها بأن حدود قدراتها أقل من حدود قدرات الرجل ؟ لقد ثبت من دراسة مصرية حديثة اختصت بتبين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام — وذلك من خلال تحليل مضامين احدى الصحف النسائية — اتسام المرأة بدرجة قليلة من العقلانية (ناهد رمزى وآخرون ، ١٩٧٧ ، ص١٣١) . الأمر الذى لا يبلور الا معنى لا يتلاءم على الاطلاق مع امكانات التفوق فى مضمار كهذا اهم ما يسمه هو العقلانية التامة .

ومن جانب آخر فان الدراسات التى اتجهت الى دراسة الذكاء لدى

عينات كبيرة من الأشخاص قد فشلت فى الوقوف على صورة متسقة للفروق بين الجنسين .. بل وكشف بعضها عن زيادة الضعاف عقليا بين الذكور عنهم بين الاناث (Wright, 1972, P. 41) هذا وان اقتضى الأمر منا القيام باستقراء لهذه الدراسات حتى نقف على بعض جوانب التمايز بين الجنسين .

فقد افصحت الدراسات فى هذا الصدد عن صورة تفصيلية لمعالم التمايز بين الجنسين وهى صورة تبدو حقا مثيرة للاهتمام . ففى مجال الاستدلال الرياضى اثبتت الدراسات عدم وجود فرق كبير بين الذكور والاناث خلال فترة الطفولة وأوائل المراهقة .. هذا وان كشفت عن أن أداء الذكور الراشدين يكون افضل من اداء الاناث الراشدين فى اختبارات الحساب . وفى مجال الاستدلال المكانى امكن الكشف عن تفوق الذكر على الأنثى فى المراحل العمرية المختلفة . وقد أمكن الوقوف على نفس الشىء بالنسبة للاستعداد الميكانيكى والعلمى واعادة التنظيم الادراكى عند النظر فى المشكلات والاستقلال عن المجال (حيث يكون بمقدور الشخص أن يحدد شكلا مضمرا فى سياق . وبالتالى القدرة على التحليل وعدم التأثر بالسياق المباشر) .

أما فى مجال القدرات اللفظية فيظهر تفوق الأنثى بشكل واضح . فتكشف الدراسات المختلفة عن أن الاناث يتحدثن فى فترة أكثر تبكيرا ، ولديهن طلاقة أكبر ووضوح افضل فى التلفظ ومحصول لفظى أوفر ، وتتميز جملهن بطول أكثر ، الى جانب قدرة أفضل على الهجاء .. هذا وان كانت هناك بعض الاشارات الى اختفاء هذا التميز بالوصول الى مرحلة الرشد
(Maccoby, 1974, PP. 75-85)

وفى مجال الاستدلال اللفظى لم تكشف البحوث عن نتائج متسقة . كما أخفقت اختبارات الذاكرة فى الكشف عن تميز جنس على آخر ، وتماثل أداء الاناث مع أداء الذكور فى مجال الاستدلال المنطقى .

وفى اطار هذا المجال المعرفى أيضا ، ولكن فى مجال القدرات التعبيرية الخاصة بالابداع ، يكشف الباحثون عن فروق بين الجنسين لصالح الذكور (على سبيل المثال Torrance, 1969, P. 111) فبالمقارنة بالذكور لا نجد

سوى قلة معدودة من الاناث هن اللواتى صرن مخترعات فى مجال العلوم أو مبرزات فى مجالات الفكر والأدب .

الا أن تيرمان (Terman, 1970, P. 39) يوضح لنا من جهة أخرى أن مرد هذا الى حصر الأنثى لنفسها فى دائرة الأدوار المنزلية . فهو يرى أن النساء يتساوين مع الذكور أو يتفوقن عليهم بدءا من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية . وبعد انتهاء مرحلة الدراسة تكف نسبة كبيرة من الاناث عن منافسة الرجال فى مجالات العمل . فقبل زواجهن يقبلن أى عمل يتاح لهن ، ثم يقعن فى شباك الاهتمام بالمناشط المنزلية بعد الزواج . وبالتالى فان الأنثى التى تحمل امكانية التفوق كشاعرة أو روائية أو عالمة تتوقف عن مواصلة طموحها لكى تكرس نفسها لزوجها وأطفالها . وعلى حد قوله فان هذا التكريس الكامل للأنثى للادوار المنزلية انما يحرم مجالات العلوم والفنون من امكانات الأنثى . وبالاضافة الى هذا يقرر تيرمان أن بحوثه قد كشفت عن أن تفوق الرجل على الأنثى فى هذه المجالات ما هو الا أمر ناشىء عن أسباب تختص بالدافعية وبضيق الفرص المتاحة للأنثى أكثر منه راجعا الى افتقاد القدرة من جانب الاناث .

واذا انتقلنا من المجال المعرفى بشقيه التقريرى والتغييرى الى مجال التفاعل الاجتماعى لوجدنا صورة مثيرة للاهتمام أيضا ، وان كانت لصالح الاناث فى مجموعها . فتتكشف الاناث منذ فترة الطفولة المبكرة عن اهتمام بالأشخاص الآخرين اكبر مما يفعله الذكور . فقد أبانت البحوث عن استغراقهن بدرجة أوضح من الذكور فى النظر الى وجوه الآخرين حتى فى مرحلة الشهور الستة الأولى من العمر ، كما أبانت بعد هذه الفترة العمرية أيضا عن توجه أكثر من جانبهن نحو الآخرين وارتباط أقوى بهم ، فى حين يبدو الذكور أكثر اهتماما بالأشياء .. ومن الطبيعى أن يتصل بهذا رغبة اكبر لدى الأنثى فى الكشف عن دخيلة نفسها عند تفاعلها مع الآخرين ، ومعرفتها الأقوى بأسمائهم وتذكرها الأجود لوجودهم ... وهو أمر يفسره الباحثون من خلال افتراض وجود حاجة أقوى لدى الاناث لتكوين علاقات حميمة وقوية ، وحاجة لديهن للسعى الى المواقف التى يمكنهن فيها تقديم الرعاية للأشخاص والاهتمام بهم .

ومن جانب آخر كشفت البحوث المختلفة (على سبيل المثال Maccoby, 1974 (PP. 247-254 عن ابداء الاناث لرغبة اقل فى التنافس مع الآخرين على تحقيق أداء أفضل أو بلوغ مركز أعلى . وهى نتيجة تتسق تماما مع افتراض أن رغبة الاناث فى التوصل الحميم مع الآخرين أقوى من رغبتهن فى تحقيق الفوز .

وربما وقف سلوك المودة من جانب الاناث مفسرا لما تفصح عنه بعض البحوث من محاولتهن الظهور بالشكل الذى يتماشى ومقتضيات الجاذبية الاجتماعية (أى أن يحاولن الظهور بصورة تتفق مع ما ينظر اليه المجتمع على أنه الأمور المرغوبة اجتماعيا) . ولهذا كانت الاناث أكثر مجاراة للأعراف الاجتماعية من الذكور ، وأكثر ميلا للاتفاق مع رأى الأغلبية .. اتقاء لامكانية أن يفقدن ماينظر اليه المجتمع على أنه «السمعة الطيبة» (eg Tulkin, 1969)

وترتبط بخصيصة حرص الاناث على مودة الآخرين خصيصة أخرى هى كشفهن عن درجة اقل من العدوانية اذا ما قورنت بالدرجة التى يكشف عنها الذكور . فقد اتضح من الدراسات المختلفة (e.g. Cohen & Short. JR., 1967, P. 61) أن معدلات السلوك الجانح والاجرامى عند الذكور تفوق الى حد كبير معدلاته عند الاناث ، وذلك فى كل البلدان والجماعات المحلية داخل كل مجتمع ، وفى كل الأعمار وفى كل فترات التاريخ التى استقرئت بشكل احصائى منظم . كما أظهرت هذه الدراسات أن الاناث يكشفن عن قلق اكبر اذا ما انخرطن فى مثل هذا النوع من السلوك .

لكن الى جانب هذه الصورة تشير البحوث الى تميز الأنثى بالعدوان اللفظى اكثر من تميز الذكر به . وهى نتيجة تبين عن أن صور العدوانية لها تمايزها بين الجنسين .

وقد يرتبط بموضوع العدوانية ما يسمى بالتسيد الاجتماعى . فقد أكدت مارجريت ميد أن الرجال فى معظم المجتمعات هم المتمتعون بالسلطة الأساسية . فالمرأة حسبما اشارت الباحثة انما تخضع لسلطان الرجل (Wright, 1972, P. 44)

ولهذه النقطة اهميتها فى هذا السياق نظرا لما توحى به من امكانية الاختلاف بين الجنسين فى خاصية المجاراة ، وما يمليه التمايز بينهما فى درجة المجاراة من اختلاف آخر فى التوجهات القيمية .

فقد أبانت الدراسات المختلفة عن دلائل حاسمة على امتثال الاناث لتوجيهات الراشدين اكثر مما يفعل الذكور (Maccoby, 1974, P, 265) بل وتبدى هذا حتى فى أعمار شديدة التبكير . فتبين على سبيل المثال أن الكثيرات من الفتيات صغيرات السن يتوقفن عن سلوكهن غير المرضى اثر اول توجيه تصدره الأم طالبة التوقف عن هذا السلوك ، فى حين لا يحدث هذا مع الأطفال الذكور . فالأم مع هؤلاء مضطرة لأن تعيد توجيهها اكثر من مرة ، بل وعليها أن تضغط بقوة لكى تجبرهم على الامتثال والاذعان لأوامرها .

ولا يقتصر هذا الأمر — كما أشرنا — على الأطفال .. بل ان وضوحه أشد لدى الراشدين والراشدات . فنسبة الذكور الذين لا يكترثون بما يوجه اليهم من توجيهات تفوق نظيرتها عند الاناث . ومن ثم ينتهى الباحثون الى ان الأنثى أكثر استهدافا للطاعة منذ بواكير عمرها .

وجدير بالذكر أن تسجيلنا لحقيقة امتثال الأنثى بدرجة اكبر من الذكر لا يعنى على الاطلاق أن الأنثى اقل نضجا من الرجل أو أنها اقل منه على تكوين وجهة نظر مستقلة ... بل ان ما نعنيه فى حقيقة الأمر هو أن الأنثى أكثر اهتماما بنيل الموافقة الاجتماعية ، وانها أكثر اهتماما بالظهور فى صورة اجتماعية يقبلها المجتمع وينظر اليها على أنها صورة مرغوبة .. أو أنهـا اكثر حرصا على أن تكون بعيدة عن دائرة الرمى بالانحراف .

وربما يقطع بصحة تفسيرنا هذا ما كشفت عنه البحوث المختلفة من الجنسين فى التوجيهات القيمية (أى ما يتطلعون اليه فى حياتهم على أنه أمور مرغوبة فى ذاتها ، أو كوسائل لتحقيق أمور مرغوبة) . فقد تبين من خلال تطبيق اختبار البورت وفيرنون ولندزى للقيم أن الاناث يحصلن على درجات فى القيم الاجتماعية والجمالية والدينية أعلى من تلك التى يحصـل عليها الذكور ، بينما يحصل الذكور على درجات أعلى فى القيم الاقتصادية والنظرية والسياسية .

منشأ الفروق بين الجنسين

هناك وجهتان من النظر يغلب تبينهما عند الحديث عن منشأ الفروق بين الجنسين . وتتجه وجهة النظر الأولى الى العوامل البيولوجية كعوامل مفسرة للفروق بين الذكور والاناث . وهى وجهة من النظر لها تاريخها الطويل دون شك ، وعادة ما تشير الى بعض المتغيرات الفيزيولوجية كالفروق فى عملية الأيض (وتتمثل فى عمليتى البناء والهدم فى الجسم) Metabolic differences وفى التركيب البدنى وتركيز البوتاسيوم واختلاف الجهاز العصبى المركزى .

وهذا التوجه البيولوجى غالبا ما يقف به أنصاره كمنظور مفسر لاختلاف الجنسين فى السيطرة والعدوانية وقوة التحمل والقوة العضلية والقوام البدنى ، ولاختلافهما فيما بينهما منذ بواكير الحياة .

أما وجهة النظر الأخرى ، فهى لا تلغى الفروق البيولوجية بين الجنسين الا أنها تعزو جل الفروق بينهما الى المتغيرات الثقافية . وينسج مؤيدو هذه الوجهة من النظر تصورهم من وحى ما خرج به عدد من الدراسات المختلفة من فروق بين المجتمعات المختلفة فى مقدار التباين بين الجنسين . فاذا كان التباين بين الجنسين محكوما تماما بعوامل بيولوجية — فعلى حد قولهم — ما اختلفت المجتمعات فيما بينها .

ومن سوء الطالع ان البحوث المختلفة لا تمكننا من التحديد الدقيق لتغلب وجهة نظر على اخرى . فالتمايز البيولوجى انما يرتبط بدون شك بأنواع مختلفة من الخبرة الاجتماعية ، كما أنه يرتبط بمعرفة الفرد بطبيعة جنسه — تلك المعرفة التى تقوم بعملية تشريط لسلوكه . هذا فضلا عن التوقعات التى يمليها كل مجتمع على كل جنس من الجنسين .

وبطبيعة الحال فان كلتا وجهتى النظر تعتبر متطرفة اذا ما نصبت بمفردها كأمر مفسر للاختلافات بين الجنسين . فما هو أقرب الى الصواب أن ننظر الى الفروق بين الجنسين على أنها راجعة الى كلا الأمرين معا ،

العوامل البيولوجية متفاعلة مع المثيرات الثقافية . ووجهة نظرنا هـذه انما تتحدد من خلال اعتبارين أساسيين :

١ ـ ان الاختلافات بين الجنسين هى من الأمور الواضحة فى اى مجتمع من المجتمعات ، بصرف النظر عن طبيعة المتغيرات التى تسود فى مقابل تلك التى تسود فى مجتمع آخر .

٢ ـ انه من اليسير علينا أن نتبين من خلال ما خرجت لنا به البحوث المختلفة انه على الرغم من وجود اختلاف بين الجنسين فى كل مجتمع من المجتمعات فانه ما زالت هنـاك اختلافات بين المجتمعـات فى حجم التباين بين المجتمعات فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين الا من زاوية الظـروف الاجتماعية المتباينة فى المجتمعات المختلفة ..

تعقيب وايضـــاح

وانتهاء الى هـذا يمكننا القول بأن الفروق بين الجنسين هى أمـر لا تخطئه عين ، كما أنها من الأمور التى لم تنكرها دراسة .. الا أن الأمر الذى لا يزال بحاجة الى جهود الباحثين هو تحديد الثقل النسبى لدور العوامل البيولوجية فى مقابل المتغيرات الثقافية من حيث ابراز الفروق بين الجنسين . وهذا هو التحدى الحقيقى الذى على الباحثين فى هذا المجال أن يواجهوه لكى تستبين الرؤية وتتضح الصورة .

ومع ذلك فاننا نجد أنفسنا ونحن بصدد كتابة هذه السطور من وحى مشكلات يفصح عنها العاملون والعاملات فى حقل الرعاية الاجتماعية ، من بينها النظرة التى تحكم وجهة نظر كل جنس تجاه الآخر ، طارحين تساؤلنا التالى :

« هل طبيعة العمل فى مجال الرعاية الاجتماعية تقتضى وضع الرجـل فى موضع متميز عن المراة ؟ » .

أغلب الظن اذا كان علينا ان نجيب فى هذا الموضوع على هذا التساؤل

فاجابتنا هى « لا » . واذا كان لك أن تتفهم لماذا جاءت اجابتنا على هــذا النحو ، فعليك أن تقوم بعملية تحليل لطبيعة العمل فى مجال الرعاية الاجتماعية لكى تقف على ما تحتاجه من خصائص وسمات فيمن يعملون فيه ، ثم تقــوم بعملية تحليل لطبيعة الخصائص والسمات التى تتميز المرأة فيها بدرجــة أعلى من الرجل ، وعندما تقوم بهذا لا أخالك تختلف معى فى اجابتى .

فالمــرأة لا تقل عن الرجل فى طبيعة القدرات التى يقتضيها العمل فى مجال الرعاية الاجتماعية ، كما أنها لا تقل عنه فى التوجه الاجتماعى ، ان لم تكن تتفوق عليه — فضلا عن هذا فانها تتوقف أمام مشكلات الآخرين أكثر مما يفعل الرجل — وهذه خصائص هامة تشكل مصادر فاعلية فى هذا المجال .. مجال الرعاية الاجتماعية .

المراجـــــع

ناهد رمزى وآخرون ، صورة المرأة كما تقدمها وسائل الأعلام : دراسة في تحليل المضـــمون للصحافة النســـائية ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يوليو ١٩٧٧ .

Cohen, Albert K. & Short, J.R., James, F., «Crime and Juvenile Delinquency», in Robert K. Merton et. al. (Eds.), **Contemporary Social Problems**, N.Y. : Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1976, pp. 49-100.

Friedl, Ernestine, **Women and Men : An Anthropologist's View**, N.Y. : Holt, Rinehart and Winston, 1975.

Maccoby, Eleanor Emmons & Jacklin, Carol Nagy, **The Psychology of Sex Differences**, Stanford, California : Stanford & H.J. Butcher (Eds.), **Developmental Psychology**, Penguin University Press, 1974.

Nash, John, «Sex Differences and their Origins», in Jane Sants Books, 1975 pp. 400-440.

Stoppard, Janet M. et. al., «Can Gender Stereotypes and Sex-role Conceptions be Distinguished ?», **Br. J. Soc. Clin. Psychol.**, 1978 Vol. 17, 3, pp. 211-217.

Terman, L.M., «Psychological Approaches to the Biography of Genuis», in P.E. Vernon (Ed.), **Creativity, Selected Readings**, 1970, pp. 25-42.

Torrance, E. Paul, **Guiding Creative Talent**, New Delhi : Prentice-Hall of India Private Limited, 1969.

Tulkin, S.R., et. al., «Need for Approval and Popularity : Sex Differences in Elementary School Students», **J. Consult. Clin. Psychol.**, Vol. 33, pp. 35-39.

Weinreich - Haste, Helen, «Sex Differences in (fear of success) Among British Students», **Br. J. Soc. Clin. Psychol.**, 1978, 17, 1, pp. 37-42.

Whiting, G.W.M., et. al., **A Cross-Cultural Study : Child Training and Personality**, Yale : Yale University Press, 1953.

Wright, Derek, «Sex Differences», in Paul Barker (Ed.), **A Sociological Portrait**, Penguin Books, 1972, pp. 39-51.

(ملخص عربى لمقال باللغة الانجليزية)

جذور التعدد القانونى

تحليل للتطور الاجتماعى القانونى فى مصر الحديثة (*)

دكتور محمد نور فرحات (**)

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تقديم تحليل مختصر للتطور الاجتماعى القانونى فى مصر الحديثة للخروج بفرض يصلح لتفسير ظاهرة تعدد النظم القانونية بصفة عامة .

الفرض موضوع الدراسة :

وقد قمنا فى ثنايا دراستنا هذه بالربط بين ظاهرة التعدد القانونى وبين طبيعة السلطة السياسية واهدافها من ناحية ، وقوة الجماعات الفرعية فى المجتمع الشامل من ناحية أخرى . وبناء على هذا فان الفرض العام الذى اختبرت وثبتت صحته فى دراستنا هذه ، هو أن التعدد القانونى بالصورة التى كانت سائدة فى مطلع التاريخ الحديث فى المجتمع المصرى ، يرتبط من ناحية بظاهرة عدم اكتراث السلطة المركزية بالأهداف الاجتماعية العامة المتمثلة فى العدل والرخاء الاجتماعيين ، ويرتبط من ناحية أخرى بما يترتب على ذلك من انتشار الجماعات الفرعية وقوة نفوذها فى نسق التنظيم الاجتماعى .

تحديد المفاهيم :

وكان لزاما علينا فى دراستنا هذه أن نقوم بتحديد المفاهيم المستخدمة وضبطها . وأهم هذه المفاهيم مفهوم التعدد القانونى ذاته . فرغم أن هذا

(*) ملخص البحث المنشور باللغة الانجليزية فى هذا العدد من الكتاب . وقد ألقى هذا البحث فى مؤتمر القانون والتنمية بالشرق الأوسط الذى عقد بجامعة كاليفورنيا — بركلى فى المدة من ٢٨ — ٣٠ مايو ١٩٨٢ .

(**) أستاذ فلسفة القانون وتاريخه المساعد بكلية الحقوق جامعة الزقازيق والزميل الباحث بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة كاليفورنيا — بركلى .

المفهوم أصبح من المفاهيم الشائعة والمستخدمة على وجه الاطراد فى بحوث ودراسات علم الاجتماع القانونى والأنثروبولوجيا القانونية وفلسفة القانون الا أن تحديد مدلوله يعد من المسائل الخلافية (١) . لهذا فقد قمنا بتخصيص الفصل الأول من هذه الدراسة لضبط وتدقيق اصطلاح التعدد القانونى legal pluralism . والخلاصة التى انتهينا اليها فى هذا الصدد أنه لخدمة الهدف الذى حددناه لدراستنا يفضل تحديد اصطلاح التعدد القانونى اتفاقا باعتباره يشير الى كل من المعنيين التاليين : (٢) التعدد القانونى الواقعى The de-Facto legal pluralism . ويقصد به تعدد أنظمة القواعد السلوكية فى المجتمع النافذة بين عدد من الجماعات الفرعية فيه ، بحيث تتكاثر الأنظمة القانونية فى المجتمع ككل بكثرة الجماعات الفرعية داخله ، مع الاشارة هنا الى المعنى الواسع الذى يؤخذ به تعبير النظام القانونى فى هذا المقام بحيث يعنى قواعد السلوك الاجتماعى النافذة فعلا فى المجتمع بصرف النظر عن مصدرها أو طبيعة جزاءها أى بصرف النظر عن استنادها الى ارادة لدولة من عدمه (٢) التعدد القانونى الرسمى أو الشكلى ، ويقصد به تعدد النظم القانونية الصادرة عن الدولة أو المستندة الى ارادتها والمكفولة بجزائها والتى تطبقها المحاكم الرسمية . والجدير بالذكر أننا فى تعريفنا للنظام القانونى فى هذا المقام الثانى قد تجاوزنا عن التعريفات التى بها كتب الفقه والقانون المقارن لهذا الاصطلاح واقتصرنا على التعريف الثقافى الذى كان للفيلسوف القانونى الألمانى سافينى فضل اظهاره وابرازه وبلورته وتبعه فى ذلك اتباعه من التاريخيين فضلا عن السوسيولوجيين أمثال فيبر وايرليخ وباوند وغيرهم . ومؤدى هذا التعريف للنظام القانونى

---

(١) نحيل فى هذا الصدد الى الدراسات الشكلية :

David M. Engel, Legal pluralism in an American community, **American Bar Foundation Research Journal**, V. 1980, No. 3.

M. B. Hooker, legal pluralism, An Introduction to Clonial and Neo-colonial Laws, Oxford. 1975.

L. Pospisil, Anthropology of Law, a Comparative Theory (Harper & Row Publisher) 1971, p. 112.

انه لما كان هذا النظام نتاج حضارة معينة وثقافة اجتماعية متميزة بعناصرها الذاتية فانه من المفترض أن يعكس ذلك النظام القانونى كافة مقومات هذه الحضارة وتلك الثقافة خلال مراحل نموها التاريخى التدريجى . ويكون من المفترض أيضا (وهذه قضيتنا) أنه لما كانت ثقافة الأمة واحدة وحضارتها متجانسة ، فليس لنظامها القانونى الرسمى الا أن يكون واحدا ومتجانسا ومتسقا ، أما اذا تعددت داخل الأمة النظم القانونية التى تعكس ثقافات وحضارات متباينة فان الأمر يستدعى وقفة للتفسير . فالنظام القانونى هنا هو مجموعة القواعد القانونية التى تحكمها قيم واخلاقيات وثقافات مجتمع محدد . وتتعدد النظم القانونية اذا تعددت هياكل القواعد القانونية التى تعكس قيما واخلاقيات وثقافات متباينة . وتلك هى الحـــال فى تاريخ مصر الحديث حيث تجاوزت الى جانب قواعد ومبادىء الشريعة الاسلامية قواعد ومبادىء القوانين العلمانية التى اخذت تغزو المناخ القانونى لمصر تحت مسميات مختلفة آخرها التقنينات الفرنسية ، هذا فضلا عن القواعد والمبادىء العرفية التى تتبناها الجماعات الفرعية فى مصر الى يومنا هذا ، تلك هى مشكلة البحث التى عكفنا على تفسيرها .

مجال البحث ومنهجه :

يمتد المجال الزمنى لهذا البحث ليشمل مطلع تاريخ مصر الحديث بدءا من الفتح العثمانى لمصر عام ١٥١٧ م . وانتهاء بعام ١٨٨٢ وهو تاريخ يمثل بداية مرحلة متميزة خضعت فيها مصر للاحتلال البريطانى وبدأ بعده مباشرة تطبيق القوانين الأجنبية . وسنرى أن كلا هذين الحدثين لا يمكن تفسيرهما الا فى سياق اجتماعى واقتصادى مشترك .

والمنهج الذى اتبعناه لاثبات فروض البحث هو المنهج التاريخى الاجتماعى التجريبى **Socio-historical Exprimental method**. فالحركات الاجتماعية لأحداث التاريخ عندنا هى المعمل التجريبى الذى يمكن من خلاله فى مثل هذا النوع من الدراسات اختبار صحة الفروق المتعلقة بمهنية التطور القانونى . والمتغير المستقل فى دراستنا ، وفقا للفرض الذى وضعناه هو اتجاه السلطة

السياسية نحو اشباع الأهداف الاجتماعية العامة ، والمتغير التابع فى هذه الدراسة هو سيادة حالة من الوحدة والتناسق القانونيين أو على العكس سيادة ظاهرة التعدد القانونى . والفرض الذى نحاول التأكد منه هو أنه كلما اتجهت السلطة السياسية نحو اشباع الحاجات الاجتماعية العامة كلما اتجه النظام القانونى الى الوحدة والتناسق ، والعكس صحيح . وكان طبيعيا لمعرفة الصلة بين المتغيرين أن نقسم مراحل التاريخ المصرى الحديث الى مجموعات ضابطه وأخرى تجريبية . والأولى هى التى ينتفى فيها وجود المتغير المستقل ويغيب المتغير التابع ، والثانية يوجد فيها المتغير المستقل ويتحقق وجود المتغير التابع ، كل هذا ان كان فرضنا صحيحا . وعلى ذلك قسمنا تاريخ مصر الحديث الى المراحل التالية :

[illegible] : مصر العثمانية (١٥١٧ — ١٨٠٥) :

وقد يختلف معنا بعض الباحثين فى اعتبار تلك الفترة داخلة فى تاريخ مصر الحديث اذ يميلون الى اعتبارها مرحلة قائمة بذاتها تقع على الحدود الفاصلة بين العصور الوسطى والعصر الحديث فى تاريخ مصر . الا أن هذا الخلاف الأكاديمى غير ذى دلالة بالنسبة للهدف من دراستنا . اذ تبدو الاهمية الفائقة لدراسة التطور الاجتماعى القانونى لمصر العثمانية اذا علمنا أن تقاليد الممارسة القانونية العثمانية قد تركت آثارها على الممارسات القانونية فى مصر واجمالا يمكن أن نقرر أن هذه الفترة تتميز بانعدام فكرة المصلحة الاجتماعية العامة لدى الحكام . لقد كانت فلسفة الحكم العثمانى لمصر تقوم على التعامل مع الواقع الاجتماعى القائم Social Status-quo دون تعديلات تذكر اللهم الا تلك التى تكفل تأمين انسياب ثروات مصر الى الخزانة العثمانية فى عاصمة الامبراطورية — ونتيجة لذلك فقد سادت ظاهرة التعدد القانونى فى المجتمع المصرى طول هذه الحقبة . وقد تمثلت هذه الظاهرة فى مجتمع مصر العثمانية فى شكليها السابق الاشارة اليهما :

(أ) فقد وجد التعدد القانونى الرسمى متمثلا فى تجاور الشريعة الاسلامية كنظام قانونى نافذ الى جانب التشريعات الزمنية العلمانية . بل

انه فى داخل الشريعة الاسلامية يسمح بالتعدد القانونى متمثلا فى الاعتراف بتطبيق المذاهب السنية الأربعة على المتقاضين دون ضوابط موضوعية تمنع صور تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائى بالمعنى الحديث لهذين المفهومين .

(ب) ومن ناحية أخرى استشرت فى المجتمع المصرى ظاهرة التعدد القانونى الواقعى أو الفعلى De-Facto فقد كان المجتمع المصرى منقسما الى جماعتين فرعيتين كبيرتين هما جماعة الحكام وجماعة المحكومين . وكانت كل من هاتين الجماعتين منقسمة بدورها الى عدد من الجماعات الفرعية الصغرى لكل منها ذاتيتها الخاصة ومقوماتها البنائية المتميزة . وقد اختلفت علاقة كل من هذه الجماعات بالنظام القانونى الرسمى . ومن الناحية الفعلية نستطيع أن نقرر باطمئنان تام أن النظام القانونى الرسمى فى هذه المرحلة التاريخية كان نافذا فى حدود معينة بين الجماعات الفرعية المحكومة دون الجماعات الفرعية الحاكمة . وعلى الجانب الآخر لم تكن الجماعات الحاكمة مقيدة بأى نوع من القيود القانونية سواء فى العلاقات الداخلية بين افرادها فى العلاقات الخارجية مع أفراد مجتمع المحكومين . وفى تلك المجالات الرحبه التى كانت تغيب فيها سطوة القانون الرسمى فى مصر العثمانية كانت تبرز فى مجال قواعد الضبط الاجتماعى اما معايير تستند الى القوة الغاشمة وحدها واما معايير تقنن عرفا ولفترة من الزمن رجحان كفة هذه القوة .

المرحلة الثانية . محمد على باشا — التنمية والتجانس القانونى :

والمرحلة الثانية فى التاريخ الاجتماعى القانونى لمصر الحديثة تبدأ بتولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥ م . وتنتهى بهزيمة جيوشه وسياساته التنموية عام ١٨٤٠/١٨٤١م . ويمكن اجمال الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهذه المرحلة فيما يلى : التنمية الاقتصادية الشاملة للمجتمع المصرى ؛ أفول سلطة الجماعات الاجتماعية الفرعية كأجهزة تقوم على وضع قواعد السلوك الاجتماعى وتطبيقها ؛ احتكاك المجتمع المصرى بالحضارة والثقافة الغربيتين كعملية موجهة مركزيا ومحكومة تماما لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية

وباختصار لقد اختارت السلطة السياسية فى هذه المرحلة أن يكون لها دور ايجابى فى تحقيق قدر ما من الرخاء والعدل فى المجتمع المصرى . وقد انعكست هذه الخصائص كلها على النظام القانونى بما يؤكد فرضنا عن ارتباط ظاهرة التعدد القانونى بأهداف السلطة السياسية . فقد كانت النتيجة المباشرة لسياسة محمد على التنموية الأفول التدريجى لظاهرة التعدد القانونى التى سادت فى العصر العثمانى .

المرحلة الثالثة . رسملة المجتمع المصرى :

أما المرحلة الثالثة فتبدأ من عام ١٨٤١ تاريخ هزيمة محمد على وسياساته وتنتهى بعام ١٨٨٢/١٨٨٣ تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر وتطبيق التقنينات الأجنبية بها . ويمكن اجمال الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهذه المرحلة فيما يلى : التحلل النهائى للبناء التقليدى للمجتمع المصرى ؛ تبلور الطبقة البرجوازية المصرية الحديثة ، والدور الخاضع لهذه الطبقة تجاه الرأسمالية العالمية ، انهيار الاستقلال الاقتصادى لمصر وارتباط اقتصادها ارتباطا عضويا بالسوق الرأسمالى العالمى .

وقد تأثر النظام القانونى فى تلك المرحلة بكل هذه العوامل : ففى بدايتها تعرض هذا النظام لظاهرة التعدد مرة أخرى بتأثير تعارض المصالح بين مختلف القوى التى تتنازع الهيمنة على مقدرات اقتصاد مصر . اذ بجانب الشريعة الاسلامية والمحاكم الشرعية طبقت فى مصر على نطاق واسع القوانين الأجنبية بمعرفة القناصل الأجانب المستظلين بنظام الامتيازات الأجنبية . هذا بالاضافة الى التشريعات العثمانية التى اصبحت منذ ١٨٤١ واجبة النفاذ فى مصر جنبا الى جنب مع التشريعات والقوانين المحلية .

وعلى اى حال فان ظاهرة التعدد القانونى الرسمى فى بداية هذه الفترة كانت ظاهرة مؤقتة . فقد كان البناء الاقتصادى فى المجتمع يتجه فى مجلمه نحو الارتباط بالنظام الاقتصادى العالمى وترتب على ذلك ان اكتسب النظام تدريجيا طابع التغريب أو الرسملة . وقد ظهر هذا الاتجاه نحو التغريب أو الرسملة من زاويتين (١) امتداد التشريعات الغربية لتطبق تدريجيا على

مجالات كانت تعد من المجالات الأصيلة للشريعة الاسلامية (٢) النضـال الظافر للبرجوازية المصرية من اجل الغاء الامتيازات الأجنبية .

وعلى هذا ، لم يأت عام ١٨٧٥ الا وكانت المحاكم المختلطة قد أنشئت وكانت التقنينات المختلطة قد صدرت على غرار التقنينات الفرنسية . ومن المؤكد أن القوى الأوربية التى كانت تتصارع على نهب مصر لم تكن ستسمح بهذه الخطوة ان لم تكن متأكدة أن قوانين الامتيازات ستعمم لتصبح الشريعة العامة فى مصر . وقد تم ذلك باصدار التقنينات الأهلية وانشـاء المحاكم الأهلية على غرار التقنينات والمحاكم الفرنسية عام ١٨٨٣ . وانحصر نطاق تطبيق الشريعة الاسلامية واختصاص المحاكم الشرعية فى نطاق ضيق يتمثل فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف وبعض ما يرتبط بها الى أن تم الغاء هذه المحاكم نهائيا عام ١٩٥٦ .

وبذلك شهدت ظاهرة التعدد القانونى الرسمى نهايتها فى هذه المرحلة التاريخية . ويبقى سؤال يحتاج فى الاجابة عليه الى بحوث لاحقه وهو : هل استبدلت بظاهرة التعدد القانونى الرسمى ظاهرة التعدد القانونى الفعلى فى مصر المعاصرة ؟ وهـل عادت ظاهرة التعدد القانونى الرسمى لتطل بوجهها مرة اخرى ؟ .

القســم الثانى

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

١ ــ علم الاجتماع فى الشرق الأوسط .

تأليف : د . جورج صباغ

عرض : د . محمد الجوهرى

٢ ــ الهجرة والتصنيع فى المجتمع الكويتى

تأليف وعرض : د . محمد على المصرى

٣ ــ شعائر دورة الحياة عند الكنوز .

تأليف : تشارلز كالندر وفدوى الجندى

عرض : د . جلال مدبولى

علم الاجتماع فى الشرق الأوسط

تأليف : دكتور جورج صباغ

عرض : دكتور محمد الجوهرى

تمثل هذه الدراسة فصلا فى كتاب يتضمن عرضا للدراسات التى أجريت عن الشرق الأوسط فى ميادين العلوم الانسانية والاجتماعية ضمن مشروع لجنة البحوث والتدريب بجمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا (١) .

وواضح من طبيعة الكتاب وطبيعة الجمهور الموجه اليه أنه يغطى الشرق الأوسط كله ، وليس قاصرا على مصر وحدها ، ولذلك لا نتوقع منه الكثير عن علم الاجتماع فى مصر . كما انه لا يختص بمعالجة علم الاجتماع فى الشرق الأوسط ، وانما علم الاجتماع عن الشرق الأوسط . ويقتضى هذا أن يضع فى المحل الأول من اعتباره الدراسات السوسيولوجية الأجنبية عن الشرق الأوسط . ولكن لأن التفاعل بين دراسات الاجانب ودراسات أهل البلد عن نفس المجتمع يصعب أن تفترق ، فان ذلك يقوده بالضرورة الى الاشارة بين الحين والآخر الى اتجاهات الدراسين المحليين فى هذا البلد أو ذاك من بلاد الشرق الأوسط ، والى موضوعات البحوث . ولكن لا نتوقع اهتماما بدقائق الأوضاع الداخلية للمشتغلين بالعلم الاجتماعى فى كل دولة ، فبديهى انها تخرج عن حدود فصل فى كتاب . ولذلك نؤكد فى البداية أن عرضنا لهذه الدراسة لا يمثل سوى شريحة ضئيلة جدا من ثرائها وعمقها وطرافتها ،

---

(1) **Binder, Leonard (ed.), The Study of the Middle East,** Research and Scholarship in the Humanities and Social Science A Project of the Rsearch and Training Committee of the Middle East Studies Association, John wiley and Sons, New York, 1976.

وتحتل هذه الدراسة الفصل العاشر عن **علم الاجتماع** ، من صفحة ٥١١ حتى صفحة ٥٦٦ .

هو ما يتصل على نحو ما بعلم الاجتماع فى مصر . وأنا ادرك ان فى ذلك غبن واضح لجهد المؤلف ، ولكنى ملتزم هنا بحدود الموضوع الذى اعالجه .

وقد ابرز المؤلف فى صدر دراسته مدى الحاجة الى دراسة الاطار التاريخى الاجتماعى لعلم الاجتماع فى كل بلد من بلاد الشرق الأوسط لكى نستطيع ان نفهم أين أحرز العلم تقدما ما ، وأين أخفق ومتى استفاد بدفعات فكرية ومادية كبيرة ، ومتى كانت حركته بطيئة ، ولماذا انتشرت وراجت فيه نظريات دون نظريات اخرى ، ولماذا كان هناك الحاح على دراسة موضوعات بعينها هنا ، واهمال لموضوعات اخرى ... الخ . وهو يشير الى ندرة الدراسات السوسيولوجية لعلم الاجتماع فى بلاد الشرق الأوسط .

وهو يقدم محاولة أولية فى هذا الصدد لرؤية تطور علم الاجتماع فى المغرب فى اطار تاريخى اجتماعى ، على أساس أن كثيرا مما يصدق على المغرب العربى ، يصدق الى حد كبير على دولة المغرب وعلى تونس . وهو ينبه طبعا الى أنه لا يمكن التعميم من التجربة السوسيولوجية المغربية عن سائر منطقة الشرق الأوسط ، ولكنه يقدم كنموذج .

وأبرز ما يميز تطور علم الاجتماع فى المغرب علاقته بسياسات السلطة الاستعمارية الفرنسية ، وقد تناولته دراسات العلماء الفرنسيين والمغاربة على السواء . فقد تمثل هدف الدراسات الميدانية الانثوجرافية والسوسيولوجية (بدءا من الجزائر واستمرارا بعد ذلك فى المغرب) فى تسجيل التراث المغربى من المراحل السابقة على الاسلام ، وانتركز على دراسات البربر ، ومحاولة « اكتشاف » الفروق بين العرب والبربر . فالمدرسة الاستعمارية فى علم الاجتماع المغربى كانت مشغولة بهدف ايديولوجى اساسى صبغ كل اعمالها هو : العمل على تمثل السكان الريفيين ، وخاصة البربر ، سياسيا وفكريا .. ولا شك ان علم الاجتماع فى تلك الفترة كان اداة للقهر وتأكيد السيادة الفرنسية *atool of conquest* من اجل المسالمة اولا ثم من اجل السيطرة بعد ذلك .

ويوضح صباغ أن ذلك التحالف بين السلطة الاستعمارية وعلم الاجتماع «الرسمى» قد أدى الى عدد من النتائج الهامة بالنسبة لعلم الاجتماع المغربى ، منها : —

١ — أن الدراسات السوسيولوجية كانت ذات طبيعة عملية هدفها توفير المعلومات المطلوبة الى رجال الادارة الفرنسيين .

٢ — أن جميع الدراسات التى تمت أجريت بواسطة فرنسيين .

٣ — أن الاطار النظرى لتلك الدراسات كان ذا مضامين سياسة واضحة تماما .

ويستثنى المؤلف من هذا التيار دراسات بعض العلماء الفرنسيين أمثال ليكور Le Coeur وبيرك Berque وغيرهما ، الذين كانوا يمثلون اتجاهات سوسيولوجيا أكاديميا كان حريصا على الابتعاد عن علم الاجتماع « الرسمى » الاستعمارى فى ذلك الوقت . ومع ذلك فالتيار الرئيسى الذى كان سائدا طوال عهد الاستعمار الفرنسى هو التيار الاستعمارى

وقد أثر هذا التاريخ على علم الاجتماع المغربى بعد الاستقلال ، فقد دفع ذلك التراث البغيض علماء الاجتماع لمغاربة الى اعادة النظر فى النظريات والنماذج القديمة ، ومحاولة اكتساب قدر من الشرعية . ومن الطبيعى أن يقوده ذلك النهج الى اعادة النظر فى النظام السياسى وفى البناء الاقتصادى القائم الآن .

وقد أشار صيدون Seddon وستاودر Stauder وغيرهما الى وجود علاقة مماثلة بين السياسة الاستعمارية البريطانية وتطور الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية خلال الثلاثينات والأربعينات . ويمكن أن نضع ايدينا على النظير (المقابل) العلمى لمبدأ الحكم غير المباشر (المبدأ البريطانى فى ادارة المستعمرات) فى الاتجاه الوظيفى البنائى ، بتأكيده على تحليل علاقات التفاعل وتداخل الوظائف بين النظم الاجتماعية والسياسية الأساسية . (جورج صباغ ، المرجع السابق ، صفحة ٥١٧) .

ولكن المؤلف يعود الى القاء نظرة عامة شاملة على موضوع العلاقة بين الاستعمار البريطانى وتطور علم الاجتماع فى بلاد الشرق العربى ، فيلاحظ انها مختلفة اختلافا جوهريا عن العلاقة التى أوضحناها بين الاستعمار الفرنسى وتطور علم الاجتماع فى بلاد المغرب العربى . ويشير الى أنه **من الصعب — بل من المستحيل — ان نلمس أثرا لمثل هذه السياسات الاستعمارية على بحوث رواد الدراسات السوسيولوجية الحديثة فى الشرق الأوسط مثل** Weulersse (عن فلاحى سوريا والشرق الأدنى ، ١٩٤٦) ، وشاتيليا Chatilia (عن الزواج عند المسلمين فى سوريا : دراسة سوسيولوجية ، ١٩٣٤) ، وعفيف طنوس (عن المجتمع المحلى العربى فى الشرق الأوسط ، ١٩٤٣) وجرانكفست Granqvist عن عادات الميلاد والطفولة عند العرب — دراسة عن قرية مسلمة فى فلسطين ، ١٩٤٧) وكريمر Kremer (كتابه عن مصر ، ١٨٦٣) **وكليرجيه** Clerger (دراسة عن مدينة القاهرة ، ١٩٣٤) **وبلاكمان** (عن فلاحى الصعيد ، ١٩٢٧) ، **وعيروط** (عن الفلاحين ، ١٩٣٨) **وحامد عمار** (عن التنشئة الاجتماعية فى قرية سلوا ، ١٩٥٤) .

ولكن المؤلف يوضح بجلاء انه من البديهى أن وجود النفوذ أو التأثير الانجليزى والفرنسى فى تلك المنطقة قد أدى على أى حال الى زيادة احتمال تردد الباحثين على تلك البلاد لزيارتها ودراستها . وكانت دوافعهم من تلك الزيارات والدراسات متباينة أشد التباين ، اذ كانت تتراوح بين الحنين الرومانسى الى الاهتمام العلمى بدراسات البيئة الأصيلة لنزول الكتاب المقدس وملابساتها التاريخية ، الى الاهتمام بالتاريخ القديم عموما ، خاصة الفرعونى ، والبابلى ، والأشورى ... الخ .

وخصص المؤلف القسم الثانى من هذا الفصل لدراسة الوضع الراهن لعلم الاجتماع فى الشرق الأوسط . وهو يتناول هذا الوضع من زاويتين **الزاوية الأولى : تقل الدراسات السوسيولوجية عن الشرق الأوسط ودعمها (من جانب الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن جانب**

بلاد الشرق الأوسط نفسها) . **والزاوية الثانية** : الوضع الراهن للدراسات السوسيولوجية التى أجريت عن مجتمعات الشرق الأوسط .

وقد حاول قياس درجة التقبل والدعم الذى يلقاه علم الاجتماع من خلال بعض المؤشرات مثل :

- عدد الجامعات التى توجد بها أقسام لعلم الاجتماع .
- عدد أعضاء هيئة التدريس بتلك الأقسام .
- عدد الطلاب بأقسام الليسانس فى تلك الأقسام .
- حجم ومدى المقررات الدراسية على طلاب مرحلة الليسانس .

ويتضح من الاستعانة بتلك المؤشرات ان تقبل بلاد الشرق الأوسط جميعا كان سريعا . وأن دعمها لعلم الاجتماع كان هائلا .

كذلك يمكن الاستعانة بمؤشرات اخرى غير اكاديمية لقياس هذا التقبل وهذا الدعم ، منها :

- تشغيل خريجى اقسام الاجتماع فى المجالات المتصلة بتخصصهم ، او التى يمكن أن يفيدوا فيها بما تعلموه فى علم الاجتماع .
- تقبل الحكومات لفكرة التدريب وللبحوث الاجتماعية ... الخ .

ولكنه يخلص بعد ذلك الى أن هذه المؤشرات الكمية وحدها لا تكفى ، ومن الضرورى اختبار الناحية الكيفية ، اى تأمل الموضوعات التالية على سبيل المثال :

- نوعية التعليم الجامعى المقدم لأولئك الطلاب .
- نوعية التعليم الذى حصله أولئك الأساتذة .
- نوعية الأعمال التى ينشرونها .
- ونوعية البحوث التى تجرى (اى من حيث دقتها وكفاءتها العلمية) .
- التدريب المصاحب للدراسة النظرية .

- تصور السوسيولوجيين لدورهم ورسالتهم .
- الظروف التى تساعد أو تعوق عملية البحث الاجتماعى .
- توفر الاعتمادات المالية المخصصة لهذه الأغراض (خاصة البحوث والتدريب ... الخ) .

ويخلص المؤلف الى أن مراجعة هذه المؤشرات الكيفية ، أو التساؤلات عن النوعية تدل مباشرة على أن حالة علم الاجتماع فى أغلب بلاد الشرق الأوسط (ومن بينها وعلى رأسها مصر) أبعد كثيرا عن أن تكون مرضية . وان المؤلف يترفق فيقول : (ان هناك بعض الاتجاهات القليلة الواعدة التى تدعو الى التفاؤل . ومن هذه الاتجاهات الواعدة :

(أ) أن كثيرا من هذه الأقسام تمنح درجات الماجستير والدكتوراه ، مما يعطى أملا فى نمو أعضاء هيئات التدريس .

(ب) وجود مراكز بحوث اجتماعية فى بلاد الشرق الأوسط ، (ومصر نصيبها وفير منها) .

(جـ) ويلاحظ ضعف التمويل الذى تقدمه الجامعات لبحوث أعضاء هيئة التدريس فيها ، ومع ذلك فان علماء الاجتماع فى بعض بلاد الشرق الأوسط ومنها مصر يشتركون فى مشروعات بحوث لحساب هيئات حكومية ومراكز بحثية خارج الجامعة .

(د) يشيد بنمو الوعى المهنى عند المشتغلين بعلم الاجتماع واتجاههم نتيجة لذلك الى تكوين جمعيات علمية ترعى المهنة ، وتنظم الاتصال بين افرادها ، وتراقب مستويات الآداء ، وتقوم بدور التنسيق والتنشيط .. الخ (يشير بهذه المناسبة — نقلا عن أحمد أبو زيد فيما يبدو — الى محاولة احياء الجمعية المصرية لعلم الاجتماع التى تمت عام ١٩٧١) .

والزاوية الثالثة : التى يفحص منها جورج صباغ الوضع الراهن لعلم

الاجتماع فى الشرق الأوسط هى استعراض الحالة الراهنة للدراسات السوسيولوجية عن مجتمعات الشرق الأوسط (صفحة ٥٢٩ وما بعدها) .

ويشير فى بداية هذا الجزء الى أن التصوير غير المتفائل للوضع الراهن لعلم الاجتماع فى بلاد الشرق الأوسط قد يقود الى الاعتقاد بأن عدد الدراسات السوسيولوجية المنشورة عن الشرق الأوسط قليل . ولكن تأمل الواقع يدلنا على أن العكس هو الصحيح تماما . ويشير بهذه المناسبة الى بعض القوائم الببليوجرافية التى تؤيد هذه الحقيقة وتؤكدها .

وهو يشير الى أن محاولة الحكم على هذا الانتاج أو تقييمه تبدو مهمة مستحيلة . ويقترح لهذا الصدد أن يتم ذلك على مرحلتين ، المرحلة الأولى تصنيف محتوياتها طبقا لمحك الانتماء الى العلم ، وأعنى علم الاجتماع فقط ، فتستبعد الدراسات الفلسفية ، والتاريخية ، والاقتصادية .. الخ وتتبقى لنا فى النهاية الدراسات السوسيولوجية ، وأن تتصف تلك الدراسات التى نأخذها فى الاعتبار عند التقييم بالطابع العلمى ، فلابد من تجاهل الأعمال الانطباعية ، أو التى تنطوى على أخطاء وعيوب منهجية فاضحة تقلل من قيمتها العلمية .

والمرحلة الثانية للتقييم هى المراجعة المنظمة لجميع المؤلفات (أو لعينة فقط) التى اجتازت الاختبار الأول . ويمكن تحليل هذه المؤلفات من الناحية الكمية ، كما يمكن تحليلها كيفيا أيضا . والهدف من ذلك هو : أن نضع أيدينا على الاتجاهات النظرية الأساسية التى تتبناها تلك الأعمال ، تحديد الموضوعات الرئيسية themes والفروض الأساسية التى تدور حولها ، والتعرف على أنواع المناهج المستخدمة فى اجرائها ، ومعرفة الجوانب الاجتماعية التى تناولتها بالدراسة ، والنتائج النهائية الأساسية التى خلصت اليها ، والدلالات النظرية والعملية لتلك النتائج . ويستعرض صباغ محاولتين تمتا فى هذا السبيل ، قام بواحدة منهما أرمسترونج (٢) وبالأخرى سمير

(2) Armstrong, Lincoln, «Middle East», in : **Contemporary Sociology**, Joseph S. Roucek, ed., New York, Philosophical Library, 1958. *Armstrong, L., «The Influence of American Sociology in the Middle East»*, in : Sociology and Social Research, 42, (1958), pp. 176-184.

خلف (٣) ، وان كانتا محاولتين لتحليل الكمى فقط ، دون الكيفى . وقد اختصت الأولى بتحليل الأعمال السوسيولوجية المنشورة عن الشرق العربى، بنما دارت محاولة سمير خلف حول تحليل الأعمال المنشورة عن المجتمع اللبنانى .

ويمكن ان نعرض للمنهج الذى اتبعته كل من هاتين الدراستين ، لعل فيهما بعض الفائدة لمن ينوى التصدى لهذه المهمة بالنسبة لعلم الاجتماع فى مصر .

دراسة ارمسترونج :

قام ارمسترونج بتصنيف ١١١٥ عنوانا من بين الـ ١٤٥٣ (المنشورة باللغة الانجليزية) التى وردت فى قائمة بيرك البيليوجرافية المشروحة (٤) . وقد اختارها على اساس معيار « الدقة العلمية » الذى يميل لى تفضيل الدراسات ذات الاتجاه الكمى . وقد صنف عدد المؤلفات فى كل فئة على النحو التالى :

انواع الدراسات	عددها
١ ـ دراسات ميدانية تجريبية أو كمية ، تتضمن جمع مادة بشكل منظم ، عن طريق التعداد أو العينة ، واختبار فروض محددة ، واجراء تحليل علمى ، واستخدام ضوابط اذا كان ذلك ممكنا أو ميسورا :	٣١
٢ ـ دراسات اقل دقة من الناحية الاحصائية من النوع رقم (١) ولكنها ممتازة من الناحيتين النظرية والمنهجية ... تتضمن تحليل مضمون دقيق ، دراسة حالة ممتازة وملاحظة بالمشاركة :	١٠٠
٣ ـ دراسات وصفية شبه علمية ، محدودة فى طابعها الكمى .	

---

(٣) سمير خلف ، لبنان ، فى : **نشاط العرب فى العلوم الاجتماعية فى مائة سنة** ، الجامعة الامريكية ، بيروت ، ١٩٦٥ .

(٤) انظر الهامش على الصفحة التالية .

ولكنها قائمة على دراسات حالة مركزة او على الملاحظة
او على دراسة مكتبية شاملة : ٢٧٧

٤ ــ دراسات وصفية علمية (مدرسية) ولكنها غير موضوعية ،
وغير كمية : ٢٤٢

٥ ــ دراسات صحفية سيئة ، دعائية ، او ذات طابع اصلاحى
اجتماعى وفكرى خاص : ٢٤٢

٦ ــ تحليلات ومناقشات علمية نظرية : ٥٤

٧ ــ اعمال اخرى لا تندرج تحت الفئات الست السابقة
(٥) هامش الصفحة السابقة

(كالسير الذاتية ، والأعمال البيليوجرافية .. الخ) ١٦٧

المجموع ١١١٣

واذا وافقنا ارمستروتج على المعيار الذى استخدمه ، فاننا سنعتبر الأعمال الواردة فى البنود ١ ، ٢ ، ٦ « اعمالا علمية دقيقة » وهى تمثل حوالى ٢٠٪ تقريبا من اجمالى الأعمال الواردة فى قائمة بيرك .

ولكن مما يؤسف له أن آرمستروتج لم يقدم لنا تقييما للاهمية او الدلالة النظرية لتلك الدراسات ، كما لم يشر اى اشارة الى بعض نتائجها الاساسية التى انتهت اليها . وكل ما قدمه تصنيف كمى لموضوعات تلك الأعمال ، أو الميادين الفرعية التى تنتمى اليها ، وتقييما عاما موجزا لبعض الدراسات الأساسية ، وتحديدا لبعض الثغرات الموجودة فيها .

وكما هو متوقع فقد اتضح أن الدراسات التى تنتمى الى ميادين

(4) Furke, Jean T., **An Annotated Bibilography of Books and Periodicals in English Dealing with Human Relations in the states of the Middle East with Special Emphasis on Modern Times 1945-54. Beirut, American University of Beirut, 1956.**

الديموجرافيا والايكولوجيا وعلم النفس الاجتماعى تحتل اعلى مرتبة من ناحية الجودة العلمية . ومن الميادين الأخرى التى جاءت فيها دراسات هامة وذات نوعية جيدة ميادين : الأسرة والقرابة ، وعلم الاجتماع الصناعى والحضرى ، والضبط الاجتماعى والاتصال ، وعلم الاجتماع الريفى ، ودراسة للبناء الاجتماعى . وان كان ارمسترونج يلاحظ ندرة مثل هذه الدراسات فى كثير من فروع علم الاجتماع .

دراسة سمير خلف :

قدم لنا سمير خلف دراسة تحليلية مماثلة للدراسات التى تناولت المجتمع اللبنانى ، وقد قسمها الى الفئات التالية :

١ ـ دراسات تحليلية ، عددها ٢٦ دراسة ، نصفها عبارة عن رسائل ماجستير مقدمة الى الجامعة الأمريكية فى بيروت .
٢ ـ دراسات وصفية ، عددها ٧٥ دراسة .
٣ ـ دراسات نظرية عامة ، عددها ٧٩ دراسة .
٤ ـ كتابات شعبية ، عددها ٣٥ مؤلفا .

كما حلل هذه الدراسات من ناحية الموضوعات التى تعالجها والميادين التى تنتمى اليها ، ولغة الدراسة ، ونوع المؤلف ، ومكان النشر وشكل النشر .

وكانت اكثر الموضوعات والميادين فى كل نوع من الأنواع السابقة كما يلى :

١ ـ **النوع الأول :** موضوعات وميادين : علم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع الصناعى .

٢ ـ **النوع الثانى :** البناء الاجتماعى ، علم الاجتماع الريفى ، التراث القومى ، والأسرة .

٣ ـ **النوع الثالث :** الحضارة ، التغير الاجتماعى والاقتصادى والعلوم السياسية .

٤ — النوع الرابع : المشكلات الاجتماعية ووضع المرأة .

ومن المهم أن نلاحظ أيضا ما أشار اليه خلف من أن كافة الدراسات التحليلية تقريبا كتبت باللغة الانجليزية ، وأن كل الكتابات الشعبية كتبت باللغة العربية .

دراسة اندريه آدم (٥) :

قام آدم بتحليل البحوث الجارية (بما فيها الرسـائل العلمية) عن سوسيولوجيا المغرب العربى ، فقدم لنا فيه نظرة عامة شـاملة لتردد الموضوعات المختلفة . فاتضح أن هناك حوالى عشرين مشروعا بحثيا فى كل من الميادين الآتية : علم الاجتماع الثقافى والتربوى ، علم اجتماع المرأة ، الأسرة والقرابة ، علم اجتماع التنمية .

ويلاحظ آدم أن الاهتمام بتلك الميادين ليس فيه أى مفاجأة ، لأنـه يعكس اهتمام مجتمعات المغرب العربى بمشكلات التربية ، والتنمية ، والأسرة، والمرأة .

ويلى الفئة السابقة فى كثرة عدد البحوث مجموعة أخرى من الموضوعات والميادين التى أجرى فى كل منها من ١٠ الى ١٤ دراسة تقريبا ، وهى : الأدب الشفاهى ، البناء الاجتماعى والطبقة ، علم الاجتماع الريفى ، علم الاجتماع السياسى ، علم السكان (الديموجرافيا) ، التاريخ الاجتماعى ، وعلم الاجتماع الحضرى .

أما الميادين التى كانت أقل حظا فى الشهرة والانتشار فكانت ميادين : علم الاجتماع الدينى ، ودراسة الأقليات .

ويلاحظ آدم غياب أى دراسات فى ميادين : التنظيم الرسمى ، وعلم الاجتماع الصناعى ، وسوسيولوجيا وسائل الاتصال الجماهيرى .

---

(5) Adam, André, «Un operçu de la recherche sociologique sur L'Afriqué du Nord», in : Maghreb, 52, 1972, pp. 34-41.

والملاحظ ان غياب بحوث علم الاجتماع الصناعى وقلة بحوث علم النفس الاجتماعى فى الدراسات السوسيولوجية المغربية تمثل تناقضا لأهمية تلك الميادين فى تراث علم الاجتماع اللبنانى ، على نحو ما أوضحنا من قبل .

***

دراسة الزغل وقروى (٦) :

تقدم دراسة الزغل وقروى محاولة لجدولة الموضوعات وميادين البحث التى تناولتها المقالات والكتب التى الفها تونسيون ، والتى نشرت فى المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية Revue Tunisienne de Sciences Sociales او فى مجلة CERES منذ عام ١٩٦٤ .

وتلاحظ الدراسة أن الموضوعات البحثية ذات الاهتمامات المشتركة من قبل : الجغرافيين ، وعلماء الاقتصاد ، وعلماء الاجتماع ، وعلماء السكان ، تتضمن الموضوعات التالية (مرتبة تنازليا حسب كثرة عددها) :

الموضوع	العدد
١ ـ اصلاح البنيات الزراعية والتعاونيات الزراعية	كتاب واحد + ١٨ مقالا
٢ ـ التحضر والعلاقات الحضرية	١٦ مقالا
٣ ـ الدراسات السكانية	ثلاث كتب + ١١ مقالا
٤ ـ التعليم العادى وتعليم الكبار	كتاب واحد + ١٢ مقالا
٥ ـ الهجرة والخروج الريفى	ثمانى مقالات
٦ ـ التصنيع والعمل	ثمانى مقالات
٧ ـ السياحة .	مقالتان

---

(6) Zghal, Abdelkader, and Hachmi Karoui, «Decolonization and Social Science Research : The Case of Tunisia», in : **Middle East Studies Association Bulletin**, 7, 1973, pp. 11-25.

كما قدم الزغل وقروى التصنيف التالى لموضوعات الدراسات الديموجرافية والسوسيولوجية فقط ، كما يلى :

١ ــ تنظيم الأسرة	١٠ مقالات
٢ ــ التراث السياسى والصفوة الجديدة	ثمانى مقالات
٣ ــ الأسرة	ثلاث مقالات
٤ ــ الدراسات الاسلامية	ثلاث مقالات
٥ ــ انحراف الأحداث	كتاب واحد + مقال واحد

***

المجلة الاجتماعية القومية :

واخيرا أورد دمباغ عرضا أوليا عاما للمقالات التى نشرت فى المجلة الاجتماعية القومية التى تصدر من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة خلال الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩) . ويشير الاتجاه العام للاسهامات المشورة الى التركيز القوى على دراسة المشكلات الاجتماعية فى مقالات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى . وتوضح هذا الاهتمام العناوين التالية :

١ ــ دراسة ظروف الاسكان فى المناطق الريفية بمحافظة الجيزة ، جمال زكى ونهى فهمى ، ١٩٦٥ .

٢ ــ تحليل موقف العمالة بين الطبقات المتعلمة فى الجمهورية العربية المتحدة ، مختار حمزة ، ١٩٦٧ .

٣ ــ التكيف الاجتماعى لكبار السن ، نهى فهمى ١٩٦٧ .

٤ ــ الزواج والخصوبة عند العصابيين ، فخر الاسلام وشعلان ، ١٩٦٩ .

وتغطى المقالات الواردة فى هذه المجلة الميادين والموضوعات التالية (مرتبة تنازليا تبعا لكثرة عددها) : علم النفس ، التربية ، علم النفس

الاجتماعى ، الصحة العقلية ، والجسمية ، علم الاجتماع الريفى ، والتنظيم الرسمى .

***

وبعد تحليل هذه الدراسات ينتقل المؤلف الى بعض محاولات تحليل الانتاج المنشور فى عدد من بلاد الشرق الأوسط الأخرى . ويخلص من ذلك الى أنه سوف ينتقل الى محاولة تقييم الأعمال السوسيولوجية فى بلاد الشرق الأوسط ذات طابع كيفى أكثر . ويستنتج من العرض السابق أن هنــاك أنواعا مختلفة من الاعمال السوسيولوجية . فهناك بعض علماء الاجتماع الذين اهتموا بتطوير النظرية ، أى بلورة مجموعة من المفاهيم أو تطوير منظور يمكن أن يساعد على فهم مجتمعات الشرق الأوسط ويستطيع أن يوجــه البحث الامبيريقى . بينما انشغل علماء اجتماع آخرون بالوصف الكيفى أو الكمى لبعض جوانب الحياة الاجتماعية فى بلاد الشرق الأوسط مثل : الأصول الاجتماعية لعمال الصناعة ، والطموحات المهنية أو الأكاديمية للشباب . بينما يوجد عدد من المشتغلين بهذا العلم مركزين جهودهم على اجراء اختبار امبيريقى لبعض الفروض السوسيولوجية المختارة . ويتنــاول فى تحليله اعمال ونشاط هذه الفئات المختلفة بشىء من التفصيل . وهو يمثل فى نظرنا الاسهام الرئيسى لهذه الدراسة فى عرض نشاط علماء الاجتماع فى الشرق الأوســط .

المؤلفات النظرية والتوجيه النظرى : يشير المؤلف الى فلسفة ابن خلدون الاجتماعيــة باعتبارها تمثل أول عمل نظــرى فى علم الاجتماع ، ويتناول الدارسين الذين تأثروا بها ، وخاصة على الوردى فى دراساته عن المجتمع البدوى فى العراق ، وفى موضوعات أخرى .

أما بالنسبة لمصر فيعتمد صباغ على خطاب موجه اليه من احمد أبو زيد (عام ١٩٧٣) يتحدث فيه عن تأثير مدرسة دوركايم على نشأة علم الاجتماع فى مصر ، من خلال سيطرتها على فكر رواد هذا العلم فى مصر الذين أسسوا تنسم الاجتماع بجامعة القاهرة . ويلاحظ أن رادكليف براون قد عمل عــلى

تدعيم تراث دوركايم فى علم الاجتماع المصرى . وان التراث الفرنسى ما زال (حتى تاريخ نشر هذه الدراسة فى عام ١٩٧٦) واضحا فى جامعة القاهرة (!!) حيث يتركز الاهتمام أساسا على بعض المشكلات النظرية مثل : التضامن ، والتنشئة الاجتماعية ، والضبط الاجتماعى . وتوجد فى جامعة الاسكندرية محاولة للربط بين الاتجاه السوسيولوجى الفرنسى وأساليب البحث الأنثروبولوجى . وتعمم الدراسة فتقول (هل نقلا عن أحمد أبو زيد أيضا ؟) ان شباب علماء الاجتماع ، خاصة فى جامعة عين شمس ، يميلون الى علم الاجتماع الماركسى ، ويركزون على دراسة موضوعات مثل : الصراع الطبقى والوعى الطبقى . ويلاحظ المؤلف أن النظرية الماركسية موضوعا جذابا لكثير من علماء الاجتماع الشبان ، ليس فى مصر وحدها ، وانما فى منطقة الشرق الأوسط كلها ، وربما كان ذلك بسبب منظورها المضاد للاستعمار والامبريالية بقوة (٧) . ويبدو الاهتمام بدراسة أنماط الانتاج فى أعمال عبد القادر الزغل ، وقروى ، وغيرهما من الأعمال التى تنم عن التأثر الواضح بالماركسية .

ويشير المؤلف بشىء من التفصيل الى وجود بعض الأعمال السوسيولوجية (مقالات وكتب) ذات الطابع التأملى والتى تدرس بعض جوانب مجتمعات الشرق الأوسط ، كالقومية ، أو مكانة المرأة ، أو آثار التحديث ، ولكن الغالبية العظمى منها لا تحوى اسهاما نظريا سوسيولوجيا .

وعلاوة على هذا قام عدد كبير من علماء الاجتماع فى المنطقة بتأليف كتب

---

(٧) وقد كانت النظرية الماركسية حافزا لاجراء بعض البحوث الاجتماعية الممتازة عن الأحياء الفقيرة ، والبروليتاريا ، والعمال الزراعيين والحضريين ، ونظم ملكية الأرض التى أجراها بعض علماء الاجتماع المغاربة ، مثل دراسات :

— Sebag, Paul, Abdelwahab, Bouhdiba and Carmel Camilleri, **Les Precondit ons socials de l'industrializatioon dans la region de Tunis**, Cahier du Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales, 1968.

— Pascon, Paul, **Cours de Sociologie Rurale**, Rabat : Centre de formation d'ingenieurs de travaux statistiques, 1962-1963.

— Hermassi, Abid Elbaki, «Sociologie du milieu docker», **Revue Tunisiienne de Sciences Sociales, 3,7 (1966), 153-179.**

دراسية عن علم الاجتماع العلم أو مقالات عامة عن العلم باللغات العربية أو التركية أو الفارسية لتعريف طلابهم وتعريف الجمهور العام بعلم الاجتماع الغربى . ويورد المؤلف تقييما لتلك الأعمال العامة من وجهة نظر أياد القزاز يوضح أن تلك الأعمال لا يمكن أن تعد اسهاما له وزن فى النظرية السوسيولوجية ، يقول القزاز :

« ان تلك الكتابات .... علاوة على طابعها النظرى عموما ، فانها ليست منهجية دقيقة فى طريقة العرض . بل أن بعضها ينم عن اضطراب وخلط شديدين . وهى تقدم للقارىء معالجة سطحية للموضوع . ويلاحظ فضلا عن هذا أنه على الرغم من أن تلك الكتابات ليست ترجمات مباشرة للكتب الراسية الانجليزية ، الا أن التأمل الدقيق لها يكشف لنا أن الجانب الأعظم منها عبارة عن ترجمات غير مباشرة مع ادخال بعض التعديلات عليها ، والملاءمة مع ظروف القارىء ، والايجاز هنا وهناك نقلا عن بعض الكتب الدراسية الانجليزية ، خاصة الكتب المعتمدة منها » (٨) .

ويشير المؤلف بعد ذلك الى بعض التبريرات التى تقدم لعدم وجود أطر نظرية كبرى فى المرحلة الراهنة لتطور علم الاجتماع فى الشرق الأوسط حاليا ، على أساس أنه لم يتوفر لها القدر الكافى من البيانات والدراسات التى تحدد المفاهيم والأطر ، والقضايا ، والفروض .... الخ التى تكون جسم النظرية . فالدراية الكافية بواقع المجتمع الذى يعيش فيه الدارس هى الأساس الذى يستطيع أن يشيد عليه النظرية . كما يشير البعض الى الطابع العملى التطبيقى لكثير من البحوث السوسيولوجية التى تجرى فى كثير من اقطار المنطقة ، وذلك كسبب آخر لعدم التركيز على الأعمال النظرية الكبرى والشاملة .

---

(٨) جورج صباغ ، المرجع السابق ، صفحة ٥٣٤ نقلا عن :

Al-Qazzaz, Ayad, «Some Impressions about the Status of Sociology in Iraq». Paper prepared for the State of the Arts Project, 1973, p. 9.

وانظر لنفس المؤلف أيضا دراسة أخرى هامة عن علم الاجتماع =

ويعرض المؤلف لوجهة نظر اخرى تحبذ فى المرحلة الراهنة بناء نظريات متوسطة المدى middle-range theory ، على اساس انها أقل طموحا واقل احكاما وتنظيما وشمولا من النظريات الكبرى (العامة) . ولا يركز مثل هذا النوع من النظريات على المجتمع ككل ، ولكنه يقتصر على التنظير لجانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية كتوزيع القوة او التنشئة الاجتماعية ... الخ . وميزة مثل هذه النظريات أنها أكثر مرونة ، وأنها تقدم دليلا افضل للبحوث الامبيريقية فى ذلك الميدان ، ومن السهل اعادة صياغتها وتعديلها فى ضوء الشواهد الجديدة . ويؤكد المؤلف بهذه المناسبة أنه على الرغم من وجود عدد كبير من الفروض المحققه وغير المحققة عن مختلف جوانب حياة مجتمعات الشرق الأوسط ، الا ان القليل جدا من تلك الفروض فعلا هو الذى أمكن التأليف بينه فى اطار نظريات متوسطة المدى . ويمكن القول — والكلام للمؤلف — أن تلك المهمة سوف تكون أهم خطوة يمكن أن يضطلع بها فى المستقبل علم الاجتماع فى المنطقة .

= فى البلاد النامية :

Al-Qazzaz, A., «Sociology in Under - developed Countries», The Sociological Review, 20 (1972), pp. 93-103.

الموضوعات الرئيسية فى البحوث الاجتماعية عن الشرق الأسط

يتفق المؤلف مع حرماس فى أن تحليل طبيعة التغير الاجتماعى ومصادره ونتائجه يمثل احد الموضوعات الرئيسية فى البحوث الاجتماعية التى أجريت عن الشرق الأسط . واذا استعرضنا بالنسبة للوطن العربى ملخصات الأوراق التى قدمت الى المؤتمر السنوى الذى عقدته جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA فى عام ١٩٧٢ ، والذى يتناول مجتمعات الشرق الأوسط المعاصرة فسوف يتأكد لنا حجم الاهتمام الكبير بدراسة التغير الاجتماعى . تدلنا على ذلك عناوين بعض الأوراق المقدمة مثل : « نظرية التحديث وتغير الأسرة فى لبنان » (من تأليف سميح فرسون) و « التصنيع وأثره على التنظيم القرابى فى قرية مصرية » (من تأليف هانى فاخورى) ، و « التصنيع وتحرير المرأة فى تونس والجزائر ومصر » (من تأليف كاترين بولز
ونحرير المرأة فى تونس والجزائر ومصر » (من تأليف كاترين بولز K. Boals)

والملاحظ على أى حال أن هذا الاهتمام الكبير بدراسة التغير الاجتماعى ليس قاصرا على علماء الاجتماع المتخصصين فى الشرق الأوسط ، ولكننا نجد — على سبيل المثال — أن عددا من علماء الاجتماع فى الولايات المتحدة ، وفنلنده ، ويوغوسلافيا ، ورومانيا ، وبولنده ، والمجر ، والمانيا الغربية ، والمغرب قد صمموا مؤخرا مشروعا دوليا مقارنا لدراسة الآثار النفسية الاجتماعية للتحديث ، مع الاهتمام بدراسة آثار « مختلف الأشكال التنموية التى تكون صلب عملية التنمية نفسها ، فى مجتمعات ذات خلفيات ثقافية مختلفة وذات نظم اجتماعية واقتصادية متباينة »

(Anonymous, 1973, p. 9)

وهناك عدد من الأطر النظرية المتعارضة فى تحليل التغير الاجتماعى فى تحليل التغير الاجتماعى فى مجتمعات الشرق الأوسط . فهناك بعض علماء الاجتماع مثل : ليرنر (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٤) ، وماكليلاند (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٣) وهلبرن (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٣) يميلون ميلا

قويا واضحا الى نموذج التحديث الغربى ، الذى يفترضون أنه يتميز بقابلية التطبيق فى أى مجتمع وفى ظل اى نظام ، اى أنه فى رأيهم نموذج كونى عام .

وفى هذا يقول ليرنر : « ان التحديث عبارة عن اتجاه علمانى يسير فى اتجاه واحد ، من أساليب الحياة التقليدية الى أساليب الحياة القائمة على المشاركة » (١٩٦٤ ، صفحة ٨٩) . وينطوى التحديث على تغيرات بنائية مثل : التحضر ، والتصنيع ، ونمو وسائل الاتصال الجماهيرى ، وانتشار التعليم . كما ينطوى على تغيرات اجتماعية نفسية مثل : زيادة الرغبة فى الانجاز والتقمص العاطفى empathy ، والحراك النفسى . والحداثة والتقليدية يمثلان قطبين متعارضين ، لا يربط بينهما سوى النموذج الانتقالى الذى وصفه ليرنر .

وقد عارض هذه النظرة الى التغير الاجتماعى عدد من علماء الاجتماع الغربيين ، وعلماء الاجتماع الشرق أوسطيين . من هذا ما يراه Karpat أن : « نظرية دانيل ليرنر انما هى نظرية متعصبة سلاليا (تتصف بالتحيز السلالى) لأنها تعتبر أن التنمية الغربية هى النموذج الوحيد للتحديث . وتكمن عيوبها الأساسية فى أن نظريته عن مراحل التحديث القائمة على العلاقة بين التصنيع والتحضر والتعليم والتعرض لوسائل الاتصال الجماهيرى ليست صحيحة من الناحية التاريخية بالنسبة للشرق الأوسط » . (١٩٧٣ ، ص ص ٢٢ — ٢٣) .

كذلك درس دوفينيو (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٣) قرية تقع فى جنوب تونس ليوضح فى نهاية الدراسة أنه ليس من المحتم أن يقوم صراع بين التراث والتقدم ، وأن المجتمعات التقليدية الصغيرة تستطيع أن تستوعب التغير وتمر به بسبب تماسكها القوى . واستخدام خلف (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٧٢) البيانات المتاحة عن المؤسسات العائلية firms ، وشركات الأقارب Kinship association ، النقابات company unions فى لبنان ليوضح أن القيم التقليدية والبناء التقليدى يستطيع أن يولد التغير ويسهل عملية التكيف مع التحديث . ويقول فى هذا مثلا : « لقد اثبتت أن الأسرة فى المرحلة الراهنة من التصنيع التى يمر بها المجتمع اللبنانى لا تستطيع فقط أن تكون معينا للموهبة talent والخدمة ، وانما بوسعها أيضا ان تقدم

راس المال المبدئى (الأولى) اللازم للدخول فى عملية استثمارية جديدة . وأن شركة الأقارب فى لبنان تمثل مؤسسة أخرى — ربما كانت فريدة فى نوعها — تؤيد الفرض القائل بأن علاقات القرابة الممتدة ليست غير ملائمة لمطلبات التحضر والتصنيع » (١٩٧٢ ، ص ٥٧٦) . وخلف الآن بصدد انهاء كتاب له عن « تقارب التراث والحداثة فى لبنان » سوف « يتناول فيه بالدراسة النقدية بعض نماذج التحديث الغربية (مثل نماذج : ليرنر ، وهالبرن ، وايزنشتت ... الخ) ، ويقترح على أساس ذلك بعض البدائل الأكثر viable والأقرب الى طبيعة المجتمع فى الشرق الاوسط (أنظر خلف ، ١٩٧٣) .

كما سجل فارسون فى دراسته أن قوة الأسرة الممتدة اللبنانية مازالت قائمة ومستمرة فى معظم القطاعات الحضرية فى المجتمع اللبنانى (١٩٧٠) .

واستخدمت جانيت أبو الغد بعض البيانات الديموجرافية والأيكولوجية عن مصر ، وخاصة مدينة القاهرة — لكى تبنى عليها معارضتها لآراء بعض علماء الاجتماع الأمريكيين عن طبيعة التحضر وآثاره (أنظر دراستها ١٩٦٤) .

ومن الواضح أن هذا الاتجاه النظرى الجديد فى النظر الى طبيعة التحديث وأثره على البناء الاجتماعى التقليدى سوف يؤدى — على الأرجح — الى التأثير على البحوث الجارية فى كثير من ميادين علم الاجتماع : كالأسرة ، والتنظيم الرسمى ، والبيروقراطية ، والتدرج الاجتماعى .

ويلاحظ المؤلف أن البحوث السوسيولوجية عن الشرق الأوسط (والتى تجرى بواسطة أبنائه أو بواسطة علماء أجانب قد تركزت على دراسة الميادين الآتية :

- الديموجرافيا
- والأسرة
- المجتمعات الحضرية والريفية
- والتدرج الاجتماعى .

وقد استعرض المؤلف بشىء من التفصيل الموضوعات الأساسية لتلك البحوث وبعض النتائج التى انتهت اليها فى فترة خادمة من دراسته . كما تتناول هذه المناقشة ايضا الوضع الراهن للدراسات السوسيولوجية لميادين التنظيم الرسمى ، والدين ، والسلوك الانحرافى ، والتربية ، والشباب.

١ ــ الجوانب الاجتماعية للسكان :

لا شك ان نمو الوعى بالدلالات الاجتماعية والاقتصادية للنمو السكانى واعادة توزيع السكان وكذلك تبنى عدد من بلاد الشرق الأوسط لسياسات سكانية صريحة ، لا شك ان ذلك كان دافعا حقيقيا لقيام علماء الاجتماع باجراء التحليلات والدراسات السكانية . وقد اشترك معهم فى هذا الجهد علماء الاقتصاد وغيرهم من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى المنطقة (Anonymous, 1974 a) . (وقد اقتصر المؤلف (جورج صباغ) فى عرضه لهذا الميدان على الدرسات التى أجراها علماء الاجتماع عن السكان ، مع الاهتمام بصفة خاصة بدراسات الخصوبة والهجرة الريفية الحضرية .

وتعد دراسة حنا رزق أول دراسة مسحية منهجية ذات توجيه سوسيولوجى عن الخصوبة فى مصر (١٩٥٧) . وكذلك دراسة Yaukey عن لبنان (١٩٥٩). وقد أجريت منذ عام ١٩٦٠ الدراسات المسحية التالية عن الخصوبة وتنظيم الأسرة فى بلاد الشرق الأوسط :

- الجزائر : ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨
- الريف الايرانى : ١٩٦٥
- طهــران : ١٩٦٥ ، ١٩٧١
- الأردن : ١٩٧٢
- لبنان : ١٩٧٣
- المغرب : ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧
- الحضر التونسى : ١٩٦٤
- وتركيا : ١٩٦٣ و١٩٦٨ .

وهناك معلومات اكثر دقة وتحديدا عن الخصوبة متوفرة فى التعدادات

في الدراسات المسحية الديموجرافية المتوفرة . (انظر : صبانح ، ١٩٧٠) . وهناك — كما هو متوقع — تحليلات كثيرة للبيانات المأخوذة عن تلك المصادر المتنوعة . وعلى الرغم من أن اغلب تلك الدراسات ذات طابع وصفى ، الا أن بعضها حاول اختبار بعض الفروض عن تأثير الخصوبة وتنظيم الأسرة ببعض المتغيرات البنائية الاجتماعية مثل : التحضر ، والتعليم ، والمهنة ، ومشاركة المراة فى قوة العمل . (انظر احالات الى تلك الدراسات) .

وقد ركزت الدراسة التى قامت بهـــا ليلى الحمامصى وزملاؤها اخيرا بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الامريكية بالقـــاهرة على تحليل أدوار المراة وتصوراتها عن ذاتها . وتقول نادية يوسف ان علينا أن نهتم بدراســـة تأثر الخصوبة : « بالعلاقات المتبادلة بين النواهى والتحريمات التى يفرضها الذكور بشكل غـــير رسمى ، والتى تقصر دور المـــراة على ادوار الزواج والأمومة والأدوار المرتبطة بهما ، والمقاومة volitional التى تبديها المراة لتثبت قدرتهـــا على ممارسة « حقوقها فى الميدان خارج نطاق الأسرة » (١٩٧٤ — ص ٤٤) .

ونظرا للتحضر السريع وزيادة معدلات الهجرة من الريف الى الحضر فى الشرق الأوسط ، فمن المتوقع أن يتجه عدد أكبر من الدراسة السوسيولوجية الى دراسة هذه العملية . ونلاحظ هنا أن الفروض التى قدمتها جانيت ابو لغد (عام ١٩٦١) عن طبيعة تكيف الفلاحين للحياة فى مدينة القاهرة معروفة وشـــائعة فى كتب علم الاجتماع الأمريكى . ويبدو أن بيترســـين Petersen هو الوحيد الذى اختبرها منهجيا . وقد استخدم بيترسين فى دراسة مجموعات من المهاجرين الى القاهرة من خمس قرى ، وانتهى الى القول بأن : (انظر ١٩٧١ ، ص ٥٧٥) .

« تؤكد البيانات المحدودة المستقاة من مقابلة أولئك القرويين بشـــكل قوى ما قررته جانيت أبو لغد بشأن اماكن استقرار الريفيين فى مدينة القاهرة ، وظروف عملهم فى المدينة ، ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى تكيفهم مع الحياة فى المدينة . والأهم من ذلك أن هذا التحليل يؤكد الحاجـــة الى دراسات اكثر دقة عن الهجرة من الريف الى الحضر فى مصر والمجتمعـــات المشابهة وعن ديناميات تكيف القرويين مع الحياة فى المدينة » .

وقد اشارت جانيت ابو لغد فى مقال آخر لها (١٩٧٢) أن مدى الانتقاء فى الهجرة يرتبط بمدى تسييس المهاجرين الريفيين فى المناطق الحضرية . وهذا فرض آخر يحتاج الى الاختبار فى ضوء بيانات منظمة دقيقة على مدينة القاهرة وبعض مدن الشرق الأوسط الأخرى .

وقد قدم فؤاد خورى (عام ١٩٦٧) محاولة أخرى هامة لدراسة لهجرة الريفية الحضرية من محل الميلاد الأصلى ، وذلك من واقع الهجرة من قريتين لبنانيتين . وهناك دراسات أخرى عن الهجرة من الريف الى الحضر فى بعض بلاد الشرق الأوسط الأخرى ، أشار المؤلف الى اسمائها وبياناتها الببليوجرافية لمن يهتم بمتابعة الموضوع .

وتدل دراسات مخلوف (١٩٧٢) ، وبشير (١٩٧٢) ، وعطيه (١٩٧٠)، وسيكلانى (١٩٧٠) ، وبيكو (١٩٧١) ، والمجلد الذى أشرف على تحريره كلارك وفيشر (١٩٧٢) على أن دراسات الديموجرافيين وعلماء الجغرافيا البشرية عن الهجرة الداخلية تكمل دراسات علماء الاجتماع وتدعمها . ويميل علماء السكان الى تحليل الهجرة الداخلية من حيث آثارها على التغيرات السكانية فى الوطن الأصلى وفى منطقة المهجر ، ومن حيث ارتباطها بالمتغيرات العمرية والنوعية (ذكور واناث) . وقد كشف هذا المنظور — على سبيل المثال — عن أهمية الزيادة الطبيعية فى نمو عدد كبير من مدن الشرق الأوسط . ويميل علماء الجغرافيا البشرية الى تأكيد البعد المكانى Spatial للهجرة . وقد سجل دانيل نوان D. Noin فى دراسة مونوجرافية مفصلة تيارات الهجرة المختلفة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية فى المغرب . كما وصف لنا فى نفس الوقت خصائص هذه التيارات والعوامل المؤثرة فى تحديد الهجرة الريفية الحضرية .

وعلى الرغم من أن الهجرة الدولية للعمال من المغرب ومن تركيا — مؤخرا — الى بلاد أوربا الغربية قد جذبت انتباه كثير من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، الا أن المؤلف يسجل ندرة الدراسات التى تناول فيها علماء الاجتماع خروج العرب الفلسطينيين من وطنهم ، ويقتصر على الاشارة

الى دراسات دود وبركات (٩) .

وقد اغفل المقال الاشارة الى نوع آخر من الهجرة ، خاصة على الصعيد العربى ، اتخذت ابعادا هامة خلال العقدين الأخيرين ، واعنى الهجرة من البلاد العربية غير البترولية الى البلاد العربية البترولية . وتأتى أهمية هذا النمط من الهجرة من أنه يشمل كافة فئات القوى العاملة ، بدءا من العامل غير الماهر ، الى أستاذ الجامعة والقاضى .. الخ . ويكاد هذا النوع من الهجرة يمس جميع البلاد العربية : هجرة اليمنيين الى بقية بلاد الجزيرة العربية (بصرف النظر عن هجرتهم الى أمريكا وغيرها) ، وهجرة السودانيين والمصريين وغيرهم الى الكويت والسعودية وسائر البلاد البترولية ، وهجرة التونسيين الى ليبيا ، وهجرة الفلسطينيين الى عدد من البلاد العربية .. الخ . وقد اجريت فى مصر ، كما أنه تحت الاجراء الآن ، عدد من تلك الدراسات عن هذه الظاهرة .

٢ — **المجتمعات الحضرية والريفية** : مازال الطابع العام المسيطر على الشرق الأوسط هو الطابع الريفى ، رغم ما يشهده من تحضر سريع ، وذلك فى ذاته أحد الأسباب التى تفسر لنا وفرة الدراسات المنشورة عن القرى وعن البدو . كما قد تكون هناك — فضلا عن هذا — بعض الأسباب المنهجية والنظرية لهذا الاهتمام الواضح بدراسة المجتمعات القروية . فاذا كانت الدراسة السوسيولوجية تهدف الى فهم البناء الاجتماعى الكلى للمجتمع المحلى ، وكانت المناهج فى جوهرها تقوم على الملاحظة الميدانية ، فان القرية او الجماعة البدوية تعد فى مثل هذه الحالة اختيارا منطقيا سليما .

ويشير المؤلف الى أن اعمال بعض علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين تدل على انه اذا أراد الباحث أن يتخلى عن هــذا الهدف ، فانه من الممكن استخدام الملاحظة الميدانية — وهى اداة كيفية — فى دراسة وفهم قطاعات من البناء الاجتماعى والايكولوجى للمجتمع الحضرى فى المدينة . وان كان

(٩) Dodd, Peter and Halim Barakat, River without Bridges : a *Study of the Exodus of the 1967 Palestine Arab Refugees*, Beirut, Institute for Palestine Study, 1969.

يلاحظ — من ناحية أخرى — أن الدراسات الشاملة للبناء الاجتماعى والايكولوجى للمدينة تتطلب استخدام المناهج الكمية .

ومما يؤسف له أن عدد الدراسات التى قام بها علماء الاجتماع للمجتمعات الحضرية والريفية أقل بكثير مما يجب . فعلماء الاجتماع الذين درسوا المناطق الريفية قد اتجهوا الى التركيز على الآثار البنائية الناجمة عن بعض التغيرات ، مثل : الميكنة الزراعية ، اعادة توزيع الأراضى الزراعية ، انشاء الجمعيات والمؤسسات التعاونية ، وبرامج الاصلاح الزراعى . ويشير المؤلف فى هذا الصدد الى دراسات : عبد القادر الزغل وهاشمى قروى عن تونس (المنشورة عام ١٩٧٣) ، وايليا حريق **التعبئة السياسية للفلاحين** المنشورة عام ١٩٧٤ ، ودراسات أخرى عن تركيا . كما يشير بشكل خاص الى دراسة سعد جاد الله التى قام فيها بتحليل آثار الاصلاح الزراعى على المجتمعات وعلى الأسر الريفية المصرية ، والتى اعتمد فيها على دراسة مسحية اجريت فى ثلاث عزب اصلاح وفى ثلاث عزب أخرى كانت أوقافا (١٠) .

ويضرب المؤلف بعض الأمثلة لنوع الاسهام الذى يمكن أن يقدمه علماء الاجتماع لدراسة مدن الشرق الأوسط بدراسات خورى عن بيروت (الصادرة عام ١٩٧٤) ، ودراسة خلف وكونجشتاد التى حللا فيها أسلوب الحياة الحضرية وعملية التحضر فى مدينة بيروت (والصادر ةعام ١٩٧٣) ، ودراسة جانيت أبو لغد عن مدينة القاهرة (والتى صدرت عام ١٩٧١) (١١) ، ودراسة آدام المركزة لتغير البناء الاجتماعى لمدينة الدار البيضاء بالمغرب (والتى صدرت عام ١٩٦٨) . وهناك بعض الدراسات السوسيولوجية الحديثة التى استخدمت مناهج كمية فى تحليل الايكولوجيا الاجتماعية لمدينة

---

(١٠) **Gadalla, Soad, Land Reform in Relation to Social Development in Egypt,** Columbia : University of Missouri Press, 1962.

(١١) **Abou - Lughod, Cairo. 1001 Years of the City Victorious,** Princeton, Princiton University Press, 1971.

القاهرة (مثل دراســة جانيت ابو لغد الصادرة عام ١٩٦٩) ، ولمدينة الاسكندرية (مثل دراستى لطيف المنشورتان عام ١٩٧٤) (١٢) .

فقد استخدمت جانيت ابو لغد « كراسة التعداد » الخاصة بمدينــة القاهرة ، والخاصة بتعداد عام ١٩٤٧ وتعداد عام ١٩٦٠ لكى تحدد الأنماط المختلفة للمناطق الاجتماعية فى تلك المدينة . وانتهت الى أنه « من الممكن تقسيم سكان مدينة القاهرة ــ رغم تنوعهم الشديد ــ تقسيما عاما الى الأنماط الرئيسية الثلاث التالية :

١ ــ النمط الريفى
٢ ــ النمط الحضرى التقليدى .
٣ ــ النمط الحضرى الحديث او الصناعى

وكل نمط من هذه الأنماط الثلاثة يحيا وفق أسلوب خاص ، وكــل منها له رؤية خاصة للمستقبل » . (أنظر دراستها عن مدينة القاهرة ، ١٩٧١ ، صفحة ٢١٨) .

وانتهت دراسة خلف وكونجشتاد عن مدينة بيروت الى تأييد وجهات نظر جانيت أبو لغد والنتائج التى توصلت اليها ، كما انتهت دراستهما الى معارضة الفروض التى يقوم عليها علم الاجتماع الحضرى الغربى ، وتوضح ذلك عبارتهما التالية :

« يمكن القول مؤقتا ــ كما تؤدى الى ذلك طبيعة الشواهد نفسها ــ أن التحضر فى بيروت لم يرتبط حتى الآن بتدهور كبير فى العلاقات والروابط التقليدية والصلات على المستوى المحلى . كما لم يؤد تحضر بيروت الى

---

(١٢) Latif, A.H., «Residential Segregation and Location of Status and Religious Gruops in Alexandria, Egypt», and : «Factor Structure and Change Analysis of Alexandria, Egypt, 1947 and 1960», in : **Comparative Urban Structure Studies in the Ecology of Cities**, Kent P. Schwirian, Lexington, Mass., D.C., Heath, 1974.

خلق مجتمع يتميز بالطابع اللا شخصى للعلاقات ولا بالطابع الذرى (أى العلاقات المحدودة ذات أقل عدد من الأطراف ، طرفين مثلا ، نسبة الى الذرة بوصفها أصغر وحدة مادية) . وربما أمكننا أن نخلص من هذا الى أن شدة التحضر وزيادته لم تكن مصحوبة بدرجة مقابلة لها من الحضرية Urbanism كأسلوب فى الحياة » .

وتناول آدم (فى دراسته المنشورة عام ١٩٧٤) بالوصف المسهب كل الاسهاب التغيرات الديموجرافية والاقتصادية التى تعرضت لها مدينة الدار البيضاء ، وقام بتحليل عمليات التفكك الاجتماعى والشخصى وكذلك عمليات اعادة التنظيم الاجتماعى المصاحبة لتلك التغيرات . وهو يرى أن ظهور الطبقة والوعى الطبقى ، وليس الجماعة القرابية ، هو أهم مراحل عملية اعادة التنظيم الاجتماعى للمدينة .

وأخيرا نجد أن قلة من علماء الاجتماع فى شرقى أفريقيا قد اهتموا بتحليل عمليات التفكك واعادة التنظيم الاجتماعية الجارية حاليا ، مثل دراسة الاستامبولى ، ودراسة بوقرع عن تونس (١٣) . كما اهتم بعضهم بدراسة مختلف جوانب البناء الاجتماعى فى مرحلة ما قبل الاستعمار ، مثل دراسة الاستامبولى والزغل عن مدن الشمال الافريقى (١٤) .

هذا وقد تناول المستشرقون ، والمؤرخون ، والانثروبولوجيون ، وعلماء الجغرافيا البشرية ، الجوانب الاجتماعية والايكولوجية لبعض مدن الشرق الأوسط ، وبعض قراه ، وبعض الجماعات القبلية فيه بالدراسة المركزة .

---

(١٣) Stambouli, Fredj, «Traditions et modernité à travers les processus d'urbanisation en Tunisie», dans : **Revue Tunisienne de Sciences Sociales**, 8, 26, 1971, 9-2.

— Boukraa, R., «Urbanisation, Communication de masse et système social», dans : **Revue Tunisienne de Sciences Sociales**, 8, 26, 1971, 21-78.

(١٤) Stambouli, F. et A. Zghal, «La Vie urbaine dans le Maghreb précolonial», dans : **Annuaire de L'Afrique du Nord**, 11, 1972, 191-214.

نذكر منها على سبيل المثال دراسة لابيدوس عن **مدن الشرق الأوسط** (١٥)، ودراســـة كارل براون عن مدن الشرق الأدنى : **من المدينة الى العاصـــمة الميتروبوليتانية : التراث والتغير فى مدن الشرق الأدنى** (١٦) ، ودراســـــة حورانى وستيرن عن **المدينة الاسلامية** (١٧) .

ولما كان البير حورانى تناول فى الفصـــل الخاص بالدراسات التاريخية عن الشرق الأوسط فى ذلك المجلد الدراسات التاريخية بالتقييم ، وكذلك فعل ريتشارد أنطون باسهامات الانثروبولوجيين فى دراسة المدينة ، فقد اكتفى جورج صباغ فى هذا المقام بالاشارة الى دراسات علماء الجغرافيا البشرية .

ويعد موضـــوعا : تحديث الزراعة ، والتفاعل بين المدن والمناطق الريفية ، وكلاهما كان موضوع مؤتمر عن الجغرافيا المغربية ، من أبرز مجالات اهتمام علم الجغرافيا البشرية فى الشرق الأوسط . ومن موضوعات الاهتمام الأخرى دراسة المورفولوجيا الحضرية والبناء الاتساعى (المكانى) لمدن الشرق الأوسط .

ويعد الاهتمام بدراسة التحديث الزراعى أمرا طبيعيا بسبب البرامج القومية الكثيرة للاصلاح الزراعى ، واعادة توزيع الملكية الزراعية ، وميكنة الزراعة ، وحركة انشاء الجمعيات التعاونية . وينبه مخلوف ، وهو جغرافى تونسى ، الى أهمية التمييز فى الدراســـــات بين الأهـــداف القومية المعلنة والانجازات الفعلية التى تحققت فعلا ، وذلك فى العبارة التالية التى يقول

---

(١٥) Lapidus, Ira, ed., **Middle Eastern Cities**, Berkeley, University of California Press, 1970.

(١٦) Brown, L. Carl, **From Madina to Mercopolis : Heritage and Change in the Near Eastern City**, Princeton, The Darwin Press, 1973.

(١٧) Houran, A. H. and S. M. Stern, eds., **The Islamic City**, Oxford, Bruno Cassirer, 1970.

نيها : « تستهدف خطة التنمية تحديث كل القطاع الزراعى بجميع عملياته . ولكن التحديث لا يتم فى الواقع الا فى ميدان الجمعيات التعاونية الزراعية الانتاجية ، وفى القطاع المملوك للحكومة المقرر أن ينتقل الى ملكية جمعيات تعاونية زراعية . وهناك أسباب مختلفة أدت الى الابقاء على القطـــاع الزراعى الخاص مرتبطا بأساليبه القديمة وتراثه ، سواء كان ملكيات صغيرة او كبيرة ، وسواء كان قطاعا تقليديا أم حديثا » .

ويســـوق صباغ حديثـــا لكاتب عن ايران يفيد كثيرا فى دراســـتنا للعلاقة بين الريف والمدينة فى العالم العربى . يرى باول وارد انجلش ان : « الجغرافيين قد لعبوا دورا رئيســـيا فى تعريفنا بأهمية دراسة طبيعة العلاقة التفاعلية بين المدينة والقرية وانقبلة فى أنساق التنظيم الاتساعى (المكانى) والاجتماعى . (انظر مؤلفه عن **المدينة والقرية فى ايران** الصادر عام ١٩٦٦ ، وكذلك بحثه المعنون : « الاتجاهات النظرية الجغرافية على الشرق الأوسط : تحول الثلاثى الايكولوجى ، المقدم الى حلقة شـــيكاغو للجغرافيا ودراسات المناطق الأجنبية ، عام ١٩٧٣ ، صفحة ٣٨) . وتعد دراسته عن المدينة والقرية فى ايران نموذجا للدراسات التى نحتاج الى اجرائه فى بلاد أخرى . وهو يشرح الموضوع الأساسى لدراسته تلك فى العبارة التالية :

« ان وجود التنظيم الاقليمى للنشاط البشرى يمثل موضوعا أساسيا لهذه الدراسة . وهو يفهم البيئة الطبيعية (اللاند سكيب) الايرانى كنتاج للمجتمع الاقطاعى ، وليس نتاجا للمجتمع الشعبى . فالقرى ليست معزولة عن المدينة أو عن بعضـــها البعض . وهناك أنماط قويـــة من التداخل والارتباط الوثيق بين كل قرية والمدينة ، على حين توجد روابط اجتماعية واقتصادية اضعف بين القرى وبعضها البعض » .

كذلك قام الجغرافيون المغاربة والفرنسيون بدراسة علاقات التفاعل والارتباط المتغيرة بين القـــرى والمناطق الريفية فى الجزائر ، وتونس ، والمغرب . من هذا دراسة الجغرافى التونسى فخفاخ **Fakhfakh** بدراســـة « تطور العلاقات بين صفاقس واقليمها » (التى نشرت فى المجلة التونسية

للعلوم الاجتماعية ، عام ١٩٦٨) ودراسة الجغرافى التونسى أيضا عبد القادر فاهم Fahem عن « العلاقة بين سوس والساحل التونسى)» ، (المنشور فى نفس المجلة ايضا) . وقد اهتمت هاتان الدراستان بتوضيح اثر النمو السكانى ، وتدهور الصناعة التقليدية ، وجاذبية المدن الرئيسية تونس ، والسياسات الزراعية القومية على العلاقات بين صفاقس وسوس وأقاليمها الريفية .

كما قــام بعض الجغرافيين العرب بدراســات مونوجرافية لبعض المــدن العربيـــة مثل دراســة جمــال حمدان للخرطــوم (الصــادرة عام ١٩٦٠) ، ودراسة هاكر Hacker لمدينة عمان (عام ١٩٧٠ أيضا) .

وقد اوضح انجلش فى دراسته لبعض المدن الايرانية أن الجغرافيين لا يقصرون أهتمامهم على الكشف عن المورفولوجيا الحضرية لمدن الشرق الأوسط التقليدية ، ولكنهم يهتمون كذلك بالوقوف على أسس وطبيعة التغيرات التى تطرأ على هذه المورفولوجيا . (أنظر بحثه سالف الذكر ، ١٩٧٣ ، صفحات ١١ ، ١٤ ، ١٧) .

دراسات الأسرة :

تستأثر دراســات الأسرة باهتمام كثير من علماء الاجتماع فى الشرق الأوسط لأنها أولا محور عدد كبير من التشريعات التى تصدر فى تلك البلاد ، ، ولأنها ثانيا — وهذا هو الأهم — تمثل الجماعة الاجتماعية الأساسية ، ليس فى القرى فقط ، وانما فى المدن أيضا . وكان اسهام الانثروبولوجيين فى دراسات الأسرة أكبر من اسهام علماء الاجتماع بسبب اهتمامهم بالتركيز على المجتمعات المحلية الصغيرة . فقدموا دراسات عديدة لنظم القرابــة ولبناء الأسرة ووظائفها الاجتماعية (١٨) .

---

(١٨) لم يتعرض المؤلف لاسهام الانثروبولوجيين لأن الكتاب المنشور فيه هذا الفصل (والكتاب عن دراسات الشرق الأوسط) يحوى فصلا مستقلا عن موقف الدراسات الانثروبولوجية .

وفى مقابل هذا يلاحظ صباغ على دراسات السوسيولوجيين أنها ذات طبيعة كمية أوضح ، وأنها أكثر شمولا . واتجه كثير منها الى الاعتماد على بيانات التعدادات القومية ونتائج الدراسات المسحية الخاصة .

ويمكن القول بوجه عام أن علماء الاجتماع قد اهتموا باجراء تحليلات كمية للجوانب التالية من الأسرة :

١ ــ العمليات البنائية الخاصة بتكوين الأسرة ، ونموها ، وتفككها .
٢ ــ أنماط الأسر .
٣ ــ الأنماط الاجتماعية النفسية للتفاعل الاجتماعى وتباين الأدوار داخل الأسرة .
٤ ــ مكانة الأسرة فى البناء الاجتماعى للمجتمع المدروس .

ويشير المؤلف الى وجود عدد كبير نسبيا من الدراسات الوصفية للتباين فى العمر عند الزواج ،ولموضوع تعدد الزوجات ، والطلاق ، ولكنه يؤكد الحاجة الى تطوير منظور أكثر علمية وتنظيما الى عملية تكوين الأسرة وتفككها .

ويذكر المؤلف عددا من الدراسات من بينها دراسة بروثرو ودياب Prothro and Diab عن انماط الأسرة المتغيرة فى الشرق العربى (١٩) التى سجلت أنماط التباين الجيلى والاقتصادى الاجتماعى فى الملامح الرئيسية للأسرة العربية ، بما فى ذلك تكون وتحلل الأسرة ، وحجم الأسرة ، والروابط داخل الأسرة الممتدة ، وذلك من واقع الدراسات المسحية التى تمت تحت اشراف المؤلفين فى مدن عمان ، ودمشق ، وطرابلس (لبنان) ، وبيروت ، وقريتى أرطاس وبوارج اللتين سبق أن درسهما كل من جرانكسفت وفوللر .

---

(١٩) Prothro, E. T. and Lutfy N. Diab **Changing Family Patterns in the Arab East**, Beirut, American University of Beirut, 1974.

كما استخدم بروتور وديلب فى دراستهما بعض بيانات التعداد وبعض الجداول المأخوذة من سجلات المحاكم السنية الشرعية فى كل من طرابلس (لبنان) وصيدا .

ونشر اياد القزاز ببليوجرافيا مشروحة مطولة عن « **المرأة فى الشرق الأوسط** » اوضحت أن من اكثر موضوعات الدراسة شيوعا دراسة ادوار المرأة الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها . وعلى الرغم من ان اغلب تلك الدراسات كانت وصفية فى طابعها العام ، وكانت أميل الى التركيز على المرأة القروية ، الا أنه لم تبذل سوى محاولات قليلة لدراسة العوامل المحددة لدور المرأة ولأدائها لذلك الدور دراسة منهجية منظمة .

التدرج الاجتماعى : اهتم علماء الاجتماع المتخصصون فى الشرق الأوسط اهتماما أساسيا بتحليل الجوانب المختلفة للتدرج الاجتماعى ، ودراسة اثر الاستقلال ، والتحضر ، والتصنيع ، والتحديث على توزيع المكانة ، والقوة ، والثروة .

من هذا مثلا أن الموضوع الرئيسى لمؤتمر علم الاجتماع فى منطقة حوض البحر المتوسط الذى عقد فى مدينة الحمامات بتونس عام ١٩٦٥ كان عن :

التدرج الاجتماعى والتنمية (*) . وقد شارك فى هذا المؤتمر علماء اجتماع من تونس ، وتركيا ، والمغرب ، ولبنان ، ومصر . ومن بين الموضوعات التى ناقشها ذلك المؤتمر :

(*) تكون وتطور طبقة البروليتاريا فى مصر ودورها السياسى .

(*) دور وسمات وأنماط تكوين الصفوات الادارية والسياسية والصناعية فى تونس .

(*) Kiray, M. Belik, ed., *Social Stratification and Development in the Mediterranean Basin*, The Hague, Mouton, 1973.

(*) سمات الطبقة الوسطى الجديدة فى الأردن وهناك دراسات أخرى عديدة عن سمات الطبقة الوسطى الجديدة فى عدد من البلاد العربية أجريت أو نشرت فى مناسبات أخرى ، مثل دراسة خلف ، ودراسة هالبرن .

وقد تميز المؤتمر الأول لعلماء الاجتماع المغاربة الذى عقد فى الرباط عام ١٩٦٧ باهتمام علماء الاجتماع التونسيين بدراسة جماعات الصفوة . كما ركز بعض علماء الاجتماع فى المغرب ، مثل باسكون وخطيبى ، على دراسة وتحليل عمليات التدرج الاجتماعى المعاصرة وعمليات الحراك الاجتماعى . كذلك اتجه كل من علماء الاجتماع فى المغرب وفى تركيا الى ابراز جوانب القوة والجوانب الاقتصادية للطبقة الاجتماعية ، وادراك امكانية قيام الصراع . بينما نجد من ناحية أخرى اهتمام علماء الاجتماع فى لبنان — فيما عدا استثناءات قليلة — بدراسة بعد الهيبة Prestige فى عملية التدرج فى المجتمعات المحلية القروية والريفية على السواء .

من هذا مثلا استعان خورى بطريقة وارنر فى استخدام السمعة لدراسة الطبقات الاجتماعية فى القرية اللبنانية . ولاحظ خورى غياب الوعى الطبقى وغياب الصراع الطبقى فى القرية التى درسها . كما استخدم أبو لبن نفس طريقة السمعة للتعرف على القيادات المحلية فى مدينة صيدا بلبنان .

وقد عارض هذه الطريقة كل من هندرنيك وكيراى فى دراستهما ، حيث لاحظا أن جانب المكانة يعد اقل أهمية فى دراسة التدرج الاجتماعى من جانب القوة ، وذلك فى دراستهما لأثر التدرج الاجتماعى على التنمية .

كما اهتم عدد كبير من الدراسات السوسيولوجية عن الشرق الأوسط بدراسة جماعات الصفوة بسبب أهمية الدور الذى تلعبه فى عملية التغير السياسى والاقتصادى الجارية فى كافة بلاد الشرق الأوسط .

واللاحظ على تلك الدراسات ان الأساليب المتبعة فى دراسة جماعات الصفوة . والتعرف عليها وفى طرح المشكلات كانت متفاوتة اشد التفاوت ،

ولا يمكن القول بأنها تخضع لاتجاهات علمية متميزة . فقد قام كل من علماء الاجتماع وعلماء السياسة باجراء مقابلات متعمقة للقادة المحليين وأفراد جماعات الصفوة ، على حين اعتمد باحثون آخرون اعتمادا أساسيا على المعلومات المتاحة عن بعض جماعات الصفوة (الادارية ، أو العسكرية ، .... الخ) .

ويشير المؤلف الى وجود حاجة قوية وحقيقية الى تجاوز دراسات الصفوة واجراء دراسات لأنماط التدرج الاجتماعي على مستوى دولة معينة ، أو على مستوى اقليم معين داخل احدى الدول وأن يضطلع بهذا العبء سوى علماء الاجتماع . وعلى الرغم من أن بيانات التعدادات تحوى مادة غنية عن التباين المهنى ، والتعليمى ، والتباين فى الدخل على المستوى القومى وعلى المستوى الريفى والحضرى أيضا ، الا أننا لم نصادف حتى الآن سوى تحليلات قليلة جدا لتلك المادة من وجهة نظر دراسة التدرج الاجتماعى .

كما يتطلب الأمر أيضا اجراء دراسات مسحية جديدة على المستوى القومى للتعرف على طبيعة ومحددات وآثار التباين الاجتماعى والحراك الاجتماعى . ومن الدراسات التى يمكن أن تكون لها أهمية خاصة تلك التى تتناول الهيبة المهنية ، والانجاز ، والحراك الاجتماعى .

ميادين وموضوعات أخرى للدراسة السوسيولوجية : ويشير المؤلف الى أن هناك عددا من الميادين الأخرى مثل دراسة المنظمات الكبرى والمعتدة ، والبناء الدينى والسلوك الدينى ، والسلوك الجانح قد أهملت من جانب علماء الاجتماع المهتمين بدراسة مجتمعات الشرق الأوسط . وأكد المؤلف الحاجة الى علم اجتماع لعلم اجتماع الشرق الأوسط ، فهو القادر على أن يكشف لنا أسباب هذا الاهمال وذلك التقصير .

***

احتياجات المستقبل :

خصص المؤلف الفقرة الأخيرة من دراسته لمحاولة تحديد هذه الاحتياجات المستقبلية لدراسات علم الاجتماع عن الشرق الأسط . وقد سلك ثلاثة طرق لتحديد أولويات للبحث السوسيولوجى فى تلك المنطقة ، نوردها فيما يلى باختصار ، دون تطرق الى التفاصيل ، نظرا لضيق المقام من ناحية ، ولأهمية الموضوع واحتياجه الى معالجة مستقلة من ناحية أخرى .

١ — التعرف على **الثغرات ونقاط النقص فى البحوث الاجتماعية فى الميادين التى عرضنا لها** ، وقد اتضح بعضها من ثنايا العرض السابق .

٢ — أما الاستراتيجية الثانية فتقوم على التركيز على بعض **المشكلات الاجتماعية** الخاصة التى تهم ابناء تلك المجتمعات ، والاهتمام بالموضوعات والقضايا المتصلة بتلك المشكلات .

٣ — بعض مجالات البحث التى تمثل مناطق اهتمام عام ومشترك للمشتغلين بعدد من العلوم الاجتماعية ، والتى لا يمكن أن تنهض بدون مشاركة فرق بحثية متكاملة **Interdisciplinary teams** فى دراستها . كدراسة الاسلام والتغير الاجتماعى .

الهجرة والتصنيع فى المجتمع الكويتى :
دراسة ميدانية لمصانع البتروكيماويات
تأليف وعرض : دكتور محمد على المصرى

تمهيـــد :

كان المجتمع الكويتى ، قبل ظهور الصناعة النفطية ، مجتمعا تقليديا يشده الى الصحراء نسب والى البحر سبب : فقد كان للصحراء والبحر دور كبير فى تشكيل مظاهره البنائية الاجتماعية على الصورة التى كانت سائدة قبل التغيرات الهائلة التى احدثها اكتشاف الثروة النفطية فى باطن صحرائه . وكانت هذه الملامح البنائية الاجتماعية أقرب ما تكون الى المظاهر الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المحلى ، حيث يقوم نظامه الاقتصادى على الاكتفاء الذاتى ، وتستند علاقاته الاجتماعية على العلاقات الشخصـية والتكافل الاجتماعى ، والشعور بالولاء والاخلاص للجماعة التى تعيش فيه ، وتسوده مجموعة متكاملة ومتفاعلة من القيم والعادات والتقاليد والأعراف التى تحدد سلوك الأفراد ومكانتهم الاجتماعية ، وتقوم مقام القانون فى عمليات الضبط الاجتماعى .

فقد لعبت الظروف الجغرافية والعوامل الايكولوجية دورا بالغ الاثر فى تشكيل البناء الاقتصادى وما نجم عنه من مظاهر اجتماعية وثقافية وسياسية فى المجتمع الكويتى التقليدى . فقد كان البر الكويتى صحراويا فقيرا يفتقر الى مصادر المياه العذبة ، مما ترتب عليه أن خلت البلاد من المناطق الزراعية اللهم الا من شرائح صغيرة من الأرض التى كانت تزرع بالخضار ، وتروى من مياه الآبار الارتوازية (الجلبان) القليلة العدد ، التى كانت تزداد نسبة الملوحة فى مياهها كلما انحبس المطر فى فصل الشتاء . وازاء هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة ، كان لابد أن يتجه الكويتيون الى البحر الذى لـم ينظروا اليه على انه مانع طبيعى قد يؤدى الى العزلة الاجتماعية ، بـل

نظروا اليه على أنه مصدر هام للرزق ، ووسيلة حيوية للاتصال بالعالم الخارجي والانفتاح على المجتمعات المجاورة والبعيدة على حد سواء .

وهكذا أصبح موقع الكويت الجغرافي على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي عاملا مؤديا الى ظهور بعض المناشط البحرية الهامة كصيد السمك وصناعة السفن والغوص على اللؤلؤ والتجارة البحرية (السفر) . ويعتبر الغوص في مقدمة تلك المناشط الاقتصادية التي أدت الى نمو المجتمع التقليدي وازدهاره فترة طويلة من الزمن . فقد ظلت مهنة استخراج اللؤلؤ من البحر مصدر رزق لغالبية العظمى من أبناء الخليج العربي ، وأبنـــاء الكويت ، بصفة خاصـــة ، حتى جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية بعـــد الحرب العالمية الأولى ، فأدت الى انكماش في تجارة اللؤلؤ ، وزاد في سوء أسواقه وتدهور أسعاره ظهور اللؤلؤ الياباني الصناعي في معظم الأسواق العالمية .

ولقد تركت هذه المناشط الاقتصادية بصماتها واضحة كل الوضـــوح في البناء الاجتماعي — الثقافي الذي كان سائدا في المجتمع التقليدي : فقد تضافرت تلك المناشط التي أفرزتها البيئتان البحرية والصحراوية في خلق بناء اجتماعي — ثقافي يتسم بالبساطة وعدم التعقيد . فالنشاط البحري المتمثل في الغوص « والسفر » انعكست آثاره بصورة واضحة على النظم الاجتماعية كنظام الأسرة والنظامين التعليمي والسياسي . كما تأثرت هذه النظم ، الى حد كبير ، بالتنظيم القبلي والعشائري والحياة الاقتصادية ، بصفة عامة ، في بادية الكويت . فسلطة الأب كانت مطلقة على جميع أفراد الأسرة ، وكذلك كانت سلطة الحاكم (الأمير) على جميع أفراد المجتمع . وترجع هذه السلطة التي لا حدود لها ، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع الكبير ، الى سلطة قائد سفينة الغوص (النوخذا) ، الذي كانت أوامره وتعليماته لا تقبل النقاش أو الجدل ، كما ترتد أيضا الى نفوذ الرئيس (الشيخ) الواسع على جميع أفراد العشيرة أو القبيلة .

ويتضـــح تأثير التنظيم الاجتماعي للقبيلة أو العشيرة في تحديد مراكز

الأفراد داخل الأسرة الكويتية التقليدية ، حيث تتحدد مكانة الفرد فيها عن طريق عوامل السن والجنس : فالمركز الأول فى الأسرة للأب ، ثم يأتى بعده الابن الأكبر ، فالابن الذى يليه من ناحية السن . فكما ان رئيس القبيلة او العشيرة هو اكبر افرادها سنا واكثرهم خبرة وحكمة ، فكذلك الأب هو الرئيس الروحى والاقتصادى والسياسى للأسرة بوصفه أكبر أفرادها سنا واكثرهم خبرة وتجارب فى أمور الحياة المختلفة . وفى حالة وفاة رب الأسرة تنتقل سلطته الى أكبر الأبناء سنا بصورة تلقائية .

وقد لعب عامل الجنس دورا هاما فى عزل المرأة الكويتية عزلا تاما عن الحياة العامة سواء فى اطار الأسرة او فى نطاق المجتمع الكبير : فقد انقسم افراد الأسرة الواحدة بسبب هذا العامل البيولوجى الى مجتمعين صغيرين : مجتمع الرجال ومجتمع النساء . وكان الاتصال بين هذين المجتمعين محدودا الى أضيق نطاق . فقد أدى هذا الفصل بين الجنسين الى أن يبقى الرجل خارج البيت معظم الوقت سواء فى العمل او فى قضاء أوقات الفراغ والتسلية . اما المرأة فقد ظلت حبيسة البيت لا تخرج منه الا نادرا خلال العام وخاصة قبل زواجها . وقد ترتب على هذا النوع من العزل الاجتماعى أن انقسم المسكن الى قسمين : قسم خاص بالنساء (منزل الحريم) ، وقسم آخر يتمثل فى غرفة كبيرة تكاد تكون مستقلة عن باقى المسكن ، وتعرف باسم « الديوانية » ، حيث يستقبل الزوج ضيوفه وأصدقاءه من الرجال .

وهكذا يمكن القول بأن المجتمع الكويتى التقليدى قد عاش فترة طويلة من حياته على ما تجود به البيئتان البحرية والصحراوية من موارد اقتصادية محدودة انعكست بصورة جلية على أعمال السكان ، وتمثلت فى مناشط الغوص والسفر وتربية الماشية والزراعة المتنقلة حول الآبار الارتوازية (الجليبان) . وكان لهذه المناشط الاقتصادية اثر واضح كل الوضوح فى النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية التى عرفها المجتمع الكويتى قبل ظهور النفط واستغلاله على نطاق واسع منذ مطلع الخمسينات من القرن الحالى .

المجتمع الكويتى الحديث :

وقد ظلت هذه المناشط الاقتصادية التقليدية وما أفرزته من أنساق اقتصادية واجتماعية وثقافية على هذا الحال تقريبا حتى عام ١٩٤٦ ، حين قامت الكويت بتصدير أول شحنة من نفطها الى الأسواق الخارجية . ويعتبر عدد كبير من المؤرخين والباحثين الاجتماعيين هذا التاريخ بداية ظهور المجتمع الكويتى الحديث ونهاية ما كان يعرف بالمجتمع الكويتى التقليدى ، الذى كان يقوم نظامه الاقتصادى على مناشط اقتصادية تقليدية بدائية لا مكان فيها للتكنولوجيا الحديثة أو المعرفة العلمية التطبيقية . ومنذ هذا التاريخ شهدت البلاد تغيرات سريعة واسعة تكاد تكون غير مسبوقة فى التاريخ الحديث : فقد أتاح هذا المورد الاقتصادى الحيوى للبلاد عائدا ماليا ضخما كان له أكبر الأثر على أرضها وسكانها وجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها . ويتجلى هذا الأثر فى الحقيقة التى مؤداها أن الحكومة الكويتية ، منذ بداية الخمسينات ، أخذت تزود الاقتصاد الوطنى بطريقة مباشرة ، بالسيولة النقدية التى توفرت لديها من عائدات النفط المالية من أجل تحريكه وتوسيع قاعدته وتنويع مصادره ، كما اتجهت الى الانفاق بسخاء على المزيد من المرافق العامة والمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية وأجهزة الادارة والحكم ونظم القضاء والشرطة والجيش ، الأمر الذى جعل الكويت تتحول ، فى فترة وجيزة ، من مجتمع مغلق الى مجتمع مفتوح يستقبل آلاف المهاجرين الذى اجتذبتهم فرص العمل الجديدة ، نظرا لأن سوق العمل المحلية لم تستطع ، بامكانياتها البشرية المحدودة ، أن تغطى احتياجات المشروعات الاقتصادية والتطورات الاجتماعية والثقافية والعمرانية من العمالة القادرة على تحمل أعباء هذه التغيرات الجديدة الواسعة النطاق .

الهجرات الخارجية :

فكانت النتيجة زيادة سريعة ومفاجئة فى عدد السكان لم يسبق لها مثيل فى تاريخ المجتمعات الصحراوية . فقد اتضح من البيانات الواردة فى التعدادات السكانية الرسمية أن الكويت شهدت ، منذ مطلع الخمسينات ،

نموا سكانيا مطردا وبمعدلات تكاد تكون غير مسبوقة فى تاريخ المجتمعات البشرية . فقد تضاعف عدد السكان حوالى ست مرات فى فترة وجيزة تقل قليلا عن ربع قرن ، وهى الفترة الواقعة بين أول تعداد للسكان أجرى فى عام ١٩٥٧ وآخر تعداد أجرى فى عام ١٩٨٠ .

هذه الزيادة الهائلة والمفاجئة فى أعداد السكان لا يمكن تفسيرها بالزيادة الطبيعية وحدها ، ذلك لأنه من الحقائق المعروفة فى علم السكان حقيقة مفادها ان المجتمعات التى لا تشهد تحركات سكانية على نطاق واسع يتضاعف سكانها كل ربع قرن عن طريق الزيادة الطبيعية . وعلى هذا ، فان الزيادة السكانية الهائلة فى المجتمع الكويتى ، فى العقود الثلاثة الماضية ، انما ترجع الى الزيادة غير الطبيعية المتمثلة فى تيارات الهجرة الخارجية التى تدفقت على البلاد منذ ظهور الصناعة النفطية فيها .

وقد أدت هذه الهجرات الخارجية الى تغيرات واسعة المدى فى المجتمع الكويتى المعاصر : فقد نجم عن تلك الهجرات الوافدة ، بالاضافة الى الزيادة السكانية الكبيرة ، تغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية نتجت عن وفود عادات وقيم لم يألفها المجتمع من قبل . فقد أدى الاحتكاك الثقافى بين الجماعات المحلية والجماعات الوافدة الى تغيرات واضحة فى ملامح نسق القيم والتقاليد الذى أفرزه البناء الاقتصادى التقليدى الذى كان يقوم على مناشط الغوص والأسفار البحرية .

ومما ساعد على سرعة هذه التغيرات أن البلاد شهدت نموا عمرانيا وحضريا يكاد يكون غير مسبوق فى تاريخ تطور المجتمعات الصحراوية ، نتيجة للموجات المتتالية من الأيدى العاملة المهاجرة التى جاءت من شتى بقاع العالم . وعلى هذا يمكن القول بأن النمو الحضرى والعمرانى الذى عرفته البلاد فى الثلاثين سنة الماضية يرتبط ، بصفة أساسية ، بالهجرات الخارجية . وهذا لا يعنى ، بطبيعة الحال ، أن الهجرة الداخلية لم يكن لها تأثير فى تلك المجالات . لكن تأثير الهجرة الداخلية لا يمكن مقارنته ، على الاطلاق ، بأثر الهجرات الخارجية على توسع المراكز الحضرية والتطورات العمرانية ، ذلك

لأن الكويت تفتقر بشدة الى الزراعة والأرياف بوصفها المصدر الرئيسى للهجرات الداخلية فى المجتمعات الانسانية .

ويتضح مما تقدم أن الصناعة النفطية والهجرات الخارجية كانت ، ولا تزال ، أهم الأحداث الاقتصادية والديموجرافية التى عرفها المجتمع الكويتى منذ ظهوره الى حيز الوجود : فقد نجم عن هذين العاملين الاقتصادى والديموجرافى تغيرات عميقة فى جميع أنساق المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وكانت تأثيرات الهجرات الخارجية واضحة كل الوضوح فى التحولات الواسعة التى اصابت المورفولوجية العامة للمجتمع الكويتى ونموه الحضرى وتركيبه السكانى الذى أصبح يميل لصالح العناصر المهاجرة سواء من ناحية العدد أو من ناحية حجم العمالة ومعدلات مشاركتها فى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه فى الوقت الحاضر .

القطاع الصناعى الحديث :

ورغم أن الكويت تعيش اليوم « حقبة الرواج النفطى » Oil boom او ما يسمى احيانا « عصر الثروة الجديدة » الذى بدأ منذ اكتشاف النفط واستغلال عائداته المالية الضخمة فى بناء وتطوير المرافق العامة وتحديث مؤسسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والادارية فى فترة وجيزة تكاد تكون غير مسبوقة فى التاريخ الحديث — بالرغم من هذا كله ، فان التفكير فى « مرحلة ما بعد نضوب النفط » ، وما يترتب عليها من مسئوليات قومية وتاريخية ازاء الأجيال الكويتية القادمة ، قد دفع الحكومة الى تبنى سياسة اقتصادية جديدة منذ مطلع الستينات تقوم على تنويع مصادر الدخل القومى ، رغبة منها فى الحصول على مزايا اقتصاد وطنى ثابت الأركان يستطيع أن يجنب البلاد مخاطر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومى .

وكان من الطبيعى ان تعطى الأولوية للتصنيع بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة ، فاتجهت الحكومة الى تنظيم القطاع الصناعى وتطويره والاشراف عليه والمشاركة فى العديد من مؤسساته الحديثة . وتمثلت أولى خطوات

هذا الاتجاه فى « قانون الصناعة » الذى صدر فى مارس من عام ١٩٦٥ . فقد منح هذا القانون الهام المستثمرين الصناعيين الكويتيين تسهيلات صناعية واعفاءات جمركية عديدة شجعت بعض رجال المال والأعمال على المزيد من الاستثمار فى القطاع الصناعى . ثم جاءت الخطوة الهامة التالية التى تمثلت فى دخول الحكومة ، بما تمتلك من امكانيات مالية ضخمة ، فى ميدان العمل الصناعى ، واقامتها للعديد من المناطق الصناعية فى أنحاء مختلفة من البلاد ، بهدف توطين صناعات معينة فى هذه المناطق من ناحية ، واعادة توزيع السكان بطريقة متوازنة من ناحية أخرى .

ولعل أهم هذه المناطق الصناعية على الاطلاق « منطقة الشعيبة الصناعية » التى تقع الى الجنوب من مدينة الكويت ، وتبعد عنها حوالى خمسين كيلو مترا . وتعتبر هذه المنطقة رائدة النشاط الصناعى فى البلاد ، نظرا لما تقدمه من خدمات وتسهيلات صناعية للعاملين فى القطاع الصناعى . وتضم هذه المنطقة الصناعية الهامة ما يربو على ثلاثين مصنعا فى الوقت الحاضر . هذا بالاضافة الى ميناء تجارى خاص بالعمل الصناعى فيها ، ومحطتين لتوليد الكهرباء وتقطير مياه البحر لتزويد الوحدات الصناعية العاملة بالمنطقة بالطاقة الكهربية والمياه المقطرة بأسعار رمزية بهدف جذب صناعات جديدة الى المنطقة وتوطينها فيها .

من ناحية أخرى ، يبلغ عدد قوة العمل العاملة بالمنطقة المشار اليها حوالى عشرة آلاف عامل وموظف ، غالبيتهم من المهاجرين (٨٥٪) ، الذين نزحوا الى الكويت من أقطار عربية واجنبية متعددة . وتقترب نسبة العمالة المهاجرة بمنطقة الشعيبة الصناعية من نسبة الأيدى العاملة المهاجرة فى القطاع الصناعى ، بصفة عامة ، حيث تصل نسبة المهاجرين فى هذا القطاع الى حوالى (٩٠٪) من مجموع العاملين فيه . وعموما فان نسبة قوة العمل المهاجرة تزيد قليلا عن ثلاثة أرباع (٧٧٫٦٪) اجمالى قوة العمل فى البلاد ، كما تشير الى ذلك بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠ .

وتتضح أهمية قوة العمل المهاجرة وفعاليتها فى حياة البلاد الاقتصادية

والاجتماعية حين نقارن نسبة قوة العمل الوافدة بنسبة شريحة السكان المهاجرين فى المجتمع الكويتى عموما : فقد بلغ عدد سكان الكويت فى عام ١٩٨٠ حوالى (١٣٥٥) ألف نسمة ، منهم (٧٩٣) الف من المهاجرين أى أن نسبة السكان المهاجرين تصل الى (٥٩٪) من مجموع سكان البلاد . واذا كانت الأيدى العاملة المهاجرة تزيد قليلا عن ثلاثة أرباع قوة العمل فى البلاد ، وشريحة السكان المهاجرين تقل قليلا عن ثلاثة أخماس اجمالى السكان ، فانه يمكن القول ، ببساطة ، أن المهاجرين يلعبون دورا بالغ الأهمية . واذا كانت الأيدى العاملة المهاجرة تزيد قليلا عن ثلاثة أرباع قوة العمل فى البلاد ، وشريحة السكان المهاجرين تقل قليلا عن ثلاثة أخماس اجمالى السكان ،فانه يمكن القول ، ببساطة ، أن المهاجرين يلعبون دورا بالغ الأهمية فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن التصنيع ، بصفة خاصة ، يرتبط ارتباطا عضويا ووظيفيا بقوة العمل الوافدة فى الوقت الحاضر ، وربما على المدى البعيد أيضا .

ان الهجرة والتصنيع من العلامات البارزة فى تاريخ الكويت المعاصر : فظهور المجتمع الكويتى الحديث ، يرجع فى المقام الأول ، الى هذين العاملين الاقتصادى والديمجرافى ، وهما السبب فى التحولات الكبرى التى أصابت جميع أنساق هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى العقود الثلاثة الماضية ، وعلى هذين العاملين يتوقف مستقبل البلاد الاقتصادى وتطورها الاجتماعى . وهنا يكمن سر اختيارى لهذه الدراسة العلمية التى تحاول أن تسبر غور العلاقة بين التصنيع والهجرة فى المجتمع الكويتى المعاصر من خلال الاجابة على الأسئلة الهامة الآتية : ما طبيعة العلاقة القائمة حاليا بين التصنيع والهجرة فى المجتمع الكويتى المعاصر ؟ وهل هذه العلاقة ذات طبيعة وظيفية تكاملية ، أم أنها علاقة غير وظيفية ، بمعنى أنها علاقة عابرة ومؤقتة وليس لها صفة الدوام والاستمرار ؟ وما مدى كفاءة قوة العمل الوطنية ومعدل مشاركتها فى العمل الصناعى ، بصفة خاصة ، والنشاط الاقتصادى ، بصفة عامة ؟ وهل تستطيع قوة العمل الوطنية المحلية أن تحل محل الأيدى العاملة المهاجرة فى المستقبل المنظور ؟ ثم ما هو الدور

الذى يمكن أن تلعبه قوة العمل الوافدة فى مستقبل البلاد الاقتصادى والصناعى، بصفة خاصة ؟ .

وفى غمار السعى وراء الاجابة على هذه الأسئلة الهامة ، بطريقة منهجية وموضوعية ، تتكشف لنا أهمية هذه الدراسة من الناحيتين القومية والعلمية .

الأهمية القومية للدراسة :

(أ) تقدم هذه الدراسة للجهات الحكومية المشرفة على القطاع الصناعى فى المجتمع الكويتى أساسا علميا يمكن الاعتماد عليه فى التخطيط للسياسة السكانية والأيدى العاملة فى القطاع الصناعى ، بصفة خاصة .

(ب) يتطلب التحول الاقتصادى والاجتماعى السريع فى المجتمع الكويتى الاهتمام بالدراسة الميدانية التى تتناول مشكلات العمل الصناعى ، والمعوقات التى تعترض طريقه ، وهذه الدراسة مجرد محاولة فى طريق تحقيق هذا الهدف القومى .

(ج) يعد البحث العلمى فى مجال التنمية الصناعية من المحاولات القليلة فى المجتمع الكويتى ، رغم أنه يزخر بحصيلة من الظواهر الاجتماعية فى هذا الميدان . ولذلك فان الأمر يتطلب انفتاح الباحثين الاجتماعيين على مثل هذه الظواهر الهامة من أجل ربط النظريات السوسيولوجية بالواقع الاجتماعى، والاستفادة مما يترتب على ذلك من نتائج وملاحظات علمية فى تطوير العمل الصناعى فى البلاد . وهذه الدراسة محاولة فى هذا المجال .

الأهمية العلمية السوسيولوجية للدراسة :

(أ) تدخل هذه الدراسة فى مجال علم السكان وعلم الاجتماع الصناعى . وبالرغم من كثرة الأبحاث والدراسات العلمية فى هذه الميادين ، الا أنها أجريت ، فى معظمها ، فى مناطق أوروبية وأمريكية ، ومن ثم فان نتائجها وتفسيراتها قد لا تصلح فى المجتمعات النامية ، نظرا لاختلاف الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فى تلك المجتمعات .

وتعد هذه الدراسة محاولة لتقديم تفسير علمى موضوعى لآثار التصنيع والحراك الجغرافى المتمثل فى الهجرات الخارجية ، كما تعكسها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادى للمجتمع الكويتى المعاصر ، بوصفه يدخل ضمن مجموعة المجتمعات النامية .

(ب) ولا مراء فى ان مشكلات الهجرة والتصنيع من القضايا البالغة الأهمية فى المجتمعات النامية ، اذ يتوقف المستقبل الاقتصادى والاجتماعى لهذه المجتمعات على مقدار ما يتوافر لقادتها من فهم وتناول علمى لهذه المشكلات . ومن ثم فان أية محاولة علمية فى هذه المجالات تعد اسهاما منهجيا يضع تلك القضايا الهامة فى اطارها الصحيح ويوجهها لما فيه مصلحة شعوب تلك المجتمعات .

(جـ) تهدف هذه الدراسة الى الوصول الى استخلاصات وقضايا عامة بصدد العلاقة بين الهجرة والتصنيع ، هذا بالاضافة الى اختبار بعض الفروض التى تمثل فى مجموعها مشكلة علمية تهتم بدراستها بعض العلوم الاجتماعية مثل علم السكان وعلم الاجتماع الصناعى .

الفروض التى تزمع هذه الدراسة اختبارها :

(أ) الفرض العام :

يرتبط التصنيع والهجرة ارتباطا عضويا وطرديا بالتغير الاجتماعى فى المجتمع الكويتى المعاصر .

(ب) الفروض الجزئية :

الفرض الأول : العوامل التى تجبر المهاجر على النزوح أقوى من العوامل التى تجذبه الى مكان اقامته الجديد .

الفرض الثانى : العامل الاقتصادى هو العامل المسيطر والأكثر اهمية بالنسبة الى عوامل الهجرة فى المجتمع الكويتى .

الفرض الثالث : الشباب العازب اكثر الفئات السكانية ميلا الى الهجرة .

الفرض الرابع : يرتبط التكيف الاجتماعى للمهاجر ارتباطا طرديا بطول مدة اقامته ، ودرجة رضائه عن المهنة التى يزاولها ، فى المجتمع الجديد .

الفرض الخامس : يضعف احتمال تكيف المهاجر كلما كانت علاقاته القرابية والمهنية قوية مع موطنه الأصلى .

الفرض السادس : يزداد احتمال تكيف المهاجر كلما توافرت له تسهيلات الاقامة ، وفرص الحصول على الجنسية ، فى المجتمع الجديد .

الفرض السابع : يميل العمال الصناعيون ، بصفة عامة ، والعمال الصناعيون من المهاجرين ، بصفة خاصة ، الى الأخذ بسياسة تنظيم الأسرة وتحديد النسل .

الفرض الثامن : يميل العمال الصناعيون ، بصفة عامة ، والعمال الصناعيون من المهاجرين ، بصفة خاصة ، الى تبنى نسق القيم الحضرى ، كالاقبال على التعليم ، والترشيد المهنى والمواظبة ، ومشاركة المرأة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... الخ .

منهاجية الدراسة :

(أ) مجال الدراسة البشرى والجغرافى : تمثل مصانع البتروكيماويات التابعة لشركة صناعة الكيماويات البترولية النطاق الفيزيقى والمجال البشرى للدراسة الميدانية . وتقع هذه المصانع فى منطقة الشعيبة الصناعية الواقعة على بعد خمسين كيلو مترا الى الجنوب من مدينة الكويت . وتعتبر هذه المصانع من أهم الوحدات الصناعية القائمة فى المنطقة ، واكبر حجما من الناحيتين البشرية والتكنولوجية . وتعمل بالمصانع قوة عمل يقدر عددها بحوالى (١٦٥٠) عاملا وموظفا ، غالبيتهم العظمى من المهاجرين . ويغطى انتاجها من الأسمدة الكيماوية معظم أسواق بلدان الشرق الأوسط .

(ب) منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات : تأخذ هذه الدراسة بالاتجاه التكاملى الذى يقوم على المزاوجة بين التفسير الكمى والكيفى للظواهر الاجتماعية . ولذلك فقد اعتمدت الدراسة ، بصورة أساسية ، على عدد من مناهج البحث السوسيولوجى مثل المنهج الوصفى التحليلى ، والمنهج المقارن النقدى ، والمنهج الاحصائى التحليلى ، فضلا عن بعض أساليب البحث الأنثروبولوجى كالملاحظة المباشرة والاستعانة بالاخباريين . فالظواهر الاجتماعية متشعبة ومتعددة الجوانب ، ومن ثم فلابد من تناولها من خلال مناهج متعددة حتى يمكن فهمها فهما متكاملا .

وتستخدم الدراسة صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقى من الدراسة ، هذا بالاضافة الى تناول احصائى مقارن يتمثل فى الرجوع الى السجلات والتقارير والبيانات الرسمية . كما اهتمت الدراسة ، بصفة خاصة ، بالدراسات الوصفية التحليلية التى تناولت قضايا الهجرة والتصنيع فى المجتمع الكويتى المعاصر بطريقة مباشر أو غير مباشر .

(جـ) عينة البحث : حجمها وطريقة اختيارها وخصائصها :

لقد وقع اختيار الباحث على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة random sampling by selection at regular intervals بوصفها من أكثر الطرق انتشارا فى العلوم الاجتماعية ، ونظرا لسهولة اختيار مفرداتها ، حيث يتم اختيار الوحدة الأولى فى العينة اختيارا عشوائيا . ثم يمضى الباحث فى اختيار بقية المفردات أو الحالات ، مراعيا انتظام المسافة بين وحدات الاختيار . وبعد أن استقر الرأى على طريقة اختيار العينة ، قام الباحث بحصر عدد العاملين فى مصانع البتروكيماويات التابعة لشركة صناعة الكيماويات البترولية من واقع السجلات الرسمية للشركة ، فوجد أن عددهم يصل الى (١٦٥٠) عاملا وموظفا . وقد تم اختيار العينة بنسبة (١٠٪) من اجمالى العاملين بالشركة . وعلى هذا يكون حجم العينة (١٦٥) حالة : منها (١٤٠) حالة تمثل العاملين بوحدة الأسمدة الكيماوية ، و (٢٥) حالة تمثل المشتغلين فى وحدة الملح والكلورين .

وبعد أن تم تحديد عدد الأفراد الذين يمثلون وحداتهم الانتاجية فى عينة البحث ، قام الباحث باختيار هؤلاء الأفراد من واقع الكشوف والسجلات الرسمية وفق تسلسل الأسماء فى تلك الكشوف وعلى أساس عشوائى ، مع الأخذ فى الاعتبار انتظام المسافات بين حالات الاختيار . وحين قام الباحث بمراجعة البيانات فى صحائف الاستبيان بعد استيفائها ، اتضح أن هناك (١٥) صحيفة لم تنطبق عليها المحكات الموضوعة للصدق والثبات ، ولذلك فقد تم استبعادها . وعلى هذا فان حجم عينة البحث قد أصبح ، فى نهاية الأمر ، (١٥٠) حالة فقط ، اى بنسبة (٩٪) تقريبا ، وهى نسبة لا بأس بتمثيلها لمجتمع الدراسة الأصلى .

نتائج الدراســـة

أولا : الملامح العامة للنظام الاجتماعى ـ الاقتصـــادى فى المجتمع الكويتى المعاصر :

لقد أصبح واضحا من هذه الدراسة أن النظام الاجتماعى ـ الاقتصادى فى المجتمع الكويتى المعاصر يعتمد الى حد كبير عـــلى علاقاته مع العالم الخارجى . ويتجلى هذا الاعتماد فى عدة أمور نجمل اهمها فيما يلى :

(أ) العمالة الخارجية : تشكل الأيدى العاملة الوافدة حوالى (٧٧٪) من اجمالى قوة العمل العاملة فى البلاد . وتمثل قوة العمل المهاجرة نحو (٨٠٪) من مجموع الأيدى العاملة فى مصانع شركة صـــناعة الكيماويات البترولية . موضع دراستنا الميدانية ومجالها البشرى .

(ب) الصناعة النفطية : ومما يزيد من تبعية الاقتصاد الكويتى واعتماده على العالم الخارجى أن هذا الاقتصاد يقوم على مصدر واحد تقريبا هو النفط وموارده المالية التى تتأثر الى حد كبير بالسياسات الدولية والمتغيرات واكتشاف مصادر بديلة للطـــاقة .

(جـ) الاستثمارات المالية الخارجية : تمتلك الكويت عشرات المليارات

من الدولارات المستثمرة فى الأسواق الخارجية وخاصة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

(د) التجارة الخارجية : يأتى القطاع التجارى الكويتى فى المرتبة الثانية ، بعد القطاع النفطى ، بالنسبة للدخل القومى . ويعتمد القطاع التجارى اعتمادا شبه كلى على التبادل التجارى الخارجى ، حيث تزخر الأسواق المحلية بالسلع والبضائع الواردة من معظم بلدان العالم . ورغم التغيرات التى حدثت فى مجال صناعة النفط منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . تلك التغيرات التى قلبت ميزان القوى لصالح الدول المنتجة للنفط من ناحية التحكم فى أسعاره ومعدلات انتاجه ، الا أن السوق العالمى لا يزال يؤثر بدرجة قوية على الصناعة النفطية التى قد تتأثر سلبيا بالتغيرات التكنولوجية أو اكتشاف مصادر بديلة للطاقة . والأهم من هذا كله أن اعتماد مجتمع ما ، كالمجتمع الكويتى ، على مصدر وحيد للدخل القومى ، كالصناعة النفطية ، هو فى حد ذاته نقطة ضعف لا يمكن تجاهلها ، ذلك لأن أهم مقومات هذه الصناعة هو النفط الذى هو مادة غير متجددة وقابلة للنضوب ولا يمكن الرجوع اليها فى بناء اقتصاد قومى وطيد الأركان .

ثانيا : التصنيع فى المجتمع الكويتى : مقوماته وخصائصه ومعوقاته :

وقد ادركت الكويت مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد للدخل القومى ، فاتجهت ، منذ عقدين من الزمان ، الى التنمية الصناعية وتطوير الصناعات واستحداث المناطق الصناعية واصدار التشريعات الصناعية المنشطة للعمل الصناعى ، من أجل استثمار مواردها الطبيعية وتنويع مصادر دخلها القومى وتوسيع القاعدة الصناعية فى البلاد .

ومن خلال مناقشة وتحليل حركة التصنيع والتنمية الصناعية فى الفصل الثالث من هذه الدراسة اتضح أن لدى الكويت امكانيات كبيرة للتصنيع . ويأتى فى المرتبة الأولى من هذه الامكانيات توافر رأس المال بكميات هائلة لدرجة أن الاقتصاد الوطنى غير قادر الآن على استيعاب الأموال الفائضة لدى الحكومة ومدخرات الأفراد ، ولهذا السبب تتجه هذه الأموال الى

الأسواق الأوروبية والأمريكية من أجل استثمارها هناك . ويأتى فى المرتبة الثانية النفط الذى يتوافر بكميات هائلة يمكن أن تستمر لمدة خمس وسبعين سنة قادمة طبقا لمعدلات الانتاج الحالية . ويعتبر النفط من أهم مقومات التصنيع فى الوقت الحاضر ، ذلك لأنه يمكن استخدامه كطاقة محركة وكمادة خام تقوم على مشتقاتها عشرات الصناعات البترولية . ثم يأتى بعد ذلك الغاز الطبيعى وموراد البحر الطبيعية وما يمكن أن تقوم عليها من صناعات متعددة كالصناعات التى تقوم على املاح البحر وصناعة تعليب الأسماك والروبيان (الجمبرى) وتجميدها ، وصناعة السفن . هذا الى جانب توافر بعض الخامات المقلعية فى جنوب البلاد ، مما يتيح الفرصة امام تطور صناعة مواد البناء . ومن المحتمل أن تكتشف المسوح الجيولوجية الحالية موارد جديدة للثروة الطبيعية لم تكن فى الحسبان .

وغنى عن البيان أن النقص فى موارد الثروة الطبيعية لم يعد يشكل عقبة كبيرة فى طريق التنمية الصناعية ، خصوصا فى مجتمع ، كالمجتمع الكويتى ، الذى تتوافر فيه كميات هائلة من رأس المال بحيث لا يستطيع الاقتصاد الحلى استيعابه واستثماره فى الوقت الحاضر . فمن الممكن استيراد الخامات اللازمة للصناعة من الخارج كما تفعل الآن دول عديدة مثل اليابان وسويسرا وسنغافورة وغيرها . ويلاحظ العلامة آرثر لويس ، فى هذا السياق ، أن نقص الموارد لا يشكل عقبة فى طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية، وأن الأساس الأول للاختلاف بين الدول الفقيرة والدول الغنية يكمن فى أن الأولى لا تستغل ثرواتها الطبيعية استغلالا كاملا يعود عليها بالربح والثروة والسمعة الطيبة ، فى حين تكافح الدول النامية وتكد من أجل استثمار كل شبر من أراضيها وكل مورد من مواردها الطبيعية . ولذلك فهو يرى أن السبب الأول للفقر والتخلف يكمن فى سوء استغلال الموارد الطبيعية وليس فى قلة تلك الموارد وندرتها . ولا ريب فى أن الكويت لم تتمكن حتى الآن من حصر مواردها الطبيعية حصرا شاملا ، مع أن متطلبات التنمية الصناعية والتطور الصناعى تستلزم حصر تلك الموارد والاستفادة منها فى عمليات التنمية والتوطن الصناعى ، ذلك لأن اكتشاف موارد طبيعية جديدة قد

يعطي دفعة قوية للصناعة الكويتية ، ويفتح أمامها آفاقا جديدة لم تخطر على البال .

ومن خلال استعراض الصناعات القائمة في البلاد وتحليلها ، نستطيع ان نسجل الملاحظات الآتية على الهيكل الصناعي القائم في الوقت الحاضر :

(أ) أن الطابع الغالب على الصناعات الكويتية هو طابع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي يتدنى فيها عنصر المخاطرة ، وتهدف الى الربح السريع . وقد يرجع ذلك الى حداثة عهد الصناعة الكويتية ، وصغر حجم السوق المحلية ، وميل المستهلكين الى السلع الأجنبية المستوردة .

(ب) تمثل الصناعات الحرفية نسبة عالية في الهيكل الصناعي الكويتي . وهذا هو السبب الذي من أجله تحتل ورش اصلاح السيارات واعمال الصيانة والتصليح للأجهزة والمعدات المختلفة المرتبة الأولى في قائمة الصناعات المحلية سواء من حيث عدد المؤسسات أو عدد العمال المشتغلين فيها ، أو من حيث رأس المال المستثمر فيها .

(ج) أن السمة الغالبة على المؤسسات الصناعة الكويتية هي سمة المؤسسة صغيرة الحجم . وهذا راجع الى غلبة الطابع الاستهلاكي المحلي ، وضيق السوق المحلية ، وقلة الصناعات الموجهة الى الأسواق الخارجية .

(د) غلبة نسبة العمال غير الكويتيين (المهاجرين) على العمال الكويتيين ، فقد أشارت بيانات الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٦ الى أن ما يقرب من (٩٥ ٪) من جملة الوظائف في الصناعات التحويلية يشغلها عمال مهاجرون . وتشكل العمالة الوافدة ، في الوقت الحاضر ، نحو اربعة اخماس الأيدي العاملة في القطاع الصناعي والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، حيث تصل نسبتها الى حوالي (٧٧٪) من اجمالي الأيدي العاملة في البلاد .

(هـ) يتجه القطاع الصناعي الى التنظيم والتخطيط والصناعات التصديرية :

قبل عام ١٩٦٥ ، لم يكن هناك تخطيط صناعى بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح : فقد كانت المؤسسات الصناعية تقوم على الارتجال وتحقيق أهداف قصيرة الأجل ، ولذلك فقد انحصرت وظيفة تلك المؤسسات فى انتاج سلع يتزايد الطلب عليها فى السوق المحلية ، وكان كل ما أمكن للرأسمال الوطنى الخاص أن يسهم به فى القطاع الصناعى مجموعة ورش صيانة السيارات وتصليحها ، ومصانع المشروبات الغازية وبعض الصناعات الاستهلاكية الأخرى التى يتدنى فيها معدل المخاطرة الى أدنى حد ممكن . هذا بالاضافة الى أن الرأسمال الوطنى الخاص كان ولا يزال ، يفضل الاستثمار فى المضاربات والأسهم والسندات وتجارة الأراضى والعقارات على الاستثمار فى القطاع الصناعى ، وتحمل المخاطرة التى ينطوى عليها التصنيع بمعناه الواسع .

وازاء هذه الأوضاع المعطلة للتنمية الصناعية ، كان لابد من أن تتحمل الحكومة مسئوليتها فى تنظيم القطاع الصناعى والاشراف عليه والاسهام فى عمليات التنمية الاقتصادية . فصدر قانون الصناعة فى عام ١٩٦٥ . وقد اشتمل هذا القانون على تشريعات وأحكام استهدفت تشجيع الصناعة وحمايتها من منافسة الصناعات الأجنبية عن طريق منح رجال المال والأعمال الكويتيين تسهيلات صناعية واسعة والحماية الجمركية واسهام الحكومة فى الأبحاث والدراسات العلمية التى يقوم بها أصحاب المشاريع الصناعية الجديدة . وبعد صدور هذا القانون بسنوات قليلة ظهر الى حيز الوجود البنك الصناعى الذى لعبت الحكومة دورا بارزا فى قيامه ورأسماله . هذا بالاضافة الى اسهام الحكومة فى العديد من الشركات والمشاريع الصناعية . فقد بلغ نصيبها فى هذه المجالات الصناعية ما يقرب (٣٧٪) من اجمالى الاستثمارات فى القطاع الصناعى فى السنوات الأخيرة .

ورغم الجهود الحكومية فى التنمية الصناعية وتطوير القاعدة الصناعية فى البلاد، فان معدلات أسهام القطاع الصناعى فى الدخل القومى لا تزال محدودة للغاية . فهذه المعدلات لا تتجاوز (٤٪) فقط من اجمالى الدخل القومى ، اذا ما استثنينا نصيب القطاع النفطى فى الناتج القومى الاجمالى . وترجع هذه

المشاركة المحدودة والهامشية للقطاع الصناعى فى الدخل القومى الى مجموعة متكاملة من المعوقات البنائية نجملها فى العوامل الآتية :

(أ) افتقار الحكومة الى سياسة واضحة واستراتيجية محددة للتنمية الصناعية :

بالرغم من التشريعات الصناعية ودعم الحكومة للقطاع الصناعى ومشاركتها فى عدد من المشاريع الصناعية ، الا أنه لا توجد سياسة واضحة واستراتيجية محددة للعمل الصناعى . وهناك بعض المؤشرات الدالة على وجود مثل هذه السياسة وتلك الاستراتيجية للتنمية الصناعية . ومن هذه المؤشرات ان الحكومة تضع بعض الخطط الخمسية للتنمية ثم تعدل عنها ولا تقوم بتنفيذها . فقد وضعت الحكومة ، على سبيل المثال ، خطة للتنمية للأعوام ١٩٧٦/١٩٨٠ ، ولكنها لم تنفذها حتى الآن . وهناك بعض الدلائل على أن الحكومة تتجه الى تحويل البلاد الى مركز مالى دولى بدلا من توسيع القاعدة الصناعية وتطوير القطاع الصناعى . وربما كان الدليل على هذه الرغبة زيادة الاستثمارات المالية الحكومية فى الأسواق العالمية فى السنوات الأخيرة : فقد ازدادت تلك الاستثمارات من ٧٠ مليون دينار فى عام ٥٩/١٩٦٠ الى (٥٠٧) مليون دينار فى العام المالى ٧٠/١٩٧٣ ، أى أنها تضاعفت أكثر من سبع مرات فى هذه الفترة الأخيرة ، وهى الآن تربو على مليارى دينار كويتى .

وتعكس هذه الزيادة فى معدلات الاستثمار الخارجى تردد الحكومة فى الاتجاه بقوة الى التصنيع والتوغل فى عملياته ، ذلك لأنها قد تعتقد أن عائدات تلك الاستثمارات تضمن لها دخلا ثابتا تستطيع أن تواجه به أى نقص فى موارد النفط المالية فى المستقبل . وربما كان السبب الحقيقى الكامن وراء هذا التردد خوف الحكومة من زيادة اعداد قوة العمل المهاجرة نتيجة للتوسع فى برامج التنمية الصناعية ، ذلك لأن هذه الزيادة سوف تؤدى الى المزيد من اختلال التركيب السكانى لصالح العناصر الوافدة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان التوغل فى عمليات التصنيع وتوسيع القاعدة الصناعية

سوف يترتب عليه ظهور طبقة عمالية قد تتبنى ايديولوجيات وفكر سياسى لا ترضى عنه الحكومة . ومما يضاعف هذه المخاوف أن التوسع فى عمليات التنمية الصناعية سوف يزيد حتما عدد قوة العمل المهاجرة التى تصل نسبتها حاليا فى القطاع الصناعى ما يقرب من (٨٥٪) من مجموع الأيدى العاملة فى هذا القطاع .

(ب) نقص الخبرات الفنية والقيادات الادارية :

ويرجع السبب فى نقص تلك الكوادر الفنية والادارية الى قلة عدد السكان فى المجتمع الكويتى . وهذا العامل الديموجرافى يعتبر ، فى حد ذاته ، من أظهر العقبات التى تعترض بناء اقتصاد قومى متكامل . وهناك عامل ثقافى لا يقل عن العامل السكانى أهمية فى هذا المجال . ويتمثل هذا العامل الثقافى فى عدم اقبال معظم الشباب الكويتى على الأعمال اليدوية والمهن الحرفية بسبب النظرة المتدنية الى تلك الأعمال والحرف التى يبدو أنها غير مقبولة اجتماعيا . فقد لوحظ أن المؤهلين فى المجالات الفنية والمهنية يفضلون الاشتغال فى الأعمال الكتابية والادارية .

(ج) صغر حجم السوق المحلية :

يبدو أن سوق الكويت صغيرة الحجم ، وهذا يرجع الى سببين : أولهما ، قلة عدد السكان ، اذ أن عدد السكان لا يتجاوز (١ر٣) مليون نسمة فى الوقت الحاضر . وثانيهما : منافسة البضائع والسلع المستوردة للمنتجات المصنوعة محليا منافسة قوية وغير متكافئة ، ذلك لأن الصناعة فى الكويت حديثة العهد نسبيا وتحتاج الى نوع من الحماية الجمركية وبعض التسهيلات والمساعدات الحكومية الأخرى فى الوقت الحاضر على الأقل .

(د) عدم كفاية القطاع الزراعى للوفاء باحتياجات الانتاج الصناعى وتوفير المواد الغذائية للسكان ، وخاصة العمال الصناعيين . وهذا يقتضى أن تحاول الحكومة توسيع قاعدة القطاع الزراعى بشتى السبل حتى يمكن أن يسهم بدور ايجابى فى التنمية الصناعية .

(هـ) عدم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ، والمحتمل وجودها ، استغلالا كاملا يساعد على اقامة قاعدة عريضة بحيث يمكنها أن تجنب البلاد مخاطر اعتمادها على الصناعة النفطية كمصدر رئيسى لدخلها القومى . ويقتضى ذلك العمل المتواصل لاستكشاف مصادر جديدة للثروة الطبيعة ، واستغلال الموارد الحالية استغلالا أكثر اتساعا وعمقا ، والمضى قدما فى تطوير الصناعات القائمة ، واستثمار الغاز الطبيعى صناعيا وتجاريا على نطاق واسع .

ثالثا : التصنيع والتغير الاجتماعى :

وقبل ظهور البيئة الحضرية الصناعية التى افرزتها الصناعة النفطية ، لعبت العوامل الايكولوجية دورا بالغ الأهمية فى تنوع وتعدد المناشط الاقتصادية وتوزيع السكان فى المجتمع الكويتى التقليدى ، اعنى مجتمع ما قبل النفط ، فقد عمل السكان بالرعى والزراعة وصيد السمك والغوص على اللؤلؤ ثم التجارة البحرية (السفر) لكن هذه المناشط والأعمال السكانية أخذت تضمحل وتزول تدريجيا عن مسرح الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحل محلها مناشط اقتصادية واجتماعية حديثة تناسب البيئة الحضرية الصناعية الجديدة التى ظهرت بظهور الصناعة النفطية وتطورت بتطور عائداتها المالية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وكان لظهور هذا المورد الاقتصادى الحيوى الجديد انعكاسات بالغة الأهمية على حياة المجتمع التقليدى بجميع جوانبها الاقتصادية والثقافية والسكانية . فقد اصبح هذا المجتمع من أكثر مناطق العالم جذبا للهجرات الخارجية . وتضافرت القوى الاقتصادية المتمثلة فى الصناعة النفطية مع العوامل الديموجرافية المتمثلة فى الهجرات الخارجية فى خلق وصياغة المظاهر البنائية الحديثة للمجتمع الكويتى المعاصر .

رابعا : التصنيع والهجرات الخارجية :

وكان من الضرورى لتحقيق هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة فى تاريخ المجتمعات الصحراوية أن تعتمد البلاد على قوة العمل

المهاجرة القادمة من خـــارج المجتمع الكويتى فى تشـــغيل الآلات والمعدات التكنولوجية فى المؤسسات الاقتصادية والمشاريع الصناعية الحديثة ، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية ، والاسهام فى تكوين وتنظيم الأجهزة الادارية والمرافق العامة فى كل مناطق البلاد . وقد تركت هـــذه الهجرات الوافدة بصماتها الواضحة على التركيب السكانى وسوق العمل ونســـق القيـــم والعادات . وعلى هذا يمكن القول بأن الصناعة النفطية والهجرات الخارجية من أهم عوامل التغير الاجتماعى فى المجتمع الكويتى المعاصر .

ولعل أهم نتيجة اسفرت عنها هذه الدراسة فى هذا الصدد هى غلبة نسبة السكان المهاجرين على مثيلتها عند السكان الكويتيين . حيث بلغت نسبة المهاجرين حوالى (٥٣٪) من جملة السكان حسب بيانات التعداد العام للسكان فى عام ١٩٧٠ ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى نحو (٥٧٪) فى تعداد السكان لعام ١٩٨٠ . وكان من نتيجة ذلك ان احتلت العمالة الوافدة حوالى ثلاثة أرباع المهن والوظائف (٧٤٪) التى تطلبها سوق العمل المحلى فى عام ١٩٧٠ ، وكذلك فى التعداد العام للسكان فى عام ١٩٨٠ .

خامسا : العمالة الوافدة ومستقبل الكويت الاقتصادى :

وتتضح أهمية قوة العمل المهاجرة وفعاليتها فى حياة البلاد الاقتصادية حين نقارن نسبة العمالة الوافدة بمثيلها لدى قوة العمل الوطنية : فقـــد وصلت معدلات الأيدى العاملة المهاجرة الى ما يقرب من ثلاثة أرباع (٧٤٪) اجمالى الأيدى العاملة فى البلاد فى عام ١٩٧٠ ، ثم ارتفعت هذه المعدلات الى ما يزيد قليلا عن ثلاثة أرباع (٧٧ر٦٪) مجموع قوة العمل الوافـــدة والوطنية فى عام ١٩٨٠ . وتزداد نسبة العمالة الوافدة فى بعض القطاعات الاقتصادية بصورة ملفته للنظر ، الأمر الذى يشكل خللا واضحا فى توزيع الأيدى العاملة على المناشط الاقتصادية المختلفة . ففى القطاع الصناعى وحده يكاد يســـيطر العمال المهاجرون على الوظائف والمهن التى يتطلبها العمل الصناعى ، حيث تبلغ نسبة العمالة المهاجرة ما يقرب من (٨٥٪) من مجموع قوة العمل فى هذا القطاع الاقتصادى الحيوى .

واذا كانت الأيدى العاملة المهاجرة ما يقرب من ثلاثة أرباع قوة العمل فى المجتمع الكويتى ، وشريحة السكان المهاجرين تزيد عن نصف السكان فيه. فانه يمكن القول ، ببساطة أن المهاجرين يلعبون دورا بالغ الأهمية فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ويبدو دور قوة العمل الوافدة أكثر وضوحا فى القطاع الصناعى ، حيث تمثل العمالة الوافدة حجر الزاوية فى هذا القطاع الهام . وعلى هذا فان النتيجة المنطقية المترتبة على كل ذلك هى أن القطاع الصناعى ، بصفة خاصة ، يرتبط ارتباطا عضويا ووظيفيا بقوة العمل المهاجرة فى الوقت الحاضر ، وربما على المدى البعيد أيضـــا .

ومما يعزز هذا الارتباط أن معدلات مشاركة السكان الكويتيين فى قوة العمل الوطنية تكاد تكون ثابتة ولا تزيد عن (٢٠٪) فى المتوسط . فقد بلغت هذه المعدلات (٢٢ر٧٪) فى عام ١٩٥٧ ، ثم هبطت الى (١٩ر٥٪) فى تعداد السكان لعام ١٩٦٥ ، واستمرت فى الهبوط حتى وصلت الى (١٨ر٨٪) فى عام ١٩٧٠ ، ثم ارتفعت قليلا فوصلت الى (١٩ر٤٥٪) فى تعداد عام ١٩٧٥ . ومعنى هذا أن معدل مشاركة السكان الكويتيين فى قوة العمـل الوطنية لا تغطى احتياجات مشروعات التنمية الجديدة وتوسيع القـــاعدة الصناعية فى البلاد ، وان الاعتماد على قوة العمل المهاجرة ســوف يبقى قائما فى الحاضر وعلى المدى البعيد أيضا . وبعبارة أخرى : ان حجم قوة العمل الوطنية فى الوقت الحاضر ، ومعدل مشاركة السكان الكويتيين فى قوة العمل المحلية يدعمان القول بأن امكانية احلال الأيدى العاملة الوطنيـــة محل العمالة الوافدة فى الوقت الحاضر أو المستقبل القريب هى فكرة خيالية لا صلة لها بالواقع الموضوعى ، وان اقصى ما يمكن تحقيقه فى هذا المجال ، فى المدى القريب أو المتوسط ، زيادة معدلات اسهام السكان الكويتيين فى قوة العمل الوطنية بحيث تغطى تلك الزيادة احتياجات التنمية الاقتصـــادية من الأيدى العاملة فى الوقت الحاضر والمستقبل المنظور .

وتحتاج زيادة مشاركة الســكان المحليين فى قوة العمل الوطنية عملا متواصلا وجهودا مكثفة من قبل الجهات المسئولة عن تخطيط القوى العاملة ، ذلك لأن هناك مجموعة متكاملة ومتفاعلة من العوامل البنائية الاجتماعية التى

تمسر انخفاض معدلات المشاركة ، وتعترض طريق تنمية الموارد البشرية .
ونجمل تلك العوامل فى الأمور الثلاثة الآتية :

(أ) عوامل اجتماعية ثقافية تقف فى وجه مشاركة المرأة فى قوة العمل الوطنية ، بصفة خاصة ، والعمالة الوافدة ، بصفة عامة . فقد بلغت نسبة مشاركة قوة العمل النسائية فى اجمالى العمالة فى البلاد نحو (٥ر٢٪) فى عام ١٩٥٧ ثم ارتفعت هذه النسبة الى (١١٪) فى عام ١٩٧٥ . وبالنسبة للمرأة الكويتية فان معدل مشاركتها فى قوة العمل الوطنية قد وصل الى (٧ر٠٪) فى عام ١٩٥٧ ، ثم ارتفع هذا المعدل الى (٢ر١٪) من جملة الاناث البالغات فى عام ١٩٧٠ . ويتضح من هذه المعدلات غياب العنصر النسائى الكويتى ، بصفة خاصة ، عن العمل الصناعى والاجتماعى .

(ب) ارتفاع معدلات الاعالة dependence ratio : توجد نسبة عالية من الأفراد دون سن الخامسة عشرة ، وقد وصلت هذه النسبة الى (٤٦٪) من اجمالى السكان فى تعداد عام ١٩٧٥ . وهذا يعنى أن نصف السكان تقريبا لا يسمح لهم صغر السن بالانخراط فى الأعمال المنتجة اقتصاديا واجتماعيا . وترتفع نسبة الاعالة بشكل ملحوظ لدى شريحة السكان الكويتيين ، نظرا لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض نسبة الوفيات لديها ، حيث تصل هذه النسبة الى (٥٧٪) لدى الكويتيين وحدهم .

(جـ) ارتفاع نسبة الأفراد غير النشيطين اقتصاديا ، اى الأفراد الذين هم فى سن العمل والانتاج ولكنهم لا يعملون لأسباب مختلفة أهمها التعليم الثانوى والجامعى . وترتفع معدلات هذه الفئة غير المنتجة بين السكان الكويتيين بصفة خاصة ، حيث تصل هذه المعدلات عندهم الى اكثر من ٥٨٪ فى حين وصلت تلك المعدلات الى (٤٢٪) من اجمالى السكان فى البلاد فى نفس العام . ويرجع ارتفاع هذه النسبة لدى الكويتيين الى التعليم الثانوى والجامعى ووجود فئة من السكان تعيش على بدلات الايجار والمضاربات وتجارة الأسهم والسندات .

سادسا : نتائج واستخلاصات الدراسة الميدانية :

تم اختيار شركة صناعة الكيماويات البترولية ، احدى المؤسسات الصناعية الكبرى فى منطقة الشعيبة الصناعية ، لتكون موضوع الدراسة الميدانية ومجالها البشرى . وقد استهدفت الدراسة الميدانية التعرف على تأثير العمل الصناعى على سلوك العمال الصناعيين من خلال بعض الفروض الموضوعة لهذا الغرض . وعلاوة على ذلك فان من بين أهداف هذه الدراسة الميدانية الوقوف على احوال العمال الصناعين المهاجرين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ومحاولة الوصول الى الاستخلاصات او تعميمات فى تلك المجالات . ونحاول الآن أن نجمل أهم النتائج والاستخلاصات التى أسفرت عنها هذه الدراسة فيما يلى :

١ ـــ دوافع الهجرة وخصائص المهاجرين :

اتضح من الدراسة الميدانية أن العمال المهاجرين يمثلون الغالبية العظمى (٧٩٫٣٪) من الأيدى العاملة بالشركة ، موضوع الدراسة الميدانية ومجالها البشرى . وهذه النسبة توضح بجلاء الى أى مدى يعتبر التصنيع مسئولا عن جذب عدد كبير من المهاجرين الى المناطق الصناعية أو المناطق التى تسير فى طريق التنمية الصناعية . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن هذه النسبة تقترب كثيرا من نسبة الأيدى العاملة الوافدة فى القطاع الصناعى بصفة عامة .

وقد تبين من الدراسة أن الغالبية العظمى من العمال المهاجرين (٨٢٪) كانت اعمارهم عند الهجرة تتراوح ما بين (١٥ ـــ ٢٩) عاما ، مما يعنى أن فئات العمر الشابة تميل الى الهجرة اكثر من باقى الفئات العمرية الأخرى فى المجتمع المصدر للمهاجرين . وكان الدافع الأساسى للهجرة فى هذا البحث الميدانى هو الحصول على عمل واجر منتظمين وتحسين الحالة المادية (٨٣٫١٪) وهذه النتيجة تدل دلالة واضحة على ان جذب المناطق الصناعية ، او المناطق السائرة على طريق التنمية الاقتصادية والصناعية ، يرجع ، فى الأساس ، الى توافر فرص العمل فيها ، ولذلك فان من الممكن ان نقول بأن العامل الاقتصادى هو العامل الأكثر اهمية فى الهجرة الى المجتمع الكويتى .

وقد اتضح من هذه الدراســـة الميدانية أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العمال المهاجرين كانوا عزابا ، أى غير متزوجين عند نزوحهم من الموطن الأصلى الى المجتمع الكويتى . وهذا يعنى أن الشباب العازب اكثر الفئات السكانية ميلا الى الهجرة فى المجتمعات الطاردة للمهاجرين . وليس فى هذا الاستخلاص ما يثير الدهشة فالأفراد غير المتزوجين ، فى المجتمع الطارد للمهاجرين ، أكثر حرية واقل ترددا من الأفراد الآخرين من المتزوجين ، فى تجريب حياة جديدة والبحث عن فرص جديدة للعمل سواء داخل المجتمع أو خارجه . وهذه الخصائص المميزة للعمال المهاجرين تعكس ، دون ريب ، الطابع الاصطفائى للهجرة بصفة عامة . وبعبارة أكثر وضوحا : المهاجرين ليسوا مجرد عينة مختارة بطريقة عشوائية من موطنهم الأصلى ، وهـــم ليسوا مجرد اضافة عشوائية الى سكان المجتمع المضيف ، ذلك لأنهم يمتازون بصفات بيولوجية وخصائص اجتماعية وثقافية وسمات سيكولوجية تميزهم عن كل من سكان الموطن الأصلى وسكان المجتمع الجديد .

٢ — العمال المهاجرون والتكيف الاجتماعى :

اتضح من هذه الدراسة الميدانية أن ما يقرب من ثلاثة ارباع العمال المهاجرين قد اقاموا فى البلاد مدة تزيد عن خمس سنوات وأن ما يزيد عن نصف هؤلاء العمال (٥٤ر٦٪) قد اقاموا مدة لا تقل عن عشر سنوات . وهذه دلائل هامة على ميل هؤلاء العمال الى التوطن والاستقرار فى المجتمع الجديد . كما تبين أن اكثر من نصف العمال المهاجرين يشعرون بالرضـــا عن المهن التى يزاولونها فى الشركة ، وأن ما يقرب من ثلثى هؤلاء العمال (٦٢٪) لديهم علاقات اجتماعية تبعث على الرضا والقبول سواء مـــع زملائهم العمال أو المشرفين على عمليات الانتاج الصناعى . وتلك مؤشرات هامة على ميل هؤلاء العمال واستعدادهم النفسى للاستقرار والاقامة الطويلة فى المجتمع الجديد ، خصوصا بعد أن اتضح أن هناك علاقة موجبة بين الرضا عن المهنة والاقامة الطويلة فى المجتمع المضيف .

ومن الدلائل القوية على ميل هؤلاء العمال الى الاستقرار ورغبتهم فى

التوطن فى المجتمع الكويتى أن ما يزيد عن ثلاثة أخماس (٦٢٫٢٪) العمال المهاجرين قد أشاروا الى أنهم يخططون للاقامة أطول مدة ممكنة فى البلاد ، ويبدو أن العوامل الكامنة وراء هذا التخطيط ترجع الى طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة المتمثل فى الأجور والمرتبات المرتفعة نسبيا بالقياس الى مثيلاتها فى الوطن الأصلى ، والعلاقات الطيبة مع الزملاء من العمال والمشرفين ، فضلا عن أن نسبة عالية (٧٤٪) من العمال تعمل فى الشركة فى وظائف تتفق مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم العلمية . وعلى هذا يمكن القول بأن طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة من العوامل الميسرة للاستقرار والتوطن فى المجتمع الجديد أى أن طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة هما دالة Function الميل الى التوطن والتكيف الاجتماعى فى المجتمع المضيف .

علاقات العمال المهاجرين مع الموطن الأصلى :

يبدو أن علاقات العمال المهاجرين مع الأهل والأقارب ، وكذلك ارتباطاتهم المهنية ، فى الموطن الأصلى لا تزال قوية نسبيا . فقد أوضحت هذه الدراسة أن ثلاثة أخماس العمال تقريبا (٥٩٫٦٪) يتبادلون الزيارات مع الأهل والأقارب فى الموطن الأصلى ، وأن حوالى ثلث هؤلاء العمال يتصل بالأهل عن طريق تبادل الرسائل ، فى حين توجد نسبة صغيرة من العمال (٨٫٤٪) تتبادل الهدايا مع الأهل والأقارب فى بلادهم الأصلية .

من ناحية أخرى ، تبين من الدراسة أن نصف العمال المهاجرين تقريبا (٥٢٪) يمتلك مسكنا أو عقارا فى الموطن الأصلى ، وأن نحو ربع العمال (٢٦٪) لا يمتلك اى مسكن أو عقار ، ولكنه يفكر فى الامتلاك ، فى الموطن الأصلى ، وأن بقية العمال (٢٢٪) لا تمتلك مسكنا أو عقارا ، ولا تفكر فى ذلك فى الوقت الحاضر ، وفيما يتعلق بالمساعدات والالتزامات المالية تجاه الأهل والأقارب فى الموطن الأصلى فقد أوضحت الدراسة أن حوالى نصف العمال لديهم التزامات مالية نحو الأهل والأقارب فى الموطن الأصلى ، وأن ثلث العمال تقريبا (٣١٪) يقدمون مساعدات مالية للأهل والأقارب فى بلاد أخرى . وتلك مؤشرات هامة تدل على استمرار علاقات العمال المهاجرين من محيطهم الأصلى .

اندماجهم فى المجتمع المضيف . فالملاحظ أن هناك شعورا عاما بعدم الاستقرار

وقد انعكست تلك العلاقات على استقرار العمال المهاجرين ودرجة لدى معظم العمال المهاجرين سواء من ناحية الوظائف التى يباشرونها أو فى حياتهم فى البلاد بصفة عامة . ويبدو أن هذا الشعور بعدم الاستقرار هو الذى دفع هؤلاء العمال الى الاستمرار فى علاقاتهم مع الموطن الأصلى ، ذلك لأن نسبة لا بأس من العمال تشعر بأنها غير مرغوبة من قبل سكان البلاد الأصليين (٣٦٪) ، وهناك نسبة لا بأس بها من العمال المهاجرون (٢٧٪) لا تدرى حقيقة شعور الكويتيين نحوها . وبالاضافة الى كل هذا فان العمال الذين يشعرون بالاستقرار التام فى حياتهم فى البلاد لا تزيد نسبتهم عن (٦ر٧٪) من اجمالى العمال المهاجرين ، أما بقية العمال فان شعورهم بالاستقرار يتراوح بين الشعور بالاستقرار الى حد ما (٣ر٤٠٪) وعدم الشعور بالاستقرار (٤ر٤٥٪) ، وعدم معرفة حقيقة شعورهم فى هذا الخصوص (٦ر٧ ٪) .

ومن الواضح أننا نواجه الآن معادلة غاية فى الصعوبة تتمثل فى ميل العمال المهاجرين ورغبتهم فى الاستقرار رغم استمرار علاقاتهم القرابية والمهنية والاقتصادية مع الموطن الأصلى ، ثم ان هذه الرغبة فى الاستقرار والتكيف لم تتحقق فى دنيا الواقع رغم طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة لدى معظم العمال المهاجرين . وتزداد صعوبة حل المعادلة اذا علمنا أن الخلفيات الثقافية لدى معظم هؤلاء العمال تكاد تتطابق مع المظاهر الثقافية فى المجتمع الجديد . فهل ترجع هذه الحالة من عدم الاستقرار الى استمرار علاقات العمال المهاجرين مع الموطن الأصلى ، أم أن تلك العلاقات لا تزيد عن كونها عاملا مساعدا أو وسيطا Intervening Factor لعوامل بنائية كامنة فى النظام الاجتماعى — السياسى للمجتمع المضيف ، وتحول دون استقرار هؤلاء العمال وتكيفهم الاجتماعى ؟ .

لقد اتضح من البيانات الكمية والملاحظات التى سجلها الباحث خلال عمليات الاستبار أن غالبية العمال المهاجرين تعتبر أوضاعها الاقتصادية

واحوالها الاجتماعية الحالية افضل من مثيلاتها فى بلدانهم الأصلية . كما أشار معظم هؤلاء العمال الى أنهم يخططون للاقامة أطول فترة ممكنة فى البلاد . وهذا يعنى ان العلاقات المهنية مع الوطن الأصلى لا تحول دون الاستقرار والتكيف الاجتماعى ، وانما قد تضعف أو تقلل من احتمالات التكيف والاندماج فى المجتمع الجديد .

المظاهر البنائية الاجتماعية المعطلة للتكيف الاجتماعى :

اتضح من هذه الدراسة أن العوامل المساعدة على الاستقرار والتكيف الاجتماعى من وجهة نظر العمال المهاجرين هى : عقد عمل قابل للتجديد كل خمس سنوات (١٨٫٥٪) ، وامكانية الحصول على اقامة دائمة (٤٧ ٪) وامكانية الحصول على الجنسية (٢٢٫٧٪) ، وتسهيلات الاقامة المؤقتة واجراءاتها (١١٫٨٪) . ويبدو من هذه الآراء أن العمال المهاجرين يضربون على وتر غاية فى الحساسية وينتقدون ، بطريقة غير مباشرة ، السياسات الحكومية والقوانين الادارية المعطلة لاستقرارهم وتكيفهم الاجتماعى ، ذلك لأن اجراءات الاقامة المؤقتة بالغة الصعوبة والتعقيد ، وامكانية الاقامة الدائمة غير واردة فى الوقت الحاضر على الأقل ، وامكانية الحصول على الجنسية شبه مستحيلة ، ان لم تكن مستحيلة بالفعل . اما عقود العمل فهى سنوية وقابلة للتجديد برضا الطرفين المتعاقدين . وهكذا نضع أيدينا على السر الكامن وراء عدم استقرار العمال المهاجرين وتكيفهم الاجتماعى رغم ميلهم الى الاستقرار والاندماج فى المجتمع المضيف .

الاغتراب الاجتماعى والسياسى لدى العمال المهاجرين :

يشعر العمال المهاجرون ، ومن أصل عربى ، فى قرارة أنفسهم أنهم ليسوا « اجانب » فى المجتمع الكويتى ، ذلك لأنهم يرتبطون مع سكان البلاد الأصليين بروابط قوية ودينية وثقافية ويلتقون معهم حول تاريخ مشترك واهداف مشتركة . ورغم هذا كله نلمح لديهم شعورا بالمرارة واحساسا بالغربة والاغتراب الاجتماعى نتيجة لانعدام الفرصة امامهم للاندماج والانتماء عن طريق اكتساب حق المواطنة فى المجتمع المضيف ، ونظرا لعدم امكانية الحصول

على حق الاقامة الدائمة والأخذ بسياسة عقود العمل قصيرة الأجل ، التى أضافت الى حياة هؤلاء العمال عنصر جديدا من عناصر عدم الاستقرار وهو عدم الاستقرار الوظيفى .

وقد كشفت بعض المقابلات الحرة مع العمال المهاجرين عن مجموعة متكاملة ومتفاعلة من العوامل البنائية المعطلة للتكيف والاستقرار والمؤدية الى المزيد من الاغتراب الاجتماعى مثل : عدم المساواة أمام القانون بين الوافد والكويتى ، وعدم السماح للمهاجرين بتكوين نقابات أو اتحادات عمالية أو مهنية ، وعدم مساواة العامل المهاجر فى الأجر أو المرتب مع زميله الكويتى الذى يعمل فى نفس الوظيفة ويقوم بنفس العمل الذى يقوم به العامل الذى يقوم به العامل المهاجر ، وأخيرا ، اتجاه الحكومة وسياساتها الرامية الى اعطاء الوظائف الادارية والتنفيذية والاشرافية ووظائف صنع القرار للعمالة الوطنية ، وترك الوظائف الدنيا فى السلم الوظيفى الى العمالة الوافدة المعروفة بخبراتها الفنية وتخصصاتها العالية فى أغلب الحالات .

ومما يزيد من شعور هؤلاء العمال المهاجرين بالاحباط والاحساس بالغربة والاغتراب الاجتماعى أن غالبيتهم تعتقد بأنها قدمت ، ولا تزال تقدم ، خدمات جليلة للبلاد ، وأن المجتمع فى حاجة ماسة الى خبراتهم وتخصصاتهم الفنية والمهنية ، وانهم يشاركون هذا المجتمع مقوماته الثقافية الأساسية ، ويشتركون مع أبنائه فى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التى يسعى اليها . ورغم هذا كله فان رغبتهم فى التكيف والاندماج والاستقرار تحول دونها قوانين الاقامة والجنسية والتفرقة فى المعاملة بين المواطنين والمهاجرين

العزلة والاندماج لدى العمال المهاجرين .

ومن العوامل البنائية الأخرى التى تسهم فى شعور العمال المهاجرين بالغربة والاغتراب الاجتماعى حالة العزلة وعدم الاندماج التى تعيشها الغالبية العظمى فى الوقت الحاضر . فقد كشفت البيانات الكمية والملاحظات التى سجلها الباحث خلال المقابلات الحرة مع بعض العمال المهاجرين أن

العلاقات الاجتماعية بين العمال المهاجرين وزملائهم الكويتيين هي علاقات عمل في الدرجة الأولى . وأن أغلبية العمال المهاجرين (٨٢٪) لا يتبادلون الزيارات مع زملائهم من العمال الكويتيين . بالمهاجرين (٣٥٪) ، اختلاف العادات والتقاليد (٢٥٪) ، وعدم الثقة المتبادلة بين الطرفين (٢٠٪) ، ثم نظرة الاستعلاء والفوقية (٢٠٪) . ويبدو أن القوانين المعمول بها في البلاد تعطي المواطن الكويتي العديد من الامتيازات ، الأمر الذي يجعله يشعر بأنه أعلى مكانة وأعز منزلة وأرفع درجة من زميله المهاجر الذي ينظر اليه وكأنه شخص نزح الى الكويت من أجل الرزق والكسب المادي . وفي مقابل ذلك ، يشعر المهاجر ، في قرارة نفسه ، بالهامشية والحياة الثانوية ، وربما بالدونية ، نتيجة للتفرقة في المعاملة وحرمانه من الامتيازات التي يتمتع بها المواطن الكويتي ، ونظرا لأن لديه احساسا دفينا بأنه يعتمد في حياته الاقتصادية والاجتماعية على موارد المجتمع المضيف . فكأن العلاقة بين المهاجر والمواطن أقرب ما تكون الى العلاقة بين العامل ورب العمل أي أنها علاقة رسمية وعلاقة عمل في معظم الحالات .

وفيما يتعلق بعلاقات التزاوج والمصاهرة بين العمال المهاجرين وزملائهم من العمال الكويتيين ، فان الدراسة الميدانية لم تصادف أية حالة من هذا القبيل . لكن هذا لا يعني أن علاقات التزاوج لا وجود لها بين السكان الوافدين والمواطنين الكويتيين . فقد اتضح من بعض الاحصاءات الرسمية أن نسبة المهاجرين المتزوجين من كويتيات قد بلغت (١٧٪) من اجمالي عقود الزواج في عام ١٩٨٠ ، رغم معارضة قطاع واسع من السكان الكويتيين لهذا النوع من الزواج الذي ينظر اليه على انه زواج قائم على المصلحة ويحقق للزوج أيضا اغراضا مادية نفعية . وتشير تلك الاحصاءات ذاتها أن نسبة الكويتيين المتزوجين من غير كويتيات قد وصلت الى حوالي (١٧٪) في نفس العام . والحقيقة أن هذه المعدلات لا بأس بها ، وتشير ، في ظاهرها الى رغبة الطرفين في التكيف والاندماج ، ويبدو منها أن رغبة المهاجرين في التكيف والاندماج أقوى من رغبة الكويتيين ، ذلك لأن زواج

المهاجرين من كويتيات قد تم من خــلال تواجدهم وتفاعلهم مع الســكان الأصليين فى المجتمع الكويتى ، فى حين أن زواج الكويتيين من غير كويتيات قد تم ، فى حالاتكثيرة منه ، من خارج المجتمع الكويتى ، كأن يكون الشاب الكويتى طالبا فى بعثة دراســية لدى جامعات احدى البلدان العربية أو الأجنبية ، ثم تتاح له فرصة الزواج من احدى الفتيات هناك .

من ناحية أخرى ، تبدو عزلة العمال المهاجرين وعدم اندماجهم فى الحياة الاجتماعية والثقافية من انخفاض معدلات مشاركتهم فى المنظمات الطوعية والجمعيات المهنية والنقابات العمالية . فقد أوضحت الملاحظات التى سجلها الباحث من خلال المقابلات الحرة مع العمال المهاجرين أن نسبة العمــال المهاجرين الأعضاء فى نقابة صناعة الأسمدة الكيماوية ، وهى نقابة خاصــة بشركة صــناعة الكيماويات البترولية ، لا تتجاوز ٤٪ من اجمالى العمال المهاجرين . ويرجع السبب فى ذلك الى الشروط التى تضعها الحكومة للانتساب الى العمل النقابى بالنسبة للعمال المهاجرين . ومن هذه الشروط ، على سبيل المثال ، أن تكون مدة خدمة العامل المهاجر فى حدود خمس ســنوات وأن يكون لدى العامل المهاجر شهادة حسن ســير وسلوك من الجهات الأمنية فى البلاد . ويعتقد العمال المهاجرون أن هذا الشرط الأخير هــو بمثابة دعوة صريحة لهم بالابتعاد عن العمل النقابى .

ونخلص من هذا العرض السريع والموجز لمظاهر التكيف والاندماج لدى العمال المهاجرين الى القول بأن هناك هوة واسعة أو « مسافة اجتماعية » كبيرة بين العمال المهاجرين وزملائهم العمال الكويتيين ، وتتمثل هــذه الهوة فى العلاقات الاجتماعية بين الطرفين ، وهى علاقات تتسم بالضعف والفتور والسطحية وعدم الثقة المتبادلة . وبعبارة واحدة : انها علاقات عمل فى الدرجة الأولى ، ولا تتجاوز ذلك الى مجالات الحياة الاجتماعية الا فى حدود ضيقة للغاية . ويبدو أن الأسباب الكامنة وراء تلك الهوة مفروضــة على المهاجر ولا سلطان له عليها . وتتمثل تلك الأسباب ، بصفة اساسية فى السياسات الحكومية والقوانين الادارية المنحازة بشكل سافر الى المواطن

الكويتى بالاستعلاء والفوقية والتميز ، وفى المقابل ، يشعر الوافد بالدونية وعدم الأهمية ، فتزداد الهوة اتساعا بين الطرفين . وعلى هذا فان النتيجة التى يمكن ان ننتهى اليها فى هذا الصدد هى أن ضعف تكيف المهاجرين وعدم اندماجهم فى المجتمع الكويتى لا ترجع الى عدم رغبتهم فى التكيف والاندماج بقدر ما ترجع الى عوامل بنائية اجتماعية ــ سياسة كامنة فى النسيج الاجتماعى لهذا المجتمع المضيف .

٣ ــ التصنيع والتحديث الاجتماعى :

التصنيع هو أحد المظاهر البارزة للتحديث . ويعتقد كثير من العلماء الاجتماعيين أن العمل الصناعى ، وخاصة فى مؤسسة صناعية كبيرة ، أداة هامة من أدوات اكتساب المرء للقيم العلمانية والاتجاهات الحديثة ، والانماط السلوكية السائدة فى المجتمعات الحضرية الصناعية . ونحاول الآن أن نستكشف تأثير العمل الصناعى فى سلوك العمال الصناعيين من خلال بعض النتائج التى اسفرت عنها هذه الدراسة الميدانية فى هذا الصدد .

اتجاهات العمال الصناعيين نحو تنظيم الأسرة وضبط النسل :

اتضح من هذا الدراسة الميدانية ان الغالبية العظمى من العمال (٩٢٪) متزوجون بزوجة واحدة عند اجراء هذا البحث الميدانى . وهذه دلالة قوية على عدم ميل العمال الصناعيين الى نظام تعدد الزوجات ، رغم أن(٩٨٪) من اجمالى العمال من المسلمين الذين يسمح لهم دينهم بتعدد الزوجات حسب شروط معينة ، كما تبين ايضا أن متوسط عمر العمال المتزوجين عند الزواج لأول مرة يزيد قليلا عن أربع وعشرين سنة ، الأمر الذى يدل على ميل هؤلاء العمال الى الزواج فى سن متأخرة نسبيا . وقد أوضحت الدراسة ، فى هذا الصدد أن متوسط عمر العامل عند الزواج لأول مرة يرتبط ارتباطا موجبا بالمستوى التعليمى وكذلك بالمستوى الاقتصادى . واتضح من الدراسة ايضا أن العمال الصناعيين يميلون الى الأسرة الزواجية صغيرة الحجم : فقد تبين لنا أن ميل العمال الصناعيين الى خلف الأطفال هو ميل معتدل نسبيا ، وأن هذا الميل يرتبط بالمستويات التعليمية والاقتصادية

لدى العمال الصناعيين . فكلما ارتفع المستوى التعليمى أو الاقتصادى ضعفت رغبة العامل فى خلف الأطفال .

من ناحية أخرى اتضح أن لدى العمال الصناعيين اتجاهات موجبة نحو تنظيم الأسرة وضبط النسل . فقد وصلت نسبة العمال الصناعيين الذين يمارسون فعلا تنظيم الأسرة وضبط النسل الى ما يقرب من (٧٠٪) من اجمالى العمال الصناعيين . وتبين أن المعارضين لسياسة تنظيم الأسرة وضبط النسل انما يفعلون ذلك لأسباب اهمها العامل الدينى (٨٥٪) من اجمالى العمال الصناعيين . وتبين أن المعارضين لسياسة تنظيم الأسرة الأسرة . كما أوضحت الدراسة الميدانية أن لدى العمال الصناعيين ادراكا واعيا للمقصود بتنظيم الأسرة ، حيث أشارت نسبة كبيرة منهم (١ر٦٦٪) أن المراد بتنظيم الأسرة هو الموازنة بين الدخل وعدد الأولاد .

موقف العمال الصناعيين من الخبرات الجديدة ورأيهم فى قدرة العلم والطب على حل مشكلات الانسان :

اتضح من الدراسة أن لدى العمال الصناعيين ميلا الى الخبرات الجديدة وايمانا بالعلم والطب بوصفهما من الوسائل الأساسية فى حل مشكلات الفرد والجماعة على السواء . فقد تبين أن الغالبية من العمال الصناعيين لا ترى فى العقم شيئا معيبا للانسان ، وأن الغالبية العظمى منهم (٧ر٨٦٪) ترى امكانية علاج العقم بالوصفات الطبية المتخصصة وليس عن طريق السحرة أو بواسطة زيارة الأولياء أو الوصفات الشعبية . كما أوضحت الدراسة أن معظم العمال الصناعيين ترى أن الكفاءة العلمية والخبرة الفنية (٨٠٪) هى الطريق المؤدى الى النجاح فى الحياة العملية . وتلك دلالات واضحة على « ايجابية » العمال الصناعيين و « عدم سلبيتهم » وايمانهم بقيم « النجاح » و « الانجاز » والانفتاح على الخبرات الجديدة فى ميادين الحياة الاجتماعية والثقافية .

موقف العمال الصناعيين من مشاركة المرأة فى الحياة السياسية :

يميل العمال الصناعيون الى المشاركة فى الحياة العامة على وجـه العموم . فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن ما يزيد عن سبعة أعشـار العمال الصناعيين (٧٠٫٦٪) يفهمون المواطن الصالح من خلال اخلاصه للوطن ومشاركته فى الحياة العامة . وهذا دليل على أهمية قيم « الاخلاص » و « المشاركة » فى نظر هؤلاء العمال . وبالنسبة لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية فان ما يقرب من ثلاثة أخماس العمال (٥٨٫٧٪) يوافقون على مشاركة المرأة مشاركة كاملة فى الحياة السياسية ، وأن خمس العمال تقريبا (١٨٫٦٪) يوافق فقط على مشاركتها فى انتخاب أعضاء مجلس الأمة ، أى انهم لا يوافقون على ترشيح المرأة لعضوية مجلس الأمة .

ونلاحظ هنا أن العمال يميلون بقوة الى المشاركة فى الحياة العامة ، لكن عندما تتعلق هذه المشاركة بالمرأة بالذات فان ميلهم الى مشاركتها سواء فى الحياة السياسية أو فى الحياة العامة يضعف بصورة ملفتة للنظر كما هو واضح من النسب السابقة . ويرجع ذلك ، بصفة أساسية ، الى نظرة المجتمع الى المرأة ، حيث لا تزال هذه النظرة تعطى للمرأة دورا ثانويـا وهامشيا فى الحياة العامة ، وخاصة خارج حدود الأسرة .

ومما يؤكد تلك النظرة الهامشية للمرأة أن ما يقرب من ربع العمـال (٢٣٫٣) لا يوافق على التعليم الجامعى المختلط ، وأن ما يقرب من العمال يوافقون على التعليم الجامعى المختلط . وقد اتضح أن معظم المعارضين لهذا النوع من التعليم هم من الأميين وذوى المستويات التعليمية المتدنية . وهذا يعنى أن التصنيع أو العمل الصناعى وحده ليس كافيا لتحديث سلوك الفرد واكتسابه للقيم العلمانية والاتجاهات الحديثة . فالمستوى التعليمى المناسب يلعب دورا هاما فى اكتساب الانسان للقيم الحديثة والاتجاهـات الموجبة فى الحياة العملية .

وهكذا يتضح لنا مدى علاقة التصنيع بالتحديث الاجتماعى : فقـد تبين لنا الآن أن معظم العمال المتزوجين لديهم ميل ظاهر للمسكن المستقل

من الوالدين وغيرهم من الأقارب الآخرين ، وان غالبية العمال تمقت نظام تعدد الزوجات وتميل الى الأسرة الزواجية صغيرة الحجم . كما أوضحت الدراسة الميدانية ميل العمال الصناعيين الى الزواج المتأخر نسبيا ، واتجاهاتهم المعتدلة نحو خلف الأطفال وتنظيم الأسرة وضبط النسل . ويضاف الى هذا كله مواقف العمال الايجابية من الانفتاح على الخبرات الجديدة والايمان بقدرة العلم والطب على مواجهة مشكلات الفرد والمجتمع . كما يبدو اتجاه العمال واضحا نحو بعض القيم العلمانية مثل « النجاح » و « الانجاز » و « الكفاءة » و « الخبرة » و « المشاركة » . وهذه دلالات هامة على ميل العمال الصناعيين الى تبنى نسق القيم الحضرى الصناعى .

المقترحـات والتوصـيات

جـرت العادة أن ينهى الباحث الاجتماعى دراسـته الميدانية ببعض المقترحات والتوصيات التى يرى انها تفتح آفاقا جديدة للمعرفة العلميـة والدراسات الميدانية ، وتعمل على احداث تغير اجتماعى متكامل الجوانب على أساس تخطيط مدروس ينبع من وحى النتائج والاستخلاصات التى أسفرت عنها دراسته الميدانية . وانطلاقا من هذا الفهم لهذه الوظيفة العلمية والاجتماعية للدراسات الحقلية ، نقوم الآن بتقديم بعض المقترحات والتوصيات التى نعتقد بأنها ليست خيالية وصعبة التحقيق ، وانما هى مجرد مقترحـات متواضعة نرى أن الوقت قد حان لدراستها ووضعها موضع التنفيذ حرصا على مستقبل الكويت الاقتصادى ، وضمانا لمستقبل أجيالها القادمة ، واستمرار تطورها الاقتصادى وتقدمها الاجتماعى .

وتأتى أهمية تلك المقترحات والتوصيات من كونها نابعة من دراسـة متعمقة لحركة التصنيع والهجرة فى البلاد وبحث ميدانى علمى أجرى عـلى أهم المؤسسات الصناعية فيها ، وعلى عينة من العمال الصناعيين العاملين فى تلك المؤسسة . وهذه العينة ذات حجم مناسب من الناحية الاحصائية . فضلا عن أنها تفى بأغراض البحث الميدانى ، وتعطى صورة أقرب ما تكون الى الواقع عن سلوك العمال الصناعيين والمشكلات التى تعترض طريق استقرارهم وتكيفهم الاجتماعى فى المجتمع الكويتى . ونجمل الآن أهم تلك المقترحات والتوصيات فى الأمور الآتية :

١ ـ العمال الصناعيون ثروة بشرية ثمينة ودعامة رئيسية من دعائم الانتاج والتكمية الصناعية ، ومن ثم فانهم يستحقون أن نوفر لهم البيئـة الاجتماعية المناسبة والاستقرار الاجتماعى والطمأنينة النفسـية ، وغير ذلك من الخدمات والتسهيلات التى تجعلهم ينصرفون بكل طاقاتهم وامكانياتهم

الى الانتاج والأداء المثمر الفعال . وقد اتضح من هذه الدراسة الميدانية أن العمال المهاجرين يشكلون الغالبية العظمى فى شركة صناعة الكيماويات البترولية ، موضوع الدراسة ومجالها البشرى . وهم عصب الصناعة الكويتية وقاعدتها البشرية الأساسية .

وقد أوضحت الدراسة أن هؤلاء العمال يعيشون أوضاعا غير مستقرة ويعانون من الاحباط والغربة والاغتراب الاجتماعى والسياسى نظرا لعدم اطمئنانهم على مستقبلهم وافتقارهم الى الأمن والأمان النفسى والاجتماعى ، الأمر الذى يحتم حل هذه المشكلات حلا يتمشى مع أهداف البلاد الكلية والجزئية المتمثلة فى الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ؛ وخلق قاعدة صناعية وطيدة الأركان تجنبها مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادى وحيد غير قابل للتجديد ونضوبه ليس ببعيد .

وقد يتمثل هذا الحل فى اعطاء الجنسية الكويتية لمن يرغب فيها من العمال الصناعيين المهاجرين ، أو فى منحهم حق الاقامة الدائمة ، بحيث يتسنى لهم الافادة من الامتيازات التى ينفرد بها زملاؤهم الكويتيون ، وبذلك تزول أسباب التمييز والتفرقة فى المعاملة ، وتتوحد جهود العاملين فى القطاع الصناعى لتحقيق أهداف البلاد فى التطور الاقتصادى والتنمية الصناعية .

٢ ــ يتضح من بيانات التعدادات العامة للسكان أن ما يزيد عن ثلثى السكان يتركزون فيما يعرف بالكويت الكبرى ، وهى منطقة متصلة العمران تضم مدينة الكويت وحولى والسالمية وعدد آخر من الضواحى والمناطق السكنية ، حيث ترتفع الكثافة السكانية الى معدلات عالية ، الأمر الذى ينجم عنه ازدحام وتكدس بشرى وبخاصة فى مناطق شريحة السكان المهاجرين ؛ ويؤدى الى ضغط شديد على مؤسسات الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات والمرافق العامة الأخرى . والأهم من هذا كله أن غالبية العمال الصناعيين فى الشركة ، موضوع الدراسة الميدانية ، تعيش فى هذه المناطق المكتظة بالسكان . مما يضيف اليهم أعباء جديدة لا لزوم لها تتمثل فى حاجتهم

الى قطع ما يزيد عن مائة كيلو متر يوميا من أجل الانتقال الى أماكن عملهم بالشركة فى الصباح والعودة الى مساكنهم فى المساء .

وفى اعتقادى ان من الممكن الافادة من عمليات التوطن الصناعى فى حل هذه المشكلات السكانية لو أن الحكومة تعمد الى بناء مجمعات سكنية للعاملين فى منطقة الشعيبة — التى يعمل بها الآن ما يزيد عن عشرة آلاف عامل وموظف — سواء على حسابها الخاص أو بالاشتراك مع المؤسسات الصناعية القائمة فى المنطقة ، على أن تكون تلك المجمعات قريبة من المنطقة الصناعية . وقد يكون من الأفضل أن تؤجر مساكن تلك المجمعات بطريقة تغرى العاملين فى المنطقة وتدفعهم الى الانتقال اليها والاقامة فيها . ومن الطبيعى ان مشروعا اسكانيا من هذا القبيل سوف يؤدى الى اعادة توزيع السكان بما يخدم قضية التوطن الصناعى ، ويخفف الضغط السكانى عن بعض المناطق المكتظة بالسكان .

فالتصنيع كان ، ولا يزال ، من اهم العوامل المساعدة على توزيع السكان بطريقة متوازنة بشرط أن تقوم عمليات التنمية الصناعية على أساس تكامل التخطيط القومى والاقليمى فى المجتمع الانسانى .

٣ — ومن النتائج الهامة التى اسفرت عنها الدراسة الميدانية لشركة صناعة الكيماويات البترولية نتيجة مؤداها ان العمال الصناعيين الكويتيين يمثلون أقلية ضئيلة بين العاملين فى الشركة ، حيث لا تتجاوز نسبتهم ٢٠ ٪ من اجمالى قوة العمل بالشركة . والحقيقة أن هذه النسبة تزيد قليلا عن نسبة العمالة الوطنية فى القطاع الصناعى ، حيث تبلغ نسبتها حوالى (١٥ ٪) فقط من مجموع الأيدى العاملة فى هذا القطاع الاقتصادى ذى الأهمية البالغة فى الاقتصاد الوطنى . والأهم من هذا كله ان معظم العمالة الكويتية سواء فى الشركة ، موضوع الدراسة ، أو فى القطاع الصناعى ، أو حتى فى مؤسسات الخدمات الحكومية ، تشغل وظائف ادارية واشرافية واعمال كتابية بعيدة كل البعد عن الأعمال المهنية والفنية ذات الصلة المباشرة بالعمل الصناعى . ويبدو من هذه النسب الضئيلة ، ومن طبيعة

الأعمال والوظائف التى يشغلها العمال الكويتيون أنه آن الأوان للعمل بشتى الوسائل المكنة لزيادة مشاركة الأيدى العاملة الوطنية فى الانتاج الصناعى وعمليات التنمية الاقتصادية والصناعية . ولا شك ان أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف تكمن فى اعادة النظر فى السياسات التعليمية الحالية وربط المدرسة بالمصنع بحيث تصبح المدرسة مؤسسة من مؤسسات الانتاج وتنمية الموارد البشرية .

من ناحية أخرى ، يلاحظ أن اقبال الشباب الكويتى على معاهد التعليم الفنى ومؤسسات التكوين المهنى فاتر وضعيف نتيجة لبعض القيم والاتجاهات المضادة للعمل اليدوى والمهن الحرفية بصفة عامة ، ونظرا لأن السياسات الحكومية تميل الى توفير فرص العمل لكل شاب كويتى بغض النظر عن التخصص الذى يعمل فيه أو حاجة المؤسسة أو المصنع اليه ، ولذلك يختار معظم الشباب الكويتيين نوع التعليم او التخصص الذى يروق لهم دون أى اعتبار للتخصصات أو المهن التى يزداد الطلب عليها فى سوق العمل المحلية . ولا ريب أن التخطيط السليم للقوى البشرية الوطنية وفقا لاحتياجات سوق العمل مع نظام مناسب للحوافز من بين الأمور التى تدفع الشباب الكويتى الى الاقبال على المعاهد الفنية والمهنية ومراكز التدريب المهنى ، وتزيد من مشاركتهم وانخراطهم فى العمل الصناعى وزيادة فعالياتهم فى عمليات التنمية الصناعية بصفة عامة .

٤ — ومن الأمور التى تستلفت النظر غياب العنصر النسائى الكويتى عن العمل الصناعى ، بصفة خاصة . وعلى العموم ، فان نسبة حضور المرأة الكويتية فى المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ليست مشجعة ولا تتناسب مطلقا مع معدل تمثيلها فى المجتمع السكانى الكويتى . فالملاحظ أن معدل مشاركتها فى حدود (٨٪) فقط من اجمالى قوة العمل الوطنية فى الوقت الحاضر . وفى ضوء هذه المعدلات المنخفضة جدا لمشاركة العنصر النسائى الكويتى فى قوة العمل المحلية ، تبدو فكرة احلال الأيدى العاملة الكويتية محل قوة العمل المهاجرة ضربا من الخيال والأحلام التى لا صلة

لها بالواقع الموضوعى . والحقيقة أن الأمل معقود على زيادة مشاركة المرأة الكويتية فى العمل الاجتماعى والصناعى حتى يمكن توفير حاجات مشروعات التنمية الشاملة من الأيدى العاملة من الموارد البشرية المحلية والاقلال من عمليات استيراد العمالة من خارج البلاد الى أقصى حد ممكن . وتشتد الحاجة الى مثل هذا الطلب فى هذه الفترة من حياة الكويت التى تجد نفسها أمام امكانيات مالية متزايدة ، لا يمكن أن تؤدى الى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية فى ظل غياب المرأة الكويتية وابتعادها عن المشاركة الايجابية فى الحياة العامة .

٥ — رغم الدور الكبير الذى يلعبه التصنيع فى التحديث الاجتماعى وتحديث سلوك الفرد ، فقد اتضح من هذه الدراسة أن هناك عوامل أخرى تتضافر مع العمل الصناعى فى هذا المجال كالعامل التعليمى الاقتصادى ووسائل الاتصال الجماهيرى والبيئة الحضرية . ومن هنا فاننا نوصى بدراسة قيم واتجاهات العمال الصناعيين وانماط سلوكهم اليومى من خلال هذه المتغيرات البنائية المتساندة من الناحية الوظيفية .

ومن خلال استعراضنا للتراث واطلاعنا على العديد من المصادر والمراجع ذات الصلة بمشكلة الهجرة على المستويات المحلية والقومية والعالمية ، اتضح لنا أن هذه المصادر والمراجع تدور مباحثها ، بصفة رئيسية ، حول آثار الهجرة ونتائجها فى المجتمعات أو المناطق المستقبلة للمهاجرين ، وقليل منها يتعرض الى انعكاسات الهجرة على البلدان والمناطق المصدرة للمهاجرين . وأهم من هذا كله أن تلك المراجع والمصادر تكاد تخلو من الدراسات عن « المهاجرين العائدين **return migration** » ولذلك فان هذه الدراسة توصى بالمزيد من الدراسات الميدانية عن آثار الهجرات الخارجية ونتائجها فى المجتمعات الطاردة للمهاجرين ، وخاصة فى المجتمعات النامية ، والمجتمعات العربية بالذات ، ذلك لأنه يبدو أن هجرة العناصر الفنية والعمالة الماهرة تؤثر تأثيرا سلبيا على برامج التنمية فى هذه المجتمعات .

من ناحية أخرى ، يبدو أن وصـــول العلماء الاجتماعيين الى نظرية متكاملة عن الهجرة بوصـــفها ظاهرة اجتماعية عالميـــة ، مرهـــون بنتائج واستخلاصات الدراسات التى تتناول هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة من جميع مظاهرها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسيكولوجية سواء فى المجتمعات المصدرة للمهاجرين أو فى المجتمعات المستقبلة لهم أو فى المجتمعات الطاردة ، مرة أخرى ، بعد عودة المهاجرين اليها .



شعائر دورة الحياة عند الكنوز

تأليف : تشارلز كالندر وفدوى الجندى (*)

عرض : دكتور جلال مدبولى (**)

تعتبر دراسة شعائر دورة الحياة عند الكنوز من الدراسات الاثنولوجية للنوبة المصرية التى قـام بها مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (١) ، الهدف منها تسجيل الثقافة النوبية قبل أن تندثر أو تعتريها عوامل التغيير بسبب بناء السد العالى وانتقال النوبيين الى بيئة أخرى ومعايشتهم لثقافات أخرى مغايرة لثقافتهم الأصلية .

(*) Life – Crisis Ritual Among the Kenuz, by, Charles Callender and Fadwa El-Guindi, The Press of Case Western Reserve University, Cleveland and London, 1971.

(**) الدكتور جلال مدبولى مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة فرع الخرطوم .

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسات يمكن الرجوع الى :

a) R. Fernia, 1963 «The Ethnological Survey of Egyptian Nubia : Aprogress Report» **Current Enthropology.** TV. 78-83.

b) R. Fernia, 1966, Contemporary Eguptian Nubia. 2 Volls. new Haven, Human Relations Areas Files.

وقد قام بالاشراف على هذه الدراسات د . روبرت فرنيا الذى يعمل الآن أستاذا ومديرا لقسم الأنثروبولوجيا بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة تكساس ، وله عدد من الدراسات عن الأصالة البشرية فى العالم العربى . والتنظيم الاجتماعى وتيغيراته فى الشرق الأوسط وايضا دراسات عن المجتمعات الريفية ومشاكل الدول النامية . وساهمت فى التمويل مؤسسة فورد .

ويعمل شارلز كالندر — مؤلف هذا الكتاب — أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة Case Western Reserve University الأمريكية ، وقد قام قبل اجرائه هـذه الدراسة ببحث أولى عن المهاجرين من النوبيين المقيمين فى القاهرة والاسكندرية الذين ينتمون الى جماعة الكنوز ، وهى واحدة من المناطق الثلاث التى تنقسم اليها النوبة المصرية ، والتى تضم الى جانب الكنوز العرب والفاديجا .

وقد ظهر هذا الكتاب فى عام ١٩٧١ محتويا على ٨٧ صفحة من القطع الكبير ومعتمدا فى اخراجه على المادة العلمية التى جمعتها فدوى الجندى — التى تعمل بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة تكساس — وذلك من النساء النوبيات اللاتى ينتمين الى قبيلة « المهناب » فى دهميت . ويعرض الكتاب تاريخ الكنوز ، ولدورة الحياة عندهم من الميلاد الى الوفاة ، كما وصف بصورة تفصيلية الشعائر والطقوس التى تصاحبها ، كما اهتم بصفة خاصة حول تفسير مدلول ظاهرة « المشاهرة » التى تهدف أغلب هذه الشعائر والطقوس الى تجنب أخطارها .

وبدأت هذه الدراسة فى منطقة دهميت فى أكتوبر ١٩٦٢ حيث أقام كالندر قرابة عام (١٩٦٣/٦٢) بمصاحبة عدد من باحثى مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة لدراسة التنظيم الاجتماعى ، وبخاصة **السلالات** القرابية (الجنيولوجى) . ظهر التقرير المبدئى لهذه الدراسة فى عام ١٩٦٦ .

— ٢ —

أن تاريخ الكنوز — كما يقرر كالندر — على جانب كبير من التعقيد ، اذ تجمع ثقافتهم بين السمات العربية والنوبية ، وفى ذلك يقول هيرتزوج « ان الكنوز فى عهد الامبراطورية الرومانية ، كانوا يعانون من ضغط القبائل الافريقية فى الجنوب ، وانه عندما انسحبت الفرق الرومانية ، هاجر الكنوز شمالا نحو أسوان ، ولم يقاوم الرومانيون هذه الحركة لأنهم رحبوا بوجود شعب يفصلهم عن الشعوب المعادية ، وهكذا فان جميع الجماعات النوبية كان لها

اتصال عميق بالجماعات العربية ومن ثم بالحضارة العربية (٢) .

ويذهب كالندر فى حديثه عن تاريخ الكنوز الى أن بعض القبائل العربية نزحت بعد الغزو الاسلامى الى مصر فى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين ، واتجه البعض منهم نحو الشمال فى صعيد مصر والمناطق الصحراوية القريبة منها ، ومن ثم اختلطوا مع الأجيال المتعاقبة مع النوبيين مكونين بذلك ما يعرف بجماعة « الكنوز » .

— ٢ —

ودهميت — منطقة الدراسة — عبارة عن خط ممتد فى وادى النيل يقدر طوله بنحو من خمسة الى سبعة كيلو مترات تحيطه الصحراء من كل جانب ويوجد فى الجزء الشمالى من منطقة الكنوز الواقعة فى شمال النوبة المصرية .

وقد أحدث بناء خزان أسوان عام ١٩٠٢ ، ومراحل تعليته فى عامى ١٩١٣ ، ١٩٣٣ شللا فى نظام الزراعة عند الكنوز ، كما عمل على زيادة موجات الهجرة ، وترتب على ذلك ان ترك معظم الرجال النوبة للاقامة فى المدن المصرية . ولم يبق منهم سوى أقلية لا تتعدى سوى ٢٠٪ فى الوطن الأصلى .

وسكان دهميت يتميزون بخصائص وسمات ديموجرافية منها أن تعدادهم وقت الدراسة — لم يتعد قرابة ١٠٥٥ نسمة يمثلون اجمالى السكان البالغ عددهم نحو ٥٤١٥ نسمة . كما لوحظ أن ٢٥٪ من السكان يبلغ أعمارهم اقل من ١٠ سنوات ، ٤٠٪ منهم تحت سن العشرين بينما ٧٥٪ من المقيمين بالفعل فى المنطقة من النساء التى يبلغ نسبة المتزوجات منهن أو المطلقات والأرامل ٥٢٪ . ولذلك يعتمد تنظيم المجتمع فى دهميت أساسا على الذكور المقيمين فيها ، وهم جماعة صغيرة لا يزيد عدد أفرادها عن ٨٣ رجلا يمثلون ما يقرب من ٨٪ من مجموع السكان .

---

(٢) **R. Fernia, (Prleminary Report on Nubia), Social Research Center, AUC. ps. 2,3.**

ويدين الكنوز بالاسلام منذ اكثر من الف عام ، ويزاولون شعائرهم فى المساجد ، وقد اتت اليهم الطرق الصوفية من السودان وخاصة الطريقة « الميرغنية » الشائعة الانتشار فى أواخر القرن الماضى .

ويتكون المجتمع فى دهميت من اثنتى عشر قبيلة يقطنون عددا من النجوع التى تسودها القرابة الأبوية . وتعتبر كل قبيلة من القبائل الاثنى عشـر وحدة سياسية وادارية فى حد ذاتها ولكل قبيلة مظاهرها الطقوسية التى تدعم الروابط والصلات بين افرادها . كما أن لكل منها مركز العبادة الخاص بها والذى يتبع غالبا مقام أحد الأولياء الذى ينسب اليهم لاقامة الشعائر كما أن لكل قبيلة محلها التجارى الذى يمدها بالسلع التموينية التى يحتاج اليهـا افرادهـا

ويلاحظ أ نالتكامل الاجتماعى فى دهميت قد شيد على النظام القبلى الذى يربط بين السكان المقيمين فى الموطن الأصلى وبين أقاربهم من المهاجرين فى المدن المصرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية ، والذين يمثلون الأغلبية ويعتمد عليهم سكان دهميت فى حياتهم الاقتصادية بصفة رئيسية الى جانب مصادر الدخل المحدودة الأخرى من الارض ومياه الرى التى تقع فى حوزة القبائل ، كما أنهم يستمدون منهم قادتهم الى جانب صلات القرابة والعلاقات الزواجية التى ساعدت بدورها على توطيد العلاقات بينهم .

— ٤ —

ركز المؤلف قبل استطراده فى وصف أحداث دورة حياة الفرد عند الكنوز وما يصاحبها من شعائر وطقوس ، على دراسة بعض المعتقدات الشائعة عندهم مثل الاعتقاد فى اخطار العيون الشريرة **Evil Eye** التى تجلب الشر والأذى ، وعن الوسائل والطرق التى يتبعها النوبيون لاتقاء هذه الاخطار ، وكذلك الاعتقاد فى المشاهرة ، وطبيعة هذه الظاهرة وأوقاتها ومسبباتها ، وما للملابس من دلالات مختلفة فى أحداث دورة الحياة ، وأيضا ما للسكينة

والسيف من مكانة فى حياة الكنوز ، واستخدامات مياه النهر ورمزياتها الى غير ذلك من المعتقدات .

والاعتقاد فى مفعول العين الشريرة التى تجلب الحسد منتشر — كما يقول كالندر — فى دهميت كما هو الحال فى كل بلاد الشرق الأوسط . فالذين يتمتعون بالرخاء المادى أو الحظ الحسن أو الجمال او غير ذلك من الصفات والخصائص يكونون موضع الانتباه والاعجاب من الآخرين الى الحد الذى يثير حسدهم ويجلب عليهم أذاهم من المرض وسوء الحظ .

والى جانب الاعتقاد فى العين الشريرة اهتم كالندر بصفة خاصة بدراسة ظاهرة المشاهرة . وقدم لنا تحليلا وافيا عن هذه الظاهرة من حيث طبيعتها وأوقاتها ومسبباتها . ويرى أنها سمة من سمات الثقافة السودانية كما ذهب « تريمنجهام » فى بحثه عن الاسلام فى السودان .
(J. S. Trimingham, Islam In the Sudan, London, Oxford, 1949)

والنساء والأطفال هم اكثر الفئات تأثرا بظاهرة المشاهرة حيث ينتاب المرأة فى سن الانجاب خوف يهددها بالعقم يبدأ منذ اجراء عملية « الختان » لها ، وهو الخوف الذى يلعب دورا هاما عند زواجها ، كما تتوقعه فى الوقت الذى تلد فيه من أن يجف لبن رضاعها . وتنتهى مدة المشاهرة باقامة شعائر الاحتفال « بسبوع » الطفل ، بينمايظل مفعولها — فى رأى آخر ساريا حتى ظهور القمر فى الشهر التالى . ويتأثر الطفل أيضا بالمشاهرة وهو لا يزال فى السادسة من عمره اذ تجعله مريضا هزيلا أو قد تتسبب فى وقف نموه .

وقد كونت أغلبية الشعائر والطقوس التى تصاحب أحداث دورة الحياة عند الكنوز نظاما من الأفعال يهدف الى وقاية الأشخاص المعرضين للايذاء أو للمشاهرة (Vulnerables) من الأخطار وذلك باحاطتهم بالوسائل الفعالة لتحقيق ذلك . وتعتبر « العزلة » (Isolation) احدى هذه الوسائل . وتنتهى هذه الفترة بعد سبعة أيام ، وقد تمتد لليوم الأربعين بالنسبة للأطفال والنساء حديثى الولادة على السواء .

وتقدم خلال أحداث دورة الحياة بعض الوجبات الخاصة من الطعام والتى يعتقد أن لها دلالات خاصة . فالنساء اللاتى اقبلن حديثا على الزواج أو حديثى الولادة يطعمن بالفراخ والحمام بصفة خاصة . كما يطعمن بأنواع أخرى من الطعام لها رمزيات على جانب كبير من التعقيد . فالأطعمة التى يدخل فى اعدادها اللبن هى أطعمة مرغوبة لدرجة كبيرة للونها الأبيض الذى يعتبر رمزا للخير والحظ والحسن والتفاؤل . وكذا « البلیلة » و « العصيدة »، والبلح الذى يرمز للرخاء والخير .

وترمز الملابس التى يلبسها الكنوز خلال فترات احداث دورة الحياة الى مؤشرات هامة وبخاصة الملابس البيضاء ، كما تشير الطريقة التى تلبس بها المرأة « الشجة » أو « الشال » الى المناسبة التى ارتديت من أجلها سواء أكان ذلك بغرض الذهاب الى المنزل أو لزيارة قرية أخرى أو للعزاء . ويعتبر اللون الأبيض هو اللون المشترك « للشجة » التى ترتديها المرأة فى كل أحداث دورة الحياة المختلفة ، اذ ترتديها الفتاة عقب ختانها ، وترتديها العروس ليلة زفافها ولعـــدة ليال متتالية ، ويلف بها « النعش » الذى يحمل المرأة وغالبا ما تكون حمراء اللون وهكذا .

وتتركز أفعال الخير نحو الذكور حول استخدام السكينة أو الســـيف كشعيرة من شعائر دورة الحياة عند الفتيان والرجال . فعندما تأخذ النساء « خلاص » المولود الذكر لالقائه فى النهر يجرى خلفهن طفل ذكر يحمل سكينا فى يده ، كما توضع السكين أيضا بجانب سرير الطفل الذكر حديث الولادة . وقديما كان يقف خلف الطفل الذكر الذى ستجرى له عملية الختان رجل يشهر سيفه أثناء جمع « النقوط » له . ويحدث نفس الشىء فى حفل الزفاف حيث يلبس العريس حزاما به سكين منذ أن يعلن عن موعد زفافه وعند استقبال المدعوين . ويظل حاملا هذا السيف حتى بعد اتمام زفافه بأربعين يوما . كما يعتبر السيف من مكونات أثاث العريس لكى يحمله العريس وهو يتجه الى النهر كمظهر من مظاهر الاحتفال بالزواج .

وكثير من طقوس دورة الحياة تستمد من استخدام مياه النهر ، فالنساء

يتشرنها فى ارجاء بيوتهن للتبرك بها معتقدات ان فى ذلك وجود لساكنى النهر من الجن الطيبين الذين تحل البركة بوجودهم . فالبركة تحتل مكانة هامة عند الكنوز وتتخذ أكثر من مظهر من مظاهر المعتقدات الدينية فى دهميت . ويعنى بالبركة التبرك كما يشير بذلك « جيرتز » عند مناقشته لهذا المهوم كمظهر من مظاهر المعتقدات الدينية فى مراكش

(G. Geertz, Islam Observed, New Haven, Yale, 1948)

كما تعنى البركة عددا من الأفكار المترابطة مثل الرخاء المادى والصحة الجمعية والرضاء أو الكفاية والحظ الحسن والقوة السحرية أو الخارقة ... الخ . فالبركة مصدرها الله والأولياء الصالحون ، وبخاصة ما يعرف منهم باسم « الدوجرى » من ساكنى النهر من الجنيات الصالحات ، وأيضا من ممارسة شعائر الطريقة الميرغنية الاسلامية .

ويخلص المؤلف من عرض هذه المظاهر الاجتماعية عند الكنوز فى دهميت الى تقرير أن الشعائر التى تصاحب معظم مظاهر الاحتفال بأحداث دورة الحياة عندهم انما تهدف الى جلب الحماية والأمان من الكائنات فوق الطبيعة أو الخارقة للعادة ، وذلك من الأخطار التى قد يتعرضون لها فى فترات هذه الأحداث ، والتى تعتبر — فى الواقع — مناسبات اجتماعية يشترك فيها كل الحاضرين من الجيران والأهل والأقارب وأهل القرى المجاورة الى جانب أفراد القبيلة جميعهم .

— ٥ —

يعتبر الميلاد من الأحداث الرئيسية فى دورة الحياة عند الكنوز وبخاصة فى قرية الأم ، لأن النساء فى دهميت يرغبن فى ولادة الأطفال ، وبخاصة الذكور ، لأنهم فى نظرهن بمثابة الأمان القوى لاعالتهن ورعايتهن فى المستقبل اذا ما ترملن . ومما يقوى من هذه الرغبة نظام الزواج عند الكنوز الذى يسمح بتزويج الفتيات وهن لا يزلن فى أعمار تقل عشر سنوات على الأقل — عن أعمار ازواجهن ، الأمر الذى يجعل أغلب النساء — من كبار السن — أرامل ، وان عددا كبيرا منهن يترملن وهن لم يبلغن بعد الحلقة الوسطى من أعمارهن

أى وهن صغار السن . وهذا مما يضفى اهمية على ولادة الطفل الذكر عند الأم ، اذ يحضر هذه المناسبة أفراد قبيلتها وقبيلة زوجها — اذا كانت متزوجة من خارج قبيلتها — للمشاركة فيها وتقديم التهانى ، ويفعل ذلك كل اقاربها وجيرانها .

وتتقرب النساء اللاتى فقدن أطفالهن الصغار بالقرابين ، والأضحيات لأولياء الله الصالحين ، أو يطلبن مساعدة القوى الخارقة خلال الأشهر الأخيرة من الحمل . ويرغب الرجال أيضـــا فى انجاب الذكور من الأطفال . ويجد الرجل الذى يفتقر الى الأبناء الذكور دافعا كبيرا الى الزواج مـــرة ثانية سواء اتم طلاقه من زوجته الأولى من أجل هذا الدافع أو رأى الابقاء عليها .

وتهدف اغلب الأفعال الطقوسية التى تصاحب عملية الولادة الى حماية الأم من ناحية ، ومن ناحية أخرى — وهذا هو الأهم — الى الابقاء على حياة الطفل ى حين أن البعض منها يهدف الى جلب التفاؤل ، كما يذهب غيرها الى ابطال مفعول المشاهرة والعين الشريرة بما تحدثه من أفعال السحر وما شابه من الأخطار . ولذلك يعمل للطفل المولود « حجاب » وهو عبارة عن كيس صغير من القماش يحتوى على « الحبل السرى » للمولود الى جانب سبع حبات من النول والملح والحنة وغيرها ، ويلف هذا الحجاب حول رقبة الطفل . كما يعتقدون فى وجود « الدجورى » من ساكنى النهر فى أثناء الولادة حماية الطفل ولأمه حتى موعد « الأربعين » . ولا تغادر الأم حجرتها بعد الولادة حيث تستقبل فيها زائراتها من الأهل والأقارب ، وتتناول فيها أيضا وجباتها الغذائية المعدة خصيصا لهذه المناسبة طوال هذه الفترة .

وتعتبر فترة « الفطام » (Weaning) فترة خطرة فى حياة الام ووليدها اذ يسود الاعتقاد عند الكنوز أن الأم ووليدها يتعرضان لمفعول المشاهرة فى هذا الحدث الذى قد يسبب لها العقم أو جفاف لبن الرضاعة . ولذلك تستعد الأم لفطام طفلها الرضيع فى نهاية الشهر القمرى وذلك بترك باب فناء بيتها مغلقا ، ولا تسمح لأى زائر من أهلها بالدخول عليها الا بعد ان تستأذن فى

الدخول وتعلن عن نفســـها بعد الدق على الباب . وفى الليلة الأولى من الشهر القمرى الجديد يوضع فى فناء البيت اناء فيه نار مشتعلة منثور عليها الملح ، وعلى الأم أن تتخطى هذا الاناء سبع مرات أخرى وبعدها تغسل أيدى الطفل ورجليه فوق وهج النار المشتعلة وبانتهاء هذا الطقس يبطل مفعول المشاهرة .

أما الاحتفالات الطقوسية المصاحبة لعملية ختان الابن الذكر (٣) فى دهميت فقد تغيرت كثيرا فى خلال القرن الحالى ، اذ فقدت الكثير من مظاهر الاحتفال بها بعد أن كانت على درجة كبيرة من التعقيد والأهمية لكل أفراد الجماعة . وكانت هذه العملية تجرى عندما يفيض النيل — قبل بناء الســـد العالى — وذلك لارتباطه بفكرة الخصوبة والنماء .

ويحاط الطفل الذى تجرى له عملية الختان بشعائر طقوسية الغرض منها وقايته من الخطر الذى قد يصيبه فى هذه المناســـبة والذى قد يهدد « رجولته » (Virility) اذا ما اقدم على الزواج فى المستقبل . وكانت هذه العملية تجرى للذكور وهم فى السن ما بين الثامنة أو العاشرة وأحيانا الثانية عشرة أما الآن فتجرى لهم فى سن أصغر بفضل المهاجرين الذين يقلدون أهالى المدن المصرية فى هذا السبيل .

ولا يوجد سن محددة تجرى فيها عملية الختان للبنت (٤) . ولكن المرأة

---

(٣) عملية الختان — فى نظر كالندر — يحتمل أن تكون نوبية الأصل قبل دخول الاسلام هذه المنطقة . وقد ابقى الاسلام عليها بالنسبة للذكور . أما بالنسبة للبنات فقد ظلت هذه العادة ثابتة وذلك لاصرار النساء على اجرائها ، بينما يخالفهن الرجال فى الابقاء عليها ، استنادا الى أن الدين الاسلامى لم يذكرها ولم يعاقب المتنعين عن اتيانها ، كما أنه لم يحث عليها فى الوقت نفسه تمشيا مع الاعتبارات الانسانية .

(٤) يرى كالندر أنه ليس من الدقـــة العلمية فى اطـــلاق المصطلح (Circumcision) على ختان الاناث وبخاصة من الناحية البيولوجية وان كان الكنوز يطلقون نفس الاسم لكل من الولد والبنت . ويرى استخدام مصطلح Excision لختان البنات .

ى دهميت تعتقد انه كلما كبرت الفتاة كلما ازدادت آلامها من جراء هــذه الجراحة . وتصبح البنت بعد عملية الختان عرضة للمشاهرة مثلها فى ذلك مثل الطفل الذكر . وتحمل الأم فتاتها بعد ختانها على ذراعيها لتخرج بهـا من باب بيتها الى الشارع وتقف بها بعض الوقت قبل أن تعود بها مرة ثانية الى دارها وذلك بهدف وقايتها من خطر المشاهرة . ثم تضعها بعد ذلك على حصيرة فى فناء البيت حيث يجتمع حولها الأطفال ليشـاركونها اكل البيض المسلوق المعد لهذه المناسبة لتعويضها عما فقدته من الدم أثناء اجراء هذه الجراحة لها . ويقدم الحاضرون فى هذه المناسبة « النقوط » كمشاركة منهم فى الاحتفال بهـا .

يقضى الأطفال الصـغار — بصرف النظر عن نوعهم — معظم أوقات فراغهم فى فناء بيوتهم أو أمامها يلعبون ، ونادرا ما يبتعدون عن هذه الأماكن الا بمصاحبة أحد أقاربهم من الشبان . وينتظم الأطفال فى المدرسة الابتدائية عند بلوغهم السابعة .

ولقد لعبت المدرسة دورا هاما فى مرحلة الطفولة حديثا ، بينما لم يكن ذلك ممكنا أو متاحا فيما مضى ، وذلك لأن الخدمات التعليمية فى دهميت كانت محدودة وكانت الكتاتيب الملحقة بالجوامع ، والتى يديرها الأئمة المسلمون ، هى المكان الوحيد للتعليم الذى يتلقى فيه الأطفال الذكور التعاليم الدينية ويحفظ القرآن الكريم ، ونادرا ما كانوا يتلقون معلومات اضافية أخرى خلاف ذلك .

ويكون تلاميذ المدارس من الذكور البالغين ما بين السابعة والحادية عشر من أعمارهم جماعات وفقا لأماكن اقامتهم من حيث الناحية والجيرة والقرية . أما الذين يبلغون الثانية عشر فأكثر ، فانهم يميلون الى تكوين جماعات خارج نطاق القرية أو القرى المحيطة بقريتهم ، ويعرف الأطفال عادة بسنهم أكثر مما يعرفون بمحال اقامتهم .

ويقلد التلاميذ الكبار فى العابهم ، فتبنى كل جماعة منهم لها ضريحا ينسب اليها يختلف فى حجمه عن أضرحة جماعة الكبار . وتتصرف الجماعة منهم

التى تنتمى لضريح معين وكأنها قبيلة . فيدعى افرادها التلاميذ الآخرين ليشاركوهم احتفالاتهم وليكونوا فى ضيافتهم . حيث يقيمون حلقات الذكر المشابهة تماما لما يفعله الكبار .

ويعتبر اشتراك الأطفال فى أنشطة الكبار اشتراكا هامشيا . وبينما يحضر الفتيان المناسبات العامة فى جماعات منفصـــلة ومتميزة عن جماعات الكبار ، نجد الفتيات الصغيرات يختلطن بغيرهن من النســـوة الكبار دون تمييز .

وينتقل الفتية والفتيات من مرحلــة الطفولة الى مرحلة « البلوغ » (Puberty) بطريقة تدريجية تمتد عبر سنوات عديدة ، ولا تتميز هذه الفترة باحتفال ما أو باعتراف رسمى لبلوغ الفتى أو الفتاة هذه المرحلة . ويترك ويترك للبالغين من الذكور الحرية فى ارتداء الملابس دون وضع القيود التى تفرض على الكبار ، اذ ينظر اليهم — فى هذه الفترة — كمرحلة وسطى بين الفتيان والرجال . أما مرحلة البلوغ بالنسبة للبنت فتمثل دلالة هامة اذ تعدها أمها فيها للزواج .

— ٦ —

تعتبر المظاهر الاجتماعية للزواج على درجة كبيرة من التعقيد اذا قيست بغيرها من أحداث دورة الحياة الأخرى باستثناء الوفاة ، وذلك لأنها تتضمن سلسلة من الاحتفالات التى يقتصر بعضها على عائلتى الزوجين ، فى حين قد يحوى البعض الآخر منها اقامة الولائم الكبيرة التى يشترك فيها أفراد القبيلة جميعهم . وقد يحضرها أفراد القبائل الأخرى .

وبالرغم من أن الزواج المنتشر عند الكنوز هو « الزواج من الداخل » (Endogamy) والقبيلة عندهم هى عبارة عن وحدة اندوماجية ، الا أننا نجد أن أهالى دهميت يرحبون بالزواج من القبائل الأخرى التى تقطن نفس المنطقة . ويوجد من الاعتبارات ما يجعل عدد الرجال المقبلين على الزواج أقل من عدد النساء ممن فى سن الزواج . ويرجع ذلك الى السن المتأخرة نسبيا التى

يتزوج فيها الشاب وتفضيله الزواج من خارج قبيلته . كما وأن ظاهرة تعدد الزوجات **Polygyny** غير منتشرة عندهم .

ويبدو أن دور الفتاة فى اختيار شريك حياتها عند الكنوز سلبى تماما ، حين نجد الشاب أكثر حرية منها فى هذا الاختيار . ويتوقف ذلك على اعتبارات كثيرة منها قدرة الشـــاب على الكسب المادى ووضـــعه الاقتصادى ومدى استقلاله . وهذا هو السبب فى زواجه بعد بلوغه العشرين وحتى ســن الثلاثين بعد ان يكون قادرا على الكسب والاستقلال الاقتصاديين فى الوقت الذى تزوج فيه الفتاة فى سن السادسة عشر من عمرها على الأكثر .

وعندما يترك الشاب بيت أبيه لينتقل الى بيت الزوجية عليه أن يقوم بأفعال وتصرفات تتمشى مع وضعه الجديد بعد أن تحرر أو « تخلى » عن سلطة أبيه وسلطته المباشرة التى كان يمارسها على أسرته . ومن ثم تتسم بعض أفعاله وتصرفاته خلال تلك الفترة ، والتى تلى الزواج بتغيرات كثيرة باعتباره عضوا جديدا فى أسرة الزوجة .

وتشارك اسرة الزوجين فى نفقات الاحتفالات باقامة شعائر الزواج ، الذى يعتبر من اكثر أحداث دورة الحياة تكلفة . وتختلف مظاهر هذه الاحتفالات باختلاف وسائل تقديمها . ويتولى العريس وأسرته الاتفاق على معظمها ، كما تساهم قيمة المساعدات المالية الكبيرة التى يتلقاها من أقاربه فى تخفيض هذه النفقات ، وهى عادة ما تكون من المال والطعام . وعلى أسرة العروسين أن ترد فى مثل هذه المناسبات بهدايا مقابلة الى الأسرة التى شاركتها بصرف النظر عن الكمية المهداة اذ ينظر اليها « كبركة » أكثر من كونها « معاملة اقتصادية » (An Economic Transaction)

تختلف الشعائر التى يمارسها الكنوز عند الوفاة اختلافا كبيرا عن تلك التى يتبعونها فى بقية شعائر دورة الحياة . وهى ذات دلالة هامة بالنسبة للقبيلة والمجتمع معا . كما أنها تتجه نحو أهداف مغايرة . فبينما تتركز شعائر أغلب الأحداث كالميلاد وختان الفتى أو الفتاة والزواج وغيرها حول حماية الأفراد الذين قد تصيبهم الاخطار بأذى أثناء مرورهم بهذا الحدث أو تلك . يلاحظ

ان طقوس الوفاة تهدف الى حماية الأحياء جميعهم من تلك الاخطار من ناحية، ولفائدة روح المتوفى من ناحية اخرى . كما تحتاج الوفاة ايضا الى مشاركة كل افراد القبيلة التى ينتمى اليها المتوفى . وتعد ذلك من قبيل الجبر والالزام لهم بصرف النظر عن اماكن اقامتهم . ويتبع الكنوز فى شعائر الوفاة التعاليم الاسلامية وتختلف نوعية هذه الشعائر باختلاف نوع المتوفى .

وتتراوح فترة العزاء فى دهميت بين يوم واحد وسبعة ايام ، وذلك وفقا للظروف والعادات عند القبائل ، وان كان قد حدث تغيير بواسطة المهاجرين الذين قد تمنعهم وظائفهم من المساهمة بصورة فعلية فى هذه المناسبة . وفى صباح يوم الوفاة يقتصر العزاء على الرجال دون النساء . ويبدأ العزاء عند حدوث الوفاة حيث يتجمع الأهالى فى بيت المتوفى لتقديم العزاء الذى ينحصر غالبا فى التحية باليد مع اظهار مشاعر الحزن أو الحداد وذلك لعائلة المتوفى وأقاربه . أما العزاء الرسمى فيتم فى « خيمة القرية » . واذا توفى احـــد المهاجرين فعلى الشخص الذى سمع الخبر أن يذهب فى الحال الى الخيمة التى تقع فى منطقة بيت المتوفى ليعلن خبر الوفاة .

ويحرم على أفراد قبيلة المتوفى المشاركة فى اى من الاحتفالات والمناسبات العامة ، فيما عدا القيام بأعمال البيع والشراء اثناء اقامة هذه المناسبات . وتمتد هذه الفترة أو تقصر عند الأفراد وفقا لدرجة قرابتهم للمتوفى .

ويعد الموت من اكثر أحداث دورة الحياة التى تحوى طقوســـا يتم تنظيمها وفقا لأنساب القبائل . وتحكم هذه الطقوس افعال وتصرفات الرجال اكثر من تحديدها لأفعال النساء . ولا يتأثر ذلك بنوع المتوفى . وهناك بعض الالتزامات مثل « فترة العزاء الطويلة » يساهم فيها كل افراد القبيلة ، فى حين تختلف بعض الالتزامات الأخرى مثل « قيود الحداد » فى طولها وحدتها تبعا لاختلاف الجنس والنسب داخل القبيلة .

ويخلص كالندر من عرض هذا الكتاب الى القول بأن هذه الدراسة لم تهدف الى الوصول الى نتائج معينة ، او اختبار فروض علمية محددة ، او بغية وضعها فى اطار مرجعى للبحث الاجتماعى . ولكن النتائج التى احتواها

الكتاب هى من قبيل النتائج « العرضية » (Tangential Products) التى رأى المؤلف عرضها لاعتقاده بأن الشعائر والطقوس من مكونات هذه الثقافة سوف لن تبقى طويلا ، وأن فى عرضها حفاظا على سماتها قبل أن تندثر .

وفى الحقيقة تعتبر هذه الدراسة — المتضمنة لهذا الحشد الهائل من شعائر وطقوس دورة حياة الفرد عند الكنوز — على قدر كبير من النفع والأهمية وان فى مقارنتها لعدد من الدراسات — كالدراسة التى قام بها « باركلى » عن السودان

(H.B. Barclay, Burri al Lamaab : A Suburban Village in the Sudan, Ithaca, Cornell, 1964).

والدراسة التى قام بها حامد عمار عن التنشئة الاجتماعية فى قرية سلوا بأسوان عام ١٩٥٦ — أثارت العديد من النقاط الهامة التى يجد فيها المهتمون بهذا الميدان مجالا خصبا للدراسة والبحث .

القسم الثالث

الأبواب الثابتة

اولا : مرشد لكتابة اصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب

ثانيا : المؤتمرات والندوات العلمية

(أ) قائمة بالمؤتمرات والندوات

(ب) تقارير عن بعض الندوات والمؤتمرات التى عقدت خلال عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بأقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية بالجامعات فى مصر عام ١٩٨٢ — ١٩٨٣ .

رابعا : جزء خاص : الدليل الببليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية فى الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣

اعداد : حامد الشافعى دياب .

اولا — مرشد لكتابة اصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنــوى لعلم الاجتماع بتعاون الزمــلاء المتخصصين فى هذا العلم والمنتمين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم المثمرة والبناءة وذلك بمشـاركتهم فى الجهد العلمى الذى يبذل من خـــلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كانت المـــادة الرئيسية فى الكتاب تتمثل فى « المقالات » ، فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية المماثلة من حيث كتابة المقـــال ، وما يرتبط بذلك من جوانبه شكلية هى فى الواقع شـــديدة الأهمية من حيث الاخراج العام للعمل العلمى ، فوق انها ميسرة ولا شك على القارىء كى يفيد منها ، وهو الهدف النهـــائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

ويمكننا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ — أن تظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى فى مجال تخصص علم الاجتماع . وان لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير أن ترد المقال الى صاحبها .

٢ — لا ينبغى ان يزيد حجم المقال — باى حال من الأحوال — عن عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكاتبة . وأن تتميز بالوضوح ، والخلو من الأخطاء المطبعية تماما .

تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم فى النشاط العلمى للكتاب .

٤ — يرفق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة اجنبية ، وباللغة الانجليزية اذا كان بالعربية . على الا يزيد حجم هذا الملخص عن ثلاث صفحات من حجم الكوارتو منســوخا على الآلة الكاتبة ، وخاليا من الأخطاء المطبعية تماما .

٥ — يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه الشخصى ، واهتماماته العلمية . اما الصفحة الأولى فيوضح فيها فقط عنوان المقال (دون ذكر المؤلف او اية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية من اسم مؤلفها على مستشارى التحرير بالكتاب .

٦ — تلحق المراجع ، والملاحظات بنهاية المقال — وليس بحواشى الصفحات — وذلك بوضع أرقام مسلسلة فى نهاية الفقرات التى نبغى احالة القارىء اليها ، أو ابداء ملاحظات عليها . ونلفت النظر الى ضرورة كتابة المرجع بالطريقة المنهجية المعروفة ، حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ — فى حالة وجود جداول ، أو خرائط ، أو اشكال توضيحية ، أو رسوم بيانية يوضع كل واحد منها فى صفحة مستقلة ، ويكتب أسفله : جدول رقم (ـــــ) ، يوضح ـــــــــ

٨ — يبلغ عادة المشاركون فى اصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وصلاحيتها للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل اصدار العدد . أما أولئك الذين تحتاج مقالاتهم الى بعض التعديلات ، والتصحيحات فترد اليهم مشفوعة بالملاحظات الواجبة ، خلال فترة لا تقل عن اربعة شهور قبل اصدار العدد .

ولا يملك حق رفض المقال ، أو قبوله بعد اضافة التعديلات ، أو قبوله تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشارى الكتاب .

٩ — أن تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضمنا ان مؤلفه لم ينشره قبل ذلك فى كتاب ، أو مجلة أو بحث ، كما انه لن يقدمه الى مجلة اخرى قبل أن يعرف موقف مقاله من النشر .

ثــانيا :

المؤتمرات والندوات العلمية

(أ) قائمة بالمؤتمرات والندوات التى عقدتها أو تزمع عقدها الهيئات التالية :

١ — المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ — مركز بحوث الشرق الأوسط .

٣ — مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة .

٤ — الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع .

٥ — معهد التخطيط القومى .

(ب) تقارير عن بعض الندوات والمؤتمرات التى عقدت بالفعل خلال عامى ١٩٨٢ — ١٩٨٣ : —

١ — المؤتمر التاسع لذكرى طه حسين .

٢ — ندوة قناة السويس .

٣ — التحركات السكانية وتأثيرها على نقل الأمراض المتوطنة والتحكم فيهـــا .

٤ — تقرير عن مؤتمر : التاريخ ووعى الفـــلاحين فى جنوب شرق آسيا .

(أ) قائمة بالمؤتمرات والندوات التى عقدتها او تزمع عقدها الهيئات التالية :

١ — المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المؤتمر الأول : مشكلات المنهج فى بحوث العلوم الاجتماعية ، تاريخه من ٢ الى ٥ يناير ١٩٨٣ ، مقر المؤتمر بالمركز القومى ، والجهة المنظمة له وحدة بحوث مناهج البحث ، والجهات التى شاركت فى المؤتمر أساتذة مصريين بصفتهم الشخصية ٠

المؤتمر الثانى : اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى من ٢٦ الى ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، بالمركز القومى ، وقد شارك فى هذا المؤتمر اساتذة مصريين ٠

المؤتمر الثالث : الحلقة الدراسية لبحوث الاعلام فى مصر من ٢٨ الى ٣١ مايو ١٩٨٣ بالمركز القومى ، والجهة المنظمة له وحدة بحوث الرأى العام والاعلام ، المشاركين أساتذة مصريين ٠

مؤتمر مزمع عقده : الدين والمجتمع ، وقد تحدد من بداية سبتمبر ١٩٨٣ ، بالمركز القومى للبحوث أما الجهة المنظمة له فهى وحدة البحوث الدينية والمعتقدات وسوف يشارك فى هذا المؤتمر باذن الله اساتذة مصريون ٠

٢ — مركز بحوث الشرق الأوسط

ندوات :

— ندوة عن قناة السويس ١٩٥٦ — ١٩٨١ ، عقدت فى الفترة من ١٥ — ١٧ مارس ١٩٨٣ ، وتم الاتفاق على أن تقوم جامعة عين شمس (مركز بحوث الشرق الأوسط سمنار التاريخ الحديث بكلية الآداب) بتنظيم عقد هذه الندوة بالاشتراك مع المجلس الأعلى للثقافة والجمعية المصرية للدراسات التاريخية وهيئة قناة السويس وقد قدم خلال هذه الندوة ٢٥

بحثا تناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والاستراتيجية ، ولقد اقترحت الندوة عقد مؤتمر علمى بعنوان (سيناء المستقبل) .

ابحاث وتقارير من المزمع نشرها خلال عام ١٩٨٣

١ ــ بحث نظام الثأر كحقيقة حضارية والضبط السياسى فى سيناء والصعيد والصحراء الغربية ، اعداد د . أحمد محمد عامر (أستاذ العلوم السياسية المساعد ، كلية التجارة ــ جامعة قناة السويس) .

٢ ــ بحث التكنولوجيا والنمط الحضارى دراسة حالة من العريش ، اعداد د. حامد ابراهيم الموصلى (أستاذ التصميم وهندسة الانتاج المساعد بكلية الهندسة ، جامعة عين شمس) .

٣ ــ التقرير النهائى للبحث المشترك بين المركز وكلية علم اجتماع بيلفيد بالمانيا الغربية تحت عنوان :

A – Patterns of Small Peasant reproduction and its destruction : the case of the fellaheen of the Nile delta.

B – Sulsistance Production in Rural Egypt Strategies for development.

٤ ــ Social Studies in Islam.

أعد هذا البحث د. محمد واصل استاذ الأنثروبولوجيا بجامعة برسبان بأستراليا .

٣ ــ مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى

بجامعة القاهرة

١ ــ المؤتمر السنوى لمركز بحوث التنمية والتخطيط ، من ٢٦ الى ٢٧ يناير سنة ١٩٨٣ وكان مقر المؤتمر والجهة المنظمة له مركز بحوث التنمية ، والجهات المشاركة المركز + Mit

٣ ــ المؤتمر السنوى لمركز بحوث التنمية والتخطيط من ٢٥ ــ ٢٦ يناير ١٩٨٢ ، بالمركز وهو الجهة المنظمة للمؤتمر، والجهات المشاركة، والمركز + Mit.

٤ ــ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع

(أ) المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين عام ١٩٨٢ ،
موضوع المؤتمر : الاقتصاد المصرى فى عقد الثمانينات ، تاريخ انعقاده من ٦ ــ ٨ مايو ١٩٨٢ ، مقره الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع بالقاهرة ، المشرف عليه د. رمزى زكى ، معهد التخطيط القومى ، والمشاركون فى المؤتمر والموضوعات :

١ ــ د. رمزى زكى من معهد التخطيط القومى ، الموضوع الذى قدمه : تقييم برنامج التثبيت الاقتصادى .

٢ ــ د. أحمد الصفتى : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، موضوعه : السكان والتنمية وتحدى الثمانينات .

٣ ــ د. محمد محروس : جامعة الاسكندرية كلية التجارة ، موضوعه : مستقبل الطاقة .

٤ ــ د. أحمد حسن ابراهيم : معهد التخطيط القومى ، موضوعه : التكثيف الزراعى .

٥ ــ د. ابراهيم العيسوى : معهد التخطيط القومى ، موضوعه : سكان مصر ومشكلاتها الاقتصادية .

٦ ــ د. على نصار ، معهد التخطيط القومى ، موضوعه : محاذير أمام توجه مصر التكنولوجى .

٧ ــ محمد عبد الشفيع عيسى ، معهد التخطيط القومى ، موضوعه : التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات .

٨ — د. سمير امين : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث ، موضـوعه : النظم الاجتماعية الرأسمالية وديناميكية النظام الدولى .

٩ — د. يوسف والى ، عثمان الخولى ، د. محمد عباس ، استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات .

١٠— د. نادية مصطفى ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الموضوع : مدخل جديد لتقييم وتخطيط هيكل الانتاج الصناعى المصرى فى الثمانينات.

١١— د. عثمان محمد عثمان : معهد التخطيط القومى ، موضوعه : الاقتصاد المصرى على مشارف الثمانينات .

١٢— د. نادية كريم ، جامعة الأزهر ، الموضوع ، توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينات .

١٣— د. حسين بشـير : هيئة قناة السويس ، الموضوع : مستقبل قناة السويس كمصدر للنقد الأجنبى .

١٤— د. جلال امين : الجامعة الأمريكية ، الموضوع : الخطر التكنولوجى على مستقبل الاقتصاد المصرى .

١٥— ا . محمود شـاكر : وكيل محافظ البنك المصرى ، الموضوع : دور البنوك الوطنية فى تعبئة وتنمية المدخرات المحلية .

(ب) المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين

الموضوع : دور الدول فى النظام الاقتصادى المختلط

تاريخ انعقاده ، من ١٢ — ١٤ مايو ١٩٨٣ .

وكان المشاركين فى المؤتمر والموضوعات على النحو التالى :

١ — نحو ترشيد سياسات الأجور والمرتبات فى قطاعات الدولة فى مصر ، د. محمود مختار محمد .

٢ — صنع السياسات الاقتصادية فى مصر ، د. هبه حندوسه بالجامعة الأمريكية .

٣ — الدول والميكنة الزراعية فى مصر ، د. محمد أحمد مندور ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .

٤ — الدولة ومشكلة التسعير الزراعى فى مصر ، د. سعد نصار ، زراعة الفيوم .

٥ — نحو ترشيد الاعفاءات الضريبية ، د. محمد رضا سليمان ، مستشار مساعد مجلس الدولة .

٦ — نحو تأصيل فلسفى لدور الدولة الاقتصادى ، د. محمد عبد الشفيع عيسى ، معهد التخطيط القومى .

٧ — دور الدولة فى تنظيم نقل التكنولوجيا فى ظل الاقتصاد المختلط ، د. عبد الهادى سويفى ، عمر عبد الحى صالح .

٨ — العلم والتكنولوجيا ودور الدولة فى العالم الثالث ، د محمد عجلان ، مستشار الهيئة العامة للتصنيع سابقا .

٩ — المشاكل الجديدة للادارة والتوجيه والتخطيط الاقتصادى فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى ، د محمود عبد الفضيل ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة .

١٠— الاختلالات السعرية وأسس اصلاح نظام الأسعار فى الاقتصاد المصرى المختلط ، د. عثمان محمد عثمان ، معهد التخطيط القومى .

١١— التنمية الصناعية المصرية ودور الدولة فيها ، د. رأفت شفيق ، معهد التخطيط القومى .

١٢ـ دور الدولة فى التصنيع الحربى فى مصر : ملاحظات على تجربتى دولة محمد على والدولة الناصرية ، د. محمد على الدمشاوى ، جامعة أسيوط .

مؤتمرات مزمع عقدها :

(جـ) المؤتمر السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين

موضوعه : الأزمة العالمية وأثرها على دول العالم الثالث
مع اشارة خاصة لمصر

مقرر عقده فى الفترة ما بين شهرى مارس ، مايو ١٩٨٤ .

٥ ـ معهد التخطيط القومى :

أبحاث :

١ ـ بحث المشاركة الشعبية ، (مفهومات أولية وبعض النماذج التطبيقية)، اعداد د. وفاء أحمد عبد الله ، نوفمبر ١٩٨٢ .

٢ ـ بحث العطار وجذور الثقافة فى مجال العلاج ، اعداد د. فوزى عبد الرحيم اسماعيل ، يناير ١٩٨٣ .

٣ ـ بحث عن Feature article : health sector assessoment
اعداد د. أشرف حسونة ، يناير ١٩٨٣ .

سمينار :

١ ـ المرأة والتنمية ، د. سلمى جلال ، المعقب أ . د عبد العظيم انيس ، ١٩٨٣/٥/٣١ .

٢ ـ المشكلات البيئية والتنمية ، د. وفاء عبد الله ، معقب أ . د. سمير غبور ١٩٨٣/٥/١٠ .

٣ — الوعى التنموى كمدخل لتنمية مصر ، د. عبــد الوهاب ابراهيم ، خبير التخطيط بوزارة التخطيط ، ١٩٨٣ .

٤ — نحو منهج بديل لمواجهة مشكلة الاســكان فى مصر ، د. رؤوف فرج صليب ، خبير بمعهد بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى ١٩٨٣ .

ندوات عقدت بالفعل :

— ندوة الاختيار التكنولوجى مشكلة اجتماعية ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ .
وقد تم عرض بعض الأوراق فى هذه الندوة مثل :

١ — التكنولوجيا قضية اجتماعية بعض المحاذير والخبرات عند تقيم المفاهيم الحالية للتكنولوجيا ونقلها الى مصر ، اعداد د. محمد على نصار ، تعقيب ، د. محمد الجوهرى ، د. خضر أبو قورة .

٢ — كما قدم أيضا الدكتور على الدين هلال الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ورقة عمل ، عقب عليها الدكتور سعد الدين ابراهيم بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .

(ب) تقارير عن بعض الندوات والمؤتمرات التى عقدت بالفعل خلال عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ :

المؤتمر التاسع لذكرى طه حسين (*)

بدعوة من جامعة المنيا ، وجريا على عادتها السنوية ، اقامت كلية الآداب مؤتمرها التاسع لذكرى طه حسين فى الفترة من ٨ الى ١١ يناير ١٩٨٣ .

افتتح جلسات المؤتمر د. عبد الهادى الجوهرى أستاذ علم الاجتماع وعميد الكلية بكلمة أشار فيها الى البحث الذى تقدم به طه حسين لنيل درجة دكتوراه الدولة من جامعة السوربون فى يناير ١٩١٨ ، وكان بعنوان : « دراسة تحليلية ونقدية لفلسفة ابن خلدون الاجتماعية »

Etude analytique et critique de la philosophie sociale d'Ibn Khaldoun باشراف عالمى الاجتماع الفرنسيين اميل ديركايم E. Durkheim وسلستان بوجليه S. Bouglé

وقد شارك فى المؤتمر اربعين ونيف من الباحثين ، وعقد ست جلسات ، استمع خلالها للبحوث التى قدمت له من أساتذة وباحثين بجامعات الأزهر والمنيا والقاهرة والاسكندرية والمنصورة والزقازيق بمصر ، واليرموك بالأردن، وفرجينيا بالولايات المتحدة ، واكس آن بروفنس بفرنسا .

توزعت أغلب بحوث المؤتمر حول الدراسات الأدبية واللغوية ، لوحظ فيها غياب الرؤية الاجتماعية ، حيث اولى معظمها اهتمامه بالأدب كظاهرة فنية ، وعنى بعضها الآخر بوضع الأعمال الأدبية وتفسيرها فى نطاق فنى ملون أحيانا بشىء من (الزخرف) الاجتماعى .

(*) أعد هذا التقرير د. محمد حافظ دياب مدرس الأنثروبولوجيا بكلية آداب بنها — جامعة الزقازيق .

بحثان اثنان تميزا بمحاولة التحليل الاجتماعى لموضـــوعهما على تراوح بينهما فى مستوى المعالجة ، هما بحث د. عبد الحميد ابراهيم أستاذ ورئيس قسم اللغة العربية بآداب المنيا حول الشخصية الصعيدية فى كتابات يحيى حقى ، وبحث د. محمد عويس الأستاذ بنفس القسم عن الانسان المصرى فى روايات نجيب محفوظ .

ويعد عبد الحميد ابراهيم واحــدا من الباحثين الرواد القلائل الذين يمتلكون وعى الحس الأنثروبولوجى ومقدرة التحليل الاجتماعى فى دراســاتهم النقدية .

فى بحثه ، استعرض ملامح الشخصية الصـــعيدية عند يحيى حقى كما أوردها فى كتابه « خليها على الله » ، وفى مجموعتيه القصصـــيتين « أم العواجز » و « دماء وطين » ، وكما عايشها أثناء عمله بالصعيد الأوسط فى الثلاثينات .

واستنتج الباحث أن يحيى حقى قد نجح فى التعبير عن الشخصية المكانية وفى ثوب قدرى استطاع به أن يحل الى حد ما مشكلة الخاص والعام أو المحلى والعالمى . لكنه رأى أن هذا النجاح كان محدودا بالملاحظات الآتية :

١ ــ وقف يحيى حقى عند الجانب الظاهرى فى الشخصية الصعيدية .. جانب العنف والقسوة ، ولم يصور الوجه الآخر المكمل لهذا الجانب .

٢ ــ يكتب يحيى حقى صعيدياته من وجهة نظر زائر يرقب ويعلق ، وهـــو ما يفسر قلة الحدث وعدم معايشة التجربة .

٣ ــ أن حتمية الجنس فى صعيديات يحيى حقى تقف عند حد الســـيطرة الحيوانية ، وتختلط بالقتل والحقد والتآمر ، ومن ثم لم يفلسفه فيجعله يفجر أرق العواطف ويدفع به الى الطموح ، ولم يربطه برباط كونى يكون فى النهاية لصالح البشر .

٤ ــ ذكر يحيى حقى أن ميله للتحديد والحتمية قد أضعف من قبضته على الرواية وجعله يؤثر بالقصة القصيرة .

أما بحث د. محمد عويس ، فقد حاول فيه التركيز على صورة الانســـان

المصرى عبر أعمال نجيب محفوظ المتصلة بأحداث النصف الأول للقرن الحالى وتناول الباحث موضوعه من خلال محاور ثلاثة هى : الأسرة والانسان ، وعلاقة الرجل بالمرأة ، والانسان والمستقبل . الا أن المعالجة لم ترق الى مستوى رؤية الانسان المصرى فى مساره وتطوره وتعانقه مع تشابك الأبنية المادية والروحية والعاطفية والحضارية ، ودارت فى فراغ التصور المسبق والتقسيم الجاهز فلم تلمس حرارة هذا الوجود العينى فى سيولته وحرارته وغناه وهمهمة عوالمه .

وتقدم كاتب هذه السطور ببحث عنوانه : « طه حسين ومقدمة ابن خلدون » عن رسالة الدكتوراة التى حصل بها طه حسين على درجته العلمية . وقدم الباحث ملاحظاته التالية :

١ — تأثر طه حسين بالنزعة السوسيولوجية Sociologism عند دوركايم، وهو تأثر واضح بدا فى محاولته اخضاع رؤية الظاهرة الاجتماعية عند ابن خلدون لمواصفاتها كما ناقشها وأوردها ديركايم فى كتابه « قواعد المنهج السوسيولوجى Les régles de la méthode sociologique » ، وكذلك فى نقده لمفهوم التاريخ عند ابن خلدون ، متأثرا فى ذلك بمحاولات أستاذه ديركايم الدائبة لتمييز استقلالية علم الاجتماع . وأخذ عليه أيضا عدم استقلالية المبحث الذى دعا له ، وهو نفس ما كان يسعى اليه ديركايم ويكرس جهده له نحو فصل علم الاجتماع عن الفلسفة والتصورات الميتافيزيقية وغيرهما ، بهدف تحديد موضوعه ومجاله ومناهجه ، وهو ما أدى بطه حسين الى اعتبار المقدمة مدخل الى « الفلسفة الاجتماعية » . وأخذ عليه كذلك مشابهته بين الفرد والمجتمع ، وهو هنا متأثر بأستاذه ديركايم الذى كانت بينه وبين جبرابيل تارد G. Tarde مساجلات فى هذا الصدد ، بحيث يمكن القول أن طه حسين لم يتردد فى قراءة النص الخلدونى انطلاقا من رؤية مدرسة علم الاجتماع الديركايمى ، فى محاولة منه لرصد ما حوته من أفكار .

ونبه الباحث الى أن طه حسين قد انتهى الى نتيجة مغايرة تماما . اذ أنه نقل الفكر الديركايمى الى ابن خلدون ، وبالتالى قيد هذا الفكر بنفس القيود التى كبلت جانب الطموح فى المشروع الخلدونى ، مما يمكن أن يكون

له أثره فى تحديد الدراسات السوسيولوجية المعاصرة بنفس الأطر التى ارتبط بها علم العمران .. تلك الأطر التى تقوم على دمج المنطق الأرسطى والمفاهيم الأرسطية فى الدراسات الكلامية والفقهية الاسلامية ، والتى كانت سائدة فى عصر ابن خلدون ، وأشار اليها طه حسين .

ذلك أن أحد اكبر الأخطاء على طريق دراسة المقدمة ، تكمن فى محاولة تفسير أفكارها بانتزاعها من سياقها المعرفى الخاص ، وقراءتها انطلاقا من رؤية مدارس أو اتجاهات سوسيولوجية معاصرة .

٢ ــ محاولة استيعاب النص الخلدونى عبر منهج الشك الديكارتى ، رغم أن رؤية طه حسين للنص لم تكن كلها تبنياً لفلسفة ديكارتية فى التفاكير ، قدر ما كانت وقوفا عند تخوم الشـك المنهجى لديكارت ، وامتدادا للمنهج العقلى الذى حاول أن يأخذ به نفسه منذ بداية حياته العلمية .

٣ ــ دراسة أفكار المقدمة بكيفية تجزيئية ، وبمعزل عن سياقها العام ، حين ذهب الى أن محور نظرية ابن خلدون هو « موضوع الدولة » ، رغم أن المشروع الخلدونى هو بتعبير صاحبه « تحسسك الواقع العمرانى للكشف عن نواميسه » .

والحق أن دراسة المقدمة بهذه الكيفية يحمل خطر تبسيطها ، وافتقادها رؤية الظلال المتباينة لها ، تلك التى لا يمكن كشفها وتبينها الا عن طريق نظرة تكاملية فاحصة . ولقد كان من نتيجة هذا الأسلوب التجزيئى ، أن (حظى) النص الخلدونى بتفسيرات متعددة ، كل منها حاول ربطه بفرع أو بآخر من فروع العلوم الاجتماعية ، حيث هناك من ذهب الى أن هذا الفكر يمثل فلسفة للتاريخ ، أو علم اجتماع ، أو علم اقتصاد ، أو علم سياسة الى غير ذلك .

ان هذه التفسيرات الشائعة التى تعتمد استئصال موضوعاتها فى النص الخلدونى دون اية رؤية تكاملية ، ودون أية محاولة لتبرير هذا الاستئصال ، كان من نتيجتها تشويه كلية الفكر الذى تحمله المقدمة .

ذلك أن وحدة النص الخلدونى وطابعه التكاملى يظلان مطلبين ضروريين لا يمكن الاســتغناء عنهما ، ولا يجب أن يغيبا عن البال ، حتى مع محاولات استخلاص ما هو فى حكم الفرعى منه .. هذا الاستخلاص الذى لا يمكن انجازه عند ذلك المستوى من العرض والتحليل الذى لا ينتهك وحدة المقدمة وطابعها .

تحية الى جامعة المنيا ، وتحية الى ذكرى طه حسين .



ندوة قناة السويس (*)

بمناسبة اليوبيل الفضى لتأميم قناة السويس (١٩٥٦ — ١٩٨١) ، أقام المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع هيئة قناة السويس وجامعة عين شمس ، ندوة بقصر الزعفران فى الفترة من ١٥ الى ١٧ مارس ١٩٨٣ ، باشراف د. عبد العزيز نوار أستاذ ورئيس قسم التاريخ بآداب عين شمس ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط بها . شارك فى الندوة عديد من الجامعات والهيئات مثل جامعة القاهرة ، وجامعة الزقازيق ، وجامعة المنصورة ، وجامعة المنيا بمصر ، وجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية ، وجامعة شمال الينوى بالولايات المتحدة الأمريكية ، اضافة الى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، وهيئة النقل البحرى ، وهيئة البحوث العسكرية .

خصصت الجلسة الأولى للدراسات الاجتماعية ، ورأسها د. محمود عودة أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بكلية آداب عين شمس ، وشارك فيها د. اسماعيل عبد البارى ببحث عن « دور قناة السويس فى تنمية البيئة المحيطة بها » ، وكاتب هذه السطور ببحث عنوانه : « هيئة قناة السويس — تحليل للجوانب البنائية والوظيفية للهيئة كتنظيم اجتماعى » .

تناول د. اسماعيل موضوعه عبر محاور ثلاثة هى :

١ — التكامل بين عناصر التنمية فى جوانبها البشرية والطبيعية والمادية، وانه ليس هناك أفضلية لأحد هذه العناصر ، من منطلق انه اذا كان الانسان هو المحرك الحقيقى لعملية التنمية ، فان رأس المال يمثل عصب تنفيذها ، فى حين أن الموارد الطبيعية تمثل منطقة الخير التى يحصل من ورائها الانسان

(*) أعد هذا التقرير د. محمد حافظ دياب مدرس الانثروبولوجيا بكلية آداب بنها — جامعة الزقازيق .

حتى رؤوس الأموال اللازمة لحركة التخطيط والتنمية كما يحدث تماما بالنسبة لقناة السويس .

٢ — أبعاد دور التحدى لقناة السويس ، مشيرا الى البعد التاريخى لفكرة انشاء القناة حتى قرار التأميم واستثمارة فى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مرورا بالبعد الفنى والادارى ، انتهاء الى البعد الممثل فى عائد القناة .

٣ — البعد التنموى للقناة ، عبر مفاهيم التحديث **Modernization** والتغيير الاجتماعى والتنمية ، موضحا دور القناة فى تنمية البيئة من خلال مستويين :

(أ) الدور التنموى فى مجتمع هيئة القناة ، باعتباره أحد مظاهر الرعاية التنموية التى تقدمها الهيئة للعاملين فيها عبر الخدمات الدينية والاسكانية والتعليمية والصحية والتأمينية والترفيهية والرياضية والاجتماعية .

(ب) الدور التنموى للقناة فى اطار البيئة المحيطة ، والذى تمثل فى مشروعات الخدمات العديدة التى تقدمها الهيئة لمنطقة القناة بالأخص .

وتعرض كاتب هذه السطور فى بحثه الى محاولة تحديد الأبعاد البنائية والوظيفية لهيئة القناة بهدف تقويم دورها وفاعليتها فى أداء خدماتها .

وتضمنت المحاولة دراسة أنساق الهيئة البنائية ، وهى النسق الادارى ، والنسق الفنى ، والنسق الانتظامى ، والخدمات الأساسية التى تؤديها بواسطة نسق السلطة والتخصص وتقسيم العمل ، اضافة الى تحليل فاعلية الهيئة فى القيام بأنشطتها التى تحقق من خلالها أهدافها .

وتناول كذلك دراسة الميكانيزمات الوظيفية للهيئة الممثلة فى مظاهر السلوك التنظيمى ، ومظاهر التكامل على المستوى الادارى والفنى والنظامى ، وكذلك المعوقات الوظيفية لأنشطة الهيئة ، ومحددات تنميتها الادارية ووسائلها .

واستخلص الباحث ثلاث قضايا نظرية توجه البحث هى :

١ — أن الحاجة لتنمية الهيئة وأنشطتها ترتبط بالزيادة المستمرة فى حجم الخدمات التى تؤديها .

٢ — أن تحقيق الأهداف المعلنة للهيئة يتأثر بتطلعات العاملين ودرجة اشــباعها .

٣ — أن فاعلية الهيئة ومقدرتها على أداء خدماتها تتحدد بمدى تكامل البناء التنظيمى ودعمه للسلوك التنظيمى لأعضاء الهيئة .

وقد اعتمد البحث على مجموعة من الاجراءات المنهجية ، تمثلت فى تناول الهيئة كنسق اجتماعى بتحليل خصائصها البنائية وميكانيزماتها الوظيفية . أما الاجراء المنهجى الثانى ، فتمثل فى المقارنة بين مجموعة الظواهر السلوكية للتنظيم الاجتماعى للهيئة لمعرفة اى من هذه الظواهر يدعم فاعليتها وأدائها الوظيفى لدورها وأيها يكون بمثابة معوق .

أما الاجراء المنهجى الثالث ، فقام على استخدام أسلوب دراسة الحالة Case study للهيئة وكذلك أسلوب تحليل المضمون Content analysis لتقاريرها وسجلاتها ولوائحها ، اضافة الى سحب عينة متنوعة من العاملين على المســتوى الادارى الأعلى (١٢٠ حالة) ومستوى الادارة الوســطة والتنفيذية (٣٠٠ حالة) .

وفى ضوء تحليل بيانات الدراسة الامبيريقية ، اتضح أن فاعلية الهيئة ومقدرتها على القيام بأنشطتها ، قد تحددت من خلال الملامح التالية :

١ — أن مواصفات وحدة التنظيم الأساسية وهى المركز أو الوظيفة ، ليست موجودة بين عدد لا بأس به من العاملين بالهيئة .

٢ — أن الخطوط الرسمية للاتصال بين أجزاء التنظيم تجرى فى اتجاه من اعلى الى اسفل فى شكل تعليمات واوامر تصدر من الادارة الى العاملين .

٣ — ان الهيئة كتنظيم تطبق اساليب للقيادة تقوم على استخدام السلطة والنفوذ ، وتعتمد على الخضوع الكامل من المرؤوسين للرؤساء .

٤ — ان هدف التنظيم يتمثل أساسا فى تعظيم الأرباح ، وهو ما قد يتنافى مع توفير الارضاءات الاجتماعية والظروف المساعدة على تحقيق تطلعات العاملين بالهيئة .

٥ — ان السلوك التنظيمى للهيئة يتحدد فى الغالب بناء على العمليات الداخلية والتكوين الذاتى للتنظيم ، وانه يندر وجود مؤثرات خارجية على هذا السلوك ، وهو ما يوحى بأن تنظيم هيئة قناة السويس شبه منعزل عن مكونات المجتمع المصرى ككل .

وفى النهاية ، أثار الباحث سؤالا يدور حول ما اذا كان التغيير التنظيمى للهيئة فى هذا الحال مطلوبا ، وهو ما رآه أمرا حتميا وضروريا ولازما ، كما أنه عملية مستمرة ومتجددة ، ومن ثم فان المنطق يفرض قبوله ، حيث اتضح من التحليلات ، الحاجة الماسة لتوفير الارضاءات المهنية والاجتماعية للعاملين، عن طريق وضع محك الكفاءة وليس الأقدمية أساسا للترقية ، وتحقيق العدالة فى الأجور والحوافز والاسكان ، ودعم نظام التدريب واعطاء أهمية خاصة لزيادة الوعى القومى عند العاملين ، وتطعيم الادارة العليا بعناصر شابة ، وصياغة نظم مستحدثة تكفل دعم قواعد الضبط ونظم الاتصال .

التحركات السكانية وتأثيرها على نقل الأمراض المتوطنة والتحكم فيها (*)

٢٨ يناير — اول فبراير ١٩٨٣ — كاندى — سريلانكا

عقد المؤتمر فى مدينة كاندى Kandy بسريلانكا فى الفترة من ٢٨ يناير الى ١ فبراير ١٩٨٣ .. وتم تنظيم هذا المؤتمر عن طريق التعاون بين جامعة براد نيا بمدينة كاندى بسريلانكا ومنظمة الصحة العالمية التى مولت المؤتمر بالاشتراك مع البنك الدولى وهيئة التنمية التابعة للأمم المتحدة . وحضر المؤتمر ممثلون لجهات أكاديمية عديدة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وامريكا الشمالية وأوربا ، قدموا جميعا أبحاثا أو أوراق عمل كانت محور المناقشة فى الجلسات العامة أو فى المناقشات داخل المجموعات الصغيرة الثلاث التى ظلت تتحاور على مدى يومين كاملين قبل أن تقدم تقاريرها فى جلسات عامة . ونلخص فيما يلى أهداف المؤتمر ونتائج مناقشاته وتوصياته العامة .

١ — أهداف المؤتمر :

استهدف المؤتمر تجميع خبرات الباحثين فى مجالات عديدة كالطب وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والجغرافيا البشرية وعلم الأوبئة لتحقيق فهم متبادل ومشترك حول اهداف البحث وموضوعاتها فيما يتصل بتأثير التحركات السكانية على نقل الأمراض المتوطنة وكيفية التحكم فى عملية نقل الأمراض بتأثير الاحتكاكات السكانية . وفى ضوء ذلك يمكن أن تتحدد أهداف المؤتمر على النحو التالى :

أ — محاولة الوصول الى تعريفات محددة للمصطلحات المتصلة بهذا الموضوع كالهجرة والسكان والحركة السكانية وخصائص المرض

(*) حضر المؤتمر وكتب هذا التقرير الدكتور احمد زايد .

وعمق الاصابة به وعملية نقل المرض وغيرها من المفاهيم .

٢ — الى أى مدى يمكن ان تؤثر التحركات السكانية على الفرد وعلى المجتمع المحلى ، وما هى امكانية تأثيرها على نقل الأمراض المتوطنة من نقطة انطلاق الهجرة الى نقطة النهاية أو الى كل البقاع التى يمر بها المهاجر (المتحرك) او العكس .

٣ — ما تأثير التحركات السكانية على الضوابط التى توضع أو يمكن ان توضع للتحكم فى نقل الأمراض .

٤ — ما هى أهداف البحوث التى يمكن ان تجرى حول هذا الموضوع بتعاون كافة التخصصات المعنية وما هى الأساليب المنهجية الملائمة التى يمكن أن تستخدمها هذه البحوث .

٢ — نتائج المناقشات :

١ — فيما يتصل بمشكلة تعريف المصطلحات أكدت المناقشات ضرورة التوصل الى اجماع حول هذه التعريفات حيث وجدت أنا هناك بعض الخلاف بين التخصصات المختلفة فيما يتصل بتعريف المصطلحات المختلفة . ولكن بذلت بعض المحاولات لتعريف « التحركات السكانية » على انه المصطلح الأكثر أهمية . ولم يتوصل المناقشون الى حل نهائى لتعريف هذا المفهوم ، ولكنهم نجحوا فى تحديد بعض العوامل التى تؤثر على التحركات السكانية كتغير نظام الزراعة والضغط السكانى وحدوث كوارث طبيعية وانشاء مجتمعات جديدة والانتقال من مكان لآخر بسبب طلب التعليم أو المشاركة فى الاحتفالات أو الحج . كما نجحوا فى تحديد بعض أنماط الهجرة كالهجرة من الريف الى الريف والهجرة من الريف الى الحضر والهجرة من الحضر الى الريف والهجرة من الحضر الى الحضر ؛ وفى تحديد أنماط فرعية داخل كل نمط . ولا شك أن هذه التحديدات سوف تساعد الباحثين على ان يربطوا بين اشكال معينة من الهجرة واشكال معينة من نقل الأمراض المتوطنة ، بحيث تزداد هذه المحددات تنقيحا ووضوحا .

٢ — وأكدت المناقشات أن التحركات السكانية قد تترك تأثيرا على الفرد كما تترك تأثيرا على المجتمع . فالفرد قد يتعرض لأمراض عديدة أثناء تنقله عبر المناطق الايكولوجية أو من اختلاطه مع جماعات حاملة للمرض كما أنه قد يتعرض للارهاق البدنى والنفسى ويعانى من مشـــكلات التكيف . أما المجتمع فانه قد يتعرض لمعتقدات جديدة واساليب ثقافية جديدة قد تؤدى بدورها الى انتشار المرض أو تعطيل برامج الوقاية من الأمراض . هذا فضلا عن أن التغيرات التى تحدث فى نطاق انتشار المرض تفرض على الحكومة والمجتمع اعباء اقتصادية تتمثل فى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمهاجرين . وأكدت المناقشات هنا على أن التحركات السكانية كانت سببا فى نشر كثير من الأمراض المتوطنة خاصة الملاريا والأمراض الطفيلية . ويصبح نشر المرض أكثر خطورة عندما يكون لدى حاملى المرض حصانة ضد المضادات الحيوية المختلفة . وظهر اهتمام خاص هنا بالمشكلات الصحية للاجئين خاصة فى جنوب شرق آسيا والذين تزايدت اعدادهم بعد الحرب فى كمبوتشيا وبعـــد الغزو السوفيتى لافغانستان .

٣ — وعند مناقشة الجوانب الاجتماعية والثقافية للتحركات السكانية أكد اعضاء المؤتمر — حتى أولئك الذين ينتمون الى تخصصات أخرى — على أن هـــذه منطقة مهملة — برغم أهميتها — فى بحوث التحركات السكانية . فالجوانب الاجتماعية والثقافية وما تتضمنه من اتجاهات ومن أساليب سلوكية قد تؤثر على نقل المرض للآخرين أو اكتسابه منهم . والأهم من ذلك أنها قد تؤدى الى فشل أى ضـــوابط وقائية تفرضها الدول والحكومات من أجل منع انتشار الأمراض . واكدت المناقشات هنا ضرورة النظر الى المشكلة نظرة تكاملية بحيث يشتمل الاهتمام الناس (الذين يتحركون من مكان لآخر وحتى الذين لا يتحركون ولكن لهم صلة بالذين غادروا المكان) وخصائصهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأشكال الحركة التى قد يخضـــعون لها وناقل المرض والبيئة التى ينقل منها أو ينقل اليها المرض . ويتطلب ذلك الفهم تعاون تخصصات مختلفة فى بحوث متداخلة التخصصات **interdisciplinary** وليست مجرد متعددة التخصصات **multidisciplinary**

٤ — وفيما يتصل بالبحوث ومناهجها اكدت المناقشات ضرورة أن تغطى البحوث المراحل المختلفة لحركة المهاجر والتى تحددت فى أربع مراحل : مرحلة ما قبل الحركة ثم أثناء الحركة ثم فترة التكيف فيما بعد الاستقرار فى المكان الجديد مباشرة . وأكدت المناقشات على ضرورة الاستعانة بالمناهج الكمية والكيفية فى جمع البيانات واثارت عديدا من المشكلات حول التمويل وتنظيم فريق البحث وتنفيذ البحث فى ظروف قد تكون صعبة محفوفة بالمخاطر . وتوصلت المناقشات الى انه من الصعب اجراء بحوث فى مناطق متعددة وظروف مختلفة من خلال نموذج واحد ؛ وظهر هنا الرأى الذى تبناه المؤتمر وهو أن كلمرض من الأمراض قد يتطلب نموذجا يختلف عما يتطلبه المرض الآخر فى ضوء موقع الهجرة وطبيعة الحركة وطبيعة المرض نفسه ؛ الأمر الذى يبرز أهمية دراسة الأمراض فى سياقات مختلفة حسب طبيعة الظروف السائدة .

٣ — التوصيات :

اهتمت توصيات المؤتمر بنفس الموضوعات التى ظهرت من خلال المناقشات والأوراق التى ألقيت فى المؤتمر . وتنقسم التوصيات الى مجموعات تتصل بنظام جمع المادة والتخطيط للتحركات السكانية وضبطها .

١ — فيما يتصل بجمع المادة أوصى المؤتمر بضرورة اجراء تعدادات منتظمة تقدم معلومات عن الجوانب الديموجرافية والصحية . وضرورة اتاحة المعلومات للسكان فيما يتصل بعناصر المخاطرة التى ترتبط بتحركاتهم مع تعريف المسافرين بالموقف الدولى والقومى فيما يختص بالأمراض ونظم التطعيم .

٢ — فيما يتعلق بالتخطيط للتحركات السكانية أوصى المؤتمر بضرورة حساب النتائج المحتملة لأى حركة سكانية قبل حدوثها خاصة فيما يتصل بالمخاطر الصحية . واذا لم يتم تقييم الموقف على هذا النحو يجب وقف حركة الهجرة .

٣ — فيما يتصل بضبط عملية نقل المرض كاحد النتائج المحتملة للحركة السكانية أوصى المؤتمر بما يلى :

— ضرورة عقد لقاءات دولية واتفاقات دولية للتحكم فى الحركة السكانية على مستوى العالم .

— يجب تطوير نماذج تتنبأ بنوعية السكان الذين يمكن أن يقعوا فريسة أمراض معينة بسبب الهجرة .

— يجب أن تعتمد برامج الوقاية لأعلى أفراد متخصصين فى الشئون الصحية فقط بل يجب أن تستفيد أيضا من خبرات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافيا والاقتصاد .

— يجب أن تتم كشوف دوريه على المهاجرين الجدد وأن يعالج حملة الميكروبات بسرعة وأن تستخدم المواد الكيمائية فى تنظيف المناطق من الأوبئة . ويجب أن توضـــع ترتيبات خاصة لزيارة الأطباء فى المناطق الموبوئة مثل ترتيب بطاقات صحية للسكان واعطائهم معلومات عن استخدام الأدوية .

ولعل مؤتمر كهذا وتوصيات كهذه أن تدفع الباحثين فى مختلف البلدان الى العناية بهذا الموضوع الهام ولكن شريطة أن يتجه الاهتمام نحو المهاجرين انفسهم بحيث تكون سعادتهم ورفاهيتهم وصحتهم هى الهدف النهائى لأى بحث يجرى فى هذا الموضوع . ذلك أمر حيوى ، لأن كثير من المناقشات التى دارت فى المؤتمر توحى بأن المهاجرين هم حاملوا المرض اينما حلوا ويجب علينا — المجتمعات الغنية والطبقات الغنية — أن نحمى انفسنا من شرورهم ومن أمراضهم . اذا كان الأمر كذلك فان العلم سوف يسخر الخدمة غير انسانية . يجب أن تقلب المائدة على رؤوس من يرفعون هذا الرأى ، بحيث اذا ما ظهر اهتمام بحثى حول هذا الموضوع فانه يتجه فى المحل الأول نحـــو حماية المهاجرين من شرور ومخاطر المجتمع الذى يهاجرون اليه فيســـلبهم صحتهم وعافيتهم وحياتهم من فرط ما يقومون به من أعمال وما يتعرضون له من مشكلات . هذه هى المهمة الحقيقة للعلم .



تقرير عن مؤتمر

History and peasant consciousness in South-East Asia

التاريخ ووعى الفلاحين فى جنوب شرق آسيا (١)

عرض وتعليق / محمد عبد النبى (*)

عايشت مجتمعات الفلاحين فى معظم بلاد العالم — وبصفة خاصة منذ منتصف القرن العشرين — أحداثا هامة ، ولعب الفلاحون دورا ملحوظا فى العديد من الثورات الكبرى ؛ فى الصين وكوبا وفيتنام وغيرها من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (٢) . ولقد كان نجاح مثل هذه الثورات — التى تعد ثورات فلاحية فى المحل الأول — بمثابة ضربة قاسمة للتراث النظرى السائد حول الفلاحين والمجتمعات الفلاحية سواء الماركسى منه أو غير الماركسى على حد سواء . فمن المعروف جيدا أن ماركس لم يعول فى كتاباته كثيرا على الدور الذى يمكن أن يلعبه الفلاحون فى الثورة ؛ بل وتشكك فى قابلية الفلاحين للمشاركة السياسية ، وبلغ به الحد بأن وصفهم « كسلة بطاطس » a sack of potatoes ، ولم ير لهم دورا فى النضال السياسى الا من خلال الارتباط بطبقة العمال او البروليتاريا أو بقوى اجتماعية أخرى تقودهم وتوجههم فى النضال (٣) . وعلى الجانب الآخر نجد أن الأعمال الانثروبولوجية اوظيفية التقليدية الغربية التى اهتمت بدراسة الفلاحين لم تختلف كثيرا فى نظرتها للفلاحين عن هذه النظرة ؛ حيث تؤكد اعمال كل من ردفيلد وورث ، وسوروكن وزمرمان (٤) — وهى الأعمال التى وجهت دراسات معظم علماء الاجتماع الامريكان ، ومن تتلمذ على أيديهم من علماء الاجتماع فى مناطق أخرى عديدة من العالم لفترة طويلة — وبصورة رومانسية على التناغم والتجانس والهدوء والاستقرار الذى يميز الحياة الريفية وأسلوب معيشة الفلاحين ، وقدريتهم وسلبيتهم ولامبالاتهم السياسية .

(*) مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

وفى الحقيقة لم تعد هناك حاجة لتقديم مزيد من الانتقادات لمثل هـــذه الأفكار أو الرؤى الارثونكسية أو التقليدية ؛ حيث أن الواقع الاجتماعى الراهن فى المجتمعات الريفية يكشف عن عدم صدقها الامبيريقى وبالتالى عدم كفاءتها النظرية لتحليل الأحداث الدائرة فى المجتمعات الريفية . ومن الثابت أن مجتمعات الفلاحين لم تكن معزولة — سواء فى السياق التاريخى أو المعاصر — عن مجريات الأحداث الدائرة حولها على المستويات القومية ايضا ، كما أنها لم تخل من اشكال التباين وانماط الصراع ، وديناميات التفاعل والحركـــة والتغيير . بيد أن انعكاس هذه الدينامية وسرعة حركة التغير فى المشاركة فى الأحداث الثورية بمثل هذه الدمورة الواســـعة النطلق لم يكن ســـوى استجابة مباشرة لشدة وطأة التغلغل الرأسمالى العالمى فى هذه المجتمعات ، وتزايد حدة التمايز الاجتماعى وما ارتبط بذلك من تزايد وطأة الأعباء التى يتحملها الفلاحون بشكل يفوق طاقاتهم ، وهو الأمر الذى يفسر مثل هذه الثورات البركانيـــة فى المجتمعات الفلاحية والسرعة الرهيبة فى التغيرات الدائرة فى مثل هـــذه المجتمعات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهو الأمر الذى تجاوز مجرد الاطاحة بالأطر النظرية السائدة أصبح يزلزل أقدام القوى الاجتماعية العالمية والقومية المسيطرة ايضا .ولعل انعقاد مثل هذا المؤتمر يعد فى حد ذاته مؤشرا على ذلك .

والملاحظ أن معظم مجتمعات الفلاحين فى جميع بلدان العالم تشـــهد تحولات سريعة ومتلاحقة فى نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتؤدى مثل هذه التغيرات بالطبع الى احداث تأثيرات هامة ومتباينة فى الوعى والجوانب الثقافية بهذه المجتمعات تتمفصل مع التيارات الاقتصادية والاجتماعية القائمة . وعلى الرغم من أن نتائج العديد من البحوث الامبيريقية التى اهتمت بدراســـة هذا الجانب قـــد أشارت — سواء بصورة صريحة أو ضمنية — الى بعض جوانب الاستمرار والتغير فى وعى وثقافة الفلاحين ؛ الا أنه مازالت هناك فجوة واســـعة فى المناقشات النظرية الخاصة بهذا المجال ؛ تعكس التباين القائم بين مختلف التيارات النظرية فى علم الاجتماع والمناقشـــات المرتبطة بقضايا التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث بصفة عامة .

ولقد ظهرت بعض الأعمال التى سعت لتقديم مفاهيم تصلح لتحليل

السلوك السياسى ووعى الفلاحين (٥) . غير أن معظم هذه الدراسات مازالت ذات طابع أنثروبولوجى وتعانى من فقر واضح فى أطرها النظرية ، ولم تتطرق لتحليل لسرعة التى تتم فى اطارها عمليات التغير ، أو بطء الحركة التى تختفى فى اطارها عناصر الثقافة الأصيلة أو القديمة فى ثقافة الفلاحين ، او تحليل الصور الجديدة التى تأخذها الممارسات القديمة . هذا فضلا عن ان مثل هذه الدراسات غالبا ما تكون دراسات اثنوجرافية وصفية غير تاريخية يتم التأكيد فى معظمها على الجوانب الدينية والثقافية التقليدية وما تتميز به من طرافة أو ندرة . أو أنها تأخذ صورة ميكانيكية تقوم على اساس فكرة « الانعكاس » فى النظرية الماركسية وبالتالى تنظر لمثل هذه العناصر من مكونات البناء الفوقى على أنها مجرد ظاهرة لاحقة epiphenomenon فحسب .

ان فكرة مثل « تصور الخير المحدود » (٦) the image of limited good التى تؤكد على نظرة الفلاحين الضيقة للعالم ، وتمركزهم حول الذات ، ورجعيتهم ، وأشكال الحقد والغيرة السائدة بينهم تفشل بصورة واضحة فى الكشف عن الجوانب الدينامية والامكانيات الايجابية الكامنة فى وعى الفلاحين ، والتى تظهر فى الغالب فى اللحظات الحاسمة من التاريخ . ومن ناحية أخرى فان مفهوم « الاقتصاد المعنوى » (٧) moral economy الذى يؤكد على عدم رغبة الفلاحين فى المغامرة ، وتفضيلهم البقاء على حافة الخطر أو الفقر على الدخول فى أعمال غير مضمونة النتائج أو العواقب ؛ يفشل هو الآخر فى تفسير العديد من انماط سلوك الفلاحين ، نظرا لاغفال انصاره التباينات الاجتماعية القائمة فى المجتمعات الفلاحية ، وحرصهم على تأكيد التكافل الاجتماعى الذى يرون أنه كان يميز المجتمعات الفلاحية فى تكوينات ما قبل الرأسمالية ! . وفى مقابل مفهوم الاقتصاد المعنوى يطرح غالبا مفهوم الاقتصاد السياسى الفلاحين (Political economy of Peasant حيث طور popkin وجهة نظر فى الاقتصاد الفلاحى وسلوك لفلاحين مناقضة تماما لفكرة أنصار الاقتصاد المعنوى . يرى بوبكن أن الفلاحين لا يسعون الى مجرد الحفاظ على وجودهم فوق حافة الخطر أو الفقر فحسب ، بل انهم يكافحون باستمرار لتحسين أوضاعهم ، بل ويخططون

لاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل أيضا .. ويؤكد انصار الاقتصاد لسياسى على التعارض بين اهتمامات الأفراد الخاصة والاهتمامات الجمعية للمجتمع القروى ، ويرون أن الفلاح فى سعيه للموازنة بين اهتماماته الخاصة والاهتمامات الجمعية سوف يعطى الأولوية لاهتماماته الاسرية ويفضلها على الاهتمامات الأخرى ، وأن المعايير القروية ليست ثابتة وانما تواجه تحدى وتغير دائمين .

وهناك أعمال أخرى سعت لتوضيح مدى ارتباط الأيديولوجية وأنماط الفكر بأسلوب حياة الفلاحين ، وقدمت مفاهيم أخرى عديدة كمفهوم great and little tradition (٩) ، ومفهوم الانتاج واعادة الانتاج المعيشى (١٠) subsistence production and reproduction ، ومفهوم الجماعات الاستراتيجية (١١) strategic groups كأدوات تحليلية لفهم أسلوب حياة الفلاحين ، وتفسير أنماط الوعى والسلوك لسياسى ، واشكال الصراع الاجتماعى السائدة فى المجتمعات الفلاحية ، ومجتمعات جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص .

وبالرغم من تعدد المحاولات التى تسعى لتحليل أنماط لوعى والثقافة والسلوك السياسى للفلاحين ، الا أن المجال لا يزال يفتقر الى الدراسات المقارنة ، بالاضافة الى وجود العديد من لقضايا المرتبطة كتلك الخاصة بدينامية العلاقة بين الفلاحين والدولة ، ومدى التفرد النسبى لجوانب الوعى والثقافة الشعبية السائدة فى المجتمعات الفلاحية ، وكيف تستخدم عناصر هذه الثقافة من جانب الفئات والطبقات المختلفة لتحقيق أهداف متباينة أو متعارضة ، وصور وديناميات الصراع الثقافى فى هذه المجتمعات ، وهى كلها أمور لا تزال فى حاجة الى دراسات تفصيلية تتجاوز الذات النظرى الارثوذوكسى والتقليدى السائد ، وتطور لنفسها أطر نظرية وتبتدع أساليب منهجية جديدة تكون أكثر كفاءة فى فهم ظاهرة الوعى والثقافة فى المجتمعات الفلاحية .

واذا انتقلنا من هذه الخلفية العامة لموضوع المؤتمر وحاولنا عرض وتحليل أعماله ، فاننا نجد أن الهدف الرئيسى المعلن يلبى حاجة ملحة فى هذا المجال وهو محاولة تجاوز التراث القروى السائد فى دراسات الفلاحين ،

والسعى لتطوير أطر نظرية بديلة تصلح لتحليل أشكال التغير وأنماط التحول فى وعى وثقافة الفلاحين باعتبارها قوة اجتماعية ملموسة على المستويين التاريخى والمعاصر . وفى اطار هذا الهدف تحددت قضايا عامة تدور حولها أعمال المؤتمر هى :

١ — كيف يمكن معالجة قضايا الايديولوجية والوعى والثقافة الشعبية للفلاحين بأشكالها المختلفة فى اطار نظرية أو نظريات للتكوينات الاجتماعية ، وداخل تكوينات تاريخية محددة ؟ وما هو الوزن النسبى الذى يجب أن يعطى لمثل هذه العناصر ، ويمكن التأكيد عليه عند دراسة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات الفلاحية المعاصرة .

٢ — ما هى طبيعة وأشكال الايديولوجية وأنماط الوعى الرافض التى تتشكل تاريخيا فى المجتمعات الفلاحية .

٣ — كيف يمكن فهم أنماط المقاومة والاستمرار وأشكال الاحياء الواضح للعناصر الثقافية والممارسات الايديولوجية السائدة فى المجتمعات الريفية . وكيف تتخذ الممارسات القديمة معان وأشكال جديدة يمكن فى اطارها الكشف عن عناصر الثبات والتغير فى أنماط الفكر وأشكال الوعى السائدة فى مجتمعات الفلاحين .

٤ — طرح قضايا وتساؤلات تساعد على صياغة مفاهيم وتطوير فروض جديدة ، وتحديد أسلوب استخدامها اجرائيا فى بحوث مستقبلية .

ولقد تركزت الاتجاهات العامة للأوراق والبحوث التى قدمت للمؤتمر والتى بلغت ستة عشر بحثا وورقة عمل حول مجموعة من النقاط يمكن عرضها على النحو التالى :

١ — أدى التغلغل المتزايد لاقتصاديات السوق market economy الى تغير واضح فى وعى وثقافة الفلاحين كما يظهر فى تزايد التطلعات الاستهلاكية Consumerism ، وظهور عقليات السوق market mentality

وتزايد الشعور بالاغتراب والاستغلا ل، واضمحلال القيم المعيشية التقليدية ، وتزايد الاتجاه نحو الفردية .

٢ ــ التأكيد على الدور الذى تلعبه الدولة بأجهزتها المختلفة فى تشكيل وتوجيه ــ سواء بلورة أو تسطيح أو تزييف ــ مضمون الوعى وعناصر الثقافة السائدة لدى لفلاحين ، والأهمية النسبية لاشكال الايديولوجية المسيطرة فى المجتمع الاكبر بالنسبة لمضمون وعى الفلاحين ، كما هو الحال فى سيادة بعض الرؤى القومية أو العنصرية أو الاشتراكية فى بعض مجتمعات جنوب شرق آسيا .

٣ ــ أشكال الرفض ومظاهر المعارضة والاحتجاج التى تتبدى فى وعى وثقافة الفلاحين ، والتى يعبرون عنها وتظهر فى ممارسات حياتهم اليومية ، ودمراعهم من أجل كسب لقمة العيش . وطبيعة هذه الأشكال وأنماط تكاملها مع أساليب اعادة المجتمعات الفلاحية انتاج ذاتها ، والتى تضمن فى اطارها استمرارية بقاءها أمام طغيان العالم الخارجى والهيئات الحاكمة ، وما يصاحب ذلك من تشكيل نظم وقطاعات غير رسمية **informal** وألوان للصراع الرمزى **sympolic struggle** تحقق لهم ذلك (١٢) .

٤ ــ المظاهر التاريخية لوعى الفلاحين فى أوقات الأزمات كما تتبدى فى حركات الفلاحين . والسطو انجماعى **Social banditry** ، والانتفاضات المسلحة . والمشاركة فى الحركات والتنظيمات الثورية التى تقودها قوى اجتماعية أخرى (١٣) .

٥ ــ تعايش انماط متعارضة من الوعى لدى الأفراد وبين الفئات وداخل الشرائح فى المجتمعات لريفية فى آن واحد (الاقطاعية / الرأسمالية ، الطبقة / السلالة ، المحلية / القومية ، الفردية / الجماعية ، الدينية / العلمانية /) وهو الأمر الذى يكشف عن ازدواجية الوعى ، وتشتته أو عدم تبلورة حول عناصر محددة .

٦ — المدى الذى يمكن فى اطاره لأشكال الوعى وأنماط الثقافة أن تعكس صور التباين القائم فى المجتمعات الفلاحية ، وأوضاع ما يوجد بها من طبقات وفئات أو شرائح اجتماعية . والى اى حد تعمل مثل هـــذه الأشكال من الوعى على تجاوز مثل هذه التباينات أو تؤدى الى تعميق وجودها فى المجتمعات الفلاحية .

وقد أكدت جميع الأعمال التى قدمت للمؤتمر وبوضوح وجود اتجاهات عامة للتغير فى معظم بلاد العالم — مع التسليم بوجود بعض التباينات الاقليمية — تقوم على أساس تدمير الاقتصاد الطبيعى destruction of natural economy بهذه المجتمعات على أثر التغلغل المتزايد لاقتصاديات السوق تحت وطأة التوسع المستمر للنظام الرأسمالى العالمى الأمر الذى أدى الى تقلص أنماط الانتاج المعيشى بهذه المجتمعات وتحول الجزء الأكبر من النشاط الزراعى الى عملية تجارية Commoditizatiin وقد واكب ذلك التحول تدمير العديد من النظم الاجتماعية المحلية الاصيلة بهذه المجتمعات واضمحلال أشكال معينة من الوعى واختفاء عناصر ثقافية وتحوير البعض الآخر لتأخذ صورا وأشكالا جديدة تتلائم مع العناصر الثقافية وانماط الفكر الوافدة التى ارتبطت بظهور أنشطة معينة ، وفئات اجتماعية لها مصالح واهتمامات متباينة تسعى للافادة من عناصر الثقافة الأصيلة والمزواجة بينها وبين بعض عناصر الثقافة الوافدة لتحقيق أكبر قدر من اهتماماتها الخاصة . وكيف تلعب أجهزة الدولة وطبيعة نظم الحكم السائدة دورا محوريا باعتبارها الوسيط الذى تمر من خلاله اساليب التغلغل وأشكال التأثير الوافدة من النظام الرأسمالى العالمى الى مجتمعات الفلاحين ، وكيف يمكن لأجهزة الدولة ان تعمل على تسهيل هذه المهمة أو تعويقها وجعلها فى أقل حد ممكن وفقا لنوعية الطبقات الحاكمة ووضعها فى العلاقات الدولية .

وعلى الرغم من اهمية مثل هذه الأفكار والمضامين التى تعكسها أعمال المؤتمر ، وتمتعها بصدق انطولوجى واضح يعكس الواقع المعاش فى المجتمعات الفلاحية ، الا اننى أرى أنها لا تزال تهضم الفلاحين بعض حقوقهم ، وأنها

لا تعدو فى نظرى سوى أن تكون « رؤى عن بعد » ترى المجتمعات الفلاحية اما كسفينة فى عرض البحر تتعرض لعاصفة ولا تملك سوى السير فى أتجاهها !! (١٤) أو ككهل ذو جدة ودماثة خاق يقبع فى عقره هادئا مطمئنا ، وعلينا أن لا نزعجه فى خلوته ونتركه وشأنه يستمتع بأساليب حياته الأصيلة المتوارثة !! . ولم تسع أى من هذه الأعمال الى محاولة فهم وعى وثقافة وسلوك الفلاحين فى ضوء المنطق الداخلى inner logic وما له من معنى ذاتى inner meaning ينبع من ويرتبط بالواقع الاجتماعى — الاقتصادى لحياة الفلاحين . يعبر عن نفسه فى الذاتية المتبادلة intersubjectivity القائمة بين جماعات الفلاحين ومختلف فئاتهم الاجتماعية ، وبينهم وبين العالم الخارجى وخبرتهم فى التعامل معه من جهة ، وادراكهم لأفضل السبل ملاءمة للابقاء على حياتهم والدفاع عن وجودهم وحماية مصالحهم . وهو الأمر الذى يحدد على ضوئه الفلاحون رؤيتهم للأحداث وردود أفعالهم تجاهها ، يكشف عن نفسه فى اطار ظروف صراعات حياتهم اليومية every day struggle وفى اضفائهم للمعانى والرموز على سلوكهم الموضوعى فى المواقف المختلفة .

باختصار يجب أن لا تخفى علينا المضامين الأيديولوجية لمثل هـــذه الرؤى الجديدة البراقة ، فبينما لا تترك النظرة — التى تسور بصفة عامة فى أعمال Frank and Wallerstein وأتباع نظرية التبعية والنظام الرأسمالى انفكاك من قبضة النظام الرأسمالى العالمى وهيمنته ، وبالتالى فليس عليهم سوى السير فى فلك القوى الرأسمالية المتروبولتيانية واتباعها من الطبقات المحلية الحاكمة فى طريق التحول الرأسمالى مع نغمة اشفاق وأسى واضحة تســـود أعمال هؤلاء على مجتمعات العالم الثالث نظرا لصعوبة الطريق واختلاف الظروف التى وجدت فيها هذه المجتمعات عن ظروف الدول المتقدمة ! ، فان الرؤية الأخرى التى تسور الاعمال الانثروبولوجية ذات التوجيه المادى تعنى « رفع اليد » والتخلى كلية عن مجتمعات الفلاحين وبلدان العالم الثالث وتركهم لكى يظلوا على فطرتهم بعيدا من تدخلات العالم الخارجى المدمرة ،

بأسلوب آخر أى الابقاء على حالة التخلف القائمة والتنصل من التبعات التاريخية وأساليب نهب الاستعمار والطبقات المسيطرة لثروات البلدان المتخلفة وجماعات الفلاحين مما أفضى بهم الى حالتهم الراهنة .

وتبقى الحقيقة واضحة وهى أن مجتمعات الفلاحين تعايش فى المرحلة الراهنة تغيرات سريعة ومتلاحقة يصعب التنبؤ بمستقبلها سواء على مستوى البناء الاقتصادى — الاجتماعى أو السياسى — الثقافى ، ولعلنا فى مصر أحوج ما نكون لمثل هذا المؤتمر وهذا النوع من الدراسات للكشف عن ديناميات التحول الثقافى واشكال الوعى لدى الفلاحين المصريين وبصفة خاصة على أثر التحولات المجتمعية التى طرأت على المجتمع المصرى وتعرضه لمزيد من تغلغل النظام الرأسمالى العالمى بل وفتح الباب على مصراعيه أمامه فى ظل سياسة الانفتاح (١٥) .

الحـــواشى

(١) عقد هذا المؤتمر فى اليابان فى الفترة من ٢٠ — ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ ، وشارك فى أعماله العديد من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد والاثنولوجيا من العديد من جامعات أوربا وأمريكا وجنوب شرق آسيا واليابان . وقد قدمت للمؤتمر ستة عشرة بحثا وورقة عمل تتناول وعى الفلاحين فى أجزاء مختلفة من دول جنوب شرق آسيا . وقد اتيح لى فرصة الحصول على أعمال المؤتمر ، ولقاء بعض الأعضاء المشاركين فيه . وهو الأساس الذى تم وفقا له تقديم هذا العرض والتحليل .

(٢) أنظر :

Wolf, E. Peasant Wars of twentieth century, London, 1970.

(٣) للوقوف على صورة واضحة حول كتابات ماركس عن الفلاحين راجع :

Duggett, M. Karl Marx. On peasant, Journal of peasant studies, Vol. 2, No. 1, 1974, pp. 159-255.

(٤) انظر عرضا نقديا وافيا لأفكار هؤلاء العلماء فى :

محمود عودة ، **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع** ، مكتبة سعيد رافت ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، وكذلك محمد الجوهرى ، **علم الاجتماع الريفى والحضرى** ، دار المعارف ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٥) انظر عرضا لبعض هذه الدراسات فى :

Newby; Howared (ed)., International Prespectives in Rural Sociology, N. Y., 1978.

وكذلك فى أعمال كل من :

Erick Wolf, James scott, Teodor Schanin, Hamza Alavi Semuel Popkin and others.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول فكرة الخير المحدود أنظر :

Fhoster; George, Peasant Society and the Image of Limited good, American Anthoropologist, vol. 27, 1965, pp. 293-315.

(٧) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول فكرة الاقتصاد المعنوى انظر :

Scott, James, **The moral economy of the peasant,** Yale Uni. Press, 1976.

(٨) للوقوف على مضمون افكار بويكن popkin حول الاقتصاد السياسى للفلاحين أنظر :

Popkin, S. The Rational peasant : the political economy of peasant society, **Theory and Society,** Vol. 9, No. 8, 1980, pp. 411-471.

(٩) مؤدى هذه الفكرة أن هناك أنماط سلوكية عامة تحكمها معايير جمعية تسود مجتمع القرية ، والحدس المشترك ، ويتصرف فى اطارها الأفراد فى المواقف العامة والأحداث الكبرى الهامة ، وهى ما يطلق عليه « التقليد الكبير » great tradition أما التقليد الصغير Little tradition فهو عبارة عن انماط السلوك اليومية المتكررة فى ممارسات الأفراد خلال

مجرى حياتهم اليومية على المستوى الشخصى أو ضيق النطاق . وهى فكرة قديمة فى التراث ترجع فى الأصل لاعمال دوركايم وفكرته عن التمثلات الجمعية وظهرت بصفة خاصة فى أعمال روبرت ردفيلد عن المجتمع القروى وثقافته . وتجدر الاشارة فى هذا المجال الى أن أقدام العديد من الدارسين الغربيين بصفة عامة وبعض الانثروبولوجية بصفة خادمة على صك واستخدام مثل هذه المصطلحات والمفاهيم الجديدة للتعبير عن معان ومضامين قديمة يعكس فى ذاته فقر هذه الدراسات وعجزها عن تجاوز أطرها النظرية الكلاسيكية من جهة وعدم قدرتها على تحليل لواقع القائم فى المجتمعات محل الدراسة ، بل ويكفى القول ان مثل هذه الدراسات تعد فى جانب أحد أساليب تزييف فهم الظواهر المدروسة وتمييع القضايا الأساسية ليتحول الخلاف من الأدل الى الشكل ، من قضية الدراسة الى قضية استخدام المصطلحات وهكذا .

(١٠) أنظر :

Evers, H.D. Urban and Rural Subsistence Reproduction : A theoritical outline, working Papers, Dpt. of Sociology of Development planning, Bielefeld Uni., 1981.

(١١) أنظر :

Evers, H. D. Group Conflict and Class Formation in South-East Asia, In Evers (ed.) Modernization in South-East Asia, Oxford Uni : Press, 1975, pp. 108-131.

(١٢) ومن الجديد بالذكر أن مثل هذا النمط من الفهم يسور أيضا فى أعمال جماعة بيليفيد لدراسات التخطيط للتنمية ، حيث نجد أن معظم هذه الأعمال — والتى لا تعدو سوى أن تكون انثروبولوجية ودمفية ذات مسحة مادية — تهتم بالكشف عن أساليب واشكال تغلغل penetration عناصر السوق الرأسمالى العالمى فى مجتمعات الفلاحين ودول العالم الثالث بصفة عامة ، واشكال تكامل integration هذه العناصر المفروضة الوافدة مع البناءات المحلية لهذه المجتمعات . ولذلك نجدها تركز على أنماط الاقتصاد المعيشى ، والقطاعات غير الرسمية القائمة بهذه المجتمعات ، والتى يطورها الأفراد والجماعات كشكل من أشكال ردود الفعل ومظهر من مظاهر الاحتجاج

على تدخل وطغيان العالم الخارجى وتهديده المستمر لأسس وجودهم وعناصر استقرارهم . وتشكك مثل هذه الدراسات فى كفاءة استخدام مفاهيم معينة كنمط الانتاج او الطبقة فى فهم وتفسير هذه المجتمعات ، وتستخدم بالتالى مفاهيم أخرى بديلة كنظم الانتاج ، والجماعات الاستراتيجية وترى أن مثل هذه المفاهيم اكثر واقعية واقترابا فى فهم وتشخيص الواقع الاقتصادى — الاجتماعى فى بلدان العالم الثالث .

(١٣) ولقد تناول باحث مصرى هذا الموضوع وعالجه بتفصيل فيما يتعلق بالمجتمع المصرى ، راجع : مجدى حجازى ، المشاركة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل لكل من ثورة عرابى ، وثورة ١٩١٩ ، وأحداث كمشيش ، رسالة مقدمة باللغة الألمانية للحصول على درجة الدكتوراة من كلية علم الاجتماع ، بجامعة بيليفيد بألمانيا الغربية ، مايو ١٩٨٣ .

(١٤) وهو تصور لا يختلف فى نظرى فى أهدافه ومضامينه الايديولوجية عن أفكار أنصار نظرية التحديث الغربية بشكلها التقليدى modernization theory سوى فى انه يأخذ شكلا آخرا أقل صراحة وأكثر خبثا .

(١٥) للوقوف على عناصر نموذج نظرى يمكن أن يتخذ كأساس لدراسة أنساق القيم وظروف تشكلها وتغيرها ، مع دراسة ممتازة للتغيرات التى طرأت على أنساق القيم وأشكال الأيديولوجية وانماط الوعى فى المجتمع المصرى خلال فترة السبعينات انظر :

سمير نعيم : أنساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، الكويت ، مايو ١٩٨١ ، وكذلك لنفس الكاتب ، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى منذ أوائل السبعينات على أنساق القيم ومستقبل التنمية ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الأول ، لسنة الحادية عشر ، ١٩٨٣ . وتجدر الاشارة أننى أقوم باعداد دراسة فى الوقت الراهن حول هذه الظاهرة ، بعنوان : الوعى الاجتماعى لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصرى ، وهى عبارة عن رسالة مسجلة للحصول على درجة الدكتوراة من كلية الآداب جامعة القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ .

ثالثا

بيان برسائل الماجستير والدكتوراه
المسجلة والمجازة بأقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية
بالجامعات فى مصر خلال عام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣

١ — قسم الاجتماع بآداب القاهرة
(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ — دراسة الثقافة الخاصة لبعض الجماعات الاثنية فى القاهرة فى ضوء الاثنوميثودولوجيا ، اعداد أمين محمد أمين صالح ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٢/١/٢٣ .

٢ — الخصائص السكانية والتنمية دراسة تقويمية لمشروع السكان والتنمية فى قريتين مصريتين ، اعداد محمد عثمان محمود اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، سجل ١٩٨٣/١/٨ .

٣ — البناء الاجتماعى والتنشئة الاجتماعية بقبيلة الشايقية بالسودان ، اعداد على الحسين صالح ، اشراف أ . د . محمد الجوهرى سجل فى ١٩٨٣/٤/٣٠ .

٤ — الهجرة وتغير أدوار المرأة الريفية : دراسة ميدانية على قرية مصرية ، اعداد سلوى أحمد فريد شديد ، اشراف أ . د . محمد الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٣٠ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

المعتقدات الشعبية والتغير الاجتماعى : دراسة ميدانية على قرية

سيف الدين بمحافظة دمياط ، اعداد على محمد المكاوى صقر ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٧/١٥ ، تقدير ممتاز .

٢ ــ القات والتنمية : دراســـة ميدانية فى المجتمع اليمنى ، اعـــداد عبد الملك علوان سعيد (يمنى) ، اشراف أ . د محمود الكردى ، مشرف مشارك د. أحمد زايد ، أجيزت فى ١٩٨٢/٩/٢ ، تقدير ممتاز .

٣ ــ التنظيم الاجتماعى للصناعة واثرها على الكفاية الانتاجية : دراسة ميدانية بمدينة عطبره الصـــناعية بالســـودان فى ضوء نظرية روثلربرجر وديكسون ، اعداد حسين عثمان حسين ، اشراف أ ــ د محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٧/١٤ ، تقدير ممتاز .

٤ ــ الهجرة الخارجية والتنمية : دراسة تطبيقية لاثار الهجرة الوافدة الى دولة الامارات العربية المتحدة ، اعداد موزه عبيد غانم ، اشراف د. محمود فهمى الكردى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٧/١٣ ، تقدير ممتاز .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ ــ القومية السودانية : دراسة سسيولوجية لعوامل الوحدة والتنوع ، اعداد اسماعيل على الفحيل ، اشراف أ ــ د محمد الجوهرى ، مشرف مشارك د. مارك كنيدى ، (أستاذ بالجامعة الأمريكية) ، سجل فى ١٩٨٢/١/٢٣ .

٢ ــ بناء القوة فى المدينة اليمنية : دراسة نظرية وامبيريقية ، اعداد عبد الملك علوان سعيد (يمنى) ، اشراف أ . د . محمد الجوهرى ، مشرف مشارك د. أحمد زايد ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٣٠ .

٣ ــ القائمون بالاتصال وقضايا التنمية : دراســـة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى ، اعداد ألفت حســـن اغا ، اشراف أ . محمد الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٣٠ .

٤ ــ الخدمة الصحية فى مصر : دراســة للابعاد المهنية والاجتماعية

والثقافية ، اعداد على محمد المكاوى صقر ، اشراف أ ـ د. محمد الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٣٠ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

١ ـ معوقات التنمية الاجتماعية فى ضوء آراء تالكوت بارسونز عن سوء التنظيم الاجتماعى ، مع دراسة ميدانية لبعض الجماعات الهامشية ، اعداد على عمر فؤاد الكاشف ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٢/٩ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٢ ـ التركيب الطبقى ومعوقات التنمية فى قريتين مصريتين ، اعداد ، عبد الوهاب ابراهيم عبد الوهـاب ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/١/٢٣ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٣ ـ التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج التنمية الريفية فى بعض قرى محافظة المنوفية ، اعداد محمد كمال التابعى سليم ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٥/١٢ (مرتبة الشرف الأولى) .

٤ ـ تحليل سسيولوجى لجريمة الاختلاس ، مع دراسة تطبيقية على بعض التنظيمات فى مصر ، اعداد عزة على كريم ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٣/٧ (مرتبة الشرف الثانية) .

٥ ـ دراسة سسيولوجية للنمو الحضرى السريع والمتغيرات الاجتماعية المصاحبة ، مع دراسة تطبيقية لمدينة اسيوط ، اعداد أسعد محمد مصطفى رضا الكريمى ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٤/١٧ (مرتبة الشرف الأولى) .

٦ ـ الهجرة والتصنيع فى المجتمع الكويتى ، مع دراسة ميدانية لمصانع البتروكيماويات ، اعداد على محمود عـلى المنوى ، (أرهنى) اشراف أ ـ د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٥/١٤ (مرتبة الشرف الأولى) .

٧ ــ الأسس العامة لاتجاه الواقعية المنهجية ، مع دراسة لمفهوم الزواج والأمومة عند المرأة القاهرية فى ضوء هذا الاتجاه ، اعداد زينبمحمد شاهين ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/٢٥ ، (مرتبة الشرف الأولى) .

٨ ــ المنظور الأنثروبولوجى للثقافة والشخصية : مع دراسة تطبيقية على المجتمع الجزائرى ، اعداد أحمد محمد بن نعمان (جزائرى) ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٧ (مرتبة الشرف الثانية).

٩ ــ معوقات التنمية الاجتماعية فى الكويت ، مع دراسة ميدانية للقوى البشرية ، اعداد على عيد عيسى راغب ، اشراف أ ــ د محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٠/٢ ، (بدون تقدير) .

١٠ ــ أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافى الاجتماعى فى المجتمع اليمنى : دراسة تطبيقية مقارنة على احد المشروعات ، اعداد حمود صالح العودى ، اشراف أ ــ د. محمد الجوهرى ــ أجيزت فى ١٩٨٣/١٠/٣ ، (مرتبة الشرف الأولى) .

٢ ــ معهد الدراسات والبحوث الافريقية

بجامعة القــاهرة

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ ــ اثر بعض مشروعات التنمية الريفية على التغير الاجتماعى والثقافى فى قرية مصرية وأخرى سودانية ، اعداد سيد عبد الفتاح عفيفى ، اشراف د. فاروق شويقة ، د. سمير غبور ، سجل فى ١٩٨٣/٣/٧ .

٢ ــ التغير فى المجتمعات القبلية بمصر والسـودان ، دراسة مقارنة بين قبيلتى المساعيد بمصر والشكرية بالسودان ، اعداد محمد مختار على السـيد الشرقاوى ، اشرافه د. سـعاد شعبان ، د. عادل مصطفى فى ١٩٨٣/٤/١١ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

لا يوجـــد

٣ ـــ قسم الاجتماع بآداب عين شمس

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ ـــ العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة عـــلى تكيف المهجرين الى المجتمعات الجديدة : دراسة حالة لمجتمع الصالحية كمجتمع جديد ، رضـــا أحمد محمد ، اشراف د. محمود عوده ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٢ ـــ التبعية واشكاليات الاستقلال فى العالم الثالث ، المغرب نموذجا ، دراسة تاريخية بنائية ، محسين عبد الله (مغربى) ، اشراف د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٣ ـــ التحولات الاقتصادية وتغير القيم فى القرية المصرية من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ، جلال جرجس ميخائيل ، اشراف د. محمود عودة ، مسجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٤ ـــ نمط الادارة العليا والتصنيع فى مصر ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ ، دراسة تتبعية لمفهومى : الثقة والخبرة ، شحاته السيد صيام أحمد ، اشراف د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٥ ـــ التنظيم الاجتماعى للصناعات الحرفية : دراسة ميدانية فى حى الجمالية ، فادى عبد الرحيم راغب ، اشراف د. محمود عودة ، ســـجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٦ ـــ الوظيفة الاجتماعية للمقهى : دراسة ميدانية بمدينة القـــاهرة ، كمال عبد الرشيد عجمى ، اشراف د. محمود عودة ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٧ ـــ الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمرض العقلى فى المجتمع المصرى ،

مع دراسة ميدانية لتنظيم علاجى ، عبد اللطيف أحمد محمد السيد ، اشراف د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٨ — ظاهرة الاحياء الاسـلامى فى المجتمع المصرى : دراسة ميدانية لظاهرة الحجاب بين طالبات الجامعة المصرية ، عيوشة أحمد كمال حسين الجندى ، اشراف د. محمود عودة ، د. على ليلة ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٩ — العالم الثالث والاختيار الايديولوجى ، مصر نموذجا : دراسة بنائية تاريخية من ٥٢ الى ٧٠ ، اعداد عبد الله محمد حنين شلبى ، اشراف د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

١٠ — وسائل الاتصال الجمعى والوعى السياسى : دراسة ميدانية لقرية مصرية ، اعداد على احمد على طبوشة ، اشراف د. السيد الحسينى ، سـجل فى ١٢/٤/ ١٩٨٢ .

١١ — موقع الدين فى أيديولوجيات العالم الثالث : دراسة حالة مصر من ٥٢ الى ٨١ ، اعداد رباب الحسينى حسن ، اشراف د. محمود عودة ، د. على ليلة (مشرف مشارك) ، سجل فى ١٩٨٢/٥/١٠ .

١٢ — التحولات الاجتماعية والاقتصـادية المرتبطة بصـناعة الحديد والصلب فى مصر ، اعداد ناهد حسين محمد على اشراف د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٩٨٢/١١/٨ .

١٣ — القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى : دراسة تحليلية بنائية للفترة من ٥٢ حتى ٨٣ ، اعداد رشاد محمد على العليمى (يمنى) ، اشراف د. محمود عودة ، د. على ليلة (مشرف مشارك) ، سجل فى ١٩٨٣/١/١٠ .

١٤ — التحولات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن نقل التكنولوجيا فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصـادى فى مصر خلال الفترة من ٧٤ الى ٨٠ ،

اعداد خالد مصطفى محمد يوسف ، اشراف د. محمود عودة ، سجل فى ١٩٨٣/٢/١٤ .

١٥ — التعليم والتنشئة فى مصر : دراسة ميدانية على عينة من طلاب المدارس الثانوية ، اعداد نسرين ابراهيم البغدادى ، اشرف د. على ليلة ، سجل فى ١٩٨٣/٢/١٤ .

١٦ — دور البيروقراطية فى تنمية الريف المصرى : دراسة حالة لقرية مصرية فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٢ ، أحمد محمود السيد البسيونى ، اشراف د. محمود عودة ، د. على ليلة (مشرف مشـارك) ، سجل فى ١٩٨٣/٤/١١ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

١ — ظاهرة الاعتقادفى السحر فى المجتمع المصرى ، اعداد سعاد محمد عبد العزيز ، اشراف د. محمد عودة ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/١٤ ، تقدير جيد جدا .

٢ — أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة والجناح بدولة الكويت خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٨ ، اعداد نضال حميد محمود الموسوى (كويتية) ، اشراف د. سمير نعيم ، أجيزت فى ١٩٨٢/٧/١٩ ، تقدير جيد جدا .

٣ — التفكير الخرافى وأثاره الاجتماعية عـلى علاقة الرجل بالمرأة : دراسة ميدانية بين الريف والحضر ، اعداد فريدة محمود الهامى ، اشراف د. السيد الحسينى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٩/١٣ ، تقدير جيد .

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ — النظام العلمى والتكوين الاجتماعى المحلى تحليل بنائى تاريخى لحالة

مضر ، اعداد هدى مصطفى محمد سعدى ، اشراف د. محمود عودة ، سجل فى ١٩٨٢/٧/١٩ .

٢ — التحولات الاجتماعية الاقتصادية والبناء الأسرى ، مع دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسرى فى الريف والحضر ، اعداد فوزية على حمد الحورى (يمنية) ، اشراف د. محمود عودة ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٣ — تأثير الهجرة الخارجية على التغير الاجتماعى فى القرية ، اعداد أحمد أحمد السيد أحمد حسن ، اشراف د . محمودة عودة ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٢٠ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

١ — المرأة المتعلمة فى المجتمع السعودى ، مع بحث ميدانى فى مجتمع الرياض ، اعداد حكمت المتولى العرابى ، اشراف د. محمود عودة ، أجيزت فى ١٩٨٢/٣/٨ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٢ — هجرة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات للعمل فى الخارج دوافعها وأثارها ، اعداد محمد محمد شفيق زكى ، اشراف د. السيد الحسينى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/١٤ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٣ — الحمل غير المرغوب فيه ، مع استخدام وسائل منع الحمل : دراسة اجتماعية ميدانية ، اعداد نادية محمد عبد العال رضوان ، اشراف د. محمود عودة ، أجيزت فى ١٩٨٢/٧/١٩ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٤ — دور التكنولوجيا فى تغيير البناء الاجتماعى للقرية المصرية : دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين ، أعداد أحمد كمال الشافعى ، اشراف د. محمود عودة ، أجيزت فى ١٩٨٣/٣/١٤ ، (مرتبة الشرف الأولى) .

٤ — كلية البنات — جامعة عين شمس

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ — بعض ملامح التغير فى شكل الأسرة الممتدة فى الريف المصرى : دراسة ميدانية باحدى القرى المصرية ، اعداد عاليه عبد العزيز حبيب ،

اشراف أ . د علياء شكرى ، د. حسن الخولى (مشرف مشارك) ، سجل فى ١٩٨٢/١/٩ .

٢ — دور المراة الريفية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بحث ميدانى فى قرية مصرية (السعيدية محافظة الفيوم ، اعداد سهير عادل محمد صبحى ، اشراف د. سامية الساعاتى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٠ .

٣ — هجرة الحرفيين الى الخارج وأثرها على المجتمع المصرى : دراسة سوسيولوجية ، اعداد زينب عبد الفتاح سعودى ، اشراف د. على اسلام ، سجل فى ١٩٨٢/٧/١٠ .

٤ — جرائم النساء ، بحث ميدانى فى سجن القناطر للنساء ، اعداد سمية سيد عطيفى ، اشراف د. سامية الساعاتى ، سجل فى ١٩٨٣/١/٨ .

٥ — الواقع الاجتماعى للشباب : بحث ميدانى فى جامعة عين شمس ، اعداد عاليه أحمد عبد العال أبو دومة ، اشراف د. سامية الساعاتى ، سجل فى ١٩٨٣/٣/١٢ .

٦ — تغير الدور الاجتماعى للمراة الريفية ومصاحباته على الأسرة : دراسة ميدانية فى قرية مصرية ، اعداد زينب ابراهيم ابراهيم العزبى ، اشراف د. عبد الباسط عبد المعطى ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٩ .

(ب) رسائل الماجستير المجازه

لا يوجد

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ — الجيرة دراسة أنثروبولوجية لأنماط العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى فى مجتمع محلى حضرى ، اعداد سعاد عثمان أحمد ، اشراف أ . د . علياء شكرى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٠ .

٢ — دراسة أنثروبولوجية مقارنة لأنماط التنشئة الاجتماعية فى مجتمع محلى بدوى ومجتمع محلى ريفى فى مصر ، اعداد نجوى عبد الحميد محمد سعد الله ، اشراف أ . د. علياء شكرى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٠ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

لا يوجـــد

ه — قسم الأنثروبولوجيا بآداب الاسكندرية

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ — أنماط الشخصية وعلاقاتها بأسلوب التنشئة الاجتماعية ، اعداد صبرى محمد السعيد الزهيرى ، اشراف د / فاروق اسماعيل ، ســجل فى ١٩٨٣/٢/٣ . ؟

٢ — اللغة ونسق الضبط الاجتماعى : دراسة فى الأنثروبولوجيا اللغوية ، اعداد عبد الله عبد السلام على خميس ، اشراف د / فاروق اسماعيل ، سجل فى ١٩٨٣/٢/٣ .

٣ — نسق الحياة عند المراة : دراسة أنثروبولوجية مقارنة مع التطبيق على مدينة الاسكندرية ، اعداد شعبان على محمد على ، اشراف د / فاروق اسماعيل سجل فى ١٩٨٣/٢/٣ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

١ — مفهوم العمل عند المرأة الكويتيـــة ، اعداد دلال فيصل الزين ، (كويتية) اشراف أ — د على أحمد عيسى ، سجل فى ١٩٨٠/٤/٢٦ ، أجيزت فى ١٩٨٢/٥/١٠ ، تقدير ممتاز .

٢ — مناهج واجـــراءات البحث الاركيولوجى وعلاقاتهـــا بفـــروع الانثروبولوجيا ، اعداد نادية احمد محمد احمد ، اشراف أ — د على عيسى ، سجل فى ١٩٧٨/٦/٢٦ ، أجيزت فى ١٩٨٣/٥/١٠ ، تقدير ممتازا .

٣ ـــ اثر مكونات الثقافة علــى تطور اللغة وتفرعاتها فى المجتمع ، اعــداد نها محمد فوزى معاز ، اشراف أ ـــ د على عيسى ، ســجل فى ١٩٨١/٤/٢٥ ، أجيزت فى ١٩٨٣/٤/١٢ ، تقدير ممتاز ٠

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ ـــ مكانة أنثروبولوجيا المجتمعات المتقدمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ومكانات تطبيقها فى جمهورية مصر العربية : دراسة مقارنة : اعداد ســمير لبيب جرجس ، اشراف أ ـــ د على عيسى ، سجل فى ١٩٨٢/٣/١٧ ٠

٢ ـــ عناصر التراث الشعبى فى الريف (منطقة الباحة) جنوبى (طائف) والحضر (مدينة جدة) بالملكة العربية السعودية : دراســة أنثروبولوجية مقارنة ، اعداد سعيد فالح عبد الله (سعودى) ، اشراف أ ـــ د عــلى عيسى ، أ ـــ د محمد عاطف غيث ، سجل فى ١٩٨٣/٤/١٤ ٠

٣ ـــ تأثير البيئة على السمات الفيزيقية للانسان : دراسة أنثروبولوجية فيزيقية مقارنة للنوبيين المهاجرين الى مدينة الاسكندرية ، اعداد مصطفى عوض ابراهيم ، اشراف أ ـــ على عيسى ، د / فوزية حلمى ، ســجل فى ١٩٨٣/٤/١٤ ٠

٤ ـــ الأنثروبولوجيا الحضرية بين دراسة المدن القديمة والمدن المستحدثة : دراسة مقارنة ، اعداد محمد أحمد عبد الرازق غنيم ، اشراف د / فاروق اسماعيل ، سجل فى ١٩٨٣/٤/١٤ ٠

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

١ ـــ التغير الثقافى فى مصر فيما بين ١٩١٩ ـــ ١٩٥٢ : دراســـة انثروبولوجية من خلال الأعمال المسرحية ، اعداد أمل فضل حركة ، اشراف أ ـــ د على عيسى ، سجل فى ١٩٧٨/٩/١٩ ، أجيزت فى ١٩٨٣/٦/١٤ ، بمرتبة الشرف الأولى ٠

٦ ـ قسم الاجتماع بآداب الإسكندرية

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ ـ العائلة المتغيرة فى مجتمع عمان : دراسة مقارنة ، اعداد عبد الله حمد الراشد (الامارات العربية) ، اشراف أ ـ د محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٢/١٠/١٤ .

٢ ـ سوسيولوجية الاتجاه الواقعى فى الأدب المصرى : دراسة تحليلية لثلاثية نجيب محفوظ ، اعداد محمد على محمد البدوى ، اشراف أ . د. محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٣/٤/١٤ .

٣ ـ نقل التكنولوجيا الصناعية وتنمية بلدان العالم الثالث : دراسة حالة مصر ، اعداد أحمد فؤاد الجوهرى على سليمان ، اشراف د / على عبد الرازق جلبى ، سجل فى ١٩٨٣/٥/٥ .

(ب) رسائل الماجستير المجازه

١ ـ البناء الجتماعى واتجاهات الانفاق فى المجتمع المصرى : دراسة تحليلية فى مدينة الاسكندرية اعداد ، درية السيد حافظ سالم ، اشراف أ ـ د عاطف غيث ، أجيزت فى ١٩٨٢/٣/٩ ، تقدير ممتاز .

٢ ـ الاتجاه الراديكالى فى النظرية السوسيولوجية ، اعداد أحمد سليمان أبو زيد ، اشراف أ ـ د عاطف غيث ، اجيزت فى ١٩٨٣/٦/١٤ .

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ ـ المشاركة السياسية وأثرها فى تنمية المجتمع المحلى : دراسة فى خدمة المجتمع ، اعداد محمد بهجت جاد الله ، اشراف أ ـ د محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٢/١/٢٧ .

٢ ـ التطرف بين الشباب : دراسة فى التخطيط لرعاية شباب الجامعات ،

اعداد امينة حمزة محمود الجندى ، اشراف أ — محمد عبد الخالق علام ، أ — د محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٥ .

٣ — دراسة تقويمية لبرامج التنمية والرعاية الاجتماعية فى دولة الامارات العربية ، اعداد رفعت عبد الباسط محمود ، اشراف أ — د محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٢/١١/١ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

١ — دور نظرية التنظيم فى تطوير الاطار النظرى والمنهجى لعلم الاجتماع الصناعى ، اعداد اميل جورج قلدس ، اشراف أ — د محمد عاطف غيث سجل فى ٧٧/١٢/١٨ ، أجيزت ٨٢/٢/٩ ، بمرتبة الشرف الأولى .

٢ — تأثير الايديولوجية فى علم الاجتماع مع دراسة تطبيقية تنموية ، اعداد سمير محمد عبد الرحيم (أردنى) ، اشراف أ — د محمد عاطف غيث ، سجل فى ٧٩/١٠/١١ ، أجيز فى ١٩٨٢/٦/٨ ، (بمرتبة الشرف الأولى) .

٣ — دراسة الاغتراب فى اتجاهات الأمن الاجتماعى والأمن السياسى ، اعداد نبيل رمزى اسكندر ، اشراف أ — د محمد عاطف غيث ، سجل فى ١٩٧٦/١١/١٦ ، أجيز فى ١٩٨٢/١١/١٦ ، بمرتبة الشرف الأولى .

٧ — معهد العلوم الاجتماعية

(أ) الرسائل المسجلة

أولا : شعبة الاجتماع

١ — الصفوة السياسية وأثرها فى التنمية فى العالم الثالث ، اعداد متولى مصطفى عبد العزيز السلماوى ، اشراف أ — د السيد البدوى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٥ .

٢ — الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية : دراسة للعمالة

المصرية الزراعية العائدة ، اعداد آمال محمد المزكى نور ، اشراف د. علــى جلبى ، ســجل فى ١٩٨٢/٧/١٥ .

٣ ـ اثر وسائل الاتصال الجماهيرى فى تكوين الرأى العام ، اعداد مهجة رفعت ، اشراف د. سامية محمد جابر ، د. على جلبى ، سجل فى ١٩٨٢/٧/١٤ .

٤ ـ عادة السلوك الانحرافى فى المناطق المتخلفة ، اعداد هدى عبد الفتاح الألفى ، اشراف د. ســامية جابر ، د. عــلى جلبى ، سجل فى ١٩٨٢/٧/١٤ .

ثانيا : شعبة الخدمة الاجتماعية

١ ـ دور الاخصــائى الاجتماعى فى عملية التنظيم الادارى فى التأمين الصحى : دراسة بحثية على المنتفعين بخدمات التأمين الصحى بالهيئة العامة للتأمين ، اعداد محمد أحمد محمود ، اشراف أ ـ د سيد بدوى ، ســجل فى ١٩٨٢/١١/١ .

٢ ـ تقويم برامج التدريب الميدانى على ممارسة الخدمة الاجتماعية دراسة ميدانية ، اعداد حسن محمد قاسم ، اشراف أ ـ د محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٢/٨/٢٤ .

٣ ـ المشاركة الشعبية فى تنمية المجتمع البدوى ، اعداد سامية السعيد عاشور اشراف أ ـ د محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٢/٧/١٤ .

٤ ـ دور الخدمة الاجتماعية فى مراكز الشباب المطور : دراسة تقويمية لبرامج الشباب (١٥ ـ ١٨) بمراكز الشباب المطوره بمدينة الاسكندرية ، اعداد مصطفى محمد مصطفى حسن ، اشراف أ ـ د السيد محمد بدوى مسجل فى ١٩٨٣/١/٦ .

٥ ـ دور المجالس الشعبية المحلية فى تنمية المجتمع المحلى الحضرى :

دراسة تقويمية للمجالس الشعبية المحلية فى الاسكندرية ، اعداد ناصر كامل فرج اشراف د / جلبى ، مسجل فى ١٩٨٣/٥/٥ .

٦ — برامج التنمية وفعاليتها بالقرى المستحدثة : دراسة وصفية تحليلية لبعض القرى الرائدة بمنطقة مريوط ، اعداد سلوى عبد المنعم زغلول ، اشراف أ — د السيد محمد بدوى ، مسجل فى ١٩٨٣/٥/٥ .

٧ — تقييم لدور المدارس الفندقية من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية : دراسة تقويمية لدور المدرسة الفندقية فى التنمية السياحية بالاسكندرية ، اعداد أحمد حسن السيد حجازى ، اشراف أ — د السيد بدوى مسجل فى ١٩٨٣/٤/١٤ .

٨ — الخدمة الاجتماعية المدرسية فى مجتمع مستحدث : دراسة تقويمية لممارسة الخدمة الاجتماعية المدرسية ، اعداد سعيد محمد السيد حجاج اشراف أ — د السيد بدوى ، مسجل فى ١٩٨٢/١٠/١٣ .

٩ — أثر برامج العمل مع جماعات الشباب على نموهم الاجتماعى : دراسة استطلاعية على اعضاء أقسام الشباب فى جمعيات الشبان المسيحية بمحافظات الوجه البحرى ، اعداد فيليب هليم نقولا ، اشراف أ — د محمد على محمد مسجل فى ١٩٨٢/١١/١ .

١٠ — فعالية جمعيات تنمية المجتمع فى المجتمعات المستحدثة : دراسة تقيمية اعداد ، محمد فرج منصور طبيخة ، اشراف د / على عبد الرازق جلبى ، مسجل فى ١٩٨٢/١٠/١٣ .

١١ — فاعلية مراكز الخدمات الاجتماعية المتكاملة فى تنمية المجتمع الريفى : دراسة تقيمية لتجارب محافظات الغربية وأسيوط ، اعداد أبو النجا محمد على العمرى ، اشراف أ — د السيد محمد بدوى ، مسجل فى ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٢ — دور الخدمة الاجتماعية ومشكلات التحصيل الدراسى بالمرحلة

الثانوية (التعليم العام) بدولة الكويت : دراسة ميدانية ، اعداد عبد الرحمن الخطيب (أردنى) ، اشراف أ — د غريب محمد سيد أحمد ، أ — د الفاروق زكى يونس مسجل فى ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٣ — معوقات ممارســة الخدمة الاجتماعية وفعاليتها مــع الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف فى دولة الكويت ، اعداد عبد العزيز متولى موسى اشراف أ — د غريب سيد أحمد ، مسجل فى ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٤ — تعليم الخدمة الاجتماعية فى مصر — الواقع والمستقبل ، اعداد فؤاد محمد احمد زين الدين ، اشراف أ — د محمد على محمد ، مسجل فى ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٥ — المشاركة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلى : دراسة ميدانية فى منطقــة وادى النطرون ، اعداد مها محمد مرسى عبد الرازق ، اشراف أ — د محمد على محمد مسجل فى ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٦ — اسهامات نظرية علم الاجتماع فى بحوث الخدمة الاجتماعية ، اعداد على اسماعيل على عبد العزيز ، اشراف أ — د محمد بدوى ، مسجل فى ١٩٨٣/٣/٢٢ .

ثالثا : قسم الأنثروبولوجيا :

١ — الاتجاه السيكولوجى فى الدراسات الأنثروبولوجية مع الاشارة لاسهامات مرجريت ميد ، اعداد تحية عبد الغنى عبد الله غانم ، اشراف د / فاروق مصطفى اسماعيل ، أ — د عباس عوض ، مسجل فى ١٩٨٣/٢/٣

٢ — التغيرات الثقافية فى المجتمع الخليجى : دراسة فى منطقة (أبو ظبى) اعداد سامح على حلمى اسماعيل ، اشراف د / فاروق مصطفى اسماعيل مسجل فى ١٩٨٣/٢/٣ .

(ب) الرسائل المجازه :

أولا : شعبة الخدمة الاجتماعية :

١ — موقف طلاب الجامعة تجاه السلوك الانحرافى ، اعداد سلوى عثمان

عباس الصديق ، اشراف أ ـ د غريب سيد احمد ، مسجل فى ١٩/٣/ ١٩٨٠ أجيزت فى ١٩٨٢/٧/١١ ، بتقدير ممتاز .

٢ ـ دور العمل الاجتماعى فى خلق مقومات المجتمع عند صيادى بحيرة السد العالى اعداد جابر عوض سيد حسين ، اشراف أ ـ د عبد المنعم شوقى ، أ ـ د محمد على محمد مسجل فى ١٩٨٠/٥/١٩ ، اجيزت فى ١٩٨٢/٩/١٤ ، بتقدير جيد جداً .

٣ ـ النمو والتنشئة الاجتماعية للاطفال فى قرية سلوا ـ محافظة أسوان : دراسة مقارنة ، اعداد عمر عبد العزيز محمود ، اشراف أ ـ د محمد سعيد فرج ، د / على جلبى ، مسجل فى ١٩٨٠/٥/١٩ ، أجيزت فى ١٩٨٢/٩/١٤ ، بتقدير جيدجدا .

٤ ـ التحديات الأساسية المؤثرة على برامج التدريب اثناء الخدمة ـ للاخصائى الاجتماعى فى الوحدات الاجتماعية : دراسة لبرامج التدريب بمشروع الخدمة الاجتماعية المتكاملة فى طنطا وأسيوط ، اعداد توفيق مصطفى عماره اشراف د / عبد العزيز مختار ، أ ـ د غريب سيد احمد ، مسجل فى ١٩٨٠/٦/٨ ، أجيزت فى ١٩٨٢/٩/١٤ ، بتقدير جيد جدا .

٥ ـ ممارسة الخدمة الاجتماعية فى التنظيمات المدرسية وأثرها فى برامج الرعاية الاجتماعية للطلاب ، اعداد انصاف عبد العزيز ، اشراف أ ـ د محمد على محمد أ ـ د سعد جمعه ، مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٢ ، أجيزت ١٢/١٠/ ١٩٨٢ ، بتقدير ممتاز .

٦ ـ انعكاس سلبيات الانسان المصرى على سلوكه الاستهلاكى ، اعداد محمد مصطفى أحمد حسن ، اشراف أ ـ د حسن عيد ، أ ـ د محمد على محمد ، مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٢ ، اجيزت فى ١٩٨٢/١٠/١٢ ، التقدير ممتاز .

٧ ـ دراسة اساليب التربية والرعاية فى الأسرة المصرية : دراسة

مقارنة عن إســاليب الأسرة فى تربية ورعاية اطفالها فى مرحلة الطفولة المبكرة فى كل من الريف والحضر ، اعداد ســلمى محمود جمعه ، اشراف د / سناء الخولى ، مسجل فى ١٩٨٠/٦/٨ ، أجيزت فى ١٩٨٢/١٠/١٢ ، بتقدير ممتاز .

٨ - محددات دور الاخصائى الاجتماعى فى مجال المعوقين : دراســة تحليلية مقارنة بين عينة من المودعين بمركز تأهيل المعوقين بالعجوزة وجمعية الوفاء والأمل ، اعداد محمود حسين محمد عبد المعطى ، اشراف أ - د غريب سيد احمد ، مسجل فى ١٩٨٠/٨/٣١ ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٦ ، بتقدير ممتاز .

٩ - الدور المهنى للاخصائى الاجتماعى فى تدعيم الوظيفة الاجتماعية للمدرسة الابتدائية : دراسة ميدانية بدولة الكويت ، اعداد زينب على حافظ ، اشراف أ - د محمد على محمد ، أ - د الفاروق زكى يونس ، مسجل فى ١٩٨٠/٦/٨ ، أجيزت فى ١٩٨٣/٣/٨ ، بتقدير ممتاز .

١٠ - الدور الذى يمكن للضمان الاجتماعى أن يقوم به لمواجهة المشاكل والاسهام فى التنمية ، اعداد سعيد عبد العزيز محمود ، اشراف أ - د محيى حسن درويش ، د / سامية جابر ، مسجل فى ١٩٨٠/٥/١٩ ، أجيزت فى ١٩٨٢/١٠/١٣ بتقدير جيد جدا .

١١ - ظواهر التخلف ودورها فى تزايد معدلات الأحداث المنحرفين : دراسة فى محافظة اسوان ، اعداد خيرى خليل ابراهيم الجميلى ، اشراف د/ سامية جابر د/ محمد على محمد ، مسجل فى ١٩٨٠/٤/٢٦ ، أجيزت فى ١٩٨٢/١٠/١٤ ، بتقدير جيد جدا .

١٢ - أثر الهجرة فى السلوك الانحراف مع دراسة ميدانية فى محافظة أسوان ، اعداد حمدى عبد الحارس عبد الحميد ، اشراف أ - د غريب سيد أحمد ، د/سامية جابر مسجل فى ١٩٨٠/٤/٢٦ ، أجيزت فى ١٩٨٢/١٠/١٢ ، بتقدير جيد جدا .

١٣ — المدخل الايكولوجى ودوره فى تقييم مضـــمون برنامج التعليم الابتدائى : دراسة ريفية حضرية ، اعداد عواطف عبد الله السيد اسماعيل ، اشراف أ — د على أحمد فؤاد ، أ — د غريب سيد أحمد ، مســجل فى ١٩٨٠/٦/٨ ، اجيزت فى ١٩٨٣/٤/١٢ بتقدير جيد جدا .

ثانيا : شعبة الانثروبولوجيا :

١ — التحضر فى المجتمع القطرى مع التركيز على مدينة الدوحة : دراسة انثروبولوجية اعداد محمد أحمد عبد الرازق غنيم ، اشراف أ — د على أحمد عيسى ، مسجل فى ٨٠/٩/٢٢ اجيزت فى ١٩٨٢/٣/٩ ، بتقدير ممتاز .

ثالثا : شعبة الاجتماع

لا يوجـــد

٨ — كلية البنات الاسلامية

بجامعة الأزهر

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ — الحركة النسائية فى مصر واندونيسيا وأثرها فى تطور وضع المرأة الاجتماعى والاقتصـــادي والســياسى ، اعداد اسماوتيا عبد الله مناف (أندونسية) ، اشراف أ — د. عبد الباسط محمد حسن ، د. فوزية رمضان ايوب ، سجل فى ١٩٨٢/٣/٧ .

٢ — اتجاهات طلبة الجامعات المصرية نحو العمل فى الريف ، اعداد عفاف عبد الاله حسن ، اشراف أ . د عبد الباسط حسن ، د. فوزية رمضان سجل فى ١٩٨٢/٤/٣ .

٣ — العلاقة بين التليفزيون وانحرافات الأحداث فى مصر ، اعداد ليلى حسين عبد المجيد هاشم ، اشراف أ — د عبد الباسط حسن ، د. سلوى مازن ، سجل فى ١٩٨٣/٤/١١ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

١ — التصنيع وأثره على المجتمع المحلى ، دراسة سسيولوجية لمدينة سوهاج ، اعداد مديحة أحمد عباده ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، د. نبيل السمالوطى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٢/١٧ ، تقدير ممتاز .

٢ — الوظيفة الاجتماعية للطرق الصوفية فى الريف : دراسة ميدانية لثلاث قرى فى محافظة الشرقية ، اعداد فريال عبد الفتاح محمد ، اشراف أ . د. عبد الباسط حسن ، د. فؤاد حجازى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٣ ، تقدير ممتاز .

٣ — علاقة الدين الاسلامى بالبناء الاجتماعى للاسرة المصرية : دراسة مقارنة لدور الدين فى بناء الأسرة الريفية والحضرية ، اعداد ايناس حسين عقيل ، اشراف أ . د. عبد الباسط محمد حسن ، د. نبيل السمالوطى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٥/٢٦ ، تقدير ممتاز .

٤ — العوامل الاجتماعية المحدده لسن الزواج لدى المرأة المصرية ، اعداد عفاف على عبد المعتمد ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، أجيزت فى ١٩٨٢/٥/٢٩ ، تقدير ممتاز .

٥ — اتجاهات بعض فئات المجتمع المصرى تجاه نظام الأحزاب السياسية فى مصر : دراسة اجتماعية ميدانية ، اعداد نوال سليمان رمضان ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، أجيزت ١٩٨٢/٥/٢٦ ، تقدير ممتاز .

٦ — التنشئة الاجتماعية وظاهرة التحديث فى مصر ، اعداد فريده على سيد خليفة ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، د. سالم عبد العزيز محمود ، أجيزت فى ١٩٨٣/٢/١٣ ، تقدير ممتاز .

(جـ) رسائل الدكتوراة المسجلة

١ — صورة المجرم لدى بعض فئات المجتمع المصرى ، اعداد سوسن

محمد البشبيشى ، اشراف أ ـ د عبد الباسط محمد حسن ، سجل فى ١٩٨٢/٣/٢٥ .

٢ ـ القيادات النسائية ودورها فى تنمية المجتمع المحلى فى مصر ، اعداد ، سعاد محمود أحمد القرشى ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، سجل فى ١٩٨٢/٢/٧ .

٣ ـ دور الزعامة الحزبية فى الحياة السياسية من ١٩١٨ ـ ١٩٥٣ ، اعداد نوال سليمان رمضان ، اشراف أ . د. عبد الباسط محمد حسن ، سجل فى ١٩٨٣/١/٤ .

٤ ـ المرأة والمشاركة السياسية فى المجتمع المصرى ، اعداد عفاف على عبد المعتمد ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، سجل فى ١٩٨٣/١/٤ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

١ ـ الصفوة المثقفة ودورها فى عملية التحديث السياسى فى مصر ، اعداد سهير عبد العزيز محمد يوسف ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، د. عاطف محمد فؤاد ، أجيزت فى ١٩٨٣/٢/٢٤ .

٩ ـ قسم الاجتماع
بكلية الآداب ـ جامعة الزقازيق
(أ) رسائل ماجستير مسجلة

١ ـ العمليات الاجتماعية المصاحبة لواقع العمالة فى المؤسسات الخدمية : دراسة تطبيقية على بعض قطاعات الخدمات بمحافظة الشرقية ، اعداد سامى مرسى مرسى ، اشراف د. اسماعيل عبد البارى ، سجل فى ١٩٨٣/١/٦ .

٢ ـ الاحتلال العسكرى وأثره فى التغير الثقافى فى السكان : دراسة أنثروبولوجية لأثر فترة الاحتلال الاسرائيلى على ثقافة سكان العريش ،

اعداد نبيلة امام فرغلى ، اشراف اسماعيل عبد البارى ، سجل فى ١٩٨٣/٢/١٠ .

٣ ــ مشكلات النمو الحضرى فى المدينة المصرية : دراسة تاريخية على مدينة الزقازيق محافظة الشرقية ، اعداد ناجى محمد سليم هلال ، اشراف د. اسماعيل عبد البارى ، سجل فى ١٩٨٣/٢/٢٨ .

(ب) رسائل ماجستير مجازه

لا يوجـــد

١٠ ــ قسم الأجتماع بآداب المنيا

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ ــ الفقر والسلوك الانجابى : دراسة مقارنة ، اعداد مصطفى خلف عبد الجواد ، اشراف أ ــ د عبد الهادى الجوهرى ، سجل فى ١٩٨١/٣/١٥ .

٢ ــ وسائل الاتصال الجماهيرى واثرها على القيم الأسرية الريفية : دراسة ميدانية على قرية البيهو ــ محافظة المنيا ، اعداد نادى ميخائيل ، اشراف أ . د عبد المنعم شوقى ، د. مركيسه طه يشن ، سجل فى ١٩٨٢/٣/٢٢ .

٣ ــ التغيرات الاقتصادية والمعيارية والعلاقية بين الطبقة الوسطى والطبقة العاملة فى التنظيم الصناعى : دراسة ميدانية على قطاع الغزل والنسيج بمحافظة الدقهلية فى الفترة من ١٩٧٠ ، ١٩٨٢ ، اعداد خالد البدراوى محمد ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٣/٣/١٤ .

٤ ــ لجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية : دراسة تحليلية سوسيولوجية عن جمعيات تنظيم الأسرة بالريف والحضر ، اعداد ماهر عبد الوهاب واكد ، لشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٣/٣/١٤ .

(ج) رسائل الماجستير المجازه

١ — البناء الاجتماعى وبرامج التنمية ، مع التطبيق على قرية مصرية ، اعداد سهير صلاح الدين قطب ، اشراف أ — د عبد الهادى الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٣/١٤ ، تقدير ممتاز ٠

(جـ) رسائل دكتوراه مسجلة

١ — التغير الاجتماعى والسياسى فى دولة البحرين والامارات العربية المتحدة ١٩٦٠ ، ١٩٨٠ : دراسة مقارنة فى علم الاجتماع السياسى ، اعداد فيصل ابراهيم حسن ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٢/١٠/٢٥ ٠

٢ — التحول فى قطاعات العمالة وتأثيره على معدلات البطالة لدى العمالة غير المؤهلة : دراسة ميدانية مقارنة ، اعداد على عبد الرازق ابراهيم ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، د. كمال الزيات ، سجل فى ١٩٨٢/١١/٢٩ ٠

٣ — البيروقراطية وديناميات اتخاذ القرار : دراسة للمحددات الاجتماعية السياسية لممارسات السلطة البيروقراطية ، اعداد محمود مصطفى كمال ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٢/١١/٢٩ ٠

٤ — الهجرة الخارجية والتغير الاجتماعى : دراسة ميدانية لهجرة الفلاحين فى قرية مصرية ، اعداد حسن ابراهيم حسن ، اشراف أ . د. محمود عبد الحميد ، سجل فى ١٩٨٢/١١/٢٩ ٠

٥ — التنظيمات الصوفية ودورها فى تنمية المجتمع : دراسة ميدانية لأحدى الطرق الصوفية بمحافظة المنيا ، اعداد محمود عبد الرشيد عبد الموجود ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى سجل فى ١٩٨٣/٢/١٤ ٠

٦ ــ الحراك الاجتماعى بين الأجيال وتأثيره على عملية للتنمية : دراسة ميدانية بمحافظة المنيا ، اعداد نادية جبر عبد الله ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، د. كمال عبد الحميد الزيات ، سجل فى ١٩٨٣/٣/١٤ .

٧ ــ اثر وسائل الاعلام فى تكوين ثقافة الطفل السعودى : دراسة ميدانية على أطفال مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية ، اعداد وعد يوسف تسبابجمى ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٣/٢/١٤ .

(أ) رسائل الدكتوراه المجازه

لا يوجــــد

١١ ــ كلية الخدمة الاجتماعية ــ جامعة حلوان

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ ــ دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمع المحلى : دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية الاسلامية فى مدينة المنيا ، اعداد احمد عبد الفتاح ناجى ، اشراف د. عبد المنعم شوقى ، مشرف مشارك د. وفاء مصطفى ، سجل فى ١٩٨٢/٢/٢ .

٢ ــ دور خدمة الفرد فى مواجهة الأثار الاجتماعية النفسية المترتبة على الاحتلال الاسرائيلى لسيناء : دراسة مطبقة على محافظة شمال سيناء ، أعداد محمد مدحت ابو بكر الصديق ، اشراف د. ســالم صــديق احمد ، مشرفين مشاركين د. صلاح حوطر ، د. احسان زكى عبد الغفار ، سجل فى ١٩٨٢/٢/٢ .

٣ ــ العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة الشباب فى التنمية الريفية دراسة مطبقة على قريتى شرشابة وكفر الحيمية بمحافظة الغربية ، اعداد طلعت السروجى ، اشرافه د. جمال مجدى حسنين ، مشرف مشارك ، د. رياض امين حمزاوى ، سجل فى ١٩٨٢/٣/٢٢ .

٤ ــ العوامل الاجتماعية المؤثرة على انتاجية العاملين فى القطــاع

العام بمجال صناعة البلاستيك : دراســة مطبقة على شركة البلاســتيك الأهلية بمنطقة شبرا الخيمة ، إعداد عاطف مصطفى مكاوى ، اشراف د. سام باسليوس ، مشرف مشارك د. عبد العزيز مختار ، ســجل فى ١٩٨٢/٤/٢٠ .

٥ ــ العلاقة بين ممارسة طريقة خدمة الجماعة والعدوانية فى سلوك تلاميذ المرحلة الاعدادية : دراسة تجريبية بمدرسة الأقباط الاعدادية بنين بالمحلة الكبرى ، اعداد عبد المنعم محمد أبو حشيش ، اشراف د. محمد شمس الدين احمد ، سجل فى ١٩٨٢/٤/٢٠ .

٦ ــ العلاقات بين القيادات التطوعية والقيادات المهنية وتأثيرها على ممارســة الخدمة الاجتماعية : دراسة مطبقة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة بمحافظة القاهرة ، اعداد ثريا محمد لبيب ، اشراف د. ابراهيم عبد الرحمن ، مشرف مشارك د. فوزى بشرى ، سجل فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

(ب) رسائل ماجستير مجازه

١ ــ دور الاتحادات النوعية فى تنمية المجتمع : دراسة وصفية تحليلية على اتحادات جمعيات الأسرة والطفولة بالقاهرة ، اعداد محمد رضا حسين ، اشراف د. جمال مجدى حســنين ، مشرف مشارك أ ــ محى درويش ، اجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٤ .

٢ ــ دور الاخصائى الاجتماعى فى العمل مع أسر المسجونين : دراسة وصفية لجمعية رعاية المسجونين وأسرهم بمحافظة كفر الشيخ ، اعداد انغمرى محمد عبده الشوادفى ، اشراف د. جمال مجدى حسنين ، أجيزت فى ١٩٨٢/٤/١١ .

٣ ــ دور الاخصائى الاجتماعى فى العمل مع الحالات الفردية من المتخلفين عقليا : دراسة تجريبية لمؤسسات رعاية المتخلفين عقليا بمحافظة القاهرة ، اعداد طارق فتحى الســيد ، اشراف د . سام باســليوس ، أجيزت فى ١٩٨٢/٢/٢١ .

٤ — معوقات ممارسة الاخصائيين الاجتماعيين لطريقة خدمة الفرد بالمدن الجامعية : دراسة مطبقة على المدن الجامعية بالقاهرة الكبرى ، اعداد محمود محمد احمد صادق ، اشراف د. سيد عويس ، مشرف مشارك د. احسان زكى عبد الغفار ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٤ .

٥ — خدمة الفرد وعملية التنشئة الاجتماعية : دراسة لأطفال مرضى الدرن بمدينة تحسين الصحة بالهرم ، اعداد ماجدة سعد متولى ، اشرافه د. عبد الفتاح عثمان ، مشرف مشارك د. سام باسليوس ، أجيزت فى ١٩٨٢/٢/٢١ .

٦ — دراسة تحليلية مقارنة بين الرعاية الأسرية والرعاية المؤسسية من حيث تحقيق التوافق الاجتماعى للأطفال المتخلفين عقليا بالتطبيق على مدرستى التربية الفكرية بطنطا وكفر الشيخ ، اعداد عبد المنعم يوسف ، اشراف د. سام باسليوس مشرف مشارك د. احسان زكى عبد الغفار ، أجيزت فى ١٩٨٢/٢/٢١ .

٧ — العوامل المؤثرة فى تنفيذ قرارات المجلس الشعبى المحلى للقرية : دراسة تطبيقية على المجلس الشعبى المحلى لقرية محلة وباى بمحافظة كفر الشيخ ، اعداد أحمد محمد يوسف، اشراف د. سام باسليوس، مشرف مشارك د. كمال الدين اغا ، اجيزت فى ١٩٨٢/٢/٢١ .

٨ — احتياجات الرعاية الاجتماعية فى مجتمع صحراوى : دراسة تطبيقية بمحافظة شمال سيناء ، اعداد جمال شحاته حبيب ، اشرافه د. سام باسليوس ، مشرف مشارك د. أحمد وفاء حسين زيتون ، أجيزته فى ١٩٨٢/٤/١١ .

٩ — المشكلات انفردية التى تواجه أسر العمال فى المدن الجديدة ، وكيفية مواجهة مهنة الخدمة الاجتماعية ، مع دراسة تطبيقية على المنطقه الصناعية فى مدينة العاشر من رمضان ، اعداد ولاء نصر الدين حسين ، اشراف د. صلاح حوطر ، مشرف مشارك د. احسان زكى عبد الغفار ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/٢٤ .

١٠ ـ دراسة اجتماعية لقياس مدى التكيف المهنى للعاملين المصابين بمرض شلل الأطفال ، اعداد زين العابدين محمد على ، اشراف د. قدرية محمد يوسف ، مشرف مشارك د. كمال سعيد صالح ، أجيزت فى ٢/٦٦/ ١٩٨٣ .

١١ ـ العوامل المؤثرة على تصـميم وتنفيذ خطة التربية الاجتماعية بمدارس المرحلة الابتدائية : دراسة تطبيقية بمحافظة الجيزة ، اعداد الهام حلمى عبد المجيد حسن ، اشراف د. الفاروق ابراهيم بسيونى ، مشرف مشارك د. سام باسليوس ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/٢٤ .

١٢ ـ معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية فى المجال المدرسى : دراسة مطبقة بامارتى راس الخيمة والشـارقة بدولة الامارات العربية ، اعداد أحمد حسين أحمد ، اشراف د. فوزى بشرى ، مشرف مشارك د. عبد الفتاح عثمان عبد الصمد ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

(جـ) رسائل دكتوراه مسجلة

ـ العلاقة بين تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية ونوبات الصرع : دراسة تجريبية على مرضى الصراع ، اعداد فاطمة عبد السميع محمد ، اشراف د. احسـان زكى ـ عبد الغفار ، مشرف مشارك د. عمر حسن شاهين ، سجل فى ١٩٨٢/٢/٢ .

(د) رسائل دكتوراه مجازه

١ ـ العمل مع الجماعات وتنمية المجتمع الريفى : دراسـة تجريبية للاستفادة من جهود الشباب الريفى فى بعض مشروعات التنمية باحدى قرى محافظة الجيزة ، اعداد مصطفى أحمد محمد حسان ، اشراف د. عبد المنعم شوقى ، مشرف مشارك ، د. محمد شمس الدين أحمد ، أجيزت فى ٩/١٢/ ١٩٨٢ .

٢ ـ العوامل المؤثـرة فى اقبال طلاب كليات الزراعة على مشروعات

استزراع الصحراء كمتغيرات للتخطيط الاجتماعى ، اعداد فايز زكى طه قنديل ، اشراف د. صلاح حوطر ، مشرف مشارك عبد العزيز مختار .

٣ ــ دراسة تحليلية لمدى فاعلية الايداع المؤسسى للاحداث الجانحين كمؤشرات تخطيطية لتنمية الموارد البشرية ، اعــداد منى محمود ابراهيم عويس ، اشراف د. عبد المنعم شوقى ، مشرف مشــارك ، د. الفاروق بسيونى ، اجيزت فى ١٩٨٢/٩/١٢ .

٤ ــ دور خدمة الفرد من التأهيل الاجتماعى للمعوقين جسميا : دراسة تجريبية على عينة من حالات الفشل الكلوى ، اعداد كوثر عبد الرحيم ، اشراف د. زكريا الباز ريحان ، مشرف مشــارك د. محمود سامى عبد الجواد ، اجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٤ .

٥ ــ دراسة تجريبية لتحديد مدى فاعلية استخدام اساليب العلاج فى خدمة الفرد فى العمل مع المدمنين للاستفادة من البرنامج العلاجى للمؤسسة دراسة تطبيقية على المدمنين بدار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية ، اعداد ناهد عباس حلمى ، اشرراف د. عبد الفتاح عثمان ، مشرف مشارك د. نجيبة احمد ، اجيزت فى ١٩٨٢/٧/٣١ .

٦ ــ العلاقة بين استخدام الاتجاه السلوكى فى خدمة الفرد وتعديل سلوك الأحداث الجانحين ، اعداد هدى محمد عبد العال ، اشراف د. سيد عويس ، مشرف مشارك د. عبد الستــار الدمنهورى ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٤ .

٧ ــ العلاقة المهنية فى طريقة العمل مع الجماعات ودورها فى زيــادة انتاجية الجماعة ، اعداد عفاف محمد عبد المنعم ، اشراف د. محمد شمس الدين ، مشرف مشارك د. سيد محمد حسن خير الله ، اجيزت فى ١٩٨٢/٩/١٢

٨ ــ تدخل طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التعاون بين حــائزى القوة الاجتماعية : دراسة تجريبية لمنطقة مساكن ساقية مكى جنوب مدينة الجيزة ،

اعداد احمد محمد السنهورى ، اشراف د. عبد الحليم رضا ، مشرف مشارك د. عبدالستار الدمنهورى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٧/٣١ .

٩ — دور جهاز الشباب فى التنمية الاجتماعية : دراسة تحليلية للاساليب التخطيطية بالجهاز ، اعداد نادية زغلول سعد ، اشراف د. امام سليم ، مشرف مشارك د. الفاروق بسيونى ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٤ .

١٠ — خدمة الجماعة مع جماعات الأحداث وجماعات أولياء أمورهم وعلاقته بالأداء الاجتماعى للأحداث : دراسة تجريبية باحدى مؤسسات رعاية الأحداث بالقاهرة الكبرى ، اعداد صفاء عبد العظيم محمد ، اشراف د. محمد شمس الدين ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١١ — استخدام البرنامج فى خدمة الجماعة مع جماعات مرض الأطفال ، وامهاتهم وزيادة التكيف الاجتماعى للمرضى : دراسة تجريبية على جماعات الأطفال بمعهد الدكتور / النبوى المهندس بامبابة ، اعداد ليلى مصطفى كامل كيلانى ، اشراف ، محمد شمس الدين ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١٢ — ممارسة تنظيم المجتمع فى المؤسسات الصناعية ودورها فى تطوير الخدمات العمالية : دراسة تطبيقية على مصانع القطاع العام لمنطقة شبرا الخيمة ، اعداد سعودى عبد الهادى ، اشراف د. عبد الحليم رضا عبد العال ، مشرف مشارك د . عبد الفتاح عثمان ، أجيزت فى ١٩٨٢/٥/١٦ .

١٣ — القيم المعاصرة بين الشباب من طلاب الجامعات وعلاقتها بالتنمية : دراسة ميدانية لطلاب جامعة حلوان ، اعداد ملك حلمى عبد الستار ، اشراف د. امام محمد سليم ، مشرف مشارك د. عبد العزيز مختار ، أجيزت فى ١٩٨٢/٤/١١ .

١٤ — العلاقة بين ممارسة طريقة العمل مع الجماعات وتنمية الاتجاه نحو المحافظة على الملكية الصناعية ، اعداد نصيف فهمى منقريوس ، اشراف د. محمد شمس الدين احمد ، مشرف مشارك د. صلاح حوطر ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١٥ — السلوك عن طريق ممارسة خدمة الفرد مع المؤسرين من افراد المجتمع المحلى : دراسة تجريبية فى قرية مصرية عن موضوع تنظيم الأسرة ، اعداد على حسين زيدان ، اشرف د. عبد الستار الدمنهورى ، مشرف مشارك د. سعد جمعه ، اجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١٦ — العوامل المؤثرة على العلاقة بين المجالس الشعبية والتنفيذية فى عمليات التخطيط لتنمية المجتمع : دراسة للمجلس المحلى فى شمال القاهرة ، اعداد ابراهيم عصام الدين ، اشراف د. عبد الفتاح عثمان ، مشرف مشارك د. الفاروق ابراهيم بسيونى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٤/١١ .

١٢ ـ الجامعة الأمريكية بالقاهره

	Name of Student	Year	Thesis Topic
1)	Azza Hamid Beshir	June 1982	«Widowhood and the cyclical devement of El Beit-El-Kebeir».
2	Farida Abdel-Hamid Gadou	June 1982	«Ethnie Groups in Lebanon : A Case Study of the Maronites».
3)	Iman Youssef El Bastawisi	June 1982	«Adaptation to a Unique Environment : El Jebelya of Saint Catherine»
4)	Iness Mourice Louca	June 1982	«The Culture of Bulaq as Viewed by its Children».
5)	Suzanne Sebet	May 1982	«A Case Study of Primary School Upgrading in Bulaq».
6)	Nadia Adel Taher	1983	Soc'al Identity and class in Mit Okba.
7)	Aliaa R. Rafei	1983	Student's Islamic Movement. A Study of the veil «the Hijab».
8)	Wafaa M. Mabrouk	1983	Provision for the Health Needs of low socio-economic Groups.

Supplement of M.A. Abstracts

1) 1982 : Azza Hamed Beshir, «Widowhood and the Cyclical Development of El Beit El Kebeir.

The main purpose of this thesis is to find out the relationship between family structure and female autonomy. It aimed at describing and analysing the cyclical development of **el beit el Kebeir** (meaning big house) and its fission in relation to the autonomy of widows. The life cycle of the widow is conceptually divided into three stages namely, premarital, marital and widowhood.

The analysis of this thesis is based on the data collected through intensive, unstructured, and open ended interviews of five Cairene Moslem upper class widows who did not remarry, and who have been living in Shiakhet El Montaza in Heliiopolis at least all their married life and after the deaths of their husbands.

The main conclusion in this thesis is that there is a positive correlation between the autonomy of the widow and the fission of **el beit el kebeir**. As dependence is forced on women by the Structure of el **beit el kebeir**, its fission gives them the opportunity to become autonomous in widowhood which was impossible within the structure of **el beit el kebeir**. Secondly, it was found that the younger the woman at the death of her husband, the more likely she is to change and have greater self-autonomy.

2) 1982 : Farida Abdel-Hamid Gadou, «Ethnic Groups in Lebanon : A Case Study of the Maronites».

The main interest of this thesis is to gain a more comprehensive understanding of a particular ethnic group in Lebanon, namely the Maronites. This thesis covers their social and historical evolution, social position, ideology and political attitudes towards a number of polemical issues.

A background nformation is given on the other ethnic groups in the same society. The plural society theory with its conceptual development is discussed. Plural societies that demonstrate characteristics similar to that of Lebanon are studied. The internal and external factors conducive to the 1975-1976 violent conflict are discussed.

3) June 1982 : Iman Youssef El-Bastawisi, «Adaptation to a unique Environment : El Jebelya of Saint Catherine».

This study is an attempt to trace the impacts of the physical and social environment on El Jebelya of Saint Catherine in South Sinai. El Jebelya are a population of Bedouin with a unique history who «serve» the monastery of Saint Catherine while also herding and gardening. In common with the population of Sinai, they have recently lived for a number of years under Israeli rule.

Chapter one is divided into two sections. The first section concerns the review of the literature, that describes and analyses the whole issue of nomadic adaptation of their environment. The second section is a statement of the methods used and the practical problems and difficulties faced in the field.

Chapter two contains four main sections. The first three sections concern the geographical features of the Peninsula of Sinai, its old and new inhabitants; and the relationship between El Jebelya and their neighbours. The fourth section concerns the historical beckground of the village of St. Catherin, the principal community of El Jebelya. This section is also concerned with the history of the Monastery of St. Catherine and its Greek monks.

Chapter three describes and analyses the adaptation of El Jebelya to their physical and social environment. The material collected for this part of the study depended on participant otservation and informal interviews with El Jebelya of St. Catherine.

This chapter is divided into four sections. The first concerns the history of El Jebelya and their relation to the Monastery of St. Catherine in old times. The second section concerns the subtribes and clans of El Jebelya and the 12 families who joined the tribe and who share with it Ura (Women) and Bura (Unfertile land). The third section describes the physical environment of El Jebelya. The fourth section describes the social environment of El Jebelya, which is but a reflection of their adaptation to the physical environment of St. Catherine.

Chapter four describes El Jebelya experience under the Israeli occupation and Egyptian recovery; and the change that takes place in El Jebelya sources of income, their marriage system; their behavior and their relation to the monastery.

Chapter five is concerned with El Jebelya perception of their problems and hopes they wish to be fulfilled.

Chapter six is a concluding chapter. It sums up the position of El Jebelya as a unique case among pastoral nomadic populations because of their adaptation to the social and physical environment. Finally, it raises the issues of the future adaptation of the El Jebelya to changing circumstances, including their integration into modern Egyptian Society.

4) June 1982 : Iness Mourice L'oucca, «The Culture of Bulaq as viewed by its Children».

Field research on the topic of childhood, children, and child rearing in the Arab Middle East has been extremely limited and most of the studies were done many years ago. One of the most notable field studies dealing with children and child rearing was done by Ammar (1954). It is a comprehensive study of childhood in an Egyptian village primarily concerned with socialization and enculturation. He discusses birth, infancy, early childhood training, sibling and peer group behavior, aims and methods of socia-

lization, children's games and their play and stories, the period of adolescence and preparation for marriage, and the formal educational systems and uses a variety of techniques and appendices include life histories, proverbs, riddles, kinship terms, etc. Other notable studies include a series of detailed studies of an Arab village in Palestine by Granqvist (1947, 1950), and ethnological study of the Kurdish people of Iraq by Hansen (1961) and an important basic study of child rearing in the Lebanon including cross cultural comparisons by Prothro (1967a, 1967). These and other studied report what adults see when they observe children and what adults do for and to children.

In contrast, culture of childhood studies report on what children see as they observe the world in which they find themselves. Because there is a dearth of information on culture of childhood studies, I was not able to obtain much direct assistance from other workers' previous research experience. I was engaged in an exploratory study. The research can easily be divided into two parts. The major part deals with the child's views of himself and his life experience. The other part is of family background and home environment. What I learned from children comes from an intensive study of 200 children, 3 to 11 years of age, growing up in Bulaq. In addition, I observed and interviewed 80 families in six different districts in Bulaq (El Oulali district, El Torgoman district, Sahafa street, El Adaweya district, El Aleya district, New Bulaq street), most of whom were the families of these children. I should make it clear that I started with no well-defined hypotheses or interpretations and no ready-made methodology and field techniques. These developed as I watched, listened, talked with and joined children in their daily activities. Throughout the time I struggled to ascertain the meaning of events and to place them in some initial order. In the process, the theme of «aggression» recurred again and again in «children s day-to-day products», children's play, children's drawing and children's stories, children's fantasy, children's report, children's interview, children's behavior and children's language. This led me to raise

important questions that kept me busy for some time and formed the second part of the dissertation. Questions discussed in this second part include : What is aggression ? What are the conditions under which a particular attitude such as aggression is acquored ? What's the impact of environmental events on the child's development and functioning and most importantly how does he conceptualize and view himself and his life experience ? What are the conditions under which a child would learn to respond with aggression in situations where obedience, submission, responsibility, sociability, etc. might be expected or required in a sub-culture like Bulaq ? What are the adult beliefs, values and incentives as expectations, ideals role prescriptions, and ideas about the abilities and capacities of infants and young children ? At what age is the child expected to begin to stand up for himself and to defend himself ? What's the form of punishment for absence or retaliatory behaviour, for not standing against threat, insult for show of cowardice, for failure to be threatening enough to others to get what one wants, etc. ? What do these varaibles of child practice mean in terms of their cultural values ? Can we grasp the intrinsic meaning of events in Bulaq ? Can the study of such meaning be scientific ? Where is this meaning located ? How am I going to rebuild and reconstruct the sub-culture of Bulaq through the eyes of its children thereby achieving a truly valid picture of the culture as perceived by them ? What it means to look at something from the cultural point of view, what kind of observations and techniques are used and what kind of material can be analyzed ?

As you read and think about the papers that follow, more questions than answers are likely to arise, If this state of affairs creates a sense of urgency and a desire to know more and do more, then this research will have served useful purpose.

5) May 1982 : Suzanne saleh Sabet, «A case Study of Primary School Upgrading in Bulaq».

The main purpose of this study is to describe and analyze an

action-oriented pilot experiment aiming at public primary school upgrading in Cairo's Bulaq District. The study involves pre-action assessment of primary schooling services in the District; need assessment of the target population (i.e. school children); an action program, and finally an evaluation of the program outcome.

The problems and needs of the public primary school child and especially those living in deprived and underprivileged areas are the concern of this study. It is in these areas that the problems and inadequacies of primary schooling manifest themselves most vividly. Efforts to upgrade the school system have been undertaken by the State but the gap between stated objectives of the educational process and the actual performance is tremendous. Central to this study, therefore, is the conviction that all efforts governmental and non-governmental should aim at providing opportunities appropriate to the characteristics and needs of underprivileged children.

It is hoped that the social-action research undertaken in El-Salam Primary School in Bulaq could serve as a model of what a primary school in low income areas could be through the effective and efficient utilization of available human and material resources. Hence it could serve as a practical demonstration to be followed by other schools in similar areas. With this in mind a major concern is an ongoing evaluation and analysis of the experiment with the aim of learning, documenting and assessing the experience in terms of its applicability and replicability in other primary school settings.

رابعا : جزء خاص

الدليل الببليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية ١٩٧٨ — ١٩٨٣

دراسة واعداد : حامد الشافعى دياب

مقـــدمة :

القسم الأول : الضبط الببليوجرافى للانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية .

هذا الدليل الببليوجرافى

— حدود التغطية

— المصادر الببليوجرافية

— الوصف الببليوجرافى

— التنظيم

— قائمة رؤوس الموضوعات

القسم الثانى : القائمة الببليوجرافية

القسم الثالث : الكشافات والبيانات الاحصائية

أولا : الكشاف الجغرافى

ثانيا : الكشاف الزمنى

ثالثا : كشاف الكتب المترجمة الى اللغة العربية

رابعا : كشاف الأعلام



الدليل البيليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية ١٩٧٨ — ١٩٨٣

دراسة واعداد
حامد الشافعى دياب (*)

مقـــدمة :

تجتاز الأمة العربية فترة هامة من تاريخها الحديث ، تعمل فيها بمختلف الوسائل والأساليب لنهضة جديدة ، وتعتمد لتحقيق ذلك على منهج التخطيط العلمى السليم ، ويقوم بهذا التخطيط اجهزة كثيرة تسير فى أداء رسالتها على ما تقدمه المكتبات ومراكز المعلومات من مصادر البحث .

ويعتمد التخطيط على استقراء ما كان لمعرفة ما ينبغى أن يكون ، وهذان العنصران من الاستقراء والتصـــور يقومان على تجميع مصادر المعلومات وتوثيقها وتداولها .

والعلوم الاجتماعية تمثل قطاعا كبيرا من قطاعات المعرفة الانسانية ، فقد بلغت الدراسات الاجتماعية — فى عصرنا الحالى — شأوا عظيما من التقدم والازدهار على المستويين النظرى والعملى ، وذلك بفضل التطور الكبير الذى يمر به عالمنا المعاصر فى كافة مجالات المعرفة .

ومن ثم فان القضية التى نحن بصـــددها الآن — فى هذه الدراسة — لا تتمثل فى نقص المعلومات اللازمة لأغراض البحث والدراسة فى المجالات الاجتماعية ، بقدر ما تتمثل وتتبلور فى الاعلام البيليوجرافى المنظم والمستمر عن تلك المعلومات والسيطرة بالأساليب العلمية على هذا الفيض منها .

(*) مدرس مساعد بقسم المكتبات ، كلية الآداب جامعة القاهرة .

وتنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة اقسام :

القسم الأول : عبارة عن مقدمة تبين اهمية الضبط الببليوجرافى وأنماطه وطرائقه المختلفة للانتاج الفكرى فى كافة فروع المعرفة البشرية ، مع بيان الأعمال الببليوجرافية الخاصة بالعلوم الاجتماعية فى المنطقة العربية ، ثم تحديد موقع ومكانة هذا الدليل الببليوجرافى من الأعمال السابقة واسس ومصادر تجميعه وتنظيمه ... الخ .

القسم الثانى : عبارة عن متن الدليل الببليوجرافى مرتب ومنظم وفقا للمتطلبات الموضوعية للدارسين والباحثين .

القسم الثالث : عبارة عن رصد مجموعة من الاحصائيات والكشافات المختلفة نضعها أمام الباحثين والمتخصصين فى مجالات العلوم الاجتماعية ، من أجل دراسة وتحليل ومقارنة هذه الاحصائيات لاستنباط النتائج التى تعين فى تقدم الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية .

القسم الأول

الضبط الببليوجرافى للانتاج الفكرى

فى العلوم الاجتماعية

كان ولا يزال الضبط الببليوجرافى لمختلف أوعية المعلومات فى كافة مجالات المعرفة البشرية يمثل تحديا كبيرا ليس فقط أمام الباحثين والدارسين ، بل أيضا أمام الببليوجرافيين ورجال المعلومات . ولعل هذا يرجع الى ضخامة الانتاج الفكرى منذ عصر الطباعة الى عصرنا الحالى ، فقد تضاعف هذا الانتاج فى شكل متوالية هندسية ، لكأن المطابع بفارق طاقاتها تكاد تعجز عن ملاحقة المؤلفين والباحثين فى نشر انتاجهم العلمى ، علاوة على ذلك فقد تنوعت أشكال نشر هذا الانتاج من النوع التقليدى المتمثل فى الورق الى

الأنواع غير التقليدية المتمثلة فى وسائط الميكروفيلم والميكروفيش والشرائط والأقراص الممغنطة ..... الخ • •

ومن ثم فقد أصبحت مشكلة حصر وتنظيم واسترجاع المعلومات فى كافة فروع المعرفة بطرق سريعة وميسرة ، من أهم المشاكل التى تواجه الباحثين والدارسين فى مختلف مجالات البحث • وتأسيسا على هذا فقد أصبح من أهم المسئوليات المنوطة للمكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق والهيئات البيليوجرافية ، هى عملية تدبير أوعية تيسرها للقراء والدارسين والباحثين والعلماء •

واذا كان الغرب قد أدرك أهمية وخطورة هذه القضية منذ زمن بعيد ، مما حدا به الى الاستعداد بوسائل مختلفة للضبط البيليوجرافى لها وادخال التكنولوجيا الحديثة — احدى مستحدثات العصر — فى عمليات اختزان واسترجاع المعلومات ؛ فان المنطقة العربية تفتقر على وجه الاجمال الى مثل هذه الخدمات البيليوجرافية المنظمة والمنتظمة ، الأمر الذى يضع على عاتقنا نحن العرب مواجهة هذه القضية •

وتجدر الاشارة الى أهمية الضبط البيليوجرافى لأوعية المعلومات فى كافة المجالات بما فيها العلوم الاجتماعية ، والتى نجملها فى النقاط التالية :

— لا شيء يعين الباحثين على متابعة التحصيل العلمى واستمرار البحث قدر امكان حصولهم على المصادر المعتمدة المتصلة بأبحاثهم والموثوقة فيهــا ، ولا شيء يعوقهم مثلما يعوقهم عنت يواجههم فى تلمس تلك المصادر ؛ ولعل القوائم البيليوجرافية تساعد الباحث المتخصص على معرفة ما كتب فى موضوع بحثه للاستفادة من آراء الآخرين أو نقدها والكشف عن محاسنها وعيوبها • فهى من هذا الجانب تعتبر مرشدا لاجراء الأبحاث العلمية • فعن طريقها يتمكن الباحث من وضع أصبعه على الحقائق التى قد تضيع بدون هذه القوائم البيليوجرافية المتخصصة •

— تبين البيليوجرافيات بطريقة موضوعية المجالات التى فى حاجة الى تغطية

أو الكتابة فيهـــا ، بحيث تستحث عـــددا من المؤلفين والباحثين أن يتحمسوا للكتابة فى تلك المجالات وان يسدوا فراغات المعرفة التى لـــم يتم الكتابة فيها .

— تساعد البيليوجرافيات فى عمليات اختيار الكتب والمواد المكتبية الأخرى اللازمة لمقتنيات المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصـــة فى مجالات العلوم الاجتماعية .

— تساعد البيليوجرافيات على سرعة الاعلام عن الانتاج الفكرى فى كافة المجالات وتيسر الوصول اليه بطريقة منظمة وميسرة للدارسين والباحثين على السواء .

— تعتبر البيليوجرافيات — بصفة عامة — بمثابة السجل الثقافى للبشرية ، حيث ترصد ما أنتجته قريحة الانسان فى كافة فروع المعرفة .

وهناك بعض الهيئات ومراكز البحوث والباحثين الأفراد فى المنطقـــة العربية قاموا باصدار بعض الأعمال البيليوجرافية التى تحصر أو تحاول ان تحصر الانتاج الفكرى فى بعض فروع العلوم الاجتماعية فى فترة زمنية معينة او فى منطقة جغرافية محددة أو نوع معين من أوعية المعرفة .

ولعله من المفيد استعراض أهم هذه البيليوجرافيات من أجل استخلاص بعض النتائج والمؤشرات التى تساعدنا فى عملية الضبط البيليوجرافى الشامل والقائم على أسس علمية سليمة فى المستقبل القريب .

١ — فى عام ١٩٦٠ أصدر مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة « قائمة بأعمال المشتغلين بالعلوم الاجتماعية » ولم تقتصر هذه القائمة على انتاج المشتغلين بعلم الاجتماع فحسب ، وانما ضمت أعمال المتخصصين فى العلوم الاجتماعية كلها .

٢ — فى عام ١٩٧٤ أصدر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـــة

بالقاهرة « قائمة ببليوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر » أعدها د. محمد فتحى عبد الهادى باشراف د. عزت حجازى . وتضم هذه القائمة الأعمال المنشورة من كتب ومقالات ورســـائل اكاديمية للمشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر حتى عام ١٩٧٢ . وقد بلغت فى فى مجموعها (١١٥٧) مفردا (مدخلا) ورتبت فى قسمين :

القسم الأول : الأعمال العلمية المنشورة .

القسم الثانى : رسائل الماجستير والدكتوراة .

وداخل كل قسم كان طبيعيا أن يكون الترتيب هجائيا بأسماء المؤلفين أصحاب هـــذه المؤلفات .

٣ — فى عام ١٩٧٥ أصدر معهد البحوث والدراسات العربية «ببلوجرافية» الدراسات السكانية فى الوطن العربى » واعدها السيد محمد محمد زهرة . وتضم هذه القائمة حتى عام ١٩٧٤ (١١٧) مفردا (مدخلا) فى موضوع السكان كأحد موضوعات العلوم الاجتماعية ، تتنوع ما بين كتاب ، مقالة فى دورية ، بحث فى مؤتمر ، رسالة جامعية ، سواء نشر هـــذا العمل داخل المنطقة العربية أو خارجها ، وسواء كتبه باحث عربى أو أجنبى . وهكذا نرى هذا التشتت والتوسع سواء فى شكل المواد أو اماكن نشرها أو حتى مؤلفيها ، الأمر الذى أثر على شمول التغطية الذى كان يسعى اليه صـــاحب الببليوجرافية . ويعترف صاحبها بهذا القصور صراحة فى مقدمتها (ص ٩ — ١٠) .

٤ — فى عام ١٩٧٦ أصدر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـــة بالقاهرة « قائمة ببليوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر » أعدها د. محمد فتحى عبد الهادى باشراف د. عزت حجازى وتغطى من عام ١٩٣٠ — ١٩٧٤ ، أى أنها غطت الاصدارة السابقة (رقم ٢) بل توسع فيها صاحبها على اعتبار أنها امتداد للسابقة . وتشتمل على (١٨٨٨) مفردا (مدخلا) تتنوع ما بين كتاب ، مقالة ، رسالة

علمية . وتتبع فى ترتيبها نظام الترتيب المتبع فى السابقة (رقم ٢) .

٥ — فى عام ١٩٧٨ أصدر د. محمد الجوهرى ببليوجرافية متخصصة فى واحد من أهم موضوعات العلوم الاجتماعية الا وهو علم الفولكلور بعنوان « مصادر دراسة الفولكلور العربى : قائمة ببليوجرافية مشروحة » وصدرت الطبعة الثانية لها عام ١٩٨٣ .

٦ — فى عام ١٩٧٩ أصدر جهاز تنظيم الأسرة والسكان « الببليوجرافية الشارحة للدراسات السكانية لجمهورية مصر العربية » وتضم حتى عام ١٩٧٦ تاريخ الاقفال (٢٢١٢) مفردا (مدخلا) تتوزع ما بين كتاب ، مقالة ، بحث ، رسالة جامعية ، بشرط أن يكون منشورا فى مصر . مع اعطاء نبذة شارحة عن العمل المسجل بالببليوجرافية . وبالرغم من انها أكثر تجميعا وأكثر احكاما فى التنظيم عن سابقتها فى فى موضوع السكان (رقم ٣) الا اننا نجد بها موضوعات لا تمت الى السكان بصلة مثل : التعليم (صص ١٥٠ — ٢٠٩) ، كما أن التشتت والتوسع الشكلى للمواد اثر بصورة مباشرة على شمول التغطية .

٧ — فى عام ١٩٧٩ أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم « دليل الانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية : فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والفولكلور » وقام باعداده د. محمد فتحى عبد الهادى ، ويضم هذا الدليل — منذ أوائل هذا القرن حتى عام ١٩٧٧ — (٥١٥٣) مفردا (مدخلا) أغلبها كتب سواء مؤلفة بالعربية أو مترجمة اليها ، كما يضم أيضا أهم رسائل الماجستير والدكتوراه التى حصل عليها العرب من الجامعات المختلفة . ويعتبر هذا الدليل أشمل الأعمال الببليوجرافية التى تمت فى هذا المجال لأسباب كثيرة منها شمول التغطية بدرجة عالية جدا ، منطقية الترتيب ومنهجه السليم ، الاعتماد على مصادر كثيرة ومتنوعة فى التجميع ، يعتبر القائم باعداده من أوائل الببليوجرافيين المتخصصين وله أعمال ببليوجرافية كثيرة . والشىء الذى يؤخذ على

هذا الدليل هو الخلط فى التجميع ما بين الكتب والرسائل العلمية ، علاوة على وجود بعض الكتب التى صدرت خلال تلك الفترة وخاصة عام ۱۹۷۷ غير مدرجة بالدليل . وبالرغم من هذه وتلك فهذا الدليل يعبر بحق العمدة فى المصادر الببليوجرافية للانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعيـــة (علم الاجتماع والخدمـــة الاجتماعية والانثروبولوجيا والفولكلور) الا أن صاحبه لم يستمر فى اصدار أعمال مكملة له .

٨ ــ وبدأ المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعيـــة باســـهامات متواضعة فى توثيق الانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية ، وقد وجه اهتمامه الى الضبط الببليوجرافى لمقالات الدوريات فى العلوم الاجتماعية ــ وهو نمط ممتاز ــ بالرغم من صعوبة السيطرة على استرجاع محتويات الدوريات فى هذا المجال فأعد ما يسمى بـ « الكشاف العربى لمقالات الدوريات فى العلوم الاجتماعية » . ولكن هذا العمل الضخم الذى يصل الى اكثر من خمسة آلاف مقالة لم ير النور حتى الآن ، بل صرف المسئولون بالمركز النظر عن طبعه ونشره .

٩ ــ وقد دخل المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية التابع لمعهد التخطيط القومى بالقاهرة ، الميدان الببليوجرافى ، فأصدر مجموعة من القوائم الببليوجرافية الراجعة فى مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة على شكل نشرات دورية غير منتظمة . وقد توقف أخيرا عن اصدار هذه النشرات الببليوجرافية .

١٠ــ وهناك بعض المكتبات ومراكز التوثيق تقوم باصدار قوائم ببليوجرافية بمقتنياتها كتلك التى يصدرها مركز التوثيق والنشر بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .

١١ــ علاوة على هذا فهناك بعض الببليوجرافيات الأخرى التى صدرت فى بعض البلاد العربية كالعراق ولبنان وتونس وليبيا تدور حول الانتاج

الفكرى فى موضوع معين من موضوعات العلوم الاجتماعية (١) . وهناك بعض الببليوجرافيات التى تتخذ من مؤلف معين وانتاجه موضوعا لها كالتى أصدرها د. عبد الرحمن بدوى عن « ابن خلدون » مثلا . وبالرغم من أننا لم نتمكن من رؤية بعض هــذه الببليوجرافيات وخادمة التى صدرت فى بعض البلاد العربية ، الا أنه من المؤكد أنها لن تزيد فى محواها ومبناها عن زميلاتها التى صــدرت فى مصر ، بل قد ينقصها الشىء الكثير .

وعلى أى حال فان الأعمال الببليوجرافية والسابق الاشارة اليها ، والتى صدرت فى المنطقة العربية ، والخادمة بحصر الانتاج الفكرى فى مجالات العلوم الاجتماعية ، والمتناثرة هنا وهناك ؛ لا يربطها رابط نمطى معين ، علاوة على أنها عجزت عن التغطية الشاملة لهذا الانتاج أو متابعته فى أى صورة من صور نشره .

ويوقفنا هذا العرض السريع للببليوجرافيات السابق الاشارة اليها عند تسجيل مجموعة النتائج والملاحظات التالية :

— لم تتضمن اية ببليوجرافية تغطية شاملة لموضوعات العلوم الاجتماعية بالنسبة للبعد الزمانى أو المكانى او الموضوعى أو الوعائى فى المنطقة العربية اللهم الا (رقم ٧) بعض الشىء .

— لم تلتزم كل هذه الببليوجرافيات تقنينا واحدا فى وصــف البيانات التى تذكرها عن كل مفرد تقرر ادراجه ولا حتى فى المداخل ، بل اتبعت كل واحدة منها ترتيبا واسلوبا يختلف عن الأخرى .

— لا يوجد تنسيق فى الجهود ولا تخطيط متكامل بين الجهات المصــدرة للببليوجرافيات السابقة ، والتى تعمل فى هذا المجال الحيوى ، سواء

---

(١) أنظر على سبيل المثال الأرقام : ١٩٥ — ٢٠٠ — ٢٤٧ — ٤٥٣ — ٦٩٧ فى القسم الثانى من هذه الدراسة .

على المســتوى القومى او حتى على المستوى المحلى ، مما ادى الى بعثرتها هنا وهناك .

— خلطت البيليوجرافيات السابقة بين أوعية المعلومات المختلفة فى التجميع ، وكان ينبغى عليها — وفقا لمنطق الأمور — أن تتخذ نوعا معينا من الأوعية وتعالجه بطريقة شمولية .

— توقفت البيليوجرافيات السابقة عن متابعة حصر الانتاج الفكرى الجديد ، اما باصدار ملاحق لها أو طبعات جديدة تضم ما فات وما هو آت .

مما سبق يتبين لنا مدى الحاجة الملحة والضرورية الى أعداد عدة قوائم ببليوجرافية شاملة عن الانتاج الفكرى فى مجالات العلوم الاجتماعية منظمة بطريقة منطقية ومتضمنة أوعية الفكر المختلفة المتمثلة فى : الكتب — الدوريات — مقالات الدوريات — الأبحاث — المؤتمرات — الرسائل الجامعية ... الخ ، بحيث يسير الخط الببليوجرافى زمنيا ووعائيا وجغرافيا بطريقة متكاملة .

* * *

هــذا الدليل الببليوجرافى

ومن خلال استعراض الأعمال الببليوجرافية السالفة الذكر ، نجد أن الاحساس بالحاجة العلمية الى الضبط الببليوجرافى لمختلف أوعية المعلومات فى مجالات العلوم الاجتماعية — وخاصة الكتب باعتبارها سيدة أوعية المعرفة — قد أكد ضرورة مثل هذا الدليل الببليوجرافى الذى يحصر بطريقة نمطية تكاد تكون شاملة الانتاج الفكرى من الكتب فى مجالات العلوم الاجتماعية والصادر فى المنطقة العربية من اجل التعريف به والاستفادة منه فى الدراسة والبحث أو التخطيط للمستقبل . ومما يؤكد أيضا ضرورة وجود مثل هذا العمــل ، ان اهم الأدلة التى صدرت (انظر رقم ٧ من الببليوجرافيات الســابقة ; يقف حدود تغطيته الزمنية عند نهاية عام ١٩٧٧ ، الأمــر الذى دعا الى استكمال هذا الدليل حتى أوائل ١٩٨٣ .

وتؤدى مثل هذه البيليوجرافيات الموضوعية خدمات جليلة للدارسين والباحثين والهيئات الاجتماعية المختلفة ، فهى تضم وتنظم مصادر المعلومات فى وعاء من أخطر الأوعية الفكرية تأثيرا وأهمية ، بحيث تعينهم على الوصول الى المواد التى تتناول موضوعات أبحاثهم فى سرعة ويسر ، هذا بالاضافة الى انها تربط مجال البحث الواحد بالمجالات الأخرى الوثيقة الصلة به ، وهى بذلك توفر وقتا وجهدا كانا ينفقان فى تتبع مصادر المعلومات هذه .

ومن المفيد استعراض البنية الأساسية لهذا الدليل :

حدود التغطية :

(أ) الحدود الموضوعية : تتعلق العلوم الاجتماعية بجميع الشئون الخاصة بالمجتمع ، ولا يستغنى المجتمع عنها ، وهى ضرورية من أجل ادارته وتنظيمه وتطويره وتقدمه . ومن ثم فهى تتألف من موضوعات كثيرة ، وهذا الدليل يغطى بعض هذه الموضوعات وهى : علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية والفولكلور .

(ب) الحدود الزمنية : يضم الدليل الكتب التى صدرت منذ عام ١٩٧٨ وحتى أوائل عام ١٩٨٣ .

(جـ) الحدود المكانية : يضم الدليل الكتب المنشورة فى المنطقة العربية وأمكن الحصول على بيانات عنها .

(د) الحدود اللغوية : اقتصر هذا الدليل على الكتب الصادرة باللغة العربية سواء أكانت مؤلفة بالعربية أو مترجمة اليها .

(*) يأمل كاتب هذه السطور اعداد مجموعة من الأدلة البيليوجرافية فى العلوم الاجتماعية يغطى كل واحد منها وعاء معينا من أوعية المعرفة كالدوريات ــ الرسائل الجامعية .... الخ .

المصادر البيليوجرافية :

تنقسم المصادر البيليوجرافية الى قسمين رئيسيين :

(أ) المصادر المباشرة : ويقصد بها الكتب ذاتها ، وقد امكن الحصول على بيانات الكتب من مكتبات جامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ودار الكتب المصرية ، علاوة على هذا كان معرض الكتاب الدولى الذى يعقد سنويا بالقاهرة ، فرصة ذهبية للحصول على بيانات الكتب التى صدرت حديثا وخاصة عام ١٩٨٢ .

(ب) المصادر غير المباشرة : ويقصد بها الأعمال البيليوجرافية السابقة ، والتى تدخل فى الحدود الزمنية والموضوعية للدليل . وفى ذلك تم الرجوع الى :

١ — دليل الكتاب المصرى ، ابتداء من عام ١٩٧٩ — .

٢ — قائمة مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ابتداء من عام ١٩٧٩ — .

٣ — الكتاب السنوى لعلم الاجتماع (القسم الخاص بالكتب) ابتداء من عام ١٩٨٠ — .

٤ — قائمة مطبوعات مكتبة الأنجلو المصرية ، عام ١٩٧٨ وملحق ١٩٨٠ — ١٩٨١ .

٥ — التخطيط والتنمية فى مصر ١٩٧٨ — ١٩٨٠ : قائمة بيليوجرافية انتقائية اصدار معهد التخطيط القومى عام ١٩٨١ .

٦ — النشرة العربية للمطبوعات ، أعوام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ — ١٩٨٠ . والتى أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى تونس .

٧ — النشرة المصرية للمطبوعات ، ابتداء من عام ١٩٧٨ — .

الوصف البيليوجرافى :

ولقد اتبعنا فى هذه البيليوجرافية أحدث نظم الوصف البيليوجرافى العالمى . وقد أعطيت البيانات البيليوجرافية التالية قرين كل كتاب :

اسم المؤلف . عنوان الكتاب . بيانات التأليف . بيان الطبعة .
بيانات النشر (المكان والناشر والتاريخ) . عدد الصفحات . رقم مسلسل

والجدير بالذكر أن المدخل كان غالبا بأسماء الأفراد وفى حالات قليلة كان بأسماء الهيئة المسئولة عن الكتاب مفرعة من اسم الدولة ان لم تكن مميزة . وفى حالة الكتب التى لم يكن لها مؤلفين [أشخاص — هيئات] كان مدخلها بالعنوان فى ترتيبه الهجائى والمنطقى تحت رأس موضوعه . واذا كان المؤلف له اكثر من كتاب استعيض عن ذكر اسمه بوضع شرطه (——) منعا لتكرار الاسم بكتابته مرة أخرى ، واتبع هــذا أيضا فى عناوين الكتب المتشابهة . واذا كان الكتاب له أكثر من طبعة تم ذكر أحدثها فقط لأنها تجب ما قبلها . ولم ندخر وسعا فى أن تكون البيانات الببليوجرافية المعطاة كاملة قدر الامكان ، واذا لم يعط بيان أو آخر فمرجع ذلك الى عدم توفر مثــل هذا البيان فى المصادر الببليوجرافية المعتمد عليها .

التنظيم :

رتبت الكتب المدرجة بالدليل هجائيا بأسماء المؤلفين (أو العناوين فى حالة أن يكون (المدخل بالعنوان) ، تحت رؤوس موضوعات مخصصة ومقننة مرتبة بدورها ترتيبا هجائيا مع عمل الاحالات اللازمة لربط الموضوعات ذات الصلة بعضها ببعض ، وهذه الموضوعات واحالاتها لا تخفى عن فطنة الباحث المتخصص .

وحتى يكتمل هذا العمل رؤى اعداد مجموعة من الكشافات التى تعد بمثابة مداخل اضافية للدليل ، كما تم اعداد مجموعة من البيانات الاحصائية لم نشأ أن نقوم بتفسيرها وتحليلها والبحث وراء اسبابها ومسبباتها ، بل فضلنا وضعها كمادة خام أمام الباحثين والمتخصصين لدراستها وتحليلها ومقارنتها من أجل استنباط المؤشرات والنتائج المختلفة .

وأخيرا يعلم الله وحده مدى الجهد المبذول فى اعداد هذا الدليل ، لا يعرفه

الا من كابده وعاناه ، فلم نسع جهدا الا بذلناه ؛ ولم نترك معلومة الا حققناها من أكثر من مصدر ، ومع هذا فاننا لا ندعى لهذا الدليل (١٩٧٨ — ١٩٨٣) الشمول المطلق ولا الحصر الكامل ، ولكنها محاولة بذلت فيها كل جهد ممكن من أجل تحقيق تغطية شاملة وحصر كامل فى الحدود الزمنية المشار اليها .

ونحن نقدم هذا الدليل الببليوجرافى ، نرجو أن يلبى حاجة بالنسبة لموضوع من الموضوعات الحيوية يهم ويهتم به قطاعات كثيرة من الباحثين والدارسين ، كما نأمل أن نكون قد وفقنا فى تقديم أداة من أدوات الضبط الببليوجرافى تساعد الباحثين المتخصصين على السير قدما فى مجال أبحاثهم .

قائمة رؤوس الموضوعات

الانثروبولوجيا الثقافية
الانثروبولوجيا الفيزيقية
الانثروبومتريا
الانحراف
الأهازيج الشعبية
الايكولوجيا البشرية
البحث الاجتماعي
البحث الجنائي
البدو والبداوة
البناء الاجتماعي
البيئة
انظر : الايكولوجيا البشرية
التأمينات الاجتماعية
التحضر
التخطيط الاجتماعي
تخطيط المدن
التراث الشعبي
انظر : الفولكلور
تراجم الاجتماعيين
التغير الاجتماعي
التفاعل الاجتماعي
التليفزيون
تنظيم الأسرة
التنمية الاجتماعية
التنمية الريفية
التوطين
الثقافة
ثقافة الأطفال
الثقافة العمالية
الجريمة والمجرمون
الجماعات
الحكاية الشعبية
الخدمة الاجتماعية
خدمة الأطفال
انظر : الأطفال
خدمة الجماعة
خدمة الشباب
انظر : الشباب
خدمة الفرد
الرأى العام
الرقص الشعبي
الريف
الريف — ببليوجرافيات
الزواج
السكان
السكان — ببليوجرافيات
السكان — معاجم مصطلحات
الشباب
الشخصية
الشيخوخة
الضبط الاجتماعي
الضمان الاجتماعي
الطبقات الاجتماعية
انظر : الأطفال
الطفل
العادات والتقاليد
العمل والعمال
العقد الاجتماعي
العلاقات الاجتماعية
العلاقات العامة
علم النفس الاجتماعي
الفجر
الفنون الشعبية
الفولكلور
الفولكلور — ببليوجرافيات
القصص الشعبية
القيادة
المجتمع

القسم الثانى

القائمة الببليوجرافية

ابن خلدون

— **ابن خلدون ، عبد الرحمن** . مقدمة ابن خلدون . — ط ٤ . — بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٨ . ٥٨٨ ص (١).

— **باتسييفا ، سـفيتلانا** . العمران البشرى فى مقدمة بن خلدون / ترجمة رضوان ابراهيم . — تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢٩١ ص (٢).

— **حسن الساعاتى** . علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج . — ط ٤ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٢٢٩ ص (٣).

— **الصغير بن عمار** . التفكير العلمى عند ابن خلـدون . — ط ٢ . — الجزائر : الشركة الوطنيـة للنشر والتوزيـع ، ١٩٧٨ . ١٢٧ ص (٤).

— **غريب محمد سـيد أحمد** . ابن خلدون . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٥).

— **محمد عابد الجابرى** . فكر ابن خلدون : العصبية والدولة . — الدار البيضاء ، دار النشر المغربية ، ١٩٧٩ . ٤٨٥ ص (٦)

ابن خلدون — ببليوجرافيات

— **تونس . دار الكتب الوطنية** . قائمة المؤلفات والدراسـات حول ابن خلدون . — تونس : الدار ، ١٩٨٠. (٧).

— **عبد الرحمن بدوى** • مؤلفات ابن خلـــدون . — تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣٩٥ ص (٨)

الاتصـــال الجماهيرى

(انظر ايضا : الاذاعة — التليفزيون)

— **ابراهيم امام** • الاعلام والاتصال بالجماهير . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . (٩)

— **اســماعيل على سعد** • الاتصـــال والراى العـــام : بحث فى القـــوة والايديولوجية . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . ٢٣٣ ص (١٠)

— **بارنو ، اريك** • الاتصال بالجماهير / ترجمة صلاح عز الدين ، فؤاد كامل ، أنور المشرى ؛ مراجعة وتقديم عبد الحليم البشلاوى . — القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٠ . ٤١٦ ص (١١)

— **جامعة القاهرة** • دليل بحث الاحتياجات الاتصالية من آجـــل التنمية الريفية . — القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٩ . ٨٨ ص (١٢)

— **خليل صابات** • وسائل الاتصال : نشأتها وتطورها . — ط ٣ مزيدة ومنقحة . — القاهرة : مكتبة الأنجلـــو المصرية ، ١٩٧٩ . ٣٣٦ ص (١٣)

— **زيدان عبد الباقى** • اساليب الاتصال فى المجالات الاجتماعية والتربوية . — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ . (١٤)

— ———— • وسائل واساليب الاتصال فى المجالات الاجتماعية والتربوية والادارية والاعلامية . — ط ٢ . — القاهرة : مكتبة النهضـــة المصرية ، ١٩٧٩ . ٥٢٧ ص . (١٥)

— **شاهيناز محمد طلعت** • بناء الاتصال فى مدينة قها محافظة القليوبية . — القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ • ١١٧ ص (١٦)

— ــــــــ • وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية : دراسات نظرية مقارنة وميدانية فى المجتمع الريفى . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ • ٧ ، ٣٥٨ ص (١٧)

— **صلاح الدين جوهر** • علم الاتصال : مفاهيمه ، نظرياته ، مجالاته . — القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٠ • ١٤٨ ص (١٨)

— **عبد المجيد عبد الحميد معطاف • جوزيف الياس اسعد** • الوسائل السمعية والبصرية ووسائل الاتصال الجماهيرى . — بغداد : وزارة التربية ، ١٩٧٨ • ١١١ ص (١٩)

— **عماد مختار احمد الشافعى** • بناء الاتصال فى قرية أبو مسلم محافظة الجيزة . — القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ • ١٢١ ص (٢٠)

— **فتحى حامد خضر** • بناء الاتصال فى قرية اولة محافظة الدقهلية . — القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ • ١٦٣ ص (٢١)

— **كمال المنوفى** • بناء الاتصال فى قرية تلوانة محافظة المنوفية . — القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ • ١٥٣ ص (٢٢)

— **ليبيا • امانة الاعلام • الادارة العامة للتخطيط والمتابعة** • الاعلام الجماهيرى : الاذاعتان المرئية والمسموعة . طرابلس : الادارة ، ١٩٧٩ • ١١٩ ورقة • (٢٣)

— **محمد حلمى احمد نوار** • بناء الاتصال فى قرية البليدة . — القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ • ١٢٢ ص (٢٤)

— **محمد فتحى** • عالم بلا حواجز . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ • ٢٣٩ ص (٢٥)

— **مدوز ، جاك** • آفاق الاتصال ومنافذه / ترجمة حشمت قاسم • — القاهرة : المركز العربي للصحافة ، ١٩٧٩ • ٣٥٦ ص (٢٦)

— **المؤتمر السادس للانماء الدولى للدراسات المستقبلية (القاهرة ، ١٩٧٨)** ، مستقبل الاتصالات والذاتية الحضارية فى عالم متشابك ، اعمال المؤتمر السادس للانماء الدولى للدراسات المستقبلية المنعقد فى القاهرة ١٦ — ١٩ سبتمبر ١٩٧٨ • — القاهرة : المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٧٨ • ٢٠١ ، ٢٨٣ ص (٢٧)

— **نوال شاهين حسن** • دور وسائل الاعلام فى الاذاعة والتليفزيون فى تنمية الأسرة • — القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ • ٣٥٦ ص (٢٨)

الاتصال الجماهيرى — ببليوجرافيات

— **جامعة القاهرة** • قائمة مراجع مختارة حول الاتصال والتنمية الريفية • — القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٩ • ١٤٩ ص (٢٩)

الاجتماع (علم)

— **ابن الأزرق ، محمد بن على بن محمد** • بدائع السلك فى طبائع الملك / تحقيق على سامى النشار • — بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ • ٢ ، ٥٣٥ ص (٣٠)

— **احمد زايد** • علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية • — ط ١ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • (٣١)

— **اسحاق قطب** • المدخل فى علم الاجتماع • — الكويت : مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩ • ٢١٥ ص (٣٢)

— **اسماعيل عبد البارى** • أسس علم الاجتماع • — ط ١ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ • (٣٣)

— **انكلر ، اليكس** • مقدمة فى علم الاجتماع / ترجمة وتقديم محمد الجوهرى وآخرين • — ط ٤ • — القــاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ • ٤١٥ ص (٣٤)

— **بوتومور ، توماس بيرتون** • تمهيد فى علم الاجتماع / ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وآخرين • — ط ٥ • — القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ • ٤٨٤ ص • (٣٥)

— ـــــــــ ، ـــــــــ • علم الاجتماع والنقد الاجتماعى / ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وآخرين • — ط ١ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٢٨٥ ص (٣٦)

— **تورين ، آلان** • من أجل علم الاجتماع / ترجمة تيسير شيخ الأرض ؛ مراجعة وجيه أسعد • — دمشق : وزارة الثقافة والارشـــاد القومى ، ١٩٧٩ • ٢٥٩ ص (٣٧)

— **روشــيه ، جى** • علم الاجتماع الامريكى : دراســة لاعمال تالكوت بارسونز / ترجمة وتعليق محمد الجوهرى ، أحمد زايد • — ط ١ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٢٩٥ ص (٣٨)

— **سليم على الوردى** • علم الاجتماع بين الموضوعية والوضــعية • — بغداد : مطبعة علاء ، ١٩٧٨ • ٧٥ ص (٣٩)

— **سناء الخولى** • مدخل الى علم الاجتماع • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • ٣٤٩ ص (٤٠)

— **صــلاح العبد وآخرون** • علم الاجتماع : دراسات نظرية وتطبيقية فى تنمية وتحديث المجتمعات النامية • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٤١)

— **صلاح مصطفى الفوال** . معالم الفكر السوسيولوجى المعاصر . — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٢ . ١٩٧ ص (٤٢).

— **عبد الحميد لطفى** . علم الاجتماع . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٣٨١ ص . (٤٣).

— **عبد المجيد عبد الرحيم** . علم الاجتماع العام . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ٣٢٠ ص (٤٤).

— **على عبد الرازق جلبى** . قضايا علم الاجتماع المعاصر . — ط ١ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ . (٤٥).

— **على عبد الواحد وافى** . علم الاجتماع . — ط ٣ مزيدة ومنقحة . — القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٩ . ١٣٩ ص (٤٦).

— **على ليلة** . البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، المفاهيم والقضايا . ط ١ . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ . (٤٧)

— **غريب محمد سيد أحمد** . علم الاجتماع ودراسة المشكلات الأخلاقية . ط ١ . الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٤٨).

— **غسان زكى بدر** . مقدمة فى علم الاجتماع . ط ١ . القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨١ . (٤٩).

— **قبارى محمد اسماعيل** . أصول علم الاجتماع ومصادره . ط ٢ . الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٤١٠ ص (٥٠).

— ———— . ما وراء علم الاجتماع . الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٥٣١ ص (٥١).

ـ ــــــــــ . مدخل الى علم الاجتماع . الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٥٢)

ـ **قراءات معاصرة فى علم الاجتماع** ، ترجمة وتقديم علياء شكرى ، محمد على محمد ، محمد الجوهرى . القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ . ٤٧١ ص (٥٣)

ـ **كمال دسوقى** . الاجتماع ودراسة المجتمع . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٤١٣ ص (٥٤)

ـ **لازرسفيلد ، بول ف** . الاتجاهات الأساسية فى علم الاجتماع / تعريب أحمد النكلاوى ، عواطف فيصل بيارى . ــ القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . ١٩٠ ص (٥٥)

ـ **محمد الجوهرى** . ميادين علم الاجتماع . ــ ط ٥ . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٤٠٢ ص (٥٦)

ـ ــــــــــ **وآخرون** . دراسة علم الاجتماع . ــ ط ٣ . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٤٦٤ ص (٥٧)

ـ **محمد عاطف غيث** . علم الاجتماع . ــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٤٢٣ ص . (٥٨)

ـ ــــــــــ **وآخرون** . مجالات علم الاجتماع المعاصر : أسس نظرية ودراسات واقعية . ــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٥٩)

ـ **محمد عبد الله ابو على** . مدارس اجتماعية . ــ الاسكندرية ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٤٠٥ ص (٦٠)

ـ **محمد على محمد** . تاريخ علم الاجتماع . ــ ط ٢ . ــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٦١)

— مصطفى الخشاب . علم الاجتماع ومدارسه . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٢٦٣ ص (٦٢)

— ———— . ———— ، الكتاب الأول : تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ . ٣٥٢ ص . (٦٣)

— ———— . ———— ، الكتاب الثانى : المدخل إلى علم الاجتماع . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ . ٤٣٧ ص (٦٤)

— موس ، هتينز . الفكر الاجتماعى : نظرة تاريخية عالمية / ترجمة وتقديم السيد الحسينى ، جهينة سلطان العيسى . — القاهرة : سجل العرب ، ١٩٨٠ . ٣١٦ ص (٦٥)

الاجتماع (علم) — مناهج

— ديكنز ، ميتشيل . معجم علم الاجتماع / ترجمة احسان محمد الحسن . — بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ . ٤٠١ ص (٦٦)

— على محمود اسلام الفار . معجم علم الاجتماع . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٤٧٠ ص . (٦٧)

— قاموس علم الاجتماع / تحرير ومراجعة محمد عاطف غيث ؛ أعد المادة العلمية محمد على محمد وآخرون — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٥١٧ ص (٦٨)

الاجتماع (علم) — قواميس

— صلاح مصطفى الفوال . علم الاجتماع : المفهوم والموضوع والمنهج . — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٢ . ٢٣٧ ص (٦٩)

— غسان زكى بدر . الموضوع والمنهج فى علم الاجتماع . — ط ١ . — القاهرة : مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨١ . (٧٠)

— **كول ، ستيفن** . منهج البحث فى علم الاجتماع / تعريب عبد الهادى الجوهرى ، أحمد النكلاوى . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . ١٤٤ ص (٧١)

— **محمد عـلى محمد** . علم الاجتماع والمنهج العلمى . — ط ٢ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٧٢)

الاجتماع (علم) — نظريات

— **تيماشيف ، نيقولا** . نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها / ترجمة وتقديم محمود عوده وآخرون . — ط ٧ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٤٩٧ ص (٧٣)

— **سمير نعيم أحمد** . النظرية فى علم الاجتماع : دراسة نقدية . ط ٢ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٢٧٨ ص (٧٤)

— **شوجرمان ، بارى** . علم الاجتماع : المفهوم والنظرية / ترجمة محمد الغريب عبد الكريم . — [القاهرة] : مكتبة نهضة مصر ، ١٩٨٠ . ١٢٨ ص (٧٥)

— **عبد الباسـط عبد المعطى** . اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع . — الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١ . (٧٦)

— **قبارى محمد اسماعيل** . علم الاجتماع : المداخل والنظريات والمناهج . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٧٧)

— **كمال عبد الحميد الزيات** . بناء النظرية فى علم الاجتماع : نموذج نظرية تقسيم العمل . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . ١٩٨ ص (٧٨)

— **محمد عاطف غيث** . الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر . — ط ٢ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٧٩)

— **محمد الغريب عبد الكريم** . الاتجاهات الفكرية فى نظرية علم الاجتماع المعاصر / تقديم عبد الحميد لطفى . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . ١٨٣ ص (٨٠)

— ——— . نظرية علم الاجتماع المعاصر / تقديم عبد الحميد لطفى . — ط ٢ . — الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ١٩٨٢ . ٢٥٢ ص (٨١)

اجتماع الادارة (علم)

— **عبد الهادى الجوهرى ، ابرهيم ابو الغار** . دراسات فى علم اجتماع الادارة . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . (٨٢)

— **محمد على محمد** . البيروقراطية الحديثة . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٨٣)

الاجتماع الأسرى (علم)

انظر

الأسرة

الاجتماع الاسلامى (علم)

— **سامية مصطفى الخشاب** . علم الاجتماع الاسلامى . — ط ٢ . — دار المعارف ، ١٩٨٢ . ١٩٣ ص (٨٤)

— **نبيل محمد توفيق** . المنهج الاسلامى فى دراسة المجتمع : دراسة فى علم الاجتماع الاسلامى . — ط ١ . — جدة : دار الشروق ، ١٩٨٠ (٨٥)

— **هانى يحيى نصرى** . فى سبيل علم اجتماع اسلامى . — جدة : دار المجمع العلمى ، ١٩٧٩ . ١٦٦ ص (٨٦)

الاجتماع الاقتصادى (علم)

— **الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث** / اختيار وترجمة وتعليق محمد

الجوهرى ؛ على ليلة ؛ أحمد زايد . — ط ١ . — القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٨٢ . ٣٤٧ ص (٨٧)

— **السيد محمد بدوى** . علم الاجتماع الاقتصادى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٤٧٧ ص (٨٨)

— **عبد الله الخريجى** . علم الاجتماع الاقتصادى . — ط ٢ . — جدة : دار الشروق ، ١٩٨٢ . (٨٩)

— **غريب محمد سيد أحمد** . الاقتصاد الاسلامى : دراسة فى علم الاجتماع الاقتصادى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٩٠)

— **محمود الكردى** . التخلف ومشكلات المجتمع المصرى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٥٢٨ ص (٩١)

— **نبيل عبد الحميد سيد أحمد** . النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢٢ — ١٩٥٢ . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٥١٥ ص (٩٢)

الاجتماع البدوى (علم)

— **صلاح مصطفى الفوال** . دراسة علم الاجتماع البدوى . — ط ١ . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٣ . ٣٦٦ ص (٩٣)

الاجتماع التطبيقى (علم)

— **محمد عاطف غيث** . دراسات فى علم الاجتماع التطبيقى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٩٤)

اجتماع التنظيم (علم)

— **محمد على محمد** . علم اجتماع التنظيم : مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج . — ط ٣ — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٥٨٧ ص (٩٥)

اجتماع التنمية (علم)

ـ **محمد الجوهرى** • مقدمة فى علم اجتماع التنمية • ـ ط ٢ • ـ القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ • ٤٣٢ ص (٩٦)

ـ ـــــــ • علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث • ـ ط ٣ • ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٣٢٦ ص (٩٧)

الاجتماع الثقافى (علم)

ـ **جلال مدبولى** • الاجتماع الثقافى • ـ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ • ٢٦٨ ص (٩٨)

ـ **عبد الحميد محمود سعد** • دراسات فى علم الاجتماع الثقافى (التغير والحضارة) • القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ • ٢٩٩ ص (٩٩)

الاجتماع الحضرى (علم)

ـ **اسحق يعقوب القطب ، عبد الاله أبو عياش** • النمو والتخطيط الحضرى فى مدن الخليج العربى • ـ الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ • ٣٢٨ ص (١٠٠)

ـ **حسين عبد الحميد رشوان** • المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى • الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٠١)

ـ **السيد محمد الحسينى** • المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى • ـ ط ٢ • ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٣٧١ ص (١٠٢)

ـ **غريب محمد سيد أحمد ، عبد الهادى والى** • التحضر فى الشرق الأوسط • ـ ط ١ • ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية • ١٩٨١ (١٠٣)

ـ **محمد عاطف غيث** • علم الاجتماع الحضرى : مدخل نظرى • ـ ط ٢ • ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٠٤)

— **محمد عبد المنعم نور** . الحضارة والتحضر : دراســة أساسية لعلم الاجتمـــاع الحضرى . — القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٨ .
٢٦٩ ص (١٠٥)

— **محمود الكردى** . النمو الحضرى : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر . — القاهرة : دار المعـــارف ، ١٩٨٠ . ٢٩٠ ص
(١٠٦)

— **نادية حليم ســليمان ، ودد سليمان مرقص** . تكامل المهاجرين مـــع النمط الحضرى للقاهرة الكبرى . — القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٠ . (١٠٧)

الاجتماع الخلدونى (علم)

انظر

ابن خلدون

الاجتماع الدينى (علم)

— **زيدان عبد الباقى** . علم الاجتماع الدينى . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨١ . ٢٨٧ ص (١٠٨)

— **عبد الله الخريجى** . علم الاجتماع الدينى . — ط ١ . — جـدة : رامتان ، ١٩٨٢ . ٥٢٣ ص (١٠٩)

— **محمد أحمد بيومى** . علم الاجتماع الدينى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (١١٠)

الاجتماع الريفى (علم)

— **حسن على حسن** . الريف : دراسة اجتماعية مبسطة فى علم الاجتماع الريفى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ .
٢٣٩ ص (١١١)

— **عبد الحميد محمود سعد** . المدخل المورفولوجى لدراسة المجتمع الريفى / تقديم على فؤاد أحمد . — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ . ٣٥٠ (١١٢)

— **محمد الجوهرى ، علياء شكرى** . علم الاجتماع الريفى والحضرى . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٥٩٠ ص.
(١١٣)

الاجتماع السكانى (علم)

— **عبد المجيد عبد الرحيم** . علم الاجتماع السكانى . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ . ٢٠٦ ص
(١١٤)

— **على عبد الرازق جلبى** . علم اجتماع السكان . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ .
(١١٥)

الاجتماع السياسى (علم)

— **ابراهيم ابو الغار** . علم الاجتماع السياسى . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٢٤٥ ص
(١١٦)

— **اسماعيل على سعد** . اسس علم الاجتماع السياسى . — ط ١ . — القاهرة : ١٩٨١ .
(١١٧)

— ———— . قضايا علم الاجتماع السياسى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ .
(١١٨)

— **السيد محمد الحسينى** . علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا . — ط ٢ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٣٧٠ ص
(١١٩)

— **عبد المجيد عبد الرحيم** . علم الاجتماع السياسى . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ٣٢٧ ص
(١٢٠)

— **محمد على محمد** . أصول علم الاجتماع السياسى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٤٨٧ ص
(١٢١)

— **نبيل محمد توفيق السمالوطى** . بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة

فى علم الاجتماع السياسى . ـ ط ١ . ـ الاسكندرية : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢٥٨ ص (١٢٢)

الاجتماع الصناعى (علم)

ـ **برنباوم ، نورمتان** . أزمة المجتمع الصناعى وعلم الاجتماع الصناعى / ترجمة شمس الدين الرفاعى . ـ دمشق : و . ن ، ١٩٨٠ . ٢٧٢ ص (١٢٣)

ـ **طلعت ابراهيم لطفى** . علم الاجتماع الصناعى . ـ جدة : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨٢ . ٢٣٣ ص (١٢٤)

ـ **عبد الباسط محمد حسن** . علم الاجتماع الصناعى . ـ ط ٢ . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٨ . ٤٤٧ ص (١٢٥)

ـ **على عبد الرازق جلبى** . دراسات فى علم اجتماع الصناعة . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (١٢٦)

ـ **على محمود اسلام الفار** . علم الاجتماع الصناعى . ـ الاسكندرية : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٣٢٠ ، ٣٨ ص (١٢٧)

ـ **غسان زكى بدر** . علم الاجتماع الصناعى . ـ ط ١ . ـ القاهرة : مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨١ . (١٢٨)

ـ **محمد الجوهرى** . مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى . ـ ط ٣ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (١٢٩)

الاجتماع العائلى (علم)

انظر : الأسرة

الاجتماع العسكرى (علم)

ـ **احمد خضر** . علم الاجتماع العسكرى : التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية . ـ ط ١ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (١٣٠)

الاجتماع القانونى (علم)

— **ابراهيم ابو الغار** • دراسات فى علم الاجتماع القانونى • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ • ٢٢٣ ص (١٣١)

— **سمير نعيم أحمد** • علم الاجتماع القانونى • — ط ٢ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • (١٣٢)

— **مصطفى محمد حسنين** • علم الاجتماع القضائي • — جدة : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨٢ • ١٧٤ ص (١٣٣)

اجتماع القيم (علم)

— **محمد أحمد بيومى** • علم اجتماع القيم • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٣٤)

الأجتماع المدنى (علم)

انظر : الاجتماع الحضرى

الأحاجى

انظر : الألغاز

الأحداث

— **محمد كريز** • الرعاية الاجتماعية للاحداث المنحرفين • — سوريا : د • ن ، ١٩٧٩ • (١٣٥)

— **عدنان الدورى** • أثر مراجع العنف والجريمة على الناشئة • — الكويت : وزارة الأعلام ، ١٩٧٨ • (١٣٦)

الاحصـــاء الاجتماعى

— **فاروق عبد العظيم** • الرياضة والاحصاء الاجتماعى • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٣٧)

الأدب الشــعبى

— **عبد الله سعود الصقرى** • ديوان الصقرى من الأدب الشعبى • — السعودية : د . ن ، [١٩٨٠] • ٢ ج (١٣٨)

— **على ميرزا محمود** • أمانى فى زمان الصمت : اشعار اللهجة العامية • — الدوحة : مؤسسة المعهد للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٨٠ • ١٠٩ ص . (١٣٩)

— **محمد بن شقرون** • الثقافة الشعبية المغربية • — الرباط : د . ن ، ١٩٨٠ • ٥٠٦ ص (١٤٠)

— **محمد كامل البنا** • محمود بيرم التونسى : قيثارة الأدب الشعبى • — تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٠ • ٢٣٩ ص (١٤١)

— **نبيلة ابراهيم** • أشكال التعبير فى الأدب الشعبى • — ط ٣ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٢٨٦ ص (١٤٢)

— **نمر سرحان** • ديوان الشعر الشعبى الفلسطينى • — عمان : هيئة موسوعة الفلكلور الفلسطينى ، ١٩٨٠ • ١١٢ ص (١٤٣)

الأدب الشعبى — ببليوجرافيات

— **تونس • وزارة الشئون الثقافية • ادارة الآداب** • ببليوغرافيا الأدب الشعبى • — تونس : الوزارة ، ١٩٨٠ • (١٤٤)

الأدب العامى

انظر : الأدب الشعبى

الاذاعة

(انظر ايضا : الاتصال الجماهيرى — التليفزيون)

— **ابراهيم وهبى** • الخبر الاذاعى • — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٠ • ٢٥٩ (١٤٥)

— **احمد طاهر** • الاذاعة والسياسة الدولية . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣١٩ ص (١٤٦)

— **سعد البزاز** • نظرات فى مستقبل العمل الاذاعى . — بغداد : دار الجاحظ للنشر ، ١٩٨٠ . ٧٦ ص (١٤٧)

— **نوال شاهين حسن** • الاذاعة السمعية والمرئية وتأثيرها على التربة المصرية وعائد ذلك على الطفل صحيا ونفسيا . — القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ . ٣٩ ص (١٤٨)

— **يوسف مرزوق** • الاذاعة الاقليمية وتحقيق أهداف التنمية . — القاهرة : د . ن ، ١٩٨٠ . ٢٤٥ ص (١٤٩)

الأســـاطير

— **ابراهيم اسعد محمد** • قصص وأســـاطير فرعونية . — القاهرة : مؤسسة المصرى للكتاب ، ١٩٨٠ . ١٨٢ ص (١٥٠)

— **احمد شــمس الدين الحجاجى** • الأسطورة فى الأدب العربى . — القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٣ . ٢٠٢ ص (١٥٠/أ)

— **اساطير فرعونية من تاريخنا القديم** / نقلها الى العربية كمال الدين الحناوى . — بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨٠ . ١٨١ ص (١٥١)

— **الأسفار الخمســة : أو البنجاتنترا** / ترجمة عبد الحميد يونس . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٢٧٠ ص (١٥١/أ)

— **عبد الحميد يونس** • الأسطورة والفن الشعبى . — القاهرة : المركز الثقافى الجامعى ، ١٩٨٠ . ١٢٧ ص (١٥٢)

— **نبيلة ابراهيم** • الأســطورة . — بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٧٩ . ٩٤ ص (١٥٣)

— **أحمد عبد الرحيم السايح ، صبرى عبد الرؤوف** • الأسرة المسلمة وقضايا العصر • — ط ١ • — القاهرة : دار الطباعة المحمدية ، ١٩٨١ • ١٢٨ ص (١٥٤)

— **الجيلانى المزوار** • حق الأبناء على الآباء • — الدار البيضاء : النجاح الجديدة ، ١٩٧٩ • ٣٠٢ ص (١٥٥)

— **حسين محمد يوسف** • أهداف الأسرة فى الاسلام والتيارات المضادة • — ط ٣ • — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٨ • ١٣٥ ص (١٥٦)

— **زاهية مرزوق** • الأسرة ومشاكل الطفولة • — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٩ • ١٤٢ ص (١٥٧)

— **زيدان عبد الباقى** • الأسرة والطفولة • — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٠ • ٤١٥ ص (١٥٨)

— **سامية أنور** • الأسرة المسيحية وتربية الأولاد • — الاسكندرية : دار الثقافة المسيحية ، ١٩٧٨ • ٧٥ ص (١٥٩)

— **عبد الله الخريجى** • علم الاجتماع العائلى • — ط ١ • — جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ • (١٦٠)

— **عبد الحليم محمود السيد** • الأسرة وابداع الأبناء : دراسة نفسية اجتماعية لمعاملة الوالدين فى علاقتها بقدرات الابداع لدى الأبناء • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ • ٣٣١ ص (١٦١)

— **عبد الغنى عبود** • الأسرة المسلمة والأسرة المعاصرة • — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ • ١٩٥ ص (١٦٢)

— **علياء شكرى** • الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة • — ط ٣ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • ٣٤٥ ص (١٦٣)

ـ **فؤاد شاكر** • نحن نريد هذه الأسرة / مراجعة كامل ابو العينين • ـ القاهرة : مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٧٩ • ٣١ ص (١٦٤)

ـ **محمد عبد الفتاح الشهاوى** • الأسرة فى الدين والحياة • ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ • ٦٣ ص (١٦٥)

الأطفـــال

ـ **ابراهيم الدسوقى مرعى** • الطفولة فى الاسلام • ـ القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ • ٦٦ ص (١٦٦)

ـ **الاتحاد العالمى لتنظيم الوالدية • اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا** • واجبات العائلة والدولة تجاه الطفل : السنة العالمية ١٩٧٩ : ـ تونس : مطبعة شركة فنون الرسم والنشر والصحافة ، ١٩٧٩ • ٤٧ ص (١٦٧)

ـ **احمد حامد** • الطفولة والمستقبل • ـ القاهرة : دار الشعب ، ١٩٨٠ • ١١٥ ص (١٦٨)

ـ **احمد السعيد يونس** • طفلك فى عامه الثالث • ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ • ٧٧ ص (١٦٩)

ـ ــــــــ • ــــــــ الرابع • ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ • ٦٣ ص (١٧٠)

ـ ــــــــ • ــــــــ الخامس • ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ • ٨٧ ص (١٧١)

ـ ــــــــ • ــــــــ السادس • ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ • ٨٧ ص (١٧٢)

ـ **أحمد فؤاد درويش** • سينما الأطفال • ـ القاهرة : الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩ • ١٢٧ ص (١٧٣)

ـ **اقبال محمد بشير** • الخدمة الاجتماعية ومجال رعاية الطفولة • ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٧٤)

- **بدرية العوضى** . حقوق الطفل فى الكويت . — الكويت : طباعة شركة المطبعة العصرية ، ١٩٧٩ . ٨٣ ص (١٧٥)

- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء** . الطفل المصرى فى ٢٥ عاما ، ١٩٥٤ — ١٩٧٨ . — القاهرة : الجهاز ، ١٩٧٩ . ١٠٠ ص (١٧٦)

- **خليل ميخائيل معوض** . سيكلوجية النمو : الطفولة والمراهقة . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٩ . ٤٤٠ ص (١٧٧)

- **دليل الوالدين فى رعاية الأبناء** / ترجمة أحمد السعيد يونس ؛ مراجعة صلاح عبد . — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٠ . (١٧٨)

- **دوبشــنكى ، باقول . خير الدين عبد الصــمد** . دنيا الأطفال . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٧٩ . ١٧٤ ص (١٧٩)

- **سالم الكسوانى** . حقوق الطفل فى التشريع الأردنى . — عمان : الاتحاد العالمى لتنظيم الوالدية ، ١٩٧٩ . ٤٠ ص (١٨٠)

- **صحة الأم والطفل النفســية** . القاهرة : مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٧٩ . ٤٨ ص (١٨١)

- **عبد التواب يوسف** . رعاية الطفل المعوق . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٦٢ ص (١٨٢)

- **فالون ، هنرى** . التطور السيكلوجى للطفل / ترجمة نظمى لوقا . — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ . ١٥٠ ص (١٨٣)

- **فوزية دياب** . نمو الطفل وتنشئته من الأسرة ودور الحضــانة . — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ . ٤١٤ ص (١٨٤)

- **كمال دسوقى** . النمو التربوى للطفل والمراهق . — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧٩ . ٥٣٩ ص (١٨٥)

— **لطفى الصياد** . صحة صغار الأطفال . — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٩ . ١٤٩ ص (١٨٦)

— **محمد جميل محمد يوسف منصور** . قراءات فى مشكلات الطفولة . — جدة : تهامة ، ١٩٨١ . ٣٣٧ ص (١٨٧)

— **محمد محمود رضوان . أحمد بكر ابراهيم . أحمد نجيب** . أدب الأطفال . — القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٨ . ٢٢٤ ص (١٨٨)

— **نعمات محمد على الهانسى** . عناية الاسلام بالطفولة . — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية ، كلية البنات الاسلامية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٨ . ٥٠ ص (١٨٩)

— **هشام برهانى** . وقاية الأطفال من الحوادث فى الريف . — بيروت : اليونيسيف المكتب الاقليمى ، ١٩٨١ . ١٤٧ ص (١٩٠)

— ———— . وقاية الأطفال من الحوادث والاسعافات الاولية . — عمان : المؤلف ، ١٩٧٩ . ١٢٨ ص (١٩١)

— **هيرون ، الأستير** . التخطيط لرعاية لطفولة وتربيتها فى البلدان النامية / ترجمة مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول النامية . — الرياض : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٢ . ١١٦ ص (١٩٢)

— **وفاء أحمد عبد الله** . الطفل والطبيعة . — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧٩ . ٩٦ ص (١٩٣)

— **يحيى الجمل** . الطفل المصرى . — القاهرة نقابة الأطباء ، ١٩٧٩ . ١١٨ ص (١٩٤)

الأطفال — ببليوجرافيات

— **جامعة عين شمس . مركز دراسات الطفولة** . الببليوجرافية الشاملة للطفولة فى ربع قرن . — القاهرة : المركز ، ١٩٨١ . متعدد الترقيم . (١٩٥)

ـ **حامد الشافعى دياب** . قائمة ببليوجرافية مختارة بمقالات الدوريات التى تتناول موضوع الطفولة فى مصر . ـ القاهرة : المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٨٠ . ٦٤ ص (١٩٦)

ـ **العراق . الاتحاد العام لنساء العراق** . دليل المعرض الثالث للقلم : الكتاب فى خدمة الطفولة . ـ البصرة : الاتحاد ، ١٩٧٩ . ٣ ، ١٠٠ ص . (١٩٧)

ـ **كوركيس عواد** . الطفولة والأطفال فى المصادر العربية القديمة والحديثة . ـ البصرة : مطبعة شفيق ، ١٩٧٩ . ٧١ ص (١٩٨)

ـ **ليبيا . أمانة الاعلام** . ببليوغرافية بكتب الأطفال والناشئة . ـ طرابلس : قسم التجهيز والاعداد الفنى ، ١٩٧٩ . ٢٨١ ص (١٩٩)

ـ **محمد فتحى عبد الهادى . علا عبد القادر** . الطفولة : قائمة ببليوجرافية مختارة . ـ فى : المجلة الاجتماعية القومية ، مج ١٦ ، ع ١ـ٣ ، ١٩٧٩ . ـ القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٩ . صص ١٢١ ـ ١٤٨ . (٢٠٠)

الاعلام

ـ **احمد المغازى** . الاعلام والنقد الفنى . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٦٢ ص (٢٠١)

ـ **حمدى قنديل** . التدريب الاعلامى فى الدول العربية : تقرير . ـ الرياض : جامعة الرياض ، ١٩٧٨ . ٢٦٥ ص (٢٠٢)

ـ **حميد جاعد محسن** . التنمية والتخطيط الاعلامى فى العراق . ـ بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٧٩ . ٢٧٧ ص (٢٠٣)

ـ **خليل صابات** . وسائل الاعلام . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . (٢٠٤)

ـ **السيد عليوه** • استراتيجية الاعلام العربي • ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٢٧٣ ص (٢٠٥)

ـ **صاحب حسين السماوى** • الاعلام والاعلام المضاد • بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٧٨ • ٥٠ ص (٢٠٦)

ـ **عبد الباسط عبد المعطى** • الاعلام وتزييف الوعى • ـ القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩ • ١٠٣ ص (٢٠٧)

ـ **عبد العزيز شرف** • فن التحرير الاعلامى • ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ • ٣٧٢ ص (٢٠٨)

ـ ـــــــ • اللغة الاعلامية • ـ القاهرة : المركز الثقافى الجامعى ، ١٩٨٠ • ٢٣٨ ص (٢٠٩)

ـ **عبد العزيز صقر** • الاعلام الاسلامى • ـ القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨٠ • ٣٧ ص (٢١٠)

ـ **لا بوريت ، هنرى** • المجتمع الاعلامى / ترجمة حسن قصاص ؛ مراجعة عيسى عصفور • ـ دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٨٠ • ١١٠ ص (٢١١)

ـ **مانكيكان ، د • ر** • تدفق المعلومات بين الدول المتقدمة والنامية / ترجمة فائق فهيم • ـ الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ • ١٩١ ص • (٢١٢)

ـ **محمد سيد محمد** • اقتصاديات الاعلام • ـ القاهرة : مكتبة كمال الدين ، ١٩٧٩ • ٢٤٧ ص (٣١٢)

ـ **محمد الطاهر بوجمعه** • الاعلام والدعاية : تاريخ ، مفاهيم وعلاقة / اشراف عبد المجيد البدوى • ـ تونس : منشورات معهد الصحافة وعلوم الأخبار ، ١٩٧٩ • ١٤١ ص (٢١٤)

ـ **محمد عبد القادر حاتم** • الاعلام والدعاية • ـ القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ • (٢١٥)

— **محمد علـــى العوينى** • الاعلام الدولى بين النظرية والتطبيق • — القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ • ٣٢٥ ص (٢١٦)

— ———— • الاعلام العربى : المؤسسات ، المضمون ، الوسائل ، الجمهور ، الأثر ، الدعاية المضادة • — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩ • ٣٣٤ ص (٢١٧)

— ———— • رسائل جامعية فرنسية فى علوم الاعلام • — القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٧٨ • ١٦ ص (٢١٨)

— **محمود محمد ســفر** • الاعـــلام موقف • — جدة : تهامة ، ١٩٨٢ • ١٥٢ ص (٢١٩)

— **مراد بن عبد الله** • نحو اعلام اســلامى : الاعـــلام الدينى من خلال جريدة العمل سنة ١٩٧٧ / اشراف محمد حمدان • — تونس : منشورات معهد الصحافة وعلوم الأخبار ، ١٩٧٩ • ١٣١ ص (٢٢٠)

— **اليونسكو • التدريب الأعلامى** : تقرير اليونســـكو رقم ٧٣ / ترجمة جامعة الرياض • — الرياض : الجامعة ، ١٩٧٨ • ١١١ ص (٢٢١)

الأعياد والمواسم

— **منير اسحق** • أعيادنا القومية • — ط ٢ منقحة ومزيدة • — القاهرة : دار الثقافة المسيحية ، ١٩٧٩ ٥٣ ص (٢٢٢)

الاغتراب

— **محمود رجب** • الاغتراب • — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨ • ١٨٢ ص (٢٢٣)

الأغانى الشعبية

— ابراهيم فاضــل . فى الأغنية الشعبية . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد ، ١٨٩٠ . (٢٢٤)

— احمد على مرسى . الأغنية الشعبية : مدخل لدراستها . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٢٢٥)

الألعاب الشــعبية

— حسين قدورى . لعب وأغانى الأطفال الشعبية فى القطر العراقى — بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ . (٢٢٦)

— راشد العريفى . الألعاب الشعبية . — البحرين : المطبعة الحكومية لوزارة الاعلام ، ١٩٧٩ . ١٨٨ ص (٢٢٧)

— سيف مرزوق الشــملان . الألعاب الشعبية . — الكويت : مكتبة ذات لسلاسل ، ١٩٧٨ . ٣٩٣ ص (٢٢٨)

الألغاز

— عبد الله الطيب . الأحاجى السودانية . — ط ١ . — الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٨ . ١٤٢ ص (٢٢٩)

— عبد الحى كمال . الأحاجى والألغاز الادبية . — ط ٢ . — الطائف : نادى الطائف الأدبى ، ١٩٨٢ . ٢٢٨ ص (٢٣٠)

الأمثال الشــعبية

— ابراهيم الصباغ . الأمثال الشــعبية فى دولة الامارات وما يقابلها فى الوطن العربى . — ابو ظبى : د . ن ، ١٩٧٨ . (٢٣١)

— احمد البشر الرومى . صفوت كمال . الأمثال الكويتية المقارنة . — الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٧٩ . ٦١٦ ص (٢٣٢)

— جايجار ، ا . ب . ج . العمانيون : حكمهم وامثالهم الشعبية . — مسقط : وزارة التراث القومى والثقافة ، ١٩٨٠ . ٩٢ ص (٢٣٣)

ـ **خلفان بن جميل السيابي العماني** • بهجة المجالس المشتملة علـى فنون كثيرة من العلوم والحكم والمواعظ . ـ مسقط : وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٩٨٠ . ٤٤٠ ص **(٢٣٤)**

ـ **عبد الكريم الجهيمان** • الأمثال الشعبية في قلب الجزيرة العربية . ـ بيروت : دار الثقافة ، [١٩٧٩ ؟] . ٣ ج **(٢٣٥)**

ـ **عضار رفعت** • من أمثال البادية والريف . ـ بغداد : مطبعة سلمان الأعظمي ، ١٩٧٨ . ١١٤ ص **(٢٣٦)**

ـ **محمد حقيق** • الأمثال الشعبية في ليبيا . ـ طرابلس : الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٨ . ٩٤ ص **(٢٣٧)**

ـ **محمد صادق دياب** • الأمثال العامية . ـ جدة : مطابع الروضـة ، ١٩٨٠ . ١٠٠ ص **(٢٣٨)**

ـ **محمد عبد العزيز بن علي القويعي** • تراث الأجداد : دراسات لجوانب مختلفة من تاريخ مأثوراتنا الشـعبية . ـ الرياض : مطابع البادية ، ١٩٨٢ . ١٧٢ ص **(٢٣٩)**

ـ **محمد العبودي** • مأثورات شعبية . ـ الرياض : الجمعية العربيـة السعودية للثقافة والفنون ، ١٩٨٢ . ٣٨٨ ص **(٢٤٠)**

ـ **محمد عثمان جلال** • العيون اليواقظ في الأمثال والمواعظ / تحقيق عامر محمد بحيري . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٣٢٥ ص **(٢٤١)**

ـ **محمد مسـتاوي** • قال الأولون : أمثال شـعبية أمازيغية . ـ الدار البيضاء : د . ن ، ١٩٨٠ . ٨٠ ص **(٢٤٢)**

ـ **مناحي ضاوي القثامي** • لكل مثل قصة ، ج ٢ . ـ الطائف : نـادي الطائف الأدبي ، ١٩٨٢ ١٤١ ص **(٣٤٢)**

ـ **نور الدين الحارثي القيرواني** • خـذ السراب قطرات وخذ الحكمة جرعات . ـ الدار البيضاء : د . ن . ، ١٩٨٠ . ١٢٠ ص **(٢٤٤)**

— **هانى العمد** . الأمثال للشعبية الأردنية . — عمان : وزارة الثقافة والشباب ، ١٩٧٨ . ٧٢٤ ص (٢٤٥)

— **يحيى ابراهيم الألمعى** . الأمثال الشعبية فى المنطقة الجنوبية . — الرياض : مطابع الرياض ، ١٩٨١ . (٢٤٦)

الأمثال — ببليوجرافيات

— **ابو الفتوح حامد عوده** . قائمة ببليوجرافية بالكتب التى تتناول موضوع الأمثال الشعبية . — القاهرة : المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٨١ . ١٢ ص (٢٤٧)

الأنثروبولوجيا

— **زكى محمد اسماعيل** . الانثروبولوجيا والفكر الاسلامى . — جده : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨٢ . ٢٥٥ ص (٢٤٨)

— **محمد الجوهرى** . الانثروبولوجيا : اسس نظرية وتطبيقات عملية . — ط ٣ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٦٢١ ص (٢٤٩)

— **محمد عبده محجوب** . مقدمة فى الاتجـاه السوسيوأنثروبولوجى . — ط ٢ . — الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ . ٣٥٨ ص (٢٥٠)

الانثروبولوجيا الاجتماعية

— **عبد الحميد لطفى** . الانثروبولوجيا الاجتماعية . — ط ٤ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ١٩٠ ص (٢٥١)

— **عبد المجيد عبد الرحيم** . الانثروبولوجيا : علم الانسان . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ . ١٨٣ ص (٢٥٢)

— **على محمود أسلام الفار** . الانثروبولوجيا الاجتماعية : الدراسـات

الحقليـة فى المجتمعات البدائيـة والقروية والحضرية . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٤٧٩ ص (٢٥٣)

ــ **فاروق محمد العادلى** . دراسات انثروبولوجية فى المجتمع القطرى . ــ ط ١ . ــ القاهرة : دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨١ . (٢٥٤)

ــ **قبارى محمد اسماعيل** . اسس علم الانسان . ــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٢٥٥)

ــ **محمد عبده محجوب** . الانثروبولوجيا ومشكلات التحضر . ــ الاسكندرية . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٢ ج (٢٥٦)

ــ **يسرى عبد الرازق الجوهرى** . الجغرافيا الاجتماعية . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٥٠٩ ص (٢٥٧)

ــ ــــــــ . دراسات فى جغرافيا الانسان : الجماعات البدائية . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٣٨١ ص (٢٥٨)

الانثروبولوجيا الاقتصادية

ــ **فاروق محمد العادلى** . الانثروبولوجيا الاقتصـادية : قضايا نظرية ونماذج واقعية . ــ ط ١ . ــ القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٨٠ . ٢٧٤ ص (٢٥٩)

الانثروبولوجيا التربوية

ــ **زكى محمد اسماعيل** . انثروبولوجيا التربية : دراسة نظرية ميدانية فى قبيلة الشلك بجنوب السودان . ــ ط ١ . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٥٨٨ ص (٢٦٠)

الانثروبولوجيا التطبيقية

ــ **فوزى رضـوان العربى** . المدخل فى الانثروبولوجيا التطبيقية . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ . ٣٧٥ ص (٢٦١)

ـــ ـــــــ • فاروق احمد مصطفى ، دراسات فى الأنثروبولوجيا التطبيقية : مدينة العريش . ـــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٣٣٧ ص (٢٦٢)

الانثروبولوجيا الثقافية

ـــ فاروق مصطفى اسماعيل • الانثروبولوجيا الثقافية . ـــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣١٥ ص (٢٦٣)

الانثروبولوجيا الفيزيقية

ـــ فاروق عبد الجواد شويقة • الانثروبولوجيا الطبيعية والسلالات البشرية . ـــ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ . (٢٦٤)

الأنثروبومتريا

ـــ فاروق عبد الجواد شويقة • الانثروبومتريا . ـــ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ . (٢٦٥)

ـــ ـــــــ • مدخل الى الانثروبومتريا . ـــ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨١ . ٢٢٨ ص (٢٦٦)

الانحــراف

ـــ سامية محمد جابر • الانحراف الاجتماعى بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعى . ـــ ط ١ . ـــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٢٦٧)

ـــ محمد عاطف غيث • المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى . ـــ ط ٢ . ـــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٢٦٨)

الأهازيج الشعبية

ـــ العراق • الاتحاد العام لشباب العراق • الصيحات الوطنية والقومية والأهازيج الشعبية . ـــ بغداد : الاتحاد ، ١٩٧٩ . ٢٨ ص (٢٦٩)

الايكولوجيا البشرية

— **السيد عبد العاطى** • الايكولوجيا الاجتماعية : مدخل لدراسة الانسان والبيئة والمجتمع • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٢٧٠)

— **رشيد الحمد • محمد سعيد صبارينى** • البيئة ومشكلاتها • — الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٩ • ٣٢٣ ص (٢٧١)

البحث الاجتماعى

— **اسماعيل عبد البارى** • دراسات اجتماعية • — القاهرة : مطبعة الكيلانى ، ١٩٧٩ • ٩٩ ص (٢٧٢)

— **حسن الساعاتى** • تصميم البحوث الاجتماعية • — بيروت : دار حراء ، ١٩٨٣ • (٢٧٣)

— **حسين عبد الحميد رشوان** • ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمى • — الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٣ • ٢١١ ص (٢٧٤)

— **زيدان عبد الباقى** • قواعد البحث الاجتماعى • — ط ٣ • — القاهرة : السعادة ، ١٩٨٠ • (٢٧٥)

— **صلاح قنصوه** • الموضوع فى العلوم الانسانية : عرض نقدى لمناهج البحث • — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ • ٤٢٩ ص (٢٧٦)

— **على عبد الرازق جلبى ، محمد أحمد بيومى ، سامية محمد جابر** • تصميم البحث الاجتماعى بين الاستراتيجية والتنفيذ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ • ٦١٤ ص (٢٧٧)

— **غريب محمد سيد أحمد** • تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية • — ط ١ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ • (٢٧٨)

— **محمد الجوهرى ، عبد الله الخريجى** • طرق البحث الاجتماعى • —

ط ٣ . — القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٨٢ . ١٥ ،
٤١٣ ص (٢٧٩)

— ———— ، ———— . مناهج البحث العلمى . — ط ٢ . — القاهرة :
مطابع سجل العرب ، ١٩٨٠ . ٥٠٤ ص (٢٨٠)

البحث الجنائى

— **حسن صادق المرصفاوى** . المرصفاوى فى المحقق الجنائى . —
الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨ . ٢٢٤ ص (٢٨١)

— **محمد انور عاشور** . الموسوعة فى التحقيق الجنائى العملى . — ط ٢
مزيدة ومعدلة . — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٨ . ٦٣٠ ص
(٢٨٢)

البدو والبداوة

— **احمد ابو خوصة** . بئر السبع والحياة البدوية . — عمان : الشركة
العربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ . ٢ ج (٢٨٣)

— **احمد عويدى العبادى** . المناسبات البدوية . — عمان : مطابع المؤسسة
الصحفية الأردنية ، ١٩٧٩ . ٤٥ ص (٢٨٤)

— **اسماعيل عبد البارى** . توطين البدو . — القاهرة : دار المعارف ،
١٩٨٢ . (٢٨٥)

— **عبد العزيز مطر** . لهجة البدو فى الساحل الشمالى لجمهورية مصر
العربية . — ط ٢ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ .
(٢٨٦)

— **فوزى رضوان العربى** . نظام الحيازة فى المجتمع البدوى . — الاسكندرية :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣١٠ ص (٢٨٧)

— **محمد المرزوقى** . مع البدو فى حلهم وترحالهم . — تونس : الدار
العربية للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣٠٩ ص (٢٨٨)

— **مونتاغيو ، اشلى** . البدائية / ترجمة محمد عصفور . — الكويت :
المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢ . ٣٧٢ ص
(٢٨٩)

البناء الاجتماعى

- **احمد ابو زيد** . البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع . — ط ٧ . — الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . (٢٩٠)
- **احمد زايد** . البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة . ط ١ . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٥٦٨ ص (٢٩١)
- **اسماعيل عبد البارى** . بناء المجتمع ونظمه . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٢٩٢)
- **سعيد فالح الغامدى** . البناء القبلى والتحضر فى المملكة العربية السعودية . — ط ١ . — جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ . (٢٩٣)
- **سيلفرمان ، دافيد** . الاطار السوسيولوجى لنظرية التنظيم / ترجمة وتقديم عادل مختار الهوارى . — القاهرة : القاهرة الحديثة للطباعة ، ١٩٧٩ . ٣٠٨ ص (٢٩٤)
- **عصام الدين حواس** . استراتيجية بناء الانسان المصرى . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٢٣٥ ص (٢٩٥)
- **محمد سعيد فرج** . البناء الاجتماعى والشخصية . — الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٤٦٩ ص (٢٩٦)
- **محمد عبد المنعم نور** . النظم الاجتماعية فى الاسلام . — القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٩ . ١٥٨ ص (٢٩٧)
- **محمد فؤاد حجازى** . البناء الاجتماعى . — ط ٢ . — القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٢ . ٣١٦ ص (٢٩٨)
- **محمد نور فرحات** . تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية . — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ . ٣٥١ ص (٢٩٩)
- ———— . الفكر القانونى والواقع الاجتماعى . — ط ١ . — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ . (٣٠٠)

البيئة : انظر : الايكولوجيا البشرية

التأمينات الاجتماعية

ـ **انور عبد الله** . دروس فى قانون العمل والتأمينات الاجتماعية . ـ القاهرة : مكتبة جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ . ٤٤٤ ص
(٣٠١)

ـ **التأمينات الاجتماعية فى الكويت** . ـ الكويت : مؤسسة دار الكويت للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ . ٤٢٠ ص (٣٠٢)

ـ **سامى نجيب** . تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للعاملين فى النظام المصرى . ـ القاهرة : مطبعة عابدين ، ١٩٧٨ . ١٨١ ص
(٣٠٣)

ـ ــــــــ . مجموعة قانون التأمين الاجتماعى والقرارات الوزارية التنفيذية . ـ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ . ٢٤٨ ص
(٣٠٤)

ـ **سمير محمد مرسى** . كيفية الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية فى جميع المجالات مع بيان قانون العلاوة الاستثنائية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ . ـ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ . ٣٠ ص
(٣٠٥)

ـ **صادق مهدى السعيد** . التأمينات الاجتماعية . ـ بغداد : المعهد العربى للثقافة ، ١٩٨٠ . ٨٧ ص (٣٠٦)

ـ **على العريف** . التأمينات الاجتماعية فى مصر . ـ القاهرة : دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٨ . ٢٥٥ ص (٣٠٧)

ـ **محمد عبد المجيد مرعى** . شرح قانون التأمين الاجتماعى الموحد للعاملين بالحكومة والقطاع العام والخاص ؛ مجموعة القرارات التنفيذية ، المزايا الجديدة للمؤمن عليهم وارباب المعاشات والمستحقين عنهم . ـ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٨ . ٤٤٧ ص (٣٠٨)

— **مصر . قوانين** . قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج ولائحته التنفيذية . — القاهرة : وزارة التأمينات ، ١٩٧٨ .
١٠٢ ص (٣٠٩)

— ــــــ . ــــــ . قانون التأمين الاجتماعى والوزارات المنفذه له . — القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٧٨ .
٢٥٧ ص (٣١٠)

— **النـدوة العربية للتأمينات الاجتماعية ، الثالثة ، الجزائر ، ١٩٧٧ .**
الندوة العربية الثالثة للتأمينات الاجتماعية ، الجزائر ٢٦ — ٢٩ سـبتمبر — أيلول ١٩٧٧ . — القاهرة : مكتب العمل العربى ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٨ . ٢٥٤ ص (٣١١)

التحضر

— **اسـحق يعقوب القطب** . اتجاهات التحضر فى الوطن العربى . — الكويت : مؤسسة دار الكتب ، ١٩٧٨ . (٣١٢)

— ــــــ . **عبد الإله أبو عياش** . النمو والتخطيط الحضرى فى دول الخليج . — الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ . ٣٢٨ ص
(٣١٣)

— **حيدر عبد الرزاق كمونة** . معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضرى . — بغـداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ١٠٣ ص
(٣١٤)

— **غريب محمد سـيد أحمد . عبد الهـادى والى** . التحضر فى الشرق الأوسط . — ط ١ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٣١٥)

— **فريدمان ، جورج . وولف ، روبرت** . التحول الحضرى : دراسـات مقارنة فى البلدان الحديثة التصنيع / ترجمة أدريس العزام ، أحمد الربايعة . — عمـان : الجامعة الأردنية ، ١٩٧٩ .
٦٣ ص (٣١٦)

— **محمود الكردى** . النمو الحضرى : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٢٩٠ ص
(٣١٧)

— **نادية حليم سليمان . وداد سليمان مرقص** . تكامل المهاجرين مع النمط الحضرى للقاهرة الكبرى . — القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٠ . (٣١٨)

التخطيط الاجتماعى

— **اسماعيل عبد البارى** . الوعى التخطيطى . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . (٣١٩)

— **مصر . وزارة التخطيط** . الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٤/٨٠ . — القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ . ١٥١ ص
(٣٢٠)

— ——— . بيان وزير التخطيط عن مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٠ . القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ . ٧٣ ص (٣٢١)

— ——— . مشروع البرنامج الاستثمارى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٩ . — القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ . ٥ ج فى ٢ مج
(٣٢٢)

— ——— . مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٩ . — القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ . ٣ مج (٣٢٣)

— ——— . مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٠ . القاهرة الوزارة ، ١٩٧٩ . ٤ مج (٣٢٤)

تخطيط المدن

— **احمد خالد علام** . تخطيط المدن . — القاهرة : مطبعة النهضة العربية ، ١٩٨٠ . ٨ ، ٣٨٤ ص (٣٢٥)

— **عمر الفاروق السيد رجب** . المدن الحجازية . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ . ٢١٥ ص (٣٢٦)

التراث الشعبى

انظر الفولكلور

تراجم الاجتماعيين

— غريب **محمد سيد أحمد** . تشارلز كولى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٣٢٧)

— ———— . وليم جراهام سمنر . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٣٢٨)

— **محمد عبد المنعم نور** . المفكرون والمجتمع : دراسة أساسية فى تطوير الفكر الاجتماعى . القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٨ . ١٤٣ ص (٣٢٩)

التغير الاجتماعى

— **أحمد النكلاوى** . الانسان والتحديث : قضايا فكرية ودراسات واقعية . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . ٣٨٨ ص (٣٣٠)

— ———— . السياسة الاجتماعية فى البلدان المتخلفة : تعريب وتحليل نقدى . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . (٣٣١)

— **التغير الاجتماعى** / اختيار وترجمة محمد الجوهرى ، علياء شكرى ، على ليلة . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٢٩٨ ص (٣٣٢)

— **حيدر ابراهيم** . التغير الاجتماعى . — القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٢ . (٣٣٣)

— **زهير الكرمى** . العلم ومشكلات الانسان المعاصر . — الكويت : المجلس الوطنى ، ١٩٧٨ . ٣٠٢ ص (٣٣٤)

— **شابيرو ، هارى ل** . الانسان والحضارة والمجتمع / ترجمة عبد الكريم محفوظ . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٧٨ . ٦٧٢ ص (٣٣٥)

ـ **شريف كناعنه** . التغير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في اسرائيل . ـ بيروت : جامعة بيروت ، مكتب الوثائق والابحاث ، ١٩٧٨ . ٢٥٠ ص (٣٣٦)

ـ **صلاح عبد المتعال** . التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية . ـ ط ١ . ـ القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٠ . ٢٨٧ ص (٣٣٧)

ـ **عبد الله الخريجي** . التغير الاجتماعي والثقافي . ـ ط ٣ . ـ جدة : رامتان ، ١٩٨٣ . ٣٩٣ ص (٣٣٨)

ـ **محمد الجوهري وآخرون** . التغير الاجتماعي . ـ ط ٢ . ـ القاهرة : [دار المعارف] ، ١٩٨١ . (٣٣٩)

ـ **محمد الزواوي** . الوجه الآخر : اجتماعات ، سياسات ١٩٦٦ ـ ١٩٧٢ / تقديم على فهمي خشيم . ـ طرابلس (ليبيا) : الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٩ . ٣٢٣ ص (٣٤٠)

ـ **محمد عاطف غيث** . التغير الاجتماعي والتخطيط . ـ ط ٢ . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٣٤١)

ـ **محمد محمد حسين** . أزمة العصر . ـ جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ . (٣٤٢)

ـ **هاجين ، افيرت ا** . حول نظرية التغير الاجتماعي / ترجمة عبد المغني سعيد . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ١٦٧ ص (٣٤٣)

التفاعل الاجتماعي

ـ **محيى الدين حسين** . مشكلات التفاعل الاجتماعي . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٣٤٤)

ـ **منيرة احمد حلمي** . التفاعل الاجتماعي . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٢٣٠ ص (٣٤٥)

التليفزيون

(انظر ايضا : الاتصال الجماهيرى — الاذاعة)

— **عبد الحميد عيسوى** . الآثار النفسية والاجتماعية للتليفزيون العربى . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٢١٤ ص (٣٤٦)

تنظيم الأسرة

— **براون ، لسترو** . من أجل الانسان : استراتيجية لتثبيت عدد سكان العالم / ترجمة سمير حسنين ؛ مراجعة محمود محمد سليمه . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ . ٢٦١ ص (٣٤٧)

— **فيصل ابو الفضل شبيب** . حول تحديد النسل / تقديم محمد الغزالى . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٨ . ٣٨ ص (٣٤٨)

— **محمد السيد جميل** . فسيولوجية الانجاب والتكاثر البشرى . — القاهرة : جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٧٩ . ٥٣ ص (٣٤٩)

— **مرزوق عبد الرحيم عارف** . اثر المستوى الاقتصادى والتعليمى على اتجاه الريفيين نحو تنظيم النسل . — القاهرة : المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٧٩ . ١٣ ص (٣٥٠)

— **مصر . الجمعية العامة لتنظيم الأسرة** . تدريب العاملين والمتطوعين فى مجال تنظيم الأسرة . بحث ميدانى لتقييم الخطط والبرامج . القاهرة : الجمعية العامة لتنظبم الأسرة ، قسم البحوث الاجتماعية ، ١٩٧٨ . ٣٥٢ ص (٣٥١)

— ——— . **المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان** . السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة . — القاهرة : المجلس ، ١٩٧٩ . ٣٥ ص (٣٥٢)

ـــ مصر الهيئة العامة للاستعلامات • دليل التدريب للعاملين بمراكز تنظيم الأسرة • ـــ القاهرة : الهيئة ، ١٩٧٩ • ٩٥ ص (٣٥٣)

التنمية الاجتماعية

ـــ اسماعيل عبد البارى • أبعاد التنمية • ـــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • (٣٥٤)

ـــ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع • استراتيجية التنمية فى مصر : أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٢٤ ـــ ٢٦ مارس ١٩٧٧ ، اعداد اسماعيل صبرى عبد الله ، ابراهيم العيسوى ، جوده عبد الخالق • ـــ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٥٧٦ ص (٣٥٥)

ـــ حامد عبد الحسين السالم • التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعى مع دراسة ميدانية فى مدينة بغداد • ـــ القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ • ٢٢٢ ص (٣٥٦)

ـــ حسن صعب • المقارنة المستقبلية للانماء العربى • ـــ بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩ • ٢٩١ ص (٣٥٧)

ـــ رقية محمد بركات • مجتمع عمال التراحيل : دراسة تقييمية لمشروعات التنمية الاجتماعية • ـــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ • (٣٥٨)

ـــ سهير لطفى • التنمية الاجتماعية وجرائم المال العام ١٩٥٢ ـــ ١٩٧١ • ـــ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ • ٥٢٤ ص (٣٥٩)

ـــ سيد عبد العزيز دحية • امكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية فى الدول النامية مع اشارة خاصة للوضع فى ج•م•ع • ـــ القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٠ • ٦١ ص (٣٦٠)

ـــ السيد محمد الحسينى • التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية • ـــ

ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٣٨١ ص
(٣٦١)

— ——— وآخرون . دراسات فى التنمية الاجتماعية . — ط ٤ . —
القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٤٩٣ ص (٣٦٢)

— **عبد الله الخريجى** . بعض تجارب التنمية فى الوطن العربى : دراسة لعمليات التهجير والتوطن . — ط ١ . — جدة : دار الشروق ، ١٩٨٠ . ٣٣٤ ص (٣٦٣)

— **عبد الباسط محمد حسن** . التنمية الاجتماعية . — ط ٤ . — القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٢ . ٤٠٠ ص (٣٦٤)

— **عبد العاطى محمد أحمد** . قضايا التنمية فى الكويت . — القاهرة : الأهرام ، ١٩٧٨ . ١٤١ ص (٣٦٥)

— **عبد الهادى الجوهرى ، فاروق محمد العادلى ، أحمد رأفت عبد الجواد** . دراسات فى التنمية الاجتماعية . — أسيوط : مكتبة الطليعة ، ١٩٧٨ . ٢٣٥ ص (٣٦٦)

— **على لطفى** . دراسات فى تنمية المجتمع . — القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨١ . ٣٨٨ ص (٣٦٧)

— **محمد دويدار** . استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد . — القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨ . ١١٢ ، ١٦ ص (٣٦٨)

— ——— . الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير . — ط ١ . — القاهرة : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ . (٣٦٩)

— **محمد عبد الحميد بسيونى** . غزو الصحراء . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ١٩٩ ص (٣٧٠)

— **محمود عبد الفضيل** . الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة . — ط ١ . — بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ . ٢٤٥ ص (٣٧١)

— **منصور حسين ، كرم حبيب** . التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق . — القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٨ . ٢٣٠ ص
(٣٧٢)

— **نزيه نصيف الأيوبى** . استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث . القاهرة : الأهرام ، ١٩٧٨ . ١١٢ ص (٣٧٣)

التنمية الريفية

— **احمد زكى الامام** . التنمية الريفية . — القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٨٠ . ٣٢ ص (٣٧٤)

— **اسماعيل عبد البارى** . الادارة المحلية . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٣٧٥)

— ــــــــ . الحكم المحلى والتنمية الريفية . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٣٧٦)

— ــــــــ . دور المرأة فى التنمية الريفية . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٣٧٧)

— ــــــــ . المرأة والتنمية فى مصر . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ١٩٤ ص (٣٧٨)

— **التنمية الشعبية ، امل وضرورة** . — القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨١ . ١١٩ ص (٣٧٩)

— **جلال مدبولى** . المجتمعات الريفية المستحدثة : تخطيطها وتنميتها . — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ . ٣٢٣ ص
(٣٨٠)

التوطن

— **محمد عبد الرؤوف سليم** . تجربة التوطين كوسيلة لحل مشكلة اليهود الروس . — القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . (٣٨١)

توطين البدو

انظر : البدو والبداوة

الثقافة

— **ابراهيم خليل العجلونى** • نظرات فى الواقع الثقافى الأردنى • — عمان : دار البيرق ، ١٩٧٩ • ٩٠ ص (٣٨٢)

— **ابراهيم زكى خورشيد** • ثقافة وكتاب • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ ١٣٠ ص (٣٨٣)

— **الفريد فرج** • تأملات فى الثقافة • — بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ • ٨١ ص (٣٨٤)

— **الياس فرح** • فى الثقافة والحضارة • — بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٩ • ٢٦٤ ص (٣٨٥)

— **زكى نجيب محمود** • تجديد الفكر العربى • — ط ٤ • — القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٨ • ٣٨٦ ص (٣٨٦)

— **الطاهر لبيب** • سوسيولوجية الثقافة • — القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ • ٩٩ ص (٣٨٧)

— **طيب تيزينى** • حول مشكلات الثورة والثقافة فى العالم الثالث : الوطن العربى نموذجا • — ط ٣ • — دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ • ٤٢٩ ص (٣٨٨)

— **عبد الله العروى** • أزمة المثقفين العرب • — بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ • (٣٨٩)

— **علياء شكرى** • بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى : دراسة ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة العربية السعودية • — القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٩ • ٤٨٨ ص (٣٩٠)

— **غارودى ، روجيه** • حوار الحضارات • — بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧٨ • ٣٠٤ ص (٣٩١)

- **غالى شكرى** . النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث . ــ ط ٢ . ــ بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ . ٣٦٨ ص (٣٩٢)
- **فاروق ابو زيد** . عصر التنوير العربى . ــ بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ . ١٩٢ ص (٣٩٣)
- **ليبيا . أمانة الاعلام والثقافة** . قسمات وملامح التنمية الثقافية فى الجماهير . ــ طرابلس : الأمانة ، ١٩٧٨ . ١٢٨ ص (٣٩٤)
- **محمد جابر الأنصارى** . تراث قطر وثقافتها المعاصرة . ــ الدوحة : ادارة الثقافة والفنون ، ١٩٨٠ . ١٥١ ص (٣٩٥)
- **المغرب . الاتحاد الوطنى لطلبة المغرب** . تقرير حول الثقافة . ــ الرباط : الاتحاد ، ١٩٨٠ . ٢٣ ص (٣٩٦)
- **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ــ ادارة الثقافة** . الأوضاع الثقافية فى الوطن العربى حتى عام ١٩٧٧ . ــ القاهرة : المطبعة العربية الحديثة ، ١٩٧٨ . ١٤٣ ص (٣٩٧)
- **نور الدين آل على** . جوانب من الصلات الثقافية بين ايران ومصر . ــ القاهرة : المركز الثقافى الايرانى ، ١٩٧٨ . ٣٠٠ ص (٣٩٨)
- **الهادى عفيفى** . التربية والتغير الثقافى . ــ ط ٥ . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ٣٨٣ ص (٣٩٩)
- **هادى نعمان الهيتى** . الاتصال والتغير الثقافى . ــ بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ١٢٤ ص (٤٠٠)
- **يوسف الحورانى** . الانسان والحضارة . ــ بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٧٨ . (٤٠١)
- **يوسف سليم شويحات العزيزات** . دروب العرب فى ثقافة العالم وحضارته . ــ عمان : المؤلف ، ١٩٧٨ . ٢٠٨ ص (٤٠٢)

ثقافة الأطفال

ـ **جمال ابو ريه** . ثقافة الطفل العربى . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٦٣ ص **(٤٠٣)**

ـ **محمد سعيد فرح** . الطفولة والثقافة والمجتمع . ــ ط ١ . الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠ . **(٤٠٤)**

الثقافة العمالية

ـ **جمال البنا** . بحوث فى الثقافة العمالية . ــ القاهرة : مطبعة حسان ، ١٩٧٨ . ٤٤٦ ص **(٤٠٥)**

الجريمة والمجرمون

ـ **جلال ثروت** . الظاهرة الاجرامية . ــ الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٩ . **(٤٠٦)**

ـ **حسنى نصار** . علم الاجرام . ــ الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ . ١٧٥ ص **(٤٠٧)**

ـ **حسنين ابراهيم صـــالح عبيد** . الجريمة الدولية : دراســـة تحليلية تطبيقية . ــ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ . **(٤٠٨)**

ـ **رمسيس بهنام** . الاجرام والعقاب : علم الجريمة وعلم الوقاية والتقويم . ــ الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨ . ٣٤٣ ص **(٤٠٩)**

ـ **عبد الحميد ابراهيم خربيط** . دراســـة حول الجريمة وتطورها . ــ الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٧٩ . ١١٢ ص **(٤١٠)**

ـ **عبد الرحمن عيسوى** . سيكلوجية الجنوح . ــ الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨١ ٣٠٣ ص **(٤١١)**

ـ **عبد الرؤوف مهدى** . الجريمة والعقاب : دراســـة فى علم الاجـــرام وعلم العقاب . ــ القاهرة : مطبعة جامعة القـــاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٧٨ . ١٤٤ ص **(٤١٢)**

— ———— • علم الاجرام وعلم العقاب • — القاهرة • — مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٧٩ • (٤١٣)

— **عبد الوهاب حومد** • الاجرام الدولى • — الكويت : مكتبة ذات السلاسل ، ١٩٧٩ • ٣٦٩ ص (٤١٤)

— **فخر الدين خالد عبده** • العلاقات العامة والشرطة فى مجال مكافحة الجريمة • — القاهرة : دار الشعب، ١٩٧٨ • ١٥١ ص — (٤١٥)

— **فرحان احمد سعيد** • **محمد عزيز سليم** • فن التسجيل الجنائى ودوره فى كشف الجريمة • — بغداد : دار الحرية ، ١٩٧٨ • ١٤٩ ص (٤١٦)

— **مأمون محمد سلامة** • اصول علم الاجرام والعقاب • — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ • ٣٥٤ ص (٤١٧)

— **محمد ابراهيم زيد** • مقدمة فى علم الاجرام والسلوك الاجتماعى • — القاهرة : مطبعة دار نشر الثقافة ، ١٩٧٨ • (٤١٨)

— **محمد شلال حبيب** • الخطورة الاجرامية : دراسة مقارنة • — بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٩ • ٢١٠ ص (٤١٩)

— **محمد الفاضل** • الجرائم الواقعة على أمن الدولة • — دمشق : جامعة دمشق ، ١٩٧٨ • ٨٠٠ ص (٤٢٠)

— **ممدوح توفيق** • الاجرام السياسى • — القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٨ • ١٨٧ ص (٤٢١)

الجماعات

— **عدلى سليمان** • العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق • — الجيزة : مطبعة المركز النموذجى ، ١٩٨٠ • ١٤٦ ص (٤٢٢)

— **غريب محمد سيد احمد** • المدخل الى الجماعات الاجتماعية • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٤٢٣)

الحكاية الشعبية

- **احمد السقاف** . حكايات من الوطن العربي . ــ الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٨٠ . ٢٠٨ ص (٤٢٤)
- **بيان الصفدى** . حكايات عربية . ــ بغداد : وزارة الثقافة ، ١٩٧٩ . ٢٦ ص (٤٢٥)
- **حبيب مدثر** . نوادر نصر الدين حجا . ــ الخرطوم : دار الطابع العربى ، ١٩٧٩ . (٤٢٦)
- **عبد العزيز العروى** . حكايات العروى . ــ تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٩ . ٦ ، ٢١ ص (٤٢٧)
- **محمد فهمى عبد اللطيف** . الحدوتة والحكاية فى التراث القصصى الشعبى . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٦١ ص (٤٢٨)
- **ناظم سعد الدين** . الحكاية الشعبية العراقية : دراسة ونصوص . ــ بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٩ . ١٦٧ ص (٤٢٩)

الخدمة الاجتماعية

- **سامية محمد فهمى . محروس محمد خليفة . ملاك الرشيدى** . اتجاهات معاصرة فى خدمة المجتمع . ــ الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٣ . ٢٢١ ص (٤٣٠)
- **عبد الله غلوم** . الخدمة الاجتماعية العمالية فى الكويت . ــ الكويت : مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ . ٣٥٨ ص (٤٣١)
- **عبد الفتاح عثمان وآخرون** . مقدمة فى الخدمة الاجتماعية . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ٣٥٩ ص (٤٣٢)
- **الفاروق زكى يونس** . الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعى . ــ ط ٢ . ــ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٨ . ٥٣٨ ص (٤٣٣)
- **محمد سلامة محمد غبارى** . الخدمة الاجتماعية المدرسية . ــ جده : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨٢ . ٢٣٣ ص (٤٣٤)

خدمة الأطفال

انظر : الأطفال

خدمة الجماعة

— **ابراهيم بيومى مرعى • محمد حسين البغدادلى** • الجماعات فى الخدمة الاجتماعية • — الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، [١٩٨٠] • ٢٨٠ ص
(٤٣٥)

— **أحمد كمال احمد** • منهاج الخدمة الاجتماعية فى خدمة الجماعة • — القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٧٩ • ٤١٤ ص
(٤٣٦)

خدمة الشباب

انظر : الشباب

خدمة الفرد

— **أحمد كمال احمد** • منهاج الخدمة الاجتماعية فى خدمة الفرد • — القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٧٩ • ٤٧٨ ص
(٤٣٧)

— **عبد العزيز فهمى ابراهيم النوحى** • نظريات خدمة الفرد ، ج ١ • — القاهرة : د • ن ، ١٩٨٢ • ١٥١ ص
(٤٣٨)

— **عبد الفتاح عثمان** • خدمة الفرد فى المجتمع النامى • — ط ٢ • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ • ٣٨٢ ص
(٤٣٩)

— ———— • المدارس المعاصرة فى خدمة الفرد : نحو نظرية جديدة للمجتمع العربى • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ • ١٨١ ص
(٤٤٠)

الرأى العام

— **مختار التهامى** • الرأى العام والحرب النفسية • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ • ٢ ج
(٤٤١)

— **سعيد سراج** . الرأى العام : مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢٩٨ ص (٤٤٢)

الرقص الشعبى

— **ابراهيم شكرى** . الرقصات الشعبية الكويتية . — الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٧٩ . ١٩٢ ص (٤٤٣)

الريف

— **حسن الخولى** . الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث : مدخل ثقافى اجتماعى . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . (٤٤٤)

— **عبد الباسط عبد المعطى** . توزيع الفقر فى القرية المصرية . — القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩ . ١٢٠ ص (٤٤٥)

— **كمال المنوفى** . الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية . — القاهرة : دار ابن خلدون ، ١٩٨٠ . ٣١١ ص (٤٤٦)

— ———— . الثقافة السياسية المتغيرة فى القرية . — القاهرة : الأهرام ، ١٩٧٩ . ٩٦ ص (٤٤٧)

— ———— . الفلاح المصرى ومبدأ المساواة / تقديم بطرس بطرس غالى . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، [١٩٧٨] . ١١٠ ص (٤٤٨)

— **لطيف نصيف جاسم الدليمى** . العنصر البشرى والفعالية الانتاجية فى الريف . — بغداد : مطبعة الزمان ، ١٩٧٨ . ٣٧ ص. (٤٤٩)

— **محمد عبد الهادى دكلة** . المجتمع الريفى . — بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٩ . ٢٦٠ ص (٤٥٠)

— **محمود عبد الفضيل** • التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٠ : دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٢٥٠ ص (٤٥١)

— **محمود عوده** • الفلاحون والدولة : دراسة فى أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية • — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ • ٢٤٥ ص (٤٥٢)

الريف — ببليوجرافيات

— **أبو الفتوح حامد عوده** • قائمة ببليوجرافية بالكتب التى تتناول المجتمع العربى الريفى فى كافة النواحى • — القاهرة : المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٧٩ • ٣٢ ص (٤٥٣)

الزواج

— **ابراهيم المصرى** • دروس فى الحب والزواج • — القاهرة : مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٨٠ • ١٤٢ ص (٤٥٤)

— **اقبال ابراهيم مخلوف** • الخدمة الاجتماعية والرعاية الصحية والطبية • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٤٥٥)

— **دي‌فلد ، فان** • الزواج المثالى / اعداد محمد على احمد • — القاهرة : المكتبة الشعبية ، ١٩٧٨ • ٢٦٤ ص (٤٥٦)

— ـــــ ، ـــــ • ـــــــــــ / ترجمة محمد فتحى • — ط ٩ • — القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٧٨ • ٤٣٨ ص (٤٥٧)

— **رسل ، برتراند** • الزواج وأخلاقيات الجنس : نظرة علمية / ترجمة نظمى لوقا • — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٠ • ١٥١ ص (٤٥٨)

ـ **زكريا ابراهيم** • الزواج والاستقرار النفسى • ـ ط ٢ • ـ القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٧٨ • ٢٣١ ص (٤٥٩)

ـ **سناء الخولى** • الزواج والعلاقات الأسرية • ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • ٣٥٦ ص (٤٦٠)

ـ **عبد الغنى احمد ناجى** • الأمومة والطفولة فى الاسلام • ـ القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ • ٤٦ ص (٤٦١)

ـ **محمد على احمد** • الحب والجنس • ـ القاهرة : دار الزينى للطبع والنشر ، ١٩٧٨ • ٧٧ ص (٤٦٢)

السـكان

ـ **أحمد حسين اللقانى • محمد السيد جميل** • تدريس التربية السكانية • ـ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ • ٢٩٨ ص (٤٦٣)

ـ **الاسكان ومواجهة مشكلته** • ـ القاهرة : الأهرام ، ١٩٨٠ • ٩٦ ص (٤٦٤)

ـ **اميل ، توماس** • البيئة وأثرها على الحياة السكانية / ترجمة زكريا أحمد البرادعى • ـ القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٨ • ٢٢٧ ص (٤٦٥)

ـ **حليم ابراهيم جريس • عدلى كامل** • اطار عام للتربية السكانية • ـ القاهرة : جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٧٨ • ١٠٧ ص (٤٦٦)

ـ ـــــــ • **محمد السيد جميل** • التربية السكانية فى مصر : مفهومها ، أهدافها ، مجالاتها / مراجعة يوسف خليل • ـ القاهرة : مكتب التربية البيئية والسكانية بوزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩ • ٤٥ ص (٤٦٧)

ـ **دى اغسطينى ، هنريكو** • سكان ليبيا : القسم الخاص بطرابلس الغرب / تعريب وتقديم محمد التليسى • ـ ط ٢ • ـ طرابلس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨ • ٦٢٦ ص (٤٦٨)

— **زيدان عبد الباقى** • اسس علم السكان . — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ . ٣٥٠ ص **(٤٦٩)**

— **صلاح الدين نامق** • اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٢٠٦ ص **(٤٧٠)**

— **صنوع الأخرس** • علم السكان . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٨٠ . **(٤٧١)**

— **عايد رسمى سحاب** • الكثافة الاسكانية فى مدينة بغداد : مبدأ وتأثيرات . — بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٨ . ١٩٢ ص **(٤٧٢)**

— عبد **الله الخريجى** • محمد الجوهرى • مقدمة فى علم السكان ، جـ ٢ . — القاهرة : سجل العرب ، ١٩٧٩ . ٣٧٧ ص **(٤٧٣)**

— عبد **حسين زينى** • الاحصاء السكانى . — بغداد : وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، ١٩٨٠ . ٤٠٠ ص **(٤٧٤)**

— عبد **الحميد لطفى** • **حسن الساعاتى** • دراسات فى علم الاسكان . — ط ٧ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٢٤٢ ص **(٤٧٥)**

— عبد **الرؤوف الجرداوى** • الاسكان فى الكويت . — الكويت : شركة كاظمة ، ١٩٧٨ . ٢٦٧ ص **(٤٧٦)**

— **عيسى جمعة ابراهيم** • الدليل الرقمى للسكان والاحصاءات الحيوية . — عمان : الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٧٩ . ٩٨ ص **(٤٧٧)**

— **محمد زكريا عبد المقصود** • دراسة فى علم السكان . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨١ . ٢٩٩ ص **(٤٧٨)**

— **محمد السيد جميل** • انماط من طرق التدريس فى التربية السكانية / مراجعة حليم جريس . — القاهرة : جهاز تنظيم الأسرة والسكان . وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٠ . ٨٦ ص **(٤٧٩)**

— **محمد السيد غلاب** • **محمد صبحى عبد الحكيم** • السكان ديموجرافيا

وجغرافيا . ــ ط ٤ . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلـو المصرية ، ١٩٧٨ . ٦٥٢ ص (٤٨٠)

ــ **محمد عبد الرحمن الشرنوبى** . جغرافية السكان . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٤٠٦ ص (٤٨١)

ــ **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** . التحضر فى الوطن العربى ، جـ ١ : الأقطار الآسيوية / اشراف محمد صبحى عبد الحكيم . ــ القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ . ٨٢٩ ص (٤٨٢)

ــ ـــــــــ . ـــــــــ ، جـ ٢ : الأقطار الافريقية . ــ القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٠ . ٦٧٥ ص (٤٨٣)

ــ **نبيه محمد حموده** . المشكلة السكانية : البيروقراطية فى الجهاز الادارى . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ . ١٦ ص (٤٨٤)

ــ **نجيب معب** . القرى الدرزية فى اسرائيل والجولان . ــ أبو سنان (عكا) المؤلف ، ١٩٧٨ . (٤٨٥)

ــ **نضال رشيد صبرى** . مشكلة السكان فى الضفة الغربية . ــ بيروت : جامعة بيرزيت . مكتب الوثائق والأبحاث ، ١٩٧٨ . ٦٩ ص (٤٨٦)

ــ **يسرى عبد الرزاق الجوهرى** . مبادىء جغرافية السكان . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٤٦٣ ص (٤٨٧)

السكان ــ ببليوجرافيات

ــ **اسحاق قطب** . دليل المؤلفات والبحوث فى الدراسات السكانية . ــ الكويت : مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ . ٢١٥ ص (٤٨٨)

السكان ـ معاجم مصطلحات

ـ **اسحاق قطب** • دليل المصطلحات السكانية • ـ الكويت : مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ • (٤٨٩)

الشـــباب

ـ **امين سلامة** • مشاكل الشباب المصرى : ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ • ١٤٣ ص (٤٩٠)

ـ **انور الجندى** • فى مواجهة الفراغ الفكرى والنفسى فى الشـــباب • ـ القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ • ٢٣ ص (٤٩١)

ـ **جامعة الموصل • اللجنة الاعلامية للمهرجان** • دليل مهرجان الشـــباب الفنى الأول لجامعات القطر • ـ الموصل : مؤســـسة دار الكتب ، ١٩٧٨ • ٣٩ ص (٤٩٢)

ـ **دوبرتس ، دورثى** • العمل مع جماعات الشباب / ترجمة عائشـــة الهادى ؛ مراجعة وتقديم سيد عبد الحميد مرسى • ـ ط ٢ • ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ • ٨٦ ص (٤٩٣)

ـ **زهور اسماعيل ابراهيم** • الاتجاهات الوالدية فى معاملة الفتاة العراقية المراهقة • ـ القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ • ٢٧٤ ص (٤٩٤)

ـ **سيد عويس** • القدوة فى محيط النشىء والشباب : دراســـة علمية تربوية • ـ ط ٢ • ـ القاهرة : دار الفكر المصرى ، ١٩٧٩ • ٢٤٤ ص (٤٩٥)

ـ **عبد الرحمن بدوى** • هموم الشباب • ـ الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٨ • ١٨٢ ص (٤٩٦)

ـ **عبد الرحمن واصل** • مشكلات الشباب الجنســـية والعاطفية تحت

اضواء الشريعة الاسلامية . — جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ .
٣٩٥ ص (٤٩٧)

— عبد المعز خطاب . تربية الشباب فى القرآن الكريم . — القاهرة : دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٩ . ٦٣ ص (٤٩٨)

— العراق . وزارة الشباب . الشباب فى عالم متغير . — بغداد : مطبعة جميل ، ١٩٨٠ . ١٣٤ ص (٤٩٩)

— عزت حجازى . الشباب العربى والمشكلات التى يواجهها . — الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٨ . ٣٠٠ ص
(٥٠٠)

— فوزى العبيدى حمود السودانى . دراسة مقارنة بين برامج الشباب فى جامعة بغداد وبرامج رعاية الشباب فى جامعة الاسكندرية . — الاسكندرية : د . ن ، ١٩٧٩ . ١٧٢ ص (٥٠١)

— محسن خليل . الشباب والقيم والممارسات الجديدة . — بغداد : الاتحاد العام لشباب العراق ، ١٩٧٨ . ٣١ ص (٥٠٢)

— محمد سلامة غبارى . الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب فى المجتمعات الاسلامية . — الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٣ . ٣٤٨ ص (٥٠٣)

— محمد عبد الله السمان . الشباب المسلم فكرا ومنهجا . — القاهرة : دار الثقافة العربية للطباعة ، ١٩٨٠ . ٣١ ص (٥٠٤)

— محمد على محمد . الشباب والمجتمع : دراسة نظرية وميدانية / مراجعة وتقديم محمد عاطف غيث . — الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٢٧٥ ص (٥٠٥)

— مصر . المجلس الأعلى للشباب والرياضة . بحث الفراغ والشباب الجامعى ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، اشراف محمد على محمد . — القاهرة : المجلس ، ١٩٨١ . ٣٣١ ، ١٥ ص (٥٠٦)

ـــ **منصور حسين** . المثل العليا للشباب . ـــ القاهرة : الادارة العامة للتربية الاجتماعية . وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩ . ٣٩ ص **(٥٠٧)**

الشـــخصية

ـــ **الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع : الملتقى الأول للجامعيين التونيسيين والمصريين ، تونس ١٢ ـــ ١٧ ابريل ١٩٧٨** . ـــ القاهرة : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مـــع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٩ . ٣٧٩ ص **(٥٠٨)**

ـــ **قدرى حفنى** . الشخصية الاسرائيلية : الاشكنازيم . ـــ القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . **(٥٠٩)**

ـــ **محمد سعيد فرح** . الشخصية القومية . ـــ ط ١ . ـــ الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠ . **(٥١٠)**

الشيخوخة

ـــ **الجمعية الأمريكية لتعليم الكبار** . التوجيه التربوى لكبـــار السن / ترجمة محمد عبد المنعم نور ؛ مراجعة وتقديم محمد عماد الدين اسماعيل . ـــ ط ٢ . ـــ القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ١٩٤ ص **(٥١١)**

ـــ **فريدة حسن** . رحلة الشيخوخة . ـــ القاهر : المركز الثقافى الجامعى ، ١٩٧٩ . ١١٠ ص **(٥١٢)**

ـــ **مصر . وزارة الصحة . ادارة الثقافة الصـــحية** . الرعاية الصـــحية للمسنين . ـــ القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٠ . ١٤ ص **(٥١٣)**

الضبط الاجتماعى

ـــ **سامية محمد جابر** . القانون والضوابط الاجتماعية : مدخل علم الاجتماع

الى فهم التوازن فى المجتمع . ــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٤٩٠ ص (٥١٤)

ــ عبد الله الخريجى . الضبط الاجتماعى . ــ ط ٢ . ــ جدة : رامتان ، ١٩٨٤ . ٦١٤ ص (٥١٥)

الضمان الاجتماعى

ــ الأردن . المؤسسة العامة للضمان الاجتماعى . الضمان الاجتماعى : أهدافه ، الالتزامات ، الحقوق ، المزايا واجراءاته التطبيقية . ــ عمان : المؤسسة ، ١٩٨٠ . ٥٥ ص (٥١٦)

ــ صبحى ابراهيم العبد الله . اصابة العمل فى تشريع الضمان الاجتماعى العراقى . ــ بغداد : مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، ١٩٧٨ . ٧٢ ص (٥١٧)

ــ طاهر عبد المجيد العانى . الضمان الصحى للعمال فى تشريعات الضمان الاجتماعى العراقية . ــ بغداد : مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، ١٩٧٨ . ٣٢ ص (٥١٨)

ــ عدنان عبود احمد . من قضايا الضمان الاجتماعى : ضم واضافة الخدمة . ــ بغداد : مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، ١٩٧٨ . ٦٤ ص (٥١٩)

ــ كمال قاسم ثروت . التزامات الادارات وأصحاب العمل فى الضمان الاجتماعى للقطاعين الاشتراكى والخاص . ــ بغداد : وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، ١٩٧٨ . ٤٠ ص (٥٢٠)

ــ ليبيا . امانة الشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعى . الرعاية الاجتماعية للكفيف فى الجماهيرية . ــ طرابلس : الامانة ، ١٩٧٨ . ٢٦٣ ص (٥٢١)

ــ ليبيا . قوانين . مجموعة التشريعات الاجتماعية . ــ طرابلس : أمانة الشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعى ، ١٩٧٨ . ٤٥٢ ص (٥٢٢)

ــ ليبيا • الهيئة العامة للضمان الاجتماعي • الضمان الاجتماعي ودوره في بناء الانسان • ــ طرابلس : الهيئة ، ١٩٧٨ • ٧١ ص
(٥٢٣)

الطبقات الاجتماعية

ــ بوتومور ، توماس بيرتون • الطبقيات في المجتمع الحديث / ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون • ــ ط ٢ • ــ القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ • ١٥٩ ص (٥٢٤)

ــ جمال مجدى حسنين • البناء الطبقى فى مصر (١٩٥٢ ــ ١٩٧٠) • ــ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ • ١٤٧ ص
(٥٢٥)

ــ حمود العودى • المثقفون فى البلاد العربية : بحث فى الفئات والعلاقات الطبقية مع دراسة اجتماعية تطبيقية عن المجتمع اليمنى • ــ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ • ٣٠١ ص (٥٢٦)

ــ عبد العظيم رمضان • صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ ــ ١٩٥٢) • ــ بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ • ٢٤٠ ص (٥٢٧)

ــ غريب محمد سيد أحمد • الطبقات الاجتماعية ، حـ ١ : النظرية والقياس • ــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ •
(٥٢٨)

الطفل

انظر : الأطفال

العادات والتقاليد

ــ طالب على الشرقي • النجف الأشرف : عاداتها وتقاليدها : النجف : مطبعة الآداب ، ١٩٧٨ • ٢٩٨ ص (٥٢٩)

— **عبد الحليم حفنى** . المراثى الشعبية : العديد . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٢٧٩ ص (٥٣٠)

— **محمد بن احمد بن الشيخ حسن** . العادات والتقاليد فى دولة الإمارات . — ابو ظبى : طبع على نفقة صاحب السمو رئيس الدولة ، ١٩٧٩ . ١٤٠ ص (٥٣١)

— **مريم على الخضر** . كتالوج رسم الحنة . — الكويت : دار البلاغة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ . ٣٣ ص (٥٣٢)

— **يوسف عبد الرحمن الخليفى** . التحفة البهية فى الآداب والعادات القطرية . — الدوحة : مطابع المعهد ، ١٩٨٠ . ٢٠٨ ص (٥٣٣)

العمل والعمال

— **صلاح عبد المنعم حوطر** . مقياس الاتجاه نحو العمل فى الصحراء . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ١٢٩ ص (٥٣٤)

العقد الاجتماعى

— **رسو ، جان جاك** . فى العقد الاجتماعى : أو مبادىء الحق السياسى . — تونس : دار المعرفة للنشر ، ١٩٨٠ . ١٢٣ ص (٥٣٥)

العلاقات الاجتماعية

— **انزيونى ، ايميه** . ادارة المنظمات الحديثة : العلاقات الاجتماعية فى المنظمات / ترجمة وفيق أشرف حسونة ، مراجعة أبو الفتوح حامد عوده . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ١٨٠ ص (٥٣٦)

— **عبد الرحمن عبد الباقى** . العلاقات الانسانية . — القاهرة : مكتبة التجارة والتعاون ، ١٩٧٨ . (٥٣٧)

— **غريب محمد سيد احمد** . ديناميات العلاقات الاجتماعية . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٥٣٨)

— **محمد عبد المنعم نور** . العلاقات الانسانية . — القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٨ . ١٧٦ ص (٥٣٩)

— **يوسف مصطفى القاضى . محمد مصطفى زيدان** . السلوك الاجتماعى للفرد . — جده : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨١ . ٣٠٨ ص (٥٤٠)

العلاقات العامة

— **بلومنتال ، لويس** . اسلوب العمل فى مجلس الادارة واللجان / ترجمة مصطفى حسن على ؛ مراجعة سيد عبد الحميد مرسى . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٩٨ ص (٥٤١)

— **كلينبرج ، أوتو** . البعد الانسانى فى العلاقات الدولية / ترجمة لجنة من المتخصصين ؛ مراجعة طه عبد الرؤوف سعد . — القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٨ . ٢٢٠ ص (٥٤٢)

— **محمد محمد البادى** . البنيان الاجتماعى للعلاقات العامة . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٢٣٨ ص (٥٤٣)

— ——— . العلاقات العامة والمسئولية الاجتماعية — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ٢٠٠ ص (٥٤٤)

علم النفس الاجتماعى

— **احمد عبد العزيز سلامة . عبد السلام عبد الغفار** . علم النفس الاجتماعى . — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ . ٣٢٠ ص (٥٤٥)

— **زيدان عبد الباقى** . علم النفس الاجتماعى فى المجالات الاعلامية . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ . ٤٤٦ ص **(٥٤٦)**

— **سيفرين ، فرانك ت** . علم النفس الانسانى / ترجمة طلعت منصور ، عادل عز الدين ، فيولا الببلاوى . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٥٥٧ ص **(٥٤٧)**

— **طلعت حسن عبد الرحيم** . اتجاهات جديدة فى علم النفس الاجتماعى . — المنصورة : جامعة المنصورة ، ١٩٧٨ . ١٦٠ ص **(٥٤٨)**

— **طلعت منصور** . البيئة والسلوك . — الكويت : كلية الآداب بجامعة الكويت ، ١٩٨٢ . ٧٠ ص **(٥٤٩)**

— **عادل عز الدين الأشول** . علم النفس الاجتماعى : مع الاشارة الى مساهمات علماء المسلمين . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ٤١٥ ص **(٥٥٠)**

— **عبد الحليم محمود السيد** . علم النفس الاجتماعى والاعلام ، ١ : المفاهيم الأساسية . — القاهرة : دار الثقافية للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ . ٢٦٨ ص **(٥٥١)**

— **علم النفس الاجتماعى** / ترجمة نزار عيون . — دمشق : د.ن ، ١٩٧٨ . **(٥٥٢)**

— **فاطمة المصرى** . أبحاث ومقالات فى الدراسات الاجتماعية والنفسية . — الاسكندرية : مطابع جريدة السفير ، ١٩٧٨ . ١٦٩ ص **(٥٥٣)**

— **فؤاد البهى السيد** . علم النفس الاجتماعى . — ط ٢ . — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨١ . ٣٥١ ص **(٥٥٤)**

— **فوزى سالم عفيفى** . السلوك الاجتماعى بين علم النفس والدين . — القاهرة : دار غريب للطباعة ، ١٩٨٠ . ٢٣٩ ص **(٥٥٥)**

— **لويس كامل مليكه** . قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى الوطن العربى . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٥٢١ ص **(٥٥٦)**

ـ محمد مظهر سعيد . علم النفس الاجتماعى بين الاسلام والعلم الحديث .
ـ القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٨١ . ١٤٧ ص
(٥٥٧)

ـ محمود السيد ابو النيل . علم النفس الاجتماعى : دراسات مصرية وعالمية . ـ ط ٢ مزيدة ومنقحة . ـ القاهرة : الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ . ٧٨٧ ص (٥٥٨)

ـ مختار حمزه . اسس علم النفس الاجتماعى . ـ ط ١ . ـ جدة : دار المجمع العلمى ، ١٩٧٩ . ٣٨٠ ص (٥٥٩)

ـ مصطفى سويف . مقدمة لعلم النفس الاجتماعى . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٥٠٣ ص (٥٦٠)

ـ مصطفى فهمى . مجالات علم النفس ، ج ١ : علم النفس الاجتماعى . ـ القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨١ . (٥٦١)

ـ وتنبرج ، رودلف . كيف نساعد الآخرين / ترجمة فوزية محمد بدران ؛ مراجعة سيد عبد الحميد مرسى . ـ ط ٢ . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٨٥ ص (٥٦٢)

الغجر

ـ نبيل صبحى حنا . جماعات الغجر : مع اشارة خاصة للغجر فى مصر والبلاد العربية . ـ ط ١ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٣٥٧ ص (٥٦٣)

الفنون الشعبية

ـ ابراهيم محمد بعلوشه . بحث حول الفن الشعبى واثره فى التكوين النفسى للطفل . ـ القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ . ٤٥ ص (٥٦٤)

الفولكلور

ـ اثر التراث الشعبى فى الرواية العراقية . ـ ط ١ . ـ بيروت :

المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ ، [illegible] ص
(٥٦٥)

— **احمد على مرسى** . مقدمة فى الفولكلور / تصدير عبد الحميد يونس . — ط ٢ مزيدة ومنقحة . — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ . ٢٨٩ ص
(٥٦٦)

— **توفيق ابو الرب** . دراسات فى الفولكلور الأردنى . — عمان : وزارة الثقافة والشباب ، ١٩٨٠ . ٢٠٨ ص
(٥٦٧)

— **حزب التقدم والاشتراكية (المغرب)** . اللغات والثقافات الأمازيغية جزء لا يتجزأ من التراث الوطنى المغربى . — الدار البيضاء : المعارف ، ١٩٨٠ . ٣٢ ص
(٥٦٨)

— **حمود العودى** . التراث الشعبى وعلاقته بالتنمية فى البلاد النامية : دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمنى / تصدير محمد الجوهرى . — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ .
(٥٦٩)

— **الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية ، ج ١ : من دليل العمل الميدانى لجامعى التراث الشعبى** / اشراف محمد الجوهرى . — ط١ . — القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ . ٤٧٠ ص
(٥٧٠)

— **طارق عبد الحكيم** . اشهر الفولكلورات الشعبية . — الرياض : الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون ، ١٩٨٠ . ٩٨ ص
(٥٧١)

— **عبد الحميد يونس** . التراث الشعبى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٥٩ ص
(٥٧٢)

— **علياء شكرى** . التراث الشعبى فى المكتبة الأوروبية . — ط ١ . — القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٩ . ٣٩٤ ص
(٥٧٣)

— **فانسينا ، يان** . المأثورات الشفاهية : دراسة فى المنهجية التاريخية / ترجمة ودراسة أحمد على مرسى . — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ . ٣٨٣ ص
(٥٧٤)

— **فاتق مصطفى احمد** • أثر التراث الشعبى فى الأدب المسرحى النثرى فى مصر ١٩١٤ — ١٩٥٢ • — العراق : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ • ٥٢٢ ص (٥٧٥)

— **فوزى العنتيل** • بين الفولكلور والثقافة الشـــعبية • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٤٠٦ ص (٥٧٦)

— ——— • الفولكلور ما هو ؟ : دراسات فى التراث الشعبى • — القاهرة : دار النهضة العربية ، [١٩٧٩ ؟] • ٢٢٣ ص (٥٧٧)

— **الفولكلور الأمريكى** / تأليف ٢٥ باحثا من المتخصصين ؛ ترجمة نظمى لوقا • — القاهـــرة : مطبعة دار العالم العربى ، ١٩٨٠ • ٤٥٧ ص (٥٧٨)

— **لطفى الخورى** • فى علم التراث الشعبى • — بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٩ • ١٢٧ ص (٥٧٩)

— **محمد الجوهري** • علم الفولكلور • — ط ٤ • — القاهرة دار المعارف ، ١٩٨١ • ٢ ج [ج ١ : الأسس النظرية والمنهجية • ج ٢ : دراسة المعتقدات الشعبية • صدر ج ١ فى الطبعات ١ ، ٢ ، ٣ بعنوان : علم الفولكلور : من المدخل الى الفولكلور المصرى]• (٥٨٠)

— **مصطفى احمد عيد** • التراث الشـــعبى وأثره فى التكوين الفنى للطفل • — القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ • ٥٨ ص (٥٨١)

— **نبيلة ابراهيم (مترجم)** • الفولكلور فى العهد القديم • — ط ٢ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • ٢ مج • (٥٨٢)

الفولكلور — ببليوجرافيات

— **جلال الحنفى** • معجم اللغة العامية البغدادية : معجم لهجى فولكلورى —

ـ بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ٧١٦ ص
(٥٨٣)

ـ **محمد الجوهرى** . مصادر دراسة الفولكلور العربى : قائمة ببليوجرافية مشروحة . ـ ط ٢ . ـ القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٨٣ . ٧١٦ ص
(٥٨٤)

ـ **نمر سرحان** . موسوعة الفولكلور الفلسطينى . ـ عمان : المؤلف ، ١٩٧٨ . ٣ ج
(٥٨٥)

القصص الشعبية

ـ **روزلين ليلى قريش** . القصة الشعبية الجزائرية ذات الأصل العربى . ـ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٠ . (٥٨٦)

القيـــادة

ـ **سايلس ، ليونارد ر** . القيادة : حقيقة ما يفعله المديرون الأكفاء وكيف يفعلونه ؟ / ترجمة كمال السيد ؛ مراجعة محمد عبد الله . ـ ط ٣ . ـ القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٩ . ٢٩٦ ص (٥٨٧)

ـ **فرانك ، لورانس ك** . نحو قادة عصريين / ترجمة يوسف الشيخ ؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٨٩ ص (٥٨٨)

المجتمع

ـ **اسماعيل على سعد** . المجتمع والسياسة . ـ ط ١ . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ .
(٥٨٩)

ـ **الأمين عوض الله** . الحياة الاجتماعية فى العصر الفاطمى . ـ جدة : دار المجمع العلمى ، ١٩٧٩ . ١٣٢ ص
(٥٩٠)

ـ **بردياتف ، نيقولاى** . العزلة والمجتمع / ترجمة فؤاد كامل عبد العزيز ؛

مراجعة على ادهم . ــ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ١٨١ ص (٥٩١)

ــ **ظافر القاسمى** . الحياة الاجتماعية عند العرب . ــ بيروت : دار النفائس ، ١٩٧٨ . (٥٩٣)

ــ **عبد الحسين بيرم** . فى صحة المجتمع . ــ بغداد : دار الجاحظ للنشر ، ١٩٨٠ . ٩٦ ص (٥٩٤)

ــ **عبد الهادى الجوهرى وآخرون** . مدخل لدراسة المجتمع . ــ القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ١٩٨٠ . (٥٩٥)

ــ **عزت قرنى** . العدالة والحرية فى فجر النهضة العربية الحديثة . ــ الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٠ . (٥٩٦)

ــ **محمد زكى السلاحى** . سرقة مجتمع فاضل . ــ بغداد : مطبعة عصام ، ١٩٧٩ . ٩٤ ص (٥٩٧)

ــ **محمد على قطان** . دراسة المجتمع فى البادية والريف والحضر . ــ الرياض : دار العلوم ، ١٩٧٩ . ٥٤٢ ص (٥٩٨)

ــ **محمد عــلى محمد** . وقت الفراغ فى المجتمع الحديث . ــ ط ١ . ــ الاسكندرية : دار المعرفة ، ١٩٨١ . (٥٩٩)

ــ **نازلى صــالح أحمد** . التربية والمجتمع . ــ القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ٢٠٠ ص (٦٠٠)

ــ **هشام شرابى** . مقدمات لدراسة المجتمع العربى . ــ بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ . ١٥٣ ص (٦٠١)

المجتمع الأردنى

ــ **شبيب صالح ابو جابر** . المجتمع الأردنى : دراسة اجتماعية تربوية . ــ عمان : الجامعة الاردنية ، ١٩٧٩ . ١٠٨ ص (٦٠٢)

المجتمع الاسلامى

ــ **سيد احمد عثمان** • المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة : دراسة نفسية وتربوية . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ٣١١ ص (٦٠٣)

ــ **عبد الله الخريجي** • نظم المجتمع الاسلامى . ــ جده : دار الشروق ، ١٩٨٢ . (٦٠٤)

ــ **محمد الصادق عفيفى** • المجتمع الاسلامى وبناء الأسرة . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ . ٢٦٩ ص (٦٠٥)

ــ **يوسف ميخائيل اسعد** • القوى الروحية فى المجتمع . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ٣٣٢ ص (٦٠٦)

المجتمع الأمريكى

ــ **صفاء الأعسر** • اتجاهات عينة من الامريكيين نحو بعض الشعوب الأخرى : بحث ميدانى . ــ القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٧٢ ص (٦٠٧)

المجتمع الخليجى

ــ **جامعة البصرة • مركز دراسات الخليج العربى** • الانسان والمجتمع فى الخليج العربى . ــ بغداد : مطبعة الارشاد ، ١٩٧٩ . ٥٤٨ ص (٦٠٨)

المجتمع العراقى

ــ **عبد الله فرحان عبد** • العلاقة بين المدينة والمنطقة الزراعية المحيطة بها « قضاء خالص » منطقة الدراسة . ــ بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٨ . ١٠٦ ص (٦٠٩)

المجتمع الفلسطينى

ــ **عادل حسين غنيم** • القوى الاجتماعية فى فلسطين فيما بين الحربين

العالميتين . — القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط — جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . (٦١٠)

المجتمع القطرى

— **جهينه سلطان سيف العيسى** . التحديث فى المجتمع القطرى المعاصر . — الكويت : شركة كاظم ، ١٩٧٩ . ٢٢٢ ص (٦١١)

— **صفاء الأعصر** . دراسات سيكلوجية فى المجتمع القطرى . بحث ميدانى . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٢٦٣ ص (٦١٢)

المجتمع المصرى

— **جمال حمدان** . شخصية مصر : دراسة فى عبقرية المكان . — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ . (٦١٣)

— **حسين رمزى كاظم** . الادارة والمجتمع المصرى . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٢٤٤ ص (٦١٤)

— **سالم عبد العزيز محمود** . دراسات سسيولوجية وانثروبولوجية فى المجتمع المصرى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٨ ، ٢٣٨ ص (٦١٥)

— **عاطف فؤاد** . الحرية والفكر السياسى فى مصر . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٦١٦)

— ——— . الزعامة السياسية فى مصر : عرض تاريخى وتحليل سوسيولوجى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٦١٧)

— **عبد الرحمن فريد « السكندرى »** . النوبة الجديدة : منطقة التكامل بين مصر والسودان : منطقة أمن غذائى وجذب سكانى حضارى . — الاسكندرية : مكتبة فريد ، ١٩٧٨ . ٩٥ ص (٦١٨)

— **محمد شوقى زكى** . الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨٠ . ٢٣٥ ص (٦١٩)

ـــ **محمد عاطف غيث** . دراسات فى المجتمع القروى المصرى . ـــ ط ٢ . ـــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٦٢٠)

ـــ **محمد منصور فهمى** . التربية الاجتماعية فى مرحلة السلام . ـــ القاهرة : الادارة العامة للتربية الاجتماعية ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٠ . ٥١ ص (٦٢١)

ـــ **مصر . اكاديمية البحث العلمى** . دور العلم والتكنولوجيا فى التخطيط لمجتمع السلام . ـــ القاهرة : الأكاديمية ، ١٩٧٨ . ٢٠٤ ص (٦٢٢)

المجتمع المغربى

ـــ **محمد بن احمد اسماعو** . المجتمع المغربى . ـــ الرباط : مطبعة الرسالة ، ١٩٨٠ . ٣٣٤ ص (٦٢٣)

المجتمع اليمنى

ـــ **حمود العودى** . المدخل الاجتماعى فى دراسة التاريخ والتراث العربى : دراسة عن المجتمع اليمنى . ـــ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ . (٦٢٤)

المخـــدرات

ـــ **ادوارد غالى الذهبى** . جرائم المخدرات . ـــ القاهرة : مكتبـــة دار النهضة ، ١٩٧٨ . ٢٦٨ ص (٦٢٥)

ـــ **حسن حافظ** . مشاكل المخدرات والمسكرات ... ـــ بغداد : المديرية العامة للتربية ، ١٩٨٠ . ٤٣ ص (٦٢٦)

ـــ **عادل الدمرداش** . الادمان : مظاهره وعلاجه . ـــ الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢ . ٣١٨ ص (٦٢٧)

المـــراة

ـــ **اجلال خليفة** . المـــراة المصرية وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . ـــ القاهرة : د . ن ، ١٩٨٠ . ١٣ ص (٦٢٨)

— أمين سلامة . المرأة فى مركتى . — ب . ت [القاهرة] : دار الفكر العربى ، ١٩٨١ . ١١٢ ص (٦٢٩)

— البشير القرى . المرأة فى المجتمع العربى من خلال « عيون الأخبار » لابن قتيبه / اشراف محمد بن عبد الجليل . — تونس : كلية الآداب والعلوم الانسانية ، ١٩٨٠ . ٢٣٠ ص (٦٣٠)

— بلقيس الحومانى . انها حياتك يا أختاه . — الدوحة : مطابع الخليج ، [١٩٨٠] . ٢٠٢ ص (٦٣١)

— تشيف ، وليام هـ . المرأة الأمريكية : أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ١٩٢٠ — ١٩٧٠ / ترجمة نور الدين الزرارى ؛ مراجعة ابراهيم عبده . — القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٧٩ . ١٤٦ ص (٦٣٢)

— ثلماستيان عفراوى . المرأة : دورها ومكانتها فى حضارة وادى الرافدين . — بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ٣٥١ ص (٦٣٣)

— زينب محمد فريد . تعليم المرأة العربية فى التراث وفى المجتمعات العربية المعاصرة . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ١٢٠ ص (٦٣٤)

— سلوى الخماش . المرأة العربية والمجتمع التقليدى المتخلف . — بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧٨ . ١١١ ص (٦٣٥)

— سهيلة زين العابدين حماده . مسيرة المرأة العربية الى أين ؟ . — جدة : الدار السعودية ، ١٩٨٢ . ١٢٦ ص (٦٣٦)

— سيد صديق عبد الفتاح (جامع) . روائع من أقوال الفلاسفة والعظماء فى المرأة . — القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨١ . ٢٣١ ص (٦٣٧)

— شريفة فتحى . الفن والمرأة . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٨٠ ص (٦٣٨)

— عباس محمود العقاد . هذه الشجرة . — القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٨٠ . ١٤٤ ص (٦٣٩)

— **العراق . الاتحاد العام لنساء العراق** . المراة العراقية . — بغداد : مؤسسة كنعان ، ١٩٧٨ . ١٣ ص (٦٤٠)

— ———— . ———— . مزرعة النساء . — بغداد : مؤسسة كنعان ، ١٩٧٨ . ١٢ ص (٦٤١)

— **عز الدين فراج** . المراة فى حياة مشاهير الرجال . — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨١ . ١٩١ ص (٦٤٢)

— **عايه عبد الرازق** . مرشـــد المعلمة للثقافة الخاصة بفئة النســاء : مرحلة الأساس . — بغداد : وزارة التربية ، ١٩٧٨ . ٤٣ ص (٦٤٣)

— **قاســم امين** . تحرير المراة . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ١٨٩ ص (٦٤٤)

— **المالقى ، ابو الحسن على بن محمد المعافرى** . الحدائق الغناء فى أخبار النساء / تحقيق عائدة الطيبى . — تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢١٠ ص (٦٤٥)

— **محمد سلامة جبر** . خصـــائص الأنوثة . — القاهرة : دار البحـــوث العلمية ، ١٩٨٠ . ١٠٠ ص (٦٤٦)

— **محمد فهمى عبد الوهاب** . الحركـــة النســـائية فى الشرق وصـــلتها بالاستعمار . — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ . ٥١ ص (٦٤٧)

— **نبيل سليمان** . النسوية فى الكتاب المدرسى . — دمشـــق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٧٨ . ١٧٢ ص (٦٤٨)

— **هاله البدوى** . المراة العراقية فى الريف والمدينة فى السهل والجبل : شهادات ومشاهد . — بغداد : الاتحاد العام لنساء العراق ، ١٩٨٠ . ٢٢١ ص (٦٤٩)

المراة العاملة

— **امل اديب الصباغ** . ندوة لعرض مؤتمر المـــراة الدولى فى كوبنهاجن وبحث كيفية تطبيقها فى خطط وبرامج المراة فى الأردن . — عمان : وزارة لتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٠ . ٢١ ص (٦٥٠)

— **عبد العزيز بن عبد الله بن باز** . خطر مشاركة المرأة للرجل فى ميدان عمله / مراجعة أحمد فهمى أحمد . — القاهرة : دار النصر للطباعة الاسلامية ، ١٩٨٠ . ١٥ ص (٦٥١)

— **العراق . الاتحاد العام لنساء العراق** . دور المرأة العربية فى التخطيط القومى للتنمية الإجتماعية : دراسة مقدمة الى الدورة السادسة للجنة المرأة العربية المنعقدة فى دمشق من ٢٤ — ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٧ . — بغداد : الاتحاد ، ١٩٧٨ . ٩٥ ص (٦٥٢)

— **فوزية رمضان ايوب** . التنمية والمرأة فى الجمهورية العربية اليمنية : دراسة ميدانية لوضع المرأة وادوارها المتغيرة . — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية (سيواد) ، ١٩٧٩ . ١٩ ص (٦٥٣)

— **محمد سلامة آدم** . المرأة المصرية فى البيت والعمل . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٦٥٤)

— **محمد على البار** . عمل المرأة فى الميزان . — جدة : الدار السعودية ، ١٩٨١ . ٢٢٦ ص (٦٥٥)

— **محمود ابو زيد** . المرأة والعمل اليدوى . — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية (سيواد) ، ١٩٧٩ . ١٩ ص (٦٥٦)

— **هملم عبد الغنى** . الاتحاد العام لنساء العراق : ترجمة لأهداف الثورة فى العمل والابداع . — بغداد : الاتحاد العام لنساء العراق ، ١٩٨٠ . ٥٣ ص (٦٥٧)

المرأة فى الاسلام

— **احمد خيرت** . مركز المرأة فى الاسلام . — ط ٢ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ١٢٧ ص (٦٥٨)

— **احمد عبد الهادى** . الأم فى القرآن الكريم . — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨٠ . ٥٦ ص (٦٥٩)

— **انور الجندى** . التحديات فى وجه المرأة المسلمة . — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ . ٩٢ ، ٤ ص (٦٦٠)

— ــــــــ . حركة المرأة فى ميزان الاسلام . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨٠ . ٤٠ ص (٦٦١)

— **تقى الموسوى** . نساء العقيدة . — بغداد : مطبعة الحوادث ، ١٩٧٩ . ٨٦ ص (٦٦٢)

— **توفيق على وهبه** . دور المرأة فى المجتمع الاسلامى . — الرياض : دار اللواء ، ١٩٧٨ . ١٤٨ ص (٦٦٣)

— **جامعة القاهرة . كلية دار العلوم . الجماعة الاسلامية** . واجبات الأخت المسلمة . — القاهرة : دار مرجان للطباعة ، ١٩٧٨ . ١٦ ص (٦٦٤)

— **سعيد عبد العزيز الجندول** . الجنس الناعم فى ظلال الاسلام . — جدة : تهامة ، ١٩٨٢ . ١٤٨ ص (٦٦٥)

— **السيد محمد على نمر** . اعداد المرأة المسلمة . — ط ١ . — القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٨٠ . ١٠١ ص (٦٦٦)

— **عبد الباسط محمد حسن** . مكانة المرأة فى التشريع الاسلامى . — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية — كلية الدراسات الانسانية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٨ . ٤٥ ، ٥٩ ص (٦٦٧)

— **عبد الغنى عوض الراجحى** . الاسلام أنصف المرأة (أباطيل تدفعها حقائق) . — القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الاسلامية . ١٩٧٨ . ١١٠ ص (٦٦٨)

— **عبد المتعال محمد الجبرى** . المرأة فى التصوير الاسلامى . — ط ٥ . — القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨١ . ٢٠٧ ص (٦٦٩)

— ــــــــ . المسلمة العصرية عند باحثة البادية . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨١ . ١٨٢ ص (٦٧٠)

— **عزة عبد العزيز** . الفتاة المسلمة هى المثالية . — القاهرة : دار مرجان للطباعة ، ١٩٨٠ . ٧٨ ص (٦٧١)

— **على عبد الواحد وافى** . المرأة فى الاسلام . — ط ٣ مزيدة ومنقحة . — القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٩ . ١٩٢ ص (٦٧٢)

— **كمال جوده ابو المعاطى** . وظيفة المرأة فى نظر الاسلام . — القاهرة : دار الهدى للطباعة ، ١٩٨٠ . ١٩١ ص (٦٧٣)

— محمد البهى . الاسلام واتجاه المرأة المعاصرة . — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨١ . ٧١ ص (٦٧٤)

— محمد بن عبد الله بن سليمان عرفه . حقوق المرأة في الاسلام . — القاهرة : مطبعة المدنى ، ١٩٧٨ . ٢٨٦ ص (٦٧٥)

— محمد عبد الحميد أبو زيد . مكانة المرأة فى الإسلام . — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ . ٢٨٧ ص (٦٧٦)

— محمد عطيه الابراشى . مكانة المرأة فى الاسلام . — القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٠ . ١٦٩ ص (٦٧٧)

— محمد عطيه خميس . المرأة والحقوق السياسية والأعمال العامة : رأى الهيئات والجمعيات الاسلامية فى مصر . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٨ . ١٤٠ ص (٦٧٨)

— محمد عمارة . الاسلام والمرأة فى رأى الامام محمد عبده . — القاهرة : دار الهلال ، ١٩٧٩ . ١٦١ ص (٦٧٩)

— محمد متولى الشعراوى . المرأة كما أرادها الله . — القاهرة : مكتبة القرآن ، ١٩٨٠ . ٦١ ص (٦٨٠)

— ———— . الاسلام والمرأة : عقيدة ومنهج / اعداد وتقديم السيد الجميلى . — ط ١ . — القـاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ، ١٩٨٠ . ٣٢ ص (٦٨١)

— محمد ناصر الدين الألبانى . حجاب المرأة المسلمة فى الكتاب والسنة . — ط ٥ . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٨ . ١٢٢ ص (٦٨٢)

— محمود محمد الجوهرى . الأخت المسلمة اساس المجتمع الفاضل . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٨ . ١٤٠ ص (٦٨٣)

— مديحة خميس . المرأة والشرائع السماوية . — القاهرة : مكتبـة الزهراء ، ١٩٧٨ . ٩٣ ص (٦٨٤)

— موسى شاهين لاشـين . دور المرأة فى الحياة كما يصـوره القرآن والسنة . — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية ، كلية الدراسات الانسانية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٩ . ٤٦ ص (٦٨٥)

ــ حامد الشافعى دياب . المراة فى الدوريات العربية : قائمة ببليوجرافية مختارة . ــ القاهرة : المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٨١ . ٤٤ ص (٦٨٦)

ــ العراق . الاتحاد العام لنساء العراق . ببليوجرافية موضوعية عن المراة العراقية / اعداد سهيلة عبد الحسين ملك . ــ العراق : المكتبة الوثائقية ، ١٩٧٨ . ١١٨ ص (٦٨٧)

ــــــــــ . ــــــــــ . دليل المعرض الدولى للقلم فى خدمة قضية المراة . ــ العراق : المكتبة الوثائقية ، ١٩٧٨ . ١٠٢ ص ، ١٢ بالانجليزية (٦٨٨)

المعتقدات الشعبية

ــ انيس منصــور . لعنة الفراعنة وشىء من العقل . ــ ط ٢ . ــ القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٨ . ١٣٥ ص (٦٨٩)

ــ رشدى عبد العظيم عيسى . الرؤى والأحــلام : رحلات ايمانية فى ملكوت الله الفسيح : دراسة علمية تحليلية . ــ القاهرة : المؤلف ، ١٩٧٩ . ١١٢ ص (٦٩٠)

ــ سيد عويس . رسائل الى الامام الشافعى : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى : دراسة سوسيولوجية . ــ ط ٢ . ــ القاهرة : دار الشايع للنشر ، ١٩٧٨ . ٢٨٧ ص (٦٩١)

المعوقون

ــ اسماعيل شرف . تأهيل المعوقين . ــ الاسـكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٦٩٢)

ــ خليل ابراهيم حسن . دراسة عن استعمال الاختبارات النفسيـة لاسـتخدامها فى تصـنيف المعوقين فى معاهد التأهيل المهنى المختلفة . ــ بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٩ . ٨٥ ص (٦٩٣)

ــ عبد الفتاح عثمان . الرعاية الاجتماعية والنفسية للمعوقين . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ١٩٤ ص (٦٩٤)

ـ **لطفى بركات احمد** • تربية المعوقين فى الوطن العربى • ــ الرياض :
دار المريخ للنشر ، ١٩٨١ • ١٩٠ ص (٦٩٥)

ـ **محمود حسن طه** • رسالة التربية الاجتماعية فى رعاية المعوقين • ــ
القاهرة : الادارة العامة للتربية الاجتماعية ، وزارة التربية
والتعليم ، ١٩٧٩ • ٤٦ (٦٩٦)

المعوقون ــ ببليوجرافيات

ـ **ابو الفتوح حامد عوده** • قائمة ببليوجرافية بالكتب التى تتناول موضوع
المعوقين من كافة النواحى • القاهرة : المركز التجريبى للتدريب
على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٧٩ • ١٥ ، ٧ ص
(٦٩٧) مدلياا

المواد الاجتماعية ــ طرق تدريس

ـ **احمد حسين اللقانى • برنس احمد رضوان** • تدريس المواد الاجتماعية •
ــ ط ٣ • ــ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩ • ٢٣٤ ص
(٦٩٨)

ـ **ماكاندون ، جوناثون س** • تدريس المواد الاجتماعية / ترجمة يوسف
خليل ؛ مراجعة محمد سليمان شعلان ؛ اشراف وتقديم محمد
على حافظ • ــ ط ٢ • ــ القاهرة : الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، ١٩٧٨ • ٧٣ ، ٦ ص (٦٩٩)

ـ **يوسف مصطفى القاضى** • العلوم الاجتماعية وتدريسها • ــ جدة :
شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨١ • (٧٠٠)

المؤسسات الاجتماعية

ـ **الأردن • الاتحاد العام للجمعيات الخيرية** • دليل الجمعيات الخيرية
فى الضفتين الشرقية والغربية • ــ عمان : الاتحاد ، ١٩٨٠ •
٣٥٨ ص (٧٠١)

ـ **تونس • الكشافة التونسية** • القانون الأساسى والنظام الداخلى
للكشافة التونسية • ــ تونس : مطبعة الاتحاد العام التونسى
للشغل ، ١٩٧٨ • ٣٢ ص (٧٠٢)

— ـــــــــ • ــــــ ـــــ • المؤتمر القومى الحادى عشر ، بئر الباى ، ١ — ٤ ابريل ١٩٧٨ • — تونس : مطبعة الاتحاد العام للشغل ، ١٩٧٨ • ٤٢ ص (٧٠٣)

— **زكريا بن مصطفى** • دور الكشافة فى المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية • — تونس : مطبعة الاتحاد العام للشغل ، ١٩٧٨ • ٣٠ ص (٧٠٤)

— **مصر • الاتحاد الاقليمى للجمعيات** • دليل الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بمحافظة الجيزة • — [القاهرة] : الاتحاد ، ١٩٨١ • ٣١٨ ص (٧٠٥)

— **مصر • جمعية السلام القبطية الخيرية** • التقرير المفصل لثمرة جهود خمسون عاما فى خدمة الانسانية ١٩٢٨ — ١٩٧٨ • — القاهرة : الجمعية ، ١٩٧٨ • ٤٦ ص (٧٠٦)

النقد الاجتماعى

— **احمد ابراهيم الهوارى** • نقد المجتمع فى حديث عيسى بن هشام للمويلحى • — ط ١ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٢٨٨ ص (٧٠٧)

— **ريمون رويه** • نقد المجتمع المعاصر • — بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧٨ • ١٢٨ ص (٧٠٨)

— **معن خليل عمر** • نقد الفكر الاجتماعى المعاصر : دراسة تحليلية ونقدية • — ط ١ • — بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٢ • ٣٩٣ ص (٧٠٩)

النظرية الاجتماعية

— **ركس ، جون** • مشكلات اساسية فى النظرية الاجتماعية / ترجمة محمد الجوهرى ، سعيد فرح ، محمد على محمد • — ط ٢ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ • (٧١٠)

— **زينب رضوان** • النظرية الاجتماعية فى الفكر الاسلامى : اصولها وبناؤها من القرآن والسنة • — ط ١ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • ٢٩٠ ص (٧١١)

— **سامية مصطفى الخشاب** . النظرية الاجتماعية والأسرة . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٧١٢)

— **السيد محمد الحسيني** . نحو نظرية اجتماعية نقدية . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٧١٣)

— ———— . النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم . — ط ٣ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . (٧١٤)

— **عبد الفتاح عثمان** . النظرية الاجتماعية بين العلم والفلسفة . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ١٠٤ ص (٧١٥)

— **على ليله** . النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع . — ط ٢ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٤ ، ٦٨٦ ص (٧١٦)

— **ماركوز ، هربرت** . العقل والثورة : هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية / ترجمة فؤاد زكريا . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٤٠٤ ص (٧١٧)

— **محمد الجوهري** . **عبد الله الخريجي** . رواد النظرية الاجتماعية . — جدة : دار الشرق ، ١٩٨٢ . (٧١٨)

— **محمد فؤاد حجازى** . النظريات الاجتماعية . — ط ١ . — القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٠ . ٢٧٩ ص (٧١٩)

الهجرة

— **توفيق جرجور** . الهجرة من الريف الى المدن . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٨٠ . (٧٢٠)

— **حنا عبود** . النزوحات الكبرى . — دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٧٩ . ٨٧ ص (٧٢١)

* * *

القســـم الثالث

الكشافات والبيانات الاحصائية

اولا : الكشاف الجغرافى (*)

مصـــــر (**)

العدد الاجمالى : ٥٠٩ كتاب

العـــــراق

١٦ ٣٠ ٣٩ ٦٦ ١٤٧ ١٥٣ ١٩٧ ١٩٨ ٢٠٣ ٢٠٦
٢٢٦ ٢٣٦ ٢٦٩ ٣٠٦ ٣١٤ ٣٨٤ ٣٨٥ ٤٠٠ ٤١٦ ٤١٩
٤٢٥ ٤٢٩ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٧٢ ٤٧٤ ٤٩٢ ٤٩٩ ٥٠٢ ٥١٧
٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٧٥ ٥٧٩ ٥٨٣ ٥٩٤ ٥٩٧ ٦٠٨ ٦٠٩
٦٢٦ ٦٦٣ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٣ ٦٤٩ ٦٥٢ ٦٥٧ ٦٦٢ ٦٨٧
٦٨٨ ٦٩٣

العدد الاجمالى : ٥٢ كتاب

الســـعودية

٨٦ ٨٩ ١٠٩ ١٢٤ ١٣٣ ١٣٨ ١٦٠ ١٨٧ ١٩٢ ٢٠٢
٢١٢ ٢١٩ ٢٢١ ٢٣٠ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤٣ ٢٤٦ ٢٤٨
٢٩٣ ٣٣٨ ٣٤٢ ٣٦٣ ٤٣٤ ٤٩٧ ٥١٥ ٥٢٩ ٥٤٠ ٥٥٩
٥٧١ ٥٩٠ ٥٩٨ ٦٠٤ ٦٣٦ ٦٥٥ ٦٦٣ ٦٦٥ ٦٩٥ ٧٠٠
٧١٨

العدد الاجمالى : ٤١ كتاب

(*) تم ترتيب الكشاف الجغرافى وفقا لأكثر البلاد العربية اصـــدارا للكتب ، والأرقام تحت كل دولة تشير الى الكتب داخل الدليل .

(**) بلغ العدد الاجمالى للكتب التى يضمها الدليل ٧٢٣ كتابا (يلاحظ تكرار الترقيم فى ١٥٠ أ ، ١٥٠ ب) كما بلغ العدد الاجمالى للكتب المنشورة فى جميع البلاد العربية (ما عدا مصر) ٢١٤ كتاب ، ومن ثم يكـــون عدد الكتب المنشورة فى مصر هو ٥٠٩ كتاب .

الكويت

٣٢ ٧٦ ١٠٠ ١٣٦ ١٧٥ ٢٢٨ ٢٣٢ ٢٧١ ٢٨٩ ٣٠٢
٣١٢ ٣١٣ ٣٣٤ ٤١٠ ٤١٤ ٤٢٤ ٤٣١ ٤٤٣ ٤٧٦ ٤٨٨
٤٨٩ ٤٩٦ ٥٠٠ ٥٣٢ ٥٤٩ ٥٩٦ ٦١١ ٦٢٧

العدد الاجمالى : ٢٨ كتاب

لبنـــان

١٩٠ ٢٢٥ ٣٣٦ ٣٥٧ ٣٧١ ٣٨٩ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٤٠١
٤٨٦ ٥٢٧ ٥٦٥ ٥٩٣ ٦٠١ ٦٣٥ ٧٠٨ ٧٠٩

العدد الاجمالى : ١٨ كتاب

الأردن

١٤٣ ١٨٠ ١٩١ ٢٤٥ ٢٨٣ ٢٨٤ ٣١٦ ٣٨٢ ٤٠٢ ٤٧٧
٥١٦ ٥٦٧ ٥٨٥ ٦٠٢ ٦٥٠ ٧٠١

العدد الاجمالى : ١٦ كتاب

تونس

٢ ٧ ٨ ١٤١ ١٤٤ ١٦٧ ٢١٤ ٢٢٠ ٢٨٨ ٤٢٧
٥٢٥ ٦٣٠ ٦٤٥ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤

العدد الاجمالى : ١٦ كتاب

ســـوريا

٣٧ ١٢٣ ١٧٩ ٢١١ ٢٢٤ ٣٣٥ ٤٢٠ ٤٧١ ٥٥٢ ٦٤٨
٧٢٠ ٧٢١

العدد الاجمالى : ١٢ كتاب

ليبيـــا

٢٣ ١١٩ ٢٣٧ ٣٤٠ ٣٩٤ ٤٦٨ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣

العدد الاجمالى : ٩ كتاب

المغرب

٦ ١٤٠ ١٥٥ ٢٤٢ ٢٤٤ ٣٩٦ ٥٦٨ ٦٢٣
العدد الاجمالى : ٨ كتاب

قطر

١٣٩ ٣٩٥ ٥٣٣ ٦٣١
العدد الاجمالى : ٤ كتاب

ابو ظبى

٢٣١ ٥٢١
العدد الاجمالى : ٢ كتاب

السودان

٢٢٩ ٤٢٦
العدد الاجمالى : ٢ كتاب

الجزائر

٤ ٥٨٦
العدد الاجمالى : ٢ كتاب

مسقط

٢٣٢ ٤٣٤
العدد الاجمالى : ٢كتاب

البحرين

٢٢٧
العدد الاجمالى : ١ كتاب

فلسطين المحتلة

٤٨٥
العدد الاجمالى : ١ كتاب

جدول احصائى جغرافى

البلد	عدد الكتب المنشورة بها
مصر	٥٠٩
العراق	٥٢
السعودية	٤١
الكويت	٢٨
لبنـــان	١٨
الأردن	١٦
تونس	١٦
سوريا	١٢
ليبيا	٩
المغرب	٨
قطر	٤
ابو ظبى	٢
السودان	٢
الجزائر	٢
مسقط	٢
البحرين	١
فلسطين المحتلة	١
العدد الاجمالى	٧٢٣

ثانيا : الكشاف الزمنى

١٩٧٨ :

١ ٢ ٣ ٤ ٩ ١٩ ٢٧ ٣٠ ٣٩ ٥١
٥٤ ٦٠ ٦٧ ١٠٥ ١٢٢ ١٢٥ ١٢٧ ١٣١ ١٣٦ ١٥٦
١٥٩ ١٦٩ ١٧٠ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٨ ١٨٩ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٤
٢٠٥ ٢٠٦ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٨ ٢٢١ ٢٢٣ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣١
٢٣٦ ٢٣٧ ٢٤١ ٢٤٥ ٢٥٣ ٢٥٧ ٢٨١ ٢٨٢ ٣٠١ ٣٠٣
٣٠٤ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٤ ٣٢٩ ٣٣٤
٣٣٥ ٣٣٦ ٣٤٥ ٣٤٨ ٣٥١ ٣٥٥ ٣٥٩ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٨
٣٦٩ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩١ ٣٩٣ ٣٩٤
٣٩٧ ٣٩٨ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٥ ٤٠٧ ٤٠٩ ٤١٢ ٤١٥
٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٣١ ٤٣٣ ٤٤٢ ٤٤٨ ٤٤٩
٤٥١ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٩ ٤٦٢ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٢
٤٧٦ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٣ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٢
٤٩٦ ٥٠٠ ٥٠٢ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣
٥٢٧ ٥٢٩ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٩ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٥٢
٥٥٣ ٥٥٨ ٥٦٠ ٥٧٠ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٨٣ ٥٨٥ ٥٩٣ ٦٠١
٦٠٧ ٦٠٩ ٦١٢ ٦١٨ ٦٢٢ ٦٢٥ ٦٣٣ ٦٣٥ ٦٤٠ ٦٤١
٦٤٣ ٦٤٥ ٦٤٨ ٦٥٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٨ ٦٧٥ ٦٧٨ ٦٨٢
٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩١ ٦٩٩ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤
٧٠٦ ٧٠٨

العدد الاجمالى : ١٨٣.

١٩٧٩ :

٦ ١٢ ١٣ ١٥ ١٦ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤
٢٦ ٢٩ ٣٢ ٣٧ ٤٦ ٥٠ ٥٣ ٥٧ ٦٢ ٦٨
٧٤ ٨٦ ٩١ ٩٦ ٩٨ ١١٤ ١١٦ ١٢٠ ١٣٥ ١٥٣
١٥٥ ١٥٧ ١٦٢ ١٦٤ ١٦٦ ١٦٧ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٥
١٧٦ ١٧٧ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٥ ١٨٦ ١٩١ ١٩٣ ١٩٤
١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠٣ ٢٠٧ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٧ ٢٢٠

٢٢٢ ٢٢٧ ٢٣٢ ٢٣٥ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٦ ٢٥٨ ٢٦٩ ٢٧١
٢٧٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٩٤ ٢٩٧ ٢٩٩ ٣١٦ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢
٣٣٣ ٣٣٤ ٣٤٠ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥٢
٣٥٣ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٧٠ ٣٧٨ ٣٨٠ ٣٨٢ ٣٨٥ ٣٩٠ ٤٠٦
٤٠٨ ٤١٠ ٤١٢ ٤١٤ ٤١٩ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩
٤٣٦ ٤٣٧ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٣ ٤٤٥ ٤٤٧ ٤٥٠ ٤٥٢ ٤٥٣
٤٦١ ٤٦٧ ٤٧٣ ٤٧٧ ٤٩١ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٨ ٥٠١ ٥٠٧
٥٠٨ ٥١٢ ٥٢٤ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٤ ٥٤١ ٥٤٦ ٥٥٠ ٥٥١
٥٥٦ ٥٥٩ ٥٦٢ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٩ ٥٨٧ ٥٩٠ ٥٩٨ ٦٠٠
٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٦ ٦٠٨ ٦١١ ٦٢٢ ٦٢٨ ٦٤٧ ٦٥٣ ٦٥٦
٦٥٨ ٦٦٠ ٦٦٢ ٦٦٧ ٦٧٢ ٦٧٦ ٦٧٩ ٦٨٥ ٦٩٠ ٤٩٣
٦٩٤ ٦٩٦ ٢٢٢ ٢٢٧ ٢٣٢ ٢٣٥ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٦ ٢٥٨
٢٦٩ ٢٧١ ٦٩٧ ٦٩٨ ٧١٥ ٧١٧ ٧٢١

العدد الاجمالى : ١٧٨

١٩٨٠ :

٧ ٨ ١١ ١٤ ١٧ ١٨ ٢٨ ٣٣ ٣٤ ٤٤ ٤٥
٥٥ ٥٦ ٦٥ ٦٦ ٧١ ٧٥ ٧٨ ٨٠ ٨٢ ٨٥
٩٩ ١٠٠ ١٠٦ ١٠٧ ١١٢ ١١٣ ١٢٣ ١٣٠ ١٣٨ ١٣٩
١٤٠ ١٤١ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠
١٥٠ب ١٥١ ١٥٢ ١٥٨ ١٦١ ١٦٥ ١٦٨ ١٧٨ ١٨٢ ١٩٦
٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢٢٤ ٢٢٦ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٨ ٢٤٢
٢٤٤ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦٣ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٨ ٢٨٠ ٢٨٧ ٢٨٨
٢٩٠ ٢٩٥ ٢٩٦ ٣٠٢ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣١٣ ٣١٧ ٣١٨ ٣٢٥
٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٧ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧
٣٨١ ٣٨٣ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٣٩ ٤٠٤ ٤٢٢ ٤٢٤ ٤٣٢ ٤٣٥
٤٤٦ ٤٥٤ ٤٥٨ ٤٦٤ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٤ ٤٧٩ ٤٨٣ ٤٩٠
٤٩٩ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٣ ٥١٦ ٥٢٦ ٥٣٣
٥٣٥ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٥٥ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩
٥٧١ ٥٧٥ ٥٧٨ ٥٨١ ٥٨٦ ٥٨٨ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦
٦١٠ ٦١٣ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٩ ٦٢١ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٦
٥٧١ ٥٧٥ ٥٧٨ ٥٨١ ٥٨٦ ٥٨٨ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦
٦٢٨ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٤ ٦٣٩ ٦٤٤ ٦٤٦ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١
٦٥٧ ٦٥٩ ٦٦١ ٦٦٦ ٦٧١ ٦٧٣ ٦٧٧ ٦٨٠ ٦٨١ ٧٠١
٧١٩ ٧٢٠

العدد الاجمالى : ١٧٣

١٩٨١ :

٥ ٣١ ٣٥ ٣٦ ٣٨ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٦٣ ٦٤
٧٠ ٧٢ ٧٦ ٧٧ ٨٣ ٩٧ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٨ ١١٧
١١٩ ١٢٦ ١٢٨ ١٤٢ ١٥٤ ١٦٠ ١٨٧ ١٩٠ ١٩٥ ٢٤٦
٢٤٧ ٢٥٠ ٢٥٤ ٢٦١ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٨٦ ٢٩١ ٢٩٣ ٣٠٠
٣١٥ ٣١٩ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٣٩ ٣٥٨ ٣٦٧ ٣٧٩ ٤١١ ٤٣٩
٤٤٤ ٤٧٥ ٤٧٨ ٤٨٤ ٤٩٣ ٤٩٧ ٥٠٦ ٥٢٥ ٥٤٠ ٥٥٤
٥٥٧ ٥٦١ ٥٦٦ ٥٨٠ ٥٨٩ ٥٩٩ ٦٠٥ ٦٢٩ ٦٣٧ ٦٤٢
٦٥٥ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧٤ ٦٨٦ ٦٩٥ ٧٠٠ ٧٠٥ ٧٠٧ ٧١٠
٧١٤

العدد الاجمالى : ٨١

١٩٨٢ :

١٠ ٢٥ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٥٢ ٥٩ ٦١ ٦٩
٧٣ ٧٩ ٨١ ٨٤ ٨٧ ٨٩ ٩٠ ٩٢ ٩٤ ١٠١ ١٠٤
١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٥ ١١٨ ١٢٤ ١٢٩ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤
١٣٧ ١٦٣ ١٧٤ ١٩٢ ٢١٢ ٢١٩ ٢٢٥ ٢٣٠ ٢٣٩ ٢٤٠
٢٤٣ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٥ ٢٦٢ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٨ ٢٧٠ ٢٧٣
٢٧٩ ٢٨٥ ٢٨٩ ٢٩٢ ٢٩٨ ٣٢٨ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٤١ ٣٤٤
٣٥٤ ٣٦٤ ٣٧١ ٣٨٤ ٣٩٢ ٤٢٣ ٤٣٤ ٤٣٨ ٤٥٥ ٤٦٠
٤٦٣ ٥١٥ ٥٢٨ ٥٣٠ ٥٣٨ ٥٤٩ ٥٧٤ ٥٨٢ ٥٩١ ٦٠٤
٦١٤ ٦٢٠ ٦٢٧ ٦٣٦ ٦٥٤ ٦٦٥ ٦٩٢ ٧٠٩ ٧١١ ٧١٢
٧١٣ ٧١٦ ٧١٨

العدد الاجمالى : ٩٤

١٩٨٣ : [الربع الأول] :

٥٨ ٨٨ ٩٣ ٩٥ ١٢١ ١٥٠/أ ٢٧٤ ٢٧٧ ٣٣٨ ٤٣٠
٥٠٣ ٥١٤ ٥٨٤

العدد الاجمالى : ١٣ كتاب

جدول احصائى زمنى

السنة	عدد الكتب المنشورة فيها
١٩٧٨	١٨٣
١٩٧٩	١٧٨
١٩٨٠	١٧٣
١٩٨١	٨١
١٩٨٢	٩٤
١٩٨٣ [الربع الأول]	١٣
العدد الاجمالى	٧٢٢

ثالثا : كشاف الكتب المترجمة الى اللغة العربية

٢ ١١ ٢٦ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٥٣ ٥٥
٦٥ ٦٦ ٧١ ٧٣ ٧٥ ٨٧ ١٢٣ ١٥٠ ١٥١ ١٧٨
١٨٢ ١٩٢ ٢١١ ٢١٢ ٢٢١ ٢٩٤ ٣١٦ ٣٣٢ ٣٤٣ ٣٤٧
٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٦٨ ٤٩٣ ٥١١ ٥٢٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٤١
٥٤٢ ٥٤٧ ٥٥٢ ٥٦٢ ٥٧٤ ٥٧٨ ٥٨٢ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٩١
٦٣٢ ٦٩٩ ٧١٠ ٧١٧

العدد الاجمالى : ٥٤ كتاب

رابعا : كشاف الأعلام (*)

«ا»

(*) يشتمل هذا الكتاب على أسماء المؤلفين والمؤلفين المشاركين ومن فى حكمهم كالمترجمين والمراجعين ... الخ . هذا وقد رتب الكشاف هجائيا مع الابقاء على « ال » رسما وحذفها حكما الا اذا كانت من أصل الكلمة مثل : ألفريد ، الياس .

« ب »

« ت »

« خ »

« د »

« ر »

« ز »

« س »

« ش »

« ص »

« ط »

« ظ »

« ع »

« غ »

« ف »

« م »

« ى »

Regarding the method and tools used in the study, research adopted an anthropological approach such as participant observation.

The study utilized the following tools :

1. Case study for every indigenous services.
2. Guide list for family visits.
3. Interviewing schedule to be applied on a representative sample in five villages.

The team however, made a number of mistakes which are :

1. The Team's over _ concern with the tools and techniques of study, together with the repeated visits to leaders of the villages distracted the Team's attention to concentrate on the community studied and give equal interest to all villages. The team tried to make up for this defect by making visits to all villages and making a strong relation with the villagers.

2. The absence of pre-concepts of the goals visits led at times to the disruption of the visit itself and the unfruitfulness of the visit. This the team tried to remedy by distributing roles among members of the team in order to make the best of the visits.

3. A research or a field worker must primarly depend on the field of study in order to reach any conclusion, though the necessity of a preliminary conception is not denied.

4. The social structure may make it so difficult for the researcher to define the lines and dimensions of his subject, owing to the intricate net of details in society, but an expert should be able to define these dimensions in relation to his abilities and goals.

5. Aresearcher might be biased according to his ideology, and this drives him to twist facts. This certainly drives him to take sides and lose scientfic objectivity.

ه.ه

2. Team members' behaviour may be either impelling or impeding factors for the progress of the study.

3. Failure on the part of the study director to comment on a daily basis on the team visits to the families affects the dynomics of the team performance.

4. 'Interrelationship between the research director and team members plays an important role in the smooth progress of the research.

In relation to the kinds of services that will be studied have been defined as follows :

1. Health services : midwife, Hallak El Seha (the medical barber) and the bonesetter as representatives of indigenous service versus the doctor who represents official service.

2. Veterinary services : we have selected the animal examiner as representative of indigenous services versus the veterinary who stands for the official services.

3. Agricultural services we study the traditional methods and tools versus the modern ones.

4. Housing services we study the role of the village builder versus the modern engineer.

Finally, we study the educational services through the following :

First, El Kuttab, a civil private system in which a Sheikh who knows the Koran and some mathematics can teach children Koran, Mathematics and the principles of reading and writing in his own house.

Second, the process of teaching the farmer the ways of agriculture as indigenous services versus modern schools.

withe thi s paper we hope to provide researchers involved in anthropology – approach – field studies with the lessons learned from our own experience.

At the outset, four criteria were defined for the selection of the five villages :

1. The existence of both indigenous and official services side by side so that some sorts of comparison can be possible.

2. The far distance between the chosen units and the city of Menia as an urban center of urban influence.

3. The absence of conflicts among families as a result of election or other reasons.

4. The possibility of having a permanent residence for the team to be able to live with members of community.

Generally, the local unit of Greis was suitable in almost all respects, except that of not having a large place for the team but inspite of this defect the team adapted itself to the community and worked successfully due to the other helping factors.

To conclude, it is important for achieving the goals of research to choose the suitable local unit for it.

As regards social relations between team members and the studied community, three elements have to be considered

1. The existing male – female team member relations in the light of the peasant community environment. of such relations.

Abstract

INDIGENOUS SERVICES IN FIVE EGYPTIAN VILLAGES

METHODOLOGICAL ASSESSMENT

By :Dr. Salem Abdel Aziz

This study was conducted by the Sociology Department, Menia University with Dr. Abd El Moneim Shawky, head of the Sociology Department and Dean of the Faculty of Arts -- Menia University, as Principal Investigator -- Dr. Shawky appointed me as director of this research and he selected a research team made up of six assistant lecturers (males and females) of the sociology department, Faculty of Arts, Menia University.

The study was started on January 1978 and terminated by the end of June 1979. The geographical scope of the study was Greis Martaz that encompassed five villages : Greis, Mentout, Abou El Saf, El Hessaneya and Nazlet Greis.

The main objectives of the study were as follows :

1. Revealing the degree of effectiveness of indigenous services in peasant community.
2. Attitudes of peasant community members towards official and indigenous services.

This paper aims at a Methodological Assessment indicating the positive and negative aspects of the study as regards :

- selection of villages.
- Social relationships between research team members.
- selection of most suited tools and techniques.

the new Egyptianized bourgeois class, and formerly director of foreign companies -- Nubar Pasha. The hard negotiations with European states concerning the abolition of the Capitulations finally arrived at an agrement in 1873. It is true that the European powers (mainly the French) would not agree to take such a step if they were not sure that the Capitulation laws would be generalized gradually all over Egypt. Thus the mixed courts were established, and the mixed codes were issued in 1875 along the lines of the French Codes.

the lines of the French Codes. Thereafter, the Egyptian bourgeois class continued its struggle toward the capitalization of the entire Egyptian legal system. This was accomplished by the establishment of national secular courts and the issuing of the national Frech-style codes in 1883. The jurisdiction of the Shari'ah courts was confined to the narrow area of personal affairs and Wakf (endowment), until these courts were completely abolished in 1956.

In sum, although in the beginning of this period the formal legal system had undergone some aspects of pluralism due to the conflicting ambitions of the different economic powers, a final compromise was reached between foreign and national capitalism by the transplantation of Western legislation in Egyptian society. Whether or not the formal legal pluralism was replaced by a de facto one in 20th century Egyptian society is a matter for subsequent research.

Furthermore, the Westernization of the Ottoman legal system had ideological reflections in Egypt. When Isma'il Pasha gained Egyptian legislative independence, the Egyptian legislator felt himself free from any sense of guilt for the divergence from Shari'ah principles and the open adoption of French legislation, which contradicted the Shari'ah principle, since it was the case in the Khilafa' capital.

B. The abolition of the Capitulations and legal system Capitalization. Although the Capitulations were known in the pre-Ottoman period and had been developed by the Ottoman Sultans, (10) it was only after Mohamed Aly's defeat of 1841 that this system took a form which humiliated the Egyptian national dignity (1)). This was due to the fact that in this period Egypt had become vulnerable to European financial and commercial interests, which requiried protection and immunity from the national legal system. But in practice the matter went far beyond the treaties of privileges, and consuls were able to protect the illegal interests of their citizens as well as to extend their abused judicial power to cover any other person (12).

At the same time, Egyptian national sentiments were emerging and were affected by all the socio-ecoomic and ideological factors metioned above. In addition, the Egyptian bourgeois class, although it was economically submissive to foreign capital, was unable to concede minimum reqirements of legal equality with this capital. It is not a matter of chance that the leader of Capitulations movement was the outstanding representative of

---

10. See, H. J. Liebesny, «The Development of Western Judicial Privileges», in **Law in the Middle East**, op. cit., pp. 314, et seq.
11. Marlowe, **Spoiling the Egyptians**, op. cit., p. 63 et seq.
12. Richmond, Egypt, 1789-1952, op. cit., p. 82.

a copy of the Ottoman penal code of 1851. When a new penal code was promulgated in Istanbul in 1858, in 1863 its application in Egypt was ordered. Before that, in 1856 Sa'id Pasha issued a law stipulating the application of the Ottoman Commerce Law of 1850 (8).

This Ottoman legislation was more or less derived from Western capitalist laws. This was due to the fact that Turkish society was in its turn moving toward the capitalist organization of the relations of production. The trend toward capitalization of the Turkish economy was openly expressed in **Khatt Sherif Gulkhane** as follows : «And it is our belief that banks should be opened in order to raise the prestige of the finance of the empire by adjusting and protecting the value of money, that capital funds should be created to augment the sources of material wealth, that roads and canals should be opend for the transportation of products, that all obstructions preventing the growth and development of agriculture and commerce should be removed and the necessary facilities provided, and that for the accomplishment of these aims means shall be sought to profit by European culture, science, and capital» (9).

Accordingly much Western style Ottoman legislatin was issued. The most important of this was the Commercial Code of 1850, the Maritime Code of 1863, the Penal Code of 1858, the Commercial Procedures Code of 1863, the Civil Procedures Code of 1880, and Criminal Procedures Code of 1879.

---

8. Anderson, **Law Reform,** op. cit., pp. 210-214.
9. Quoted in, Ebul 'ula Mardin, «Development of the Shari'ah Under the Ottoman Empire,» in **Law in the Middle East, M.** Khaddury and J. Liebesny, eds., V. 1 (Washington, D.C., 1955), p. 284.

In the period 1841-1875, the period foreigners inundated Egypt, the main feature of the formal legal system was the multiplicity of its components. Besides the Shari'ah law and courts, there were foreign laws applied by foreign consults according to a system of capitulations. Ottoman legislation was to be applied in Egypt according to the **Firman** of 1841 alongside the local Egyptian legislations. However, this state of formal legal pluralism was a transitional one. Since the whole economic structure of the country understood its course to be annexed to the Western capitalist system, the legal system was moving gradually toward Westernization. This attitude of legal Westernization was manifested in two ways :

(1) the gradual trespassing of Westernized legislation on the area of social relations formerly left to the Shari'ah law, and ;

(2) the successful struggle of the Egyptian bourgeois class for the abolition of the Capitulations.

A. **The legislation movement.** Two main features of the political and economic situation of this time were reflected in the legislative movement. These features, as previously mentioned, may be summed up by the fact that Egypt had lost her economic, political and legislative independence, became a province of the Ottoman Empire, and was tied step-forstep with the foreign capitalist market.

Egyptian legislation issued in this period was undergoing the process of Westernization in two ways : directly and indirectly. Westernization was represented indirectly by the fact that Ottoman legislation, which in its turn was affected by French laws, was to be applied in Egypt according to the **Firman** of 1841. Consequently, the penal code which was issued in Egypt in 1855 was

invasion of European entrepreneurs during the second half of the 19th century. Although contact between Egyptian and European investors began at the time of Mohamed Aly, this contact was controlled and oriented for the benefit of the Egyptian economy by a powerful Egyptian governor. But after 1841 Egypt became a source of quick profit for ambitious European merchants regardless of the public interest of the country. According to a statement of Lord Cromer, those foreigners «regard the Egyptians, from prince to peasant, as their prey. ... They brought all their intellectual acuteness, which is in no mean order, to bear on the work of depredation (6)».

The major activity of foreign investment in Egypt was directed toward enterprises more profitable to them and less beneficial to the Egyptian economy. As their administrative cadres they used the eminent representative of the new local bourgeois class, such as Nubar Pasha, Sherif Pasha, Ragheb Pasha and others of the Egyptianized landowners (7).

Accordingly, the interests of foreign investors were joined with the interests of the local bourgeoisie in turning the legal system towards the Western capitalist model.

4. The Gradual Westernization of Legislation

The process of intellectual Westernization, the dissolution of the traditional social structure, and the capitalization of Egyptian economy were the main factors leading to the Westernization of the legal system.

---

6. Lord Cromer, **Modern Egypt** (London, 1908), V. 2, p. 249.
7. Marlow, **Spoiling the Egyptians**, op. cit., p. 21; Richmond, **Egypt, 1897-1952**, pp. 96-98.

of rural landowners who had acquired some urban interests. In order to speak about Egyptian economic upper classes in this time, it is necessary to analyze the way in which private ownership of land was established in modern Egypt.

Steps were taken gradually beginning with Mohamed Aly's policy of granting some tracts of land, such as **Ib'adiat** and **Chafalek**, establishing full private ownership at the time of Isma'il (4). By the end of the 19th century a new class of landowners in Egypt had already emerged. And it was due to the interaction between this new class and Egyptian Westernized intellectuals that the ideological concepts of capitalist economy began to be known in the popular arena. The 1879 witnessed the first popular attempt to establish a European type national Egyptian bank «to be a foundation for the national economic enterprises (5)».

It was possible for this new class to play the same role played by European bourgeois classes in developing a traditional national economy. But this step was not taken because of the lack of boldness and conservative character of the new agricultural class. A more important reason is that this step was not in accordance with the role assigned to Egypt by foreign capitalism as a producer of cotton and consumers of Western merchandise. This policy rendered the economic status of the new Egyptian bourgeois class submissive to foreign capitalism, and this is one of the main factors stimulating the new class to insist upon the Westernization of the Egyptian legal system.

3. The Collapse of Economic Autonomy

The collapse of economic autonomy was largely due to the

---

4. Mahmoud Moutawali, **Al-osoul Al-Tarikhia**, op. cit., pp. 18-34.
5. **Jaridat Al-Tijara (Commerce Review)**, No. 212-217, 1879.

have so long enjoyed has led to the abandonment of all organization (1).

This brings us to a discussion of religious groups' positions in Egypt during this period. Generally these groups underwent changes which led to the decline of their functions. Firts, economic differentiations among their members resulted in the dissolution of their unity. Second, these organizations lost their importance to the State as Jizya-tax collectors, since the Jizya (the tax imposed upon non-Muslims) was abolished in 1855 (2).

In addition ,the gradual disolution which the guilds had been suffering since the time of Mohamed Aly continued during this period. Although some of their functions were maintained during the first half of the 19th century, by the end of the century these functions were completely lost (3).

Thus by the last quarter of the 19th century Egyptian society had already lost its traditional structure. This structure was replaced by a new one based on class differentiations.

2. The Crystallization of the Egyptian Bourgeois Class.

During this period, it is difficult to draw a sharp distinction between rural landowners and urban industrial capitalist classes. This is due to the fact that the most important source of production in Egypt and during this period was the cultivated land. Actually the new Egyptian bourgeois class consisted primarily

---

1. Quoted in Baer, **Social Change in Egypt**, op. cit., p. 138.
2. Baer, **Social Change**, p. 146.
3. Baer, **Egyptian Guilds in Modern Time** (Jerusalem, 1964), pp. 130-144.

IV. The Capitalization of Egyptian Society and Westernization of Egyptian Law (1841-1883)

This period began in 1841, the date of Mohamed Aly's military defeat. In the same year an Imperial **Firman** was issued in accordance with the convention of London of 1840, assuring the Egyptian loss of any political, economic, or legal autonomy. After this date, the constant policy of the West toward Egypt was to render it more submissive to international capitalist interests. This strategy reached its peak with the British military occupation of Egypt in 1882 and with the transplantation of Western (French) codes in 1883.

Te main socio-economic characteristics which are relevant to the legal system are the following : (1) the final dissolution of the traditional social structure, (2) the crystallization of the new Egyptian bourgeois class, (3) the collapse of Egyptian economic autonomy, (4) the gradual change in attitude toward the Westernization of the legal system.

1. The Final Dissolution of the Traditional Social Structure

Egyptian social sub-groups continued to lose their traditional functions. By the end of the 19th century the quarters finally lost their traditional structure as distinguished social entities. For example, in his report of 1858 the British Consul states that, «Formerly the Christians were assembled in particular quarters, with certain amount of organization for defense : They are now to a considerable extent scattered, and the protection which they

tion issued by the Porte, Mohamed Aly had in fact enjoyed full legislative autonomy. No Ottoman legislation was known to have been applied in Egypt during this period. When Khatt Sherif Gulkhane (the Ottoman declaration of human rights issued in 1839) was sent to him to be applied in Egypt, his reply was that its most important principles were already being applied before it was issued (12). Furthermore, he refused to be involved with the Convention on the Freedom of Commerce held by the porte with the European states without a provision protecting the Egyptian Fellah (13).

In sum, as a result of the development policy of Mohamed Aly, the chaos of legal regulation which prevailed in the Ottoman era was minimized and the two formal legal systems operating within different spheres of social life co-existed. While the Shari'ah legal system as represented by the Hanafi school was effective within the traditional aspect of social relations, secular legislation dealt with those aspects relating to the development policy. It is just to assume that if the socio-economic development policy of Mohamed Aly was allowed to continue and radically interact with Egyptian culture without the interference of foreign capitalist powers, the two formal legal systems were excepted to intermingle with a revivial of the Islamic jurisprudence, similar to those concerned with Roman law in Italy in the 14th century and in France in the 16th century.

But the destiny of Egypt was planed to turn toward the west, i.e. to be joined with the capitalist market.

---

12. Anderson, **Law Reform**, op. cit., p. 210.
13. M. Motawalli, **Al-osoul Al-Tarikhia**, op. cit., p. 60.

validity of such legislation was not attributed to its deduction from some authoritative jurisprudetial opinion but rather to the fact that it was backed by the sovereign will. Thus, it was not a question of whether this legislation was either in accordance with or in contradiction to the Shari'ah principles. In fact, although most of the legislation as not a contradiction of the Shari'ah, some of it was, An example of the latter may be given by legislation establishing a European style commercial bank, which allowed the use of interest in its transactions (Riba-Fayaed) (10). Another example is illustrated by the criminal law named **Kanun al-Falah** (the law of the peasantry) which diverged from the principles of the Shari'ah in the punishment prescribed for theft. (11)

Among the most important legislation of Mohamed Aly was : **Kanun syasat Al-ka'eha** (concerning the crimes of fuctionaries), and **Kanun al-muntakhabat** (a collected codification of the previous criminal laws).

Consequently, many secular judicial councils were established in Egypt with the power to settle disputes arising from the application of the new legislation. The supreme councils among these were : **Al-Majles al Malaki Al-'Ali** (the higher royal council), Alexandria and Damiera Council, and **Majlis Jam'iat al Hakania** (the council of juridicial assembly).

Although Egypt was constitutionally considered a part of the Ottoman Empire, and consequently was subject to the legisla-

---

10. **Al-Wakaii'Al Misrie, 25th zi'L-Hija, 1258. A.H.**
11. J.N.D. Anderson, **Law Reform in Egypt : 1850-1950,** in Holt, **Political and Social Change in Modern Egypt,** op. cit, p. 209; Shafik Shihata, **Tarikh Hrakat Al-Tajdid Fi Al-Nozom Al-Kanoniya** (Cairo, 1961), p. 105.

translated into Arabic, and many Western-style schools were opened.

But it is important here to note that in this time the contact with the West was controled, governed, and oriented exclusively for the benefit of Egyptian development policy. But this value of independent contact was later lost.

D. The legal system : A movement from chaos to homogeneity. The aforementioned socio-economic characteristics affected the legal system in a way which assured our assumption of the correlation between legal pluralism and the attitude of the rulers toward the common interests. Regardless of any value judgment about Mohamed Aly's development policy, the direct results of it were the gradual decline of the legal pluralism phenomenon wich was dominant in Ottoman time.

On the one hand de facto legal pluralism had largely been turned back since the power and function of social subgroups were greatly reduced. On the other hand, the formal legal system took its course gradually from the state of pluralism to the state of unity and homogeneity. First, Mohamed Aly nullified the doctrinal multiplicity of Shari'ah courts. Only the Hanafy courts were declared as having exclusive jurisdiction in Egypt (9). Second, the growing movement of legislative regulation was a common feature of the legal system in this period. Since the development policy required by its nature a definite normative regulation serving socio-economic aims, and since the traditional Islamic jurisprudence (**Fikh**) was not able to provide these normative stands, as long as the «gate of legal reasoning» (**Ijtihad**) was closed, much legislation was issued during this time. The

9. **Al-Jabarti, V. 3. p. 512.**

dealing with the problem of the nomad tribes. He granted their chiefs large tracts of land (**Ib'adiat**) as private property. He induced the nomads to settle on the land and cultivate it (5). The Haware tribes in upper Egypt, which were the most dangerous to state sovereignty in the 18th century, were finally defeated and crushed by Ibrahim Pasha's army in 1813 (6).

The quarters began to lose their social function since Bonaparte had demolished their gates. Threefter many people with different socio-economic statuses and from different religions intermingled in one district (7).

C. **Cultural Westernization.** Although the first contact between) Egyptian society and western culture happened at the time of the French expedition (1798), it was during Mohamed Aly s era that this contact was used to serve a specific policy for development. The contact with the West was accomplished in this time through several channels. First, Mohamed Aly had engaged Western European scientists and experts to train the army and to develop the administration and economy (8). Secondly, he raised a cadre of Young Egyptian intellectuals trained in Western methods, and many contingents of Egyptians were sent to Western states, especially France. The direct effect of this policy was to open the Egyptian mind to European culture. Many French books on science, technology, and the humanities were

---

5. Baer, «Social Change in Egypt : 1800-1914», in **politicial and Social Change in Modern Egypt**, ed. P.M. Holt (London, 1968), p. 138.
6. Al-Jabarti, V. 3, pp. 416-418.
7. Baer, **Social Change**, op. cit., pp. 145-146.
8. J. Marlowe, **Spoiling the Egyptians** (London, 1947), pp. 15 et seq.; Richmond, **Egypt 1798-1952**, op. cit., p. 58.

Egyptian cotton fetched a very high price in the international markets.

On the other hand, or the first time in modern Egyptian history Mohamed Aly took an important step toward the creation o the right of private ownership of agricultural land. He granted some of his relatives and friends pieces of land as private property, known as **Shavalek.** In adition, he conferred some high ranking officers, foreigners, and nomad leaders lands which were considered, from 1842, as private property. This land was called **Ib'adiat.** The owners of **Shafalik** and **Ib'adiat** were the seeds of a modern Egyptian bourgeois class which played an important role in modern Egyptian history.

B. **The decline of social sub-groups' regulative function.** In the Mohamed Aly era the organization of Egyptian society was gradually reshaped to take the form of the modern national state. Political relations were established directly between government and citizens, without being passed through social sub-groups. Otherwise, it would have been impossible for Mohamed Aly to put his development policy into practice. Thus, the decline of the regulative function of social subgroups in Egyptian society was one of the salient features of this time.

In the village community, relations were established directly between the state and the peasants by abolishing the tax-farm system, while in the towns the mononpoly system largely affected the importance of the guilds as a medium between the state and the artisans. The powerful political sub-groups of Mamluks were finally eliminated by the famous massacre of the citadel (4).

In addition, Mohamed Aly used his acuity and cleverness in

4. Al-Jabarti, V. 3, pp. 319 et seq.

state prestige and the powerful authority which had been lost entirely during the Ottoman rule. To regain this, a vital step had to be taken; this was the abolition of the tax farming system and the replacement of tax farmers with functionaries appointed by the governor and salaried by the public treasury (1). After taking this step, Mohamed Aly followed it by a radical reform in the offices of administration (2).

The cornerstone of Mohamed Aly's development policy was the system of monopology. The direct result of this system was the planting of the seeds of capitalist relations of production in the Egyptian economy. In industry, it was the first time in modern Egyptian history that a great number of workers were collected in giant industrial establishments operated by a system of mass production. But the most important features of the capitalist economy were generated by Mohamed Aly's agricultural policy «3». Two steps were taken by him which were historically responsible for stimulating the emergence of a modern Egyptian bourgoisie and for joinig the Egyptian economy with the iternational capitalist regime. First, Mohamed Aly renovated the agricultural system by introducing new crops having a high monetary value in the international market, such as rice, sugarcane, and long staple cotton. Cotton cultivation in Egypt was an event which deeply effected its economic and political course in modern times. One of its direct effects was the emergence of the modern Egyptian bourgeois classafter the American Civili War when

1. Al-Jabarti, V. 3, pp. 394—396, 449.
2. J.C.B. Richmond, **Egypt 1897-1952** (New York, 1977), pp. 62-63.
3. M.Motawalli, **Al-osoul Al Tarikhia Lei Rasmaliya Al-Misriya** (The Historical Origins of Egyptian Capitalism) (Cairo, 1974), pp. 41 et seq.

effectiveness of the legal system, since the relations which were regulated outside this system were not brought to the courts. The courts' registers tell us only what legal system was considered formally valid. To decide whether this valid legal system was actually effective or not, one must appeal to the facts of social life as illustrated in the chronicles.

III. The Social Development and Legal Homogeneity of the Mohamed Aly Era (1805-1841)

The Socio-Economic Characteristics of this Period

This period began with the ascent of Mohamed Aly as a ruler of Egypt and lasted until the withdrawal of his army under European pressure in 1841. The beginning of this period witnessed the adoption of the first socio-economic development policy in modern Egyptian history The end of this period witnessed the disolution of this policy and the gradual submission of Egypt to European capitalist powers.

For the purpose of our study only the most important socio-economic features of this period which are considered to be relevant to the legal system will be introduced. These features are as follows.

A. **Economic development.** Whatever Mohamed Aly's motives were in developing the Egyptian economy, and watever the evaluation of these motives is, it is quite evident that the development policy of Mohamed Aly deeply has affected the Egyptian social structure to the present. What is significant for our study is that Mohamed Aly could not carry out his development policy without achieving an essential condition, the reacquisition of

Neverteless, the application of Shari'ah in this respect was restricted. This was due to the fact that the subjects' community was divided into many social sub-groups which undertook tasks of social regulation (16). Furthermore, the formal legal system conferred upon some heads of these sub-groups some official jurisdiction over its members.

In addition, the existence of the powerful nomad tribes (Be douin) in both upper and lower Egypt represented a considerable challenge to the efectiveness of the formal law. These tribes had their own system of customary law, according to which an appeal to the official courts is a matter of social stigma.

The Scope and Limitations of Shari'ah Law.

Now we return to the question of the effectiveness of the formal law in Ottoman Egypt, focusing upon the Shari'ah law. It became evident that the Shari'ah legal system (especially in the 17th and 18th centuries) was effective only in this limited scope which neither touched the interests of the ruling class nor interfered with the social sub-groups' judical power.

This is why it becomes hard to agree with the generalization made by G. El-Nahal about the all-embracing character of Shari' ah's application in Ottoman Egypt (17). He reached this conclusion from his study of the Shari'ah court's registers of the 17th century. But the error here is one of methodology. It is not excepted that the court's register would tell anything about the

---

16. See, for detailed analysis of these sub-groups in Mamluk time, Ira M. Lapidus, **Muslim Cities in the Later Middle Ages** (Harvard University Press, 1967), pp. 79-113.
17. El-Nahal, **Judicial Administration**, op. cit., p. 72.

Al-Muhtaseb (the market inspector) and the **Defterdar** (the head of the treasury) (13). The temporal jurisdiction of punishment was based upon the principle of «punishment according to polity (**siysatan**) adopted in the Ottoman empire, as contrasted to the principle of legal Islamic punishment (**Shar'ah**) (14).

But aside from formal legal practice, the right to inflict punishment, either corporal or fiscal, was actually wielded by any powerful group as a means of protecting its interests.

Private law concerns of subjects' property and personal affairs were formally governed exclusively by the Shari'ah law system. These concerns were of less importance to the ruling class, mainly because the most valuable properties (the lands) legally belonged to the state and were actually seized by the ruling class. Nevertheless, the chronicles introduce several examples showing that even these concerns were not secure from upper class encroachments (15).

The De Facto Legal Pluralism Within the Subjects' Society

Since relationship between upper and lower class society members have already been examined, our concern here will be confined to the internal relationships within the subjects' society.

These kinds of relationships, either in the domain of property, family, or traditional criminal law, were governed by the principles of Shari'a and subject to its jurisdiction.

---

13. E. W. Lane, **Manners and Customs of the Modern Egyptians** (London, 1875), pp. 125, 136-138, 142.
14. U. Heyd, **Studies in Old Ottoman Criminal Law** (Oxford, 1973), pp. 193-199.
15. See for example, Ibn Iyas, V. 3, pp. 118-119, 122, 173.

to speak abou any legal rules regulating the operation of such authority (10).

The same state of chaos in social regulation characterized the relationship between the ruling and the subject groups. The countries (**Mukata'at**) of Egypt fell completely into the hands of the Mamluk conflicting houses. This resulted in their subjection to antagonistic ambitions and to removal of legal restrictions from their operation.

Another aspect of the relationship between rulers and ruled is represented by the domain of criminal law. Firstly, it is evident that the questions of crime and punishment in Ottoman Egypt were generally out of Shari'ah judges' jurisdiction. Truly, a system of Islamic criminal law was formally valid, but the application of its rules was confined with a narrow area in which the interests of the ruling groups were not to be touched. This explains what Glal El-Nahal had noticed, that very few criminal cases were included in the Egyptian Shari'ah courts' registers of the 17th century (11).

From the first days of Ottoman government in Egypt, the Viceroy imposed severe punishments upon those he regarded as criminals. The chronicles of Ibn Iyas and Al-Jabarti are full of cases in which governors used this criminal jurisdiction (12). Furthermore, criminal jurisdictions was also conferred upon many Ottoman functionaries such as **Agha El-Shurta** (the police chief),

---

10. Al- abarti, V. 1, pp. 38-42; Holt, pp. 80-84.
11. Glal El-Nahal, **The Judicial Administration of Ottoman Egypt**, op. cit, p. 25.
12. Ibn Iyas **Bade Al-Zohor Fi Wake' Al-Dohour**. V. 3, Boulak, ed, 1312 A. H., p. 296, 315-316; Jabarti, V. 1, p. 439, V. 2, pp. 93, 515.

political subgroups, especially those of the Mamluk houses (8). These groups began to infringe upon the official legal system and to challenge the Ottoman legal authority. But in this period, the formal legal system, although frequently violated by the political sub-groups, did not lose all of its prestige. (3) The third period continued through the 18th century. The main characteristics of it were the final elaboration of the powerful Mamluk-sub-groups resulting in formal legal system's loss of all its autherity and prestige. It is hard to speak about any concept of legality in terms of the existence of legal norms controlling day-to-day practices of the upper class in this period. This was true with different branches of legal regulation, whether they were relating to public, private, or criminal law. And it was also true of different levels of social relations, whether between the upper society members or between those members and the members of the lower society.

Concerning the domain of public law relations, the chronicles concerning this period are full of examples showing the day-to-day encroachments of political social sub-groups upon such law. It became common for any powerful Mamluk or garrison group, when discontented with the Ottoman Viceroy policy, either to compel him to to issue some orders «Biordli» in their benefit be dismissed — or even assassinated (9).

The continuous struggles in the 17th and 18th centuries between the houses of Kasimia and Fakaria, which reflected on the structure and function of political authority, left no room

8. Holt, **Egypt and the Fertile Crescent,** op. cit., p. 52, 71-101; Shaw, **Financial and Administrative Organization**, op. cit., pp. 3-10.
9. Al-Jabarti, **Ajaeb Al asar Fi Al Tarajem Wal Akhbar,** Dar el Fares, ed. (Beirut, 1975), V. 1, pp. 149-150, 440. 548; Holt, **Egypt and the Fertile Crescent,** op. cit., pp. 78-79.

option. The registers of Shari'ah courts in the 17th century indicate that most divorce petitions were submitted to the Hanbali judge, because his doctrine allowed divorce in many cases more than the other doctrines (7).

In sum ,two aspects of formal legal pluralism existed in the Ottoman Egyptian legal system : (1) the co-existence of the Shari'ah legal system and the secular legislations of the porte and the Wali, and (2) the co-existence within the Shari'ah legal system of the four Islamic Sunni doctrines.

The de facto legal Pluralism Within the Upper Society :

Which system of social regulation was effective in governing the relationships of upper class members ? To answer this quarter of the 16th century. In this period the ruling Ottoman Egyptian history . (1) The first period from 1524 to the last quarter of 16th century. In this period the ruling Ottoman authority of Egypt was powerful, i.e., no threat from other political sub-groups challenged it. Accordingly, the valid formal legal system in both its branches was effective to a great extent within the ruling class as well as within the subject class. So it is hard to speak about the de facto legal pluralism as a prevailing phinomenon within the upper society level in this period. Nevertheless, at the lower social level the social sub-groups continued to perform their role in the system of social organization. (2) The second period extended from the last quarter of the 16th century through the 17th century. This period was characterized by the gradual growth of the different powerful

---

7. El-Nahal, **The Juridical Administration of Ottoman Egypt in the 17th Century** (Minneapolis and Chicago, 1979), p. 47.

The man criterion of such division was the expected revenues. (5) These **Mukata'at** were administrated in the 16th century by salaried Ottoman functionaries nominated by the Ottoman authority and responsible to it. Their main task was to collect the revenues due the imperial treasury. But from the 17 th century these **Mukata'at** were administered by the tax farm system (**Iltizam**). According to this system, the **Multzim** (tax farmer) buys his office in a public auction. Before being finally appointed he was obliged to present different kinds of payments to the Sultan and his representative in Egypt - the Wali'(6). This system was the main reason for the corruption which dominated the administration of Ottoman Egypt. Thus bribery was considered legal and moral, since it was manipulated openly at the higher levels of administration. And because of the high price paid for the office, no legal restriction could be imposed upon functionaries in their relations with subjects.

Moreover, besid this formal temporal system existed the system of traditional Islamic law which was supposed to regulate social relationships in the fields of transactions, personal affairs, and criminal offences. Although the official doctrine of the Ottoman state was the **Hanafi,** and from its followers the Ottoman chief judge of Egypt was appointed, judges of the other three doctrines (**Maliki, Hanbali,** and **Shafi'i**) were allowed to administer justice in Egyptian regions and districts. It is not evident either from chronicles or from the registers (**sejelat**) of the Shari'ah courts which criterion governed the jurisdiction of each doctrine. Mostly it was a matter of the plantiff's

5. Shaw, **Financial and Administrative Organization,** op. cit., p. 1.

6. Ibid., p. 35.

the official legal system. Actually the official legal system (the Sharia'ah principles and the temporal legislations) was effective to some degree only within the subject social entity, to an extent which might not touch the interests of the ruling class. On the other hand in most periods of Ottoman governing the ruling class was not restricted by any kind of legal limitations, either in its internal relations or in its relationship with the subject society.

Therefore in describing the legal system of Ottoman Egypt it is evident that two types of legal pluralism existed : (1) formal legal pluralism as an aspect of legal rigidity, and (2) de facto legal pluralism from the existence of many social sub-groups.

The Formal Legal System of Ottoman Egypt

In Ottoman Egypt two formal legal systems were considered valid : the traditional legal system of Islamic law applied by the Shari'ah courts, and the temporal legal system of the Porte and Viceroy (Wali) legislations applied by the secular Ottoman functionaries.

Constitutionally, Egypt was considered an Ottoman province. Consequently she was subject to all the legislation **(Firmans)** issued by the Porte. The most important legislation relating to Egypt was **Kanun name misr** (the Law of Egypt) issued in 1524 at the time of the Ottoman Sultan Suleyman the Magnificent. Its aim was to raise the prestige of Ottoman authority after a period of political factionalism and revolt. (4) According to this legislation Egypt was divided into certain administrative counties, each of which was called **Mokata'a.**

---

4. P.M. Holt, **Egypt and the Fertile Crescent** (London, 1966), p. 51.

group of subjects. Each of these groups had its own structural character and different rules of social regulation. The relationship between these two major groups was clear and simple : The right of the first group to exploit the second without any duty towards it, and the duty of the second group to be exploited by the rulers without any rights in relation to them.

Each of these major social entities was, in its turn, divided into certain sub-groups. The upper society was divided into many sub-groups with almost conflicting interests, such as the representatives of Ottoman Sultan (the Wali and his assistants), the garrison troops, and the many groups of Mamluk houses. The lower society of ruled subjects was also divided into many sub-groups, mainly non-conflicting since the main contradiction was between their society as a whole and the upper society. The main function of the subject sub-groups was to accomplish the task of social control, which was rejected by the rulers, and to fulfill the minimum requirements of social interests. These social sub-groups were scattered in the Ottoman Egyptian society according to different standards, i.e., economic (the guilds), residential (the quarters and Villages), and religious (the Muslim Suffis **Tariqas**, and the religious groups of non-Muslims). One must agree with the statement of Gibb and Bowen that «It is evident upon closer examination that we have to deal not with a closely knitted organism, even within the restricted limits of a single province, but rather with a vast number of small social groups, which may almost be discribed as self-governing.» (3)

Each of these major social entities (the society of the rulers and the society of the subjects) had a different attitude toward

---

3. Gibb & Bowen, **Islamic Society and the West**, op. cit., p. 211.

II. The Aspects of Legal Pluralism in Ottoman Egypt (1517 - 1805) (The Choas of Social Regulation)

Socio-Economic Characteristics

The analysis of socio-legal history of Ottoman Egypt must take into account the Ottoman motives for invading Egypt. Only by understanding such motives can one conceive of the whole system of social regulation of this period.

These motives were quite far from being cultural or ideological, or even military-strategic. Rather they were concentrated in the economic and financial exploitation of Egyptian society for the sake of the Sultan's treasury. (1) Accordingly, the Ottoman policy for the administration of the Egyptian colony did not bear in mind any concept of the public interest or the social economic welfare of the country.

The Ottoman philosophy of government was to deal with the social status-quo, (2) with only minimal changes to guarantee the financial requirements of the imperial treasury.

This policy reflected on the social organization of Egyptian society. In fact, this society was divided into two absolutely differentiated groups : the higher group of rulers and the lower

---

1. Stanford J. Shaw, **Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt** (Princeton, N.J., 1962), p. 1.
2. H. Gibb, H. Bowen, **Islamic Society and the West V.I,** part I, 7th ed. (London, 1969), pp. 210-211.

diction was that of **Hajeb** (Chamberlin) in the Mamluk era. The most significant statement about this legal system is that of Al-Makrizi, who said, «The **Hajeb** is juding now between all the people including the high class and the low class, either the judgment is legal or it is political, as alleged. And if the **Shari'ah** judge attempts to draw back any litigant from the **Hajeb** s door, they do not let him do that. ... The decisions of **Hajeb** were firstly called political judgements, and this is a devilish word; most of the people of our time do not know its origin. They pronounce it easily and say this matter does not correspond with **Shari'ah** principles but is a political matter» (12).

This kind of dualism, i.e., temporal-political vs. legal-religious, was the dominant characteristic of the legal system when the Ottoman army invaded Egypt in 1517.

---

12. Al-Makrizi, **Al-Mawa'ez Wal-E'tbar Fi zekr Al-Khetat wa-L Athar**, V. II, Boulak ed., 1270, H. pp. 219-220.

experiencing the factors of collapse which prevailed in the fourth century A. H. (10th A.D.), it would be possible for the Islamic legal system (**Shari'ah**) to evolve toward unity and uniformity. But what happened was the «closure of the opinion (**Ijtihad**) gate» in the fourth century A.H., (1), which led to another aspect of legal pluralism in Muslim societies, the expression of legal rigidity.

B. The co-existence of multiple formal legal systems as an aspect of legal rigidity. The suspension of Muslim legal scholars' creative resoning led to the rigidity of Islamic jurisprudence (**Fikh**). Because of this rigidity on the one hand and because of the gradual evolution of Muslim societies on the other, the emergence of a new secular legal system, absolutely remote from the traditional Islamic principles, was irresistibe. Although the temporal legal systems and jurisdiction such as the jurisdiction of **Al-Muhtaseb** (markets and moral inspector), **Al-Shurta** (criminal police), and **Mazalem** (the high judgement of the ruler) were to some extent known in the early Muslim states, these systems and others similar to it evolved in the late Muslim states in a way quite different and quite far from the traditiional **Shari'ah** legal system. In sum, the question of validity in such secular systems was not solved by attributing the decision to some authoritative opinion or text rather than by regarding some kind of social interest. The most prominent example of this Juris-

---

11. Mohamed Salam Madkour, **Manahej Al-Ijthad Fi Al–Eslam (The Methods of Legal Reasoning, in Islam)** (Kuwait, 1979), p. 414-419. A'bd El-Hamid Metwalli, **Azmet Al-Fikr Al Siasi Al-Islami (The Crisis of Islamic Political Thought)** 2nd ed. (Alexandria, 1974), pp. 33-34.

nominated one of his followers, **Maaz Ibn Gabal**, to be a judge, he asked him about the sources of his jurisdiction. Maaz answered that he will judge according to the Koran and then according to the prophet's traditions (**sunna**), and then according to his own reasoning. The prophet approved of him.

After the prophet, a whole system of legal reasoning Ijthad evolved in the Muslim state, a matter which led finally to the emergence of different Muslim legal doctrines among which the famous four orthodox doctrines. Although these multiple doctrines agreed about the general principles of the Shari'ah, they differed in many details. And these differences wer thmselves governed by the diversity of social conditions within the Muslim state. So the multiplicity of legal doctrines in the early Muslim state is an aspect of legal pluralism responsive to the need for adequate social regulation. This matter reminds us of the multiplicity of Roman legal doctrines through the scientific period of Roman law. Another aspect of legal pluralism in Muslim law is the pluralism of legal sources. All Muslim schools of law agree to some degree that the sources of Islamic law follow these priorities : Koran, **Suna** (prophet tradition), **Kias** (analogy), **Igma'** (consensus of Muslim scholars), **Istihsan** (preference) **Maslaha** (public interest, and **orf** (custom). This aspect of legal pluralism achieves a balance between the elements of authenticity on one hand and the elements of modernity on the other. While the first three sources keep the value of legal anthenticity, the next three rander the Islamic legal sysem more responsive to the consideration of social change.

It is correct to suppose that, if Islamic civilization was able to evolve and flourish continuously up to modern times without

Similarly, in the course of its evolution the English legal system underwent two periods of legal pluralism. Firstly, before the existence of the Common Law system at least three types of legal systems existed in English society. These were the legal systems of local courts, manor courts, and Royal courts. Each of these courts applied a different type of legal rule. But this multiplicity of courts and legal rule was transitional, and the process of English legal evolution moved toward legal unity. Finally all of these rules are intermingled and unified into one legal system, that is, the Common Law system. Secondly, with the evolution of English society, the Common Law rules and principles appeared to be too rigid and not capable of meeting new social needs. Hence, a new legal system emerged which was more flexible and responsive to social change — the law of equity. And both of these legal systeme interacted with one another.

Islamic society was no exception in this matter. The mere spirit of Islamic law allows the plurality of legal sources to meet the demands of social change, since only a few Koranic verses — most of them general in their formulation — are concerned with legal relations (9). The traditional statement of the Islamic thinker Al-Sharestani was the common axiom in this concern. He stated that «We knew that the (legal) texts are limited, and the (social) facts are interminable, and what is limited can not regulate what is interminable (10).

Accordingly, from the first beginnings of the Islamic state the sources of Islamic law multiplied. And when the prophet

---

9. While the total verses (Ayat) of Koran are about 6,000, those concerned with legal relations are not more than 200. See, Comar 'Abdallah, **Al 'Orf Fi Al-Fikh Al-Islami (The Custom in Islamic Jurisprudence)**, Alexandria, (N.D.) ,p. 98.

10. Al-Shahristani, **Al-Melal Wa-L Nihal**, p. 25.

In some historical periods the considerations of social change bring into existence a new legal system more responsive to the new social situation, while the traditional legal system remains formally valid. The contradictions between the two legal system dissolve in a long historical process of social evolution. In this process the two legal systems interact. From their intermingling a new legal system emerges bearing the traditional elements which maintain the value of legal authenticity and the new elements which maintain the valued legal modernity.

Three examples of such an aspect of legal pluralism will now be introduced. The first is from Roman society, the second is from English society, and the third is from Islamic society.

Until the Third century B.C. Roman society was a traditional agricultural one and was quite closed in its social relations. The rigid and extremely formal **jus civil** was quite suitable as a means of social regulation. When the Roman state began to expand outside the old city to include all the territory of Italy and later to include the entire Mediterranean basin, the old legal system (**jus civil**) became unsuitable to regulate the new, changig society which consisted of multi-national subjects. In dealing with this pro blem the Roman judge (**Preator**) played a most important role in the evolution of Roman law, both by using many legal devices and by creating completely new legal system which was more flexible, just and human. This was the **jus gentium** legal system. By the historical process of social evolution **jus civil** and **jus gentium** were intermingled and gradually unified into one legal system, which was known thereafter as **corpus juris civilas**, and which became the main source of modern Euroopean legal codes.

ing which must be used in any cotext. Thus, the controversy concerning the definition of law is nothing but a verbal dispute. This is because legal, moral, religious, linguistic, andsimilar definitions are not objective but conventonal ones. So one may prefer a definition subjectively suitable for the purpose of his study.

For the purpose of our study, the term legal pluralism will be used to refer to both of its meaings, i.e., formal legal pluralism and de facto legal pluralism. The term de facto legal pluralism does not need any more articulation. It is simply the co-existence of multiple systems of social regulation effective in multiple social sub-groups within the whole society. Discussion of the structural elements of social sub-groups is beyond our scope (8).

What is needed is an examination of the aspects of formal legal pluralism by an historical analysis of such phenomena in some societies.

3. Aspects of Formal Legal Pluralism.

A. The co-existence of formal legal systems in specific historical periods as a response to social change. This aspect of formal legal pluralism existed in many societies through the historical processes of their evolution. It may be deemed that this aspect is the ideal technical method hrough which a valid system can evolve in response to changing social relations, while making a compromise between modernity and authenticity.

---

8. For the meaning of social pluralism see, M. G. Smith, «Institutional and political Conditions of Pluralism,» in **Pluralism** in Africa, ed. L. Kyper and M. G. Smith (Berkeley, Los Angeles, 169), p. 27, et seq.

umbra». So one may not generalize about these exceptional eases and conclude the existence of an aspect of legal pluralism, that is, te co-existence of a formal legal system and a social system of legal violators. But when a legal violation becomes a core case in social life, we are faced with the process of the degradation of a given sociolegal formation and the reconstruction of a new, more just, and more effective legal system in the society.

2. The Conventional Definition of Legal Pluralism

From the aformentioned meanings of legal pluralism, one has to formulate a specific meaning which will be used for the purpose of this study. Firstly, the concept of ideological legal pluralism is to some extent irrelevant to our purpose, since ideas about the nature of law; its ends an Values are not explicitly a matter of discussion among legal scholars in our period. Secondly, we think it possible to deal with the concept of a formal legal system Vs. legal consciousness, and the concept of the legal systems of social subgrounps within one category - that is, the «de facto legal pluralism».

Therefore, must we chose between the two concepts of pluralism, i.e. de facto pluralism and formal pluralism ? And, consequently, are we obliged to adopt either the traditional or the sociological definition of law ?

Iam more convinced by the idea of Professor G. Willilms concerning the problem of the definition of law (7). In sum, according to Williams, the term law has no inherent proper mean-

---

7. G. Williams, International Law and the Controversy Concerning the World Law, 22, The British Year Book of International Law, 1945, pp. 146-162.

jurisprudence in the nineteenth century as an aggregate of rules issued by the sovereign in an independent political society. Since the meaning of legal pluralism considered the multiplicity of any systems of social regulation regardless of their source, so the definition of law must be wide enough to include anyrule of social regulation effective in a given society. The origin of this broad definition of law may be found in Max Weber's concept which denied «that law exists only where legal coercion is guaranteed by political authority. A legal order shall rather be said to exist wherever coercive means of a physical or psychological kind are available (4).

The broad definition of law led to a theoretical trend which considered that the phenomenon of legal pluralism was an inherent feature in all contemporary societis, since non of these societies was without social sub-groups and no social sub-group was wthout some kind of social regulation.

The extreme extension of this idea is the attitude which conconsidered that the phenomenon of legal pluralism was an inhety of criminal gangs some sort of behavioral norms regulating their criminal activities (5). The discussion of this trend is beyond our scope, but it may be enough to mention here the distinction which Professor Hart drew between the cases of «core» and the cases of «penumbra» (6). The «core» status of any valid and effective legal system is its application to the society and society members' fidelity to it. Here the legal violation is only, an exception to the general case, or is a case of «pen-

4. M. Weber, «Grundriss der socialokonomit,» quoted in pospisil op. cit., p. 104.
5. Pospisil, op. cit., p. 112.
6. H.I.A. Hart, Positivism and the Separation Between Law and Morals, 71, **Harvard Law Review**, 1957.

B. The formal legal system and popular legal consciousness. According to the Marxist legal theory, legal pluralism also refers to an inherent character of any exploitative (non-socialist) legal system, that is, the remoteness of popular legal consciousness (the popular ideas about legality and justice) from the formal legal system. This remoteness exists as long as the formal legal system protects only the interests of the owners of the means of production and operates against the interests of the working class. Consequently, the working people, having the real and true concept of justice, evaluate the formal legal system as unjust and feel justified disobedience to it (2).

C. Formal and de Facto legal pluralism. Another use of the term legal pluralism is common among legal anthropology and legal sociology scholars. This use refers to the multiplicity of social regulation systems effective among some social sub-groups so that in the society as a whole the legal systems become larger because of the multiplicity of social sub-groups within it.

This approach to the definition of the term does not confine its meaning to the multiplicity of formal legal systems within a given society but extends it to include the multiplicity of systems of social regulation whether formal (issued by the state agencies) or informal (actually operational in the society). This meaning was well illustrated by L. Pospisil in his assertion that in mutiple social sub-groups «may then be found utterly and radically different bodies of laws prevailing among these smal units».(3)

Giving the term this broad meaning primarily presuposes a disloyalty to the traditional definition of law which prevailed in

---

2. A. I. Denisov, **Teoria gasudarstva i prava (The Theory of Law and State)** (Moscow, 1971), p. 372.
3. L. Pospisil, **Anthropology of Law, a Comparative Theory** (Harper and Row Publishers, 1971), p. 112.

1. The Concept of Legal Pluralism

1. Different Trends in the Use of The Term Legal Pluralism.

Although the term legal pluralism is now in common use in the fields of legal sociology, legal anthropology, and lega theory, no attempt has been made to articulate its proper meaning. Here I will try to investigate the different uses of the term in the sociolegal literature in order to formulate a basic concept of what is Known as legal pluralism.

A. **Pluralism of legal ideologies.** The use of the term legal pluralism when referring to the multiplicity of legal ideologies in a given society is due to Marxist jurisprudence. For example, Professor V. A. Tumanov uses the term to signify the existence of multiple juridicial outlooks in contemporary capitalist societies (1). In the respect, Tumanov distinguished between two levels of ideological legal pluralism : the lower level, which was the multiplicity of legal doctrines concerned with the positive legal sub-systems-for example, civil law, commercial law, criminal law theories. The second level was the higher level which was concerned with the multiplicity of legal ideas about the nature of law, its function, values, and ultimate ends. Both aspects of legal pluralism, according to the Marxist interpretation, can be understood in terms of the class structure of capitalist societies.

---

1. V. A. Tumanov, Contemporary Bourgeois Legal Thought, A *Marxist Evaluation of the Basic Concepts* (Moscow :Progress, 1974, p. 16 et seq.

mal requirements of the common interests of the public in regard-to social welfare and justice.

This study will be divided into four chapters. In the first chapter an articulation of the concept of legal pluralism will be suggested. Through this concept I will examine the different types o legal pluralism which existed in modern Egyptian society. The following chapters will deal with specific periods of modern Egyptian sociolegal history. The first period to be considered will be from 1517, the date of the Ottoman Conquest of Egypt, to 1805, the date of Mohamed Aly's ascent to power. This period is generally characterized by the absence in government policy of any concept of social interests. The main function f this political regime was to collect the taxes **(Al-Miri)** due the Ottoman ruler (Sultan). Consequently, a chaos of political regulation prevailed in Egyptian life.

The second period begins with Mohamed Aly's ascent to power and lasts until the defeat of his army and his policies in 1841. The main characteristic of this period was that the governmental policy, directed toward the achievement of an independent economic and political development, produced a gradual decline in the traditional social organizations and led to social and legal homogeneity.

The third period began with the end of mohamed Aly's independent policy in 1841 and lasted until the transplantation of a Western legal system in 1883. The main characteristics of this period can be found in the growing interest by foreign capitalists in Egyptian wealth which reached its peak in the British occupation of Egypt in 1883, the Westernization of Egyptian society, the elaboration of a new bourgeois class in Egypt, and consequently the application of Western capitalist codes in 1883.

THE ROOTS OF LEGAL PLURALISM

An Analysis of the Sociological Evolution of Modern Egypt, 1517-1883*

Dr. M. NOUR FARHAT

Associate Professor

Faculty of Law

Zagazig University, Egypt

Research Associate

Department of Anthropology

University of California, Berkeley

Introduction

-The aim of this article is to trace briefly the sociolegal evolution of modern Egypt in an attempt to explain the problem of legal pluralism. Special attention will be paid to the relationship between this problem and the nature and function of political regimes.

The general assumption to be examined is that the legal pluralism which prevailed in modern Egypt can be attributed to the indifferent attitude of the political regimes toward even mini-

---

* This paper was presented to the law and Development conference, at the university of California-Berkeley (May, 28-30 1983).

d) A large proportion of the workers 86.1% tend to adopt openness on new experiences and believe in the importance of science and medicine in human life.

e) A high percentage of the workers appreciate secular values such as : personal choice, success, achievement punctuality and participation in public life.

The rapid expansion of Kuwait has necessitated a substantial influx of labour and resulted in raising the proportion of immigrants to well over 50 percent. There is evidence, however, that there is a growing feeling of Frustration and a lack of belonging to the country among those immigrants. This feeling can be explained by government policies which preclude them from enjoying equal welfare benefits and vartous economic opportunities. Personal relationships have in invitably reflected these differences and are tending to reinforce them.

While atitudes and policies such as these are understandable, they do not appear justified or equitable. In addition, their consequences must not be overlooked, particularly in view of Kuwait's increasing dependence on migratory labour and the rise of competition from ther oil countries in the Arabian Gulf, whose demographic policies may be more liberal and lenient.

There is evidence, however, that the Kuwaiti government is becoming aware of the negative aspects of its policies toward the immigrants, and it is trying to rectify the situation. Perhaps, the suitable solution to this problem is to grant permanent residence or Kuwaiti citizenship to immigrants who have contributed to the welfare and progress of this country.

to, because of their long residence and satisfaction with jobs in the Kuwaiti society.

Despite this apparent tendency to integrate, the working migrants are still having intensive kin and family ties in their place of origin. This is mainly due to some structural features prevalent in the host society such as : government policies that do not allow them to own real estates or company share, let alone the un lenient residential regulations, the loss of the hope to acquire Kuwaiti citizenship, and other features of discrimination. In this context an important finding concerning the migrant integration may be put forword. This finding says that the failure of migrants to integrate into the new culture is primarilly due to structural factors beyond their control, rather than because of a lack of motivation to do so.

2. The impact of industrialization on the behavioural patterns of industrial workers.

The results of this study support the thesis that a factory can be school for modernization. In this context this study showed that :

a) Approximately 92% of the industrial workers have an intensive propensity toward nuclear family.

b) Nearly 70% of the married workers tend to exercise family organization and birth control.

c) The average age of the industrial worker at the time of marriage for the first time was almost twenty-four, while the corresponding age of the wife was about twenty years.

moved to Kuwait in search of job, high regular wages and better living standards.

Concerning differential migration which means here the tendency of certain persons or groups to be more migratory than other, it was found that at the time of migration 82% of the working migrants were in the age group 15-29 years, and 88% of the whole working migrants were unmarried when they flocked to the new society. This means that the propensity to migrate is greatest in the young adult age groups.

As has already been noted, a prime determinant of the impacts of migration on both theareas of origin and destination is the character of the migrants — their personal and attitudinal attributes. In this context two generalizations concerning the migrant may be put forward :

a) Migrans do not form a random selection from the population of the place of origin.

b) Migrants do not form a random cross-section addition to the population of the place of destination.

2. Migration and integration :

Another aspect of migration which would be studied by sociologists is that of the social integration of the migrant. In this context, the results of this study showed that the propensity to assimilate or integrate is a funcion of the length of residence and satisfaction with the job in the receiving socety. This finding is supported by the fact that about two thirds of the working migrants plan to stay in the country as long as they are permitted

Method :

This empirical study concentrates on a representative sample of about ten percent of the workers in the petro-chemical industries. The sample consisted of 150 workers, randomly taken from the total manpower of the industrial units under consideration. The instrument to test the hypotheses of this research consisted of a questionnaire with 127 questions. In the design of tis questionnaire, emphasis was placed on data that would shed light on the following aspects : (1) the number and relative importance of migratory labour in the petro-chemical factories under consideration; (2) the geographic origin of the migrants; (3) the motives for the moving of migrants to Kuwait; (4) The demographic and socio-economic characteristics of the migrants and the differentials between migrants and non-migrants; (5) the degree of acculturation or social integration of the migrants as exhibited in their levels of living, educational and cultural characteristics, fertility, inter marriage patterns, and other aspects compared with indigenous workers; (6) the impacts of industrial environment on the behavioural patterns of workers in general.

Conclusions and recommendations :

1. Motives for migration and characteristics of migrants :

According to this empirical study, the working migrants in the petrochemical units represent about 79 percent of the total labour force, while the indigenous labour represents only 21 percent. Most of the migratory labour in the petro-chemical industries is from arab countries.

The motive for migration, according to this research, are mainly economic, as the majority of the working migrants (83%) has

Major hypothesis : Migration and industrialization are the main factors of social change in the contemporary Kuwaiti society.

First hypothesis : Push factors are stronger than pull ones in the case of immigration to the Kuwaiti society.

Second hypothesis : Economic forces are the most important among the motives for moving to the Kuwaiti Society.

Third hypothesis : Ummarried young people are more prone to migrate than other age groups.

Fourth hypothesis : Assimilation is a function of the length of residence and satisfaction with job in the new society.

Fifth hypothesis : The possibility of an assimilated immigrant becomes weaker when his kin and occupational relations remain strong in the sending society.

Sixth hypothesis : The integration of an immigrant might be facilitated through linient residential regulations and the possibility of acquiring Kuwaiti citizen ship.

Seventh hypothesis : Industrial workers, in general, and working migrants, in particular, tend to adopt the policy of family organization and birth control.

Eight hypothesis : Industrial workers, in general and working migrants, in particular, tend to adopt urban value system such as : propensity to education, vocational rationalization, voting, punctuality, and the participation of women in public life ... etc.

minorities or national groups with rather weak ties among them. The structure and composition of their community have been affected by economic and political events in neighbouring countries. Palestiniains remain the predominant group representing nearly 40 percent of the total immigrants. Although the immigrants are now less transitory than before, they still generally find themselves living on the sideline. This is mainly attributed to the government policies which do not allow them to own real estate or company shares. Hence they have not been able to participate fully in the fruits of increased economic prosperity. As a result, a growing feeling of frustration and a lack of belonging to the country in which they work and live has developed among them.

The empirical investigation :

In the course of the last three decades more than 750,000 immigrants, from Arab and non-Arab countries, have flocked to this country. This mass migration deserves systematic investigation. The petro-chemical industries, in the Shuaiba industrial Area, have been chosen for this scientific purpose. The object of its empirical study is mainly to bring out the answers to the following questions. Who migrates ? Why does migration occur ? What are the effects of migration on the host society ? What factors facilitate or impede the integration of the immigrants in the receiving country ? What are the impacts of industrial environment on th behavioural patterns of working migrants and workers in general ?

The probable answers to these questions have been translated into hypotheses in order to be tested by the researcher. The hypotheses consist of one major hypothesis and eight minor ones :

the assimilation process proved far more difficult leaving the immigrants largely estranged from the host society. Without going into great details of th causes, it is probably fair to say that the resistance among the indigenous population to the incomers was largely attributed to the enormous size of the influx as well as the Kuwaitis concern to protect their own identity. Kuwaitis became quickly fearful of the tremendous human movements into their country which in certain periods reached several thousands per month. Hence the heterogeneous composition of the present Kuwaiti society clearly calls for separate analyses of the dichotomized Kuwaiti and non-Kuwait communities.

Despite the rapid economic development which paved the way for modern social and cultural organizations and institutions, Kuwaitis have generally retained most of their traditional values and customs, and have remained largely conservative and clanish in nature. The strength of the family, as a social and economic unit, is still paramount. Nevertheless a measure of social change has occurred with social stratification becoming less determined by family origin and tribal affiliation and more by personal achievement and other universal standards.

One of the most significant changes has been in the role of Kuwaiti women who have become much more active and participant in public life. This is mainly attributed to the fact that their influence is now no longer confined within the family. There is no doubt that their role will continue to grow over the coming decades, for the liberal attitude of Knwait in this regard is most note-worthy.

The non-Kuwaiti community consists of more than fifty

b) The large proportion of people under the age of fifteen relative to the total population. This group constituted almost 46 percent of the population in 1975 compared with 40 percent in 1965.

c) The relatively high percentage of economically inactive people particularly among Kuwaits. This percentage for the total population was estimated at 42 percent in 1975 and more than 58 percent for the Kuwaiti population alone.

2. The decline in the labour participation rate from about 40 percent in the late sixties to just over 30 percent in 1975 can be largely attributed to the is creasing tendency among non-Kuwaiti men to bring their wives and children to settle in the country.

3. Some positive developments with regard to the role of women in the social and economic life can be inferred from recent statistical data on female labour force development. In percentage terms, the active female population rose from 5.5 percent in 1957 to almost 11 percent in 1975 consisting of increases from 1.4 percent to 6.7 in the case of the Kuwaiti female population, and from 16 percent to over 25 percent in the case of non-Kuwaitis.

Social Development :

A Complex social structure has emerged with the oil boom and the influx of thousands of Arabs and non-Arabs into the country. Althoug te buoyant economic situation enabled the settlement of the the mass immigration to take place fairly smoothly,

b) The incrase in the number of Kuwaitis through a concerted effort to naturalise tribesmen scattered on the fringes of the coutry, along with a limited number of qualified people who had resided in the country for a long time.

Labour force structure :

The growth of Kuwait's labour force during the last three decades was most remarkable, averaging about 9 percent per annum during 1946-1957, and over 16 percent in the following eight years, reaching by 1965 a total of 184,297 and about half a million by 1980. This was, to avery large extent, due to the rapid growth in construction and infrastructure development rather than the growth of oil industry and other related industries.

According to th 1975 census, Kuwait's Labour force numbered 304, 582 of which Kuwaitis represented only 30 percent and migratory labour 70 percent. The corresponding figures for 1970 census are 27 percent and 73 percent, and for 1965 twenty-three percent and seventy-seven percent. Apart from the in-ordinately high percentage of migratory labour, there are a number of significant observations concerning the size and structure of the labour force :

1. The relatively small labour participation rate-about 40 percent in the sixties and less than one-third in the seventies-is due to three principal reasons :

   a) Social and cultural factors that normally discourage women from seeking employment. Evidence of this is found in the very low percentage of women in the labour force amounting to about 2.5 percent in 1957 and 11 percent in 1975.

role was essentially due to the small size of the economy and the rapid increase in the oil revenues.

Evidently the steady increase in government oil revenues set the stage for the expansion of the economy and other related social services. Thus Kuwait, with a period of three decades, had been able to entre a new phase of social and economic development. Obviously ths rapid pace of progress could not have covered such a board spectrum of activities without creating and developing a new government machinery to perform new functions and shoulder greater responsibilities called for by the growth of the economy and related infrastructure and social services.

Immigration :

The task was staggering and would not have been possible to accomplish without the influx into the country of thousands of immigrants, particularly the palestinians, Egyptians, Indians and Iranians and others. Hence the unusual population explosion of this country is traceable to immigration. The population has been increasing at a compound annual rate of more than eight percent for the last thirty years. Consequently, the size of the population increased almost ten-fold over a period of thirty years, from an estimated 90,000 people in 1946 to approximaely 740,000 people by 1971, and over one million and quarter a million by 1980.

This rapid demographic growth is due to two main developments :

a) The influx of workers from other Arab and non-Arab countries in the region to help in the construction of new infrastructure projects and staff jobs created by the expansion of public serveces.

MIGRATION AND INDUSTRIALIZATION IN THE KUWAITI SOCIETY

A Field Study of The Petro - Chemical Factories

by

Ali Mahmoud Al-Masri

Industrialization al over the world leads to vast social changes in all spheres of social existence Particularly, it leads to a rejection of traditional particularistic values and the substitution of materialistic values. This is exactly what has happened in the Kuwaiti society since the beginning of the second half of this century.

Oil industry and social change :

In fact the emergence of Kuwait's modern economy goes back to 1946 when the first oil shipment was exported. The economic, social and demographic developments of this country since then has largely mirrored the smooth and swift exploitation of its vastoil reserves. Within a span of no more than twenty-five years, its population came to enjoy living standards normally considered the prerogative of the most developed countries. The pattern of growth that this country has experienced since 1946, The modernization of its infrastructure, institutions and the welfare system that has evolved are unparalleled in modern history.

Oil industry was not only the leading economic sector after 1946, but it also quickly substituted for many of the country's traditional activities, particularly pealing, seafaring and fshing. The swiftness with which oil exports acquired a predominant

as educational repercussions. While the educator aims at establishing a better learning situation for the child, the policy makers may be seeking political aims, i.e. attempting to foster wider communication, in our case with the other Arab countries. This last aim should not, however, overshadow the national interests, and research-results should be gradually be taken into account.

The results of this study should be accepted with caution. Experience shows that it is difficult to control for all the extraneous factors which could bias the results of study like this. This study, although is based on empirical data, it is to a certain extent, limited n that it excludes from consideration many of the variables present in real life. Furthermore, the empirical data yielded by such a study are not the only valid bases for a decision which, in the end, must take into account both political reality and the values and aspirations of the people. Complex as they may be, however, issues like these are never resolved better by being researched in ignorance. Continued investigation of this problem is clearly in order.

This study has shown that the twostep flow of communications hypothesis is correlated with the capacity of decodability(1). The more people are able to decode HA, the more they are exposed to the mass media, the more likely they are to obtain information directly. Moreover, the evidence suggests that the role of mediators in disseminating information may decline in relation to the increase of those who can decode HA. As these decords (of HA) are a minority, radio programmes at least should use as much EA as possible in order to increase the exposed audience. This approach means more independence in mass media consumption and more isolation; the other approach, on the other hand, means more dependence and subordination.

Our study revealed that the public reader of the newspaper and the radio host have personal influence as news mediators to those who got their news in the market place. The role of mediators include simple dissemination of information, inculcation of ideas, and in certain cases demands for conformity to policy. In order to decrease the role of these people and give the majority of the population better opportunities to build up their own opinions and decide for themselves, it is necessary to address the majority in E Aand ES.

The use of the mother tongue as a medium of instructionand communication has different meanings to educators and to people in the political arena. Language policies often have political as well

---

1) Lazersfeld and his coleagues discovered that undecided voters are influenced more by personal contancts than by the mass media, but no where do they touch the problematic of decodability and the role linguistic mediators. Our finding - the linguistic mediation - may be considered an enrichment of the two-step flow hypothesis.

The modern linguist needs adequate conditions for making the trial test in order to be able to assess objectively the effecitveness of the material and the idea of teaching the mother tongue (EA) as compared with the current practice of teaching in HA. The best available adequate means to do this is structuralism is not only necessary, or an alternative way of language teching, it is one of the best ways besides the other theories of language acquisition and language use. The theories which we mentioned in this study would certainly contribute to make language learning easier and more effective when the elements of the language are analysed in the light of these than when they are learned in a synthecised context.

It seems that progress along the conceptual path from the sycretic level to full conceptual though is facilitated by the acquisition of enriched language through a dynamic interaction with the inguistic environment. The acquisiton and use of adult abstract terms engenders new thoughts whch subsequently enrich the language. For a normal and progressive conceptual growth the on-going language-thought interaction must not be inhibited either by the absence of constant linguistic environment or by the lack of adequate facilities forcing perceptual experience. Therefore, EA and ES should be made use of in the educational and communicative domains,

There does not seem to be any question about the widespread acceptability of EA and to a less extent ES, so learning curreicula and mass media programmes should expand, as much as possible, the use of these language varieties. This would increase the decodability - capacity of a major section of the population, and hence can take part in the socio-political life of the society.

***

Teachers are poorly informed about the facts of language development, and often have a false set of expectations regarding the competence of their students. At the same time, they lack the necessary training which would enable them to discover where their students actually are, and how to develop content-convoyance and reproduction.

Teachers have been inhibited from adapting linguistic advances to their requirements as teachers, and from adopting a critical attitude to traditional language practices simply because it appeared to involve questioning a whole educational ethos, a method of shaping the whole character. This reluctance has been accentuated by the fact that the source of innovation in language pedagogy are the result of scientific enquiry, the basic postulation of which is the existence of one and only one true solution of any problem. This necessarily imposes unaccustomed constraints on the teacher. The influence stemming from his own personality as molded not only by tradition and environmenr but also by his individual history, costitution and inclinaton have to be abandoned. The more scientifically oriented Arabic linguistics becomes, and the more the teaching of the language places itself under the influence of modern linguistics, the more objective and fruitful the teacher's approach will be.

A new orientation towards the idea of what language is and does, a redefinition of the concept of language, is possibly the most significant, basic knowledge the Egyptian teacher of Arabic in language pedagogy has to know. The teaching of language as one element in a unified system of behaviour should be taken into account. Aredefinition and a redescription of the language would help developing alternative models of language acquisition, and certain techniques of language teaching.

damental linguistic component, their complementary nature as productive and receptive aspects of language use are apparent. Ideally, the two should be reciprocally reinforcing, since reading may lead a person to internalize grammatical patterns not part of his previous competence, and composition can giev him practice in the use of these structures, which in turn will help strengthening his ability to recognize and decode them reading and speaking.

Recognizing EA and institutionalizing ES parallely with the increase of communication means and especially the spread of education would lead to the establishment of an internalized language for all purposes and uses. (1)

Language Teachers in Egypt, whose majority have been linguistically traditionally educated, have exclusively been concerned with the written form of the language and formal discourse, in other words, in HA. The argument for language as behaviour is not vigorously pursued. The decisive element in language teaching, namely the realization that language learning cannot consist only of shaping language repertoire by mainly external means, is ignored. Furthermore, that language learning helps influence mental development and the stability of emotional behaviour is out of discussion.

---

1) Nevertheless, it would be beneficial to explore more deeply the internal structure of EA in the hope of helping to more effectively, and cognitively HA, if this should remain the main medium of instruction. The oral medium of instruction ES used in the class-room, should also be studied. These investigations could be best carreid out at the university-level.

Learning of them other tongue is an intensely emotional process through which the child internalizes syntactical structures and is more interested in the functional use of words, in communication and cognition. The fallacy of HA lies in the fact that no body emotionally identifies hmself with it, for it has not been internalized in him.

Mother tongue is acquired socially; it is affected familially — that is, children identify themselves with adults so they imitate their speech and improve it — as well as by cultural factors. It is used to convey skills and emotional closeness by shared activities as well as by verbal communication. HA is used to convey written and read messages, but not emotional closeness, and less verbal communication, spontaneous and unforced.

The programmes of teaching HA deliberately neglects the actual speech of the students : EA, and the possibilities of testing new ideas or approaches in developing an effective language programmes have been limited. Teaching is thought to prepare for examination and tests. Emphasis on written examinations have traditionally been used to control language education.

Press for didactic reform has to be done in the elementary school; reading and writing have to become less mechanic and more meaningful, recital practice should give way to free oral expression intended to develop independent thinking and a creative one; writte exercises should emphasize brevity and clarity at the expense of synony stringing so common in HA. Literary cultivated Arabic can only be reached via EA as it is successfully done in the study of German Canton in Switzerland.

Composition and reading are both seen as containing a fun-

which is not the mother tongue, is a second language, whereas languages outside this diglossic situation are foreign languages. The introduction of this language to the Egyptian child must necessarily involve very different approaches from those used in teaching a foreign language or a native one. The main reason for this suggestion is that no matter how many the variant characteristics of the EA may be, the opportunity for transfer of learning between this variety and HA are usually greater than between two diferent languages.

By the time the child is six years old, he knows, i.e., he has internalized roughly about 80% of the grammar of the primary language. The role of the school is usually seen as helping him to develop and expanding his linguistic competence; to add standard elements to his repertoire. Every effort should be made to avoid changing or stigmatizing the child's native speech, much less eradicating it a task which would be impossible in any event, short of brain surgery.

The grammar instruction in the Egyptian school is still traditional; the students are bound to memorize unanalysable rules and pseudo-definitions as in the past, rather than letting the students develop their analytical faculties by examining selected samples of language data and consulting their own knowledge in order to come up with scientifically defensible statements and generalizations. In such an approach, students are challenged to formulate descriptive rules and frame valid definitions, and grammar study may become an exciting process of self-discovery rather than an often frustrating pursuit of a rigid and meaningless task.

to speak English conforming to the rules of King James English as found in the Authorized Version of the Bible, the listener would be hearing an ill-defined system of the English language. The speaker thus would use a non-internalized system.

The propagation of a language must inevitably involve two forms : spoken and written; the spoken form is important because a person generally has to have possession of it as a basis for understanding the written form. The written form is important as the propagation of the language is generally made through the school and through mass communication media, the most significant of which is the newspaper. Education is carried mainly out trough the written form even if the spoken form is the basis.

Moreover, it is the written form that divides human beings into two groups – literates and illiterates. In the modern world there are too many things that are not accessible to illiterates even if they can speak the language. It is for the foreigoing reasons that the written form should be based on speech in order to ease its learning acuisition, perception and communication.

There needs to be linguistic spontaneity, plasticity and flexibility Especially in a developing, ever more complex becoming society, the language must be continually moving in the direction of greater clarity regularity, ease and plaincy of expression, and of extension and greater precision of terms and meanings. These goals would only be achieved by means of institutionalizing the spoken form of the language. If this does not occur, we get instead what might be called a linguistic vacuum.

We assume that in a diglossic situation as the Egyptian, HA

on it the national language should be built. In other words, the EA should be incorporated to the repertoire of the standard language. Whether these would be considered 'slang' or 'colloquial' as the case in every normal, natural language, this is a stylistic matter dependent on the situation involved.

If language and native speakers go together, then HA is not a language since it has no native speakers. I suggest that the meaning of «language» should be viewed in the context of speech whereby it is internalized, and has a speech community. The H A is not even the mother tongue or primary language of the grammarians of Arabic nor of the people of the Academy of Language in Cairo. All theafore mentioned people and the classicists in general as not take the facts of language use into account.

The hypothesis to be advanced is that EA is always a well defined system of language whereas HA is an «ill-defined» system (1). No one would argue that Cairo EA, for instance, is not a well-defined system as are all language learned by natives, spoken, by natives, EA is learned natively and is therefore by definition a well-defined system. On the other hand, HA is learned non-natively, but formally at school; it is merely a «Schriftsprache» and used mainly in this domain. It is consequeltly an ill-defined system.

In order to illustrate the term «ill-defined language system», consider the following example : if an English native speaker tried

---

1) Cf. Kaye, A.S., «Modern standard Arabic and the Colloquials», Ligua 24, 1970.

the consolidation of the development of a normal language are missing, and consequently HA remains a quasi foreign language.

When an individual uses his language, he chooses elements from his repertoire. Repertoire dos not mean here a container of disordered linguistic elements, it rather contains organized rules and elements from which the speaker chooses and applies. Chomsky has called this apparat «speech competence». The results of applying the rules and other elements of this repertoire, i.e. encoding (speaking), decoding (receiving) are called «performance». The mchanisms of speech competence and speech performance steer the strategies of every language. If some elements of this mechanism are not internalized in one individual, then language competence and language performance are not in order. These may have negative repercussions on the individual is thoughts and feelings.

In the light of this theoretical statement, we realize that through the discrepancy between HA and EA, language competence and language performance are not co-ordinated ; they are two quasi diferent system the one (BA) is internalized, the other (HA) is not internalized. As both system, i.e. both varieties interfer and interact in the repertoire of every individual particularly in those who know both, and as it is extremely to separate them, language competence and language performance do not develop in a normal way.

This sate of affair needs to be 'repaired'. In order to reach this, it is necessary to carry out a linguistic operation. This operation the co-called language planning or language engineering should take the internaliezd form of the language as a basis, and

Bloomfield «writing is not language, but merely a way of recording language by means of visible marks.»1) This doctrine reversed the traditional teaching that speech was only an imperfect kind of language. The primacy of speech is an important fact and is rightly insisted on by most linguists.

Language development involves a large amount of different competences and skills. The basic competences involved in the use of language are skills of understanding, speaking. The superior performance of these integrated language skills require not merely the possession of a wide range of basic competences but also the ability to mobilize them to meet the communicative demands of a particular situation. Integrated language skills are thought of as general traits of the individual in the sense that he can be expected to perform at a certain level of effectiveness in a very wide variety of contexts. In respactive skills, a most important variable in the performance of the individual is the overall level of input by means of reading.

Different rates of growth are specially apparant in various linguistic performances : listening, speaking, reading, and writing. The evidence leads one to the conclussion that these different rates of growth are dependent upon manifestation of basic individual dfferences in cognitive organization and personality formation, as well as wide differences in opportunities to practice and learn. Due to functional differences in Egyptian diglossia, that is, HA is merely written and read, and EA is mainly spoken, the integrated language skills which are inevitable for

---

1) Bloomfield, L., Language, New York 1933, p. 21.

media take neither account of the decoders' internalized code that related to the interests and needs of the community. How is it possible to achieve social changes without addressing the population with a decadable language ?

Generally speaking, after infancy, when a child has learnt to speak, he is unconcious of the movements he makes with his tongue or vocal chords, of the sound-patterns or the grammatical structure of his speech on the other hand, a child learns writing after knowing how to speak ; in fact he learns it through the medium of speech. In the school the teacher tells him, in words what to do, and trains him to state it, he learns the names of the letters, and to spell words, that is, to state whicb letters he uses for a given word. Consequently, even after he is able to describe what he does when he writes : he is conscious of his movements in writing, and of the forms and succession of the letters.

In languages where diglossia is not so marked as in Arabic, school children learn the grammar and writing of their langauge with difficulties, so one can imagine how intricate it is for an Egyptan child, for example, to learn the grammar and writing of a language he does not speak. Writing is usually based on speech, and not the reverse ; children are taught in school to write the standard language form of the language as HA to the Egyptian children. Therefore when an Egyptian literate (who has studied HA) tries to use HA he looks like walk-line' or a 'tight-rope'.

This normative practice is directed against the factual observation that speech is prior to writing both in the development of the human race and the individual human being. In the words of

there will certainly be more conceptual discussions and more HA items will be heard at home.

Horizantally, diglossia in Egypt does not constitute a communication barrier as all social classes are through EA socialised and use it verbally. Vertically, on the other hand, diglossia constitutes an instrument of social differentiation whereby through the acquisition of the learned variety HA, two marked groups, diversed linguistically, are created with twodifferent world-views, the one is concrete - think in term of concrete objects - and the other is cognitively conceptualized.

The encoding of serious programmes by the mass media in HA which is decoded by about merely 1/3 of the population (i.e. the literate section) reflects the 'Herrschaftstruktur' of the society. The increasing encoding in ES which is decoded by a wider section of the population is widening the population in the 'Herrschaftsstruktur', consequently language as an efficient societal instrument of communication is being reinforced.

In view of the high percentage of illiteracy (lack of HA knowledge) and efforts of the last two regimes in the last four decades towards puplic support, developed sympathy for the speech variety EA, used and decaded by the masses indiscriminately, and thus elevated this variety to a higher status. It is no more a 'step-child' as a journalist put it.

Failure to assess properly sociolinguistic facts have brought social reforms meagre results. The normative use of HA as an instrument of education and abolishing illiteracy, has yielded negligible results, as shown earlier, in the school as well as in interaction with the mass media. Code-use by school and the mass

then socially better situated people might develop a so-called elaborated speech-code vis-a-vis a restricted speech code of socially disadvantaged strata of the society. Restriction and elaboration of speech code are found most probably in ES, certainly due to literacy and not to social stratification. S, speech differences are not socially determined, they are rather educationally conditioned.

As EA is the medium of socialisation of all social classes, at least in the village, we believe that pre-school children are not equipped with different speech codes ; they are rather equally equipped with the same linguistic competence and performance (It is, nonetheless, appropriate and necessary to test this hypothesis in those socially and educationally diverged milieus.) In later phases of HA process of acquisition, pupils start to differentiate linguistically in particular as they use ES.

Thus, unequal education chances are not determined by different pre-school linguistic competence and performance, as it is the case in some Western societies, rather in the level of parents' aid and their educational levels in facilitating the acquisition of HA, the language of eduction.

In the village, as we saw in the speech behaviour of the community, discussions - determined by social patterns and strict norms - seldom take place in the family between the father, literate or not, and other membres of the family. If he is literate, conceptual discussions take normally place between him and other literate friends. This situation does not create a context whereby children may be familiarized with HA and thus may internalize some of its elements. In the future, as children become literate,

an internalized structural basis and conceptual instruments.

EA and ES are easier to internalize as spoken varieties than HA which is largely limited to written activities. The three varieties, on the other hand, in a social, overall, heterogenous linguistic system, fulfil various sociolinguistic functions1).

Whereas the literate peasants are, to a great extent, found in the group which owns more than 5 feddan, a relatively high economic level in the village, decoding HA ans ES texts is not a monopol of any social group. In other words, literacy is relatively determined by the economic level, while decoding and use of the various varietie are hardly economic specific. Only literacy, whose acquisition is usually facilitated by economic conditions, is the major determinant of decoding and use of the above mentioned varieties.

EA is presumably not socially differentiated. Neither adult peasants nor children of various economic levels showed any specific difference in using EA. However, a wider empirical analysis is required in order té test the above mentioned hypothesis, i.e. to see whether within EA, as a speech system, there are any specific social diversifications, restricted and/or elaborated codes.

We assume, however, that as EA is not a written medium of instruction (education and literacy), it has not been socially differentiated. If it were a medium of instruction and learning,

---

1) Cf. Kloss, H., «Uber Diglossie,» Deutsche Sprache 1976, 313-323 ; and Hymes, D., «Models of the interaction of language and social setting,» Journal of Social Issues, vol. 23, 1967, p. 8

beginning of the process of Islamization and Arab-ization, the native speech-community of HA was dspersed in the new converted speech communities (Egypt was one of them). HA, for religious and political considerations, was codified and regarded of the Arab Empre, hence remaining merely and exclusively a 'Schriftsprache', limited all in all to written level.

The spoken form of this language developed into a different speech variety with active speeech communities (one of them is the Egyptian) where-by every individual, through the socialization process, internalizes the collective code(s) of this speech variety.

Hence, diglossia in Egypt means essentially that people (those are the literates) may acqure language competence in the language variety HA, but not necessarily a speech competence i.e. performance. On the other hand, every Egyptian aacquires speech competence i.e. performance in EA but not necessarily language or/and speech competence and performance in EA.

EA as an internationalised variety is thus the instrument of thought. The internalization of HA conceptual elements through literacy reinforces this instrument. Therefore, ES as a combination of EA and HA is in the last analysis an effective means of thinking.

As for communicative competence both varieties HA and EA help fulfilling, each in its own domain, different communicative functions. ES, on the other hand, performs efficiently communicative competence in both domains except at the written level. It units two essential components of a developed language, namely

CONCLUSION

This work represents a sociolinguistic study of diglossia and its varieties used in instruction and the mass media in the village community of Kafr al-Bagur. While it would be immposible to gather up all the threads from which the whole study has been woven, some general observations and conclusions can be made as an expansion of some of the issues already raised.

It must behere again emphasized that this study was conducted in a relatively homogeneous rural community of small landowners (and these may represent the majority of peasants in this country). Nevertheless, the results and conclusions of this study cannot be generalized without wider research in other areas and provinces which might have differen cultural and economic variables.

A particularly relevant type of research would be, for example, in peasant communities of larger landholding and in urban areas, for large and small landtenure communities and urban ones differ in a number of ways. We expect that such diversifications may have their reflections in some of sociolinguistic interaction and response to the various language varieties.

As earlier mentioned, HA had been before the advent of Islam a speech and language community of Quraysh, a powerful in the North-West of the Arabian Peninsula1). Short after the

---

1) By speech-community we mean that the language is used by the community at the spoken level. By language-community is meant that the community possesses a written language system, but it does not necessarily use at the spoken level.

that must presumably occur in economic and social development? The correlation between communication and socio-economic development has often been overestimated in the literature1).

The commonest answer may be that an efficient network of communication establishes a climatein which development can take place ; that is, functional channels of communication must be constructed if economic and social development is to go forward efficiently. This obviously includes that mass media should utilize an effective language variety shared by a major part of the audience so that the messages are easily decoded and responded to.

However, as society develops socially and economically, it brings development in communication and particularly in mass media. This is evident if one compares the state of mass media in Egypt 20 years ago with the state of these media at present. Technically and instrumentally the difference is tremendous. We support the viewpoint that comunication are among the chief makers and movers of socio-economic development. This, however, should be best empirically proved. It might be, nevertheless, argued that due to the widespread of transistorized radios it is possible to reinforce mobilisation of Masses, Provided they are addressed in the language they understand, and hence communication has been employed as an agent of development with out the «chicken egg» Interdependence theory of communication and socio-economic development.

---

1). Lerner & Schramm 1967, op. cit.

view with different skepticism the practical benefits to be derived from literacy and education. They are easily discouraged by lack of funds, by long distances from school, by their need for their children's labour. As development progresses, which is ineviable in readily changing world, the requirements for economic success may change. The peasant (in case he has land) must have information about related-matters to agriculture. He must keep informed of changes in agricultural practices and technology. For all this, literacy is an essential skill.

Kafr al-Pagur, the village of our field resarch, can be at present a developing rural community. The Quran school, Ilkuttab, is no more the only source of literacy in the village to which peasants used to send their children, mainly for religious purposes. The vailability of a primary school in the village itself, the Nasser's era which enabled many peasants sons acquire higher education, the relatively intensive contacts with the town, and the increasing exposure to the mass media, all these factors have encouraged the acquisition of literacy and its diffusion.

Thus the limited diffusion of literacy, or the way round, the non-use of the masses' language variety, viz. EA by the Egyptian mass media in the transmission of news, information and educational programmes, all these elements are hampering the set-up of an efficient network of communication between the mass media and a major part of the population, i.e. the consumption of these programmes.

But, what precisely does the use of an efficient network of communication (mass media) contribute to the kind of change

tion make it immposible to reach peasants via the mass media, provided, of course, the masses' code is used by these media.

Different relationships exist certainly between literacy and communication on the one hand, and other pertinent socio-economic variables on the other hand at various stages of the development process1). The empirical evidence of the present study suggests that literacy rate seems to work up a certain level of media exposure and media participation and that community economic level is positively related to community literacy level.

This is a feasible outcome. With low literacy levels, low incomes, and small agricultural properties, it may not be necessary to be literate to achieve the limited possible affluence. Literacy is not so essential in the traning for or the practice of traditional agriculture and its related handcroft occupations. These occupations can be learned through apprenticeship, by watching an experienced person, by attempting to imitate him by trial and error.

The knowledge required for such a work can be stored in a person's memory ; the principles can be transmitted verbally as part of the apprenticeship process. Since neither business documents nor accounts need be kept, and since the work requires no blueprints, reading and writing are not essential to everyday life.

When most parents follow these traditional occupations, they feel no strong incentive to send their children to school or to arrange somehow that the children acquire literacy skills ; they

1) Cf. Rogers, E.M. & Svenning, L., Modernization Among Peasants : The Impact of Communication, New York 1969.

structure in many developing countries is kept so that not every individual in the community is suposed to benefit from any development programme. Innovations in the code and content of the mass media, for example. may decrease the political and social power of the rural upper class, possibly forcing its members to share with the small peasants power and wealth. In short, development involves many-fold and far-reaching social changes and thus disturbs existing positions and relationships.

The exclusion of the code of the masses from mediating information, puts those masses under the mercy of the minority elite in the community. Often it is precisely these groups, which link the local community to the wider society, which both feed in information from outside and act as interpreters and advocates, or opponents, of an information, often far from their own purposes.

The emphasis on HA in Egypt as the exclusive medium to become literate in a community which is born in a different language variety, viz, EA, makes the process of «literating» the major mass of the population (about 65%) through a quasi foreign language rather impossible. Adult literacy campaign which so far have been carried out in this country have ad no chance for widespread diffusion of literacy.

One of the most important questions addressed in this study is how far can illiterate and low-educated peasants be reached by the mass media ? As expected, we found out that mainly literacy and education affect positively the exposure and consumption to of the mass media. However, neither illiteracy nor lack of educa-

innovation are usually rejected or only slowly or partly accepted has explained such a negative balance by conflict between the new practice and some specific cultural beliefs or behaviour, often suggesting that some vitalpsychological change is essential. I would argue that the relationship posited between communication and development is oversimplified, and that the general reliance on cultural items as explanations for rejection of innovations needs re-examination.

In addition to specific cultural clashes, there are, as we shall later see in this study, at least two reasons for failure to absorb information and consequently adopt an innovation :

First, information concerning a probable change is often mediated through a quasi foreign code, i.e. language variety, inconsistent with the code and variety used and understood by the group to affect.

Second, information which may lead to changes in belief and practice, is very often not congruous with the physical and cultural setting of the audience.

Te major facotrs, then, missing from most theories on communication and development and often also fromthose on the diffusion of innovations are a proper, decodable code and an appropriate, congruent package.

Research on developing areas shows them full of developmental obstacles. Decision makers in the soceity may agree that innovation and development are necessary but they seldom agree on improving the instruments for change so that every individual in the community can benefit from. On the other hand, the power

Our study hopes to contribute to more understanding of the means and their optimal application in the domain of communication' literacy-widespread and education.

Lerner1) and his followers2) assume a close correlation between an increase in mass communication, for example, and indications of developmet such as literacy, urbanization, and mobility rates. Lerner says not only that «modernization» begins with new public communication the diffusion of new ideas and information which stimulate people to behavae in new ways - but also that once the mobilization process is started, «chicken and egg» cause each other to develop.

others go even further, Rao, for instance, having research in two villages, concludes that by virtue of greater information, one of the villages has made some progress 3). Mass media messages are said to lead more or less directly to innovations, whether in values, attitudes, or technology - that is, to behaviour leading to development.

If communcation research in the so-called developing world suggests that at best mass media messages may create changes, mostly indirectly, we believe that convictions, information are in particular accepted only if these have been mediated by «opinion leaders», not merely due to their social and educational status, but also, as we will see later, because they use a language variety they share with their opinions' followers.

---

1) Lerner, D., «Toward a communication theory of communication,» in : Communications and Political Development. Pye, L.W. (ed.), Princenton 1963, p. 341.
2) Lerner, D. and Schramm, W. (eds.), Communication and Change in Developing Countries, Honolulu 1967.
3) Rao. Y., Communication and development : a study of two Indian villages, Minneapolis, 1966.

Perhaps their interest was not sufficiently stimulated, for they would ask me, «And what is the use of all this to us ?». It became obvious to be during the field work that in order to get the full cooperation of the people for such a research, it was necessary to be able to help them in their everyday problems. One villager expressed this openly : «You must now be useful to us as we have been helpful to you».

NEED OF STUDY

Most hypotheses and theories about effectiveness and functionality of language use have been on data gathered from English speaking communities or Indo-European ones. There also have been proposals that certain functional characteristics are universal and that certain universal cognitive abilities are likely to be involved in language instrumentality.

Arabic is a Semitic language system, with a structure very much different from English or German, for example. I know of no empirical investigation that has been made to date regarding language instrumentality in Arabic or any other Semitic language.

As earlier indicated, we are primarily concerned with the effectiveness of the instrument in instruction and communication are driving development factors, is a matter beyond the scope of this study. This assumption is still, furthermore a controversial issue. The role (s) played by these factors with in the development process and the diffusion of change and innovation need re-examiatio ad more empirical research (1).

1) We do not understand by «development» the import of «modernity» from the so-called developed societies. We plead rather for an alternative appraoch that it compatible with the local, available possibilities in the aim of realizing social progress.



He explained not that I was making a «sociolinguistic reseach» about language varieties, which would have been hard to understand, but that I was a «teacher of Arabic» and would like to tape their speech in order to analyse, for pure «pure linguistic purposes».

The 'umda provided me also with background information about residents of the village, such as social and economic status, literacy or education level, and types of occupation. He made also valuable comments about some social customs and aspects of village culture.

Children were very interested to be recorded and hear their voices replayed. So there was no problem recruiting them. Adults, too, were cooperative during discussions and interviews.

In evaluating the material of my field research, I have tried to exercise as much detachment and objectivity as is possible required from an student examining his own culture.

My methods lack the sociological depth afforded by the gathering of life historise, and intensive case studies of families and individual supplementing a more diffused and general study of a greater number of individuals. Resistence was expected and encountered in such attempts, even with any of my literate informants. Various reasons may be given for such resistence. They were reluctant at doing things for research or to engage in an activity which might be considered a dangerous gossip, especially when recorded on paper or tape, and «might reach official circles» as one informant put it. Their attitude is that personal problems should be «covered» and not «exposed» to others (1).

---

1) This fear and constraint of revealing personal information could be attributed to the long history of oppression and exploitation exerted particularly by outsider officials sent by the central government to the village. For more information in this connection see Baer, G., Studies in the Social History of Egypt, Oxford 1969.

unit. The inhabtants of the village represented fairly different standards of living, different standards of income, and education, had however, more or less the same occupation and daily routines. Because of all this, there were socio-economic variables which had to be considered in evaluating the language — performance of every villager.

Thus not only linguistic data were collected, but also certain relevant social data in order to provide additional information on the background of decodability of the various languagevarieties. The socio-economic background, the educational one and the contact with urban centers highlight the multidimensional problem of socio-llinguistic performance.

THE APROACH USED WITH THE VILLAGE INHABITANTS

The problem involved in being accepted and receiving cooperation in a small community should not be underestimated. «Fitting in» is hard for an outsider even if he comes from a neighbouring village. Being an outsider (although native who has been living in Europe for a relatively long time), I was aware that a careful introduction of my self and my purpose had to be made. Two factors contributed greatly to my success in being accepted - ability to speak the village variety of EA, and my relatives' acquantance with the (umda), the mayor of the village.

Nevertheless, it seemed advisable to spend about a week greeting the adults and visiting their homes before attempting to begin the research. Most of the villagers were friendly but a little puzzled about my work and interest in them.

The 'umda was most helpful in making my purpose known.

SCOPE OF THE STUDY :

Both general and specific goals of the study were to determine the rate of effectiveness and functionality of the three language varieties of Arabic in Egypt as means of instruction and communication, at a time whereby social development requires productive education and effective communication.

The specific goals included investigation of :

1) the basic structural and functional characteristics of the language and spech-codes.
2) the rate of decodability of the various language varieties by the different social and educational groups of the village community;
3) the speech-behaviour of the village community.

DURATION OF THE FIELD WORK :

The feld work was carried out from 1.3. until 26.5.1981. Most of this period was spent in the village, with daily contacts with its residents. While in the villaeg, interviews, tests and taping sessions were conducted rather daily. With no problem of learning the language or even the language variety of the village, the three months of field work were fairly adequate to carry out such an investigation.

METHODOLOGY

The methodology followed included case-study technique, interviews, participant observation in individual and group conservations. Anonymous observations were also registered. The inhabitants of one small village were selected for the study, which provided an insight into a real, complete social and linguistic

implications have been dealt with, and show how this sociolinguistic phenomenon has come to exist.

The literature written on the subject indicate that the existence of diglossia in Arabic and the wide gap between its various varieties is a development of anearlier language situation, as old as Arabic itself. This finding is contrary to the widespread belief that non-HA varieties are «corrupt», and «deviated» forms of Arabic and exclusively an outcome of illiteracy.

As for the psychological level, the writer finds most of his satisfactory theoretical explanation — in particular concerning the language of socialization and its impact on thinking and communication — in the works of Wygotski and Piaget.

In the light of the earlier mentioned levels, the functional level in education and communication of the various language varieties, has been studied. The experimental approach has been used to assess language functionality in the cited domains.

Studies of this kind would certainly help in evaluating or at least viewing in perspective the national policy of language education and effective communication. How should language policy in the school and in the mass media be reformed in order to achieve and an effective instrument of education and better interaction with the mass media, so that these can effectively function in social change and in development in general ? Of course, these issues and others cannot be answered in this study, for we are mainly concerned with the question to what extent the actual language policy in schooling and mass media is functioning effectively.

It would have been of great value if there were historical records about the village under study ; there are no past statistics that might indicate the historical development of diglossia and how Arabic substituted Coptic along the process of Arabization. It is obvious, however, that the village cannot be considered as a self-contained structural unit ; it has to be related to forces of the national history and their repercussions, if any, on the village.

The historical level has tried to find out how Arabic language, in particular after the Arab Conquest of Egypt, diverged into various varieties, and how each variety developed; under what conditions they have been acquired and what socio-linguistic functions they have assumed.

Due to the fact HA (1) was codified, i.e. its structure was described immediately after the advent of Islam as the language of the Holy Book, the Quran, synchronic and diachronic knowledge about this language variety are voluminous. On the other hand, knowledge about EA (2) and ES (3) which have ever been regarded corrupt and debased varieties, and therefore have not been codified, (only recently these varieties have been studied, overwhelmingly by foreign arabists), are scanty if ever they exist.

A deep historical trace of the evolution of diglossia in Egypt is beyond the task of this study. However, various aspects associated with diglossia such as religious, literary, and political

1) High Arabic.
2) Egyptian Arabic.
3) Educated Speech.

these disciplines, which aim at Creating relatively a coherent representation of a rural society, in terms of the general principles of organization and motivation that regulate language behaviour in it.

There is no claim of originality in the theoretical leads of this work, as the writer only attempts to examine the empirical data on light of the various relevant theories.

Throughout the work, the sociolinguistic approach, however, has been dominant. The appreciation of effectiveness and functionality of language varieties as instruments of thinking, communication and instruction for a developed human being have been major centers of this work.

We have not that much been concerned with the impact of effective and functional communication and education for a developing country as the Egyptian one. Much more concerned have we been with language varieties as instruments in various contexts of the community's life. In order to achieve this, adults as well as children were observed in their everyday life within the social group in which they live, work, play and move.

The writer has tried to examine the effectiveness and functionality of language varieties at three levels : the historical, the psychological, and the functional one in literacy acquisition and communication.

The first level has taken into account the historical determinants for the understanding of the present language situation, characterized by diglossia (1); positive and negative aspects of each language variety.

---

1) Cf. Ferguson, C.A., «Diglossia», Word, 1959, 15, 325-340.

Language Effectivity :
A Sociolinguistic Study
By Dr. Sami Alrabaa

INTORDUCTION

This is a study of language varieties, their effectiveness and functionality in the social context, education, and communication in a village community. The rate of effectiveness and functionality of a language or language variety, we hypothesize, is measured by its decodability, i.e. intelligibility and reproduction. Decodability and reproduction. On the other hand, are conditioned by the rate of internationalization. An internationalized medium of instruction in literacy and education facilitates the conveyonce of contents and the process of learning. An internationalized code shared by encoder and decoder reinforces communication between both. In the light of this hypothesis, language varieties in Egypt and in particular in the village have been studied.

A three-fold disciplinary approach, a socio-psycho-linguistic one has been adopted. The writer has attempted to utilize many of the conceptual categories and methods, usually employed in

---

* This is a summary of a doctoral thesis with the title : «Language Effectiveness and Functionality in Literacy, Education, Mass Media and Social Interaction with Special Reference to Egypt. «The thesis was presented and accepted (by Bielefeld-University W. Germany) in 1982.

was a decisive element in the rise of the peasantry movement in Kamsis in 1966. Peasantry political organization was an effective instrument in fighting big landowners.

Despite the set-up of a peasant movement, one cannot characterize this movement by «independent class action». Independent class movement could only rise when objective conditions lead to the development of peasantry social conciousness, namely the development of antagonistic interests and radical aims which strive at changing the existing political and socio-economic system, to the extent that enable peasants to lead independent class action.

In sum, it should be stated that the political reaction of peasants aganist the danger threatening their subsistence reproduction developed gradually from individual expression to spontaneous action to collective organized one. The peasants hoped that changing the general societal condition would imply achieving material and social improvements. Furthermore, their presence in the national movement would enable them to represent and articulate their interests and social aims.

Ultimately, the main conclusion to be drawn from our study is that peasants as a social unit of producers are a participation element within any societal movement as far as and as long as their economic interests are represented in the movement (case studies 1 and 2) ; they constitute at any rate an active political potentiality (case study 3).

The danger of destroying the peasants' subsistence reproduction by the powerful big landowners contributed decisively to the rise of peasant movements in the country. The growing exploitation was, however ,not a sufficieni factor for the rise of this movement. The organization of a peasant' movement depends on other different factors; among these the «moral legitimacy», so that the general indignation dissolves reaction and action in the social context. In addition, solidarity among peasants all over the country is certainly dependant on the general conditions dominating and existing in the society as a whole.

In the light of the given societal conditions after 1952, the conflict acquired a national character stimulated by the «Revolution» of the «Free officers»; this cinflict broke out between small, middle and big landowners. The government at that time intended slashing the big landownership and improving the life conditions of the peasants. In effect, the social conditions were changed for all the sake of the peasants - not only in Kamsis but rather all over the country - in particular through the development of «Commission for the Removal of Feudalism».

Hence, there was a common will to eliminate the dominuting group in the village, which actually was the subjective element; the moral legitimacy in the peasants - movement. This was fortified by the new institution in which peasants are organizing themselves. It is well known that peasants was not able, till 1960, to organize themselves in political organizations such as trade unions and the like by which they would have been able to represent and defend their interests. But due to political changes, especially early in the 1960s, the peasants were allowed for the first time, to organize themselves in political institutions. This

Contrary to the goals of the movement's leadership, the Fallahin's aim had a social dimension which later dominated the national independence movementand deprived it from its political connotation and rendered it rather with a social potentiality. This should not undermine the fact that this movement, which mobilized the whole country, was originally catalysed by national elements.

On account of the fact that the peasants' revolt lacked ideology and organization, it can be safely said that their «political action» was spontaneous and provisional.

Due to the large extent of exploitation through internal and external conditions, the political activities lasted relatively longer than in case number 1. The peasants in this case focused their action first of all directly against big landowners as representatives of the dominating mode of production. The political actions of peasants moved forward not only to demand better social conditions, but also the redistribution of landtenure. Because of the lack of peasantry leadership, the peasants actions remained confined to certain activities.

Kamsis-Affair 1966.

Case study 3 shows a third type of peasantry action. On account of the close link, in this case, between objective and subjective elements, an organized movement was formed with a peasantry leadership for the cause of peasants themselves. Kamsis case demonstrates that, the same as in case 1 and 2, the existing objective conditions were aggravating for the peasants that an expansion of antagonistic interests and contradictions between peasants and local big landowner became imperatively unavoidable.

So, the national issue merely a catalyst among others. Should we highlight the peasants' action, we would certainly find out that it was characterized by «spontaneity and unpreparedness».

Zagful-Movement 1919.

Case study 2 shows another instance of peasants' political action; they participated actively in the anti-colonial movement of 1919 under the leadership of Wafd-party. The attachment of peasantry production to the capitalist world market as a consequence of an integration process, thus transforming the village subsistance production into commodity production, was the primary impetus for peasants action in the present case. This transformation led eventually in some cases to restructuring the national agriculture. The peasants suffered particulary in the Nile-delta where cotton cultivation and landownership were concentrated; they had to live under loathsome conditions, therefore, they wished and acted for their change and removal.

The growing threat of their subsistence-basis induced peasants to take increasingly political action. Nevertheless, it is worthwhile to note that the Fallahin's participation in the anti-colonial movement of 1919 did not aim primarily at changing the already existing production relations in the village-caused by commercialization of agriculture, they rather intended to return their villages to decentralization and autonomy so that their onerous burdens would be removed.

In this critical situation, the peasants saw in the anticolonial movement a favourable occasion — with the aid of the Wafd-party to improve their social position.

Thus, Egyptian peasants joined the revolutionary national movement with the hope and goal that this would improve their social situation and would defend their subsistence production. They were continuously politically oppressed, therefore, their political reaction developed inevitabaly from weak, spontaneous and individual actions, particularly against the local authority, over to an effective part of the national movement between 1881 and 1919 (case study 1 and 2).

Orabi-Movement 1881/82 :

Case study 1 demonstrates that the Egyptian peasants revolted against big landlowner and in particular against the foreign ones on account of the dominating capitalist world market which led to intensive mechanisms of exploitation in the village community.

The economic exploitation which resulted from integrating the peasantry production in the world capitalist market, constituted an unjust distribution of agrarian wealth in the course of which the subsistence-basis was in danger. Thus the revolt of the Fallahin was not merely a verbalization against internal societal conditions such as taxburden, corvée labour etc. but also against external ones.

The cardinal motive behind the peasants rebellion within the national crisis, their support of the Egyptian army under the leadership of Orabi against foreign power, was the defence of their subsistence production. Their participation was perhaps not politically motivated, it was certainly socially stimulated in the hope that their social position would be improved.

monetary big trade were incorporated in the production system of the world market, was accompanied by several practical steps and preconditions which constituted an integral part of every capitalist development, namely : the rural monopology system had to be abolished and instead private landownership had to be gradually established coupled with intensive cultivation of sugarcane and cotton.

One of the targets of colonialism was the set-up of an economic structure in Egypt which should lead this country to specialize in producing mono-cultures such as cotton for the export in exchange for the import of mass products in form of ready-made goods such as textiles etc.

Under these circumstances, peasants were forced to give up (hand) their small plots of land the big land owners especially the Khedives families who began extensively to cultivate cotton and sugarcane. The Fallahin had to deliver also their unpaid labour force in form of corvée. In addition, the peasants had to provide increasingly land-taxes which in turn served financing the rural capitalism and capitalistic economy in general.

As a consequence, the social antagonism was not only aggravated between the Egyptian «bourgeoisie» and the peasants, but also between this «bourgeoisie» and foreign capital. This explains clearly the anti-colonial movement of 1919.

The combination of external and internal relation between state, world capitalism and «bourgeoisie» resulted in onerous superexploitation which constantly threatend the existence of subsistence production of the peasants.

supplying the central power (i.e the state) by the surplus product extracted from the peasants. This newly rising stratum was a threat against the subsistence production of the Fallahin.

Because of the advantages which this stratum acquired through the state, the social gap between peasants and middlemen widened. The latter group expanded its wealth and power — like the state — through accumulating more and more surplus product and surplus labour brought about by the peasants.

In the course of 1870s, the colonial influence in Egypt infilrated rather every sector of the country. The British and French colonial powers brought about far reaching social structural changes. The state monopoly over industry and agriculture — which was forced under Mohammed Ali — was lifted and instead a capitalistic ownership on a private basis was established. The Egyptian Agriculture was, moreover, transformed into a monoculture.

By means of restructuring the Egyptian agriculture parallel with establishing rural privatae ownership on a capitalistic basis as well as concentrating land in few handes established a platform for a class-structure in the Egyptian society. Whereas the rising rural «bourgeoisie», which was dependant on the British market was interested in keeping the monocultural structure and thus became a local alliance of the British colonial power, the urban bourgeoisie, which was mor or less industrial, remained a marginal social power.

The integration of Egypt in the capitalist world market, whereby small peasantry production units as «Izba» and

a new group which overtook the task of mediating between state and peasants, exploiting the latters.

Mohamed Ali (1805-1848) created between 1813 and 1818 — from the hitherto available power structure – the first Egyptian land-register. He distributed land among his family members, high civil servants, tax-collectors, vellage and tribes chiefs along the Nile. These groups estabished since then the first stratum of big landowners in Egypt. In doing so mahammed Ali intended extracting the highest revenues from agriculture. He achieved this aim through exploiting to the utmost the peasants labour force.

The successors of Mohammed Ali between 1854 and 1891 fixed the right of landholding. Thus the right of usufruct based on the various forms of extraction of Mohammed Ali (al-Gafalik, al-Ab'adiyat, Masmuh al-Masa'yh. Aradi al-'Arab and al-Wassaiya) developed into ownership.

Hence a dominating stratum was formed, domiciling in the town, living on extracting the agrarian surpuls product from its landownership in the village. The state was able to control, from the center, the land and appropriating surplus product through taxes and surplus labour through forced labour (corvee).

By virtue of privatizing land and rise of middlemen-stratum between the state and peasants, a new era of peasants exploitatation began from now on, the peasants were intersively exploited on the one hand by the state (through Hirag and Suhra (and on the other by the middlemen stratum with the main task of

Therefore, the present study underlines the mutual interrelationship between the objective conditions, i.e. the material basis of the peasants' social position within the Egyptian society, on the one hand of the subjective elements, i.e. the moral legitimacy of peasants movements within which the peasants express their indignation, on the other.

One of the important tasks of this study has been, therefore, an analytical description of the societal position of peasants. This position is characterized by diversed mechanisms of exploitation introduced and reinforced by the colonial powers resulting in destroying the subsistence-reproduction of the Fallahin.

Only a large-scale and costly irrigation system was able to guarantee a functional agricultural production in Egypt. This system was also steared by a strong centralized power, namely by the state. Irrigating agriculture required, furthermore the errection of dams and centralized nets of water canals. These consequently were projected and implemented by a powerful central authority which simulataneously fortified its own power structure over the peasants. The state itself was the principal landowner with a slight section of private ownership. It was the state which «cashed» crops and surpluslabour from the peasants.

As the central power aimed at widening its volume of surplus produce and hence incrementing its revenues, it tried by all means to strengthen its local presence. Thus the state built an expansive administration apparatus, employing in it loyal figures granting them legal means and authority. In this way, the system of Iltizam arose in the 18th century. The legal means were granted to certain persons who thus were entitled to raise taxes and levies. These tax-colectors (Multazimin) were transformed to

affair : a peasants revolt against big landowners, the Kubar. This case in particular makes clear how peasants are able to organize themselves against big landowners and state. The development and forms of peasants movements in Kamsis village (individual rebellion, spontaneous mass reaction, organized movements) are studied at three levels from 1936 until 1970s.

The sixth chapter turns again to our basic hypothese and discusses them against the background of the results coming from the third, forth and fifth chapters.

Results :

The rebellion of the Egyptian peasants as a response to change threatening their subsistence reproduction is a consequence of internal and external factors, namely incorporating of peasantry prodouction to the world capitalist market system, on the one hand and economic super-exploitation forms of peasants by the central power and the dominating group on the other hand. These factors constitute together the structural basis of the Egyptian society and characterize the societal position of peasants in the community as well as the course of peasantry reaction and forms of their protest.

Accordingly, it is possible to interpret the Egyptian peasant movements and peasantreaction stumulated by threatening their material existence through economic exploitation by means of extracting their surplus products and surplus labour. In other words, in the light of the dialectic relationship between the three dimension : world capitalism, state and peasants it is quite possible to understand these movements as catalysts of building political action by peasants.

haviour and political consciousness. In this connection some hypotheses of peasants and their political reactions in the so-called Third World are discussed in order to develop the theoretical orientation of the study. The second chapter discusses the general framework of peasantry production in the oriental societies With special reference to Egypt. This discussion is significant for understanding the social position of peasants in society Which is determined by their relation to the central government. Changes in the framework of peasantry production in Egypt through internal and external factors, in particular through incorporating the Egyptian market to th world capitalist system are taken into account. The historically specific social structure of Egypt which is characterized by a direct relationship between state and peasants is also discussed in this chapter. It is worthwhile to point out that the political reaction of Egyptian peasants is an inevitable consequence of intensive economic explotation (superexploitation) and the over-centralization of power.

Chapters from three to five present the three case studies taking into consideration the hypothesis that the Egyptian Fallahin are participants of the social, revolutionary movement which is part of the societal one — inasmuchas they see that their own objectives and interests are represented.

The third and the forth chapters introduce two case studies which primarily put forward the national, anti-colonial movemement in which the peasants participated actively. Case one deals with *Arabi-movement in 1881/82* and case two with the Zaglul-revolution of 1919. Participation of peasants is here described; their interests in these movements are also defind.

Chapter 5 (case study 3) investigates empirically Kamsis-

Peasantry Movements in Egypt :

Three Case Studies to Analyse The Participation Of the Egyptian Peasants In The National And Social Movements.

by

Dr. Ahmed Magdi Hegazi (*)

Aim of the Study

This study understands itself as a contribution to the main stream of researching political actions of peasants with special refrence to Egypt.

Contrary to the «passivity»-strategy, adopted by numerous peasant-theorists, as an instrument in the hands of peasants to defend their subsistance-production, the present study underlines the active political role of peasants under certain precondntions and specific societal circumstances.

This elementary hypothesis has been the underlying basis of our study. Three different examples have helped us in analysing and describing the the political potence of the Egyptian peasants during the 19th and 20th centuries. These three case-studies which elucidate the political reaction of Egyptian peasants, attest their capability in articulating their interests; they are able to verbalize their aims and social interests and organize their movement (case study 3).

Content :

The first chapter outlines various theoretical approaches in relation to the social position of peasants concerning conflict-be-

* National Center for Social and Criminological Research, Cairo.

Analysis», **Comparative Studies in Society and History**, vol. 16, 1974.

(39) Zayed, A. (1981), Al-Bina Al-Siyasi Fi Al-Rif Al-Masri (Political Structure in Rural Egypt), Dar Al-Maarif, Cairo.

(40) Zieman and Lanzendorfer (1977), «The State in Peripheral Societies», **Social Register**, 1977.

(29) Nimtz, A. H. Jr. (1980), **Islam and Politics in East Africa** University of Minnesota Press.

(30) Ramadan, A. (1983), **Al-Ikhwan Al-Mclsimon Wa Al-Tanzim Al-Siri** (Muslem Brothers and Secret Organizations), Rose Al-Yosif, Cairo.

(31) Al-Saiid, R. (1977), **Hassan Al-Bana**, Maktabit Madboli, Cairo .

(32) Saul, J. (1974), «The State in Post-Colonial Societies». **Social Register**, 1974.

(33) Springborg, R. (1975), «Patterns of Association in the Egyptian Political Elite», in : G. Lenczowski (ed.) **Political Elites in the Middle East**, American Enterprise Institute, Washington D. C..

(34) Springborg, R. (1979), Sayed Bey Marei and Political clientelism in Egypt», **Comparative Political Studies** Vol. 12, No. 3, pp. 259-288.

(35) Stauth, G. (1983), Popular Cultures and State Ideologies An Outline for Research», **Bielefeld Papers on Cairo**, Paper No. 1, Sociology of Development Research Center, University of Bielefeld, West Germany.

(36) Turner, B. S. (1974), **Weber and Islam : A Critical Study**, Routledge and Kegan Paul, London.

(37) Waardenburg, J. (1978) «Official and Popular Religion in Islam», **Social Compass**, Vol .XXV.

(38) Wallerstein, I, (1974), «The Rise and Future Demise of the Capitalist World System : Concepts for Comparative

(18) Gibb, H.A.R. (1962), **Studies on the Civilization of Islam,** London.

(19) Gilsenan, M. (1973), **Saints and Sufi in Modern Egypt,** Oxford, the Clarendon Press.

(20) Gilsenan, M. (1982) **Recognizing Islam,** Groom Heim, London.

(21) Hanafi, H. (1980) **El-Turas Wa El-Tajdid** (Tradition and Innovation), El-Maktab El-Arabi Lil-Bahis Wa El-Nashr, Cairo.

(22) Harik, J. (1974) The Political Mobilization of Peasants : A study of An Egyptian Community, India University Press.

(23) Hermassi, E. (1978) «Politics and Culture in the Middle East», **Social Compass,** Vol. XXV. Nos. 3-4.

(24) Hussein, T., **Ali Wa Banoh** (Ali and his sons), Dar Al-Maarif, Cairo, 1980.

(25) Lutfi Al-Sayyed, A. (1968) **Egypt and Cromer,** London.

(26) Mardin, S. (1968) «Power, Civil Society and Culture in the Ottoman Empire», **Comparative Studies in Society and History,** Vol. 11.

(27) Moore, C. H. (1974), «Authoritarian Politics, in Unincorporated Society», Comparative Politics, Vol. 6, No. 2, 1974, pp. 193-218.

(28) Mottahedh, R. P. (1980), **Loyality and Leadership in an Early Islamic Society,** Princteon University Press.

(9) Buttner, F. «Political Stability Without Stable Institutions: The Retraditionalization of Egypt's Polity», **Orient**, 19 - 20, pp.53 - 67.

(10) Cantori, L. J. (1981), «Religion and Politics in Egypt», M. Curtis (ed.) **Religion and Politics in the iddle East.**

(11) Dekmejian, R.H. (1981) «The Anatomy of Islamic Revival: Legitimacy Crisis, Ethnic Conflict, and the search for Isla mic Alternatives», in: M. Curtis (ed.) **Religion and** Politics in the Middle East. Westview Press. Boulder, Colorado.

(12) Dunval, R.D. and Freeman, J.R. (1981), «The State and Dependent Capitalism», **International Studies Quarterly**, Vol. 25 No. 1.

(13) The Encyclopaedia of Islam, E. J. Brill and Luzac and Co. Leiden and London, 1960, Vol. 1.

(14) Essa, S. (1977), Introduction to the Arabic Translation of R. Mitchell The Society of Muslim Brotherhood. Maktabit Madboli, Cairo.

(15) Evers, H.D. (1981) «Urban and Rural Subsistence Reproduction : A Theoretical Outline», working paper No. 2, Sociology and Development Research Center, Bielefeld University, West Germany.

(16) Faruki, K.A. (1971) The Evolution of Islamic Constitutional Theory and Practice from 610 to 1926. National Publ. House LTD. Karachi - Dacca.

(17) Frank, A. G. **Crisis in the Third Work**, Heinemann, London 1981.

References

(1) Abdel-Maliq, A. (1968 Egypt : **A Military** Society, New York.

(2) Abdel-Razig. Ali, (1972), 1st published 1925) **Al-Islam wa Isul Al-Hokm** (Islam and the True Foundation of Rule) ed. with introduction by M. Amara, Beirut.

(3) Alavi, H. (1972), «The State in Post-Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh». **New Left Review**, No. 74.

(4) Arkavi. S., (1975), «Egypt : Neo-Patrimonial Elite» in : F. Tachau (ed.) **Political Elites and Political Development in the Middle East**. Schenkman Publishing Company, Cambridge, pp. 69 - 113 .

(5) Baer, G. (1968) «Social Change in Egypt : 1800 - 1914», ni: P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt**. Oxford University Press, London.

(6) Baer, G. (1973) «Basic factors affecting social structure Tensions and Change in Modern Egyptian Society» in: Nilson (ed.) **Society and Political Structure in the Arab World**. Humanities Press, New York.

(7) Binder, L. «Egypt : The Integrative Revolution» in : L. Bye and S. Verba (eds.) **Political Culture and Politica Development**. Princeton University Press, 1965.

(8) Binder, L. (1978). **In a Moment of Enthusiasm : Political Power and the Second Stratum on Egypt**, University of Chicago Press, Chicago and London.

be later used to refer to the distinguished stratum that dominates most of the wealth of the country or at least has a control over its generations and exchange.

(8) The following account would concentrate on the organization of Muslim Brotherhood. The new Islamic groups have their seeds in this organization. Their divergent appearance was a result of the disagreement among the young generation of the Muslem Brothers during the last crisis of the Brotherhood in the sixties.

(9) It should be clear at this point that the instrumentalization of the idea of bay'a here is different from that of the state in that it is formal within the confines of the organization.

(10) We need a study of the process of socialization within the new Islamic organization. Nevertheless, we have reasons to hypothesize that it is offset of the process of socialization within sufi orders.

Notes

(1) This suggests the idea that the confrontation between capitalest world system and late world empires has not yet been solved on the cultural level, though it has been solved on the level of the international division of labour.

(3) It is noteworthy to point out that this type of political be- (T. Huusein. 1980); but few reduce it to the death of Mohamed (A. Abdel-Razig, 1972).

3) It is noteworthy to point out that this type of political behaviour is not formal : bay's is no longer a base of political domination. This type of political behaviour manifests the indirect instrumentalization of popular culture, the survival of empire political culture, to create harmony and stability among state and apparatures.

(4) By «on behalfism» I mean the tendancy to take decision on behalf of others without any delegation of authority and the self image of the powerful man as a representative of people.

(5) Nevertheless, this double face of politics of mediators reflects the dialogue between popular culture and state.

(6) This process works implicitly old indirectly since sufi feeling and values are not taken as formal orientation, they have their influence because they are built in the psychological structure of the actors.

(7) «Second stratum» is a term used by Binder (1981) to refer to the rural middle class in Egypt. The «first stratum» will

-shed rich «first stratum». Other fractions of the middle class, especially the huge number of salarized, found themselves completely deprived of the benefits of the new policies and polity; moreover, their status positions and purchase capacity have dwindled in the face of the growing status of skilled, self-employed workers. The recall of tradition this time in a more extremist form - was and still one of their defence mechanisms of their collapsing status and power. Their militancy ends in an absoulte delegitimizatioon of state as symbolified in the assassination of the head state.

3) Finally, the relation of the two processes of legitimization and delegitimization in different historical periods is affected by the ideology of the state. When state ideology is clear and relativly inclusive the state faces no legitimacy crisis. This was clear during the process of political mobilization in the sixties. Such ideology contained any potential movement of delegitimization. In the seventies this ideology was dissolved and there was no way execpt to go back to what people already have, i.e. Islamic ideology. This was accelerated by the difficult economic situation of the salarized and poor people.

conflict) transfers from the realm of politics to social structure at large. However, the process as a whole is not separated from internal factors

(2) One of those internal factors is class formation and the nature of coalition between state and classes. It is clear from the development of both class formation and politics in Egypt, that crisis of legitimacy reaches its peak when the polarization between classes is widened; and specially when state eco nomic policies deprive the middle class from sharing aconsiderable part in the appropriation of surplus. Before 1952 the economy and political life was dominated by few landowners who constituted 5% of the population. The emerging middle class, which comprises different strategic groups : civil servants, army officers, technocrats, professionals and Ulama, each though of itself as a talented capable group, and at the same time deprived from participating compietelly in economic and social life. From among this class the politics of delegitimization arises, taking different, but overlapping forms. The shifting of the regime through army officers movement was the outcome of this legitimacy crisis. After 1952, and especially in 1960s, class formation was modified through the application of the socialist laws and land reform. The middle class was given a wider political platform and the policies of the state, education policies and the establishmen of the public sector, helped in extending the middle class in number. In this period the regime reached its higest degree of legitimization and politics of delegitimization was reduced to the minimum. But a legitimacy crisis began to arise again when state poloicies had drifted one fraction of the middle class, that of entrepreneurs and technocrates into a distingui-

middle class to deligitimate state domination. But the most interesting observation is that the movement of Islamic revivelism is more successful than the state in manipulating traditions. This difference results from the fact that the movement had solved, or at least eliminated the contradictions between tradition and modernity. In the same time the state claims the establishment of secular modern channels of politics while leaving traditional politics to work on two levels : (1) It governs the internal network of relations in bureaucracy, formal organization and relation between central government and different centers of power; (2) In the state thetoric as transferred into masses through mass media and state information agencies.

However, the relationship between the two forms of politics varies in different historical periods according to some variables that I would mention below :

(1) The changing conditions of the capitalist world system- The proposition that could be developed here is that the politics of delegitimization as represented in the conservative and semi fascist movement developes with the «crisis in the world economy» and declines with the deactivation of this crisis. Islamic militant movement in Egypt, as well as semi fascist organizations started in 1928 with the Great Depression in the West, relatively declined in the fifties and sixties and revived in a more conservative and extremistic fashion in the seventiens. This implies that the scope and intensity of desintegration and conflict among different political groups increase in times of recession and crises in the world economy which reflects itself on the structure of the periphery. The more the different groups recall tradition in their behaviour and political practice, the more this *(desintegration and*

ment of all these rights by ranks and files ends in a **bay'a** to the leader who has to take decision on behalf of them.

Data available on the history of Islamic revivalism movement and the related organizations suggest that their politics are not distinguished from the changes that have taken placae in the **bay'a** procedure as a base oof political domination within the late Islamic empire (s). Thus elucidates that it is of political rather than religious nature. It is a political movement that could use any available means to achieve poolitical aims. This point would clearer later on when we discuss the relation between this type of politics and class formation. The difference between politics of legitimization and politics of delegitimization in the instrumentalization of traditional political culture is a matter of degree and style. However, the process that makes both possible is the same; it is the destruction of popular culture of the masses and its transformation under the economic requisites of world economy The state is trying to contain and adjust modes of destruction of popular culture when it transfers some of its aspects in its ideology and political behaviour, while the Islamic revivalistic movement responds byclining to this tradition and recalls openly its roots. Nevertheless, these internal processes of politics are not separated from some structural aspects which I would mention below.

5. Continuities and Discontinuities

It has become clear from the previous account that the politics of the empire is still working in a periphery of the capitalist world system. Itis used by different groups to defend their own interests ; by the state apparatus to establish and consolidate its own legitimation and by other groups coming mainly from the

used to travel to the most remote villages. In fifteen years he was able to visit two thousand villages, some of them he visited more than once. This wide network of personal relations was a strong base for his leadership and supreme command over the brotherhood. (R. Al-Sa'-id, 1977, pp. 47-48). It is true that the expansion of the organization required the creation of a new communication system which comprised newspapers, magazines, publications and lectures as well as an efficient bureaucratic system (R. Fitchell, 1969, chapters 6 and 7); personal relations and face interaction remained as the most reliable way of communication.

Moreover, relations between different ranks of the organization was based on complete obedience. A new member to the Brotherhood had to give an oath which texts : «I swear by the Great and Supreme God to cling to the call of Muslim Brotherhood and struggle for it; to comply with the conditions of its membership and to complete trust in its leadership and to follow and obey in easy and drab times. I swear by the Almighty God on that and I give oath **(baya)** on it. God be witness on the above statement» (quoted in Al-Sa'id, p. 52). Thereafter this oath is given by a member, he has to be bound completely to the principles and decisions of the Brotherhood and above all he has to be entirely confident in the leadership of the Brotherhood. This is related to the ideology of the Brotherhood which emphasizes **bay'a** as a base for political domination and the complete allegiance to the leadership as a fundamental ground for efficient organization. As Al-Banan himself had assured, the Leader, i.e. the general guide of the Brotherhood, has many rights : he is a father, a professor, a Sheikh and a political leader (Essa, 1977, p. 35). The fulfill-

power. Violence was an integrated part of Moslim Brotherhood polices as it was obvious in the assasination of statesmen. It organized its own militia since 1942 after the first clash with the state whereby the latter arrested som of its active members (Ramadan, 1982). The Islamic Liberation Organization had attempted to overthrow the state in 1974. The Organization of Atonement and Migration had kidnapped and murdered a former Minister of **Awqaf** and Al-Azhar affairs in 1977 (C. J. Cantori, 1981, pp. 83-84); and finally the Jihad Organization is now accused of attempting to overthrow the state and of assisting in the assasination of former president Al-Sadat.

Islamic revivalism movement had its own organizations which are different as well as distinguished from those of the state. Organizations which were set up in the development of the movement were not recognized by the state except in the early years of the Muslim Brotherhood organizations. Inspite of having some differences with the sufi orders, the organizations of the Islamic revivalism movement had nearly succeeded in organizing their members on the same lines of organizing a sufi order (10). In fact, the movement transfers organizational skills from the realm of sufi mystic and popular religion to the realm of suna official religion which was characterised by the lack of organization as mentioned before. From among the organizations of the Islamic movement, the organization of Muslim Brotherhood is the most documented.

The formation of the organization was based on face to face relations. Hasan El-Banan — who ws a member of a sufi order for twenty years — had relied heavily on making personal contacts with people in mosques, work place and coffeeshops. He

Atonement and Migration and the Jihad Organization. All of them were formed in different times of the seventies (8).

The Islamic revivalism movement regards the state in its modern and westernized style of politics as illegitimate. In spite of the discussions of the relations between Islam and modern creeds such as parliamentary democracy, constitutional rule, and socialism, the idea of true and pure Islamic rule seems to be a generalized theme of politics of the movement. Three principles are held to be the base of an Islamic state in the ideology of Muslim Brotherhood :

(1) Koran is the main souorce of legislation; (2) Government must be formed on the principle of shura (consultation); (2) the ruler must be bound by Islamic tradition and the will of the people. (Mitchell, 1969, p. 346). The process through which political domination should be legitimzed, goes as follows : (1) the nomination of a ruler by his predecessor or by one of the people of consultation (Ahl-Al-Shura); (2) the approval of the people of consultation on this; (3) expression of allegiance (Mobay'a) to the ruler by people of consultation on a contractual base in which the ruler (the Caliph) rules through Koran and Sunna and people of consultation give him oath to be loyal to him as far as he rules in the light of the Koran and Sunna a(Ibid., p. 247). This indicates that the leaders of Islamic revivalism aim at restoring the real bay's and law and in which political domination legitimizes itself through the voluntaristic bay'a of the people (9).

But the problem is not as simple as that. As the movement developed, it tended to reckon more and more on using violence as a style of political practice and force as a way of taking over

1. From among different groups that developed politics of delegitimization — including different forms of communist organizations the movement of Islamic revivalism was the strongest.

2. While other organizations failed to break through the higher circles of political practice on the one hand and to circulate their ideas among masses in rural and urban communities on the other hand, the Islamic movement did succeed in widening its activities even under political repression.

3. The Movement of Islamic revivalism developed towards absolute extremism, so it was the movement which clashed with the state in several occasions and expressed explicitly the delegitimization of the state.

4. Finally, if we accept the idea that politics in Egypt is influenced by the dialectics of capitalist world system and world empire, we could conclude that the movement of Islamic revivalism represents the spirit of the remaining tompire politits.

Islamic revivalism movement started in the second half of the nineteenth century as an Islamic nationalistic movement. The works and activities of Al-Afgani and his disciple M. Abdou layed the basis for such a movement. Only after 1928 the movement was developed into a political organization, that was namely the Muslim Brotherhood. This organization had burgeoned different militant Islamic organizations which took a much more extremistic stance. They include — among other but lees influential — the Islamic Liberation Organization, the Organization of

residential units) (Binder, 1978, p. 313). But the organizaiton was captured by the «second stratum» (7) and only powerful and trusted persons were allowed to the membership of the high level bodies of the organization. Over nine years (1962-1972) miliitary representation ratio in the General Secretariate of ASU. is 40.7% ; of the twenty-three individuals serving in Higher Executive Committee of ASU. in three selected years (1962-66-68) 13 were military figures while ten were civilians. (S. Arkavi, 1975, pp. 88-89).

Those who monopolize power within the organization engineer both the recruitment of new members to the organization and the elections of its committee. Patrimonial and clientalist relations are functional in both processes. Recruitment of new members is completely a routine work. If members refrain from filling out applications, the task would be done on behalf of them. If they do not pay subscriptions, they would be cut from their salaries or credits (in the villages in the cooperative society). Elections are greatly influenced by familism and **shilllalism.** Powerful candidates and other powerful persons make alliances on an oath that each would guarantee the votes of his village, quarter, or family. Election hustings do not focus on ordinary people, but focus only on taking a world from powerful persons. Zayed, 1981, p. 467 and 484).

4. Politics of Delegitimization

Now we turn to another form of politics which is not state politics, that is the politics of delegitimization of the state. I would intentionally emphasize here on the form of politics that clusterized around the ideas of Islamic revivalism for several reasons :

the politics of capitalist world and the politics of the empire. The history of political organization in Egypt indicates this general trend : the introduction of modern political orgonizations, always with unclear and unspecified ideology, within the same network of political relations that were well established through the only mass organizations Egypt knows, that are sufi organizations. () The result is the failure of any political organization to penetrate into masses and substitute what they already have.

The ormation of political organizations starts always from top and in most cases with personal persuasion. Before 1952 the confilct between the palace, the British and nationalistic big land-owners persuaded each to form their own parties (A. Lutfi-Al-Sayyed, 1968 ; Zayed, 1981) when parties were banned and the new regime thought in forming the Liberation Rally (as a semi single party) it reckoned heavily on personal relations and the free officers have to make tours allover the country to form the regional committees of the Rally from regional notables. This was compatibel with the regimes belief that stabilization of power needs the support of Ahl - Al - Siqa (people of confidence). inspite of the change in the new regimes ideology in 1960 with an emerging attitude to gain the support of Ahl - El - Khibra (people of expertise) as well as peasants and workers who have to constitute 50 % of the elected bodies, in reality the regime «. . . relied on trusted friends from the army and the obliging technocrats» (F. Büttner, 1979, p. 57).

The Arab Socialist Union was supposed to be mass organization. It covered 6.888 Bsic Units (place of work units or

who express it, secures their power and/or interests and prolongs their years in office. Although the expression of loyality is always done on behalf of others, it is individualistic in the sense that it aims at securing personal positions and interests. It seems that this type of political behaviour reflects a general trend of political behaviour which could be called «on behalfism» (4).

(3) It reflects the existence of two languages of politics, the one to be spoken in public or much more accurately it be expressed formally and the pratical language of everyday life. A powerful person in a specific domain is supposed to have what is under him (a company, a syndicate, an organization or an institution, a town, a quarter or even a whole region) in a stable state. So, it becomes his (their) empire or his (their) own state within state. It is expected then the internal relations within the domain of power are different from the external relations with the state. Internal relations aim at keeping the internal strucuture, or more specifically internal distribution of benefits, as stable and unchangeable as possible : while external relations aim at keeping the distribution of power and interests among different domains. Politics of the state in Egypt is clustered around those mediators figures to the extent that they could engineer the stability as well as the unstability of the state.

The relations between different domains of power as well as different domains of economy are still affected by informal traditional relations. The reason behind this lies in the lack of a strong political organization with a clear mass ideology. It is not only the unincorporation and the uninstitutionlization of the Egyptian society that causes the lack of political organization, (Springborg, 1974 nd F. Buttner, 1979) but also the unsolved conflit between

Expression of allegiance takes different forms each specified according to the nature of the relation between the person who expresses it and the head of th state. Sending letters of support to the president; visiting the presidential quarter and signing in the Golden Book, publishing greetings in newspapers and speaking in public meetings are the most famous ways of expressing allegiance. To achieve their functions, all those types of behaviour have to be propagated. Greetings in newspapers go directly to the public, others, such as the content of letters to the president, are always allowed through the State Information Board to be broadcasted by Radio and TV.

Expression of loyality and the continuous renewal of it does not govern only the relation between different levels of power. As R. Springbord pointed out «The functionally bureaucratic **empires** (emphasis added), including the security services, the military and various chiefdoms, provded satrapies in which members of the elite established patronage networks» (Springbord, 1979, p. 261). Moreover, these networks are built in th daily interaction and they constitute a general theme in mass culture.

Having described the process by which the renewal of allegiance is expressed, its functions in legitimizing state should be explicated :

(1) first of all, expression of loyality from the side centers of power injects in the masse the impression that the state is stable and there is no conflicts or dissent among the ruling elite and it kills any rumours on such conflicts. On the whole, it solidifies the power of the president and symbolizes his supreme command over army, police and other organs of the state.

(2) On the other hand, it consolidates the position of those

a mini-system with dependent state. Since then the legitimation of political power in Egypt had gradually developed towards replacing the politics of the empire with the politics of world system. This process was embodied in building modern state apparatus. Modern army, police, bureaucracy, constitution and parliament, decisional authority of government, secular jurisdiction, political parties and local councils had become the modern formats through which state gets its legitimation and continuity.

However, all the modern process of capitalist world system politics had not laid the bases of a social order which legitimizes its political power through consensus. The way the modern formats of politics are built and functioning reflects the continuation of the cultural traditions of the late empires. In this political «domination is based on an external framework of modern polity and politics with an internal mechanism which is inherited from the past; this internal mechanism comprises the resort to coercion in establishing social order and settling political disputes as well as existence of a wide network of personal relations and loyalities similar to those of **bay'a** procedure and sufi organization.

Since power is established, it perpetuates through the renewal of allegiance from the spokesmen of different social groups, heads of rural and urban communities, high officials in bureaucracy, chiefs of the army and police, « religious officials » and spokesmen of the different syndicates. This process of the renewal of allegiance does not only function as a formal expression of the strength of the state, but also as reciprocal symbols that fortify the social positions of those who express it. The renewal of allegiance appears in different occasions : after the election of the president, in national feasts and occasions, after overcoming national and political crisis and sometimes after a «victorious» tour of the president abroad (3).

and towns and villages to take oaths of **murids** who become **brothers** in the order as they gave the oath. Rituals of the order also offer the chance for personal contact and hence the coming in of new members.

In spite of the evolution of «immensely elaborate bureaucratic scheme for the administration of the brotherhood» (Gilsenan, 1972, p. 230) the relations between different ranks of the sufi orders are striken with patrimonialism and clientalism. The, hierarchy of an order is based on the degree of illumination, i.e. to what extent the member had passed through certain stages in the mystical knowledge (Ibid., p. 235). Lower ranks are supposed to follow higher ranks to the extent that fellowship becomes the structural norm of the order, or as Gilsenan described it «a dominant value» (1973, p. 68). The sheikh of the order and any deputy who guides the ceremonies and takes oath is called **Ame** (uncle), a term that implies patriarchical relation. The ranks and files consider themselves as brothers. The relation between brothers and the higher ranks is one of obedience and loyality.

In spite of the solidarity among the members of the order in general, the emergence of cliques on regional base and personal relations is possible. But the conflict between the cliques in one order is not as much as the conflict between the different orders. The very fact that the difference between orders does not exceed minor formalities of rituals and symbols suggests that nothing holds the order's members together except personal and patrimonial relations.

3. Politics of Legitimization

In the first half of the last century M. Ali failed to revive the self containment of Egypt. His ambitions to substitute the then collapsing Ottoman empire by another one ended in having only

denburg, p. 350). The sufi orders found their way easily to the mases because (1) they proved to be more tolerant to the local customs; (2) they were regarded as more egalitarian than clerical Islam» (a.H. Nimtz, Jr. 1980, p. 56).

The sufi orders found a fertile soil in Egypt which had a long history of mystical religion before Islam. Writing about the late nineteenth century, G. Baer pointed out that «... the tariqas constituted the framework of social gathering and played an important role in public vistivals, which served as the main expression of social consiousness of the masses (Paer ,1968, p. 136). In spite of the modernization process and the secularization of state, the sufi orders continued as influental as before; the number of registered sufi orders in Egypt reached in 1964 about 60 orders.

It is not my purpose here to imply the idea that the sufi orders played a role in the opposition of the political domination of the empire, for they have been used as well as by rulers to establish social order, or as Gilsenan writes «their role was structurally that of mediator between military dynasty and people » (M. Gilsenan, 1973, p. 190). I would rather want to describe some organizational aspects of the orders that are still affecting contemporary politics of Egypt.

There is no frmal norm for organizing a sufi order; in other words, there is no specific backage of ideas and principles around which the sufi organization is formed. The general norm seems to be personal influence that affects malleable masses and piety that butress them under the leader of the tariqa. The formation of a Tariqa and the recruitment of as much people as possible depends mostly on the efforts of the Khalifas (deputies of the order sheikh) who move around the poorer quarters of Cairo

this was a practical procedure with the expansion of the Islamic empire (s), but it implies that political domination could be established as legitimate without the general consensus of people. What matters is not the masses of population, but the centers of power who either control state machinery or control people in everyday life. (army officers, high officials, rulers of provinces, big merchants, and Ulama).

Since **bay'a** was taken and consent was established, the ruler did not need to establish a political organization to butress the social structure of the empire. Such organization was not created within the formal religion which confined itself to réligious scholarship and religious preachings. Il is natural in such conditions that any political organizatioon would emerge in popular rather than official religion. This distinction between the two religions is well known in the Islamic world (J. Waardenburg, 1978, p. 319).

Sufi organization are considered as one form of this popular Islam. Although there were some relations between the **Ulama** who represent the official Islam and sufi orders (K.A. Faruki, 1971, p. 79) the sufi orders were considered, and still are by the Ulama as not truely Islamc since «their practices and beliefs were delusions and distractions from the truth at best, and at worst ... downright superstitious and heretical». (M. Gilsenan, 1982, p. 230). However, the sufi orders gained wider popularity especially with the lack of any organizations. It is true that Islamic history knows successive movement of oppositions, but the most organized were the sufi brotherhoods (**Toriq sofoia**) which «absorbed great numbers of people and instructed them religiously. Over against the official, normative Islam of the Ulama ... the Islam of mystics can rightly be held to have been a lived, popular and even alternative Islam» (Waar-

ring authority, but merely as legitimating rights aquired by force, provided that the holder of military power ... recognized the supremacy of the shar'a» (H.A.R. Gibb, 1962, p. 143). As the Egyptian Scholar andpolitical agitator against the restoration of the Caliphate, Ali Abdel-Raziq, put it «there is no doubt that force was always the base of the Caliphate and there was no Caliph, through history, whose name has not been connected, in our mind, with military threat that surrounded him, wiith the coercive force that protected him ... and with swords that defended him (A. Abdel-Raziq, 1972, p. 129)'. With these changes the bay's was not a procedure for the creation of new legitimized rule, but a demonstration of support of an established rules So, it turned to «a sort of homage» (Mottahedeh, p. 51).

2. The second feature was the renewal of bay'a (tadjdid al bay'a) to express continous loyality not only to the ruler but also to his crown prince. This was «an innovation which was introduced into the procedure from the Umayyad period ... whereby the Caliph or the Sultan has resources, during his reign, to a new bay'a in favour of himself or his heir apparent; and this may be repeated twice or more. The ruler resorts to this to establish the loyality of his subjects» (Encyclopaedia of Islam, p. 1114.). This feature is related to the first one in the sense that the more the ruler bases his political domination on coercive force the more he needs to make sure that his subjects are loyal through the renewal of their acclamation.

3. The third change in bay'a procedure was that the ruler needed with the expansion of the empire, not to take bay'a from all his subjects, but only from al-Khassa (the chief dignitares of state and court. Those are supposed to give bay'a on behalf of their clients, subjects or kins. In fact

still affecting the modern politics of world system in Egypt. Two aspects would be emphasized, the base of political domination and the nature of political organization.

The traditional norm around which the legitimation of political domination in Islamic empires was built is the **bay'a**. **Bay'a** is the «act by which a certain number of persons, acting individually or collectively, recognize the authority of another person. Thus the **bay'a** of the Caliph is the act by which one person is proclaimed and recognized as head of the Muslim state» (The Encyclopaedia of Islam, vol. 1, p. 111 3.). In theory, the **bay'a** was a sort of social contract, «an oath of allegiance taken in God's name between the Caliph and any Muslim» (R. P. Mottahedh, 1980, p. 42). But in practice and through the development of Islamic history, this rule was broken and the bay'a was no more a voluntaristic expression of oath.

The Caliphate was a political and religious system. Through had become a secondary function and had shifted from the
had become a secondary function and had shifted from the
Caliph to the religious community (the **ulama**). It was natural that the more the intensity of the political and economic bases of domination, the more the exclusion of its religious bases. However, religion was restored as a formal wider context in which political domination was performed. Regardless of the date in which this change has taken place (2), what is much more important to the present account is the extent to which **bay'a**, as a base of political legitimation, is affected by such a change. Three features could be mentioned in this consideration.

1. The **bay'a** was no longer a voluntaristic delegation of power. It had become a matter of force accompanied by military power. The Caliphate «was no longer regarded as confer-

ture — as represented in the political culture of the late empire (s) — is still affecting forms of politics in Egypt; and how do the dialogue between traditional political culture and state politics change according to the alternating conditions of te capitalist world system and the internal dynamics of social structure.

To achieve this goal I would first describe the base of political domination in the Islamic empires as it is embodied in the bay'a (acclamation or the expression of allegiance) procedure, and the nature of political relations that governed the only political organization that appeared in the confines of these empires, that is sufi organization. Secondly, a description will be delivered of how the bay'a procedure and informal patrimonial relations of sufi organization affect two forms of politics in Egypt, namely the politics of legitimizaton and the politics of delegitimization. Politics of legitimization refers to political behaviour, institutions, organizations and ideologies through which the state «articulates» its domination; while politics of delgetimization refers to political behaviour, organizations and ideologies through which a rebellious stance against the legitimized power is developed.

Finally an analysis of the dialectics of the two forms of jolitics in the different historical periods would be introduced. The variables that might affect this dialectic such as the changing conditions of the capitalist world system, the state ideology and changing nature of the alliance of sate and class.

2. The Roots of Egyptian Politics : Traditional Political Culture

The roots of Egyptian politics are to be perused in the traditional political culture of the successive empires which contained her, among other countries, before the coming in of the modern world system politics. In this section I would try to demonstrate some aspects of the Islamic empires politics which are presumably

ideals and norms but rather through the development of a new framework in which the cultural ambitions af the past are balanced against the requisites of effectiveness in the twentieth century» (E. Hermassi, p. 446). With direct reference to Egypt, an Egyptian scholar pointed out that «the old traditional trust ... is also a part of reality and its psychological segnements The old traditional trust is still, in its ideas, conceptions and ideals, guiding the behaviour of masses in everyday life» (Hanfi, 1980, p. 12). However, it is not a blue print of the past. It takes new forms and manifestations as long as these help in creating an artificial and informal harmony between heterogenous and conflicting sectors of the economy and as long as these are instrumentalized by the state to legitimize its domination.

The process of social change in the periphery creates, inter alia, a dialogue between popular traditional culture and the state. Popular traditional culture, under the threat of its destruction, adjusts itself and transfers into new manifestations. The «state — and economic apparatuses -- in this new stage of development, can only react by means of developing new rituals of legitimation and re-affirmation. These rituals often are aiming to construct new links with the ongoing popular discourses on how to make and how to organize a living.» (G. Stauth, 1983, p. 5). However, these processes do not lead automatically to a complete legitimation of the state. The reaction of «the life world» to state domination and ideology is not only to recogniZe a «territory» — as G. Stauth would argue — but also to use the very popular culture to shake state legitimacy. Taken as a whole, these processes do not indicate merely confrontation and dialogue between state and popular culture, but a confrontation and dialogue between world system economy and a latent empire culture.

This paper would like to find out how popular political cul-

If it is true that the peripherization of a society does not transfer its internal economy into a pure capitalist economy and consequently extends the informal sector of subsistence production to the extent that this latter «determines the structure of economy and society in underdeveloped areas of the periphery of the capitalist world economy (Evers, 1981, p. 7), it is also true that this process of peripherization extends and transfers popular social relations and cultures. It could be hypothesized that the continuation of traditional popular culture, in its old forms and/or new manifestations, stands as a functional requisite for the continuity of integration within world market economy on the one hand, and the internal legitimation of political domination on the other hand. Moreover, its dialectics with state ideologies generate the destabilization and delegitimazation of the dominating state. Let us elaborate this point briefly.

Wallerstein defined the capitalist world system as «a unit with a single division of labour and multiple cultural systems» (Wallerstein, 1974, p. 390). This multiplicity of cultural systems differentiates world system from world empire that is based on a «common political system». (Ibid., p. 390) The dissolution of world empire and its internal division into different sovereignties, instead of one, as a result of its incorporation in the capitalist world system does not lead automatically to an abolition of the cultural tradition of the empire. There is a great possibility of continuation of this tradition in the multiple sovereignties that formed the previous empire, for the world capitalist system leaves a room for cultrual variations and does not impose a uniformity on its structure as a whole (1). This could become clear if we conceive the fact that the new nation-states that were separated from previous empires and kingdoms to become mini-systems in the so-called modern world system have not come into existence «... by simply deplacing the preexisting

The arguments appeared in these works either tend to present configirational gestaltic analysis of political structure or impose a priori ideal typical modern drawn from the history of western societies. Those who emphasize overcentralization of the political system of Egypt consider this characteristic as the one cultural political pattern or «kernel» around which politics is shaped ; while those who use the ideal typical analysis concern with the transformation of the political system from one state to another, i.e. trditional to modern. In both cases the internal dynamics, both diachronically and synchronically, are neglected.

This paper hypothesizes that regardless of the overcentralization of the legitimate political system in Egypt, the dialogue between different political cultures, namely the culture of the state and the traditional mass culture does not create a mechanical replacement of traditional political culture by a modern one. It rather reinforces and fortifies the traditional political culture of the masses. This traditional culture becomes a source of both legitimation and delegitimation of political system.

The importance of the role played by informal traditional popular culture in shaping the dynamics of politics could be considered from another aspect, that of the theory of state in underdeveloped countries. Works that analysed the nature of state in post - colonial, dependent and peripheral societies (Alavi, 1972 ; Zeiman and Lanzendorfer, 1977 ; Frank, 1981) ; the political, economic and ideological role of the sate (Alavi, 1972 ; Sadi, 1974 ; R.D. Duvall and J.R. Freeman, 1981) have neglected the role played by traditional culture in the dynamics of society and politics of the periphery. They take an extremely economistic stand when they reduce the political structure to a process of capital accumulation.

Traditional Political Culture and Forms of Politics in Egypt. (*)

by

Ahmed A. Zayed (**)

I — Introduction : The argument

The political structure of Egypt was, and still is, the focus of many researches and arguments. It is described as overcentralized (Abdel-Malik, 1968 ; Baer, 1973) ; hegemonic in that it aims at creating an integrative revolution in the process of uneven change (Binder, 1965), or it mobilises masses to engender a uniform ideology (I. Harik, 1974); authoritarian in an unincorporated society or in an uninstitutionlized system (C.H. Moore, 1974 ; F. Buttner, 1979); clientalist and patrimonial (R. Springborg 1975, 1979 and Arkavi, 1975).

(*) Earlier versions of this paper were read at the seminar «Mass Culture and Religious and Social Movements» 7-8 July, 1983, and at the «Forschungskolloquium» of the Sociology of Development Research Center, Faculty of Sociology, University of Bielefeld, West Germany. I am thankful for George Stauth and Sami Al-Rabaa for their comments and encouragement. This paper was written during a research stay in Bielefeld financed by Heinrich-Hertz Foundation to which the author is grateful.

(**) Ahmed A. Zayed (Ph. D) is lecturer in Sociology, Dept. of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University.

Egyptian Yearbook of Sociology (*)

Contents

Contributions in Foreign Languages :

(*) Contributions in modern European languages should be adressed to the Editor : Prof. Dr. Mohamed El-Gawhary, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University, Orman, Guiza, Cairo, Egypt.

رقم الايداع / ١٧٣٤ / ٨٤

الترقيم الدلوى ٨ — ٠٢٧٦ — ٠١ — ٩٧٧

دار التضامن للطباعة
٢٢ شارع سامي - ميدان لاظوغلي
القاهرة - تليفون ٣٠٥٥٦

Egyptian Yearbook
of
Sociology

Volume 5 **Oct. 1983.**

Editor : Prof. Dr. Moh. El-Gawhary

Dean of the Faculty of Arts

Cairo University

Dar Al-Maaref.



Egyptian Yearbook of Sociology

editor

Prof. Dr. M. El. Gawhary

Vol. V

Dar Al-Maaref

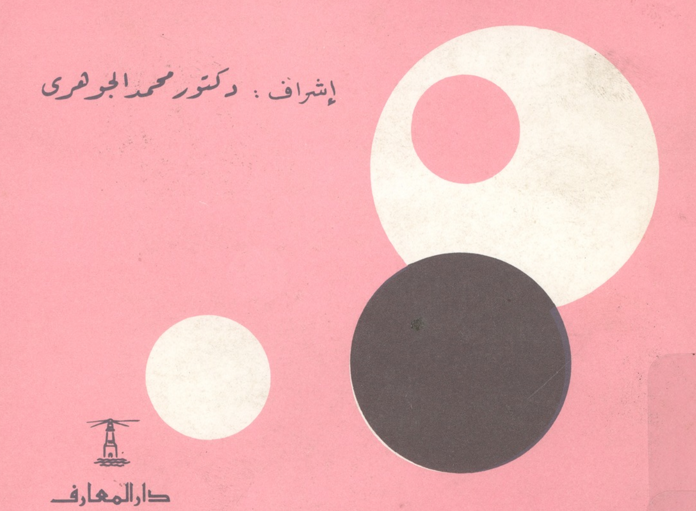
1983



الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد السادس

إشراف : دكتور محمد الجوهرى



دار المعارف

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد السادس		ابريل ١٩٨٤

إشـــراف

دكتور محمد الجوهرى

أستاذ علم الاجتماع

وعميد كلية الآداب ــ جامعة القاهرة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف ـــ ١١١٩ كورنيش النيل ـــ القاهرة ج٠م٠ع٠

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

اشراف : الأســتاذ الدكتور محمد الجوهرى ــ قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

نشرة نصف سنوية تصــدر فى ابريل واكتوبر من كل عام ، وتفتح صــفحاتها لاسهامات المشتغلين بعلم الاجتماع على امتداد الوطن العربى من أجل تطوير رؤية أصيلة لواقعنا الاجتماعى ، والوصــول الى بلورة أفضــل للمشكلات الاجتماعية واسهام علم الاجتماع فى حلها .

العدد السادس : ابريل ١٩٨٤

ترسل البحوث والدراسات والمكاتبات باسم :

الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى : كلية الآداب ــ جامعة القاهرة ــ الجيزة ــ جمهورية مصر العربية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد السادس ابريل ١٩٨٤

محتويات الكتاب

الكلمة الافتتاحية : بقلم الدكتور محمد الجوهرى

القســـم الأول

الدراسات والبحوث

الموضوع — صفحة

***

القســم الثانى

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

***

القسم الثالث



الكلمة الافتتاحية

يصدر هذا العدد السادس من **الكتاب السـنوى لعلم الاجتماع** فى موعده متضمنا عددا من الاسهامات العلمية الجديدة التى يغلب عليها طابع تطبيقى واضح . فأغلبها ، ان لم تكن كلها ، تولى عنايتها الدراسة الواقعية لطائفة من القضايا والمشكلات والموضوعات ، وهى ظاهرة ايجابية طيبة واتجاه محمود ، لا يرجع الفضل الأساسى فيه الى التحرير — بالاختيار — بقدر ما يرجع الى المؤلفين المشاركين فى كتابة مواد العدد ووعيهم المتنامى بأهمية الدراسة التطبيقية للواقع الاجتماعى .

ويهمنى أن أبرز الاسهام الأساسى فى هذا العدد ، والمتمثل فى تقرير بحث سـكان المقابر فى مدينة القاهرة الذى أعده الزميل الدكتور محمود الكردى ، والذى اختص بحيز كبير من صفحات العدد يتناسب فى رأينـا مع أهمية المشكلة التى يتناولها بالبحث . ونرجو أن تشهد الأعداد التالية من الكتاب السـنوى لعلم الاجتماع مزيدا من تقارير مثل هـذه البحوث الاجتماعية الامبيريقية الأصيلة . لأننا نؤمن ايمانا قويا بأن توفر مثل هذه البحوث هو السبيل الأساسى لاثراء معرفتنا بالواقع الاجتماعى الذى نتصدى له بالدراسة ونهتم بالكتابة عنه والتنظير له .

وتأكيدا على صلة القربى بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، والتى نهتم بابرازها والالحاح عليها فى كل مناسبة ، جاء هذا العدد السادس من الكتاب حاويا لعديد من الاسهامات العلمية المقدمة من علوم : الاعلام ، وعلم النفس ، والتاريخ الاجتماعى وغيرها . ولا يفوتنى أن أشير هنا الى ان هذا العدد يزهو على سائر الأعداد ولا شك بالدراسة العميقة التى اختصنا بها الأستاذ الدكتور مصطفى سويف ، والتى لخص فيها باقتدار

« بعض الدروس المستفادة من بحوث تعاطى المخدرات فى مصر » ، ولا عجب فى ذلك فقط ارتبط هذا الموضوع باسم الدكتور سويف ، سواء على المستوى المحلى أو العالمى ، بحيث أصبح هو أقدر من يستطيع أن يقدم لنا مثل هذه الدروس المستفادة .

ويتصل فى هذا العدد الاهتمام الذى بدأناه فى العدد السابق بدراسة وتأمل قضايا علم الاجتماع العربى وأوضاعه ومشكلاته . حيث نقدم اليوم عرضا لدراسة باحث هولندى عن حالة علم الاجتماع فى مصر (ضمن عروض القسم الثانى) ، كما نقدم تقريرا وافيا عن مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، الذى عقد فى الكويت أوائل هذا الشهر ، وتركزت مناقشاته ومداولاته ، كما اهتمت توصياته بمعالجة هموم علم الاجتماع العربى ودوره فى المجتمعات العربية اليوم . ونرجو أن يتصل هذا الاهتمام فى الأعداد القادمة باذن الله ، لأن الكتابة حول هذه الموضوعات تمثل ضمير العلم وأهله ، وتمدهم بالبوصلة اللازمة لتحديد الاتجاهات فترشد من يريد الى الطريق القويم .

وانه ليسعدنا أكبر السعادة ويطمئننا الى أننا نسير على الطريق الصحيح أن يتبنى علماء الاجتماع العرب المشتركون فى ذلك المؤتمر عددا من الدعوات والنداءات والمطالب العلمية والتنظيمية التى طرحت على صفحات هذا الكتاب السنوى فى أعداد سابقة ، وعلى رأسها تبنى المؤتمر الدعوة الى وضع ميثاق علمى أخلاقى لتنظيم مهنة البحث العلمى الاجتماعى فى الوطن العربى ، والتأكيد على تشجيع وتوسيع منافذ النشر العلمى فى علم الاجتماع ، واتصال الدعوات الى المزيد من المؤتمرات القطرية والعربية التى تنظم وتوجه وترعى جهود علماء الاجتماع العرب .

والله يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير

محمد الجوهرى

القســم الأول

سكان المقابر بمدينة القاهرة
دراسة اجتماعية ـ ميدانية (*)

اعـــداد
د. محمود فهمى الكردى
استاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة

مقدمة : فى مشكلة البحث ومنهجه

لولا التحدى الذى صادفه الانسان ـ ولا يزال ـ فى بيئته الطبيعية أو الاجتماعية أو كليهما ، وبغير المعوقات التى لقيها وهو يسعى لتحسين نوعية حياته فى مجتمع من صنعه ؛ لما كان هذا التغير الشامل الذى اكتساب كل مجالات الحياة ودروبها .

غير أن هذا التغير لم يحدث دائما بنفس الدرجة من القوة ، كما أنه لم يسر دوما فى نفس الاتجاه ، فكثير من التغيرات كان سطحيا لم يتجاوز الاطار الشكلى لمسألة التغير ، كما أن بعضها كان جذريا عميقا ينفذ الى المكونات الرئيسية للمجتمع .

ولم تكن المجتمعات مختلفة فى أبنيتها ، ومتفاوتة فى وظائفها فحسب ، وانما ظهرت هذه الاختلافات والتفاوتات أيضا داخل المجتمعات ذاتها وبين انماطها الداخلية ، فالمدينة شديدة الاختلاف عن القرية وكليهما ينأى كثيرا عن

(*) تكون فريق هذا البحث على النحو التالى :
أ. د. محمد الجوهرى ـ د. محمود الكردى ـ د. سعد جمعة ـ د. سامية الخشاب ـ د. نبيل صبحى حنا ـ د. أحمد زايد ـ د. محمد كمال التابعى ـ أ. عبد الله الصادق ـ أ. علـى المكاوى أ. عبد الله لؤلؤ ـ أ. زينب فهمى .

البادية ولا ينحصر هذا الاختلاف فى خصائص نوعية ، وانما ينسحب على جميع الانساق والنظم . ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة اذا ادعينا بأن المدينة ذاتها (أو القرية أو البادية) تشــــهد تفاوتا بين مناطقها وأحيائها : فيزيقيا ، واقتصــــاديا ، واجتماعيا . فأنصبة كــل من الموارد والطاقات متباينة ، والســــكان مختلفون فى أحجامهم ، وكثافتهم ، وخصائصـــهم ، وتركيبهم الاجتماعى ، كما أن أسلوب حياتهم (الذى يظهر من خلال عاداتهم فى الغذاء ، وطرقهم فى الملبس ، وأنماطهم فى المسكن) يبدو شديد التفاوت . ومن هنا انبثقت الأهمية الخاصة لدراسة الأنماط الداخلية للمجتمعات (سواء كانت حضرية ، أو ريفية) حيث أن ما تفرزه من ظواهر يكــون — فى كثير من الأحيان — نسقا كليا خاصا بها تدور دائما فى فلكه للدرجة التى يمكن معها التعرف عليها من خلاله ، بل انه اذا كان علينا اصلاح بعض الخلل الذى يصيب هذه الأنماط المجتمعية فلا نجد أمامنا الا أن نبدأ بتحليل هذا النسق الكلى الى عناصره الأولية حتى نضـــع أيدينا عـــلى موطن الداء ونقترح ما يناسبه من علاجات .

والمجتمع المصرى — كغيره من المجتمعات — متخم بمثل هذه الأنماط الداخلية بمدنه وقراه على حد سواء وبعضها يمثل ثقافة نوعية تكاد تكون مغلقة على أبنائه ، والبعض الآخر لا ينغلق على نفسه بقدر مـــا يتقوقع فيزيقيا — فقط — داخل منطقة ما .

ومن هنا نشأت فكرة دراسة نمط داخلى ينتمى الى هذا النوع الثانى ، وهو ما يمكننا أن طلق عليه تجـــاوزا « **مجتمع المقابر** » حيث اتجهت أعداد كبيرة من البشر صوب المقابر بمدينة القاهرة لتسكنها بشكل دائم ومستقر وتتعامل معها فيزيقيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا مثلما تتعامل تماما مع أى نمط سكنى آخر .

ويفترض أن **ظاهرة سكنى المقابر** قد انبثقت من عملية النمو الحضرى المشوه الذى تتميز به مدينة القاهرة والذى نجم عنه تضخم حضرى زادت حدته بتفاقم مشكلة الاسكان .

ورغم التفسيرات العديدة التى لا تقصر تكوين الظاهرة على هـــذا التضخم الحضرى وحده وانما تضيف اليه بعدا تاريخيا يرى الظاهرة وقد تكونت قبل أن يحدث هذا التضخم ، الا أن الشكل المعاصر للظاهرة على

الأقل هو نتاج طبيعى لما أصاب النمط الحضرى بعامة ، ومدينة القاهرة بخاصة من مشكلات ولعل أبرزها مشكلة الاسكان ، فضلا عن التدهور الحاد الذى أصاب مقومات البيئة الحضرية . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن لجـأ بعض سـكان القاهرة ، فضـلا عن بعض أبناء المناطق الأخرى بمصر (وبخاصة من قرى الدلتا) ، الى سكنى المقابر والاستقرار بها .
وبطبيعة الحـال لم تكن أزمة الاسـكان **وحدها** هى الدافع لهذا التجمع السكانى الكبير ، وانما كانت هناك — اضافة الى ذلك — أمور أخرى مشجعة على ذلك لعل أهمها طبيعة التركيبين : العمرانى ، والمعمارى للمقابر المصرية فهى منطقة تتسم بالامتداد الأفقى المتسع فضلا عما بها من خدمات معيشية ميسرة لاقامة الوافدين اليها ، كما أن التركيب المعمارى للمقابر ذاتها (من حيث تكونها من « حوش » يحتوى على حجرة أو اثنتين ومطبخ ، ودورة مياه أحيانا فضلا عن منطقة الدفن) يشجع ولا شك على الاقامة بها والاستقرار حيث تتوافر أسباب المعيشة ومقوماتها .

ولم يكن كل ذلك كافيا لاختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة اذا كان حجم المشكلة ضئيلا وغير مؤثر . ولكننا عندما نضيف الى كل ما سبق عدد السكان التقريبى الذى يقيم بالمقابر والذى يبلغ حوالى (٩٠٠) ألف نسمة (وفق تقدير محافظة القاهرة عام ١٩٨٠) لألفيناه موضوعا يستحق الدراسة ، ويستأهل البحث .

وقد تحدد **الهدف العام** من اجراء هذه الدراسة فى محاولة وصف نمط من الحياة الاجتماعية والثقافية لجماعات من البشر (هم شريحة من سكان المجتمع) يقطنون منطقة محددة فيزيقيا (هى منطقة المقابر بمدينة القاهرة) ونزعم أنها متميزة ثقافيا ، وذات نسق اقتصادى خاص ، بحيث يساعدنا هذا الوصف على اقتراح تصور أفضل لأوضاع هذه المناطق ، وأحـوال ساكنيها .

وكانت هناك **متغيرات عديدة للدراسة** يمكن أن نجملها فيما يلى :

١ — المسكن : من حيث رؤية ساكنه له ، وكذلك الآخرين ، ونمط الانتفاع به ... الخ .

٢ — العمل والمهنة : سواء كانت خارج منطقة المقابر أو داخلها ونوعية الأعمال فى كل .

٣ ـ الدخـل : وهو ما يترتب على العمل من مصادره المختلفة ، أو مصادر التكسب الأخرى غير العمل .

٤ ـ التعليم : من حيث مستوياته المتفاوتة وعلاقة ذلك بالمتغيرات الثلاثة السـابقة .

٥ ـ نسق القيم : وهو انعكاس طبيعى للتنشئة الاجتماعية سواء بالأسرة أو بالبيئة المحيطة .

٦ ـ الاتجاهات : وذلك بالنسبة لقضايا أساسية كزيادة السكان ، والتعليم ، وتنظيم الأسرة .. الخ .

٧ ـ الثقافة النوعية : فيتساءل : هل أدت كل هذه المتغيرات الى تكوين ثقافة نوعية تميز أبناء المجتمع ؟ .

٨ ـ المشاركة السياسية : ويمثل تلك عنصرا خاضا يتبدى منه درجة انتماء الفرد لمجتمعه ، وللمجتمع الكلى .

٩ ـ الجريمة وصور الانحراف : وهى سمة لصيقة دائما بالحياة بمجتمع المقابر (كما سيبدو فيما بعد) .

١٠ـ الخدمات والمرافق : وهو متغير مقترن على الدوام بالنمط الفيزيقى العام للمجتمع ، وبالنمط المعمارى الخاص بالسكن ، ومدى ارتباط ذلك كله بالاستقرار فى السكن .

... وفى ضوء المتغيرات السابقة يمكننا تصور « مصفوفة » Matrix تضم فى محورها الرأسى هذه المتغيرات ، وتتكرر ثانية على المحور الأفقى . ومن خلال العلاقات التبادلية بين المتغيرات بعضها البعض الآخر يمكننا صياغة مجموعة من **التساؤلات** التى تحاول الدراسة الاجابة عليها ويمكن ايجازها على النحو التالى :

(أ) هل يعتبر الفشل فى توفير فرصة سكن بديلة هو الدافع الوحيد لسكنى المقابر ؟ أم أن هناك أسبابا أخرى تقف وراء ذلك ؟ وهل ترتبط هذه الأسباب بالثقافة الكلية للمجتمع ؟ والى أى مدى تضرب بجذورها فى تاريخ المجتمع المصرى بحيث يمكن تفسير الظاهرة ذاتها من خلال البعد التاريخى ؟ أم أن الظروف المعاصرة للمجتمع هى التى أفرزت مثل هذه الظاهرة ؟ .

(ب) يرتبط التساؤل الثانى بقضية رئيسية محورها : من ذا الذى يسمح بسكنى المقابر (وبخاصة أنها منطقة غير مصرح أصلا بسكناها) أهو « التربى » أم « موظف الجبانات » ؟ هل هو « الغفير » أم « المعلم » ؟ وبصرف النظر عن تحديد هوية الشخص الذى يسمح للأفراد بالسكنى ، فان نمط الاستغلال الذى ينجم عن ذلك هو الأولى بالدراسة والأجدر .

(جـ) هل يمكن تصنيف سكان المقابر الى « فئات اجتماعية » تتباين فى الخصائص التى تميزهم مثل : نوعية المهنة ، وكمية الدخل ، ومستوى التعليم ، كما تتفاوت أيضا فى النمط السكنى ذاته (بالمقابر) وتختلف — من ثم — فى مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ؟ .

(د) الى أى مدى يمكن اعتبار المقابر منطقة معزولة عن المجتمع الكلى (القاهرة) ؟ وهل يؤكد شيوع أنماط الجرائم ، وصور الانحراف السائدة بها هذه العزلة ، ويفسرها ؟ وهل اختلفت أشكال العزلة وتنوعت عبر المراحل التاريخية التى شهدت نمو هذه المناطق واتساعها ؟ .

(هـ) هل يؤثر السكن بالمقابر على تشكيل نسق قيمى خاص يتضمن ثقافة نوعية لها نظرة مغايرة لبعض المفهومات والأفكار (فكرة الموت مثلا) ؟ أم أن الأمر لا يزيد عن أن هناك جماعات من الناس يقطنون نمطا سكنيا مختلفا عما هو مألوف بحيث لا يؤثر ذلك من

قريب أو من بعيد على ما يعتقدون من قيم وأفكار ، وما يمارسون من انماط سلوك .

(و) هل يعد السكن بالمقابر محددا لنوعية المهنة التى يعمل بها الفرد (سواء كانت داخل منطقة المقابر أو خارجها) ؟ وهل يرتبط ذلك بكمية الدخل الذى يحصل عليه ؟ .

لعل هذه التساؤلات وغيرها تكون فيما بينها اطارا كليا شاملا ، فهى ترتبط أساسا بالمتغيرات المحددة سلفا ، وتحاول بالدرجة الأولى تحقيق الهدف العام للدراسة .

وقد يتساءل البعض عن **الاطار المرجعى** الذى تنتمى اليه الدراسة وكيفية تحديده بحيث يتسق مع الأهداف العامة ، والاجراءات المنهجية المقترحة . ان هذه المسألة تحتاج منا الى ضرورة تحديد نوعية الدراسة حتى يكون اختيارنا للاطار المرجعى متسق معها . هى دراسة من النوع « الوصفى التحليلى الشامل » التى لا تركز على ابراز نقطة بعينها والتركيز عليها قدر ما تهتم بتحليل الظاهرة ككل من خلال متغيراتها التى تتكامل فيما بينها فتفرز ظواهر أخرى فرعية تتكون فى ضوء متغيرات فرعية أخرى وهكذا ...

ولعل نموذج التحليل « التاريخى ــ البنائى » يعد اطارا سليما مقبولا يمكن أن نستند اليه فى اجراء الدراسة فالبعد التاريخى لازم وأساسى لتأصيل الظاهرة اذ أنه يكشف عن المراحل التاريخية لنشأتها وما صحبها من ظروف سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ــ ثقافية أدت الى تكريسها (أو التخفيف من حدتها) كما أن هذا الجزء من الاطار يساعد على تحليل الجوانب الحالية للظاهرة حيث أن المتغيرات المكونة لها مرتبطة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التى ينبغى دراستها بشكل مفصل .

ويرتبط التحليل التاريخى أساسا بالبعد البنائى لتكوين الظاهرة حيث يتعرض هذا البعد لدراسة مكوناتها وعناصرها ، كما يعالج التداخل القائم فيما بين هذه المكونات والعناصر بشكل يؤدى الى صنع الظاهرة نفسها .

واذا كان السياق التاريخى — البنائى سيمثل اطارا مرجعيا للدراسة فان ذلك له ما يبرره حيث أنه من الاجحاف أن نفترض أن ظاهرة سكنى المقابر ترجع فقط الى مسألة التضخم الحضرى التى شهدها مجتمعنا منذ فترة ليست بعيدة (حيث بلغت ذروتها خلال عشرين أو ثلاثين سنة مضت) فقد أثر هذا التضخم على مناطق التركز السكانى ، والامتدادات الجديدة للقاهرة على حد سواء بشكل يفوق بكثير تأثيره على مناطق المقابر وزحف السكان لاستيطانها والاقامة بها .

أما هذا الزحف السكانى صوب منطقة مخصصة أصلا لدفن الموتى فله ما يبرره تاريخيا وبنائيا . ولقد حاولت دراسة نشرت فى نطاق هذا البحث عرض وجهتى النظر السائدتين فى هذا الموضوع فالأولى تفسره اعتمادا على فكرة التضخم الحضرى التى ينبغى أن تتناول فى حدود معينة ، أما الثانية فتعالجه استنادا الى السياق الاريخى — البنائى الذى يحاول أن يبرز العوامل الأساسية التى دفعت بعض الناس الى أن يتخذوا من المقابر بيوتا ابتداءا بعوامل الامتداد الجغرافى والتاثير الايكولوجى لمدينة القاهرة ، فضلا عن أهمية دراسة الظروف الاجتماعية — السياسية التى جعلت منطقة « القرافات » جزءا لا يتجزأ من المدينة . كما يلعب الاطار الثقافى دورا حيويا فى تشكيل هذا السياق التاريخى — البنائى فيكفى أن نذكر أنه رغم ما يحيط بمسألة الموت من خوف ، ورهبة ، وقدسية وأمور أخرى تحض عليها الأديان ، وتدعمها القيم الثقافية الموروثة فان الاقامة فى بيوت المقابر قد صارت الآن أمرا عاديا ومقبولا (*) .

وفى حدود علمنا ، وما هو متوافر من دراسات عن الأنماط المعيشية بالمدن — وبخاصة فى الدول المتخلفة — مع ما يرتبط بذلك من ظهور مشكلات حضرية ، يمكننا الاعتقاد بأن ظاهرة سكنى المقابر بهذا الحجم **ظاهرة فريدة**

(*) انظر المقال الذى كتبه أحمد زايد بعنوان « ظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة بين التضخم الحضرى والتحليل التاريخى البنائى » فى **الكتاب السنوى لعلم الاجتماع** . اشراف د. محمد الجوهرى ، العدد الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

فى وجودها ويتميز بها المجتمع المصرى دون سواه . ومن الطبيعى أن تؤدى هذه « الخصوصية » ــ فى الوجود ، والنشأه ، والتأثير ــ الى غموض فى الفهم وصعوبة فى الدراسة فى آن واحد فليست هناك دراسات سابقة يمكننا الاعتماد عليها ، كما انه لا يوجد اطار جاهز يمكننا الاستعانة به فى فهم تلك الظاهرة ، وتحليل عواملها ، وتفسير نتائجها .

واذا كانت مسألة الهجرة الريفية ــ الحضرية يمكن استخدامها فى تفسير التضخم الحضرى الذى تصاب به المدن فانه من العسير أن نعتمد عليها فى تفسير ظاهرة سكنى المقابر بالذات من حيث أنه ــ كما سبق القول ــ لا توجد علاقة بين وجود هذه الظاهرة أصلا والتضخم الحضرى ؛ ومن ثم لا يصير نموذج الهجرة الريفية ــ الحضرية ملائما فى تحليل الظـــاهرة وتفسيرها .

ومن اللافت أن هذه الخصوصية التى تميز الظاهرة ليست خصوصية على المستوى العالمى فقط ، وانما هى بارزة على المستوى المحلى أيضا . فالقاهرة هى المدينة التى نشأت بها هذه الظاهرة أصلا وازداد حجمها بشكل ظاهر للحد الذى بلغت معه نسبة ساكنى المقابر حوالى ثمن سكان القاهرة ككل . أما المدن المصرية الأخرى فهى اما لا يوجد بها أى أثر لهذه الظاهرة ، أو انها موجودة ببعضها بشكل ضعيف للغاية (كمدينة الاسكندرية مثلا) .

ولم يكن التحديد السالف للهدف العام من اجراء هذه الدراسة سوى اشارة سريعة لما نسعى الى تحقيقه . فهو ان كان يتحدد فى محاولة وصف نمط من الحياة الاجتماعية ــ الثقافية لجماعات من البشر يقطنون منطقة المقابر بمدينة القاهرة وتوضيح عوامله وتبيان آثاره ؛ فانه يمكن أن يرى تفصيلا فى ضوء **أغراض فرعية** نحاول ايجازها على النحو التالى :

١ ــ تحليل الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الظاهرة :

وترتبط هذه الأسباب أو الدوافع بالأوضاع التى أفرزت هذه الظاهرة ، وبالظروف التى دعمت وجودها . وفى الحالتين ستعالج الأسباب فى ضـــوء

منظور تتكامل فيه الأبعاد السياسية مع الاقتصادية جنبا الى جنب مع المتغيرات الاجتماعية ــ الثقافية .

٢ ــ التعرف على نمط الحياة الفعلى بمجتمع المقابر :

ونحاول من خلال تحقيق هذا الغرض أن نقترب بقدر ما نستطيع من الحياة الواقعية لسكان المقابر ابتداءا بالتعرف على من يسمح بسكنى المقابر وانتهاءا بالمشكلات التى يتعرض لها المكان أو السكان (الذى يقطنونه) ، ومرورا بخصائصهم النوعية التى نتعرف فى ضوئها على الاطار العام الذى يحدد حياتهم .

٣ ــ الكشف عن وجود ثقافة نوعية تميز المكان ، والسكان :

ويمكن التعرف عليها من افتراض العزلة المكانية لمنطقة المقابر (فهى رغم توسطها المكانى بمدينة القاهرة الا أن ارتباطها بالموت والموتى يفرض عليها مثل هذه العزلة) وكيف يمكن أن تؤدى اليه من وجود أنماط معينة من الفكر والسلوك قد لا توجد بمكان آخر وبصفة عامة فهو افتراض يمكن أن تتحقق الدراسة ــ من خلال أدواتها ــ من مدى صدقه ، وبالتالى كشفه لنوعية مجتمع المقابر .

٤ ــ محاولة وضع تصور يستهدف التصدى لظاهرة سكنى المقابر :

فمن الواجب أن تنتهى اية دراسة اجتماعية ــ ميدانية الى اقتراح سبل العلاج للموضوع الذى يمثل مشكلة للدراسة . ويمكن طرح هذا التصور من خلال بدائل مختلفة تضع فى اعتبارها محورين أساسيين هما : المكان ، والسكان وتتعامل معهما ــ فى كل بديل ــ سعيا وراء التخفيف ــ على الأقل ــ من حدة المشكلة . ومن الطبيعى أن يستند مثل هذا التصور على الكيفية التى يفكر بها السكان أنفسهم فى علاج مشكلاتهم ، كما يعتمد على الأساليب التى تتخذها الدولة حيال ذات المشكلات .

أما **المجالات الرئيسية للدراسة** فيمكننا تحديدها وفق التصنيف التقليدى لها فنراها على النحو التالى :

(ا) مجال جغرافى :

تنتشر المقابر بمدينة القاهرة فى نطاق كبير يمتد من شرق العاصمة الى جنوبها . فهى تبدأ شمالا بمقابر « الخلفاء ، والمجاورين » بالعباسية ، وتنتهى جنوبا بمقابر « الامام الشافعى ، والبساتين » وهى تتخذ محورا مائلا من جهة الجنوب الى جهة الشمال الشرقى .

وبصفة عامة يمكن تصنيف الجبانات القائمة بهذه المنطقة الى مجموعتين : الأولى تقع جهة الشرق ، والثانية تقع جهة الجنوب . كما تنتشر « قرافات » مصر الجديدة جنوب ضاحية مصر الجديدة وغربها ، كما أقيمت خلال السنوات العشر الماضية سلسلة من المقابر الجديدة الواقعة جنوب شرق مدينة نصر . وتكاد تكون هذه المقابر (سواء بمصر الجديدة أو بمدينة نصر) خالية تماما من السكان ، وذلك لبعدها عن العمران .

ولما كان هدف البحث يتحدد فى دراسة أحوال سكان المقابر فقد استبعدت هذه المناطق الأخيرة . وكان من الصعوبة بمكان أن نتناول كل القرافات الواقعة بالنطاق الجغرافى سالف الذكر ، ومن ثم اختارت هيئة البحث فى البداية مناطق معينة قامت بزيارتها استطلاعيا وكانت ست مناطق هى :

- الامام الشافعى
- المجاورين
- قايتباى
- السيدة نفيسة
- الغفير
- باب النصر

وقد تم الاختيار الأولى لهذه المناطق اعتمادا على تمثيل كل واحدة منها لنمط معين من المعيشة بالمقابر ، الا أن الزيارات المتتالية لها (والتى تمت خلال شهرى : نوفمبر ، وديسمبر عام ١٩٨٠) أبانت أن المنطقتين الأخيرتين (قايتباى ، وباب النصر) لا تخرجان كثيرا — فى نمط المعيشة بكليهما — عما لوحظ فى المناطق الأربع الأول ، ومن ثم فقد صرف النظر عنهما ، واقتصرت الدراسة على المناطق الأربع .

(ب) مجال بشرى :

نظرا لمحدودية هذه الدراسة فانها لن تتمكن من القيام باجراء مسح شامل لكل المجال الجغرافى سالف الذكر . ولذا فسوف تسحب عينة ممثلة لكلتا المنطقتين : الشرقية ، والجنوبية وذلك فى حدود مناطق الدراسة الأربع المشار اليها سلفا .

أما وحدة الدراسة فتتحدد فى « الأسرة » بمعناها النووى ، ويمثلها ربها سواء كان الزوج أو الزوجة ، أو الابن الأكبر أو أى شخص آخر يتولى أمرها .

وقد تمت تجربة استمارة الاستبيان (التى سترد تفصيلا بملحق الدراسة) على عينة محدودة من منطقتى : الامام الشافعى ، والمجاورين بلغت حوالى (١٥٠) حالة . وبناء على هذا الاختبار القبلى تم تعديل أداة الدراسة وذلك باعادة صياغة بعض الأسئلة ، وحذف البعض الآخر ، وصياغة مجموعة جديدة ، فضلا عن التحقق من مدى صدق استمارة الاستبيان وثباتها .

وبلغ الحجم الاجمالى للعينة الكلية للدراسة (١٠٠٠) حالة موزعة على المناطق الأربع على النحو التالى :

- الامام الشافعى (٣٦٥) حالة
- السيدة نفيسة (٢٢٥) حالة
- المجاورين (٢٣٠) حالة
- الغفير (١٨٠) حالة

وقد كان المحدد الأساسى لهذه الأعداد هو حجم السكان التقديرى بهذه المناطق ، والتناسب الداخلى فيما بينها بالنظر لاجمالى الحجم المقدر للعينة (١٠٠٠ حالة) .

وأضيفت (٢٠٠) حالة الى المناطق السابقة (بنفس التناسب القائم)

وذلك حتى يتسنى استخراج العدد المطلوب نظراً لعدم تطابق بعض الحالات مع شروط الدراسة ، أو أن استجابات البعض قد تفتقر الى الدقة ، أو لأية أسباب أخرى تتعلق بسلامة بيانات الدراسة .

أما العينة فقد كانت عشوائية فى اختيارها (طالما انطبقت على وحداتها الشروط الرئيسية للدراسة) وقد أمكن سحبها بعد التعرف على جغرافية المنطقة وتحديد النطاق الذى تضمه حيث أن هناك تداخلا شديدا بين « القرافات » والأحياء السكنية العادية المجاورة (وكانت واضحة بشكل لافت بمنطقة الامام الشافعى) وقد استعانت هيئة البحث بالخرائط التى أعدتها ادارة الجبانات بمحافظة القاهرة وكذا بالمسئولين بالادارة ، وبمشرفى الجبانات .

(جـ) مجال زمنى (متضمنا مراحل الدراسة) :

مرت الدراسة بعدة مراحل وكان مقدرا لها فى البداية أن تستغرق عاما كاملا (من شهر نوفمبر عام ١٩٨٠) الا أن بعض الصعوبات التى تعرضت لها ـ وسيرد ذكرها فيما بعد ـ قد أضافت عاما ثانيا لتنتهى الدراسة فى نوفمبر عام ١٩٨٢ . ومن الممكن تقسيم هذه الفترة الى مراحل زمنية نوضح قرين كل منها الانجاز الفعلى الذى تحقق خلالها وذلك على النحو التالى :

١ ـ اعداد تصور نهائى لخطة الدراسة وذلك بعد أن أعد بشكل مبدئى ، ونوقش فى « حلقة المناقشة » Seminar بقسم الاجتماع بجامعة القاهرة حيث طلبت المشوره من المشاركين بالحلقة (سواء كانوا من بين أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بالقسم ، أو من خارجه) وقد استغرقت هذه المرحلة شهر نوفمبر عام ١٩٨٠ .

٢ ـ تشكيل هيئة البحث :

وقد تم تقسيم العمل من خلال تشكيل لجان عمل فرعية وهى لجان : التوثيق ، واعداد أدوات الدراسة ، والاشراف على اعداد الاطارين : النظرى ، والمنهجى ، ومتابعة العمل الميدانى ، وصياغة التقرير النهائى . وقد تشكلت هذه اللجان من جميع أعضاء مجلس القسم

بالاضافة الى أعضاء آخرين من خارجه كان فى ضمهم افادة للدراسة .
ومن الطبيعى أن يتداخل العمل ويتكامل فيما بين هذه اللجان ، الا أن اختصاص كل واحدة بمهمة محددة كان من قبيل تحديد المسئوليات حتى تنجز الدراسة وفق ما قدر لها .

وكان من المنطقى أن تلتقى كل هذه اللجان فى أعمال معينة وأهمها أعداد أدوات الدراسة واختبارها ، ومتابعة العمل الميدانى فذلك يحتاج الى تكثيف الجهود وتجميعها .

وتمت هذه الخطوة وعقدت اللجان بغض اجتماعاتها خلال شهرى : نوفبر ، وديسمبر عام ١٩٨٠ .

٣ ـ القيام بزيارات استطلاعية للمنطقة :

وقد تمت هذه الزيارات بشكل دورى متتابع واشترك فيها كل أعضاء اللجان سالفة الذكر واستغرقت هذه المرحلة شهر ديسمبر عام ١٩٨٠ .

٤ ـ جمع المادة النظرية :

وقد حرصت لجنة التوثيق خلال عملها على تصنيف المادة المتوافرة فى ضوء عناصر مثل : مصادر البيانات (كأن تكون بحوثا امبيريقية أو دراسة نظرية) ، ونوعية البيانات (كتلك المستقاة من كتب التراث التى تتناول تاريخ القاهرة ، وظاهرة الموت فضلا عن الدراسات التى تعالج مسائل النمو الحضرى ، والاسكان .. الخ) وكذلك حدود البيانات (ومن المفترض أن يمتد استخدام البيانات ليشمل أطول فترة زمنية ممكنة) .
وقد استغرقت هذه المرحلة من شهر يناير الى شهر مايو عام ١٩٨١ .

٥ ـ تصميم الأدوات ، وتجربتها ميدانيا واختيار العينة :

وقد تم إعداد « استمارة الاستبيان » ، ونوقشت مسألة استخدام

أسلوب « المناقشة الجماعية » بصفتها أداتين رئيسيتين للدراسة . أما بالنسبة لاستمارة الاستبيان فقد تمت تجربتها ميدانيا بمنطقتين (وهما : الامام الشافعى ، والغفير) وتم تدريب الباحثين على القيام بتنظيم المناقشة الجماعية واجرائها وتقويمها . وأختيرت العينة كما سبق الذكر .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهرى : ديسمبر عام ١٩٨٠ ، يناير عام ١٩٨١ .

٦ ــ تدريب الطلاب على جمع البيانات :

لما كان من الأهداف الضمنية لهذه الدراسة تدريب طلاب قسم الاجتماع على اجراء البحث الميدانى ، فقد تم اختيار مجموعة منهم (بلغت نحو ١٢٠ طالبا وطالبة) ممثلة للفرق الأربع (مع التركيز على الفرقتين الثالثة والرابعة) . وبدأ فى شرح أهداف الدراسة لهم ، واعطائهم محاضرات نظرية حول كيفية التعامل مع مجتمع البحث وجمع البيانات من خلال الاستمارة التى كانت قد أعدت فى صورتها النهائية ووزعت عليهم . وكانت الرغبة الشخصية فى العمل البحثى هى الأساس فى الاختيار بحيث لم يكن هناك اجبار على العمل ، وانما تم بشكل تطوعى تلقائى ، الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى انجاح الدراسة الميدانية .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهر يناير عام ١٩٨١ .

٧ ــ التطبيق النهائى لاستمارة البحث :

فبعد التأكد من كفاية تدريب الطلاب على جمع البيانات بالاستمارة تم تقسيمهم الى مجموعات أربع (يمثل فى كل واحدة طلاب الفرق كلها) وتختص كل مجموعة بمنطقة من مناطق الدراسة الأربع . وتولت هيئة البحث جميعها الاشراف عليهم ومتابعتهم ميدانيا ومكتبيا ، وكانت الاستمارات تراجع اولا بأول .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهرى : يناير ، فبراير ١٩٨١ .

٨ ــ مراجعة الاستمارات ونقلها الى جداول التفريغ :

وقد تمت هذه العملية تمهيدا لتبويبها آليا على الحاسب الآلى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وأعدت خطة اشتملت على الجداول المطلوبة (البسيط منها ، والمركب) ، وبعض المعالجات الاحصائية المقترحة لتحقيق أهداف الدراسة .

وقد استغرقت هذه المرحلة الشهور من مارس الى مايو عام ١٩٨١ .

٩ ــ جدولة البيانات ، واجراء المعالجات الاحصائية :

ورغم أن هذه العملية قد أجريت على الحاسب الآلى كما سبقت الاشارة الا أنها قد استغرقت وقتا طويلا ــ نسبيا ــ حيث تعرضت لعديد من المراجعات والتصحيحات .

وقد استغرقت هذه المرحلة الشهور من يونية الى ديسمبر عام ١٩٨١ .

١٠ــ تحليل البيانات ، وتفسيرها :

وقد قام أعضاء هيئة البحث جميعهم باعادة جدولة البيانات ثانية حتى تكون معدة للتحليل والتفسير .

واستغرقت هذه المرحلة فترة طويلة نسبيا ايضا حيث تمت خلال الشهور من يناير الى مايو عام ١٩٨٢ .

١١ــ كتابة التقرير النهائى للدراسة :

وقد استغرقت هذه المسألة الشهور من يونية الى سبتمبر عام ١٩٨٢ .

١٢ــ طباعة الدراسة فى صورتها النهائية :

وقد تمت هذه المرحلة خلال شهرى : اكتوبر ، ونوفمبر عام ١٩٨٢ .

ومن الطبيعى أن تتكامل المجالات السابقة (الجغرافية ، والبشرية ، والزمنية) كى تنتهى الى انجاز الأهداف الرئيسية للدراسة . غير أن تكاملها

لا يتحقق دون أن يستند الى منهج واضح ومناسب ، وأداة سليمة وملائمة .

أمــا عن **المنهج** فان الدراســة تعتمد فى الأصــل عــلى التحليل « السسيوانثروبولوجى » ، ومن ثم فانها تستند الى الأطر المنهجية الواردة بعلمى : الاجتماع والأنثروبولوجيا . ولما كانت من النوع الاستطلاعى — الوصفى فى الأساس حيث يعتمد على التحليل ، ويستهدف التوصل لنتائج عملية يمكن تضمينها فى سياسة اجتماعية — تخطيطية ؛ فانها بالتالى تستند الى المنهجين : الكمى ، والكيفى معا بحيث يغطى أحدهما جوانب القصور المتضمنة فى الآخر .

وفيما يتعلق **بأدوات البحث** فقد تبلورت فى أداة رئيسية هى : استمارة الاستبيان ، واخرى مساعدة لها ومكملة وهى : المقابلات الجماعية مع سكان مجتمع المقابر .

أما **اســتمارة الاستبيان** فقد مرت بمراحل عديدة — سبقت الاشــارة اليها — حتى صارت صالحة للتطبيق النهائى بمجتمع البحث . وما يهمنا فى هذا الموضع هو الاشارة الى أهم ما احتوته من عناصر وأسئلة . هى استمارة مكونة من تسعة بنود رئيسية تحتوى على ثمانين سؤالا وتمهد لها صفحة غلاف تتضــمن بيانات أولية عن المبحوث ، والباحث ، والمراجع ، وتاريخ اجراء المقابلة ... الخ ، وتختم بصفحة اخرى يدون بها ملاحظات الباحث حول بعض العناصر الجديرة بالملاحظة أثناء المقابلة واهمها : المظهر العام للسكن ودرجة نظافته ، وأثاث المسكن ومحتوياته ، وملابس أفراد الأسرة ، ومدى استجابة المبحوث للأسئلة الواردة بالاستمارة ، وغير ذلك .. [وقد أفادت هذه البيانات بشكل مذهل فى تحليل الجوانب الكيفية التى لم تستطع البنود الكمية الأخرى الواردة بالاستمارة أن تتعرف عليها] .

أما البنود التسعة فيمكن الاشارة اليها بايجاز على النحو التالى :

١ — بيانات اساسية عن المبحوث وأفراد أسرته :

وذلك مثل : الاسم ، والجنس ، والسن ، والديانة ، والصلة برب

الأسرة ، والحالة الزواجية والحالة التعليمية ، والحالة العملية ، والمهنة (فى حالة العمل) ، ومكان العمل ، ومتوسط الدخل الشهرى للأسرة واذا كانت هذه البيانات تتعلق بكل فرد من أفراد الأسرة أو المقيمين معها بصفة دائمة ، فان هناك بيانات أساسية يقتصر توجيهها الى رب الأسرة مثل : القيام بأعمال اخرى بالاضافة الى العمل الأصلى ، وكذلك ما اذا كان يقدم خدمات لزوار « الحوش » أيام المواسم والمناسبات من عدمه .

٢ — بيانات عن الموطن الأصلى ، ومدى الاقامة ، ونمط التوطين : وتشمل الفترة التى انقضت منذ سكناه بالمقابر ، وتحديد بلده الأصلية (أو الحى الذى كان يقطنه قبل استيطانه المقابر) والأبناء الذين أنجبهم بالمنطقة ، والأسباب التى دفعته لسكنى المنطقة ، وكذلك الشخص أو الأشخاص الذين نصحوه بالمجىء الى الجبانات للسكنى بها والاقامة .

٣ — السكن ، ومرافقه :

ويتضمن هذا البند السؤال عن عدد الحجرات القائمة بالحوش وما اذا كان بالمسكن دورة مياه ، أو توصيلة كهرباء ، أو توصيلة مياه ومن أين يحصلون على المياه (ان لم تكن متوافرة) وكذلك السؤال عما اذا كان الساكن قد أجرى بعض التعديلات على سكنه منذ أقام به (مثل : بناء سور ، وبناء حجرات ، أو ترميمها ، أو تجهيز دورة مياه ... الخ) وينتهى هذا البند بالاستفسار عن طبيعة العلاقة بين الساكن ، والتربى ، والمقابل المادى — أو الخدمى — الذى يقدمه الأول للثانى نظير السماح له بالاقامة فى الحوش .

٤ — الأمن ، ونمط الجريمة :

ويتناول هذا البند مسائل أساسية مثل : الخوف من الحياة بجوار الأموات وأسبابه المحتملة ومدى اطمئنان الساكن على أبنائه وهو فى

عمله ، وظاهرة السرقة ، والتعدى على الممتلكات والأشخاص ،
وحالات التهديد والابتزاز التى يتعرض لها من السكان والغرباء على حد
سواء وتوقيت حدوثها ، وتحديد شخصيات أولئك الذين يقومون بهذه
الأفعال وابلاغ الشرطة عنهم .. الخ كما يتضمن هذا البند السؤال
عن الظواهر الاجرامية وصور الانحراف الخاصة بمجتمع المقابر مثل :
سرقة الجثث وبيعها (لطلبة كليات الطب) والاتجار بالمخدرات
وتعاطيها ، والدعارة ... الخ وتحديد ما اذا كانت هذه الأفعال تتم
من قبل سكان المقابر أنفسهم ، أو بمساعدتهم ، أو من افراد من خارج
المنطقة . وكذلك السؤال عما اذا كان الساكن يبلغ الشرطة إذا صادفه
فعلا من ذلك ، أو أنه لا يفعل .

٥ ــ أنماط النزاع ، وبناء القوة :

فيتعرض هذا الجزء لأسباب المشكلات التى تحدث بين السكان بعضهم
البعض ، ومن الذى يتدخل لحسم هذه المشكلات ، وتحديد الأفراد
الذين لهم كلمة مسموعة فى المنطقة ومن ثم يمكنهم التأثير فى السكان
ومساعدتهم على حل مشكلاتهم .

٦ ــ قضاء وقت الفراغ ، وشبكة العلاقات القرابية :

ويتضمن هذا البند السؤال عن وجود وقت فراغ أصلا وكيفية تمضيته ،
ووجود أقارب للمبحوثين يسكنون الجبانات ودرجة القرابة ، وتحديد
المدى الزمنى للقائه معهم ، وكذلك وجود أقارب وأصدقاء يسكنون
أحياء أخرى بالقاهرة ، ومدى العلاقة بينهم ، وكذلك تحديد الشخص
الذى يقوم بتوصيل الخطابات التى قد تصل للمبحوث (ساكن المقابر) .

٧ ــ الاتجاهات نحو بعض القضايا :

وقد حددت قضيتان رئيسيتان هما : التعليم ، وتنظيم الأسرة وفى كل
واحدة يسأل المبحوث عن رأيه فى عناصرها ومدى ممارسته لها ،
وتصوره المستقبلى حيالها .

٨ — المشاركة السياسية :

ويستمد هذا الموضوع معناه من عناصر أساسية مثل : الاشتراك فى عضوية الجمعيات بالمنطقة ، وعضوية الأحزاب السياسية ، والترشيح للانتخابات ومدى التأثير فى سيرها ، والادلاء بالصوت الانتخابى ... الخ .

٩ — المشكلات العامة بالمنطقة ، والخدمات المطلوبة :

ويتم التعرف على ذلك عن طريق السؤال عن مدى اتاحة : المدارس بمراحلها المختلفة ، والجمعية الاستهلاكية الغذائية ، والمستوصف ، ومكتب البريد ، فضلا عن المياه ، والاضاءة ، والمجارى ، والسوق ، ونقطة الشرطة ، ... الخ وكذلك تحديد أكثر هذه المشكلات الحاحا بالنسبة للسكان من حيث المعاناة منها . ويشتمل نفس البند على الاستفسار عن أفضل الأساليب التى يراها للتغلب على هذه المشكلات (مع التركيز على مسألتى : المواصلات ، والسوق) .

وكان ابراز رأى المبحوث فى أهم المشكلات التى يعانى منها سكان القاهرة أمرا هاما فى الالمام بمدى تصوره للمشكلات التى يواجهها المجتمع الكلى وليس مجتمعه المحلى فقط .

أما الافتراض الذى إختتم به هذا البند فقد تحدد فى أنه لو أمكن تدبير مسكن آخر بمنطقة بعيدة عن الجبانات فهل يوافق ساكن المقابر على الانتقال اليه . ولم يسأل بطبيعة الحال من أجاب بالايجاب عن أسباب موافقته ، فى حين كانت الأسباب مهمة التحديد فى حالة من أجاب بالنفى .

وأما الأداة الأخرى المساعدة فتتمثل فى **المقابلات الجماعية** التى أجريت أثناء الدراسة للتعرف على اتجاهات السكان نحو كثير من القضايا الحيوية التى ترتبط بمجتمعهم ، وقد ساعد ذلك على بلورة كثير من الموضوعات فى استمارة الاستبيان .

وبناء على ذلك فان **مصادر الدراسة** وبياناتها يمكن رؤيتها فى ضوء مستويات ثلاثة :

الأول : مادة نظرية وتتصل بموضوعات : المدينة ، والتحضر ، والنمو والتضخم الحضريين ، والامتداد العمرانى ، والاسكان والمشكلات التطبيقية المرتبطة بها وبخاصة فى مجتمعات العالم الثالث (وفى مصر بالذات) . فضلا عما توافينا به جغرافية المدن من مسائل ، وما يمدنا به علم الاجتماع الحضرى من موضوعات (وبخاصة الهجرة الريفية — الحضرية ، والتكيف ، والبناء الاجتماعى الحضرى ، وفقراء الحضر ، والأحياء المتخلفة بالمدينة ، والثقافة الحضرية .... الخ) .

كما أن المعلومات التى يمكن استقاؤها من كتب التراث عن تاريخ مدينة القاهرة (وبخاصة ما يتعلق منها بالنمط العمرانى السائد) يعد أمرا بالغ الأهمية فى هذه الدراسة حيث أن افتراضا رئيسيا فيها يذهب الى القول بأن الجبانات بنمطها المعمارى السائد ما هى الا افرازا طبيعيا لنوعية الحياة التى كانت سائدة بالقاهرة فى عصور تاريخية سالفة من النواحى العمرانية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية — الترويحية ، بحيث تتكامل كل هذه النواحى لتنتج الظاهرة وتستمر فى وجودها حتى الآن . وتلتقى المادة النظرية الصرفة — فى هذا المستوى — مع الأخرى المستقاه من بعض البحوث الامبيريقية التى أجريت فى ذات الموضوع . ورغم ندرتها الشديدة الا أنها عظيمة الفائدة فى تحليل الأوضاع الراهنة لظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة (*) .

الثانى : الاحصاءات سواء الجاهز منها أو الذى يتطلب اعدادا وقد تم تحديد بعض الجهات التى يمكن الاتصال بها واستيفاؤها عن طريقها وذلك مثل :

(*) ولقد تم الاستفادة بهذه المادة فى كتابة المقال السابق الاشارة اليه والذى كتب فى نطاق هذا البحث .

- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

- الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية (فقد أجرت بحوثا عن كثير من أحياء القاهرة) .

- منطقة شئون حى وسط القاهرة ، وحى جنوب القاهرة (حيث تقع مناطق المقابر) .

- الادارة العامة للأملاك .

- الادارة الهندسية للجبانات بمحافظة القاهرة (وهى الجهة المشرفة عمرانيا على هذه المناطق) .

- أقســـام الشرطة بالأحياء التابعة لها المقابر وكذلك نقط الشرطة بمناطق المقابر نفسها) .

الثالث : البيانات التى تجمع من خـــلال استمارة الاســتبيان ، أو المعلومات التى يمكن الحصول عليها من خلال المقابلات الجماعية .

وكان للبحث الميدانى **اجراءات منهجية** ينبغى أن تستوفى بقدر كبير من الدقة والموضوعية حتى تصير البيانات المستقاة منه على نفس المستوى .

ويمكن تحديد هذه الاجراءات وفق ترتيبها المنطقى — والذى ســـارت عليه الدراسة — على النحو التالى :

١ — تحديد مشكلة الدراسة :

فقد كان هذا بمثابة الاجراء الأولى والضرورى حيث ساعد ذلك بصيغة رئيسية فى تحديد أهداف الدراسة ، ونوعيتها ، وحدودها ، ومصادرها ، وطبيعة البيانات المطلوبة ... الخ .

٢ — التعرف على مجالات الدراسة :

وهى كما سبقت الاشارة : جغرافية — بشرية — زمنية ويفضل كل

مجال منها فى ضوء المعلومات المتوافرة عنه سواء كان مصدرها بيانات جاهزة ، او الواقع الفعلى لمجتمع الدراسة .

٣ ــ تحديد مناطق الدراســـة :

وقد اســـتلزم ذلك القيام بزيارات ميدانية لعديد من مناطق الجبانات بالقاهرة الى أن تم اختيار مناطق أربع هى : الامام الشافعى ، والسيدة نفيسة ، والمجاورين ، والغفير .

٤ ــ اختيار العينة :

وكانت هناك شروط عدة وراء هذا الاختيار بحيث تراعى جميعها مسألة تمثيل وحدات العينة لمجتمع البحث وتحددت وحدة العينة فى « الأسرة المعيشية » داخل كل حوش بمنطقة الجبانات .

٥ ــ الاتصال بالمسئولين عن منطقة الجبانات :

وكان الهدف من هذه الخطوة تحدد ليس فقط فى الحصول على تصريح رسمى لدراسة المناطق التى تدخل فى دائرة اختصاصهم ، وانما أيضا سعيا وراء توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات عنها .

٦ ــ القيام بزيارات متعددة للمناطق ، والاتصـــال بالقيادات المحلية من الســـكان :

فقد كان ذلك عظيم الفائدة فى التعرف على السكان وقياداتهم [سواء كانت رسمية (مثل : مشرف الجبانات ، والغفير) ، أو غير رسمية (مثل : المعلم ، والتربى)] حيث ساعدنا ذلك فى تحليل سمات المجتمع .

٧ ــ اعداد أدوات الدراسة ، وتجربتها ميدانيا :

وكانت استمارة الاستبيان هى الأداة الرئيسية ، والمقابلات الجماعية هى الأداة المســـاعدة وقد أخضعتا للتجريب على عينة قليلة العدد حتى تختبر مدى صلاحيتها للتطبيق النهائى .

٨ ـ تدريب الباحثين (الطلاب) على جمع البيانات :

فبعد أن أعدت استـمارة الاستبيان فى صـورتها النهائية تم اختيار مجموعات من طلاب قسم الاجتماع وطالباته ـ كما سبقت الاشارة ـ وتعرضـوا لتدريب نظرى ، وآخر ميدانى على اسـتخدام أدوات الدراسـة .

٩ ـ جمع البيانات ، وتبويبها ، وتحليلها ، وتفسيرها .

وقد تمت كل هذه العمليات بهدف الحصول على بيانات على قدر كبير من الصدق والثبات فيما يتعلق بالموضوعات التى تعرضـت أدوات الدراسة للتعرف عليها (واستعين فى ذلك بالحاسب الآلى) .

ومن الطبيعى أن تواجه أية دراسة بمجموعة من الصـعوبات ، بل والمعوقات التى تحد كثيرا من طموحاتها ، وتقلل من فعاليتها ومن ثم فى امكانية الافادة منها . ولم تستثنى دراستنا من هذه القاعدة فقد تعرضت فى كـل مرحلة ـ تقريبا ـ لبعض الصعوبات التى حاولنا قدر الامكان تلافيها والتقليل من تأثيرها .. ومن الأهمية بمكان أن نشير الى أهم هذه **الصعوبات** حتى تحاول الدراسات ـ التى قد تتبعها ـ أن تتجاوزها ، وذلك على النحو التالى :

١ ـ البيانات الأولية عن المنطقة :

فقد مثل هذا العنصر صعوبة مبدئية تجاه هيئة البحث ، فمنذ اللحظة الأولى لاختيار مشكلة الدراسة كان من الواضح أن المجال الجغرافى للبحث غير محدد أصلا فهو متداخل مع المناطق المجاورة ومتشـابك معها . كما أن أعداد السكان ـ وهم الذين يمثلون المجال البشرى ـ غير محددة بدقة ، فضلا عما يحيط المنطقة أصلا من غموض وسرية منبعهما أن السكن بها غير مشروع فى الأصـل يضاف اليه استغلال المكان فى ممارسة صنوف مختلفة من الجريمة وصور الانحراف .. وقد شكلت كل هذه الأسباب وغيرها عوامل ساعدت على مجهولية المنطقة حتى بالنسبة للمسئولين عنها حيث لم تتوافر لديهم أية بيانات دقيقة

عن أى مظهر من مظاهر الحياة بها . فالسكان ، والمساكن ، والخدمات ، والمرافق والمشكلات التى تكتنف كل ذلك ... مسائل غير معلومة . وقد يرجع السبب فى ذلك أيضا الى أن المنطقة لم تتعرض — فى حدود علمنا — قبل ذلك لأية أنواع من البحوث الجماعية التى تستهدف لفت النظر الى الحجم المميز لهذه الظاهرة .

٢ — تحديد المناطق :

وكانت هذه الناحية تمثل صعوبة اجرائية فى الأساس حيث أن حصر المناطق جميعا قد تم اعتمادا على القدر الضئيل من المعلومات ، والجهد الكبير من الزيارات الميدانية المكثفة للمنطقة . وباتت بعد ذلك عملية تحديد المناطق التى ستجرى بها الدراسة بحيث يحدوها الشرط الضرورى والتقليدى لذلك ألا وهو تمثيل مناطق المقابر بمدينة القاهرة ككل بقدر الامكان . واستلزم الأمر القيام بزيارات عديدة لكثير من المناطق حتى نقف على النمط المعيشى المميز لكل كى لا نقع فى خطأ تكرار المناطق المتشابهة واهمال الأخرى المختلفة والمتباينة . وانتهى اختيارنا الى المناطق الأربع سالفة الذكر .

٣ — سحب العينة :

وقد ووجهت هذه المسألة بالصعوبة الأصلية المتمثلة فى الضعف الشديد ، والنقص الواضح فى البيانات المتعلقة بالمنطقة فسكانها غير معلومين بدقة ، كما أن النطاق المكانى للأحواش غير محدد ويتعرض لكثير من التداخل مع الأحياء السكنية المجاورة (مثل : الامام الشافعى ، والسيدة نفيسة) الأمر الذى صارت معه محاولة تطبيق القواعد الأصيلة والمعمول بها فى سحب العينات مسألة بالغة الصعوبة ان لم تكن مستحيلة . وقد أمكن التغلب على هذه الصعوبة عن طريق سحب عينة عشوائية غير منتظمة من سكان المقابر (بغض النظر عن الاعتماد على ترتيب معين للمساكن أو الأسماء تسحب من خلاله العينة) . ورغم ما ارتبط بهذا الأسلوب من الوقوع فى خطأ الصدفة حينا ، وفى خطأ التحيز

احيانا أخرى الا أننا حاولنا التغلب قدر الامكان على هذين النوعين من الأخطاء وغيرهما عن طريق زيادة عدد مفردات العينة وبخاصة فى المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة .

٤ ـــ تدريب الباحثين :

فكلما سبقت الاشـــارة لم يكن هؤلاء الباحثون سوى طلبة وطالبات قسم الاجتماع بجامعة القاهرة حيث كان من الأهداف الضمنية لهذه الدراسة تدريب هؤلاء الطلبة على أجراء البحوث الاجتماعية حتى لا يكون اعدادهم فى فترة الدراسة نظريا صرفا ، وانما يمثل ارتباطهم بالمجتمع ومعرفتهم الوثيقة بأنماط المعيشة به ، والتصاقهم بمشكلاته هدفا أساسيا لا يقل أهمية عن التلقين الدراسي . وكانت الصـــعوبة فى تدريبهم متمثلة فى كونهم لم يعدوا أصلا بصفتهم باحثين ميدانيين ، فضلا عن أنهم جميعا لم يمارسوا قبل ذلك إى عمل ميدانى . غير أن تدريبهم المستمر ـــ نظريا وميدانيا ـــ قد خفف كثيرا من وطأة هـــذه الصعوبة فضلا عن الاستفادة الكبرى التى تحققت لهم .

٥ ـــ الاتصال بالأهالى من السكان :

فقد كانت الدراسة فى مسيس الحاجة لكسب ثقة الأهالى من السكان حيث أن هناك « تخوفا مبدئيا » من الغريب الذى يزور المنطقة لعديد من الأسباب التى ذكرت فيما سبق . وقد أمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق عقد الزيارات المتكررة والمستمرة للمنطقة ، واصطحاب بعض المسئولين من المحافظة حيث قاموا بعملية التعارف الضرورية بين أعضاء هيئة البحث وبعض الأفراد ذوى التأثير والنفوذ على السكان (مثل : المعلم والتربى) فهؤلاء كانوا بمثابة « المفتاح » الذى من خلاله يمكن الوصول الى السكان وكسب ثقتهم .

وكان تشكل فريق الباحثين الميدانين من مجموعات من الطلبة ، والطالبات معا مؤثراً الى حد بعيد فى الاتصـــال بالأهالى حيث كان لوجود الطالبات

فعالية كثيرة على اجراء الدراسة وفق توقيتها المحدد ، وبأكبر قدر ممكن من الصدق والموضوعية .

٦ـ جمع البيانات :

لعل فى تذليل كل الصعوبات السالفة محاولة لتقليل العقبات التى تظهر فى مرحلة جمع البيانات (فهى تمثل الخطوة الحيوية فى الدراسة) . وحتى تنتظم هذه العملية أعد جدول زمنى يمكن من خلاله جمع البيانات من مناطق الدراسة الأربع بشكل متزامن . وكانت المتابعة تتم بصورة يومية سواء بالنسبة لعملية جمع البيانات ميدانيا ، أو مراجعة استمارات الاستبيان وذلك حتى نضمن درجة من الصدق والثبات المطلوبين .

وكانت اضافة مائتى استمارة استبيان الى اجمالى مفردات العينة « البالغة ألفا) عملية نحاول بها الوصول الى العينة الصافية بعد حذف الاستمارات غير الدقيقة ، أو غير **الكاملة** » .

٧ـ تحليل البيانات ، وتفسيرها :

فقد أمدتنا نتائج الاستبيان بنوعين من البيانات : الأول كمى أمكن استيفاؤه من خلال بنود الأسئلة التى تتعلق بالعناصر الكمية فى الدراسة (وهى الأسئلة جميعا عدا التى تطلب ابراز رأى المبحوث بشكل مفتوح ، أى التى لا تحتوى على احتمالات اجابة) ، والثانى كيفى وقد أوردناه من خلال الصفحة الأخيرة باستمارة الاستبيان التى يدون بها الباحث ملاحظاته عن كل ما يتعلق بالمبحوث ، والمكان الذى تجرى به المقابلة . ومن خلال الجانبين يتم تحليل البيانات ، وتفسيرها .

وينقسم هذا الجزء الذى نعرض فيه للبيانات الميدانية الى أربعة أقسام تكتمل بخاتمة تناقش الأفكار الرئيسية التى انتهت اليها الدراسة :

- ويسعى **القسم الأول** للتعرف على الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر وذلك اعتمادا على تحليل من واقع الدراسة الميدانية . ونحدد هذه الدوافع فى : الهجرة من الريف الى المدن وسكنى المقابر بالقاهرة ،

والاكتظاظ السكنى بأحياء القاهرة ومشكلات الاسكان ، والبطالة التى يتسم بها الوافدون مع وجود أنماط معينة للعمل بالمقابر ، فضلا عن ضآلة متوسط الدخل وتدنى مستويات الحياة ، كذلك تمثل المقابر كمكان للاختباء وممارسة بعض صنوف الجريمة وصور الانحراف دوافع لانتقال نوعية خاصة من السكان اليها .

— ويتناول **القسم الثانى** نمط الحياة الفعلى لسكان المقابر فنتساءل فى بدايته عمن ذا الذى يسمح بسكنى المقابر ، ونعرض — من خلال بيانات الدراسة الميدانية — للتركيب العمرى ، والأحوال : الزواجية ، والتعليمية للسكان ، فضلا عن تحديد المهن ومستويات الدخول ، ثم نتعرف على المسكن والتعديلات التى أضيفت اليه ، ونتناول نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بين السكان ، وننهى هذا الفصل بمعالجة مسألة « الخوف » من الحياة بجوار الموتى .

— أما القسم **الثالث** فيتعرف على المشكلات الحقيقية التى يعانى منها سكان المقابر وذلك من خلال بعض النقاط مثل : المقابر كمنط للسكن ومدى ملاءمته لساكنيه ، والمشكلات المرتبطة بالمنطقة عموما ، والأخرى الخاصة بسكنى المقابر كنموذج نوعى للمناطق المتخلفة بالمدن ، وكذلك التعرف على تباين نوعية المشكلات ودرجة الحاحها طبقا لأجيال السكان المتعاقبة بالمنطقة ، ثم نحدد فى النهاية العلاقة بين سكنى المقابر ومستوى تطلعات سكانها من خلال بعض الاتجاهات .

— ويناقش **القسم الرابع** والأخير البدائل المختلفة المطروحة وتسبق بطرح الأساليب التى يفكر بمقتضاها السكان فى علاج مشكلاتهم وكذلك الدولة. ثم نحدد تلك البدائل فى ثلاثة : الأول يتحدد فى الابقاء فيزيقيا على المنطقة مع ادخال التحسينات اليها ، والثانى يرى من خلال نقل المقابر الى منطقة أخرى واعادة تخطيط المنطقة جذريا وبناء مساكن جديدة ، أما الثالث فيتصور فى ضوء تحريك السكان الى مناطق اسكان جديدة مع الابقاء على هذه الأحياء كمنطقة مقابر فقط .

القسم الأول

الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر :

تحليل من واقع الدراسة الميدانية

تعد « سكنى المقابر » واحدة من أبرز الظواهر اللافتة بالمجتمع المصرى بعامة ، وبمدينة القاهرة بخاصة . ولم تنشأ هذه الظاهرة بطبيعة الحال بين عشية وضحاها ، وانما كان وراء تكونها تاريخ طويل وممتد ، فهى تضرب بجذورها الى أعماق بعيدة تحكى قصة المجتمع المصرى بأكمله . ولم يفد بعض أبناء المجتمع للسكنى بهذه المناطق جزافا ، أو من قبيل الصدفة ؛ وانما كانت هناك أسباب عديدة ، ودوافع شتى تقف وراء نزوح جماعات من السكان من مناطق مختلفة من المجتمع — ريفية كانت أو حضرية — الى مناطق المقابر للسكنى بها والاستقرار .

ورغم أن دراستنا التى أجريت تتناول « دراسة حالة » مدينة القاهرة من حيث الظاهرة ، الا أن المتتبع لتكونها ، والدارس لنشأتها يلقاها ذات حجم متميز وواضح بالعاصمة اذا ما قورنت بعداها من المدن الأخرى ، أو القرى . ومن ثم فانه — مع شيء من التحفظ — يمكن القول مبدئيا بأن الأسباب أو الدوافع ، وكذا الآثار أو النتائج تكاد تتشابه بخصوص هذه الظاهرة فى كل مدن مصر ، الأمر الذى يتيح فرصة أكبر لتعميم نتائج هـــذه الدراســـة .

وفى حدود التصور النظرى السابق ، واعتمادا على الدراسة الميدانية التى أجريت يمكن بسهولة استكشاف الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر . فهى تبدأ بموجات هجرة متلاحقة من النمط الريفى الى القاهرة تبحث بطبيعة الحال عن مأوى لها فلا تجد سوى المقابر تضمهم سكنا ويشجعهم على ذلك أحيانا وجود أقارب لهم هناك . كما أن الاكتظاظ السكنى ذاته بمدينة القاهرة مع ما يشمله من مشكلات (لعل أهمها المساكن الآيلة للسقوط ، والأخرى التى انهارت بالفعل) يعد أمرا دافعا لسكنى المقابر . أما البطالة سواء بالنمط الريفى أو الحضرى فتشكل هى الأخرى حافزا للبحث عن أى عمل فى أى مكان حتى وان كان ذلك هو المقابر . ومن الطبيعى أن تتصدر الدوافع السابقة ضآلة متوسط الدخل ، وتدنى مستوى الحياة مع عدم وجود فرصة سكن بديل . كما تشكل الجريمة وصور الانحراف الأخرى مغريا وراء الاختفاء

فى هذه المناطق وبخاصـــة أن نمطها الفيزيقى يسمح بذلك كما أن التركيب الاجتماعى لســكانه يعضد ذلك ويســانده .

وفيما يلى سوف نشرح بشىء من التفصيل هذه الدوافع الخمســة بشىء من الاستفاضة :

اولا : الهجرة من الريف الى المدن ، وسكنى المقابر بالقاهرة :

الهجرة الريفية — الحضرية ظاهرة واضحة ، وملموسة فى مجتمعات العالم الثالث عموما ، وفى تلك التى تمر بمرحلة انتقالية (من نمط زراعى تقليدى الى آخر صناعى حديث) خصوصا . ولم تخرج مصر عن حدود هذه الظاهرة بل هى نموذج مثالى بالنسبة لها ، وذلك رغم ذاتية الأسباب ، وخصوصية النتائج .

ويتخذ هذا النمط من الهجرة اتجاهات مختلفة (وان التقت جميعا فى أنها تشكل حركة السكان من الريف الى المدن) ، فلا ريب أن تحرك السكان من قرى محافظة ما بمصر الى مدنها (الكائنة بذات المحافظة) لأمر يختلف الى حد بعيد عن حركتهم من نفس القرى الى مدن محافظة اخرى ، ومن الطبيعى أن يتغير الموقف تماما اذا كان مقصد أولئك السكان هو القاهرة . غير أن القاهرة ذاتها تختلف اختلافا بينا بالنسبة لمناطقها مترامية الأطراف فيمن تستقبله من وافدين اليها . فمن المنطقى — نظريا على الأقل — أن يتسق هدف المهاجر من هجرته ، مع المكان (أو الحى) الذى يختار للاقامة به والاستقرار . فمن كان يستهدف مثلا الهجرة الى القاهرة باحثا عن عمل صناعى ، غالبا ما يقع اختياره على مناطق تتميز بهذا النشاط فيجد مأربه فى شبرا الخيمة ، أو حلوان على سبيل المثال . ومن الطبيعى أن يبحث المهاجر له عن سكن فى ذات المنطقة بحيث تكون أقرب ما يمكن الى مكان عمله .

أما من كان مقصده العمل فى قطاع الخدمات (حيث لا تتيح له مؤهلاته ، أو خبراته العمل فى غير ذلك) فهو باحث بلا شك عن مكان بأحياء وسط المدينة (باب الشعرية مثلا) أو أطرافها (كمناطق البناء بمدينة نصر) . وفى كل الأحوال فان مجال عمله هو المحدد دائما لنطاق سكنه ، وليس العكس .

ومن الخطأ أن نتصور أن المهاجر دائما ما يفد الى عمل محدد سلفا ، ومنطقة سكن معروفة مسبقا — فهذا لا يحدث الا اذا كانت الهجرة مخططة — ذلك أن موجات متلاحقة تنزح دائما وبشكل غير منظم (سواء من قبل الأفراد ، أو الدولة) تاركة الريف ومتجهة صوب القاهرة (أو غيرها) .

ولا ريب أن وجود أقارب للمهاجر سبقوه الى محل الهجرة الجديدة (القاهرة مثلا) يعد أمرا مشجعا بل ومحفزا فى كثير من الأحيان للتفكير فى الهجرة أصلا واتخاذ قرار بخصوصها . فهؤلاء الأقارب يعدون — فى نظر هؤلاء — نموذجا حيا ومعيارا للنجاح فى الهجرة (أو الفشل فيها) ذلك فوق ما يتيحه وجود الأقارب من تقديم تسهيلات كبيرة لذويهم (المهاجرون الجدد) وبخاصة فى المراحل الأولى للهجرة وذلك مثل : الاقامة معهم فى نفس المسكن ، ومساعدتهم فى البحث عن عمل ملائم ، وتزويدهم بما يحتاجون من غذاء ونقود .

وكان المهاجرون الى منطقة المقابر بالقاهرة يندرجون ضمن هذه الفئة فمعظمهم غير مؤهل أصلا للقيام بعمل محدد (اذ كان عملهم الأصلى مرتبطا بالنشاط الزراعى) ولم يعدوا بعد لممارسة أى عمل آخر . ومن الطبيعى أن تتفاوت مناطق المقابر ذاتها من حيث نسبة استقبالها للمهاجرين سواء كانوا ينتمون الى أصول ريفية ، أو كانوا نازحين من مناطق أخرى حضرية (من القاهرة ، أو غيرها) .

وقد دلت نتائج الدراسة فى هذا الشأن [أسر جدول رقم (١) بالملحق (٢)] أن منطقة « الغفير » مثلا قد استحوذت على نسبة لافتة من المهاجرين مباشرة من الريف اذا ما قورنت بمثيلاتها فى المناطق الثلاث الأخرى مجال الدراسة . فقد بلغت تلك النسبة حوالى ٢٨٪ (من وافدى قرى الوجهين البحرى والقبلى) بينما كان حوالى ٣٧٪ من سكان منطقة الغفير يسكنون فى حى آخر بمدينة القاهرة أما بقية النسبة وتبلغ حوالى ٣٥٪ فتمثل من هم أصلا من سكان الحى .

وبتحليل هذه المؤشرات اتضح أن الدافع لوفود سكان جدد الى هذه المنطقة بالذات يتحدد فى وجود أقارب لهم بهذه المنطقة من قبل ؛ الأمر الذى يشجعهم على اتخاذ قرار الهجرة والنزوح مباشرة الى هـــذه المنطقة . أما المناطق الأخرى فلم يكن هذا المتغير بها واضحا ؛ ومن ثم كان موطن السكن السابق على الانتقال لمنطقة المقابر لا يخرج كثيرا عن المنطقة ذاتها ، أو حى آخر بمدينة القاهرة .

ثانيا : الاكتظاظ السكنى بالقاهرة ، ومشكلات الاسكان :

رغم أن الهجرة من الريف تمثل عاملا أساسيا فى التضخم السكانى بالقاهرة عموما (ومن ضمنها مناطق المقابر) ؛ الا أن النسبة الغالبة من سكان المقابر اما تكون قد وفدت أصلا من أحياء أخرى بالقاهرة ذاتها ، أو تكون من نتاج النمو الطبيعى لســـكان المنطقة (أى من أبناء المنطقة نفسها) . ولنا أن نتساءل : ما هو الدافع لانتقال جماعات من السكان من منطقة الى أخرى داخل نفس المدينة ؟ هناك فى الواقع أسباب عديدة تبرز فى مقدمتها مسألة « السكن » ، فهذا الانتقال أو التحرك من منطقة الى أخرى لا يخرج عن كونه تغيرا لمحل السكن الذى قد يكون غير ملائم (من ناحية ضيقه وزيادة عدد أفراد الأسرة) ، أو أن يكون مرتفع من حيث قيمته الايجارية ، أو أن يكون آيلا للسقوط ، أو قد تهدم بالفعل . . لواحد من هذه الأسباب — أو بعضها ، أو جميعها — يتخذ الفرد (أو الأسرة) قرارا بالانتقال لمسكن آخر .

أما اذا تحدد الاختيار بالسكنى بمنطقة المقابر ، فلابد أن يكون وراء ذلك مجموعة من الاعتبارات والظروف الذى دعته الى هذا الاختيار . وأهم هذه الاعتبارات ما هو ملاحظ من تضخم ســـكانى هائل تعانى منها مدينة القاهرة بعامة ، وبعض أحيائها بخاصة الأمر الذى يجعلها تلفظ ساكنيها خارجها اما بسبب ضيق المسكن على ساكنيه ، أو أنه قد صار غير صالح للسكنى بسبب أيلولته للسقوط أو تهدمه . واذا كان السبب الأول (ضيق المسكن) يتيح للساكن فرصة التفكير للانتقال الى مسكن آخر أكثر ملاءمة (رغم ما يكتنفه ذلك من صعوبات مادية) ، فان السبب الثانى يفاجئه بأنه لابد أن ينتقل خلال ساعات محدودة الى مسكن آخر .

ولعل الزائر العابر للمناطق العتيقة بالقاهرة ــ والتى لم يصبها التجديد الحضرى بعد ــ يلحظ دائما وجود مجموعة من « الخيام » قائمة على طرف من هذه الأحياء (مثل : الخليفة ، والدرب الأحمر ، والجمالية ... الخ) ، وهى تمثل المساكن المؤقتة التى أقامها أصحابها بعد أن لفظتهم مساكنهم التى آلت للسقوط . وهــذا النمط من الاسكان مؤقت بطبيعة الحال ، الأمر الذى يجعل ساكنوه يبحثون بكل الطرق والأساليب عن **أى** مسكن يضمهم . **ولما** كانت امكانيات السكنى مع الأقارب محدودة للغاية اذ أنهم (أى الأقارب) يعانون أصلا من ذات المشكلات تقريبا ، فان الفرد مع أسرته لا يجد أمامه سبيلا سوى ان يتجه صوب منطقة المقابر . ولا شك أن « الأقارب » الذين يقطنون المقابر يلعبون فى هذه الحالة دورا أساسيا حيث يساعدونهم أما فى الاقامـــة معهم فى نفس « الحوش » ، أو أن يبحثوا لهم عن حوش آخر لا يسكنه أحد ، وينخرطون بعد ذلك فى نمط للحياة يميز سكان المقابر .

وقد كشفت الدراسة الميدانية ــ كما أوضح التصـــور النظرى الذى طرح بمقدمة البحث ــ أن مسألة البحث عن مسكن ليست هى **وحدها** السبب المباشر لتكون هذه الظاهرة ، وانما جاءت فقط مبرزة لحجم الظاهرة بشكل واضح حيث أن هذا العامل (الاكتظاظ السكنى بالقاهرة) حديث فى تشكيل الظاهرة ومعاصر لأحوال القاهرة منذ ما لا يزيد عن أربعة عقود من الزمان . أى أن هذا الموضوع لو كان قد طرح مع بدايات هذا القرن وحتى الثلاثينيات منه ، فان مسألة التضخم السكنى بأحياء القاهرة لم تكن تمثل بعدا هاما من أبعاد ظاهرة سكنى المقابر ، ذلك لأنها أصلا لم تكن قائمة بنفس حجمها الحالى ، ومن ثم فان الذى حدث بالفعل لا يخرج عن كونه تزامنا بين انفجار مشكلة الاسكان ، وتضخم ظاهرة سكنى المقابر .

أما التحليل المعاصر للظاهرة فقد كشفت عنه بجلاء الدراسة الميدانية التى أجريت حيث وضعت احتمالات عديدة تبحث كلها عن السبب الــذى دفع بأفراد العينة (۱۰۰۰ أسرة) الى السكنى بالمقابر وكانت هذه الاحتمالات واردة على النحو التالى .

ــ طبيعة العمل فى الجبانات (مع ما يدره ذلك من دخل لاينقطع ، فى ذات الوقت الذى قد يعانى فيه الفرد من بطالة)

ـ القرب من مكان العمل	(حيث يعمل الكثير منهم فى اعمال تتصل بالمقابر اتصالا مباشرا) .
ـ وجــود اقارب	(وقد يمثل ذلك الدليل الذى أتى بالفرد للمقابر أول مرة) .
ـ رخص اجرة السكن ـ الســكن مجانا	ويعتبر هذان المتغيران من الدوافع الرئيسية لترك السكن الســابق والاتجاه مباشرة لسكنى المقابر .
ـ انهيار المنزل ، وعدم وجود بديل له ـ ازمة المساكن عموما .	وهما عنصران نناقشهما فى هــذه النقطة ونبحث عن وزنها النسبى بالمقارنة بالعناصر الأخرى .
ـ خلافات مع الأهل ـ بســبب الزواج	ويمثلان جوانب اجتماعية صرفــة تنبع أصلا من المعيشــة فى مكان مزدحم مع ما يحيط ذلك من رغبة فى الاســـتقلال .
ـ حراسة الحوش	(وهذا العامل مرتبط بوجود صلة معرفة أو قرابة بين صاحب الحوش والوافد الجديد) .

وبالرجوع الى البيانات التى أفرزتها الدراسة يتضح أن « أزمة المساكن » مثلا تمثل نســبة الاستجابات الغالبة فى كل من المناطق الأربع للدراسة (الامام الشافعى ، السيدة نفيسه ، المجاورين ، الغفير) فكانت حــوالى ٤٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٣٧٪ على التوالى بالنسبة لبقية الدوافع ، فاذا أضفنا الى ذلك مسألة انهيار المنزل وعدم وجود بديل له لصارت تلك النسب عــلى النحو التالى : ٥٢ ، ٥١ ، ٤٩ ، ٤٨٪ على التوالى أيضا [ولتوضيح ذلك تفصيلا يمكن الرجوع الى جدول (٢)] .

وترتبط مسألة « البحث عن سكن » بوجود الدليل الذى يرشد هؤلاء النازحين الى سكنى المقابر ، ورغم أن الأقارب كانوا فى أغلب الأحيان (حوالى ٤٠٪ كنسبة متوسطة لاجمالى العينة) بمثابة الواجهة الظاهرة التى تمثل ذلك الدليل ، الا أنهم يعدون بمثابة الوسيط بين الوافد الجديد ، وعناصر قوة متميزة بمنطقة المقابر لها السلطة فى اسكان هؤلاء والسماح لهم بممارسة انماط جديدة من العمل داخل منطقة المقابر . ومن هؤلاء نذكر : التربى ، وموظف الجبانات ، وغفير المقابر المكلف بالحراسة ، وصاحب الحوش ... الخ (وسوف نولى هذه النقطة تفصيلا اكبر عندما نتناولها فى موضعها) .

ثالثا : البطالة مع وجود أنماط معينة للعمل بالمقابر :

رغم أن البطالة بمعناها المجرد تتحدد بقدرة الفرد على العمل ، ورغبته فيه ، وبحثه عنه ثم عدم التوفيق فى الحصول عليه ؛ الا أن هذا المعنى قد صار كلاسيكيا تتناقله كتب التراث وليس له تجسيد حقيقى فى الواقع . فمسألة البطالة فى الحقيقة مسألة غاية فى التركيب والتعقيد سواء من حيث الأسباب ، أو النتائج اذ أنه ينبغى أن يؤخذ فى الحسبان اعتبارات شتى لعل أهمها : الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمن يعانى منها ، ونوعية العمل الذى يطلبه ، وكذا ظروف العمل السابق — اذا كان موجودا — من حيث : النوعية ، وعدد الساعات ، والأجر ... الخ ، فضلا عما يرتبط بذلك من علاقات اجتماعية قائمة فى محيط العمل ويكون لها التأثير الأكبر اما فى توطيد ، أو زلزلة موقع العامل فى مجال عمله ، ومن ثم فى معاناته للبطالة .

وفوق ذلك فهناك أنماط مغايرة للبطالة — غير ذلك النمط التقليدى — ومنها البطالة المقنعة والتى تظهر بخاصة فى القطاع الريفى ، والأخرى الموسمية التى ترتبط بذات القطاع نظرا لموسمية العمل فيه . ولا نغفل أيضا ما أصطلح على تسميته « بالعمالة الخاطئة » Misemployment الذى يدل على عمالة ولكنها ليس فى مجالها الصحيح كأن لا تتوافق قدرات العامل وطاقاته من تعليم ، وخبرة مع متطلبات العمل وشروطه . وهى وان

كانت تدخل فى نطاق العمالة ، الا أنها تقترب فى حقيقتها من مضمون البطالة .

واذا كانت البطالة تعد واحدة من الأسباب الحيوية التى تدفع بالفرد للهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن فرصة عمل مناسبة بأجر ملائم ، فان هذه الظاهرة (أى البطالة) تلعب دورا أساسيا فى حركة السكان داخل المدينة الواحدة أيضا .

وكانت هذه المسألة لافتة فى دراسة أحوال « ساكنى المقابر » بمدينة القاهرة . فمنهم من لم يكن لديه عمل دائم قبل هجرته من بلده واستقراره بهذه المنطقة ، ومنهم من اشتغل بأعمال ترتبط بالحياة بمنطقة المقابر ، كما أن بعضهم احتفظ بمجالات للعمل خارج المنطقة واتخذها سكنا فحسب . ورغم أن نتائج الدراسة قد كشفت عن نسبة عالية من السكان (حوالى ٥٨ ٪) يرتبطون بمجالات عمل خارج المنطقة ، الا أن النسبة الباقية (حوالى ٤٢ ٪) تتزايد باستمرار الأمر الذى يدفعنا الى تفحص أنماط العمل المتاحة بمنطقة المقابر ، ونسبة العاملين بها الى اجمالى السكان بالمنطقة . ويمكن أن نجمل هذه الأنماط على النحو التالى :

— قراءة القرآن : وتمثل نسبة العاملين بها حوالى ١٠ ٪ من السكان الذين ليس لهم عمل دائم وهى نسبة فى زيادة مستمرة نظرا للعائد المادى الضخم الذى يدره هذا العمل .

— نقل المياه : وهى عملية لا ترتبط فقط بتأدية خدمات (بمقابل) لزوار المقابر ، وانما هى فى الأساس عمل دائم بهذه المناطق حيث أن السكان أنفسهم هم الذين يستخدمونها فهى ضرورة حيوية لهم نظرا لأن مياه الشرب الصالحة لم تصل الى كل أجزاء هذه المنطقة .

— تنظيف الحوش : وهى مسألة تتشابه الى حد بعيد مع عملية نقل المياه فهى واجب يومى يرتبط بالمعيشة أكثر من كونها عمل يدر عائد (باستثناء ما يتم أثناء مناسبات زيارة المقابر) .

واذا حاولنا التعرف على الحالة العملية لسكان منطقة المقابر بمدينة القاهرة لوجدنا أنه من الممكن تصنيف السكان بصددها الى فئتين متمايزتين .

● من يعملون ، وينقسمون الى قسمين :

— من يعمل منهم بصفة دائمة : وتصل نسبتهم الى حوالى ٥٠٪ فى كل من منطقتى الغفير ، والمجاورين ، وترتفع لتصل الى حوالى ٦٢٪ فى السيدة نفيسة ، ويتزايد ارتفاعها فى منطقة الامام الشافعى لتبلغ حوالى ٧٤٪ ويمكن تفسير ذلك بفرص العمالة المتوافرة بالمنطقة الأخيرة وبخاصة ما يتصل منها بالأعمال الحرفية (نقاشة — طباعة — حداده — نجارة ... الخ) . ومن الجدير بالذكر أن هذه الأعمال قائمة داخل المقابر ذاتها بل أن بعض السكان يتخذ من « الحوش » محلا للسكن ، ومجالا للعمل فى ذات الوقت ، كما أن البعض الآخر قد شيد حجرة أو اثنتين لتوسيع نطاق عمله .

— من يعمل بصفة مؤقتة : وتبلغ نسبتهم حوالى ٢٧ ، ٢٤ ، ١٩ ، ١٣ (وفقا للترتيب السابق) . وقد اتضح من الدراسة الميدانية أن معظم أفراد هذه الفئة ينتمون الى أعمال غير دائمة بطبيعتها فهم اما عمال بناء ، أو رصف طرق ، أو هم يعتمدون أساسا على الخدمات الاضافية بالمقابر ويعتبرون ما عدا ذلك عملا ثانويا مؤقتا وهامشيا . ومن الملاحظ أن نسبة هؤلاء تتناسب عكسيا مع العاملين بصفة دائمة ، فكلما قلت نسبة البطاله (أو المهن الطفيلية) زادت نسبة العمالة الدائمة .

● من لا يعلمون ، ويمكن تصورهم على النحو التالى :

— تلاميذ وطلاب : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٣٪ من السكان

— ربات بيوت : تصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٨٪ من السكان

— أفراد بالمعاش : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٢٪ من السكان

ـــ عاطلون : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٧٪ من السكان

غير أن المتأمل لمنطقة المقابر يلحظ وجود مهن « خاصة ـــ نوعية » تمثل أهمية حيوية بها سواء لكونها متصلة بنمط الأعمال القائم هناك ، أو لأنها تعتبر بمثابة « المفتاح » الذى يسمح للسكان بالاقامة بها . ومن هذه الأعمال نذكر : « التربى » ، « والغفير » . فكل منهما يمثل نمطا واقعيا ومؤثرا فى الحياة بهذه المناطق (وسوف نعود الى هذه النقطة تفصيلا فى بداية الفصل التالى) .

ويرتبط اختيار العمل بالمقابر بمدة الاقامة بها ، فمن يفد اليها من فترة قصـــيرة لا يكون بمقدورة « اختيار » المهنة التى يريد (بافتراض انه مؤهل لها) ، ومن اقام لفترة ممتدة يستطيع أن يكتسب مهار وخبرة فى اى عمل يجده (حتى بافتراض أنه لم تكن له صلة به من قبل) .

ذلك شأن من وجدوا عملا بالفعل (أو لم يجدوه) ، أما الأبناء ـــ وبخاصة الذين ولدوا بنفس المنطقة ونشأوا فيها ـــ فالأمر جد مختلف بالنسبة لهم فهم : اما قد التحقوا بالمدارس والجامعات سعيا وراء استكمال تعليمهم توطئة لحصولهم على فرصة عمل افضل مما هو عليه آباؤهم (وكثير منهم يتطلع لترك سكنى هذه المناطق) ، او هم لم ينخرطوا فى مضـــمار التعليم أساسا وبحثوا لأنفسهم عن حرفة يتعيشون منها ويساعدون ذويهم سواء كانت هذه الحرفة داخل منطقة المقابر ، أو خارجها .

رابعا : ضآلة متوسط الدخل ، وتدنى مستويات الحياة :

من الطبيعى أن مشكلات الاسكان ، والبطالة بالمدن الكبرى (مثل القاهرة) تفرز عديدا من الظواهر الأخرى المصاحبة التى تعد بحق نتائج لها (وليس أسبابا) . ولعل اهم هذه الظواهر ما يمكن التعبير عنه « بالفقر »، فهو ظاهرة لافتة ، ومركبة بالمجتمعات المتخلفة عموما ، وفى نمطها الحضرى خصوصا ، وفى الأحياء المتخلفة Slums من هذا النمط بالذات .

ويتخذ الفقر المادى اشكالا عديدة ، لعل أكثرها شيوعا ما اصطلح

على تسميته « بانخفاض متوسط الدخل الفردى » . ورغم ما يكتنف هذا المؤشر من غموض تجعله لا يعبر بدقة عن المستوى الاقتصادى والاجتماعى للفرد ، ، ومع ما يرتبط بهذا المقياس من محاذير تجعله غير كاف للدلالة على ظاهرة الفقر بعامة (وتستوى فى ذلك عملية المقارنة بين المجتمعات أو الأفراد) .. برغم ذلك كله ، فانه لم يزل مؤشرا عاما وكليا ، ويمكن استخدامه ـ بعد تنقيته ـ كأحد المقاييس (مدعما بغيره) فى المساعدة على التعرف على مستويات الحياة الخاصة بالأفراد ، أو المجتمعات .

وقد أمكن استخدام هذا المؤشر فى الدراسة الميدانية لسكان المقابر بمدينة القاهرة ، وساعد على استخراج بعض الدلالات الهامة عن المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهؤلاء السكان . ورغم أن سؤال المبحوث عن متوسط دخله الشهرى (وبخاصة أولئك الذين ينخفض مستواهم الثقافى) لا يعطى اجابة صادقة بحال من الأحوال ، ذلك أنه من الصعوبة بمكان حسابه ، وبصفة خاصة من يضيف الى عمله الثابت عملا آخر اضافيا يدر عائدا ماليا أو خدميا يصير من الصعب تقديره .... رغم ذلك فان الاتجاه الغالب بين أفراد العينة يؤكد الانخفاض الذريع لهذا المتوسط من الدخل .

فاذا كانت الفئات الدخلية تبدأ من (أقل من ١٥ جنيها شهريا للأسرة فى المتوسط) وتنتهى الى (أكثر من ٩٥ جنيها شهريا) فان نتائج الدراسة قد أفادتنا بأن أكثر من ٨٠٪ من اجمالى العينة بالمناطق الأربع ـ مجال الدراسة ـ يتراوح متوسط دخلهم الشهرى بين أقل من ١٥ جنيها شهريا ، ٤٥ جنيها شهريا . الأمر الذى يعكس تدهورا شديدا فى نصيب الفرد من ذلك المتوسط أساسا . .

فاذا أضفنا الى ذلك نقطة هامة برزت من خلال استجابات المبحوثين جميعهم تقريبا وهى أنه حتى هذا المتوسط الضئيل يتميز كذلك بعدم الثبات ، اذ أن مصدره غير مجدد تماما فهو لا يعتمد على وظيفة مثلا ، أو عمل ثابتا فى كثير من الحالات التى تعرضت للدراسة .

وكانت منطقة « المجاورين » هى أكثر المناطق تدنيا من حيث متوسط

الدخل ، أما أقلها تدهورا — من حيث ذات المتغير — فكانت منطقة « الإمام الشافعى » . ويرجع السبب فى ذلك لنوعية الأعمال المتاحة بكل من المنطقتين ومن ثم العائد منها ، فضلا عما تتسم به المنطقة الأخيرة من ارتفاع لمستويات طموح أبنائها الناجم عن ارتفاع نسب التعليم بينهم . أما المنطقتان الأخريان (السيدة نفيسة ، والغفير) فيكاد يتوسط فيهما الدخل — رغم تدهوره — بالنسبة للمنطقتين السابقتين .

الا ان هذا الانخفاض الذريع فى متوسط الدخل لم يواجه بالسلبية والضعف ، وانما كان العكس هو الصحيح تماما فلوحظ أن اشد المناطق تدنيا فى مستويات دخول أبنائها هى أكثرها سعيا وراء البحث عن مجالات عمل جديدة ترفع من مستويات دخولهم ، اما اذا لم يوفقوا فى ذلك زادت معدلات خدماتهم لزوار المقابر طمعا فى كسب مزيد من الدخل .

غير أن العلاقة المنطقية القائمة بين انخفاض متوسط الدخل ، وتدهور مستويات الحياة تتجسد فى مجالات عديدة هى فى الواقع الممثلة للملامح العامة والرئيسية لسكنى المقابر . ولعل التدهور الشديد الذى عليه كل المرافق بالمنطقة هو أبرز شاهد على ذلك ، فالمياه لم تصل الى معظم المقابر (فلم تكن هناك حاجة أساسية لذلك قبل أن تسكن) ومن ثم يعتمد السكان على « السقا » فى نقل المياه من الحنفيات العامة ، أو من بعض « الأحواش » التى بها وصلات مياه .. أما الكهرباء فقد زودت بها الشوارع والطرق الرئيسية الموصلة لمنطقة المقابر ، الا أن بعض السكان قد أقاموا بأنفسهم — وبشكل غير مشروع — وصلات من الطرق الى مساكنهم بالمقابر [ويحميهم فى ذلك غفير المقابر ، أو « المعلم » نظير « اكراميات » — كما عبر كثير من المبحوثين — بعضها مالى ، والآخر خدمى (كأن يكلفون باعطاء دروس خصوصية لأبنائهم)] .

أما المشكلات المتعلقة بالأمراض فهى لافتة ومؤثرة فى حياة الأفراد ، فهم لا يأمنون على انفسهم ، وممتلكاتهم وبخاصة فى حالات الاظلام التى كثيرا ما تتعرض لها المنطقة ليلا . وهم يعتقدون أن وجود اللصوص ، وقطاع

الطرق ، والهاربين من الأحكام ، وتجار المخدرات هو الذى يعكر صفو حياتهم بهذه المناطق (وسوف نتعرض لهذه المسألة تفصيلا فى النقطة التالية) .

ومما لاشك فيه أن هناك علاقة وطيدة قائمة بين نوعية الحياة التى يعيشها سكان المقابر ، وأنماط الاستهلاك التى تسم حياتهم وتميزهم ، فضلا عما يرتبط بذلك كله من قيم ثقافية تتجسد فى انماط من الفكر ، والسلوك . ويمكن أن نستوضح ذلك فى عدة نقاط على النحو التالى :

— أن مسألة « الخوف من الموت ، والموتى » قد تلاشت — أو تكاد — وذلك بفعل التكرار شبه اليومى سواء بالفعل أو المشاهدة . بل أنه فى كثير من الأحيان ما تؤدى « حالة وفاة » الى رواج بين سكان المقابر حيث تزداد الصدقات ، وتكثر الزيارات التى يستفيد منها انماط معينة من العمالة (مثل قراءة القرآن ، والباعة الجائلين) . الا أنها أحيانا ما تكون غير ذلك حيث تستوجب بعض حالات الوفاة وجود أقارب المتوفى لعدة أيام يترددون على « الحوش » ؛ الأمر الذى يدفع بسكانه الى خارجه مما يسبب ارتباكا شديدا لهؤلاء السكان (ويتكرر نفس الأمر فى المواسم الدينية) .

— انه رغم ضآلة دخل الأسرة ، فان معظم السكان لديهم انماطا مختلفة وحديثة من السلع المعمرة (كالثلاجات ، والبوتاجازات ، والتلفزيونات .... الخ) ويزداد هذا النمط الاستهلاكى وضوحا مع دخول التيار الكهربائى وانتشاره المستمر ، فضلا عن زيادة مستويات الوعى والتعليم .

— أن التوجه نحو التعليم يمثل اتجاها ملحوظا وبارزا بين أسر المقابر فأبناء هذه الأسرة ينخرطون جميعهم — أو غالبيتهم — فى مراحل التعليم المختلفة (بما فى ذلك الجامعى) . ويعد هذا المتغير مؤثرا فى تغيير أنماط القيم السائدة سواء فى المجتمع الكلى بعامة ، أو داخل مناطق المقابر بخاصة .

خامسا : الجريمة وصور الانحراف ، والمقابر كمكان للاختباء :

توصم المناطق المتخلفة بالمدن عموما بالجريمة والانحراف ، ويرجع ذلك بصفة أساسية لسكان هذه المناطق فهم يعانون من مشكلات اجتماعية — ثقافية ، واقتصادية حادة ومركبة . كما أن ذلك يعود بشكل رئيسى لفيزيقية هذه المناطق وتركيبها العمرانى حيث يساعد على عمليات الاختفاء والتهرب فضلا عما يمكنه ذلك من ممارسة الجرائم وصور الانحراف المختلفة .

وتعد « المقابر » نموذجا مثاليا على ذلك فهى قبل أن تبدو مكتظة بسكانها (بمدينة القاهرة) ، كانت لا تزيد عن كونها ملجأ للمجرمين ، والهاربين من تنفيذ الأحكام ، وتجار المخدرات ، ومحترفى الدعارة ، والنشالين ، والشحاذين ، والمشعوذين ... الخ .

وترتبط مسألة « الخوف من سكنى المقابر » بتصور الكثيرين عما يحدث بهذه المناطق من جرائم ؛ فضلا عن التصورات الخرافية الأخرى التى ترتبط بالجان وتجسدهم فى صورة الموتى وما الى ذلك . الا ان الرؤية الواقعية لصور الجريمة والانحراف تكشف عن فقدان الشعور « بالأمن » بصفة عامة بين السكان . فقد افادتنا النتائج التى خرجت بها الدراسة أن أكثر من ٧٠٪ من حالات الدراسة (كنسبة متوسطة بين مناطق الدراسة الأربع) لا يشعرون بالاطمئنان على « البيت ، والأبناء » أثناء عمل رب الأسرة بخارج المنطقة .

وقد تبدت مظاهر الخوف ، وعدم الأمان فى مسائل عديدة (مثل الطرد من الحوش ، واستغلال التربية والمعلمين ... الخ) الا أن « السرقة » كانت أبرزها على الاطلاق (احتلت نسبتها ما يقرب من ٨٥٪ بالمقارنة بالاحتمالات الأخرى) . وتجسد ذلك بشكل واقعى من استجابات المبحوثين فيما يتعلق بما تعرضوا لهم من سرقات فعلية حيث بلغت نسبتهم أكثر من ٤٠٪ فى المناطق الأربع فى المتوسط . وغالبا ما تتم السرقات ليلا حيث يمكن الاختباء — رغم اضاءة كثير من الأحواش وبعض الطرق — ومما يساعد على هذا ، النمط الفيزيقى الذى تتسم به المنطقة فشوارعها

ضيقة متعرجة يسهل الاختباء بها ثم الخروج منها الى مناطق أخرى (حيث تحتوى على عدد كبير من المداخل ، والمخارج) كما أن الشكل العمرانى للأحواش وما أقيم عليها من مساكن (فى صورة حجرة أو أكثر) قد سهل أيضا من عملية الاختفاء وبخاصة فى تلك الأحواش غير المسكونة التى يرفض أصحابها ذلك ولم يتمكن التربى ، أو الغفير من اسكانها لسبب أو لآخر . فاذا أضفنا الى ذلك أن كثيرا من السرقات تتم من قبل أشخاص من ذات المنطقة لدل هذا على ضعف الروابط الاجتماعية بين سكان هذه المناطق وفقدان الاحساس بالأمان فيما بينهم . كما أنه يعكس اختلافا فى المستويات الاجتماعية – الاقتصادية السائدة حيث يعيش اللصوص فيما بينهم ويسرقون ممن يشعرون أنه متميز ولديه ما يسرق . وقد يكون من المدهش أن نعلم أن السارق عادة ما يكون معروفا لديهم بدقة ، الا انهم يخشون ابلاغ الشرطة عنه خوفا من بطشه وتكرار فعلته . وكل ما يقومون به هو محاولة استرجاع ممتلكاتهم المسروقة عن طريق الاتصال « بمعلم اللصوص »، أو التربى – أحدهما أو كلاهما – الذى بامكانه معرفة السارق ، وارغامه – أحيانا – على اعادة المسروقات ، أو على الأقل التفاوض معه بشأنها .

غير أنه ليس بالضرورة أن يكون السارق دائما من داخل المنطقة ، فقد يكون من خارجها . فاللصوص قد يفدون من منطقة مقابر مجاورة أو من خارج مناطق المقابر بأكملها وقد تربطهم ببعض أبناء المنطقة صلة صداقة أو قرابة فيسهلون دخولهم ، ويرتكبون جرائمهم تحت حمايتهم وفى هذه الحالة أيضا لا يتوجه الذين تعرضوا للسرقة بتبليغ الشرطة فهم لا يعرفون تماما من هو السارق الا أنهم واثقون من بطش من يحميه .

غير أن الجرائم لا تتوقف فقط عند حد ظاهرة السرقة ، وانما هناك أشكالا عديدة وصورا للجرائم والانحراف سواء كانت تقع فى منطقة المقابر ذاتها ، أو أنها – أى المنطقة – تكون مكانا لاخفاء مقترفى الجرائم ، وأدوات الجريمة ، والمسروقات (فى حالة جريمة السرقة مثلا) .

فهناك مثلا حالات قطع الطريق على السكان أثناء عودتهم الى منازلهم

ليلا (بلغت نسبة من هددوا ليلا حوالى ٩٤٪ من اجمالى العينة ، بينما هدد حوالى ٦٪ من العينة أثناء سيرهم نهارا) وغالبا ما يستخدم السلاح في التهديد دون اســتخدامه الفعلى ، فى الوقت الذى يحتل فيه الضرب نسبة ضئيلة للغاية ٠٫٣٪ (ذلك أن الضحية عادة ما تستسلم دون مقاومة) .

أما بالنسبة للاتجار فى المخدرات ، وتعاطيها ، وتداولها فقد بلغت نسبتها حوالى ١٠٪ من اســتجابات المبحوثين (عند سؤالهم عن أكثر الجرائم انتشـارا بالمنطقة) .

وتنتشر بمنطقة المقابر ظاهرة سرقة الجثث (وبيعها لطلبة كليات الطب) ومن الثابت أن « التربى » « والغفير » يشتركان فى ارتكاب هذه الجريمة أو يتولاها غيرهما تحت حمايتهما ويقومان بالتستر عليه حيث يستفيدان — أحدهما ، أو كلاهما — من اقتراف مثل هذه الجريمة .

أما الدعارة ، والاغتصــاب ، ووجود أطفال لقطاء ، ولعب القمار فكلها ظواهر قائمة فى مجتمع المقابر حيث يسهل النمط الفيزيقى — سالف الذكر — للمقابر من اتيانها ، بالاضافة الى ما يســود المنطقة من ظلام دامس — وبخاصة فى طرقها — الأمر الذى يعد بيئة خصبة لارتكاب الجرائم عموما ، والجنسية منها خصوصا . [ويمكن تلخيص استجابات المبحوثين تجاه الأفعال المزعجة التى يتعرضون لها فى الجدول رقم (٣) بالملحق] .

ومن العبث أن نتساءل عمن يرتكب هذه الجرائم أو يسهل ارتكابها ، وما اذا كان من داخل المنطقة أو من خارجها . فنظرا للطبيعة الخاصــة المميزة لهذه المنطقة ، فمن المؤكد أن يكون أحد الأطراف المقترفة للجريمة — ان لم تكن كل الأطراف — من المنطقة ذاتها . « فالتربى » يعد نموذجا مثاليا على ذلك حيث أنه بما يمثله من قوة وسيطرة على المنطقة وأبنائها يتمكن من معرفة الأحوال العامة والخاصة لساكنيها ولذلك كان هو دائما بمثابة الدليل للصوص والمجرمين من خارج المنطقة كما أنه المتستر عــلى أمثال هؤلاء من المنطقة ذاتها ، فوق أنه هــو الحامى لهم . ولا ينافس

« التربى » فى هذه الهيمنة والسـطوة سوى « المعلم » ، « والغفير » (وسوف نتناول هذه ألنقطة تفصيلا فى الفصل التالى) .

غير انه من غير المعقول ان نتصور ان هذه الأمور تتم فى غيبة عن علم سكان المقابر بها ، وانما هم على علم كامل ومعرفة بها ، ويشكل خوفهم من الطرد من الأحواش العقبة الأساسية تجاه التبليغ عنها .

القسم الثانى

نمط الحياة الفعلى لسكان المقابر

أولا : من الذى يسمح بسكنى المقابر ؟

لـما كانت منطقة المقابر تتسـم بخصائص نوعية (فيزيقية كانت أو سسيواقتصادية) فان قرار السكنى بها لا يتخذ هكذا دون تفكير أو تدبير . فليست المنطقة « مفتوحة » هكذا وترحب بكل من يلجأ اليها طالبا السكنى ، وانما هناك قيودا تسبق هذا الخطوة وترتبط بها . وتتسق هذه القيود عادة مع الدوافع التى تدفع بالفرد (وأسرته) الى اختيار السكنى بهذه المنطقة (وقد سبق توضيح هذه الدوافع بالفصل السابق) فهو يعلم مقدما نوعية الحياة التى تنتظره ، وانماط البشر الذين سيتعامل معهم ، وطبيعة المشكلات التى سيواجهها .

[ولعل بعض النقاط التى أثيرت بالفصل السابق مع ما يتلوها من نقاط فى هذا الفصل يكشف كثيرا عن نوعية الحياة بالمقابر ، وفى فصل تال سوف نحلل تفصيلا طبيعة المشكلات القائمة بهذه المنطقة] . أما فى هـذه النقطة فسوف نتعرض لمناقشة أنماط البشر الذين يتعامل معهم ساكن المقابر سواء فى بداية وفوده الى المنطقة ، او أثناء معيشته بها .

وحتى نقف على اجابة شافية للسؤال المثار مقدما : « من الذى يسمح بسـكنى المقـابر ؟ » ، فمن الضرورى أن ننفذ الى « بنـاء القـوة » **Power structure** السـائد بالمنطقة ، ففى ضوء معرفته يمكن أن تتضح مسائل عديده من بينها : البدايات الأولى لتبلور ظاهرة سكنى المقابر ، ومظاهر تطورها ، والأسباب الكامنة وراء استمرارها (بل وتفاقمها) ، فضلا عما ينبغى أن ينتهى اليه ذلك من وضع أيدينا على العوامل المؤثرة (سواء تمثلت فى أشخاص ، أو جوانب بيئية — مادية) فى صياغة الظاهرة حتى نتولاها بالعلاج . وينشـكل بناء القوة فى مجتمع المقابر من محورين رئيسيين يتجسدان فى شخصيتين هما :

— **صاحب الحوش** : فقد يتجه صاحب لحوش مباشرة لتأجيره الى من يطلب ذلك (سواء بشكل مباشر او عن طريق وساطة التربى ، أو

الخفير ، أو موظف الجبانات) مقابل مبلغ معين يتم الاتفاق عليه بشكل عرفى — شفاهى ، وبدون تحرير عقد أو ما شابه ذلك (فالتأجير ممنوع قانونا حيث أن هذه المناطق مخصصة للمنافع العامة وليست للسكنى) .
واذا تدخل التربى — أو غيره — بالوساطة لدى صاحب الحوش فانه عادة اما أن يتقاضى مبلغا معلوما من المال (أو بصفة شهرية) لقاء ذلك ، أو يكتفى بطلب مساعدة هؤلاء السكان فى عمليات الدفن التى تتم بالحوش أو غير ذلك . وقد لا يتجه صاحب الحوش الى تأجيره ، وانما قد يعمد الى اسكان بعض أقاربه ، أو معارفه — رقيقى الحال — دون مقابل مالى ، ولكن بالاتفاق معهم على حراسته (خشية سرقة الجثث وارتكاب الجرائم وما شابه ذلك) ، فضلا عن تنظيفه حتى يكون ملائما لمواسم الزيارة .

أما اذا لم تسر الأمور وفق ما يرغب صاحب الحوش فانه لا يتورع فورا فى طرد هؤلاء السكان سواء عن طريقه شخصيا ، أو بالايعاز الى التربى ، أو الخفير بذلك حيث يحقق هذا المسلك نفعا بالنسبة لأحدهما أو كليهما حيث سيتيح ذلك اسكان الحوش مرة أخرى .

وقد لا يتولى صاحب الحوش بنفسه هذه الاجراءات (فى الاسكان ، والطرد وغير ذلك) ولكن قد يقوم التربى أو موظف الجبانات بهذه المهمة نيابة عنه .

— **« التربى »** : وهو يمثل الشخصية القائدة بمجتمع المقابر ، ولم ينجم هذا فقط عن عمله المرتبط أصلا بالهدف من وجود هذه المناطق (دون السكن) ، وانما تشكلت هذه الشخصية أيضا نتيجة سيطرتها شبه الكاملة على كل ما يقع بالمنطقة من دفن ، واسكان ، وجريمة ، وتأدية لخدمات ، واتصال بمسئولين ... الخ .

والتربى بهذا المعنى ليس الا رمزا لمجموعة من الأشخاص ذوى النفوذ ، والسيطرة ، والهيمنة على منطقة المقابر . فلكل مجموعة من « التربية »

« معلم » يقود حركتهم ، وينظم عملهم ، ويحدد لكل منطقة نفوذ لا يتعداها .
بل ان الأمر وصل الى درجة عالية من الضبط والاحكام الى الحد الذى تقسم
معه مناطق المقابر حسب المستوى الاقتصادى لأصحاب الاحواش حيث
يرتبط ذلك بالعائد الذى يحصلون عليه من عمليات الدفن ، أو الاسكان
... الخ .

كما أن لكل نطاق جغرافى محدد غفير للمقابر يعين من قبل المعلم ، أو
التربى (وأحيانا يتم تعيينه من قبل المحافظة) . ويشهد الواقع بأن هـذا
الغفير هو مجرد تابع للتربى وليس له أدنى درجة من حرية التصرف دون
الرجوع اليه .

وتعين المحافظة موظفا للجبانات فى كل منطقة وهـو يعد بمثابة الموظف
الرسمى الذى ينقل رأى الحكومة للسكان ، كما أنه يبلغ المحافظة بالمشكلات
القائمة بالمنطقة . غير أن الواقع يشهد بغير ذلك أيضا فشأنه شأن الغفير
تماما ، ان لم يكن أقل شأنا ، فهو اما أن يرتمى تماما فى أحضان التربى
ويقع تحت سيطرته ، أو أن يلفظ من المنطقة وتعين المحافظة غيره .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن المرشد (أو الدليل) الذى عن طريقه
أتى الساكن الجديد وافدا الى منطقة المقابر . وفى ضوء ذلك يمكن تحديد
الدور الذى يلعبه كل من : صاحب الحوش . والتربى سواء فى التسهيل
لدخولهم المنطقة ، أو فى ترتيب حياتهم داخل المنطقة فيما بعد .

فقد بلغت نسبة من وفدوا عن طريق أحد أقاربهم أو معارفهم بالمنطقة
حوالى ٣٠٪ من اجمالى عينة الدراسة بالمناطق الأربع ، ثم تلقفهم بعد
ذلك اما : المعلم ، أو التربى ، أو الغفير .

— أما الذين جاءوا مباشرة عن طريق « التربى » فقد بلغت نسبتهم حوالى
٤٥٪ من اجمالى العينة (كنسبة متوسطة فى المناطق الأربع) . وفى هذا
الشأن ينبغى أن نذكر أن من وفدوا عن طريق أقاربهم وذويهم عادة
ماينتهى بهم الأمر الى «التربى» أيضا حيث لاتزيد مهمة هذا « القريب »
عن مجرد التوسط لدى التربى لاسكان الوافد الجديد الذى يهمه أمره .

ـــ لا تزيد نسبة الذين وفدوا للسكنى بالمقابر عن طريق صاحب الحوش، نفسه عن ١٠٪ بمناطق الدراسة ، الأمر الذى يعكس أن السطوة والهيمنة ليست لأصحاب الأحواش بقدر ما هى للقوى المؤثرة بمجتمع المقابر (وأبرزهم المعلم ، والتربى) .

ـــ تتضاءل كثيرا نسبة الذين جاءوا عن طريق الغفير ، أو موظف الجبانات فهى لا تزيد عن ٣٪ ويرجع ذلك الى أن نفوذهما مع غيرهما ليس مطلقا دائما هو متزيد ومحدد بمدى صلتهما بالتربى . [ويمكن تصوير الأوضاع من خلال الجدول رقم (٤) بملحق الدراسة] .

ثانيا : التركيب العمرى ، والأحوال : الزواجية ، والتعليمية للسكان :

أكدت نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على بعض مناطق المقابر بمدينة القاهرة ، أن « مجتمع المقابر » لا يخرج كثيراً فى الخصائص النوعية لسكانه عن أى نمط معيشى آخر داخل المجتمع الحضرى (وبخاصة مناطقه المتخلفة) . فتركيبه النوعى (ذكور واناث) متسق ، كما أن توزعه بين فئات العمر المختلفة يتخذ شكلا معتدلا ، وعاديا ، والحالة الزواجية للسكان لا تخرج عما هـــو مألوف فى أى نمط معيشى آخـــر . ولا تختلف الأحوال التعليمية ، والدخلية ، والمهنية لسكان المقابر عن احوال أية مجموعة أخرى من السكان فى ذات المستوى من المعيشة .

وفى هذه النقطة نتعرض للتركيب العمرى . والأحوال : الزواجية ، والتعليمية للسكان ، وذلك على النحو التالى :

ـــ التركيب العمرى :

يتوزع السكان حسب فئات العمر (من أقل من ١٥ سنة الى اكثر من ٦٥ سنة) توزيعا معتدلا حيث تبلغ نسبة من يتجمعون فى فئتى العمر : أقل من ١٥ ، ١٥ ـــ ٢٥ سنة حوالى٢١٫٣ ٪ من اجمالىسكان العينة كنسبة متوسطة فى المناطق الأربع (وان كانت تنخفض قليلا فى منطقة الغفير ، وترتفع قليلا فى منطقة المجاورين) . أما الفئتان التاليتان (٢٥ ـــ ٣٥ ، ٣٥ ـــ ٤٥ سنة) فتصل نسبتهما معا حوالى **٤٣٫٣٪** من اجمالى العينة . ومن اللافت أن

أفراد هاتين الفئتين يمثلون قوة العمل الفعلية بهذا المجتمع وهى تنقسم تقريبا بالتساوى بين الفئتين المذكورتين . ويلى ذلك مجموعة السكان المنتمين الى فئتى العمر التاليتين (٤٥ ــ ٥٥ ، ٥٥ ــ ٦٥ سنة) وتبلغ نسبتهم معا حوالى ٣١٫٣٪ من اجمالى السكان بعينة الدراسة (مع زيادتها قليلا بمنطقة الامام الشافعى) . وفى النهاية تأتى فئة العمر ٦٥ سنة فأكثر حيث لا تزيد نسبة أفرادها عن ٤٫١٪ من اجمالى العينة [ويتضح التركيب العمرى من الجدول رقم (٥) بالملحق] ويكشف هذا التوزيع عن اتجاهات عامة لعينة الدراسة حيث تتركز النسبة الغالبة بالفئات الممثلة لقوة العمل حتى ٦٥ سنة ، ثم تليها فئات العمر الشابة ، ثم فى النهاية فئات المسنين . ويمكن لهذا التوزيع أن يستخدم فى تحديد الاحتياجات التعليمية ، وفى تحليل قوة العمل المتاحة .

ــ **الحالة الزواجية :**

من الطبيعى أن تكون « الأسرة » هو وحدة السكان بمجتمع المقابر حيث أن الدوافع لسكنى هذه المنطقة ــ كما تبدت فى الفصل السابق — مرتبطة بوجود الأسرة ، وبروز مشكلاتها (مثل تهدم المسكن السابق أو الطرد منه ، أو البطالة التى يعانيها رب الأسرة ، أو غير ذلك) .

ومن ثم كانت الحالة الزواجية لهؤلاء السكان متسقة الى حد بعيد مع التركيب الاجتماعى لهم ، فمن الملاحظ أن « المتزوجين » يمثلون النسبة الكبرى والغالبة تصل الى حوالى ٨٤٫٤٪ من اجمالى العينة ، يليهم فى ذلك فئة « الأرامل » فتبلغ نسبتهم حوالى ١١٫٧٪ من عينة الدراسة . أما الذين لم يسبق لهم الزواج (العزاب) فلم تزد نسبتهم عن ٢٫٨٪ ؛ وكانت نسبة « المطلقين » تبلغ حوالى ١٫١٪ من اجمالى العينة . ومن الملاحظ أن الفروق بين مناطق الدراسة الأربع ضعيفة للغاية ولا تكاد تذكر ، الأمر الذى يعكس اتساق الحالة الزواجية مع أنماط الحياة بالمقابر . [ويمكن تلخيص أوضاع أفراد العينة فيما يتعلق بحالتهم الزواجية فى الجدول رقم (٦) بالملحق] .

— **الحالة التعليمية :**

لا شك أن الصلة واضحة بين التركيب العمرى للسكان والمتغيرات الأخرى المرتبطة بهؤلاء السكان سواء كانت اجتماعية أو اقتصـــادية فى خصائصها . فالحالة الزواجية ، والمهنة ، والدخل ، والتعليم هى مجرد أمثلة لتلك المتغيرات التى تتشكل أصـــلا فى ضـــوء الهيكل العمرى لأبناء المجتمع . واذا كانت الحالة التعليمية تشكل متغيرا له أهميته البارزة فى حياة أى مجتمع فانه من الضرورى تفحص وجوده بمجتمع المقابر . وهـــو متغير يتشـــابه مع سابقيه (التركيب العمرى ، والحالة الزواجية) من حيث عدم خروجه كثيرا عما هو ســـائد بالمجتمع ، وللتدليل على ذلك نذكر الحقائق التالية :

— أن نسبة الأميين تصل بين أفراد العينة الى حوالى ٦٤ر٤٪ من اجمالى عينة الدراسة بمناطق الدراســـة الأربع . ويرجع ارتفاعها بهذا الشكل الى الخصائص النوعية للسكان فهم فى معظمهم اما من المهاجرين من النمط الريفى — حيث ترتفع نسبة الأمية — أو هم من المناطق المتخلفة بالمدينة حيث تتدنى المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، وتنخفض بالتالى حالتهم التعليمية .

— أما أولئك الذين لا يرتفع مستواهم التعليمى عن حد « القراءة والكتابة » فتبلغ نسبتهم حوالى ٢٣ر٣٪ من اجمالى العينة (ولا تختلف المناطق كثيرا من حيث هذه النسبة) .

— غير أن نسبة الحاصلين على شهادات أقل من المتوســـطة تتفاوت بين المناطق الأربع فبينما ترتفع نسبيا بمنطقة الامام الشافعى حيث تصل الى حوالى ١٠ر١٪ ، تنخفض بشكل واضح بمنطقة المجاورين حيث تبلغ حوالى ٣ر٢٪ . أما المنطقتان الأخريان (السيدة نفيسة ، والغفير) فتتوسط هذه النسبة حيث تصل فى المتوسط الى حوالى ٦ر١٪ .

— أما أصحاب الشهادات المتوسط ، وأعلى من المتوسطة فتتخذ نسبها

نفس الاتجاه السابق من حيث المناطق . وينبغى الاشارة فى هـذا الى أن ذلك التفاوت بين المناطق يرجع بالدرجة الى الظروف السسيواقتصادية المميزة لكل . فمن اللافت مثلا أن منطقة الامام الشافعى تتحسن فيها نسبيا نوعية الحياة من حيث الدخل ، والتعليم الأمر الذى ينعكس بالضرورة على كل السكان حتى أولئك الذين يقطنون المقابر .

— وتتضاءل نسبة الحاصلين على شهادات جامعية فى عينة الدراسة فتبلغ حوالى ٦ر٠٪ كنسبة متوسطة بالمناطق الأربع . ويرجع ذلك أساسا الى الظروف السسيواقتصادية غير المواتية التى قد لا تشجع على استكمال التعليم ، وتدفع بالأفراد فى معظم الأحيان للبحث عن مجال للعمل يزيد من دخل الأسرة (ولا يلقى عبءا اضافيا كالذى يفعله التعليم) .

وبرؤية شاملة للمؤشرات السابقة يتضح أن حوالى ٨٧ر٧٪ من أفراد العينة يعانون من الأمية الكاملة ، أو مجرد معرفة القراءة والكتابة (وهو مستوى قريب للغاية من مستوى الأمية) وهى نسبة بالغة الارتفاع ، وشديد الخطورة فى ذات الوقت . أما النسبة الباقية (١٢ر٣٪) فتمثل الحاصلين على شهادات بمختلف مستوياتها .

[وتتضح عناصر الحالة التعليمية لأفراد العينة من الجدول رقم (٧) بالملحق] .

ثالثا : المهنة ، والدخل ومستوياته :

سبق أن أشرنا الى الحالة العملية لسكان المقابر (وذلك فى سياق التعرض لظاهرة البطالة باعتبارها دافعا لسكنى المقابر) وكان السكان حيالها ينقسمون الى فريقين : أحدهما يعمل ، والآخر لا يعمل . وقد تفرع كل فريق بدوره الى عناصره الذاتية فالذين ينتمون الى الأول كانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقتة ، بينما الذين لا يعملون كانوا مصنفين داخل فئات

مثل : التلاميذ ، وربات البيوت ، والذين فى سن المعاش ، والعاطلين .

أما نطاق العمل فكان اما داخل منطقة المقابر ، أو خارجها ولكل مجال من الأعمال ما يميزه . ونتناول فى هذه النقطة — اعتمادا على ما سبق — تحليلا لنوعية المهن السائدة بين سكان المقابر سواء كانوا يمارسونها داخل المنطقة أو خارجها .

ويمكن تصنيف المهن على النحو التالى :

● كان الحرفيون يمثلون أبرز المهن السائدة بين سكان المقابر فقد بلغت نسبتهم فى المتوسط (بين المناطق الأربع) حوالى ٣٧٪ من اجمالى السكان العاملين . غير أن هذه النسبة تميل الى الارتفاع الملحوظ فى مناطق دون غيرها ، فقد بلغت بمنطقة الامام الشافعى مثلا حوالى ٥٢٪ ، فى الوقت الذى تنخفض فيه نسبيا لتصل الى حوالى ٢٤٪ بمنطقة الغفير . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى للأوضاع البيئية — اقتصادية كانت أو اجتماعية — المميزة لكل منطقة فالامام الشافعى منطقة تتميز بوجود مجالات عديدة للحرف (نقاشة — حدادة — سمكرة — طباعة ... الخ) بشكل أمكن معه الاستفادة من سكان المقابر كمصدر يمد هذه الحرف ويزودها بالقوة العاملة اللازمة ، فضـــلا عما آل اليه حال الأحواش بمنطقة المقابر فقد تحولت الى مراكز عمل — بجانب السكن — حيث صار من الطبيعى ومن المألوف أن يقصـــد أبناء المنطقة — أو من هم بخارجها — المقابر بحثا عن نقاش ، أو حداد ، أو طباع ... الخ .

● أما الموظفون فتنخفض نسبتهم (بالمقارنة بنسبة الحرفيين) حيث تصـــل الى حوالى ٩ر٤٪ من اجمالى العاملين ويرجع ذلك الى المستوى التعليمى الضعيف والذى لا يؤهل بطبيعة الحال للوظائف الحكومية ، اللهم الا اذا كانت تقع أدنى سلم الوظائف .

● غير أن نسبة مشاركة العمال (بالقطاعين : العام ، والخاص) فى هيكل العمالة بمجتمع المقابر ترتفع عن نسبة مشـــاركة الموظفين ، حيث

تبلغ حوالى ١٦ر٦ ٪ من اجمالى نسبة العمالة بالعينة . (ولا يندرج هؤلاء العمال ضمن الحرفيين حيث أن الأخيرين غالبا ما يعملون داخل ورش خاصة) .

● أما التجار فتنخفض نسبتهم كثيرا وتتضاءل حيث لا تزيد عن ٧ر١ ٪ من اجمالى العاملين بمنطقة المقابر ذلك أن هذه المناطق لا تعتمد كثيرا على عمليات البيع والشراء بداخلها .

● ويمكن فى النهاية أن نميز الأعمال المتصلة بمنطقة المقابر واهمها : التربى ، والغفير حيث تبلغ نسبة العمالة لكل حوالى ٥ر٥ ٪ من اجمالى العمالة بالمنطقة .

كما أن هناك مجموعة أخرى من المهن ، والأعمال التى تتواجد بالمنطقة ؛ الا أنها تعد من قبيل المهن الطفيلية مثل : الباعة الجائلين (وبخاصة المأكولات التى تباع فى مواسم الزيارات) ، وقارئى القرآن ، وغير أولئك كثير . وبطبيعة الحال فان الدخل المتحصل من هذه الأعمال من الصعب جدا — ان لم يكن من المستحيل — حسابه ، أو تقديره .

[ويوضح الجدول رقم (٨) تصنيف عينة الدراسة طبقا للمهنة] .

أما عن الدخل ومستوياته فقد سبق أن ألمحنا لهذا المتغير بصفة عامة عند تناول الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر بالفصل السابق . الا أن معالجتنا له فى هذه النقطة سوف تعتمد على منظور آخر لذات المتغير حيث يهمنا التعرف هنا عما اذا كان هناك ثمة تفاوت بين مستويات الدخول لسكان المقابر ، ثم محاولة قياس هذا التفاوت (فى حالة وجوده) .

لقد أسفرت الدراسة الميدانية عن وجود تباين واضح بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر — مجال الدراسة — بصفة عامة . فمخطئ من يتصور أن وجود السكان فى نمط فيزيقى واحد (هو احواش المقابر) يعكس تشابها بينهم فى نوعية الحياة التى يعيشون فهناك « مناطق » عديدة

للمقابر تسكنها الأسر ولكل منطقة ظروف خاصة تنعكس بطبيعة الحال على ساكنيها . كما أن التفاوت فى المستويات يتضح أيضاً بين سكان المنطقة حيث تتعدد المهن والأعمال ، ومن ثم يتباين متوسط الدخل الناتج . وكان أبرز نموذج على ذلك « منطقة الامام الشافعى » حيث تعد ككل منطقة متميزة من حيث مستويات الدخول (بالنسبة للمناطق الثلاث الأخرى مجال البحث) أنها فى ذات الوقت تتسم بوجود فئات قادرة اقتصاديا (ذات دخل مرتفع) وأخرى متدنية اقتصاديا (ذات دخل منخفض) . ولعل هذا التفاوت — داخل المنطقة الواحدة — لا يرجع لظروف المنطقة بقدر ما يعود الى تباين الأوضاع الاقتصادية للسكان واختلاف الأعمال التى يعملون بها ، ومن ثم العائد المتحصل منها .

وينعكس هذا التفاوت فى الدخل على العناصر المشكلة لنوعية الحياة عموما ولعل أبرزها « السكن » فليست أنماط السكن بالمقابر كلها متشابهة (كما سيتضح تفصيلا بالنقطة التالية) ، اذ أن فائض الدخل يوجه عادة لتحسين مستوى السكن ، وقد تم ذلك فى مجتمع المقابر اما عن طريق بناء حجرات اضافية بالحوش ، أو تغيير الأثاث وشراء الكمائيات (الأجهزة الكهربائية وخلافه) أو عن طريق الاثنين معا . فمن السهولة بمكان مثلا بمنطقة الامام الشافعى أن نلحظ عددا كبيرا من السيارات الخاصة بسكان المقابر ، كما يلفت النظر بشكل واضح ذلك التعديل الجوهرى الذى أصاب الشكل العام للحوش ، وتقسيمه ، وتنوع طرق استخدامه وتعددها .. الخ.

ويبدو أن منطقة المقابر تتأثر الى حد بعيد بالحى (أو الأحياء) التى توجد بها ، فكلما كانت المنطقة تقع فى أحضان حى أكبر مزدهر اقتصاديا وبه فرص للعمالة كبيرة ، انعكس ذلك على كمية الدخل ومصادره ، ومن ثم المستويات الاجتماعية والاقتصادية لساكنيه والعكس صحيح ولعل منطقتى « الامام الشافعى » و « الغفير » هما النموذجان الممثلان لذلك ، فالأولى تمثل المنطقة المتميزة اقتصاديا — بمقارنتها بغيرها من مناطق المقابر — بينما تمثل الثانية (الغفير) الطرف الآخر لذلك حيث تتدنى فيها مستويات الحياة بشكل واضح . وخلاصة القول أن المهنة (مع تنوعها) بما تدره من دخل

(ثابت أو غير ثابت) مسألة مميزة بوضوح لنوعية الحياة بمجتمع المقابر ، وتعكس بجلاء درجة التفاوت بين سكانه .

[أما الجدول رقم (٩) فيبين توزيع العينة حسب فئات الدخل]

رابعا ــ المسكن والتعديلات التى أضيفت اليه :

لما كانت « أحواش المقابر » لا تصلح مبدئيا كمكان مستقر للسكن والاقامة ، فان الأسر التى التجأت اليها ، تحت وطأة معضلة البحث عن مسكن ، حاولت ــ فى معظم الأحيان ــ أن تعدل فى النمط الفيزيقى الذى تجد عليه « الحوش » حتى يصير صالحا للسكنى .

وقد أمدتنا نتائج الدراسة الميدانية بمعلومات تؤكد أن حوالى ٦٠٪ من حالات الدراسة بالمناطق الأربع ككل قد أجرت بعض التعديلات (التى تتفاوت بطبيعة الحال تبعا للمستوى الاقتصادى والاجتماعى للاسرة من جانب ، وطبقا للحال الذى تجد عليه الحوش من جانب آخر) . وأرتبطت هذه التعديلات أيضا بتصورات الساكن وتوقعاته للاستقرار فى هذه المنطقة والاقامة الدائمة بها ، فكلما كان هذا التصور مرتبطا بدرجة كبيرة بالمعيشة فى المنطقة حاول الفرد احداث تغييرات فيه واضافة تعديلات اليه حتى يجعله أقرب ما يكون الى النمط السكنى العادى .

وتتباين نوعية التعديلات واشكالها تبعا لمعايير عديدة تلتقى جميعها عند الحالة الاقتصادية التى نجد عليها ساكن المقابر ، وترتبط أيضا بفيزيقية الحوش الذى يحاول ادخال تعديل عليه . فضلا عن اعتبار الفترة التى يكون قد قضاها ــ الساكن ــ بهذه المنطقة .

وعن طريق سؤال السكان أنفسهم عن نوعية التغييرات ، أو التعديلات التى قاموا باحداثها منذ وفدوا للسكنى بالمقابر كانت الاستجابات محددة فى النقاط التالية :

ــ **ترميم الحجرات القائمة :** وبلغت نسبة من قاموا بذلك حوالى ٣٠٪ من

اجمالى أفراد العينة (كنسبة متوسطة بمناطق الدراسة الأربع) ويعكس ذلك عدم صلاحية أحواش المقابر للسكنى .

— **بناء حجرات جديدة :** ولم تزد نسبة من قاموا بهذا التعديل سوى ١١٪ من اجمالى العينة الا أنها تركزت معظمها بمنطقة الامام الشافعى حيث لدى السكان مقدرة مالية على اجراء هذا التعديل .

— **تركيب أبواب ، ونوافذ :** ولم يتم بهذا التعديل سوى ٣٪ من اجمالى عينة الدراسة .

— **توصيل مياه :** وتضاءلت نسبة من قاموا بذلك حيث لم تزد عن ٤ر٥٪ من حالات الدراسة ويرجع ذلك الى أن بقية الحالات تعتمد على نقل المياه اما من حنفية عامة ، أو حوش آخر به مياه .

— **توصيل كهرباء :** فرغم عدم مشروعية ذلك العمل بمنطقة المقابر عموما ، الا أن نسبة من قاموا به قد بلغت حوالى ٦٪ من اجمالى عينة الدراسة (مع تركزها بمنطقة الامام الشافعى) .

— **بناء سور :** وقام بهذا الاجراء حوالى ٥ر٢٪ وتركزت فى الأحواش التى ليس لها سور .

— **تجهيز دورة مياه :** وقد بلغت نسبة من قاموا بذلك حوالى ١ر٦٪ من اجمالى العينة .

— **تبييض الحجرات من الداخل :** وكانت النسبة الغالبة من عينة الدراسة (حوالى ٥٦٪) قد قامت بهذا الاجراء ، ويرجع ذلك لبساطته وضآلة تكلفته .

— **زراعة أشجار :** ولم يتم بذلك سوى ١٪ من اجمالى العينة .

من ذلك يتضح أن التعديلات الجذرية المطلوبة لتحويل الحوش الى

مســكن ملائم (ترميم ـــ بناء حجرات ـ تجهيز دورة مياه) كانت ضئيلة للغاية اذا ما قورنت بالأخرى قليلة الأهمية والتأثير .

[وتتضح الاستجابات السابقة ونسبها من الجدول رقم (١٠) بالملحق] .

خامسا : نمط العلاقات الأجتماعية السائدة بين السكان :

لا شك أن العزلة النسبية التى تسم منطقة المقابر ـــ رغم توسطها بين أحياء القاهرة القديمة ـــ ترجع الى طبيعة سكنى المنطقة ذاتها أكثر مما تعود الى موقع المنطقة بين المناطق والأحياء المكونة لمدينة القاهرة . فهى « عزلة اجتماعية » فى الأصل ولا تعود بحال من الأحوال الى موقع جغرافى ناء تسبب فى عزلتها وانعزالها . ولا ترجع أسباب هذه انعزلة الى صعوبة الوصول الى هذه المناطق (فهى قريبة من وسط المدينة وجنوبها) ، وانما تعود أساسا الى عاملين اثنين : يتبدى **الأول** فى عدم وجود مصالح حيوية لأفراد المجتمع الكبير بهذه المناطق فهى أصلا ليست معدة للسكن ، كما أنها ليست مخصصة للأعمال ، وهى لا تكون سوقا تجارية أو مجالا لتوافر الخدمات ، ومن ثم تفتقد مثل هذه المناطق مقومات الجذب التى تغرى أبناء المجتمع على الاتصال بها والتعامل معها . أما العامل **الثانى** فيتضح من « الخوف العام » الذى يحيط بهذه المناطق (فهى مناطق تتصل بالموت والموتى) ويصـــاب أبناء المجتمع عموما بهذه الحالة كلما اقتربوا من منطقة المقابر (باستثناء ساكنيها بطبيعة الحال) فلم يزل الاحساس بقدسية الموت ورهبته مسيطرا على أبناء المجتمع .

غير أننا نكون مجانبين الصواب اذا تصورنا أن هذه العزلة الاجتماعية مفروضة أيضا على سكان المقابر أنفسهم ، أى يفتقدون وجود عـــلاقات اجتماعية بينهم وبين غيرهم (سواء أولئك الذين يقيمون بمنطقة المقابر . أو يعيشـــون خارجها) فذلك أمر لا يؤيده الواقع حيث أن نمط العلاقات الاجتماعية بين السكان عادى وطبيعى ويتسق مع النمط الغالب المميز للمجتمع ككل [تماما مثلما لوحظ الاتساق بين خصـــائص ســـكان المقابر (فى التركيب

العمرى ، والأحوال : الزواجة ، والتعليمية ... الخ) ومثليتها بالنسبة لسكان المجتمع الكلى) .

وحتى نتمكن من سبر أغوار هذا النمط من العلاقات نستثمين هنا بالنتائج التى وافتنا بها الدراسة الميدانية فى هذا الشأن ، ويمكن تصنيفها الى العناصر التالية :

— وجود أقارب للسكان بمنطقة المقابر : وقد بلغت نسبة من كانت استجابتهم ايجابية حوالى ٦٥٪ (كنسبة متوسطة بين مناطق الدراسة الأربع وان ارتفعت قليلا الى حوالى ٧٠٪ بمنطقة الامام الشافعى) .

— أماكن تواجد الأقارب : فقد دلت النتائج أن حوالى ٦٢٪ من أفراد عينة الدراسة أكدوا بأن أقاربهم يعيشون بنفس الجبانه بينما النسبة الباقية (٣٨٪) أقرت بأن الأقارب يقيمون بجبانة أخرى داخل مناطق المقابر .

— درجة القرابة : فقد ذكرت نسبة تصل الى ١ر١٥٪ ن أفراد عينة البحث بأن أبناءهم هم الذين يقيمون سواء بمنطقة البحث أو خارجها ، وبلغت نسبة الذين ذكروا بأن أخوتهم واخواتهم هم أولئك الذى يعيشون بنفس المنطقة (أو غيرها من مناطق المقابر) حوالى ٢ر٢٢٪ . أما الذين أكدوا بأن القرابة تمتد الى نطاق العائلة (وتتجاوز الأسرة النووية) فقد بلغت نسبتهم حوالى ١ر٣١٪ من أفراد عينة الدراسة . وكانت الاستجابة الأخيرة مؤكدة بأنه لا قرابة دموية تربط بينهم وانما لا تزيد المسألة عن انتمائهم الى نفس البلد (بلديات) وبلغت نسبتهم حوالى ١ر٦٪ .

— أما معدل تكرار زيارات السكان لأقربائهم فقد توقف على وجود أولئك الأقارب داخل النقطة أو خارجها . بينما بلغت نسبة الزيارات اليومية للأقارب داخل المنطقة حوالى ٢٥٪ من اجمالى استجابات عينة الدراسة بهذا الخصوص ، وصلت نسبة الزيارات الأسبوعية والمتباعدة (حسب

الظروف) بين الأقــارب خارج المنطقة الى حــوالى ٣٥٪ من جملة الاستجابات .

— فيما يتعلق بوجود أقارب للمبحوثين بأحياء القاهرة الأخرى خارج نطاق المقابر أثبتت النتائج أن حوالى ٧٨٫٣٪ منهم لديهم أقارب خارج هذا النطاق . وبالنسبة للأحياء التى يتوزعون بها بمدينة القاهرة كان لمنطقة الحسين ، والدراسة النصيب الأكبر حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين قالوا بأن لهم أقارب بها حوالى ٢٩٪ من بين الذين ذهبوا بأن لهم أقارب بأحياء القاهرة (وواضح هنا أهمية القرب المكانى حيث أن هذه المنطقة تجاور مناطق المقابر بالمجاورين ، والغفير وغيرها) . ويلى ذلك حى شبرا (١٤٫٤٪) ، ثم امبابه (١١٫١٪) ، يليها بولاق الدكرور (٧٫٨٪) وتتساوى تقريبا النسب الواردة بكل من : الجيزة ، والمعادى ، وحلوان فتبلغ فى متوسطها حوالى ٦٫٥٪ . ويلى ذلك السيدة زينب (٢٫٢٪) ثم ترد فى النهاية مصر القديمة (١٫١٪) .

وتعكس هذه النتائج نماذج من الأحياء التى يرتبط أبناؤها بعلاقات قرابية مع سكان المقابر فهى فى معظمها مناطق متخلفة من القاهرة (الدراسة ، بولاق الدكرور ، أمبابة ... الخ) وبعضها الذى يستحوذ على النســبة الكبرى قريب — مكانيا — الى منطقة المقابر .

[ويوضح الجدول رقم (١١) بالملحق البيان التفصيلى لهذه النتائج] .

— أما الصورة التى تتم بها الزيارات بين الأقارب فتتخذ شــكل التبادل (حيث بلغت نسبة من أكد ذلك حوالى ٨٢٫٥٪ من اجمالى الاستجابات) فى مقابل نسبة ضئيلة (٧٫٥٪) قررت أن الأقارب هم الذين يزورونهم بمنطقة المقابر بينما كانت بقية النسبة (حوالى ١٠٪) هى التى تبادر بزيارة الأقارب فى أماكن سكناهم أحياء القاهرة المختلفة .

— وفيما يتصل بالمساعدة المادية التى يتلقاها ساكن المقابر من أقربائه انقسمت العينة الى فريقين أحدهما ينفى وجودها أصلا (وبلغت نسبة

هؤلاء حوالى ٧٣٪ من اجمالى العينة) والآخر يؤكدها (ونسبتهم حوالى حوالى ٢٧٪) .

ـ واذا كانت « الخطابات » تعد مظهرا من مظاهر الاتصال تؤكد وجود العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمع ، فان هذا المؤشر قد استخدم فى الدراسة الميدانية حيث أفصحت نتائجها بأن حوالى ٤٠٫٦٪ من عينة الدراسة لم تصل اليهم خطابات شخصية فى حياتهم على الاطلاق . وبالاستفسار من النسبة الباقية (٥٩٫٤٪) عن الكيفية التى تصل بها الخطابات اليهم اتضح أن « التربى » يمارس الدور البارز فى هذا الشأن (وينسجم ذلك ويتسق مع سطوته وهيمنته على معظم جوانب الحياة بمجتمع المقابر) حيث تبلغ نسبة الاستجابات التى أكدت ذلك حوالى ٣٠٫٦٪ . ويلى ذلك « البوسطجى » حيث بلغت نسبة الاستجابات بشأنه حوالى ٢٥٫٤٪ . وتتدنى بعد ذلك نسب الذين تصل اليهم خطابات عن طريق « العمل » حيث تبلغ حوالى ٢٫٢٪ ، ثم تتساوى فى النهاية نسب الذين يتسلمون خطاباتهم اما عن طريق أحد الأقارب المقيمين بالمنطقة ، أو أحد « الأفراد المشهورين » بها وتبلغ نسبة كل حوالى ٠٫٦٪ .

سادسا : مسألة « الخوف » من الحياة بمنطقة المقابر :

لعل أول ما يتبادر الى الذهن عند تناول ظاهرة سكنى المقابر هو ما يشوب هذه المناطق من خوف يعتمل فى النفس مصدره أنها (أى المناطق) مخصصة فى الأصل لدفن الموتى مع ما يرتبط بفكرة الموت ذاتها من قدسية ورهبة . ورغم أن سكنى هذه المناطق لم يتم بين عشية وضحاها ، أو بشكل مفاجىء ـ حيث يرتبط ذلك بتاريخ المجتمع كله ـ فان العقود الثلاثة الأخيرة قد شهدت نموا هائلا فى عدد السكان الذين انتقلوا للسكنى بالمقابر .

غير أن سؤالا منطقيا يتبادر الى الأذهان فى هذا الشأن مؤداه : اذا كان النسق القيمى للمجتمع الكلى يدفع الى الخوف من الاقتراب من الموت

والموتى ، فكيف نفسر هذا الموج الهائل من البشر الذى يتدفق يوما بعد يوم وينحشر حشرا ليشارك الموتى سكناهم بمناطق المقابر بالقاهرة ؟

لقد عبر السكان أنفسهم عن هذا الوضع ــ الذى يبدو متناقضا الى حد كبير ــ وذلك بما ورد على لسانهم من استجابات عديدة . فعند سؤالهم عما اذا كانوا « يخافون » من الاقامة بهذه المنطقة كان ردهم موجزا ومتجسدا بذلك أن أزمة المساكن ــ وأسبابا أخرى ــ هــى التى دفعتهم الى تحمل الصعاب التى تكتنف الحياة بالمقابر مع ما يحيطها من خوف يرتبط بالمكان .

ويتبدى هذا الخوف فى مظاهر عديــدة من ضمنها الخــوف من طرق الأبواب ليلا حيث يعتقد البعض أن « العفاريت » ، « والجن » هى التى تقوم بمثل هذا العمل . غير أن الخوف لايقف عند هذا الحد (الذى يشاع دائما عن منطقة المقابر) وانما يرجع أيضا الى جانب مادى حيث يستغل اللصوص هذا الاعتقاد الخرافى لدى السكان فيطرقون أبوابهم ليلا لتخويفهم وذلك ليتمكنوا من سرقتهم ، أو دفعهم لترك المنطقة كلية نتيجة احساسهم بالخوف وعدم الأمان . ومن ثم فهو خوف مزدوج : من الموتى تارة ، ومن الأحياء تارة أخرى .

واذا كان الخوف من المعيشة فى منطقة مخصصة أصلا لدفن الموتى يرجع فى الأصل لنوعية المعتقدات التى يؤمن بها أفــراد المجتمع ، فــانهم يتصورون مثلا أن الحيوانات الأليفة لديهم والمتوافرة بالمنطقة (مثل : الكلاب ، والقطط) كثيرا ما تتجسد فى صورة عفريت ، أو جان (أى كائنات فوق الطبيعة) .

كما يعمد السكان الى اغلاق الأبواب الفاصلة بين الحجرات التى يقطنوها ، والحوش الــذى يحتوى على المقبرة حيث أن لديهم اعتقادا شــائعا بأن الموتى يخرجون ليلا من مقابرهم ويتجسدون فى صور عديدة وينشرون الرعب فيما بينهم ، وبخاصة بين أولئك الذين لم يوفوا نذورهم تقربا الى الله !!

ويستعين السكان عموما بذكر الله ، وحفظ القرآن لطرد الخوف من

نفوسهم ، الا أن ذلك لا يعكس بالضرورة درجة من الايمان حيث يستخدمون ذلك كوسيلة فقط يقاومون بها الخوف .

غير أن البعض ينكرون الاحساس بالخوف وقد يرجع ذلك الى الاعتياد على المكان لفترة طويلة ، كما أن بعضهم يخشى من التصريح بمشاعر الخوف التى تعتمل بنفسه حتى لا يستغلها أحد مثل التربى ، أو اللصوص فى تنمية الخوف لديهم تمهيدا لطردهم من المنطقة ، وقد يخفون ذلك أيضــا خشية اتهامهم بالجبن .

[ولعل الدول رقم (١٢) بالملحق ، يوضح مدى خوف أفراد عينــة الدراسة ومظاهره]

القسم الثالث

المشكلات الحقيقية لسكان المقابر

أولا : المقابر كنمط للسكن ، ومدى ملاءمته لسكانيه :

ما من مهتم بظاهرة سكنى المقابر الا وتعرض لمسألة مدى ملاءمة هذا النمط العمرانى للسكنى عموما . وقد يرجع الى أن منطقة المقابر قد تحولت بالفعل الى مجمع سكنى مكتظ بساكنيه لايدانيه فى ذلك سوى الأحياء المتخلفة ذات الكثافة السكانية العالية بالمدينة .

ويحاول الدارسون لهذه المسألة أن يصرفوا النظر — ولو مؤقتا — عن وجود هذه المجموعات السكانية فى قلب المنطقة المخصصة أصلا للمقابر ، باحثين عن مدى صلاحية المكان الذى يقطنون للسكنى وذلك من حيث الشروط اللازمة للسكن من النواحى الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والصحية . وانتهت مثل هذه المحاولات جميعا الى اليقين الكامل بأن هذا « المكان » لا تتوافر فيه الحد الأدنى من تلك الشروط التى تجعله صالحا للسكنى . فما بالنا لو أضفنا الى ذلك أن هذا المكان السكنى لا يمكن فصله اطلاقا عن المكان الخ... ... الموى ؛ اذ أنهما يقعان فى « حوش » واحد ولا يفصلهما سوى ... . وبعيدا عن مسألة الموت وما يحيط بها من ... على حياة الأفراد : فكرا وسلوكا ، ومن ... سكن لاقامتهم بهذا المكان ؛ **فان هذه المن... ... ان لم تكن منطقة مخصصة أساسا للدفن**

... وضيح هذه الفرضية ، وتحليلها ،

... لفت النظر فى هذه المناطق

ان الشروط المعمارية لم تراع

... عمارى معروف ، كما أن

داخل كامل فيما بينها فضلا

... طق (المجاورين مثلا)

واتساعها المفرط غير المخطط فى مناطق أخرى (الامام الشافعى ، والسيدة نفيسة) فى الوقت الذى نلحظ فيه طرقا وشوارع متعامدة ومتقاطعة بمنطقة الغفير مثلا . كما تفتقد المناطق جميعا للمساحات الخضراء اللازمة بين المناطق السكنية (ولا يمكن اعتبار بعض الشجيرات التى تستنبت داخل الأحواش مساحات خضراء بالمعنى المقصود) . فاذا أضفنا الى ذلك كله ما لوحظ فى بعض المناطق — وأوضحها الامام الشافعى — من قيام بعض الأفراد بتشييد بعض المساكن التى ترتفع أحيانا الى ما يزيد على الأربعة طوابق وتطل مباشرة على الأحواش المجاورة (فهى تقع داخل « كردون » منطقة المقابر ، ولكنها لا تمثل أحواشا) لاتضح بشكل جلى مدى الفوضى المعمارية ، والعمرانية بالمنطقة .

٢ — تفتقد منطقة المقابر تماما — أو تكاد — الى المرافق والخدمات التى تجعلها صالحة للاستيطان البشرى فالمياه الصالحة للشرب لم تزود بها غالبية الأحواش وانما هى متاحة فقط اما فى صورة حنفيات عامة ، أو داخل البعض القليل من الأحواش . أما الكهرباء فهى ان وجدت تكون قد وصلت بشكل غير مشروع (عن طريق سرقة خطوط من الكابلات الرئيسية بالمنطقة) مع ما يرتبط بذلك من فرض أتاوات من قبل الغفير ، أو موظف المقابر ، أو التربى على الساكن حتى لا يبلغ أحدهم عن هذه المخالفة . أما الصرف الصحى فهو غير موجود بطبيعة الحال ومن ثم فان قضاء الحاجة يتم أما فى : دورات المياه التى لهـا بيارات خاصة كثيرا ما تطفح وتسبب مشكلات عديدة ، أو فى العراء وبين الأحواش ، وداخل الطرق الضيقه المتعرجة وعلى جانبيها .

ويعانى سكان المنطقة من مشكلة المواصلات فهى قليلة وغير منتظمة ولم تصل بعد الى معظم مناطق المقابر رغم التكدس السكانى الهائل وانما تصل فى أغلب الأحوال الى أطرافها فقط ، الأمر الذى دفع ببعض الأفراد الى التفكير فى تسيير سيارات خاصة للنقل « بالنفر » الا أنها لم تحل المشكلة

فهى فوق تكدسها الباهظة غير منتظمة ، ولا تعمل بكفاية عالية .

ورغم أنه تتوافر بمناطق المقابر خدمات مثل : التعليم ، والعلاج الا أن تدهور المستوى فى كليهما مسألة لافتة ومحسوسة لدى السكان ، الأمر الذى يدفعهم للبحث عنهما فى المجال الخاص حيث التكلفة ؛ والمشقة .

٣ — من الطبيعى أن ينعكس هذا التدنى فى مستوى أداء المرافق ، والخدمات على الناحية الصحية للسكان فمستوى الصحة العامة شديد التدهور ؛ الأمر الذى انعكس على تفشى الأمراض وارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع حيث زادت نسبة اصاباتهم بالأمراض المعوية عموما وبحالة « الجفاف » خصوصا ، وانتشرت الأمراض المعدية (وبخاصة الجلدية منها) ويرجع ذلك بصفة أساسية الى فقدان مقومات النظافة العامة ، وانتشار الجهل بأدنى قواعد الوعى الصحى .

٤ — نظرا للطبيعة الخاصة التى تميز السكنى بمنطقة المقابر فان الوضع التشريعى يكاد يكون مفقودا بشكل كامل بين مالك ، ومستأجر . فليس هناك « مالك » ، أو « مستأجر » بالمعنى المفهوم ذلك أنه لا وجود « لسكن » بالمعنى المصطلح عليه للسكن . فهذه مناطق مقابر ملكيتها العامة للدولة وتمنحها للأفراد أو للجمعيات فى شكل ملكية انتفاع فقط فلا يتيح ذلك لهم حرية التصرف بالبيع ، أو الرهن ، أو الايجار ، أو الاستخدام فى غير الغرض الذى من اجله خصصت . ذلك هو الوضع الأمثل والنموذجى الذى يحكم هذه المناطق ، أما ما نلحظه واقعيا فغير ذلك تماما حيث تحولت الى مناطق سكنية ومن ثم ظهرت « مراكز قوى » تسمح ، (أو تمنع) دخول الساكن اليها وتفرض عليهم مبالغ من المال بمثابة « ايجار » ثابت لسكناهم فضلا عما يدفعونه مقابل تزويدهم بالمياه ، وتوصيل الكهرباء اليهم . ويتم ذلك بشكل شبه علنى ، ومعلوم بالنسبة لكافة الأطراف بالمنطقة وأولها الادارة الحكومية الممثلة فى موظفى المحافظة الذين يشرفون اداريا على كل مجريات الحياة بمنطقة المقابر بالقاهرة .

غير أننا نكون مجافين الحقيقة اذا تصورنا أن السكان قد وقفوا دائما موقفا سلبيا تجاه عدم صلاحية الأماكن التى يقطنون فيها للسكن ، فهم دائما يحاولون اضفاء التعديلات على سكناهم (كما اتضح من الفصـــل السابق) حتى تصير صالحة للحياة . ورغم محاولاتهم هذه فهم لا يغيرون جذريا من فيزيقية المنطقة حيث لا يتعدى اسهامهم اكثر من تحسين نوعية السكن فى بعض جوانبه (وبخاصة تبييض الحجرات من الداخل ، وترميم الحجرات القائمة) .

وتنشأ فى ظل هذه الظروف شديدة الغرابة والصعوبة فضلا عما تتسم به من تعقيد وتناقض ، فئة من المستغلين ـــ سبقت الاشارة اليهم ـــ يهمهم فى المقام الأول تكريس هذا الوضع وتدعيمه ، واضفاء صفة الشرعية عليه واستخدام أساليب وضيع اليد ، فضلا عن القهر والاستغلال فى تحقيق مصـــالحهم .

ثانيا : مشكلات ترتبط بالمنطقة بعامة :

يعد السكن بمنطقة المقابر مشكلة فى حد ذاته ، اذ أنه يعكس نموذجا غير طبيعى للسكن فالمنطقة غير مخصصة أصلا للسكن أو معدة له . الا أن هذه المشكلة ترجع الى مجموعة من الأسباب وينجم عنها مجموعة من النتائج ، وهى فى تداخلها تؤدى الى مزيد من المشكلات التى تتفاقم لتعقد فى النهاية اسلوب الحياة الذى يعيشه سكان المقابر .

ورغم عمومية المشكلات وتداخلها ، الا أنه من الممكن تصنيفها — ولو من قبيل التناول العلمى ليس إلا ـــ الى نوعيات مختلفة فبعضها يرتبط بالمنطقة بعامة ، والبعض الآخر يتصل بنوعية الحياة التى يحياها سكان المقابر ، وتتباين ـــ من ثم ـــ طبيعة المشكلات فى كل طبقا لأحوالهم وظروفهم العامة والخاصة . أما المشكلات التى ترتبط بالمنطقة بعامة فيمكن رؤيتها فى ضوء العناصر التالية :

١ ــ العلاقة بين الساكن ، وصاحب الحوش (عن طريق وسـيط) :
وتعد هذه العلاقة مشكلة فى ذاتها فهى غير طبيعية اذ لا تحكمها المعايير العادية التى تربط المالك بالمستأجر . فالمالك نفسه لا يملك حـق التصرف الكامل فى الحوش اذ هى ملكية انتفاع لغرض معين لا ينبغى أن يتعداه لغيره ، ومن ثم فلا ينبغى أن يكون هناك مستأجر أصلا . وقد يتبادر الى الذهن تساؤل مؤداه : اذا كانت الحالة هذه فلماذا نشأت علاقة بين مالك ، وساكن ؟ ثم ما هى نوعية المشكلات التى ترتبت على ذلك ؟ .

لعل الاجابة على الشق الأول من التساؤل تتحدد بظهور المشـكلة أساسا (سكنى المقابر) وترتبط بمسبباتها (التى ذكرت بالفصل الأول من الدراسة) أما الشق الثانى فتتضح الاجابة عليه من تحليل عناصر المشكلة وابعادها اذ أن المسألة لم تتحدد بوجود مالك ، وطالب للسكن وانما لعب الوسيط (وهو المعلم أو التربى ، أو الغفير ، أو موظف الجبانات) دورا حيويا فى صياغة العلاقة بين صاحب الحوش ، وساكنه . فقد أمدتنا نتائج الدراسة بتأكيد لا يقبل الشك بأن « التربى » هو المسئول الأول عن جلب السكان لمنطقة المقابر وهو الذى يحدد معهم قيمة استئجارهم للحوش ، ويفرض عليهم أداء بعض الخدمات (مثل : جلب المياه ، واعداد المكان لزيارة أصحاب الحوش موتاهم) ، بل أنه هو الذى يرغمهم أحيانا على ترك المكان ــ مؤقتا ــ فى مواسم الزيارات حتى لا يعرف صاحب الحوش أمر سكنى الحوش (وذلك فى حالة عدم علمه ، أو عدم تكليفه التربى بالبحث عن ساكن) .

وفى اطار هذه العلاقة غير الطبيعية ، وغير الواضحة المعالم نشأت مشكلات عديدة نذكر منها ما يلى :

ــ مشكلات حول القيمة الايجارية للحوش فهى غير ثابتة ، كما أنها غير محددة ، ولا تخضع لأى معيار فى فرضها ؛ ومن ثم فانه من المألوف أن

يفاجأ الساكن بالتربى — وليس صاحب الحوش — بفرض قيمة أعلى .

— يترتب على مسألة الايجار خوف الساكن دائما من مسألة الطرد من الحوش فهو السيف الذى يسلطه التربى على رقبة الساكن دائما (وهو بقادر على ذلك) اذا لم يذعن لكل ما يطلب .

— نظرا لسيطرة التربى على المنطقة ككل بساكنيها ، فانه كثيرا ما ينظم حركة السكان المقيمين ويفرض أتاوات عليهم ، ويشترك معهم فى ذلك من يأتى من خارج المنطقة لممارسة بعض الأعمال المتعلقة بالمعيشة بالمنطقة وذلك مثل : قراءة القرآن ، والباعة الجائلين ، بل ويصل الأمر الى حد تنظيم حركة الذين يقومون بأعمال الشحاذة ، والتسول (ومعظمهم من الصغار) حيث يرتزقون من ورائها وبخاصة فى مواسم الزيارات (الأعياد ، « وطلعة » رجب ، ونصف شعبان ، ومواعيد الذكرى السنوية للموتى ... الخ) حيث يفرض عليهم أتاوات كى يسهل لهم القيام بذلك من جانب ، ويقوم بالاتصال بمن يشترى ما قام بجمعه هؤلاء الصبية (ومعظمه من المأكولات) حيث يستغل كغذاء لدواجن المزارع وحيواناتها من جانب آخر .

٢ — **الجرائم وانتشارها بالمنطقة** : لا شك أن فيزيقية المنطقة ، وبناءها العمرانى هما العاملان الحاسمان وراء تكون النمط الاجرامى وصور الانحراف المختلفة بالمقابر . فهى تساعد على الاختفاء ، والاخفاء ، والتهرب والتهريب ومن ثم تمكن من طمس معالم أية جريمة ترتكب .

وتتحدد المشكلات المرتبطة بهذا العنصر مباشرة فى مسألة انعدام الشعور بالأمن بين السكان فهم — كما اتضح سلفا من نتائج الدراسة الميدانية فى هذا الشأن — غير آمنين على أنفسهم ، أو أبنائهم ، أو ممتلكاتهم بل انهم فى كثير من الأحيان يخشون أن يكونوا طرفا فى جريمة لم يرتكبوها عن طريق اخفاء المسروقات لديهم أو تسترهم على هارب ، أو سرقة الجثث

من الحوش الذى يسكنونه ويرغبون على ذلك اما عن طريق الارهـاب والتخويف ، او بواسطة التهديد بالطرد من السكن .

ويرتبط نمط الجريمة ومشكلاتها بالطبيعة الخاصة والمميزة لمنطقة المقابر حيث يلاحظ بها الأنماط التالية للجريمة .

— القتل : وهو كثيرا ما يحدث بسبب هدوء المنطقة ، واظلامها ، وانعزالها النسبى .

— التهريب : وبخاصة فى السـلع التى تحتاج الى اخفاء مثل . الآثار والتحف النادرة ، وعمليات التزييف والتعامل غير المشروع فى النقـد الأجنبى (ورغم وجود هذه الأنماط من الجريمة بمناطق اخرى الا أنها أكثر وضوحا بالمقابر) .

— سرقة الجثث : وهو نمط شائع ويرتبط فقط بهذه المنطقة ، ولا يتم الا بعلم التربى ، وبمشاركته .

— المخدرات : ويتخذ البعض من المنطقة وكرا لهم حيث يسـتخدمون الأحواش فى تخزين المخدرات واخفائها ، والاتجار فيها وتوزيعها فضلا عن استخدامهم لها لترويج الحقن المخدرة ، والأقراص .

٣ — **المعاناة من بعض الأمراض** : فنظرا لتدنى مستويات الصحة العامة ، ولانعدام سبل النظافة فى المأكل ، والملبس ، والمسكن ترتفع معدلات الاصابة بالمرض وبخاصة بين الأطفال الرضع . وتزيد بين البالغين الأمراض المعوية والصدرية ، وكذلك أمراض سوء التغذية .

٤ — **الخوف من المنطقة** : ورغم ان هـذا العنصر لا يمثل مشكلة لنسـبة من السكان (٣٠٪ تقريبا) . الا أن الغالبية تشعر بالخوف وعدم الأمان (فهم مضطرون للسكنى هنا ، وليسوا مخيرين) ومن ثـم تتدعم المعتقدات المتصلة بالجن ، والأرواح ، وظهور العفاريت وبخاصة

لمن لقى مصرعه منتحرا ، أو فى حادث ، أو مات محروقا (كما هو شائع) .

... وتوافينا نتائج الدراسة فى هذا الصدد بأن مشكلة الخوف من الطرد من الحوش تحتل الصدارة حيث يشعر بها حوالى ٦٢٪ من أفراد العينة ، تليها المشكلة التى تتعلق بتوفير المواد التموينية (٤٦٪) ثم المشكلات المرتبطة بالمرض والعلاج (٣١٪) ، ويلى ذلك المشكلات المرتبطة بتعليم الأبناء وتصل نسبتها الى ٧٪ ، بينما لا تزيد نسبة من يشعرون بمشكلات النقل والمواصلات على ٦ر٠٪ .

[ويوضح الجدول رقم (١٣) بالملحق هذه النتائج بشىء من التفصيل].

ثالثا : مشكلات خاصة بسكنى المقابر (كنموذج نوعى للمناطق المتخلفة بالمدن) :

لا تخرج منطقة المقابر كثيرا فى مشكلاتها عن تلك التى يمكن أن تظهر فى أية منطقة متخلفة بالمدينة . فاذا صرفنا النظر — مؤقتا — عن النمط الفيزيقى المميز لمنطقة المقابر من حيث السكن ، لما وجدنا اختلافا كبيرا فى المشكلات التى تعانى منها كل المناطق المتخلفة بالمجتمع الواحد .

ورغم ان اختلاف النمط السكنى وتميزه يؤدى الى ظهور مشكلات خاصة به ، الا أن الحاح المشكلة وحدتها تصير هى البارزة فى النهاية حيث انها مرتبطة باحتياجات أى تجمع بشرى بمنطقة محددة . وتعد مشكلات « المرافق » مثلا ، النموذج الواضح على ذلك ، فتوافرها بمستوى أداء معين يعد مطلبا حيويا وملحا سواء كان السكان يقيمون فى عمارة سكنية ، أو بيت مستقل ، أو حوش بمقبرة . وما ينطبق على هذه المشكلة يصلح على مشكلات اخرى عديدة مثل : الخدمات الصحية ، والتعليمية ، فضلا عن المشكلات المتعلقة بالمواد الغذائية ، والمرتبطة بالأمن .

ويمكن الاشارة الى أهم المشكلات الخاصة بسكنى المقابر والتى

تتسق مع كون المنطقة واقعة ضمن المناطق المتخلفة بالقاهرة على النحو التالى :

١ ــ ضيق المسكن :

يعانى كل السكان تقريبا من ضيق مساحة المكان المخصص للسكن داخل الحوش . وكانت الأسر ذات الأعداد الكبيرة هى أبرز من يعانى من وطأة المشكلة ولعل ذلك هو العامل الرئيسي وراء عملية التعديلات التى أضيفت للسكن بالحوش وأبرزها اقامة حجرات جديدة ، أو انشاء دورات مياه .

٢ ــ عدم وصول المياه ، أو انقطاعها :

وتعد مسألة المياه المشكلة الأساسية لسكان المقابر فهى غير موجوده فى الأغلب والأعم ، وتنقطع باستمرار فى الأحواش التى تصل اليها ، الأمر الذى يدفع بالسكان الى تحمل أعباء نقلها من مكان لآخر مع ما يرتبط بذلك من تكلفة وجهد ، وما يحيط به من سيطرة تفرض من قبل الترىى على السكان .

٣ ــ عدم وجود صرف صحى

فالمنطقة بأكملها تعتمد على البيارات فى الصرف التى دائما ما تطفح وتسبب كثيرا من الأمراض . فمن المألوف أن نجد منطقة سكنية بالمقابر معزولة تماما عن غيرها من المناطق فهى عائمة على بحر من مياه المجارى ولا يتمكن السكان من الوصول الى سكنهم الا باقامة الجسور من الطوب ، والأتربة .

٤ ــ عدم توافر الكهرباء :

فالاظلام هو الأصل فى هذه المناطق حيث لم تكن فى حاجة الى الاضاءة (حيث أنها منطقة مقابر) أما عندما استوطنها السكان فقد حاول كثير منهم ادخال التيار الكهربائى بطريقة غير مشروعة (بوصلات من

الأعمدة الكهربية القائمة بالطرق الرئيسية) وشجعهم فى ذلك وتستر عليهم ذوى النفوذ بالمنطقة (وبخاصة التربية) .

٥ ـــ عدم كفاية الخدمات الصحية :

يندر وجود الوحدات الصحية بالمنطقة الأمر الذى يضطر معه السكان اما الى : التغاضى عن مسألة الرعاية الصحية وعدم السعى الى الاستفادة منها ، أو الانتقال الى منطقة أخرى تتوافر بها .

٦ ـــ عدم توافر المواد الغذائية :

ويجمع عدد غير قليل من السكان على عدم توافر المواد الغذائية ويعللون ذلك بقلة المعروض منها الأمر الذى يخلق معه « السوق السوداء » ، ويرجعون ذلك الى قلة عدد المجمعات الاستهلاكية ، ومنافذ البيع . غير أن الدراسة الواقعية ـــ الميدانية للمنطقة اثبتت عدم دقة هـــذا التصور فهناك بالفعل « أكشاكا تعاونية » متنقلة مخصصة لبيع السلع الغذائية وهى تزود يوميا طبقا لحاجة المستهلكين ، أما الأمر اللافت ويعد بالفعل مشكلة ، فيتبدى بوضوح فى مسألة توزيع السلع والتخزين الذى يلجأ اليه البعض سعيا وراء خلق سوق سوداء يصرفون فيها السلع بأسعار أعلى وقد ساعدت المنطقة على ذلك حيث كان لوجود « الدلالين ، والدلالات » الذين لا عمل لهم غير هـــذا ، أثر فى بروز المشكلة وتفاقمها .

٧ ـــ عدم اتاحة الخدمات التعليمية بصورة كافية :

وتتشابه هذه المشكلة الى حد كبير مع المشـــكلة المتعلقة بالخدمات الصحية حيث أن مجرد وجودها دون وصولها الى مستوى أداء معين يمنحها الفعالية التى تحقق الهدف من وجودها لا يعنى شيئا فى الواقع فهناك « عدد » من المدارس (ومعظمها فى المرحلة الابتدائية) يتجه اليها أبناء المجتمع دون تحصيل عائد تعليمى يذكر منها . ولعل أكبر شـــاهد على ذلك أن هذه المدارس تغلق أبوابها تماما فى مواســم

زيارات المقابر حيث ينصرف التلاميذ الى التسول اكتسابا للقمة العيش وهو من وجهة نظرهم — وكذلك اسرهم — اهم بكثير من تحصيل علم ينفع ويفيد .

٨ — عدم توافر وسائل المواصلات اللازمة :

وقد سبقت الاشارة الى هذه المسألة فالطرق بالمقابر لا تشجع صاحب أية سيارة على استخدامها فى نقل السكان من مكان لآخر . أما المواصلات العامة فانها تصل فقط أطراف المقابر حيث تسير فى الشوارع الرئيسية . وقد شجع هذا الوضع أخيرا بعض أصحاب المشروعات الصغيرة بتسيير سيارات نقل « بالنفر » من منطقة لأخرى ، غير أنها وسيلة مكلفة وغير منتظمة فى مواقيتها .

.. ولعل المتفحص لنوعية المشكلات السابقة سيلحظ أنها هى هى ذات المشكلات التى تظهر فى أية منطقة متخلفة بمدينة القاهرة يضاف اليها الصعوبات التى تتصل بالفيزيقية الخاصة المميزة للمنطقة الأمر الذى يزيد المشكلة حدة فوق صعوبتها .

وكان السؤال الموجه الى عينة الدراسة « مفتوحا » فى هذا الصدد حيث كان سؤالا عاما عن رأى المبحوث فى المشكلات التى يعانى منها المجتمع القاهرى ككل (وضمنه المنطقة التى يسكنها) . فكانت أزمة المســاكن هى بطبيعة الحال التى تطفو على السطح حيث بلغت استجابتهم حيالها حوالى ٦٦ر٧٪ من اجمالى أفراد العينة على مستوى المناطق الأربع ، يليها مشكلة المواصلات (٤٠ر٧٪) ، ثم مشكلة ارتفاع الأسعار (١٢ر٨٪) ، وفى النهاية نلحظ مشكلة أزمة المواد الغذائية (٥ر١٪) . ونخرج من ذلك أنه رغم تأثر المبحوث بالمشكلات النوعية التى نلمسها بالمنطقة التى يسكنها ، الا أنها تعكس أيضا نوعية المشكلات القائمة بالمجتمع الحضرى ككل .

[ويصور الجدول رقم (١٤) بالملحق هذه المشكلات بشىء من التفصيل]

رابعا : تباين نوعية المشكلات ودرجة الحاحها طبقا لأجيال السكان :

تتسم ظاهرة سكنى المقابر — كما اتضح من التحليل النظرى السابق — بخصائص نوعية تميزها عن غيرها من الظواهر التى تبرز بالنمط الحضرى بمدينة القاهرة . فهى ظاهرة تعتمد فى تحليلها على رؤية تاريخية ، اذ انها ليست من النوع الطارىء الذى يظهر نتيجة مشكلات عابرة يمر بها المجتمع لتختفى فور زوال أسباب ظهورها ولا تخلف وراءها آثارا ذات بال أو أهمية .

وكانت الصفة « التراكمية » صفة ملازمة لنشأة الظاهرة وتطورها حيث أن السكن بمنطقة ما والاستقرار فيها يدعو سكانها الى تدعيم مواقفهم والحفاظ على مصالحهم فى الأماكن التى يقطنون فيها . وآذا كانت الأسباب تراكمية فان النتائج أيضا تتسم بذات السمة ولذلك فان دراسة نشأتها وكذلك تطورها فضلا عن آثارها مسائل تتسم بالتعقيد والصعوبة معا . وينطبق ذلك على دراسة المنطقة فيزيقيا ، أو السكان اجتماعيا واقتصاديا على حد سواء فهذا التكامل فى التصور يؤدى الى القيام بدراسة واقعية لظاهرة سكنى المقابر .

واذا كانت الدراسات التى تناولت ظواهر المدينة قد أغفلت فى كثير من الأحيان التعرف على « الأنماط الخاصة » للمشكلات الحضرية (وسكنى المقابر احداها) فان ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى صعوبة دراسة هذه الأنماط (سواء من حيث المنهج المتبع ، أو الأدوات المختارة ، أو البيانات المتاحة) فضلا عن احتياجها الى فترات ليست بالقصيرة لانجازها ، كما أنه ينبغى أن تستند الى رؤية شاملة فى التصور فلا هى تدرس منطقة معزولة عن المجتمع ، كما انها لا تتناول مجتمع بأكمله تضيع معه الخصوصيات المميزة للمنطقة . واذا كانت تلك صعوبات نظرية — منهجية فى دراسة هذا النمط من الحياة ، فان الصعوبات الأخرى الواقعية تضيف أبعادا جديدة تفسر من خلالها اغفال القيام بهذه الدراسات . فمن السهولة أن نلحظ بمنطقة المقابر بالقاهرة مثلا تفاوتا شديدا بين السكان فى المستويات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، فى ذات الوقت أن يمكن أن نميز

هيه تباينا ملحوظا فى مستويات السكن فرغم أن كل الأسر تقيم فى حجرات مقامة بالأحواش الا أن التفاوت فى الجوانب السابقة ــ وبخاصة الاقتصادية منها ــ قد انعكس بصورة واضحة على طريقة استغلال الحوش فى السكن . فبينما اكتفت الأسر ذات الدخل الضئيل بالمعيشة فى حجرة أو حجرتين كانت مقامة أصلا فى الحوش قبل أن يفدوا اليه وغالبا ما لا تتوافر دورة للمياه بالحوش فيحصلون على المياه بنقلها من خارج الحوش ويقضون حاجتهم فى الخارج أيضا . أما التأثيث فمتواضع للغاية حيث لا يزيد على سرير أو اثنين ، وبعض المقاعد ، وأدوات للطبخ ، وغير ذلك .

وفى مقابل ذلك نلحظ فى ذات الموقع صورة مختلفة الى حد التناقض أحيانا فحركة تشييد حجرات اضافية ظاهرة لافتة فى بعض الأحواش فضلا عن ترميم الحجرات القديمة المتهالكة ، واقامة دورات مياه جديدة أو ترميم الموجود منها وكثير منها تدخله الكهرباء فضلا عن الأجهزة الحديثة (مذياع ، وتيلفزيون) وأدوات الطبخ والسلع المعمرة (موقد غاز ، وثلاجة .. الخ) .

واذا كان هذا التفاوت يعكس أمورا هاما فلعل أبرزها واهمها ان سكان هذه المناطق ليسوا على مستوى اقتصادى واحد أو حتى متقارب ، وانما يصل التفاوت فى بعض الأحيان الى درجة مذهلة . كما أن ذلك يعكس أيضا الدافع الذى من أجله وفدت هذه المجموعات من البشر لسكنى هذه المناطق فليس « الفقر المادى » وحده ــ دائما ــ هو السبب لسكنى المقابر نتيجة عدم وجود فرصة سكن بديلة ، وانما كانت ــ الى جوار ذلك ــ أسباب عديدة (سبق ذكرها بالفصل الثانى) تتبلور كلها فى استغلال هذا المكان ــ وليس اللجوء اليه ــ لتحقيق مكاسب كثيرا ما تتم بطرق ووسائل غير مشروعة (مثل : ارتكاب الجرائم ، والتهرب من الأحكام ، وتهريب المخدرات ... الخ) .

ن الطبيعى أن تختلف نوعية المشكلات ودرجة الحاحها وأيضا اجهتها تبعا لخصائص السكان ونوعياتهم . فمن الثابت أن احساس

الفرد الذى هو فى مقتبل العمر بوطأة المشكلة يختلف الى حد كبير عن رؤية الشيخ المسن لها ، كما أن الاناث يختلفن عن الذكور فى الأساليب التى يتخذها كل جيل التصرف فى المشكلة ومجابهتها . وليس من شك فى أن المستوى الاقتصادى للأسرة يلعب الدور البارز فى مسألة تباين المشكلات التى تواجه السكان أصلا ، فضلا عن الاختلاف فى طريقة التعامل معها . كما أن للمستوى التعليمى تأثير واضح على ما يواجه الفرد من مشكلات سواء من حيث نوعيتها ، أو درجة الحاجها فضلا عن علاقته شديدة الارتباط بما يتخذه الفرد من أساليب للتصدى للمشكلة سعيا وراء التخلص منها ، أو على الأقل التخفيف من حدتها . ولا نستطيع أن ننكر أثر المهنة فى الاحساس بوطأة المشكلات والتعامل معها حيث أنها تعد انعكاسا لكل ما سبق .

من ذلك يتضح أن الخصائص الأساسية للسكان من : جنس ، وعمر ، ودخل ، وتعليم ومهنة تعد فى ذات الوقت محكات رئيسية نعتمد عليها فى استكشاف نوعية المشكلات التى تواجه السكان ودرجة الحاحها ، كما تفصح فى ذات الوقت عن الأساليب المتبعة حيالها .

ولعل الأجيال المتعاقبة من السكان المقيمين بمطنقة المقابر هى خير شاهد على التباين الملحوظ فى المعاناة من المشكلات . فكل جيل يتعامل مع عناصر مجتمعه بصورة معينة تكشف فى الواقع عن خصائص المجموعة العمرية التى ينتمى اليها ، وتفصح بالتالى عن مجالات الاتفاق وعناصر الاختلاف بين الأجيال بعضها البعض ، كما ينجم عن ذلك كل صور المشكلات القائمة بين أجيال السكان .

ونظرا لطول الفترة التى قضاها السكان بمنطقة المقابر بالقاهرة (تصل الى حوالى ستين عاما حتى الآن)فان أجيالا ثلاثة تقريبا قد تكونت بهذه المنطقة ونشأت بين احواشها . ولم تزل الأجيال الثلاثة تعيش معا فى كثير من الأسر حتى اليوم بأحواش المقابر .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن عنصر يمكن أن يفيد فى كشف هذا المتغير ، ويتحدد فى عدد مرات الانجاب خلال اقامة الأسرة بالمقابر . فبينما بلغت نسبة الأسر التى أنجبت من ٢ — ٤ أطفال حوالى ٤٠٪ وصلت نسبة الأسر التى أنجبت أقل من طفلين حوالى ٣٢٪ أما من انجبوا من ٤ — ٦ فقد بلغت نسبتهم حوالى ٢٠٪ من اجمالى العينة وتساوت نسبة من انجبوا من ٦ — ٨ ، أو أكثر حيث بلغت حوالى ٥٪ ويعكس ذلك أن حوالى ٧٢٪ من عينة الدراسة لم ينجبوا خلال فترة اقامتهم بالمقابر أكثر من أربعة أبناء وهو الجيل الثالث بين أجيال سكان المقابر [ويتضح ذلك من الجدول رقم (١٥) بالملحق] .

خامسا : مستوى التطلعات ، وسكنى المقابر :

لما كانت ظاهرة سكنى المقابر ترجع فى نشأتها الى أسـباب معقدة ومركبة ، فان نتائجها أو آثارهم تتسم أيضا بذات السمات . وقد ترتب على ذلك أن صارت دراسة مجتمع كهذا مشكلة فى حد ذاتها فهو مجتمع لم ينمو نموا طبيعيا بحيث يمكن أن نميز فيه بسهولة بناءا اجتماعيا واضحا ، أو أن نصف العلاقات الاجتماعية بين أبنائه ، أو أن نحدد وظائف هؤلاء وأدوارهم ، أو أن نصوغ نسقا عاما لقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم ، أو أن نرسم خطوطا واضحة لأنماط سلوكهم .

ولعل مرد هذه الصعوبة أنه ليس بمجتمع مغلق يكون بناءا اجتماعيا خاصا ويتميز بثقافة نوعية تجعله مختلفا عما عداه من مجتمعات ، وانما هو امتداد طبيعى للمجتمع الكلى لا يختلف عنه فى شىء اللهم الا فى النمط السكنى السائد . ورغم أهمية هذا الاختلاف وحيويته وتأثيره على أنماط الحياة التى يحياها السكان ، الا أننا لا ينبغى أن نعطيه أكثر من حجمه الحقيقى فلا نبالغ فيه ، أو نهون منه . ولعل ذلك كان أحد الأسباب التى أدت الى التوصل الى نتيجة سابقة مؤداها أن المشكلات التى يعانيها سكان منطقة المقابر لا تخرج كثيرا — فى نوعيتها وحجمها ودرجة الحاحها — عن مثيلتها بالمناطق المتخلفة الأخرى بمدينة القاهرة (وهى ليست بمناطق مقابر) .

ومن المجحف أن نتصور وجود تعادل أو تشابه بين سكان المقابر من حيث : احتياجاتهم ، أو قدراتهم ، أو مشكلاتهم ، أو أساليب تعاملهم مع مجتمعهم الصغير ، أو فى مستوى تطلعاتهم . واذا كان ذلك غير مقبول بالنسبة لأى مجتمع بشرى ، فان ذلك يكون مرفوضا بشكل قاطع بالنسبة لمجتمع محدود ذى نوعية خاصة . ويتباين مستوى تطلعات سكان المقابر ويتفاوت بشكل واضح تبعا لاختلافهم فى الخصائص التى سبقت الاشارة اليها ، وينعكس ذلك بشكل مباشر على اتجاهات السكان نحو بعض القضايا الاجتماعية ونوجزها فى ثلاث على النحو التالى :

١ ــ التعليم :

لا ريب فى أن التعليم عنصر حيوى نستند اليه كثيرا فى الحكم على مستوى التطلعات لدى أبناء المجتمع . فهو مؤشر ومقياس ــ فى ذات الوقت ــ للدلالة على مدى التطوير الذى يصيب المجتمع .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن هذا العنصر وذلك اعتمادا على متغيرات ثلاثة :

الأول : اتجاه أفراد العينة نحو تعليم الأبناء وكانت استجاباتهم على النحو التالى :

ــ ان نسبة الذين ذهبوا بأن التعليم مهم الا أنه يحتاج الى مصروفات كثيرة تبلغ حوالى ٤٣٪ من أفراد العينة .

ــ هناك نسبة تقترب من السابقة (حوالى ٤١٪) تحمست كثيرا للتعليم ، واقرت بأنه مهم مهما كلف الفرد .

ــ أن نسبة من اتجهوا باستجاباتهم الى أن « الصنعة » (أى العمل اليدوى) أهم من التعليم ، تصل الى حوالى ١٢٪ من أفراد عينة الدراسة كنسبة متوسطة بالمناطق الأربع التى أجريت بها الدراسة .

ــ أما من أيد الاتجاه السابق ولكن باستخدام تعبير آخر محوره أن التعليم

لا يؤدى الى عائد مادى ، فتصل نسبتهم الى حوالى ٤٪ •

— أن هناك نسبة ضئيلة من العينة (٦٪) رفضت التعليم ليس لسبب مادى وانما لتدهور مستوى التعليم حاليا •

[ويوضح الجدول التالى رقم (١٦) بالملحق اتجاه الأفراد نحو تعليم الأبناء] •

الثانى : رغبة أفراد العينة فى الحاق أبنائهم بالمدارس :

وقد دلت نتائج الدراسة على أن النسب تكاد تتقارب بين مجموعتين : الأولى لديها رغبة واضحة فى الحاق أبنائهم بالمدارس وقد بلغت نسبة أفرادها حوالى ٤٨٪ من اجمالى مفردات الدراسة بصفة عامة (وان كانت ترتفع بشكل واضح بمنطقة الامام الشافعى فتصل إلى حوالى ٦٢٪) • أما المجموعة الأخرى فلم يكن لدى أفرادها رغبة فى تعلم أبنائهم وتبلغ نسبتهم حوالى ٥٢٪ •

الثالث : اتجاه أسر العينة نحو استكمال تعليم أبنائها بالجامعة :

ويمكن أن نقسم أسر العينة فى هذا الصدد الى قسمين : الأول يؤيد هذا التعليم ويؤكده ولا تتجاوز نسبة من يذهب الى ذلك حوالى ٦٪ ، أما القسم الثانى فيجد أفراده أن التعليم الجامعى مكلف ويفوق طاقتهم المحدودة وتصل نسبتهم الى حوالى ١٣٪ من أفراد عينة البحث •

٣ — تنظيم الأسرة :

من اللافت أن قضية تنظيم الأسرة تلقى اهتماما كبيرا لدى أفراد العينة ولعل اكبر دليل على ذلك أن نسبة السماع عن هذه المسألة قد بلغت حوالى ٩٧٪ من أسرة العينة • وارتبطت هذه النسبة كذلك بالمتغير الذى يتناول ممارسة أسلوب تنظيم الأسرة حيث بلغت نسبة من حاولوا بالفعل تنظيم أسرهم — باستخدام وسائل مختلفة — حوالى ٥٢٪ من أسر العينة بمناطق

الدراسة الأربع . اما الوسائل فقد تباينت وتنوعت بين أساليب طبية ، واخرى شعبية (تعتمد على الوصفات البلدية) ، وتحتل « الحبوب » النسبة الكبرى بين الوسائل الطبية (٤١ ٪) ، أما « اللولب » فتتدنى نسبته الى حوالى ٤ ٪ فى الوقت الذى لا تزيد فيه نسبة من يعمدون الى الوسائل الشعبية عن ٢ ٪ من اجمالى العينة . وعندما نتناول اتجاهات أولئك الذين رفضوا فكرة تنظيم الأسرة أساسا فاننا نلحظ تفاوتا فى الأسباب التى تدفع الى ذلك فبينما يقرر حوالى ٢٠ ٪ من أسرة الدراسة بأنهم مع رفضهم لهذه الفكرة ؛ الا أن مسألة انقطاع الانجاب جاءت بشكل طبيعى لا تدخل فيها (جت طبيعى من عند ربنا) ، نلحظ السبب التالى لذلك مباشرة يتحدد من وجهة نظرهم بحرمة دينية وتصل نسبة من يقولون بهذا السبب حوالى ٩ ٪ ، أما وفاة أحد الزوجين فتشكل سببا تمثل نسبة من يقولون به حوالى ٧ ٪ ، أما أصحاب الاتجاه بأن الأولاد عزوة فقد بلغت نسبتهم حوالى ٦ ٪ وتراوحت الأسباب الأخرى بين مساعدة الأبناء لذويهم عند الكبر ، واجراء عملية منعت الانجاب ، والزواج الحديث ، والرغبة فى انجاب جنس معين (هو الذكر غالبا) من الأولاد .

[ويوضح الجدول رقم (١٧) تحليلا مفصلا للأسباب التى يرفض بمقتضاها بعض أسر عينة البحث ممارسة تنظيم الأسرة] .

٣ ــ المشاركة السياسية :

احتل مطلب المشاركة السياسية جزءا غير يسير من أسئلة استمارة الاستبيان التى وجهت للمبحوثين من أفراد عينة الدراسة . ولعل مرجع ذلك أن هذا البعد يكشف الى حد بعيد عن مدى اندماج الفرد فى مجتمعه ، ودرجة فهمه لقضاياه ، ونوعية مساهمته فى حل مشـكلاته . فهو يتناول متغيرات عديدة مثل : العضوية فى الجمعيات بالمنطقة وماهيتها ، والانضمام للأحزاب السياسية ، فضـلا عن مسألة الانتخاب من حيث : مجالها ، والترشيح لها ، ومجالات التأثير فى سيرها . ويكشف ذلك بالتالى عن جماعات الضغط والتأثير ، ومدى اسـتجابة المنتخبين (ومحكه الادلاء بالصـوت الانتخابى ، ولصالح من) ، وكذلك مدى نشاط النائب الذى ينجح وتأثيره فى حل مشكلات المنطقة [ولعل قوى الضغط والتأثير فى الانتخابات تمثل بعدا هاما ، ومن ثم سنعرضه تفصيلا بالجدول رقم (١٨) بالملحق] .

القسم الرابع

بدائل مختلفة للتصدى لظاهرة سكنى المقابر

اولا : كيف يفكر سكان المقابر فى علاج مشكلاتهم ؟ وكيف تتصورها الدولة ؟*

لما كانت عملية سكنى المقابر هى فى الأصل ظاهرة غير طبيعية وغير متسقة مع النمط السكنى السائد فى المجتمع ككل ، فان طبيعة المشكلات الناجمة عن ذلك ونوعياتها تختلف الى حد كبير عن مثيلاتها القائمة فى النمط السكنى العام . ومن هنا كانت استجابة السكان لهذه المشكلات وردود أفعالهم حيالها متباينة الى حد التناقض أحيانا ليس بين فئاتهم المتنوعة فحسب ، وانما بينهم وبين قرنائهم بالأحياء الأخرى أيضا (سواء كانت مجاورة لهم أو نائية عنهم) .

ولعل صياغة عنوان هذه النقطة فى صورة تساؤل ، يرجع فى الأساس الى ما أشيع عن سكان هذه المناطق من توحد فى التفكير يتصفه بالجمود حينا وبالسلبية أحيانا أخرى ، فضلا عما يفترضه البعض من أن تلك المشكلات — التى سبق تناول أهمها — مصطنعة وغير حقيقية ، بل وانها ملفقة فى بعض الأحيان ومن ثم لا تعبر عن الواقع الحقيقى لمعيشة هؤلاء السكان .

وبصرف النظر عن درجة السلبية المميزة لسكان هذه المناطق (وهى سمة مرتبطة دائما بالمناطق المتخلفة ذات المستوى التعليمى — الثقافى المنخفض) أو اصطناع المشكلات وتلفيقها (وصفة المبالغة أو التهويل تعد أيضا من الصفات المميزة لهذه المناطق) ، فان الدراسة الواقعية — الميدانية لمجتمع المقابر لابد لها أن تكشف عن نمط التفكير المميز لهؤلاء السكان تجاه مشكلاتهم الحقيقية التى يواجهونها .

ومن الطبيعى أن ينعكس هذا « النمط من التفكير » على آراء السكان وطرائقهم فى السلوك والتصرف حيال المشكلات . وسواء كان الرأى « نظريا » ، أو السلوك « عمليا » فان دوافع ابداء الرأى ، ومظاهر اتيان السلوك هما الجانبان اللذان تقع على عاتق أية دراسة علمية مهمة ابرازهما وتحليلهما .

أما التصور الرسمى لهذه المشكلات (ونقصد به تصور الدولة) فيمكن استكشافه من واحد من مصدرين : اما بالرجوع الى المسئولين الرسميين وما يحملونه من تقارير تحتوى على مشروعات ، وخطط ، وبيانات ، ومعلومات وتوضح ما أنجز منها بالفعل وما هو فى طريقة للانجاز ، أو بالعودة مرة اخرى لأولئك الذين يعانون من وطأة هذه المشكلات ومناقشتهم فى الأساليب التى حاولت الدولة أن تضعها للتغلب على المشكلات وكيف أنها تؤدى الى علاج حقيقى ، او الى لا شىء ، أو الى تفاقمها أكثر . فالمسألة التعليمية مثلا هى النموذج البارز على ذلك حيث أن المؤسسات التعليمية القائمة تعكس تدنيا حقيقيا لمستوى التعليم بين سكان المنطقة فهى رغم وجودها الفيزيقى الا أن مستوى أدائها لوظائفها أقل بكثير مما هو مطلوب . وما ينطبق على التعليم ينطبق كذلك على الغذاء ، والعلاج ، والمواصلات ، كما انه أكثر انطباقا على المرافق العامة مثل : الكهرباء ، والمياه ، والصرف الصحى الخ .

ولا شك أن أساليب تفكير السكان فى حل مشكلاتهم ترتبط الى حد كبير بمتغيرات عديدة أهمها :

- الأسباب أو الدوافع وراء سكنى المقابر : فمن الطبيعى أن يختلف اسلوب تفكير من وفد الى هذه المنطقة بحثا عن مأوى له ولأسرته نتيجة تهدم مسكنه أو أيلولته للسقوط ، عن ذلك الذى أتى هاربا من حكم قضائى يبحث عن مخبأ له من أعين رجال الشرطة ؛ ومن ثم فان أسلوب تعامل الأول مع المشكلات التى يصادفها يختلف الى حد كبير عن أسلوب الآخر .

- المستوى الاقتصادي — الاجتماعى للسكان : ولعل الدخل ، والمهنة ، والتعليم هي العناصر الثلاثة الأساسية لتحديد هذا المستوى فهى فى تشابكها ، وتعقدها تحدد الاطار الكلى الذى يتحرك فى حدوده السكان فكرا ، وسلوكا سواء كان ذلك فى الماضى او فى الحاضر او فى المستقبل

ومن ثم يحدد نمط سلوكهم تجاه المشكلات التى يواجهونها .

— نوعية العلاقات الاجتماعية ومدى تشابكها : فهى تكشف عن مدى ارتباط الساكن بمن حوله : كيف يراهم ؟ وكيف يتصور وجوده معهم ؟ الأمر الذى يحدد بشكل واضح الدرجة التى يرتبط بها الفرد مع مجتمعه .

— مدى الاستقرار فى السكن ، والارتباط بالمنطقة : فقد كان حجم التعديلات التى أضيفت للمسكن ونوعيتها هو المؤشر الحقيقى لمدى نية الفرد فى الاستقرار فى السكن (مع وجود المقدرة المادية على اجراء مثل هذه التعديلات بطبيعة الحال) كما أنه يكشف عن توقع الفرد للمكان الذى يحتمل أن يقطنه أبناؤه من بعده .

— مستوى التطلعات : وهو انعكاس لكل ما سبق (وبخاصة عنصر التعليم من المستوى الاقتصادى — الاجتماعى) حيث يؤثر الى درجة كبيرة فى تحديد نمط تفكير الفرد وسلوكه وفى حالة مجتمع المقابر يتخذ هذا المستوى شكلين فهو اما يدفع بالفرد خارج هذه المنطقة بأكملها ، أو أنه يؤكد وجوده بداخلها حيث يجد فى ذلك مصلحته ويرى فيه مستقبله .

— أساليب التنشئة الاجتماعية للأطفال : وهو عنصر كاشف عن نوعية المشكلات القائمة حيث كانت نسبتها لافتة بالنسبة للمشكلات التى يعانى منها السكان (٤١٪ تقريبا من الاستجابات) .

— عناصر بناء القوة بالمنطقة : فمن المنطقى أن هذه العناصر (سواء تشكلت فى « المعلم » ، « أو التربى » ، أو أحد الأقارب ، أو « الكبير » ، أو موظف الجبانات ، أو نقطة الشرطة) تكون فيما بينها الاطار الذى يفصل فى المشكلات بين السكان . ومن ثم فان نظرة الفرد واتجاهه نحو المشكلات تتحدد بداية من خلال الفرد (أو النظام) الذى يتولى حسمها ، فذلك هو المحك الذى يخلق درجات الايجابية ، أو السلبية على حد سواء .

وبادىء ذى بدء ينبغى أن نشير الى أهم الأسباب التى تقف وراء تكون المشكلات بمجتمع المقابر (وذلك قبل التعرف على أساليب تفكيرهم ، وأنماط سلوكهم حيالها) ويمكن ترتيبها حسب أهميتها على النحو التالى :

١ — **مشكلات بسبب المياه** : وقد بلغت نسبة استجابة المبحوثين تجاه هذا الاحتمال أعلى نسبة حيث وصلت الى حوالى ٤٩٪ على مستوى المناطق الأربع للدراسة ويعكس ذلك أهمية هذا العنصر عما عداه من مقومات الحياة .

٢ — مشكلات بسبب **تربية الأطفال** : وكانت نسبة هذا المتغير واضحة وبارزة حيث بلغت حوالى ٤١٪ من جملة الاستجابات ويرتبط ذلك كما سبق بنمط التنشئة الاجتماعية السائد بمجتمع المقابر .

٣ — مشكلات بسبب « **الحريم** » : وترتبط هذه النوعية من المشكلات بأشكال العلاقات الاجتماعية السائدة وقد بلغت نسبة الاستجابة حيالها حوالى ٢٢٪ من جملة الاستجابات المحددة لأسباب المشكلات .

٤ — مشكلات بسبب **السكن** : أما السكن فى حد ذاته فقد تدنت نسبة الاستجابات الخاصة باعتباره ممثلا لمشكلة حيث بلغت حوالى ١٧٪ ويعكس ذلك أن مسألة السكن أصبحت مكونا شبه ثابت فى حياة الأفراد ولا يمثل بصفة رئيسية مشكلة وانما برزت المشكلة « **حول** » هذا النمط السكنى ومن خلاله ، الا أننا لا ينبغى أن ننكر أن هذا النمط السكنى هو الذى خلق معه معظم المشكلات السابقة ، واللاحقة .

٥ — مشكلات بسبب **الغذاء ، والمواد التموينية** : وتصل نسبة الاستجابات فى هذا العنصر الى حوالى ٦٪ من جملة الاستجابات حيث يقرر معظم افراد العينة بأنها مشكلة عامة ولا تتصل فقط بمجتمع المقابر .

٦ — مشكلات بسبب **عمليات الدفن** : وتصل نسبة الاستجابات نحو هذا

العنصر الى أقل حد ممكن حيث بلغت حوالى ١٫١ ٪ من اجمالى استجابات أفراد العينة بمناطق الدراسة الأربع . ويعكس ذلك أن هذه العمليات هى مصدر رزق رئيسى لبعض القطاعات داخل منطقة المقابر ويسعى اليها الجميع الأمر الذى يقلل كثيرا من حجم المشكلات ونوعيتها .

[ويمكن استكشاف هذه الأسباب بتفصيل أكثر من خلال الجدول رقم (١٩) بالملحق] .

ومن الطبيعى أن يلجأ السكان الى أفراد ، أو هيئات سعيا وراء الوصول الى حل لهذه المشكلات ، ويمكن تصنيف هؤلاء السكان — وفق هذا المتغير — الى مجموعات ست على النحو التالى :

المجموعة الأولى : من اللافت أن النسبة الكبرى من الاستجابات كانت من قبل الذين أقروا بأنهم لا يذهبون لأحد لعرض مشكلاتهم عليه حيث بلغت نسبتهم حوالى ٤٤ ٪ من جملة الاستجابات . وتعكس هذه النسبة ما يعتمل فى نفوس معظم السكان من فقدان الرجاء فى حل مشكلاتهم ، ومن ثم فهم لا يسعون الى ذلك بأية طريقة .

المجموعة الثانية : وكانت استجابات أصحابها محددة فى اللجوء الى « المعلّم ، أو التربى » حيث يجد أنهما يمثلان أهم عناصر بناء القـوة بالمجتمع ؛ الأمر الذى يجعل فى حوزتهما الحل لعديد من المشكلات (وتبلغ نسبة الاستجابات حوالى ٢٤ ٪) .

المجموعة الثالثة : وكان أصحابها يقررون أن نقطة الشرطة هى الجهة التى يلجأون اليها سعيا وراء حسم الخلافات وحل المشكلات التى تنشـأ بمجتمعهم . وتصل نسبة هؤلاء الى حوالى ١٨٫٠ ٪ من جملة الاسـتجابات (وهى ترتفع بطبيعة الحال بالمناطق التى يرتفع بها مستوى التعليم ودرجة الوعى مثل : الامام الشافعى) .

المجموعة الرابعة : ويرى أفرادها أن الأقـــارب هـــم الذين ينبغى مشورتهم والاستعانة بهم فى حل المشكلات التى تظهر بالمجتمع وبخاصـــة أن هؤلاء الأقارب عادة اما من كبار السن ذوى الخبرة والذين يكنون لهم التقدير والاحترام ، أو من المتعلمين الذين يعيشون فى المنطقة ذاتها ويقدر السكان الاستعانة بآرائهم فى حل المشكلات وتبلغ نسبة استجابات هذه المجموعة حوالى ٦٪ من جملة الاستجابات .

المجموعة الخامســة : وهى التى ذهبت الى أن معاون الجبانات هو الذى لديه الصلاحيات والقدرات للفصل فى المشكلات وحلها ولا تزيد نسبة هؤلاء عن ٥٪ ، الأمر الذى يعكس ضـــآلة من يرون فى التدخل الرســمى (ويمثله هنا موظف الجبانات) حلا للمشكلات التى يعانون .

المجموعة السادســة : وهى من رفض أصحابها تماما أى تدخل فى شئونهم حتى ولو وصلت الى صورة المشكلة وانهم — أى السكان — قادرون على مشكلاتهم بأنفسهم فهم لا يسعون الى أحد سواء كان من المقيمين بالمنطقة أو من خارجها . وتتدنى نسبة هذه الاستجابات لتصل الى حوالى ٣٪ من جملة الاستجابات .

غير أنه من الخطأ أن نتصور وجود هذه الفواصل الحادة بين السكان تجاه الأفراد ، أو الهيئات التى يستعينون بهم فى حل مشكلاتهم حسبما ورد بالمجموعات السابقة فهناك تداخل واضح وتشابك بينهم من حيث استعانة الساكن بفرد أو أكثر (وبهيئة أو أكثر) فى ذات الوقت . فقد يستعين السكان مثلا بالتربى ، والشرطة ، وكبار السن فى الوقت نفسه ، ويرجع ذلك أساسا لطبيعة المشكلة ، ودرجة تفاقمها ، وشمول تأثيراتها للمنطقة (مثل مشكلات : المياه ، والكهرباء ، والصرف الصحى وما الى ذلك) .

[ويوضح الجدول رقم (٢٠) البيانات التفصيلية لاستجابات المجموعات الست نحو المتغير السابق] .

أما **الحلول** التى يقترحها السكان للتغب على المشكلات المثارة سلفا (والتى حددت أهم أسبابها ، وأشير الى الأفراد والهيئات الذى يلجأ اليهم السكان طمعا فى حل لها) فيمكن تصنيفها طبقا لنوعية المشكلة على النحو التالى :

١ — **المسكن** : نظرا لأن المسكن هو المتغير الحاسم الذى تسبب فى نشأة ظاهرة سكنى المقابر أصلا فان توجه السكان مباشرة نحو هذا العنصر بالمقترحات يعد أمرا طبيعيا ومنطقيا . فقد أجمعت نسبة كبرى من السكان على أن ايجاد المسكن المناسب لهم هو الحل الجذرى — من وجهة نظرهم — للمشكلات التى يعانون . الا أنهم انقسموا فيما بينهم حول مكان ذلك المسكن وموقعه وذلك كما يلى :

— اظهر البعض (وتصل نسبته الى حوالى ٣٢٪ من اجمالى المبحوثين كنسبة متوسطة بمناطق الدراسة الأربع) تفضيله للسكنى داخل منطقة المقابر التى يقطنها (ولكن بمساكن عادية وليس بأحواش) على أن تزود بكافة المرافق والخدمات التى حرموا منها (وبخاصة المياه) . غير أن نسبة ضئيلة (٧٪) كانت أكثر ارتباطا بالواقع وأقل أملا فى حدوث تغيير فى نمط السكنى فلم تر أكثر من ضرورة نقلهم الى حوش آخر تتوافر به الخدمات والمرافق .

وسواء فضل السكان الاقامة فى أحواش مناسبة ، أو بمساكن تقام بذات المنطقة فان ذلك يعكس بصورة مباشرة حجم المصالح التى تربط السكان بهذه المنطقة وحرصهم الشديد على الاقامة بها وعدم تركها [وبخاصة أولئك الذين يعملون بمهن ترتبط مباشرة بالمنطقة (مثل أعمال الدفن وخلافه)] . كما أن ذلك يعكس أيضا وعيا واضحا لدى السكان بحجم مشكلة الاسكان على المستوى القومى وأنه لا سبيل الى حلها الا بهذه الطريقة .

— أبدى البعض الآخر (وتبلغ نسبته حوالى ٦١٪ من اجمالى العينة)

اصراره على ترك المنطقة والسكنى خارج منطقة المقابر الا انهم تحفظوا كثيرا أمام متغيرات عدة أهمها : ايجار المسكن وخشية المغالاة فيه (لدرجة أن البعض قد اقترح أن تقوم الدولة بتسكينهم مجانا) ، وسعة المسكن وتزويده بالمرافق والخدمات اللازمة ، ومدى قربه من منطقة المقابر حيث يعمل بعضهم . ومن اللافت أن الاستجابه لهذا المقترح كانت محددة سلفا بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة حيث اتضح وجود علاقة ارتباطية قوية بين هذا المستوى والرغبة فى ترك المنطقة والسكنى خارجها .

وهناك مجموعة من الدوافع التى تقف وراء اصرار هذه النسبة الغالبة على ترك منطقة المقابر والسكنى خارجها منها : رهبة المكان والخوف من المعيشة فيه ويرتبط ذلك بما يؤمنون به من معتقدات وأساطير خرافية تتصل بالجان ، والعفاريت (فيشاع مثلا أن العفاريت تظهر خلال أربعين يوما من دفن الجثة وبخاصة لمن لقى مصرعه فى حادث أو ما شابه ذلك) مما يجعل معيشتهم مهددة بالمخاوف وعدم الاستقرار . كما أن الرغبة فى التخلص من التربى وسيطرته على مقدراتهم وبخاصة ما يتصل بالسكن ينعكس من خلال اصرار بعض السكان على ترك المنطقة . وتمثل الرغبة فى الاستقرار فى ظروف سكن طبيعية يظللها اطار مشروع يتحدد بطرفين أحدهما مالك ، والآخر مستأجر وتحكمهما علاقة تعاقدية ركنا متينا فى مسألة ترك المنطقة . أما مستقبل الأبناء فقد شغل بال بعض السكان حيث اعتبر دافعا — ضمن دوافع أخرى — للانتقال خارج المنطقة حيث يسعى الوالدان الى تهيئة جو — اجتماعى واقتصادى — مختلف عما هو موجود بالمنطقة .

وتلعب مسألة الاعتقاد الدينى (التى تمنع الاقامة بالمقابر وتقصر الاتصال بهذه المنطقة على الزيارة للعبرة فقط) دورا غير حيوى فى دفع بعض السكان لترك المنطقة والسكنى خارجها .

٢ — **المياه :** اجمعت النسبة الغالبة من السكان بعينة الدراسة على

أن المياه تمثل العنصر الحيوى لما يعانون من مشكلات ، ومن ثم فان مقترحاتهم حيالها قد اتخذت بدائل عديدة اهمها : توصيل المياه لجميع الأحواش بالمنطقة ويستلزم ذلك أنشاء شبكة خاصـــة بكل منطقة وتوصـــيلات فرعية لكل حوش ، أو توصـــيل المياه لحوش التربى المســـئول بالمنطقة على أن يقوم هو بعد ذلك بتوزيعها على كافة السكان بالمنطقة بدون مقابل ، أو يتم توصـــيل المياه لصانبير عمومية بالمنطقة (وليس صنبورا واحدا كما هو قائم حاليا) ويعين على كل صنبور حارس لحمايتها وصيانتها .

٣ـ **الصرف الصحى** : ويقترح الأهالى عدة أساليب لوجود صرف صحى منتظم يمنع ما يلاحظ بالمنطقة من طفح مستمر ومنها : انشاء شبكة صرف صحى للمنطقة على أن تقوم الحكومة (ويمكن أن يشارك السكان القادرون معها) بمد مواسير فرعية الى كل الأحواش ، أو صيانة البيارات القائمة حاليا ونزحها باســـتمرار حتى لا تطفح ، كما أنه من الضرورى انشاء دورات مياه عامة بالمنطقة حيث أن كثيرا من الأحواش لا تتوافر بها دورات مياه خاصة .

٤ ـ **الكهرباء** : ويرى السكان أن توصيل الكهرباء لكافة المساكن بالمنطقة هو الأسلوب الأمثل لحل مشـــكلات الاضاءة بالأحواش وان ذلك يلغى بطبيعة الحال الوصلات الكهربية الفرعية التى اقيمت بشـــكل غير مشروع . كما أن العمل على انارة الطرق بالمنطقة يمثل مطلبا حيويا لكل السكان للقضاء وعلى ظاهرة الخوف ، وانماط الجريمة وصور الانحراف السائدة حيث تتم كل هذه الانحرافات تحت ســـتر الاظلام الذى يسود المنطقة .

٥ ـ **المواصلات** : يربط معظم أفراد عينة الدراسة بين وسائل المواصلات السائدة ودرجة الاستقرار بالمنطقة . فالمواصلات مسألة يومية يتعرض لها الفرد ويعانى منها ، ومن ثم يقترح الأهالى ضرورة العمل عـــلى

زيادة عدد « الأوتوبيسات » بالمنطقة وأهمية وصولها الى داخل المنطقة وليس خارجها . ويجد البعض ان هذا لا يخرج عن كونه حلا جزئيا لابد أن يرتبط بمسائل اخرى مثل تمهيد الطرق ، واقامة كوبرى علوى للمركبات وآخر للمشاه وبخاصة فى المناطق التي تتصل مباشرة بالطرق الرئيسية (مثل صلاح سالم ، والسيدة عائشة) .

٦ — **المواد الغذائية** : اجمع السكان على أن هناك صعوبات كثيرة تكتنف وصول الكميات المناسبة من المواد الغذائية بصفة منتظمة ويقترحون للقضاء على ذلك ضرورة انشاء عدد مناسب من المجمعات الاستهلاكية التعاونية وتزويدها بكافة المواد الغذائية الضرورية ، وكذلك منافذ البيع « والأكشاك » ، والعربات المتنقلة . كما يقترح البعض العمل على استخراج بطاقات تموينية خاصة بتلك المجمعات الاستهلاكية للسكان .

٧ — **الخدمات الصحية** : ويغالى البعض فى مقترحاتهم تجاه الخدمات الصحية للدرجة التى يرون بها ضرورة انشاء مستشفى حكومى لسكان المقابر . غير أن البعض الآخر يطالب بانشاء مستوصف أو وحدة علاجية على أن يكون العلاج بأجر رمزى . ويتفق الجميع على أن مجرد وجود هيات لتقديم الخدمة الصحية دون وجود عنصرين رئيسيين هما : الطبيب المتمرس المتفرغ ، والعلاج الصحيح المتكامل ، لا يؤدى الى تحقيق الغرض منها .

٨ — **الخدمات التعليمية** : فكثير من مناطق المقابر لا تتوافر بها اية مدارس (حتى المرحلة الأولى من التعليم) الأمر الذى يضطر معه الأهالى — الحريصين على تعليم أبنائهم — على ارسالهم الى مدارس خارج المنطقة . ومن ثم فهم يقترحون اقامة مدارس داخل المنطقة ، وكذلك ينادون بضرورة تحسين مستوى التدريس بمختلف الوسائل .

٩ — **الأمن** : لقد اتفقت الغالبية العظمى من أبناء المجتمع على أن تدعيم

الأمن بمنطقة المقابر هو السبيل الوحيد لاستقرار السكان بها ويرون أنه لتحقيق ذلك لابد من اثبات الوجود الحقيقى للشرطة بالمنطقة (وليس مجرد انشاء نقطة شرطة خاصة بها) وذلك بالاكثار من دوريات الشرطة وبخاصة فى فترة المساء .

ثانيا : الابقاء فيزيقيا على المنطقة ، مع ادخال الحسينات اليها :

أفرزت لنا الدراسات الميدانية — فيما أفرزت — بدائل عديدة وتصورات عن الحلول التى ينبغى أن تطرح لمواجهة ظاهرة سكنى المقابر . ولعل أول هذه البدائل يتبدى فى اقرار الوضع الحالى الذى توجد عليه منطقة المقابر فيرى كل من له مصلحة أو ارتباط بمجتمع المقابر أن هذه المنطقة ينبغى الابقاء عليها على أن توجه اليها التحسينات اللازمة عن طريق تزويدها بالخدمات والمرافق .

ويستند هذا البديل الى مبررات عديدة نذكر منها خمسة رئيسية :

الأول : تركز السكان ، والكثافة السكانية العالية :

فتتميز منطقة سكنى المقابر بتركز واضح للسكان حيث ينتقل اليهـا بصفة مستمرة مزيد من آلأسر ذات الأحجام الكبيرة . ولا يتم انتقالها بشكل منتظم أو مخطط له سلفا ، وانما ترتبط المسألة بالمتاح من الأحواش التى لم تسكن بعد ، وبمدى السماح بسكناها ، وبقدرة « المعلم » ، أو « التربى » على اسكان هؤلاء الوافدين الجدد . وقد أدى ذلك الى ارتفاع فى الكثافة السكانية العامة لمجتمع المقابر فالمنطقة على اتساعها قد ضاقت بسكانها الأمر الذى يصعب معه — من وجهة نظر أصحاب هذا البديل ومؤيديه — أن يتم نقلهم الى منطقة — أو مناطق — أخرى سواء كانت مجاورة أو غير ذلك .

الثانى : ارتباط السكان بانماط مهن نوعية مميزة لمجتمع المقابر :

من الأمور اللافتة بمجتمع المقابر وجود أنماط معينة من المهن ترتبط مُباشرة بمنطقة المقابر فهناك مثلا عمليات الدفن وما يصاحبها من أعمال فرعية

تعود على كثير من الأفراد بالنفع ، كمـــا أن هناك فرقا كاملة من مقرئى القرآن ، ومحترفى الشحاذة والتســـول تنتهز فرصة الزيارات الموسمية المنتظمة التى يقوم بها أصحاب الأحواش لذويهم المتوفين . ومن الطبيعى أن يرتبط الفرد بمهنته والمنطقة التى تتاح بها هذه المهنة ولعل ما يضيف الى ذلك صعوبة أكثر هو أن هذه النوعيات من المهن تورث بين افراد الأسرة الأمر الذى يصير معه التخلى عنهـــا ـــ بالانتقال من المنطقة كليـــة ـــ أمرا بالغ الصعوبة .

الثالث : صعوبة ايجاد بديل سكنى مناسب فى وجود مشكلة الاسكان الحادة :

من بين الاستجابات العديدة التى قيلت من خلال الدراسة الميدانية أن البعض يفضل الاستمرار فى المعيشة بذات المنطقة حيث أن الأمل يكاد يكون معدوما فى الانتقال الى منطقة أخرى ذلك أن استحكام مشكلة الاسكان عموما ـــ على المستوى القومى ـــ تجعل من الصعوبة بمكان تصور حلول جذرية من ضمنها نقل السكان بعيدا عن هذه المناطق . فالاستجابة هنا واقعية الى حد بعيد فضلا عن انسجامها مع الاطـــار العام للحلول المقترحة تجـــاه المشكلات المجتمعية الأخرى (وبخاصة تلك التى تكون الدولة فيها طرفـــا واضحا)

الرابع ـــ تدنى نوعية الحياة بسبب تدهور المرافق والخدمات :

لوحظ أن هذا البديل قد أثير مقترنـــا بشرط أساسى يتبدى فى ضرورة أدخال تحسينات الى المنطقة ولم تكن هذه التحسينات من قبيل الرفاهية أو الكماليات وانما هى أساسية وحيوية للاستيطان البشرى عموما . فمنها نذكر على سبيل المثال : تزويد المنطقة بالمياه وتوصـــيلها الى المساكن ، واتاحة الصرف الصحى ، وتوصيل المساكن بالتيار الكهربى ، واقامـــة المدارس والوحدات الصحية اللازمة .

ولم يؤد هذا التدهور سوى الى مزيـــد من الانخفاض فى مستويات معيشة السكان اقتصاديا واجتماعيا وكذلك الى زيادة ارتباطهم بالمنطقة

التى يعيشون بها حيث يجدونها مصدرا لرزقهم .. ومن ثم فهم يركزون كل مقترحاتهم حول الاقامة بالمنطقة ويضيفون الى ذلك فقط ضرورة تحسين مستوى الخدمات والمرافق بها . وكان من اللافت فى استجابات المبحوثين فى هذا الصدد أن نسبة كبيرة منهم (تصل الى حوالى ٦٥٪) قد اقترحت أن ينتقلوا فقط من الأحواش الى مساكن عادية **بنفس المنطقة** (فهناك نطاق سكنى ملاصق تماما للأحواش بمنطقة المقابر ويرتبط بالسكان والأنشطة القائمة ارتباطا عضويا) .

الخامس ـــ الانخفاض العام لمستويات دخول السكان :

فقد كان الاعتبار الأساسى الذى يمنع نسبة غير قليلة من السكان (٣٢٪) من مجرد التفكير فى ترك المنطقة والانتقال الى سكن آخر بمنطقة أخرى يتمثل فى مسألة الايجار الشهرى المرتفع المطلوب بالسكن الجديد ، فضلا عما يرتبط بعملية البحث عن سكن من متطلبات مادية كثيرة (مثل مقدم الايجار ، « والخلو » وما الى ذلك) لا يقدر ساكن المقابر ذى الدخل المحدود على تحملها ، الأمر الذى يجعله قابعا فى حوش ولا يفكر فى تركه .

السادس ـــ تحقيق مصالح بعض الفئات من الابقاء على المنطقة :

فقد أفرزت نتائج الدراسة الميدانية تحليلا لبناء القوة السائد بمجتمع المقابر حيث اتضح أن فئة « المعلمين » « والتربية » يحتلون القمة من حيث هذا البناء فهم الذين يسمحون أساسا بدخول سكان الى هذه المنطقة ويتولون عملية تسكينهم بالأحواش ويفرضون عليهم مقابل ذلك مبالغ شهرية ـــ تتفاوت حسب مستوى الساكن وامكاناته ـــ فضلا عن أجور شبه ثابتة لنقل المياه اليهم أو تزويدهم بها (اذا كان بالحوش مصدر مياه) وكذلك لقاء توصيل التيار الكهربى .. ومن ثم فهم أكثر الناس دفاعا عن بقاء الوضع الحالى كما هو عليه ولعلهم هم الوحيدون الذين لا يطالبون بادخال تحسينات الى المنطقة حيث يفيدون من تدهور المرافق وتدنيها .

ولم تغفل الدراسة الميدانية أن تسأل السكان مباشرة عما اذا كانت

لديهم رغبة فى الانتقال الى مسكن آخر (بافتراض وجوده) خارج منطقة المقابر . وكانت النسبة المشار اليها سلفا (٣٢٪) هى التى لم يكن لديها مثل هذه الرغبة غير أن السؤال المنطقى الذى تلى ذلك قد تحدد فى أسباب عدم وجود هذه الرغبة لديهم فكانت الاستجابة محددة على النحو التالى :

— تجمعت معظم الاستجابات بنسبة بلغت حوالى ٦٥٪ فى مسألة الارتفاع المتوقع للقيمة الايجارية للسكن خارج المقابر وأنهم هنا (اى فى الأحواش) اما يقيمون مجانا لقاء حراستهم للحوش وخدمتهم لأصحابه عند الزيارة (ويتم ذلك بالاتفاق مع أصحاب الحوش) ، أو بأجر زهيد يعطونه للتربى — فى الغالب — نظير تسكينهم فيه .

— اما الذين قرروا أن السبب الرئيسى هو وجودهم وسط اقاربهم وذويهم وان انتقالهم الى هذه المنطقة كان من ضمن دوافعه وجود أولئك ، فقد تحددت نسبتهم بحوالى ١٢٪ من جملة الاستجابات .

— وكان العمل داخل المنطقة يمثل أساسا متينا رفضت بناء عليه نسبة بلغت حوالى ١١٪ الانتقال من هذه المنطقة الى خارجها حيث تدر عليهم الأعمال المرتبطة بها — وبخاصة ما يتصل منها بالدفن — دخلا ثابتا .

— وتضاءلت بعد ذلك الاستجابات التى تدور حول الرضا والقناعة ، وحراسة الحوش ، والرغبة فى التمتع بهدوء السكن بمنطقة المقابر ، وما الى ذلك من أسباب غير منطقية أو مقنعة .

[ويوضح الجدول رقم (٢١) بالملحق تفصيلا لهذه الأسباب التى تبرر الأخذ بهذا البديل] .

ثالثا : نقل المقابر الى منطقة اخرى ، واعادة تخطيط المنطقة جذريا ، وبناء مساكن جديدة :

اذا كان **البديل السابق** يعكس **وضعا حاليا** لمنطقة المقابر بالقاهرة ،

فإن **البديل الثانى** — الذى نحن بصـــدد دراسته الآن — يصور وضعا **مثاليا** لما ينبغى أن تكون عليه هذه المنطقة مســتقبليا . فهو يستند الى فرضية مؤداها : أن هذه المنطقة لا تصلح سواء من حيث : الموقع ، أو العلاقات المكانية بغيرها من المناطق ، أو النشـاط السائد لدفن الموتى ومن ثم فهى ليست مثالية كمنطقة مقابر وانما هى نموذجية اذا ما أعيد تخطيطها بازالة ما بها من أحواش ومقابر لتنقل الى مناطق أخرى ، واقامة مجمعات سكنية جديدة اذ أن المنطقة تعد امتدادا طبيعيا لما يجاورها من مناطق (ليست مخصصة أصلا للدفن) وتتشـابه معها الى حد التطابق أحيانا فى نوعية الحياة بعناصرها المختلفة (باستثناء النمط السكنى) ، وفى النشاط الاقتصادى للسكان (باستثناء أعمال الدفن وما آليها) .

وكما استند اقتراح البديل السابق الى مجموعة من الاعتبارات أو المبررات ، فان لهذا البديل أيضا مبرراته التى يعتمد عليها (سواء كان مصدرها الأفراد ، أو الدولة) ويمكن ايجازها فى أربعة رئيسية :

الأول : أن المقابر لم تخصص أصلا للسكن :

فالمناطق التى يقيم بها السكان الآن بالمقابر لم تكن مخصصة فى يوم من الأيام للسكنى المستقرة الدائمة (كما اتضـــح من التحليل التاريخى بالفصل الأول) وانما استغلت الحجرات التى أنشئت بهدف تحقيق راحة الزائرين لذويهم الموتى لبعض الوقت (لا يزيد بحال من الأحوال عن يـــوم أو يومين) فى السكن الدائم ولســـنوات غير محدودة وكأنها نمط سكنى عادى يخصص لأفراد ليتوارثه أبناؤهم من بعدهم .

الثانى : التداخل مع الأنماط العمرانية المجاورة :

نجم عن النمو العمرانى مترامى الأطراف بالقاهرة أن صارت مناطق المقابر مجاورة ، بل ومتخامة للأحياء السكنية الأخرى ، فبعد أن كانت منذ مائة سنة تقريبا منطقة منعزلة — أو تكاد — عن بقية أجزاء المعمور القاهرى أصبحت جزءا لا يتجزأ منه تتكامل معه وتتساند . ومن اللافت أن نموذج

السكنى بأحواش المقابر صـــار أمرا عاديا غير مستغرب سواء بالنسبة لساكنه أو جيرانهم المقيمين بأحياء مجاورة لهم وملاصقة . وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة تكون « ظهير سكنى » بمنطقة المقابر خارج الأحواش وهو لا يخرج عن كونه منازل عادية الا أنها تطل على الأحواش مباشرة فهى مشيدة فى المساحات البينية التى كانت تفصل فيما بين الأحواش . ومن ثم فان هذا البديل يؤكد على ضرورة اعادة تخطيط المنطقة بعد نقل المقابر الى منطقة امتداد بعيدة بمدينة القاهرة ، وبناء مساكن جديدة بالمنطقة كلها حتى تصير بمثابة امتداد طبيعى لما يجاورها من أحياء ولا يفصل بينها آنذاك نمط سكنى غريب كأحواش المقابر .

الثالث : تركز السكان وتدنى مســتويات معيشتهم وتعرضهم للاستغلال والابتزاز .

فقد ساعدت مسألة تركز السكان فى هذه المنطقة بالمستويات الاجتماعية ــ الاقتصادية المتدنية (التى سبقت الاشارة اليها) مع وجودهم بنمط سكنى غريب فيزيقيا وشاذ قانونيا على تعرض السكان لأنماط عديدة من الاستغلال والابتزاز لعل أوضحها ما يفرضه بعض الأفراد المسيطرين بمجتمع المقابر (مثل التربى) عليهم من أتاوات نظير السكن ، وتزويدهم بالمياه والانارة وغير ذلك من الخدمات .

الرابع : القضاء على صور الجريمة والانحراف التى تمارس بالمقابر :

فقد أمدتنا نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت بمعلومات تؤكد ما كان يعد فيما مضى من قبيل الاشعاعات وهو ما يتصل باستخدام هذه المناطق كمكان للاختباء وممارسة صور الجريمة والانحراف المختلفة ابتداءا بسرقة الجثث (وهو نمط من الجرائم أتاحه وجود هذا النموذج السكنى) وانتهاءا باتخاذ هذه الأحواش أوكارا لتجمع أفراد عصابات القتل والنشل وغير ذلك ، ومرورا بالاعتماد على هذه المنطقة ككل كمكان للاختباء والتهرب من الأحكام القضائية ويساعد على ذلك وجود من يتستر عليهم ويحميهم .

غير اننا لا نستطيع أن نقترح هـــذا البديل هكذا على اطلاقه دون

التبصير بوجود بعض القيود والمعوقات التى لابد أن تؤخذ فى آلاعتبار عن التفكير فيه حيث أن أى مقترح يتم بدون دراسة للقيود التى قد تحد من فعاليته يصير عبئا بل قد يؤدى الى عكس ما هو متوقع منه .

ويمكن أن نشير الى هذه **القيود** على النحو التالى :

١ ـــ أين يقيم سكان المقابر حتى يتم تخطيط وبناء مساكن جديدة ؟

وهو تساؤل منطقى ومن الطبيعى أن يثار فأعداد السكان ليست قليلة بالصورة التى تجعلنا نهون من شأنهم ، أو لا نفكر فى المكان الذى ينتقلون اليه حتى يتم تجديد المنطقة وبناء مساكن جديدة ومن الضرورى أن نضع فى اعتبارنا المكان الذى اليه ينتقلون وهل هو مؤقت أو دائم ؟ وهل من المتوقع أن يعودون ثانية الى المنطقة بعد تجديدها ؟ وما هى الشروط التى توضع لذلك ؟ وغير هذا من الاعتبارات الهامة التى ترتبط باستيطان جماعات من البشر بمنطقة معينة .

٢ ـــ بناء القوة السائد ، وأنماط الاستغلال الىقائمة :

فمن الطبيعى أن تنشأ معارضة شديدة ومستمرة لمجرد التفكير فى هذا البديل من قبل جماعات الضغط المسيطرة على المنطقة والمتمثلة أساسا فى « المعلم » ، و « والتربى » حيث أن وجودهم بهذه المنطقة مرتبط باستمرارها فنمط الأعمال الذى يمارسونه وفرض الأتاوات وانماط الاستغلال مسائل مرتبطة بطبيعة المنطقة وباستمرار كونها مناطق مقابر .

٣ ـــ ضرورة اختيار موقع مثالى لمنطقة المقابر الجديدة :

فالظروف التى ادت الى بروز ظاهرة سكنى المقابر بهذه المناطق لا ينبغى أن تتكرر ثانية بمنطقة أخرى فهناك ضرورة ماسة لاختيار الموقع الجديد بحيث يكون بعيدا قدر الامكان عن المناطق السكنية المتوقعة مستقبلا . كما أن النمط الفيزيقى الذى ينبغى أن تكون عليه المقبره بالمناطق الجديدة يتحتم الا يسمح بعملية السكنى فى الأصل

فلا تلحق بها حجرات ، أو دورات مياه ولا ينبغى أن تكون متسعة بشكل يتيح اقامة الحجرات وأماكن السكن .

...وقد أبانت الدراسة الميدانية فى هذا الصدد أن نسبة من المقيمين بالمقابر تصل الى حوالى ٧٤٪ من أفراد العينة قد وافقت « فورا » على الانتقال الى سكن خارج المقابر بينما لم تزد نسبة غير الموافقين عن ٧٪ . أما الذين علقوا موافقتهم بتوافر شروط معينة فقد انقسموا الى فرقيين الأول يوافق على الانتقال الى سكن جديد بشرط رخص ايجاره (وتبلغ نسبة أنصاره حوالى ١٤٫٥٪) أما الثانى فيعلق موافقته علـى قرب السـكن مـن العمل وتصل نسبة مؤيديه الى حوالى ٤٫٥٪) .

[وتتضح هذه النتائج بشكل تفصـيلى من خلال الجدول رقم (٢٢) بالملحق] .

رابعا : تحريك السـكان الى مناطق اسكان جديدة مع الابقاء على هذه الاحياء كمنطقة مقابر فقط :

اذا كان البديل الأول يتسم بالواقعية الشديدة لدرجة التسليم بالأمر الواقع تقريبا ، ويسرف البديل الثانى فى المثالية لدرجة الخيال أحيانا ؛ فان البديل الثالث يعد بمثابة علاج وقتى لهذه الظاهرة المزمنة شديدة التعقيد والتركيب . ذلك أنه بديل يدعو الى التعامل مع البشر اكثر من التعامل مع المكان فهو يستهدف تحريك السكان الى مناطق جديدة وبعيدة عن المقابر ، وفى ذات الوقت يبقى على هذه المناطق كما هى ويقصرها على عمليات الدفن فقط دون السكن والاقامة .

ولهذا البديل ــ كما كان لغيره ــ مبررات يمكن تلخيصها من وجهة نظر مؤيديه فى ثلاثة رئيسية :

الأول ــ وجود سكان آخرين غير سكان المقابر بذات المنطقة :

وقد كشفت الدراسة الميدانية بما استخدمته من أدوات (ومنها اللقاءات

خارج الأحواش (وبخاصة بمنطقتى الامام الشافعى ، والغفير) وذلك بالنسبة لفكرة ايجاد سكن آخر خارج هذه المنطقة كلية وكان مبررهم فى الرفض أنهم لا يشعرون على وجه الاطلاق بمشكلة الاقامة بالأحواش التى يواجهها الآخرون ، وأن وجودهم بهذه المنطقة لا يعنى شيئا بالنسبة لهم فمثله — من وجهة نظرهم — مثل أى « حى شعبى » آخر له ذات المزايا ونفس العيوب . ونظرا لما يمثله حجم هذه الفئة من السكان من اهمية فان الابقاء على هذه الأحياء — فى حدود هذا البديل — يعد أمرا لازما .

الثانى : انه بسؤال معظم سكان الأحواش عن مدى رغبتهم فى العودة ثانية الى المنطقة بافتراض ازالة الأحواش واقامة مساكن جديدة محلها أجابت نسبة عالية (٨٤٪ تقريبا) **بعدم رغبتها فى ذلك** وأنه اذا تحقق هذا الأمل فانهم سيستقرون فى المناطق البعيدة عن المقابر . ولذلك يتوقف هذا البديل كثيرا عند تساؤل مؤداه : ولمن نقيم اذن مساكن جديدة بذات المنطقة اذا كان السكان لا يرغبون فى العودة اليها ؟

الثالث : أن مسألة الابقاء على هذه الأحياء كمنطقة مقابر فقط يستند أيضا الى الصعوبات الشديدة التى **تكتنف نقل المقابر** التى توجد بهذه المناطق جميعها الى مناطق أخرى فهى تشكل ما يقرب من ٩٥٪ من المقابر بالقاهرة (وتتوزع النسبة الباقية فى أحياء مصر الجديدة ، ومدينة نصر) ومن ثم تصير مسألة الابقاء عليها مرتبطة بحجمها الهائل ، وبمدى التوفيق فى الحصول على مناطق أخرى بديلة بشكل تدريجى .

أما **المشكلات او المعوقات** التى تقف أمام تحقيق هذا البديل فيمكن ايجازها على النحو التالى :

١ — انه بافتراض اقرار هذا البديل لعلاج ظاهرة سكنى المقابر فما هى الضوابط التى تضمن عدم تكون ذات الظاهرة من جديد ؟ فالأحواش ستكون فارغة من سكانها ونمطها الفيزيقى قائم كما هو ، وبناء القوة مستمر على وضعه حيث انه مرتبط بأعمال الدفن المستمرة

بالمنطقة ، ومن ثم ينبغى التفكير اما : فى ايجاد ضوابط تمنع تكـرار تكون الظاهرة فى المستقبل ، أو تغيير الظروف المصاحبة لنشأتها .

٢ ـ ان وجود المقابر بنمطها الحالى لن يغير من أسلوب الزيارات التى تتم لها فى مناسبات عديدة الأمر الذى يخلق معه حتما أنماطا من المسـتفيدين منها وسيغريهم هـذا الوضع على الاقامة الدائمة بها تحقيقا للنفع والفائدة .

٣ ـ أن خلو الأحواش من الساكنين ووجودها كظهير سكنى لمناطق أخرى ، وعزلتها الفيزيقية (رغم توسطها المكانى بالقاهرة) كل هذه الظروف ستشجع بالقطع عـلى اتخاذها مأوى للمجرمين ، ومكانا للاختباء وممارسة الجرائم .


خاتمة

لم تكن مسألة سكنى المقابر سوى واحدة من الظواهر التى نشأت بفعل التراكم التاريخى والتكوين البنائى للمجتمع المصرى بعامة ، والقاهرة بخاصة . غير أن الظروف السسيواقتصادية المعاصرة للمجتمع قد اضافت أبعادا جديدة لذات الظاهرة : فانخفاض متوسط الدخل ، والصعوبة الشديدة فى امكانية الحصول على مسكن ، وانخفاض معدلات الخدمات والمرافق ، وتدنى مستويات الحياة بصفة عامة ... الخ كلها عوامل أدت الى تفاقم الظاهرة بشكل حاد نتيجة لتعقد مكوناتها وعناصرها ، وبالتالى آثارها ونتائجها ..

وتتكامل ظاهرة سكنى المقابر مع المشكلات الحضرية للمجتمع الكلى بحيث يصعب فصلها عنها فهى نابعة منها ، ومؤثرة فيها وبالتالى متوحدة معها ؛ ومن ثم كانت هناك ضرورة ملحة لدراسة هذه الظاهرة فى محيط الظواهر الأخرى المرتبطة بها والتى تشكل أسبابا لها بقدر ما تمثل فى ذات الوقت نتائج وآثار .

واذا كانت منطقة سكنى المقابر بالقاهرة تمثل نموذجا يمكن أن يندرج ضمن ما يسمى بالمناطق المتخلفة بالمدينة ؛ فانها قد اكتسبت هذه الصفة نتيجة للظروف التى أحاطت بها فهى متسقة فى خصائصها مع نمط المناطق المتخلفة فى معظم النواحى ويضاف اليها عنصرا مميزا لها دون غيرها وهو اقامة السكان بأحواش المقابر ، فهو اختلاف فيزيقى فى الأصل تستتبعه اختلافات أخرى عديدة . ولا يمكن الاستهانة بهذا الاختلاف كعنصر مميز لمناطق سكنى المقابر بالقاهرة فبدونه لم يكن بوسعنا وصف هذه المنطقة بالتخلف فهى كمنطقة مقابر فقط لا يمكن أن توصف بذلك اما حين استقر بها السكان واتخذوها مأوى دائما لهم ظهرت المشكلات نتيجة تعاملهم مع اطار مكانى — فيزيقى مختلف .

وقد أمدنا التحليل السابق — سواء المعتمد على الفرضيات النظرية أو المستند الى الدراسة الميدانية — الى خطورة تفسير نشأة الظاهرة

اعتمادا على مشكلات معاصرة تمس بالمجتمع الحضرى المميز لمدينة القاهرة (وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة التضخم الحضرى) وانما ينبغى — وقبل ذلك — أن نبحث فى العوامل البنائية — التاريخية التى كانت وراء نشأة الظاهرة وتكونها . ولعل مكمن الخطأ — حين نعكس هذا الترتيب — يتبدى فى اننا حين نعالج التضخم الحضرى باعتباره سببا اساسيا فى نشأة ظواهر سكنى المقابر نكون قد تغافلنا عن العامل الرئيسى فى تكون الظاهرة (فهى ترجع الى عوامل بنائية — تاريخية) فى الوقت الذى نركز فيه على عامل فرعى مصاحب لأوضاع الظاهرة المعاصرة ، ومن ثم نخلط فى تصور سبل العلاج التى يمكن أن تؤدى الى التخفيف من حدة الظاهرة .

فاذا كانت مسألة « الموت » مثلا هى المميزة لهذه المناطق عن غيرها من « بؤر » التخلف بمدينة القاهرة ، فانه من المفيد أن نتعرف على الكيفية التى يتعامل بمقتضاها السكان تجاه المسألة اذ أنها تقف بنا على العوامل التى دفعت بهم للسكنى بهذه المنطقة وكذلك أسلوب الحياة الذى يعيشون فضلا عن أنماط التفكير والسلوك تجاه المشكلات الخاصة التى يتعرضون لها ، والمسائل العامة التى ترتبط بمجتمعهم وبحياتهم ولا مناص من التعامل معها .

ومن اللافت أن بعض البدائل التى طرحت — فيما سبق — لمواجهة الظاهرة قد ركز على أهمية نقل السكان من هذه المناطق الى أخرى جديدة ، الأمر الذى يعكس استحالة الحياة بهذا النمط السكنى الشاذ (حوش المقبرة) . وتخصص المنطقة بعد ذلك اما لدفن الموتى فقط ، أو تزال الجبانات منها وتنقل الى مكان آخر كى يستغل حيزها المكانى فى اى استخدام مفيد .

أما لو أردنا تقييما للجوانب المنهجية التى اتبعت فى الدراسة فانه ينبغى أن نبدأ بتحديد الاطار التصورى الذى انطلقت منه وسارت على هديه . فقد تبلور هذا الاطار فى الفرضية التى اشرنا اليها سلفا ومضمونها

أن هذه الظاهرة لا ترجع الى ظروف معاصرة افرزتها وحددت مجالها وهو ما يرتبط بقضية التضخم الحضرى التى أصابت مدينة القاهرة ، وانما تعود فى الأصل لمسائل بنائية ــ تاريخية متأصلة فى كيان المجتمع المصرى بعامة والمجتمع القاهرى بخاصة ، وأنه فى دراسة هذه « المسائل » توضيح لنشأة الظاهرة ، وتحليل لأهم مكوناتها ، وتحديد لأساليب مواجهتها .

ولعل ذلك يفرز تساؤلا منطقيا مؤداه : اذا افترضنا وتغير الاطار التصورى الذى تتبناه الدراسة فهم بلازم أن يختلف المدخل الذى سارت على هديه ؟ لقد أثيرت مثل هذه القضية كثيرا ــ كمسألة منهجية ــ فى معظم الدراسات الاجتماعية وانتهت ــ دون الدخول فى تفصيلات وقد تبعدنا عن موضوع دراستنا ــ الى أن تغير الاطار التصورى لا يؤدى **فقط** الى اختلاف المدخل وانما ايضا الى اختلاف المنهج ، وتباين الأداة ومن ثم الى تمايز طريقة الدراسة الأمر الذى يؤدى الى نتائج قد تختلف كثيرا من دراسة الأخرى .

ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن الاطار التصورى للدراسة يحدد معه توجه الباحث ، ومجال اهتمامه ، والمسائل التى يركز عليها ويعطيها أوزانا نسبية أكبر ، مع ما يرتبط بذلك من فروض وتساؤلات تختلف بالطبع ــ ليس فقط من حيث مضمونها وانما من حيث توجهها العام ــ اذا ما تغير ذلك الاطار واختلف ، ويتبع هذا تباينا فى نوعية النتائج والاستنتاجات .

ورغم أن منهجنا فى الدراسة كان سسيولوجيا ــ انثروبولوجيا ، الا أنه أعطى وزنا نسبيا أكبر لجانبه السسيولوجى الأمر الذى تسبب عنه نقصا معيبا فى المعلومات الكيفية التى كان من الممكن الحصول عليها لو اتبعت الدراسة منهجا أنثروبولوجيا صرفا .

وقد أفادتنا نتائج الدراسة بأن مشكلة هذه المناطق لا تحتاج الى وصف كمى ــ رقمى بقدر ما تتطلب تحليلا كيفيا للمعطيات الواقعية القائمة بالمجتمع ، فهى لا تخرج عن كونها منطقة متخلفة بمدينة القاهرة وتتضمن

كل السمات المميزة لهذه النوعية من المناطق ؛ ولذا فمن الأهمية بمكان أن نلمس الجوانب الخاصة لمنطقة سكنى المقابر وهى تدور كلها حول « السكن بمكان مخصص أصلا للدفن » . ولعل هذه السمة المميزة هى التى ينبغى لها أن تفرض المنهج المناسب الذى يصل بنا الى تحقيق الهدف الأساسى المفترض تحديده سلفا .

ولما كان الهدف من دراستنا الراهنة وصفيا فى الأصل لنمط من الحياة الاجتماعية — الثقافية لجماعات من السكان يقطنون منطقة جغرافية محددة وتتميز بنمط سكنى شاذ (هو أحواش المقابر) ، فان المنهج السسيولوجى — الأنثروبولوجى كان مناسبا لتحقيق هذا الهدف . وكانت أدوات الدراسة (ممثلة فى استمارة الاستبيان أساسا وفى المقابلات الجماعية بشكل مساعد) متسقة الى حد كبير مع أهداف الدراسة . أما لو تغيرت هذه الأهداف — مع ما يرتبط بذلك من تغير فى الاطار والمدخل — فان أدوات الدراسة سوف تختلف بالقطع . فلو قدر لهذه الدراسة مثلا أن تتكرر أو تتابع فان تغيير المناهج والأدوات يصير أمرا حتميا ينتهى بطبيعة الحـــال الى اختلاف فى النتائج .

ومن الطبيعى أن تثير الدراسة عددا من القضايا الهامة والحيوية التى وأن كانت معلومة من قبل الا أنها كانت تفتقر الى التحليل العلمى والرؤية الفاحصة وذلك لغياب الدراسات الميدانية التى ينبغى أن تكون هى الأساس فى التعرف على هذا النمط من المجتمعات .

واذا كنا قد أطلقنا على هذه المناطق تجاوزا تعبير « مجتمع المقابر » فان ذلك كان من قبيل الافتراض العلمى ليس الا فاذا كانت (هذه المناطق) تمثل ثقافة نوعية مميزة لها ومختلفة عن غيرها فانه يصح آنذاك أن يطلق عليها التعبير السابق .

غير أن الدراسة قد وافتنا ببعض النتائج التى تؤكد عدم تميز هـــذه المناطق وسكانها ثقافيا أو اجتماعيا فهى ليست مناطق مغلقة أو هامشية

(بالمفهوم الثقافى) كما أنها ليست معزولة أو نائية (بالمعنى المكانى) ؛ وانما هى فقط مناطق ذات طبيعة خاصة فرضت عليها من خلال النمط السكنى الشائع بها وهو أحواش المقابر .

ولا شك أن عملية سكنى هذه المناطق تختلف دوافعها ، وتتباين من حيث أنماط الحياة بها ، وتتفاوت المشكلات الناجمة عنها . ولعل المؤشر الصادق على ذلك قد تبدى من خلال استجابات السكان المنتمين الى أجيال متعاقبة (تصل الى ثلاثة أحيانا) حيث أنها كانت متفاوتة أشد التفاوت بالنسبة لذات العنصر سواء كان يتعلق بالدافع الذى اتى بهم الى المنطقة ، أو نمط الحياة التى يعيشون ، أو المشكلة التى منها يعانون .

واذا دققنا النظر فى نوعية المشكلات التى تتعلق بنمط الحياة لسكان المقابر لما وجدنا فيها اختلافا ملحوظا عن تلك التى يعانى منها سكان القاهرة بعامة والمناطق المتخلفة منها بخاصة . وعندما نتجاوز قليلا عن النمط السكنى الشائع فى كل ، فاننا نجدها هى ذات المشكلات فالمياه غير متوافرة ، والاضاءة غير متاحة ، كما أن الطرق والشوارع غير معدة للاستخدام البشرى ، فضلا عن تدنى مستوى الخدمات عموما والتعليمية والصحية منها خصوصا . أما ما يضاف الى هذه المنطقة فهو حياة الناس جنبا الى جنب مع الأموات فاذا افتقدت هذه الفكرة مضمونها ومعناها وصار التعامل معها طبيعيا وعاديا — وهذا ما هو واقع بالفعل — فان السكنى بهذه المناطق والحياة المستقرة بها تصير مسألة لا غضاضة فيها ولا حرج (على الأقل من قبل سكانها) وتتحول مشكلاتهم الى النمط الشائع لمشكلات المجتمع الكلى ، ولا تصبح للمنطقة آنذاك أية خصوصية تميزها .

ورغم ما لهذه الظاهرة من أصول تاريخية تضرب بجذورها الى أعماق التاريخ المصرى البعيد ، فاننا لا نستطيع أن نهون من أمر الظروف المعاصرة التى أدت الى تفاقم الظاهرة وزيادة حدتها . فلا شك أن حدة مسألة الاسكان مثلا (بمصر عموما ، وبالقاهرة خصوصا) قد جلبت معها وافدين

جدد — وبشكل يومى تقريبا — الى منطقة المقابر لسكناها والاقامة بها .
كما تلعب الهجرة الريفية — الحضرية المتجهة مباشرة الى القاهرة دورا حيويا فى تغذية الأحياء المتخلفة بعامة ومنطقة المقابر بخاصة ، بالسكان الذين يجدون فيها مقرا دائما لهم . وبخاصة اذا ارتبطت هذه الهجرة بنجاحهم فى الحصول على عمل دائم — أو شبه دائم — بالمنطقة ذاتها .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة وحيوية لمتابعة مثل هذه الدراســـات ميدانيا حتى يمكن التعرف واقعيا على ظروف تكون المشكلات وتأثيراتها فى الأبنية الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذه المجتمعات المحلية .

وقد يتبادر الى الأذهان تساؤل حيوى قبل أن ننتهى من خاتمة هذه الدراسة ومؤداه : اذا كانت نوعية الحياة لسكان المقابر متدنية بالصورة التى سبق عرضها ، **فهل لديهم الرغبة الصادقة حقا فى الانتقال لنمط سكنى آخر** يكون بعيدا عن هذه المناطق ؟ .

لقد كان من الطبيعى أن تتعرض الدراسة الميدانية (ممثلة فى أداتها وهى استمارة الاستبيان) لطرح مثل هذه القضـــية . ورغم أن نســـبة استجابات أفراد العينة بمناطق الدراسة الأربع التى أكدت عدم رغبتها فى الانتقال لنمط سكنى آخر (بافتراض توافره) قد بلغت حوالى ٣٢٪ من جملة الاستجابات وهى نسبة ليست بالقليلة .. رغم ذلك فانه من المعلوم أن الدراسة الميدانية ، وبخاصة عندما تستخدم أداة كالاستبيان ، فى تحديدها لهذه المسألة من خلال مؤشر رقمى كهذا لا تصل دائما الى كبد الحقيقة حيث أن السؤال المطروح — مهما بلغت دقة صياغته ومحاولة جعله غير مباشر — يوحى باجابة معينة فمن الطبيعى أنه حين نسأل شخصا عن مدى رغبته فى الانتقال من مكان غير مناسب الى آخر أكثر مناسبة أن يبادر برد ايجابى رغم ما قد يعتمل فى نفســـه من استجابات أخرى مناقضة . وخلاصـــة القول أن حقيقة نسبة السكان الذين لا يرغبون بصدق فى الانتقال من منطقة المقابر الى مناطق أخرى جديدة **أعلى بكثير** من النسبة الواردة ويرجع ذلك

لعديد من الأسباب سبق توضيحها فى موضعها المناسب (بالقسم الخامس) ولعل أبرزها وضوحا هو مسألة الايجار الشهرى المتطلب للسكن الجديد والذى لا يتواجد أو يتضاءل الى درجة كبيرة بين سكان المقابر .

وبغض النظر عن رغبة السكان فى ترك منطقة المقابر — فذلك أمر تحكمه ظروف عديدة — فان تدخل الدولة لحسم هذه الظاهرة جذريا يعد مسألة واجبة ولازمة وبخاصة أنها ظاهرة تمتد لتشمل جماعات غفيرة من السكان تقترب من المليون نسمة وتشكل حوالى ثمن اجمالى سكان مدينة القاهرة ، فوق أنها تحتل رقعة مساحية واسعة صارت الآن فى قلب المدينة .

الاتجاه الاثنوميثودولوجى
فى علم الاجتماع

بقلم : دكتورة زينب شاهين (*)

أولا : الجذور البنائية للاتجاه الاثنوميثودولوجى :

لم يكن ظهور الاثنوميثودولوجيا فى الستينات أمرا هاما باعتباره مجرد اتجاه جديد فى علم الاجتماع فحسب ، بل لأنه كان تيارا رافضا بصورة أساسية للافتراضات التى ارتكزت عليها النظريات الوضعية بأشكالها المختلفة . ولا نعنى بذلك أن ظهور الاثنوميثودولوجيا كان فى تلك الفترة ميلادا لشىء جديد تماما ، بل كان امتدادا للتيارات الفكرية السابقة عليه والتى اعلنت بوضوح رفضها للنموذج الوضعى فى دراسة الانسان والمجتمع وقدمت فى ثنايا رفضها هذا أطرا تصوريا ومنهجية بديلة . هذه التيارات تعد بدورها حلقات متصلة فى سلسلة التراكم المعرفى التى هى احدى الخصائص المميزة للعلم ، فالعلم هو انجاز جماعى أمكن تحقيقه من خلال مجموعة من المعارف والمفاهيم المنظمة ، بعكس الفن أو الأدب اللذين يمثلان خبرات وتجارب ذاتية . فالنظريات الجديدة فى العلم ليست انبعاثات تلقائية تقع خارج أطرها التاريخية ، وانما هى امتداد طبيعى لعملية التراكم والاستمرار . وظهور الفكر الاثنوميثودولوجى على يد جارفينكل يؤكد ذلك ، اذ أتيحت له فرصة التبادل الفكرى فى الخمسينيات مع شوتس الذى كان بدوره تلميذا لهوسرل .

مهدت الفلسفات الفينومينولوجية والوجودية وغيرها لظهور

(*) الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

الاثنوميثودولوجيا ، اذ كشفت عن فشل المعرفة النظرية القائمة فى اعطاء الانسان فهما كافيا لنفسه وللمؤسسات الاجتماعية من حوله ، وللعالم الاجتماعى الأوسع الذى يحيط به . وأبرزت أن هناك ضرورة تدعو لاعادة فحص جذرى لهذه النظريات التى ظهر انفصالها عن الواقع الاجتماعى . أعلن المفكرون من أمثال هوسرل وشوتس وسارتر واريك فروم وهربرت ماركيوز وغيرهم اخفاق الفكر العلمى والسياسى والتيولوجى فى حل مشكلات الانسان ، وقيام الحاجة الملحة لاعادة فحص الفروض العلمية الأساسية التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية برمتها لكى يمكن أن يقام أساس « جديد » أكثر واقعية وأكثر فهما لهذه الحياة (١) .

لقد نما احساس متزايد لدى الفلاسفة والمفكرين بأن هناك أزمة فى العلوم الانسانية ، مردها فشل النظريات السوسيولوجية والسيكولوجية والكلاسيكية فى الوصول الى فهم أصدق وأعمق للظواهر الاجتماعية ، من كوارث وحروب ومشاكل سياسية واقتصادية ودينية ، وأسهم فى مضاعفة الاحساس بتلك الأزمة التغير التكنولوجى السريع الذى لم تستطع الأفكار القائمة أن تواكبه ، فظهرت الفجوة واضحة بين الانسان ومعاناته من ناحية ، وبين تلك الأفكار والنظريات من ناحية أخرى . وبدا ذلك الاحساس فى كتابات الكثير من المفكرين الذين وصفوا انسان العصر بأنه الانسان الذى ران عليه النسيان (شوتس) أو الانسان ذو البعد الواحد (ماركيوز) أو الانسان الآلة automatom المغترب والمستعبد لأشياء هى من صنعه (اريك فروم) ، أو الانسان القلق الحائر الضائع فى أزمة ضمير القرن العشرين ، قرن بلا قلب ولا عاطفة ولا انتماء ، قرن تقدمت فيه التكنولوجيا وضاع فيه الانسان (رشدى فكار) . وسرى هذا التيار الى الفن والمسرح فجاء انتاج الأدباء معبرا عن تلك الأزمة التى يعيشها انسان هذا العصر .

فى غضون هذه التيارات التى تجمعت لتعيد للانسان توازنه وتنقذه من سطوة التكنولوجيا ظهرت الاثنوميثودولوجيا لتؤكد على الفكر الذى يحاول

أن يجتاز بالانســـان مخلفه من خلال فحص كل ما هــو قائم من نظريات وافتراضات معرفية .

ظهرت الاثنوميثودولوجيا فى الولايات المتحدة فى وقت كانت فيه الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية بمثابة التربة المهدة والمناخ المناسب لنمو هذا الاتجاه . فاذا كانت الفلسفة الفينومينولوجية قد ارتبط ظهورها ونموها فى أوربا بأزمة العلوم الانسانية فى مطلع القرن العشرين والأزمات السياسية والأخلاقية التى شهدها العالم فى هــذه الحقبة ، فقد ارتبط ظهور ونمو الاثنوميثودولوجيا بأزمة العلوم الاجتماعية والأزمات السياسية والأخلاقية ، التى كان يمر بها المجتمع الأمريكى بالذات فى الستينيات . فعادة ما ترتبط التطورات العلمية الجديدة بأوضاع اجتماعية فى المجتمع الذى تنشأ فيه ، واذا صدق ذلك عــلى العلوم الطبيعية فاننا نجده أكثر صدقا على علم الاجتماع الذى يعكس المشكلات الاجتماعية . ولا يفهم من هذا أن اوضاعا اجتماعية فى فترة معينة هى وحدها المسئولة عن توليد نظريات معينة ، والا نكون قد وقعنا فيما أطلق عليه ابراهام كابلان « فلسفة العلم الخبيثة » The malicious Philosophy of science ولــكن يمكن التوقـــــع بأن ادراك الأفراد واحساسهم بأزمات اجتماعية خطيرة يعتبر عادة مؤشرا لتغيرات فكرية جذرية (٢) .

لقـــد أدرك افراد المجتمع الأمريكى أن ثمار التقدم المادى لم يجنها الجميع بشكل عادل ، وأن هذا التقدم التكنولوجى قد أحدث فجوات غائرة فى بناء المجتمع ، وظهر التناقض واضحا بين ادعاءات القوى الحــاكمة بتحقيق السلام والرخاء والعدالة فى التوزيع ، وبين الواقع الفعلى . فبينما كانت الحرب فى فيتنام قائمة فى الخارج ، كان فى الداخل الفقر والبطالة والتمييز العنصرى وسطوة التحالف العسكرى الصناعى وتسلط اقلية محدودة وسيطرتها على مقاليد الأمور وتوظيف القرارات السياسية لصالح هــذه الأقلية فى المجتمع . كانت هذه المتناقضات صدمات منبهة للشعب الأمريكى ولعلماء الاجتماع لمراجعة المفاهيم السائدة (٣) ، وهو ما هيأ لظهور الاتجاه الاثنوميثودولوجى :

الاثنوميثودولوجيا وعلم الاجتماع الأمريكى فى الستينيات :

ظلت الاتجاهات المسيطرة فى علم الاجتماع الأمريكى منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الستينيات يتقاسمها البنائية الوظيفية (بارسونز وميرتون) ، والنظرية الوضعية المستحدثة (لاندبرج ودود) ، والتفاعلية الرمزية . والى جانب هذه المدارس الفكرية الثلاث كانت هناك أقلية معترضة على موقف المؤسسات الأكاديمية فى علم الاجتماع الأمريكى ، تمثلت فى نقد ميلز وماركيوز ، وفى الفينومينولوجية الاجتماعية لشوتس الذى كان قد هاجر الى الولايات المتحدة بسبب النازية ، وتسنى له نشر أعماله من خلال تدريسه بالمدرسة الجديدة للبحث الاجتماعى بنيويورك منذ عام ١٩٤٣ .

فى هذه الآونة كانت الوظيفية هى أكثر النظريات سيطرة فى علم الاجتماع الأمريكى ، وليس أدل على ذلك مما جاء فى نتيجة استطلاع الرأى الذى أجرى مع علماء الاجتماع بأمريكا عام ١٩٦٤ ، والذى أوضح أن ٨٠٪ منهم يميلون الى هذا الاتجاه ، كما يؤكد سيادة الوظيفية ما عبر عنه كنجزلى ديفز رئيس جمعية علم الاجتماع فى ذلك الوقت بقوله ان الوظيفية وعلم الاجتماع هما شىء واحد . وكما كان ميلاد الاثنوميثودولوجيا نتيجة طبيعية لمجموعة من العوامل جاء انهيار الوظيفية فى منتصف الستينيات أيضا كنتيجة منطقية لمجموعة من العوامل فى مقدمتها تلك الاختلافات الفكرية التى ميزت المنتمين اليها منذ نشأتها . لقد أدى التزايد الكمى لهذه المدرسة الى ازدياد حدة التنافس بين أعضائها ومحاولتهم الدائبة لابراز فردية تفكيرهم حرصا على الوصول الى مكانة اكاديمية مرموقة ، ومن تلك العوامل أيضا ظهور فئة من علماء الاجتماع الشبان صوبت الى الوظيفية سهام النقد . كما ظهر عامل ثالث أظهر التناقض والانفصال بين الفروض التى تستند اليها الوظيفية ، وبين ما هو واقع فعلا ، اذ نمت فى تلك الحقبة دولة الرفاهية Welfare State التى تقوم على تغيير الواقع الحاضر وتحسين الأوضاع الاجتماعية الفعلية ، وليس تبرير الوضع القائم كما تزعم الوظيفية (٤) .

ولقد نجم عن انهيار الوظيفية والتغيرات العميقة التى شهدها المجتمع الأمريكى فى الستينيات ـ والتى أخفق علماء الاجتماع الأمريكيون فى التنبؤ بحدوثها وفهمها وتحليلها حينذاك ـ نجم عن ذلك توالى ظهور عدد كبير من النظريات ، منها على سبيل المثال نظرية الصراع ونظرية التبادل ، والنظرية النقدية ، والنظرية السببية الجديدة ، وعلم الاجتماع الفينومينولوجى باتجاهاته المختلفة والاثنوميثودولوجيا ، وعلم الاجتماع الانعكاسى reflexive Sociology ، ونظرية الممر (تحليل ممر سلسلة من الارتباطات) Path theory واتجاه النزعة الطبيعية السوسيولوجية Sociological naturalism والنظرية التشكيلية "Theory constructionism الى غير ذلك . ولقد دعا هذا بعض علماء الاجتماع الى القول أن النظرية السوسيولوجية الحديثة أصبحت تعددية Pluralistic. وعبر عن هذه الحقيقة كل من فريدريكس Fredricks وجولدنر اللذين أشارا الى أن علم الاجتماع الأكاديمى قد حل محله نظريات أقل بنائية (٥). كما عزا فريدريكس ثورة النماذج العلمية Paradigmatic revolution الى المناخ الثقافى والاجتماعى فى الستينيات (٦) . فالوضع الراهن للنظرية السوسيولوجية يتطابق وأعراض انهيار العلم التى يشير اليها كوهن :

« انتشار أفكار تنافسية ، الاستعداد لمحاولة أى شىء ، ووضوح مشاعر عدم الرضا ، واستثارة الجدل حول الأساسيات » . ويبدو أن هذا التعدد لم يقتصر على الاتجاهات الفكرية السوسيولوجية فى الولايات المتحدة فحسب بل بدا ايضا فى علم الاجتماع الماركسى الذى أصبح بدوره متعدد الفروع Polycentric بظهور الماوية Moaism ، والكاستورية Castroism والماركسية المحدثة التى أحدثت تأثيرا نظريا هاما (٧) .

ومن الجدير بالذكر أن معظم الاتجاهات النظرية التى ظهرت فى الولايات المتحدة كانت بارسونية الطابع على الأقل من الناحية المنهجية . وبالرغم من أن هذه النظريات قد عدلت من البارسونية أو انتقدتها الا أن كثيرا منها اشتركت معها فى الاستناد على أفكار فلسفية واجتماعية تقليدية . لقد كان

خطاب هومانز الرياسى الشهير عام ١٩٦٤ على سبيل المثال يعتبر اعلانا عن ميلاد نظرية التبادل الحديثة رغم استنادها الى علم الاقتصاد الكلاسيكى وعلم النفس السلوكى . فمعظم الاتجاهات الجديدة هى فى الحقيقة تنويعات واختلافات هامشية فى اطار العلوم الاجتماعية التقليدية . ولقد تم نشر اعمال هذه الاتجاهات فى الفترة ما بين ١٩٦٦ — ١٩٦٩ وتميزت بسمتين أساسيتين : كونها أعمالا تأليفية Synthetic واستنادها فى بنائها على أفكار كلاسيكية (٨) .

والى جانب العلماء الذين حملوا لواء الاتجاهات الفكرية التى تأثرت بالبارسونية ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع أظهرت ابتعادا كليا عن علم الاجتماع الوظيفى ، واعتقدت فى ضرورة مراجعة المشروع السوسيولوجى من أساسه . ولقد تقاسم هذا الاتجاه علماء الاجتماع الذين استندوا على التحليل الماركسى ، وعلماء الاجتماع الذين استندوا على الفينومينولوجية الأجتماعية . ولقد ساهم الاتجاهان فى النقد الجذرى لعلم الاجتماع المعاصر من حيث قبوله للمناهج التقليدية أو قبوله للواقع الاجتماعى كواقع موضوعى أو وقائعى Factuel ، حيث يتشكل الواقع الاجتماعى بالنسبة للاتجاهين الماركسى والفينومينولوجى من خلال عمليات اجتماعية (٩) . وعندما وجهت الفينومينولوجية الاجتماعية انتقادات للمزاعم الوضعية مثل وحدة المنهج العلمى والهوية المشتركة للظواهر الطبيعية والاجتماعية وقبول عالم الخبرة اليومية كواقع مسلم به فانها طرحت بديلا أكثر ملاءمة من خلال اتخاذها لمنهج يتناسب مع العالم الاجتماعى القصدى التأويلى ذى المعنى ، بعيدا عن المسلمات الجامدة والمطلقة . ولقد نما تأثير شوتس بشكل واضح بسبب ادراك علماء الاجتماع للفجوة القائمة بين المناهج العلمية التقليدية وبين الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن الظروف التكنولوجية للمجتمع الصناعى ، وكذا من خلال الاحساس بعدم مواءمة افتراضات تلك المناهج لطبيعة المشكلات الانسانية . ويبدو ان هذا القصور فى المناهج التقليدية قد دفع العلماء الى فكر شوتس باعتباره محاولة اكثر اقترابا ومواءمة لما بين العلم الامبريقى والجوانب الانسانية (١٠) .

وإذا كانت هذه هي رؤية العلماء لفكر شوتس فان الظروف التي سادت المجتمع الأمريكي قد عمقت أيضا لدى الأفراد احساسهم بالحاجة الى بديل فكري جديد . ومن هنا ظهرت الاثنوميثودولوجيا في الفكر السوسيولوجي في هذه الفترة كبديل يستند على الفروض الأساسية لعلم اجتماع شوتس الفينومينولوجي . ولقد لاقى هذا الاتجاه قبولا من طلبة أقسام الاجتماع من الشباب الذين لم يقتنعوا بما درسوه عن الوظيفية ، وبدت لهم الاثوميثودولوجيا أكثر اقترابا من الانسان ومشكلاته ، كما وجدوا فيها اتجاها راديكاليا ناقدا للوضعية بكل مسلماتها . ونرى أن مما ساعد على قبول الاثنوميثودولوجيا واستمرارها تجنبها للقوالب الفكرية الجامدة في اطار المسلمات التي يصعب تحقيقها . لقد أدرك دارسو الاجتماع أنه ليس هناك حقائق موضوعية وثابتة ، فقد تلاحقت الأحداث والتغيرات وانهارت نظم بأسرها ، وتفككت مجتمعات ، وانتصرت الأيديولوجيات الفردية واسترخت الالتزامات الأخلاقية مما حدا بهم الى التشكك في وجود أبنية اجتماعية ثابتة ، والاهتمام بالكيفية التي يقوم بها الأفراد بتشكيل بنيان الحياة ونظمها . ان ايمان الشباب بالاتجاه الاثنوميثودولوجي في رأينا يرجع الى عوامل عديدة أساسية منها :

(أ) طبيعة المناخ الثقافي الاجتماعي للمجتمع الأمريكي : تمثل الثقافة الأمريكية قمة التقدم المادي والتكنولوجي ، والحياة الأمريكية تتميز بالتعقيد والفردية وزيادة سطوة التنظيمات الاجتماعية على حرية الفرد ، مما أدى الى شعور الفرد الأمريكي بالاغتراب . ومن هنا كان تعاطف الأجيال الجديدة من دارسي علم الاجتماع مع الاتجاه الاثنوميثودولوجي الذي يركز على وجهة نظر الفرد ويبرزها كما يظهر التنظيمات الاجتماعية على أنها مجرد ممارسات عملية للأفراد الذين يشكلونها ويخلقونها ، فهي لا تكون الا من خلال أفعالهم .

(ب) الثقافة الأمريكية الرأسمالية وتغذيتها للنزعة الفردية : التركيز

على الحياة العلمية للفــرد فى المجتمع تعد قيمة ايجابية فى الثقافية الأمريكية التى تؤمن بالنظرة العملية البراجماتية ، ولذا فان دعوة الاثنوميثودولوجيا للنزعة العملية تجد أصداء قويـــة وأرضية ممهدة للانتشار ، وخاصة اذا كانت تبدأ بدراسة الواقع اليومى العملى وتتجنب كــلا من التنظير المفــرط أو النزعة التجريبية البحتة ، لأن غاية الاثنوميثودولوجيا هى عدم الفصل بين التنظير والواقع الاجتماعى .

(جـ) تميز حياة المجتمع الأمريكى بسرعة الايقاع : لقد أصــبح التغير سمة أساسية فى هــذا المجتمع . ولقد صاحب هذا التغيير السريع اغتراب الأفراد عن انفسهم ، فليس هناك وقت للتأمل والتفكير . وقد لاقت الاثنوميثودولوجيا ترحابا لتركيزها على هذه الأبعاد المفقودة فى حياة الانسان المعاصر : التأمل ، التفسير accountibility (١١) والتعمق . لقــد نجحت من خـــلال ابرازها لأهمية الانسان الخلاق المبدع . وعلى هذا فهى تبدو أكثر اقترابا ومواءمة لانسانية الفرد الذى يعيش أشبه بالآلة المتحركة ، حبيسا داخل التنظيمات الاجتماعية المعقدة ، فاقدا لأى فرصة للحوار مع الذات ، فبذلك يمكن القول أن ظهور الاثنوميثودولوجيا كان دافعا لبعض الشباب من دارسى علم الاجتماع لاعادة صياغة موقفه وحركته اللاهثة وتطلعاته المادية فى محاولة للاقتراب من الذات .

الى جانب الأسباب والدوافع التى عرضناها فان هناك من يعزو ذيوع الاتجاه الاثنوميثودولوجى وثبات اقدامه فى المجتمع الأمريكى الى عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية شأنها فى ذلك شأن بعض الاتجاهات التى تحاول النظم القائمة استثمارها فى شغل أفراد المجتمع عن بعض مآخذ هذه النظم (١٢) . واذا كانت الشواهد تؤكد صدق هذا الاعتقاد بالنسبة لبعض الأنواع الدراسات فاننا نرى أن ذلك لا ينطبق عــلى حالة

الاثنوميثودولوجيا التى لم يكن انتشارها بالأمر الهين ، فقد وضعت العراقيل أمام بحوثها ، ومارست الاتجاهات التقليدية ضغوطها ، ووقفت حائلا أمام نشر أعمالها ، حتى أن انصـــار الاثنوميثودولوجيا حاولوا نشر فكرهم وبحوثهم فى شــكل مذكرات وتوزيعها بأنفسهم . وبلغت المعاناة أوجها عندما عمدت الاتجاهات التقليدية الى عزل الاثنوميثودولوجيا (لفترة طويلة فى سانت باربارا بكاليفورنيا) عن علم الاجتماع الأكاديمى واظهاره كأنه وباء يتعين حصره ومقاومته . وهذا عكس ما حدث تجاه بعض النظريات الأخرى ، كالسببية الجديدة مثلا ، التى كان اســتنادها على مسلمات الوضــعية المحدثة والبنائية الوظيفة جوازا كافيا لمرور أعمالها فى قنوات النشر الأكاديمية دون مشقة (١٣) .

وفى اعتقادنا أن معاداة علم الاجتمــاع الأكاديمى — المؤيد والمدعوم بالنظام الأمريكى — للاتجاه الاثنوميثودولوجى والحيلولة دون نشر انتاجه الفكرى ، كان سببها الموقف النقدى التى اتخذته الاثنوميثودولوجيا بالنسبة للمسلمات التى يستند عليها علم الاجتماع الأكاديمى ، وما ينطوى عليه الاتجاه الجديد من تحد أو تهديد للنظام القائم .

ثانيا : الوضع الأيديولوجى للاتجاه الاثنوميثودولوجى :

أثار ظهور الاتجاه الاثنوميثودولوجى الكثير من الانتقادات والجدل فى الدوائر السوسيولوجية حول تحديد ماهيته وانتمائه . فمنهم من رأى فيه اتجاها محافظــا ، ومنهم من رأى فيــه اتجاها راديكاليا ، وبين هذين الرأيين من وصف الاتجاه بالحياد والتمايز .

وظهور الاثنوميثودولوجيا كاتجاه محافظ يبدو — كما أوضحه رواد الاتجاه أنفسهم — فى أنه ليس له تصور نظرى للمجتمع ولا رؤية معينة تجــاه العالم الاجتماعى ، وهو ما يتمشى مع ما عبر عنــه جارفينكل صراحة من « أن البحوث الاثنوميثودولوجية ليســت موجهة نحو تعميمات معينة ، كما أنها لا تقدم حلولا لمشكلات اجتماعية ولا تشــغل نفســها

بمناقشات انسانية أو جدال نظرى ، فلا قيمة للنظريات التى تخدم مصالح معينة ولا تعبر عن الواقع » . وقد يضاف الى ما سبق ما حدده رواد الاتجاه كأهداف للاثنوميثودولوجيا من وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية فى اطار وجودها كأمر واقع بعيدا عن الاتجاهات المذهبية والأحكام القيمية والتوجيهات الأيديولوجية ، وذلك بدعوى العلمية والموضوعية ، مع البعد عن تقديم أى تفسير للأحداث الاجتماعية (البعد عن السببية) ، والرفض لمنهج التحليل التاريخى أو تأثير القاعدة الاقتصادية فى تنظيم أفعال الأفراد وفى تحديد طبيعة النظام الاجتماعى . وكذلك العزوف عن المسائل التى تتعلق بالسلطة أو القيم أو الأوضاع والقوى الاجتماعية .

ولقد كان انصراف الاثنوميثودولوجيا عن هذه المسائل سببا فى توجيه الكثير من الانتقادات اليها من قبل بعض الاتجاهات الفكرية الأخرى وفى مقدمتها الاتجاه الماركسى الذى أكد على أن بعد الاثنوميثودولوجيا عن الخوض فى هذه القضايا دليل على اتجاهه المحافظ . ويعتقد ماكنول McNall وجونسون Johnson أن الاثنوميثودولوجيا هى اتجاه سياسى محافظ لاغفاله وانصرافه عن التحليل التاريخى البنائى والاقتصادى للمجتمع ، وعدم تصديه بالبحث للكثير من المفاهيم ذات الوجود الفعلى فى الحياة الاجتماعية كالامبريالية والحرب والسلطة .. الخ . فالاثنوميثودولوجيا فى تركيزها على تفاعلات الأفراد داخل المواقف الاجتماعية المختلفة وعن الطرق المستخدمة من قبل أعضاء المجتمع لدعم عالم منظم له معنى ، تمثل منظورا موقفيا Situational Perspective يعجز عن ربط الظواهر والأحداث الاجتماعية بالبناء الاجتماعى ، وبالتالى تضعف امكانية اسهامه فى عمليات التغير الاجتماعى . ويرى ماكنول وجونسون أن الاتجاه الاثنوميثودولوجى غير ثورى لأنه يبدأ بالوعى الفردى individual consciousness ويعتبر هذا من وجهة النظر الماركسية موقفا محافظا ، اذ أن ذلك يعنى ضمنا أن الأفراد يملكون حرية الاختيار لواقعهم الاجتماعى ، وتنطوى فكرة حرية الارادة هذه على تبرير أيديولوجى لما هو قائم ، ذلك لأنه اذا خلق الانسان عالمه الخاص فهو اذن مسئول عن أفعاله . وهذا بالنسبة لماكنول

وجونسون غير ثورى لأن التحليل الثورى يرى السلوك على أنه نتيجة للنسق الاجتماعى الذى يجب أن يتغير بفعل ثورى ، لأن الانسان ليس فى موقف يسمح له بالسيطرة على حياته أو مصيره (١٤) .

وهناك من علماء الاجتماع من رأى أن الاثنوميثودولوجيا فكر محافظ ومحل نقد من الناحية المنهجية ، لتصورهم أنه شكل من أشكال النزعة الذاتية فى العلوم الاجتماعية ، وأنه — مثل كل الاتجاهات الذاتية المثالية — مبنى على التجنب avoidance . وقد استندت وجهة نظرهم على اساس تجاوز الاتجاه الاثنوميثودولوجى للوقائع الاجتماعية ، ورفضه لها على أنها أشياء خارجية وملزمة ، وكذلك لعدم اعترافه بالمجتمع ككيان موضوعى ويشكل الحياة الاجتماعية على المستوى اليومى . كما أن الزعم بأولوية وعى الفرد على التاريخ وتقسيم العمل يمثل محاولة ضعيفة للسيطرة على هذه الحقائق عن طريق استبدالها بأشياء تبدو أكثر بساطة فى المعالجة (١٥) .

ويرى جولدنر فى فكر جارفينكل محاولة تقديم بديل للعنف فى مواجهة الوضع القائم فى المجتمع الأمريكى من خلال الدعوى الى تغيير الذات بدلا من تغيير النظام . وبمعنى آخر هو مواجهة كامنة غير عنيفة للوضع القائم ، لا تمثل أكثر من تمرد رمزى يستجيب لمشاعر الشباب حتى لا يعبروا عنها بالثورة أو العنف (١٦) . وهـو يقترب من التشبيه الذى عقده دريتزل Dreitzel بين حركة الهيبز والحركة الاثنوميثودولوجية ، فاستجابة الأولى لأزمة المجتمع تتشابه مع محاولة حل الثانية لمشكلة علم الاجتماع (١٧) .

ومن ناحية اخرى فقد أخذ على الاثنوميثودولوجيا وقوعها فيما انتقدته فى الاتجاهات الوضعية ، كاغفال بعض ملامح المجتمع الأساسية كالتغير الاجتماعى والقضايا السياسية . ولقد حاولت الاثنوميثودولوجيا التشكيك فى مسلمات الوضعية من حيث استناد علميته على تشابه باطل بين طبيعة المواد الاجتماعية والمواد الفيزيائية ، وكذلك فى عدم ملاءمة ادواته المنهجية لتحليل المعانى الاجتماعية . وفى راى هؤلاء النقاد أنه فى حين انتقدت

الاثنوميثودولوجيا الوضعية فى هذه الجوانب وفى تسليمها بالعالم الاجتماعى كشىء معطى given كانت قضيتها الأساسية هى كيف يؤخذ هذا العالم بتسليم وليس بالسؤال عن الأسباب .

ويعلق النقاد بأنه نسب لجارفينكل وصفه لبارسونز وميرتون بأنهما « مخدران فكريا » واتهامه لهما بالفشل المنهجى لاخفاقهما فى فهم الديناميكيات المعقدة التى ترتبط بالملامح المكونة للفعل الاجتماعى . وأعتقاد جارفينكل وأصحابه فى كفاية نقدهم المنهجى للوضعية أنساهم اشتراك اتجاههم مع الفكر الوضعى فى ابعاد توجيه أى نقد للنظام الرأسمالى خلال تفسيرهم للعلم والمجتمع . كما تؤكد الماركسية صدق مزاعمها فيما وجهته من نقد للاثنوميثودولوجيا من خلال توجيه الانتباه الى الكيفية التى صاغ بها جارفينكل مصطلح الاثنوميثودولوجيا واهتمامه المركز حول الاتيان بجديد فى المنهج ، وانشغاله بذلك عن التحقق من الحاجة الى بناء افتراضات بديلة . كما بدت مسلمات الاثنوميثودولوجيا « كوضع العالم بين قوسين » أو « أن يكون العالم غريبا أنثروبولوجيا » وغيرها من المسلمات التى أخذتها عن الفينومينولوجية — أمرا مرفوضا من قبل الاتجاهات الماركسية التى رأت فى تلك المزاعم تجميداً لعمليات التفاعل الاجتماعى وعزل الظــواهر عن سياقها الاقتصادى والسياسى ، وبالتالى فقدانا لمضمون كاف لاعطاء فهم وتفسير ديناميكى للأحداث الاجتماعية . كما جاء اغفال الاثنوميثودولوجيا لفكرة العلاقة بين تلك الجوانب بمثابة هدم لاحدى الركائز الأساسية لعلم الاجتماع والتى مؤداها أن بامكاننا — ولو بشكل جزئى — معرفة التفسير الذى يملكه الفاعل عن العالم من خلال القوى الاجتماعية التاريخية التى تلعب دورها فى حياة هؤلاء الفاعلين ، ومن هنا نستطيع معرفة ســبب تصرف الأفراد بطريقة معينة . وهنا يتضح عجز الاتجاه الاثنوميثودولوجى عن تقديم تفســير للكيفية التى يتصرف بها الأفراد فى مواقف اجتماعية معينة ، لأنها لا تسأل لماذا يوجد الموقف كواقعة اجتماعية . ولا شــك أن اغفال الموقف الاجتماعى المعطى يجعل المعنى الذى يعطيه الفرد للموقف بلا جوهر ، أو ناقصا .

ورغم أن من دوافع ظهور الاثنوميثودولوجيا عدم الاقتناع بعلم الاجتماع التقليدى فان الاثنوميثودولوجيا — فى راى الاتجاهات النقدية — لا تبعد عن كونها وضعية جديدة ، وتبعد كل البعد عن النقد الجذرى لها . فتركيزها على المعنى والتفاعل عزلها عن السببية ، وبشكل خاص ما يتعلق منها بالسلطة والقوى الاجتماعية . كما أن كل تحليلاتها بعيدة عن دياليكتيكية التغيير ، فالأفراد عبارة عن أشياء فى تجربة معملية يمكن رؤيتهم ذوى نفع فقط كعارضين للروتين اليومى وممثلين للنظام المسلم به . وقد تعذر على بومان Bauman عند مناقشته لأوضع الفلسفى للاثنوميثودولوجيا أن يرى فيه اتجاها جديدا ليس متطابقا مع الوضعية ، فهما يفتتان الأحداث الى جمع من الخبرات الفردية غير التعميمية (١٨) .

ومن الواضح ان مثل هذا النقد ينبع من وجهة نظر سياسية راديكالية قائمة على دعم تبنى الاثنوميثودولوجيا لرؤية خاصة عن المجتمع ، وعدم طرحها لبدائل للأوضاع الاجتماعية القائمة وتجنبها لموضوعات الصراع والتغير الاجتماعى والتحليل التاريخى والاقتصادى للحياة الاجتماعية . ولكننا فى واقع الأمر نعتبر الاثنوميثودولوجيا اتجاها جديدا ومختلفا اختلافا جذريا عن الاتجاه الوضعى . ولا نكون مبالغين اذا قلنا أن الاثنوميثودولوجيا اتجاه راديكالى من الناحية الابستومولوجية (١٩) . وإذا كان تحليل الاتجاه الاثنوميثودولوجى على المستوى السياسى والأيديولوجى ، وفى ضوء التعريف التقليدى للراديكالية يشير بأنه اتجاه محافظ ، فنحن نتفق مع النقاد فى أن الاثنوميثودولوجيا لا تختلف فى هذا الجانب كثيرا عن الوضعية ، ولكننا اذا ما تجاوزنا التعريف التقليدى للراديكالية وانطلقنا الى مستوى أعمق من التحليل للمضمون الفكرى للاثنوميثودولوجيا لاتضح لنا الامكانية الثورية لهذا الاتجاه على المستوى السياسى والأيديولوجى ايضا . ويحضرنا هنا راى عالم الاجتماع يونج « لو تبنينا اتجاها راديكاليا عند قراءتنا للفكر الاثنوميثودولوجى لعثرنا فيها على مناجم راديكالية » . وهو رأى يتفق مع مقولة الأديب المشهور لورانس D.H. Laurance « لا تثق فى الكاتب بل ثق فى القصة » . ويعنى هذا الا يحدد القارىء

نفسه بما يعبر عنه المؤلف فحسب ، بل يجب أن يبحث عن المعانى الخفية بين السطور . وبناء على ذلك يجب الا نتقيد فى حكمنا على الاتجاه بما عبر عنه جارفينكل من أن الاتجاه الاثنوميثودولوجى ليس موجها نحو تصحيحات معينة ولا يقدم حلولا لمشكلات اجتماعية ، بل علينا أن نبحث عن الامكانية الثورية للفكر الاثنوميثودولوجى بغية توظيفه وامكانية الاستفادة منه .

تكمن الامكانية الثورية للاتجاه الاثنوميثودولوجى فى تركيزه على الطريقة التى يشكل بها الأفراد واقعهم ، وفى توضيحه بأن العالم الاجتماعى ليس عالما صلبا رغم ثقتنا الدائمة فيه وامتثالنا لتعريفاته بتسليم ودون أدنى جد . ان ما تتضمنه وجهة النظر هذه هو أن الانسان ليس مضطرا لقبول دوره المفروض عليه فى الحياة بشكل خانع ، فاذا بدت الأبنية الاجتماعية صلبة وغير متغيرة فهى كذلك لأن الأفراد يعتقدون فيها ، بينما اذا رفضوا التسليم بما يسلم به الآخرون فسيمكن اعادة تشكيل الواقع من خلال اعادة تعريفه . اذن تتجلى ثورية الفكر الاثنوميثودولوجى فى توضيحه أن بالامكان التفاوض مع الواقع الاجتماعى وتحدى الأبنية والأنظمة الاجتماعية القائمة . فالنظام الاجتماعى بالنسبة لهذا الاتجاه يعد واقعا مرنا يوجد فقط مادام هناك إعتقاد فيه . ويعنى ما سبق أن بالامكان تناول الواقع الاجتماعى بالتغيير والتعديل من خلال وعى الأفراد والجماعات به .

كما يتضح الطابع الراديكالى للاثنوميثودولوجيا من خلال منهجها الذى يوضح الخصائص الكامنة فى المجتمع . فأصحاب هذا الاتجاه يثقبون ويخترقون الأبنية الاجتماعية ويتعمقون فيها ، بهدف اظهار وتوضيح خصائصها . واذا كان بعض المفكرين قد انتقدوا هذا الاتجاه لاعتقادهم أنه لم يهتم بالجوانب البنائية للحياة الاجتماعية ، فاننا نختلف مع هؤلاء فى ذلك الاعتقاد لأن البحوث الاثنوميثودولوجية قد ركزت على هذا الجانب بالذات ، ولكن بطريقة خاصة ، فهى تعالج تلك الأنشطة المؤدية والمشكلة للأبنية الاجتماعية . فالواضح فى بحوثهم هو التركيز على الكيفية التى تم بها جمع

الوقائع فى المؤسسات الاجتماعية . كما يبدو تجنب الفكر الاثنوميثودولوجى للمآخذ المنهجية التى بدت فى الاتجاهات السابقة عليه فى انها لم تفترض مسبقا فى دراستها أن الأبنية الاجتماعية تفرض قيودا على الفاعل ، وبدلا من أن تشغل نفسها بمناقشة هذا الموقف فقد انصرفت الى تحديد فهم الأفراد لتلك الأبنية ، وذلك من خلال طرحها لتلك التساؤلات : كيف يفسر الفاعلون هذه الأبنية الاجتماعية ؟ وكيف تتبدى تلك الأبنية فى الأنشطة اليومية الروتينية للأفراد ؟ وكيف تخلق هذه الأبنية بدورها للفاعلين الاحساس بالأبنية الاجتماعية وبقيودها كوقائع فى العالم ؟ ان القاء الاثنوميثودولوجيا الضوء على الأبنية الاجتماعية التى ينغمس فيها الأفراد ، يقود الى الكشف عن الأنشطة التى تشكل الحياة اليومية والتى تتضمن الظلم والنفاق والكذب والغش . ولا شك فى أن معرفة كيف تعمل وتتشكل هذه الأبنية الاجتماعية فى الحياة اليومية والوقوف على الأجزاء الكامنة منها ، والتى تتعمد المنظمات الاجتماعية اخفاءها ، ستمكن الأفراد من تغييرها . فالأبنية الاجتماعية ليست كيانا موضوعيا خارجيا ملزما ولكنها توجد وتدعم وتثبت من خلال ممارسات الأفراد واعتقادهم فيها .

ويبدو الاتفاق واضحا بين التصور الاثنوميثودولوجى السابق وبين المزاعم التى تستند عليها الماركسية ، فكتابات ماركس عن الايديولوجية تشير الى أن الواقع اليومى للأفراد ما هو الا واقع أيديولوجى ، بمعنى أن هذه الأفكار ترسخ وتستقر فى أذهان الناس وتبدو كأنها قوانين طبيعية ، ولكن هذه القوانين فى واقع الأمر لا تعدو أن تكون تبريرا أيديولوجيا لخدمة مصلحة فئة معينة ، وتدعم هذه الأيديولوجية وتثبت من خلال الممارسات الاجتماعية . وهنا نجد اتفاقا بين التحليل الماركسى للأيديولوجية والتحليل الاثنوميثودولوجى للواقع الاجتماعى : يرفض كل من الاتجاهين الواقع الموضوعى والمعرفة القائمة على الفهم الشائع ويقفان ضد التسليم بما هو قائم وقبوله دون تساؤل . وفى حين يوضح التحليل الماركسى كيف تدعم وتثبت الأيديولوجية من خلال الممارسات الاجتماعية ، يكشف التحليل الاثنوميثودولوجى عن كيفية استخدام النسق المعرفى ودعمه من خلال

الأنشطة اليومية الروتينية . وبذلك تصبح الأنشطة الاجتماعية بمثابة ترسيخ لأفكار معينة . وبينما يتصور الأفراد أن مسلكهم هو السلوك الطبيعى نجد أن هذا السلوك فى واقع الأمر ما هو الا انعكاس لأيديولوجيات وتصورات معينة عن الواقع الاجتماعى .

ويذهب عالم الاجتماع شـــــو Chau الى أن اسـهام الاتجـاه الاثنوميثودولوجى لعلم الاجتماع الماركسى يبدو فى رؤيته كمنهج يبحث فى عملية اعادة الانتاج أو التدعيم الأيديولوجى Ideological reproduction فى الحياة اليومية ، كما يبدو شو تحفظاته على الانتقادات التى وجهها بعض علماء الاجتماع للاثنوميثودولوجيا من حيث تركيزها على الممارسات اليومية وتجنبها لطرح القضـايا البنائية الكبرى macro-sociological structure ويرى أن هؤلاء لم يدققوا النظر فى مصادرهم الفكرية ـــ الى كتابات ماركس عن الأيديولوجية اذ يعتقد ماركس أن استمرار المجتمع societal reproduction يتضمن اعادة انتاج للقوى المنتجة ، وكذلـك لعلاقات الانتاج الاجتماعية القائمة ، لأن وسائل الانتاج المادية يصاحبها بالضرورة ما يطابقها من علاقات اجتماعية للانتاج . ولا تتضمن اعـادة الانتاج هذه تعليم أعضاء المجتمع المهارات الحرفية فحسب ، بل تتضمن ايضا تزويدهم بمعارف معينة بالنسبة للسلوك الاجتماعى الثقافى المقبول . ويعكس هذا السلوك ـــ فى رأى ماركس ـــ الأفكار المسيطرة للعصر ، والتى تعكس بدورها الأوضاع الفعلية للعلاقات الاجتماعية العادية ، تلك العلاقات التى يعبر عنها بشكل مثالى على أنها طبيعية وأبدية . ويعنى ذلك أن الفرد فى اكتسابه لعضوية المجتمع تجرى عليه عملية تنشئة اجتماعية بهدف تمثله لواقع طبيعى natural يسبق وجوده وجود الأفراد . وهنا نجد أن الفرد اذا أخذ هذا الواقع الطبيعى للحياة اليومية كالأساس العقلانى للمعرفة (الاتجاه الطبيعى بالنسبة للفينومينولوجية) فستعتبر ممارسة الأنشـطة العقلانية المقبولة sanctionable اجتماعيا حينئذ توليدا أو اعادة انتاج للأساس الأيديولوجى لمعرفة الفهم الشائع . وفى ضوء ذلك يعد البحث فى الممارسـات والأنشطة الاجتماعية التى تعيد انتاج reproduce الواقع

الاجتماعى كظواهر موضوعية وطبيعية ـــ وهو ما تقوم به الاثنوميثودولوجيا ـــ محاولات لفهم العمليات التى تدعم وتعمل على استمرار الأيديولوجية (٢٠) .

ومما يؤكد اقتراب الاثنوميثودولوجيا من الموقف الراديكالى الذى يعبر عنه الفكر الماركسى اتفاق الاثنوميثودولوجيا مع ماركس فى قوله بأن كل الحياة الاجتماعية هى اساس حياة عملية ، لأنها تتألف كما يقول ماركس من منظومـــة من العلاقـــات الاجتماعيـــة ensemble of social relations ومن ثـــم يعتبر الاثنوميثودولوجيون ـــ كما يذهب ماهن وورد ـــ أن كلمات ماركس تلك هى حافز على القيام بدراسات عملية عن العالم الانسانى الذى هو عملى فى حقيقيته . ومن هنا يكون الاستخدام الأمثل لمثل تلك النظريات الراديكالية فى رأى العالمين ، هو السعى الى اختبار وممارسة صدقها أو حقيقتها فى الحياة اليوية . والسياسية Politics على هذا النحو لا ينبغى الزعم بأنها تصور مجرد مطلق ، بل هى افعال يؤديها الناس . فليس فى العالم المحسوس أشـــياء مثل الوعى البرجوازى أو الطبقة أو النظـــام الراسمالى ، بل هناك افراد يؤدون حياتهم فى تتابع متصل تتألف حلقاته من مجموعة من اللحظات او بحسب تعبير ماهن وورد الـ « هنا » و « الآن » «Heres and nows»ويضاف الى هذا ما يعلنه العالمان بأن الاثنوميثودولوجيا ليست بحثا لا شأن له بالسياسة apolitical ، بل ان الاثنوميثودولوجيا تلتزم بقول ماركس بأن الفلاسفة لم يتجاوزا تفسير العالم ، فى حين كان ينبغى عليهم أن يغيروه . ويبـــرز مـــاهن وورد المـــوقف الـــراديكالى للاثنوميثودولوجيا من خلال تركيزهما على أن الاثنوميثودولوجيا ليســـت وسيلة لتغيير المرء لنفسه ، بل هى أيضا طريقة للمشاركة فى هذا التغيير مع الآخرين . فهى فرع علمى يهتم بتغيير الطريقة التى يحيا بها الناس حياتهم (٢١) .

ويتأكد المعنى الراديكالى للاثنوميثودولوجيا فى رأى العالم المـــاركسى براديب Pradeep فى منهجهـــا الـــذى يســـعى الى نزع الموضـــوعية deobjectifying والغموض demystifying اللذين يحيطان بمقولات

وممارسات الموقف الطبيعى . كما يرى براديب فى هذا المنهج أداة قوية لامتلاكه المقدرة على هز موضوعية وتشيؤ وغموض ما ينتجه النشـــاط الانسانى الذى يؤخذ ضمنيا كالحدود الضرورية للسلوك (٢٢) .

واذا كنا نتفق مع رؤية شو لراديكالية الاتجاه الاثنوميثودولوجية من حيث بحثه فى عمليات الدعم المعرفى واعادة الانتاج الايديولوجى ، وفكرة ماهن ووود عن اتفاق الاثنوميثودولوجيا مع الماركسية ، ورؤية براديب فى قيمة هـــذا الاتجاه لعلم الاجتماع الماركسى من حيث تزويده بمجموعة من ادوات التحليل لنزع موضـــوعية وغموض تصـــنيفات وأنشطة الاتجاه الطبيعى ، فاننا أيضا نتفق مع عالم الاجتماع يونج Young الذى يؤكد على ثورية الاتجاه الاثنوميثودولوجى من خلال اعتقاده بأن منهجه هو منهج صراع Conflict methodology . لأنه يزودنا بمعطيات تختلف عما تقدمه المناهج المألوفة والتى تخدم الدولة والنظام . ويرفض انتقاد جولدنر هذا الاتجاه لا شأن له بالسياسية apolitical ويرى عكس ذلك بأن الاثنوميثودولوجيا اتجاه سياسى راديكالى . ويدعم وجهة نظره هذه بالاشارة الى الأحداث العظيمة وحركات الاحتجاج التى شهدها المجتمع الأمريكى فى الستينات ، والى قصور النظرية الوظيفية فى تفسيرها ، الأمر الذى أدى الى الحاجة الى بديل نظرى جديد يتمثل فى نظرية صراع واســـتراتيجية جديدة للبحث أو منهج صراع Conflict methodology . ويوضح يونج وجهة نظره بأن مجتمع ما بعد الصناعة Post Industrial قد تميز بالمنظمات الكبيرة التى تتناقض مصالحها مع المصلحة العامة ، فعلى الرغم من أن هذه المنظمـــات كانت تتشبث بما يعرف بأيديولوجية المشروع الحر Free enterprise ومزايا النظام الصناعى التنافسى غير المركزى ، والذى يمجد سيادة العميل ، الا أن الاتجاه الذى ســـاد خلال الثلاثين عاما الماضية قد تميز بالتجميد والتثبيت لهذه المنظمات التى كانت تعمل تحت نظام مغلق بالفعل (٢٣) .

ولقد كمنت قوة الاتجاه الوظيفى وكذا المناهج التقليدية المصاحبة له والتى يمكن أن يطلق عليها مناهج اتفاقيـــة Consensus methodology

فى سد احتياجات مجتمع ما بعد الصناعة من حيث تزويده بمعلومات دقيقة ومفصلة حول تلك القطاعات من المجتمع التى تحتاج الى ادارة وسيطرة صارمة . فالاتجاه الوظيفى والمسوح الاجتماعية والبحوث الكبيرة الممولة كانت كلها أدوات تستخدم لخدمة مصالح المنظمات العسكرية أو الاقتصادية ، كما كانت دائما فى خدمة القوى على حساب الضعيف ، فبحوث السجون مثلا انصرفت الى بحث مشاكل السجان بدلا من المسجونين ، وكذا فى مجال البحوث الصناعية وجدنا الاهتمام بمشاكل المديرين بدلا من الاهتمام بمشاكل العمال .. الخ . ومن الجدير بالذكر ان المجموعات التى كان يجرى عليها البحث كانت دئما غير واعية باهدافه كما انه لا يصلها اى نتائج من الدراسة يمكن أن تفيدها فى تحسين أوضاعها الاجتماعية .

ويتضح مما سبق أنه ليس هناك تبادل reciprocity — وهى فكرة رئيسية فى الوظيفية — فى المجتمع الأمريكى ، اذ أن هذه البحوث تخدم فئة على حساب فئات أخرى . والاثنوميثودولوجيا كمنهج للصراع قادر على النفاذ الى هذه المؤسسات والمنظمات وتزويدها بمعلومات تفيد مصالح الجمهور العام (٢٤) .

ولقد ركزت البحوث الاثنوميثودولوجية بالفعل على المنظمات الاجتماعية وأوضحت أن هذه المنظمات عادة ما تزيف بيانات فى سجلاتها لكى تبرر وجودها . فالمنهج الاثنوميثودولوجى استطاع الحصول على كل ما هو خفى أو كامن من معلومات عن المنظمات التى درسها وكشف عن طبقات عميقة للواقع الاجتماعى وحصل على نوعية مختلفة من المعلومات تختلف عن تلك التى تحصل عليها المناهج التقليدية . ويمكن أن نرى أن هذا الاتجاه باستطاعته تزويد نظرية الصراع باستراتيجيات منهجية عديدة للحصول على كل ما هو محجب من قبل هذه المنظمات .

ويتضح من خلال العرض السابق مدى اسهام الاتجاه الاثنوميثودولوجى لعلم الاجتماع من حيث تزويده بأساليب منهجية تمكنه من التوصل الى طبقات

أعمق للواقع الاجتماعى وتقديمه لنوعية من المعطيات لا توجه اليها المناهج التقليدية انتباها . لقد تضمنت استراتيجيات البحث الاثنوميثودولوجى عناصر جديدة بتركيزها على سجلات المنظمات وتوضيحها للعمليات الوسيطة بين الواقع وبين التقارير المكتوبة ، وتقودنا هذه المسألة الى طرح التساؤل التالى : هل يقتصر اسهام الاثنوميثودولوجيا على الجانب المنهجى فحسب أم هناك اسهامات واضافات أخرى .

— ما الجديد الذى اضافته الاثنوميثودولوجيا للاتجاهات الانسانية التى استندت عليها او اخذت منها ، والتى تتمثل فى علم الاجتماع الفينومينولوجى والتفاعلية الرمزية والانثروبولوجيا المعرفية ؟ .

— وما الجديد الذى أضافته لعلم الاجتماع بصفة عامة ؟ وسنتناول فى الصفحات التالية المجال الأول بالمناقشة .

ثالثا : الاتجاه الاثنوميثودولوجى وعلم الاجتماع الفينومينولوجى :

أوضحنا فى السابق كيف استندت الاثنوميثودولوجيا فى نشأتها على مزاعم ومسلمات أساسية فى فلسفة هوسرل الفينومينولوجية وعلم الاجتماع الفينومينولوجى لشوتس . ولقد كانت فلسفة هوسرل بالنسبة للاتجاه الاثنوميثودولوجى الأساس التصورى الذى استندت عاليه فى رفضها للوضعية والنزعات الطبيعية Naturalism والتجريبية التى تقتصر على دراسة الظواهر دون محاولة لفهم دور الشعور والوعى فى فهم تلك الظواهر أو ادراك معانيها . وبدا الاقتراب واضحا بين آراء هوسرل وجارفينكل فى تأكيدهما على أن الأشياء هى بالضرورة معان ، وبالتالى فان المعرفة بالأشياء انما تتطلب فهم معانيها . كذلك فقد سارت فينومينولوجيا شوتس والاثنوميثودولوجيا على النهج الفكرى لهوسرل فى دراسته للوقائع أو الظواهر التى تبدو للوعى دون وضع أى فروض أو تفسيرات مسبقة ، والاقتصار على الدراسة الوصفية البحتة للظواهر الاجتماعية على نحو ما نحياها فى صميم وعينا دون الأخذ بأى نظرية أو مفاهيم مجردة .

وبتلك الأفكار نحو الظاهرة الاجتماعية ومنهج دراستها التقى هوسرل وشوتس والاثنوميثودولوجيا فى رؤيتهم لجدوى دراسة الأشياء نفسها دون الرجوع الى افتراضات مسبقة عن الواقع الاجتماعى . ولقد كان فى تحديد هوسرل لتلك الحقيقة المنهجية — التى مؤداها رجوع العالم عند الدراسة الى الأشياء نفسها — صياغة جديدة لموضوع علم الاجتماع ، وهو ضرورة التركيز بالدراسة على عالم الحياة اليومية ، وقد انعكست تلك الرؤية التى طرحها هوسرل على اتجاهات علم الاجتماع لفينومينولوجى والاثنوميثودولوجيا، وظهر ذلك جليا فى التشابه بين فكرة هوسرل عن عالم الحياة وفكرة شوتس عن عالم الفهم الشائع التى تشير الى أهمية دراسة العالم اليومى بكل ما يتضمنه من أشياء عامة وواضحة ، أو ملامح غير واضحة تمر بها حياتنا ، اذ أن هذا البحث سوف يكشف لنا عن مدى التحيز غير المقصود لفهمنا الشائع . ولقد أخذ جارفينكل عن شوتس الواقع اليومى كنقطة انطلاق ، وكهدف أساسى للفهم والفحص والتحليل . ولم تقف اسهامات هوسرل الفكرية لعلم الاجتماع الفينومينولوجى والاثنوميثودولوجيا عند هذا الحد ، بل تجاوزته الى توضيح العديد من الأفكار حول ماهية العالم الاجتماعى وكيف أنه نتاج للأزمنة والثقافة التى نحياها ، وأن الظاهرة الجديرة بالبحث هى الكيفية التى يتم بها تشكيل هذا العالم وخلقه ، والدور الذى يلعبه العلماء والأفراد فى دعم هذا العالم من خلال تصوراتهم عنه ، ووصفهم له على أنه عالم موضوعى ووقائعى Factuel ، وكيف تسهم تلك التصورات فى تضليل هؤلاء الأفراد وتجعلهم يقبلون العالم دون تساؤل أو شك .. ويصف هوسرل هذا الموقف من قبل الفرد تجاه العالم بما أسماه بالموقف أو الاتجاه الطبيعى ، ويوضح مدى خطأ اذعان الأفراد لهذا الموقف . ولقد كانت هذه الفكرة هى الأساس الذى بنى عليه شوتس ما عرف فى فكره « بالفعل العقلانى » وما تضمنته هذه الفكرة من مقارنة بين الاتجاه العلمى واتجاهات الحياة اليومية . وتعد فكرتا الفعل العقلانى ومخزون المعرفة من ابرز الأفكار التى أخذتها الاثنوميثودولوجيا عن شوتس .

نجد تأثيرات هوسرل واضحة اذن فى علم الاجتماع الفينومينولوجى والاتجاه الاثنوميثودولوجى حيث رفضهما قبول الطابع الموضوعى للعالم الاجتماعى والتسليم به كشىء معطى ومستقل عن الادراك . اذ يحدد شوتس موضوع بحثه فى الطريقة التى يكون بها الانسان عالم الحياة اليومية ، وكذلك نجد أن الاهتمام الرئيسى للاثنوميثودولوجيا يدور حول دراسة الممارسات والعمليات اليومية التى تشكل أبنية عالم الحياة . كما تظهر الصلة واضحة بين فكر هوسرل وكل من شوتس وجارفينكل فى دعوة هوسرل الى البحث عن بداية جديدة أو علم جديد يتضمن نقدا جذريا للحياة بأكملها ، وذلك من خلال منهج الرد الفينومينولوجى الذى يعد تعديلا جذريا للموقف الطبيعى : ولقد استند شوتس وجارفينكل على هذا المنهج الذى أوضح ضرورة تبنى الباحث اتجاه الملاحظ الموضوعى ، بمعنى أن عليه أن يخطو خارج العالم الاجتماعى ، وأن يدع كل مصلحة عملية فيه ، كما أن عليه أن يقصر دوافعه على الوصف الأمين للظاهرة التى يقوم بملاحظتها .

ومما سبق يتضح لنا كيف اقتربت المسلمات والمزاعم الفكرية لعلم الاجتماع الفينومينولوجى والاتجاه الاثنوميثودولوجى من فلسفة هوسرل ، ولقد دعا هذا الالتقاء والتشابه بعض العلماء الى الاعتقاد بأن الاثنوميثودولوجيا ما هى الا اسم جديد لممارسات قديمة مدللين على ذلك بأن ما جاءت به الاثنوميثودولوجيا من أفكار لا يختلف كثيرا عما تتضمنه مدرسة الفهم الذاتى Verstehen فى علم الاجتماع ، وكذلك أن أفكار شوتس انعكست بوضوح على أعمال كل من جارفينكل وسيكوريل (٢٥) . كما يزعم بعض النقاد مثل جولد ثروب Goldthrope وآتوال Attewell أن هذا الاتجاه ليس سوى علم اجتماع فينومينولوجى (٢٦) . ويسوق ميرل Mayrl نفس الزعم عندما يرى فى هذا الاتجاه محاولة لبناء برنامج منظم وفق مسلمات فينومينولوجية مؤكدا وجهة نظره هذه فى الاتفاق الواضح بين وجهتى النظر الفينومينولوجية عند هوسرل والاثنوميثودولوجية بشأن نقد اتجاه الأول للمسلمات الوضعية واتفاق الاتجاه الثانى فى هذا النقد معه (٢٧) .

كما يذهب عالم الاجتماع كوزر Coser أنه رغم الانقسامات العديدة بالاتجاه الاثنوميثودولوجى الا أن ما يجمعهم جميعا هو اتباعهم لفكرة الذات المتعالية tanscendental ego عن الفلسفة الألمانية المثالية التى استندت عليها فلسفة هوسرل (٢٨) كذلك نجد مولينز Mullins فى كتابه النظرية فى علم الاجتماع وقد ضـم كلا من الاثنوميثودولوجيين والفينومينولوجيين فى مجموعة نظرية واحدة كأنهم ينتمون الى مدرسة فكرية واحدة .

وأمام تلك الآراء التى تحاول التقليل من شـأن الاسهامات الفكرية للاتجاه الاثنوميثودولوجى ، يستشهد رواد الاتجـاه بقول عالم الاجتماع جيدنز Giddens عن ضرورة التمييز بين الأصول الفكرية التى يبنى عليها العلماء أفكارهم وبين المضمون الفكرى لأعمالهم هم ، فاستناد اى فكر جديد على تراث معرفى سابق لا ينتقص من قدره بل ان الطابع التراكمى للمعرفة يحتم هذا الأمر ، وهذا ينطبق على نشأة علم الاجتماع الاثنوميثودولوجى (٢٩).

ويعتقد أصـحاب الاتجاه الاثنوميثودولوجى أنه قد حدث بالفعل تغير أساسى فى تلك الأفكار التى كانت أصلا مستوحاة من أعمال شوتس ، ومن أهم هذه التغيرات اسهام جارفينكل فى تحويل تصور شوتس للعقلانية العلمية وعقلانية الحياة اليومية الى مشكلة سوسيولوجية امبيريقية (٣٠) ولم يقتصر اسهام جارفينكل على التحويل الامبيريقى لهذه الفكرة فحسب ، بل شمل التحويل أيضا أفكارا أخرى عند شـوتس مثل فكرة عالم الحياة اليومية المكون من افعال فكرية للوعى ، اذ حول جارفينكل هذه الفلسفة الفينومينولوجية الى أنشطة تفاعلية عامة يمكن مشاهدتها ومن ثم اخضاعها للدراسة الامبيريقية (٣١) .

وبالاضافة الى ما سبق هناك زعم خاطىء من جانب بعض النقاد بأن الاثنوميثودولوجيا تستخدم بالضرورة المناهج الفينومينولوجية ، غير أن خطأ هذا الزعم يتجلى فى ارتباط أعمال بعض الاثنوميثودولوجيين مثل سباكس وغيره – رغم تأثرهم بأفكار جارفينكل المستوحاة من شوتس – بالفلسفة

اللغوية أو الانثروبولوجية بدلا من مصادر فينومينولوجية بالذات . كما نلاحظ أن هناك اتجاهات فكرية مثل التفاعلية الرمزية والفهم الذاتى عند فيبر تركز — مثل الاثنوميثودولوجيا — على معنى السلوك للفاعل دون أن يطلق عليها فينومينولوجية .

والى جانب ما ورد عن أصحاب الاتجاه من اختلافات بين الفكر الاثنوميثودولوجى واضافات الاثنوميثودولوجيا للفينومينولوجية نود الاشارة الى أنه فى حين تهتم الفينومينولوجية ببنية المعنى على نحو ما يعرفها اعضاء المجتمع (محتوى المعنى بالنسبة للفاعلين ، اى وصف واقع الأفراد كما يبدو لهم) تبحث الاثنوميثودولوجيا فى الطرق التى تدعم من خلالها المعانى فى الحياة اليومية بوصفها ظواهر فى حد ذاتها . فلا تقصر البحث الاثنوميثودولوجى اذن على فهم السلوك الانسانى فى ضوء المعانى التى يشكلها الأفراد فى تفاعلهم الاجتماعى فحسب ، بل تتجاوز ذلك الى البحث الامبيريقى المنظم فى الطرق التى تؤخذ بمقتضاها المعانى المشتركة بتسليم فى المجتمع . ويعنى ذلك أن التباين الأساسى بين الفينومينولوجية والثنوميثودولوجية يكمن فى بحث الأولى فى المعنى بينما تبحث الثانية فى الطرق . وبعبارة أخرى يمكن القول أن ماهية الأشياء ومعناها التى تنطوى على اداة التساؤل « ماذا » عند الفينومينولوجية تصبح عند الاثنوميثودولوجيا أداة أكثر تعمقا ودلالة وهى « كيف » . فبينما تبحث الفينومينولوجية عن معنى الواقع الاجتماعى بالنسبة للأفراد تبحث الاثنوميثودولوجيا عن كيفية دعم الأفراد لمعان معينة عن الواقع الاجتماعى . كما أضافت الاثنوميثودولوجيا البعد الامبيريقى الى الفلسفة الفينوميولوجية من خلال اخضاعها لظاهرة الفهم الشائع فى المجتمع والأنشطة والاستدلالات العلمية للدراسة الامبيريقية .

ثالثا : الاتجاه الاثنوميثودولوجى والتفاعلية الرمزية :

لقد أشرنا فى ثنايا هذا البحث الى أن المدرسة التفاعلية مثلت أحد التيارات الفكرية التى استندت عليها الاثنوميثودولوجيا فى تشكيل بعض مزاعمها الأساسية ، ويبدو لنا هذا أمرا منطقيا لما هناك من تشابهات

رئيسية بين التفاعلية الرمزية وبين علم الاجتماع الفينومينولوجى الذى يعد — كما أشرنا فيما سبق — مصدراً رئيسيا للفكر الاثنوميثودولوجى . وتعد نقاط الالتقاء بين هاتين المدرستين جوهرية من الناحية الابستومولوجية الأمر الذى يتأكد فيما ساقه عالم الاجتماع ناتنسن Natanson من أن « التفاعلية الرمزية عند جورج هربرت ميد هى أساسا فينومينولوجية ، فكل أفكار ميد الرئيسية تتفق بدرجة كبيرة مع فينومينولوجية هوسرل » (٣٢) وكذلك ما ذهب اليه فيلبسون Phillipson فى مقاله « الفلسفة الفينومينولوجية وعلم الاجتماع » من أن التحليل الفينومينولوجى للعلاقة بين الذوات intersubjectivity يتفق مع فكرة ميد عن الطبيعة الاجتماعية للذات » (٣٣) . ولا يقتصر الأمر على ذلك بل تعد أعمال رواد التفاعلية الرمزية مثل تشارلز كولى ووليم تومس وجورج هربرت ميد متطابقة ومتوازية مع الفينومينولوجية . ويتجلى هذا التطابق فى رؤيتهم للمجتمع فى أنه عملية ، وليس بناء ثابتا ، وأن الفرد والمجتمع فى علاقة تبادل وترابط وثيقة ، اذ تنشأ الحياة الاجتماعية وتتكون من التفاعل الاجتماعى . كذلك فان التنظيمات والقواعد والقيم الاجتماعية تؤثر فى الأفراد كما تتأثر بهم ، اذ أن أعضاء المجتمع هم الذين شكلوها وعملوا على الحفاظ عليها . ويزداد الاقتراب بين التفاعلية الرمزية والفينومينولوجية من خلال الرؤية المنهجية التى تدعو اليها التفاعلية تجاه العالم الاجتماعى ووجوب الملاحظة الدقيقة له كما يدركه ويعرفه الفاعلون الذين يعيشون فيه ، وكذا فى تركيزها على وجوب حيدة الباحث ومراعاة عدم تأثره بأى افتراضات حول الأبنية الاجتماعية ، سواء كانت هذه الافتراضات مستمدة من نظريات علمية أو معرفة شائعة . وفى تلك المعانى تبدو التفاعلية الرمزية كما لو كانت وجها آخر للفينومينولوجية (٣٤) . ولعل ما جاء من اتفاق بين هاتين المدرستين فى الكثير من الجوانب كالاهتمام المشترك بالمعنى ، ونظرا للعمق الفلسفى للفينومينولوجيا ، هو ما دعا بعض المفكرين الى القول بأنه من المتوقع أن تندرج التفاعلية الرمزية تحت مدرسة علم الاجتماع الفينومينولوجى (٣٥).

ومما سبق يمكن القول بأن نقاط الالتقاء التى تم ابرازها بين

الاثنوميثودولوجيا والفينومينولوجيا تقترب بدرجة كبيرة من تلك التى تبدو بين الاثنوميثودولوجيا ومدرسة التفاعلية الرمزية ، والتى تتضح فى رؤية الاتجاهين للحيـــاة اليومية ، وللتفاعل الاجتماعى كوحدة التحليل الأساســـية لعلم الاجتماع ، وفى تركيزهما على الذات كموضاع للدراسة . فالباحث موجه نحو دراسة الجوانب الداخلية للسلوك الانسانى والتى تأخذ شكلا ظاهريا خلال التفاعل والاتصال الرمزى بين الأفراد .. فالعناصر المعرفية والشـــعورية affective اذن تعتبر محاور أساسية تدور حولها الدراسة .. كما يبدو ذلك الاتفاق جليا فى نظرة كلا الاتجاهين الى المجتمع كنشاط مستمر لتفاعلات اجتماعية مختلفة ، وليس كنسق أو تنظيم أو بناء ثابت . ويعنى هـــذا التركيز على العلاقات بين الأشخاص بدلا من التركيز على المجتمع ككل . ولقد كان نتيجة لتلك الرؤية من قبل الاثنوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية نحو المجتمع رفضـــهم لما ذهب اليه التحليل الوظيفى نحو دور الوحدات الكبرى والأنساق الاجتماعية فى تشـــكيل الوحدات الصغرى (ولقد أدت هذه الرؤية ذاتها الى توجيـــه بعض العلمـــاء النقد الى الاتجاهين بدعوى تجاهلهما تحليل الوحدات الكبرى بالمجتمع macro analysis وتركيزهما بالتحليل على المجموعات الصغيرة والأفراد) . ولقد جاء رفض التفاعلية الرمزية للتحليل الوظيفى لاسقاطه دور الفرد باعتباره سلبيا لا حيلة له أمام المحددات الجماعية للسلوك Collective determinism ولذلك نجـــد وليم توماس William Thomas أحد أعلام المدرسة التفاعلية يرفض المنهج السببى فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، ويؤكد على ضرورة الاســـتبعاد التام لفكرة العلة (٣٦) . ويرى أصحاب التفاعلية الرمزية والاثنوميثودولوجيا أن التحليل الوظيفى قد تجاوز العلاقة المتبادلة ذات البعدين بين الفرد والمجتمع والتى بدت لديها فى تفاعل ديناميكى مستمر (٣٧) . ويذهب كولى الى أن هناك وحدة تامة بين المجتمع والفرد وعليه تعتبر دراسة الفرد بمعزل عن المجتمع ، أو دراسة المجتمع باستقلال عن الأفراد ، تعتبر تجريدا غير واقعى (٣٨) .

ومن المسلمات الأساسية التى تستند عليها الاثنوميثودولوجيا ، أهمية

السياق بالنسبة لفهم الفعل الاجتماعى ، ويبدو هذا الاهتمام واضحا كذلك فى أعمال رواد التفاعلية الرمزية ، ففكرة ميد عن الفعل ، التى تشير الى أن الأفراد يشكلون سلوكهم فى ضوء المواقف الاجتماعية المختلفة ، تتضمن رفضا لفكرة سلبية الأفراد واستجابتهم الآلية للمثيرات ، فالأفراد يتصرفون وفق ما يرونه وظيفيا وعمليا فى أنشطتهم الجارية (٣٩) . وكذلك يبرز توماس من خلال الاتجاه الموقفى — وهو اتجاه تؤكد عليه الاثنوميثودولوجيا — « أن السلوك فى اطار الموقف والتغيرات التى تطرأ على الموقف ، وما يصاحبها من تغيرات فى السلوك ، تعتبر جميعا أفضل منهج يمكن أن يستخدمه العالم الاجتماعى لكى تتحقق التجربة فى البحث الاجتماعى » . فمن العسير فهم السلوك الا بعد دراسته فى نسيجه الكلى ، ويتطلب ذلك من الباحث دراسة الموقف كما يبدو للشخص ذاته ، وعندئذ يصبح من الأهمية بمكان أن نعطى وزنا خاصا للعامل الذاتى فى التحليل الاجتماعى (٤٠) .

كما أن الدراسات الاثنوميثودولوجية التى عالجت كيفية استخدام القواعد الاجتماعية فى الحياة اليومية تتفق مع التفاعلية الرمزية من حيث توضيحها أن هناك علاقة اعتماد وتفاعل متبادل بين الفاعل والقواعد والمواقف الاجتماعية (٤١) . فلا يتسنى تفسير السلوك ما لم يتم فهم واستيعاب الموقف بالكامل ، اذ يصعب فهم الفعل اذا ما جرد من سياقه العام الذى يقع فيه .

كذلك ومن الجوانب التى ظهر فيها التشابه جليا بين الاثنوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية ، فكرة كل منهما عن اللغة ووظيفتها داخل المجتمع ، وبذلك تكمن أهمية اللغة فى اتاحة الفرصة للأفراد لفهم وادراك الأبنية الاجتماعية ، كما تجعل من التنظيم الاجتماعى الذى يتسم بالثبات امرا ممكنا . وعن فكرة التنظيم الاجتماعى نجد التقاء بين الاتجاه الثنوميثودولوجى وما عبر عنه كولى من أن النظام الاجتماعى يوجد داخل الأفراد فحسب ولا وجود له فى غير هذا النطاق (٤٢) .

. ولقد أدى هذا التشابه بين الاتجاه الاثنوميثودولوجى والتفاعلية الرمزية ببعض النقــاد الى اعتبار الاثنوميثودولوجيا اتجاها غير جديد كمــا يزعم أصحابها ، بل هى صياغة جديدة لمسلمات فكرية قديمة ، فالعلوم الاجتماعية ــ كما يؤكد اندريسكى Andreski لم تحظ بالتجديد حقا منذ فترة طويلة على الرغم من ظهور تلك الصياغات الجديدة مثل الاثنوميثودولوجيا ، فدراسة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية هى دراسة قديمة ترجع لمدرسة شيكاغو ، وأعمال برجس وبارك ووليم توماس هى فى جوهرها أعمال اثنوميثودولوجية وفينومينولوجية وان كان أصحابها لم يدركوا ذلك . ويؤكد نفس المعنى جولد ثروب Goldthrope فى رؤيته للاثنوميثودولوجيا على انها طرح جديد لفكرة قديمة (٤٣) .

وهنا تجدر الاشارة الى أنه اذا كانت الاثنوميثودولوجيا قد ارتكزت فى نشأتها على أفكار التفاعلية الرمزية ، الا انها ليست صورة أخرى منها كما ذهب بعض النقاد . كما نرى أنه ليس من الانصاف تأييد هذا الرأى اذ أن هناك نقاط اختلاف بين الاثنوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية رغم التشابه بينهما فى بعض الجوانب الأساسية التى سبق أن اشرنا اليها ، كما أن الاثنوميثودولوجيا أضافت الكثير الى مدرسة التفاعلية الرزمية ، وهــذا ما يؤكد على أنها اتجاه جديد .

نجد أن تركيز الاتجاهين : المدرسة التفاعلية والاثنوميثودولوجيا على الفرد أبعدهما عن تقديم اى نظرية أو تفسير سوسيولوجى لأسباب النظام الاجتماعى . وبينما وقفت المدرســة التفاعلية عند هــذه النقطة خطت الاثنوميثودولوجيا خطوة أبعد ، وأوضحت أن سبب عدم تقديمها تفســيرا يرجع الى أن فردية المواقف الاجتماعية وتميزها يجعلها تتجه بشــكل يصعب التنبؤ به ، الأمر الذى يحول دون امكانية وضع أسباب عامة للنظام ، أسباب تكون ملزمة للأنشطة والأفعال (٤٤) . كما نجد اضافة اثنوميثودولوجية أخرى اغفلتها التفاعلية الرمزية تتعلق بالمعانى والرموز المشتركة ودورها فى تنظيم أنشطة الحياة اليومية فى المجتمع . فعلى حين وقفت التفاعلية

الرمزية عند الحد الذى أكدت فيه على الطابع الديناميكى المتغير وعلى أهمية المعانى فى تنظيم المجتمع ، خطت الاثنوميثودولوجيا خطوة أبعد من ذلك لتوجه بحثها نحو العمليات التى تتحقق بمقتضاها هذه المعانى المشتركة . فالنظام الاجتماعى بما يتضمنه من معان ورموز بالنسبة للاثنوميثودولوجيا لا يوجد بشكل متغير فحسب بل لا وجود له على الاطلاق بمنأى واستقلال عن أنشطة الأفراد وتفسيرهم ووصفهم لها .. فاذا كانت الاثنوميثودولوجيا قد اتفقت مع التفاعلية فى اهتمامها بالفهم الشائع فى المجتمع فان الاثنوميثودولوجيا قد تجاوزتها فى تركيزها على الطريقة التى يتكون منها عالم اجتماعى منظم فى ضوء هذه المعانى الاجتماعية المشتركة ، وكذلك فى اهتمامها بالعمليات التى يصف ويفسر بمقتضاها أعضاء المجتمع النظام الاجتماعى . ولم تقتصر الاضافات على تلك الاسهامات الفكرية فحسب بل ان الاثنوميثودولوجيا قد أضافت بعض الجوانب المنهجية للمدرسة التفاعلية . فلقد استندت التفاعلية بشكل أساسى على المشاهدة بالملاحظة وعلى دراسة الحالات استنادا الى الاعتقاد فى ضرورة دراسة الفعل من وجهة نظر الفاعل ، أى ضرورة رؤية الموقف وادراك الأشياء كما يراها ويدركها الفاعل ويعزو لها معنى خاصا (٤٥) . وفى حين تتفق الاثنوميثودولوجيا مع التفاعلية فى هذا الجانب المنهجى نجدها تضيف بعدا منهجيا جديدا وهو التحذير من عدم انغماس الباحث فى العالم الذى يدرسه — وهو ما يفعله الباحث التفاعلى — والحفاظ على مسافة كافية تسمح له بالوقوف على القواعد الاجتماعية التى تنظم سلوك الجماعة التى يدرسها والتى يسلم بها أفراد الجماعة ، كما كان فى الدراسات والتحليلات اللغوية التى أجراها الاثنوميثودولوجيون اضافة أخرى تميزت عن انجازات التفاعلية الرمزية فى هذا الشأن . فبالرغم من اشارة ميد الى أهمية اللغة والرموز فى الحياة الاجتماعية الا أن المدرسة التفاعلية لم تدرس اللغة فى حد ذاتها وذلك بالمقارنة للتحليلات اللغوية الكثيرة التى أجراها الاثنوميثودولوجيون ، كما أنها لم تتطرق الى التمييز بين اللغة الطبيعية واللغة العلمية وهو مجال انفقت فيه الاثنوميثودولوجيا قدرا كبيرا من بحثها . وكذا فى مجال التنظيمات

الاجتماعية تبدو لنا تلك الانجازات المثلة فى الدراسات الميدانية العديدة التى أجراهـا الاثنوميثودولوجيون والتى تعد مجالا جديدا لم تطرقـه التفاعلية الرمزية بالبحث .

رابعا : الاتجاه الاثنوميثودولوجى والانثروبولوجيا المعرفية :

تتشـابه الانثروبولوجيا المعرفيـة أو الأثنوجرافيا الجديدة مـع الاثنوميثودلوجيا فى أنها أحد الاتجاهات التى تطورت حديثـا فى العلوم الاجتماعية . وفى محاولة لتحديد موضـوع الانثروبولوجيا المعرفية أو علم الشعوب ethnoscience يرى ستورتيفانت Sturtevant أنها نسق من المعرفة والادراك النمطى لثقافة معينة ، وتعنى الثقافة من وجهة النظر هذه مجموع التصنيفات الشعبية لمجتمع معلوم ، فلكل مجتمع طرقه الخاصـة فى تصنيف عالمه المادى والاجتماعى . وفى ضوء هذا الاتجاه تتحدد مهمة العالم الاجتماعى فى الكشف عن كيفية ادراك أعضاء ثقافة معينة لواقعهم الاجتماعى وتعريفهم وتصنيفهم له ، وكذلك فى كيفية انجازهم لأنشطتهم والوقوف عـلى المعنى الذى يعطونه للأفعال التى تحدث فى سياق ثقافتهم . وفى تعريف أكثر حداثة للانثروبولوجيا المعرفية يرى جودينيف Goodenough أن موضـوع اهتمامها ينطوى على فهم لوجهة نظر أفراد المجتمع انفسهم حيث تتكون ثقافة المجتمع من المعارف التى يجب على الفرد معرفتها والايمان بها لكى يتصرف بسلوك مقبول بالنسبة للمجتمع ، وبذلك لا تنحصر مهمة الباحث الاثنوجرافى فى وصف الأحداث من وجهة نظره كملاحظ فحسب ، بل يكون عليه أن يتجاوز المرحلة الى الانغماس والتعمق داخل هذه الأحداث ، لكى يتعرف عـلى النظرية التى يستخدمها أعضاء المجتمع لتنظيم الظواهر اليومية فى حياتهم (٤٦) .

مما سـبق يبـدو لنا مدى تشـابه أهداف الانثروبولوجيا المعرفية والاثنوميثودلوجيا ، وتبنى الأولى لبعض المزاعم الأساسـية للفلسـفة الفينومينولوجية ، فالفكرة السابقة تلتقى وما ذهب اليه شوتس من أن الدور الأساسى للباحث يكمن فى اكتشـافه للكيفية التى يشكل بها الناس الظواهر التى توجد فى حياتهم ، كما نجد التقارب واضحا بين رؤية جودنيف

لمهمة عالم الاجتماع التى تكمن فى صياغته لنظرية مستمدة من نظريات الأفراد »
وبين مقولة شوتس حول مهمة عالم الاجتماع التى تبدو فى تشكيل نموذج
لتنميطات أعضاء المجتمع . كذلك فان اهتمام الانثروبولوجيا المعرفية بالادراك
النمطى والمعرفة المصنفة ثقافيا يعتبر امتدادا لفكرة شوتس عن وجـود
« مخزون من المعرفة النمطية لدى الأفراد يسـتندون اليها فى تفسيراتهم
وتأويلهم للظواهر الثقافية فى حياتهم . هذه المعرفة النمطية تبدو لأعضـاء
المجتمع وكأنها أمور موضوعية وحقيقية عن واقعهم » (٤٧) .

ويدور التركيز الأساسى للانثروبولوجيا المعرفية حول دراسـة اللغة ،
اذ تهتم كما تهتم الاثنوميثودولوجيا بطرق التفسير التى يجعل اعضاء الجماعات
أو الثقافات المختلفة بمقتضاها معنى لأحاديثهم ، الأمر الذى ينجم عنه تشكيل
النظام فى عالمهم الاجتماعى . ومن هنا تتحدد وظيفة الاثنوجرافى فى السعى
بهدف العثور على القواعد والاعتقادات التى تنظم تصنيفات الأفراد ، ومن ثم
سلوكهم ، واكتشاف ما يتضمنه الموقف الاجتماعى من جوانب تفرز وتزكى
أنشطة معينة ، وتقمع أنشطة أخرى . ويتسنى ذلك كله من خلال الرجوع
الى الطريقة التى يتكلم بها الأفراد ومعرفة تصوراتهم عما يؤدونه . وهنا
نجد اتفاقا بين الانثروبولوجيا المعرفية والاثنوميثودولوجيا فى أسلوب البحث
من حيث اعتمادها على لغة المواطنين لاستخراج ما بها من مضامين ومعان .

ومن أبرز الانثروبولوجيين الذين يشـير اليهم الاثنوميثودولوجيون فى
مجال دراسة اللغة : هارولد كونكلن Harold Conklin وتشارلز فريك
Charles Franke اللذان اكتشفا من خلال بحوثهما أن معنى الكلمات يتأثر
بشكل ثابت بسـياق الموقف ، وبذلك لا يتم فهم تلك المعانى بمعزل عن
الالتزامات والقيود الثقافية السائدة فى كل موقف . ويؤكد كونكلن أن الوصف
الاثنوجرافى الكافى لثقافة معينة يتطلب تحليلا مفصـلا لنسق الاتصـال ،
وللمواقف التى تم تعريفها ثقافيا والتى يحدث فيها التمايز بالنسبة لهذا
النسق (٤٨) .

وبمقارنة البحوث التى أجراها فريك وبعض البحوث الاثنوميثودولوجية

تجد التقارب واضحا بينهما . فقد أوضحت احدى دراسات فريك عن ثقافة سوبانون Subanun مثلا أنه لا يكون كافيا للحصول على نوع من الشراب استخدام القواعد اللغوية المنطوقة التى تتم ترجمتها من الانجليزية الى لغة السوبانون ، بل يتطلب الأمر عمقا أبعد من ذلك يتمثل فى معرفة نوعية الأشياء التى تقال فى موقف معين ، وبشكل معين ولشخص بالذات . ويهتم هذا البعد بالطقوس والممارسات التى تقترن باللغة فى مواقف معينة ، اذ تصبح هذه الممارسات ذات مدلولات معينة عند الجماعات المختلفة . فمثلا عملية شرب « الجازى » gazi الذى هو نوع من شراب الأرز المخمر تتم بطريقة مختلفة تماما عن تلك التى يتم بها شرب البيرة عند الشعب البريطانى (٤٩) . كذلك ، اكتشف أحد الباحثين فى دراسة ميدانية له بالهند أن كلمة anna التى سمعها كوصف للأرز الذى يأكله والتى اعتقد فى البداية أنها مطابقة لكلمة أرز فى الانجليزية أنها تشير الى الأرز بين يدى النساء عند اعداد الطعام . ثم اتضح له أن الكلمة لا تنطبق الا على الأرز المطبوخ ، وأن لكل نوع آخر اسما خاصا به (٥٠) . وتتشابه تلك الدراسة ، الى حد كبير مع الدراسة الاثنوميثودولوجية التى أجراها كينيث ستودارت حول تحديد الاثنوجرافى للغة الثقافة الخاصة التى أوضحت أن كلمة القاء القبض pinched تستخدم بمعان مختلفة فى المواقف المختلفة .

ولقد اهتمت الاثنوجرافية الجديدة بالتحليل الدلالى السيمانطيقى Semantic analysis وحاولت اكتشاف معانى المصطلحات ومدلول تلك المعانى واستخداماتها فى المواقف المختلفة . ومن هنا يبدو التقارب والالتقاء بين الانثروبولوجيا المعرفية والاثنوميثودولوجيا كما يظهر استنادهما على أحد المزاعم الفينومينولوجية الرئيسية وهو الزعم الذى يؤكد على أن العالم المعرفى للانسان يزخر بالمعانى ، وأن هذه المعانى هى التى يجب فهمها كمدخل الى استيعاب عالم الحياة الخاص بالآخرين ، ولذلك وجدنا تركيز كل من الانثروبولوجيا المعرفية والاثنوميثودولوجيا على فهم العالم كما يؤوله ويفسره الانسان فى حياته اليومية (٥١) . كما تحدد هدف الانثروبولوجيا

المعرفية والاثنوميثودولوجيا فى اكتشاف طرق تصنيف أعضاء المجتمع أنفسهم لسلوكهم ، ويصبح بذلك محور اهتمامها هو كيفية تشكيل الأفراد لعالمهم بدلا من فرض تصنيفات مسبقة لما يتم ملاحظته . ومن أجل تحقيق هـذا الهدف سعى الباحثون المنتمون للاتجاهين السابقين الى اكتشاف التصنيفات المستخدمة من قبل أعضـاء جماعة معينة ، حتى يتسنى لهم عند اجراء بحوثهم توجيه تلك الأسئلة التى تحمل معانى يفهمها الأفراد ، وفى ذلك تأكيد من الاتجاهين على أهمية البحث فى الجوانب التى يسلم بها أفراد المجتمع ، حيث تبحث الانثروبولوجيا المعرفيـة فيما تطلق عليه المكونات Components والاثنوميثودولوجيا فى التوقعـات الخلفيـة back ground expectancies . ويهتم الاتجاهان بتلك الطرق التى يستخدمها الناس لجعل عالمهم ذا معنى .

ورغم جوانب التشابه الواضحة بين الاتجاهين ، التى يؤكدها العديد من علماء الاجتماع ، الا أن هنـاك بعض الاختلافات بينهما ، كمـا أن الاثنوميثودولوجيا قد توسعت فى نطاق بحثها وتطرقت الى مجالات أعمق من الانثروبولوجيا المعرفيـة . فمن الاختلافات الواضـحة بين الانثروبولوجيا المعرفية والاثنوميثودولوجيا تركيز الأولى عـلى الجانب الستاتيكى للظاهرة موضوع الدراسة بينما تهتم الاثنوميثودولوجيا بالعمليات التى تتشكل بمقتضاها الأنشطة الاجتماعية .. كما أن اهتمام الاثنوميثودولوجيون بالكشف عن وحدات المعنى التى تعمل فى العالم الاجتماعى جعلهم يدرسون ظاهرة اجتماعية أكثر تعقيدا مما يدرسه باحثو الانثروبولوجية المعرفية الذين يحددون أنفسـهم بدراسة الأبنية المعرفية وما يقابلها من مصـطلحات لغوية فحسب . ان اعتماد الانثروبولوجيا المعرفية على تحليل الكيفية التى يتحدث بها أعضاء ثقافة معينة عن عالمهم كوسـيلة لفهمه لا يتيح للباحث فهم الجوانب غير اللفظية فى الحياة الاجتماعية ، تلك الجوانب التى تعد هامة لأن الأفراد يخبرونها فى عالمهم الاجتماعى ، فهى لا تهتم بكل خبرة الانسان بل بالتصنيفيه اللغـوى فقط ، ومن الجوانب الفكريـة التى تميز الاثنوميثودولوجيا عن الانثروبولوجيا المعرفية تركيز الأولى على كيفية تشكيل المعانى وكيفية خلق

الحياة الاجتماعية عن طريق انشطة الأفراد ، وذلك من خلال سعيها فى اكتشاف الملامح الأساسية للتفاعل اليومى (٥٢) .

كذلك ، وبينما تزعم الانثروبولوجيا المعرفية ثبات اللغة واستقرارها فى اطار ثقافة معينة ومن خلال هذا الثبات والاستقرار يصبح بالامكان اكتشاف معانى الكلمات وتنظيمها فى مجموعات من التصنيفات يكون لها معنى معين بالنسبة للمنتمين لتلك الثقافة ، فاننا نجد أن هذا الزعم يصبح مشكلة للبحث بالنسبة للاثنوميثودولوجيا لاعتقادها فى قابلية المعانى للتغير من موقف الى آخر ، واختلاف الدلالات طبقا للسياقات المختلفة . ومن هنا يتضح أن الاثنوميثودولوجيا قد أضافت الى الانثروبولوجيا المعرفية بعدا هاما يتمثل فى تقديم منهج للدراسة يبقى على المزاعم الأساسية للاثنوجرافيا السيمانطيقية ethnographic semantics مع تقديم فكرة المعانى المرتبطة بالسياق داخل الجماعات والثقافات المختلفة ، ويتضمن ذلك التركيز على طرق أعضاء الجماعات فى استخدامهم الفعلى للأسماء والتصنيفات والعناوين فى مواقف على درجة عالية من التنوع . ويظهر الاسهام الحقيقى للاثنوميثودولوجيا فى فى ابقائها على التصور الموقفى للمعانى مع الاعتقاد فى الوقت نفسه أن هناك وسائل للتفسير والتأويل يمكن أن تتجاوز الموقف (٥٣) . وذلك على عكس الانثروبولوجيا التى تستند فى دراستها للغة الى « تحليل المكونات » Componential analysis التى تقوم عليها عملية تصنيف الأشياء فى ثقافة معينة . ان اهتمام الانثروبولوجيا المعرفية بالتصنيفات الثابتة Static يعتبر مأخذا على هذا الاتجاه ويبعده عن الاثنوميثودولوجيا التى تسعى فى بحثها الى الكشف عن « جوهر » أو ماهية essence عمليات الانسان التأويلية والتفسيرية . ان سعى الاثنوميثودولوجيا فى هذا المجال سيمكنها من اكتشاف ملامح ثابتة فى الظواهر (ملامح ثابتة للتفسير والتأويل) يمكن أن تعمم على أكثر من ثقافة (٥٤) .

خامسا : اسهام الاتجاه الاثنوميثودولوجى لعلم الاجتماع :

يعتبر الاتجاه الاثنوميثودولوجى تطورا هاما فى علم الاجتماع ، لأنه يركز

على مجموعة من القضايا التى لم تتم معالجتها بشكل كاف من جانب علم الاجتماع التقليدى . فقد أبرزت الاثنوميثودولوجيا أهمية الدراسة السوسيولوجية الامبيريقية الفهم الشائع (٥٥) واعتبرته موضوعا للبحث فى حد ذاته بدلا من اعتباره مصدرا ضمنيا يستخدمه الباحث ويسلم به . ان تركيز الاتجاه الاثنوميثودولوجى على هذا الموضوع يزودنا ببعد جديد عن هذا الجانب غير المرئى وغير المطروق ، رغم الدور الكبير الذى يلعبه فى استمرار التفاعل والتنظيم الاجتماعى ، كما يمدنا بحقائق أولية تؤخذ بتسليم فى الحياة الاجتماعية . فالاثنوميثودولوجيا فى سعيها لمعرفة المزاعم الخلفية والقواعد الضمنية — ذلك الجانب الذى لم تتطرق اليه الدراسات السوسيولوجية بعمق ، رغم مسئوليته فى تشكيل جوهر الحياة الاجتماعية — يمثل بعدا جديدا فى دراسة الواقع الاجتماعى .

لقد جعلت الاثنوميثودولوجيا العالم المسلم به موضوعا للدراسة ، مما أدى الى ضرورة بحثها فيما يتم فى المسرح الخلفى للحياة الاجتماعية ، ويعتبر هذا امتدادا وتطويرا لاتجاه جوفمان المسرحى ، الذى أبرز الطبيعة التحايلية للانسان : الانسان الذى يسعى دائما الى اعطاء أنطباعات معينة عن نفسه ، والظهور بمظهر معين أمام المجتمع . لقد وجهت الاثنوميثودولوجيا اهتمامها الى هذا العالم المسلم به ، والذى تستند عليه مسرحية الحياة الاجتماعية بانطباعاتها وطقوسها المختلفة .

وكذلك من المحاور الجديدة والأساسية التى يدور حولها البحث الاثنوميثودولوجى كيفية تقرير الأفراد لمعنى القواعد الاجتماعية ومدى ملاءمتها فى المواقف الاجتماعية المختلفة . ورغم ان النظرية السوسيولوجية تناولت مسألة القواعد الاجتماعية الا أنها تناولتها كمسببات للسلوك — أى أنها درست المسببات الاجتماعية لاستخدام القواعد بدلا من أن تدرس طرق الأفراد وتفسيرهم وتأويلهم لها . فالاثنوميثودولوجيا تعتبر الاتجاه الوحيد الذى جعل من التفسيرات والتأويلات فيما يتعلق باستخدام القواعد الاجتماعية موضوعا واضحا يخضع للدراسة . ومما هو جدير بالذكر أن

الاثنوميثودولوجيا لا تلغى القواعد والقيم والأنماط الاجتماعية ، ولكنها لا تنظر اليها على أساس أنها مسببات للسلوك الاجتماعى ، بل على أساس أنها وسائل تأويلية أو تفسيرية يستخدمها الأفراد لاعطاء معنى لسلوكهم وسلوك الآخرين (٥٦) .

هذا .. ومما هو جديد فى هذا الاتجاه أيضا محاولته اكتشاف الملامح الأساسية المشتركة للظواهر الاجتماعية التى تدرسها . فاذا أخذنا موضوع المحلفين على سبيل المثال نجد أن الاثنوميثودولوجيا تنظر الى مشكلة اتخاذ المحلفين لقراراتهم على أنها دراسة لظاهرة عامة ، وهى عملية اتخاذ القرارات ، وتعمل على تحليل اجراءات وطرق المحلفين ، بهدف فهم مضمون وجوهر عملية اتخاذ القرارات فى حد ذاتها ، وبذلك يمكنها التوصل الى كيفية اتخاذ الجماعات قراراتها ، ويعنى ذلك السعى الى معرفة القواعد التى تحكم اتخاذ القرارات فى كل الحياة الاجتماعية . فالاتجاه الاثنوميثودولوجى رغم أنه اتجاه موقفى ، ويعتمد فى فهمه للظواهر على السياق والمواقف الاجتماعية الا أنه يسعى الى البحث عن الخصائص العامة والثابتة فى الأنشطة والظواهر الاجتماعية التى يدرسها (٥٧) .

كما يعتبر اهتمام الاتجاه الاثنوميثودولوجى بدراسة أنشطة الأفراد واستدلالاتهم العملية بالتفصيل اضافة لعلم الاجتماع . ويؤكد كولتر **Culter** فى هذا الصدد أن « اجراء الاثنوميثودولوجيا لبحوث وملاحظات عن الطرق العملية لأنشطة الأفراد واستدلالاتهم اليومية يعد أهم وأبرز التطورات فى الفكر السوسيولوجى فى الاعوام الماضية (٥٨) .

ان بحث الاثنوميثودولوجيا فى طرق واجراءات الأفراد التفسيرية والتأويلية يمكنها من التوصل الى معرفة حقيقية عن الأبنية الاجتماعية كما هى فى الواقع الفعلى وليس كما يتصوره أفراد المجتمع أو حتى علماء الاجتماع عنها .

كما حققت الاثنوميثودولوجيا مكانة هامة فى مجال سوسيولوجية

المعرفة لاهتمامها بدراسة نشاط العالم الاجتماعى وظاهرة البحث العلمى .
لقد عالجت قضية المعرفة العلمية كموضوع للدراسة فى حد ذاته ، واوضحت أن علماء الاجتماع يعتمدون فى تفسيرهم للعالم وفى اتخاذ قراراتهم فى مجال البحث العلمى على فهم وادراك شائع . فالباحث الاجتماعى مثله مثل غيره من الأفراد ، يعتمد فى تفسيره للحوادث على فهمه العام للمجتمع ، غير واع فى ذلك أنه تنحى عن الأسلوب العلمى . وهذا الوضع يقوده الى الاعتقاد فى بعض ما يظنه حقائق مما يحجب عنه الرؤية الحقيقية للواقع الاجتماعى وفهم السلوك من وجهة نظر الفاعل ، كذلك فان الباحث فى اجرائه لبحثه يقوم بتحديد المشكلة وجمع البيانات ، وتفسير ما حدث مستخدما لغة ومفردات يفترض أن من يجرى عليهم البحث أو الاخباريين يشاركونه فيها . هذا الزعم للمعنى المشترك يؤخذ بتسليم ولا يتم أبدا بحثه . وهنا يكمن اسهام الاثنوميثودولوجيا لعلم الاجتماع فى القائه الضوء على ضرورة دراسة ظاهرة البحث العلمى فى حد ذاتها ، وكذا تعمقها فى الجذور الابستومولوجية والفلسفية للعلم من أجل تفسير الظواهر الاجتماعية بشكل أكثر موضوعية ودقة . وبالاضافة الى ما سبق أوضحت الاثنوميثودولوجيا فكرة على قدر كبير من ألانسانية ، وهى عدم صلاحية تطبيق العقلانية العلمية على الحياة الاجتماعية . (وهذا عكس الفكر الوضعى الذى يؤكد على قيمة تطبيق المنهج العلمى على الحياة الاجتماعية) . ولعل من أبرز اسهامات الاتجاه الاثنوميثودولوجى توضيحه للمدى الذى فصل فيه علم الاجتماع ألتقليدى بين النظرية والواقع . لقد بينت الاثنوميثودولوجيا أن المعالجات السوسيولوجية قد تجاوزت الواقع من خلال اصطناع لغة سوسيولوجية متخصصة ، الأمر الذى ترتب عليه رد فعل سلبى من جانب أفراد المجتمع الذين لم يجدوا فى النظريات الاجتماعية صورة حقيقية عن واقعهم الاجتماعى . لقد عمل علم ألاجتماع التقليدى على تحويل الانسان وقيمه ومعتقداته وعاداته الى كم من الارتباطات الفارغة من المضمون والتى لا وجود لها إلا فى أذهان علماء الاجتماع أنفسهم . ولقد أولت الاثنوميثودولوجيا اعتبارا كبيرا للبعد الانسانى من خلال تركيزها على رؤية الانسان لعالمه الاجتماعى وتصورها له كخالق لهذا العالم .

كذلك تعتبر اللغة أول نشاط سوسيولوجى يجعل منها قضية للدراسة فى علم الاجتماع . فبالرغم من أن اللغة شغلت اهتمام العلماء منذ فرويد ودوركايم وفيبر وميد .. الخ ، الا أنها أصبحت عند الاثنوميثودولوجيا مركزا رئيسيا للدراسة والبحث ، كما أنه تم معالجتها بمنهج يختلف عن المدارس الفكرية السابقة . ويبدو ذلك واضحا فى أعمال سيكوريل التى يمكن أن يطلق عليها علم اجتماع لغوى . كما عبر جارفينكل عن اهمية دراسة اللغة من خلال تعبيره التالى « أن فكرة عضو member هى قلب الموضوع ، اننا لا نشير بهذه الكلمة الى شخص بل يشير هذا المصطلح الى السيطرة والتمكن من اللغة الطبيعية (٥٩) . لا تعتبر اللغة عند الاثنوميثودولوجيا اذن مصدرا للدراسة فحسب ، وانما تعتبر موضوعا للبحث فى حد ذاته . وتكمن أهمية دراسة اللغة فى انها تتضمن تصورات معينة فى ذهن الأفراد عن واقعهم الاجتماعى ، الأمر الذى يحتم تحليلها ودراستها للوقوف على حقيقة هذا الواقع . وتشترك الاثنوميثودولوجيا مع اتجاهات سوسيولوجية أخرى من حيث تركيزها على الأنشطة التى تتضمن معنى اجتماعيا معينا ، لكنها تتميز عن هذه الاتجاهات فى تركيزها على حديث الأفراد بهدف الوصول الى فهم كاف عن كيفية تشكيل هذا المعنى .

وبالاضافة الى ما سبق ، يمثل الاهتمام الاثنوميثودولوجى بالأبنية العميقة أو القواعد الأساسية أو الخصائص الثابتة التى تنظم الأحاديث ، وتحكم التفاعل والاتصال اللغوى تطورا حقيقيا فى علم الاجتماع وتبريرا قويا لاعتباره اتجاها جديدا فى العلم . فقد أجرت الاثنوميثودولوجيا بحوثا امبيريقية عن اللغة ، واعتبرت تحليل الأحاديث ظاهرة جديرة بالدراسة بغية اكتشاف كيفية انتظام الأبنية اللغوية . فموضوع البحث يدور حول الأنشطة التى يستخدمها الأفراد لتشكيل الأحاديث اليومية ، أى الشكل النمطى للأحاديث ، وبتعبير آخر السعى الى معرفة كيفية انتاج الأفراد للأحاديث ومعرفة الطرق الثابتة الخالية من السياق والتى تنطبق على أحاديث متنوعة فى مجالات اجتماعية مختلفة .

وبالرغم من اسهامات الفكر الاثنوميثودولوجى واضافاته العلمية البارزة وانه يمثل تطورا جديدا وهاما فى علم الاجتماع ، الا أن هذا لا يلغى بعض المآخذ على هذا الاتجاه ، وفيما يلى نوضح أوجه النقد لعلم الاجتماع الاثنوميثودولوجى .

سادسا : نقد الاتجاه الاثنوميثودولوجى :

هناك ثلاثة عوامل تسببت فى عرقلة نمو الاتجاه الاثنوميثودولوجى كما أثرت على مكانته وعلى درجة تقبل عدد كبير من علماء الاجتماع له . ولقد أدت هذه العوامل الى عجز علماء الاجتماع أو تقاعسهم عن فهم المضمون الفكرى للاثنوميثودولوجيا ، الأمر الذى أدى الى اساءة تقدير هذه الفلسفة بل والى شن الهجوم عليها .

وتمثل هذه العوامل فيما يلى :

(أ) شبه التجارب **Quasi experiments** التى ابتدأ بها جارفينكل رحلته العلمية .

(ب) الانقسامات داخل الاتجاه .

(ج) صعوبة اللغة والمفاهيم والمصطلحات الاثنوميثودولوجية .

أ ـ شبه التجارب :

لقد تحدد هدف جارفينكل فى تصميم شبه التجارب هذه فى جذب الانتباه لاتجاه جديد ، وتوضيح واستكشاف القواعد والتوقعات التى تؤخذ بتسليم فى الواقع اليومى وتقف وراء التفاعل الاجتماعى وتتحكم فيه . اذ بدت هذه التجارب المتطرفة ، وما تتضمنه من احداث الاضطرابات والخروج عن المواقف الروتينية والطبيعية للتفاعل بدت فى راى جارفينكل ، مدخلا لاكتشاف القواعد التى يسلم بها الأفراد . ولقد جذبت هذه التجارب انتباه الناس وعلماء الاجتماع الى الحد الذى تصوروا فيه أن الاثنوميثودولوجيا تتمثل فى هذه التجارب فقط دون التعمق فى المضمون الفكرى لهذا الاتجاه . كما كانت شبه التجارب هذه من العوامل الرئيسية التى حدت ببعض النقاد الى الاعتقاد

بشذوذ الفلسفة الاثنوميثودولوجية وتطرفها . وبناء على ذلك لم تحقق تلك التجارب الغرض الذى قامت من أجله ، وهو استقطاب العلماء وتوجيه نظرهم الى أهميتها ، بل أدت الى رد فعل عكسى من خلال ما تركته من تاثير سلبى .

ورغم أن هذه التجارب احتلت فترة وجيزة فى تاريخ الاتجاه الا انهـا مازالت تعتبر وصمة فيه ، وءثار تعليق ونقد سلبى ، ولعل النقاد على حق فى ذلك . فهذه التجارب تعتبر مدخلا غير انسانى لدراسة الانسـان . ويؤيد هذه الرؤية المجموعة التى أجريت عليها التجارب والتى عبرت عن غضبها ورفضها لهذا الأسلوب .

(ب) الانقسامات داخل الاتجاه :

من الملامح المميزة للاتجـاه الاثنوميثودولوجى تلك الانقسامات التى ظهرت بداخله ، فلقد اتجه بعض تلامذة جارفينكل وزملائه نحو اتجاهات فكرية مختلفة عنه الى حد ما . وبتطور الاتجاه اتسعت هوة الاختلافات وبدت أكثر وضـوحا . ويتمثل الاختـلاف الرئيسى بين جارفيكل وغيره مـن الاثنوميثودولوجيين فى نوع التحليل اللغوى وهدفه . ويرجع هذا الاختلاف أساسا الى أن الاثنوميثودولوجيا — كما سبق أن ذكرنا — لا تستند الى الفينومينولوجية فحسب ، بل تدين أيضا لفلسفة فيتجنستين وأوستن اللغوية، وكذلك الى عالم اللغويات تشومسكى . فاختلاف التحليل اللغوى اذن يتوقف على درجة هذه المؤثرات المختلفة . ومن هنا نجد أن أعمال جارفينكل التى تستند بدرجة كبيرة الى فكر شوتس تختلف عن أعمال سماكس وغيره من الاثنوميثودولوجيين الذين ركزوا فى معالجتهم الامبريقية للغـة عن ملامح مجددة فى تبادل الأحاديث . ولقد ظهر هذا الخلاف جليا فى فكرة جارفينكل indexicality التى تنطوى عـلى ربط المعانى بسـياق معين ، وفكرة سيكوريل invariance التى تشير الى وجود قواعد أو اجراءات تفسيرية تتجاوز المواقف المجددة ، ومن ثم تتميز بالعمومية . ولقد أدى هذا الاختلاف

الى عجز من هم خارج الاتجاه فى رؤية الاثنوميثودولوجيا كاطار فكرى متجانس .

كما دفعت هذه الانقسامات ذاتها عددا كبيرا من العلماء الى توجيه نقدهم نحو الاثنوميثودولوجيا . ولعل أبرز هذه الانتقادات يتمثل فيما ساقه عالم الاجتماع المعروف كوزر أثناء الخطبة التى القاها عند تعيينه رئيسا للجمعية الأمريكية ١٩٧٥ . لقد شبه كوزر الاثنوميثودولوجيا بالجماعات الطائفية ووضح أنه بالرغم من حداثة نشأة هذه الفلسفة الا انها تتسم بالتشعب والانقسام . اذ أن اثنوميثودولوجية جارفينكل — والكلام لكوزر — تختلف اختلافا جذريا عن اثنوميثودولوجية ساكس ، كما أن اثنوميثودولوجية ساكس تختلف عن سيكوريل . ويضيف كوزر أنه فى حين يستند بعض الاثنوميثودولوجيين الى هوسرل يستند آخرون الى الفلسفة اللغوية البريطانية ، كما أن بعضهم يركز على تحليل القواعد والخواص الثابتة فى الظواهر التى يمكن أن تتجاوز المواقف بينما يرفض آخرون التحليل الذى يتجاوز الموقف ويتحرر من السياق (٦٠) .

ومما لا شك فيه أن هذه الانقسامات تعد مصدر ضعف للاتجاه لا دليلا ولا علامة من علامات قوته كما يدعى بعض الاثنوميثودولوجيين الذين يرون فى هذه الانقسامات انعكاسا لثراء الفكر الاثنوميثودولوجى ، أو يعزون وجود هذه الانقسامات الى حداثة تاريخ الفلسفة الاثنوميثودولوجية .

(جـ) صعوبة اللغة والاصطلاحات والمفاهيم الاثنوميثودولوجية :

لقد أشرنا فى ثنايا هذا البحث الى مدى صعوبة الاثنوميثودولوجية والى رأى علماء الاجتماع فيها من حيث بعدها عن التبسيط وعن اللغة السوسيولوجية التقليدية . اذ تتميز اللغة الاثنوميثودولوجية بغزارة المصطلحات غير المألوفة للقارىء ، الأمر الذى أدى الى احجام الكثيرين عن قراءتها . ولقد أوجز العالم كولمن Coleman تلك المعانى فى عبارته الشهيرة فيما يتعلق بصعوبة اللغة عند جارفينكل بالذات « أن الوقت المستنفد فى قراءتها يفوق بكثير الفائدة التى يحصل عليها القارىء » .
«high ratio of reading time to knowledge transfer».

كما اعتقد بعض النقاد أن عدم استيعاب الفلسفة الاثنوميثودولوجية يرجع الى شدة الخصوصية التى تتميز بها لغتها . واذا كان أصحاب الاتجاه قد دافعوا عن هذه المسألة مستندين الى أن تاريخ الفكر الغربى يمتلىء بأعلام ومفكرين من أمثال بيكون وفرويد واينشتين وغيرهم قدموا لغة جديدة للعلم بدت غامضة فى وقتها ثم قبلها العالم بعد ذلك (٦١) . الا أن ذلك لا يبرر ما تتسم به اللغة الاثنوميثودولوجية من غموض وتعقيد . فأى فكر يكتب بلغة عسرة على الفهم يعد قاصرا . ولو كانت اللغة الاثنوميثودولوجية سهلة ميسرة لاتاحت الفرصة أمام علماء الاجتماع لقراءتها والتعمق فيها ، ومن ثم فهمها وتقديرها . ان مسألة عدم فهم المضمون الفكرى للاتجاه الاثنوميثودولوجى دار حولها كثير من النقاش ، كما برر رواد الاثنوميثودولوجيا — فى دفاعهم أمام النقد الموجه اليهم — أن هذا النقد يرجع الى عجز النقاد لفهم الفكر الاثنوميثودولوجى . ويعتبر أصحاب الاتجاه هم المسؤولون عن ذلك لعجزهم هم عن استخدام لغة سهلة مبسطة .

سابعا : الاثنوميثودولوجيا وواقع المجتمع المصرى :

اذا كنا بصدد البحث عن أقرب الاتجاهات الفكرية ملاءمة للواقع المصرى فمن المنطقى أن يؤخذ الاتجاه الاثنوميثودولوجى فى الاعتبار . اذ تستند الفلسفة الاثنوميثودولوجية الى مجموعة من القضايا تعتبر ذات قيمة بالغة بالنسبة للمجتمع المصرى . وتتمثل احدى القضايا الاثنوميثودولوجية الرئيسية فى دراسة الحياة اليومية من أنشطة روتينية عادية ، وفى القاء الضوء على المسلمات والأنماط الشائعة فى المجتمع . ويخاطب هذا المبحث احتياجا رئيسيا فى المجتمع المصرى ، فطبيعة الحياة فيه والعلاقات بين أفراده تعكس تأثرها بقيم وأنماط ثقافية تبدو لأفراده حقائق طبيعية وموضوعية **Factuel** بينما هى فى واقع الأمر نتاج لميراث حضارى يضرب بجذوره فى الماضى السحيق . ومن هنا يمتثل أفراد المجتمع لمسلمات ومفاهيم اجتماعية شائعة الى درجة يصعب معها ادراكهم لآثارهم السلبية على حياتهم وتنمية مجتمعهم . ومن ثم تلعب هذه المسلمات دورا أساسيا فى الحد من فرص التغيير والتنمية فى مجتمع يغفل فيه تفسير الأفعال المعتادة الروتينية وما تضيفه من معان عميقة كامنة فى نفوس الأفراد .

كما تكمن فاعلية الاتجاه الاثنوميثودولوجى فى التركيز على ضرورة الرجوع الى الطرق والاجراءات التى يتبعها الأفراد خلال انشطتهم المختلفة بقصد الوقوف على حقائق الأبنية والتنظيمات الاجتماعية . اذ يقوم أصحاب الاتجاه بدراسة العمليات التى يجمع الباحثون بمقتضاها معطيات الحياة اليومية والكيفية التى يتم بها تحويل هذه المعطيات الى احصائيات وبيانات رسمية ، وذلك لاعتقاد أصحاب الاتجاه بأن هذه البيانات لا تعبر بصدق عن الواقع الفعلى .

ويبدو هذا الموضوع ذا أهمية بالغة فى المجتمع المصرى والمجتمعات النامية بشكل عام . فالسجلات الرسمية فى التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تعد الى حد ما قاصرة وغير موضوعية . كما أنها تنطوى على قدر من المبالغات والتضليل ، والاعتماد عليها كمصدر أساسى للمعلومات قد يؤدى أحيانا الى نتائج غير سليمة . ومن ثم يعتبر الكشف من المسارات والعمليات التى تتوسط ما بين الواقع الفعلى وبين هذه الاحصائيات والتى نلمسها احيانا كثيرة فى الرشوة والمحسوبية والوساطة أمرا له دلالته فى هذه المجتمعات .

ويمكن التحقيق من صدق توقعات الاتجاه الاثنوميثودولوجى نحو الحذر من الأخذ بالاحصائيات الرسمية من خلال أمثلة نلاحظها فى المجتمع المصرى . فالوثائق الرسمية مثلا تؤكد على مجانية التعليم واتاحته لجميع أفراد المجتمع وان ما يحكم انتقال الطالب من مرحلة الى أخرى هى شروط موضوعية تتمثل فى مجموع الدرجات . ولكن الوجه الآخر لتلك الحقيقة يكمن فيما يحدث فى الواقع الفعلى ، وفيما يتحكم فى تحصيل الطالب لمجموع معين فى العمليات الكثيرة التى تتوسط ما بين أداء الطالب الفعلى وبين المجموع الذى حصل عليه من جهة ، وعن كيفية حصول الطالب على هذا المجموع من جهة خرى . ان عملية الحصول على مجموع تتم بالنسبة لعدد كبير من الطلبة القادرين عن طريق التسابق على الدروس الخصوصية . أما بالنسبة لبعض الطلبة عموما فقد يتم ذلك عن طريق المعرفة الشخصية للأساتذة أو المسئولين ... الخ . وليس هذا فقط ، فان ما يحكم تقييم الطالب الى حد ما هى

بعملية التصحيح فى حد ذاتها : منهج المدرس فى تصحيح وتقييم امتحان طالب . فليس هناك منهج موضوعى أو ثابت يجمع بين اداء المدرسين لهذه المهمة (من العبارات الشائعة فى المجتمع المصرى مثلا أن هذا المدرس ايده سايبة أو ايده جامدة فى الدرجات ، أو أن المدرس كان صـــافى المزاج أو حاد المزاج وقت التصحيح ... الخ) .

كما تشير احدى الحقائق الرسمية الى وجود الخدمات الطبية المجانية فى معظم أحياء المدن والقرى المصرية . وبالفعل يمكن رؤية ذلك ممثلا فى المبانى والمؤسسات العلاجية ، ولكن بالتمحيص المتأنى لتلك الحقيقة نجد أنه ليس هناك عـــلاج مجانى بالفعل ، لأن معظم هـــذه المؤسسات العلاجية المجانية اما أنها لا تؤدى دورها فى الغالب مما يدفع بعض المرضى الى اللجوء الى مستشفيات أو عيادات خاصـــا طلبا للعلاج أو الى اعطاء العاملين هناك ما يسمى بابقشيش حتى يتمكنوا من الحصول على العلاج . وكذلك نلاحظ فى الاحصـــائيات الخاصـــة بالمواليد والوفيات أن كثيرا من المواليد لا يسجل اسمه ، وخاصة اذا لم تكتب له الحياة بعد الولادة بأيام ، وتخرج الاحصائيات غير متضمنة تلك الأعداد التى ســـقطت بفعل عوامل ثقافية مختلفة . وكذلك الحال بالنسبة لاحصاءات الرشوة أو الجرائم الأخرى التى كثيرا ما تخرج الى النور ، وقد أسقط منها ذو النفوذ فى المجتمع وتصبح تلك الاحصاءات قاصرة على أفراد دون آخرين .

وبذلك يمكن القول أن الهوة بين الحقائق كما هى فى المجتمع المصرى وبين السجلات الرسمية واسعة الى حد بعيد . ومن ثم يصبح البحث فى الواقع كما هو أمرا ضروريا ، وتلك دعوة الاثنوميثودولوجيا التى ترفض التسليم بالحقائق الرسمية دون التحقق منها .

كما يركز الاتجاه الاثنوميثودولوجى على تحليل لغة الحياة اليومية استنادا الى الاعتقاد بأن اللغة تلعب دورا هاما فى تشـــكيل التنظيمات والأبنية الاجتماعية . فالسجلات الرسمية كلها اقنعة تخفى تحتها عمليات لغوية كثيرة تنطوى على مفاوضات ومساومات ومجاملات .. الخ وفى مجتمعنا المصرى

نجد أن اللغة تلعب دورا كبيرا فى تشكيل حياة الأفراد . فهناك عبارات والفاظ اذا ما استخدمت فى مواقف مختلفة تغير مسار الأحداث . فمثلا لفظ « والنبى » أو « الله يخليك » أو « علشان خاطرى » اذا ما وجه الى رجل الشرطة يمكن أن يمحو مخالفة مرور . ومن هنا تصبح احصاءات المرور غير الواقع الفعلى . فهناك كثير من الألفاظ التى تستخدم فى الحياة اليومية بغية تسيير الأمور وتحقيق أهداف معينة .

كما نلاحظ أن المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية تحكمها مجموعة من القواعد واللوائح الرسمية . غير أن انتظام هذه المؤسسات فى الواقع الفعلى يتحدد فى ضوء اعتبارات أخرى مثل العلاقات الشخصية والنفعية والقرابية والمحسوبية الخ .

كما يفتقد المجتمع المصرى كمجتمع نام نظرية سوسيولوجية تنبع من واقعه وظروفه الاجتماعية الخاصة فالنظريات التى يستند عليها الاجتماعيون فى مصر مستمدة اما من علم الاجتماع فى الغرب أو فى الشرق ، ولكل من تلك النظريات مسلماتها وظروف نشأتها التى قد لا تتفق فى تفسير الظواهر داخل المجتمع المصرى بخصائصه المتميزة . ولقد ثار جدال طويل بين علماء الاجتماع حول هذه القضية التى شغلت جزءا كبيرا من تفكيرهم ، وطرح التساؤل التالى : هل ننقل عن المشتغلين بعلم الاجتماع فى الغرب أو فى الشرق أم نطور نظرية جديدة فى علم الاجتماع ، قادرة على خدمة البلد فى معاركها ضد التخلف والفقر والأمية والمسلمات المطلقة ؟ ويمكن لعلم الاتجاه الاثنوميثودولوجى أن يساهم فى الوصول الى حل لهذه المشكلة . اذ تدرس الاثنوميثودولوجيا الواقع الاجتماعى متحررا من المسلمات والمزاعم المسبقة ، دون فرض رؤية معينة عنه . وبرغم الانتقادات التى اتهمت الاثنوميثودولوجيا بقصورها عن اعطاء تصور نظرى للمجتمع الا اننا نعتقد انه فى وضعنا الحالى ، يعتبر ذلك فى حد ذاته ميزة . فالمجتمع المصرى فى حاجة الى الكشف عن حقيقة واقعة على نحو ما مباشرة دون الاعتماد على وسطاء تتمثل فى النظريات المستوردة . فهو فى حاجة الى صياغة نظرية وطنية لها طابعها المتميز الناتج عن خصوصية المجتمع المصرى ، وقادره على القيام

بدور اجتماعى حقيقى فى مناقشة وتنــاول مشكلات المجتمع والاســـهام فى تنميته . وهـــنا يظهر جدوى استخدام المنهج الاثنوميثودولوجى فى تزويدنا بمعطيات أصيلة عن الواقع المصرى ، نظرا لدراسته الواقع مباشرة دون صياغات نظرية مسبقـــة . ويستطيع الباحثون فى ضوء هذه المعطيـــات أن يقرروا مدى ملائمة النظريات القائمة ، ومدى الحاجة الى نظرية وطنية ، اذ يبدو لنا أنه من غير المنطقى الاستناد علىنظرية بالذات فى الوقت الحاضر الذى نفتقر فيه الى معرفة واقعية عن المجتمع المصرى .

ولعل ما يدعم وجهة النظر السابقة ما نشاهده على المسرح الاجتماعى من مرور ما يقرب من قرنين على نشأة العلم دون التقـــاء بين النظريات المختلفة حول تفسير موحد للظواهر الاجتماعية . ان علم الاجتماع يعانى أزمة تتمثل فى التضارب بين النظريات وعدم الاتفاق بين علماء الاجتماع حول التعميمات التى توصل اليها العلم . لقد تعددت المواقف النظرية فى علم الاجتماع الحديث حتى أصبحت معالجة موضوعاته من خلال موقف نظرى موحد مخاطرة كبيرة على حساب الوضوح والتحليل الصحيح بالاضافة الى عدم التصور المتكامل للحقيقة الاجتماعية (٦٢) .

ومما سبق ننتهى الى أنه من ناحية موضوعات الدراسة السوسيولوجية تصلح الاثنوميثودولوجيا على الأقل فى اتاحة مواد أصيلة يمكن أن يتناولها الباحثون الاجتماعيون من بعد بالدراسة والتفسير . فهذه المواد لم يكن من الممكن أن تعنى بالبحث عنها الاتجاهات الوضعية والتجريبية المعروفة كما أنها يمكن أن تفيد فى القاء الضؤ على مناطق من المعطيات الاجتماعية ظلت مجهولة للباحث الاجتماعى . أما من ناحية المنهج فلا يمكن أن نغفل أهميتها كاتجاه نقدى يبرز للضؤ ما كان متضمنا مضمرا فى أجهزة التحليل والتفسير السوسيولوجى المألوفة ، وتكشف للباحث أين يكون ملتزمـــا بالموضوعية العلمية ومتى يكون أسيرا لمصادر الفهم الشائع . ولكنها لا يمكن أن تكفى وحدها فى صياغة نظرية سوسيولوجية ، بل حسبها أن تمهد الأساس السليم والمتين الذى يمكن لغيرها أن يقوم عليه أبنيته النظرية .

الحواش والمراجع

(١) Jack D. Douglas and John M. Johson eds., Existential Sociology, Cambridge Univ. Press, London, N. Y., 1977, p. 154.

(٢) Ibid., p. 153.

(٣) سعد الدين ابراهيم ، علم الاجتماع الأمريكى بين التواطؤ والثورة ،دراسات عربية ، العدد ٩ ، يوليو ١٩٧٣ .

(٤) Alvin W. Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology, Heinmann, London, New Delhi, 1970, pp. 373-410.

(٥) Charles C. Lemert, Sociology and the Twilight of Man, Southern Illinois Univ. Press, Carbondale and Edwardsvile, 1979, p. 2.

(٦) Barry Smart, Sociology, Phenomenology and Marxian Analysis, Routledge and Kegan Paul, London, 1976, p. 4.

(٨) Ibid., p. 2.

(٧) Ibid., p. 4.

(٩) Ibid., p. xiii.

(١٠) Groman, op. cit., p. 134.

(١١) من المصطلحات الأساسية فى علم الاجتماع الاثنوميثودولوجى مصطلح accountibility الذى يعنى التفسير .

(١٢) سمير نعيم ، النظرية فى علم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٨ .

Mullins, op. cit., pp. 202-205. (١٣)

Monica Morris, Creative Sociology : Conservative or Revolutionary, The American Sociologist, Vol. 10, August, 1975 pp. 173-174. (١٤)

William W. Mayral, Ethnomethodology : Sociology without Society, Catalyst, No. 7/Winter 1973, p. 28. (١٥)

Gouldner,The Coming Crisis of Western Sociology, op. cit., p. 394. (١٦)

Dreitzel, Sociology, II, op. cit., p. x. (١٧)

Danis Gleeson and Michael Erben, Meaning in Context : Notes Towards a Critique of Ethnomethodology, British Journal of Sociology, Vol. 27, No. 4, Dec. 1976, p.. 480. (١٨)

(١٩) للمصطلح الراديكالى استخدامان تقليديان ، الاستخدام الأول يعنى الرجوع الى جذور الأشياء والظواهر الخ ، فى هذا المعنى يمكن القول بأن الاثنوميثودولوجيا هى اتجاه راديكالى من الناحية الابستومولوجية ، فهى تحاول بحث الأساسـيات والممارسات التى تنتج هذه الظواهر ، أما الاستخدام الثانى فيشير الى موقف سياسى موجه الى تغيرات اجتماعية أساسية . وهو يستخدم أحيانا بدلا من مصطلح الماركسية .

Beng-Haut Chau, Delienating A Marxist Interest in Ethnomethodology, The American Socoiology, 1977, Vol. 12, Feb., pp. 29-32. (٢٠)

Mehan and Wood,The Reality of Ethnomethodology, op. cit., pp. 217-218. (٢١)

Pradeep Bandyopadhyay : One Sociology or Many Some Issues in Radical Sociology, The Sociologycal Review, Vol. 19, No. 1, Feb., 1971, p. 19. (٢٢)

(٢٣) مثالا على ذلك صناعة السيارات فى الولايات المتحدة حيث نجد أنه بعد صدور قانون سنة ١٩٦٦ عن تأمين الطرق السريعةHighway safety اجبرت هذه الصناعة عن اعلان أن ٣٦ مليون سيارة من بين ٦٠ مليونا أنتجت فى الفترة ما بين ١٩٦٦ — ١٩٧٢ وجد بها عيوب فى الصناعة . وتكشف هذه الحقيقة عن مدى فقدان تلك المصانع للرقابة الحكومية ولأى نوع من الضبط لتلك الصناعة الهامة ، كما تعنى أن آلاف الأرواح تزهق بسبب فساد الانتاج .

(٢٤) Timothy Lehman and T.R. Young, From Conflict Theory to Conflict Methodology : An Emerging Paradigm for Sociology, Sociological Inquiry 44 (1), 1974, pp. 15-22.

(٢٥) Bob Gidlow, Ethnomethodology, A New Name for Old Practices, op. cit., p. 395.

(٢٦) Zimmerman, Ethnomethodology, op. cit., p. 7.

(٢٧) William Mayrl, Ethnomethodology : Sociology without Society, op. cit., p. 15.

(٢٨) Lewis A. Coser, Presidential Adress : Two Methods in Search of A Substance, American Sociological Review, Dec. 1975, Vol. 40, No. 6, p. â98..

(٢٩) Zimmerman, Ethnomethodology, op. cit., p. 7.

(٣٠) Ibid., p. 8.

(٣١) Mehan and Wood, De-Secting Ethnomethodology, op. cit., p. 15.

(٣٢) Douglas ed., Understanding Everyday Life, op. cit., p. 19.

(٣٣) Filmer, New Directions in Sociological Theory, op. cit., p. 127.

(٣٤) George Psathas ed., Phenomenological Sociology, Johân Wiley and Sons, N. Y. 1973, p. 617.

(٣٥) Filmer, op. cit., p. 127.

(٣٦) تيماشيف ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

(٣٧) Jerome G. Manis and Bernard N. Meltzer eds., Symbolic Interaction, Allyn and Bacon, Boston, 1967, p. 137.

(٣٨) Psathas, Phenomenological Sociology, op. cit., p. 5.

(٣٩) Jerome G. Manis, Symbolic Interaction, op. cit., p. 23.

(٤٠) تيماشيف ، مرجع سابق ، صص ٢٢٥ — ٢٢٨ .

(٤١) Douglas ed., Existential Sociology, op. cit., p. 171.

(٤٢) تيماشيف ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(٤٣) Monica Morris, Creative Sociology : Conservative or Revolutionary, op. cit., p. 168.

(٤٤) Skidmore, op. cit., p. 256.

(٤٥) Jerome Manis, Symbolic Interaction, op. cit., p. 23.

(٤٦) George Psathas, Ethnomethods and and Phenomenlogy, Social Research, Vol. 35, 1968, pp. 500-502.

(٤٧) من البحوث الميدانية التى استندت الى الانثروبولوجيا المعرفية كاطار فكرى للكشف عن أبنية المعانى فى أحد مجالات الممارسات الثقافية وهى الصحة والمرض بحث مانينج وفابريجا

The Experience of Self and Body : Health and Illness in the Chiapas Highland «Peter K. Maning and Harocio Faberega, in George Psathas ed., Phenomenological Sociology, op. cit., pp. 251-301.

ولقد أوضحت هذه الدراسة من خلال وصفها لاعتقادات وممارسات الأفراد فى مجال الصحة والمرض من أجل الوصول الى البناء أو الأساس الذى تستند اليه هذه الاعتقادات ، أوضحت علاقة الانثروبولوجيا المعرفية بالاثنوميثودولوجيا والفينومينولوجيا كاتجاهات فكرية متقاربة .

(٤٨) Harold C. Conklin, Lexicographical Treatment of Folk Taxonimies, Stephen A. Tyler ed., Cognitive Anthroplogy, Holt Rinehart and Winston Inc., 1969, p. 41.

(٤٩) Charles O. Frakes, «How to Ask for a Drink in Sabanun», John J. Gunperz and Dell Hymes eds., The Ethnography of Cmmunication, pp. 127-132, Quoted from Morris, op. cit., p. 98.

(٥٠) فتحية محمد ابراهيم ، التأثيرات الثقافية على الأسلوب المعرفى لدى المرأة المصرية ، دراسة مقارنة فى مجتمعين محليين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم اجتماع ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ١١ .

(٥١) Psathas, Ethnomethods and Phenomenology, op. cit., p. 150.

(٥٢) Ibid., pp. 507-517.

(٥٣) Morris, Creative Sociology, op. cit., pp. 98-99.

(٥٤) Stephen J. Phopl, Social Role Analysis : The Ethnomethodology and Social Research, Vol. 59, No. 3, 1975, p. 250.

(٥٥) لابد من الاشـــارة الى أن الاتنوميثودولوجيا ليست أول اتجاه يتطرق لموضوع الفهم الشائع فلقد تناول هذا الموضوع مثلا دوركايم فى فكرته عن « العقل الجمعى » وكذلك عالم الاجتماع الوضعى لندبرج والتى اشرنا الى أعماله فى الفصل الأول . ولكن ما هو جديد فى الاتجاه الاثنوميثودولوجى أنه عالج هذه القضية بشكل أمبيريقى .

(٥٦) لقد تطرق عدد من العلماء قبل الاثنوميثودولوجيين الى هذا الجانب بالنسبة لاستخدام القواعد ، على سـبيل المثال وينش Winch فى كتابه (فكرة العلوم الاجتماعية ١٩٥٨) وبلومر فى بحثه (المجتمع كتفاعل رمزى ١٩٦٩) غير أن الاثنوميثودولوجيا أضافت الى هذه الصياغات من خلال المعالجة والبحث الامبيريقى للاجراءات التأويلية التفسيرية التى يستخدمها الأفراد بالنسبة لاستخدام القواعد .

(٥٧) يختلف هذا النوع من التعميم عن التعميم الاحصائى الذى يستند الى قوانين احصائية تعتمد فى أساسها على نظرية الاحتمالات والاستقراء الاحصائى حيث يكون التعميم فى حيز مجتمع سحبت منه عينة ممثلة .

(٥٨) Jeff Coulter, Language, Conceptualization of Meaning, Sociology, 7, May, 1973, pp. 173-89.

(٥٩) Tirkyan, Theoretical Sociology, op. cit., p. 342.

(٦٠) Coser, op. cit., p. 697.

(٦١) James S. Coleman, Review Symposium, The American Sociological Review, vol. 33, 1968, p. 122.

(٦٢) عاطف غيث ، المـوقف النظرى فى علم الاجتمـاع ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ١ .

« البعد السوسيولوجى فى استراتيجية الحرب المحدودة »

بقلم

الدكتور أحمد ابراهيم خضر (*)

نشأت فكرة هذه المقالة بعد أن عثرنا على احدى الوثائق المنشورة عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ (١) ، حيث لاحظنا أن نتائج هذه الحرب قد تأثرت بدرجة كبيرة بهذه العلاقات التى كانت تربط بين قادة المعركة . وتكشف لنا احدث كتب الاستراتيجية العالمية عن القبول الضمنى للاتحاد السوفيتى لاستراتيجية الولايات المتحدة فى الحرب المحدودة منعا للصدام النووى بينهما على الرغم من رفضه الدعائى لها (٢) ، فكان من المنطقى أن يتبادر الى الذهن هذا السؤال : **« هل يمكن أن تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التى حددتها القوتين العظمتين » ؟**

هذا السؤال هو نفسه موضوع هذه المقالة ، لكن الاجابة عليه اقتضت منا تفهم الخط الاستراتيجى للقوتين العظمتين مما جعلنا نخصص لهذا الموضوع مقالة مستقلة كان من الضرورى أن تسبق هذه المقالة (٣) . يضاف الى ذلك ضرورة الوقوف على مدى انطباق خصائص الحرب المحدودة على حرب أكتوبر ، فكان لابد من الاستعانة بالجانب السياسى للمساعدة فى تحليل العلاقات بين قادة الحرب . وقد توصلنا فى النهاية الى عدة قواعد وضعناها فى صورة تعميمات سوسيولوجية قد تفيد الباحثين فى المستقبل ممن يستهويهم هذا النوع من البحث .

(*) مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ومحاضر زائر بجامعة ميرلاند بالولايات المتحدة الأمريكية .

وقد وقع اختيارنا على نظرية يوكوف Yocov عن الحرب المحـــدودة للمساعدة فى تحليل الوثيقة المذكورة (٤) . اما سبب الاختيار فهو أن يوكوف قد طبق نفس النظرية فى تحليله لحـــرب الاســـتنزاف المصرية الاسرائيلية ١٩٦٩ ـــ ١٩٧٠ مما يجعل من مقالتنا امتدادا لدراسته مع اختلاف أساسى هو أن يوكوف قد ركز على الجانب السياسى والاستراتيجى فى حين أننا قد استخدمنا هذا الجانب فى ابراز معالم البعد السوسيولوجى كما تظهره الوثيقة المذكورة .

الحرب المحدودة مفهوم استراتيجى من صنع الولايات المتحدة . وقد هاجم الاتحاد السوفييتى هذا النوع من الحروب على المستوى الدعائى فقط (٥) . لكن واقع الحال يكشف تأييده الضمنى لها ويرى أنه أجبر الولايات المتحدة على اتخاذ هذا النهج الاستراتيجى بسبب التغير الكيفى فى قوته العسكرية المتزايده . ويرى المحللون السياســيون والاستراتيجيون أن السوفييت كانوا أذكياء تماما فى عرضهم لهذا الفهم كما كانت نغماتهم الدعائية متســـقة مـــع اعترافهم الدقيق بأهـــداف الحـــرب المحدودة . على الرغم مـــن أنهم قدموا هـــذا الاعتـــراف بقدر عظيم من البـــلاغة الدعائية المبينة لاســـتراتيجيتهم الرادعة . كما تزايد اعتراف الســـوفييت فى نفس الوقت شـــعبيا وحكوميا باحتمالات شن الحرب المحدودة بالوســـائل التقليدية والنووية دون تصعيدها الى حرب نووية شـــاملة اى أنهم لا يستثنونها من استراتيجيتهم وعقيدتهم العســـكرية بشرط الا تصـــل الى مواجهة نووية شاملة (٦) .

من هنا نرى أن خوف القوى العظمى من اندلاع حرب نووية تهدد بابادة كل الأطراف المشتركة فيها أدى الى تطوير نظرية عن الحرب المحدودة تضبطها وتقيدها وتضع لها مواصفات معينة تراعى فيها ما يترتب عليها من نتائج ومن ثم تكون هناك فرصة أمامها لايجاد مواقف تبنى على الحل الوسط فى علاقتها السياسية والاستراتيجية . وهدف هذه الحرب هـــو

تحييد مخاطر الحرب الشاملة بوضـــع عدة اختيارات أمام الأطراف المحلية المتصارعة تتفق ومصالح الدول العظمى . لكن هذا الهدف بديلا أساسيا عن الحرب الشاملة فى العصر النووى ، ودليل ذلك أنه منذ الحرب العالمية الثانية اندلعت أكثر من خمسين حربا محدودة فى أجزاء متفرقة من العالم حاربت الأطراف المحلية معظمها وكانت القوى العظمى متورطة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وقد تكون الحرب محدودة من جانب القوى العظمى لكنها قد لاتكون كذلك من جانب الأطراف المحلية ، فحروب كوريا وفيتنام — على الرغم من التدخل العسكرى المباشر للولايات المتحدة — كانت حروبا محدودة من قبل القوى العظمى لكنها لم تكن كذلك من جانب الأطراف المشتركة فيها حيث كانت الحرب بالنسبة لها حربا شاملة .

ويؤثر نوع القيود والضـــوابط المفروضـــة على هذه الحرب وأنماط المفاوضات بين الأطراف المحلية ومشاكل انهاء الحرب على محدودية هذه الحرب أو اتساعها .

وتركز معظم تعريفات الحرب المحدودة عـــلى الضـــوابط التى يدخل المشتركون الحرب عبرها . ولهذا فانه لكى تكون الحرب محدودة يجب أن تفرض هذه الضوابط على واحد أو أكثر من العناصر الآتية : هدف الحرب — الوســائل العســكرية المستخدمة — الحدود الجغرافية لمنطقة المعركة — الأهداف التى تهاجم (وهى عسكرية بالدرجة الأولى) — المشتركون فى الحرب .

وليس من الضرورى أن تكون الحرب المحدودة على نسق واحد دائما ، اذ قد تكون محدودة فى جانب معين وغير محدودة فى الجانب الآخر كأن تكون محدودة بالنسبة لمنطقة جغرافية معينة وغير محدودة بالنسبة لوســائل الحرب والأهداف المطلوب تدميرها . وقد يستخدم أحد الأطراف المتحاربة

امكانياته الاقتصادية والعسكرية كاملة بالرغم من عدم كفايتها فى تحقيق الأهداف التى ترمى اليها البلاد وذلك لعدم التكافؤ بينها وبين الطرف الآخر .

وتعتمد ضوابط الحرب أساسا على نمط التفاعل بين القوى العظمى . ويقول بيرنارد بروديس فى هذا الصدد Bernard Brodies « لا يطبق مفهوم الحرب المحدودة كقاعدة على الصراعات التى تكون محدودة بطبيعتها أى التى يفتقد فيها احد الطرفين المحليين المتنازعين أو كليهما القدرة علـى جعلها شاملة لكن المقصود دوما هو احتواء الدول العظمى فى هذه الحرب كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى أو الصين الشيوعية » . الا أن بوكوف يرى أنه من الأفضـل أن يطبق مفهوم الحرب المحدودة على أى حرب قررت فيها الأطراف المتصارعة سواء أكانت عظمى أو صغرى أن تضـع قيودا على استخدامها للقوة وســواء قررت الأطراف المحلية بنفسها أو اقتنعت من قبل آخرين بأن تضع هذه القيود فى اعتبارها .

ويميز بوكوف بين قيود الحرب وضوابطها : فيعنى بالقيود كافة القيود المفروضة على سلوك الأطراف المتحاربة سواء أكان ذلك ضد رغبتها أو بسبب افتقادها للقدرة على توسيع الحرب أو لاعتقادها بأنه من الخطر عليها أن تجازف بحرب غير محدودة . أما الضوابط فهى هذه القيود التى تضعها الأطراف المحلية فى الاعتبار حتى تجعل الحرب محدودة اما من طرف واحد للحفاظ على مصالحه الخاصة أو من خلال الاتفاق المتبادل بين الطرفين المتحاربين .

ويبرز مفهوم الحرب المحدودة فى المواقف التى تفرض فيها القـوى العظمى قيودا سياسية (القيود الخارجية) بطريقة ما لتمنع توســيع الحـرب حتى لا ينهزم حليفها هزيمة مميته . وليســت القيود السياسية الخارجية وحدها ذات اثر حاسم فى الحرب بل أن الاعتبارات (السياسية الداخلية) لها ثقلها أيضا فى هذا المضـمار وخاصة فيما يتعلق بأهداف ووسائل الحرب .

وقد تندلع الحرب المحدودة لمعاناة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية أو الاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو بسبب الخوف من انتقام العدو الذى يملك قدرات عسكرية أقــوى أو خوفا من ردود الفعل من جانب الدول العظمى المؤيدة للعدو او للرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى من الدول الكبرى الحليفة أو للخوف أيضا من تصاعد الحرب بأسلوب من شأنه أن يجعل الدول العظمى تضع نهاية عسكرية سياسية للصراع لا ترضاها الــدول الصغرى أو لاثارة العدو وحفزه على الدخول فى الحرب .

وقد تندلع الحرب المحدودة أيضا بسبب عملية اجتماعية تفاعلية يدرك فيها الطرفان المتحاربان ــ بوضع الضوابط اللازمة ــ ان المصلحة تقتضى دخولهما فى تفاعل أو فى اتصــال حتى ولو كان ذلــك فى شكل صراع عسكرى . ويسمى شيلنج Schelling هذه العملية بالمفاوضـــات الضمنية Tacit Bargaining ويقصد بها أحد الطرق التى تكون فيها العمليات العسكرية وسيلة الاتصال بين الجانبين المتنازعين ، الا أن الكسندر جورج Alex George يرى أن هذه الضوابط قد توضع بدون مفاوضة وبدون أى اتفاق ومن غير الظروف المشار اليها .

ويمكن القول بصفة عامة أن القيود السياسية الخارجية أكثر من أى مصدر آخر هى أكثر العوامل فعالية فى التأثير على الحرب المحلية وخاصة حينما لا يكون هناك تكافؤ عسكرى بين الأطراف المحلية المتصارعه .

اما الأنماط الأساسية من الضوابط فى الحرب المحلية المحدودة فيمكن ترتيبها على النحو التالى :

١ ــ ضوابط على الأهداف : يمكن تعريف الحرب المحدودة بالاشـــارة الى الأهداف السياسية المحدودة ، حيث تبنى الدولة استراتيجيتها عــلى الاعتقاد بأن الظروف الحالية للبلاد بالاضافة الى القيود السياسية الخارجية لا تساعد على تحقيق نتائج شاملة مطلقة وانما تحقق نتائج جزئية فقط

قد لا تتفق تماما مع الأهداف القومية لكن هذه الأهداف القومية يصعب تحقيقها كلية ، لهذا فان حربا من هذا النوع تخدم هذا الغرض وتحقق ميزة هامة وهى انها لن تعرض حياة الأمة للخطر . الا ان ذلك لابد ان يتضمن أن الطرف الآخر فى الصراع يقبل أيضا قيود الحرب المحدودة . يضاف الى ذلك أن الوسائل العسكرية تدار وتتفاعل دوما بواسطة الأهداف السياسية التى من الضرورى أن تسود على كل الوسائل حتى يمكن ضبط خط سير الحرب .

٢ ــ **ضوابط على الوسائل العسكرية :** لا توضع الضوابط هنا على الكم المستخدم من الوسائل العسكرية فقط بل على أنساق الأسلحة المستخدمة أيضا لأن المعركة لا تعتمد على الجانب الكمى من السلاح فقط بل على نوعيته أيضا . وقد يستخدم الجانبان المتحاربان هذين الشقين من الوسائل العسكرية استخداما واسعا ، لهذا يستلزم الأمر وضع ضوابط عليهما . وقد يكون من الضرورى فى بعض الأحيان وضع ضوابط من شأنها التحكم فى السيطرة الجوية المطلقة لأحد الأطراف المحلية حتى لا يدفعه التمتع بهذه الميزة الى توسيع الحرب أو استغلالها لانهاء الحرب بسرعة مما يجعل الطرف الأضعف يسعى بشدة الى البحث عن الوسائل العسكرية الكفيلة بايقاف هذه السيطرة الجوية بالحصول على أنساق الصواريخ المضادة للطائرات من الدولة الكبرى الحليفة مما يزيد من فرص توسيع الحرب .

٣ ــ **ضوابط على الأهداف المطلوب تدميرها :** ويعنى ذلك الاقتصار على تدمير الأهداف العسكرية فقط دون التعرض للأهداف المدنية والاقتصادية والا كان ذلك انتهاكا خطيرا لمحدودية الحرب وقد يؤدى الى توسيعها . ومن الأمور الهامة فى هذا الصدد ضرورة عدم التعرض للأهداف العسكرية التى تضم أفرادا تابعين للدول الكبرى الحليفة .

٤ ــ **ضوابط على المنطقة الجغرافية التى تدور فيها المعركة :** ويعنى ذلك ضرورة أن يدور القتال فى منطقة معينة تحدد بواسطة خط جبهة محدد

ومعروف بالوسائل الطوبوغرافية كالأنهار والجبال . وما أن توضع هذه الحدود بالاتفاق الضمنى فان أى انتهاك لها يعتبر تصعيدا للحرب . ولكى تكون الحرب محدودة لابد من احترام هذه الحدود . وقد يلجأ احد الطرفين المحليين الى التوسع الجغرافى من جانبه على حساب الطرف الآخر لردعه ومنعه من الاعتداء عليه ولخلق تهديد دائم له برد الفعل المضاد اذا ما اقدم على ذلك .

وتجدر الاشارة أيضا الى أن هناك قيودا اخرى على نمط وعدد المساعدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية من تلك الدول التى لا تأخذ دورا فعالا فى الصراع أو تلك الدول التى قد ترغب فى التدخل من غير القوى العظمى .

وقد قسم يوكوف انماط المفاوضات فى الحرب المحلية الى ستة اقسام على النحو التالى :

(أ) علاقة تفاوض بين الطرفين المتنازعين .

(ب) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الأول وحليفه من الدول العظمى .

(ج) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الثانى وحليفه من الدول العظمى .

(د) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الأول والدولة العظمى الحليفه للطرف المحلى الثانى .

(هـ) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الثانى والدولة العظمى الحليفه للطرف المحلى الأول .

(و) علاقة تفاوض بين القوتين العظمتين الحليفتين للطرفين المتحاربين .

وتتميز عملية المفاوضات الرامية الى انهاء الحرب بما يأتى :

١ ـ أن قدرة الدول المحلية المتصارعة على الكسب او الخسارة فى المفاوضات لا تتوقف فقط على دورها فى هذه المفاوضات بل على دور القوى العظمى أيضا.

٢ ــ قد يمارس الطرف المحلى ــ بسبب تفوقه العسكرى ــ ضبطا كاملا على المفاوضـــات الا أن الطرف المحلى الثانى قد يستعيض بضعفه بتهديد مصالح القوى العظمى .

٣ ــ هناك انماط متعددة من علاقات التفاوض كالتفاوض على سلوك الحرب أو الطريقة التى يجب أن تجرى بها أو على وقف اطلاق النار أو الهدنة أو عـــلى أى وســـيلة اخرى لانهاء الحرب أو على التفاوض على سلطة الأطراف المحلية فى هذه العمليات .

٤ ــ تساعد علاقات التفاوض [illegible] المحلية والقوى العظمى عـــلى الحفاظ على محدودية الحرب وخاصة فى المواقف التى تفشـــل فيها الأطراف المحلية فى الوصول الى اتفاق .

٥ ــ تقوم علاقات التفاوض بين القوتين العظمتين المتورطتين فى الحرب المحدودة على هدفين متعارضين أولهما : رغبة كل منهما فى انتصار حليفه وعدم تعرضه لهزيمة كاملة على الأقل . وثانيهما : ادراكهما الكامل لخطر توسع الحرب . ولتحقيق الهدف الأول تؤيد الدولة العظمى حليفها بالسلاح وبالمستشارين العسكريين وبالمعدات الجاهزة للقتال الفورى وبالمساعدات الاقتصادية واستخدام التهديد السياسى . وتعمل لتحقيق الهدف الثانى على تهديد حليفها أو الضغط المباشر عليه او على القوة العظمى الأخرى .. وقد يؤدى تأييد القوى العظمى الى تشجيع الأطراف المحلية على توسيع الحرب لكنه يكون فى نفس الوقت عاملا ضاغطا على حليف القوى العظمى الآخـــر .

ومن هنا نجد أن الدول العظمى تتفاوض فيما بينها وفقا لقواعد اللعبة المحددة لاحتوائها فى الحرب والتزاماتها نحو حليفها فى الصراع وهكذا ...

٦ ــ تستطيع الأطراف المحلية المتصـــارعة المناورة فى المفاوضـــات

لضمان الحل المناسب الذى ترضاه لجوانب معينة فيها وذلك لاداركها خوف الدول العظمى من توسع الحرب . ويمكن للأطراف المحلية بهذه المناورة تجنب وتفادى ضغوط القوى العظمى مما يجعلها تتمتع ببعض الحرية فى القدرة على الحركة التى تزيد من قدرتها على التفاوض .

ولا تهدف الحرب المحدودة — على عكس الحرب الشاملة — الى تدمير واستسلام العدو وانما ضمان الأهداف السياسية المحدودة . هذا ويمكن انهاء الحرب اذا كانت هذه الأهداف مرنه ومعتدلة أيا كان الشكل الذى انتهت اليه هذه الحرب من انتصار أو هزيمة محدودة . كما تؤثر الضغوط الداخلية أيضا فى الاسراع بانهاء الحرب خاصة اذا زادت معاناة البلاد من ارتفاع معدلات قتلى الحرب أو تدهور الموقف الاقتصادى أو بسببه التكاليف الباهظة الناجمة عن الاستمرار فى الحرب .

وهناك ثلاثة أنماط لانهاء الحرب : الانهاء الذاتى والانهاء المتفق عليه والانهاء المفروض .. النمط الأخير هو الذى يفرض من قبل القوى العظمى . اما النمط الأول فيحدث اذا قرر أحد الطرفين انهاء الحرب أما اذا قرر الطرفان انهاء الحرب فهنا يكون الثانى . ويحدث النمط الأول اذا اعتقد أحد الطرفين أنه قد حقق أهدافه المحدودة أو لخوفه من الهزيمة الشاملة أو أو من التدخل المباشر للقوى العظمى أو من الحل الذى قد يفرض عليه . ويحدث النمط الثانى من نفس العوامل أو من الخوف المتبادل من توسع الحرب . وتفرض الدول العظمى حلولها فى النمط الثالث اذا فشلت الأطراف المحلية فى انهاء الحرب بطريقتها الخاصة وذلك تجنبا للمواجهة الشاملة بينها أو تجنبا لانتصار حليفها الكامل .. ومن هنا تتفق الدول العظمى على أن النتيجة التى وصلت اليها الحرب هى افضل ظرف لبدء المفاوضات بين الأطراف المحلية . الا أنه لا ننسى هنا أن النجاح العسكرى فى ميدان القتال يترك تأثيره الواضح على مواقف التفاوض بين القوى العظمى والأطراف المتصارعة (٧) .

والواقع أن تحليل الوثيقة المذكورة فى ضوء نظرية يوكوف يبين أن حرب أكتوبر تعكس العديد من الخصائص التى حددها يوكوف فى نظريته على النحو التالى :

أولا : ذكر يوكوف أن الحرب المحدودة قد تندلع لمعاناة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية (٨) والاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو لسبب الخوف من انتقام العدو الذى يملك امكانيات عسكرية أكبر (٩) أو للرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعســكرى والاقتصادى من الدول الكبرى للحرب .

بالنسبة لنقص القدرات والوســائل العســكرية المصرية تقول الوثيقة صفحة ١٤ ، ١٥ .. انه بعد دراســة امكانيات القوات المسلحة الفعلية ومقارنتها بالمعلومات المتيسرة عن العدو بهدف الوصول الى خطة هجومية تتمشى مع الامكانيات الفعلية تبين الآتى :

١ ـــ ضعف القوات الجوية الشديد اذا ما قورن بقوات العدو الجوية وانها لا تستطيع تقديم أى غطاء جدى للقوات البرية اذا قامت هذه القوات بالهجوم عبر أرض سيناء المكشوفة ، كما لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة فى عمق العدو .

٢ ـــ أن الدفاع الجوى لا بأس به وهو يعتمد أساسا على الصواريخ المضادة للطائرات (سام) ولكن هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية وبما أنها جزء من خطة الدفاع الجوى عن الجمهورية فهى ذات حجم كبير ووزن ثقيل وتفتقر الى حرية الحركة وبالتالى لا تستطيع أن تقدم أى غطاء جوى لأى قوات برية متقدمة عبر سيناء فهى سلاح مناسب فى الدفاع فقط ولابد من أن توفر له الوقاية بوضعه فى ملاجئ خرسانية اما اذا خرج من هذه الملاجئ لمرافقة القوات البرية المهاجمة فانه يصبح فريسة سهلة لقــوات العدو الجوية ومدفعيته .

٣ — تعادل القوات البرية مع قوات العدو مع وجود بعض التفوق فى المدفعية لكن احتماء العدو وراء خط بارليف يجعل مواقعه قادرة على تحمل قذائف المدفعية دون أن يتأثر بالقصف المدفعى ، كما أن قناة السويس والموانع الصناعية الأخرى تقف سدا منيعا بين القوتين .

٤ — أن القوات البحرية المصرية أقوى من بحرية العدو لكن ضعف القوات الجوية المصرية أحال التفوق البحرى الى عجز وعدم قدرة على التحرك بحرا . وكان فى استطاعة العدو أن يتجول فى خليج السويس ببعض الزوارق الصغيرة المسلحة ببعض الرشاشات دون أن يكون فى استطاعة البحرية المصرية ذات القطع الأكثر قوة والأفضل تسليحا أن تعترضه لاعتماده على قوة وتفوق طيرانه وضعف الدفاع الجوى للقوات المصرية .

وتحدد الوثيقة (فى ص ١٥) بوضوح تام أن ضعف الامكانيات هو الذى أدى الى التفكير فى القيام بحرب محدودة . وتقول فى ذلك « نتيجة لهذه الدراسة ظهر بأنه ليس من المكن القيام بهجوم واسع النطاق يهدف الى تدمير قوات العدو وارغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة .. وان امكانياتنا الفعلية قد تمكننا — اذا أحسنا تجهيزها وتنظيمها من أن نقوم بعملية هجومية محدودة تهدف الى عبور قناة السويس ثم التحول بعد ذلك للدفاع » (١٠) .

أما بالنسبة للخوف من انتقام العدو الذى يملك امكانيات عسكرية أكبر ، تؤكد الوثيقة أن حرب الاستنزاف المصرية قد توقفت بعد أن قام العدو بدفع جماعات التخريب المنقولة جوا الى أعماق مصر وقامت بنسف بعض الأهداف الحيوية ، وتوقفت حرب الاستنزاف مرة أخرى بعد أن دمر العدو الدفاع الجوى فى القطاع الشمالى من القناة وفتح ثغرة واسعة فى خط الدفاع الجوى ما بين بورسعيد شمالا والاسماعيلية جنوبا واصبح فى استطاعته أن يعبر بطيرانه عبر هذه الثغرة الى قلب الدلتا (ص ٦١) .

اما عن الرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى للدول الكبرى فتقول الوثيقة فى ص ١٩ « اطلقنا على الخطة الأولى اسم العملية ٤١ (خطة تهدف الى الاستيلاء على المضائق) وقمنا بتحضيرها بالتعاون مع المستشارين السوفييت بهدف اطلاعهم على ما يجب أن يكون لدينا من سلاح وقوات لكى نصبح قادرين على تنفيذ الخطة » اما الخطة الثانية فقد أطلقنا عليها الاسم الكودى « المآذن العالية » وكنا نقوم بتحضيرها فى سرية تامة .. وبناء على الخطة ٤١ قمنا بتحرير كشوف بالأسلحة والعتاد المطلوب الحصول عليها من الاتحاد السوفييتى . واثبتت الوثيقة فى ص ٦٨ أن سحب الدعم العسكرى السوفييتى اثر قرار طرد المستشارين السوفييت قد أثر تأثيرا كبيرا على قدرات الدفاع الجوى .

وأكدت السلطة السياسية حرصها على التأييد العسكرى والاقتصادى للقوة العظمى فى خطابها أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٣ يونيو ١٩٧١ بقولها « أن استراتيجيتنا يجب أن تكون واضحة لكم .. وهى تتلخص فى نقتطين : النقطة الأولى هى الحفاظ على علاقتنا مع السوفييت والتمسك بها حتى يمكننا بناء الدولة الحديثة اقتصاديا وعسكريا .. ان الحركة الصهيونية هى هجمة صليبية وسوف تستمر عشرات السنين وان صداقتنا مع الاتحاد السوفييتى هى التى سوف تساعدنا فى التصدى لهذه الهجمة .. اما النقطة الثانية فهى الوحدة العربية .. اننا ملتزمون بهذين الهدفين ونسير قدما فى اتجاههما » (الوثيقة ص ٩٨) .

ثانيا : ذكر روكوف ان من عوامل الضبط على الأهداف أن يقبل الطرف الآخر قيود الحرب المحدودة (١١) .

توضح الوثيقة صحة ذلك من خلال تحليلها لأسباب القيام بالهجوم على العدو . فتقول فى ص١٧ « لقد كان العامل الثالث هو الرغبة فى أن نرغم اسرائيل على قتالنا تحت ظروف ليست مواتية لها . ان اسرائيل ذات الثلاثة ملايين نسمة تعبىء وقت الحرب ٢٠ ٪ من قوتها البشرية للانضمام

الى القوات المسلحة وقوات الدفاع الاقليمى .. وهى نسبة عالية جدا لم تستطع اى دولة فى العالم أن تصل اليها وان اسرائيل نفسها لا تستطيع أن تتحمل مثل هذه التعبئة لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصادها القومى وتصيب خدماتها وجميع نشطاتها الأخرى بالشلل الكامل . ونتيجة لهذا الموقف فان لاسرائيل مقتلين : المقتل الأول هو الخسائر فى الأفراد ، والمقتل الثانى هو اطالة مدة الحرب . ان اسرائيل لا تهتم كثيرا اذا خسرت الكثير من أسلحة الحرب المتطورة من دبابات وطائرات ولكنها تصاب بالهلع اذا خسرت بضع مئات من الأفراد لأن لديها رصيدا هائلا من المعدات وهناك من يقوم نيابة عنها يدفع ثمن فواتير السلاح — أما خسائر الأفراد فان رصيد الشعب اليهودى من البشر رصيد محدود ؛ ومن الصعب تعويض هذه الخسائر . كذلك فان اطالة الحرب هو السم الذى يضعف مقاومة اسرائيل يوما بعد يوم . أن الجندى الاسرائيلى الذى يستدعى فى التعبئة هو نفسه العامل والمهندس وهو نفسه الأستاذ والطالب فى الجامعة وهو نفسه الذى يقوم بجميع النشاطات الأخرى فى الدولة فكيف يمكن لهذه الدولة أن تعيش لو امتدت الحرب ستة أشهر فقط .. لقد كانت اسرائيل فى جميع حروبها السابقة تفضل أسلوب الحرب الخاطفة لذلك فقد كان من صالحنا أن نفرض عليها حربا بأسلوب ليس فى صالحها فلو أننا توقفنا شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ — ١٢ كم فاننا سنخلق لها موقفا صعبا فاذا هى قامت بالهجوم على مواقعنا شرق القناة فسيكون لدينا الفرصة لأن يحدث فى قواتها المهاجمة خسائر كبيرة سواء فى القوات الأرضية أو القوات الجوية التى تساندها نظرا لوجود تلك المنطقة تحت مظلة دفاعنا الجوى . واذا هى عزفت عن الهجوم فسوف تضطر الى الاستمرار فى تعبئة قواتها المسلحة وبذلك تستنزف قوتها الاقتصادية » .

يعنى هذا من وجهة نظرنا أن الطرفين المتنازعين قد قبلا مبدأ الحرب المحدودة فعلى الجانب المصرى لم تكن الامكانيات تسمح الا بحرب محدودة وعلى الجانب الاسرائيلى — رغم توفر الامكانيات له — لم تسمح العوامل المتعلقة بناء المجتمع الاسرائيلى له الا بحرب غير طويلة الأمد .

ثالثا : اشار يوكوف الى ان الوسائل العسكرية فى الحرب المحدودة تدار وتتفاعل دوما بواسطة الأهداف السياسية التى من الضرورى أن تسود على كل الوسائل حتى يمكن ضبط خط سير الحرب .

وتبين لنا الوثيقة صحة ما اشار اليه يوكوف بدءا من التخطيط للحرب وحتى نهايتها وذلك على النحو التالى :

١ ـــ حينما تقدم رئيس الأركان المصرى بخطة محدودة الى وزير الحرب كان سبب اعتراض الأخير فى البداية أن هذه الخطة لا تحقق الهدف السياسى المنشود منها وانه سوف يبقى ما يزيد على ٦٠٠٠ كيلو متر مربع من سيناء بالاضافة الى قطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلى (١٢) . (ص١٨).

٢ ـــ اتفق رئيس الأركان المصرى ووزير الحرب على أن التصريحات السياسية عن الحرب من قبل السلطة السياسية كلعبة أو كخدعة سياسية تؤثر على الوضع العسكرى وتحرم القوات المصرية من المفاجأه وتتيح الفرصة للعدو بالقيام بضربة اجهاض أو على اقل تقدير تؤخذ هذه التصريحات ذريعة لطلب اسلحة جديدة من الولايات المتحدة . (ص٢٠) .

٣ ـــ طلب وزير الحرب المصرى من رئيس الأركان اعداد خطة لتطوير الهجوم والاستيلاء على المضائق على أساس انه اذا علم السوريون بأن الخطة هى احتلال ١٠ ـــ ١٥ كم شرق القناة لن يوافقوا على دخول الحرب . وحينما ابدى رئيس الأركان استعداده لدخول قواته بمفردها أبلغه وزير الحرب أن هذا مرفوض سياسيا (ص ٢٤) .

٤ ـــ كان اتفاق رئيس الأركان المصرى ونائب وزير الدفاع الكورى على استخدام الطيارين الكوريين فى مصر متوقفا على نجاحهما فى اقناع الجانب السياسى بذلك (ص ٦٩) كما كان الاعلان عن وصول هؤلاء الطيارين الكوريين قرار سياسى يتوقف على استطلاع رأى كوريا قبل اذاعته (ص ٧١) .

٥ — طلبت السلطة السياسية من القوات المسلحة فى ديسمبر ١٩٧٠ بأن تكون على اهبة الاستعداد لاستئناف العمليات العسكرية بالأسلحة التى فى أيديها : (ص٩١) .

٦ — اكدت السلطة السياسية المصرية فى مؤتمر عام للضباط فى مارس ١٩٧١ بأن المعركة القادمة يجب أن تحصل على التوازن الدقيق بين مزايا بدء المعركة وبين مزايا الانتظار وان المعركة لن تقوم أو تؤخر يوما عن توقيتها الصحيح (ص ٩١) .

٧ — طلب من القوات المسلحة المصرية بحث موضوع اتحاد الجمهوريات العربية وعقد مؤتمر فى ١٨ ابريل ١٩٧١ لبحث هذا الموضوع (ص٩٣ — ٩٤) .

٨ — فى ١١ مايو ١٩٧١ اشادت السلطة السياسية بالدور الذى تقوم به القوات المسلحة المصرية فى تدعيم السياسة الخارجية وأبدت اهتمامها بالقوات الجوية حتى يمكن تحدى السيطرة الجوية الاسرائيلية (ص٩٦) .

٩ — اجابت السلطة السياسية فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٣ يونيو ١٩٧١ على سؤال يتعلق بالنقواص التعبوية التى تؤثر على المعركة الهجومية بقولها « انكم مطالبون بالعمل فى حدود الامكانيات المتاحة لكم . ولو انكم عبرتم القناة واخليتم عشرة سنتيمترات فقط شرق القناة فان ذلك سوف يغير الموقف السياسى » (ص٩٩) .

١٠ — فى ٤ نوفمبر ١٩٧٤ نصب رئيس الدولة نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة وأعلن تعبئة جميع موارد الدولة لاغراض الحرب وأخبر الروس بأنه لا يخطر الولايات المتحدة بدخوله الحرب .

١١ — فى ٩ نوفمبر ١٩٧١ قامت السلطة السياسية بشرح الموقف السياسى للضباط المتفكرين فى قاعدة انشاص العسكرية . (ص ١٠١) .

١٢ — فى اجتماع مصغر لكبار الضباط فى ٢٦ يونيو ١٩٧٢ اعلنت السلطة السياسية ضرورة التفرقة بين رجال الحرب ورجال السياسة وأن على المجتمعين أن يركزوا على المعركة القادمة (ص ١١٨) .

١٣ — فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ اجتمعت السلطة السياسية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة وكان الهدف هو الاستماع الى رأى القادة عن الموقف العسكرى واستعرضت السلطة السياسية فيه تطور العلاقات مع السوفييت ومع الولايات المتحدة كما تعرضت لموقف بعض الدول العربية وامكانية اشتراكها فى الحرب .

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا الاجتماع على أن له دلالة خاصة فى تأكيد السلطة السياسية لضرورة سيادتها على الاعتبارات العسكرية .. أن رئيس الدولة قد احتد على اثنين من كبار الضباط حينما ابديا بعض التعليقات على موضوعات متعلقة بالمعركة وطالبهما بعدم التدخل بما ليس فى اختصاصهما وأكد لهما صفتهما العسكرية غير السياسية " . وقد سئل رئيس الدولة فى هذا الاجتماع سؤالا واضحا من قبل احد كبار الضباط وهو « هل المقصود هو تحرير الأرض أم تنشيط العمليات لاعطاء الفرصة للحل السياسى ؟ » فأجاب : لقد سبق ان قلت لوزير الحزب .. أن الهدف هو كسر وقف اطلاق النار (ص ١٢٣ — ١٢٩) .

١٤ — تأثر الدعم العسكرى العربى للمعركة بالعلاقات الشخصية بين رؤساء الدول العربية . (انظر ١٨٣ — ٢١٠) .

١٥ — فى ١١ أكتوبر ١٩٧٣ طلب وزير الحرب من رئيس الأركان تطوير الهجوم نحو المضائق وعارضه رئيس الأركان لأن القوات الاسرائيلية قوية وتشكل تهديدا خطيرا لأية قوة برية تتحرك فى العراء دون غطاء جوى . وكرر الوزير طلبه مرة أخرى موضحا أن الهدف هو تخفيف الهجوم على الجبهة السورية واعترض رئيس الأركان بسبب سوء الموقف العسكرى المصرى وضعف القوات الجوية وأن ذلك من شأنه أن يعرض القوات المصرية

دون أن تقدم مساعدة للسوريين .. وفى المرة الثالثة أوضح الوزير تماما بأن القرار سياسى وأنه يتحتم تطوير الهجوم نحو المضائق » (ص ٢٤٥).

ورغم معارضة كل القادة العسكريين كان رأى وزير الحرب بضرورة الالتزام بالقرار السياسى .. وتصف الوثيقة آثار هذا القرار السياسى بالآتى .. « ولقد كان هذا القرار هو أول غلطة كبيرة ترتكبها القيادة المصرية خلال الحرب وقد جرتنا هذه الغلطة الى سلسلة من الأخطاء التى كان لها اثر كبير على سير الحرب ونتائجها ، لقد كان علينا يوم ١٤ اكتوبر أن نهاجم ٩٠٠ دبابة معادية فى المكان الذى يختاره العدو لهذا اللقاء وتحت سيطرة جوية معادية بقوة ٤٠٠ دبابة مصرية فقط .. ونجح العدو فى استدراج الويتنا المهاجمة الى مناطق قتل اختارها بعناية واضحة ونجح فى تدمير معظم دباباتنا .. لقد فقدنا فى هذا اليوم ٢٥٠ دبابة وهو رقم يزيد عن مجموع خسائرنا فى الأيام الثمانية للحرب . (ص ٢٤٥ — ٢٤٦)

١٦ — تقول الوثيقة فى (ص ٢٥١) « فى صباح يوم ١٥ أكتوبر اقترح اعادة تجميع الفرقة ٢١ مدرعة والفرقة الرابعة المدرعة غرب القناة حتى يمكن اعادة الاتزان الى المواقع الدفاعية المصرية لكن الاقتراح قد عورض على اساس أن سحب هذه القوات قد يؤثر على الروح المعنوية للجنـــود وقد يفسره العدو على أنه علامة ضعف فيزيد من ضغطه على قواتنا ويتحول الانسحاب الى زعر .. » وترى الوثيقة أن السبب الآخر لعدم ســـحب القوات كان سياسيا حيث كان من المقرر لرئيس الدولة أن يلقى خطابا سياسيا يريد من خلاله أن يسمع صوته للولايات المتحدة واسرائيل من موقع قوة فى حين أن الوضع الحقيقى للقوات كانت تكشـــفه الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع (ص ٢٥١) .

١٧ — عارضت القياده السياسية ممثلة فى وزير الحرب ورئيس الدولة اى سحب للقوات من شرق القناة الى غربها حتى ظهر يوم ١٦ اكتوبر على الرغم من اجماع القادة العسكريين بضرورة سحب القوات (ص ٢٥٣) .

١٨ — تقول الوثيقة فى ص ٢٦٠ « أن ستار السرية الذى فرضته القيادة السياسية على الموقف غرب القناة كانت له آثار سيئة على الشعب والجيش معا حيث كانت البلاغات تقول بأنه ليس لدى العدو سوى ٧ دبابات تختفى فى الأشجار فى حين انه قبل فجر ١٩ أكتوبر كان للعدو فرقتان مدرعتان غرب القناة » ، وتقول الوثيقة فى (صفحة ٢٧٢) بحلول يوم ٢٤ أكتوبر كانت هناك فرقتا مشاه مدعمتان قوامهما ٤٥ ألف ضابط وجندى ومعهم ٢٥٠ دبابة ومن خلفهم مدينة السويس محاصرين حصارا تاما وهذه القوة كلها كانت خارج امكانيات شبكة الدفاع الجوى المصرى وتعرضت للقصف الجوى المعادى دون أى فرصة لردع الطائرات المهاجمة التى دمرت وسائل العبور جميعها من كبارى ومعديات وقضت بذلك نهائيا على أى فرصة لانسحاب القوات .

تشير النقاط السابقة جميعها الى الكيفية التى كانت تدور بمقتضاها الوسائل العسكرية فى فلك الأهداف السياسية وكيف سادت الأهداف السياسية على ما عداها . الا أننا **يمكننا أن نلخص آثار ذلك فيما يلى :**

فيما يلى :

١ — ما عبر عنه الجنرال هوكلى Hockly بقوله « أن هناك اخطاءا أساسية مرجعها الضغوط السياسية على العسكريين وان البشر ليستمرون فى هذه الأخطاء التى لا يمكنهم الهرب منها وان العمليات العسكرية العربية كانت تسير ضد رغبة القائد المسؤول عنها بسبب هذه الضغوط السياسية الشاملة عليه » (١٢) .

٢ — أن تدهور الموقف العسكرى مع امكانية تعديله أمر لا تهتم به السلطة السياسية فكل ما يعنيها الهدف السياسى أولا وأخيرا .

٣ — غلبة الطابع السياسى على وزير الحرب وموقفه الى جانب السلطة السياسية فى مواجهة العسكريين يكون دائما على حساب الموقف العسكرى .

٤ — تبرز النقاط السابقة ما كنا قد أشرنا اليه من أن رئيس الدولة يجب أن يكون قائدا فعليا لا شكليا للقوات المسلحة (١٤) ، فحينما نصب رئيس الدولة نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة كان من الصعب قبول خلفيته العسكرية كأساس لقيادة القوات المسلحة لأن احتوائه فى العملية السياسية لأكثر من ثلاثين عاما جعلت منه رجلا سياسيا فحسب فكان من الضرورى أن تؤدى قيادته للقوات المسلحة الى نتائج خطيره بالاضافة الى أن الشخصية العسكرة لوزير الحرب قد ذابت فى الاطار السياسى الذى صبها فيه رئيس الدولة فتدهور الموقف تماما .

رابعا : يرى يوكوف أن القوى العظمى فى الحرب المحدودة تضع ضوابط على الوسائل العسكرية — كما وكيفا — التى تستخدمها الدول المتصارعة ، وانه من الضرورى وضع هذه الضوابط فى حالة السيطرة الجوية المطلقة لأحد هذه الأطراف .

تعالج الوثيقة دور هذه الضوابط بصورة مباشرة فتقول فى (ص ٦١ — ٦٢) . « فى البلاد المتطورة وحيث لا يكون هناك أية قيود على شراء السلاح يبدأ تسليح القوات المسلحة بالقرار الذى تتخذه الدولة من حيث تحديد المبالغ المخصصة لشؤون الدفاع وعلى أثر ذلك يبدأ المختصون بشئون الدفاع فى بحث أفضل الطرق لاستخدام هذه الاعتمادات المالية . ومع أن القرار الأول هو قرار سياسى فى المقام الأول والقرار الثانى هو قرار عسكرى فى المقام الأول فان صانعى القرار فى كلتا الحالتين يتأثرون بالجوار الذى يجرى بين الطرفين قبل اتخاذ هذه القرارات ... هذا ما يحدث فى البلاد المتطورة ، أما فى البلاد التى ما زالت فى مرحلة التطوير أو بكلمة أعم فى دول العالم الثالث فان الموقف ليس بهذه السهولة ... ان سوق السلاح تسيطر عليها الكتلتان الكبيرتان وهما الكتلة الشرقية والكتلة الغربية وأن قرار كل من امريكا والاتحاد السوفيتى بامداد احدى دول العالم الثالث بالسلاح يخضع لعوامل كثيرة اهمها الحفاظ على توازن القوى بين

مصالح الدولتين العظمتين فى المنطقة والتقدم الفنى والتكنولوجى ومدى القدرة على استيعاب الأسلحة المتقدمة ومقدرة الدولة على دفع ثمن السلاح، ومدى التزام الدولة التى تشترى السلاح بالخط السياسى الذى لا يتعارض مع مصالح الدولة المصدرة له . وهكذا فان صانعى القرار فى دول العالم الثالث ليس لديهم الكلمة الأخيرة فى تحديد واختيار السلاح الذى يريدونه »

وتقول الوثيقة فى صفحة ١٧٥ أيضا « كان السوفييت هم الذين يحددون حجم ونوعية وتاريخ التوريد الذى يتم توريده الى مصر . لقد كان المفاوض المصرى يستطيع أن يطلب ويناور ويحاول اقناع الجانب السوفيتى بحجم ونوعية السلاح الذى نطلبه ، وقد ينجح أحيانا ولكن نجاحه يتوقف على درجة استعداد الجانب السوفيتى لقبول وجهة النظر المصرية ، وكان الجانب السوفيتى هو صاحب الكلمة الأخيرة فى القبول أو الرفض »

وتعكس الوثيقة هذا الفهم الكامل لدور هذه الضوابط بقولها فى نفس الصفحة « ان الروس بسيطرتهم على الامداد بالسلاح يستطيعون التأثير على سير الأحداث بحيث لا يخرج عن **المسار الذى رسموه** كما أن الخلاف العربى الاسرائيلى ليس مجرد مشكلة محلية اقليمية ولكنه يدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية »

أما على مستوى الواقع العملى المبرز لدور هذه الضوابط فان الوثيقة تظهره فى أكثر من موقع . ففى مواجهة بين قائد القوات الجوية المصرية والمستشار الروسى أعلن الأول أن سرعة الصواريخ التى أمد بها الروس القوات الجوية المصرية هى ١٢٠٠ كم فى الساعة وأنها تكون عديمة القيمة اذا لم تعادل سرعتها سرعة الصوت (ص ١٠١)

وفى مؤتمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢ يناير ١٩٧٢ تقول الوثيقة على لسان رئيس الدولة : « ان أمريكا تدعم اسرائيل بكل شىء فى حين أن الاتجاه السوفيتى لم يمدنا بما وعدنا به كما أن الاتفاقية لم تشمل

الأصناف التى وعدنا بها القادة السوفييت » (ص ١٠٢)

ويقول قائد الدفاع الجوى فى المؤتمر المذكور « ان مشكلتى هى انه مطلوب منى أن اقاتل فى معركة هجومية بأسلحة دفاعية » وهنا رد عليه قائد القوات البحرية بقوله « يجب أن نمارس الضغط على الاتحاد السوفيتى وأن نغلق الموانىء المصرية فى وجه الاسطول الروسى ، ويمكن أن يتم ذلك بالتدريج شيئا فشيئا الى أن يتم المنع نهائيا اذا لم يستجيبوا لمطالبنا » .

أما قائد المنطقة المركزية فقد علق فى نفس المؤتمر بقوله : « ان هناك نواقص كثيرة فى القوات المسلحة بالنسبة للمعركة الهجومية اهمها ضعف الطيران والنقص فى الحركة وفى وسائل المواصلات وأسلوب فتح الثغرات فى حقول الألغام »

وطلب رئيس الأركان المصرى فى المؤتمر المذكور من السلطة السياسية الاتصال بالجانب السوفيتى ومدى موقفه عند القيام بعملية هجومية ويقول أيضا « ان لديهم لواءين من طائرات القتال وفرقة دفاع جوى وهم يسيطرون على امكانيات الحرب الالكترونية ، ويجب أن نعلم كقادة هل سيشترك معنا السوفييت أم لا وفى حالة اشتراكهم فيجب أن نعلم حدود هذا الاشتراك حتى يمكن أن يكون تخطيطنا سليما » (ص ١٠٣)

أما وزير الحرب المصرى فلم يخف انتقاده وعدم ثقته بالاتحاد السوفيتى فى أحاديثه كلها وبعد أن كانت انتقاداته دائما على المستويات الأعلى خرج عن هذه القاعدة اعتبارا من يناير ١٩٧٢ فخطب فى اجتماع عقد فى المنطقة المركزية حضره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب وهاجم الاتحاد السوفيتى هجوما عنيفا وأعلن « أن الروس لم يقوموا بتوريد الأسلحة المطلوبة وأنهم يحولون دون تحقيق رغبتنا فى الهجوم » (ص ١٥٦) وبعد زيارة وزير الحرب الروسى لمصر علق نظيره المصرى قائلا « ان الروس غير مخلصين وغير جادين فى التعاون مع مصر » (ص ١٥٧) (١٥)

كل هذه النقاط التى أشرنا اليها تؤكد أنه مهما كان من حجم المساعدات السوفيتية لمصر فانها تتعرض لضوابط كثيرة فاذا أضفنا الى ذلك أنه لا وجه للمقارنة بين هذه المساعدات وتلك التى تقدمها أمريكا لاسرائيل وخاصة فى الأوقات الحرجة من القتال لأمكننا الوصول الى نتيجة مؤداها أن استراتيجية الحرب المحدودة التى اتفق عليها الطرفان فى منطقة الشرق الشرق الأوسط تقوم على حرصهما على تخلف العسكرية المصرية فى مواجهة التفوق العسكرى الاسرائيلى والحفاظ على هذا التفوق **والدليل على ذلك ما يلى :**

١ — اصرار الاتحاد السوفييتى على أن تدفع مصر ثمن الأسلحة التى اتفق عليها كاملا وبالعملة الصعبة وأن يتم تسديد الثمن بالعملة القابلة للتحويل . وتصف الوثيقة هذا الاصرار بأنه « عمل غير مقبول بل يكاد يكون عدائيا » (ص ١٥٨) .

٢ — تقول الوثيقة فى (ص ١٧٢) « لا شك أن الكوبرى الجوى السوفييتى — فى المراحل الأخيرة من الحرب — يعتبر متواضعا اذا قورن بالكوبرى الجوى الأمريكى الى اسرائيل . لقد نقل الأمريكيون خلال ٥٦٦ رحلة ٢٢٣٩٥ طنا من الامدادات مستخدمين طائرات س — ٥ وس — ١٤١ حمولة الأولى ١٠٠ طن والثانية ٤٠ طن . وقامت شركة العال الاسرائيلية بنقل ٥٥٠ طن أخرى وبذلك أصبح اجمالى الجسر الجوى لاسرائيل هو ٢٧٨٩٥ طنا واجمالى المساعدات بما فيها البرية والبحرية بلغ ٦١١٥٣ أطنان ... فاذا أدخلنا فى حسابنا أن المسافة من أمريكا لاسرائيل هى ٧٠٠٠ ميل والمسافة من الاتحاد السوفييتى الى مصر وسوريا هى ٢٠٠٠ ميل اتضح لنا أن الكوبرى الجوى الأمريكى الاسرائيلى يساوى ٦ر٥ مرة الكوبرى الجوى على أساس وحدة الطن / ميل » .

٣ — عثرنا على تقرير مرفوع الى الكونجرس فى ١٦ أبريل ١٩٧٥ من قيادة القوات الجوية الأمريكية يوصى فيه بناء على تجربة حرب أكتوبر

بضرورة انشاء خطة عمليات كاملة جاهزة للطوارىء خاصة باستراتيجية سلاح حاملات الطائرات الأمريكى لتدعيم مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة ولضمان تدفق الطائرات أثناء العمليات الاستراتيجية وأوصت سكرتارية القوات الجوية وقيادة حاملات الطائرات بانه يجب الاستمرار فى امداد حكومة اسرائيل بمختلف هذه الاحتياجات سواء باعتمادات مالية أو بدونها (١٦) .

٤ — ذكرت الوثيقة فى (ص ١٧٦) من أن الأسلحة الحديثة تدخل فى خدمة القوات المسلحة الاسرائيلية والأمريكية فى وقت واحد ولذلك فان الأسلحة المتاحة لاسرائيل خلال الستينات تتقدم جيلين عما هو متيسر لدى العرب وقد ضاقت هذه الفجوة لتصبح جيلا واحدا خلال السبعينات .

٥ — اجاب وزير الخارجية الأمريكى فى مؤتمر أمام الكونجرس ردا على سؤال يتعلق بتعبئة القوات الأمريكية فى العالم (فى اكتوبر ٧٣) بقوله « نحن لا نعتبر أنفسنا حتى الآن فى مواجهة مع الروس واعتقد بأننا بامكاننا المحافظة على هذا الوضع .. وأريد أن أؤكد أننا والاتحاد السوفييتى فى علاقة متميزة .. نحن اضداد ورفقاء فى نفس الوقت .. اضداد لأننا نجد انفسنا فى مواجهة محتملة وكل منا له أصدقاء يسعون نحو أهداف لا يفكر فيها واحدا منا قط (١٧) .

أما عن السيطرة الجوية ودورها فى طلب الطرف الأضعف اسلحة مضادة للطائرات من حليفه وأثر ذلك فى احتمالات توسع الحرب فان الوثيقة تترجمها على النحو التالى :

١ — السيطرة الجوية الاسرائيلية :

تكشف الوثيقة فى اكثر من موضع السيادة الجوية الاسرائيلية وضعف القوات الجوية المصرية فتقول فى (ص ١٦) « من خلال الاشتباكات المتعددة التى تمت بين طائراتنا وطائرات العدو ظهر تفوق الطيران الاسرائيلى فى

هذه الاشتباكات بشكل واضح وحاسم وكانت النتائج دائما فى مصلحة العدو .. لم يكن طيارونا تنقصهم الشجاعة ولكن كانت تنقصهم الخبرة والتجربة . لقد كانت الغالبية العظمى منهم تقل ساعات طيرانهم عن ١٠٠٠ ساعة طيران فى حين كان متوسط ساعات الطيارين الاسرائيليين تزيد عن ٢٠٠٠ ساعة .. لقد كانت القوات الجوية الاسرائيلية تسبق القوات الجوية المصرية بعشر سنوات على الأقل .. كما كانت طائراتنا أقل كفاءة من طائرات العدو » .

وتشير الوثيقة الى دور هذه السيطرة فى الأيام الأخيرة للحرب فتقول فى ص ٢٦٠ « ان قواتنا أصبحت مهددة بالتطويق بعد أن دمر العدو الكثير من مواقع صواريخنا سام وبعد أن أصبحت القوات الجوية المعادية قادرة على العمل بحرية من خلال الثغرة التى أحدثها فى دفاعنا الجوى » .

وتقول الوثيقة فى (ص ٢٧٢) « بحلول يوم ٢٤ اكتوبر أصبح الموقف سيئا للغاية ، لقد أتم العدو حصار قوات الجيش الثالث التى شرق القناة وعزلها عن مركز قيادة الجيش الثالث التى كانت غرب القناة وأصبحت هذه القوة كلها خارج امكانيات شبكة الدفاع الجوى سام وبالتالى أصبحت مهددة بالقصف الجوى المعادى دون أية فرصة لردع الطائرات المهاجمة » .

٢ — امدادات الحليف من القوى العظمى لمواجهة السيطرة الجوية :

كان حجم القوات الجوية والدفاع الجوى لمجابهة السيطرة الجوية الأسرائيلية على النحو التالى صباح ١٩٧٣/١٠/٦ .

القوات الجوية : (٣٠٥ طائرة قتال — ٧٠ طائرة نقل — ١٤٠ طائرة هيلوكوبتر) . قوات الدفاع الجوى : (١٥٠ كتيبة صواريخ سام — ٢٥٠٠ مدفع مضاد للطائرات) وتقول الوثيقة فى ص ٦٥ « بدأت الامدادات الروسية تصل الى مصر وأصبحت جاهزة للقيام بمهامها القتالية وكانت تشمل جميع العناصر الرئيسية فى الدفاع الجوى وكان معها معدات لم يسبق

لمصر ان حصلت عليها » وتتحدث الوثيقة عن الصراع بين الطائرة والتذيفة فتقول « كان الصراع بين الطائرة والقذيفة صراعا مريرا خلال حرب أكتوبر دون أن يستطيع أى منهما أن يدعى بأن له التفوق على الآخر » .

خامسا : مرحلة المفاوضات : سنستعين هنا باربع نقاط اشار اليها يوكوف فى نظريته :

١ ــ خوف القوى العظمى من توسع الحرب واحتمالات المواجهة :

يقول لورانس ميتكالف Metcalf فى وصفه للأحداث الأخيرة فى الحرب « لقد بدأت المواجهة المفاجئة بين القوتين العظمتين لأن كلا من مصر واسرائيل قد انتهكتا وقف اطلاق النار . لقد حصلت اسرائيل على مكاسب عسكرية لا يسمح بها الاتحاد السوفييتى فقد أخذت حاملات الطائرات السوفيتية طريقها من البحر الأسود الى البحر المتوسط وأعلم الروس الولايات المتحدة بأنهم مستعدون الآن لارسال قواتهم الخاصة للمنطقة لتعزيز وقف اطلاق النار ولأن الولايات المتحدة لا تسمح بذلك فقد رفعت درجة استعداد قواتها فاذا أرسل الروس قواتهم فتصبح المواجهة حتمية بعد أن كان الوفاق ممكنا فالمصالح القومية الآن لكل منهما فى خطر (١٨) .

٢ ــ استخدام التهديد السياسى من قبل الدول العظمى ..

تقول الوثيقة فى ص ٢٧٣ « فى صباح ٢٤ أكتوبر انتقد الاتحاد السوفييتى اسرائيل وهاجم أمريكا بصفة علنية فى الأمم المتحدة وسلم انذارا للولايات المتحدة يقول فيه : انه اذا لم يكن من الممكن أن تعملوا معنا فى هذا الموضوع فقد نجد أنفسنا أمام موقف يضطرنا الى اتخاذ الخطوات التى نراها ضرورية وعاجلة ولا يمكن أن نسمح لاسرائيل بأن تستمر فى عدوانها هكذا » .

٣ ــ عدم السماح بهزيمة الحليف هزيمة كاملة :

يقول ميتكالف « ان الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة قد اتفقتا على وقف القتال قبل أن تهزم اسرائيل العرب هزيمة كاملة ، لكن اسرائيل تحاول

الحصول على نصر كامل بأى طريقة .. وهذا يعنى أن الاتحاد السوفييتى لم يستطع الحفاظ على كلمته مع العرب وبالنسبة للولايات المتحدة بأنها غير قادرة على وقف القتال الاسرائيلى ومن هنا ضغط الروس على المصريين والأمريكيون على اسرائيل وقبل الطرفان وقف اطلاق النار مؤقتا فى اطار نظمه وزير الخارجية الأمريكى » (١٩) .

٤ ــ دور النصر العسكرى لأحد الأطراف المحلية فى التأثير على المفاوضات :

يقول رئيس الأركان الاسرائيلى فى هذا الصدد .. « من وجهة النظر العسكرية البحتــه حقق الجيش انجازا ضــخما وعظيما . جعل الحكومة الاسرائيلية قادرة على دخول المفاوضات من موقع قوى وهذا هو الذى جعل المفاوضات تعطى انطباعا بأننا قد تركنا ميدان المعركة منتصرين » (٢٠) .

هذا وقد تمكنت اسرائيل من فرض شروطها فى هذه المفاوضات ولم تعط أى فرصة للطرف المصرى بالمســاومة .. تقول الوثيقة فى (ص ٢٧٣) « انه بعد أن أتم اسرائيل حصار الجيش الثالث طالبت كثمن لامداده بالتعيينات بالآتى :

(أ) الافراج عن الجاسوس الاسرائيلى افيدان (هذا وقد رافق هذا الجاسوس الممثل المصرى المتفاوض الذى سلمه بنفسه الى الجانب الاسرائيلى) .

(ب) المطالبة بتسليم الجواسيس الاسرائيليين الذين يقضون أحكاما فى الســجون المصرية .

(جـ) طالبت بالغاء الحصــار البحرى المصرى عنها وان يكون ذلك بطريقة علنية يعلم بها العالم أجمع . (انظر ص ٢٨١ أيضا) .

هذا وقد ابرزت هذه الحرب نقطتين اساسيتين لم يشر اليها يوكوف فى نظريته .

الأولى : أن النصر العسكرى الحاسم يمكن الدولة الحليفة من المساومة لحسابها الخاص والقضاء على كافة التهديدات من قبل الدول المتحالفة مع الطرف المحلى الآخر .

تقول الوثيقة فى ص ٢٨١ « ان امداد الجيش الثالث بالتعيينات والمياه يجب أن يقابله امداد أمريكا والغرب بالوقود ، وقد وضعت أمريكا سلاح البترول فى كفة الميزان وانقاذ الجيش الثالث فى الكفة الأخرى .. وكان على السلطة السياسية المصرية أن تلتمس من العرب وقف استخدام هــذا السلاح .. وهذا ما حدث فعلا » .

الثانية : أن النصر العسكرى الحاسم الذى يتبعه احتلال مناطق ومدن هامة قد يحول سـلوكيات قوات الاحتلال الى عملية منظمة وتسـير وفقا لتعليمات من السلطة السياسية للقوات المحتلة هدفها تدمير سبل الحيـاة فى هذه المناطق والمدن والاستفادة بكل ما فيها من امكانيات لصالح الدولة المحتلة . وتقول الوثيقة فى ذلك أن القوات الاسرائيلية قامت بعد احتلال مدينة السويس لمدة ثلاثة أشهر بالآتى :

١ ــ ردمت ترعة المياه الحلوة التى تنقل المياه من الاسماعيلية الى مدينة السويس والجيش الثالث .

٢ ــ فكت مصنع تكرير الوقود ومصنع السماد الذين يقعان خـارج المدينة ونقلتهما الى اسرائيل ونسفت الأجزاء الثقيلة التى لا يمكن نقلها .

٣ ــ فكت الروافع والمعدات من ميناء الأدبية .

٤ ــ فكت خطوط أنابيب المياه وأنابيب البترول التى كانت تمر فى المنطقة .

٥ ــ نهبت واستولت على المواشى والمحاصيل التى كانت فى حوزة الفلاحين . (ص ٢٨٢) .

بعد أن بينا الى أى مدى تنطبق نظرية يوكوف عن الحرب المحدودة على حرب أكتوبر نأتى الى تحليل العلاقات بين قادة هذه الحرب ونلفت الانتباه هنا الى أننا حينما نتحدث عن السلطة السياسية فاننا نقصد بها رئيس الدولة ومعه وزير الحرب وحينما نتحدث عن القيادة العسكرية فاننا نقصد بها رئيس الأركان والقادة العسكريين الآخرين لأننا كما أشرنا سابقا كان وزير الحرب متفقا تماما مع رئيس الدولة فى الخط السياسى للحرب . وكما أشرنا ايضا فى صدر هذه المقالة فاننا سنصيغ تحليلنا فى قواعد وضعناها فى صورة تعميمات سوسيولوجية تقتصر بالطبع على الحدود الزمانية والمكانية لموضوع الدراسة .

أولا : القواعد المتعلقة بعلاقة السلطة السياسية بالقيادة العسكرية :

القاعدة الأولى : اذا كان لشخص وزير الحرب دور فعال فى الجهاز السياسى الحاكم بحيث يعتمد عليه هذا الجهاز فى ضمان ولاء القوات المسلحة فان هذا الجهاز ينشىء وظيفة خاصة تمكن الوزير من احكام السيطرة على القوات المسلحة ولا يحتاج تقلد سلطات هذه الوظيفة الى استصدار قرار بها من قبل الجهاز الحاكم طالما ان لشخص الوزير دور كبير فى الحفاظ على استمرار هذا الجهاز اما فى الحالات الأخرى التى لا يكون فيها لشخص الوزير مثل هذا الدور فان الأمر يتطلب استصدار مثل هذا القرار الا أن اهم الآثار السلبية لذلك هو خلق تنازع على السلطات بين الوزير ورئيس اركان حرب القوات المسلحة ، كما ان وجود مثل هذه السلطات الواسعة فى يد وزير الحرب قد يجعله فى موقع يمكن أن يتحدى به السلطة السياسية .

تقول الوثيقة فى ذلك « كانت الثورة تعتبر ولاء القوات المسلحة من أهم أهدافها وكان تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة يهدف فى المقام الأول الى تأمين القوات المسلحة وضمان ولائها .. ووظيفة القائد العام غير موجودة لا فى التنظيم الغربى ولا فى التنظيم الشرقى حيث يعتبر رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى كل من الكتلتين الشرقية والغربية هو

قمة الجهاز العســـكرى ويتبع وزير الحربية الذى يمثل القيادة السياسية (ص ١٠٨) . هذا بالنسبة الى ايجاد الوظيفة التى تمكن القائد العام من من احكام السيطرة على القوات المسلحة . أما بالنسبة لدور هذه الوظيفة فى خلق التنازع على السلطات فتقول الوثيقة فى (ص ١٠٨) ايضــــا « أما فى مصر فان ادخال هذا النظام قد خلق تنازعا على السلطات وأضاع المسئولية بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية فبينما لا يوجد خلاف حول شخصية رئيس الأركان من حيث كونه رجلا عسكريا فهناك جدل كبير حول شخصية وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة : هل هو رجل عسكرى أم مدنى ؟ هل اى خطأ يرتكبه يعتبر خطأ للقيادة السياسية أم لا ؟ هل اى قرار يتخذه يعتبر هو مسؤولا عنه كقائد عسكرى أم ان مسئوليته تتوقف عند القرار السياسى » .

وعن كيفية احكام السيطرة على القوات المسلحة بمقتضى هذه الوظيفة فتقول الوثيقة فى (ص ١٠٩) « وفى سبيل ضمان ولاء القوات المسلحة هناك ثلاثة ادارات وضعها القائد العام فى يده بحيث لا يكون لرئيس أركان حرب القوات المسلحة اى سلطات عليها اللهم الا من ناحية الشكل فقط وهذه الادارات هى ادارة المخابرات الحربية وادارة شـــئون الضـــباط وهيئة الشئون المالية فعن طريق ادارة المخابرات الحربية يستطيع ان يحدد من هم الساخطون ومن هم الموالون وعن طريق ادارة شئون الضباط يستطيع ان يقصر القيادات والمناصب الحساسة على العناصر الموالية له وعن طريق الهيئة المالية والحسابات السرية يستطيع أن يغدق عطاءه على المخلصين والتابعين » .

وعن الحاجة الى استصدار قرار بتخويل هذه السلطات لوزير الحرب تقول الوثيقة فى ص ١٠٩ « كان القائد العام يســـتمد قوته وســـلطته من الشرعية الثورية بحكم انتمائه الى الثورة وكونه عضوا بارزا فى مجلس قيادة الثورة فلم يكن فى حاجة الى قانون أو قرار جمهورى يحدد له سلطانه »

وعن دور هذه السلطات فى تحدى السلطة السياسية تقول الوثيقة فى

نفس الصفحة « منذ أوائل الستينات كان فى استطاعة القائد العام أن يتحدى سلطات رئيس الجمهورية » وترى الوثيقة انه فى الحالات التى لا يطمع فيها وزير الحرب فى تحدى السلطة السياسية فانه يستصدر قرارا جمهوريا يعطى له سلطات ضخمه وجميع هذه السلطات على حساب سلطات رئيس أركان حرب القوات المسلحة » .

القاعدة الثانية : أن تأييد العسكريين السلطة السياسية ووقوفهم الى جانبها فى الأزمات السياسية الحرجه يؤدى بهذه السلطة الى دفعهم لتولى مناصب القمة فى القوات المسلحة لكنها تتابع فى نفس الوقت طموحاتهم السياسية وانجازاتهم العسكرية فاذا ما تولد الشك لديها بتعاظم هذه الطموحات أو غلبة انجازاتها على الصورة الشعبية عليها فانها تلفظهم فورا .

ولبيان سريان هذه القاعدة توضح الوثيقة الآتى :

فيما يتعلق بدفع السلطة السياسية لمن يؤيدها من العسكريين الى مناصب القمة : تقول الوثيقة فى (ص ٩٦) « حينما قامت السلطة بانقلابها العسكرى ضد خصومها السياسيين اشترك فى هذا الانقلاب رئيس أركان حرب القوات المسلحة الذى لعب دور المؤيد للانقلاب » والذى عين فيما بعد وزيرا للحرب وتقول الوثيقة فى موقع آخر عن رئيس الأركان العامة فى زمن الحرب أنه عين فى منصبه متخطيا ثلاثين رتبة أقدم منه وقد تكون أسباب تعيينه فى هذا المنصب هو موقفه المؤيد للسلطة السياسية فى أحد اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ١٨ أبريل ١٩٧٨ المتعلق ببيان وجهة نظر القوات المسلحة فى مشروع اتحاد الجمهوريات العربية . (ص ٩٣) . وقد طردت السلطة السياسية وزير الحرب لشعورها بخطورته وطموحاته السياسية وتوسعه فى استخدام سلطاته الى درجة مقلقة .

أما عن دور الانجازات العسكرية فى التأثير على الصورة الشعبية للحاكم فتقول الوثيقة فى (ص ٢٩٦) حول اقالة رئيس الأركان « أن النية فى الاقالة

تكونت فى فكر السلطة السياسية منذ الأيام الأولى للحرب نتيجة لعنصر الغيرة » « ثم اخذت الفكرة تختمر اعتبارا من يوم ١٢ أكتوبر نتيجة عنصر التحدى » . وتقول الوثيقة فى (ص ١٤١) « أن السلطات السياسية لو اقتنعت بما يعرفه رئيس الأركان من حقائق لاهتز موقفها ولأصبح للأخير شخصية شعبية تهدد الأول . وتوضح الوثيقة أيضا أن السلطة السياسية كانت تتبع بحذر الأبعاد النفسية فى العلاقات بين مرؤسيها من كبار القادة العسكريين الذين قامت بطردهم ما ان شعرت أن هناك ميولا متبادلة بينهم فاتخذت قرارها بطرد وزير الحرب وقائد البحرية لشعورها بميل كل منهما الى اطراء تفخيم ومدح الآخر ولشعورها ايضا بميل الأول فى أن يكون له دور اكبر فى ممارسة السلطة هذا بالاضافة الى تمتعه ببعض المزايا الشخصية التى تجعل منه شخصية محبوبة من قبل العسكريين كاهتمامه باللمسات الانسانية والخدمات وتحسين روانب ومعاشات الضباط والجنود ومنحهم أوسمة أو ايفاد بعضهم فى رحلات ترفيهية أو الاغداق على المحيطين به بأموال وامتيازات .

وتبين الوثيقة فى أكثر من موقع كيف كانت السلطة السياسية تؤكد للعسكريين دوما بأنهم عسكريون ولا شأن لهم بالسياسية وكيف أنها كانت تتابع آرائهم من خلال الاجتماعات العسكرية وكيف أنها كانت تتحين الفرصة للاطاحة بهم ما أن تشعر بأن لآرائهم هذه طابع سياسى ولا يعنيها فى ذلك كفائتهم العسكرية ذات الأثر الفعال فى الحرب فالمهم ألا يتدخل العسكريون من قريب أو بعيد فى شئون السياسة . (ص ١٣٦) .

القاعدة الثالثة : تقوم السلطة السياسية باختيار وزير الحرب وفق مواصفات خاصة اهمها عدم وجود طموحات سياسية لديه ولضمان ذلك فانها تبحث فى التاريخ العسكرى والخلفية النفسية والفيزيقية لمن ترشحه لهذا المنصب حتى تضمن تبعيته لها تماما .

يشير بيرلميتر Perlmitter الى ذلك موضحا أن السلطة السياسية

المصرية قد عينت رجالها لكى يسيروا مقدرات القوات المسلحة وكانوا من الموالين لها ومن المهنيين وغير السياسيين (٢١) . أما الوثيقة فانها تحلل مواصفات وزير الحرب الذى عينته السلطة السياسية لقيادة الحرب فتقول عن تاريخه العسكرى انه كان يكره بشدة السلطة السياسية السابقة لأنها طردته من القوات المسلحة مرتين ولم تبين سبب الطرد فى المرة الأولى لكنها حددت أسباب الثانية فى قيام العدو باغارة ناجحة فى منطقة عسكرية دون علم وزير الحرب بها .. وتقول الوثيقة أن الآثار النفسية للطرد قد تركت بصماتها على أخلاقياته وخشيته للمسئولية واتخاذه القرار وتفضيله تلقى الأوامر دون اصدارها وحينما تقاعد لمدة تزيد عن عشرين شهرا واستدعى من قبل السلطة السياسية التالية فى منصب حساس ثم عين بعدها وزيرا للحرب كان لذلك أكبر الأثر فى حالته النفسية ومعنوياته فقد عاد الى الحياة العملية من جديد بعد ان اعتقد أنها قد انتهت ومن ثم ضمنت السلطة السياسية هذا الولاء المطلق من وزير الحرب لها . وتقول الوثيقة فى (ص ١٣٧) ان وزير الحربية كان مريضا وأن السلطة السياسية كانت تعلم ذلك قبل تعيينه ولهذا فان خطورة هذا التعيين تكمن فى دلالته التى تعنى أن السلطة السياسية تعمل بكافة الوسائل على ضمان بقائها واستمرارها والحفاظ على كيانها حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع وحياة أفراده . (ص ١٣٩) .

القاعدة الرابعة : قد تتعمد السلطة السياسية اختيار شخصيتين متناقضتين لتولى أكبر منصبين عسكريين كوزير الحرب ورئيس الأركان حتى تضمن عدم تحالفهما ضدها وتكون دائما حكما ومنظما للعلاقات بينهما وغالبا ما تقف الى جانب وزير الحرب فى مواجهة رئيس الأركان . هذا وقد لا يكون للتناقض بين الشخصية أى أثر فى مرحلة الاعداد للعمليات العسكرية أو عند القيام بعمل ناجح لكنه يبرز بوضوح عند القيام بعمليات عسكرية لمواجهة انجاز عسكرى مضاد يؤثر على الهدف السياسى للحرب وبصورة أخرى عند تعرض القوات لموقف عسكرى حرج تؤثر مواجهته على

الانجاز العسكرى الناجح الذى يكون قد تحقق فى بداية الحرب .

تقول الوثيقة فى تعمد السلطة السياسية هذا الاختيار « أن الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان كان من الأسباب القوية التى دعت السلطة السياسية الى تعيين وزير الحرب » (ص ١٣٨) وتشرح الوثيقة ان رئيس الأركان شرح لرئيس الدولة جذور هذا الخلاف فتقول فى (ص ١٣٥) أنه عند عرض اسم وزير الحرب الجديد على رئيس الأركان كان هذا الأمر مفاجأة للأخير الذى علق عـــلى ذلك موجها حديثه الى السلطة السياسية بقوله « أن هناك تاريخا طويلا من الخلافات بيننا يمتد الى حوالى ١٢ سنة واعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعبا » كما تبين الوثيقة علم السلطة السياسية بجذور هذا الخلاف عند الرد على رئيس الأركان فيقول رئيس الدولة « انى أعلم تماما بتاريخ هذا الخلاف وتفاصيله ولكننى أؤكد لكم أن علاقتكم به ستكون أفضل من علاقتكم بمن قبله » . ولم يثن ذلك رئيس الأركان عن اعادة الكرة واظهار مخاوفه وبيان أن هذه العلاقة قد تؤثر على الموقف العسكرى عند الاعداد للمعركة التى سوف تحدد مصير البلاد لعدة سنوات قادمة ، فان رئيس الدولة قد أكد وجهة نظره بأنه لا ضرر هناك من جراء ذلك . ص ١٣٥ . وتؤكد الوثيقة أن تعمد السلطة السياسية مثل هـــذا الاختيار لم يكن للمرة الأولى بل حدث قبل ذلك فى فترة حياة عبد الناصر .. (راجع ص ١٣٤) .

وتكشف الوثيقة كيف يمكن أن يكون التحالف بين وزير الحرب ورئيس الأركان مؤثرا على السلطة السياسية فتقول فى ص ١٣٨ .. « أن هذا التعيين لا يخدم مصالح البلاد ، لقد كان فى استطاعتنا أن نحقق خـــلال حرب أكتوبر أفضل بكثير مما حققنا لو أن هناك قائدا عاما غيره .. ولو تيسر هذا لكان فى امكاننا أن نكبح جماح السلطة السياسية ونرفض تدخلها فى الشئون العسكرية البحتة ولاستمر القتال بالأسلوب الذى نريده وليس طبقا للأسلوب الذى يختاره العدو .

أما عن الدور الذى تلعبه السلطة السياسية فى تنظيم العلاقة بين الطرفين فان الوثيقة تبين ذلك فى المرتين اللتين حدث فيهما هذا الاختيار ففى المرة الأولى على سبيل المثال اخبرت السلطة رئيس الأركان حينما عرض وجهة نظره بانعدام الثقة بينه وبين وزير الحرب بأنها تفهم وجهة نظره جيدا وتعد بألا تدع فرصة للاحتكاك بين الطرفين . (ص ١٣٤) .

ومن أثر التناقض بين الطرفين على سير العمليات العسكرية فتبين الوثيقة انه قبل بدء العمليات كانت الخلافات خلافات فى وجهات النظر فقط وغالبا ما كان يصل الطرفان فيها الى اتفاق بسهولة أو يقتنع أحدهما بوجهة نظر الآخر . وتقول الوثيقة فى (ص ١٨ ، ١٩) أنه حينما عرض رئيس الأركان فكرته عن الحرب الهجومية عارضها وزير الحرب بشدة ولكنهما بعد مناقشات طويلة وعبر جلسات وأيام متعددة وصلا الى حل وسط واقتنع وزير الحرب بصحة وجهة نظر رئيس الأركان بعدها دون اعتراض .

أما عند بدء العمليات العسكرية فقد بدا هذا التناقض بارزا وأثر على خط سير العمليات تأثيرا تاما ويرجع ذلك فى تصورنا الى نسيان وزير الحرب صفته العسكرية واستدماجه الكامل بصفته السياسية . وتقول الوثيقة فى آثار ذلك على خط سير العمليات العسكرية أن رئيس الأركان قد عانى كثيرا من اعتراض السلطة السياسية ووزير الحرب على كل الاقتراحات التى يتقدم بها وأنهما حينما يكتشفان سلامتها يكون الوقت قد فات وأن الوضع قد استمر على هذا الحال منذ ١٣ أكتوبر وحتى وقف اطلاق النار . (ص ١٤١) .

ولم يكن للتناقض بين الطرفين أى اثر على الهدف العسكرى الأساسى للحرب وهو عبور القناة ولكن حينما تطورت الأعمال العسكرية بانجاز مضاد معاد وبدا أن أى محاولة لمجابهة انجاز العدو قد يؤثر على الهدف السياسى هذا انفجر الموقف وتقول الوثيقة عن ذلك فى صفحة (٢٣٥ — ٢٣٦) « بحلول الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ كانت

قواتنا قد حققت نجاحا حاسما فى معركة القناة وعبرت أصعب مانع مائى فى العالم وحطمت خط بارليف فى ١٨ ساعة وهو رقم قياسى لم تحققه أية عملية عبور فى تاريخ البشرية وتم ذلك بأقل خسائر ممكنة » وتعنى هذه الفقرة أن الهدف العسكرى قد تحقق ومن ثم فلم يبق الا انتظار رد فعل العدو ، اى انه حتى هذا التاريخ لم يكن للتناقض بين وزير الحرب ورئيس الأركان اى اثر على العمليات العسكرية لكنه عند مواجهة انجاز العدو المضاد بدأ التناقض بين الطرفين يبرز . وتوضح الوثيقة فى صفحة (٢٤٥) كيف كان ذلك مرتبطا بالهدف السياسى للحرب ، فقد طالب وزير الحرب رئيس الأركان أن يطور الهجوم نحو المضائق فعارضه الأخير بشدة بسبب السيطرة الجوية الاسرائيلية التى تشكل تهديدا خطيرا لأى قوات برية تتحرك فى العراء دون غطاء جوى وأوضح الوزير أن القرار سياسى ويتحتم الهجوم . كما عارض القادة العسكريون هذا القرار ، وكان الاصرار السياسى على تنفيذه كما تقول الوثيقة فى (ص ٢٤٦) من الأخطاء التى كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها .

وتقول الوثيقة فى موضع آخر أن اقتراح رئيس الأركان باعادة تجميع بعض القوات غرب القناة لاعادة الاتزان للمواقع الدفاعية للقوات قوبل بالرفض لأسباب سياسية ايضا . كما كان الوزير ضد أى فكرة لسحب القوات من الشرق الى الغرب واشتد الخلاف بينه وبين رئيس الأركان فكان الأخير يرى أن تكون الضربة الرئيسية موجهة الى الثغرة من غرب القناة مع توجيه ضربة ثانوية ضد فتحة الثغرة شرق القناة وكان الوزير يرى عكس ذلك تماما . (ص ٢٥٢) . وحينما استعان رئيس الأركان بالسلطة السياسية لنقض قرار الوزير عارضه رئيس الدولة بشدة وأيد موقف الوزير (ص ٢٥٣) فكان من جراء ذلك توسع العدو فى منطقة الدفرسوار . وتقول الوثيقة فى (ص ٢٦٧) أن السلطة السياسية أصرت على عدم سحب أى جندى من الشرق . وحدث صدام آخر بين الطرفين فى ٢٥ اكتوبر عند اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة حيث كان

الموضوع الرئيسى للاجتماع كيف يمكن أعادة فتح الطريق الى الجيش الثالث واقترح الوزير تخصيص الفرقة المكلفة بالحيلولة دون فتح الطريق أمام العدو الى القاهرة بحماية القوات الادارية المتحركة من القاهرة الى الجيش الثالث عبر المسالك والطرق الثانوية والغيت المهمة بعد اعتراض رئيس الأركان والقادة العسكريين . (ص ٢٧٧) .

ونضيف الى ما سبق أن تأييد السلطة السياسية لوزير الحرب قد فاق اهتمامها بالاستراتيجية السياسية والعسكرية للدولة .. وتذكر الوثيقة فى هذا الصدد حادثة قام فيها رئيس الأركان برفع قضـــية تعطيل وزير الحرب لقرار اتخذه مجلس الدفاع العربى المشترك باجراء مسح هيدروغرافى للسواحل العربية ... ولم تبين لنا الوثيقة آثار خطورة هذا الموقف على السلطة السياسية .. الا أنها تقول أنه على الرغم من استمرار المواجهة بين وزير الحرب ورئيس الأركان امام رئيس الدولة فان الأخير لم يتخذ اى قرار حاسم ولم تخرج المسألة عن بعض النصائح العامة للطرفين فى حين أن القضية المطروحة أمامه قضية بالغة الخطورة .. (ص ١١٥) .

ثانيا : فى علاقة القيادة العسكرية بالسلطة السياسية :

القاعدة الخامسة : تعتمد القرارات التى تصدرها القيادة العسكرية بصـــدد المشروعات ذات الطابع السياسى على مدى ادراكها لحجم القوة السياسية فى يد رئيس الدولة وليس على تقديرها الفعلى لأهميتها . ويقف وزير الحـــرب عادة الى جانب من بيده الســـلطة الفعلية ســـواء أكان رئيس الدولة أم غيره .. اما رئيس الأركان فانه يتخذ موقفا وسطا وان كـــان يميل الى ما تجمع عليه قيادته العسكرية ويسمح له هذا الموقف باتخاذ موقف مضاد حال تغير الأمور لصالح من بيده السلطة الفعلية .

اعتمدنا فى تنظير هذه القاعدة على مجريات الأحداث فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ١٨ أبريل ١٩٧١ وضم هذا الاجتماع ستة عشر ضابطا بالاضافة الى سكرتير المجلس وخصص هذا الاجتماع لبحث رأى

القوات المسلحة فى مشروع اتحاد الجمهوريات العربية الذى يؤيده رئيس الدولة ويعارضه وزير الحرب . وكان المسرح السياسى فى هذا الوقت يشير الى أن رئيس الدولة لا سلطات له وان السلطة الحقيقية فى يد اللجنة التنفيذية العليا للحزب الحاكم . وتقول الوثيقة فى بيان وجهة نظر وزير الحرب وقتها المؤيد للجنة التنفيذية العليا « ألمح وزير الحرب فى حديثه الى أن الجهات السياسية العليا ترفض هذه الاتفاقية وانه بعد أن ينتهى من اجتماعه سوف يتوجه لحضور اجتماع سياسى على أعلى مستوى وانه سوف يقوم بابلاغ الجهات السياسية العليا برأى القوات المسلحة التى وقف غالبية قادتها ضد هذا الاتحاد » (ص ٩٤) .

أما عن موقف رئيس الأركان الذى رقى فيما بعد لمنصب وزير الحرب فتقول الوثيقة أن رئيس الأركان لم يسمع رأيه فى هذا الاجتماع لأن الوزير أعلن فى الاجتماع أن موقفهما واحد ولكن حينما طلب أحد الأعضاء سماع رأى رئيس الأركان أجاب بوضع تحفظات معينة على ما يحيط بالظروف الخارجية المحيطة بقيام الاتحاد ولولاها لأيد قيامه فرد عليه العضو نفسه أنه يريد اجابة صريحة بنعم أولا على الاتحاد فى صورته المعروضة فرد بأنه يعارض قيامه (ص ٩٤) .

القاعدة السادسة : يترتب على تأييد وزير الحرب للسلطة السياسية أن يسمح لها بالتوسع فى سلطاتها التى قد تهدد سلطان هذه السلطة ، وقد يؤدى سوء استخدام هذه السلطة الواسعة الى اضرار على مستوى الأفراد العسكريين وعلى الاستراتيجية العسكرية للدولة ككل .

تقول الوثيقة فى (ص ١١١) « أن سلطات وزير الحرب ظلت تتعاظم يوما بعد يوم وارتكب أخطاء من سبقوه نفسها وكان يبطش بأى ضابط يعترض طريقه ويغدق العطاء على من يسير فى ركابه ، واصبح لا يطيق أن يسمع رأيا يخالف رأيه (ص ١١١) وقام بتحويل ضابطين برتبتين كبيرتين الى وظائف مدنية لمخالفتهما اياه فى رأيه ، هذا على مستوى الأفراد

اما على مستوى الاستراتيجية العسكرية للدولة فان الوثيقة تبين أن وزير الحرب قد قام بعزل أحد كبار الضباط الذين عهد اليهم اتخاذ اجراءات تنفيذ قرار اتخذه مجلس الدفاع العربى المشترك الخاص بشراء لنشى مساحة لاجراء مسح هيدروغرافى لجميع السواحل العربية واتخذ ضده اجراءات مشددة منعته من تنفيذ هذه المهمة . (ص ١١٥) .

القاعدة السابعة : قد يتعاظم تأييد وزير الحرب للسلطة السياسية الى درجة تكون فيها القرارات العسكرية مهدفة أساسا لحماية الوضع الأمنى فى البلاد وحماية السلطة السياسية ولو كان ذلك على حساب الكفاء القتالية للقوات المسلحة .

اعتمدنا فى تقرير هذه القاعدة على واقعة توزيع الدبابات التى وافق الروس على امداد مصر بها وهى دبابات ت ٦٢ . وتقول الوثيقة فى ذلك « اجتمعت لجنة برئاسة الوزير لبحث طريقة استيعاب وتنظيم هذه الدبابات ، وكان رأى الوزير وبعض مساعديه أن تسلم هذه الدبابات الى اللواءين المدرعين المستقلين . أما الرأى الآخر والذى أيده بعض المستشارين السوفييت فقد رأى تسليمها الى الفرقتين المدرعتين بدلا من اللواءين المستقلين على أساس أن وجود هذه الدبابات القوية ذات المدفع ١١٥ مم ضمن الفرقة المدرعة وفى احتياط القوات المسلحة يجعل من الممكن توجيه ضربة قوية وحاسمة فى الاتجاه الذى يظهر للقيادة أثناء المعركة ، أما توزيعها على الأولوية المدرعة المستقلة فسوف يترتب عليه أن تستخدم هذه الأولوية فى المراحل الأولى من المعركة وفى اتجاهات قد لا تكون ذات أهمية كبيرة .. وتقول الوثيقة أنه عند مناقشة هذا الموضوع فى اليوم الثانى كان هذا الرأى هو رأى المستشارين كلهم » (ص ١١٢ — ١١٣) وتعلق الوثيقة نفسها على سبب معارضة وزير الحرب فتقول « أن السبب **الحقيقى الذى دفع وزير الحرب الى المعارضة هو أنه كان يشك فى ولاء أحد قادة الفرق المدرعة ، وأن تسليم ١٠٠ دبابة جديدة ت ٦٢ اليه قد يخل بالتوازن الأمنى الداخلى الذى تضعه القيادة السياسية دوما فى مقدمة**

المتطلبات العسكرية للمعركة ، وهكذا اتخذ الوزير القرار بتسليم الدبابات ت ٦٢ الى اللواءين المستقلين » .

ثالثا : العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان :

القاعدة الثامنة : تؤثر جذور العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان على علاقتهما المستقبلية بالسلب او بالايجاب .

تقدم لنا الوثيقة حالتين لعلاقة رئيس الأركان بوزير الحرب ، فى الحالة الأولى كانت العلاقة بينهما علاقة عداء .. هذا وقد عرضنا فى القاعدة الرابعة لكيفية تأثير ذلك على مستقبل العلاقة بينهما ويبقى أن نشـير هنا الى الكيفية التى تولد بها هذا العداء . تقول الوثيقة فى (ص ١٣٣) أن رئيس الأركان لم يكن على علاقة طيبة مع وزير الحرب وانهما كانا شخصين مختلفين لا يمكن لهما أن يتفقا .. أما جذور الخلاف فترجع الى الفترة التى كان يقود فيها رئيس الأركان الكتيبة العربية التى كانت ضمن قوات الأمم المتحدة فى الكونجو ١٩٦٠ وكان وزير الحـرب وقتها يرأس بعثة عسكرية لدراسـة ما يمكن أن تقدمه مصر للنهوض بالجيش الكونجولى الا أنه قبل وصول البعثة سقطت الحكومة التى تؤيدها مصر وكانت ميول الحكومة الجديدة تتعارض تماما مع مصر فوجدت البعثة المصرية نفسها بلا عمل منذ اليوم الأول لحضورها . وتقول الوثيقة فى ذلك أن البعثة بدلا من أن تعود الى مصر أخذ وزير الحـرب يخلق لنفسـه مبررا للبقاء فى ليوبولدفيل على أساس أنه يقوم باعداد تقرير عن الموقف وبقى تحت ستار هذا العمل مع اللجنة ما يزيد عن شهرين . وتقول الوثيقة محددة بداية الخلاف أن وزير الحرب حاول فرض سلطته على رئيس الأركان باعتباره أقدم رتبة منه ورفض الأخير أى تعليمات أو توجيهات من قبل الأول ولم يعترف له بأى سلطة عليه ولا على قواته وأن الطرفين قد تبادلا الكلمات الخشنة حتى كادا أن يشـتبكا بالأيدى وبعد أن علمت القاهرة بذلك اسـتدعت اللجنة .. وتتحدث الوثيقة عن العلاقات بينهما بعد ذلك فى مصر أنهما كانا يتقابلان فى بعض المناسبات مقابلات عابرة الا أن كلا منهما كان يحاول أن

يتحاشى الآخر بقدر ما يستطيع حتى عين الوزير فى ١٩٦٩ رئيس لأركان حرب القوات المسلحة .. هنا اختلف الوضع ولم يكن من الممكن للطرفين أن يتحاشيا اللقاء بينهما الى أن تدخلت السلطة السياسية لتنظيم هـذه العلاقة . (ص ١٣٣) .

اما فى الحالة الثانية فقد كانت جذور العلاقة بين الطرفين ايجابية . فكما تقول الوثيقة انهما كانا صديقين منذ فترة بعيدة . ويصف رئيس الأركان آثار ذلك بقوله (انه لا يزال يحبه ويقدره وان كان يختلف معه فى كثير من الآراء لكنه مازال يعتقد أنه عنصر وطنى يمكن أن يخطىء) (ص١١١) . وتبين الوثيقة أن رئيس الأركان وقف الى جانب وزير الحرب فى مواجهة اتهامات السلطة السياسية للأخير حتى بعد عزله من منصبه .

القاعدة التاسعة : يعتبر التنازع على الاختصاصات من اهم اسـباب الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان .

توضح الوثيقة فى بيان سريان هذه القاعدة أن وزير الحرب حاول أن يتوسع فى سلطاته ، وتقول الوثيقة على لسـان رئيس الأركان .... « كما انه ليس هناك من يشغل رئيس أركان حرب القوات المسلحة وكان على أن اقف ضده .. كان يعتقد أنه بصفته وزيرا للحرب وقائدا عاما للقوات المسلحة فانه هو وحدة الذى له سلطة اتخاذ القرار وانه يتحتم على أن اخطره بكل شىء والا اتخذ اى قرار .. قلت له انك تريدنى أن أقوم بأعمال مدير مكتب وليس رئيس أركـان حرب القوات المسـلحة وهـذا ما لا اقبله » (ص ١١٢) .

وقد دعا رئيس الأركان بعد ذلك لجنة خاصة لدراسة موضوع توزيع الاختصاصات .. وكان رأى اللجنة الآتى « أن تكـون هناك شخصـية سياسـية هى شخصـية وزير الحرب تختص باتخاذ القرار السـياسى والاستراتيجى أما جميع القرارات ما دون ذلك بما فيها ادارة العمليات الحربية والسيطرة والادارة اليومية للقوات المسلحة فانها تكون من اختصاص

وظيفة عسكرية هى رئيس أركان حرب القوات المسلحة » (ص ١١٢) .

القاعدة العاشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما يسند الى الأخير مناصب تخرجه عن حدود سلطات الأول عليه (وعادة ما تكون هذه المناصب خارج البلاد) .

هناك حالتان مختلفتان مع وزيرين مختلفين ورئيس أركان حرب واحد شرحنا الحالة الأولى فى القاعدة الثامنة . وهى واقعة محاولة وزير الحرب فرض سلطاته على رئيس الأركان فى الكونجو ورفض الأخير لذلك . اما الواقعة الثانية فقد أخذت مكانها حينما عين رئيس الأركان أمينا عاما مساعدا عسكريا بجامعة الدول العربية . كان الأخير يقدم مشروعا جديدا على المجلس العسكرى للدول العربية وكان الأول يحضر الاجتماع مندوبا عن مصر ولم يعجبه خط سير رئيس الأركان فى اجتماعات المجلس وطلب اليه تغيير مساره حتى تتفق وجهتا النظر ورفض رئيس الأركان ذلك بقوله حسبما جاء فى الوثيقة « انك كوزير للحربية فى مصر تستطيع أن تصدر الى التوجيهات بصفتى رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية أما بصفتى الأمين العام المساعد العسكرى للجامعة العربية فانه ليس من حقك أن تصدر الى أية توجيهات .. أنك تمثل مصر وتستطيع أن تتكلم باسم مصر كيفما تشاء ويستمع اليك الآخرون ويناقشونك اما أنا فاننى أتكلم باسم جميع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة العربية » تقول الوثيقة « ان الوزير رد بلهجة غاضبة لا تخلو من التهديد قائلا .. ولكنك تعلم أن وظيفتك كأمين عسكرى مساعد للجامعة العربية هى نتيجة لكونك رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، وأجاب رئيس الأركان قائلا .. نعم أعرف ذلك ولكننى لن أساوم على حريتى فى العمل كأمين مساعد للاحتفاظ بوظيفتى كرئيس أركان حرب للقوات المسلحة المصرية وهذه الحقيقة يجب أن تعرفها جيدا » (ص ١١١)

القاعدة الحادية عشرة : يقع الخـلاف بين وزير الحـرب ورئيس

الأركان اذا اختلف تقدير كل منهما لكيفية اذاعة حقائق الحرب على الرأى العام .

تبين الوثيقة أن وزير الحرب ورئيس الأركان قد اختلفا حول مسألة اذاعة الموقف الحقيقى للقوات المصرية بعد دخول قوات العدو الى غرب القناة . كان من رأى الأول الحفاظ على الروح المعنوية للشعب وللقوات المسلحة باذاعة بيانات تقلل من حجم القوات الاسرائيلية فى غرب القناة فى حين كان من رأى الثانى أن تعرض حقيقة الموقف كاملة حتى يستطيع الجنود المصريون بعد معرفة واقع القوات أن يقدموا كل ما لديهم من امكانيات وطاقات يمكن أن تؤثر تأثيرا ايجابيا على الموقف العسكرى وخاصة من قبل التشكيلات والوحدات غير المشتركة فى القتال (ص ٢٨٤).

القاعدة الثانية عشرة : يقدم رئيس الأركان استقالته فى حالتين الأولى : حينما يرى ضعف احتمالات عدم التعاون بينه وبين وزير الحرب والثانية : حينما يقف فى مواجهة مع القيادة السياسية تؤثر على مشاعرة الذاتية ويعرض عن الاستقالة اذا ما وضعت السلطة السياسية ضمانات تكفى لتنظيم العلاقه بينه وبين وزير الحرب واذا ما رأى ان جهوده على المستوى العسكرى قد تنسب لغيره فى حالة استقالته واذا ما خشى من تفسير السلطة السياسية للاستقالة بانها عدم رغبة فى دخول الحرب أو أنها تحالف مع عسكريين لا ترضى عنهم .

شرحنا فى القاعدة الرابعة سوء العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان ونضيف هنا أن رئيس الأركان بادر بتقديم استقالته لرئيس الدولة عند سماعه بخبر تعيين وزير الحرب وأصر عليها ، لكنه لم يعدل عن الاستقالة الا بعد أن وعده رئيس الدولة تنظيم العلاقة بينهما (ص ١٣٣) . وفى المرة الثانية كان الموقف يتطلب من رئيس الأركان قرارا فوريا اما أن يقبل التعاون مع الوزير الجديد المعين والعلاقة بينهما غير طيبة أو ان يستقيل . وتقول الوثيقة فى ذلك على لسان رئيس الأركان « لقد كان على

أن اجرى فى ذهنى تقديرا سريعا للموقف وأن أصل الى قرارى .. انه ليصعب على أن استقيل واترك خلفى الجهد والعرق الذى بذلتهما دون أن استمتع بنصر تحققه القوات المسلحة .. ولو استقلت فقد تفسر الاستقالة على أنها تضامن مع الوزير السابق وقد يفسرها البعض بأنى لا أريد دخول الحرب فى حين أن الحقيقة عكس ذلك تماما » (ص ١٣٥) .
أما فى المرة الثالثة التى أقدم فيها رئيس الأركان على الاستقالة فكانت عند مواجهة بينه وبين رئيس الدولة حيث ثار الأخير عليه فيها اثر طلب الأول سحب بعض القوات من شرق القناة لمواجهة غزو العدو غرب القناة .. وتقول الوثيقة أن رئيس الدولة هدده بالمحاكمة كما تشرح الحالة النفسية لرئيس الأركان وقتها فتقول أنه أصيب بجرح عميق وجال بخاطره أن يستقيل ولكنه سرعان ما استبعد هذا الخاطر . وتصف الوثيقة على لسانه هذا القول بالآتى « كيف أترك القوات المسلحة فى أوقات الشدة ؟ ماذا سيقول عنى الخصوم ؟ هرب عند أول أزمة .. لن أقبل ذلك على نفسى .. لقد عشت مع القوات المسلحة فترة مجد ويجب أن اقف معها فى وقت الشدة حتى لو لم أستطع أن أنفذ ما أريد انقاذه كله .. ابتلعت كبريائى .. وتحملت الموقف ولو مؤقتا من أجل مصر » (ص ٢٥٣ — ٢٥٤) .

القاعدة الثالثة عشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما لا يكون لديهما تصور مشترك عن دور الدول العظمى فى الحرب .

اشار وزير الحرب فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى عقد تحت رئاسته فى ١٨ مارس ١٩٧٢ الى وجود شائعات حول الخلافات بينه وبين الاتحاد السوفييتى .. وأنكر الوزير هذا الخلاف وبين أنه خلاف مبادىء فقط (ص ١٠٤) . ويرد رئيس الأركان على ذلك « أن الشائعات التى أطلقها الوزير هى من النوع المتعمد الذى يخدم غرضا معينا وأنه يهدف منها الى اظهار أنه هو الذى يحمى مصر من تيار الشيوعية التى يكرهها هو كراهية شديدة » وتقول الوثيقة على لسان رئيس الأركان « أن

كراهيته هذه أمر يخصه وليس لأحد أن يحاسبه عليها .. لكن عداوته للشيوعية قد أعمت بصيرته فأصبح لا يفرق بين الشيوعية كمذهب أيديولوجى والاتحاد السوفييتى الذى يقوم بامدادنا بالسلاح الذى يمكننا من تحرير الأرض » (ص ١٠٥) . والواقع ان اختلاف وزير الحرب ورئيس الأركان فى تقدير موقف الاتحاد السوفييتى جعل الأخير يتهم الأول بسوء تقدير الموقف السوفييتى فى حين أنه هو لم يكن فى نظرنا أفضل تقديرا لهذا الموقف من وزير الحرب . كان رئيس الأركان يعترض على عدم اعطاء الروس صورة صحيحة عن خط سير العمليات العسكرة وتقول الوثيقة على لسانه « ان الأسلوب الذى نتعامل به مع السوفييت بصفته حليفنا الرئيسى يختلف اختلافا كبيرا عن الأسلوب الذى تتعامل به اسرائيل مع حليفها .. فبمجرد اندلاع الحرب كان هناك اتصال مباشر مع وزارة الدفاع الأمريكية وأطلع الاسرائيليون الأمريكيين على خططهم وأخذوا يطلبون نصيحتهم وحرصوا أن يظل هذا الاتصال مباشرا طوال فترة احرب ...

لا شك أن هذا التعاون الاسرائيلى الأمريكى على مستوى القيادة العسكرية العليا هو الأسلوب الصحيح للتعاون بين الحلفاء اذ كيف يستطيع الحليف أن يقدم العون لحليفه اذا لم يكن يعرف حقيقة موقفه » (ص ١٦٨) . ونرى أنه محق فى تصوره لمنطق التعاون بين الحلفاء . كما أنه محق أيضا فى فهمه لاستراتيجية الاتحاد السوفييتى مع الحلفاء فتقول الوثيقة على لسانه الآتى :

١ — ان الخلاف العربى الاسرائيلى ليس مجرد مشكلة محلية اقليمية ، انها تدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلتين (ص١٧٠) .

٢ — أن سياسة الاتحاد السوفييتى هى الا يعطى أفضل ما عنده لأية دولة اجنبية رغبة منه فى الحفاظ على أسرار أسلحته (ص ١٦٧) .

٣ — اذا أخذنا المعونة السوفيتية لمصر والمعونة الأمريكية لاسرائيل

كأساس للمفاضلة في مدى صداقة كل منهما لحليفه ، كان واضحا أن صداقة أمريكا لاسرائيل كانت أقوى بكثير من صداقة روسيا لمصر . ان الاتحاد السوفييتى لم يكن الصديق المثالى ولكنه كان أفضل صديق فى الساحة العالمية وكان قادرا على التأثير فى الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط . ومعيار ذلك هو الأرقام الخرافية من الأسلحة التى أمد بها الدول العربية (٧٠٠٠ دبابة — ١٨٠٠ طائرة — ١٨٫٠٠٠ مدفع — ١٥٠ قطعة بحرية — أكثر من مليونى قطعة سلاح صغيرة) ص (١٧١) .

من هنا نرى أن هناك حلقة مفقودة فى تصور رئيس الأركان لموقف الاتحاد السوفييتى ، وهى ما أشرنا اليها من حرص القوتين العظمتين بالرغم من كل هذه الامدادات الهائلة على تخلف العسكرية المصرية عن العسكرية الاسرائيلية .. لا فرق بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .. أما لماذا .. فان هذا يحتاج الى مقالة مستقلة .

بعد تحليلنا لمدى انطباق نظرية يوكوف عن الحرب المحدودة على حرب أكتوبر وبعد تحليلنا للعلاقات بين قادة هذه الحرب نأتى للاجابة على السؤال الذى طرحناه فى بداية المقالة :

« هل يمكن أن تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التى حددتها القوتين العظمتين ؟

ان النتيجة التى يمكن استخلاصها من هذه الدراسة أنه لا تأثير بالمرة على العلاقات بين قادة الحرب والخط الاستراتيجى الذى رسمته الدول العظمى لسير ونتيجة هذه الحرب . وما توصلت اليه الأطراف المحلية من اتفاق بعد المفاوضات هو نفسه الذى كان سيحدث حتى ولو أخذت العلاقات بين قادة الحرب خطا مختلفا تماما عن الخط الذى سارت فيه وفقا لتحليلنا فى المقالة ، وحتى ولو تمكنت القوات المصرية من احتلال المضائق فى بداية الحرب أو القضاء على الثغرة فى نهاية الحرب ، وذلك

لأن القضية محســومة كما يقول وزير الخارجية الأمريكى « أن أصدقاءنا يسعون نحو أهداف لا يفكر فيها واحدا منا قط » وبالتحديد كما يقــول يوكوف « ان القوى العظمى تضبط وتقيد هذه الحرب وتضع لها هــذه المواصفات والنتائج التى تعطيها فرصة ايجاد مواقف الحل الوســط فى علاقاتها السياسية والاستراتيجية . وهى بهذه الحرب تسمح بوضع عدة اختيارات أمام الأطراف المحلية المتصارعة تتفق ومصالح الدول العظمى » .

ويبين التحليل السابق أن المشـــتركين فى الحرب من القادة المصريين كانوا يعلمون تماما أنهم يلعبون أدوارا مرسومة ومحددة بدقة وبالرغم من ذلك كانوا يلعبونها بحماس مقتنعين تماما أن الوطنية تقتضى منهم مثل هذا الحماس فى حين كما تبين لنا لم تقدم هــذه الوطنية أو تؤخر هذا الخط المرسوم لسير ونتيجة الحرب .

ما أردنا بهذه المقالة الا أن نطرح هذا السؤال « أهل هو قدر عــلى مصر أن تضيع طاقات وموارد وحياة أبنائها وفقا لمخطط مرسوم ومحدد من قبل القوى العظمى . وتسير مصر فى تنفيذ هذا المخطط تحت دعاوى الوطنية والقومية وغيرها ؟ والى متى ؟ وكيف السبيل الى الخلاص منه ؟ .

ألا تستحق أن تكون هذه القضية قضية كل علماء مصر وباحثيها وقضية كل المصريين ؟ .

الهوامش

(١) تحمل هذه الوثيقة عنوان « حرب أكتوبر » وصدرت فى باريس ، وعثرنا على نسخة مصورة منها بالقسم العربى بجامعة جورج تاون .

(٢) Jonahan Samuel Lockwood, The U.S. vew of the Soviet Strategic Doctorine Ansaction Books, New Brunsuick, 1983, p. 93.

(٣) انظر مقالتنا عن « التحليل السوسيولوجى للعلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعى » تحت النشر .

(٤) Bar Simon Yocov, The war of Attrition, The Egyptian-Israeli War 1969-1970, N.Y., 1980.

(٥) Lockwood J., Op. Cit., p. 71-75.

(٦) Ibid. p. 93.

(٧) Yacov, op. cit., p.

(٨) أكد العسكريون المصريون لوزير الخارجية المصرى أن القوات المسلحة لن تستطيع احتلال المرات فور العبور .

Riad, Mahmoud, The Struggle For Peace in The Middle East, Quartet Book, N.Y., 1982 p. 206.

(٩) يقول ايريل شارون « ان اسرائيل قوة عسكرية عظمى وان كل قومية أوربية أضعف منها وأنها تستطيع فى اسبوع واحد أن تكتسح المنطقة من الخرطوم الى بغداد فالجزائر ويقول أيضا .. « فى عالم تقف فيه القوى العظمى عاجزة عن التصرف بسبب القوة النووية المميته فان اسرائيل وحدها هى التى لها القدرة على المبادأة فى الشرق الأوسط وهى التحكم الفعال فى المنطقة .

Insight Team on the Middle East War, By Andre Deute. The Insight Team of The Sunday Times, London, 1974, p. 27.

(١٠) تقول الوثيقة بصورة مباشرة على لسان رئيس الاركان المصرى فى ذاك الوقت « قبل مرور شهرين على تعينى رئيسا للأركان العامة كنت قد أصبحت مقتنعا بأن معركتنا القادمة يجب أن تكون محدودة هدفها هو عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله ثم اتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠ — ١٢ كم شرق القناة » ص١٨ .

وفى حديثه للسلطة السياسية فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢ يناير ١٩٧٢ قال .. « على الرغم من النواقص كلها فان القوات المسلحة قادرة على القيام بعملية هجومية محدودة » ص١٠٣ .

(١١) أكدت اللجنة الفرعية الأمريكية للشرق الأوسط فى الفترة من ١٧ — ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣ برئاسة Samuel Stration أن وجود القوات المسلحة الاسرائيلية فى الاحتياط يؤدى مع التعبئة الموسعة الى التأثير بشدة على الاقتصاد القومى .

Report of the special subcomittee on The Middle East (H.A.S.C. No. 93-321) U.S. Government Printing Office 1973, p. 9.

(١٢) أجمع المراسلون العسكريون البريطانيون فى حرب أكتوبر أن القيادة السياسية المصرية لم تغير استراتيجيتها الا وهى أستخدام الحرب كوسيلة لكسر الجمود الدولى للأزمة ولاقناع القوى العظمى تماما بأن الموقف فى الشرق الأوسط سيكون خطيرا جدا اذا أبقى بلا حل أكثر من ذلك .

Insight Team, op. cit., p. 119.

(١٣) M.G., A.H. Farror — Hockley, The October War, in Elizabeth Monoroe and F. Hockley, Adeiphi Paper, N. 111. The Institute for Strategic Studies, London, 1975, p. 30.

(١٤) انظر مقالتنا « التحليل السوسيولوجى للدور السياسى للعسكريين ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد الرابع ، ١٩٨٣ ، اشراف الأستاذ والدكتور محمد الجوهرى ص ٢٨٢ — ٢٨٥ .

(١٥) ورد فى تقرير اللجنة الفرعية الأمريكية السابق الاشارة اليه بأن مما أعطاه السوفييت للعرب لم يكن معتدا ومتطورا لكنه كان كثيرا وأيدت القيادة السياسية المصرية صحة ذلك لأن الضباط المصريين الذين كانوا فى الاتحاد السوفييتى ذكروا أنهم رأوا أسلحة أكثر تعقيدا من ذلك ومن المعروف أن هذه اللجنـــة كانت عسكرية فى المقام الأول ولم تكن دبلوماســـية p. 4.
وأكد معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن هذه الحقيقة بقوله « لقد كان واضحا منذ البداية هذا الاعتماد العسكرى المصرى على السوفييت وكانت السلطة السياسية المصرية تعلم تماما ان الروس يمدونها بما تحتاجه من السلاح التقليدى ليجنبوها الهزيمة فقط ..
Elizabeth Monoroc, op. cit., p. 32.

(١٦) Report to the congress, Airlift operations of the Military command during the 1973 M.E. War By The comptroller general of the U.S., p. 36.

(١٧) U.S. Secretary State H. Kissinger's Press conference Oct., 2, 1973, IDD, M.E.Q. — Arab Israeli Research, N. 1. Sun, 1, 1, p. 45.

(١٨) Lawrence Metcalf, «Crisis in world order, The Cold war and beyond, Random House, Institution of World order, N.Y., 1975 p. 84.

(١٩) Ibid, pp. 54-55.

(٢٠) Shabatai, Tovet, Disregarding the clock, the cease-fire in Egyptian Syrian Political Achievement, In I.D.D.C. Middle East Q., The Arab-Israeli Research and Related Projects no. 1, Jan. 1974, p. 25.

(٢١) Amos Perlmitter, politics and Military in Israel, 1967-1972. Frank Cross.

رؤية سوسيولوجية لمشكلة محو الأمية
فى المملكة العربية السعودية

دكتور عبد الله الخريجى (*)

١ ــ مقدمــة :

تعد مشكلة الأمية فى بعض مجتمعات العالم الثالث من المشكلات الحادة ذات الجذور العديدة المتشابكة ، وذات الآثار الاجتماعية والاقتصــادية المتداخلة . فهى فى نظرنا ليست مجرد مشــكلة جهل بالقراءة والكتابة ، ولكنها مشكلة عجز ــ تتفاوت نسبته ــ عن الاندماج والتكامل مع نمط الحياة العصرية ، وتخلف عن الانتفاع بكل مكتسبات التقدم الاجتماعى والاقتصادى الحديث .

وقد تعددت المداخل فى معالجة مشكلة الأمية وتنوعت ، من حيث تركيز كل مدخل على بعد معين من ابعاد المشكلة . فهناك مدخل يهتم بالأبعاد السيكولوجية للأمية ، وما يعانيه الأمى من احساس بالدونية وربما عدم التكيف مع مجتمعه الصغير أو الكبير . وهناك مدخل يهتم بابراز الأبعاد الاقتصادية للمشكلة ، مؤكدا على خطورة الأمية على هيكل القوى البشرية ، وعلى حسن اعداد هذه القوى لمواكبة التقدم الصناعى التكنولوجى الحديث . وهناك مدخل اجتماعى يهتم بابراز جوانب مختلفة من المشــكلة ، مثــل الخريطــة الاجتماعية للأمية ، بمعنى تحديد مناطق انتشــارها جغرافيا واجتماعيا ، ففى الأمية ليست كل اقاليم الدولة سواء ، وليست كــل

(*) استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الملك عبد العزيز ، بجدة ، المملكة العربية السعودية .

فئات المجتمع سواء . وانما هناك اقليم تزيد فيه نسبة الأمية عن اقليم ، وهناك مستوى اجتماعى يرتفع فيه منسوب الأمية عن مستوى آخر ، وهناك شريحة عمرية يزيد انتشار الأمية بين أفرادها عن شريحة أخرى ، والأمية بين الذكور غيرها بين الاناث وهكذا .

ويهتم المدخل الاجتماعى بتحديد جذور المشكلة ومصادر تغذيتها المستمرة فى الحاضر — ان وجدت — لكى يستطيع مواجهة المشكلة بكفاءة أكثر وبفاعلية أشد . ويمكن القول بأن التعرف على هذه الأرضية الاجتماعية للمشكلة يجعلنا فى موقف أفضل من حيث القدرة على اختيار أسلوبنا فى مكافحة الأمية . فالتشخيص السليم الناجح هو المقدمة اللازمة للعلاج الناجح . كذلك تفيدنى معرفة هذه الأرضية الاجتماعية فى تأمل نوع المناهج التى تدرس للأميين لمحو أميتهم ، فربما يرى البعض أن المناهج الملائمة لمحو أمية الكبار (بين الثلاثين والأربعين سنة مثلا) يجب أن تختلف عن المناهج التى تستخدم لمحو أمية الشباب (دون العشرين سنة مثلا) وهكذا . وربما يرى البعض أن محو أمية العامل الصناعى يجب أن تختلف منهجا عن محو أمية الجندى فى الجيش أو الشرطة ، أو أن البرامج المخصصة للنساء تختلف عن البرامج المخصصة للرجال وهكذا ..

حتى المعلم واختياره وتدريبه وسنه وأسلوبه وقربه أو بعده عن المجتمع كل ذلك يجب أن يأخذ الاعتبارات الاجتماعية فى المقام الأول . فهل من المناسب مثلا أن أجمع شيخا بدويا متقدما فى السن مع بعض أولاده أو أولاد اخوته (أو من هم فى مستواهم بالنسبة له) فى فصل دراسى واحد لمحو الأمية ، وهل يصح أن يدرس شاب حديث السن لمجموعة من الشيوخ المتقدمين فى السن ، هل يقبلونه ، هل يسمحون له بتقريعهم (أو حتى مؤاخذتهم) اذا قصروا أو اهملوا ... هل الأفضل أن يكون المعلم العامل فى ميدان محو الأمية فى مجتمع بدوى أو ريفى منعزل من ابناء ذلك المجتمع أم غريبا عنه ... الخ . تلك التساؤلات حول شخص المعلم التى لا يمكن

تجاهل الاعتبارات الاجتماعية عند الحكم عليها ، ويدخل هنا أيضا الحوافز التى تستخدم لاغراء المعلمين للاقبال على التدريس بفصول محو الأمية.. الخ

اننى لا أريد أن أستطرد فى بيان عناصر المدخل الاجتماعى فى دراسة مشكلة الأمية ، وبيان أهميته وخطورته ، فان لم يتضح ذلك بالقدر الكافى من تلك المقدمة ، فالأمل أن يزداد اتضاحا فى ثنايا العرض التالى لبعض قضايا مشكلة الأمية ومكافحتها فى المملكة العربية السعودية ومناقشة حول مواجهتها وعلاجها .

٢ ـ حجم مشكلة الأمية :

لا شك أننا نعلم جميعا مدى ضخامة حجم مشكلة الأمية فى المملكة العربية السعودية ، فهى بصفة عامة مشكلة كبيرة مستفحلة ، وان لم تكن تحت أيدينا أرقام دقيقة كل الدقة عن أعداد الأميين وعن انتشارهم فى أقاليم المملكة المختلفة ونوعهم (ذكور ــ اناث) وأعمارهم .. الخ . وكل المتاح أمامنا بعض التقديرات والأرقام الاحتمالية .

فقد أشارت بعض البحوث والدراسات التى أجريت عن حجم الأمية وعن الأميين فى بعض المجتمعات المحلية التى اختيرت كعينات لتمثيل بقية مجتمعات المملكة ، أشارت الى أن نسبة الأميين على مستوى المملكة تبلغ حوالى ٧٤٪ . ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن نسبة الأمية بين الاناث تفوق ذلك بكثير . وقد قدرت بعض الدراسات الأولية نسبة الأمية بين الاناث بحوالى ٩١٫٥٪ (وكان ذلك حوالى عام ١٣٩١ / ١٩٧١) .

ويتفق رأى الخبراء كما تتفق كل التقديرات على أن نسبة الأمية فى مجتمع المملكة لا تقل اليوم عن ٧٠٪ بأى حال من الأحوال ، أو هى تتراوح بين ٧٠٪ أو ٧٥٪ بالنسبة لمجموع الشعب . أما نسبتها بين الذكور فتتراوح من ٥٥٪ الى ٦٠٪ ولكنها تزيد بين الاناث لتصل الى ما لا يقل عن ٨٥٪ (١) .

والمهم أن نؤكد أننا لسنا بصدد دراسة احصائية دقيقة لحجم المشكلة فهذه الأرقام لم تجمع لهذا الغرض ، ثم أنها ان جمعت ليست دقيقة ، ولكن هدفنا الوحيد من وراء عرض هذه النقطة أن نبين أن حجم المشكلة خطير أشد الخطورة ويتطلب أقصى درجات الجدية وأكبر قدر من الحماس في مواجهتها . ومن البديهي انه اذاً لم نكن هناك بيانات دقيقة عن اجمالي أعداد الأميين ، فلن تكون هناك بيانات دقيقة عن توزيع أعداد الأميين على المناطق الادارية المختلفة ، أو توزيعهم حسب نوع الأمي (ذكر — أنثى) ، أو مهنة الأمي ، أو حسب الفئات العمرية ... الخ . ولا نرى بأسا في أن نلفت النظر الى نقص البيانات الاحصائية وأنواعها ، لأن ذلك في رأينا عامل من عوامل لفت النظر الى تلك الجوانب ، والى أهمية هذه البيانات ، بحيث نستطيع على أساسها في المستقبل تقديم تشخيص أفضل للمشكلة .

٣ — التطور التاريخي لحركة محو الأمية في السعودية (٢) :

في رأينا أن استعراض الجهود الشعبية والرسمية في مكافحة الأمية يمثل عاملا هاما للكشف عن حجم هذه المشكلة من ناحية ، ومدى الاحساس الحقيقي (لدى القطاعات الشعبية أو الهيئات الحكومية) بخطورتها من ناحية أخرى .

ونلاحظ في البداية أن مجال العمل في تعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة العربية السعودية تحكمه عدة اعتبارات تتفق وطبيعة وفلسفة واتساع رقعة البلاد الجغرافية وتنوع البيئات السكانية بها من حضر وريف وبدو .

ولذلك فان الجهود المبذولة في مجال محو الأمية أو تعليم الكبار تختلف من بعض النواحي عما هو مبذول في البلاد الأخرى التي تعاني من مشكلة الأمية . ولقد اقتضى ذلك جهدا مضاعفا من الناحيتين الفنية والمادية على السواء .

ونحن لا نبالغ اذا قلنا أن المملكة قد بدأت وما زالت تبذل الكثير في

هذا المضمار ايمانا منها بأهمية هذا النوع من التعليم في رقى الفرد والمجتمع ، فعملت كل ما فى وسعها لتوصيل العلم والثقافة الى جميع أفراد الشعب فى البوادى والمدن والقرى حيث استطاعت أن تحقق بعض النتائج الايجابية فى هذا الميدان .

ولقد مرت حركة محو الأمية وتعليم الكبار فى المملكة بخطوات ومراحل يمكن لنا أن نسجلها فيما يلى :

(أ) مرحلة الجهود والمبادرات الفردية (الأهلية) :

وهى الفترة التى تقع قبل سنة ١٣٦٩ هـ (١٩٤٩م) وكانت ترتكز أساسا على سعى الأفراد لتتمكن من تلاوة القرآن الكريم ، واشباع الرغبة فى تعلم القراءة والكتابة وربما مبادىء الحساب .

واشتهر فى هذا النوع من التعليم مدارس التشجيع الليلية ، ومدارس النجاح ، ومدارس القرعاوى فى الجنوب . وكانت الدولة تمد تلك المدارس بالعون المادى والأدبى اللازمين لنموها وازدهارها الى أن توقفت منذ أكثر من عشر سنوات بسبب اتساع وانتشار المدارس الرسمية الحكومية .

(ب) الجهود الرسمية :

ومنذ عام ١٣٦٩ هـ (١٩٤٩ م) استجابت الجهات الرسمية المشرفة على التعليم لرغبات الأفراد فى تسهيل انتسابهم الى المدارس الابتدائية ففتحت لهم أبواب بعض المدارس النهارية ليلا لمكافحة الأمية ، وذلك وفق خطة للدراسة المسائية المنتظمة . وكان الدارسون يأتون الى هذه المدارس بعد فراغهم من عملهم اليومى .

وكان المنهج المطبق فى هذه المدارس هو منهج التعليم الابتدائى وخططه ومواده الدراسية ، الأمر الذى لم يتلاءم مع طبيعة الدارسين الكبار ، مما حدا بالجهات المسئولة الى اعادة النظر فى وضع هذه المدارس الليلية ومناهجها .

(ج) انشاء ادارة الثقافة الشعبية :

واحساسا من وزارة المعارف السعودية بأهمية تعليم الكبار وخطورة مشكلة الأمية فقد أنشأت ادارة خاصـــة بعمليات محو الأمية فى عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م) سميت باسم ادارة الثقافة الشعبية . والحقت هذه الادارة فى بداية الأمر بادارة التعليم الابتدائى ، ثم رؤى مراعاة للصالح العام وتقديرا لرسالة محو الأمية وتدعيما للجهود التى تبذل فى هذا المجال أن تنفصل ادارة الثقافة الشعبية عن الادارة العامة للتعليم الابتدائى وأصبحت ادارة مستقلة .

وقد تم ذلك عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) . وأخذت هذه الادارة تشرف منذ ذلك الحين على مجالات تعليم الكبار فى المملكة ، الى أن تحولت بعد ذلك بنحو عشرين عاما (سنة ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م) الى الادارة العامة لمكافحة الأمية وتعليم الكبار . وهذا التغيير يعد علامة على اتساع النشاط الحكومى فى ميدان المكافحة ونموه نموا ملحوظا .

٤ — تعريف بالأمية والأمى :

تهدف جهود المكافحة المبذولة الى تعليم الأمى القـــراءة والكتابة ، وايصاله الى مســـتوى الصف الرابع الابتدائى فى المرحلة الأولى ، والى مستوى الصف السادس الابتدائى فى المرحلة الثانية (ومدة كل منهما عامان دراسيان) . الا أن اللجنة العليا لمكافحة الأمية لا تريد الاقتصار على هذا الهدف القريب المحدود ، وانما تتطلع الى ما هو أكثر من ذلك ، الى التعليم المستمر ، بحيث لا يرتد المواطن الى الأمية مرة أخرى ، بل وبحيث لا تتوقف صلته بالتعليم والدراسة اذا أراد ذلك .

ويعرف المرســـوم الملكى الصـــادر بالنظام الأساسى للجنة العليا (٣) الأمى بأنه من تجاوز سن القبول بالمدرسة الابتدائية (ثمانى سنوات) ولم يبلغ بعد الخامسة والأربعين من العمر . الا أن المعمول به فى الممارسة الواقعية أن مدارس محو الأمية لا تقتصر على هذا الحيز الزمنى فقط ، وانما تحاول أن تلبى طلبات كل من يلجأ اليها ، حتى ولو زاد سنه عن

الخامسة والأربعين . كما أن النظام الرسمى الموضوع يقضى بتعليم الأميين من السعوديين فقط ، ولكن المدارس تستوعب فى الواقع أفرادا أميين من غير السعوديين أيضا .

أما عن تعليم الكبار فيتم على مستويين ، كما سلفت الاشارة . المستوى الأول هو مستوى المكافحة ، ومدته سنتان دراسيتان . والمستوى الثانى هو مستوى المتابعة ومدته سنتان دراسيتان أيضا . ويعادل المستوى الأول السنة الرابعة الابتدائية ، ويعادل المستوى الثانى السنة السادسة الابتدائية . بحيث أن من يجتاز امتحان المستوى الثانى يحصل على شهادة المرحلة الابتدائية للكبار . وهى تعادل من الناحيتين الدراسية الابتدائية التى تمنحها المدارس السعودية العامة . وبذلك يحق لمن يحصل عليها متابعة دراسته بالمدرسة المتوسطة . فاذا كان المتخرج دون الخامسة عشر من العمر سمح له بالالتحاق بمدرسة متوسطة صباحية ، اما من جاوز الخامسة عشر فيلتحق بمدرسة متوسطة ليلية .

ولا يصادف الدارس فى أثناء ذلك ثمة صعوبات تذكر ، فيما عدا بعض الصعوبات الطفيفة الناجمة عن اختلاف البرامج الدراسية بين مناهج المدرسة الابتدائية العامة ومناهج مدارس المكافحة . ذلك أن مدارس المكافحة كانت تدرس فى الماضى — كما أشرنا — مناهج المدارس الابتدائية العامة ، ولكن عندما تبين فى الممارسة عدم مواءمتها لظروف الكبار ونفسياتهم وحياتهم الاجتماعية وغير ذلك عدلت ووضعت مناهج خاصة لتعليم الكبار . وان كان قد روعى فى ذلك محاولة المواءمة بينها وبين مناهج المدارس المتوسطة العامة (لمن ينوى مواصلة الدراسة) ، وأخذ ظروف المتعلم الكبير فى الاعتبار ، وخدمة أهداف الدولة والمجتمع .

هذا ويتم محو الأمية وتعليم الكبار باستخدام عدة أساليب ، أو على امتداد عدة جبهات ، نستعرضها فى الأنماط التالية :

٥ ــ انماط تعليم الكبار :

(أ) النمط الأول : عبارة عن مدارس مكافحة ليلية منتظمة . وهناك عدد كبير من هــذه المدارس ، يتبع الوزارات والهيئات المختلفة كوزارة المعارف (بالنسبة للذكور) ، والرئاســة العامة لتعليم البنات ، ووزارة الدفــاع (للجيش) ، والحرس الوطنى ، ووزارة الداخلية (للشرطة) .... الخ .

وقد زاد عدد المدارس التابعة لوزارة المعارف زيادة كبيرة مضطرة بلغت فى عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) حوالى ١٢٠٠ مدرسة يتراوح عدد فصول كل مدرسة من ٢ ــ ٦ فصول فى العادة ، تزيد فى بعض الأحيان الى ثمانية فصول . وبلغ عدد الدارسين فى تلك المدارس فى ذلك العام نحو ٦٥٠٠٠ دراس . وزاد هذا الرقم فى عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ الى ٧٥٧٠٠ دارسا ، والمقدر أن يبلغ اجمالى عدد الملتحقين فى نهاية سنوات خطة التنمية الثالثة (عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ) حوالى ١٤٠٠٠٠ دارسا (٤) .

أما عن الرئاسة العامة لتعليم البنات فقد بدأت جهود مكافحة الأمية منذ عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) . وكانت البداية مدرستان فقط ، ثم افتتحت بعد عام واحد الف فصل جديدة ، وبعد ذلك بعام واحد آخر افتتح الف فصل جديدة .. وهكذا . وقد كان النمو فى عدد الدارسات أسرع وأبعد مدى مما حدث بالنسبة للذكور . فقد بلغ عدد الملتحقات بفصول محو الأمية عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) حوالى ٣٤٠٠٠ دارسة . وازداد هذا العدد عــام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ الى ٣٦٤٨٥ . والمقدر أن يرتفع هذا الرقم فى نهاية سنوات الخطة الثالثة الى ٤٩٤٠٤ ملتحقة فى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ (٥) .

أما عن الجيش والحرس الوطنى فيوجد عدد كبير من المراكز المتخصصة فى محو الأمية تزيد على المائة مركز . وهذه المراكز عبارة عن مدارس تنشأ بالوحدات . كذلك تشــارك وزارة الداخلية فى تعليم الجنود والعاملين بقوات الشرطة والدفاع المدنى ، وذلك فى نحو ستين مركزا تتبعها .

وتضطلع وزارة المعارف بعبء الاشراف على النواحى الفنية فى كافة هذه المدارس : كالمتعلمين ، والكتب ، والتوجيه والاشراف .. الخ . أما النواحى المالية والادارية المتصلة بعمل هذه المدارس فتتبع جهاتها التى تخدمها . ويتولى التنسيق بين جهود هذه الجهات جهاز اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار .

(ب) **النمط الثانى** : ويتخذ هـذا النمط شـكل حملات محو الأمية الصيفية . وهذا النوع من نشاط المكافحة موجه لخدمة البدو اساسا . وتبدو أهمية هذا الأسلوب بالنظر الى حجم هذا القطاع الى بقية سكان المملكة ، حيث كانوا يمثلون فى الماضى القريب حوالى ٧٥٪ من السكان . وان كانت الاحصاءات الأخيرة قد أثبتت أن نسبة البدور أصبحت تقل عن ثلث مجموع السكان .

وتتم عمليات مكافحة الأمية ضمن أنشـطة التنمية المتكاملة الموجهة الى خدمة البادية : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ... الخ . ويقدر حجم الأمية بين البدو بحوالى ١٠٠٪ . ويمثل تعليمهم مشكلة معقدة وصعبة بسبب اتساع أرجاء المملكة ، وتشتت السكان ، وتنقلهم المستمر . مع الأخذ فى الاعتبار انهم لا يتحركون فى وحدات قبلية متكاملة ، بل يمكن أن تتجول القبيلة فى أكثر من جماعة فى اكثر من اتجاه .

وتشارك وزارة المعارف مع وزارات الخدمات الأخرى ، خاصة الشئون الاجتماعية والصحة والزراعة ، فى تنظيم هذه الحملات الصيفية ، أو قوافل التنمية المتكاملة .

وتستهدف وزارة المعارف من هذه الحملات تحقيق الأهداف التالية (٦) :

١ ـــ محو الأمية لدى قطاع كبير من المواطنين فى أقصر وقت ممكن (حوالى مائة يوم) .

٢ ـــ تقديم الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والزراعية لمجموعات

من المواطنين الذين لا تمكنهم ظروفهم المعيشية من الانتفاع بالخدمات الثابتة التى تقدمها الدولة لعدم استقرارهم وبعدهم عن مصادر المعرفة المختلفة .

٣ ـ توعية المواطنين من البدو الرحل وسكان المناطق النائية والعمل على تثقيفهم ليكونوا مواطنين صالحين فى دينهم ودنياهم .

٤ ـ المساهمة فى انجاح مشروعات التوطين التى تقوم بها المملكة من أجل استقرار البدو الرحل وضمان حياة أفضل لهم .

وقد بدأت حملات وزارة المعارف لمحو الأمية بين أبناء البادية فى منطقة الجوف بشمال المملكة فى عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) (٧) . واستهدفت الوصول بالدارسين الى الحد الأول من التعليم بحيث يمكنهم بعد ذلك اذا تابعوا الدراسة والاطلاع والقراءة فى كتب المتابعة التى أعدت لهم من الوصول الى مستوى يعينهم على مواصلة التعليم متى رغبوا فى ذلك .

وفى صيف عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) أقيمت حملتان احداهما بمنطقة السيق بأبها والثانية بمنطقة الحزمة بالطائف . وقد حققت الحملتان الأهداف المرجوة منهما الى حد كبير . وظلت ترسل حملتان سنويا حتى عام ١٣٩٦هـ زيدت الى أربعة حملات سنويا منذ ذلك التاريخ (٨) .

وقد نجحت هذه الحملات فى اثارة وعى الناس الذين عملت بينهم ، وظهر أثرها فى سلوك المواطنين وطرق معيشتهم وتغير بعض المفاهيم والعادات غير الصحية والاجتماعية التى كانت سائدة فيما بينهم . بل ان كثيرا من المواطنين قد تغيرت طرق معيشتهم فاستقروا واستوطنوا فى المواقع التى اقيمت بها الحملات واقبلوا على حياتهم الجديدة يعمرون الأرض ويواصلون الانتاج . ولم تقتصر فائدة هذه الحملات على الدارسين فقط ، بل انها استغلت لتدريب المعلمين الذين كانوا يقومون بالتدريس فى هذه الحملات على أحدث الطرق المختارة فى تعليم الكبار . حيث زودت الحملة

بخبراء وموجهين في عمليات التربية وأساليب التدريب ، مما كان له أثر كبير في تطوير عملية التعليم بمدارس الثقافة الشعبية .

ومع ذلك نستطيع القول بأن أسلوب الحملات هذا لم يقوم بعد تقويما علميا دقيقا . وان كان من المؤكد أنها حققت قـدرا من النجاح . ولكن نتائجها التعليمية محدودة بسبب قصر المدة التى تمكثها الحملة . وما زال هذا الموضوع فى حاجة الى بعض البحوث الميدانية التقويمية .

(جـ) النمط الثالث : وهو محو الأمية عن طريق التليفزيون . فلما كان التليفزيون قادر بامكنياته على الاسهام فى عمليات عامة وفى مجالات محو الأمية خاصـة فى بلاد كثيرة ، رأت وزارة المعارف بالمملكة أن تساير هـذا الاتجاه الجديد فى أسلوب مكافحة الأمية ، لا سيما وان ظروف المملكة تتيح للتليفزيون أن يؤدى خدمات أوسع نطاقا وأعمق تأثيرا بالنسبة لوصـول دروسه الى المنازل والى أماكن التجمعات بطريقة سهلة ومريحة ، فتستطيع المرأة أن تتلقى دروسها وهى فى منزلها ، ويستطيع الشيخ أن يواصل تعليمه بدون أى حرج يصيبه من ذهابه الى المدرسة .

كما أن التليفزيون يسـتطيع أن يعطى دروسـا نموذجية يمكن أن يحاكيها المدرسون فى تدريسهم . فيكون بالنسـبة اليهم كبرنامج تدريبى مستقل .

وقد بدأ بث برنامج مكافحة الأمية بواسطة التلفزيون مع بداية العام الدراسى ١٣٩١/١٣٩٢هـ (١٩٧٢/٧١م) وأعدت مراكز للمشاهدة فى أنحاء المملكة ينتظم بها الدارسون لمتابعة البرامج تحت اشراف المتخصصين ، ونسق العمل بين مدرسى الشاشة الصغيرة وهؤلاء المشرفين بالشكل الذى رئى انه يحقق للعملية التعليمية فائدتها المرجوة بالاضافة الى المنتفعين من البرامج داخل المنازل وأماكن التجمعات .

وقد صـممت استمارات لعمل اسـتفتاءات خاصة لتقويم ومتابعة البرنامج سواء بالنسبة للدارسين او المدرسـين أو المشرفين ، وذلك من

أجل تطوير وتقويم العمل بصفة مستمرة ولضمان جدية هذا العمل وفاعليته . وقد دلت النتائج الأولية لهذه البرامج على اهتمام المواطنين بها فى بادىء الأمر وتطلعهم الى الاستفادة منها .

غير أن الملاحظ أن التليفزيون قد توقف عن انتاج أفلام جديدة فى هذا الميدان منذ عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) . واستمر عرض الشرائط التى كانت مسجلة من قبل ، خلال فترة توقف التليفزيون عن الانتاج الجديد .

ويبدو أن هذا الأسلوب فى المكافحة ، برغم نجاحه فى البداية كما أشرنا ، قد أثار حوله عددا من المشكلات . ربما يأتى على رأسها صعوبة تقويم هذه البرامج بسبب عدم وجود العدد الكافى من فصول المشاهدة . وجدير بالذكر أن وزارة المعارف لم تنشىء فصولا للمشاهدة ، حيث أن الدارسين الذين بوسعهم التردد على فصول بانتظام يفضلون وجود مدرس . وهكذا نجد الدارسين المنتظمين يفضلون المدارس بشكل واضح (٩) .

ومع ذلك فلا زالت هذه البرامج تذاع حاليا لثلاثة أسباب :

(أ) تلبية احتياجات ربات البيوت اللائى لا تتاح لهن الفرصة للتردد على مدارس المكافحة .

(ب) لخدمة أولئك الذين يخجلون من التردد على مدارس مكافحة الأمية وخاصة كبار السن أو أصحاب المكانة الخاصة فى المجتمع المحلى .

(جـ) يعتبر البرنامج فى ذاته نوعا من النشاط الاعلامى الذى يستهدف حث الناس وتوعيتهم بأهمية محو أميتهم ، كما قد يفيد فى تدريب المدرسين العاملين فى مدارس المكافحة على نحو ما أشرنا .

(د) مراكز التنمية الاجتماعية : ويتم مكافحة الأمية وتعليم الكبار من خلال قناة أخرى هى القطاعات الثقافية بمراكز التنمية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (١٠) : وتستهدف هذه المراكز الاجتماعية توفير الظروف

والأوضاع الصالحة لنمو المواطن وتوعيته بالوسائل الحديثة فى تعليم الكبار .

ويوجد بالمملكة اكثر من ثلاثين مركزا من هـذه المراكز تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ومنتشرة فى مختلف المناطق والأحياء الشعبية والريفية فى كافة أجزاء المملكة . وتسـير هذه المراكز وفق خطة التنمية الاجتماعية بالمملكة (وهى جزء ن خطة التنمية الشـاملة ، وجدير بالذكر أن المملكة ستنهى تنفيذ خطتها الخمسية الثالثة خلال العام القادم باذن الله ١٤٠٥هـ). وتشترك أربع وزارات فى الاشراف عليها وهى : وزارة المعارف ، والصحة ، والزراعة ، والشئون الاجتماعية .

وتقوم كل وزارة بجانب النشاط الذى يخصـها ، وهكذا تخضـع القطاعات الثقافية داخل مراكز التنمية لاشراف وزارة المعارف . ويمكن تلخيص الدور الذى تؤديه فيما يلى :

ــ انشاء فصول لمكافحة الأمية فى مناطق خدمات هذه المراكز والاشراف عليهـا .

ــ نشر الوعى الثقافي عن طريق تنظيم الندوات والمحاضرات والمسابقات الثقافية واصدار النشرات والمجلات العلمية .

ــ انشاء مكتبات ثابتة ومتنقلة فى أحياء وقرى منطقة خدمات المراكز .

ــ التعاون فى تنفيذ بعض الأنشطة المدرسية مع المدارس الموجودة فى نطاقها كالاشراف على الجمعيات التعاونية واصدار الصحف المدرسية .

ــ تشكيل لجان ثقافية مركزية وفرعية للاشراف على النواحي الثقافية .

ــ القيام بالبحوث العلمية لمعرفة نسبة الأمية ومشاكلها لوضـع خطة محلية للقضاء على الأمية .

— تنظيم محاضرات ثقافية وصحية واجتماعية فى فصول محو الأمية بالتعاون مع بقية الاخصائيين بالمركز .

— الاشتراك مع بعض القطاعات فى تنفيذ مشـــاريعها ومساعدتها كالحملات الصحية والخدمات الاجتماعية .

(هـ) النمط الخامس : مراكز التدريب المهنى للكبار وتعليم المتسربين :

تم خلال خطة التنمية الخمسية الثانية احراز تقدم كبير فى اقامة شبكة من مراكز التدريب المهنى التى تقدم برامج تدريب تمهيدى للتلاميذ المتسربين من المدارس ، بالاضافة الى برامج تدريبية على المهارات (التدريب المهنى) ، كما تقدم أيضا دورات مسائية اضافية (تعرف باسم : التدريب التمهيدى الصناعى للكبار) .

وفيما يلى بيان بالطاقة الاســـتيعابية للمراكز وأعداد الملتحقين بها على نحو ما يبين الجدول (١١) :

	عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ		عام ٩٨/١٣٩٩هـ	
	طاقة الاستيعاب	الملتحقون	طاقة الاستيعاب	الملتحقون
الاعداد المهنى	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	٤٤٠
التدريب المهنى	١٧٨٠	١٣٩٥	٣٧٠٠	٢٣٠٠
التدريب التمهيدى الصـــــناعى	———	———	٨٦٠٠	٣٠٠٠

وفى عام ١٣٩٧ هـ ، صدر قرار استهدف تنشيط برنامج التدريب المهنى ، وتضمن تصميم وتطوير المرافق والمعدات ، واعداد برامج التدريب عـــلى المهارات طبقا لاحتياجات جهات العمل ، وذلـــك باســـتخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة .

وخلال فترة الخطة الخمسية الثانية من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠م اشترك حوالى ١٦ الف عامل فى الدورات المختلفة للتدريب اثناء العمل (فى مشاريع القطاع الخاص الكبرى أساسا) ، الا انه لم تتوفر حتى الآن الموارد البشرية والمرافق الانشائية التى تساعد على تقديم مثل هذا التدريب فى الشركات الصغيرة — وهو ما نصت عليه المادة ٤٤ من نظام العمل — وان كانت الادارة العامة للتدريب المهنى قد خطت خطوة مشجعة فى مجال تصميم برنامج يحقق هذا الهدف وتوفير احتياجاته من الموظفين ، وسوف يصبح فى متناول هذه الشركات خلال خطة التنمية الخمسية الثالثة .

ومن جهة اخرى عملت الشركة السعودية للصناعات الأساسية ، والهيئة الملكية للجبيل وينبع ، على وضع الأسس الكفيلة بتنظيم وترشيد تنفيذ برامج التدريب التى تشتمل عليها المشروعات الصناعية الكبرى التى تنفذ حاليا أو التى سيجرى تنفيذها فى القريب العاجل .

من العرض السابق يتضح لنا بكل جلاء أن عمليات تعليم الكبار لا ينظر اليها كمهمة محددة محدودة بمرحلة معينة ، او مرهونة بانخراط الأمى فى هذا المركز أو فى تلك المدرسة ، ولكنها وضعت لنفسها مهمة ممتدة تستمر مدى الحياة دعما للفرد وتوجيها له وخدمة للمجتمع فى النهاية . وفى رأى أن تأكيد هذه النقطة يتطلب من معالجتنا السوسيولوجية أن نفرد لها فترة مستقلة تزيدها توضيحا .

٦ — مهام تعليم الكبار ضمن مفهوم التعليم مدى الحياة :

لا ينظر القائمون على عملية مكافحة الأمية الى انجاز عملهم باعتباره هدفا بذاته ، ولكنهم ينظرون اليها كوسيلة لتحقيق غايات اكبر تستهدف النمو المستمر للفرد والتكيف مع المجتمع تبعا لتغير ظروفه وتطوره .

ومن أجل هذا المفهوم أعد منهج جديد للثقافة الشعبية يتضمن بجانب تزويد الدارس بمهمات القراءة والكتابة أسباب الاهتمام بنموه من كافة

نواحيه العقلية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق تقديم الوان من الدراسات المختلفة بقصد تعليمه وتثقيفه ورفع مستواه . كما اهتم بالموضوعات التى تهم المجتمع كالعمل على زيادة مصادر الثروة وحسن استغلالها وتنميتها وزيادة الدخل القومى وتحسين مستوى الخدمات التى يقدمها المجتمع للأفراد وضمان استفادتهم منها أكبر فائدة ومشاركة الأفراد فى حل مشكلات المجتمع .

وتعد برامج تعليم الكبار الدارسين للوصول الى المستويات التالية :

(أ) مركز مكافحة الأمية والمتابعة : وهى تستهدف محو أمية الدارسين والوصول بهم الى مستوى الشهادة الابتدائية .

(ب) مراكز حكومية لمواصلة التعليم : وهى تتيح للدارسين مواصلة التعليم فى المراحل النظامية لما بعد المرحلة الابتدائية متى رغبوا فى ذلك . وقد أعدت وزارة المعارف لهؤلاء الكبار مدارس نظامية ليلية تتبع مناهج التعليم العام فى المرحلتين المتوسطة والثانوية وتؤهلهم للالتحاق بالتعليم الجامعى بعد ذلك . وهناك بعض الدارسين قد اجتازوا بالفعل هاتين المرحلتين بنجاح وواصلوا تعليمهم فى المرحلة الجامعية ، ونالوا الدرجات العلمية منها (١٢) .

(جـ) مراكز أهلية لمواصلة التعليم : وهذه المراكز منتشره فى كافة أنحاء المملكة تحت اشراف وزارة المعارف التى تمدهم بالعون اللازم لتحقيق رسالتها . وهذه المراكز يسلك بعضها مناهج التعليم العام ، كما يزود بعضها الدارسين الكبار بثقافات ومهارات مختلفة .

(د) مراكز التدريب المهنى : وقد أشرنا الى هذا الأسلوب فى تعليم الكبار فى عرضنا للنمط الخامس من أنماط تعليم الكبار ، حيث انشأت الدولة أعدادا كبيرة — تغطى كافة أرجاء المملكة — للتدريب على أنواع الحرف المختلفة للمعاونة فى ايجاد جيل جديد متفهم يشارك بمقدرته ودرايته فى النواحى الزراعية والصحية والمهنية .

(هـ) مراكز لتنمية الفـرد والمجتمع : كمراكز التنميـة الاجتماعيـة ومراكز الارشاد الزراعى والصحى التى تعمل للنهوض بالريف وتحسـين أحوال المواطنين ورفع كفايتهم الانتاجية وارشادهم الى الأساليب الحديثة فى عملية تصنيع البلاد واتقان ما يمارس من اعمال مهنية .

وهناك أيضا مراكز رعاية الشباب التى تعنى بنشر النواحى الرياضية والخدمات العامة وأساليب التعامل الى جانب ما تقوم به المساجد والجمعيات الدينية المختلفة من نشر الوعى الدينى وتعميق المفاهيم الاسلامية .

(و) وسـائل الثقافة العامة : لا يقتصر تعليم الكبار عـلى المراكز السابقة ، بل تعنى الدولة كذلك بالألوان الثقافية المناسبة التى تقدمها فى اطار محبب الى النفوس وفى صورة تجعلها سهلة المأخذ ، قوية التأثير : فمن مكتبات ثابتة فى المدن الى مكتبات متنقلة تجوب الريف والأماكن النائية ، الى محاضرات ومناظرات وندوات ثقافية تعقد فى المواسـم والمناسـبات تساير روح العصر وتتجاوب مع النهضة الشاملة للعمل على رفع مستوى الكبار وتقديم مختلف الوان الثقافة اليهم ، والى عروض سينمائية ثقافية مختلفة تعرض فى أماكن تجمعات الكبار لارشـادهم وتوجيههم الى جانب ما يذاع عن طريق التليفزيون والراديو من موضوعات وأحاديث وبرامج متخصصة لتثقيف الكبار .

٧ ــ الاستراتيجية العامة لمحو الأمية :

تقدر خطة التنمية الثانية للمملكة نسبة الأمية بنحو ٧٠٪ من اجمالى عدد السكان ، أى ما يبلغ نحو ثلاثة ملايين نسمه ، وكانت قد وضعت خطة عشرينية (يستغرق تنفيذها عشرون عاما) لمحو أمية كل هؤلاء (١٣) . وقد ثبت من تقييم الخطتين الأولى والثانية ، وعند وضع الثالثة ، أن هـذه الخطة العشرينية مبالغة فى الطموح ، وتعذر بالفعل الوفاء بما كان مقررا انجازه خلال السنوات العشر الأخيرة .

وازاء هذا كلفت حكومة المملكة السعودية البنك الدولى باجراء دراسة

كبيرة بهدف دراسة امكانية اختصار مدة العشرين عاما المقررة فى الخطة السابق الاشارة اليها . وتمت الدراسة ، وعرضت نتائجها على وزارة المعارف ، وبدا منها ان هناك بعض الصعوبات التى تعترض سبيل التعجيل، بل وقد تؤدى حتما الى اطالة المدة اللازمة للتخلص تماما من مشكلة الأمية على مستوى المملكة .

ويأتى على راس هذه الاعتبارات (التى تحتم اطالة المدة) :

١ ـ التسرب من فصول محو الأمية .

٢ ـ التسرب من المدرسة الابتدائية (مما يعنى الانخراط فى صفوف الأميين) .

٣ ـ الاحجام اصلا عن دخول المدرسة الابتدائية من جانب البعض .

٤ ـ مشكلة البداوة (خاصة التنقل المستمر) .

٥ ـ التشتت السكانى .

٦ ـ بعض العادات والتقاليد ، ربما كان من امثالها القيود المفروضة على خروج المرأة وترددها على المدرسة .

يضاف الى كل هذه الاعتبارات عامل هام آخر هو ظروف الرواج الاقتصادى الذى تعيشه المملكة التى فتحت الآفاق أمام آلاف ، بل وملايين الأعمال الجديدة ، فجذبت الأيدى العاملة اليها ، وصرفتهم عن التعليم ، أو لم تشعرهم على الأقل بأن افتقارهم الى التعليم يمكن أن يؤثر على مستقبلهم أو على فرص الكسب المتاحة لهم .

وهكذا يتضح أن حجم مشكلة الأمية على مستوى المملكة يتزايد وينمو باضطراد مما يجعل الالتزام بالخطة العشرينية امرا بعيد الاحتمال . وكان البنك الدولى يهدف فى الأصل الى اختصار هذه المدة من خلال انتقاص المدة (فى كل من المستويين الأول والثانى) الى عشر شهور بدلا من سنتين ، والى زيادة عدد المتعلمين الى ٨٠٠ الف سنويا .

ولهذا طرحت الخطة العشرينية جانبا ، دون أن ترفض أو تعدل ، ورؤى الاتجاه بدلاً من ذلك الى وضع خطط خمسية تراعى الامكانيات البشرية والظروف الواقعية الشديدة التغير (خاصة فيما يتصل بالأوضاع الاقتصادية) . ومن فوائد الخطط الخمسية عدا هذا أنه يمكن الاستفادة بنتائج وخبرات كل خطة عند تصميم الخطة الجديدة . وبذلك يتحقق قدر كبير من المرونة ، التى هى عنصر أساسى من عناصر النجاح .

وعلى هذا الأساس طلبت وزارة المعارف من البنك الدولى أن يساعد فى اجراء دراسات لتقويم الخطط والبرامج المتبعة حاليا ، وأن ينقل مركز الثقل فى جهوده من ميدان التعليم الوظيفى (حيث كان البنك يضع مشكلة القوى العاملة فى المحل الأول من اعتباره) ، وأن ينشىء مراكز ونماذج تجريبية يمكن على أساسها البدء ببرنامج موسع .

٨ — التنسيق بين الجهات العاملة فى مجال مكافحة الأمية :

تتولى مهمة التنسيق بين الجهات العاملة فى ميدان مكافحة الأمية اللجنة العليا لمحو وتعليم الكبار ، وذلك بمقتضى المرسوم الملكى الصادر بشأن محو الأمية .

وتقوم الادارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بوزارة المعارف بدور السكرتارية الفنية لهذه اللجنة . ويتبع الادارة المذكورة « المركز الوطنى لمحو الأمية » وهو جهاز للبحوث والتدريب . كما يتبع اللجنة العليا لجان فرعية على مستوى المناطق ، تعد كل منها — من حيث تكوينها واختصاصاتها — صورة مصغرة للجنة العليا .

٩ — التعاون مع الهيئات العربية الدولية :

من البديهى طبعا أن الجهود الوطنية المختلفة التى تبذلها المملكة العربية السعودية فى ميدان محو الأمية وتعليم الكبار هى المعول عليها للنهوض بهذه المشروعات ، الا ان التعاون مع الهيئات المختصة والمنظمات الدولية أمر لابد

منه لتبادل المعلومات والخبرات الفنية التى تسهل سير تلك المشروعات وتدفع بها قدما الى الامام .

وفى مقدمة تلك المنظمات والأجهزة : منظمة اليونسكو والجهاز الاقليمى لمحو الأمية ، بالاضافة الى التعاون الثقافى بين المملكة وشقيقاتها من الدول العربية والاسلامية والصديقة .

وتعمل المملكة على تزويد المنظمات والدول بما لديها من معلومات وخطط ومشروعات ، وما حققته من تجارب وانجازات فى حقل مكافحة الأمية . كما أنها استفادت من بعض الخبراء الذين أرسلتهم منظمة اليونسكو للعمل فى ميدان محو الأمية وتعليم الكبار .

كما تشترك المملكة فى المؤتمرات والحلقات الدراسية العالمية والاقليمية التى تعالج مشكلة الأمية للاستفادة من خبرات وتجارب الأمم الأخرى .

وتهتم المملكة بالمشاركة فى المناسبات الدولية التى تعكس الاهتمام بهذا المجال الحيوى وخاصة مساهمتها فى الاحتفال باليوم العالمى لمحو الأمية الذى يحتفل به دوليا فى الثامن من سبتمبر من كل عام . كما ساهمت فى اليوم العربى لمحو الأمية الذى يحتفل به فى الثامن من يناير من كل عام . ولقد كانت مظاهر المساهمة باليوم العالمى واليوم العربى لمحو الأمية واضحة وكبيرة ، حيث تقام الاحتفالات والمهرجانات فى كافة المناطق التعليمية فى المملكة وتنشر البحوث والمقالات فى الصحف والمجلات المحلية وتذاع الأحاديث المنوعة عن طريق الراديو والتلفزيون .

ولا يقتصر الأمر على المشاركة فى الاحتفالات والمهرجانات ، ولكن المملكة تحرص فى عملها فى مجال محو الأمية على الالزام بالتوصيات الدولية والعربية التى تدعو الى بذل المزيد من الجهود فى هذا الميدان . وهى تقوم بذلك متحملة العبء الملقى على عاتقها وتبعاتها (١٤) .

كذلك اهتمت المملكة بما قرره المؤتمر الدولى الثالث لتعليم الكبار الذى عقد فى طوكيو عام ١٩٧٢ . وكان ذلك المؤتمر قد أوصى بضرورة التركيز على اهمية القضاء على الأمية فى الدول النامية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لأنها تقف عائقا فى طريق التقدم الاجتماعى والتكيف العلمى والتكنولوجى فى العالم المتغير ، مؤكدا اهمية الوسائل الحديثة فى تعليم الكبار وموصيا الدول بالتوسع فى نشر الكتب الرخيصة الثمن والحيوية والمتعلقة بوسائل تعليم الكبار المختلفة من أجل تحقيق الهدف الأسمى منتعليم الكبار ، وذلك بأن تكون المناهج المعدة لتعليم الكبار محققة لاهتمامات واحتياجات الفرد وتهدف الى توفير الرخاء والرفاهية للمجتمع ككل مع التركيز على رفع معدلات التنمية الاجتماعية والثقافية ، وأن يتم تعليم الكبار لتأكيد القيم الرحيـــة ونشر مبادىء السلام واعطاء المرأة فرصة للتعليم ولا سيما خارج النطاق الثقافى .

كذلك تساهم المملكة فى ميزانية المركز الدولى لتعليم الكبار فى سرس الليان وترسل مبعوثين للتدريب بالمركز المذكور والدراسة فيه . وهناك نوعان من الدارسين : الأول عدد محدود من المنح يقدمه المركز لأبناء الدول المساهمة فيه ، والثانى عدد من الدارسين على منح تقدمها وزارة المعارف السعودية .. ويتيح ذلك ولا شك فرص الاستفادة أمام عدد اكبر من المتدربين والدارسين السعوديين . وعلاوة على هذا تتبادل الوزارة الوثائق مع مركز سرس الليان ، وتتعاون معه فى اقامة دورات دراسية وتدريبية مشتركة .

ومن المهم أن نشير فى نهاية قائمة التعاون الدولى الى التعاون الوثيق فى الميدان التنفيذى بين أجهزة مكافحة الأمية فى المملكة وفى بعض بلاد الخليج والجزيرة العربية ، الى حد أن بعض البلاد كعمان واليمن والبحرين تسير على مناهج المملكة فى هذا الصدد .

وانتقل فى الجزء الأخير من هذه الدراسة الى استعراض بعض الجوانب والقضايا الفنية المحددة كمشكلة المناهج الدراسية المستخدمة فى معاهـــد

ومراكز محو الأمية ، ومشكلة تدبير المعلم الكفؤ ، وأخيرا مشكلة الدوافع لدى الأميين للاقبال على المشاركة فى هذه البرامج والحماس لمحو أميتهم . ونختتم الدراسة باستعراض المشكلات والقضايا التى تحتاج الى مزيد من الدراسة والبحث .

١٠ — مشكلة منهج التدريس :

وردت الاشارة من قبل الى أن المناهج التى كانت تدرس قبلا فى مدارس محو الأمية كانت تطابق تماما المناهج الخاصة بالمدارس الابتدائية العامة . وازاء ما أثارته هذه الأوضاع من نفور الدارسين الكبار ، بسبب عدم ملاءمتها لظروفهم الفكرية والنفسية وضعت مناهج — هى المعمول بها حاليا — تأخذ فى اعتبارها تلك الظروف ، ولكنها تحرص فى نفس الوقت على أن تتيح الفرصة لمن يرغب من الدارسين الكبار فى متابعة الدراسة بالمرحلة المتوسطة .

ويلاحظ المختصون أن التغييرات قد اتجهت الى بعض المواد دون غيرها ، فشملت المحفوظات والقراءة على سبيل المثال ، بينما لم تمتد الى المواد الدينية اطلاقا ، لما اكتنف ذلك من صعوبات . ومن الواضح أن مشكلة المناهج الواجب تدريسها تطرح عديداً من المشكلات وتثير الكثير من التساؤلات الجديرة بالبحث .

وقد طرح البعض اقتراحا يقضى بامكانية تنويع المناهج حسب أعمار الدارسين ، بحيث نضمن — قدر الامكان — أن يلائم المنهج سن الدارس وخبراته وظروفه النفسية والفكرية . وقد أجرى بعض المختصين دراسة احصائية على أعمار الدارسين ببعض مدارس ومراكز محو الأمية (الاحصائية ترجع الى عام ١٩٧٦ ، ولا تمثل بالطبع حصرا لكل المراكز) (١٥) :

الفئة العمرية	النسبة المئوية
دارسين اقل من ١٠ سنوات	٧ فى الألف
دارسين ١٠ ــ ٢٠ سنة	١٥٪
دارسين ٢١ ــ ٣٠ سنة	٣٤٪
دارسين ٣١ ــ ٤٠ سنة	٣٢٪
دارسين ٤١ ــ ٥٠ سنة	١٥٪
دارسين أكثر من خمسين سنة	٣٪

ومن هذه الاحصائية يتضح أنه لا توجد نسبة كبيرة من الصغار تستلزم وضع مناهج خاصة ، فغالبية الدارسين من الكبار (نحو الثلثين فى الفئة العمرية من ٢٠ ــ ٤٠ سنة) ، وهؤلاء من الأفضل أن تختلف المناهج التى تدرس لهم عن المنهج الذى يدرس فى المدارس الابتدائية العامة .

ثم أن هناك مشكلة أخرى تعترض تنويع المناهج حسب فئات العمر ، وهى أن كثافة الفصول لا تتيح عمل مثل هذا التصنيف والتنويع المنهجى ، حيث يضم الفصل الواحد فى أكثر الأحوال عشر دارسين فقط من أعمار متباينة ، بما لا يتيح اقامة تصنيف . ومن ثم يتعذر تنويع المناهج .

ومع ذلك فهذه المشكلة من المشاكل الجديرة بمزيد من التأمل ، وربما أمكن الاستفادة من هذا الأسلوب على نحو ما .

وجدير بالذكر أنه لا يوجد أى أختلاف فى المناهج التى تدرس فى القطاعات المختلفة : المعارف ، ورئاسة البنات ، والحرس الوطنى ، والجيش .. الخ فالمناهج التى تدرس فى كل هذه القطاعات موحدة توحيدا كاملا . وتتولى وزارة المعارف اعداد هذه المناهج والاشراف على التدريس كما سلفت الاشارة . وقد فكر الحرس الوطنى أخيرا فى عمل بعض الاضافات والتعديلات

فى المناهج التى تدرس بمدارسه ، بحيث تقوم بنوع من التعليم الوظيفى . الا أن ذلك مازال قيد البحث ، ولم يخرج الى حيز التنفيذ بعد .

١١ – مشكلة المعلم :

لا شك أن مشكلة المعلم تعد أحد جوانب الموضوع الأساسية ، فاعداد المعلمين المتخصصين المتاحة أقل من المطلوب ، وتفرغهم لهذا العمل غير قائم بعد ، ودوافعهم الى الاقبال على الاشتغال فى محو الأمية – الى جانب وظائفهم التدريسية الأخرى – مازالت محدودة ... الخ . ولذلك يمكن التأكيد بأن حل هذه المشكلة يمكن أن يدفع العمل فى ميدان محو الأمية خطوات جبارة الى الأمام .

والملاحظ باديء ذى بدء أن اشتراك المعلمين فى مكافحة الأمية لا يتم على أساس التطوع ولكنه عمل مدفوع الأجر . ولا يوجد من ناحية أخرى معلم خاص لمحو الأمية ، وانما يتم الاعتماد كلية على معلمى المدرسة الابتدائية النهارية . فيضطلعون بهذا العمل الى جانب عملهم الأصلى نظير مكافأة .

ويمثل هذا الوضع أحد المشكلات والعقبات البارزة أمام نجاح برامج محو الأمية . اذ أن هناك أختلافا كبيرا بين العملين بسبب ظروف الكبار النفسية والاجتماعية واحتياجهم الشديد الى معاملة ذكية من نوع خاص . فاهانة دارس كبير السن أو له وضع خاص فى مجتمعه أمام بقية الدارسين حتى ولو اهانة طفيفة – يمكن أن تجعله يحجم نهائيا عن التردد على المدرسة . وقد أشارت التقارير بالفعل الى أن معاملة المدرس تأتى على رأس الأسباب المؤدية الى هروب الدارسين الكبار . ولعله من المتعذر عمليا تدبير الأعداد اللازمة من معلمين متفرغين ، وهذا أمر واضح . وكذلك يمكن علاج هذا الوضع عن طريق اقامة دورات تدريبية للمدرسين العاملين فى محو الأمية . ويمكن أن يلعب المركز الوطنى – التابع لادارة

محو الأمية — دورا كبيراً فى عملية التدريب هــذه . ويجرى عقد دورات تدريبية بالفعل .

واذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد المعلمين العاملين فى ميدان مكافحة الأمية يبلغ حسب بعض التقديرات عشرة آلاف مدرس ، فان الخطط والمعدلات الحالية للتدريب مازالت قاصرة عن أداء هذا الواجب على الوجه الأكمل . اذ يدرب حاليا نحو مائة معلم فى خلال العام الواحد ومن المتوقع زيادة الطاقة التدريبية بحيث يتم تغطية هذا العدد فى فترة معقولة .

الا ان الأمر له جانب آخر ، قد يزيد المشكلة صعوبة . فالمعلمون انفسهم ينفرون من العمل فى مدارس تعليم الكبار ، مما دفع المسئولين الى التفكير فى عدد من الحوافز التى تشجعهم على العمل فى هذه المدارس . وقــد اقتصرت حتى الآن على الجوانب المالية فقط ، دون اى جوانب ادبية أو معنوية . وقد تدرجت المكافأة المالية للمدرس الذى يعمل فى تعليم الكبار ، حتى اصبحت الآن تمثل ٥٠٪ من الراتب الشـــهرى ، وهو جزء مادى مناسب فى ظل الظروف الحالية .

والحقيقة أن الاهتمام بمشكلة المعلمين أمر حيوى ، لأن تحقيق تلك الزيادة الكبرى فى أعداد الخريجين يتطلب زيادة اعداد المدرسين ، مــع الاهتمام بوضع أهداف قابلة للتحقيق فيما يتعلق بسعودة وظائف التدريس (على أساس انه من الأفضل ان يكون المدرس العامل فى ميدان محــو الأمية مواطنا وليس أجنبيا عن المجتمع) . وسوف يساعد على ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة بزيادة المكافآت المالية ، وتطوير مهنة التدريس .

والمقرر أن يسير النمو فى نسبة المدرسين السعوديين فى ميدان تعليم الكبار من ٩٤٫٥٪ عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ الى ١٠٠٪ عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ ، على حين يتناقض ظاهريا فقط الأعداد الاجمالية للمدرسين العاملين فى ميدان مكافحة الأمية (فى قطاع تعليم الذكور — اى وزارة المعارف) من ٦٣٠٨ معلما عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ الى ٣٩٠٦ معلما عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ .

وذلك على أساس أن الرقم الأول يتضمن نسبة كبيرة من مدرسى التعليم الابتدائى الذين يمارسون العمل فى ميدان مكافحة الأمية الى جانب عملهم الرئيسى (أى بعض الوقت فقط) ، أما العدد الأخير المقرر تحقيقه عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ فيمثل مدرسين مؤهلين فى ميدان تعليم الكبار ، ومتفرغين لذلك العمل بصفة أساسية .

١٢ ــ مشكلة الدوافع والحوافز :

لا يكفى أن تهتم عمليات مكافحة الأمية وتعليم الكبار بتدبير التسهيلات المادية والقوة البشرية القائمة على التدريس وغير ذلك فحسب ، وانما لابد أن يؤخذ فى الاعتبار دوافع الدارسين أنفسهم ورغبتهم فى أن تمحى أميتهم ، ولابد أن تجتهد الادارة المسئولة عن تنمية تلك الدوافع وأخذها فى الاعتبار ، واستخدام طائفة من الحوافز لكسب مزيد من الأميين للالتحاق بمعاهد التعليم .

ويمكن القول على أى حال ــ ومن واقع الخبرة الميدانية ــ أن هناك أنواعا مختلفة من الدوافع لدى الدارسين : بعضها من طبيعة دينية ، وأخرى من طبيعة اقتصادية ، وثالثة من طبيعة اجتماعية ... الخ . والشىء الجدير بالاهتمام ما نجده فى نتائج احدى الدراسات التى أجريت عن دوافع التعليم عند السعوديين ، حيث اتضح أن ٢٪ من عينة ذلك البحث يسعون الى التعليم (أى الى محو أميتهم) لأهداف دينية ، لانهم يريدون قراءة القرآن والتفقه فى الدين وغير ذلك . ويمكن القول بصفة عامة بأن الدوافع للتعلم فى القرى والبوادى يغلب عليها الطابع الدينى ، على حين أن الدوافع فى المدن يغلب عليها الطابع الاقتصادى .

وهناك مجموعة من الدوافع ذات طبيعة خاصة ــ ربما جاز أن نصفها بأنها وظيفية أو مهنية ــ لدى الدارسين من أبناء الحرس الوطنى . فنحن نعرف أن الحرس الوطنى يستقبل نسبة أمية عالية بين متطوعيه ، ومن هنا حرص قيادة الحرس الوطنى على حفز الدارسين للتعلم بكل السبل .

فأصبح المتطوع الذى يحصل على شهادة محو الأمية يحصل فى نفس الوقت على ترقية . ومن هنا نلمس لديهم جميعا جذية فى الدراسة ، برغم الصعوبات التى قد تعترضهم أثناء ذلك .

ومن الواضح أنه يمكن الاستفادة من هذه التجربة المعمول بها فى الحرس الوطنى وتطويرها بالنسبة لمحو أمية الجنود فى الجيش والشرطة وقوات الدفاع المدنى وغير ذلك ، حيث لا يقتصر الحافز على الأمور المادية ، ولكنها تقترن بجوانب أدبية أيضا .

أما عن الحوافز العامة على مستوى المملكة ، والتى تنطبق على كل دارس أيا كانت الجهة التى يتبعها ، فيصرف مبلغ خمسمائة ريال لكل متخرج (وهو الشخص الذى انهى أربع سنوات من الدراسة) . ومع أن هذه المنحة المالية قرار حديث ، الا أن الخبير بشئون الحياة فى المملكة يعرف أن هذا المبلغ لا يمثل أى اغراء بالنسبة للشباب الأمى الذى يعمل فى احدى المهن التى تدر عليه عائدا كبيرا ، وهى القاعدة تقريبا . فهل يقبل ذلك الشاب أن يقتطع أربع أمسيات من كل أسبوع لمدة أربع سنوات ليحصل على الخمسمائة ريال ؟ .

ومن النقاط المتصلة بموضوع الدوافع والحوافز الاعتبارات التى تراعى عند انشاء المدارس والمراكز الجديدة لمحو الأمية وتعليم الكبار . هل يتم ذلك حسب أعداد السكان فى كل منطقة ، ومدى كثافتهم ، أم يترك ذلك للظروف ؟ يمكن أن نجيب على ذلك بأن مدرسة الكبار — كقاعدة — لا يمكن أن تفتح الا حيث توجد مدرسة ابتدائية صباحية على الأقل . فتلك المدرسة هى التى تقدم المكان والمعلمين والتسهيلات المختلفة . ولا تقدم الهيئات الحكومية المدنية على افتتاح مدرسة أو فصول لمحو الأمية الا بناء على طلب عدد من أبناء المنطقة الذين يرغبون فى ذلك . ولاشك أن ذلك يعطى المسئولين حدا أدنى من الثقة فى وجود دوافع لدى أبناء المجتمع المحلى للاقبال على التعليم . ويفيد

على أى حال ان هذه المؤسسة لم تفرض عليهم ، وانما هى وليدة مشيئتهم التى عبروا عنها بشكل رسمى .

١٣ ــ مشكلات اخرى فى حاجة الى مزيد من الدراسة :

يمكن أن نوجز فيما يلى بعض المشــكلات التى تحتاج الى أن نتوقف عندها ونتأملها ونقترح الدراسات الملائمة القادرة على القاء الضوء عليها . وهذه المشكلات هى :

(أ) مشكلة التسرب : والمقصود هنا التسرب من مدارس المكافحة ، حيث يتم فى البداية تسجيل عدد من الدارسين ، وعند اواخر العام الدراسى ينخفض عدد الذين يواصلون منهم بالفعل الى الربع أو نحو ذلك فقط . وليس معروفا بعد ما اذا كان ذلك التسرب راجعا الى طول مدة الدراسة (اربعة أعوام على مرحلتين) أم الى نقص اعداد المدرس تربويا ، أم الى عدم ملاءمة المنهج ، أم الى غير ذلك من العوامل .

ومن الواضح ان هذه القضية يجب أن تربط على النحو الســليم بموضوع الدوافع الى التعليم بصفة عامة . والمعروف أن دوافع المواطنين السعوديين للتعليم لم تدرس بالشكل الملائم حتى الآن .

(ب) مكافحة امية المرأة : أشرنا الى أن نسبة الأمية بين النساء تفوق النسبة بين الرجال بشكل ملحوظ ، مما يجعل العمل فى هذا القطاع أكثر اهمية ، فضلا عما يكتنفه من صعوبات . ورغم كثرة أعداد المدارس التى افتتحت لمحو امية النساء خلال السنوات العشر الأخيرة ، فما زال تردد النساء عليها يخضع لبعض القيود : بسبب القيود المفروضة على خروج المرأة ، وضرورة ان يسبق ذلك اقتناع ولى أمرها الرجل وموافقته . لذلك يتوقع ان تكون الظــروف والعوامل الاجتماعية مســئولة فى الغالب عن اعاقتهن عن مواصــلة التعليم ، مما يتطلب الوقوف عند هــذا الموضوع ودراسته .

(ج) مشكلة مكافحة أمية البدو : هناك طائفة من الصعاب من طبائع متنوعة تعوق العمل فى ميدان مكافحة الأمية عند البدو . وربما يأتى فى مقدمتها تنقل البدو الدائم من مكان لآخر وظروف العمل الشاقة التى تتم هذه المكافحة فى ظلها ، وحتمية اختلاف المناهج التى تدرس لهم بسبب اختلاف الظروف الايكولوجية والاقتصادية ... الخ . ومن النقاط البارزة ما اشارت اليه احدى الدراسات المبدئية من أن دوافع التعليم لدى حوالى ٩٠٪ من البدو دوافع ذات طبيعة دينية ، على خلاف طبيعة تلك الدوافع لدى أهل الحضر . وهو أمر فى حاجة الى مزيد من الدراسة والتمحيص .

وربما يرتبط بهذه النقطة مشكلة التشتت السكانى ، بمعنى عدم وجود مراكز تجمع بشرية ضخمة . وهو أمر يجعل انشاء المدارس صعبا ، وهو مسئول كذلك عن جعل الحياة صعبة فى بعض المناطق ، خاصة المناطق الجبلية المرتفعة .

(د) مشكلة التسرب من المدارس الابتدائية : لا تدخل هذه النقطة فى صميم اهتمام المشتغلين بمكافحة الأمية ، الا من حيث أنه يساهم فى توريد جيوش من الأميين ، فيزيد من صعوبة المهام الملقاة على عاتق العاملين فى مكافحة الأمية . والمعروف أن نسبة الاستيعاب تتراوح بين ٧٥ — ٩٠٪ ، والمستهدف أن تصل نسبة الاستيعاب الى ١٠٠٪ . هذا علاوة على احجام بعض الأطفال أصلا عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ، وكلها جميعا جوانب لصيقة الاتصال بموضوعنا .

(هـ) مشكلة الارتداد الى الأمية : أوضحت بعض الدراسات التى أجريت فى مصر وفى بعض البلاد العربية الأخرى أن بعض الذين أنهوا دراستهم بمدارس محو الأمية قد ارتدوا الى الأمية مرة أخرى بعد فترة غير طويلة . ويعتقد المسئولين عن مكافحة الأمية حاليا أن من ينهى السنوات الأربع يقل احتمال ارتداده الى الأمية مرة أخرى حيث يكون قد حصل قدرا من الدراسة يوازى شهادة لتمام الدراسة الابتدائية . هذا علاوة على اتاحة

الفرصة أمام من يبلغ ذلك المستوى أن يواصل الدراسة بمدارس متوسطة (اعدادية) ليلية ، ثم بعد ذلك بمدارس ثانوية ليلية . ويوجد بضع عشرات من كل نوع من هذه المدارس تابعة لوزارة المعارف السعودية . ومع ذلك فلابد من اجراء دراسات خاصة لمتابعة المتخرجين من مدارس محو الأمية ، من أجل تقييم تجربة استمرار الخريجين ومثابرتهم على التعليم وعدم ارتدادهم الى الأمية .

(و) الاعلام عن جهود مكافحة الأمية : لا شك انه من الضرورى أن يكون هناك اعلام كاف عن السبل المتاحة أمام الأمى لينهل من العلم ، وليختار الطريق الذى يتلاءم وامكانياته وظروفه فى الحياة والعمل . والملاحظ عموما ضعف الجهود المبذولة حاليا فى الاعلام عن نشاط مكافحة الأمية وامكانياته والفرص المتاحة أمام الراغبين فى الدراسة .

هذا على الرغم من أن اللجنة العليا لمكافحة الأمية تضم بين أعضائها ممثلا لوزارة الاعلام هو مدير التليفزيون السعودى . ويقتصر النشاط الاعلامى حاليا على مناسبتين سنويتين فقط هما : اليوم العربى لمكافحة الأمية (الثامن من شهر يناير) ، واليوم الدولى لمكافحة الأمية (الثامن من سبتمبر من كل عام) .١٠

الحواشى والمراجع

(١) انظر احصائيات التعليم ، وزارة المعارف ، المملكة العربية السعودية ، نشرات سنوية ، وانظر كذلك وزارة التخطيط ، بالمملكة العربية السعودية ، خاصة خطة التنمية الثانية (١٩٧٥ — ١٩٨٠م) ١٣٩٥ — ١٤٠٠هـ ، وكذلك خطة التنمية الثالثة ، (١٩٨٠ — ١٩٨٥م) ١٤٠٠ — ١٤٠٥ هـ . الأقسام الخاصة بالتعليم .

(٢) انظر : الدار العربية للموسوعات ، الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، الجزء الثالث ، من صفحة ١٦٠ حتى صفحة ١٧٠ .

(٣) الاشارة الى المرسوم الملكى الصادر عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢م) وسوف نستعرض أهم ملامحه فى سياق هذه الدراسة فيما بعد .

(٤) انظر : خطة التنمية الثانية ، مرجع سابق ، صفحة ٤٠٨ وما بعدها (مواضع متفرقة) . وكذلك خطة التنمية الثالثة ، مرجع سابق ، صفحة صفحة ٢٥٤ وما بعدها (مواضع متفرقة) .

(٥) خطة التنمية الثالثة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(٦) الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

(٧) اتخذت الحملة شكل قافلة للتنمية المتكاملة ضمت أطباء واخصائيا زراعيا ، ومدرسين ، واخصائيين اجتماعيين ووعاظا ... الخ . وتنزل الحملة على احدى الجماعات البدوية التى تحط فى احدى المناطق . وتؤدى عملها

لمدة مائة يوم ، تمارس فيه التعليم والارشاد الدينى والزراعى والاجتماعى والصحى والعلاج الطبى .

(٨) انظر عبد الله الخريجى ، بعض تجارب التنمية فى الوطن العربى ، دار رامتان للطباعة والنشر ، جدة ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .

(٩) وذلك لاعتبار هام آخر وهو أن المدرسة ستمنح شهادة فى نهاية البرنامج على حين أن ذلك لا يحدث بالنسبة للمتابعة عن طريق التليفزيون .

(١٠) حـــول المراكز الاجتماعية ، وفلســفتها ، وتنظيمها ، وحركة توســـعها والمعلومات الأساســية عنها انظر : عبد الله الخريجى ومحمد الجوهرى ، علم السكان ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، دار رامتان ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢م .

(١١) الجدول نقلا عن خطة التنمية الثالثة للملكة العربية الســـعودية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ . وانظر كذلك ص ٢٤٨ .

(١٢) انظر : الموســوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(١٣) انظر عرضنا مفصلا لها فى المرجع السابق ، ص ١٦٥ — ١٦٦ .

(١٤) يؤكد ملاحظتنا هذه أن المملكة السعودية كانت قد أعدت خطتها العشرينية لمكافحة الأمية تنفيذا لتوصيات المؤتمر الاقليمى العربى الذى عقد فى مدينة الاسكندرية عام ١٩٦٤ ، حيث تضمنت التوصيات أن يقوم كل بلد عربى بوضع خطة شـــاملة لمحو الأمية بين المواطنين الأميين فى عدد من السنين وفقا لظروفه وامكانياته .

(١٥) انظر ، المرجع السابق ، صفحة ١٦٩ .

دور القرآن الكريم فى تشكيل
اتجاهات الرأى العام المسلم

دكتور محيى الدين عبد الحليم (*)

اجتهد الخبراء والمفكرون فى دراسة موضوع الرأى العام وتحديد مفهوم هذا المصطلح الحديث فى حقل الدراسات الاجتماعية ، وبالتالى عملوا على وضع تعريف محدد المعالم له ، وعلاقته بالنظم والأيديولوجيات المختلفة التى تسود العالم والدور المنوط به .

ثم تقدمت دراسات الرأى العام لتضع تصنيفات محددة وانواعا مميزة لجماهير الرأى العام ، واحدثت هذه الدراسات اهتمام الساسة والمسئولين والخبراء فى مختلف فروع العلم والمعرفة حين اكتشفت الطرق العلمية لقياسه واهمية استطلاع اتجاهاته بعد أن غدا نبض الجماهير وآمالهم وآلامهم وطموحهم يشكل هدفا رئيسيا لهؤلاء الساسة والخبراء ومطلبا حيويا لخطط العمل وبرامج التنمية فى مختلف ميادين الحياة .

ولم يقتصر اهتمام الخبراء والمفكرين على هذه الجوانب ولكنهم حفلوا كثيرا بعملية تشكيل الرأى العام والعوامل الكامنة وراء تكوين اتجاهات الجماهير وتحديد مواقفهم نحو متغيرات الحياة من حولهم واخذ كل منهم يسهم فى هذا الموضوع ويجتهد فى تحديد هذه العوامل والسمات المميزة لكل عامل ، بعد ما تبين أن الجمهور لا يقبل على راى نحو مسألة ما الا من خلال هذه العوامل التى تتضافر على توجيه اتجاهات أفراده على هذه الصورة أو تلك .

وهكذا اصبح من الأهمية بمكان الاهتمام بعملية تكوين الرأى العام ،

(*) قسم الدراسات الاعلامية بجامعة الأزهر .

وأصبح من الضرورى أن يعرف الخبراء كيفية تكوين رأى الجماعات وذلك حتى يتسنى لهم التحكم فى هذه العملية بصورة سليمة من أجل صالح الجماعة ، ذلك أن الشئون العامة التى تحفل بها كالسياسية ، والحكم ، والتربية والتعليم ، والانتخابات والاصلاحات وغيرها تتأثر بما يتصوره الناس حول هذه المسائل وبتلك الصور التى يكونونها فى رؤوسهم سواء عن انفسهم أو عن حاجاتهم وأهدافهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض حيث أن هذه الصور التى توجد فى رؤوس الناس عن انفسهم وعن الآخرين ما هى الا آراؤهم العامة ، ومجموعة هذه الآراء تكون بدورها ما يسمى بالرأى العام ، ويرجع ذلك الى أن تصرفات الناس لا تكون نتيجة لملاحظات موضوعية عن العالم الخارجى بل تكون فى حقيقة الأمر مبنية على تصوراتهم أو الصور التى فى رءوسهم عن هذا العالم الذى يعيشون داخله (١) .

وقد أسفرت الدراسات العلمية الحديثة عن أن الرأى العام يتكون نتيجة عوامل عديدة هى بمثابة مقومات أساسية فى عملية تكوين الرأى وتشكيل الاتجاه . ويتكون رأى الفرد الذى هو بمثابة الوحدة الأولية للرأى العام بعد انصهار العناصر التى تصنع أفكاره وعواطفه . ويرى علماء الاتصال أن هذا الرأى يتكون بفعل العوامل التالية :

١ ــ تأثير وسائل الاتصال وفنون الاعلام والدعاية (٢) .
٢ ــ البيت والمدرسة .
٣ ــ الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها الفرد .
٤ ــ النشأة والبيئة .
٥ ــ العادات والتقاليد الموروثة .
٦ ــ التجارب الانسانية الماضية .
٧ ــ الزعماء والسياسيون والمصلحون الاجتماعيون ومن على شاكلتهم (٣) .
٨ ــ المشكلات اليومية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٩ — حملات الهمس والشائعات .

١٠ — التربية والتعليم .

١١ — التراث الحضارى للأمة ويشمل العادات والتقاليد ونوعية الثقافة والقيم المتوارثة والآداب الشائعة فى المجتمع .

١٢ — الأوضاع القائمة للدولة سياسية واجتماعية واقتصادية .

١٣ — الأوضاع الدولية القائمة .

واذا كانت هذه الدراسات تعمل على وضع اطار عملى لمختلف جوانب هذا الموضوع من منظور عملى الا أنها لم تأخذ فى اعتبارها الظروف والعوامل التى تحكم حركة الجماهير المسلمة والتى تنطلق فى تكوين اتجاهاتها وفى تشكيل آرائها من منطلق اسلامى ، يحكمها فى ذلك ما جاءت به تعاليم الاسلام من عقائد وعبادات ومعاملات ، وما عالجه الدين الاسلامى من قضايا ومسائل قابلة للجدل وما سنته الشريعة الاسلامية من قوانين ونظم وقواعد غير قابلة للنقاش بين الجماهير اى انها ليست موضوعات جدلية controversial على طول الخط كما قرر بذلك ماكدوجال حين تعرض لتعريف الرأى العام قائلا انه تعبير عن موضوع جدلى (٤) .

ذلك أن الشريعة الاسلامية تحدد القضايا التى يجوز فيها الاجتهاد والجدل والقضايا التى لا تقبل الجدل والاجتهاد ولكنها معدة للقبول والتنفيذ عن رضى وطواعية وليس عن قهر وارغام يحركها الايمان بما حوته هذه الشريعة .

والجمهور المسلم — وأن اختلفت درجات ايمانه قوة وضعفا — الا ان دينه هو الذى يحدد موقفه نحو كافة أمور الحياة التى يحياها ، انه يرتدى منظار الاسلام ويرى من خلاله ما هو صالح ليقبله ، وما هو طالح ليرفضه ، وما هو قابل للتعديل او الاصلاح فيتعامل معه من هذه الزاوية وتختلف استجابة هذا الجمهور لنداء الاسلام بحسب قوة ايمانه ، وعمق فهمه لاصول دينه واستعداده للاستجابة لتعاليم هذا الدين .

وليس الجمهور المسلم فقط هو الذى يبنى تصوراته على ضوء تعاليم دينه ذلك ان العقيدة الدينية تلعب دورها المؤثر والفعال فى تشكيل اتجاهات الجماهير وتكوين آرائهم بصفة عامة ، وفى ذلك يقول ليونارد دوب (٥) Leonard : « ان الكاثوليكى سوف يتشبث بوجهة النظر الكاثوليكية فى نظرته لكافة القضايا سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم دولية وكذلك بقية أصحاب المذاهب والديانات الأخرى » .

والجمهور المسلم يؤمن بأن الله عز وجل تكفل لمن عمل بما اشتملت عليه آيات القرآن الكريم أن يسعد فى حياته الدنيا وفى الآخرة ، وتوعد لمن أعرض عنه ولم يأخذ به بالشقاوة فى الدنيا وفى الدار الآخرة (٦) .

ويؤكد الدكتور أحمد سويلم العمرى (٧) أن العقيدة الدينية تعتبر من أهم العوامل المعنوية التى تؤثر فى الراى العام وتوجهه ، حيث أن الجذور المتأصلة فى نفوس الجماهير وعقولهم بفعل عقيدتها الاسلامية تجعل اية دعوة مخالفة لهذه العقيدة ضعيفة أو لا جدوى لها فلن يقبل الراى العام المسلم دعوة بتناول لحم الخنزير مهما بلغت قيمته الغذائية او لعب الميسر أو غير ذلك من الكبائر التى حرمها الاسلام . ذلك أن هذه الدعوات لن تنال القبول فضلا عن نبذ المجتمع الاسلامى للقائمين بها ، وهذا يشير الى الأثر الكبير الذى تتركه المعتقدات الدينية فى تكوين الآراء وتشكيل الاتجاهات .

وهذا يوضح لنا أن تأثير المعتقدات الدينية فى تشكيل الآراء وتكوين الاتجاهات أمر لا شك فيه وتزيد أهمية الدين على مر الأيام ولا يقل نفوذه . اى أن تأثير عامل الدين على الآراء لا يمكن عزله عن العوامل الأخرى الاجتماعية والمهنية والاقتصادية والعرفية وغيرها ، وتتم عملية اقناع واستمالة الجماهير من خلال الدين عن طريق الترغيب والترهيب (٨) .

وفى الحقيقة ان الانسان يعيش بعقيدته لأن الفرد لا يستطيع أن يتحقق من صحة كل الآراء المعروضة عليه من مئات الأشياء فى الحياة . ان

الانسان بمعتقداته الراسخة دينيا لا يمكن أن يقبل أية دعوة لا تنسجم مع معتقداته أو تتعارض معها ، وأنه ليس من الصـــعب اســـتمالة الجماهير أو اقناعهم بالاقـــدام على فعـــل ما يتوقون اليه . كمـــا أنهم لا يقدمون على تحمل نتيجة صفحات قرءوها أو خطب سمعوها ، وانما تكون تصرفاتهم اذا انسجبت مع ما يؤمنون به من معتقدات (٩) .

وتعمل هذه الدراســـة التى نحن بصددها الآن على تحديد العوامل التى تسهم بشكل أو بآخر فى عملية تكوين الرأى العام المســلم وتجعله يكون الصـــور الذهنية لما يدور حوله من قضـــايا واحداث بشكل ما ، ويضفى على العالم المحيط به معنى ونظاما ويفسر ظواهر الحياة بجمالهـــا وقبحها . ذلك أن الانسان يفسر هذه الظواهر لأنه يتعلم كيف ينظر اليها بعين انتقائية ويصنفها ويعطيها مغزى معينا .

فالفرد ليس جهاز تسجيل سلبى يقوم باستقبال المنبهات التى تنتقل اليه من خلال حواسه ليتم تخزينها فى عقله ، ذلك أن الفرد هو الذى يحدد الطريقة التى يتم بها ادراك المنبهات ، ويحدد أيضا النتائج التى سيخرج بها من تلك المنبهات وهو الذى يأخذ المبادرة ويوجه هذه العملية . والمرء هو الذى يقوم بتحديد ما سيدركه ، ويعمل تصوره عن العالم واتجاهاته وتجاربه وتوقعاته عن المستقبل كمرشح تمر من خلاله تلك المنبهات ، ويعدل هذا المرشح ادراكه لأية تجربة من التجارب ، والناس تقوم بتشكيل مدركاتها بحيث تبنى لعالمها صـــورة وتحاول ان تضع الأشياء فى أماكنها أو تعاون التجارب السابقة على بناء تصـــور للعالم ، ويتكون هذا التصـــور فى المعتقدات ، ووجهات النظـــر ، والاتجاهات وتعمل الجماهير على اختيار المدركات التى تدعم ما تؤمن به أصلا (١٠) .

ويؤكـــد والترليمان Walter Lipman عـــلى وجود اختلافات كثيرة فى انطباعات الناس وتصـــوراتهم نحو العالم ، كما تختلف اهتمامات الجماهير وتوقعاتهم . ومن هنا تأتى أهمية اقامة علاقة بين ما يوجد داخل رؤوس هذه الجماهير وبين الواقع العملى الذى يحيونه (١١) .

وسنبدأ هنا بالقرآن الكريم لندرس الأثر الذى يمكن ان يحدثه فى تكوين الرأى العام باعتتاره من أهم عوامل تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة وذلك لعدة إعتبارات سنذكرها بشىء من التفصيل الا انه يجب أن يكون واضحا لدينا أن درجة اسهام القرآن الكريم فى عملية تكوين الرأى العام يحكمها درجة ايمان الفرد وقوة عقيدته ، وبالتالى مدى تمسك الجماعة المسلمة بما احتواه هذا الكتاب المقدس من شرائع وتعاليم ، فمن غير المعقول أن يحدث القرآن الكريم اثره لدى كل المسلمين بنفس الدرجة وعلى نفس المستوى ذلك أنه بقدر الايمان به ، والقدرة على فهم محتوياته واستيعاب مدلولاته والاستعداد للعمل به بقدر حجم الأثر الذى يحدثه فى هذا الصدد ، فمعدل استجابة الجماهير المؤمنة الحريصة على الالتزام بما اشتملت عليه آياته يختلف عن معدل استجابة الجماهير المترددة أو العصاة من المسلمين . وقد أبرز القرآن نفسه هذه الحقيقة مؤكدا أن معدل التأثر بما ورد فيه وقوة الاستجابة لما اشتملت عليه تعاليمه وما سنته شريعته يحكمها قوة العقيدة ودرجة الايمان والاستعداد للعمل بما جاء به وتذكر محتوياته أكده الله عز وجل فى آية واحدة تكررت ثلاث مرات فى سورة واحدة ، وذلك فى قوله تعالى : « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر » (سورة القمر : الآيات ١٧ ، ٣٣ ، ٤٠) .

أى أن قوة الأثر الذى يتركه القرآن فى تشكيل الرأى العام يتوقف على درجة القرب منه فكلما كان الجمهور قريبا من القرآن الكريم قارئا له ، عاملا به متعايشا معه كان أثره على تكوين اتجاهاته فعالا والعكس صحيح . أى أنه كلما كان المرء بعيدا عن كتاب الله غير عامل به ، لا يحفل بتعاليمه وشرائعه اضمحل بتأثيره على فكره واتجاهاته . ويرتفع معدل تأثير القرآن الكريم على من استجمعوا صفات أربع هى الايمان ، والاسلام ، والاحسان ، والتقوى . فمن جمع بين تلك الصفات فان تأثره بما فى القرآن سيكون متعاظما لن يتكون له رأى أو ينشكل له اتجاه الا اذا نبع من القرآن واتسق مع ما اشتملت عليه آياته .

وتأسيسا على ذلك فاننا نستطيع القول بأن القرآن الكريم هو بمثابة المنظار الذى يرى المسلم من خلاله كافة متغيرات الحياة من حوله فيرى الخير خيرا ليتبعه ، والشر شرا ليتجنبه اى أن الرأى العـام المسـلم يحكم على ما يحيط به من منظور قرآنى أولا وقبل كل شىء .

يأتى القرآن الكريم على رأس العوامل التى تسهم فى تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة ، واذا كانت كافة العوامل الأخرى التى اتفق عليهـا الخبراء والباحثون ، والتى تتفاعل سويا لتشكيل هذه الاتجاهات تلعب دورا مؤثرا فى هذا الصدد الا أن الأثر الذى تحدثه هذه العوامل محـدود ومحكوم بنظرة الجمهور الى كل عامل منها وفى مدى ثقته وتفاعله معها ، وقد يتمرد الجمهور على هذا العامل أو ذاك أو يتشكك فيه أو يأخذ منه موقفا مضادا وبالتالى يسقطه من حسابه فقد يرفض نصيحة قائد أو زعيم أو لا يهتم بقضايا أو أحداث ، وقد يشك فى الرسالة التى تحملها وسـيلة اعلامية أو أخرى وقد يتمرد على العادات والتقاليد الموروثة .. الخ .

ولكن الموقف مع القرآن الكريم يختلف ذلك أنه اذا طرحت قضية من القضايا أو فرضت احدى المشكلات نفسها على بساط البحث والنقاش ، أو أثارت احدى المسائل اهتمام الجماهير واضطرب الرأى العام بشأنها ، ولم يستطع الوصول الى موقف تتفق عليه الأغلبية وتؤيده الأقلية ، فان النص القرآنى اقدر على القضاء على هذه الاضطرابات ، وحسم هـذه المواقف ومنع البلبلة فى الأفكار ، وعلى سـبيل المثال اذا تفشـت جرائم السرقة فى أحد المجتمعات الاسلامية وزاد نشـاط اللصوص ، والاعتداء على الجماهير فى مركبات النقل واختطاف ما يحمله الرجال من نقود وما تحمله النسـاء من ذهب ومجوهرات ، وحوادث السـطو على المنازل لسرقة حتوياتها من أثاث ، وحلى ومتاع وسادت ظاهرة السرقة فى هذا المجتمع . واصبحت هذه المسألة مثار اهتمام الرأى العام والمسئولين ، ولم تستطع اجهزة الأمن القضاء على هـذه الجريمة فى المجتمع ، وعجزت القوانين

الوضعية عن وضع حد لها ، واضطربت الجماهير بشأنها وعاش هـذا المجتمع المسلم فى رعب نتيجة لذلك ، فان القرآن الكريم قادر على استئصال شأفة هذه الجريمة حيث يجد الرأى العام المسلم ضالته فى قول الحـق جل وعلا «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزءا بما كسبا» (سورة المائدة: آية رقم ٣٨) .

ولا يجد المجتمع المسلم سبيلا للخلاص الا من خلال تطبيق هـذا النص القرآنى ولا يتردد فى تنفيذ ما أمر الله ، لأن ما أمر به هو الحـق وهو الخير دائما طالما هو مؤمن بكتاب الله متمسك بما جاء به . واذا حدثت فتنة طائفية بين المسلمين وغير المسلمين واشـعلت بعض العناصر نار الكراهية والحقد بين المسلمين وغيرهم كما حدث فى لبنان من أحداث كادت تقضى على الحرث والنسل بفعل هذه الفتنة والتى استمرت آثارها المدمرة منذ عام ١٩٧٤ والى الآن ، وكما كاد يحدث فى حى الزاوية الحمراء بالقاهرة فلن يستطيع قائد أو زعيم ، ولن تستطيع الروابط الوطنية والمصـالح الاقتصادية والعوامل السياسية أن تقضى على هذه الفتنة ولن يتكون رأى عام مسلم صحيح نحو هذه الأحداث الا من خلال ما ذكره الله الذى يستطيع أن يجمع الجماهير المسلمة على كلمة سواء فى مواجهة هذه الأحداث منطلقا فى ذلك من قول الحق جل وعلا « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » (سورة الأعراف : آية ١٩٩) . وقوله سبحانه « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » (سورة البقرة : آية ٢٥٦) .

ولن استطرد فى الحديث عن القضايا والمشكلات التى يثور فيها الرأى وتضطرب الجماهير ، وتطرح فيه الأفكار والآراء التى قد لا تصل بالمسألة موضوع الجدل والنقاش الى حل يرضى كل أو أغلب أفراد الجماعة ، لأن الأفكار البشرية والمواقف الانسانية لن تصل فى قوتها المؤثرة مهما بلغت فى الرفعة والسمو الى ما تصل اليه كلمات الحق تبارك وتعالى من هذه القوة المؤثرة . فقد ترفض الجماهير أوامر الزعماء القادة ، وقد تتمرد على

العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع ، وقد لا تثق فيها تعرضه وسائل الاتصال من أخبار وأفكار ولكنها لن تتجرأ أبدا على اعادة النظر فيما أنزل الله « ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم » (سورة الاسراء : آية ٩) .

ان القرآن الكريم يحتل مكانة مقدسة ويتبوأ منزلة سامية فى قلوب وعقول جماهير المسلمين واذا حدد القرآن الكريم منهجا معينا نحو مسألة ما فان الراى العام المسلم لن يقنعه قانون وضعى أو حجة فلسفية أو مرسوم ملكى أو قرار جمهورى الا اذا انسجم مع ما ورد فى القرآن ، ولا اولوية لشىء على كتاب الله ، وبالتالى فان الجماهير المسلمة تظل قلقة غير مستقرة ، مضطربة بشأن هذه المسألة الى أن يسود ما ورد فى القرآن الكريم فينتهى القلق ويسود الهدوء وتهدأ النفوس وتستريح العقول فى المجتمع المسلم الصادق الايمان .

كأن القرآن الكريم يترك الأمة المسلمة تتصدى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية التى تعترض حياتها ، فاذا عيت بحلها وعجزت عن مواجهتها وتشابه الأمر عليها أسعفها القرآن الكريم بآيات بينات تنير ما أظلم ، وتهدى من ضل وتفضح من خان ، وتنزل العقوبة بمن أجرم .

ويرجع الدور المؤثر الذى يحدثه القرآن الكريم فى عملية تكوين الراى العام وتشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة الى الاعتبارات التالية :

أولا : الدستور الشامل الجامع لكافة أمور الجماهير المسلمة :

ان القرآن الكريم هو الدستور الشامل الجامع المنظم لشئون المسلمين فلم يترك هذا الكتاب أمرا من الأمور التى تتصل بحياة الجماهير المسلمة من قريب أو بعيد الا وتناولها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وادلى بدلوه فيها تصريحا أو تلميحا يؤكد ذلك قول الحق جل وعلا « ما فرطنا فى الكتاب من شىء » (سورة الأنعام : آية ٣٨) وهذا يعنى أن القرآن الكريم

يحوى كل ما يهم الجماعات المسلمة فى يومها وغدها ، ويرد على تساؤلاتها فى شتى الأمور .

ويمكن أن نقدم عرضاً مجملا لما احتواه القرآن الكريم على النحو التالى :

١ — **العقائد** : التى يجب الايمان بها فى الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وهو الحد الفاصل بين الايمان والكفر ، وفى ذلك يقول تعالى « آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير » (سورة البقرة : آية ٢٨٥) .

٢ — **الفضائل الاسلامية** التى تهذب النفوس وتصلح من شأن الفرد والجماعةوتحذر من الأخلاق السيئة التى تؤدى بمعانى الانسانية الفاضلة ، وتسبب الشقاء فى الحياة .

ولسنا فى مجال ذكر ما اشتمل عليه القرآن الكريم من أوامر وتعاليم وارشادات تهىء مناخا صحيا لمولد الأخلاق الاسلامية ، فهو الذى منع الكذب وحذر من النفاق وحرم القتل والسرقة وتطفيف الكيل ، وحث على العدل والمساواة ، وبث روح الأخوة الاسلامية وكرم الانسان ، ورفع من شان المرأة ، ومنع اكل أموال الناس بالباطل ، وحض على المروءة والكرم ، وغير ذلك من مئات الفضائل الأخرى التى حوتها آيات الكتاب والتى تكفل خلق رأى علم مسلم مزود بمفهوم خاص نحو مختلف الشئون . نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الصدق والأمانة والمعروف والعفو والمغفرة والتسامح والاحسان . واذا استعرضنا آيات القرآن الكريم التى اشتملت على قيم أخلاقية سيعجز هذا البحث عن حصرها والقاء الأضواء عليها منها على سبيل المثال قوله تعالى فى القول الطيب : « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غنى حليم » (سورة البقرة : آية

٢٦٣) ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن » (سورة النحل : آية ١٢٥) « وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما » (سورة الفرقان : آية ٦٣) « ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتى هى أحسن فاذا الذين بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم » (سورة فصلت : آية ٣٤) . « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (سورة النساء : آية ٢٩) .

وينهى القرآن عن التباغض والتحاسد والكراهية فليس للمسلم أن يحسد احدا أو يغيطه على شيء آتاه ، بل هو مشفق على الناس مالهم فيه من غفلة ، فيحدثه قلبه قائلا « لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد ، متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد » (سورة آل عمران آية : ١٩٦ ، ١٩٧) . وبقوله تعالى « أيحسبون إنما نمدهم به من مال وبنين ، نسارع لهم فى الخيرات بل لا يشعرون » (سورة المؤمنون آية : ٥٥ ، ٥٦) ويقول « انما نملى لهم ليزدادوا اثما (آل عمران — ١٧٨) .

وعمل القرآن على ترسيخ دعائم الصبر كقيمة من القيم الاسلامية وكجزء لا يتجزأ يكمل به المسلمون ايمانهم كقوله تعالى « والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » (سورة البقرة آية : ١٧٧) وقوله « ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » (سورة النحل : آية ١٢٦) وقوله كذلك « يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » (سورة آل عمران : آية ٢٠٠) .

كل هذه الفضائل وغيرها مما اشتمل عليها القرآن قادرة على الاسهام الفعال فى ترسيخ اتجاهات معينة للرأى العام المسلم رائدها الرئيسى هو هذا الكتاب المبين .

٣ — **الأحكام العملية** التى وضعها او وضع أصولها وهى المسماة « فقه

القرآن » . فجاء فى العبادات على اختلاف أنواعها من صلاة وصوم وزكاة وصدقة وحج وجهاد ويمين ونذر ما يقرب من مائة وأربعين آية ، وجــاء فى أحكام الزواج والطلاق وما يتبعها من مهــر ونفقة وحضانة ورضاع ، ونسب ، وعدة ووصية وارث ما يقرب من نحو سبعين آية ، وجاء فى أحكام المعاملات المالية كالبيع والاجارة والرهن والمداينة والتجارة ما يقرب من نحو سبعين آية ، وجاء فى أحكــام الجنايات كالقتل والسرقة ومحاربة الله فى أرضه أو الزنا والقــذف ما يقرب من ثلاثين آية . كما جاء نحو هذا تقريبا فى أحكام الحــرب والسلم وما يجب على الحكام من الشورى والعدل والمســاواة ، وسائر ما يجب عليهم للناس أو ما يجب على الناس لهم . كما جاءت آيات يصح أن تكون أساسا لتنظيم الحياة الاجتماعية ، وعلاقــة الأغنياء بالفقراء ، والقيام بحقوق العمال ما يعرفه الناس اليوم باسم « العدل الاجتماعى (١٣) .

٤ — **النظريات العلمية** : يرشد القرآن الكريم الناس الى النظر والتدبر فى ملكوت السموات والأرض ، وماخلق الله للتعرف على أسرار الله فى كونه وابداعه فى خلقه ، ويحثهم على طلب العلم والمعرفة الواعية عن نظر واستدلال لا عن تقليد ومحاكاة . يقول تعالى : « ان فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون » (سورة البقرة : آية ١٦٤) كما أنه فتح للناس بهذا الارشاد باب البحث عن خواص الأجســام فى أرضه وســمائه ، وهوائه ، ومائه ، فينتفعون بها فى حياتهم ، ويستخدمونها فى مقاصد التعمير والانشاء .

ويشــتمل القرآن الكريم على العلــوم الكونية والتشريعية والقانونية

والحربية والسياسية وغيرها مع انه نزل على رجل أمى لم يقرأ ولم يكتب قط (١٤) .

انه مصدر ثراء ومعين لا ينضب للباحثين فى مختلف فروع العلم والمعرفة فى شتى المجالات ومناحى الحياة .

والقرآن الكريم هـــو المنبع الأصيل الذى خرجت منه نظريتا المعرفة الاسلامية ، والمنهج العلمى التجريبى والذى استمد منه ابن الهيثم نظرية الضوء وابن خلدون مفاهيمه عن بناء المجتمعات ونموها وسقوطها وهو الذى هدى الخليل بن أحمد الى قوانين اللغة والموسيقى والشعر (١٥) .

وقد تعرض القرآن لكثير من عوالم السماء والأرض واستعرضها كأثر من آثار الألوهية فى طريق الاستدلال الى الله ، فالعلوم التى تبحث عن السموات والأرض والنجوم ، وتقلبات الليل والنهار من علوم القرآن . وما يبحث عن الانسان ومبدأ تخليقه وأطواره فى حياته وعوامل التأثير فيه هداية واختلالا فى علوم القرآن ، وما يبحث عن الحيوان والنبات والجماد من علوم القرآن ، كل فى الدائرة ألتى تخصه وبقدر الحاجة التى تتطلبها هداية القرآن ، وقد تعرض القرآن لكل هذا كما تعرض لكثير مما يتصـــل بأبحاث الفلاسفة والأخلاقيين (١٦) .

وهذا الثراء العلمى الذى احتوى عليه القرآن الكريم كفيل بالاســـهام فى ايجاد شكل منفرد للرأى العام المسلم يجعل نظرته للعلم وأهله نظرة يملؤها الاكبار والاجلال قد تختلف عن مفهوم الرأى العام غير المسلم له ، فليس الاسلام دين مناسك تؤدى وشعائر تقام فقط ولكن العلم من دعائمه الرئيسية التى لا يستطيع اغفالها أو الاستغناء عنها .

٥ ــ **قصص الأولين افرادا وأمما** ، وقد أورد القرآن الكريم فى ذلك كثيرا مما يثير الاعتبار ويرشد الى سنن الله فى معاملـــة خلقه الصالحين منهـــم والمفسدين ، وهذا هو مقصد القرآن الكريم من ذكر هذه القصص .

والقرآن الكريم هو المصدر الصحيح لأخبار جميع الرسل والأنبياء الذين آمنوا . وقد حدد القرآن الكريم فى هذه القصص وبشكل تفصيلى منهج أولى العزم من رسل الله فى دعوتهم للاستفادة منها ، كيف طبق كل رسول دعوته مع قومه وما يستفاد من منهج كل رسول (١٧) « لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب » (سورة يوسف : آية ١١١) .

وترد قصص الأنبياء فى القرآن كجزء من نسيجه الدينى ، أى أن القصة التى ترد فى القرآن تكون مقيدة بغرض دينى وتأتى أساسا للدعاية لهذا الغرض ، بينما هى فى نفس الوقت عمل فنى معجز ، ويستحيل على بشر أن يقدم فنا معجزا ودعوة مباشرة فى نفس الوقت ، غير أن قصص الأنبياء فى القرآن تفعل هذا كله بشكل ناعم لا تحس فيه بالجهد ، وفى قصص القرآن يروعك أن ترى الله يحكيها عشر مرات ، أو خمس عشرة مرة بنفس المستوى ، وبتأثير مختلف ويظل مستوى القصة فى الذروة رغم تكرارها ، وفى كل مرة يحكى الله القصة يعطيك تأثيرا معينا ، ويملؤك بإيحاء خاص يختلف عما سبق أن أعطاه لك وهذه معجزة فى فن الكتابة لا ترى لها مثيلا فى أى كتاب على الأرض غير هذا الكتاب (١٨) .

وإذا أمعنا النظر فى موسى — على سبيل المثال — وتأملنا لقاء موسى بكلمات ربه ، وموقفه أمام النار المقدسة فى وادى طوى ، فإن القرآن يحكى هذه الواقعة أكثر من مرة ، يملؤك فى إحداها بالخوف والرهبة والجلال ، ويملؤك مرة أخرى بالحب والحنان والأمل وهكذا .

وعلى الرغم من أن القرآن قد نزل منذ أربعة عشر قرنا من الزمان ، ولم يكن عالم الأدب قد اكتشف قواعد القصة القصيرة أو أصول الدراما ، أو فن السينما إلا أنه قدم هذه القصص فى قوالب أدبية وأنماط فنية متقدمة ومؤثرة (١٩) .

وهكذا نرى أن القرآن الكريم يثرى الرأى العام بأخبار القرون السالفة

والأمم البائدة كقصص الأنبياء مع اقوامهم ، خبر موسى ، والخضر ويوسف واخوته أصحاب الكهف ، وذى القرنين ، ولقمان وابنه ، واشباه ذلك من الأنبياء ، كما يكون اتجاهاته نحو بدء الخلق ، وما فى التوراة والانجيل والزبور ، وصحف ابراهيم وموسى (٢٠) .

كما يزود الرأى بخلفية تاريخية عن الأمم السابقة فذكر معاشهم ، ووصف حياتهم ونشاطهم ، وبين عقائدهم ومذاهبهم ، وأوضح مواقفهم من رسل الله اليهم وبذلك حفظ لنا مادة طيبة للقصة القرآنية المشتملة على الأحداث والأشخاص وهى تشتمل على أحداث حقيقية سابقة ، تملك جميع عناصر القصة الفنية فالأشخاص والحوادث موضوع الحوار واضح فيها ، وهو ما يمنحها عناصر التأثير على الرأى العام لا سيما أن آيات القصص جاءت على أسلوب القرآن الكريم وهو اسلوب خاص ، لم يسبق اليه ولم يلحق به ، فهو لم يلتزم أسلوب المؤرخين ولا طريقة الكتاب فى تنسيق الكلام وترتيبه على حسب الوقائع التى فى القصة الواحدة ، وانما ينسق الكلام فيه بأسلوب يأخذ بمجامع القلوب ، ويحرك الفكر الى النظر تحريكا ، ويهز النفس للاعتبار هزا . والقصة القرآنية من النوع الهادف القائم على الحق الذى يهدف الى تحقيق خير الجماعة المسلمة (٢١) .

كما تهدف القصة القرآنية الى بث مجموعة من المعانى والقيم فقصة آدم تدعو الى التزام طريق الله وطاعته والتحذير من ابليس وغوايته ، وقصة نوح تدعو الى الهدى والنفع والطاعة وتكره الجدل والمراء والغرور ، وقصة مدين تدعو الى العدل وتكره التطفيف ، وقصة لوط ويوسف تدعو الى التمسك بالطهر والعفة ، وقصة ابراهيم ترسخ أدلة التوحيد وتبطل الشرك والشركاء ، وقصة فرعون تكره الظلم والجبروت وتدعو الى الاستقامة والأمان . وهنا نرى أيضا أن القصص القرآنى يعمل على تصحيح مسار العقائد لغير المسلمين على اختلاف عقائدهم وتنوع بيئاتهم ومستوى أفهامهم (٢٢) .

٦ — لم يقتصر القرآن الكريم على تزويد الرأى العام بأخبار الأولين

واثراء الجمهور بقصص الأنبياء والرسل ، ولكنه تميز بقدرة كبـــيرة على **الاخبار بانباء المستقبل** ، مما لم تقع أحداثه وقت نزول الآية التى تحمـــل الحدث فجاء ذلك شاهد صدق على صحة هذه الآية مما يجعل الجمهور يزداد ثقة وايمانا بكل ما يحمله القرآن من أنباء الغيب وذلك شأن قوله عز وجل مخبرا المسلمين برؤيا رسول الله مؤكدا دخوله مكة « لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شـــاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين لا تخافون ، فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا » (سورة الفتح : آية ٢٧) وقد تحقق ما انبأ به القرآن فى هذا الصدد .

وكقوله تعالى متنبئا بهزيمة الفرس عـــلى يد الروم أهل الكتاب فى المعارك التى كانت تدور رحاها بينهما آنذاك « غلبت الروم فى أدنى الأرض ، وهم من بعد غلبهم سيغلبون » (سورة الروم : آية ٢ ، ٣) . وقد أثبتت نتائج الحرب وسير المعارك صحة ما ورد فى القرآن الكريم .

وكوعده المؤمنين بالنصر على كفار مكة ، وقد تحقق هذا الوعد يوم بدر « واذ يعدكم الله أحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين » (سورة الأنفال : آية ٧) .

وهذا النوع المتفرد من الاعلام ، الذى تميز به القرآن الكريم ، ولم تأت الأيام على مدى الأربعة عشر قرنا التى مضت منذ نزول القرآن الكريم بما يناقض أو يخالف خبرا واحدا من أخباره يزيد الرأى العام يقينا وتصديقا ، ويمنحه ثراء فكريا يصعب على أى رافد آخر من روافد الفكر والمعرفة أن يجاريه فى ذلك .

ثانيا : الاطار المنظم للسلوك الانسانى فى الاسلام :

انه من خلال النظرة العلمية المتأنية ـــ وبعيدا عن أية مشاعر دينية ـــ يستطيع الباحث فى الجانب السلوكى للقرآن الكريم أن يقرر بأن القرآن

الكريم قد وضع للفرد والمجتمع ، وبالتالى للرأى العام ، اطارا سلوكيا معينا أملته عليه جوهر العقيدة الاسلامية . وهو مجال على درجة كبيرة من الثراء للعلماء والباحثين فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، والعلوم السلوكية بصفة خاصة ليستنبطوا منه موسوعة شاملة عن « السلوك القرآنى » أو « السلوك الاسلامى » وهذا الاطار لا يتناقض من قريب أو بعيد مع الطبيعة الانسانية ، ولكنه ينسجم مع فطرة الانسان ويسد حاجاته ، ويهذب غرائزه ، ويرتقى برغباته فلم يطلب منه أن ينعزل عن واقع الحياة ، ويعيش فى معبد أو دير ويحرم نفسه من اداء الدور المنوط به فى هذه الدنيا وهو خلافة الله على هذا الكوكب ، ولم يطلق له العنان ليفسد فى هذه الأرض ويقضى على الحرث والنسل أو يعيش كما تعيش البهائم يأكل ويشرب ويتناسل غير مدرك لحق الله عليه ولكنه وضع ميزانا دقيقا لهذا وذاك ، ولم يدع أحدهما يطغى على الآخر « وكان بين ذلك قوما » (سورة الفرقان : آية ٦٧) .

وهذا بدوره يدفع الرأى المسلم الا يصدر حكمه على الأشياء الا فى واقع هذا الموقف القرآنى نحو كل مشكلة تعترض حياته ، دون المغالاة فى جانب على حساب الجانب الآخر ، فلا مغالاة فى العمل على حساب العبادة كما هو الحال فى المجتمعات الشيوعية ، ولا طغيان لشهوات الجسد على حساب مطالب الروح كما هو الحال فى المجتمعات الغربية ولا مغالاة فى العبادة على حساب مطالب الحياة كما هو الحال فى مجتمعات الأديرة من المعابد وبيوت النار ، ولكنه السلوك الوسيط « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » (سورة البقرة آية : ١٤٣) .

ولم تكشف الدراسات العلمية والبحوث الاستكشافية على مدى التاريخ سواء على الصعيد الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى ما يناقض ما أتى به القرآن من مبادىء ونظريات ، ولكنها حتى الآن تؤكد حتى ما احتواه من سلوكيات تنسجم مع الطبيعة البشرية وتتسق مع أوضاعها ، نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر النقاط التالية :

ب- حث القرآن الكريم على الزواج ورغب فيه ، وعالج كل الآثار السلبية التى قد تترتب عليه بشكل يحقق صالح الطرفين ولا يضر بأى منهما ، وأوجد صيغة عملية نظيفة لعلاقة الرجل بالمرأة اثبتت كافة التجارب ان ما عداها هو الباطل والدمار للصحة والمال والمستقبل .

- اهتم القرآن بعلاقة الانسان بأخيه الانسان مدركا أن الانسان مدنى بطبعه لا يستطيع الحياة بعيدا عن بنى جنسه ، فاهتم بصلة الرحم وأكد على دعمها واهتم بعلاقة الجوار ودعا لها ، وأوجد صيغة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين سواء أكانوا أهل كتاب أم ملاحدة وحفل كثيرا بعلاقة المسلم بأخيه المسلم فى أى موقع وهو ما نسميه اليوم بفن العلاقات العامة ، وفى ذلك يقول تعالى « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا (سورة الفتح آية : ٢٩) .

- شجع القرآن الكريم على العلم والعمل ، ورفع منزلة العلماء ، وجعلهم فى مصاف الأنبياء والرسل انطلاقا من القاعدة الأصيلة التى تفيد بأن الانسان لا يسترد قيمته الا من اسهامه فى الحياة العامة ، وأن المجتمع المسلم لن يستطيع أن يتقدم ويعبر عن نفسه الا أذا كان العلم هو منهاج حياته واطار سلوكه . يقول الحق فى ذلك « انما يخشى الله من عباده العلماء ان الله عزيز غفور » (سورة فاطر : آية ٢٨) .

- وضع القرآن الكريم للمسلمين من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يشكل اطارا سلوكيا متميزا للجماعة المسلمة بما يغنيهم عن البحث عن نظم أخرى ، ولم تعثر البشرية على نظام له طابع الشمول والاستمرارية على مر الأحقاب كالنظام الاسلامى ، والقرآن هو رافدة الأساسى . انه الاسلام الكافى به الله فقد ما سواه « كما أكد ذلك حاطب بن أبى بلتعة فى حديثه للمقوقس وهو يدعوه الى الاسلام (٢٣) .

وإذا استعرضنا تاريخ الشـعوب الاسلامية منذ بزوغ فجر الدعوة الاسلامية الى الآن سنجد أن فترات الضعف والهوان والتردى التى عاشت فيها هذه الشعوب كان سببها الرئيسى هو جنوح هذه الشعوب عن السلوك الاسلامى القويم ، وعن منهج القرآن الكريم فى العمل والحياة .

— وضع القرآن اطارا سلوكيا شـاملا لكل مسلم فى مجال عمله فجعل العدالة منهج عمل القاضى انطلاقا من قوله تعالى « واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (سورة النساء آية : ١٣٥) وجعل حسن الادراك وبعد النظر ولين الحديث منهج عمل الداعى حتى مع قساة القلوب غلاظ السلوك شأن فرعون ، فقال تعالى موجها حديثه الى موسى وهارون « اذهبا الى فرعون انه طغى ، فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى » (سورة طه آية : ٤٣ ، ٤٤) وقال على لسـان سـيد الدعاة محمد بن عبد الله « قل هـذه سـبيلى أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى » (سورة يوسف آية : ١٠٨) .

وجعل دقة الميزان واستقامة القسطاس منهج عمل التاجر « والسماء رفعها ووضـع الميزان . ألا تطغوا فى الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسـط لا تخسروا الميزان » (سورة الرحمن : آية ٧ ، ٨ ، ٩) وحدد وللخليفة أو الحاكم منهج عمله « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسـط ان الله يحب المقسطين » (سورة المائدة : آية ٤٢) ، « وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » (سورة المائدة : آية ٤٩) . وحدد للطبيب والمعلم والصانع والزارع والمهندس والعامل وغيره ، لكل منهج عمله ، وحدد للجميع اطارا سلوكيا اسلاميا لعمل كل منهم أجمله فى قوله عز من قائل « من عمل صالحا من ذكر وأنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة » (سورة النحل : آية ٩٧) .

ووضع القرآن اطارا سلوكيا للجماهير المسلمة نحو القاتل والسـارق والزانى وغيرهم ، فعن القاتل قال « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص

فى القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى » (البقرة ١٧٨) . وعن السارق والسارقة قال « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (سورة المائدة : آية ٣٨) وعن الزانى والزانية قال « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنون » (سورة النور : آية ٢) .

كما وضع القرآن منهجا للعبادات الاسلامية كالصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها يؤكد ذلك قوله :

« قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون » (الآيات ١ — ٤) .

« ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » (سورة آل عمران : آية ٩٧) .

« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون » (سورة البقرة : آية ١٨٣) .

— نهج القرآن الكريم نهجا خاصا فى تكوين اتجاهات جماهير المسلمين نحو غير المسلمين سواء أكانوا نصارى أم يهودا أم مشركين أم ملاحدة ، أم وجوديين أم صائبة . ولن يتسع المجال هنا لذكر الآيات القرآنية التى تحدد المنهج الاسلامى للسلوك مع غير المسلمين ، ولكن القرآن الكريم حدد موقف الاسلام من الأديان التى سبقته بقوله تعالى : « قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط ، وما أوتى موسى وعيسى ، وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون » (سورة البقرة : آية ١٣٦).

ورسم السلوك الاسلامى مخاطبة أهل الكتاب من خلال قوله عز

وجل : « لا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن الا الذين ظلموا منهم ، وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم والاهنا والاهكم واحد ونحن له مسلمون » (سورة العنكبوت : آية ٤٦) وحسم القرآن الكريم علاقة المصاهرة بين المسلمين والمسلمات بالمشركين والمشركات فى قوله عز وجل « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ، ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون الى النار ، والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون » (سورة البقرة : آية ٢٢١) . الا أن هذا لا يمنع المسلم من الوقوف الى جانب غير المسلم فى محنته « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون » (سورة التوبة : آية ٦) .

— حض القرآن الكريم على ترسيخ قيم ومعانى معينة ينطلق من خلالها الرأى العام المسلم فى معالجته لمختلف جوانب الحياة فهو الذى حض على الصدق ورغب فيه « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين » وقال « وقل رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا » (سورة الاسراء : آية ٨٠).

كما حث المسلمين على تحقيق العدل ، وجعله قاعدة أساسية لنظام الحكم الاسلامى ، وهو قيمه من قيم الاسلام الكبرى . فأكد القرآن على اشاعتها بين الناس ولو كان بيننا وبينهم من البغضاء ما يملأ القلوب بالضغينة والكراهية « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب انتقوى » « واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون » وقال « واذا قلتم فاعدلوا ، ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلك وصاكم به لعلكم تذكرون » (سورة الأنعام : آية ١٥٢) .

من أجل ذلك نجد القرآن يحارب نزعة الهوى والبغضاء والميول

الشخصية التى قد تنحرف بالسلوك الانسانى عن جادة الصواب والحق .

ووضع القرآن اطارا معينا للسلوك الاسلامى فى القتال ومع الأسرى ومع اليتامى والأرامل والنساء والشيوخ والوالدين والأبناء والرؤساء والمرءوسين والأزواج والزوجات والمؤمنين والعصاة ، وأهل العلم والجهلاء وغير ذلك من الفئات التى وضع لها القرآن الكريم معالم واضحة وكيفها تكييفا اسلاميا خاصا ينسجم مع طبيعة هذا الدين .

ورغب القرآن الكريم فى احترام المواثيق والوفاء بالعهود فى وقتها دون نقص أو مماطلة ليتم الفوز بمحبة الله « بلى من أوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين » (سورة آل عمران : آية ٧٦) والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون ، والذين هم على صلواتهم يحافظون أولئك هم الوارثون » (سورة المؤمنون : آية ٨) .

فى حين أنذر وتوعد الذين يتركون عهد الله الذى عاهدهم عليه من أداء الحقوق والقيام بالتكليفات فانهم لا يجنون الا ثمنا قليلا من أعراض الدنيا مهما عظم فى نظرهم ، ولا نصيب لهم فى متاع الآخرة ، ويعرض عنهم ربهم ، ولا ينظر اليهم يوم القيامة نظرة رحمة ، ولا يغفر لهم آثامهم ولهم عذاب مؤلم مستمر الايلام . « ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لاخلاق لهم فى الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم » (سورة آل عمران : آية ٧٧) . وقال عز وجل « الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون فى الأرض أولئك هم الخاسرون » (سورة البقرة : آية ٢٧) .

من هذا العرض المجمل نجد أن ما اشتمل عليه القرآن الكريم لسلوك الجماهير المسلمة كفيلة بأن تطبع الرأى العام بطابع معين من خلال غرس اتجاهات ومعانى مميزة لدى الجماهير المسلمة تجعل القرآن هو الرافد

الرئيسى لمعلوماته وأفكاره ، والقادر على تحديد موقفه وتشكيل نظرته لمختلف الشئون العامة والخاصة التى تكتنف حياته .

ثالثا : العامل المؤثر فى تكوين الاتجاهات العقلية :

يوجه القرآن الكريم الى العقل البشرى ، وهو العضو الذى يميز الانسان عن سائر الكائنات الأخرى ليزوده بما يجهل ، ويعلمه ما لم يعلم ، ويشكله تشكيلا يتسق مع نهجه ومحتواه وتعاليمه ، فالقرآن هنا يسهم بصورة لا يرقى اليه عامل آخر مهما بلغت قوة تأثيره فى تشكيل فكر الأمة المسلمة وفى مخاطبة الجماهير على اختلاف مشاربها .

فيدعو القرآن الكريم المرء كى يفكر ويتدبر ويستخلص الحقيقة الخالدة مما يدور حوله ، ولا يدخل هذا الدين الا على ما يصل اليه عقله السليم وفكره الناضج ويرفض توارث العقيدة عن الآباء والأجداد والقادة وغيرهم دون بحث أو تمحيص لأن فى ذلك تعطيلا للعقل عن آداء واجبه . بل أن القرآن شدد النكير على الذين اهملوا عقولهم ، وبالغ فى تقريع أولئك الذين لم يحكموا عقولهم أو لم يطلقوها من قيود التقليد الأعمى (٢٤) .

وفى ذلك يقول « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب اقفالها » (سورة محمد آية رقم ٣٤) وقد كانت أول سورة نزلت على رسول الله ﷺ بمثابة نداء الى العقل للتفقه فى خلق الانسان « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق » (سورة العلق : آية رقم ١ ـ ٢) وما أكثر الآيات القرآنية التى تطلب من الانسان أن يفكر ويتدبر ، ويطلق سراح عقله ليستنبط ويعتبر من خلال النظر الى ما حوله من ظواهر طبيعية أو حقائق علمية ، وما أكثر هذه الآيات التى توجه الى أولى العقول ، وأولى الألباب ، وأولى البصيرة منها على سبيل المثال :

« فبشر عباد ، الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه ، أولئك الذين هداهم الله ، وأولئك هم أولو الألباب » (سورة الزمر : آية رقم ١٧ ، ١٨) .

« ان فى خلق السموات والأرض ، واختلاف الليل والنهار ، والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ، وبث فيها من كل دابة ، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون » (سورة البقرة : آية رقم ١٦٤) .

« وما يعلم تأويله الا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، وما يذكر إلا أولو الألباب » (سورة آل عمران : آية ٧) .

« وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ، ولعلهم يتفكرون » (سورة النحل : آية ٤٤) .

وهكذا نرى ان القرآن الكريم قد خاطب العقل واعتمد على كثير من المسلمات فى مناقشته للرأى العام ، وانطلق من الجدل الذى يستنتج النتائج بعد ذكره للمقدمات الصادقة فيعرض أمام العقل نتائج ثابتة صادقة ، أو هى نتائج ذات تأثير نفسى بالغ فهى لا تقف عند شكلية القياس ، بل تجعل المجادل كلما وصل الى نتيجة ازداد ايمانا وتصديقا ، كما يعتمد القرآن على الجدل العقلى الذى يثمر ايمانا وطاعة من أجل الوصول بالعقل الى اقتناع كامل بالشىء الذى هو محل الجدل ، فيأتى بالأمر موضوع النقاش ويحلله الى منتهى أقسامه ويرد كل أقسامه ويرد كل قسم على حدة لينتهى أخيرا الى الرأى الحق (٢٥) .

والقرآن هو الذى أعطى علماء المسلمين الضوء الكاشف الذى هداهم الى النظر فى الطبيعة ، والبحث فى الأرض « قل انظروا ماذا فى السموات والأرض » (سورة يونس : آية ١٠١)وهو الذى مضى بهم حتى أنشأوا المنهج العلمى التجريبى الذى كشف آفاق المجهول ، فقدموا من خلاله اضافات جديدة تقدمت بها الانسانية .

وهذا يوضح لنا ان القرآن الكريم يخاطب العقل ويحترمه ، ويجعل

دعوته في متناول ذوى العقول لتكون جزءا من الحياة التى يحياها الجمهور المسلم ويدعوا المؤمنين به أن يتدبروه وأن يأخذوا تعاليمه عن بحث واقتناع ، ومن لم يقتنع بعد البحث وتقليب وجوه النظر فهو فى حل من قبول دين الاسلام ، كما ان الاسلام ليس فى حاجة اليه .

وبناء على هذه الحقيقة فان الله تعالى يقول على لسان نبيه « قل هذه سبيلى أدعو الى الله على بصيرة انا ومن اتبعنى وسبحان الله وما انا من المشركين » (سورة يوسف : آية ١٠٨)

وهكذا نرى أن دعوة القرآن الكريم أساسها البصيرة أو العقل ، وهى حين تخاطب العقول فانها لا تريد من الناس قبول شىء دون برهـــان أو دليل ذلك أن ما جاء فى رسالة الاسلام التى يتضمنها القرآن الكريم يوافق العقل المجرد (٢٦) .

ان قيمة المرء فى القرآن ترتفع كلما ارتفعت اهتماماته العقلية ، وهو كتاب أجدر بعلماء العلوم الحديثة ان ينكبوا على دراسته والعمل بنواحيه ذلك ان كل ما فيه يوافق آخر ما استطاع ان يصل اليه العقل البشرى حيث انه من اهم الأهداف الاصلاحية للقرآن تحرير العقل البشرى من رق التقليد والخرافات وتوجيهه نحو الحجج المنطقية من خلال التفكير الحر ، وقد حارب القرآن الوثنية لانها انحطاط بالعقل وعمى فى البصيرة (٢٧) .

واصبح القرآن بالتالى جديرا بقدرته على تشكيل الاتجاهات العقلية لجماهير الرأى العام ، قادرا على تكوين آرائهـــم نحو كافـــة ما يعترض حياتهم من وقائع وأحداث يقف الرأى العام غير المسلم متحيرا أمامها .

رابعا ــ يلعب الدور الفعال فى البناء النفسى والروحى والجسمى :

لا يقتصر الدور الذى يقوم به القرآن الكريم على تشكيل عقل الجماعة المسلمة وتكوين فكرها ، ولكنه يسهم فى شفاء نفوسها ، وتكييف وجدانها وطمأنة قلوبها « الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله الا بذكر الله تطمئن

القلوب » (سورة الرعد : آية ٢٨) . بل الجماهير المسلمة تزداد ايمانا كلما سمعت ما حوته آيات القرآن « انما المؤمنــون الذين اذا ذكــر الله وجلت قلوبهم ، واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون »

ويذهب القرآن الكريم فى هذا الصدد الى مــدى بعيد فى تشكيــل اتجاهات الرأى العام حيث يقوم باستمالة افئدة المسلمين وهوايتهم بمــا يتضمنه من أسلوب رائع ومعان سامية ، وحكم بالغة ، وبيان الهى ، وقبس ربانى ، ويأخذ القرآن الكريم طريقه الى القلوب ، ويستولى على النفوس فيهدهد كبرياءها ويزيل جماحها ، ففتحت له القلوب واذعن له أهل الفصاحة والبيان ومدحه الجبابرة (٢٨) .

ويرى الشيخ محمود شلتوت أن القرآن الكريم انزله الله دواء لأمراض القلوب وشفاء لما فى الصدور ذلك أن أمراض القلوب أمراض معنويــة وشفاؤها بأدوية معنوية والقرآن قد عالج مرض الجهل بالعلم ، ومرض الشبهة بالبرهان ، ومرض الشهوة بالحكمة (٢٩) .

والقرآن هو النور الكاشف لجميع الظلمات القلبية ، والمبدد لسائر الجهالات والمبين لسائر الحقائق والأسرار الكونية ، فيأخذ على عاتقــه الشفاء التام لجميع الأمراض العقلية ، والنفسية ، والقلبية شفاء من الكفر والشرك والقلق والاضطراب والحيرة والخوف والكبر والحسد ، والكسل والعجز ، والبخل والشح والظلم (٣٠) .

وقد ذكر القرآن فى اثبات هذا الشفاء وتقريره قوله تعالى : « وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين » (سورة الاسراء : آية ٨٢) وقوله « يأيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما فى الصدور » (سورة يونس : آية ٥٧) وقوله « قل هو للذين آمنوا هدى وشفــاء » (سورة فصلت آية ٤٤) وقوله « ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صــدور قــوم مؤمنين » (سورة التوبة : آية ١٤)

ويرى القرآن فى ذلك ان النفس المختلــة تثير الفوضى فى احكم النظم

وتستطيع النفاذ منه الى أغراضها الدنيئة ، والنفس الدنيئة ترفع الفتوق فى الأحوال المختلة ، ويشرق ميلها من داخلها فتحسن التصرف والسير وسط الأنواء والأعاصير (٣١) .

ويعمل القرآن الكريم فى العديد من آياته عـلى تحقيق الهدوء النفسى للجماهير المسلمة ، وتحقيق السكينة والثقة فى حكمة الله وعدله وتصريفه . فالله عادل رحيم لا يقضى بالشر الا لسبب ولحكمة أو فائدة أو استحقـاق عادل ، يقول تعالى « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون » (سورة البقرة : آية ٢١٦) فلا يفرح المسلم لكسب أتاه ، ولا ييأس بسبب خسران أصابه ويعمن القرآن فى تحقيق الراحة والهدؤ النفسى لجماهير المسلمين حتى فى مواجهة أقسى الظروف ونهاية المطاف فى الحياة الدنيا وهو الموت فيقـول تعالى فى ذلك « ما أصاب من مصيبة فى الأرض ولا فى أنفسكم الا فى كتاب من قبل أن نبرأها ان ذلك على الله يسير . لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور » (سورة الحديد : آية ٢٢ ، ٢٣) . « قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا » (سورة التوبة : آية ٥١) .

والرأى العام المسلم مطالب بترك أهواء النفس الى وجه الحق ، ويكف عن التلهف والحركة وراء الأغراض والمناصب والرياسات والمغانم ، ويسكن الى جنب الله وهل بعد الله مغنم ، ومثل المسلمين هنا كلما تركوا شهوة من شهواتهم وجدوا لها عوضا حلاوة فى قلوبهم وراحة لنفوسهم ، ونـورا فى بصائرهم .

وكلما اقترب الجماهير المسلمة من القرآن الكريم كلما تشكلت اتجاهاتها وعبرت هذه الاتجاهات عن نفسها تعبيرا ينسجم مع ما ورد فى ذلك الكتاب الذى حدد الدواء لكل داء فى الفكر والنفس ولا يسهم القرآن فقط فى البناء الذهنى والنفسى والروحى للجماهير المسلمة ولكنه يسهم أيضا فى البنـاء

الجسمى لهذه الجماهير ، وقد تعرض القرآن الكريم لمسائل صحية هامة فى الاعتناء بالصحة وسلامة الأجسام ، وقد كان لتوجيهاته فى التحليل والتحريم فى الافعال والاطعمة والأشربة ما ساعد المعرفة العلمية على الكشف عـــن بعض جوانب حكمتها ، وقد استخدم لفظ الشفاء فى ستة مواضع فى القرآن الكريم (٣٢) .

ولو تمعنا الزاوية الصحية للدين الاسلامى سنرى أن تعاليمه تهدف الى خلق مجتمع سليم البنية ، صحيح الجسم ، فهو يحرم أكل الميتة والدم ولحم الخنزير لما فيها من مؤثرات ضارة على صحة الناس ويحث على أكل الطيبات ويمنع الزنا لما له من مساوىء وشرور تؤثر على صحة المرأة والرجل فى الوقت الذى يشجع فيه الزواج بهدف خلق علاقات طبيعية وصحيحة ، ويطالب باعتزال النساء فى المحيض وعدم الاقتراب منهن حتى يطهرن ويحرم الخمر لأنها تذهب بأعلى ما منح الخالق لعباده ، تذهب بعقله الذى يميزه عن سائر الكائنات ، وهو الذى يحث دائما على النظافة واعتبرها احدى شعب الايمان .

وقد كتب ابن القيم الجوزية عن الفوائد البدنية للصوم على سبيل المثال فقال ان منافعه البدنية والقلبية والروحية تفوق الاحصاء ، وله تأثير عجيب فى حفظ الصحة واذابة الفضلات وحبس النفس عن مؤذياتها (٣٣) .

وهكذا يهيىء القرآن الكريم المناخ المناسب لتشكيل اتجاهات جماهير مسلمة تتواءم فى اتجاهاتها العقلية وصحتها النفسية وقدراتها الجسمية مع ما تضمنه هذا الكتاب من مبادىء وما اشتمل عليه من تعاليم .

خامسا : القوة المعجزة لكافة القدرات البشرية :

تبرز المكانة المقدسة والقيمة الكبيرة للقرآن الكريم فى اعجازه لكل من حاول أو يحاول التصدى لشىء مما ورد فيه .

والمعجزة هى خرق لنواميس الكون ، يعطيها الله سبحانه وتعالى لرسله

ليدل بها على منهجه ويثبت أقدامهم ، ويؤكد للناس أنهم رسله تؤيدهم السماء وتنصرهم ، والسماء حين تؤيد وتنصر ، تقف قوانين البشر عاجزة لا تستطيع أن تفعل شيئا (٣٤) .

والقرآن هو معجزة دالة على صدق الرسول فى دعوى الرسالة ، والتبليغ عنه سبحانه ، وقد أمر الله رسوله أن يتحدى به القوم فتحداهم حتى ظهر عجزهم وتمت عليهم الحجة (٣٥) .

ذلك أن كل نبى قد جاء الى قومه بمعجزة من جنس ما نبغوا فيه ، فقوم موسى نبغوا فى السحر فجاء موسى عليه السلام بمعجزة السحر ، وتحدى قومه ، فكان أول من آمن به هم السحرة « والقى السحر ساجدين ، قالوا آمنا برب العالمين ، رب موسى وهارون » (سورة الأعراف آية : ١٢٠ — ١٢٢) .

وجاء عيسى الى قومه وقد نبغوا فى الطب فأبرأ الأكمة والأبرص وزاد على ذلك باحياء الموتى باذن الله . فكان التحدى من جنس ما نبغ فيه قومه كما اقتضت حكمة الله أن تكون معجزة محمد من جنس ما اشتهر العرب بالنبوغ فيه .

ومحمد ﷺ جاء والعرب قوم بلاغة وفصاحة فجاء اليهم بمعجزة من جنس ما نبغوا فيه ، وهو بلاغة القرآن التى تحدتهم وأعجزتهم (٩٦) .

وليس أدل على اعجاز القرآن من عجز العرب وهم ملوك الكلام عن معارضته وبهذا العجز يثبت أنه ليس من كلام البشر ولا من صناعة المخلوقين ، وليس وراء ذلك الا الله (٣٧) .

وقد تحدى الله عز وجل أهل الكفر والنفاق ان كانوا فى ريب من صدق ما به فلديهم الحجة الظاهرة التى تبين لهم الحق ، مطالبا اياهم ان يأتوا بسورة مماثلة من سور هذا القرآن فى بلاغتها وأحكامها وعلومها وسائر هدايتها وطالبهم أن ينادوا الذين يشهدون لهم ليستعينوا بهم فلن يجدوهم

ولن يستطيعوا الاتيان بسورة مماثلة لسور القرآن بحال من الأحوال لأنه ليس من طاقة المخلوقين (٣٨) .

وفى ذلك يقول عز من قائل « وان كنتم فى ريب مما أنزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين ، فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين » (سورة البقرة : آية ٢٣ ، ٢٤) ويؤكد عز وجل هـذا الاعجاز فى مواجهة الثقلين انسهم وجنهم بقوله « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » (سورة الاسراء : آية ٨٨) .

ووجوه الاعجاز القرآنى كثيرة تشهد انه وحى الهى منها فصاحته فى كل المواضع ، ووفرة بلاغته وسلامته من التناقض ، وغزارة معانيه واشتماله على أنباء غيبية وما تضمنه من قصص (٣٩) .

واذا كانت سائر معجزات الأنبياء قد انقضت بانقضاء أوقاتها ولم يبق الا خبرها فان القرآن الكريم ذا المعجزة الظـاهرة لا تزال حجته قاهرة ومعارضـته ممتنعة كما كان عليه منـذ أول نزوله وطوال أحقاب التاريخ وتعاقب الأمم .

ذلك أن معجزة القرآن تختلف عن معجزات الرسـل السـابقين التى خرقت قوانين الكون وتحدت وأثبتت ان الذى جاءت على يديه رسول صادق جاء من عند الله ، الا انها معجزات كونية تقع مرة واحدة لا يؤمن بها الا من يشاهدها ، ولمن لم يرها تصبح عنده مجرد نبأ ان شاء صدقه وان شاء لم يصدقه ، ولو لم ترد هـذه المعجزات فى القرآن لكان من الممكن انكار حدوثها أو الشك فى ذلك ، فهى لا تتكرر أبدا (٤٠) .

ولكن عطاء القرآن متجدد دائما ، ويختلف عطاؤه من جيل الى جيل ، فهو لكـل الأجيال ولكل الأمم ، فهو للبشر جميعا فى كل الأزمان وكـل

الأماكن ولو افرغ القرآن عطاؤه الاعجازى ، وبالتالى تأثيره على الرأى العام المسلم ، فى قرن من القرون لاستقبل القرون الأخرى بلا عطاء ، وبذلك ينضب معينه ولكنه متجدد لا يجمد أبدا ثرى لا ينفذ أبدا (٤١) .

وتفسر سمة الخلود والاستمرارية التى تميز الاعجاز القرآنى عن معجزات الرسل السابقين بان العقل البشرى بعد أن ترقى ، وترتب عليه كثرة المعارف ، ثم دخول الشبهات على الأديان فان تأثير هذه المعجزات قد ضعف على اتباع هذه الأديان أو بالأخرى ضعف الايمان ، ولاحت أوكار الالحاد مما جعل الدين بحاجة الى دلائل وبراهين تثبت صحته تختلف عن الأدلة والبراهين السابقة . فسار الاسلام على غير سمت الأديان التى سبقته وسن نهجا جديدا فى البرهان على صحته ، وعلى التدليل على أنه من عند الله ليصير الكتاب المعجز للبشر بهوايته وأسلوبه ومعانيه التى تتميز بخلودها وبقائها على مر الزمان ، فقد أنزل القرآن بعد أن ترقى العقل الانسانى ، فكان البرهان الذى أتى به يتفق مع هذا الرقى العقلى (٤٢) .

ومن هذا المنطلق جاء القرآن الكريم معجزة عقلية بيانية خالدة تخاطب القلوب والعقول معا ، بعد أن كانت معجزات الرسل السابقين حسية تعتمد على خوارق العادات من الدلائل المادية الملموسة مسايرة للعقل البشرى الذى كان لا يزال فى مرحلة الطفولة ، والطفل لا يؤمن الا بما تدركه حواسه تمام الادراك ، فالنار تكون بردا وسلاما ، والعصا تنقلب ثعبانا ، والجبل يرتفع فوق الرءوس ثم يعود الى مكانه والبحر ينفلق الى شقين كل شق منهما كالطود العظيم ، وعيسى يبرىء الأكمة والابرص والأعمى ، ويحيى الموتى باذن الله ، وهكذا كانت تتوالى المعجزات الحسية لتأييد الرسالات بدلا من أن تتوالى الأدلة العقلية ، والبراهين المنطقية والشواهد العلمية ، لأن الله ادخرها الى أن يبلغ العقل البشرى مرحلة النضج والكمال فتهبط عليه رسالة الاسلام ، واقتضت حكمته أن تكون المعجزة الكبرى لصاحب الرسالة هى القرآن الكريم تقوم على النظر العقلى ، والتدبر الفكرى ، والاستدلال العلمى مهما اختلفت الصور ، وبهذا يتحقق للقرآن أسباب الاعجاز (٤٣) .

ومن خلال هذا الفهم للقرآن الكريم ذلك الكتاب، المعجز الذى أنزله رب العالمين على خاتم رسله ، ونسخ بأحكامه سائر الأحكام فى الكتب السماوية السابقة فان الجمهور المسلم لا يملك الا الايمان بكل ماشتمل عليه (٤٤) .

وتأسيسا على ذلك فان تأثير القرآن الكريم فى تشكيل اتجاهات الرأى العام الاسلامى ، وفى صنع فكر الجماهير المسلمة يصبح من القوة لدرجة لا يرقى معه أى عامل آخر الى مستواه فى تحقيق هذا الهدف ، ولا تملك الجماهير المسلمة الا الخضوع والتسليم والامتثال لكل ما ورد فيه بعد أن أكد الحق جل وعلا قدرته النافذة على تحقيق الخشوع للجبال التى لا عقل ولا قلب لها :

« لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله ، وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون » (سورة الحشر : آية ٢١) .

سادسا : تسليم الجمهور المسلم وقبوله عن رضى وطواعية بكل ما جاء به :

ان ما جاء به القرآن الكريم من عقيدة وشريعة ومعاملات ، كل ذلك بمثابة أوامر الهية من رب العالمين الى البشر جميعا ، هذه الأوامر المقدسة واجبة الاتباع ، وبالتالى فلا مجال للجدل والنقاش بشأنها ، أو الاجتهاد حول ما احتوته هذه الأوامر طالما جاءت محددة المعالم واضحة التفاصيل لا لبس فيها ولا غموض « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (سورة الأحزاب : آية ٣٦) ونص القرآن على أن « من يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا » (سورة النساء : آية ٦٩) . ويقول « قل أطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين » (سورة آل عمران : آية ٣٢) ويؤكد الحق سبحانه وتعالى على ضرورة العودة لله فى حالة وجود خلاف أو نزاع بين المسلمين بعضهم والبعض الآخر بقوله « فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا » (سورة النساء : آية ٥٩) .

وهذه الأوامر الالهية الصريحة والواضحة تغرس في العقل المسلم اتجاهات معينة وتكيف حياته ونظرته للأمور تكييفا قرآنيا خاصا ، وتجعله يقبل أوامر الله عن رضى وقناعة مما يهيء مناخا خاصا لتشكيل رأى عام مسلم مميز نحو أى قضية تطرح أمامه ، وتوجهه فى كافة ميادين الحياة بالشكل الذى ينسجم مع روح القرآن وأهدافه ، ويجعل النهج القرآنى يمثل اطارا يلتزم به الرأى العام المسلم فى حياته ، ومنه تسن قوانيه وتوضع شرائعه .

وهذا معناه أن القرآن الكريم له دور فعال ، حيث يترك أثرا عميقا فى توجيه الرأى العام المسلم فى شتى ميادين الحياة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية امتثالا لقول الحق فى قرآنه « إنما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون » (سورة النور : آية ٥١) متجنبين مغبة عصيانهم لأى مما أنزل الله « ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى . قال ربى لم حشرتنى أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك آتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى » (سورة طه : آية ١٢٦) .

وبناء على ذلك يصبح القرآن الكريم هو المنطلق الذى يكيف حياة المسلمين حاضرهم ومستقبلهم لا يخطون خطوة من حياتهم الا وفق ما رسمه لهم ، بل لا يملكون التصرف فى أمور حياتهم الخاصة والعامة بما يخالف هذا الدستور الشامل لحياتهم والا اعتبروا من العصاه « ومن يعصى الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا » (سورة النساء : آية ١٤) .

وحين بين القرآن الكريم المبادىء الدستورية العليا للدولة الاسلامية فليس لا حد بعد ذلك — مهما بلغت قوته ، وسطوته أن يعدل من هـذه المبادىء مهما تغيرت الظروف أو تطور الزمان فالمبادىء الدستورية التى نص عليها القرآن صالحة لكل زمان ولكل مكان (٤٥) .

وليس هذا قهرا لارادتهم أو سلبا لحريتهم ، ولكنه تنظيم لاتجاهاتهم

وتشكيل لآرائهم لأنهم يؤمنون به طواعية وباختيارهم الحر وارادتهم الكاملة امتثالا لقوله تعالى « تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين » (سورة النساء : آية ١٣ ، ١٤) .

سابعا : الثقة المطلقة فى مصدره ومحتوياته :

لا يشك الرأى العام المسلم فى أن القرآن الكريم هو كتاب الله الذى لم تمسه يد السوء ، ولم تتمكن منه معاول الهدم ، ولم يعبث بألفاظه ومعانيه ذوو الأغراض الخبيثة ، ولم تنل منه قوى الشرك والالحاد . « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » (سورة البقرة : آية رقم ٢) .

وقد تعهد الله عز وجل بأن يحفظه حتى آخر الزمان « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » (سورة الحجر : آية رقم ٩) . قيض له رجالا أمناء حفظوه فى صدورهم فلم تقو يد الزمان ، ولا يد العدوان على أن تزيد فيه حرفا ولا أن تنقص منه حرفا ، بخلاف غيره من الكتب وخاصة التوراه التى ضاعت كلها فى غزوة بختنصر البابلى لملكة بنى اسرائيل ، ولم يعثر عليها فيما بعد ، ثم ما أن جمعت والله أعلم بصحة ما جمع — حتى تسلط عليها عبدة المادة — فحرقوها وبدلوها حسب مصالحهم واهوائهم . أما الانجيل ، فيكفى فى الدلالة على عدم حفظه أنه اليوم خمسة أناجيل بعد أن كان يوم نزوله انجيلا واحداً (٤٦) .

ولا يكاد يختلف اثنان من ذوى الفكر الناضج والعقل المستنير والنظر الثاقب فى أن القرآن الكريم ، الموجود بين ايدينا الآن ، هو نفسه كلام الله الذى انزله قبل ألف وأربعمائة عام على آخر أنبيائه وخاتم رسله محمد بن عبد الله ﷺ . وطالما أن ما يضمه هذا الكتاب بين دفتيه من عقائد وعبادات ومعاملات هى الحق بعينه فانه ليس لأحد أن يجادل فى مدى صحتها ، أو فى قدرتها على معالجة كافة الأمور ، وبالتالى فان الرأى العام المسلم غير

مستعد ان يستمع إلى أية حجج أو براهين تبرز عدم صلاحية ما جاء به القرآن لمعالجة قضايا العصر أو تشكك فى كفاءته للتعامل مع متغيرات الحياة المعاصرة بما اشتملت عليه من علوم وفنون وتكنولوجيا ....الخ ذلك أن القرآن الكريم هو كلام الله الذى تفرد بكل صفات الكمال والجلال .

وفى هذا يقول الشيخ محمد ابو زهرة اننا معشر المسلمين لا نعرف مصدرا صحيحا جديرا بالاعتماد والثقة غير القرآن الكريم والحديث الشريف فهما المصدران المعتمدان للمسلم فى هذا الصدد (٤٧) .

كيف يقبل الرأى العام المسلم قانونا وضعه بشر ويرفض تشريعا سنه الخـــالق ؟ .

ان الأثر الذى تتركه آيات الكتاب تزداد عمقا وقوة فى تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة لأن هذه الآيات من المسلمات التى لا تقبل جدلا فى صحتها أو نقاشا فى جدواها فيؤكد ذلك قول الله تعالى « وانه لكتاب عزيز ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » (سور فصلت : آية ٤١ ، ٤٢) ويصفه عز وجل بأنه « قرآنا عربيا غير ذى عوج لعلهم يتقون » (سورة الزمر : آية ٢٨) .

ثامنا : سمو منزلة اهله :

كرم الله عز وجل اهل القرآن ، وميزهم على ســـائر الخلق ورفع منزلتهم ، كما بوأهم مكانة سامية ووعدهم بخير الدارين ، وفى ذلك تأكيد منه وترسيخ لنهج القرآن فى تكوين اتجاهات الجماعات المسلمة .

فقال تعالى فيهم « ان الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وانفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور ، ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله انه غفور شكور » (سورة فاطر : آية رقم ٢٩ ، ٣٠) .

كما اثنى رسول الاسلام ﷺ على حافظى القرآن ، ومستمعى القرآن ،

والعاملين بالقرآن ، ومعلمى القرآن ، وقارئى القرآن ، وتحسين الصوت بالقرآن والتغنى به .

وفى وهذا حفز للجمهور المسلم الذى يحب رسول الله أن يجعل القرآن منهج حياته واطار سلوكه ورافد فكره ، ومصدر اتجاهه ، ومنطلقا رئيسيا لتكوين آرائه .

ومن أقوال رسول الله فى فضل أهل القرآن الكريم « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » وقال أيضا « ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين » . وحث جماهير المسلمين على قراءة القرآن والتغنى به فقال صلوات الله وسلامه عليه « اقرءوا القرآن فانه يأتى يوم القيامة شفيعا لأصحابه » . وقال أيضا « من لم يتغن بالقرآن فليس منا » (٤٨) .

ورفع منزلة قارئى القرآن مع الذين ينفقون فى سبيل الله وجعلهم أهلا للحسد على ما كرمهم الله به فيقول ﷺ « لا تحاسد الا فى اثنين ، رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل والنهار يقول لو أوتيت مثل ما أوتى هذا لفعلت كما يفعل ، ورجل آتاه الله مالا ينفقه فى حقه فيقول لو أوتيت مثل ما أوتى لفعلت كما يفعل » (٤٩) .

وأوصى الرسول ﷺ بالتمسك بكتاب الله وتقرير آياته واحلال حلاله وتحريم حرامه والانقياد لأوامره والانزجار بزواجره والاعتبار بأمثاله والاتعاظ بقصصه والعمل بأحكامه والوقوف عند حدوده والنصيحة له بكل معانيها والدعوة على بصيرة وفى ذلك يقول ﷺ « خذوا بكتاب الله وتمسكوا به » (٥٠) .

وفى أقواله أيضا ﷺ (٥١) « ما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم الا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده » ويقول « مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن مثل الأترجة ريحها طيب وطعمها طيب ، ومثل المؤمن الذى لا يقرأ القرآن مثل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو ، ومثل المنافق الذى يقرأ القرآن مثل

الريحانه ريحها طيبه وطعمها مر (٥٢) . ويقول ﷺ « الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذى يقرأ القرآن ينتفع فيه ، هو عليه شتاق له أجراف (٥٣) .

ويقول صلوات الله وسلامه عليه مرغبا فى القرآن (٥٤) .

« من استمع الى آية من كتاب الله كتبت له حسنة مضاعفة ، ومن تلاها كانت له نورا يوم القيامة » .

« عليك بتلاوة القرآن فانه نور لك فى الأرض وذخر لك فى السماء » .

« أهل القرآن هم أهل الله وخاصته » .

« من قرأ القرآن فاستظهره فأحل حلاله وحرم حرامه أدخله الله به الجنة وشفعه فى عشرة من أهله كلهم قد وجبت لهم النار » .

وترهيبا من ترك القرآن ونسيانه قال ﷺ (٥٥) :

« ان الذى ليس فى جوفه شىء من القرآن كالبيت الخرب » ..

« ان أصفر البيوت بيت ليس فيه شىء من كتاب الله » .

وتترك أحاديث الرسول آثارا بعيدة المدى على الرأى العام المسلم وتلعب دورا كبيرا فى ترسيخ اتجاهات معينة فى أذهان الجماهير لا سيما وقد أمر الله المسلمين بأن يطيعوا الرسول فى كل ما أتى به « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » (سورة الحشر آية : ٧) .

تاسعا : الموسوعة الشاملة لكل التساؤلات والمسائل الجدلية :

رد القرآن الكريم على تساؤلات الرأى العام حول مختلف المسائل التى تعن له ولا يجد لها جوابا شافيا فكان يرد على مختلف التساؤلات التى يثيرها الناس (٥٦) :

— يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج (سورة البقرة : آية ١٨٩) .

- يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير (سورة البقرة : آية ٢١٧) .

- يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

- ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

- ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم (سورة البقرة : آية ٢٢٠) .

- ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض (سورة البقرة : آية ٢٢٢) .

- ويسألونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لكم الطيبات (سورة المائدة : آية ٤) .

- يسألونك عن الساعة أيان مرساها ، قل انما علمها عند ربى (سورة الاعراف ، آية ١٨٧) .

- يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول (سورة الأنفال : آية ٨) .

- يسألونك عن الروح ، قل الروح من أمر ربى (سورة الاسراء : آية ٨٥) .

- ويسألونك عن الجبال قل ينسفها ربى نسفا (سورة طه : آية ١٠٥) .

- ويسألونك عن ذى القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا (سورة الكهف : آية ٨٣) .

وفى اجابة القرآن على هذه التساؤلات ردود شافية تزود الرأى العام بمعلومات يصعب عليه الحصول عليها من أى مصدر آخر . ويعدل أفكاره ويشكل لديه اتجاهات عقلية معينة نحو الموضوعات التى تناولها .

ولن استطيع هنا أن أحصى ما تضمنه القرآن الكريم من أحداث وقضايا وقوانين ووصايا وتوجيهات وشرائع ، وكيف لمداد القلم أن يتمكن من ذلك وقد عجز البحر عنه .« قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مددا » سورة الكهف : آية ١٠٩) .

وبناء على ذلك فان جماهير المسلمين ستجد فى القرآن الكريم ردودا وافية لكل ما يعن لها من تساؤلات ، وما يثار بشأنها من قضايا لتستخلص فيه مواقفها نحو هــذه التساؤلات وتلك القضايا التى تفرضها متطلبات حياتهم . فاذا كان يبحث فى موضوع الجهاد فسيجد من آيات القرآن الكريم ما تعرضت له ، وحددت أصوله واذا ثارت قضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو علمية فان الراى العام سيجد ما يسعفه بشأن هذه القضايا من آيات الكتاب ما عالجتها وتعرضت لها بشكل مباشر أو غير مباشر .

عاشرا : المصدر الرئيسى لتراث الأمة وحضارتها ولغتها :

والقرآن الكريم هو الذى حفظ لغة العرب فحافظ بدوره على تراثهم الحضارى والثقافى والعلمى والفنى ، وغدا على كل من يود أن يصحح معلومة لديه أن يعود الى أصلها اللغوى فى القرآن الكريم ، ويؤكد علماء الاتصال على الدور الحيوى الذى تلعبه اللغة فى حياة البشر ، وفى اتصالهم بعضهم ببعض وفى ادراكهم لمعانى الأشياء المحيطة بهم .

وتؤثر اللغة تأثيرا كبيرا على الادراك فتفكيرنا وادراكنا ووجودنا كله متصل بشكل مباشر بعادات اللغة التى نستخدمها . فاللغة تملى علينا الطريقة التى نرى بها العالم ونفسر بمقتضاها تجاربنا ، فكل فرد يدرك الأمور التى دربته لغته على البحث عنها فى تجاربه ، واللغة لا تعيد فقط تقديم التجربة ، بل انها تشكل التجربة . معنى هذا أن بناء لغة الفرد سيحدد كيف سيقوم هذا الفرد بادراك الواقع ، فتصورنا للعالم متصل بشكل عضوى بلغتنا وبالفئات التى نستخدمها فى تصنيف مدركاتنا . وما نقوله لأنفسنا عما ندركه يخضع بشكل مباشر لسيطرة عادات استخدامنا للغة (٥٧).

ولغة القرآن بصفة خاصة تلعب دورا كبيرا فى تشكيل فكر الجماهير المسلمة الناطقة بالعربية لما تتميز به من التئام الكلمة والفصاحة والبلاغة الخارقة ، فهو كتاب احكمت آياته وفصلت كلماته ، وبهرت بلاغته العقول ، وظهرت فصاحته ، وظهر اعجازه ، وحوت كل البيان جوامعه وبدائعه ويكفى ما قاله فيه الوليد بن المغيرة احد أعداء الله ورسوله معترفا « والله ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان أسفله لمغدق وان أعلاه لمثمر ، ما يقول هذا بشر » ويقول فيه أكثر أئمة السنة « انه جمع فى قوة جزالته ، وصناعة ألفاظه ، وحسن نظمه ، وبديع تأليفه وأسلوبه ، ما لا يصح أن يكون فى مقدور البشر ، وانه من باب الخوارق الممتنعة عن أقدار الخلق عليها »(٥٨) .

ولهذا جاءت لغة القرآن عاملا هاما أضاف الى قوته المؤثرة فى تشكيل اتجاهات الرأى العام. ولا شك أن هذا التأثير يزداد فعاليه كلما ازداد الاقتراب من العربية والفهم لأصولها والادراك لابعادها ويضمحل هذا التأثير كلما زاد بعد الجماهير عن هذه اللغة ويقل هذا التأثير حتى يكاد ينعدم لدى غير الناطقين بها .

حادى عشر : القدرات الاعلامية التى يختص بها :

يتميز القرآن الكريم بسمات اعلامية تمنحه قدرة هائلة على التأثير فى الرأى العام تجعل دوره فى تكوين اتجاهات الجماهير ابرز من الدور الذى يؤديه أي عامل آخر من أهم هذه السمات :

١ ـ **يتميز القرآن الكريم بالبساطة والوضوح** فى عرض الحقائق التى احتواها والبعد عن الغموض فيما يعرضه من تعاليم او يعالجه من قضايا او يحكيه من قصص وأنباء . ومنهج القرآن الكريم فى هذا الصدد هو مخاطبة الناس على قدر عقولهم ففى الوقت الذى يجد فيه العالم المثقف بغيته فى البحث والدرس واستخلاص الحقائق واستنباط الأحكام واستقراء ما وراء كل آية وكل كلمة به ، فان الرجل البسيط بل والأمى يستطيع فهم المعنى الضمنى لما تحتويه معانى القرآن ، أى أن قراء ومستمعى القرآن

الكريم ، على كافة مستوياتهم الثقافية والذهنية والتعليمية يستطيعون فهم ومتابعة ما تعنيه آيات الكتاب بقدر ما لديهم من طاقات فكرية ويتمكنون من استيعاب أبعاد الموضوعات التى تتناولها هذه الآيات فلا تضارب بين آية وأخرى ولا تناقض بين موضوع وغيره أو بينه وبين نفسه فى مواقع مختلفة ولا لبس فى ادراك معنى من المعانى ولكن الهدف واضح ، والمعنى ماثل فى الأذهان والعرض سهل مبسط « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر » (سورة القمر : آية ٣٢) .

يقول المستشرق دوزى فى كتابه « نظرات فى تاريخ الاســـلام » ان الأنتشار السريع للاسلام يرجع الى سهولة هذا الدين ويسره وخلوه مما هو موجود فى الديانات الأخرى من المتناقضات والغوامض ، فكل مسلم يستطيع أن يعرف أصول الاسلام فى بضع كلمات سهلة (٥٩) . ويتمثل هذا بصـــورة جلية فى آيات القرآن الكريم .

وهذا المنهج القرآنى أقدر على جذب انتباه الجماهير والوصـــول الى عقولهم ووجدانهم دون صعوبة مما يجعله أقدر على تكوين اتجاهات الرأى العام ، لا ســـيما اذا ادركنا أن رغبة الجمهور شـــديدة فى الوقوف على تبريرات مفهومة وبســـيطة ونهائية للقضايا والمســـائل العامة التى تثار فى المجتمع ، وهذا يفسر السبب الذى يجعل الناس مستعدين لتقبل التبسيط الذى يقدم اليهم لا سيما عندما يأتى هـــذا التفسير المبسط من مصـــدر موثوق به (٦٠) .

لقد أراد الله عز وجل أن ييسر الأمور على الناس « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (ســـورة آل عمران : آية ١٣٨) فجاء قرآنا بيانا واضحا للرأى العام حتى تتمكن الجماهير من فهمه واستيعابه والعمل به « هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين » (سورة آل عمران : آية ١٣٨) .

وقد سار الحق تبارك وتعالى على هذا النهج مع سائر الرسل فكان يبعث فى كل أمة رسولا منهم ليكون أقدر على فهمهم وافهامهم من خلال معايشته

لهم « وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم » (سورة ابراهيم : آية) . ويقول جل شأنه « ولقد أرسلنا نوحا الى قومه انى لكم نذير مبين أن لا تعبدوا الا الله » (سورة هود : آية ٢٥) ويقول فى شأن صالح وشعيب « والى ثمود أخاهم صالحا » (سورة هود : آية ٦١) والى مدين أخاهم شعيبا » (سورة هود : آية ٨٤) . « والى عاد أخاهم هودا » (سورة هود : آية ٥٠) .

وتأتى هذه الرسالة القرآنية سهلة التناول والفهم لأنها تعالج أمور الدنيا التى يحياها الناس ، وتنظم شئونهم وواقع حياتهم ولا تقتصر على الغيبيات وتطلق سراح عقولهم ليتأملوا حولهم ويستخلصوا الحقيقة البسيطة الميسرة « وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون ، وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون سبحان الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون ، وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون ، والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم ، والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ، لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون » (سورة يس الآيات : ٣٣ — ٤٠) .

وطالما كانت رسالة القرآن بطبيعتها رسالة ميسرة سهلة الفهم والتناول فان قدرتها على التأثير لابد وان تكون ضخمة اذا اضفنا اليها ما تتمتع به من قداسة وتقدير خاص لدى الراى العام المسلم .

٢ — أسلوب التكرار المرغوب :

يتميز الأسلوب القرآنى بالتكرار فى عرض الفكرة بعبارات مختلفة على الرغم من أن أصل المعنى واحد كالذى يكون فى بعض قصصه والهدف هنا هو بسط الموعظة وتثبيت الحجة وكذلك تحقيق الزجر والوعيد كما يهدف

كذلك فى بعض عباراته الى بيان النعمة وترديد المنة والتذكير بالنعم واقتضاء شـــكره .

والحقيقة أن أسلوب التكرار فى مخاطبة الجماهير هو احد الأساليب الشائعة التى يستخدمها الاعلام فى كل زمان ومكان وخاصة حين نتجه الى مخاطبة العواطف واثارة المشاعر بهدف تثبيت مفاهيم وأفكار معينة وقـــد وصف جويلز هذا الأسلوب الدعائى قائلا أن سر الدعاية الفعالة يكمن لا فى اذاعة بيانات تتناول آلاف الأشياء ولكن فى التركيز على بضع حقائق فقط ، وتوجيه آذان الناس وابصارهم اليهما مرارا وتكرارا (٦١) .

ويرى عدد كبير من علماء الاتصال بان تكرار الرسالة من العوامل التى تساعد على الاقناع ، وينعكس هذا الرأى فى الحملات الاعلانية التى تعمد الى تكرار الرسالة الاعلانية ، ويتفق هذا الراى بشكل عام مع رأى بعض علماء النفس ، ويقوم التكرار المرغوب بتذكير المستمع أو القارىء باستمرار بالهدف الذى ترمى اليه الرسالة ويثير فى نفس الوقت احتياجاته ورغباته ، وتؤكد الأبحاث بشكل عام أن التكرار بتنويع يساهم فى حض الجمهور على الاقبال على عمل ما أو شراء شىء بعينه . وقد وجد لازرسفيلد وجوديه أن تنويع الاستمالات قادر على تحقيق النجاح بشـــكل خاص فى الحملات الاعلامية (٦٢) .

وفى القرآن الكريم يتبين للباحث فى مضمونه أن ترديد الكلام حـــول معنى واحد فى آيات مختلفة تتشابه لفظا ومعنى وفصاحة وبلاغة ، سر من أسرار القرآن وضرب من ضروب القدرة الكلامية اختص بها هذا الكتاب حيث تبلغ المقاصد التى سبق لها الكلام قمم الرفعة والسمو ، الأمر الذى لمثله يستطاب التكرار . وقد كرر بعض معانى آياته فى موضع على طريقة الأطناب ، وفى آخر على طريقة الايجاز ليتجلى اعجازه وتظهر فصاحته ورصانة لفظه . والتكرار أيضا من افضل سبل الاقناع ، واقوى الوسائل لتركيز الرأى والعقيدة فى النفس البشرية ، ولهذا نرى فى عصرنا الحاضر

اصـــحاب الدعايات يعمدون الى الكرار فى دعاياتهم مع التنوع فى عباراتها للوصول الى هدفهم (٦٣) .

ولهذا أكد رسول الله ﷺ المسلمين على عنصر التكرار فى قراءة القرآن واعتبرها من أشرف الوســـائل وخير ما يطلب به القرب من الله تعالى اذ قراءة الحرف منه بعشرة حسنات ، كما أن مجالس قراءته ومدارسته تنزل عليها السكينة ، وتحفها الملائكة وتخشاها الرحمة ، كما أن تعليمه وتعلمه للناس يكسب صاحبة خيرية يفوق بها سواه من ســـائر المؤمنين .. كما يجعله فى معية الكرام البررة (٦٤) وفى ذلك يقول رسول الله ﷺ « من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة ، لا أقول الم حرف ، ولكن الف حرف ولام حرف ، وميم حرف » (٦٥) .

وهكذا يتضح لنا أن الله تعالى أراد بتكرار الفاظ معانى القرآن الكريم ترسيخ الأفكار التى تتضمنها آياته وبالتالى تكوين اتجاهات الجماهير نحو الأفكار ، وهكذا تســـهم هذه الطريقة القرآنية فى تشـــكيل الرأى العام اسهاما فعالا .

٣ ــ الترغيب والترهيب :

نهج القرآن منهج الترغيب والترهيب لتثبيت قيم وغرس معانى معينة فى أذهان الجماهير ، واقتلاع مفاهيم أخرى من أذهانهم والترغيب يقصـــد به كل ما يشوق الناس الى الاستجابة أما الترهيب فيقصد به كل ما يخيف الجماهير من غضب الله اذا لم يستجيبوا للحقائق التى جاء بها القرآن ، او عدم الثبات على المبدأ .

ويهدف القرآن الكريم من وراء استخدام هذا الأسلوب الى تحبيب الناس فى طاعة الله وتنفيذ أوامره بعد ان أنعم عليهم بالعديد من النعم ليردها لهم فى الدنيا والآخرة . والتحذير من فقدان هـــذه النعم ومن انتقام الله اذا امتنعوا عن الاستجابة لأوامر الله ، لأن نتيجة ذلك زوال هذه النعم وحلول غضب الله .

ويأتى استخدام القرآن الكريم لأسلوب الترغيب والترهيب انطلاقا من تشبث الانسان بالحياة ومغرياتها ، فهو يعيش فى هذه الدنيا ويتعرض لما بها من اغراءات ، وقد تجره هـــذه الاغراءات الى التعلق بها ونســيان الآخرة ، وقد يدفعه هذا الى سلوك الطريق غير المستقيم من فرط ما يلمسه باستمرار من عناصر الجذب والاغراء فيصبح من الضرورى ايجاد وسيلة لأحداث توازن بين متطلبات الانسان فى الحياة الدنيا بما يجعلها لا تطغى على الحقيقة الخالدة وهى الموت والبعث والحســـاب على عمله فى الحياة الآخرة ذات النعيم المقيم . وهذا يجعل اى عاقل لا يؤثر الدنيا عـــلى الآخرة اذا استوعب هذه الحقائق وادرك معانيها ، وقد وضع القرآن امام الناس ونصب أعينهم ناتج عملهم خيره وشره (٦٦) .

وما أكثر الآيات القرآنية التى نهجت أســـلوب الترغيب والترهيب لاقناع الرأى العام والتأثير فيه . فمنها على سبيل المثال :

« ان الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجرى من تحتها الأنهار والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم » (سورة محمد : آية ١٢) .

« ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا » (سورة الطلاق : آية ٤) .

« والذين كفروا وكذبوا بآياتنا ، أولئك أصحاب النار خالدين فيها وبئس المصير » (سورة التغابن : آية ١٠) .

« ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ، يكفر عنه سيئاته ويدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم » (سورة التغابن : آية ٩) .

وهكذا نرى أن الترغيب فى الشىء من خلال آيات الكتاب ، والترهيب من الاقدام على عمل لا يرضى عنه الله يعتبر من أبرز الأساليب الاعلامية التى استخدمها القرآن الكريم للتأثير على الرأى العام وتشكيل اتجاهاته .

٤ ــ الالتزام بالمجادلة الحسنة والكلمة الهادئة :

التزم القرآن بالسماحة ولين الحديث فى مخاطبة الرأى العام وهــو أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة والبعد عن الغلظة والعنف لاقناع الجماهير وزرع الاتجاهات الاسلامية فى نفوسهم ، واعتمد على الحجج القوية والبراهين الســليمة يؤكد ذلك قول الحق جل وعلا « أدع الى ســبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن » (سورة النحل : آية ١٢٥).

وهو لهذا طلب من رسوله أن يسلك الطريق الذى يناسب كل واحد منهم فيدعو الخاصة ذوى المدارك العالية بالقول الحكيم المناسب لقولهم ، ويدعو العوام بما يناسبهم فى ابراز المواعظ ، وضرب الأمثال التى توجههم الى الحق وترشدهم من أقرب طريق يتلاءم مع افهامهم ، ويحار أصــحاب الملل السابقة من أهل الكتب بالمنطق والقول اللين والمجادلة الحسنة التى لا يشوبها عنف حتى يمكن اقناعهم واستمالتهم (٦٧) .

والقرآن الكريم فى هذا يعلم الجماهير المسلمة أن حرية الرأى اذا كانت حقا من الحقوق الانسانية فان التعبير عن هذا الرأى يجب أن يأخذ الشكل الذى ينسجم مع رسالة القرآن حتى لا يأخذ التعبير عن الرأى شــكلا فوضويا أو عنيفا أو هجيا ، وتطاولا وخروجا به عن المغزى المقصود الى اشكال وقوالب يرفضها الاسلام ويأباها منهج القرآن (٦٨) .

ذلك أن الاسلام منذ ظهوره هو دين دعوة وقناعة ، وقد نهى القرآن عن الاكراه فى الدين ، وقد كانت حياة النبى محمد ﷺ الذى تخلق بأخلاق القرآن تمثل هذه التعاليم تمثيلا صادقا ، وقد كان الرسول نفسه يقوم على رأس طبقات متعاقبة من الدعاة المســلمين وهنا ينبغى أن تلتمس روح الدعوة الاســلامية فى تلك الأعمال الوديعة الهادئة التى قام بها الدعاة والتجار وغيرهم الذين حملوا عقيدتهم الى كل صقع فى الأرض (٦٩) .

وقد حذر القرآن فى العديد من آياته من استخدام العنف لنشر العقيدة

الاسلامية وحض على الاعتماد على الكلمة الهادئة ، والحجج المنطقية مستنكرا اكراه أحد على اعتناق دين الاسلام دون قناعة ورضى أساسهما الاختيار السليم والارادة الحرة ومن آياته فى هذا الصدد قوله تعالى .

« لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » (سورة البقرة : آية ٢٥٦)

« ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض جميعا ، افأنت تكره الناس حتى يكونو مؤمنين » (سورة يونس : آية ٩٩) .

« فذكر انما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » (سورة الغاشية : آية ٢١) .

« فيما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك » (سورة آل عمران : آية ١٥٩) .

٥ ــ التوقيت الزمنى الملائم :

اذا استعرضنا القرآن الكريم سنجد أن الكثير من آياته كانت تتحرى واقعة معينة تحدث فى وقت معين فتنزل الآية على رسول الله ﷺ فى هــذا الوقت بالذات فتجلى الحقيقة حول هذه الحادثة فتؤدى هذه الآية دورا مؤثرا على الرأى العام فى ذلك الوقت وحيث انه يتكون حول قضية معينة فى وقت بعينه ، فاذا لم يتم توجيه هذه الرسالة فى ذلك الوقت فان الأثر سيكون ضعيفا فى أغلب الأحيان وبالتالى فان الهدف لن يتحقق بالصورة المأمولة . ونستطيع ان ندرك هذه الحقيقة اذا أدركنا حركة الرأى العام وامعنا النظر فى مفهومه الذى يركز على عنصر الوقت فهو « مجموعة من الأفكار والمعتقدات التى تكونها الشعوب عادة فى مسألة معينة وفترة معينة » (٧٠) .

وقد كان القرآن الكريم ينزل موقوتا بتوقيت الأحداث ، وما اكثر الآيات التى نزلت على النبى فى أوقات بعينها ، ومناســبات معينة لتحقيق هدف بعينه فى ظرف يلائم هذا الوقت بالذات مثل حادثة الرجل الأعمى الذى جاء النبى يطلب منه أن يعلمه ما علمه الله فاعرض عنه الرسول كى يتفرغ لهداية

سادة القوم آنذاك فنزلت عليه هذه الآية تستنكر هذا الاعراض ، وتعاتبه على اهمال هذا الرجل « عبس وتولى ان جاءه الأعمى ، وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى » (سورة عبس آية ١ — ٤) . ويتضح لنا من هذه الآية ان الله سبحانه وتعالى يطلب من رسوله فى هذا الوقت بالذات الذى حدثت فيه هذه الواقعة عدم اهمال أحد بسبب فقره ، أو وضعه الاجتماعى بين قومه ، فقد يكون هذا الرجل الأعمى أحق وأولى بالهداية والموعظة من هؤلاء المعرضين .

كما نزلت الآية الكريمة فى موقعة بدر تهدف الى رفع الروح المعنوية للمسلمين « يا أيها النبى حرض المؤمنين على القتال ، ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ، وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا » (سورة الأنفال : آية ٦٥) .

وهذا الموقف يختلف عن الموقف الذى حدثت فيه موقعة حنين وكان المسلمون قد كثر عددهم ، وزادت امكانياتهم فى مواجهة عدوهم ، وانعكس ذلك عليهم ، فسيطر الغرور عليهم وقالوا اننا لن نغلب اليوم عن قلة متناسبين أن العبرة فى النصر ليس بالكثرة أو القلة ، ولكنها بقوة الايمان ، فأعطاهم الله درسا قاسيا موقوتا ليؤكد لهم أن النصر فى المعارك التى يخوضها جند الله ليس مرتبطا بكثرة العدد قدر ارتباطه بقوة الايمان بدليل ما أصابهم من نكوص ، وهربوا أمام عدو كان أضعف منهم قوة وعددا فقال تعالى « لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ، ويوم حنين اذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين » (سورة التوبة : آية ٣٥) .

وهكذا نرى أن آيات القرآن الكريم نزلت نجوما على الحوادث لتعالجها فى ابانها ، وتقرر الشكل الاسلامى لها ، ليكون ذلك عبرة للأجيال المعاقبة من الجماهير المسلمة وتبنى على ضوئها اتجاهاتها وتكون آراءها ذلك أن الوقائع تتكرر ، والحوادث تعود ، والتاريخ يفرض نفسه مرة أخرى ،

سواء تم ذلك بشكل مباشر او غير مباشر والجمهور المسلم يعيش عليها ويكون اتجاهاته بشأنها ويشكل آرائه نحوها .

مرحلة الدعوة القرآنية :

نهج القرآن الكريم النهج المرحلى فى محاربة للرذيلة وللقضاء على الأخلاق السيئة الى تأصلت فى النفوس بحيث يصعب عليها تركها مرة واحدة ، فانه حينذاك لم يكن ليأخذ هذه النفوس بالعنف والمفاجأة ، بل انه يتلطف فى السير بها على مراحل مترتبة متصاعدة حتى يصل بها الى الغاية .

ولقد سلك القرآن مسلك التدرج فى كثير من الأحكام رفقا بالعباد ، وتيسيرا عليهم وتثبيتا للايمان فى قلوبهم ومن ذلك مسلكه فى استئصال شأفة الربا ففى المرحلة الأولى نزول قوله تعالى « وما آتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجبه الله فأولئك هم المضعفون » (سورة الروم : آية ٣٩) ففى هذه الآية يتبين أن الربا لا خير فيه ، وأما الزكاة فخير كلها ، ففى هذه الآية تلميح يدور حول الربا ، ولكنها لم تذكر حكما ولم تشر الى عقاب (٧١) .

وفى المرحلة الثانية نزلت آيات الربا على خطوات ثلاث هى :

أولا : نزل قوله تعالى « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما » (سورة النساء : آية ١٦١) . ولازلنا مع كتاب الله فى دور التلميح بخطورة الربا . ولكن الله تعالى ذكر صراحه انه نهى الأمم الماضية عن الربا فخالفوا حكمه ، واستحقوا بذلك غضبه وعذابه الأليم ، وهكذا تهيأت النفوس المؤمنة كاملة لتلقى حكم الله فى شأن الربا .

ثانيا : نزل قول الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون » (سورة آل عمران : آية ١٣٠) . فجاءت هذه الآية تنهى عن الربا نهيا حازما ، وتحذر المؤمنين

من عواقبه « واتقوا النار التى أعدت للكافرين » (سورة آل عمران : آية ١٣١) .

ثالثا : نزل قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » وبهذه الآية رقم ٢٧٩ من سورة البقرة نصل الى الحلقة التى ختم بها التشريع فى الربـا .

وحين شرع القرآن الاقلاع عن عادة شرب الخمر نزلت الآيات الخاصة بذلك ،وقوته توقيتا مرحليا تتناسب كل مرحلة مع الظرف الذى نزلت فيه .

ففى المرحلة الأولى نزل أولا قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » (سورة النساء : آية ٤٣).

وفى المرحلة الثانية نزل قوله تعالى « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما » (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

ثم نزل ثالثا قوله تعالى « انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » (سورة المائدة : آية ٩٠) .

كما تدرج القرآن فى محاربة الرق وغير ذلك من الرذائل فكان له دور فعال فى التأثير على الرأى العام وفى تشكيل اتجاهاته بصورة سلسلة ميسرة غير منفرة للجماهير مما لو جاءت فى صـورة أوامر مباشرة بالاقـلاع عن عبارات متأصلة فى النفوس متعايشة معها .

ثانى عشر : يضفى القرآن الكريم طابعه وتعاليمه وروحه على كل العوامل التى تسهم فى تكوين الرأى العام المسلم ، فهو المصدر الرئيسى الذى تستقى منه كافة العوامل التى ذكرها الخبراء ورأوا أنهـا

تؤثر بصورة أو بأخرى فى تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة كالزعماء والساسة والمصلحون وقادة الرأى ومن على شاكلتهم .
وكالاعلام والدعاية ، والتربية والتعليم ، وتراث الأمة الاسلامية الحضارى من عادات وتقاليد وآداب شائعة . كما يلقى القرآن الكريم بظلاله على المشكلات والأحداث اليومية التى تدور فى الأمة الاسلامية ، وفى علاقات الشعوب الاسلامية مع الأوضاع الدولية القائمة التى تخص الجماهير المسلمة ، أو يكون العالم الاسلامى طرفا فيها ، كما تنطلق الأوضاع القائمة فى الأمم الاسلامية سواء أكانت أوضاعا سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية من منطلق قرآنى ويكفى أن نعرف أن اجماع المسلمين قد انعقد على أن القرآن هو أساس الدين والشريعة فى عقائده واحكامه واخلاقه وذلك فى كل زمان ومكان .

وسوف نقدم فى دراسة قادمة عرضا تفصيليا لكل عامل من العوامل التى تلعب دورا حيويا فى حركة الجماهير المسلمة وتكوين اتجاهاتها نحو متغيرات الحياة من حولها .

***

المراجــع

(١) ابراهيم امام العلاقات العامة والمجتمع . ط ٢ . القاهرة . مكتبة الانجلو المضرية . ١٩٦٨ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢) عبد القادر حاتم : الاعلام والدعاية . القاهرة . مكتبة الانجلو المضرية . ١٩٧٨ ص ١٢٨ .

(٣) محيى الدين عبد العليم : الاعلام الاسلامى وتطبيقاته العملية . القاهرة . مكتبة الخانجى . ١٩٧٩ ـ ص ١٢٢ .

(٤) Macdougal, Curtis : Understanding public opinion. New York. The Macmillan company. 1952. p. 29.

(٥) Leonard, Deeb : Public opinion and propaganda. Second edition. New York. Holt, Rinehart and Winston Inc. 1966 p. 49.

(٦) أبو بكر الجزائرى : منهاج المسلم . القاهرة . مكتبة الدعوة الاسلامة . ١٩٦٤ ص ٣١ .

(٧) أحمد سويلم العمرى : الرأى العام والدعاية . القاهرة . الدار القومية للطباعة والنشر . د . ت ص ١٩ .

(٨) أحمد بدر : الــرأى العام . طبيعته وتكوينه وقياسـه ودوره فى السياسة العامة . القاهرة . مكتبة غريب . د . ت . ص ١٧٤ .

(٩) على عجوة : الأسس العلمية للعلاقات العامة . ط ٢ . القاهرة . عالم الكتب . ١٩٧٨ . ص ١٥٣ .

(١٠) جيهان رشتى : الأسس العلمية لنظريات الاعلام ـ القاهرة . دار الفكر العربى . ١٩٧٨ . ص ٩٦ ، ٩٧ .

(١١) Walter Lippan, Public opinion. New York, The free press 1965, p. 125.

(١٢) أحمد محمد جمال : القصص الرمزى فى القرآن الكريم . ط ٢ . ١٩٧٩ . ص ٦ .

(١٣) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة . ط ١٠ . بيروت . دار الشروق . ١٩٨٠ . ص ٤٨٠ .

(١٤) أبو بكر جابر الجزائرى : المرجع السابق . ص ٣٢ .

(١٥) أنور الجندى : نوابغ الفكر الاسلامى . بيروت . دار الرائد العربى . ١٩٧٢ ص ٧ .

(١٦) على سرور الزنكلونى : الدعوة والدعاة . القاهرة . مكتبة وهبة . ١٩٧٩ . ص ٢٤٢ .

(١٧) آدم عبد الله الألورى : تاريخ الدعـوة الاسـلامية بين الأمس واليوم . القاهرة . مكتبة وهبه . ١٩٧٩ ، ص ٤٦ .

(١٨) أحمد بهجت : قصص الأنبياء . ط ٢ . القاهرة . دار الشروق . ١٩٨٠ . ص ٢٢ .

(١٩) المرجع السابق : ص ٢١ ، ٢٣ .

(٢٠) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق . ص ١٦٩ .

(٢١) أحمد غلوش : الدعوة الاسلامية : القاهرة . دار الكتاب المصرى . ١٩٧٨ . ص ٢٨٧ ، ٣١٤ .

(٢٢) المرجع السابق . ص ٢٩٩ .

(٢٣) السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن : حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة . القاهرة مطبعة البابى الحلبى واولاده بمصر . د . ت ص٩٨ .

(٢٤) عبد الله غوشه فى محمد خلف الله : الثقافة الاسلامية والحياة المعاصرة . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية . ١٩٦٢ . ص ١٠١ ، ١٠٣ .

(٢٥) احمد غلوش : المرجع السابق . ص ٤٠٤ .

(٢٦) أحمد أمين : التكامل فى الاسلام . ط ٤ . جـ ١ . النجف الأشرف دار النعمان للطباعة والنشر د . ت . ص ٢٢ .

(٢٧) مصطفى أحمد الزرقانى محمد خلف الله . المرجع السابق . ص١٤١

(٢٨) عبد الله شحاته : الدعوة الاسلامية والاعلام الدينى : القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ . ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٢٩) محمود شلتوت : الفتاوى . ط ١ . بيروت . دار الشروق . ١٩٨٠ . ص ٢٠٩ .

(٣٠) أبو بكر جابر الجزائرى : عقيدة المؤمن . القاهرة مكتبة الدعوة الاسلامية . د . ت ص ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

(٣١) محمد الغزالى : خلق المسلم : ط ٦ . قطر . مكتبة قطر الوطنية . ١٩٧٤ . ص ٢١ .

(٣٢) ابن القيم الجوزية : الطب النبوى . القاهرة . دار التراث . ١٩٧٨ . ص ١٨ .

(٣٣) المرجع السابق . ص ٣٨٩ .

(٣٤) محمد متولى الشعراوى : معجزة القرآن . القاهرة . دار أخبار اليوم . د . ت . ص ٧ .

(٣٥) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة . المرجع السابق . ص ٤٧٧ .

(٣٦) محمد متولى الشعراوى : المرجع السابق . ص ٥ .

(٣٧) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق . ص ٢٠٠ .

(٣٨) المجلس الأعلى للشئون الاسلامية : المنتخب فى تفسير القرآن الكريم . ط ٣ . القاهرة . ١٩٧٣ . ص ٧ .

(٣٩) عفيف عبد الفتاح طبارة : روح الدين الاسلامى . ط ١٦ . بيروت . دار العلم للملايين . ١٩٧٧ . ص ٤٠ ، ٤٧ .

(٤٠) محمد متولى الشعراوى : المرجع السابق . ص ٨ .

(٤١) المرجع السابق . ص ٢٣ .

(٤٢) عفيف عبد الفتاح طبارة : المرجع السابق . ص ٢٩

(٤٣) عبد العزيز عبد المعطى عرفة : الاعجاز القرآنى . مجلة الزهراء . العدد الأول . يولية ١٩٧١ . القاهرة . دار الرسالة للطباعة والنشر ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤٤) أبو بكر جابر الجزائرى : منهاج المسلم . المرجع السابق . ص٣١ .

(٤٥) محمود حلمى : نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة . القاهرة . ط ٦ . ١٩٨١ . ص ١٢٢ .

(٤٦) أبو بكر الجزائرى : عقيدة المؤمن . المرجع السابق . ص ٢٠٢ .

(٤٧) محمد ابو زهرة : النصرانية القاهرة . دار الفكر العربى . ١٩٦٦ . ص ٤ .

(٤٨) أبو زكريا يحيى بن شرف النووى : رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين . د . ت ص ٣٨٩ .

(٤٩) البخارى : ابو عبد الله محمد بن اسماعيل : متن البخارى . جـ ٢ . جـ ٣ . القاهرة . مكتبة النهضة الاسلامية . د . ت . ص ٢٥٠ .

(٥٠) عبد العزيز محمد السلمان : الكواشف الحلية عن معانى الواسطية . ط ٤ . د . ت . مكتبة مكة للطباعة والاعلام . ص ٣٨ .

(٥١) صحيح مسلم : بشرح النووى . جـ ٦ . جـ ١٧ . د . ت . ص١٠٧ .

(٥٢) المصدر السابق : جـ ٢ . جـ ١٦ . د . ت . ص

(٥٣) نفس المكان .

(٥٤) المنذرى : الترغيب والترهيب . مج ٢ جـ ٢ . القاهرة . مكتبة الدعوة الاسلامية . ص ٢٠٦ ، ٢١٥ .

(٥٥) المصدر السابق . ص ٢١٢ ، ٢١٥ .

(٥٦) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم . جـ ١ . القاهرة مكتبة الدعوة الاسلامية . ١٩٨٠ . ص ٢٢٥ .

(٥٧) جيهان رشتى : المرجع السابق . ص ١٠٢ ، ١٠٤ .

(٥٨) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق ص ١٥٨ ، ١٦٤ .

(٥٩) على حسنى الخربوطلى : تاريخ العالم الاسلامى . القاهرة . دار نافع للطباعة . ١٩٧٦ ص ١٠١ .

(٦٠) احمد بدر : المرجع السابق . ص ٦٧. .

(٦١) مختار التهامى : الرأى العام والحرب النفسية . جـ ١ . ط ٤ . القاهرة . دار المعارف ، ١٩٧٩ . ص ٩٨ .

(٦٢) جيهان رشتى : المرجع السابق . ص ٥٠١ .

(٦٣) عفيفى عبد الفتاح طبارة : المرجع السابق . ص ٤٠ .

(٦٤) أبو بكر جابر الجزائرى : المرجع السابق . ص ٢٠٥ .

(٦٥) رياض الصالحين : المرجع السابق . ص ٣٨٩ .

(٦٦) المجلس الأعلى للشئون الاسلامية : المصدر السابق . ص ٤٠٧ .

(٦٧) عبد الكريم زيدان : أصول الدعوة . بغداد . مطبعة سلمان الأعظمى . ١٩٧٢ . ص ٢٤٨ ، ٤٣٠ .

(٦٨) محيى الدين عبد الحليم : الرأى العام فى الاسلام . القاهرة . مكتبة الخانجى . ١٩٨٢ . ص ١٢٣ .

(٦٩) توماس ، ارنولد . الدعوة الى الاسلام : ترجمة حسن ابراهيم حسن وآخرين . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية . ١٩٧١ . ص ٢٩ .

(٧٠) حسن الحسن : الاعلام والدولة . بيروت . مطابع صادر . ١٩٧٥ ص ٣٠٤ .

(٧١) يوسف قاسم : التعامل التجارى فى ميزان الشريعة الاسلامية . القاهرة . دار النهضة العربية . ١٩٨٠ . ص ١٠٢ .

***

المدخن المراهق : البيئة ، والشخصية ، والسلوك (*)

دكتور زين العابدين درويش (**)

تقديم :

تستهدف الدراسة الحالية القاء بعض الضوء على مجموعة من المتغيرات « النفسية ــ الاجتماعية » التى يمكن أن تتدخل كعوامل متفاوتة التأثير ، فى الدفع الى (أو الدفع عن) سلوك تدخين السجاير وتعاطى المخدرات ـ وما ، بين المراهقين ، كما ترمى الى الكشف عن بعض سمات الشخصية المميزة للمدخن المراهق بوجه خاص ، مما يمثل متغيرات نفسية ، ترتبط بهذا السلوك ، أو تدفع (مع غيرها من المتغيرات) الى الأشكال المختلفة له .

أما المتغيرات « النفسية ــ الاجتماعية » فتشير الى عدة عناصر ، مما يدخل فى البيئة المحيطة بالمراهق المدخن ؛ سواء فى ذلك بيئة الأسرة ، بنطاقها الضيق ، أو البيئة الاجتماعية خارج هذا النطاق ، ونركز فيها على بيئة الأصدقاء والزملاء ؛ بما تشتمل عليه من متغيرات نفسية واجتماعية ، ابرزها ما يتعرض له المراهق فى كنفها من ضغوط مختلفة ، وما يتاح له فيها من عناصر التعليم الاجتماعى بمختلف صوره وتأثيراته .

(*) قدم ملخص لهذه الدراسة فى « ندوة بحوث مشكلة المخدرات » ، المنعقدة بكلية الآداب ، جامعة المنيا ، يومى ٣ و ٤ ابريل ١٩٨٣ ، فى اطار المؤتمر الدولى الثامن للاحصاء والحسابات العلمية والعلوم الاجتماعية والسكانية .

(**) أستاذ علم النفس المساعد ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

جدول ١

توزيع عينة الدراسة على أساس متغير تدخين السجاير

بيـان	العدد	النسبة المئوية
مدخنون	٥٦	٢٧ر٥ ٪
غير مدخنين	١٤١	٧٢ ٪
غير مبين	٣	١ر٥ ٪
المجموع	٢٠٠	١٠٠ ٪

وفيما يتصل بمجموعة المدخنين يوضح الجدول (٢) تصنيف أفرادها بحسب عدد السجاير التى يتم تدخينها يوميا .

جدول ٢

تصنيف المدخنين على أساس الاستهلاك اليومى من السجاير

السجاير المستهلكة يوميا	العدد	النسبة المئوية
اقل من ٦ سجاير يوميا	١٩	٣٤ ٪
من ٦ — ١٢ سيجارة	٢٣	٤١ ٪
من ١٣ — ٢٤ سيجارة	٩	١٦ ٪
أكثر من ٢٤ سيجارة يوميا	٥	٩ ٪

أدوات الدراسة :

استخدم فى تجميع بيانات الدراسة ، الآدوات التالية :

(أ) استخبار ايزنك للشخصية (EPQ) ، ويقيس سمات الشخصية التالية : العصابية (١) ، والانبساط (٢) ، والذهانية (٣) (أو الاستعداد للمرض العقلى) ، والميل للجريمة (٤) (أو الاندفاعية (٥)) ، ثم ما يمكن اعتباره سمة « الاجرؤ الاجتماعى » (أو عدم المجاراة (٦)) ، ومؤشرها درجة الفرد على « مقياس الكذب (٧) » بهذا الاستخبار .

(See Eysenck and Eysenck, 1975; Eysenck and Eaves, 1980).

(ب) استخبار مقنن ، يشتمل على مجموعة كبيرة من الأسئلة حول بعض الظروف البيئية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لصور التعرض لخبرة تدخين السجاير وتعاطى المخدرات والكحوليات عموما . ويمثل هذا الاستخبار الأداة الرئيسية المستخدمة أصلا فى الدراسة الوبائية الأشمل التى ألمحنا اليها فى موضع سابق (*) ، وقد استفيد جزئيا من بنوده فى استخلاص بعض

(*) فيما يختص بمضمون هذا الاستخبار ، واجراءات تقنينه ، وما قدم من تدريب لتطبيقه .. الخ . أنظر التقرير المفصل عن الدراسة الوبائية التى أجريت على طلاب الثانوى العام فى القاهرة الكبرى .(Soueif, et al., 1982) مع النص الكامل للاستخبار فى الملحق (١) بنفس التقرير .

(١) neuroticism
(٢) extraversion.
(٣) psychoticism
(٤) criminality.
(٥) Impulsiveness
(٦) Non-conformity.
(٧) Lie scale.

العلاقات الممكنة بين التدخين وبعض متغيرات البيئة ، والمتغيرات النفسية — الاجتماعية ، وفى الربط بين هذه المتغيرات وبين سمات الشخصية التى تم قياسها لأغراض هذه الدراسة فقط .

المتغيرات موضع الدراسة :

اختيرت المتغيرات التالية ، فى جوانب الدراسة الثلاثة : البيئة ، والشخصية ، والسلوك ، لتكون موضع التحليل والمقارنة بين المدخنين وغير المدخنين من الطلاب :

(أ) جانب البيئة ، وركز فيه على المتغيرات الديموجرافية التالية :

— اقامة الطالب مع الأسرة ، أو بعيدا عنها .
— المستوى « الاجتماعى — الاقتصادى » للأسرة ، وقد تم تقديره على أساس مهنة الأب .
— مستوى تعليم الوالدين .
— ترتيب ولادة الطالب بين اخوته .

وكان موضع الاهتمام أيضا ، فى هذا الجانب ، بعض المتغيرات « النفسية — الاجتماعية » الأخرى ، هى :

— وجود نموذج يتعاطى المخدرات بأنواعها ، فى نطاق الأسرة المحدود (الأب والأم والاخوة) ، أو بين الاقارب وثيقى الصلة بالأسرة (العم والعمة والخال والخالة ... الخ) .

— وجود نموذج يتعاطى المخدرات فى محيط الأصدقاء وزملاء الدراسة .

(ب) **جانب الشخصية** ، والتركيز فيه على ما يأتى :

ا — بعض السمات الأساسية للشخصية هى :

— **العصابية** : وتمثل مفهوما يشير الى الارتباط المتبادل (٨) بين مجموعة

---

(٨) Intercorrelation.

من السمات الصغرى يدخل فيها القلق ، والتوتر ، والانفعال المفرط ، والانشغال الزائد على أمور عديدة بغير مبرر معقول (Eyseneck and Evanes, 1980) ، وعموما يقصد بالعصابية الاشارة الى محور تنظيم جميع جوانب النشاط الانفعالى ، « من حيث تحقيقها لشعور الفرد بالاستقرار النفسى ، أو اختلال هذا الاستقرار ، وبالرضى عن نفسه ، أو باختلال هذا الرضى ، وبقدرته على التحكم فى مشاعره ، أو بافلات زمام السيطرة من يديه . والمحور بهذه الصورة يمتد بين قطبين ، أحدهما يمثل أعلى درجات الاتزان أو الاستقرار النفسى (ومؤشر له الدرجة المنخفضة على المقياس) .. والآ خر يشير الى اكبر قدر من الاختلال (ومؤشره الدرجة العالية على المقياس) يأخذ شكل تقلبات وجدانية عنيفة متلاحقة ، ليس لها ما يبررها .. وتكون فى أغلب الأحيان مصحوبة بضعف القدرة على ضبط النفس ، أو السيطرة على تلك التقلبات .. وبين هذين القطبين يحتل الأشخاص المختلفون مواقع مختلفة .. تتفاوت قربا من أحد الطرفين وابتعادا عن الطرف الآخر » . (سويف ، ١٩٦٨ ، ص : ٢٥٢ ، ٢٥٣) .

— **الانبساط** : هو أيضا مفهوم ملخص يشير الى الارتباط المتبادل بين سمات مختلفة مثل : الميل الى مخالطة الناس ، والاندفاع ، واللامبالاة ، والميل الى النشاط والحركة .. الخ (Eysenck and Eaves, 1980)، وهو بهذا الوصف يمثل قطبا مقابلا للانطواء (٩) ، الذى يشير الى عكس هذه السمات غالبا ، ومؤشر له الدرجة المنخفضة على مقياس هذه السمة .

— **الذهانية (أو الاستعداد للمرض العقلى)** ، وهو مفهوم ملخص كذلك

---

(٩) Emotional coldness.

لمجموعة سمات مرتبطة ببعضها ، تمثل : البرود الانفعالى (١٠) ، والعدوانية (١١) ، والقسوة ، وعدم التعاطف مع الآخرين ، وضعف الاحساس بهم (Eysenck and Eaves, 1980) . وبتعبير الطب النفسى ، يمكن أن يوصف الشخص الذى يحصل على درجات عالية على مقياس هذه السمة بأنه أقرب ما يكون الى الشخص « الشبيه بالفصامى » (١٢)، أو « السيكوباثى » (١٣) ، أو « المضطرب سلوكيا » (١٤) ، (Eysenck and Eysenck, 1973)

— **الميل للجريمة** : ومؤشر وجود هذه السمة ، الدرجة العالية على مجموعة من بنود استخبار EPQ فى أبعاد : العصابية ، والانبساط ، والذهانية معا ، تبين أنها تميز بكفاءة عالية بين المجرمين وبين الأشخاص الأسوياء (Eysenck and Eysenc, 1971) ولذلك ضمت جميعا فى مقياس واحد ، هو المقياس (أو الميل للجريمة) (١٥) . وعموما فان الدرجة العالية على هذا المقياس تعتبر مؤشرا تنبؤيا للجناح ، أو الميل الى انتهاك القانون ، أو النزوع الى السلوك الاجرامى (Eysenck and Eysenck, 1975) ، بما ينطوى عليه هذا السلوك من سمات العدوانية ، والاندفاع ، والاضطراب السلوكى .. الخ .

— **التجرؤ الاجتماعى** : أو عدم الميل الى الامتثال للمواضعات الاجتماعية السائدة ، ومؤشره الدرجة المنخفضة التى يحصل عليها الفرد فى « مقياس الكذب » بالاستخبار ، والأصل فى هذا المقياس الكشف عن مدى التزييف أو الخداع (١٦) الذى يمكن أن يلجأ اليه المفحوص

---

(١٠) Introversion.
(١١) Hostility.
(١٢) Schizoid.
(١٣) Psychopathic.
(١٤) Behaviour disordere.
(١٥) Criminality.
(١٦) Dissimulation.

فى اجاباته على بنود الاستخبار عموما ، لكن تبين أن هذا الوصف يتغير بتغير الظروف التجريبية التى يتعرض لها المفحوص ، والتى تؤدى بالتالى الى تغير دافعيته الى الخداع والتزييف فى الاجابة . ومع التسليم بأن طبيعة هذه السمة ما تزال حتى الآن تفتقر الى التحديد الدقيق (المرجع السابق نفسه) ، هناك ميل الى اعتبار الدرجة العالية على هذا المقياس (مقياس الكذب) مؤشرا لسمة « المجاراة » (١٧) و « المحافظة » (١٨) ، والعكس صحيح فى حالة الدرجات المنخفضة ، والتى يمكن أن تعتبر مؤشرا للسلوك اللااجتماعى (١٩) ، والميل الى التمرد (٢٠) ، أو عدم المجاراة للأنماط الاجتماعية السائدة (See : Eysenck and Eaves, 1980). وهذه المعانى الأخيرة تؤكدها بحوث عديدة توفرت على دراسة العلاقة بين سمات الشخصية وتدخين السجاير عند الأطفال والمراهقين والراشدين

(e.g. : Steward and Levison, 1966; Jacobs and Spilken, 1971; Jamison, 1978; Powell et al., 1979).

وانتهت الى ما يؤكد ارتباط سلوك التدخين هذا بالسلوكيات اللااجتماعية المشار اليها .

٢ — الاستهداف للمرض الجسمى والنفسى ، بدلالة تكرار تعرض المفحوص لهذه الأمراض عموما .

٣ — الدافعية للتحصيل المدرسى ، ومؤشرها نسبة نجاح الطالب فى الشهادة الاعدادية .

(ج) **جانب السلوك** : ويقارن فيه بين المجموعتين من الطلاب (المدخنون

---

(١٧) Conformity.

(١٨) Conservatism

(١٩) Antisocial.

(٢٠) Rebelliousness.

وغير المدخنين) على أســاس اتجاههم نحو المخدرات بأنواعها المختلفة ، ومؤشره الاعتقاد فيما يمكن أن يترتب عليها من آثار ضارة ، ثم على أساس تعرضهم المباشر لخبرة تعاطى المخدرات والكحوليات .

وبهذا الترتيب للمتغيرات موضع الاهتمام سيكون عرضنا لنتائج الدراسة فيما يلى :

نتائج الدراسة ومناقشتها

بيئة المدخن المراهق :

تشــير النتائج فى هذا الجانب الى تشابه المجموعتين من الطلاب ؛ المدخنون وغير المدخنين ، فى ظروف الاقامة مع الأسرة ، فتبين أن ٨٧٪ من المدخنين يقيمون مع أسرهم ، مقابل ٨٦٪ من مجموعة غير المدخنين ، ولذلك فالفروق بينهما من هذه الناحية ضئيلة الى حد يمكن معه تجاهلها .

من ناحية أخرى توضح البيانات الواردة بالجدول (٣) التشابه القائم بين المجموعتين ايضا فى المتغيرات الديموجرافية الأخرى ؛ ويدخل فيها مستوى تعليم الوالدين ، وحجم الأسرة (على أساس عدد الأبناء) ، والمستوى الاجتماعى — الاقتصادى .. الخ ؛ فالفروق بين المجموعتين فى كل متغير منها غير دالة احصائيا بدرجة يعتد بها .

جـدول ٣

المقارنة على أســاس المتوسط والانحراف المعيارى للمتغيرات الديموجرافية المختلفة بين المدخنين وغير المدخنين

المتغيرات	المدخنون (ن=٥٦)		غير المدخنين (ن=١٤١)		دلالة الفرق
	م	ع	م	ع	
حجم الأسرة (الأبناء فقط)	٤ر٦٦	٢ر٤٥	٤ر٤٨	٢ر١٨	غير دال
المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة	٥ر١٧	١ر٢٤	٥ر٢٥	١ر٢٢	غير دال
مستوى تعليم الأب	٣ر٠٥	١ر٦٨	٣ر٠٨	١ر٧١	غير دال
مستوى تعليم الأم	٢ر٠٥	١ر٤٠	٢ر٠٣	١ر٤٣	غير دال
ترتيب ولادة المفحوص	٣ر٣٨	٢ر٨٦	٣ر١٨	٢ر١٧	غير دال

ويمكن أن يثور هنا تساؤل حول موضـع المفحوص بين اخوته الذكور والاناث ، وما اذا كان وحيد أسرته ، أو الأول من حيث ترتيب ولادته بين الاخوة ، ومصدر هذا التساؤل ارتباط الموضـع الذى يحتله المراهق بين اخوته فى فى الأسرة ، بعدد من المؤشرات حول طبيعة وأسلوب التنشئة الاجتماعية (٢١) التى تعرض لها فى طفولته ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثير مشجع أو مثبط لاتجاه هذا المراهق نحو التدخين على الأقل ، ونحو تعاطى بقية

---

(٢١) Socialization.

المخدرات الأخرى غالبا ، وفى حدود الدراسة الراهنة ، لا يبدو ثمة تأثير واضح لموضع الفرد فى الأسرة على اتجاهه لسلوك تدخين السجاير ، فمع التفاوت فى النسبة بين المجموعتين من هذه الناحية (جدول ٤) الا أن هذا التفاوت لا يشير الى فرق دال احصائيا ، وبالتالى لا يمكن أن نرتب عليه تعميما ما .

جـــدول ٤

المقارنة بين المدخنين وغير المدخنين بحسب موضع المفحوص فى الأسرة

(الأول أو وحيد والديه)

المدخنون	غير المدخنين	النسبة الحرجة
٢٧٪	٢٢٪	٧٥ر٠

ثم نأتى الى « السياق النفسى ــ الاجتماعى » الذى يعيشه الطالب المراهق فى نطاق الأسرة ، ومدى توافر أو غياب « **ثقافة المخدر** » (٢٢) فى محيطها ، أو ما يمكن اعتباره « **المناخ** » المشجع على المخدر ، أو يزيد من جراة المراهق على التعرض لخبرة تدخين السجاير أول الأمر ، ثم تعاطى المخدرات والكحوليات بعد ذلك ؛ ومؤشر له وجود نموذج يدخن أو يتعاطى المخدرات فى محيط الأسرة أو بين الأقارب . من هذه الناحية يقدم الجدول (٥) صورة رقمية لهذا السياق ، تكشف عن اختلاف المجموعتين فى جانب من جوانبها على الأقل ، ويشير هذا الاختلاف الى احتمال أكبر لانتماء مجموعة المدخنين الى أسر يوجد فيها نموذج يتعاطى المخدرات المجرم تعاطيها بحكم القانون . وعموما يمكن أن نخرج من هذه الصورة بدلالة معينة مؤداها أن

---

(٢٢) Drug culture.

ما هو مجرم (اجتماعيا على الأقل) من سلوكيات التعاطى (كتعاطى العقاقير النفسية المخلقة والكحوليات) ، لا فرق فى نسبته بين المجموعتين ، أما النموذج المجرم اجتماعيا وقانونيا معا (ويتمثل فى تعاطى الحشيش والأفيون .. الخ) ، فتوافر بنسبة أعلى فى مجموعة المدخنين .

جدول ٥

وجود نموذج يتعاطى المخدرات فى الأسرة أو بين الأقارب

المادة المخدرة التى يتعاطاها النموذج	المدخنون		غير المدخنين		النسبة الحرجة
	العدد	٪	العدد	٪	
العقاقير النفسية المخلقه (٢٣) (مهدئة ومنشطة ر نومة)	٥	٩	١٣	٩	٠٦ر٠
المخدرات الطبيعية (٢٤) (حشيش ، أفيون .... الخ)	١٨	٣٢	٢٤	١٧	٢٣٤ر٢ (*)
الكحوليات بأنواعها	٣	٥	١٨	١٣	١٥٢ر

(*) فرق دال عند مستوى ٠٥ر٠

أما ما يمكن أن نخلص اليه من ذلك فهو أنه لا يكفى أن يكون هناك نموذج يتعاطى المخدرات أو الكحوليات فى الأسرة ، وانما أن يتوافر هـذا النموذج الذى يمثل بتعاطيه خروجا صريحا على القانون ، وانحرافا عن

(٢٣) Synthetic psychoactive drugs.

(٢٤) Natural drugs.

مواضعات اجتماعية ينشأ الفرد على احترامها ، والدلالة « النفسية — الاجتماعية » وراء هذا كله أوضح من أن يفصل فيها بالنسبة للمراهق المدخن ، الذى يتعلم من خلال تمثله لهذا النموذج صورا عديدة من السلوك « اللااجتماعى » ، بدءا من تدخين السجاير ، ومرورا بالكحوليات ، وانتهاء بالمخدرات الطبيعية وغيرها ، مما يجرم القانون تعاطيها .

مناظر لهذا المحيط الداخلى للبيئة (الأسرة والأقارب) هناك المحيط البيئى الخارجى بالنسبة للمراهق ، ونعنى به محيط الزملاء والأصدقاء ، ممن يشكلون قوى ضاغطة فى اتجاه تدعيم السلوك اللااجتماعى ، وتأكيد صور التعلم التى أتيحت للمراهق المدخن من نموذج التعاطى فى الأسرة . فى هذا الجانب توضح بيانات الجدول (٦) كيف يتفوق تأثير هذا المحيط على تأثير الأسرة ، ومدى قوته فى تشكيل أنماط السلوك المحبذ للتدخين ، فى أبسط صور تأثيره ، الى سلوك تعاطى المخدرات فى أشكاله المتنوعة بعد ذلك .

جـــدول ٦

نموذج تعاطى المخدرات بين الأصدقاء والزملاء
فى مجموعة المدخنين بالمقارنة مع غير المدخنين

المادة المخدرة التى يتعاطاها النموذج فى الأصدقاء والزملاء	المدخنـون		غير المدخنين		النسبة الحرجة
	العدد	٪	العدد	٪	
العقاقير النفسية المخلقة (مهدئة ومنشطة ومنومة)	١٨	٣٢	١٩	١٣	٣٫٠٢**
المخدرات الطبيعية (حشيش ،أفيون .... الخ)	٤	٧١	٣٨	٢٧	٧٦٫٥**
الكحوليات بأنواعها	٣٤	٦١	٥٦	٤٠	٦٧٫٢*

(**) الفرق دال احصائيا عند مستوى ٠١ر٠

(*) دال عند مستوى ٠٥ر٠

ويجب التنبه هنا الى مفارقة بسيطة ، لكنها هامة جداً فى وضوح ادراكنا لهذا الموقف « النفسى - الاجتماعى » المشكل لسلوك المدخن المراهق ، وتتلخص هذه المفارقة فى ان بيئة الأسرة (بما يمكن أن يوجد فيها من نماذج تشجيع على تعاطى المخدرات ، وعلى الاجتراء على القانون صراحة أو ضمنا) ، يمكن ان تمثل قدرا محتويا على الطفل او المراهق ، ليس من السهل الفكاك منه ، أو لاسبيل الى مقاومة تأثيره ؛ لكن الأمر غير ذلك قطعا بالنسبة لمجموعة الأصدقاء والزملاء التى يسعى المراهق باختياره الى الانتماء اليها . بعبارة أوضح ، ان حدود تأثير محيط الأسرة ، بما تقدمه من نموذج لتعاطى المخدرات (فى مجموعة المدخنين) ، لا يقتصر على تيسير تعلم المراهق صور السلوك اللا اجتماعى فحسب ، بل تمتد لتسهم فى تشكيل اختياره لعناصر المحيط الاجتماعى الأوسع ، ونقصد به محيط الأصدقاء والزملاء وغيرهم من الأقران ؛ ممن تتوافر فيهم غالبا خصائص النموذج المقبول لديه ؛ وهو نموذج المدخن بطبيعة الحال ، والذى يتفق معه فى الاتجاه وفى السلوك بالنسبة لتعاطى المخدرات عموما ، وفى تبنى قيم « ثقافة المخدر » أصلا .

المراهق المدخن وسمات شخصيته :

هناك تسليم بأن الظروف البيئية السيئة لها تأثيرها فى دفع المراهق الى التدخين وتعاطى المخدرات والكحوليات . مع ذلك فان النتائج السابقة (وخاصة ما يتصل منها بوجود نموذج يتعاطى المخدرات فى الأسرة ، أو فى محيط الأصدقاء والزملاء) ، تطرح سؤالا هاما ومشروعا فى نفس الوقت ، وهو : **هل يكفى مجرد أن تتوفر مثل هذه الظروف ، لكى يتجه المراهق الى التدخين على الأقل ؟ ، أم أن هناك عوامل أخرى (يدخل فيها سمات شخصية الفرد نفسه) يمكن أن تسهم ، بدرجة أو بأخرى ، فى تشكيل سلوكه هذا نحو التدخين ، ثم اتجاهه بعد ذلك الى تعاطى المخدرات الأخرى ؟ .**

أمامنا الآن عدد من سمات الشخصية ، مما تشير دراسات عديدة الى ارتباطها الوثيق بسلوك تدخين السجاير.
(see : Matarazzo and Saslow, 1960; Eysenck and Evaes, 1980).

أما بالنسبة للدراسة الراهنة ، فتكشف بيانات الجدول (٧) عن تميز مجموعة «المدخنين» بدرجة من العصابية (أو عدم الاتزان الانفعالي) (٢٥) أعلى من مجموعة « غير المدخنين » ؛ وهي نتيجة تؤكدها الدراسات المختلفة التي تشير الى وجود هذه السمة بدرجة عالية نسبيا في مدخني السجاير على الخصوص .(Cherry and Kiernan, 1978) ، أكثر من ذلك أن بعض الباحثين يرى أن توفرها بهذه الدرجة يمكن أن تمثل سببا دافعا الى تدخين السجاير (Eysenck and Evaes, 1980) ، كوسيط يقلل من حدة التوتر أو القلق (وهو أوضح مظاهر هذه السمة) ، ويضعف من تأثيرها السلبي على « التوافق النفسي - الاجتماعي » للفرد المدخن »

جـــدول ٧

ويوضح حدود التشابه أو الاختلاف بين المدخنين وغير المدخنين في سمات الشخصية موضع الدراسة

سمات الشخصية	المدخنــون		غير المدخنين		مستوى دلالة الفرق
	م	ع	م	ع	
العصابية	١٤ر٤٣	٣ر٨٩	١١ر٩٤	٤ر٠٦	١٠ر٠
الانبساط	١٣ر٥٥	٣ر٥٥	١٢ر٩١	٣ر٤٢	غير دال
الذهانية	٥ر٣٨	٢ر٨٩	٤ر٥٢	٢ر٨٤	غير دال
الميل للجريمة	١٥ر٤١	٤ر١٠	١٢ر٤٠	٤ر٦٢	١٠ر٠
المجاراة (*)	١٢ر٦١	٣ر٦٠	١٤ر٣٤	٣ر٨٥	٥٠ر٠

(*) Conformity وعكسـها الميل الى عدم المجاراة ، أو الميل الى عدم الامتثال للمواصفات الاجتماعية السائدة ، ومؤشرها الدرجة المنخفضة على مقياس الكذب في استخبار EPQ .

(٢٥) emotional instability

أما من حيث الانبساط ، فلم تكشف النتائج عن وجود فارق واضح بين المدخنين وبين غير المدخنين في هذه السمة . وهي نتيجة مغايرة لما تشير اليه بحوث عديدة تؤكد أن المدخنين أميل الى الانبساط والعصابية غالبا ، بالقياس الى غير المدخنين (Cherry and Kiernan, 1978; Eysenck and Evaes, 1980) لكن ليس هناك مايؤكد هذا المعنى بالنسبة للمراهقين المدخنين بوجه خاص ، مما يسمح باعتبار هذه النتيجة مؤشرا لتميز المدخن في سن المراهقة بالعصابية الزائدة ، مع قدر معقول من سمة الانبساط ، بالقياس الى المدخن الراشد الذي يتسم بدرجة عالية في السمتين .

أدنى الى القبول ، على أى حال ، هذه النتيجة التى خرجنا بها فيما يتعلق بالعصابية والانبساط ، اذا أدخلنا في الاعتبار أننا بصدد مجموعة من الأفراد المدخنين في سن المراهقة ، ومتوقع أنهم أقرب الى قطب التوتر الانفعالى ، في هذه المرحلة من العمر ، عن الراشدين ، ولذلك كانت العصابية هى العنصر الغالب على الموقف .

وفيما يتعلق بسمة « **الذهانية** » (أو الميل للمرض العقلى) ، لا يبدو أن هناك فرقا واضحا بين المجموعتين من هذه الناحية ، وهى نتيجة تختلف أيضا عن ما كشفت عنه بعض الدراسات على المدخنين الأطفال والمراهقين ، في هذه النقطة ، (Powell, et al. 1979; Jamison, 1978) وان يكن هناك دراسات أخرى تنفى وجود علاقة بين التدخين والاستعداد للاصابة بالأمراض النفسية (انظر : الدمرداش ، ص ٢٦٤) .

ثم يبقى ما يختص بدلالة الدرجة على « **مقياس الكذب** » باستخبار الشخصية ، فالواضح هنا أن متوسط درجة المدخنين على هذا المقياس أميل الى الانخفاض النسبى من اقرانهم غير المدخنين (بفارق دال احصائيا عند مستوى ٠,٠٥) ، وقد انتهت بعض الدراسات الى هذه النتيجة فعلا ، بالنسبة للأطفال والمراهقين على الأقل (Powell, et al., 1979; Jamison, 1978) لكن الباحثين لا يرون في انخفاض درجات المدخنين على هذا المقياس

دليلا على ميل المدخن المراهق الى قول الصدق (!) ، بقدر ما يعتبر مؤشرا « للتجرؤ الاجتماعى » كملمح من ملامح شخصيته ، بكل ما ينطوى عليه هذا التعبير من معان يدخل فيها عدم المجاراة ، وعدم الاهتمام بأن هذا السلوك موضع القبول اجتماعيا او محل رفض .. الخ .

أما سمة « الميل الى الجريمة » فلها نفس دلالة سمة العصابية غالبا (*) ، وان اوضحت ملمح الاندفاعية (٢٦) فى شخصية المراهق المدخن .

جانب آخر فى شخصية المدخن المراهق ، **هو انخفاض دافعيته للتحصيل الأكاديمى** (ومؤشر ذلك مجموع الدرجات التى حصل عليها فى الشهادة الاعدادية) ، حيث تكشف البيانات الواردة فى الجدول (٨) عن ميل نسبة « غير المدخنين » الى الارتفاع فى الدرجات الدالة على التفوق فى الدراسة (٨٠٪ من مجموع الدرجات على الأقل) بالقياس الى « المدخنين » .

جـــدول ٨

توزيع المجموعتين على أساس النسبة المئوية لمجموع الدرجات فى منحان الشهادة الاعدادية كمؤشر لمستوى الدافعية فى التحصيل المدرسى وكفاءة هـذا التحصـيل

مستوى النجاح فى الاعدادية	المدخنـــون		غير مدخنين		مستوى دلالـة الفرق
	العدد	٪	العدد	٪	
حاصلون على مجموع من ٥٠ — ٧٩ ٪	٥٣	٩٥	١١٧	٨١	٠٥ر٠
حاصـلون على ٨٠ ٪ فأكثر	٢	٥	٢٤	١٧	٠٥ر٠

(*) خاصة وأن العصابية تمثل عنصرا غالبا فى هذه السمة ، لدخول عدد كبير من البنود التى تقيس العصابية ، فى الاستخبار ككل ، فى مقياس الميل الى الجريمة هذا ، بالاضـافة الى بنود أخرى من مقياسى الذهانية والانبساط أيضا .

(٢٦) Impulsiveness.

ثم نعرض لجانب ثالث يدخل فى شخصية المدخن أيضا ، هو مدى استعداده ، أو استهدافه للأمراض الجسمية والنفسية ، وفى هذا لم تكشف نتائج الدراسة عن فرق ذى دلالة احصائية يعتد بها بين المدخنين وغير المدخنين ، وهى نتيجة تتفق جزئيا مع ما انتهت اليه دراسات متعددة لا تشير الى وجود فروق حاسمة بين الفئتين فى الاستهداف للأمراض النفسية ، وان أكدت الفروق الواضحة فيما بينهما فى مدى التعرض للأمراض الجسمية (see : Eysenck and Eaves, 1980, p. 18). لكن هذه الدراسات تركز اهتمامها على المدخنين الراشدين غالبا ، ممن تعرضوا للتدخين فترة أطول ، ومن ثم لآثاره المؤكدة على صحتهم الجسمية عموما ، بينما نحن فى الدراسة بصدد شباب فى مقتبل حياتهم ، وتعرضهم لخبرة تدخين السجاير اقل كميا ، وزمنيا بطبيعة الحال ، بالمقارنة مع الراشدين .

سلوك المدخن المراهق :

الواقع أن الصورة الوصفية السابقة ، عن بيئة المدخن المراهق وسمات شخصيته ، تمثل مدخلا طبيعيا للحديث حول سلوكه الفعلى ، فيما يتصل بتعاطى المخدرات والكحوليات ، كامتداد متوقع لخط التدخين الذى بدأه ، وقطع فيه شوطا لا رجعة فيه الا فى حالات قليلة غالبا . ويرتبط بهذا السلوك الصريح سلوك آخر ضمنى يمهد له ويبرره ، وهو هنا « الاتجاه المعرفى » (٢٧) نحو هذه المخدرات بأنواعها ، وأحد مظاهره ما يعتقده المدخن فى مدى الضرر (النفسى والجسمى) الذى يمكن أن تحدثه هذه المخدرات فى متعاطيها . فيما يتصل بهذا الاتجاه نحو المخدرات توضح نتائج الدراسة (جدول ٩) أن المدخنين أميل الى تبرير تعاطى المخدرات الطبيعية بالقياس الى غير المدخنين ، فنسبة القائلين بالتأثير الضار لهذه المخدرات أقل منها (بمستوى دلالة احصائية ١ ر.) فى مجموعة المدخنين . أما تصور الضرر فى العقاقير النفسية (مهدئة ، ومنشطة ، ومنومة) ، والكحوليات بأنواعها ، فلا يبدو ثمة فارق جوهرى بين المجموعتين من هذه الناحية .

---

(٢٧) Cognitive attitude.

جـــــدول ٩

الاعتقاد فى التأثير الضار للمخدرات المختلفة والكحوليات بين المدخنين وغير المدخنين

نوع المخدر	المدخنـــــون		غير المدخنين		مستوى دلالـــة الفـــرق
	العدد	٪	العدد	٪	
العقاقير النفسية المهدئة	٤٤	٧٩	١٠٣	٧٣	غير دال
العقاقير النفسية المنشط	٤٤	٧٩	٩٧	٦٩	غير دال
العقاقير النفسية المنومة	٤٣	٧٧	١٠٧	٧٦	غير دال
المخدرات الطبيعية (الحشيش والأفيون .... الخ).	٤٣	٧٧	١٣٢	٩٤	٠١ر٠
الكحوليات بأنواعها .	٤٩	٨٧	١٢٩	٩١	غير دال

وفيما يبدو فان انخفاض نسبة المدخنين القائلين بالتأثير الضار للمخدرات الطبيعية ، يمكن أن يعكس أيضا حقيقة أن مخاوف المدخنين المراهقين من مخاطر هذا النوع من المخدرات أقل ، وخاصة اذا قارنا نسبتهم هذه (٧٧٪) بنسبة القائلين بالتأثير الضار لهذه المخدرات فى جمهور أوسع من الطلاب فى مرحلة التعليم الثانوى (مدخنين وغير مدخنين) ، حيث بلغت ٩١٪ (Soueif, et al., 1982) ، مما يبرر القول بأن عينة المدخنين فى هـــذه الدراسة أكثر اجتراء على المخدرات الطبيعية (الحشيش بوجه خاص) ، وأكثر ميلا الى التهوين من خطرها ، بالنسبة لأنفسهم فى المقام الأول .

من ناحية أخرى ، يمكن تفسير التشابه بين المدخنين وغير المدخنين فى تصور مدى الضرر من تعاطى العقاقير النفسية ، بان هذا التصور متأثر ، على الأرجح ، بما يعرفه أفراد الفريقين عن القيمة الطبية والآثار الجانبية

لهذه الفئة من المخدرات ، والأمر غير ذلك فيما يبدو ، بالنسبة للكحوليات (وبوجه خاص البيرة) ، حيث يرتبط الاعتقاد فى تأثيرها الضار بمدى القبول الاجتماعى لتعاطيها غالبا .

ثم نأتى الى السلوك الفعلى ، أو التعرض المباشر لخبرة تعاطى المخدرات والكحوليات بأنواعها من جانب المدخن المراهق .

الواقع أن ما توضحه النتائج فى الجدول (١٠) يتسق مع ما هو معروف فى دراسات سابقة ، تشير الى أن ٢٣٪ من المدخنين جربوا بالفعل تعاطى المخدرات بأنواعها ، فى مقابل ٣٪ من غير المدخنين (الدمرداش ، ١٩٨٢) مع ذلك فان ما تكشف عنه نتائج هذه الدراسة أكثر اثارة للقلق على الطالب المدخن فى وطننا ؛ فواضح أن نسبة التعرض المباشر لخبرة تعاطى المخدرات الطبيعية (الحشيش أساسا) فى مجموعة المدخنين تصل الى ٥٠٪ ، مقابل ٦٪ فى غير المدخنين (بفارق مقداره ٤٤ نقطة) ، وهو نفس الفرق بين المجموعتين ، فيما يتصل بتعاطى الكحوليات أيضا (٧١٪ — ٢٨٪) .

جدول ١٠

مدى التعرض لخبرة تعاطى المخدرات والكحوليات وحجم الاستمرار فى هذه الخبرة بين المدخنين وغير المدخنين

نوع المخدر الذى تعرض المفحوص لخبرة تعاطيه	مدخنون		غير مدخنين		النسبة الحرجة
	العدد	٪	العدد	٪	
عقاقير نفسية مهدئة	٩	١٦	١١	٨	١٫٧٣
عقاقير نفسية منشطة	٢	٣٫٥	٧	٥	٠٫٤٢
عقاقير نفسية منومة	٤	٧	١٠	٧	—
مجموع المتعاطين للعقاقير النفسية عموما	١١	١٩٫٦	١٨	١٢٫٨	١٫٢٣
مستمرون فى التعاطى	١	٩	٢	١١	—
الحشيش	٢٨	٥٠	١٠	—	٨٩٫٦**
الأفيون	٣	٥	—	—	—
مخدرات أخرى	٢	٣٫٥	—	٧	—
مجموع المتعاطين لهذه المواد	٢٨	٥٠	١٠	٧	٨٩٫٦**
مستمرون فى التعاطى	٩	٣٢٪	١	١٠٪	—
البيرة	٤٠	٧١	٤٠	٢٨	٥٥٫٥**
النبيذ	١٥	٢٧	١١	٨	٥٥٫٣**
الويسكى	١٢	٢١	١٤	١٠	١٥٫٢*
كحوليات أخرى	١٠	١٨	٥	٤	٥٢٫٣**
مجموع المتعاطين للكحوليات بأنواعها	٤٠	٧١	٤٠	٢٨	٥٥٫٥**
مستمرون فى التعاطى	١٠	٢٥٪	١٣	٣٢٫٥٪	—

(**) الفرق دال احصائيا عند مستوى ٠٫٠١

(*) الفرق دال عند مستوى ٠٫٠٥

وأسـوأ ما فى الأمر أن الموقف هنا **ليس موقف تجريب عارض** لهذه الأنواع من المخدرات ؛ اذ توضح النتائج أن نسبة لا يستهان بها من المدخنين المتعاطين للمخدرات الطبيعية (٣٢٪ مقابل ١٠٪ من غير المدخنين) مستمرون فى تعاطى هذه المخدرات حتى وقت اجراء الدراسة ، والأمر نفسه غالبا فيما يتصل بالكحوليات (٢٥٪) ، والمدهش أيضا أن نسبة المستمرين فى تعـاطى الكحوليات فى مجموعـة غير المدخنين بلغت ٣٢،٥٪ لكن ذلـك لا يهون من تفوق نسبة المدخنين فى تعاطى المخدرات والكحوليات أصلا .

***

ملخص وخاتمة

لعله يمكن الآن أن نوضح أكثر معالم البيئة المحيطة بالمدخن المراهق (فى قطاع طلاب المدارس بوجه خاص) ؛ فهو من ناحية يعايش أوضـاعا ديموجرافية فى الأسرة ، لا يختلف فيها عن زميله غير المدخن ، لكنه يختلف عن هذا الزميل فى بعض الظروف الأخرى التى تشكل حدود « **المناخ النفسى الاجتماعى** » الذى يحيط به داخل النطاق الضـيق للأسـرة ، والـذى يمكن أن تنعكس آثاره بشـكل مباشر على تنشئته ، كمـا يتدخل فى تشكيل قيمـه واتجاهاته ، ويحدد مـدى قبولـه لثقافة المخـدر فيما بعد ، كما يؤثر فى اختياره لأصدقائه أيضـا ؛ ومن هـذه الظروف — مثلا — أن يتوافر فى نطاق الأسرة نموذج لسـلوك مجرم (فيما يتصل بتعاطى المخدرات على الأقل) ، حيث ينتقل المراهق من هذا **التعرض المباشر** للنموذج فى محيط الأسرة الضيق ، الى **تمثله كخبرة** ومعايشة حية لثقافة المخدر بصورة ما ، الى **محاكاته له** فى سياق اجتماعى آخر بعيد عن رقابة الأسرة غالبا ؛ هو عالم الأصدقاء والزملاء ، بكل ما يتضمنه من مؤثرات محبذة ودافعـة لسلوك تعاطى المخدرات عموما ، وليس تدخين السجاير فحسب .

كذلك يمكن أن نجمع أطراف شخصية المدخن المراهق ؛ بعضـها الى

جوار بعض ، لتلديمها فى صورة أكثر تماسكا الى حد ما ؛ فواضح من النتائج اننا بصدد اختلاف له دلالته فى شخصية هذا المدخن الصغير (اذا قورن بينه وبين زميله غير المدخن) ؛ فهو غالبا أميل الى التوتر الانفعالى ، أو عدم الاستقرار النفسى ، والقلق ، وأميل الى الاندفاع فى السلوك ، كما انه أكثر اجتراء على تحدى المواضعات الاجتماعية السائدة ، أو أقل اهتماما بما يمكن أن يصدر على سلوكه من أحكام تحمل معنى القبول أو الرفض . من ناحية أخرى يمكن القول انه أقل دافعية (وليس بالضرورة أقل ذكاء) (*)، فيما يتصل بالتحصيل والتفوق الدراسى .

أما فيما يختص بالسلوك ، فيمكن تلخيص الموقف هنا فى أن ((**ثقافة المخدر**)) لها بالفعل وجودها السلوكى ، الضمنى والصريح ، فى الحياة اليومية لقطاع لا يستهان بحجمه من طلاب مدارسنا ، وبصورة لا يمكن التهوين من خطرها ؛ ومع أن الحاجة ما تزال قائمة لمعرفة المزيد عن العوامل المرتبطة بالتدخين وتعاطى المخدرات والكحوليات بالنسبة للطالب المراهق بوجه خاص ، أو المؤدية الى الاعتماد عليها ، مع ذلك فان الصورة المقدمة هنا — بكل ما سبقها من ظلال حول بيئة المدخن المراهق وسمات شخصيته — توجه النظر الى ما **ينبغى عمله** للتقليل من حدة الظاهرة بالنسبة له ، وآثارها على سلوكه ، **أو تنبه — على الأقل — الى عناصر ((الموقف ثلاثى الأبعاد)) الذى يعيشه هذا المراهق** ، وهذا أضعف الايمان ! .

(*) وهو وصف يتفق مع ما يشير اليه بعض الباحثين (see : Matarazzo and Saslow, 1960). من عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المدخنين المنتظمين وبين غير المدخنين فيما يتصل بسمة الذكاء هذه .

مراجع الدراسة

١ ـ عادل الدمرداش ، الادمان : مظاهره وعلاجه ، **سلسلة عالم المعرفة** (٥٦) ، الكويت ، اغسطس ١٩٨٢ .

٢ ـ مصطفى سويف : **علم النفس الحديث : معالمه ونماذج من دراساته** ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ .

3. Cherry, N. and Kiernan, k. E., A longitudinal study of smoking and personality. In : R.E. Thornton (Ed.), **Smoking behaviour : Physiological and psychologicalinfluences** London : Churchill Livingstone, 1978.

4. Eysenck, H. J., and Eaves, L. J. **The causes and effects of smoking** : London : Maurice Temple Smith, 1980.

5. Eysenck, S. B. G. and Eysenck, H.J. comparative study of criminals and matched controls on three dimensions of personality, **Br. J. Soc. Clin. Psychol.**, 10, 362-366, 1971.

6. Eysenck, H. J. and Eysenck, **Manual of the Eysenck Personality Questionnaire**. London : Hodder and Stoughton, 1975.

7. Jacobs, M.A. and Spilken, A.Z., Personality patterns associated wiith heavy cigarette smoking in male college students, **J. of Consulting and Clinical Psychology**, 37, 428-432, 1971.

8. Jamison, R.N. Personality, antisocial behaviour and risk perception in adolescents. London : University of London, **unpublished Ph. D. thesis**, 1978. (see : Eysenck and Eaves, 1980).

9. 'Matarazzo, J.D. and Saslow, G. Psychological and characterisdics of smokers and nonsmokers, **Psychological Bulletin,** 57, 493-513, 1960.

10. Powell, G. E.; Steward, R. A. and Grylls, D. C. The personality of young smokers, **Brit. J. of Addiction,** 74, 311-315 1979.

11. Soueif, M.I., El-Sayed, A.M., Darweesh, Z.A., and Hannourah, M.A., The extent of nonmedical use of psychoactive substances among secondary school students in Greater Cairo, **Drug and Alcohol Dependence,** 9, 15-14, 1982.

12. Steward, L. and Levison, N. Smoking and rebelliousness, **J. of Consulting psychology,** 30, 225-229, 1966.

اعتراف بالفضـــل

يشكر الباحث الأستاذة هند سيد طه ، الباحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، على ما قدمته من عون فى اعداد بيانات هذه الدراسة .

كما يعبر عن امتنانه للأســتاذ ماجد جورج ، مخطط البرامج بوحدة الاحصاء الرياضى ، على ما بذله من جهد قيم فى تحليل بيانات هذه الدراسة على الحاســب الالكترونى بالمركز ، بموافقة كريمة من الأستاذ الدكتور عماد الدين سلطان مدير المركز .

***

دروس مستفادة

من بحوث تعاطى المخدرات فى مصر (*)

دكتور مصطفى سويف (×)

مقدمــة :

رأيت أن أنسب ما أتقدم به فى محاضرة عامة ، فى اطار هذه الندوة ، وأمام هذا الجمع من المستمعين ذوى التخصصات المتباينة ، والاهتمامات المتشعبة ، هو الحديث فيما يمكن أن يسمى بالدروس العامة المستخلصة من بحوث تعاطى المخدرات فى مصر ، التى شاركت فيها ، مع زملاء أعزاء ، على مر الخمس والعشرين سنة الماضية (**) .

وغنى عن البيان اننى لن أستطيع أن أحيط بهذه الدروس احاطة شاملة ، فى هذه المحاضرة المحدودة بساعة من الزمان . وبالتالى أبادر فأقرر أن ما سأقدمه لا يعدو أن يكون نخبة قليلة العدد من هذه الدروس ؛ بعضها يرقى الى مستوى القضايا العامة التى يمكن الامتداد بها الى ما وراء الحدود الضيقة لمجال البحث فى تعاطى المخدرات ، والبعض يبقى داخل هذه الحدود ،

(*) ألقيت هذه المحاضرة فى ندوة بحوث مشكلة المخدرات ، المنعقدة بكلية الآداب بجامعة المنيا ، يومى ٣ و ٤ أبريل سنة ١٩٨٣ .

(×) يشرف كاتب هذا الحديث على البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز . ويعاونه فى هيئة البرنامج الدكاترة : زين العابدين درويش ، ومصرى حنورة ، وعبد الحليم محمود السيد .

(**) كانت البداية الأولى لمشروع بحوث تعاطى المخدرات فى اكتوبر سنة ١٩٥٧ تحت الرعاية الأدبية والمالية للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ليكشف عن الدلالة الاجتماعية الخطيرة ، لمعلومات بعينها ، أمكننا التوصل اليهــا .

ولئن كان الواجب الأول عــلى الباحث العلمى أن يتقن أداء البحث ، بالدقة التى يســمح بها التقدم المعاصر لأدوات الدراسة ، وبالنزاهة التى يقتضيها الدستور الأخلاقى للعلم والعلماء ، المكتوب منه وغير المكتوب ، فان من الزم مستلزمات هذا الواجب ، وما يتوجه فى نهاية المطاف ، أن يكون الباحث قادرا على استخلاص الدلالات الاجتماعية والفكرية العامة لما كشف عنه من حقائق ، ولما توصل اليه من استنتاجات .

وليس من شك فى هذه الخطوة محفوفة بالكثير من الصعوبات ، ومثيرة للكثير من الخلافات ، لكن يخفف من هــذه الصعوبات ويقلل من الآثار الضارة لبعض جوانب الخلاف ، أن يقتسم الباحث ومجتمعه ، مســئولية توفير المناخ الصالح للقيام بهذه الخطوة ، هذا المناخ الذى يجب أن يتميز أولا وقبل كل شىء باحترام العلم كقيمة ، وبالمرونة العقلية ، وبالتسامح المتبادل .

***

تختلف طبائع الدروس التى خرجنا بها من رحلتنا العلمية الطويلة ، فبعضها يتعلق بالشكل العام للبحث العلمى ، من حيث العالمية والقومية ، أو من حيث القيم التى تحكم موقف الباحث من بحثه ، أو من حيث التدابير المساعدة والعمليات المعوقة لمسيرة البحث ، والبعض الآخر يتعلق بمضمون نتائج البحث وما تنطوى عليه من معان اجتماعية ، وما تشير به هذه المعانى من ضرورة اتباع سياسات معينة من النظر الى المشكلة ، وفى معالجتها على المدى القصير والمدى الطويل . ويمكن القول بوجه عام ، **ان العبرة التى استخلصناها تنقسم الى فئتين : احداهما خاصة بالشكل ، والأخرى خاصة بالمضمون** . ولذلك رأيت أن تكون العينة التى أقدمها فى هذا المقام

ممثلة لهذا التنوع ، حتى تتكون لدى المستمع (والقارىء) صورة صادقة للخبرة ، والرؤية ، والتوجه ، التى نعايشها الآن (*) ، ونعمل بمقتضاها .

والدرس الأول الذى توصلنا اليه من هذه الرحلة انه عند النظر فى مشكلة كمشكلة تعاطى المخدرات ، لها ما لها من أبعاد قومية ترتبط بالتاريخ السياسى والتشريعى للبلاد ، كما ترتبط بتراثها الشعبى وبعاداتها وبنيتها الاجتماعية ، لابد من أن يكون القائمون بالبحث فى هذا المجال باحثين وطنيين سواء على مستوى المخططين للبحث ، أو القائمين بالخطوات التنفيذية فى الميدان (١) (**) ، وذلك لأسباب متعددة ، منها :

(أ) أن الصورة التى تظهر بها المشكلة صورة محلية ، رغم عالمية مشكلة تعاطى المخدرات ، وبالتالى فان استيراد وصف المشكلة من الباحثين الغربيين ، أو استيراد النقاط التى يجب الاهتمام بها ، أو استيراد الاستنتاجات والدلالات النفسية الاجتماعية التى نخرج بها من مشاهداتنا لممارسات بعينها ، أقول ان الاستيراد عن طريق الباحثين الغربيين فى هذا المضمار لن يؤدى بنا الى المعرفة بالأبعاد الحقيقية للمشكلة وسيكون بالتالى مضللا لنا فى التخطيط لمواجهتها بعدد من الاجراءات العلاجية أو الوقائية . ومن أوضح الأدلة على اهمية هذا

(*) لا يزال المشروع يواصل تقدمه ، ولكن أحدثنا تغييرا فى حدود المساحة التى نحاول أن نغطيها من خلاله ، وذلك اعتبارا من أوائل فبراير سنة ١٩٧٥ ، اذ تغير اسم المشروع منذ ذلك التاريخ ، فأصبح « البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات » ، بعد أن كان « بحث تعاطى الحشيش فى مصر » . (أنظر التقريرين الأول والثانى الصادرين عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ديسمبر ١٩٦٠ ، ومارس ١٩٦٤ . الأول مطبوع بدار المعارف ، والثانى بدار ومطابع الشعب) .

(**) هذا الرقم بين قوسين (أعلى السطر) والأرقام التالية يشير الى تعليق تفصيلى أفردنا له مساحة خاصة فى آخر الدراسة .

الدرس أن ظاهرة تعاطى القنب أو الحشيش فى مصر اذا نظرنا فى جانب هام منها وهو الازمان Chronicity ، وجدنا أن لدينا متعاطين مضى على استمرار تعاطيهم لهذا المخدر عشرون عاماً أو اكثر ، وهو جانب لم يتوفر بعد فى الظاهرة بأبعادها الوبائية كما تعانى منها المجتمعات الغربية ، لأن العمر الاجتماعى للظاهرة لديهم لا يمتد خلفا الى أبعد من منتصف الستينات . وبالتالى فتكوين الظاهرة لدينا يختلف عن تكوين الظاهرة لديهم فى هذا البعد على الأقل . وثمة دليل آخر ، وهو أن الفئات الاجتماعية التى انتشر بين افرادها تعاطى القنب تختلف عن الفئات التى ينتشر بينها تعاطيه فى مصر (٣) ، وقد أملى ذلك على علماء الغرب توجها معينا فى استنتاجاتهم التى أقاموها على ما توصلوا اليه فى بحوثهم .

ومادام الواقع الاجتماعى يتدخل فى توجهات مستوى معين من الاستنتاج العلمى ، وواقعنا الاجتماعى يختلف عن واقعهم فالراجح أن استيراد استنتاجاتهم لن يفى بحاجات واقعنا الاجتماعى . وبالتالى فلا طرح المشكلة واستكشاف أبعادها ، ولا الاستنتاجات التى نقيمها على نتائج هذا الاستكشاف ، لا شىء من هذا كله يبيح الاستيراد عن طريق باحث أو خبير أجنبى . هذا هو الدرس الأول .

والدرس الثانى الذى انتهينا اليه هو أننا ، كباحثين وطنيين ، اذا التزمنا بالقواعد المنهجية العامة للبحث العلمى ، وعرفنا كيف نلائم بينها وبين المقتضيات التى تقتضيها نوعية مجال البحث فى تعاطى المخدرات ، وعرفنا كيف نعرض أفكارنا وخطواتنا بالشكل التنظيمى واللغوى الذى تواضع عليه علماء العصر ، اذا عرفنا ذلك والتزمنا به استطعنا أن نظفر باعتراف دوائر التخصص العلمى العالمية ، وبترحيب هذه الدائر ، مما يظهر اثره فى قبول نشر تقارير البحث فى الدوريات المتخصصة (٤) ، بل ويصل الاعتراف الى مستوى استكتاب الباحث ، ودعوته الى تقديم خبرته فى

المؤتمرات والمجالس ذات الصفة العالمية (٥) ، وهــو ما يعنى فى مجموعه الاعتراف باسهام هذا البحث فى تقدم المعرفة العلمية بوجه عام . وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن جمهور العلماء فى العالم ، كأى جمهور عريض ، فيه كثير من الشوائب التى تعكر صفو النزاهة العلمية أحيانا ، وتغلب مشاعر التفوق الحضارى ، بل والعنصرى أحيانا ، على أحكام العقل المنهجى المنزه (٦) . لكن خبرتنا علمتنا أن جمهور العلماء يحتوى كذلك أشخاص فضلاء يقترن عندهم العلم بالفضيلة ، وحب الحقيقة بالتواضع ، وبالعمل الشجاع على نشر المعرفة بها مهما يكن مصدرها (٧) .

والدرس الثالث الذى وعيناه ، هو أننا ما دمنا ندعى أننا نجرى بحثا علميا ، فلا يجوز أن يعوقنا عن الوفاء بمقتضياته المنهجية أى عائق . يسرى أحيانا كلام مؤداه أن اتباع الأصول المنهجية فى البحث ترف لا يقوى عليه الباحثون فى بلد نام مثل مصر ، لأنه مكلف فى الوقت والمال . وهو قــول لا يزيد على أن يكون تبريرا للتسيب الفكرى ، واختلال الضمير العلمى ، وضعف الشعور بالمسئولية الاجتماعية للباحثين . ليس هناك اقتران ضرورى بين منهجية البحث وبين التكلفة العالية ، سواء فى المال أو فى الوقت ، انما يكون الاهدار الحقيقى للمال العام وللطاقة البشرية باجراء بحوث متسيبة لا تضبطها الموضوعية والدقة ، لأننا لا نعرف فى نهاية الأمر الى أى مدى تصور الواقع وبالتالى تعين على وضع السياسات الملائمة لمجابهته بالوقاية أو العلاج . هناك طرق مشروعة لاختصار الاجراءات البحثية ، ولاجرائها على عينات صغيرة لتوفير الوقت والمال ، لكن الاختصار المعلن والمشروع شىء له قواعده المعروفة والمتداولة ، أما التسيب فخيانة لأمانة العمل التى يأتمننا المجتمع عليها ، وهى خيانة لا تجلب الا الخسارة فى التطبيق ، مقرونة بسوء السمعة للباحثين الوطنيين ، على الصعيد المحلى والعالمى .

أن الوعى بهذا الدرس ، والامتداد بمعانيه الى ما وراء حدود المجال النوعى لتعاطى المخدرات ، قد يكون بداية للسير قدما نحو تكوين ضمير علمى يحد شيئا فشيئا من المغامرات البحثية غير المسئولة التى شــاع

أمرها فى مصر فى السنوات الأخيرة تحت شعارات تعددت بتعدد ألوان الانتهازية التى تخفيها (٨) .

والدرس الرابع الذى تعلمناه ، خلاصته أنه لابد من التعاون بين الباحث أو فريق البحث وبين كثير من الجهات غير البحثية فى المجتمع ، وأنه بدون هذا التعاون قد يتعذر اجراء الكثير من جوانب البحث . وأغلب الظن أن هذه الحقيقة ليست وقفا على البحث فى ميدان تعاطى المخدرات بل تتعداه الى كثير من ميادين البحث النفسى الاجتماعى الأخرى (٩) .

وعندما نعود بذاكرتنا الى مراحل فى دراستنا للتعاطى أنجزناها فى الستينات المتأخرة ، نعترف بصدق وأمانة بالفضل الكبير لعدد من جهات التنفيذ فى الدولة علينا فيا أنجزناه ، ومن المناسب هنا أن نخص رجال مصلحة السجون ، فقد فتحوا لنا أبواب السجون ومنحونا من ضمانات حرية الحركة فى سجون مصر جميعا ما أسهم بنصيب بالغ الأهمية فى تمكيننا من انجاز البحث على ٨٥٠ مسجونا محكوما عليه فى قضايا التعاطى ، وحوالى ٨٥٠ مسجونا آخر محكوما عليه فى قضايا أخرى غير التعاطى نتخذهم بمثابة مجموعة ضابطة ، وقد اقتضى فحص كل مسجون على حدة ما لا يقل عن ساعتين ونصف الساعة مع ضمان العزلة والسرية التامة لموقف الفحص الذى يجمع بين الفاحص والمفحوص وحدهما (١٠) .

وعندما نعود بذاكرتنا الى مراحل أخرى فى بحوثنا أنجزناها فى أواخر السبعينات ، نذكر بالعرفان تعاون سلطات وزارة التعليم معنا ، مما جعل باستطاعتنا أن نجمع المعلومات اللازمة من عينتين من طلاب المدارس الثانوية العامة والفنية يبلغ حجم الأولى ٥٥٣٠ تلميذا ، والثانية ٣٦٨٦ تلميذا ، موزعين على فصول محددة فى مدارس بعينها ، تنتشر فى أحياء ذات مواصفات خاصة فى القاهرة الكبرى (١١) .

وعلى رأس قائمة أصحاب الفضل الذين تعاونوا معنا فى جميع مراحل البحث ، ولا يزالون يتعاونون معنا ، رجال الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

وثمة جهات أخرى لا يمكن اغفالها من هذه القائمة ، ولكن ليس القصد هنا حصر من يدخل فى هذه القائمة ، ومن يخرج منها ، ولكن ما يهمنا هو تأكيد أهميـــة التعاون هنا مع جهات فى المجتمع يغلب عليها الطابع التنفيذى ، لأنه بدون تعاون هذه الجهات لا يمكن القيام بهذا النوع من البحوث الاجتماعية .

هذه الحقيقة تضع مسئولية كبرى على الباحثين ، وعلى تلك الجهات سواء بسواء ، كما تضع مسئولية لا يمكن اغفالها على جميع أجهزة المجتمع التى تسهم فى خلق المناخ الثقافى الذى يحيط بالباحثين وغير الباحثين على حد سواء ، ولكن فى رأينا مسئولية الباحثين هنا بالغة الخطر ، فلابد من ان يدخل فى مهاراتهم البحثية كيف يروضون النفوس من حولهم بحيث ترتضى التعاون وترحب به ، ولابد أن يستقر فى وعيهم أن جزءا مما يتسلحون به عندما يتقدمون الى مهمة استثارة التعاون عند الغير هو حســـن سمعة العلم والعلماء ، وحسن سمعتهم العلمية بوجه خاص (كأشخاص وكمعاهد) .

ثم نأتى الى الدرس الخامس ومؤداه أن البحث العلمى فى مشكلة تعاطى المخدرات جزء من طريق طويل ، لابد من أن ينتهى الى « عمل فعلى » لتغيير الواقع ، أى لحل مشكلة التعاطى ، أما بالتقليل من حجمها وحجم الأضرار الناجمة عنها ، أو بالقضـــــاء عليها . ولكى يتم هذا العمل لابد من تضافر قوى اجتماعية متعددة ، تدخل فيها المكافحة الفعلية ، والتشريع ، والأجهزة التربوية والاعلامية .. .. .. الخ . ولهذا التصور على بساطته نتائج متعددة بالغة الأهمية منها ان البحث العلمى جزء محدود من السير فى طريق حل المشكلة ، ومن ثم فلا يجوز أن يتسرب الى تصور الباحثين ولا الى تصور اجهزة التنفيذ فى الدولة أن اللجوء الى الباحثين العلميين سوف ينتهى الى القضاء على المشكلة دون جهود جهود أخرى تالية ، كأنما البحث تميمة سحرية . ومن ثم كذلك لابد من التفكير فى كيفية الافادة التطبيقية من نتائج البحوث ، ليستفاد بها فى تعديل وترشيد السياسات العلاجية والوقائية ، ذات الطابع التشريعى أو التربوى أو الاعلامى .. .. .. الخ . وقد يقتضى الأمر هنا التنبه الى أن هذه احدى المشكلات المستعصية فى مجتمعنا -

والسؤال المهم هو كيف يمكن شق القنوات التى من شأنها أن تصل بين ينابيع البحث العلمى وبين حقول التنفيذ فى واقعنا الاجتماعى ؟ ويقتضى الأمر هنا كذلك التفكير فى مدى مسئولية العلماء عن هذا التوصيل ، وجودته أو رداءته ، وبالمثل يحسن التفكير فى مدى مسئولية القيادات التنفيذية فى تيسير هذه المهمة .

وفى هذا المجال يطرح البعض الآن اقتراحا بانشاء ما يسمى « بالمجلس القومى لعلاج مشكلة تعاطى المخدرات » ، ليكون بمثابة مصدر للطاقة ينشط فيحرك الآليات الاجتماعية المخالفة بأسلوب يكامل بين هذه الآليات بدلا من تبديد الطاقة بفعل عوامل الصراع والازدواج والاهدار . وسواء أفلح هذا أم احتاج الأمر الى صيغة أخرى للوصول الى الهدف المراد ، فالذى نريد التنبيه اليه هو أن اجراء البحوث شىء وترجمة نتائجها الى عناصر فى تحريك المجتمع نحو اجراءات علاجية ووقائية شىء آخر . وهبوط الهمة فيما يتعلق بالتطبيق الاجتماعى لايعنى أن نقلل من شأن البحث العلمى الذى نقوم به ، فقد يكون هذا البحث ذخيرة يستفاد بها فى المستقبل عندما تزول أو تتحسن ظروف محبطة للمجتمع ، وقد يستفاد بها كجزء من التراث العلمى بوجه عام لا سيما فى الاجابة على أسئلة تمس موضوع المقارنات الحضارية .

وقد استخلصنا كذلك درسا سادسا ، تعلمنا منه أن مشكلة تعاطى المخدرات فى منظورها التاريخى متعددة الأوجه ، فهى تكتسب أبعادا جديدة فى المراحل التاريخية المختلفة ، فحتى أواخر الستينات كانت أهم أبعاد المشكلة مصر تتعلق بالمخدرات الطبيعية : القنب والأفيون . ولكن فى السبعينات المبكرة بدات العقاقير النفسية المخلقة تضيف بعدا جديدا الى مشكلتنا ، تشير الى ذلك قوائم المضبوطات وأحجامها كما تنشرها الادارة العامة للمكافحة ، وتقارير الحالة التى تتفضل بها علينا هذه الادارة كلما طلبناها ، وتشير الى ذلك أيضا سلسلة البحوث الوبائية التى بدأنا فى القيام بها منذ سنة ١٩٧٧ . ففى عينة ممثلة لطلاب المدارس الثانوية العامة فى القاهرة الكبرى تبلغ ٥٥٣٠ طالبا تبين أن حوالى ٦٪ من أفراد هذه

العينة جربوا (ولو مرة واحدة) ، وبطريقة أو بأخرى أن يتعاطوا احد العقاقير المخلقة دون توجيه طبى . وفى عينة ممثلة لطلاب المدارس الثانوية الفنية فى القاهرة الكبرى أيضا تبين لنا أن حوالى ٥٪ من الأفراد فعلوا الشىء نفسه . ولا يخفى أننا هنا بصدد شباب صغار السن ، متوسط العمر فيهم حوالى ١٧ سنة ، وانهم يمثلون المادة البشرية الخام التى يصوغ منها المجتمع قيادته المهنية والادارية والفنية فى المستقبل . والمهم أن هذا الوجه جديد علينا كما هو جديد على العالم ، وانه آخذ فى النمو المطرد عندنا وعند كثير من الأمم . ويبدو أننا مقبلون كذلك على بعد آخر جديد للمشكلة ، وهو البعد الخاص بتعاطى الكحوليات ، ففى العينة الأولى (عينة طلاب المدارس الثانوية) وجدنا حوالى ٤٣٪ ، وفى العينة الثانية حوالى ٣٣٪ ، هؤلاء جربوا أن يتعاطوا احدى المواد الكحولية .

وفى رأينا أن الاستفادة العملية من هذا الدرس تقتضى التبشير بتصور جديد لما يمكن أن يسمى « بالبحث الدائم » أو « البحث الدورى » ، يرصد الصورة الوبائية للتعاطى كل فترة محدودة ، ويتتبع ما تكشف عنه الصور المتتالية من اتجاهات للظاهرة مما قد يساعد على فهم كثير من الجوانب الغامضة لمشكلة التعاطى ، وربما على التنبؤ بمسارها فى المستقبل القريب .

واستخلصنا أيضا دراسا سابعا ، نستطيع بمقتضاه أن نقرر أن للمشكلة أبعادا **ظاهرة** تتعلق بالتعاطى والمتعاطين بالفعل ، لكن لها أبعادا أخرى **خفية** تتعلق بغير المتعاطين ممن لديهم الاستعداد النفسى والمؤهلات الديموجرافية لأن يتعاطوا اذا سمحت الفرصة بذلك . هؤلاء جميعا نسميهم « المستهدفين » (*) . وهؤلاء أنواع منوعة ، وقد وجدنا من هؤلاء فى دراستنا الوبائية نسبة لا يستهان بها تبلغ حوالى ١٠٪ من الطلاب غير المتعاطين يقررون (بدرجة عالية من الثبات) أنهم على استعداد للتعاطى اذا أتيحت لهم الفرصة .

(*) Vulnerable

أما القيمة العملية للتعرف على حجم هؤلاء المستهدفين فتبدو فى ضرورة الاهتمام بحسن التخطيط للبرامج الوقائية ، وخاصة ما يعرف بالوقاية من الدرجة الأولى (*) .

والدرس الثامن والأخير ، ما رأيناه من **وجه مأساوى للمشكلة** ، يتمثل فى أن نسبة كبيرة ممن يبدأون التعاطى من الشباب ، يبدأونه كضحايا لعمليات ضغط مباشر ، وترويض ملح يمارسه عليهم أشخاص معينون ، وهؤلاء الضحايا لا يستطيعون الفكاك من تأثيرهم .

فبين من جربوا التعاطى من عينة المدارس الثانوية العامة كانت النسب لمن دفعوا دفعا الى هذا التجريب ، وذلك بطرق تتراوح بين التشجيع والتهديد : ٥٥٪ بالنسبة للمخلقات ، و ٩٠٪ بالنسبة للحشيش والأفيون ، و ٨٠٪ بالنسبة للكحوليات . يناظر ذلك فى عينة طلاب المدارس الثانوية الفنية ٥٣٪ ، و ٨٨٪ ، و ٧٨٪ على التوالى .

وربما كانت لهذا الدرس دلالات بالغة الأهمية ، فقد يوحى بسياسات وقائية متبصرة بما يتعرض له الشباب ، وقد يوحى بتعديلات تشريعية فى المستقبل ، بل وباعادة النظر فى فلسفة القانون كما يطبق على المتعاطى ، هل من الملائم هنا أن تظل الفكرة المسيطرة هى فلسفة الردع ؟ وفى هذه الحالة ردع من ؟ ردع الضحية ؟ أم الأولى ردع الجانى ؟ .

هذه هى بعض الدروس التى استخلصناها : ضرورة أن يكون الباحثون فى هذا الميدان وطنيين لا خبراء أجانب ، وامكان الاعتراف العالمى ببحوثنا الوطنية اذا توفرت لدينا شروط الانضباط المنهجى ، وأن هذا الانضباط لا يقترن حتما بكثرة النفقة لا فى المال ولا فى الوقت ، وأنه لا غنى عن التعاون بين الباحث فى هذا الميدان وبين جهات غير بحثية حتى يمكن انجاز الدراسات المرجوة ، وأنه بعد البحث لابد من تضافر القوى الاجتماعية المختلفة لكى

(*) Primary Prevention

تستغل نتائج البحث فى التطبيق ، وأن مشـــكلة التعاطى تكتسب أبعادا مختلفة فى المراحل التاريخية المختلفة وبالتالى فلابد من التبشــير بمفهوم « البحث الدائم » أو « الدورى » ، وأن بعض أبعاد المشكلة ظاهرة وبعضها خفى وبالتالى لابد من التنبه الى الفرق بين الحجم الظاهر والحجم الخفى لجمهور المتعاطين ، وفى نهاية المطاف يجب علينا الا نغفل الوجه المأساوى لموضوع التعاطى وهو أن نسبة كبيرة من بين المتعاطين دفعوا دفعا الى هذه الممارسة وكانت حرية الاختيار المتروكة لهم تتفاوت فى أقدارها عــلى أساس التناسب العكسى مع أحجام الضغوط التى يتعرضون لها .

هذه الدروس وغيرها ، تقدم لنا صــورة مصغرة ، ولكنها صادقة ، للخبرة ، والرؤية ، والتوجه التى نعايشها الآن ، ونعمل بمقتضاها ، نحن العاملون فى هيئة البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . »»»

تعليقات تفصيلية :

١ — فى الوقت الذى أعددنا فيه هذا الحديث كان الجو العلمى فى مصــر يموج بالحديث عن البحوث العلمية المشتركة ، أى التى يشترك فى اجرائها فى مصر عدد من الباحثين المصريين والباحثين الأجانب . وكانت ثمة تساؤلات كثيرة مطروحة حول ما يمكن أن يؤدى اليه هــذا الاشتراك من تجاوزات لمقتضيات الموضوعية والأخلاقية فى اجراءات البحث . وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار قريبة وبعيدة فى تشكيل فكر الباحث المصرى وولائه القومى وقيمه بوجه عام . وكان « الأهرام الاقتصادى » من أكثر الصحف اهتماما بمناقشة هذا الموضوع ، وخاصة طوال شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٨٢ . كما نشرت أكاديمية البحث العلمى (على لســان رئيسها) رأيها فى هذا الموضوع ، وذلك فى جريدة الأهرام بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٢ .

٢ — عندما بدأنا مشروع البحث ، فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، كــان

الاهتمام بالدراسة العلمية للعوامل المؤدية الى والآثار المترتبة على تعاطى القنب (الحشيش) اهتماما محدودا جدا فى الدوائر العلمية الأوربية والأمريكية . وبالتالى كان ادراكنا للمشكلة وابعادها يكاد أن يكون مملى املاء تاما بوساطة ظروفنا المحلية وقدراتنا ووسائلنا العلمية المتاحة . ولكن بدءا من منتصف الستينات أخذ المشهد العالمى يتغير ، وفى أواخر الستينات كان المعنيون فى أوربا وأمريكا وفى هيئة الصحة العالمية (فى جينيف) يتكلمون عن انتشار وبائى للقنب بين فئات الشباب وخاصة أبناء وبنات الطبقة المتوسطة بهوامشها المختلفة . وبذلك تكون المشكلة قد اصبحت عالمية . الا أن الصورة المحلية ظلت مختلفة اختلافا واضحا عن الصورة العالمية .

٣ — فقد ورد فى عدد من البحوث الوبائية التى أجريت فى الولايات المتحدة وفى كندا ما يشير الى أن معظم انتشار تعاطى القنب بين الشباب البيض من أبناء الطبقة المتوسطة ، وخاصة المتوسطة العليا . وهو ما يخالف الصورة لدينا فى مصر . ففى مصر رغم أن الانتشار يشمل جميع فئات الشباب الذكور رغم ذلك فاننا نجده أشد كثافة فى الشباب الذكور من أبناء الطبقة العاملة (الحرفيين والصناعيين) . كذلك تبين فى كثير من الدراسات الوبائية الأمريكية والكندية أن الانتشار قائم بين الذكور والاناث بنسبة ٢ : ١ ، كذلك توحى مؤشرات كثيرة بأن الوضع كان كذلك فى غرب أوربا (خاصة فى ألمانيا الغربية وهولنده) فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات . وهذه الصورة تختلف ايضا عن الصورة فى مصر . فالمؤشرات تكاد تجمع على أن معظم الانتشار كان ولا يزال بين الذكور وان كنا نعلم أن أعدادا محدودة جدا من الفتيات من بنات الطبقة المتوسطة العليا تعاطين القنب على سبيل التجريب .

٤ — جدير بالذكر أن جميع تقارير البحث (فيما عدا التقريرين الأول والثانى اللذين نشرا فى مصر بالعربية) نشرت فى عدد من الدوريات الأوربية والأمريكية ، وهى :

1. Bulletin on Narcotics.

الصادرة عن الأمم المتحدة باشراف هيئة الصحة العالمية .

2. Annals of the New York Academy of Sciences
3. Drug and Alcohol Dependence.

وتبلغ هذه التقارير حوالى خمسة عشر تقريرا . والجدير بالذكر ان عددا كبيرا من هذه التقارير نشر بدعوة خاصة من العلماء المشرفين على تحرير هذه الدوريات .

٥ ــ جدير بالذكر اننا دعينا ، بناء الى ما نشرناه من بحوث ، الى الاسهام فيما لا يقل عن عشرين اجتماعا دوليا ، وفى معظم هذه الاجتماعات كان الاسهام المطلوب القاء بحث من واقع المشروع المصرى . وجدير بالذكر أيضا أن هذا الطريق نفسه أدى الى دعوتنا كعضو دائم فى هيئة خبراء بحوث الاعتماد على المخدرات ، التابعة لهيئة الصحة العالمية ، وذلك بدء من مايو سنة ١٩٧١ ، ولا تزال هذه العضــوية قائمة تطلب هيئة الصحة العالمية تجديدها كل سنتين .

٦ ــ صادفتنا أمثلة على هذا الطراز من الباحثين . نذكر من بينهم على سبيل التوثيق (حتى لا يظل الحديث من قبيل الكلمات الشــائعة الجوفاء) هازلتون S. Hasleton ، وذلك اثناء اجتماع علمى محدود فى لندن فى أواخر أبريل ١٩٧٤ نظمته مؤسسة سيبا الدوائية .. وكان هازلتون مدعوا من قسم علم النفس بجامعة سيدنى بأستراليا . ونذكر كذلك روزنكرانتس H. Rosenkrantz . وذلك اثناء اجتماع علمى عقد فى تورنتو بكندا تحت رعاية مؤسسة بحوث الادمان بالتعاون مع هيئة الصحة العالمية (Addiction Research Foundation/WHO) وذلك فى المدة من ٣٠ مارس الى ٣ ابريل سنة ١٩٨١ . وكان روزنكرانتس مدعوا من قسم الفارماكولوجيا Eg &g Mason Research Institute فى وركســتر بمساشوستس فى الولايات المتحدة . ونذكر أيضا ويج N.N. Wig وذلك اثناء عدد من اجتماعات الصحة العالمية فى جينيف ، وخاصــة الاجتماع العلمي المحدود المنعقد فى جنيف فى ديسمبر سنة

١٩٧٠ . وكان ويج مدعوا من معهد الدراسات العليا للتعليم والبحوث الطبية فى شانديجار فى الهند .

٧ — التقينا بعدد كبير من هذا النوع من الباحثين . نذكر من بينهم : باتون W. D. M. Paton أستاذ الفارماكولوجيا فى جامعة أكسفورد بانجلترا ، التقينا به فى أكثر من اجتماع ، منها اجتماع لندن المذكور فى البند السابق ، وكذلك أثناء ادلائنا بالشهادة العلمية أمام احدى لجان الكونجرس الأمريكى فى شهر مايو سنة ١٩٧٤ ، وهاردن جونز H. B. Jones وكان أستاذا للفيزيولوجيا بجامعة كاليفورنيا — باركلى ، التقينا به فى اجتماع الادلاء بالشهادة العلمية أمام الكونجرس الأمريكى ، وفورست تنانت F. S. Tennant من جامعة كاليفورنيا — لوس أنجلوس ، وجابرييل نحاس G. Naâhas من كلية الطب بجامعة كولومبيا فى نيويورك ، وهارولد كالانت H. Callant من مؤسسة بحوث الادمان فى تورنتو بكندا ، وريز جونز R.T. Jones أستاذ الطب النفسى بجامعة كاليفورنيا — لوس أنجلوس .

٨ — التسبيب المنهجى شىء والتزييف العلمى شىء آخر تماما . التزييف المنهجى هو ادعاء الوصول الى مشاهدات حيث لا مشاهدات ، أو ادعاء العثور على وقائع حيث لا وقائع . ونحن لا نشير الى هذا المستوى من الفساد . أما التسبيب المنهجى فالمقصود به الاتباع الجزئى لقاعدة أو لقواعد منهجية دون التقيد ببقية أجزاء القاعدة أو بالقواعد المكملة لها . ويمكن لهذا التسبيب أن يحدث فى أى مرحلة من مراحل البحث ، ابتداء من صياغة الفروض مع ما تقتضيه من أن تكون قابلة للاختبار ، الى تجميع المشاهدات ومراعاة أن تكون محققة لشروط انتخاب العينات ، واختيار الأدوات التى سيستخدمها الباحث والتأكد من دقتها وصلاحيتها ، الى تطبيق طرق التحليل الاحصائى أو الرياضى المناسبة ، مع مراعاة القواعد التى تضمن سلامة تطبيق هذه الطرق ، الى التعقيب على نتائج هذه التحليلات بما يحملها من المعانى ما هى مؤهلة له لا اكثر ولا أقل .

وقد رأينا من خلال معايشتنا للبحث والباحثين أن التسبيب يكون أحيانا ناتجا عن جهل بقواعد المنهج ، لكنه يكون أحيانا أخرى ناتجا عن تجاهل لها . ومما يؤسف له أن المناخ الاجتماعى السائد فى مصر فى الفترة الراهنة ينطوى على عناصر كثيرة تيسر له التسيب والمتسيبين . وتدخل دراسة هذا الموضوع فى باب اجتماعيات البحث العلمى . والرسائل العلمية الجامعية ، وما يدور فى لجان الامتحان فيها من مناقشات ، والبحوث التى تقدم الى اللجان العلمية الدائمة فى الجامعات ، وما يدور داخل هذه اللجان من نقاش وما يقدم اليها من تقارير تعتبر جميعا وثائق بالغة الأهمية لمن أراد الدراسة الموضوعية لهذه الظاهرة الخطيرة .

٩ ــ هذه حقيقة لابد للباحثين فى العلوم النفسية والاجتماعية من أن يتنبهوا لها ، ما داموا مضطرين لاجراء بحوثهم الميدانية (البحتة والتطبيقية) على فئات أو قطاعات من ابناء المجتمع . اذ يلزمهم عندئذ أن ينفذوا الى هذه الفئات أو القطاعات خلال قنوات محددة (مثال ذلك : التلاميذ ننفذ اليهم من خلال مدارسهم ، والمرضى من خلال مستشفياتهم وعياداتهم ، والعمال من خلال تجمعاتهم فى المصانع ، والشباب من خلال النوادى ... الخ) . ومن الحكمة أن يكون الباحث على استعداد منذ وقت مبكر لأن ينفذ من خلال هذه القنوات ، أى أن يكون لديه رصيد من المعلومات والعلاقات الانسانية التى يستخدمها كمفاتيح لهذه القنوات . وجدير بالذكر أن هذه المفاتيح متفاوتة فى كفاءتها ، وربما كان أقلها شأنا المفاتيح ذات الطابع الرسمى أو البيروقراطى البحت ، فى حين أن أعلاها كفاءة ما استند الى العلاقات الانسانية غير الرسمية بالاضافة الى الاعتماد على السلطة البيروقراطية .

(١٠) انظر فى هذا الصدد الفصول ٢ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٠ من المرجع الآتى :

Soueif, M.I., El-Sayed, A.M., Darweesh, Z.A. and Hannourah,

M. A. The Egyptian study of chronic **cannabis consumption,** Cairo : National Center for Social and Criminological Research, 1980.

(١١) انظر فى هذا الشأن :

Soueif, M. I., El-Sayed A.M., Hannourah, M.A. & Darweesh, Z. A. The nonmedical use of psychoactive substances among male secondary school students in Egypt : An epidemiological study, **Drug & Alcohol Dependence,** 1980, 5, 235-238. (A preliminary report).

Souief, M.I. et al. The extent of nonmedical use of psychoactive substances among secondary school students in greater cairo, **Drug & Alcohol dependence,** 1982, 9, 15-41.

Souif, M. I. et al. The nonmedical use of psychoactive substances by male technical school students in grater cairo : An epidemiological study, **Drug & Alcohol Dependence,** 1982, 10, 321-331.

الوضع الاجتماعى للأقباط فى عصر سلاطين المماليك

دكتور قاسم عبده قاسم (*)

لا شك فى أن النظرية السياسية للدولة الاسلامية ، أو حتى تطبيقاتها ، لم تضع عقبات أمام الرعايا من غير المسلمين ، وقد انسحب هذا المفهوم ، بطبيعة الحال ، على عصر سلاطين المماليك فى مصر . ولكن طبيعة العلاقات بين الدولة ورعاياها اختلفت فى عصر المماليك عنها فى العصور السابقة بشكل أو بآخر ، اذ لم تكن النظرية السياسية لدولة المماليك قائمة على مبدأ الحكم الوراثى ، كما أنها لم تستند الى مبدأ التفويض الشعبى أو الانتخاب وفقا لمبدأ الشورى الاسلامى ، وانما قامت على أساس التنافس بين الأمراء على السلطة التى يفوز بها أقواهم وأقدرهم على الايقاع بالآخرين ؛ ومن ثم اتخذت العلاقة بين سلاطين المماليك ورعاياهم مسارين أساسيين يستند أحدهما الى الدعامة الدينية المتمثلة فى احياء الخلافة العباسية من جهة ، وطبقة « أرباب العمامة » من جهة أخرى ، أما المسار الثانى فيعتمد على قوة السلطان الذاتية ممثلة فى مماليكه وقدرتهم العسكرية .

وقد حرص سلاطين المماليك على تقرير التزامهم بالعدالة تجاه غير المسلمين من رعاياهم ، بيد أنهم من ناحية اخرى كانوا يمارسون عليهم الضغوط من حين لآخر لأسباب متنوعة (١) . ولكن هذه العلاقة الرسمية كانت تختلف اختلافا جذريا عن علاقة أهل الذمة المصريين باخوانهم المسلمين فى ذلك العصر . ويهمنا فى هذا البحث أن نلقى الضوء على الوضع الاجتماعى للأقباط فى مصر آنذاك .

(*) أستاذ التاريخ المساعد بكلية الآداب جامعة الزقازيق .

شارك المسيحيون المصريون فى أحداث عصر سلاطين المماليك ونشاطاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مشاركة ايجابية فى غالب الأحوال ، مما ينهض دليلا على أنهم كانوا آنذاك جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصرى يتأثرون بأحداثه الجارية ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى خضع لها المجتمع ككل ، والتى شكلت ملامح الحياة فى ذلك العصر من ناحية ، ويؤثرون بقدر أو بآخر فى مجريات الأمـور فى عادات وتقاليد المجتمع من ناحية أخرى . وبغض النظر عن بعض الحالات التى تعرض فيها أهل الذمة لبعض الضغوط أو القيود ، لسبب أو لآخر ، فانهم فى أغلب الأحوال مارسوا حياتهم اليومية ، بشتى جوانبها ، داخل اطار الحياة العامة للمجتمع المصرى آنذاك .

وفى بعض المناسبات ذات الطابع السياسى ، مثل مظاهرات الاستقبال (التى كان ولاة الأمور ينظمونها بكثرة لاستقبال السلاطين عند عودتهم من السفر أو الصيد والتى كانوا يصدرون أوامرهم الى الرعية بالمشاركة فيها بتزيين الحوانيت والأسواق) كان المسيحيون يشاركون سائر ابناء الشعب المصرى فيها . ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما حدث سنة ٦٥٨ هـ (١٢٦٠م) حين أعاد السلطان الظاهر بيبرس احياء الخلافة العباسية بمصر ، فقد خرجت كافة طوائف المصريين للقاء الخليفة العباسى « أبا القاسـم أحمد » وبينهم النصارى يحملون الأناجيل (٢) . وأثناء عودة الظاهر برقوق الى عرش السلطنة فى سنة ٧٩٢هـ (١٣٩٠م) تكررت هذه الظاهرة السياسية التى رتبها أنصاره وشـارك فيها المسيحيون الذين كانوا بأناجيلهم ومعهم الشموع الموقدة فى استقبال السلطان (٣) . وفى نفس العام لقى السلطان الظاهر برقوق استقبالا مماثلا لدى عودته من احدى رحلات الصـيد ، واجتمع المسيحيون مع كافة المصريين ومعهم الشموع لاستقباله (٤) . كما تكرر خروج المسيحيين ضمن سائر طوائف المصريين للقاء برقوق عند عودته من الشام سنة ٧٩٤هـ (١٣٩١م) (٥) . وفى مناسبة مماثلة خرج المصريون سنة ٨٨٠هـ للقاء السلطان الأشرف قايتباى لدى عودته من احدى رحلات

الضيد وكان النصارى من بين سائر الطوائف التى خرجت لاستقباله ومعهم الشموع الموقدة (٦) .

وسواء كان خروج المسيحيين فى مثل تلك المناسبات ، التى تحفل المصادر التاريخية بالكثير من اخبارها ، راجعا الى مبادرات ذاتية منهم ، أو كان بسبب أوامر السلطات الحاكمة (وهو ما نرجحه) فان ما يهمنا انهم فى هـذا قد شاركوا المجتمع كله فى مثل تلك المظاهرات السياسية المصطنعة بقصد اظهار التأييد الشعبى للسلطان الحاكم .

ومن الناحية الاقتصادية يبدو دور المسيحيين واضحا ، فمن المعروف أن النشاط الزراعى فى مصر ، من حيث مواعيد الدورات الزراعية ، وأوقات البذر والرى والحصاد ... وما الى ذلك كان ، وما يزال ، مرتبطا بالتقويم القبطى الشمسى المتوارث عن قدما المصريين . وقد أوردت لنا المصادر التاريخية أصناف الفواكه والخضروات وغيرها من المزروعات ومواعيد زراعتها ونضجها وجنيها فى كل شهر من شهور السنة القبطية (٧) .

ومن ناحية أخرى ساهم الأقباط فى أعمال صيانة مرافق الرى وضبط النهر ، مثل حفر الترع وبناء الجسور وغيرها . وكان اشتراكهم فى مثل هذه الأعمال يتم برغبتهم احيانا ، أو باجبارهم وتسخيرهم أحيانا اخرى شأنهم فى ذلك شأن المصريين .

ففى سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م) حدث أن جفت مياه النيل تجاه ساحل القاهرة بحيث صارت المياه ضحلة وملوثة لا تصلح للشرب مما أدى الى ارتفاع أسعار المياه . واتفق الحكام على بناء جسر على شاطىء النيل من ناحية الجيزة ليدفع المياه باتجاه القاهرة . وتقرر جمع تكاليف بناء هـذا الجسر من كافة المصريين بما فيهم الأقباط بطبيعة الحال ، وفرضت هذه الضريبة الطارئة على الجميع ، بل ان الدولة جبتها أيضا من الجوامع والمساجد والخوانق والزوايا والأديرة والكنائس فضلا عن المساجد والحوانيت (٨) . وفى سنة ٨١٨هـ (١٤١٥م) ركب السلطان المؤيد شيخ

المحمودى الى موقع العمل فى شق خليج جديد من النيل ونودى بخروج الناس للعمل فى هذا المشروع ، والزم والى القاهرة المسيحيين بأن يخرجوا ضمن طوائف الرعية للمساهمة فى أعمال الحفر (٩) وتحفل المصادر التاريخية بالكثير من الأمثلة المشابهة التى يضيق المقام عن تتبعها .

ويغلب على الظن أن الأقباط قد ظلوا يقومون بدور رئسى وهام فى النشاط الزراعى فى البلاد ، باعتبار أن الزراعة هى المهنة الرئيسية للمصريين منذ أقدم العصور . وقد احتفظ الأقباط الذين لم يعتنقوا الاسلام بأرضهم على مر السنين منذ أمر الخليفة عمر بن الخطاب بأن يعامل المصريون على أساس أن بلادهم فتحت صلحا (١٠) ، وهو ما يعنى أن يحتفظوا بالأرض على أن يدفعوا للحكومة الخراج المستحق عنها . أما جوانب النشاط الاقتصادى الأخرى التى مارسها الأقباط ؛ فقد تنوعت ما بين التجارة والصناعات الصغيرة ، وبعض الحرف المتصلة بالحياة اليومية .

ويبدو أثر الأقباط واضحا فى النشاط التجارى الداخلى فى مصر زمن سلاطين المماليك ، مثلا ، فيما أوضحته بعض كتب الحسبة من أن بعض مثاقيل الموازين كانت تحمل كتابة عربية على أحد وجهيها وتحمل على الوجه الآخر كتابة قبطية (١١) . كما يتضح من وثائق دير سانت كاترين أن المسيحيين المصريين ، من الملكانيين واليعاقبة (١٢) قد عملوا فى النشاط التجارى الداخلى والخارجى على حد سواء (١٣) . كما تكشف احدى وثائق بطريركية الارثوذكس أن بعض المسيحيين قد اشتغلوا بالبيطرة ؛ اذ تذكر الوثيقة اسم « المعلم شحاته النصرانى اليعقوبى البيطار بالفحامين » (١٤) .

وهكذا يتضح لنا من هذه الأمثلة ، ومن أمثلة أخرى عديدة ، أن الأقباط قد مارسوا كل المهن التى مارسها المسلمون تقريبا فى تلك العصور . ومن ناحية أخرى ، فان الوثائق والمصادر التاريخية المعاصرة تشير فى وضوح الى أن النصارى قد تملكوا العقارات من الأراضى والمنازل والحوانيت فى شتى أنحاء البلاد ؛ اما عن طريق البيع والشراء ، وأما عن طريق

الوراثة (١٥) . كما تدل الوثائق على أنهم قد مارسوا حريتهم فى التعامل فى عمليات البيع والشراء مع بعضهم البعض أو مع المسلمين واليهود المصريين فى ظل القوانين الحاكمة آنذاك (١٦) . بل ان لدينا وثيقة نشير الى أن المدين ، وهو مسيحى ، قد أحال الدائن ، وهو مسيحى ايضا ، على احد تجار مدينة الطور ، وهو مسلم ، لكى يضمنه فى تأجيل سداد دينه . وتكشف الوثيقة عن أن الدائن رضى بالفعل بتأجيل سداد الدين للسنة التالية « ... لعلمه بحاله أنه لا يقدر عليه .... » (١٧) ولدينا مزيداً من الوثائق التى توضح أن التعامل فى مسائل البيع والشراء كان يتم بين المسلمين والأقباط ، وغيرهم من أبناء الاقليات الدينية فى عصر سلاطين المماليك ، بصورة طبيعية تكشف عن أنهم جميعا تساووا فى حقوقهم فى هذا المجال (١٨).

كذلك كانت تصرفات الأقباط القانونية مثل البيع ، والشراء ، والرهن ، والوقوف ، والمصادقات الشرعية ، واستيفاء الديون ، وتصفية التركات .. وغير ذلك تتم على أيدى القضاة المسلمين الذين كان الأقباط يلجأون اليهم باختيارهم فى مثل هذه الأمور القانونية (١٩) . ويتضح من وثائق دير سانت كاترين ووثائق بطريركية الأقباط الارثوذكس ، أنه فى بعض الأحوال كان الشهود الذين ترد أسماؤهم على هذه الوثائق من المسلمين كلهم ، وفى أحوال أخرى كان بعضهم من المسلمين وبعضهم من المسيحيين (٢٠) .

ومن الناحية الاجتماعية تشير المصادر التاريخية المتوفرة لدينا الى أن الأقباط قد تمتعوا بحرياتهم الاجتماعية داخل اطار الحياة العامة للمجتمع ككل . بيد أن هذه الحريات كانت تخضع ، من حين لآخر ، لبعض القيود التى كان السلاطين يفرضونها لسبب أو لغيره . ولكن ذلك لم يكن ليمنع الأقباط من القيام بدورهم فى المجتمع والمشاركة الايجابية فى الحياة اليومية التى يؤثرون فيها بقدر ما تسمح ظروف تعدادهم وأوضاعهم الاجتماعية .

ولعلنا لا نغالى اذا قلنا ان الظاهرة الطبيعية والجغرافية الأولى فى مصر هى نهر النيل الذى شكل حياة المصريين منذ العصور السحيقة وحتى

الآن . وفى جميع العصور ادرك المصريون ومن جاورهم أو خالطوهم أهمية نهر النيل باعتباره الشريان الرئيسى لحياة البلاد وساكنيها . ومن ثم فان القلق الذى كان يسود البلاد اذا انخفضت مياه النهر أو تأخر الفيضان كان يشـمل الأقباط وغيرهم من المصريين بطبيعة الحال فيخرجون مع غيرهم من أبناء مصر الى الصحراء لأداء صلاة الاستسقاء ومعهم كتبهم المقدسة ، ويبتهلون الى الله تعالى أن يجرى مياه الفيضان . وقد أمدتنا المصادر التاريخية بالكثير من الأمثلة التى تؤكد ذلك (٢١) .

وقد ظهر تأثير الأقباط واضحا فى عادات وتقاليد المجتمع المصرى آنذاك فيما اشار اليه « ابن الحاج » من أن بعض نساء المسلمين كن يأتين بعض التصرفات فى حياتهن اليومية تبدو فيها التأثيرات المسيحية واضحة تماما . فقد اعتادت بعض النساء الا يشتغلن بشىء فى ليلة الأحد (٢٢) . ويبدو أن التأثير المسيحى فى العادات والتقاليد المصرية فى عصر سلاطين المماليك واضحا لدرجة أثارت استياء ابن الحاج الذى يشكو آسفا من أن المصريين المسلمين « ... وضعوا تلك العوائد موضع السنن ... »(٢٣).

ولعل من اكبر الدلائل على أن روح الوئام الاجتماعى قد سادت بشكل عام بين المسلمين والأقباط فى ذلك العصر ما حدث سنة ٧١٤ هـ (١٣١٤م) حين أستعار الأقباط بعض قناديل وأثاث مسجد عمرو بن العاص لكى يستخدموها فى أحد اجتماعاتهم الدينية فى الكنيسة المعلقة بمصر القديمة (٢٤). وهو ما يبعث على الاعتقاد بأن ثمة علاقة ودية وطيدة كانت تربط بين أبناء الأقليات الدينية وغيرهم من المصريين فى ظروف الحياة اليومية العادية . وتحفل مصادر ذلك العصر بالكثير من الأمثلة الدالة على روح الوئام الاجتماعى بما لا يمكن تجاهله .

ومن ناحية أخرى ، كان للأقباط نصيبهم من الأمراض والعيوب الاجتماعية المفشية آنذاك ؛ وهو أمر طبيعى باعتبارهم جزءا يرتبط ارتباطا عضويا بالكل المصرى . وبديهى أنهم خضعوا لنفس العقوبات التى كانت توقع

على المسلمين فى حالة ارتكابهم لهذه الجرائم . بيد أن هناك اختلافا بين عقوبة المسلم وعقوبة غير المسلم ، وهو ما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية . ففى احدى الحوادث زنى نصرانى بمسلمة فرجم الاثنان حتى الموت ، وأحرقت جثة النصرانى ودفنت المرأة (٢٥) . كذلك كان على المحتسب ، من الناحية القانونية النظرية على الأقل ، اذا رأى مسلما يشرب الخمر علنا ، أن يريقها ويؤدبه ، أما اذا كان الفاعل من المسيحيين يكتفى المحتسب بتأديبه لأنه يشربها علنا (٢٦) . ويبدو أنه على صعيد الواقع لم تكن هذه العقوبة تنفذ فى كثير من الأحوال ؛ اذ يذكر « ابن الحاج » أن النصارى كانوا يشربون الخمر علنا فى عيد النيروز ، ويقلدهم فى ذلك بعض العامة من المسلمين (٢٧) .

ويبدو أن الأقباط فى عصر سلاطين المماليك قد كونوا الثروات الطائلة ، وتباهوا بمظاهر العز والرفاهية نتيجة لعملهم فى الجهاز المالى والادارى لدولة سلاطين المماليك مما جعلهم هدفا لمطامع السلاطين وامراء المماليك التواقين الى جمع المال من ناحية ، وعرضهم لأحقاد عامة المسلمين المطحونين تحت أعباء « المظالم » و « المغارم » التى كانت أعباؤها تتزايد عليهم فى ذلك العصر من جهة أخرى . فضلا عن أن الأوبئة والأزمات الاقتصادية التى أرهقت كاهل المصريين جميعا ، والتى زاد معدل حدوثها فى أواخر ذلك العصر ، جعلت الفقراء يتطلعون بعين ملؤها الحسرة والحقد تجاه أولئك الأقباط الذين رأوا فيهم أدوات السلطة فى ابتزازهم واستغلالهم .

وينهض دليلا على ذلك ما ذكره المقريزى من أن النصارى « ... قد تزايد ترفهم بالقاهرة ومصر ، وتفننوا فى ركوب الخيل المسومة ، والبغلات الرائعة بالحلى الفاخرة ، ولبسوا الثياب السرية ، وولوا الأعمال الجليلة ... » (٢٨) . كما أن ابن الأخوة الذى عاش فى الفترة التى تحدث عنها المقريزى (القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى) يقرر أن دور المسيحيين فى مصر كانت ترتفع فوق دور المسلمين ومساجدهم ، كما ذكر أن النصرانى من موظفى الدولة كان يسير بدابته والمسلم يجرى فى ركابه

طلبا لقضاء حاجة له . اما النساء المسيحيات فكن يتمتعن باحترام الجميع في الحمامات والأسواق ، لأن ملابسهن كانت هي نفس ملابس النساء المسلمات (٢٩) .

ويستفاد من احدى وثائق دير سانت كاترين انه اذا اشترى أحد أبناء الأقليات الدينية دارا تعلو على دور جيرانه المسلمين ، كان من حقه أن يحتفظ بها كما هي دون أن يهدم الجزء العالي الذي يتيح له كشف عورات جيرانه (٣٠) كما أن المؤرخ « ابن تغرى بردى » يذكر في حوادث سنة ٨٥٦هـ (١٤٥٢م) أن والى القاهرة أمر المسيحيين باحضار ما لديهم من الجوارى المسلمات ، بعد ان بلغه أنهم يملكون الجوارى المسلمات « ... فمن وجدها مسلمة في الأصل، او سابيها ، ردها الى الاسلام ، وأمر صاحبها ببيعها ... » (٣١) . وهو ما يدل على أن الأقباط كانوا يعيشون في بحبوحة من العيش تسمح لهم باقتناء الجوارى . ومن المنطقي أن نقرر أن هذا لا يمثل الحقيقة بالنسبة لجميع الأقباط ، وانما ينطبق على الأغنياء منهم فقط .

واذا كنا في السطور السابقة قد عرضنا لبعض الأمثلة الدالة على أن روح الوئام والوفاق الاجتماعي كانت هي السائدة بين المصريين جميعا ، مسلمين وأقباط ، في ذلك العصر فانه يجدر بنا أن نشير الى أن هذه الحال لم تكن هي السائدة على الدوام في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين . فالواقع أن حوادث المشاحنات بين الفريقين كانت تقع من آن لآخر لكي تعكر من صفو العلاقات بينهما (٣٢) . ولكن مثل هذه الحوادث ، التي اتخذت طابعا فرديا على الدوام ، يمكن تفسيرها في ضوء المفاهيم التي حكمت الناس في تلك العصور من ناحية ، وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر آنذاك من ناحية ثانية . كما أن هذه الحوادث التي لم تأخذ طابع الاستمرار لا يمكن أن تقلل من قيمة الحقيقة القائلة بأن الأقباط عاشوا في رحاب المجتمع المصرى كجزء عضوى فيه . ومن الطبيعي دائما أن تحدث بعض المشاحنات بين أبناء البلد الواحد الذين تجمعهم ديانة واحدة لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية وغيرها ، فما بالنا بالذين يدينون

بديانات مختلفة داخل وطن واحد ، وفى زمن مكان للدين فيه قوة تأثير طاغية على سلوك الفرد والجماعة بسواء ؟ .

وفى ذلك العصر كان المفروض ، نظريا على الأقل ، أن يتمايز المسيحيون بملابس معينة حتى يمكن التفرقة بينهم وبين اليهود أو المسلمين فى زحام الحياة اليومية . وهنا ينبغى أن نشير الى أنه من الثابت أن « أهل الذمة » ، عموما ، لم يلزموا بارتداء الملابس الميزة « الغيار » فى صدر الاسلام . ومن البديهى ، كذلك ، أن المسلمين فى بداية حركة الفتوح الاسلامية كانوا يختلفون بملابسـهم عن أهل البلاد التى فتحوها ؛ ومن ثم لم تكن هناك ضرورة لفرض أية قيود خاصة بالملابس على غير المسلمين ، فضلا عن أن ذلك كان يجافى روح الاسلام التى كان الفاتحون حديثى العهد بتطبيقها المثالى على يد الرسـول وخلفائه . الا أنه بمرور الزمن بدأ المسلمون يأخذون بأسباب الترف والرفاهية من جهة ، كما أخذت الهوة تتسع بين المثل والقيم التى يطرحها الاسلام والممارسات الفعلية من جهة ثانية ، فضلا عن أن بعض أبناء البلاد المفتوحة أخذوا يحاكون المسلمين ، شأن جميع الشعوب المغلوبة فى محاكاة الغالبين فى عاداتهم .

ويجدر بنا أن نشير الى أن القيود على ملابس أهل الذمة وسـائر ما يتعلق بمظاهر حياتهم اليومية انما تنسـب الى « العهد العمرى » أو « الشروط العمرية » المنسوبة الى عمر بن الخطاب . بيد أن هذا « العهد » ، بصورته التقليدية التى تناقلتها معظم المصـادر العربية لم يبدأ فى الظهور سوى فى أواخر القرن الثانى للهجرة ، وهو ما يعنى عدم صحة نسبته الى الخليفة الثانى . وعلى أية حال ، فان هذا « العهد » كان هو الأساس الذى فرضت بمقتضاه قيود الملابس على أهل الذمة ومظاهر حياتهم اليومية . فقد كان على النصارى اتخاذ اللون الأزرق لملابسهم فضلا عن الزنار الذى يشدونه حول أوساطهم (وهو خيط غليظ من الكتان) فوق الثياب . ويبدو أن هذا الزنار كان كافيا فى بعض الأحيان لتمييز الأقباط ولكن طريقة حياكة الملابس وطرزها كانت واحدة للجميع : مسلمين ومسيحيين (٢٢) .

كذلك كان من المفروض أن تكون لأهل الذمة ألقابهم الخاصة بهم ، ومن الطريف أن غالبية هذه الألقاب تبدأ بكلمة الشيخ . وكان منهم من يحمل لقبا مضافا الى الدولة مثل « ولى الدولة » و « شمس الدولة » ، ومنهم من يحذف المضاف ويعرف اللقب بالألف واللام مثل « الشيخ الصفى » ، و « الشيخ الشمسى » . فاذا أسلم أحدهم تغير لقبه ليصبح « ولى الدين » مثلا ، أو « شمس الدين » . الا أن هذا التحديد النظرى لألقاب أهل الذمة لم يوجد فعلا سوى بين سطور الصفحات التى سطرها المتعصبون من الفقهاء وغيرهم ؛ فها هو أحد الفقهاء المعاصرين يشكو آسفا من أن اليهود والمسيحيين « ... يدعون بالنعوت التى كانت للخلفاء ويكنون بأبى الحسن وهو علـى بن أبى طالب ، وبأبى الفضـل وهو العباس عم رسول الله عليه الصلاة والسلام ... » (٢٤) وهو ما يشير الى أن المجتمع المصرى لم يكن يرى ضرورة الى تطبيق هذه القيود ، كما يكشف ، من ناحية أخرى ، عن أن الحكام لم يكونوا يتذكرون هذه القيود الا تحت وطأة ظروف معينة . ومن الواضح أن الالتزام بمثل هذه الأمور فى الحياة اليومية كان أمرا مستحيلا للغاية .

وبوسـعنا أن نؤكد ، اعتمادا عـلى المصـادر التاريخية لتلك الفترة ، أن مثل هذه القيود لم تعرفها مصر فى عصر سلاطين المماليك قبل سنة ٧٠٠هـ (١٣٠٠م) . ففى هذه السنة زار مصر وزير مغربى ، وهو فى طريقه الى الحجاز . وراعه مدى تمتع الأقباط بكل مظاهر الحريات الاجتماعية والسياسية ، وتقلدهم لأعلى وظائف الجهاز المالى والادارى للدولة ؛ وهو أمر لم يكن مألوفا بالنسبة للأقليات الدينية فى تلك العصور . ومن ثم أخذ الوزير المغربى فى شن حملة ضد الأقباط آزره فيها الفقهاء وأهل العمامة ، وساعد على نجاحها رغبة السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى الظهور بمظهر حامى الاسلام والمسلمين (وهو هدف عام لجميع سلاطين المماليك الذين اعتمدوا على ذلك لتدعيم عرشهم) ، كما أن ممارسات الأقباط العاملين فى الادارة والمالية ضد الرعية مهدت الجو نفسيا لنجاح حملة الوزير المغربى ؛ وآتت هذه الحملة ثمارها فى تلك الضغوط التى تعرض لها اليهود

والمسيحيون فى ذلك العام . فقد الزم الأقباط بلبس العمائم الزرقاء، وحرم عليهم ركوب الخيول ، وفرض عليهم أن يركبوا الحمير « بالأكف عرضا » أى من جهة واحدة ، كما تجددت تلك القيود الواردة فى تلك الشروط المنسوبة الى عمر بن الخطاب واعقب ذلك طرد المسيحيين من وظائفهم فى دواوين الدولة والأمراء (٣٥) .

واصدر السلطان الناصر محمد مرسوما فى هذا الشأن ، ولكن حدة لهجة المرسوم كانت أكثر شدة من تطبيقاته ، وما لبث التهاون والتغاضى عن مخالفات أهل الذمة لهذا المرسوم أن غلب على تصرفات الحكومة . وفى سنة ٧٠٩ هـ حاول الوزير « ابن الخليلى » أن يقضى على ما تبقى من مظاهر حملة سنة ٧٠٠ هـ ، وحاول اقناع السلطان بأن يسمح لهم بالعودة الى ارتداء العمائم البيضاء بالعلامات ، وهو الأمر الذى يؤكد ما ذهبنا اليه من أنه لم يكن هناك قيود على ملابس أهل الذمة قبل سنة ٧٠٠ هـ .

وفى سنة ٧٠٢هـ تجددت أوامر فرض قيود على اهل الذمة . وجاءت هذه المرة نتيجة لرد الفعل الغاضب من قبل الناس والدولة تجاه الحريق الذى دبره بعض الرهبان ، والذى التهم اجـزاء كبيرة من احياء مدينة القاهرة ، كما أثار الرعب والسخط فى نفوس الناس الذين تملكتهم المشاعر الدينية الجارفة ، فمارسوا ضغوطهم على الحكومة التى استجابت لهم بعد عدة مصـادمات دامية شـهدتها شـوارع القاهرة بين الناس وفرسان المماليك (٣٦) .

وكان من القواعد المرعية فى ذلك العصر أن يتناسـب حجم العمامة تناسبا طرديا مع مكانة الفرد فى المجتمع ، بحيث لا يجوز لشخص ذى مركز اجتماعى متواضع أن يضع على رأسه عمامة كبيرة . ولذا كان الغضب يستبد بالمتعممين من فقهاء المسلمين وقضاتهم اذا تجاوزت عمامة الذمى الحد المألوف ، لأن فى ذلك عدوانا على حقوقهم . ومن ناحية أخرى فان كثرة المراسيم الصادرة فى عصر سلاطين المماليك بشأن فرض القيود على

أبناء الأقليات الدينية يؤكد بوضوح على أن تلك القيود لم تكن مطبقة على الدوام فى ذلك العصر ؛ والا فما هو الداعى لاصدار مثل هذه المراسيم اذا كانت القيود مطبقة فعلا ؟ كما أن فرض تلك القيود غالبا ما كان يأتى ضمن حملة عامة ضد أهل الذمة لسبب أو لآخر . ومن المهم أن نورد فى هذا المقام ما قرره القلقشندى (القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى) من أن كل ما كان يميز النصارى عن المسلمين فى ذلك الوقت هو لون عمائمهم وطريقة ركوبهم الحمير (٣٧) .

وينهض دليلا على قوة العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وأهل الذمة فى مصر آنذاك أن بعض المواسم والأعياد الخاصة بالأقباط اتخذت طابعا شبه قومى على حد تعبيرنا المعاصر ، وقد ارتبطت بعض تلك الأعياد بنهر النيل مما يشير الى جذورها الممتدة الى أيام قدماء المصريين . كما شارك المسلمون اخوانهم الأقباط الاحتفال ببعض الأعياد المسيحية الخالصة بمظاهر المجاملة وتبادل الأطعمة والحلوى وغيرها من الهدايا (٢٨) . ويطول بنا المقام لو حاولنا تتبع كل الأعياد والمواسم الخاصة بأهل الذمة والتى شارك فيها المسلمون ، ولكن الواضح أن المشاركة فى أعياد أهل الذمة لم تقتصر على العامة فقط بل شملت « بعض من ينتسب الى العلم » ، وأصحاب النفوذ من كبار موظفى الدولة ؛ فكانوا يزيدون النفقة فى تلك الأعياد لادخال السرور على أهلهم ، كما كانوا يتبادلون الهدايا مع الذميين فى أعيادهم (٣٩) .

كذلك ارتبطت بعض عادات المصريين الاجتماعية ببعض الأعياد المسيحية ، فقد اعتاد أهل مصر فى ذلك الزمان أن يصنعوا نوعا من العصيدة فى «عيد الميلاد» وكانوا يعتقدون أن من يأكل منها لايصاب بالبرد طوال السنة (٤٠) . كذلك اعتاد المسلمون مشاركة المسيحيين عادة غمس أطفالهم فى المياه الباردة فى عيد الغطاس الذى يحل فى الشتاء اعتقادا منهم أن ذلك يقيهم شر المرض طوال حياتهم (٤١) . وكان من عادة النساء أن تطلقن البخور فى بيوتهن فى « خميس العهد » بزعم انه يصرف عنهم العين والكسل والأمراض ، وفى « سبت النور » كان البعض يتكحلون بالكحل الأسود على أساس أن ذلك يكسبهم نورا زائدا فى أبصارهم (٤٢) وهكذا يتضح أن المسيحيين كانوا جزءا

من النســيج الاجتماعى فى مصر زمن ســلاطين المماليك يدخلون فى لحمته وســداه .

ورب قائل بأن الأقباط فى مصر آنذاك مصريون مثل المســلمين تماما ، ومن ثم فان لهم كافة الحقوق التى للمسلمين باعتبارهم ابناء وطن واحد . والواقع ان هذا الكلام صحيح تماما فى ضوء مفاهيمنا المعاصرة التى تتسم بالعلمانية الى حد كبير . بيد أنه يجرنا الى منزلق الخطــأ التاريخى اذا ما حاولنا تطبيقه على تلك الفترة التاريخية . اذ ينبغى علينا أن نعيش الحدث التاريخى من داخله لكى نتفهمه بشكل يقربنا الى الحقيقة قــدر الامكان . ويعنى هذا ان نحاول ان نتمثل المفاهيم والقيم والمثل التى كانت تتحكم فى الناس فى تلك العصور ، وان نحاول تقييم الحدث التاريخى أو الظاهرة التاريخية فى ضوء مفاهيم العصر الذى وجدت فيه . ومن العبث المضلل أن نحاول الزام الناس فى العصور الوسطى بمفاهيمنا وقيمنــا ومثلنا المعاصرة ، ونحاســبهم اذا لم يصرفوا على أساسها ؛ لســبب بسيط هو أنهم لم يكونوا يعتنقون هذه المفاهيم والقيم والمثل التى نطالبهم بهــا .

وفى العصور الوسطى عامة كانت فكرة « الوطن » فكرة دينية بحتة ، وتتعلق بجماعة المؤمنين اكثر مما تتعلق بالأرض بحدودها الجغرافية . أى أن « الوطن » الذى يجمع الناس فى الحياة الدنيا ــ التى هى مقام زائل ــ لم يكن هو الأرض كتعبير جغرافى ، بقدر ما كان هو الدين والعقيدة التى تربط بين أبناء الأمة . وتعيش الأقليات الدينية فى حماية جماعة المؤمنين بشرط الا تعلو مكانتهم فوق مكانة المؤمنين ، ولهم أن يتمتعوا بكافة حقوقهم فى الحرية الدينية والاجتماعية والسياسية .

واذا وضعنا فى اعتبارنا الى جانب هذا . تراث الاحتكاك الحضارى الطويل بين المسلمين والغرب المسيحى ، بما تخلله من حروب طويلة وعنيفة ، منها تلك السلسلة المعروفة باسم الحروب الصليبية وما نتج عن ذلك من شعور بالمرارة تجاه غير المسلمين ، استطعنا أن نقترب من الرؤية الحقيقية

بخطوات أوسع . كما أن ثروات الأقباط التى كونوها بفضل عملهم فى الجهاز المالى والادارى لدولة سلاطين المماليك جعلت الناس يعبرون عن موقفهم الاجتماعى دينيا . وبعبارة أخرى فان العوامل الاقتصادية والاجتماعية قد ألبست ثوبا دينيا لكى تخلق هذا الموقف الاجتماعى . وعلى هذا الأساس يمكن ، فى تصورنا ، أن نفسر النظرة التى كانت تفترض الا يكون أبناء الأقليات الدينية فى مصر زمن المماليك أعلى فى مكانتهم الاجتماعية من المسلمين .

وعلى أية حال ، فالواضح أن المسيحيين قد عاشوا حياتهم بشكل عادى داخل اطار المجتمع المصرى وغالبا ما كان واقع حياتهم يتجاوز هذه المفاهيم التى ظلت فى كثير من الأحيان كامنة فى الصدور ولا تعبر عن نفسها سوى فى لحظات الاثارة أو الغضب .

أما عن دور الأقباط فى الحياة الثقافية والعلمية فى عصر سلاطين المماليك ، فالواقع أن المعلومات المتاحة بهذا الشأن لا تمكننا سوى من اعطاء صورة عامة عن نشاط المسيحيين فى هذا المضمار . .

فقد اشتهر عدد من المسيحيين ممن تميزوا فى الساحة الثقافية وان كانت معظم مؤلفاتهم تدور حول الاهتمامات ذات الطبيعة الدينية أو اللاهوتية ، كما أن بعض ذلك المؤلفات اتخذت شكل الردود على اليهود ، أو المسلمين ، أو جاءت دفاعا عن مذهب بعينه من المذاهب المسيحية ، مما يوحى بأن نوعا من النقاش والحوار الثقافى قد دار فى تلك الفترة بين أبناء الديانات الثلاث .

وقد اشتهر من مثقفى الأقباط أسرة « أبناء العسال » ، ومنهم « ابو اسحق بن فخر الدولة بن أبى البشر العسال » ، وله عدة مؤلفات دينية ، كما ألف كتابا فى قواعد اللغة القبطية . وكان اخواه « الأسعد أبو الفرج هبة الله » و « الصفى أبو الفضائل ماجد » — الذى ألف كتابا فى الرد على ابن تيمية — يسيران على دربه (٤٢) . كذلك عاش فى القرن السابع الهجرى (١٣ م) كاتب آخر هو (ابن الدهيرى المصرى القبطى) الذى ألف كتابا فى أصول

اللغة القبطية . وفى تلك الفترة نفسها عاش المؤرخ النصرانى المعروف بابن العميد (ت ١٣٧٣م) وقد الف عددا من الكتب فى التاريخ منها كتاب لايزال مخطوطا يبدأ بالخليفة وينتهى بالهجرة النبوية . وله كتاب آخر مختصر لتاريخ الطبرى ، وعليه تتمة حتى عصر السلطان المعز أيبك . ومن المؤرخين الأقباط الذين عاشوا فى مصر زمن المماليك المؤرخ « المفضل بن أبى الفضائل » الذى الف كتابا فى التاريخ قصد به أن يكون ذيلا على تاريخ « ابن العميد » كما ذكر هو نفسه فى مقدمة كتابه (٤٤) . وفى القرن الثامن الهجرى (١٤م) الف أحد مثقفى الأقباط ، وهو « بطرس أسقف مليج » بعض الكتب للدفاع عن المذهب اليعقوبى ضد أصحاب المذاهب المسيحية الأخرى ، كما الف كتابا يرد فيه على المسلمين دفاعا عن المسيحية (٤٥) .

والواضح أن معظم المؤلفات التى كتبها المسيحيون فى عصر سلاطين المماليك قد كتبت باللغة العربية ، باستثناء ما كان متعلقا منها بقواعد وأصول اللغة القبطية التى لم تكن لغة التخاطب اليومى بين الأقباط بشكل عام ، كما انها من ناحية اخرى لم تكن معروفة للمسيحيين الملكانيين . والواضح أيضا أن هذه المؤلفات كانت تتناول موضوعات دينية فى أغلب الأحوال ، وهو ما يمكن أن يفسر لنا سبب عدم اشارة المؤرخين المسلمين المعاصرين الى كثيرين من الكتاب النصارى ، كما ان حقيقة تركز معظم هذه الكتاب حول المواضيع الدينية واللاهوتية جعل التأثير المسيحى فى النشاط الثقافى العام محدودا بدرجة كبيرة .

وفى بعض الأحيان قامت العلاقات الطيبة بين المفكرين المسلمين والمفكرين من أهل الذمة ؛ فقد ذكر السخاوى أن المؤرخ « تقى الدين المقريزى » كان قلما بمذاهب اهل الكتاب حتى أن افاضلهم كانوا يترددون عليه للاستفادة منه (٤٦) ، كما ان الشيخ تقى الدين بن تيمية يذكر أنه ألف كتابا « .. ردا على كتاب ورد من قبرص فيه الاحتجاج لدين النصارى » (٤٧) مما يوحى بأن الحوار الدائر بين المسلمين والمسيحيين فى الساحة الثقافية قد تعدى حدود البلاد الى خارجها .

ومن ناحية اخرى ، كانت مشاعر التزمت والتعصب تفرض نفسها على الحوار بين المسلمين والنصارى ، فيأخذ شكل الهجاء والسخرية من معتقدات الطرف الآخر . وقد بلغت العلاقة بين المثقفين المسلمين من جهة ، والمثقفين المسيحيين من جهة اخرى درجة من التزمت وصلت الى حد الأزمة فى بعض الأحيان ، بحيث نجد البعض يعارضون مظاهر التقارب والوفاق الاجتماعى بين المسلمين وأبناء الأقليات الدينية ؛ بل ان البعض كانوا يعتبرون هذا التقارب خروجا على الدين (٤٨) . وفى تصورنا أن هذا الموقف من جانب المثقفين من كلا الجانبين كان نتاجا طبيعيا للتعليم الذى كانت علوم الدين محوره فى تلك العصور ، سواء عند المسلمين أو عند المسيحيين .

ولا بأس من أن نكرر ما سبق ذكره من أنه من الخطأ أن نحكم على تلك الأمور بمفاهيم عصرنا ، وانما يجدر بنا أن نحاول تقييم تلك المظاهر فى ضوء ظروف العصر الذى وقعت فيه .. وعلى أية حال فان المثقفين كانوا من فئة المعممين من القضاء والفقهاء الذى كان بعضهم يرى أن من واجبه أن يحمى دينه ، وأن هذه الحماية تتأتى بفرض بعض القيود على أهل الذمة . كما أن الطابع الخاص لدولة سلاطين المماليك وحرص السلاطين على الواجهة الدينية أتاح للمعممين نفوذا واسع النطاق . فضلا عن أن بعض المثقفين كانوا يريدون أن يستأثروا بوظائف الادارة المالية التى نافسهم فيها أهل الذمة بما لهم من خبرة متوارثة فى هذا المجال ، فادعوا أن فى استخدام المسيحيين فى هذه الوظائف مخالفة صريحة لتعاليم الدين الاسلامى .

على أن هذا لا يعنى بأى حال من الأحوال أن رجال العلم المسلمين اتخذوا من أهل الذمة موقف العداء الأعمى على الدوام ، فالواقع أن لدينا من الشواهد والأدلة ما يؤكد عكس ذلك . فقد كان بعض القضاة يرفضون مجاراة المشاعر العامة ضد المسيحيين فى أوقات الاضطرابات (٤٩) . هذا عدا الوثائق التى تشير بعدم جواز تعرض المسلمين لأهل الذمة أو أموالهم وتقرر أن على الحاكم منع ذلك حتى ينال ثوابه عند الله تعالى (٥٠) . كذلك نشهد بعض وثائق دير سانت كاترين على أن الحماية كانت تتوفر للمسيحيين

ولأملاكهم وأموالهم من خلال الاحكام التى كان القضاة المسلمون يصدرونها لصالحهم (٥١) .

هذه اذن صورة عامة لمكانة الأقباط فى المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، وهى صورة فيها من الألوان الزاهية والمساحات المضيئة أكثر مما فيها من الألوان القاتمة والظلال . فقد كان الأقباط ، وما يزالون ، جزءا يرتبط بالكل المصرى ارتباطا عضويا لا يمكن فصله بحال من الأحوال .

الهوامش

(١) عن العلاقة بين السلاطين ورعاياهم من أهل الذمة انظر : قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى : دراسة وثائقية ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٧ ، صص ٦٣ — ١٠١ .

(٢) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (طبعة دار الكتب المصرية) ، جـ ٧ ، ص ١٠٩ .

(٣) ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، جـ ٩ ، ص ١٩٩ ؛ ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، جـ ١٢ ، ص ١٣ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ١ ، ص ٢٨٩ .

(٤) ابن الفرات ، المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٢٣٥ .

(٥) المصدر نفسه ، نفس الجزء ، ص ٢٩٥ .

(٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ١٦١ .

(٧) المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، صص ٢٦٩ — ٢٧٢ ؛ القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ ٢ ، صص ٣٧٣ — ٣٧٩ ؛ ابن اياس ، نزهة الأمم ، ق ٢٧ — ق ٣٤ (مخطوط) .

(٨) المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٦٧ .

(٩) المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ٤ ، صص ٣١٣ — ٣١٤ ؛ العينى ، السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ، ص ٣٢٢ .

(١٠) البلاذرى ، فتوح البلدان ، صص ٢١٦ — ٢٢٠ .

(١١) ابن بسام ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، ص ١٨٦ .

(١٢) عن طوائف المسيحيين فى مصر زمن المماليك ، انظر قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة ، ص ١٠٣ وما بعدها .

(١٣) وثائق دير سانت كاترين ، وثيقة رقم ٢٥٦ (تاريخها سنة ٨١٠هـ) ؛ ورقم ٢٦٢ (سنة ٨٥٤ هـ) ؛ ورقم ٢٩٥ (سنة ٨٨٢ هـ) ؛ ورقم ٢٥٨ (سنة ٨٤٩ هـ) .

(١٤) وثائق البطريركية ، وثيقة رقم ٢٣ .

(١٥) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٥٢ (٨٨٩هـ) ؛ رقم ٢٥٤ (٩٠٧هـ) ؛ رقم ٢٥٨ (٨٤٩هـ) ؛ رقم ٢٩٥ (٨٨٢هـ) ؛ رقم ٢٦٢ (٨٥٤هـ) ؛ انظر كذلك السخاوى ، التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، ص‌ص ٣٦ — ٣٨ ؛ ابن دقماق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، جـ ٤ ، ص‌ص ٤١ — ٤٢ .

(١٦) وثائق دير سانت كاترين ، أرقام ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ .

(١٧) وثائق دير سانت كاترين رقم ٢٨٣ (وثيقة مصادقة شرعية ، محرم سنة ٨٠١ هـ) .

(١٨) وثائق سانت كاترين رقم ٢٥٢ (مصادقة شرعية ، ١٦ صفر ٨٨٩ هـ) .

(١٩) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٤١ (بيع) ؛ ٢٦٢ (بيع) ؛ ٢٥٥ (بيع) ؛ ٢٥٠ (بيع) ؛ ٢٥٤ (بيع) ؛ ٢٤٤ (مصادقة شرعية) ؛ ٢٥٩ (وقف) ؛ ٢٦١ (بيع) ؛ ٢٨٣ (اقرار بدين) ؛ انظر كذلك وثائق بطريركية الأقباط الارثوذكس أرقام ٨ ؛ ١٥ ؛ ١٦ ؛ ٢٣ (كلها وثائق وقف) .

(٢٠) سانت كاترين ، أرقام ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٣ ؛ البطريركية ، أرقام ٨ ، ١٦ .

(٢١) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ، جـ ٧ ، صص ٢٠٦ — ٢٠٧ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، جـ ١ ، ص ٢٢٩ .

(٢٢) ابن الحاج ، المدخل ، جـ ١ ، صص ٢٧٨ — ٢٧٩ ، جـ٢ ، ص١٨ .

(٢٣) المصدر نفسه ، جـ ٣ ، ص ٦٥ .

(٢٤) ابن حجر ، انباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ١١١ ؛ المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤١٠ ؛ السيوطى حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢١٨ .

(٢٥) النويرى ، نهاية الارب ، جـ ٣٠ ، ق ٢٩٦ — ق ٢٩٩ (مخطوط) ؛ المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، صص ١٣٥ — ١٣٦ .

(٢٦) ابن الاخوة ، معالم القربة فى احكام الحسبة ، ص ٣٢ .

(٢٧) ابن الحاج ، المدخل ، جـ ٢ ، ص ٥١ .

(٢٨) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ صص ٩٢٣ — ٩٢٥ .

(٢٩) ابن الأخوة ، معالم القربة ، صص ٤٢ — ٤٣ .

(٣٠) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٨٦ (١٣ جمادى الأولى سنة ٨٨٣ هـ) .

(٣١) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ١ ، ص ١٢٤ ؛ وانظر السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٨٥ .

(٣٢) انظر عن هذا الموضوع قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة ، صص ١٥٤ — ١٥٩ .

(٣٣) ابن الأخوة ، معالم القربة ، صص ٤١ — ٥٣ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، صص ٢٠٧ — ٢٠٨ ؛ القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ١٣ ، صص ٣٦٢ — ٣٦٥ ؛ ماير ، الملابس المملوكية ، ص ١١٦ .

(٣٤) ابن الأخوة ، معالم القربة ، ص ٤٢ .

(٣٥) ابن أيبك الدوادار ، الدر الفاخر فى سيرة الملك الناصر ، صص ٤٧ — ٥١ ؛ السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٣٦) المقريزى ، السلوك ، ج ٢ ، صص ٢٢٢ — ٢٢٨ ؛ العينى ، عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (مخطوط) حوادث سنة ٧٠٢ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٣٧) صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٦٣ .

(٣٨) عن هذه الأعياد انظر قاسم عبده قاسم ، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى — عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ١٩٧٩م ، ص١١٧ ، ص ١٤٦ .

(٣٩) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ صص ٤٦ — ٤٨ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صص ٥٨ — ٥٩ .

(٤١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص٥٩ .

(٤٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٤ ، ص ٥٨ .

(٤٣) لويس شيخو ، المخطوطات العربية لكتبة النصرانية (بيروت ١٩٤٣م) ، ج ٤ ، صص ١١ — ١٣ .

(٤٤) Patrologia Orientalis, XII, pp. 347—349.

(٤٥) لويس شيخو ، المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٦٢ .

(٤٦) السخاوى ، التبرك المسبوك ، ص٢٣ .

(٤٧) ابن تيمية ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (القاهرة ١٣٢٣هـ) ، جـ ١ ، ص ١٩ .

(٤٨) ابن الحاج ، المدخل ، جـ ٢ ، صص ٤٦ — ٤٨ ، جـ ٣ ، ص٥٦ .

(٤٩) ابن النقاش ، المزمة فى استخدام اهل الذمة (مخطوط) ، ق ٩٩ .

(٥٠) وثائق دير سانت كاترين ، أرقام ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٢٨ (فتاوى) .

(٥١) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٦٨ ، ورقم ٢٦٦ .

نحو أسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنمية
فى العالم الثالث

الدكتور عبد الوهاب ابراهيم (*)

يعتبر موضوع التنمية من الموضوعات التى حظيت باهتمام المثقفين — خصوصا رجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة — منذ بداية العقد الخامس من هذا القرن ، وكتب فيه عدد كبير من المؤلفات والدراسات ، وعقد بشأنه عدة مؤتمرات دولية واقليمية ومحلية ، وتدور بخصوصه معارك فى كافة أنحاء العالم تستهدف تحقيق سيطرة نظام سياسى ومن ثم اتجاه فكرى على نظام آخر وبالتالى اتجاه مخالف .

وعلى الرغم من تلك الأهمية الكبيرة التى تختص بها العملية التنموية والتى انعكست جوانبها على الانسان العادى فى مجتمعات العالم الثالث ، حيث يقوم هذا الانسان من خلال عمله وفكره فى القيام بها وتنفيذ اجراءاتها ، بل وأحيانا فى رسم واعداد برامجها وسياساتها ، وفى النهاية يستفيد من نتائجها الايجابية أو تقع عليه آثارها السلبية ، على الرغم من ذلك ، فان هذه العملية لم تحقق النتائج المرجوة منها فى معظم هذه المجتمعات . ويرجع ذلك الى أسباب عديدة بعضها تختص به المجتمعات المتخلفة ذاتها ، والبعض الآخر يرجع الى طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية المعاصرة .

واذا كانت الصفوة فى مجتمعات العالم الثالث تركز فى تحقيق وانجاز مسيرتها التنموية على حاجاتها للمساعدات المالية أو الفنية ، فان تلك « الحاجة » مازالت تحكم بواسطة « النظريات السياسية والعسكرية » فى

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الزقازيق .

مجال العلاقات الدولية ، تلك النظريات التى وضعتها الدول المتقدمة ، والتى يعتقد البعض فى الدول المتخلفة — وهم على حق فى رأينا — أنها تعمل على « خدمة الفوضى الاقتصادية الدولية » .

ومن علامات هذه الفوضى :

- اهمال تقرير لجنة « برانت » عن قضايا التنمية الدولية .

- فشل الدعوة الى مفاوضات شاملة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف على المسائل الأساسية للتنمية .

- عدم توصل اجتماعات الدورات المتعاقبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى أية نتائج ، وكذلك دورة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا والتنمية التى عقدت فى فيينا فى أغسطس ١٩٧٩ ، ودورة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التى عقدت فى نيودلهى فى أكتوبر ١٩٨٠ .

والنتيجة — فى رأى هؤلاء — ترمى الى تأمين استيعاب أوسع وأرسخ لاقتصاديات العالم الثالث فى الاقتصاد المسيطر للدول الصناعية ، أكثر مما ترقى الى وضع حد لنظام استغلالى .

ومن ناحية أخرى ، فان بعض حكومات العالم الثالث تجد فى هذه المسألة مبررا جيدا لمشكلات مجتمعاتهم ، ويحاولون اقناع شعوبهم بذلك . بل ان بعض حكومات العالم الصناعى (المتقدم) تجد فى ارتفاع أسعار المواد الأولية (خصوصا البترول) وزيادة موجات المهاجرين مبررات كافية لاستحالة اصلاح النظام الاقتصادى الدولى ، ومن ثم صعوبة مواجهة مشكلات التضخم والبطالة التى تعانى منها مجتمعاتهم . ولا تخرج عن هذه الدائرة « مجتمعات التكتل الاشتراكى » التى تحاول اثبات عدم مسئوليتها عن الصراع الدائر بين مجتمعات الجنوب والشمال ، ومن ثم وقوفها سلبيا من المشكلات الاقتصادية الدولية (١) .

ولكن هل يعنى ذلك أن تصل جهود التنمية سواء على المستوى الفكرى أو المستوى الواقعى الى طريق مسدود ؟ .

قبل الاجابة على هذا السؤال ، تجب الاشارة الى أننا نفهم التخلف على انه ظاهرة تصيب البناء الاجتماعى الكلى لمجتمع ما فى مرحلة معينة من مراحل تطوره بسبب عوامل خارجية — أساسا — بحيث يصبح هذا البناء غير قادر — فى هذه المرحلة — على اشباع حاجات الغالبية العظمى من أفراده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما ينتج عنه تشوهات فى مكونات هذا البناء الديموجرافية والايكولوجية والاقتصادية والطبقية والسياسية والعائلية والقيمية والثقافية .

وعلى ذلك ، فان دوافع عملية التنمية تكمن فى تلك الاجراءات التى يقوم بها المجتمع لمعالجة مظاهر أو سمات التخلف فيه . ومن ابرز هذه الدوافع بناء مكانة الأمة من خلال تحقيق الاستقرار السياسى ، وزيادة الانتاجية (وهى عملية اقتصادية) ، وأخيرا دافع اجتماعى يستهدف اشباع حاجات أفراده من خلال توصيل الخدمات لكل المناطق الجغرافية والقطاعات السكانية والجماعات الاجتماعية فى المجتمع ، بما يؤدى الى اعادة تشكيل البناء الاجتماعى (٢) .

واذا أردنا تحديدا لسمات أو مظاهر التخلف التى تعانى منها غالبية مجتمعات العالم الثالث ، فانها تتمثل فى :

١ — سيطرة الانتاج الواحد على الاقتصاد ، وغالبا ما يكون هذا الانتاج أوليا أو وسيطا ، ويقوم مجتمع آخر (أكثر تقدما) بتحويله الى منتج نهائى .

٢ — انخفاض مستوى الانتاجية فى القطاعات المختلفة .

٣ — ارتفاع نسبة المشتغلين فى قطاعات غير انتاجية مثل الخدمات ، وأعمال التجارة الوسيطة ، والحرف التافهة ... الخ .

٤ ــ سوء توزيع الدخل القومى (المتدنى أصلا) .

٥ ــ عدم وجود تراكم رأسمالى فى المجتمع ، بسبب الفقر أساسا ، وانتشار القيم الاستهلاكية فى المراحل التنموية اللاحقة .

٦ ــ سيادة العلاقات الاجتماعية التقليدية التى تستند الى بناء اجتماعى يقوم على المكانات الموروثة .

٧ ــ ازدياد الاعتماد على العالم الخارجى (٣) .

وبهذا تكون التنمية ــ فى واقعها ــ هى محاولة التغلب ، أو على الأقل التخفيف من حدة هذه السمات أو المظاهر . وبعبارة أخرى ، فان التنمية كعملية تعنى تغيير وتحديث الهياكل أو البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة فى مجتمع ما ، على ضوء معطيات أو عناصر محددة ، تتضمن :

(أ) الامكانات المادية والبشرية المتاحة .

(ب) ظروف أو أحوال المجتمع التاريخية والمعاصرة .

(جـ) نمط العلاقات الدولية السائد .

(د) الأفكار أو الايديولوجيات التى تقود وتوجه العمل التنموى .

ولما كانت أحوال المجتمعات المتخلفة تظهر ــ كما سبقت الاشارة ــ أن ما حققته من انجازات للسيطرة على عوامل أو سمات التخلف فى أى منها يعتبر محدود النطاق ، بل تشير البيانات الكمية والكيفية المتاحة عن عدد من هذه المجتمعات الى ارتفاع معدلات الأمية ، ووفيات الأطفال ، وانخفاض المحصولات الزراعية الغذائية ، وازدياد القلاقل السياسية ، وازدياد حجم الديون وأعباء خدمتها ... الخ . ويرجع ذلك ــ فى اعتقادنا ــ الى عاملين أساسيين هما :

١ ــ اعتناق مديروا العملية التنموية (سواء كانوا سياسيين أو / اقتصاديين

أو / مثقفين) فى هذه المجتمعات لأفكار أو ايديولوجيات راسمالية ، أو اشتراكية ، أو مهجنة منهما .

٢ — نمط العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية المعاصر الذى يفرض التبعية على مجتمعات العالم الثالث ، الى درجة يمكن معها الذعم بأن مسألة التبعية قد حسمت ليس — للأسف — لصالح الاستقلال والتحرر ، ولكن لصالح التبعية ذاتها ، واصبح السؤال الذي يواجه اى مجتمع من هذه المجتمعات — متمثلا فى صفوته — هو : من نتبع ؟ الشرق أم الغرب ؟ .

لقد سبقت الاشارة الى أن المحاولات التى تبذل لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، أو على الأقل اصلاح النظام الاقتصادى الحالى لم تسفر عن شىء يعتد به ، لأن الأغنياء من المجتمعات لن يتنازلوا ببساطة عن أجزاء من ثرواتهم — التى حصلوا عليها — أو بالأحرى نهبوها — فى فترات استعمارهم — للفقراء . ولذلك ، فان على هذا الجنوب المتخلف أن يأخذ زمام المبادرة لازالته — أو على الأقل — التخفيف من حدة تخلفه ، ومن ثم تبعيته .

ويأتى ذلك ، بالتخلص أساسا من تلك الأطر الفكرية أو الايديولوجية للتنمية ، والتى سادت العمل التنموى فى هذه المجتمعات منذ بداية الخمسينيات من هذا القرن .

ان السائد حتى يومنا هذا هو اتباع نماذج تنموية رأسمالية غربية ، أو اشتراكية ، أو خليط منهما . وكما سبقت الاشارة ، فان هذه النماذج لم تثبت نجاحات تذكر فى مجال تنمية هؤلاء المتخلفين .

اننا ندعو راسمى السياسات التنموية فى مجتمعات العالم الثالث الى تبنى فكرة أو مبدأ الخصوصية Specificity (٤) . وتشير هذه الفكرة الى :

١ — عدم الالتزام المسبق بمقولات نظرية معينة ، واتخاذ الواقع كأساس لانتقاء المفهومات التى تلاءم معه . وتجب الاشارة الى أن عدم

الالتزام المسبق بنظرية معينة يعنى ضربا من ضروب العدمية ، بل ان الالتزام بمبدأ الخصوصية فى حد ذاته يعنى الالتزام برؤية عامة للمجتمع .

٣- امكانية انتقاء المفهومات التى تلائم واقعا مجتمعيا معينا من أكثر من نظرية سواء فى صياغة جديدة للمفهوم ، أو فى نفس الصياغة التى ظهر فيها داخل نظرية معينة ، مع عدم الالتزام بسياقه داخل هذه النظرية . ولا يعنى انتقاء المفهومات من نظريات مختلفة ضربا من ضروب التأليف النظرى ، بل ان ذلك الانتقاء يعنى فحصا لهذه النظريات ، وبالتالى الكشف عن نجاحها أو فشلها فى تفسير الظاهرات الاجتماعية فى واقع اجتماعى معين ، وفى مرحلة تطورية بالذات .

ولتوضيح فكرة أو مبدأ الخصوصية ، يمكن القول أن هذا المبدأ قد ظهر كتعبير عن اغتراب النظريات الكبرى (البنائية الوظيفية والمادية التاريخية) عن تفسير وقائع الأحوال فى المجتمعات النامية . كما أن هذه النظريات تحمل فى ثناياها دعاوى ايديولوجية تدعم أحيانا فكرة محاكاة الغرب باعتبار أنه « مركز العالم » ، وفى أحيان أخرى ، يؤكد بعضها على خلق مظاهر الانشقاق العرقى والسلالى فى مجتمع من المجتمعات ، أو تدعيم انشقاقات موجودة بالفعل (كما حدث فى افريقيا) ، وفى أحيان ثالثة تبرز هذه النظريات ارتباطا ميكانيكيا بين مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات الغنية .... وهكذا .

ولهذا نؤكد على ضرورة تنقية الفكر الايديولوجى لمثقفى العالم الثالث ، ويتأتى ذلك من خلال نشر وتبنى فكر جديد يناسب هذا العالم .

وترجع « فكرة الخصوصية » فى بداياتها المبكرة الى مفكرين عرب ، وجهوا اليها ، دون أن يقوم بعضهم — فى اعتقادنا — بمحاولات لبلورتها . ومن بينهم « ابراهيم عامر » فى عام ١٩٥٨ (٥) ، ثم « أنور عبد الملك » فى

اعوام ١٩٦٢ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ (٦) ، ثم « محمد الجوهرى » فى عـــام ١٩٧٢ (٧) .

ومن بين المفكرين الغربيين الذين أشاروا اليها ــ ولكن فى اطـــار اشتقاقى من الفكر الماركسى ــ رايت ميلز C.W. Mills فى عام ١٩٦٢ ، وكارل كورش **Karl korsch** فى عام ١٩٧٨ .

وفى أواخر عام ١٩٨١ ظهر أول عمل علمى عربى متكامل يعتمد عـــلى « فكرة الخصوصـــية » كنظرية علمية فى كتاب « أحمد زايد » عن البناء السياسى فى الريف المصرى ، وتبعه فى يناير ١٩٨٢ بحث لنا عن التركيب الطبقى ومعوقات التنمية فى القرية المصرية ، ولكن فى اطار نقدى لكل من البنائية الوظيفية والمادية التاريخية كنظريات كبرى فى علم الاجتماع .

هـــذا هو الاطار الفكرى ــ الذى ندعو اليه مع الداعين ــ للعملية التنموية فى مجتمعات العالم الثالث . أما من حيث الاطار التطبيقى فـــان « فكرة الخصوصية » تصلح كاطار منهجى للبحث فى مكونات البناء الاجتماعى المختص بالدراسة ، للتعرف ــ من خلال مجموعة من الدراسات الامبيريقية تجرى فى اطـــار واقعى ــ تاريخى ومعاصر ــ على تلك الســمات أو الخصائص أو المتغيرات الدافعة للتنمية ، وتلك التى تعوقها .. عند هـــذه المرحلة ، يصبح لعلم الاجتماع ــ فى رأينا ــ « رؤية » يستطيع أن يقدمها لمديرى العملية التنموية فى المجتمع ، لتساعدهم فى اعداد استراتيجياتهم ورسم سياساتهم وخططهم للتنمية .

ومن ناحية أخرى ، فانه يمكن **اقتراح استراتيجية** ــ مرحلية ــ محددة نطلق عليها .

« الالتزام بالتنمية كأسلوب حياة ، وعدم تبديد الموارد المتاحة لها فى معارك غير تنموية ، وذلك فى اطار من الاعتماد على الذات » .

وتقوم هذه الاستراتيجية على المحاور التالية :

١ – مشاركة كل الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة فى المجتمع ، بالتعاون أساسا مع المجتمعات النامية الأخرى ، من خلال اقامة تنظيم تنموى دولى من هذه المجتمعات .

ويستند هذا المحور الى « أن عملية التنمية القائمة على نطاق ضيق من المشاركة سوف تتعثر نتيجة اتساع الفوارق داخل البناءات السياسية والاجتماعية » (٨) . كما يستند الى ما سبقت الاشارة اليه من أن التعاون القائم بين الدول الغنية والفقيرة يرسخ التبعية ، ومن ثم يجب على هذه الدول الأخيرة أن تتحالف فيما بينها للتخلص من عوامل فقرها وتخلفها .

٢ – اعداد وتنفيذ برامج لتنمية الوعى بالتنمية على أساس مفهوم « التنمية كأسلوب حياة فى اطار من الاعتماد على الذات » .

ويعنى ذلك أن وعى الأفراد فى المجتمع بأهمية التنمية ، وبأنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم سوف يدفعهم ليس فقط الى مزيد من العمل والانتاج ، بل أيضا الى مزيد من الخلق والابتكار لتطوير واقعهم الاجتماعى . ويشير هذا المحور الى ضرورة أن تتضمن خطط التنمية التدابير التربوية التى تدعم مفهومات العمل الانتاجى ، والاعتماد على النفس سواء فى أسلوب التفكير أو العمل . يضاف الى ذلك تضمين هذه الخطط لبرامج عن اثارة أو تنمية الوعى بالتنمية ، تلك التنمية التى يمكن انجازها بمشاركة الجماهير (التى تقوم أصلا بالعمل التنموى وتستفيد من عوائده) فى كل المراحل ابتداء من وضع الخطة وانتهاء بتقييم نتائجها .

٣ – القدوة السلوكية من الطبقات الحاكمة والغنية ، ومن راسمى سياسات التنمية . ويظهر هـذا المحور عندما تمارس قيم الإنتاج والادخار والاستثمار والغيرية من جانب الطبقات الإجتماعية العليا ، وخاصة الصفوة السياسية والاقتصادية فى المجتمع . عند هذه المرحلة يمكن

استثارة اهتمام الطبقات الأدنى بهذه القيم . ان التقليد والمحاكاة هو من الأمور الأساسية فى المراحل المتعددة للعمل التنموى .

٤ — تسييس أجهزة التنمية ، أى ربط المشتغلين فى هذه الأجهزة بالأهداف السياسية للمجتمع والتى ترتكز على هذه الاستراتيجية المقترحة .

ويقوم هذا المحور على ضرورة الاهتمام — وخاصة فى المراحل الأولى للعمل التنموى ، بتسييس الكوادر المخططة والمنفذة ، وذلك باعداد برامج محددة لهذه الكوادر . وقد يعتقد البعض فى امكانية انحراف هذه الكوادر عن مبدأ « التنمية كأسلوب حياة » . ولكن ضمان عدم حدوث ذلك يكمن فى طريقة اختيار هذه الكوادر ، وفى أسلوب مواجهة انحرافاتهم الشخصية أو العملية ، وأيضا فى طريقة اعدادهم أخلاقيا ومهنيا .

وفى هـــذه الحالة لا يكون مهما أن تكون التنمية « رأســمالية » أو « اشتراكية » ، ولكن المهم أن تقوم التنمية على أساس الظروف والأحوال الخاصة بالمجتمع نفسه .

٥ — عدم تبديد موارد المجتمع فى معارك غير تنموية سواء كانت داخلية أو خارجية .

ويعنى ذلك ، تبنى أسلوب يتســم بالاعتدال فى اجراءات التنمية ، ويتضمن هذا الأسلوب العمل على تحييد (أو استقطاب ان أمكن) تلك القوى المعارضة (أو المعوقة) للتنمية داخل الوطن وخارجه ، وذلــك من خلال عدم الدخول فى « حروب » سياسية أو دموية مع تلك القــوى المعارضة (أو المعوقة) ، لأن الدخول فى مثل هذه الحروب سوف يعوق — بلا شك — الوصول الى الهدف ، لأن نمط العلاقات السياسية الاقتصادية الدولية المعاصر سيفرض تدخلا بشكل أو بآخر لتوجيه هذه الحروب فى اتجاهات معينة لخدمة أصحاب المصالح سواء فى شبكة العلاقات المحلية « داخل الوطن » أو الدولية (٩) .

وبهذا يمكن البدء فى عمل تنموى يبتعد بالمجتمع ايديولوجيا ، وتطبيقيا عن الوقوع فى آسار التبعية الدولية التى تهدد غالبية — ان لم يكن كل — مجتمعات العالم الثالث فى عالمنا المعاصر ، بما يفقد هذه المجتمعات استقلالها وسيادتها .

وتتأكد أهمية هذه الاستراتيجية المقترحة للتنمية ، من خلال عرض بعض نتائج محاولات التنمية التى تمت تجربتها فى المجتمع المصرى (منذ بداية الخمسينيات من هذا القرن وحتى نهاية السبعينيات) والتى توصلنا اليها بعد دراسة واقعية أجريناها عن معوقات التنمية فى القرية المصرية (١٠):

١ — عدم مشاركة الأغنياء بمدخراتهم فى الاستثمارات المطلوبة للتنمية ، أو المشاركة بصورة تؤدى الى ما يسمى « بالتنمية الخاطئة أو غير الموثوق فيها misdevelopment » (١١) . وهذا ما حدث فى مصر عندما اضطرت حكومة عام ١٩٥٢ الى الاتجاه نحو التمصير ، ثم التأميم لتمويل مشروعات التنمية ، بعدما أحجم « الرأسماليون الوطنيون » عن القيام بذلك ، ويحدث الآن فى السلوك الاستثمارى لكبار الملاك الزراعيين (فى قريتى البحث) ، وهو سلوك فردى فى طابعه ، واستهلاكى فى مظهره .

٢ — عدم مشاركة المفكرين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين بأفكارهم لدفع التنمية ، أو المشاركة بصورة تؤدى — أيضا — الى تنمية خاطئة (١٢) . وتركيز هؤلاء على قضايا ومسائل قومية أو دولية لا تتصل بالقضية الرئيسية : التنمية .

٣ — نقص معدلات الانتاج الزراعى للمحصولات التقليدية ، مع التوسع فى زراعة محصولات الحدائق ، مما ترتب عليه أن أصبحت مصر دولة مستوردة للحبوب الغذائية ، أى أنها لم تعد تنتج غذاءها .

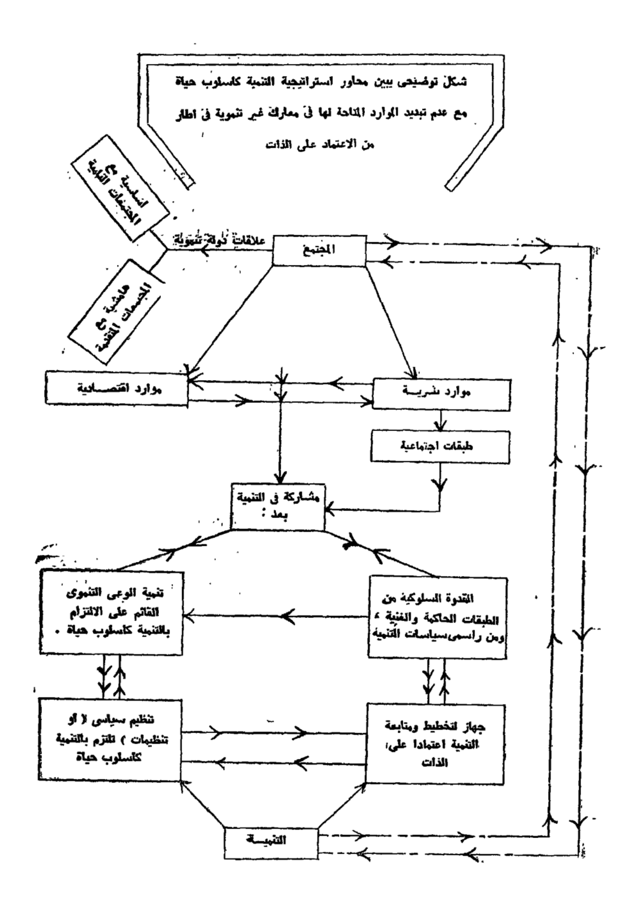
٤ — الاتجاه نحو الأنماط الاستهلاكية من جانب متوسطى وصغار الملاك

الزراعيين ، بالاضافة الى المعدمين (واصلا كبار الملاك الزراعيين) ،
وفى هذا تعميق لمظاهر التشويه الثقافى ، وتغيير لمستويات التقييم
الشعبى ، ومعايير الحكم على الأفراد ، بالاضافة الى ما يؤدى اليه
ذلك من تدعيم للاستقطاب الطبقى ، ومن تعطيل للتنمية .

٥ — وضوح ظاهرة الهجرة الخارجية من جانب القرويين بحثا عن ظروف
حياتية أفضل فى البلاد العربية نتيجة عدم اشباع البناء الاجتماعى
القائم لاحتياجات القرويين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وغنى
عن البيان ، ما كان يعرف عن الفلاح المصرى من تمسك بالأرض
والأهل والبلد .

٦ — الانتظار الدائم لما تقوم به الحكومة من برامج ومشروعات للتنمية .
ويتضمن ذلك عدم القيام بأى جهد من أجل التنمية . وقد أشارت
الدراسة (فى واحدة من نتائجها) الى أن أكثر من ٨٥٪ من أفراد
العينة يفضلون « السكوت » ، أو القاء التبعة على الحكومة ممثلة فى
رئيس الوحدة والعمدة ، لتنفيذ مشروع تنموى له أهمية لمجتمعهم (١٢) .

وتبين من ذلك ، أن « استيراد » نظريات ونماذج للتنمية ، دون الانطلاق
من الواقع الاجتماعى الموضوعى ، يؤدى الى ما سبقت تسميته « بالتنمية
الخاطئة أو غير الموثوق فيها » .



شكل توضيحي يبين محاور استراتيجية التنمية كاسلوب حياة
مع عدم تبديد الموارد المتاحة لها فى معارك غير تنموية فى اطار
من الاعتماد على الذات
اساسية مع المجتمعات النامية
علاقات دولة تنموية
المجتمع
هامشية مع المجتمعات المتقدمة
موارد اقتصـادية
موارد بشريـة
طبقات اجتماعية
مشاركة فى التنمية بعمد :
تنمية الوعى التنموى القائم على الالتزام بالتنمية كاسلوب حياة .
القدوة السلوكية من الطبقات الحاكمة والغنية ، ومن راسمى سياسات التنمية
تنظيم سياسى (او تنظيمات) تلتزم بالتنمية كاسلوب حياة
جهاز لتخطيط ومتابعة التنمية اعتمادا على الذات
التنميـة

المراجع والحواشى

١ — جورج قرم ؛ تدويل مشكلة التنمية فى خدمة الفوضى الاقتصادية الدولية ، (مقال فى) الفكر العربى المعاصر ، العددان ٨ و ٩ ديسمبر ١٩٨٠ ويناير ١٩٨١ ، مركز الانماء القومى ، بيروت ، ص ص ١٠١ — ١١١ .

٢ — J. A. Ponsioen; National Development - A Sociological Contribution, Institute of Social Studies, The Hague, Holland, Vol. XVIII, 1968.

٣ — انظر فى « مؤشرات التخلف » ، محمد الجوهرى ؛ مقدمة فى علم اجتماع التنمية ، ط ٢ ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٩ .

٤ — انظر فى هذه الفكرة :

- أحمد زايد ؛ البناء السياسى فى الريف المصرى — تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب رقم ٤١ دار المعارف ، ١٩٨١ . وايضا :
- عبد الوهاب ابراهيم ؛ ايديولوجيا للتنمية أم تنمية للايديولوجيا ، (تقرير فى) مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد الثالث ، السنة العاشرة ، سبتمبر ١٩٨٢ .

٥ — ابراهيم عامر ؛ الأرض والفلاح — المسألة الزراعية فى مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٦ — أنور عبد الملك ؛ المجتمع المصرى والجيش ، (ترجمة محمود حداد وميخائيل خورى) ، دار الطليعة ، بيروت ، يناير ١٩٧٤ ، الفصل الحادى عشر

٧ — محمد الجوهرى ؛ منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى ، (مقال فى) ، الكاتب ، السنة الثانية عشر ، العدد ١٣٧ ، اغسطس ١٩٧٢ .

٨ — U. N. Economic and Social Council; Unified Approach to Development Analysis and Planning, A Progress Report, Confer. of African Planners, 5th. Session, Addis Ababa, 19-28 June, 1974.

٩ — عبد الوهاب ابراهيم : التركيب الطبقى ومعوقات التنمية فى قريتين مصريتين ، رسالة دكتوراه ، (تحت النشر بعنوان : معوقات التنمية فى العالم الثالث — مع دراسة للحالة المصرية) . وتتأكد اهمية هذا المحور بالنظر الى ما حدث ويحدث فى بعض بلدان العالم مثل كوريا وفييتنام ولبنان وجريناداً وغيرهم فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

١٠ — المصدر نفسه .

١١ — Aidan Foster Carter; Neo-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment, (in) Emanual De Kadt and Gavin Williams (eds.), Sociology and Development, Tavistock Pub., London, 1978, p. 74.

وقد ذكر فى تفسيره لهذه المصطلح ، أنه شىء لا يصلح حتى كأساس متقدم لشىء آخر ، والأكثر من ذلك ، فانه لا يلاحظ لقصر أجله » .

١٢ — انظر فى ذلك : محمد الجوهرى : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، صص ٢٥٢ — ٢٦٥ . وأيضا : حمود العودى : المثقفون فى البلاد النامية ، عالم الكتب ، ١٩٨٠ .

١٣ — تتأكد اهمية تلك النتائج عند مقارنتها بما جاء فى الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تحددت أبعاد المشكلة الاقتصادية فى مصر كما يلى : ١ — التضخم ، ٢ — العجز الكبير فى ميزان التعامل مع العامل الخارجى ، ٣ — عجز الاستثمارات والمدخرات القومية عن الوفاء بالمتطلبات اللازمة للتنمية ، ٤ — قصور معدلات التغير الفكرى فى استراتيجية التنمية بما يتمشى مع احتياجات الشعب ، ٥ — نقص انتاجية العاملين ، ٦ — زيادة السكان ، ٧ — النقص فى النظام الادارى والقدرات القيادية فى كثير من المواقع فى معركة التنمية .

انظر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية ٧٨ — ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، أغسطس ١٩٧٧ . ومما يذكر أن هذه الخطة لم يقدر لها أن تنفذ .

الملخصات العربية للمقالات المنشورة

بلغات اجنبية

ملخص

ملاحظات على الأسرة الأمريكية والمصرية المعاصرة

دكتورة سامية مصطفى الخشاب (*)
دكتور ادجر بتلر (**)

تعتبر فترة السبعينات من أظهر الفترات المليئة بالتغيرات ، وقد أثرت تغيرات هذه الفترة على الأسرة . فحركات الشباب والحركات النسائية عارضت كثير من الأنماط التقليدية للأسرة والزواج ، كما لعبت وسائل الاعلام دورا كبيرا فى معارضة الآراء التقليدية المتعلقة بالجنس والزواج والأسرة .

وتتناول هذه الدراسة التغيرات التى طرأت على كل من الأسرة الأمريكية والأسرة المصرية فى فترة السبعينات وذلك عن طريق التركيز على مستويين :

— المستوى الوصفى : فمن خلال الاحصاءات نصف ونحدد « ماذا » حدث للأسرة المعاصرة .

— المستوى التفسيرى : تحاول الدراسة أن تفسر « لماذا » حدثت هذه التغيرات .

يتناول الجزء الأول من الدراسة الظواهر الجديدة التى طرأت على

(*) سامية مصطفى الخشاب ، مدرس بقسم الاجتماع — كلية الآداب — جامعة القاهرة .
(**) ادجر بتلر ، رئيس قسم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا — ريفرسيد

الأسرة الأمريكية خلال فترة السبعينات . ويركز الجزء الثانى على التغيرات التى حدثت للأسرة المصرية .

الجزء الأول : ماذا حدث للأسرة الأمريكية ؟

١ ــ المعاشرة بدون زواج :

شهدت فترة السبعينات زيادة هائلة فى عدد حالات معاشرة الرجال للنساء بدون زواج (انظر جدول رقم ١) . فقد أشارت الاحصاءات أن عدد هؤلاء قد بلغ فى عام ١٩٧٠ ٥٢٣٫٠٠٠ وأصبح ١٫٥٦٠٫٠٠٠ عام ١٩٨٠ . ومما يزيد هذا الأمر خطورة زيادة انتشار هذه الظاهرة فى الطبقة الوسطى ، وقبولها لدى ثقافة الأغلبية .

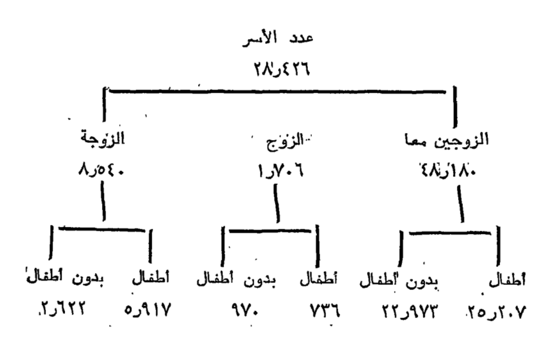
جدول رقم (١)

السنة	حالات المعاشرة بدون زواج	حالات المعاشرة بدون زواج ولديهم أطفال	حالات المعاشرة بدون زواج وليس لديهم أطفال
١٩٨٠	١٫٥٦٠٫٠٠٠	٤٢٤٫٥٥٠	١٫١٣٦٫٠٠٠
١٩٧٩	١٫١٣٤٦٫٠٠٠	٣٦٠٫٠٠٠	٩٨٥٫٠٠٠
١٩٧٨	١٫١٣٧٫٠٠٠	٢٧٢٫٠٠٠	٨٦٥٫٠٠٠
١٩٧٧	٩٥٧٫٠٠٠	٢٠٤٫٠٠٠	٧٥٤٫٠٠٠
١٩٧٠	٥٢٣٫٠٠٠	١٩٦٫٠٠٠	٣٢٧٫٠٠٠

٢ ــ الأسرة ذات الوالد الواحد :

تعتبر ظاهرة الأسرة ذات الوالد الواحد من الظواهر التى تغلب على الأسرة الأمريكية فى هذه الاوقات . فقد أشارت احصاءات عام ١٩٨٠ الى أن فترة السبعينات تعتبر من الفترات التى انتشرت فيها وبصورة عالية الأسرة ذات الوالد الواحد . فهذا النمط الأسرى الجديد يشكل ٢٢٫١٤٪ من الأسر الأمريكية . فهو يمثل ما يقرب من نصف أسر الملونين ، وخمس أسر البيض والطبقة الوسطى .

جدول (٢) يوضح توزيع الأسر حسب نوع
عائل الأسرة ووجود أطفال عام ١٩٨٠ بالألف



٣ — الطلاق :

رغم أن الطلاق من الظواهر التى توجد فى جميع المجتمعات ، وتسمح بها كثير من الثقافات . الا أن هذه الظاهرة تشتد خطورتها فى الولايات المتحدة نظرا لارتفاع معدلاتها بصورة كبيرة . فقد ارتفع الطلاق من ٥٠ لكل الف فى عام ١٩٠٠ الى ٢٥٠ لكل الف فى فترة السبعينات .

جدول (٣) يشير الى نسبة الطلاق
لدى الاناث فى الأعمار المختلفة

السنة	٢٠—٢٤	٢٥—٢٩	٣٠—٣٤	٣٥—٤٤	٤٥—٥٤	٥٥—٦٤	٦٥—٧٤
١٩٥٠	١ر٤	٢ر٦	٢ر٦	٣ر٤	٢ر٩	٢ر١	٠ر٩
١٩٥٥	١ر٤	٢ر٢	٢ر٨	٣ر٨	٣ر٣	٢ر٤	١ر٤
١٩٦٠	١ر٧	٢ر٥	٣ر١	٣ر٨	٣ر٩	٣ر١	١ر٧
١٩٦٥	٢ر٠	٣ر٤	٣ر٣	٤ر٤	٤ر٦	٣ر٩	٢ر٣
١٩٧٠	٢ر٢	٤ر١	٤ر٧	٥ر٣	٥ر١	٤ر٤	٢ر٩
١٩٧٥	٣ر٣	٦ر٧	٧ر٣	٧ر٧	٦ر٩	٥ر٥	٣ر٣
١٩٧٨	٣ر٦	٨ر١	١٠ر٥	١٠ر٢	٧ر٩	٦ر٤	٣ر٩

ويرجع ارتفاع الطلاق فى الولايات المتحدة الى عديد من العوامل هى :

١ — زيادة التعليم والعمل لدى المرأة .
٢ — صغر حجم الأسرة .
٣ — ارتفاع الدخول .
٤ — الحرب الفيتنامية .
٥ — القبول الاجتماعى والدينى للطلاق .
٦ — إصلاح قانون الزواج .

٤ — الوحدانية :

تنتشر ظاهــرة الوحدانية فى المجتمع الأمريكى ففى عام ١٩٨٠ نجد ما تزيد عن ٥٨ مليون بالغ يعيش بمفرده . وهذا القطاع يشكل ٣٤٪ من الرجال و ٤٠٪ من الاناث . ويضم هذا القطاع فئات مختلفة منها : غير المتزوجين ، المنفصلين ، المطلقين والأرامل .

جدول رقم (٤) يشير الى الحالة الزواجية
لسكان الولايات المتحدة من (١٨ — فما فوق) عام
١٩٨٠ فى الألف

النوع	الجملة	المتزوجون	الغير متزوجين	المطلقين	الأرامل	المنفصلين
الاناث	٧٤ر١٠١	٤٨ر٧٥٢	١٧ر٤٣٤	٣ر٨٧١	١ر٩٧٢	٢ر٠٧١
الذكور	٨٢ر٠٥٤	٤٨ر٦٢٧	١٣ر٩٧٧	٥ر٨٣١	١٠ر٤٧٩	٣ر١٤٠

٥ — عدم الانجاب الاختيارى :

قد لقيت ظاهرة عدم الانجاب الاختيارى مزيد من الاهتمام فى الولايات المتحدة ، والذى ظهر بدوره فيما نشر فى الكتب والمجلات . ففى عام ١٩٧٨ وجد أن ١٨٪ من السيدات فى الفئة العمرية (١٨ — ٢٤) يرغبن أن يكن

بدون أطفال طوال فترة حياتهن . وقد حدد فيفر سمات الذين تسودهم هذه الظاهرة فى لآتى :

« أن هؤلاء الأفراد يرغبن فى الاقامة فى المناطق الحضرية الكبيرة . وهم يقبلون علي الزواج فى سن متأخر ، كما أن الاتجاه الدينى لديهم منخفض . واناث هذه الفئة ذات تعليم عالى . ويشغلن مناصب وظيفية عالية كما أن لديهن دخل مرتفع » .

— لماذا حدثت كل هذه التغيرات على الأسرة الأمريكية :

يرجع كثير من الكتاب هذه الظواهر الأسرية الى عديد من العوامل هى :

١ — نمو الفردية .

٢ — عدم اتساق القيم والمعايير التقليدية مع التغير السريع .

٣ — قصور سياسة الأسرة .

٤ — الحركة النسائية .

الجزء الثانى : التغير فى الأسرة المصرية :

لقد تعرضت الأسرة المصرية لعديد من التغيرات فى فترة السبعينيات ونجمل هذه التغيرات فيما يلى :

اولا : حجم الأسرة :

(أ) ظهور الأسرة الصغيرة فى المناطق الريفية ، وانحسار الأسرة المتده .

لقد أصبح من الواضح فى الحقبة الماضية انحسار الأسرة التقليدية أى الأسرة الكبيرة الحجم فى الريف المصرى ، وانتشار الأسرة الصغيره وهذا يرجع الى العوامل التالية :

١ — ارتفاع نسبة التعليم لدى سكان الريف .

٢ — تغير قيمة الأرض فى نظر الفلاح .

٣ — الهجرة الريفية الى المدن ، والهجرة الخارجية وخاصة الى الدول العربية .

٤ — زيادة الاتصال بين الريف والمدينة ، مع زيادة انتشار وسائل الاعلام في الريف .

(ب) عودة ظهور الأسرة الممتدة في المناطق الحضرية .

هناك ظاهرة ملفتة للنظر ظهرت في المجتمع المصرى في فترة السبعينات ، وهى عودة الأسرة الممتدة الى قلب الحضر . ولا شك أن هذه الظاهرة هى نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية . فغنى عن البيان ان المجتمع المصرى يتعرض لعديد من المشاكل وتعتبر مشكلة الاسكان احدى المشاكل الرئيسية التى يعانى منها المجتمع المصرى . فصعوبة حصول الأبناء على مسكن مستقل ، جعلهم يقيمون مع أسرة التوجيه . ولذلك نجد أن النمط التقليدى الممثل فى الاقامة المشتركة مع أسرة التوجيه أخذ يعود ويظهر فى المدن .

ثانيا : العلاقات الاجتماعية فى الأسرة :

١ — الزواج :

من الظواهر الأسرية البادية على الأسرة المصرية هو ارتفاع سن الزواج سواء بالنسبة للرجل او المرأة ، كما تغير الشكل التقليدى للزواج من حيث طريقة الاختيار ، ومراسيم الاحتفال والأعباء للاقتصاد للزواج .

٢ — تمركز المرأة للأسرة :

من الظواهر التى جدت على الأسرة المصرية فى فترة السبعينيات تمركز المرأة فى الأسرة . وليس هذا راجعا الى تطور وضع المرأة ، أو تغير دورها التقليدى الذى هو نتيجة لخروجها للعمل . وانما هو راجع الى ظاهرة هجرة الرجال . فقد أصبح من الظواهر الملموسة فى أوقاتنا المعاصرة ارتفاع معدلات الهجرة المؤقتة للرجال (الاعارات والأجازات الخاصة) والذى يترتب عليه قيام الزوجة بمهام الأسرة سواء داخل المنزل أو خارجه ، وتصبح هى — فى غياب زوجها — المسئولة الأولى والراعية لأبنائها .

٣ — تطور مكانة الأطفال وانحسار السلطة الأبوية :

من الظواهر الملفتة للنظر فى الأسرة المصرية المعاصرة هو زيادة امتياز

الأطفال وتراجع سلطة الوالدين . ففى القديم كانت سلطة الوالدين (وخاصة الأب) على الأبناء واضحة ، وكان تدخلهم فى شئونهم الخاصة سواء ما يتعلق باختيارهم مجالات التعليم أو اختيارهم للزواج قويا . ولكن حدث تغير فى مكانة الطفل داخل الأسرة . فأخذت تزداد السيطرة الفردية ، وتتراجع سلطة الوالدين .

الخلاصـــــة :

يرتبط التنظيم الأسرى بالأوضاع الاجتماعية والثقافية فى المجتمع . فالقول بأن الأسرة هى شيئا واحدا فى كل المجتمعات ليس صحيحا . فالأسرة تختلف من مجتمع الى آخر ومن ثقافة الى أخرى . فهى تتباين من حيث تنظيمها ، أعضائها ، دورة حياتها وايديولوجيتها . لذلك فان الظواهر التى طرأت على الأسرة الأمريكية تختلف كليا عن ما حدث للأسرة المصرية نظرا لاختلاف الثقافات والمجتمعات التى توجد فيها كل منهما .

ملخص

فعالية الوحدة الصحية الريفية فى مجال تنظيم الأسرة
دراسة استطلاعية لقرية الجفادون

دكتوره اعتماد علام (*)

قبل ان ابدأ فى استعراض موجز لدراسة فعالية الوحدة الصحية الريفية فى مجال تنظيم الأسرة داخل احدى قرى محافظة بنى سويف ، فانه يجب التنويه اولا الى اهمية تلك الدراسة :

١ — تعتبر الوحدة الصحية الريفية تنظيما رسميا له دور مؤثر وبارز فى مجال تنظيم الأسرة وان نجاح هذا المشروع يعتمد بالدرجة الأولى على فعالية الوحدة الصحية القائمة فى المجتمع المحلى .

٢ — ان اختيار احدى قرى محافظة بنى سويف لم يأت عشوائيا بل اختيرت قرية الجفادون بصفة خاصة من بين مجموعة قرى برنامج السكان والتنمية والمرشحة لاجراء دراسات متعمقة . وكما سيتضح من خلال استعراضنا للدراسة ان قرية الجفادون تعد مثلا واضحا للقرية النمطية وانها تعتبر مجتمعا منغلقا تلعب فيه الثقافات الفرعية السائدة دورا بارزا ومؤثرا خاصة فى مجال تنظيم الأسرة .

ان دراسة الفعالية التنظيمية للوحدة الصحية كتنظيم اجتماعى يستلزم من الناحية النظرية تحديدا لها يتناسب ونوع الدراسة والوقت المحدود المتاح لاجرائها . اما من الجانب الامبيريقى فانها تستلزم أولا التعرف على

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

السمات الاجتماعية الثقافية لمجتمع البحث حتى يأتى استخلاص النتائج بصورة أكثر دقة فى ضوء السياق الاجتماعى الثقافى للمجتمع — وفى نفس الوقت اهتمت الدراسة بباقى التنظيمات الأخرى الموجودة فى المجتمع المحلى مثل المدرسة الابتدائية المختلطة ، المسجد وأيضا دور الرائدة الريفية . ذلك بهدف التعرف على أوجه التكامل أو التنسيق بين تلك المؤسسات الرسمية بهدف انجاح مشروع تنظيم الأسرة وبالتالى يسهل تحديد ديناميات الرفض والقبول لفكرة تنظيم الأسرة . لذلك فان الدراسة تناولت بصورة وصفية سريعة باقى التنظيمات الأخرى الموجودة الى جانب الوحدة الصحية .

ان مفهوم الفعالية التنظيمية الذى اعتمدت عليه الدراسة يتضمن المصادر والامكانيات المتاحة لدى التنظيم لتحقيق أهدافه وأيضا أساليب تحقيق تلك الأهداف داخل اطار التكيف مع المجتمع المحلى والى أى مدى يستطيع التنظيم ان يحقق للمجتمع متطلباته . ومن الجانب الامبريقى ، فان هذا المفهوم استلزم دراسة الوحدة الصحية كنسق اجتماعى من حيث :

(١) الامكانيات البشرية المتاحة ، (٢) الامكانيات المادية المتاحة ،

(٣) الأهداف الأساسية وفى مقدمتها تنظيم الأسرة وذلك من خلال :

١ — معرفة اتجاهات المستفيدين بالخدمة المتنوعة التى تقدمها الوحدة الصحية .

٢ — معرفة اتجاهات القائمين بالخدمة ذاتها .

٣ — أسلوب وكيفية تقديم الخدمة وهل تقدم على قدم المساواة لأفراد المجتمع أم أن هناك دوافع تؤدى الى التمييز فى المعاملة .

منهج الدراسة :

لكى يتسنى دراسة الجوانب المختلفة للفعالية التنظيمية والتى أشرنا اليها آنفا وجب استخدام المنهج الانثروبولوجى الذى يحقق المعايشة والملاحظة المستديمة . ونظرا لما يتسم به المجتمع الجفادونى من ثقافات فرعية جاء فريق البحث مكونا من باحثين وباحثات حتى يتسنى لنا عمل

لقاءات على المترددات على الوحدة الصحية . هذا وقد استعانت الدراسة بادوات متعددة لجمع البيانات هى : الملاحظة ، المقابلات غير المقننة ، الملاحظة ، الاخباريون والأدلة .

نتائج الدراسة :

كشفت الدراسة عن سلبية دور الوحدة الصحية فى مجال تنظيم الأسرة وان الثقافات الفرعية السائدة ذات تأثير مضاد وقوى . وبدت فعالية الوحدة الصحية غير مؤثرة بسبب عدة عوامل اهمها افتقاد الوحدة الصحية كنسق اجتماعى لعدد من السمات التنظيمية والمهنية ، بالاضافة الى نقص كبير فى الامكانيات المادية والبشرية المتاحة . ومن ثم جاء دور الوحدة الصحة ثانويا فى مجال تنظيم الأسرة والذى تؤكده النتائج التالية التى كشفت عنها الدراسة :

١ — غموض الدور الذى يمكن ان تؤديه الوحدة الصحية وغيرها من المؤسسات . أيضا تباين نوع الخدمة الطبية بسبب عوامل شخصية واجتماعية . هذا بالاضافة الى ما تتسم به السلطة داخل الوحدة الصحية من مركزية كان لها الأثر السىء على العلاقات الاجتماعية داخل تنظيم الوحدة الصحة لا سيما بين رئيس الوحدة والممرضات .

٢ — ثبوت عدد الأسر مع قلتها النسبية التى تستجيب لفكرة تنظيم الأسرة من واقع السجلات الرسمية فقط يشير الى افتقاد الوحدة الصحية الى دور مساعدة المولدة الذى من خلاله يمكن تحقيق نتائج أفضل ايجابية للوحدة الصحية داخل المجتمعات الريفية .

٣ — الاتجاه السلبى الجماعى للعاملين فى الوحدة الصحية نحو فكرة تنظيم الأسرة لأسباب عدة تأتى فى مقدمتها انتماء كل العاملين باستثناء الطبيب الى نفس المجتمع أو مجتمعات أخرى مماثلة . ومن ثم لم نلحظ اختلافا فى الاتجاه لكل من أفراد المجتمع أو العاملين فى الوحدة الصحية تجاه مشروع تنظيم الأسرة .

٤ — أن البناء الاجتماعى للمجتمع يلزمه تهيئة مسبقه لتقبل مشروع تنظيم الأسرة من خلال ادوار التنظيمات الرسمية الأخرى وفى مقدمتها المدرسة والتى كشفت الدراسة عن سلبية دورها لنفس السبب الموضح فى البند السابق . وايضا بسبب رفض الثقافة لمشروع تنظيم الأسرة بسبب العوامل الاقتصادية ، انخفاض مكانة المراة الجفادونية ، ارتفاع نسبة الأمية ، ارتفاع نسبة الوفيات الرضع والتى لا تعكسها السجلات الاحصائية بالوحدة الصحية نتيجة لاحجام الأهالى عن تسجيل المواليد عقب الولادة مباشرة خشية الوفاة المبكرة .

٥ — عدم انتظام وقلة الاتصال الراسى بين الوحدة الصحية والمستويات الطبية العليا من جهة وبالمسئولين عن جهاز تنظيم الأسرة من جهة أخرى . ولعل هذا يفسر نوعية وكمية الامداد بالأدوية والمهمات الطبية والتى لا تأتى متناسبة سواء من ناحية الكيف ومتطلبات العلاج وأيضا من ناحية الكم حيث أن ما يرد الى الوحدة الصحية لا يتأثر بتزايد السكان فى المجتمع الجفادونى والقرى المجاورة . ولعل هذا يفسر من ناحية رداءة الخدمة المقدمة بالمجان .

٦ — حاجة المجتمع الجفادونى لدور الرائدة الريفية المدربة حيث كشفت الدراسة عن أن القائمة بهذا الدور كعمل اضافى الى جانب عملها الأساسى كممرضة بالوحدة الصحية — لا تمتلك مقومات الرائدة الريفية مما جعل دورها فاشلا فى مجال تنظيم الأسرة .

٧ — انعزالية المؤسسات المحلية عن قضايا المجتمع وعدم وعى العاملين بها بتلك القضايا .

التوصيات :

توصى الدراسة بضرورة اعادة تقييم مشروعات تنظيم الأسرة خاصة فى المجتمعات الريفية حيث يبلغ تأثير الثقافات الفرعية ذروته وذلك على أساس :

١ — ضرورة ضمان تهيئة المجتمع المحلى لتقبل الأفكار المستحدثة خاصة تلك التى تضاد اتجاه الثقافات الفرعية السائدة وهذا يستلزم بالضرورة الدراسة المتعمقه للسمات البنائية لمعرفة انجح أسلوب تطبيقى لتنظيم الأسرة يلائم تلك السمات .

٢ — عدم التقيد بأنواع معينة من أساليب تنظيم الأسرة بل يجب دراسة أنسب الوسائل وأكثرها تقبلا من المجتمع المحلى ذاته . كما توصى الدراسة بضرورة التنسيق العرضى بين المؤسسات المحلية والمرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتنظيم الأسرة .

٣ — ضرورة الاهتمام بدور مساعدة المولدة خاصة فى المجتمعات الريفية المغلقه . حيث يساعد هذا الدور على تتبع حالات الولادة والتقليل من نسبة الوفيات الرضع والتى يعانى منها مجتمع الدراسة .

٤ — ضرورة الاهتمام الرسمى باحلالية العاملين فى الوحدات الصحية من فترة لأخرى لزيادة الاحتكاك الثقافى — حيث كشفت الدراسة عن خطر طول فترة البقاء فى أداء عمل يزيد من خضوع العاملين لمؤثرات الثقافة السائدة فى المجتمع المحلى .



القسم الثانى

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

علم الاجتماع فى مصر

تأليف : دى يونج
عرض وتعليق : دكتور محمد الجوهرى

أعد هذه الدراسة دارس هولندى كان يجمع مادة بحثه للدكتوراه فى مصر فى أواخر الستينات ، وهى تحمل عنوان : **« علم الاجتماع فى بلد نام : الجمهورية العربية المتحدة : التوجهات والخصائص »** (*) .

وهذه الورقة رغم ما يشوبها من بعض الأخطاء فى الأسماء والتواريخ وبعض اللبس بين الأشخاص ، وهى أمور من اليسير أن يقع فيها باحث غريب ، لم يقض أكثر من عامين أو نحو ذلك فى مصر ؛ أقول رغم ما يشوبها من أخطاء فهى جهد واع ، وتشخيص فيه كثير من الصدق وبعد النظر لواقع علم الاجتماع المصرى فى نهاية الستينات . (سلمت الورقة مخطوطة لكاتب هذه السطور فى أوائل عام ١٩٧٠ ، ونشرت بعد ذلك بأكثر من عام) .

وتنقسم هذه الورقة الى ثلاثة أقسام فرعية يتناول المؤلف فى أولها تدريس علم الاجتماع فى مصر (كفرع أكاديمى) ، وفى الثانية مكانة وظروف هذا العلم خارج الجامعات ، وأخيرا تقييما لوضع علم الاجتماع ودوره ، وسنعرض للورقة حسب هذا الترتيب .

(أ) تدريس علم الاجتماع فى مصر : ويعرض فى كلمات سريعة لمكانة

(*) F. de Jong, «Sociology in a Developing Country, The United Arab Republic : Orientations and Characteristicts», in : The Sociological Review, Vol. 19, No. 2, May 1971, pp. 241-252.

هذا العلم فى اطار الجامعة المصرية القديمة ، ثم بعد استقلالها عام ١٩٢٥ ، واخيرا استقلاله بأقسام مستقلة منذ أوائل الخمسينات بدءا بجامعة القاهرة . ثم لمحة سريعة عن تطور أقسام الاجتماع فى جامعتى الاسكندرية وعين شمس . وقد اهتم فى هذا العرض بالحديث — السريع — عن برامج الدراسة وخطة المواد فى تلك الأقسام ، مبينا تأثرها بالعلوم الدينية والشرعية فى كلية بنات الأزهر ، وارتباطها (حتى ذلك الحين) بالدراسات النفسية فى عين شمس وبالدراسات الفلسفية والسياسية فى الاسكندرية ، وهكذا .

ويورد بعض الملاحظات العامة عن اتجاهات الرسائل المقدمة للحصول على الماجستير والدكتوراه فى الأقسام المختلفة ، وموقفها من البحث الميدانى ، وانتقالها من الطابع النظرى الخالص الذى كان سائدا فى مدرسة قسم الاجتماع بجامعة القاهرة (أيام د. على عبد الواحد وافى ود. عبد العزيز عزت) الى الطابع الامبيريقى الذى أصبح شرطا لأى رسالة ، أن تعتمد على مادة ميدانية يجمعها الطالب .. وهو فى اثارته لكل تلك القضايا ينم عن وعى بحقيقة وضع هذا العلم وظروفه وملابسات تطوره ..

(ب) علم الاجتماع خارج الجامعات : وهو يتناول الجهود العلمية المبذولة لدراسة المجتمع المصرى ، أو الاتصال بمشكلاته خارج الجامعة . ويبدأ بالحديث عن الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية (التى تأسست عام ١٩٣٦) والدراسة التى أجرتها عن الفقر ، ودور هذه الجمعية فى إعداد دراسات تمهيدية لقانون الضمان الاجتماعى (الذى صدر عام ١٩٥٠) ، وتأسيس هذه الجمعية لمكتب للبحوث الاجتماعية (عام ١٩٤٢) والدراسات التى أجراها على بعض أحياء القاهرة . وافتتاح مدارس الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ثم بالاسكندرية بعد ذلك .

ثم اشار بعد ذلك الى دور الاجتماعيين فى خدمة السياسة الاجتماعية فى بعض الهيئات خارج الجامعة مثل لجنة التخطيط القومى (لم ينتبه دى يونج الى انشاء وزارة التخطيط ١٩٦٢ ، وذابت فيها تلك اللجنة) ، والادارة العامة للتخطيط الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية .

ويشير اشارة سريعة الى تأسيس الجمعية المصرية لعلم الاجتماع ، وفشلها فى تحقيق أى غرض من أغراضهـا أو تنفيذ أى مشروع (كانت برئاسة د. منصور فهمى وسكرتارية د. على عبد الواحد وافى) .

بعد ذلك يتناول المؤلف مراكز البحث الاجتماعى فى مصر فيشيد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والبحوث التى أجريت فى اطاره ، والدوريتين اللتين تصدران عنه .. الخ . أما المركز الثانى الذى يشير اليه فهو مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى بسرس الليان (تأسس عام ١٩٥٢) ، ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (تأسس عام ١٩٥٣) .

(جـ) تقييم عام لعلم الاجتماع فى مصر : يبدأ المؤلف هذا التقييم بأن يؤكد مرة أخرى على البدايات المتقدمة لتدريس علم الاجتماع فى مصر ، بشكل جعله أسبق من كثير من الجامعات الأوربية . وهو يؤكد أيضا أن هنـاك عوامل متنوعة كانت مسئولة عن تعويق نمو علم الاجتماع وتطوره . فقبل ثورة ١٩٥٢ كان التعليم الجامعى محدود العدد ، وكان عدد من يختارون علم الاجتماع كميدان للتخصص محدودا أيضـا (انظر فى فقرة الملاحظات الملاحظة الخاصة بهذا الموضوع) .

ولكن بعد ثورة ١٩٥٢ اتسعت قاعدة التعليم الجامعى ، واشتد الطلب على الاخصائيين الاجتماعيين والباحثين الاجتماعيين وزادت شعبية علم الاجتماع . فزادت أعداد الطلاب بأقسام الاجتماع ، وزادت أعداد الكتب المنشورة باللغة العربية فى علم الاجتماع ، ولكنه ينتهى الى أن النتيجة التى خلص اليها من استعراض هذه المؤلفات العربية ومن اتصاله بأساتذة الاجتماع هى أن هذا العلم لم يفلح فى تطوير اطار نظرى متميز ، وأنه لا يوجد أى دليل على أن ذلك سيتم فى المستقبل القريب (دى يونج كتب مقاله هذا

عام ١٩٦٩ ، ونحن الآن فى عام ١٩٨٤ مازلنا نردد نفس الشكوى) (*) .

وهذا يرجع السبب فى ذلك الى بعض السمات المميزة للوسط الأكاديمى أو العلمى الذى نما وتطور فيه علم الاجتماع المصرى . وهى عوامل لها تأثيرها على تطور بعض فروع العلم الأخرى فى مصر . ويحدد تلك السمات فيما يلى :

١ ـ **عدم وجود التنسيق والتعاون** : فالمسرح السوسيولوجى فى مصر زاخر بالمراكز والمعاهد والأفراد الذين يعملون فى ميدان البحث الاجتماعى ، أو المهتمين بعلم الاجتماع على نحو أو آخر . ولكن الملاحظ أنه لا يوجد أى نوع من التنسيق فيما يختص بمشروعات البحوث ، بل وليس هناك أى قدر من التعاون بين تلك الأطراف العاملة فى نفس الميدان ، وأحيانا لا يوجد اطلاقا اى نوع من الاتصال بين بعضها . وهناك على الأقل هيئتان أنشئتا على الأقل للمساهمة فى تحقيق قدر من التنسيق الأولى هى المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، والجنائية ، والثانية هى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ولكنهما فشلا فشلا تاما فى تحقيق هذه المهمة . فالمؤسسة الأولى (المركز) انشغل بالنضال من أجل توفير الباحثين وتوفير الاعتمادات المالية ، بينما تحول الجهاز الثانى الى مؤسسة بيروقراطية تمنح الموافقات على اجراء البحوث ، أو ترفض منح الموافقة . أما الجمعية المصرية لعلم الاجتماع التى كان يمكن أن تضطلع ـ على المستوى غير الرسمى ـ بمثل هذا الواجب ، فقد عقدت فى أوائل الخمسينات بعض الاجتماعات عقب تأسيسها ، وناقشت عددا من القضايا ، وفشلت فى تحقيقها جميعا على

(*) يقول المؤلف فى هذا الموضع تعليقا على من يدعى وجود مدرسة فكرية متميزة فى علم الاجتماع المصرى ما يلى بالحرف :

«In this context the article of Hasan al Saati, who speaks constantly about the Egyptian school of sociological thought, cannot be seen as anything but a manifestation of hypetrophic nationalism, de jong, op. cit., p. 252, Fn. No. 24.

نحو ما سلفت الاشارة . فالتنسيق والتعاون غائب غيابا كاملا من على مسرح علم الاجتماع المصرى . وهذه سمة للبيئة العلمية التى كان يعيش فيها هذا العلم طوال العقود الثلاثة السابقة على كتابة تلك الورقة (١٩٤٠ — ١٩٧٠) .

٢ — **غياب الاهتمام الشخصى بالتقدم العلمى** : لقد وضع المؤلف يده فى هذه الفترة على عدد من الظروف اليومية التى يعمل فى ظلها علماء الاجتماع وطلابه (ولو أنهم ليسوا وحدهم فى هذا ، فذلك حال كل المصريين ، وهم بالقطع أحسن حالا من كثير من المصريين) . فيشير الى انخفاض المرتبات ، وضآلة الميزانيات المخصصة للبحوث ، وصعوبة الحصول على الدوريات والمراجع الأجنبية (علاوة على ارتفاع أسعارها مؤخرا) ، وندرة التيسيرات العامة وعدم وجود من يقوم بأعمال السكرتارية لانخفاض الميزانيات ، كل ذلك يدفع كثيرا من المشتغلين بعلم الاجتماع الى قبول أعمال اضافية كى يستطيعوا الوفاء باحتياجاتهم المالية وتحقيق طموحاتهم المهنية . كما أدت تلك الظروف الى التأثير بشكل ضار على مستوى التدريس فى الجامعات وساهمت الى حد بعيد فى اثارة المنافسات الشخصية بين المشتغلين بهذا العلم بسبب حرصهم على الترقى فى السلم الأكاديمى والوظيفى . كذلك ترتب على هذا الوضع تضاؤل عملية تبادل المعلومات بينهم الى أدنى حد ممكن . ولذلك يلاحظ دى يونج أنه ليس مما يثير الدهشة ازاء تلك الظروف ألا تكاد تجد اثراً للمظاهر الدالة على فكرة العلم كمهنة وكرسالة وكجهد لزيادة المعرفة الصحيحة .

٣ — **غياب التصور الواضح لدور عالم الاجتماع** : يتمثل القدر الأكبر من المكتبة العربية فى علم الاجتماع (حتى عام ١٩٦٩ تاريخ ذلك المقال) فى كتب مدرسية للتدريس ولاعتبارات مادية كتبها الأساتذة لطلابهم . ولا يستخدم تلك الكتب الا صاحبها عادة ، فمن النادر أن يستخدمها زملاؤهم فى جامعات أخرى فى التدريس ، وهى مليئة بالنقل عن الكتب الدراسية الأمريكية

والأوربية . وهى تعكس فضلا عن هذا عدم وجود تصور واضح لدور عالم الاجتماع والاخصائى الاجتماعى .

فيلاحظ المؤلف أن خريجى معاهد الخدمة الاجتماعية ليست لديهم اى خلفية فلسفية ، ويؤكدون عدم ميلهم على الاطلاق الى المشكلات النظرية . ومع ذلك فهم يشاركون على قدم المساواة خريجى أقسام الاجتماع فى ممارسة هذه المهنة . ويعنى بالمشاركة على قدم المساواة أنه لا يوجد اى تمييز بين الفئتين (ذلك أن الخلفية مختلفة ، والاعداد مختلف ، فكان المنطقى أن يتباين ميدان العمل لكل فئة منهما عن الأخرى) فى الحصول على الوظائف الحكومية أو فى الاستعانة بهما فى البحوث ، سواء البحوث الممولة من جهة معينة ، أو الممولة من الميزانية العامة . وقد ادت المنافسة الخامية بين الفئتين ، حيث تعتقد كل منهما أنها أصلح من الفئة الأخرى فى ممارسة أعمال معينة ، قد ساهم فى التفتيت والتشتت الذى نلمسه اليوم (١٩٦٩) على مسرح علم الاجتماع المصرى .

٤ — اهمال العامل البشرى فى البحوث : من الحقائق التى لفتت انتباه المؤلف وأثارت دهشته البالغة غياب البحوث التقويمية ، أو بحوث تقويم المشروعات الاجتماعية (انظر الفصل الخاص ببحوث تقويم المشروعات فى الباب الخاص لعلم الاجتماع التطبيقى فى كتابنا المدخل الى علم الاجتماع) ، كما لفت انتباهه الاهمال العام للعامل البشرى . وهو يقصد بذلك عدم الاهتمام بالتعرف على ما اذا كان الناس الذين يتصل بهم المشروع راضين عن تلك الاصلاحات الاجتماعية التى مستهم أم لا ، هذا من ناحية . كما يقصد بذلك ، من ناحية أخرى ، عدم وجود اى بحوث لدراسة أثر تلك الاصلاحات على الناس الذين افادوا منها . فالبحوث تقتصر أساسا على تحديد الشروط اللازمة لاجراء بعض الاصلاحات الاجتماعية وتنفيذها ، دون أى اعتبار لتقييم أى مشروع بعد بدئه العمل فعلا .

٥ — اخضاع علم الاجتماع للأغراض السياسية : وهو يوضح فى بدء

حديثه عن هذه النقطة . أن الدراسات الميدانية فى علم الاجتماع المصرى (باللغة العربية) مليئة بحشد ضخم من الاتجاهات النظرية والعملية . ولكننا لا نلمس فى تلك البحوث أى جهد لمحاولة تطوير اطار نظرى عام . ومع ذلك فتلك البحوث الميدانية تمثل أطرفه وأهم المنشور باللغة العربية فى علم الاجتماع . كما يلاحظ (لا أدرى كيف توصل الى ذلك) سيطرة النسق السياسى بأيديولوجيته على النسق العلمى والأكاديمى فى مصر من خلال تلك الأعمال . ويستشهد بفقرات من ميثاق العمل الوطنى الصادر عام ١٩٦٢ ، والتى تتصل بدور البحث العلمى فى التغيير ، ولكن السؤال الذى نطرحه على صاحبنا دى يونج ، وهل تأثر كتاب الدراسات الاجتماعية فعلا فى بحوثهم أو كتاباتهم بشىء من هذا . تلك قضية فى رأينا أكبر من قدرات المؤلف ازاء الوقت الضيق الذى قضاه فى مصر ، والمدى الذى حققه فى الاطلاع على التراث ، ومبلغ دراسته باللغة العربية . فهذه ملاحظة يحتاج تأكيدها الى معاناة وجهد ، لم يبلغه صاحب تلك الدراسة .

ولكنه يؤكد فى نهاية هذه الفقرة على ملاحظة هامة هى غياب الكتابات النقدية الاجتماعية عن المجتمع المصرى ، لأن طبيعة النظام القائم (فى الخمسينات والستينات) لم يكن يسمح لأى عالم اجتماع أن يجرؤ — مثلا — على تناول مشكلات وقضايا التدرج الاجتماعى فى المجتمع المصرى بشكل مباشر ، أو يجرؤ على القاء الضوء على العلاقات بين الموقف التاريخى والأبنية الاجتماعية والقوى التى تتحكم فى تلك الأبنية .

ويلخص رؤيته لعلم الاجتماع فى مصر فى ذلك الوقت بأنه يتميز بدقة امبيريقية واضحة ، ولكنه ينطلق بدون تحديد مؤسس فلسفيا لموضوعه ، وبدون فروض يعمل بها محددة تحديدا دقيقا ومصاغة صياغة واضحة . وهو يسجل وجود حاجة قوية الى التأمل النظرى والبحث التقويمى ، ولكن هذا أهمل اهمالا تاما من جانب مشروعات التنمية التى اقامتها الثورة ، بل ان كل شىء حققته كان يغيب فيه بعد الدراسة التقويمية (يقصد الخطوات السياسية والاقتصادية ، وليس الاجتماعية فقط) . وهو يعلق على

ذلك بأن بعض الناس قد يتعللون بأن الثورة ما زالت مستمرة ، وأن وقت التقويم لم يحن بعد ، ولكن الرأى الذى يؤكد عليه ويبرزه أن احجام علم الاجتماع المصرى عن عمل ذلك سوف يفقده الكثير من قدرته على التأثير ، ومن المؤكد أنه سوف يكسب الكثير لو اتجه الى الاهتمام بالبناء النظرى ، فذلك لن يعود بالخير فقط على علم الاجتماع عموما ، ولكنه سيعود بالخير اول ما يعود على علم الاجتماع المصرى نفسه .

تعليق :

اتضح من عرضنا لدراسة دى يونج أنه قد قدم صورة دقيقة تتسم بالموضوعية والوعى الناضج بواقع العلم ومشكلاته فى مصر ، واستطاع أن يضع يده على سمات ومشكلات حقيقية لم تنتبه الى بعضها أى من الأوراق الأخرى التى تناولت تأريخ علم الاجتماع فى مصر ، على الأقل لم تنتبه اليها بهذا القدر من الوضوح . وقد كان هذا العرض الجيد ثمرة اهتمامه المركز بأسرة علم الاجتماع ، واتصاله الشخصى الوثيق بكثير من قضايا التنمية .

ولكن الورقة تتميز عدا هذا العرض العام ببعض الايجابيات المحددة ، فقد أبدى دى يونج اهتماما ملائما بالدراسات العليا ، والدور الذى يمكن أن تلعبه لو أحسن الاهتمام بها وتطويرها ، وهى بالقطع يمكن أن تمثل نقطة الانطلاق نحو رفع مستوى البحث ، ثم رفع مستوى التأليف ، وبالتالى رفع مستوى التدريس ، وأخيرا زيادة فاعلية دور علم الاجتماع فى خدمة قضايا التنمية .

كذلك انتبه المؤلف بشكل ممتاز لم يشاركه فية أحد من أصحاب الدراسات التى نعرض لها عن وضع علم الاجتماع المصرى المعاصر بقضية بحوث تقويم المشروعات ، وجمع فى معالجته بين معوقاتها العلمية والسياسية الاجتماعية فى نفس الوقت .

ولكن لكل شيء اذا ما تم نقصان ، فقد وقعت هذه الورقة فى عدد من الأخطاء المادية التى ما كان يجب أن تقع فيها ، والتى يمكن أن نقدم لها تصحيحا فى هذا المقام (*) . ولكن القصور الموضوعى الواضح خلط المؤلف بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بدون مبرر فى ثنايا حديثه عن الوضع التنظيمى للعلم وعن تدريس العلم فى الجامعات وعن وضع العلم خارج الجامعات .

(*) ● أسقط المؤلف الاشارة الى أن قسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس سابق على قسم بنات الأزهر ، ويرجع الى أوائل الستينات ، وكان يضم وقت كتابة الورقة أربعة أعضاء هيئة تدريس ، وحوال سبعة من المعيدين والمدرسين المساعدين . (صفحة ٢٤٢) .

● أخطأ فى تسمية المعهد العالى للعلوم الاجتماعية التابع لكلية الآداب بالاسكندرية ، وكتب المقابل العربى له المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، ولكنه يقصد الأول (صفحة ٢٤٢) .

● أخطأ عندما قرر أنه لم تقدم بقسم الاجتماع بآداب القاهرة رسائل دكتوراه أو ماجستير قبل الثورة ، ويتضح من العرض التاريخى أن هناك على الأقل سبع رسائل ماجستير ودكتوراه أجيزت من ذلك القسم قبل الثورة (عبد العزيز عزت دكتوراه ١٩٤٣ — على عيسى ماجستير ١٩٣٧، مصطفى الخشاب ماجستير ١٩٤٤ ، مصطفى الخشاب دكتوراه ١٩٤٨ ، محود جمال الدين حمدى ماجستير ١٩٣٤ ، رشاد فتح الباب محمود ماجستير ١٩٣٦ أحمد الخشاب ماجستير ١٩٤٨) .

● د. عاطف غيث لم يحصل على رسالته للدكتوراه تحت اشراف د. وافى ولكنه حصل على الماجستير من معهد العلوم الاجتماعية بالاسكندرية وعلى الدكتوراه تحت اشراف د. على عيسى .

● وقت كتابة البحث لم يكن مصطفى الخشاب فى عمان ، ولكنه كان معارا الى الكويت ، والذى كان معارا من نفس القسم الى عمان هو طلعت عيسى ، ولكنه فى حديثه كان يقصد الخشاب وذكره بالاسم . (ص ٢٤٣) .

● على عبد الواحد وافى لم يتقاعد سنة ١٩٦٩ (وهذه معلومة مغلوطة أصلا لأنه من مواليد ١٩٠١) ، والصحيح انه أحيل الى التقاعد فى يناير عام ١٩٥٣ (بعيدا عن حملة تطهير أساتذة الجامعات التى أجرتها حكومة الثورة بعد ذلك) .

حديثه المفصل عن الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية . ومعاهد الخدمة الاجتماعية بعيداً عن السياق ، والعجيب أنه انتبه فى فقرة مستقلة الى أن البرامج والإعداد بين الفريقين مختلف اختلافاً بعيداً ، بينما لا تفرق الدولة بينهم فى نوع الوظائف التى يتولونها ، وربط ذلك بقضية عدم وجود تصور واضح لدور رجل الاجتماع على نحو ما عرضنا .

ويبدو أنه قد انساق فى هذا الخلط وراء كتابات الأستاذ الدكتور حسن سعفان والأستاذ الدكتور الساعاتى ، خاصة الساعاتى الذى أفرد للحديث عن الخدمة الاجتماعية (ان صراحة أو ضمنا) حيزا كبيرا فى معالجته . وهذه قضية تحتاج الى مراجعة لأن الملاحظ أن عرض نشاط الجمعية المصريـــة للدراسات الاجتماعية ونشاط مركز البحوث الاجتماعية التابع لها فى اجراء البحوث على احياء القاهرة .... الخ يساهم فى اعطاء صورة وردية متفائلة للوضع ، وذلك على خلاف الحقيقة الواقعة التى تبدو كما رأينا أقل إثارة للتفاؤل .

نهضة مصر : (*)

تأليف : د. انور عبد الملك (**)

عرض : د. محمد حافظ دياب (***)

نادرة هى الأعمال التى تحس التاريخ بوعى ، فلا تحيله الى تصور ذهنى ، أو وهم معرفى ، أو تعميم مجرد معزول عن حركة الأحداث والناس ، بل تعيشه رؤية متفتحة ، وتعاطفا حميما ، ومنهجية علمية .

واعترافا باخلاص المحاولات التى قدمت وتقدم دراسات فى التاريخ المصرى بنظرة شاملة الى حد ما ، فثمة بلا جدال قصور ضمنى يحد من وصولها الى اجابات متماسكة . فهذا التاريخ لم يدرس حتى الآن دراسة دراسة كلية متصلة ، بل يندر أن نجد تكاملا فى مجموعة الكتب التى حاولت دراسة مرحلة تاريخية واحدة من سلسلة المراحل التى صهرت كينونة الشخصية المصرية وهويتها ، وأغلبها توقف عند مجرد رصد الأحداث المتتابعة ، وهو نوع من التسجيل العام الذى يخلو من التحليل والتفسير ، ومن وجهة النظر الدقيقة عن تشكلات الصراع التى تدور فى المواقف التاريخية المختلفة . ومثل هذا التأريخ السردى له أهميته بلا شك ، لأنه يحتفظ بالوثائق وبالمواضيعات الأولية للأحداث ، لكنه فى النهاية تاريخ

(*) د. أنور عبد الملك : نهضة مصر : تكون الفكر والأيديولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ — ١٨٩٢) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ .

(**) استاذ علم الاجتماع ، والمشرف على فريق البحث الاجتماعى بالمركز القومى للبحث العلمى فى باريس .

(***) مدرس الأنثروبولوجيا بكلية آداب بنها — جامعة الزقازيق .

خام مفل ، لا يمكن أن يؤثر تأثيرا موضوعيا على العقل ، أو يغير مجرى فى التفكير العام .

ذلك أن قراءة التاريخ — والوطنى منه بالأخص — لابد أن تكون عملية فاعلة ، يخرج قارئها بفهم صائب وصحيح لطبيعة الكفاح الشعبى ، وخطورة التضحيات المادية التى قدمتها الجماهير ، وطبيعة القوى التى عطلت تطورها وعاقته ، وهو ما يمكن أن نتلمسه عبر صفحات كتاب « نهضة مصر » ، الذى صدر حديثا عن الهيئة المصرية العامة للكتاب .

صاحبه — د. أنور عبد الملك — باحث مصرى جاد ، يجمع بين تجربة الوعى السياسى ، وخصائص المعرفة العامة المكتسبة من الدراسة والمهارات المتخصصة والمنهج العلمى . تخرج من كلية الآداب عين شمس فى مطلع الستينات ، ويعمل الآن أستاذا لعلم الاجتماع ، ومشرفا على فريق البحث الاجتماعى بالمركز القومى العلمى فى باريس . قد يختلف معه البعض حول عدد من المنهجيات أو الآراء الذاتية فيما يتعلق بمسيرة الحضارة الحديثة ودوائرها ، لكن أحدا لا يختلف حول جدية اسهاماته فى محاولات اعادة النظر وتوضيح رؤية التجربة المصرية المعاصرة .

ولا شك أن اقامته الممتدة فى فرنسا قد أفادته كثيرا فى الاطلاع على أعمال مدرسة « حوليات » Annales التى ظهرت هناك فى الثلاثينات ، واهتمت بما يطلق عليه « التحليل الاجتماعى لتاريخ المجتمعات » ، والذى يستهدف دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية لمجتمع معين فى فترة زمنية محددة من وجهة النظر التاريخية .

والكتاب (نهضة مصر) يمثل الطبعة العربية المنتخبة لبحث تقدم به صاحبه لنيل درجة دكتوراه الدولة فى الآداب من جامعة السوربون عام ١٩٦٩ ، وصدر فى طبعته الأولى باللغة الفرنسية فى نفس العام ، وأهداه الى شعب مصر وباسمه ، ممثلا فى الشيخ رفاعه الطهطاوى ، وابراهيم باشا ، وعبد الله النديم .

تقع هذه الطبعة العربية فى نحو ٦٠٠ صفحة ، وتتضمن ستة ابواب ، تهتم فى مجملها ببحث الخصائص البنائية للتجربة المصرية الحديثة ، وتعيين الديناميات والقوى التى أحدثت أثرها صعودا وهبوطا ، فى اطار خصوصية هذه التجربة ومضامينها وشروط نضالاتها ومنطلقاتها وصيغها وأطرها ، وذلك فى الفترة ما بين ١٨٠٥ — ١٨٩٢ .

واختيار كلا هذين العامين بالذات يمتلك دلالته عبر تاريخ الحركة المصرية الحديثة . ففى عام ١٨٠٥ ، كانت وثبة مصر الشعبية ضد حملة الغزو الفرنسى ، والتى تجمعت على أرض مصر وبين يدى طلائع أبنائها معا فى اعادة تكوين الدولة الوطنية المستقلة حول محمد على .

أما عام ١٨٩٢ ، أى عشر سنوات بعد الاحتلال البريطانى ، « فهى السنة التى اتفق عليها الرأى على اعتبارها بداية لتحرك الحزب الوطنى والحركة الوطنية الجديدة ، ايذانا بفتح مرحلة تاريخية ثانية ، وعلى وجه التحديد المرحلة الثانية لنهضة مصر الوطنية » .

ولم تخلُ فصول الكتاب من اشارات منهجية وايراد نصوص بأكملها للشيخ الطهطاوى ، ومحمد عبده ، وعبد الله النديم .

*** فى البحث عن منهج :**

وقد يكون من المناسب هنا فى البداية أن نتصدى لكيفية المعالجة المنهجية التى حاول من خلالها الباحث تحديد رؤيته ، وطرح قضاياه . والواقع أن هذه المعالجة تتوقف الى حد كبير على الهدف الذى يسعى الكتاب الى تحقيقه من ناحية ، وعلى طبيعة الموضوع المدروس من ناحية أخرى .

وكما قدم عبد الملك ، يتمثل هــذا الكتاب فى محاولة « الاهتداء الى مفاتيح التمايز بين المدارس التكوينية للفكر والعمل فى قلب نهضــة مصر فى اطارها العربى والشرقى » .

أما طبيعة الموضوع فهو « خصوصية التجربة المصرية التى تتمتع بعمق

مجالها التاريخى .. فمصر فى هذا المقام .. الوحيدة دون غيرها من حيث استمراريتها كوحدة اجتماعية قومية ثابتة ممركزة » .

من منطلق هذا الهدف ، وتلك الطبيعة ، يرى الباحث أن منهج التحليل الاقتصادى الاجتماعى ، وكذلك منهج التحليل السياسى ، لا يكيفان للاجابة على تساؤلات عديدة يطرحها موضوع البحث ، وأن التحليل الثقافى الفكرى الأيديولوجى جدير بهذه الاجابة ، « على أساس أن مصر ، أم الدنيا ، تتمتع بعمق المجال التاريخى لابد وأن يكون قد أعطى لمكوناتها صيغا من الخصوصية علينا أن نتكشفها » . واذا كان عبد الملك يركز على البناء الثقافى الفوقى فى علاقته بمختلف الأنساق المجتمعية الأخرى ، فان ذلك لا يعنى أن دراسته تنصب على مجرد تتبع لأفكار وآراء ، بل انه فى الأساس ، مهتم كمفكر ، بتوفير المكونات الثقافية العميقة للنهضة المصرية ، وتعميق فهم أبعاد قضايا الحرية والفكر والمصنع ، وتوفير عوامل النجاح الثابت فيها ضمن اطار ثقافى .

وفى الفكر الاجتماعى المعاصر ، يشغل التحليل الثقافى لتاريخ المجتمعات مكانا متناميا وفاعلا ، خاصة مع تصفية نظرته ، وتعميق رؤاه ، وتجذير رؤيته .

وقد أزعم أن هذا التحليل يمكن أن يشكل التيار الذى يحمل مزيدا من الحظ والفاعلية فى مستقبل الدراسات الاجتماعية ، وهو ما تنبه له مبكرا عبد الملك .

ويمكن هنا تحديد الخطوط الرئيسية لهذا التيار ، كما شاء لها الكاتب فى « نهضة مصر » كالتالى :

١ — أن التحليل الثقافى لتاريخ المجتمع المصرى يستطيع أن يصوغ للتجربة المصرية مجراها التاريخى ، حيث يستحيل أن تكون هذه التجربة ذات المضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية تجربة فوق التاريخ . ومن ثم ، فان تحليلا من هذا الصنف يسمح لنا برؤية أوضح لابنية هذا المجتمع المادية ، وتعبيراتها الطبقية ، ومراميها الأيديولوجية .

٢ ـ انساقا مع هذا ، فان الاطار التاريخى للتجربة المصرية لا يتحدد بشروطه المادية وحدها ، وما يرادفها من وقائع التخلف والهيمنة ، بقدر ما تؤطره كذلك صورة الانتاج النظرى ومضامينه ، المواكبة لتلك الشروط ، والمعبرة عن قضاياها .

٣ ـ ومن ثم فان هذا التحليل يتجاوز سرد الأخبار والحوادث .. يتوقف عندها ليتجاوزها الى دراسة الانتاج النظرى والاحالات الذهنية فى مدى أوسع ، لا تصح دونه كتابة التاريخ .

٤ ـ من هنا ، يعتمد هذا التحليل على قاعدة أكاديمية رصينة ، سواء فى الأسلوب والاستشهاد والاسناد ، أو فى التفتيش عن المصادر والوثائق ، وغير ذلك من الشروط العلمية ، مما يبعده عن التسطيح والآراء الجاهزة .

على أية حال ، فهناك وقفة هنا ازاء استخدام عبد الملك لهذا المسلك المنهجى ، نوردها فيما يلى :

١ ـ انه قد يكون صحيحا كون المكونات الثقافية والفكرية والأيديولوجية تسهم فى رسم مشاهد التجربة المصرية المعاصرة ، لكن الصحيح كذلك أن هذه المكونات لا تعدو أن تكون تعبيرا لمكونات أخرى تختفى فى العمق ، هى فى الأساس مكونات اجتماعية اقتصادية .

٢ ـ أن التحليل الثقافى للتجارب الاجتماعية الراهنة ، يظل يحمل قدرا غير يسير من مخاطرة التعامل مع واقع هى سيال ، مازال يعطى وينتقى ويتخطى ويخطىء ويتجاوز ويصيب . فالتحليل يميل عموما الى مدرسة هذه التجارب حين تكون قد فقدت على الأقل راهنيتها ، وأكملت ـ أو كادت ـ مسيرتها التاريخية ، أو بالأحرى جاوزت انعطافا فى هذه المسيرة . فذلك يوفر فى الحق امكانية بحث ، وتوجه حكم ، على نحو أفضل ، يمكنه من تلمس ملابسات اللحظة الآنية ، فلا يقع أسير فخاخها ، بله يستشرف ضفافها المحتملة .

٣ — ان الاسناد الأكاديمى العلمى لهذا الصنف من التحليل ، تميز بابعاد الباحث عن طابع اللغة الانشائية ، من مثل : « ... كى تأتى هذه الدراسة صادقة ، وقد خضبها آلام ودماء المســيرة ، وجــلاء الانجازات الشعبية والوطنية ، وصدى التساؤلات والتناقضات ، وأسى الانكســار والهزيمة ، والاصرار على الايجابية التاريخية » ، الى مثل ذلك من العبارات التى تمتلىء بها صفحات الكتاب . فالقاعدة تقول : حيث يوجد تحليل علمى ، تتبدى اللغة العلمية .

❊ النهضة المصرية الحديثة :

نتمحل لعبد الملك انشائية عباراته ، فالموضوع بقوله هو « مصر .. نهضة مصر .. مصر الوجدان والفكر ، والأهل والصحب » ، ونتجاوب معه فى تعاطفه ، ونزيد القول بأن الباحثين الشبان فى مصر بانتظاره . قد يختلفون معه فى رأى ، أو يرفعون اصبعهم أمامه فى تساؤل ، لكنهم أبدا لا يختلفون على حبه واعتزازهم به .

ان الكتاب قد تراود بود مع موضــوعه ، فأتى محاولة مثمرة تطرح أسئلة صعبة ، يتم الجواب عليها مفصلة فى ستة أبواب .

يستعرض الباب الأول فيه تاريخ المجتمع المصرى منذ عهد محمد على حتى الاحتلال البريطانى من منظور التطور الاقتصادى .

ذلك أن كتابة تاريخ المجتمعات لابد أن يستند فى الأساس الى تحليل الأبنية المادية ، اذ لا يمكن أن يتضــح بجــلاء تنظيم الفئات والتكتلات والقطاعات ، ولا طبيعة العلاقات بينها ، ولا وضعية الأفراد فى هذه الشبكة من العلاقات ، دون أن تتجمع كل المؤشرات التى تتيح اعادة بناء الحيز الذى شغله الناس واعدوه .

وهكذا يقوم الفصل الأول لهذا الباب على دراسة التطور الاقتصادى فى مجالات الزراعة والملكية الزراعية التى تقوم على هيمنة الدولة ، والتصنيع ولجوء محمد على الى أسلوب احتكارها ، مع مقاربات حول بدايات التدخل الأجنبى ، ومشروع القناة ، والقروض والاستثمارات الأجنبية .

ويتكفل الفصل الثانى بدراسة التطور السكانى الذى شهد فى هــذه الفترة زيادة فى العدد وتنظيما للتسجيل ، وتضاعف عدد الجاليات الأجنبية من يونانيين وايطاليين وفرنسيين وانجليز ومجريين والمان ، ومحاولات ادماج الريف فى القطاع الرأسمالى وأثرها فى زيادة معدلات الجرائم ، واحتــلال القاهرة مركز الصدارة فى عملية التحول ، وظهور طبقات اجتماعية جديدة فى المدن والريف ، مثل القادة العسكريين ، والمثقفين ، والعمال .

أما الباب الثانى فيتصدى لدراســة أسس النهضــة الثقافية ، حيث « ان اقامة البنية الأساسية الوطنية الثقافية لمصر الحديثة يمثل عنصرا رئيسيا فى هذه النهضة نفسها » . ولأن التدخل الأوربى لايقتصر عــلى مجالات الاقتصاد والسياسة وحدهما ، يتتبع الكاتب عمليات الاتصــال الثقافى بين مصر وأوربا منذ البعثة العلمية التى صاحبت الحملة الفرنسية ، وموجات البعثات الدراسية الى أوربا لمواجهة متطلبات التحديث ، ثــم ينتقل الى حركة الترجمة التى مثلت احدى نتائج الانبعاث ، ويلاحظ أن تأثير هذه الحركة كان ضعيفا على الشعب المصرى ، لأن الكتب المترجمة كانت تختار بواسطة السلطة . وفى حديثه عن التعليم ، باعتباره البنية الأساسية للحركة الثقافية ، يتابع تطور معدلاته بدءا من نهضته فى عهد محمد على ، مرورا باغلاق معظم مدارسه فى عهد عباس ، وقيام مدارس البعثات الأجنبية فى عهد سعيد ، وانتهاء بمحاولات اصلاحه فى عهد اسماعيل ، ودور عــلى مبارك فى انشاء المدارس المتخصصة والعليا .

وينهى هذا الباب بذكر ظروف الصحافة والنشر ، والتى يرى أهم ملامحها ، ظهور الوقائع المصرية عام ١٨٢٨ ، وانشــاء مطبعة بولاق ، وتزايد الصحافة الأوربية .

ويحتوى الباب الثالث على دراســة العناصر التكوينية لأيديولوجية الحركة المصرية ، ويرى أن الدولــة مثلت نقطة الانطلاق فى نهضــة مصر الوطنية ، ويعزو نجاح تصنيع المجتمع الى السانسيمونيين « الذين يعتبرهم حملة فرنسا الفكرية الثانية .

ويلاحظ الكاتب أن : « تطور التاريخ يمثل خلفية الوعى القومى السابق على تكوين الأيديولوجية الوطنية والفكر الاجتماعى فى مصر النهضة » ، بدءا من مدرسة التاريخ التسجيلى عند الجبرتى ، حتى مدرسة التاريخ العلمى .

وفى حديثه عن مفهوم « الوطن » ، يقرر أن : « الطهطاوى هــو الذى تمكن من التمييز بين الوطن والأمة ... وهــو أول مفكر فى العالم العربى والاسلامى يرى ذلك ويعبر عنه بوضوح تام » ، معتبرا كتابــه « مناهج الألباب المصرية » الذى قدمه عام ١٨٦٩ ، « أكمل تعبير عن البناء النظرى للقومية المصرية فى أوج حكم اسماعيل » . ذلك أن هذا الكتاب : « يحفل من أوله الى آخره بمعانى الولاء والتكريم للوطن المصرى والشعب المصرى . والعودة فيه الى التاريخ وهى كثيرة ومتكررة ، لا تقتصر على المجال العاطفى فحسب ، انما تتدعم بالنقد والتمحيص » .

وينهى الكاتب هذا الباب بدراسة الاستقلال الوطنى والحركة الدستورية ، فيورد أن المعلم يعقوب « الذى كانت دوافعه فى المقام الأول تبدو مناهضة للأتراك ، كان أول من صاغ عبارة (مصر المســتقلة) فى تاريخ البــلاد الحديث » ، ثم يقدم تحليلا للمضمون الفكرى لحركة الاتجاه الدستورى والنظام النيابى ، « التى تعتبر أحد الوجهين المكونين لأيديولوجية الحركــة الوطنية ، ومصادرها الأيديولوجية وأسسها الاجتماعية وتلاحمها مع نهضة الوطن واستقلال الدولة المصرية » ، بدءا من الديوان العام فى عهد الحملة الفرنسية ، حتى تشكيل مجلس الأعيان ، وتكون الجمعيات العلمية التى طغت فيها السياسية على العمل الثقافى .

والباب الرابع ، وهو بعنوان « التحديث الليبرالى ومشكلة الثقافة » ، يتحدث فيه الكاتب عن التغيرات التى طرأت على مركبــات الثقافة المادية واللامادية « من مسكن ، وملبس ، ولهو ، نتيجة ظروف التحديث . ورغم ذلك فان « وحدة الشعور المصرى التى أصيبت بتمزق شديد بسبب الموجة

الغربية والمتطلبات المتناقضة الوطنية» تتجلى ، ويستمر تواصلها فى هذه التسبيحة العظيمة الدائمة للحيلة ، فى مواجهة ، وضد كافة الأحزان » .

وينتهى الباب بدراسة عن تطور الحركة النسائية والأدبية والفنية واللغوية .

وفى الباب الخامس ، يعالج الباحث آثار الاحتلال فى تمايز الأيديولوجية الوطنية الناشئة فى الفترة ما بين ١٨٧٩ — ١٨٩٢ ، والتى لعبت السياسة التعليمية لسلطة الاحتلال فيها دورا هاما ، بهدف القضاء على الطابع الوطنى فى الثقافة المصرية من جهة ، وتحويلها فى اتجاه الارتداد الى الوراء والنزوع الى السلفية من جهة أخرى ، وقصر وظيفتها على تخريج مجموعة من الموظفين . ويلاحظ عبد الملك أن التحول الجذرى فى الأيديولوجية الوطنية والفكر الاجتماعى ، قد أخذ شكل الأصولية الاسلامية عند محمد عبده ، والاشتراكية فى آخر مراحل تطور فكر الطهطاوى ، وقيام الحزب الوطنى ، وظهور الحركة الفكرية الشعبية الثورية عند عبد الله النديم .

ويلاحظ الباحث فى هذه الفترة تمايز تيارين فكريين أساسيين هما : التيار التقليدى والتيار الليبرالى ، أو التيار السلفى والتيار المتغرب ، وكلاهما تعبير عن مصالح طبقية محددة .

ويرى عبد الملك أن مثقفى التيار السلفى قد أنتجوا مشروعا اصلاحيا متجاوبا مع الطموح التاريخى لبورجوازية الريفية ، وللزعماء الدينيين ، اضافة الى الجرفيين والتجار الصغار ، وقد شكل هؤلاء ركيزة العروة الوثقى ، والمنار ، والاخوان المسلمين ، والقومية الاسلامية .

أما مثقفو التيار الليبرالى فانهم يشكلون جناح المثقفين المتأثرين بصورة أو بأخرى بأوضاع التحول الاقتصادى التى ظهرت على أثر الهيمنة الاستعمارية والتوحيد الذى مارسته هذه الهيمنة على كل البلاد الخاضعة لها ، ومن ثم فهم يعكسون الطموح التاريخى للبورجوازية الصناعية والمصرية ، أى لأطر أجهزة الدولة ، ثم لأصحاب المشاريع والمهن الحرة .

أما الباب السادس والأخير ، وهو بعنوان : « نهضة مصر الحضارية : التحديات والرؤيا » ، فيقدم فيه الباحث كشف الحساب النظرى لمسحه التحليلى فى الأبواب السابقة ، مقدما عددا من الاستخلاصات والنتائج التى اتضحت من خلال الدراسة والمرتبطة بموضوعاتها .

*** ملاحظات نقدية :**

ذلك هو مجمل أبواب الكتاب ، التى تحتاج فى الحق دراسة موسعة واستقراء أكثر أناة . ولا ريب أنه من الأهمية أن يتواصل الجدل حول الأطر المعرفية والمنهجية التى يحتويها ، وأيضا حول أسلوبه العاطفى الشغيف فى الكتابة التاريخية .

وتتبقى لنا بعض ملاحظات ...

١ — فمنذ الوهلة الأولى ، يسترعينا الحاج عبد الملك على تثبيت العلاقة بين المكونات الأيديولوجية وواقع التنظيم الاجتماعى . ذلك أن اعادة بناء هذه المكونات ، انطلاقا من جزئياتها ، وتتبع آثار التحولات التى طرأت عليها ، ليسا فى الحقيقة سوى مقارنة عمل ، يقوم على تحديد العلاقات التى تحافظ عليها الأيديولوجيات ، عبر تاريخها ، مع الواقع المعاش ، واقع التنظيم الاجتماعى . فالأيديولوجيات تظهر عادة وكأنها تفسير لوضع عينى ، ومن ثم فهى تنحو الى اعطاء صورة عن المتغيرات التى طرأت على هذا الوضع . لكن الأيديولوجيات محافظة من حيث طبيعتها ، لذا فهى تتأخر فى اعطاء هذه الصورة ، والتوافق الذى يحدث فيما بعد بين الأيديولوجيات والواقع ، يحدث بعد فترة طويلة ، انما يبقى دائما توافقا جزئيا . أما الفوارق بين تاريخها وتاريخ الجماعات الاجتماعية المعاشة فيسهل قياسها ديالكتيكيا ، أكثر من قياس وقع نظم التصورات على حركة الأبنية المادية والسياسية بالذات .

عند هذا الحد يتراءى لى انه من الملائم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات

بول فينيه P. Vinet النقدية عن سير ومخاطر العمل التاريخي . اذا انها تساعد على التدقيق فى أهداف وحدود البحث ، وعلى تعيين الأساليب المؤدية الى الأهداف ، هذه الملاحظات تدعو الى التأنى والاحتراس . انها تجعلنا نقيس اتساع المسافات التى تفصل فى كل مجتمع ، تصرف الناس وسلوكهم ، عن تصوراتهم الذهنية ، أو عن نظم القيم التى يحلو لهم العودة الى ينابيعها . هذه التصرفات تندمج بقسم منها فى طقوس ، وهى تعاش كطقوس ، ولا يمكن البتة اعتبارها تعبيرا عن معتقدات او افكار . من جهة أخرى ، لا تخضع هذه التصرفات الا جزئيا لقواعد الأخلاق .. فعلم الأخلاق لا يمثل فى الواقع سوى قطاع فى مجموعة ، يعمل وسطها بطرق متنوعة ، وفقا لمستويات الثقافة ، وتبعا للمجتمعات والعصر .

ويجيب الاقرار كذلك أنه يوجد دائما « بون شاسع بين المعلن عنه على أنه رسمى ، من تيار تحديثى أو دينى ، والجو الذى يخيم عليه . هذا الجو الذى يعيش المشاركون فيه دون أن يعوه ، ولا يترك أثرا مكتوبا » ؛ لهذا لا يطاله البحث ، ولا يقع تحت العين ، لكنه بالذات هو الذى يؤثر مباشرة على التصرفات اكثر مما تؤثر الوثائق الرسمية .

اضافة الى ذلك ، تحذر هذه الملاحظات من محاولات تقديم عمل النظم الأيديولوجية على حركة التاريخ ، فالأيديولوجيات ليست سوى « أعلام » . ويجب قبول أن « الغطاء الأيديولوجى لا يخدع أحدا ، ولا يقنع سوى المقتنعين ، وأن الرجل التاريخى لا يسلم ابدا بحجج خصمه الأيديولوجية عندما تكون مصالحه مهددة وفى خطر » .

٢ — كذلك فانه ، ورغم تحديد عبد الملك هدف الدراسة من كونها « الاهتداء الى مفاتيح التمايز بين المدارس التكوينية للفكر والعمل فى قلب نهضة مصر الوطنية فى اطارها العربى والشرقى » ، فانها تعاملت مع مجريات الأحداث القومية ضمن حدود قطرية ، دون محاولة الكشف عن تشابكاتها وتعالقها مع بقية أجزاء الوطن العربى ، مهما حاول صاحبها الحديث عما أطلق عليه « الخصوصية التاريخية الألفية التى تتمتع بها مصر » .

ان هذا التوجه المحدود ، رغم ما يمكن أن يتقدم من مبررات ، يعود الى عوامل أساسية ، تقف على رأسها غياب النظرة الأفقية الشاملة والتصور الواضح لحركة تاريخ الأمة العربية . والنتيجة هى القطع وعدم التواصل مع التاريخ الموحد الشامل ، الذى تشكل أحداث مصر جزءا منه وفيه على امتداد العصر الحديث ، وذلك هو الدرس التاريخى الذى تراكمت خبرته فى الوعى المصرى عبر عشرات السنين .

ان هذا لا يعنى بحال الا نتصدى للكتابة عن تاريخ الأقطار العربية ضمن مكوناتها الوطنية ، باعتبار أنه لا يمكن تجاوز خصوصية كل قطر عربى ، فهو واقع يفرض نفسه.. لكننا فى الوقت ذاته يجب الا نغفل شراكة الحركة التاريخية بين هذه الأقطار .

٣ — وبالاشارة الى الشيخ رفاعة الطهطاوى ، الذى يحتل عند عبد الملك مكانا جديرا ، باعتباره أول مفكر مجدد فى الفكر المصرى الحديث ، والرائد الحقيقى للاشتراكية المصرية ، يسترعينا اغفاله للجانب الآخر من فكره .

لقد كان الطهطاوى ابن عائلة تعيش على نظـــام الالتزام الزراعى فى الصعيد ، وقد عاصر وقوف الحلف الرباعى الأوربى ضد محمد على ، وعاصر شق قناة السويس ، ونهب مصر على أيدى سماسرة بيوت المال الأوربية ، ورغم ذلك ، لم تبد له أوربا خطرا سياسيا . بل انه ابان احتلال الجزائر ، كان الطهطاوى يقيم فى فرنســا ، فكتب عن الحدث فى كتابه « تخليص الابريز » ، غير أنه لم يعتقد أن هناك معنى للقول بأن أوربا خطر سياسى .. ذلك أن فرنسا وأوربا لم تسعيا فى نظره وراء القوة السياسية والتوسع ، بل وراء العلم والتقدم المادى .. ذلك التقدم الذى أدهشه ، فجعله يخص قطار البخار بقصـــيدة مدح عامرة . والطهطاوى بحجة الدعوة للاصـــلاح والتحديث ، كان يتحدث عن واجب تسهيل الأمور للأجانب ، وتشجيعهم على الاستيطان فى مصر ، وعلى تعليم المصريين ما باستطاعتهم تعليمهم اياه .

٤ ــ كذلك فانه فى حديث عبد الملك عن التيارين السلفى والليبرالى ، ألح على ابراز التناقضات بينهما ، دون محاولة تتبع التغيرات التى طرأت عليها . فالواقع يشهد أن تناقضات هذين التيارين ، والتى برزت فى مطلع القرن الحالى ، بدأت فى الانحلال مع تعمق ارتباط القطاعات الاقتصادية بالسوق الرأسمالى .

فاذا كان التيار السلفى قد أبدى مقاومة لآلية الالحاق فى البداية ، معبرا بذلك عن استعصاء الحاق الريف ، وتحطيم الأبنية الموروثة ، فانه ما لبث أن انتهى الى الالتحاق بالقطاعات الأخرى ، وتحول الى تيار (عصرى) ، معبرا بذلك عن واقع انضمامه الى جيش التبعية ، وهو ما يفسر التقاء التوجهات التقليدية من سلفية واصلاحية مع توجهات الليبراليين المتغربين فى تبنى اساسيات ثقافية مفارقة لتجربة المجتمعات العربية .. تجربة الالحاق والتبعية بوجهها البارز ، القائم على تطويع تخلف فعاليات المجتمع المصرى .

ففى الوقت الذى يلجأ فيه المثقف التقليدى الى التعامل الجامد مع صور التراث ، يطمح المثقف المتغرب الى الاستيحاء المستهوى صور الغرب . والنتيجة فى الحالين تشويه وعى تجربة الواقع المصرى واخفاء خصوصيته .

وتبقى ملاحظة أخيرة حول حماس عبد الملك لهذا العمل ، باعتباره كما اورد فى مقدمته : « جزء من سلسلة الأعمال الفكرية التكوينية ، التى صيغت من اجل مصر وفى سبيلها ، على مستوى رفيع ومتعمق » ، وأنه « شأنه فى ذلك شأن أى بحث جدى جاد متعمق عن مصر » ى.. وهو حماس مقدر لا شك ، وان كان فى النفس أن يتركه للقارىء ليستبينه .

ورغم أى شىء ، يبقى « نهضة مصر » عملا أكاديميا جادا ومسئولا ، يرفد حركة نضال الشعب المصرى بتحليلات واستنتاجات عميقة المحتوى ، وذات ارتباط جوهرى بتطلعاته نحو التحرير والتنوير .

المرأة والتصنيع فى الدول النامية (*)
الذى أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

عرض : دكتورة اعتماد علام (**)

مقدمـــــة :

يعتبر هذا المؤلف — والذى يقع فى احدى وثمانين صفحة — واحدا من أهم المؤلفات التى اهتمت بقضية مساهمة المرأة فى التنمية الصناعية داخـــل الدول النامية . وترجع الى ما يتضـــمنه من أسس علمية تتطلبها برامج التخطيط والتنسيق التى يهتم بها صانعو القرارات المتعلقة بعمالة المرأة فى التصنيع . كما يتناول بوضوح ما تعانيه الدول النامية بصفة عامة من مشاكل اجتماعية مثل النمو الهائل فى تعداد السكان بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة واثر ذلك على المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة . وتأتى مناقشة هذا الموضوع من عدة أوجه ترتبط بمســتويات المهارة عند المرأة وأثـــرها على انخفاض دخلها كأمرأة عاملة ، وكيف أن اتجاهات أصـــحاب الأعمال تلعب دورا هاما عند تحديد أنسب أنماط العمل الذى يصلح للمرأة على أساس اعتبارات عدة أهمها ازدواج دور المرأة فى الحياة .

كذلك يتناول هذا الكتاب العلاقة بين متطلبات الصناعة والنســق التعليمى وكيف أن علاقة الصناعة بباقى الانســاق الاجتماعية الأخـــرى تتسم بما يعرقل زيادة مساهمة المرأة فى الصناعة داخل الدول النامية .

يضم الكتاب ثلاثة أجزاء عدا المقدمة : الجزء الأول وعنوانه اللقاء

(*) UNIDO, Women and Industrialization in Developing Countries, 1981.

(**) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

التحضيرى حول دور النساء فى العملية الصناعية داخل الدول النامية .
ويضم هذا الجزء ملخصا للمناقشات التى دارت فى المؤتمر والتوصيات النهائية التى أصدرتها UNIDO على أساس ما تم التوصل اليه من خلال المناقشات فى مؤتمر « ليما » :

١ — أن الدول النامية يجب أن تخلق أو تقوى من الأساليب القومية المتعلقة بالتخطيط والتنظيم التى تكفل بصفة عامة وعلى مختلف المستويات العلمية مشاركة المرأة فى العملية الصناعية .

٢ — يجب مراجعة التشريع القومى بحيث لا يحقق أى تفرقه سواء فى الترقية أو فى فرص العمالة أو المعاملة بين الرجل والمرأة .

٣ — يجب أن تأخذ الدول النامية بجدية نتائج وتوصيات الهيئات الدولية خاصة منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بمنع التفرقة بين الرجل والمرأة فى مجال العمل .

٤ — يجب على الحكومات تهيئة الوسط الاجتماعى الداخلى على المستوى القومى والمحلى بما يكفل القضاء على العوائق التى تقف حائلا أمام المرأة والاتجاهات السائدة نحوها فى مجال الصناعة .

٥ — تهية الرأى العام بما يحقق مساهمة الرجال بشكل متكافىء فى مسئوليات الأسرة بما يحقق وفرا كافيا من الوقت للمرأة يسمح لها بمشاركة فعلية فى الصناعة ..

٦ — عند تقييم الصناعات القومية القائمة باحجامها المختلفة (صغيرة ، متوسطة ، كبيرة) فانه يجب على الحكومات دراسة سماتها بما يشجع النساء على زيادة المشاركة فى سوق العمل سواء فى المناطق الريفية أو الحضرية مع الأخذ فى الاعتبار مستوى التكنولوجيا وتقييم الانتاج والتسويق .

٧ – عند طلب الحكومات للاستثمار الأجنبى فانه يجب عليها فحص السياسات الموجودة بالفعل والتى تنتهجها المشروعات الأجنبية خاصة تلك التى تؤثر على النساء العاملات لا سيما فى الصناعات ذات الحجم الكبير بهدف التخلص من ممارسة اى تفرقة فى مجال العمل .

٨ – يجب عمل قياسات على مختلف المستويات بما يحقق المشاركة الفعالة للمرأة فى صنع القرارات والخطط .

٩ – يجب على الحكومات أن تنتهج الأساليب والسياسات التى تحسن من ظروف العمل والمعيشة للمرأة العاملة وتقديم التسهيلات اللازمة لها مثل مراكز رعاية الأطفال .

١٠ – يجب على الحكومات أن تضع المقاييس التى تكفل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى مجال التعليم والتدريب .

١١ – يجب على الحكومات أن تعطى الأسبقية لتنمية المشروعات الصناعية فى المناطق الريفية حيث تكون الاستفادة للشريحة الكبرى والأكثر فقرا من السكان مع مراعاة تنمية امكانية تشغيل المرأة .

١٢ – يجب على الحكومات أن تزيد وتقوى من الوحدات المعاونة الخاصة بالنساء صاحبات المشروعات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها ، حيث تكلف تلك الوحدات بمساعدة المرأة على اختيار نوع التكنولوجيا المناسبة تبعا للظروف المحلية وأيضا المعاونة فى مجال تقديم القروض البنكية لنساء .

١٣ – تنمية تنظيمات نسائية فى شكل تعاونيات وتنظيمات صناعية بما يساعدهن على تولى المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم .

١٤ – لتحقيق خطط صناعية افضل فان البيانات يجب استخلاصها على

أساس المساهمة الفعلية للمرأة فى العملية الانتاجية متضمنه ما تقوم به من أعمال داخل المنزل .

الجزء الثانى وعنوانه النساء فى العملية الصناعية : تحليل للمقالات التى قدمت فى المؤتمر التحضيرى . وينقسم هذا الجزء الى قسمين : يتناول الأول الموضوعات التالية :

١ — الزيادة المطرده فى عدد السكان .
٢ — القيود الاجتماعية والثقافية .
٣ — التفرقة بين الرجل والمرأة فى مجال العمالة .
٤ — المسئولية المزدوجة .
٦ — النساء فى السلم الرئاسى المهنى .
٧ — التشريع .
٨ — الفرص المتاحة .
٩ — النقابية .

أما القسم الثانى من هذا الجزء وعنوانه عمالة النساء فى الصناعة فيضـمن :

١ — عملية التصنيع فى الريف .
٢ — العمالة الذاتية .
٣ — الاستراتيجيات .

وفى الجزء الثالث يتناول الكتاب عرضا سريعا لثلاث مقالات منتقاة من المقالات التى قدمت فى مؤتمر ليما نظرا لأهميتها العلمية من جهة وتنـوع موضوعاتها من جهة أخرى وذلك على النحو التالى :

المقالة الأولى حول النســاء والتنمية الصناعية وفيها تتناول مارى بوشفيلد Mary Boesveld فشل السياسات الاقتصادية للدول النامية خاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فى تقليل حدة الفقر وكذلك فى تحسين مستوى المعيشة لجزء كبير من سكان العالم .

هذا وقدمت الباحثة حلولا للتغلب على مشاكل التضخم الاقتصادى الذى تعانى منه الدول النامية من خلال وضع اطار عمل يتضمن اعادة توزيع العوائد الاقتصادية والفوائد الاجتماعية بأسلوب مقبول على مختلف قطاعات السكان .

كذلك تناولت الباحثة بالوصف انخفاض مساهمة المرأة فى الصناعة داخل الدول النامية حيث أشارت الى ان تلك النسبة آخذه فى الانخفاض حيث بلغت ١٥٫٣ ٪ بالنسبة للعمالة الصناعية الدولية كما اشارت الى سوء توزيع النساء فى القطاعات الصناعية وافتقاده الى التجانس .

بالاضافة الى ما تقدم تناولت المقالة مناقشة بعض قوانين العمل والتشريعات السائدة والتى تؤثر على عمالة المرأة فى الصناعة واعطت مثالا لذلك كل من ماليزيا وسنغافورة .

هذا وتشير المقالة الى التفرقه على أساس النوع فى برامج التدريب وانخفاض مستوى الوظائف التى تتقلدها النساء والتى اشارت اليها الاحصائيات وما يصاحب ذلك من انخفاض أجورهن وان النقابات العمالية يمكن لها أن تلعب دورا كبيرا فى الظروف التى تعمل فى ظلها النساء .

اشارت الباحثة للعلاقة بين التعليم والمرأة وأثره فى معدل مساهمة المرأة فى القوى العاملة وأن كل من الرجال والنساء على السواء يعانون من مشكلات الدول المتخلفة والناجمة عن عدم التقسيم المتكافىء للقوى السياسية والاقتصادية فى العالم .

وتضمنت المقالة فى النهاية بعض التوصيات التى تكفل مشاركة المرأة فى العمل خاصة فى العملية الصناعية .

وتتناول المقالة الثانية مكانة المرأة وأنماط الخصوبة والعمالة الصناعية فى البلدان النامية حيث تناولت انديرا سبرامانيام Indira Subramaniam عاملين أساسيين يؤثران على مشاركة المرأة فى القوى العاملة الصناعية داخل الدول النامية وهما :

١ — التقاليد الثقافية التى تؤثر على مكانة المراة .
٢ — النتائج الاقتصادية لارتفاع معدل الخصوبة .

ففى الجزء الأول من المقالة تناولت الباحثة التقاليد الثقافية بمعنى الأنماط العقائدية والاجتماعية التى يمكن ملاحظتها فى عملية تقسيم العمل على أساس النوع Sex ، التباين فى اتخاذ القرار ، أنماط السلطة للرجال والنساء ، اتجاهات النساء والتى تنعكس فى التشريعات الاجتماعية التى تؤثر على مكانة المراة وفى وجود التنظيمات النسائية أو عدمها والتى تحمى حقوق المرأة . كما اشارت المقالة الى تاثير الصناعة على أدوار ومكانة المراة والتفرقة فى الوظائف تبعا للنوع كعامل مؤثر على مساهمة المراة فى العمالة الصناعية .

وفى القسم الثانى من المقالة تناولت الباحثة الجوانب الاقتصادية لمعدل الخصوبة العالى على المستوى الاقتصادى العام والمحدود ، واثر ارتفاع معدلات الخصوبة على مساهمة المراة فى القوى العاملة بسبب رعاية الأطفال والحمل . وان الاتجاهات الدينية والتقاليد لهما تأثير قــوى على كل من النساء والرجال من انصاف المتعلمين .

وقد أشارت الباحثة بصفة عامة الى ان المراة لا تنال فرص عمل كافية سواء داخل الدول النامية أو الدول المتقدمة وان معظمهن يشغلن مكانات منخفضة ويكلفن بأعمال تتسم بالروتينية فى المناطق الحضرية أو القيام بأعمال زراعية لا تتقاضى عنها اجراً فى المناطق الريفية .

كذلك فان الحاجة الى المراة فى سوق العمل تعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية والبناء التحتى infrastructure للمؤسسات .

وفى النهاية تقدم المقالة بعض التوصيات لعل من اهمها ما يلى :
أ — الدراســات المحدودة النطاق التى تتناول اتجاهات النســاء وتأثير الضغوط المحلية والأسرية عليهن داخل اطار ثقافى معين .

٢ ـ زيادة الاهتمام بأهمية مساهمة المرأة فى القوى العاملة داخل اطار ثقافى على مختلف المستويات الاجتماعية لا سيما بين صانعى القرار وواضعى خطط التنمية الاقتصادية وأولئك الذين يؤثرون على قرارات مشاركة المرأة فى العمل .

أما المقالة الثالثة فتتناول دور النساء فى عملية التصنيع : دراسة حالة فى المغرب مقدمة من فاطمة الزهراء بنانى . وفيها تتناول النقاط الأساسية التالية :

يعتبر التعليم عملية أساسية للنساء والرجال على حد سواء وأن هذا يزيد من دور المرأة ويحقق لها المساواة مع الرجل فى مختلف الاعمال فى عملية التنمية الصناعية . وأعطت مثلا لذلك فى المغرب حيث أشارت الى أن مشاركة النساء فى الاقتصاد بصفة عامة وفى الصناعة بصفة خاصة يعتبر موضوعيا على الرغم من كونه محدودا وان المشكلة ترجع أساسا الى نقص التعليم بين النساء حيث يبلغ معدل الأمية على المستوى القومى ٧٦٪ بينما بالنسبة للنساء بلغ ٨٦٪ على المستوى القومى ، ٩٨٪ فى المناطق الريفية ، ثم تناولت الباحثة فى صورة موجزة تطور التعليم منذ عام ١٩٤٣ مع مقارنة بزيادة معدلات السكان حتى عام ١٩٧٧ ثم ناقشت نتائج نقص فرص التعليم للنساء وأثره على عدم تحقيق المشاركة الكلية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهن فى المغرب .

وفى مناقشة وصفية لعمالة المرأة فى المجال الصناعى تناولت الباحثة نسب النساء العاملات فى صناعات النسيج والملابس والكهرباء والالكترونيات ، والصناعات الكيماوية والدوائية .

هذا ويتناول الجزء الأخير من المقالة المقاييس التى تنشط من مساهمة المرأة فى المغرب من خلال استعراضها لمحددات تلك المشاركة ومناقشتها للخطط والسياسيات القومية التى تهتم بالدور الفعال فى المغرب .

جناح الأحداث والطبقة العاملة

مناقشة لنظرية ألبرت كوهن فى ضوء دراسة ميدانية عن الجناح والطبقة العاملة فى مدينة القاهرة (*)

تأليف وعرض : عدلى محمود السمرى (**)

اولا : موضوع الدراسة :

تتناول الدراسة نظرية ألبرت كوهن عن الثقافة الخاصة الجانحة لأحداث الطبقة العاملة الجانحين . ويذهب كوهن الى أن الثقافة الخاصة الجانحة تعد طريقة فى الحياة ، صـــارت نمطا أساسيا تقليديا بين بعض جماعات الأحداث الجانحين . فهى بناء يحوى مجموعة من المعتقدات والقيم والرموز ، ونمطا معينا من المعرفة ويتم اكتساب هذه الثقافة من خلال التفاعل مـــع حملتها ، ومشاركتهم فى معتقداتهم وانماطهم السلوكية . وهى كذلـــك تمثل احدى استجابات احداث الطبقة العاملة الجانحين لمشكلة التكيف مع المجتمع .

حدد كوهن نظريته عن الثقافة الخاصة الجانحة فى قضـــيتين ، يمكن صياغتهما فى التساؤلين التاليين :

١ ــ ما هى الأسباب التى تدفع بحدث الطبقة العاملة الى تبنى الثقافة الخاصة الجانحة كحل لمشاكله ، بينما لا يفعل ذلك آخر من نفس الطبقة ، ويواجه ذات المشاكل ؟ .

(*) رسالة ماجستير أجيزت من قسم الاجتماع بكلية آداب القاهرة . اشراف أ.د. محمد الجوهرى .

(**) مدرس علم الاجتماع المساعد بآداب القاهرة .

٢ — لماذا تحتل ثقافة خاصة ، ذات طابع مميز ومضمون خاص ، مكانا أساسيا فى قطاع اجتماعى ، من قطاعات المجتمع دون غيره ؟ .

ولكى يجيب كوهن عن هذين التساؤلين ، حدد الظروف التى تنشأ فى ظلها الثقافة الخاصة الجانحة ، وكذلك الوظيفة الأساسية لها ، وفى هذا الصدد يعدد وظيفتين رئيسيتين لها وهما :

١ — ايجاد نسق مكانة بديل عن النسق القائم فى المجتمع .

٢ — اتاحة الفرصة لأحداث الطبقة العاملة الجانحين للثأر لأنفسهم من المجتمع ، من خلال رفضهم لقيمه ، ومعاييره ، ونسق المكانة فيه .

وقد حدد كوهن سمات الثقافة الخاصة الجانحة فيما يلى :

١ — سمة السلوك اللانفعى .
٢ — سمة الحقد .
٣ — سمة السلبية .
٤ — سمة المتعة اللحظية .

ولقد حاولت الدراسة فى شقها الأول تحقيق الهدف النظرى وهو اخضاع نظرية الثقافة الخاصة الجانحة للتحقيق النظرى من حيث مدى كفاءتها وقدرتها على الوصف والتفسير ، ثم سعت فى شقها الثانى الى اختبار درجة الصدق الامبيريقى لنظرية كوهن فيما يتعلق بسمات الثقافة الخاصة الجانحة ، ومحاولة تحديد سمات الثقافة الخاصة الجانحة لدى أحداث الطبقة العاملة المصرية الجانحين .

وقد وضعت الدراسة فى اعتبارها أمرين هامين هما :

الأمر الأول : وهو متعلق بنظرية البرت كوهن عن الثقافة الخاصة الجانحة ، حيث ينبغى ذكر حقيقة هامة وهى أن تلك النظرية لم يتوصل اليها كوهن من خلال دراسة امبريقية ، بل تم له ذلك من خلال مسح

التراث المتعلق بالموضوع . ومن ثم تبرز أهمية الدراسة الامبريقية الحالية ؛ فهى تعد أول اختبار امبيريقى لسمات الثقافة الخاصة الجانحة كما حددها كوهن ، بالاضافة الى اسهامها الأساسى فى دراسة الثقافة الخاصة لـدى أحداث الطبقة العاملة الجانحين فى مصر .

ولعل ذلك الهدف ـ وهو الاختبار الامبريقي لاستنتاج نظرى ، ثم محاولة استكشاف ملامح الثقافة الخاصة الجانحة فى اطار مجتمع معين يتسم بخصوصية معينة ـ بمثابة رد على النقد الموجه لاستخدام نظرية انبثقت من دراسة مجتمع فى دراسة مجتمع آخر . فبالرغم من أن النظرية تعد تعبيرا عن واقع مجتمع ما ، الا أن اختبارها فى مجتمع آخر يصل بهذه النظرية الى أحد أمرين : اما أن تتشابه النتائج فى كلا المجتمعين ، الأمر الذى يزيد النظرية قوة ، أو أن تتباين النتائج فيصبح من الضرورى تفسير هذه النتائج فى اطار مجتمع البحث نفسه ، وان كان ذلك لا يعنى خطأ النظرية بصورة مطلقة .

الأمر الثانى : وهو خصوصية البناء الطبقى للمجتمع المصرى . فهو مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فلم يعرف مرحلـة الاقطاع بشكلها الكلاسيكى ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظـام الرأسمالى . وتطرح خصوصية المجتمع المصرى هنا مشكلة بالنسبة للوضع الطبقى للطبقة العاملة وخاصة للعمال الصناعيين المهرة . ففئة العمـال الصناعيين المهرة داخل البناء الطبقى للمجتمع المصرى اذا وضعت فى المدينة فى أدنى الهيكل الاجتماعى ، فلا يعنى ذلك أنها اقتصاديا واجتماعيا تشغل أدنى مراتب البنيان الاجتماعى ، فهى فى كثير من الأحيان فى وضع قريب من وضع فئات صغار ومتوسطى الموظفين (بحكم الدخل) . وهى ذات وضع يختلف اختلافا شديدا عن العمال الزراعيين ، وفى وضع أكثر تميزا من عمال الحكومة والقطاع العام كالسعاة وعمال النظافة والمرافق .

وقد اتخذت الدراسة من المهنة ومستوى التعليم معيارين للطبقـة العاملة على النحو التالى :

(أ) معيار المهنة ويضم الفئات التالية :

١ ــ العمال الصناعيون المهرة .

٢ ــ المشرفون .

٣ ــ العمال الحرفيون المهرة .

٤ ــ الكتابيون .

٥ ــ العمال شبه المهرة .

٦ ــ العمال غير المهرة .

٧ ــ عمال الحكومة والقطاع العام .

٨ ــ البائعون .

٩ ــ الباعة الجائلون ومن فى حكمهم .

(ب) معيار التعليم ويضم المستويات الآتية :

١ ــ أمى .

٢ ــ يقرأ ويكتب .

٣ ــ مرحلة ابتدائية .

٤ ــ مرحلة اعدادية .

واتخذت الدراسة من التعريف القانونى للحدث الجانح تعريفا اجرائيا .

ثانيا : الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية :

تتضمن الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية العناصر التالية :

١ ــ المجال الجغرافى : تقع الدراسة الميدانية داخل نطاق كردون مدينة القاهرة الكبرى . فضلا عن أحياء مدينة القاهرة الاثنى عشر ، فان مدينة القاهرة لا تفصلها عن محافظتى الجيزة والقليوبية فواصل أو حواجز طبيعية بحيث يمكن القول بانعزالها عن هاتين المحافظتين .

٢ ــ المجال البشرى : أجريت الدراسة الميدانية على احداث الطبقة العاملة الجانحين داخل دور التربية بالجيزة .

٣ — **المجال الزمنى :** ينقسم المجال الزمنى للدراسة الميدانية الى ثلاث مراحل هى :

(أ) المرحلة الاستطلاعية لمجتمع الدراسة .

(ب) مرحلة تصميم استمارة البحث .

(جـ) مرحلة تطبيق استمارة البحث .

ثالثا : ادوات الدراسة الميدانية :

اعتمدت الدراسة الميدانية على الأدوات والمصادر الآتية لجمع البيانات وهى :

١ — استمارة البحث .

٢ — الملاحظة المشاركة .

٣ — المقابلة المتعمقة الفردية والجماعية .

٤ — الزيارات الميدانية لبعض أسر الأحداث .

٥ — السجلات والوثائق .

رابعا : مجتمع وعينة الدراسة :

١ — مجتمع الدراسة :

أجريت الدراسة الميدانية على الأحداث المودعين بدور التربية بالجيزة ، وتعد تلك الدور من أقدم مؤسسات رعاية الأحداث فى مصر . وهى تتبع حاليا الادارة العامة للدفاع الاجتماعى بالديوان العام بوزارة الشئون الاجتماعية .

٢ — وحدة التحليل المستخدمة :

تتسم ظاهرة جناح الأحداث بالطابع الاجتماعى ، فهو ليس ظاهرة فردية ، ويؤكد ظهور الثقافة الخاصة الجانحة هذا الطابع الاجتماعى لجناح الأحداث ، فالثقافة الخاصة الجانحة أسلوب متميز ، وطريقة خاصة فى الحياة والفكر يتبناها الأحداث الجانحون . وتنمو الثقافة الخاصة الجانحة نتيجة تفاعل افراد الجماعة الجانحة مع بعضهم البعض ، أو بين الجماعات

الجانحة وبعضها البعض ، أو بين هذه الجماعات الجانحة وبين غيرها من جماعات المجتمع الأخرى . وتحمل الثقافة الخاصة طابع التفاعل الاجتماعى بمستوياته المختلفة ، فدراسة الجناح لابد وأن تتم من خلال الطابع الاجتماعى للجناح ، وما يصدر عن الجماعة من سلوك ، وما تتسم به من ثقافة خاصة تميزها عن سائر جماعات المجتمع . وقد اتخذت الدراسة من الجماعة وحدة للدراسة ، وما يصدر عنها من سلوك ، وما تتميز به من ثقافة خاصة تميزها عن بقية جماعات المجتمع .

٣ ــ حجم العينة :

بلغ حجم عينة الدراسة ٢٠٠ حالة ، وقد تم إختيار العينة على الأسس التـــالية :

(أ) استبعاد الأحداث المقيمين بدار الملاحظة ، نظرا لأن اقامة الحدث بها تعد اقامة مؤقتة بقصد التحفظ والملاحظة لحين الفصل فى أمره .

(ب) استبعاد الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة .

(جـ) استبعاد الأحداث الذين ينطبق عليهم لفظ « الأحداث المشردون » .

٤ ــ خصائص عينة الدراسة :

وقد حاولت الدراسة ــ من خلال تلك الخصائص ــ رسم صـــورة متكاملة لعينة الدراسة من حيث معدلات السن بها ، ونوعية المسكن ومدى توافر المرافق به . هذا فضـــلا عن أنها تعطى صورة واضحة لمعيارى الطبقة ، وهما مستوى التعليم والمهنة . وتحددت أهم خصائص العينـــة فيما يلى :

(أ) تتركز غالبية أفراد العينة حول فئتى السن (١٢ ــ) ، (١٤ ــ) حيث بلغت نسبتهم ٧٦٪ من اجمالى العينة .

(ب) يمثل المسلمون الغالبية العظمى من العينة ، حيث بلغت نسبتهم ٩٨٫٥٪ .

(جـ) تحتل المدينة المركز الأول كمحل ميلاد واقامة للأحداث ، حيث بلغت نسبة من ولدوا بها ٨٥٫٥٪ ، بينما نسبة من يقيمون فيها ٩٨٪ .

(د) ارتفاع نسبة الأمية بين آباء الأحداث ، حيث بلغت نسبة الأمية بينهم ٧٠٪ ، بينما بلغت نسبة الأمية بين أمهات الأحداث ٨٥٪ ، بينما بلغت نسبة الأمية بين الأحداث ٣٤٫٥٪ .

(هـ) ارتفاع نسبة العمال شبه المهرة والعمال غير المهرة بالنسبة لمن يقومون باعالة الحدث حيث بلغت ٧١٪ .

(و) لا يزال الأب هو العائل الأساسى للحدث ، بالرغم من انخفاض نسبته عند مقارنته بنسبة الآباء الأحياء ، فبينما بلغت نسبة الآباء الأحياء ٧٣٪ فان نسبة من يقوم بدوره كعائل للحدث بلغت ٤٧٪ .

(ز) تتميز مساكن العينة بتوافير المرافق فيها الى حد ما ، وان كانت لا تزال تنقصها بعض الخدمات .

(ح) بلغت نسبة الأحداث التى تقيم فى حجرة أو حجرتين ٧٣٫٥٪ من اجمالى العينة .

(ط) تتوافر الأجهزة المنزلية لدى أسر أفراد العينة بصورة ملحوظة .

(ى) ارتفاع نسبة ملكية المنازل بين أسر أفراد العينة بصورة ملحوظة .

(ك) تتركز غالبية القيمة الايجارية حول فئتى الايجار (أقل من ٥ جنيها) و (٥ — ١٠) حيث بلغت نسبتهما ٦٦٪ .

خامسا : فروض الدراسة :

تضمنت الدراسة مجموعتين من الفروض :

المجموعة الأولى : تتضمن الفروض المستخلصة من مناقشة أهم الاتجاهات النظرية فى دراسة الجناح ، والدراسات الامبريقية فى هذا المجال ، ونحدد تلك الفروض فيما يلى :

١ ــ تتناسب درجة تعليم الحدث الجانح وكذا درجة تعليم والديه أو العائل تناسبا عكسيا مع جناح الأحداث .

٢ ــ تتناسب درجة تعليم الحدث تناسبا طرديا مع ادراك أهمية التعليم كقيمة أساسية .

٣ ــ تتناسب درجة التصدع البنائى والوظيفى للأسرة تناسبا طرديا مع جناح الأحداث .

٤ ــ يتناسب المستوى المهارى والفنى لمهنة الحدث ومهنة والديه أو العائل تناسبا عكسيا مع جناح الأحداث .

المجموعة الثانية : من الفروض وتتصل بصورة مباشرة بنظرية الثقافة الخاصة الجانحة ، وهى ذات هدف استطلاعى ، تسعى الى التحقق من مدى الصدق الامبريقى لسمات الثقافة الخاصة الجانحة فى ضوء المجتمع المصرى وثقافته . ولذلك فان تلك الفروض ليست فروضا بالمعنى المتعارف عليه ، ولكنها مجرد مقولات تسعى الدراسة الى التحقق من صدقها أو زيفها امبريقيا وهذه المقولات هى :

١ ــ يعد السلوك الجانح سلوكا نفعيا تحكمه وتوجهه معايير النفعية .

٢ ــ يتسم السلوك الجانح بأنه سلوك مخطط ، عادة ما يسعى الى تحقيق أهداف وغايات أحيانا ما تكون بعيدة المدى .

٣ ــ هناك علاقة طردية بين الرغبة فى الانتقام من الآخرين والحقد عليهم وبين اتسام السلوك الجانح باللانفعية .

سادسا : نتائج الدراسة :

١ ــ اكدت الدراسة انخفاض مستوى تعليم عينة البحث ، متضمنا المستوى التعليمى للأب والأم والحدث ، فقد أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد العينة ، حيث بلغت نسبة الأمية بين الآباء ٧٠٪ ،

وبين الأمهات ٨٥٪ ، وبين الأحداث ٣٤،٥٪ . كما أوضحت الدراسة وجود تناسب عكسى بين المستوى التعليمى ، وبين زيادة درجة الانحراف .

٢ ـ أوضحت الدراسة انه ليس ثمة علاقة واضحة ومحددة بين المستوى التعليمى للأحداث الجانحين ، وبين النظر الى التعليم باعتباره قيمة اجتماعية يسعون الى تحقيقها ، فبينما ثبت أن هناك علاقة عكسية بين الأمية والاتجاه نحو التعليم ـ حيث تبين أن نسبة الأميين الذين فضلوا احتراف العمل المهنى منذ البداية عن التعليم قد بلغت ٥٦،٥٢٪ من اجمالى الأميين ، وبينما ثبت أيضا وجود نفس العلاقة العكسية بين من واصلوا تعليمهم للمرحلة الابتدائية ، حيث تبين أن نسبة من فضلوا العمل المهنى عن التعليم قد بلغت ٥٤،٤٧٪ ـ نجد أن هناك علاقة طردية بين من واصلوا تعليمهم للمرحلة الاعدادية وبين الاتجاه نحو التعليم ، حيث بلغت نسبة من فضلوا دخول المدرسة واتمام تعليمهم الى النهاية ٨٧،٥٪ من اجمالى من فى المرحلة الاعدادية .

٣ ـ أوضحت الدراسة ارتفاع معدلات الهروب من المدرسة أو العمل ، وقد تبين أن من أهم اسباب ترك الحدث للمدرسة هو كثرة الهروب منها ، وميل الحدث الى تعلم صنعة ـ واحيانا ما يكون ترك الحدث للمدرسة بسبب رغبة الأهل فى اخراجه منها سواء نتيجة لتكرار هروب الحدث او لفشله فى التعليم ، أو لعدم قدرتهم على الانفاق عليه .

ويعد الهروب من المدرسة هو اول مراحل الانحراف ، وهنا تلعب البيئة الخارجية دورها الهام فى جذب الحدث اليها . وتعد السينما احد عوامل الجذب القوية للأحداث .

٤ ـ أبانت الدراسة أن ترك العمل بالنسبة للأحداث ، يعد أحد الأسباب الأساسية للانحراف ، فالبطالة قد تدفع بصاحبها ، ان لم يكن الى الانحراف بصورة مباشرة ، فانها تدفعه الى مرافقة زملاء السوء والاختلاط بهم ، الأمر الذى يؤدى به فى النهاية الى الانحراف .

٥ ـ أكدت الدراسة أن هناك عوامل طاردة تكمن فى العملية التعليمية ، ويقصد بها هنا طبيعة المواد الدراسية ، وأسلوب معاملة المدرسين للطلبة ، فقد تدفع قسوة بعض المدرسين التلاميذ الى الهروب من المدرسة ، كما تلعب عدم القدرة على المثابرة والبقاء فى المدرسة دوراً كبيرا فى الهروب منها .

٦ ـ أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى لمهن الآباء تتركز حول الأعمال الحرفية ، الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة . بينما تتركز مهن الأمهات حول الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة ، فى حين تتركز مهن الأحداث حول الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة . كما أظهرت الدراسة أن نسبة العمال الصناعيين المهرة ضئيلة جدا ، حيث لم تتجاوز بين الآباء نسبة ٣ر٥٪ ، وبين العائل نسبة ٢٪ من اجمالى العينة ، وكذلك كانت نسبة المشتغلين بالأعمال الكتابية ضئيلة ، حيث لم تتجاوز بين الآباء نسبة ١٪ ، فى حين بلغت نسبتها بين العائل ٢٪ . وبلغت نسبة الباعة الجائلين بين الآباء والعائل ٥٪ من اجمالى العينة لكل منهما .

٧ ـ أوضحت الدراسة أن غياب أحد الوالدين أو كلاهما بسبب الطلاق أو الوفاة ، يعد أحد العوامل المسببة لانحراف الأحداث . ولا يعنى ذلك أن وجودهما معا يدرأ عن الأحداث الانحراف ؛ فان المشاجرات والخلافات داخل الأسرة تسبب تصدعا اجتماعيا ونفسيا فى العلاقات سواء بين الوالدين ، أو بينهما وبين الأبناء .

وقد كشفت الدراسة انه بالرغم من وجود الأب فلم يعد يقوم بدوره الأساسى كعائل للأسرة ، حيث اضطلع بهذا الدور آخرون فأحيانا تقوم الأم بدور العائل أو يكون أحد الأخوة أو الأقارب هو العائل أو ربما كان الحدث نفسه مستقلا . ولقد أدى ذلك الى اهتزاز مكانة الأب لدى الأبناء ، خاصة بين الأبناء الذين خرجوا للعمل وتحملوا مسئولية أسرهم وأصبحوا المصدر الأساسى للدخل ، الأمر الذي منحهم القوة لمعارضة الآخرين ـ أيا كانوا ـ

والنزوع نحو الاستقلال ، ذلك الاستقلال الذى ان لم يكن موجها ورشيدا ، فانه سرعان ما يهوى بصاحبه الى هاوية الانحراف .

٨ — أوضحت الدراسة اهمية الدور الاشرافى والتوجيهى الذى تلعبه الأسرة فى المراحل المبكرة من حياة الحدث ، فما زالت سلطة الأب هى أحد العوامل الأساسية المانعة للانحراف ، كما بينت الدراسة أيضا أهمية ممارسة الأسرة لدورها العقابى تجاه الأبناء عند ارتكابهم للخطأ .

٩ — كشفت الدراسة عن أن العقاب البدنى من أكثر أنماط العقاب شيوعا بين أسر أحداث الطبقة العاملة الجانحين بصفة خاصة ، وأسر الطبقة العاملة بصفة عامة . بينما يعد الحرمان من المصروف والطرد من المنزل عقابا غير ذى تأثير .

١٠ — كشفت الدراسة عن الظروف والأحوال السكنية السيئة التى يحيا فيها أحداث الطبقة العاملة . فلقد تبين ان نسبة عالية من مساكن أحداث عينة الدراسة تنقصها المرافق العامة ، كما يعانون من ضيق المساكن .

١١ — كشفت الدراسة عن أن معظم السلوك الجانح للأحداث كان موجها للأفراد وليس موجها للمتلكات العامة ، بل كان موجها بصفة خاصة للأفراد الأغنياء ، ولعل ذلك يوضح أن الحرمان وما يتولد عنه من شعور بالعداوة والحقد تجاه الأغنياء يعد دافعا قويا ومبرر للحدث لسرقة الأغنياء دون الفقراء فى أحيان كثيرة .

١٢ — أوضحت الدراسة أن الاهتمام الأساسى بين الأحداث الجانحين ينصب على امتلاك الثروة التى يستطيع عن طريقها ان يصل الى المكانة المرتفعة ، بصرف النظر عن الطريقة التى يحصل بها عليها ، وهذا يتناقض مع ارتفاع قيمة العمل الشريف الذى يحظى باحترام الآخرين بين الأحداث الجانحين . ويمكن القول أن السلوك الشريف أو السوى يلقى التأييد على المستوى العقائدى ، ولكنه ليس كذلك على مستوى الفعل ، فهناك تباين

بين القول والفعل ، فاذا أصطدم القول الســوى بالفعل المنحرف كانت الغلبة للفعل المنحرف ، فليس هناك يأس من التشدق بقيم الأمانة والاستقامة والعمل الشريف ، ولكن اذا لم تحقق تلك القيم الهدف المنشود منها ، فسرعان ما يتخلى الفرد عنها فى سبيل تحقيق أهدافه ومآربه .

١٣ — أوضحت الدراسة أن السلوك الجانح هو سلوك نفعى توجهه معايير النفعية فالسلوك الجانح يسعى الى تحقيق هدف معلوم مســبقا للحدث ، لذا فان القول بان الأحداث يسرقون طعاما لن يأكلوه وملابس لن يرتدوها ولعبا لن يلهوا بها هو قول ثبت زيفه أمبريقيا ، فعادة ما يسرق الحدث الأشياء ذات القيمة المادية المرتفعة ، والتى يستطيع فى نفس الوقت أن يستخدمها اذا لم يتمكن من بيعها . وفى هذه الحالة فان السلوك الجانح — وهو السرقة هنا — يسعى الى تحقيق هدف — وهو الاستفادة المادية أو الاستخدام — حدده الحدث الجانح قبل القيام بالسرقة .

١٤ — ابانت الدراسة أن السلوك الجانح أو الأفعال الجانحة بصــفة عامة هى افعال مخططة ، لا يقوم بها الحدث فجأة لمجرد ان فكرتها لمعت فى ذهنه للحظة ، أو لأن احدهم اقترح عليه القيام بها . فالسلوك الجانح لا يتسم بالعشوائية أو الاندفاعية بغرض تحقيق متعة وقتية . فقد أوضحت الدراسة أن التخطيط للمستقبل ووضعه فى الاعتبار من الأمور الهامة لدى الأحداث الجانحين ، فهم عادة ينظرون الى المستقبل من خلال وجهة نظر تخطيطية ، لا من وجهة نظر ارتجالية تسعى الى الاستمتاع بالحاضر بغض النظر عن المستقبل وما قد يحمله من خير أو شر .

١٥ — كشفت الدراسة عن أن الســلوك الجانح يتسم بالحقد ، والعدوانية ، ويتضح ذلك بصفة خاصة فى الجرائم ضد الأشخاص . والشعور بالحقد والعدوانية هو نتيجة من نتائج الاحباط ، أو أحد دالاته ، أو حتى وظيفة من وظائفه . ويتضح الشعور بالعداوة والحقد تجاه الآخرين لــدى الأحداث الجانحين فى ســلوكهم الجانح ازاء من ينظرون اليهم باعتبارهم أغنيــاء .

١٦ — أوضحت الدراسة أن الثقافة الخاصة الجانحة ليست مجرد استقطاب سلبى لقيم ومعايير المجتمع السائدة ، فهناك بعض قيم ومعايير المجتمع تلقى قبول وتأييد الأحداث الجانحين . واذا كانت هنـاك قيـم مضادة للمجتمع تحكم سلوك الثقافة الخاصة الجانحة فان الأحداث لا يتمثلونها الا حينما تفشل قيم المجتمع فى تحقيق أهدافهم وطموحاتهم .

واستخلاصا من تلك النتائج ، وفى ضوء فروض الدراسة ثبت ما يلى :

(أ) تتناسب درجة تعليم الحدث الجانح وكذا درجة تعليم والديه أو العائل تناسبا عكسيا مع جناح الأحداث .

(ب) تتناسب درجة تعليم الحدث تناسبا طرديا مع ادراك أهمية التعليم كقيمة أساسية .

(جـ) تتناسب درجة التصدع البنائى والوظيفى للأسرة تناسبا طرديا جناح الأحداث .

(د) يتناسب المستوى المهارى والفنى لمهنة الحدث ومهنة والديه أو العائل تناسبا عكسيا مع جناح الأحداث .

وبالنسبة لمجموعة الفروض المتصلة بسمات الثقافة الخاصة الجانحة فقد أوضحت الدراسة ما يلى :

(أ) أكدت الدراسة أن السلوك الجانح سلوك نفعى تحكمه وتوجهه معايير المنفعة ، فعادة ما يسعى الحدث المنحرف الى سرقة ما يعود عليه بالنفع ، وما يحقق من ورائه عائدا ماديا مرتفعا .

(ب) أكدت الدراسة أن السلوك الجانح — سلوك مخطط ، وليس سلوكا عشوائيا ، فعادة ما يسعى الأحداث الى تحقيق أهداف معلومة لهم مسبقا ، وقد تكون تلك الأهداف — احيانا — بعيدة المدى .

(جـ) أكدت الدراسة الى حد ما وجود علاقة طردية بين الرغبة في الانتقام من الآخرين والحقد عليهم ، وبين اتسـام السـلوك الجانح باللانفعية . ويشكل ذلك النمط من السلوك اللانفعي جزءا يسيرا من النسبة الكلية من السلوك الجانح النفعي .

اتخاذ القرار الأسرى (*)

تأليف : جون سكانزونى وماكسيميليان زينوفاتش

عرض : على المكاوى (**)

يعد اتخاذ القرار عملية بالغة الأهمية فى حياتنا الاجتماعية والثقافية ، فالقرار يوجه مسار علاقاتنا وتفاعلاتنا مع الآخرين ، ويترك بصماته على مؤسساتنا ونظمنا المختلفة ، ويضفى عليها طابعها المميز . ويتجلى ذلك فى مجموعة النظم الاقتصادية والأسرية والتعليمية والسياسية والترويحية التى يلعب فيها اتخاذ القرار دورا حاسما . ففى المجال الاقتصادى — على سبيل المثال — يعمل القرار على ظهور نظم انتاجية واختفاء أخرى ، وتحديد علاقات الانتاج بشكل ما ، يترتب عليه تغير التوجيه الاقتصادى من النمط الاشتراكى الى النمط الرأسمالى — أو العكس — وما يترتب عليه فى كلتا الحالتين من نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ملموسة . كذلك يضطلع القرار بدور هام فى تشكيل حياة الأسرة ؛ بدءا من اختيار شريك الحياة ، مرورا بالانجاب ونمط التنشئة الاجتماعية للأبناء ، وتحديد العلاقات بين الذكور والاناث والأدوار النوعية ، وصولا الى زواجهم واستمرارهم مع الأسرة أو استقلالهم عنها . وتنطبق أهمية القرار أيضا على حياتنا التعليمية ، فقد يحدد القرار مجانية التعليم ، أو يجعله حكرا على القادرين وحدهم ، كما يشجع التعليم العام حينا ، ويهمل التعليم الفنى ، وفى أحيان أخرى يحدث العكس وهكذا .

(*) John Scanzoni and Maximilian Szinovacz, Family Decision — Making : A Developmetal Sex Role Model, Vol. III, Sage Publications, London 1980.

(**) مدرس علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة .

وليس اتخاذ القرار عملية فجائية وليدة اللحظة ، وانما هو تعبير عن خلفيات وامتداد لمؤثرات وأطر سابقة ، نشأ عليها الانسان ، وعايشها وتمثلها ، حتى صار طرفا فى حوار معها لايستقيم أحدهما بدون الآخر . وعلى هذا فنحن لا نتخذ قرارا من فراغ ، ولا يعدم قرارنا رد فعل مباشر ، أو غير مباشر . ومن ناحية أخرى قد يستهدف القرار تغييرا لوضع معين داخل البناء الاجتماعى ، أو تثبيتا له . ولكن الحكم النهائى — على القرار — لا يصدر الا بعد تقييم له من حيث الأسباب والنتائج ، ودرجة الاتساق مع الاطار الاجتماعى والثقافى السائد . ولوتلاءم هذا القرار مع ذلك الاطار وحقق المستهدف منه ، فلا غبار عليه ، ولكن لو تعارض ، وخالف الهدف ، فانه لا يحظى بقبول أو اقرار .

وفى ضوء ما يتميز به اتخاذ القرار من اهمية بالغة فى حياتنا ، فقد صدرت بعض المؤلفات والدراسات الأجنبية لتعالج ديناميات اتخاذه ، وتشرح آثاره ونتائجه ، وذلك بالتطبيق على القرار الأسرى . ومن تلك الدراسات ، هذه الدراسة الرائدة التى نعرض لها الآن ، والتى طالعتنا بها مكتبة ساج Sage للبحث الاجتماعى بلندن فى عام ١٩٨٠ ، وتدور حول « اتخاذ القرار الأسرى » . وليست هذه الدراسة أول عمل يشترك فيه جون سكانزونى Scanzoni وزينوفاتز Szinovacz — مؤلفا الكتاب الحالى — ولكن سبق لهما اصدار كتاب آخر عن « المساومة النوعية » Sexual Bargaining فى عام ١٩٧٢ شرحا فيه نواحى الاتفاق والاختلاف والمساومات بين الذكور والاناث . غير أنه أثار عديدا من التساؤلات على مسرح الفكر السوسيولوجى ، ومن الأمثلة عليها ما يلى :

١ — ماذا يحدث فى عالم الذكور ، الذى لم يحظ بقدر من الاهتمام والدراسة مثلما حظى — ويحظى — عالم الاناث ؟ .

٢ — لماذا لا يوجه الاهتمام لدراسة التغيرات التى تطرأ على أدوار الرجل فى حياته المختلفة : عزبا ، ومتزوجا ، وكهلا ؟ .

٣ — ماذا عن العزاب والمطلقين والمنفصلين والأرامل من الذكور والاناث ، وأدوارهم النوعية وتغيراتها المختلفة ؟ .

٤ — كيف تظهر الاختلافات فى دورة الحياة ؟ وكيف تنعكس على الأدوار التى تختلف باختلاف الفروق العمرية ؟ .

٥ — الم تحدث تباينات فى السياق المجتمعى خلال الثمانينيات عن العقدين السابقين ؛ الستينيات والسبعينيات ؟ .

٦ — لماذا لا نتوسع فى تناول نظريات تبادل القوة ، والصراع ، فى دراسة الأسرة واتخاذ القرار ؟ .

لقد كانت هذه التساؤلات نقطة البداية لدى المؤلفين للبدء فى وضع هذا الكتاب — المعروض الآن — حاولا فيه الاجابة عليها بقدر الامكان من خلال صياغة نموذج لاتخاذ القرار الأسرى ، وتطبيقه على عينة من المبحوثين .

ولكن قبل العرض التفصيلى ، تحسن الاشارة الى العناصر الرئيسية التى سنعرض لها ، وذلك على النحو التالى :

أولا : نبذة عن مؤلفى الكتاب واهتماماتهما .

ثانيا : استعراض لفصول الكتاب .

ثالثا : النموذج التصورى للدراسة .

رابعا : منهج الدراسة .

خامسا : نتائج الدراسة واستخلاصاتها .

***

اولا : نبذة عن مؤلفى الكتاب واهتماماتهما :

يعد جون سكانزونى عضوا فعالا فى مركز البحوث الأسرية بأمريكا ، وهو استاذ العلاقات الأسرية وعلم الاجتماع بجامعة نورث كارولينا — جرينسبورو . كما شغل — من قبل — منصب استاذ علم الاجتماع بجامعة

انديانا — بلومنجتون . وقد سبق له اصدار مؤلفات هامة عن « الأدوار النوعيـة » Sexroles ، و « عـمـل المـرأة والصراع بين الزوجين » و « المساومة بين الذكور والاناث » ، و « الأسرة السـوداء فى المجتمع المعاصر » .

اما زميلة سكانزونى فى تاليف الكتاب — موضـع العرض — فهى ماكسيميلان زينوفانز أستاذة علم الاجتماع بجامعة فلوريدا بأمريكا . ومن بين اهتماماتها الرئيسية دراسـة الأسرة بوجه عام ، والمرأة على وجـه الخصوص ، ودراسة الشيخوخة . ولهذا فقد أصدرت جموعة مؤلفات — تسير فى هذا الاتجاه — عن : « ادارة الصراع — انظرية التطورية للأسرة » ، و « الوضع الاجتماعى والمهنى والأسرى للمرأة » ، وكذلك « سوسيولوجيا الشيخوخة » ، والاشتراك مع سكانزونى فى كتاب «المساومة بين الأنواع» .

***

ثانيا : استعراض محتويات الكتاب :

يحاول الكتاب صياغة نموذج لاتخاذ القرار الأسرى ، ويسعى للتحقق منه فى الواقع الامبريقى . وعلى هذا فقد ضمنه المؤلفان بابين ، خصصا الباب الأول منهما لتوضيح فكرة النموذج وصياغته وعناصره الرئيسية ، على حين كرسا الباب الثانى للدراسة الميدانية المطبقة على سبع وعشرين حالة ، تضم الحالة الواحدة زوجين « ذكر وأنثى يشكلان معا أسرة نووية » .

ويسعى المؤلفان — عبر الباب الأول — نحو هدفين : **الأول** : هدف وصفى وتفسيرى ، وهنا تستعرض الدراسة بالوصف والتفسير التغيرات التى تطرأ على الأدوار النوعية ، فتتسبب بالتالى فى حدوث تغير فى عملية اتخاذ القرار الأسرى . أما الهدف **الثانى** فهو هـدف تحليلى يبغى تحليل طبيعة عملية اتخاذ القرار الأسرى فى الوقت الحاضر .

وعلى هذا فقد تضمن الباب **الأول** خمسة فصول ومقدمة عامة تمهد

لهم . والفصل الأول منها يتناول الأدوار النوعية والقرارات الأسرية ، ويعرض الثانى لمراحل اتخاذ القرار فى داخل الأسرة يناقش الفصل الثالث مواقف الصراع والتفاوض حول اتخاذ القرار . أما الفصل الرابع فانه يعالج أثر القوة فى عملية اتخاذ القرار . ويختتم المؤلفان هذا الباب بالفصل الذى يحاولان فيه سبر أغوار عملية اتخاذ القرار فى الأسرة ، وما يسبقها من ترتيبات سرية فى بعض الأحيان ، واجراءات خفية تمارس دورها فى صياغة هذا القرار بشكل معين ، وتوجيهه وجهة محددة .

والملاحظ أن هذه الفصول الخمسة يجمعها خط فكرى متسق وواضح ، بحيث يسهم كل فصل فى توضيح هذا الخط بشكل معين . ويلفت الباب نظرنا الى أن علماء الاجتماع العائلى فى الوقت الحاضر ، ينطلقون فى دراساتهم للأسرة من نظريات : التفاعلية الرمزية Symbolic interaction والتبادل الاجتماعى Social exchange ، والصراع الاجتماعى Social Conflict وذلك لكى يفهموا العلاقات القائمة بين ديناميات الأسرة والتغيرات المتلاحقة على المجتمع الأكبر .

ولم يقف الكتاب عند حد عرض هذه النظريات والاتجاهات المستخدمة فى دراسة الأسرة ، وانما حاول مؤلفاه صياغة اتجاه جديد يؤلف بينها . ومن ثم نلمس حدود هذا الاتجاه التركيبى Synthesize فيما أطلقا عليه « مدخل المنفعة الذاتية » Subjective utility approach . وهما يوضحان أن هذا المدخل صار معروفا فى الوقت الحالى ، ويكسب أرضا جديدة مع مرور الزمن .

أما الباب **الثانى** من الكتاب ، فهو يعرض تطبيق النموذج على الواقع الامبريقى من خلال دورة الحياة life circle وعلى حالات ممثلة للمراحل العمرية المختلفة ، مع المقارنة بين أزواج مضى على زواجهم عقدان أو ثلاثة عقود من الزمن . ويحوى هذا الباب سبعة فصول وخاتمة ، وكلها تدور حول التعارف واتخاذ القرار فيما قبل الزواج — فى الفصل السادس — أما

الفصل السابع فانه يوضح عملية اتخاذ القرار فى الأسرة حديثة الزواج ، ويركز الفصل الثامن على استعراض اتخاذ القرار بعد الانجاب ووجود الأطفال فى الأسرة النووية . ويعرض الفصل التاسع للعلاقة بين الآباء والأبناء المراهقين ، وتأثيرها على اتخاذ القرار وتوجيهه نحو غايات معينة ، وما يحدث فى هذه العملية من تغيرات نتيجة لنمو الأبناء ونضجهم . ويصل الفصل العاشر لتناول مرحلة فى دورة حياة الأزواج ، فى منتصف العمر ، ثم يناقش عملية اتخاذ القرار بين الزوجين فى هذا السن . ويتناول الفصل الحادى عشر مرحلة التقدم فى السن وطبيعة اتخاذ القرار خلالها ، وديناميات هذه العملية ، وتأثير زواج الأبناء وانفصالهم عن الأسرة ، واستقلالهم المعيشى ، على الآباء فى هذه المرحلة العمرية المتقدمة من دورة الحياة . واخيرا يستجمع الفصل الثانى عشر جوانب عملية اتخاذ القرار فى الأسرة ومراحل دورة الحياة ، ويربطها بالسياسية الاجتماعية بشكل عام ، وما يستتبع ذلك من علاقات جدلية بينهما . وينتهى الكتاب بخاتمة تضم نتائج الدراسة الميدانية بايجاز ، علاوة على قائمة ببليوجرافية وافية عن الأسرة واتخاذ القرار .

ويقدم هذا الباب الميدانى وصفا لطريقة فهم عملية اتخاذ القرار وتفسيرها من خلال النموذج التصورى المعد فى الباب الأول . وهنا يتضمن التطبيق الميدانى ثلاثة أوجه رئيسية هى :

١ — الاستخدام الثرى لدراسات الحالة ، والتعمق فيها على نحو يسمح بالتعميم . وقد تبدى ذلك فى تطبيق النموذج على سبع وعشرين حالة .

٢ — التركيز على الأحداث الهامة فى حياة الحالة ، واستيضاح مدى تأثيرها على اتخاذ القرار ، من خلال تناول دورة حياة حالات الدراسة .

٣ — شمول التطبيق لعديد من الجماعات العمرية **age cohorts** : وتوضيح أوجه الخلاف فى عملية اتخاذ القرار ، ودينامياتها بين جماعات

المسنين والمحدثين ، وبين الآباء وأطفالهم ، وبين الآباء وأبنائهم المراهقين . وتحاول الدراسة الميدانية استجلاء الفروق بين هذه الجماعات فى فترة زمنية محددة ، وفى ضوء المناخ الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الذى تعيش فيه .

***

ثالثا : النموذج التصورى للدراسة :

تبنى المؤلفان اتجاها نظريا تركيبيا فى دراستهما ، يجمع فى آن واحد بين نظريات التفاعلية الرمزية ، والتبادل الاجتماعى ، والصراع الاجتماعى . وصار هذا الاتجاه التركيبى الجديد معروفا الآن « بمدخل المنفعة الذاتية » ، وخلاصته وجود أعضاء أسرة واحدة ، لديهم مجموعة من العناصر المادية واللامادية ، ويتوقع كل عضو أن يقدمها للآخر ، ويتلقاها منه ، فى صورة تبادلية للأخذ والعطاء على مستوى الأسرة والمجتمع الأكبر . ويعتمد الارتباط بطرف تبادلى فيهما على امكانية الوفاء للطرف الآخر . ولعل تنظيم هذه التوقعات المتبادلة فى شكل نموذج model مقنع ، هو ما يشير الى العناصر التى يتضمنها اتخاذ القرار وقد سعى المؤلفان الى تبيان كيفية فهم اتخاذ القرار ، ومدلوله ، ودراسته ، فى ضوء النموذج المطروح .

ويمكن تلخيص النموذج فى النقاط التالية :

١ ـ البدء بالفاعل الفرد ، لمراعاة العوامل الذاتية الدافعة لسلوكه كالتبادل والقوة ، والوصول الى تحليلات عديدة من أبسط المواقف الى أكثرها تعقيدا ، وذلك على المستوى العام للأفراد والجماعات . ويشكل هذا الاطار جزءا مستمداً من علوم النفس والاجتماع والاقتصاد ، على أساس أن التوجهات الذاتية هى تفضيلات للأهداف أو المصالح المنشودة .

٢ ـ تختلف تفضيلات الرجال والنساء حول ديناميات اتخاذ القرار ، حسب المنافع الذاتية كالميول والأهداف والمصالح والمكافآت والتكاليف ...الخ .

٣ — تحديد بعض أنماط الاستجابة لعناصر ديناميات اتخاذ القرار فى شكل نموذج يطبق على دور الزوجة مثل : رعاية الزوج ، أو العمل لمساعدة الأسرة والزوج فى مهنته ، أو أن تترك الزوجة العاملة عملها اذا كان على حساب راحة الزوج ، أو لا تسلك مسلك الزوج ولا تتبع طريقة لتعلو عليه .

٤ — تطبيق أنماط عديدة للاستجابة — على غرار البند (٣) — على الأدوار الأخرى للزوج والأم والأب ، مع مراعاة التفضيلات التى ترجع الى اختلافات فى الميول والاتجاهات والمنافع والأهداف والمصالح ... الخ .

***

رابعا : منهج الدراسة :

أسلم الاطار التصورى للدراسة الى صياغة نموذج يمكن تطبيقه امبريقيا على عينة البحث ، وقد تبلورت هذه المرحلة فى تطبيق النموذج على سبع وعشرين حالة تضم الحالة الواحدة أسرة نووية . وهنا استخدم المؤلفان دراسة الحالة ، وحددا المقصود بها ، وشروط الاختيار .

وقد استفاد المؤلفان من دراسة الحالة فى استعراض تاريخ الحياة وفقا لتسلسل زمنى يبدأ من الماضى ، ويمر بالحاضر ، وينطلق الى المستقبل . ويتضح الاستخدام المنهجى هنا ، فى وصف جوانب طفولة الحالة ، وعلاقتها بالوالدين والاخوة ، والتاريخ التعليمى والصحى ، والوضع الطبقى ، والممارسات الدينية فى مرحلة التنشئة الاجتماعية ، وعبر مراحل دورة الحياة المختلفة ، وعلى جماعات متباينة .

وتجدر الاشارة الى حصافة الحبكة المنهجية فى اجراء الدراسة ، فقد اعتمد المؤلفان على دراسة الحالة ، وما فيها من أدوات وأساليب منهجية ، وربط علوم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا بشكل يثرى الدراسة ويزيدها عمقا . ولهذا يتضح للقارىء على الفور مدى نجاحها فى فهم ديناميات (ماذا

يحدث فعلا) فى علاقات الذكور بالاناث (وبالتالى النوع — الزواج — الأسرة — تربية الأطفال ... الخ) من خلال القاء المزيد من الضوء على الأدوار النوعية من ناحية ، وعملية اتخاذ القرار فى الأسرة من ناحية أخرى .

***

خامسا : نتائج الدراسة :

توصلت دراسة سكانزونى وزميلته الى عديد من النتائج السوسيولوجية القيمة ، نتيجة لاستخدامها منهج دراسة الحالة ، والمقارنات التحليلية لفهم ديناميات اتخاذ القرار . ويمكن أن نوجز هذه النتائج العامة هنا ، تاركين التفاصيل لمن يريد الاستزادة بالرجوع الى الكتاب الأصلى . ومن هذه النتائج ما يلى :

١ — كشفت الدراسة عن اختلافات فى اتخاذ القرار نتيجة للتطبيق الميدانى والمقارنات فى ضوء التنشئة الاجتماعية ، والوضع الطبقى . ويتضح ذلك فى حالة فنسنت وكارول (صص ١٢٧ — ١٢٨) ، حيث نشأت كارول فى أسرة أنثوية دون الأب ، وانخرطت الأم فى أعباء الحياة وأصرت على تعليم ابنتها . ولكن الابنة رسبت وتكرر رسوبها فبحثت عن عمل وتعرفت على زميلها فنسنت الذى نشأ فى ظروف اجتماعية أفضل . فأبوه موظف بالجيش ، وامه ربة بيت ، والأسرة يسودها تقسيم عمل نوعى صارم بين الذكور والاناث . وقد انعكس طابع تنشئة فنسنت على سلوكه مع زوجته كارول ، فكانت ترضخ لمعظم ما يأمرها به ، وما يعرضه عليها .

٢ — أكدت الدراسة أيضا على تأثير نمط التنشئة الاجتماعية ، المتبع فى الأسرة ، على الأبناء (ص ١٣١) وخاصة فيما يتصل بالعلاقات بين الذكور والاناث ، والتعارف بينهما فيما قبل الزواج .

٣ — يغلب تركز القرار فى يد الأسرة ، حيث تغرس فى أبنائها مجموعة من القيم والمعايير تحدد لهم : اختيار الأصدقاء ، والتعارف والتصادق . علاوة

على أن الأبوين يبديان رأيهما فى الأصدقاء فيحبذان بعضهم ، ويتنكران للبعض الآخر . اذن تنحصر عملية اتخاذ القرار هنا فى يـــد الأسرة غالبا (ص ١٣٦) .

٤ ــ أوضحت الدراسة أن السجلات الحكومية تبين وقوع معظم حالات الطلاق ، فيما بعد الزواج بمدة تتراوح بين العامين والثلاثة (*) (ص١٤٧) . ولهذا تكشف الدراسة بعض أسباب وقوع الطلاق بعد الزواج مباشرة ، ومن هذه الأسباب :

(أ) الاختلاف فى نظرة كل من الزوج والزوجة للأدوار النوعية .

(ب) الاختلاف فى النظرة للعوامل المرتبطة بتقسيم العمل فى ضـــوء النوع كالتعليم والدخل .

(جـ) اختلاف تقييم الخبرات والتجارب السابقة للأسرة الأصـــلية للزوجين ، وبالتالى اختلاف طريقة الحياة لكل منهما .

(د) التجارب السابقة فى اتخاذ القرار ، والتنفيذ الحالى للقرارات التى يتخذونها .

٥ ــ أبانت الدراسة عظم تأثير وجود الأطفال فى الأسرة ، عـــلى الآباء فى عملية اتخاذ القرار . وبالمثل يؤثر حجم الأطفال فيها على عملية

(*) نلاحظ هذه الظاهرة أحيانا فى ريف مصر ، ففى قرية التوفيقية بالفيوم تجرى دراسة عن « أدوار المرأة والتغيرات الديموجرافية » ، وقف خلالها كاتب العرض على ارتفاع معدل الطلاق فى سنى الزواج الأولى . واتضح أن السبب يرجع الى تلهف الزوج الى الانجاب ، فان تأخرت الزوجة طلقها ، علاوة على اعلاء الثقافة السائدة فيها من شأن الانجاب والعزوة والزواج التعددى ، كما تتضاءل تكاليف الزواج ، نظرا لانخفاض المستوى الطبقى فى القرية ، وبالتالى تزداد المرونة فى الزواج والطلاق والنفقة ويقل اللجوء الى المحاكم ، فيتوارى الخوف من قوانينها . ومن ناحية أخرى فان المطلقة سرعان ما تتزوج بآخر بعد العدة مباشرة .

الاتخاذ ، ونوع القرار ، وديناميانه ، بشكل يميز أسرة ذات أطفال عن نظيرتها بلا أطفال (صص ١٦٤ — ١٨٢) .

٦ — أكدت الدراسة على أن وجود المراهقين فى الأسرة ، يؤثر تأثيرا كبيرا فى اتخاذ القرار فيها . فمرحلة المراهقة هى مرحلة الضغوط والعواصف الناجمة عن حرمان المراهقين من المشاركة فى العمل المنتج ، ومن ثم انخراطهم فى فراغ يفرضه عليهم مجتمع صناعى حضرى حديث (ص ١٨٩).

كما يرجع تأثير المراهقين فى اتخاذ القرار ، الى رفضهم لقيم ومعايير الآباء . وهى قيم ومعايير كانت تصلح للحياة منذ عقدين أو ثلاثة عقود سابقة ، وأصبحت لا تصلح لمراهقى اليوم . ولهذا لا يتوافق الأبناء مع الأنماط السلوكية السائدة ، وانما يواجهونها بالتمرد والرفض ، مما ينعكس على عملية اتخاذ القرار أسرهم .

٧ — تدل دراسات اتخاذ القرار بين الآباء وأبنائهم المراهقين على التغاضى عن الأدوار النوعية ، وتركز على الأساليب التى يتبعها الآباء لتشكيل القرار واتخاذه فى الأسرة . وتستعرض الدراسة الحالية أربعة أساليب حددها رايس Rice على النحو الآتى :

(أ) أسلوب القرارات الأتوقراطية التى يتخذها الأب للمراهق .

(ب) أسلوب القرارات الديموقراطية التى يتخذها الآباء والأبناء بالشورى بينهم .

(جـ) أسلوب التساهل مع المراهق ، بحيث يتخذ معظم قراراته بنفسه .

(د) الأسلوب الشارد أو الضال erratic ، حيث لا يتوجد نفوذ الأب بشكل نهائى ، فهو نفوذ تسلطى تارة ، وديموقراطى تارة أخرى ، وشارد ضال من ناحية ثالثة وهكذا (صص ١٩٠ — ١٩١) .

ويرى المؤلفان أن أساليب رايس تتشابه مع نظيرها المستخدم فى وصف

عملية اتخاذ القرار فى الأسرة بين الزوج والزوجة — فى الدراسة الحالية — كسيطرة الزوج ، أو سيطرة الزوجة ، أو الشورى بينهما فى اتخاذ قرارتهما الأسرية .

٨ — دلت الدراسة كذلك على أن زواج الأبناء واستقلالهم عن الأسرة ، يحدث فيها عدة **تغيرات** : فى الأعمال اليومية ، والواجبات المنزلية ، والأنشطة المهنية والعائلية الكثيرة ، والانخراط فى وقت الفراغ ومحاولة قتله . وتستعرض الدراسة موقف الرجل والمرأة فى هذا الصدد ، فترى أن المرأة التقليدية تواجه بتضاؤل حجم الأسرة ، وبالتالى تتضاءل حاجاتها ومسئولياتها . أما الرجل التقليدى — من الطبقة الوسطى — فانه ينخرط فى عمله ، وينهمك فى أنشطته المهنية .

ومن ناحية أخرى ، فقد جدد المؤلفان تأكيدهما لصحة الدراسات السابقة التى ذهبت الى أن الأبناء لا يزالون يؤثرون فى اتخاذ القرار فى الأسرة ، حتى بعد زواجهم وانفصالهم عنها .

٩ — حددت الدراسة مؤشرات التقليدية فى اتخاذ القرار فى ضوء تفضيلات الشخص للدور النوعى . فهو شخص تقليدى لو كان يبحث عن المكافآت (ومستعد لقبول الواجبات) التى ترتبط بتقسيم العمل فى المجتمع والبيت ، وترتبط بتنظيمه عن طريق النوع (ذكور — اناث) (ص١٩) .

وتؤكد الدراسة أيضا على أن تزايد السكان قد أدى الى أتجاه الميول والتفضيلات حاليا نحو **اعطاء المرأة** فرصا متزايدة ، ومسئوليات أكبر — فى مكان العمل — بالمقارنة بما سبق . كما تتجه التفضيلات بالمثل نحو **اعطاء الرجل** مسئوليات أكبر ، وفرصا أكثر فى البيت .

١٠ — تصف الدراسة تنوع التفضيلات للدور النوعى بانتشار التعليم . فكلما قضى الانسان سنوات طوالا يتعلم ، كلما تمثل أنماط السلوك المعاصرة ، وحبذ التفضيلات المتساوية . ويستشهد المؤلفان فى

هذا الصدد بدراسة سيدل Sidel عن نساء الطبقة العاملة (١٩٧٨) ، التى أكدت « أن دور المرأة المتزوجة يتمثل فى رعاية بيتها فى المقام الأول ، وهذا ما يحدث دائما . أما لو أنها لم تهمل بيئتها ولا أطفالها ، فمن الصواب تماما أن تخرج الى مجال العمل وتعمل » .

١١ — وفى النهاية يقدم المؤلفان رأيا طريفا (صص ١٩ — ٢٠) هنا مستمدا من دراسة سيكستون Sexton عن المرأة الجامعية (١٩٧٩) ، خلاصته أن كثيرا من الرجال المتعلمين تعليما عاليا ، يريدون امرأة خارقة Super Woman أى امرأة قادرة على أعمال الطهى والنظافة والغسيل والكنس ، والكى وتربية الأطفال ، والمحافظة على الأصدقاء وزيارة المعارف ، علاوة على انخراطها الكلى فى عملها الأصلى طول الوقت وحيدة ، بحيث لا يشد أزرها فيه أى انسان . ولا تخل باحدى الأعباء المذكورة ... ومن النادر أن تجد المرأة رجلا يرغب فى مساعدتها فى أعبائها المنزلية ، أو أعبائها فى العمل . وفى التحليل النهائى لابد من وجود شىء ما للوصول الى أحد موقفين ؛ فاما أن تتبع المرأة الرجل وتنصاع له « كامرأة خارقة » ، واما أن تعيش فى حالة عزلة ذاتية مفروضة عليها ، طالما أنها تستمر فى الاضطلاع بأعبائها العديدة .

***

وأخيرا فقد نجح هذا الكتاب فى توضيح ديناميات اتخاذ القرار فى فى الأسرة الامريكية فى ضوء دورة الحياة مطبقة على سبع وعشرين حالة ، يستعرض هذه الديناميات فى شتى المواقف الاجتماعية ؛ فى الزواج ، والانجاب ، والتعليم ، والعمل ، والأدوار النوعية ، والتعارف وسن الزواج ، والتعامل مع المراهقين ، والتنشئة الاجتماعية ، والاستقلال عن الأسرة ، أو الاستمرار فى المعيشة ، أو الاستمرار معها ، وتأثير الأبناء على اتخاذ القرار فى أسرهم الأصلية بعد الانفصال عنها ... الخ .

وفى ضوء هذه القضايا التى أثارها الكتاب ، تتحدد لنا مدى أهميته ، ولعل أقلها يتمثل فى حضه للدارسين والباحثين لاجراء المزيد من الدراسات عن الأسرة وعن المرأة وأدوارها وتعليمها واشتغالها ، والصراع المترتب على الخروج للعمل ، والخصوبة وتنظيم الأسرة ، ونمط تنشئتها لاطفالها . ومما يدعو للفخار أن مصر تساير هذا التيار العالمى ان لم تكن تسبقه فى هذا المجال .. فقد انبرى مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة لدراسة « أدوار المرأة والتغيرات الديموجرافية » فى محافظة الفيوم ، تتبع مكتب العمل الدولى ، وشرف عليها الأستاذة الدكتورة عياء شكرى . وهذه الدراسة استجابة سريعة لبذل المزيد من الاهتمام بتناول الأسرة المصرية فى الريف والحضر ، وسوف يظهر التقرير النهائى لها فى القريب باذن الله .



نحو علم اجتماع جديد

تأليف : تشارلز هـ. اندرسون (*)

عرض : د. محمد عبد ربه (**)

يعد كتاب « نحو علم اجتماع جديد » لمؤلفه تشارلز هـ. اندرسون واحدا من أبرز المؤلفات العلمية التى عالجت أوجه القصور فى النظريات المفسرة للواقع الاجتماعى ، وذلك من خلال تحليل الظواهر الاجتماعية التى صاحبت النظام الراسمالى فى المجتمع الأمريكى ، وتقديم تفسيرات مقبولة للمشكلات التى تأصلت فى ذلك المجتمع .

وقد ناقش الكتاب اتجاهات كل من كارل ماركس ، وتشارلز رايت ميلز ، و ثورستين فبلن ، وماكس فيبر ، والدور الذى لعبه كل منهم فى التأثير على اتجاهات النظرية فى علم الاجتماع ، وتفسير الواقع الاجتماعى . ثم يعرض لأوجه القصور التى شابت البناء النظرى للاتجاه الوظيفى ، وهو الأمر الذى أبعد ذلك الاتجاه عن نقد أخطاء النظام الراسمالى . ويضم الكتاب خمسة عشر فصلا .

يحدد المؤلف — فى الفصل الأول — أسس اتجاهه النظرى فى نقاط متدرجة . فيذهب أندرسون الى أن الأفراد — وهم أعضاء فى جماعات صغيرة أو كبيرة — هم المحددون لشكل وطبيعة المجتمع والتاريخ ، والقادرون على تغيير الواقع الاجتماعى والعمليات التاريخية . كما يرى

(*) Charles H. Anderson, Toward A New Sociology, The Dorsey press, Illinois, 8th, 1977.

(**) د. محمد عبد ربه ، مدرس علم الاجتماع . كلية الآداب — بنها . جامعة الزقازيق .

أن الواقع الاجتماعى يعد نتاجا لسلوك فئة من الأفراد تمتلك الجانب الاكبر من الثروات والمزايا المادية ، ويفرض هذا الواقع الاجتماعى — بدوره — نظاما يحقق استمرارية تميز تلك الفئة : ويحدث الصراع نتيجة لسعى الأفراد للحصول على أكبر قدر من الاحتياجات والمزايا المادية.

ويعد ظهور الاتجاهات النقدية ، ومحاولات التغيير من أجل تحقيق نظام جديد فى مجالات الحياة وأنماط العلاقات بين جماعات المجتمع استجابة طبيعية أزاء فشل الرأسمالية فى تحقيق ما نادت به . فبعد أن حققت الرأسمالية التقدم العلمى والتكنولوجى ، فشلت فى تحقيق الحرية والمساواة بين البشر فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية . فقد اتسم المجتمع الرأسمالى باستخدام أسلوب القهر والقوة والقمع ، وأصبحت فئة قليلة تتحكم فى كافة مجالات الحياة ، من أجل تحقيق أكبر قدر من النفع الخاص بصرف النظر عن الوفاء بالاحتياجات الضرورية للقطاع الأكبر من المجتمع .

ولقد ظهر الاتجاه الوظيفى كمحاولة لايجاد التطابق بين بيئة المجتمع الانسانى وبين التكوين البيولوجى للكائن الحى . وارتبط هذا الاتجاه ارتباطا منطقيا بالنظام الاقتصادى الراسمالى الذى ينادى بمبدأ الاستقرار والمحافظة على الانساق الاجتماعية القائمة ، دون التفات لمشكلات القطاع الأكبر من فئات المجتمع . ويسعى الاتجاه الوظيفى الى تبرير الأوضاع الراهنة فى المجتمع الرأسمالى .

ومن هذا المنطلق يذهب المؤلف الى نقد أنصار الاتجاه الوظيفى ، فيوجه النقد الى أوجست كونت ، والى هربرت سبنسر الذى أكد قانون البقاء للأصلح ، والى اميل دوركايم الذى رأى أن الحقائق الاجتماعية لا يستطيع الأفراد تغييرها أو تعديلها . ثم يتجه المؤلف الى نقد فرويد ، حيث يذهب الى أن فرويد قام بدراسة أثر الضغوط الاجتماعية والقهر الاجتماعى على القوى النفسية للفرد فقط ، ولم يبد اهتماما بمصادر ذلك القهر فى المجتمع الحديث ، ولم يوضح أثر الخلل الحاد فى توزيع الثروات وحيازة القوة

بين فئات المجتمع الرأسمالى ، فضلا عن اغفاله وتجاهله لانعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ، وأثرها على القوى الفيزيقية والعقلية للأفراد . ويرى اندرسون أن تصور فرويد المحدود قد قاده الى اختزال مصادر التفكك الاجتماعى فى المجتمع الرأســمالى الى ذلك المواجهة بين عدوانية الفرد الفطرية ، وكبت المجتمع لنزعات الفرد وشهواته الغريزية .

وعلى الرغم من سيادة ذلك الاتجاه الوظيفى فقد ظهر بعض العلماء الذين تناولوا بعض الأمراض الاجتماعية المصاحبة للنظام الرأسمالى مثل البطالة ، والفقر ، وانعدام المساواة ، والحروب ، والتمييز العنصرى ... الخ . فلقد أسهم العديد من العلماء — مثل تشارلز رايك ، وثورستين فبلن ، ورايت ميلز ، و جالبريث وغيرهم — فى تحليل الأخطاء والمشــكلات التى صاحبت النظام الصناعى .

وفى نهاية هذا الفصل يوضح الكتاب الأهمية المتزايدة لنمو النظريـــة النقدية فى علم الاجتماع ، من اجل البحث فى كيفية توظيف التقدم العلمى لتحقيق تنمية الفرد والمجتمع .

ويناقش الفصل الثانى موضوع المجتمع والثقافة ، حيث يتناول ما قاله كارل ماركس من أن الجماعات البشرية — بالرغم من انها — هى صانعة التاريخ والواقع الاجتماعى الا انها لا تشعر بالرضا التام عن محتويات ذلك الواقع الذى يتضمن شكل وتوزيع الثروة على الجماعات ، وسبل سيطرة الجماعات التى تحوز القوة والثروة على وسائل الانتاج ، ومقدرات المجتمع السياسية .

ويذهب المؤلف الى أنه لا يمكن دراسة الفرد والمجتمع منفصلين ، فالفرد نتاج للمجتمع ، وهـــو فى نفس الوقت صـــانع ذلك المجتمع . ومن المؤشرات الهامة لفهم وتفسير الواقع الاجتماعى هى مدى ما تحوزه كل جماعة من قوة ، ومدى تحكمها فى وســـائل الانتاج ، ومصادر الثروات وعائداتها .

ثم يتناول المؤلف الاتجاه القائل بتحكم وسيطرة التنظيمات البيروقراطية على المجتمع ، حيث يشير الى اسهام ماكس فيبر الذى أكد أن نجاح التنظيمات يرجع الى قيامها على مجموعة من العلاقات الرئاسية المتدرجة ، والى سيادة العلاقات الرسمية ، واللوائح الصارمة ، والتحديد الدقيق لاختصاصات ومسئوليات كل عامل ، والاستعانة بالخبراء .

ثم يعرض لموقف البيروقراطية فى المجتمع الرأسمالى ، حيث يرى أن الرأسمالية قد استخدمت التنظيم البيروقراطى لتحقيق أكبر قدر من الأرباح ، والتحكم فى طاقات العاملين وكبت مواهبهم الابداعية وطاقاتهم الخلاقة . ومن ثم فالتنظيم البيروقراطى يعد أداة تستخدمها الفئة الرأسمالية للتحكم فى مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ويناقش المؤلف مفهوم الثقافة وما تتضمنه من معان وتوقعات ومدركات تبدو فى الواقع المادى وفى الظواهر السيكولوجية ، والتى يستوعبها الأفراد من خلال وسائل الاعلام المختلفة . ويتخذ من التوزيع العادل للثروة والفرص بين جماعات المجتمع معيارا للحكم على كفاءة الثقافة للقيام بدورها . ثم يناقش أندرسون مقولة الثقافات الفرعية ، ويرى أن جماعات الثقافات الفرعية لا تمثل تهديدا للثقافة الأصلية أو العامة .

يتناول الفصل الثالث العلاقة بين المجتمع والفرد ، وفيه يعرض المؤلف لملاحظة جونار ميردال من وجود تناقض بين الأدوار العلنية وبين الأدوار الواقعية فى ثقافة المجتمع الأمريكى . ولما كانت المعايير السائدة فى المجتمع الأمريكى تدعم الملكية الخاصة فقط فان حركات التمرد والمناداة بالمساواة والتحرر — فى ضوء تلك المعايير — تعد سلوكا منحرفا يعاقب أفرادها .

ويشير هورفتز و ليبوفتز أن الجماعات التى تعد منحرفة من وجهة نظر الثقافة السائدة ، انما تدافع عن الحقوق المشروعة وتطالب بمقومات النظام الديموقراطى الحقيقى . وان المتعمق فى دراسة لظاهرة الاجرام يجد أنها تنتشر بين الفئات العليا بنسبة أكبر من انتشارها بين الفئات الدنيا .

ثم يعرض المؤلف لظاهرة اللامعارية — أو الأنومى — عند دوركايم الذى يرجع ظاهرة الأنومى الى ضعف المعايير التى تحكم السـلوك فى المجتمع الصناعى المعقد وغموضها ، ويؤدى تفكك المعايير الى اغتراب افراد المجتمع . وقد أوضحت الدراسات التى أجريت على المجتمع الأمريكى أن سبب انتشار ظاهرة الاغتراب السلوك الاستبدادى وكبت الحريات الذى يمارسه كبار القادة فى التنظيمات البيروقراطية ، وفشل الأفراد — فى تحقيق ذواتهم من خلال السياق الاجتماعى الذى تحكمه وتسيطر عليه فئة قليلة تمتلك القوة الاقتصـادية والسياسية — يؤدى الى انعزال هؤلاء الأفراد وتمردهم .

يناقش اندرسون فى الفصل الرابع الطبقات فى المجتمع الصناعى ، من خلال اسـتعراض آراء كارل ماركس ، وما يراه اريك فروم من أن كارل ماركس كان يبغى تحرير ارادة الفرد من القيود التى أبعدته عن علاقات الوحدة والتكامل والانسجام مع أعضاء المجتمع ، وتوجيه انتاج السلع المادية لاشباع الحاجات الانسانية وتنمية قدرات الفرد . ولذلك يناقض النظام الراسمالى الذى يوجه الفائض لفائدة فئة قليلة .

واذا كانت ثمة اختلافات حول تفسير وتطبيق نظرية كارل ماركس ، الا أن هناك اتفاقا عاما على أن مبادىء النظام الرأسمالى تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن مظاهر الاغتراب سوف تستمر وتقوى ما لم يحصل الأفراد على حقوق متساوية من جملة الانتاج ، واتاحة الفرصة لابداء الرأى والتعبير ، واشباع الاحتياجات الانسانية الأساسية .

ويعرض الفصل الخامس لانعدام المساواة الاجتماعية . حيث يسود المجتمع الراسمالى مبدأ انعدام المساواة بين الفئة التى تملك وتتحكم وبين الفئات التى تعمل من أجل توفير ضروريات الحياة . فبالرغم من حصـول عمال المجتمعات الأوربية على بعض حقوقهم لجهود نقابات العمال — الا أن ظاهرة انعدام المساواة لا زالت سائدة فى تلك المجتمعات أيضا .

ويتخذ الاتحاد السوفيتى من مدى ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى من أداء العمل مقياسا لتحديد أجور العاملين ، وفى الصين يحدد العمال بأنفسهم مستويات الأجور فى مجالات الانتاج الزراعى والصناعى .

خصص المؤلف الفصل السادس لمناقشة موضوع الطبقة الاجتماعية . حيث يعرض للتقسيم الطبقى فى المجتمع الأمريكى ، فيطرح تقسيم ميلز للبناء الطبقى للمجتمع الأمريكى الذى يكشف عن أن حوالى ٤٥٪ من اجمالى القوى العاملة يتضمن فئتى ذوى الياقات البيضاء والطبقة العاملة الجديدة من ذوى المهن التخصصية ، وخريجى الجامعات من القائمين بوظائف الادارة ، وأطلق ميلز على هاتين الفئتين الطبقة الوسطى الجديدة . ولقد أدى انتشار مظاهر انعدام المساواة الاجتماعية — فى المجتمع الراسمالى الأمريكى — الى انضمام فئة ذوى الياقات البيضاء الى العمال ذوى الياقات الزرقاء ، مكونين معا الطبقة العمالية التى تمثل حوالى ٦٠٪ من اجمالى القوى العاملة فى المجتمع الأمريكى . واذا اتحدت تلك الطبقة العمالية مع مجموعة الفئات المغتربة الأخرى ؛ مثل الأقليات والشباب والفقراء والنساء ؛ فانها تكون كتلة واحدة ذات اتجاهات محددة مضادة للنظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى أمريكا .

ويناقش المؤلف فى الفصل السابع العلاقة بين التعليم وظاهرة انعدام المساواة بين الطبقات ، حيث يرى أنه بالرغم من أن التعليم احد العوامل التى تتيح للفرد تحقيق حياة افضل والتمتع بمستوى أرقى ، الا أن هناك حقيقة استاتيكية — تبدو ملامحها واضحة — وهى أن النسق التعليمى فى المجتمع الأمريكى — رغم مظاهر انعدام المساواة — لم يسهم فى خلق المزيد من فرص الحراك الاجتماعى ، وبمعنى آخر لم يقم بدوره المنتظر فى تحقيق حياة افضل للمتعلمين ، حيث يتوقف التحاق الشباب بالجامعات على الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لأسرهم ، الأمر الذى جعل من ضعف المستوى الاقتصادى — لا من ضعف المستوى العلمى — حجر عثرة يحول دون الالتحاق بالجامعة . وقد ترتب على ذلك أن اسر الطبقة الدنيا قنعت

بحصول أبنائها على مؤهلات متوسطة متوافقة فى ذلك مع واقعها الملموس الذى تشعر بعجزها عن تغييره ، وبالتالى تحاول الابتعاد عن الاحساس بمشاعر الاحباط والتمزق .

وتعد ظاهرة انعدام المساواة فى النسق التعليمى داخل المجتمع الأمريكى جزءا من ظاهرة أعم تسود ثقافة ذلك المجتمع ، حيث يبرر ذلك النسق شرعية وعدالة النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى السائد .

ويتناول الفصل الثامن الأحوال الاجتماعية للفقراء فى المجتمع الأمريكى . وتبلغ نسبة الفقراء فى المجتمع الأمريكى حوالى ٢٠٪ من اجمالى السكان . ويواجه الفقراء مشكلات نقص الغذاء ، وسوء الأحوال السكنية ، وانخفاض مستوى التعليم ، واهمال العلاج والرعاية الصحية . ويعمل بعضهم فى وظائف ذات أجور منخفضة ، بينما يعانى البعض الآخر من البطالة ، فضلا عن ضآلة المبالغ المخصصة لمساعدتهم ورعايتهم .

وتتسم طبقة الفقراء — بصفة عامة — بالانسحاب من المجتمع ، وعدم الاكتراث بالأمور السياسية ، وعدم الرغبة فى اقامة علاقات مع الآخرين ، واحتراف جماعات منهم الجريمة نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التى تحيط بهم .

وعادة ما يتسم رد فعل قادة المجتمع الأمريكى بالاستياء والاستنكار ازاء محاولات الفقراء اصلاح أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . الأمر الذى دفع روبرت شيريل الى القول بضرورة اجراء تغيير فى كافة جوانب الحياة الاجتماعية فى أمريكا لكسر الحدود التى وضعتها الطبقة الرأسمالية .

يتحدث المؤلف فى الفصل التاسع عن بناء القوة فى المجتمع الأمريكى ، فيشير الى ارتباط البيروقراطية بظاهرة التخصص وتقسيم العمل ، ثم ارتباطها بالتقدم التكنولوجى لتحقيق المزيد من الانتاج والعائد . ويذهب ميلز الى ان القيادات البيروقراطية فى المؤسسات الرأسمالية الضخمة ،

وفى الأجهزة الحكومية ، وفى الجيش تمثل الطبقة أو الصفوة الحاكمة فى المجتمع الأمريكى . وتحيط تلك القيادات نفسها بمجموعة من المساعدين الأكفاء ، كما تنشأ روابط وثيقة بين الأسر المالكة وبين فئات القيادات العليا للتنظيمات البيروقراطية .

وعلى حين تبلغ نسبة الطبقة الرأسمالية ٥ر٠٪ من اجمالى السكان ، فانها تملك ثلث الثروات الخاصة فى المجتمع الأمريكى ، وبالتالى تتحكم فى كافة مجالات الحياة فى المجتمع ، فهى تؤثر فى تحديد نوعيات وحجم الوظائف والمهن المطلوبة للعمل ، وتحديد مناطق العمل ، ومستويات الأجور ، ونوعيات التخصصات الدراسية والمستويات العلمية المطلوبة ، وفى تقدير القوة الشرائية للمستهلكين واتجاهاتهم .

ويتناول أندرسون فى الفصل العاشر موضوع العمل والحرية ، حيث يعرض لمشكلة وحجم البطالة فى المجتمع الأمريكى . وينتقد أندرسون التقارير الرسمية التى حددت البطالة بنسبة تتراوح ما بين ٥ : ٦ ٪ من اجمالى القوة العاملة ، حيث أن الواقع الفعلى تزيد فيه نسبة البطالة كثيرا عن تلك التقارير ، فهناك مجموعات كبيرة من الطلاب ترغب فى العمل عن اكمال الدراسة ، ونسبة كبيرة من السيدات فى المنازل ترغب فى الالتحاق بالوظائف العامة ، كما أن هناك مجموعات من الرجال — فى منتصف العمر — أصيبت بفقد الثقة فى نفسها بعد تكرار الاحباط .

ويقدر المؤلف حجم البطالة بنحو ٦ر٢٥ ميلون شخص من اجمالى القوى العاملة المقدرة بنحو ١٠٤ مليون شخص . ولا يقتصر تأثير البطالة على فئات العمال ذوى الياقات الزرقاء فقط بل يمتد تأثيرها الى فئات الموظفين ذوى الياقات البيضاء ، والعاملين بالمهن الفنية العليا والمهندسين .

وفى نهاية هذا الفصل يشير المؤلف الى أن استمرار التقدم التكنولوجى وتطور الآلة سيزيد من مظاهر الاغتراب بين الطبقة العمالية ، كما أن معدلات البطالة الحقيقية ستستمر فى الارتفاع بين كافة مستويات القوى العاملة .

ويخصص المؤلف الفصل الحادى عشر للحديث عن موضوع الأقليات العنصرية ، محاولا التعرف على اتجاهات تلك الأقليات نحو ثقافة المجتمع الأمريكى بعد بقائها لعدة اجيال فى الحياة داخل ذلك المجتمع . ثم يتناول بالدراسة والتحليل دور الدين فى تقريب المسافة بين الأقليات وبين الطبقة الراسمالية العليا ، حيث يكشف التاريخ أنه على حين اقامت جماعات البروتستنت — المنحدرة من الجنس الأنجلوسكسونى — الحزب الجمهورى ، أقامت جماعات الكاثوليك واليهود وبعض الأقليات العنصرية الحزب الديموقراطى .

ويرى أندرسون أن تأثير الدين كان ضعيفا بالنسبة لأثر الروابط العنصرية ، حيث اعتبرت جماعات البروتستنت الأنجلو سكسونية أنها الأصل ، وبالتالى توافقت الاهتمامات والمبادىء السياسية مع التمايزات العنصرية لعدة اجيال ، ثم بدأ تأثير الدين يندمج مع تأثير الاعتبارات العنصرية فى مجالات الحياة السياسية ولكن بدرجة ضعيفة .

ويتناول المؤلف فى الفصل الثانى عشر مشكلة الأمريكيين السود ، من حيث ظروفهم واتجاهاتهم وتوقعاتهم ، وتبلغ نسبة الأمريكيين السود حوالى ١١٪ من اجمالى سكان الولايات المتحدة ، يتركزون فى الأحياء المتخلفة (الجيتو) — مع غيرهم من الجماعات العنصرية — ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، ولا يحصل الأمريكيون السود على نصيب عادل من الدخل ؛ ومتوسط الأجر الذي يحصل عليه الرجل الأسود يصل الى نسبة ٦ر. فقط من أجر الرجل الأبيض رغم التكافؤ فى المعايير الموضوعية .

وتشير الدراسات الى أن أهم اتجاهات السود هى الرغبة فى أن يصبحوا جزءا اساسيا من النظام الاقتصادى الأمريكى ، كما يرغبون فى اقامة علاقات ودية وطيبة مع البيض ، هذا فضلا عن المطالبة بالمساواة مع البيض فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية من حيث توزيع الثروة والاحساس بالأمان والحرية والاستقرار ، وهو ما يستنكره الراى العام الأمريكى ،

ويعتبره تحديا وبان الزنوج يطالبون بأكثر من اللازم ويتعدون الحدود المعقولة .

وبصفة عامة فان الطبقة الرأسمالية العليا ترى ان من صالحها توافر أعداد كبيرة من الزنوج العاملين فى بعض المهن الشاقة أو المهنية ، وذلك من أجل المحافظة على مستويات الأجور المتواضعة التى يرفضها العمال البيض ، الأمر الذى يحقق هدفين اساسيين للطبقة الرأسمالية :

١ — ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح .

٢ — ايجاد حالة من التصدع داخل صفوف الطبقة العمالية بوجه عام .

ويتساءل أندرسون — فى نهاية الفصل — عن قدرة حركة المسلمين السود فى احداث تغيير للواقع الاجتماعى للمجتمع الأمريكى ، حيث أنها تقوم على مبادىء العدالة والنقاء والمساواة ، الأمر الذى يسهم فى ظهور مجتمع راسمالى انسانى ، بدلا من النظام الرأسمالى الحالى .

ويناقش الفصل الثالث عشر مشكلة التضخم السكانى وارتباطها بتغيير مفاهيم الأسرة والقيم المتعلقة بها ، مع التركيز على بلاد العالم الثالث نظرا لأن الزيادة الطبيعية فى تلك البلاد تزيد عن مثيلتها فى المجتمعات المتقدمة بمقدار الضعف .

ويرى أندرسون أن من أهم الأسباب التى أدت الى التضخم السكانى بمجتمعات العالم الثالث النظر الى الأطفال باعتبارهم قوة اقتصادية أساسية للأسرة ، وحماية للآباء وعونا لهم فى مواجهة المخاطر . هذا فضلا عن أن مكانة الزوجة تعتمد الى حد كبير على قدرتها على الانجاب وتربية الأبناء وخاصة الذكور منهم . كما يلعب الدين — فى تلك المجتمعات — دورا هاما فى مقاومة فكرة تنظيم النسل ، وكذلك يحول ضعف امكانيات الأسرة الاقتصادية دون شراء وسائل تحديد النسل . وأخيرا وجود شائعات فى بعض مجتمعات العالم الثالث تقول بان تحديد النسل هو هدف استعمارى لاضعافها .

ويتناول المؤلف فى الفصل الرابع عشر مشكلات دول العالم الثالث ، حيث يذهب الى أنه بعد جلاء الاستعمار تقوم طبقة من أبناء المجتمع بأداء الدور الذى كانت تقوم به الطبقات الرأسمالية الاستعمارية . وعندما تلجأ الحكومات الأجنبية الى استخدام العنف والارهاب فانها فى الواقع تتيح للمستثمر الأجنبى تحقيق أرباح طائلة . فالحكومة الوطنية تواجه مشكلتين بعد الاستقلال **الأولى** تتعلق بالتخلف العلمى والثقافى والصحى والاقتصادى مع زيادة الاحتياجات الانسانية باضطراد ، **والثانية** تتعلق بكيفية تنمية الطاقات البشرية من أجل رفع المستوى الانتاجى . وحتى تتغلب الحكومات الوطنية على تلك المشكلات فلابد من الاعتماد على الإستثمارات والمدخرات الوطنية بصورة اختيارية أو اجبارية ، مع تقليل الاسراف وترشيد الانفاق ، وتشجيع الرأسمالية النامية على تبنى اتجاهات وطنية .

ويرى أندرسون انه كلما توثقت العلاقة والروابط بين القيادات الوطنية المختلفة وبين الجماهير ــ من خلال الأسس الديموقراطية الحقيقية ــ كلما حققت تلك المجتمعات المستقلة أهدافها بدرجة أكبر ، الأمر الذى يمكن قوى الثورة من التغلب على الثورة المضادة .

ويعرض المؤلف فى الفصل الخامس عشر ــ الأخير ــ ثلاثة أسئلة طرحها رايت ميلز يجب الاجابة عليها حتى نتعرف على الاتجاه الصحيح والمطلوب لعلم الاجتماع ، وهذه الأسئلة هى :

١ ــ ما هى مكونات بناء المجتمع ؟ وما شكل العلاقات بين أجزائه ؟ ومقارنة سمات النظم الاجتماعية من حيث التماثل أو التباين مع أجزاء الأخرى .

٢ ــ ما هو تاريخ ذلك المجتمع ؟ وما هى العوامل التى أدت الى تغيره ؟

٣ ــ ما هى أسباب نشأة الجماعة الحاكمة وعوامل استمرارها ؟

وما هى الجماعات التى يتوقع لها قيادة المجتمع ؟ وما هى سمات الجماعات الانسانية التى يتكون منها بناء ذلك المجتمع ؟ .

وفى النهاية ينتقد أندرســون النظريات الاجتماعية التى تحاول اضفاء الشرعية على الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على مبدأ انعدام المساواة واستخدام القوة . ويرى انه يجب على علم الاجتماع المتخصص ان يتناول بالتحليل والدراسة الآثار الناتجة عن التنظيمات الاجتماعية الظالمة ، وتوضيح الآثار المترتبة على استخدام العنف ، وكبت حرية الانسان .

وتعد تلك أهدافا مثالية ينبغى على علماء الاجتماع أن يســعوا الى تحقيقها باخلاص ، اذا ما أرادوا تحقيق النفع لمجتمعاتهم بصفة خاصة ، وللمجتمع الانسانى بصفة عامة .

دراسة انثروبولوجية للمارسات الطبية الشعبية فى الريف المصرى مع التطبيق على احدى القرى (*)

اعداد : فوزى عبد الرحمن اسماعيل
عرض : د. حسن أحمد الخولى (**)

تطالعنا الكتابات الأنثروبولوجية الوفيرة فى مجال دراسة الثقافة بأمثلة تجل عن الحصر فيما يتعلق بتنوع السلوك الانسانى واختلافه من بيئة الى أخرى تبعا للاختلافات الثقافية ، والخصائص البنائية للمجتمع الذى يعيش الناس فى اطاره . كما تطالعنا هذه الكتابات أيضا بأن الانسان يستجيب بطرق ثقافية لمقتضيات البيئة التى يتفاعل معها من أجل التغلب على المشكلات التى تواجهه وقد تهدد بقاءه ، فضلا عن تهيئة الظروف الملائمة التى يمكن للانسان أن يحقق فى كنفها نوعا من الأمان والاستقرار والتقدم . وغنى عن البيان أن التكيف الانسانى مع البيئة على هذا النحو يتخذ درجات ومستويات مختلفة تدخل فى تحديدها اعتبارات بنائية كثيرة . منها مدى تقليدية الثقافة أو حداثتها ، ومدى تقدم المجتمع أو تخلفه من النواحى الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتكنولوجية ، والعلمية ، ومدى انعزالية المجتمع أو انفتاحه على العالم الخارجى ، .. وهكذا . وثمة كثير من الشواهد

(*) فوزى عبد الرحمن ، « دراسة أنثروبولوجية للمارسات الطبية الشعبية فى الريف المصرى مع التطبيق على احدى القرى » ، رسالة ماجستير (غير منشورة) اشراف الأستاذة الدكتورة علياء شكرى رئيسة قسم الاجتماع بكلية البنات ـــ جامعة عين شمس (وعاون فى الاشراف د. حسن الخولى) جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

(**) مدرس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بكلية البنات ـــ جامعة عين شمس .

على أن الانسان يسلك فى تكيفه مع البيئة (بمعناها الواسع) بطرق تقليدية كلما كانت هناك سطوة لعناصر التراث التقليدى ، وكلما كان المجتمع أكثر تميزا بالعزلة النسبية . وهكذا يواجه الانسان مشكلات الصراع مع المرض بأساليب عديدة تتلاءم والظروف التى يحيا فى ظلها . والصراع مع المرض مسألة انسانية يشترك فيها بنو البشر جميعا أينما كانوا ، ومهما كانت الفروق والاختلافات بينهم من الناحية الثقافية . فهذا لون من السلوك والفكر الأساسى الذى يميز الناس جميعا بحكم اشتراكهم فى وحدة الجنس البشرى . غير أن هناك على الرغم من ذلك أساليب مختلفة ومتنوعة لمواجهة المرض تمثل بدائل مطروحة يتلاءم كل منها مع خصائص الثقافة والبيئة التى يعيش فى اطارهما الانسان .

ومن هنا فان الدراسة التى نعرض لها تركز اهتمامها على الممارسات الطبية الشعبية فى الريف المصرى ، مع التطبيق على احدى القرى كما هو راضح فى العنوان . تقع الدراسة فى مائتين وسبعين صفحة ، وتنقسم الى قسمين رئيسيين يضم كل منهما ثلاثة فصول ، عدا مقدمة ، وقائمة بالمراجع ، وبعض الملاحق .

وفى مقدمة الدراسة يبرز الباحث كيف أن التطور الذى أصابه علم الفولكلور فى مصر فى السنوات الأخيرة ، واحكام مناهجه وأدواته فى العمل الميدانى ، كان حافزا له على المضى فى اجراء هذه الدراسة . اذ أن التسلح بامكانات هذا العلم من شأنه أن يسهم فى القاء الضوء على أساليب حياة الناس وطرق تفكيرهم ازاء كثير من القضايا والموضوعات مع ادراك البعد التاريخى الذى يكشف عن تطور هذه الأساليب وتغيرها تبعا لتغير الظروف المجتمعية . ومن جهة أخرى ، فان الجهود التى تبذل فى مجال توفير الخدمات الطبية والرعاية الصحية فى مصر على المستوى الرسمى الحكومى لا تكفى احتياجات الناس ، وخاصة فى كثير من المجتمعات المحلية الريفية . ونظرا لذلك فان الأمر يفرض بالضرورة وجود نسق طبى غير رسمى يرتمى الناس فى أحضانه كملاذ يلوذون به فى غيبة النسق الطبى الرسمى . ومما يزيد من

جدة المشكلة ، أن التعليم الطبى الرسمي لا يفسح مجالا للاعتبارات الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمرض . وهكذا نجد الطبيب مغتربا فى كثير من الأحيان عن دقائق الثقافة الريفية ، وأنماط التفكير فيها ، أونساق القيم ، وطبيعة النظرة للمرض ، وتحديد أسبابه ، وكيفية علاجه . ومن هنا يلاحظ ازدهار الطبى الشعبى ورواجه حيثما يقل وجود النسق الطبى الرسمى وحيثما تتضاءل الخدمات الصحية الرسمية .

ثم يعرض الباحث لمفهومات الدراسة وقضاياها الأساسية فى الفصل الأول . فيتحدث عن مفهوم الطبى الشعبى ، مستفيدا فى ذلك من الكتابات الواردة حول هذا الموضوع . فالمقصود بالطب الشعبى « معتقدات وسلوك الناس نحو المرض ، والأفكار السائدة حوله ، ومسبباته ، وردود الأفعال التى تبدو فى سـلوكهم وتصرفاتهم لمواجهته ، وذلـك خارج نطاق الطب الحديث .. » .

ثم يتحدث فى فقرة أخرى عن الممارسات العلاجية الشعبية . وكيف انها تنقسـم الى نوعين أو فئتين ، أولاهما ذات طبيعة سحرية تركز عـلى استخدام التعاويذ والأحجبة والرقى . وهى تتم فى أغلب الأحيان على يد متخصصين فى هذا النوع من العلاج . أما الفئة الأخرى فانها تضم الممارسات العلاجية ذات الطابع الطبيعى حيث يستخدم فيها بعض المواد كالأعشاب ، والمعادن ، والأجزاء الحيوانية ، .. الخ . وتؤدى هذه الممارسات على يد المعالجين المتخصصين ، كما تؤدى أيضا داخل المنزل بالاعتماد على النفس من خلال الخبرات والمعارف المتوارثة (٥).

كما يتحدث فى هذا الفصل أيضا عن ممارس العلاج الشعبى فى ثقافات مختلفة . وكذا عن الممارسين العلاجيين الشعبيين فى المجتمع المصرى كما تناولتهم طائفة من الدراسات المصرية التى أجراها باحثون مصريون وشملت تفاصيل حول الحلاق ، والداية ، و « المجبراتى » ، والمعالجون بالكى ، والسحرة ، ... الخ .

ثم يقدم فى الفصل الثانى عرضـــا لمعتقدات العلاج فى بعض الثقافات القديمة والمعاصرة . فيتحدث عن معتقدات العلاج فى **بابل وآشور** ، وكيف اختلطت معتقدات العلاج فى هذه الحضارة بالتنجيم ، كما اختلط الطب بالسحر والعرافة والكهانة . وكان تفسير حدوث المرض يركز على الشيطان الـــذى يتقمص جسم المريض عندما يقترف ذنبا . وكان العلاج يتخذ طابعا يتناسب وهذه الأسباب ، حيث كان يقوم على العزائم والسحر والصلوات لطرد الأرواح الشريرة التى احدثت المرض . وهكذا كان العلاج السحرى على هذا النحو يمارس على يد الكهنة نظرا لارتباطه بالدين ارتباطا واضحا . ومع ذلك فقد كانت هناك ايضا استخدامات علاجية طبيعية عن طـــريق وصفات تستخدم فيها مواد عشبية تجرى عليها بعض التعازيم لاكسابها قوة سحرية .

اما المصريون القدماء فانهم اسهموا اسهاما بارزا فى مجال العلاج . حيث اهتموا بدراسة الأدوية ، وزراعة النباتات الطبية ، وكيفية تجهيز العقاقير النباتية والحيوانية والمعدنية وأسلوب استخلاصها من مصادرها ، وفوائدها فى علاج الأمراض . وتحفل البرديات المختلفة التى تتناول العلاج بالكثير من الوصـــفات الطبية التى تســـتخدم فيها مواد نباتية كالخروع ، واليانسون ، والرمان .. الخ . وكان المرض فى اعتقادهم يرجع الى تأثير الروح الخبيثة . فكان العلاج يتخذ أيضـــا طابعا ســـحريا أيضا الى جانب استخدام المواد والعقاقير الطبية ..

وأما فى الثقافة اليونانية ، فقد كانت ممارسات العلاج ممارسات سحرية تختلط فيها العناصر النباتية والحيوانية مع بعض الطقوس السحرية . وكان يقوم بها عادة رجال الدين داخل المعابد حيث كان الناس يعتقدون أن زيارتهم للآلهة سوف تشفيهم من علتهم فى رؤياهم أثناء النوم ، كما ستحدد لهم الدواء المناسب . وقد حقق الطب والعلاج مع ذلك ازدهارا على يـــد أبو قراط ، وديسقوريدس ، وجالينوس . اذ حاول هؤلاء تخليص العلاج وممارساته من الأوهام والمعتقدات التى سادته . وقدم أبو قراط نظريته التى

ما زالت تشكل قوام تفسير بعض الثقافات والجماعات المعاصرة ونظرتها للمرض . وتقوم هذه النظرية على ثلاثة مبادىء هى مبدأ الحيوية ، ومبدأ الأخلاط ، والمبدأ الطبيعى .

وأما عن معتقدات العلاج فى **الثقافة العربية القديمة** فقد سادت المنطقة العربية فى وقت مبكر بعض المعتقدات حول الأمراض وأسبابها وكيفية الشفاء منها . وكان هناك تخصص فى العلاج من جانب أفراد بعينهم ، حيث كانوا يجيدون استخدام الكى بالنار والحجامة . كما تضمنت معتقداتهم حول المرض وأسبابه ما يتعلق بالأرواح الشريرة ، وتأثير النجوم ، وتأثير التمائم ، والفأل السيىء . كما عرفت أساليب العلاج لديهم الكهانة ، والعرافة . وعرف بينهم زجر الطير ، والسحر ، والشعوذة . وقد شهد الطب ازدهارا على يد أطباء عرب لهم شهرتهم أمثال حنين بن اسحق العبادى ، وأبو بكر الرازى الذى لقب بجالينوس العرب ، وابن سينا ، وابن ميمون ، وابن البيطار ، وكوهين العطار ، وداود الأنطاكى ، والزهراوى ، وغير هؤلاء كثيرون ممن أفردوا مؤلفات فى تصنيف الأدوية والعقاقير ذات الأصل النباتى والحيوانى والمعدنى .

وفى الهند والصين ، لم تكن معتقدات العلاج قديما تختلف كثيرا عن ذلك أيضا . فقد عرفت الحضارة الهندية عقاقير نباتية لعلاج الأمراض ، وعقاقير حيوانية ، الى جانب بعض العمليات الجراحية كالفصد والحجامة . وقد اختلطت هذه الأساليب العلاجية أيضا بالممارسات الدينية التى كان يقوم عليها رجال الدين وخاصة من طائفة البراهمة . أما فى الصين القديمة فكان الطب مزيجا من الشعوذة والفلسفة . ثم تحول الى الطب شعبى بالتجربة ، وباستخدام العقاقير النباتية .

ثم جاء الاسلام ، وأكد الرسول ﷺ فعالية بعض الأساليب والممارسات العلاجية واوصى بها صحابته . ومن ذلك مثلا استخدام الكى ، والحجامة ، والفصد ، والعلاج بالرقى ، واستخدام بعض المواد والعناصر العلاجية النباتية والحيوانية . وقد ظهرت هذه المعانى فى الأحاديث النبوية .

وبعد هذا العرض لبعض ملامح الاعتقاد فى المرض والعلاج لدى الناس فى مختلف الثقافات والحضارات القديمة ، ينتهى الباحث الى أن هناك تشابها وتقاربا بينها حول تفسير أسباب المرض ، وكيفية مواجهته . وفى هذا المجال يشير الى الأفكار الاساسية التى يشترك فيها الناس جميعا على امتداد العالـم بحكم اشـتراكهم فى وحـدة الجنس البشرى كما ذكـرنا من قبل . كما ينوه أيضا الى أن مثل هذه الممارسات القديمة انما هى مقدمات للأساليب والممارسات العلاجية التى يقوم عليها الطب الحديث .

ثم يمضى الباحث فى تناول معتقدات العلاج من منظـور اثنولوجى معاصر . فيوضح أن هناك فروقا بين الجماعات والثقافات فى النظرة الى الأمراض وتفسير أسبابها وكيفية معالجتها والوقاية منها . وأن الأمر يتعلق بادراك الانسان للكون ، وعلاقته بالكائنات الأخرى وخاصة الكائنات فوق الطبيعة ، فضلا عن معرفته بخصائص البيئة التى يعيش فيها ومكوناتها وعناصرها المختلفة . ويقدم نماذج مختلفة فى هذا المجال من مناطق وثقافات مختلفة على امتداد العالم . وفى هذا المقام يشير الباحث الى النموذج الطبى الاثنولوجى ، والنموذج الطبى الحيوى أو الرسمى ، وكيف أن النموذج الأخير (أى الرسمى) ينظر الى الانسان والى المرض نظرة آلية ميكانيكية بمعزل عن السياق الاجتماعى والثقافى . بينما يقوم النموذج الأول على اعتبارات هامة لها دلالاتها فيما يتعلق بتشكيل نظرة الناس وسلوكهم نحو المرض . ومن هذه الاعتبارات : التسمية التى تطلق على المرض ، والضغوط الاجتماعية التى يعزى اليها التعجيل بحدوثه ، وأنماط التوتر التى تصيب العائلة من جرائه ، ونظرة الآخرين للمريض ، واستجاباتهم وتقديرهم لظروفه المرضية ، والقرارات العلاجية التى يحسن اتخاذها ، والوسائل العلاجية المقترحة ، والمعالجين الذين تسند اليهم مهمة العلاج .

ويستخلص الباحث فى نهاية حديثه حول هذا الموضـوع أن النموذج الطبى الاثنولوجى يفسح مجالا للمعالجين الشعبيين ، وأنه يمثل افرازا

متسقا مع خصائص الثقافة ومقتضياتها . ومن ثم فانه يكون مقبولا ويكتب له البقاء جنبا الى جنب مع النموذج الطبى الرسمى الأكاديمى الحديث .

وفى **الفصل الثالث** ، يقدم الباحث عروضا موجزة لنماذج من الدراسات التى أجريت فى مجال الطب الشعبى على المستويين العربى والأجنبى ، سواء انصبت الدراسة أساسا على الموضوع أو تناولته ضمن موضوعات أخرى . فقد عرض لدراسة بلاكمان ــ « **فلاحو مصر العليا** » ، وأشار الى دراستها لممارسات الحمل والميلاد والطفولة ، والأمراض الجلدية ، وعلاج الروماتيزم ، والقائها أضواءا حول بعض المعالجين الشعبيين كالسحرة، ومعالجى العيون . كما عرض لدراسة ليلى الحمامصى عن « **دور الداية فى المجتمع القروى** » ، وكيف أنها تمثل استمرارا للدور التقليدى فى اطار مجتمع آخذ بالتحديث ، وكيف أنها تعمل على تطوير ممارستها حتى تتلاءم مع المجتمع الريفى ونتمكن من البقاء والاستمرار فى أداء دورها الى جانب النسق الطبى الرسمى الحديث ، مع ذكر الأعمال والخدمات التى تقوم بها الداية تجاه النساء خلال فترة ما قبل الولادة ، وأثناء الولادة ، وبعدها ، بالاضافة الى ممارسات السبوع ، وختان البنات .

ثم عرض **لدراسة جامعة المنيا للخدمات الأصيلة فى خمس قرى بمحافظة المنيا** . وكيف أن المعالجين الشعبيين فى هذه القرى أكثر قبولا لدى الأهالى نظرا للاعتبارات الثقافية المحلية ، ولأنهم متاحون دائما عند الحاجة ، فضلا عن نقص الخدمات الطبية الرسمية . وان كان الباحث قد اغفل فى عرضه لهذه الدراسة الاشارة الى أنها لم تتطرق من قريب أو بعيد الى الممارسات العلاجية فى حد ذاتها ، أو الممارسين العلاجيين من حيث خصائصهم وأساليبهم العلاجية . ثم عرض لدراسة نوال المسيرى « **الرعاية الصحية فى الريف المصرى** » وتناولها الموجز لنسقى الرعاية الصحية الرسمى وغير الرسمى فى أربع قرى بمحافظة القليوبية ، حيث تناولت الوحدة الصحية والمشكلات التى تعوق عملها ، ونظرة الأهالى نحوها ، وأسباب اعراضهم عنها . كما تناولت الحلاق ، والداية وألقت أضواءا على أدوارهما العلاجية

التقليدية . وقدم الباحث عرضا لدراسة حسن الخولى « **الفروق الريفية ــ الحضرية فى بعض عناصر التراث الشعبى . دراسة اجتماعية على الأولياء والطب الشعبى فى الريف والحضر** » ، فأبرز أن هذه الدراسة قد أفادت من مناهج علم الفولكلور ، وقدمت اسهاما فى تطبيق فكرة الأطلس حيث شمل النطاق الجغرافى لهذه الدراسة الوحدات الريفية والحضرية من عينة اطلس الفولكلور المصرى بمحافظتى الدقهلية والفيوم . كما أشار الى تناول الدراسة للمعالجين الشعبيين فى هذا النطاق الجغرافى المتسع ، وتخصصاتهم ، وأساليبهم العلاجية ، والممارسات العلاجية المنزلية التى يستخدمها الناس العاديون لعلاج بعض الأمراض ، وكيف تتحدد الأولويات والبدائل العلاجية فى ضوء أبعاد معينة كالغنى والفقر ، والمستوى التعليمى ، والطابع الايكولوجى للمجتمع المحلى ، ونوع المرض نفسه .

أما الدراسات التى أجريت خارج المجتمع المصرى ، فقد أشار الباحث الى بعضها مثل دراسة « باسكال جيمس امبيراتو » Imperato حول المعتقدات والممارسات لدى جماعات البمبارى والجماعات الأخرى فى مالى بمنطقة غرب افريقيا . ودراسة فان دير فين Van der Veen للرعاية الصحية الغربية فى منطقة هندية . ودراسة مجموعة بحوث الخدمات الصحية بمعهد التخطيط القومى للتغطية الصحية فى ثلاث مجتمعات بمنطقة شرق البحر المتوسط (شملت مصر ، واليمن الشمالى ، والبحرين) . وأخيرا عرض لدراسة « باربارا بلسبيورى » pillsbury لطقوس الشهر بين سيدات الصين بعد الولادة واثرها على صحة النساء والأطفال .

وينهى الباحث عرضه لهذه الدراسات باستنتاجات واستخلاصات نظرية ومنهجية ، حيث وضع يده على جوانب الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات بعضها وبعض ، وتطور المنهج فيما يتعلق بتناول موضوع الطب الشعبى وخاصة عبر نطاقات مكانية متسعة ، مع الافادة من امكانات علم الفولكلور فى اقامة تعاون بين هذا العلم وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى فى مجال دراسة الظواهر الثقافية والاجتماعية .

وأما **الفصل الرابع** فقد قدم فيه الباحث مدخلا لدراسته الميدانية ، حيث تحدث عن المجال الجغرافى لدراسة واختياره لقرية « الجفادون » مركز الفشن بمحافظة بنى سويف . وقد نوه الى انه قد اعتمد فى اختياره لهذه القرية ، وفى الاجراءات المنهجية التى أتبعها فى جمع المادة الميدانية ، وفى اختيار عينة من أسر القرية للدراسة الأنثروبولوجية ، اعتمد فى هذا كله على البحث الذى اشرفت عليه الدكتوره علياء شكرى وموضوعه دراسة أنثروبولوجية متعمقة لديناميات تنظيم الأسرة بقريتين من قرى مشروع السكان والتنمية . وهو مشروع للبحث تم فى اطار تقويم مشروع السكان والتنمية ، واجرى فى قريتين كانت احداهما قرية الجفادون مجال دراستنا هذه . فقد كان الباحث عضوا بفريق البحث الميدانى بهذه القرية . يعرض الباحث فى هذا الفصل كيفية اختيار الأسر العشر التى شملتها الدراسة ، كما يعرض للأمراض التى يدور حولها البحث فى هذه الأسر بالاضافة الى المجتمع المحلى والمنطقة المحيطة به . فقد اختار عشرة أمراض هى : تأخر الحمل ، والحصبة ، واسهال الأطفال ، والتهاب العيون ، وأمراض الأذن ، والروماتيزم وآلام المفاصل ، وأمراض الجلد ، والضعف العام للكبار ، وكسور العظام ، ولسع العقرب وعضة الثعبان . مع تقديم مبررات لاختيار هذه الأمراض .

وفى **الفصل الخامس** ، يتناول الملامح العامة لمجتمع الدراسة ، فيعرض للموقع الجغرافى لقرية الجفادون على مسافة ١٨٠ كيلو مترا من القاهرة فى اتجاه الجنوب حيث تقع جنوب بنى سويف . ويبلغ عدد سكانها وتوابعها ٦٢٢٧ نسمة طبقا لتعداد عام ١٩٧٦ . كما يقدم لمحة تاريخية عن القرية وتوابعها ، وخصائص الموقع الجغرافى وما يتميز به من عزلة مكانية ، كما يتحدث عن التركيب السكانى والديموجرافى للقرية ، والطابع الثقافى التقليدى الذى يميزها ، والمؤسسات الموجودة بها ، والمعالجين الشعبيين واضرحة الأولياء بالمنطقة المجاورة .

وفى **الفصل السادس والأخير** يتناول الممارسات الطبية الشعبية فى

القرية ، فيتحدث عن المعالجين الشعبيين ، كالمجبراتى ، والداية ، والشيخ (الساحر) ، وحلاق الصحة . وفى تناوله لكل منهم يوضح لمحة عن خصائصه الشخصية والاجتماعية ، وكيفية اكتسابه خبرة العلاج ، وكيفية أدائه للعلاج ، والجمهور الذى يتردد عليه ، وكيفية تقاضيه للأجر .

ثم يتحدث الباحث عن الممارسات العلاجية الشعبية التى نتبع فى القرية حيال الأمراض العشرة التى ذكرناها سابقا ، مع الاستشهاد فى ذلك بالأسر العشر التى اشرنا اليها . وجدير بالذكر أن الباحث لم يقتصر فى دراسته على هذه الأسر فقط وانما اتخذ من القرية برمتها وكذا من المنطقة المحيطة بها مجالا للملاحظة الميدانية .

ويمكن اجمال نتائج الدراسة بوجه عام فيما يلى :

١ — أن المعتقدات الشعبية السائدة بالقرية حول الأمراض وكيفية علاجها ، تضافرت لايجادها عوامل تاريخية واجتماعية ، كما ساعد على وجودها واستمرارها الطابع الايكولوجى والعزلة الفيزيقية ، وانتشار الأمية ، ونقص الخدمات الطبية الرسمية .

٢ — أفرزت هذه العوامل الثقافية مجموعة من المعالجين الشعبيين تولوا مهمة الترويج للعديد من المعانى حول المرض واسبابه بما يكفل لهم هم أنفسهم ضمان الاستمرار فى أداء وظائفهم العلاجية التقليدية .

٣ — يروج بعض أفراد مجتمع الدراسة حكايات حول مهارة المعالجين الشعبيين ، وكيف انهم قد اكتسبوا هذه المهارات من مصادر فوق طبيعية . ويؤدي هذا بدوره الى زيادة الاقبال على هؤلاء المعالجين والانصراف عن الوحدة الصحية . اذ ان احدا من العاملين بالوحدة لا يستطيع ان يواجه مثل هذه الأمراض التى يعالجها الممارسون الشعبيون ذوو المواهب والقدرات الخاصة .

٤ — ما زالت الداية تستقطب معظم حالات الولادة فى مجتمع الدراسة

نظرا للثقة فيها وفى مقدرتها ومهارتها فى التوليد • ومما يدعم دورها بالقرية أن هناك اعتقادا مؤداه أن النسق الطبى الرسمى متمثلا فى الوحدة الصحية لا يتدخل فى الولادة الا اذا كانت متعسرة وفى حالة خطيرة • ومن ثم فانهم يتشاءمون منها فى هذا المجال • يضاف الى ذلك أن كثيرين من الأهالى لا يثقون كثيرا فى مهارة المولدات الحكوميات بالوحدة الصحية • خاصة وأنهن لا يمارسن الطقوس الهامة التى تقوم بها الداية وخاصة فى مرحلة ما بعد الولادة ، والسبوع •

٥ — أصبح الحلاق لا يقتصر فى أدواره على تلك الأدوار التقليدية ، وانما زاد عليها فى الوقت الحاضر أشياء جديدة فى مجال العلاج ، كاعطاء الحقن ، وطهارة الأولاد ، ومداواة بعض الجروح •

٦ — لم تظهر الدراسة دورا واضحا للزار فى مواجهة بعض الأمراض بمجتمع الدراسة •

٧ — كشفت الدراسة عن وجود فروق فى بعض ممارسات العلاج الشعبى بين منطقة الصحراء المحيطة بالقرية وبين الجزء الزراعى • وهكذا يتضح أن عناصر التراث الشعبى المتصلة بالأمراض والتداوى منها نبت بيئتها • او نبت يتلاءم وطبيعة البيئة التى نبتت فيها • وتتفق الدراسة فى هذا المجال مع دراسة حسن الخولى حيث انتهى الى أن الممارسات العلاجية تتحدد وفقا للطابع الايكولوجى وخصائص البيئة المحلية •

٨ — لوحظ أن النساء أكثر ترددا على المعالجين الشعبيين • وخاصة فيما يتعلق بالأمور الخاصة بوفيات الأطفال الرضع ، وحالات العقم • ويمكن أن يكون وراء ذلك عوامل ثقافية حيث تتحمل المرأة فى الغالب مسئولية تأخر الحمل أو وفاة الأطفال •

٩ — لا تزال بعض الممارسات العلاجية تستخدم حتى الآن بالمنطقة

الصحراوية ، كالكى والخرت لمعالجة الروماتيزم والأسهال مثلا .
ولكن هذه الأساليب اختفت فى الوقت الحاضر من المنطقة الزراعية بعد أن كانت موجودة بها أيضا . منذ عشر سنوات . ويوضح ذلك أن عناصر العلاج الشعبى تشهد تغيرا بدورها تبعا لتغير الظروف العامة للمجتمع المحلى .

وبعد ، فان هذه الدراسة قد ألقت بعض الضوء على الممارسات العلاجية الشعبية فى احدى القرى التقليدية بمنطقة مصر الوسطى . ولو اطلعنا على التفاصيل الواردة بها لأدركنا كيف أن هناك المزيد من الشواهد الواقعية التى تدعم القول بأن الطب الشعبى يوجد دائما فى صراع مع الطب الرسمى . وأن الغلبة تكتب لأيهما على الآخر بقدر ما تتميز الثقافة بالمرونة ، والقابلية للتغير ، واستقبال العناصر الجديدة . فطالما أن المجتمع المحلى يتميز بالثقافة التقليدية ، وسطوة التراث ، والعزلة الفيزيقية النسبية ، فسوف يبقى الطب الشعبى مزدهرا وفى وضع قوى . خاصة وأن النسق الطبى الرسمى لا يفرض وجوده بشكل قوى يضمن امكانية الصمود خلال هذه المواجهة على أرض الواقع .

وقد يبدو للبعض أن النتائج التى يمكن أن تنتهى اليها دراسة كهذه فى مجال الممارسات العلاجية الشعبية المستخدمة فى قرية من القرى قد لا تختلف كثيرا مع نتائج دراسات اخرى فى هذا المجال ، حيث أجريت دراسات مماثلة فى قرى اخرى . ولكن فى حقيقته ليس هكذا ببساطة . فلكل مجتمع — وحتى على المستوى المحلى — ظروفه الخاصة التى تميزه عن غيره من المجتمعات . وفى ضوء هذه الخصوصية توجد بعض الفروق والاختلافات بين المجتمعات المحلية بعضها وبعض فى مختلف أشكال السلوك وفى مختلف المواقف . **ولعل الأمر هكذا يدعو الى ضرورة السعى نحو اتخاذ الخطوات الاجرائية الكفيلة بضمان عمل اطلس فولكلور مصرى متخصص** . يعنى انجاز أطلس فولكلور يوضح توزيعات عناصر الطب الشعبى على مختلف أقاليم المجتمع المصرى مثلا . وآخر يوضح توزيعات هذه العناصر الشعبية فى مجال

الأولياء ، أو السحر ، أو بعض جوانب دورة الحياة كالميلاد ، أو الزواج ، أو الموت ، .. وهكذا . لقد توفرت لدينا الأساسيات اللازمة لتنفيذ هـذا الأطلس . ومنها اختيار العينة القومية للوحدات الريفية والحضرية ، ودليل العمل الميدانى لجامعى التراث الشعبى فى مجال العادات والتقاليد الشعبية (عادات دورة الحياة) ، وفى مجال المعتقدات الشعبية . **اننى أوجه الدعوة هنا الى البدء فى اعداد خطة شاملة لانجاز هذا الأطلس كواجب علمى وقومى هام .** بحيث تتضمن هذه الخطة ما يتعلق **بالباحثين أو الجامعين** ، من حيث خصائصهم ، ومواصفاتهم ، وكيفية اختيارهم ، وكيفية تدريبهم ، .. الخ . وما يتعلق بعناصر التراث التى يبدأ جمعها ، أو بمعنى آخر **تحديد الأولويات** فى عملية الجمع فى ضوء عوامل التغير المتزايدة وخشية أن يفوت الأوان ويصعب فيما بعد متابعة عناصر شعبية معينة وجمعها . وما يتعلق بأسلوب الجمع **وكيفية الاشراف والمتابعة** ، والمسئولية أو الاضطلاع بالقيام عـلى هـذا المشروع الكبير من جانب بعض مراكـز البحث العلمى الاجتماعى والجامعات ، **والميزانية اللازمة** ، ... الخ .

وليس هذا من قبيل الترف . فهناك كثير من الدول المتقدمة التى انجزت فعلا أطالس فولكلورية مثل ألمانيا والدول الاسكندنافية . وغنى عن البيان أن التخطيط للتغيير ، وبرامج التنمية الشاملة أشـد ما تكون حاجة الى الافادة من هذه الأطالس الفولكلورية المتخصصة اذا كان للأمور أن توضع فى نصابها الصحيح ، واذا كان هناك عزم صادق على النهوض بهذا الوطن والأخذ بيده لتجاوز عوامل ومظاهر التخلف .

القسم الثالث

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب .

ثانيا : تقارير عن بعض المؤتمرات والندوات العلمية التى عقدت خلال العام الأكاديمى .

١ — مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، الكويت ، ٨ — ١١ أبريل ١٩٨٤ .

٢ — سمنار القوات المسلحة والمجتمع ، شيكاغو ، ٢١ — ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ .

٣ — المراة وعقد التنمية الصناعية فى افريقيا ، المؤتمر التحضيرى ، أديس أبابا ٦ — ٨ فبراير ١٩٨٤ .

٤ — المؤتمر الاقليمى الثالث لمكافحة المخدرات ، الاسماعيلية ، ١٢ — ١٤ مارس ١٩٨٤ .

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بأقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعات فى مصر خلال عام ١٩٨٤/٨٣ .

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب :

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع بتعاون الزملاء المتخصصين فى هذا العلم والمنتمين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم المثمرة والبناءة وذلك بمشاركتهم فى الجهد العلمى الذى يبذل من خلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كانت المادة الرئيسية فى الكتاب تتمثل فى « المقالات » ، فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية من حيث كتابة المقال ، وما يرتبط بذلك من جوانب شكلية هى فى الواقع شديدة الأهمية من حيث الاخراج العام للعمل العلمى ، فوق أنها ميسرة ولا حرج على القارىء لكى يفيد منها ، وهو الهدف النهائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

ويمكننا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ — أن يظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى فى مجال تخصص علم الاجتماع ، وان لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير أن ترد المقال الى صاحبها .

٢ — لا ينبغى أن يزيد حجم المقال — بأى حال من الأحوال على عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكاتبة ، وأن تتميز بالوضوح ، والخلو من الأخطاء المطبعية تماما .

٣ — تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم فى النشاط العلمى للكتاب .

٤ — يرفق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة أجنبية ، وباللغة الانجليزية اذا كان باللغة العربية ، على الا يزيد حجم الملخص على ثلاث صفحات من حجم الكوارتو منسوخا على الآلة الكاتبة ، وخاليا من الأخطاء المطبعية تماما .

٥ — يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه

الشخصى ، واهتماماته العلمية . أما الصفحة الأولى فيوضح فيها فقط عنوان المقال (بدون ذكر المؤلف أو اية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية من اسم مؤلفها على مستشارى التحرير بالكتاب .

٦ — تلحق المراجـــع ، والملاحظـــات بنهاية المقال — وليس بحواشى الصفحات — وذلك بوضع أرقام مسلسلة فى نهاية الفقرات التى نبغى احالة القارىء اليها ، أو ابداء ملاحظات عليها . ونلفت النظر الى ضرورة كتابة المرجع بالطريقة المنهجية المعروفة ؛ حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ — فى حالة وجود جداول ، أو خرائط ، أو أشكال توضيحية ، أو رسوم بيانية يوضع كل واحد منها فى صفحة مســـتقلة ، ويكتب أسفله : جدول رقم (—) ، يوضح —

٨ — يبلغ عادة المشاركون فى اصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وصلاحيتها للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل اصدار العدد . أما أولئك الذين تحتاج مقالاتهم الى بعض التعديلات والتصحيحات فترد اليهم مشـــفوعة بالملاحظات الواجبة ، خلال فترة لا تقل عن أربعة شهور قبل اصدار العدد . ولا يملك حق رفض المقال ، أو قبوله بعد اضافة التعديلات ، أو قبوله تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشارى الكتاب .

٩ — أن تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضمنا أن مؤلفه لم ينشره قبل ذلك فى كتاب ، أو مجلة أو بحث ، كما أنه لن يقدمه الى مجلة أخرى قبل أن يعرف موقف مقاله من النشر .

مؤتمر

علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى

الكويت ٨ — ١١ ابريل ١٩٨٤ (*)

دعت الى هذا المؤتمر جامعة الكويت ، وعقد فى الفترة المذكورة تحت رعاية وزير التربية الكويتى الرئيس الأعلى لجامعة الكويت .

واضطلع بمهمة الاعداد له لجنة مكونة من السادة الدكتور محمد الحداد رئيس القسم ، والأستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد أمين المؤتمر والدكتور ابراهيم عيسى عثمان والدكتور خلدون النقيب المقررين العامين للمؤتمر .

وشارك فى أعمال المؤتمر بصفة أعضاء حوالى ٦٠ عضوا يمثلون ثلاثة عشر بلدا عربيا : الكويت ومصر والبحرين والسودان وقطر والامارات العربية المتحدة وسوريا وتونس والمغرب والأردن والعراق ولبنان وليبيا .

وامتدت جلسات المؤتمر على مدى سبع جلسات نوقش فيها ثلاثة وعشرون بحثا ودراسة غطت على وجه التقريب الميادين التالية :

١ — علم اجتماع التنمية وقضاياه فى الوطن العربى .

٢ — الاتجاهات والمشكلات النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع العربى .

٣ — دراسات قطرية لوضع علم الاجتماع فى عدد من الدول العربية .

٤ — انثروبولوجيا المجتمعات العربية والانثروبولوجيا (كعلم) فى المجتمعات العربية .

(*) كتب هذا العرض الدكتور محمد الجوهرى .

٥ — دراسة بعض المشكلات الاجتماعية العربية .

٦ — بعض علوم الاجتماع الخاصة فى الوطن العربى : كعلم الاجتماع العائلى ، والحضرى ، والتربوى .. الخ .

وقد أثمرت جلسات المؤتمر حصيلة ثرية من الحوار الفكرى ، واللقاءات الشخصية على هامش المؤتمر ، والحوار المثمر حول احياء وتجديد تنظيم قومى عربى يجمع المشتغلين بعلم الاجتماع على امتداد رقعة الوطن العربى . كما شدد المؤتمر على قضية التزام عالم الاجتماع العربى بقضايا مجتمعه والوعى بمشكلاته على الصعيدين القومى والقطرى .

واتضحت تلك الاتجاهات وغيرها فى توصيات المؤتمر التى ننشرها فيما يلى مع ديباجتها لتكمل الفائدة من عرض أخبار هذا المؤتمر :

التقرير الختامى عن مؤتمر

علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى

ادراكا من المشاركين فى المؤتمر لمخاطر القضايا والمشاكل التى تهدد كيان الأمة العربية ، التى تتمثل فى غرس بذور التفرقة والتجزئة ، وتكريس التخلف ، وهدر الامكانات ، والغزو الامبريالى والصهيونى الاقتصادى ، والسياسى ، والثقافى والحضارى ، والاستغلال والتفاوت ..

واقتناعا بما تمتلكه الأمة العربية من قدرات وطاقات كفيلة بالتصدى لهذه الأخطار ، وتحقيق تنمية مستقلة تنطلق من الاعتماد على الذات ..

وارتباطا بالمواثيق العربية التى أكدت هذه المخاطر الخارجية ، كميثاق العمل الاقتصادى العربى المشترك الذى وقعه الملوك والرؤساء العرب ، والميثاق العربى للتنمية الاجتماعية الذى أقرته اللجنة المنبثقة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ..

وايمانا من المشاركين بضرورة الوحدة فى مواجهة التجزئة ، والاستقلال والتحرر ردا على التبعية ، وترشيد توظيف الموارد والحيلولة دون هدرها ، والاسهام الحضارى ردا على تشويه الخصوصية الحضارية ، وترسيخ العدالة الاجتماعية ..

فان مسئوليات علماء الاجتماع وباحثيه يجب ان تنصب على رصد وتفسير وتحليل واقع القضايا والمشاكل الجوهرية التى يعانى منها الوطن العربى ..

ومن المسلم به أن تحقيق أهداف الأمة العربية فى التقدم والرفاهية والاستقلال والوحدة والخلاص من التبعية وتحرير الأراضى المحتلة وتحقيق حرية وكرامة الانسان العربى يتطلب اجراء بحوث حول :

١ — الجذور التاريخية للتخلف وعوامل نشأته وأسباب استمراره .

٢ — الأبنية الاجتماعية للبلدان العربية وآليات حركتها .

٣ — واقع خطط التنمية فى الاقطار العربية من حيث مكوناتها الاجتماعية — الاقتصادية ، وعوامل نجاحها أو فشلها ، وخاصة فيما يتصل بمدى تلبيتها للحاجات الأساسية للمجتمعات العربية .

٤ — دراسة أشكال التفاوت الاجتماعى فى الوطن العربى والآثار التى تترتب عليه .

٥ — دراسة أشكال التنظيمات الاجتماعية القائمة ومدى تحقيقها للتكامل العربى فضلا عن القيم وأنماط السلوك التى اثبتت فاعليتها والتى يمكن توظيفها فى انجاح التنمية وتحقيق التقدم .

٦ — اشكال الغزو الفكرى وأساليبه ..

تكشف النظرة النقدية أن مساهمة علم الاجتماع فى معالجة القضايا

الجوهرية فى الوطن العربى ، وفهم المشكلات الحقيقية التى يعانى منها الانسان العربى محدوده .

ومن أبرز المجالات التى تبدو فيها محدودية تلك المساهمة ما يبدو فى قضية التنمية . ومن الواضح أن تعامل علماء الاجتماع مع اشكالية التنمية يبرز اتجاهين نظريين ومنهجيين يدوران حول المفاضلة بين خصوصية العلم وعموميته ، بين الابداع الفكرى والنقل الحرفى ، بين التبعية المعرفية والتحرر ، بين الجوهرى والثانوى ..

هذا ويتطلب الموقف فى علم الاجتماع بالوطن العربى ، ضرورة القراءة النقدية لنظريات علم الاجتماع ، وتشجيع الممارسات النظرية المتحررة ، كطريق لارساء دعائم مدرســة متميزة لعلم الاجتماع تعبر عن خصوصية الواقع العربى ، فى اطار علاقتها بالقوانين العامة لتطور المجتمع البشرى ، وتتوجه نحو المساهمة انفعالة فى خدمة القضايا العربية الأساسية ..

ان الابعاد المختلفة للحقيقة الاجتماعية ذات ارتباط عضوى بحقائق السياسية والاقتصـــاد ، والتاريخ ، والصراع الايديولوجى ، والســياق التكنولوجى ، ومراكز القوى العالمية مما يستتبع بالضررة التأكيد على التداخل بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى .

ولا جدال فى أن اغتراب العلم عن قضايا الواقع المعاش يجعله عديم الجدوى فى عمليات التنمية ، كما أن اغتراب العالم عن مادة بحثه يجعله يقف مكتوف الأيدى عن الاسهام بجهوده العلمية فى ســبيل المجتمع الذى ينتمى اليه .

واما على المستوى المنهجى ، فان الأمر يتطلب جهوداً جماعية مكثفة لتطوير أساليب البحث وابتداع أدواته وفقا لما يقتضيه الواقع العربى .. ولتحقيق ما تقدم من أهداف يوصى المؤتمر بما يلى :

١ ـــ اقامة تنظيم قومى لعلماء الاجتماع بالوطن العربى يوحد كافة

الجهود المحمودة التى بذلت فى هذا الاتجاه يكون مقره الدائم دولة الكويت ، وشكل لجنة تحضيرية من خمسة أشخاص لاقامة هذا التنظيم ومتابعته .

٢ ــ وضع ميثاق مهنى أخلاقى يلتزم به المشتغلون بعلم الاجتماع فى الوطن العربى . وينبثق من الالتزام بقضايا الانسان العربى والتقيد بالأعراف العلمية .

٣ ــ انشاء مركز عربى لاجراء البحوث الاجتماعية القومية وتنسيق ودعم البحوث القطرية .

٤ ــ التأكيد على حرية البحث العلمى ، وحرية الفكر والانطلاق المبدع .

٥ ــ مناشدة الأجهزة والهيئات المسئولة توفير كافة المعلومات وكذلك البيانات الاحصائية للمشتغلين بعلم الاجتماع فى الوطن العربى .

٦ ــ مقاومة الغزو السياسى والثقافى الامبريالى والصهيونى للوطن العربى باستراتيجية عربية شاملة واضحة المعالم ترصد لها الامكانيات المالية اللازمة .

٧ ــ نشر أعمال المؤتمر والمؤتمرات القادمة فى كتاب سنوى لعلم الاجتماع فى الوطن العربى .

٨ ــ اصدار مجلة علمية عربية لنشر بحوث ودراسات علماء الاجتماع العرب .

٩ ــ تطوير برامج تدريس علم الاجتماع فى الجامعات العربية بحيث ترتبط بحاجات التقدم الاجتماعى فى كل قطر ، وعلى مستوى الوطن العربى بوجه عام ، كما ترتبط بالتطورات الحديثة فى ميدان هذا العلم على المستوى العالمى .

١٠ — التأكيد على ضرورة التنسيق والتكامل بين أجهزة ومؤسسات البحث العلمى فى الوطن العربى من ناحية ، وبينها وبين المؤسسات الانتاجية من ناحية أخرى .

١١ — التأكيد على توثيق الصلة بين العلوم الاجتماعية بحكم اهتمامها بحقيقة واحدة هى الحقيقة الاجتماعية .

١٢ — المبادرة الى عقد مؤتمرات وندوات ذات موضوعات محددة .

١٣ — اعتبار انعقاد هذا المؤتمر بجامعة الكويت فى الفترة من ٨ — ١١ ابريل ١٩٨٤ بمثابة دورته الأولى على أن تعقد دورته التالية فى صيف عام ١٩٨٥ بمدينة الاسكندرية بالتعاون بين جامعة الكويت وغيرها من الجامعات العربية .

ملاحظات حول المؤتمر الدولى لسمنار القوات المسلحة والمجتمع لعام ١٩٨٣

بقلم الدكتور

احمد ابراهيم خضر (*)

يعتبر هذا المؤتمر من أكبر المؤتمرات التى عقدها سمنار القوات المسلحة والمجتمع منذ انشـــائه فى عـــام ١٩٦٠ (١) تحت اشراف موريس جانوتز M. Ganowitz رئيس قسم الاجتماع بجامعة شيكاغو وتشارلز موسكس C. Maskas استاذ علم الاجتماع بجامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة (٢)

حضر هذا المؤتمر ما يقرب من مائتى عضو يمثلون أربع عشرة دولة هى الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وفرنســـا واليونان وايطاليا وهولندا واسرائيل والدانمرك وشيلى ويوغســـلافيا ونيجيريا وبلجيكا والنرويج ، وأكثر من خمس وعشرين جامعة أمريكية وممثلين عن وزارة الخارجية الأمريكية والدفاع وقيادات الجيش والبحرية والطيران والشرطة العسكرية ومشاة البحرية والاكاديميات العسكرية بفروعها المختلفة وممثلين عن هيئة الأركان، ومراكز البحوث كمركز الدراسات القتالية والحروب الخاصة وبحوث أفراد.

(*) مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ومحاضر زائر بجامعة ميرلاند بالولايات المتحدة الأمريكية .

(١) عقد هذا المؤتمر بمدينة شيكاغو — ولاية الينوى فى Palmer house فى الفترة من ٢١ — ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ .

(٢) راجع نشأة وتطور هذا السمنار فى كتابنا علم الاجتماع العسكرى . التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العســـكرية . دار المعارف ١٩٨٠ ص ٤٥ — ٤٧ .

البحرية والصحة البحرية ومركز تكنولوجيا وعلوم الجيوش الأجنبية ومركز بحوث التاريخ العسكرى الأمريكى وممثلين عن لجنة المسرحين الامريكين وعن اللجنة الاستشارية لشؤون المراة فى القوات المسلحة وممثلين عن مركز بحـوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس الأمريكية والارشـيف والمحفوظات الامريكية . وقد سـاهم كل هؤلاء فى نشـاط المؤتمر ببحوث مرتبطة بمجال تخصصهم .

وبالاضافة الى مشاركة أساتذة الجامعات فى الدول التى ساهمت فى المؤتمر شاركت وزارة الدفاع الألمانية وقيادة الجيش الألمانى بممثلين عنها وكذلك مركز بحوث الأفـراد التطبيقى بكندا ومركـز بحوث علم الاجتماع العسـكرى بفرنسـا ومعهد علم الاجتماع ببلجيكا والقيادة العامة للدفاع بالنرويج وقيادة البحرية بشيلى .

ولأول مرة منذ تاريخ نشأة هذا السمنار لم يشترك فيه مؤسسه الأول موريس جانوتز لسوء حالته الصحية . هـذا وقد دعا المؤتمر الأسـتاذ لايزفبنج هورتز Horwitz أستاذ الاجتماع والعلوم السياسية بجامعة رتجرز Rutgers ليتحدث فى محاضرة خاصة عن النتائج العكسية لنظريات الحروب منذ عام ١٩٦٣ وحتى ١٩٨٣ .

كان الموضوع الأساسى الذى طرحه المؤتمر للمناقشة هو علاقة القوة البشرية والتكنولوجيا بالأمن القومى . ورغم قصر الفترة التى انعقد فيها المؤتمر فقد تكونت ست عشرة حلقة لمناقشة البحوث العديدة التى تقدم بها الأعضاء وفيما يلى خلاصة ملاحظتنا حول خط سير المؤتمر :

أولا : لـم يكن أمرا مفاجئا لنـا تراس موشـية ليزاك M. Lissak أستاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية باسرائيل الحلقة الخاصة بمناقشـة نتائج الخبرة الأوربية فى قضايا علاقة الجيش بالمجتمع . فموشية ليزاك أحد الأسماء المعروفة فى ميدان علم الاجتماع العسكرى ولاسرائيل ذاتها وضع خاص فى قضية علاقة الجيش بالمجتمع . لكنه على اية حال مؤشر جديد آخر يؤكد

ودور اسرائيل فى مجالات مازالت مصر تتلمس طريقها فيها بحجة اعتبارات الأمن والسرية التى تسببت فى تخلفنا عن اللحاق بهذا الركب العالمى لأكثر من ثلاثة وعشرين عاما . وتناولت بحوث هذه الحلقة دراسة الخبرة الألمانية فى دور السلاح النووى فى العلاقات المدنية العسكرية وعن فهم الألمان وتقييمهم للتقاليد العسكرية والمدنية وموقفهم من أزمة الأسرة العسكرية . أما الخبرة الفرنسية فقد حللت فى ضوء أدوار وصراعات ومعايير زوجات ضباط الصف وعلاقة الديموجرافيا العسكرية بحجم القوات المسلحة الفرنسية . كما تناولت الخبرة البلجيكية مشاكل ومداخل القوة البشرية أما الخبرة النرويجية فقد عرضت فى ضوء أزمات حلف شمال الأطلنطى وحللت الخبرة اليونانية نتائج تطبيق نموذج موسكى — توماس على الجيش اليونانى وركزت الخبرة الدانمركية على دور الجيش المهنى فى حين ركزت الخبرة الايطالية على المؤسسات الممثلة للعسكريين عرضا وتحليلا .

ثانيا : لاحظنا فى هذا المؤتمر هذا التفاعل والامتزاج بين الخبرة الأمريكية والدراسات الأوربية فى علم الاجتماع العسكرى . ولم يكن غريبا علينا أن نرى الجيش اليونانى يختبر نموذج موسكس وهو الأستاذ الأمريكى ذو الخلفية اليونانية بل لاحظنا كذلك تبادل الخبرات الأمريكية والأوربية فقد ترأس الحلقة الخاصة بعلم الاجتماع العسكرى الأولى ميشيل مارتن الأستاذ بجامعة العلوم الاجتماعية بتولوز بفرنسا وبجامعة شيكاغو فى ذات الوقت . وقدم الأساتذة الفرنسيون بحوثهم الى هذه الحلقة فى الآثار السوسيولوجية لبعض الجوانب المتعلقة بالجيش والعقيدة العسكرية والانفاق العسكرى . أما الأساتذة الألمان فقد قدموا بحوثهم حول اعادة تعريف الحالة العسكرية وايديولوجية القيادة العسكرية ودور الجيش فى تحقيق الأمن وعلاقة الاستراتيجية العسكرية بالنظام الاجتماعى وبالدولة . وجدير بالذكر أن تشارلز موسكس شارك فى مناقشات هذه الحلقة .

ثالثا : ركز المؤتمر على علاقة التكنولوجيا بالأمن القومى فعقدت ثلاثة حلقات لدراسة هذا الموضوع تناولته على النحو التالى :

الحلقة الأولى : كان موضوعها الأساسى علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالقيادة العسكرية وتناولته البحوث المقدمة فى علاقته بالتفاعل الانســـانى وأثره على المعركة وعلى التنظيم العسكرى وعرضت فى هذه الحلقة تجربة القوات الأمريكية فى هذا الصدد .

الحلقة الثانية : ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالعقيدة العسكرية وبالانجاز القتالى والاعداد للسلم . وتناولت الموضوع من زواياته التاريخية وحتى علاقته بالأسلحة النووية فى حلف شمال الأطلنطى واعتبرت الخبرة الفرنسية فى هذا الصدد نموذجا لتكامل العقيدة مع التكنولوجيا .

الحلقة الثالثة : ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا بالثقافة وبالكفاءة العسكرية وعرضت فيها خبرات الجيوش البريطانية من ١٧٥٦ — ١٨٥٥ وتجربة الجيش الروسى فى الحربين العالميتين الماضتين وعلاقة ذلك بتماسك وكفاءة القوات المحاربة . كما عرضت أيضا التجربتين الفرنسية والفيتنامية فى هذا الصدد .

رابعا : يعتبر التحاق المرأة بالقوات المسلحة أحد القضايا الساخنة التى تشغل اهتمام علماء الاجتماع العسكرى فى هذه الأيام ولذلك لم يكن غريبا أن نلاحظ اهتمام هذا المؤتمر المتزايد بهذه القضية ولكثرة عدد البحوث المقدمة فيها وعدد الهيئات والأساتذة المشتركين فى مناقشتها وكان طبيعيا أن نلاحظ أيضا هذا الدور النشط الذى لعبته الاستاذتين المتخصصتين فى الموضوع وهما نانسى جولدمان N. Goldman ومادى سيجال M. Segal وكانت الأخيرة قد كلفت فى وقت قريب بعرض تقرير على الكونجرس حول هذا الموضوع .. ونانسى جولدمان هى استاذة الاجتماع بجامعة شيكاغو أما مادى سيجال فهى أستاذة الاجتماع أيضا بجامعة ميرلاند . ونظمت عدة حلقات لمناقشة دور المرأة فى القوات المسلحة ودارت الحلقات الثلاث على النحو التالى :

١ — طرح جون فورد Ford عضو لجنة التسليح الأمريكية ورئيس الحلقة الأولى موضوع العوامل المشجعة والمعوقة لدور المرأة فى القوات المسلحة الأمريكية وتأثير الخدمة العسكرية على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية وكيانها الاجتماعى والنفسى وتقدمها فى السياق المهنى العسكرى ودورها القتالى وآثار خدمتها العسكرية على مكتسباتها المدنية عند التسريح .

٢ — ترأست نانسى جولدمان الحلقة الثانية التى دارت حول دور المرأة فى الاستعداد القتالى وتناولت الموضوعات الآتية (كيفية الانتفاع بالوقت الضائع للمرأة — الأعمال غير التقليدية للمرأة فى القوات المسلحة .. درجة رضاء المرأة عن العمل فى البحرية والسفن غير التقليدية وفى الوحدات العسكرية التقليدية وغير التقليدية — بحوث حول خريجات أكاديمية حرس الشواطىء — المكانة الصحية والصحة العقلية للمرأة) .

٣ — ترأست الحلقة الثالثة دونالد هاريسون D. Harrison بهيئة الأرشيف والمحفوظات الأمريكية وقد قدم للمناقشة المصادر المختلفة لدراسة المرأة فى الجيش الأمريكى المعاصر .. كما تناولت بحوث هذه الحلقة اتجاهات الانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن ودور الفحص الطبى فى انتقاء العمل المناسب لها وكيفية تدريب الضباط وضباط الصف على القيادة العسكرية ودورهن فى جيش الاحتياط وتأثير العمل والأسرة على صغار الضباط منهن وأخيرا دور الاختلافات السلالية فى اختيار العمل العسكرى والمدنى عند المرأة .

خامسا : لاحظنا وكأن هناك تبادلا فى المواقع بين تشارلز موسكس ودافيد سيجال اذ ترأس الأول حلقتين عن بحوث التنظيم العسكرى والخدمة الوطنية وترأس الأخير حلقة خاصة عن قوات حفظ السلام الدولية التى هى المحور الأساسى فى اهتمامات موسكس (١) وبسؤال الدكتور دافيد سيجال

---

(١) انظر موسكس وعلم اجتماع قوات حفظ السلام الدولية فى كتابنا المشار اليه ص ٤٣ ، ٦٦ — ٧٠ .

عن ذلك أجاب بأن اهتمام كليهما بموضوع التنظيمات العسكرية اهتمام قديم لكنه فى هذه المرة ركز بعضا من بحوثه على التحليل السوسيولوجى لقوات حفظ السلام الدولية وخاصة فى سيناء كموضوعات لم يسبق له تناولها من قبل . وناقشت الحلقتين اللتين ترأسهما موسكس موضوع التغيرات التى حدثت فى التنظيم العسكرى وعلاقته بالمهنية والسياق المهنى والعلاقات السلالية ونظام الأفراد وانتشار العقاقير الطبية فيه ثم العنصر الانسانى فى المعركة ثم أثر الخدمة الوطنية التطوعية على قوات التجنيد التطوعى والأمن والدفاع القومى بالاضافة الى تحليل نتائج الخبرة الألمانية حول علاقة الخدمة العسكرية بالخدمات الوطنية البديلة .

أما الحلقة التى ترأسها دافيد سيجال فقد دارت حول علاقة قوات حفظ السلام الدولية بالأمن القومى ولعل اهم ما نلاحظه هنا هو التحرك السوسيولوجى السريع لتناول قضايا قوات حفظ السلام الأمريكية فى لبنان وقد سبق ذلك دراسة سوسيولوجية أجراها الدكتور سيجال عن تماسك الجماعات الدولية بسيناء والتغير فى اتجاهاتها كقوات حافظة للسلام .

سادسا : نالت الموضوعات التقليدية فى علم الاجتماع العسكرى نصيبا ملحوظا من اهتمام المؤتمر خاصة وقد اشترك فى المؤتمر أحد الأساتذة كما نظمت حلقتين اخرتين ترأس الأولى سبيثيا كاننزو M. Needler الأستاذ بجامعة ميكسيو . وترأس نيدلر حلقة عن الاختلافات السياسية الداخلية فى الجيش حللت فيها تجارب البرازيل والسلفادور والاكوادور . كما نظمت حلقتين اخرتين ترأس الأولى سبيثيا كانترو S. Cannizzo الأستاذ بجامعة كالجارى بكندا وعرض فيها الخبرة الأمريكية والكندية فى قضية توحد القوات المسلحة وترأس الثانية بيرنارد يوديس B. Udis الأستاذ بجامعة كولورادو وناقش فيها العلاقة بين الدفاع والاقتصاد وارتباط ذلك بسياسة الأمن القومى وميزانية الدفاع والنمو الاقتصادى .

سابعا : عقدت اربع حلقات تشكل فى مجموعها برنامجا كاملا لمناقشة

استراتيجية الولايات المتحدة المرتبطة بحماية مصالحها حول العالم وعلاقتها باستراتيجية الاتحاد السوفيتى وخاصة فى افريقيا ويمكن تحديد الخطوط الأساسية لهذا البرنامج على النحو التالى :

١ ــ بالنسبة للشرق الأوسط : عقدت حلقة تحت عنوان المتطلبات العسكرية المترتبة على الحقائق الجيوبوليتكية فى الشرق الأوسط .. لاحظنا فيها أن البحوث المقدمة تناولت المنطقة من زواياها المتفجره كقضية الغزو الاسرائيلى على حركة المقاومة الفلسطينية ودور الراديكالية العسكرية فى فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط وعالجت الأخير كمنطقة تقليدية واخرى نووية .

٢ ــ مصالح الولايات المتحدة فى شرق آسيا فى التسعينات : درس هذا الموضوع مرتبطا بكوريا وأثر توحيدها على أمن المنطقة والأمن الامريكى ثم علاقات الأمن اليابانية الأمريكية بشمال شرق آسيا .

٣ ــ بالنسبة للاتحاد السوفيتى : عقدت حلقتين تراس الأولى روبرت جولدش R. Goldish بمركز بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس وناقشت هذه الحلقة علاقة الاتحاد السوفيتى باوربا الشرقية وقواعد اللعبة بينه وبين الولايات المتحدة وكيفية استغلال أحداث أوربا الشرقية فى الحــروب الأوربية المستقبلة ثم عرضت دراسة خاصة فى هذا المؤتمر عن الحياة اليومية للجندى الســوفيتى أما الحلقة الثانية فقــد تراســها جوزيف ســمالدون J. Smaldon بوزارة الخارجية الأمريكية وتناولت الوجود السوفيتى فى افريقيا وعلاقة ذلك بالسلاح الافريقى والمكتسبات الاشتراكية وقضية تنوع السلاح الافريقى وحدود وتأثير السلاح الأمريكى فى افريقيا .

هذا وقد خصص المؤتمر أعماله لمناقشة البحوث المقدمة من الأعضاء دون اصدار أية توصيات أو نتائج .

المراة وعقد التنمية الصناعية فى افريقيا

المؤتمر التحضيرى (اديس ابابا ٦ — ٨ فبراير عام ١٩٨٤)

بقلم دكتوره اعتماد علام (*)

مقدمـــــة :

تحظى القارة الافريقية حاليا باهتمامات علمية ورسمية على المستويين الاقليمى والدولى فيما يختص بعمليات التنمية الصناعية التى تتسم بالاستقلالية وتحقق فى الوقت ذاته نوعا من الاكتفاء الذاتى لشعوب تلك القارة . ويأتى محور الاهتمام هنا بما تملكه القارة من مصادر مادية وبشرية ضخمة تعـد ركيزة هامة لتحقيق التنمية الصناعية . ونظرا لما تتسم به القارة الافريقية من رخص الأيدى العاملة وكثرتها وفى نفس الوقت تمثل الاناث اغلبية تعداد الســكان فى معظم الدول الافريقية ، جاء الاهتمام بدور المراة الافريقية فى سوق العمل خاصة فى العملية الصناعية التى تعتبر اداة أساسية لتحقيق التنمية المنشودة للقارة الافريقية .

ولا يعتبر هذا الاهتمام الحادث وليد اللحظه بل دعت اليه ومهدت له عدة مؤتمرات على المســتوى الاقليمى والمســتوى الدولى . فمع أواخر سبعينيات هذا القرن عقدت عدة مؤتمرات كان آخرها مؤتمر لاجوس والذى أسفر عن خطة عمل سميت عل LAGOS ACTION PLAN وايضا المؤتمر السادس لوزراء الصناعة لدول افريقيا والذى أسفر عن عدة توصـيات أهمها : ضرورة وضع أطر عمل لاعداد وتنفيذ بعض البرامج المتعلقة بالتنمية الصناعية بالقارة الافريقية ، وذلك من خلال مرحلتين متتاليتين :

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا .

١ ــ المرلحة التحضيرية : وتبدأ من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٤ ٠
٢ ــ المرحلة التنفيذية : وتبدأ من أوائل عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٩ ٠

أما على المستوى الدولى فقد عقدت عدة مؤتمرات شاركت فيها منظمات دولية ثلاث تابعة للأمم المتحدة وهم ECA OAU وأيضا UNIDO ويأتى فى مقدمة تلك المؤتمرات المؤتمر الذى عقد فى ليبا عام ١٩٧٨ والذى تناول السياسيات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الصناعية خاصـــة للصناعات الأصيلة Indigenous Industries وأيضا للصناعات ذات الطابع الافريقى المستقل Autonomous Industries وذلك من عام ١٩٧٨ وحتى المتوقع عام ٢٠٠٠م ٠

والحقيقة ان اهتمام المنظمات الدولية بهذا الموضوع يرجع الى ما كشفت عنه العديد من الدراسات حول اغفال دور المراة فى عدد من الأنشـــطة الاقتصادية التقليدية مثل صناعات الأغذية ، النسيج ، والصابون ، دون أن تتوفر لهن فرص أخرى بديله للعمل وذلك على مستوى القارة الافريقية بصفة عامة . وكذلك ما كشفت عنه دراسات أخرى مثل دراسة صناعة السمك فى ليبيريا ، وكيف أن العمالة النسائية فى هذا المجال غير مدفوعة الأجر خاصة فى القطاع غير الرسمى Informal Sector ، على الرغم من أهميته فى القطاع الرسمى Formal Sector

ومن وجهة نظرى ، استطيع القول أن مؤتمر ليبا كان السبب الأساسى وراء عقد المؤتمر الأخير فى اديس ابابا هذا العام خلال الفترة من السادس الى التاسع من فبراير الماضى والذى اختيرت له دول افريقية أربعة تمثل جغرافيا القارة الافريقية وهم مصر ، ساحل العاج ، تانزانيا ، نيجيريا ٠ ويؤيد وجهة نظرى تلك المناقشات التى دارت بيننا كممثلات للدول الافريقية الأربعة وبين المتخصصين والمحاضرين من قبل المنظمات الدولية خاصـــة منظمة ECA ومنظمة العمل الدولية ILO أيضا فان المحاضرات الثلاثـــة وما تضمنته من قضايا سوف أتناولها فيما بعد والتى ألقاها كل من بيكى

PIKI واوجينا يات وفيكتور شينجيرو Victor Shingiro تدل على أهمية التوصيات التى اسـفر عنها مؤتمر ليما والتى تضمنتها كاملة عدد من المنشورات والدوريات التى تصدر من تلك المنظمات ولعل من أهمها فى هذا المجال كتاب المرأة والتصنيع فى الدول النامية ، والذى قدمت له عرضا مفصلا فى هـذا الكتاب .

جدول أعمال المؤتمر :

جاء المؤتمر التحضيرى الذى عقد فى اديس أبابا متضمنا سلسلة من الأعمال المكثفة التى تتعلق بقضية مساهمة المرأة الافريقية فى جال التنمية الصناعية والتى تأتى ضمن اطار العقد الصناعى للقارة الافريقية . وسوف نتناول الهدف الأساسى لهذا المؤتمر ثم نعرض للمناقشات وما قدم من أعمال تضمنها جدول الأعمال خلال فترة انعقاد المؤتمر والتى استمرت ثلاثة أيام .

تضمن اليوم الأول بعد افتتاحية المؤتمر بكلمة ألقتها الدكتوره نانسى هافكن Nancy Hafkin مديرة البحث والنشر للمركز الاقتصادى الافريقى لشئون المرأة ، وقد حددت فيها أسباب الدعوة لانعقاد المؤتمر والغرض منه ثم تناولت فى ايجاز أهداف المؤتمر فى النقاط الأساسية التالية :

ان الحاجة العلمية أصبحت ملحة لتحديد أطر منهجية لدراسـة دور المرأة الافريقية فى التنمية الصناعية ، خاصة وأن المكتبة العلمية أصـبحت تزخر بالعديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية فى مجال عمالة المرأة الا أنها تعتبر دراسات وصفية .

ولتحقيق هذه الغاية التى تتطلب جهدا كبيرا من الباحثين قدمت الدكتوره نانسى هافكن تصورا لأسلوب العمل الذى يحقق الهدف يتضمن الأنشـطة التاليـة :

* الاعتماد على المقابلات الرسـمية المفتوحة مع المسئولين فى مختلف مجالات تشريعات عمالة المرأة وانشطتها الرسمية والاجتماعية بهدف

الحصول على بيانات واتجاهات تخدم الهدف الأساسى للؤتمر ، سواء من هؤلاء من يهتم بشكل مباشر أو غير مباشر بعمالة المرأة فى المجـــال الصـــناعى .

* اللقاءات بالعناصر النسائية فى مواقع العمل الرسـ ية والشـعبية المتميزة والمرموقة فى المجال الصناعى للتعرف على اتجاهاتهن وآرائهن حـــول عمالة المرأة فى هذا المجال .

* تحليل البيانات المتوفرة حول عمالة المرأة فى التنمية الصناعية ســـواء من خلال الاحصائيات الرسمية التى تصدرها الجهات الرسمية المسئولة وأيضا من خلال ما تحفل به مكتبة التراث من بيانات واحصائيات فى هـــذا الموضوع .

ثم تلى ذلك محاضرة ألقاها الأستاذ بيكى piki مســـئول المنظمة الدولية ECA للشئون الاقتصادية فى افريقيا ، حيث أثار عددا من القضايا الهامة التالية :

(أ) ان افريقيا تعتبر أقل قارات العالم تقدما .

(ب) تدهور الوضع الاقتصادى للقارة الافريقية بصفة عامة على الرغـــم مما تتمتع به تلك القارة من كثرة الأيدى العاملة مع رخص أجورها اذا قورنت بدول أخرى .

(جـ) أن من أسباب تدهور الوضع الاقتصادى فى افريقيا زيادة معدل التضـــخم بين الســـكان .

(د) ان ادخال وسائل تكنولوجية حديثة للقارة الافريقية أصبح أمرا يهدد ما تتسم به دول القارة من انخفاض تكلفة الأيدى العاملة من جهة خاصة بالنسبة للمراة التى لا تزال تقاوم قيودا متنوعة فى مجال المصادر الاقتصادية وفى سوق العمل .

، ولذلك يوصي بضرورة وضع إسلوب عمل لتحليل المكانة السبائدة للمراة ودورها المحدود فى العملية الصناعية اذا كان الهدف هو أحداث تغيير ايجابى فى دورها الفعلى .

اما فى اللقاء الثانى لليوم الأول فقد تحدثت ممثلات الدول الأربعة عن مساهمتهن العملية فى هذا المجال ورؤية كل منهن فى تناول موضوع عمالة المراة داخل وطنها الذى تمثله خاصة فى المجال الصناعى . مع اثارة لبعض القضايا ابرزتها الدراسات السابقة فى مجال عمالة المراة خاصة فى مصر التى تحفل المكتبة الاجتماعية فيها بالعديد من الدراسات فى هذا المجال .

وتضمن اللقاء الثالث فى نفس اليوم محاضرة ألقتها الدكتوره أوجينا دات Eugenia Date-Bah ممثلة منظمة العمل الدولية ILO فى افريقيا لشئون العلاقات والبرامج . تناولت فى تلك المحاضرة بعض الخطوات المقترحة التالية كأسس لدراسة مشاركة المراة فى التنمية الصناعية .

١ — دراسة طبيعة العلاقة بين الرجل والمراة داخل محيط الأسرة وخارجه .
٢ — دراسة الأنشطة الاقتصادية التى شاركت فيها المراة خاصة تلك التى تحقق الاكتفاء الذاتى من متطلبات أساسية للأسرة .
٣ — أثر التشريعات السياسية المتعلقة بالعمل على مشاركة المراة في الصناعة .
٤ — مدى مساهمة المراة فى الصناعات المختلفة كما وكيفا .
٥ — معرفة أوجه التباين فى فرص العمل الممنوحة لكل من الرجل والمراة .
٦ — مدى مشاركة المراة فى النقابات العمالية حيث تشير الاحصائيات الى انخفاض مشاركة المراة فى الاتحادات العمالية والنقابات بشكل عام على مستوى القارة .

أما بصدد المنهج المقترح للدراسة فقد أوصت بانتهاج الطرق التالية :
١ — استخدام المنهج الانثروبولوجى الذى يتيح الرؤية الكلية الشاملة للظاهرة Holistic approach لدراسة وتحليل مساهمة المراة فى التنمية الصناعية فى القارة الافريقية .

٢ ــ على المستوى القومى أوصت بضرورة التركيز على الجوانب الاقتصادية ، السياسية ، والاجتماعية وذلك لدراسة الموضوعات التالية :

(أ) مستوى البطالة واسبابها فى ضوء سياسيات الدولة فى قطاعات التعليم ، التعيين ..... الخ .

(ب) فرص العمل المتاحة بالفعل امام المرأة .

(ج) التغييرات التى طرأت على اتجاهات المرأة نحو مشاركتها فى التنمية الصناعية .

٣ ــ تعدد مستويات التحليل لتكون على مستوى المجتمع ، الأسرة والفرد .

٤ ــ استخدام منهج متعدد التخصصات Interdisciplinary approach

وفى اليوم الثانى للمؤتمر القى الدكتور فيكتور شنيجرو Victor Shingiro ممثل منظمة ECA لشئون المؤسسات الصناعية محاضرة تناول فيها دور الشركات المتعددة الجنسية Transnational Corporations فى الاشراف على فروعها ومشروعاتها الاستثمارية فى مختلف دول القارة الافريقية وأثر هذا الدور على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول افريقيا . أشار ايضا الى أسلوب دراسة وتحليل هذا الأثر باسلوب فعال من خلال استراتيجيات التنمية الافريقية خلال فترة العقد الصناعى للتنمية فى افريقيا والتى سبق تحديد ملامحها فى خطة عمل لاجوس . اوصت تلك الخطة بضرورة اعتماد افريقيا بدرجة كبيرة على الصناعات الأصيلة لامكان تمويل الأنشطة التجارية والصناعية . وأوضح أن تحقيق ذلك يتطلب وضع خطط قومية طويلة ومتوسطة المدى لتحقيق المتطلبات الأساسية التالية :

١ ــ زيادة الانتاج الزراعى والغذاء والمناجم مع الاهتمام بالقطاعات الريفية .

٢ ــ احداث تغييرات بنائية من خلال ادخال برامج تدريب وتنمية ادارية مع التوسع فى تخريج الفنيين .

تلا ذلك مناقشة مكثفة شاركت فيها ممثلات الدول الأربع فى المؤتمر التحضيرى حيث تركزت فى الموضـــوعات الأساسية التالية كمنطلق نحو التوصل لاطار منهجى مقترح يصلح للتطبيق فى الدول الأربع عند دراسة مساهمة المرأة فى التنمية الصناعية . وتلك الموضوعات هى :

١ ــ انماط التصنيع والسياسة الصناعية .
٢ ــ مساهمة المرأة فى القوى العاملة الصناعية .
٣ ــ العوامل الاجتماعية الاقتصادية التى تؤثر على تلك المساهمة .
٤ ــ العلاقة بين المتطلبات الصناعية ومهارات المرأة .
٥ ــ المرأة كصاحبة مشروع أو كمدير لمشروع اقتصادى .
٦ ــ المرأة فى الصناعات التى تعتمد كلية على الزراعة .
٧ ــ المرأة فى الصناعات الصغيرة .
٨ ــ الاختيار الاستراتيجى للصناعة (الاستيراد والتصدير) واثره على
٩ ــ تنوع ملكية المشروعات الصـــناعية (قطـــاع عام ، خاص ، متعددة الجنسية multi-national واثره ذلك على عمالة المرأة .
١٠ ــ العلم والتكنولوجيا والمرأة فى المجال الصناعى .

مساهمات الدور المصرى فى المؤتمر :

ان دور مصر فى هذا المؤتمر التحضيرى كان هاما ومتميزا لاعتبارات عدة ترتبط بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تشهدها المجتمع المصرى على فترات متلاحقه . ولعل القوانين المصرية الحديثة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ سواء فى مجال التعليم وتشريعات العمل أعطت للمرأة المصرية فرصة كبرى للمساواة بالرجل فى التعليم والتعيين . أيضا تشغل المرأة المصرية مناصب قيادية رسمية وشعبية تدل على ما حققته المرأة من مكاسب ، وان كان هذا لا يعد كافيا اذا ما قيس بنسبة النساء فى تعداد السكان ، كما أن الغالبية العظمى من نساء مصر يقمن فى الريف .

واذا ما اضفنا الى هذا العامل المتميز والذى اثار اهتمام ممثلى الدول

الافريقية الثلاث الأخرى فى المؤتمر ، عاملا آخر هو سياسة الانفتاح التى انتهجتها مصر منذ عام ١٩٧٤ والتوسع الواضح فى القاعدة الصناعية كأداة للتنمية فى مصر وكيف أن دور المرأة فى هذا القطاع الاستثمارى لا يزال ضعيفا وغير ملموس لأسباب عدة تفرضها عوامل فسيولوجية للمرأة واخرى تتعلق بازدواج دورها فى الحياة ونظرة المستثمر الى المرأة فى ضوء الاعتبارين السابقين .

واذا نظرنا الى مكانة المرأة ودورها خاصة فى المجال الصناعى لراعنا ضآلة هذا الدور ، الأمر الذى يفرض علينا بالضرورة دراسة العوامل التى أدت الى هذا الوضع مثل الأبعاد السياسية الصناعية ، ومستوى التكنولوجيا ، والتعليم ، والعوامل الاجتماعية — الثقافية وأثرها جميعا على مساهمة المرأة فى العملية الصناعية .

وفى محاولة لاستقطاب أبعاد القضية كان لزاما أن نعرض لدور المرأة المصرية فى القطاع غير الرسمى **Informal Sector** والذى يعتبر مصدرا لاعداد الصناعات الكبيرة بما يلزمها سواء من عمالة فنية أو مواد أولية . ومن جهة أخرى فانها تحقق اكتفاء ذاتيا للأسرة بما يتيح للمرأة مجالا لزيادة مشاركتها فى دخل أسرتها وأيضا يزيد من اتجاه الآباء خاصة فى المجتمعات الريفية المغلقة نحو تعليم البنات والذى يعد بحق أهم خطوة على طريق زيادة مساهمة المرأة فى مجالات العمل المختلفة .

وانطلاقا من تلك الموضوعات السابقة والتى أثارت حولها عدة مناقشات سواء من جانب ممثلى منظمة ECA أو ممثلات الدول الافريقية الثلاث الأخرى، تقدمت بتصور منهجى لدراسة مساهمة المرأة المصرية فى التنمية الصناعية . ويتضمن النموذج المقترح عدة عوامل ترتبط فيما بينها بعلاقات ذات مسارات متباينة الاتجاهات بحيث تحدد الى درجة كبيرة مدى مساهمة المرأة فى العملية الصناعية . وقد روعى فى اختيار العوامل القضايا الأساسية التى

اشرت اليها خاصة السياسة الصناعية ، التعليم ، التكنولوجيا ، التدريب والعوامل الثقافية والاجتماعية السائدة .

ولكى يمكن الاستفادة بالنموذج المقترح كخطوة لتحقيق الهدف الأساسى كان يجب الاهتمام بالتعريفات المستخدمة ومشكلاتها بين التعميم والتخصيص وأيضا ما يجب اتخاذه تجاه البيانات الاحصائية غير الدقيقة التى تخص تعداد النساء وعمالتهن خاصة فى المناطق الريفية .

خـــاتمة :

ترجع أهمية هذا المؤتمر فى الحقيقة الى تركيزه الكلى حول قضـــايا المرأة العاملة والخطوات المنهجية لدراسة تلك القضايا فى الدول الافريقية . فمن خلال المناقشات التى دارت فى هذا المؤتمر وضح أن الطريق الأساسى لتحقيق التنمية الناجحة لدولة نامية يعتمد أساسا على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمتاحة لكل دولة . ان الدول الافريقية لم تجد أمامها فرصا بديلة لاستغلال طاقاتها البشرية نظرا لما تتسم به من زيادة سكانية . تلك الطاقة البشرية تمثل قوة عاملة رخيصة اذا ما قورنت بسوق العمالة الدولية ، أيضا تؤكد الاحصائيات أن المرأة تمثل نسبة كبيرة من عدد السكان فى القارة الافريقية ، الأمر الذى يستلزم انشاء بنك للمعلومات يهتم أساسا بقضـــايا المرأة ليمد الباحثين والأجهزة المعنية بهذا الموضوع ببيانات واحصائيات تصلح لمعالجة القضية ومتابعتها من حين لآخر .

أيضا أثار المؤتمر قضايا منهجية هامة حيث أوصى بضرورة الحـــد من استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات والاعتماد على المنهج الانثروبولوجى فى دراسة قضية المرأة العاملة ومدى مساهمتها فى التنمية الصـــناعية مع استخدام المناقشات المفتوحة خلال المقابلات غير المقننة والاستعانة بمنهج دراسة الحالة للحصول على بيانات متعمقة حول هذا الموضـــوع . أوصى المؤتمر أيضا بتعدد مستويات التحليل عند دراسة دور المرأة فى التنمية الصناعية فى ضوء السياق الاجتماعى الاقتصادى لكل دولة على حدة .

تقرير عن

المؤتمر الاقليمى الثالث لمكافحة المخدرات

الاسماعيلية من ١٢ — ١٤ مارس ١٩٨٤ (*)

يعد هذا المؤتمر هو المؤتمر الثالث فى سلسلة المؤتمرات الاقليمية التى تنظمها الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالمناطق الجغرافية المختلفة داخل الجمهورية بهدف مناقشة كافة الجوانب المختلفة لمشكلة المخدرات ، والأسلوب الأمثل لمكافحتها وطرق الوقاية والعلاج المتصـــلة بها ، وتبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة والهيئات والشخصيات المعنية بهذه المجالات ، الى جانب الاسهام فى تكوين رأى عام متفهم لجوانب المشكلة مساند للجهود التى تبذل للحد منها .

وقد عقدت الادارة مؤتمرها الاقليمى الأول بمدينة الاســـكندرية ، فى الفترة من ٢١ — ٢٦ فبراير ١٩٨١ ، واهتم بدراسة السمات المحلية المميزة لمشكلة المخدرات بالمنطقة الجغرافية التى تضم محافظات ، الاسكندرية ، البحيرة ، كفر الشيخ ، مطروح . باعتبارها منافذ رئيسية للتهريب ومناطق هامة للتخزين واستهلاك المواد المخدرة .

كما عقدت الادارة مؤتمرها الاقليمى الثانى بمدينة أسيوط ، فى الفترة من ١٥ — ١٦ يناير ١٩٨٣ لدراسة أبعاد ظاهرة إنتشار الزراعات غير المشروعة للقنب والخشخاش (أسبابها ، حجمها ، أساليب مواجهتها) بالمنطقة الجغرافية التي تضم محافظات أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، الفيوم ، الوادي الجديد .

(*) إعداد : عدلى محمود السمرى .

ويستهدف المؤتمر الاقليمى **الثالث** بمدينة الاسماعيلية القاء الضـــوء على عدد من الظواهر البارزة المتعلقة بمشكلة المخدرات بالمنطقة الجغرافية التى تضم محافظات : بورسعيد ، السويس ، الاسماعيلية ، سيناء الشمالية ، سيناء الجنوبية ، الشرقية ، البحر الأحمر .

ومن أهم الظواهر فى هذه المنطقة :

١ ــ تزايد استخدام العصابات الدولية لقناة السويس ، كمنطقة ترانزيت ، تعبرها شحنات المخدرات من مناطق انتاجها بجنوب شرقى وجنوب غربى آسيا ، الى أسواق التجارة غير المشروعة للمخدرات ، بالشرق الأوسط وأوربا والولايات المتحدة الامريكية .

٢ ــ تهريب وتخزين المخدرات عبر شبه جزيرة سيناء ومحافظة الشرقية .

٣ ــ الظاهرة الجديدة التى بدأت فى التبلور بمحافظات سيناء والقناة ، والتى تتمثل فى ظهور الزراعات غير المشروعة للقنب والخشخاش بهذه المحافظات بعد نجاح أجهزة المكافحة فى تضييق الخناق على زارعيها بمناطق انتشارها التقليدية بالوجه القبلى .

كما يستمد المؤتمر الحالى أهمية من الموقف الراهن لتجارة المخدرات بصفة عامة فى مصر ، فمصر تعد من الدول المستهلكة للمخدرات ، وأكثر أنواع المخدرات انتشارا هو الحشيش الذى يهرب اليها من لبنان ، وتتدفق على مصر شحنات كبيرة منه . فقد بلغت كمية الحشيش المضبوط خلال عام ١٩٨١ حوالى ٦٩ طنا ، وهى كمية تزيد عن خمسة أمثال الكمية المضبوطة خلال عام ١٩٨٠ وقدرها ١٢ طنا . ولكن بالرغم من ارتفاع كمية الحشيش المضبوط الا أن معدل تعاطى الحشيش فى مصر مازال كما هو ، ولعل ذلك يفسر ذلك الارتفاع الكبير فى أســـعار الحشيش الأمر الذى يشير الى أن الكميات المعروضة من الحشيش اقل بكثير جدا من الطلب عليها .

وبالنسبة للأفيون فقد كان يهرب الى مصر من تركيا ، وقد بلغت كمية

الأفيون المضبوط عام ١٩٨١ حوالى ٣٫٦٥ كيلو جراما ، بينما كانت الكمية المضبوطة عام ١٩٨٠ (٣٫١٤٧ر٧٧٤) كيلو جراما .

أما المواد المؤثرة على الحالة النفسية فتهرب الى مصر من الدول الأوروبية المنتجة لها . وتنتشر في مصر اساءة استعمال مجموعتين منها هما :

* مجموعة الامفيتامينات (المنشطات) وأهمها سائل الماكستون فورت (ديكسا امفيتامين) .

* مجموعة الباربتيورات (المهبطات) وأشهرها عقار الميثاكوالون ومستحضراته مثل أقراص الماندركسن والنوبارين والموتولون وغيرها . وقد بلغت الكمية المضبوطة منها عام ١٩٨١ (٢٠١ر٥٢٣٫٣) كيلو جرام مواد صلبة ، ١٩٤٩٩٨ سم٣ مواد سائلة ، وهى كمية تقل عن الكمية المضبوطة عام ١٩٨٠ وقدرها ١٦٢ و ٩٥١ كجم مواد صلبة ، ٣٢٤٢٤٢ سم٣ مواد سائلة .

وان كانت مصر دولة مستهلكة للمخدرات الا أن التطورات التى طرأت فى السنوات الأخيرة جعلت منها دولة ترانزيت تمر المخدرات عبرها من الشرق الى الغرب وذلك من خلال قناة السويس وميناء القاهرة الجوى . فقد تم ضبط عصابة من المهربين المصريين واليونانيين حال قيامهم بتهريب كمية كبيرة من الأفيون على متن الباخرة Heroas من باكستان الى كل من مصر وأوروبا عبر قناة السويس .

ولم يكن الانتاج المهرب من الأفيون والحشيش يشكل خطورة فى الماضى ، ولكن فى السنوات الأخيرة قام البعض بزراعة الخشخاش والقنب فى المناطق النائية والجزر الكائنة فى وسط النيل ، وحققت الزراعة أرباحا طائلة دفعت غيرهم الى تقليدهم فزادت المساحات المنزرعة فى كثير من محافظات الوجه القبلى وخاصة فى أسيوط وبعض محافظات الوجه البحرى . ولذلك اذا لم يواجه الموقف بالحزم الكامل فان الزراعات سوف تنتشر على نطاق واسع ، ويصبح من الصعب السيطرة عليها وتصبح مصر بالتالى من الدول المنتجة

للأفيون . ويزيد من خطورة الموقف أن التجارب التى أجرتها كلية الصيدلة جامعة أسيوط قد أثبتت قدرة التربة المصرية على انتاج أفيون بالغ الجودة وافر الكمية .

وقد بلغ عدد شجيرات الخشخاش المضبوطة عام ١٩٨١ حوالى ٤ر٥ مليون شجيرة فى مقابل ٥ مليون شجيرة عام ١٩٨٠ ، كما بلغ عدد شجيرات القنب المضبوطة عام ١٩٨١ حوالى ٧١٠٠٠ شجيرة فى مقابل ٨١٠٠٠ شجيرة عام ١٩٨٠ .

وخشية تحويل الأفيون المنتج حاليا الى هيردين باستخدام مادتى Acetyl Ghloride and Acetic Anhydride ، وهما مادتان تستخدمان فى بعض الصناعات الدوائية والروائح العطرية ، وتستوردان من الخارج ، ولا تنتجان فى مصر ، فقد وضعت هاتين المادتين تحت الرقابة ومنعت الافراج عنهما جمركيا الا بعد موافقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

اعمال المؤتمر :

وفى ضوء فحص وتصنيف البحوث والموضوعات وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر .. فقد وزعت أعماله على ثلاث لجان نوقشت من خلالها هذه البحوث بهدف استخلاص النتائج وأهم التوصيات .. وكان ذلك على النحو التالى :

أولا : لجنة البحوث القانونية :

وتناولت هذه اللجنة الجانب القانونى وتقييم السياسة الجنائية والاجرائية ومشاكل التحقيق فى مجال المخدرات وفى ضوء المتغيرات والتحديات الجديدة ... وقد أدار هذه اللجنة الأستاذ الدكتور / احمد على المجدوب ـ المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ... وقد ناقشت هذه اللجنة البحوث والموضوعات التالية :

١ — الموقع الجغرافى لسيناء ودوره فى تهريب المخدرات الى مصر وعلاقة ذلك بالاتفاقيات الدولية .
للأستاذ الدكتور / أحمد على المجدوب المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ — مصر والعمل العربى المشترك فى مجال مكافحة المخدرات .
للأستاذ الدكتور / أحمد عامر عميد كلية التجارة — جامعة قناة السويس والأستاذ الدكتور / فاروق شلبى الأستاذ بالكلية .

٣ — تعاطى المخدرات بين الاباحة والتحريم .
للعميد دكتور / محمد فتحى عيد مدير الشئون الدولية بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٤ — مشكلة المخدرات فى المجتمع المعاصر .
للأستاذ الدكتور / عبد الرحيم صدقى الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

٥ — جريمة جلب المخدرات .
للأستاذ / نبيل يوسف رجب وكيل النيابة الكلية بالاسماعيلية .

٦ — مدى قدرة تشريع المخدرات المصرى علـى حماية المجتمع الدولى من خطر المخدرات .
للعميد دكتور / محمد فتحى عيد الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٧ — بعض المشاكل المتصلة بالمكافحة الدولية للمخدرات .
للمقدم / مصطفى طاهر — المفتش بالادارة العامة المخدرات .

٨ — دور الشرطة فى ضبط المواد المخدرة :
للمقدم / سمير نصيف رياض . والمقدم / نبيل لويس بطرس بمديرية أمن الاسماعيلية .

ثانيا : لجنة البحوث التنظيمية :

وتناولت هذه اللجنة الجانب التنظيمى فى جهود أجهزة المكافحة المختلفة ومفهوم الأسلوب العلمى وعناصره وضرورة الأخذ به فى عمليات المكافحة كما ناقشت التوصية الصادرة عن مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ حول « انشاء مجلس قومى متخصص للتنسيق بين جهود الجهـــات المعنية بمكافحة المخدرات ، ووضع خطة قومية تلتزم بها كافة الأجهزة فى هذا المجال ، فى ضوء التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية ، والتوصيات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الدولية » .. بالاضافة الى مدى امكانية استخدام تكنولوجيا الاستشعار من البعد ، والشرطة الجوية فى كشف زراعات المخدرات وجرائم تهريبها ... وقد أدار هذه اللجنة اللواء دكتور محمد نيازى حتاته ... وناقشت هذه اللجنة البحـــوث والموضوعات التالية :

١ ـــ حول مشكلة تهريب المخدرات عبر قناة السويس .
للعقيد / عصام الترساوى المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٢ ـــ الأساليب الحديثة لحفظ واسترجاع وتبادل المعلومات فى مجال مكافحة المخدرات .
للعقيد / محمد العدل فهمى المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٣ ـــ مكافحة تهريب المخدرات والعقاقير المخدرة .
للعقيد / عبد الكريم الجزار رئيس قسم مكافحة التهريب والمخدرات بمصلحة أمن الموانى .

٤ ـــ الأسلوب العلمى فى الكشف عن المواد المخدرة .
للعميد / ابراهيم موسى والمقدم / عاطف سليمان المفتشين بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٥ ـــ المواد المخدرة المصنوعة والعقاقير التخليقية .. وما يتصل منها بمنطقة القناة .

للعقيد / عصام الترساوى الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٦ ـــ ظاهرة تهريب المخدرات عبر سيناء واستغلالها كمنطقة للتخزين .
للمقدم / أحمد كمال سماك رئيس بمنطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات بسيناء الجنوبية .

٧ ـــ ظاهرة ازدياد حجم التهريب عبر قناة السويس من مناطق الانتاج بالشرق الى مناطق الاستهلاك بالغرب وكيفية مواجهتها .
للرائد / حسن فتحى السيد رئيس وحدة مكافحة المخدرات بميناء السويس البحرى .

٨ ـــ مشكلة المخدرات وآثرها على الأمن القومى .
للرائد / وحيد شوقى احمد رئيس قسم المعلومات الجنائية بمديرية امن الاسماعيلية .

٩ ـــ نحو تعاون أمثل لأجهزة المخدرات .
للرائد / احمد ابو سعده ، الأمن المركزى (قطاع شمال سيناء) .

١٠ ـــ استخدام الأساليب العلمية الحديثة فى الكشف عن المخدرات .
للنقيب / محمد ابو المجد نصار ، الأمن المركزى (الاسماعيلية) .

١١ ـــ ظاهرة تهريب المخدرات عبر سيناء واستغلالها كمنطقة للتخزين .
للمقدم / هلال ابراهيم هلال ، الأمن المركزى (الاسماعيلية) .

١٢ ـــ دور الأمن المركزى بسيناء فى مكافحة ظاهرة التهريب وتأمين الحدود الساحلية .
للرائد / محمد سعد مصطفى الأمن المركزى .

١٣ ـــ موقف قناة السويس من خطوط تهريب المخدرات من مناطق انتاجها الى مناطق استهلاكها فى العالم .

للعميد / محمد عباس منصــور مدير ادارة العمليات بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٤ — تأمين المجرى الملاحى لقناة السويس ضد العمليات غير المشروعة .

للأستاذ / محمد حسان الدهراوى أمن هيئة قناة السويس .

١٥ — مشكلة المخدرات فى مصر .

للعميد / فكرى الهجرسى مدير ادارة البحث الجنائى بالاسماعيلية . والمقدم / سامى نصر الدين — بمديرية أمن الاسماعيلية .

١٦ — تأثير موقع سيناء على ظاهرة جلب وتخزين المواد المخدرة .

والمقدم / ابراهيم السماك .

١٧ — تطوير العمل بأقسام مكافحة المخدرات بمنطقة القناة وسيناء .

للعقيد / محمد محمد عنب مديرية أمن الاسماعيلية .

١٨ — مشكلة المخدرات .

للعقيد / محيى الدين عبد الفتاح ، مديرية أمن الاسماعيلية .

١٩ — ظاهرة تهريب وتخزين المخدرات عبر سيناء .

للرائد / سيد أحمد مختار ، منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات بسيناء الجنوبية .

٢٠ — ظاهرة زراعة وتعاطى نبات الحشيش بشمال سيناء .

للنقيب / كمال جامع ، بمديرية أمن شمال سيناء .

٢١ — ظاهرة تعاطى المخدرات .

للمقدم / أحمد ممدوح يوسف ، المقدم / لطفى محمد سلطان ، المقدم / حسنى عبد الفتاح ، م. أول / هشام فتحى البيه بمديرية أمن الشرقية .

٢٢ ــ استراتيجية مكافحة المخدرات بسيناء الشمالية .
للعقيد / على راغب . الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

ثالثا : لجنة البحوث الاجتماعية .

وتناولت هذه اللجنة الجوانب النفسية للنشاط الاجرامى للمخدرات والادمان عليها .. والوقاية والعلاج ، وتقييم الجهود المبذولة من جانب الأجهزة المختلفة فى هذه المجالات ... وقد أدار هذه اللجنة الأستاذ الدكتور / ماضى أبو العزايم .. رئيس الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات .. وناقشت اللجنة البحوث والموضوعات التالية :

١ ــ الادمـــان .
للأستاذ الدكتور / خيرى السمره ، رئيس قسم الاعصاب بكلية الطب جامعة القاهرة .

٢ ــ الديناميات النفسية فى أسر معتمدى العقاقير والكحوليات .
للأستاذ الدكتور / أحمد جمال ماضى أبو العزايم ــ الأستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة .

٣ ــ تطورات جديدة فى مجال الامان بجمهورية مصر العربية .
للأستاذ الدكتور / جمال ماضى أبو العزايم .

٤ ــ الدور المنتظر للادارة العامة لمكافحة المخدرات فى مجالات الوقاية .
للمقدم / عادل نافع ــ المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٥ ــ سيكولوجية تعاطى الحشيش .
للعميد / فكرى الهجرسى ، العميد / محمد فتحى توفيق ، المقدم / سامى سعد الدين . مديرية أمن الاسماعيلية .

٦ ــ دراسة نفسية لمتعاطى المخدرات .

للأستاذ الدكتور / زكريا توفيق أحمد — الأستاذ بكلية التربية بالاسماعيلية .. والمقدم / يحيى كمال الأخرس ، حرس جامعة قناة السويس ..

٧ — ظاهرة تعاطى المخدرات .

للسيد الأستاذ / عدلى محمود السمى ، ماجستير اجتماع بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

٨ — التأثيرات الفسيولوجية للتعاطى المزمن لمستخلصات القات على ذكور الفئران .

للأستاذ الدكتور / حمدى مكاوى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٩ — تأثير التعاطى المزمن لمستخلصات القات على بعض التغيرات الهستولوجية .

للأستاذ الدكتور / حمدى مكاوى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

١٠ — ظاهرة تعاطى المخدرات .

للمقدم / عبد القادر سيد أحمد ، النقيب / عصام العشرى .
م. أول / محمد سليمان جبر ، م. أول / نجيب أبو اليزيد ، م. أول / صلاح الدين مصطفى بمديرية أمن الاسماعيلية .

١١ — العلاقة بين التدخين وتعاطى المواد المخدرة .

للعقيد / محمد محمد عنب .

١٢ — المخدر والشباب .

للأستاذ الدكتور / عبد الرؤوف محمود ، الأستاذ بجامعة قناة السويس

والعقيد / نبيل شعبان ، قائد حرس جامعة قناة السويس . والرائد أمين عبد العزيز ، والرائد / محمد عبد المنعم .

١٣ — الادمان والعلاج .

للعقيد / حسن المناخلى ، رئيس منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات بسيناء الشمالية .

١٤ — الجوانب الاجتماعية لمشكلة المخدرات بسيناء .

للرائد / عادل سعد حافظ ، المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٥ — تحليل جوانب وأبعاد المشكلة القومية للمخدرات فى مصر (دراسة فى الاقتصاد السياسى) .

للأستاذ الدكتور / فرهاد محمد على ، الأستاذ بأكاديمية السادات للعلوم الادارية .

١٦ — المخدرات والاقتصاد القومى .

للمقدم / محيى الدين الجمال ، والمقدم / صبرى رمضـــال ، المفتشين بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٧ — موقف رجال الدين والاعلام من مشكلة المخدرات .

للعميد / محمد عبد اللطيف خضر ، مديرية أمن بورسعيد .

١٨ — المخدرات وآثارها الضارة وموقف الدين منها .

لفضيلة الشيخ / شلبى محمد شلبى ، أوقاف بورسعيد .

١٩ — موقف الاعلام من المخدرات .

لفضيلة الشيخ / أحمد أبو السعد ، أوقاف بورسعيد .

٢٠ — دور العلاقات العامة فى مكافحة المخدرات .

للمقدم / ابراهيم السماك ، مديرية أمن الاسماعيلية .

٢١ — رأى الاسلام فى تحريم المخدرات .

لفضيلة الشيخ / خليل ابراهيم ، أوقاف بورسعيد .

٢٢ — المخدرات وموقف الدين منها .

لفضيلة الشيخ / محمد حسن القاضى ، أوقاف بورسعيد .

٢٣ — حكم الاسلام فى المخدرات .

لفضيلة الشيخ / أبو مسلم محمد السيد ، أوقاف بورسعيد .

٢٤ — دور الاسلام فى مكافحة ظاهرة المخدرات .

للسيدة / هاجر حسين ، مجلة الجماهير بالسويس .

٢٥ — موقف الدين وأجهزة الاعلام فى تبصير الرأى فى المنطقة بمشكلة تعاطى المخدرات .

للرائد / صلاح الدين لطفى ، مديرية أمن السويس .

٢٦ — المخدرات وآثارها الضارة وموقف الدين منها .

لفضيلة الشيخ / على على محمد ، أوقاف بورسعيد .

٢٧ — دور مركز الاعلام ومركز النيل فى مكافحة المخدرات بالاسماعيلية .

للعقيد / محمد محمد عنب ، والرائد / عاطف الأشمونى . مديرية أمن الاسماعيلية .

٢٨ — موقف الدين وأجهزة الاعلام فى تبصير الرأى العام بمشكلة المخدرات .

م. أ / حفنى ابراهيم عبد الرحيم ، دفاع مدنى الاسماعيلية .

٢٩ — المخدرات وخطورتها على الانسان المصرى .

رائد / أحمد نادر سعيد ، مديرية أمن الاسماعيلية .

٣٠ — دور الاعلام فى مواجهة مشكلة تعاطى المخدرات .

للعقيد / حسن فكرى جمال الدين ، مديرية أمن الاسماعيلية .

٣١ — دور الاعلام فى مكافحة تعاطى المخدرات .
للدكتور / زكريا توفيق أحمد ، والمقدم / سيد سعد عزب ، والنقيب / محمد أبو المجد نصار .

وانتهى عمل لجان المؤتمر بطرح التوصيات الآتية :

أولا : الجانب التشريعى :

أن المؤتمر اذ يأخذ فى اعتباره أن السلام الاجتماعى ، والاستقرار الأمنى اللذين يسودان مصر فى الوقت الحاضر ، يتطلبان ضرورة العمل على حمايتها لاستكمال مسيرة العمل الوطنى والتنمية الشاملة ، تحقيقا لأهداف هذه المرحلة ، والتزاما بمبادئها .

واذ يؤكد أن السياج التشريعى المناسب هو الوسيلة الفعالة والقادرة على تحقيق المواجهة الأمنية الاجتماعية تجاه مشكلة المخدرات بابعادها المتشعبة ، وتأثيراتها السلبية على الانتاج والتنمية والاقتصاد القومى .

فان المؤتمر يوصى بالآتى :

١ — لكى يقوم تشريع المخدرات بدوره فى حماية مصر من خطر المخدرات ولكى يسهم بفاعلية فى تدعيم الكفاح الدولى المشترك ضد عصابات تهريب المخدرات التى لا تدين بالولاء الا لما تحققه من كسب تستخدمه فى الفساد والافساد فان المؤتمر يوصى بتعديل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم الاتجار بها على النحو التالى :

(أ) اضافة مادة جديدة هى المادة ٣٤ مكرر ونصها التالى (كل من أرتكب فى القطر المصرى فعلا يجعله شريكا فى جناية وقعت خارجه من الجنايات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين (م ٣٣ ، م ٣٤) يعاقب بالعقوبة المقررة لها) .

(ب) تعديل نص المدة ٣٦ من قانون المخدرات بحيث تكون عقوبة الاعدام وجوبية فى الاحالات الآتية :

* اذا ارتبطت جريمة من الجرائم المعاقب عليها فى المادة ٣٣ من قانون المخدرات بجناية أخرى .

* اذا بلغت كمية المخدرات المضبوطة فى جريمة من الجرائم المعاقب عليها فى المادة ٣٣ من قانون المخدرات طنا فأكثر .

* من ساهم فى ارتكاب الجرائم المعاقب عليها فى المادة ٣٣ من قانون المخدرات واعتبر عائداً طبقا للمادة ٤٩ من قانون العقوبات .

٢ - العمل على عقد اتفاقيات قضائية بين جمهورية مصر العربية والدول المنتجة للمخدرات التى تستهلك فى مصر وتلك التى تمر المخدرات عبرها فى طريقها الى مصر للتعاون فى مكافحة تهريب المواد المخدرة والانجار فيها وتبادل المعلومات بشأنها وتسليم المجرمين الهاربين بين هذه الدول .

ثانيا : الجانب التنظيمى :

أن المؤتمر اذ يقدر ضخامة مشكلة المخدرات وأبعادها السلبية ودور مصر الرائد فى مكافحتها .

واذ يتطلع الى تناول المشكلة بكافة جوانبها المتعددة على أساس من التخطيط العلمى والشمول والتكامل والاستمرار .

فان المؤتمر يوصى بالآتى :

١ - الاسراع باعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ ما أوصى به مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ من ضرورة انشاء مجلس قومى متخصص للتنسيق بين جهود الجهات المعنية بمكافحة المخدرات ، ووضع خطة قومية تلتزم بها كافة الأجهزة فى هذا المجال .

٢ - دعم محافظات سيناء الشمالية والجنوبية والبحر الأحمر بالضباط والأفراد والمعدات اللازمة لمواجهة النشاط المتصاعد فى تهريب المخدرات عبر هذه المناطق ، واستكمال المقررات الوظيفية لها .

٣ — تعيين مندوبين للادارة العامة لمكافحة المخدرات فى دول انتاج المخدرات الأكثر خطورة فى تهريبها الى مصر بهدف جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ الاجراءات الفعالة للحيلولة دون وصولها الى مصر أو ضبطها وضبط مهربيها .

٤ — الاسراع فى استخدام النظم الحديثة لحفظ واسترجاع المعلومات (الحاسب الآلى .. والميكروفيلم) فى أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات واعداد الكوادر اللازمة لاستخدام هذه الأنظمة وذلك بهدف تحقيق الدقة والسرعة فى اعطاء البيانات والمعلومات الصحيحة التى يرتكز عليها التخطيط العلمى المدروس .

٥ — الاهتمام بجمع وتبويب وتصنيف الاحصائيات الخاصة بجميع جوانب أنشطة المخدرات .

٦ — اعتبار موضوع العقاقير التخليقية والمواد المخدرة المصنعة من الموضوعات الهامة التى ينبغى أن يخصص لها مؤتمر خاص لبحثها وتبادل الآراء بشأنها واقتراح الحلول الملائمة للحد منها .

٧ — عقد دورات تدريبية للعاملين فى مجال ضبط جرائم المخدرات ، لتنمية قدراتهم على اكتشاف العقاقير المخدرة ومعرفة الجديد منها فى سوق الاتجار غير المشروع مع الاستعانة بالخبرات المتخصصة فى هذا الشأن .

٨ — استخدام الكلاب المدربة لكشف المواد المخدرة المحتمل تهريبها عن طريق النفق والمعديات والمعابر الموجودة على طول القناة ، لما ثبت من فاعلية استخدام الكلاب فى تحقيق هذا الغرض .

٩ — أحكام الرقابة على قنوات الاتجار المشروع للمواد المخدرة والتفتيش الدقيق عليها حتى لا تتسرب كميات منها الى سوق الاتجار غير المشروع .

ثالثا : فى الجانب الاجتماعى :

ان المؤتمر اذ يعى أن الانسان هو محور العمل الوطنى والاقتصادى ومدار حركته الفعالة ، والذى من خلاله تنعكس التأثيرات والنتائج الايجابية والسلبية على حركة الحياة وجوانب أنشطتها .

واذ يدرك مدى خطر المواد المخدرة وأثرها الضـــار على متعاطيها واسرته ومجتمعه ، وما تتحمله الدولة من خسارة مؤكدة فى أبنائها وأموالها ومواردها الاقتصادية .

واذ يؤكد دور الأجهزة المعنية بالجوانب الوقائية لمشكلة المخدرات .. كوسائل الاعلام والهيئات الدينية المختلفة ورجال الفكر والجامعات والتعليم وأجهزة الشباب والعمال والأطباء والصيادلة والشئون الاجتماعية .

فان المؤتمر يوصى بالآتى :

١ ــ تشجيع المدمنين على التقدم للعلاج ، وازالة ما يعترضهم من عقبات ، بعد توعيتهم بأن تقدمهم للعلاج لن يؤثر على مركزهم الوظيفى أو الاجتماعى ، وأن القانون يحظر تحريك الدعوى العمومية قبلهم ، وأن العلاج والتأهيل ســـوف يؤدى الى اعادة دمجهم فى المجتمع ، وتحســـين مراكزهم الوظيفية والاجتماعية .

٢ ــ العمل على توفير العلاج لكل راغب فيه فى مكان لا ينفر منه ، ورفع مستوى الآداء فى أماكن العلاج الداخلى والخارجى على السواء .

٣ ــ التوسع فى انشاء أندية الدفاع الاجتماعى والعيادات الخارجية للجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات ، ودعمها ماديا وبشريا ، وتزويدها بمعامل التحليل المتخصصة ، حتى تؤدى واجبها على النحو المنشود .

٤ ــ وضع خطة دينية طويلة المدى تعمل على اعادة غرس وزرع

القيم الدينية والروحيـــة فى نفوس اجيالنا حتى يتم التخلص من العـــادات والتقاليد والمفاهيم الضارة عن المخدرات فى المجتمع المصرى .

٥ — وضع خطة اعلامية ترتكز على الحقائق وتبتعد عن التهويل لتبصير المواطنين بمشكلة المخدرات وأبعادها المختلفة .

٦ — وضع برامج دراسية لتوعية الطلبة فى مراحل الدراسة المختلفة بمشكلة المخدرات وأبعادها مع الاستعانة فى ذلك بالخبرة المتوفرة لـدى المتخصصين فى منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) .

٧ — التوسع فى اجراء الدراسات الرامية الى الكشف عن أسـباب تعاطى المخدرات بين قطاعات المجتمع المختلفة .

٨ — العمل على انشاء المزيد من الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية حتى يشغل الشـباب أوقات فراغهم فيما ينفعهم وأسرهم وخير مصرهم الحبيبة .

ثالثا

بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بأقسام

الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات في مصر خلال عام ١٩٨٣/١٩٨٤

١ ـ قسم الاجتماع بآداب القاهرة :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

ـ « التحليل السوسيولوجي للثورة فى العالم الثالث بين نظريتى التحديث والتبعية » اعداد : آمال سيد طنطاوى ، اشراف أ. د محمد محمود الجوهرى ، سجلت فى ٨٤/١/١٢ .

ـ « نمط انتاج ما قبل النفط فى دولة الامارات العربية » . اعداد : فاطمة أحمد الزواوى ، اشراف أ. د محمد محمود الجوهرى ، د أحمد عبد الله زايد ، سجلت فى ١٩٨٤/١/١٢ .

(ب) رسائل الماجستير المجازاة :

ـ « جناح الأحداث والطبقة العاملة ، مناقشة لنظرية البرت كوهن فى ضوء دراسة ميدانية عن الجناح والطبقة العاملة فى مدينة القاهرة » . اعداد عدلى محمود محمد السمرى ، اشراف أ. د محمد محمود الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٤/٣/٢٧ ، بتقدير (ممتاز) .

ـ « المدخل السوسيولوجي لدراسة جماعات العمل الصغيرة مع تطبيق لنظرية ليونارد سايلز على المصنع المصرى » ، اعداد : محمد محمد عبد العزيز الدياسطى ، اشراف د. سعد ابراهيم جمعة ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٠/٣١ ، (بدون تقدير) .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة :

ـ « اسهام علم الاجتماع فى فهم ظاهرة الانقلابات العسكرية فى دول العالم الثالث مع اشارة خاصة لأنماط من الانقلابات العسكرية فى احدى الدول الافريقية » ، اعداد : حسين عثمان حسن ، اشراف : أ. د محمد محمود الجوهرى ، سجلت فى ١٩٨٤/١/١٢ .

***

٢ ــ معهد الدراسات الافريقية (جامعة القاهرة) :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

ـ « الزينة الشخصية عند العبابدة وأثر التطور الحضارى عليها ، دراسة فى الانثروبولوجيا الجمالية » ، اعداد : نادية بدوى على بدوى ، اشراف : أ. د على أحمد عيسى ، د. سعاد على شعبان ، سجلت ١٩٨٣/١٠/٢٠ .

ـ « دراسات انثروبومترية للجسم والرأس ومميزات الفم والوجهه للأطفال المصريين فى مرحلة التعليم الأساسى » . اعداد : عزه محمد سرى الدين ، اشراف : د. فاروق شويقة ، د فوزية حسين ، سجلت فى ٨٣/١١/٢١

***

٣ ــ قسم الاجتماع بآداب عين شمس :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

ـ « المدينة الاسلامية : دارسة فى نشأة التحضر القاهرة نموذجا (٩٦٩ ــ ١٥١٧م) ، اعداد : سعيد أمين محمد ناصف ، اشراف أ. د. السيد الحسينى ، سجلت فى ١٩٨٣/٩/١ .

ـ « التماسك الأسرى والتحول الاجتماعى فى مصر ، دراسة مقارنة بين الريف والحضر » . اعداد : محاسن محمد محمد على ، اشراف : أ. د السيد الحسينى ، سجلت فى ١٩٨٣/١٠/١٠ .

— « التحضر والتحولات فى التركيب الطبقى ، دراسة حالة للمجتمع القطرى » . اعداد : كلثم على غانم (قطرية) ، اشراف : أ. د السيد الحسين ، سجلت فى ١٩٨٤/١/٩ .

— « القيم الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى فى مصر كما يمثلها نماذج من الانتاج الفنى السينمائى فى السبعينات » . اعداد : ذكى عبد المجيد زكى ، اشراف : أ د محمود عودة ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/١٣ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

— « الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى » . اعداد : قائد أحمد نعمان (يمنى) ، اشراف أ. د محمود عودة ، أجيزت فى ١٩٨٣/٩/٢٤ ، بتقدير « ممتاز » .

(جـ) رسائل دكتوراه مسجلة :

— « انماط العلاقات بين القرية والدولة فى المجتمع اليمنى » . اعداد : قائد أحمد نعمان الشرجى ، اشراف : أ. د محمود عودة ، تاريخ التسجيل ١٩٨٤/٢/١٣ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة :

— « دور التكنولوجيا فى تغيير البناء الاجتماعى للقرية المصرية ، دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين » . اعداد : أحمد كمال الشافعى ، اشراف : أ. د محمود عودة ، أجيزت فى ١٩٨٣/٣/٢٧ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

***

٤ — قسم الاجتماع — كلية بنات عين شمس :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

— « العوامل الاجتماعية المعوقة للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة ميدانية على عينة من نساء مدينة القاهرة » . اعداد لمياء عبد الحميد

النشار ، اشراف أ. د عبد الباسط عبد المعطى ، سجلت فى ١٩٨٤/١/١٤ .

— « نسق الخدمة الطبية فى المجتمع المحلى : دراسة انثروبولوجية فى احدى القرى المصرية » . اعداد : نجوى محمد عبد المنعم ، اشراف : أ. د علياء شكري ، د. حسن الخولى سجلت فى ١٩٨٣/٦/١١ .

— « التحويلات الاجتماعية فى الريف المصرى فى السبعينات ، دراسة ميدانية فى قرية مصرية » . اعداد : أحمد حمزة أمين محمد ، اشراف أ. د عبد الباسط عبد المعطى ، سجلت فى ١٩٨٤/١/١٤ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

— « دراسة انثروبولوجية للمارسات الشعبية الطبية فى الريف المصرى مع التطبيق على احدى القرى . اعداد : فوزى عبد الرحمن ا اشراف : أ. د علياء شكرى ، د حسن الخولى ، أجيزت فى ١٩٨٤/٢/٧ بتقدير (ممتاز) .

— « دراسة انثروبولوجية لتغير المعتقدات الشعبية السحرية فى مجتمع محلى مصرى دراسة لمدينة المحلة الكبرى » . اعداد : منى حامد الفرنوانى ، اشراف أ. د علياء شكرى ، أجيزت فى ١٩٨٤/٢/١٨ ، تقدير (ممتاز).

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « الأسرة والروابط القرابية بين الفقراء فى الحضر . دراسة انثروبولوجية على عينة من الأسر الفقيرة المهاجرة من الريف الى مدينة القاهرة » . اعداد : هدى محمد حسن الشناوى ، اشراف : أ. د علياء شكرى . سجلت فى ١٩٨٤/٣/١٠ .

— « عادات دورة الحياة ، دراسة انثروبولوجية للتطبيق على احدى قبائل السودان » . اعداد : سعاد محمد خميس ، إشراف : أ. د علياء شكرى ، د حسن الخولى ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/١٦ .

***

٥ ـ قسم الاجتماع بآداب الاسكندرية :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

ــ « المجتمع الريفى بين مفهومات الاقتصاد الزراعى وعلم الاجتماع ، دراسة مقارنة » . اعداد : السيد رشاد محمد غنيم ، اشراف : أ. د غريب سيد أحمد ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/١٣ .

ــ « سوسيولوجية الاتجاه الواقعى فى الأدب المصرى ، دراسة تحليلية لثلاثية نجيب محفوظ » . اعداد : محمد محمد العبدى ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، سجلت فى ١٩٨٣/٤/١٤ .

ــ « نقد علم الاجتماع لنظرية المراحل وتطبيقاتها فى العالم الثالث » . اعداد : محمد أحمد صبحى أحمد ، اشراف : أ. د السيد عبد العاطى السيد ، سجلت فى ١٩٨٤/٣/١٠ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

ــ « التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها فى التغير الاجتماعى بمشروع الرصد الزراعى فى السودان » . اعداد : محمد البدوى الصافى (سودانى) ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، أجيزت فى ٨٣/١٠/٢٧ ، بتقدير (ممتاز) .

ــ القوى العاملة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر » . اعداد : حسن محمد حسن ، اشراف : أ. د محمد عاطف غيث ، د على عبد الرازق جلبى ، أجيزت فى ١٩٨٤/١/١٨ ، بتقدير (ممتاز) .

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة :

ــ « العلاقة بين الأطباء والمرضى من منظور اثنوميثودولجى ، دراسة فى علم الاجتماع الطبى » . اعداد : ناديه محمد السيد محمد ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، سجلت فى ١٩٨٣/١١/١٧ .

ـــ « الضبط والمقاومة من منظور راديكالى لدراسة تنظيمات العمل » . اعداد : سعد عيد مرسى بدر ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، سجل. فى ١٩٨٣/١١/٧ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة :

ـــ « واقع المجتمعات النامية وانعكاسه على التنظير للتنمية فى علم الاجتماع. مع دراسة تطبيقية فى مصر » . اعداد : امام طه عبد الرحمن ، اشراف : أ. محمد عاطف غيث ، أ. د غريب سيد احمد ، اجيزت فى ٨٣/١١/٢٠ ، بتدقير (مرتبة الشرف الأولى) .

ـــ « اتجاهات التغير فى سياســات الرعاية الاجتماعيــة فى مصر » ، اعداد : محروس محمد على خليفة ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، أجيزت فى ١٩٨٣/٨/٤ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

ـــ « القيم والمشاركة فى تنمية المجتمع المحلى (دراسة مقارنة) فى القرية المصرية » ، اعداد : أحمد مصطفى أحمد خاطى ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، د. سعد ابراهيم جمعة ، أجيزت فى ١٩٨٣/٨/١ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

***

٦ ـــ قسم الانثروبولوجيا بآداب الاسكندرية :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

ـــ « المرأة والتنشئة الاجتماعية فى المجتمعات البدوية ـــ دراسة انثروبولوجية فى منطقة الحمام بالصحراء الغربية المصرية » ، اعداد : صبرى محمد سـعيد الزهيرى ، اشراف : أ. د محمد عبده محجوب ، سجلت فى ١٩٨٣/١٢/٥ .

ـــ « القياسات الانثروبولوجية وتطبيقها لتقيم الحالة الغذائية للأطفال فى السن من ٦ : ٨ سنوات بمدارس الاسكندرية » ، اعداد : فتحى محمد

محمد عمر ، اشراف : أ. د محمد محجوب ، فوزية حلمى حسن ،
سجلت فى ١٩٨٣/١٢/٢٥ .

ــ « نشأة القرية فى المجتمع المصرى القديم » ، اعداد : نرفانا على أحمد عيسى ، اشراف : أ. د محمد عاطف غيث ، أ. د رشيد الناضورى ، أ. د محمد عبده محجوب .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

ــ « التركيب المعرفى للغة . دراسة فى الانثروبولوجيا اللغوية » ، اعداد : محمود حمدى محمد عبد الغنى ، اشراف : د فاروق مصطفى ، أ. د عبد المجيد عابدين ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٢/١٠ ، بتقدير (ممتاز) .

ــ « أثر المكونات الثقافية على تطور اللغة وتفرعاتها فى المجتمع ، اعداد : مها محمد فوزى معاذ ، اشراف : أ. د على عيسى ، أ. د محمد عاطف غيث أجيزت فى ١٩٨٣/٣/٢١ ، بتقدير (ممتاز) .

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة :

ــ « التغيرات البنيوية وتغير النسق الاقتصادى فى المجتمع المحلى بمنطقة الورديان بالاسكندرية ، دراسة فى الانثروبولوجيا الاقتصادية » ، اعداد : محمد يسرى ابراهيم ، اشراف : أ. د محمد عبده محجوب ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/١٣ .

ــ « عوامل تغير اللهجة فى مصر » ، اعداد : مها محمد فوزى معاذ ، اشراف : أ. د محمد عاطف غيث ، أ. د محد عبده محجوب ، سجلت فى ١٩٨٣/١٠/٣ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة :

ــ « الصفوة واتخاذ القرارات فى المجتمعات التقليدية ، دراسة فى الانثروبولوجيا السياسية المقارنة » ، اعداد : لبيبه موسى أحمد ،

اشراف : أ. د أحمد ابو زيد ، أ. د عبد الرحمن خليفة ، أ. د على عيسى ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٠/٢٩ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

— « دراسة مقارنة للثقافات الفرعية للنوبيين المصريين وعلاقتها بالسلالة النوبية فى أسوان مع عناية خاصة بالجماعات النوبية المتنقلة (غير المستقرة) ، اعداد : محمد عباس ابراهيم ، اشراف : أ. د على عيسى ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٠/٢٦ بتقدير (مرتبة الشرف الأولى).

***

٧ — معهد العلوم الاجتماعية (الاسكندرية) :

(أ) فرع علم الاجتماع :

— « أثر هجرة العمالة فى مصر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، دراسة للعمالة المهاجرة العائدة الى قطاع الصناعة فى مدينة الاسكندرية اعداد : محمود عبد الحميد محمود ، اشراف : أ. د. عبد الرازق جلبى ، سجلت فى ١٩٨٣/١٠/٣ .

— « تقيم مشروع السكان والتنمية فى محافظة البحيرة » ، اعداد : نصيف أسعد رزق ، أشرف : أ. د السيد محمد بدوى ، سجلت فى ٨٣/٤/١٤.

(ب) فرع الانثروبولوجيا :

— « السحب والضبط الاجتماعى من منظور الانثروبولوجيا الثقافية » ، اعداد : محمود أحمد محمد القزاز ، اشراف : د. فاروق مصطفى ، سجلت فى ١٩٨٣/١١/٧ .

(جـ) فرع الخدمة الاجتماعية :

— « استخدام بحوث التقويم فى الخدمة الاجتماعية ، مع دراسة تطبيقية على مشروع تنمية المجتمع الريفى بمدينة الخرطوم » ، اعداد : مصطفى سليمان صابونة (سودانى) ، اشراف : أ. د. غريب سيد أحمد ، سجلت فى ١٩٨٣/٧/٤ .

— « فاعلية مبادىء العمل مع الجماعات فى تحقيق أهـداف التنظيمات الاجتماعية دراسة تقويمية » ، اعداد : سمير حسن منصور ، اشراف : أ.د. السيد بدوى

***

٨ — قسم الاجتماع كلية البنات الاسلامية جامعة الأزهر

رسائل الماجستير المسجلة :

— « العلاقة بين عمل المرأة والتماسك الأسرى ، دراسة ميدانية بمدينة القناة » اعداد : نادية رجب السيد أحمد ، اشراف أ. د. عبد الباسط على حسن ، د. محمد فائق ، سجلت فى ١٩٨٤/٣/١٢ .

رسائل الدكتوراه المجازة :

— « الدين كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى فى البيئات الريفيـة والحضرية » ، اعداد الطالبة : سلوى على حسن سليم ، اشراف : د. عبد الباسط حسن ، أجيزت فى ١٩٨٤/٣/١٩ ، بتقدير جيد جدا .

***

٩ — قسم الاجتماع بآداب الزقازيق :

رسائل الماجيستير المجازة :

— « الجامعة كتنظيم ، دراسة تطبيقية للاتجاهات الحديثة فى دراسـة التنظيم على عينة من العاملين بجامعة القاهرة » ، اعداد : فوزى محمد أحمد ، اشراف : أ.د. اسماعيل عبد البارى ، أجيزت فى ٣/١٠/ ٨٣ ؛ بتقدير (جيد جدا) .

***

١٠ – كلية الخدمة الاجتماعية (جامعة حلوان)

(أ) رسائل الماجستير المجازة :

– «دراسة استطلاعية عن الآثار الاجتماعية للجمعيات الاسلامية فى تنمية المجتمعات المستحدثة . دراسة تطبيقية على جمعية مدينة الاسكان الصناعى الاسلامية بشرق حلوان » ، اعداد أحمد سعد خالد اشراف : د. عبد الستار الدمنهورى ، د. مديحة مصطفى ، أجيزت فى ٨٣/١٢/٢٨

– « العلاقة بين ممارسة اخصائى الجماعة للعمل مع جماعات الأحداث وتنمية اتجاهاتهم نحو ممارسة العمل اليدوى . دراسة مطبقة بمؤسسة دور الرعاية الاجتماعية بالجيزة » ، اعداد : على ابراهيم محرم ، اشراف : د. أحمد عبد السميع ، أ.د. محمد شمس الدين ، أجيزت فى ١٩٨٣/١١/٢٨ .

– « العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة الشباب فى التنمية الريفية . دراسة مطبقة على قريتى شرشابة وكفر المحمية محافظة الغربية » ، اعداد : طلعت محمد السروجى ، اشراف : أ. د جمال مجدى حسين ، د. رياض أمين حمزاوى ، أجيزت فى ١٩٨٣/١١/٢٤ .

– « العوامل الاجتماعية المؤثرة على انتاجية العاملين فى القطاع العام لمجال صناعة البلاستيك . دراسة مطبقة على شركة البلاستيك الأهلية بمنطقة شبرا الخيمة ، اعداد : عاطف مصطفى مكاوى ، اشراف : أ. د سام باسيليوس ، أ. م عبد العزيز مختار ، أجيزت فى ٨٣/١٢/٢٩

– « التخطيط لتدعيم انتماء مواطنى سيناء فى ظل الادارة المصرية . دراسة مطبقة على مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء » ، اعداد : محمد زكى محمد سليمان ، اشراف : أ. د عبد العزيز مختار ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٢/١٨ .

(ب) رسائل الماجستير المسجلة :

– « العلاقة بين ممارسة أسلوب العلاج الأسرى مع حالات النزاعات

الزواجية وبين اداء الأسرة لوظائفها » ، اعداد : عبد الناصر عوض أحمد ، اشراف : أ. م. د احسان زكى عبد الغفار ، د محمد شريف حقى ، سجلت فى ١٩٨٣/١٠/١٧ .

— « دراسة تقويمية للمشروعات الاجتماعية التى يقوم بها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية . دراسة مطبقة على قرية معصرة ملوى محافظة المنيا ، اشراف : د. عبد العزيز مختار ، د رياض حمزاوى ، اعداد : ماجدة أحمد عبد الوهاب ، سجلت فى ١٩٨٤/٣/٢ .

— « العلاقة بين برامج التدريب على الصناعات البيئية والمنزلية داخل الأسرة المنتجة . دراسة وصفية تحليلية لمشروع الأسر المنتجة بوزارة الشئون الاجتماعية » ، اعداد : عصمت رشدى محمد ، اشراف : أ. د كمال سعيد صالح ، د. نادية زغلول ، سجلت فى ١٩٨٤/١/٢ .

— « العلاقة بين غياب الأب للعمل بالخارج وبين المشكلات الاجتماعية والنفسية للأطفال ودور خدمة الفرد فى مواجهتها . دراسة وصفية لأطفال المدارس الابتدائية لمدينة بورسعيد » ، اعداد : مصطفى على عيسى ، اشراف : د. حسين زكى عبد الغفار ، د. ابتسام عبد الرحمن ، سجلت فى ١٩٨٤/١/٢ .

— « تقويم لفاعلية برامج الخدمة الاجتماعية فى المجال الصناعى . دراسة تطبيقية بمصانع الشركة الشرقية للدخان بالجيزة والاسكندرية ، اعداد : محمد محمود ابراهيم عويس ، اشراف : د. عبد العزيز مختار د. رياض حمزاوى ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العلاقة بين ممارسة طريقة العمل مع الجماعات وتعديل السلوك الانطوائى للاعضاء . دراسة تجريبية فى مدرسة التجارة الثانوية للبنات » ، اعداد : صلاح محمد الدمرداش ، اشراف : أ. د محمد شمس الدين أحمد ، د. عبد العزيز فهمى ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « التعرف على احتياجات ومشكلات منطقة حضرية متخلفة كأساس لتخطيط التنمية المتكاملة على مستوى الجيزة الحضرية . دراسة مطبقة على منطقة المنيرة الغربية فى امبابه محافظة الجيزة » ، اعداد :

حسنى مجمد محمد حسن ، اشراف : م. د سام باسيليوس ، د. فايز زكى قنديل ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العلاقة بين درجة تجدد القيادات المنتخبة والمشاركة الشعبية . دراسة للمجالس المحلية على مستوى القرية » ، اعداد : السعيد مغازى أحمد سعد ، اشراف : د. ابراهيم عبد الرحمن ، د. محمد عبد الهادى ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

(ج) رسائل الدكتوراه المجازة :

— « دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية مجتمع الحرفيين . دراسة تطبيقية بالجمعية التعاونية الانتاجية المصرية لصناعة الأثاث بمحافظة الجيزة .» ، اعداد : رشاد أحمد عبد اللطيف ، اشراف : أ. د صلاح حوطر ، أجيزت فى ٢٤/ ١٩٨٣/٨ .

— « العلاقة بين استخدام مدخل الأزمات فى حالة انهيار المنزل وأداء الأسرة لوظائفها الاجتماعية » اعداد : عبد النبى يوسف عبده ، اشراف : م. د احسان زكى عبد الغفار ، أجيزت فى ١٩٨٣/١١/٢٤ .

(د) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « العلاقة بين طريقة تنظيم المجتمع وقيام الحزب السياسى بأدواره . دراسة مطبقة على الحزب الحاكم لمحافظة القاهرة » ، اعداد : مدحت محمد محمد أبو النصر ، اشراف : د. ابراهيم عبد الرحمن ، د. محمد عبد الهادى ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العوامل المؤثرة فى اتخاذ القرارات التخصصية لخدمات الرعاية الاجتماعية على المستويات المحلية » ، اعداد : عبد الرحمن صوفى عثمان ، اشراف : د. عبد العزيز مختار ، د. نادية زغلول ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العوامل المؤثرة فى التخطيط المتكامل على المستويات المحلية » ، اعداد : نصر خليل محمد ، اشراف : أ. د جمال مجدى حسنين ، د. رياض حمزاوى سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

***

١١ — الجامعة الأمريكية بالقاهرة :

Nadia Adel Taher. May 1983 «Social Identity and class in Mit Okba».

1. To undertake the issue of development seriously (as a life —or—death issue) and thus to mobilize the available resources (physical and human) towards this one total issue (not wasting them in wars or on prestigious symbols).

2. The mobilization of all the available labour power at the concerned society to serve the process of development.

3. To prepare and execute a national compaign building up the so-called «Consciousness to Development».

4. Encouraging political and economic elites to materialise through their actual behaviour what we can call «ethical models» addressed to the whole society, especially in the fields of investment and consumption.

5. The «Politicisation» of planning and development set-ups».

This is a new approach introduced to face the problem of development in the third world Countries. We believe that this approach with activate the development process and liberate developing countries from dependence.

Abstract IV

Towards A New Approach for Development in the Third World Countries

by Dr. Abdel Wahhab Ibrahim

This article tries to clarify the concept of underdevelopment and te characteristics of this phenomenon.

It criticises the strategies and policies of development in the third world countries as applied in the last three decades.

The article introduces the «Concept of Specificity» as a new approach for development in the third world societies. This «Concept» operates as a methodology concerned with studying the «Social Reality» in every specific country. Such an approach will provide the political elite with a new planning and developmental framework. This new approach would investigate the «Social Structure» of the concerned society, therefore it can be useful for drawing-up «authentic» plans instead of «importing» or «Copying out» the others'.

This suggested general approach can be supplemented with some devices such as :

Copts shared with great deal in the economic activities in Mamluke Egypt. They were experts in agriculture because this was th profession of the majority of the Egyptians since the old times. They also contributed in the internal commercial activity and in the external trade as well. We have concrete evidence that copts contributed in every aspect of economic life in that era.

Copts enjoyed heir social right in full terms. They had the right to organize their community in the way that pleased them. But sometimes the Egyptian christians were subjected to some restrictions due to political reasons.

It will be no exaggration to say that copts, as an organic part of the society, had their effect on the custems and manners of this society. They also shared the Moslems the social attitudes and suffered from the detrioration of social moralities as well.

Some copts succeeded in making great wealth, so they had to suffer from the gready Sultans who confiscated these wealth.

The Egyptian in Mamluke Egypt used to celebarate some of the Coptic feasts as national feasts because of their historical nature. But some Moslem used to share the Copts even in their religious feasts.

Copts used their talents to enrich the cultural and mental life in Egypt during the Mamluk period. We know the names of many prominant Coptic scholars of that era. We also know about many discussions and debates between Moslem and Coptic scholars dealing with some contemporary problems.

Abstract III

The Social status of Copts

in Mamluk Egypt

by : Dr. Kassem A. Kassem

The Mamluke Sultanate in Egypt and Syria 1250-1517 A.D.) was the major political outcome of the circumstances which overwhelmed the Moslem world in the Middle Ages (eg. the crusade of Louis IX and the Mongol invasion). Due to these circumstances the Mamluke state was considered the main power defending and protecting the Molsem world.

So, it was natural that this Mamluke state was based on the political conception in Islam. One important aspect of these conception, is the social status of «Ahl al Dhimma» e.g. the Christian and Jews within the Moslem society. Needles to say, The Mamluk Sultan paid much care to appear as just Moslem governers for political reasons. Their attitude toward the copts in Egypt reflected such care. Nevertheless, The social status of copts was something related to the people more than the governers.

Copts were , and still are, an organic section of the whole Egyptian society. They shared The Egyptian Moslems and jews in every social, political, and economic affair in the society. On the otherhand they were subjected to the same social, economic and cultural phenomeno to which other Egyptians were subjected.

8. The higher rank of its people.

9. The comperhensive encyclopedia to issues and arguments.

10. The main source of the nation's heritage, language and civilization.

11. The informative capabilities which it has.

And if all other factors which agreed on by experts and researchers and which are reacting together to mould trends, plays an effective role. The effect made by such factors is limited by masses view of each, the mass may contradict or doubt in this factor or that. But the position with the Holy Koran differ, that if a case is presented for discussion and no acceptable position by the majority can be reached, the Koranic text can settle the argument within the clear limitations of its text concerning such cases or issues. As the Holy Koran represents the highest holy position in the hearts and minds of moslem masses. If the Holy Koran defined a certain path towards an issue, no law, philosophical ergument, presidential or royal decree can persuade the moslem public opinion unless it is fully agrees with what is mentioned at that Holy Book.

The effective role of the Holy Koran in the public opion moulding process can be summerized in some points as follows :

1: It is the comperhensive constitution to the moslem masses cases.
2. It is the frame which controls the human behaviour in Islam.
3. It is the most powerful factor in moulding the actual trends.
4. It plays the active role in the psychological spiritual and physical construction.
5. It is the miracle power to all human capabilities.
6. It is accepted and faithed by all moslem masses of all what it brought.
7. The absolute confidence of its source and contents.

The Islamic mass is not the only mass that builds its views according to his religion teachings. In general, the religious creed plays an effective role in moulding public opinion trends. that directs public opinion for its well-entrenched roots masses minds as any media message contrary to this religious creed render itself weak and ineffective. In short, the impact of reli-
render itself weak and ineffective. In short, the impact of reli-
gious beliefs on opinion moulding is beyond any doubt.

This study is trying to determine the factors that shapes moslem public opinion and from the mental images of the issues and cases around moslem provides them with a world view and interpretations of life phenomena and its values. This study gives more emphasis to the role of the Holy Koran in shaping the opinions of moslem masses, but the degree of the Holy Koran contribution to public opinion moulding process is controled by the individual degree of faith and by the faith degree of the group in what is included in that Holy Book. It is impossible that the Holy Koran will make the same effect in all moslems at the same level and degree, as the feedback rate of faithful masses will differ than that of unfaithful masses, i.e., the Koran effect strength in moulding public opinion depends on the degree of belief.

We can say that the Holy Koran is the spectacle through which the moslem can see all variables of life around him, i.e., the Islamic public opinion judgement on what surrounding him through a Koranic view.

Abstract II

The Role of Koran in Shaping Islamic Public Opinion

by

Dr. Mohieddin Abdulhalim
Journalism and Information Department
Al Azhar University

Public opinion moulding process and the potential factors behind forming mass trends have greatly attracted the Concern of researchers and experts. After realizing that the masses do not form an opinion over an issue except through these opinion moulding factors, every expert began to give his own contribution and endeavour in determining these factors.

Recet scientific studies have concluded that public opinion is formed by a number of basic elements like environmental factors, media effects, customs or the nation's cultural heritage leaders and social reformers, sociopolotical and economic conditions prevalent on the national or international scene, rumours and daily problems and home, school and pears factors.

Yet these studies did not take into account the conditions and factors which control the movement of the Islamic masses. Moslem masses opinion is shaped by an Islamic premise in accordance with Islamic teachings, practices and venerations, solutions to controversiail issues and unalterable Islamic laws.

in the third world, since ethnomethodology fries itself from any theoretical view of society. Ethnomethology has no previous assumptions or pre-conceived ideas about social reality. Hence its methodological approach can provide us with basic data, primary material on social reality. This inductive approach is useful in the third world that relied for long on imported theories, a situation which blocked a true knowledge of its social reality.

Ethnomethodology's attempt to make problematic the everyday taken for granted of the social world meets the need of the third world societies where we find that the nature of social life and social relatons conform to a set of typificatons and stereotypes that appears to society members as if they were factual, objective, concrete realities without being aware that the social structures are shaped by social processes. Undoubtedly this frame of reterence impeds chances of change and development in the third world.

tics visible. These methods are the beginnings of the science of a conflict methodology.

The paper further discusses the relationship of ethnomethodology with the theoretical approaches on which it has drawn. Namely it reveals the points of convergence and divergence between ethnomethodology and phenomenology, sympolic interaction and cognitive anthropology. It finally illustrates what ethnomethodology added to each of these perspectives — that is ethnomethodological development beyond the above mentioned approaches. The paper also discusses ethnomethodological contribution to Sociology in general.

A section in the paper is devoted to criticize some negative aspects in this approach; namely, the Quasi experiments that ethnomethodologists adopted during the early stages of the deveaopment of ethnomethodology, the divirsions within the discipline, and finally the difficulty of ethnomethodological language.

The final section in this paper shows the functional significance of adopting ethnomethodology in the Egyptian society. The problem of a sociological theory in Egypt is profound and serious. Controversy among sociologists center not only on adopting Western or Marxist Sociology, Positivist or Interpretive sociology, but also controversy exists over whether to adopt imported theories or to develop an indegenous theory that emerges out of the specific social, cultural and economic conditiions of the third world. A theory that is capable of meeting social problems and contributing to social development. The adoption of ethnomethodology is functionl and instrumental of this stage of sociology

stressed the importance of treating social facts as proplematical, as constituted or accomplished in a social process. Ethnomethodology is literally defined as an approach whih takes as its subject mather the study of the methods members of society Jointly employ to organize the setting of every day life. It studies the methods, practices, procedures, the social interactional activities that constitute social facts; thereby, treating the objective reality of social facts as an ongoing accomplilishment of everyday activities.

The present paper illustrates the structural roats of ethnomethodology — the socio-cultural context out of which ethnomethodology emerged. In this attempt, it decribes the American society during the sixties and surveys the state of Sociology during the same period.

The paper also presents a critical analyses of ethnomethodology. It discusses the ideological stand of ethnomethodology, and arrives to the conclusion that it is ideologically revolutionary. the revolutionary potential in ethnomethodology is in its demonstration that reality is negotiable; that individuals do not have to accept their roles in life in a docile way. If social structures appear solid, it is only because people believe that they are solid and unchangeable. If people refuse to take for granted what other around them take for granted, then they can puncture the myth, can reshape reality by redifining it. Ethnomethodology is radical politically also, with its methods of study and demonstration which make very clear the underlying characteristics of the society. Ethnomethodologists poke and probe and provoke and puncture the social system in order to make its characteris-

Abstract I

Ethnomethodology

A New Approach in Sociology

by

Dr. Zeinab Shahin

The purpose of this paper is to shed, in general way, some light on a new developing methodological approach — ethnomethodology — which is described as oriented towards a reconstruction of the practice of sociology since it approaches theoretical questions in untraditional ways.

Ethnomethodology is the most recently phenomenologically based Sociology. If draws heavily on the work of Husserl and Schutz. Ethnomethodology materialized in terms of a critique of positivist assumptions inherent in academic Sociology. Broadly speaking positivest Sociology has been subjected to criticism for assuming the unity of scientific method, the common identity of social and natural phenomena and accepting the reality of the world of everyday experience as a heurestic fact. In freeing itself from the natural attitude Ethnomethodology attempted to show the necessity of establishing a methodology appropriate to the intentional, interpretive, and meaningful social worold, and

the theory of organizations». I. **Administrative science Quarterly** (June, 1956) : 63-85.

Parsons, Talcott. «**Structure and process in Modern Societies**.. New York. The free paress, 1960.

Sayed, Hussein et al. «An Assessment of the population and development program (PDP) Based on the Results of the second Rural Fertility Survey (RES 11)». **Population Studies** : 65 (April-May 1983) : 3-40.

BIBILOGRAPHY

Etzioni, Amitai. **Modern Organization.** New Jersey Prentice-Hall Inc. 1964.

Georgopoulos, Basil and Tannenbaum, Arnold. «A study of organizational effectiveness» **American Sociological Reveiw** 22 (1957) : 534-540.

Hall, Richard. **Organizations : Structure and Process.** New Jersy : Prentice-hall, Inc. 1977.

Harbison, Frederick and Ibrahim, Ibrahim, Human **Resources for Egyptian Enterprise.** New York : Mc Graw-Hill Book Company, 1958.

Heydebrand, Wolf (Ed.). **Comparative organizations : The Results of Emprical Research.** New Jersey ; prentice-Hall, Inc., 1973.

House, Robert... «leadership Training : Some Dysfunctional Consequences «**Administrative science Quareterly** 12 (March 1968) : 556-571.

Nadim, Nawal. «Rural Health Car in Egypt», International Development Research Center, Ottawa, 1980.

Parsons, Talcott. «Suggestions for a sociological Approach to

4) To attain a successful family planning in a closed community such as Gavadon, all formal and informal community leaders should participate in such a program, then attempts will be made to convince people of the value of family planning.

5) To increase medical care in quality and quantity, in order to raise the number of children surviving.

6) Female physician need, particularly in the cases of delivery and examination of girls and wives.

7) Social survey is suggested to identify community leaders' attitudes toward family planning and what are their recommendations to achieve such a program successfully in Gavadon.

8) A well trained and qualified Raida is needed to achieve her role effectivelly inside such a community.

9) The consultant committee members seledom discuss the application process of the family planning, because it is opposed by the culture.

10) the dominance of poverty at the societal level leads to high rate of dropping out school, because of the common attitude among families to encourage their sons to work either in the field or the market.

11) People in Gavadon highly believe in indigenous services system that negatively affect the utilization degree of the formal services.

12) Low status of Gavadon wife encourages her to have several children to increase such a status at both levels : communiit and household.

Recommendations

1) A proper selection of a developmental plan which leans with the structural factors of such a society. Such a plan should assure good ties between the different sources of development inside the selected community. That is, good horizontal communication between the direct and indirect sources which submit the developing services.

2) Gradually changes in cultural and socio-economic indicators in order to spill over informational efforts of family planning program among couples.

3) To make the community ready to accept any new developing process by increasing school enrollment rates, particularly for females.

Conclusion

1) The existing formal institutions which deliver different services to Gavadon and its surrounding villages show low effect related to the family planning.

2) The family planning is highly opposed by the culture of the villagers.

3) The nurse who undertakes the role of the Raiyda is a single, untrained woman. Therefore, she is not fuly involved in the program and its goals. Also, from the cultural point of view, she is socialized in a similar community.

4) The negatve role of the two nurses either in nursey or in the family planning.

5) Lack of the assistant mid-wife's occupation. As we know, the role of the formal assistant mid-wife is very important in the field of the family planning.

6) The unsuccessful family planning program in Gavadon may be partially due to the high rate of infant mortality. A decline such a rate tends to create a demand for family planning.

7) The official records are misleading as an indicator for adoption or non-adoption family planning.

8) The high rate of illectracy in Gavadon reflects in general the negative attitudes of the parents towards educating their sons for economical reasons and the unwillingness of most families to educate their children, especially girls.

ii) All employees in the health unit have negative attitudes toward the family planning program, because it is opposed by the culture.

Gavadon Elementary School

Theoretically, education is an important aspect of the development of human resources. Examination of the country's educational system may appraise Egypt's investment in her people (Harbison and Ibrahim, 1958 : 105).

Undoubtly, the school as a work setting differs greatly from the health unit. The school as one part of the Egyptian educational system has the same characteristics of such a system, which are centralization and routinized administration.

In the case of Gavado Elementary school, teachers as civil servants are not trained in order to educate people new concepts such as the family plannig as one of the roles of government. All the teachers are travelling every day and having no permenant residence in Gavadon because they consider it as an exile. These teachers are apparntly socialized in similar rural communities, therefore, they have negative attituds towards family planning. It is observed that the school as a formal institution is compeletly isolated from its local community and never involves in the community problems.

The Mosque

Interview with the mosque «Imam» indicated that he is an ignorant person and strongly opposes the family planning in Fridays praying and he always announces that the children is a blessing of God.

full doctor's dependency upon the clerk, the lab assistant, and a stock-keeper to communicate with the clients. Nurses, said «we are doing only clerk's jobs».

ii) The bad information relationships between the two nurses and the doctor.

iii) The typical career patterns of the health unit have resulted in a situation in which the likehood that a doctor and the nurses will stay on the job is increased with age. However, interviews indicate that the doctor considers his present job in Boushra as a temperary one, and he will be transfered to another job in the urban hospital. Furthermore nurses consider the present job as an exile.

iv) The formal authority* of the health unit is higly centralized. Such a matter causes dissatisfaction among employees, nurses in particular.

Dealing with the family planning as one goal of the health unit seems to be a secondary but negligible one in comparison with other medical goals of such unit. It was easy to observe this situation because of :

i) Transference of the room which is specified for the family planning to a stock room for the health unit.

---

* Following House (1968 : 559), formal authority system is «usually expressed in the legitimized practices and decision rules and te mechanism by which formal authority is located, by policies, procedures and position descriptions and enforced by performance appraised and Cotrol system».

an extension of what the society needs for its own survival. The attainment of a goal as a relation between a system and its external environment in which it acts or operats (Parsons, 1960 ; 17-22 and Parsons, 1959 : 64). It has been observed that the incapability of the health unit to fullfil all villagers 'needs in the research area because of :

i) Lack of all types of drugs with exception of birth control pills.

ii) Lack of ambulance or any wireless communication.

iii) Shortage of medical equipments for surgeries.

iv) Insufficient room spaces for the clinic.

v) Shortage of the trained staff of servers in comparison to the increased birth rate.

vi) Lack of professionalism among the employees except the doctor and nurses.

vii) Lack of assistant mid-wife occupation which is very important especially in the closed societies, where subcultures are very strong, e.g. in Gavadon, culturally prohibited to let a male doctor to examine females especially wives during pregnancy or at delivery.

b) The health unit represents one form of the work settings which is not characterized by turnover among its employees. However, the nurses are dissatisfied because of :

i) Being eliminated from their occupation an nursery and the

The Effectiveness of the Health Unit :

From the above discussion, we can examine in a brief analytical treatment the health unit as a work setting in order to choose the critical factors which may help in discussing the organizational and institutional contexts in which an occupation is practiced. Such contexts will help us understand the effectiveness of the health unit as a social sysem.

Theoretically, effectiveness has been defined as «the degree to which an organization realizes its goal» (Etzioni, 1964 : 8). Others define organizations effectiveness in terms of quality, volume, and efficiency of goal attainment as well as in terms of adaptability» (Heydebrand, 1973 : 19). Such an effectiveness is typically approached from one of two alternatives : the goal approach ; and the system resource approach (Hall, 1977 : 86). Here organizational effectiveness explains «the extent to which an organization as a social system, given certain resources and means, attains its objectives without in capacitating its means and resources and without placing undue strain upon its members». (Georgopoulis and Tannenbaum, 1957 : 535-536).

In the present study, such a definition of the organization effectiveness contains two aspects :

1. Objectives of the health unit as a social organization.

2) The means of which such objectives are achieved.

The working conditions of Boushra health unit as a work setting greatly reflect lack of effectiveness either in medical services or in the family planning.

Following parsons, we view organizational goals are really

2) One case taking pills in order to get pregnant stopped taking them after pregnancy (omm Hayam).

3) The rest of the cases get the pills from the nurse, they never actually take them. They explained this attitude by saying that they never say no the kindness of Nahed.

Reference to the available clinic qualifications, we have observed the following.

1) The absence of qualified assistant mid-wives (who, from the doctor point of view, should played a great role in the family planning), has resulted in te rejection of clients of the public services provided by the centre of maternal and child care.

2) Untrained nurse : the two nurses in the health unit are not qualified or trained enough for the family planning, Also, bad relationships exist between the nurses and the doctor.

Firstly, from his point of view, they are not qualified enough to perform medical assistance. Secondly, from the nurses point of view, because the doctor is stiff and usually depends on his men, the clerk, lab assistant and the stock-keeper as the chemist of the dispensary. Inspite of such a matter, the activities of those three men are sympathetically appreciated by the doctor for his personal interes.

---

* Nahed is working as a nurse in the health unit but she is a Raiyada at the meantime for Gavadon. She receives 8 E.L. as monthly bouns.

families in the research area. One of the nurses said «the G.P.» (i.e. the doctor) selects the best kinds of available medicine in the dispenary to give to his special patients». If the prescribed medicine is not available, he writes another prescription to be dispensed from markaz El Fashn.

House Call

In this case, the house call is the most expensive one. A patient, as one of a prestigeous family, has to be examined at home.

Dispensary

The standard of the existing dispensary is very poor. It includes a few old shelves and small cabinet. The prescription is dispensed in an unacceptable, improper way. e.g. the clerk (playing the role of chemist) submits drugs in cornet cones. The low supply encourages villagers to go to private doctors in markaz El Fashn (18 Kilometers away from Gavadon), feeling that if they must buy their own medicine they had better go to a doctor of their own choice.

The Family Planning

The health unit is responsible for excuting the family planning in the research area. But officially, there are few cases only 10 regstered for unsuccessful family planning in such an area

The health unit is in charge of distributing pills as the only means for fertilty control, and officially maintaining follow up records. But after several visits and interviews of the users, we have observed the folowing :

1) Two of the cases temporary taking pills due to bad health, stopped taking them under the pressure of their mothers-in-low.

Public services

A 5. piaster fee charged from each client for physical examination during the official daily hours. (8.00 am — 2.00 pm). It has been observed that all the clients are poor. They are mainly females and children who come from Boushra, Gavadon, Gamhood, Shenra and sometimes from Delhanise has its own health unit, its residents prefer to go to Bouchra, Gavadon, Gamhood, Shenra and sometimes from Delhanise. While Delhanise has its own health unit, its residents prefer to go to Boushra's because they have more trust in its doctor and highly believe in his technical skill.

Generally speaking, the quality of public services is not good. It is no more than a check up on outpatients.

Special Examiination

This type of examination is better and more expensive than the free examination. A fee of1.25 E.L. charged from each client. Such services are delivered after the official daily work hours of the health unit. The physician always takes the fee for himself except a few which distributed as a bonus to his three men only. But, why does the doctor depend upon the clerk, the asistant lab and the stock-keeper ? The answer arises from the various interviews with the two nurses and from the personal files of such persons.

It was easy to observe the bad relationship between the doctor and the two nurses in the health unit. From the doctor's point of view, both nurses are ignorant. The doctor depends entirely on his three subordinates in almost everything including nursary tasks. He excludes the nurses so that his men would have the chance to increase the revenu of the special examination which depends upon the mutual relationship between his men and the

Medication

Undoubtly, the method of the medication which is submitted by the health unit, represents the corner stone in the scope of relations between the clients and the staff of the health unit, especially the relationship between doctor and patients. Villagers believe that medicine is the base tools of the health unit i.e. it is evaluated on the basis and quality of medicine in the dispensary as a supply system (Nadim, 1980 : 13). Eventually, this dispensary contains only syrups and tablets as novalgin, asprin, vitamines, injectables and birth control pills.

Furthermore, there is a shortage in all drugs except birth control pills and where the supply for each three months is not sufficient and the available medicine is usually exhausted before the arrival of the new supply. There are no means of medication provided other than tablets and injections. Medical operations or surgeries are transfered to the hospitals in either El Fashn or Beni-Suif.

The existing clinic is suffering from the following :

1) Lack of rooms.
2) With the exception of the doctor, trained staff members are lacking.
3) Lack of medical equipments and devices which are essential to make such operations.

Services of the Health unit

The existing health unit delivers different types of services which can be classified according to their quality and fee into the followings :

for the doctor, a dispensary, admission ticketing and documentation room, a security room, a test lab and a room for maternal and child health service. Annexed to this building in a living quarter for only the doctors family Another seperate building for the nurses which consists of only one bedroom a partment.

The building of the health unit is not wide enough to serve an average of twenty clients perdaye. No waiting reception room for clients is provided, no chairs and no ambulance.

The clients (for the public services) are poor villagers. They travel by light trucks or on foot for long distances.

Human Resources

The research area is medically served by a few personnel whom are not enough to submite appropriated medical services. Table (1) shows the number ond qualification of clinic employees

Table (1) Number of Employees of Boushra Health unit.

Job	Number	Level of Education
Doctors	1	B.SC.
Nurses	2	Nursery school
Lab assistant	1	Elementary school
Clerk	1	Technical school
Stock-keeper	1	Experience
Service workers	7	Experience

Oher instituions are located in Boushra, which is one Kilometer a way from Gavadon. These insitutions are :

i) The health unit.
ii) The veterinarial unit.
iii) The agrarian liability.
iv) Gavadon Elementary school.

In Gavadon, there are mosques and a day school which is not permenant.

For the purpose of the present study, the forml instiuions are classified according to their direct or indirect roles in the family planning into :

1) Direct related institutions : there are the health unit of Boushra which delivers the medical services including the family planning, to Gavadon and its surrounding villages.

2) Indirect related institutions, which have the duties to get the community inhabitants ready to the idea of the family planning. For example, Gavadon Elementary school, mosque.

The Health unit

Location

The local health unit is located in Boushra to serve Gavadon and its surrounding villages. The location of such a unit is very signficant because of the relative distance (almost one Kilometer far from Gavadon) that clients have to travel and which correlates highly with their use of services.

Establishments and Material Resources

The health unit constitutes an examination room, an office

Difficulties

At the organisational level, it is hard to get the desired, information and data at the beginning. For example, in the case of Boushra Health unit, the doctor was suspicious of the research team and he never let us to interview his subordinates alone. It seems consequently difficult to claim the real research objectives (dynamics beyond adoption or non-adoption the family planning program).

To minimize the stated difficulties, intensive visits were done to all existing institutions, in order to get successful and close relationships with all formal community leaders, employees and clients. However, my current position at Minya University facilitated such a matter.

The Existing Formal Institutions

In the research area, there is the local council which is located in Delbanis and delivers services to all satellities. Such a council involves the followings :

i) A heath unit.
ii) Social Affairs unit.
iii) A Youth club.
iv) A preparatory co-educational school.

Besides other local developing schemes as follows :

i) A carpentery workshop.
ii) A Rug workshop.
iii) A picultural station.
iv) A poultry feed station.
v) A cattle feed station.

7) Pologamy and extended families.

8) Strong belief in indigenous service system. (e.g. traditional mid-wife «Daya», the village barber who commonly practices medicine, «Sheykh» and the mosque «Imam»).

Methodology

After several visits to the different population Development Program (PDP) ✻ villages listed for deep studies, Gavadon was selected as an area of research based on the followings :

1) Transportation facilities.

2) Housing facilities which are offered to the research team from the local council.

The present study uses the anthropological method.
Different data collection techniques are used as follows-

1) Unfixed format interviews held with severs and their clients in the existing institutions.

2) Observation.

3) The use of a «Gide list» appropriated for each institution.

4) Informants.

✻ «The PDP provides improved family planning delivery system and stimulates socio-economic development, in particular. those activities that are believed to deter population growth and improve population characeristics (e.g. health, educaton, women's employment» see sayed, H. et al., 1983 : 3).

The present study concerns the effectiveness of the existing formal institutions in the research area that are directly or indirectly related to the family planning program.

The present paper is divided into six sections. The first with the general characteristics of the research area. The second presents methodology. The existing formal institutions are outlined in the hird seeing. While the fourth concerns the health unit and the dispensary as supply systems. The effectiveness of the health unit and other institutions (e.g. schools and mosques) are discussed in the last two sections, respectively. Finally, the conclusion and recommendations will be provided.

Characteristics of the Research Area

Geographically, Gavadon village is 180 Kilometer away from the south of Cairo. It is considered as a closed community with the following characteristics :

1) Hig rate of fertility due to marriages of an early age and the socio-economic status of children.

2) High rate of illetracy, where the ratio is 89% in general while it is above 90% for girls and women.

3) Dominance of poverty, where all families are poor except a few number of deep-rooted families.

4) Most people are working in a agricultural jobs.

5) The society is not homogenous, where people are tribal and rural socialized.

6) High rate of infant mortality.

EFFECTIVENESS OF THE RURAL HEALTH UNIT IN THE FAMILY PLANNING. A PILOT STUDY OF GAVADON VILLAGE

BY

ETIMAD M. ALLAM (Ph. D.) (*)

Introduction :

The family planning program represents one of the development processes Which are nationally planned and carried out through some formal institutions. These institutions potentially have all materialistic and human resources which may either professionally or sizely be capable of delivering and following up such program.

Practically, application of the family planning should adapt the cultural characteristics of a society, For example, the Egyptian rural areas are different from one place to another, where subcultures are varied from the upper part to the Delta part of the country. To explain this, the Gavadon village, in which the present study has been conducted,** as a part of the rural community in Benil-Suif Governorate represents a typical rural community, having a very strong subculture, which apparently opposes the family planning program.

---

* Lecturer in Sociology, Menia University, Egypt.

** Data were collected during November 1982 — May 1983.

Simon, R. 1975 :

Women and Crime, Lexington Books, D.C. Heath and Company.

Skolnick, A. Skolnick, J. 1983 :

Family in Transition, Fourth Edition, Little, Brown and Company.

Stein, P. 1983 :

«Singlehood» in E. Macklin (ed.)', **Contemporary Families and Altернative Lefestyles,** London : Beverly Hills.

Stone, L. 1977 :

The Family, Sex and Marriage, New York : Harper and Row.

Thompson, E. Gongla, p. 1983 :

«Single-parent Families : in the Mainstream of American Society» in E. Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles,** London, Beverly Hills.

Veevers, J. 1983 :

«Voluntary Childessness : A Critical Assessment of the Research» in Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles,** London : Beverly Hills.

* Dr. Edgar W. Butler is Chair of the Sociology Department, University of California, Riverside; Samia M. El-Khashab s Lecturer in the Sociology Department, University of Cairo

Lane, W. 1963 :

The Manners and Customs of the Modern Egyptians, London : Dent and Sons.

Macklin, E. 1983 :

«Nonmarital Heterosexual Cohabitation : An Overview,» in E. Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Livestyles,** London : Beverly Hills.

May, E. 1980 :

Great Expectation : Marriage and Divorce in Post-Victorian America, Chicago W. University of Chicago Press.

Nahas, K. 1954 :

«The Family in the Arab World», **Marriage and Family Living,** Vol. 16.

Patai, R. 1969 :

Golden River to Golden Road, Philadelphia : University of Pennsylvania Press.

Prothro, E. Diab, L. 1974 :

Changing Family patterns in the Arab East, American University of Beirut.

Scanzoni, J. 1983 :

Shaping Tomorrow's Family, Theory and Policy for the 21st Century, London : Beverly Hills.

Seward, R. 1978 :

The American Family : A Demographic History, London Beverly Hills.

Chiman, C. 1979 :

Adolescent Sexuality in a Changing American Society, Washington, D.C. : Government Printing Office.

Freeman, J. 1973 :

«The Origins of the Women's Liberation Movement», **American Journal of Sociology,** 78, no. 4.

Friedl, E. 1967

«The Origins of the Women's Liberation Movement», **American Journal of Sociology,** 78, no. 4.

Friedl, E. 1967 :

«The Position of Women : Appearance and Reality,» **Anthropological Quarterly.**

Glick, P. Spanier, B. 1980 :

«Married and Unmaried Cohabitation in the United States», **Journal of Marriage and the family,** 42, 1.

Goode, W. 1963 :

World Revolution and Family Patterns, New York : Free Press.

Hawkins, L. Wagner, F. 1983 :

«Family Policy : Issues and Programs,» in B. Gutknecht and E. Butler (eds.), **Family Self and Society,** University Press of America.

Korson, H. 1971 :

«Endogmous Marriage in a Tarditional Muslim Society», **Journal of Comparative Family Study,** vol. 2.

Bibliography

Bane, M. 1980 :

«Toward a Description and Evaluation of United States Family Policy», in Aldous, J. and Dumon, W. (eds.) **The Policies and Programs of Family Policy**, Leuven University Press.

Blacke J. 1979 :

«Is Zero Preferred ? American Attitudes toward Childlessness in the 1970s.» **Journal of Marriage and the Family 41.**

Bonham, S. Wright, D. 1983 :

«Divorce : A Frequent «Alternative» in the 1970s. In Macklin, E. (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles**, London, Beverly Hills.

Butler, E. 1979 :

Traditional Marriage and Emerging Alternatives, New York : Harper and Row.

Chilman, C. 1976 :

«Public Social Policy and Families in the 1970s» in E.L. Eldridge and N. Meredith (eds.), **Environmental Issues : Family Impact**. Minneapolis . Burgess.

ticular combinations of general social and cultural conditions in societies. To say that the family is the same everywhere is in some sense true. But the differences are more interesting. Families possess dissimilar traits. They vary in organization, membership, life cycle, emotional environment, ideologies, and social and kin networks. The recent phenomena which appeared in the American family are entirely differet from what happened to the Egyptian family, this because of the differences between societies and cultures in which they exist.

In the traditional family the father has absolute authority over his children. The children are not expected to express filial emotions or love openly, nor is the father. But wihin the framework of customary authority. The children must be loyal and faithful, and the father shuld fulfill his obligation to provide the children with food clothing, and shelter. Children are are not to criticize the father, but listen to him and obey him with reverence (Nahas, 1954 : 300). In most cases the father trains the son for his occupation. The so grows up in an atmosphere in which he knows his future occupation and gets slowly trained in its skills.

The traditional picture changed, the individual is becoming autonomous in the modern family and egalitarian relations are becoming consolidated. The phenomenon of the change in the individualization of the person in the family is manifested in the the changed position of the child. There has been a particularly great change in the position of the children in the farm family where they traditionally constituted a source of manpower. The child is now assuming an independent role which is separate from the farm. This is expressed particularly in the sphere of education, and in the choice of occupation.

The preceding paragraphs provide abundant evidence that family patterns, and the role of women, are undergoing change in a number of areas. These changes have occurred gradually and selectively rather than generally. Consequetly, it would probalby be more accurate to describe the changes which have occured in terms of evolution rather than revolution.

CONCLUSION :

Types of family organizations tend to be associated with par-

3. Women centered families :

One of the visible phenomena in 1970s is that women became the Center of the family. This is not due to the increases of female participation in the labout force, or to the development in her status, but because of the migration of husbands to other countries, especially to arab counries. Table 8 shows the number of migrants in 1976. The male migration had great effect on women's traditional roles, especially in rural areas.

Generally men have the position of status and esteem. They make the decisions especially in vital issues, like choice of residence and marrage of children (Friedl, 1967 : 97). In urban areas there is cooperation between husband and wife on most of these issues.

Now in migrant's families women hold the real power within the family, and all decisions are made by them.

Table 8 : Egyptian Migrants in 1979.

Total	Male	Female
133,098	104,787	28,311

Source : Statistical and Census Center. Vol. Migration in U.A.R., 1979.

3. Children and the decline of parental authority :

Children are always welcome in Egyptian families. The main purpose of marriage is children, especially male children. It is natural to have children, and lack of them is considered unnatural. They are the blessings of God, A family without children is considered incomplete.

II. Family Social Relations :

1. Marriage :

Before the 1970s, early marriages were the rule, especially for girls in rural areas, who frequently married before age 15. Marriage between relatives was preferred. Indeed, the ideal marriage was considered to be one between a boy and a girl whose fathers were brothers. The marriage ceremony was the occasion for celebrations lasting several days. The family of the groom bore most of the expenses of the weding and celebrations. In addition the marriage contract called for a substantial payment to the bride and an agreement to pay another sum in case of divorce. Consequently, any prospective groom was heavily dependent on the financial assistance of his family (Korson, 1971 : 145).

After the 1970s the traditional picture was changed. Marriages were still arranged by elders, but today daughters as well as sons are usually consulted in advance, and in the cities at least the couple have met (in a group situation, not alone) before the engagement. The young man's search for a bride is still through family contacts, though he undoubtedly plays a more important role than formaly in deciding whom to approach. Age at marriage for men continues to be rather late. Women do not feel that marriage before age 17 is too early. Marriages are still expensive, but the celebrations are growing shorter and the early birde payment is growing less rapidly than the late payment. The dependence by the groom on family financing may be lessening somewhat. At the same time, the comparative rise in the late payment offers greater protection for the birde (Prothro and Diab, 1974 : 204). The preference for marriage to to relatives is still noticeable in the villages, but in the cities it has declined (Korson, 1971).

Table 6 : Educational Condition by Sex.

		University		
Year	%	Total	Male	Female
1950	5,406	33,738	31,914	1,824
1955	10,245	62,127	55,762	6,365
1960	15,948	85,866	80,172	13,694
1965	21,071	133,849	105,645	28,204
1970	21,37	216,633	156,241	60,392

Sources : Population Census of Egypt, 1950-1970, Ministry of Education, Government Press, Cairo.

Table : 7 Distribution of the Families According to the Size, 1975.

Cairo governorate

Family size	Number of families
Married-couple without children	76,889
Married-couple with unmarried children	513,577
Married-couple with married children and their wives and children	112,147
Married-couple with married children and relatives	140,959

Source : Statistical and Census Center, vol. Cairo governorate, 1975, p. 649.

4) Communications : observers have noticed the aboundance of ratio, TV, newspapers, and transportation in rural areas. Good (1963) mentions that communication plays important roles in disseminating ideology, demonstrating alternative patterns of living, and providing a impulse to improvement of one's lot in life.

Urban areas and th edecline of nuclear family :
Before the 1970s the nuclear family was the dominant pattern in urban areas. Since 1970 extended families emerged in cities. cities in Egypt polarize mass migration from rural areas. They suffer from many problems, the most acute of which is «housing». Because of population pressure and space shortage, newly married couples live with the family of orientation. The traditional residential pattern, in which the newly married couples lived for a time with ther parents, appeared during the 1970s in urban areas. Table 7 shows the number of extended families in the Cairo governorate.

Table 5 : Educational Condition by Sex.

		Secondary		
Year	%	Total	Male	Female
1965	24	127,074	96,244	30,830
1966	26	137,796	101,994	35,802
1967	28	172,229	124,712	47,517
1968	28	208,581	149,701	58,880
1969	28	334,619	166,125	68,494
1970	32	293,144	100,319	92,825
1971	32	312,489	212,234	100,255

Source : Population Census of Egypt, 1960-1975, Minisyry of Education, Government Press, Cairo.

her husband and even by her acquaintances, depends in great degree, upon her fruitfulness, and upon the preservation of her children (Lane, 1963 : 56). The mean number of children per traditional rural afmily was between 5 to 6. Married sons, with their wives and children, usually lived for some years at least with their fathers before establishing a separate residence near-by. But, they are playing minor roles in the family, as the family politics were dominated by the older and more experienced generation.

The extended family was not only a residental unit, but a network of kin who had many interlocking rights, expectations, obligations, and those with authority (e.g. elders and males) exert considerable moral control over their relatives (prothro and Diab, 1974 : 4).

In the 1970s, the extended family had begun to decline and nuclear families were found in rural areas. The major factors of change observed in the traditional family are interrelated. For purposes of discussion they may be divided into four types :

1) **Education** : Most of the rural inhabitants give great attention to education, so the younger left their families to complete their education in cities (see Tables 5 and 6).

2) **Changing peasant's values towards their land** : The ties of land seem to have weakened somewhat in the last ten years. Selling land is easy for peasants to achieve.

3) **Migration** : great numbers of peasants migrated to the cities and other arab countries. This migration has a clear effect upon family size and women's roles.

ﾌ.ﾄ

Consciousnes raising for these women involves educating women to the belief that every aspect of their relationship with men is exploitative (Simon, 1975). Women's movement has altered the behavious, perceptions, beliefs, and lifestyles of women.

PART 2 . CHANGING FAMILY PATTERNS IN EGYPT.

Important changes have occurred in patterns of family life and in the role of women in Egypt during the past ten years.

I. Family size :

Rural areas and the decline of the extended family :

Although rural areas are associated with agriculture and with a low level of complexity, families are becoming nuclear, and the extended family is declining. The recent changes which have appeared on the Egyptian rural family, let us say that the common hypotheses — that the nuclear family emerges when a culture is invaded by industrilization and urbanization — is an undevelped observation (Skolnick, 1983). Industrialization and urbanization are neither necessary nor sufficient conditions for the emergence of the nuclear family.

It is necessary at the very outset to obtain a general understanding of the basic conception and and structure of the traditional institution called the extended family. In general the extended family consists of members of three or four generations living together in one household or several households connected together.

The traditional rural family has been described as being patrilineal and occasionally polygynous (Patai, 1969 : 84). Husband and wife have a desire for a large number of children, especially male children, because the estimation in which a wife is held by

ments. Most of the cash assistance programs use the family for the household as the unit of eligibility for benefits, and benefit vary by household and family arrangements. Generally, they favour larger families and households which split up. Programs which use the family rather than the household for determining benefit levels favor unmarried over married housemates. It is not unreasonable to adjust benefit levels to reflect that people who live together usually share resources and that sharing a hosehold brings certain economies of scale. It is clear, however, that all these programs need close examination to minimize distinctions which seem arbitrary or counterproductive in in favour of distinctions based on assessments of need.

IV. Feminist Movement :

Since the end of the 1960, many variations of the initial women's movement have emerged. These movements and ideologies range from reformist to revolutionary. Now (National Organization for Women) is probably the most conservative. It has concentrated most of its efforts on legal economic problems (Simon, 1975 : 15).

Between the end of the sixties and the early part of the seventies, a variety of women who became disenchanted with, or were thrown out or, new left or civil rights movements organized FLF (Female Liberation First), Red Stockings, and the Feminists. The characteristics that distinguish the moderate groups from the more eradical ones are the almost exclusive emphases on job equality, the strategy of working for change within the system through lobbying, and education (Freeman, 1973)

Radical groups consider the entire system corrupt. Their target are as much the institutions of marriage, the family, and motherhood as unequal opportunities in employment and education.

partial inexpensive programs designed to change people rather than systems. Such programs, she said, cannot meet the problems of a technological society. She called for broad policies that deal with the whole of society. As these policies are developed, the needs and characteristics of a diversity of families and family members should be taken into account.

Bane (1980) summarized the main features of family policy as follows :

Inadequacy. Programs exist to meet family needs of various sorts, the existence of these needs and governments actions required to meet them are assumed to be legislation. However, in many cases, funding levels are so low or administration so incompetent that the program reaches only a fraction of the population that the legislation intended it to serve. This could be justified if he people served were the most needy or if funded projects were genuine demonstrations, but for many health, education, and social services programs, neither is the case. Inadequacy thus creates serious inequities.

Favoritism towards the Rich. Some of the largest programs affecting families are tax expenditure programs, which work through the tax code rather than legislatively authorized subsidy. Mos of them in the areas of health, housing, and income security use tax deductions rather than tax credits; these methods are worth more to the rich than to the poor. Where a two tier system exists with tax expenditures for the rich and subsidies for the poor, as is the case with housing and health care, working and meddle-class people lose out.

Favoritism towards Certain Marital and Household Arrange-

to conform to the established and stable norms of society. Boys and girls took it for granted that they were being prepared to take their place in society. They would get a job and know that they were to be part of the total productive system. Then there began to be a charge. They were coming to see their jobs as contribution not so much to the economy as to the profits of corporations. They saw corporations not as agencies to get goods prduced but as ways to make money for shareholders. They were, in brief, coming to see society «as the outcome of complex negotiations between powerful interest groups. «Scanzoni (1983) argued that socialization within the contemporary U.S. family is based on consensus ssumptions. But these trditional assumptions are no longer valid, thus they are out of phase with the essence of modern, changing society.

The mid-1980s reveal a curous paradox. At the formal level, laws and (official) pronouncements (those of governments, churches, schools, and the like) reflect the traditional norms. Conservatives have demonstrated substantial political power in cri-ppling sex education programs, halting ERA, influencing the 1980 White House conferece on families, and electing persons who share their views on abortion. At the behavior level, there is increasing evidence that ordinary citizens are tending to ignore traditional norms (Scanzoni, 1983 : 57).

III. Family Policy :

Many writers criticized family policy, and say that it has been devoid of organizng principles. Bronfenbrenner, who has been caled (the family man) said that we need to give much attention to family policy as we give to material technology (Howkings and Wagner, 1983).

Chilman (1976) said that many government policies produce

mand for personal autonomy and a corresponding respect for the right to privacy, to self-expression, and to the free exercise of will within limits set by the need for social cohesion. Thus, individualism involves selfsh desire to put one's personal convenience above the needs of the society as a whole or those of sub-units such as kin or the family.

The early 1970s saw the launching of the psychological «me first» protest movement of of the following years (Chilman, 1979 : 16). According to a recent recent analysis by Yankelovich, about 80 percent of the people in the United States were involved in a search for self-fulfillment during the 1970s. Women were learning how to be «number one,» to take charge of their own lives, to be good to themselves, and to be responsible for their own orgasms (Childman, 1979 : 18).

Most of these writers connect rising divorce rate to this increase in individualism. May (1980) examined Los Angeles Country divorce records and concluded that pre-1900 divorces were mostly the result of persons unwilling to live with the costs of their spouses. After 1900 the divorce records reveal a highly significant shift in the way individualism was expressed. No longer were persons divorcing merely to escape costs; an increasing number divirced to gain valued rewards as well. May (1980) claims that individualism was moving people not only to avoid marital costs, but to seek alternative richer satisfactions as well-

II. Non-sync Norms :

One poin of view sees a lack of synchronizatin between «traditional» norms and contemporary changing society as causing changes in the family.

Scanzoni (1983) claims that parents socialize their children

tional magazines. In the United States in 1978, among young single women aged 18 to 24, 18 percent expected to remain childless throught their lives (Veevers, 1983 : 76).. Some writers see that the social meaning of childlessness is assessing pronatalism. Veevers (1983 : 77) defined the main characteristics of deliberately childless couples as follows :

Voluntary childless couples are more likely to live in large. urban areas. They are strongly associated with relatively late age at first mrriage, also they are associated with low religiosity. Compared with other women, delberately childless wives tend to have above-average education, often having University degrees. Childless women are two to three times as likely as other women to be gainfully employed. They are involved in high-status occupations in management and the professions. Concequently, they tend to earn high incomes. While it seems likely that voluntary childlessness will continue to increase with increased contraceptive sophistication and increased permissiveness, it also seems likely that such an increase has intrinsic limitations. «In the medium range future, the percentage of intentionally childless couples will no likely go below 6 percent or above 17 percent of all married couples» (Black, 1979).

«Why» are these changes occurring ?

To get a good understanding of the family as an institution, we must place it within the context of the society's larger institutional structure; the family can only be understood adequately in the large social context.

I. Individualism :

Many writers link between recent changes in the family to rising individualism. Stone (1977) defines idvidualsm as «a de-

The largest category in the singles population is the never married. The U.S. Bureau of the Census reports that in 1980 never married made up more than 23 prcent of the male and 17 percent of the female population (Stein, 1983). The increase in the number of young adults who are choosing to postpone marriage due to :

1) the increase in the number of women enrolled in colleges and in graduate schools.

2) expanding employment and career opportunities for women.

3) The impact of the women's movement.

4) The excess of young women at the currently «most marriageable» ages.

5) conflict between marriage and the desire for individual development and personal growth.

6) The increasing divorce rate, which has led some young people to question the appeal of marriage and family life, and

7) The increasing availability and acceptability of birth control methods (Stein, 1983 : 28).

V. Voluntary Childlessness :

During the 1970s, voluntary childlessness received increasing attention, with over 100 feature articles on it appearing in na-

(5) the Vietnam War, (6) great social and religious acceptance of divorce, (7) reform of the divorce law, and (8) the growth and age distribution of married persons (Bonham and Wright, 1983).

IV. Singlehood :

Singles are an important segment of the adult population. In 1980, more than 58 million adults in the U.S. over the age of 18 were unmarried. This is about 34 percent of U.S. men and more than 40 percent of U.S. women. As shown in Table 4, within this broad spectrum of siglehood, several major categories emerge : the never married. the separated, the divorced, and the widowed (Butler, 1979).

Table 4 Marital Status of the U.S. Population, Age 18 and over, 1980 (in thousands of persons).

	Total	Married	Never Married	Divorced	WidoWed	Separated.
Men	74,101	48,752	17,434	3,871	1,972	2,071
	(100)a	(65.8)	(23.5)	(5.2)	(2.7)	(2.8)
Women	82,054	48.627	13,977	5,831	10,479	3,140
	(100)	(59.3)	(17.0)	(7.1)	(12.8)	(3.8)

SOURCE : (Stesn 1983 : U.S. Bureau of the Census, Marital Status and Living Arrangemrent : March, 1980, Current Population Reports, Series p. 20, No. 365 Washington, D.C. : G. p. o. 1981.

a Number in parenthese indicate percentage distribution.

vorce rate has varied from a low of 50 per 1,000 before 1900 up to a cotemporary rate of over 250 per 1,000. There was a rise through the middle 1960s, then a slight drop; and in the decade following 1963, the divorce rate nearly doubled. Since then it has continued to rise (Butler, 1979 : 364). Table 3 presents the percentage of the currently divorcd out of all women in each age group for selected years.

Table 3 Percentage of Women currently Divorced, 1950-1978.

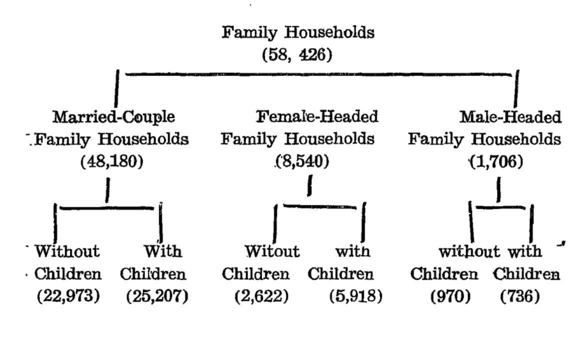
	Age of Women						
Year	20-24	25-29	30-34	35-44	45–54	55–64	65–74
1950	1.4	2.6	2.6	3.4	2.9	2.1	0.9
1955	1.4	2.2	2.8	3.8	3.3	2.4	1.4
1960	1.7	2.5	3.1	3.8	3.9	3.1	1.7
1965	2.0	3.4	3.3	4.4	4.6	3.9	2.3
1970	2.2	4.1	4.7	5.3	5.1	4.4	2.9
1975	3.3	6.7	7.3	7.7	6.9	5.5	3.3
1978	3.6	8.1	10.5	10.2	7.9	6.4	3.9

SOURCE : (George and Jo Bane, 1980 : 30).

There are several factors have contributed to this increase, including :

(1) increased education and employment of women, (2) smaller families, (3) higher income, (4) free legal aid,

Table 2 Distribution of family households by type and presence of children and parent-child families by types, 1980, (number in thousands).



SOURCE : Thompson and Gongla, 1983 : U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports, Series p. 20, No. 366, Household and Family Characteristics : March, 1980 (Tables 1, 14, and 21), U.S. Government Printing Office, Washington D.C. 1981.

III. Divorce

Divorce is defiend as the legal dissolution of a socially and legally recognized marital relationship between a man and a woman that alters the obligations and privileges of the two persons involved (Bonham and Wright, 1983 : 126).

All societies allow divorce, but rates have varied over time and from one country to another. In the United States, the di-

Table 1. Trends in Unmarried Cohabitation in the United States, 1960-80.

Date	Number of unmarried liliving coupled of opposite sex together		percentage of all households	Ratio to 1970
1980	1,560,000			2.98
	children present	424,000		2.16
	no children present	1,136,000		3.47
1979	1,346,000			2.57
	children prseent	360,000		1.84
	no children present	985,000		3.01
1978	1,137,000			
	children present	272,000		
	no children present	865,000	3.1	
1977	057,000			
	children present	204,000		
	no children present	754,000		
1976	no children present	660,000		
1975	886,000			
	children present			
	n children present		2.3	
1970	523,000			
	children present	196,000	1.7	
	no children present	327,000		
1960	no children present	242,000	1.6	

SOURCE : (Maklin, 1083, 50).

habitants to have lower rates of church attendance and higher rates of no religious affiliation (Macklin, 1983).

(3) **Race.** 1975 Census data showed cohabitation rates among blacks to be three times those among whites, and interracial couples were more frequent among currently cohabiting than married couples, especially in the younger age categories. (Glick and Spanier, 1980).

(4) **Geographic Area.** Cohabitants are more likely to be living in large metropolitan areas and in the north and west. (Glick and Spanier, 1980).

(5) **Socioeconomic Status.** Many participants in nonmarital unions are college studnts who receive economic aid from parents, however, many are self-sustaining and in some instances, both members of the nonmarital union are working outside class hours in order to make ends meet. Within households, most report that they share expenses (Butler, 1979 : 234).

II. Single-parent Families :

The single-parent family is the second-fastest growing family lifestyle in the U.S. today (after cohabiting couples), having grown at 21 times the rate of the traditional two-parent family during the 1070s (Thompson and Gongla, 1983).

The 1980 Census data identifies the last decade as an epoch period during which the single-parent family emerged as a significan and higly visible family form. They now represent 21.4 percent of the famlies with dependent children at home (Seward, 1978 : 89). The single- parent family is fast becoming a very common family pattern, already representing nearly half of the families in the black community. Over one-fifth of single-parent families are part of the mainstream of U.S. society, e.g., white and middle class. Table 2 shows a distribution of family household with distinction between female-headed and male-hladed families.

family, and «why» these changes have taken place. First we describe and identify recent family phenomena through descriptive statistics. Then we give a tentative explanation why these changes have developed. The first part of this paper will deal with the U.S. family, the second part describes changes in the Egyptian family.

PART 1 WHIT'S HAPPENING TO THE AMERICAN FAMILY ?

I. Nonmarital Cohabitation :

The 1970's saw a rapid increase in the number of unmarried persons living togeter (see Table 1). The U.S. Bureau of the Census (1981, 5, Table F) reported 523,000 such persons in 1970 (Macklin, 1983, 49).

Living together without marriage is obviously not a new phenomenon. Nonlegal marital unions and common-law marriages have long been accepted in many cultures, particularly among low-income persons. What is new is the increasing prevalence of nonmarital cohabitation among the middle class, the fact that many of the participants do not consider themselves married, and the increasing acceptance of this living pattern by the majority culture (Macklin, 1983, 52).

Characteristics of Nonmarital Cohabitants : The following variables differentiate those people who have and have not cohbited nonmaritally :

(1) **Age.** As a group, cohabitants tend to be somewhat younger than married people. In an analysis of the 1975 Census data, 60 percent of currently cohabiting persons and 33 percent of married persons were under 35 (Glick and Spanier, 1980).

(2) **Religiosity.** Researchers have consistently found co-

OBSERVATIONS ON CONTEMPORARY AMERICAN AND EGYPTIAN FAMILY

Samia M. El-Khashab, Ph. D(*)
and
Edgar W. Butler, Ph.D.(**)

INTRODUCTION

The seventies were a period of great change — real and/or intened. Various writers have expresed different degrees of optimism or pessimism or pessimism about the present and future of so-about in the 1970s seem real and stable (Macklin and Rubin, 1983).

The major trends of the 1970s affected families. The youth and women's movements challenged many of the assumptions on which conventional marriage and family patterns have been based. The mass media regularly presented stories that also challenged the traditional view on sex, marriage, and family (Skolnick, 1983 : 3).

The early 1970s saw important changes in attitudes in premarital sexuality, women's equality, and te value of self-realization. All of these changes, occurring in a relatively short time, have given rise to fears about the future of the family.

This paper describes «what» changes are occurring to the

---

* Lecturer in Sociology, Cairo University.
** Prof. and Head of Sociology Department, University of California, Riverside.

Egyptian Yearbook of Sociology

Contents

رقم الايداع ٨٤/٣٩١١

الترقيم الدولى ٨ــ٦٣٩٠ــ٠٢ــ٩٧٧

دار التضامن للطباعة
٢٢ شارع سامى - ميدان لاظوغلى
القاهرة - تليفون ٣٠٥٥٦

EGYPTIAN YEARBOOK

of

SOCIOLOGY

Volume No. 6 **April 1984**

Editor : Prof. Dr. M. El-Gawhary
Dean of The Faculty of Arts
Cairo University

Dar Al-Maaref.

Egyptian Yearbook of Sociology

editor

Prof. Dr. M. El. Gawhary

Vol VI

Dar Al-Maaref

1984

